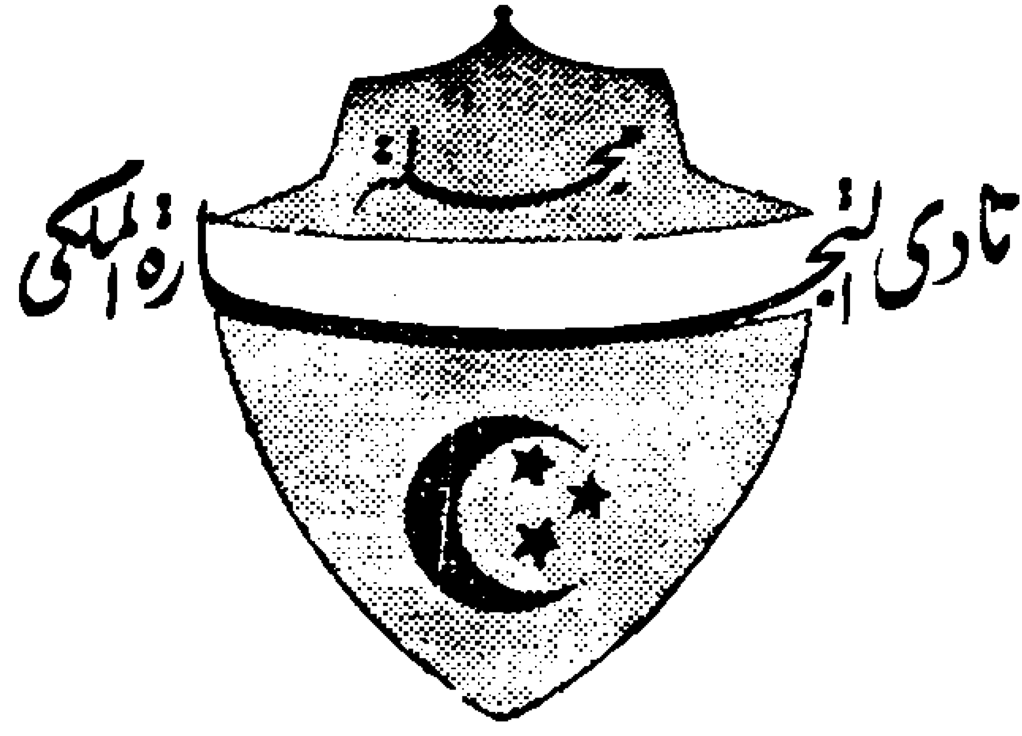




الاقتصاد والمحاسبة

العدد ٤٩
١٥ مارس ١٩٥٣

صاحب الامتياز : عبـــد الله فكرى أباظة رئيس نادى التجارة الملكى
رئيس التحرير : أحمد عنان

الثمن
١٠ قروش

المعونة الفنيـة الأمريكيـة

واجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية

تضاربت الآراء حول الاستفادة من المعونة الفنية فمن محبذين لها ومن معترضين ولكل فريق وجهة نظر جديرة بالاحترام والتقدير . ولعل حجة المعترضين آتية من مخاوفهم مما قد يصحب تلك المعونة من استغلال للنفوذ الامريكى فى مصر بحجة رعاية المصالح المالية مما اكتوت به مصر فى تاريخها الحـديث ـ ولا شك أن الامريكان حين لوحوا بالمعونة الفنية على أساس مشروع النقطة الرابعة ـ وضعوا الى جانبها مشروع معـاهدة صداقة واقامة لو أنها أبرمت لكانت احياء لعهد الامتيازات من جديد ـ مما اضطر الحكومة المصرية الى الاعتراض على الجوانب السياسية والتشريعية التى كانت تتعارض مع السيادة القومية وسياسة التمصير ـ ولقد كان لهذا الاعتراض أثره اذ عدلت أمريكا عن مطالبها الشـاذة وقبلت الحكومة الاستفادة من المعونة الفنية الامريكية ـ وكان ذلك فى أواخر حكومة العهـد الماضى .

أما وقد بدأت حكومة العهد الجديد الاستفادة الفعلية من مشروع النقطة الرابعة فان ذلك يدعو للاطمئنان بأن المسئولين قد اطمأنوا الى أن هذه المعونة لا تتعارض مع السيادة القومية فى شىء وأنه من المستطاع الانتفـاع بخبرة الفنيين الامريكيين فى شتى المرافق دون تغلغل النفوذ الامريكى أو المساس بسياسة التمصير التى يجب أن تكون الهدف الدائم أمام كل مصرى مسئول ـ ولا يتنافى هذا التعاون المشترك مع اجتذاب رؤوس الامـوال الامريكية لاستـغلالها فى مختلف المشروعات الانتاجية تعاونا كريما عادلا خاليا من كل شوائب النفوذ الاجنبى أو شبهات الاستعمار ـ ولنا فى يقظة رجال العهد الجديد ووطنيتهم ما يحمل على اليقين فى اتبـاع هذه السياسة الوطنية الحازمة .

ولقد كان للقرارات التى اتخذها مجلس التنمية الاقتصادية لتشجيع ورود رؤوس الاموال الاجنبية والسماح بخروج جزء من الارباح السنوية فضلا عن تيسير خروج رأس المـال نفسه مقسطا على عدة سنوات ـ أحسن الاثر فى الدوائر المالية لأن ميادين العمل فى مصر محتاجة للتمويل العـاجل توصلا لزيادة الانتاج ودعمـا لموارد الدخل القومى الذى يتطلب التنمية المضاعفة دون تردد أو ابطاء .

عبد الله فكرى أباظه



وفاة ستالين ومصير الاقتصاد

لم يهز العالم منذ بدأ العام الجديد نبأ كنبأ وفاة المارشال ستالين رئيس وزراء الاتحاد السوفييتي وزعيمه ، وهو الرجل الذى كان يوصف دائما بأن فى يده سلام العالم أو مفتاح الحرب العالمية المقبلة

وبوفاة ستالين أذاع خليفته الرفيق جورجي مالينكوف بيانا بسط فيه معالم السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتي قال فيه ان السلام العالمي والتعاون بين الدول هما مبدآن سيحرص عليهما أشد الحرص مواصلة للسياسة التى انتهجها ستالين من قبل . أما فى ما يتعلق بالسياسة الاقتصادية ، فلم يرد فى بيان مالينكوف شىء محدد عنها .

ولكن الذى لاريب فيه ان الستار الفولاذى المفروض حول بلدان أوربا الشرقية سيظل مسدلا ولو لبعض الوقت ، وأنه اذا طرأ تعديل فى سياسة روسيا الاقتصادية فانه لن يكون تعديلا مباغتا مفاجئا ، بل سيكون ذا مقدمات تؤدى بالتدريج الى النتائج المطلوبة .

ومعروف أن التجارة بين شرق العالم وغربه لا تزال تتعثر بسبب الخلافات المذهبية التى كانت — ولعلها لاتزال — سائدة بين دول الغرب وعلى رأسها الولايات المتحدة وبريطانيا — وروسيا باعتبارها «امام الشيوعية» فى العالم
صحيح أن بعض الدول الكبيرة كان يتجر مع روسيا حتى بريطانيا وحتى أمريكا ، ولكنها كانت تجارة فى أضيق الحدود ، وفى المواد التى لا تدرج فى عداد « المواد الاستراتيجية » . ففيما يتعلق بالمواد الاستراتيجية — كالمطاط والزيت والقصدير والقطن — أصدرت الحكومة الامريكية تشريعا بمقتضاه تقطع معونتها عن كل دولة تتجر مع روسيا أو مع بلدان أوربا الشرقية

وكانت ألمانيا محك السياستين المتضاربتين لروسيا ولدول الغرب ، لان الاحتلال الرباعى لبرلين كان يحدث ألوانا من حوادث الجفاء ، ولذلك ستكون ألمانيا أول دولة تتضح فيها سياسة روسيا الجديدة فى المجال الاقتصادى وهل ستنحو نحو سياسة ستالين أو تتخذ وجهة جديدة فى عهد مالينكوف .

وأيا كان الامر ، فان العالم يرقب تطورات تدنيه من السلام والاستقرار ولن يكون ذلك الا بأن تعدل روسيا اليوم سياستها الخارجية تعديلا يحقق فعلا هذا السلام ، ويمكن التجارة من أن تعود حرة بين الدول فى ظل هذا السلام المقيم

الشباب المتعطل

أسعدنا وأثلج صدرنا أن نسمع أن الحكومة لم تغفل أزمة الشباب المتعطل من خريجى الكليات العملية والنظرية ، وأنها جادة فى تهيئة وسائل المعيشة لهؤلاء الشبان فى غضون ستة أشهر

وليست مصر الدولة الوحيدة فى العالم التى تشكو من أزمة البطالة ، فهناك دول كثيرة — حتى الدول الصناعية الكبرى كالولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا — تشكو من أزمة البطالة الناشئة عن حالة الكساد الحالية فى أسواق العالم . وكان خطر الحرب سببا فى احجام كثير من الهيئات الصناعية فى العالم عن التوسع فى نشاطها والبحث عن موارد أخرى لاستثمار خبرتها ومالها خشية أن تقوم الحرب مباغتة وتحمل هذه الهيئات خسارة باهظة فى الاموال السائلة والاموال التى تمثلها المصانع والادوات والآلات .

ولكن أزمة البطالة فى مصر تتخذ مظهرا مختلفا عنه فى دول العالم الاخرى . فمصر لم تستثمر جميع مواردها ولم تستنزف جميع قواها ، ولم تستغل جميع أبواب العمل فيها بحيث لم يعد هناك مجال للأيدى العاملة من المثقفين وغير المثقفين ، كلا ، فان أبواب العمل لاتزال مفتوحة على مصراعيها وكنوز مصر الطبيعية لاتزال تنادى من يقبل على استثمارها ودور الصنعة لا تزال فى المهد ومشروعات الاصلاح والتعمير أكثر من أن تستوعب جميع الايدى العاطلة الآن

والمعضلة الاولى والوحيدة التى تجابه مصر ، هى كيفية الحصول على رؤوس الاموال وعلى الخبرة الفنية للشروع فى هذه المشروعات جميعا . **وقد أحسنت الحكومة صنعا بعقد اتفاق النقطة الرابعة مع حكومة الولايات المتحدة انتفاعا بما يعود على البلاد من خير من وراء الخبرة الفنية . وحسنا صنعت الحكومة اذ فاتحت المستر يوجين بلاك رئيس مجلس ادارة البنك الدولى للانشاء والتعمير فى اقراض مصر لتمويل مشروعات الرى الكبرى وحسنا فعلت مصر عندما عدلت قانون المناجم والمحاجر تعديلا من شأنه أن يغرى الشركات على العمل فى مصر . وحسنا فعلت الحكومة عندما عدلت اللوائح الخاصة باستثمار رؤوس الاموال الاجنبية فى مصر ، لان من شأن ذلك أن يجعل الاموال الاجنبية تتدفق على بلادنا بدلا من أن تتدفق على دولة اسرائيل أو على تركيا كما كان الحال قبلا .**

وهذه الخطى جميعا كفيلة بحل أزمة المتعطلين .

المال فى الشرق الاوسط

نشرنا فى غير هذا المكان نص المحاضرة النفيسة التى ألقاها الاستاذ سابا حبشى الوزير الأسبق للتجارة والصناعة عن التطور الاقتصادى فى رقعة الشرق الاوسط ، تلك الرقعة التى تحتل مصر منها مكان الصدارة

ومن هذه المحاضرة يتبين **أن الشرق الاوسط ليس فقيرا الى الموارد الطبيعية وليس فى حاجة الى المال ، بل لعل المال الذى يدره الزيت فى الكويت والبحرين والمملكة العربية السعودية يزيد عما يستطاع انفاقه فى هذه البلدان . فاذا عرفنا أن الشرق الاوسط لا يزال فى أول البداية فى ما يتعلق باستثمار الزيت ، واذا عرفنا أن امكانيات التوسع فى الانتاج لاتكاد تدخل فى نطاق حصر ، أمكن أن نقول ان المال سيزداد فى الايدى — ولاسيما الايدى الحكومية — زيادة تحدو بالباحثين الى التفكير فى كيفية انفاقه**

ولا ريب فى أن من حق كل بلد أن ينتفع بخيراته المعدنية والزراعية فاذا حبا الله الكويت بزيت فمن حق الكويت أن ينعم برخاء الزيت . واذا حبا الله مصر بقطن فمن حق مصر أن تنتفع بهذه الثروة كيفما شاءت

ولكن ألا من سبيل الى استغلال الفائض من هذه الاموال فى مشروعات انتاجية فى بلدان عربية ، ولا سيما فى مصر ؟

لقد أثير هذا الامر غير مرة ، ولكن اثارته كانت من دوائر غير حكومية ، واذا أريد أن يسفر الامر عن نتائج

إتفاق الدفع بين مصر وايطاليا ذلل عقبات التجارة

موازنة الحساب التجارى بين الدولتين ونشاط حركة السياحة
القطن المصرى يغزل وينسج فى المصانع الايطالية
حديث للسنيور فيريرو القائم بأعمال السفارة الايطالية

عقد فى أواخر العام الماضى اتفاق للدفع بين الحكومتين المصرية والايطالية لتيسير مهمة التبادل التجارى بين الدولتين وتذليل العقبات الناشئة عن اختلاف العملة فى الدولتين المتعاقدتين

وقد رأى مندوب « الاقتصاد والمحاسبة » أن يسأل السنيور أندريا فيريرو القائم بأعمال السفارة الايطالية عن حالة التجارة بين مصر وايطاليا بعد أن انقضت بضعة أشهر على سريان هذا الاتفاق وعن الآمال المعقودة على تنشيط التبادل التجارى بين الدولتين

فقال السنيور فيريرو انه سعيد جدا لأنه أمضى هذا الاتفاق بنفسه ممثلا لحكومته وبذلك ذللت عقبة طالما اعترضت العلاقات التجارية الطبيعية بين دولتين من أكبر دول البحر المتوسط ومن أوثقها صلات ووشائج.

ولهذا لم تكد المعاهدة تبرم حتى أخذت التجارة تسير فى مسراها الطبيعى بين الدولتين لا يعترضها ما يعوقها ، ولم ينشأ حتى اليوم ما يدعو الى اثارة مسائل تتعلق بهذه الاتفاقية

وسأل مندوب الاقتصاد والمحاسبة السنيور فيريرو عن سعر القطع الذى عين بين العملتين المصرية والايطالية ، وعلى أى أساس كان تحديده.

فقال : ان الحكومتين رأتا تثبيت سعر القطع لمصلحة الدولتين ، حتى لا تكون هناك تقلبات فى سعر العملة تفضى الى ما يسيء الى أحد الجانبين. فالعملات جميعا ترتفع وتنخفض فى السوق ، ولكن مصلحة ايطاليا ومصر كانت تقضى بتثبيت سعر القطع.

واستفسر المندوب من القائم بالاعمال الايطالى عن الميزان التجارى بين مصر وايطاليا وهل يميل الى هذا الجانب أو الى ذاك.

فأجاب ان الاتفاق الخاص بالدفع نص على أنه اذا طرأ على الميزان التجارى أى طارىء يؤدى الى اختلاله ، فلا بد من عقد لجنة مشتركة من ممثلى الدولتين لبحث الامر ولاتخاذ الوسائل الكفيلة بموازنة هذا الميزان.

وحيث أن مثل هذه اللجنة لم تجتمع الى الآن ، فمعنى ذلك أنه لم يحدث أى خلل فى الميزان التجارى وأن الكفتين تسيران متعادلتين

وسأل المندوب السنيور فيريرو هل يسمح اتفاق الدفع لدول أخرى بأن تنتفع منه ؟

فأجاب ان التجارة الثلاثية ممكنة، ومثل هذا الاتفاق يجعلها ميسورة

أما أبرز ما فى الاتفاق ، فهو أنه ترك للتجار فى البلدين حرية التعامل بغير تدخل من الحكومتين فالتجار هم الذين يتصلون ببعضهم البعض ، وهم الذين يتفقون على الاسعار، وهم الذين يتولون عمليات الشحن والاصدار والتأمين وغير ذلك . أما الحكومات فلا تتدخل فى الامر الا اذا دعت الى ذلك ضرورة ملحة .

وحرية التجارة هى دائما المثل الاعلى فى كل تبادل تجارى .

وعاد مندوب الاقتصاد والمحاسبة يسأل عن مدى تأثير اتفاق الدفع فى تشجيع حركة الاصطياف والاشتاء بين مصر وايطاليا

فقال السنيور فيريرو ان من الطبيعى وقد ذللت عقبات الدفع أن تنشط حركة الاصطياف لمصلحة الدولتين . فالمصطافون كانوا يصدفون عن السفر لعجزهم عن تحويل المال الى البلد الذى يريدون الاصطياف فيه ، أما اليوم فقد صار ذلك ميسورا وصار يتم فى العلن بحيث يمكن القول ان الاصطياف لم يعد «صادرات خفية» كما يسمونه عادة فى الاصطلاح الاقتصادى .

واستطرد السنيور فيريرو فقال انه بمقتضى اتفاق الدفع صار الايطاليون ملزمين بألا يشتروا القطن الا من مصر .. **وهذا أمر يرضى مصر بلا ريب، لأن الايطاليين يشترون القطن ليغزلوه وينسجوه فى مصانعهم ،** ولانه يعوض ايطاليا عما كانت تشتريه من قطن من بلاد أخرى . ولما كانت مصر أقرب الى ايطاليا من غيرها من الدول ، فان التجار الايطاليين يؤثرون القطن المصرى، ولا سيما وهو يمتاز بتيلة طويلة لا تجاريها تيلة قطن آخر

وختم السنيور فيريرو حديثه قائلا أن اتفاق الدفع خطوة الى الامام ، وسيكون لهذه الخطوة عواقب اقتصادية طيبة لهذين البلدين الشقيقين فى حوض البحر المتوسط .

ايجابية ، وجب أن يكون بناء على اتصال الحكومات واتفاقها وتعاونها .

ومن خير المشروعات التى اقترحت لتوظيف بعض هذه الاموال ، مشروع نشرنا تفاصيله فى العدد الماضى لانشاء شبكة من الطرق تشمل بلدان الشرق الاوسط كلها ومن جملتها مصر . ويمكن كذلك التفكير فى تنفيذ مشروعات للرى ينتفع بها أكثر من بلد عربى من البلدان التى تجرى فيها أنهر مشتركة . ويمكن كذلك انشاء معاهد عليا لتدريب شبان البلدان العربية تدريبا فنيا عمليا ولتعويدهم على وسائل ادارة الاعمال الكبيرة والشركات .

ولكن لن يتسنى تحقيق شيء من هذه الاحلام الممتعة الا اذا بحث الامر على مستوى عال ، أى بين الحكومات ذات الشأن

والمرجو أن يستغل هذا المال فى النافع الباقى من الاغراض ، بدلا من أن ينفق فى الزائل العارض من أبواب الانفاق

فى السياسة الاقتصادية

مبدأ التأميم فى التطبيق

الحكومة البريطانية تعدل عن تأميم الصناعات الرئيسية
الضائقة الاقتصادية فى ايران مردها الى تأميم الزيت

كانت الحرب العالمية الاخيرة فرصة سانحة انتهزتها معظم حكومات العالم للسيطرة سيطرة كاملة على موارد الانتاج ، وذلك لتتمكن من متابعة « مجهود الحرب » بغير أن يعتريها نكوص أو تجابهها مشكلات يتعذر تذليلها . فأبيح لحكومات بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا أن تستولى على جميع مصادر الانتاج ، وهى حكومات كانت تجنح قبلا الى ترك الصناعة حرة والتجارة حرة والانتاج رهنا بناموس العرض والطلب .

وطبقا لهذا المبدأ استولت الحكومات على شركات الطيران ، ومناجم الفحم والفولاذ ، وشركات الملاحة ، واحتكرت الحكومات تجارة القطن والمؤن الاستراتيجية ، وحولت المصانع المدنية الى مصانع حربية تورد جميع انتاجها للحكومات ، وأصبحت عمليات الاصدار والاستيراد مقيدة بأشد القيود حتى لا تتعارض مع الجهود المبذولة فى تسيير دفة الحرب وحتى لا تنطوى المعاملات التجارية على نفع مادى لدول الاعداء .

وبانتهاء الحرب ، أخذت الحكومات تتدرج فى رفع أيديها من شئون الصناعة والتجارة ، ولكن عودة الملايين من الجنود والمجندات من ميادين القتال الى ديارهم ، والحاحهم على حكوماتهم فى الاهتداء الى أعمال تقيم أودهم وأود أسرهم ، أدى الى أن تأخذ الحكومات بالنظم الاشتراكية المعتدلة ، فتتدخل فى شئون الصناعة والتجارة ، تدخلا يتخذ مظاهر شتى ، كتحديد حد أدنى للأجور ، وفرض برامج الخدمات الاجتماعية المختلفة على الشركات ، واستيلاء الحكومة على نسب كبيرة من الارباح بالضرائب التصاعدية التى فرضت ، وهلم جرا .

وكان من الاساليب التى لجأت اليها الحكومات ، ولا سيما الحكومة البريطانية — الاخذ بمبدأ التأميم فى الصناعات والمرافق الكبرى كتأميم صناعة تعدين الفحم والفولاذ ، وصناعة النقل ، وغيرهما . ومما ساعد على المضى فى هذا الاتجاه أنه كان على رأس الحكومة البريطانية وزارة للعمال تقلدت زمام الحكم عقب الحرب مباشرة

للاستاذ
وديع فلسطين

ووجدت نفسها مطالبة من العمال والجنود بمطالب لا يتسنى تنفيذها الا بسيطرة الحكومة على مرافق الانتاج ، أى بالتوسع فى التأميم .

وعلى الرغم من العقبات الكبيرة التى جابهتها الحكومة البريطانية لاقرار تشريعات التأميم فى البرلمان ، فقد استطاعت آخر الامر أن توفق الى تأميم صناعة الفحم وصناعة النقل وكادت تنجح فى تأميم صناعة الفولاذ لولا أن الانتخابات العامة خذلت حكومة العمال ، وأعادت الى الحكم حكومة المحافظين .

فعم أسفرت تجربة التأميم فى بريطانيا ؟

كانت أول ظاهرة خطيرة عرفتها بريطانيا هى أن انتاج الفحم بدأ يتناقص . حتى اضطرت بريطانيا الى استيراده من الخارج لاول مرة فى تاريخها بعد ما كانت دولة من اكبر الدول المصدرة للفحم فى العالم ، هذا فى الوقت الذى قل فيه استهلاك بريطانيا نفسها من الفحم بسبب وفرة الزيت بأنواعه واستخدامه فى تسيير سفن الاسطول وسفن الملاحة والمصانع الكبيرة عوضا عن الفحم .

وكانت الظاهرة الخطيرة الثانية التى اسفرت عنها هذه التجربة هى ان عمال الفحم فى بريطانيا الذين لم يعرفوا قبلا « الاضراب » صاروا يجارون عمال الصناعات الاخرى فى الاعتصاب مطالبة بزيادة الاجور . مما اضطر الحكومة الى التدخل واستخدام الجنود فى المناجم بدلا من العمال حتى لا يتعطل دولاب الصناعة فى بريطانيا

وقد استمر انخفاض انتاج الفحم البريطانى ، أى ان بريطانيا لا تنتج اليوم من الفحم ما يكفى استهلاكها الداخلى ، وهى لذلك مضطرة الى استيراد العجز من الخارج . اما الاضراب فقد قضت عليه سياسة تجميد الاجور وسياسة توزيع المؤن بالجرايات مع خفض مستوى الاسعار ليكون معادلا للقدرة الشرائية

واليوم نسمع أن بريطانيا تنوى الرجوع عن قرار تأميم الصناعات واطلاق حرية الصناعة ، وفى هذا

←

صادرات التمر العراقى

تدل الاحصاءات التى اصدرتها جمعية التمر العراقية على **أن الكميات المصدرة الى الخارج من أول الموسم الحالى الى يوم ١٩٥٣/١/٣١ بلغت ١٨٩ الف طن مقابل ٢٠٣ آلاف طن صدرت فى المدة نفسها من الموسم السابق** . وكانت أهم الانواع المصدرة هى « زهدى الفرات » الذى صدر منه ١١٠ آلاف طن و « الساير » وصدر منه ٣٩ ألف طن و «الحلاوى» وصدر منه ١٨ الف طن و « زهدى البصرة » وصدر منه ١٣ الف طن و «الخضراوى» وصدر منه ٤ آلاف طن و «الجبجاب» وصدر منه ٣٠٠٠ طن فضلا عن ثلاثة آلاف طن من أنواع أخرى شتى .

الاتجاه وحده ، سواء تم أو لم يتم دليل على أن التجربة الخاصة بالتأميم لم تكلل بما كان مرجوا لها من نجاح وأن المبدأ القائل ((أن الحكومة مدير أعمال فاشل)) فيه كثير من الصواب

ولندع بريطانيا ، لننظر الى تجربة اخرى للتأميم اجريت فى شهر يوليو ١٩٥١ فى ايران ، وهى دولة شرقية ذات وشائج وثيقة ببلدان هذه الرقعة من العالم .

فقد انطلقت من شرفة الصحافة فى المجلس (اى البرلمان الايرانى) عبارة فاه بها احد الصحفيين بينما كان المجلس يبحث امرا من أمور الزيت ، وكانت هذه العبارة ((فلنؤمم صناعة الزيت)) . وتلقف بعض النواب هذه العبارة وتحمسوا لها فسرت بينهم مسرى النار فى الهشيم ، وتبنتها وخرج الشعب الايرانى كله ينادي بالتأميم ويرمى كل من يطالب بغير ذلك بالخيانة .

وبادرت الحكومة الى استصدار التشريعات البرلمانية التى تمنحها سلطة الاستيلاء على منشآت شركة الزيت ومصانعها وتسهيلاتها، وحاولت ان تتفق مع الشركة بالحسنى فلم تصل الى نتيجة ما ، فاضطرت الى اصدار أوامرها الى جميع موظفى الشركة بمغادرة البلاد فى موعد عينته ، ثم امرت بنك باركليز فيها بأن يوصد أبوابه ، وأخيرا قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع الحكومة البريطانية عندما تعذر عليها ان تسوى نزاع الزيت .

أذن لقد أممت صناعة الزيت فى ايران : أى صارت الينابيع ملكا للدولة ، وصارت أدوات استخراج الزيت ملكا للدولة ، وصارت معامل التكرير وانابيب النقل وجميع المنشآت الاخرى ملكا للدولة . ودعك من أن شركة الزيت الانجلو ايرانية لاتزال تدعى ملكية هذه المنشآت ، ومن انها لاتزال تزعم ان امتياز استغلال الزيت قائم لم ينقض .

وحاولت حكومة ايران أن تدير صناعة الزيت ، فألفت مجلسا اهليا يتولى هذه الصناعة وجعلت على رأسه الساعد الايمن للدكتور مصدق وهو الدكتور حسين فاطمى .

وجاء دور استغلال الزيت وتكريره وبيعه ونقله .

اما عملية استخراج الزيت ، فلم يحسنها الايرانيون فأرادوا الاستعانة بخبراء من أمريكا او من ايطاليا او من سويسرا او من المانيا أو من المكسيك ، ولكن لم يعرف حتى الآن ان الشركة تعاقدت مع احد من هؤلاء الخبراء

وحاول البنك الدولى أن يعرض وساطته على حكومة ايران فيتولى هو انتاج الزيت ولكنه لم يوفق

وحاولت حكومة ايران أن تتفق مع شركات أجنبية ، ولوحت بأن تتعاقد مع الروس وبلدان شرق اوربا لمساعدتها على انتاج الزيت ، فلم تصب نجاحا . وكان أن صار الزيت مدفونا فى باطن الثرى يتحفز للانطلاق من مكامنه ولكنه لايجد من يعرف كيف يستخرجه

اما تكرير الزيت ، فلا يقل عناء وعسرا عن انتاجه . فقد صمتت المعامل عن هديرها القديم ، ولم تعد تنتج الملايين الخمسة والعشرين من أطنان الزيت المكرر فى كل عام ، وهو أكبر قدر من الزيت المكرر تنتجه معامل فى العالم

وترتب على عدم انتاج الزيت وعدم تكريره توقف حركة البيع تماما الا أنه كان فى مستودعات الزيت المكرر بعض الكميات المختزنة، فعولت حكومة ايران على بيعها الى من يشتريها ، واعلنت فى صحف العالم بأنها على أستعداد لان تبيعها بسعر يقل عن السعر العالمى ، فبادرت شركة الزيت الانجلو ايرانية بنشر اعلانات تحذر فيها الشركات من شراء زيت ايران وتتوعد بمقاضاتها أمام المحاكم .

وبالرغم من هذا التحذير تقدمت شركة ايطالية لشراء شحنة من الزيت الايرانى تبلغ نحو ٨٠٠ طن واستعانت بناقلة الزيت السويسرية « روزمارى» لنقلها ، ولكن لم تكد هذه الشحنة تصل الى ميناء عدن ، حتى صادرتها السلطات البريطانية ، وعقدت محكمة للنظر فى هذه القضية ، وحكمت المحكمة بأحقية شركة الزيت الانجلو ايرانية للشحنة وبعدم جواز عملية البيع .

وتقدمت شركة ايطالية اخرى لشراء شحنة ثانية من الزيت مقدارها ٥ آلاف طن ، وأرسلت الناقلة «ميريلا» الى عبادان لنقلها . وقد نجحت هذه الناقلة فى الوصول الى ميناء البندقية ، ولكنها وجدت بدورها قضية تنتظرها هناك .

وصفوة القول ، أنه فى خلال مايقرب من عامين ، لم تنتج ايران قطرة واحدة من الزيت ، ولم تكرر قطرة واحدة من الزيت ، ولم تبع الا أقل من ستة آلاف طن لاتزال موضوع نزاع قضائى ، ولم يدخل فى ميزانيتها شيء من ايراد الزيت ، الذى كان موردا رئيسيا عليه عماد الميزانية الايرانية

ولسنا نريد أن نسبق الحوادث فنقول ان تجربة التأميم فى ايران قد أخفقت ، فلعل المستقبل يخرج علينا بمفاجآته غير المرتقبة . ولكن الذى لاريب فيه أن ايران لم تتأهب للاقدام على تجربة التأميم ، ولم تتخذ الاحتياطات الكفيلة بنجاح هذه التجربة ولم تشتر اسطولا من ناقلات الزيت تستعين به على ترويج هذه البضاعة

وعاقبة هذا هو ماتعانيه ايران اليوم من ازمات اقتصادية خانقة لايعرف المسؤولون فيها كيف يخرجون بالبلاد منها سالمين .

فالتأميم مخاطرة فى بريطانيا ، نجح بعض الشيء وأخفق بعض الشيء .

أما التأميم فى ايران فقد كان مغامرة دلت حتى الآن على خسران مرير

وديع فلسطين

خسارة الفيضان فى بريطانيا

أعلن ... دافيد مكسويل فايف وزير الداخلية البريطانية فى مجلس النواب البريطانى أن الخسارة التى تحملتها بريطانيا بسبب موجة الفيضانات العاتية التى تعرضت لها فى الشهر الماضى كانت جسيمة .

فقد أنفقت الحكومة ٢٫٦٠٠٫٠٠٠ جنيه وستنفق أكثر من هذا القدر فى المستقبل لاصلاح بعض ما أصاب البلاد من جراء الفيضانات .

أما جملة الخسارة التى تكبدتها البلاد فلا تقل عن ٥٠ مليون جنيه استرلينى ، عدا ما يلزم لاجراء اصلاحات مستمرة وتحسينات على المباني التى تعرضت للتلف .

أما خسارة الاراضى الزراعية فلا تقل عن عشرة ملايين جنيه اذ طغى الماء على أراضى تتفاوت مساحتها بين ١٥٠ ألفا و ١٧٥ ألفا من الافدنة . ولكن من حسن الحظ أن ثلثى المساحة لم يغمره الماء المالح الا لفترة وجيزة .

سياسة التوسع فى المنشآت الصناعية

للأستاذ
موسى حقى

تمهيد للبحث

من المسلم به أن المنشآت الصناعية تقوم – فى العادة – على أساس فكرة المشروع فيقوم الاخصائيون الفنيون بدراسته دراسة مستفيضة تتناوله من كافة نواحيه الصناعية والفنية والتجارية والمالية حتى اذا ما اطمأنو الى سلامة فكرة المشروع ، والى امكان تحقيقها ، والى توقع الربح أقدم صاحب المشروع على تنفيذه .

ويجب أن يتناول البحث فى المقام الاول ماهية السلعة موضوع هذا المشروع ، وما هى الخطوات الفنية والصناعية اللازمة لاعدادها حتى تكون حقيقة ملموسة . وبعد هذه الدراسة يبحثون فى امكانيات صنع السلعة ذاتها . ويتناول هذا البحث ناحية المواد الأولية ، ومدى توافرها فى السوق المحلية ، أو توافرها فى الاسواق الخارجية وهنا يجب دراسة امكان استيرادها وظروف هذا الاستيراد ، وسعرها تسليم المنشأة . كما يجب دراسة باقى ظروف صناعة السلعة الاخرى .

وبعد هاتين الدراستين تأتى المسألة التجارية التى تهتم بالحكم على قيمة السلعة من وجهة نظر السوق . فتدرس هذه السوق لمعرفة مدى امكان التصريف فيها . وهل يكتفى بالسوق المحلية أم انه يتعين تصدير جزء من الانتاج للخارج . وفى هذه الحالة ما هى ظروف التصدير وعوائقه .

.. كما تهتم الناحية التجارية ايضا بموضوع سعر السلعة فهى تبحث أولا سعر التكلفة التقديرى للسلعة ، وتقارنه بسعر البيع التقديرى أيضا للتأكد من زيادة الاخير على الاول .

وفى هذه الحالة تدرس السلع الاستبدالية المشابهة – مدى توافرها وسعرها فى السوق ونسبة جودتها أو تفوقها على سلعة المشروع من جهة الصنف والشكل والمتانة وذلك للتأكد من امكان بيع السلعة بأرخص من السلع المنافسة أو بنفس السعر مع ضمان الربح – والا تعرض المشروع للفشل وهو فى المهد .

الدراسة المالية

ليست الدراسات المنوه عنها أعلاه هى كل الدراسات التى يجب القيام بها قبل تنفيذ المشروع – فالى جانبها يجب أن تقوم دراسة أخرى دقيقة وهامة تلك هى الدراسة المالية للمشروع . وتتمثل هذه الدراسة فى تحديد قيمة رأس المال المناسب للمشروع . وتحديد هذه القيمة من أهم موضوعات البحث . فقد يبدأ المشروع برأس مال يقل عن الحد المناسب فتتعرض المنشأة للاقتراض بأعبائه الثقيلة التى قد تعوقها فى المستقبل القريب ، وقد يزيد رأس المال عن هذا الحد المناسب للمشروع فيتعطل جزء كبير منه ويصبح خاملا

وبعد تحديد رأس المال يجب أيضا تحديد الجزء الذى سيحبس فى أصول ثابتة . (أراض . مبان . آلات . أثاث . . . الخ) والحد الاقصى الذى يخصص للاصول المتداولة (مواد خام أولية وبضاعة) والجزء الذى يجب الاحتفاظ به حرا لمقابلة مصروفات التشغيل والمصروفات العمومية الاخرى لفترة معينة تبدأ المنشأة بعدها فى تصريف منتجاتها .

كما تشمل هذه الدراسة حجم المشروع ذاته وما هو الحجم المناسب **Optimum Size** بالنسبة لهذا المشروع بالذات . فمشروع توليد الكهرباء – مثلا – يختلف عن مصنع دبابيس كليبس ! وهكذا . وحجم المشروع يتوقف على كمية الانتاج المتوقعة ، فمثلا لا يجب انشاء المؤسسة على أساس قدرة انتاجية قدرها مليون وحدة فى السنة بينما تكون الدراسة أعدت على أساس ربع هذه الكمية فقط حيث انه فى هذه الحالة تزيد تكلفة الوحدة عما كان مقدرا لها زيادة كبيرة وتتعرض المنشأة لخطر المنافسة – وتتعرض المنشأة لخطورة مماثلة اذا ما بلغ الانتاج الفعلى اكثر من المليون وحده المذكورة فقد يكون قانون تناقص الغلة **Law of diminishing returns** قد بدأ تأثيره فى الظهور متمثلا فى زيادة التكاليف أيضا بالنسبة للوحدة . وفى هذه الحالة فعلى المنشأة ان تنتج مليون وحدة فقط متمشية مع حجمها المناسب .

وثمة ناحية أخرى يجب أن تهتم الدراسة بها ، فيما لو كانت السلعة مكونة من عدة أجزاء (متصلة أو منفصلة) يجرى انتاج كل منها على حدة . فيجب التأكد من تمشى الآلات التى تنتج هذه الاجزاء مع بعضها البعض بطريقة تناسبية من الوجهة الانتاجية وللتوضيح نورد مثالا مبسطا هو مصنع المياه الغازية الذى يقوم بتعبئة المياه فى الزجاجات كما يقوم بصنع السدادات ذاتها . فلا يجب أن تكون قدرة المصنع الانتاجية فى اليوم الواحد هى تعبئة عشرة آلاف زجاجة مثلا بينما تكون القدرة الانتاجية لآلة السدادات ألف سدادة فقط فى اليوم. حيث لا يكون هناك تناسب بين الرقمين ويحدث خلل فى دولاب الصناعة حيث ستتعرض تسعة آلاف زجاجة للبقاء دون سدادات حتى يأتى دورها ! أما اذا كان الامر على العكس بأن كانت قدرة آلات السدادات الانتاجية عشرين ألف سدادة فى اليوم فسيضطر المصنع الى تشغيلها نصف الوقت فقط وبذلك تزداد تكلفتها ! والخلاصة أنه يجب أن تكون القدرة الانتاجية لكلتا الناحيتين واحدة .

هذه هى خلاصة للدراسات التمهيدية التى يجب ان يقوم بها صاحب المشروع ومن يعاونه من اخصائيين وفنيين قبل أن يقدم على المشروع .

(يتبع) موسى حقى

الجامعة العربية تدرس تشريعات العمال في العراق

مشكلات استخدام الأحداث والنساء والحوامل والمراهقين في المصانع

وزير الشؤون الاجتماعية يتولى بنفسه التحكيم في منازعات أصحاب الأعمال والعمال

تقرير للأستاذين فتح الله المرصفي و فؤاد عبد الجبار علي

كانت جامعة الدول العربية قد أوفدت الاستاذين فؤاد عبد الجبار حلمي عضو هيئة سكرتيرية مجلس الجامعة وفتح الله المرصفي الخبير الاجتماعي بالجامعة الى العراق لدراسة الاحوال الاجتماعية السائدة فيه ، ووضع تقرير واف يصور جميع الشؤون الاجتماعية في هذا القطر مما يكون معوانا في تكافل الدول العربية لعلاج مشكلاتها منتفعة بتجارب بعضها البعض .

وقد وضع الاستاذان عبد الجبار والمرصفي تقريرا خطير الشأن قدماه الى الجامعة فرأينا أن ننقل منه ما يتصل بالعمال وتشريعات العمل .

اصدرت الحكومة العراقية قانونا رقم ٧٢ للعمال لسنة ١٩٣٦ المعدل بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٤٢ وفيه تنظيم لشروط العمل وساعاته من حيث فصل العامل عن العمل وانفصاله عنه وتعويضه ان زادت مدة اشتغاله عن اربع سنين . ويتضمن القانون كذلك بنودا تتعلق بالراحة اليومية والاسبوعية والشهرية والاجازات الاعتيادية والمرضية وشؤون استخدام النساء والمراهقين في المشروعات الصناعية واستخدام المراهقين في السفن .

ومما تناوله التشريع موضوع التعويض في حالة الوفاة والعاهة والمرض وحقوق العمال الاجانب وشؤون اقامة دعاوى التعويض واجراءاته أمام المحاكم وتأليف النقابات وشروطها واهدافها وخضوعها للتفتيش وابطال رخصها .

ومما ورد في هذه التشريعات أن للحكومة أن تصدر أنظمة في شأن المساكن الواجب اعدادها للعمال وما يتعلق بانشاء وتجهيز لوازم العامل وحماية صحته وتعيين الحد الادنى للاجور بحسب أصنافهم المهنية ، وكيفية تنظيم الاشتغال في الاعمال المؤقتة والموسمية واستخدام العمال

وصدرت ستة أنظمة وثمانية ملاحق وثلاثة بيانات بشأن استخدام الاحداث – والحدث هو الذي لم يكمل الثانية عشرة من العمر – فمنع استخدامهم في أي مشروع صناعي وأجيز للذين تتفاوت أعمارهم بين العاشرة والثانية عشرة أن يقوموا بأعمال تدريبية في المدارس الصناعية والعلمية والخيرية على ألا تتجاوز مدة اشتغالهم أربع ساعات في اليوم ، وأبيح لهم كذلك التدرب في المصانع بترخيص من الوزير المختص على ألا تزيد نسبتهم على ٢٠ في المائة من عدد العمال بأجور يعينها الوزير .

وقد تقرر اصدار التشريعات اللازمة لوضع الحد الادنى المناسب لاجور العمال بالنسبة للمهن المختلفة ، ويلاحظ أن هذا النظام ، زيادة منه في حماية العمال ، يجيز استخدام العامل المصاب بعطل أو عجز بأجور تقل عن الحد الادنى بعد موافقة مديرية العمل والضمان الاجتماعي .

ووضعت لائحة عقد العمل بعد النظر بعين الاعتبار الى قرارات منظمة العمل الدولية التي وافقت عليها الحكومات أو تلك المتعلقة بالتطور الحادث في العراق .

وتناولت هذه اللائحة أحوال انهاء الخدمة وظروفها بكيفية تحمي حقوق المستخدمين ، وزيادة التعويض عند الفصل من الخدمة الطويلة وتضمنت كذلك تحريما باتا لاستخدام الاطفال الذين تقل أعمارهم عن اثني عشر عاما . وتعرضت لاستخدام النساء والحوامل والصغار والمراهقين أثناء الليل .

وقانون التوفيق والتحكيم يراد به وضع حلول عرضية للمنازعات التي تنشأ بين أصحاب الاعمال وهيئات العمال ، ولوزير الشؤون الاجتماعية حق التحري لمعرفة ظروف المنازعات ومحاولة حلها عن طريق التوفيق والمصالحة . ولكل من الفريقين المتنازعين الحق في ابلاغ الوزير بالنزاع الحادث الذي له أن ينيب عنه مدير العمل ، فاذا لم يتمكن من حل النزاع ، قام الوزير باحالته الى محكم محايد يرضى عنه الجانبان .

ومنحت حكومة العراق بعض المهن حق تنظيم النقابات استنادا الى قانون العمال . وعندما ألفت هذه النقابات اختلفت أنظمتها الداخلية وحدث من بعضها تلاعب في ماليتها ، فرأت الحكومة وضع تشريع لتنظيم النقابات ينظم ادارتها ويوحد اجراءاتها

وبلغ عدد عمال الصناعة المسجلين في العراق ١٣٣ر٥٦٣ عاملا ، وعدد المتعطلين عن العمل منهم ١٣ر٥٩٤ ينتمون الى ٧ نقابات .

ونشاط النقابات ضئيل جدا في الوقت الحالي .

وينتسب هؤلاء العمال الى ٢٨١٧ مشروعا صناعيا ، ويبلغ عدد أنواع تلك المشروعات ٦٧ بما فيها المشروعات الصناعية الحكومية .

ويلاحظ أن أعلى معدل لاجور العمال في العراق يبلغ ٦١٧ فلسا في اليوم وأدنى معدل يبلغ ٧٠ فلسا . أما المعدل العام للاجور فيبلغ ٢٦٦ فلسا .

و٩٧ في المائة من العمال عراقيو الجنسية والباقون بين ايرانيين ومن جنسيات أخرى

وقد وضعت الحكومة لائحة للتأمين الاجتماعي ، تنص على انشاء صندوق يضم المبالغ المستقطعة من المستخدم والاجير والمبالغ التي تدفعها الحكومة مضافا اليها فوائدها وما يدخل الى الصندوق من مبالغ اخرى

اقتصاديات الشرق الاوسط

أثر الحرب فى تجارة العراق الخارجية

كان الحرب بطبيعة الحال آثارها على تجارة العراق الخارجية كغيرها من الدول ، فهى لم تؤثر فى قيمة الصادرات والواردات فحسب ، بل اثرت أيضاً فى حجم التجارة وفى توزيعها الجغرافى كما يتضح من الجداول المرفقة . ويؤخذ من هذه الارقام ان قيمة صادرات العراق فى عام ١٩٥١ – مع استبعاد النفط – بلغت نحو ثمانية أمثال ما كانت عليه عام ١٩٣٨ ، كما بلغت قيمة الواردات ما يقرب من ستة أمثال ما كانت عليه فى نفس العام . ولكن هذا لم يمنع من ازدياد شقة العجز فى الميزان التجارى عاما بعد عام

ولا شك أن حجم تجارة العراق الخارجية – سواء فى جانب الصادرات أو فى جانب الواردات – قد ازداد بعد الحرب عما كان عليه قبلها ، الا أنها زيادة طفيفة لا تتناسب مع زيادة القيمة بالطبع ، وذلك لأن العراق عانى من الآثار التضخمية المترتبة على الحرب أكثر مما عانته بلاد كمصر مثلا ، فقد بلغ متوسط الرقم القياسى الشهرى لتكاليف المعيشة فى عام ١٩٥١ ٩ر٥٢٢ كما بلغ متوسط الرقم القياسى الشهرى لاسعار الجملة ٨ر٥٢٠ (١٩٣٩ = ١٠٠)

ويمكننا بدراسة تطور قيم أصناف الواردات العراقية الرئيسية أن نستدل على مدى التطور فى حياة العراقيين أنفسهم ، فقد زادت قيمة واردات الاقمشة المختلفة والملابس الجاهزة من نحو مليونى دينار قبل الحرب الى ما يزيد عن ١٢ مليونا سنة ١٩٥١ وذلك فضلا عن نمو صناعة النسيج المحلية فى العراق وارتفاع واردات الغزل الحريرى والقطنى من لا شيء تقريبا قبل الحرب الى ما يزيد عن نصف مليون دينار فى عام ١٩٥١ ، كذلك زادت قيمة واردات الصابون من حوالى ١٠٠ الف دينار الى نحو ٦٠٠ الف دينار

اما فى جانب الصادرات فابرز ما طرأ عليها من تطور هو زيادة قيمة صادرات القطن من ٢٠٠ الف دينار قبل الحرب الى ٨ر١ مليون دينار عام ١٩٥١ وكذلك زيادة صادرات الحبوب والدقيق من حوالى ٢ مليون دينار قبل الحرب الى أكثر من ١٥ مليونا فى نفس العام . ولكن صادرات الحبوب فى الواقع تتقلب تقلبات عنيفة من عام لآخر تبعا للظروف الجوية وأحوال الفيضانات ولا يمكن اتخاذها دليلا على اتجاه معين فى حجم الانتاج فى الوقت الحاضر .

واذا نظرنا الى الاسواق التى يستورد منها العراق وجدنا المملكة المتحدة تحتل المكانة الاولى سواء قبل الحرب أو بعدها ، بل لقد زادت أهميتها النسبية بعد الحرب ، اذ كانت لا تزيد قيمة المستورد منها قبل الحرب عن ٣٠ ٪ من مجموع واردات العراق فارتفعت هذه النسبة كثيرا بعد الحرب حتى بلغت نحو ٤٩ ٪ سنة ١٩٥٠ ، ثم هبطت فى سنة ١٩٥١ الى ٣٤ ٪ ، وكانت اليابان تحتل المكانة الثانية بنسبة تبلغ نحو ١٨ ٪ من مجموع قيمة الواردات ثم اختفت من قائمة الدول الموردة حتى عادت الى الظهور فى سنة ١٩٤٧ بألف دينار فقط ظلت تتدرج فى الزيادة حتى قفزت فى سنة ١٩٥١ الى المكانة الرابعة اذ وردت للعراق بما قيمته ٦ر٣ من ملايين الدينارات ، ويرجع ذلك الى نشاط صناعة الحرير الصناعى فى اليابان وعودتها الى منافسة المنتجات المماثلة التى كانت ترد من بلاد أخرى ولا سيما بريطانيا . أما الولايات المتحدة فكانت تحتل المكانة الثالثة قبل الحرب « بعد اليابان » ، وظلت تحتل نفس المكانة فى عامى ١٩٤٦ و ١٩٤٧ (بعد الهند) ، ثم قفزت بعد ذلك الى المكانة الثانية حتى بلغت قيمة المستورد منها عام ١٩٥١ نحو ١٤ ٪ من مجموع واردات العراق ، وترجع الزيادة بالأخص فى ذلك العام الى كثرة الواردات التى كانت لازمة لمد خط أنابيب البترول من كركوك الى بانياس . وكانت ألمانيا والهند تتنافسان على المكانة الرابعة بين الدول الموردة للعراق قبل الحرب

ولعل أهم التطورات التى تسترعى النظر فى أسواق الاستيراد تقدم سيلان بعد الحرب الى المكانة الخامسة ٨ر٢ مليون دينار سنة ١٩٥١) بعد أن لم يكن لها اهمية تذكر قبل الحرب (حوالى ٥٠ الف دينار) ، وكذلك تقدم سوريا ولبنان من المكانة العاشرة الى المكانة الخامسة فى أعقاب الحرب مباشرة وان كانتا تأخرتا بالتدريج عن هذه المكانة حتى احتلتا المكانة الثامنة فى عام ١٩٥١ (ولكن يلاحظ أن نصيب سوريا وحدها يبلغ نحو ٩٠ ٪ من مجموع ما يستورده العراق من الدولتين الشقيقتين)

أما فى جانب التصدير ، فيتعرض ترتيب أهمية الاسواق لتقلبات كبيرة من عام الى عام سواء قبل الحرب أو بعدها ؛ ومن أمثلة هذا التقلب أن صادرات العراق الى هولندا بلغت فى سنة ١٩٤٦ نحو ٨ ٪ من مجموع الصادرات فهبطت فى سنة ١٩٤٨ الى ١٠ر٠ ٪ فقط ، فترتفع فى عام ١٩٥٠ الى أكثر من ٢٠ ٪ ! ! ولكن يمكن القول بصفة عامة ان المنتجات العراقية (وأهمها التمور والحبوب والقطن) تجد أهم أسواقها فى المملكة المتحدة والهند واليابان والولايات المتحدة .

واذا كان لبنان قد احتل المكانة الرابعة بين الدول المستوردة فى عام ١٩٥١ ؛ فان المسئولين فى العراق يتهمون ذلك القطر الشقيق باعادة تصدير المنتجات العراقية الى الولايات المتحدة والاستئثار بالدولارات . ومن الظواهر التى تستحق التسجيل نشاط التجارة بين العراق وبين الدول العربية الأخرى بصفة عامة بعد الحرب .

مشروع اليرموك

تم الاتفاق أخيرا بين الحكومتين السورية والاردنية على تنفيذ مشروع اليرموك ، فرأينا أن نذكر لقرائنا شيئا عن هذا المشروع للتعريف به .

فى عام ١٩٣٧/٣٨ وضع السير مردوخ مكدونالد مهندس الرى العالمى المعروف مشروعا ضخما لرى وادى نهر الاردن بأكمله . يعتمد فى أساسه على تحويل بحيرة طبرية الى خزان ضخم . الا أن التطورات السياسية فى تلك المنطقة وقيام دولة اسرائيل جعلت من المستحيل عمليا أن ينفذ مثل هذا المشروع على ما ينطوى عليه من فوائد محققة

وقد تجدد التفكير أخيرا حول هذا المشروع وأخيرا اهتدى أحد خبراء النقطة الرابعة الى تعديل المشروع اذ اكتشف منطقة على نهر اليرموك بالقرب من الحدود السورية تصلح مكانا لخزن مياه ذلك النهر . ويتضمن المشروث حفر قناة تأخذ المياه من خزان عند العداسية وتسقط خلالها المياه من ارتفاع ٨٠٠ قدم ، فتدير محطة توليد كهربائية ، ثم حفر قناة أخرى للرى تتجه الى وادى الاردن لتصب فى البحر الميت بمسقط مائى آخر ، يمكن عنده اقامة محطة اخرى لتوليد القوة الكهربائية ، والى جانب ذلك فسوف يوفر المشروع ماء لرى مساحة تقدر بنحو ١٦٠٫٠٠٠ فدان ريا دائما

وكان لابد بالطبع من عقد اتفاق بين الاردن وسوريا لتنفيذ المشروع اذ أن جانبا من الخزان يقع فى الاراضى السورية فضلا عن أن سوريا ستستفيد من القوة الكهربائية الناتجة من المحطة الشمالية .

هذا ، وتشرف على تنفيذ المشروع لجنة من بين أعضائها مندوبون من هيئة الاغاثة التابعة للامم المتحدة ، ومن مشروع النقطة الرابعة .

وتقدر تكاليف المشروع مبدئيا بمبلغ ٦٠ مليون دولار ، تقدم الجانب الاكبر منها هيئة الاغاثة . والمقصود من هذا المشروع هو ايجاد عمل للاجئين العرب فى الاردن يساعدهم على الاستقرار فيها بصفة نهائية . والمعروف أن عدد اللاجئين فى الاردن يبلغ نحو ٥٠٪ من مجموع اللاجئين ، ومن هنا كان اهتمام هيئة الاغاثة بتنفيذ المشروع .

قيمة واردات العراق من المواد الرئيسية

(خلال السنوات ١٩٣٨ و ١٩٤٦ ـ ١٩٥١) بآلاف الدنانير

الاصناف	١٩٣٨	١٩٤٦	١٩٤٧	١٩٤٨	١٩٤٩	١٩٥٠	١٩٥١
شاى	٣٤٧	٤١٢	٢,٢٦٧		٢,٨٤٣	٢,٨٠٤	٤,٠٥٣
سكر	٥٠٥	١,٧٩٧	١,٦٩١		٢,٢١٦	٤,٧٦٠	٥,٧٩٤
بن	٣٨	٢١٤	٢٠٩		٣٥٨	١٣٨	٤٨٨
صابون	١٠٢	٦٧٥	٥١٩	٨٣٧	٧٦٩	٥١٨	٥٧٨
غزل حرير وقطن	..	..	..	٢٥٦	١٠٢	٣٧٠	٥٠٥
مراجل وآلات بخارية	٩٩٦	١,٧٤٤	٢,٨٩٦	٤,١١١	٤,٥٢٧	٣,٦٤٨	٣,٨٨٩
آلات كهربائية	٢٤٢	٦٤٣	١,١٥٦	١,٧٤٥	١,٧٤٥	١,٨٠٣	١,٨٢٥
سيارات ودراجات	٣٩٨	٦٣٨	١,٧٣٤	٢,١٧٦	٢,٣١٢	١,٧٦٨	١,٨١٨
حديد وفولاذ	١,٠٥٨	٢,٥٦٥	٤,٧٩٠	٤,٩٩٧	٤,٨٧٧	٣,٧١٢	٦,٢٩٠
المجموع الكلى للواردات	٩,٣٦١	٢٨,٠٤٠	٣٩,٩٤٦	٤٥,٥٢٣	٤٠,٥٨٠	٣٧,٠٩٥	٥٠,٩٦١

قيمة صادرات العراق الرئيسية

الاصناف	١٩٣٨	١٩٤٦	١٩٤٧	١٩٤٨	١٩٤٩	١٩٥٠	١٩٥١
حبوب وقطانى ودقيق	١,٠٥٨	٥,٦٩٣	٦,٨٦٢	٤٢٢	٦,١١٤	١١,٩٤٣	١٥,٥٢٦
تمور	٨٨٥	٤,٤٢٥	٤,٧٠٢	٤,٧٤٢	٢,٩٦٠	٤,٢٩٢	٥,٥٩٨
صوف	٤٣٨	١,٠٠٤	٣٧٢	١,٠٢٧	٥٣٣	١,٣٧١	١,٧٠١
قطن	٢١٨	٣٩	٣٦٤	٧٩	٦٦	١,٠٨٨	١,٨٠٥
المجموع الكلى للصادرات	٣,٤٧٢	٢,٧٢٢	١٣,٨٠١	٧,٥٨٤	١١,٢٠٨	٢٠,٢٠٦	٢٧,٢٥٧

قيمة واردات العراق حسب الاقطار الرئيسية

(خلال السنوات ١٩٣٨ و ١٩٤٦ ـ ١٩٥١) بآلاف الدنانير

	١٩٣٨	١٩٤٦	١٩٤٧	١٩٤٨	١٩٤٩	١٩٥٠	١٩٥١
بريطانيا	٢,٨١٩	١٢,٣٧٦	١٧,٥٢٩	١٩,٧٩٠	١٧,٥٢١	١٨,٣٧٥	١٧,٣٣٩
الهند	٦٠٥	٤,١٠٦	٥,١٠٢	١,٦٥٤	٢,١٥٣	٣,١٢٩	٢,٣٢٤
سيلان	٤٥	٢٨٨	١,٠١٥	١,٩٤٥	٢,١٩٣	٢,٢٧١	٢,٨٢٢
الولايات المتحدة	٨٤٩	٢,٢٠٧	٣,٣٤٣	٣,٥٧٢	٤,٦٢٥	٣,٠٧٨	٧,٠٦٠
ايطاليا	٣٨٤	٣٧٨	٢,٤٢٨	٢,٨٧٧	٣,٠٧٠	٢,٣٦٩	٣,٦٣٣
اليابان	١,٣٨٦	—	١	٢٨	٢١٧	٦٩٨	٣,٦٢٢
بلجيكا	٣٨١	١٦٠	١,٣٢٩	١,٣٠٣	٥٩٤	٤١٨	٢,٠٧٠
المانيا	٦٩١	٢	٣	٢٨١	٢٨٤	٨٢	٦٧٥
هولندا	١/٩	٨٨	٤٩٤	١,٠٣٩	٧٤١	١,٠٥١	١,١٥٦
سوريا }	١٦٨	١,٩٤٨	٢,٢٠٥	١,٦٧٩	٢,١٠٤	١,٠١٤	١,٧٤٧
لبنان }			٣٦	٥٤	٥٩	٧٩	٢٠٧
ايران	٣٩٥	٢,٠١٦	١,٦٨٧	١,٩٧٩	١,٢٧٨	١,٣٣٢	١,٠٧٦

قيمة صادرات العراق حسب الاقطار الرئيسية

	١٩٣٨	١٩٤٦	١٩٤٧	١٩٤٨	١٩٤٩	١٩٥٠	١٩٥١
بريطانيا	٨٧١	١,٢٥٢	٢, ١	١,٢٩٤	١,٩٠٢	٣,٢٢٢	٨,٢٩١
الاردن	١٧٠	٥٨٨	٦٩٨	٤٤١	٢١٤	٢٨٢	١,٤٣١
الهند	٢٩٠	٢,٥٦٨	٣,٥٠٧	١,٥١٤	٢,٣٤٤	١,٧١٢	٢,٦٢٤
الولايات المتحدة	٥٥٦	١,١٧١	٦٤٠	١,٠٣٧	٤٥٧	٦٣٠	٩٠٨
اليابان	٣٥٤	—	—	—	١,٤٥٤	١,٧٥٩	٢,٠٠٢
المانيا	١٦٢	—	٤٠	٤٤٦	٦٠	٣٠٦	٩٧٣
هولندا	٣٢	١,٠٧٠	١٠١	٧	٩٥١	٤,٢٠١	٤,٠٩٦
سوريا }	٢٢٨	١,٠٣٤	٢٤١	٣٦٧	٥٩٢	٥٣١	٥١٠
لبنان }			٣١٠	٢٥٠	٣١٢	١,٠٢٨	٢,٢٢٩
ايران	٥٧	٢٩٥	٢٨٧	٢٦٥	٤٠٨	١,١٤١	١٣١
مصر	٥٢	٧ ١	٥٢٨	٥٨٧	٢٤٨	٦٠٢	٧٦٣

التطور الاقتصادى فى منطقة الشرق الأوسط

بليونان من الدولارات مستثمرة فى صناعة الزيت فى هذه الرقعة
أوربا تعتمد على زيت الشرق فى ٨٥ ٪ من استهلاكها
محاضرة نفيسة للأستاذ سابا حبشي . وزير التجارة الأسبق

ألقى الاستاذ الكبير سابا حبشي وزير التجارة والصناعة الاسبق محاضرة فى نادى التجارة الملكى عن التطور الاقتصادى فى الشرق الاوسط وفيما يلى نصها :

تحضرنى ذكرى مادةمن موادالدراسة التى كنا نتلقاها ايام شبابنا وهى الجغرافية التجارية .

ولعل التسمية قد تغيرت اليوم بعض الشيء وان بقيت المادة ذاتها عنصرا أساسيا فى كل دراسةتجارية

وأكبر ظنى ان الجيل الحاضر من أساتذة التجارة والاقتصاد يفضل ان يدعوها الآن الجغرافية الاقتصادية ، لان هذه التسمية الجديدة اوسعواعم

وقد اختار لى حضرةالاستاذالفاضل رئيس ناديكم موضوع التطور الاقتصادى للشرق الاوسط كعنوان لحديثى

والحديث عن التطور الاقتصادى لاقليم ما ، ينطوى على عنصرين : هما الجغرافية الاقتصادية ، والدراسة التاريخية لذلك الاقليم .

أما عنصر الجغرافيا ـ فقد دل الاختبار على أن الحضارة فى أدوارها المختلفة اتخذت مقرا لها فى الاقاليم التى تقع فيها الانهار الكبيرة ، أو على شواطىء البحار التى تصلح بطبيعتها كموانىء لرسو السفن ، اوفىالمواضع التى تتركز فيها أو تتصل بها المواصلات البحرية او الارضية اوفى الاقاليم التى حبتها الطبيعة موردا من موارد الثروة كالتربة الخصبة او المعادن .

واذا ضممنا الى عنصر الجغرافيا عنصر التاريخ لتبينا انه ليس غريبا ان نجد فى العصور القديمة وفى العصر الحديث ان الحضارة منذ فجر التاريخ الى الآن اتخذت مقرا لها فى وادى النيل فى عهد الفراعنة ومابعده وفيما بين النهرين العظيمين دجلة والفرات فى عهد الاشوريين والبابليين الى نهاية الدولة العباسية . وشرقى البحر الابيض المتوسط فى عهد الكريتيين والاغريق والفينيقيين والرومان الى سقوط القسطنطينية فى سنة ١٤٥٣ .

وقد عاصرت هذه الحضارات بعضها بعضا فى الاحقاب القديمة فى التجارة وتأمين طرق المواصلاتوتوفير الطمأنينة للسفن والقوافل .

أما فى شبه جزيرة العرب فاننا نجد حضارة زاهرة وسط الصحراء قوامها طرق القوافل التى كانت تمر بمكة والمدينة وبطرا وتدمر لتجارة آتية من الشرق والجنوب مما كان ملاحو العرب يدعونه بحر الصين الى بحر الهند . وكان الخليج الفارسى أو بحر العرب كما كان يسمى فىذلك الزمان من أهم البحار التى خرج منها ملاحو العرب يجوبون بقاع الارض فخلفوا لنا عن رحلاتهم تراثا أدبيا يتمثل فى حكايات محمد بن سليمان الناخوداه وقصص السندباد البحرى فى الف ليلة وليلة .

ثم دار الزمان دورته ، واذا بعظمة بغداد والبصرة ومصر تضمحل امام الغزاة الفاتحين أمثال هولاجو وقمبيز والمماليك ، فتقفل طرق الرى والصرف وتصبح أرض العراق التى كان يضرب بها المثل فى الخصب فيافيومستنقعات وتصبح ارض مصر مقفرة من السكان فلا يتجاوز تعداد القطر المصرى ابان الحملة الفرنسية فى سنة ١٧٩٨ مليونى نسمة ، وتزول مكانة البصرة والكويت والبحرين ، وتكاد تقتصر أغراض الملاحة فى الخليج الفارسى على صيد الصدف واللؤلؤ ، وينتقل سحر التجارة العالمية الى البحرالابيض المتوسط والمحيط الاطلنطى فىالعصور الحديثة .

ثم يستمر الزمان فى دورانه فنصل الى النصف الاول من القرن العشرين فاذا بنا نجد عوامل جديدة تغير وجه الاقتصاد العالمى

ويتمثل هذا التغير فى ان حضارة القرن التاسع عشر كان قوامها الفحم والسكك الحديدية بينما حضارة القرن العشرين قوامها البترول .

وكلمة البترول مشتقة من لفظين لاتينيين ، احدهما يعنى الزيتوالثانى يعنى الحجر ومجموعهما يعنى الزيت الحجرى أو المعدنى المستخرج من باطن الارض تمييزا له عنالزيتالنباتى الذى يستخرج من البذور ويستخدم عادة فى الطعام . وهذه التسمية لها شبيه فيما ندعوه الفحم الحجرى أو المعدنى تمييزا له عن الفحمالنباتى او الفحم الحيوانى .

فالطرق المعبدة المغطاة بالاسفلت والسيارات التى تسير فوقها والسفن التى تجرى فى البحر والطائراتالتى تحلق فى الهواء والمراجل التى تولد القوة المتحركة والضوء ـ كل ذلك يستخدم انواعا من المنتجات البترولية المختلفة .

واذا أردنا ان نقف على مايدخل البترول فى صنعه فيما نستعمله كل يوم فى التداوى او الزينة او الكساء لوجدنا ان البترول من العناصرالمهمة فى مختلف الصناعات ، وقد احصيت منتجات البترول المختلفة بما يعد بالمئات تتدرج من الاسفلت والوقود السائل الى خيوط النيلون وأصبح لدينا فرع من فروع الكيمياء يدعى كيمياء البترول .

أعاد هذا التطور الى الشرقالاوسط مكانته الاقتصادية الممتازة بين مختلف أقاليم العالم .

وليس من المبالغة فى شىء أن أقول لحضراتكم ان بلاد الشرق الاوسط فى مستهل عهد جديد ، يجعل شأنه الاقتصادى والسياسى فىالمقدمة . وان

←



مابلدنته البلاد الواقعة على شواطىء الخليج الفارسى ان هو الا بداية طيبة لها مابعدها وان كانت هذه البداية هى الآن من الاهمية بمكان عظيم .

وقبل ان أبين بعض الارقام التى تدل على أهمية البترول كعنصر جديد هو الآن من أهم العناصر فى اقتصاد الشرق الاوسط بصفة خاصة بل والعالم اجمع بصفة عامة ـ ان لم يكن أهمها ـ يتعين ان نلقى نظرة عامة على تاريخ هذا المورد الجديد من موارد الثروة فى هذا الاقليم .

فبينما يرجع استغلال موارد البترول على نطاق واسع فى أمريكا مثلا الى النصف الاخير من القرن التاسع عشر نجد ان هذا الاستغلال فى الشرق الاوسط لم يبدأ الا متأخرا . ولعل ايراد بعض البيانات التاريخية يبرز هذا المعنى ويحدده

يرجع تاريخ أول عقد من عقود البترول فى الشرق الاوسط الى سنة ١٩٠١ عندما منحت حكومة ايران الى وليم دارسى أول امتياز للبحث عن البترول بأرضها .

وكان أول حقل كشف فيه عن البترول هو حقل مسجدى سليمان . وكان ذلك فى سنة ١٩٠٨ بعد ان كانت الاوامر قد صدرت من المركز الرئيسى بترك العمل والكف عن البحث يأسا من وجود البترول بايران وكان من حسن الحظ ان هذه الاوامر لم تصل الى الحقل الا بعد ان وجد البترول بالفعل .

ثم يلى ذلك ان حصلت شركة نفط العراق فى سنة ١٩٢٥ على امتياز البحث عنه من حكومة العراق وكشفت أول حقل من حقوله فى كركوك فى سنة ١٩٢٧ .

وفى تلك السنة الاخيرة اى سنة ١٩٢٧ منحت جزر البحرين امتياز البحث عن البترول الى شركة ستاندرد اوف كاليفورنيا .

ثم فى سنة ١٩٣٣ حصل المرحوم المستر لويد هاملتون على امتياز البترول العربى السعودى لحساب شركة ستاندرد أوف كاليفورنيا التى اشتركت معها فيما بعد شركة تكساس ثم شركتا ستاندرد وسوكونى فاكوم . ويتبع هذا الامتياز الآن الشركات الاربع المذكورة بواقع ٣٠ ٪ لشركة كاليفورنيا و ٣٠ ٪ لشركة تكساس و ٣٠ ٪ لشركة ستاندرد والـ ١٠ ٪ الباقية لشركة سوكونى فاكوم .

وهنا نجد ان الرواية تتكرر بذاتها يأس ، وقنوط بعد بحث مضن ينتهى بانقاذ الموقف بسبب شجاعة وايمان بضعة رجال لايعرف اليأس سبيلا الى قلوبهم لايزال بعضهم على قيد الحياة

كشف البترول بكميات تجارية على حد التعبير الفني فى البلاد العربية السعودية فى منطقة الاحساء فى سنة ١٩٣٨ ولكن الحرب العالمية الثانية أعاقت استغلاله . ولهذا فان التطورات الحديثة الهامة لم تبدأ الا من سنة ١٩٤٦ .

أما فى الكويت فان تاريخ الامتياز يرجع الى سنة ١٩٣٤ بعد تاريخ الامتياز العربى السعودى بعام واحد وامتياز بترول الكويت يتبع شركتين بحق النصف لكل منهما ـ احداهما الشركة الانجليزية الايرانية والثانية هى شركة الجلف وهى شركة امريكية

يظهر من هذا جليا ان حركة استغلال بترول الشرق الاوسط حديثة العهد .

غير ان هذا الظرف يبرز أهمية ذلك المورد ، اذ انه رغم انه لم تمض بعد عشرات السنين على هذا الاستغلال **الا أن بترول الشرق الاوسط اصبح اليوم يحتل مركزا ممتازا كما يتضح من الارقام والبيانات الاحصائية الآتية :**

يبلغ الانتاج والاستهلاك اليومى العالمى للبترول الآن حوالى ١٢ مليون برميل ، نصيب الشرق الاوسط منه يزيد الآن عن المليونين .

ويبلغ المخزون المعروف من البترول حول الخليج الفارسى بحسب تقدير شركة ستاندرد ٧١ مليون برميل اى نصف المخزون المعروف من البترول فى العالم بأكمله .

وتعتمد اوروبا اليوم الاعتماد كله على بترول الشرق الاوسط اذ يدخل ذلك البترول بنسبة حوالى ٨٥ فى المائة من استهلاكها .

وتبلغ قيمة الاموال الموظفة فى صناعة البترول فى الشرق الاوسط اليوم حوالى بليونين من الدولارات .

ويبلغ انتاج البلاد العربية السعودية وحدها يوميا حوالى ٨٥٠ ألف برميل بينما يقل انتاج الكويت اليومى عن ذلك قليلا .

ويعتبر حقل البرقان بالكويت أكبر حقول البترول المعروفة الآن فى العالم

وقد تضاعفت ايرادات حكومات بلاد الشرق الاوسط من البترول بين سنة ١٩٤٥ وسنة ١٩٥٢ حوالى ست مرات .

ويبلغ نصيب الفرد الواحد من سكان الكويت البالغ عددهم ١٥٠ الف نسمة من ايرادات البترول بضع مئات من الدولارات فى العام .

ومائة فى المائة من ايرادات الدولة فى الكويت وقطر من حصيلة ما فى أرضها من البترول ، بينما تزيد نسبة حصيلة البلاد العربية السعودية من البترول على نسبة ٧٠ ٪ من مجموع ايرادات الدولة .

واذا نظرنا الى ناحية هامة من النواحى الاقتصادية لهذا التطور وهى عدد الموظفين والعمال الذين فتحت أمامهم أبواب الرزق فى صناعة البترول فى الشرق الاوسط لوجدنا ان هذا العدد يقرب من المائة والخمسين الفا واذا أحصينا مع هؤلاء العمال من يعولون لوصل العدد الى حوالى المليون

على أن الاهمية الاقتصادية والعمرانية لهذا التطور تفوق هذا بكثير . فهناك الصناعات الثانوية التى نشأت والتى ستنشأ كنتيجة لاستغلال هذا المورد من موارد الثروة . وهناك الصناعات العديدة التى دعت الى ايجادها الحاجة الى اسكان واطعام هذا العدد الضخم من العمال . وهناك طرق النقل ووسائل المواصلات التى ماكانت لتزدهر لولا البترول ، مثال ذلك ميناء الدمام والسكة الحديدية السعودية من الدمام الى الرياض . بل ان التقدم الاقتصادى الذى أوجدته صناعة البترول فى بلاد الشرق الاوسط يصل الى آفاق بعيدة حتى يشمل الرى والصرف والزراعة .

ففى العراق مثلا فطن اولو الامر الى ان البترول ثروة طيبة ـ ولكنها ثروة تستنفد على مرور الايام ولا تتجدد ، ولذلك قرروا ان يدخروا ثلاثة ارباع الدخل الحكومى من البترول ،(وينتظر أن يصل ذلك الدخل الى اكثر من خمسين مليونا من الجنيهات سنويا) لتخصيصه للمشروعات الانشائية ، كأعمال الرى والصرف وبناء القناطر واصلاح الاراضى وتنمية موارد البلاد الزراعية الضخمة فى اقليم تبلغ مساحة الاراضى الخصبة القابلة

البقية على صفحة ٢٧



مشروع كولومبو

اذاع مدير مكتب الكومنولث البريطاني للتعاون الفني فى مؤتمر صحفي عقد أخيرا فى سيلان ان مصروفات مجلس مشروع كولومبو للمساعدة الفنية لجنوب شرق آسيا بلغت ١ر٣ مليون جنيه فقط من مجموع رصيده البالغ ٨ مليون جنيه وذلك لأن دول هذه المنطقة لم تعد بعد مشاريع التنمية التى يساهم فيها المشروع . كما صرح مستر ولسن (المدير) بأن الهيئة المشرفة على المشروع قد بدأت بداية حسنة بتوفيقها بين المساعدة الفنية والمالية فى تنفيذ مشاريع معينة فى هذه المنطقة وقد أضاف أن مجلس ادارة المشروع سوف يوصى قريبا الحكومات المشتركة فى المشروع بتقديم التقارير عن الاعمال التى تمت حتى الآن لمعرفة أى نوع من المساعدة الفنية اكثر انتاجية من غيره . ولقد علق عضو المجلس السيلاني على ذلك بأن المشروع قد ثبتت أقدامه بمرور الوقت وازدادت المساعدات « الداخلية » كذلك .

بنك الاستيراد والتصدير والبرازيل

منح بنك الاستيراد والتصدير الى البرازيل قرضا قدره ٣٠٠ مليون دولار وذلك لتمكين البرازيل من تصفية حساباتها الدولارية الماضية . وسيتم استهلاك هذا القرض فى مدة ثلاث سنوات بفائدة قدرها ٣ ١/٢ ٪ وستقوم البرازيل من ناحيتها بالتعهد على أن تكون حافظة لتوازن حساباتها الخارجية مع الولايات المتحدة ابتداء من أول يوليه ١٩٥٣ وستتخذ نظاما حاسما بخصوص تحويلات أثمان الواردات من أمريكا .

النقطة الرابعة فى رأى مديرها

صرح مستر ستانلي مدير النقطة الرابعة فى يناير الماضى بانه يجب على الحكومة الامريكية أن تستمر فى امداد مساعداتها الى الدول المتخلفة اقتصاديا لمدة خمس أو عشر سنوات . ولقد بسط مستر ستانلي رأيه قائلا ان اية حركة أو تغيير فى سير مشروع برامج النقطة الرابعة فى ظل الادارة الجمهورية سوف يصيب الولايات المتحدة الامريكية بضرر بالغ فى الحرب الباردة التى تدور رحاها الآن بين المعسكرين الشرقى والغربى

الهند والاستثمار الاجنبى

اصدرت الهند اخيرا تشريعا جديدا لتشجيع الاموال الاجنبية فيها اشتمل على امكان الممولين الاجانب استرداد اموالهم خارج الهند وقد كانت هذه الميزة مقصورة حتى وقت قريب على بلاد الكتلة الاسترلينية واسكنديناوة وسيظل النظام الذى كان متبعا من قبل كذلك من حيث ضرورة موافقة الحكومة الهندية على المشروعات التى يراد الاستثمار فيها . ولن تشمل هذه التسهيلات شراء الاسهم من بورصة الاوراق المالية الا اذا كانت اسهم مشاريع ووفق عليها بعد يناير ١٩٥٠ . والمفهوم أن هذه التسهيلات الجديدة قد اقرتها السلطات الهندية وذلك لحاجتها الى تشجيع رؤوس الاموال الدولارية والاسترلينية وغيرها على الاستثمار فى المشاريع المتعددة اللازمة للنهوض باقتصاديات البلاد

امريكا وتسويق القطن

أقرض بنك الاستيراد والتصدير قرضا قدره ٦ مليون دولار بفائدة قدرها ٧٥ر٢ ٪ لمدة ثمانية عشر شهرا الى النمسا لتمكينها من شراء ٥٥٠٠ طن من القطن الامريكى .

انتاج الاغذية فى العالم

اذاعت مصلحة الزراعة الامريكية أن انتاج القمح والارز والموالح واللحوم وهذه تكون حوالى ٨٠ ٪ من غذاء العالم قد وصل الى مستويات قياسية فى عام ١٩٥٢ . فقد وصل انتاج القمح الى ٧٢٧٥ مليون بوشل أى ١٢ ٪ زيادة عما كان عليه فى عام ١٩٥١ ، ٢٤ ٪ زيادة عما كان عليه متوسط ما قبل الحرب أما الارز فيقدر انتاجه بحوالى ١٢٣ مليون طن أى ٥ ٪ أعلى مما كان عليه فى ١٩٥١ كما يقدر انتاج اللحوم فى ١٩٥٢ بحوالى ٧٦٠٠٠ مليون رطل أى ٤ ٪ أعلى مما كان عليه فى ١٩٥١ ، ١٢٠ ٪ أعلى مما كان عليه فى متوسط ما قبل الحرب . ويقدر انتاج الموالح بزيادة حوالى ٢٠ ٪ فى ١٩٥٢ عما كان عليه فى ١٩٥١ .

علاقات الدانمرك ومصر التجارية

جاء فى مجلة « بوليتيكن » الدانماركية أن أرقام التجارة الخارجية للدانمرك عن سنة ١٩٥٢ تدل على أنها حصلت على فائض فى ميزانها التجارى مع مصر بلغ ٢٠ مليون كرون دانمركى . وبينما كانت مدفوعات مصر بالاسترليني سابقا الا أن السلطات المصرية قد قررت أخيرا الدفع بالجنيه المصرى فقط . وكان من نتيجة ذلك أن خفضت صادرات الدانمرك الى مصر كثيرا . ونظرا لارتفاع الاسعار نسبيا فى مصر فان المصدرين الدانمركيين يرغبون كثيرا فى البيع الى مصر وعلى العكس من ذلك فان الرغبة فى الاستيراد من مصر قليلة ولما كان الامر كذلك ولمساعدة الصادرات الدانمركية فان السلطات الدانمركية قد وضعت نظاما يوثق بين الصادرات والواردات من مصر . فأصبحت أذون التصدير الى مصر تنص على انه لا يمكن للمصدر أن يصدر الى مصر الا اذا ارتبط مع مستورد دانمركى يرغب فى شراء

الجنيهات المصرية . وستباع هذه الجنيهات المصرية عن طريق قانونى وينفق على سعر الصرف للجنيه المصرى بين المصدر والمستورد . ولقد استوردت الدانمرك سلعا قليلة خلاف القطن من مصر ولكن ربما يكون من أثر الانخفاض الفعلى لسعر الجنيه المصرى فى الدانمارك أن تزداد الصادرات من البضائع المصرية الاخرى .

البرتغال تقترض

من بنك الاستيراد والتصدير

اقترضت البرتغال من بنك الاستيراد والتصدير بواشنطن قرضا قدره ١٧ مليون دولار وذلك لتمكينها من شراء معدات وآلات من الولايات المتحدة لمد خط سكة حديد طوله ١٨٥ ميلا من روديسيا الى لورنزو ماركس . وفائدة هذا القرض تبلغ ٤ ٪ وسيدفع على أقساط كل سنتين ابتداء من أبريل سنة ١٩٥٨

مشروع التنمية الصناعية فى الهند

أعانت أخيرا اجنة التوجيه الاقتصادى أن التيمية الصناعية فى الهند تحتاج الى مصروفات كلية مقدارها ٤٧٧٠ مليون روبية (حوالى ١٠٠١ دولار أمريكى) منها ٩٤٠ مليون روبية سوف تصرف بواسطة الحكومة . والباقى وقدره ٣ر٨٣٠ سيقوم بصرفه الافراد منه مبلغ قدره ٢٣٣٠ مليون روبية للاستثمارات الجديدة ، ١٥٠٠ مليون روبية ستستعمل للاصلاحات وللتجديدات ولاحلال آلات جديدة محل القديمة . وحوالى ٢٦ ٪ من الاستثمار الخاص والحكومى سوف يذهب الى الصناعات المعدنية ، ٢٠ ٪ الى صناعات تكرير البترول ، ١٦ ٪ الى الصناعات الهندسية ، ٨ ٪ الى الصناعات الكيميائية الثقيلة والاسمنت والادوية والعقاقير ٦ ٪ الى المنسوجات ، ٥ ٪ الى الاسمنت ، ٤ ٪ الى الورق والكرتون

والمعروف أن الحكومة المركزية والحكومات المحلية تمتلك عددا من الصناعات وتعتبر مسئولة عن تنمية صناعات الفحم والبترول ، والحديد والصلب ، وصناعة الطائرات . وصناعة بناء السفن وصناعة الاجهزة اللاسلكية الا فى الحالات التى يمكن الاستغناء فيها عن مساهمة الشركات الخاصة

انتاج الصفيح فى أمريكا وبريطانيا والعالم

(بآلاف الاطنان)

السنة	بريطانيا	الولايات المتحدة	مجموع الانتاج العالمى
١٩٠٠	٥٠٠ر—	٣٠٢ر٧	٩٠٠
١٩١٠	٧٧٧ر٣	٧٢٢ر٨	١٦٤٠
١٩٢٠	٦٠٨ر٥	١٤١٠ر٧	٢١٦٠
١٩٣٠	٨١٤ر٤	١٦٨٠ر٩	٣٠٠٠
١٩٣٥	٧٠٨ر٣	١٧٨٣ر—	٣٢٧٣
١٩٣٦	٨١٤ر٨	٢٢٣٠ر٢	٣٩٥٣
١٩٣٦	٩٥٧ر٨	٢٥٦٢ر٥	٤٦٢٥
١٩٣٨	٦١٠ر—	١٥٤٤ر٢	٣٢٢٣
١٩٣٩	٩١٩ر٤	٢٣٩٩ر٣	٣٩٤٥
١٩٤٠	٩٧٦ر٨	٢٤٤٥ر٢	٣٩٧٠
١٩٤١	٧١٩ر٧	٣١٣٣ر٤	٤٢٧٥
١٩٤٢	٦٧٨ر٢	٢٤٣٤ر٩	٣٣٥٠
١٩٤٣	٥٣٢ر١	١٩٢٨ر٥	٢٤٣٠
١٩٤٤	٥٢٠ر٨	٢٣٦٤ر٣	٢٨٠٠
١٩٤٥	٥١١ر٨	٢٥٢٤ر٥	٢٧٨٥
١٩٤٦	٥٨٤ر—	٢٤١٩٠٣	٣٠٥٨
١٩٧٠	٦٦٣ر٦	٣٣٥٤ر٦	٤١٤٥
١٩٤٨	٧٣٥ر٤	٣٥٧٩ر—	٤٤٨٦
١٩٤٩	٧٥٠ر٧	٣٣٩٥ر١	٤٥٦١
١٩٥٠	٧٦٣ر٦	٤٢٤٣ر—	٥٧٥٣
١٩٥١	٧٥٦ر٩	٤٠٣١ر٩	٥٦٤٠

أسعار صرف الاسترلينى فى طنجة

أعلن البنك الدولى بطنجة أسعار الصرف الآتية والخاصة بالاسترلينى القابل للتحويل .

الحساب الاسبانى : ٢ر٧١/٢ر٧٣ دولار لكل جنيه استرلينى .

الحساب الفرنسى رقم (١) : ٢ر٧٢/٢ر٧٤ دولار لكل جنيه استرلينى .

الحساب الهولندى : ٢ر٧٢/٢ر٧٤ دولار لكل جنيه استرلينى .

وهذه الاسعار أعلى بمقدار ٥ الى ٨ سنت مما كانت عليه فى أكتوبر الماضى .

البنك الدولى للتعمير والانشاء

بلغ الدخل الكلى للبنك الدولى للانشاء والتعمير فى الستة أشهر التى انتهت فى ديسمبر الماضى ٢٠ر٧ مليون دولار بعد أن كانت ١٦ر٦ مليون دولار فى نفس المدة من العام السابق (١٩٥١) بينما انخفض الدخل الصافى الى ٧ر٦ مليون دولار مقابل ٨ر١ مليون دولار فى الفترة المقابلة من عام ١٩٥١ .

المانيا الشرقية والغربية

تعقدان اتفاقا تجاريا

عقد فى أوائل مارس اتفاق تجارى بين ألمانيا الشرقية والغربية ينص على تبادل بضائع قيمتها ٤٠٨ مليون مارك بينهما كما تنص هذه الاتفاقية التى تسرى خلال ١٩٥٣ على أن تمد المانيا الغربية المنطقة السوفيتية بالآلات والمنسوجات والمواد الكيميائية والزيوت المعدنية وذلك طبقا لشروط الميثاق التجارى الداخلى بينهما . الذى توقف عدة مرات بسبب التدخل الشيوعى . فقد كان هناك ميثاق تجارى نافذ المفعول فى عام ١٩٥٢ يقضى بتبادل بضائع قيمتها ٤٨٢ مليون مارك ولكن تم تنفيذ ثلثى الاتفاقية فقط وذلك للنقص فى المواد الذى كانت تعانيه المنطقة الشرقية . ومن المعروف أن المارك الالمانى الغربى فى سوق برلين الحرة يساوى ست مرات المارك الالمانى الشرقى . ومع ذلك فان الاتفاقيات تنص على تساوى كلا المركين فى القيمة بالنسبة لبعضهما وعلى هذا الاساس فان قيمة البضائع التى سيتم تبادلها بمقتضى الاتفاقية الجديدة تبلغ ١٠٢ مليون دولار .

وزير مالية بريطانيا يصرح

صرح وزير مالية بريطانيا مستر ريتشارد بتلر بأنه يأمل فى تحسن العلاقات التجارية بين بريطانيا وأمريكا خلال العام القادم ولكنه أشار الى أن أى تغيير يؤدى الى هذا التحسن يعتمد اعتمادا كليا على سياسة طويلة الاجل تتبعها بريطانيا لانتاج السلع الممكن تصديرها الى الولايات المتحدة وقد اضاف أن تخفيض الحواجز الجمركية فى أمريكا يساعد كثيرا على زيادة الصادرات البريطانية اليها ولكن مثل هذا التخفيض تعترضه صعوبات سياسية جمة . وعلى كل حال فقد تقدمت بريطانيا ببعض الاقتراحات لتنشيط التجارة بينها وبين الولايات المتحدة وسوف تدرس هذه المقترحات ثم يعقد اجتماع جديد بين الطرفين .

قرض للهند

منح البنك الدولى للانشاء والتعمير الهند قرضا قدره ١٠٩ر٨ من ملايين الدولارات منه مبلغ ٣٢ر٨ من الملايين لتحسين أحوال سكة الحديد و ٧ر٥ من الملايين لاصلاح الاراضى البور و ٣٨ مليونا لمشروع وادى الدومادور و ٣١ر٥ من الملايين لشركة الحديد والفولاذ الهندية .

المراقبة السليمة فى داخل المنشأة التجارية

وسائل ضبط التلاعب فى المخازن ومراقبة محتوياتها

« لايكفى وضع نظم سليمة للمراقبة الداخلية بالمنشأة بل يجب مراعاة الدقة فى تنفيذ النظم الموضوعة. وفى هذا المقال يعرض الكاتب للتلاعب الذى قد يحدث فى المنشآت الكبيرة التى لديها نظم مراقبة سليمة ، نتيجة الاهمال فى تنفيذ هذه النظم الموضوعة »

للأستاذ
مصطفى شوقى

كثيرا مايرجع سبب التلاعب أو الاختلاس الذى يحدث بالمنشأة الى مخالفة تنفيذ نظم المراقبة الداخلية الموضوعة . فقد اتضح أن أغلب التلاعب الذى اكتشف بالمنشآت الكبيرة التى تسير على نظم سليمة للمراقبة الداخلية ، لم يكن نتيجة خطة وضعها موظفوها المتلاعبون ، ولكنه كان نتيجة اهمال احد الموظفين عن اداء العمل الموكول اليه – حسب نظم المراقبة الموضوعة – فيقوم بأدائه موظف آخر تحرم مبادىء المراقبة قيامه بهذا العمل بجانب عمله الاصلى . وهنا يظهر الشخص السيء النية الذى يتقبل بسعة صدر القيام بالاعمال التى توكل اليه من زملائه زيادة على عمله الاصلى

والموظف الذى يوكل عمله الى زميل له . سواء عن كسل أو عن اعتقاد بكثرة عمله ، غالبا مايعتقد أن هذا الاجراء لن يؤدى الى الاضرار بنظام العمل فى حد ذاته . ولكنه لايفكر فى تأثير هذا الاجراء على نظام المراقبة الداخلى ومدى النتائج السيئة التى قد تترتب على مخالفة تنفيذ نظام المراقبة الموضوع .

ومن المعروف أن أول واجبات مراجع الحسابات ان يقوم بفحص نظام المراقبة الداخلى بالمنشأة ويحدد مدى اطمئنانه الى دقة تنفيذه ، ومسئولية كل موظف واشراف الرؤساء على جميع الاعمال . كما أنه فى اثناء قيامه بعملية مراجعة الحسابات يجرى بعض الاختبارات يطمئن بها الى أن كل موظف قد قام فعلا بالعمل الموكول اليه حسب النظام الموضوع ، فاذا وجد أى نقص فى التنفيذ دفعه ذلك الى زيادة الحيطة والتقصى ، فاذا لاحظ المراجع مثلا أن أحد الموظفين بالمنشأة يقوم بأداء عمله فى وقت اضافى ، أو يقوم بعمل خلاف العمل الموكول اليه، دون أن يأخذ عن ذلك اجرا اضافيا يجب أن يوجه الى عمل هذا الموظف عناية واهمية خاصة . فقد يظهر له – وهذا أمر نادر – أن هذا الموظف طموح ويريد بذلك ان يظهر كفاءته وجده لرؤسائه . ولكن غالبية النتائج التى ظهرت من بحث واستقصاء مراجعى الحسابات فى مثل هذه الحالات كانت تدل على أن التلاعب قد حدث بمعرفة موظفين بالمنشأة قاموا بأداء اعمال خارج نطاق العمل الموكول اليهم .

والمراجع بالمنشأة عليه أن يوجه نظره دائما الى امرين : **أولا) ما هى الاشياء المعرضة للتلاعب بالمنشأة . وثانيا) الطرق التى يمكن أن يتم بها التلاعب فى هذه الاشياء .** فأما عن الامر الاول فان الاشياء المعرضة للتلاعب تتوقف دائما على طبيعة عمل المنشأة . وفى أغلب الحالات فان النقدية والبضاعة تمثلان الاصول المعرضة للسرقة والاختلاس . واما عن الامر الثانى فان طرق حدوث التلاعب تتوقف هى الاخرى على نظام العمل بالمنشأة . فمثلا هل تثبت عمليات الخزينة اولا بأول فى سجلات المنشأة ، وكيفية معالجة الاموال التى يحصلها مندوبو المنشأة ، وايداع النقدية الواردة للمنشأة بالبنك يوما بيوم . وتخصيص عهدة للصرف ، الخ .

وهناك سرقات كثيرة تحدث بأبسط الطرق ، فمن الامور المعروفة فى اختلاس النقدية طريقة تجزئة الدفعات كما أنه حدث فى احدى شركات البترول الامريكية ان قام احد صغار موظفيها بسرقة مبلغ يزيد عن ١٠٠ر٠٠٠ جنيه بطريقة بسيطة لم تكتشف الا بعد مرور عدة سنوات . ويتلخص موضوع هذه السرقة فى ان هذه الشركة كانت تكلف كل محطة من محطات تشحيم السيارات التابعة لها بأن ترسل الى كل عميل تذكرة بريد لتذكره بموعد تشحيم عربته . وكان غرضها من ذلك بطبيعة الحال الدعاية والاعلان . وكان ارسال التذكرة يكلف محطة التشحيم مليمين كمصروفات للبريد . أما ثمن التذكرة وطبعها فكان يعمل بمعرفة المركز الرئيسى للشركة . حيث كان على أحد موظفى قسم الدعاية والاعلان ان يتلقى طلبات محطات التشحيم وموافاتها بها وكان هذا الموظف بالاتفاق مع احدى المطابع . يكلفها بطبع كميات كبيرة من هذه التذاكر بموجب طلبات وهمية . وهذه الكميات لم تكن تطبع بالفعل ولكن المطبعة كانت تقدم عنها فواتير تداين الشركة بها . وكانت الشركة تصدر الشيكات لحساب المطبعة الدائنة التى كانت تتقاسم قيمتها مع موظف الشركة . وأمثال هذا التلاعب كثير

ومن الوسائل التى يعتمد عليها المراجعون فى كشف التلاعب الحصول من العملاء والموردين على مصادقاتهم على ارصدة حساباتهم بدفاتر المنشأة والمفروض أن تقدم المنشأة للمراجع كشفا باسماء عملائها ومورديها وعناوينهم ومبالغهم على أن يتولى هو بنفسه عملية ارسال الاخطارات اليهم وقد حدث لاحد المراجعين أن قدم له كشف لا يحتوى على بعض ارصدة بقصد اخفائها عنه . كما حدث فى شركة تسليفات عند قيام المراجع بمراجعة حسابات أحد فروعها ، واعداد اخطارات العملاء ، أن عمد أحد موظفى الفرع الى اخفاء بعض

أرقام واحصاءات

السياح فى مصر

أذاعت وزارة الداخلية بيانا جاء فيه أن عدد السائحين الذين قدموا مصر فى خلال الاسبوع الاخير من شهر فبراير الماضى بلغ ٧٤٧٣ سائحا منهم ٢٠٢ قضوا مدة طويلة نسبيا و ١٥٧ قضوا بالبلاد أسبوعا و ١١٤ر٧ قضوا بمصر يوما

حالات البروتستو والافلاس

جاء فى بيان لغرفة القاهرة التجارية أن حالات البروتستو المقيدة فى المحاكم بلغت ٣٣٩٣ حالة و ١٩ حكما بالافلاس فى المدة الواقعة بين أول يناير و ١٥ منه .

المواصلات الجوية فى الهند

قطعت طائرات الهند فى النصف الاول من سنة ١٩٥٢ عددا من الاميال ونقلت كميات من البضائع وعددا من الركاب يزيد على ما سجلته فى نصف العام السابق .

فبلغ عدد الركاب الذين سافروا جوا فى هذه الفترة ما يزيد على ٢٢٤ الف مسافر هذا بينما بلغت زنة الرسائل البريدية والطرود التى نقلتها الطائرات نحو ٠٠٠ر٠٥٠ر٤٢ رطل .

وكان عدد الطائرات المرخص لها بالعمل فى الهند حتى منتصف العام الماضى ٦٧٧ طائرة وقد افتتح فى خلال هذه المدة خط جوى جديد يصل الهند بأندونيسيا .

احصاءات ورق اليانصيب

أذاعت مصلحة الاحصاء والتعداد بوزارة المالية والاقتصاد المصرية بيانا عن أوراق اليانصيب المتداولة جاء فيه **أن عدد الهيئات المصدرة لاوراق اليانصيب يبلغ ١٥٧ هيئة أصدرت ٠٠٠ر٣٥٣ر١١٩ ورقة من فئات يتفاوت ثمنها بين قرش وخمسة وعشرين قرشا حتى آخر مارس ١٩٥٢**

أما جملة الاوراق المباعة فتبلغ ٦٦٦ر٢٩٧ر٨٣ أى بنسبة ٦٩ فى المائة من مجموع الصادر . والباقى وقدره ٣٣٤ر٠٥٥ر٣٦ ارتد الى الهيئات المصدرة للاوراق ى ما نسبته ٣١ فى المائة

وتبلغ تكاليف الاصدار ١٣٢ر١١٦ جنيها و ٧٦٠ مليما والضرائب والرسوم ٦٨٠ر٩٨ جنيها و٩١٣ مليما ونصيب الجمعيات أو الهيئات ٢٤٣ر١٧٧ جنيها و ٣٠٩ مليمات منها ٤٣٨٧ جنيها و٤٩٦ مليما قيمة جوائز لم تسلم لاصحابها .

أما الجوائز التى دفعت قيمتها للفائزين بها فتبلغ ٦١٦ر٤٣١ جنيها و٢٢٢ مليما أى بما يعادل ٥٢ فى المائة .

وتبلغ تكاليف الاصدار ٧٦٠ مليما و ١٣٢ر١١٦ جنيها والضرائب والرسوم ٩١٣ مليما و ٦٨٠ر٩٨ جنيها ونصيب الجمعيات أوالهيئات ٣٠٩ مليمات و ٢٣٤ر١٧٧ جنيها منها ٤٩٦ مليما و ٤٣٨٧ جنيها قيمة جوائز لم تسلم لاصحابها .

أما الجوائز التى دفعت قيمتها للفائزين بها فتبلغ ٢٢٢ مليما و ٦١٦ر٤٣١ جنيها أى بما يعادل ٥٢ فى المائة .

أخطارات العملاء المتلاعب فى حساباتهم ولا يرسلها الى أصحابها .

وفى حالة البضائع الخفيفة الحجم والثقل التى يمكن سرقتها بسهولة ، يجب أن يعطى مراجع المنشأة عناية كبيرة للمخازن والجرد . فيجب أن يطمئن الى وجود شخص مسئول تكون فى عهدته هذه البضاعة بحيث لايتسلم أويسلم منها شيئا الا بموجب استمارات معتمدة من الرؤساء المسئولين . وطريقة المراقبة التى توضع فى حالة البضاعة تختلف من منشأة الى أخرى بحسب ظروف كل منها ، ولكن يجب فى جميع الحالات ان يؤخذ فى الحسبان العوامل الثلاثة الآتية التى قد تؤثر على التلاعب فى البضاعة .

١ - عدم قيام الموظف المكلف باستلام البضاعة الواردة للمنشأة بفحصها ومطابقتها على فاتورة الشراء الاصلية . فقد حدث أن احد أصحاب مستودعات السجائر التى توزع بنصف الجملة ، أكتشف بعد مرور ١٢ شهرا أن الجرد الفعلى يقل عما هو وارد بدفاتره . وبعد فحص دقيق أكتشف أن سيارة النقل المكلفة بأحضار السجائر وتفريغها بالمخزن كان يترك بها عمدا جزء بسيط من الحمولة عند كل تفريغ . ولما كان موظف المنشأة لايقوم بمطابقة البضاعة الواردة على الفاتورة ، فقد تراكم هذا العجز حتى كون مبلغا كبيرا . وفى هذه الحالة رأى أن موظف المنشأة ليس سىء النية ولكن أهماله وعدم تنفيذه النظام الموضوع بدقة ، سبب حدوث هذا التلاعب من الغير .

٢ - هناك عادة منتشرة بين أمناء المخازن تخالف تعليمات المراقبة الموضوعة وهى السماح لموظفى المنشأة أو سائقى السيارات بأن ياخذوا بأنفسهم من المخازن البضاعة المصرح لهم بأخذها دون أن يتولوا بأنفسهم تسليمها لهم فيعطى أهمالهم هذا الفرصة لهؤلاء الموظفين للسرقة

٣ - فى حالة عدم أمكان جرد البضاعة جردا فعليا نتيجة عدم ترتيب المخازن أو مسك بطاقات أو دفاتر منتظمة ، فأنه يصعب أكتشاف السرقات وعلى الاقل قبل أستفحالها

وطبقا لطبيعة كل منشأة يجب أن يتم الجرد الفعلى فى نهاية السنة بمعرفة شخص خلاف أمين المخزن نفسه . كما يجب أجراء بعض أختبارات دورية خلال السنة بقصد الاطمئنان الى صحة الجرد فأن اتضح وجود أى عجز فى أى صنف عمل جرد فعلى عام فى الحال .

من كل ماتقدم يتضح أن الامر لاينتهى بوضع نظام سليم للمراقبة الداخلية بالمنشأة ، بل يجب مراقبة تنفيذ هذا النظام بكل دقة ، فأن أى ثغرة تترك فى تنفيذه تفسح المجال لمن يريد التلاعب .

ويجب على المراجع دائما أن يبحث عن كل مخالفة فى تنفيذ نظام المراقبة الموضوع ويوجه لها عناية واهتماما خاصين . فقد يتوصل الى اكتشاف تلاعب لم يكن يتوقعه أحد

مصطفى شوقى
عضو جمعية المحاسبين والمراجعين الملكية المصرية

مكتبة التاجر

قراءات فى نظرية السعر

Readings in Price Theory

أخرجت الجمعية الإقتصادية الامريكية هذا الكتاب ، الذى يعتبر بمثابة شذرات واطلاعات اقتصادية • فان نظرية الاسعار تعتبر المركز الذى تدور حوله الاقتصاديات •

وعلى ذلك فقد بين مؤلفا هـــذا الكتاب أن نظرية الاسعار تتدخل فى كل نواحى الاقتصاد وفى كتابات المؤلفين ، سواء فى النواحى النظرية أو النواحى العملية •

ولقد كان البروفسور بولدنج والبروفســور ستيجلر — وهما مؤلفا الكتاب — على حق عندما ضمنا الكتاب بعض مقالات عن نظرية التيسير ونظرية العرض والطلب •

ونحن نرشح هذا الكتاب للقراءة بوجه عام ، والا تخلو منه مكتبة أى تاجر . كما نؤكد بان فصوله الخمسة والعشرين من هـــذا العمل الضخم ، تجعل من الكتاب مجلدا لايسهل تقدير قيمته •

***

الطرق الاساسية لدراسة السوق

Basic Methods of Marketing Research

يعتبر هذا الكتاب من الاهمية بمكان ، اذ يشتمل على المبادىء الاساســـية — من واقع الاحصائيات والتحليل الاحصائى الذى نبغت فيه الولايات المتحدة الامريكية • ولقد طرق المؤلف ثلاثة موضوعات رئيسية : أولها الناحية التاريخية • والثانى الناحية التجريبية التطبيقية ، والثالث لتسهيل بعض دراسات وأبحاث مستفيضة ، ومن الواضح أن هـذه الدراسات الاخيرة من الاهمية بمكان ، ولها منفعة ظاهرة ؛ فان الكفايات الفنية التى تطلبت جمع هذه البيانات ، ووضع القــوانين والاسس ، لتعتبر ذلك من الامـــور الشيقة المفيدة

ولعل أمتع فصل فى الكتاب هو الفصـــل الاخير ويضم ٢٥ صفحة تبحث فى « المرشـد فى المقابلات » حتى يكون الباحث على بينة بفن المقابلات والحديث عن أثر الاعلان فى السوق •

وهكذا قصد مؤلف هذا الكتاب « الدكتور دويل » أن يكون كتابه نافعا لرجال الاعمال ، ومفيدا للباحثين الفنيين الاقتصاديين ليتمكنوا من وضع قرارات عن الاسعار ، والانتاج ، وطرق التسويق والاحتكار ومشـــاكله ، ومؤسسات الانتاج المتعدد ، وتحديد الاسعار ، وحقــوق الاختراع ؛ والعمالة الكاملة ••

ولعل أبلغ بيان ختم به المؤلف كتابه ، قوله :

(اذا كان الربح هو « خميرة » الراسمالية ، فيجب ان نتذكر أن الهدف الرئيسى المحدد هو « الخبز » وليس مجرد الخميرة ») •

زيادة واردات أمريكا خلال سنة ١٩٥٣

من المتوقع ان يزيد الاقبـــال على السلع الاسر استيرادا الى الولايات المتحده خلال عام ١١٥٢ ، زيدة على الرقم الحالى • وقد صرحت « وزاره التجاره الامريكية » بقولها : « ان التغييرات الغالبة فى تجارتنا الخارجيه — والتى ظهرت خلال الثلاثه أعوام الماضية — يبدو انها لن تحدث خلال العام الحـــالى • وان ندره الموارد الرئيسيه وهى ما تفسر التذبذبات الحاليه سواء من ناحيه الاستيراد أو من ناحيه التصدير قد بدت امرا غير محتمل حصوله ، بل انها تلاشت بدرجة واضحة ، بدليل زيادة الانتاج فى الولايات المتحدة ، وفى باقى بلاد العالم ، مما خفض من الاستهلاك فى بعض الحالات . كما ان الحكومة لا تالو جهدا فى معاونة هـــذه الصناعات والاخذ بيدها • وعلى أيه حال ، فانه بالرغم من الزيادة المستمرة فى الاقبال على الطلبات وعلى السلع ، نتيجه الانتاج الضخم ، والدخل الكبير ، فان الاسعار فى معظم أنحـاء العالم تبدو اكثر ثباتا »

وتقرر وزارة التجــارة الامريكية : « أن صادرات الولايات المتحدة خـــلال عام ١٩٥٢ فاقت عام ١٩٠ وبلغت ١٥ الف مليون دولار ، بينما هبطت الواردات قليـلا عن عام ١٩٥١ بمقدار ٣٠٠ مليون دولار • وتقرر مصلحـة التجارة كذلك أن واردات عام ١٩٥٢ كانت كبيرة كعام ١٩٥١ ولكن هبوط الاسعار خفض من قيمتها •

وتفسر مصلحة التجارة هذا الهبوط بانه ناتج من قلة العملات الصعبة — وخاصة الدولار — فى دول الكتلة خارج الاسترلينى فمثلا هبـوط سعر الصوف ظل مستمرا حتى منتصف عام ١٩٥٢ ، وعلى ذلك كان حجم المستورد منــه ضئيلا كذلك هبوط سعر المطاط كان عنيفا نتيجة المنافســـة العنيفة بينه وبين المطـــاط الصناعى •

أما عن الصادرات فقد بدأ هبوطها منــذ يونيو عام ١٩٥٢ مما يعتبر بحق نصرا وتحسينا فى سياسة أمريكا التجارية الخارجية • فقـد هبطت الزيادة فى الصادرات الى معدل سنوى قدره ١٥٠٠ مليون دولار خلال الستة أشهر المنتهية فى نوفمبر ١٩٥٢ ، بينما كانت ٤٥٠٠ مليون دولار خلال الستة أشـهر السابقة • ويدخل فى هذه المقارنة المساعدات الحربية . ويشتمل أيضا هذا النقصان على قلة المصـــدر من القطن ، والقمح ، والفحم ، والمنتجـــات البترولية •

« فاينينشيال تايمز »

التامين وحفلات تتويج ملكة انجلترا

صدر حتى الآن من بوالص التامين بمناسبة حفلات تتويج الملكة اليزابيث التى ســتقام خلال العام الحالى ، عدد كبير ، وبلغت قيمة المبالغ المؤمن بها حتى الآن ٣ مليون جنيـه استرلينى ، وذلك بواسطة جماعة اللويدز ، وشركات التامين •• ومن المنتظر ان يزداد هذا المبلغ زيادة كبيرة •

فمنذ عدة أشهر ، تبحث شركات التامين فى طلبات التامين العديدة المقدمة لها ••• وعلى هذه الشركات أن تنفذ التزاماتها المالية التأمينية يوم مهرجان التتويج • وحتى الآن من الممكن تحديد التزام الشركات بمبالغ الخســارة ، نظرا لوجود « المصلحة التأمينية » لدى المؤمن عليهم ، ولكن فترة التامين ، ومعدلات الاقساط التى تتحملها الشركات تختلف تبعا للاحـوال الشخصية لكل مؤمن له •

WORLD
FINANCIAL THE TIMES
Daily Mirror
NEWS CHRONICLE
من الصحف
يحـــررها ويشرف عليهـــا

البرازيل تبيع قطنها فى المزاد

قامت البرازيل أخيرا بمحـاولة جريئة لبيع المخزون لديها من القطن الخام من محصول عام ١٩٥١/١٩٥٢ وبذلك قدم القـطن البرازيلى للبيـع باسعار تزيد بنسبه ٥٠ ٪ عن أسعار الاقطان المماثله من القطن الامريكى • ولقد نشر « بنك البرازيل » اعـلانا فى الصحف البريطانيـة أنه يرحب بتلقى طلبـات فى أى يوم حتى ١٠ فبراير الماضى بقصد شراء أى كميات تفوق الـ ٣٠٠٠ طن ، على أن يقوم بتسليمها خلال أربعة شهور • كما أذاع أنه يمكن سداد أثمان هذه الاقطان اما نقـدا ، أو بتوريد بضـــائع الى البرازيل • ولما كانت بريطانيا تدين البرازيل بحوالى ٥٠ مليون استرلينى فقد لقى هذا الاعلان ترحيبا كبيرا فى العـاصمة البريطانية ، وفى لانكشير بالذات • ولكن لاتزال مخازن لانكشير مليئة بهذا النوع من الاقطان ، وفضلا عن ذلك فان الوقت متأخر لديهـــا بالنسبة لموسم شراء هذا النوع ، كما أن ثلاثة آلاف طن تعتبر كمية ضخمة يفكر فيها مستورد فردى • ومما يزيد الطـين بلة ، أن المســتوردين فى لانكشـير يلاحظون أن هنـاك نفس الانواع من الاقطان مختزنة فى أنحاء أخرى من العالم (مثل تركيا والباكستان) وأسعـارها مرتفعه ورغم كل ذلك ، فان الميل الى القطن البرازيلى كبير ، ولكن بشرط خفض أسعاره

« الايكونوميست »

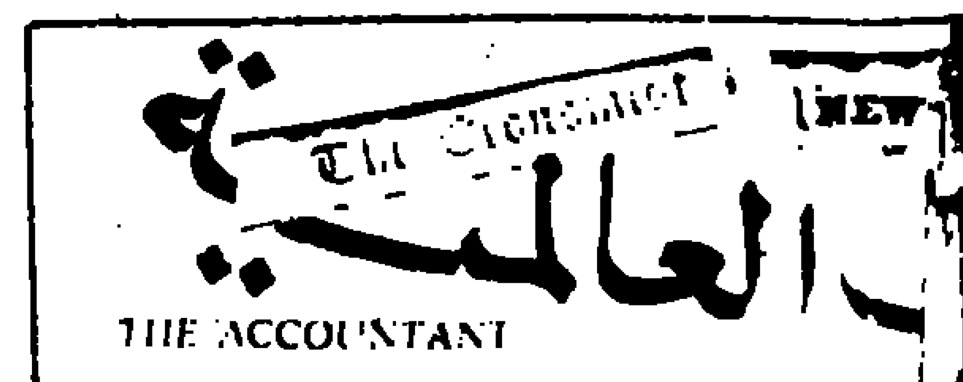
من أخبار المعادن والخامات

بالرغم من أن الطلب على **الجوت** ظل هادئا ف أسعاره فى الزيادة ، وقد قدمت طلبـات الى ال ويعانى **الشاى** أزمة الآن ، اذ لايوجـــد المش ارتفاعا حادا فى الاسابيع الماضية .فقد زاد ا منذ بداية هذا العام •

وأما عن **المطـاط** ففد ظلت أسعاره ثابتة ب المتحدة بدات تتجه نحو تاميم زراعة وصناعة ا ٢٩ نوعا من النباتات •

وقد بحث مؤتمر المعـــادن الدولى مسالة ت اول مارس الحالى • ويرى المؤتمر أن هناك أملا ك الكبريت حتى نهاية هذا العام (١٩٥٣) •

هذا وقد سجلت ســوق المعادن فى لندن ا ١٦٦ جنيها لطن الالومنيوم ، ٢٨٥ جنيها لطن ا من الذهب ، ٥٧ جنيها وشلن ونصف للصندوق م الفلفـــل ، ٨ شلن و ١٠١/٢ بنس لرطـل ا



محمد فريد حسن

ارتفاع سعر الفضة

ارتفع سعر الفضة المتداولة فى سوق لندن ، والمسموح بها للاغراض التجارية عن طريق بنك انجلترا من ٧٢ ٢/ بنس الى ٧٤ بنس للأوقية صافى • ولا يجوز تفسير هذه الزيادة بقيود الاستيراد واقبال سوق لندن عليها • اذ أن سوق لندن لا تزال تتبع – عن كثب – سوق نيويورك والزيادة الاخيرة فى سوق نيويورك بعد ثبات ظل أكثر من خمسة شهور – انما ترجع الى المخزون من الفضة فى المكسيك • كما أنه لا تزال هناك طلبات من أسبانيا وكوبا على سوق نيويورك • ومن غير المألوف أن نشهد اقبالا حادا من طلاب الجواهر فى مثل هذا الوقت من السنة ، ولكن من المحتمل أن الاقبال الجديد على الفضة انما يرجع الى الاغراض الصناعية ، خاصة ما كان منها متعلقا بالطاقة الذرية •

ولكن من المنتظر طلب ما يقرب من ٤١ مليون أوقية ما بين عام ١٩٥٣ وعام ١٩٥٧ ، منها ٨٨ مليون أوقية من بريطانيا ، ٢٢٦ مليون أوقية من الهند والباكستان طبقا للضمانات البريطانية • واذا ما تم شيء من هذا فقد تنقلب سوق الفضة رأسا على عقب

من الوقت ، الا أنه من المنتظر أن تبتدىء ...ستان بزيادة ٤ جنيهات فى الطن • ...زون بعدد كاف بسبب أن الاسعار ارتفعت ...بمعدل شلن و٣ بنس لكل رطل انجليزى

...ل ملموس ، رغم ما اذيع من أن الولايات ...ط الصناعى • الذى يستخدم فى صناعته

...سيص حصص للكبريت الخام ابتداء من ...ا فى أن يجابه الانتاج العالمى ، الطلب على

...سعار التالية للمعادن يوم ١٢ مارس الحالى: ...حاس ١٢٠ جنيها و ٨ شلن للاوقية الخام ...رقائق القصدير ، ١١ شلن و٣ بنس لرطل ...فلفل الاسود •

توحيد حجم الملابس

شهد الشهر الاخير من عام ١٩٥٢ أول حركة نحو اعداد الجمهور الانكليزى لتوصيته بتوحيد حجم الملابس ، ولقد دعى الى هذا الاتجاه فى مؤتمر من الهيئات التجارية .

ومسألة الحجم ، ليست مشكلة جديدة ، فى واقع الامر ، اذ يمكن وصفها بانها اقدم مشكلات تجارة الملبوسات . ولكنها ظهرت على مسرح الحاضر عندما زار فريق من تجار القطاعى الولايات المتحدة . وهذه الطريقة سوف تخفف الضغط على الى وضع نظام اهلى لتوحيد احجام المخازن الانجليزية ، وتقلل التكاليف ، وتزيد من المبيعات ، مما يؤكد الحاجة ملابس الرجال والسيدات .

وفى الحال دعى المعهد المشار اليه الى عقد مؤتمر نادى فيه بضرورة تنظيم احجام ملابس الاهلين ، وبذلك مقاييس خاصة لاجزاء الجسم : كالصدر والارداف الخ ، ووضع لكل مقاس اسم خاص . فان نجح هذا المعهد فى فكرته هذه ، لادى للصناعة خدمات جليلة .

ولقد قام « مجلس تحسين صناعة الملابس البريطانى » بمحاولة لتقليل عدد احجام الملابس . ففى اوائل عام ١٩٥٢ اتخذ مجموعة مكونة من ١٥ الف سيدة كوحدة لمقاييس الجديدة ولم يتمكن هذا المجلس من الوصول الى حجم للجسم النموذجى الذى يحل المشكلة وذلك بسبب حل هذا المجلس فى ٣١ ديسمبر المنصرم .

((تايمز ريفيو أوف انعستري))

هبوط انتاج السكر فى العالم

من المنتظر هبوط محصول السكر خلال الموسم الحالى الى ٣٥ر٦ مليون طن • وذلك كما قدرته (س • زارنيكوف) فى عددها الاخير اى باقل قليلا ٤ر١ مليون طن عن عام ١٩٥٢/٥١ • ويخص اوربا هبوط قدره ٥٧٠ر٠٠٠ طن • كما أن كوبا قد تنتج من محصول السكر ٥ مليون طن أى بهبوط قدره مليونا طن • واما عن دول الكومنولث فقد يخصها من هذا النقص ٣٢٠ر٠٠٠ طن ، تتحمل معظمه استراليا وجنوب افريقيا • ولكن محصول البرازيل سيزداد بمقدار ٢٣٣ر٠٠٠ طن •

فى ركاب العلم

استخدام البنسلين فى المزرعة

قدمت الحكومة البريطانية الى مجلس اللوردات اقتراحا بالسماح باستخدام بعض العقاقير الطبية – مثل البنسلين – فى أغراض أخرى خلاف علاج الامراض فقد دلت التجارب التى أجريت خلال الشهور الماضية أننا اذا أضفنا قليلا من البنسلين الى أغذية الحيوانات ، ظهر عليها تأثير ملموس فى نموها ، فالخنازير تصبح صالحة للذبح قبل موعدها الطبيعى بأسبوعين • ولكن قيل أن هناك بعض الحدود لتأثير البنسلين • غير أن بعض الحيوانات تستفيد كلية من البنسلين مثل : الخنازير كما ذكرنا ، والدجاج ، والدجاج ، والديوك الرومى بل ان البنسلين قلل الى درجة كبيرة نسبة الوفيات بين الديوك الرومى

ومنذ عدة سنوات ، أجريت عدة تجارب بنجاح لتغذية الحيوانات بالمادة « العفن » الذى يستخرج منه البنسلين ذاته • ولكن لم تكن هذه التجارب لتأتى بثمرة مرجوة بسبب التكاليف الباهظة التى تتطلبها زراعة النبات الذى منه يستخرج البنسلين اذ يبلغ حوالى ٢٥٠ ألف جنيه • فاذا ما توصل العلماء الى طريقة اقتصادية فى انتاج البنسلين صار استخدامه فى المزرعة أمرا لازما لتحسين الثروة الحيوانية .

((الايكونومست))

***

معرض جمعية صانعى الطائرات البريطانية لعام ١٩٥٣

اعلنت جمعية صانعى الطائرات البريطانية أن احتفالها السنوى ، ومعرضها سوف يكون فى الاسبوع الاول من سبتمبر القادم . ولقد وافقت وزارة التموين البريطانية على تأجير ارض المطار ، وكذلك عملت جميع التسهيلات فى المطار الملكى ببلدة Farnborough بهامبشير وذلك للجمعية المذكورة لهذا الغرض . وستعمل الترتيبات المعتادة كما حدث فى معرض عام ١٩٥٢ ، بأن يسمح للجمهور بارتياده فى خلال الثلاثة ايام الاخيرة .

((تايمز ريفيو أوف انعستري))

تجارة الترانزيت فى بورسعيد تدر ٣ ملايين جنيه سنويا

اقتراح بتخصيص مبلغ ٣٠٠ ألف جنيه استرلينى لتمويل هذه التجارة

قرارات هامة للمشتغلين بتجارة الترانزيت فى بورسعيد

دعت رابطة بورسعيد تجار الترانزيت ومديرى البنوك ومديرى الشركات الملاحية ومدير الجمرك ومأمور المنطقة الحرة ورئيس مكتب الحجر الزراعى ورئيس مكتب الحجر الصحى ببورسعيد الى اجتماع لبحث العقبات التى تواجه تجارة الترانزيت فى بورسعيد والحلول التى يمكن اقتراحها لتذليل هذه العقبات

وبعد تبادل الرأى أعدت الرابطة مذكرة وجهتها الى الهيئات المسؤولة جاء فيها :

ان نظرة واحدة الى خريطة القطر المصرى لتبين لاول وهلة ان بورسعيد تقع فى الشمال الشرقى فى بقعة منعزلة من الصحراء – وتبعد عنها أقرب منطقة زراعية بعشرات من الكيلو مترات – فهى لا تقوم على الزراعة كما انها لا تعتمد على الصناعة – ولدت مع قناة السويس فكانت هبة القناة كما كانت مصر هبة النيل – ولدت بورسعيد اذن ونشأت لغرض واحد هو خدمة السفن التى تعبر القناة بين الشرق والغرب . ونتيجة لذلك الموقع الممتاز اصبحت بور سعيد مركزا هاما لتجارة الترانزيت وهكذا أصبح لبور سعيد غرض هام فوق خدمة الملاحة وهو خدمة التجارة العالمية .

ويقوم نشاط تجارة الترانزيت ببور سعيد على جلب البضائع المختلفة من الشرق والغرب وتخزينها بالمنطقة الحرة ترقبا للطلب عليها من الاقطار المجاورة بأسعار مجزية لا سيما وان التجار يشترون البضائع من مراكز انتاجها فى مواسم الانتاج أو عند هبوط الاسعار وواضح أن الدافع لتجار الخارج على التعامل مع تجار بور سعيد هو سرعة الحصول على البضاعة نظرا لموقع بور سعيد بين الشرق والغرب قريبا من الجهتين وفى ذلك نفسه ما يضمن لتجار الخارج ، بجانب السرعة ، عدم تقلب الاسعار فى الفترة بين الاتفاق على الشراء واستلام البضاعة

وقد عادت تجارة الترانزيت أثناء ازدهارها على بور سعيد وعلى القطر المصرى عامة بفوائد جمة أهمها ما يأتى : –

١ – تشغيل طائفة كبيرة من العمال والموظفين كعمال الشحن والتفريغ والموظفين والحدادين وعمال الصالات والقاطرات وعمال ومستخدمى المخازن والحمالين والمستخلصين وعمال الفرز والنجارين والخفراء ... الخ

٢ – ايرادات ضخمة لشركات الملاحة والبنوك والتجار تجلب الرخاء الى البلد – فرخاء البلد من رخاء أفراده

٣ – زيادة حصيلة الضرائب المختلفة تمشيا معزيادة الارباح وكذا زيادة حصيلة الرسوم التى تحصلها المصالح الحكومية المختلفة مثل الجمارك والحجر الزراعى والصحى .

٤ – وجود كميات كبيرة مخزونة من البضائع التموينية وخلافها قريبة المنال اذا اقتضى الحال ادخلناها واردات الى القطر بعد دفع الرسوم الجمركية عليها ولا نبالغ فى أهمية هذه النقطة فقد خبرنا قيمتها حين انقطع عن القطر المصرى كثير من الواردات فى أوائل الحرب العظمى الاخيرة فادخلنا فى القطر من بضائع الترانزيت كميات كبيرة ولقد تكرر هذا الموقف خلال حرب فلسطين أيضا .

٥ – الحصول على مبالغ كبيرة من النقد الاجنبى وهو مما يمثل ربح تاجر بور سعيد والكثير من المصاريف التى تصرف بالميناء على البضاعة كمصاريف التفريغ والشحن والفرز والتخزين والتامين والرسوم وان الحصول على العملة الاجنبية الآن قد أصبح ضرورة ملحة فى ظروفنا الاقتصادية الحالية .

وهناك الى جانب ذلك فوائد غير مباشرة نذكر بعضها فيما يلى : –

١ – زيارة عدد تجار الخارج المشترين أو البائعين لبور سعيد لعقد اتفاقات شخصية وقد يتبع ذلك زيارتهم لمناطق اخرى من القطر مما يعود بنقد أجنبى على الدولة ويمكن اعتبار هذا جزءا من برنامج تنشيط السياحة

٢ – رفع سمعة مصر التجارية وشهرتها فى الخارج نتيجة صلاتها التجارية مع الدول الاخرى فى الصادر والوارد .

٣ – بقاء السفن بالميناء لتفريغ أو شحن بضائع الترانزيت يتيح الفرصة لتجار البحر والصيارفة وغيرهم لزيادة ايراداتهم من التعامل مع البحارة والركاب

ومما سبق يتضح ان تجارة الترانزيت مورد من الموارد الرئيسية لثروة بور سعيد وأهلها . ويؤسفنا أن نراها تدهورت تدهورا كبيرا منذ ابتداء الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٣٩ .

وكان ذلك التدهور بسبب قيود النقد والتعامل التجارى وأمكنة الشحن على البواخر بسبب ظروف الحرب

ولقد تصورنا أن تعود الحال بانتهاء الحرب الى ما كانت عليه قبلها . ولكن القيود الكثيرة التى وضعتها أو أضافتها مصالح حكومية مختلفة كالحجر الزراعى والحجر الصحى ومراقبة النقد قللت الامل فى العودة بتجارة الترانزيت الى سابق عهدها الزاهر .

من ذلك أن الحجر الزراعى يلزم التاجر بتدخين البضاعة بعد مدة معينة فيحملها مصاريف نقل وتدخين لم تكن معروفة قبل الحرب . ومن ذلك أيضا أن مصلحة الحجر الصحى تتقاضى رسوما عالية على الجلود والصوف تثقل كاهل التجارة فى حين



لا وجود لمثل هذه الرسوم فى الموانىء الاخرى وفى حين أن هذه الرسوم لا يقابلها خدمة تؤديها المصلحة . ثم جاءت حرب فلسطين فازدادت القيود لضمان عدم وصول البضائع أو النقد الى اسرائيل . ولولا كفاح بعض التجار للاستمرار فى تجارتهم لتوقفت تجارة الترانزيت فى بور سعيد توقفا تاما . ولقد دعت هذه الحال غرفة التجارة وغرفة الملاحة بالمدينة الى التقدم بالشكاوى والمقترحات للجهات المختصة فذللت بعض الصعاب التى تعترضها وبقى بعضها واصبحت أهم عقبة الآن هى قيود النقد .

وحدث ان استغلت دول أخرى هذه القيود فعملت بجميع الوسائل والتضحيات على تشجيع تجارة الترانزيت اليها بأن أنشأت فى موانيها مناطق حرة بمعنى الكلمة تتمتع بما كانت تتمتع به المنطقة الحرة ببور سعيد من مميزات قبل الحرب ـ فازدهرت موانىء جنوة وبيروت ونشطت حينا كما فكرت تركيا فى تشجيع تجارة الترانزيت بالرغم من عدم توافر الميزات التى تتمتع بها بور سعيد نتيجة لموقعها الجغرافى الممتاز .

واننا لنتساءل هل اقتصر التنظيم والمراقبة على ميناء بور سعيد فقط ؟ أليس فى ميناء بيروت مراقبة ضد تهريب البضائع الى اسرائيل ؟ أليس فى باقى موانىء البحر المتوسط مراقبة للنقد ؟ نعلم بوجود مثل هذه المراقبة ولكننا نعلم أنها جعلت هناك للتنظيم ولكنها هنا أساءت الى تجارة الترانزيت .

ولقد كانت أثقل قيود مراقبة النقد هى عدم السماح بتمويل البضائع المستوردة برسم الترانزيت من القطر المصرى خوفا من تهريب العملة فكانت لا توافق على تمويل البضاعة محليا الا اذا سبقه تمويل من الخارج . على انها قد اقتنعت أخيرا ووافقت على معاملة وارد الترانزيت كالوارد لداخلية القطر . وعلى التاجر أن يحصل على ترخيص استيراد ثم يملأ استمارة أخرى فى حالة تصدير المنتجات المصرية تماما . ومن الغريب ألا يوافق على هذا الحل البسيط الا عندما تظهر مشكلة أخرى هى تعذر التمويل لندرة الاسترلينى .

وقد أسفر الاجتماع الذى حضره ممثلو تجار الترانزيت وشركات الملاحة والمصارف والمصالح الحكومية عن الاقتراحين الآتيين : ـ

١ ـ تخصيص مبلغ من المال يقدر بنحو ٣٠٠ ألف جنيه استرلينى لتمويل تجارة الترانزيت ببور سعيد على أن يكون البنك الاهلى بها مندوبا عن مراقبة النقد بالقاهرة وعلى أن يعفى التاجر ببور سعيد من الحصول على اذن استيراد لان فى ذلك ضياع الفرصة فاصدار التراخيص من القاهرة يستغرق وقتا طويلا مهما عمل على تقصيره وتخصيص مبلغ كهذا سيؤدى الى الحصول على عملة أجنبية كثيرة اذ أوضح حضرات التجار أن كل جنيه استرلينى تخصصه الوزارة لهذه العملية سيعود على القطر بربح أقله جنيه استرلينى جديد يدخل القطر وفى امكان الحكومة أن تسحب كل نصف سنة مثلا ما يزيد على ٣٠٠ الف جنيه المخصصة لهذه التجارة وهذه الزيادة تمثل الربح والمصاريف التى تخلفها هذه التجارة .

والتوضيح ما تقدم ذكر حضرات التجار أنهم يشترون البصل القبرصى بسعر الطن ١٥ جنيها انجليزيا تقريبا ويبيعونه بنحو ٢٦ جنيها انجليزيا على الاقل فاذا خفضنا من سعر البيع ٦ جنيهات مقابل نوالين ومصاريف تحويل للخارج لكان ما يتبقى فى القطر نتيجة بيع طن واحد هو ٢٠ ـ ١٥ = ٥ ج . ك وقد تأكدنا أن دورات المبلغ المستثمر فى عملية الشراء لا تقل عن أربع مرات فى السنة وعلى ذلك يكون ما يدخل من الاسترلينى فى السنة هو ٥ ج.ك × ٤ مرات = ٢٠ ج . ك مقابل ١٥ ج . ك مما تخصصه الحكومة لتمويل تجارة الترانزيت هذه . وقد كنا نحب أن نحدد العائد على القطر المصرى من العملية الاسترلينية على وجه التحديد ولكن عدم امكان الحصول على احصاءات اضطرنا الى استطلاع رأى البنوك والتجار فذكروا أن تجارة الترانزيت لو عادت الى نشاطها القديم **لامكن أن يستفيد القطر المصرى منها نحو ثلاثة ملايين من الجنيهات سنويا كعملة أجنبية .**

٢ ـ الموافقة فى حالة تصدير بضائع قبل وصول قيمتها الى القطر على قبول تعهد من المصدر باستيراد هذه القيمة بالاسترلينى فى خلال عدة أشهر كما هو الحال بالنسبة للصادرات من المنتجات المصرية . وفى العقوبات الرادعة التى فرضها القانون على من يخل بتعهده ضمان كاف للحكومة على أن هذا التاجر الذى يتعامل فى آلاف الجنيهات لن يعرض نفسه بحال من الاحوال لهذه العقوبات . هذا الى جانب أن نفس مصدر المنتجات المصرية كالبصل والبطاطس هو نفسه مصدر بضاعة الترانزيت فكيف يقبل منه التعهد فى الحالة الاولى ولا يقبل منه فى الحالة الثانية .

وبتنفيذ هذين الاقتراحين يأمل الجميع عودة الحركة الى بور سعيد

التقشف بالأرقام

للأستاذ حسن الحطيم

يتحدث الجميع حكومة وشعبا عن التقشف من الناحية الاقتصادية وامكان الاستغناء عن كثير من المواد الكمالية . ويتحدث بعض رجال المال عن امكان الاقتصاد من نفقات المعيشة والاقتصاد من الترف في الولائم والكرائم والعزائم والمآتم .

وهناك جوانب عملية تنطق الارقام بضخامتها وامكان الحد من فداحتها فهذه الواردات المصرية من المواد الكمالية تحدثنا عن ضخامة أرقامها ومدى ما تكسبه مصر من الاستغناء عنها كلها أو بعضها . وتلك واردات مصر عام ١٩٥٢ تتحدث عن نفسها فقد استوردت مصر وهي بلد زراعي من الفاكهة في العام المنصرم ما تصل قيمته الى حوالى اربعة ملايين من الجنيهات .

ومن مستحضرات الفواكه مايصل الى نصف مليون جنيه فهل استطعنا أن نقتصد في هذين الرقمين من ناحية الاقتصاد الزراعي أو الاقتصاد القومي أو العمالي . وهلا يمكن أن نكتفي مصر بفاكهتها من بساتينها وحدائقها سواء بزيادتها أو زيادة المقدرة الانتاجية لها على السواء .

وهذه مصر تستورد من الفلفل والشطة والتوابل والبانيليا بما يقرب من ٢٣٠٠٠٠ جنيه وأحسب أن هذه المواد مما يمكن الغنى عنه من قبيل رعاية الصحة أو من قبيل التقشف والقومية في وقت معا

وهل تعلم ان مصر تستورد من اللب بما قيمته نصف مليون جنيه . وهلا يمكن الاستغناء عن قزقزة اللب بمثل هذا المبلغ الضخم

والحلوى ويصل الوارد منها الى ٥٠٠٠٠ جنيه مع اننا ننتج الحلوى ونصدرها فيمكننا أن نستغني عن الوارد منها ومن الشيكولاته التى نستورد منها بما يقرب من هذا الرقم والبسكويت الذى نستورد منه بمثل هذا الرقم ايضا

وتلك الألبان ومنتجاتها ونحن البلد الزراعي الصميم نستورد منها ما يقرب من مليون جنيه فهلا استطعنا أن نستغني بمنتجات ألباننا وأن نزبدها .

واليك الحرير الطبيعي المنسوج ونحن نستورد منه بحوالى ربع مليون جنيه والحرير الصناعي المنسوج ونحن نستورد منه بما يقرب من مليونين من الجنيهات هلا استطعنا ولدينا مصانع الحرير الطبيعي والصناعي ان نقلل منها وان نخفف وأن نستغني عن بعضها وأن نتقشف .

وهذه المشروبات الروحية البيرة وقد استوردنا منها بما يقرب من ٥٠٠٠٠ جنيه والكنياك بما يقرب من ١٠٠٠٠٠ جنيه والانبذة بما يقرب من هذا الرقم والويسكي بما يقرب من ضعفي هذا الرقم هلا قللنا من هذه الواردات من قبيل التقشف أو القومية

وهذه السيارات وقطع الغيارات وقد استوردنا منها بما يقرب من ستة ملايين من الجنيهات هلا قللنا منها في سبيل المحافظة على ميزاننا التجاري وميزاننا الحسابي .

وهذه الثلاجات وقد استوردنا منها ما قيمته ٤٠٠٠٠٠ جنيه هلا ضغطنا هذا الرقم وحددناه وهلا استطعنا ان نقتصد من وارداتنا من الماس والبرلنتي وقد قارب ٣٠٠٠٠٠ جنيه وادوات الزينة والروائح العطرية وقد قاربت مليونا من الجنيهات ونحن نصنع بعضها من زهورنا وورود بساتيننا .

تلك أرقام قد تصل الى عشرين مليونا من الجنيهات أو ما يوازى ثمن مليوني قنطار من القطن أو حوالى ربع صادراتنا من القطن أو حوالى سبع صادراتنا جميعا

تلك نظرة عابرة لما تصل اليه كمالياتنا المستوردة وما يمكن ان نقتصد منها المحافظة على ميزاننا التجاري . ولا شك أن أكثر هذه المواد مما يمكن الاستغناء عنه كله أو جله . فهلا فكرنا في القصد من هذه المواد الكمالية ان لم يكن من باب النزول على حكم الميزانية الفردية فمن قبيل الوطنية والقومية .

حسن الحطيم

زيت العراق عام ١٩٥٢

أنتجت شركة نفط العراق والشركات التابعة لها (١٨) مليون طن من الزيت خلال عام ١٩٥٢ المنصرم . وهذه الكمية هي ضعفا الكميه التى استخرجت في عام ١٩٥١ ، وقد استخرج من حقول كركوك ١٥٥٠٠٠٠٠ طنا منها ويرجع السبب في زيادة الانتاج الى اكمال خط الانابيب ذات قطر (٣٠) بوصة في ابريل سنة ١٩٥٢ وهي التى تربط حقول كركوك بميناء «بانياس» على ساحل البحر الابيض المتوسط . ومما تجدر الاشارة اليه أن هذا الخط لم يبلغ بعد أقصى سعته ولكنه سيكون كذلك خلال هذا العام عندما يتم تركيب أجهزة الدفع اللازمة .

أما شركة نفط البصرة فان انتاجها خلال السنة الاولى وهي سنة ١٩٥٢ كان (٢٢٥٠٠٠٠) طن . ويؤمل أن يزداد الانتاج خصوصا بعد أن بوشر العمل في خط الانابيب الجديدة ذى قطر (٢٤) بوصة للربط بين حقول الشركة في الزبير وبين الميناء البترولي في « الفاو » على فم خليج البصرة .

هذا وقد بلغ انتاج شركة نفط الموصل (٢٧٠) ألف طن في نهاية عام ١٩٥٢ مع العلم أنها باشرت عملية الاستخراج في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) من العام المذكور فقط

بعثة دانمركية لسياسة النقد في العراق

وصلت الى بغداد في أواخر الشهر الماضي بعثة مالية دانمركية برئاسة الخبير الاقتصادى « البروفسور كارل ايفرس » وعضوية كل من « المستر بول راسموسن » و « المستر بون وندنك » وذلك لغرض دراسة السياسة النقدية في العراق وتقديم توصياتها الى « المصرف الوطني العراقي » . ورئيس البعثة يشغل في الوقت الحاضر منصب نائب رئيس مجلس ادارة البنك المركزي الدانمركي كما يرأس قسم الاقتصاد « بجامعة كوبنهاجن »

اتفاق النقطة الرابعة بين مصر وامريكا

وقعت اتفاقية النقطة الرابعة بين الحكومة المصرية والحكومة الامريكية وقد وقع الاتفاقية نيابة عن الحكومة المصرية الدكتور حلمى بهجت بدوى وزير التجارة والصناعة . والدكتور محمود فوزى وزير الخارجية .

ووقعها نيابة عن الحكومة الامريكية المستر جيفرسون كافرى السفير الامريكى ومدير ادارة التعاون الفنى بالقاهرة .

نص الاتفاقية

وفيما يلى نص الاتفاقية الموقعة :

اتفقت وزارة التجارة والصناعة نائبة عن الحكومة المصرية وادارة التعاون الفنى نائبة عن حكومة الولايات المتحدة الامريكية على ما يلى :

المادة الاولى

المشروع

بناء على الاتفاق العام للتعاون الفنى الذى وقعت عليه الحكومتان المصرية والامريكية فى القاهرة فى ٥ مايو سنة ١٩٥١

اتفقت وزارة التجارة والصناعة التى يطلق عليها هنا « الوزارة » وادارة التعاون الفنى ويطلق عليها « الادارة » على هـذا التنظيم بفرض القيام بمشروع لتقدير امكانيات الصناعة فى مصر . ويخضع هذا التنظيم وكل نشاط يجرى طبقا له لاحكام الاتفاق العام للتعـاون الفنى السابق الاشارة اليه . وتتعاون الوزارة والادارة فى جميع مراحل تخطيط وادارة ذلك المشروع .

المادة الثانية

الاهداف وميادين النشاط

هدف هذا المشروع هو التعاون مع الوزارة فى تقدير الامكانيات الصناعية فى مصر ووضع خطة شاملة على مقتضاها لتنمية تصنيع البلاد . ولهذا الغرض يجرى استقصـاء النـواحى الاقتصادية التالية : ـ

(ا) موارد المواد الخام

(ب) الاسواق الحاضرة والمحتملة وسائر العوامل التى تؤثر فى التجارة الداخلية وفى تجارة الصادر .

(ج) وسائل النقل والمواصلات من حيث علاقتها بالتنمية الصناعية

(د) القوى المحركة المتاحة والمحتملة من حيث علاقتها بالتنمية الصناعية وغيرها .

(هـ) التسهيلات الصناعية القائمة والمحتملة

(و) المقدرة الفنية والتنظيمية المتوفرة والمحتملة .

(ز) مصادر رأس المال الاستثمارى .

ويمكن استنادا الى نتائج الاستقصـاءات المتقدمة أن تعقد اتفاقات تكميلية لتنظيم وجوه نشاط أخرى تتعاون الحكومتان فى تنفيـذها لتنمية الامكانيات الصناعية لمصر ومن ذلك :ـ

١ ـ بحث صناعات معينة لتقدير ما اذا كان التوسع فيها ملائما ولتشجيع انشـاء صناعات جديدة يكون انشاؤها مجديا على أن يؤخذ فى الاعتبار مصادر رؤوس الاموال وظروف الاسواق والمهارة الفنية والتنظيمية .

٢ ـ تزويد صناعات مختارة بالمعاونة الفنية بغية الوصول الى أقصى انتاجية لها واستخدام منشآت وما اليها كمصانع نموذجية ومراكز تدريب .

وتعقد مثل تلك الاتفاقات بين وزير التجارة والصناعة ومدير التعاون الفنى فى مصر .

المادة الثالثة

البعثة الفنية

توافق الادارة على ايفاد جماعة من الفنيين والاخصائيين للمعاونة فى تنفيذ هذا المشروع . وتعين الحـكومة الامريكيـة هؤلاء الفنيـين والاخصائيين ممن توافق الحكومة المصرية عليهم . ومن المفهوم أن رعايا الولايات المتحدة الذين تتعاقد معهم الحكومة الامريكية للعمل فى البعثة يعدون موظفين بالحكومة الامريكيـة بالمعنى المقصود فى الاتفاقية العامة .

المادة الرابعة

المساعدات

يساهم الطرفان فى تنفيذ المشروع خلال مدة العمل بهذا الاتفاق على الوجه التالى :ـ

١ ـ تؤدى الحكومة الامريكيـة من وقت العمل بهذا الاتفاق الى ٣٠ يونيه سنة ١٩٥٤ مرتبات أعضاء البعثة ونفقاتهم الاخرى وكذلك النفقات الادارية التى قد تلتزم بها الحكومة الامريكية فى تنفيذ هذا المشروع التعاونى . ولا يتجاوز ما تتحمله حكومة الولايات المتحدة من نفقات مقابل الخدمات التى تتعاقد عليها لهذا المشروع مبلغ مائتى وأربعين الف دولار . الا اذا وافق مدير التعاون الفنى الامريكى فى مصر صراحة على صرف مبلغ أكبر من المال المرصود للبرنامج . ويكون التزام حـكومة الولايات المتحدة الامريكية بابقاء بعثة فنية فى مصر بعد ٣٠ يونيو سنة ١٩٥٤ متوقفا على توفر اعتمادات لهذا الفرض .

٢ ـ وتقوم الحكومة المصرية منذ العمل بهذا الاتفاق الى ٣٠ يونيو سنة ١٩٥٤ بما يلى :

(ا) تختار أو تعين اخصائيين وفنيين وغيرهم من الموظفين حسب ما هو متفق عليه للتعاون مع البعثة الفنية .

(ب) تقدم السكرتيرية والمترجمين .

(ج) تهيىء بقدر المستطاع المكاتب والادوات اللازمة لها .

(د) تقدم وسائل النقل والمواصلات للخبراء فى داخل مصر .

(هـ) تهيىء بقدر المستطاع الانتفاع بمـا يلزم من خدمات المصالح الحـكومية المصرية للقيام بالمشروع .

(و) تزود البعثة بمـا قد يكون لدى الحكومة من تقارير تراها نافعة لنجاح البعثة وتعاونها على الحصول على مثل تلك التقارير التى قد تكون لدى مصادر غير حكومية .

(ز) تعاون البعثة على الاتصال بالهيئات شبه الحكومية وبالهيئات الخاصة المناسـبة التى لها اهتمام مباشر بالتنمية الاقتصـادية والصناعية فى مصر .

المادة الخامسة

التقارير

تقدم البعثة مشروعا مبـدئيا عن نتـائج الاستقصاء والتوصيات التى انتهت اليها الى وزير التجارة والصناعة والى مدير التعـاون الفنى فى وقت واحد لاسـتطلاع تعليقاتهما ومقترحاتهما . ولا يمكن اذاعة النتيجة النهائية لذلك الاستفتاء أو التوصيات كلها أو بعضها الا بترخيص من وزير التجارة والصناعة

المادة السادسة

التنفيـذ

تعمل الوزارة على أن تتخذ الخطوات اللازمة لتنفيذ ما ترى انه يشجع التوسع فى التنمية الصـناعية فى مصر من نتائج الاستقصـاء وتوصياته .

المادة السابعة

ليس فى أحكام هذا التنظيم ما يحد من حق الحكومة المصرية فى استبعاد أى جانب أو ميدان من ميادين النشاط عن نطاق عمل البعثة .

الماد الثامنة

سريان التنظيم ومدته

يطلق على هذا التنظيم « التنظيم الخـاص بمشروع التنمية الصناعية » ويعمل به ابتداء من التاريخ المذكور فى الفقرة الاخيرة منه . ويظل سارى المفعول الى ٣٠ يونيو سنة ١٩٥٤ أو الى تاريخ انقضاء ثلاثة شهور بعد اخطار احدى الحكومتين للاخرى بانهاء الاتفاق .

الاحصاء الزراعى والحيوانى فى العراق

لاحظت وزارة الاقتصاد العراقيـة بأن البلاد تفتقر الى احصائية منظمة عن الثروة الزراعيـة والحيوانيـة وانتاجها السنوى ومايفيض منها بعد الاستهلاك المحلى ومقدار المسـاحات المزروعـة من الاراضى وامكانيـات التوسع الزراعى فى المستقبل وقد وضعت الوزارة الاسس الاولية للقيام باحصاء عام فى جميع انحاء العراق .

ووجد ان هذه العملية تحتاج الى جهود أحـد الاخصائيين العالميـين للاشراف عليهـا وتنظيمهـا . وقد استطاعت الوزارة استعارة خـدمات الدكتور (فنلون) خبير الاحصـاء ومدير التغذية فى وزارة الطعـام البريطانية ليتولى الاشراف عليها .

ووضع الخبير بالاتفاق مع خبراء وزارة الاقتصاد العراقية منذ بضعـة أشهر الخطة العامة للاحصاء الزراعى والحيوانى ـ كما قام مع أولئك الخبراء بجولات استطلاعية فى مختلف انحاء العراق حيث اشرفوا على تنظيم اللجان المحلية التى عهد اليها باجراء عملية الاحصاء . أما فى لواء (مديرية) بغداد فان عملية الاحصاء قد تمت منذ أسبوعين تقريبا ويعكف الآن الدكتور (فنلون) على وضع تقرير عن النتائج التى حصل عليها وسيرفع هذا التقرير الى وزارة الاقتصاد مقرونا بتوصياته

من اعلام الاقتصاد :

سيموند دى سيسموندى

الرجل الذى حاول ان يحقق الرفاهية الانسانية

للاستاذ
جورج يعقوب

قد تتساءل عن السبب الذى نبغيه من هذه الدراسة .. أهو سرد لسيرة حياة كل علم من هؤلاء الاعلام الذين نتناولهم بالحديث .. أم هو ترديد لمذاهبهم الاقتصادية ، أم هو استعراض لتاريخ الفكرة الاقتصادية ونشأتها ؟

كل هذا قد يدور فى مخيلتك وأنت تقرأ هذا المقال ، والواقع اننا انما أردنا من ورائه أن نعرض لك فى أيجاز وجهات النظر الاقتصادية المتباينة التى تسيطر على عقول الاقتصاديين سيطرة تامة ، تتحول فيما بعد لتكون هى مذاهبهم الاقتصادية التى تنسب أليهم .. فكثيرا ما يتناول الفكرة الواحدة رجلان أو أكثر من الاقتصاديين ، ولكن يذهب كل واحد منهم فى شرحها وتطبيقها فى ناحية بعيدة كل البعد عن الآخر .. وثمة شىء آخر هو أننا نقصد بعرضنا الموجز لتاريخ حياة كل علم منهم أن نعرف كيف كان يعيش هؤلاء المفكرون فى حياتهم الخاصة ..

فسيسموندى مثلا كان ينظر الى علم الاقتصاد نظرة مغايرة تماما لنظرات الاقتصاديين من حوله .. لذلك فقد كان يرى أن الاقتصاد هو علم أخلاقى تتصل أصوله وقواعده اتصالا مباشرا بالمظاهر الاجتماعية والسياسية .. ومن ثم فقد كان يطالب الاقتصاديين من حوله أن تكون دراستهم لهذا العلم على صلة وثيقة بالظروف الاجتماعية والاقتصادية المحيطة بالانسان .. فهو يقول أن علم الاقتصاد يجب أن يبحث أول مايبحث عن سعادة الفرد ورفاهيته قبل أن يبحث عن الثروة أو التقدم فى التجارة أو الصناعة أو الزراعة .. هكذا كان سيسموندى ينظر الى علم الاقتصاد .. لذلك نشأ مخالفا بل معارضا للتعاليم الكلاسيكية عامة ولتعاليم آدم سميث ودافيد ريكاردو خاصة ... فكان تأثيره قويا على تطور الفكرة الاقتصادية وبالاخص الفكرة الاشتراكية ... أن سيسموندى لم يكن أشتراكيا .. ولكن أفكاره الفردية كانت تتفق وأهداف الاشتراكية

أراد أن يثور ضد فلسفة تعاليم الاقتصاديين الكلاسيك ليقيم بدلا منها نظاما أخلاقية تخدم الفرد وتحترم كرامته وتهيىء له معيشة مستقرة هادئة .. أراد أن يقلب النظم السائدة والاوضاع الاقتصادية لا لينشىء دولة اشتراكية أو شيوعية ، وانما ليقضى على تلك النظم الوضعية التى تعمل على توسيع الفوارق المادية بين الطبقات المختلفة .. كان يبغى دولة معتدلة لاهى بالاشتراكية ولا هى بالرأسمالية المتطرفة بل هى دولة معتدلة تعمل على ضمان التنظيم الاجتماعى بين الطبقات ، واسعاد الفرد ورفاهيته عن طريق هذه النظم الاخلاقية التى كان ينشدها .. وبذلك يحق لنا أن نسميه بالمصلح الاجتماعى أو الفردى المعتدل ..

ولد تشارلس ليونارد سيموند دى سيسموندى فى جنيف فى ٩ مايو ١٧٧٣ ، أى قبل نشر كتاب « ثروة الامم » لآدم سميث بثلاثة أعوام .. ابنا لاحد القساوسة البروتستانت وتلقى دراسة كلاسيكية عالية .. وهنا تتدخل الظروف والاقدار لتلعب دورها فى مصير الرجل فتطلب منه عائلته أن يخصص نفسه للتجارة بدلا من الادب ، فيشتغل كاتبا فى أحد البنوك التجارية فى ليون .. وعندما قامت الثورة الفرنسية وشبت نيرانها تلتهم كل مايقابلها أو يعترض طريقها ، واجتاحت جنيف كما اجتاحت غيرها من البلدان الاوروبية رحلت عائلته الى انجلترا لتمكث بها ثمانية عشر شهرا تعود بعدها الى جنيف ، ولكن الاحوال لم تكن قد أستقرت فيها بعد فتنشد رحالها ثانية الى ايطاليا ، لتستقر أحوالهم فى مزرعتهم الصغيرة التى ابتاعوها فى « بسكيا » بالقرب من « ليوكا » ، وعملوا جميعا فى زراعتها بأنفسهم فى تعاون تام وتآزر جميل .. ويبدأ سيسموندى يعمل بكلتا يديه فى نشاط وقوة ، ثم هو يعمل فكره فى نفس الوقت يقرأ ويكتب ليتم عمله الاول الذى نشره بعد عودته الى جنيف فى عام ١٨٠١ ، ثم هو لايلبث بعد عودته أن يعمل فى الغرفة التجارية السويسرية ككاتم سرها ... وبذلك تتاح له الفرصة لممارسة الحياة التجارية العملية ، ودراسة خباياها دراسة وافية ..

ويبدأ سيسموندى حياته كواحد من أنصار آدم سميث المقربين وأشدهم أعتقادا بتعاليمه وآرائه ، ولكنه لايلبث أن يغير من أفكاره وطباعه ، فقد تأثرت حياته بمؤثرات عدة ، فقد شهد سيسموندى الحروب النابليونية تلعب أدوارها فى الدول الاوروبية .. وشهد الثورة الفرنسية تقلب الاوضاع رأسا على عقب ونرى بين معاصريه من أعلام الاقتصاد الافذاذ مالثوس وريكاردو وسينيور وسميث وساى وايست ... وهو بعد قد شهد الانقلاب الصناعى الذى شهدته كل من فرنسا وانجلترا فدرس خباياه ، ووقف على نتائجه ، فقد أضحى هذا الانقلاب يغير من وجهات النظر الاقتصادية ، فهو وان حقق انقلابا فى الصناعة ذاتها الا أنه لم يكن فى نظر سيسموندى انقلابا يحقق الخير والرفاهية العامة للشعوب التى شهدته ، فقد كان هذا الانقلاب مصحوبا بظاهرتين تثيران القلق وتبعثان بالعقل ليفكر فى شىء من الجدية والصرامة بالاهتمام بهذه الشواهد الاقتصادية الجديدة .. فقد بدت فى نظره أن مشكلة المشاكل انما تنحصر فى الظاهرة الاولى ، وهى أتساع الفوارق بين الطبقات ، ومن ثم تضخم طبقة العمال المأجورين التى يخيم عليها البؤس والشقاء من كل جهة ويحيق بها العوز والحرمان أينما حلت أو ذهبت .. أما الظاهرة الثانية التى أستلفتت نظر سيسموندى فى الانقلاب الصناعى ، فهى تلك الازمات الاقتصادية الناشئة عن كثرة الانتاج ووفرته التى تؤدى حتما الى تعطل العمال وحرمانهم من حق الحياة ..

أنها المشكلة العمالية أذن التى أستلفتت نظر سيسموندى .. أو قل أنها رفاهية الفرد التى أستحوذت على عقله الكبير .. فقد شاهد سيسموندى فى أوائل القرن التاسع عشر كما شاهد غيره من الاقتصاديين ـ شاهد سوء أحوال الطبقة العاملة ، وشاهد أستغلال أصحاب المصانع لها .. ذلك الاستغلال الشنيع الذى أتسم بالعذاب والبطش أينما حلوا وبالاجور الواهية الضعيفة التى لاتكاد تقيم أودهم أينما ذهبوا ... أنها مشكلة الشقاء الانسانى ، تلك التى أستحوذت على سيسموندى .. أليس من حق الانسان أن يعيش .. واذا ماعاش .. ألا يستحق عيشة كريمة حرة ينعم فيها بالرفاهية .. ؟ وماسبب أستعباد الانسان لاخيه الانسان .. ؟ ولماذا يستغل الرأسماليون طبقة العمال هذا الاستغلال الشنيع ويسومونهم هذا العذاب .. ؟ !

... هكذا كان سيسموندى يفكر ، بيد أنه ما كاد عام ١٨١٥ يحل على أنجلترا ، وتنتابها الحروب النابليونية الرهيبة ، حتى نرى سيسموندى ينتابه هو الآخر شك كبير وريبة لاطائل لها فى تعاليم آدم سميث .... ويبدأ سيسموندى يفقد ثقته فى النظام الحر الذى تقوم فى ظله أمثال هذه الكوارث الاقتصادية التى تقع على كاهل العمال والطبقات الكادحة فتعود عليهم بالبؤس والحرمان من جهة ، وبالبطالة من جهة أخرى .. وهكذا يبدأ سيسموندى يعارض تعاليم سميث ، ولكن هذه المعارضة لم تكن لتنصب على أسسه النظرية التى قام سميث ينادى بها ، وانما كانت تتجه الى الوسائل والاهداف .. الى الوسائل التى كان يتبعها سميث .. والى الاهداف التى كان يبغى الوصول اليها ..

ومن ثم الى النتائج التى أستطاع أن يستخلصها .. ولم تنصب معارضة سيسموندى على تعاليم سميث دون غيره من الاقتصاديين الكلاسيك ، وأنما هى تمتد بعد ذلك الى ريكاردو ومالثوس .. فيعيب عليهما أتباع الوسائل المجردة لدراسة علم الاقتصاد ولتفسير الظواهر الاقتصادية ، ومن ثم الاعتراف بصحة هذه النتائج التى أستخلصها ريكاردو من دراسته .. وهو يعيب عليهم جميعا ـ أى جماعة الاقتصاديين الكلاسيك ـ ظاهرة الاهتمام البالغ بالثروة المجردة دون أهتمامهم برفاهية الانسان المادية ..

وهكذا انضوى سيسموندى تحت لواء الجماعة المطالبة بالاصلاح وتغيير النظم الاقتصادية القديمة .. فالفرد كشخص له كيانه لابد له من الحماية .. وهم بعد يقدسون الواجبات أكثر من الحقوق ويعترفون بل ويطالبون بان

تسبق سياسة الضمان والامن فى الانتـاج الباعث على الانتاج نفسه .. وهكذا ينشأ سيسموندى محبا لافكارهم الاصلاحية ، ولكنه لم يحلم بالعودة الى القرون الوسطى كما فعل غيره ، ولم يذهب بعيدا يطالب بمنع الملكية او الاطاحة بها .. أو أن يهدم صرح جهاز الثمن ونظامه كما فعل غيره من الاشتراكيين المعاصرين له ، ولكنه كان راغبا فى الفـكرة الاجتماعية والضمان الاجتماعى بأفعال الدولة الايجابية لمحو عدم الاستقرار الناشىء عن نظام المنافسة الحرة ..

.. أنه ليس من دعاة الاقتصاد الكلاسيكى .. ولا من دعاة الاشتراكية .. بل هو مصـلح اجتماعى لعبت الاعتبارات الاخلاقية برأسه .. ثم هو لم يلبث ان كانت نظرته الى علم الاقتصاد على انه فن قائم بذاته فاخذ يطلب اعادة بناء قواعده من جديد .. فالاقتصاديون من قبله قد عرفوا كيف يزيدون من الثروة الاهليـة ، وعليهم بعد ذلك أن يعرفوا كيف يرفعون من سعادة الفرد .. فهى نهاية نقطة التجمع التى يظهر عندها مقدار ثروة الامة .. لقد كانوا يعرفون علم الاقتصاد بأنه هو علم الثـروة ، وأنه يجب أن تنحصر كل دراساتهم لهذا العلم على أنماء هذه الثروة المجردة من كل عاطفة .. أما هو فقد كان يرى أنه هو السـبيل الى السعادة الانسانية ورفاهيتها ..

كان سيسموندى مؤرخا وكاتبا اقتصـاديا استطاعت فكرة الاصلاح أن تستحوذ على عقليته وتسيطر على مشاعره ، لذلك لم يكن غريبا عليه أن يبحث عن النظم الاقتصادية التى تكفل الرفاهية الاقتصادية للشعوب الانسانية ... هذه الرفاهية التى تستطيع أن وجدت وتحققت فعلا كما ارادها سيسموندى أن تخلق مجتمعا انسانيا سعيدا يقبل على الحياة فى شغف ، فيهتم بالتوسع الانتاجى اهتماما بالغا ..

أنها فى نظره مشكلة اذن .. ولكن ما السبيل الى تحقيق هذه الرفاهية التى ينشدها والناس طبقات متباعدة .. فهذا ثراء فاحش .. وهذا فقر مدقع .... ! !

ان سيسموندى لم يكن يرى المشكلة فقط دون أن يبحث لها عن حل أو علاج .. بل هو كان يرى أن توزيع الثروة توزيعا عادلا هـو السبيل الوحيد الى الرفاهية الانسانية ... وأن علم الاقتصاد وحده يجب أن تكون مهمته الاولى قبل أى مهمة أخرى وقبـل غيره من العلوم أن يسعى أول ما يسعى الى تحقيـق العدالة الاجتماعية والمساواة بين الافراد ..

... وهكذا كان يفكر سيسموندى .... وهكذا بدأ ينقد التعاليم الكلاسيكية .. رفاهية الفرد قبل أى شىء آخر .. بل يجب أن تكون للطبقات العـاملة الحق فى الملكيـات العامة والثروة الاهلية ..

أن سيسـموندى ولد عام ١٧٧٣ ليعيش متقدما عن عصره .. ! !

ان حياته الخاصة لا تنبىء بشىء .. فهى حياة هادئة عادية لا غرابة فيها .. فهو رجل أستطاع عن طريق دراسته وتأريخه للحوادث التاريخية ونظرته الانسانية لعلم الاقتصاد أن ينشأ محبا للاصلاح ، مدافعا عن الفرد ..

أنه رجل عاش بين أحضان الثورة الفرنسية يؤرخ لها حوادثها ، ويكتب عن تاريخ الجمهورية الايطالية فى سبعة عشر جزءا شغلته مدة أحد عشر عاما .. ويكتب عن تاريخ فرنسا فى تسعة وعشرين جزءا أستنفذت من حيـاته ثلاثة وعشرين عاما .. رجل اكتسب كثيرا من أسفاره فى انجلترا وايطاليا وفرنسا والمانيا . واستطاع من وراء نظرته الصائبة وفكره الثاقب أن يعالج المشكلة الاقتصادية معالجة صحيحة لانه قد عرف الداء ... فهو يرجع مشكلة الكسـاد التجارى الذى يؤدى حتما الى البطالة العمالية والافلاس المالى بين المؤسسات الى عدم مقابلة زيادة العرض فى السلع بزيادة مثلها فى الطلب حتى يمكن ايجاد توافق بين الاثنين .. اذ انه ليس من السهل أنقاص الكمية المعروضة من السلع حتى تتعادل مع طلب الافراد وحاجتهم فى الزمن القصير ، مما يجعل أمر الانتقال من صناعة الى أخرى وفق أحـوال الطلب أمرا يكاد يكون مستحيلا فى الاجل القصير ، لذلك فان المؤسسات تفاديا لمثل هذه الاخطار التى قد تحيق بها وتودى بكيانها لابد وأن تلجأ الى الاستغناء عن بعض العمال الزائدين فى الصناعة او أن تلجأ الى خفض أجورهم حتى تقل بذلك نسبة المصروفات الثابتة وبالتـالى تقل تكاليف الانتاج .. وفى كلا الحـالين فأن الطامة الكبرى ستقع على عاتق الطبقة العاملة او المتوسطة التى تتأثر الى حد بعيد بهبوط مستوى الاجور حيث تهبط قدرتهم الشرائية التى تؤثر بدورها على الطلب العام للسـلع والمنتجات فتتأثر هذه الاخيرة مرة أخرى ، ويهبط رقم الاستهلاك وبالتالى رقم الانتـاج من جديد وتظهر المشكلة الاقتصادية بشكلها المخيف ...

اما المذهب الفردى فقـد كان يعنى أول ما يعنى بمسائل الانتاج ، وهو يرى ان هـذه الزيادة لا تعنى أبدا ان تحمل بين طياتها شرا اذا ما قيس بالدور الخطير الذى يلعبه جهاز الثمن فى الحياة الاقتصادية ، اى انهم يعـزون كل شىء فى المشكلة الى انخفاض الاسعار وارتفاعها .. فتراهم يقولون انه اذا ما انخفضت الاجور كان معنى ذلك ان اصحاب المصانع والمنتجين قد جاوزوا حد الانتاج او بمعنى اصح حـد الكفاية الانتاجية فى الصناعة فيضطرون آخر الامر الى تحويل انتاجهم شطر ناحية اخـرى من الصناعة ...

... وهكذا يختلف سيسموندى مـع دعاة المذهب الفردى الذين لا يهتمون الا بتحسـين الاحوال الانتاجية التى تؤدى - كمـا كانوا يعتقدون الى تحسين الاحوال الاقتصادية عامة .

المنافسة الحرة .. ومشكلة السكان

بيد ان نظرة سيسموندى لم تكن تقف عند هذا الحد ، بل نراها تذهب الى ما هو ابعد من ذلك بكثير .. فقد كان له راى خاص فى مسألة المنافسة الحرة ، اذ كان يعتقد انها وسيلة حديثة لتدمير افراد الطبقات المتوسطة والطبقات العاملة ، فانها فى نظره هى الطبقات الوحيـدة التى تتأثر كثيرا بحرية التجارة ، فتغدو حياتها عرضة لابشع الوان الاستغلال الاقتصـادى والعبودية الصناعية - ان صح هذا التعبير .. لذلك نراه يطالب الحكومة بضرورة التـدخل لحماية هذه الطبقة الضعيفة ، ولكنه لا يطـالب الحكومة بمساعدات مالية او مشروعات اصلاحية او عمرانية او ضرائب جديدة تفرضها الحكومة لتجد فيها السبيل الى هذا التدخل وهـذه الحماية ... وانما هو ينشد هذا الاصـلاح عن طريق تنظيم العلاقات بين اصحاب الاعمال والعمال المشتغلين فى الصـناعة بحيث يلتزم اصحاب الاعمال بكفالة عيش العامل كفـالة تامة ...

... وهكذا كان سيسموندى يفكر من اجل العامل الضعيف .. يناصره وياخذ له مـن القوى .. ثم هو يذهب الى أبعد من ذلك فقد بدت امامه المشكلة العمالية اكثر وضوحا اذا ما لاحظ تلك الزيادة المضطردة فى عدد السكان يوما بعد يوم ، وانها هى التى تقف حجر عثرة فى سبيل التقدم بالطبقات العاملة ... وحجته فى ذلك ان الطبقة العاملة انما تشهد زيادة سريعة بين افرادها كل يوم . وان هذه الزيادة السريعـة لا يمكن لها ان تنهض بمستوى معيشة العامل ... لذلك نراه - وهو فى ذلك متأثر الى حد بعيد بآراء مالتوس زعيم الاقتصاديين المتشائمين نراه يتناول هذه الآراء ، فيعيدها مرة اخرى بعد ان ادخل عليها التعـديلات والتنقيحـات الجديدة التى جعلتها تبدو اكثر ملاءمة بحـالة العامل ، ويطالب بارجاع تلك القوانين التى كانت تحرم على العـامل الزراعى او الصناعى الزواج الا اذا كان يتمتع فعلا بمستوى اقتصادى مرتفع يمكنه من أن يعول اسرة كبيرة ، ويضمن لكل فرد داخل هذه الاسرة مستوى مرتفعا من المعيشة .. ذلك انه كان يعتقد ان مثـل هـذه القوانين تجعل تكاثر السكان عامة ، وبين الطبقة العاملة خاصة فى حدود ثابتة لا يمكن تخطيتها كما انه تمكن العامل من الاحتفاظ بمسـتوى مرتفع من المعيشة يسعده فى حياته الخاصة ..

ان سيسموندى أراد خـدمة الانسانية وتحقيق الرفاهية الاقتصادية لها ... فتناول آراء الاقتصاديين الكلاسيك بالتعديل ليكون منها مذهبا اقتصاديا يهتم بالناحية الاجتمـاعية للفرد قبل اهتمامه بالقـوانين الاقتصـادية ذاتها .. فلا هو يؤمن بأن يقف علم الاقتصاد فى خدمة الثروة المجردة وعوامل الانتاج وحدها .. ولا هو يؤمن بتعاليم مالتوس بخيرها وشرها وان كان قد تأثر بها ..

انه لا يؤمن بالحرية الاقتصادية وبالحـرية الفردية التى من شأنها ان تصيب المجتمـع بالادواء الاقتصـادية العاصفة ، والمشـكلات الاجتماعية التى تصيب الفرد .. ولكنه يسعى قبل كل شىء الى رفاهية الفرد عامة ورفاهية العامل خاصة ... لذلك فهو يطالب بحق العامل فى الملكية الزراعية او الملكيات الصغيرة التى من شأنها ان تجمع بين قوة العمل وملكية رأس المال فى يد الفرد الواحد ... وبتحقيـق التعاون الوثيق بين اصحاب الاعمال وطبقة العمال المأجورين بشرط ان يبقى هذا التعاون على مبدئى حرية الفرد والملكية الخاصة بعيدين عن الاهواء كل البعد ، بل يجب ان يعمل الاقتصادى كل ما فى وسعه لتدعيمهما ..

... انه واجب الدولة نحو الفرد .. نحو حماية العامل وتخليصه من براثن القـوة الرأسمالية الغاشمة ، ذلك الذى كان يسعى اليه سيسموندى .. ان العامل يعيش فى المجتمع الى جانب الراسمالى .. وهو فرد مثله فى هذا المجتمع أليس من حقه أن يعيش عيشة حرة كريمة تضمن له البقاء على نشاطه فى الخلية الجماعية ..؟!

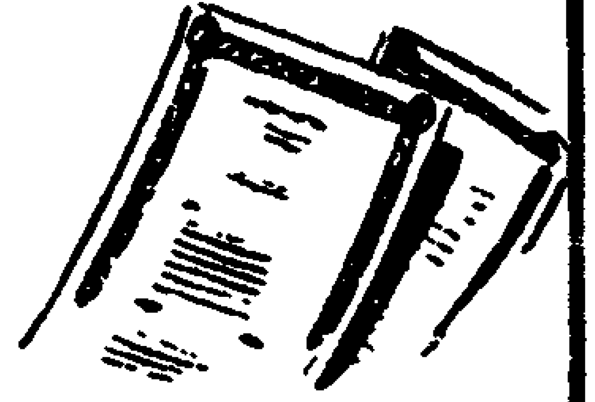
هذا هو ما كان ينشده الفيلسوف الاقتصادى العظيم سيسموندى ...

أليس من حق العامل ان يزداد دخله كمـا يزداد دخل اصحاب الاعمال وطبقة الرأسماليين؟

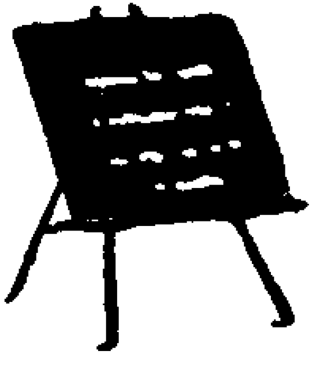
ان الدولة يجب ان تعمل على زيادة نصيب العامل من الدخل الاهلى حتى يتحقق التوازن بين دخل العامل ودخل المالك .. دخـل العامل الذى يبقى ثابتا ودخـل المالك الذى يتزايد يوما بعد يوم ..!!

انها لفتة انسانية كريمة نحو الانسان العامل كان ينشـدها سيسموندى .. ولكنهم دعاة الرأسمالية الحرة او الراسمالية الجامدة الذين يقفون فى طريق الانسانية ..!

جورج يعقوب



الأوراق الماليّة



عن النصف الاول من مارس ١٩٥٣

طبيعة الفترة الحالية

الفترة الحالية من كل عام... هي فترة نشر المؤسسات لميزانياتها . ودعوة جمعياتها العمومية للانعقاد العادي للنظر في الحساب الختامي عن السنة المالية . وعلى ذلك تتذبذب اسعار اسهم هذه الشركات صعودا وهبوطا تبعا لرقم الارباح الذي يظهر في الميزانيات العمومية ، وتبعا لمقدار الارباح القابلة للتوزيع على المساهمين . ورغم هذا فقد تميزت الايام الاولى من هذا الشهر بركود ملحوظ ... غير انه سرعان ما انقلب الى تعامل . ثم الى ارتفاع في الاسعار ، مما يحقق أرباحا طائلة للمساهمين والمضاربين على السواء .

الاسباب الحقيقية

غير ان الوضع الراهن لن يستمر طويلا في عدم نشاطه ، فهي فترة ركود مؤقتة تنتاب جميع الاسواق ، ومنها سوق الاوراق المالية ، وذلك بسبب موجة الانكماش التي تخيم على السوق ، فمتى انحسرت هذه الموجة عن السوق المصرية ، بدأت الثقة تعود ، وبدأ التعامل يزداد ، وبدأ الاقبال على البيع والشراء ينشط ... وهذا مما يبشر به العهد الجديد ، وما نأمل أن تحققه مشروعات الاصلاح الاقتصادية .

على ان ثمة عقبة عسيرة ظاهرة للعيان الا وهي أعراض المقترضين عن تحمل التزامات جديدة ، وهذا ما يسمى عادة « بأزمة الثقة » . وليس هناك من أمل في انفراج الموقف اذا لم ينجم عن تحويل حصيلة الصادرات من العملات الاجنبية الى عملة مصرية سوى تسديد الالتزامات القائمة للبنوك بدلا من اتجاهها نحو العمل والاستثمار . وستظل هذه الحالة قائمة ما لم تتخذ الاجراءات اللازمة لخلق جو من الثقة الذهنية مما يهيىء بالتالي اطمئنانا نفسيا بين رجال المال والاعمال .

وهناك سبب آخر يرجع الى صعوبة الحصول على العملات الصعبة ، وقد صار الاسترليني منها بالنسبة لمصر .

للأستاذ
أحمد فريد حسن

وانني أهيب بالحكومة ان تأخذ حذرها من بعض العناصر التي تدخلت في حركة سوق الاوراق المالية في العهد الاخير ، وكانت تلعب بأصابعها في الخفاء ، نظرا لعدم وجود مصلحة مباشرة لها سواء بالخير أو بالنقصان ، وانني اترك وضع النقط فوق الحروف للقارىء . ولكني اصرح بأن الحكومة تنبهت لهؤلاء القوم فوضعت يدها على اللاعبين بالنار .

السياسة والاقتصاد

انني من المؤمنين جدا بتلازم السياسة مع الاقتصاد ، وأن كلا منهما يؤثر في الآخر غاية التأثير . ولدينا الامثلة التطبيقية العديدة لتفسير ذلك : فعندما تم توقيع اتفاقية السودان بين مصر وانجلترا انتعشت الحركة في سوق الاوراق المالية وتبودلت الاسهم وارتفع سعرها ... ثم لما بدأ تطبيق هذه الاتفاقية وحدث خطأ — من الجانب البريطاني — في التفسير ، تراجعت الاسعار في البورصة . وثمة مثال آخر ، وهو اتمام الاتفاقات التجارية العديدة التي عقدت اخيرا بين مصر ووفود اليابان وروسيا والمانيا الشرقية وليبيا وتركيا وبلجيكا وايطاليا ... الخ مما ادخل الامل والثقة — وخاصة في أسهم البنوك ، والبنك الاهلي المصري على وجه خاص . ولعل أهم صفقة عقدت هي صفقة مبادلة قمح روسي وبلغاري بقطن مصري ... مما كان له أحسن الوقع ، ومما يدل على مدى الثقة التي يوليها الغير في العهد الجديد ، ومما يدل على تمتع رجال وزارة المالية ، الدكتور العمري ، ورجال بنك مصر من ثقة عظيمة في الاوساط المحلية والعالمية .

ويسوقنا الحديث عن اثر السياسة في الاقتصاد الى القول بأن وفاة ستالين كادت تهز حي المال في لندن وفي نيويورك ولكن سرعان ما تبين المتعاملون أن سياسة خلفه مالينكوف لن تختلف عن سياسة ستالين ... فعادت الاوضاع الى سابق حالها .

بيان رئيس لجنة البورصة بالاسكندرية

ولعل أحسن تحليل لاسباب الجمود الذي ران على سوق الاوراق المالية ، ذلك البيان الذي نشره الاستاذ كوستي صوايا رئيس لجنة بورصة الاوراق المالية بالاسكندرية وقد جاء في هذا البيان : « ان تراجع الاسعار والجمود المالي الحالي يجب الا يعزى الى البيع على المكشوف ، فان قانون المناجم والمحاجر ، ومشروع القانون الخاص باعادة تصدير رؤوس الاموال الاجنبية المستثمرة في مصر لم يتح لهما بعد من الوقت ما يكفي لاظهار أثرهما ، ولابد من مضي بعض الوقت ليظهر اثرهما في البورصة ...

... ومن الاسباب التي يمكن أن ينسب اليها الجمود الحالي يمكن الاشارة الى موقف الترقب والتحفظ الذي يبديه أصحاب رؤوس الاموال ، وتصفية قضايا الشركات حتى يفرغ الورثة من دفع الضرائب الخاصة بهم » .

ويستطرد رئيس لجنة البورصة بيانه قائلا : **« انه على الرغم من أن بعض حصص الارباح انخفضت عما كانت عليه في السنوات الماضية ، فان هذا لا ينفي أن غلة أوراقنا المالية طيبة ، ولا شك أن حركة استثمار الاموال فيها ستنشط في سوقنا بفضل عودة الثقة التي نلمسها كل**

يوم ، والتدابير الحسنة التى يتخذها قادة البلاد » .

نظرة الى المستقبل

والنظرة الفاحصة الى المستقبل تبشر بالخير ، وتبشر بالتحسن الكبير فى أسعار الاوراق المالية ... فالاتجاه سائر بخطى واسعة نحو الاصلاح الزراعى واصلاح الاراضى البور ، وغرس الاشجار والغابات ، وسائر نحو الاصلاح الصناعى بادخال صناعات جديدة ، كالمطاط والاسلاك الكهربائية والحديد والصلب .. الخ مما يملأنا ثقة واعتزازا بالعهد الجديد ... عهد الثورة السياسية والاقتصادية ... والتحريرية .

أخبار الشركات

وهذا ما جاءنا من أخبار الشركات المساهمة : —

الشركة العقارية المصرية
(ش ٠ م ٠ م ٠)

تنعقد الجمعية العمومية العادية بدار بنك مصر النظر فى تقرير مجلس الادارة عن السنة المنتهية فى ١٢/٣١/ ١٩٥٢ ، ومناقشة حسابات الشركة عن نفس السنة والتصديق عليها . وتلاوة تقرير مراقبى الحسابات واخلاء طرف أعضاء مجلس الادارة وانتخاب الاعضاء الجدد واختيار مراقبى الحسابات لسنة ١٩٥٣ .

هذا ويتبين من الميزانية المنشورة للعام المنتهى فى ١٩٥٢/١٢/٣١ أن صافى الارباح بلغ ١٨١١٠ جنيهات و٥٦٧ مليما . يضاف اليها الفرق بين رصيد الارباح لغاية ١٩٥١/١٢/٣١ والموزع منها ، ويبلغ هذا الفرق ٤٦٢ جنيها و٢١٠ مليمات فيكون مجموع الارباح القابلة للتوزيع هى ١٨٥٧٢ جنيها و ٧٧٧ مليما .

شركة مصر للحرير الصناعى
(ش ٠ م ٠ م ٠)

نشرت ميزانيتها العمومية فى ١٩٥٢/١٢/٣١ بمناسبة انعقاد الجمعية العمومية العادية يوم الخميس ٢٦ مارس ١٩٥٣ بدار بنك مصر ويتضح من الميزانية وحساب الارباح والخسائر أن صافى الارباح عن هذا العام بلغ ٣٦٩٧٦٣ جنيها يضاف اليه الباقى المرحل من أرباح عام ١٩٥١ وقدره ١٧٤٩ جنيها فيكون اجمالى الارباح القابلة للتوزيع ٣٧١٥١٢ جنيها . وتعتبر أرباح هذا العام نسبة لا بأس بها ، وان كانت هذه الصناعة تحتاج الى رعاية الحكومة والتفاتها .

شركة ماركونى راديو التلغرافية المصرية
(ش ٠ م ٠ م ٠)

تدعو حضرات مساهميها لحضور الاجتماع العادى للجمعية العمومية يوم ٢٠ مارس بمقرها بشارع علوى بالقاهرة لنظر فى تقرير مجلس الادارة وتقرير مراقبى الحسابات والتصديق على حسابات سنة ١٩٥٢ وتحديد نسبة الربح وانتخاب عضوين لمجلس الادارة وتعيين مراقبى حسابات لسنة ١٩٥٣

هذا ويتضح من الميزانية التى نشرتها الشركة أن صافى أرباح هذا العام بلغ ٦٠٥٧ جنيها وهي نسبة ضئيلة جدا بالنسبة لشركة كهذه ، وربما ترجع هذه النسبة الى زيادة المصروفات .

بنك مصر
(ش ٠ م ٠ م ٠)

نشر بنك مصر ميزانيته العمومية وحساب الارباح والخسائر عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ١٩٥٢ ويتضح من ميزانية البنك أن صافى الارباح هذا العام بلغ ٧٩٧٠٩٧ جنيها و ٦٦ مليما وهو مبلغ لا يستهان به عن عام تميز بالصعوبات ، والازمات ، والمشكلات . ولكن قد يعود سبب هذا الربح الى الادارة الحكيمة الحازمة السديدة ، كما يعود الى دخول البنك فى عمليات بيع وشراء حبوب واقطان وعدم اقتصاره على عمليات البنوك البحتة كخصم كمبيالات

هذا وسوف تجتمع الجمعية العمومية العادية للبنك بمقره الرئيسى يوم ٢٨ مارس سنة ١٩٥٣ للنظر فى تقرير مجلس الادارة والاطلاع على الحسابات الختامية والتصديق عليها وتحديد قيمة الارباح وتقرير مراقبى الحسابات وتعيين بدلهما واختيار أعضاء لمجلس الادارة .

بنك القاهرة
(ش ٠ م ٠ م ٠)

حضرات المساهمين مدعوون لحضور الجمعية العمومية العادية التى ستعقد بدار البنك يوم الاحد ٢٩ مارس ١٩٥٣ لتلاوة تقرير مجلس الادارة وتقرير مراقبى الحسابات والتصديق على الحسابات الختامية والموافقة على اعتماد تعيين عضو جديد لمجلس الادارة وانتخاب مراقبى الحسابات لسنة ١٩٥٣

شركة التقطير المصرية
(ش ٠ م ٠ م ٠)

تقرر صرف الكوبون رقم ٣ لاسهمها ابتداء من ٩ مارس بمركزها الرئيسى بالقاهرة وبفرع الاسكندرية

شركة وادى كوم امبو المساهمة
(ش ٠ م ٠ م)

تعقد جمعية عمومية عادية يوم ٢٦ مارس للنظر فى جدول الاعمال الذى يشمل تقرير مجلس الادارة وتقرير المراقبين والتصديق على حسابات السنة المنتهية فى ١٩٥٢/١٢/٣١ وتحديد الارباح وانتخاب أعضاء مجلس الادارة ومراقبى الحسابات

البنك المصرى العربى
(ش ٠ م ٠ م)

تنعقد الجمعية العمومية العادية الثانية يوم ٢٩ مارس ١٩٥٣ للتصديق على محضر الجمعية العمومية السابقة وتقرير مجلس الادارة ومراقب الحسابات والموافقة على ميزانية البنك وتحديد توزيع الارباح لسنة ١٩٥٢ وبدل الحضور وانتخاب مراقبى الحسابات .

الشركة العقارية العربية
(ش ٠ م ٠ م)

تدعو حضرات المساهمين لحضور **الجمعية العادية** التى ستنعقد يوم ٢٣ مارس سنة ١٩٥٣ بمركز الشركة بالقاهرة ٣٣ عبد الخالق ثروت للنظر فى تقرير مجلس الادارة وتقرير مراقبى الحسابات والتصديق على الحسابات الختامية للسنة المنتهية فى ١٢/٣١/ ١٩٥٢ وتوزيع ٥٪ من قيمة الاسهم الاسمية بعد خصم الضرائب المستحقة وانتخاب أعضاء بمجلس الادارة وتحديد بدل علاوات الحضور وتعيين مراقبين للحسابات .

كذلك ستعقد **جمعية عمومية غير عادية** فى نفس اليوم وعقب الجمعية الاولى لجعل رأس المال ٦٠٠٠٠ الف جنيه وتعديل صدر المادة الثانية والمادة الخامسة من النظام الاساسى

شركة قنال المنزلة والملاحة
(ش ٠ م ٠ م)

تدعو حضرات مساهميها لحضور الجمعية العمومية التى ستعقد يوم

البقية على صفحة ٢٨

قوانين وقرارات

مرسوم قانون رقم ٣٣٨ لسنة ١٩٥٢
بتعديل الفقرة الاولى من المادة الاولى
من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤
بفرض رسم ايلولة على التركات
باسم ملك مصر والسودان
وصى العرش المؤقت

بعد الاطلاع على الاعلان الصادر فى ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ من القائد العام للقوات المسلحة بصفته رئيس حركة الجيش .

وعلى المادة الاولى من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم ايلولة على التركات المعدل بالقانون رقم٢١٧ لسنة ١٩٥١ والمرسوم بقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٢

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد وموافقة رأى مجلس الوزراء .

رسم بما هو آت

المادة الاولى — تعدل المادة ١ فقرة اولى من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ المشار اليه على الوجه الآتى :

مادة ١ — فقرة اولى — يفرض على ايلولة التركات رسم يعتبر مستحقا من وقت الوفاة محسوبا على صافى نصيب الوارث طبقا للنسب الآتية :

بالنسبة الى انصبة الفروع والازواج والاب والام يكون الرسم :

٥ ٪ على ال ٥٠٠٠ جنيه الأولى من صافى نصيب الوارث

٦ ٪ على ال ٥٠٠٠ جنيه التالية من صافى نصيب الوارث

٧ ٪ على ال ٥٠٠٠ جنيه التالية من صافى نصيب الوارث

٨ ٪ على ال ٥٠٠٠ جنيه التالية من صافى نصيب الوارث

٩ ٪ على ال ١٠٠٠٠ جنيه التالية من صافى نصيب الوارث

١٠ ٪ على ال ١٠٠٠٠ جنيه التالية من صافى نصيب الوارث

١١ ٪ على ال ١٠٠٠٠ جنيه التالية من صافى نصيب الوارث

١٢٪ على ما زاد على ذلك

المادة الثانية — على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ولوزير المالية والاقتصاد اصدار ما يقتضيه العمل به من قرارات . ويعمل به اعتبارا من ٢١ اغسطس سنة١٩٥٢ تاريخ العمل بالمرسوم بقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٢ .

صدر بقصر عابدين فى اول ربيع الثانى سنة ١٣٧٢ (١٨ ديسمبر سنة ١٩٥٢)

(محمد عبد المنعم)
بأمر وصى العرش المؤقت
رئيس مجلس الوزراء
(محمد نجيب) لواء (ا.ح)
وزير المالية والاقتصاد
عبد الجليل العمرى

المذكرة الايضاحية

لمشروع القانون بتعديل الفقرة الاولى من المادة الاولى من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤
بفرض رسم ايلولة على التركات

صدر القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم ايلولة على التركات ونص فى الفقرةالاولى من المادة الاولى منه على أن يفرض على ايلولة التركات رسم يعتبر مستحقا من وقت الوفاة محسوبا على صافى نصيب الوارثطبقا للنسب الآتية :

بالنسبة الى انصبة الفروع والازواج والاب والام يكون الرسم

٢ ٪ على الـ ٥٠٠٠ جنيه الاولى من صافى نصيب الوارث

٣ ٪ على الـ ٥٠٠٠ التالية من صافى نصيب الوارث ... الخ

ثم عدل هذا الرسم بمقتضى القانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١ ثم بمقتضى المرسوم بقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٥٢ الا انه سقط من التعديل الاخير عبارة « بالنسبة الى انصبة الفروع والازواج والاب والام يكون الرسم » مما قد يثير لبسا فى التفسير يجب تلافيه .

لذلك أعد مشروع القانون المرافق بتعديل الفقرة الاولى من المادة الاولى المشار اليها متضمنا الاضافة المنوه عنها ونص فيه على العمل بهذا التعديل من تاريخ العمل بالمرسوم بقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٢

وتتشرف وزارة المالية والاقتصاد بعرضه على مجلس الوزراء مفرغا فى الصيغة القانونية التى اقرها مجلس الدولة رجاء الموافقة عليه واستصداره .

فى ديسمبر سنة ١٩٥٢

وزير المالية والاقتصاد
امضاء (عبد الجليل العمرى)

***

مذكرة

مرفوعة الى مجلس الوزراء بشأن فرض رسم اضافى الى رسوم الايلولة على التركات فى دائرة مدينة القاهرة

لما كانت بلدية القاهرة فى حاجة الى تنمية موارد دخلها لمواجهة الاعباء الملقاة على عاتقها فقد رأت ازاء ذلك الانتفاع بما تسمح به المادة ٢١ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ المعدل بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٠ بانشاء مجلس بلدى لمدينة القاهرة التى تنص على الآتى : —

« للمجلس البلدى أن يفرض رسوما مستقلة او مضافة بنسب مئوية الى ضرائب او عوائد أو رسوم حكومية على الا تتعدى هذه الرسوم النسبية الحد الاقصى المقرر لكل منها على النحو الآتى :

(ز) الاجزاء المئوية التى تضاف الى أى ضريبة أخرى لغاية ٥ ٪ على الاكثر من قيمة ما يحصل من هذه الضريبة فى دائرة مدينة القاهرة . فقررت الهيئة الادارية بجلستها المنعقدة فى ١٩٥٢/١٢/١٠ الموافقة على فرض رسم اضافى فى دائرة مدينة القاهرة قدره ٥ ٪ الى رسم الايلولة على التركات المقرر بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ المعدل بالقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١ على أن يحصل هذا الرسم لصالح البلدية مع الرسم الاصلى

ولما كانت الفقرة الاخيرة من المادة ٢١ سالفة الذكر تنص على أن القرارات بفرض رسوم أو تعديلها لا تكون نافذة الا بعد التصديق عليها من مجلس الوزراء فالرجو من المجلس الموقر الموافقة على فرض الرسم سالف الذكر

هذا وقد سبق لمجلس الوزراء أن وافق بجلسته فى ١٩٥٢/٤/٨ على فرض رسم مماثل فى دائرة مدينة الاسكندرية لحساب مجلسها البلدى .

نوفمبر سنة ١٩٥٢

وزير الشئون البلدية والقروية
امضاء (وليم سليم حنا)

نمرة ١٥٢٧
الى وزارة المالية والاقتصاد

وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى ٢١ يناير سنه ١٩٥٣ على ما جاء فى هذه المذكره .

وقد أبلغت وزارة الشئون البلدية والقروية بهذا القرار .

رئيس مجلس الوزراء
محمد نجيب (لواء ا . ح)

***

قرار وزارى رقم ٨ لسنة ١٩٥٣
بتعديل المادة ٤٨ من اللائحة التنفيذية
للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة
على ايرادات رؤوس الاموال المنقوله
وعلى الارباح الصناعية والتجارية وعلى
كسب العمل وبالغاء المادة ٨ من القرار
رقم ٣٦ لسنة ١٩٤٢ باللائحة
التنفيذية للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١
بفرض ضريبة خاصة على
الارباح الاستثنائية

وزير المالية والاقتصاد

بعد الاطلاع على المادة ٦٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة وعلى الارباح الصناعية والتجارية وعلى كسب العمل المعدلة بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٥٢

وعلى المادة ٤٨ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقرار رقم ٢٢ لسنة ١٩٤٨

وعلى القرار رقم ٢٦ لسنة ١٩٤٢ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ بفرض ضريبة على الارباح الاستثنائية

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة

قـرر

المادة الاولى — تعدل المادة ٤٨ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار اليه على النحو الآتى :

« على الممول أن يفى بالضريبة المستحقة من تاريخ تسلم التنبيه بصدور الورد على النموذج رقم ٤ ضرائب وله أن يطلب الترخيص فى اداء الضريبة على اقساط شهرية او كل ثلاثة اشهر او كل ستة اشهر وذلك بطلب يقدمه الى مامور الضرائب المختص فى ميعاد لا يجاوز شهرا من تاريخ توقيع الحجز عليه

« ولا يجوز لمامور الضرائب تقسيط الضريبة على عدد من السنوات يزيد على سنوات

استحقاقها الا اذا أثبت المول انه عاجز عن الوفاء بالاقساط المقررة فى مواعيدها نتيجة لظروف عامة أو لظروف خاصة به وفى هذه الحالة يجوز لمصلحة الضرائب باذن من وزير المالية والاقتصاد تقسيط الضريبة على مدة أطول بحيث لا تزيد على عدد السنوات الضريبية .

واذا تأخر المول فى اداء أى قسط تعتبر باقى الاقساط واجبة الاداء فورا .

المادة الثانية ــ تلغى المادة ٨ من القرار رقم ٢٦ لسنة ١٩٤٢ المشار اليه

المادة الثالثة ــ يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

فى ٢٠ يناير سنة ١٩٥٣

امضاء (الفلكى)

امضاء (عبد الجليل العمرى)

***

كتاب دورى رقم ٣١

واذاعت مصلحة الضرائب (قسم التركات) الكتاب الدورى الآتى نصه :

نظرا لان حصيلة ضريبة التركات ورسومها لم تصل بعد الى الحد الذى يتناسب مع المقدر لها كما انه لا يزال هناك رصيد كبير من المتأخرات ويعرض بعضها للتقادم ــ لذلك قررت المصلحة ما يأتى :

١ ــ على كل مأمور أن ينجز فى كل شهر ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٣ عشرين تركة على الاقل بحيث لا يقل انتاجه السنوى عن ٢٥٠ ملفا مع مراعاة أن التهاون فى تصفية التركات الكبيرة لسهولة اتمام العمل المطلوب يعرض المول للجزاء الشديد .

٢ ــ مسايرة الى أعمال مأمورى التركات الفاحصين يجب على المراجعين والمأمورين المحاسبين وجميع الموظفين الفنيين انجاز ما لديهم من أعمال أولا فأول وكل تأخير فى ناحية الفحص الحسابى والمراجعة يعرض المول الى شديد المؤاخذة

٣ ــ اذا قل انتاج مأمور التركات عن عشرين تركة شهريا حرم من الاجر الاضافى عن هذا الشهر ومسئولية الصرف تقع على عاتق رؤساء الاقسام والادارات المحلية .

٤ ــ لا يمنح المأمورون ومساعدوهم اجازات اعتيادية فى سنة ١٩٥٣ الا اذا كان متوسط الانتاج فى الشهور السابقة يزيد على ٢٥ تركة شهريا .

٥ ــ وترجو المصلحة من حضرات المديرين المحليين معاونة أقسام التركات ومأمورياتها معاونة مادية فى تحصيل ضريبة ورسوم التركات والاجراءات التى تطلبها المأموريات .

على مأموريات الارباح التجارية ان تجعل الاولوية فى الفحص والربط لاوجه النشاط التجارى والصناعى والمهنى المرتبطة بتركات حتى لا يتعطل الفصل فيها وكل تقصير فى ذلك يعرض المسئول للجزاء

٦ ــ على أقسام التركات موافاة قسم ضريبة التركات بنشاط كل مأمور أو موظف فنى على حدة شهريا ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٣

المدير العام

محاضرة الاستاذ سابا حبشى

تابع المنشور على صفحة ١١

للزراعة فيه نحو ستة اضعاف الاراضى المزروعة فى مصر .

وهناك ظاهرة هامه فى هذا التطور الاقتصادى العظيم الذى اوجده البترول فى الشرق الاوسط ، وهى ان ذلك المورد قد وثق الروابط الاقتصادية والسياسية بين البلاد العربية التى تشهد هذا التقدم . مثال ذلك ان استغلال البترول قد استدعى مد خط أنابيب يزيد طوله عن ألف ميل بين الخليج الفارسى وبين البحر الابيض المتوسط ليصب البترول الى ميناء صيدا فى لبنان . وهذا الخط يعبر البلاد العربية السعودية فشرق الاردن فسوريا فلبنان . وهو اكبر خط انابيب فى العالم قطره ثلاثون بوصة يحمل يوميا الى ناقلات البترول عند صيدا ثلثمائة الف برميل يوميا ، وقد تكلف انشاء هذا الخط اكثر من مائتى مليون من الدولارات ثم انشىء خط انابيب آخر بين كركوك بالعراق وميناء بانياس على شاطىء البحر الابيض المتوسط فى سوريا قطره ايضا ثلاثون بوصة .

هذه الخطوط والطرق الملحقة بها قد ربطت بلاد الشرق الاوسط ببعضها وأوجدت تضامنا فى المصلحة المشتركة بينها .

بل ان هذا النشاط الذى ترتب على كشف موارد الشرق الاوسط من البترول دعا الى تعاون اقتصادى اوسع بين الشرق والغرب ــ بين الشرق الاوسط مصدر الزيت ، وبين اوروبا التى تعتمد الاعتماد كله على هذا الزيت لسد حاجاتها من منتجاته ، ونصف الكرة الغربى الذى اصبح مستوردا للزيت من الشرق الاوسط .

كما ان ذلك التعاون الاقتصادى قد أصبح نطاقه عالميا .

فالغرب محتاج الى بترول الشرق الاوسط .

وبلاد الشرق الاوسط محتاجة الى رؤوس الاموال الغربية والخبرة والفن والعلم المتوفرة لدى الغرب والى صناعة الغرب التى اوجدت سوقا للمنتجات البترولية .

ولو لم تكن هذه المعاونة ، ولو لم توجد هذه السوق لبقى بترول الشرق الاوسط دفينا ضائعا فى الصحراء .

ومهما كانت قيمة البترول فى حد ذاته فانه يبقى خفيا فى باطن الارض ، لا نفع له للناس اكثر من نفع اللآلىء التى وجدها الاعرابى فى الصحراء وقد أجهده الجوع والعطش وود لو كان قد وجد مكانها قليلا من التمر .

تتنازع التفكير السياسى والاقتصادى فى العالم اليوم نظريتان احداهما هى نظرية العزلة والاكتفاء الذاتى والثانية هى نظرية التعاون الدولى وتبادل القيم المادية والادبية بين الامم المحبة للسلام .

وقد بذلت فى تاريخ العالم محاولات عدة لنصرة نظرية العزلة والاكتفاء ، باءت كلها بالفشل ، فكل بلد فى العالم فى حاجة الى جيرانه وقد اصبحت المسافات الشاسعة بين مختلف البلاد مما تقطعه الطائرة فى ساعات ، لهذا كانت أنجح سياسة هى سياسة التضامن والتعاون على أساس واقعى وادراك ووعى صحيحين لتبادل الخدمات والمصالح بين الامم .

هذه الملاحظات أقرب ما تكون الى نفوس هذا المجتمع الثقافى الراقى الذى ينتسب الى التجارة وهى تبادل السلع والمنافع بين الناس وبين مختلف البلاد .

سابا حبشى

تجارة قبرص

القى السير أندرو رايت حاكم قبرص خطابا فى المجلس التنفيذى عن ميزانية الحكومة قال فيه انه فى خلال عام ١٩٥٢ كانت الاحوال عامة على خير ما يرجى فى ما يتصل باقتصاد قبرص المتعدد الجوانب ، فانتعشت الزراعة والصناعة وارتفعت قيمة التجارة الخارجية بنحو أربعة ملايين جنيه استرلينى فأصبحت ٣٨ مليون جنيه . أما قيمة المواد المستوردة فقد بلغت ٢٠ مليون جنيه والسلع المصدرة ١٨ مليون جنيه أى بما يجعل الميزان التجارى مختلا بنحو مليونى جنيه مقابل خلل قدره أربعة ملايين جنيه فى عام ١٩٥١

ويقدر الدخل العام فى سنة ١٩٣٥ بنحو ٧ر٧٩٤ر٥٥٠ جنيها أى بأقل بمقدار ٢٥٨ر٧١٩ جنيها عن التقدير المعدل لعام ١٩٥٢

الاوراق المــــالية

تابع المنشور على صفحة ٢٥

٣٠ مارس ١٩٥٣ بالقاهرة لمناقشــة تقـريـر مجلس الادارة ومـراقبى الحسابات لسنة ١٩٥٢ واعتمـاد الحسابات واخلاء طرف أعضاءمجلس الادارة وانتخاب أعضاء جدد وتعيين مراقبى الحسابات .

شركة سكك حديد الفيـوم الزراعية
(ش ٠ م ٠ م)

تدعو حضرات مساهميها لحضور الجمعية العمومية يوم ٣٠مارس١٩٥٣ للمداولة فى تقرير مجلس الادارة عن سنة ١٩٥٢ والموافقة على الميزانيــة وحساب الارباح والخسائروالتعيينات القانونية ومراقبى الحسابات .. الخ

شركة مصانع الشوربجى للغزل والنسج والتريكو
(ش ٠ م ٠ م)

تدعو حضرات مساهميها من حملة خمسة أسهم فأكثر لحضور الجمعية العمومية العادية يوم ٢٧مارس١٩٥٣ لمناقشة تقرير مجلس الادارة وتقرير مراقبى الحسابات والتصديق على حسابات سنة ١٩٥٢ والموافقة على انتخاب أعضاء جدد وتعيين مراقبى حسابات لسنة ١٩٥٣

الشركة المصرية للمواسير والاعمدة والمصنوعات من الاسمنت المسـلح « سيجوارت »
(ش ٠ م ٠ م)

نشرت الشركة ميزانيتها العمومية فى ١٩٥٢/١٢/٣١ ، وقد بلغ صافى الربح ٤٧٩٨٥ جنيها و ٨٣٧ مليمـا وهو مبلغ لابأس به ، ونأمل أن يزداد فى المستقبل القريب بسبب الاتجـاه الحكومى نحو التصنيع والاصـلاح الزراعى مما يخلق سوقا رائجة أمام منتجات هذه الشركة

ملاحظات على مركز البنك الاهلى المصرى فى ٢٨ فبراير ١٩٥٣

خصم البنك فى آخر أسبوع من شهر فبراير أذونا للحكومة المصرية (قانون رقم ٢٩٤) بمبلغ ١٠ ملايين من الجنيهات وذلك لتمويل عمليات اللجنة المصرية للقطن . ويوجد الآن بمحفظة البنك اذونا للحكومة بمبلغ ٤٥ مليونا من الـ ٥٠ مليونا المنوه عنها فى هذا القانون . وقد انفقت اللجنة حتى ٢٨ فبراير مبلغ٣٢ر٣ مليونا من الجنيهات لشراء قطن وذلك بعـد خصم حاصل مبيعاتها . وقد استمرت أرصدة البنوك لدى البنك الاهلى المصرى فى الازدياد فبلغت فى ٢٨ فبراير ٥٩ر٨ مليونا مقـابل ٤٧ر٥ مليونا فى اول مارس ١٩٥٢ ، اى بزيادة قدرها ٤ر٨ ملايين . وقـد هبطت القروض الممنوحة للبنوك بمبلغ ٣٠٠٠ر٠٠٠ جم فأصبحت ٨ر١ مليونا اى أقل من القروض الممنوحة فى العام المـاضى بـ ١٣ مليونا . أما القروض للحكومة فقد زادت بمبلغ ١ر٥ مليونا فأصبحت ٤ر٢ ملايين وذلك لمواجهة مطلوبات آخرالشهر وقد هبطت القروض للعملاء الآخرين بمبلغ ٩٠٠ر٠٠٠ جم . وقد زاد البنكنوت المتداول بـ ٢ر٦ مليونا فأصبح ١٩٧ر٦ مليونا (مقابل ١٩٥ر٩ مليونا فى أول مارس ١٩٥٢) بينما لم يطرأ اى تغيير يذكر على الاصول الاجنبية

شركة الاسمدة العضـوية
(ش ٠ م ٠ م)

تعقد جمعية عمومية عادية بمقر الشركة للنظر فى تقرير مجلس الادارة والمصـادقة على تقـرير مراقبى الحسابات واخلاء طرف أعضاءمجلس الادارة والمصادقة على تعيين حضرتى الاستاذ محـروس حبيب والمهندس أحمد رشدى أعضاء بمجلس الادارة وتعيين مراقبين للحسابات للسـنة الحالية ... الخ .

شركة أراضى البنــاء فى ضواحى مدينـة القاهرة
(ش ٠ م ٠ م)

تعقد جمعية عمومية عادية يوم٣١ مارس ١٩٥٣ بالمركز الرئيسى لسماع تقـارير مجلس الادارة ومراقبى الحسابات عن سنة ١٩٥٢ ومراجعة الحسابات والتصديق عليهاوالتعيينات القانونية وتعيين مراقبى الحسـابات لسنة ١٩٥٣ وتحديد اتعابهم

بين البورصة والشركات

فى هذا الفصل نذكر صدى أخبارالشركات فى أسواق الاوراق المالية

شركة آبار الـزيوت

بالرغم من صـدور قانون المناجم والمحاجر ، والتعديلات الحديثة التى ادخلت على مواده بما يتفق ومصلحةالشركات المنقبة والصالح العام ، الا أن أسهم آبار الزيوت سجلت انخفاضامحسوسا عقب أعـلان أقرار قانون المناجم والمحاجر . ولم تكن البورصةعلى صواب فى هذه النظرة المتشائمة وربما كان العذر فى هذه النظرة هوالتفسيرات الخاطئة التى اولها بعض الانتهازيين ، والدليل على ذلك أن مديرعام شركة الآبار قد صرح بارتياحه ــ ومعه أصحاب الشأن ــ الى الشروط التى تضمنها القانون المذكور .

شركة البحث والتنقيب المصرية

بعد ما كانت اسعار أسهم هـذه الشركة قد انتعشت وبدات فى الصعود بسبب أعلان الشركة عن كوبون قدره ١٥٦ قرشا عن السهم الواحـد ، الا أنها عادت وانخفضت من جديد على اثر أعلان قانون المناجم وذلك لنفس الاسباب التى أثرت على أسهم آبارالزيوت ، اى سوء فهم هذا القانون وعدم تحليله تحليلا منطقيا ، ممـا يعزز مناداتنـا بضرورة الضرب على أيدى العابثين فى السوق

أذ انه لايعقل أن يغل سهم٧٪ ــ كهذه الشركة ــ ثم تنتاب أسهمهـا الهبوط ، خاصة واذا علم أن هـذه الشركة مزدهرة تماما وانها تستـغل مناجم للذهب فى ساحل البحر الاحمر

شركة مصر للحرير الصناعى

سجلت أسهم هذه الشركة بعض النزول بعد أعـلان كوبون قدره ٥٠ قرشا . ولعل سبب هذا النزول هو توقع الكثيرين توزيع أرباح أكثر .. ولكن يبـدو لنا أن بنـك مصر يرى تدعيم مراكز شركاته بدلا من توزيع الارباح ذات اليمين وذات الشمال .وهذه السياسة سوف تعـود على المساهمين بالخير والصالح العام،ولكن سرعان ما استعادت الاسهم جزءا من خسارتها .

البنك الاهلى المصرى

سجل تجارى رقم ١ بالقاهرة

الميزانية فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٣ المنشورة طبقا المادة ١١ من قانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١

قسم اصدار البنكنوت

الأصول	جنيه مصرى		الفرق مقارنا بالاسبوع السابق جنيه مصرى
ذهب	٦٠ر٥٥٢ر٦٠٧		
نقد اجنبى وصكوك اجنبية قابلة للصرف بالذهب	—		
اذون وصكوك حكومية مصرية واجنبية	١٥٧ر٢٠٨ر١٠٥	−	١ر٠٠٠ر٠٠٠
	٢١٧ر٧٦٠ر٧١٢	−	١ر٠٠٠ر٠٠٠

الخصوم	جنيه مصرى		الفرق مقارنا بالاسبوع السابق جنيه مصرى
قيمة المصدر من البنكنوت	٢٠٦ر٠٠٠ر٠٠٠	−	١ر٠٠٠ر٠٠٠
الاحتياطى (بمقتضى المادة ١٤ من قانون ٥٧ لسنة ١٩٥١)	١١ر٧٦٠ر٧١٢		
	٢١٧ر٧٦٠ر٧١٢	−	١ر٠٠٠ر٠٠٠

قسم العمليات المصرفية

الأصول	جنيه مصرى		الفرق مقارنا بالاسبوع السابق جنيه مصرى
اذون وصكوك حكومية مصرية واجنبية وصكوك مضمونة من الحكومة المصرية	١٦٦ر١٧٥ر٠٨٤	+	١١ر٠٠٠ر٠١٢
صكوك ممنوعة	٦٥ر٩٥٥	−	٤١٣
ذهب	—		
قروض للحكومة المصرية	٤ر٣٧١ر٥٧٤	+	١ر٥٢٨ر٤٥٨
قروض للبنوك بمصر : (جنيه مصرى) بضمان بضائع — ؛ بضمان صكوك ١ر٧٧٠ر٠٠٠	١ر٧٧٠ر٠٠٠	−	٣٠٠ر٠٠٠
قروض اخرى : (جنيه مصرى) بضمان بضائع ٣ر٠٠٨ر٧٢٦ ؛ بضمان صكوك ٢ر٥٩٨ر٣١٧	٥ر٦٠٧ر٠٤٣	−	٨٨٨ر٨٨٦
قروض أخرى منوعة	٤ر٦٩١ر٩٩٠	−	٢٨ر٧٨٨
كمبيالات مخصومة	٨٧١ر٣٠٥	−	١٣٤ر٤٥١
البنوك والمراسلون بالخارج والمبالغ المقرضة تحت الطلب ولآجال قصيرة	١٩ر٥١٢ر٩٤٩	−	٤٣ر٤٢٤
حسابات اخرى منوعة	٣ر٢١١ر٠٠٠	+	٢ر٢٦٦ر٩١٠
مبان	١٠٠ر٠٠٠		
فى الخزانة (جنيه مصرى) : بنكنوت البنك الاهلى المصرى ٨ر٣٣٨ر٦٤٨ ؛ عملات معدنية وورقية اخرى ٢١٣ر٢٣٨	٨ر٥٥١ر٨٨٦	−	٣ر٦٧٢ر٧١٦
حسابات نظامية : التزامات العملاء نظير اعتمادات مفتوحة ، خطابات ضمان الخ	٢٨ر١٠٣ر١٧٤	−	٦٠ر١٧٦
	٢٤٣ر٦١٦ر٩٦٠	+	٩ر٦٧٦ر٦٢٥

الخصوم	جنيه مصرى		الفرق مقارنا بالاسبوع السابق جنيه مصرى
رأس المال (٣٠٠ر٠٠٠ سهم قيمة السهم ١٠ جنيهات مصرية مدفوعة بالكامل) جنيه مصرى	٣ر٠٠٠ر٠٠٠		
الاحتياطى القانونى ١ر٥٠٠ر٠٠٠ ؛ « الخاص ١ر٥٠٠ر٠٠٠	٣ر٠٠٠ر٠٠٠		
حسابات الحكومة المصرية	—		
« « (الحساب الخاص باذون الخزانة المصدرة بمقتضى المادة ١٤ من قانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١)	٧٠ر٠٠٠ر٠٠٠		
حسابات الحكومة المصرية (الحساب الخاص باذون الخزانة المصدرة بمقتضى قانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٢)	١٢ر٦٩٥ر٨١٢	+	٥ر١١٥ر٧٢٤
حسابات حكومة السودان	١ر٤٨٠ر٧١٤	−	٦٨٥ر٢٠٦
حسابات البنوك بمصر (بمقتضى المادة ١٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١)	٥٩ر٧٧٥ر٤٠٣	+	٤ر٧٥٠ر٩٦٨
حسابات جارية وحسابات ودائع لاجل وحسابات اخرى	٦٢ر٨٨٢ر٢١٩	+	١٠٤ر٣٠٠
الشيكات تحت الدفع	٣٤٤ر٦٥٥	−	٧ر٠٨٠
حسابات اخرى منوعة	٢ر٣٣٤ر٩٨٣	+	٤٥٨ر٠٩٥
حسابات نظامية : اعتمادات مفتوحة ، خطابات ضمان الخ	٢٨ر١٠٣ر١٧٤	−	٦٠ر١٧٦
	٢٤٣ر٦١٦ر٩٦٠	+	٩ر٦٧٦ر٦٢٥

الاسعار الدنيا للخصم (مادة ٧ من النظام الاساسى)

١ — الاذون على الخزانة ٢١/٤ ٪

٢ — ما تقدمه البنوك من كمبيالات صالحة لاعادة الخصم ٣ ٪

بنك القاهرة

شركة مساهمة مصرية

س.ت ٨٠٠٥٨ القاهرة

الميزانية فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٢

الاصول

مليم جنيه	مليم جنيه	
٦٢٦٤٠٨ر١١٩		النقود فى الصندوق والبنوك ولدى المراسلين
١٦١٩٨٣ر٥١٨		كمبيالات مخصومة
١٩٢٦٣ر٥٦١		سلف بتأمين أوراق مالية
٣٤٣٩٢ر٩٩٧		سلف بتأمين اعتمادات مستندية
١١٦٠٨٢ر٥٨١		سلف بتأمين أوراق تجارية
٨٠٠٧١ر٧٤٥		سلف بضمانات أخرى
١١٠٢٧٧ر٩٠٤		سلف أخرى متنوعة
٦٠٤٣ر٣٠٦		حسابات مدينة متنوعة
١٤١٦٠ر٧٣٦		أثاث بعد خصم الاستهلاك
٢٧٦٧٧ر٣١٩		مصاريف التأسيس بعد خصم الاستهلاك
		حسابات نظامية :
	٥٦٢٣٠٩ر٠٣٢	أوراق تجارية مودعه للتأمين والتحصيل ومدينو اعتمادات مستنديه وخطابات ضمان .
	١٢٠٠٠ر٠٠٠	أسهم تأمين عضوية مجلس الادارة
١١٩٦٣٦١ر٧٨٦	٥٧٤٣٠٩ر٠٣٢	

الخصوم

مليم جنيه	مليم جنيه	
٥٠٠٠٠٠ر٠٠٠		**رأس المال :** المصدر والمكتتب فيه ١٢٥٠٠٠ سهم قيمة كل منها أربعة جنيهات مصرية مدفوعة بالكامل منها ٣١٢٥٠ سهم اسمى و ٩٣٧٥٠ سهم لحامله .
٦٠٢٩٢٨ر٤٥٩		الحسابات الجارية
٩٣٤٣٣ر٣٢٧		حسابات دائنة متنوعة
		حسابات نظامية :
	٥٦٢٣٠٩ر٠٣٢	مودعو أوراق تجاريه التأمين والتحصيل اعتمادات مستندية وخطابات ضمان
	١٢٠٠٠ر٠٠٠	أعضاء مجلس الادارة
١١٩٦٣٦١ر٧٨٦	٥٧٤٣٠٩ر٠٣٢	

حساب الارباح والخسائر عن المدة من ٥٢/٥/١٩ الى ١٩٥٢/١٢/٣١

منه

مليم جنيه	
٢٨٦٣٥ر١٤٠	المصروفات العمومية
١٠٥٤ر٨٦٢	رصيد حساب الارباح والخسائر مرحل استهلاكات
٢٩٦٩٠ر٠٠٢	

له

مليم جنيه	
٢١٣١٨ر٤٠٩	ايرادات متنوعة
٨٣٧١ر٥٩٣	رصيد حساب مصاريف اصدار
٢٩٦٩٠ر٠٠٢	

راجعنا الميزانية الموضحة بعاليه مع سجلات البنك وفى رأينا أنها تمثل المركز الحقيقى للبنك طبقا كما هو ثابت فى الدفاتر .

المراقبان

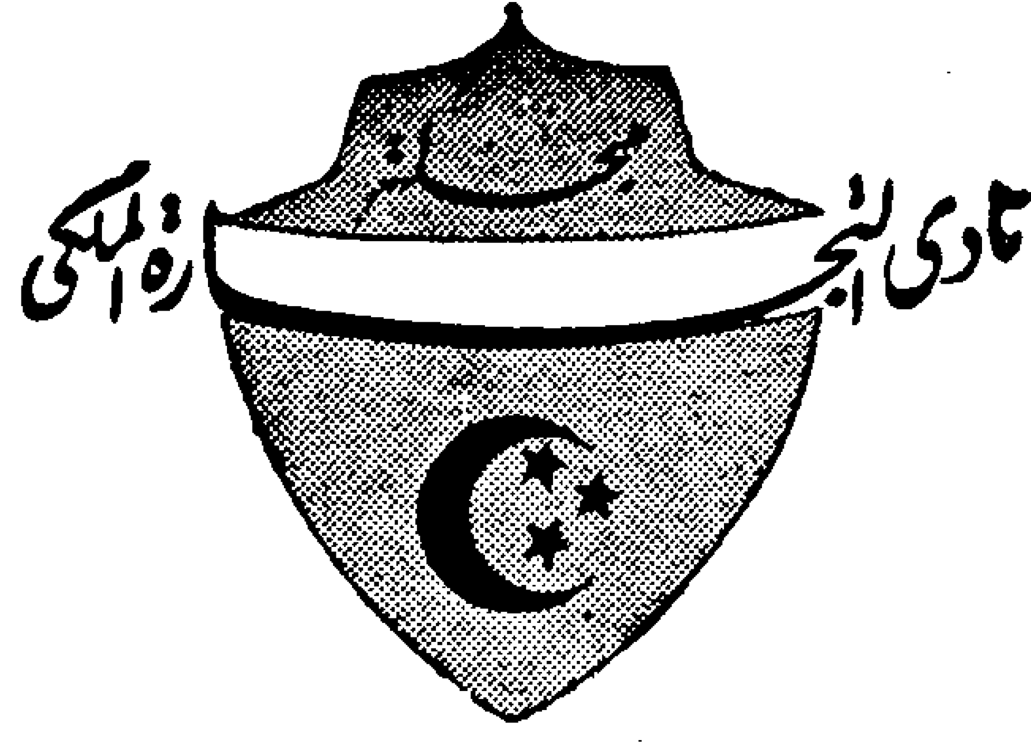
جمال العبد المحاسب

رؤول فرحات س . م . (١٠)

مكتب رسل

شارترد اكونتانتس

مطابع دار اخبار اليوم



الاقتصاد والمحاسبة

العدد ٥٠ — أول ابريل ١٩٥٣

صاحب الامتياز : عبد الله فكرى أباظة رئيس نادى التجارة
رئيس التحرير : أحمد عنان

الثمن ٥ قروش

فى هذا العدد :

اتجهوا نحو الشرق

قمت برحلة قصيرة الى الباكستان والهند واندونيسيا وهى أول رحلة لى فى الشرق البعيد وقد لفت نظرى بصفة خاصة ما وجدته من ترحيب قلبى بالمصريين وبكل ما هو مصرى . وتهتم الصحف فى الباكستان بابراز أخبار مصر بالتفصيل وبذلك يقف الشعب على كل ما يدور فى مصر من حوادث ويتتبعون باهتمام تطورات الاحوال فيها .

وفى الباكستان واندونيسيا بصفة خاصة تبدو الرغبة الشديدة فى التعاون مع مصر وهم ينظرون اليها كزعيمة للدول الاسلامية ، يستلهمون منها الرشاد فى كل أمورهم سواء أكانت ثقافية أم اقتصادية أم سياسية .

ومما يؤسف له حقا أن هذه الروح الجميلة لم تجد مايقابلها من ناحيتنا فلا تجد فى أى من البلدين المذكورين أثرا لرجال الاعمال المصريين ولا لرسل الثقافة بل ان التمثيل السياسى فى كلتيهما لا يتعدى موظفا واحدا من السلك السياسى يعاونه موظف آخر كتابى فى حين أن البلاد التى لا تربطها بهاتين الدولتين مثل روابطنا تعزز تمثيلها حتى يبلغ عدد بعثاتها السياسية العشرات يتفرغ كل منهم لدراسة ناحية من نواحى النشاط فى البلاد .

أن بعض الدول تنفق ملايين الجنيهات لكى تخلق فى بعض البلاد جوا ملائما لنشر دعايتها وها نحن نجد محيطا ليس فقط ملائما بل مرحبا ملحا فى التعاون معنا . وليس مطلوبا منا أن نفرض معاونتنا بل هم يطلبونها منا . وفى كل مكان استمعنا الى الشكوى من قلة المدرسين للغة العربية مع شدة اهتمامهم بها لكى يفهموا القرآن الكريم . ان ايفاد خمسين أو مائة مدرس للغة العربية يحسن اختيارهم من بين ذوى الآراء الحديثة فى تعليمها يكفل لمصر مركزا ممتازا دائما فى تلك البلاد ولن يكلف هذا الدولة كثيرا .

فلعلنا نلبى دعوة أخواننا ولنحول وجوهنا نحو الشرق الذى هوملاذنا وعدتنا فى تقرير أستقلالنا .

أحمد عنان



الانتاج الحيواني في مصر

يتولى وزارة الزراعة الآن الدكتور عبد الرزاق صدقي الذي أمضى عمره مشتغلا بشئون الانتاج الحيواني في مصر ، فعرف بحقائق الارقام مدى الثروة التي تبددها مصر في كل عام نتيجة لاهمالها العناية بالانتاج الحيواني العناية الكافية .

وقد نشرنا في عدد سابق من هذه المجلة تقرير الوزير عن هذا الموضوع ومنه تبين أن انتاج اللبن وانتاج اللحم والطاقة البدنية من الماشية التي يستخدمها الفلاح في الحقل تقل كثيرا عما كان يستطاع لو وجهت عناية الى تحسين سلالات الحيوان وتربية الماشية على أسس عملية سليمة

وأدهشنا بعد ذلك أن نقرأ أن واحدا من المواطنين الاثرياء — هو أمير من أمراء البيت المالك السابق — يطلق الرصاص على ما لديه من طلائق ممتازة حتى لا تنتفع بها البلاد في تحسين الثروة الحيوانية . وهذا العمل — أيا كان الشعور الذي خلقه — يدعونا الى أن نوجه عناية أكبر من عنايتنا الماضية الى الثروة الحيوانية، وفي مصر مزارع نموذجية كثيرة تعنى بالحيوان مثل مزارع الجمعية الزراعية وكلية أسيوط والجامعة الاميركية وبعض الضياع الخاصة التي يملكها الافراد ، فضلا عن وزارة الزراعة نفسها .

واذا كان لابد من العناية بالماشية فلابد كذلك من العناية بالدواجن ، فهي بدورها تمثل ثروة غذائية وثروة مادية للفلاح . وقد أسعدنا أن نعرف أن الولايات المتحدة أهدت الى مصر بضع مئات من الكتاكيت لتربيتها في مصر وتحسين انتاج الدجاج المصري. **ولابد لهذه التجربة من أن تتم تحت رعاية علمية دقيقة حتى تؤتي ثمارها المرجوة . وفي الوسع دائما استيراد مثل هذه الكتاكيت من أي بلد اذا تبين أن الطقس المصري ملائم لها ، وأن تجربتها قد نجحت في الريف المصري . ولن تزعم مصر أنها استقرت اجتماعيا وصحيا الا اذا استطاع الفلاح أن يأكل اللحم ويشرب اللبن ويتناول البيض ولحم الدجاج شأنه شأن أي مواطن آخر . فالفلاح اليوم يحرم نفسه من هذه جميعا ليستطيع بيعها والانتفاع بثمنها**

الاتفاقات التجارية الجديدة

توالي مصر عقد اتفاقات تجارية مع البلدان الاوربية لتنظيم التجارة معها ، وهي سياسة محمودة تؤدي آخر الامر الى تذليل عقبات العملة وسد الثغرات في الميزان التجاري الخارجي لمصر .

ولكن الملاحظ أن القطن هو القاسم المشترك الاعظم في جميع الصفقات. فالنمسا تستورد القطن ، وكذلك هولندا وسويسرا وألمانيا وتركيا وايطاليا وتشيكوسلوفاكيا وغيرها من الدول التي عقدت مع مصر اتفاقات تجارية أو التي هي بسبيل عقد اتفاقات تجارية معها . وهذا أمر يغتبط له المصريون ، لانه اذا تم التصرف في محصول القطن المصري للموسم الحالي ، وما تخلف من الموسم السابق ، أمكن انعاش الخزانة العامة وانعاش أحوال الشعب بالتالي

بيد أن هناك ملاحظة عابرة لابد من الاشارة اليها ، وهي انه يجب التثبت من أن هذا القطن المصري انما يستورد للاستهلاك في البلدان التي تشتريه من مصر ، ولا يستورد لكي يعاد بيعه الى دول أخرى كبريطانيا مثلا . فقد تستطيع مصر أن تتحكم في سعر القطن المصري في الاسكندرية ولكنها لا تستطيع أن تتحكم في سعره في الخارج . ولا ريب في أن تقلبات سعر القطن المصري في الخارج ، تؤثر في حالة القطن في الداخل ، وهو أمر لا نخاله غائبا عن عيني الدكتور عبد الجليل العمري وزير المالية والدكتور حلمي بهجت بدوي وزير التجارة .

منع السفر الى الخارج

يلوح أن هناك اتجاها الى منع السفر الى الخارج أو تقييده بقيود تزهد الناس فيه . والقصد الاول من ذلك هو الحيلولة دون تسرب الاموال المصرية الى البلدان الاجنبية بغير مسوغ ، وانعاش حركة المصايف المصرية .

والتعميم في هذا الامر قد يسيء أكثر مما يحسن . لان كثيرين من الذين يسافرون الى الخارج يريدون المفاوضة مع دور تجارية اما على شراء سلعهم أو على الاستيراد منها، كما أن الذين ألفوا السفر الى لبنان صيفا لزيارة أقربائهم أو لانهم اعتادوا على ذلك نزولا على المطالب الصحية، لا يستطيعون أن يكفوا عما تعودوه، بل قد يساء اليهم اساءة نفسية .

وثمة اعتبار آخر ، وهو أن مصر تنتظر أن يقبل عليها السياح صيفا وشتاء من كل ناحية من نواحي العالم فيجب عليها بدورها أن تكون مستعدة للسماح لابنائها بأن يسافروا الى الخارج ، سواء لقضاء مصالح تجارية أو للعلاج أو حتى للنزهة ما دام كل شيء يتم بطريقة قانونية ، فلا تهريب للعملة ولا تهريب للممنوعات .

ولكن ، لتوضع قيود تحول دون أن يفرط المصريون في العبث والقمار واللهو في الخارج — وهو ما كان يحدث قبلا — حتى صارت المغاني والملاهي وحلبات السباق في أوربا تعرف السياح المصريين وان لم ينطقوا كلمة عربية واحدة لان اسرافهم آية عليهم

ولا ريب في أن السياحة في الخارج سواء كانت للدرس ، أو للرياضة ، أو لعقد اتفاقات تجارية ، تعود آخر الامر بجدواها على البلاد ثقافيا وصحيا

جوازات السفر مع الكويت

قررت حكومتا لبنان والكويت أخيرا الغاء تأشيرة جوازات السفر بين الدولتين ، فأصبح في وسع الكويتي أن يركب الطائرة الى بيروت فلا يسأله أحد أين هي تأشيرتك وكم شهرا تنوي أن تمكث في بلادنا . ويستطيع اللبناني بدوره أن يركب الطائرة الى الكويت لعمل تجاري ، فلا يجد من يسأله مثل هذا السؤال

وظاهر أن هذا الاتفاق هو من مصلحة لبنان أكثر منه لمصلحة الكويت . لان كثرة من أهل الكويت تحب السفر الى لبنان للاصطياف صيفا ومعها مقادير كبيرة من العملة بينما قلة من اللبنانيين هي التي تفكر في السفر الى الكويت ، الا اذا كان القصد من ذلك عقد اتفاقات تجارية **ومثل هذا الاتفاق يمكن أن يعقد**

السياسة القطنية لمصر تجد ترحيبا فى العالم

استقرار السوق المصرية بعد ايصاد بورصة الاسكندرية

تصريحات الدكتور عبد الجليل العمرى وزير المالية

عقد الدكتور عبد الجليل العمرى وزير المالية والاقتصاد مؤتمرا صحفيا تحدث فيه عن النتائج التى توصل اليها أعضاء بعثات الدعاية للقطن المصرى فى الخارج ، كما بسط السياسة القطنية للموسم القادم وأسس الميزانية الجديدة .

وفى ما يلى موجز لهذه الآراء النفيسة :

* كانت النتائج التى حصلت عليها بعثات القطن فى الخارج طيبة ، ولكنت أتوقعها . وقد أعرب العالم عن ترحيبه بالسياسة القطنية الجديدة لان أهم نقطة فى سياسة البيع هى جعل الغزال يقبل على القطن المصرى . ودلت النتائج على أن السياسة التى اتبعت أخيرا زادت الاقبال على القطن المصرى وأخذت تستعيد له سوقه القديمة .

* كان من الخير اغلاق بورصة عقود القطن فى الاسكندرية لانها كانت السبب فى المصائب التى حلت بالقطن المصرى وليس هناك ما يدعو الى تغيير هذه السياسة . فسياسة الحكومة بالنسبة لسوق العقود فى العام المقبل هى نفس السياسة التى سارت عليها فى هذا العام .

* أثبتت حركة البيع فى خلال الشهرين الاخيرين بجلاء أن العلاوات التى تضاف الى سعر القفل فى نيويورك هى العلاوة التى تمكنت من بيع المحصول . وسياسة الحكومة مستقرة على استمرار هذه العلاوات ٥ فى المائة بالنسبة للاشمونى الجود و ٣٠ فى المائة بالنسبة للكرنك الجود

* الاحصاءات التى تحت يدنا والتى تقارن بين التصريف فى الموسم الحالى والتصريف فى الموسم الماضى تؤكد هذه الحقائق . فقد بلغت الصادرات حتى ١٨ مارس من العام الماضى ٣١٢ر٧٧١ر٢ قنطارا وبلغت فى نفس التاريخ من العام الحالى ٩٢٨ر٤٤١ر٣ قنطارا . والمبيعات فى خلال هذا الشهر مشجعة . وبعد أن كان معدل البيع فى الشهرين الاولين (ديسمبر ويناير) فى مستوى أقل من أربعة آلاف بالة فى اليوم ، أصبح المتوسط فى حدود خمسة آلاف فى اليوم . أى أن الحالة نفسها تؤكد أن سعر القطن المصرى مقارنا بالاسعار العالمية جعل من الميسور تصريف القطن المصرى واستمرار الطلب فى خلال الاسابيع الاخيرة يدل على أن العلاوات التى حددت كانت فى حدود المعقول .

* ان سياسة الحكومة الخاصة بالشراء من المنتج لا يمكن تحديدها الآن ، ولكن الاسعار بالنسبة للمنتجين سيراعى فيها عاملان أولهما عامل تكلفة الانتاج وأهم عنصر فى تكلفة الانتاج هو ايجار الارض . وسيراعى أنه بعد تحديد الايجار بجعله سبعة أمثال الضريبة قد انخفض فى المتوسط ما بين ١٢ جنيها و ١٥ جنيها للفدان الواحد .

أما العامل الثانى فى تحديد الاسعار فسيكون الاسعار العالمية لان الحكومة لا يمكن أن تستمر فى تحمل خسارة فى شراء الاقطان ، ولا يمكن للحكومة أن ترجع عن سياستها بأى حال من الاحوال التى قررتها . واذا تحقق ربح فى العام القادم فسيوضع فى صندوق موازنة الاسعار . أما السياسة بالنسبة لاستلام القطن أو التسليف عليه فستكون مقررة قبل بدء الموسم القادم بحيث يجد كل منتج التيسير اللازم لبيع قطنه أو التسليف عليه .

* لا يمكن تحديد خسارة الحكومة فى القطن الآن . وهناك أقطان اشتريت بمبلغ ١٧٥ ريالا القنطار فى السنتين الماضيتين وبيع القنطار بمبلغ ٦٠ ريالا فقط أى أن الخسارة بلغت فى القنطار الواحد ٢٢ جنيها .

* تحسن رصيد مصر من الاسترلينى الحر ومن الارصدة الدولارية على الرغم من أن مشترياتنا من القمح والدقيق فيما عدا الصفقة الروسية كانت بالدولار

بين مصر والكويت ، وسيكون لمصلحة مصر أكثر منه لمصلحة الكويت اذا نظرنا الى ناحية المنفعة الاقتصادية

ونكتب هذه الكلمة فى الوقت الذى يزور مصر فيه أمير الكويت السيد عبد الله الجابر الصباح الذى قوبل من المسئولين بأكبر حفاوة ، والذى بادر بابداء اهتمامه بالنهضة المصرية وتبرع لهيئة التحرير بألفين من الجنيهات .

وفى اعتقادنا أن هذه الزيارة لمصر يجب ألا تمر مرور الكرام . فهذا الامير الكبير يمثل امارة صغيرة فى الميزان الجغرافى ، ولكنها كبيرة فى الميزان الاقتصادى . فالكويت تعد الآن رابع دولة فى انتاج الزيت بعد الولايات المتحدة وفنزويلا والمملكة العربية السعودية . والحكومة الكويتية تنال حصيلة زيت أسبوعية قدرها مليون جنيه قابلة للزيادة . ومعدل دخل الفرد فى الكويت يزيد عنه حتى فى الولايات المتحدة . ومساحة الكويت من الصغر ، كما أن عدد سكانها من القلة بحيث لا يوجد سبيل الى استغلال دخل الزيت كله فى تلك البلاد . ولابد اذن من البحث عن وسائل انفاقه بما يعود بالنفع على هذا القطر أولا ، وعلى الاقتصاد العربى ثانيا .

وفى اعتقادنا أن تسهيل السفر بين الكويت ومصر ، من شأنه أن ينشط التجارة ويمكن الخبرة الفنية المصرية من أن تعبر الى الكويت ، بينما تستثمر الاموال الكويتية فى مرافق الانتاج فى مصر .

هذه حقائق لا نخالها قد غابت عن أذهان المسئولين ، وستكون بغير ريب موضوع بحث لدى اجتماع الامير الكويتى بالساسة المصريين .

كيف يتم احكام الحصار الاقتصادى حول اسرائيل

ضرورة ظهور العرب بمظهر الكتلة الاقتصادية المتحدة المتكاملة
إنعاش حركة الموانئ البحرية والجوية فى البلدان العربية
الاهتمام باعلان قرارات الجامعة العربية الخاصة بالمقاطعة

للاستاذ
وديع فلسطين

عقد فى الاسبوع الاخير مؤتمر ضباط اتصال المكاتب العربية لمقاطعة اسرائيل وذلك لبحث الوسائل الكفيلة بتشديد الحصار الاقتصادى حول هذه الدولة المعادية التى اختلقت خلقا فى وسط البلاد العربية . والقصد من هذا المؤتمر هو بحث التقارير الواردة من شتى الجهات ومعرفة الثغرات التى تستغلها اسرائيل لافساد هذا الحصار واتخاذ اجراءات مشددة تحول دون انتفاع اسرائيل بأى كسب اقتصادى على حساب العرب .

والاجراءات التى تتخذ مع هذه الدولة ، هى بصفة عامة ما يلى :

اولا — منع التعامل التجارى معها مباشرة . فلا يحق لعربى أن يتعامل مع اسرائيل مباشرة . ولا تستطيع سفينة أن تخرج من ميناء عربى فتتجه الى ميناء اسرائيلى . ولا يباح لطائرة أن تطير من ميناء اسرائيلى الى ميناء جوى عربى .

وكل من يحمل جواز سفر مؤشرا عليه من اسرائيل يمنع دخوله البلاد العربية ، وكل سفينة تجارية تعرج على ميناء اسرائيلى توضع فى القائمة السوداء ولا سيما اذا كانت ناقلة زيت . وكل سلعة تجارية عليها علامة اسرائيل لا يسمح لها بدخول بلد عربى .

ثانيا — منع التعامل التجارى معها بطريق غير مباشر. فقد تبين أن بعض دول البحر المتوسط تقوم مقام الواسطة بين البلاد العربية والدولة الاسرائيلية فتستورد السلع من اسرائيل لتعيد اصدارها الى الاقطار العربية والعكس صحيح . بل لقد تبين أن بعض أعوان اسرائيل ممن يعيشون فى البلاد العربية استطاعوا أن يتسللوا الى قبرس او الى رودس ومن هناك دخلوا اسرائيل حاملين جوازات سفر مؤقتة .

وفى المؤتمر الذى عقد فى القاهرة عرضت أسماء الدول التى تتعامل مع اسرائيل وتقرر مقاطعتها . وعرضت أسماء الشركات والمصانع التى لها فروع فى هذه الدولة وتقرر اقناع هذه الهيئات الصناعية بأن توصد أبواب فروعها هناك والا تعرضت فروعها فى البلدان العربية للايصاد .

ثالثا — تشديد العقوبة على التهريب ولا سيما تهريب النقد من قطر عربى الى الدويلة الاسرائيلية . وقد احكم الحصار على خروج الاموال من البلدان العربية حتى لا يتسلل شىء منها الى تل أبيب .

ومما تكشف للحكومات العربية أن اسرائيل اتخذت من بعض الاقاليم العربية الخاضعة للحماية البريطانية فى جنوب الجزيرة العربية ، ومن ايران ومن تركيا — وهما دولتان صديقتان للدول العربية — سبيلا الى محاولة احباط قرارات المقاطعة ، ولذلك عنيت الجامعة بأن تفاتح هذه الدول والاقاليم بحقيقة ما يخالجها من مخاوف ، وطلبت منها أن تكف عن العمل كوسيط أو كمركز تهريب بين الجماعة العربية ودولة اسرائيل . .

وهناك بضع ملاحظات لا معدى عن ابدائها فيما يتعلق بالمقاطعة .

اولا — أن معظم القرارات التى اتخذتها الجامعة العربية ، هى قرارات سلبية لا ايجابية . فقد قررت أن تقاطع التجارة الاسرائيلية وأن تقاطع الدول التى تتعامل تجاريا مع اسرائيل وأن تعاقب من يقدم على التهريب — ولاسيما تهريب النقد — الى هذه الدويلة . ولكنها لم تتخذ قرارا ايجابيا من شأنه أن يهز الاقتصاد الاسرائيلى هزا . والقرارات الايجابية — فيما نعتقد — هى أن تهيىء الدول العربية فى داخلها من الظروف الملائمة ما يغرى التجارة سواء كانت تجارة عابرة او مقيمة بأن تتجه اليها بدلا من أن تتجه الى الموانىء البحرية أو الجوية لاسرائيل وأن تنهض بالصناعة نهضة من شأنها أن تجعل صناعة اسرائيل فى مرتبة أدنى من مرتبة الصناعة العربية . . فان القضاء على اسرائيل اقتصاديا لن يكون الا بانتاج مواد تفوق فى جودتها المنتجات الاسرائيلية مع

القطن المصرى المصدر للخارج

جاء فى احصاء رسمى أذيع أخيرا أن القطن المصرى الذى صدر من اول الموسم الحالى حتى منتصف شهر مارس الماضى بلغ ٢ر٩٧٣ر٣٧١ قنطارا أما الكميات المشحونة التى لم تسو بعد اجراءاتها الجمركية فتبلغ ٤٤٨ر٥٥٦ قنطارا والمستهلك محليا ٨٠٦ر٩٤٢ قنطارا ، أى بزيادة ٦٢٩ر٨٢٩ قنطارا عن الموسم الماضى

وقد صدر من القطن المصرى ٦٦٥ر٨٩٦ قنطارا الى فرنسا و ٤١٣ر١٢٣ الى الهند و٣٩٤ر٠٨٤ الى ايطاليا و ٣٣٩ر٤٤٥ الى ألمانيا و ٢٢٩ر٨٨٩ الى الولايات المتحدة و ١٥٣ر٥٣٣ الى تشيكوسلوفاكيا و١٤٥ر١٦٧ الى بريطانيا و١٤٤ر٨٢٣ الى سويسرا .

ومما يلاحظ أن الهند صعدت الى المرتبة الثانية ، كما أن بريطانيا صارت فى المرتبة السابعة .

عرضها بأسعار تقل عن أسعار السلع الاسرائيلية .

ثانيا – أن معظم القرارات التى تتخذها الجامعة العربية فى صدد المقاطعة تبقى عليها سرا ولا تعلنها على الملأ ، فتكون نتيجة ذلك أن الشركات المستقرة فى البلاد العربية تتعامل مع الشركات الاجنبية التى لها فروع فى اسرائيل بغير أن تعرف هل وضعت أسماء هذه الشركات الاجنبية فى قائمة سوداء أو لا .

وقد عجبنا من طابع السرية هذا المفروض على قرارات المقاطعة ، وخاطبنا فى صدده الاستاذ احمد الشقيرى الامين العام المساعد لجامعة الدول العربية ، فوعد بأن ييسر للهيئات التجارية وسائل الالمام بهذه القرارات لتمتثل لها وتطبقها فى جميع معاملاتها التجارية .

ثالثا – ان الدول العربية رأت أن تتجاهل تجاهلا تاما وجود اسرائيل فأبت أن تلم بأحوالها الاقتصادية ، ورفضت أن تتبين شيئا عن الاحوال الاقتصادية والمنتجات الصناعية لهذه الدولة . فكانت كالطبيب الذى يريد أن يداوى مرضا دون ان يقف على أعراضه ومظاهره . فالانباء الخاصة باسرائيل ، كان نشرها يمنع . . والتقارير عن الاحوال الاقتصادية لهذه الدولة حيل بينها وبين أن تصل الى أيدى الذين يعرفون كيف يدرسونها وكيف يستخلصون منها النتائج . فكان من عاقبة هذه السياسة أن بقى العالم العربى حتى اليوم يجهل كل شىء عن الاقتصاد الاسرائيلى وليس العكس صحيحا .

رابعا – أن اسرائيل تستخدم ضغط رأس المال اليهودى فى لندن ونيويورك وباريس وبون لتحقيق اغراض سياسية تخدم آخر الامر البرامج الاقتصادية لها . وقد رأينا فى عهد الرئيس السابق للولايات المتحدة هارى ترومان كيف ارتمت امريكا فى أحضان اسرائيل وقدمت لها جميع أنواع العون العسكرى والسياسى والاقتصادى ، حتى فى فترات الهدنة التى قررتها هيئة الامم المتحدة . ورأينا أخيرا كيف أن حكومة بون لالمانيا الغربية عقدت اتفاقا لدفع تعويضات لاسرائيل ، متجاهلة جميع المعارضات والاحتجاجات العربية التى جاءت متأخرة عن موعدها ، وكان الاتفاق قد أمضى فعلا بالاحرف الاولى ولم يبق سوى التصديق عليه من برلمانى الدولتين .

أما العرب ، فعلى الرغم من أن اقتصادهم صار اليوم ذا كلمة عليا فى الاقتصاد العالمى بسبب بلايين الدولارات والجنيهات الاسترلينية المستثمرة فى استغلال الموارد الطبيعية لهذه البلاد ، فانهم لم يحاولوا أن يستخدموا شيئا من مثل هذا الضغط السياسى لتعزيز مركزهم فى ميزان القوى فى الشرق الاوسط . وكان ينبغى للدول العربية بعد أن تقلد رئيس جديد منصب رئاسة الجمهورية الامريكية ، أن توفد بعثة من سياسييها المسئولين الى وشنطن ليهنئوا الرئيس ايزنهاور ، ويوجهوا نظره الى خطورة السياسة التى جرى عليها سلفه فى تأييد اسرائيل تأييدا أعمى على حساب العرب . . ولكن ، اذا كانت هذه الفرصة قد أفلتت ، فقد انتهزها سمو الامير فيصل وزير خارجية المملكة العربية السعودية عندما اجتمع فى وشنطن أخيرا بالرئيس الامريكى وبالمستر فوستر دالز وزير الخارجية الامريكية وتحدث معهما فى صدد تعديل هذه السياسة ، وكان من الثمار الطيبة لهذه الزيارة ذلك البيان المعتدل المشجع الذى أصدره مستر دالز ، معربا فيه عن رغبة أمريكا فى انتهاج سياسة جديدة فى معاملة الدول العربية ، كما عول المستر دالز على أن يزور هذه الرقعة من العالم بنفسه ليقف على أحوالها وشئونها .

خامسا – أن الدول العربية – لو شاءت – لصارت صاحبة الكلمة النافذة فى سواحل البحر الابيض المتوسط الشرقية ، لان هذه المنطقة تكاد تكون عربية خالصة . **فللبلدان العربية موانىء كبيرة الشأن مثل ميناء الاسكندرية الذى يكاد ينافس ميناء مرسيليا الفرنسى ، وميناء بور سعيد وميناء بيروت وميناء صيدا الذى يفرغ منه الزيت للناقلات الضخام وميناء بانياس السورى وهو كذلك مصب للزيت ، وميناء طرابلس وهو بدوره مصب للزيت ، وميناء اللاذقية الذى يجرى العمل فيه الآن . أما اسرائيل فليس لها سوى ميناءين هما حيفا وتل أبيب . وفى وسع العرب أن يحشدوا من التسهيلات والخدمات والاغراءات فى هذه الموانىء العربية ما يجذب التجارة اليها ويصرفها عن الميناءين الاسرائيليين**

وما يصدق عن الموانىء البحرية ، يصدق كذلك على الموانىء الجوية . **فللعرب ميناء دولى عظيم فى القاهرة وآخر فى خلدة فى لبنان ، وثالث فى المفرق فى شرق الاردن ، ورابع فى المزة فى سوريا وخامس فى بغداد وسادس فى جدة وسابع فى الرياض وثامن فى الظهران .. أما اسرائيل فليس لها سوى مطار اللد . ولو أمكن للعرب أن يهيئوا فى هذه المطارات جميعا الخدمات والوسائل التى تغرى شركات الطيران على العبور فيها ، لانتعشت صناعة النقل الجوى فى هذه الرقعة العربية أكثر مما هى الآن ولانحسرت هذه التجارة فى اسرائيل**

ولكن مما يؤسف له أن حوادث حرق القاهرة فى يوم ٢٦ يناير المشئوم ، أدت الى انتقال بعض شركات الطيران من القاهرة الى قبرص او تل ابيب ولولا أن مصر عادت فهيأت السكينة الداخلية والامن العام ولولا أن حكومة مصر أصغت الى شكاوى شركات الطيران ، لترتبت على ذلك خسارة اقتصادية قومية لا تعوض .

وفى اعتقادنا أن خير سبيل لتشديد المقاومة حول اسرائيل ، هو فى التكتل الاقتصادى العربى . فان ظهور العرب بمظهر الكتلة الاقتصادية المتحدة المتكاملة هو وحده الذى يحقق آخر الامر اختناقا اقتصاديا لدولة اسرائيل .

وديع فلسطين

الزيت العراقى

ما زالت شحنات الزيت الخام التى تنقل من ثغر انبوب الزيت فى بانياس على الساحل السورى قادمة من العراق تزداد اطرادا . وتدل ارقام شهر يناير ١٩٥٣ على أن ٩٤٥ر١٧٤ر١ طنا قد شحنت بوساطة ٨٢ ناقلة زيت وهو يعد أعلى رقم للشحن من ميناء بانياس حتى الآن

وبلغت جملة المقادير التى شحنت من ميناء طرابلس على ساحل لبنان فى ذلك الشهر عينه ٢٨٤ر٤٩٠ طنا نقلت بوساطة ٣٧ ناقلة .

تشجيع استثمار رؤوس الأموال الأجنبية في مصر

الترخيص بإصدار رأس المال وأرباحه وتنصيف دخل الخبراء
مشروع قانون جديد يعده الدكتور حلمي بهجت بدوي

اعد الدكتور حلمي بهجت بدوي، وزير التجارة والصناعة، مشروع قانون لتنظيم استخدام رءوس الاموال الاجنبية في مصر، وتشجيع اصحابها على توظيفها في مصر

ومما تضمنه المشروع ما يلي :

شكل راس المال الاجنبي

١ — يعد رأس مال أجنبيا، النقد الاجنبي المحول الى مصر بطريق احد البنوك المعتمدة من المراقبة العامة للنقد بوزارة المالية والاقتصاد . والآلات والمعدات الصناعية والزراعية وآلات التعدين ومعداته والمواد الاولية اللازمة لاقامة المنشآت أو التوسع فيها

والحقوق المعنوية كحق الاختراع والعلامات التجارية .

ولا يعد رأس مال أجنبيا ، النقد الاجنبي الذي يحول الى مصر من الخارج و يكون هناك التزام بتحويله وفقا لاحكام القوانين القائمة أو المبالغ المحولة الى مصر من النقد الاجنبي لمواجهة مصاريف الاقامة

الاوجه التي تستوظف فيها

٢ — ينتفع رأس المال الاجنبي بأحكام هذا القانون اذا وظف في مشروعات التنمية الاقتصادية سواء كان ذلك في الصناعة او الزراعة أو التعدين أو القوى المحركة أو النقل او السياحة ، وكانت هذه المشروعات مباحة لراس المال المصرى

١٠٪ من الارباح الى الخارج

٣ — يجوز تحويل الربح الناتج عن استثمار المال الاجنبي الى الخارج بما لا يجاوز ١٠٪ من القيمة المسجل بها العملة الاصلية

تنمية رأس المال الاجنبي الموظف

اذا جاوز الربح في سنة من السنوات هذه النسبة ، تقيد الزيادة لحساب السنوات التي يقل فيها الربح عنها . وما زاد على ذلك يمكن تسجيله كراس مال أجنبي

طريقة تحويل الربح الى الخارج

ويتم تحويل الربح بالسعر المعمول به في وقت تحويله

اعادة اصدار رأس المال

ويجوز بعد خمس سنوات من تاريخ استثمار المال الاجنبي اعادة تحويله الى الخارج بما لا يجاوز سنويا خمس القيمة المسجل بها ، ويتم تحويل القيمة المسجل بها الى الخارج بنفس العملة الوارد بها وبالسعر المعمول به وقت التحويل .

ويصدر الاذن بالتحويل المطلوب الى الخارج خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم الطلب بذلك

أصدار الارباح بشكل سلع

ويجوز ايداع نسبة الارباح أو رأس المال المسموح بتحويلها في حساب خاص لدى البنك المركزى ، واستعمالها في اداء قيمة المواد المسموح بتصديرها

السماح بتصدير
نصف مرتبات الخبراء

٤ — يجوز للخبراء الاجانب المتقدمين للعمل في مشروع من مشروعات التنمية الاقتصادية ، تحويل حصة من الاجور أو المرتبات أو المكافآت التي يحصلون عليها الى الخارج بما لا يجوز النصف منها

لجنة لتسجيل رأس المال وتقويمه

٥ — تنشأ بوزارة التجارة والصناعة لجنة خاصة باستثمار رأس المال الاجنبي يمثل فيها المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومي ووزارة المالية والاقتصاد ويصدر بتشكيلها وتنظيم عملها قرار من وزير التجارة والصناعة

تحديد مشروعات التنمية

وتختص هذه اللجنة بالموافقة على اعتبار المشروع المراد استثمار المال فيه من مشروعات التنمية الاقتصادية

تقويم رأس المال العيني

وتقويم الحصة العينية التي ترد من الخارج على ضوء المستندات المقدمة والاسعار العالمية وآراء الخبراء والمختصين ، وعلى اللجنة أن تقوم بهذا التقويم في مدة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ الطلب

وتسجيل راس المال الاجنبي بوحدات العملة التي ورد بها اذا ورد نقدا ، أو تسجيله مؤقتا في الاحوال الاخرى بالقيمة المقررة وفقا للمستندات المقدمة وتسجيله نهائيا بعد تقويمه وفقا لاحكام الفقرة السابقة

تسهيل أعمال أصحاب رؤوس الاموال

وتختص اللجنة بتقديم المعلومات التي تطلبها الهيئات الراغبة في توظيف رأس المال الاجنبي عن احكام التشريع والادارة في مصر ، وتقديم البيانات والاحصاءات التي تطلبها هذه الهيئات

والاتصال بمراقبة النقد والادارة العامة للشركات ومصلحة الضرائب وغيرها من المصالح فيما يتعلق بشئون رؤوس الاموال الاجنبية الموظفة

وتيسير الحصول على تأشيرة الاقامة لرجال الاعمال والخبراء ورؤساء العمال المتقدمين من الخارج للعمل في المنشآت الصناعية الموظفة فيها رؤوس أموال أجنبية واعتماد الحصة من الاجور أو المرتبات أو المكافآت التي يجوز لهم تحويلها الى الخارج

ويجوز انشاء لجان فرعية تمثل فيها الوزارات المختلفة ، ويعهد اليها تحضير بعض المسائل التي تقع في اختصاص لجنة استثمار رأس المال الاجنبي

٦ — يجب على من يريد الانتفاع بأحكام هذا القانون أن يقدم للجنة المشار اليها في المادة الخامسة من هذا القانون طلبا موضحا به المال المراد استيراده وطبيعته والمشروع المراد استثماره به .

وعلى اللجنة أن تبدى رأيها في شأنه خلال ثلاثة اشهر من تاريخ تقديمه

حماية صناعة الحديد فى مصر لا مبرر لها

للاستاذ صديق لهيطه

تدرس وزارة التجارة والصناعة حاليا بعض مقترحات تقدمت بهـا المصانع المحلية لصناعة الحديد بدعوى حمايتها من المنافسة الاجنبية ورددت الصحف فكرة انشاء اتحاد من تلك المصانع ومستوردى الحديد لتنظيم الاستيراد فى حدود الكمية التى تزيد عن الانتاج المحلى ونحب قبل ان تتخذ الوزارة المختصـة اى قرار بهـذا الخصوص ان نستعرض الظروف التى تلابس تلك الصناعة فى مصر وما يكتنف موقفها فى الماضى والحاضر والمستقبل .

بعد انتهاء الحرب الاخيرة وارتفاع أسعار الحديد فى الخارج ارتفاعا كبيرا فكر بمصر رجال الصناعة فى استغلال تلك الكميات الهائلة من الخردة المتخلفة من الحرب وتلك التى لم تصدر لصعوبة الثمن وذلك فى صناعة الحديد المبروم أولا والمنتجات الحديدية الاخرى ثانيا فانشئت الشركة الاهلية للصناعات المعدنية وأقامت مصانعها على الضفة الشرقية لترعة الاسماعيلية فى أبى زعبل .

وقد زيد رأسمال تلك الشركة عدة مرات الى ان بلغ ستمائة الف جنيـه موزعة على مائة وخمسين الف سهم وذلك لمواجهة الصعوبات الابتدائيـة التى واجهت تلك الصناعة عندمولدها

ثم انشئت مصانع شركة الدلتـا مستفيدة من تجارب الشركة الاولى وان كان انتاجها يقوم على وسائل فنية مختلفة . وقداتفقت الشركتان على توحيد طريقة التوزيع منعا للمنافسة بينهما . وحين قامت الحرب الكورية واخذ سعر الحديد المبروم يرتفع من ١٨ جنيها للطن الى ان بلغ حوالى ٥٠ جنيها أخذت شركة النحاس المصرية فى اقامة أفران خاصة لصهر الحديد واستوردت ماكينات السحب لعمل الحديد المبروم والزوايا وما اليها من المنتجات الحديدية ، هـذا بالاضـافة الى اعمالها الاساسية القائمة على صناعة النحاس . ولكن تأخر وصول بعض الماكينات وبالتالى اقامة المنشـآت الواجبة حرم تلك الشركة من الاستفادة من الارتفـاع الكبير للاسعار وما يستتبع ذلك من تثبيت مركزها بصورة متينة . ولم يبدأ انتاج تلك الشركة من الحديد المبروم الا منـذ ثمانيـة او تسعـة أشهر فقط .

تلك فكرة مبدئية عن الهيئـات القائمة بتلك الصناعة وظروف انشائها وهى جميعا وان تغيرت وسائلها فى الانتاج تعتمد على الخردة اى مخلفات الحديد فى صناعاتهـا فالخردة على ذلك هى المادة الاوليـة فى تلك الصناعة وبالتالى فظروفها ذات اثر حاسم فى انتاج الحديد محليا وتقلبات اسعاره وعلى ذلك فنحن نبحث أمور تلك الهيئات علينا ان نلم الماما تاما بظروف الخـردة فهى التى تقرر أو على الاقل يجب ان تقرر اسعار منتجات تلك الصناعة .

وسبق ان بينا تفاوت نسب أسعار الخردة فى الدول المختلفة وأوضحنا عظم الفارق بين قيمة الخردة فى الدول الخارجية ومصر اذ هى حاليا لدينـا تبلغ حوالى ١٢ ٪ من سعر الحديد المبروم وهى أقل نسبة فى العـالم اذ تتدرج تلك النسـبة فى الدول الخارجية الى أن تبلغ ٨٠٪ من قيمة الحديد المبروم فى بلجيكا وهى أعلى نسبة فى العـالم . اما السبب فى انخفاض قيمة الخردة فى مصر الى هذا الحد فهو : أولا قرار منع تصديرها للخارج ثم اتفاق الشركات المنتجة للحديد على سياسة موحدة لمشترى الخردة منعا للتنافس بينهـا . ويبلغ الفرق بين السعر المحلى للخـردة وسعرها الخارجى حوالى عشرة جنيهات تقريبا . وتلك ولاشك ميزة تتمتع بها الصناعة المحلية على منافسيها فى الخارج . ولنـا أن نتساءل هل هذا هو الامتياز الوحيد الذى تتمتع به صناعة الحديد المحلية . والجواب على ذلك بالسلب فهناك رسم وارد على الحديد المستورد لا يقل عن خمسة جنيهات فى الطن وهناك نولون حوالى ثلاثة جنيهات ثم مصـاريف تأمين وتفريغ وما الى ذلك مما يصـل الى الجنيه تقريبا . فاذا جمعنـا تلك المبالغ وجدناها لا تقل عن ثمانيـة جنيهات فى الطن اذا اضـيف اليها فرق سعر الخردة قدر ما تتمتع به الصناعة المحلية على منافسيها بالخارج بحوالى خمسة عشر جنيهـا مصريا فى الطن . فاذا اخذنا فى العلم ان سعر تكلفه الطن من الحـديد المبروم الوارد من الخارج حوالى ٣٨ جنيهـا حاليـا كانت نسبة الامتيـاز حـوالى ٤٠ ٪ وهى نسبة مرتفعة ولا شك

حقيقة ان هنـاك ميزات أخـرى تتمتع بها الصناعات الخارجية على الصناعات المصرية مثل توافر خامات الحديد فى الدول الخارجية وقدم تلك الصـناعة ورخص القوى المحركة والخامات الاضافية المستخدمة فى تلك الصناعة الا ان كل تلك العوامـل لا يجب ان تفرق مدى ذلك الفـرق وعلينا ان نحمل الصـناعة المصرية مسئولية عدم استطاعتها مقـاومة المنافسة الخارجية مع وجود ذلك الفارق وخصـوصا ان الحرب الكورية قد اعطتها فرصة ذهبية . كى تقوى من مركزها وتثبت منتجاتها فى السوق المحليـة وتزيد من احتياطيـاتهـا واستهلاكاتها الحسابية ، وقد كنا ننتظر من تلك الصناعة ان تنشىء هيئـة للابحاث الخاصة بها بفكرة تحسين منتجاتها والتقليل من المصاريف غير الضرورية وتثبيت تلك الصناعة على اسس المنافسة الحرة . بل كنا ننتظر منها ان تتقدم هى بالابحاث الخاصة باستخراج الحديد الخام من المناجم المصرية الكائنة بأسوان وعلى شاطىء البحر الاحمر وان تتقدم للحكومة المصرية بطلب استغلالها لا ان تأتى هيئـات خارجية وتقـدم مشروعات مبحوثة مدروسـة لا ينقصهـا الا التنفيذ .

« البقية على صفحة ٢٧ »

اقتصاديات الشرق الأوسط

التطورات الاقتصادية فى تركيا

عانت تركيا كثيرا من آثار التضخم خلال الحرب العالمية الثانية فقدزادت صادراتها وعجزت الواردات عن مجاراة الزيادة فى الصادر وكان من نتيجة ذلك أن ارتفع مايحوزه البنك المركزى من الذهب من حوالى ٢٩ مليون دولار فى عام ١٩٣٨ الى أكثر من ٢٣٥ مليون دولار فى نهاية١٩٤٦ وتضاعف النقد المتداول وارتفعت الارقام القياسية لاسعار الجملةونفقة المعيشة كثيرا ، ولما أنتهت الحرب انعكس الحال فزادت الواردات كثيرا وتناقصت الصادرات فظهر العجزفى الميزان التجارى وتعداه كذلك الى عجز فى الميزان الحسابى وهذا العجز يمول بالسحب على أحتياطيات تركيا من العملات الاجنبية وبالسحب على حد المديونية المقرر لها كعضو فى أتحاد المدفوعات الاوربى وكذلك بالقروض الخارجية والاعانات الامريكية

ولما بدأت الولايات المتحدة فى مد تركيا بعونها الاقتصادى فى عام ١٩٤٨ انتعشت أقتصادياتها أنتعاشا كبيرا وأمكنها أن تزيد أنتاجها الزراعى والصناعى وكذا القسم الخاص بالصناعات الاستخراجية . ومنذعهد قريب كانت تركيا تسد حاجاتها من الحبوب بأستيراد ماينقصها منها من الخارج ولكن الاحصائيات الاخيرة تدل على أن المحصول الحالى للحبوب سيكون فائضا عن الحاجة بما يقدر بحوالى ١٫٥٠٠٫٠٠٠ طن يمكن تصديرها ويرجع السبب فى زيادة المحصول هذه الى ميكنة الزراعة التركية وتحويل أراضى الرعى الى أراض لزراعة المحاصيل .

وبلغ أنتاج القمح فى ٥٢/١٩٥١ ٢٤٦٫٤ مليون بوشل وصادراته حوالى ٥٦ مليون بوشل . كماازداد أنتاج القطن فى عام ١٩٥٢/٥١ بحوالى ١٠٠٫٠٠٠ بالة عن المحصول السابق الذى كان ٧٨٠٫٠٠٠ بالة

وتعتبر تركيا فى مقدمة البلاد المنتجة لمعدن الكروم . وقد صدر جزء كبير من أنتاج هذه المادة الاستراتيجية الى الولايات المتحدة وشحن الباقى الى باقى دول حلف شمال الاطلنطى N.A.T.O. ، وقد بلغ أنتاج هذا المعدن فى عام ١٩٥٢ ٧٠٠٫٠٠٠ طن ، وتبدى وكالة الامن المشترك رأيها فى أنتاج هذا المعدن بأنه من الممكن زيادته أذا تمكنت تركيا من الحصول على معاونات دولارية كافية لتمكينها من الحصول على الآلات والماكينات اللازمة وكذا لانهاض طرق التعدين ، وقد أزداد كذلك أنتاج معادن أخرى كثيرة من بينها النحاس ، والمنجنيز والحديد الخام والملح .

وقد ساهم مشروع النقطة الرابعة فى أنعاش التجارة الداخلية وذلك باستحداث نظام جديد لبناء الطرق وذلك لتمكين الجهات الداخلية فى البلاد من المتاجرة مع الخارج ولحث الفلاحين الذين يعيشون فى المناطق النائية للعمل على زيادة أنتاج المحصولات لتصديرها .

وقد أزداد الدخل القومى النقدى من ٢٫٩ بليون دولار فى عام ١٩٤٩ الى ٣٫٩ بليون دولار ١٩٥١ وسار معدل أرتفاع الدخل الفردى فى السنة ٧٪ بالرغم من زيادة عدد السكان بحوالى ٢٪ سنويا . وقد ادى هذا الى زيادة أيرادات الدولة مما مكنها من أعتماد مصروفات كبيرة فى عام ١٩٥٣ بدون أن تلجأ لزيادة الضرائب

وتجابه تركيا مشكلة كبيرة الا وهى ضعف مركز عملاتها الاجنبية وهذه المشكلة مرتبطة بسياستها الاقتصادية الحالية وما ترقى اليه من ميكنة الزراعة والتوسع فى الصناعة الامر الذى يستلزم زيادة أستيراد الآلات ، وقد بلغ العجز فى الميزان التجارى التركى فى عام ١٩٥٢ ، ١٩٣٫٤ مليون دولار وهذا ضعف ما كان عليه الحال فى ١٩٥١ ، وبينما أزدادت قيمة الصادرات بحوالى ١٥٪ فى عام ١٩٥٢ أذ بلغت ٣٦٢٫٥ مليون دولار اذ نجد أن قيمة الواردات فى نفس العام المذكور بلغت ٥٥٥٫٩ مليون دولار أى بزيادة قدرها ٣٨٪ وتعتبر الآلات فى مقدمة البضائع المستوردة ذات القيمة الكبيرة ، وقد سجلت كمية الصادرات وخصوصا الصادرات من الحبوب والمعادن زيادة ملحوظة الا أن قيمة الصادرات عموما تاثرت بانخفاض أسعار القطن والطباق فى الاسواق العالمية ، وتعتبر ألمانيا الغربية فى مقدمة عملاء تركيا ، تليها الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وكذا بلدان أوربا الغربية . ومن الجدير بالذكر أن الميزان التجارى مع الولايات المتحدة فى صالح تركيا ولكن بنسبة ضئيلة . أما بالنسبة للتجارة مع غرب أوربا فقد ذكرنا سابقا أن تركيا أحدى دول أتحاد المدفوعات الاوربى وقد ظل حسابها مع الاتحاد مدينا منذ أوائل العام (١٩٥٢) الا فيما يختص بشهرى أبريل وديسمبر كما أستهلكت حصة تركيا بأكملها وكان نتيجة ذلك كله أن أجبرت تركيا على تسديد العجز شهريا . أماذهبا أو دولارات . وقد تمكنت تركيا أخيرا للقيام بهذه الالتزامات من الحصول على قرض من صندوق النقد الدولى يبلغ ١٠ مليون دولار كما منح الاتحاد أعتمادات خاصة لتركيا لمساعدتها على تسديد عجزها . ومن المنتظر أن تتحسن حالة مدفوعات تركيا نظرا لازدياد أنتاجها الزراعى والصناعى .

وتحصل تركيا باعتبارها أحدى دول حلف شمال الاطلنطى على مساعدات أمريكية جمة لانهاض شئون دفاعها ، كما أنها ، من جهة اخرى قد خصصت ماينيف عن ٣٨٪ من مصروفات الدولة لهذا الغرض . وتبذل تركيا الآن الجهود المختلفة لتقوية علاقتها مع اليونان ويوغسلافيا وقد عقدت أخيرا أتفاقية صداقة بين هذه البلدان الثلاثة بالاضافة الى

مايقوم الآن من مفاوضات بين تركيا واليونان لتخفيض الحواجز الجمركية وأنشاء مستودع بيع عام للمحاصيل الزراعية المتشابهة والتى تنتجهاكلتا الدولتين كالدخان والكروم (العنب).

وقد أعلنت الحكومة التركيةعزمها على تحرير المشروعات الصناعية ، وغيرها من أمتلاك ورقابة الحكومة ، وكان نتيجة لهذه السياسةفى أغسطس عام ١٩٥١ تعديل القانون الذى يحكم الاستثمار الاجنبى فى تركيا فأصبح من المقرر قانونا السماح بتحويل الارباح السنوية والفوائد بشرط الا تزيد عن ١٠٪ من رأس المال المستثمر والسماح بخروج رأس المال المستثمر بعد مدة معينة حددها القانون

وقد تم أنشاء بنك صناعى بمساهمة البنك الدولى للانشاء والتعمير وذلك لتشجيع وأنهاض التنمية الصناعيةفى ظل المشاريع الفردية ، وفى خلال التسعة عشر شهرا الاولى من حياة البنك الصناعى أمكنه تسليف مايقرب من ٢٥ مليون دولار الى ١٣٦ مشروعا

وقد صدق مجلس الوزراء التركى على تشريع ينهى به أحتكار الحكومة لزيت البترول ويتيح الفرصة لانهاض موارد تركيا من المنتجات البترولية وتشجيع رؤوس الاموال الاجنبية للاستثمار فى هذا المضمار ، ومن المنتظر عند تنفيذ هذا القانون أن تكون الفرص واسعة ومتاحة لشركات الزيت الكبيرة لاستغلال أموالها فى صناعة الزيت فى تركيا .

ومن المعروف أن احتياطيات تركيا من موارد الزيت لم تعرف تماما . فحقول البترول تقع فى الجزء الجنوبى الشرقى من البلاد بعيدة عن المنافذ البحرية ومناطق الاستهلاك . كما أنها تبعد كثيرا عن سطح الارض مما يؤدى الى أرتفاع نفقات الاستخراج ولما كان الاستهلاك المحلى فى أزدياد فانه أصبح من الضرورى أستيراد مايقرب من ٣ مليون طن سنويا عن طريق شركات الزيت الامريكية فى الشرق الاوسط . وعلى ذلك فأذا حدث وزيد الانتاج المحلى لمقابلة الاستهلاك المحلى فأن تركيا حينئذ تتمكن من المحافظة على مبالغ كبيرة من الدولارات كانت تستخدم فى دفع ثمن الزيت المستورد ، وقد سمحت الحكومة التركية أخيرا لشركة أمريكية بالقيام بمشروع يتكلف ٣ر٧ مليون دولار وهو بناء مصنع تكرير بترول فى الجزء الجنوبى الشرقى وذلك لسد أحتياجات هذا الجزء . والمنتظر عندما يتم انشاء هذا المصنع أن يتمكن من تكرير حوالى ٣٠٠ ألف طن من الزيت الخام سنويا . وسيقوم خبراء أمريكيون بالاشراف على هذا المشروع فى سنواته الاولى .

وتبين الجداول المرافقة لهذا العرض لاقتصاديات تركيا أنتاج أهم المحاصيل الزراعية والمنتجات الصناعية فى سنوات ١٩٤٩، ١٩٥٠، ١٩٥١

المنتجات الصناعية			**بآلاف الاطنان**
	١٩٤٩	**١٩٥٠**	**١٩٥١**
الحديد الخام	٢١٠	٢٢٠	٢٢٠
الفحم	٤١٨٣	٤٣٦٠	٤٧٣٠
الحديدالظهر	١١٣	١١٥	١٥٥
الصلب	١٠٣	٩١	١٣٥
الحديدالصاج	غيرمتوافر	٤٦	٧٠
أسمنت	٣٦٣	٣٩٦	٤٠٠
المحصولات الزراعية			**بآلاف الاطنان**
قمح	٢٨١٧	٣٨٧٢	٥٦٠٠
ذرة	٧٢٥	٦٢٨	٨٥٠
أرز	٥٨	٥١	٦٥
تبغ	٩١	٨٥	٨٨
قطن شعر	١٠٤	١٢٢	١٦٢
بذرة قطن	١٨٥	١٩٢	٣٠٠

أنباء من الباكستان

أعلن السيد غلام محمد حاكم الباكستان العام فى يوم ٢٠ مارس أن الحكومة لاتنوى جعل نظام مقايضة القطن بغيره من السلع سياسة ثابتة للتبادل التجارى ، وأنها ما صرحت بعقد مثل هذه الصفقات الا لتشجيع تصدير القطن فى الوقت الحاضر والتخلص من فضلة الموسم السابق أما عن المحصول الجديد فقد صرح سيادته أن تصديره سيأخذ المجرى الطبيعى للتجارة ، وأن الحكومة لن تلجأ لصفقات المقايضة الا فى مقابل السلع التى تحتاج اليها الحكومة كالقمح والسكر والفحم

وأضاف الحاكم العام أن الباكستان قد صدرت منذ بداية الموسم الحالى حتى الآن نحو ٩٠٠ ألف بالة من القطن وكان مجموع الموجود لديها فى بداية الموسم ٠٠٠ر٧٠٠ر١ بالة بما فى ذلك فضلة الموسم السابق ، وهكذا لايبقى لديها الآن للتصدير سوى ٨٠٠ ألف بالة ، وهناك أمل قوى فى تصدير هذه الكمية قبل نهاية الموسم

وقد وقعت الباكستان مع الهند فى نفس اليوم (٢٠ مارس) أتفاقية تجارية تسرى لمدة ثلاث سنوات لتبادل الفحم والجوت .

وتعتبر هذه الاتفاقية أهم الاتفاقيات التجارية التى عقدت بين البلدين منذ التقسيم ، وذلك لان كل الاتفاقيات السابقة لم تكن تشمل الفحم أو الجوت لما كان يدور حولهما دائما من خلاف بين الطرفين ، وربما كان منشأ هذه الخلافات فى الماضى معرفة كل من البلدين مدى شدة أحتياج البلد الآخر للسلعة التى ينتجها ، فمصانع الجوت فى الهند فى أشد الحاجة للجوت الباكستانى ، والباكستان بدورها فى أشد الحاجة للفحم الهندى لخلو بلادها من الفحم .

لبنان ينشىء مجلسا للتنمية الاقتصادية

أنشأ لبنان فى فبراير الماضى مجلسا للتنمية الاقتصادية له أختصاصات واسعة تشمل كل نواحى الحياة الاقتصادية والاجتماعية فى لبنان . وسيتألف المجلس من عدد من الخبراء الفنيين فى شتى المسائل ، تعاونهم لجنة أستشارية تتألف من رئيس المجلس (وهو وزير المالية)وعضوية مديرى العموم فى جميع وزارات ومصالح الدولة . وسيقوم المجلس بتقدير كافة موارد البلاد الاقتصادية، ومدى أمكان أستغلالها وتمويلها ، ثم يقدم نتيجة دراساته وما يوصى به من مشروعات الى مجلس الوزراء الذى يتولى بدوره تقديمها للبرلمان للموافقة النهائية . كذلك سيضع المجلس ميزانية شاملة للاعمال العامة والانتاجية كما يشرف على تنسيق وتنفيذ شتى نواحى برامج التنمية الاقتصادية والنهوض الاجتماعى . وللمجلس كذلك أن يقدم المشورة وما يراه من توصيات للوزارات المختلفة ، ولاسيما وزارة المالية والاقتصاد الوطنى

الغاء الرقابة على الاسعار

قررت الحكومة الامريكية أخيرا ، الغاء الرقابة على الاسعار فيما يختص بجميع السلع الاستهلاكية والمواد الغذائية وكثير من المنتجات الصناعية ويرى البعض أن أسعار بعض المواد ولاسيما البن قد ترتفع داخليا نتيجة لالغاء الرقابة .

سياسة التوسع فى المنشآت الصناعية

(تابع البحث ــ ٢)

للأستاذ
موسى صقى

اذا ما بدا العمل فى المشروع ــ بعد كل الدراسات الدقيقة التى فصلناها فى المقال السابق ــ وتحققت بشائر النجاح ، وسار دولاب العمل على ما يرام وطبقا للسياسة المرسومة فالمشاهد أن دائرة العمل فى المشروع تميل الى الاتساع شيئا فشيئا

وقد يتساءل الانسان ، ما الذى يدعو الى هذا الاتساع؟ أو قد يتساءل أليس الافضل لمشروع البقاء فى الدائرة المرسومة له ؟ وبمعنى آخر هل يمكن تفادى التوسع ؟

وردا على هذه الاسئلة نقول ان التوسع هو سنة الخلق دون شك أو ريب . فكل منا يحلم دائما بالتقدم وبازدياد القوة ويسعى جهده لتحقيقها وما المشروعات ــ فى الواقع ــ الا أناس آدميون تجمعوا سويا ليعملوا ــ متعاونين متكاتفين ــ نحو غاية واحدة الا وهى نجاح المشروع . فاذا ما حققوا هذه الغاية فأن رغبتهم المشتركة فى التقدم والقوة تؤدى بطبيعة الحال الى توسع المشروع ذاته .

ومن جهة اخرى فأن مرور الوقت يزيد مران كل منهم فيصبح أقدر على العمل مما كان قبلا . كما تزداد كفاءته شيئا فشيئا ــ ويصبح أقدر على مجابهة الصعاب أو الازمات التى تصادف المشروع وعلى حلها من غيره . هذا الى ازدياد معلوماته عن المشروع بصفة عامة ولهذا العامل ما له من أهمية من وجهة ادارة المشروع .

هذا كله من الوجهة الانسانية أو السيكولوجية أو فلنسمها كما شئنا فاذا ما نظرنا الى الموقف من ناحيته المالية والمحاسبة الصرفة لوجدنا أن التوسع أمر يتمشى وطبيعة الاشياء كما سيضح الآن .

فقد افترضنا أن المشروع ناجح . معنى النجاح من وجهة المالية والمحاسبة هو ان تزيد الاموال التى تتصرف فيها المنشاة . وتتمثل هذه الزيادة . أما فى احتياطيات أو ارباح تحتفظ بها المؤسسة دون صرفها لاصحابها (أى سحبها من المشروع) وأما فى أموال تستحق للغير ولكنها دخلت فى أعمال المؤسسة بصفة مؤقتة حتى يطلبها الغير ولنورد الامثلة المبسطة التالية لتدليل على ما نقول :

نفترض ان رأس مال المشروع عند تأسيسه هو ١٠٠٠٠٠ جنيه فتكون الميزانية العمومية عند التكوين كالآتي :

جـ		جـ	
١٠٠٠٠٠	النقدية	١٠٠٠٠٠	راس المال

وتكون الميزانية بعد مرور فترة من الوقت كالآتي :

جـ		جـ	
١٢٠٠٠٠	اصول مختلفة	١٠٠٠٠٠	راس المال
		٢٠٠٠٠	احتياطيات حرة وارباح غيرموزعة
١٢٠٠٠٠		١٢٠٠٠٠	

وهكذا نجد ان المؤسسة احتفظت لديها باحتياطات حرة وارباح لم توزعها فكان ذلك بمثابة راسمال جديد قدره ٢٠٠٠٠ جنيه ــ ويتمثل هذا فى زيادة أصول المنشأة ، أي زيادة الاموال التى تتصرف فيها المنشأة بمقدار ٢٠٠٠٠ جنيه (كما هو واضح فى المثال أعلاه) .

وقد تكون الميزانية بعد فترة من الوقت كالآتي :

جـ		جـ	
١٢٥٠٠٠	اصول مختلفة	١٠٠٠٠٠	راس المال
		٢٠٠٠٠	احتياطيات حرة وارباح غيرموزعة
		٥٠٠٠ *	التزام قانون عقدالعمل الفردى
١٢٥٠٠٠		١٢٥٠٠٠	

هنا نرى أنه بالرغم من ان مركز المنشأة بالنسبة للارباح لم تتغير الا ان اموالها التى تتصرف فيها قد زادت بخمسة آلاف جنيه اخرى نتيجة تكوين حساب التزام المنشأة نحو موظفيها طبقا لقانون عقد العمل الفردى . فهذه الخمسة آلاف جنيه تستحق للغير (اذ ان الموظف يعتبر بالنسبة للمنشأة من الغير من وجهة نظر مكافاته عن مدة خدمته) ومع ذلك فان المنشأة تحتفظ بها فى أموالها التى تستطيع التصرف فيها disposable funds حتى تحل مناسبة صرفها لمن يستحقها

وهكذا كلما مر الوقت كلما زادت الاموال التى تتصرف فيها المنشأة وبالتالى كلما دعا هذا الى توسعها .

ومن الواضح أن التوسع الذى صورناه فى الامثلة السابقة انما هو توسع لا ارادى . انه توسع لا تستطيع المنشأة تجاهله ولا منعه ــ فما دامت الاصول التجارية والمالية والمحاسبية تقضى باحتجاز جزء من الارباح لدى المؤسسة دون توزيع لاصحابها ــ وما دامت القوانين تكفل لموظفى المنشأة حقوقا قبلها ، وان هذه الحقوق تتزايد باستمرار ــ فأن المؤسسة ستواجه حتما توسعا فى أعمالها .

وسؤالنا الآن : ما الذى يجب على المؤسسة ان تعمله حيال هذا التوسع؟ هل تستعد له استعدادا خاصا أم تتجاهله حتى يصبح حقيقة ملموسة

وتصبح ادارة المؤسسة غير قادرة على تسيير دفة أموره ؟

هذا هو موضوع البحث الذى رأينا الكتابة فيه على صفحات هذه المجلة ابتداء من العدد الماضى . ولا نبالغ اذا قلنا انه موضوع حيوى، فى الدرجة الاولى من الاهمية فقد أصبحنا فى عصر صناعى ينحو نحو التكامل . وتقدمت الاعمال فيه تقدما عظيما وما زالت مستمرة فى التقدم، وأصبحت جهود العالم كله الآن حكومات وشعوبا متجهة الى زيادة الانتاج لمقابلة التزايد المستمر فى عدد سكان العالم ، والى خفض التكاليف زيادة فى رفاهية الشعوب .

فتوسع المشروعات لا يقتصر على الحالات التى أشرنا اليها أعلاه،حالات التوسع اللاارادى بل انه فى الاعم الاغلب يكون توسعا مرسوما فى ذهن أصحاب المشروع منذ الاقدام عليه وتكون خطتهم هى البدء بالمشروع فى حجم مناسب محدود حتى اذا ما اطمأنوا الى نجاحه توسعوا فيه فى الفرصة المناسبة .

وجدير بالذكر أن كلامنا ينطبق على أى حجم من المشروعات كما ينطبق فى حالات الشركات المساهمة أو فى شركات الاشخاص .

أنواع التوسع من وجهة الاموال

ان التوسع المرسوم للمشروع قد يأخذ أحد عدة أشكال نذكر منها ما يأتى :

١ ـ فقد يكون بزيادة راس مال المشروع عن القدر الذى بدأ به .

٢ ـ وقد يكون باستكمال رأس المال المصرح به ـ اذ يحدث كثيرا أن تكون قيمة السهم الاسمية عند الاصدار٤ جنيهات ولكن المؤسسة لا تطلب من هذا المبلغ سوى نصفه مثلا . فاذا ما حان وقع التوسع طلب المشروع من مساهميه استكمال قيمة أسهمهم .

٣ ـ وقد يكون بالاقتراض سواء كان ذلك لآجال قصيرة أو لآجال طويلة

أنواع التوسع من وجهة شكل المشروع ـ نبين ادناه أكثر أنواع التوسع شيوعا :

١ ـ قد يكون بمجرد زيادة الحجم وزيادة الانتاج تبعا لذلك . كأن يكون متوسط الانتاج مليون وحدة فى السنة ويهدف التوسع الى انتاج مليونى وحدة .

٢ ـ اوقد يكون بالاقدام على انتاج أصناف جديدة كمصنع لحوم محفوظة مثلا يرغب فى التوسع فى ناحية الالبان ومنتجاتها .

٣ ـ أو قد يكون بتملك مشروعات مماثلة قائمة فعلا ـ سواء كان هذا التملك ملكية كاملة ـ بشراء المشروع الآخر ـ أو مجرد ملكية اشراف بشراء حصة كبيرة من ملكية المشروع الآخر ويصبح المشروع الاول بمثابة الشركة القابضة والمشروع الآخر بمثابة الشركة التابعة .

٤ ـ أو قد يكون بانشاء صناعات مكملة للصناعة التى تمارسها المنشأة أصلا وذلك على غرار نظام الكارتل . فمصنع المياه الغازية قد يرى من مصلحته صنع الزجاجات ذاتها بدلا من شرائها من الغير . وقد يرى صنع السدادات ذاتها بدلا من شرائها ، وهكذا . أو كمصنع النسيج اذا ما رأى ضرورة القيام باعداد الغزل الذى يحتاجه فيقوم بانشاء مصنع غزل أيضا .

٥ ـ أو قد يكون بانشاء فروع جديدة للمشروع أو بالقيام بعمليات البيع اذا كانت موكولة فى مبدأ الامر لمؤسسة أخرى كشركات الانتاج السينمائى اذا ما رأت أن تقوم هى بتوزيع أفلامها واستغلالها بنفسها بدلا من أن تقوم بهذا العمل شركات توزيع مستقلة عنها .

تقسيم البحث

ان موضوع البحث يثير عدة أبحاث على جانب كبير من الاهمية ، ويجب أن تستعد المؤسسة للتوسع استعدادا خاصا من ٣ نواح على الاقل كالآتى :

١ ـ ناحية الانتاج : فان هذا يكون بمثابة دراسة مشروع جديد . ويجب أن تقوم المؤسسة بنفس الابحاث التى أجرتها فى مبدأ الامر . من دراسة رأس المال والحجم المناسب للمشروع ، ومقدار الانتاج المرتقب ، وتكلفة الوحدة والتصريف، وهكذا ويكون المشروع فى وضعه القديم بمثابة دليل Guide ينير الطريق أمام القائمين بمشروع التوسع.

وهذه الناحية لها شقان ، **الشق الاول** صناعى فنى يبحث فى طريقة زيادة الانتاج ، والآلات اللازمة لذلك مع دراسة كل الخطوات الصناعية دراسة متينة ، **والشق الثانى** مالى يبحث فى تكلفة الوحدة فى الوضع الجديد كما يبحث فى موضوع التصريف فى الاسواق . ومن أهم نقط هذا البحث مسألة الدورات التجارية

٢ ـ ناحية الموظفين والعمال : فسوف يتطلب التوسع زيادة عدد الموظفين والعمال من جهة وزيادة المهام الملقاة على عاتق الموظفين من جهة أخرى . وأهم من هذا كله فسوف تتغير وتتعدل اختصاصات الموظفين ولابد من أن يتخلى المشرفون على ادارة المشروع عن بعض اختصاصهم ويتعين عليهم فى هذه الحالة حسن اختيار رجال الصف الثانى فى المشروع

٣ ـ ناحية المحاسبة : فلا شك أن التوسع سيتطلب الكثير من الاعمال الحسابية ، ويتطلب تعديل النظام الحسابى ونظام التكاليف حتى يتمشيا مع هذا التوسع وربما تطلب الامر ضرورة الاستعانة بالآلات الحاسبة وهكذا .

ونبدأ من العدد القادم باذن الله تعالى فى دراسة هذه النواحى تباعا .

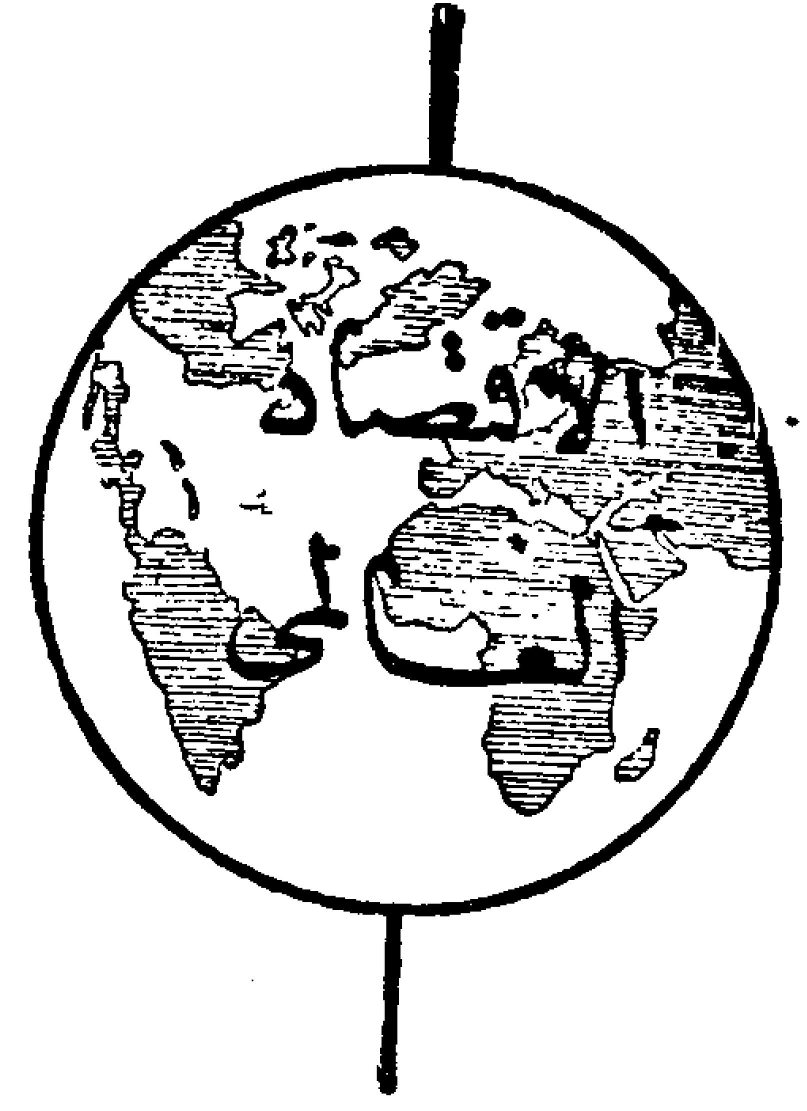
(يتبع) **موسى حقى**

وكيل عام شركة مصر للتمثيل والسينما

نبأ هام

يسر مجلة الاقتصاد والمحاسبة أن تعلن أنها قررت تخفيض ثمن النسخة الى ٥ (خمسة قروش) بدلا من ١٠ (عشرة قروش) وذلك ابتداء من هذا العدد مساهمة منها فى نشر الثقافة الاقتصادية ، وتعاونا معنادى التجارة الملكى فى أداء رسالته على أوسع نطاق .

راجين للوعى الثقافى الاقتصادى كل تقدم وانتشار فى العهد الجديد السعيد .



انتاج السكر فى العالم سنة ١٩٥٣

ينتظر أن يهبط انتاج العالم من السكر فى عام ١٩٥٣ بنحو مليون ونصف مليون طن عما كان عليه فى عام ١٩٥٢ ، وذلك لان كوبا — كما ذكرنا فى عدد سابق — قررت تخفيض انتاجها فى هذا العام بنحو مليونى طن فى الوقت الحاضر الذى ينتظر فيه أن يزيد انتاج باقى العالم بنحو نصف مليون طن . ولكن زيادة المخزون فى نهاية عام ١٩٥٢ بنحو مليونى طن عن المخزون فى نهاية عام ١٩٥١ ، ستمحو بالتأكيد أثر الهبوط فى الانتاج العالمى .

وقد أدت كثرة التقلبات فى انتاج السكر وفى أسعاره العالمية الى التفكير فى عقد اتفاقية دولية تستهدف تثبيت أسعاره ووضع نظام حصصى لكل من الانتاج والاستهلاك . وينتظر أن يعقد لهذا الغرض مؤتمر دولى فى الصيف القادم ، ولكن لا ينتظر أن توضع القرارات التى قد يصل اليها موضع التنفيذ قبل ظهور محصول سكر عام ١٩٥٤/١٩٥٥

زيت الزيتون فى التجارة الدولية

تنتج دول حوض البحر الابيض وحدها نحو ٩٩٪ من انتاج زيت الزيتون فى العالم الذى يصل متوسطه فى السنوات الاخيرة نحو مليون طن بل ان ٩٠٪ من هذا الانتاج يأتى من سبع دول فقط هى اسبانيا وايطاليا واليونان وتونس والجزائر ومراكش والبرتغال .

ويتسم انتاج زيت الزيتون فى العالم بالتقلبات العنيفة من عام الى آخر ، فبينما بلغ ١ر٢٠٠ر٠٠٠ طن فى موسم ١٩٤٧/١٩٤٨ هبط فى العام التالى الى ٥٠٠ر٠٠٠ طن فقط ثم ارتفع الى ١ر٢٠٠ر٠٠٠ طن ثانيا فى عام ١٩٤٩/١٩٥٠ وهبط فى العام التالى أيضا الى ٦٠٠ر٠٠٠ طن ليرتفع من جديد الى ١ر٥٠٠ر٠٠٠ طن فى عام ١٩٥١/١٩٥٢ . أما فى العام الحالى (١٩٥٢ / ١٩٥٣) فيقدر الانتاج بنحو ٧٠٠ر٠٠٠ طن فقط .

ولكن على الرغم من هبوط الانتاج هذا العام ينتظر أن تزيد الصادرات عما كانت عليه فى العام الماضى ، نظرا لوفرة الاحتياطى المخزون من انتاج الموسم السابق الضخم فى الدول المنتجة من جهة ، وقلة الاحتياطى فى الدول المستوردة ، ولاسيما الولايات المتحدة من جهة أخرى .

تجارة اليابان الخارجية فى عام ١٩٥٢

بلغت قيمة واردات اليابان فى سنة ١٩٥٢ ٧٣٠ ألف مليون ين بنقص قدره ١ ٪ عن العام السابق ، بينما بلغت قيمة الصادرات ٤٥٩ ألف مليون ين بنقص قدره ٦ ٪ وبذلك بلغ العجز فى الميزان التجارى ٢٧١ ألف مليون ين (الدولار الامريكى = ٣٦١ ين) . ويعزى هبوط الصادرات الى سياسة تقييد الاستيراد التى لجأت اليها كثير من دول العالم ولا سيما دول المنطقة الاسترلينية القريبة من اليابان والتى كانت من أهم أسواق تصريف المنتجات اليابانية

أما الواردات فعلى الرغم من الهبوط الطفيف فى قيمتها فقد زاد حجمها كثيرا ، وذلك لاقبال اليابان على الاستيراد بكثرة ولا سيما من المواد الغذائية مدفوعة الى ذلك بهبوط أسعار المواد الاولية فى العالم فى السنة الماضية .

وفيما يلى قيمة أهم واردات وصادرات اليابان فى عام ١٩٥٢ مقارنة بما كانت عليه فى عام ١٩٥١ :

(مليون ين)

أهم الواردات	١٩٥٢	النسبة المئوية لما كانت عليه فى ١٩٥١	أهم الصادرات	١٩٥٢	النسبة المئوية لما كانت عليه فى ١٩٥١
قطن خام	١٥٤٨٥٨	٨٦ر٨	حديد وصلب	٩٤٤٦٠	١٢٧ر٦
أرز	٦٦٤٧٨	١٥٤ر٣	منسوجات قطنية	٦٤٨٨٨	٥٦ر٧
قمح	٥٧٣٢٨	١٠١ر٣	منتجات بحرية	١٦٣١٣	١٢٨ر٨
بترول	٤٩٧٩٠	١٠٧ر١	حرير صناعى	١٥٧٦٦	٦٥ر٦
صوف خام	٤٣٩٣٢	٦٦ر٨	حرير طبيعى	١٥٧٥٩	١٠٥ر٧

ايطاليا تعانى عجزا خطيرا فى ميزانها التجارى

يقدر عجز الميزان التجارى فى ايطاليا فى عام ١٩٥٢ بنحو ٩٣٠ مليون دولار ، أى ما يقرب من ضعف العجز فى العام السابق . ويرجع معظم النقص فى الصادرات الى قيود الاستيراد السائدة فى بلاد المنطقة الاسترلينية وفرنسا فى الوقت الذى تتزايد فيه واردات ايطاليا . وفضلا عن ذلك فان الرصيد الدائن المتراكم لايطاليا لدى دول اتحاد المدفوعات الاوروبى قد أخذ فى التناقص منذ فبراير ١٩٥٢ حتى هبط الى حوالى ١٠٠ مليون دولار فقط فى أوائل عام ١٩٥٣ ، وينتظر أن يتلاشى هذا الرصيد تماما فى منتصف العام اذا استمرت الحال على ما هى عليه ، وذلك لان ايطاليا قد رفعت القيود عما يقرب من ٩٩٪ من وارداتها من دول الاتحاد الى جانب تخفيض الرسوم الجمركية بنحو ١٠ ٪ .

وقد اضطرت ايطاليا أخيرا الى اخطار منظمة التعاون الاقتصادى الاوروبى أنها ستلجأ الى نظام حصص الاستيراد من جديد اذا لم تجد منفذا لصادراتها فى المنطقة الاسترلينية وغيرها من الاسواق العالمية .

واذا كانت صادرات ايطاليا الى منطقة الدولار قد سجلت شيئا من الزيادة فى عام ١٩٥٢ فان نسبة الزيادة فى وارداتها من تلك المنطقة كانت تفوق زيادة الصادرات بكثير .

القطن الامريكى فى الشرق الاوسط

أوفدت وزارة الزراعة الامريكية المستر كارل كامبل خبير الاسواق الى الشرق الاقصى لدراسة الوسائل

التى تؤدى الى زيادة صادرات القطن الامريكى الى تلك البقاع ، وذلك لان صادرات أمريكا من القطن فى هذا الموسم كانت (مخيبة للامل) على حد تعبير وزارة الزراعة الامريكية ، اذ بلغت فى الشهور الستة الاولى من الموسم الحالى (أغسطس / يناير) نحو ١ر٨ مليون بالة (البالة = ٥٠٠ رطل) فقط ، أى أقل من نصف صادرات القطن فى نفس الفترة من الموسم الماضى . وكان مااستوردته الهند من هذا المقدار ٢٧ ألف بالة فقط مقابل ٤٧٤ ألف بالة فى الموسم السابق .

وسيزور المستر كامبل اليابان وفورموزا وسيام والباكستان وعدن

انجلترا تبحث عن المزيد من اللحوم

أوفدت وزارة الطعام البريطانية بعثة برياسة المستر هربرت وكيلها الدائم الى نيوزيلندا لمباحثة السلطات المختصة هناك فى مسألة تنمية الثروة الحيوانية عما هى عليه ودراسة مدى امكان التوسع فى انتاج اللحوم لمقابلة احتياجات بريطانيا .

زيادة نفقات الدفاع فى بريطانيا

على الرغم من تصريح المستر تشرشل فى أواخر العام الماضى عن اعتزامه خفض نفقات التسلح فقد ارتفعت هذه النفقات فى الميزانية المقدمة للبرلمان عن السنة المالية ١٩٥٤/١٩٥٣ الى ١ر١٦٣٦ مليون جنيه استرلينى أى بزيادة حوالى ١٢٠ مليونا . وكانت هذه الزيادة الزيادة على حساب النفقات المدنية بنحو ٢ر١٦٩ مليون جنيه استرلينى فقد قدرت باقى مصروفات الدولة أى بنقص قدره ٢٦٢ مليونا عن الميزانية السابقة . ويعزى ثلث الزيادة فى نفقات الدفاع الى ارتفاع الاسعار .

وحدة اقتصادية بين شيلى والارجنتين

وقع كل من رئيس جمهورية شيلى ورئيس جمهورية الارجنتين أخيرا تصريحا مشتركا عن اتخاذ الاجراءات اللازمة لانشاء وحدة اقتصادية بين البلدين يمكن أن تنضم اليها فى المستقبل أية دولة مجاورة من دول امريكا اللاتينية . وتشمل الاجراءات المشار اليها :

١ - اتباع سياسة تؤدى الى توسيع التبادل التجارى الى أبعد الحدود ، والتعاون فى نواحى النشاط الانتاجية ، وتنمية التقدم الصناعى عن طريق التعاون المالى المشترك .

٢ - الدخول فى مفاوضات لاتفاق مدتها عن ١٢٠ يوما لعقد معاهدة تهدف الى التدرج فى الغاء الرسوم الجمركية وبعض الضرائب وأسعار الصرف المختلفة ، وأية اجراءات أخرى قد تعرقل سير التجارة بين البلدين .

٣ - التفاوض فى نفس الوقت لعقد اتفاقية مدفوعات لتسوية الالتزامات المالية المتبادلة ، تنص أيضا على تعديل أو الغاء أية تعليمات تتعلق بالمدفوعات الاجنبية ويكون لها أثر فى عرقلة التبادل التجارى .

تخفيض سعر الفائدة المصرفية فى النمسا

أعلن فى فيينا يوم ٢٥ مارس ١٩٥٣ أن بنك النمسا الوطنى سيعقد اجتماعا فى ذلك اليوم لخفض سعر الفائدة المصرفية من ٥ ١/٢ ٪ الى ٥ ٪ تيسيرا لحركة الائتمان . وقد سبق للبنك المذكور أن خفض سعر الفائدة من ٦ ٪ الى ٥ ١/٢ ٪ يوم ٢١ يناير الماضى .

انتاج الصوف فى الموسم الحالى ١٩٥٢ / ١٩٥٣

يقدر انتاج الصوف فى الموسم الحالى بنحو ١ر٠٦٥ر٠٠٠ طن ، أى بزيادة قدرها ٣ ٪ عن انتاج الموسم الماضى (١٩٥١ / ٥٢) . ويبين الجدول الآتى تطورات انتاج الصوف فى العالم فى السنوات الاربع الاخيرة بآلاف الاطنان :

	٥٠/١٩٤٩	٥٢/١٩٥٠	٥٢/١٩٥١	٥٣/١٩٥٢
استراليا	٢٨٢	٢٨٥	٢٧٥	٣٠٠
نيوزيلندا	١١٧	١١٨	١٢٤	١٢٦
الارجنتين	١٠٢	١٠٣	٩٠	٩٥
روسيا	٦٦	٧٣	٧٧	٨٠
الولايات المتحدة	٥٥	٥٤	٥٣	٥٦
جنوب افريقيا	٤٥	٥٠	٥١	٥٢
أورجواى	٣٩	٤٣	٤٣	٤٢
بلاد اخرى	٢٩٤	٣٠٩	٣١٧	٣١٣
مجموع انتاج العالم	**١ر٠٠٠**	**١ر٠٣٥**	**١ر٠٣٠**	**١ر٠٦٥**

ويلاحظ أن أهم الدول انتاجا للصوف تقع فى نصف الكرة الارضية الجنوبى ، حيث يقل السكان بالنسبة لمساحة الاراضى ، فيقل بالتالى ضغطهم على المراعى لتحويلها الى انتاج الحبوب وغيرها من المواد الغذائية . ولما كانت كل من روسيا والولايات المتحدة تستهلك انتاجها من الصوف محليا فان الدول الخمس الباقية تعتبر أكثر دول العالم تصديرا للصوف ، ويبين الجدول الآتى ماصدرته كل منها فى المواسم الثلاثة المنتهية الاخيرة بآلاف الاطنان .

	٥٠/١٩٤٩	٥١/١٩٥٠	٥٢/١٩٥١
استراليا	٣٥٨	١٧٥	٢٦٩
نيوزيلندا	١٣٥	٩٣	١٤٢
جنوب افريقيا	٤٦	٤٦	٥٤
الارجنتين	٩٨	٥١	٢٤
أوروجواى	٤٨	٤٠	٢٠
المجموع	**٦٨٥**	**٥٠٥**	**٥٠٩**

ويتضح من مقارنة كل من الجدولين السابقين ان صادرات الصوف لا تتأثر بحجم الانتاج بقدرما تتأثر بالطلب العالمى .

وقد اتسمت أسعار الصوف الخام فى النصف الثانى من الموسم الماضى وفى أوائل الموسم الحالى بشىء من الثبات النسبى .

باكستان لا تخفض قيمة عملتها (الروبية)

قدم السيد محمد علي وزير مالية باكستان الى البرلمان ميزانية العام المالي المقبل بعد موازنتها ، وقال في خطاب تقديمه للميزانية أنه بعد تنفيذ مقترحات فرض ضرائب جديدة ، سيتبقى هناك فائض عادى قدره ٤٠٠ر٤٠٠ر١ روبية ٠

وقدرت جملة الايرادات هذا العام بمبلغ ٠٠٠ر٥٠٠ر٤٤٨ر١ روبية والمصروفات بمبلغ ٠٠٠ر١٠٠ر٤٤٧ر١ وستتم تغطية العجز بفرض ضرائب جديدة على الكماليات ، غير أن الحكومة زادت من الامتيازات والاعتمادات المالية التى تهدف الى الاسراع فى ترقية أحوال الصناعة فى البلاد

مشروعات الصناعة

وزيدت الاعتمادات الخاصة بالمشروعات الصناعية بمبلغ خمسة وخمسين مليونا ونصف مليون روبية عما كانت عليه فى الميزانية السابقة ، كما زيدت الاعتمادات الانشائية بمبلغ ٠٠٠ر٩٠٠ر٦٥ روبية ٠ واعتمد مبلغ ثمانين مليون روبية لمنحه قرضا للاقاليم والولايات للقيام بالمشروعات الانشائية وذلك علاوة على اعتماد خاص قدره سبعون مليون روبية خصص لمشروعات الرى والقوى الكهربائية

واعتمد مبلغ ٨٥ مليون روبية لينفق على تحسين المستوى الاجتماعي وايواء اللاجئين وبناء الطرق الحديثة وتنفيذ المشروعات الزراعية ٠ واقترحت الحكومة طرح قرض جديد فى خلال السنة المالية الجديدة قدره مئتا مليون روبية لتمويل المشروعات الانشائية ٠ **والمنتظر أن تتلقى الحكومة قروضا أجنبية تبلغ فى جملتها ٠٠٠ر٩٠٠ر٧٦ روبية ومساعدات أجنبية تبلغ جملتها ٨٠ مليون روبية**

واعتمد مبلغ ١٥ مليون روبية لايواء اللاجئين من كشمير

الروبية الباكستانية لا تخفض

ولم تتضمن الميزانية اشارة ما الى احتمال خفض الروبية الباكستانية ، كما أن وزير المالية نفى نفيا قاطعا الشائعات السارية حول هذا الخفض

نفقات الدفاع

ونص فى هذه الميزانية على تخصيص مبلغ ٨٠٠ مليون روبية لنفقات الدفاع

وقال وزير المالية ان العلاج الحقيقى لما يعانيه اقتصاد البلاد من علل انما يستطاع ببذل جهود يتكاتف فيها أفراد الامة جميعا لزيادة انتاجهم

توقع سوء الحالة الغذائية

وأشار الوزير الى الحالة الغذائية فقال انها ستكون فى العام المقبل أشد وطأة منها فى العام الماضى ، وستبذل جهود كبيرة لاستيراد مقادير كافية من القمح اما على هيئة قروض أو معونات من الولايات المتحدة واستراليا وكندا

الاولوية لمشروعات زيادة الانتاج

وقد أعطيت الاولوية لتمويل المشروعات الخاصة بزيادة الانتاج ، وذلك من مبلغ الخمسين مليون روبية الذى خصص فى العام الفائت لتحقيق التوصيات التى تقدمت بها لجنة التحقيق الزراعى الباكستانى

ركود التجارة الخارجية

ومما قاله وزير المالية وهو يقدم الميزانية أنه فى الظروف الحالية التى ركدت فيها التجارة الخارجية وظهر الخوف من حدوث تضخم فى داخل البلاد ، أصبح العلاج لعللنا الاقتصادية هو فى الانتاج والاكثار من الانتاج

فرض ضرائب جديدة

وأعلن الوزير فرض ضرائب جديدة على السلع المستوردة من المشروبات الروحية والبنزين والسكر الناتج محليا والمستورد من الخارج والملابس والسجاير ٠ وأعيد فرض رسم على المستورد من مصنوعات الجوت قدره ٣٠ فى المائة ، كما فرض رسم ايراد على الاكياس والمصنوعات من الجوت ٠ وأعفيت الاقمشة التى تنتجها الانوال الآلية من جميع الرسوم ، كما ألغى رسم الصادر على الاكياس المصنوعة من الجوت وكذلك أعفى الشاى من رسم الصادر لمدة عام واحد ٠ وأعفيت مواد الدباغة الصناعية والعقاقير والادوية المستخدمة لعلاج السل من رسم الاستيراد ٠ وستبقى ضريبة الدخل والضريبة الاضافية والضرائب على المبيعات والضرائب المفروضة لايواء اللاجئين على حالها ٠ ومنحت تسهيلات لتشجيع التوفير والاستثمار وزيادة الانتاج

مشكلة مياه القنوات

وأدى تحرج الموقف الغذائى فى البلاد الى اشتداد خطورة مشكلة مياه القنوات التى أصبحت فى مقدمة المشكلات التى تشغل بال باكستان وأعرب وزير المالية عن ثقته فى أن الجهود التى يبذلها البنك الدولى للانشاء والتعمير فى هذا الصدد ستكلل بالنجاح لان من الامور الجوهرية التى تهم باكستان ان أن تظفر بنصيبها من الماء المستمد من القنوات المشمولة بالحكم الهندى وكفالة هذا الماء فى خلال موسم القاء البذار فى الخريف المقبل

خفض انتاج الجوت

وقال الوزير انه تقرر خفض انتاج الجوت فى سنة ١٩٥٣ الى أربعة ملايين ومئتى ألف بالة فى خلال الموسم القادم ، مما يتسنى معه اجابة الطلبات الدولية من الجوت الخام وبالتالى الاحتفاظ بمستوى مناسب للاسعار

أسعار القطن الباكستانى

أما فى ما يتصل بأسعار القطن الباكستانى ، فقد قال الوزير انها تعانى منافسة وأن الحكومة تبذل غاية جهدها لاصداره بموجب اتفاقات تجارية وغيرها من الوسائل ٠

توقع انخفاض الاسعار

وأشار الوزير الى تجارة البلاد الخارجية فحذر من أن تميل الاسعار الى انخفاض فى عام ١٩٥٣ فقد قدرت قيمة الصادرات بمبلغ ١٣٥٠ مليون روبية مقابل ١٧٦٠ مليون روبية فى عام ١٩٥٢

أرقام واحصاءات

ايرادات سكة الحديد الهندية

سجلت الهند رقما قياسيا فى أرباح النقل ، اذ بلغت جملة الارباح لسكة الحديد من ايرادات النقل فى عام ١٩٥١ / ١٩٥٢ المالى ٢٩٠٫٨ من ملايين الروبيات أى بزيادة قدرها ٢٨٧ر١ من ملايين الروبيات عن سنة ١٩٥٠ / ١٩٥١

ولم تتجاوز نفقات التشغيل فى خلال العام ١٣٨ مليون روبية

وزادت نسبة نقل البضائع بمقدار ٤ر٧ من ٢٧ر٠٠٨ مليون (طن ميل) فى سنة ١٩٥٠/١٩٥١ الى ٢٩ر٠١٨ مليون طن ميل فى سنة ١٩٥١/١٩٥٢

ولكن حدث لاول مرة منذ أكثر من عشر سنوات أن قل عدد المسافرين نوعا ما اذ انخفض الى ١٢٣٢ مليونا بعد أن كان ١٣٠٨ ملايين فى العام السابق .

انتاج الزيت السعودى

بلغت جملة انتاج الزيت الخام فى البلاد السعودية فى خلال شهر فبراير الماضى ٢٢ر١٨٧ر٤٧٠ برميلا ، أى بمعدل ٧٩٢ر٤١٠ براميل فى اليوم .

أما الزيت الذى كرر فى معامل رأس تنورة فقد بلغت جملة المكرر منه فى خلال ذلك الشهر ٤ر٨٨٧ر٥٤٦ برميلا أى بمعدل ١٧٤ر٥٥٥ برميلا فى اليوم .

وفى خلال الشهرين الاولين من هذا العام بلغت جملة انتاج الزيت الخام ٤٦ر٣٩٥ر٧٠٠ برميل أى بما معدله ٧٨٦ر٣٦٨ برميلا فى اليوم .

وفى المدة عينها كان الزيت الذى كرر فى معامل رأس تنورة جملته ١٠ر٦١٠ر٤٩٧ برميلا أى بمعدل ١٧٩ر٨٣٩ برميلا فى اليوم .

حالات التفاليس والبروتستو

جاء فى بيان للغرفة التجارية فى القاهرة أن حالات البروتستو المقيدة فى المحاكم بلغ عددها ٣٨٨١ حالة و ٥ أحكام بالافلاس فى المدة الواقعة بين يومى ١٦ و ٢١ يناير ١٩٥٣ ، أى بزيادة ٤٨٨ حالة بروتستو وبنقص ١٤ حكما بالافلاس عن المدة الاولى من ذلك الشهر .

البريد الهندى

أعلن وزير المواصلات الهندى فى مؤتمر مديرى مصالح البريد فى جميع أنحاء الهند الذى عقد أخيرا فى نيودلهى أن حركة المواصلات البريدية زادت منذ استقلال الهند بنسبة ٤٠ فى المئة وزادت المكالمات التليفونية بين المدن وبعضها البعض بنسبة ١٥٠ فى المئة ويعادل ما أنشىء من مكاتب البريد فى خلال الاعوام الخمسة الماضية جملة ما أنشىء فى خلال الاعوام المئة التى سبقتها . وزاد الدخل من ٢٩٥ مليون روبية فى سنة ١٩٤٨/٤٩ الى ٤١١ مليون روبية فى عام ١٩٥٢ / ٥٣ . وزادت النفقات من ٢٧١ر٥ من ملايين الروبيات الى ٣٩٨ر٦ من الملايين .

من تصريح وزير المالية

★ أؤكد أن السياسة التى سرنا عليها بالنسبة لبيع الاقطان هى التى سنتبعها فى خلال هذا الموسم وفى العام المقبل . وقد تبينا أن السياسة الخاصة بارسال بعثات لدراسة حالة السوق عادت بكثير من النتائج الطيبة ولا ريب فى أن التنشيط فى الطلب كان بسبب تلك البعثات التى أفهمت الغزالين سياسة الحكومة تفصيلا فمن المصلحة اذن الاستمرار فى هذه السياسة .

مغازل القطن

ومن المنتظر أن يبلغ مجموع المغازل المستخدمة فى صناعة القطن والنسج فى نهاية هذا العام أكثر من مليون مغزل بينما كان عدد المغازل المستخدمة فى هاتين الصناعتين عشر هذا العدد عند تقسيم شبه القارة الهندية .

وثمة مشروعات تضعها الحكومة لزيادة انتاج الاسمنت والسكر . وأصبحت باكستان تكتفى بما تنتجه مصانعها من السجاير والجلد والاحذية أما انتاج الزيت فقد زاد بنسبة ١٥ فى المئة عما انتج منه فى العام الماضى وارتفعت مرتبة جودة صناعة الاطارات والمطاط وانشئت مصانع جديدة لانشاء المراوح الكهربائية وآلات الحياكة ، وزاد انتاج الاحماض الكيميائية والصودا والزجاج والاصباغ زيادة ظاهرة .

الملكية الصناعية فى مصر

عدد المحال التجارية والصناعية فى شهر فبراير

أذاعت مصلحة الملكية الصناعية بوزارة التجارة والصناعة بيانا بالمحال التجارية والصناعية التى قيدت فى شهر فبراير ١٩٥٣ جاء فيه أنه من المحال المملوكة للافراد ١٤٢٧ متجرا و ٢٢٥ مصنعا وأن من المحال المملوكة للشركات ٤٢٥ متجرا و ٨٢ مصنعا أما جملة الرسوم التى حصلت عن القيد بالسجل التجارى وغير ذلك فتبلغ ١٣٨٨ جنيها و ٦٠٠ مليم

رؤوس الاموال التى مقرها فى مصر

واتضح أن رؤوس الاموال المقيدة فى السجل التجارى عن الشركات التى مركزها العام فى مصر فى هذا الشهر (فبراير) كالآتى:

شركات تضامن تجارية ٢٥٢ر٦٥٣ جنيها و ٩٢٣ مليما وشركات تضامن صناعية ٨٧ر٢١٠ جنيهات

وشركات توصية بسيطة تجارية ٨٨ر١٨٠ جنيها و ٢٥٧ مليما وشركات توصية بسيطة صناعية ١٨ر٦٠٠ جنيه

وشركات توصية بالاسهم (تجاريه) ٦ آلاف جنيه

وشركات مساهمة تجارية ٥٢٥ ألف جنيه

ولم تسجل فى خلال هذا الشهر رؤوس أموال لشركات مركزها العام فى الخارج ولها نشاط فى مصر .

كذلك لم تسجل حالات بيع ورهن عن المحال التجارية والصناعية فى ذلك الشهر ، وان كانت رسوم قدرها ثلاثة جنيهات ونصف جنيه قد جبيت عن مستخرجات وخلافه .

العلامات التجارية والبراءات

وجاء فى بيان مصلحة الملكية الصناعية أن العلامات التجارية المحلية المودعة بلغ عددها فى شهر فبراير ٨١ علامة ، بينما بلغ عدد العلامات الاجنبية المودعة ٤٠ علامة وعدد العلامات التجارية المحلية المسجلة ٣٣ وعدد العلامات التجارية الاجنبية المسجلة ١٢٥ علامة

ودفعت رسوم تسجيل لهذه العلامات جملتها ٨٥٢ جنيها و ٥٠٠ مليم

وبلغ عدد العلامات التجارية الدولية التى سجلت بمصر فى ذلك الشهر ٥٢١ علامة

وبلغ عدد البراءات الاصلية المطلوبة عن اختراعات ٣٥ دفعت عنها رسوم جملتها ٢٣٢ جنيها و ٥٠٠ مليم

وقدمت طلبات لتسجيل رسوم ونماذج صناعية وطنية مودعة عددها ٥٠ رسما و ٣١ نموذجا ، بينما طلبات النماذج الصناعية المسجلة بلغ عددها ٣ طلبات .

وقد دفعت لرسوم التسجيل المختلفة مبالغ جملتها ١٧ جنيها و ٥٠٠ مليم

ولم تسجل فى خلال شهر فبراير رسوم أو نماذج صناعية دولية .

وبلغ عدد الطلبات المقدمة من وكلاء البراءات فى شهر فبراير طلبين اثنين ، وكان هناك سبعة طلبات تحت الفحص ، أما الرسوم التى دفعت فى مقابل ذلك فقدرها ١٠ جنيهات .

اشهار الافلاس

وبلغت جملة أحكام اشهار الافلاس التى صدرت فى شهر فبراير ٣٧ حكما منها ١٢ حكما فى محافظة القاهرة و ٧ أحكام فى محافظة الاسكندرية و ٣ أحكام فى مديرية الغربية وحكمان فى كل من مديريات القليوبية وبنى سويف والمنيا وجرجا ، وحكم فى كل من مديريات قنا وأسيوط والفيوم والجيزة والشرقية والبحيرة ومحافظة القنال .

مكتبة التاجر

تأمين الصادرات
Insurance of Exports

كتبت مؤلفات عديدة عن التأمين البحرى وذلك لعدة أسباب ذكرها المؤلف فى المقدمة .

ولقد ذكر المؤلف قانون ١٩٠٦ الذى عرف عقد التأمين البحرى الذى بمقتضاه « يتعهد المؤمن بتعويض المؤمن له بطريقة أو بوسيلة يتفق عليها ضد الخسائر البحرية »

ثم تولى المؤلف (مستر هارولد ترنر) شرح أسباب اصدار هذا القانون فى بريطانيا — وهو فى الوقت نفسه القانون الذى تجرى عليه معظم عمليات التأمين البحرى فى العالم ، لسبق بريطانيا فى هذا المضمار — ولقد قال أن التأمين البحرى يشمل (كل الخسائر البحرية) كما ذكرها القانون وهذا تعبير لم يوافق عليه فى سوق التأمين البحرى ببريطانيا ، ولكنه استعمل هذا التعبير وأشار الى أن البوالص التى تغطى كل الاخطار لا تتحمل تغطية كل الاخطار التى تنتج عن الاخفاء والغش واغفال ذكر بعض البيانات التى قد تتعرض لها البضائع المؤمن عليها . بل ان التجار يفضلون — للمصلحة الاقتصادية — دفع قسط مخفض مقابل تغطية خسارة معينة بدلا من دفع قسط كبير مقابل تغطية كل الخسائر .

ادارة العمليات الصناعية طبقا للطرق الاحصائية
Industrial Process Control by Statistical Methods

كتب مستر جون هايد هذا الكتاب بأسلوب شيق مستعرضا مدى أهمية الرقابة الاحصائية من الناحية النظرية والناحية العملية ، مما يشوق مهندسى الانتاج ، ورؤساء المصنع ، اذا ما رغبوا فى الانتاج على نطاق كبير .

ولقد شرح المؤلف كيفية تنظيم عمليات الاحصاء ، واستخدام كروت بها تفصيل كل عملية حتى يسهل تداولها وبحثها . وهو يهتم كثيرا بعرض النواحى العملية ، والتنظيمية والمشاكل السيكولوجية داخل المصنع .

واختتم المؤلف كتابه بشرح طرق اختبار الانتاج ، وتحديد الاسعار ، والكتاب مذيل بصور توضيحية عديدة .

اقتصاديات منافسة البائعين
The Economics of Seller's Competition

يشرح مؤلف هذا الكتاب البرفسور « فريتز ماشلوب » نظرية الاحتكار وما هى العوامل والعناصر والمقومات التى تتفاعل فى الاحتكار . ثم يعرج بعد ذلك على دراسة احصائية فى تحليل السوق . والكتاب يستطيع التاجر تفهم أسلوبه فى سهولة ويسر كما أنه لا ينزل بالمستوى العلمى عند طالب الاقتصاد ، ومدرس علم الاقتصاد ، والمشتغلين بالمسائل الاقتصادية ، كالخبراء والمديرين وأعضاء المصالح الحكومية . وهناك فصل عن « الاسعار » وسياسة الاسعار وادارة الاعمال . مما يعتبر بحق مرجعا قيما ، وعملا يفتخر به

حاجة الصناعة لاخصائيين فى التكنولوجيا

تجتاز بريطانيا فى الوقت الحاضر فترة من التوسع الصناعى . وهذا التوسع يحتاج الى اخصائيين فى جميع فروعها وخاصة فى التكنولوجيا ، ولذلك تقدمت اقتراحات عديدة بانشاء معهد — يعتبر فى درجته جامعيا — يتخصص فقط فى الابحاث التكنولوجية . وفى يونيو الماضى تقدمت الحكومة البريطانية باقتراح بدلا من انشاء كلية خاصة لهذا العلم ، رؤى التوسع فى مساعدة الكليات العلمية الفنية لفتح المجال واسعا أمام قادة هذه الابحاث . ولقد بدىء العمل فعلا باختيار «الكلية الامبراطورية للعلوم والتكنولوجيا » كأول معهد علمى لهذا التوسع .

ولقد كان الغرض من انشاء هذه الكلية الامبراطورية فى عام ١٩٠٧ هو اعطاء أعلى تعليم متخصص ، ومد الجهات العلمية بالمتخصصين المتعلمين عمليا فى جميع فروع العلم ، وخاصة ما كان منه مطبقا فى الصناعة . هذا وسوف تصل « الكلية الامبراطورية للعلوم » الى ضعف حجمها فى عام ١٩٦٢

« تايمز ريفيو أوف أند سترى »

⊙⊙⊙

اتحاد شركة كريزلر

أعلن اتحاد صانعى سيارات : كريزلر ، بلايموث ، دودج ، دى سوتو أن هناك خفضا فى أسعار هذه السيارات يتراوح بين ١٠٠ دولار (أى حوالى ٣٦ جنيها استرلينيا) وذلك على نماذج السيارات المستخدمة فى السفريات (الركاب) ، كما أن هناك تخفيضا قدره ٦٧٫٥٠ دولار ينطبق على السيارات المتوسطة السعر ، وتخفيضا قدره ٧٨٫٤٠ دولار على النماذج الفاخرة (اللوكس) . كما أعلن أن أسعار سيارات اللورى ماركة « دودج » سيخفض سعرها بمبلغ ٤٠ دولارا .

⊙⊙⊙

أهمية الاحصاء فى الصناعة

هناك من الدلائل العديدة ما يثبت ان الصناعة بدأت تتعرف قيمة وأهمية الاحصاء ، وبالتالى أهمية استخدام الطرق الاحصائية ومدى انتشار هذه الطرق .

كما أعلن مستر (ت. ج. لونت) احصائى شركة فرانتى فى خطاب له

من الصحف

THE FINANCIAL TIMES

NEWS CHRONICLE

يحررها وشرف

عن موضوع (الاحصاء فى الصناعة) أن : « هناك تزايدا ملموسا فى تطبيق واستخدام الطرق الاحصائية الحديثة فى ادارة المصانع ، وخاصة ما كان منها متعلقا بقياس الانتاج ، ودراسة عنصر الزمن ، وبحث العمليات » .

ولكنه لا يعتقد بأن الصناعات الانتاجية يمكنها السير قدما بفضل استخدام الاحصاء ، ما لم يستطع المهندسون الاستفادة من الاحصاء . غير أنه اختتم بيانه قائلا

« وفى الوقت الحالى هناك ميل متزايد نحو الصناعة وتنظيم مراقبة نظم التمرين على عدة طرق وبمستويات مختلفة داخل المصانع وعندما نصل الى هذه النقطة أعتقد أنه يمكن القول بأننا تقدمنا كثيرا فى تفهم الاستفادة من الطرق الاحصائية » .

⊙⊙⊙

أزمة ورق الصحف

« اختفت أزمة نقص ورق الصحف فى جميع أنحاء العالم » وذلك كما أعلن (مستر ر . فاولر) رئيس اتحاد الورق ولب الاخشاب الكندى .. ولقد زاد انتاج منتجى الولايات المتحدة من ورق الصحف بمقدار ٤٠٠٫٠٠٠ طن حسب مقدرتهم الانتاجية . كما أضاف الصناع الكنديون ١٫١٠٠٫٠٠٠ طن

أنباء المعادن والمواد الخام

تحسنت أسعار **الرصاص** كثيرا فى سـ
صار سعره ٩٤ جنيه و٢ شلن و٦ بنس
٨٩ جنيه و١٥ شلن للطن سعر يونيو الق

كذلك مالت أسعار **الزنك** الى الهبوط بمقـ
للطن ، ٨١ جنيه و٥ شلن سعر يونيو القا
لندن . أما عن **القصدير** فلا تزال أسعار
ووصل سعر طن **الالومنيوم** ١٦٦ جنيه استر
الخام ١٢ جنيه و٨ شلن ، وطن **الحديد** ا
بنسا .

كذلك أقفل سعر **القطن الاشمونى** فى سـ
أسعار **الشاى** الهندى بمقدار ١/٢ بنس للر
٢ بنس للرطل . ولقد ارتفعت أسعار **الص**
اليابان وانجلترا أكثر الدول اقبالا على الشر
الناتج فى الملايو خلال شهر فبراير ٧٣٩ر
السابق . ولقد صدرت كميات كبيرة
وسنغافورة ، ولم يستهلك داخل الملايو نف

ـ العالمية
The Economist
NEWS OF TI
Dai Mi
THE ACCOUNTANT

ا : أحمد فريد حسن

لهذا الانتاج مما يهيىء لهذا الا نتاج كفاية الطلب العالمى .

((فاينننشيال تايمز))

⊙⊙⊙

صناعة ملابس الرجال

ان التحسينات العديدة التى ادخلت على انتاج ملابس الرجال خلال السنوات القلائل الماضية ، قد تناولها بالبحث (مجلس الانتاج البريطانى) فى كتيب نشر أخيرا . ولقد انتهى استقصاء المجلس الى ادخال طرق جديدة على هذه الصناعة والالتزام بتنفيذ توصيات فريق منتجى ملابس الرجال ، هذا الفريق الذى سافر الى الولايات المتحدة الامريكية فى عام ١٩٤٩ لدراسة هذه الطرق . ولقد عقدت عدة اجتماعات فى لندن ، ولم يعقد منذ ذلك الحين مؤتمر لدراسة هذا التقرير

ومن أهم الاقتراحات التى قدمت بواسطة هذا الفريق الذى سافر الى الولايات المتحدة أنه يتحتم على مؤسسات صناعة الملابس أن تقدر امكانيات التخصص على نطاق أوسع وبالذات التخصص فى صناعة نوع واحد من ملابس (الاردية) لوحدة انتاجية . ولقد قرر (مجلس الانتاج البريطانى) أن هناك اتجاها حاليا نحو هذا التخصص ولكن بدرجة قليلة ثم أنه يتضح أن هناك اختلافا بين

الذوق الامريكى والذوق الانجليزى ، كما أنه لا يلائم الظروف والعادات البريطانية ، لذلك فيجب صناعة عدة أشكال من هذه الاردية .

((تكستايل ريكوردر))

⊙⊙⊙

مشروعات تعهدت بريطانيا بتنفيذها

تعهدت بريطانيا بالقيام بمقاولة عدة مشروعات فى الخارج . وفيما يلى هذه المشروعات وتكاليفها ومناطقها : انشاء رصيف بحرى ، وبناء سد على نهر كيشون فى اسرائيل يتكلف ١ر١ مليون استرلينى ، انشاء حوض جاف ، وترميم حوض آخر فى كراتشى بالباكستان يتكلف مليون جنيه . وانشاء محطة قوى كهربائية ، ومجمع التوزيع فى اصفهان بايران يتكلف ٥ر١ مليون جنيه ، انشاء محطات تبريد فى جنوب أفريقيا تتكلف مليون جنيه ، وكذلك انشاء مولد كهربائى قوة ١٥٠ ألف كياوات . وعمل محطة كهربائية اضافية فى رأس الرجاء الصالح قوتها ١٢٠ الف كياوات وهذه كلها تتكلف ٥ر٢٢ مليون جنيه استرلينى ، انشاء طرق فى قبرص تتكلف ٨ر١ مليون جنيه ، وانشاء معامل تكرير بترول جديدة فى ميلانو ، ومعامل تكرير لزيت المحركات فى لجهورن بايطاليا تتكلف المعامل الاولى ١ر٣ مليون جنيه ، والمعامل الثانية تتكلف مليون جنيه ، واخيرا انشاء مجرى فى بغداد بالعراق تتكلف ٥ر١ مليون جنيه ، واقامة محطة كهربائية جديدة فى نيجريا ببلدة ((لاجوس)) تتكلف ١ر٣ مليون جنيه ، وتمهيد وادى الثر؟ار بالعراق ويتكلف ٥ مليون جنيه ، وأخيرا أنشاء مجرى مائى عميق وخزان كبير فى فريتون ويتكلف مليون جنيه

هذا وهناك عدة مشروعات وأعمال أخرى فى سبيل الاتفاق بالقيام بتنفيذها وهى : انشاء مطار ومبانيه فى كاى تاك بهونج كونج ويتكلف ٥ر٣ مليون جنيه ، انشاء حوض سفن واصلاح ميناء فى الساحل الذهبى يتكلف ٥ر٩ مليون جنيه ، وفى الكويت ويتكلف ٦ مليون جنيه .

((الايكونومست))

من هنا يتضح مدى استغلال رأس المال البريطانى فى الخارج ... فهل آن الأوان لرؤوس أموالنا المصرية أن نستغلها حتى ولو فى المشروعات النافعة بالداخل ؟ !

سندن بزيادة ٣ شلن و٩ بنس فى الطن ، أى لطن الواحد ، ولقد قفلت السوق على أساس ولكنها سرعان ما تغيرت الى ٩٠ جنيه للطن .

٢ شلن ونصف للطن ، أى بسعر ٨١ جنيه هذا مع أنه لم تبع كميات كبيرة فى سوق راخ عجيب حتى وصل سعره ٩٣٤ جنيه . طن **النحاس** ٢٨٥ جنيها ، وأوقية الذهب جنيه و١٨ شلن ، وأوقية الفضة الخام ٧٤

سندن ٣١ر٨٠ **وقطن ميدان** ٣١ر٨٠ . وارتفعت إما ارتفع شاى ((نياسلاند)) بمقدار بنس — رتفاعا مفاجئا فى سيدنى باستراليا ، وكانت نما هبط انتاج **المطاط** فى فبراير الماضى ، فبلغ طنا بينما بلغ الانتاج ٥٥ر٠٨٤ طنا فى يناير ريطانيا والولايات المتحدة والمانيا وفرنسا سوى ٢٠٦ أطنان .

فى ركاب العلم

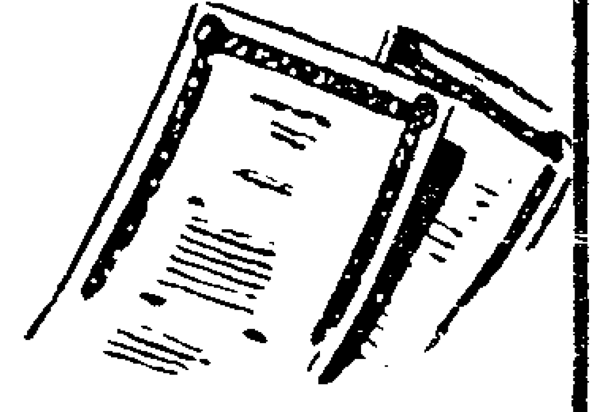
علم الميكروبات فى الصناعة

فى مقال كتبه ((دكتور تشين)) بالاشتراك مع ((السير هوارد فلورى)) عالم البنسلين الذى اكتشف خواصه ، يتحدثان عن ((استخدام الميكروبات فى الصناعة)) وأهمية ذلك الاقتصادية وتقدم علم الكيمياء الصناعية ، قائلا :

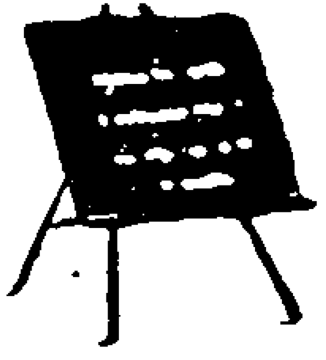
تعتبر كيمياء الميكروبات من الفروع الهامة لعلم الكيمياء الحيوية ، وخاصة فيما يتعلق بدراسة التركيب الكيميائى ، والوظيفة المادية للحيويات الجرثومية .. فهناك صناعات عديدة تعتمد اعتمادا كبيرا على الجراثيم ، وذلك مثل صناعات : النبيذ ، والبيرة ، والجبن ، والخل ، وبتطور علم الجراثيم والكيمياء الجرثومية ، قامت صناعات عديدة ، وأنشئت صناعات أخرى . واليوم أصبحت ((صناعة الجراثيم)) من الفروع الهامة جدا — من الناحية الاقتصادية — لعلم الكيمياء الصناعية .. حتى انه يمكن القول بأننا وصلنا الى درجة عليا من التقدم . ألم تر أن صناعة الجراثيم تدخلت فى صناعة العجائن والخمائر ، وأن البكتريا تلعب دورا هاما فى الكيمياء الصناعية ؟ فان الملاحظ أن البكتريا — والاحياء وحيدة الخلية — يتضاعف عددها فى النمو ، وبسرعة هائلة عجيبة ، اذا ما كانت درجة الحرارة مناسبة جدا . وبفضل امكان التحكم فى درجة الحرارة ، أمكن زراعة واستنباط البكتريا ، والجراثيم .

ولقد تمكن العلم أخيرا من تربية الميكروبات وذلك بواسطة عمليات (تخمير الفضلات) وبواسطه استخدام عوامل مساعدة أخرى كالكربون ، والاملاح الغير عضوية ، ومنتجات الفضلات العضوية ، ومن أمثلة هذه الفضلات الرخيصة والتى استخدمت بنجاح فى عمليات التخمير : المولاس ، ومستحلب الحنطة (وهو ناتج ثانوى من نشا الذرة) ومحلول السلفيت (وهو ناتج ثانوى من لباب الورق) والاسماك بعسه ، وقشر القمح ، و ((شواشى)) الذرة ومن الاخشاب . وهكذا يمكن القول عموما بأنه من المتيسر انتاج الميكروبات الحيوية العضوية على نطاق واسع فى الكيمياء الصناعية ، وذلك اذا ما توافرت : (١) المواد العضوية والفضلات الرخيصة الثمن ، (٢) الموارد الطبيعية للمركبات أو المواد الخام لناتجها ، (٣) الحصول على طرق ووسائل كيميائية اقتصادية .

ولقد تغلب العلم على كل هذه العوامل وأمكن انتاج الخمائر الغذائية ، ومنتجات عمليات التخمير الكربوهيدرائية ، والكحول الاثيلى ، والاسيتون ، والجليسرين ، والاحماض العضوية ، والفيتامينات ، والمواد المضادة للعفونة .. وأخيرا البنسلين ، الذى بدأ أول انتاجه بواسطة مصانع اكسفورد بطريقة فلمنج مكتشفه .



الأوراق المالية



عن النصف الثاني من مارس ١٩٥٣

للأستاذ
أحمد فريد حسن

السوق فى أول المدة وفى آخرها

كانت السوق فى أول المدة ثابتة، ولقد جرت أعمال كثيرة على الشركات الزراعية بسبب الشعور باهتمام الحكومة بنظم الاصلاح الزراعى، واستمرار عقد جلسات «اللجنة العليا للاصلاح الزراعى»، وهكذا ارتفعت أسعار كل من **الشركة المصرية الجديدة، وكوم امبو، والشيخ فضل**، من ٦ الى ١٥ قرشا، وبعد أن فتح **تأسيس** هليوبوليس بصعود ٥ قروش ارتفعت أسعاره بسرعة جنيها كاملا فوق سعر الفتح، وذلك يوم ١٦ مارس .

هذا وقد شمل الصعود معظم الاوراق التى أشرنا اليها فى العدد الماضى، والتى تم التعامل عليها نذكر **شركة الغزل الاهلية** التى سجلت ارتفاعا تدريجيا بلغ ١٥ قرشا **وتأسيس السكر** الذى فتح بصعود ٣٥ قرشا ثم أضاف الى ربحه ٣٠ قرشا أخرى. وكذلك ارتفعت **اسعار التعدين** المصرية ٥ قروش، **ونسيج الالياف** ١٥ قرشا، **وملح بورسعيد** ٨ قروش، **وآبار الزيوت** نحو ١٠ قروش، **والتقطير** المصرية ٦ قروش وذلك بسبب الاقبال على مشتريات عامة تمت لعملاء عديدين .

ثم حدث رد فعل نزولى ضئيل أفقد بعض الاوراق ارتفاعها وبالتالى جانب من ربحها كان بمثابة رد فعل نزولى نتيجة عمليات تحقيق الارباح

أما فى يوم ٢٨ مارس فقد انحصرت المعاملات فى عدد قليل من الاوراق وكانت تقلبات الاسعار ضعيفة النطاق مع ميل للنزول الخفيف . وقد ارتفعت أسعار بعض الاوراق مثل : **سندات البنك العقارى (١٩٥١)، وأراضى الشيخ فضل، والفيوم، العقارية، وبنزايون، والنقل والهندسة، والحرير الصناعى اسمى، والشرق للغزل والنسج** .

طبيعة السوق حاليا

لاتزال الفترة الحالية من كل عام هى فترة نشر الميزانيات العمومية، ومنها يمكن للمساهمين معرفة مدى أرباح الكوبونات، مما يؤثر على أسعار الاوراق المالية فى السوق .

ولقد كان من المتوقع ان يحدث نشاط عظيم فى البورصة نتيجة هذه الجمعيات العمومية التى تعقدها الشركات .. والذى حدث هو بعض النشاط سرعان ماحدث فى اثره رد فعل نزولى نتيجة سببين هامين :

أولهما — عمليات تحقيق الارباح ورغبة المساهمين فى البيع، فزاد العرض وقل الطلب فهبطت اسعار الاوراق.

وثانيهما — يرجع الى أن المياومين والمحترفين لايكاد الواحد منهم يقدم على عقد صفقة شراء ما حتى يحاول التخلص منها فى اليوم التالى جريا وراء الربح حتى ولو كان قليلا، وفى كلتا السببين هزة للسوق.. وانكماش فى النشاط الاقتصادى ..

فهل آن الاوان للحكومة ان تضع يدها على العابثين ؟!

ولكن نعود فنقول ان المسألة .. «أزمة ثقة» .

« أزمة الثقة !» .. أم « انكماش » !

قد يقول قائل أن سبب الازمة العامة وجود انكماش فى السوق بوجه عام، وضيق النقود المتداولة، وفى سوق الاوراق المالية بوجه خاص. ولكن الواقع يسجل غير هذا .. فالمعاملات تتضاءل الى أقل مستوى بلغته منذ سنين .. والمضاربون يخشون الاقدام على القيام على البيع أو الشراء، وماذلك الا بسبب « أزمة الثقة » الموجودة فى النفوس !

ومما زاد الامر وبالا ان بعض الشركات نشرت ميزانياتها عقب عام كامل مليء بالاضطرابات والتقلبات السياسية .. مما هز الكيان الاقتصادى .. فنتجت عنه خسائر أظهرتها الميزانيات العمومية .

ولكن الذى خفف حدة الهبوط، أن بعض الشركات أظهرت ميزانياتها أرباحا لابأس بها، وذلك مثل شركات التغليف الاقتصادى، والبحث والتنقيب، وبنك مصر، ومصر للحرير الصناعى .. الخ .

تصريح خطير هام

غير أن هناك بعض قنابل أنعشت السوق، وأعادت الحياة الى مجراها الطبيعى، فقد أشاع البعض ان الحكومة سوف تستولى على الاموال المودعة فى البنوك بقصد استعمالها فأزعج «النبأ» الحكومة والاهلين على السواء، وسرعان ماصدر بلاغ يكذب هذا الهراء تكذيبا قاطعا .

والتصريح الخطير الهام هو مشروع الحكومة فى السماح لرؤوس الاموال الاجنبية باستثمارها فى الداخل، وامكان تحويل الارباح الى الخارج، مما شجع الاجانب على المزيد فى استثمار أموالهم فى نواحى الاقتصاد المصرى .. بعد ماكادوا أن يرحلوا بأموالهم عقب حوادث ٢٦ يناير ١٩٥٢

أهم تقريرين

كان لخطاب الاستاذ على الشمسى فى الجمعية العمومية لمساهمى البنك الاهلى المصرى — والذى نشرناه بأكمله فى هذا العدد — صدى قويا فى انحاء سوق الاوراق المالية .. اذ ينتظر الرجال الرسميون والمشتغلون بالبورصة هذا البيان كل عام بفارغ الصبر حيث يصور حالة البلاد أصدق تصوير . ورغم ان الخطاب ألقى نظرة حالكة على السوق، الا أنه يمثل حقيقة الامر، فلم نعد نتحمل اخفاء الحقائق كما كان الامر فى العهد البائد، وقد خص البورصة بلمحة عابرة .. « وهبطت أسعار القراطيس فى سوق الاوراق المالية »

أما الخطاب الثانى فهو خطاب الاستاذ عبد المقصود احمد الذى ألقاه فى الجمعية العمومية العادية لمساهمى بنك مصر . ولقد قرر فى هذا الخطاب، **ان الحكومة تعيد الثقة والاستقرار الى السوق المصرية بالحد من الاسراف واعداد الميزانية على أسس**

سليمة والعناية بتصريف القطن ، والعمل على سلامة الميزان التجارى بعقد اتفاقات اتجارية والتغلب على صعاب النقد .

مستقبل السوق

يبدو ان السوق بدأت تفيق من نكستها ، وتستعيد نشاطها ..وقد تمر أيام قلائل بعد انتهاء معظم الجمعيات العمومية للمساهمين،حتى يعرف المساهمون والمياومون مستقبل السوق ؟

غير اننا نلح ، بل ونطلب من الحكومة ومن المسئولين من رجال البورصة ان يعملوا سريعا على تنشيطها ، ورفع المستوى الحالى للاوراق قبل ان يحل فصل الصيف، وتنقضى أشهره الطويلة والسوق فى تقلص وانكماش !

أخبار الشركات المساهمة

وهذا أهم ماجاءنا من أخبار عن الشركات المساهمة :

بنك مصر

اجتمعت الجمعية العمومية بدار البنك يوم ٢٨ مارس ١٩٥٣ وقررت بالاجماع مايأتى :

١ ــ التصديق على تقرير مجلس الادارة وعلى الميزانية والحسابات للسنة المنتهية فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٢ واخلاء طرف أعضاء مجلس الادارة من كل مايتعلق بادارتهم فى السنة المذكورة .

٢ ــ الموافقة على توزيع الارباح كاقتراح مجلس الادارة ، وصرف مبلغ خمسة وثمانين قرشا عن كل سهم بدون استقطاع الضرائب ــ مقابل تقديم الكلوبون رقم ٣٠مصحوبا بالسهم الى بنك مصر أو أحد فروعه ابتداء من ٣٠ مارس ١٩٥٣

٣ ــ اعادة اختيار حضرات أعضاء مجلس الادارة الذين انتهت مدة عضويتهم وهم : محمد رشدى . حسن مختار رسمى . احمد عبود . محمد توفيق خليل . محمد لطفى محمود

٤ ــ اعادة تعيين حضرة فؤاداحمد الصواف وجناب ف.ر.و. وودز مراقبين للحسابات لسنة ١٩٥٣ وتفويض مجلس الادارة فى تحديد اتعابهما .

الشركة المساهمة للمقاولات
(ل . رولان وشركاه سابقا)
(ش . م . م.)

تدعو حضرات مساهميها لحضور الجمعية العمومية العادية التى ستنعقد فى يوم الاربعاء أول ابريل سنة ١٩٥٣ الساعة الحادية عشرة صباحا بمركز الرشكة رلائيسى .

للنظر فى :

١ ــ تقرير مجلس الادارة ومراقب الحسابات عن السنة المالية ١٩٥٢

٢ ــ التصديق على الميزانية وحساب الارباح والخسائر لتاريخ ٣١ديسمبر سنة ١٩٥٢

٣ ــ اخلاء طرف اعضاء مجلس الادارة ومراقب الحسابات

٤ ــ توزيع الارباح وتحديد ربح الكوبون

٥ ــ تجديد جزئى لاعضاء مجلس الادارة وتعيين عضو مجلس الادراة

٦ ــ اتعاب مجلس الادارة

٧ ــ الموافقة على تعيين مراقب الحسابات خلال السنة المالية ١٩٥٢ بدلا من المراقب المستقيل وتعيين مراقب حسابات للسنة المالية ١٩٥٣ وتحديد أتعابه

كل مساهم يحمل ١٠ أسهم على الاقل له الحق فى حضور الجمعية العمومية

مطاحن المحمودية
(ش . م . م .)

نشرت ميزانيتها العمومية ومنها يتضح أن صافى الارباح بلغ ٨٧٦٦ جنيها و٢٦٩ مليما هذا اذا علمنا ان العام الماضى كان بالنسبة للشركة عظيم الاهمية من الناحية الاقتصادية فى العالم كله وخاصة فى مصر . وان الشركة تشكو من ان مطحنها يواصل عمله فى ظروف غير مرضية ، ويأمل مجلس أدارة الشركة أن تزول بعض الصعاب التى تحملها خلال العام الماضى ، ومن جهة أخرى فأن قلة الاستيراد من الخارج سيساعد فرع حلوى الشركة .

الشركة الزراعية العقارية الفيوم
(ش . م . م .)

نشرت ميزانيتها العمومية ومنها يتضح ان ايرادات فندق الفيوم بلغت ١٠١٨٨ جنيها ومصروفاته بلغ ١١٦٧٦ جنيها أى بخسائر بسبب اغلاق الفندق معظم أيام السنة بسبب عملية رصف الطريق الموصل اليه.

هذا وقد بلغت صافى خسائر هذا العام المنتهى فى ٣١ــ١٢ــ١٩٥٢ مبلغ ١٧١٩ جنيها ، يستبعد منه مبلغ ١٦٠٣ جنيها مرحل من العام الماضى .

الشركة الاهلية للمنسوجات (ممفيس)
(ش . م . م)

اعترف تقرير مجلس الادارة بتحسين أحوال الشركة فى بدء عام ١٩٥٢ ، ولكن سرعان ماتغيرت الاحوال الاقتصادية وانخفض سعر القطن انخفاضا كبيرا مما سبب هبوط أسعار الخيوط والمنسوجات، وكان ذلك من أهم العوامل التى عملت على حدوث الخسارة وخاصة فى قسم الغزل . ولكن عوض بعض هذه الخسارة الارباح التى أحرزها قسم النسيج ويرجع ذلك الى حسن التقدير والعناية التامة فى صناعة منتجات قسم النسيج .

هذا وقد بلغت الخسائر خلال المدة من اول يناير الى ٣١ ديسمبر ١٩٥٢ مبلغ ٢٠٠٧ جنيها

شركة النشا الاهلية
(ش.م.م.)

نشرت الشركة ميزانيتها العمومية ومنها يتضح أن صافى أرباح هذا العام بلغ ٢٢٢ جنيها مرحل اليها مبلغ ١٥١٤ جنيها من العام السابق

ويقول تقرير مجلس الادارة أن نشاط الشركة فى الاسواق المحلية كان لا بأس به ، فتم تصريف المنتجات من الكحولات الدسمة . وسلفوناتها لم يصل الى النتيجة المرجوة نظرا لتحفظ شركات الغزل والنسج ومدابغ الجلود فى استعمال منتجات الشركة الحديثة العهد . ولقد كان مصنع النشا ذا نتيجة مرجوة حسنة .

والخبر الذى يجب أن يقابل بترحاب هو تنازل أعضاء مجلس الادارة عن مكافأتهم السنوية البالغ قدرها ١٦٠٠ جنيها مصريا

اعــلان

البنك الاهلى المصرى

سجل تجــارى رقم ١

عقدت الجمعية العمومية العادية لمساهمى البنك الاهلى المصرى بمركز البنك الرئيسى بالقاهرة بتاريخ ٢٥ مارس سنة ١٩٥٣ ، وقد اعتمدت حسابات السنة المنتهية فى ٣١ ديسمبر ١٩٥٢ وقررت توزيع ارباح بواقع ٢٠ ٪ (عشرين فى المائة) أى جنيهين مصريين عن كل سهم ، وبما ان البنك قد وزع فى أول ستمبر ١٩٥٢ ربحا مؤقتا قدره اربعون قرشا اى، بواقع ٤ ٪ عن كل سهم (بعد خصم الضريبة) فقد تقرر توزيع الباقى وقدره ١ جنيه و ٦٠٠ مليم (جنيه مصرى واحد وستمائة مليم) بعد خصم الضريبة ابتداء من ٢٦ مارس سنة ١٩٥٣ مقابل تقديم الكوبون رقم ١٠ .

فى مصر : بمركز البنك الاهلى المصرى بالقاهرة وفرعه بالاسكندرية

فى لندن : بفرع البنك الاهلى المصرى رقم ٦ و ٧ كنج وليم ستريت

وذلك طبقا للقوانين والقواعد الخاصة بالرقابة على النقد الاجنبى .

القاهرة فى ٢٦ مارس سنة ١٩٥٣ .

شركة التضامن المالى
(ش٠م٠م٠)

من بين قرارات الجمعية العمومية العادية السنوية للشركة فى الاجتماع الذى تم فى يوم الجمعة ١٣ مارس ١٩٥٣

صرف الكوبون رقم ٤٣ على الوجه الآتى :

٤٤ قرشا ربحا لكل سهم من أسهم الـ ٧٥ ألف جنيه الاولى من رأس المال بواقع ١١ ٪ من القيمة الاسمية ٠

٢٢ قرشا ربحا لكل سهم من أسهم الـ ٢٥ ألف جنيه الثانية من رأس المال التى زيدت فى فبراير ١٩٥٢ بواقع ٥ ١/٢ ٪ من القيمة الاسمية يخصم منها الضرائب والرسوم المختلفة وذلك من خزانة الشركة فى المواعيد المقررة ابتداء من يوم الجمعة ٢٠ مارس سنة ١٩٥٣ مقابل تقديم الكوبون رقم ٤٣ مع الاسهم للتأشير عليها بزيادة رأس المال

الشركة المصرية للتغليف الاقتصادى
(ش٠م٠م٠)

فيما يلى قرارات الجمعية العمومية بتاريخ ١٦ مارس ١٩٥٣ :

أولا ـ بعد الاطلاع على التقرير المقدم من مجلس الادارة الموافقة على هذا التقرير

ثانيا ـ بعد سماع تقرير مراقبى الحسابات فحص الميزانية وحساب الارباح والخسائر تقرر اعتماد الحسابات المذكورة عن سنة ١٩٥٢

ثالثا ـ باعتماد الحسابات عن سنة ١٩٥٢ تقرر اعطاء مخالصة نهائية لمجلس الادارة عن ادارته لأعمال الشركة خلال السنة المذكورة

رابعا ـ دفع ربح اجمالى عن سنة ١٩٥٢ قدره مائة قرش صاغ ـ ١٠٠ غ صاغ ـ قائم لكل سهم و ٢٦ر٨٨ قرش صاغ قائم لكل عشر حصة تأسيس فى مقابل تقديم الكوبونات رقم ٧ للاسهم ورقم ٦ لعشر حصص التأسيس ٠

خامسا ـ التصديق على تعين الاستاذ فيكتور روسيتو عضو المجلس الادارة ٠

سادسا ـ الموافقة على استقالة حضرات محمد عبدالعزيز طلعت حرب وبيير هندريكس والتصديق على تعيين حضرات الاستاذ عبد الله فكرى أباظه وحضرة ابيل روسيتو عضوين لمجلس الادارة ٠

سابعا ـ تحديد مبلغ عشرة جنيهات لكل عضو من أعضاء مجلس الادارة عن كل جلسة يحضرها من جلسات المجلس مقابل علامات الحضور المقررة لحضراتهم وذلك عن السنة المالية سنة ١٩٥٣

ثامنا ـ تعيين الاستاذ فؤاد احمد الصواف من قبل مراقبى الحسابات هيوات بريدسون ونيوبى والاستاذ مصطفى شوقى مراقبين للحسابات لسنة ١٩٥٣ وتفويض مجلس الادارة فى تحديد أتعابهما ٠

شركة المشروعات الهندسية والتجارية
(ش٠م٠م٠)

تدعو حضرات مساهميها لجمعية عمومية عادية يوم السبت ٤ أبريل ١٩٥٣ بالمركز الرئيسى للمناقشة فى تقرير مجلس الادارة ، وتقرير مراقب الحسابات ، والتصديق على حسابات السنة المالية واخلاء طرف أعضاء مجلس الادارة عن كل مايتعلق بها ، وتحديد الارباح التى توزع على المساهمين ، وانتخاب أعضاء جدد لمجلس الادارة وانتخاب مراقب لمراجعة حسابات الشركة لسنة ١٩٥٣ وتحديد مكافأته

مصانع الدلتا للصلب
(ش٠م٠م٠)

جاء فى تقرير مجلس الادارة أن انتاج السبائك زاد زيادة ملموسة بفضل تشغيل الفرن الكهربائى الجديد سعة ١٢ طنا ولكنه لم يصل الى انتاج الحد الاقصى نظرا لان القوى الكهربائية المستعملة حاليا محدودة

فقد كنا نعتمد على محطة شمال القاهرة الجديدة لتزويدنا بما نحتاج اليه من القوى الكهربائية ولكن نظرا للتأخير فى تشغيل هذه المحطة فقد اشترى مجلس الادارة بشروط مجزية جدا محطة تبلغ قدرتها ٥٠٠٠ كيلوات وستمكننا هذه المحطة بعد تركيبها من الاستفادة من منشآتنا افادة تامة

كما أعيد تشغيل بعض أقسام الدرافيل الجديدة النصف مستمرة وسيتم تركيب باقى الآلات خلال السنة الحالية ٠

ولا تزال علاقاتنا بالشركة الاهلية للصناعات المعدنية حسنة للغاية وهى ترمى الى التعاون الوثيق بيننا فى سبيل مصالحنا المشتركة

هذا وقد بلغ صافى الارباح عن العام الحالى ١١١٤٢٧ جنيها يرحل اليها ٤٤٦٢ جنيها من العام الماضى

احمد فريد حسن

اعلان نتيجة المزايدة

خطوط اوتوبيسات القاهرة وضواحيها

استأنفت الهيئة الادارية لبلدية القاهرة الاجتماع منذ ايام لاعلان نتيجة المزايدة لتشغيل المجموعات الباقية من خطوط اوتوبيس القاهرة وضواحيها وهى مجموعات : مصر الجديدة والدقى والعباسية وحلوان ٠

وقد استغرق الاجتماع ثلاث ساعات كاملة ، ثم غادر الاجتماع الاستاذ عبد الهادى غزالى والمهندس محمود وصفى وقابلا وزير الشئون البلدية والقروية بعض الوقت وبعد المقابلة صرح المهندس محمود وصفى بأن المجموعة السادسة ـ مصر الجديدة قد رست على حضرة محمد فيظى دولار والمجموعة الثالثة ـ الدقى ـ على شركة اخوان مقار والمجموعة السابعة ـ حلوان ـ على حضرة ابراهيم الروبى ، أما المجموعة الرابعة ـ العباسية ـ فقد تأجل البت فيها لاستيفاء بعض البيانات

تصريح للوزير

وقد صرح وزير الشئون البلدية والقروية بأن المفاضلة فى هذه العطاءات قد بنيت على اساس توفير القدرة المالية والخبرة الفنية والاداوة المعروضة ومدى الاستعداد الفنى وكانت هذه المسائل تراعى كلها مجتمعة فى المفاضلة ٠

واجاب الوزير عن سؤال خاص بموعد بدء الامتياز ، بأنه يعتقد يكون ذلك فى يوليه ، ومن المعروف انه بمجرد اخطار صاحب المجموعة يبدأ استعداده فورا ٠

***

ونحن نشيد بموافقة مجلس بلدية القاهرة على ارساء عطاء النقل على هذه الشركات نظرا لكفاءة هذه الشركات من الناحيتين الادارية والفنية ، فضلا عن قدرتها المالية الكبيرة ، لضخامة رؤوس أموالها ٠

ونهنىء الاستاذ ألفريد مقار مدير (شركة سيارات اخوان مقار) على هذه الثقة الغالية ... والى الامام ٠

مصر توقع إتفاقية تجارية مع روسيا وبولندا وبلغاريا

جهود شركة مصر لتصدير الأقطان فى إتمام الصفقة

بيع ٤٠٠ ألف قنطار قطن بحوالى ٥ ½ مليون جنيه

وقعت مصر فى اليوم العاشر من مارس اتفاقية تجارية مع دول روسيا وبلغاريا وبولندا وقد وقعها نيابة عن مصر الدكتور محمد صبرى منصور وزير التموين وعن روسيا المسيو فيكتور الكسنكو المستشار التجارى لمفوضية الاتحاد السوفيتى بمصر ، وعن بولندا المسيو فلودزيمرز باتشكوفسكى القائم بأعمال المفوضية البولندية فى مصر ، وعن الحكومة البلغارية الملحق التجارى بالمفوضية . وقد حضر توقيع الاتفاقية حضرات : عمر طراف وكيل وزارة التموين والاميرالاى أركان الحرب محمد شكرى مراقب عام الوزارة والاستاذ محمود العتال المدير العام لشركة مصر لتصدير الاقطان .

الاتفاقية

وقد باعت مصر لحكومات هذه الدول بمقتضى هذه الاتفاقية صفقة من القطن المصرى يبلغ مقدارها ٤٠٠ ألف قنطار من أصناف الكرنك وجيزة ٣٠ وأشمونى وتبلغ قيمة هذه الصفقة خمسة ملايين ونصف جنيه ، وقد باعت شركة مصر لتصدير الاقطان هذه الكمية الكبيرة الى الحكومات الثلاث وستشترى الشركة هذه الكميات من مخزون الحكومة من القطن بالاسعار المحددة من وزارة المالية على أساس أسعار القطن الامريكى .

شراء قمح

وقد اشترت وزارة التموين بموجب هذه الاتفاقية ١١٥ ألف طن من القمح من تلك الحكومات بسعر الطن ٤٠ جنيها تسليم ميناء الوصول وتعهدت هذه الحكومات باستعمال الحصيلة الناتجة من بيع هذا القمح فى شراء هذه الاقطان من شركة مصر لتصدير الاقطان

شروط الاتفاقية

كما حوت الاتفاقية شروطا عامة عن طرق الدفع والشحن والتأمين والفصل فى الخلافات وموعد التسليم ودرجة النظافة وغيرها من الشروط المتبعة فى مثل هذه الحالات

سياسة العهد الحاضر

وهذه أول صفقة كبيرة تتممها شركة مصر لتصدير الأقطان فى العهد الحاضر ، وقد سبق أن أبرمت الشركة صفقات ناجحة فى الاعوام السابقة ، ويهدف العهد الحاضر الى التعاون مع كافة الدول دون استثناء وبيع المحاصيل المصرية اليها دون مراعاة لاى اعتبار اللهم الا مصلحة مصر أولا وأخيرا

وقد فرضت بعض الدول حصارا على القطن المصرى فأعرضت عن شرائه لتضغط على مصر من الناحية السياسية فاتجهت مصر نحو دول أخرى أقبلت على التعاون مع مصر تعاونا تاما .

ان سياسة العهد الحاضر هى سياسة مصرية قومية خالصة وهى سياسة صداقة مع الاصدقاء الذين يعاونوننا وقت الشدة

كيف تمت الصفقة

هناك فى مصر من يعملون فى صمت وهناك من يعملون فى ضجة وجلبة ، والفرق بين الفريقين شاسع ، فالاول يصل الى الهدف ، والثانى يبوء بالفشل ، وكان هذا حال الصفقة الاخيرة من القطن المصرى ، فقد دامت مفاوضات شركة مصر لتصدير الاقطان مع دول روسيا وبولندا وبلغاريا وقتا طويلا استغرق أكثر من شهرين وأحيطت بكتمان شديد وتخللها كثير من الصعاب ، ولولا حكمة الدكتور عبد الجليل العمرى وزير المالية والاقتصاد ، والتوجيهات القومية من الاقتصادى الكبير عبد المقصود احمد رئيس مجلس ادارة شركة مصر لتصدير الاقطان لما انتهت هذه المفاوضات الى هذه النتيجة المرضية التى طالما تاقت مصر اليها وخاصة فى هذه الظروف الحالية

رحلة

وقد سافر منذ حوالى شهرين الاستاذ محمود العتال المدير العام لشركة مصر لتصدير الاقطان للدعاية للقطن المصرى فى بلدان أوربا الشرقية وساهم بمجهود كبير كان له أكبر الاثر فى تقريب وجهات النظر ، ولما اطمأن حضرته الى نجاح جهوده قطع رحلته فى الخارج وعاد الى مصر لاتمام ابرام الصفقة واتصل بالمسئولين فى مفوضيات تلك الدول وفى الحكومة المصرية حتى كان يوم ١٠ مارس وهو اليوم الذى كللت فيه جهود الجميع بالنجاح وتم توقيع الاتفاقية ولها أثر بالغ فى اقتصاديات البلاد وتموينها .

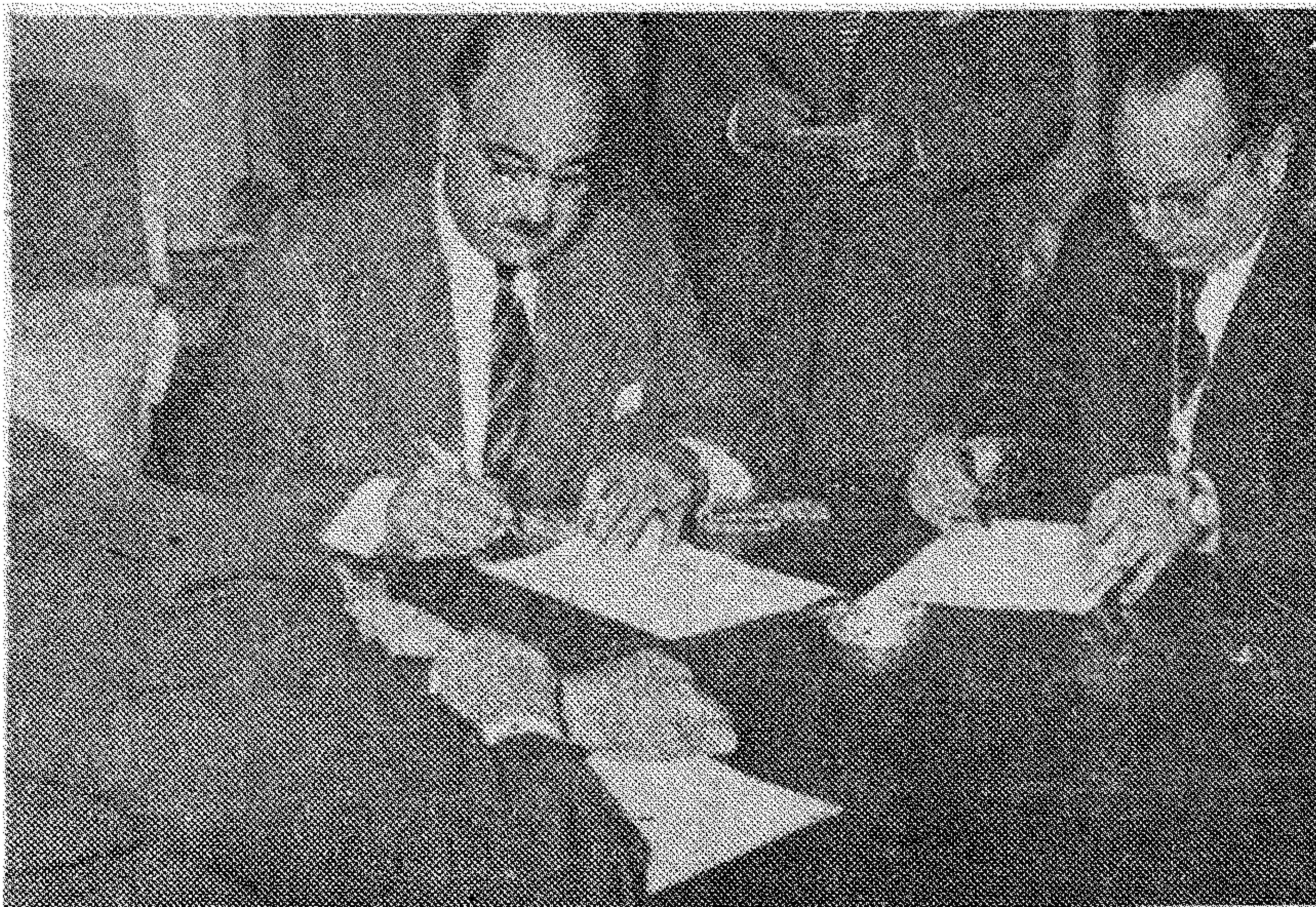
نجاح الشركة نجاح لمصر

وان من الواجب أن نقول ان اتمام هذه الصفقة الكبيرة على يد شركة مصر لتصدير الاقطان احدى مؤسسات بنك مصر الكبرى لما يعيد الى ذكرياتنا الزعيم الاقتصادى الراحل طلعت حرب الذى أنشأ بنك مصر وشركاته والذى كان له الفضل الاول فى النهضة الاقتصادية لمصر الحديثة .

صفقتان موفقتان

وان فى اتمام هذه الصفقة بعد صفقة العام الماضى التى عقدتها هذه الشركة مع روسيا لدليلا على أن البلاد الروسية وبلاد أوربا الوسطى الشرقية أصبحت من العملاء الدائمين للقطن المصرى وقد كانت الاسعار فى هذه الصفقات مناسبة جدا فقد اشترت مصر القمح بالاسعار العالمية وفقا لاقل المناقصات التى تمت كما انها باعت القطن بالاسعار التى حددتها وزارة المالية دون أدنى خصم فضلا عن أن شروط التعاقد تفضل بكثير غيرها من الصفقات التى تمت من قبل مع غيرها من الدول .

وبعقد هذه الصفقة الجديدة صارت روسيا ودول شرق أوربا فى مقدمة الدول التى تستورد القطن المصرى وتستهلكه مما يساعد على النهوض باقتصادياتنا ، فضلا عن أنها هيأت لنا الحصول على القمح الذى كنا نشتريه بالدولارات والاسترلينى وهما من العملة الصعبة .



الموقف الاقتصادى فى مصر فى تقرير البنك الاهلى

خطاب الاستاذ على الشمسى فى الجمعية العمومية العادية

المنعقدة فى يوم ٢٥ مارس ١٩٥٣

لم يكن العـــام الماضى فى جملته موفقـــا بالنسبة للاقتصاد المصرى ذلك لان التدخل الحكومى المستمر فى سوق القطن بقصـــد رفع الاسعار ، قد أدى الى اختلال سيرها فى موسمى ١٩٥٠/٥١ ، ١٩٥١/١٩٥٢ • وليس ثمة شك فى ان هذا التدخل قد عاد عـــلى الزراع بربح محقـــق الا أنه ربما لم يدر بخلدهم ان الاسعار المصطنعة التى حددتهـــا الحكومة جعلت من العسير تصريف الكميات الكبيرة التى تراكمت لديها • كما بعثت هذه السياسة فى نفوس المنتجين آمالا واسعـــة سرعان ماتبددت على أثر التحول فى الحـــالة الاقتصادية العالمية • وقد مالت اسعار المواد الاولية فى الاسواق العالمية الى الهبوط خلال النصف الاول من عام ١٩٥١ ، بعد ان خفت حدة الحرب الكورية • وبدأت البلاد المنتجة للقطن تعانى آثار السياسة التى اتبعتهابعض الدول الصناعية للحد من وارداتها فضلا عن قلة طلبات صناعة الغزل • ورغم ظهـــور عوارض الانكماش بجلاء فى المحيط الدولى كانت الحـــكومة المصرية تشجع التضخـــم بالاستمرار فى سياسة رفع الاسعار ماترتب عليه وقف تصدير القطن

ولقد تحقق ماتوقعناه فى العام الماضىعندما ذكرنا فى الجمعية العموميـــة (فى مارس ١٩٥٢) من ان الاصرار على تحديد اسعـــار عالية للقطن غير متمشية مع الاسعار العالمية سوف يلحق الضرر بالاقتصاد الاهـــلى فى مجموعه فقد بلغ المخزون الحكومى فىبداية الموسم الحالى ١ر٨٠٠٫٠٠٠ قنطار من أقطان الموسمين السابقين زاد ثمن شرائهاعنخمسين مليونا من الجنيهـــات • وهناك مايدعو الى الاعتقاد ان تصريف هذه الكمية سوف يحمل الخزانة العامة خسائر فادحة فى وقت تميل فيه ايرادات الـــدولة الى التناقص نتيجـــة للكساد •

وقد أعقب الاتجاه التضخمى ظهور بوادر الانكماش نتيجة صعوبة تصريف القطـــن فى موسم ١٩٥١/٥٢ وهبوط الاسعار وركـــود حركة الصادرات فى الموسم الحالى •

بدأت هذه البوادر تظهر بوضوح فى شهر مايو ١٩٥٢ • فمالت الارقام القياسية لاسعار الجملة ونفقات المعيشة الى الانخفاض وزادعدد حالات البروتستو والتوقف عن الدفعوتناقصت موارد الميزانية العامة وهبطت حصيلةالصادرات هبوطا بالغا أدى الى ازدياد العجز فى ميزان مدفوعاتنا والى هبوط أرصدتنا الاسترلينيـــة تبعا لذلك هبوطا بلغ حد الحرج • وقد زادت حدة هذه البوادر الانكماشـــية باطراد حتى نهاية العـــام فهبط الرقم القياسى لاسعـــار الجملة بمقدار ١٠ ٪ فى مدى عام وانخفض الرقم القياسى لنفقات المعيشة بمقدار ١١ ٪ وهبطت أسعار القراطيس فى سوق الاوراق المالية وظهرت بوادر البطالة وتناقص الانتاج والتبادل التجارى • واذا لم يكن لهذهالتطورات جميعا أثر ملحوظ فى خفض مقدار البنكنوت المتداول فان ذلك راجع الى الاقبال علىسحب الودائع فضلا عن قيام الحكومة بشراء القطن بعد ان كان تمويله يتم عن طريق الائتمان المصرفى •

ولقد ادركت الحكومة خطـــورة الحالة ، فبادرت فى مايو سنة ١٩٥٢ بالغاء ضريبة الصادر على الاقطان المصدرة حتى آخر الموسم الماضى ثم لجأت فى شـــهر نوفمبر الى ربط أسعارنا بأسعار الاقطان الامريكية •

ومن الطبيعى ان يؤدى الكساد الحالى الى هبوط الدخل المستمد من زراعة القطـــن والى نقص حصيلة صادراتنا • ويستتبع ذلكبطبيعة الحال تناقص الطلب على الواردات مما يقوى فى الوقت ذاته من أثر الاجراءات التىاتخذتها الحكومة للحد من الاستيراد • وسوف يترتب على توقف سير التضخم ارتفاع القوةالشرائية الداخلية للنقد رويدا رويدا بعد هبوطها فترة طويلة •

غير انه ينبغى آلا يزيد الدخل الاهلى حدة فى الوقت الحاضر من جراء نقص الاستثمار فى بعض نواحى الاقتصاد القومى • وربما كان الاحجام عن الاستثمار راجعا الى حد بعيد الى بطء الاجراءات الحكومية التى تثبط من همم أرباب الاعمال والى مادرجت عليه بعضالصحف من نشر ماتسميه مشروعات قوانين قلما تجد طريقها الى حيز التنفيذ بينما تنطوى على تقييد شديد للحريات الضرورية للاستثمار مما يثير القلق فى محيط الاعمال •

ولهذا لابد من خلق جو من الثقة يشجع على استغلال موارد البلاد استغلالا كاملا • ويسرنا ان نشير الى ان حكومة العهد الجديد قد خطت خطوات ايجابية فى هذا السبيل بعد أن أدركت ضرورتها • ومن ذلك انشاء المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى وتعديل قانون المناجم ، والاتجاه الى تشجيع استثمار رؤوس الاموال المصرية والاجنبيـــة بتعزيز الضمانات التى تتمتع بها أو بمنحها تسهيلات جديدة •

الاصلاح الزراعى

شاءت الظروف أن ينفذ الاصلاح الزراعى فى فترة كساد اقتصادى ، مما قد يحمـــل البعض على الخلط بين الاسباب والنتائج ، ومهما يكن من شىء فان الآثار المترتبة على الكساد عارضة بينما الداء الذى تشكو منـــه مصر ، والذى صدر قانون الاصلاح الزراعى لعلاجه ، مزمن عضال • والكل يعلم موطـــن الداء ، ألا وهو الازدياد الكبير فى عدد السكان مع قلة الاراضى المزروعة وسوء توزيع الملكية العقارية • حددت هذه الاوضاع اذن أهداف الاصلاح الزراعى الذى صدر فى نطاق القانون والنظام ، وجنب البلاد ويلات الحلول العنيفة• ورغم الصعوبات العابرة التى يجتازها تنفيذ المشروع ، فليس ثمة شك فى ان الاصلاح الزراعى سوف يكون فاتحة عهد تتمتع فيـــه مصر بنصيب اوفى من العدالة الاجتماعية •

ولا يغرب عن البال ان الاصلاح الزراعى لايعدو ان يكون حلا جزئيا لمشكلة الفلاحـــين المحرومين من تملك الارض ولم يدع القائمون على تنفيذه أنه كفيل بعلاج الآفات التى عانت مصر منها حينا من الدهر • والواقع انالاراضى الزراعية فىمصر قليلة بالنسبة الىعدد السكان، ففى خلالالخمسين السنة الماضية زادتالاراضى الزراعية بنسبة الربع فقط ، بينما تضاعف عدد السكان • وهذه مشكلة اليوم والغد • ولعلاجها يجب العمل فى الوقت الحاضر على الاحتفاظ بمستوى الانتـــاج الزراعى ، هـــذا المستوى الذى طالما تعالت الشكوى فى الماضى من انخفاضه • وقد يؤدى تنفيـــذ الاصلاح الزراعى فى مراحله الاولى ، ومايصـــاحبه من تحديد الايجـــارات وأجور العمـــال الزراعيين وفرض أعباء ضرائبية جديدة ، الى نقص فى الانتاج ، ومن جهة اخرى قد تفتر عزيمة بعض الملاك الذين كانوا فيما مضى يباشرون تنظيم الانتاج والاشراف على الزراعه ، ومن ثم فان مهمة اللجان المختلفة المنوط بها مراقبة الانتاج وتنميته ومساعدة صغار الملاك الجدد بالغة الاهمية وعلى الاخص فى فترة الانتقال • اذعليها ان تراقب الدورة الزراعية وتعمل على الاحتفاظ بجودة المحاصيل وابتكار وسائل تحسينالانتاج واستعمال رأس المال المســـتثمر فى الآلات والمصارف والقنوات حتى تستطيع ان تعوض الهبوط المؤقت الذى قد يطرأ على انتاج بعض الاراضى المستولى عليها •

والهدف البعيد المدى هو العمل على زيادة الانتاج فىمجموعه ، غير أنه من المبالغة الاعتقاد بأنه يمكن الوصول فى ظروف مصر الخاصـــة الى الهدف المرجـــو الا بالتنظيم المنطوى على الروية والاحكام • ولما كان المنتظر ان يكون للتوجيه الحكومى شأن كبير فى سير الانتاج فان نجاح الاصلاح الزراعى يتوقف علىاصلاح الاداة الحكومية المختصة ودعمهـــا بالكفايات وتدريب الموظفين تدريبا وافيا •

والى جانب زيادة الانتاج من الرقعة الحالية وزيادة الغلة وتحسين الصنف يجب ان نعمل فى الوقت ذاته على زيادة المساحة المزروعة ، فالزراعة مازالت عماد الاقتصاد المصرى ،يعمل فيها حوالى ٧٠ ٪ من الذكور القادرين على العمل • ومن المسلم به ان السبيل الى ذلك هو استصلاح مســـاحات واسعة من الاراضى الزراعية فنحقق بذلك زيادة القوة الشرائية لمجموع السكان ، مما يؤدى فى المرحلة التالية الى النهوض بالصناعات التى يحول دونتوسعها فى الوقت الحاضر قصـــور الطلب المحـــلى وانخفاض الدخـــل القومى • وبذلك يتـــاح للصناعة ان تستوعب القدر الزائد عن الحاجة من سكان الريف ويزداد الادخار ويطرد النمو الاقتصادى بوجه عام •

تمويل الاصلاح الزراعى

يقضى قانون الاصـــلاح الزراعى بتعويض أصحاب الاراضى المســـتولى عليها عن طريق اصدار سندات حكومية وتقاضى ثمن الاراضى من الملاك الجدد خلال فترة طويلة • وهنـــاك ارتباط وثيق بين العمليتين من حيث المسئوليات الملقاة على عاتق الحكومة • ولما كان تمويل الاصلاح الزراعى يمتد الى ثلاثين عاما فانه لا ينتظر ان تطرأ صعوبات كبيرة طالما كانت الدفعات التى تحصل عليها الحكومة من الملاك الجدد سنويا كافية باستمرار لدفـــع الفوائد لحملة سندات الاصلاح الزراعى ولاستهلاك تلك السندات • هذا التوازنبينالايرادات والمصروفات يثير مشكلة هامة ألا وهى ضرورة العمل على تأمين يسر الملاك الجدد بتزويدهم بالائتمان الذى كانوا يحصلون عليه من بعض الملاك •

فالمعروف ان بعض كبار الملاك كانوا يقومون بتمويل صغار المستأجرين والزراع لمساعدتهم على شراء التقاوى والسماد والمواشى والمعـــدات اللازمة وقد أحال قانون الاصلاح الزراعىهذه

المهمة على عاتق الجمعيات التعاونية الزراعية • ونظرا لعظم هذه المهمة يتطلب الامر تزويد هذه الجمعيات بموارد مالية كافية • ولما كان بنك التسليف الزراعى والتعاونى هو المصدر الاول لاقراض تلك الجمعيات فلابد من تزويده هو أيضا بموارد مالية كافية تمكنه من الاضطلاع بالاعباء الجديدة التى ترتبت على تنفيذ الاصلاح الزراعى ، وسوف تظهر التجارب مدى الحاجة الى هذه الموارد • وخلاصة القول ان المحافظة على مستوى الانتاج الزراعى وزيادته تتطلبان العمل المتصل لتزويد المنتجين بالائتمان الكافى •

ولقد حدد القانون شروط اصدار سندات الاصلاح الزراعى • فقد تقرر اصدارها تباعا بالقدر الكافى لدفع قيمة الاراضى المستولى عليها فى خلال الفترة المحددة وهى خمس سنوات • كما تقرر ان تكون فائدتها ٣ ٪ وأن تستهلك خلال مدة أقصاها ثلاثون عاما • ونص القانون على انشاء « صندوق الاصلاح الزراعى » الذى يقوم بخدمة القرض وتدبير الموارد لاستهلاكه، وعهد بادارته الى مجلس يضم بين أعضائه محافظ البنك الاهلى المصرى ، وسيفتح له حساب خاص فى هذا البنك تقيد فيه الدفعات السنوية التى يلتزم بها المزارعون الذين وزعت عليهم الاراضى المستولى عليها • ولما كان مجموع هذه الدفعات يزيد ١٥ ٪ عن قيمة الاراضى المنزوعة ملكيتها لمواجهة النفقات العامة لتنفيذ المشروع فانه لاينتظر ان تتحمل ميزانية الدولة أعباء جديدة ولو بصفة مؤقتة •

والمتوقع ان تتراوح قيمة السندات المصدرة بين ١٥٠ ، ٢٠٠ مليون جنيه ، تبعا للمساحة المنتظر الاستيلاء عليها ومقدار التعويض المقرر لها ، والرقم الادنى أكثر احتمالا • وبالنظر الى أن الدين العام المصرى منخفض نوعا ما فان المسئولية العرضية المترتبة على اصدار السندات الجديدة محدودة نسبيا اذا ماقيست بميزانية الدولة أو بالدخل الاهلى • ويحسن تيسير تداول سندات الاصلاح الزراعى ما أمكن مع العمل فى الوقت ذاته على الحد من التوسع فى الاقراض بضمانتها اجتنابا للتضخم •

القطن

بدأ موسم القطن الحالى فى ظروف غير ملائمة ، ويرجع البطء فى تصريف المحصول الى عدة عوامل بعضها خارجى وبعضها الآخر محلى • فقد عانت مصر وغيرها من البلاد المنتجة للقطن من الكساد الشديد الذى حل بصناعة الغزل فى العالم منذ أكثر من ثمانية عشر شهرا ، ومن تزايد المخزون العالمى من القطن باطراد فى السنتين أو الثلاث سنوات الماضية • وقد تأثرت صناعة الغزل الرفيع بالكساد أكثر من سواها مما أدى بطبيعة الحال الى نقص الاقبال على الكرنك

ومن ناحية أخرى كانت وفرة المحصول الامريكى ـ ويقدر بما يزيد عن ١٥ مليون بالة ـ عاملا نزوليا خطيرا زاد من حدته ازدياد العرض فى بعض الاقطار الاخرى واقبالها على تصريف أقطانها دون ارتباط بالاسعار الامريكية أو غيرها • وأخيرا كان من أثر النقص الملحوظ فى طلبات الغزالين الاجانب وخصوصا فى لانكشير منذ سبتمبر ١٩٥١ أن زادت الفضلة المتبقية من الموسم السابق

أما العوامل الداخلية ـ فأهمها وفرة المحصول المصرى وعلى الاخص من الكرنك ، كما أن أسعارنا فى بداية الموسم ، بما فى ذلك ضريبة الصادر ، كانت مرتفعة نسبيا ، وقد بلغت جملة ماتبقى من الموسم السابق حوالى ٢٫٢٨٠٫٠٠٠ قنطار منها ٩٠٠٫٠٠٠ قنطار من الكرنك والمنوفى ، وباضافة محصول الموسم الحالى الذى يقدر بحوالى ٩ ١/٢ مليون قنطار (منها ٣٫٨٠٠٫٠٠٠ قنطار من الكرنك) يصبح المجموع فى مستهل الموسم الحالى ١٢ مليون قنطار (منها ٤٫٧٠٠٫٠٠٠ قنطار من الكرنك) ويلاحظ انه منذ السنة القطنية ١٩٤٨/٤٩ تراوحت صادراتنا من الكرنك بين ٢ مليون و٢٫٦٠٠٫٠٠٠ قنطار سنويا ، وذلك باستثناء موسم ١٩٤٩/٥٠ حين بلغت صادراتنا منه ٤ مليون قنطار تقريبا • ويتضح من هذا ان المخزون الحالى من الكرنك كبير بالنسبة الى الطلب المرتقب • ومن ثم أحسنت الحكومة صنعا بقرارها الخاص بتخفيض المساحة المصرح بزراعتها قطنا فى المواسم الثلاثة القادمة الى ٣٠ ٪ بدلا من ٤٠ ٪ فى الموسم الماضى • وسيظهر اتجاه التصدير ما اذا كان هناك داع لتخفيض مساحة الكرنك فى المستقبل •

وقد مالت اسعار القطن للنزول منذ سبتمبر ١٩٥٢ متأثرة بوفرة المحصولين الامريكى والمصرى • وفى بداية الموسم الحالى كانت أسعار الاشمونى من رتبة جود فى سوق البضاعة الحاضرة ٦٧ ريالا ، والكرنك من نفس الرتبة ٨٢ ريالا ، ثم هبطت فى آخر ديسمبر الماضى الى ٥٥، ٦٢ ريالا على التوالى • وعلى أساس هذه الاسعار يقدر ثمن المحصول الحالى بمايناهز ١٢٠ مليون جنيه مقابل ١٦٠ مليونا فى الموسم السابق و٢٠٠ مليون لمحصول موسم ١٩٥٠ ـ ١٩٥١

ويتضح مدى هبوط اسعار القطن فى الوقت الحاضر لو رجعنا بالمقارنة الى ديسمبر سنة ١٩٥٠ • ففى ذلك التاريخ بلغت أسعار الاشمونى ١٣٠ ريالا والكرنك ١٣٨ ريالا ، أى أن أسعار القطن المصرى هبطت الى أقل من النصف خلال سنتين بينما لا تتجاوز نسبة هبوط الاسعار الامريكية ٢٤ ٪ تقريبا • ولقد ازداد الموقف سوءا حتى اننا لانبالغ اذا قلنا أن سوق القطن فى الاسكندرية كانت مهددة فى مستهل عام ١٩٥٢ بانهيار مالى لم يسبق له مثيل كاد يعصف بها لو لم تتدارك الجهات المختصة الامر باجراءات مناسبة تقبلتها الدوائر القطنية بروح من التعاون •

ولقد اتبعت الحكومة فى نوفمبر الماضى سياسة واقعية سديدة بالرغم من شدة تدهور الدخل الزراعى وماله من أثر بالغ فى الدخل القومى عامة ، فعادت الى تكييف سياستها فى ضوء قانون العرض والطلب •

ولا يخفى ان الاسعار التى حددتها الحكومة لشراء القطن وهى ٦٠ ريالا للاشمونى و٦٧ ١/٢ ريالا للكرنك تعتبر مجزية للمنتج بل ان البعض يعتقد انها مرتفعة بالقياس الى الاسعار العالمية، الا أن هبوط الاسعار عاد بالضرر على مستأجرى الاراضى الزراعية الذين اضطروا الى سداد الايجار الذى تعاقدوا عليه فى وقت كانت أسعار القطن فيه مرتفعة •

والمأمول ان يؤدى تحديد أسعار تصدير أقطاننا على أساس الاسعار الامريكية بعلاوة قدرها ١٠ ٪ للاشمونى ، خفضت أخيرا الى ٥ ٪ ، و٣٠ ٪ للكرنك ، الى تيسير تصريف القطن المصرى حتى لايثقل كاهل الموسم المقبل بفضلة كبيرة •

وقد كان الغرض من اغلاق بورصة العقود فى نوفمبر الماضى القضاء على المناورات والمضاربات الشاذة التى أدت الى تحديد أسعار مصطنعة فى أغلب الاوقات منذ أن أعيد فتح هذه البورصة سنة ١٩٤٨ • وقد ترتب على اغلاقها بعض الصعاب للمصدرين وتجار القطن ، ولم تلبث أن ذللت بمرور الوقت •

غير ان المخزون فى الوقت الحاضر ـ او فى نهاية فبراير على وجه التحديد ـ لايزال مرتفعا ـ اذ يبلغ ٨ مليون قنطار (منها ٤ ١/٢ مليون قنطار تقريبا فى حوزة الحكومة) ويقدر المخزون من الكرنك وحده بـ ٣ ١/٤ مليون قنطار • أما فى نهاية فبراير سنة ١٩٥٢ فقد كانت جملة المخزون ٦ ١/٢ مليون تقريبا •

ولا ريب أن التكهن عن احتمالات الموسم القادم سابق لأوانه • ومن العسير التنبؤ بما اذا كان التحسن البسيط الذى طرأ على صناعة الغزل فى العالم فى الاشهر الاخيرة سوف يستمر باطراد ، غير أنه يلاحظ أن التقديرات الخاصة بالمعروض والانتاج العالمى تنذر بأن المخزون فى نهاية السنة القطنية الحالية سوف يكون كبيرا ما لم يطرأ ما ليس فى الحسبان • ولهذا يحسن أن تتابع الحكومة أسعار البلاد المنتجة للقطن غير الولايات المتحدة الامريكية وأن تكون سياستها فى الموسم القادم أكثر مرونة

***

تقرير مجلس الادارة

الذى قدم للجمعية العمومية العادية للمساهمين فى اجتماعها الثالث والخمسين

بالمركز الرئيسي للبنك بالقاهرة

فى يوم الاربعاء الموافق ٢٥ مارس سنة ١٩٥٣ الساعة الرابعة والنصف مساء

يتشرف مجلس الادارة بأن يعرض على حضرات المساهمين ميزانية البنك وحساب الارباح والخسائر عن السنة المالية الثالثة والخمسين المنتهية فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٢

	مليم جنيه مصرى	مليم جنيه مصرى
اجمالى الربح بعد استبعاد قيمة الاستهلاك السنوى لمبانى البنك واثاثه وتنزيل قيمة اعادة الخصم على الكمبيالات التى تحت الاستحقاق واحتياطى الديون المشكوك فيها واحتياطى الطوارىء يبلغ		٢٣٧١٨١٧ .٤٢
يخصم منه : ـ		
مكافأة حضرات اعضاء مجلس الادارة	١٩٥٠٫٤ .٩٩	
المصروفات الجارية	١٧١٩٦٠٫٩ ٤٨١	١٧٣٩١١٣ ٥٨٠
فيكون الباقى		٦٣٢٧٠٫٣ ٤٦٣
وطبقا للمادة ٥١ من قانون تأسيس البنك تدفع للمساهمين حصة فى الارباح بنسبة ٤ ٪ من قيمة الاسهم يبلغ مقدارها		١٢٠٠٠٠ ٠٠٠
فيبقى بعد هذا التوزيع القانونى مبلغ		٥١٢٧٠٣ ٤٦٣
وباضافة الرصيد المرحل من السنة الماضية اليه وقدره		٢٢٠٫٣٣٧ .٩٢
تكون الجملة		٧٣٣٠٫٤٠ ٥٥٥
ومن هذا المبلغ يقترح مجلس الادارة صرف حصة اضافية فى الارباح بنسبة ١٦٪ من قيمة الاسهم مما يستنفد مبلغ		٤٨٠٠٠٠ ٠٠٠
فيكون الرصيد المرحل للسنة المقبلة مبلغا قدره		٢٥٣٠٫٤٠ ٥٥٥

وعلى ذلك يكون توزيع الارباح على المساهمين بنسبة ٢٠ ٪ من القيمة الاسمية للأسهم • وبما أنه سبق صرف ٤ ٪ مقدما فى يوم اول سبتمبر ١٩٥٢ فيكون مقدار باقى النسبة تحت التوزيع ١٦ ٪ لكل سهم يصرف بعد خصم ضريبة الايراد طبقا للقوانين المعمول بها .

التجارة الخارجية

كان هناك عجز مستمر فى الميزان التجارى المصرى منذ سنة ١٩٤٥ وقد اتسع مداه فى السنوات الاخيرة ، وزاد من حدته فى العام الماضى ذلك الهبوط الكبير فى أسعار القطن . وبينما بلغت صادراتنا من القطن فى ١٩٥٢ ستة ملايين من القناطير - بزيادة طفيفة عما كانت عليه فى عام ١٩٥١ - فان قيمتها نقصت نقصا كبيرا (من ١٦٤ مليونا من الجنيهات الى ١٢٦ مليونا) . وهبطت الواردات الكلية فى سنة ١٩٥٢ هبوطا ملحوظا (فبلغت ٢١٦ مليونا بينما كانت قيمتها ٢٤٢ مليونا فى سنة ١٩٥١) كما هبطت الصادرات الكلية من ٢٠٣ مليون جنيه فى سنة ١٩٥١ الى ١٤٥ مليون جنيه سنة ١٩٥٢ ، وبذا زاد عجز الميزان التجارى الى ٧١ مليونا ، بينما كان فى العام السابق ٣٩ مليونا فقط .

ويأتى القمح فى المقام الاول بين وارداتنا وقد بلغ المستورد منه فى العام الماضى ٧١٠ر٠٠٠ طن قيمتها ٣٢ مليون جنيه مقابل مليون طن قيمتها ٣٤ مليون جنيه فى عام ١٩٥١

والى جانب النقص الكبير فى صادراتنا من القطن من حيث الكمية والقيمة هناك نقص كبير آخر فى صادرات الارز . فبينما صدرنا فى سنة ١٩٥١ (٣٠٧ر٠٠٠) طن قيمتها ١٤ مليون جنيه ، لم نصدر فى سنة ١٩٥٢ الا ١٤ر٠٠٠ طن قيمتها حوالى مليون جنيه ويرجع ذلك الى هبوط منسوب الفيضان . وقد هبط المحصول من ١ر٢٤٠ر٠٠٠ طن فى سنة ١٩٥٠ الى ٦٣٠ر٠٠٠ طن فى سنة ١٩٥١ أى الى النصف تقريبا وذلك لانخفاض المساحة المزروعة ونقص غلة الفدان بنحو ٣٠ ٪ تقريبا .

وقد حدثت تغيرات كبيرة فى ميزاننا التجارى مع بعض الدول خلال سنة ١٩٥٢ . وكان الاختلال واضحا فى علاقاتنا مع المملكة المتحدة، فهبطت صادراتنا اليها من ١٣٢ر٠٠٠ طن قيمتها ٣٩ مليون جنيه سنة ١٩٥١ الى ٥٧ر٠٠٠ طن - قيمتها ٧ مليون جنيه - سنة ١٩٥٢ (منها ٥ مليون جنيه لصادرات القطن) بينما لم تنخفض وارداتنا منها بنفس النسبة (٣٠ مليون جنيه سنة ١٩٥٢ مقابل ٤٢ مليونا سنة ١٩٥١) وبذا بلغ عجز الميزان التجارى معها ٢٣ مليون جنيه مقابل ٣ مليون جنيه سنة ١٩٥١ . وحدث تطور مماثل فى علاقتنا التجارية مع الهند أدى الى هبوط ملحوظ فى فائض صادراتنا معها . فقد انخفض ذلك الفائض من ٢٥ مليون جنيه سنة ١٩٥١ الى ٩ مليون جنيه سنة ١٩٥٢ مما أدى الى ازدياد كبير فى عجز ميزان مدفوعاتنا مع المنطقة الاسترلينية ومجموعة الدول التى تقبل الدفع بالاسترلينى .

وكان من أثر هبوط صادراتنا الى المملكة المتحدة والهند أن احتلت فرنسا المكان الاول بين عملائنا فبلغت صادراتنا اليها ما يزيد عن ١٨ مليون جنيه ، وتأتى الولايات المتحدة الامريكية فى المرتبة التالية مباشرة ، ثم ايطاليا - وتراجعت المملكة المتحدة الى المرتبة التاسعة .

ميزان المدفوعات

كان تمويل محصول القطن لسنة ١٩٥١/٥٢ بأسعار تفوق الاسعار العالمية ذا أثر تضخمى مما ترتب عليه اضطراب ميزان المدفوعات وتناقص أرصدة مصر من العملات الاجنبية تناقصا كبير . ويمكن القول بصفة مبدئية ان عجز ميزان المدفوعات خلال العام الماضى يبلغ ٦٠ مليونا من الجنيهات تقريبا . وهذا العجز الكبير الذى يبلغ ثلاثة أضعاف ما كان عليه عجز ميزان المدفوعات سنة ١٩٥١ وأربعة أضعاف ما كان عليه سنة ١٩٥٠ يبرز مدى اختلال مدفوعاتنا الخارجية فى العام المنقضى ، مما أدى الى تناقص أرصدتنا بمقدار ٤٣ مليون جنيه استرلينى ، ٤٥ مليون دولار .

واذا كان عجز ميزاننا التجارى فى سنة ١٩٥١ قد بلغ ٤٠ مليونا من الجنيهات فان عجز ميزان المدفوعات لم يزد عن ٢٠ مليونا، بسبب فائض العمليات غير المنظورة ، أما عام ١٩٥٢ فان فائض العمليات غير المنظورة لم يؤثر الا قليلا فى عجز الميزان التجارى .

وقد اشرنا قبلا الى اسباب العجز فى الميزان التجارى مع منطقة الاسترلينى ، وما ترتب على ذلك من هبوط أرصدتنا الاسترلينية الحرة فى نهاية اكتوبر الماضى الى درجة خطيرة وقد قبلت الحكومة البريطانية الافراج عن ٥ مليون جنيه استرلينى من أصل القسط المستحق لنا سنة ١٩٥٣ بمقتضى الاتفاقية الاخيرة . وقبل ذلك اضطررنا بسبب نضوب الارصدة الاسترلينية الحرة الى شراء ما قيمته ٤ مليون جنيه استرلينى مقابل الدفع بالدولار الامريكى . وفى باب الايرادات غير المنظورة ، يلاحظ ان رسوم المرور عبر قناة السويس ظلت فى المستوى الذى بلغته فى سنة ١٩٥١ أى ٢٧ مليون جنيه تقريبا ، بينما هبطت مصروفات القوات البريطانية فى منطقة القنال من ١٥ مليون جنيه سنة ١٩٥١ الى ٤ مليون جنيه تقريبا سنة ١٩٥٢ ، كما حدث هبوط مماثل فى أبواب أخرى من الايرادات غير المنظورة

ويرجع تزايد العجز مع منطقة الدولار الى فتح اعتمادات حكومية كبيرة لاستيراد القمح. فما زلنا نعتمد على العالم الخارجي وبخاصة منطقة الدولار في الحصول على شطر كبير من استهلاكنا من القمح ، الامر الذى تنبهت له الحكومة أخيرا ، الا أنه لا ينتظر أن تحقق مصر اكتفاء ذاتيا فى القمح قبل انقضاء فترة طويلة ومن ثم يتعين علينا الاحتفاظ برصيد من العملات الحرة حتى نستطيع مواجهة أى عجز محلى كبير فى الحبوب أو عند حدوث تقلبات واسعة المدى فى الاسعار .

اتفاقات الدفع

ترتبط مصر فى الوقت الحاضر بعدة اتفاقات للدفع مع أهم عملائها . وقد حققت هذه الاتفاقات بوجه عام كثيرا مما كان يرجى منها، وكانت الحسابات متوازنة فى معظم الاحيان ، ولم تطرأ صعوبات تذكر فى سداد الفائض أو العجز . وكان الحساب الخاص بفرنسا فى وقت ما دائنا بمبلغ يناهز ١١ مليون جنيه وهو رقم يزيد كثيرا عن الحد الاقصى المتفق عليه (٤ مليون جنيه) غير ان الحال قد تبدل ، وانخفض الرصيد الدائن عن الحد المذكور .

وهناك اتفاقات دفع تربطنا بمعظم البلاد الاوربية ، وبعض بلاد الشرق الادنى . كما أن هناك اتفاقات لم يتم التصديق عليها بعد وتدور مفاوضات فى الوقت الحاضر لعقد اتفاقات جديدة . وتلتقى هذه الاتفاقات جميعا فى ظاهرة مشتركة وهى تحديد حد أقصى لمديونية كل من الطرفين المتعاقدين فى الحساب الجارى ، مما يسمح بشىء من حرية التصرف ، ويغنى عن الالتجاء الى السداد بعملة دولة ثالثة . وتنص أغلب هذه الاتفاقات على اطلاق حرية الاستيراد .

ويظهر أن نظام حسابات التصدير بالجنيه المصرى لم يحقق الغاية التى كانت تستهدفها الحكومة . فقد كان الغرض منها بعد ما أدخل عليها أخيرا من تعديلات ايجاد وسيلة اضافية لتشجيع الصادرات غير أنه اتضح أن سوقها ضيقة جدا ، مما يصعب معه استعمالها على نطاق واسع فى تمويل تصدير القطن . وعلاجا لذلك عمدت الحكومة منذ قليل الى ادخال نظام « حسابات حق الاستيراد » بقصد زيادة الصادرات .

التداول النقدى

بلغ البنكنوت المتداول ٢٠٦ مليون جنيه تقريبا فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٢ وهو نفس الرقم الذى كان عليه فى آخر سنة ١٩٥١ . وبذا توقفت الزيادة المطردة فى الاصدار منذ سنة ١٩٤٨ ، بعد أن تراوح معدل الزيادة السنوية بين ٨ ٪ و ١٠ ٪ منذ سنة ١٩٤٨ .

واذا كان رقم البنكنوت المتداول لم يتغير ، فان الودائع لدى البنك الاهلى وبنوك المقاصة سجلت نقصا كبيرا اذ هبطت من ٢٥٥ مليون جنيه ف فى آخر ديسمبر ١٩٥١ الى ٢١٢ مليونا فى آخر ديسمبر سنة ١٩٥٢ (أى بمقدار ٤٣ مليون جنيه) ومن ثم نقص رقم التداول النقدى (الذى يمثل مجموع النقد المتداول والودائع المصرفية) من ٤٦٠ مليونا فى ديسمبر ١٩٥١ الى ٤١٩ مليونا (أى بمقدار ٤١ مليون جنيه) فى مدى عام تحت تأثير الكساد الذى أشرنا الى مظاهره المختلفة آنفا . ولتطور الاصول المصرفية التى تقابل مجموع التداول النقدى فى سنة ١٩٥٢ دلالة خاصة ، فقد أخذ اتجاهين متقابلين : فمن جهة تناقص رقم الاصول الاجنبية لدى البنك الاهلى بسبب عجز الميزان الحسابى بمقدار ٦٢ مليون جنيه . ومن جهة أخرى زادت القروض التى منحها البنك للحكومة لتمويل محصول القطن، كما زاد رقم الاوراق المالية المصرية فى حوزته وبلغ مجموع الزيادة فى هذين البندين ٣١ مليون جنيه .

ويتضح مما تقدم ان مجموع الودائع قد هبط بمقدار ٤٣ مليون جنيه (منها ٢٥ مليونا للحكومة) وكان المتوقع ان يعود جانب من زيادة البنكنوت المتداول الى البنوك فتزيد بذلك ودائع الافراد لديها ولكن ميلا الى الاكتناز حال دون ذلك . ويظهر هذا الميل بجلاء اذا ما تتبعنا نسبة كل من البنكنوت والودائع فى مجموع التداول النقدى منذ ديسمبر ١٩٤٧ . ففى خلال خمس سنوات انخفض رقم الودائع بمقدار ٧٥ مليون جنيه (ودائع الحكومة « - ٧٩ » وودائع الافراد « + ٤ ») بينما زاد البنكنوت المتداول بمقدار ٦٥ مليون جنيه .

ومع تسليمنا بأن الاقبال على استعمال البنكنوت يزداد لدى مختلف طبقات الشعب فانه ينبغى أن نلاحظ أن فى الاتجاهات المتعارضة للودائع والنقد المتداول قرينة على تفضيل البنكنوت مما يدل على ازدياد الشعور بالقلق الذى أشرنا الى مظاهره من قبل .

وتذكرون حضراتكم أن قانون البنك المركزى الصادر فى ١٩٥١ ينص على اعادة تقويم الذهب على أساس سعر التعادل الجديد الذى أقره صندوق النقد الدولى فى سبتمبر سنة ١٩٤٩ كما ينص على أن صافى الزيادة الناشئة عن اعادة التقويم وقدره ١١ر٧٦٠ر٧١١ جنيها يؤول للحكومة على أن يوضع فى احتياطى خاص بقسم الاصدار لدعم قيمة النقد . ونظرا لانه قد أضيف الى الغطاء منذ صدور ذلك القانون مقادير كبيرة من الذهب زاد بها رصيده تباعا الى ٦٠ مليون جنيه مما ساعد على دعم النقد، فقد استقر الرأى على استعمال هذا الصافى فى مشروعات انتاجية وبخاصة استصلاح بعض الاراضى واعدادها لزراعة المواد الغذائية . وسوف يترتب على ذلك الاستغناء عن قدر من المواد المستوردة ونقص فى استعمال النقد الاجنبى مما يحقق الهدف الاصلى من انشاء ذلك الاحتياطى . وبعد استشارة البنك استصدرت الحكومة فى ١٩ فبراير الماضى مرسوما بقانون بتعديل المادة الرابعة عشرة من قانون البنك المركزى حتى تتمكن من استخدام ذلك المبلغ فى الغرض المشار اليه آنفا . وأرسل وزير المالية والاقتصاد خطابا الى البنك يقرر

فيه أنه لا يترتب على هذا الاجراء أى مساس بما يكون للبنك من حقوق قد تترتب على تفسير الفقرتين الخامسة والسادسة من الكتابين المتبادلين بين الحكومة وبين البنك الاهلى المصرى فى ٩ من أبريل سنة ١٩٥١

البنك المركزى وحالة الائتمان

تناقص مقدار القروض المصرفية الممنوحة للأفراد والمنشآت تناقصا ملحوظا خلال سنة ١٩٥٢ لهبوط أسعار القطن وانخفاض الصادرات ودخول الحكومة السوق مشترية ، هذا الى تناقص الواردات وضعف الاستثمار ، مما أدى الى نقص اقبال الافراد والشركات على الاقتراض من البنوك وبالتالى الى نقص طلب البنوك للاقتراض من البنك المركزى . وبينما بلغ مجموع الاعتمادات المفتوحة لدينا لصالح البنوك ٢٠ مليون جنيه سنة ١٩٥١ (استعمل منها ١٦ مليونا لغاية آخر ديسمبر) بلغ هذا المجموع ١٣ مليونا فى سنة ١٩٥٢ (استعمل منها ٤ مليون جنيه لغاية آخر ديسمبر) .

ورغبة فى المساهمة فى دعم سوق النقد قام البنك المركزى بفتح اعتمادات لعدد من البنوك لاعادة خصم الاوراق التجارية التى تنتج عن تمويل بعض الصادرات وتمويل التجارة الداخلية وتنفيذا لقرار اللجنة العليا للنقد والائتمان والصرف قدم البنك عدة تسهيلات لتوسيع نطاق عمليات اعادة الخصم ومن ذلك تخفيض الحد الادنى لقيمة الاوراق التجارية التى يقبل اعادة خصمها من ٢٥٠ الى ٥٠ جنيها وقبول كمبيالات تستحق الدفع بعد فترة تزيد عن ثلاثة أشهر .

وبينما قل التجاء البنوك الى البنك المركزى خلال سنة ١٩٥٢ ، زاد اعتماد الحكومة عليه زيادة كبيرة . فقد اكتتب البنك فى قرض القطن ٥٥/١٩٥٤ وقام بخصم أذون الخزانة الصادرة لتمويل محصول ٥٣/١٩٥٢ ، وقد بلغ ما خصم من هذه الاذون فى آخر فبراير ٤٥ مليونا منها ١٢ر٧٠٠ر٠٠٠ جنيه تظهر فى حساب الحكومة الخاص بتلك الاذون فى قسم الاعمال المصرفية ، وقدم البنك أيضا قروضا للحكومة بمقتضى المادة ١٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥١ لتغطية العجز الموسمى فى الايرادات .

وأخيرا ساهم فى تمويل مشتريات الحكومة من المواد التموينية فى الداخل وفتح الاعتمادات لبعض المنشآت شبه الحكومية لتمويل استيراد السكر .

ولقد ذكرنا فى تقرير العام الماضى أنه رغم النزعة الصعودية فى أسعار الفائدة فى العالم لم تر اللجنة العليا للنقد والائتمان والصرف داعيا لرفع أسعار الخصم مجاراة لها غير أن استمرار الاتجاهات التضخمية فى النصف الاول من العام الماضى حملها على رفع أسعار الفائدة والخصم . وعندما تبين أن التضخم قد توقف خفض سعر اعادة خصم ما تقدمه البنوك التجارية من أوراق صالحة لاعادة الخصم من ٣ ١/٢ ٪ الى ٣ ٪

ميزانية الدولة

اعتدنا فى السنوات الماضية تحليل الايرادات والمصروفات العامة عن السنة المالية السابقة لانعقاد الجمعية العمومية . غير أن الحساب الختامى لسنة ٥٢/١٩٥١ المالية لم ينشر بعد ، ولذا نكتفى بالتعليق على ميزانية السنة التى تنتهى فى ٣٠ يونيه سنة ١٩٥٣

وتبلغ تقديرات الإيرادات والمصروفات فى هذه الميزانية ٢٠٦ مليون جنيه وجاءت تقديرات الميزانية متوازنة بينما كان هناك عجز قدره ١٦ مليون جنيه فى تقديرات الميزانية السابقة وهكذا توقفت الزيادة المطردة فى أرقام الميزانية منذ الحرب . هذا وقد تناقصت الايرادات والمصروفات العامة عن مثيلاتها فى ميزانية سنة ٥٢/١٩٥١ حين قدرت الايرادات بمبلغ ٢١٥ مليون جنيه والمصروفات بمبلغ ٢٣١ مليونا ، فضلا عن الاعتمادات الاضافية .

وقد اضطرت الحكومة وقت اعداد الميزانية الحالية الى ضغط بعض أبواب الصرف نظرا لتناقص الايرادات الفعلية منذ أوائل يناير سنة ١٩٥٢ وخاصة ايرادات الجمارك عما كان مقدرا لها نظرا لما أصاب الواردات من هبوط . ومما هو جدير بالذكر أن سياسة الحكومة الحاضرة تهدف الى احكام الرقابة على مالية الدولة وتحقيق ما يمكن من وفر ، كما يظهر من الاجراءات الاخيرة الخاصة ببعض المواد التموينية . ومع ذلك فان بعض أبواب المصروفات لاتزال مرتفعة اذا ما نظرنا اليها فى ضوء التناقص الذى أصاب الايرادات العامة فى الاشهر الاخيرة ، ونخص بالذكر المرتبات وعلاوة غلاء المعيشة والمعاشات . اذ تبلغ الاعتمادات المخصصة لها ٨٩ مليون جنيه فى الميزانية الحالية (أى مايعادل ٤٣ ٪ من مجموع النفقات) بينما لم تزد فى السنتين الماليتين السابقتين لسنة ٥١/١٩٥٠ عن ٤٩ مليون جنيه (أى ٣٠ ٪ من المجموع)

وما من شك فى أن ارتفاع الاسعار فى سنتى ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ كان يبرر رفع المرتبات وعلاوة الغلاء . كما أدى الوسع فى الخدمات الحكومية ومقتضيات الدفاع والامن الى زيادة النفقات العامة . الا أن زيادة الاعتمادات المخصصة للمرتبات والعلاوات والمعاشات بنسبة ٨٠ ٪ خلال ثلاث سنوات تعد عالية جدا ــ ويبدو أن الميزانية فى وضعها الراهن لا تستطيع الاستمرار فى تحمل هذا العبء . ولذا ينبغى العمل فى جد على ضغط المصروفات ما أمكن . نعم ان اصلاح الاداة الحكومية قد يؤدى الى بعض التخفيض فى المصروفات الا أن الامل فى تحقيق وفورات كبيرة فى المستقبل القريب العاجل ضعيف نوعا ما . والعلاج الحقيقى هو أن ننمى الانتاج تنمية مطردة تزيد معها حصيلة الضرائب . ويسرنا أن نسجل أن الحكومة بصدد اعداد عدة مشروعات انتاجية يرجى الشروع فى تنفيذها فى القريب العاجل غير أن تمويل هذه المشروعات فى مراحلها المختلفة يؤدى الى زيادة النقد المتداول فيؤثر تبعا فى اتجاه الاسعار ، ولا سبيل الى ملافاة ذلك الا بضغط الاعتمادات الخاصة بالاجور والمرتبات فى الميزانية العامة قدر الامكان

ومن العسير أن يسفر الحساب الختامى للميزانية الحالية عن توازن فعلى ، لنقص الايرادات الفعلية عن التقديرات ، كما ظهر فى حصيلة الجمارك حتى الآن ، هذا الى أن الخزانة ستتحمل خسائر جسيمة فى تصريف القطن المتراكم من المواسم الماضية وفى بيع المحصول الحالى بثمن يقل عن ثمن الشراء وكذا فى استيراد القمح . وبالرغم من أن الجزء الاكبر من هذه الخسائر لن يظهر فى الحسابات الا عند اتمام البيع فان جانبا منها قد يدخل فى حسابات السنة الحالية . ولاشك فى أن هذه العوامل جميعا سوف تظهر آثارها عند اعداد ميزانية ١٩٥٤/١٩٥٣

السودان

لم تكن الحالة الاقتصادية فى السودان خلال العام المنصرم بأحسن منها فى مصر . نظرا لان السودان أكثر اعتمادا من مصر على الدخل المستمد من القطن ، ولذا تحول الرواج الذى تمتع به خلال سنة ١٩٥١ الى كساد ملحوظ على أثر انخفاض أسعار القطن فى أوائل العام الماضى . ويتضح ذلك بجلاء من ازدياد العجز فى ميزانه التجارى .

وقد بلغت تقديرات ميزانيته فى سنة ٥٣/١٩٥٢ المالية ٢٨ مليون جنيه للايرادات ، ٢٤ مليون جنيه للمصروفات (منها ١١ مليون جنيه للمرتبات ومثلها للمصروفات العامة والاعمال الانشائية و٢ مليون للتجديدات والمصروفات المتنوعة) وقد خصص نصف فائض الميزانية وقدره أربعة ملايين من الجنيهات لمشروع التنمية ١٩٥٦/١٩٥١ بينما خصص الباقى لمقابلة أى عجز محتمل فى الايرادات .

وتدل الاحصاءات الرسمية على تغيرات كبيرة فى التجارة الخارجية فقد بلغت الواردات خلال سنة ١٩٥٢ نحو ٦١ مليون جنيه (مقابل ٤٢ مليون سنة ١٩٥١) . وهذه زيادة كبيرة مبعثها الرواج الاستثنائى فى العام الاسبق وما صاحبه من ازدياد فى الطلب على الواردات ، وفى سنة ١٩٥٢ بلغت جملة الصادرات ٤٣ مليونا من الجنيهات (مقابل ٦٤ مليون جنيه سنة ١٩٥١) وعلى هذا بينما كان هناك فائض قدره ٢٢ مليون جنيه فى الميزان التجارى لسنة ١٩٥١ بلغ العجز فى العام الماضى ١٨ مليون جنيه . وهذه أول مرة منذ سنوات عديدة يواجه السودان عجزا فى ميزانه التجارى

وقد عملت السلطات المختصة على زيادة الصادرات بالغاء القيود المفروضة على تصدير الصمغ وتخفيض ضرائب الصادر على القطن والصمغ كما عمدت مؤخرا الى زيادة الضرائب الجمركية على مواد الترف المستوردة .

وكان من الطبيعى أن تتأثر أعمال فروعنا فى السودان بالكساد الاقتصادى . وقد تأثر بها فرع بورسودان بصفة خاصة نظرا للعجز البالغ فى محصول القطن فى طوكر . غير أن هناك ما يحملنا على الاعتقاد بأن الكساد الحالى مؤقت . ويسرنى أن أبلغكم أننا افتتحنا فرعا جديدا فى القضارف وهى مركز هام لانتاج الغلال كان محروما من الخدمات المصرفية حتى الآن .

ونرجو مخلصين أن يؤدى نجاح المفاوضات المصرية البريطانية وحصول السودان على حق تقرير مصيره الى مضاعفة الجهود لتنمية موارده الاقتصادية .

ميزانية البنك

يبلغ مجموع الميزانية التى نعرضها على حضراتكم اليوم ٢١٩ر٩٢٤ر٥٤٥ جنيها أى بنقص قدره ٦٠ر٢٣٠ر٦٩١ جنيها من مجموع الميزانية فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١ . ويرجع هذا الانكماش الكبير الى نقص ما بحوزتنا من العملات الاجنبية والى هبوط ودائع الحكومتين المصرية والسودانية وودائع البنوك .

وقد هبط مجموع « الحسابات الجارية والودائع لاجل والحسابات الاخرى » بنحو ٣ر٦١٦ر٠٨٥ جنيها خلال السنة المالية الماضية ، وكان الهبوط مركزا فى الودائع لدى فروعنا فى السودان .

وبينما كان الحساب العادى للحكومة المصرية دائنا بمقدار ٣٠ر٧٥٠ر٤٢٨ جنيها فى ميزانية سنة ١٩٥١ ، اذا به ينقلب الى رصيد مدين مقداره ٤ر٨٧٢ر٢١٤ جنيها فى آخر سنة ١٩٥٢ . ومن جهة أخرى بلغ رصيد الحساب بأذون الخزانة المصدرة بمقتضى القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ ٧٠ مليون جنيه (أى بنقص قدره عشرة مليون جنيه بالقياس الى سنة ١٩٥١) . وتذكرون حضراتكم أن أذون الخزانة

التى تفيد حصيلتها فى هذا الحساب الخاص تودع فى الغطاء كلما دعت الحاجة الى زيادة الاصدار .

وهناك بند جديد فى الميزانية ألا وهو « الحساب الخاص بأذون الخزانة المصدرة بمقتضى القانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٢ » لتمويل مشتريات الحكومة من قطن الموسم الحالى (١٩٥٢/٥٣) . وقد خصم البنك من هذه الاذونات ما قيمته ١٠ مليون جنيه حتى آخر السنة الماضية بينما سحبت الحكومة ١٤٦ر١٤٤ر٢ جنيها لتمويل مشترياتها من القطن .

وقد هبط حساب حكومة السودان بمقدار ٢٤٤ر٠٤٣ر٧ جنيها ، كما هبط رصيد حساب « البنوك » فى مصر والسودان بمقدار ١٣٩ر٣٢٩ر١٣ جنيها . أما فى جانب الاصول فقد هبط حساب « الاذون والصكوك الحكومية المصرية والاجنبية » بمقدار ١٧٨ر٦٨٥ر٤٤ جنيها ، وقد كان النقص جميعه فى الاذون والصكوك الاجنبية . وفى الوقت الحاضر تؤلف الاذون والصكوك الحكومية المصرية ٢٥ ٪ من مجموع ما بحوزتنا من أوراق حكومية فى محفظة الاوراق المالية بقسم العمليات المصرفية

كما هبط رقم « القروض للبنوك » بمبلغ ٠٤٢ر١٧٥ر١٢ جنيها نتيجة لقيام الحكومة بشراء المحصول الحالى من القطن مما انتفت معه الحاجة الى تمويل البنوك على نطاق واسع ، ومن ثم كانت القروض التى عقدتها معنا للمساهمة فى تمويل القطن أقل كثيرا مما كانت عليه فى السنوات الماضية . ولقد زاد رقم « القروض بضمان بضائع وصكوك » بمقدار ١٣٧ر٩٤٠ر٢ جنيها بينما زاد حساب « القروض الاخرى المنوعة » بمقدار ٢٩٧ر٤٩٥ر٣ جنيها ، وذلك نتيجة لعمليات التموين التى استتبعت شراء الحكومة للقمح المحلى واستيراد السكر . ومن جهة أخرى هبط حساب « البنوك والمراسلين بالخارج والمبالغ المقرضة لآجال قصيرة » بمقدار ٤٣٥ر٤٥٨ر١٠ جنيها .

وظل حساب « المبانى » على حاله دون تغيير أى ٠٠٠ر١٠٠ جنيه . ومما هو جدير بالذكر فى هذا الصدد اننا اشترينا فى العام الماضى قطعة أرض ذات موقع ممتاز فى مصر الجديدة وسنقيم عليها مبنى للبنك خلال السنة الحالية كما اشترينا عمارة تقع خلف المركز الرئيسى للبنك بجوار المبنى الذى سبق شراؤه . وقد استقر الرأى على هدم مقر البنك الحالى فى أم درمان واعادة بنائه . وقد استطعنا تدبير المال اللازم لهذه النفقات جميعا من الاحتياطيات المخصصة لها ، واستهلكت بأكملها .

ويتضح من حساب الارباح والخسائر أن أرباحنا الاجمالية هذا العام بلغت ٨١٧ر٣٧١ر٢ جنيها مقابل ١٣٩ر٢١٤ر٢ جنيها فى العام الماضى ، أى بزيادة قدرها ٦٧٨ر١٥٧ جنيها

ويسرنى أن أبلغكم أن عملية اصدار البنكنوت سجلت هذا العام ربحا مرضيا بينما تمخضت خلال عام ١٩٥١ عن خسائر جسيمة كان مبعثها الانخفاض الكبير فى أسعار الاوراق المالية المودعة فى غطاء الاصدار .

وقد بلغت المصروفات ١١٤ر٧٣٩ر١ جنيها مقابل ٠٦٥ر٥٨٥ر١ جنيها فى سنة ١٩٥١ ، وترجع هذه الزيادة الى رفع معدلات الضرائب المختلفة واطراد الزيادة فى مرتبات الموظفين والمكافآت الممنوحة لهم . وقد بلغت الارباح الصافية ٧٠٣ر٦٣٢ جنيها مقابل ٠٧٤ر٦٢٩ جنيها فى سنة ١٩٥١ . ولذا نقترح على حضراتكم الموافقة على صرف ربح مواز لربح السنة الماضية (أى ٢٠ ٪ للسهم الواحد)

وهذا التوزيع يستنفد مبلغ ٠٠٠ر٦٠٠ جنيه مصرى . أما الباقى وقدره ٧٠٣ر٣٢ جنيها فاننا نقترح اضافته للحساب المرحل .

أشرنا فى تقرير العام الماضى الى الهبوط الكبير فى أسعار السندات الحكومية والى قيام البنك بتخفيض القيمة الدفترية لمحفظة الاوراق المالية تخفيضا كبيرا تمشيا مع الاسعار السائدة وقد استمر هذا الهبوط فى خلال سنة ١٩٥٢ الا انه كان أخف وطأة مما حدث فى العام الماضى . وانه يسرنى أن أنهى الى حضراتكم اننا استطعنا مواجهة هذا الهبوط بالالتجاء الى الاحتياطيات الوافية التى نحتفظ بها . وجريا على عادتنا المألوفة قرننا دعم هذه الاحتياطيات بقصد الاستعداد لمواجهة الاحتمالات المختلفة فى المستقبل .

مجلس الادارة

حدثت عدة تغيرات فى مجلس ادارة البنك منذ الانعقاد الاخير للجمعية العمومية .

ففى ٨ مايو ١٩٥٢ عين حضرة المحترم محمد أمين فكرى محافظا للبنك لمدة خمس سنوات . وقد شغل حضرته الوظائف الرئيسية للبنك اذ عمل سكرتيرا عاما ثم وكيلا للمحافظ ثم نائبا له . وأثبت فى تلك المراحل جميعا جدارة فائقة أهلته لتولى المنصب الخطير الذى يشغله . ويسرنى أن أسجل هنا أن تعيينه حاز قبولا وترحابا فى جميع الاوساط المصرفية .

وقد تأثر المجلس كثيرا لوفاة اثنين من أعضائه هما السير سيسل كامبل الذى توفى فى ١١ مايو سنة ١٩٥٢ والمستر جون كروفورد الذى انتقل الى جوار ربه فى ٢٧ يناير الماضى ورغم أن مدة عضوية سير سيسل كامبل فى مجلس الادارة لم تزد عن سنتين فقد أعجبنا جميعا بذكائه واهتمامه الفائق بكل ما يتصل بالشئون المصرية . أما المستر جون كروفورد فقد التحق بخدمة البنك فى يناير سنة ١٩٠٣ وتدرج فى وظائفه الى أن أصبح وكيلا للمحافظ ثم اختير عضوا فى مجلس الادارة منذ سنة ١٩٣٩ وبذا يكون قد أمضى معنا أربع عشرة سنة أظهر خلالها الماما تاما بدخائل الاعمال المصرفية وتجلت فيها صفاته الحازمة ومعلوماته الواسعة .

وقد استقال حضرة المحترم حسن كامل الشيشينى الذى التحق بمجلس الادارة فى مارس سنة ١٩٥١ على أثر اختياره وزيرا للزراعة فى يوليه الماضى ، كما استقال أيضا حضرة المحترم الياس اندراوس الذى التحق بمجلس الادارة فى فبراير سنة ١٩٥٢ ولم تزد مدة عضويته عن خمسة أشهر .

وفى مايو الماضى دعا المجلس لعضويته حضرة المحترم علام محمد عضو مجلس ادارة بنك التسليف الزراعى والتعاونى والذى أشرف طويلا على ادارة البنك العقارى الزراعى المصرى . ولاشك فى أن تجاربه فى الشئون المالية والزراعية سوف تكون عظيمة الفائدة لنا ، ونحن نعرض عليكم الآن اقرار انتخابه .

واود فى الختام توجيه خالص الشكر الى جميع موظفى وعمال البنك الاهلى المصرى الذين لا يألون جهدا فى خدمة البنك بنشاط وأمانة .

حماية صناعة الحديد

(تابع المنشور على صفحة ٧)

أما الحماية الحكومية التى يطلبها البعض أو يقترحها فليس ثمة مبرر لها ولا داعى لان تزيد بها عما بلغته تلك الصناعة فالحماية الحكومية لا تفرض الا فى الفترات الانشائية أو لصناعة تستهلك خامة محلية ذات قيمة عامة أو فى حالة الطوارىء التى لا دخل للمنتجين فيها ، ولا تنطبق أية حالة من تلك الحالات على الصناعة المذكورة والدليل على ذلك ما جاء بالتقرير السنوى لاحدى تلك الشركات عن سنة ١٩٥١ ذاكرا بأن تلك الصناعة خرجت من الطور الخطر الابتدائى .

محمد صديق الهيطه

استديو مصر
يحمل لواء النهضة السينمائية

تنال الفنون عموما ـ والسينما على وجه الخصوص ـ اهتماما كبيرا من رجال العهد الحاضر . ولا غرو فان السينما هى الوسيلة الاولى لتثقيف الشعب والارتفاع بمستواه الاجتماعى والاقتصادى وتربية الوعى السياسى لديه . هذا فضلا عن أنها عنصر هام من عناصر الثروة القومية ودعامة حديثة من دعائم النشاط الاقتصادى فى البلاد .

من أجل هذا رأينا أن نستطلع رأى أحد كبار المشتغلين بهذه الشئون وأحد أكفاء الشباب الذين عملوا بالسينما قرابة خمسة عشر عاما ، حتى وصل الى درجة (وكيل عام شركة مصر للتمثيل والسينما) وهو الاستاذ موسى حقى . فقد توجهنا الى حضرته فى مكتبه باستديو مصر بجوار الاهرام يوم ٢٧ مارس ١٩٥٢ ليدلى الينا بالحديث الشيق التالى :

● يااستاذ حقى ، تسمح تعطينا فكرة عن مساحة الآستديو وحجمه ورأس ماله ؟

ـ انشىء (استديو مصر) على أرض زراعية بعيدة عن ضوضاء المدينة ، كما هى العادة فى انشاء الاستديوهات السينمائية ، بجوار أهرامات الجيزة ، وذلك على مساحة قدرها ١٧ فدانا ، ويشغل الاستديو منها فى الوقت الحالى ٥ افدنة مقام عليها مبانيه العديدة المختلفة . أما الباقى فيستغل زراعيا فى الوقت الحاضر . ونحن ندخر هذه المساحة الباقية لعمليات التوسيع فى المستقبل

أما مبانى الاستديو ذاته فتتكون من ثلاثة بلاتوهات للتصوير ـ وهى ميزة ينفرد بها استديو مصر ، اذ باقى الاستديوهات لا تحتوى على أكثر من بلاتوهين ـ ويوجد فناءان كبيران للمناظر الخارجية .. هذا عدا المبانى التى تشمل الاقسام الفنية الاخرى ، وأهمها قسم معمل التحميض ، والطبع ، وقسم الصوت وورش الديكور ، والنجارة والجبس ومخازن الملابس ، والاكسسوار ، وأجزاء المناظر .. هذا عدا مبانى الادارة .

أما عن رأس مال الاستديو فقد بدأ رأس المال بـ ٤٠٫٠٠٠ جنيه ويصل الآن الى ١٠٠٫٠٠٠ جنيه . اما عن حقيقة رأس المال المستثمر فلا يقل عن ربع مليون جنيه .

هذا ويضم استديو مصر حوالى ٢٠٠ موظف وعامل يعولون أسرات مختلفة ، فهو بذلك يسد حاجة هذه العائلات من علاج الموظف أو العامل ومنحه سلفا فى المناسبات والاعياد هذا فضلا عن بقية الاعمال الاجتماعية التى يقوم بها الاستديو نحو عماله وموظفيه ..

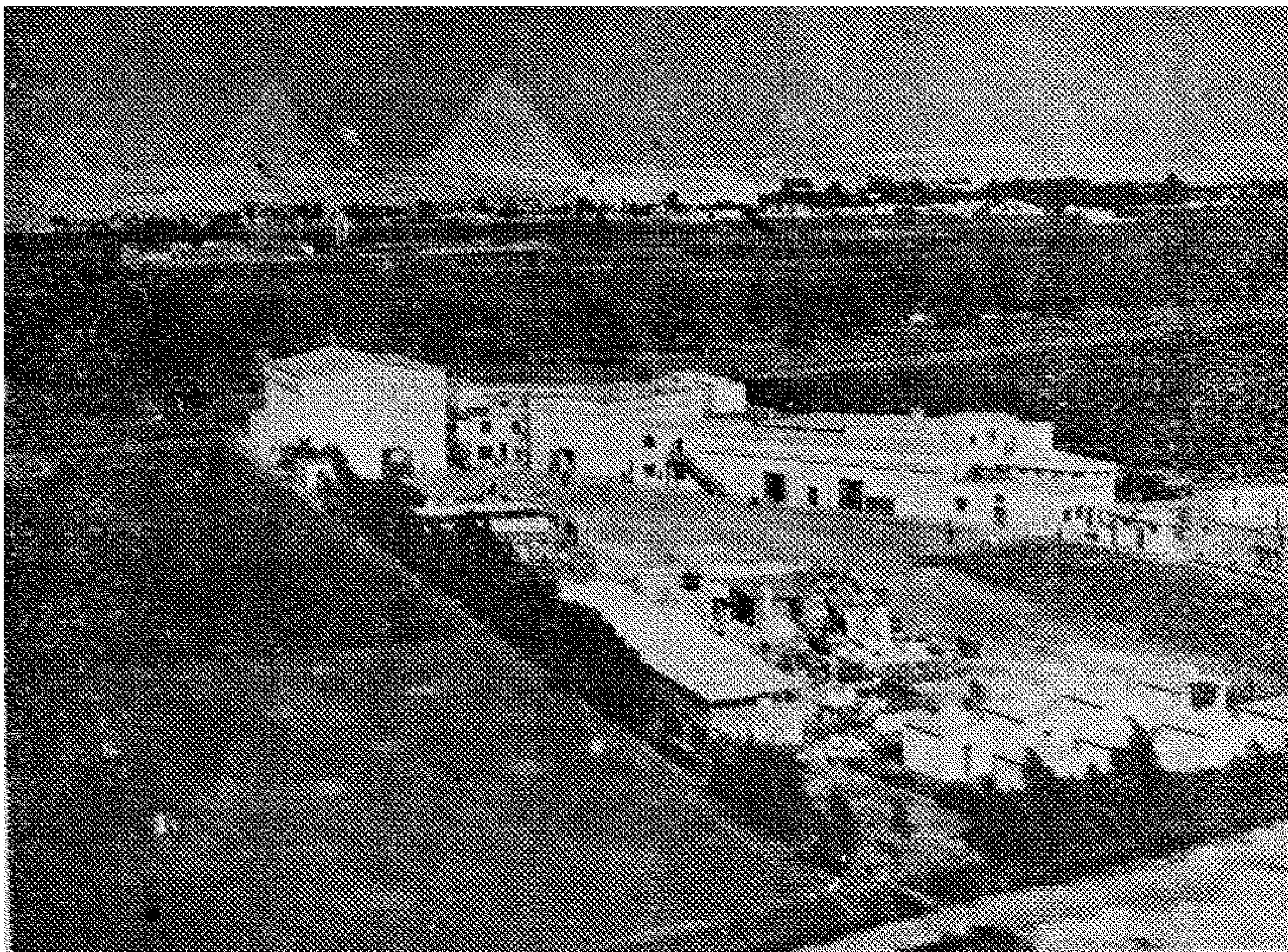
● وسأله مندوبنا عن مدى نصيب الاستديو فى الانتاج السينمائى

فأجاب حضرته قائلا :

ـ اذا درسنا تاريخ السينما فى مصر ، لوجدنا أن **استديو مصر** كان ـ ولا يزال ـ له المركز الاول المرموق فى هذا الميدان . فهو أول استديو أنشىء على الطراز الحديث فى سنة ١٩٣٥ واستمر حاملا لواء الانتاج حتى الآن . وكان مثالا يحتذى سواء فى الافلام القوية التى أنتجها لحسابه والتى نالت نجاحا كبيرا فى مصر والخارج ، أو لروح التعاون التى كان يبديها دائما نحو المنتجين الآخرين من تسهيل استخدام معدات الاستديو لمعونة فنية وتجارية على مختلف الاشكال .

● وسأله مندوبنا : اذن ما مدى المنافسة التى يلقاها الاستديو من الاستديوهات الاخرى ؟

ـ ان الاستديو كشأن أى صناعة أخرى يعتبر منافسا بلا شك لباقى الاستديوهات الموجودة مع الاشارة الى مبادىء المنافسة من



الوجهة الاقتصادية حيث أن لكل استديو مزاياه الاخرى التى قد يختلف فيها مع غيره والتى قديتفق فى بعضها مع غيره . فالمنافسة اذن تنصب على المفاضلة التى يقوم بها المنتج بينه وبين نفسه حينما ينتوى انتاج فيلم فيوازن بين ما يستطيع كل استديو ان يقدمه له بالنسبة لقيمة الايجار التى يطلبها .

على أن الانتاج السينمائى الحالى يشغل وقت كل الاستديوهات الموجودة دون حدوث عطل فىأحدها

● ولكن هل يستطيع (استديو مصر) القيام بجميع عمليات الانتاج السينمائى فى مصر .. بما يشبه عملية التاميم مثلا .. ؟

ــ ان الاستديو بوضعه الحالى لا تزيد قدرته الانتاجية عن ١٨ فيلما فى السنة ، مع تشغيل كل أداته الانتاجية بأقصى حد .

أما الانتاج السينمائى فيزيد عن هذا العدد من الافلام بكثير اذ يكاد يبلغ متوسطه ٦٠ فيلما فى السنة .

وهنا قلت لحضرته : اننا نرجو لمؤسسة بنك مصر الفنية الاولى كل نجاح وتفوق ونأمل أن تصل اليكم المعدات الفنية والآلات التى تحقق هذا الغرض .

● واذن يا أستاذ حقى ما هو مجال الانتاج فى السوق العربية ، وما نصيب (استديو مصر) ؟

ــ ان الافلام المصرية تلاقى نجاحا كبيرا فى كافة الاقطار العربية حيث **تكاد** مصر تقوم دون باقى الاقطار العربية بالانتاج السينمائى . وأقول **تكاد** لانهناك بعض الانتاج علىنطاق ضيق ، ولكننا سنعمل فى المستقبل القريب على التوسع فى مدى أكثر ، باذن الله .

وقد امتد سوق الفيلم المصرى الى كافة الاقطار العربية فى الشرق الاوسط كما امتد حتى سنغافورة واندونيسيا . وبدأنا علاقات طيبة وبداية حسنة مع الباكستان بفضل جهود رجال الاستديو ، كما وصلت أفلامنا الى الامريكتين .

●وهنا كان مجال السؤال عن ((جريدة مصر الناطقة)) التىينتجها الاستديو ، فأجاب حضرته :

ــ ان استديو مصر هو أول استديو ينتج جريدة ناطقة للانباء . وكان يصدرها منذ أيام السينما الصامتة ، واستمر على اصدارها فى صبر وأناة بالرغم مما كان اصدارها يسببه له من خسائر . الى أن تقدم الاستديو ولفت نظر الحكومة الى أهمية جريدة مصر الحيوية ، فرأت الحكومة وجوب مساعدة الاستديو أو اعانته ، فقررت له مبلغا سنويا قدره ١٧٥٠ جنيها ، واذا بها تخفضه الى النصف بعد سنتين أو ثلاث سنوات من تقريره.

فى هذه الاثناء كانت الجريدة قد بدأت توطد أقدامها وتلفت الانظار اليها فزاد استديو مصر اهتماما بها وبعد أن كان اصدارها غير منتظم ، حيث كانت تصدر فى المناسباتالتى تستلزم ذلكفقط ، بدأت فىالصدور منتظمة بواقع عدد كل أسبوعين . وتدخلت وزارة الشئون الاجتماعية بصفة ودية مع بعض دور العرض للاتفاق علىعرضها بها بصفةمنتظمة

كما راعت ظروف زيادة اعباء الاستديو نتيجة هذه السياسة الجديدة فرفعت الاعانة الى ٥٠٠٠ جنيه سنويا ، فكان ذلك ايمانا منها برسالة الجريدة واعترافا بزيادة نفقاتها على ما يمكن أن تغله من ايراد

الى أن نهضت مصر نهضتها المباركة فرأى الاستديو أن يصدر الجريدة مرة كل أسبوع بدلا من كل أسبوعين واستتبع هذا زيادة كبيرة فى النفقات ، حيث عمل على نشرها على نطاق واسع فأصبحت تعرضفى حوالى ١٢٠ دارا فى أنحاء القطر المصرى . كماتعرض فى الخارجبشكل منتظم فى كل من :

السودان ــ سوريا ولبنان ــ العراق ــ أقطار شمالأفريقيا ــ وفى القريب العاجل فى أندونيسيا والباكستان باذن الله .

وفوق هذا فان جريدة مصر تتبادل الانباء باتفاقات خاصة معكل من الجرائد الاجنبية الآتية :

فى انجلترا مع شركة **Paramount**

وفى فرنسا مع شركة **Gaumont Actualité**

وفى امريكا مع شركة **Metro-News of the day**

وفى ايطاليا مع شركة **Incom**

هذا عدا شركات أخرى كثيرة فى سبيل الاتفاق معها .

ونظام التبادل يجرى على أساس ان يرسل لهذه الشركات نسخة سلبية ثانية من كل عدد فتختار الشركة المرسل اليها النبأ الذىترغب فى ادماجه فى جريدتها ، وبالمثل ، فنحن نتسلم من كل هذه الشركات نسخا منجرائدها الاسبوعيةونختار منها ما نريد أدماجه فى جريدتنا .

وتطرق الحديث عن أزمة الفيلم الخام فسألنا حضرته :

● سمعنا أن هناك أزمة فىالافلام الخام ، فهليستطيع (استديو مصر) بامكانياته صناعة هذه الافلاملتفادى مثل هذه الازمات مستقبلا ؟

ــ حدثت فعلا أزمة وقتية فى الافلام الخام فى أوائل مارس الماضى، كانت نتيجة مباشرة لبعض قيود الاستيراد وعدم توافر عملاتأجنبية فلميستطع مستوردو الافلامالحصول على التراخيص اللازمة ، فنضبت السوق ، وهؤلاء الموردونينحصرون فىشركة كوداك التى تستورد أفلامها من انجلترا وشركة جيفارت الشرق التى تستورد أفلامها من بلجيكا ، وشركة نصيبيان التى تستورد أفلامها من ايطاليا . فاقتضى هذا أن تصدر أدارة الشئون العامة بوزارة الحربية والبحرية أمرا بالاستيلاء على الكميات التى كانت موجودة لدىهؤلاء المستوردينليكون توزيعها على المنتجين بطريقة (الالزم فالالزم) وتركت الاشراف على هذا التوزيع لغرفة السينما (شعبة المنتجين) التى قامتمشكورة بمجهود جبار لمجابهة حاجةالمنتجين المختلفين حتى انفرجت أزمته والحمد لله ، بحصول المستوردين على أذون الاستيراد اللازمة للكميات الكافية ، ولقد انفرجت الازمة ولله الحمد ، ورفعت ادارة الشئونالعامة قيودها عليها .

أما عن صناعة الافلام الخام فى مصر ، فهذا أمر يستحيل فى الوقت الحاضر ، حيث أن المادة الخام غير متوافرة فى مصر ويلزم دراسة هذا الموضوع دراسة مستفيضة قبل الحكم على مدى امكان تنفيذه فىمصر أو عدم امكانه .

الاقتصادي الكبير

الاستاذ عبد المقصود احمد

رئيس مجلس ادارة بنـــك مصر

يلقى تقرير مجلس الادارة على الجمعية العامة العادية للمساهمين المنعقدة بمركز البنك الرئيسى بالقاهرة يوم السبت ٢٨ مارس ١٩٥٣

بدأ مســتعرضا أحداث العام المـاضى ومقـارنا اياها بأحداث الاعوام السابقة من حيث بقاء التوتر الدولى والحرب الباردة وان الجزء الاكبر من المواد الاساسية والقوى العاملة تستنفذ لاغراض التسـلح وأن ميزانيات الدول وشئون النقدوالتبادل التجارى والانكماش الناشىء عنعدم التهافت علىشراء وتخزين الخامات الذىاقتضته الحربالكورية كلها تتعثر وتفتقر دائما وبخاصة فى دول المعسكر الغربى الى عون الولايات المتحدة الامريكية

ثم قال : (والحالة التى يعيش فيها العالم الآن تدعو الى كثير منالتفكير والتدبر لتيسير التحول من اقتصاديات الحرب الى اقتصاديات السـلم تجنبا لمـا يجره الانتقال المفاجىء من رجات عنيفة فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية اذا ما قدر للعالم أن يتفـادى حربا عالميـة أخرى وأن ينعم بالسـلام فترة غير قصيرة) .

وقال أن نهضة الجيش المباركة هى أهم ما حفـل به موكب الزمن من أحداث وأن سنة ١٩٥٢ كانت بداية التحـول فى وضع القـواعد وترسم الأهـداف وبدأ العمـل لبعث مصر بعثـا جديدا فى كافة نواحى حياتها السياسية والاقتصـادية والاجتماعية . وأن فى أهـداف هذه النهضة المباركة وفى شعارها ما يبعث فى النفوس الامل والتفاؤل بتحقيق ماتصبو اليه البلاد من قوة ومنعة لتتبوأ المكانة الجديرة بها بين الامم .

ولقد تجلت بوادر ذلك فيما أنشـأته الحكومة من هيئـات للتخطيط والتنسيق ولتنمية الانتاج القومى ، وفيما سنته من تشريعات للاصلاح الزراعى ولرفع مستوى الحياة بين الطبقات العاملة وفيمـا عنيت به من اختيار الاداة اللازمة لتنفيذ أهداف النهضة وفىمقدمتها انجاز المشروعات الحيوية الهامة التى طالما تطلعت اليها البلاد .

وبعد أن تحدث عن موارد ثروة البلاد القومية ووفرتها قال : وانه لمن الخير أن تكون تنمية الاقتصاد القومى فى مقدمة ما تعنى به البـلاد . فان

كل فرد بل كل أمة آخذة بأسباب التقدم لا تستطيع أن تصل الى أهدافها دون أن تنتج وأن يفيض انتاجها على حاجاتهـا وأن تدخر جزءا من ذلك لتثمره في توسيع نطاق نشاطها الاقتصادى . فهذه هى الوسيلة الوحيدة لخلق الثروات وتجميعها وهى الدعامة الصحيحة لاى بنيان اقتصادى .

وأفاض فى كيفيـة تمويل المشروعات الـكبرى التى تعتزم النهضـة تنفيذها ووصف العلاج بأن ذلك يجب أن يتم عن طريق القروض المحلية والخارجية وأن رعاية الاموال الاجنبية مما يساعد على نشاط التصنيع فى البلاد لان الضرائب وغيرها لا تكفى للسير فى هذه المشروعات . ثم تكلم عن حالة الانكماش الناتج من ركود سوق القطن ودلل على ذلك بارتفاع أسعارنا عن المستوى العالمى وامتدح الحكومة ووسائلهـا فى علاج تصريف القطن مما أعاد الى السوق الكثير مما كانت قد فقدته من الثقة والاقبال .

ثم قال : وفى يقيننا أن الاسراع فى انجاز المشروعات المعدة للتنفيذ أمر حيوى لاستمرار وتنمية هذا النشاط حتى تجنب البلاد ما قد ينجم من مشاكل ومتاعب اقتصادية واجتماعيـة خطيرة . وأن بنك مصر يجـدد اليوم عهده لمضاعفة جهوده للقيام بنصيبه عملا منه بالواجب نحو الوطن العزيز .



الاقتصاد والمحاسبة

العـدد ٥١ — ١٥ أبريل ١٩٥٣

صاحب الامتياز : عبد الله فكرى أباظه رئيس نادى التجارة
رئيس التحرير : أحمـــد عنـان

الثمن ٥ قروش

الوعى الاقتصادى فى مصر

مما لاريب فيه أن الوعى الاقتصادى فى مصر صار اليوم أكثر منه فى أى وقت مضى ، وذلك لان الحكومة تتعهد الحالة الاقتصادية للبلاد بعين يقظى وتدرك أن أسس النهضة عامة هى أسس أقتصادية فى جوهرها

غير أن الامر فى حاجة الى مزيد من العنـاية حتى يدرك كل أمرىء أهمية الاقتصاد فى حيـــاة الوطن ، فيرعى كل فرد هذا الاعتبار فى حياته اليومية وفى عمله ـ حكوميا كان أو غير حكومى ـ وفى دخله وخرجه وفى مطعمه ومأكله وملبسه . فالكيـان الاقتصادى لدولة ما هو جماع الجهود الفردية المتفرقة للافراد ، والنشاط الموزع للهيئات ، والقوى المتباعـدة لآلات الانتاج .

ولو حسب واحد من رجال الاحصاء الساعات التى تضـيع كل يوم من الحياة المصرية ، لوجد أنها تبلغ الملايين لان كل دقيقة يضيعها المرء فى أستهانة وعدم احتفال ، تصبح اذا أضيفت الى دقائق أخرى مماثلة صـغيرة ، أياما وأشهرا وأعواما تضـيع على البـلاد وتؤثر فى أنتاجها الاقتصادى .

ولكن لابد للحكومة من أن تضـع برنامجا يراد به نشر الوعى الاقتصادى بين السواد من سكان البلاد ، مهما تكن مراتب الثقافة التى بلغوها، وهذا يقتضى التفكير فى أنشاء أدارة خاصة لنشر الوعى الاقتصـادى ، تتـولى الاستعانة بجميع وســائل النشر والاذاعـة والارشاد لتبصر النـاس بأوليات الاقتصاد ومبادئه . ولا بد كذلك من الاستعانة بهيئات الثقـافة القائمة لتضيف الى برامجها وأوجه نشــاطها لونا من ألوان الثقافـــة الاقتصادية . بل لابد من الاستعانة بالهيئات ودور الاعمال لتغـرس فى نفوس الذين يعملون فيها هذا الوعى الاقتصادى الناضج .

فأن الدولة الناضجة هى التى تجد فيها الحكومة استجابة وتعـاونا مع الشعب فى جميع مشروعاتها ومناهجها ولا ريب فى أن مما يساعدها على ذلك مســاعدة مقدورة نشر هـذا الوعى الاقتصادى وارشاد الناس الى مواطن المساعدة التى يستطيعون تقديمها الى السلطات الحكومية المسؤولة .

لقد أجدى أسبوع الامان جدواه عندما علم الناس كيف يحتــرمون لوائح المرور فى العاصمة ، ولا ريب فى أن الارشاد الاقتصـادى سـيؤدى بدوره الى فائدة عملية كبيرة عندما ترعاه الحكومة رعاية منهجية مستمرة

فى هـذا العدد



البحث عن الكفاءات

من محاسن هذا العهد الجديد أن الحكومة صارت تبحث عن الكفاءات لتستعين بها فى كل ما له صلة بمستقبل البلاد ، سواء كان اقتصاديا أو اجتماعيا أو تشريعيا . والاعتبار الوحيد الذى تشترطه الحكومة فى ملء المناصب الشاغرة أو تأليف اللجان الانشائية ، هو الكفاءة ولا شىء غيرها .

ولكن بعض الكفاءات يحول دون تعاونها الجاد المجدى مع الحكومة أنها تجد من الاعمال الخاصة جزاء يفوق بكثير الجزاء الذى ينتظر أن يعود عليها من العمل الحكومى . ولهذا يؤثر أصحاب هذه الكفايات أن يحفظوا على انفسهم استقلالهم فى العمل ، على أن يضعوا جهودهم تحت تصرف الأداة الحكومية . صحيح أن البلاد — آخر الامر — لا تخسر بانصراف الكفاءات الى أعمالها الخاصة ، لأن هذه الاعمال تعود بجدواها الاقتصادية على البلاد ، ولكن الاداة الحكومية تتعرض لشىء من البطء وقد تتعثر بسبب هذا الاعتبار .

لذلك نعتقد أنه يحسن بالمسئولين أن يتخلصوا من القيود الصماء للوائح المالية ، وأن يكونوا على استعداد للاستعانة بهؤلاء الخبراء باعتبارهم مستشارين ، لا باعتبارهم موظفين دائمين متفرغين .

فاذا كانت مصر تستقدم خبراء من الخارج على قاعدة الانتداب أو الاعارة أو بمقتضى عقد متفاوت الاجل ، فلم لا تستعين بالكفاءات المصرية المقيمة فى مصر على أساس مماثل ؟

القوانين البالية

استصدرت الحكومة أخيرا طائفة من التشريعات الجديدة التى يراد بها انهاض الكيان الاقتصادى للبلاد ، وآخر هذه التشريعات ذلك القانون الخاص بتشجيع استثمار رؤوس الاموال الاجنبية واباحة نقلها ونقل جزء من أرباحها الى الخارج .

وهذا القانون يتمشى مع العقلية الجديدة التى تدين بها مصر اليوم ، وهى أن تشمل جميع مواردها مستعينة بجميع الوسائل ما دام استقلالها السياسى لا يتعرض لما يخدشه من قريب أو من بعيد .

غير أن هناك من اللوائح والقوانين القديمة ما قد يتعارض فى بعض نصوصه أو تفاصيله مع القوانين الجديدة مما يعوق تطبيقها التطبيق الكامل المجدى . ولهذا نعتقد انه يجب اعادة النظر فى اللوائح الخاصة بمصلحة الجمارك وادارة النقد ومصلحة الجوازات والجنسية وقوانين العمل وقوانين الضرائب والتمغة لاستبعاد كل ما من شأنه أن يتعارض مع القوانين الجديدة أو يعوق طريقها

ورأس المال الاجنبى ، هو كما قال وزير سويسرا المفوض فى حديث نشرناه له فى هذا العدد ، كالغادة الحسناء ، له دلال . واذا لم نعرف كيف ندلله أفلت وهرب

زراعة التبغ

للدكتور يوسف نحاس الاقتصادى المصرى الكبير رأى قديم تبناه منذ أكثر من ربع قرن ، وهو انه ينبغى رفع الحظر المفروض على زراعة التبغ محليا ، واباحة زراعته فى الاراضى المصرية التى تصلح لنموه صلاحا تاما حتى يصبح محصول التبغ محصولا مساعدا يقف على قدم مع القطن والارز والقصب والحبوب وغير ذلك مما تنتجه التربة المصرية

ولهذا الرأى خصوم وله مؤيدون أما وجهة النظر الرسمية السائدة من قديم ، فهى أن زراعة التبغ محليا تؤدى الى خفض كبير فى الايرادات الجمركية التى تعتمد على واردات التبغ الاجنبى فى جزء كبير من حصيلتها

ولكن لعل اعادة البحث فى الاوضاع الاقتصادية لمصر تبين أن من المصلحة العودة الى اباحة زراعة التبغ ، والسماح باصداره الى الخارج اما خاما واما مصنوعا . فعسى أن يولى المسئولون هذا الاحتمال شيئا من عنايتهم ، فيدرسوا جميع الامكانيات واذا توصلوا الى نتائج جديدة أمكنهم فى ضوئها البت فى هذا الرأى

الزيت فى الشرق الاوسط

عنى مجلس جامعة الدول العربية فى دورته الاخيرة ببحث موضوع تأليف لجنة تختص بشئون الزيت فى البلدان العربية . وهذا تصرف يطابق عين الصواب ، لان الزيت صار اليوم أكبر عنصر اقتصادى فى البلاد العربية ولا يستطاع اغفاله من جانب جامعة الدول العربية التى يفترض فيها أن تعنى بشئون البلدان العربية جميعا

ويبدو أن الاتجاه فى مجلس الجامعة هو الى تأليف لجنة مهمتها بحث تطورات الزيت فى كل قطر عربى على حدة والوقوف على البيانات المتعلقة بانتاجه وجنسية الشركات التى تقوم بهذا العمل .

وفى اعتقادنا انه اذا أريد لمثل هذه اللجنة أن تقوم بدراسة مجدية لصناعة الزيت وجب أن تعالج الموضوع من الزوايا التالية :

أولا — من حيث نصوص الامتيازات القائمة فعلا والتى يمكن فى المستقبل منحها للشركات الاجنبية ، وهل هناك تعارض بين هذه النصوص من شأنه أن يسيىء الى دولة ما .

ثانيا — من حيث الانتاج الفعلى لكل قطر عربى ، ومن حيث امكانيات هذا الانتاج فى المستقبل .

ثالثا — من حيث توزيع هذا الانتاج ووسائله من أنابيب وناقلات زيت .

رابعا — من حيث الحصيلة التى تتقاضاها الحكومات العربية وكيفية انفاقها .

خامسا — من حيث العملات الصعبة التى تتقاضاها الحكومات العربية ومدى امكان الانتفاع بها فى البلدان العربية الاخرى التى تفتقر اليها

سادسا — من حيث موقف بعض الاقطار العربية المنتجة للزيت والتى ليست لها عضوية الجامعة العربية كالكويت وقطر والبحرين . فلا بد من التفكير فى انتساب هذه الاقطار الى الجامعة ليصبح من الممكن توحيد سياسة الزيت العربى .

سابعا — من حيث قدرة هذا العامل الاقتصادى على الضغط فى المجال السياسى .

ثامنا — من حيث معامل التكرير المنشأة حاليا والتى سيجرى فى المستقبل انشاؤها . هذه جميعا اعتبارات على أعظم جانب من الاهمية ولن تستطيع الجامعة العربية أن تضع لنفسها سياسة بترولية ما لم تدرس المسألة من جميع هذه الزوايا

ليست للقطن المصرى مصاعب أو مشكلات

استخدام القوى الكهربائية فى إنتاج المخصبات الأزوتية

الرقابة على النقد عمل لا طائل من ورائه

حديث للأستاذ حسين فهمى رئيس مجلس التنمية الاقتصادية

الابصار جميعا شاخصة اليوم الى المجلس الاعلى للتنمية الاقتصادية ، فهو المنشأة التى عهدت اليها الحكومة فى درس جميع مشروعات استثمار موارد البلاد الطبيعية ، وهو المجلس الذى يضم صفوة المفكرين فى مجالات الزراعة والصناعة والاقتصاد ، وقد رأى مندوب مجلة « الاقتصاد والمحاسبة » ان يستفسر من الاستاذ حسين فهمى رئيس المجلس عن بعض المشروعات التى يدور حولها البحث ، فوجه اليه السؤال التالى :

هيئة لتنظيم مشروعات الرى

هل تعتقدون ان فى الامكان انشاء ادارة على نسق « ادارة وادى تنيسى » الاميركية . تكون مهمتها الاشراف على تنظيم مشروعات الرى والكهرباء التى تقام على النيل ؟ وهل يصيب مثل هذه الهيئة نجاحا ؟

فقال الاستاذ حسين فهمى : ان مشروعى السد العالى وخزان اسوان هما وحدة متكاملة يقصد منها اصلا غرض واحد هو انتاج المخصبات بطريقة تثبيت الازوت الجوى والحكومة تنوى القيام بهذين المشروعين باعتبارهما عملا حكوميا ، لأن المراد بانتاج المخصب بيعه بسعر منخفض يكاد يعادل سعر التكلفة أو يقل عنه . فلا حاجة اذن الى تألف «ادارة لوادى النيل » للقيام بهذا المشروع .

ولكن ، لو تم انشاء مساقط للماء بطول مجرى النيل لتولد القوى الكهربائية فعندئذ يمكن تألف شبكة من مجموع القوى الكهربائية المولدة ، ويمكن وضع هذه الشبكة تحت هيئة ذات استقلال ادارى تستطيع فى حدود سلطاتها أن توجه توليد التيار والحصول عليه وتوزيعه بشروط من طبيعتها اغراء الناس على استخدام الكهرباء للقوى المحركة وللصناعة . ويمكن ان يتفرع عن هذه الادارة مجلس للكهرباء ينظر فى استخدام جميع مصادر القوى فى البلاد .

وسأل مندوب «الاقتصاد والمحاسبة» الاستاذ حسين فهمى هل من الممكن من الناحية العملية انشاء سلسلة من السدود بطول مجرى نهر النيل لتوليد الكهرباء واستخدامها فى اغراض صناعية ؟ وهل يؤدى ذلك الى اعاقة الملاحة أو الى اغراق الاراضى الزراعية؟

فأجاب : ان هذا ممكن من الناحية النظرية . أما فى مايتعلق بتنظيم الملاحة ، فلا بد عندئذ من الاستعانة بنظام الاهوسة بين كل حوض مقفل وحوض تال له . وأما فى مايتصل باغراق الاراضى الزراعية ، فيمكن مراعاة رفع مستوى الماء الى مادون الخطورة . وبديهى أننا حينما نريد حجز الماء ــ ماء الفيضان ــ فانما نريد استخدامه فى رى أراض عطشى لا فى اغراق أراض صالحة للزراعة .

أما من الناحية العملية ، فيحسن بنا أولا أن ننجز مشروعى السد العالى وخزان أسوان وعندئذ يستطاع التفكير فى مايلى ذلك من مشروعات لتوليد الكهرباء

مشكلات القطن من صنعنا

وعاد المندوب يسأل الاستاذ حسين فهمى هل يرى من حسن السياسة اتباع منهاج مصر المعهود فى التوسع فى زيادة القطن على حساب المحصولات الغذائية ولا سيما القمح ، خاصة بعد الصعاب التى جابهناها فى العامين الاخيرين فى تصريف محصول القطن .

فقال : ان صعاب القطن هى من صنعنا ، فليس للقطن صعاب أو مشكلات .

ولكن لا مشاحة فى ان هدفنا الاول يجب ان يكون توفير القوت والكساء الدمور ثم نجتهد فى الانتفاع بانتاجنا حتى نصل الى صنع أعقد المنتجات كالطائرات النفاثة مثلا . فاذا كان القطن سبيلنا الى الحصول على المال لشراء الآلات والمواد التى نحتاج اليها ، فلنعكف على زراعته ، على أن نرعى دائما هذا الهدف الاول .

قيود المال اضاعة للوقت

وسأل المندوب رئيس المجلس الاعلى للتنمية الاقتصادية عن رأيه فى القيود المفروضة على الاموال ونقلها الى الخارج .

فأجاب حضرته : ان القيود التى من هذا النوع اضاعة للوقت ووهم لا أساس له فى الواقع . وشأننا فى ذلك شأن من يحبس نفسه فى دائرة من القش ثم يتوهم انه محبوس ، مع أن القش الهش لايعد سورا للحبس . وان كانت ملكية الاموال تنتقل من ملكية أفراد مقيمين فى الخارج الى ملكية أفراد مقيمين فى مصر ، فان هذا الامر لايؤثر بحال ما ، لاكليا ولا جزئيا فى مجموع ماتمتلكه مصر . فالعملية التى نتخيل خطرها ــ اذا تصورناها فى ابسط أشكالها ــ هى عملية اهون من ان نعنى بها . فهناك أشخاص لهم اموال فى الخارج يريدون نقلها الى مصر ، وهذه الاموال لم تكن قد أعلنت الى السلطات المصرية عند اخراجها ، اما لأنها مملوكة لاشخاص ليس عليهم بحكم القانون الاعلان عنها ، او لأنهم اغفلوا الاعلان عنها ، وهؤلاء الاشخاص يتبادلون فى مابينهم ملكية الاموال الموجودة فى الخارج والمملوكة فى مصر .

علة هذا الوهم

وسأل المندوب الاستاذ حسين فهمى : كيف اذن نشأ هذا الوهم ؟

فأجاب : ان انجلترا كانت فى أثناء الحرب تنفق جنيهات استرلينية من ورق البنكنوت لتظفر فى مقابلها بخدمات أو سلع . وقد أنفقت مئات الملايين من هذا الورق الذى لاتستطيع أنكاره ولا تستطيع قبوله وأداء بضاعة

هـــلال الاقتصاد

قناة السويس فى سوق المزاحمة

استحالة شق قناة العقبة واخرى عبر القارة الافريقية

لا خوف على مستقبل القناة اذا احسنت ادارتها

تكاد شركة قنال السويس تكون اكبر شركة وحيدة فى العالم ، فمنزلتها التجارية تعلو كثيرا على المنزلة التجارية لشركات مناجم الذهب فى جنوب افريقيا ، وعلى الشركات الصناعية الكبرى فى الولايات المتحدة

ولا بد هنا من التفرقة بين قنال السويس كشريان مائى يجتاز ارضا مصرية ، وهو من الناحيتين الجغرافية والسياسية مملوك لمصر ولا حق لاحد فى ان ينازعها اياه ، وبين قنال السويس كشركة تجارية يسرى عليها ما يسرى على الشركات الاخرى فى نطاق الامتياز الممنوح لها . فاحتلال القوات البريطانية للضفة الغربية للقنال ليس له صلة

للاستاذ
وديع فلسطين

ما بشركة قنال السويس ، والمطالبة بجلاء القوات البريطانية من هذه البقعة امر منفصل تمام الانفصال عن الوضع الاقتصادى لشركة القنال .

والذى لا ريب فيه ان شركة القنال قد انتفعت بالمزايا السياسية والاستراتيجية والجغرافية لهذا الشريان المائى انتفاعا كبيرا ادى بدوره الى نفع تجارى مادى . فلولا ان القنال يصل اوربا بالشرق الاقصى ويقصر الطريق الى الهند واستراليا واليابان ولولا ان القناة تقع فى منطقة كلها استراتيجي ولا سيما وهى عامرة بالزيت والمواد الخام ، لما اكتسبت شركة القنال مثل المجد الذى لها الآن

وحتى عهد قريب كانت شركة القنال بمنأى عن كل منافسة ، مشروعة كانت او غير مشروعة . فجميع السفن التى تقصد الشرق الاقصى تجتاز هذا الشريان ، وجميع السفن القادمة من الشرق الاقصى تمر فى هذا الطريق المائى . والمنافس الوحيد هو الطريق الطويل حول رأس الرجاء الصالح وقل ان تسلكه السفن الا فى حالات الضرورة او الحرب . **ولذلك كان احتكار شركة قنال السويس احتكارا من نوع خطير .**

ولكن طاب للبعض فى الفترة التالية للحرب ان يقلل من شأن شركة القنال قائلا ان فى الطاقة الاستعاضة عنها بوسائل اخرى للملاحة والنقل .

فاسرائيل مثلا تزعم ان فى الطاقة شق قناة بين ميناء العقبة وساحل البحر المتوسط تكاد تكون متوازية مع قنال السويس ، بحيث تتدرج فى اغراء السفن حتى تكتسب هذه القناة الجديدة منزلة تعادل او تفوق منزلة شركة القنال . وقد نشرت جريدة التيمس اللندنية منذ بضعة اشهر مقالات مستفيضة عن هذه القناة المقترحة كتبها اللورد سترابولجى لتزيين هذا المشروع . غير ان المهندسين الفاقهين ردوا على اللورد سترابولجى فى الجريدة نفسها قائلين ان درجه البخر فى هذه المنطقة تجعل الملاحة عسيرة ، وان الارض صخرية صلبة بحيث يتعذر شق القناة الجديدة فيها ، وان الماء العذب غير موفور مما يجعل السفن تعرض عن قناة العقبة وتؤثر عليها قناة السويس ، وان نفقات شق هذه القناة ابهظ من ان تتحملها الحكومات او الهيئات الخاصة .

وحلا للبعض أن يقترح مشروعا آخر يريد به أن يقضى على حكر شركة قنال السويس ، فزعم ان فى الطاقة شق قناة بعرض القارة الافريقية من

ايرادات شركة القنال

أذاعت شركة قنال السويس من مقرها فى باريس ان دخلها فى شهر مارس الماضى بلغ ٢ر٤١٤ر٦٠٠ جنيه مصرى بزيادة ٨٧ ألف جنيه عن دخلها فى شهر فبراير . وبهذا يكون دخلها فى الاشهر الثلاثة الاولى من العام الحالى ٦ر٧٦٣ر٤٠٠ جنيه مصرى مقابل ٦ر٧٥٣٧ر٠٠ جنيه فى المدة عينها من العام الماضى

أو ذهب فى مقابله . فبدأت تحتال على الامر بأن نشرت شائعات فى الجو تزعم ان بعض الناس يقلدون أوراق العملة البريطانية ، ثم تدرجت الى القول بأنها لاتقبل دخول أموال الى بريطانيا ، واقتضى هذا منها التمويه على الرأى العام بمنع خروج العملة منها .

كان هذا عندما كانت الصلات قائمة بين العملة المصرية والعملة الاسترلينية . فلما خرجت مصر من الكتلة الاسترلينية ظلت على هذا الوهم الذى لامسوغ له . والذى يحدث فعلا وهو ما أقررناه ، هو أن الجنيه المصرى نعترف نحن بقيمته حسب التبادل فى السوق لا حسب التبادل النظرى على الورق سواء فى تعاملنا بالدولار أو بالاسترلينى

وينبغى ان نراعى كذلك ان هناك خطرا من منع الجنيه المصرى من دخول مصر ، لان هذا يؤدى الى انهيار سمعته فى الخارج مما يسىء الى الاقتصاد الوطنى .

استغلال الاموال الاجنبية

وسأل المندوب الاستاذ حسين فهمى : هل صار الجو مهيأ الآن فى مصر لاستثمار الاموال الاجنبية فيها ؟

فأجاب : ان هناك ثلاثة عوامل تؤدى الى هذه النتيجة وهى : ١ ـ الامن ، ٢ ـ شرف المعاملة ، ٣ ـ العائد المغرى . ومتى اكتملت لنا هذه العوامل عمليا تدفقت علينا الاموال من كل حدب وصوب

الشرق الى الغرب بحيث تصل المحيط الاطلسي بالمحيط الهندى عبر الكمرون والكونغو البلجيكى وكينيا والصومال الايطالى . وهـذه القناة اقرب الى الخيال منها الى الحقيقة ، لان شق القارة الافريقية عرضا عملية تستغرق مئات من السنين اذا افترضنا ان المال قد دبر فعلا وان وسائل الحفر قد جهزت لحفـر قناة طولها يزيد على ٢٥٠٠ ميل فى مناطق استوائية جبلية ذات مستنقعات واحراش . ثـم ان هذه القناة ــ على فرض حفرها ، لن نجتذب الا نسبة صغيرة من السفن التجارية لان السفن القادمة من انجلترا ودول اوربا جميعا تؤثر طريق قنال السويس القصير القريب ، على هذه القناة المقترحة البعيدة البلوغ .

ومعنى ذلك ان شركة قنال السويس تكاد تطمئن الى ان المنافسة من جانب قناة العقبة او من جانب القنـاة الافريقية المقترحة ، ستكون معدومة ولكن المنافسـة القوية التى قـد تزيد على الايام مصدرها امران :

اولا ــ انابيب الزيت التى مدت من ينابيع الخليج الفارسى الى ساحل البحر المتوسط فتنقل من الزيت ما كان جريا ان ينقل عن طريق السفن ذات الصهاريج عبر قنال السويس . وانابيب الزيت الممتدة الآن قليلة العدد محدودة الامكانيات ، ولكن فى الطاقة زيادة عـددها مستقبلا وتوسـيع امكانيات طاقتها بحيث تحرم قنـال السويس من مرور حمولة كبيرة من الزيت .

ثانيا ــ والمنافس الخطر الثانى هو الطريق البرى الذى اقترح انشاؤه بين البلاد العربية جميعا فيصل لبنان وسـوريا والاردن بالمملكة العربيـة السعودية والكويت والعراق . فمثل هذا الطريق اذا تم انشاؤه ، قد ينقل كثيرا من الشحنات التى لم تكن تنقل قبلا الا عن طريق قناة السويس .

وثمة منافس ثالث وهو الطائرة ، فالطائرات التجارية الآن تنقل كثيرا من البضائع التى كانت تشحن قبـلا عبر القنال ، **ولكن امكانيات النقـل بالطائرات لا تزال محدودة ولا يمكن بحـال من الاحوال ان تؤثر الآن فى المنزلة التجارية لشركة القنال .**

واذا كانت الليالى من الزمان حبالى ــ كما قال الشاعر القديم ــ فقـد يطالعنا بعض ذوى المشروعات الخيالية باقتراحات جـديدة يراد منها سلب قناة السويس قيمتها الاقتصـادية ولكن يبدو ان تنفيذ اى من هـذه المقترحات امر ليس بالهين .

ومن ثم يمكن القول ان شركة قنال السويس التى يؤول امتيازها الى مصر بعد خمسة عشر عاما ــ اذا لم يطرأ من التطورات ما يبكر هذا الموعد ــ ستبقى مستمتعة بمنزلتها التجارية العـالمية ، مستمدة من العـوامل الاستراتيجية والجغرافية شـأوا لا يدانيه شأو . ومعنى ذلك انه سيتعين على مصر بعد مرور هذا الزمن القصير ان تدير اكبر شركة فى العـالم وان تتولى حمايتهـا من جميع وسـائل المنافسة المشروعة وغير المشروعة .

فوقاية القنال من انثيال الرمال الى جوفه ضرورى ، ووسائل ارشـاد السفن واضاءة الطريق امامها وربطها وتزويدها بالمـاء العذب والوقود ــ السائل والجامد ــ والمؤن واعمـال التفتيش الجمركى والصحى وتبادل النقد وجباية الرسوم .. هذه جميعا اعمـال ستؤول الى مصر وسيصبح من المحتم عليها ان تضطلع بهـا على خير وجه لتضمن عدم تعرض سمعة هـذه المنشآة التجارية العالمية لمـا يسيىء اليها .

ولكن الامر الذى لا ريب فيه هو ان عـلى مصر ان تتأهب منـذ الآن للاضطلاع بهذه التبعة حتى لا تفاجأ ذات يوم بمهمة لم تكن لها بهـا دراية او معرفة ، وحتى يكون لديهـا من المستخدمين الحاذقين والخبراء الفنيين

ووسائل الصيانة الحديثة ماهو كفيل لا بتقـديم الخدمات التى تقـدمها الشركة الآن فحسب ، بل بتحسين هذه الخدمات تحسينا يقضى على كل امل فى المنافسة من اى مصدر كان .

والذى يجب الا يغيب عن ذاكرة المسئولين فى مصر ، هو ان شركة القنال عمل تجارى ينبغى ان يدار على اسس تجـارية . وكل نكوص عن الوفـاء بمقتضيات العمل التجـارى يعرض سمعة القنال لخطر ، وينعش آمال امثـال اللورد سترابولجى الذين يحقدون على مصر ويحسدونها بسبب مرور قناة السويس فى اراضيها .

واذا نجحت ادارة المصريين للقنال ــ وهو ما نرجوه ونطمع فيه ــ فان كل محاولة لظهور منافس تجـارى للقنال ستبوء بالاخفاق وهى فى المهد ولهذا يحسن التأهب من الآن اليوم الذى تتملك فيه مصر شركة القنال ، علما بأن مستقبل هذا الشريان المائى يكاد يكون خيرا من ماضيه كلما توسعت رءوس الاموال والمساعدات الفنية فى استثمار الموارد البكر للبلدان الافريقية والاسيوية والاسترالية .

وديع فلسطين

زيادة استهلاك الزيت فى مصر

القى المسـتر تيت رئيس مجلس ادارة شركة « الانجلو أجبشـيان أويل فيلدز » محاضرة عن المنـزلة الاقتصادية للزيت فى مصر جاء فيها ان استهلاك الزيت زاد فى خـلال السنوات الاحدى عشرة الاخيرة نتيجة لاستخدام الزيت الديزل فى تسـيير قطرات سكة الحديد بدلا من الفحم وللتوسع فى نواحى الاستهلاك المختلفة

وأورد المستر تيت أحصـائية عن الاستهلاك بالطن تبين مايلى :

النـوع	الاستهلاك ١٩٤١	التقـريبى فى سـنة ١٩٥١	١٩٥٢
زيت الوقود	٢٨٠ر٠٠٠	١ر٧٣٧ر٠٠٠	١ر٧٧٣ر٠٠٠
غاز الديزل	٢٠٠ر٠٠٠	٣٨٧ر٠٠٠	٣٦٦ر٠٠٠
البنزين	١٠٠ر٠٠٠	٢٦٤ر٠٠٠	٦٢٠ر٠٠٠
الكيروسـين	٢٥٠ر٠٠٠	٦٣٤ر٠٠٠	٦٥٩ر٠٠٠
المجمـوع	٩٣٠ر٠٠٠	٣ر٠٢٢ر٠٠٠	٣ر٠٥٨ر٠٠٠

« رأس المال كالغادة الحسناء له دلاله »

وسائل اغراء الاموال الاجنبية للاستثمار في مصر ...

ملاحظات على قانون الشركات ، وقانون نقل رؤوس الاموال .

حديثان لوزير سويسرا المفوض والمستشار الاقتصادي السويسري

رأت مجلة « الاقتصاد والمحاسبة » أن تتحدث الى رجال السلك الدبلوماسي في مصر في الشؤون ذات الصلة بالحياة الاقتصادية عامة ومايتصل منها بعلاقات مصر التجارية بالبلدان الاجنبية

وقد اجتمعت بالمسيو « هنري بياه دي فيشر دي رايشنباخ » وزير سويسرا المفوض وتحدثت معه في هذه الشؤون فبادرني قائلا :

يحسن بالمسئولين دائما أن يدركوا أن سيكولوجية رأس المال شديدة **الحساسيه** ، وانه اذا أريد اجتذاب رؤوس الاموال الاجنبية الى بلد ما ، وجب لهذه الاموال ان تكون مطمئنة الى أنها تستطيع أن تعود من حيث أتت كاملة وفي سرعة ، وأن الارباح تجد كذلك سهولة ويسرا في العودة بقدر معقول . وينبغي أن لاننسى أن الهيئات المالية تباشر أعمالها على أساس المصالح ، وهي لذلك تنتظر أن تجد حول رأس المال جميع العناصر المواتية

وقال الوزير السويسري انه اذا كان ثمة رأي في صدد التجارة الخارجية عامة ، فهو وقف الرقابة على النقد ، لان الرقابة من هذا النوع تلجم رأس المال والنشاط الاقتصادي عامة .

ويرى الوزير السويسري ان قانون الشركات المساهمة يحتاج الى تعديل حتى يضمن أصحاب رؤوس الاموال من الاجانب الحصول على الخبراء والفنيين وفقا لرغبتهم ، لأن من الطبيعي ان يبحث صاحب المال عن خير السبل لادارة عمله وفقا لمصلحة هذا العمل .

واستطرد المسيو «دي رايشنباخ» فقال : **ان سر المهنة اعتبار يجب عدم اغفاله** لدى الخبراء الفنيين ، فبعض الاعمال والمصانع يجب ان يحرص على سر المهنة لدى هؤلاء الخبراء وليس من الممكن التخلي عنه ولو لمراعاة بعض الاعتبارات القومية .

ولما سألت الوزير عن سعر القطن المصري قال انه لايزال مرتفعا

وقد أثنى الوزير على مافعلته مصر عندما أخذت تتصل بآفاق العالم الخارجي ، وقال انه ليس في العالم دولة ذات نهضة اقتصاديه تستطيع ان تعيش في عزلة عن العالم . ونحن ان نتحدث الى رجال السلك السياسي

ينبغي عدم اغفال اعتبار هام وهو ان مناشدة رأس المال الاجنبي يجب أن تصحبها سيكولوجية عامه في البلاد تضمن لرأس المال استقرارا واطمئنانا والواقع ان التصريحات التي تصدر في مصر الآن تصريحات عظيمة جدا . ويجب مراعاتها في التطبيق العملي بوساطة الادارة وعند تنفيذ القوانين والتشريعات .

وختم الوزير السويسري حديثه قائلا : ان المال كالغادة الحسناء ذات الدلال . وليس هناك غادة أشد حساسية في دلالها من رأس المال . فاذا لم تجد عناية ورعاية واهتماما أفلتت وهربت .

حديث للمستشار الاقتصادي

ورأيت أن أتحدث الى المسيو « فسير » المستشار الاقتصادي للمفوضية السويسرية في شأن العلاقات الاقتصادية بين مصر وبلاده ، فقال ان البروتوكول المضي في شهر ديسمبر عام ١٩٥١ على أثر الاتفاق التجاري المعقود بين البلدين يقضي بفتح حسابين في المعاملات ، هما الحساب رقم « أ » والحساب رقم « ب »

فالحساب « أ » خاص بسعر التعادل مع الجنيه المصري

أما الحساب «ب» فهو خاص بجميع الواردات من سويسرا

والحساب الاخير رقم «ب» ينص على أن تدفع أثمان السلع المستوردة من سويسرا بثلاث طرق : بالفرنك السويسري وبالجنيه المصري وعينا (أي بضاعة)

والذين يستوردون القطن المصري من السويسريين يجدون في الاسواق السويسريه جنيهات مصرية واردة أصلا من مصر فيدفعون بها جزءا من الثمن ، ويؤدون الباقي بالفرنكات السويسريه والسلع

وقد نص البروتوكول على أنه يحق لسويسرا ان تبيع الجنيهات المصريه الى الدول الاخرى التي تتعامل معها باستثناء الدول ذات العملة الصعبة مثل أميركا وكندا وبلجيكا .

وسألت المستشار الاقتصادي عن القطن ، فقال : انه اذا استمر القطن على استقراره وعلى أثمانه المعقولة ، فانه سينتعش لان نوع القطن المصري لايفضله أي نوع آخر من القطن . وقد حاولت الاسواق الخارجية استبدال القطن المصري بأقطان أخرى من البرازيل وأميركا ، ولكن جاءت النتيجة مغايرة تماما للقطن المصري .

ومن مصلحة مصر ان تدرك ان صناعة النسيج السويسرية هي صناعة للاصدار وأنها تقدمت بخطى حثيثة مستمرة . وهذه سوق مفتوحة أمام مصر . ولاتنس أن صناعة النسيج الاميركية تحتاج الى الكرنك

وسألته عن مستقبل سوقنا الدولية فقال : **ان القطن يباع اليوم خيرا من قبل ، وفي امكان مصر ان تحسن وسائل الزراعة فيها لتتمكن كذلك من اصدار الارز . ولدى مصر كثير من المعادن ـ وخاصة الفوسفات ـ التي تستطيع بالعناية بها موازنة تجارتها الخارجية**

واستدرك المستشار فقال : ان كل عقبة قد تعترض سبيل صناعة التعدين هي في غير مصلحة مصر ، وقد يترتب على ذلك تعطل هذه

توفير العملات الأجنبية

والاحتفاظ بالاموال المصرية داخل البلاد

من أهم الوسائل للحصول على عملات اجنبية ، او للحد من شراء تلك العملات ، القيام بالتأمين محليا على الواردات ، تفاديا لتسرب الاموال المصرية خارج القطر ، والاحتفاظ بها داخل البلاد .

كما ان التأمين يعتبر من اكبر عوامل تجميع رءوس الاموال ، مما يسهل استعمالها فى الصناعة والتجارة فانه بتحصيل مبالغ صغيرة فى شكل أقساط تأمين تتكون لدى الشركة مبالغ كبيرة يمكن استغلالها فى اقراض شركات الصناعة والبناء وغيرها .

وفى خلال الحرب الماضية عندما وضعت جميع البلاد قيودا شديدة على العملات الاجنبية ، أعلن وزير وزير المالية فى البرلمان الانجليزى ان المبالغ التى تطلبها شركات التأمين للوفاء بالتزاماتها بالخارج ، سيصرح بصرفها بأى عملة كانت ، وذلك حتى تحتفظ الشركات الانجليزية بسمعتها الطيبة فى اسواق التأمين الدولية ، وتقديرا من الوزير لما تؤديه شركات التأمين لانجلترا من خدمات ، وفيها منه فى الواقع للحقيقة المقررة من ان ما تحصل عليه الشركات كرسوم هو فى العموم اكثر مما تضطر لتسديده كتعويضات ، وان الفرق سواء أكان فى شكل مصروفات ام ارباح يعود على البلاد وبنيها بالخير .

وتمشيا مع هذه المبادىء ، نرى ان الدول التى تماثل حالتها حالة مصر تصر على ضرورة اجراء التأمينات الخاصة بالواردات لدى شركات مسجلة فى بلادها ، وذلك توفيرا لجزء غير قليل من رسوم التأمينات التى تدفع للشركات الاجنبية اذا ما ترك الخيار للمستوردين فى ابرام التأمين حسب رغبتهم .

فالعراق والباكستان والهند واندونيسيا جميعا ، هى بعض البلاد التى تحتم على كل مستورد ان يؤمن على بضائعه لدى شركة مسجلة فى بلادها ، اما عن التوريدات الخاصة بالحكومة فتحتم ان يكون التأمين عليها لدى شركة اهلية .

ومما يؤسف له ان الامر فى مصر ترك حتى الآن دون رقابة ، فضاعت على البلاد ملايين الجنيهات من العملات الاجنبية المختلفة كان يمكن الاستفادة منها فى اغراض اخرى .

واذا لاحظنا ان الواردات المصرية بلغت ، بل وزادت فى بعض السنوات عن مائتى مليون جنيه ، واذا اعتبرنا متوسط الرسوم واحدا فى المائة ، فمعنى ذلك ان مصر تدفع رسوما سنوية للتأمين البحرى تبلغ حوالى مليونين من الجنيهات .

ومع التسليم بأن معظم العمليات يعاد تأمينها فى الخارج ، فان جزءا كبيرا يحتفظ به فى الداخل لو تم التأمين فى مصر ، ولا سيما لو تم لدى شركة مصرية . ولا تقل نسبة ما يحتفظ به من الرسوم فى هذه الحالة عن ٥٠ ٪ .

ولا يجوز ان نخشى الاحتكار لان عدد الشركات التى تقوم بهذا النوع من التأمين فى مصر يبلغ ٣٦ شركة ، والمنافسة فيما بينها ستمنع شبهة أى احتكار .

ان على شركات التأمين المصرية اعباء وواجبات لا تلتزم بها الشركات التى مركزها فى الخارج والتى ليس لها استثمارات او ارتباطات فى مصر تحملها على البقاء بصفة مستمرة اذا ما تغيرت الظروف . فالهيئات الممثلة بوكلاء فقط سرعان ما تنسحب من السوق بمجرد حدوث خسائر او حتى بمجرد توقعها .

ان المطالبة باشتراط شركة مسجلة فى مصر عند منح كل رخصة استيراد لا يمكن الاعتراض عليه من احد .

كما انه فى جميع العمليات التى للحكومة فيها شأن كتوريدات الحكومة ومقاولاتها لا يمكن الاعتراض فيها على تفضيل الحكومة قيام شركات التأمين المصرية بها . ولا يعقل ان تذهب شركة فرنسية ، بل مصرية ، الى انجلترا اوالمانيا ، وتحاول ــ مجرد المحاولة ــ ان تحصل على تأمين للحكومة هناك اى دخل فيه .

فلعل الوقت قد حان لتنفيذ هذه السياسة التى يرجى ان توفر للبلاد ما لا يقل عن نصف مليون جنيه سنويا ، فضلا عما تحققه من تقوية شركات التأمين المصرية التى تعد بحق من اركان الاقتصاد القومى .

الصناعة

ولما انتقل الحديث الى قانون الشركات المساهمة ، قال المستشار الاقتصادى السويسرى : ان هناك خوفا من ان تسرى نصوص هذا القانون على شركات التضامن لان هذه الشركات تزداد فيها مسؤولية رأس المال ، **ولا بد لرأس المال من أن يكون مطمئنا الى العناصر التى تعمل فى هذه الشركات**

وللتدليل على ذلك قال ان المختصين فى فرز أصناف القطن هم خبراء يحتاجون الى عشرين سنة أو ثلاثين على الاقل ليتمكنوا من اتقان عملهم ، وهم يتوارثون هذا الفن أبا عن جد ، وهذا هو شأن المشتغلين بصناعة الساعات فى سويسرا . ومثل هؤلاء عسير أن يقال لهم : اخلوا سبيلكم

وقال المستشار ان هذا لايعنى ان رأس المال الاجنبى لايريد استخدام المصريين . كلا ، وغاية ماهنالك أن رأس المال يريد أن يطمئن الى أنه سيجد فسحة من الوقت يستطيع فى خلالها ان يدرب خبراء محليين جدا

واستطرد المسيو «فسير» فتحدث عن التشريع الجديد الخاص بنقل رأس المال الاجنبى والارباح الى الخارج ، فقال لى انه يتمنى ان يكون التشريع رحيبا ولاسيما فى مايتعلق بنقل الارباح

أما فى مايتعلق بتحويل المال الى الخارج فان مصر تطلب ضمانا غير محدود من البنك ، وهذا أمر متعذر فى القواعد الاقتصادية

وقال كذلك انه ليس هناك عدد كاف من رجال الضرائب لانجاز الاعمال الادارية اللازمة لتحرير رأس المال

وصفوة القول فى حديثى مع الوزير السويسرى المفوض والمستشار السويسرى الاقتصادى ــ وهما حديثان جرى كل منهما على حدة ــ **أن الاجانب يعطفون على مصر عطفا كبيرا ، ولا يريدون الا ان يتعاونوا معها تعاونا صادقا . ولكن يحسن بمصر أن تفطن الى الحقائق الاقتصادية دون ماإضافة**

م.ك. بولاد

المصرف الوطني العراقي يضع سياسة مالية جديدة

ان الاختصاصات التي عهدت الى لجنة العملة العراقية التي ألفت سنة ١٩٣٢ جاءت قاصرة عن تنفيذ سياسة نقدية سليمة تفي بمصلحة البلاد الاقتصادية والمالية .

وقد تلافت الحكومة العراقية هذا النقص بتأسيس المصرف الوطني العراقي سنة ١٩٤٧ مفوضة اليه بالاضافة الى ما كانت تقوم به اللجنة المشار اليها من أعمال اصدار العملة وادارتها ، مراقبة حركة الائتمان وتنسيقها وتنظيم المدفوعات الخارجية وادارة القروض العامة واقراض المؤسسات الرسمية والشبيهة بالرسمية وحفظ حسابات الحكومة وغير ذلك من الوظائف العامة التي تباشرها المصارف المركزية . وعلى أثر تأسيس المصرف تغيرت أسس اصدار العملة أيضا بصدور قانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٧ فعينت قيمة ذهبية للدينار وأصبح في الامكان تنويع الغطاء النقدي باستثمار احتياطي العملة في سندات مختلف الدول الاجنبية وفي سندات الحكومة العراقية فضلا عن تضمين هذا الاحتياطي نسبة من الذهب عند الحاجة .

أعمال الاصدار

وقد باشر المصرف واجبه الاول وهو اصدار العملة وادارتها وتأمين استقرارها ابتداء من أول يوليو سنة ١٩٤٩ متبعا في اداء هذا الواجب ما قرره القانون المشار اليه آنفا ومراعيا في ذلك مصلحة البلاد في تنويع الغطاء النقدي مع ضمان أكبر مايمكن الحصول عليه من فوائد استثمار الاحتياطي . ولقد لمس المصرف على أثر انتقال سلطة الاصدار اليه ضرورة اصدار نماذج جديدة من الاوراق النقدية تحمل صورا حديثة ويحذف منها أسم لجنة العملة العراقية الملغاة ويشار فيها الى السند القانوني الجديد للعملة الصادرة وهو قانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٧

وعلى هذا الاساس صدرت بين أواسط سبتمبر وأوائل اكتوبر سنة ١٩٥٠ أوراق نقدية جديدة من جميع الفئات عدا فئة المائة دينار مع الاحتفاظ بشرعية تداول الاوراق النقدية القديمة

وقرر المصرف بمناسبة تتويج الملك ضرب عملة معدنية جديدة عليها صورته وقرر اصدار فئة لم تكن موجودة من قبل وهي قطع المائة فلس الفضية واتخذ الاجراءات اللازمة لتداول هذه العملات المعدنية الجديدة .

تنظيم حركة الائتمان

وقد كانت أعمال المصارف التجارية خاضعة قبلا لمراقبة الحكومة وفي قانون رقم ٦١ لسنة ١٩٣٨ غير أن المصرف الوطني وجد أن نصوص القانون المذكور تتضمن عيوبا كثيرة وان بعض تلك النصوص ظل بعيدا عن التطبيق .

وبناء على ذلك تولى المصرف اعداد تشريع جديد يحدث تعديلات هامة في أسس المراقبة وتم تطبيق هذا التشريع منذ أوائل سنة ١٩٥٠ . وأدت مراقبة أعمال الصيرفة التجارية وفق الاسس الجديدة الى ما قصد منها من نتائج فعالة في انهاض اقتصاديات البلاد وضمان استقرارها المالي وذلك بزيادة استثمار رؤوس الاموال داخل العراق والتشجيع على التوفير له بضمان حقوق المودعين وتسهيل أعمال المصارف في الظروف الاستثنائية واقراض المؤسسات العامة مما يتوفر لدى المصرف الوطني من ودائع المصارف التجارية والصيارفة

أعمال الصيارفة

وذزج المصرف على بذل مساعدات فعالة للمؤسسات الرسمية والشبيهة بالرسمية باقراضها ما تحتاج اليه من أموال فقدم لطائفة من هذه المؤسسات نحوا من ٦٫٧ مليون دينار في خلال السنوات الاربع التي مارس المصرف فيها أعماله موزعة بين المصرف الزراعي والمصرف الصناعي والمصرف العقاري ولجنة اسالة الماء لمنطقة بغداد والبلديات ومعمل تكرير الزيت ووزارة المالية والسكك الحديدية . ومن الواضح أن هذه القروض والسلف كانت ذات فائدة مزدوجة اذ مكنت المؤسسات المقترضة من زيادة أعمالها ووضع مشاريعها التي ينقصها المال موضع التنفيذ كما انها ساعدت في الوقت عينه على تنمية موارد المصرف الوطني وزيادة الحصة السنوية المدفوعة للحكومة من أرباحه .

تنظيم التحويل الخارجي

وتوصل المصرف بالاضافة الى ما تقدم الى **استبدال قانون مراقبة التحويل الخارجي الساري منذ سنة ١٩٤١ بقانون جديد وباشر اختصاصات المراقبة منذ أواسط سنة ١٩٥٠ متوخيا في ذلك تنظيم شئون المدفوعات الخارجية وفق حاجة البلاد الحقيقية ووفق المبالغ المتيسرة من العملات الاجنبية .**

وأدت المساعي التي بذلها المصرف بالاشتراك مع وزارة المالية الى عقد اتفاقيتين مع الحكومة البريطانية بشأن أرصدة العراق الاسترلينية والعملات النادرة وذلك في أوائل سنة ١٩٥١ وأواسط سنة ١٩٥٢ وبموجب هذين الاتفاقين أمكن تسهيل الاستيراد الى أقصى حد وتوفرت جميع العملات الاجنبية اللازمة للمدفوعات الخارجية كما تم اطلاق جميع ما تبقى من

الارصدة الاسترلينية التى سبق تجميدها سنة ١٩٤٧

أعمال أخرى

واقترن تنفيذ الواجبات الهامة المشار اليها آنفا بانجاز طائفة واسعة من الاعمال الاخرى ذات الاثر الواضح فى تقدم البلاد الاقتصادى . فقد ساهم المصرف فى تنظيم علاقات العراق التجارية مع الدول الاخرى بموجب اتفاقيات تجارية واتفاقات دفع كالاتفاقات المعقودة مع الهند وباكستان ولبنان وايطاليا والمانيا كما ساهم فى عقد وتنفيذ القروض الاجنبية كقرض مشروع الثرثار وقرض السكك الحديدية وقام بمهام المقاصة بين المصارف التجارية وتعاون تعاونا وثيقا مع المؤسسات النقدية والمصرفية والدولية لتمكينها من اداء مهامها واعد ونشر ادق المعلومات الاقتصادية والمالية واحدثها .

الصناعات الصغيرة

الحكومة معنية الآن بتدبير اسباب قيام صناعات كبيرة فى مصر ، كصناعة انتاج المخصبات الازوتية ، وصناعة توليد الكهرباء وصناعة انتاج الحديد والمعادن الاخرى ، وغيرها .

ولكن هذه يجب ألا تصرفنا عن بعض الصناعات التى تعد صغيرة نسبيا ولكنها ذات شأن جوهرى فى الاقتصاد ، كصناعة الورق ، وصناعة وابورات الغاز ، وصناعة الفواكه المجففة وتحويل القمامة الى سماد وغير ذلك .

هذه الصناعات جميعا تحتاج الى ان تجد من تفكير المسئولين شيئا من الاهتمام حتى تكون العناية بالاقتصاد شاملة للاقتصاد الكبير والاقتصاد الصغير على وجه سواء وفى آن .

زيت البصرة

انجزت شركة « نفط البصرة » بالعراق حفر ٢٤ بئرا حتى الآن ويسيل الى ميناء « الفاو » الزيت الناتج من ست آبار أما الباقى فيحتفظ به فى المستودعات .

وانفق على حفر كل بئر من هذه نحو ٢٥ الف دينار عراقى

ولشركة نفط البصرة محطة لتوليد الغاز المنبثق من باطن آبار الزيت ، وقد اخذت اعمال هذه المحطة تتسع حتى لقد فكرت مصلحة الموانى العراقية فى استخدام هذا الغاز فى اغراضها الخاصة فى المستقبل . وهناك شركة اجنبية تحاول استثماره بوساطة خط انابيب يمد ، وذلك لاستخدام الغاز فى ايطاليا وفرنسا لاغراض الوقود والصناعة .

المساعدة الفنية للهند

امضت الولايات المتحدة والهند اتفاقيتان جديدتان للمساعدة الفنية وذلك لاستثمار موارد الماء فى الهند ومكافحة الجراد .

وبمقتضى الاتفاقية الاولى تقدم الولايات المتحدة الى الهند اربعة ملايين ونصف مليون دولار بينما تدفع الهند فى مقابل ذلك مليونين ونصف مليون دولار . ويخصص هذان المبلغان لتمويل مشروع حفر ٣٥٠ بئرا ارتوازيا فى نواح شتى فى الهند باعتبار ذلك جزءا من مشروعات بحث امكانيات الرى فى الهند .

اما الاتفاق الثانى فينص على أن تدفع الولايات المتحدة ٢٢١ الف دولار وتدفع الهند ١٠٣ آلاف دورلار لمكافحة الجراد وتتكفل الهند بما قد تدعو اليه الحاجة من أموال جديدة فى هذا الصدد .

أسعار الفائدة فى اسرائيل

قرر بنك ليومى الذى يقوم بمعظم الاعمال المصرفية فى أسرائيل (وهو فى نفس الوقت بنك الاصدار) رفع سعر الفائدة على الودائع اعتبارا من أول مارس ١٩٥٣ بنحو ١٪ فأصبحت ١/٢١٪ على الودائع لمدة ثلاثة شهور و٢٪ عن الودائع لستة شهور أما الودائع لمدة سنة فقد أصبحت تغل فائدة قدرها ١/٢٢٪

ويرمى البنك من وراء ذلك الى تشجيع الاهالى على الادخار الذى تدهور كثيرا فى أسرائيل .

وينتظر ان تحذو البنوك الاخرى فى اسرائيل حذو بنك ليومى وان تكن قراراته غير ملزمة لها .

المعرض الدولى لآلات النسيج وقطع غيارها

سيقام فى بلدة (بل ڤيو) بمانشستر « المعرض الدولى لآلات صناعة النسيج وقطع غيارها » ، وذلك فى الفترة ما بين ١٤ ، ٢٤ اكتوبر القادم . ويقام هذا المعرض للمرة السادسة ، ولقد قدر عدد الراغبين فى العرض (العارضين) بحوالى ٢٥٠ مؤسسة تمثل ٩ دول فيما وراء البحار . ولقد اضطر هذا العدد الضخم من العارضين ادارة المعرض الى توسيع مساحته عن العام الماضى بمقدار ٦٥ الف قدم مربع

الجوت الباكستانى

قررت الهند أن تستورد من باكستان مليونين ونصف مليون بالة من الجوت الخام سنويا .

أنتاج الازوت فى مصر

نشرت جريدة « ذى جورنال أوف كومرس » فصلا قالت فيه ان انتاج العالم من الازوت للاغراض الزراعية سيتجاوز الاستهلاك بعد انتهاء محصول ١٩٥٢ — ١٩٥٣

وتدل التقديرات على أن مصر وأوربا ستنتجان وحدهما أكثر من نصف الانتاج العالمى وقدره ١٢٥٠٠٠٠ر١ طن مترى قبيل نهاية شهر يونيو المقبل .

وهذه الارقام لا تشمل انتاج الاتحاد السوفييتى بسبب سرية الاحصاءات فى روسيا .

الحركة فى ميناء البصرة فى ديسمبر ١٩٥٢

بلغت جملة البضائع المستوردة والمصدرة عن طريق ميناء البصرة العراقى ما يلى :

البضائع المستوردة ٨٨٥ر٣٨ طنا

البضائع المصدرة ٣٤٥ر٧٣ طنا

بما فى ذلك ٧٠٥ر٢٥ أطنان من الحبوب و ٢١٦ر٢٥ طنا من التمر

الحركة فى ميناء البصرة الجوى فى شهر ديسمبر ١٩٥٢

بلغ عدد الركاب الذين نزلوا فى البصرة ٩١١ راكبا ، وبلغ عدد الذين غادروها ٨٧٦ راكبا بينما بلغ عدد الذين مروا بها ٢٦٥٧ راكبا

أما الطائرات ، فقد بلغ عدد الطائرات التى نزلت بميناء «المعقل» وطارت منه ٢١٩ طائرة بينما بلغ عدد الطائرات التى مرت بسماء الميناء الجوى واتصلت ببرج المراقبة ١١٠١ طائرة .

المستشار الاقتصادى للسفارة البلجيكية يتحدث عن :

• قانون اخراج الأموال الأجنبية والارباح
• عنصر الوقت فى اعداد الخبراء المحليين
• تجربة رؤوس الأموال فى اسواق الاستثمار المحلية
• الاتفاق التجارى الجديد بين مصر وبلجيكا

تحدث الى « المسيو فورتوم » مستشار السفارة البلجيكية للشؤون الاقتصادية فى موضوعات شتى ذات صلة بالاقتصاد فى مصر والخارج .

فاستهل حديثه قائلا ان النظام الحاضر فى مصر يستمتع بسمعة طيبة فى العالم ، ويطمئن الى كثير من حسن النية والمرجو ان تجىء جميع أعماله مطابقة لحسن النية هذا متسقة معه .

التشريعات الاقتصادية الجديدة

ولما تحدث المستشار البلجيكى عن القانون الذى صدر أخيرا خاصا بنقل رؤوس الاموال والارباح الى الخارج ، قال ان من رأيه ان هذا القانون فى جملته قانون ليس عليه من بأس ، ولاسيما بعد ماصدر معه قانون المناجم والمحاجر فأصبح القانونان يؤلفان وحدة طيبة ، ولكن لابد من أن تتلوهما التشريعات المكملة لهما .

واستطرد فقال ان هذين القانونين وضعا حدا أدنى من جو الثقة ، وهو أمر طيب ممتدح ، ولكن ينبغى من ناحية أخرى الا يغيب عن الذهن ان رؤوس الاموال لا يكفيها للاطمئنان ان تصدر تصريحات رسمية طيبة ونية حسنة قائمة ، بل تريد الى جانب ذلك أعمالا ايجابية وتود ان تتاح لها فسحة من الوقت تختبر فيها هذه الروح الطيبة وترى تطبيق هذه التشريعات المرضية .

عنصر الوقت

وقال المسيو « فورتوم » ان عنصر الوقت عنصر ينبغى عدم اغفاله قط ، فالوقت عنصر هام فى جميع شؤون الحياة ولا سيما شؤون الاقتصاد ، لان الذين يشتغلون بالاقتصاد لا يتصرفون ارتجالا ، بل لابد لهم من أن يقفوا موقف المترقب فى حسن نية .

وكل تصريح طيب يصدر لا يشترط ان يتلوه مباشرة تدفق رؤوس الاموال بل لا بد من مراعاة عنصر الوقت الذى أسلفنا الاشارة اليه .

الخبراء المحليون

ومضى المستشار البلجيكى فقال : ان عنصر الوقت هو بدوره عنصر هام فى تكوين الخبراء المحليين وزيادتهم نضجا ونموا . ورأس المال الاجنبى لا يزعم ان الخبراء المحليين ليسوا أكفاء ولكنه يقول أن تكوين الخبراء الصالحين واعدادهم ينبغى ان يراعى عنصر الوقت فهذا أمر لا مفر منه .

ومن ثم ، فان التحول المباشر الى الاستعانة بخبراء محليين قد لا يكون مواتيا لتدفق رؤوس الاموال الاجنبية هذه حقيقة يجدر بالادارة المصرية ان تفطن اليها وتعمل على ازالة جميع العراقيل التى تقف فى الطريق .

مكافآت الخبراء الاجانب

وتحدث المستشار عن النسبة التى يسمح باخراجها من مكافآت الخبراء الاجانب فقال أنهم يرون أنها نسبة معتدلة .

التجربة المحلية

أما فى ما يتعلق بوجهة نظر صاحب المال الاجنبى الذى يريد نقل ماله الى مصر لكى يستثمره ، فانه يستفسر عادة عن الجو الذى تستثمر فيه الاموال المقيمة حاليا ، فاذا رآه جوا مواتيا طيبا ، اطمأن الى موقفه ونقل ماله واستثمره . **وهذا أمر طبيعى لان رأس المال الاجنبى يقف دائما موقف المراقب ، فيتابع التجارب التى تختبرها الاموال المستثمرة حاليا ، فهذا فى عرف رأس المال يتقدم فى اهميته على التصريحات الرسمية . ومتى كانت الاموال المحلية مكفولة الطمأنينة ، تدفقت الاموال الاجنبية .**

الصناعات فى البلاد الصغيرة

ولما تحدث عن التصنيع وهو ما تعتزم مصر الاقدام عليه ، قال ان هذه سياسة طيبة يراد بها مجابهة نمو السكان المطرد فى مصر .

غير أنه أستدرك فقال أن الصناعة — ولا سيما فى البلدان الصغيرة — يجب ان تتقدم وتنمو الى حد ، فلا تتجاوزه الى الصناعات الثقيلة التى لا تقوى عليها ، فالصناعات الثقيلة قد تبهظ كاهل البلاد الصغيرة .

ويرى المسيو فورتوم ان تشجيع صناعة مواد الاستهلاك هو خير سياسة اقتصادية يحسن بمصر ان تأخذ بها فلا تتجاوزها .

وضرب لى مثلا على السويد التى كانت تعتمد حتى وقت قريب فى صناعة تحويل الحديد الى فولاذ على بلجيكا . ولكنها قررت أخيرا ان تضطلع هى بهذه الصناعة فى السويد والمتوقع الا يتم استكمال هذه الصناعة فى السويد قبل مضى ربع قرن ، على الرغم من أن لديها القوة المائية الكافية ورأس المال الكافى والفنيين الكافين . وعلى الرغم من توفر هذه العناصر جميعا ، فلا ينتظر ان تتجاوز السويد بعد ٢٥ سنة ، انتاج مايزيد على كفايتها للاستهلاك المحلى وحده .

رخص الاستيراد

وقال عن رخص الاستيراد ان هذه الرخص أمر يؤسف له لانه يعترض كثيرا سبيل النشاط الاقتصادى .

ولما سألته عن الاتفاق الذى عقد بين مصر وبلجيكا والذى لم تنشر نصوصه بعد ، قال انه اتفاق ليس هناك أحسن منه فى الظروف الحالية . وقال ان هذا الاتفاق سيؤدى الى جعل التجارة مع بلجيكا تسير صوب تاليف سوق ثلاثية .

وبمضى الوقت يؤدى هذا الاتفاق الى الموازنة التجارية .

م . ك . ب

معمل جديد لتكرير الزيت في بريطانيا يكلف ٤٠ مليون جنيه

نشرت جريدة التيمس فى أحد أعدادها التى صدرت أخيرا مقالا عن معمل تكرير الزيت الذى أنشىء فى « كنت » أخيرا • وقد رأينا أن نترجم هذا المقال فيما يلى :

عندما ضربت الأعاصير والفيضانات المروعة ضربتها العنيفة على الساحل الشرقى لبريطانيا فى يوم ٣١ يناير الفائت ، كان معمل تكرير الزيت الذى أنشأته الشركة الانجلو ايرانية على جزيرة « جرين » فى مقاطعة « كنت » على وشك أن يدخل أول مرحلة من مراحل العمل • وتلك المرحلة هى مرحلة التقطير الاولى ، وطاقة هذا المعمل أربعة ملايين طن فى العام ، ولا بد لجميع الزيت الخام من أن يمر فى هذه المرحلة قبل أن يكرر الى المنتجات الاخرى • وكنتيجة لذلك ، يمكن لبنزين السيارات وغاز الوقود والاضاءة أن تخرج من المعمل الى الاسواق •

ولما كانت جزيرة «جرين» محصورة بين نهر التاميز وفرع ميدواى ، فقد كانت حصتها من ماء الفيضان كبيرة وأثر ماء الفيضان فى الاراضى المنخفضة فى الجزيرة تأثيرا شديدا • ولكن من حسن الحظ ان وحدة التقطير وغيرها من المنشآت الهامة فى هذا المعمل نجت من التعرض لأذى خطير بسبب هذه الفيضانات ، وان كان بعض أجزاء المعمل صارت مغطاة بالماء • وقد تم على وجه السرعة نزح ماء الفيضان ، ولم يكد يحل اليوم العشرون من شهر فبراير ، حتى كانت وحدة التقطير الاولى قد بدأت فعلا انتاجها •

وفى يوم ٨ مارس شحنت بحرا أول شحنة من منتجات الزيت المكرر•

وقد تم الآن تنظيم عمليات الشحن المنظمة الى عدد من موانى العالم ، كما أن المعمل يورد الآن منتجاته الى داخل المملكة المتحدة نفسها • أما حاجات المعمل الضخمة من الزيت الخام، **فانها تلبى من زيت الشرق الاوسط الذى تنقله الناقلات عبر البحار •**

ومما يذكر أن مشروعات بناء معمل التكرير فى «كنت» وضعت بعد الحرب العالمية حالا، جريا على سياسة التوسع عامة فى ساعة تكرير الزيت فى المملكة المتحدة • وجدير بالذكر فى هذا الصدد، أنه فى عام ١٩٣٨ كانت طاقة بريطانيا على تكرير الزيت تقل عن مليونين ونصف مليون طن سنويا ، فقاربت فى عام ١٩٥٣ ثلاثين مليون طن •

وقد أختير موقع جزيرة « جرين » بوساطة الشركة الانجليزية الايرانية التى تملك معامل أخرى للتكرير فى المملكة المتحدة موزعة فى «لندارسى» بجنوب « ويلز » و « جرانجموث » وطاقة المعمل الاول أربعة ملايين طن بينما طاقة الثانى مليونان ونصف مليون طن • والسبب فى اختيار جزيرة « جرين » هو أنها ذات موقع ممتاز من حيث قربها من لندن وقدرتها على تسليم المنتجات فيها وفى الجنوب الشرقى لبريطانيا بثمن اقتصادى • أضف الى ذلك أن انشاء معامل التكرير على المسطحات ذات المستنقعات انما ينقذ الاراضى الزراعية من عدوان الصناعة عليها • أضف الى ذلك أن عمق فرع «ميدواى» يصل الى نحو ٤٠ قدما فيسمح لأكبر ناقلات الزيت من عابرات المحيط بأن تدخل هذا الرافد لتعبىء خزاناتها بالزيت ، سواء كان المد مرتفعا أو منخفضا •

وقد بدىء فى بناء هذا المعمل فى صيف عام ١٩٥٠ وسيتم انشاء المعمل بعد ثلاث مراحل من المرحلة التى بلغها الآن • والمرحلة الثانية هى مرحلة « تحطيم » الزيت المقطر وبذلك يمكن تحويل نصف مليون طن سنويا من الزيوت شبه المكررة الى البنزين الممتاز وغيره من المنتجات الدقيقة • وتتضمن هذه المرحلة كذلك انشاء معمل لانتاج الكيروسين •

والمقرر أن يتم بناء معمل لزيت التشحيم فى أوائل عام ١٩٥٤ ، أما المرحلة الاخيرة فتشتمل على مشروعات لانشاء مصانع لانتاج مواد تحتاج الى علاج صناعى دقيق

ومن الملايين الاربعة من أطنان زيت الشرق الاوسط التى يكررها هذا المعمل سنويا ستكون أهم المنتجات ما يلى : بنزين السيارات ٧٦٤ ألف طن، والكيروسين ٢٦٤ ألف طن وزيت الجرارات المتبخر ٧٢ ألف طن والغاز ٤٧٨ ألف طن وزيت الوقود ١٫٨٢٢٫٠٠٠ طن وزيت التشحيم ١٣٨ ألف طن •

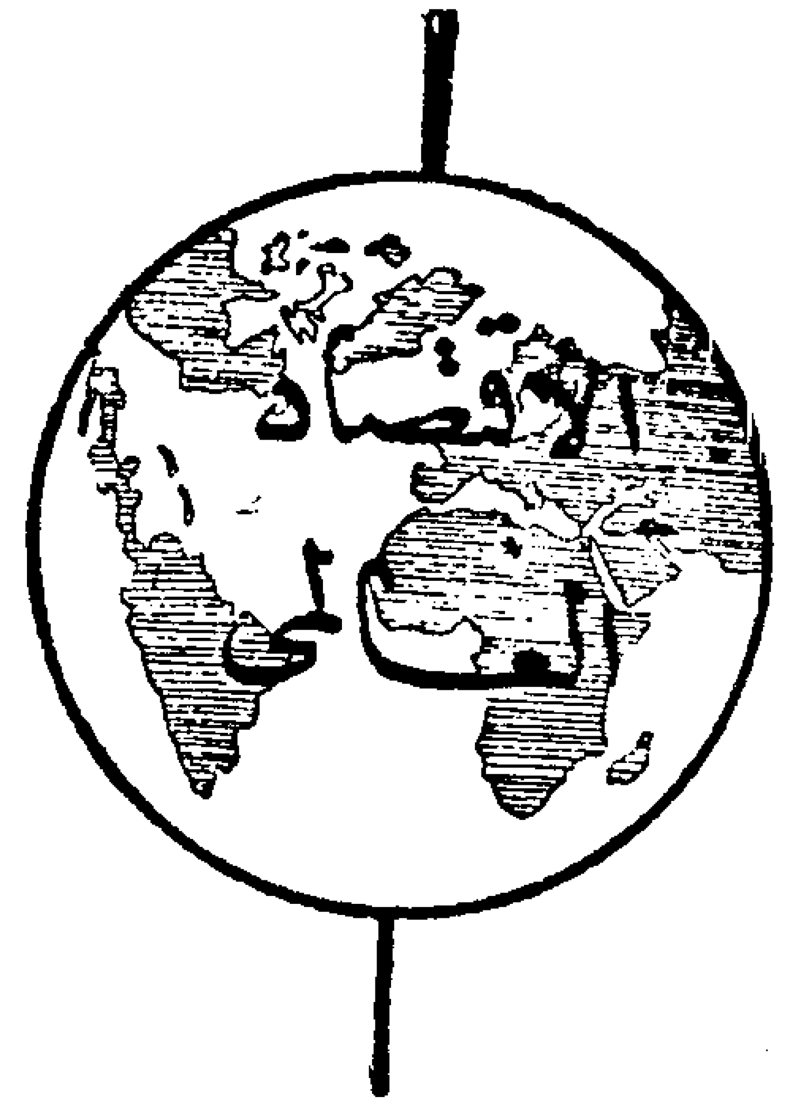
ولكى نعطى القارىء فكرة عن المواد التى أستخدمت فى بناء هذا المعمل نذكر أن ١١٩ ألف طن من الفولاذ و ٣٧ ألف طن من الاسمنت و ٣٢٨ ألف قدم مكعب من الخشب و ١٤ مليون قالب طوب قد أستخدمت أو ستستخدم فى هذا البناء • وستمد أنابيب طولها ٦٠٠ ميل وطرق طولها ٢٢ ميلا وخطوط سكة حديد طولها خمسة أميال • وعندما بلغ العمل فى انشاء هذا المعمل ذروته ، كان عدد المشتغلين فى بنائه ثمانية آلاف• وعند اتمامه سيكون عدد العاملين فيه ١٥٠٠ مستخدم معظمهم من المناطق المجاورة

وفى أثناء بناء هذا المعمل نشأت عقبات هندسية شتى، فلما كان موقعه على جزيرة ذات مستنقعات وأرض طينية ، فقد كان من الحتم اخراج مقادير كبيرة من هذا الطين حتى تبنى قواعد المعمل على الاراضى الصخرية العميقة • وكان لا معدى فى بعض الحالات عن استخدام ما لا يقل عن ٦ آلاف كتلة من الخرسانة المسلحة تتفاوت فى طولها بين ١٥ قدما و ٧٠ قدما لتستند دعائم المعمل • وفى أوائل أيام العمل فى المعمل تم بوساطة الكراكات نقل ما يقرب من مليون ياردة مكعبة من الرمل الى الشاطىء لطمر المستنقعات واعداد المكان الملائم لمستودعات لتخزين •

ويحتاج هذا المعمل الى نحو ٤ ملايين جالون فى الساعة من الماء اللازم لأعمال التبريد • ويستخرج هذا الماء من فرع « ميدواى » ثم يعاد الى النهر بعد أن ينقى بآلات من أحدث آلات فرز الزيت عن الماء •

وستبلغ جملة نفقات انشاء معمل التكرير فى « كنت » نحو ٤٠ مليون جنيه استرلينى •

وباضافة أربعة ملايين طن — هى طاقة هذا المعمل سنويا — الى طاقة المعامل الاخرى التابعة للشركة الانجلو الايرانية فى بريطانيا ، فان جملة ما تكرره هذه الشركة يبلغ عشرة ملايين ونصف مليون طن ، هى أكبر مقدار عرفته المملكة المتحدة •



السوق الاقتصادية للشرق الادنى

صدر أخيرا عن جامعة كورنيل الاميركية كتاب عنوانه ((التعمير الريفى فى الشرقين الادنى والاوسط)) وهو يعرض المساعى التى تبذلها البلدان العربية لاصلاح أحوالها الزراعية وتحسين مستوى معيشة شعوبها التى تفلح الارض وتربى الماشية

اتفاقات تجارية للارجنتين

تبادلت حكومتا الارجنتين وفرنسا وثائق التصديق على عقد اتفاقية تجارية مدتها ثلاثة اشهر لتبادل منتجات قيمتها ١٢ مليون دولار من كل من الدولتين . . وستصدر الارجنتين الصوف ومنتجاته وكذلك الزيوت لقاء الحصول من فرنسا على مواد فولاذية

والمنتظر عقد اتفاق تجارى بين الارجنتين واليابان لتبادل سلع قيمتها ٨٠ مليون دولار من كل ناحية . فتستورد الارجنتين الفولاذ والآلات من اليابان وتصدر اليها ٣٠٠ الف طن من القمح والمنتجات الاخرى

كذلك عقد اتفاق تجارى لتسهيل التبادل التجارى بين الارجنتين وشيلى على نطاق واسع .

وتجرى الآن مفاوضات تجارية بين الارجنتين وروسيا لتنظيم التبادل التجارى بينهما .

وهناك مفاوضات تسير سيرا حسنا بين الارجنتين وبيرو لعقد اتفاق اقتصادى .

قرض البنك الدولى للانشاء والتعمير لروديسيا الشمالية

وافق البنك للانشاء والتعمير فى ١١ مارس ١٩٥٣ على منح روديسيا الشمالية قرضا قدره ١٤ مليون دولار مساهمة فى مشروع التقدم الاقتصادى الذى يستغرق تنفيذه ثلاث سنوات وتقدر تكاليفه بنحو ٧٩ مليون دولار ، ومدة القرض ١٩ عاما بفائدة قدرها ٤ ٣/٤ ٪ بما فيها ١ ٪ عمولة احتياطى البنك .

وأهم ما يتضمنه المشروع ، مد خطوط حديدية جديدة وشراء معدات للخطوط القديمة لمقابلة احتياجات النهضة الاقتصادية فى روديسيا .

توقيع بروتوكول تجارى بين روسيا والصين

أعلن فى موسكو يوم ٢٦ مارس ١٩٥٣ عن توقيع بروتوكول تجارى بين روسيا والصين الشيوعية ، وينص على أن تقدم روسيا الى الصين ما يلزمها من معدات لاستخراج المعادن وانشاء الصناعات الآلية والصناعات الكيماوية ، كما تساعدها فى تنفيذ البرنامج الضخم الذى ستضطلع به للتوسع فى توليد القوة الكهربائية .

وفى مقابل ذلك تقدم الصين الى روسيا المعادن الخفيفة والارز والزيوت النباتية والبذور الزيتية والطباق والشاى والفاكهة والصوف والحرير الخام والمنسوجات الحريرية والمصنوعات الجلدية .

زراعة القصب فى البنجاب

قسمت المساحة المخصصة لزراعة القطن فى البنجاب الى خمس مناطق جيولوجية رغبة فى تحسين محصول القطن .

وقال وزير الزراعة فى البنجاب ان محطات فرعية مستقلة قد انشئت فى كل منطقة لاجراء بحوث بشأن القطن ، وأن انواعا مناسبة من القطن قد كشفت نتيجة للبحوث الكثيرة التى قامت بها المحطات .

وقال ان مشروعا لبحث امراض زراعة القطن يبحث الآن .

شركة مالية لدول الكومنولث

انتهى مؤتمر رؤساء وزارات دول الكومنولث الذى عقد فى ديسمبر الماضى الى اتخاذ قرار هام يقضى بانشاء شركة مالية لدول الكومنولث . واسم هذه الشركة The Commonwoalth Development Finance Company Ltd. ولها رأس مال قدره (١٥ مليون) جنيه مقسمة الى نوعين من الاسهم . الاول أسهم (ا) قيمة السهم الاسمية جنيه وعددها ٨ر٢٥٠ر٠٠٠ ، والثانى أسهم (ب) قيمة السهم الاسمية جنيه وعددها ٦ر٧٥٠ر٠٠٠ . والنوع الاول (ا) يكتتب فيه بواسطة الشركات الصناعية الكبرى ، والتجارية ، والمناجم ، وصناعة السفن ، والمالية أما النوع الثانى (ب) فيكتتب فيه بواسطة (بنك انجلترا)

التقدم الاقتصادى فى افريقيا الوسطى

ادلى المستر أوليفر ليتلتون وزير المستعمرات البريطانى بحديث فى

ورق النقد المتداول فى مصر

جاء فى النشرة الاقتصادية التى يصدرها البنك البلجيكى والدولى فى مصر (عدد يناير ١٩٥٣) أن العملة المتداولة فى مصر فى خلال عامى ١٩٥١ و ١٩٥٢ كانت كما يلى مقدرة بآلاف الجنيهات المصرية :

البنكنوت	ورق النقد	العملات	المجموع	الشهر	البنكنوت	ورق النقد	المعدن	المجموع
١٩٠ر٠٠٠	٣ر١٢٠	٧ر٤١٧	٢٠٠ر٥٣٧	يناير	٢٠٧ر٠٠٠	٣ر٥١٥	٧ر٦٥٢	٢١٨ر١٦٧
١٩١ر٠٠٠	٣ر١٧١	٧ر٤٤٤	٢٠١ر٦١٥	فبراير	٢٠٣ر٠٠٠	٣ر٥٩٠	٧ ٨٦٣	٢١٤ر٤٥٣
١٩١ر٠٠٠	٣ر٢٠١	٧ر٤٥٨	٢٠١ر٦٥٩	مارس	١٩٩ر٠٠٠	٣ر٨٣١	٧ر٦٨٦	٢١٠ر٥١٧
١٨٩ر٠٠٠	٣ر٢١٠	٧ر٤٨٦	١٩٩ر٦٩٦	ابريل	١٩٨ر٠٠٠	٣ر٩٩٤	٧ر٧٠٩	٢٠٩ر٧٠٣
١٩٤ر٧٦١	٣ر١٢١	٧ر٤٨٨	٢٠٥ر٣٧٠	مايو	١٩٣ر٠٠٠	٤ر٠٨٤	٧ر٧١٣	٢٠٤ر٧٩٧
١٧٩ر٠٠٠	٣ر٢٢٣	٧ر٥٤٢	١٨٩ر٧٦٥	يونيو	١٩١ر٠٠٠	٤ر٣٣٥	٧ر٧١٧	٢٠٣ر٠٥٢
١٧٢ر٠٠٠	٣ر٢٢٨	٧ر٥٦٢	١٨٢ر٧٩٠	يوليو	١٨٢ر٠٠٠	٤ر٣٠٨	٧ر٧٠٥	١٩٤ر٠١٣
١٧٠ر٠٠٠	٣ر٢٦٣	٧ر٥٧١	١٨٠ر٨٣٤	أغسطس	١٨٣ر٠٠٠	٤ر٣٢٨	٧ر٧٥٢	١٩٥ر٠٤٨
١٨٠ر٠٠٠	٣ر٣٦٠	٧ر٦١٧	١٩٠ر٩٧٧	سبتمبر	١٩٤ر٠٠٠	٤ر٥٠٠	٧ر٧١٩	٢٠٦ر٢١٩
٢٠٤ر٠٠٠	٣ر٤٢٤	٧ر٦٤٣	٢١٥ر٠٦٧	اكتوبر				
٢١٥ر٠٠٠	٣ر٥٥٧	٧ر٦٢٧	٢٢٦ر١٨٤	نوفمبر				
٢١١ر٠٠٠	٣ر٦٦٣	٦ر٩٨١	٢٢١ر٦٤٤	ديسمبر				

مجلس العموم قال فيه (أنه قد حان الاوان لكى نعرف مدى التقدم الاقتصادى لدول وسط افريقيا كمجموعة واحدة ... اذا ما أريدلها مزيدا من الخير والتقدم) . ولقدكان يعنى الوزير أن يوافق المجلس على المشروعات التى وضعها مندوبون عن المملكة المتحدة ، وشمال وجنوب روديسيا ، ونياسالاند فى لندن خلال يناير الماضى .

وهكذا قضى المستر ليلتون على معارضى المشروع البالغ عددهم ٢٦٠ مقابل ٣٠٤ أعضاء مؤيدين .

وقال أيضا (ان التقدم الاقتصادى لن يكون صحيحا الا اذا تلاه اتحاد سياسى ، وبدون هذه الوحدة السياسية، سيكون التقدم الاقتصادى عديم الجدوى بل وغير كاف . فان طرق المواصلات ووسائلها بوسط افريقيا تحتاج الى عناية كافية . فالطرق والسكك الحديدية، وتحسين الموانىء ، اذا ما نفذ عليها هذه المشروعات الموضوعة ، وتم انشاء واستخدام الطاقة الكهربائية المستخرجة من نهر (الزمبيزى) ، لكان ذلك عملا اقتصاديا جليلا يوفر آلاف الجنيهات

المحرر : وكيف اذن تحرم بريطانيا الوحدة السياسية بين مصر والسودان وهى تؤمن أن هذه الوحدة حجر الزاوية فى التقدم الاقتصادى ؟ حقا يحرمون ما يحللونه لانفسهم !!

زيادة مقدرة المانيا الانتاجية للبترول

تواجه صناعة الزيت فى المانيا الغربية مشكلة ذات وجهين الاول زيادة المقدرة الانتاجية والاخرى زيادة تكاليف الانتاج . ففى ١٩٥٢ كانت المانيا لا تزال تستورد من المنتجات البترولية اكثر مما تصدر (اذ استوردت ٧٦٠٠٠٠ طن مقابل ٥٣٠٠٠٠ أصدرته) . وفى المستقبل لن تكون معاملها قادرة على مواجهة حاجاتها المحلية فحسب (ماعدا زيت الديزل وبعض المنتجات الخاصة الاخرى) – بل أيضا سيكون لديها جزء فائض يمكنها تصديره .

وقد انشىء بجوار مدينة (بريمن) ثانى معمل للبترول فى المانيا ، وتم انشاؤه بواسطة شركة (دوتيش فاكوم) حيث سيتاح لالمانيا ان تكفى نفسها بنفسها – ولدرجة كبيرة – فى وقود السيارات . كما ستصل مقدرة تكرير البترول ومنتجاته من جميع الانواع الى ٣ر٧ مليون طن خلال العام الحالى ، تزداد الى ٤ر٩ مليون طن خلال عام ١٩٥٤ .

ومن ناحية أخرى ، فقد بلغ استهلاك الوقود خلال عام ١٩٥٢ ٥ر٨ مليون طن أى بزيادة نسبية عام ١٩٥١ قدرها ١٤٪ ، وحتى لو استمر الاستهلاك على هذه النسبة أو زاد عنه قليلا ، فانه لن يلاحق الكميات المنتجة . وعلى المانيا أن تقابل منافسة الدول الاوروبية الاخرى التى انشأت حديثا معامل لتكرير البترول

آثار التصنيع فى الارجنتين

ربما كانت الارجنتين لاتزال فى مرحلة الانتقال من الزراعة الى التصنيع والا لكانت كل الشواهد تدل على خطر السياسة الاقتصادية التى جرت عليها فى السنوات الاخيرة اذ بينما هبط الرقم القياسى لانتاجها الزراعى الى مادون ٩٠ ٪ (١٩٤٨ = ١٠٠) لم يزد الرقم القياسى للانتاج الصناعى عن ١٠٣ فى سنة ١٩٥١ بل لقد هبط فى الربع الاول من سنة ١٩٥٢ الى ٩٨ . ويكفى القول بأن سياسة التصنيع هذه قد أدت – بمعاونة الظروف الجوية السيئة الى هبوط الرقم القياسى لانتاج القمح فى سنة ١٩٥١ الى ٣٠ (١٩٤٨ = ١٠٠) بينما كان ١٩٨ فى سنة ١٩٣٨ .

وبينما ظلت قيمة صادرات الارجنتين تزيد عن وارداتها منذ ماقبل الحرب حتى سنة ١٩٤٨ اذا بها تتراجع بعد ذلك (باستثناء سنة ١٩٥٠) كما يتضح من الارقام الآتية

(بملايين الدولارات)

	١٩٣٧	١٩٤٨	١٩٤٩	١٩٤٩	١٩٥٠	النصف الاول من عام ١٩٥٢
الصادرات	٧٥٧	١٧٠٠	١ر٠٠٠	١ر١٠٠	١ر١٩٠	٣٤٩
الواردات	٤٨٢	١٤٨٥	١ر٠٤٠	٩٣٠	١ر٣٦٠	٥٢٤

هذا ويزداد عجز الميزان التجارى لان الارجنتين تأخذ بنظام سعر الصرف المتعدد وتطبق سعر صرف للبيزة فى حالة التصدير يقل كثيرا عنه فى حالة الاستيراد .

انتاج الكروم فى العالم

تعد يوغسلافيا الدولة الثانية فى أوربا بعد تركيا فى انتاج الكروم . فتدل الاحصاءات التقريبية على انها تنتج أنواع من الكروم بحسب نسبة « الكرومات » فى كل نوع منها . ففى النوع الاول ٤٨ فى المئة من الكرومات، وفى النوع الثانى ما يتفاوت بين ٤٢ و٤٨ فى المئة ، وفى النوع الثالث ٤٢ فى المئة .

وفى ما يلى احصاء بالانتاج قبل الحرب وبعدها مقدرا بالاطنان

الكروم من النوع الاول	٢٩ر٠٠٢	—	٩ر٩٩١	٨ر٧٥٨
الكروم من النوع الثانى	١٤ر٩٣٢	—	١٧ر٦٤١	٢٣ر٩٠٨
الكروم المركز	١٤ر٦٧٥	٩ر٥٩٤	١٥ر٠٦٠	٢٤ر٦٥٣
الكروم الحديدى	١ر٨٠٠	—	٢ر٤٤٣	٢ر٨٥٩

الاحصاء الزراعى الشتوى فى العراق لموسم ١٩٥١ – ٥٢

النوع	المساحة المزروعة	الكمية المبذورة بالطن	المحصول بالطن
القمح	٣ر٨٧٤ر٣٠٦ دونم	٧٥ر٢٨٥	٤٧٩ر٧٥٦
الشعير	٣ر٥٢٨ر٤٩٣ دونم	٧٤ر١٤٥	٦٥١ر٨٩٢
العدس	٣٧ر٤٢٢ دونم	٦٩١	٦ر٣١٢
الكتان	١٩ر٧٥٠ دونم	٩١	٧ر٨٠٢
الحمص	١٩ر٤٨٢ دونم	١٩٣	٢ر١٩٤
الهرطمان (نوع من العدس)	١٦ر٦٦٣ دونم	٢٩٩	٢ر٠٣٢
الجملة	٧ر٤٩٦ر١١٦ دونم	١٥٠ر٦٩٤	١ر١٤٣ر٩٨٨

سياسة التوسع فى المنشآت الصناعية

(الجزء الثالث من البحث) بحث ناحية الانتاج

للأستاذ
موسى صفوت

قبل الدخول فى تفاصيل الموضوع احب أن أنبه أذهان القراء الكرام الى أن التقسيم الذى ارتأيت أن أعالج الموضوع على نسقه ، انما هو تقسيم اعتبارى بحت اذ ليست هناك فواصل بينة واضحة بين كل قسم منها والاقسام الاخرى فنحن حين نتكلم عن ناحية الانتاج لابد وأن نمس الميزانيات التقديرية التى يجب أن تسير المؤسسة على هداها ، فاذا مادلفنا الى الجزء من البحث الذى يتناول ناحية المالية والمحاسبة صادفنا موضوع الميزانيات التقديرية ذاته ٠

وبالمثل فاذا تكلمنا — فى صدد الناحية الانتاجية أيضا — على الناحية الادارية التى تستطيع الهيمنة على الانتاج اضطررنا لولوج موضوع الاختصاصات وتنازل أولى الامر فى المؤسسة عن بعض منها لغيرهم من رجال الصف الثانى بينما قد يتعين علينا علاج هذه النقطة — بتوسع — حينما نصل الى ناحية العمال والموظفين

فالتقسيم اذن ماهو الا مرشد لنا وسط هذا الخضم المتلاطم المتشابك من الابحاث وماهو الا نوع من الموازنة بين مختلف هذه الابحاث ، وايجاد المكان المناسب لكل منها بطريقة الانسب فالانسب ، فنسهب حيث يكون الموضوع أصيلا فى الناحية التى نحن بصدد بحثها ونكتفى بالاشارة فى مواضع أخرى لايكون الموضوع من أركانها ٠

وسياسة التوسع — كما قلنا — انما هى بمثابة مشروع جديد تقدم عليه المؤسسة بعد اجراء نفس الدراسات العميقة التى أجرتها عند تأسيسها ٠

لقد سبق أن نوهنا الى أن صاحب المشروع يهدف بالابحاث العديدة التى يجريها الى الوصول الى تحديد الحجم المناسب للمشروع Optimum size الا أننا اذا ذكرنا تعبير «الحجم المناسب» دون أى تحديد له كنا بعيدين عن البحث العلمى بعدا كبيرا ٠ ولما كان لكلامنا أية قيمة علمية ٠ فالحجم المناسب لأى مشروع يجب أن يقرن بأحد العوامل الآتية على الاقل (١)

١ — درجة معينة من الكفاية الفنية Technical

٢ — درجة معينة من الكفاية الادارية Managerial

٣ — ناحية رأس المال Financial

٤ — ناحية التسويق لتصريف السلعة Malketing

٥ — ناحية امكان الصمود أمام المخاطرة وتغير الظروف ٠ Risk and Fluctuatiovs

وبناء على هذا يتعين علينا اذا ما أردنا دراسة « الحجم المناسب » للمشروع فى وضعه الجديد أن نبحث هذه النواحى الخمس المشار اليها ٠ **فمثلا :** من ناحية الكفاية الفنية أو الادارية يجب ألا يعهد بمشروع ضخم الى ادارة عرجاء قليلة الخبرة كمايجب ألا يعهد الى من فى مثل كفاية المرحوم اللورد جوشوا ستامب بادارة دكان صغير (١) ، **ومثلا** من ناحية رأس المال يجب أن نحدد المبلغ المناسب له فلا نرصد مليون جنيه لمحل لبيع الفول والخبز ، كما لانوفر الف جنيه فقط لانشاء مصنع للصلب ، **ومثلا** فى ناحية التسويق يجب التأكد مقدما من امكان تصريف الانتاج التقديرى كله وذلك على سعر البيع وعلى أساس مرونة الطلب على السلعة ، ويكون من الجنون أن يقوم المخبز الوحيد فى بلدة صغيرة مثلا فيرتفع بانتاجه اليومى الى عشرة أمثال انتاجه العادى فالطلب على الخبز طلب جامد لاتجدى معه زيادة الانتاج فالناس لن يأكلوا فوق مايأكلون فى العادة ، **وأخيرا** يجب عدم الاقدام على التوسع اذا كان هناك شك فى سلامة المشروع أو اذا كان هناك احتمال تعرضه لمنافسة خطيرة أو لتقلبات اقتصادية عنيفة ٠ بل يجب التريث حتى تمر هذه العواصف الهوجاء بسلام ٠

ومن البديهى أن التغيير فى أى عامل من العوامل الخمسة السابقة سيؤدى قطعا الى تغيير حتمى أو تبعى فى الحجم المناسب للمشروع ، ويكون هذا بمثابة مشروع جديد كما ذكرنا ٠

وجدير بالذكر أن هذا الكلام ينطبق على المؤسسة التى بدأت فى حجم صغير ورغبت فى التوسع — كما ينطبق على المؤسسة التى بدأت فى حجم كبير — نسبيا — ورغبت أيضا فى التوسع — فهو ينطبق على مثل هاتين المؤسستين سواء بسواء ، الا أن مشاكل الطائفة الاولى قد تكون أكثر عددا وتعقيدا من المشاكل التى تصادف الطائفة الثانية ذلك أن حجم هذه الطائفة الثانية — منذ البداية — يكون — فى الغالب — قد سمح لها باستخدام طائفة من ذوى الكفايات العالية — الفنية والادارية — ويكون قد سمح لها بتطبيق مبادىء اللامركزية منذ البداية فلا يعدو الامر عند التوسع أن يكون زيادة فى اللامركزية ، بينما يكون صاحب المشروع الصغير — فى العادة — المهيمن الاوحد على المشروع فى كل نواحيه حيث تتمثل المركزية بأجلى معانيها — وغالبا مايدير هذا الشخص مشروعه على مجرد الالهام ، وتكون قراراته وليدة الساعة كما تكون عاطفية ولا تكون على أساس علمى دراسى دقيق ومن الطبيعى أن يثير مثل هذا المشروع عدة صعوبات ومشاكل اذا ماهدف الى التوسع ٠

حجم المشروع

ويحسن بنا أن نتساءل الآن عما

---

(١) — انظر فى هذه الناحية من البحث الكتاب القيم التالى :

The Structure of Competitive Industry By E.A.G. Robinson (Cambridge Economic Hand books)

(١) — كان المرحوم اللورد جوشوا ستامب من أكبر اخصائيى تنظيم المشروعات الصناعية أو اعادة تنظيمها — وكان ذا شهرة خاصة فى هذه الناحية ٠

هو المقصود بالحجم الصغير والحجم الكبير للمشروع ، وفى هذا الصدد نقول ان البعض قد يرى أن الفيصل بينهما هو مقدار رأس المال أو حركة العمل Turnover الا أن الفيصل الانسب - طبقا للاتجاه الحديث - هو عدد الموظفين والعمال المشتغلين بالمشروع .

وعلى هذا أصبحت المشروعات تقسم بالنسبة لحجمها الى فئات ثلاث طبقا للتالى (١) :

الفئة الاولى - المشروع الصغير - وهو مايعمل به أقل من ٢٥٠ عاملا

الفئة الثانية - المشروع المتوسط - وهو مايعمل به أكثر من ٢٥٠ عاملا وأقل من الف عامل .

الفئة الثالثة - المشروع الكبير - وهو مايعمل به أكثر من ١٠٠٠ عامل

الانسجام بين الانتاج والتصريف

يجب أن يكون الانسجام تاما بين ناحية الانتاج وناحية التصريف فى حالة التوسع كما هو فى حالة العمل العادى للمشروع ، فكلتا هاتين الناحيتين يجب أن تعمل بالاتفاق مع الاخرى ، والاشيع هو أن تبدأ ناحية التصريف بأجراء دراساتها وتحديد رقم المبيعات الذى « تتوقع » الوصول اليه Anticipated Sales Figure

ثم يأتى دور ناحية الانتاج لتنفيذ برنامج يمكن معه تحقيق الرقم الذى وصلت اليه ناحية التصريف بشرط أن يكون ذلك فى حدود التكاليف المعتمدة والتى يجب فى كل الاحوال أن تقل عن سعر البيع .

فاذا لم يكن الانسجام تاما بين هاتين الناحيتين أو اذا لم تكن التقديرات دقيقة حدث خلل فى جهاز المشروع ينتج عنه احدى حالتين :

١ - اما تخلف الانتاج عن اللحاق بالتصريف ، وهذا عيب كبير يؤدى الى غضب زبائن المشروع وعدم امكان اجابة رغباتهم الا مع تأخير معيب فيقلون شيئا فشيئا .

٢ - واما على العكس - تخلف التصريف عن ملاحقة الانتاج مما يؤدى الى تكدس البضاعة لدى المشروع وفى ذلك من الخطر مافيه من ناحية

تعرض الاصناف المتكدسة للبوار .

وتختلف هذه الدراسات والتقديرات باختلاف ظروف المشروع بالنسبة لطريقة التصريف حيث قد تقوم على أعداد الاصناف أولا ثم بيعها بعد ذلك Make and Sell أو على التعاقد على البيع أولا ثم اعدادها تبعا لهذا التعاقد ... Sell and Make كما يختلف بالنسبة لطبيعة الانتاج ولنوع السلعة

نوع السلعة

تقسم السلع فى صدد هذا البحث الى ثلاثة أنواع :

النوع الاول - السلعة الثابتة Stable product وهى السلعة التى رسخت قدمها فى السوق التجارية وأصبحت سلعة معروفة ليست ذات تشكيلات عديدة Variety وتكون قليلة التطور .

النوع الثانى - السلعة المتحسنة Progressive Product وهى السلعة الجديدة فى السوق نسبيا وتكون قابلة - تبعا لذلك - لتطورات سريعة ولها تشكيلات عديدة .

النوع الثالث - السلعة الخاصة Specification Product وهى السلعة التى تعد وفقا لرغبة المشترى وهذه لا حصر لها ولا رابط .

والنوع الاول من هذه المشروعات هو أسهل الانواع الثلاثة وأيسرها فى المشاكل التى يثيرها ، فدورانه يكون فى العادة قصير الاجل - وخطوات انتاجه تكون سهلة غير معقده ، وآلاته ليست من الآلات الثقيلة - بينما تكون كل هذه الظروف مغايرة فى النوعين الآخرين مما يزيد أمرهما صعوبة وعسرا .

ويصعب جدا اجراء تقديرات للمبيعات المقبلة فى حالة السلع المتحسنة حيث لايستطاع معرفة مدى التطور الذى سيصيبها - ولا مدى تجاوب هذا التطور مع رغبات الجمهور

هذا بعض ما يواجهه المشروع الذى يهدف للتوسع من صعاب يجب على القائمين به التفكير فى حلها قبل التوسع والا تعرض المشروع للمتاعب المتتالية التى تزداد تعقيدا ويزداد حلها صعوبة بمرور الوقت .

موسى حقى

وكيل عام - شركة مصر للتمثيل والسينما

(يتبع)

(١) - انظر عدد شهر فبراير سنة ١٩٥٢ من مجلة Re Cost Accountant الصحيفة رقم ٢٧٨ .

أخبار اقتصادية

ورق الصحف من الحشائش

نجحت فى ولاية فلوريدا الامريكية تجارب انتاج ورق الصحف من الحشائش والاعشاب التى تنمو فى المستنقعات . وتبين أن ورق الصحف الناتج بهذه الكيفية أطيب نوعا وأشد مقاومة من ورق الصحف الذى يصنع من عجائن الخشب

ويقول رجال الصناعة الذين يتولون هذا المشروع أنه لا معدى عن ادخال تحسينات جديدة على هذه الصناعة ولكن النتيجة التى تم الوصول اليها الآن مشجعة جدا . وأضافوا ان بعض الهيئات الخاصة فى مصر أبدت استعدادا لتطبيق هذا المنهاج الصناعى فى انتاج ورق الصحف فى مصر بالاستعانة بالاعشاب المحلية

معمل لتكرير الزيت فى الهند

تم امضاء اتفاق بين حكومة الهند وشركة « كلتكس » الاميركية للزيت وذلك لانشاء معمل لتكرير الزيت الخام طاقته نصف مليون طن مترى فى السنة .

التمر السعودى

وضعت المملكة العربية السعودية مشروعا جديدا لبيع التمر المعبأ فى علب جميلة سهلة الحمل الى آلاف من المسلمين يحجون الى الاراضى المقدسة فى كل عام

وقد استوردت آلات لتعبئة البلح من الولايات المتحدة ، وأنشىء فى جدة مصنع للتعبئة فى طاقته أن يعبىء ما جملته خمسون طنا من التمر فى هذه السنة .

الاحوال الزراعية والحيوانية لافغانستان

عاد الى الولايات المتحدة المستر باست الخبير الزراعى الاميركى الذى أمضى فى افغانستان عامين عمل فى خلالهما مستشارا للحكومة الافغانية

ومما قاله ان افغانستان تتخذ الآن الوسائل الكفيلة بمكافحة الاوبئة التى تنتاب الماشية ، وانها تحسن انتاج القطن وانها بدأت صناعة الصوف التى لم تكن معروفة فيها من قبل .

مكتبة التاجر

أزمتنا الاقتصادية
للدكتور عبد الرازق محمد حسن

يتساءل المؤلف فى أوله عن حالتنا الاقتصادية الراهنة : هل نحن فى « أزمة أم انكماش » . ثم يفسر بعد ذلك مظاهر الازمة الاقتصادية بأنها (حينما تتكدس السلع التى لا تجد مشتريا ، وتتضخم الاموال التى لاتجد استثمارا ويتزايد عدد العمال الذين لايجدون عملا) .. ثم يقرر بأننا (نواجه الآن حالة انخفاض كبير فى أسعار القطن ، وركود فى سوق العمل والتجارة وميل من الحكومة الى الاخذ بسياسة التقشف ، مما يدعو الى التساؤل : هل نحن فى أزمة فعلا ؟ أم نحن فى الطريق اليها ؟)

ثم يحذر القارىء من أن مظهر حالة « الانكماش » لا يختلف كثيرا عن مظهر «الازمة» ويقصد بالانكماش انخفاض القوة الشرائية الفعالة فى المجتمع بدون مساس كبير بالسلع والخدمات الموجودة فى السوق . وهى عكس حالة التضخم وعلى ذلك فنحن فى حالة « انكماش » . ويبرهن المؤلف على ذلك بأمثلة عديدة كانخفاض أوراق الحكومة المتداولة والودائع الجارية مع البنك الاهلى وبنوك المقاصة من ٤١٢ مليون جنيه سنة ١٩٤٧ الى حوالى ٣٧٠ مليون جنيه فى متوسط التسعة أشهر الاولى من سنة ١٩٥٢ .. وزيادة المنتجات الصناعية مثل المنسوجات القطنية والاسمنت والسكر والفوسفات ... الخ منذ نهاية الحرب الاخيرة ثم يرد على الذين يقولون أن الاحوال السابقة ليست دليلا كافيا على أننا فى حالة انكماش ، ولسنا فى حالة أزمة بسبب انخفاض متوسط الانتاج الزراعى فى سنة ١٩٥٠

واذن كيف نسمى هذه الحالة التى نحن فيها منذ سنوات ؟ أما من الناحية العامة فهى حالة انكماش فى الاسعار ، وهى ليست بحالة كساد عام لاننا لم نحس بعد بأن المصانع قد اتبعت سياسة ضغط الانتاج أو تقليله وبالتالى قد عمدت الى طرد العدد الوفير من العمال ، وان كنا نلمس انخفاضا فى الانتاج بنسبة قليلة فى السنة الاخيرة هنا وهناك .. **فعلى الرغم من عدم وجود حالة أزمة عامة ، الا أننا مصابون الآن فعلا بأزمة من نوع خاص .**

وفى الفصل الثانى تحدث المؤلف عن « مشكلة الاسترلينى » ... ويستطرد من ذلك الى الفصل الثالث « الركود وعدم الاستقرار» وأثر العوامل السياسية والاجتماعية فى تكييف الاوضاع الاقتصادية .

وقد كتب المؤلف فى الباب الرابع عن (مشكلة التعطل) ، وأثر تزايد السكان بدون زيادة مماثلة فى وسائل الانتاج ، فتضخمت المشاكل الاجتماعية ، واتساع الفروق بين الطبقات وقد شرح أسباب هذه المشكلة بأنها : سوء توزيع الدخل والثروة ، والثانى عدم تمشى وسائل الانتاج فى الكفاية مع الزيادة المطردة فى السكان .

ثم تحدث فى الباب الخامس عن (مشكلة التوزيع والانتاج) وضرورة استخدام المتعطل من الاموال ، واستغلال الموارد المعطلة

وهكذا عالج المؤلف موضوع « أزمتنا الاقتصادية » بقلمه البليغ حتى لا تكاد تترك الكتاب الا بعد الفراغ من قراءته كاملا .

نشاط التأمين
فى بعض دول العالم

يوجد فى **ايطاليا** ١٣١ شركة تأمين تعمل فى ايطاليا وذلك حتى نهاية عام ١٩٥١ منها ٨٦ شركة ايطالية ، ٤٥ شركة أجنبية . ولقد كان مجموع أقساط التأمين خلال نفس العام ١٠٠٫٠٠٠ مليون ليرة منها ٣٠٫٠٠٠ مليون ليرة مجموع أقساط التأمين على الحياة، ٧٠٫٠٠٠ مليون ليرة لباقى أنواع التأمينات الاخرى . وقد بلغت أقساط اعادة التأمين ٢٨٫٠٠٠ مليون ليرة تشملها الارقام السابقة . ويتبين من هذا أن ايطاليا استعادت نشاطها التأمينى منذ انتهاء الحرب العالمية الاخيرة .

وفى **الباكستان** يوجد نشاط ملحوظ فى أعمال التأمين منذ عام ١٩٥٠ ، وذلك كما يتضح من كتاب التأمين السنوى الباكستانى . فقد زاد التأمين على الحياة بنسبة ١٨ ٪ عما كان عليه عام ١٩٤٩ . كما بلغت الزيادة ١٧ ٪ ، ٢٣ ٪ ، ١٣ ٪ فى أنواع التأمين ضد الحريق ، والتأمين البحرى والتأمينات المختلفة .. على التوالى . ويلاحظ أن نسب الاستثمار التى تحصل عليها شركات التأمين الباكستانية فى التأمين على الحياة تقدر بـ ٣ ٪

أما فى **الولايات المتحدة الامريكية** فقد سجلت الاحصائيات تفوقا كبيرا فى عام ١٩٥٢ اذ بلغت ٣٣ بليون دولار وهذا يعنى زيادة قدرها ١٢ ٪ عن عام ١٩٥١ ، و ٧ ٪ عن عام ١٩٥٠ . كما بلغت الفوائد والمنح التى دفعتها شركات التأمين الى حاملى بوالص التأمين والى المستفيدين أكثر قليلا من ٥ مليون دولار . ولقد بلغت مجموع مبالغ التأمين على الحياة حتى نهاية عام ١٩٥٢ (٢٧٥ بليون دولار) تغطى ٨٨ مليون مؤمن . ولقد زادت احتياطيات التأمين على الحياة بحوالى ٤٩٠٠ مليون دولار خلال عام ١٩٥٢ حتى وصلت الى ٧٣٫٢٠٠ مليون دولار فى نهاية العام .

وتبلغ نسبة الاستثمار بعد استقطاع ضريبة الدخل ٣٫٠٥ ٪ عام ١٩٥١ بينما كانت ٢٫٩٨ ٪ فى عام ١٩٥٠ .

« انشورانس ورلد »

عن الصحف

THE WORLD — THE FINANCIAL TIMES — Daily Mirror — NEWS CHRONICLE

يحررها ويشرف عليها

أسعار القمح
فى الاتفاق الدولى الجديد

لم تتفق الدول المشتركة فى أتفاقية القمح الدولية — وهى الدول المصدرة والدول المستوردة للقمح — على سعر معين كحد أعلى للقمح وذلك حسب الاتفاقية الدولية المزمع عقدها وقد رأت الدول الكبرى المنتجة والمصدرة للقمح — وهى الولايات المتحدة ، وكندا واستراليا — أن تحدد سعر البوشل بـ ٢٫١٥ شلن . ومن الملاحظ أن الولايات المتحدة طلبت فى أول الامر تحديد السعر بـ ٢٫٥٠ شلن البوشل ولكنها اضطرت الى تخفيض أسعارها الى ٢٫٢٥ شلن للبوشل لما رأت أن أسعار استراليا وكندا منخفضة عن ذلك .

غير أن الدول المستوردة اتفقت كلمتها فيما بينها على أن أقصى سعر تستطيع تحمله هو ١٫٩٥ شلن البوشل ، وذلك اذا ما قورن السعر بالاتفاقية الدولية القديمة الذى كان ١٫٨٠ شلن البوشل ، والتى سوف ينتهى أجلها فى يوليو القادم .

« الفينانشيال تايمز »

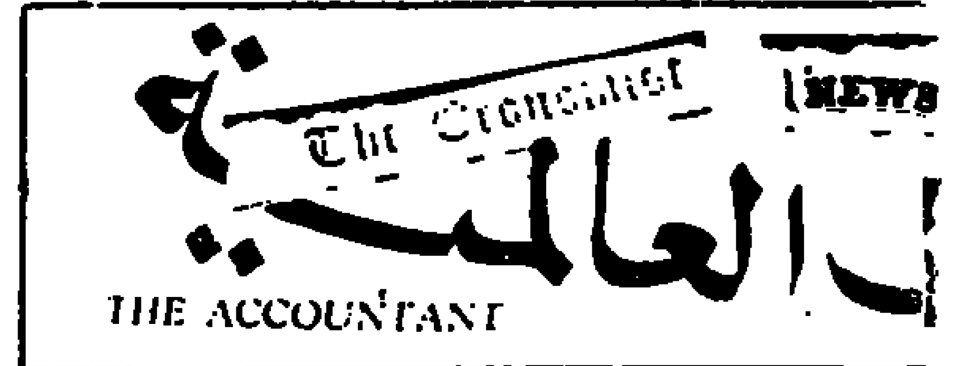
أخبار المعادن والخامات :

لم يتخذ أى قرار محدد بخصوص سعر
معقودا فى واشنجطن

هذا ولا يزال اضراب عمال الشاى فى سيلان
المباع فى «جوكاكرتا» خلال الاسبوع المنصرم
التمسك . ولا تزال أسعار **الكاكاو** ثابتة فى
شلن ، ٦ بنس سعر مايو ، ٢٣٧ شلن سعر
ولا تزال سوق التصدير هادئة كما تمت صفقات
٥٠ كيلو جرام . كما لا تزال أسعار **المطاط**

هذا وقد سجلت أسعار **الانتمونى** فى أمريكا
أن شيلى قد تمكنت من استخراج **النحاس** من
الآتية :

١٦١ جنيه لطن **الالومنيوم** ، **٢٢٥** جنيه الطن ا
و ٨ شلن للأوقية من الذهب الخام ، ٨٦٥ ج
القصدير والمطاط والرصاص فى الملايو أثر شديد فى
من ٩٤٢ جنيها الى ٨٠٠ جنيه ، وثمن طن ا
وثمن رطل الزنك من ٧٨ ١/٨ جنيها الى ٧٤ ٣/٤
و ٩ ١/٢ بنس الى شلن و ٨ ١/٤ بنس . ولقد
انهاء الحرب الكورية .



احمد فريد حسن

تصريف البترول الايرانى

وصل الى عبدان ناقلة بترول يابانية لشحن ١٨ الف طن زيت ايرانى وقد توقع مدير الشركة اليابانية الا يحدث خلاف مع بريطانيا لان الشركات الايطالية والامريكية تبتاع الزيت من ايران

هذا وقد وصلت الى (لجهورن) ايطاليا حاملة البترول « البا » زنة ٦٨٦ طنا تحمل ٩٨٠٠ طنا من البترول الايرانى ، وسارعت الى تفريغ حمولتها فى مخازن البترول التابعة لشركة سيسل . كما ان حاملة البترول « ماريلا » سوف تنقل الى فينسيا خلال يومين حمولتها الثانية من البترول الايرانى . ومن المحتمل ان تلجأ الشركة الانجلو ايرانية للبترول الى محاكم لجهورن للنظر فى حمولة الباخرة « البا » ولا زال حكم محكمة فينسيا فى قضية « ماريلا » الذى رفض طلب شركة « الانجلو ايرانية » .

« بتروليم نيوز »

وذلك فى مؤتمر القمح الدلى الذى كان

ا وقد فصل ١٠ آلاف عامل . وقد بلغ طرد ولا تزال الاسعار والمبيعات تميل الى لندن ، وقد تمت صفقات على أساس ٢٣٨ ، ٢٣٧ شلن وستة بنس سعر سبتمبر . ساحل الذهبى على أساس ٢٥٠ شلن لكل بوط مستمر .

ا قدره ١٠ سنت لكل ٢٠ رطلا .. كما لسلفيت . وقد أقفلت السوق بالاسعار

ن ، ٢٨٠ جنيه لطن النحاس ، ١٢ جنيه لطن القصدير . ولقد كان لقلة الطلب على ط الاسعار . فقد هبط ثمن طن القصدير ص من ١/٢ ٩٣ جنيها الى ٧/٨ ٨٥ جنيه بينما هبط ثمن رطل المطاط من شأن سبب فى هذا الهبوط تحسن الآمال فى

اتفاقية دولية للقصدير

عقد فى لندن خلال شهر مارس المنصرم مؤتمر (المجموعة الدولية لدراسة القصدير) وتتكون من ممثلى ١٣ دولة من كبريات الدول المنتجة والمستهلكة للقصدير ، ومن مراقبين من دول ومنظمات اخرى . ولقد كان آخر اجتماع لهذه المجموعة فى روما خلال سبتمبر سنة ١٩٥١ ، ومنذ ذلك التاريخ أممت دولة واحدة من كبريات الدول المنتجة صناعة القصدير وهى بوليفيا . ومن اغراض هذا المؤتمر عقد اتفاق لتنظيم صناعة وتجارة هذه المادة الرئيسية .

ويلاحظ ان المؤتمر عقد فى ظروف كان فيها استهلاك القصدير فى تدهور تدريجى . فلقد وصل استهلاك القصدير عقب الحرب مباشرة اقصى ذروته عام ١٩٥٠ حيث بلغ ١٤٨٠٠٠ طن (باستثناء روسيا السوفيتية لصعوبة الحصول على احصائيات) ثم هبط فى عام ١٩٥١ الى ١٣٧٠٠٠ طن ، ثم الى ١٢٧٥٠٠ طن عام ١٩٥٢ . ومن ناحية اخرى فقد زاد انتاج القصدير بعد الحرب عاما بعد عام حتى بلغ فى عام ١٩٥٢ ١٧٠٥٠٠ طن . كما ان اسعار القصدير كانت هى الاخرى فى تدهور تام خلال الاثنى عشر شهرا الماضية ، فقد بلغ فى سوق لندن ٩٤٣ جنيها للطن ، بينما كان ٩٧٦ جنيها للطن منذ عام مضى .

ولقد نبتت فكرة تكوين هذه المجموعة من الدول المنتجة والمستهلكة للقصدير منذ عام ١٩٤٧ لعقد اتفاقية للحد من تقلبات الاسعار العنيفة .

وفى مارس ١٩٥٠ طلبت هذه المجموعة بالاشتراك مع الولايات المتحدة الامريكية الى هيئة الامم المتحدة عقد مؤتمر دولى ، اشتركت فيه ٢٣ دولة منتجة ومستهلكة وقد عقد هذا المؤتمر فى جنيف خلال نوفمبر من ذلك العام ... غير ان المؤتمر فشل فى الوصول الى اتفاق ما

ولما كانت كل دول امريكا الشمالية تعتمد على القصدير المستورد ، وان اسعاره فى هبوط مستمر ، فمن المحتمل الا توافق الولايات المتحدة على عقد اتفاق دولى القصدير

هذا وقد انتهى هذا المؤتمر يوم ٢٧ مارس الماضى حيث تقرر فى الجلسة السابعة للمؤتمر تأجيله الى ١٥ يونيو القادم .

فى ركاب العلم

اختراع التليفزيون الملون

اذاع اتحاد الراديو فى أمريكا أنه قد صار معدا استخدام التلفزيون الملون فى الاذاعة منذ اليوم

وقد قال الدكتور (المر انجستورم) نائب رئيس شركة R.C.A. أنه متى وافقت (لجنة المواصلات الفيدرالية) فانه سيصبح فى الحال من الميسور استخدام التليفزيون الملون .

* *

اختراع آلة ديزل جديدة

أضيف الى سلسلة اختراعات ومصنوعات مستر « بركنز » آلة ديزل جديدة وسوف تعرض لاول مرة فى معرض السيارات التجارى فى امستردام المزمع اقامته يوم ٢٣ أبريل الجارى .. ثم تعرض هذه الآلة للمرة الثانية فى (تورنتو) فى اول يونيو القادم

ولم يذكر مخترع هذه الالة المستر «بركنز» اسمها الا بقوله : انها تفوق كل ما اخترع من آلات توليد القوى حتى اليوم

* *

نوع جديد من العدسات

أعلن أن الدكتور وليم فين بلوم من جامعة كولومبيا قد قام بعدة تجارب ادت الى صنع عدسة جديدة من نوع جديد ، تستعمل لمن فى عيونهم « حول » .

ويمكن ان تلبس هذه العدسة على شكل نظارة صبية عادية ، ويلاحظ أن هذه العدسة مركبة من ثلاث عدسات متداخلة فى بعضها البعض . ولقد نجحت هذه العدسة بنسبة ٦٠٪ من ٤٠٠ حالة جربت عليها .

***

حماية الساحل من طغيان البحر

تجرى الآن عدة تجارب لتحديد النوع المناسب من الخشب الذى يستعمل لحماية ساحل البحر ، وذلك بواسطة (جمعية تقدم صناعة الاخشاب) . ومن المعلوم أن ساحل البحر تتخلله فجوات عميقة اذا ما تركت لامواج البحر ... طغت هذه الامواج على الساحل ، فتصير الارض الساحلية فجوات عميقة مما تفقد من قيمة الارض . ولذلك فكر الانسان فى حماية هذه السواحل من طغيان أمواج البحر باقامة ما يشبه السدود الخشبية .

وفى السنوات الاخيرة ، كانت الواح الصلب ، والخرسانة المسلحة هى الحواجز المستعملة . ولكن قامت هذه الجمعية بعدة أبحاث لتجربة الخشب على عدة شواطىء بحرية وذلك منذ عام ١٩٥٠ ، فدلت التجربة على أن الخشب الناعم بوجه خاص هو النوع المفضل . هذا فضلا عن أن الخشب ـ اذا ما قورن بالصلب او الخرسانة ـ سهل تداوله وسهل ترميمه

ولقد قامت (جمعية تقدم صناعة الاخشاب) بالاشتراك مع (لجنة شوريهام ولانسنج لحماية البحر) بانشاء حاجز بحرى على شاطىء « شوريهام » حيث كان الساحل معرضا لضربات الامواج حتى قرب « القنال الانجليزى » . ولقد أجريت التجربة على ثلاثة انواع من الخشب الصلب الذى يزرع فى المناطق الاستوائية مثل غينيا البريطانية ، وذلك بقصد معرفة أصلح الانواع من هذه الثلاثة ، من ناحية مدى تحملها ومقاومتها ومتانتها .

التجارة والاقتصاد ... والقضاء

كيف يتم تقدير الضرائب أمام المحاكم

تقدم الصحيفة هذا الباب الجديد الذى يحرره الاستاذ احمد حمدى حافظ القاضى ورئيس الدائرة المدنية والتجارية الثالثة بمحكمة الزقازيق الابتدائية ، والذى ينقل بعض المبادىء التى أقرتها المحاكم فى الشئون الاقتصادية والتجارية بصفة خاصة ويشرحها ويعقب عليها حتى يساير القراء ماجرى عليه القضاء فى هذه الشئون الهامة فى سهولة ويسر ..

المحرر

للقاضى

أحمد حمدى حافظ

اذا لم يحصل اتفاق بين الممول ومصلحة الضرائب فان التقدير الذى تكون المصلحة قد اقترحته عليه فى سبيل الاتفاق معه يسقط من حيث أنه مجرد عرض لم يلحقه قبول فلا يكون له كيان قانونى ، ومن ثم فلا تكون المصلحة ملزمة به ولا يمكن أن يعتبر عرض المسألة على لجنة التقدير انه طعن ولا تكون اللجنة وهى المختصة قانونا بالتقدير ممنوعة من الزيادة عليه .. واذن فمتى ثبت أنه لم يحصل اتفاق بين الممول ومصلحة الضرائب على تقدير ارباحه وأن قبوله للتقدير الاول الذى أجراه مأمور الضرائب لا محل للأخذ به ما دام لم يحصل الا بعد ان عرض الخلاف على اللجنة وانبعث بذلك اختصاصها بالتقدير فيكون الحكم بذلك على أساس سليم

(محكمة النقض فى القضية رقم ١٤٧ سنة ١٩ قضائية)

ان مدار البحث فى هذه القضية هو ما اذا كان يعد خطأ فى تطبيق القانون القضاء والحكم بأنه اذا لم يقبل الممول تقدير المأمور فى أول مرة وفى الموعد الذى حدده القانون فان هذا التقدير يصبح وكأنه لم يكن ويصير المرجع فى التقدير الى لجنة تقدير الضرائب ، كما وأن هذه اللجنة هى التى ناط بها المشرع تقدير الارباح التى تربط عليها الضريبة دون أن يقيدها فى ذلك قيد ، وانها ليست درجة عليا بالنسبة لتقدير المأمور ..

يقول الممول أن هذا حكم خاطىء ذلك لأن اختصاص لجنة تقدير الضرائب وفقا لنص المادة ٥٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ينحصر فى الفصل فى الخلاف القائم بين مأمور الضرائب المختص وبين الممول حول تقدير أرباحه ، فليس لها أن تجاوزه بالزيادة على تقدير المأمور لها، وأن مأمور الضرائب هو الدرجة الاولى فى التقدير ، ومتى تحدد اختصاص لجنة التقدير فى المسائل المختلف عليها على هذا الوجه كان من المتعين عليها أن لا تنظر الا فى هذا الخلاف وحده بوصفها هيئة معينة للفصل فى تظلم الممول من تقدير المأمور لأرباحه ، فليس لها أن تتعرض لما لا يجوز لها قانونا التعرض له مثل المسائل المتفق عليها بين المأمور والممول اذ ان القول بعكس هذا يعتبر وسيلة من وسائل الاكراه التى يتعرض لها الممول حتما عند مناقشته للمأمور فى أسس تقديره ، وأن الاتفاق فى المسائل الضرائبية يختلف عن الاتفاق المدنى العادى فى أنه ليس له مجلس أو محل . والأصل أن مسائل الضرائب لايجوز مطلقا الاتفاق عليها اذ الممول ملزم بحكم القانون أن يدفع الضريبة المستحقة على ربحه كاملا ، ولكن لما كان من المتعذر فى بعض الأحيان معرفة الربح الصحيح فعلا فقد أحل القانون محله الربح الصحيح قيمة واعتبره ممثلا للربح الحقيقى ، والمأمور ، اذ يقدر أرباح الممول يفترض فيه أنه تصور الارباح الحقيقية تصورا حكيما سليما ، ومتى اتخذ قراره فى هذا الشأن وأعلنته المصلحة الى الممول انتهت سلطة المأمور التقديرية وانحصرت سلطته بعد ذلك فى متابعة اجراءات تنفيذ هذا التقدير متى حاز قوته التنفيذية بعد موافقة لجنة تقدير الضرائب عليه أو بعد تعديله من السلطات العليا بالنسبة لسلطته واصبح من المتعين احترام هذا التقدير فلا يجوز للمأمور العدول عنه الا للأسباب التى حددها القانون ، ويكون الممول فى هذه الحالة أن يوافق على تقدير المأمور فى أية حالة كان عليها الخلاف

لكن محكمة النقض قالت فى ذلك أنها ترى أنه لم يحصل اتفاق بين الممول ومصلحة الضرائب فأن التقدير قبول الممول للتقدير الاول الذى أجراه المأمور لا محل للأخذ به ما دام لم يحصل الا بعد أن عرض الخلاف على اللجنة وانبعث بذلك اختصاصها فى التقدير ..

وقد جرى قضاء المحكمة فعلا على أنه اذا لم يحصل اتفاق بين الممول وصلحة الضرائب فان التقدير الذى تكون المصلحة قد اقترحته عليه فى سبيل الاتفاق معه يسقط من حيث أنه كان مجرد عرض لم يلحقه قبول فلا يكون له كيان قانونى ومن ثم فلا تكون المصلحة ملتزمة به ، ولا يمكن بالتالى اعتبار عرض المسألة على اللجنة أنه طعن فيه ولا تكون اللجنة ممنوعة من الزيادة عليه .. اذ هى المختصة قانونا بالتقدير

وهذا الكم ما هو الا ترديد لقضاء المحكمة فى هذا الشأن الأمر الذى يجب أن يتنبه اليه المموّلون فلا يصح لهم أن يعتمدوا على اقتراحات المصلحة عند محاولة الاتفاق معهم على انها ستكون محل نظر أمام اللجنة اذا ما عرض الأمر عليها ..

المبدأ

١ ـ الطعن فى أهلية الخبير لا يقبل ما دام انه لم يشتمل على عيب معين لا حق بتقريره الذى اطمأنت اليه المحكمة

٢ ـ لا تثريب على المحكمة اذا هى لم تجب طلب مناقشة الخبراء الذين لم تتفق تقاريرهم مع تقرير الخبير الذى اطمأنت اليه وأخذت به ما دام ما أوردته فى حكمها من أسباب يفيد انها لم تر حاجة الى هذا الاجراء مع وضوح وجه الحق فى الدعوى

(محكمة النقض فى القضية رقم ١٩٨ سنة ١٩ قضائية)

أثير فى هذه القضية جدل حول الخبرة الفنية لأحد خبراء الخطوط وحول الشكوك التى تشوب سلوكه واراد الطاعن أن يستفيد من هذا الجدل فى عدم الأخذ بالتقرير الذى قدمه هذا الخبير لأنه لم يكن فى مصلحته فى الوقت ذاته ولكن محكمة النقض قالت ان الامر الذى يعنى هو التقرير ذاته لا شخص يقدم التقرير فاذا لم يكن هناك عيب فيما جاء فى التقرير فلا يجوز بعد ذلك التعدى الى الحديث عن خبرة وكفاءة الخبير او عن سلوكه ولو كان شائنا ما دام لا اثر لهذا فى التقرير نفسه .. وما دامت المحكمة قد اطمأنت الى التقرير لعدم وجود عيب به فالطعن فى أهلية الخبير غير مقبول

وقد طلب بعض الخصوم مناقشة بعض الخبراء فى تقاريرهم ولكن ليس هذا الطلب بالواجب على المحكمة اجابته .. فليست كل مناقشة تطلب يجاب اليها .. وطالما أن المحكمة تقرر أيها ترى الأخذ بتقرير معين وانها لاترى حاجة الى اجراء مناقشات أخرى وتبدى أسباب ذلك فانها تكون قد سارت فى الطريق السليم

وهذا فى الواقع تطبيق صحيح لمواد الاثبات ، فلكل محكمة أن تقبل دليلا وأن تطرح دليلا آخرا جانبا ولها أن تصل الى الحقيقة عن أى طريق قانونى تراه ، وما دامت تناقش الخصوم فى طلباتهم وترد عليها وان لم ترد الأخذ بها ، مبدية ما يدفعها الى الاطمئنان الى سلوك سبيل معين للاثبات فهذا أمر لا تثريب عليه .

أحمد حمدى حافظ

بين أسبانيا وباكستان

عقدت اتفاقيتان تجاريتان بين باكستان واسبانيا تنص الاولى منهما على أن تصدر باكستان عشرة آلاف بالة من محصول القطن الجديد الى أسبانيا مقابل ١٥ الف طن من السكر أما الاتفاقية الثانية فتنص على أن تتلقى باكستان ١٥ الف طن أخرى من السكر مقابل ٥٥ الف بالة من الجوت

مجلسان للانتاج

فى الهند

انشأت حكومة الهند مجلسين للانتاج الصناعى مهمتهما الاشراف على انتاج صناعات المواد الكيميائية الثقيلة (مثل الاحماض والمخصبات) وكذلك آلات الاحتراق الداخلى والمضخات التى تدار بالقوى .

ومهمة هذين المجلسين هى :

أولا ـ التوصية بوضع أهداف للانتاج وتنسيق برامج الانتاج ومراجعة مراحل التقدم الصناعى .

ثانيا ـ التوصية بالاجراءات اللازمة لاستخدام الطاقة الصناعية وتحسين احوال العمل فى الصناعة ولا سيما فى الادوات القليلة المقدرة

ثالثا ـ ترقية مستوى انتاج المصنوعات

رابعا ـ تحسين وسائل اعداد الاحصاءات الدقيقة

خامسا ـ اتخاذ الاجراءات اللازمة لزيادة انتاج العمال ، بما فى ذلك تحسين أحوال العمال السائدة ومدى قدرتهم على الانتاج وزيادة المكافآت التى تغريهم على اجادة العمل

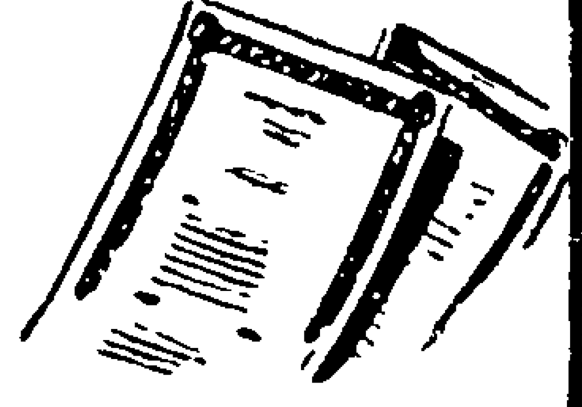
حصر المموّلين

وجه قسم الضرائب على الايراد بمصلحة الضرائب الكتاب الدورى الآتى الى المصالح العمومية المختلفة بتقديم اخطارات تنفيذا للمرسوم بقانون رقم ٧ لسنة ١٩٥٣ بشأن حصر المموّلين :

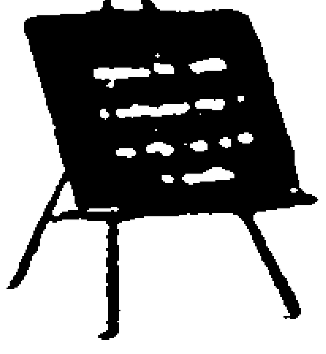
بمناسبة صدور المرسوم بقانون رقم ٧ لسنة ١٦٥٣ بشأن حصر المموّلين الخاضعين للضرائب على الثروة المنقولة المقررة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٦٣٩ والعمل بأحكامه من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية بالعدد الاول مكررا غير اعتيادى فى أول يناير سنة ١٩٥٣

يتشرف المدير العام لمصلحة الضرائب بأن يوجه النظر الى ضرورة التنبيه على الموظفين المختصين بمصلحتكم والذين يكون من اختصاصهم منح ترخيص لمزاولة تجارة او صناعة أو مهنة معينة أو يكون من اختصاصهم منح ترخيص لبناء عقار او لامكان استعمال عقار فى مزاولة تجارة أو صناعة أو مهنة ، أن يخطروا مصلحة الضرائب عند منح أى ترخيص بجميع البيانات الخاصة بالشخص المرخص له ونوع الترخيص ومدته . مع الاحاطة بانه يعتبر فى حكم الترخيص المشار اليه كل اعتبار او التزام أو احتكار او اذن لازم لمزاولة التجارة او الصناعة أو المهنة وذلك بناء على المادة ٣ من المرسوم بقانون المشار اليه ..

كما نرجو توجيه نظر المختصين الى ان القانون قرر توقيع عقوبة بغرامة لا تزيد عن مائة جنيه على كل من يخالف ما تقدم .



الأوراق الماليّة



عن النصف الاول من أبريل ١٩٥٣

أول الفترة

بدأت السوق نشطة بعض الشيء فى أول هذه الفترة .. ولكن سرعان ماهدأت الحركة بسبب الاعياد عند أخواننا المسيحيين .

كما كانت السوق أميل الى الثبات ولقد تحسنت أسعار بعض الاوراق تحسنا نسبيا وذلك فى أوراق **المالية والصناعية ، وبولاناكى ، والشيخ فضل ، وملح بورسعيد ، والتعدين المصرية** ، وقد تراوحت أرباحها بين ثلاثة قروش وعشرة قروش بفضل مشتريات محلية .

كما ظهر فى جلسة أول أبريل بعض الاهتمام بشركة **التعدين المصرية** من جانب مضاربى القاهرة

على أن هذا الثبات لم يدم طويلا وسرعان ما مالت الاسعار نحو النزول بسبب عمليات التصفية لمناسبة عطلات الاعياد

عطلة الاعياد

وما أن انقضت هذه العطلات حتى استأنفت السوق أعمالها وهى على شيء غير قليل من الركود والفتور .. ثم انقلب ذلك الفتور الى هبوط تدريجى فى الاسعار ، فهبطت أوراق **تأسيس هليوبوليس** عند الفتح ٨٥ قرشا ثم ٥٠ قرشا أخرى، وتراجعت أسعار شركة **الغزل الاهلية** ٢٠ قرشا، **والمالية والصناعية** ٢٥ قرشا، وشركة مصر للغزل والنسج ١٥ قرشا بسبب تدفق المعروضات ، وشمل النزول أيضا **شركة التغليف الاقتصادى وآبار** الزيوت والملح والصودا ، واراضى الدلتا .

والذى حدث هو تقلب الاسعار تقلبات معتدلة ، وكان الاتجاه نزوليا لعدم وجود ميل للشراء مع استمرار عمليات البيع .

تفسير الركود الحالى

ولعل أدق تفسير لهذا الركود الذى ينتاب جميع الاسواق ــ وسوق الاوراق المالية هى أحدى هذه الاسواق ــ ذلك التصريح القيم الذى أدلى به الدكتور حلمى بهجت بدوى وزير التجارة والصناعة وفيه يقول :

((أن أسباب هذه الظاهرة غير مقصورة على مصر من غير شك ، ولكنها تمت الى أسباب يتأخر وضوحها فى بعض الاحايين

للأستاذ

أحمد فريد حسن

ومضى الوزير فى حديثه قائلا : أن مصر لاشك تجتاز مرحلة تشعر فيها من غير شك بوطأة الحالة الاقتصادية وهذا الذى نحن فيه ليس الا نتيجة مشكلات ومسائل قديمة متعددة لايتسع المجال لسردها ، على أنى رغم هذا متفائل والحمد لله ، وأعتقد أنها فترة لن تطول ، ولن تزيد على أشهر معدودات ، وستكون النتائج الاقتصادية عقب هذه المرحلة طيبة جدا ..

ولعل فى بيان حضرة الوزير تفسيرا كافيا لهؤلاء المتطفلين الذين يقحمون أنفسهم فى الشرح والتعليق على مالا يخصهم ولا يعنيهم .

ولكننا رغم هذا نلح فى ضرورة رقابة البورصة بواسطة الحكومة ، وضرورة أصدار مايحميها من التلاعب .. ويمنع عنها امكان الوقوع فى مثل هذا الركود المخيم عليها .

الآمال فى المستقبل

وها هو فصل الصيف قد أقبل .. والمدقق فى المستقبل يتفاءل كثيرا .. فسوف يمر الموسم الحالى بركوده . وتنقضى فترة الصيف القادمة بخمولها وتراخيها .... ولن يحل الموسم القادم الا والآمال يانعة ... والمستقبل باسم ... مالم يتدخل عبث الاصابع التى تلعب الآن فى الخفاء ..

أخبار الشركات

أما عن أخبار **الجمعيات العمومية القادمة** فهى :

شركة الورق الاهلية

ستعقد الجمعية العمومية العادية الساعة الرابعة من مساء الجمعة ١٧ الجارى بالاسكندرية ، وقد نشرت الشركة . تقرير مجلس الادارة ، ومنه يتضح أن سوق الورق فى السنة الماضية كانت ضعيفة .

وقد بلغ الربح الصافى فى هذه السنة ٤٤١٤٩ جنيها و ٧٠٢ مليما وذلك بعد خصم مبلغ ٥٠٠٠ جنيه أضيفت الى رصيد تعويضات العمال ، ومبلغ ٤٣١١٤ جنيها و ١٨٦ مليما قيمة استهلاكات المبانى والآلات .

◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆

زيت جديد فى الشرق الاوسط

عثرت شركة الزيت الامريكية المستقلة على ينابيع زيت فى منطقة الامتياز الممنوحة لها فى المنطقة المستقلة بين المملكة العربية السعودية وامارة الكويت

وكانت الشركة قد منحت امتياز التنقيب عن الزيت قبل خمس سنوات ، ولكنها لم تهتد الى ينابيع زيت الا عندما حفرت البئر السادسة وتقول البيانات الاولى المعروفة عن هذا الزيت أن البئر الجديدة تدر ٥٠٠ برميل فى اليوم .

ومما يذكر أن المساحة التى يشملها امتياز الاستغلال فى هذه الرقعة تقدر بألفى ميل

◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆

مصانع النحاس المصرية

تعقد جمعية عمومية عادية صباح يوم الاربعاء ٢٩ الجارى بالاسكندرية للنظر فى تقرير مجلس الادارة وجدول الاعمال .

شركة سكك حديد

مصر الكهربائية

وواحات عين شمس

ستعقد جمعية عمومية عادية مساء يوم الخميس ٣٠ ابريل بمصر الجديدة

الشركة المالية والصناعية المصرية

تعقد جمعية عمومية عادية للمساهمين بمركز الشركة الرئيسى بالاسكندرية يوم الجمعة ٢٤ الجارى للنظر فى جدول الاعمال .

شركة التأمين الاهلية المصرية

(لجميع أنواع التأمين)

تعقد جمعية عمومية عادية يوم الجمعة ٢٤ الجارى بالمركز الرئيسى بالاسكندرية للنظر فى جدول الاعمال

الشركة المساهمة العقارية

لتفتيش السيوف

تعقد جمعية عمومية عادية يوم الاربعاء ٢٩ الجارى بالاسكندرية للنظر فى جدول الاعمال

شركة بولاق العقارية

نظرا لعدم تكامل العدد القانونى فى الاجتماع السابق للجمعية العمومية ، فقد تقرر تأجيل الاجتماع الى يوم ٢٧ الجارى بالقاهرة للنظر فى جدول الاعمال .

***

وفيما يلى القرارات التى اتخذتها الجمعيات العمومية للشركات فهى :

الشركة المساهمة العقارية

لاراضى الجيزة والروضة

أعتمدت الجمعية العمومية العادية لمساهمى الشركة المساهمة العقارية لاراضى الجيزة والروضة المنعقدة فى ٣١ مارس سنة ١٩٥٣ بالمركز الرئيسى للشركة بالاسكندرية . حسابات السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٢ وقررت توزيع أرباح نهائية عن السنة المالية ١٩٥٢ بواقع ٣٠ قرشا صاغا عن السهم الواحد تخصم منها الضريبة بواقع ١٧٪ فيكون الربح الصافى ٢٤ر٩ عن السهم الواحد .

وستدفع هذه الارباح بمعرفة البنك الاهلى المصرى بالاسكندرية ابتداء من يوم الاثنين ١٣ أبريل سنة ١٩٥٣ مقابل تقديم الكوبون رقم ٤٩

شركة توريد الكهرباء والثلج

فى يوم الاثنين الموافق ٣٠ مارس ١٩٥٣

١ ــ تقرر الجمعية العمومية أعتمادها للميزانية وحساب الارباح والخسائر لعام ١٩٥٢ كما تقدمت لها وتبرىء ذمة مجلس الادارة منها

٢ ــ تحدد الجمعية حصة الارباح بواقع ٥٪

وتقرر أن يكون فرق الضريبة على الكوبونات رقم ٤٣ لعام ١٩٥٠ ورقم ٤٤ لعام ١٩٥١ المدفوعة فى سنة ١٩٥٢ على عاتق الشركة ــ فيعدل الترحيل من جديد لصالح المساهمين من مليم ٤٩٧١ر٨٧٥ ج . م بالمطابقة

٣ ــ تعيد الجمعية انتخاب حضرات ج.اليمان و ج.و.سيج اللذين كانا عضوين بمجلس الادارة وانتهت مدة عضويتهما .

٤ ــ تعين الجمعية حضرات رسل وشركاه القابلين لذلك مراقبين لحسابات عام ١٩٥٣ وتحدد قيمة أتعابهم بمبلغ ٤٠٠ جنيه مصرى

يعطى المساهمون كامل السلطة لمجلس الادارة بخصوص تحديد تاريخ دفع الحصة ستكون الحصة ٢٠ قرشا صاغا ــ ضريبة غير مخصومة ــ وستخصم الضريبة عند الدفع

أما عن أخبار توزيع الارباح فى الشركات فهى :

شركة المحاريث والهندسة : ٥٥ قرشا صافيا بالكوبون رقم ١٧

بنك مصر : ٨٥ قرشا صافيا بالكوبون رقم ٣٠ من ٣٠ مارس ١٩٥٣ بخزينة البنك وفروعه

شركة الازياء الحديثة (بنزايون) ٥٠ قرشا قائما من ١٥ أبريل ١٩٥٣

شركة جيركو : ٥٠ قرشا قائما

مصانع الدلتا للصلب : ٥٠ قرشا قائما من أول مايو ١٩٥٣

البنك الاهلى المصرى : ١٦٠ قرشا صافيا بالكوبون رقم ١٠ بخزينة البنك بالقاهرة والاسكندرية

شركة أراضى وادى كوم امبو : ١٨ قرشا صافيا بالكوبون رقم ٤٠ و ٨٥ قرشا صافيا لحصة التأسيس بالكوبون رقم ٢٨ من ٢ أبريل ١٩٥٣ بالبنك الاهلى بالقاهرة والاسكندرية

شركة أراضى القبارى : ١٤ قرشا صافيا بالكوبون رقم ١٩ من ٢ مارس ٩٥٣ بنك أثينا بالقاهرة والاسكندرية

شركة ترام الاسكندرية والرمل : ٥ قروش صافية بالكوبون رقم ٤٩ من أول أبريل ١٩٥٣ بخزينة الشركة رقم ٢٣ ميدان سعد زغلول بالاسكندرية .

الشركة الانجليزية المصرية لتجزئة الاراضى : ٨١ قرشا صافيا بالكوبون رقم ٤٦ من ٢ ابريل ١٩٥٣ ببنك باركليز بالقاهرة والاسكندرية

شركة الكروم والخمور المصرية : ٢٥ قرشا قائما بالكوبون رقم ١٣

شركة الاسكندرية لتعبئة الزجاجات : ٢٠ قرشا قائما من ١٥ ابريل سنة ١٩٥٣

صناعات البلاستنك والكهرباء المصرية (شافرمان) : ٩٠ قرشا صافيا من ١٥ ابريل ١٩٥٣ بخزينة البنك العثمانى بالقاهرة والاسكندرية

❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖

أزمة السينما فى انجلترا

بدأ اليوم بيع محتويات استوديوهات دنهام للسينما وهى التى يملكها أكبر سينمائى فى انجلترا (سير آرثر رانك) ، وذلك فى مزاد علنى . وهكذا أفلست أكبر ستوديوهات فى انجلترا والتى كانت تعتبر صورة مصغرة لمدينة هوليود

واستوديوهات دنهام مشيدة على مساحة من الارض تبلغ ١٦٠ فدانا ، وكان يعمل بها حوالى ألفين موظف .

وقد صرح أحد المتحدثين باسم المؤسسة : أننا سننتج ٢٠ فيلما خلال العام القادم ، وأن مستقبل صناعة السينما فى بريطانيا ليس قائما كما يتصور البعض ... ولكنها تجارب ودروس »

❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖

كارل يوحنا رودبرتوس

أبو العمال ، أو الفيلسوف الساخر الذي نادى بالعدالة الاجتماعية

سبق أن قدمنا في هذه السلسلة حياة علمين من أعلام الاشتراكية هما كارل ماركس وشارل فوربيه .. وغنى عن البيان أن نذكر هنا مرة ثانية أن كارل ماركس هو زعيم الاشتراكية المادية أو العلمية ، وهى الفلسفة التى اشترك فى خلقها ماركس وانجليز ، والاشتراكية العلمية هذه تحاول دائما أن تفسر عملية التطور الاجتماعى بأسلوبها التحليلى وفق القوانين الاجتماعية والقواعد العلمية دون نظر الى الاعتبارات العاطفية .. أما شارل فوربيه وهو زعيم الاشتراكية الخيالية ، فانه يحاول أن ينشىء للجماعة كلها نظاما يقوم على المتعة بحيث يكون أساس العمل والانتاج فى المجتمع الاشتراكى الذى يبغيه هو التوافق التام بين رغبات وأحاسيس أفراد هذا المجتمع ...

أما اليوم فنحن نقدم للقراء لونا جديدا من الدراسة الاشتراكية ، وهى اشتراكية الدولة .

واشتراكية الدولة ليست مجرد مذهب اقتصادى حر ، ولكن أهم ما توصف به هذه الاشتراكية هى أنها تقوم على أساس اجتماعى ومعنوى ، فهى تقوم على مثل أعلى للعدالة ، وعلى فكرة خاصة عن وظيفة المجتمع والدولة .. وتسعى الى خلق نوع جديد من التوفيق بين المجتمع القائم والمجتمع المنشود الذى يبغيه أنصار هذا المذهب .. ويرى «رودبرتوس» و «لاسال» وهما من أعلام اشتراكية الدولة البارزين أن قيام مثل هذا المجتمع ، ووجود مثل هذا التوفيق انما يتوقفان على استخدام قوى الدولة استخداما صحيحا ...

وتختلف اشتراكية الدولة عن الاشتراكية الاولى التى ظهرت فى فرنسا وانجلترا حتى عام ١٨٤٨ ، فقد كانت هذه الاشتراكية الاخيرة خيالية الى حد بعيد .. اذ كانت الروح البورجوازية هى المسيطرة عليها ، ولم تكن تعنى بالطبقة العاملة أو الكادحة من أجل أجرها .. ولو أن التحول الى الروح العمالية ونضالها ضد الرأسمالية قد بدأ فى الظهور عن طريق « لويس بلانك » و « برودهون » الا أننا لايمكن أن نسمى أحدهما من دعاة اشتراكية الدولة لانها تتطلب من الاشتراكيين أن يتقبلوا من الحكومة أن تقوم هى بتنفيذ مشروعاتهم وبرامجهم الاصلاحية .. والحق ان « لويس بلانك » و « برودهون » وان كانا قد اعتمدا فعلا على الدولة الا أن بلانك لم يكن اجتماعيا أو اشتراكيا جماعيا بمعنى الكلمة ، وكان « برودهون » فوضويا فى طريقته ..

أما اشتراكية الدولة وهى التى ظهرت بصورة واضحة فى ألمانيا فى القرن التاسع عشر - والتى نحن بصدد الكلام عنها وعن أعلامها فقد كانت دائما تهزأ من الافكار الخيالية للرواد الأوائل وهى تفخر دائما باهتمامها العلمى بالحقائق ..

واذا ما تحدثنا عن اشتراكيى الدولة ، فانما نعنى الذين ينشرون أفكارهم الخاصة لتقوم الدولة بتنفيذها .. ولان الدول هى التى تبحث فى نهاية الامر عن تنمية اقتصادياتها .. ونعنى بهم أيضا أولئك الذين يدافعون عن مشروعاتهم الاصلية للاصلاح الاجتماعى ، أو قل أنهم الذين يعارضون مبدأ عدم تخصيص الاشتراكية أو الفكرة الدولية ..

وكما أن للاشتراكية الخيالية أو العلمية اعلامها الافذاذ ، فكذلك لاشتراكية الدولة أعلامها وفى مقدمتهم يوحنا رودبرتوس الذى سنتكلم عنه الآن ، وفرديناند لاسال الذى سنتناوله بالحديث فى عدد تال

***

يعد رودبرتوس اعظم الكتاب الاشتراكيين تأثيرا فى الفكر الاقتصادى وفى توجيه الحركة

للأستاذ
جورج يعقوب

الاشتراكية عامة - هذا طبعا بعد استثناء كارل ماركس زعيم الاشتراكية الاول ، فقد كان لرودبرتوس أكبر أثر فى توجيه سياسة الحكومات .. وكان يتميز بالطابع النظرى ، كما كانت كتابته تتسم بالقوة والوضوح بعكس لاسال فهو ميال الى الثورية أكثر من ميله الى صياغة النظريات والقوانين ، ولذلك كان تأثير لاسال فى الحركة العمالية فى ألمانيا كبيرا جدا وسريع النتائج بشكل ملحوظ ...

ولد كارل يوحنا رودبرتوس فى «جريفزفالد» بألمانيا فى الثانى عشر من شهر أغسطس عام ١٨٠٥ فى بيت اشتهر بالعلم والمعرفة ، فقد كان والده أستاذا للقانون فى جامعة «جريفزفالد» ولما جاء مولده فى بيت عريق فى العلوم ، فكان طبيعيا أن يتجه كارل الصغير الى العلم أيضا يلتهم منه كل ما يقع فى يده من كتب ومجلدات فى مكتبة أبيه .. ودرس القانون كأبيه فى جامعتى « جوتيجن » و « برلين » ولكنه اتجه الى الوظائف الحكومية يتقلب فى مناصبها يوما بعد يوم .. وتدور به عجلة الزمن كما تدور ،

وتسوقه الى حب الاسفار وزيارة دول الخارج ، فيشترى ضيعة « جيجيتزو » ليقيم فيها فى عام ١٨٣٦ ، وليكرس نفسه للدراسة الاقتصادية ودراسة الشئون العامة ... وفى عام ١٨٤٧ انتخب رودبرتوس عضوا فى مجلس النواب المحلى ، ثم اختير فى عام ١٩٤٨ عضوا فى المجلس البروسى القومى ، ووزيرا للتعليم فى عام ١٨٤٩ ... وهكذا ظل رودبرتوس يتقلب فى وظائف الدولة ، وتستهويه الدراسة الاقتصادية بوجه عام ودراسة اشتراكية الدولة بوجه خاص ، وتسيطر هذه الاخيرة على عقله وحسه ، وتملك عليه عواطفه ، ويبدأ كارل يعرف قيمة ما يدور برأسه من أفكار ، ويدرك خطرها وأهميتها بالنسبة للبشرية المعذبة ، فنراه يتخلى عن جميع أعماله الرسمية ووظائفه التى كان يشغلها حتى يكرس جهوده للكتابة والتأليف

... وحتى مماته فى الثامن من شهر ديسمبر عام ١٨٧٥ كان رودبرتوس قد استطاع أن يخرج للمكتبة الاقتصادية عدة كتب كثيرة كان لها فضل كبير فى ظهور اشتراكية الدولة ، وكان تأثيرها مباشرا فى تفكير كل من لاسال وماركس اللذين اتخذا منها أساسا لدراستهما للاشتراكية . وأهم هذه المؤلفات هى :

١ - أحوالنا الاقتصادية . وظهر فى عام ١٨٤٢

٢ - خطابات اجتماعية . وظهر بين عامى ١٨٥٠-١٨٥١

٣ - يوم العمل العادى . فى عام ١٨٧١

واحتوى هذا المؤلف على مشروعاته الخاصة بالاصلاح العاجل السريع للمشكلة الاقتصادية

٤ - أضواء على المسألة الاجتماعية وظهر فى عام ١٨٧٥

وما من شك فى أن رودبرتوس يعتبر منشىء اشتراكية الدولة فى ألمانيا ، وهو يتميز على غيره من الاشتراكيين بغزارة المادة وحدة الذكاء والاستقلال فى التفكير . ومع أن بعضهم يعيب عليه عدم اتباعه أسلوب البحث العلمى فى كتابته وغموض العبارة والهدف الا أن تعاليم رودبرتوس استطاعت أن ترى النور وأن تشق طريقها نحو الوجود وتسترعى الانظار بفضل الاستاذ «بتوفيل كوزاك» أحد أساتذة جامعة «بال» الذى تناول تعاليم رودبرتوس فصاغها فى أسلوب علمى مرتب يسر تفهم هذه التعاليم والوقوف على أغراضها ...

ويقوم مذهب رودبرتوس الاقتصادى على أساس أن العمل هو الذى ينتج جميع السلع أو الطيبات الاقتصادية اما بطريق مباشر أو بطريق غير مباشر بواسطة الآلات والماكينات . وهذه السلع أو الطيبات الاقتصادية هى التى تنتج عن طريق العمل الذى يبذله الانسان ، وفيما عدا ذلك من السلع أو الطيبات يعد سلعا طبيعية وهبتها الطبيعة الانسانية لنا .

ورودبرتوس حينما يذكر كلمة العمل ، فلا شك أنه انما يقصد العمل اليدوى .. أما العمل العقلى فهو وان كان عظيم الاهمية الا أنه لا يكلف كثيرا نظرا لعدم استهلاكه ، ويمكن النظر اليه على أنه موهبة من مواهب الطبيعة مثله فى ذلك مثل الارض التى تعد منحة حرة من الطبيعة .

وليس معنى هذا أن هذه النظرية تفسر القيمة على أساس هذا الاعتبار ، اذ أن رودبرتوس يعنى من وراء هذه النظرية أن العمل هو الذى يخلق المنتجات ولا يخلق القيم .. وهو اذ يعتقد أن لجميع السلع الاقتصادية قيمتها ، فهو يعتقد أن العمل هو خير مقياس لهذه القيم .. وهو لا يلبث أن يصل الى نتيجة وهى أن العمل المادى وحده هو الذى يخلق القيم ، وأن الملكية تقوم على أساس العمل وأنه هو الوسيلة الوحيدة لتملك الثروة ، لذلك فهو يطالب بأن يكون العمل أساس القيمة فى المجتمعات المنظمة حيث يتجاوب الانتاج مع حاجات الافراد الاجتماعية

ويمكن تحليل فكرته الاقتصادية على أنها تشتق من فكرتين رئيسيتين ، نظرية العمل للنشاط الانتاجى وتناقص حصة الاجور . وهو يضع هاتين الفكرتين جنبا الى جنب ، ويدمجهما معا ، ثم يعود فيؤكد مشكلة عدالة التوزيع ، ثم يبسط نظريته الملحوظة عن الازمات العاتية ... أما نظريته عن تناقص حصة الاجور التى تظهر بقاء حصة الاجور ثابتة رغم زيادة انتاجية العمل فى الجماعة فهى تتلخص فى أن نصيب العمال من الدخل الاهلى يستمر فى النقصان يوما بعد يوم ، وربما ازدادت قيمة الاجور المدفوعة ، ولكنها لا تزداد بنفس نسبة زيادة مجمل الربح ، ورودبرتوس فى هذه النظرية يتأثر الى حد كبير بآراء سيسموندى فيفسر الامر بقوله « أنه اذا استمر الانتاج فى التزايد يوما بعد يوم ، بينما يحصل العمل

باعتباره سلعة على نصيب أكبر مما يغطى له تكاليفه ، فان نسبة نصيبه تأخذ في النقصان

أما الدخل الاهلي فهو اذ يتكون من سلع لها أهمية مباشرة في حياتنا اليومية ، فان رودبرتوس يقسمه الى قسمين هما الاجور والريع ، والريع بدوره ينقسم الى قسمين : عائد الارض وعائد رأس المال ، وهو يرجع وجود الريع الى سببين هما:

١ ـ الحقيقة الاقتصادية التي تقول بأن هناك فائضا ينتجه العمال ويزيد عما يلزم لمعاشهم

٢ ـ أما من الناحية القانونية ، فان الملكية الخاصة للارض ورأس المال تمكن الملاك من تشغيل العمال واستبقاء ذلك الفائض الذي ينتجه العمال ويفيض عن معاشهم لأنفسهم هم أي لطبقة الملاك ..

ومرة أخرى نرى رودبرتوس هنا يتأثر الى حد بعيد بأفكار سيسموندي وبرودهون وسانت سيمون ...

ومن هاتين الفكرتين اللتين عرضتنا آنفا في ايجاز ، نرى رودبرتوس يستنتج أن أغلبية الجنس البشري لا تشترك اشتراكا عادلا في الدخل الذي تنتجه وتخلقه بعملها وجهودها هذه الاغلبية .. وبمعنى أصح أنها معرضة للفقر والازمات الحادة ، وهذه حالة عدوانية تتعارض مع فكرة الحضارة ...

وهكذا يدأب نصيب الاجور من الدخل الاهلي في تناقص نسبي مستمر بينما تزداد نسبة نصيب ملاك الارض وأصحاب رؤوس الاموال منه ، ويقول رودبرتوس أن هذه حقيقة ظاهرة يؤكدها التاريخ في العصور القديمة والحديثة على حد سواء اذ تأخذ نسبة مئوية صغيرة من الشعب نسبة كبيرة من الدخل وتطرد النسبة الاولى في الصغر بينما تطرد الثانية في الكبر ، وهذه الحقيقة كما تمليها ظروف التاريخ فتؤكدها أوضاع النظام الاقتصادي الحر الذي يعتبر نظاما غير طبيعي ...

وفي الحق ان أعظم ما يمكن أن يقترن به اسم رودبرتوس هو محاولته تحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل ... ولقد استطاع رودبرتوس عن طريق دراسته الاقتصادية والاحصائية التي انفرد بها أن يعرف حقيقة المشكلة في فقر هذه الطبقات وأن يحاول علاجها علاجا صحيحا اذ ينادي بأن يصطبغ الانتاج بالصبغة الاجتماعية ، وأن يكون التطور رائدنا في تكوين المجتمع الاشتراكي ...

ويستمد رودبرتوس نظريته الشهيرة عن الازمات من نظريته عن تناقص نصيب العمال من الدخل القومي ، وتعليل ذلك أنه اذا كانت هذه الكتل البشرية الهائلة أي طبقة العمال ، تتناقص مقدرتها الشرائية يوما بعد يوم فان استهلاك هذه الطبقة يتخلف عن الانتاج ويفشل في أن يسير مع الانتاج جنبا الى جنب ... والنتيجة المباشرة لذلك أن انقباضا أو انكماشا في الانتاج لابد أن يحدث سريعا ويتبع ذلك ظهور بطالة بين العمال .. وانخفاض القوة الشرائية ونقصانها المتزايد مما يؤدي دائما الى تجسيم الازمة وتقوية حدتها ...

ويرد رودبرتوس أبرز ظواهر الشذوذ التي تعانيها الانسانية في حاضرها الى هذا القانون، قانون تناقص حصة الاجور وآثاره التي تتمثل فيما يحيق بالعالم من فقر وأزمات اقتصادية ، فبينما تزداد الثروات الاهلية زيادة مستمرة تزداد الطبقات العاملة فقرا واملاقا ، وفي ضوء هذا القانون كان رودبرتوس يقول أن فقر الاغلبية من الشعوب هو الذي يؤدي الى الازمات الاقتصادية الدورية التي تشيع بين الطبقات العاملة أبشع مظاهر البؤس والحرمان ...

ويقول رودبرتوس انه رغم وجود السلع ووجود الرغبة لاستهلاكها ، تشكو أغلبية الشعب الحرمان والضنك ، كما يشكو المنتجون الكساد وعدم امكان تصريف منتجاتهم ، أما اذا كانت القوة الشرائية للعمال تطرد في زيادتها بنسبة الزيادة في الانتاج فان ذلك يكون لمصلحة الجميع من مستهلكين ومنتجين ، ولكن ما دام العامل لا يحصل الا على نصيب صغير من القيم التي ينتجها ، فسوف تظل القوة الشرائية ضعيفة، بينما تزداد دخول أرباب الاعمال والرأسماليين زيادة تبيح لهم توسيع دائرة أعمالهم وزيادة انتاجهم بدرجات كبيرة ، وهو يتابع هذا التحليل ليصل الى المطالبة بضرورة كون النشاط الانتاجي متفقا مع حاجات الجماعة لا بدافع الطلب الفعال وأن يراعى فيه اشباع الرغبة الجماعية لا الربح المتزايد ...

ويرى رودبرتوس أن علاج هذه المشكلة في الوقت القصير يتوقف على الدولة ، التي يجب عليها أن تخفف من مساوىء هذه الحالة فعليها أن تضع نظاما ثابتا للأجور ، ترتفع فيه الاجور بين فترة وأخرى تبعا لزيادة الانتاج ، وان تجعل يوم العمل العادي مقياسا للجهود وللكفاية .. وذهب رودبرتوس يطالب بتحسين أحوال العمال ورفع مستوى معيشتهم وزيادة نصيبهم من الدخل الاهلي ومن الرفاهية التي تطرد في حياة الجماعات ، وجعل رودبرتوس كل اعتماده على الدولة التي يمكنها أن تقوم بكل اصلاح ، وبذلك نرى رودبرتوس يخرج من نطاق الاشتراكية المادية أو العلمية أو الخيالية الى اشتراكية الدولة . فهو لم يهدف الى تعميم المتعة المادية وزيادتها ، ولكنه كان يرمى الى رفع مستوى المدينة وتدعيمها ...

لم يكن رودبرتوس يكره الطبقات الحاكمة أو الرأسماليين كما فعل ماركس ، ولكنه كان يحب العمال ويحنو عليهم بجميع جوارحه ..

لم يكن رودبرتوس ثوريا .. وانما اراد أن يرسم الخطوط الرئيسية للدولة الحديثة ويظهر رسالتها الاجتماعية العظيمة على حقيقتها ...

هذا في الفترة القصيرة ... أما في الفترة الطويلة فان مثل هذه المشاكل الخطرة تحل عن طريق الغاء الملكية الخاصة للارض ولرأس المال التي تطالعنا بكل أسباب الشرور وسوء الاحوال

ولا شك أن رودبرتوس أصاب الهدف وكشف عن شر النظام الرأسمالي الحر الذي يجعل من البطالة والجوع والبؤس المظاهر الاولى الناجمة عن فيض الانتاج . فهذه الفورة هي بدافع من رغبة الاقلية من الاثرياء في الاستئثار بمستلزمات الحاجة الجماعية كلها

ويطلع علينا رودبرتوس بفلسفة اجتماعية لها أهميتها وخطرها ، فنراه يقول أن الفرد حين يصبح عضوا في مجتمع اقتصادي لا يعتمد رخاؤه على عمله وحده أو على طريقة استفادته من عمله ، وانما يعتمد على مجموعة النشاط التي يبذلها الاعضاء الآخرون في ذلك المجتمع .. ثم يقول أن الدولة يجب أن تضطلع بالوظائف الاجتماعية المختلفة وهو في ذلك يخالف آدم سمث اذ يقول أن القوانين الطبيعية هي التي تنظم المجتمع ، وطريقة تأدية وظائفه الاجتماعية التي تتلخص في ثلاث وظائف هي :

١ ـ يجب أن تعمل الدولة على تحقيق التعاون المستمر بين الانتاج والحاجة الجماعية . لأن الانتاج في الدولة الرأسمالية يتعاون مع الطلب الفعال وليس مع الحاجة الاجتماعية .. ولكن يعاب على رودبرتوس في ذلك أن الحاجة الاجتماعية ليست شيئا واضح المعالم والحدود أو يمكن قياسه ، فمطالب الافراد متفاوتة ومتنوعة ، ولا يمكن قياسها الا بفرض مستوى موحد للحاجات لجميع الافراد ، وهذا ما لم ينادِ به رودبرتوس

٢ ـ أن تعمل الدولة على زيادة استغلال موارد الانتاج ووسائل الانتاج عامة ...

٣ ـ ضرورة تحقيق التوزيع العادل للناتج الاجتماعي ، ومعنى ذلك أن يحصل كل امرىء على ثمرة جهوده وعمله ولا يقتسمها معه غيره من الناس ..

والدولة في نظره هي التي تصدر القوانين والتشريعات وتتخذ جميع التدابير والاجراءات التي تكفل في نهاية الامر أن يتسم الانتاج بالصبغة الاجتماعية .. وبهذا التحليل العميق الاثر البالغ الاهمية ينجح رودبرتوس نجاحا هائلا في تفسير اشتراكية الدولة ...

ومن ناحية أخرى نرى رودبرتوس يهاجم الاقتصاديين الكلاسيك من وجهات نظر متباينة لافتراضهم وجود دولة يتساوى فيها الرجال في الملكية والحقوق السياسية ، فان التاريخ يشير على الدوام الى عدم التكافؤ والى استغلال القوي للضعيف ، ومن ثم يجب التمييز بين رأس المال كوظيفة منطقية وبين رأس المال كحقيقة تاريخية .. ويذهب رودبرتوس الى أكثر من ذلك ليهاجم نظرية « باستيات » للفائدة ونظرية « ريكاردو » عن الريع التي تنادي بأن الريع يمكن وجوده حتى في حالة تساوي الاراضي كلها في الانتاج ، ويقول رودبرتوس أن الاختلاف في الانتاج يعني اختلافا في الريع وليس في أصل الريع ...

يريد رودبرتوس اذن أن يقضي على الفقر ويتخلص من الازمات ، وهو يعني من وراء ذلك قيام نظرية نظام جديد يكفل أن يكون فيه الانتاج متسما بالصبغة الاجتماعية ويتفق مع الحاجة الاجتماعية .. واذ يزداد استغلال وسائل الانتاج واذ يتم التوزيع العادل للناتج الاجتماعي عن طريق التطور ، أي عن طريق دور الدولة في هذا الشأن وتوليها الاشراف عليه ، اذ يتم كل هذا تتمكن الدولة من الربط بين أجزاء المجتمع ومن تدعيم الوحدة القومية ... وربما كان رودبرتوس يقصد بعد ذلك كله قيام الحزب الاشتراكي ليركز جهوده في المسألة الاجتماعية بدلا من أن يكون حزبا سياسيا ، وهذا الحزب في نظره يكون « ملكيا ، قوميا ، واشتراكيا » حتى يستطيع أن يخدم الفرد خدمة عظيمة الشأن

ويختم رودبرتوس علاجه للمشكلة الاجتماعية باقتراح بعض التنظيمات المختلفة على عقد العمل بحيث تتمشى هذه التنظيمات مع فكرة زيادة نصيب العامل من الدخل الاهلي ، وأخذ رودبرتوس يدافع بحماسة شديدة عن مشروعية قيام نظام يوم العمل العادي ، وأكثر من ذلك فاننا نراه لا يطالب فقط بتطبيق نظام متوسط مقدار العمل الذي يؤديه الرجل العادي في وقت معين ، بل هو يلح في تنفيذه والدعوة اليه ، لان متوسط الانتاج الذي يشير اليه يجب أن يتخذ كمعيار أو مستوى للقيمة .. اذ على أساس هذا المستوى يجرى تحديد ما يخصص للعامل من أجر

وبعد فهذه سيرة ذلك العالم الفحل الذي أراد أن يحقق الرفاهية الاقتصادية لطبقة العمال وأن ينتصر لهم بعد أن رأى التاريخ يسجل في كل يوم عدم التكافؤ بين العمال وأصحاب الاعمال وهو يشاهد في كل يوم مظاهر ذلك التناقض في النظم الجماعية التي يكون فيها فيض الانتاج مصدر البؤس والشقاء للجماعات

هذه هي سيرة ذلك الفيلسوف الساخر الذي يحق لنا أن نطلق عليه اسم « أبي العمال » فقد راح يدافع عنهم في حماسة وغيرة شديدتين كأنه واحد منهم ..

انها سيرة عطرة لذلك الانسان الكريم الذي أراد الخير والرفاهية لهؤلاء القوم العاملين المكافحين

ان رودبرتوس قد مات في عام ١٨٧٥ ، ولكن أفكاره وآراءه ما زالت تنبض بالحياة .. وهي لن ترى الموت في يوم من الايام .. وستظل حية أبد الدهر ... تكافح وتناضل أمام استغلال الرأسمالية الشنيع ، وتدافع عن حقوق العمال المهضومة .. تناضل وتكافح قوى الرأسمالية الغاشمة وتقيم مكانها عدالة اجتماعية رائعة .

انها الروح الانسانية وقد تمثلت في آراء رودبرتوس وستبقى هكذا الى الابد تخدم الضعيف وتنصره على القوى ...

جورج يعقوب

إنشاء طريق بين بورسعيد ودمياط

ينعش بورسعيد اقتصاديا وعمرانيا ودمياط ملاحيا •
ضرورة ردم جزء من بحيرة المنزلة لجعل الطريق مستقيما

« وهو الذى مزج البحرين هذا عذب فرات وهذا ملح أجاج وجعل بينهما برزخا وحجرا محجورا »
صدق الله العظيم

***

هذا هو موقع أشتوم الجميل الذى يربط بحيرة المنزلة بالبحر المتوسط ويقع بين بورسعيد ودمياط ، وقد كان برزخا وأكله البحر بقوة التيارات المائية فتحول الى البوغاز المعروف بهذا الاسم • وقد استعاض عنه الانسان بكوبرى أشتوم الجميل ليكمل الطريق بين البلدين • ولكن الطريق لم ينشأ الا للسير بجوار الشاطىء على الرمال • كما أن الكوبرى قد تأثر بفعل هذه التيارات وبذلك قطع الاتصال بين المدينتين وأصبح الاتصال بينهما عن طريق ملاحى عبر بحيرة المنزلة يمر بمدينة المطرية وهو يستغرق ثمانى ساعات وطريق بسكة الحديد يمر بالمنصورة والزقازيق والاسماعيلية

وفى سنة ١٩٢٦ اتجه الرأى الى انشاء طريق ممهد للسيارات يربط المدينتين بمناسبة دراسة بوغاز دمياط والبحث عن افضل الوسائل لاعادة فتح مينائها • فعهدت الحكومة الى لجنة من خبراء عالميين فى وضع مشروع لهذا الغرض • ولكن ظهر من تقرير اللجنة ضخامة تكاليف المشروع اذ قدرت فى ذلك الوقت بما لايقل عن ٤ ملايين جنيه على الرغم من عدم ضمان استمرار بقاء البوغاز مفتوحا اذ تبين ان مسألة اعداد دمياط ميناء صالحا لدخول السفن البحرية يعد من المعضلات البحرية الكبرى • ورئى الاستغناء عن اعادة فتح ميناء دمياط اكتفاء بميناء بورسعيد على أن ينشأ بينهما طرق للسيارات وللسكة الحديد يربطهما •

وقد وضعت جملة مشروعات لانشاء هذا الطريق وكان أهمها التقرير الذى وضعه المرحوم المهندس احمد راغب• وقد انتهت هذه الابحاث الى مشروع ولكن من الاسف لم تتخذ خطوات عملية جدية لتنفيذه على الرغم من اهميته الاقتصادية وقلة تكاليفه وقد قدرت بمليون جنيه •

بقلم
الأستاذ حسن عبد العزيز حسين

وقد اتجهت الانظار فى الوقت الحاضر الى القيام بمشروعات اقتصادية الا أنه لم يكن لهذا الطريق حظ ضمن المشروعات الخاصة بالمواصلات فقد جرى الحديث عن مشروع يربط مصر بالسودان بالسكة الحديد وهو المعروف بخط حلفا ــ الشلال وهو خط يحمل الدولة تكاليف ضخمة سواء فى الانشاء أو الصيانة وانتاجه الاقتصادى مؤجل • كما انه تقرر كهربة خط حلوان ، ومع ضخامة تكاليف هذا الخط اذ بلغت ثلاثة ملايين ونصف مليون جنيه فان الاتصال بهذه الضاحية قائم فعلا وميسور بمختلف الوسائل •

ولبيان أهمية مشروع طريق دمياط ــ بورسعيد يجدر بنا أن نذكر أن مدينة دمياط من أقدم بلدان الوجه البحرى • وقد كانت أهم الثغور المصرية وثانى بلاد القطر ثروة وعمرانا لخطورة موقعها كثغر حربى ومركز بحرى فى الشرق

غير أنه لما أنشئت ترعة المحمودية سنة ١٨٢٠ أخذ ميناء الاسكندرية مكانة دمياط • ولما فتح قنال السويس سنة ١٨٦٩ قضت بورسعيد على ما بقى لها من تجارة

ولما كان موقع بورسعيد الجغرافى قد جعلها شبيهة بجزيرة تحيط بها مياه البحر المتوسط ومياه بحيرة المنزلة وما يتفرع عنها ، فقد أصبحت بورسعيد مدينة منعزلة ، بعيدة عن العمران ، مفتقرة الى الاراضى الزراعية التى تغذيها ، ولذلك فهى تعتمد فى تجارتها فى الغالب على البواخر التى ترسو على ضفة القنال كما أنها تمون نفسها من منتجات البلاد الداخلية البعيدة عنها

ويفصل بورسعيد عن دمياط بحيرة المنزلة الواقعة على ساحل البحر المتوسط بمسافة ستين كيلومترا تقريبا يمكن أن تقطعها السيارة فى ساعة واحدة • **ولذلك أصبح من الضرورى انشاء هذا الطريق لما له من الأثر الكبير فى الاقتصاد القومى علاوة على ما يؤدى اليه من زيادة العمران فى المدينتين وتنشيط الحركة التجارية بينهما وبين البلاد الواقعة شمال شرق فرع دمياط كما يؤدى الى خفض نفقات المعيشة فى بورسعيد ويجعل دمياط مصدرا لتموين مدينة بورسعيد بأيسر وسائل النقل اذ تقطع السيارة هذه المسافة فى أقل من ساعة وهذا يمنع تلف الخضر والالبان التى تنقل اليوم عن طريق بحيرة المنزلة**

وانشاء الطريق يشجع الاصطياف على ساحل البحر المتوسط ويجعلنا نفيد من بوغاز أشتوم الجميل كمصيف ممتاز وهو المكان الذى تلتقى فيه بحيرة المنزلة بالبحر المتوسط كما ينشط حركة الاصطياف بين مصيفى بورسعيد ورأس البر

ومن الفوائد العمرانية التى نجنيها من انشاء هذا الطريق أنه يصل ميناء بورسعيد بالفرع الشرقى للنيل وبذلك تصبح بورسعيد كميناء لمدينة دمياط كما أن هذا الطريق يصبح أيضا جزءا من شبكة الطرق بالقطر المصرى ، وفى هذا تخفيف للضغط على السكك الحديدية فضلا عن تقصير المسافة بين الاسكندرية وبورسعيد بمقدار الخمس فهو من هذه الناحية يوفر فى سير القطرات ويقتصد فى الزمن

وأرى أنه يجب أن يهدف المشروع الى تنمية الثروة الاقتصادية لمدينتى بورسعيد ودمياط والمنطقة المحيطة بهما سواء كان ذلك بتيسير المواصلات بينهما أو باستصلاح الاراضى المجاورة لهما أو بانشاء مراع للماشية أو

بتربية الاسماك فى بحيرة المنزلة

اما فى ما يتعلق بتيسير المواصلات **فمن الخير ان يمتد هذا الطريق بخط مستقيم عبر بحيرة المنزلة ، لانه فضلا عن اختزال المسافة والوقت ، يطابق المواصفات الحديثة للطرق ، التى تعمل بقدر الامكان على تفادى التعريجات والمنحنيات** . ولو أنشىء الطريق بطول الساحل ـ وهو يكاد يكون بمنسوب البحر ـ فقد يصبح عرضه لسفى الرمال ولتاثيرات امواج البحر وهذا يعرضه بالتالى الى كثرة التلف ويؤدى الى تضخيم نفقات صيانته

ومع تجنبنا للبحث الفنى والهندسى فقد يكون من المفيد انشاء طريق ملاحى بين المدينتين يتفرع منه جسران ، أحدهما زراعى تجرى عليه السيارات والآخر تسير فوقه قطرات سكة الحديد فى المستقبل وبذلك يتم اتصال بورسعيد بداخلية البلاد بثلاث طرق بريه وملاحية وحديدية بأقرب الوسائل **وهذا يزيد فى تنمية ثروة المنطقة الواقعة شرق فرع دمياط اذ تتمكن المراكب من السير فيه من دمياط الى القنال وبرعة الاسماعيلية ، ويمد بورسعيد فى نفس الوقت بمياه النيل مباشرة .**

وأما فيما يتعلق بتربية الاسماك فان لانشاء الطريق بين المدينتين علاقة وثيقة بتربية الاسماك فى بحيرة المنزلة اذ أن هذه البحيرة مزرعة خصبة للاسماك ، وقد كانت من أغنى الحقول السمكية التى تمون القطر بنسبة كبيرة من هذا الغذاء . ويعيش على صيد الاسماك فى هذه البحيرة آلاف من الصيادين وعائلاتهم . والاسماك التى تعيش فى بحيرة المنزلة تتغذى بالاعشاب والحشائش التى تنمو بها وبالمياه العذبة التى تأتيها من مياه الصرف ومن النيل . كما أن لطمى النيل أيام الفيضان تأثيرا فى منسوب المياه فى البحيرة وفى فتحة بوغاز أشتوم الجميل ذلك الطمى الذى نشاهده بطول البحر فى هذه المنطقة ممتدا الى مسافة طويلة أيام الفيضان ويستدعى ذلك العناية بهذه الفتحة أو البوغاز بين البحيرة والبحر اذ تبين أن بوغاز أشتوم الجميل يردم مع الايام وتتراكم فيه الرواسب حتى أصبح بفعل التيارات البحرية فى هذه المنطقة أقل غورا مما كان وهذا يعوق هجرة أشتوم الجميل يردم مع الايام وتتراكم الاسماك من البحيرة الى البحر المتوسط للتناسل ثم العودة الى البحيرة فينبغى اذن مراعاة هذا العامل فى البوغاز وفى القنطرة التى تنشأ على الطريق المقترح عند التقائه بهذا المكان

وأما فى ما يتعلق بتجفيف الارض فانه مما يستدعى البحث تجفيف جزء من شرق بحيرة المنزلة وهو الجزء الغربى الملاصق لبورسعيد بامتداد حى العرب بها حتى يمكن زراعته واتخاذه مرعى للماشية لتموين بورسعيد بمنتجاته ، كما أنه بضم هذا الجزء الى مدينة بورسعيد تزيد مساحتها حيث يمكن اقامة مساكن عليه بدلا من تلك البقعة الضيقة المحصورة بها الآن

ويؤدى هذا التجفيف الى تحسين الحالة الصحية بالمدينة وحماية الاهالى من الرطوبة والامراض التى تساعد هذه البيئة على انتشارها . ومثل هذا التجفيف لا يتكلف كثيرا نسبيا لقلة غور البحيرة وخصوصا عند حافتها اذ يبلغ متوسط عمقها نصف متر وتبلغ مساحتها بضع مئات من الآلاف من الافدنة . فاذا منعت المياه عن هذا الجزء فسوف يجف بفعل التبخر مع قليل من عمليات الصرف بواسطة الكراكات .

عسى أن يجد هذا البحث اهتماما من رجال الحكومة ومن مجلس التنمية الاقتصادية وأن تتخذ خطوات عملية لتنفيذه .

حسن عبد العزيز محيسن

أرقام واحصاءات

أستيراد الذهب فى مصر

جاء فى النشرة الاقتصادية التى يصدرها البنك البلجيكى والدولى فى مصر (عدد يناير ١٩٥٣) أن واردات الذهب الى مصر كانت كما يلى مقدرة بالجنيهات المصرية :

١٩٥٢	الشهر	١٩٥١
١ر٥٣١ر٥٤٧	يناير	٦٦٢ر٠٤٩
٣ر٧٤٠ر٧٦٤	فبراير	٩٥٣ر٠٩٢
١ر٦٤٢ر٩١٣	مارس	٦٩٢ر٢٣٧
١٢٤ر٤٠٩	أبريل	١ر٠١٩ر٨٤٤
٦١ر٩٢٠	مايو	١ر١١٦ر٩٤٠
١ر٠٦٣	يونيو	٧٨٠ر٢٢٨
٥ر٢٢٠	يوليو	٧٩٥ر٣٥٨
١ر٤٨١	أغسطس	١٦ر١٥٨ر٤٩٧
٢ر٦٦٨	سبتمبر	٥ر٧٩٥ر٦٦١
	أكتوبر	٥٦٠ر٠٠٠
	نوفمبر	٥ر٧٨٩ر٠٠٠
	ديسمبر	١٣ر٢٢٠ر٠٠٠

تجارة مصر الخارجية فى السنوات الاخيرة

جاء فى النشرة الاقتصادية التى يصدرها البنك البلجيكى والدولى فى مصر (عدد يناير ١٩٥٣) أن تجارة مصر الخارجية كانت فى السنوات الخمس الاخيرة كما يلى مقدرة بالجنيهات المصرية :

السنة	الواردات	الصادرات	العجز
١٩٤٧	١٠٢ر٤٦٤ر٠٠٠	٨٩ر٨٣٧ر٠٠٠	١٢ر٦٢٧ر٠٠٠
١٩٤٨	١٧٢ر٨٧٩ر٠٠٠	١٤٣ر١٠١ر٠٠٠	٢٩ر٧٧٨ر٠٠٠
١٩٤٩	١٧٨ر٢٣٠ر٠٠٠	١٣٨ر٠٠٢ر٠٠٠	٤٠ر٢٢٨ر٠٠٠
١٩٥٠	٢١٢ر٦٨٢ر٠٠٠	١٧٥ر٤٥٩ر٠٠٠	٣٧ر٢٢٣ر٠٠٠
١٩٥١	٢٤٢ر٠٠٠ر٠٠٠	٢٠٣ر٠٠٠ر٠٠٠	٣٩ر٠٠٠ر٠٠٠

وقدرت صادرات القطن فى عام ١٩٥١ بما قيمته ١٦٤ مليون جنيه مصرى مقابل ١٥٠ مليونا فى عام ١٩٥٠ و ١٠٦ ملايين فى عام ١٩٤٩

ضرائب بلدية المنيا

أرسل حضرة الاستاذ طه مخلوف رئيس الغرفة التجارية المصرية بالمنيا والاستاذ صادق سلامة سكرتيرها ، مذكرة الى المسئولين بشأن الضرائب التى فرضها المجلس البلدى فى المنيا واستصدر قرارا بها لجبايتها .

وقد جاء فى المذكرة أن الرسوم التى يشكو منها التجار فى مدينة المنيا هى المطبقة فى عام ١٩٥٢ ، والصادر بها القرار الوزارى المنشور فى جريدة « الوقائع المصرية » بتاريخ ٢ يونيو ١٩٥٢

ووجه الاعتراض ينصب على أمرين هما : فداحة الرسوم وسوء توزيع الضرائب التى يتحملها المنتفعون بخدمات المجلس البلدى من سكان المدينة .

فمن حيث فداحة الرسوم ، اتضح من مراجعة رسوم البلدية التى كانت مفروضة فى سنة ١٩٤٤ أن المجلس البلدى زاد الرسوم كالآتى :

ا ــ شركات الغاز :

كانت الرسوم المفروضة عليها سنة ١٩٤٤ تعادل خمسين جنيها للدرجة الاولى و ٣٠ جنيها للدرجة الثانية و٢٠ جنيها للدرجة الثالثة ، فأصبحت ابتداء من يوليو ١٩٥٢ تعادل ٧٥ جنيها و٥٠ جنيها و٣٠ جنيها و٢٠

ب ــ محال بيع الاقمشة :

كانت الرسوم المفروضة عليها فى سنة ١٩٤٤ هى ١٥ جنيها للدرجة الاولى و ١٠ جنيهات للدرجة الثانية و ٥ جنيهات للدرجة الثالثة و ٣ جنيهات للدرجة الرابعة ، فزادت الى ٧٥ جنيها للدرجة الاولى الممتازة و ٥٠ جنيها للدرجة الاولى و ٣٥ جنيها للثانية و ٢٥ جنيها للثالثة و ١٥ جنيها للرابعة وعشرة جنيهات للخامسة و ٥ جنيهات للسادسة و٣ جنيهات للسابعة وجنيه للدرجة الثامنة .

ج ــ شركات الدخان وتوكيلاتها

كانت الرسوم فى سنة ١٩٤٤ تعادل ٣٠ جنيها للدرجة الاولى و١٠ جنيهات للدرجة الثانية فزادت اعتبارا من أول يوليو ١٩٥٢ الى ١٠٠ جنيه للدرجة الاولى الممتازة و ٥٠ جنيها للدرجة الاولى و ٣٠ جنيها للثانية و ١٥ جنيها للثالثة و ١٠ جنيهات للرابعة و ٥ جنيهات للخامسة .

وجاء فى المذكرة أنه بالمقارنة طبقا للامثلة السابقة التى ذكرت على سبيل المثال لا على سبيل الحصر ، يتضح أن المجلس البلدى زاد فى حالات الرسوم مرة ونصف مرة كما هو الحال فى الحالة « ا » وخمس مرات كما هو فى الحالة « ب » وثلاث مرات كما هو فى الحالة « جـ » .

وتقول المذكرة أنه لا وجه هنا للمقارنة بين الحالة الاقتصادية التى كانت سائدة فى عام ١٩٤٤ والحالة فى عام ١٩٥٢ / ٥٣ سواء من حيث مستوى الاسعار أو من حيث كميات النقد المتداولة ، مما يجعل اتجاه المجلس البلدى الى زيادة هذه الرسوم اتجاها عكسيا للخط البيانى لمستوى الأسعار والنقد المتداول .

عائشة تكتب
بدموعها قصتها

عائشة

قصة وسيناريو واخراج جمال مدكور

فاتن حمامة
زكى رستم

مع
زهرة العلى
فؤاد جعفر
فردوس محمد
عبد العزيز احمد
زينب صدقى

تصوير
عبد العزيز فهمى

انتاج وتوزيع
ستوديو مصر





صبري

الأسبوع الثانى بسينما ستوديو مصر بالقاهرة
ومن اليوم بسينما التعاون بالاسماعيلية والوطنية بالمحلة الكبرى
وسينما مسرح دمياط بدمياط وحنفى الشتوى بالسويس والبلدية بدمنهور
ومن ٢٠ ابريل بسينما الحمرا وركس بالاسكندرية

البنك الاهلى المصرى

س.ت. رقم ١

الميزانية فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٢

قسم اصدار البنكنوت

اصول	مليم	جنيه مصرى
ذهب	٤٣٩	٦٠٥٥٢٦ ٦
اذون وصكوك حكومية مصرية واجنبية	٠٨٢	١٦٠٢٠٨١ ٥
	٥٢١	٢٢٠٧٦٠٧١١

خصوم	مليم	جنيه مصرى
قيمة المصدر من البنكنوت	٠٠٠	٢٠٩٠٠٠٠٠٠
الاحتياطى (بمقتضى المادة ١٤ من قانون ٥٧ لسنة ١٩٥١)	٥٢١	١١٧٦٠٧١١
	٥٢١	٢٢٠٧٦٠٧١١

قسم العمليات المصرفية

اصول			مليم	جنيه مصرى
اذون وصكوك حكومية مصرية واجنبية وصكوك مضمونة من الحكومة المصرية			٢٢٩	١٣١١١٠٦٧٩
صكوك منوعة			٩٧٠	٦٥٧٦٧٩
قروض للحكومة المصرية			٢٧٥	٤٨٧٢٢١٤
قروض للبنوك بمصر :	مليم	جنيه		
بضمان بضائع	٠٠٠	٧٠٠٠٠٠		
بضمان صكوك	٣٧٥	٢٧٤٨٦٢٦	٣٧٥	٤٤٤٨٦٢٦
قروض اخرى :	مليم	جنيه		
بضمان بضائع	٦٨٥	٩٩٧٦٢٧٠		
بضمان صكوك	٨٩٧	٢٧٧٨٥٦٠	٥٨٢	١٢٧٥٤٩٣١
قروض اخرى منوعة			٤٧٧	٥٢٠٩٦٧٤
كمبيالات مخصومة			٢٦٦	٨٨٤٠٨٠
البنوك والمراسلون بالخارج والمبالغ المقرضة تحت الطلب ولآجال قصيرة			١٠١	١٩٥٥٦٧٤٥
حسابات اخرى منوعة			٧٦٦	١٢٦٦٨٣٠
مبان			٠٠٠	١٠٠٠٠٠
فى الخزانة :	مليم	جنيه		
بنكنوت البنك الاهلى المصرى	٢٥٠	٨٤٨٣٠٤٧		
عملات معدنية وورقية اخرى	٣٩٨	٢٠٦٥٩٦	٦٤٨	٨٦٨٩٦٤٣
حسابات نظامية				
التزامات العملاء نظير اعتمادات مفتوحة وخطابات ضمان الخ			٤٢١	٣٠٢٧٣٤٣٩
			١١٠	٢١٩٩٢٤٥٤٥

خصوم	جنيه مصرى	مليم	جنيه مصرى
رأس المال (٣٠٠٠٠٠ سهم قيمة الواحد ١٠ جنيهات مدفوعة بالكامل)		٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠
الاحتياطى القانونى	١٥٠٠٠٠٠		
« الخاص	١٥٠٠٠٠٠	٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠
حسابات الحكومة المصرية (الحساب الخاص بأذون الخزانة المصدرة بمقتضى المادة ١٤ من قانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١)		٠٠٠	٧٠٠٠٠٠٠
حسابات الحكومة المصرية (الحساب الخاص بأذون الخزانة المصدر بمقتضى قانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٢)		٢٨٦	٧٨٥٥٨٥٤
حسابات حكومة السودان		٩٢٣	١٩٣٤٥١٨
حسابات البنوك بمصر (بمقتضى المادة ١٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١)		٩٧٧	٢٨١٥٧٨٨٥
حسابات جارية وودائع لأجل وحسابات أخرى		٦٩٠	٦٣٣٧٨٨١٣
الشيكات تحت الدفع		٦٤٠	٣١٩٣٨٠
حسابات اخرى منوعة		٦١٨	١١٧١٦١١
احتياطى لدفع الحصة النهائية فى الارباح بواقع ١٦ ٪ سنويا		٠٠٠	٤٨٠٠٠٠
رصيد حساب الارباح والخسائر		٥٥٥	٢٥٣٠٤٠
حسابات نظامية :			
اعتمادات مفتوحة وخطابات ضمان الخ		٤٢١	٣٠٢٧٣٤٣٩
		١١٠	٢١٩٩٢٤٥٤٥

عضوا مجلس الادارة
صادق حنين
طاهر اللوزى

محمد امين فكرى
محافظ البنك

تقرير مراقبى الحسابات

لقد راجعنا سجلات البنك الاهلى المصرى وظهر من الفحص ان الميزانية الموضحة بعاليه تمثل الحالة المالية الحقيقية للبنك وفقا لما هو ثابت بسجلات البنك وقد جردنا ايضا النقود واوراق البنكنوت والصكوك الموجودة بالمركز الرئيسى وبفرعى القاهرة والاسكندرية ووجدناها صحيحة — اما مراجعة فرع لندن فقد قام بها حضرات « دلوات وبلندر وجريفث وشركاهم » المحاسبون القانونيون .

القاهرة فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٢

المحاسبان القانونيان
و . كولدرى
ج . نيل بندر

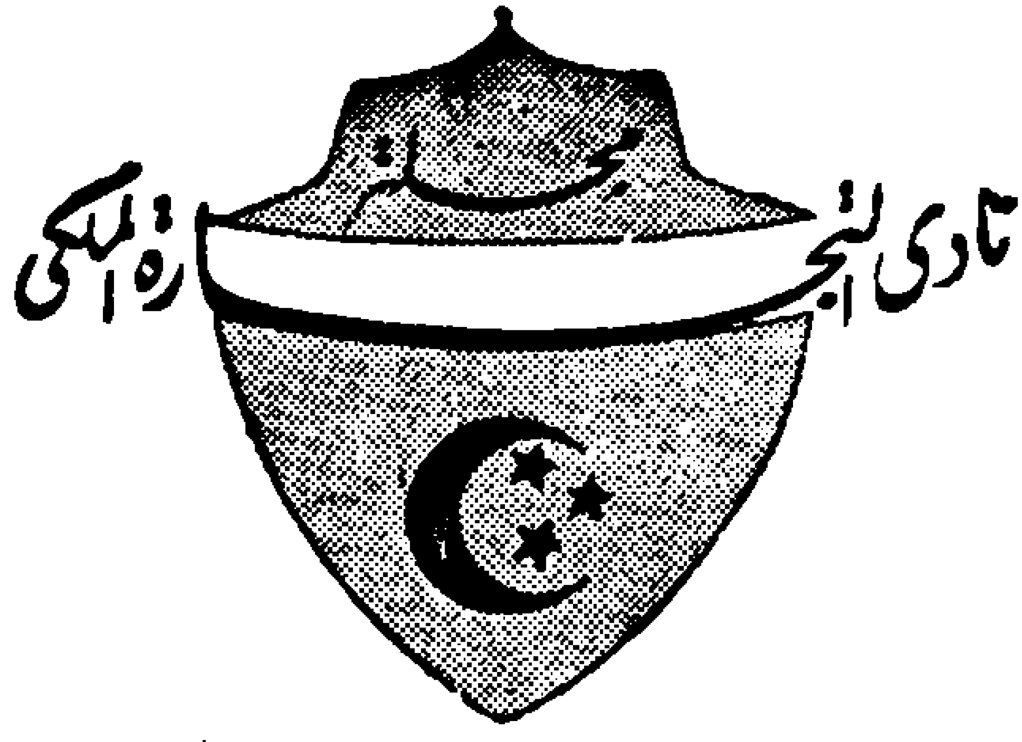
حساب الارباح والخسائر

منه	مليم	جنيه مصرى
مكافأة حضرات أعضاء مجلس الادارة	٠٩٩	١٩٥٠٤
مصروفات	٤٨١	١٧١٩٦٠٩
حصة فى الارباح بواقع ٤ ٪ سنويا دفعت مقدما للمساهمين	٠٠٠	١٢٠٠٠٠
احتياطى لدفع الحصة النهائية فى الارباح بواقع ١٦ ٪ سنويا	٠٠٠	٤٨٠٠٠٠
الرصيد المرحل للسنة المقبلة	٥٥٥	٢٥٣٠٤٠
	١٣٥	٢٥٩٢١٥٤

له	مليم	جنيه مصرى
اجمالى الربح للسنة المنتهية فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٢ بعد استبعاد قيمة استهلاك المبانى والاثاث وكذلك قيمة اعادة الخصم على الكمبيالات التى لم تستحق بعد واحتياطى الديون المشكوك فيها واحتياطى الطوارىء	٠٤٣	٢٣٧١٨١٧
الرصيد المرحل من سنة ١٩٥١	٠٩٢	٢٢٠٣٣٧
	١٣٥	٢٥٩٢١٥٤

الشركة للإعلانات ٦٤٠٦٩

(مطابع دار اخبار اليوم)



الاقتصاد والمحاسبة

العدد ٥٢
أول مايو ١٩٥٣

صاحب الامتياز : الاستاذ عبد الله فكرى اباظه
رئيس التحرير : الاستاذ أحمد عنان

الثمن
٥ قروش

يجب توحيد اهدافنا

ان ما عانيناه طوال القرون المنقضية من حكم أجنبى سواء أكان تركيا أم انجليزيا قد أثر على مقدرات بلادنا فى سائر النواحى سواء ما كان منها متعلقا بالنواحى الاقتصادية أم الصحية أم الاجتماعية .

وعندما بدأت نهضتنا الحقيقية وتولينا أمورنا بأنفسنا منذ حركة الجيش اتجهت أنظار كل طائفة تطلب انصافها وتحسين أحوالها . فالمشتغلون بالمسائل الصحية يرون ضرورة العناية بها وتوفير سبل الوقاية والعلاج لكل السكان . والذين يعنون بالتعليم يطالبون بتعميمه حتى تطهر البلاد من وصمة الجهل المنتشر فيها . والذين يهتمون بمشاكل العمال يرون ضرورة زيادة أجورهم والعناية بالترفيه عنهم . بل قامت طوائف الموظفين من أطباء ومعلمين ومهندسين وغيرهم كل يطالب بتحسين أحواله .

والواقع أن لكل منهم وجهة نظره السليمة على أن قدرة البلاد على تحقيق هذه الاهداف محدودة جدا ولذلك يجب تحديد الاهم منها لاعطائه الاولوية .

وعلة العلل فى كل ما نشكو منه قلة الدخل القومى فانه حتى لو وزع بالتساوى بين كل أفراد الشعب لم يزد نصيب الفرد عن ٣٠ — ٤٠ جنيها وهى من غير شك مستوى منخفض لا يمكن المرء من الحصول على حاجاته التى تتزايد طبقا لسنة الترقى .

واذا سلمنا بأن زيادة الدخل القومى هى التى تمكننا من تحقيق أهدافنا المختلفة فسبيلها هو زيادة الانتاج فيجب أن تتجه كل الجهود نحو ذلك وأن نطرح جانبا كل ما يعطل الانتاج حتى ولو كان ذلك على حساب الاهداف الاخرى فاذا ما حققنا غرضنا من زيادة الدخل الى الحد المقبول أمكننا أن نتجه الى نواحى الاصلاح الاخرى .

هذه هى السياسة التى تضمن لنا الوصول الى نتائج بدلا من أن يعطل اختلاف الاهداف بعضها بعضا فلا نصل الى هذا ولا الى ذاك .

أحمد عنان



الحالة الاقتصادية فى مصر

هناك شبه اجماع على ان العقبات الاقتصادية التى تجابهها مصر فى الوقت الحالى ليست « ازمة » لا منجاة منها ، بل مظهر من مظاهر الكرب ساعدت على ايجاده عوامل كثيرة بعضها محلى وبعضها خارجى.

فيقول البعض ان ما تعانيه مصر الآن هو «فترة انكماش» جاءت تالية لفترة الانتعاش المصطنع التى اوجدتها الحرب العالمية الثانية . ويقول البعض الآخر ان المصاعب الاقتصادية الحالية ولا سيما المتعلقة بالقطن هى من صنع ايدينا — كما جاء فى الحديث الذى نشرناه فى العدد الماضى للاستاذ حسين فهمى رئيس المجلس الاعلى للتنمية الاقتصادية — وانه متى رفعت أيدى العابثين ومتى زالت عواقب هذا العبث القديم ، استقامت الاحوال واجتازت مصر محنتها الحالية

والذى لا ريب فيه أن مصر تستمتع اليوم — كما لم تستمتع فى اى وقت مضى — بمقومات الحياة الاقتصادية الصحيحة فان لها الآن رصيد من الثقة العالمية اكتسبته بفضل حركة التطهير الكاسحة التى قام بها رجال الجيش لتنقية نواحى الحياة من أوشابها ، ولديها امكانيات جديدة تمثلت فى المشروعات الانتاجية الكبرى التى وضعتها الحكومة ، ولديها أيد عاملة وأيد على استعداد للعمل متى هيىء لها ، ولديها سياسة مالية محكمة من شأنها تمكين الحكومة من أن تظفر بجميع حقوقها المالية من ضرائب ورسوم ومكوس دون مراعاة لاى اعتبار من اعتبارات الاعفاء القديمة ، ودون تقبل الوساطات والشفاعات التى يقدمها ذوو الاسماء ، ولديها سياسة حكيمة فى ما يتعلق بضغط المصروفات الحكومية تحول دون جعل الاموال الاميرية تضيع فى التافه من الاغراض.

ولكن هناك أمرين اذا اكتملا أديا الى مغالبة الازمة الحاضرة ، ولابد أن يكتملا مع مضى الايام .

أما أولهما ، فهو الخبرة الفنية . فلا تزال مصر فى حاجة الى مزيد من الخبرة الفنية سواء فى مجال الصناعة أو ميدان الزراعة أو فى غير هذين من ميادين . وان انتفاع مصر الى أقصى حد بالعون الفنى الذى تقدمه هيئة الامم المتحدة أو الذى تقدمه الحكومة الامريكية طبقا لمشروع النقطة الرابعة، والذى تتولاه الحكومة بنفسها ، كفيل بأن يمنح مصر كفايتها من هذه الخبرة ، ومن ثم تستطيع استثمار مواردها على أسس اقتصادية سليمة

وأما العامل الثانى فهو رأس المال. والمال عامة مرزوء بداء الجبن ، ولكن اذا هيئت له أسباب الاستقرار ، بارحه هذا الداء . والمال فى مصر نوعان : نوع معطل يحتجزه أصحابه عن أسواق التداول وتحتجزه الحكومة فى صناديق التوفير وخزائن المحاكم . ونوع عامل مستغل يساهم فى الاقتصاد القومى بكيفية أو بأخرى

أما المال المعطل فلابد من توجيه عناية أليه احمله على خوض معمعة الانتاج . فان كان تردد أصحاب هذا المال راجعا الى عدم دراية وجب تبصيرهم . وان كان راجعا الى تهيب ، وجب التقليل من العناصر التى تؤدى الى مثل هذا الوجل ، وان كان راجعا الى عجز عن معرفة أبواب استغلال هذا المال ، وجب التنبيه الى هذه الابواب ، وفى وسع الحكومة اذا استطاعت أن تحصر مقدار هذا المال ، أن تمتصه عن طريق القروض الاهلية .

فالمؤكد الثابت أن مظاهر الضيق الاقتصادى الحالية ليست آية على وجود أزمة ، بل هى سمات لم يكن هناك مهرب من ظهورها بعد عهد الفساد السياسى الاقتصادى الذى عرفته مصر .

القطن كموضوع يدرس

لا يزال اقتصاد مصر يعتمد فى المقام الاول على القطن فهو عماد الثروة ، وهو أساس الرفاهية الاقتصادية ، ان أصيب برزء أصاب كيان البلاد برزء مماثل ، وان انتعش انعش كل مظهر من مظاهر الحياة فى البلاد .

ومع أن القطن هذه المنزلة الرفيعة، ومع انه سيستمر مستأثرا بهذا المقام زمنا ما حتى تبلغ الصناعة المحلية مرتبة تحجب فيها القطن ، فان الكثرة الغالبة من المصريين يجهلون الكثير عن القطن ، حتى أن خريجى الجامعات لا يعرفون متى يزرع ، ومتى يحصد ، وكم تبلغ غلة الفدان وكم يكون سعره فى السوق المحلية والسوق الخارجية وما هى أنواعه ، الى غير ذلك مما يتصل بهذا النبات .

وثمة اقتراح سبق أن سمعناه ولكن المسئولين لم يروا الاخذ به فى حينه ، وهو أن يجعل القطن موضوعا من الموضوعات التى تدرس فى المعاهد الثانوية حتى يلم المصرى بهذا العنصر الاقتصادى الهام ، ويدرك منزلته فى الحياة المصرية عامة.

وهذا يقتضى وضع كتاب مبسط عن القطن يكون أساسا لهذه الدراسة المعهدية .

الاحصاءات البطيئة

الاحصاءات هى الارقام الهادية للذين يعملون فى الاقتصاد . والاحصاءات لا تكتمل لها فائدتها الا اذا أعدت بسرعة وبدون ابطاء لان التأخر فى أعداد هذه الاحصاءات واطلاع طلابها عليها ، يفقد الاحصاءات جدواها أو جزءا كبيرا من جدواها .

ولكن الملاحظ أن الاحصاءات التى تصدر عن الادارات الحكومية تصدر متأخرة جدا عن مواقيتها ، فمثلا لم تصدر تقارير التجارة الخارجية المصرية الا عن سنة ١٩٤٩ ، أما السنوات التى تلت ذلك التاريخ فلم تصدر تقاريرها بعد . وهذا يصدق كذلك على الاحصاءات الخاصة بنمو السكان وتوزيع الاراضى وغير ذلك .

ولابد لذلك من أن توجه رعاية خاصة الى احصاءات الحكومة ، وأن يعجل باصدارها فى مواعيدها ، واذا كان التعطيل ناشئا عن طبعها فى المطبعة الاميرية ، فلم لا تختار مطبعة أهلية ليعهد اليها فى القيام بهذه المهمة .

تفرق دول الشرق الاوسط

أصدرت هيئة الامم المتحدة تقريرا عن الاحوال الاقتصادية فى الشرق

السفير الأمريكي كافرى يتحدث الى "الاقتصاد والمحاسبة"

مشروعات النقطة الرابعة تساعد مصر على ترقية أحوالها
الرخاء الاقتصادى من شأنه تعزيز العلاقات بين الدول
الشركات الامريكية تستثمر زيت مصر اذا كانت الظروف مواتية

وجه مندوب مجلة ((الاقتصاد والمحاسبة)) الى المستر جيفرسن كافرى السفير الامريكى فى مصر بضع أسئلة عن العلاقات الاقتصادية بين مصر والولايات المتحدة بعد امضاء اتفاقات النقطة الرابعة ، وبعد تعديل قانون المناجم والمحاجر .

وننشر فى ما يلى نصوص الاسئلة ورد المستر كافرى عليها :

اتفاقات النقطة الرابعة

أما وقد أمضت مصر والولايات المتحدة اتفاقات هامة طبقا لمشروع النقطة الرابعة هل لسعادة السفير ان يفضى ببيان يعرب فيه عن شعوره تجاه هذا التحول الجديد فى العلاقات الاقتصادية بين الدولتين ؟

فأجاب السفير :

– ان اتفاقات مشروع النقطة الرابعة قادرة على أن تكون ذات تأثير مجد فى العلاقات الاقتصادية . ومن الامثلة البارزة على ذلك ، مشروع انفاق ٣٠٠ الف دولار على أعمال المسح من الجو الخاصة بمشروع السد العالى المقترح انشاؤه فى أسوان وهذه خطوة ضرورية لمعرفة مدى صلاحية السد المقترح ، وهو سد لو أنشىء سيؤدى الى زيادة مساحات شاسعة جديدة للزراعة فى مصر .

وقال السفير كذلك :

– ان المشروع المصرى الامريكى الجديد لترقية أحوال الريف ولتوطين ١٦ ألف عائلة فى الاراضى المستصلحة يمكن أن يغدو آية عملية على الكيفية التى بها تستطيع مصر ان تعجل بترقية أحوالها بنفسها . ومثل هذه البرامج من شأنها أن تؤثر فى العلاقات الاقتصادية من حيث رفعها لمستوى المعيشة ، والرخاء يؤدى الى تحسين العلاقات الاقتصادية بين الدول .

استخراج الزيت فى مصر

وسئل السفير :

– يقال أن هناك امكانيات كبيرة للزيت فى الاراضى المصرية ، وان لم يتسن التثبت من ذلك بعد ، فهل لسعادتكم بناء على ما شهدتموه فى مناطق الزيت فى المملكة العربية السعودية أن تشيروا بما من شأنه أن يجتذب اهتمام رأس المال الامريكى فى مثل هذا العمل ؟

فأجاب المستر كافرى :

– ان الكشف مقادير اضافية من الزيت أهمية كبيرة للمنزلة الاقتصادية لمصر فى المستقبل ، وفى اعتقادى أن الشركات الامريكية ستبدى اهتماما باستثمار رؤوس الاموال فى الكشف عن موارد أخرى من الزيت فى مصر ، بشرط ألا تكون الشروط والاحوال التى يجرى فى ظلها هذا النشاط أقل ملاءمة من الشروط والاحوال السائدة فى بلدان أخرى .

الاوسط نشرنا له ملخصا فى مكان آخر من هذا العدد ، جاء فيه أنه على الرغم من تشابه كثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية فى بلاد الشرق الاوسط ، لا تزال هذه البلدان تعالج مشكلاتها على أساس فردى لا على أساس اقليمى أو تعاونى

والواقع أنه على الرغم من التعاون العربى الذى جاء فى أعقاب ولادة جامعة الدول العربية وعلى الرغم من المشاركة بين الدول الافريقية والآسيوية التى نشأت فى داخل حلبة الامم المتحدة بسبب القضايا السياسية ، الا أن التعاون الاقتصادى المكين على أساس اقليمى أو تعاونى لا يزال مفقودا ، أو لا يزال يقوم ارتجالا وعلى أساس ثنائى .

والملاحظة التى أبدتها هيئة الامم فى تقريرها الاقتصادى يجب أن توجه نظر البلدان العربية والبلدان الاسيوية الى حقيقة القوى المدخرة فيها والى قدرتها على حل جميع مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية اذا وحدت جهودها وتخلت عن قليل من كبريائها الاقتصادى ، ذلك الكبرياء الذى يجعل دولتين كسوريا ولبنان تجدان مشقة فى الحفاظ على المشاركة الاقتصادية ، أو الذى يجعل دولتين كالهند وباكستان تختلفان على قاعدة التعامل النقدى بسبب تخفيض الروبية الهندية وعدم تخفيض الروبية الباكستانية .

وأراضى البلدان العربية والاسيوية أراض بكر كثيرة الموارد ، وامكانياتها واسعة ولكن انعدام التكافل الاقتصادى بينها يزيد فى وهنها ويبطىء حل المعقد من مشكلاتها .

تجارة مصر
مع الولايات المتحدة

أحتلت الولايات المتحدة الامريكية لاول مرة المركز الاول الذى كانت تحتله بريطانيا فى الماضى بالنسبة لتجارة مصر الخارجية فبلغت وارداتها من مصر فى عام ١٩٥٢ — ٦٤٥ر٠٠٠ طن قيمتها ٣٦ مليون جنيه وصادراتها الى مصر ١٥٨ر٠٠٠ طن تقدر قيمتها بـ ١٧ مليون جنيه بينما بلغت واردات بريطانيا فى ١٩٥٢ — ٢٩ مليون جنيه وصادراتها الى مصر ٦ مليون جنيه

في السياسة الاقتصادية

دعائم الاقتصاد المؤجل في مصر

العناية بمشكلات اليوم لا تصرفنا عن وضع سياسة دائمة
القطن والقوى المحركة أساس لاقتصاد الغد

اذا صح أن يطلق على الاقتصاد الحالى اسم الاقتصاد المعجل ، صح أن يسمى اقتصاد الغد اقتصادا مؤجلا وقد كانت الحكومات المصرية فى الغالب الاعم ، تعنى باقتصاد اليوم وتدع اقتصاد الغد يرثه من يلى الحكم من بعدها ، وكانت عاقبة ذلك أن تجد كل وزارة جديدة خزانة خاوية أو تكاد تكون خاوية ، أو معضلات تركتها الحكومة السابقة بغير أن تحاول التماس حل لها ، وان ساعف الحظ حكومة جديدة ، وجدت فى الخزانة قدرا من الاحتياطى ، ووجدت حلولا مرتجلة وضعتها الحكومات الذاهبة ، وعليها هى أن توازن الدخل مع الخرج والايراد مع المنصرف .

أما النظر الى الامام ، ومحاولة علاج مشكلات البلاد الاقتصادية المؤجلة ، فلم يكن يصيب عناية من الحكومات المصرية السالفة ، باستثناء حالتين اثنتين بدا للحكومة فيهما أن أن تنظر الى الامام ، ولكن سرعان ما شغلت الحكومة بهموم حاضرها عن غد بلادها .

والحالتان هما : اولا — تلك الوكالة التى أرفقت بوزارة المالية فى أثناء الحرب الاخيرة وعهد اليها فى بحث شئون ما بعد الحرب . وقد تبين أن هذه الوكالة لم تخلف أثرا ، بل لقد جاءت أعقاب الحرب وهى مثقلة بالمشكلات ولم تدر الحكومات كيف تحلها ..

أما الحالة الثانية ، فهى مشروع السنوات الخمس الذى وضعته مصر والذى سار يتعثر فى خطواته حتى افتقدنا جميع آثاره .

والعنصر الاول الذى كان يصرف الحكومات المتتالية عن الاحتفال بشئون الاقتصاد المؤجل هو عرفانها أن زمان حكمها قصير ، وأن استقرار النظام السياسى فى مصر غير مكفول ، وان البلاد مفتقرة الى سياسة دائمة موصولة ، فكان الوزراء يجتهدون فى انفاق المال ويجتهدون فى تحصيله معتمدين فى ذلك على الارتجال فى التصرف ، مطمئنين الى الاحتياطى المتناقص المستنزف ، عارفين أن الملاذ الاخير هو الاقتراض اما من البنك المركزى واما من الشعب واما طرق أبواب الحكومات الاجنبية أو الهيئات الدولية طلبا للقروض .

والعنصر الثانى الذى كان يمنع الحكومات المتتالية من التفكير فى الاقتصاد المؤجل ، هو المصالح الذاتية لرجال الحكم وأنصارهم ، ورغبتهم فى الانتفاع الى أقصى حد ممكن من مغانم السلطان مهما تكن عواقب ذلك على اقتصاديات البلاد . وأزمة بورصة عقود القطن فى الاسكندرية مصداق على هذا القول فالحكومة اما تغفل عامدة عما يجرى فى داخل البورصة من مضاربات بين هواة ومجتهدين لا بين تجار جادين واما أنها تتدخل لمناصرة فريق على فريق ، واما أن تضع من حدود أسعار القطن ما يناسب حالة خاصة لا ما يطابق مصلحة البلاد . حتى لقد عرفت مصر وقتا كانت فيه التشريعات المالية تصدر عن هوى لا عن مقتضيات المصلحة العامة ، وصارت السياسة المالية تتكيف مع الاهواء وتسيرها ريح المطامع والاثرة .

وثمة عنصر ثالث كان يصرف الحكومات عن وضع سياسة اقتصادية مكينة الدعائم وهو سماحها لبعض العناصر الخفية بأن تتدخل فى الحياة العمرانية للبلاد فتعوق تنفيذ المشروعات الاصلاحية ذات المنفعة القصوى ، حتى لقد ظل مشروع توليد الكهرباء من خزان أسوان يؤجل وتختلق له العقبات الى أن بلغت تكاليفه اليوم نحو خمسة أضعاف التكاليف التى قدرت له قبل ربع قرن ، وحتى لقد تركت مصادر الانتاج حكرا فى عدد من الأيدى تتصرف فيها وفق هواها ، فنشأت أزمات فى الأرز وفى السكر وفى الفاكهة لأن ما كان يصدر من هذه السلع الى الخارج أخل بكفاية السوق المحلية منها .

ولكن هذه العناصر انتفت اليوم من الحياة الاقتصادية فى مصر . . **فانتهى عهد الاضطراب السياسى وما يصاحبه من تقلقل وعدم استقرار فى الكيان المالى والاقتصادى للبلاد ، وزالت المآرب الخاصة التى كانت تتحكم فى أسواق المال ومنعت الحكومة المضاربة فى سوق بورصة العقود ووضعت سياسة قطنية ثابتة ، وأخذت الحكومة تضيف الى ذلك سن التشريعات التى من شأنها انعاش الاقتصاد وايجاد موارد انتاجية جديدة واستدرار القوى التى عطلتها المآرب الذاتية .**

ومعنى ذلك أن الأمل صار اليوم أدعى الى الاشراق فى وضع سياسة اقتصادية مؤجلة ، مما كان عليه قبل عام واحد مضى ، وأن أعين المسؤولين عن اقتصاد البلاد لم تعد مقتصرة على شئون اليوم وحده ، بل صارت ممتدة الى شؤون الغد بعيده وقريبه .

ولكن مما يقيد — الى حد ما — هذا الاتجاه السديد ، وجود امارات انكماش اقتصادى تسعى الحكومة جادة لوضع حد لها ، وظهور بوادر على البطالة هى مظهر طبيعى من مظاهر هذا الانكماش ، وارتفاع نسبى فى حالات البروتستو والتفاليس مرجعها كذلك الى هذا الانكماش الذى ساعد على التعجيل بوقوعه ذلك العمل الجنونى الذى اقترف يوم حرقت القاهرة فى السادس والعشرين من شهر يناير ١٩٥٢ .

ولهذا نجد الحكومة عاكفة على تدارك أسباب هذا الانكماش ، فهى تريد أن تجد القطن أسواقا جديدة

بعدما سدت أمامه السوق البريطانية ، وهى تريد أن تمضى من اتفاقات التجارة الثنائية ما هو كفيل بتخفيف أعباء الدفع ، وهى تسن التشريعات لاغراء رؤوس الأموال الاجنبية على التوظف فى الحياة الاقتصادية للبلاد ، وهى تضع قيودا على اخراج المال القصد منها الحفاظ على الثروة القومية ، وهى تزيد من الضرائب وتحكم أساليب جبايتها حتى تسد الثغرات فى أبواب أرادها .

والى جانب هاته الاعمال المعجلة الفائدة ، وضعت الحكومة وبدأت فعلا فى تنفيذ مشروع الاصلاح الزراعى ، ومشروع زراعة الغابات ومشروع استصلاح الصحارى ، ومشروع السد العالى وخزان أسوان ، وغير ذلك من المشروعات التى تدل على اهتمام الحكومة بالاقتصاد المؤجل .

ولكن لا بد من مراعاة اعتبار هام ، وهو أن لا يوضع من الضوابط اللازمة للاقتصاد المعجل ما من شأنه ان يؤثر فى الاقتصاد المؤجل ، ومن الامثلة على ذلك منع السفر الى الخارج وما يتبعه من تعذر استيراد العدد والآلات اللازمة للتوسع فى الصناعات الحالية أو اللازمة لانشاء صناعات جديدة . صحيح أن منع السفر ومنع اخراج النقد يحبس فى مصر جزءا كبيرا من الثروة ، ولكن لعل فى اطلاق هذا الجزء من الثروة ما هو كفيل بمضاعفتها وتوسيعها . ومما لا ريب فيه أن القيود المفروضة على العملة فى الوقت الحالى قد أساءت اساءة شديدة الى حركة التجارة بين مصر والبلدان الاجنبية ، واضطر كثيرون من المنتجين المحليين الى الكف عن انتاج فائض ، لأن الاسواق الخارجية لم تعد تجد اغراء بعد أن وقفت عقبات العملة فى الطريق . ولولا عقبات العملة هذه ، لأمكن لصناعة المنسوجات الشعبية وصناعة الزجاج وصناعة السينما أن تغزو الاسواق الخارجية على نطاق أوسع مما هو عليه الآن . صحيح أن عقبات النقد ذللت بواسطة اتفاقات دفع مع بعض الدول ، ولكنها لا تزال قائمة مع معظم البلدان حتى البلدان العربية المجاورة .

أما الضرائب ، فالذى لا ريب فيه أن نسبتها اليوم زادت زيادة واضحة عما كانت عليه قبلا . والمنتج لا يعارض فى دفع الضرائب اذا عومل طبقا لواقع ربحه ، وبدون ارجاء ، ولكنه يبدى برما من الضريبة اذا تبين مغالاة فى تقديرها ، واذا تأخرت جبايتها حتى تتراكم وتصبح عبئا قد لا يستطاع احتماله فى أزمنة النكسات التى تعترض العمل التجارى . وقد تعددت أنواع الضرائب حتى صار يخشى من ازدواجها بل صار يخشى من ازدواجها المكرر . وفى مثل هذه الحال قد يحسن مضاعفة الضريبة المباشرة التى يسهل تقديرها بدلا من ازدواج الضريبة غير المباشرة التى يختلف كثيرا فى تقديرها .

والاقتصاد المؤجل يقتضى التفكير فى تناقص فئة الضرائب كلما استقامت الاحوال الاقتصادية فى البلاد وخاصة لان ذوى الدخل الكبير من الارض سيحرمون منه بعد أن تنتهى مدة السنوات الخمس المقررة لتوزيع الاراضى الزراعية .

هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى يحسن التخفيف فى فئة الضرائب ، مع الشركات والاعمال الناشئة التى تجد من عوامل المخاطرة امامها ما قد يثنيها عن المضى فى خطتها . فعبء الضرائب الباهظ قد يثنى مثل هذه المنشآت على المضى فى عملها .

ولا ريب فى أن كل اقتصاد مؤجل لمصر ، يجب أن ينهض على اعتبارين أساسيين هما : القطن باعتباره المحصول الزراعى الاول فى مصر . والقوى المحركة — بيضاء كانت أو سوداء — باعتبارها المعول الرئيسى فى الصناعة . ولذلك لا بد من وضع سياسة دائمة بعيدة الأجل ذات مرونة وقدرة على التكييف حسب الاحوال ، تتناول عنصرى القطن والقوى المحركة . ولو عرفت مصر كيف تؤكد انتظام هذين العنصرين فى السنوات العشرين المقبلة ، لعز عليها أن تجد نفسها فى كرب اقتصادى كالذى تجد نفسها فيه اليوم .

وديع فلسطين

أخبار اقتصادية

عدد النخيل فى العراق

تقوم الحكومة العراقية فى الوقت الحالى بأحصاء عدد أشجار النخيل فى جميع ربوع البلاد وقد بلغ عدد ما أحصى منها حتى ختام عام ١٩٥٢ الماضى ٦ر٩٤٥ر٥٠٩ شجرات موزعة كالآتى :

اللــواء	عدد الاشجار
بغداد	٢ر١٩٧ر٠٤٣
البصره	١ر٣٥٢ر٣٢٢
الحلة	١ر١٢٤ر٩٣٤
كربلاء	١ر٠٨٥ر٩٩٦
المنتفك	٦٧٠ر١٩١
الديوانية	٤١٢ر٧٠٥
ديالى	١٠٢ر٣١٨
الجملة	٦ر٩٤٥ر٥٠٩

أما صادرات التمر من العراق منذ بدء الموسم الحالى حتى أواسط شهر فبراير ، فقد بلغت ٢٠٠ الف طن مقابل ٢١٩ الف طن صدرت فى خلال المدة المقابلة من الموسم السابق

أنتاج الزيت السعودى

بلغت جملة أنتاج الزيت الخام فى المملكة العربية السعودية فى خلال شهر مارس الماضى ٢٤ر٩٣١ر١٣١ برميلا أى بمعدل ٨٠٤ر٢٣٠ برميلا فى اليوم

وبلغت جملة الزيت الذى كرر فى معامل رأس تنوره ٥ر٩٤٩ر٤٦٣ برميلا أى بمعدل ١٩١ر٩١٨ برميلا فى اليوم .

وفى خلال الربع الاول من العام الحالى بلغت جملة الانتاج من الزيت الخام ٧١ر٣٢٦ر٨٣١ برميلا أى بمعدل ٧٩٢ر٥٢٠ برميلا فى اليوم بينما بلغت جملة الزيت المكرر فى خلال هذه المدة عينها ١٦ر٥٥٩ر٩٦٠ برميلا بمعدل ١٨٤ر٠٠٠ برميلا فى اليوم

قانون المناجم الجديد فى نظر مجلة بريطانية

شروط التنقيب عن الزيت فى مصر وفى بلدان الشرق الاوسط

رغبة فى ايضاح آراء الدوائر الاجنبية فى القانون الجديد الخاص بالمناجم والمحاجر ، رأينا أن نترجم فيمايلى مقالا نشرته مجلة « بتروليم برس سرفيس » فى عددها الاخير :

وافقت الحكومة المصرية اخيرا على قانون للمناجم يسمح للشركات الاجنبية بأن تظفر بترخيصات المناجم وهذا يمهد السبيل أمام العودة الى التنقيب عن الزيت فى مصر . ولكن هناك عقبات تقف فى سبيل التنقيب نشأت عن فسخ اتفاق أسعار الزيت الذى كان قد عقد فى عام ١٩٥١ ، ونشأت كذلك عن القرار الاخير الخاص بالغاء حقوق الاولوية الممنوحة للشركات فى الظفر بترخيصات التنقيب أضف الى ذلك أن امكانيات الزيت فى مصر تقل كثيرا عن امكانيات الزيت فى رقاع أخرى من الشرق الاوسط . مما قد يجعل الاغراء غير شديد .

فبعد أربع سنين ، توقفت فى خلالها أعمال التنقيب عن الزيت فى مصر ، وافقت حكومة اللواء محمد نجيب أخيرا على قانون للمناجم يحل محل القانون الذى صدر فى عام ١٩٤٨ ، والذى لاقى معارضة لدى اصداره ومن ثم فتح الطريق أمام رأس المال الاجنبى ليبحث عن موارد الزيت فى مصر ويعمل فى استثمارها ..

وكان قانون عام ١٩٤٨ ينص على أنه يحق للمصريين أو للشركات المصرية — دون غيرهم — طبقا لقانون الشركات الصادر فى سنة ١٩٤٧ ، الظفر بحق التنقيب عن المعادن المكتشفة وكان من نتيجة ذلك أن توقفت عن العمل شركتان كانتا نشطتين فى انتاج الزيت فى مصر وهما شركة « الانجلو اجبشيان أويل فيلدز » وشركة « سوكونى فاكوم » وتعذر عليهما أن تستغلا الزيت الذى يمكن أن تكتشفاه ، وأدى ذلك أيضا الى أن تتخلى شركة « ستاندرد أوف نيوجيرسى » عن أعمال التنقيب التى بدأتها فى عام ١٩٣٧ والتى أسفرت عن كشف بئر « وادى فيران » فى يناير ١٩٤٩ فى شبه جزيرة سيناء

وبصدور قانون المناجم الجديد ، لم يعد هناك اعتراض على اشتغال الشركات الاجنبية بصناعة الزيت أو الحصول على ترخيصات للتعدين

واذا كان الطريق الآن قد أصبح ممهدا من الناحية القانونية لاستئناف أعمال الكشف التى كانت رؤوس الاموال الاجنبية تضطلع بها ، فانه لا ينتظر الشروع فورا فى أعمال واسعة النطاق من هذا القبيل ، وذلك أنه الى جانب المهلة التى لا معدى عن انقضائها لوضع صيغة التراخيص الجديدة — وقد يكون فيها بعض الثغرات — هناك عدد من العوامل القائمة فعلا

وأول هذه العوامل أن من غير المحتمل الشروع فى أعمال الكشف قبل أن تسوى تسوية مرضية الخلافات القائمة بين الحكومة وشركات الزيت فى مايتعلق بأساس الاسعار التى تباع بها منتجات الزيت فى مصر . فمن العسير على رأس المال أن يستغرق فى البحث عن الزيت ، اذا لم يكن من الميسور آخر الامر بيع منتجات الزيت بأسعار مجزية من الناحية الاقتصادية . ومما يذكر أن نظام تسعير منتجات الزيت فى مصر كان موضوع نزاع منذ بضع سنين ، غير أنه حدث فى عام ١٩٥١ بعد محادثات مسهبة مضنية أن عقد اتفاق أمضته حكومة الوفد التى كانت فى الحكم يومذاك ، وبمقتضاه تقرر التدرج فى جعل أسعار الزيت المحلية مطابقة للقواعد المرعية فى أسواق الزيت العالمية . غير أن الحكومة فسخت هذا الاتفاق فى شهر أغسطس الماضى قائلة أن الحكومة السابقة لها التى وافقت على هذا الاتفاق اقترفت خطأ شكليا ، وقد صدرت بذلك فتوى من مجلس الدولة وهو هيئة قضائية لها سلطة الرقابة على تصرفات الحكومة . ولما كان هذا الالغاء مسألة تتعلق بالاجراءات الشكلية لا مسألة تتصل بالمبدأ ، فقد كان المأمول أن تبادر الحكومة الجديدة الى تسوية هذا الاتفاق ، ولكن مما يؤسف له أنه لم يتم حتى الآن شىء من هذا القبيل ، وما لم تتبدد جميع الشكوك التى تكتنف الاسعار المحلية ، يصبح من العسير الاقدام على المخاطر الكبيرة التى تنطوى عليها صناعة التنقيب عن الزيت فى مصر .

وثمة عقبة ثانية تعترض سبيل التنقيب عن الزيت فى مصر ، وقد برزت هذه العقبة فى اليوم التالى لموافقة الحكومة على قانون المناجم

فقد صدر مرسوم وزارى فحواه ان شركة الانجلو أجبشيان أويل فيلدز وشركة سوكونى فاكوم ومعهما شركتان محليتان غير عاملتين هما : « الشركة الاهلية للبترول فى مصر » و « الشركة العامة للبترول » فقدت جميعا حقوق الاولوية فى رخص التنقيب التى قدمتها فى سنتى ١٩٤٨ و ١٩٤٩ . والمناطق التى كانت هذه الشركات تعمل فيها ، صارت الآن محجوزة لحساب وزارة التجارة والصناعة حرصا على المصلحة العامة وذلك رغبة فى تنظيم أعمال التنقيب فيها بغير تأخير أو ارجاء . ومعنى هذا أن هذه المناطق ستعرض الآن بالمزاد طبقا لنصوص القانون الجديد أضف الى ذلك ان هذا المرسوم الوزارى يستند على قرار مجلس الدولة الصادر فى شهر يناير الماضى القائل ان هذه الشركات قد فقدت حقوق اولويتها لانها أخفقت فى قبول رخص التنقيب المعروضة . وكانت شركتا انجلو اجبشيان وسوكونى فاكوم قد قدمتا ما جملته ٦١ طلبا اما مشاركة واما على حدة ، غير أن المرسوم أثر تأثيرا مباشرا فى هذه الطلبات . ومع أن هاتين الشركتين قد قدمتا أقل عدد ممكن من طلبات الظفر بترخيصات ، فانهما اختارتا

مناطق بحثهما استنادا الى اعمال البحث والمسح التى اجريت على اساس اقليمى والتى كلفت كلا من الشركتين نحو مليونى جنيه استرلينى وطبقا للمرسوم الجديد يضيع على الشركتين ثمار عملهما ومصروفاتهما الماضية ، وكانت معظم اعمال الكشف تتم مشاركة بينهما ..

واذا استثنينا التعديل الاساسى الذى ادخله قانون عام ١٩٥٣ عندما سمح للشركات غير المصرية بأن تعمل فى مصر ، فان القانون لم يدخل سوى تعديلات يسيرة على الظروف التى تتحكم فى الكشف عن الزيت وانتاجه وهى الظروف التى قررها قانون عام ١٩٤٨ .

فرخص التنقيب سيستمر منحها سنويا لمدة أربعة اعوام على مساحات اقصاها مائة كيلو متر مربع ويترك لمصلحة الوقود أن تقرر مد هذه المدة اربعة اعوام أخرى فى مقابل دفع ايجار سنوى أكبر من سابقه . .

وتتفاوت الايجارات بين عشرة جنيهات مصرية للقطعة فى السنة الاولى ومائة جنيه فى السنة الثانية و ٢٥٠٠ جنيه للسنتين الثالثة والرابعة ، وترتفع بعد ذلك بالفين وخمسمائة جنيه فى كل عام .

واذا تم كشف الزيت يمكن الحصول على ايجارات لاستغلال الينبوع لمدة ثلاثين سنة . . ويحق لصاحب الترخيص أن يستأجر ما يزيد على ٥٠ فى المائة من منطقة الايجار التى يختارها مقابل دفع اتاوة قدرها ١٥ فى المئة عن الانتاج ، وفى وسعه اذا شاء ، أن يستأجر النصف الثانى من هذه المنطقة بدون حاجة الى عرض هذا الجزء فى المزاد العلنى .. ولكن القانون يشترط فى هذه الحالة أن يدفع صاحب الترخيص اتاوة قدرها ٢٥ فى المائة على الانتاج . ويمكن تجديد الايجارات لمدد تصل الى ١٥ سنة ، وعندئذ تصبح قيمة الاتاوة على الانتاج كله معادلة لخمسة وعشرين فى المائة . وللحكومة فى حالات خاصة أن تعرض فى المزاد مناطق التنقيب والاستغلال التى **لا** تشملها الترخيصات أو الايجارات .

والشروط السابقة جميعا تنطبق على جميع مناطق البلاد ما عدا الصحراء الغربية . ففى هذه الرقعة تشمل رخص التنقيب التى تصدر فى غضون خمس سنين من بدء سريان قانون المناجم الجديد ، ٤٠٠ كيلومتر مربع ، وتصبح قيمة الايجار بعد ثلاث سنوات متتالية معادلة لربع قيمة الايجار فى المناطق الاخرى ، بينما تصبح قيمة الايجار والاتاوة على ترخيصات التعدين ثلثى القيمة

وللحكومة أن تظفر باتاوتها اما نقدا واما زيتا خاما ، ولها أن تشترى ما يصل الى عشرين فى المائة من الزيت الناتج ، سواء كان خاما أو مكررا ، بسعر يقل بنسبة عشرة فى المائة عن الاسعار العالمية . ومن ثم تستطيع الحكومة أن تظفر بما يصل الى ٤٥ فى المائة من الانتاج ، ولكن مما يخفف من وطأة ذلك ، النص على أنه لا يحق للحكومة أن تشترى ما يزيد على ٢٠ فى المائة من كل نوع من انواع منتجات الزيت التى يتم تكريرها فى معامل التكرير المحلية من الزيت الخام المستخرج من المناطق المقصودة . .

ومع مراعاة روح المزاحمة ، ينبغى استخدام الزيت الخام المحلى أولا فى تلبية طلبات معامل التكرير فى مصر سواء كانت ملكا للحكومة أو لغيرها ، والفائض عن ذلك يمكن اصداره ..

ومما يذكر ان لشركة الانجلو اجبشيان معمل للتكرير فى السويس طاقته مليونا طن فى السنة . والمعمل الآخر الوحيد فى مصر مملوك للحكومة وهو فى السويس كذلك ، ويتم فى الوقت الحالى زيادة امكانياته من ٣٥٠ الف طن فى السنة الى مليون ونصف مليون طن ، والمتوقع الانتهاء من أعمال التوسيع هذه فى عام ١٩٤٥ ، وعندئذ تصبح جملة طاقة التكرير فى مصر غير كبيرة بالنسبة للاستهلاك المحلى الذى يبلغ الآن ٣ر٤٠٠ر٠٠٠ طن سنويا بينما يتم انتاج ٣ر٤٠٠ر٠٠٠ طن من الزيت الخام فى الوقت الحالى ، وتستورد معظم منتجات الزيت الرئيسية .

اما انتاج الزيت الخام فقد تجاوز ذروته فى الينابيع الحالية ، والمتوقع أن ينخفض بشىء من السرعة اذا لم يتم كشف آبار جديدة . ومصر فى حاجة قصوى الى العملات الاجنبية اضف الى ذلك ان الدفع بالدولارات لاستيراد الزيت يستهلك فى الوقت الحالى معظم أرصدة مصر الاسترلينية التى تكدست فى أثناء الحرب .

وطبقا للاتفاق المالى الذى عقد مع المملكة المتحدة فى عام ١٩٥١ ، تم الافراج فى يوم أول يناير الماضى عن الحصة السنوية من الجنيهات الاسترلينية الخاصة بعام ١٩٥٣ وقدرها عشرة ملايين جنيه ، ولكن كلما زاد الاستهلاك ، يزيد الانفاق على استيراد الزيت ولا سيما اذا تناقص انتاج الزيت المحلى .

وان اصدار قانون المناجم الجديد ليعد الخطوة الكبيرة الاولى لانعاش صناعة الكشف عن الزيت فى مصر ، غير أن طبيعة طبقات الارض فى مصر تجعل لمصر من امكانيات الزيت ما يقل كثيرا عن امكانياته فى بلدان اخرى فى الشرق الاوسط . وهذا يجعل وضع شروط مغرية للكشف عن الزيت ولمنح امتيازاته أمرا ضروريا اذا أريد القيام باعمال واسعة النطاق للتنقيب عن الزيت فى مصر .

واذا ادخلنا فى اعتبارنا جميع العوامل ، يمكن أن يقال ان الكشف فى مصر طبقا لشروط قانون المناجم الجديد ، لا يزال أقل اغراء بكثير منه فى مناطق كثيرة اخرى فى الشرق الاوسط ، ومع ان القانون الجديد قد يسفر آخر الامر عن حمل الشركات المنشأة الآن فى مصر على أن تعمل فى مناطق جديدة ، فان من غير المحتمل ان يكون هذا القانون مغريا لشركات لا تعمل الآن فى مصر .

اضف الى ذلك ان هناك سحابة سببها فسخ اتفاق الاسعار بسبب اخطاء شكلية ، وكذلك الغاء حق الشركات القائمة فى الظفر بأولوية الترخيصات . ومادامت هاته العقبات قائمة ، فان القدرة على حمل الشركات على الاقدام على النفقات الباهظة للبحث عن الزيت فى مصر ، قد تقصر عما هو مطلوب .

ميناء جديد فى العراق

تجرى الآن عند فم خليج البصرة اعمال المسح الجوى اللازمة لانشاء ميناء « أم قصر » العراقى الجديد بعد تخطيط هذه المنطقة ورسمها

وفى الوقت عينه تم اخيرا مسح بحرى تمهيدى عند مدخل « خور عبد الله » وتجرى الآن أعمال الحفر اللازمة لاختبار امكانيات اعداد مرافىء ومراس بحرية عميقة الغور فى هذه المنطقة .

اقتصاديات اليمن

تقع اليمن فى الركن الجنوبى الغربى من شبه الجزيرة العربية ما بين خطى عرض ١٨ و ١٢ ، وتعتبر من الناحية الطبيعية قسما من اقسام مرتفعات البحر الاحمر . ويبلغ ارتفاع معظم جهاتها ما بين ٧٠٠٠ و ١٠٠٠٠ قدم وتقع بها أعلى قمم شبه الجزيرة العربية على بعد ٣٠ ميلا الى الغرب من صنعاء ، ويقدر ارتفاعها بنحو ١٤٠٠٠ قدم

وتنحدر الهضبة انحدارا شديدا نحو البحر الاحمر ، فلا تترك سوى سهل ساحلى ضيق . وهذا السفح تمزقه المجارى المائية العميقة التى لا تصل إلى البحر وانما تغوص فى السهل الساحلى . وقد تحال الطفح البركانى فى كثير من أجزاء السفح الغربى الى تربة خصبة غنية .

وتنقسم اليمن من الناحية المناخية الى قسمين : سواحل البحر الاحمر حيث الامطار قليلة وبسقط معظمها فى الشتاء ، والهضبة الداخلية حيث تسقط الامطار الموسمية صيفا . . كما تسقط بعض الامطار فى مارس متأثرة بما ينصرف الى المنطقة من بواقى أعاصير البحر الابيض . . وتختلف اليمن عموما عن باقى أجزاء شبه الجزيرة العربية من حيث كونها أغزر مطرا ، اذ يقدر متوسط المطر السنوى فوق معظم اجزائها بما لا يقل عن ٢٠ بوصة ، ويصل الى ٤٠ بوصة فوق الجهات الاكثر ارتفاعا . اما الحرارة فتهبط على المرتفعات شتاء الى ما دون ٤٠ ف ، بينما لا ترتفع كثيرا فى الصيف نظرا لارتفاع السطح من ناحية ، ونتيجة لغطاء السحب فى شهور الصيف .

ولذلك ، وبسبب التربة البركانية الغنية ، كانت اليمن أصلح بقاع شبه الجزيرة العربية للزراعة . ولو أحسن استغلالها لكفت لاعاشة أضعاف ما بها من سكان فى الوقت الحاضر (ويقدر عددهم بما يتراوح بين ٣ر٥ و ٤ ملايين) . وتتنوع الزراعة فى اليمن بحسب ارتفاع السطح . فالسهول الغربية قليلة النباتات لا ينمو بها سوى بعض أشجار النخيل والسنط وتظهر نباتات البحر الابيض على ارتفاع ٣٠٠٠ قدم ، حيث ينمو التين والخروب والجوز . أما أهم بقاع اليمن من ناحية الزراعة فهى التى تقع على ارتفاع ٤٥٠٠ قدم أو أكثر ، حيث يزرع القمح والدخن والشعير وكثير من الخضر والفاكهة . وقد كان لزراعة البن فى اليمن أهمية كبيرة فى الماضى تراجعت أخيرا بسبب ما حل به من آفات من ناحية ، وبسبب عدم قدرته على الوقوف فى وجه منافسة انتاج البرازيل الضخم فى الاسواق الدولية من ناحية أخرى ، فاقتصرت اليمن على زراعة الانواع الفاخرة منه ويزرع البن فى الاجزاء الغربية من الهضبة .

ومن النباتات المهمة فى اليمن شجرة تعرف « بالقات » أوراقها مخدرة ، وتنتشر عادة مضغ أوراقها فى اليمن وما جاورها ، وتجنى الحكومة من وراء زراعتها ارباحا طائلة بما تفرضه عليها من ضرائب . ولا تجود زراعة القات الا فى الجهات التى يتراوح ارتفاعها بين ٥٠٠٠ و ٩٠٠٠ قدم .

ومواصلات اليمن مع جيرانها عسيرة بسبب تمزق سفوح المرتفعات التى تشغلها ، ويرجع الى هذه الظاهرة السبب فى عزلة اليمن . وتقع العاصمة القديمة صنعاء على ارتفاع نحو ٧٥٠٠ قدم فوق سطح البحر ، ويبلغ عدد سكانها نحو ٥٠٫٠٠٠ نسمة ، ويحيط بها اقليم خصيب تنمو به الحبوب والفاكهة والخضر .

وتعتبر اليمن عموما أكثر البلاد العربية حاجة الى التقدم وهى تعيش فى حدود ما تستغله من بعض مواردها الداخلية ، وتجارتها الخارجية تكاد تكون معدومة ومستوى المعيشة فيها منخفض جدا .

وفى اليمن كما ذكرنا مجال عظيم للتقدم الاقتصادى ، لو تحسنت وسائل المواصلات واستغلت امكانيات الزراعة والرعى على الطرق الحديثة وقد تواترت الانباء أخيرا عن عزم حكومة اليمن على استغلال مناجم الفحم ، وانها تفاوض الحكومة المصرية لايفاد خبراء مصريين الى اليمن لهذا الغرض . والواقع أن ما تحتاج اليه اليمن هو الخبرة ورءوس الاموال الاجنبية ، ولكن خوفها من الاطماع الاستعمارية ، واتعاظها بما عانته غيرها من الدول العربية من النفوذ السياسى الاجنبى الذى كان يأتى دائما عقب التدخل الاقتصادى . . جعلاها تتردد كثيرا فى قبول أى عون مالى أو فنى ، بل حتى فى مجرد عقد اتفاقات تجارية .

ولا توجد احصاءات دقيقة عن اقتصاديات اليمن ، ولكن بالبحث فى ارقام التجارة الخارجية لبعض الدول التى يحتمل أن تكون على علاقة تجارية باليمن نرى أن أرقام التجارة مع اليمن لا تظهر فى احصاءات العراق أو لبنان أو الاردن ، وان كانت تظهر فى ارقام مصر وسوريا ، كما تظهر فى أرقام تجارة بريطانيا الخارجية . . ففى عام ١٩٥٠ صدرت اليمن الى سوريا ما قيمته ٣٠ الف ليرة سورية واستوردت منها ما قيمته ٤٥ ألفا . وفيما يلى جدول يبين تجارة اليمن مع كل من مصر وبريطانيا فى السنوات الثلاث الاخيرة .

	سنة ١٩٥٠		سنة ١٩٥١		سنة ١٩٥٢	
	مصر	بريطانيا	مصر	بريطانيا	مصر	بريطانيا
	ج.م	ج.ا	ج.م	ج.ا	ج.م	ج.ا
قيمة الصادرات الى	٦٤٤٣١	٨٠١	١٧١٤٩	٣٨٨٦	٦٣٧٧٥	
قيمة الواردات من	٤٢٤	٤٦٥٧	٤٤٠	٨٣٤	٥٣٣	٢٧٢٢

ايران تنظم تجارتهـا الخارجية

أصدرت الحكومة الايرانية أخيرا تعليمات جديدة بقصد تنظيم الواردات والصـادرات فى عام ١٩٥٣/٥٤ ، ونهدف الى تحديد قيمة الواردات بما يتمكن البلد من تصديره ، كما تعمل على التمييـز بين أنواع الواردات والصادرات المختلفة تبعا لاهميتها أو الرغبة فى تشجيعها فتقسم كلا منها الى ثلاثة جداول . فالجدول الاول من الصـادرات يشمل السلع الاكثر ثباتا وانتظاما ، كما أن الجدول الاول من الواردات يشمل السلع الاكثـر ضرورة .

ولا تستخدم حصـيلة صادرات الجدول الاول الا فى استيراد سلع الجدول الاول من الواردات ، وهكذا ولكن يجوز أن تستخدم حصـيلة صـادرات الجـدول الثانى فى شراء واردات الجدول الاول وأن تستخدم كذلك حصيلة صادرات الجـدول الثالث فى شراء واردات الجدول الثانى

وخولت وزارة الاقتصاد الوطنى حق الترخيص باستخدام حصـيلة صادرات الجدول الاول فى استيراد سلع الجدول الثانى فى حالة ما اذا تعذر تصدير سلع الجدول الثانى ، أو اذا فاضت حصيلة صادرات الجدول الاول عما يكفى لاستيراد مايلزم البلاد من واردات الجدول الاول

كذلك تقضى التعليمات الجـديدة بتحريم استيراد سلع معينة بقصـد حماية الصناعة المحلية ، فلا يجـوز استيرادها الا بتـرخيص خاص من وزارة الاقتصاد الوطنى وذلك فى حالة ما اذا نقص المعروض المحلى منها أو ارتفعت أسعاره الى حد كبير .

أما اتفاقيات المقايضة فتقسـمها التعليمات الجديدة الى قسمين هما الاتفاقيات الحكومية والاتفاقيـات الاهلية . فالاتفاقيات الحكومية تخضع لنفس القواعـد العـامة للاستـيراد والتصدير الا أنه يجوز بمقتضـاها استيراد بعض السلع الممنوعـة اذا نص عليها فى الاتفاقية . أما الاتفاقيات الفردية فيجب أن توافق عليها وزارة الاقتصاد الوطنى وأن تصدر بمقتضاها السلع الايرانية قبل البدء فى استيراد السلع المقابلة .

وتبيح التعليمات الجديدة حـرية استيراد الذهب والفضة اذا لم يتضمن استيرادهما استخدام عملات أجنبية أو كان نتيجة لتصدير سلع أخرى .

وقد صرح وزير الاقتصاد الوطنى الايرانى بأنه من مزايا التعليمـات الجديدة أنهـا تسوى بين صفقات المقايضة وغيرها مما يقضى على شكوى بعض الدول من عـدم النص فى اتفاقياتها عـلى مبدأ الدولة الاكثر رعاية . كما صرح بأن الحصـص الجديدة ستتيح رفع الاستيراد الى ما قيمته ٣٠٠٠ر٣ مليون ريال مقـابل ٥٠٠ر٢ مليون ريال فى عام ١٩٥٢ / ٥٣ ، وكذلك ينتظر ان تصل قيمة الصـادرات الى خمسـة آلاف مليون ريال مقابل أربعة آلاف مليون ريال فى العام الماضى .

قانون النقد الجديد فى سوريا

يستهدف قانون النقد الجديد فى سوريا غايتين رئيسيتين :

الاولى : هى ايجـاد نظـام نقدى يكفل افضل الشروط التى تؤدى الى التقدم الاقتصـادى والاجتماعى ، **والثـانية** : هى تحقيق الاستـقلال النقدى عن ذلك فالقانون الجـديد يرمى الى خلق سوق محلية للعمال .

ولبلوغ هذه الاهداف يقضى هـذا القانون : (١) بانشاء لجنة للنقـد والائتمان ترسم السـياسة المالية وتـديرها تحت اشراف الحـكومة ورقابتها ، (٢) وبتعديل قانون النقد الصادر فى سنة ١٩٥٠ بما يكفـل امكان توسـع البنوك التجـارية والحـكومية فى الاقتراض من البنك المركزى عند الحاجـة وفقا لشروط محـددة ، (٣) وانشاء بنك مركزى يكون هيئـة عامة مسـتقلة ويزاول اختصـاصه تحت رقابة الحـكومة وبضمانتها ، وتديره لجنـة النقـد والائتمان .

البنوك الاجنبية فى العـراق

صرح المصرف الوطنى العـراقى لحكومة لبنان بانشاء فرعين لمصرفين لبنانيين فى بغـداد هما بنك عنتره وبنك جوزيف صعب . كذلك تلقت السلطات العـراقية عدة طلبات من بنوك اجنبيـة لفتح فـروع لها فى بغداد .

والمعروف ان العـراق يعانى فى الوقت الحاضر من النقص فى وسائل الائتمان وأعمال البنوك لا سيما بعد اغلاق بعض ماكان به من بنـوك . ويرى المختصـون أن هذا النقص من أهم العوامل فى تناقص النشـاط الاقتصادى فى العراق .

الانتاج الصناعى فى الهند

أذاعت وزارة التجـارة والصناعة فى الهند تقريرها السنوى عن الحالة فى البلاد ، وقد تبين منه أن الهنـد تمكنت من زيادة انتاجها فى عام ١٩٥٢ عما كان عليه فى عام ١٩٥١

فبلغ انتاج منسوجات القطن فى سنة ١٩٥٢ رقما قياسيا هوما يزيد على ٤٦٠٠ مليون ياردة من الاقمشة و ١٤٠٠ مليون لبره من الغزل

وكان انتاج الجوت فى عام ١٩٥٢ بالغا ٩٥٢ ألف طن وهـو أعلى رقم بلغته هذه الصناعة منذ عام ١٩٤٩ وهو يزيد بمقدار ٨٠ الف طن على انتاج عام ١٩٥١

هذا وقد قررت حكومة الهنـد خفض ضريبة الصادر على الجوت من ٧٥٠ روبية الى ٢٧٠ روبية للطن كما خفضت الضريبة على الزكايب من ٣٥٠ روبية الى ١٧٥ روبية للطن ، ثم عادت فخفضتها الى ٨٠ روبيـة للطـن .

وطرأ تحسن يسير على انتـاج الفولاذ فأصبح ١٠١٠٠٠ر١ طن فى عام ١٩٥٢ مقابل ٠٧٤٠٠٠ر١ طن فى عام ١٩٥١

واستمر تقدم صـناعة الاسمنت فبلغت جملة انتاجها فى عام ١٩٥٢ ثلاثة ملايين ونصف مليون طن مقابل ٢٠٠٠٠٠ر٣ طن فى عام ١٩٥١

وعلى الرغم من النقص الذى عرا كثيرا من المواد الخام فأن ٣٣ صناعة من الصناعات الهندسية الستين فى الهند حققت فى عام ١٩٥٢ تقـدما يذكر .

وبلغ انتاج المطاط الخام فى موسم عام ١٩٥١ ــ ١٩٥٢ ما مقـداره ١٩٨٦٣ر١٩ طنا مقابل ١٤٨ر١٧ طنا فى السنة السابقة .

ومع أن انتاج البن فى موسم عام ١٩٥١ ــ ١٩٥٢ قد جاوز ٢١ الف طن (أى بزيادة ٢٥٠٠ طن عن انتاج العام السابق) فأن أسعار البن أخذت ترتفع بأطراد أعتبارا من شهر أبريل ١٩٥٢ نتيجـة لزيادة الطلب عليـه واعتياد الناس شرب القهوة

موقف الشريعة الاسلامية من مبدأ التأمين

الاستاذ عبد الله أباظة يقول : التأمين عمل اجتماعى اقتصادى مشروع

الشيخ عبد الوهاب خلاف يقول : ان الله لا يحرم عقدا فيه خير للناس

الاستاذ احمد عنان يقول : أساس التـــأمين هو التعاون لا المقـــامرة

الشيخ محمد أبو زهرة يتساءل عن ماهية صورة الايجاب والقبول فى العقد

عقدت فى مساء الخميس ٢٣ أبريل الماضى ندوة علمية دينية للبحث فى موضوع (التأمين فى ضوء الاسلام) . وقد دعى اليهـــا نفر عظيم من المشتغلين بالاقتصاد والتـــأمين ، وجهابذة رجال الدين ... كما أم النـــدوة عدد كبير من المثقفين ، وذلك فى دار المركز العام للاخوان المسلمين بالقاهرة .

حيوية هذا الموضوع

دكتور محمد يوسف موسى : كلنا لا شك يعلم أهمية التأمين فى العصر الحاضر وحيوية هذا الموضوع سواء من الناحية المالية والتجارية ، أو من الناحية الدينية الفقهية . ونحن لكى نبين حكم الاسلام لهذا الموضـــوع او عليه ، يجب أن نعرف هذه العملية فى جميع أنواعها ومراحلها ... فاذا علمنـــا ذلك وفقهنـــا الالتزام الذى يلتزم به كل من المؤمن عليه والشركة ... يصير من الممكن معرفة الحكم الشرعى .

والآن نترك الحديث لرجال التأمين يخبروننا عن « ماهيته » .

ماهية التأمين وتطوره

الاستاذ أحمد عنان : لكى نستطيع تكوين فكرة صادقة عن التأمين ، أود ان أشرح نشأة التأمين . فقد نشأ التـــأمين من قرون عـــديدة بسبب حاجة اقتضتها ... وذلك خـــلال القرن السادس عشر تقريبـــا حينما كان تجار البندقية يبعثون بسفنهم الى الشرق محملة بالبضائع ، وكانت هذه السفن تلاقى فى الطريق مخاطر بحرية يكون نتيجتها فقد حمـــولة السفينة ، مما يعرض التاجر لخسارة فادحة قد تقضى عليه قضاء تاما . فاتفق جماعة من التجار على أن يدفع كل منهم مبلغا من المال يودع لدى امين منهم ، حتى اذا أصاب الضرر سفينة احدهم ، أمكن تعويضه من المال المتجمع لديهم ... وبذلك تتوزع الخسارة على سائر التجار ، وتكون الخسارة عبارة عن عبء صغير .

هذه هى النظرية التى بدأ بهـــا التأمين من قرون عديدة . وتطـــور الامر عنـــدما بدأ دور الاصـــلاح الاجتماعى ، عندما لاحظ المشتغلون بالمسائل الاجتماعية أن كثـــيرا من الناس يموتون فى سن مبكرة ويتركون وراءهم أولادا دون عائل وقبـــل أن تكون الايام قد مكنتهم من جمع ثروة تمكن أولادهم من مواجهة الزمن .. فاضطروا الى تطبيق نفس النظـــرية التى طبقها تجار البندقية ، وتكونت جمعيات لهذا الغرض .

ولكى يكون عملهم هذا دقيقا مـــا أمكن ، قامـــوا فيما بينهم بجمـــع احصاءات حيوية ، استخلصوا منها أنه فى سن معينة يموت من بين كل ألف شخص ... كـــذا شخص ، فكانت هـــذه الاحصائيات وهـــذه الارقام التى استخلصوها ، خـــير مرشد لهم فى عملهم وتعاونهم .

تطور الامر الى أن يضـــاف الى هذا نوع من الادخار أى يضـــاف الى المبلغ الذى يدفعه الشخص مبلغ آخر يدخـــر له ، ويتـــوفر لشركة التأمين أن تكون منهـــا مبالغ ضخمة يمكنهـــا أن تســـتعمل فى نـــواح اقتصادية ومالية وعمـــرانية تعود بالخير على المهتمين بهذا النوع

أهمية التأمين للطبقات الوسطى

ولما كان الانسان بطبعه غير ميال الى التبصر لتصاريف الزمن المقبلة خصوصا فى الطبقات التى لم تبلغها الثقافة شأوا بعيدا ، فانه ينفق كل ما يصـــل الى يديه ... لذلك كان التأمين على الحياة ألزم ما يكون لمثل هؤلاء الذين لا يعملون حساب الغد !!

مكان التأمين فى النشاط الاقتصادى

والواقع أن التأمين وقد شـــمل نواحى النشاط الاقتصادى ، أصبح أيضـــا ضرورة اجتماعية تحتمهـــا التشريعات الحديثة والعرف التجارى فقد صار لا يمكن لتاجر أن يفتـــح اعتمـــادا فى بنك بقصـــد استيراد بضائع من الخـــارج دون أن يكون مؤمنا عليها .

ولقد اهتمت الحكومات فى العالم كله بأمر التأمين باعتبـــاره ضرورة اجتماعيـــة وباعتباره مصـــدرا من مصادر الثروة فى البـــلاد اذ تستفيد الحكومات من مجموع المبالغ المؤمنة فى أوجه عديدة وتستثمرها فى نواح كثيرة مما يعود بالفائدة الكبيرة على البلاد .

التأمين ليس مقامرة

وارجـــو أن يكون مستبعدا عن الاذهان أن فكرة التأمين أو عقد التأمين هو عقـــد مضاربة أو مقـــامرة ، فالمعروف لدى المشتغلين بالتأمين أن شركة التأمين يجب أن تكون بعيـــدة كل البعـــد عن المقامرة ... اذ ان أسسها قائمة على احصاءات دقيقة . والمتتبعون لحركة التأمين يجدون أن كثيرا من الشركات التى حادت عن هـــذا المبدأ تعرضت الخســـارة والافلاس . فالتأمين أساسه التعاون ... لا المقامرة .

الاستاذ أحمـــد دانش : أول ما مارست التأمين حاولت أن أفهـــم

العلاقة بين هذا الموضوع وبين الدين الاسلامى ... أى هل يدخل هذا النشاط تحت باب « المحرمات » أو لا ؟ فوجدت فى البلد الذى مارست فيه التأمين أن هناك جماعات خيرية مثل « الاخوان » غرضها جمع اشتراكات من كل فرد ... حسب طاقة كل منهم بقصد تخفيف الرزء على من يقع عليه .

التأمين والاحصاء

وبمرور الزمن ، وبتقدم العلوم الرياضية ، استنبط العلماء أنه من بين كل ١٠٠٠ شخص مثلا يموت فى نهاية السنة نفر أو اثنان أو ... الخ . ووجدوا ـ بمقارنة عدة سنين ـ أن هذه الارقام فيها نوع من الاستقرار والثبات ... أى أن الله قد وضع قانونا سماويا لهذه الوفيات . وحاول الرياضيون ألا يفقدوا هذه الارض التى وقفوا عليها ، وصمموا على الوصول الى نتيجة حاسمة . وتساءلوا : هل هناك قانون يتحكم فى عدد الاشخاص الذين يموتون سنويا ؟

ففى مصر مثلا يموت فى العام من ٦٠٠ ألف الى ٨٠٠ ألف شخص .. وأن هذه النسبة ثابتة ، وأن هناك علاقة بين عدد الوفيات وعدد السكان وهذه العلاقة ثابتة منذ سنين ... أو أننا نعلم أن هناك حريقا أو اثنين خلال أشهر الصيف بين « عشش » رأس البر مثلا ... أو أننا نعلم سلفا أن كذا عامل سيصابون بحادث فى المصانع خلال العام القادم .. أو .. أو .. والواقع الذى يحدث نجده قريبا جدا من الارقام التى تنبأنا بها ... فهل يصح لنا أن نعتقد أن الله وضع قانونا لهذه الاحداث ! ؟

رياضة التأمين .. ورياضة الفلك

فالرياضيون كما استنبطوا قوانين صادقة لمظاهر الكون ... استنبطوا كذلك قوانين لمظاهر الحياة والوفاة والاصابات ... الخ . فكما آمنا بقول العالم الفلكى أن الشمس ستغرب فى الغد الساعة كذا والدقيقة كذا ، أو أن شهر رمضان سيكون هذا العام ٢٩ يوما بدلا من ٣٠ يوما ... كما آمنا بهذا القول ـ وهو ليس تدخل فى علم الله ـ يجب أن نؤمن كذلك بصدق النتائج والقوانين التى وضعها علماء رياضة التأمين . صحيح أننا لم نصل الى تحديد العدد بالضبط ، لاننا لم نصل الى القانون السماوى بالضبط ، فاذا وصلنا الى عدد الاصابات بالضبط ... استطعنا أن ندفع التعويضات وأن نحدد مبالغها

والذى يحدث حاليا هو أن أصحاب الاعمال حينما يؤمنون على عمالهم يدفعون القسط الواجب عليهم مقدما ، ثم نجد فى نهاية العام كفاية من هذه الاقساط المدفوعة لتقديم التعويضات المطلوبة ... فاذا الامر لايخرج عن أن يكون (تعاونا مقدما) بدلا من أن يكون (تعاونا مؤخرا)

التأمين يخفف عبء الخسارة

يأتى بعد ذلك أن بعض هؤلاء العمال لم يصب بحادث خلال العام ، ولكنه دفع قسطا ... والرد على ذلك هو أنه يجب أن يتحمل المجموع خسارة الفرد الذى أصيب ... وأنه على الاقل ـ وفى الزمن الطويل ـ سيصاب هذا العامل ان آجلا أو عاجلا ... وذلك اذا ما طبقنا « قانون الاعداد الكبيرة » .

التأمين هو تعاون

دكتور عبد العزيز عبد الكريم : سأضيف بعض ملاحظات على ما أبداه زملائى ممن سبقونى .

فالتأمين فى رأيى واعتقادى أساسه التعاون ... والتعاون أولا وقبل كل شىء . فبدلا من أن يتحمل الكارثة شخص واحد توزع هذه الكارثة على عدة أشخاص . ولقد تمكنا بالقوانين الرياضية أن نصل الى نصيب الفرد فى المجموع . أليس التأمين الصحى مثلا هو نوع من أنواع تعاون الافراد فى سبيل صحة الفرد ... واذن عملية التأمين لا يضار بها أى شخص بالمرة ... بل يستفيد بها جميع الافراد .

ومركز شركة التأمين كمركز الوسيط بين المستأمنين .. فهى تنظم عملية التعاون لا أكثر ولا أقل .

الاستاذ عبد الله فكرى أباظه : أرجو أن يكون مفهوما أن ندوة الليلة ليست ندوة فنية تدخلنا فى تفاصيل التأمين ورياضياته الفنية ، ولكن المقصود هو معرفة بيان « التأمين » حيال « القواعد الاسلامية » .

ولكى نتفهم مدى هذه العلاقة ، يجب أولا أن نعرف « التأمين » . فالسؤال الاول الذى نوجهه لانفسنا هو : ما هو التأمين ؟ قال العلماء ان التأمين هو عقد بين فرد أو أفراد ، وبين شركة لا يقصد به منع القضاء عن الفرد ، ولكنه يقول لشركة التأمين اننى سأدخر لديك مبلغ كذا ، فاذا مت قبل أن أدفع كل ما على ، فان الشركة تدفع المبلغ المتفق عليه أخذا من الصندوق الذى أضع فيه نقودى . فهو ليس منع القضاء والقدر ولكنه التخفيف من القضاء .

عادات الريف

ولقد جرت العادة فى الريف عندما يموت أحد الافراد ، أن يقوم جيرانه بتقديم طعامه ، والانفاق على مراسم المأتم ، والتكفل بدفن الميت .. الخ ، أى تعاون الافراد ـ فى المجتمع الصغير وهو القرية ـ فى حالة وفاة فرد ما .

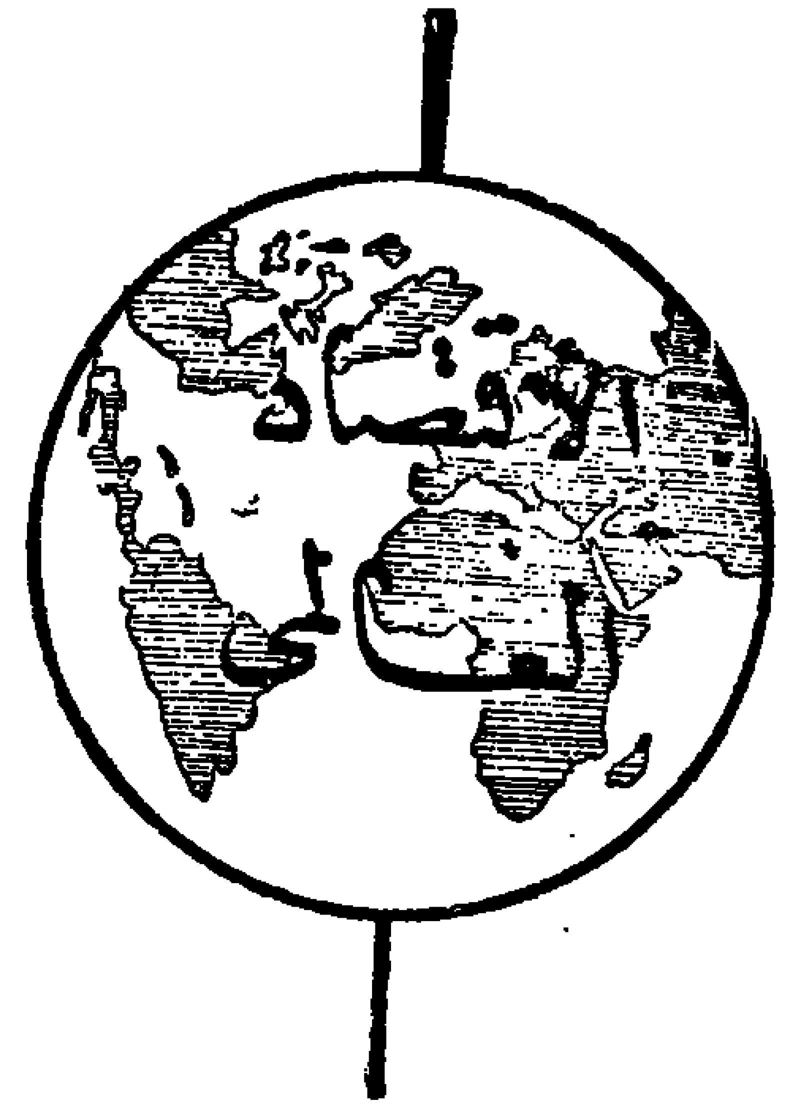
فالتأمين اذن تعاون وادخار منظم . وهو يمول المشروعات بطريقة نظامية ... فبدلا من أن تكون الاموال مبعثرة هنا وهناك دون استثمار رشيد من أصحابها ، تستغل شركة التأمين هذه الاموال فى نواحى الاقتصاد . فعملية التأمين فى الواقع انسانية اجتماعية اقتصادية ... لا نرى فيها مظهرا من مظاهر عدم المشروعية على الاطلاق .

تلك هى الصورة أو الاطار الذى نضع فيه التأمين أمام أنظار حضراتكم ... منتظرين رأى رجال الفقه والدين .

رأي رجال الدين

الشيخ عبد الوهاب خلاف : مهمة العالم الشرعى فى هذه الموضوعات مهمة شاقة وفيها حرج .. ولقد طرأت على العالم تطورات كثيرة منذ التشريع الاسلامى الاول .. ولقد وجدت فى العالم أنواع عديدة من العقود ومن التصرفات التى لم تكن موجودة من قبل ، وأصبحت كل دولة اسلامية أمام أنواع من المعاملات كالبنوك والتصدير والاستيراد مما لم يكن المسلمين به عهد من قبل . فاذا وقفت الدولة الاسلامية من هذه

البقية ص ٢٦



انتاج الشاى يتدهور : من المتوقع أن ينخفض انتاج الشاى فى عام ١٩٥٢ فى أهم البلدان المصدرة له عما كان عليه الحال فى ١٩٥١ . ففى الهند ينتظر أن تظهر الارقام انخفاضا فى الانتاج ما بين ٥ أو ١٠ ملايين رطل بالنسبة لما كان عليه الحال فى عام ١٩٥١ ، وفى سيلان كان الانتاج فى العشرة شهور الاولى ٢٦٢٣٧ مليون رطل بالمقارنة : بـ ٢٧١٠٧ مليون رطل فى الفترة المقابلة فى عام ١٩٥١ . وفى اندونيسيا بلغ الانتاج فى الشهور التسعة الاولى من ١٩٥٢ ، ٦٠ر٩٧ مليون رطل مقابل ٧٤ر٤٦ مليون رطل فى نفس الفترة من عام ١٩٥١ ويرجع ذلك كما تشير التقارير الى عدم استقرار الاحوال هناك .

اليابان : تظهر ارقام التجارة الخارجية لليابان عجزا فى ميزانيها التجارى مع المنطقة الاسترلينية فى عام ١٩٥٢ بعد أن كان هناك فائض مستمر مع هذه المنطقة ، كما تدل على زيادة وارداتها من هذه المنطقة فى شهرى يناير وفبراير ١٩٥٣ . وقد نقصت أرصدة اليابان الاسترلينية من معادل ٧٦ مليون دولار فى آخر شهر ديسمبر ١٩٥٢ الى ما يعادل ٦٧ مليون دولار فى ٣١ يناير ١٩٥٣ والى ما يقدر بمبلغ ٥٠ مليون دولار فى آخر مارس . وما زالت حركة الاستيراد من المنطقة الاسترلينية على اشدها ويرجع ذلك بصفة خاصة الى انخفاض الاسعار فى المنطقة الاسترلينية وعلى الاخص بالنسبة لقطن الباكستان ومطاط الملايو ، وتخوف تجار اليابان من وضع قيود على الاستيراد من هذه المنطقة . . ولما كانت الحال كذلك فقد أعلنت وزارة التجارة والصناعة فى فبراير الماضى تأجيل الموافقة على الاستيراد الى أجل غير مسمى كما خفضت مدد سريان تراخيص الاستيراد من المنطقة فقط وبالمثل بالنسبة للواردات الدولارية .

انتاج وتصدير الحرير اليابانى

يشير تقرير وزارة الزراعة والنباتات باليابان الى أن انتاج الحرير فى عام ١٩٥٢ قد سجل أعلى رقم انتاجى وصل اليه بعد الحرب اذ بلغ ٢٥٦ر٦٨٧ بالة أى بزيادة تقرب من ١٩٪ بالنسبة لسنة ١٩٥١ ، ٤٥٪ بالنسبة لسنة ١٩٥٠ ، وبلغت صادرات الحرير الخام فى عام ١٩٥٢ ١٨٥ر٧٠ بالة أى بزيادة ٥٪ عما كان عليه فى ١٩٥١ ، ٢٥٪ عما كان عليه فى عام ١٩٥٠ ، ومن ناحية أخرى زاد الاستهلاك الداخلى من ١٤٤٨٣٣ بالة الى ١٩١٩٧٦ بالة فى عام ١٩٥٢ ومن ذلك يتبين أن الزيادة الضئيلة فى الصادرات لاترجع لنقصان الطلب الخارجى ولكن للزيادة التى ظهرت فى الاستهلاك الداخلى ولم تكن متوقعة فقد ظل الطلب الخارجى مرتفعا عما كان متوقعا . وبلغ نصيب الولايات المتحدة ٤٦٪ من صادرات الحرير فى عام ١٩٥٢ ، والمملكة المتحدة ١٨٪ ، وفرنسا ١٥٪ . وكانت نتيجة زيادة الاستهلاك الداخلى واقبال المشترين أن هبط المخزون وارتفعت الاسعار. فبلغ المخزون فى عام ١٩٥٢ ، ١١٦٩٧ بالة مقابل ١٧١٧١ بالة فى ١٩٥١ ، ١١٥ر١٥ فى عام ١٩٥٠ ، وقد ارتفعت أسعار الحرير الى الحد الاقصى الذى حددته الحكومة

الدخان فى تركيا : يقدر انتاج الطباق فى تركيا فى عام ١٩٥٢ ، بـ ٨١ر٠٠٠ طن أى مثل ما كان عليه فى ١٩٥١ وبلغت صادراته فى الشهور الثمانية الاولى من عام ١٩٥٢ ، ٣١ر٠٠٠ طن أى اقل مما كانت عليه فى نفس الفترة فى سنة ١٩٥١

وقد انخفضت صادراته الى الولايات المتحدة من ٢٣ر٠٠٠ طن فى ١٩٥١ الى ١٣ر٠٠٠ طن فى ١٩٥٢

تنمية الاستثمار فى الكومنولث البريطانى

أعلن فى أواخر عام ١٩٥٢ عقب انتهاء مؤتمر دول الكومنولث البريطانى الترحيب بما اقترحته بعض المؤسسات المالية والصناعية والتجارية فى بريطانيا من تكوين شركة للمساعدة على تمويل التوسع فى التنمية فى بلدان الكومنولث والامبراطورية البريطانية . وقد تكونت فعلا شركة مالية لهذا الغرض برأس مال قدره ١٥ مليون جنيه أسترلينى منه ٨ر٢٥ مليون جنيه تساهم به المؤسسات المالية والتجارية والصناعية وصناعة المناجم وبناء السفن ، ٦ر٧٥ مليون، يساهم بها بنك انجلترا والمفهوم انه سيدفع ١٠٪ من رأس المال هذا كخطوة أولى . وللشركة الحق فى الاقتراض فى حدود ضعفى رأس المال المصدر وتقوم بتحويل عملياتها بواسطة القروض . وهدف هذه الشركة أن تمد المؤسسات الاخرى المختصة والقائمة بالاستثمار فى هذه المناطق بالاموال اللازمة لتنمية الكومونولث أقتصاديا بعد أن تكون تلك المؤسسات قد عجزت عن الحصول على كل ماتحتاج اليه من السوق بأسعار مناسبة وبذلك فهى تحتل مكانة المقرض الاخير بالنسبة لتلك المؤسسات .

حصة مصر من القمح

تم توقيع أتفاقية القمح الدولية يوم الاثنين ١٣ ابريل الماضى ، وبموجبها تستورد ٤٢ دولة مايخصص لها من القمح من الدول الاربع المصدرة الكبرى وهى الولايات المتحدة وكندا واستراليا وفرنسا (وقد حلت الاخيرة محل الارجنتين) . ونظرا لوفرة المحصول هذا العام الى جانب الفضلة الكبيرة المتبقية من المحصول الماضى فقد بلغ مجموع الحصص ٥٩٥ر٥ مليون بوشل مقابل ٥٨٠ر٩ مليون بوشل فى العام الماضى ويبلغ الحد الاقصى للاسعار هذا العام بموجب الاتفاقية الجديدة ٢ر٠٥ دولار للبوشل وقد ظلت حصة مصر من القمح كما كانت عليه أى ١٤ر٦٩٧ر٤٨٤ بوشل (٤٠٠ الف طن)

أما الدول الاربع المصدرة فستكون حصصها فى التصدير كالآتى :

الف بوشل أى الفطن

الولايات المتحدة	٢٧٠ر١٧٤	٧ر٣٥٣
كندا	٢٥٠ر٠٠٠	٦ر٨٠٤
استراليا	٧٥ر٠٠٠	٢ر٠٤١
فرنسا	٣٦٧	١٠

هذا ، وفيما يلى بيان بما ينتظر أن يكون عليه أجمالى الفائض للتصدير سنة ١٩٥٣ سواء فى البلاد التى تصدر بعض أنتاجها بموجب الاتفاقية أو فى غيرها من الدول الاخرى التى تصدر القمح ، مقارنا بما كان عليه فى العام الماضى :

بآلاف الاطنان

	١٩٥٢	١٩٥٣
الولايات المتحدة	١٢ر٨١٧	١٨ر٨٤٠
كنـــدا	٩ر٣٤٥	١٤ر٥٩٦
الارجنتـين	—	٣ر٥٣٧
أستراليا	٢ر٥٩٣	٣ر٠٨٦
تركيـا	١٠٧	٥٣٦
فرنســا	—	١ر٩٣٩

وهذا الاتفاق هـو ميثاق دولى يتولى التصرف فى نحو ٦٠٠ مليـون بوسل من القمح سنويا أى ما يعادل نصف القمح المتداول فى التجـارة العالمية .

ومن الدول التى انضمت الى هذا الاتفاق الهند وحصتها ١ر٥٠٠ر٠٠٠ طن مترى ولبنان وحصته ٧٥ الف طن مترى وليبيريا وحصتها ألفـا طن مترى والمملكة العربية السعودية وحصتها ٦٠ الف طن مترى وسيلان وحصتها ٢٢٥ ألف طن مترى .

الفحم الاوروبى : حددت الهيئـة العليا للحـديد والصلب فى النصف الاول من شهر مارس الماضى حدودا قصوى لاسعار الفحم تبعا للنـوع ومنطقة الانتاج . وباستثناء بلجيكا فأن هذا التحديد لم يغير من الحالة شيئا حيث أن الاسعار التى حددت كانت سارية قبل ذلك . ولقد روعى أن الحالة لاتسمح بمنع تحديد أسعار قصوى خوفا من أن ترتفع الاسعار أرتفاعا فاحشا . ولقد تقرر جـواز أزدواج التسعيرة أذ رخص لالمانيا بأن تحتفظ بأسـعارها المنخفضـة للمستهلكين المحليين ومحطات القوى ، والسكك الحديدية ، وأساطيل الصيد والاسعار المرتفعة للتصدير

تخفيض القيــود على الواردات

وغيرها فى بريطانيا : اعلنت الحكومة البريطانية اباحة الاستيراد من دول أوروبا الغربية وبعض البلدان الاخرى وذلك منذ ٢٥ مارس الماضى وهذا فيما يختص بالمـواد الغذائيـة وبعض المصنوعات كالغـزل والاقمشـة والسجاجيد والاحذية والزجـاج .. بالاضافة الى زيادة حصة أسـتيراد بعض البضائع الاخرى فى نصف السنة الاخيرة . وسيكون نتيجة ذلك زيادة نسبة الاستيراد من أوربا الغربية الى ٥٨٪ بعد أن كانت ٤٤٪ فقط .

هذا وقد زيد مايسمح به للمسافرين من ٢٥ جنيها الى ٤٠ جنيها للبالغين ومن ١٥ جنيها الى ٣٠ جنيها بالنسبة للاولاد الذين تقل سنهم عن ١٢ عاما أما مايسمح به للسيارات فقـد زيد الى ٢٠ جنيها بدلا من ١٥ جنيها . وتسرى هذه التعليمات أبتداء من ٢٤ مارس .

وقد صرح وزير التجارة فى مجلس العموم بأن هذه الاجراءات هى أقصى مايمكن عمله فى الحالة الراهنة علمـا بأن عجز بريطانيا مع أتحاد المدفوعات الاوربى يبلغ ٣٠٠ مليون جنيه

وتعتبر فرنسا وايطاليا من الدول الاكثر استفادة من تخفيف هذه القيود حيث قد أصيبت تجارتهما مع بريطانيا بكثير من الضرر عندما فرضت قيود الاستيراد فى أواخر ١٩٥١ وأوائل عام ١٩٥٢

وعنـدما أعلنت هـذه التعليمات أكدت الحكومة البريطانية أنها لاتنوى محـاولة جعـل الاسـترلينى قابلا للتحويل على حسـاب التوسـع فى القيود التجارية . ولقد أقتـرحـت بريطانيا تجديد مدة أتحاد المدفوعات الاوربى التى تنتهى فى ٣٠ يونيه القادم لمدة سنة أخرى

الميزانية الفرنسية : تتميز الميزانية الفرنسية هذا العام بضعف مـركز الاحتياطى العام والعجـز الكبـير . فيقدر العجز فى الميزانية التى أعتمدت فى فبراير سنة ١٩٥٣ بـ ٥٠٠ بليون فرنك فرنسى . حتى بعد أحتسـاب العون الامريكى الذى يبلغ ١٧٣ بليون فـرنك . وقد قــدرت الايرادات بـ ٣ر٠٩ بليون فرنك وهى فى الواقع تزيد عن مجموع المصروفات المدنية التى تبلغ ١٦٤١ والمصروفات الحربية التى تبلغ ١٢٤٣ الا أن ميزانية عام ١٩٥٣ مثل ميزانيات فترة ما بعـد الحرب تحتـوى على مخصصـات للاستثمار مثل مشروع مونيه واعادة بناء ماخربته الحرب . وتقدر هذه المخصصات بـ ٧٠٨ بليـون فرنك وهنـاك كذلك مخصصات أخـرى متنوعة تبلغ ٥٩ بليون فرنك

ولما كانت الميزانية تدعــو الى المساعدة فقد سارعت السلطـات المختصة بعقد أتفاق مع بنك فرنسا فى ٢٢ يناير الماضى لاقتراض ٥٠ بليون فرنك واتفـاق آخـر فى ٢٤ مارس ١٩٥٣ للسماح بعقد قرض لمدة ثلاثة شهور من البنك بـ ٨٠ بليون فرنك

صـناعة الصلب فى النـرويج :

يتقدم العمل سريعـا فى أتمام بنـاء مشروع كهربائى للحديد والصلب فى جنوب النرويج وسيبدأ فى تشـغيل ثلاثة أفران كهربائية للحديد الزهر فى نهاية العام الحالى . أما مصانع الصلب فستبدأ الانتاج فى صيف ١٩٥٤ ، والمتوقع أن يبلغ أنتاج مصانع الصلب ١٦٥ر٠٠٠ طن صلب وسيزداد الانتاج فيما بعد تدريجيا الى ٢٢٠ر٠٠٠ طن سنويا ثم الى ٤٤٠ر٠٠٠ طن سنويا ويبلغ أستهلاك النرويج الآن ٤٢٠ر٠٠٠ طن سنويا تستورد كلها ، وسيكون فى أمكان النرويج بعد أن يتم بنـاء هذه المصانع ويتم تشغيلهـا بأقصى طاقتها الانتاجية أن تخفض وارداتها من الصلب أو تستغنى عنها نهائيا

الشـاى الباكستانى

أعلنت حكومة باكستان أنها قررت مد مدة سريان قرار أعفاء الشـاى من رسم الصادر الى آخر مارس من العام المقبل (١٩٥٤)

أنتاج الالمنيوم فى الولايات المتحـدة

سجل أنتاج الالمنيوم الخـام فى الولايات المتحدة فى سنة ١٩٥٢ رقما قياسيا جديدا هو ١ر٨٧٤ر٦٤٢ر٦٩٢ رطلا (٨٥٠ر٣٣٧ر٠٠٠ كيلوجرام) أى بما يزيد بنحو ٣٤ مليـون رطل (١٥ر٤٠٠ر٠٠٠ كيلو جـرام) عن الرقم القياسى الذى سبق تسـجيله فى عام ١٩٤٣

فلاحو أمريكا يملكون ٤٠ فى المائة من السيارات

انضح من احصـاء قام به المكتب الامريكى للطرق العامة أن نحو ٤٠ فى المائة من عدد السيارات الامريكيـة يملكه الفلاحون .

ضرورة اباحة السفر مع الاحتفاظ بالقيود المالية

ادخال نظام "التعريفة السياحية" على المسافرين بالطائرات

للبنان وضع خاص فى حركة النقل الجوى لمصر

حديث للاستاذ جمال قطبى المدير العام المساعد لشركة مصر للطيران

بمناسبة التفكير فى تقييد السفر الى الخارج ، رأيت أن أتحدث الى الاستاذ جمال قطبى المدير العام المساعد لشركة مصر للطيران عن تأثير هذه القيود فى صناعة الطيران .

فقال حضرته أن هذه القيود تؤدى الى اصابة حركة الطيران بالفالج ولا سيما ونحن الآن فى وقت ندرس فيه موضوع وضع تعريفة سياحية تنخفض بمقتضاها أسعار السفر حتى يتمكن متوسطو الحال من استخدام الطائرة فى تنقلاتهم . والتعريفة السياحية هى أمر ضرورى فى الوقت الحالى لا فى مصر وحدها ، بل فى العالم كله ، لأن حركة الثروة قد طرأت عليها تغييرات كبيرة وصار المهتمون بشؤون تقدم الطيران يراعون هذه الظروف من حيث أن متوسطى الحال صاروا من السياح الذين يطلبون السفر والاستجمام والنزهة وزيارة أماكن لم يسبق لهم أن زاروها .

قيود السفر والتعريفة السياحية

واستطرد الاستاذ قطبى فقال ان التفكير فى وضع قيود السفر سيكون من شأنه أن يقف فى سبيل تنفيذ هذا المشروع المفيد . وأضاف الى ذلك أن اتحاد الطيران العالمى قد راعى بعض اعتبارات خاصة فوافق على أن تكون أسعار السفر بالطائرات المصرية أقل منها بالطائرات الاخرى .

التخلى عن مستلزمات الترف

وقال الاستاذ قطبى أنه لما كان من المحتم على الطائرات ان تنقل عددا كبيرا من الركاب فى السفرة الواحدة ، فقد أدى ذلك الى بطء سفر الطائرة ، لعجزها عن خزن كميات الوقود الكافية فى خزاناتها ، واضطرارها الى التوقف فى الطريق للتعبئة بالوقود مرة بعد اخرى .

وقد رات شركات الطيران الكف عن تقديم مستلزمات الترف فى الطائرات ، ولكن بغير ان يؤدى ذلك الى أى تعديل فى الطائرات نفسها سواء من حيث محركاتها أو رجالها وغاية ما هنالك أنه لم تعد تقدم للمسافرين وجبات ساخنة أو مشروبات أو مرطبات ، كما خفضت نسبة الأمتعة التى يحق للمسافر حملها معه .

ولما عقد مؤتمر « كان » الدولى للطيران فى شهر أكتوبر الفائت ، تقرر تنشيطا لحركة النقل الجوى تطبيق نظام التعريفة السياحية الذى نجح فى خط الاطلنطى ، على سائر الخطوط الاخرى . وقد طبق هذا النظام فعلا على خطوط الشرق الاوسط وبعض خطوط الشرق الاقصى اعتبارا من يوم أول ابريل الماضى

خفض الاسعار فى الشرق الأوسط

واستطرد فقال ان من الاسباب التى أدت الى ادخال نظام الخفض السياحى فى الشرق الاوسط ، هو الانقلابات التى أدرك العالم بعدها أن فترة الثراء المفرط قد انتهت وصار للرجال المتوسطى الحال الحق فى الظفر بالرفاهية بثمن معقول .

السفر الى لبنان

والسفر ينطوى على بعض عناصر منها نقل النقد النادر ، ولكن لما كان لبنان خارجا عن كتلة الدول الاسترلينية ، فيحسن أن يولى هذا البلد عناية خاصة فيسمح بالسفر اليه ، ومعروف أن خط لبنان ــ القاهرة هو أكبر وأنشط الخطوط الجوية . أما الخطوط الاخرى كالخطوط الاوربية وغيرها ، فيحسن بالسلطات المختصة أن تبيح السفر بها ، ولكن بعد وضع القيود المالية اللازمة لأن سهولة السفر ذات تأثير كبير فى المحيط الاقتصادى وفى نهضة السياحة

وبهذه الكيفية نستطيع فى وقت واحد أن نصون مصالح البلاد ومصالح شركات الطيران التى هى جزء من ثروة البلاد

نقل البضائع بالجو

وسألت الاستاذ قطبى : هل يؤدى تحديد السفر الى الخارج الى زيادة فى نقل البضائع بالجو فاجاب : ليس الآن ، فالشرق لم يدرك بعد أهمية نقل البضائع بالجو ، كما أن المشتغلين بنقل البضائع فى أوربا لم يعتادوا بعد نقل السلع بالطائرات الا عبر الاطلنطى . ولهذا لا يزال نظام نقل البضائع بالجو راكدا .

والواقع أن سيكولوجية صاحب البضاعة وطبيعة بضاعته وثمنها لم تبلغ فى خطوط الطيران فى الشرق مرتبة تجعل النقل الجوى أفضل من غيره من وسائل النقل الاخرى . وقد جرت محاولات لنقل الفاكهة بالجو ، ولكن النتيجة لم تكن حتى الآن مشجعة ، كما جرت محاولات أخرى لنقل الابسطة من ايران .

ولما سألته عما اذا كان هناك تفكير فى تغيير الشكل الفنى لطائرات لتتحول من طائرات ركاب الى طائرات نقل نتيجة لنقص عدد المسافرين ، أجاب أن ذلك أمر عسير فى الوقت الحالى .

ولكنه استدرك فقال أن هناك مشروعا فى الوقت الحالى لافتتاح خط طيران جديد بين القاهرة وتونس عن طريق بنغازى وطرابلس ، وانه على الرغم من المصاعب الحالية تسير جميع الخطوط الاوربية وفقا لنظامها المعهود صونا للسمعة المصرية .

اما خط القاهرة ــ الخرطوم فقد أغرت أهميته الزائدة على الاكثار من عدد الطائرات التى تطير عليه .

م . ك . بولاد

تقرير لهيئة الأمم المتحدة عن اقتصاديات الشرق الأوسط

ارتفاع نسبة العمل فى لبنان وسوريا وشرق الأردن

الصناعة اتخذت اتجاها صعوديا فى خلال عام ١٩٥١ - ١٩٥٢

توسع بلدان الشرق الأوسط فى الانتفاع ببرامج العون الفنى

أصدرت هيئة الامم المتحدة أخيرا تقريرا يقع فى ١٦١ صفحة تضمن عرضا عاما للاحوال الاقتصادية فى منطقة الشرق الاوسط فى خلال عام ١٩٥١ - ١٩٥٢ ، وسيكون هذا التقرير موضع مناقشة المجلس الاقتصادى والاجتماعى التابع لهيئة الامم فى دورته القادمة

ومما جاء فى هذا التقرير ان بلدان الشرق الاوسط صارت اليوم أميل منها قبلا الى الاهتداء الى حلول خاصة لمشكلات كل دولة منها، وذلك على الرغم من التشابه فى الاحوال الاقتصادية والاجتماعية فى هذه الرقعة .

ومع أنه لم يحدث قط أن صارت بلدان الشرق الاوسط رقعة متكاملة مندمجة ، الا ان أوجه الشبه الاساسية لاتزال موجودة بين الدول التى تتألف من مجموعها هذه الرقعة وهذا لايغفل اعتبارات لها شأنها وهى أن هناك أختلافا ناشئا عن الاحوال الطبيعية والعادات والتقاليد والمستوى الاقتصادى

وكان من نتيجة ذلك أن آثرت كل دولة أن تحل مشكلاتها بنفسها مع تشابه كثير من هذه المشكلات ، لان لكل دولة وضعها الخاص واتجاهاتها الخاصة ماكان منها قديم العهد أو حديثه .

وأشار تقرير هيئة الامم المتحدة الى أن هناك تفاوتا فى أستثمار رأس المال الاجنبى فى بلدان الشرق الاوسط وهذا فى حد ذاته عنصر من العناصر الاساسية المفضية الى أختلاف الاحوال الاقتصادية لهذه البلدان

ومما يزيد من هذه الاختلافات أننا اذا أستثنينا أتفاق تقسيم ماء النيل بين الدول المنتفعة بماء النهر ، لم تعقد أتفاقات دولية لتحسين الاحوال الاقتصادية على أساس أقليمى فى هذه الرقعة . ومع ذلك ، فأن بعض مشروعات الاصلاح التى نفذت فى بعض بلدان الشرق الاوسط كان لها تأثيرها المجدى فى البلدان المجاورة لها فمن الامثلة على ذلك أن زيادة القدرة الشرائية فى بعض البلدان المصدرة للزيت أدت الى أنتفاع مادى للبلدان المجاورة التى توسعت بدورها فى تقديم السلع والخدمات اليها

وترتب على مد أنابيب الزيت من الينابيع فى المملكة العربية السعودية والعراق الى ساحل البحر المتوسط أن ارتفعت نسبة المستخدمين فى لبنان والاردن وسوريا ، وفى الوقت عينه دفعت أتاوات مطردة الزيادة الى الحكومات التى تمر فى أراضيها هذه الانابيب ، وأنشئت معامل للتكرير قادرة على أن تزود الاسواق المالية بحاجتها من الوقود بشروط طيبة جدا ، وهناك معامل أخرى يتم الآن أنشاؤها على ساحل البحر المتوسط عند ثغور الانابيب

ويقول تقرير هيئة الامم المتحدة أن عام ١٩٥١ - ١٩٥٢ لم يشهد الا تقدما يسيرا جدا فى الاحوال الاقتصادية لرقعة الشرق الاوسط عامة .

وسجل الانتاج الزراعى فى تركيا فى عام ١٩٥١ رقما قياسيا بينما كان الانتاج الزراعى فى معظم بلدان منطقة الهلال الخصيب ضعيفا

وارتفع أنتاج الزيت الخام فى هذه الرقعة على الرغم من توقف الانتاج توقفا يكاد يكون تاما فى ايران . ولكن نسبة أنتاج الزيت فى الشرق الاوسط انخفضت قليلا فى عام ١٩٥١ بالمقارنة بالانتاج العالمى

أما الصناعة ، فقد احتفظت باتجاهها الصعودى فى منطقة الشرق الاوسط فى عام ١٩٥١ - ١٩٥٢

والحق بتقرير هيئة الامم المتحدة جدول تبين منه أن هذه المنطقة تظفر الآن بمزيد من المساعدات الفنية التى تقدمها المنظمات المختلفة التابعة للامم المتحدة ، وكذلك من الحكومة الامريكية ومن غيرها من الحكومات طبقا لاتفاقات ثنائية .

ويلاحظ كذلك انه فى يوم أول أغسطس ١٩٥٢ كان عدد الذين ينتفعون بمجانيات الدراسة على حساب هيئة الامم المتحدة ٧٠٧ منهم ٢٣٠ من أبناء منطقة الشرق الاوسط

أخبار أقتصادية من الارجنتين

يقدر أنتاج الارز فى العام الحالى فى المنطقتين الزراعيتين فى الارجنتين بنحو مليونى كيلو غرام وهو أنتاج يعد ممتازا .

وأصدرت حكومة الارجنتين مرسوما بتاليف لجنة لشؤون محصول الذرة فى موسم عام ١٩٥٢ - ٥٣ تكون مهمتها تيسير جميع وسائل الحصاد والتعبئة والنقل والتسويق للذرة تنفيذا لمشروع السنوات الخمس

وعقد فى خلال شهر ابريل المنقضى مؤتمر لزراعة الزيوت وصناعته فى ولاية كوردبا فى الارجنتين شهده ممثلون من جميع انحاء البلاد .

وفى ولاية ((سالتا)) فى الارجنتين تم أفتتاح ٢٠٠ بئر زيت جديدة وتشير الدراسات التى تجرى الآن الى أحتمال وجود بحيرة تحت الارض عامرة بالزيت

أصدار الجوت الباكستانى

سجلت صادرات الجوت من باكستان زيادة فى شهر يناير الماضى مقدارها ٩٣ ألف بالة بالنسبة لماكانت عليه فى الشهر الذى سبقه

وبلغ جملة المصدر من الجوت من يوليو ١٩٥٢ الى يناير من العام الحالى ما مقداره ٣٫٩٠٠٫٠٠٠ بالة منها ١٫٠٦١٫٠٠٠ بالة صدرت الى الهند

مكتبة التاجر

Economic Survey of Europe Since the War

هذا كتاب اصدرته واشرفت عليه سكرتارية الامم المتحدة ، نتيجة أبحاث واستقصاء البعثة الاقتصادية التى ارسلت لاوربا . ولقد تولت هذه البعثة شرح جميع الظروف والاحوال الاقتصادية فى البلدان التى زارتها ، كما تولت تحليل وعرض جميع المشاكل التى تقابلها هذه البلدان ، والتطورات الاقتصادية فى هذه الاقطار منذ الحرب العالمية الثانية .

ومن اهم الموضوعات التى يشملها هذا الكتاب : التدهور الاقتصادى الذى تعانيه هذه البلدان ، ومشاكل عدم الاستقرار الاقتصادى واختلال موازين التجارة والدفع مع المنطقة الصعبة (الدولار) ، وموارد الطاقة البشرية واليد العاملة .. الخ .

كما يشتمل الكتاب على بابين يفسران السياسات الاقتصادية التى تتبعها هذه الدول ، ومشاكل التجارة مع دول أوربا الشرقية والاتحاد السوفيتى .

***

Statistical Yearbook 1952

ولعل هذا السفر الضخم الذى أصدرته هيئة الامم المتحدة فى ٥٥٤ صفحة يعتبر من الاعمال الجليلة الثقافية لهذه الهيئة .

اذ شمل هذا الكتاب احصائيات فى نواحى عديدة ، ولمدة عشرين عاما ، تقع قبل الحرب العالمية الثانية ، وخلالها ، وما بعدها . حيث يمكن استنباط الاتجاهات العالمية . والموضوعات التى شملها هذا السفر القيم هى : السكان ، الزراعة ، الغابات ، الصيد ، الانتاج ، الصناعة ، التعدين والمناجم ، الانشاء والتعمير ، الكهرباء ، الغاز ، النقل ، المواصلات ، التجارات الداخلية والخارجية ، موازين الدفع ، الاجور والاسعار ، الدخل الاهلى ، المالية العامة ، لاحصائيات الاجتماعية ، الثقافة والتعليم .

ويعتبر هذا الكتاب بحق من المراجع الهامة جدا التى لا يصح أن تخلو منها مكتبة تاجر ناجح ، أو اقتصادى موموق .

حالة السوق فى عهد مالنكوف

لقد كسب زعماء السوفييت الجدد محبة الجماهير من المستهلكين فى روسيا ، وذلك منذ الايام الاولى لشهر ابريل الحالى ، اذ انخفضت أسعار معظم السلع . اذ تتمكن ربات البيوت الآن من شراء البطاطس مثلا بنصف الثمن الذى كانت تشترى به من قبل ، كما انخفضت أسعار الخضروات والفواكه بنسبة ١٠ الى ٢٠ فى المائة . كما تراوح انخفاض أسعار الملابس والاحذيه والحاجيات المنزلية وبعض السلع الاخرى بين ٥ و ٢٥ فى المائة . ومن المنتظر ان يؤدى هذا الهبوط الى انخفاض ما كان ينفقه المستهلكون بحوالى ٤٦ مليون روبل فى شراء حاجياتهم من محلات القطاعى التى تمتلكها الدولة ، ولقد كان هذا العمل يعتبر بحق تخفيفا عن كاهل المستهلك ، ولكنه فى الوقت نفسه يعتبر حركة بارعة من جانب الديكتاتور الجديد

ويعتبر هذا هو التخفيض السادس للاسعار منذ الاصلاح النقدى الذى بدأ فى عام ١٩٤٧

هذا ويتضح من البيانات التى نشرتها الحكومة السوفيتية أن **الانخفاض فى أسعار عام ١٩٥٣ عن عام ١٩٥٢ سيكون حسب النسب الآتية :**

١٠ فى المائة بالنسبة لخبز الارز
١٠ فى المائة بالنسبة لخبز القمح
١٥ فى المائة بالنسبة للحوم
١٠ فى فى المائة بالنسبة للزبد
١٠ فى المائة بالنسبة للبيض
٢٠ فى المائة بالنسبة للشاى
١٠ فى المائة بالنسبة للسكر
٨ فى المائة بالنسبة للاحذية الجلدية

ومن سوء الحظ أنه لا يمكن معرفة مدى مستوى المعيشة فى روسيا حسب الاسعار الحالية نظرا لعدم معرفة مستوى الاجور هناك .

غير أن الروسى يستهلك الآن كميات كبيرة من الطعام عن أيام الحرب ، وخاصة بالنسبة للحوم ... لأن العمال قد أخذوا وعدا بزيادة اجورهم الحقيقية بنسبة الثلث ..

ومن الامور الواضحة أن تخفيض الاسعار وزيادة الموارد قد شمل اكثر ما شمل المواد الغذائية .

« ايكونومست »

من الصحف

WORLD — THE FINANCIAL TIMES — NEWS CHRONICLE

يحررها ويشرف عليها

تكاليف اضراب عمال الصلب

لعل القارىء يذكر اضراب عمال صناعة الصلب الذى استمر ٥٤ يوما خلال الصيف الماضى فى الولايات المتحدة . ولقد تم فى الاسبوع الماضى احصاء النتائج التى ترتبت على هذا الاضراب ، فقد أجرى البحث بين ٢٧ شركة صناعية كبيرة تمثل ٩٢٫٣ فى المائة من القدرة الصناعية فى أمريكا

وقد كشف هذا الاحصاء عن الحقائق التالية :

* هبطت الارباح بمقدار ١٤٢ مليون دولار

* انخفضت الضرائب المحصلة بمقدار ٧٨٦ مليون دولار اى بنسبة ٦٤٫٨ فى المائة بما فيها ضرائب الدخل نتيجة انعكاس الدخول الفردية وضرائب دخل عمال الصلب الذين خسروا حوالى ٣٦٠ مليون دولار بصفة أجور خلال فترة الاضراب

وتدل الارقام الموضحة أن الاضراب كلف الحكومة خمسة أضعاف ونصف الدخل المفقود ... ضاعت كلها كخسائر الصناعة ذاتها .

« نيوزويك »

أنباء المعادن والمواد الخام

لا تزال أسعار **القصدير** فى تدهو صار ضئيلا كذلك . ولقد انخفض ٧٠٠ جنيه و ٧١٠ جنيهات استرلينية أن السعر لم يهبط خلال ثلاثة أشه السعر بين ٦٩٥ جنيها و ٧٠٠ جنيه

كما هبطت أسعار **الرصاص** أيض اذ أصبح سعر الطن ٧٨ جنيها و ..

كما بيع **الزنك** بأسعار منخفضة هذا العام ، فبيع الطن بسعر ٨

ولا تزال سوق **المطاط** متمسك طلب **الشاى الهندى** فى الاسوا واضحا

وكانت أسعار **الصوف** فى صالح أسعاره بشكل ملموس

THE ACCOUNTANT

العالم

ا : احمـــد فـــريد حسن

برنامج العشر سنوات لتحسين طرق الحبشة

تضع الحكومة الاثيوبيـــة الآن برنامجا لمدة عشر سنوات بقصـد تحسـين واصـــلاح حوالى ٤٣٠٠ كيلو متر من الطرق الثانوية وذلك لتكملة البرنامج الموضوع من قبـــل لتحسين الطرق الرئيسية .

ولقد قدرت تكاليف هذا المشروع الذى سوف يمده « البنـك الدولى للانشاء والتعمير » بحوالى ١٠ مليون دولار وذلك خلال الثلاث سـنوات الاولى للمشروع . وتعتـبر طـرق ارتريا (وتشـمل الفى كيلو متر) من ضمن هذا المشروع الذى وضعته الحبشة .

ولقد ابتدأ العمل فى برنامج الثلاث سنوات الموضوع الآن تحت التنفيذ لطرق الحبشة منذ عام فبراير ١٩٥١ ولقد تكلفت الابحاث الاولى ٥٠٠ الف دولار من مجموع اعتماد قدره خمسة ملايين دولار .

« ورلد هاى واى ريبوت »
مجلة اتحاد الطرق الدولى

وهبوط كبيرين ، بل أن الطلب عليه
سعر الطن الذى كا نيتراوح بين
بمقدار ٣٢ جنيها و ١٠ شـلن بينما
كاملة الا بمقدار ٢٥ جنيهـا فتراوح

بمقدار ٢ جنيه و ٧ شلن ونصف
شلن فقط .
كذلك لم تبلغ سوق الزنك منذ اول
جنيه و ٥ شلن .
اذ مالت الاسعار الى الثبات . كما
العالمية رغم أن أسعاره لم تبد ثباتا

البائعين باستراليا ، لذلك تحسنت

اسباب عدم الاستقرار الحالى فى الارجنتين

يرجع عدم الاسـتقرار السياسى الحالى فى الارجنتين الى عدة عوامل اقتصادية هى من أهم المشاكل التى تواجهها الحكومة .

فان هبوط مسـتوى العمالة فى الصناعة مما يخلق صعوبات جديدة أمام الحكومة . كما أن التضخم مع انخفاض القوة الشرائيـة للعمـــله وبالتالى ارتفاع أسعار السلع ، تعتبر كلها من الامور التى تتطلب الحـــل السريع من جانب الحـــكومة حتى تخفف العبء عن كاهـل الفـــلاح الارجنتينى .

هذا ولقـد زاد انتاج الارجنتين من القمح هذا العام زيادة كبـيرة بالنسبة للعام السابق اذ بلغ المنتج من القمح ١٧ مليون طن مترى ... وترجع هذه الزيادة الى أن المنـاخ كان من أكبر العوامل المسـاعدة على تحسن الانتاج .

وتدل الاحصـــاءات التى امـكن الحصول عليها على أنه منـذ ابريل عام ١٩٥٢ الى اكتوبر من العـــام نفسه، هبط عدد عمال الصناعة من ١٠٠ر٩٣٥ عامل الى ٨٧٠ر٠٠٠ عامل، اى بنسبة ٧ فى المائة .

وعلى ذلك فقد صار من المتوقع البدء فى تنفيـذ مشروع سـنوات خمس (١٩٥٣ الى ١٩٥٧) لامتصاص هذه الايدى المتعطلة .

« فايننشيال تايمز »

***

الاسباب الحقيقية وراء ازمة وزارة الباكستان

من الامور التى تخفى على كثيرين معرفة الاسباب الحقيقية والدوافع الى اقالة وزارة ناظم الدين . فلم تكن هذه الاسباب سياسية فى جملتها، ولـكنها ترجع كثـــيرا الى عوامل اقتصادية .

فلقد قاسى الاقتصاد الباكستانى فى الفترة الاخيرة من هبوط سـعر الروبية وعدم ثبات سعر الخصم ، كما عانى الشـعب من عدم اهتمام الحكومة بتصدير أهم محصولين فى الباكســتان واهمها الجـوت . وفى العدد القادم سنفصل هذه الاسباب

« فايننشيال تايمز »

فى ركاب العلم

الطـاقة الذرية فى خدمة المدنيين

أصبح من المتوقع أن يطلب الرئيس ايزنهاور الى الكونجرس الامريكى تغيير (قانون الطاقة الذرية) حتى تتمـكن المؤسسات الخاصة من مشاطرة الحكومة فى استخدام الطـــاقة الذرية للاغراض المدنية ، وخاصة فى انتاج القوى الكهربائية

ولقد أعطى قانون النشـاط الذرى الصادر فى عام ١٩٤٦ للجنة الطاقة الذرية مطلق السلطان فى احتكار ، وانتـاج ، وتوزيع المواد النادرة الخـام ، ومنع الاخبار ، وحق البحث العلمى الفردى.. اما القانون المزمع اصداره فسوف يمنع المؤسسات الخاصة الحق فى امتلاك المواد الخطرة المسـتعملة من اليورانيوم ـ بشرط الحصول على موافقة الحكومة أو بمجرد الحصول على شهادة بذلك ـ بكميات تكفى لاحداث انفجار ، والحق فى انتاج البلوتونيوم ، وتسمح الحكومة ـ بمقتضى هذا القانون ـ بالدخول فى مفاوضات لعقد عقود طويلة الاجل لشراء منتجات البلوتونيوم ، ومنـح الشركات الحقوق المسجلة للدخول فى عمليـات بقصد تحسين الانتاج الذرى . وهذا الشرط الاخير ضرورى اذا ما أريد من الشركات تشجيعها ، ومن الاتحـــادات استثمار أموالها فى مثل هذه الابحاث الذرية ... ولكن من المحتمل أن تتدخل الحكومة فى مثل هذه العقود اذا ما كان ذلك من مصلحة الوطن

ومن المفهوم انه لابد من منح المؤسسات حق انتاج البلوتونيوم ، لانه يعتبر المنتج النهائى للعمليات المستعملة لانتاج الحرارة أو الطاقة ، كما أن الشركات لا يمكنهـا انتاج القوى الكهربائية بدون الحصول على تصريح قانونى لانتاج البلوتونيوم

وبالرغم من انه أصبح من الممـكن ـ فنيا ـ انشاء محطة قوى كهربية ذرية، فان اليوم الذى يصبح فيه اسـتخراج الكهرباء من الذرة عملا تجاريا ، وبأسعار متنافسة ، سيكون بعد عشرة أو خمسة عشر عاما كما أن اختراع الغواصات ذات المحـــرك الذى تم فى : آركو وايداهو، والمحركات الحديثة فى (أوك ريدج) ، لم تتم هذه الاختراعات بطرق اقتصادية بعد كما أن حجم محرك الطائرات الذى صممته شركة (وستنجهاوس للكهرباء) يتناسب مع الطرق التجارية .

ومن الواضـح حتى الآن أن تكاليف انتاج الطاقة الذرية ـ حسب راى لجنة الطاقة الذرية ـ لا تزال تساوى أكثر من ضعف ارتفاع تكاليف انتاجها من الفحم أو من الكهرباء .

ولكن اذا وافق الكونجرس على ازالة الستار عن الانتاج الذرى والسماح به للمؤسسات التجارية ، فسوف تتنافس هذه المؤسسات ويصبح انتاج الطـاقة الذرية من الامور الاقتصادية المربحة .

سياسة التوسع فى المنشآت الصناعية

الجزء الرابع تابع ناحية الانتاج

بعد أن تقوم المنشأة بكل الدراسات التى فصلناها ، تأتى خطوة التنفيذ أو التطبيق العملى للدراسات النظرية التى اجريت — ويجب أن تدقق المنشأة فى قراراتها النهائية فيما يتعلق بالآتى :

متى يبدأ التوسع
كيف يبدأ التوسع
أين يبدأ التوسع

الوقت الملائم للتوسع

اذا كان التوسع يقوم على أساس زيادة القدرة الانتاجية للمشروع فيجب أن يختار أنسب وقت لبدء التوسع ، فكثير من الصناعات تعتبر فى حكم الموسمية سواء بالنسبة لتصريف السلعة المنتجة ، أو بالنسبة للمواد الاولية التى تعتمد عليها ، ويكون الوقت الملائم للتوسع فى هذه الحالة هو مايتفق وهذه الموسمية .

كيف يبدأ التوسع

من الحكمة والحيطة أن تبدأ المنشأة سياسة توسعها بتحسين درجة الكفاية الانتاجية السائدة فيها أولا وقد ينتج عن هذا التحسين توسع محسوس فى قدرة المنشأة الانتاجية .

وقد يتخذ هذا التحسين شكل تغيير بعض الآلات المستخدمة حيث يستبدل بالآلات الحالية آلات أخرى أحدث منها وأكثر انتاجا واقتصادا فى النفقات

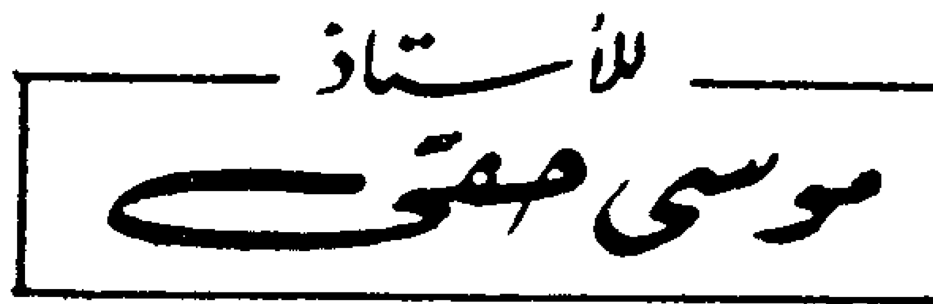
كما قد يتخذ التحسين شكل تبسيط بعض اجراءات الصناعة ذاتها وقد يؤدى الى هذا التحسين مجرد تبسيط فى اجراءات نقل السلعة فى أطوار انتاجها من قسم الى قسم آخر

كما قد يرى ضرورة تبسيط نموذج السلعة ذاتها بما لايقلل من قيمتها السوقية

كل هذا يتم داخليا قبل أن تقدم المنشأة على التوسع الحقيقى المقصود بهذا البحث ولذا يتعين على المنشأة استنفاد كل هذه النواحى قبل الاقدام على التوسع الذى يبدأ بناحية الآلات أو بناحية العمل ، أو بناحية خطوات الصناعة ذاتها

أين يبدأ التوسع

المشاهد أن التوسع غالبا مايكون مصحوبا بتوسع مماثل فى مبانى المنشأة ، فاذا كانت مستأجرة فعليها ان تزيد من المساحة المستأجرة ، واذا كانت مملوكة لها تعين عليها انشاء غيرها .


للأستاذ
موسى حقى

وقد ترى المنشأة أنه يكفى نقل أحد المخازن مثلا الى مكان آخر والانتفاع بمكانه فى عمل آخر .

توافق خطوات التوسع

harmony

من أهم النواحى التى يجب أن تحتاط لها المنشأة فى توسعها ناحية التوافق بين مختلف خطوات التوسع فاذا كان التوسع مثلا يقتضى استيراد آلات جديدة ، وانشاء مبان جديدة لاستيعاب هذه الآلات وتوفير عمال جدد لتشغيل هذه الآلات ، فيجب أن يجرى العمل على أن تتم هذه النواحى الثلاث فى توافق تام . فلا يجب أن يسبق أحدها الاخرى والا أدى هذا الى عطل كبير ، فيجب أن يقدر الزمن الكافى لاستيراد الآلات ووصولها الى مقر المنشأة ، على أن يتم انشاء المبانى فى تلك الفترة تماما أى قبيل وصول الآلات بأيام قليلة كما يجب أن تتأكد المنشأة من توفير العمال اللازمين لتشغيل هذه الآلات على أن يكونوا مدربين على تشغيل هذه الآلات أو تشغيل مثيلاتها على الاقل حتى اذا ما أعدت المبانى وصلت الآلات وركبت وقام العمال المدربون بتشغيلها .

هذا هو التوافق المثالى الذى يجب أن تسعى اليه المنشأة لتحقيقه فى توسيعها

وقد تكون هذه النواحى الثلاث بالذات هى مفتاح قضية التوسع بالذات ، بمعنى أن عدم امكان تنفيذ ناحية منها قد يعطل سياسة التوسع تماما . فاذا لم تكن الآلات المطلوب استيرادها متوافرة لدى مصانعها ، او اذا كانت هناك قيود مفروضة على تصديرها من اقطارها الاصلية او اذا كان هناك عطل فى نواحى الشحن ، فان كل هذه العوامل او بعضها يؤدى الى تأخير فى امكان تواجدها لدى المنشأة

وبالمثل فان توفير المبانى قد يثير بعض الصعاب فليست كل المنشآت مالكة لمبانيها . وان كانت مالكة فقد لاتسمح الارض ذاتها بتوسع امتدادى أو بتوسع انشائى ببناء طبقات عليا وقد تكون ظروف الاستئجار غير مواتية اما بسبب ارتفاع الايجارات أو بعدم وجود أى اماكن خالية مناسبة قريبة من المنشأة وهكذا .

وكذلك الامر فيما يتعلق بالعمال ، ففى أوقات العمالة الكاملة

full employment

قد لاتستطيع المنشأة توفير العمال المناسبين بأجور مناسبة حيث يكون جميع العمال ملحقين بأعمالهم ولا يمكن اغراؤهم بتركها والعمل فى المشروع الا اذا عرضت عليهم أجور مرتفعة . وليس هذا مما يتمشى مع سياسة الاقتصاد فى النفقات التى يجب أن تستهدفها المنشأة . وقد تحل المنشأة هذه الصعوبة باستخدام الآلات كلما أمكن بدلا من العمال وبهذا يقل عدد العمال المطلوبين الى أقل حد ممكن وتقل الصعوبة الناشئة

هذه نواح ثلاث يجب أن تتأكد المنشأة من امكان تنفيذها معا بتوافق وانسجام بعد دراسة كافة الظروف التى تحيط بكل منها

يتبع

موسى حقى
ماجستير فى التجارة

التجارة والاقتصاد ... والقضاء

حول المادتين ٥٢ و ٥٤ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩

للقاضي

أحمد حمدي حافظ

المبادىء

١ – محاولة مصلحة الضرائب الاتفاق مع الممول قبل احالة مسألته على لجنة التقدير التى فرضتها المادة ٥٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ – هذه المحاولة لم يرسم لها القانون طريقا معينا

٢ – لجنة التقدير هى صاحبة الولاية الاصلية فى التقدير ، تجريه بهذا الوصف ـلا بوصفها هيئة تنظر فى تقدير سابق تجريه مصلحة الضرائب التى ليس لها اختصاص بذلك التقدير ، وانما لهـا أن تتفق مع الممول قبل اللجوء الى لجنة التقدير ، فمتى لم يتم الاتفاق مع الممول امتنع عليه التمسك على المصلحة بأى تقدير سابق أجرته حتى ولو كانت المصلحة لم تعلنه بتقديرها ما دام مقرا بأنه علم به ولم يقبله .

٣ – الممول هو الذى يقع عليه اثبات خطأ قرار لجنة التقدير وفقا لنص المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، واذن فخطأ الحكم فى اسناده الى الممول الاقرار بأن الطريقة التى اتبعتها اللجنة هى طريقة فنيه فى حين انه لم يصدر منه هذا الاقرار – هذا الخطأ لا تأثير له على سلامة الحكم متى كان ما أورده يفيد أن الممول قد عجز عن تقديم ما يثبت خطأ قرار اللجنة ..

(محكمة النقض فى القضية رقم ١٤٨ لسنة ١٩ قضائية)

استند الممول الطاعن فى هذه القضية على ثلاثة اسباب ، يتحصل السبب الاول منها فى أن الحكم الذى يطلب نقضه قد اخطأ فى تطبيق القانون اذ قرر أن لجنة التقدير هى صاحبة السلطة وحدها فى تقدير الارباح ، وأن مهمة مأمور الضرائب هى تسهيل مهمة اللجنة بأن يحاول الاتفاق مع الممول ، فاذا فشلت محاولته بطلت الاجراءات التى اتخذها واعتبرت كأنها لم تكن ، وقال ان وجه الخطأ فى ذلك ان مصلحة الضرائب ممثلة فى شخص المأمور هى الدرجة الاولى لتقدير ، والمسائل التى تحال على لجان التقدير انما هى المسائل التى لم يتم الاتفاق عليها بين المصلحة والممول ، فهى هيئة ينحصر اختصاصها فى الفصل فى تظلم الممول من تقدير المأمور لأرباحه ومؤدى هذا أنه ليس للجنة التقدير ان تزيد على تقدير المأمور لأنها بهذه الزيادة تكون قد فصلت فيما لم يعرض عليها ولا يدخل فى اختصاصها، ومتى قام المأمور بتقدير الارباح واتخذ قراره فى هذا الشأن واعلنه للممول انتهت سلطته التقديرية وانحصرت بعد ذلك سلطته فى متابعة اجراءات تنفيذ هذا التقدير متى حاز قوته التنفيذية بعد موافقة لجنة الضرائب عليه او بعد تعديله من سلطات التقدير العليا بالنسبة الى سلطته ، واصبح من المتعين عليه احترام هذا التقدير فلا يجوز له العدول عنه الا للاسباب التى حددها القانون ، ويكون للممول فى هذه الحالة أن يوافق على تقدير المامورية فى اية حالة كان عليها الخلاف ..

وهذا السبب مردود بان القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ حين خول للجنة تقدير الارباح الحقيقية للممول الذى لا يمسك دفاتر أو الذى لا تعتمد مصلحة الضرائب دفاتره ولا يتم بينها وبينه الاتفاق على أرباحه الخاضعة للضريبة لم يقيد اللجنة فى هذا الشأن بأى قيد ، وليس صحيحا ان هذه اللجنة تعتبر درجة عليا من درجات التقاضى بالنسبة للمامور بحيث اذا رفع اليها موضوع اعتبر تظلما فاما ان تؤيد المتظلم أو تؤيد رأى المامور وذلك لأن نص القانون قد جاء مطلقا فى تفويضها بالتقدير .. وهذا فى الواقع هو التطبيق الصحيح للمادتين ٥٢ و ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ومؤداه انه اذا لم يحصل اتفاق بين الممول ومصلحة الضرائب، فان التقدير الذى تكون المصلحة قد اقترحته عليه فى سبيل الاتفاق معه يسقط من حيث انه كان مجرد عرض لم يلحقه قبول فلا يكون له كيان قانونى ، ومن ثم فلا تكون المصلحة ملتزمه به ولا يمكن أن يعتبر عرض المسالة على اللجنة انه طعن فيه ، ولا تكون اللجنة – وهى المختصة قانونا بالتقدير – ممنوعة من الزيادة عليه ..

اما السبب الثانى فيتحصل فى أن الحكم المطعون فيه أخطا فى تطبيق القانون أيضا بتفويته على الطاعن درجة من درجات التقدير هى محاولة الاتفاق معه وفقا للمادة ٥٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، ذلك أن مصلحة الضرائب ملزمة وفقا للمادة المذكورة أن تحاول الاتفاق معه قبل احالة مسألته على لجنة التقدير ، وقد نظمت المادتان ٢٥ ، ٢٦ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ مرحلة الاتفاق واجراءاته ونصوص هاتين المادتين صريحة فى أن مأمور الضرائب هو سلطة تقديرية قائمة بذاتها تتولى التقدير فى المرحلة الاولى وتناقش الممول فى اسس تقديرها ، وتتلقى ملاحظاته فأما أن تستقر على تقديرها الاول وأما أن ترى تخفيضه ، فاذا لم يصل الطرفان الى الاتفاق أحيل الخلاف على لجنة التقدير – ولكن المصلحة لم تحاول مناقشة الطاعن او الاتفاق معه .. وفى ذلك اخلال بحكم المادة ٥٢ يترتب عليه بطلان الاحالة وبطلان قرار اللجنة الذى انبنى عليها ، والطاعن الممول أن يتمسك به فى اية مرحلة من مراحل التقاضى لتعلقه بالنظام العام .

البقية على صفحة ٢٨

الأحوال الاقتصادية فى سوريا

نقص الأيدى العاملة مع زيادة إمكانيات البلاد الزراعية
الحكومة السورية تتوسع فى فرض الضرائب غير المباشرة
تقرير هام لبعثة الجامعة العربية إلى دمشق

كانت جامعة الدول العربية قد أوفدت لجنة من الخبراء الى سوريا لبحث أحوالها الاقتصادية قوامها الدكتور زكى هاشم الخبير الاقتصادى بالجامعة والدكتور صلاح العبد مدير ادارة الشؤون الاجتماعية بمصلحة الفلاح بوزارة الشؤون الاجتماعية والاستاذ كمال حماده السكرتير الفنى للجنة الشؤون الاجتماعية بالجامعة والاستاذ فتح الله المرصفى الخبير الاجتماعى بالجامعة

وقد أعدت هذه البعثة تقريرا عن جولتها الى الجامعة العربية تناولت فيه الاحوال السائدة فى هذا القطر جاء فيه ماورد ملخصا له هنا

عدد السكان والمواليد

يبلغ عدد السكان طبقا لاحصاء سنة ١٩٥١ نحو ثلاثة ملايين ونصف مليون نسمة ، أى بكثافة معدلها ١٧ر٥٢ من الافراد فى كل كيلو متر مربع . ويبلغ معدل المواليد ٢٤ فى الالف بينما معدل الوفيات ٨ فى الالف ويلاحظ أن بعض المناطق تفتقر الى الايدى العاملة اللازمة لاستثمار الموارد الطبيعية . **وفى مقدمة التدابير التى اتخذتها الحكومة السورية لمواجهة هذه الحالة استصدارها مرسوما فى العام الماضى بأنشاء « وسام الاسرة السورية » رغبة فى تشجيع الزواج وأرباب الاسر الكبيرة**

الزراعة أهم الموارد

والزراعة فى سوريا هى أهم مورد اقتصادى فى البلاد ، اذ يبلغ نصيبها من الدخل القومى أكثر من ٥٥٠ مليون ليرة أى أكثر من نصفه ، ويقدر عدد المشتغلين بالزراعة بأكثر من مليون ، وهو ما يزيد على جملة عدد الذين يشتغلون بسائر الصناعات والحرف الاخرى .

ومساحة الاراضى المزروعة قابلة للنمو قابلية عالية ، فهى لاتزيد فى الوقت الحاضر على أربعة ملايين ونصف مليون هكتار يقابلها اربعة ملايين أخرى صالحة للزراعة ولكنها لم تستثمر بعد لاسباب يتعلق بعضها بالرى ووسائل النقل بينما يتعلق البعض الآخر بأسباب اجتماعية .. وادارية مضافا اليها فى الحالين الحاجة الى التوسع فى الاستثمار .

ويجرى فى الوقت الحاضر تنفيذ مشروع الغاب وهدفه استصلاح أراض زراعية واسعة تقدر مساحتها بنحو ٢٠٠ ألف هكتار .

وتمتلك الحكومة نحو ربع الملكيات الزراعية ، فى حين أن نحو ٣٠ فى المئة منها محصور فى أيدى كبار الملاك الذين يمتلك الواحد منهم أكثر من ١٠٠ هكتار . أما الملكيات الصغيرة — وهى مادون عشرة هكتارات — فلا تزيد على ١٥ فى المئة من المجموع

وقد تنبهت سوريا الى ما فى هذا الوضع من نقائص فنص دستورها على سن تشريع خاص لتوزيع أراضى الدولة لقاء ثمن زهيد ولتشجيع الملكيات الصغيرة والمتوسطة ولوضع حد أعلى لحيازة الاراضى ، على ألا يكون لذلك أثر رجعى . وتطبيقا لهذا النص **صدر مرسوم خاص بتقسيم أملاك الدولة وتوزيعها على صغار الملاك . والمتوقع أن يوضع هذا المرسوم موضع التنفيذ قريبا**

الصناعة فى المرتبة الثانية

وتحتل الصناعة المرتبة الثانية فى الاقتصاد السورى ، اذ يقدر انتاجها بنحو ١٢٥ مليون ليرة ، ويقدر عدد الذين يشتغلون فيها بنحو ٢٠٠ ألف ويعتمد أغلب الصناعات على مواد أولية محلية ، ويبدو ان نقص القوى المحركة هو من العقبات الرئيسية التى تواجهها الصناعة . على أن النمو الصناعى يتقدم مع ذلك عاما بعد عام على مايتبين من اطراد زيادة انتاج القوى الكهربائية المستخدمة لاغراض صناعية ولا سيما الصناعات الرئيسية كالاسمنت والتبغ المعبأ والغزل والمنسوجات التى تكاد تكفى مطالب الاستهلاك المحلى .

التجارة الخارجية والمواصلات

أما المرتبة الثالثة فى الاقتصاد السورى فتحتلها التجارة ، اذ يقدر الدخل الناتج منها بنحو ٢٠٠ مليون ليرة فى العام ، ويعمل فيها ما لايقل عن ١٠٠ مليون ليرة فى الدخل القومى وتساهم العقارات والمنشآت بنحو ١٠٠ مليون ليرة كذلك

الضرائب غير المباشرة

والمورد الرئيسى لمالية الدولة هو الضرائب غير المباشرة ، أما الضرائب المباشرة فأنها لاتشمل أكثر من ١٥ فى المئة من ايرادات الدولة العامة . وأكبر باب للمصروفات هو باب الدفاع والامن الداخلى اذ يستنفد سنويا نحو نصف مجموع النفقات بينما يحظى التعليم بقسط وافر يصل الى نحو ٢٠ فى المئة من المصروفات

الخدمات الاجتماعية فى الريف

وجاء فى تقرير البعثة الاقتصادية للجامعة العربية عن سوريا أن من أنشط الجماعات فى ميدان الخدمات الاجتماعية ، جماعة « مؤسسة الشرق الادنى » التى تكونت فى نيويورك عام ١٩٢٣ للقيام بخدمات اجتماعية فى بلدان الشرق الادنى معتمدة فى تمويلها على التبرعات التى تجمعها وفقا لنظامها الاساسى .

ولهذه الجمعية فرع فى سوريا بدأ نشاطه عام ١٩٣٦ بأنشاء أربعة مراكز اجتماعية ريفية

وتسلك هذه الجمعية السبيل التالى لرفع المستوى الاقتصادى فى البلاد :

١ — فهى توزع البذور الجيدة المنتقاه على الريفيين

أرقام واحصاءات

انشاء المصانع فى العراق

يؤخذ من تقرير أصدرته مصلحة الصناعة العراقية أن حركة انساع المصانع فىالعراق تسير سيرا حسنا ، وقد تم حتى نهـاية سنة ١٩٥٢ تسجيل ٩٤ مصنعا جديدا موزعـة فى أنحاء البلاد . هذا عدا المشروعات الصناعية الاخرى التىأسست أو التى لا تزال فى دور الانشاء مثل مصانع الحيـاكة والنسـج وحلج القطن وصناعة الصابون والمسامير والمنتجات السلكية وصناعة الاوانى

بين الهند وباكستان

أمضت الهند وباكستان اتفـاقا تجاريا طو ل الاجـل تظفر الهنـد بمقتضاه بما مقـداره ٠٠٠ر٨٠٠ر١ بالة من الجوت سـنويا لمدة ثلاث سنين ، وقد وعـدت باكستان بأن تزيد هذه الكمية الى ٠٠٠ر٥٠٠ر٢ بالة اذا أبدت الهند رغبتها فى ذلك .

وتنص الاتفاقية كذلك على زيادة كميات الفحم التى تصدرها الهنـد الى باكستان عن طريق سكة الحديد

البريد فى ريف أمريكا

تتولى وسائل النقـل فى الولايات المتحـدة توزيع الرسائل البريدية فى الريف قاطعة فى اليوم ما يزيد عـلى ٠٠٠ر٠٨٠ر٢ كيلو متر .

والوسائل المستخدمة فى نقـل البريد تتفـاوت بين الموتوسيكلات والمركبات التى تزحف على الجليـد وطائرات الهليكوبتر ووسائل سـكة الحديد والسيارات .

فولاذ وسكر الارجنتين

قررت حكومة الارجنتين أن تبادل ١٥ ألف طن مترى من الزيت بمـا يعادل قيمتها من الفولاذ من شيلى .

وعقد أخيرا اتفاق تجارى بين كوبا والارجنتين ظفرت الاخيرة بمقتضاه بنحو ٩٥٠٠ طن من السكر هى دفعة أولى من حصة من السكر جملتهـا ٣٠ ألف طن سترسل تباعا .

سوق باريس لعام ١٩٥٢

عرفت سوق باريس التى عقدت فى العام الماضى نجاحا لم يسبق له مثيل . فقد بلغ عدد الذين عرضوا منتجاتهم فيها ١١ الفـا يمثلون ٣٣ دولة أجنبيـة ، وزاد عـدد زوار السوق على ثلاثة ملايين منهم أكثر من ٣٠ ألفا جاءوا من خارج فرنسا .

وقد أقيمت هـذه السوق على مساحة من الارض قدرها ٤٥٠ ألف متر مربع .

هذا وستعقد سوق باريس لعـام ١٩٥٣ الحالى بين يومى ٩ و٢٥ مايو، وستضاف الى المبانى الدائمة مبان أخرى على مساحة اضافيـة قدرها ٣آلاف متر مربع .

اليابان وباكستان

بمقتضى الاتفاقية التجارية الـتى ابرمت بين اليـابان وباكسـتان ، تشترى اليابان ٦٥٠ ألف بالة قطن خام و ٢٠٠ ألف بالة جـوت مـن باكستان ، بينما تستورد هذه سلعا قيمتها ٢٨ مليون جنيـه استرلينى من اليـابان كغـزل القطن والآلات والحديد والفولاذ

تطور السكك الحديدية فى الهنـد

السنة	طول الخطوط (بالأميال)	رأس المال المستثمر (بالروبية)
١٨٥٣	٢٠	٣٧٩٦
١٨٦٠	٨٣٨	٢٦٦٦٠٠
١٨٧٠	٤٧٧١	٩٠٠٠٥٠
١٨٨٠	٨٩٩٦	١٢٨٥٦٩١
١٨٩٠	١٦٤٠٤	٢١٣٦٧٠٤
١٩٠٠	٢٤٧٥٢	٣٢٩٥٣٣٤
١٩٠١	٢٥٣٣٢	٣٣٩١٦٨٩
١٩١٠	٣٢٠٩٩	٤٣٩٠٤٧٣
١٩١٩/٢٠	٣٦٧٣٥	٥٦٦٣٧٧٧
١٩٢٣/٢٤	٣٨٠٣٩	٧١٧٩٣٠٢
١٩٥٣/٥٤ (بعدالتقسيم)	٣٤١٢٠	٨٨٣٢١٠٠

احتكار استيراد بعض المواد الغذائية فى سيلان

الغذائية فى سيلان : قررت حكومة سـيلان مد احتكار أستيراد الارز والدقيق والسكر مدة أربع سنوات اخرى تبدأ من يوليه عام ١٩٥٣وقد كان المفروض أن ينتهى هذا الاحتكار فى يونيه عام ١٩٥٣ ، وليس هنـاك نقص فى المعروض من الدقيق والسكر ولكن الحكومة تدفع أعانة لاسعار بيع الدقيـق والارز ويتوقف أسـتهلاك دقيق القمح على مدى أمكان الحصول على الارز . أما السكر فيبـاع بربح يعوض الحكومة عن خسارتها فى أعانة الارز والدقيق .

---

٢ ـ وتوزع السماد علىالفلاحين وترشدهم الى طرق استخدامه

٣ ـ وتنشىء حقولا نموذجيـة لارشاد الفـلاحين عمليا وتبصيرهم بأحسن الطرق للزراعة والتسميد ، ومكافحة الآفات الزراعية مع مدهم بما يحتاجون اليه منمواد كيميائية لمحاربة هذه الآفات

٤ ـ وتوزع شتلات الاشـجار المختلفة وتقنع الفلاحين بغرسـها فى حقـولهم .

٥ ـ تستورد بعض الآلاتالزراعية ليستعملها الفلاحون فى حراثةأراضيهم بالمناوبة .

الجمعيات التعاونية

وقد بدأت الحركة التعاونيةأخيرا عندما صدر القانون المنظم لها فىسنة ١٩٥٠ ، وهـو قانون يقضى بجـواز تأليف جمعيات تعاونية لاغراض شتى منها الانتـاج الصناعى والتسـويق والاستهلاك أو التمـوين والتسليف والاقراض والاقتراض وأعمال الرى والتجفيف والحراثة ومكافحة الآفات وبناء المساكن والنقل والاسـعاف الطبى ..

وتشمل عضوية الجمعية العمـال الزراعيين فى القرية فقد جمعـوا ٤٠ الف ليرة سـورية موزعة على ٨٠٠ سهم قيمة الواحد منها ٥٠ ليرة .

ومن أهم ماحققته هذه الجمعية حفر ترعة لتوصيل الماء الىرقعةمنالارض مساحتها ١٤٠٠ دونم . وقدوزعت هذه المساحة على أعضاء الجمعيـة كل بنسبة مايملك من أسهمها

وتعمل الجمعية فى الوقت الحالى على استصلاح ٦ آلاف دونم أخرى

وتحرص على معاونة اعضـائها فى استغلال أراضيهم فوزعت عليهم ١٠٠ طن من السماد الكيميائى بثمن يعادل ربع السعر السارى فى السوق

والقصد من تأليف هذه الجمعية هو حماية العمال الزراعيين من سيطرة كبار الملاك على الاراضى الزراعيـة فى القـرية .

كيف تنهض الأحوال الاقتصادية للبلدان العربية

ضرورة وضع مشروعات بعيدة الأجل لتنمية الانتاج عامة

توصيات حلقة الدراسات الاجتماعية للجامعة العربية

عقدت جامعة الدول العربية أخيرا الدورة الثالثة لحلقة الدراسات الاجتماعية للبلدان العربية فى دمشق وقد مثلت مصر فى هذه الدورة بوفد رأسه الدكتور محمد عوض محمد كما مثلت الجامعة العربية بوفد قوامه الاستاذان محمد حسن العشماوى وامام عبد المجيد . أما اللجنة الاقتصادية فكان مقررها الدكتور أحمد صالح العلى ورئيسها الدكتور اكرم الركابى .

وقد بحثت اللجنة الاقتصادية للحلقة الحالة الاقتصادية عامة فى بلدان الجامعة وقالت أنه لا سبيل الى الخلاص من الازمات الاقتصادية المستحكمة الا بمكافحة الفقر والحاجة وما يتبعهما من سوء تغذية وضعف فى الصحة .

ولما كان من شأن التنمية الاقتصادية أن تحقق هذه المكافحة بصورة عملية مجدية ، فقد رأت اللجنة من الممكن حصر توصياتها فى الوجهات الثلاث التالية :

أولا – من حيث الوسائل الاقتصادية العامة

ثانيا : من حيث الاصلاح الريفى والزراعى

ثالثا – انماء الصناعة

من حيث الوسائل العامة

التوصيات التى اتخذت من حيث الوسائل العامة هى ما يلى :

١ – ان تؤمن الحكومات العربية بشتى الوسائل قيام أوضاع تساعد على تحقيق أكثر ما يستطاع من الخير العام وتضمن التكافؤ فى الفرص للقسم الاكبر من السكان وتعمم التعليم الاساسى بالمجان وتضمن للفلاحين والعمال التمتع بثمار جهودهم

٢ – ان ترصد الحكومات أكبر قدر ممكن من دخلها للاعمال الاقتصادية والعمرانية والزراعية والصناعية مستهدفة استثمار جميع مرافق البلاد الطبيعية والانسانية ابتغاء تنمية الدخل العام ورفع مستوى معيشة السكان .

٣ – أن تنشىء الحكومات أكثر ما يمكنها من الخدمات الاقتصادية المساعدة كانشاء معامل الابحاث الزراعية والصناعية وتنشيط التعليم الفنى والتعليم المهنى وترقيتهما بانشاء المدارس الخاصة بهما وايفاد **البعوث للتخصص ، وكذلك انشاء** مؤسسات مالية للتسليف الزراعى والصناعى وتنشيط الجمعيات التعاونية على اختلاف أنواعها ونشر روح الثقة مما يساعد على تعبئة الاموال المدخرة .

٤ – أن تضع كل من الحكومات العربية منهاجا مبنيا على دراسات علمية وفنية، وان يتضمن هذا المنهاج برامج مشروعات قصيرة الامد وطويلته تصنف بحسب ضرورتها وأولوية تنفيذها ، ويوكل أمر القيام بهذه الدراسات وتنفيذها والاشراف على تنفيذها الى ادارات مستقلة .

٥ – تتعاون الدول العربية على تنسيق صلاتها ونظمها الاقتصادية بغية توسيع نطاق أسواقها وتنمية مبادلاتها وتنسيق انتاجها وحفظ رؤوس أموالها من التبديد وذلك عن طريق اجراء دراسات مشتركة لاقتصادها ووضع خطط الانتاج تسهل وضع منهاج قومى اقتصادى عام .

٦ – أن تمول الحكومات المشروعات السالفة الذكر بوسائلها الخاصة سواء باصلاح نظام الضرائب أو بالقروض أو بكليهما على أن تراعى العدالة ومصلحة الانتاج الوطنى فى الضرائب القائمة والمستحدثة

٧ – الى أن يتقدم النمو الاقتصادى وتتوفر امكانيات احداث الضمان الاجتماعى بشقيه (وهما المساعدات الاجتماعية والتأمين الاجتماعى) تقدم الحكومات العربية الى المعوزين من رعاياها المساعدات الاجتماعية المنظمة وتشرع على المدى الممكن فى التأمين الاجتماعى كخطوة نحو تعميمه فيما بعد .

من حيث الاصلاح الريفى والزراعى

أما من حيث الاصلاح الريفى والزراعى فقد أوصت اللجنة بما يلى :

أولا – اصدار تشريعات لحماية المزارع الصغير والعامل الفقير من استغلال أرباب الارض وتقدم هذه التشريعات على المبادىء التالية :

ا – تحديد ايجارات الاراضى الزراعية لخلق مستوى اقتصادى يتناسب مع جودة الارض .

ب – حماية المستأجرين من استغلال الملاك وذلك بتحرير عقود ايجارها وفقا لقوانين تلك البلاد

جـ – وضع حد أدنى لاجور العمال الزراعيين يكفل رفع مستوى معيشتهم

ثانيا – اصدار تشريعات تكفل عدالة توزيع الملكية الزراعية بين شتى الطبقات تبنى على الاسس التالية :

ا – توزيع أراضى الدولة بين المعدمين توزيعا عادلا يقوم على أساس اقتصادى

ب – تحديد الحد الاعلى للملكيات الكبيرة وتوزيع الاراضى الزائدة عن هذا الحد على من لا أرض له توزيعا عادلا

جـ – حماية الملكية الزراعية من التفتت لأى سبب من الاسباب بحيث لا يمكن ان تقوم بأود ملاكها ، ويترك تحديد هذه المساحة للحكومة التى ستراعى بالطبع نوع التربة وانتاجها فى كل منطقة

د – أن تملك الدولة الاراضى

الصالحة للزراعة الكاملة المنشآت وأن تقسط أثمانها على المنتفعين بها لآجال طويلة من غير ربح

هـ — تيسير وسائل التسليف الزراعي لصغار الزراع بانشاء وتشجيع التعاون الزراعي بينهم

ثالثا — اصدار التشريعات والتعليمات التطبيقية اللازمة لتأمين وسائل الاصلاح الزراعي ومنها تحسين طرق الزراعة وتربية الحيوانات والدواجن والاسماك والارشاد ونشر الثقافة الزراعية والتعليم الزراعي وتنظيم الري سواء كان من المياه السطحية أو الجوفية وايجاد أسواق للحاصلات والمنتجات وتعميم الخدمة الصحية في الريف

من حيث تنمية الصناعة

أما من حيث تنمية الصناعة فقد اتخذت التوصيات التالية :

١ — تأخذ الدول العربية على نفسها اقرار سياسة التصنيع وتشجيعه بالقدر الذي يتلاءم مع الحاجة وتنسق مع النواحي الاقتصادية الاخرى وتضع الخطط والمناهج اللازمة لتوجيه هذه الصناعات ومساعدتها وضمان نموها .

٢ — تتخذ الدول العربية الوسائل لتنفيذ ميثاق الضمان الاقتصادي الجماعي ولا سيما في ما يتعلق بخفض الحواجز الجمركية في مابينها تسهيلا للتبادل الاقتصادي والاخذ بمبدأ « الافضلية » في التعامل الجمركي في ما بين شتى أقطارها باعتبارها وحدة اقليمية معترفا بها

٣ — توالي الدول العربية التعليم الصناعي والتدريب الفني والمهني اهتمامها الاول في سبيل تخريج جهاز فني واداري قادر على تلبية مطالب التصنيع ، وتعمل على رفع المجهود الانتاجي واتقان الانتاج

٤ — تشجيع الدول العربية على تأسيس الجمعيات التعاونية الانتاجية تنشيطا لانشاء الصناعات الصغيرة واحياء للحرف اليدوية الفنية .

٥ — تعمل الدول العربية على أن يصاحب الاصلاح الزراعي والريفي انشاء صناعات ريفية تتيح استخدام سكان الريف في أثناء أوقات فراغهم الموسمية وغيرها أو تشغيل الايدي العاملة الفائضة عن الزراعة

٦ — تعنى الدول العربية بتوزيع صناعاتها في مراكز مختلفة من بلادها ابتغاء تعميم التطور الفني في شتى انحائها ..

٧ — تضاعف الدول العربية الجهد من أجل تنشيط انشاء الصناعات المنزلية ولا سيما النسوية رفعا لدخل الاسرة العربية

٨ — تشجيع الدول العربية الادخار في المؤسسات المصرفية العامة والخاصة عن طريق منح المزايا والتسهيلات التي من شأنها تعويد الناس على الادخار ، وذلك بغية تكوين رؤوس أموال يمكن استخدامها في تمويل المشروعات الاقتصادية

الاقتصاد والمحاسبة

مجلة علمية فنية اسبوعية

تصدر نصف شهرية مؤقتا

صاحب الامتياز عبد الله فكري أباظه

رئيس التحرير أحمد عنان

مدير الادارة فؤاد الجنزوري

يصدرها نادي التجارة الملكي

٢٠ شارع محمد بك فريد بالقاهرة

تليفون ٧٤٧٧٣

الاعلانات يتفق عليها مع ادارة المجلة

الاشتراكات في مصر جنيهان ونصف في السنة

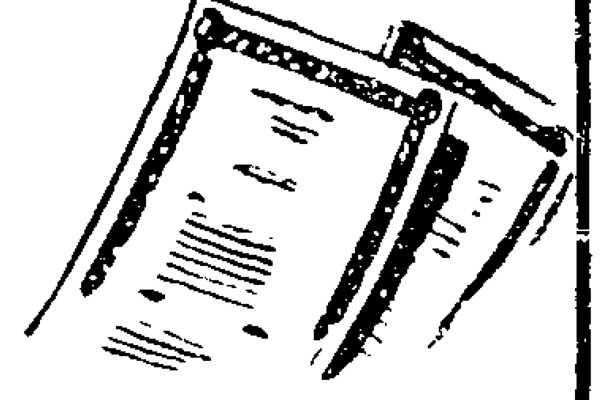
- في سوريا ولبنان وفلسطين والمملكة الاردنية والعراق ٣٧٥٠ قرشا سوريا أو لبنانيا أو فلسا
- في المملكة العربية السعودية ٣٧٥ قرشا صاغا
- في الولايات المتحدة وكندا والمكسيك وكولومبيا والارجنتين ١٧ دولارا
- فيما عدا ذلك من انحاء العالم خمسة جنيهات مصرية أو ٥/٢/٦ جنيهات انجليزية
- تسدد الاشتراكات في مصر والسودان نقدا بموجب أذونات أو حوالات بريدية أو شيكات وفي الخارج بموجب شيك على بنوك القاهرة أو حوالة نقدية

ايرادات الجمارك المصرية في عامي ١٩٥١ و ١٩٥٢

مقدرة بالجنيهات المصرية

تضمنت النشرة التي يصدرها البنك البلجيكي والدولي في مصر احصاء عن ايرادات الجمارك المصرية في عامي ١٩٥١ و ١٩٥٢ وهو كما يلي :

	١٩٥١				١٩٥٢	
رسوم الجمارك	رسوم الانتاج	الجملة	الشهور	رسوم الجمارك	رسوم الانتاج	الجملة
٧ر٧٩٨ر٧٠٦	١ر٠٣٣ر٥٥١	٨ر٨٣٢ر٢٥٧	يناير	٦ر٣٩٧ر٢١١	١ر٢٩٠ر٨٦٦	٧ر٦٨٨ر٠٧٧
٧ر٠٧٣ر٧٠١	٩٠٠ر٠٢١	٧ر٩٧٣ر٧٢٢	فبراير	٥ر٩١٥ر٤٠٨	١ر٥٠٥ر٦٠٠	٧ر٤٢١ر٠٠٨
٦ر٨٩٥ر٩٨٨	١ر٠٢٠ر٩٣٢	٧ر٩١٦ر٩٢٠	مارس	٦ر٣٢٥ر٧٠١	١ر٣٨٨ر٦٦٦	٧ر٧١٤ر٣٦٧
٦ر٧٧٧ر٨٥٦	١ر٣٦٠ر٦٦٥	٨ر١٣٨ر٥٢١	أبريل	٥ر٩٢٠ر٠٧٧	٨٢٨ر٩٦٢	٦ر٧٤٩ر٠٣٩
٦ر٨٩٣ر٧٥٢	١ر٠٦٨ر٩٦٢	٧ر٩٦٢ر٧١٤	مايو	٦ر٤١٤ر٨٤٦	٨٩١ر٨٠٠	٧ر٣٠٦ر٦٤٦
٥ر٣٢٢ر٧١٨	١ر٢٠٤ر٧٩٠	٦ر٥٢٧ر٥٠٨	يونيو	٤ر٢٥٠ر٣١٧	١ر٤٣١ر٢٨٦	٥ر٦٨١ر٦٠٣
٤ر٩٨١ر١٤٠	١ر٠٢٠ر٠٠٩	٦ر٠٠١ر١٤٩	يوليو	٤ر٧٨١ر٥٩٥	٧٣٨ر٦٠٥	٥ر٥٢٠ر٢٠٠
٥ر٧٠٩ر٠١٦	١ر٣٤٥ر٥٣٠	٧ر٠٥٤ر٥٤٦	أغسطس	٤ر٣٥١ر٨٠٠	٩٠٠ر٣٩٣	٥ر٢٥٢ر١٩٣
٥ر١٣٥ر١٠٠	١ر٣٧٥ر٠٠٦	٦ر٥١٠ر١٠٦	سبتمبر	٥ر٠٤٣ر١١٧	٩١٢ر٥١٣	٥ر٩٥٥ر٦٣٠
٦ر٣٤٥ر٠٥٠	١ر٤٢١ر٣٠٨	٧ر٧٦٦ر٣٥٨	اكتوبر	٥ر٨٠٩ر١٤٩	١ر٢٦٧ر٣٦٥	٧ر٠٧٦ر٥١٤
٦ر٢٨٧ر٢٣١	٨٨٧ر٣٤٨	٧ر١٧٤ر٥٧٩	نوفمبر	٦ر١٧١ر٣٩٢	٩٨٠ر٠٢٩	٧ر٠٦١ر٤٢١
٦ر٦٨٩ر٥٣٩	١ر٢٧٥ر٣١١	٧ر٩٦٤ر٨٥٠	ديسمبر			
٧٥ر٩٠٩ر٧٩٧	١٣ر٩١٢ر٤٣٣	٨٩ر٨٢٣ر٢٣٠	جملة			



الاوراق المالية



عن النصف الثانى من ابريل ١٩٥٣

فى خلال الايام الخمسة عشر التى انتهت فى يوم ٢٤ ابريل١٩٥٣ مالت السوق الى التمسك مع نشاط كبير فى التعامل . وكان الاقبال على شراء قراطيس توظيف المال أكثر منه على شراء قراطيس المضاربة ، فأقبل المتعـــاماون على شراء قـــراطيس الحكومة والبنوك وشركات الكبس والبوندد والشركات المالية.

وكان اعـــلان نبأ اســـتئناف المفاوضــات مع بريطانيـــا لتحقيق الجلاء ، ســـببا فى انعـــاش الآمال للوصول الى تسوية نهائية لهـــذا النزاع السيـــاسى . ولا ريب فى أن تسوية هذه المشكلة الاساسية تمكن الحكومة من التفرغ لتنفيذ برنامجها الاقتصادى والاجتمــاعى ولا حاجة بنا الى الاشادة بالنتائج الانشــائية المرتقبة من وراء هذا البرنامج

وبمراقبة سير الســوق فى خلال الايام الخمسة عشر الاخيرة ، لوحظ ان القــرض الوطنى ٣ ١/٤ قــد بلغ ٩٧٥٠ بعد خصم الكوبون المستحق فى ١ مايو مقــابل ٩٧٣٥ بالــكوبون المستحق فى ١٠ أبريل ، والبنك الاهلى بلغ ٢٨٠٠ مقابل ٢٧١٠ وبنك مصر ١٩٨٤ مقابل ١٨٨٠ وأســهم البنك العقارى المصرى ١٢٨٥ بعدما كانت ١٣٣٠ مقابل ١٢١٠ وأســهم شركة مصر للغزل وشركة الغزل الاهليـــة لم يطرأعليها تغيــير ، وشركة الملح والصودا ١٩٣ بارتفاع ١٠ بنط .

أما فيما يتعلق بالشركة العـــامة للكبس والايداعفقد واصلت اتجاهها الصعودى وبلغت قيمــة أســـهمها ١٣١٥ مقابل ١١٧٤

مشكلة جديدة

وثمة مشكلة ظهرت بشكل واضح خلال هـــذه الفترة ، وهى مشـــكلة المتعطلين بسبب اقفال بورصة العقود ممـــــا يجب علاجـــه بالـــروح الاجتماعيـــة والانسانية الطيبة التى يتسم بها العهد الحاضر .

حالة السوق يوم ٢٨ ابريل

اختتمت السوق هذه الفترة بيوم قليل من النشاط ، وجرت مشتريات فى اسهم **البنك الاهلى** ، وشركة **مياه القــاهرة** ، كما جرت مبـــادلات فى **سندات القــرض الوطنى ، والبنـــك التجـــارى وهليـــوبوليس ، والنقـــل والهندســـة ، والمقاولات المتحدة** . . وســـجل هبـــوط فى أسهم **الشركة الشرقية للسينما** .

اخبار الشركات المساهمة

وفيما يلى أهم ماورد اليـــنـــا من اخبار الشركات المساهمة

الشركة المالية المصرية

يدعـــو مجلس الادارة حضرات المساهمين لحضور الجمعية العومية العادية فى يوم الخميس ١٤ مايوسنة ١٩٥٣ الســاعة الثـــانية عشرة ظهرا بمركز الشركةبالقاهرة للنظر فىجدول الاعمال :

تلاوةتقرير مجلسالادارة — تلاوة تقرير مراقبى الحسابات — الموافقة على حسابات السنة المالية المنتهيـــة فى ٣١ مارس ســـنة ١٩٥٣ واعطـــاء مخالصة عنهـــا — منح بدل علامات الحضور لاعضـــاء مجلس الادارة .. التصـــديق على تعيين عضو مجلس ادارة جديد وانتخاب اعضاء بدلا من الذين انتهت مدة عضـويتهم ويجـوز اعادة انتخـــابهم — تعيـــين مـــراقب حسابات للسنة المالية ٥٣ — ١٩٥٤ وتحديد أتعابه .

الشركة المساهمة للعقارات المتحدة

حضرات المســاهمين مدعـــوون

تجارة يوغسلافيا الخارجية عن ســـنــة ١٩٥٢

يبين الجدول التـــــالى التوزيع الجغرافى لتجارة يوغوسلافيا الخارجية فى عام ١٩٥٢ بمليارات الدينارات .

الصـــادرات الى :		الواردات من :	
المانيا	١٧ر١	المانيا	٢١ر٩
الولايات المتحدة	١٠ر٥	الولايات المتحدة	٢١ر٦
بريطانيا	١٠ر٤	فرنسا	٨ر٤
ايطاليا	٩ر٤	النمسا	٨ر٤
النمسا	٧ر٨	بريطانيا	٧ر٦
فرنسا	٣ر٦	تركيا	٧ر٥
سويسرا	١ر٩	ايطاليا	٧ر٣
مصر	١ر٨	بلجيكا	٦ر٩
هولنده	١ر٦	هولنده	٢ر٤
بلجيكا	١ر٤	سويسرا	١ر٩
اليونان	ر٩	استراليا	١ر٦
تركيا	ر٩	العراق	١ر٥
جميع البلدان	٧٣ر٢	جميع البلدان	١٠٩ر

للجمعية العمومية غير العادية يوم السبت ١٦ مايو ١٩٥٤ الساعة ١١ صباحا بمركز الشركة بالاسكندرية ، للمداولة فى جدول الاعمال الآتى :

استبدال نص البند ٢٣ من نظام الشركة الخاص بضمان اعضاء مجلس الادارة بنص يطابق المادة ١٠ من القانون ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ .

الشركة المساهمة المصرية

لانشاء الطرق

(ش٠ م٠ م٠)

حملة الاسهم للشركة المساهمة المصرية لانشاء الطرق مدعوون لعقد الجمعية العمومية العادية فى يوم الخميس الموافق ٧ مايو سنة ١٩٥٣ بمركزها الرئيسى بالاسكندرية للنظر فى جدول الاعمال الآتى :

١ ــ تلاوة تقريرى مجلس الادارة ومراقبى الحسابات .

٢ ــ الموافقة على الحسابات الختامية للشركة عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٢

٣ ــ تحديد توزيع الارباح .

٤ ــ انتخاب أعضاء مجلس الادارة الجديد .

٥ ــ تعيين مراقب لحسابات الشركة لعام ١٩٥٣ .

البنك الايطالى المصرى

(ش٠ م٠ م٠)

حضرات المساهمين مدعوون لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية الذى سيعقد فى الساعة الحادية عشرة والنصف من صباح يوم السبت الموافق ٩ مايو سنة ٩٥٣ بمركز البنك الرئيسى بالاسكندرية ، وذلك للنظر فى جدول الاعمال الآتى :

١ ــ تقرير مجلس الادارة .

٢ ــ تقرير مراقبى الحسابات

٣ ــ مناقشة الميزانية وحساب الارباح والخسائر لغاية ٣١ ديسمبر ١٩٥٢ والمصادقة عليها وتقدير مكافأة مجلس الادارة عن السنة المالية ١٩٥٢

٤ ــ انتخاب أعضاء مجلس الادارة

٥ ــ تعيين مراقبى الحسابات للسنة المالية ١٩٥٣ وتقدير اتعابهم

وفى حالة عدم امكان عقد اجتماع الجمعية فى التاريخ المذكور بسبب عدم توافر العدد القانونى فان حضرات المساهمين مدعوون من الآن للاجتماع فى نفس المكان وفى نفس الساعة من يوم السبت ١٦ مايو سنة ١٩٥٣ للنظر فى جدول الاعمال السابق بيانه

البنك الايطالى المصرى

(ش٠م٠م٠)

الجمعية العمومية غير العادية

حضرات المساهمين مدعوون لحضور اجتماع الجمعية العمومية غير العادية الذى سيعقد فى الساعة الثانية عشرة من صباح يوم السبت ٩ مايو سنة ١٩٥٣ بالمركز الرئيسى الكائن بالاسكندرية للنظر فى جدول الاعمال الآتى :

١ ــ العدول عن التعديلات السابق ادخالها على المادة ١٤ من نظام الشركة وفقا لقرارات الجمعيتين غير العاديتين المنعقدتين فى ١٩٤٨/٥/٢٧ و ١٠/ ١٩٥٢/٤

٢ ــ تعديل المادة ٢٧ من نظام الشركة .

٣ ــ المصادقة على التعديلات التى ادخلت على المادة ٣٧ من نظام الشركة وفقا لقرارات الجمعية العمومية غير العادية المنعقدة فى ١٩٥٢/٤/١٠

الشركة العمومية للكهرباء والميكانيكا

(ش٠م٠م٠)

حضرات المساهمين مدعوون الى عقد جمعية عمومية غير عادية يوم الثلاثاء الموافق ١٢ مايو سنة ١٩٥٣ فى مكاتب مركز الشركة بالاسكندرية للمداولة فى جدول الاعمال الآتى :

أولا ــ الغاء ٤٥٠٠ حصة تأسيس للشركة .

ثانيا ــ تعديل المادة ٣٣ من نظام الشركة كما يأتى :

توزع الارباح الصافية للشركة ، بعد خصم جميع المصاريف وفوائد القروض ومختلف الاعباء ، على الشكل وبالترتيب الآتيين :

١ ــ مبلغ معادل ٣٪ من قيمة الممتلكات الثابتة فيكون منه مال استهلاك وتجديد

٢ ــ خمسة فى المئة (٥٪) للاحتياطى العادى

٣ ــ المبلغ اللازم لصرف ستة فى المئة (٦٪) للمساهمين عن المبالغ المدفوعة منهم ولا تحسب هذه الفائدة على المتأخرات

٤ ــ عشرة فى المئة (١٠٪) لمجلس الادارة .

ويوزع الرصيد على المساهمين بعد هذه الخصوم ويجوز للجمعية العمومية بناء على اقتراح مجلس الادارة أن تستقطع من الرصيد المذكور وقبل هذا التوزيع ، مبلغا اضافيا لتكوين أى احتياطى غير عادى أو خاص يخصص اما لاستهلاك رأس المال الاسهم عن طريق السداد المتساوى بين الاسهم أو عن طريق السحب بالقرعة أو عن طريق استردادها فى حالة نزولها تحت قيمتها الاصلية واما لاى غرض مفيد آخر . وستلغى الاسهم على أثر سحبها بالقرعة

ثالثا ــ تعديل الفقرة الاولى من المادة ٢٢ من نظام الشركة على الوجه التالى :

« تعين الجمعية العمومية فى كل سنة مراقبا مساهما أو كان غير مساهم » .

شركة بيرة التاج

(كراون بريورى)

شركة مساهمة

حضرات مساهمى شركة بيرة التاج المساهمة (كراون بريورى) مدعوون للاجتماع بهيئة جمعية عمومية عادية فى يوم الاربعاء الموافق ٦ مايو سنة ١٩٥٣ بمقر الشركة الادارى بالاسكندرية للنظر فى جدول الاعمال التالى :

١ ــ تلاوة تقرير مجلس الادارة والموافقة عليه

٢ ــ تقرير مراقبى الحسابات

٣ ــ الموافقة على الميزانيات وحساب الارباح والخسائر لسنة ١٩٥٢ وتوزيع الارباح

٤ ــ أخلاء طرف أعضاء مجلس الادارة ومراقبى الحسابات .

تجارة الهند الخارجية

فى عام ١٩٥٢

ذكر وزير التجارة الهندى فى تقريره المقدم الى البرلمان انه امكن التقليل تدريجيا من العجز الشهرى فى تجارة الهند الخارجية خلال سنة ١٩٥٢ ، ومما يذكر أنه فى أوائل سنة ١٩٥٢ عندما كانت الواردات صعبة المنال والانتاج المحلى لايفى بالطلب الداخلى فرضت الحكومة الهندية القيود الشديدة والضرائب العالية على الصادرات الهندية بينما حررت معظم الواردات من القيود وشجعتها فلما تحسنت حالة العرض العالمية وازداد سيل الواردات ظهر عجز كبير فى ميزان تجارة الهند الخارجية فبلغ فى المتوسط حوالى ٢٨٣ مليون روبية شهريا فى النصف الاول من عام ١٩٥٢ . ولقد تناقص العجز فى النصف الثانى من العام الى ٣٧ مليون روبية شهريا كنتيجة لفرض قيود شديدة على الواردات وتخفيض ضرائب الصادرات ورفع الرقابة عنها

هذا وقد بلغت قيمة صادرات الهند فى عام ١٩٥٢ — ٦١٧٠ مليون روبية مقابل ٧٦٧٠ مليون روبية فى عام ١٩٥١ ، وبلغت قيمة الواردات ٧٩١٠ مليون روبية مقابل ٨٤٣٠ مليون روبية فى عام ١٩٥١ ، وبهذا بلغ العجز ١٧٤٠ مليون روبية مقابل ٧٦٠ مليون روبية فى عام ١٩٥١ ، وقد بلغت قيمة واردات القمح ٥٢٠ مليون روبية وهى تعتبر بمثابة قرض من الولايات المتحدة ، ولم يحدث تغيير كبير فى أتجاهات التجارة فقد بلغت نسبة نصيب المملكة المتحدة فى صادرات الهند ٢٠٪ بعد أن كانت ٢٦٪ وزاد نصيبها فى الواردات من ١٧٪ الى ١٩ ٪

مشروع وادى الثرثار

رسا عطاء تنفيذ مشروع وادى الثرثار فى العراق — وهو يشتمل على انشاء سد رئيسى على نهر الدجلة وجسر لسكة الحديد ، على شركة « زبلن » الالمانية بمبلغ ٤٫٩٤٨٫٠٠٠ جنيه . والمتوقع الانتهاء من العمل فى هذا المشروع قبل عام ١٩٥٦

الشريعة الاسلامية والتأمين

بقية المنشور ص ١١

بقية المنشور ص ١١

الاشياء موقف المعارض أن تستطيع أن تعيش لان العالم الآن صار كالافراد ... فكما أن الفرد لا يستغنى عن معونة الفرد ، فلا تستغنى الدولة كذلك عن معونة دولة .

الدستور الالهى

هذا من ناحية ، ولقد شرح أخواننا أن هذا النوع نوع من التعاون تقتضيه الحركة التجارية ، والضرورة الاجتماعية . ولكن من ناحية أخرى نحن مسلمون لنا تشريع الهى ، فنحن لا نستطيع أن نخرج عن الدستور الذى رسمه الله فى كتابه ، ورسوله فى أحاديثه ، فمهمة العالم الشرعى مهمة شاقة وحرجة من انه : لا يريد أن يخرج عن الدستور الالهى ، ويريد ألا يعطل حركة الدولة ونموها .

فاننا نريد أن نصل الى رأى يقتنع به الزارع فى حقله ، والمرأة فى بيتها ، لا نقتنع نحن به هنا فقط . فلا بد أن ندقق فى بحث شروط عقد التأمين ... حتى نحكم بأنه عقد ليس فيه شبهة ولا مقامرة ، فاذا وصلنا الى أن هذا العقد ليس فيه شبهة ولا مقامرة ، فان الله لا يحرم عقدا فيه خير للناس .

عقد التأمين

الشيخ محمد أبو زهره : حدثنا رجال التأمين الليلة عن تاريخ التأمين ... التأمين البحرى ، والتأمين على الحياة ، والتأمين ضد الحوادث .. الخ قالوا كل هذا ، ولم يذكروا صورة الايجاب والقبول فى عقود التأمين ... هل فى هذه الصورة شبهة .. ولقد قال سيدنا عمر بن الخطاب (دعوا الربا والريبة) ، لم يذكروا لنا صورة الايجاب والقبول عندما يؤمن شخص على حياته .. نريد ان نعرف كل هذا .. وماهية عقد التأمين .. عند ذلك نستطيع الحكم للتأمين .. أو عليه !

الاستاذ عبدالله فكرى أباظه : ارجو أن يكون مفهوما تماما أننا لسنا هنا فريقين ، بل نحن نتضامن ونتعاون على فهم أمر ما . فنحن لن نصدر فتوانا دون الاطلاع على عقد التأمين ... لذلك أجد من الحق ان يبقى الموضوع عند هذا الحد حتى جلسة أخرى حتى نخرج بحكم صالح ... فاما تركنا التأمين على وضعه الحالى واما عدلنا بعض أركانه .

تعقيبات

ثم عقب على ماقيل فى الندوة بعض المستمعين من الحاضرين . فقام الاستاذ زكريا محمد شفيق بمصلحة الضرائب ، وذكر أن التعاون على الخير هو من الدعائم الرئيسية التى اقامها الدين ورعاها . وكما تختلف صور هذا التعاون ، تختلف وسائله . فنحن اذا لم نحسن اختيار الوسيلة ضللنا الطريق .

ثم تساءل **الاستاذ الشيخ أبوزهرة:** اتفقنا على أن الاساس الذى يقوم عليه التأمين هو « التعاون » ... فهل هذا التعاون : **تعاون على « البر والتقوى » .. أم تعاون على « الاثم والعدوان » ؟**

واود أن اتساءل ايضا : ما هى « ماهية » **الفائدة المركبة** التى تعطى اضعافا مضاعفة ... كما أن من المقررات الفقهية أن المال الذى يستحقه الشخص فى آخر حياته يكون ميراثا له ... والتأمين يحرم فى سن الاستحقاق بعض الورثة حسب رغبة المؤمن عليه وهنا أتساءل عن : **عدم تطبيق قواعد الارث .**

ثم أتساءل عن طريقة استغلال أموال المؤمنين : فى أى نوع من **الاستثمار** ... مصارف .. عقارات ... واذا اعتبرنا أن المال المستغل هو اشتراك من المؤمن عليه ... فهل يدخله «ربا» أو « شبهة الربا » ... ؟

كل هذه النقط اود أن اتساءل عنها ... أود لها ايضاحا من رجال التأمين .. حتى نستطيع أن نصدر الفتوى الشرعية الفقهية .. والله يهدينا لطريق الرشاد .

ثم أعلن رئيس الندوة انتهاء المناقشة على أن تحدد جلسة أخرى بل جلسات يتم فيها البحث حتى تصدر الفتوى السليمة .

نص المذكرة الايضاحية لوزير المالية والاقتصاد

عن تشديد العقوبة على المتهربين من ضريبة الأرباح التجارية وكسب العمل

كانت الحاجة ماسة منذ صدر قانون الضرائب على الثروة المنقولة فى سنة ١٩٣٩ الى ان ينص فيه على عقوبات رادعة لمنع التهرب أو التحايل فى اخفاء الممولين لارباحهم الصحيحة عن مصلحة الضرائب ، وقد ظهرت هذه الحاجة أكثر وضوحا بعد وضع القانون موضع التنفيذ وزدياد حالات التهرب ، والصعوبات الجمة التى تلاقيها المصلحة فى اكتشاف الارباح المخفاة والمجهود الكبير الذى يبذل فى هذا السبيل — وقد اتضح أن هذا الاخفاء اما ان يتم بمعرفة المموليں واما بمساعدة أو تحريض بعض الاشخاص غير المسئولين ،وقد نشأ عن ضعف العقوبة على المتهربين ومعاونيهم أن ضاعت على الخزانة العامة أموال طائلة وشاع بين جمهور الممولين والمتصلين بهم عدم الاكتراث بقوانين الضرائب ، ورعاية حقوق الخزانة علاوة على ما يضيع على المصلحة من مجهود بعض الموظفين المخصصين لمكافحة هذا التهرب وكان فى الامكان الافادة منهم فى عمل ايجابى للصالح العام •

ولهذا كان من الضرورى علاج هذا الحال بعد ان مرت فترة طويلة منذ صدور قانون الضرائب فى سنة ١٩٣٩ الى الآن تكفى لكى يعرف كل ممول التزاماته وحقوقه الضريبية — وذلك بتعديل التشريع بالنص فيه على فرض عقوبات رادعة لمن يحاول أو يساعد على اخفاء مبالغ تسرى عليها الضريبة وضمانا للوصول الى معرفة حقيقة المركز المالى للممول وتحديد ارباحه الخاضعة للضريبة ، فقد رؤى ضرورة النص على توقيع العقوبة المشددة ذاتها على كل من يحرض أو يساعد الممول أو المنشأة على التهرب بأية طريقة من طرق المساعدة •

وقد لوحظ من ناحية اخرى ان المادة ٥٠ قصرت الحق المخول لوزير المالية والاقتصاد فيما يتعلق بتعيين اعضاء لجان الطعن على الاعضاء الاصليين دون النص صراحة على سلطة تعيين أعضاء أحتياطيين وعلى تعيين مقار اللجان دون تخويله تعيين دائرة اختصاصها لذلك رؤى تعديل هذه المادة تلافيا لهذا القصور •

وتحقيقا لما تقدم اعد المشروع المرافق متضمنا ما يأتى :

١ — اعتماد اقرارات الممولين والوثائق والمستندات المؤيدة لها من محاسب معتمد

لما كانت المواد ٤٣ و ٤٤ و ٤٨ تنص على الزام الممولين من الشركات أو الافراد تقديم اقرارات بأرباحهم مرافقاتها الوثائق والمستندات المؤيدة لها فى حالة ما اذا كانت لديهم حسابات منظمة لما كانت هذه الحسابات عادة ما تكون تحت رقابة اشخاص لهم دراية كافية بأعمال المحاسبة والمراجعة فقد عدلت المواد المذكورة بحيث تلزم الممولين اعتماد الاوراق المقدمة منهم للمصلحة من محاسب أو محاسب تحت التمرين أو مساعد محاسب من المقيدين بالسجل العام بأحد الجداول المشار اليها فى القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ الخاص بتنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة وان يقرر المحاسب ما يفيد انها تمثل المركز المالى الحقيقى للمنشأة ، ذلك لضمان مطابقة البيانات المقدمة لمصلحة الضرائب لدفاتر وسجلات المنشآت •

ومراعاة لظروف الممولين المختلفين من حيث الثقافة والمقدرة المالية رؤى النص فى المادة ٤٨ على أن يعفى من هذا الالزام المنشآت الصغيرة والممولون الذين لا يزيد رأس مالهم على الف جنيه ويستخدمون أقل من عشرة عمال أو كان صافى الربح السنوى لا يجاوز ٦٠٠ جنيه ولو كان رأس المال لا يزيد على الف جنيه أو كان العمال يقلون عن عشرة • كما ترك تحديد نوع الدفاتر والسجلات التى يلزم بها غيرهم من الممولين الى وزير المالية والاقتصاد لكى يضع نظاما مبسطة للدفاتر والحسابات والسجلات تتلاءم مع مقدرة كل طائفة منهم وظروفها وتتمشى مع تطور هذه النظم على ضوء التجربة •

٢ — تعديل الجزاءات

(ا) بالنسبة الى عدم تقديم المستندات والاقرارات المطلوبة وسداد الضرائب من واقعها

عدل الحد الاقصى للغرامة الواردة بالفقرة الاولى من المادة ٨٥ الى خمسين جنيها بدلا من عشرين جنيها ، وبالفقرة الثانية الى مائة جنيه بدلا من خمسين جنيها حتى يقل أو ينعدم عدد الممولين المتخلفين عن تقديم اقراراتهم أو أداء الضرائب المستحقة عليهم من واقع هذه الإقرارات أو لمتأخرين عن توريد المبالغ المحصلة بمعرفتهم الى الخزانة العامة فى المواعيد المحددة فى القانون ، أو تقديمها بدون اعتماد المحاسب بما يفيد مراجعتها وصحتها •

(ب) بالنسبة الى اخفاء مبالغ تسرى عليها الضريبة

ولمنع التهرب لاخفاء مبالغ تسرى عليها الضريبة بتقديم بيانات غير صحيحة عمدا الى مصلحة الضرائب اضيفت مادة جديدة برقم ٨٥ مكررا لتحل محل الفقرة الثالثة من المادة ٨٥ قبل تعديلها ، وقد نص فى المادة الجديدة على عقوبة الحبس بجانب زيادة الغرامة حتى تكون العقوبة رادعة لكل من تسول له نفسه الاعتداء على حقوق الخزانة سواء من الممولين أنفسهم أو ممن يساعدهم على ذلك أو يحرضهم على ذلك كما نص على ان يكون هذا المحرض أو المساعد متضامنا مع الممول فى اداء ما ترتب على أعماله من فروق ضرائب ونص ايضا على مضاعفة العقوبة فى حالة العود خلال ثلاث سنوات •

والنص على عقوبة الحبس بجانب الغرامة والتعويض أخذت به جميع التشريعات الحديثة فى الولايات المتحدة الامريكية وانجلترا وفرنسا وغيرها وذلك فى حالات التهرب من الضريبة سواء بالنسبة للممولين أو من يحرضهم أو يساعدهم فى ذلك — وتصل عقوبة الحبس فى التشريع الامريكى الى خمس سنوات — وقد نص التشريع المقترح على أن تكون عقوبة الحبس بحد أقصى قدره ثلاث سنوات •

وقد ترك الاذن فى رفع الدعوى العمومية لوزير المالية والاقتصاد أو لمن يندبه فى ذلك ضمانا للممولين فى حالات حسن النية • على أنه فى حالة عدم الاذن يتعين رفع الدعوى العمومية بالنسبة الى التعويض فقط • ويجوز فى هذه الحالة لمدير عام مصلحة الضرائب أو من ينيبه الصلح فيه •

ولكى تتاح الفرصة للممولين الذين يرغبون فى تصحيح موقفهم مع مصلحة الضرائب وابراء ذمتهم مما عليهم للخزانة من حقوق سبق أن أهملوا اداءها نصت المادة الرابعة من المشروع على عدم رفع الدعوى العمومية عليهم اذا تقدموا من تلقاء انفسهم وقبل ان يكشف تلاعبهم — الى المصلحة بقرار صحيح عن المبالغ المخفاة وذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون وهى مدة كافية كفترة للغفران عما ارتكب من جرائم ••

٣ — تعديل المادة ٥٩

ورد بالفقرة الاخيرة من المادة ٥٩ أن يعاقب على مخالفة احكام هذه المادة بالعقوبات المبينة فى المادة ٨٥ فقرة أولى — ويقضى التنسيق الواجب مراعاته فى مواد القانون وبمناسبة تعديل المادة ٨٥ الغاء هذه الفقرة من المادة ٥٩ اكتفاء بالنص عليها فى المادة ٨٥

٤ — تعديل مواعيد رفع الحجز التحفظى

تقضى الفقرة ثانيا من المادة ٩٠ من القانون برفع الحجز التحفظى اما بناء على حكم من المحكمة أو بقرار من المدير العام أو يكون قد مضى شهران من تاريخ توقيع الحجز ولم تربط الضريبة ، وقد اتضح نتيجة التطبيق العملى لهذه الفقرة عجزها التام بوضعها الحالى عن أن تفى بالغرض الذى شرعت من أجله كما ترتب على تطبيقها مشاكل وقضايا وصعوبات متعددة — وترجع هذه الصعوبات الى النص على انهاء الحجز اذا مضى شهران من تاريخ توقيعه ولم تربط الضريبة وهذا النص يعتبر تعجيزا للمصلحة — فالحجز التحفظى قد شرع للمحافظة على حقوق الخزانة من الضياع — ومدة الشهرين المحددة لاتمام الربط لاتكاد تكفى لاستيفاء المدد التى نص عليها القانون للاخطار بعناصر ربط الضريبة لمدة شهر ثم الاخطار بربط الضريبة لمدة شهر آخر ، فلا يبقى من مدة الشهرين المحددين لسقوط الحجز أى وقت لفحص حسابات ومستندات المنشآة المحجوز عليها أو لبحث اعتراضاتها على تحديد المصلحة لارباحها أو لاتمام اجراءات الربط وتوقيع الحجز •• الخ ••

من هذا يتضح ان النص بوضعه القائم يعتبر عديم الفائدة ويجب تعديله حتى ينتج الاثر الذى شرع من اجله — وعلى الاخص بعد ان صدرت احكام كثيرة بعدم جواز تجديد الحجز التحفظى •

والنص المقترح يتضمن تعديل مدة الشهرين الى أربعة اشهر حتى تتاح الفرصة لموظفى المصلحة لفحص حسابات الممول بدقة واخطار المنشأة بعناصر ربط الضريبةوفحص اعتراضاتها ثم اخطارها بما يستقر عليه الرأى فى ربط الضريبة الواردة بالمادة بأنه الربط طبقا لتقدير المأمورية منعا للبس •

ونظرا الى ان المادة ٥٠ قصرت الحق المخول لوزير المالية والاقتصاد على تعيين الاعضاء الاصليين للجان الطعن دون الاحتياطيين وعلى تحديد مقار اللجان دون اختصاصها المكانى •

لهذا رئى تعديلها — وذلك بالنص على اعتبار الاعضاء الاصليين اعضاء احتياطيين بالجهات التى بها أكثر من لجنة واحدة وذلك لان تعيين الاعضاء الاحتياطيين من بين مأمورى الضرائب يؤدى الى عدم تفرغهم لاعمالهم الاصلية مما يترتب عليه اضعاف القوة الانتاجية بالمأموريات

كما اجيز لوزير المالية والاقتصاد تعيين الاعضاء الاحتياطيين بالجهات التى بها لجنة واحدة ، وكذلك تحديد الاختصاص المكانى للجان •

ونظرا الى ان صالح العمل قد يقتضى سرعة تعديل الاختصاص المكانى لبعض اللجان كان يكون بها حالات كثيرة بعكس الحال فى غيرها الامر الذى يتطلب وقف الاحالة على الاولى واختصاص الاخرى بهاتحقيقا للتوازن فى العمل بينها •

ولما كان انتقال لجنة من مكان الى آخر يستلزم استصدار قرار وزارى مع ما يقتضيه من اجراءات ووقت •

لذلك اجيز لوزير المالية والاقتصاد انابة غيره فى تحديد مقار اللجان وتعيين اختصاصها المكانى تمشيا مع السرعة المرجوة •

تابع المنشور على صفحة ١٩

وقد ردت المحكمة على ذلك بما ثبت أمامها من أن الممول لم يقبل التقدير الذى أجراه المأمور واختلف معه فيه ، وأن هذا الخلاف استمر قائما أمام المحكمة الابتدائية عند نظر المعارضة المقدمة منه فى قرار اللجنة فليس له بعد ذلك أن يتعلل بأن المصلحة لم تحاول الاتفاق معه . لان محاولة الاتفاق قد تمت فعلا بعرض التقدير الذى أجراه المأمور عليه وفشلت بسبب اصراره على عدم قبوله . وانتهى الامر بعرض الخلاف على اللجنة وهى صاحبة الولاية الاصلية فى التقدير تجريه بهذا الوصف لا بوصف كونها هيئة تنظر فى طعنه فى تقدير سابق تجريه مصلحة الضرائب التى ليس لها اختصاص بذلك التقدير ، وانما لها ان تتفق مع الممول قبل اللجنة الى لجنة التقدير ، فمتى لم يتم الاتفاق امتنع على الممول التمسك على المصلحة باى تقدير سابق اجرته ، ولا اهمية لما قد يقال من أن المصلحة لم تعلن الممول بتقديرها مادام شهد بأنه علم به ولم يقبله ..

أما السبب الثالث فانه يخلص فى أن الحكم المطعون فيه منه — أي من الممول — قد أخطأ اذ أسند للجنة التقدير انها اتبعت فى تقديرها طريقة فنية مع انه قال بأن هذه الطريقة لا تعد الطريقة الحسابية المثلى فى التقدير .. وهذا الطعن مردود بأن على الممول الطاعن أن يثبت هو الخطأ فى قرار اللجنة . ووفقا لنص المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ اذ ثبت انه عجز عن تقديم هذا الاثبات ولم يقدم صورة رسمية من قرار اللجنة لمعرفة الاسس التى بنى عليها قرارها على وجه الخطأ فيه ..

المبدأ

ان المادة ٤٧ فقرة ٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تقضي بأن ضريبة الارباح التجارية والصناعية تحدد على أساس التقدير متروك لقاضي الموضوع يباشره بجميع الطرق الممكنة التى تمكنه من الكشف عن حقيقة أرباح الممول دون ان يتقيد فى هذا الشأن بطريق دون آخر ، ولا يعترض على تقديمه ما دام مقاما على أسباب سائغة كافية لحمله ، فاذا كان مما اعتمد عليه من العناصر فى هذا التقدير المظهر الخارجي لمحال الممول وصقعها فلا يصح الاعتراض عليه فى ذلك

(محكمة النقض فى القضية رقم ١٩٥ سنة ١٩ قضائية)

طعن الممول بأن المحكمة اخطأت اذ أخذت فى تقدير أرباحه بالمظهر الخارجي لمحاله ، مع أنه من الواجب قانونا أن يكون أساس تقدير الضريبة مايربحه الممول فعلا ، لا ما يفترض أنه ربحه تأسيسا على المظهر الخارجي لمحله سواء أكان يمسك دفاتر منتظمه أم كانت دفاتره غير منتظمه أم كان لا يمسك دفاتر على الاطلاق ولكن محكمة النقض لم تأخذ بهذا النظر وقالت أن المظهر الخارجي لمحال الممول وصقعها هو عنصر من العناصر التى لها اعتبار عند تقدير الضريبة أيضا مستندة فى ذلك على المادة ٤٧ فقرة ٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على أن الممول كان قد قدم أمام المحكمة الدفاتر المثبتة لحقيقة أرباحه فى نظره ..

احمد حمدى حافظ — قاض
رئيس الدائرة التجارية الثالثة
بمحكمة الزقازيق


بنك مصر
الخزانة الليلية

شركة مصر للحرير الصناعى

شركة مساهمة مصرية

تأسيس الشركة

مصانعها بدفشو بكفر الدوار بحيرة ـ مركزها الرئيسى ومحلها القانونى عمارة بنك مصر ١٥١ شارع محمدبك فريد ـ القاهرة

رأس مال الشركة

٢٥٠٠٠٠٠ر٢ جنيـــه ممثلة فى ٠٠٠ر٦٢٥ ســـهم بواقع ٤ جـ م منها **٠٠٠ر٣٧٥ ســهما أســميا و** ٠٠٠ر٢٥٠ سهما لحامله

أغراض الشركة

القيام بصناعة الحرير الصناعى ومشـــتقاته ومادة السيليـــولوز ومشـــتقاتها والاتجـــار فى كل ذلك وصناعة وتجارة المواد الكيماوية اللازمة لصناعة الحرير ومشتقاته ، وكافة العمليات المتعلقة بطريقـة مباشرة وغير مباشرة لصنع الحرير الصناعى ومشتقاته

نشاط الشركة الصناعى

الشركة الوحيدة بالقطر المصرى والشرق لانتاج خيوط الحريرالصناعى ومشتقاته وتنتج يوميا :

عدد	عدد
٥ر٦ طن من خيوط الحرير	٥ر٦ طن من الالياف القصيرة
١ طن من ورق مصروفان	٣ طن من حامض الكبريتيك
٥ طن من ثانى كبريتور الكربون	١٥طن من سلوفات الصـــودا المبلورة (ملح جلوبر)

مطابع دار « أخبار اليوم »



الاقتصاد والمحاسبة

العدد ٥٣ صاحب الامتياز : عبد الله فكرى أباظة رئيس نادى التجارة الثمن
١٥ مايو ١٩٥٣ رئيس التحرير : أحمد عنان ١٠ قروش

فى هذا العدد

تهيئة العمل للجميع

أشرف العام الدراسى على نهايته ، وبالتالى صار من الطبيعى أن تقذف الجامعات والمعاهد العليا الى الحياة العملية بفوج جديد من الشباب المثقف الذى يريد الاهتداء الى عمل يهيىء له سبيل الحياة ويهيىء لبلاده سبيل النمو الاقتصادى .

وهذا أمر لا نخاله يغيب عن فطنة المسئولين ، فان العمل حق لكل فرد وان مجرد فتح أبواب الجامعات أمام الراغبين فى العلم ، معناه تسليم الحكومة بأن من حق كل خريج أن يهتدى الى عمل وان يصبح عنصرا من عناصر الانتاج فى البلاد .

غير أن حالة الانكماش التى تجتازها مصر الآن عقب الظروف العسيرة التى اجتازتها بعد الحرب العالمية ثم بعد حرب فلسطين ثم بعد كارثة حرق القاهرة ، جعلت نسبة المتعطلين عن العمل – ولا سيما بين المتعلمين – تقفز الى منسوب لم تكن تعرفه قبلا ، وصار هناك متعلمون يبحثون عن العمل فلا يجدونه . وهذه تبعة يتعين على الحكومة أن تجد لها حلا مع احتفاظها فى الوقت نفسه بسياسة التقشف وحسن توزيع الموظفين الحاليين حتى لا تثقل كاهل الخزانة بأعباء دائمة من مرتبات الموظفين .

والذى لا ريب فيه أن الحكومة لا تستطيع أن تفتح أبواب العمل الحكومى أمام هؤلاء الخريجين فى كل عام ، والا كان معنى ذلك أن يزيد عدد الموظفين الحكوميين فى كل سنة بنحو سبعة آلاف موظف أو أكثر ، وهو عبء غير مستطاع حمله . ولكن الذى لا يرتاب فيه أحد هو أن مجال الاعمال الحرة يستطيع أن يستوعب هؤلاء الخريجين ، كما أن المشروعات الانتاجية التى تدأب الحكومة فى تنفيذها ، من شأنها أن تهيىء العمل لهم .

ومعظم الشباب يبحث عن العمل فى القاهرة حتى ان الواحد ليرفض أن يعمل فى الثغر أو فى احدى المدن الاخرى . وهذا اتجاه ينبغى ألا يجد ترحيبا ، لانه اذا ضاق مجال العمل فى القاهرة ، فان المجال متسع فى المديريات والقرى . ولو اعتاد الشباب روح المغامرة مع شىء من الصبر وكثير من الاجتهاد ، فانهم يستطيعون فى زمن قليل أن يشقوا لانفسهم طريقا فى الحياة مهما تكن الظروف غير مواتية .

أما نصيب الحكومة فى هذه الحال، فيكون نصيب الموجه المشجع المرشد . فالشباب المثقف هو عدة مصر ، واذا تعطل فرد واحد منهم خسر الانتاج القومى طاقة منتجة



السياسة الضريبية

ليس ثمة ريب فى أن للخزانة العامة على الافراد حقا يجب أن تتقاضاه فى شكل الضرائب تلك الضرائب التى تتقرر وفقا للتشريعات التى تصدرها الحكومة . والتهاون فى جباية الضرائب أو فى ادائها هو تهاون فى واجب وطنى يجب عدم السماح به .

وقد انتوت الحكومة أن تصدر أخيرا تشريعات لمكافحة التهرب من الضرائب على الايراد العام ، وقيل أن العقوبة التى توقع فى هذه الحالات هى الحبس الى مدة قد تصل الى ثلاث سنين والغرامة الى ما يصل الى الف جنيه . وكان رد الفعل لهذه التشريعات ، أن عقد التجار والصناع وذوو المهن الحرة اجتماعات لبحث هذا التشريع الجديد ، وانتهوا الى تقديم مذكرة الى المسؤولين ينصحون فيها بعدم المغالاة فى النص على العقوبات خشية أن يكون لها ضرر على سير الاعمال فى مصر .

والثابت عامة أن تشديد العقوبة لا يمنع وقوع الجريمة ، والذين تصدر عليهم أحكام الاعدام جزاء عما اقترفوه مصداق لذلك .

والثابت كذلك أن التاجر أو ذو المهنة الحرة يعتمد فى المقام الاول على سمعته ونزاهته ، واذا تعرضت هذه السمعة لادنى اتهام أو اذا خدشت هذه النزاهة لاى اعتبار خسر التاجر أو المشتغل بالمهنة الحرة كل رأسماله أو الشطر الاكبر منه . فكيف اذا تعرض هذا التاجر للحبس اما احتياطيا أو تنفيذا لحكم صدر عليه ؟ انه فى مثل هذه الحالة يفقد كل شىء ، ولا يستطيع أن يستأنف عمله .

والضرائب المقررة ، بناء على تشريعات صدر بعضها فى اثر بعض ، وعدل بعضها بعضا ، وكان صدورها متلاحقا مترادفا حتى صار مجرد حصرها مهمة عسيرة حتى على الرجال المشتغلين بجباية هذه الضرائب أنفسهم . ومجال الخلاف فى التقدير متسع أمام الجابى من ناحية ، والتاجر أو المشتغل بالمهن الحرة من ناحية أخرى . وهذا الخلاف التقديرى قد يؤول بمقتضى التشريعات الجديدة بأنه ((تهرب)) يستحق صاحبه عليه عقوبة الحبس والغرامة ، وهذا ما لا يقصده الشارع بتشريعه .

لذلك يحسن بالمسئولين أن يعيدوا النظر فى السياسة الضريبية من أساسها ، وأن يصدروا تشريعا موحدا ينظم الضرائب جميعا ، وان يراعى فيه ان ارهاب المنتجين أو الممولين بالعقوبات المشددة قد يؤدى الى اعراض الناس عن الشروع فى أعمال جديدة ، وليس هذا فى مصلحة الاقتصاد القومى

ثم ان رأس المال الاجنبى الذى تعمل الحكومة بجميع الوسائل على اغرائه للاستثمار فى مصر ، قد ينتابه الجزع من هذه التشريعات فيؤثر بلادا أخرى على هذه البلاد

ومن ناحية أخرى يحسن بالحكومة قبل أن تفكر فى اصدار تشريعات جديدة لتقرير ضرائب جديدة — وقد صار عبء الضرائب فى مصر ثقيلا — أن تراعى اعتبارين هامين ، هما :

أولا — هل أداة جباية الضرائب الحالية قادرة على النهوض بمهمتها كما ينبغى أو أن هناك نقصا فى الموظفين أو فى الوسائل يجعل جباية الضرائب متعذرة .

ثانيا — أنه يحسن انقاذ الضرائب التى توشك أن تسقط بالتقادم وتفقد الحكومة حقها فيها ، بدلا من سن ضرائب جديدة تصبح بدورها عرضة للسقوط بالتقادم .

فليس القصد من الضرائب هو اثقال كاهل الممول أو المشتغل بالمهن الحرة ، بل القصد هو تمكين كل فرد من اداء حق الخزانة العامة ليهون على الحكومة أن تقوم بمشروعاتها الانشائية والعمرانية .

زراعة القطن الامريكى فى مصر

نشرنا فى غير هذا المكان حديثا للاستاذ الدكتور يوسف نحاس الذى يقترن اسمه بالقطن ، اذ انه اشتغل به زارعا وتاجرا وعالما ودارسا مدة تزيد على أربعين عاما ، ومثل مصر فى جميع المؤتمرات الدولية التى عقدت للقطن ، وكتب عنه بحوثا مطولة نفيسة وأثبتت الايام صدق رأيه وبعد نظره .

ويدعو الدكتور نحاس فى حديثه هذا الى زراعة القطن الامريكى من نوع ((ويبر)) الذى نجحت زراعته فى السودان ، والذى يجزم بنجاح زراعته فى مصر بحيث يفوق انتاج الفدان منه فى مصر ثلاثة أضعاف انتاج الفدان فى الولايات المتحدة ، مما يجعل مصر منافسا خطيرا للولايات المتحدة فى هذا المضمار .

وليست هذه هى المرة الاولى التى يعلن فيها هذا الرأى ، فقد سبق له أعلانه فى الماضى ، ولكن المسئولين لم يقبلوا هذا التحدى وآثروا النهج القديم وهو حظر زراعة القطن الامريكى خشية تهجينه للقطن المصرى .

ولكن السياسة التى تسير عليها الحكومة الحاضرة — وهى سياسة الاخذ بكل اقتراح عملى مفيد تثبت التجربة نجاحه — تجعلنا واثقين من أن هذا الاقتراح لن يمر مر الكرام ، بل سيكون محل عناية من وزارة الزراعة ، وموضوع تجارب تجريها فى مزارعها لمعرفة مدى ملاءمة الاحوال فى مصر لزراعة القطن ((الويبر)) .

اصدار الكتب الى الخارج

لا تزال الحكومة تسير على سياسة عتيقة بمنعها اصدار الكتب التى تطبع فى مصر الى الخارج . ولسنا نعرف حجة الحكومة فى ذلك ، كما اننا لسنا نرى فى مثل هذا التصرف وجاهة تدعو الى الحرص عليه والاستمرار فى منع تصدير الكتب الا بترخيص شأنه أى بضاعة أخرى .

والذى يعرفه المشتغلون بصناعة التأليف والطبع أن سوق المطالعة فى مصر تكاد تكون محدودة جدا ، وأن أسواق الكتب التى تطبع فى مصر هى فى الخارج لا فى الداخل .

ولكن الحواجز التى تفرضها الحكومة ، فضلا عن اساءتها الى حركة الثقافة عامة وفضلا عن منعها الثقافة المصرية من أن تغزو الاقطار العربية والاسلامية الاخرى ، تسىء الى الاقتصاد القومى

ومن ثم نرى ضرورة اعادة النظر فى هذه السياسة ، واستثناء الكتب من نظام رخص الاصدار

اليابان تستأنف تجارتها مع مصر والدول العربية

تذليل عقبات التجارة والدفع لتنشيط الاتصال الاقتصادى

دول الشرق الأوسط تستطيع بتعاونها حل جميع مشكلاتها ..

حديث لوزير اليابان المفوض فى مصر

تحدثت مع وزير اليابان المفوض فى مصر فى الموضوعات الاقتصادية التى تهم الدولتين فسألته عن المرحلة التى بلغتها محادثات الدولتين فى الامور التجارية ، فقال انه ليس هناك اى عقبات فى سبيل هذه المحادثات ولما سألته عن سبب اطالة هذه المحادثات : أجاب « يجب ألا ننسى أنه كان من الضرورى أنشاء هذه العلاقات من أساسها ، فلم تكن هناك علاقات منذ سنوات مضت . لقد كان علينا أن نبدأ من نقطة الصفر »

طريقة الدفع

وسألته عن طريقة الدفع واى نوع من النقد يستخدم ، وهل يكون الدفع بالجنيه المصرى ، فقال ان العمليات التجارية متكاملة وستكون متوازنة بما لا يدعو الى الدفع .

ولما سألته عما اذا كان يتخلف عن هذه العمليات فرق فى الميزان التجارى فقال ان هذا الفرق يبقى حتى تجرى عملية أخرى تزول بعدها . واضاف الى ذلك أن اليابان تدفع ثمن قطن مصر حتى الآن بالدولارات لا بعملة « الين » اليابانية لأن الاتفاق التجارى لم يعقد بعد .

وتحدثنا حديثا عاما عن اخراج رؤوس الاموال من مصر ، فقال انه يحسن تيسير عمليات اخراج النقد لأن هذا من المصلحة العامة ، ومعروف أن رأس المال يتداولون فيه دائما فاذا وجد أن المعاملات معقدة أمامه جنح الى اتخاذ طريق آخر .

رخص الاستيراد

أما فيما يتعلق برخص الاستيراد فقد قال الوزير أن من الصحيح أن بعض دول العالم تعمل على تقييد الاستيراد ، ولكن يحسن ألا تبالغ فى هذه القيود لأنها تشل الاقتصاد القومى

ولما كان وزير اليابان قد عاد من جولة له فى منطقة الشرق الاوسط ، زار فى خلالها لبنان وسوريا والاردن والعراق والمملكة العربية السعودية ، فقد قال لى أنه مهتم كل الاهتمام بالنهضة الاقتصادية لهذه البلاد والروح الجديدة التى تدب فى النشاط الاقتصادى

وقال انه لو ركزت دول هذه المنطقة جهودها الاقتصادية — وهى دول متكاملة — لأمكن لها حل كثير من المشكلات التى تعترض حياتها . وتكمن قوة هذه الدول فى تحقيق تضامنها الاقتصادى بين أعضائها .

وقال الوزير أنه استطاع فى خلال رحلته أن يتصل بالمسؤولين عن شئون الاقتصاد والتجارة فى البلاد العربية بقصد تنشيط وتوسيع العلاقات التجارية بين اليابان وبلدان هذه الرقعة

ومما ذكره أن التجارة اليابانية مع العراق والاردن تسير سيرا طبيعيا وتثمر أطيب الثمرات لأنه ليست هناك قيود عليها ، والاقبال على السلع اليابانية مطرد

سوريا ولبنان

أما الحال فى سوريا والعراق فهو مختلف وذلك لأن الانتداب الفرنسى كان قد فرض قيودا جمركية مشددة على السلع اليابانية وهى لا تزال باقية . غير أن حكومتى هاتين الدولتين قد أخذتا بالتدريج تخفضان من غلواء هذه القيود . ويجرى الخفض بتدريج معقول حتى لا يحدث خلل فى السوق .

وتحدث الوزير حديثا عاما عن تصنيع الشرق الاوسط ، فقال ان التصنيع اذا أريد به الاستهلاك المحلى أمر طيب ، ولكن الاتجاه الى الصناعات الثقيلة يثقل الكاهل ولا سيما اذا لم تكن هناك الموارد الخام كالفحم والحديد وغيرهما . وحيث أن هذه البلاد بلاد زراعية يحسن وضع سياسة زراعية ناجعة تضمن استغلال الموارد الزراعية الى أحسن وأبعد مدى ممكن .

ومما قاله الوزير أنه انتهز فرصة زيارته للبلدان العربية ليبحث جميع الشكاوى التى قدمت له بشأن التجارة مع اليابان ، وقال أن سبب هذه الشكاوى هو قيام الحرب وما ترتب عليها من عدم المام فئة من التجار اليابانيين الجدد بشؤون التجارة . وسيدرس الوزير هذه الشكاوى رغبة فى العمل على تحسين مستوى التجارة اليابانية فى هذه المنطقة

معلومات اقتصادية عن اليابان

واضاف الوزير الى ذلك معلومات عن الحالة الاقتصادية فى اليابان فقال أن اليابان خسرت بسبب الحرب ٤٤ فى المئة من أراضيها وكثيرا من مواردها الهامة كما خسرت أهراء الحبوب فى كوريا وفورموزه مما سدد ضربة قاصمة الى اليابان جعلتها عاجزة الآن عن الاستكفاء الذاتى فى شؤون الطعام .

كما ترتب على الحرب تعريض سلامة نحو ١٤ فى المئة من خطوط سكة الحديد اليابانية للخطر ، كما صار نحو ٢٢ فى المئة من الجسور فى حالة خلل .

أما صناعة غزل القطن التى كانت تعتمد قبل الحرب على نحو ١٢ مليون مغزل ، فقد استهلك معظم هذه المغازل أو نقل الى الخارج فى اثناء الحرب ، وبنهاية الحرب لم يبق هناك سوى ٢ر٨٠٠ر٠٠٠ مغزل كانت فى حالة سيئة بسبب الاستهلاك

وختم الوزير حديثه قائلا ان اليابان تبذل الآن كل جهد العودة الى حرية التجارة **بأيدى الافراد .** وقد سمح للاجانب بأن يدخلوا اليابان لشراء بضائعها وترتب على ذلك ابرام عقود مع الشركات والهيئات الاجنبية تزداد مع الايام اتساعا

م . ك . بولاد

فى السياسة الاقتصادية :

مشكلة اللاجئين العرب كعبء اقتصادى

استيعاب اللاجئين فى مشروعات الإنتاج لا يسقط حقهم فى بلادهم

القوة الاقتصادية ضرورية لاستعادة القوة السياسية

تجثم مشكلة اللاجئين العرب ، الذين تشتتوا من فلسطين عقب كارثة بلادهم ، كالكابوس على اقتصاديات البلدان العربية جميعا ، ذلك لانه وقد انقضت خمس سنين بالتمام على نكبتهم ، لا يزال اللاجئون يعدون عبئا اقتصاديا على جميع البلدان العربية بدلا من أن يكونوا عنصرا منتجا فيها

ومنذ ما بدأت مشكلة اللاجئين حتى اليوم ، لم يجر احصاء دقيق لمعرفة عددهم أو توزيعهم ، وقد ضاعت جميع الجهود سدى لان عدد اللاجئين كان يرتفع او ينخفض وفقا للقصد من الاحصاء ، فان كان القصد هو توزيع جرايات الطعام واللباس ، بالغ اللاجئون فى ذكر عددهم ، وان كان القصد هو ترحيلهم من مكان الى آخر ، بالغوا فى انقاص عدهم ، وتخفوا ما استطاعوا الى ذلك سبيلا .

ولكن الاحصاءات القريبة من الواقع تبين أن اللاجئين موزعون على النسق التالى :

غزة : ٢٠٤ آلاف لاجىء
وسوريا : ٨٤ ألف لاجىء
والاردن : ٤٧٠ ألف لاجىء
ولبنان : ١٠٤ آلاف لاجىء
والعراق : ٥ آلاف لاجىء
واسرائيل : ١٩ ألف لاجىء

وهذه الارقام تدل على أن توزيع هؤلاء اللاجئين قد تم ارتجالا لانهم جميعا تركوا ديارهم فى عجلة وتحت ضغط ، ولجأوا الى أقرب مكان آمن ولم يكن أمامهم مخرج الا هذا إذا ارادوا أن يطمئنوا على حياتهم ، فمنطقة غزة مثلا ، الخاضعة للاشراف المصرى تضم لاجئين لا يتكافأ عددهم مع امكانيات هذه المنطقة ولا مع أسباب المعيشة المحدودة المتاحة فيها . . فبعدما كان سكان هذه المنطقة الضيقة لايزيد على أربعين ألفا ، أضيف اليهم خمسة أضعاف من اللاجئين الذين لايملكون من حطام الدنيا ما يسترون به أبدانهم ، وفى الوقت عينه رزئت غزة باستيلاء اسرائيل على خير أراضيها الزراعية ، فصار اللاجئون فيها عالة على أهل غزة الذين صاروا هم بدورهم عالة بعدما فقدوا جميع ممتلكاتهم ومقتنياتهم .

ولبنان مثلا ، تلفت بين عشية وضحاها ليجد لاجئين يبلغ عددهم نحو عشر عدد سكانه يضافون الى سكانه ، فضاقت بهم موارد لبنان المحدودة ، وضاق لبنان بهم . ولا يزالون يعيشون فى حالة من البؤس يتعفف عنها الحيوان فى جنوب لبنان ولايزالون عبئا على اقتصاد البلاد .

أما الاردن فقد اقترن ايواؤه اللاجئين بضم الجزء العربى من فلسطين الى الاراضى الاردنية ، فمع أنه ليست هناك كظة فى السكان فى شرق الاردن ، الا أن أجود الاراضى الزراعية فى فلسطين آلت الى اسرائيل وبقيت الاراضى الجبلية والاراضى البور ليعيش فيها اللاجئون فى حالة زرية من المسغبة . ومع أن الاعانة التى تتقاضاها حكومة شرق الاردن من الحكومة البريطانية قد رفعت من مليونين ونصف مليون من الجنيهات الاسترلينية سنويا الى سبعة ملايين جنيه عقب ضم فلسطين العربية الى الاردن ، فان التبعات الجديدة التى تحملتها حكومة الاردن استهلكت معظم هذه الاعانة .

واللاجئون العرب فى اسرائيل مجهولو المصير ، وان كانت الانباء والتقارير التى تتسلل من هناك ـ ولا سيما عن طريق الهيئات الدينية المسيحية ـ تدل على أن الحكومة الاسرائيلية تسىء معاملتهم وتعدهم دخلاء على البلاد .

أما سوريا والعراق فقد استوعبا فى اقتصادهما القومى عددا كبيرا من اللاجئين بسبب حاجة الدولتين الى الايدى العاملة ، ولذلك لم تظهر اللاجئين مشكلة فى هذا القطر أو ذاك وهناك كثيرون من اللاجئين ـ لا يستطاع حصر عددهم ـ تجنسوا بالجنسيات الليبية والسعودية والكويتية . وصاروا يعملون فى البحرين واليمن وشركات الزيت والبنوك فى بلدان الشرق الاوسط ، وفى الهيئات الدولية التى تعمل فى هذه الرقعة وفى الحكومات الناشئة أو الفقيرة الى الكفاءات .

والسواد الاعظم من اللاجئين تنفق عليهم هيئة الامم المتحدة طبقا لاعتماد لابد من تجديده سنويا ولابد من جمع أمواله عن طريق الاكتتاب من الدول المنضوية تحت لواء الهيئة . وقد حاولت الهيئة أن تضع مشروعات اقتصادية واسعة المدى فى الشرق الاوسط تستوعب هؤلاء اللاجئين ، وأوفدت بعثة الدكتور غوردون كلاب لتدرس هذه المشروعات ، ثم أوفدت بعثات أخرى تالية لها ، ولكن هذه البعثات قوبلت باعراض وشعور معاد من اللاجئين ومن بعض الحكومات ، مما جعل توصياتها تطوى .

غير أن بعض هذه التوصيات تبنته الحكومات المسئولة وأخذت تعمل فى تنفيذه كمشروع نهر اليرموك الذى تبنته حكومة الاردن وشرعت فى تنفيذه ومشروع نهر الليطانى الذى تعكف حكومة لبنان على تنفيذه .

وهناك مشروعات للعمل وضعتها وكالة الامم المتحدة لاغاثة اللاجئين وتشغيلهم ، وهى تحاول تنفيذها مع ما تصادفه من معارضات من جانب اللاجئين انفسهم .

كذلك قام الاستاذ موسى العلمى ـ وهو من رجال فلسطين المعروفين ـ بمشروع قرب منطقة عكا لتشغيل اللاجئين فى الاراضى الزراعية ، ومع أن هذا المشروع صادف نجاحا الا أنه يجد معارضة من كثير من الجهات لاسباب شتى .

والسبب الاول الذى يجعل حل

مشكلة اللاجئين شبه متعذر ، هو حنين هؤلاء اللاجئين الى أوطانهم ، وهو دافع يكفى وحده لاعتراض كل محاولة لتوطينهم فى خارج بلادهم ، فكيف اذا أضيف الى ذلك أن هؤلاء اللاجئين يحنون الى أراضيهم وديارهم وثرواتهم وأموالهم المدخرة فى المصارف ووجاهتهم التى استحالت الى بؤس وفاقة فى درجة الحضيض أو دونها .. !

فاللاجئون يربطون بين حل مشكلتهم اقتصاديا وحلها سياسيا . فهم لا يريدون أن يعيشوا فى خارج بلادهم ويذوبوا فى أوطان ليست لهم — وان كانت أوطانا عربية — بل يريدون أن يعودوا الى بلادهم ويستردوا مقتنياتهم وأملاكهم ويستعيدوا كل ما كان لهم ، ويفرج لهم عن أموالهم.

ولهذا السبب رفض العرب مبدأ التعويض الكلى أو الجزئى عن ممتلكاتهم — التى لا سبيل الى تقديرها تقديرا صحيحا — ورفض العرب أن يظفروا بقدر من أموالهم المجمدة فى بنوك اسرائيل عندما أعربت حكومة اسرائيل عن استعدادها للافراج عن مليون جنيه باعتباره دفعة أولى . ولسان حال اللاجئين يقول : اما أن نأخذ كل شىء ، واما أن نخسر كل شىء ، أما الحلول الوسطى فليست منا مقبولة

فى ضوء هذه الاعتبارات يحق للمرء أن يحار اذا حاول أن يتلمس حلا لقضية اللاجئين . فهم عالة على اقتصاد البلاد العربية وعلى اقتصاد هيئة الامم المتحدة وعلى الدول التى تجود عليهم بمالها فى هيئة تبرعات . وهم يرفضون كل محاولة لتوطينهم سواء حول فلسطين أو فى بلدان نائية وهم يرفضون أن يتقاضوا تعويضا عما فقدوه خشية أن يعنى هذا القبول تنازلا عن حقوقهم السياسية وحقوقهم العقارية فى بلادهم . وهم يرفضون أن يقبلوا الاموال التى أريد الافراج عنها من حساباتهم المجمدة فى مصارف اسرائيل .. وهم — ان كانوا قد استدروا فى الماضى عطف العالم — فلن يستطيعوا أن يستبقوا هذا العطف عليهم الى الابد ، فلا بد أن تتحجر نحوهم القلوب ، ولابد أن يفقدوا العطف العالمى بعد أن كاد الناس ينسون أن اللاجئين مشكلة وأنها تنتظر حلا يتفق مع العدالة والحق وقواعد الانسانية ومبادىء هيئة الامم المتحدة وميثاق الاطلنطى .

والذى يقرره الواقعيون — لا الخياليون — هو أن قضية اللاجئين عسير حلها على ما يشتهى اللاجئون أنفسهم الا اذا زالت اسرائيل من الوجود وعاد العرب الى ديارهم ، وما دام هذا لم يحدث حتى الآن ، فلا ضرر ولا ضير فى أن يوجه هؤلاء اللاجئون الى القيام بأعمال انتاجية تدفع عنهم مذلة الحاجة وتخلصهم من براثن المرض ، وتمكن أبناءهم من أن ينالوا حظهم من الثقافة والعلم والتدريب .. حتى متى استرد اللاجئون عافيتهم الاقتصادية ، وعافيتهم الصحية صاروا أقدر على استرداد بلادهم مما هم عليه الآن . فان اسرائيل لم تستطع أن تنشأ من عدم الا بسبب قوة المال التى كانت تسندها وتؤازرها . واذا أراد العرب يستعيدوا مجدهم ويستردوا مقامهم المفقود ، عليهم أن يدركوا هذه الحقيقة ويعملوا على الاستزادة من أسباب العمل والقوة ، ليستأنفوا جهادهم السياسى فى المستقبل ، ويومئذ يكون لهم صوت مسموع مدو .

فاذا كانت هيئة الامم تستجدى اعانات من دول العالم ، فهى اعانات موقوتة وان طال مداها ، واذا كانت الدول العربية تدفع من حر مالها ما به تخفف من لوعة هؤلاء البائسين ، فان ما تساهم به فى هذا المضمار — بالغا ما بلغ — لن يستطيع أن يحل أزمة اللاجئين على ما يشتهون . . واذا كانت حياة اللاجئين لم تزهق حتى اليوم بما يكاد يكون معجزة ، فان استمرارهم فى حالة تشرد وبؤس كفيل بأن يقضى على زهرة عمرهم ويفنى شبابهم الذى سيكون ذات يوم بانى مجد بلاده .

لهذا يحسن التنبيه الى أن العرب لم يتنازلوا عن حقهم فى فلسطين ، ولن يتنازلوا عنه أبدا ، واذا كان اللاجئون يستوعبون فى الاقتصاد القومى للبلاد التى يعيشون الآن فيها فليس معنى ذلك أنهم قد نسوا بلادهم وحقوقهم وأملاكهم وكل شىء

وديع فلسطين

احتياطى المنطقة الاسترلينية

بلغ فائض الدولارات والذهب لمنطقة الاسترلينى فى شهر ابريل الماضى ما قيمته ١٠٧ ملايين دولار مقابل ٦٣ مليونا فى شهر مارس.

وبلغت جملة احتياطى الذهب والدولار فى نهاية شهر ابريل ٢٢٧٣ مليون دولار .

انتاج الزيت العراقى

بلغت جملة انتاج الزيت العراقى فى الربع الاول من العام الحالى ٦ر٥٠٠ر٠٠٠ طن مقابل ٢ر٨٠٠ر٠٠٠ فى المدة المقابلة من العام الماضى .

وهذه الزيادة الجديدة تعزى الى مد أنبوب جديد للزيت من ينابيع كركوك الى ميناء بانياس على البحر المتوسط .

انتاج الزيت العالمى

يبين الجدول التالى انتاج الزيت العالمى فى خلال السنوات الخمس الاخيرة مقدرا بآلاف الاطنان المترية :

الدولة	١٩٤٨	١٩٤٩	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢
أمريكا	٢٧٧٧٢٧	٢٥٢٩٩٦	٢٧١٠٨١	٣٠٢٦٠٠	٣٠٨٩٧٨
كندا	١٦٩١	٢٨٢٩	٣٧٣٨	٦٤٤٤	٨٢٦٥
المكسيك	٨٣٧٦	٨٧٢٤	١٠٢٩٦	١٠٩٣٤	١٠٩٠٠
فنزويلا	٧٠١١٦	٦٩٠١٢	٧٨٢٤٠	٨٩٠٦٢	٩٤٦٢٦
كولومبيا	٣٣٧٢	٤١٦٣	٤٧٨٤	٥٣٨٧	٥٤٢٢
الارجنتين	٣٣٣٠	٣١٥١	٣٤٩٢	٣٥٨٣	٣٥٧٠
العراق	٣١٥٣	٣٨٤٥	٦٢٥١	٨٢٤٤	١٨٣٥١
الكويت	٦٤٠٠	١٢٣٧٨	١٧٢٩١	٢٨٢٢٦	٣٧٦٣٧
المملكة العربية	١٩٢٦٠	٢٣٤٧١	٢٦١٧٩	٣٧٢٠٠	٤١٤٤٣
قطر	—	٩٦	١٦٣٢	٢٣٦٩	٣٢٩٧
الانتاج العالمى المقدر	٤٧٠٩٠٠	٤٦٩٣٠٠	٥٢٣٦٠٠	٥٨٧١٠٠	٦١٨١٠٠

ضرورة غزل نصف محصول القطن المصرى محلياً

مع توجيه عناية حكومية إلى حماية صناعتى الغزل والنسيج
إقتراح زراعة قطن "ديبر" الأمريكى فى مصر

حديث للاقتصادى الكبير الدكتور يوسف النحاس

الدكتور يوسف نحاس فقيه فى شئون القطن ، فقد اشتغل به نحو نصف قرن من الزمان ، وتابع عن كثب تحولاته ، وكان له رأى مسموع فى كل ما له صلة بهذا الركن الكبير من أركان الاقتصاد الوطنى المصرى .

وقد رأى مندوب « الاقتصاد والمحاسبة » أن يستطلع رأيه فى المستقبل الاقتصادى للقطن المصرى ، فأفضى اليه بالحديث الآتى :

ان الاهتمام العظيم الذى يوليه رجال العهد الحاضر لشئون الاقتصادية قد حفزنى الى أن أعود الى قلمى الذى عراه الصدأ بسبب مرضى فى السنين الاربع الفائتة لاحاول فى حدود طاقتى المحدودة أن أعرض حلا لاهم معضلة من معضلاتنا الحالية وأكثرها خطرا ، وهى مسألة القطن .

ولما كان من التعلق بالاوهام أن ننشد لمصر استقلالها السياسى بغير أن نعمل لرفع مستواها الاقتصادى كما جهر بذلك الرجال القابضون على ناصية الحكم ، فان القطن لايزال العامل الاكبر الاساسى لتحقيق هذه النهضة الاقتصادية .

وقد انقضى أكثر من أربعين عاما على جهادى مع أصدقائى أعضاء النقابة الزراعية العامة ، لكى نحقق لهذه المادة الحيوية الحلول الناجعة لها ، ولكننا مع الاسف كنا الى الامس القريب نصطدم دائما بعدم فهم أو عدم اكتراث أولى الامر الذين كانت تتجاذبهم مشاغل أخرى ، ويذكر مواطنى تلك العبارة التى فاه بها أحد رؤساء الحكومة السابقين فى البرلمان حين دعى الى تفريج الازمة الاقتصادية فى البلاد وهى : « اننى موجه كل عنايتى الى مسألتنا السياسية » .

وان المؤلف الضخم الذى سجلت فيه مجهودات النقابة يقوم أقطع دليل على تواكل الحكومات الماضية المتعاقبة

ولما أراد القدر القاسى أن تكف النقابة عن عملها منذ نحو عشر سنوات زادت الحالة سوءا ، وقد نجم عن تدخل الحكومة فى سوق القطن خسارة يقدرونها حتى الآن بنحو ٣٠ مليون جنيه ، ولكن لايستطيع أحد أن يعرف الآن مقدار ماستنتهى اليه هذه الخسارة نظرا لكثرة المخزون لدى الحكومة وجنوح الاسعار العالمية الى النزول .

وفى رأيى بوصفى قديم عهد بالاشتغال بالمسائل القطنية ان جميع الحلول التى يتوسلون بها الآن لاخراج البلاد من الوهدة التى تردت فيها بسبب أزمة القطن ، هى من المسكنات ، **وأما العلاج الناجع والمستديم فهو أن نصل الى غزل أكبر كمية من محصولنا القطنى فى داخل بلادنا .**

ناديت بهذا الرأى مئة مرة ، ولكننى أشعر بأن الجو الآن هو أصلح مايكون لاعادة عرض هذا الاقتراح ليأخذ به أولو الامر . لانهم متحللون من جميع الآراء الرجعية ومن كل تأثير ضار من الذين لهم مصلحة فى بقاء الحالة على ماهى عليه الآن . فأمثال العمرى وعلى الشمسى وأمين فكرى وحسين فهمى وغيرهم من الوطنيين المستنيرين لايترددون فى اتخاذ جميع الوسائل التى ترمى الى تحويل مادتنا الاولى الى مادة صناعية محلية .

والذى أهدف اليه هو أن نصل الى غزل نصف محصولنا القطنى .

ومن نافلة القول أن أعيد ذكر المزايا التى تنجم عن هذا التدبير الذى لجأت اليه جميع البلاد المنتجة للقطن ، فلنذكر بعضها على سبيل المثال لا الحصر

أولا — اننا حين نعرض على المغازل العالمية نصف انتاجنا القطنى ، فاننا سنصل الى ثمن مجز بخلاف مايتعرض له هذا الثمن الآن كلما زاد انتاجنا أو قلت الرغبة — مؤقتا فى الحصول عليه .

واننى شهدت منذ سنة ١٩٢١ جميع المؤتمرات القطنية العالمية ممثلا لمصر ، فما من مرة بثثنا بشكوانا الى زعماء الغزالين من تدهور سوقنا القطنية ، الا كان جوابهم الاجماعى أن هذه الحالة هى من صنع أيدينا لاننا نعلم أن حاجة العالم الى الاقطان الانيقة محدودة ، فاذا جاوز انتاجنا عشرة فى المئة عن هذه الحاجة كفت هذه الزيادة للازراء بأسعارنا ، وعلى العكس اذا نقصت عشرة فى المئة كان لنا أن نتقاضى السعر العادل الذى يرضينا

ثانيا — أن غزل نصف محصولنا سيعود علينا كما يعود على عدد كبير من مواطنينا بالنفع الجزيل . وان عدد السكان عندنا آخذ فى الزيادة المتوالية ، فاذا وفرنا لهم العمل الصناعى فى مغازل القطن من عمال ومهندسين وفنيين .. الخ ، فاننا بذلك نخلق فى البلاد طبقة من العمال الراقين الذين يتناولون أجرا مرتفعا لايحصلون عليه من الزراعة ، وهذا الاجر يساعدهم على رفع مستواهم الادبى .

ثالثا — ان الفائدة التى ستعود على الدولة نفسها من خلق « لنكشير مصرى » عندنا ستكون جزيلة بعد مضى ردح من الزمن ، فان المغازل والمناسج حين تنمو وتزدهر ستحقق للخزانة مالا وفيرا على شريطة ألا تقتل بالضرائب هذه الصناعة قبل ترعرعها الكامل . فان انجلترا قد خلقت « لنكشير » خلقا عجيبا وذلك بأن حمت صناعاتها القطنية الوليدة أكمل حماية بفرضها رسوما مانعة على الغزل الذى يدخل بلادها . فحولت بهذا الاجراء الحكيم الصناعة القطنية من الهند الى ديارها

ومما هو ظاهر للعيان أننا الى سنة مضت كنا نتتبع سياسة عكسية على خط مستقيم بتحميلنا الصناعة القطنية ضرائب فادحة ، فبذلك جعلنا الحياة عسيرة على المصانع القائمة وثبطنا همم الذين يريدون اقامة مصانع مماثلة لها

أما اليوم فقد تغير الحال ، ولنا أمل وطيد بأن العهد الجديد سيمنح الحماية

المعقولة والقوية للمصانع القائمة ، والتي ستقوم . فكل سياسة ضريبية تشجع خلق صناعات جديدة هي سياسة حكيمة ، وكل سياسة تعطل الهمة هي سياسة ضارة بمصالح الوطن

لا أريد أن يساء فهم ما أقول . انني لا أنادي بأن نخلق « لنكشيرا مصريا » بين عشية وضحاها ، ولكن من السهل جدا تشجيع الغزل بتوفير العمال اللازمين له ونحن نرى بأعيننا أن المصانع العاملة في المحلة وكفر الدوار وشبرا الخيمة تنتج غزلا يرضي جميع الاسواق ، بل تنسج أيضا أقمشة تستطيع أن تنافس الاقمشة المصنوعة في البلدان الاجنبية . غير أن صناعة النسيج قد تتطلب زمنا أطول لاعداد الفنيين والعمال الذين يستطيعون أن يقوموا عليها بمهارة وحذق .

ولا ننسى في هذا الصدد أن شحن القطن مغزولا هو أقل كلفة وتداولا من شحنه قطنا خاما .

زراعة القطن الامريكي في مصر

وفي نفس الوقت الذي فيه يجب أن نصنع محليا أكبر قدر من انتاجنا ، يجب علينا أيضا اذا أردنا أن تزدهر الحالة الاقتصادية في مصر أن نزيد انتاجنا القطني زيادة كبيرة لانه الانتاج الزراعي الوحيد الذي تلائمه أرضنا المصرية وظروفنا الزراعية ، وذلك بأن نستنبت عندنا القطن الامريكي من النوع الذي يزرع في السودان باسم « الوبير » بحيث يبقى الى جنب انتاجنا الخالي من الاقطان الرفيعة قطن أمريكي يباع في الاسواق التي تستخدم القطن الناتج في الولايات المتحدة ، ويزاحمها مزاحمة أكيدة لعدة اعتبارات منها أن تيلته ستكون أمتن لانه استنبت في جو وأرض صالحين مع توفر مياه الري ولانه أقرب الى متناول الغزالين في أوروبا ، ولانه بالنظر الى غلة الفدان منه نستطيع أن نبيعه ناقصا عشرين أو خمسة وعشرين في المئة عن ثمن القطن الامريكي .

هذه جميعا مزايا تضمن له الرواج ويدهش حقا الاجنبي الذي يسمع بأنني ناديت بهذا الرأي مرارا وتكرارا فلم تأبه له الجهات المختصة ، بل عارضته معارضة عنيفة كان السبب الاساسي فيها أن الموظفين البريطانيين المسيطرين على وزارة الزراعة آنئذ كانوا يرون في الاخذ بهذا الرأي اضرارا واجحافا بمصالح المغازل البريطانية .

ان تحرياتي الدقيقة أوصلتني الى الجزم بأنه في الاراضي الضعيفة في مصر تنتج القطن من النوع الامريكي انتاجا يبلغ ضعفين أو ثلاثة أضعاف انتاج أنواعنا المصرية . وقد زرع القطن الامريكي فعلا خفية في زمن مضى فحصل منه زارعوه على عشرة قناطير في أرض لم تستطع أن تنبت من القطن المصري أكثر من ثلاثة قناطير

وان الحجة التي تذرع بها الموظفون البريطانيون في وزارة الزراعة هي أنه يخشى على الاصناف المصرية الانيقة من التهجين اذا زرع عندنا القطن الامريكي . وقد جاز هذا الهراء على رجال الحكومة آنئذ في حين أن المشاهدات العلمية قد أثبتت أن التهجين لا يمتد الى أكثر من دائرة محدودة جدا وان من أسهل الامور عزل مناطق القطن الامريكي بعيدا عن سائر المناطق القطنية وحلجه في محلج خاصة به بحيث لا تختلط بذوره مع بذور الانواع المصرية الاخرى .

ومن أجل ذلك لي وطيد الامل بأن رجالنا العاملين سيعيرون هذا الموضوع ما يستحقه من العناية والاهتمام .

أرقام واحصاءات

صادرات القمح في تركيا

صدرت تركيا من محصول القمح في العام الحالي ٧٥٠ الف طن شحن منها ١٠٠ ألف طن الى باكستان و ٥٠ الف طن الى اليونان .

ويقدر المنتجون الترك الكمية التي ينتظر شحنها في هذا العام علاوة على ما سبق شحنه بنحو ٣٧٠ ألف طن على الاقل .

حالات البروتستو والافلاس

جاء في بيان من الغرفة التجارية أن حالات البروتستو المقيدة بالمحاكم بلغ عددها ٣٧٤٥ حالة وأن الاحكام الصادرة بالافلاس بلغ عددها ٣٥ حكما في المدة بين يومي ١٦ و ٣١ مارس ١٩٥٣ ، أي بنقص ١٠٧ حالات بروتستو وبزيادة ٢٤ حكما بالافلاس عن النصف الاول من ذلك الشهر عينه .

الملاحة بقناة السويس

اذاعت شركة قنال السويس أن مجموع ايرادات الشركة من الملاحة في القنال في خلال شهر ابريل الماضي بلغ ٢ر٤٤٦ر٤٠٠ جنيه مصري مقابل ٢ر١٩٩ر١٠٠ جنيه في الشهر نفسه من العام الفائت .

فيكون دخل الشركة في الاشهر الاربعة الاولى من هذا العام ٩ر٢٠٩ر٨٠٠ جنيه مصري مقابل ٨ر٩٥٢ر٧٠٠ جنيه مصري في المدة المقابلة من العام الماضي .

ماشية أمريكية لايران

شحنت الولايات المتحدة الامريكية الى ايران ١٤٠٠ رأس من الماشية لتحسين انتاج الماشية في ايران .

القوى الكهربائية في تركيا

تعتزم الحكومة التركية انفاق ٣٠٠ مليون دولار وذلك لزيادة القوى الكهربائية في البلاد بمقدار ٢٦٠٠ مليون كيلووات قبل حلول عام ١٩٦٠

وفي طليعة المشروعات التي ستنفذها الحكومة التركية بناء سد ارتفاعه ٤٩٠٠ قدم على نهر سيهام بالقرب من منطقة اطنه المشهورة بزراعة قطنها

انتاج البلح في العالم

عقد في تونس قبل عامين مؤتمر دولي للبلح تبين من بحوثه أن عدد أشجار النخيل في العالم يبلغ نحو ٩٠ مليون شجرة منها أكثر من ٣٠ مليون نخلة في العراق و ٧ ملايين في الجزائر و ٣ ملايين في تونس ، وما تبقى ينمو في مصر والسودان وسائر أقطار أفريقيا الشمالية وايران وأقطار الخليج الفارسي والجزيرة العربية والولايات المتحدة .

أما انتاج البلح العالي فيقدر بنحو ٥٠٠ ألف طن سنويا حسب تقديرات بعض المصادر ، بينما هناك تقديرات أخرى ترفع الانتاج الى نحو ٨٩٠ ألف طن ، وانتاج العراق وحده يبلغ ٢٥٠ ألف طن ، وايران ١٠٠ الف طن ، وشمال افريقيا ٢٠٠ الف طن ، والولايات المتحدة الامريكية ١٣٠٠ طن

اقتصاديات الشرق الأوسط

التمويل الزراعى فى باكستان

يبلغ عدد السكان الذين يعتمدون على الزراعة فى الباكستان نحو ٨٠٪ من مجموع السكان ، كما يمثل الانتاج الزراعى أهم عناصر الصادرات ، ولذلك كان التقدم الزراعى فى الباكستان — كما هى الحال فى مصر — من أول الخطوات التى يجب اتخاذها فى سبيل التقدم الاقتصادى بصفة عامة ٠ ولكن كان الفلاح الباكستانى فقيرا فى اغلب الاحوال لا يملك من رأس المال مايتيح له أن يفلح الارض لحسابه سواء بالامتلاك أو بالايجار فهو غالبا مايعمل أجيرا لدى غيره من كبار الملاك وكلما زاد حظه من رأس المال كلما ارتفع درجة فى سلم المجتمع الزراعى فيصبح مؤاجرا أو مالكا ٠ ولذلك كانت مشكلة تمويل صغار الفلاحين من أهم المشاكل التى تؤدى حلها الى الانتعاش الاقتصادى فى الباكستان ، لاسيما وأن متوسط مساحة ملكيات صغار الملاك لايسمح لهم بادخار جانب من ثمن محصول العام الى العام الذى يليه مما يلجئهم الى الاقتراض سواء لتسويق المحصول القديم أو لتمويل انتاج المحصول الجديد ٠ ويقترض الفلاح عادة من الموسرين من ذوى قرباه أو من مالك الارض اذا كان من كبار الملاك أو من المرابين أو من التجار الذين يقرضون على المحصول حتى قبل حصاده أو جمعه بشرط أن يتولوا هم تصريفه ٠ وأحيانا تقوم الحكومة بعملية الاقراض بنفسها وذلك فى حالات الطوارىء الشديدة كالجفاف أو الفيضان وما اليها ٠

أما البنوك التجارية فليس فى الباكستان منها ما يقرض الزراع الا فى حالة ما اذا كانوا من كبار الملاك فعندئذ تقدم لهم القروض برهن أملاكهم ٠

ولم تكن هذه الظروف وقفا على الباكستان وحدها ، بل كانت شائعة فى الهند بأكملها منذ نصف قرن من الزمان مما حدا بحكومة الهند فى مطلع هذا القرن الى اصدار قانون جمعيات التسليف التعاونية (١٩٠٤) الذى انشأت بموجبه تلك الجمعيات بغرض تنمية المهارة والاعتماد على النفس والتعاون المشترك بين الزراع ، حتى اذا كانت سنة ١٩١٢ بلغ عدد هذه الجمعيات فى جميع انحاء الهند ٧٣٠٠ جمعية وبلغ مجموع رأس مالها ٣٠ مليون روبية ٠ وفى ذلك العام اصدرت الحكومة قانونا آخر احتفظ بما كان فى القانون القديم من بساطة ومرونة وزاد عليه بأن نص على انشاء جميع أنواع الجمعيات التعاونية وهيئات التمويل المركزية ، أى البنوك التعاونية المركزية والبنوك التعاونية الاقليمية ٠

فلما تحور دستور الهند فى سنة ١٩١٩ أصبحت الجمعيات التعاونية من اختصاص الحكومات المحلية التى خولت حق الاستمرار فى تطبيق قانون سنة ١٩١٢ أو تعديله أو تبديله بما يناسب الظروف المحلية لكل مقاطعة فكانت بومباى أسرعها فى اصدار قانون الجمعيات الخاص بها وذلك فى عام ١٩٢٥ وهو القانون الذى لايزال سارى المفعول فى السند ومنطقة كراتشى ٠ أما فى الباكستان الشرقية فالقانون السارى هناك هو قانون الجمعيات التعاونية بالبنغال الصادر فى سنة ١٩٤٠ ٠ وفى المقاطعات الاخرى لايزال قانون سنة ١٩١٢ معمولا به ٠

وكان لجعل الجمعيات التعاونية من اختصاص الحكومات المحلية بعد الحرب العالمية الاولى أثره فى زيادة نشاطها فازدادعددها كثيرا فى الحلقة الثالثة من هذا القرن نتيجة لتشجيع الحكومات المحلية وارتفاع الاسعار ٠ فلما حل بالعالم الكساد فى مطلع الحلقة الرابعة لم تسلم منه الجمعيات التعاونية بالهند فتوقف بعضها عن العمل مؤقتا ، كما صفى عدد كبير منها ٠

الحركة التعاونية فى الباكستان فى الوقت الحاضر :

يبلغ مجموع الجمعيات التعاونية من مختلف الانواع فى الباكستان فى الوقت الحاضر نحو ٥٠ر٠٠٠ جمعية منها ٣٩ر٠٠٠ جمعية زراعية ومن هذه ٣٥ر٠٠٠ جمعية للاقراض الزراعى فى الحركة التعاونية ٠ ويبلغ مجموع أعضاء الجمعيات التعاونية فى الباكستان نحو ١ر٤٠٠ر٠٠٠ عضو ٠ فلو فرضنا ان كل عضو منهم يمثل أسرة مكونة من خمسة أفراد كانت الجمعيات التعاونية الزراعية تمثل سبعة ملايين فقط ، أى نحو ١١ ٪ من السكان الزراعيين أما الباقون فيعتمدون على مصادر التمويل الاخرى ان وجدت ٠ ويبلغ مجموع القروض التى تمنحها الجمعيات التعاونية الزراعية فى الباكستان سنويا لاعضائها نحو ٨٠ مليون روبية ، أى بمعدل ٦٠ روبية لكل أسرة ، وهو مبلغ لايكفى بالطبع للقيام بالعمليات الزراعية ٠

هذا ، ويبلغ مجموع رأس مال البنوك التعاونية المركزية والاقليمية بالباكستان ٢٧٠ مليون روبية يستغل منها جانب كبير فى تمويل المشروعات التجارية والجمعيات التى لا تقوم بالاقراض وانما تقوم بتسويق المحاصيل الزراعية وتدبير الاحتياجات المحلية ٠ ولكل من هذه الجمعيات فائدتها فى النهوض الاقتصادى بين طبقة الزراع ٠

وليس من السهل تقدير مدى الحاجة الى التمويل الزراعى فى الباكستان لعدم توافر البيانات عن تكاليف انتاج المحاصيل المختلفة فى المقاطعات والاقاليم المختلفة ٠ كماأن نظام الملكية الزراعية فى الباكستان يعرقل قيام الجمعيات التعاونية بعمليات التمويل على الوجه الاكمل وذلك لان الجمعيات التعاونية كغيرها من هيئات الاقراض لا تمنح قروضا لا تضمن سدادها ٠ ولما كان الجانب

الاكبر من الاراضي الزراعية يزرع عن طريق الايجار فان الجمعيات لا تستطيع الاطمئنان الى استمرار الفلاح مستقرا في الارض التي يزرعها بالايجار ولا سيما في اقليم السند ·

وقد انشيء اتحاد التمويل الزراعي أخيرا بقصد تمويل الزراع ، وينتظر منه أن يساعد كثيرا في هذا الصدد واذا كان صغار الفلاحين الذين يؤلفون الجانب الاكبر من المجتمع الزراعي ليس في وسعهم ان يقدموا للاتحاد ضمانا كافيا نظير القروض التي يحتاجون اليها فيستطيع الاتحاد أن يمولهم عن طريق الجمعيات التعاونية الزراعية التي تقدر على تقديم الضمان الكافي للاتحاد ، وتشرف من جهة أخرى على حسن استغلال الفلاح للقرض الممنوح له في الغرض الذي اقترض من أجله · كذلك يمكن للاتحاد ان يقرض الجمعيات التعاونية بضمان البنوك التعاونية المركزية التي تتبعها الجمعيات ، وعندئذ تضطلع البنوك بمسئولية تحصيل الاستحقاقات نظير عمولة ضئيلة ·

ويرى المشرفون على الحركة التعاونية في الباكستان أنها لن تؤتي الثمار المرجوة منها الا اذا تعدلت القوانين بما يكفل تحصيل ديون الجمعيات التعاونية وذلك باعتبارها من ضمن متأخرات ايرادات الاراضي ، كما يرون ضرورة اطمئنان المستأجر على بقائه في أرضه ليكون في ذلك ضمان لسداد مايقترضه من الجمعيات · كذلك يجب أن يركز اتحاد التمويل الزراعي همه في تمويل صغار المنتجين عن طريق الجمعيات التعاونية · وذلك فضلا عن ضرورة الحصول على البيانات الكافية حول تكاليف الانتاج وأسباب مديونية الفلاح ومداها ·

في تركيا

الانتاج الزراعي : شهد عام ١٩٥٢ تقدما محسوسا في مختلف نواحي الانتاج في تركيا ، ولاسيما الانتاج الزراعي فبلغ مجموع الفائض للتصدير من الحبوب نحو ١ر٥ مليون طن · وكان انتاج القمح قياسيا اذ بلغ ٢٤٦ر٤ مليون بوشل (الطن = ٣٦ر٧٤ بوشل تقريبا) · كذلك زاد انتاج الشوفان من ٦٠٠ ألف طن في عام ١٩٥١ الى ٦٧٠ ألف طن في عام ١٩٥٢ ، وبذلك بلغ أنتاج تركيا من هذين النوعين من الحبوب ضعفي ما كان عليه قبل الحرب · وكذلك زاد انتاج العدس من ٥٠ ألف طن في عام ١٩٥١ الى ٧٠ ألف طن في عام ١٩٥٢ وكان متوسط انتاجه قبل الحرب ٢١ ألف طن فقط ·

التجارة الخارجية : على الرغم من زيادة الانتاج في تركيا وما ترتب عليه من توسع في الصادرات فقد بلغ العجز في ميزانها التجاري عام ١٩٥٢ رقما قياسيا اذ زاد عن ضعفي ما كان عليه في عام ١٩٥١ ، ويرجع ذلك الى كثرة وارداتها من السلع الانتاجية ولا سيما الآلات الزراعية . كما يرجع الى هبوط أسعار قيمة بعض صادراتها من المواد ولاسيما القطن والتبغ ·

ويبين الجدول التالي قيمة صادرات تركيا ووارداتها في السنوات الخمس الاخيرة بملايين الليرات التركية :

	١٩٤٨	١٩٤٩	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢
الصادرات	٥٥١	٦٩٤	٧٣٨	٨٧٩	١ر٠١٨
الواردات	٩٧٣	٩٦٨	٨٧٧	١ر١٢٦	١ر٥٥٦
الميزان التجاري	٤٢٢	٢٧٤	١٣٩	٢٤٧	٥٣٨

هذا ، وقد بلغ الرقم القياسي لأسعار الجملة في ديسمبر ١٩٥٢ (على أساس ان ١٩٤٨ = ١٠٠) ١٠٥ مقابل ١٠٦ في ديسمبر ١٩٥١ بينما ارتفع الرقم القياسي لغلاء المعيشة في استانبول من ١٠٦ في ديسمبر ١٩٥١ الى ١١١ في ديسمبر ١٩٥٢

تجارة سوريا الخارجية سنة ١٩٥٢

(بملايين الليرات السورية)

	قيمة الواردات	قيمة الصادرات
الربع الاول	٨٣ر٦	٩٦ر٠
الربع الثاني	٦٧ر٠	٤٦ر٣
الربع الثالث	٦٧ر٥	٨١ر١
الربع الاخير	٩٥ر٢	٨٩ر٦
المجموع	٣١٣ر٣	٣١٣ر٠

تجارة لبنان الخارجية لسنة ١٩٥٢

(بملايين الليرات اللبنانية)

	قيمة الواردات	قيمة الصادرات
الربع الاول	٨٣ر٩	٢١ر٩
الربع الثاني	٧٣ر٣	١٤ر٢
الربع الثالث	٨٢ر٨	١٣ر٤
الربع الاخير	١٠٧ر٠	٢٧ر٩
المجموع	٣٤٧ر٠	٧٧ر٤

هذا وقد بلغ مجموع قيمة واردات لبنان من سوريا وحدها في عام ١٩٥٢ ١٦٤ر٥ مليون ليرة لبنانية كما بلغ مجموع صادرته اليها ٥٨ر٧ مليون ليرة ، وبذلك يكون نصيب سوريا أكثر من ٥٢٪ من مجموع التبادل الخارجي في لبنان ·

المطالبة بتخصيص ٢٥٠ ألف جنيه لتجارة الترانزيت في بور سعيد

إيداع البضائع في الموانى المصرية يؤدى إلى خفض نفقات المعيشة

إقبال المصريين على تجارة تموين السفن العابرة للقنال

حديث للأستاذ عبده نجيم وكيل الغرفة التجارية للقنال

رايت ازاء وقف العمل بنظام المنطقة الحرة فى بور سعيد وفرض قيود النقد أن أسأل الاستاذ عبده نجيم وكيل الغرفة التجارية لمنطقة القنال رأيه فى الحالة الحاضرة فى بور سعيد

فأجابنى حضرته قائلا : ان هذا النظام يؤدى الى مصرع التجارة عامة والتجارة فى بور سعيد بوجه خاص ولهذا سعينا الى الحكومة نوجه نظرها عن طريق محافظ القنال الى ضرورة وضع حل عملى لهذه المشكلة ، وعرضنا على الحكومة أن تضع تحت تصرفنا مبلغ ٢٥٠ ألفا من الجنيهات تيسيرا لمهمة التعامل بدون أن نتقيد بعبارة ((المنطقة الحرة)) . ونحن فى انتظار نتيجة هذا المسعى .

وأبرز الاستاذ عبده نجيم العناصر التى أسبغت على بور سعيد اهمية خاصة ، فقال : ان بور سعيد مدينة ترانزيت ممتازة بسبب موقعها الجغرافى على البحر المتوسط عند ثغر قنال السويس . وميناء بور سعيد ميناء حيوى للايداع على ساحل البحر المتوسط ، ولا سيما ايداع السلع العابرة. وكانت التجارة فى هذا الميناء منتعشة جدا قبل نشوب العالمية الاولى ، ولا سيما عقب الاتفاق الذى تم مع شركة القنال عام ١٩٠٢ وهو الاتفاق الذى بمقتضاه كانت السلع الواردة من الشرق الاقصى — أى من الصين واليابان — الى بلدان البحر المتوسط تفرغ فى بور سعيد وتودع فى مخازنها . والتاجر المصرى الذى كان يجلب بضائع لحسابه ولحساب الآخرين من البلدان الاخرى ، كان يجنى ثمرة كبيرة تعود على التجارة المصرية بفائدتها حتى وان لم تكن هذه السلع للاستهلاك المحلى . . **أضف الى ذلك أن تجارة الترانزيت هذه كانت عاملا من عوامل تشغيل الايدى فى المنطقة ، ولكن الحال قد تغير الآن الى نقيضه . أما الدخل الكبير الذى كان يعود على البلاد من وراء هذه الحركة ، فقد انقطع الآن .**

واستطرد الاستاذ عبده نجيم ، فقال : ان بور سعيد كانت تنافس أكبر الموانىء حتى نشوب الحرب الاخيرة ، وكانت هذه المنافسة مواتية لها . غير أن الاعتبارات العسكرية التى انطوت عليها الحرب الاخيرة أفضت الى وقف هذه التجارة . ولما انقضت الحرب راود الامل منطقة القنال بأن تستأنف ما درجت عليه من التمتع بمنطقة حرة فى بور سعيد ولكن الامل لم يزد على وعود حكومية **وكان من نتيجة ذلك أن انتقلت تجارة الترانزيت الى ميناءى بيروت وحيفا قبل نشوب حرب فلسطين . وصار معروفا اليوم أن تجارة الترانزيت فى بيروت وفى موانىء البحر المتوسط الاخرى قد انتعشت اليوم وازدهرت ازدهارا كبيرا .**

ولتعويض هذا النقص الذى استشعرته منطقة القنال ، عمدت الى تجارة تموين البواخر ، تلك التجارة التى كانت حتى عهد قريب وقفا على الاجانب ، اما اليوم ، فقد أقبل عليها كثيرون من المصريين وصار انتفاعهم منها وفيرا . ومما يذكر فى هذا الصدد أن ميناء بورسعيد يعرج عليه فى كل أربع وعشرين ساعة عدد من السفن يتفاوت بين خمس وثلاثين وأربعين سفينة .

ومضى الاستاذ عبده نجيم فقال : ان تجارة الترانزيت تنقسم الى ثلاثة أنواع هى :

أولا — البضائع التى يطلبها المستورد عن طريق الموانىء المصرية الى بلد آخر .

ثانيا — البضائع التى يطلبها تجار أجانب عن طريق وسطاء فى أراض مصرية . ويقوم هؤلاء الوسطاء بطلب البضاعة من الخارج لقاء جعل يتقاضونه ثمنا للقيام بهذه العملية .

ثالثا — البضائع التى يطلبها تجار مصريون من البلاد المنتجة لها ، فتمر البضائع كتجارة ترانزيت فى مصر ، ثم ترسل الى البلد الذى يراد اصدارها اليه .

والنوع الثالث من أنواع تجارة الترانزيت يعود بنفع كبير على التجار المصريين ، اذا قورن بالنوعين الاول والثانى . والحكومة بدورها تنتفع من هذه التجارة بما تجبيه من ضرائب وأرباح عادية وارباح استثنائية بما تقدر جملته بنحو ٧٥ فى المئة .

وقال الاستاذ نجيم : ان الموقف الجغرافى لمصر يجعل التجار الاجانب يؤثرون أن يشتروا السلع من مصر بدلا من أن يشتروها من الخارج ، بسبب قرب المسافة بين مصر وهذه البلدان ولا سيما بلدان الشرق الاوسط

وأكد حضرته أن هذه الحالات جميعها لا تؤثر بكيفية ما فى نظام الحصص ، وقال ان الحكومة تكسب من هذه التجارة بما تجبيه عليها من ضرائب ، فليس لها أن تقول ان هذه البضاعة تلحق أى ضرر بالنظم الضريبية والتجارية القائمة . .

ووجه الاستاذ نجيم نظر المسئولين الى مزية أخرى تعود على مصر من ايداع البضائع فى ميناء بور سعيد ، على نطاق واسع ، فقال : ان خزن هذه البضائع فى الموانىء المصرية يؤخذ دليلا على كثرة السلع المعروضة فى أسواق البحر المتوسط ، فيؤدى هذا الى خفض الاسعار ، وخفض لاحق له مترتب عليه فى نفقات المعيشة .

وختم حديثه قائلا : ان من الطبيعى أن بقاء القيود الحاضرة سيؤدى الى أن تتحول تجارة الترانزيت من منطقة بور سعيد الى ميناء آخر ، وليس هذا فى مصلحة الاقتصاد القومى لمصر

م. ك. ب.

الاحوال الاقتصادية فى لبنان فى تقرير للجامعة العربية

اعتماد السكان على الزراعة والتجارة والصناعة
انتشار الملكيات الصغيرة والمتوسطة فى سفوح الجبال والكبيرة فى السهول
قوانين العمال لا تسرى على عمال الزراعة

نشرنا قبلا ما ورد فى تقرير بعثة جامعة الدول العربية عن الاحوال الاقتصادية فى سوريا والعراق . وننشر هنا ما ورد عن الاحوال الاقتصادية للبنان .

وكان قوام هذه البعثة حضرات الدكتور زكى هاشم الخبير الاقتصادى بالجامعة والدكتور صلاح العبد مدير ادارة الشئون الاجتماعية بمصلحة الفلاح بوزارة الشئون الاجتماعية ، والاستاذ كمال حمادة السكرتير الفنى للجنة الشئون الاجتماعية بالجامعة ، والاستاذ فتح الله المرصفى الخبير الاجتماعى بها .

سكان لبنان وموارده

يبلغ عدد سكان لبنان بناء على احصاء عام ١٩٥١ نحو مليون و ٣٠٠ الف نسمة ، أى بكثافة معدلها ١٣٤ فردا فى كل كيلو متر مربع ، ويبلغ معدل المواليد ٢٣ فى الالف والوفيات ٧ فى الالف .

والعنصران الاقتصاديان فى كيان لبنان هما التجارة والزراعة ، فكل منهما يساهم فى الدخل القومى بما يقرب من ٢٠٠ مليون ليرة لبنانية ، وجملة الدخل القومى تقدر بنحو ٨٠٠ مليون ليرة ، أما عدد المشتغلين بالزراعة فيبلغ ١٦٠ ألفا مقابل نحو ٥٠ ألفا يعملون بالتجارة .

مساحة الاراضى الزراعية

ومساحة الاراضى المزروعة تبلغ نحو ٢٤٠ ألف هكتار . وهناك نحو ٢٠٠ ألف هكتار أخرى قابلة للزراعة ويجرى فى الوقت الحاضر تنفيذ بعض مشروعات استصلاح الاراضى ، وفى مقدمتها مشروعا الليطانى والقاسمية

وليس فى الاحصاءات الموجودة ما يعطى صورة واضحة عن مدى توزيع ملكية الاراضى الزراعية أو تركزها ، وان كان من المشاهد كثرة الملكيات الصغيرة والمتوسطة فى المناطق الجبلية وكثرة الملكيات الكبيرة فى السهول .

انتاج الصناعة

ويقدر ناتج الصناعة بنحو ١٠٠ مليون ليرة ، وعدد المشتغلين فيها بنحو ١٠٠ ألف . واغلب الصناعات يعتمد على مواد أولية محلية . ومن أبرز العقبات التى تعترض سبيل التقدم الصناعى فى لبنان ضيق نطاق السوق الداخلية مع ضعف امكانيات الاصدار . كما ان هناك اتجاها تقليديا قويا الى ايثار النشاط التجارى بجميع صوره على الاستثمار الصناعى .

« الاقتصاد والمحاسبة : الواقع أن وجود سوق حرة للعملات فى لبنان يعد من أكبر أسباب انتعاشه الاقتصادى . فليست فى لبنان قيود من أى نوع كان على تداول العملة أو الذهب ، وكثيرون من المشتغلين فى هذه السوق يجدون فيها غناء عن التماس الربح فى الاستثمارات الصناعية » .

والمورد الرئيسى لمالية الدولة هو الضرائب غير المباشرة ، اذ تزود الميزانية بنحو ٦٥ فى المئة منها ، فى حين أن الضرائب المباشرة لا تزيد نسبتها على ٢٠ فى المئة .

والاشغال العامة والدفاع الوطنى هما البابان الرئيسيان للنفقات فى لبنان ، وهما يستهلكان حوالى ١٨ فى المئة من الميزانية ويليهما التعليم ونسبته ١٢ فى المئة من الميزانية .

اداة تنظيم الشئون الاجتماعية

الاداة المشرفة على الشئون الاجتماعية هى وزارة الشئون الاجتماعية التى تكونت نواتها فى سنة ١٩٤٣ كدائرة ملحقة بوزارة الاقتصاد الوطنى ثم اصبحت مصلحة فى سنة ١٩٤٨ وبعد هذا رئى ضرورة توحيد الخدمات الاجتماعية فى هيئة واحدة فى مرتبة وزارة فكان ان رفعت المصلحة الى وزارة الشئون الاجتماعية وكان ذلك فى شهر يونيو سنة ١٩٥١ والمصالح التابعة لها هى مصلحة الشئون الاجتماعية والاحصاء (وتضم قسم الضمان الاجتماعى وقسم الخدمات الاجتماعية وفروع مكاتب الاستخدام لحماية الاسرة والتوجيه المهنى والشئون الريفية) ومصلحة العمل ومصلحة النقابات .

وسائل التكافل الاجتماعى

يمكن تقسيم وسائل التكافل الاجتماعى فى لبنان الى ثلاثة أقسام أولها : ما تقوم به الدولة ، وثانيها التعاون وثالثها المؤسسات الاهلية .

أولا : التكافل عن طريق الدولة

تقوم الدولة بوجوه شتى من التكافل الاجتماعى ، سواء بالتعاون مع المؤسسات الاجتماعية والتعليمية المختلفة أو بسن التشريعات اللازمة لحماية الطبقات المحتاجة الى المساعدة ويتناول نشاط الدولة من شئون التكافل الاجتماعى ما يلى :

(ا) حماية العمال والنساء العاملات بوساطة التشريعات التى تنظم عقد العمل وتحدد التعويضات فى حالة فسخ العقد وتحدد الاجور وتراعى الاحوال الصحية للعمال . .

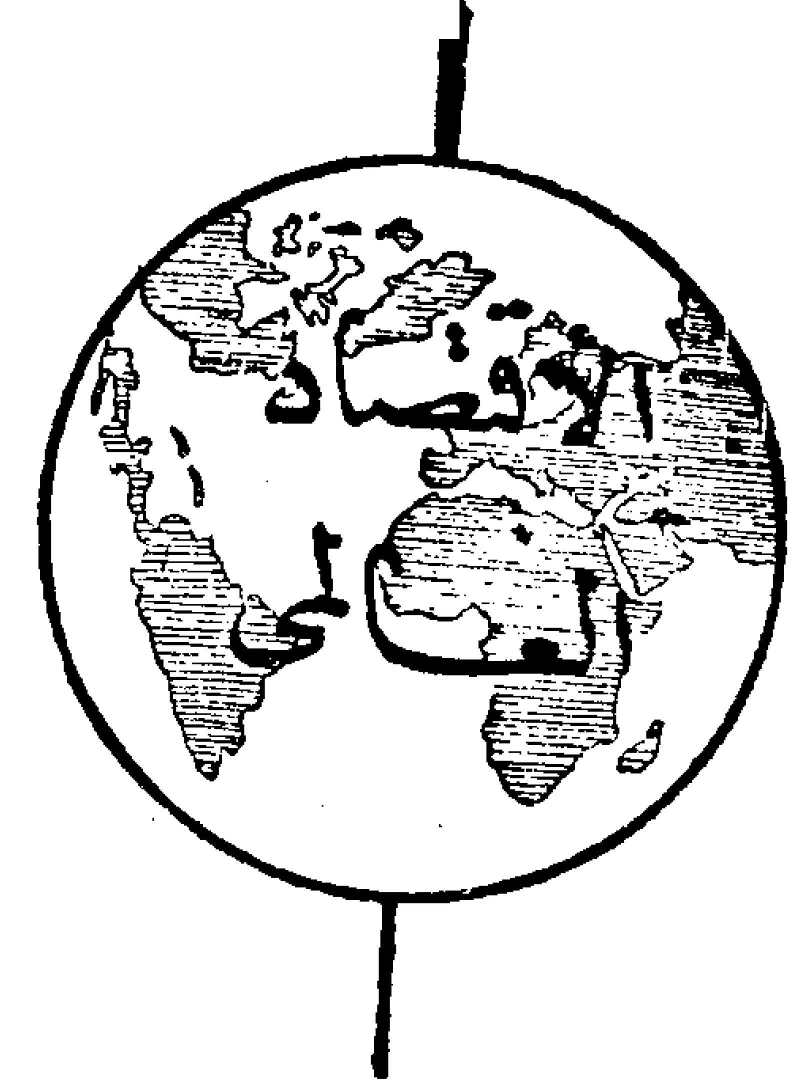
ويلاحظ أن أغلب قوانين العمال لا تنطبق على المشتغلين بالزراعة . .

وفى كل محافظة مكتب استخدام من أهم اختصاصاته دراسة اسباب البطالة والقيام ببحث شامل لاحوال الطبقات الفقيرة يمكن فى ضوئه علاج بعض مشكلاتها الاجتماعية والاقتصادية .

(ب) الضمان الصحى ، وهو اجبارى للبنانيين واختيارى للاجانب .

(ج) التعليم . وتقوم الدولة بنشاط كبير فى نشر التعليم فتنفق عليه نحو ثمن مواردها العامة . وتقوم الهيئات

←



تخفيض سعر الخصم فى النمسا

خفض البنك الاهلى النمساوى سعر الخصم بمقدار ١/٢ ٪ أى من ١/٢ ٥ ٪ الى ٥ ٠/٠ ابتداء من ٢٦ مارس الماضى كما قررت جمعية البنوك النمساوية تخفيض سعر الفائدة على القروض فى الحسابات الجارية من ١٠ ٪ الى ١/٢ ٩ ٠/٠ ومن المعروف ان سعر الخصم قد خفض فى ٢١ يناير الماضى من ٦ ٪ الى ٥ ٠/٠ ولقد ادى هذا التخفيض الذى حدث فى يناير الى زيادة حجم الائتمان بمقدار ٦ر٦ ٪ ومن المتوقع أن يؤدى التخفيض الاخير الى نقص البطالة التى كانت احصاءاتها ٠٠٠ر٢٨٠ عامل فى آخر فبراير الماضى مقابل ٠٠٠ر٢٨٥ فى آخر يناير و ٠٠٠ر٢٢٠ فى آخر فبراير سنة ١٩٥٢ .

قيود الاستيراد

على منتجات الالبان بأمريكا

اعلنت وزارة الزراعة الامريكية منع استيراد منتجات الالبان والزبدة وغيرها منذ أول ابريل الماضى وذلك لما وجد ان استيراد مثل هذه المواد يضر ضررا بليغا بالمنتجين المحليين كما انها تضطر الحكومة لشراء منتجات البان بكميات وافرة وذلك طبقا لبرنامج اعانة الاسعار والمفهوم ان هولندا والسويد والدانمرك ونيوزيلاندة تعتبر اكثر الدول تأثرا بمثل هذه السياسة كما ان كندا والمانيا الغربية تلى هذه الدول فى تأثر صادراتها من هذه الاصناف الى الولايات المتحدة .

تحويل سندات الحرب فى بريطانيا

اعلنت الخزانة البريطانية تحويل سندات الحرب ذات الفائدة ٣ ٪ والمشتراه فى المدة مابين ١٩٤٣/٧/١ و ١٩٤٣/١٢/٣١ والتى تستهلك فى المدة مابين ١٩٥٣/٧/١ و ١٩٥٣/٢/٣١ . على أن تظل هذه السندات فى حوزة حامليها حتى ١٩٥٤/١/١ وعندئذ يدفع لهم فائدة ٦ شهور كاملة بسعر ٣ ٪ سنويا وقسط الاستهلاك جنيه واحد استرلينى وتستبدل سنداتهم بسندات أخرى بنفس القيمة بسعر ١/٢ ٣ ٪ .

الحالة الاقتصادية فى فرنسا

القى مسيو بيرون وزير الشئون الاقتصادية فى فرنسا محاضرة ناقش فيها حالة فرنسا الحاضرة الاقتصادية وذكر ان المشكلة الرئيسية التى يجب على فرنسا حلها هى مشكلة التضخم النقدى الذى يصاحب سياسة التنمية الاقتصادية اذ من الملاحظ ان كل المحاولات لايجاد استقرار نقدى تعقبها فترة من الركود وانتشار البطالة . وقد ذكر ان هذه الحالة ترجع الى ما يعترى الهيكل الاقتصادى من تيارات داخلية وعدم سهولة انتقال القوة العاملة بالاضافة الى الصعوبات التى تكتنف تنفيذ السياسات الاقتصادية . وقد اشار الوزير الى كثير من النقاط التى ينوى ان يتقدم بها فى شكل برنامج لتقوية الاقتصاد القومى وذكر انه قد تم وضع عدة اجراءات للعمل على ادخال التقدم الفنى فى الزراعة ، وتحسين معداتها . ولما كانت القوة الشرائية الناتجة من زيادة الاجور ستفيد الصناعات الغذائية وكما ان الانتعاش الاقتصادى لن يتأتى الا بمساعدة صناعات السلع الانتاجية أولا فيجب والحالة هذه ان تكون هناك تسهيلات ائتمانية لهذه الصناعات بالذات . ولقد ختم الوزير محاضرته بالنصح بتسهيل نظام التصدير الحالى كما اعلن ان الرقم القياسى لاسعار التجزئة قد انخفض فى مارس الماضى بمقدار ١ ٪

مشروع الطرق فى الهند

اعتمدت الحكومة الهندية مبلغ عشرة ملايين روبية للقيام بمشروع تعاونى لانشاء الطرق فى القرى . وأخذت حكومات الولايات الهندية تسابق الحكومة المركزية فى اعداد الاموال اللازمة للقيام بهذا المشروع وتطوع القرويون بأن يشتغلوا بالمجان فى انشاء هذه الطرق حتى أن عشرة آلاف منهم شيدو طريقا طوله ثمانية كيلو مترات فى يوم واحد فى منطقة « أوتار برادش » .

الاموال المستثمرة

فى شركات أمريكا

فى خلال عام ١٩٥٢ بلغ مقدار الاموال الجديدة المستثمرة فى الشركات فى الولايات المتحدة ما يزيد على ٠٠٠ر٠٠٠ر٠٠٠ر٨ دولار .

الحرة والاجنبية بدور كبير فى الميدان اذ تبلغ نسبة من يتلقون العلم فى مدارس تابعة لتلك الهيئات نحو ٦٠ فى المئة من مجموع الطلاب والطالبات فى لبنان .

ونسبة الامية فى لبنان لاتزيد على ١٧ فى المئة .

(د) رعاية الاحداث الهمل وصغار المجرمين .

(هـ) رعاية المسجونين .

ثانيا : التكافل عن طريق المؤسسات الاهلية

ادركت حكومة لبنان الدور الذى يمكن أن تقوم به الجمعيات الاهلية مساهمة منها فى النهضة الاجتماعية فأصدرت التشريعات التى تتضمن مساعدتها فنيا وماليا للنهوض برسالتها ، ويشمل نشاط تلك الجمعية ميادين شتى منها الخدمات الاجتماعية لعمال الصناعة والخدمات الاجتماعية فى المصانع والخدمات الاجتماعية الخاصة برعاية الطفولة .

ثالثا : التكافل عن طريق التعاون

تعد الحركة التعاونية حديثة عهد بالظهور فى لبنان ، ولم يصدر حتى الآن قانون لتنظيم انشاء الجمعيات التعاونية فى أية صورة من صورها ، غير أنه توجد عدة جمعيات ذات نشاط تعاونى ولا سيما فى الميدان الزراعى . كما أنه لم يوضع بعد نظام للتسليف الزراعى التعاونى مما يجعل الفلاحين مضطرين الى الاقتراض بالوسائل العادية فى كل ما يحتاجون اليه فى زراعاتهم .

الانتاج الصناعى فى ايطاليا

بلغ الرقم القياسى للانتاج الصناعى فى شهر يناير بايطاليا ١٤٨ (اساس ١٩٣٨ = ١٠٠) بالمقارنة ب ١٤٩ فى ديسمبر ١٩٥٢ و ١٤٢ فى يناير ١٩٥٢ .

الحالة الاقتصادية فى هولنده

أعلن وزير الاقتصاد فى البرلمان الهولندى ان ميزان المدفوعات الجارية لعام ١٩٥٢ قد حقق فائضا قدره ١٦٥٠ مليون فلورين مقابل عجز قدره ، ٣٠٠ مليون فلورين فى عام ١٩٥١ ومن ذلك يتبين ان الاقتصاد الهولندى قد استرد توازنه وقوته . ومن العوامل التى أدت الى هذا التحسن ان الانتاجية العملية قد وصلت الى مستويات ماقبل الحرب كما ان البطالة قد تناقصت كثيرا عما كانت عليه .

توحيد نظام النقد فى اليونان

الغت اليونان فى ٩ ابريل الماضى اسعار الصرف المتعددة واصبح سعر الصرف الجديد ٣٠٠٠٠ دراخمة لكل دولار بدلا من ١٥٠٠٠ر١٥ . ولقد استشارت الحكومة اليونانية صندوق النقد الدولى فى هذا الشأن وقد رحب الصندوق بهذا العمل من الحكومة اليونانية لتوحيد نظام صرفها والغاء اسعار الصرف المتعددة . وحتى التخفيض الاخير الذى حدث فى سبتمبر ١٩٤٩ حينما عدلت اليونان السعر من ١٠٠٠٠ر١٠ الى ١٥٠٠٠ر١٥ دراخمة للدولار كان نظام الصرف الى حد كبير موحدا . ولكن هذه الحالة لم تستمر طويلا . فسرعان ما تبين ان سعر الدراخمة اليونانية اكثر من الحقيقة بالنسبة لكثير من العملات الرئيسية وقد كان مرجع ذلك الى نقص الاجراءات الخاصة بتثبيت مركز العملة والى اشتداد حالة التضخم . وللتغلب على هذه الحالة لجأت الحكومة اليونانية ، الى وضع اسعار صرف متعددة ظنا منها ان هذا يؤدى الى استقرار الحالة وعدم اضطرابها ولكن سرعان ماتبين نتيجة هذا الاجراء وهو ايجاد نظام صرف تشوبه سوء الادارة وفرض سوء الاستغلال كما أن الضرائب العالية على الواردات والاعانات الممنوحة للصادرات لم تفد كثيرا لذلك عرضت الحكومة اليونانية الموضوع على صندوق النقد الدولى فأشار الصندوق بتوحيد سعر الصرف قائلا ان هذا التوحيد سيصبح ممكنا طالما ان الحكومة اليونانية مصممة على الوصول باقتصادها النقدى الى الثبات والاستقرار وذلك بوضع برنامج وسياسة لمكافحة التضخم وتنمية الاقتصاد اليونانى .

تعويض المانيا لاسرائيل

بدأت ألمانيا فى ٢٤ مارس الماضى فى تنفيذ اتفاقية التعويضات لاسرائيل وذلك بتحويل مبلغ ٥ مليون جنيه الى شركة شل البريطانية كثمن لوقود يسلم الى اسرائيل . والمفهوم ان هذه الدفعة دفعت من حساب المانيا الغربية لدى اتحاد المدفوعات . وتدل التقارير ان طريقة الدفع هذه ستستمر الى آخر مارس ١٩٥٤ . وتشير كذلك الى انه من المتوقع ان تصل اول دفعة من البضائع الالمانية الى اسرائيل فى يولية ١٩٥٣ .

الاسعار فى اتحاد الجمهوريات السوفيتية

أعلنت الحكومة السوفيتية فى مارس ١٩٥٣ تخفيض أسعار أكثر من ١٠٠ صنف من أسعار السلع الاستهلاكية وتتراوح نسبة التخفيض من ٥ ٪ الى ٥٠ ٪ وتشمل هذه السلع البطاطس والفاكهة والخضروات والخبز ، والدقيق واللحوم والدهن والسكر والشاى والسجاير والمشروبات الروحية والمنسوجات والملابس والاحذية هذا وقد خفضت أسعار الفواكه والخضروات التى تباع فى المخازن التعاونية التى تمتلكها الدولة بنسبة ٥٠ ٪ وخفض سعر الشاى بنسبة ٢٠ ٪ والفودكا بنسبة ١١ ٪

قرض اجبارى يطرح فى اسرائيل

وافق البرلمان الاسرائيلى على اقتراح طرح قرض اجبارى بمقدار ٤٥ مليون جنيه اسرائيلى بفائدة قدرها ٢١/٢ ٪ وسيجبر أصحاب الاصول الثابتة والمنقولة على المساهمة فى هذا القرض بنسبة تتناسب مع رؤوس أموالهم التى يمتلكونها وهذه النسبة تتراوح بين ٤١/٢ ٪ لكل من يمتلك ما قيمته ١٠٠٠٠ر١٠ جنيه اسرائيلى الى ١٠ ٪ لكل من يمتلك ماقيمته أكثر من ٦٥٠٠٠ر٦٥ جنيه اسرائيلى .

هذا وتدل الاحصاءات الاخيرة أن عدد المهاجرين منذ انشاء دولة اسرائيل حتى آخر ١٩٥٢ بلغ ٧٠٨٣٩١ مهاجرا

ميزان مدفوعات السويد

تدل التقديرات الاولية لميزان مدفوعات السويد فى عام ١٩٥٢ على حدوث فائض يبلغ ١٣٢ مليون كراون سويدى وهو يقل كثيرا عن الفائض الذى حدث فى عام ١٩٥١ وهو ١٠٤٦ مليون كراون ويرجع هذا النقص بصفة خاصة الى النقص فى أسعار بعض الصادرات الهامة مثل الخشب

أمريكا تقرض البرتغال

منح بنك الاستيراد والتصدير فى أوائل ابريل الماضى قرضا جديدا الى البرتغال مقداره ١٧ مليون دولار وذلك لتنمية مستعمراتها . وفائدة هذا القرض هى ٤ ٪ ويستهلك فى مدى ٢٠ عاما .

بنك دولى للبن

أقر اتحاد البن لامريكا الوسطى والمكسيك وجزر البحر الكاريبى فى اجتماعه الاخير فى مدينة هافانا مشروع انشاء بنك دولى للبن برأس مال قدره ٧٠ مليون دولار لتسهيل انتاج البن وتوزيعه .

التجارة الخارجية لليونان

بلغت واردات اليونان فى عام ١٩٥٢ ٣ر٣٤٦ مليون دولار مقابل ٣ر٣٩٨ مليون دولار فى ١٩٥١ كما بلغت الصادرات ٩ر١١٩ مليون دولار مقابل ٦ر١٠١ مليون دولار فى عام ١٩٥١ وكان العجز فى عام ١٩٥٢ ، ٤ر٢٢٦ مليون دولار مقابل ٧ر٢٩٦ مليون دولار ويتبين من هذه الارقام ان العجز فى الميزان التجارى لعام ١٩٥٢ يبلغ حوالى ٦٦ ٪ من قيمة الواردات ولو انه اقل كثيرا من العجز الذى حدث فى عام ١٩٥١ .

الطماطم فى الارجنتين

جاء فى بيان لوزارة الزراعة فى الارجنتين بأن المساحة المزروعة طماطم فى خلال السنة الزراعية ١٩٥٢/٥٣ تبلغ ٢٠٠ر٢٠ هكتار يقدر انتاجها بنحو ٩٠٧ر٣٠٨ر٣ أطنان . وهذه المساحة تزيد بنسبة ٣٥ فى المئة على المساحة التى زرعت هذا المحصول نفسه فى عام ١٩٥١ .

شهـــرة المحـــل

تعريفها : للشهرة تعاريف عديدة وكثيرة نورد بعضها فيما يلى :

١ ــ هى مقدرة المحل على انتاج أرباح تزيد عن الارباح العادية لمحل آخر ..

٢ ــ هى عبارة عن مجموعة عناصر تعمل مجتمعة على تكوين قوة تجتذب الزبن الى المحل فتزيد مبيعاته وبالتالى أرباحه .

٣ ــ هى الفائدة التى يجنيها من يحل فى منشأة تجارية محل آخر نتيجة سمعة المنشأة واتصالاتها التى نشأت عن مجهودات شخصية أو لاشياء أخرى يمتلكها المحل اولحسن موقعه .. الخ ..

٤ ــ هى توقع عودة زبائن المنشأة اليها فى المستقبل .

٥ ــ هى مايميز منشأة قديمة عن منشأة جديدة بادئة فى أعمالها .

ماهية الشهرة ومقدمة عنها

ان الغرض من المتاجرة هو تحقيق الربح ، فلا تقاس مقدرة منشأة ما بمقدار رأسمالها وعدد زبنها فقط ، بل تقاس أيضا وفى النهاية بمقدار ما تستطيع تحقيقه من ارباح . فاذا فرضنا أن منشأة تستطيع أن تربح بنسبة ١٠ ٪ واخرى بنسبة ١٥ ٪ فاننا نستطيع ان نقطع بأن قيمة المنشأة الثانية تكون أعلى من قيمة المنشأة الاولى وذلك طبعا بفرض بقاء العوامل الاخرى ثابتة ومتساوية .. وينتج من ذلك أن قيمة المنشأة تقدر اولا وقبل كل شىء بمقدرتها على اكتساب الربح وكلما ازدادت هذه المقدرة كلما ارتفعت قيمة المنشأة

فاذا فرضنا ان منشأة تمتلك راسمال قدره ٥٠٠٠ جنيه وتحصل على دخل صاف قدره ١٥ ٪ من هذا الرأسمال ، وكان سعر الفائدة فى السندات المضمونة هو ٦ ٪ وقدرت نسبة المخاطرة المقطوع بها فى هذا الفرع من النشاط بـ ٤ ٪ فان الدخل الاضافى أو الزائد لهذه المنشأة يكون (١٥ ــ « ٦ + ٤ ») أى بنسبة ٥ ٪ ولهذا فان قيمة هذه المنشأة لاتقاس فقط بمقدار رأسمالها الملموس وهو ٥٠٠٠ جنيه ، ولكن بمبلغ يتمشى مع دخلها أى مع الـ ١٥ ٪ وتكون قيمتها فى هذه الحالة هى :

$$\frac{٥٠٠٠}{١٠} \times ١٥ = ٧٥٠٠ \text{ جنيه}$$

ان التجارة لاتتطلب رءوس الاموال وحدها ولا البضائع والخامات دون غيرها ، بل هى تتطلب علاوة على ذلك أن تجد المستهلكين والزبن الذين يشترون بضائعها او يعاملونها ، وهؤلاء أمامهم كثير من المنشآت لينالوا منها ما يبتغون ، فلا تستطيع منشأة ما أن تجذبهم نحوها لمجرد أن رأسمالها كبير ، بل ان ذلك يستلزم وجود عوامل كثيرة ومختلفة ، والتاجر الماهر هو الذى يستطيع أن يتفنن فى اغراء الزبن واجتذابهم مستعملا فى ذلك مختلف الطرق ، ومتخذا فى ذلك شتى الوسائل حتى يتهافتوا على معاملته والشراء منه دون غيره من المنشآت . ان هذه الوسائل التى يتخذها التاجر لاجتذاب الزبن تكلفه نفقات قد تكون كبيرة ، ومع ذلك فقد لا ينجح فى استمالتهم اليه مما يجعلها هباء لا فائدة من ورائها . أما التاجر الذى ينجح فى ذلك فانه يحقق منه نسبة من الربح أعلى مما يحققه أمثاله فى نفس النشاط (وهو ما كان يسعى اليه طبعا) أى

من نسبة الربح العادية لنفس النوع من التجارة . ويقصد بالربح العادى الدخل الممكن الحصول عليه اذا استثمرت الاموال فى نواح تكون مأمونة العاقبة مضمونة مائة بالمائة ، كالسندات المضمونة مثلا ــ مضافا الى هذا الدخل نسبة معينة تمثل خطر ضياع الاموال نتيجة لاستثمارها فى هذا النوع من التجارة او بمعنى آخر يمكن تمثيل هذه النسبة بقسط يدفع لشركة تأمين لتضمن سلامة رأس المال ولتعوض صاحبه عن أى عجز يصيبه . فاذا ما كان مجموع هذين العنصرين فى تجارة البقالة مثلا ٢٠ ٪ من قيمة راس المال المستثمر واستطاع تاجر أن يحقق ربحا أعلى من ذلك كانت تجارته فى مجموعها تساوى من القيمة اكثر مما تساويه أصولها الملموسة وحدها . وهذا الفرق فى القيمة هو ما يطلق عليه اسم (شهرة المحل) وهى لذلك تعتبر أصلا وهميا أو اسميا . ولما كان المفروض فى المتاجرة أن تأتى بأرباح أكثر من الارباح العادية لان هذه الاخيرة يمكن الحصول عليها بوسائل أخرى اذا ما فرضنا رغبة التاجر فى الاطمئنان الى سلامة أمواله ولهذا يمكننا أن نعتبر أن الشهرة هى بمثابة الروح الذى يجعل للجسم المادى للتجارة قيمة تفوق قيمته الملموسة

وشهرة المحل تكون فى الواقع عبارة عن القوة الانتاجية للنشأة ، ولهذا فان أصول المحل منعزلة عن الشهرة تكون قيمتها أقل كثيرا مما لو نظر اليها مع شهرة المحل كوحدة متماسكة ان الشهرة وحدها ومنفصلة عن باقى الاصول لايمكن تقويمها تقويما عادلا اذ هى وباقى الاصول يكونان مصدر اكتساب الارباح لمنشأة ما ولهذا يرى بعض المحاسبين انه يجب تقديم شهرة المحل وباقى الاصول معا وكوحدة ، حتى يمكن الوصول الى قيمة الشهرة وحدها وذلك بطرح قيمة الاصول الملموسة من هذه الوحدة .

ان مجرد القول بأن منشأة لها شهرة يعنى انها تدر أرباحا والعكس ليس بالضرورة صحيحا لان مجرد انتاج الربح ليس كافيا لوجود الشهرة اذ يجب أن يكون هذا الربح أكثر من الارباح العادية حتى يمكن أن توجد .

ولا يقصد بشهرة المحل فى المحاسبة المعنى اللغوى للكلمة ، اذ لا يكفى لوجودها أن يكون للمنشأة ألوف الزبن أو أن تكون معروفة للجميع ، بل يجب أولا وقبل كل شىء أن تكون نسبة أرباحها الى رأسمالها أكثر من النسبة العادية حتى ولو كان عدد زبائنها اقل ..

واكثر من ذلك قد يكون لدى المنشأة بعض من عناصر تكوين الشهرة ولكنها لم تستطع ان تكونها نظرا

لعوامل أخرى مضادة أو لغيرذلك من الاسباب ، وفى هذه الحالة تكون الشهرة منعدمة وتكون تلك العناصر غير ذات قيمة حتى ولو كان قد انفق فى سبيلها مبالغ من المال .

ومثال ذلك : أن شخصا أراد أن يشترى منشأة تجارية قومت اصولها الملموسة بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه وكانت أصولها غير الملموسة مكونة من الاسم التجارى والماركة والعلامة التجارية واسرار تجارية وصناعية وعقد ايجار لمدة عشر سنوات قابلة للتجديد فاذا ما فرض أن نسبة الربح العادية فى هذا النشاط هى ١٥٪ واذا ما تبين أنه لا ينتظر ان يحصل المشترى على أرباح تربو على النسبة ، فان هذه المنشأة لا يمكن أن تقوم بأكثر من قيمة أصولها الملموسة أى الـ ٥٠٠٠ جنيه وتكون العناصر الاخرى ومن بينها الاصول الغير ملموسة المذكورة سابقا غير ذات قيمة .

واذا ما وجدت منشأة اخرى لها نفس الظروف ونفس رأس المال والاصول وكان دخلها الصافى يقدر بنسبة ٢٠٪ فان هذه المنشأة تقوم ليس فقط بقيمة أصولها الملموسة ، بل بزيادة عن ذلك وتكون هذه الزيادة متمشية مع زيادة نسبة الارباح التى هى فى الحقيقة عبارة عن عائد الاصول غير الملموسة أو بمعنى آخر عائد شهرة المحل .

وقد يتطرق الى الذهن فى الحالة الاولى من هذا المثال انه ما دامت المنشأة لاتساوى اكثر من قيمة أصولها الملموسة فلا داعى اذن لبيع الاصول الملموسة ويمكن للبائع ان يحتفظ بها لنفسه بناء على ذلك . ان هذا الرأى خاطىء ولا يصح الاخذ به ، انه رغما عن أن الشهرة هنا غير ذات قيمة الا أنه قد يكون لعناصرها المذكورة سابقا دخل فى المحافظة على نسبة الربح العادية بحيث انه لو استبعدت كلها او بعضها لكانت النسبة أقل من ذلك . ولهذا يجب حتى فى حالة عدم وجود قيمة بيعية لشهرة المحل ، تحويلها الى المشترى مع باقى الاصول الملموسة .

الا انه توجد حالات كالحالة الاولى لايكون للشهرة فيها قيمة بيعية رغم ضخامة رقم مبيعات المنشأة وكثرة عدد زبائنها ، ومع ذلك يدفع المشترى لها ثمنا قد يكون ضخما بعد أن تبينت له سوء ادارة المنشأة مما ترتب عليه عدم وجود قيمة بيعية لشهرتها . وانه بتغييره لهذه الادارة ووضعه الاسس القويمة لها يمكنه أن يجعلها تسير فى سبيل التقدم والفلاح . . وقد يكون له غرض آخر من هذا الشراء . وهذا الامر يجعلنا نفرق بين القيمة النظرية للشهرة والقيمة العملية لها أو سعرها الممكن تحقيقه . ويجب لذلك بحث ظروف كل حالة على حدة وما يحيط بها من ملابسات .

وشهرة المحل قد لا تظهر فى الدفاتر رغم أن لها قيمة كبيرة ، وهى بطبيعتها كالاصول الثابتة تماما فبينما تعمل الاصول الملموسة وتساعد على انتاج الربح العادى نجد الشهرة تعمل وحدها فى انتاج الربح غير العادى . وهى كباقى الاصول الثابتة لا تتجر فيها المنشآت ، وطالما بقيت الارباح غير العادية طالما بقيت الشهرة الا أن الشهرة تختلف عن الاصول الثابتة الاخرى ، فالاولى غير ملموسة والثانية ملموسة فهى تشبه فى ذلك الاصول الوهمية او الاسمية كما سبق أن قلنا .

وتتكون الشهرة بمضى الزمن وبتوالد عناصرها ونموها حتى تصبح ذات قيمة مادية كبيرة ، أى أن المنشأة التى كونتها لا تدفع فيها ثمنا كما هو الحال بالنسبة لباقى الاصول الثابتة . . ولذلك لا تظهر قيمة للشهرة بالدفاتر كباقى الاصول الا فى حالات سنذكرها فيما بعد .

كما تختلف الشهرة عن باقى الاصول الثابتة اختلافا جوهريا ، فبينما الاخيرة تنقص قيمتها تدريجيا على مر الزمن نتيجة للاستهلاك نجد ان الشهرة لا تنقص بالاستهلاك ، بل يغلب أن تزيد قيمتها كلما مر بها العهد .

« يتبع » **« ت . ا . »**

ملاحظات سياح عن بورسعيد

أمضيت بضعة أيام فى بور سعيد اجتمعت فى خلالها بطائفة من السياح الذين وصلوا بالباخرة ليمضوا فى المدينة بضعة أيام .

وبعد ما قالوا انهم سعداء بمجيئهم الى مصر ، أبدوا بعض ملاحظات، أوردها هنا .

وأول هذه الملاحظات يتصل بالسياسة . فقد أبدوا دهشتهم عندما علموا أن قيود الخروج من مصر لا تزال قائمة على الرغم من أن الحكومة الحاضرة تستمتع باستقرار مكين . وقالوا ان عنصرا هاما من عناصر السياحة هو أن تكون السياحة فى اتجاهين لا فى اتجاه واحد ، واذا أعترضت دولة طريق السياح الذين يريدون السفر الى الخارج فقد لا يزورها سياح من الخارج .

وقال واحد من هؤلاء السياح انه عندما وضعت انجلترا قيودا على الخروج ، كانت قيودا مالية مجردة ولكنها لم تعترض على مبدأ السفر ولجميع الحكومات الوسائل التى بها تستطيع مراقبة المسافرين من الناحية المالية ، ولكن ليس من المعقول الاعتراض على مبدأ الخروج نفسه .

وقال سائح آخر انه عندما أرادت المانيا الغربية أن تنظم سياستها الاقتصادية ، نظرت الى شئون السياحة فى الاتجاهين ، فسهلت السفر منها لانها تعلم جيد العلم أن ذلك يقابله وصول سياح اليها من الخارج .

أضف الى ذلك أن شركات الطيران والبواخر تقرر مرور سفنها وطائراتها بالموانىء الجوية والبحرية طبقا لما تصادفه من تسهيلات أو عقبات .

وقال لى بعض هؤلاء السياح أن مدينة بور سعيد مدينة لاتدب فيها الحياة الآن ، فالاضاءة الليلية ضعيفة جدا ، وكثيرا ما ينقطع التيار ليلا ، ومثل هذا يحدث مع الماء ، ولما سأل السياح أهل بور سعيد عما اذا كانت هذه الحال مستمرة ؟ أجابوا بنعم .

وقال سائح انه جال فى مدينة بور سعيد فرأى أن الساعات الموضوعة فى الميادين حتى ساعة السكة الحديد كانت معطلة . .

هذه الملاحظات تدل على أن ميناء بور سعيد يفتقر الى الحياة

« قارىء »

مكتبة التاجر

The Structure and Capacity of Australian Manufacturing Industries

تصدر هذا الكتاب الضخم لحكومة الاسترالية لتبيان مدى انتاجية المصانع الاسترالية . وفضلا عن ذلك فان الكتاب يشمل النواحي الفنية والانتاجيه لكل مادة منتجة أو آلة مصنوعة فى استراليا . كما يشمل فضلا يقارن فيه واردات وصادرات أستراليا .

وهذا البحث ينصل مدى انتاجية حوالى ٤٣ ألف مصنعا تحوى ٢٠٠ صناعة كبرى ويسجل الكتاب التطور الاقتصادى السريع الذى سرى فى أركان الكيان الاسترالى فهنك ٩١٧ ألف عامل يعملون فى المصانع بينما كان عددهم ٥٦٣ ألف عامل خلال عام ١٩٣٨/١٩٣٩ . كما زادت قيمة المصنوعات الى ثلاث أضعافها . كما قل اعتماد أستراليا على المنتجات الاجنبية وبذلك هبط رقم الواردات اليها . وفى عام ١٩٣٨/١٩٣٩ بلغت صادراتها من الآلات والمصنوعات ثلث وارداتها من هذه الاصناف . وفى عام ١٩٥٢/٥١ بلغت أكثر قليلا من سدس قيمة الواردات

وبالرغم من أن هذه الأرقام قد يبدو فيها الخيال نوعا ما ، الا انها حقيقة الاقتصاد الاسترالى الحديث الذى يرجع الى المهارة ، والنشاط التجارى سواء منه المحلى أم الخارجى ، أو فى الصناعات الثقيلة .

ويعتبر هذا الكتاب بحق مفخرة لكل اقتصادى ، ولكل تاجر يرغب فى لمس الحقائق التى قد يظنها خيالا .. وهو مفخرة أيضا لرجل الصناعة الاسترالى .

***

Demographic Year book 1952

وهذا كتاب آخر يقع فى ٥١٨ صفحة أصدرته هيئة الامم المتحدة شاملا على احصائيات رسمية لمعظم بلاد العالم ومناطقه عن السكان ، والمواليد ، **والوفيات** ، وعدد حالات الزواج ، وعدد حالات الطلاق ، والهجرة .

كما يشتمل الكتاب التوزيع الجغرافى للسكان ، وقد أفرد باب خاص عن الاتجاهات المحلية والدولية مقارنة باحصائيات عامى ١٩٥٠ ، ١٩٥١

***

A study of Trade Between Latin America and Europe

ويعتبر هذا الكتاب أحدث وأدق كتاب من نوعه ، اذ يبين حالة التجارة بين دول أمريكا اللاتينية ودول أوربا . وتوجد تفاصيل دقيقة وتحليلات واضحة عن محتويات وحالة الواردات والصادرات الى ومن أمريكا اللاتينية ، ولقد طرق الكتاب تطور التجارة بين البلدين وتحسنها ، وخاصة عن صادرات أمريكا **اللاتينية** الهامة وهى : البن ، والسكر ، والقطن ، وزيت البذرة ، والصوف ، واللحوم . كما شمل الكتاب أهم صادرات دول أوربا ، وهى : آلات النسيج والجرارات . ويقع الكتاب فى ١١٧ صفحة وهو من مطبوعات هيئة الامم المتحدة

خفض العون الامريكى الخارجى

طلب الرئيس ايزنهاور الى الكونجرس الامريكى أن يعتمد مبلغ ٥ر٨ بليون دولار لبرنامج المعونة الاجنبية الخارجية لعام ١٩٥٤ المالية التى تبدأ من أول يوليو القادم ، وهذا الرقم أقل بمقدار ٨ر١ بليون دولار عن اعتماد المستر ترومان فى يناير الماضى .

والبيانات التالية توضح اوجه انفاق هذا المبلغ الضخم ، الذى يسمى هذا العام : « مدفوعات الدفاع » ؛ بينما كان يسمى فى العام الماضى « معونة الدفاع » .

مواد للدفاع والتدريب بمليون الدولارات

يخص اوروبا	٥٢٤ر٢
« الشرق الاقصى	٠٠١ر١
« الشرق الادنى	٤٦٩
« أمريكا اللاتينية	٢٠
والمجموع	**٠٢٤ر٤**

صندوق مدفوعات الدفاع بمليون الدولارات

يخص الهند الصينية	٤٠٠
مواد تصنع ببريطانيا وفرنسا	٢٠٠
مساعدات اقتصادية لاوروبا ومساعدات للصين الشيوعية	٣٩٥
والمجموع	**٩٩٥**
ثمن أسلحة خاصة	٢٥٠
اغراض فنية واقتصادية وتنمية وعلمية	٥٦٠

أى أن المجموع الكلى للاعتماد ٥٨٢٩

وفضلا عن ذلك فسوف تتدفق المساعدات على فرنسا لكى تصمد أمام ضربات الشيوعيين فى «لاوس» كما صرح بذلك المستر دالاس . هذا وسوف تتحمل هيئة الامم حوالى ٤٠ ٪ من نفقات الحرب فى الهند الصينية .

« الايكونومست »

***

مشاكل المرور والطرق فى انجلترا

تواجه انجلترا اليوم مشاكل خطيرة فى المرور ، اذ تحتاج الى انشاء طرق جديدة واتباع وسائل حديثة لتفادى أخطار الطريق . فلقد تم احصاء عدد الرخص التى صدرت لمركبات



يحررها ويشرف عليها :

النقل فبلغت حتى شهر نوفمبر الماضى ٠٠٠ر٧٤٨ر٤ اذا ما قورنت بعددها فى عام ١٩٣٩ اذ بلغت ٠٠٠ر٦٠٤ر٢ ترخيصا ويشمل هذا الرقم الاخير زيادة فى عام واحد قدرها ٠٠٠ر٢٥٩ ترخيصا للنقل .

« فانينشيال تايمز »

***

بناء المنازل فى بريطانيا

اذا اعتبرنا شهر مارس المنصرم شهرا متوسطا فى انتاجيته ، فانه يمكن التأكيد بأن بريطانيا تستطيع أن تبنى ٣٥٠ ألف منزل سنويا وليس ٣٠٠ ألف فقط كما كان متوقعا . وفى الحقيقة فان عدد المنازل التى تنتهى فى أى شهر من الشهور تعكس بعض الحقائق والظروف المفاجئة . فلقد تم صنع ٢٩ ألف منزل . ويعتبر هذا الانتاج الذى بدأ بعد الحرب العالمية الثانية أسطورة يحق لوزارة المساكن ان تفخر بها .. ! اذ معنى هذا ان هناك ٠٠٠ر٦٩ منزل تم صنعها خلال الربع الاول من العام الحالى اذا ما قورن بالربع الاول من عام ١٩٥٢ اذ بلغ ٥٣ ألف منزلا .

«تايمز ريفيو أوف اندسترى»

انباء المعادن والمواد الخام :

هبط انتاج **الصلب** فى ألمانيا الغربية الى .. بينما كان فى شهر مارس ٠٠٠ر٤٧٠ر١ طنا . ٠٠٠ر١٤٠ر١ طن الى ٠٠٠ر٩٧٠ طن ويرجع العالمية الى عطلات أعياد « ايستر » . كما الصنع التى كانت تنتظر نتائج مشروع شومان كما هبط سعر **المطاط** خلال الاسبوع الماضى بنس للرطل الواحد . وهبطت أسعار **الرصاص** هبطت أسعار **الزنك** بمقدار ١٥ شلن وبلغت **الرصاص** ٣/٤ ٧٨ جنيه للطن وأسعار **الزنك** الالمونيوم ١٦١ جنيها **والنحاس** ٢٥٣ جنيها و ٨ شلن

وكانت **أسعار الشاى الهندى** ٣ شلن الاسبوع المنتهى فى ٩ مايو الحالى .

وأذاعت وزارة الزراعة الامريكية أن المساحة فدانا منها ٠٠٠ر٦٦٤ر٢٥ فدانا أنتجت محصولا بالة أى بمعدل ٧ر٢٨٢ رطلا للفدان . وليست أرقام أخرى خلال الايام القليلة القادمة

كما طلب **القمح الكندى** بواسطة المملكة **قمح مانيتوبا** طبقا لاسعار اتفاقية القمح بنس ورقم (٢) بسعر ١٠٦ شلنا ، ورقم (٣) بسعر ١٠١ شلنا و ١/٢ ١٠ بنسا ، وذلك فانكوفر .

العالم

THE ACCOUNTANT

احمد فريد حسن

التجارة مع الشيوعيين

تدل التقارير الواردة من جنيف على أن المحادثات التى دارت ، والاتفاقات التى تمت هى فى جانب « انعاش التجارة » بغض النظر عن كونها تجارة شيوعية أو تجارة غربية فقد أدلى المستر «ميردال» السكرتير الادارى للبعثة الاقتصادية لدول اوروبا بتصريح جاء فيه : « لقد صار من اليسير الآن اجراء تبادل تجارى بين دول الشرق ودول الغرب فقد قدمت اقتراحات مجدية فى سبيل السير بهذه التجارة قدما

ولقد أبدى مندوبو دول الستار الحديدى استعدادهم لاستيراد السلع الاستهلاكية التى ينتجها الغرب .. كما أبدى الاتحاد السوفييتى استعداده الكامل لاستيراد المواد الخام من المناطق الدمنيون والمستعمرات مثل الكاكاو والبن والجلود . والشىء الثالث الذى بدا أقرب للخيال هو استعداد الدول الشيوعية لتصدير المواد الاستراتيجية التى يحتاجها الغرب مثل البترول والتنجستن .

وسواء بدت هذه الاتفاقيات خيالا أو حقيقة ، فان الايام القليلة المقبلة ستكشف عن مدى تنفيذها .

.ر٢٦٠ر١ طن خلال شهر ابريل المنصرم ،
ا هبط أيضا استخراج **الحديد الخام** من
ا. الهبوط الذى لم يحدث منذ الحرب
هذا الهبوط يعود الى قلة تلقى أوامر
كن ليس معنى ذلك هبوط الاسعار
سوق لندن بمقدار واحد شلن و١٠ وربع
ة أخرى بمقدار ٢٢ شلن و٦ بنس ، كما
عار **القصدير** ١/٢ ٧٥٢ جنيه للطن ، وأسعار
٦٨ جنيه للطن . كما وصل سعر طن
طن ، وأوقية **الذهب الخام** ١٢ جنيه

٦٦ر٧ بنس للرطل بزيادة ١٢ر٠ بنس عن

زروعة قطنا هذا العام تبلغ ٠٠٠ر٩٢٢ر٢٦
خما . وقدر هذا المحصول بـ ٠٠٠ر١٣٦ر١٥
ذه هى الارقام النهائية بل المنتظر أن تذاع

لمتحدة على أساس الاسعار التالية : ـ
لدولية : رقم (١) بسعر ١٠٧ شلنا و ١/٢ ٧
سعر ١٠٥ شلنا و ١/٢ ١٠ بنس ، ورقم (٤)
كل ٤٨٠ رطلا « فوب » وتشحن من ميناء

تجارة مصر الخارجية عام ١٩٥٢

بلغت قيمة الواردات الى القطر المصرى خلال عام ١٩٥٢ مبلغ ٢١٨ر٨ مليون جنيه اذا ماقورنت بالعام الاسبق حيث كانت ٢٧٩ر٦ مليون جنيه .

كما بلغت قيمة الصادرات ١٤٢ر٩ مليون جنيه والبضائع المعاد تصديرها ٢ر٣ مليون جنيه اذا ماقورن ذلك بالعام الاسبق حيث كانت على التوالى ٢٠٠ر٦ مليون جنيه و ٢ر٤ مليون جنيه .

وفيما يلى مقارنة بين واردات كل من عامى ١٩٥١ و ١٩٥٢ بملايين الجنيهات :

	١٩٥١	١٩٥٢
بلجيكا	٥ر٥٨٩	٦ر١٤٨
كندا	١ر٩٩١	١٨ر٣٦٦
شيلى	٤ر٨٢٨	٦ر٢٣٨
فرنسا	٢٠ر٢٨٢	١٤ر٠٦٥
ألمانيا	٩ر٧٩٨	١٢ر١٤٩
ايطاليا	١٥ر٦٦٥	١٢ر٢٣٦
المملكة المتحدة	٤١ر٩٢٧	٢٩ر٤٩٢
الولايات المتحدة	٦٥ر١٤٦(*)	١٠ر٨٤٠
روسيا	٧ر٠٦٠	١٠ر٨٤٠

(*) منها ٨ر٣٧ مليون جنيه ذهب

أما عن الصادرات بملايين الجنيهات فكانت :

	١٩٥١	١٩٥٢
تشيكوسلوفاكيا	٩ر٥٢٤	٧ر١٥٠
فرنسا	١٩ر٧٣٥	١٨ر١٦٢
ألمانيا	٨ر٦١٠	١١ر٤٢٥
الهند	٢٩ر٨٨٣	١٣ر٥٢٢
ايطاليا	١٦ر١٦١	١٥ر٥٤٦
اليابان	١٤ر٦٧٠	٦ر٢٠٨
أسبانيا	٤ر٨٩٥	٧ر٢٧٨
المملكة المتحدة	٣٨ر٥٧٢	٦ر٤٠٠
الولايات المتحدة	١٩ر٥٠٧	١٦ر٧٨٤
روسيا	٢ر٥١٤	٩٠ر٠٢٥

***

انتاج الاحذية المتمددة

أصبح من الممكن ، بل ومن المشاهد الآن فى مدينة نيويورك امكان الحصول على أحذية الاطفال القابلة للتمدد ... أى تكبر فى قدم الطفل كلما كبر ونما . وهذه الاحذية تصنع من مواد سهلة الغسيل ، والحذاء له ثقوب عند أطراف أصابع القدم ... ويربط على القدم بواسطة أشرطة قابلة للاتساع عند نمو الطفل .

« ايكونومست »

فى ركاب العلم

قاطرة جديدة ذات سرعة فائقة

أجريت التجارب على أول قاطرة من طراز ب. ب. ٩٠٠٣ التى تمتاز بسرعة كبيرة ، اذ قامت بأول رحلة لها بين باريس وليون وقطعت هذه المسافة فى أربع ساعات وربع الساعة .

وتقدر قدرة هذه القاطرة باحتمال جر قطار يبلغ وزنه ٥٠٢ طنا على مسافة ١٤٠ كيلو مترا ، ولكن لوحظ أن هذه القاطرة استطاعت أن تزيد سرعتها فى بعض الفترات الى ١٦٠ كيلو مترا فى الساعة .

***

انتاج سيارة فرنسية

تمكنت مصانع « سمكا » من صنع السيارة « أروند » التى تم بها انتاج ١٠٠ ألف سيارة من هذا النوع الى الآن ، وذلك فى حضور عدد كبير من الشخصيات كانت قد دعيت قبل ذلك الى زيارة مصنع من أحدث المصانع فى العالم .

وتعتبر مصانع « سمكا » فى مدينة « نانتير » من أضخم المصانع انتاجا ، اذ بلغ انتاجها خلال سنة ١٩٥٠ ٣٢ ألف سيارة ، بينما ارتفع الى ٧٠ ألف سيارة خلال عام ١٩٥٢

***

التلفزيون فى حفلات تتويج ملكة بريطانيا

من المنتظر أن يتمكن اهالى فرنسا من مشاهدة حفلات تتويج ملكة بريطانيا عن طريق التلفزيون بوضوح تام ، اذ تمكن العلماء من تركيب واقامة محطات تقوية وأبراج على طول الخط « الهرتزى » (التلفزيون) الشهير الذى يصل بين « باريس » ومدينة « ليل » ليلتقط الارسال التلفزيونى من محطة « لندن » .

ومن الملاحظ أنه بين كل برج والبرج الذى يليه مسافة لا تزيد على ٥٠ كيلو مترا . والجدير بالذكر أنه فى نهاية العام الحالى سيكون قد تم اعداد وانشاء الخط « الهرتزى » الثانى بين «باريس» و «ستراسبورج» وفى ربيع عام ١٩٥٤ سينشأ الخط «الهرتزى» بين «باريس» و «ليون» .

الانفاق على أبواب الاصلاح الاجتماعى

فى هذا الوقت الذى يعمل فيه وزير المالية على تقديم ميزانية الى الشعب موضحة سياسة الحكم يمكن أن نتصور اهتمامه بتقرير المصروفات تبعا للمقدرة الدخلية للافراد . ويمكن أن نتصور ايضا انه يرتب المصروفات تبعا لدرجة أهميتها فى سلم التفضيل الاجتماعى فيزيد الاهتمام مثلا بالانفاق الانتاجى ، ويضغط ما أمكنه الضغط على المصروفات الاستهلاكية ، وهو اذ يقوم بذلك انما يرمى فى النهاية الى ضمان انتاج المجتمع أو استمرار تدفق الايراد وتقوية العوامل التى تؤدى الى زيادته .

والنظرة السريعة العابرة تبدى لنا كما لو أن المسألة من الوضوح بدرجة لا نحتاج معها الى اعمال الفكر ، فما يوضع فى باب الانشاءات من خزانات ومصاريف ، وطرق ومبان مختلفة تدخل فى باب المصروفات الرأسمالية التى تساعد على زيادة الانتاج ، وما عدا ذلك من مصاريف صيانة وسائل الانتاج والعناية بالصحة العامة والاعانات مثلا تعتبر مصروفات استهلاكية .

واذا كان وزير المالية لا يقوى على ضغط تلك الاخيرة فان ذلك انما يرجع الى أخذ بعضها صفة الاستمرار والنمو الطبيعى ، أو لوجود عوامل خارجة عن ارادته أعطتها صفة الحق المكتسب .

ولكن المسألة ليست بهذه البساطة واليسر ، فتحديد ماهية المصروف انتاجى هو أو استهلاكى ليس أمرا محاسبيا مفروغا منه ، ولكنه أمر خلافى مرتبط بالفلسفة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وبالصراع المستمر فى الهيكل الاجتماعى .

يعرف رجال المحاسبة المصروف الانتاجى أو الرأسمالى بذلك الذى يظهر مندمجا فى قيمة أصول المنشأة ، ويقصد به عند انفاقه الوصول الى زيادة المقدرة الانتاجية للمنشأة لتمكنها من الحصول على ايراد أو دخل أكبر ، أما المصاريف الايرادية أو الاستهلاكية فهى تلك اللازمة لتمكين المنشأة من انجاز أعمالها للحصول على الايراد الدورى العادى . ويدخل فيها مصاريف الصيانة ، واحتياطيات الاستهلاك والاجور الى غير ذلك .

وهناك من يرى أنه لتأمين الحصول على الايراد يجب أخذ « العمر الاجتماعى » للاصل فى الاعتبار ، أى يجب تكوين احتياطى للاستهلاك كاف ليمكن صاحب المنشأة من استبدال الاصل بآخر عند ظهور مخترع جديد . ونتيجة لان مسألة الاستهلاكات هذه تقديرية ، تدخل فى حسابها اعتبارات كثيرة لذلك يرى البعض التخلص من المشكل عن طريق اعادة تقديم الاصول كل عام ، واذ ذاك يظهر النقص الفعلى فى قيمة الاصل نتيجة للانهيار النسبى للانتاجية بالاستهلاك أو لظهور مخترع جديد ، أو لتغيير طلب المستهلكين على المادة المنتجة .

وأخذ أرباب الاعمال بنظرية أم بأخرى انما يحدوهم اليه مايعتبرونه « صالح العمل » وصالح العمل عندهم هو ضمان الحصول على أكبر عائد فى أطول مدة ممكنة . ووجهة نظرهم انما تقوم على عنصرين : الاول الربح ، والثانى حرية العقد أى أن قيم الاشياء يحددها عامل الحرية فى العرض والطلب .

وهذه الوجهة المحاسبية التى تقسم المصروف الى انتاجى واستهلاكى هى التى يأخذ بها بعض الاقتصاديين ورجال المالية العامة ، وهم فى ذلك لا ينفذون الى التكييف العقلى للمصروف فى المنشأة ، وثانيا يغفلون العوامل الاجتماعية ومدى تأثيرها فى الاصول المنتجة فى المجتمع وثالثا :يهملون حساب عامل الاستهلاك الاجتماعى .

فالمصروف الانتاجى لازم لزيادة الانتاجية ، والاستهلاكى ضرورى للمحافظة على الاصل ، ولا يفهم من الاخير أنه مصروف يمكن الاستغناء عنه ، أو يمكن الحصول على الربح بدونه ، وان كان من المهم أن يكون فى أدنى الحدود ، وبذلك يزيد العائد .

والربح فى المجتمع هو الفائض المادى الذى يتكون بعد خصم كل المصاريف الاستهلاكية الضرورية ، والمنشأة التى تعمد الى تقليل الطلب على العمال مثلا اذا ارتفعت أجورهم أو قل الطلب على ما ينتجون لها من مواد ، انما تفعل ذلك بغرض المحافظة على مستوى ما من الربح ، وهو يختلف عن الحال فى المجتمع ، حيث يعتبر العمال اصلا من أصوله يجب المحافظة عليه مهما قل الطلب على منتجاتهم ، واذا كان من المرفوض أساسا القضاء على من يتعطل منهم لسبب ما من الاسباب ، فيكون من المهم اذا قيامهم بأى نوع من الانتاج للمجتمع لان فى ذلك تقليلا من التكاليف الاجتماعية ، وهذا مالايمكن أن يتم الا اذا كان المجتمع متعلما فى صحة طيبة مما يساعد الافراد على سهولة التشكل والتكيف تبعا لتغير الظروف .

كيف اذا ننظر الى النفقات الاجتماعية ، وكيف يمكن معالجتها فى الميزانية ؟

ان تكييف أى مصروف فى المجتمع يتوقف على الدور الذى يلعبه ذلك المصروف فى الهيكل الاجتماعى نفسه ويمكن تقسيم المصروفات عامة الى ثلاثة : الاولى تلك التى يمكن بواسطتها زيادة انتاجية المجتمع ، والثانية تلك اللازمة للمحافظة على المستوى المادى للمجتمع ، والثالثة تلك التى تنفق لزيادة درجة الرفاهية العامة .

والصعوبة التى تواجهنا بعد هذا التقسيم هى كيف ندرج كل مصروف تحت واحد من البنود السابقة ، لا سيما وأن التفرقة انما تتغير تبعا لدرجة تكييف الشخص نفسه ، ويتأثر ذلك الى حد كبير بمركز الفرد فى المجتمع ، كما أن هذه المصروفات كثيرا ما يرتبط بعضها بالبعض الآخر وخصوصا اذا أخذنا المجتمع فى حالة الحركة وليس فى حالة السكون .

وقبل قيامنا بعملية التفرقة بين مصروف وآخر يحسن بنا أن نعطى فكرة عما يعتبر من المصروفات الاجتماعية ، وهى من ناحية عامة تشمل الانفاق على التعليم ، والصحة

العـامة والمساعدات الاجتماعيـة للمتعطلين والعجزة ورعاية الطفولة واعانات تخفيض تكاليف المعيشة الى غير ذلك .

والـذين يعتبرون كل هـــذه المصروفات مصروفات استهلاكيـــة انما ينظرون اليهـا من وجهة نظر الشخص ذو الدخل المرتفع الذى لا يحتاجها من الدولة ، وهـــو ان كان يتحمل بعض النفقة فى الحصول على بعضها الا أن التكاليف مقاسة بقيمة وحدات عملية تعتبر صغيرة ، ومن ناحية أخرى فتكاليفها فى النهاية انما يقع عبئها عليـــه كنتيجة طبيعيـة لتوزيع الضريبة تبعا للقـــدرة على تحمـل العبء . ونلمس ارتبـــاك أصحاب هذا الرأى حينما يشاء الى مصاريف الامن الداخلى والخـارجى ويصرون على ضرورتها مع أنها قـد لا تقـــوم الا نتيجة لعـــدم تناسق العلاقات الاجتماعيــة والاقتصـادية والسياسية بين أفراد المجتمـــع فى الداخل وبينهم وبين أفراد المجتمـع البشرى عامــة ، وأن مثل هـــذه المصروفات من الممـــكن أن تتناقص حتى تتلاشى كلما زاد التناسق وقلت الفروق بين ثروات الافراد والامم .

على العمـــوم ، اذا نظـــرنا الى المصروفات الاجتماعية من وجهة نظر المجتمع نجد أن هذه النظرة ليست ثابتة فهى قد تختلف وتتغير تبعـــا لظروف المجتمع . فهى قـــد تعتبر رأسمالية اذا كانت تؤدى فى النهاية الى زيادة الـكفاية الانتاجية لعنصر الانتاج الاساسى وهو العمل ، وكل زيادة فيها اذ ذاك معناها انماء رأس مال المجتمع وبالتالى زيادة رخائه فى المستقبل . وقـــد تعتبر هـــذه المصروفات ايرادية اذا كان الهـدف الاساسى منها المحافظة على الكفـاية الانتاجية فى المجتمع وعدم تدهورها كنتيجة للبطالة أو الجهـل أو تفشى الامراض ، واذا تمسكت المصروفات الاجتماعية بهذا الشكل فنتيجتها أن المستوى المادى للمجتمع لا يرتفع بل يظل فى حالة ساكنة ، وقد يكون معنى ذلك أيضا انخفاض المستوى النسبى اذا كانت الجمعيات الاخرى فى العالم فى تقدم مستمر . ويمكن اعتبار هذه المصروفات « استهلاكية » ونحددها هنا بتلك التى يكون الغرض منهـــا زيادة الرفاهية واذا كان انفاقها أو عدمه لا يؤثر فى درجة الانتاج بالزيادة أو النقص . وهذه الحالة من الصعب تحديدها لانها لا تتوفر الا اذا تصورنا أن الدخول الحدية فى المجتمع قـد وصلت الى درجة كافية من الارتفاع بحيث يمكنها مقابلة تكاليف المعيشة مهما ارتفعت ، أو فى حالة ما اذا كان المجتمع فى وضع يدافع فيـــه عن بقائه ، أو توجيه المصروفات فى هذا الاتجاه دون اتجاه آخر قد يهدد هذا الكيان نفسه . ولكنا هنا أيضـــا لا يمكن أن نقبل هذا الوضع الا اذا كان أفراد المجتمع فى مستوى واحد من الصـــحة والتعـليم ، اذ ليس من المفروض أن يقع عبء المحافظة عـلى المجتمـع على واحد دون آخـر فى المجتمع .

ولنأخذ الوضع فى مصر والبـلاد التى تشبهها أو بمعنى آخر البـلاد المتخلفة اقتصاديا فالملاحظ وجود فروق كبيرة بين الطبقات من ناحية الدخل ، ومستوى التعليم والصحة والانتاجية ، ولتكييف النفقـة يجب أن نعرف من الذى يتحملهـــا ومن الذى يستفيد منها لان ذلك سيحدد لنا شكل الانتـــاج من ناحية الـكم والكيف .

والامر الذى لا يحتاج الى كثير من الجـــدل أن الذى يتحمـــل عبء المصروفات الاجتماعيـــة أو يجب أن يتحملها هم الطبقات العليا ذات المركز المتـــــاز ماديا وأدبيـــا ، والذين يستفيدون هم الطبقات الدنيا . وفى هذه الحالة لا تخرج النفقة الاجتماعية عن عملية تحويل للموارد من المكان الذى تكون فيه المنفعة أقل الى المكان الذى تكون فيه المنفعة أكبر وفى هذا كسب للمجتمع كوحدة .

وان كان البعض يمكن أن يعترض بأن معنى هذه النفقة امتصاص بعض الموارد التى كان يمكن أن توجه الى الاستثمار أى الانتاج ، ولكن ذلك لا يغير من الوضع الفعلى للمنفعة لان المصروف على الصحة العامة والتعليم يؤدى بـدوره الى زيادة الكفـــاية الانتاجيـة لعنصر الانتاج الرئيسى ، وزيادة الكفاية الانتاجية تعادل زيادة القيمة الرأسمالية للأصل ، والعكس صحيح . والملاحظ أن أثر مصروف اجتماعى ما فى درجة الكفاية أعلى من الأثر الذى يحدثه نفس الانفـاق لو وجه الى الاستثمار المادى .

أضـــف الى ذلك أن وجـــود المصروفات الاجتماعية يؤدى بالتالى الى تضييق حدة الخلاف بين طبقات المجتمع وهـــذه مسـألة ضرورية لضمان الانتــاج وزيادته . وليس هناك معنى لزيادة الرأسمال المـادى اذا كان سيصحبه زيادة التوتر بين العمـــل وأرباب الاعمـال أو زيادة البطالة ، ولا عبرة بالقول انه قد تنفق الكثـــير من المصروفات على التعليم وبعدها يخرج الفرد ولا يجد عملا ، لان الخطأ هنا انما يرجـع ليس الى المصروف نفسه أو لان انتاجية الفرد لم تزد وانما يرجع الى سوء تنظيم المجتمع بحيث لم يتمكن من الاستفادة بالقوى والكفايات المتجددة فيه ، أو سوء توجيهها نتيجة لتمسك القائمين بالامر بسياسة الحرية الاقتصادية .

فالنتيجة الطبيعية اذا لتـــكوين المصروفات الاجتماعية عـلى التعليم والصـحة العـــامة وخفض تكاليف المعيشة الى غير ذلك من المصروفات التى تؤدى الى زيادة الكفاية الانتاجية للعمل ، فليس هناك مفر من اعتبارها مصاريف انتاجية ، وعلى هذا يجب أن نضعها فى المرتبـة الاولى عنـــد رسمنا لميزانية الدولة ..

دكتور
عبد الرازق محمد حسن
مدرس الاقتصاد
بكلية التجارة
جامعة القاهرة

التنقيب عن الزيت فى تركيا
وصل الى استنبول مهندسو شركة « ستاندرد اويل أوف نيوجيرزى » للقيام بأعمال التنقيب عن موارد الزيت فى جنوب شرق تركيا ، وقد شحنت فعلا أحدث معدات التنقيب من الولايات المتحدة والمنتظر وصولها قريبا .

وهذا العمل هو جزء من السياسة التى وضعتها الحكومة التركية أخيرا لتشجيع رءوس الاموال الاجنبيـة والمحلية على استثمار موارد الزيت المحليـة عن طريق انشـاء شركات مستقلة عن الحكومة ..

خمسة تدعيم البنك الصناعى لتدعيم الصناعات المحلية

إستكمال رأس المال بتسديد قيمة القسط الأخير للأسهم

إصدار سندات بضمانة الحكومة فى حدود ٧/٥٠٠،٠٠٠ جنيه

تشجيع المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة الحجم

من أهم وسائل تنمية الانتاج القومى فى مصر العمل على اتمام تصنيع البلاد ، سواء بتدعيم الصناعات القائمة فعلا وتوسيعها أو بانشاء الصناعات الجديدة التى تتوفر لها مقوماتها الاساسية . ولعل من أهم دعائم الصناعة فى العصر الحديث ، توفير رءوس الاموال اللازمة لها ، خاصة وان الصناعة فى حاجة دائمة الى المزيد من الاموال . ولذلك تجد أن الائتمان الصناعى والمصارف المالية تلعب دورا هاما خطيرا فى تدعيم المؤسسات والمنشآت الصناعية فى البلدان الصناعية .

وفى مصر ، نجد أن البنك الصناعى الذى يجب اعتباره من أهم مصادر الائتمان الصناعى فى البلاد ، لم تتوفر له الامكانيات التى تسمح بتدعيم انتاج البلاد الصناعى هذا فى الوقت الذى تجد الاعمال التجارية مساندة لها لدى المصارف ، كما يجد الانتاج الزراعى مجالا واسعا أمامه فى الاعتمادات الكبيرة التى خصصتها الحكومة للبنك الزراعى والتعاونى .

ويرجع بدء عهد الحكومة المصرية بتنظيم الائتمان المتصل بأغراض الصناعة الى عام ١٩٢٢ عندما خصصت ، بناء على توصيات لجنة التجارة والصناعة ، مبلغ ٠٠٠ر٠٠٠ جنيه للتسليف الصناعى على أن يتولى بنك مصر تقديم القروض الى المنشآت الصناعية والاشراف عليها ، وتقرر أن يكون الحد الاقصى للقروض ١٠٠٠ جنيه تسدد خلال خمس سنوات بفائدة قدرها ٦ ٪ ، وفى السنوات التالية زادت الحكومة الاعتماد تباعا حتى جاوز المليون جنيه وبذا ارتفعت قيمة المبالغ المقترضة من ٠٠٠ر١٤٥ جنيه عام ١٩٢٣ الى ٠٠٠ر١٢٧ر١ جنيه فى عام ١٩٣٨ . الا أن النظام الذى وضع للتسليف الصناعى على هذه الصورة لم يحقق الاهداف المبتغاة نظرا لتنازع الاختصاص بين الوزارة والبنك ، ولعدم توافر الضمان اللازم لدى المقترضين . ففى عام ١٩٣٢ مثلا ، رفض ١٨٥ طلبا من ١٩٣ تقدم بها ارباب الصناعات الى البنك . كما تدل الاحصاءات على أن معظم القروض اعطيت لشركات كبيرة كان فى وسعها الحصول على المال من البنوك ومن المساهمين .

وعقب انتهاء الحرب العالمية الثانية تألفت بوزارة التجارة والصناعة لجنة لدراسة احوال الصناعة وتطورها ومدى حاجتها للمساعدة والتشجيع وكان مما أسفرت عنه دراساتها وجوب المبادرة بانشاء البنك الصناعى

وفى ٢٢ يولية ١٩٤٧ صدر القانون رقم ١٩٤٧/١٣١ الخاص بالترخيص للحكومة بالمساهمة فى انشاء بنك صناعى . وفى ١٨ ابريل ١٩٤٩ صدر المرسوم الملكى المرخص بانشاء هذا البنك ونشر فى الجريدة الرسمية فى ٢ مايو ١٩٤٩ ، وزاول البنك نشاطه الفعلى ابتداء من أول اكتوبر ١٩٤٩ .

وينص قانون البنك على أن يكون اشتراك الحكومة فى أسهم البنك بنسبة ٥١ ٪ سواء عند الاكتتاب الاول أو عند زيادة راس المال . على الا تقل حصتها عن هذه النسبة فى جميع الاحوال . كما نص على أن يرخص للحكومة فى ان تضمن لحملة الاسهم ربحا ادنى قدره ٥ر٣ ٪ من قيمتها الاسمية .

وقد اكتتبت الحكومة فعلا فى ٥١ ٪ من راس المال الابتدائى وقدره ٥ر١ مليون جنيه . واكتتبت البنوك والغرف التجارية وشركات التأمين وبعض الشركات الصناعية عند التأسيس بنحو ٣٠ ٪ وطرح الباقى وقدره ١٩ ٪ للاكتتاب العام .

واهم أغراض البنك الصناعى الاشتراك فى انشاء وتدعيم المؤسسات الصناعية بشراء الاوراق المالية التى تصدرها ، ومنحها سلفا لآجال قصيرة بضمان البضائع أو الاوراق المالية ، وسلفا متوسطة الاجل (عشر سنوات) بالضمان العينى . وأيضا معاونة خريجى المعاهد الفنية للقيام بالمشروعات الصناعية .

وقد بلغ مقدار الاعتمادات والسلف التى أمد بها البنك المنشآت الصناعية خلال سنته المالية الاولى ٩٠٥٩١٤ جنيها وفى السنة الثانية ١٢٣٦٠٠٠ جنيه . وبلغت فى السنة المالية الثالثة المنتهية فى ١٩٥٢/١٢/٣١ : ١٤٨٠٢٥٨ جنيها موزعة كالآتى :

صناعة المنسوجات : ١٩٦ر٩٠١ جنيها

صناعة المواد الغذائية : ١٩٠ر١٢٩ جنيها

الصناعات الكهربائية والميكانيكية والكيماوية : ٥٢٣ر١١١ جنيها

صناعات اخرى : ٨٤٩ر٣٣٧ جنيها

المجموع : ٢٥٨ر٤٨٠ر١ جنيها

ومن هذه الارقام يتضح لنا اهمية الدور البارز الذى يقوم به البنك الصناعى فى الانعاش الصناعى .

وهنا ، يصح لنا أن نذكر ما جاء فى تقرير مجلس ادارة البنك الصناعى عن عام ١٩٥٢ :

« وجدير بالتنويه أن البنك يقوم بمراقبة استخدام الاموال التى منحها ليتأكد من صرفها فى الاغراض الصناعية التى منحت من أجلها ، وجدير بالذكر كذلك أن جميع المقترضين قد استعملوا أموال هذه السلف فى الاغراض التى عينت لها .

« ومن دواعى الغبطة أن الشطر الاكبر من عملاء البنك قد أستطاع الوفاء بالتزاماته ، أذ بلغت نسبة ما حصل من الاقساط المستحقة خلال السنة الماضية نحو ٧٧ ٪ وقد دلت دراسة حال من تأخروا عن الوفاء على وجود أعذار مشروعة فى معظم

هذه الحالات ، ولذلك كان الامل كبيرا فى أمكانهم القيام بتعهداتهم فى المواعيد التى حددوها خلال السنة الحالية »

العقبات التى يواجهها البنك

أولا — يردد البنك الشكوى من أن مصلحة الضرائب لم تنته بعد من محاسبة الكثير من المنشئات ، الامر الذى يحول بين البنك وبين أداء رسالته على الوجه الاكمل خشية ديون الضرائب لما لها من الامتياز الاول على سائر الديون . ونرى أنه من الضرورى تدعيم مصلحة الضرائب بالعدد اللازم من الموظفين وبخاصة الاكفاء حتى يتسنى لها دائما ربط الضرائب المستحقة على المنشئات فى الوقت المناسب ، وحتى تتم عملية الفحص والربط خلال العام التالى مباشرة لتقديم الاخطارات السنوية بأرباح المنشأة . وبذا تتلافى مطالبتها بمبالغ كبيرة عن سنوات متلاحقة ، وحتى لا يضعف مركزها ازاء البنك الصناعى مثلا اذا ما تقدمت اليه بطلب سلف او اعتمادات .

ثانيا : يقرر البنك أنه لم يتمكن فى كثير من الحالات من الوقوف على حقيقة المركز المالى لبعض المنشئات التى تقدمت اليه بسبب عدم وجود حسابات منتظمة لديها . ونرى أنه من المستحسن أن ينص التشريع الضرائبى على منح بعض الامتيازات الضريبية للمموّلين الذين يمسكون دفاتر حسابية منتظمة خاصة وأن وزارة التجارة والصناعة قد أمضت سنوات طويلة فى اعداد تشريع يلزم جميع التجار بامساك دفاتر منتظمة ومع ذلك كانت العقبات التى تعترض هذا التشريع تحول دون اصداره . ونرى أنه يجب على البنك الا ينظر فى أى طلب تتقدم به احدى المنشئات ما لم تكن لديها دفاتر حسابية منتظمة يعتمدها محاسب قانونى .

ثالثا : يشكو البنك من افتقار المشروعات التى تقدم اليه الى الدراسة العلمية الصحيحة من الناحية الصناعية . وهذه فى الحقيقة هى المشكلة التى تواجه الصناعة المصرية بوجه عام . وهنا نرى أن يدعم البنك بالعناصر الفنية المتخصصة فى كافة أوجه النشاط الصناعى حتى يتسنى للبنك دراسة المشروعات المختلفة وامكانيات نجاحها من الناحية الصناعية الفنية الاقتصادية ، وبذا يكون البنك عونا لهذه المنشئات للنهوض برسالتها كما يتسنى للبنك ايضا متابعة المشروعات والعمليات الصناعية ليتأكد من حسن سيرها ومن صرف السلف والاعتمادات فى الاغراض المخصصة لها .

ولعل من أبرز الامثلة للنتائج غير المرضية التى ترتبت على نقص العناصر الفنية بالبنك ، أن المنشأة التى ساهم البنك الصناعى فى رأسمالها بمبلغ ٥٠٫٠٠٠ جنيه قد تعرضت للاخفاق لاسباب متنوعة كان يجب ويمكن تداركها منذ البداية او ان البنك كانت لديه الخبرة الفنية اللازمة .

رابعا — يذكر البنك أن كثيرا من المنشئات التى تتقدم اليه لا تتعامل مع الهيئات المصرفية مما يتعذر معه الوقوف على حقيقة مركزها المالى . ونرى النص على أن يشترط فى المنشأة التى تطلب سلفة أن تحتفظ بحساباتها لدى أحد البنوك المعتمدة

ضرورة تدعيم البنك ماليا

يتضح من الميزانية العمومية للبنك فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٢ أن رأس المال المدفوع بالكامل يبلغ ١٫١٢٣٫٧٠٠ جنيه بينما رأس المال المصرح به : ١٫٥٠٠٫٠٠٠ جنيه ، أى بنقص قدره ٣٧٦٫٣٠٠ جنيه . أما الرصيد النقدى فى هذا التاريخ فهو : ٢٨٠٫٩٧٨ جنيه ، أى بنسبة ٢٥ ٪ وهى نسبة كبيرة قد تجعل البعض يظن أن البنك الصناعى لايعانى نقصا فى الاموال فى الوقت الحاضر . وهو قول صحيح لا شك فيه ايضا .

الا أننا اذا وضعنا نصب أعيننا أن هدف سياستنا الاقتصادية المستقبلة هو العمل على تصنيع البلاد تصنيعا شاملا ، سواء بتدعيم وتوسيع الصناعات القائمة فعلا أو بتشييد الصناعات التى تتوفر مقوماتها وتقديم كافة التسهيلات لانشائها ، لكان على البنك الصناعى أن يؤدى دوره الهام فى هذه السياسة الانتاجية . فاذا أضفنا الى ذلك أنه ينتظر زيادة الطلب على القروض والسلف الصناعية بعد فترة الكساد الحالى لتبين لنا **أن البنك الصناعى فى أمس الحاجة فعلا الى زيادة موارده المالية ليساهم فى سياسة تصنيع البلاد . وهذا يتحقق بالوسائل الآتية :**

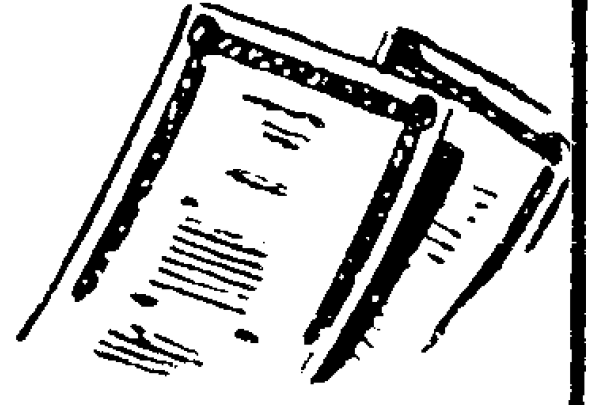
اولا استكمال رأس المال : لم يدفع المساهمون حتى الآن القسط الاخير وقدره : ٣٧٥٫٠٠٠ جنيه ، وهى تستحق الدفع بمجرد المطالبة بها . لذا يجب المبادرة أولا باستكمال سداد قيمة الاسهم المكتتب بها .

ثانيا : اصدار سندات فى حدود ٧٫٥٠٠٫٠٠٠ جنيه : تنص المادة ٢ فقرة (ب) من قانون انشاء البنك الصناعى على أن تضمن الحكومة سداد القيمة الاسمية للسندات التى يصدرها البنك عند استحقاقها على ألا يتجاوز ما يصدره منها خمسة أمثال رأس المال . ونص كذلك على أن تضمن الحكومة دفع فوائد هذه السندات فى مواعيدها على الا تتجاوز ٥ ٪ سنويا ، ويشترط لذلك ضرورة تسديد رأس المال كله . لذا ، يجب المبادرة أولا بتسديد القسط الاخير من قيمة الاسهم ، ثم اصدار سندات فى حدود ٧٫٥٠٠٫٠٠٠ جنيه أى خمسة أمثال رأس المال ، **ومن العوامل التى ستشجع الاقبال على هذه السندات ضمان الحكومة رد قيمتها الاسمية ودفع فوائدها .**

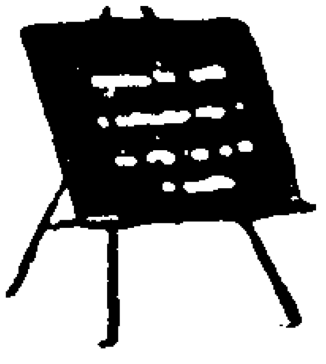
ثالثا : الاقتراض من الحكومة : تنص المادة ٢ فقرة (ج) على أنه يجوز للبنك أن يقترض من الحكومة مبالغ لا يتجاوز مجموعها مليونين من الجنيهات على أن يحدد سعر فائدتها بين الحكومة والبنك . ونعتقد أن الحكومة لن تتوانى عن اقراض هذا المبلغ للبنك الصناعى تمشيا مع سياستها فى تنمية الانتاج القومى . فضلا عن أنه مبلغ ضئيل بالنسبة للنتائج التى يحققها فى زيادة الدخل الاهلى .

وعلى ذلك يستطيع البنك الصناعى تدعيم موارده المالية بهذه المبالغ التى يبلغ مجموعها : ٩٫٨٧٥٫٠٠٠ جنيه يضاف الى ذلك أن البنك الصناعى فى مكنته الاقتراض من شركات التأمين وصندوق التوفير وكذلك الاقتراض من البنوك التجارية مقابل كمبيالات تحمل توقيع البنك حتى يسهل اعادة خصمها لدى البنك المركزى اذا دعا الحال . وهذا يقتضى دعم العلاقة بين البنك الصناعى وبين البنوك الاخرى التجارية التى تعرف الكثير عن حقيقة المركز المالى لارباب الاعمال . كما يستطيع البنك الاقتراض بعملات

←



الأوراق المالية



عن النصف الاول من مايو سنة ١٩٥٣

تطورات فى السوق

كانت سوق الاوراق المالية فى أول هذه الفترة هادئة للغاية رغم ما بدا من نشاطها بسبب بدء المباحثات بين مصر وبريطانيا والآمال الكبار التى كانت معقودة عليها . ولذلك فقد جرت بعض معاملات ومبادلات على اسهم **آبار الزيوت ، وأسمنت طره والاسمدة الكيماوية ، وبنك الاراضى** وكانت معظم أوراق الحكومة — وخاصة القرض الوطنى — ثابتة .

أزمة سياسية !

ورغم حرج مركز السوق ، ورغم ما كان قد بدا عليه من تحسن ، الا أنه سرعان ما أصيب بنكسة حادة هزت كيانه ! فقد أذيع يوم ٦ الجارى أن المحادثات قد توقفت واعترضتها عقبات شديدة ، وسرعان ما اتجهت الاثمان نحو النزول . أما فى بورصة الاسكندرية فقد كان الجو جو ترقب مع ميل الى النزول فى معظم الاوراق التى جرى عليها التعامل انتظارا لانجلاء الموقف السياسى .

مدى التعامل

ولم تتوقف حركة السوق مرة واحدة مفاجئة ، ولكن جرى تعامل على بعض الاوراق . فقد عقدت بعض صفقات فى أسهم آبار البترول ، والفنادق المصرية ، والاسمدة الكيماوية ، والزجاجات الاهلية ، وأسهم البنك العقارى أصدار سنتى ١٩١١ ، ١٩٥١ ، وأسهم البنك الاهلى المصرى ، وأسهم شركة مصر الحرير الصناعى .

خطورة الموقف !

وطلع علينا صباح يوم الثلاثاء ١٢ مايو بتصريحات ثلاثة خطيرة احدها يقول فيه ذئب الامبراطورية تشرشل : **« قد نضطر الى الدفاع عن انفسنا »!** ولقد ألجمه الرئيس اللواء محمد نجيب برد حاسم قال فيه : **« نحن مصممون على التخلص من الاحتلال البريطانى تخلصا كاملا »** ... ثم تساءل متهكما : **« هل الدفاع عن العالم الحر معناه استعباد الشعوب وانتهاك حرمتها ؟ »** .

وثمة تصريح ثالث لوزير خارجية أمريكا المستر دالاس : **« لابد من الجلاء عن مصر تدريجا وتنظيم الاشراف الفنى على قاعدة القناة »** .

ورد الرئيس بقوله : **« نريد استقلالا كاملا عاجلا ، ولن نقبل مماطلة ولا خصاما ثانيا »** .

وهكذا تكشف الموقف الآن على حقيقته ، وصار لزاما على كل مواطن بوجه عام أن يستعد وعلى رجال البورصة والمشتغلين بأسواقها بوجه خاص أن يضعوا **خطط المستقبل .. خطط الصراع الطويل المدى ... العنيف مع الاجنبى المحتل !**

بعض حلول

ولسنا فى هذا الصدد نطالب مسكنات وقتية ، ولكننا نطلب حلولا عملية . ولقد ذكرنا فى عدد سابق بعض هذه الحلول ، وأضيف اليوم ضرورة اهتمام الحكومة بحالة البورصة ... وفتح أعينها على اللاعبين بالنار .

وثمة شىء آخر وهو ضرورة عدم مغالاة المشرع المصرى فى وضع تشريعات الضرائب !! وكلنا نعلم ما معنى « الضرائب » **ومدى ثقلها على** المولين . فهناك التشريعات الضريبية التى ما فتئت وزارة المالية تزيدها صرامة وشدة ، بل قسوة ، حتى كاد الممولون يفضلون الانسحاب من ميادين التجارة تفاديا اسوء مظنة مصلحة الضرائب من أن التاجر « انسان متلاعب فى حساباته » مما يوقعه تحت عقوبة تنقض — بسوء تطبيق — على تجارته دون جريرة اقترفها .

وثمة أمر ضريبى آخر ، يتعلق بضريبة التركات . فقد اقترح المسيو كوستى صوايا رئيس بورصة الاوراق المالية بالاسكندرية **أن تقبل الحكومة دفع الرسوم على التركات بالاسهم أو السندات ، وأن يحول جزء من الاموال المودعة فى صندوق** أجنبية من البنك الدولى كما فعلت **البنوك الصناعية فى تركيا وأثيوبيا .**

وفى أستطاعة البنك الصناعى أيضا الاقتراض مباشرة من البنك المركزى والامثلة على ذلك حاضرة . فقد ساهم بنك انجلترا بالاشتراك مع البنوك وشركات التأمين فى انشاء عدة شركات تتولى تمويل الصناعة ،

كما أن البنك الصناعى فى كندا فرع من البنك المركزى ، وسوق النقد فيها منتظمة الى حد كبير .

ولسنا فى حاجة الى تكرار القول **بأن البنوك الصناعية فى العالم الآن تساهم مساهمة جدية فى دعم الصناعة مما يقتضى سرعة البت فى تدعيم البنك الصناعى المصرى . ويقوم المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى حاليا ببحث هذا الامر فى لجنة التمويل باعتبار ان البنك الصناعى احدى وسائل تمويل الصناعة المصرية .. وينتظر أن يتخذ مجلس الانتاج قراره فى هذا الشأن خلال الاسبوع القادم .**

ولما كان مجلس الانتاج يقوم بدراسة وسائل تصنيع البلاد ، الامر الذى يقتضى بحث الصناعات القائمة فعلا لاقرار وسائل تدعيمها وتوسيعها كما يقوم بدراسة امكانيات انشاء الصناعات الجديدة ، فاننا نرى انه من المستحسن أن يمثل مجلس الانتاج فى مجلس ادارة البنك الصناعى .

واذ يتدعم البنك الصناعى ، فيجب أن يضع فى حسبانه تشجيع المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم فيوليها اهتمامه ، على أن يخفف بقدر الامكان اقراض الصناعات الكبيرة التى تستطيع الاقتراض من البنوك التجارية

فوزى رياض فهمى
مأمور ضرائب

التوفير الى قراطيس مالية . وبذلك تنفرج الى حد كبير الازمة الحالية .

... وفى نهاية الفترة

حدث هبوط ملحوظ فى اسهم البنوك والشركات العقارية ، كما هبطت أسعار الاوراق الحكومية ، ولوحظ ارتفاع سندات قرض الحكومة اليونانية الى ثلاثة امثاله .. وذلك فى جلسة ١٢ الجارى .

أخبار الشركات المساهمة

وهذه أهم ما جاءنا من اخبار الشركات المساهمة :

شركة مصانع النحاس

تعقد اجتماعا غير عادى لعرض سياسة الشركة على المساهمين وذلك يوم ٢٢ مايو بالاسكندرية .

الشركة المصرية للبترول

تعقد الشركة المصرية للبترول اجتماعا غير عادى للمساهمين يوم ٢٣ مايو بالاسكندرية للبحث فى نقل مركز الشركة من الاسكندرية الى القاهرة . وزيادة راس المال من ٧٢ر٩٠٠ جنيه الى ٢١٨ر٧٠٠ جنيه بضم جانب من الاحتياطى لراس المال هذا ولم يتم الاجتماع غير العادى السابق لعدم توافر العدد القانونى .

وهذه هى أخبار دفع الكوبونات :

تدفع **الشركة المالية والصناعية** قيمة الكوبون رقم ١٨ وقدره ٨٠ قرشا ابتداء من ١٥ مايو من خزينتى البنك الايطالى المصرى والبنك البلجيكى بمصر والاسكندرية .

وتدفع **شركة الاسمدة الكيماوية** قيمة الكوبون رقم ١ وقيمته الصافية ١٦ر٢٦٨ قرشا من خزينتى البنك الاهلى فى مصر والاسكندرية .

وتدفع **شركة مصر الجديدة** ابتداء من يوم ١٥ مايو الكوبون رقم ٤٧ وقيمته ٢١٨ و٤٨ قرشا من خزينتى البنك الاهلى والبنك البلجيكى .

حالة السوق يوم ١٣ مايو

ظلت السوق على هدوئها مع تراجع ضعيف فى أسعار أكثر الاوراق التى جرى عليها التعامل . واسترد **القرض الوطنى ٣ ١/٤ ٪** الخسارة التى اصابته يوم ١١ مايو وارتفعت قيمته بضعة قروش . ولوحظ أن أوراق **سكة حديد الدلتا المصرية** فقدت منذ الفتح عشرة جنيهات ، واقفلت بهذا الهبوط . كما هبط **الاتحاد العقارى** مائة قرش .

وفيما يلى جدول الاسعار لمقارنة أسعار الاسهم فى أول المدة وآخرها

	١ / ٥	١٣/٥
القرض الوطنى ٣ ١/٤ ٪	٩٨٠٥	٩٨٤٥
قرض ٢ ٣/٤ ٪	٩٩٣٥	٩٨٣٥
قرض فلسطين ٣ ٪	٩٤٢٥	٩٤٥٠
البنك العقارى ١٩١١	١٤٥٨	١٥٥٠
البنك العقارى ١٩٥١	—	١٢٩٠
البنك التجارى	٢١٣	٢١٧
بنك الاراضى (تأسيس)	٣٠٤٠	—
بنك الاراضى (أسهم)	٥٠٠	٥٠٠
البنك الاهلى	—	٢٧٩٠
مياه القاهرة (تمتع)	٥٥٦	٥٤٠
سيارات الشمال	٥٠٠	٤٩٥
الفنادق المصرية	١٣٢	١٣٢
أراضى الغربية (تأسيس)	—	٢٤١
كوم امبو — اسهم	٣٥٥	٣٥١
كوم امبو — تأسيس	٢١٥٠	—
هليوبوليس — أسهم	١٠٦٠	١٦٨٦
شيكوريل	٧٥٠	—
آبار الزيوت	٣٣٨	٣٣٦
مصانع النحاس — أسهم	—	٣٥٠
المناجم والبحث	١٥٠٤	١٤٩٠
الملح والصودا	١٨٦	١٨٤
اسمنت طره	١١٦٠	—
الاسمدة الكيميائية	٤٣٨	٤٠٠
مصر للحرير	٨٨٠	—
مصر للحرير — اسمى	٥٨٠	٥٦٨
مصر للحرير — لحامله	٦٠٠	٥٨٦
مصر للحرير — التزام	١٩٠٠	—
الورق الاهلية	٤٣٠	٤١٧
تعبئة الزجاجات الاهلية	٦٢٠	—
اسيوط لتعبئة الزجاجات	—	٣٧٥

ولكى نعطى للقارىء فكرة عن حالة أوراق شركاتنا المالية فى الاسواق الخارجية نورد فيما يلى أسعارها فى بورصتى باريس ولندن بالفرنك والجنيه على التوالى .

	باريس	لندن
العقارى المصرى — أسهم	٨ر٥٠٠	—
البنك الاهلى أسهم	١٣ر٧٠٠	١٦/—
بنك الاراضى حصص	٢٨ر٠٠٠	—
بنك الاراضى أسهم	٣ر٥٥٠	—
مصر الجديدة — حصص	١١ر٦٠٠	—
الاسواق المصرية — اسهم	—	٥/—
الملح والصودا — اسهم	—	٣٢/٦
اراضى الدلتا — اسهم	—	٣٠/—
المصرية الجديدة اسهم	—	١٤/٦
قنال السويس سندات ٣ ٪	٦٠ر٨٠٠	—
السكر — اسهم	٣ر٨٧٥	—
ابو قير — اسهم	—	٢٠/—
آبار البترول أسهم	—	٢٠/—

احمد فريد حسن

التجارة والاقتصاد ... والقضاء

اللائحة الجمركية .. ودفع رسوم البضائع المهربة ..

للقاضي
أحمد حمدي حافظ

المبادىء :

١ – تنص المادة الثانية من اللائحة الجمركية على أنه يجوز فيما وراء حدود دائرة المراقبة الجمركية نقل البضائع بحرية وذلك فيما عدا الاستثناءات الواردة بها ، ومن مقتضى هذا النص أن يكون الاصل فى البضائع الموجودة فيما وراء حدود هذه الدائرة انها تعتبر خالصة الرسوم الجمركية وأن يكون مدعى خلاف هذا الاصل هو المكلف قانونا باثباته

٢ – الدعوى بتصرف هيئة أو فرد من المتمتعين بالاعتمادات الجمركية فى البضائع المعفاة الى غير من يشمله هذا الاعتماد بدون دفع الرسوم الجمركية المقررة عليها والواجب تحليلها عند حصول هذا التصرف ، هى دعوى يقع على مدعيها عبء الاثبات فيها

٣ – القول بأن آلات التصوير المطالب برسومها هى غير خالصة الرسوم الجمركية استنادا الى أن من ضبطت لديه قد اشتراها من جنود بريطانيين لا بد وأن يكون مجرد قرينة موضوعية وليست قرينة قانونية مما يدخل فى نطاق سلطة المحكمة الموضوعية فلا تثريب عليها اذا لم تأخذ بهذه القرينة .

٤ – متى كانت محكمة الموضوع قد اعتبرت أن ابداء من ضبطت لديه بضاعة استعداده لدفع الرسوم الجمركية المستحقة عليها لعجزه عن اثبات سبق دفع الرسوم عنها بسبب رحيل البائعين للبضاعة .. قد اعتبرت أن ذلك لا يعد منه تسليما بواقعة تهريبها وعدم سبق دفع الرسوم المستحقة عليها لابدائه علة هذا الاستعداد ، فليس فيما قررته مسخ للاقدار أو اهدار لحجته ..

(القضية رقم ٥٨ سنة ١٩ ق – محكمة النقض والابرام)

بنى هذا الطعن على ثلاثة أسباب .. حاصل أولها أن الحكم المطعون فيه اخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك أن المحكمة قررت أن مصلحة الجمارك – الطاعنة – عندما ادعت بأن آلات التصوير المطالب برسومها والتى اشتراها المطعون عليه من جنود بريطانيين غير خالصة الرسوم الجمركية هو ادعاء يعوزه الدليل . وأن اثباته يقع على عاتق المصلحة ، ولا يكفى فيه أن يكون البائع للآلات المذكورة من الجنود البريطانيين – مع أن المعاهدة المبرمة مع الحكومة البريطانية قد نصت على اعفاء جميع حاجات الجيش البريطانى من الرسوم الجمركية ولذلك كانت ترد اليه أثناء الحرب الماضية كافة البضائع وتباع الى جنوده دون أن تدفع عنها الرسوم الجمركية وأن هذا الاعفاء مشروط بأن يكون استعمال البضائع المعفاة خاصا برجال الجيش وحدهم ، بحيث ماذا حصل التصرف فيها الى أفراد الجمهور كان واجبا تحصيل الرسوم المقررة عليها، والا اعتبرت بضاعة مهربة ، وأنه يترتب على ذلك أن يكون عبء اثبات دفع الرسوم الجمركية فى هذه الحالة واقعا على عاتق من يدعى حصول هذا الدفع ، لا على عاتق المصلحة ، وعلى ذلك تكون المحكمة قد كلفت المصلحة باثبات واقعة دليلها قائم ، كما نقلت عبء هذا الاثبات من عاتق المطعون عليه المكلف به نتيجة لشرائه الآلات من الجنود البريطانيين الى عاتق الطاعنة غير المكلفة به قانونا ..

ولما كانت الحالة الثانية من اللائحة الجمركية تنص على أنه يجوز فيما وراء حدود دائرة المراقبة الجمركية نقل البضائع بحرية وذلك فيما عدا الاستثناءات الواردة بها ، وكان يقتضى هذا النص أن يكون الاصل فى البضائع الموجودة فيما وراء حدود هذه الدائرة أنها تعتبر خالصة الرسوم الجمركية وأن يكون مدعى خلاف هذا الاصل هو المكلف قانونا باثباته ، وكانت الدعوى بتصرف هيئة أو فرد من المتمتعين بالاعفاءات الجمركية فى البضائع المعفاة الى كثير من مثيل هذا الاعفاء بدون رفع الرسوم الجمركية المقررة عليها والواجب تحصيلها عند حصول هذا التصرف هى دعوى يقع عبء اثباتها على مدعيها ، وكان شراء المطعون عليه الآلات المشار اليها من جنود بريطانيين لا يعدو أن يكون قرينة من الهزيمة وليست قرينة قانونية استندت اليها المصلحة فى اثبات ما ادعته من أن هذه الآلات من ضمن حاجات الجيش البريطانى المعفاة من الرسوم الجمركية وانها وصلت الى المطعون عليه دون دفع الرسوم المستحقة عليها .. لما كان ذلك كذلك – فهلا تكون المحكمة قد أخطأت فى تطبيق القانون ؟ اذ هى لم تأخذ بالقرينة المشار اليها والتى يدخل تقديرها فى نطاق سلطتها الاجتماعية ويكون صحيحا فى القانون ما قررته من جعل بحث الاثبات فى حالة الدعوى على عاتق المصلحة .. وبذلك يكون هذا السبب على غير أساس .

اما حاصل السبب الثانى فهو أن الحكم المطعون فيه مشوب بالبطلان لخطأه فى فهم واقع الدعوى وانبنائه على عموميات تاركا خصوصيات النزاع المطلوب الفصل فيه ، ذلك أن المحكمة اذ قالت أن شراء المطعون عليه آلات التصوير المضبوطة من جنود بريطانيين لا يخرج عن كونه قرينة لا تكفى وحدها لاثبات أنها مهربة من الرسوم الجمركية المستحقة عليها ، اعتمدت

على أن هذه الآلات وغيرها كانت تعرض فى السوق المصرية من طريق الاستيراد من الخارج أو الشراء محليا من أشخاص مدنيين سبق أن دفعوا رسومها الجمركية وأن أثمان هذه الآلات قد ارتفعت فى أثناء الحرب لدرجة أن الكثيرين من المدنيين سارعوا ببيع ما كان لديهم منها انتهازا الفرصة الارتفاع الكبير فى الاسعار، وان السوق المحلية كان بها الكثير من البضائع التى استوردت قبل الحرب بالطريق الجمركى وحرص أصحابها على الاحتفاظ بها وعدم بيعها الا بأسعار مغرية — وبذلك تكون المحكمة قد افترضت أن الآلات المشار اليها قد وصلت الى الجنود البريطانيين الذين باعوها الى المطعون عليه من أشخاص مدنيين سبق أن دفعوا رسومها الجمركية ، على أن هذا الافتراض فضلا عن انه لا ينطبق على النزاع الذى كان مطروحا على المحكمة فانه لم يقم عليه دليل ، بل قام الدليل على عكسه ، اذ يلزم لصحته أن تكون الفواتير الصادرة الى المطعون عليه من الجنود البريطانيين البائعين اليه مقترنة بفواتير أخرى سابقة عليها تكون قد صدرت اليهم من أشخاص مدنيين ، وذلك حتى يثبت سبق وجود الآلات المذكورة بمصر قبل الحرب واحتفاظ أصحابها المدنيين بها حتى قيامهم ببيعها الى الجنود البريطانيين المذكورين أثناء الحرب لا سيما وان الحكم مسلم بانقطاع ورود هذه الآلات طوال المدة .

ويتضح مما قالته المحكمة أنها لم تقصد به أن تقرر على سبيل الجزم ان الجنود البريطانيين حصلوا على الآلات التى باعوها الى المطعون عليه من أشخاص مدنيين سبق أن دفعوا رسومها الجمركية ، وانما لتستدل به على أن القرينة المشار اليها ليست قاطعة فى اثبات أن الآلات التى اشتراها المطعون عليه من الجنود البريطانيين هى من حاجيات الجيش البريطانى المعفاة من الرسوم الجمركية وانها عندما بيعت الى المطعون عليه لم تكن قد دفعت عنها رسومها الجمركية ، وكانت الاعتبارات التى ساقتها المحكمة فى معرض هذا الاستدلال من شأنها أن تؤدى الى النتيجة التى استخلصتها منها ، وكان ما أوردته المصلحة نفيا على هذا الاستدلال لا يخرج عن أنه مجادلة فى أمر موضوعى تستقل المحكمة بتقديره .. وبذلك .. يكون هذا السبب الثانى فى غير محله .

أما حاصل السبب الثالث فهو أن المحكمة قالت أنه لا يكفى الاحتجاج بما اظهره المطعون عليه من حسن نية لدفع الرسوم المطالب بها معتقدا أن حكم القانون يلزمه بها ، ويكون مشوبا بالبطلان لمنحه المعنى الظاهر من تعهد المطعون عليه بدفع الرسوم المستحقة على الآلات التى ضبطت بمحله واهداره صحة هذا التعهد — ذلك انه يتبين من الطلب المقدم الى مدير جمرك القاهرة انه سلم فيه بأن الآلات التى اشتراها من الجنود البريطانيين مهربة والتمس انهاء النزاع صلحا ، وفقا لما تجيزه الاجراءات الجمركية فى مثل هذه الحالة على أساس تعهده بدفع رسوم الآلات الست التى ضبطت بمحله وصرف النظر عن رسوم باقى الآلات وهو تعهد صحيح قانونا ومنتج لكافة آثاره ولا يبطله الا أحد العيوب المفسدة للرضا مثل الاكراه أو الغلط. ولا يمكن أن يقال أنه صدر منه عن غلط متى كان الرسم الجمركى مستحقا على كل بضاعة لم يثبت سبق دفعه عنها وكان المطعون عليه عاجزا عن اثبات دفع الرسوم المستحقة على الآلات التى اشتراها بل ومسلما بعدم حصول هذا الدفع كما قرر صراحة فى الطلب المشار اليه .

وقد انتهت المحكمة بنتيجة لكل ما تقدم الى أن طعن المصلحة على غير أساس — وهو لا شك طعن هام لانه يتعلق بكثير من الادوات والآلات التى يقول الناس عنها أنها مشتراة من رجال الجيش البريطانى أو التى جاءت عن طريق المنتفعين بالامتيازات الجمركية .

احمد حمدى حافظ — قاض
رئيس الدائرة التجارية الثالثة
محكمة الزقازيق الوطنية

الاقتصاد والمحاسبة

مجلة علمية فنية اسبوعية
تصدر بصفة شهرية مؤقتا

صاحب الامتياز عبد الله فكرى أباظه
رئيس التحرير أحمد عثمان
مدير الادارة فؤاد الجنزورى

يصدرها نادى التجارة الملكى
١٢٠ شارع محمد بك فريد بالقاهرة
تليفون ٧٤٧٧٣

الاعلانات يتفق عليها مع ادارة المجلة
الاشتراكات فى مصر جنيها ونصف فى السنة
• فى سوريا ولبنان وفلسطين والمملكات الاردنية والعراقية ٣٧٥٠ قرشا سوريا أو لبنانيا أو فلسا
• فى المملكة العربية السعودية ٣٧٥ قرشا صاغا
• فى الولايات المتحدة وكندا والمكسيك وكولومبيا والارجنتين ١٧ دولارا
• فيما عدا ذلك من انحاء العالم خمسة جنيهات مصرية أو ٥/٢/٦ جنيهات انجليزية
• تسدد الاشتراكات فى مصر والسودان نقدا بموجب اذونات أو حوالات بريدية أو شيكات وفى الخارج بموجب شيك على بنوك القاهرة أو حوالة نقدية

اعتذار

نعتذر عن نشر مقال « سياسة التوسع فى المنشآت الصناعية » فى هذا العدد نظرا لمرض حضرة محرره الاستاذ موسى حقى .

ونحن اذ نأسف لعدم النشر ، انما نتمنى لحضرة الزميل الفاضل الشفاء العاجل والصحة والعافية .

وسوف نوالى نشر سلسلة أبحاثه القيمة فى العدد القادم باذن الله تعالى .



شركة مصر للتأمين

شركة مساهمة مصرية ـ س ت رقم ١٢ القاهرة

الميزانية العمومية فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٢

المعروضة على الجمعية العمومية العادية المزمع انعقادها فى يوم الاثنين ١٨ مايو ١٩٥٣ الساعة ١٢ ظهرا

الأصول

البيان	مبالغ جزئية جنيه	مبالغ جزئية مليم	مبالغ كلية جنيه	مبالغ كلية مليم
عقارات			١٢٧٧٧٥٨	٤٨٢
الاستثمارات سندات مصرية وأوراق من الدرجة الاولى			٢٢٣١٦٩٣	٤٢٩
القروض			٦٩١٦١٩	٨٥٤
الاثاث	٤٦٦٤٣	٥٥٤		
الاستهلاك	٣٢٧١١	٨١٩		
			١٣٩٣١	٧٣٥
المكتبة	٥٩٠	٥٢٥		
الاستهلاك	٤٤١	٢٤٤		
			١٤٩	٢٨١
المدينون المتنوعون			٤١٦٧٧٣	١٥٢
النقدية				
بالبنوك	٤٠٧٦٥٠	٩٥٦		
بالصندوق	١٢٤٦٣	٩٤٢		
			٤٢٠١١٤	٨٩٨
حسابات نظامية (لها مقابل فى الخصوم)				
أسهم تأمين عضوية مجلس الادارة	١٣٠٠٠	٠٠٠		
خطابات ضمان بنك مصر	٦٣٦٢	٠٣٣		
			٥٠٥٢٠٤٠	٨٣١

الخصوم

البيان	مبالغ جزئية جنيه	مبالغ جزئية مليم	مبالغ كلية جنيه	مبالغ كلية مليم
راس المال المكتتب فيه والمدفوع ٥٠٠٠٠ سهم عادى بواقع ٤ جنيهات للسهم			٢٠٠٠٠٠	٠٠٠
الاحتياطى القانونى			٩٢٠٥٥	٠٠٠
احتياطى عادى			٢٣٠٠٠٠	٠٠٠
احتياطى استهلاك العقارات			١٩٤٨٠٧	٠٥٨
احتياطى فروق الاوراق المالية			١٣٢٤٥٠	٦٢٨
احتياطى الفروع				
فرع الحياة	٢٩٤٨٦٨١	٠١٠		
فرع الحريق	١٣٢٣١٤	٠٧١		
فرع التأمين البحرى	٦٠١٥١	٨٣٠		
فرع الحوادث والتأمينات المتنوعة	٢٥٨٥٩٥	٥٤٥		
			٣٣٩٩٧٤٢	٤٥٦
احتياطى التعويضات تحت التسوية			٢٨١٩١٥	٢٢٣
دائنون متنوعون وأرصدة دائنة			٤١٣٩٧٥	٥٠٦
حساب الارباح والخسائر				
المرحل من العام الماضى بعد التوزيع	٦١٠٤	٥٩٩		
أرباح العام الحالى	١٠٠٩٩٠	٣٦١		
			١٠٧٠٩٤	٩٦٠
حسابات نظامية (لها مقابل فى الاصول)				
أعضاء مجلس الادارة ـ تأمين العضو	١٣٠٠٠	٠٠٠		
خطابات ضمان بنك مصر	٦٣٦٢	٠٣٣		
			٥٠٥٢٠٤٠	٨٣١

حضرات المساهمين ..

راجعنا ميزانية شركتكم فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٢ على دفاتر الشركة ومستنداتها التى عرضت علينا وحصلنا على جميع المعلومات والايضاحات التى احتجنا اليها

الاحتياطى الحسابى لبوالص فرع الحياة قد عمل بمعرفة خبير فرع الحياة طبقا للشهادة التى اعطيت لنا

حصلنا على الشهادات العقارية الخاصة بعقارات الشركة التى قدرت بسعر الشراء أو التكلفة .

الاوراق المالية قدرت بسعر الشراء أو سعر يوم ٣١ديسمبر سنة ١٩٥٢ أيهما أقل .

باقى الاصول قدرت كما هو واضح بالميزانية .

عند تقدير التعهدات القائمة روعى تنفيذ المادة ٢١ من القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠.

وتحققنا من وجود الاصول بالطرق المعتادة فى المراجعة وقدرت الشركة الخصوم لمقابلة جميع التزاماتها حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٢ وعلى أساس المعلومات التى وصلتنا تعتبر هذه التقديرات كافية لهذا الغرض

المصاريف الادارية قد وزعت على حسابات التأمين المختلفة بنسبة الرسوم والتعويضات لكل حساب وفى نظرنا أنها طريقة معقولة للتوزيع .

وفيما يختص باتفاقية تبادل التأمين لفرع الحريق فان النتيجة المبينة فى الميزانية كما هى فى الماضى لعمليات مدة سنة تبدأ من أول يولية من السنة السابقة وتنتهى فى ٣٠ يونية من السنة الحالية .

اما حصة شركتكم فى أعمال مكتب التأمينات الجماعية لشركات المصرية للتأمين على الحياة وفى عمليات شركات التأمين الالمانية فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٢ فانها أدمجت ضمن حسابات الشركة طبقا للارقام الواردة من المكتب ومن الحسابات الخاصة بشركات التأمين الالمانية

وفى رأينا أن الميزانية المبينة أعلاه أعدت بحيث تدل دلاله صحيحة على حقيقة حال شركتكم كما يظهر من دفاترها ومستنداتها التى راجعناها والمعلومات والايضاحات التى قدمت الينا ..

القاهرة فى اول مايو سنة ١٩٥٣

فؤاد أحمد الصواف
محاسب قانونى
س. م. م. « ٣ »

ف. ر. و. وودز
محاسب قانونى
س. م. م. «٢٨»

شريكان بمؤسسة هيوات وبريدسون ونيوبى

حساب الارباح والخسائر عن سنة ١٩٥٢

مبالغ كلية مليم جنيه	مبالغ جزئية مليم جنيه	البيان	مبالغ كلية مليم جنيه	مبالغ جزئية مليم جنيه	البيان
	٥٧٨٤ ٠٠٠	استهلاك الاثاث ٢٠ ٪			المرحل من الفروع
				١٦٥٩٤ ٥٢٠	فرع الحياة
	٥٤ ٨٥٣	استهلاك المكتبة ٢٠ ٪		٧٢١٤٧ ١١٦	فرع الحريق
٥٨٣٨ ٨٥٣					
٨٩٣٣ ٢١٥		التزام قانون عقد العمل		٧٣١٣٩ ٢٤١	فرع الحوادث والتأمينات المتنوعة
٤٦١١٨ ٤٤٨		فروق أسعار بعض الاوراق المالية	١٦١٨٨٠ ٨٧٧		
١٠٠٩٩٠ ٣٦١		الرصيد المرحل لحساب توزيع الارباح			
١٦١٨٨٠ ٨٧٧			١٦١٨٨٠ ٨٧٧		

بنك التسليف الزراعى والتعاونى

شركة مساهمة مصرية

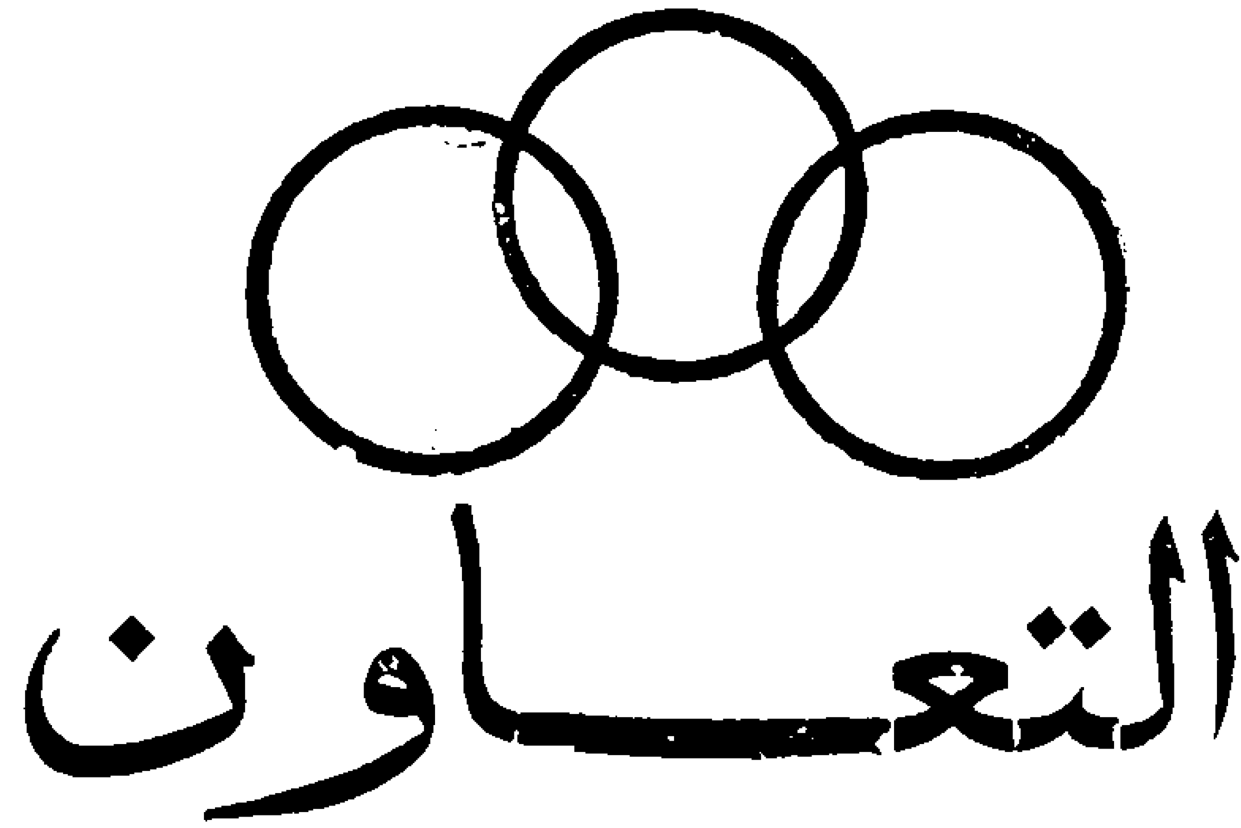
(س . ت ٣٩٦٢)

اعلان لحضرات مساهمى البنك

وافقت الجمعية العمومية العادية لبنك التسليف الزراعى والتعاونى فى جلستها بتاريخ ٣٠ ابريل سنة ١٩٥٣ على صرف مبلغ ٢٠٠ مليم عن الكوبون رقم ١٩ عن سنة ١٩٥٢ المالية ابتداء من ١٥ مايو سنة ١٩٥٣ على أن يخصم من هذا المبلغ الضرائب المستحقة

وذلك مقابل تقديم الكوبون المذكور الى بنك مصر أو البنك الاهلى بالقاهرة أو بالاسكندرية فيما يختص بالاسهم لحاملها .

اما فيما يختص بالاسهم التعاونية فتصرف قيمة الكوبون المذكور بعد خصم الضرائب المستحقة من المركز الرئيسى لبنك التسليف الزراعى والتعاونى ، وكذا من فروعه وتوكيلاته التى تقع الجمعيات بدائرتها مقابل تقديم الكوبون المذكور .



التعاون

واعتصموا بحبل جميعا ولا تفرقوا

ليست وظيفة الجمعيات التعاونية أن تؤدى لاعضائها خدمات فريدة فى نوعها يتعذر على النظم الاقتصادية الاخرى القيام بها ففى الواقع لا يوجد عمل أو تجارة تقوم بها الجمعيات التعاونية لا تؤديها فى الوقت نفسه النظم الاخرى ، وانما وظيفة التعاون أن يؤدى هذه الخدمات بطريقة ممتازة تعود بأكبر النفع على الاعضاء وعلى المجتمع ذلك لان الاعضاء هم أصحاب جمعيات أسسوها بأموالهم كى يحصلوا منها على حاجاتهم ولا شك أن خدمة المؤسسة التعاونية لاعضائها الذين هم أصحابها تختلف عن خدمة المؤسسات الاخرى لزبائنها .

١ — فالجمعيات التعاونية تخدم اعضاءها خدمة مجردة عن غرض الحصول على الربح .

٢ — وهى ان حصلت على ربح من أعضائها فانها ترده اليهم بعد توفية مصروفاتها القليلة فى شكل خصم أو عائد .

٣ — وهى تقتطع جزءا هاما من رباحها تأدية خدمات اجتماعية فى منطقة أعمالها لمساعدة الاهالى عموما والفقراء والمحتاجين منهم خاصة .

٤ — تختار الجمعيات أجود البضائع مدفوعة بالرغبة فى حسن خدمة أعضائها .

٥ — تبيع الجمعيات بأحسن الاسعار نظرا لقلة مصروفاتها العمومية .

٦ — تتجنب الجمعيات الغش التجارى بانواعه اذ لا مصلحة لها فى اتباعه .

الجمعية التعاونية للبترول

شركة مصر للحرير الصناعى

شركة مساهمة مصرية

تأسيس الشركة

مصانعها بدفشو بكفر الدوار بحيرة ــ مركزها الرئيسى ومحلها القانونى عمارة بنك مصر ١٥١ شارع محمدبك فريد ــ القاهرة

رأس مال الشركة

٢٫٥٠٠٫٠٠٠ جنيه ممثلة فى ٦٢٥٫٠٠٠ سهم بواقع ٤ ج ٠ م منها **٣٧٥٫٠٠٠ سهما أسميا و** ٢٥٠٫٠٠٠ سهما لحامله

أغراض الشركة

القيام بصناعة الحرير الصناعى ومشتقاته ومادة السيليولوز ومشتقاتها والاتجار فى كل **ذلك** وصناعة وتجارة المواد الكيماوية اللازمة لصناعة الحرير ومشتقاته ، وكافة العمليات المتعلقة بطريقة مباشرة وغير مباشرة لصنع الحرير الصناعى ومشتقاته

نشاط الشركة الصناعى

الشركة الوحيدة بالقطر المصرى والشرق لانتاج خيوط الحريرالصناعى ومشتقاته وتنتج يوميا :

عدد

٦٫٥ طن من خيوط الحرير

١ طن من ورق مصروفان

٥ طن من ثانى كبريتور الكربون

عدد

٦٫٥ طن من الالياف القصيرة

٣ طن من حامض الكبريتيك

١٥طن من سلوفات الصودا المبلورة (ملح جلوبر)

حافظوا على :

أموالكم
ومجوهراتكم
ومستنداتكم



من

السرقة والحريق والضياع

في الليل والنهار

بإيداعها خزائن أمينة تحميها من العبث بها
او فقدها ، وتصبح فى أمان بفضل **خزائن**

بنك مصر

ادخل بنك مصر نظام الإيداع الليلى فأنشأ «الخزائن الليلية»
لحفظ النفائس والمقتنيات الثمينة في غير أوقات العمل بدون الظروف المفاجئة

القاهرة : المركز الرئيسي : شارع محمد بك فريد
الاسكندرية : فرع بنك مصر : شارع طلعت حرب

نظام خاص للإيداع فى الليل بعد قضاء السهرات ، أو لأى سبب مفاجئ

لكافة الاستعلامات : خابروا المركز الرئيسي بالقاهرة والاسكندرية



الرقم بالإعلانات ٦٩-٦٤

(طبعت بمطابع دار اخبار اليوم)



الاقتصاد والمحاسبة

العدد ٥٤
أول يونيه ١٩٥٣

صاحب الامتياز : عبد الله فكرى أباظة رئيس نادى التجارة
رئيس التحرير : أحمد عنان

الثمن
١٠ قروش

فى هذا العدد

الحكومة ومكافحة الغلاء

الحكومة جادة فى مكافحة غلاء المعيشة بجميع الوسائل المتاحة لها، فهى تلجأ الى التسعيرة الجبرية آنا لتحمى صغار المستهلكين ، وتعمد الى تقديم المخالفين من التجار الى القضاء حتى لا يعود أحد منهم الى سياسة الجشع ، وتعمل ما استطاعت على توفير السلع الضرورية للسكان . وهذا ولا ريب جهد مشكور ، وأن كانت بعض الثغرات تتسلل اليه أحيانا فتحدث أزمات عارضة فى التموين تزول حالما تنشط الحكومة لعلاجها

والواقع أن الحكومة اذا أرادت أن تخفض غلاء المعيشة ، وجب عليها أن تكون هى أنموذجا عمليا فى هذا المضمار فتقوم من تلقاء نفسها بخفض قيمة النفقات التى يتحملها الجمهور لقاء الخدمات التى تؤديها له الدولة

فطابع البريد منذ تدرجت قيمته من خمسة مليمات الى ستة فعشرة ، لم يعد الى ما كان عليه قبل الحرب ، ووقف جامدا عند هذا المستوى لا يتراجع .

وقيمة المكالمة التليفونية أرتفعت من خمسة مليمات الى عشرة فخمسة عشر مليما واستقرت عند هذا المستوى لا تريد أن تبرحه . وصحب هذا رفع فى أجور أشتراكات التليفون ورسوم التركيب زادت على ٢٠٠ فى المئة

وقيمة الرسائل التلغرافية أرتفعت بدورها من خمسة مليمات للكلمة الواحدة الى نحو عشرة مليمات الكلمة وبقيت التعريفة عند هذا الحد ، لا تؤذن بتراجع أو بانخفاض .

وأجور السفر بقطارات سكة الحديد تضاعفت تضاعفا طرديا منذ أيام الحرب ولم تنخفض الا فى أول أيام العهد الجديد وكان الانخفاض بنسبة صغيرة قدرها عشرة فى المئة

وزادت الحكومة رسوم التمغة وأوجدت لها أبوابا جديدة ، وزادت رسوم أرسال الطرود وشحن البضائع وارسال البريد بالجو والضرائب على السيارات وغير ذلك ، مما جعل الحكومة سباقة فى مضمار رفع الاجور بدلا من أن تكون سباقة فى ميدان خفضها .

وتحسن الحكومة صنعا ، اذا أرادت خفض نفقات المعيشة ، أن تبدأ أولا بنفسها فتكون مثالا يحتذى .



علاقاتنا الاقتصادية مع بريطانيا

ان توقف المباحثات بين مصر وبريطانيا يجب ألا ينسى المسؤولين منا ضرورة توجيه التفات كبير الى علاقات مصر الاقتصادية مع هذه الدولة ، تلك العلاقات التى تدور حول محاور كثيرة منذ كانت العملة المصرية مرتبطة بالعملة الاسترلينية ، ومنذ كانت بريطانيا تحتل المنزلة الاولى فى تجارة مصر الخارجية ، ومنذ كانت لنكشير تعتمد فى المقام الاول على قطن مصر ، ومنذ تكدست أرصدة استرلينية جملتها أكثر من ٤٠٠ مليون جنيه فى مصارف لندن لحساب مصر

ولا بد من يقظة مستمرة حتى لايساء الى مصر فى اقتصادها بسبب هذه العلاقات القائمة مع بريطانيا .

واذا كانت مصانع لنكشير قد انصرفت فى خلال العامين الاخيرين عن شراء قطن مصر ، فأن مصر قد استطاعت أن تذلل هذه المشكلة تذليلا تدريجيا بما عقدته من اتفاقات تجارية واتفاقات دفع مع البلدان الاجنبية ، غير أنه يجب أن تزداد يقظتنا حتى لا تستغل الحكومة البريطانية أى منفذ اقتصادى للاساءة الى مصر .

وقد أحسن الناطقون بلسان الحكومة المصرية صنعا عندما نبهوا الى أن أرواح الاجانب وممتلكاتهم فى أمان وأن الحكومة ساهرة على صيانة هذه الارواح وتلك الممتلكات بما هو مفروض من واجباتها ، ولكن ينبغى كذلك السعى فى خارج مصر وبجميع الوسائل لاقناع دوائر المال والاعمال بحقيقة الموقف فى مصر

الاحتياطى النقدى للميزانية

لما استشارت مصر الدكتور يلمار شاخت الوزير السابق لمالية الرايخ الالمانى والقطب المالى الكبير صاحب المصرف المعروف باسمه فى بون ، فى سياستها الاقتصادية العامة ، أبدى هذا الفقيه عجبه من حرص مصر — وهى الدولة الفقيرة نسبيا — على الاحتفاظ بغطاء ذهبى كبير لقاء اصدار العملات الورقية ، ونادى بالاستغناء عن هذا الغطاء قائلا ان الميزان الحسابى المتزن هو وحده خير غطاء للورق المتداول ، وأن السمعة المالية السليمة لدولة ما تقوم من قبل ومن بعد على سلامة ميزانها التجارى الحسابى لا على مدى ماتختزنه من ذهب كغطاء

ومضى الدكتور شاخت فقال أن اى سلعة ذات قيمة يمكن أن تكون غطاء للنقد ، فالقطن مثلا يمكن أن يقوم مقام الذهب غطاء للنقد ، ولكن لاحاجة الى هذا الاجراء مادام الميزان الحسابى غير مختل

وما قاله الدكتور شاخت عن الغطاء الذهب ، يمكن قوله مثلا عن احتياطى الميزانية ذلك الاحتياطى الذى كان فى أوقات يعادل جملة أرقام الميزانية كلها فهذا الاحتياطى المختزن لايخدم غرضا معينا بل يعرض للبطالة رصيدا كبيرا من المال يمكن أن يستغل فى أغراض الانتاج وفى مشروعات التنمية الاقتصادية .

واذا كانت الحكومة تأخذ نفسها بسياسة التقشف فى كل شىء ، فأن هذه السياسة ينبغى ألا تنتهى الى تكديس احتياطى كبير يحسن أن يترك فى التداول العام ، واذا حرصت دولة على انتهاج سياسة اقتصادية متطورة بعيدة عن الهوى ، فلا حاجة بها الى احتياطى ، سواء كان متضخما أو كان مجرد مبلغ رمزى ، وبديهى أن الاسراف فى تكديس الاموال الاحتياطية قد يجعل الحكومة — من الناحية النظرية — تحبس جميع أموالها فى خزائنها ولا تنفق منها شيئا ، وما هذا هو القصد من تكوين الاحتياطى ولا يخدم ذلك غرضا اقتصاديا ما ، بل لعله يؤدى الى انتحار لاريب فيه .

المؤتمر المالى للدول العربية

عقد أخيرا مؤتمر لوزراء مالية البلدان العربية لبحث الشؤون الاقتصادية العامة التى تهم هذه المنطقة من العالم .

والملاحظ على جميع المؤتمرات المماثلة السابقة انها كانت تنتهى الى اتخاذ توصيات أو قرارات لاترى النور الا على الورق ، فلا هى ملزمة للحكومات ولا الحكومات تعنى ببحثها وتنفيذ ماتبدو عليه وجاهة منها

وفى اعتقادنا أن أهم موضوعات ينبغى أن تتفق عليها البلدان العربية حالا وبدون أبطاء هى مايلى :

أولا — تذليل عقبات الاصدار والاستيراد القائمة بين الدول العربية سواء بخفض الرسوم الجمركية أو الغائها أو الغاء رخص الاستيراد والاصدار .

ثانيا — تذليل عقبات الدفع بأنشاء اتحاد عربى للمدفوعات تساهم فيه جميع الدول العربية . فالتجارة بين بلدان الجامعة العربية تكاد تكون معطلة بسبب صعوبة الدفع بين تجار هذه البلدان

ثالثا — التخفيف من قيود تأشيرات السفر بين البلدان العربية واستثناؤها من قيود منع السفر الى الخارج

رابعا — وضع سياسة اقتصادية أقليمية تنتظم بلدان هذه الرقعة العربية ، بحيث يستطاع أستثمار رؤوس الاموال الفائضة والمعطلة لصالح الكيان الاقتصادى العربى العام وهناك أقتراح رددت الصحف أنباءه أخيرا ، خاص بأنشاء بنك عربى برؤوس أموال عربية لتمويل مشروعات الانتاج فى الاقطار العربية ، وهو مشروع يستحق أن يدرس بتدقيق وينفذ كذلك بغير أبطاء .

خامسا — التفكير فى أنشاء معهد عربى ضخم لتخريج الكفايات الفنية والادارية التى تحتاج اليها البلدان العربية . فالذى لاريب فيه أن مثل هذه الكفايات قليلة أو منعدمة فى البلدان العربية ، ولا بد من علاج هذا الامر حتى تكون الصناعات الثقيلة فى أيدى رجال محليين وحتى تدار البيوتات الكبيرة بأيدى أولئك المحليين .

سادسا — الكف عن المنافسات فى الانتاج بين البلدان العربية لان هذه المنافسات تستغلها الدول الاجنبية أستغلالا لايخدم مصالح العرب

ومهما تكن القرارات التى يتخذها وزراء المالية ، فالمعول هو على تنفيذها العاجل لاعلى درجها على ورق فاخر مصقول بعبارات رنانة طنانة جوفاء.

الدكتور ميلاس سفير اليونان يتحدث عن ..

توازن الحساب التجارى بين اليونان ومصر
تشجيع التبادل بين اليونان و بلدان الشرق الاوسط
تيسير مهمة الخبراء بتسهيل اجراءات تأشيرات الدخول

قابلت الدكتور ميلاس سفير اليونان فى مصر ، ومع أنه لم يمض فى مصر الا فترة قصيرة فانه يعرف مصر معرفة جيدة لانه درس أحوالها دراسة تعمق . ورغبة السفير أن تتعزز الصلات بين اليونان من ناحية ومصر وبلاد الشرق الاوسط من ناحية أخرى ، كما أنه يثق ثقة كبيرة بالامكانيات الواسعة لهذه المنطقة اذا سارت النية الحسنة الدائمة مع همة هذه البلاد ورغبتها فى العمل .

وقد قال لى الدكتور ميلاس أننا فى وقت تعمير يشمل العالم جميعا ، وهو تعمير خلقى وتعمير اقتصادى معا . والنشاط الاقتصادى المستمر دليل على حيوية الشعوب

ولما تكلمنا عن الاتفاق الذى أمضى أخيرا بين مصر واليونان قال السفير عندما أراد أن يصف هذا الاتفاق انه عمل لمصلحة مصر ولها منه غنم وربح، وهذا أمر يدخل السرور فى نفسى بالرغم عن أنى أنتمى الى الطرف الآخر . وما ذلك الا لأن بلادى اليونان حريصة على عدم اضاعة أى فرصة كانت لتعزيز تعاونهــا مع مصر . ونتيجة اتصالاتنا بشأن هذا الاتفاق، هى أننــا أعــددنا فى البنــوك حسابا من شأنه موازنة العمليــات التجارية بين مصر واليونان . وتبعا لذلك لا يجرى دفع بالعملات النقدية لان التوازن مكفول دائمـا . ومبدأ التوازن الذى اتفق عليه معنـاه أن اليونان قد زادت كمية ما تشتريه من مصر لان الميزان التجارى كان قبلا من مصلحة اليونان أما اليوم فقد صار متوازنا .

وانتقل الحديث الى ترحيل الاموال الاجنبية التى تستثمر فى مصر ، فقال الدكتور ميلاس ان من رأيه أن ترفع نسبة الاموال التى يباح نقلها رغبة فى تشجيع رأس المال الاجنبى واغرائه وقال كذلك أنه يحسن أن تيسر مهمة الحصول على تأشيرات دخــول الخبراء الاجانب لمصر . وعلى وجه عام أكد السـفير ضرورة تقـديم جميـع تسهيلات تداول رؤوس الاموال وما يتصل بها من العناصر المختلفة فهـذا مما يعود آخر الامر الى مصلحة البلاد . ولا ننسى أن خير سياسة اقتصـادية أنما تقوم على محور التساهل فى تداول الاموال .

واستطرد السفير اليونانى فتحدث عن تصنيع مصر ، قائلا ان هذه خطوة طيبــة ، ولكن ينبغى الا ننسى أن التصنيع ممكن فقط عنـد ما يكون متسقا مع المواد الاولية الموجودة فى البلاد ، واذا لم يكن هذا مكفولا صار التصنيع عبئا على البلاد ثقيلا .

وتحدثنا عن اليونان فى ما يتعلق برخص الاستيراد فقال الدكتور ميلاس ان هـذه الرخص ضرورية فى بعض الاحوال ، ولكن يحسن التخفيف من غلوائهـا بقدر المستطاع لأن رخص الاستيراد تؤدى الى شلل الاسواق .

وطلبت من السفير معلـومات عن الحالة الاقتصـــادية لليــونان ، وهل تحتاج اليونان الى خبراء أجانب لتعزيز نهضتها الاقتصادية فأجاب أننا عندما نحتاج الى الخبراء من غير اليونانيين فلا مانع لدينا من الاستعانة بهم .

وعلى وجه عام تقوم سياسة اليونان الاقتصادية على أساس من روح التحرر والحالة الاقتصادية فى اليونان تبدو عليها امارات تحسن ملموس ولا سيما منذ اليــوم الذى أقررنا فيه سـعر الدراخمة ، وكففنا فيه عن أسعار القطع المتعددة للتعامل التجارى الخارجى ، ومنذ عدلنا الفئات الرسمية للقطع فى داخل اليونان من ١٥ ألف درخمة الى ٣٠ ألف درخمة للدولار الامريكى

وقد أدى هذا القرار الحكومى الى انهاء الاضطراب الطويل الامـد الذى أدى استمراره الى تهـديد اقتصــاد اليونان وجعله فى حالة ركود تام

ولا ريب فى أن اقرار سعر الدراخمة ستكون له فائدة فى داخل البلاد ، لأنه سيؤثر بدون ريب فى الاصدار لا فى الصادرات الزراعية وحدها ، بل كذلك فى المنتجات الصناعية . وسيؤدى ذلك الى تنشيط المنتجـات الصناعية فضـلا عن زيادة نسـبة العمالة

واستطرد السفير فقال انه تقرر فى اليونان أخيرا الغاء جميع قيود الاستيراد ما عدا استيراد مواد الترف . ومعنى ذلك ان استيراد جميع السلع سيكون فى المستقبل مسموحا به ولكن هناك قيدا واحدا وهو ايداع ما يعادل قيمة السلع كتأمين والغاء جميع الاجراءات الاخرى .

واختتم السـفير حديثـه قائلا ان جميع فئات السكان فى اليونان الآن من زراع وتجار وصناع يجتــازون مرحلة انعاش يبشر بمستقبل طيب. ويمكن القول ان نسـبة البطالة فى نقص مستمر وهذا تطــور طيب بعد انقضاء فترة أعقاب الحرب .

م . ك بولاد

في السياسة الاقتصادية

اقتصاديات الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية

إختفاء مشكلة التحكم والسيطرة ونشوء مشكلات العملات والتداول

التزمت يعترض سبيل مجيء رؤوس الأموال الأجنبية

وان استأثرت السياسة بالاهتمام الاول للزعماء العالميين الذين زاروا الشرق الاوسط أخيرا مثل جون فوستر دلز وزير الخارجية الامريكية وهنرى بايرود مساعده واريك جونستن مدير ادارة المعونة المتبادلة الامريكية وادلاى ستيفنسن المرشح الدمقراطى فى انتخابات رياسة الجمهورية الامريكية وأمثالهم .. ان استأثرت السياسة بالاهتمام الاول لهؤلاء فان الاقتصاد هو دائما العنصر الخفى الذى يحدو الى هذا الاهتمام ويحض عليه

فالحقيقة التى لاخلاف عليها هى أن لرقعة الشرق الاوسط التى تنبسط فوق قارتى آسيا وأفريقيا وتشمل أهم بحار العالم وشرايينه المائية ، منزلة أقتصادية لاتكاد تدانيها فى الوقت الحالى منزلة رقعة أخرى فى العالم . فمواردها بكر كشف بعضها واستغلت طبقات رقيقة من قشرتها السطحية ، أما بعضها الآخر فلا يزال مجال استثماره متسعا أمام الهمة متى أنعقدت ، ورأس المال متى وجد والآلة متى ركبت

ولما كانت السياسة اليوم تتبع الاقتصاد ، ولما كانت الحروب الباردة والحروب الساخنة على السوء متعذرة ان لم تكن الدول التى تشنها مطمئنة الى رصيد من الموارد الطبيعية فضلا عن الموارد البشرية ، لذلك تعنى دول الغرب ببحث الاحوال الاقتصادية لبلدان الشرق الاوسط وبمحاولة استرضائها سياسيا حتى تطمئن فى زمان العوز الى هذا المورد البكر الذى لاينضب من موارد الثروة الطبيعية .

ومشكلات الشرق الاوسط الاقتصادية نوعان من حيث أسبابها :

نوع تسبب عن سنوات التخلف الطويلة التى ترادفت على هذه الرقعة من العالم ، فجعلت أهلها فريسة الوان شتى من الاستغلال والتحكم ، سواء من ناحية الدول المستعمرة المستبدة ، أو من ناحية أنواع الحكم الاقطاعى المختلفة التى كان يبسطها سادة الارض وأقيال البلاد . وحيثما تلفت المرء فى هذا الشرق العريض ، يجد آثار هذا الاستغلال ظاهرة جلية: فالاستعمار أمتد من الهند الى بورما واندونيسيا وشمل العراق وسوريا ولبنان وفلسطين وشرق الاردن ومصر والسودان ، وامتد فى افريقيا جنوبا وشمالا حيث رسخت دعائمه وتوطدت، ومع أن بعض هذه البلدان قد نفض آثام هذا الاستعمار ، الا أن آثارا منه لاتزال باقية تحدث الفتن والقلاقل حيثما وجدت

أما الحكم الاقطاعى فقد عرف بالوان شتى : اما حكم القبائل والعشائر ، واما حكم الامراء والاقيال ، واما حكم الملوك الطواغيت ، وأما حكم سادة الارض المستبدين . ومع أن وطأة هذا الحكم قد خفت فى معظم بلدان الشرق الاوسط ، الا أنها لاتزال باقية فى مظاهر شتى أشدها نكرا مايعرف عن أتباع أغاخان ونظام حيدراباد وغيرهما من أنصاف الآلهة .

والنوع الثانى من مشكلات الشرق الاوسط الاقتصادية طارىء غير قديم، تسبب عن الازمات التى عرفتها هذه الرقعة بعد الحرب العالمية الاخيرة .

فحرب فلسطين شردت مثلا أكثر من ٨٠٠ ألف لاجىء عربى كانوا قبلا لا يشكون ضيقا من أى نوع كان . وتقسيم نصف قارة الهند مثلا ، شرد نحو عشرين مليون نسمة . اما فى مدن باكستان أو فى مدن الهندستان بسبب النعرة الدينية المغالى فيها .

أضف الى ذلك أن الحرب العالمية الاخيرة انتهت بتحميل أقتصاديات هذه البلدان عبئا باهظا تمثل فى الارصدة الاسترلينية التى اكتنزتها بريطانيا وأبت أن تؤديها دفعة واحدة مما جعل رؤوس أموال مصرية وعراقية وأردنية وهندية وباكستانية تتجمد فى لندن وكان يمكن استغلالها استغلالا انتاجيا عمرانيا فى الاقتصاد المحلى لهذه الرقعة . ولا تنس أن الحرب أدت الى استهلاك كثير من المرافق العامة كخطوط سكة الحديد والتلغراف والتليفون والطرق والمطارات ، وما الازمات التى نعانى منها حتى اليوم فى هذه المرافق الا مرتدة فى حقيقتها وجوهرها الى الحرب العالمية التى أخمدت

ولكن صحب هذه المشكلات الاقتصادية فى الشرق الاوسط عوامل منعشة لم تكن معروفة قبل الحرب الا فى أضيق نطاق وصارت اليوم سببا فى قلب ميزان الثقل الاقتصادى الدولى . فمن ذلك الاهتداء الى عنصر الزيت على نطاق واسع فى الرقعة التى تحف بالخليج الفارسى ـ ومعظمها بلدان عربية ـ حتى لقد قيل ان الرصيد المعروف الثابت المختزن فى باطن هذه الرقعة يعادل مايتفاوت بين خمسين وستين فى المئة من الرصيد العالمى الثابت . ومن ثم أخذ المال يتدفق كالانهر فى بلاد لم تكن لها موارد سوى مكوس الحج ـ كالبلاد العربية السعودية ـ أو صيد اللؤلؤ كالكويت والبحرين أو الزراعة البدائية كالعراق .

ومن العوامل الجديدة التى أنعشت اقتصاد الشرق الاوسط بعد الحرب يقظة الوعى الاستثمارى فى هذه

أنتاج الزيت السعودى

بلغ أنتاج الزيت الخام فى المملكة العربية السعودية فى شهر أبريل الماضى ٢٥٫٧٨٥٫٢٢٤ برميلا بمعدل ٨٥٩٫٥٠٧ براميل فى اليوم

وبلغت جملة الزيت الخام الذى كرر فى معامل رأس تنورة ٦٫٨٠٧٫٧٠٦ براميل أى بمعدل ٢٢٦٫٩٢٤ برميلا فى اليوم فى شهر أبريل

وكانت جملة أنتاج الزيت الخام فى الاشهر الاربعة الاولى من هذا العام ٩٧٫١١٢٫٠٥٥ برميلا أى بمعدل ٨٠٩٫٢٦٧ فى اليوم . أما الزيت الخام الذى كرر فى الفترة عينها فقد بلغت جملته ٢٣٫٣٦٧٫٦٦٦ برميلا أى بمعدل ١٩٤٫٧٣١ برميلا فى اليوم

الرقعة . فقامت الدول تتبارى فى تنفيذ مشروعات الانتاج وفى تصيد رؤوس الاموال من الخارج لتنشط فى استنباط الموارد الطبيعية لهذه الرقعة .

وليست هناك احصائية — دقيقة أو غير دقيقة — تبين مدى رؤوس الاموال الاجنبية المستثمرة فى مشروعات ضخمة فى الشرق الاوسط ، ولكن الذى لاريب فيه ان نسبتها تضاعفت مرات ومرات فى الفترة التالية للحرب . حتى أن الاموال المستثمرة فى صناعة الزيت وحدها تقدر بنحو بليونى دولار ، ودع عنك مايستثمر فى استخراج الذهب والفضة والملح والمواد المعدنية الاخرى

وكان المتوقع ان تتبدد مشكلات الاقتصاد فى الشرق الاوسط كلما نأت أيام الحرب ودنت أيام السلام ، ولكن هذه المشكلات سرعان ماتعقدت نتيجة لاشتداد وطأة الحرب الباردة من ناحية ، والتسابق على الاستئثار بالمنافع الاقتصادية بين الدول الكبرى . فالقرار الذى اتخذته بريطانيا على حين غرة بمنع تحويل الاسترلينى الى العملات الاجنبية أدى بالتبعية الى عدم تحويل الجنيه المصرى — الذى كان الى وقت قريب مرتبطا بالجنيه الاسترلينى — الى العملات الأخرى ، فارتبكت تجارة مصر الخارجية . ومثل هذا أصاب سوريا ولبنان اللتين كانتا متصلتين نقديا بالفرنك الفرنسى

ولم تكد القيود تصبح مألوفة يحتال على تفاديها ، حتى بلغت السير ستافورد كريبس وزير المالية البريطانية الاسبق — العالم بنبأ جديد هو خفض قيمة الجنيه الاسترلينى بالنسبة للدولار الامريكى ، وبين عشية وضحاها كانت العملات فى أكثر من عشرين دولة — ومنها مصر — قد انخفضت بنفس تلك النسبة فشق على بلدان الشرق الاوسط أن تظفر بالدولارات ، وصارت تجارتها مع الولايات المتحدة داعية الى القنوط مؤدية الى الغرم

ولما كانت بريطانيا محتكرة العملة الصعبة الخاصة بكتلة الدول الاسترلينية — ومنها مصر والعراق — فقد صار متعذرا على هذه البلدان ان تنال من هذه العملات الا قدرا محدودا لاأمل فى زيادته ، وان كان احتمال خفضه غير بعيد

وترتب على ذلك ان آثرت مصر ان تستقل بعملتها عن الاسترلينى ، وآثرت سوريا ان تستقل عن الفرنك الفرنسى ، ولم تخفض باكستان عملتها كما فعلت الهند . فنشأت بناء على ذلك تعقيدات جديدة فى التجارة والتعامل المالى بين بلدان هذه الرقعة لم تتم حتى اليوم تسويتها تسوية دائمة شافية .

فى وسط هذه الاحوال التى لانخطىء كثيرا اذا وصفناها بالتعقيد ، أشرق أمل جديد بانتهاء نظم الحكم الاقطاعى فى سوريا ومصر ولبنان واتجاه عناية هذه الاقطار الى نظم الاصلاح الزراعى لاستصلاح الاراضى البور وزيادة غلة الفدان ، وتحقيق العدالة فى توزيع الملكية الزراعية . وهذه النظم تطبق الآن على وجه خاص فى مصر وسوريا والعراق ولكن لن تبدو نتيجتها فى تمامها الا بعد أن يفرغ من تنفيذ جميع مراحل الاصلاح الزراعى ، وبعد أن تنشأ الجمعيات التعاونية ومراكز التجارب الزراعية ومراكز التصنيع الريفى ومناهج الرى والصرف وشق الطرق وغيرها من مستلزمات الزراعة الحديثة . وهذه المشروعات تستوعب الايدى المتعطلة عن العمل ، كما تستوعب أولئك المشردين الذين كانوا ضحية حرب فلسطين الغادرة فضلا عن أن مشروعات الاصلاح الزراعى والجمعيات التعاونية المختلفة فى باكستان تؤدى بدورها الى علاج مشكلة المشردين نتيجة للخلافات الطائفية مع الهند

ولكن الحاجة الى رأس المال لاتزال العقبة الاولى فى سبيل اقالة عثرة اقتصاديات الشرق الاوسط . ورأس المال المحلى محدود فإن أقتصر عليه كان معنى ذلك أن ينتقل المال من الزراعة الى الصناعة ثم الى الزراعة وهلم جرا — صحيح أن هذه النقلة تزيد رأس المال ، ولكنها زيادة محدودة نسبيا . فلا بد من الترحيب برؤوس الاموال الاجنبية التى يمكن ان تكون بغير حد ، ويمكن ان تستثمر فى المشروعات الضخام التى تعجز عن ولوج أبوابها الاموال المحلية كصناعات التعدين مثلا

وقد وضعت تشريعات جديدة فى كثير من بلدان الشرق الاوسط — وفى طليعتها مصر — لتساعد على اجتذاب الاموال الاجنبية الى هذه الرقعة ، ولكن كثرة التشريعات وتزمتها والعقوبات المشددة التى تنص عليها قد تؤدى الى وجل مكروه يصيب رأس المال الاجنبى . أضف الى ذلك ان الاداة الحكومية لاتزال متخلفة عن مجاراة الهيئات غير الحكومية من حيث الكفاءة والمرونة والاستعداد . ولا يستطيع رأس المال الاجنبى أن يمتنع عن التعامل مع الاداة الحكومية ، تلك الاداة التى تعد عليه جميع خطواته ، وتحصى عليه جميع مراحله ، وتحاسبه فى كل صغيرة وكبيرة

والرأى الراجح هو التخفيف بقدر الامكان من غلواء التشريعات المقيدة لرؤوس الاموال الاجنبية والمحلية ، لمصلحة الاقتصاد القومى أولا وآخرا .

وديع فلسطين

فروق أسعار القطن الجديدة

التى تبيع بها الحكومة ابتداء من ١٨ مايو

اعلنت لجنة القطن المصرية فروق الاسعار التى تبيع بها اللجنة أقطانها ابتداء من ١٨ مايو سنة ١٩٥٣ وفيما يلى بيانها .

الرتبة	كرنك	منوف	اشمونى	زاجوراه	جيزة ٣٠
فير	-١٧ر٠٠	-٢٤ر٠٠	-١٥ر٠٠	-١٥ر٠٠	-٨ر٠٠
فير / فولى فير	-١٥ر٠٠	-٢٢ر٠٠	-١٣ر٠٠	-١٣ر٠٠	-٦ر٠٠
فولى فير	-١٣ر٠٠	-٢٠ر٠٠	-١١ر٠٠	-١١ر٠٠	-٤ر٠٠
فولى فير/جودفير	-١١ر٠٠	-١٨ر٠٠	-٩ر٠٠	-٩ر٠٠	-٢ر٠٠
جود فير	-٩ر٠٠	-١٦ر٠٠	-٧ر٠٠	-٧ر٠٠	سعر اساس التعامل
ج فير/فولى جودفير	-٧ر٠٠	-١٤ر٠٠	-٥ر٠٠	-٥ر٠٠	+٢ر٠٠
فولى جود فير	-٥ر٠٠	-١١ر٥٠	-٣ر٠٠	-٣ر٠٠	+٤ر٠٠
فولى جودفير/جود	-٢ر٠٠	-٩ر٠٠	-١ر٠٠	-١ر٠٠	+٦ر٠٠
جود	+١ر٠٠	-٦ر٠٠	+١ر٠٠	+١ر٠٠	+٨ر٠٠
جود / فولى جود	+٥ر٠٠	-١ر٥٠	+٢ر٥٠	+٢ر٥٠	+١١ر٠٠
فولى جود	+١٠ر٠٠	+٢ر٥٠	+٥ر٠٠	+٥ر٠٠	+١٤ر٠٠
فولى جود اكسترا	+١٦ر٠٠	+٨ر٠٠	+٨ر٠٠	+٨ر٠٠	+١٧ر٠٠
	+٢٢ر٠٠	+١٢٠٠	+١٢ر٠٠	+١٢ر٠٠	+٢٠ر٠٠

هذا ، وقد تقرر أن تباع الاقطان جيزة الاشمونى ، والاقطان جيزة ٤٧ بزيادة ٣١ بزيادة ريال واحد عن سعر بيع ريال ونصف ريال عن سعر بيع الاشمونى وان تباع الاقطان جيزة ٤٥ باسعار بيع الكرنك

الحركة التعاونية الزراعية والصناعية فى باكستان

٥٠ ألف جمعية أعضاؤها مليونان وربع مليون ورأسمالها ٤٥٠ مليون روبية

بناء المساكن للقضاء على مشكلة المهاجرين

بقلم الأستاذ ملك بشير أحمد الملحق التجارى لباكستان بمصر

أن كل باكستانى هو من الناحيتين الثقافية والاجتماعية تعاونى ، والاسلام يدعو الى التعاون بأوسع معانيه دعوة قوية ، وما مبادىء المساواة والاخاء التى تؤكدها التعاليم الدينية الا شبيهة بشعار التعاون القائل ((الجميع للفرد والفرد للجميع)) فالتعاون من ثم هوى مباشر لدى شعب باكستان حيث لا تفرقة بين الناس بسبب الجنس .

وقبل انشطار الهند ، اتسعت حركة التعاون فى معظم الولايات أتساعا كبيرا بين عامى ١٩٢١ و ١٩٣٠ ، غير انه كان توسعا غير قائم على منهاج موضوع وسياسة مرسومة فجاء غير سليم من الناحية المالية ، ثم جاءت الازمة العالمية وما عقبها من كساد اقتصادى فى عام ١٩٣١ مما أجتذب أهتمام الحكومة الى اتخاذ الخطوات الكفيلة بوضع أعمال الجمعيات التعاونية على أساس أسلم من قبل. فقامت اللجنة الملكية للزراعة فى عامى ١٩٢٦ و ١٩٢٧ كما قامت اللجنة المصرفية المركزية فى عام ١٩٣١ ببحوث مستفيضة أنتهت منها الى التوصية باعادة تنظيم الحركة التعاونية بأسرها . وفى الفترة التى تلت ذلك، بذلت جهود لانشاء جمعيات تعاونية لشؤون القطن وقصب السكر الى جانب الجمعيات الاخرى التى كانت تعنى بالاقراض والتسويق .

وفى خلال السنين الاربع الاخيرة التى استقلت فيها باكستان بشؤونها الخاصة تقدمت هذه الحركة تقدما يذكر فى نواح شتى . **فيبلغ عدد الجمعيات التعاونية فيها فى الوقت الحالى ٥٠ ألف جمعية عدد أعضائها نحو ٢٫٢٥٠٫٠٠٠ ورأس مالها العامل يزيد على ٤٥٠ مليون روبية . فاذا عرفنا أن جملة عدد السكان فى باكستان ٧٥ مليونا وأن معدل عدد أفراد الاسرة خمسة أشخاص ، فان حركة التعاون تشمل اذن ١١ مليون نسمة أى ما يعادل ١٣٫٥٪ من جملة عدد السكان .**

وكالات التمويل

عندما بدأت الحركة التعاونية فى الهند لاول مرة ، ساهمت الحكومة مساهمة جزئية فى تمويل الجمعيات التعاونية . غير أنه حدث بعد ذلك أن نظمت بنوك تعاونية مركزية عضويتها مباحة للجمعيات الابتدائية والافراد ، وقد انشأت هذه البنوك مصارف فى الاقاليم كالبنجاب والبنغال الشرقية . أما فى السند والولاية الشمالية الغربية ، فقد أندمجت البنوك المركزية فى البنوك الاقليمية فى كل ولاية ، وتتولى هذه البنوك الاخيرة التعامل مباشرة مع الجمعيات الابتدائية **هذا وتقدم الحكومات ، المركزية والاقليمية ، مساعدات وقروضا لتوسيع المشروعات المعينة التى توضع لتنفيذها عن طريق الجمعيات التعاونية ، سواء كانت مشروعات زراعية أو صناعية يراد بها تحسين أحوال البلاد .**

وقد أخذت البنوك التعاونية الاقليمية وكذلك البنوك التعاونية المركزية — ولاسيما فى الولاية الشمالية الغربية وفى البنجاب — على عاتقها أن تقوم بالاعمال التجارية الى جانب أعمالها المعتادة . وكانت هذه الخطوة محتمة نتيجة للمشكلات التى نشأت عقب شطر قارة الهند فى عام ١٩٤٧ مما أدى الى اصابة الصناعة كلها بما يشبه الشلل لان غير المسلمين — وهم الذين كانوا يحتكرون التجارة — اخذوا يهاجرون . ومن ثم أخذت الجمعيات التعاونية تقوم بجميع انواع الاعمال التجارية وقدمت بذلك مساعدة مقدورة فى أنعاش أحوال اللاجئين واقرار الحياة الاقتصادية للبلاد فكان شأن هذه المنشآت شأن خزانة الحكومة فى الولاية الشمالية الغربية وفى البنجاب ، وكانت تقوم بشراء مقادير كبيرة من محصولات الحقول من المنتجين باسم الحكومة ، كما ساهمت فى توزيع السلع بالجرايات كالسكر والاقمشة مثلا

وفى السند ، صار للبنك التعاونى الاقليمى الذى مقره كراتشى ، خبرة طويلة فى الاعمال التجارية ، وهو يضم الى عضويته الجمعيات والافراد ، كما أنه مابرح يقدم قروضا للافراد على ذمة الملكيات المنقولة والثابتة ووكالات التمويل هذه تعد فى الواقع مصدرا هاما للالهام والوحى لانها تشجع وتساعد على تقدم الجمعيات الابتدائية التى تتعامل مع الافراد مباشرة .

التعاون الزراعى

جمعيات التسليف الابتدائية

هذه الجمعيات شائعة جدا فى المناطق الزراعية حيث أزدهرت فيها ازدهارا طيبا ، وكان النشاط الرئيسى لهذه الحركة فى الماضى يقتصر على التسليف وحده لانه كان أحوج ما يحتاج اليه الفلاحون ، ولكن عدد هذه الجمعيات ورؤوس اموالها العاملة لاتكفى وحدها لتصوير صورة واضحة مجلوة لاحوال هذه الجمعيات

ففى شرق البنغال ، على الرغم من أن عدد مثل هذه الجمعيات يزيد على ٢٦ الفا ، وجملة رؤوس اموالها العاملة تبلغ ٣٫٧٥٠٫٠٠٠ روبية فان الحركة التعاونية لم تسر سيرا مرضيا ، ذلك لان جملة الفوائد التى جنتها هذه الجمعيات لم تتجاوز ٣٠٫٦٣١ روبية بينما خسائرها بلغت ١٫٦٨٠٫٠٠٠ روبية .

ويمكن القول على وجه نسبى أن الحركة التعاونية فى البنجاب كانت على اساس أسلم من ذلك ، ومع أن جملة الديون المتراكمة تجاوزت أربعة ملايين روبية فقد أمكن تغطيتها من احتياطى الديون الميتة

وفى كل من الولاية الشمالية الغربية

والسند . لم تقم جمعيات التسليف بعملها كما ينبغى ، ففى الولاية الاولى مثلا بينما كان بعض الجمعيات يجنى فائدة قدرها ١٢ر١٩٧ روبية كان بعضها الآخر يتحمل خسارة قدرها ٥٦ر٥٤٨ روبية فى خلال عام ١٩٤٨ – ٤٩ ، وفى الولاية الثانية لا يزيد عدد هذه الجمعيات على ٢٠٧ وقد شرع فى تصفيتها وادماجها فى البنوك التجارية . وقد أعتبر جزء كبير من الديون المتراكمة قروضا ميتة ، والغرض الرئيسى لهذه الجمعيات هو تقديم اموال لقاء فائدة زهيدة لتغطية نفقات الزراعة ، ولكن استخدام هذه الاموال لم يكن مرضيا فى جميع الاحوال .

الاغراض المتعددة للجمعيات التعاونية

توجد مثل هذه الجمعيات فى باكستان على وجه أخص فى شرق البنغال حيث أنشئت نحو ٢٣ الف جمعية تعاونية من هذا النوع، وتباشر هذه الجمعيات عملها بنفقة محدودة، وتقتصر منطقة عملها على اتحاد يتألف من نحو خمس أو ست قرى سكانها نحو عشرة آلاف نسمة . وتقدم هذه الجمعيات القروض على وجه خاص لتمويل العمليات الزراعية ومطالب الزراعة وحاجات الحياة الاخرى .
أضف الى ذلك أن هذه الجمعيات تتولى مهمة جمع حاصلات أعضائها وتسويقها بثمن معتدل ، وفى البنجاب تم تنظيم عدد قليل من مثل هذه الجمعيات ، ومنطقة عملها أوسع من تلك فى شرق البنغال .

أضف الى ذلك انها اكبر فى كيانها من زميلاتها فى البنغال ، وتقوم بالاعمال التجارية الضخمة مثل ادارة مصانع الحلج والكبس وتوزيع السلع ما كان منها داخلا فى نظام الجرايات أو غير داخل فيه والوفاء بالحاجات الزراعية وهذه الجمعيات لاتقدم فى العادة قروضا لاعضائها

وفى السند ، لاتوجد جمعيات متعددة الاغراض كهذه ، ولكن هناك بنوك تجارية تسمى (تالوكا) انشىء بنك فى كل قسم من اقسام السند بأدماج جمعيات التسليف المنحلة بعضها الى بعض ، والمأمول فى غضون بضعة الاعوام القادمة أن يتم انشاء شبكة من مثل هذه البنوك فى جميع ربوع الولاية وهى بنوك تعمل لتحقيق اغراض متعددة .

جمعيات التسويق التعاونية

يعد التسويق التعاونى شرطا لازما لرفع مستوى الزراع ، ولهذا لامعدى عن تأكيد اهمية التسويق التعاونى للمنتجات الزراعية مرة بعد مرة .

والمثل الاعلى الذى يمكن التطلع اليه هو أن تتولى جمعيات البيع التعاونية تعليم الزراع كيف ينتجون وكيف يهيئون انتاجهم للاسواق، كما أن هذه الجمعيات تستجمع من شتات المحاصيل كميات وفيرة تجعل من الهين تقسيمها الى درجات .

والمثل الاعلى يجب أن يتطلع الى جعل المنتج يتصل اتصالا مباشرا بأسواق الاصدار وبكبار المستهلكين فى البلاد كمصانع القطن والجوت مثلا . وقد تمكنت جمعيات بيع الارز وجمعيات تسويق قصب السكر التعاونية فى شرق البنغال من القيام بجهود طيبة فى هذا الصدد .
وقد دبت أخيرا حياة جديدة ، ويقال أن المحال التعاونية فى البنجاب والولاية الشمالية الغربية تزداد عددا وتتولى تصريف منتجات اعضائها وتدبير شؤونهم ، وفى السند كذلك بضع جمعيات من هذا النوع

وتم لاول مرة انشاء جمعية تعاونية زراعية فى بلوخستان لتسويق الفاكهة وقد استطاعت هذه الجمعية فى عامها الاول ان تباشر اعمالا بما قيمته ٢٠٠ الف روبية

جمعيات الفلاحة التعاونية

لم تنشأ جمعيات الفلاحة الزراعية فى باكستان الا بعد التقسيم ، فصار عددها فى اقليم البنجاب وحده يزيد على ٢٠٠ جمعية تعمل فى مساحة تزيد على الفين من الافدنة . وقد نشأت هذه الجمعيات كذلك فى مناطق « ثال » التى شرع أخيرا فى ريها ، كما أن الغرض الرئيسى من انشائها كان العناية بأمور اللاجئين من الهند وهذه الجمعيات تساعد الفلاحين فى الحصول على الحبوب والادوات الزراعية وضرورات الحياة اليومية فضلا عن أنها تهيىء وسائل الحصول على الآلات الضخمة اللازمة للزراعة، كشراء الجرارات الكبيرة مثلا

وعند حصد المحصول ، يجمع فى مكان واحد ويقسم الى ستة أقسام أربعة منها تكون نصيب عضو الجمعية والقسمان الآخران يكونان للحكومة والجمعية ، ويحتفظ الاعضاء بجزء من حصتهم لاستهلاكهم المنزلى ، ثم يسلمون الباقى الى الجمعية التى تتولى مهمة التسويق التعاونى

وفى كل قرية مسجد ومدرسة ابتدائية ومستوصف للاسعاف انشأتها جميعا هذه الجمعية ، وقد اتخذت كذلك الترتيبات اللازمة للعناية بصحة الماشية التى يملكها اعضاء الجمعية ، ويقوم مساعد جراح فى الامراض البيطرية بزيارة القرى زيارات دورية لهذا الغرض .

تعزيز الملكيات

لا ريب فى أن تفتيت الملكيات وتقسيمها الى قطع صغيرة هو من الشرور الخطيرة التى ابتليت بها معظم البلدان الآسيوية ، وقبل ان تشطر الهند شطرين ، وجهت عناية جزئية الى معالجة هذه المشكلة للمرة الاولى فى اقليم البنجاب حيث ادرك الفلاحون مزايا التضامن ، **ولما أخفقت جهود المصالح الحكومية الاخرى ، قامت مصلحة التعاون بنجاح بأنشاء ٤٩٧ جمعية لتعزيز الملكيات على قاعدة أختيارية ، وتمكنت هذه الجمعيات من لم شمل أراض مساحتها نحو ٤٧٠ ألف فدان موزعة على ٥٦٢ قرية**

وفى بضع السنين الاخيرة ، لم يلق مشروع تعزيز الملكيات العناية التى يستحقها بسبب انشغال الجمعيات التعاونية فى شؤون أخرى ، غير أن المأمول ان يتجدد النشاط فى هذا الاتجاه فى وقت قريب .

ومما يذكر أن فى الولاية الشمالية الغربية ٤٦ جمعية من هذا النوع تمكنت من لم شعث ٧١ر٤٠٠ فدان من الارض حتى الآن .

التعاون الصناعى

انشئت جمعية تعاونية صناعية بين ذوى الحرف المختلفة ، ومقصدها هو شراء المواد الخام والادوات اللازمة للصناعات اليدوية التى يحتاج اليها ذوو الحرف من أعضائها ، وبيع مصنوعاتهم بالنيابة عنهم

وفى البنجاب وشرق البنغال يؤلف

البقية ص ٩

اقتصاديات الشرق الاوسط

تجارة سوريا الخارجية سنة ١٩٥٢

تظهر ارقام التجارة الخارجية السورية تحسنا كبيرا فى عام ١٩٥٢ بالمقارنة مع السنة التى سبقتها ، فبدلا من العجز الذى أسفرت عنه عمليات عام ١٩٥١ والذى بلغ حوالى ٢٨مليون ليرة سورية ، جاء ميزان عام ١٩٥٢ التجارى بفائض بلغ مايزيد عن ٦ مليون ليرةسورية

وجاء هذا التحسن نتيجة لوفرة محصولات الشعير والقمح

	١٩٥١	١٩٥٢
(بآلاف الليرات السورية)		
الواردات	٣٠٥ر٠٨٤	٣١٣ر٣٤٠
الصادرات	٢٧٧ر١٠٥	٣١٩ر٥٧٣
الميزان التجارى	ــ ٢٧ر٩٧٩	+٦ر٢٢٣

وكانت الولايات المتحدة اهم الدول الموردة بما يبلغ ١٤ ٪ من أجمالى الواردات ، وتلتها المملكة المتحدة ١٢ر٤ ٪ ، فرنسا ٩ر٥ ٪ ، ايطاليا ٦ر٤ ٪ ، المانيا ٦ ٪ ، تركيا ٥ر٩ ٪ ولبنان ٥ ٪

وجاءت بريطانيا فى مقدمة الدول المشترية من سورية اذ اخذت نحو ١/٤ الصادرات الكلية مضاعفة مشترواتها نحو ثلاث مرات الى ٧٧ مليون ليرة سورية ، وبذلك فقد لبنان مركزه الاول المعتاد ولو ان مشترواته زاد تقيمتها ١٠ ملايين ليرة سورية عما كانت عليه عام ١٩٥١ ، وزادت ايضا قيمةالصادرات الى المانيا ، ايطاليا ، الاردن ، البلاد السعودية ، هولنده ويوغسلافيا . بينما تدهورت قيمة الصادرات الى الولايات المتحدة من الصوف السورى ان بلغت ٣٧ مليون ليرة سورية عام ١٩٥١ لانخفاض مشتروات الولايات المتحدة من الصوف السورى واضمحلت ايضا الصادرات الى تركيا ، العراق ، مصر وكذلك الى اليابان

الا ان التوزيع النسبى الواردات فى عام ١٩٥٢ لم يتحسن كثيرا عما كان عليه فى عام ١٩٥١ بل ان الواردات الانتاجية قد انخفض نصيبها بقدر محسوس عما كانت عليه عام١٩٥١ . وبالنسبةللصادرات زاد نصيب المنتجات الزراعية تبعا لوفرة المحاصيل فاصبحت تكون ٢٨ ٪ من اجمالى الصادرات على حساب صادرات المنسوجات التى انخفض نصيبها نحو الخمس الى٥٥ر٦ ٪ ويظهر ذلك بوضوح فى الجدول التالى

الاهمية النسبية للابواب المختلفة لتجارة الخارجية السورية

	الواردات		الصادرات	
	فى المائة			
	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥١	١٩٥٢
حيوانات حية وحاصلات المملكةالحيوانية	٢ر٦	٢ر٥	١٠ر٨	٩
حاصلات المملكة النباتية	٩ر٨	١٣	١٠ر٤	٢٨
منتجات غذائية وتبغ	٤	٤ر٥		
حاصلات معدنية	١١ر٨	١٢ر١		
منتجات كيماوية واقرباذينية	٢ر٥	٤ر٥		
اخشاب	٣	٣		
مواد النسيج والمنسوجات	٢١ر١	٢٠ر٤	٦٨ر٩	٥٥ر٦
معادن ثمينة	٢ر٤	٢ر٣		
معادن عادية ومصنوعاتها	٧ر٥	٨		
آلات وأجهزة كهربائية	١٧ر٤	١١ر٥		
وسائط النقل	٢ر٤	٤		
منتجات منوعة	٩ر٢	١١ر٥	٩ر٩	٧ر٤

صناعة تعبئة التمور فى البلاد السعودية

اصبح فى مقدور البلاد العربية السعودية لاول مرة تجهيز وتصدير التمور المعباة بفضل المساعدات الفنية التى تلقتها من منظمة الاغذية والزراعة ، وكانت البلاد السعودية تصدر تمورها على حالها الطبيعية من قبل . وستجد الصناعةالجديدة سوقا رائجة بين جمهور الحجاج الذين يتوقع أن يقبلوا على شراء علب التمر الجديدة كذكرى لزيارتهم للاماكن المقدسة .

تجارة الاردن الخارجية فى عام١٩٥٢

ارتفعت قيمة واردات الاردن فى عام ١٩٥٢ الى ١٧ر٤ مليون دينار اردنى (الدينار الاردنى يساوى جنيه انجليزى) مقابل ١٥ر٧ مليون دينار فى عام ١٩٥١ بينما ظلت قيمة الصادرات كما كانت عليه اى ١ر٥ مليون دينار فقط ، وبذلك زاد العجز فى الميزان التجارى من ١٤ر٢ مليون دينار الى ١٥ر٨ مليون دينار. وكانت أهم الواردات فى عام ١٩٥٢ هى الحبوب (٢ر٢ مليون دينار والقطن والمنسوجات القطنية (١ر٥ مليون دينار) والكاربوريتورات والزيوت (مليون دينار) . أما الصادرات فكان اهمها الخضروات والفاكهة (٤٠٠ الف دينار) . وكان لبنان أهم عملاء الاردن (اذ استورد منه سلعا قيمتها ٦٠٠ الف دينار) تليه سوريا والمملكة السعودية والعراق . أما الدول التى استورد الاردن منها فكان اهمها المملكة المتحدة (٣ مليون دينار) ولبنان (٢ر٣ مليون دينار) وسوريا (١ر٩ مليون دينار)

برنامج النقطة الرابعة فى الهند

اعلن وزير المالية فى الهند اخيرا

ان مجموع قيمة ما تسلمته الهند من الولايات المتحدة بموجب برنامج النقطة الرابعة بلغ نحو ١١ مليون دولار . وكانت أهم الاصناف التى استلمتها الهند هى ١١٠ آلاف طن من الاسمدة و ١١ الف طن من الحديد والصلب و ٣٥٠ طنا من مادة الد د. ت

سعر بيع بنزين السيارات العادى

اول ابريل ١٩٥٣

	بنس/جاون
سان فرانسسكو	٢٦ ١/٢
بيونس ايرس	٢٧ ١/٤
نيويورك	٢٨ ١/٤
تورنتو	٣١ ١/٢
مدينة الكاب	٣٣
ملبورن	٣٣ ٣/٤
ولنجتون	٣٨
لاهاى	٣٨ ١/٢
ستوكهولم	٤١ ١/٢
سنغافورة	٤٣
القاهرة	٤٤ ١/٤
كوبنهاجن	٤٤ ١/٢
الجزائر	٤٦ ١/٤
بومباى	٤٨
بروكسل	٤٩ ١/٢
ريو دى جانيرو	٥١*
لندن	٥١
زيوريخ	٥٣ ٣/٤
هامبورج	٥٩ ١/٤
لشبونة	٦٢ ١/٤
باريس	٦٦
روما	٧٩ ١/٤
كراتشى	٨٣
مدريد	٨٥ ٣/٤**

(*) ٢٢ بنسا بسعر التبادل

(**) ٥٤ بنسا بسعر التبادل السياحى

يظهر الجدول الآتى أهم الدول المصدرة والمستوردة من سوريه .

	الواردات من		الصادرات الى	
	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥١	١٩٥٢
	بملايين الليرات السورية			
المجموع الكلى	٣٠٥ر١	٣١٣ر٣	٢٧٧ر١	٣١٩ر٦
الولايات المتحدة	٥٥ر٥	٤٥ر٥	٣٧ر٤	١٥ر٩
بريطانيا	٣٨ر٦	٣٩ر٢	١٩ر٥	٧٧ر٢
فرنسا	٣١ر٦	٢٩ر٦	٥٠ر٤	٤٩ر٢
ايطاليا	٢١ر٢	٢٠ر٥	١٤ر٥	١٦ر٦
المانيا	١٧ر٠	٩١ر١	٢ر٨	٩ر٩
بلجيكا	٩ر٣	١٣ر٨	٣ر٤	٣ر٨
لبنـــان	٣١ر٤	٣٥ر٧	٥٩ر٤	٧٠ر٣
تركيا	١٦ر١	١٨ر٣	٣ر٥	١ر٥
العراق	١٢ر٨	٨ر٥	٢٠ر٢	١٧ر٢
الاردن	٤ر٤	٦ر٠	١٢ر٣	١٦ر٨
البلاد السعودية	٣ر٦	٩ر٧	٨ر٥	١٠ر٣
مصر	٣ر٧	١ر٤	٧ر٢	٤٥ر

الهند والقطن المصرى

فى خلال عام ١٩٥١ أستوردت الهند من القطن المصرى ماقيمته نحو ٣٠ مليون جنيه مصرى بينما أستوردت مصر من الهند الشاى والجوت وغيرهما وكان الميزان التجارى فى ذلك العام لصلحة مصر .

الجمعيات التعاونية

تابع المنشور ص ٧

عمال المنسوجات جماعة كبيرة منهم نساجو صناعات القطن والصوف والحرير الخالص ، وفى شرق البنغال أنضم الى الجمعيات التعاونية نحو ٧٥ فى المئة من عائلات النساجين المشتغلين بصناعة نسج القطن يدويا وعدد هذه العائلات ٢٠٠ الف

وتقوم اتحادات التعاون الصناعى التى انشئت فى كل أقليم بتنسيق نشاطها بينما تزودها الحكومة بالعون الفنى بدون لقاء .

وفى غرب باكستان مجال واسع لنمو مثل هذه الجمعيات ، أما فى البنجاب ، فقد نشأ عقب تقسيم الهند عدد كبير من جمعيات الغزل والنسج مما هيأ وسائل الحياة لعدد كبير من عائلات اللاجئين

محال المستهلكين

قطعت المحال التعاونية للمستهلكين شوطا صغيرا فى باكستان ، وهى محال صعبة ادارتها الا اذا أشتد عليهـا الطلب ، ولكن العضو المنضم الى هذه المحال لايشترى حاجاته من هذه المحال وحدها دون غيرها

والواقع أن توزيع المواد بنظام الجراية قد نشط هذا النوع من الجمعيات ، غير أن عدم اخضاع عدد كبير من السلع الضرورية للرقابة جعل نشاط هذه المحال فى أنحدار .

وفى خلال السنوات الاخيرة ، قامت المحال التعاونية فى شرق البنغال بجهود تستحق الثناء حقيقة ، اذ أنشىء محل تعاونى للبيع بالجملة قبل تقسيم الهند ، وامتد نشاطه حتى شمل شرق البنغال كله حتى ان الحكومة منحته حق بيع الانوال اليدوية والاقمشة فى ربوع هاته المنطقة ، ويبلغ عدد المنضمين الى عضوية هذا المحل نحو ٣٤ الفا ، ويبلغ ايراده السنوى من صافى الارباح ٢ر٠٦٥ر٠٠٠ روبية .

جمعيات بناء المنازل

بسبب قدوم المهاجرين الى باكستان ازدادت مشكلة السكنى صعوبة ولا سيما فى المدن الكبيرة مثل كراتشى ، ودكا وشيتا جونج ولاهور وروالبندى وبشاور .

وقد الف ذوو الوسائل المحدودة ولا سيما من أبناء الطبقة الدنيا ، جمعيات تعاونية لبناء المنازل ، وبدأ بعض هذه الجمعيات فعلا فى تعمير الاراضى التى منحتها الحكومة لها . وبدهى أن جمعيات بناء المنازل لا تستطيع أن تساعد الفقراء المعدمين الذين لايقدرون على الاقتصاد غير أن المأمول أن تنجح هذه الجمعيات فى قطع شوط بعيد لحل أزمة المساكن بين من يسمونهم العمال ذوى الياقات البيضاء

مالك بشير أحمد

كيف تكون اقتصاديات الثورة

الجمع بين قوة العمل وملكية رأس المال في يد واحدة

اننا اذ نشاهد فى كل يوم تطورا اقتصاديا جديدا او فكرة اقتصادية مستحدثة ، يجب علينا أن نفهم ان مهمة علم الاقتصاد هى أن يتلاءم دائما مع الظروف المحيطة به .. فلكل وقت اقتصادياته الخاصة به التى تناسبه ولا تناسب غيره من الاوقات. فاقتصاديات الحروب غيرها فى أوقات السلم . والاقتصاديات السائدة فى أوقات الازمات غيرها فى الاوقات العادية ...

لذلك ونحن الآن فى عهد ثورة التحرير .. ثورة الحرية الفكرية والاقتصادية ، السنا فى حاجة لان نعرف اقتصاديات هذه الثورة ...

ان ثورات التحرير لتحتاج دائما الى تشريعات اقتصادية تخدم اغراضها وتحقق أمانى شعوبها ...

فما هى اذن أغراض ثورتنا وما هى أمانينا ... وما السبيل الى تحقيقها؟

ان اغراض الثورة ظاهرة ومعروفة من اقوال زعيمها فهو يبعث بها فى كل يوم الى مواطنيه الاحرار ، فنراه يقول بالامس القريب : اننا نكافح من أجل حياة حرة كريمة قوامها احترام الفرد .. ونرى زميله البكباشى جمال عبد الناصر يؤكد ذات يوم بقوله : لن نحقق حياة كريمة الا بالقضاء على الفرق الشاسع بين الطبقات .. على ذلك البون الشاسع بين المترفين والمحرومين .. بين المتخمين والجياع.

انها اذن اغراض اقتصادية لها خطرها واهميتها .. فاحترام الفرد امر هام بل ضرورى دعا اليه من قبل اعلام الاقتصاد الافذاذ امثال شارل فوريه الاشتراكى أو سيموند دى سيسموندى المصلح الاجتماعى ، وغيرهما من الاقتصاديين الذين عرفوا حقيقة العالم الاقتصادى وما يجب ان يقوم عليه صرح المجتمع الانسانى .. والقضاء على الفرق الشاسع بين الطبقات أمر محتم ايضا وقد دعا اليه كذلك كل الاقتصاديين الاشتراكيين الذين ابقوا فى مذاهبهم على مبدا الملكية الخاصة امثال الاقتصادى العظيم سيسموندى .. ذلك الرجل الذى أراد أن يحقق الرفاهية الانسانية .. واراد أن يحصل من علم الاقتصاد عما يبحث فى رفاهية الفرد واسعاده قبل أن يكون علما للثروة والتجارة..

ولكن ما سبيلنا الى تحقيق هذه الرفاهية الاقتصادية ، والناس طبقات متباعدة .. اما ثراء فاحش .. او فقر مدقع ..

ان قانون الاصلاح الزراعى الذى أصدرته حكومة الثورة منذ شهور كان هو حجر الزاوية فى سبيل تحقيق ذلك الغرض ، ولكنه لم يكن كل شىء بل يجب أن تتبعه قوانين اخرى وتشريعات جديدة ..

اننا نلاحظ اليوم أمرا واحدا لا يتغير .. ذلك هو ازدياد دخول افراد الطبقة الراسمالية يوما بعد يوم ، وبقاء دخول طبقة العمال الكادحة والموظفين ثابتة لا تتغير على مدى الايام .. وهذا فى رايى هو اس المشكلة الاقتصادية فى مصر .. فلو استطعنا ان نجعل هذه الطبقات الفقيرة تجارى الطبقة الاولى فى زيادة دخولها لاستطعنا الى حد كبير أن نعالج المشكلة التى تقف امامنا ..

ان الحياة الكريمة التى يقصدها رجال الثورة ، لا تقوم الا على اساس تحسن احوال الطبقات العاملة وتمتعها بمستوى مرتفع من العيش .. فما السبيل الى ذلك ..

انه واجب علم الاقتصاد الذى يجب ان يقدمه للثورة ..

انه واجب الاقتصاديين الذين يجب ان يبحثوا عنه لتحقق الثورة أهدافها .. فان ثورة بلا أهداف اقتصادية تخدم افراد المجتمع الانسانى لا يليق بها أن تدعى الثورية ..

ان سيسموندى وهو الرجل الذى عاش بين احضان الثورة الفرنسية وراح يؤرخ لها حوادثها حينما أراد ان يحقق الرفاهية الاقتصادية للفرد وراح يطالب بحق العامل فى الملكية الزراعية أو الصناعية التى من شأنها ان تجمع بين قوة العمل وملكية راس المال فى يد العامل الصغير ، لم يكن يؤمن يومذاك بالحرية الاقتصادية والحرية الفردية التى من شانها ان تصيب المجتمع بالادواء الاقتصادية العاصفة والمشكلات الاجتماعية التى تصيب الفرد ، فنراه يطالب بتطبيق القوانين التى تحرم على الفرد أو على العامل الزراعى أو الصناعى الزواج الا اذا كان يتمتع فعلا بمستوى اقتصادى مرتفع يمكنه من ان يعول أسرة كبيرة ، ويضمن لكل فرد من افرادها مستوى مرتفعا من العيش .. ان سيسموندى لم يكن يؤمن بمثل هذه الحرية لا لانه يكره الحرية الفردية ويمقتها بل لانه أراد ان يحقق الرفاهية الانسانية بين افراد المجتمع عامة وبين العمال خاصة ...

ونحن فى مصر لا نشاهد هذا التكاثر السريع بين الطبقات العاملة وخاصة وان تقاليدنا تشجع على تعدد الزوجات ... والاسراف فى النسل .. ؟

ان ما نادى به سيسموندى فى القرن التاسع عشر لا يخالف تقاليدنا اننا نشترط الملكية اذن لكل عامل .. فما طريقنا الى ذلك ..

ان الدولة فى طريقها الى انشاء المصانع ، اذ يجب ان تكون سياسة التصنيع هدفها الاول ... فلما ذا لا يشترك العامل فى ملكية هذه المصانع ...

ان الاسهم المخفضة الثمن التى توزع على العمال ، وتقسط اثمانها على سنوات ومنح العامل المجد فى نهاية كل عام بعض الاسهم المجانية لهو خير طريق الى جمع العامل بين قوة العمل وملكية راس المال فى يده .

ان استطعنا ان نفعل ذلك كله .. استطعنا ان نحقق الرفاهية الاقتصادية لأفراد الطبقة العاملة .. واعتقد ان هذا هو ما تنشده الثورة الحالية ...

ان جمع العامل بين قوة العمل

رملكية راس المال فيه الخير كل الخير للسير الى الامام بنظام التصنيع الذى ننشده لبلادنا .. فان العامل فى هذه الحالة يهتم اهتماما بالغا بانتاج السلعة لأنه يعلم أن الربح سيعود عليه فى نهاية الامر فهو صاحب رأس المال .. والجمع بين قوة العمل وملكية رأس المال لا يتوقف على شراء الاسهم وتقسيط أثمانها فحسب ، بل انه يجب أن يمتد الى ما هو أبعد من ذلك .. اذ ان بلادنا الريفية يجب أن تشق طريقها نحو الصناعات الريفية الصغيرة وبذلك نستطيع أن نسير قدما الى الامام فى نشر ملكية راس المال بين الطبقة العاملة ...

وثمت شيء آخر يمكن أن نفعله .. فمن الملاحظ لدينا أن الجامعة دأبت فى سنواتها الاخيرة على أن تقدم لنا مئات بل الوفا من الخريجين الذين اقفلت فى وجوههم الوظائف الحكومية واستعصى عليهم القيام بالاعمال الحرة لضيق ذات أيديهم ، فلماذا لا تستغل الثورة هذه العناصر الطيبة من الشباب المثقف ...

قد يقال لنا انه المال الذى يقف فى سبيلنا .. ولكن الامر سهل ميسور ...

انه لا يتعدى أن نقيم مزرعة صغيرة فى كل مديرية أو اقليم توجه زراعتها على حسب جغرافية المكان ويستغل هذه الزراعة مصنع صغير يتبع المشروع نفسه ، وفى النهاية تقوم المتاجر التابعة لهذا المشروع ببيع المنتجات للعملاء أو الى المستهلكين وبذلك نكون قد حققنا نظام التكامل فى مشروعنا هذا ..

ان هذه المزرعة الصناعية التجارية سيمولها شباب الجامعة والعمال والراسماليون وتقدم لها الحكومة المساعدات الممكنة سواء الفنية منها او المادية ... وفى مشروع كهذا يستطيع الزراعى ان يستغل علمه وفنه الذى يعود عليه بالفائدة فى نهاية الامر ، ويجهد المهندس نفسه لاخراج سلع تفوق فى جودتها السلع المستوردة من الخارج ، وينجح فى النهاية التجارى فى بيع هذه السلع فى السوق .. ولا شك أن مشروعا كهذا سيفيد البلاد فائدة كبرى ، ففضلا عن انه يغنينا عن الاستيراد فاننا نستطيع أن نحفظ الخضروات والفواكه الى مواسم غير مواسمها ...

انه تعاون وثيق بين الشباب المثقف وطبقة العمال .. كل منهما يعمل بكلتا يديه ويعلم ويملك رأس المال ...

انه أحسن استغلال للثقافة الجامعية المعطلة ...

ان اقتصاديات الثورة يجب أن تقوم على هذا الاساس .. الجمع بين قوة العمل وملكية رأس المال فى يد واحدة .. ويجب أن يكون رائدها هو تحقيق الرفاهية الاقتصادية لطبقات العاملة والطبقات المتوسطة ولنذكر هنا كلمة الاقتصادى الكبير كارل ماركس اذ يقول « .. ان جميع التقلبات التى تصيب المجتمع فى صميمه فى كل زمان ومكان ترجع الى كفاح الطبقات العاملة الفقيرة ضد طبقة المموليين الرأسماليين لتحسن من أحوالها الاقتصادية .. وأن المجتمع الذى يقوم بناؤه على استغلال العمال يتصدع بناؤه سريعا ... »

جورج يعقوب
بكالوريوس فى العلوم المالية والتجارية

أرقام واحصاءات

أرباح شركة القنال عام ١٩٥٢

من أنباء باريس أن مجلس ادارة شركة قنال السويس وافق على التقرير الذى سيعرض على الجمعية العمومية فى يوم ٩ يونيو وعلى نسبة الارباح التى توزع على المساهمين

وبلغ صافى أرباح الشركة خلال العام الماضى ١٤٠ر١٠ مليون فرنك و ٨٤٥ر٠٧٠ فرنكا وسيكون نصيب كل سهم ٩ آلاف فرنك سواء من أسهم راس المال أو من أسهم التمتع

خسارة صناعة الفحم فى بريطانيا

من أنباء لندن ان مجلس الفحم الوطنى فى بريطانيا أعلن ان صناعة معادن الفحم خسرت منذ تأميمها فى سنة ١٩٤٧ نحو ١٤ مليون جنيه استرلينى .

وبلغت أرباح الانتاج فى العام الماضى ٠٠٠ر٧٠٠ر٥ جنيه ، ولكن بعد دفع

قيمة أرباح ملاك المناجم السابقين بلغ العجز فى ختام العام ٠٠٠ر٢٠٠ر٨ جنيه مقابل ٠٠٠ر٨٠٠ر١ جنيه فى عام ١٩٥١

تجارة أفغانستان عبر باكستان

بلغت قيمة البضائع التى استوردتها أفغانستان عن طريق باكستان فى شهر مارس الماضى ٠٠٠ر٥٧٦ر٥ روبية بينما بلغت قيمة البضائع التى صدرتها عن طريق باكستان ٠٠٠ر٤٤١ر٨ روبية .

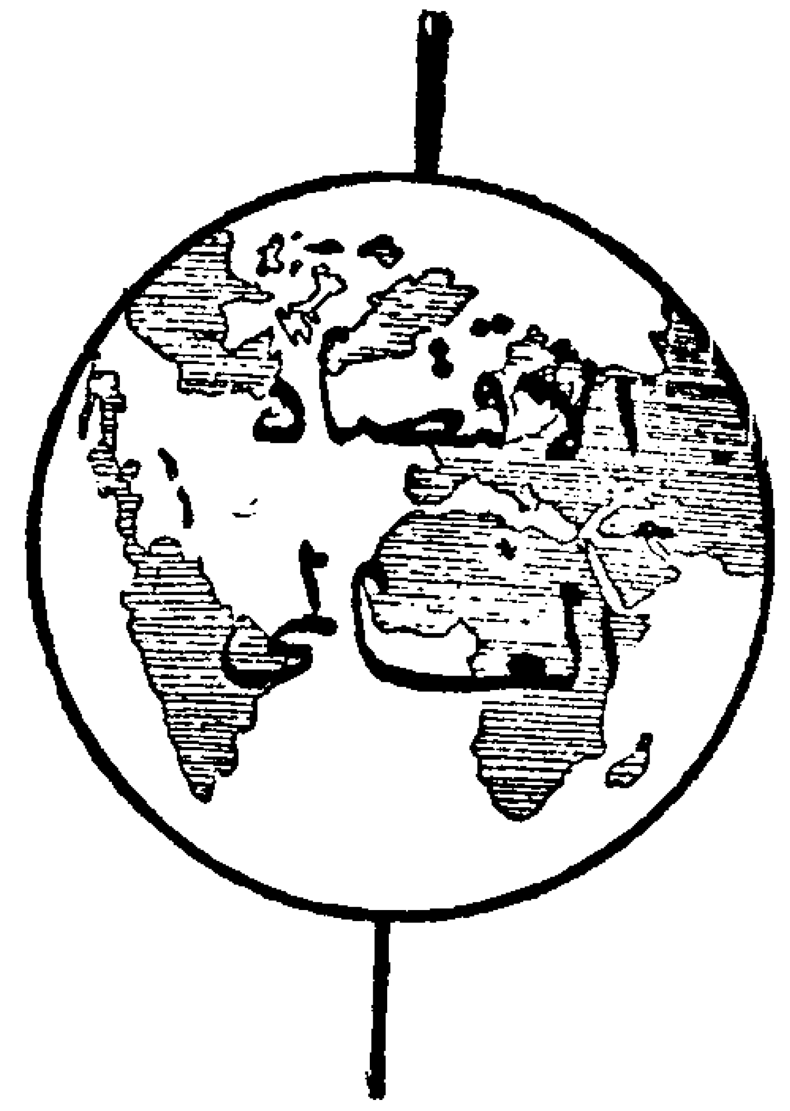
بئر زيت جديدة فى الارجنتين

كشفت بئر زيت جديدة فى الارجنتين تقع فى منطقة « مادريجونيس » وانتاجها اليومى نحو ٥٠٠ متر مكعب من الزيت الخفيف ومليون متر مكعب من الغاز الطبيعى ، وقد شرع فى مد أنابيب الزيت اللازمة لنقل الزيت الى أقرب الموانى الارجنتينية

تجارة فرنسا الخارجية

يبين الجدول التالى تجارة فرنسا الخارجية فى خلال شهر يناير من عامى ١٩٥٣ و ١٩٥٢ مقدرة بملايين الفرنكات الفرنسية :

المنطقة	الواردات		الصادرات	
	١٩٥٣	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٢
منطقة الدولار	١٦ر٤٦١	٢٤ر٩٠٥	٧ر١٧٠	٦ر٣١٦
منطقة الاسترلينى	٣٥ر٣٤٨	٤٠ر٥٢٠	١٢ر٤٣٩	١٣ر٧٢٣
بلاد الكتلة الاوربية الخارجة				
عن منطقة الاسترلينى	٣٠ر٥٦٢	٤١ر٢٢٦	٣٧ر٠٢٦	٣١ر٩٧٨
البلاد الاخرى	١٤ر١٥٢	١٨ر٣٩٠	١٢ر١٧٠	١٣ر٤٥٤
الجملة	٩٦ر٥٢٣	١٢٥ر٠٤١	٦٨ر٨٠٥	٦٥ر٤٧١



الاستثمارات الاجنبية فى هولنده

تعمل الحكومة الهولندية على تشجيع الشركات الاجنبية على فتح فروع لها فى هولندة للاسراع فى عملية تصنيع البلاد . هذا وقد نجحت السياسة الجديدة فى جذب ٤٠ مؤسسة صناعية أجنبية الى فتح فروع لها فى هولندة منذ عام ١٩٤٧ حتى نهاية عام ١٩٥٢ ، منها ١٣ مؤسسة أمريكية ، ٦ فرنسية ، ٦ بريطانية و ٥ من بلجيكا . وبالاضافة الى ذلك قامت ٨٥ مؤسسة صناعية أجنبية بمشروعات صناعية عن طريق المساهمة فى المؤسسات الهولندية الحالية .

ويدفع التزايد السريع فى عدد سكان هولندة الى ضرورة ايجاد وظائف جديدة لنحو ٣٠ الف شخص سنويا ، وعلى ذلك استثمر نحو ٧ر٢٠٠ مليون جلدر منذ عام ١٩٤٨ حتى آخر ١٩٥٢ فى توسيع الصناعات الموجودة فعلا أو انشاء صناعات جديدة وزادت القوة العاملة فى المدة ذاتها ١٣٥ر٠٠٠ عامل وكان الانتاج فى عام ١٩٥٢ يزيد ٢٨٪ عن ١٩٤٨

وقد اتبعت الحكومة الهولندية سياسة الباب المفتوح لجذب رؤوس الاموال الاجنبية الى الصناعات التى لا يمكن لرأس المال الهولندى أو الخبرة الهولندية القيام بها .

ويتمتع المستثمر الاجنبى بكافة حقوق والتزامات زميله الهولندى ، وله كامل حرية التصرف فى أرباحه وفى تحويلها بعملة بلده ، كما يمكن له سحب رأس المال المستثمر بعد ثلاث سنوات .

وقد انشأت الحكومة الهولندية ادارة خاصة اصبحت هى الهيئة الحكومية الوحيدة التى يتعامل معها المستثمر الاجنبى ، وتقوم هذه الادارة بعمل الاجراءات اللازمة مع المصالح الحكومية الاخرى التى يدخل الموضوع تحت البحث فى اختصاصها كما تقدم هذه الادارة الارقام والبيانات التى يتطلبها المنظمون الصناعيون عندما يقدمون على مشروع ما .

ومن المزايا التى تجتذب رأس المال الاجنبى الى هولندة انخفاض أجور العمال ونفقات المعيشة بالنسبة الى الانتاجية العالية للعامل الهولندى ، وكذلك العلاقات الطيبة بين العمال والادارة حتى أن هولندة لم تشهد أضرابا واحدا تقريبا منذ نهاية الحرب ، ويضاف الى ذلك وجود قوة عاملة على استعداد للدخول فى الصناعات الجديدة وفى تعلم طرقها ووسائلها .

تسهيلات الدفع لليابان

عقدت اليابان اتفاقا مع بريطانيا لتسوية المدفوعات بين البلدين ومقابلة النقص المؤقت الذى قد يطرأ على حيازة اليابان من الاسترلينى خلال الشهور القليلة المقبلة . وسيكون لليابان بمقتضى الاتفاق الجديد زيادة أرصدتها الاسترلينية بالدفع بالدولار بشكل مؤقت الى البنوك البريطانية، على ان يسمح لليابان باسترداد الدولارات التى تدفعها بهذا الشكل مقابل الدفع بالاسترلينى بعد فترة تتراوح من ثلاثة الى ستة شهور . وقد وافقت وزارة المالية البريطانية على السماح بهذه العمليات فى حدود ٣٠ مليون جنيه استرلينى .

وكانت أرصدة اليابان من الاسترلينى قد ارتفعت من ٣٨ مليون جنيه استرلينى فى اغسطس ١٩٥١ الى ١٣٠ مليونا فى يونية ١٩٥٢ ، ثم انخفضت بسرعة عقب القيود التى فرضتها المنطقة الاسترلينية على الواردات من اليابان حتى بلغت أخيرا نحو ٥٠ مليون جنيه .

احتياطى المنطقة الاسترلينية من الذهب والدولارات

اضافت عمليات شهر ابريل الماضى ١٠٧ ملايين من الدولارات الى احتياطى المنطقة الاسترلينية وبذلك بلغ ٢٢٧٣ مليون دولار . وليس من الواضح تماما السبب الرئيسى فى هذه النتيجة الحسنة غير المتوقعة اذ أن كثيرا من العوامل الموسمية التى تلعب خلال هذه الفترة من العام أنما تنتج أثرا مضادا . وقد تضاعف فائض المنطقة الاسترلينية مع بلدان اتحاد المدفوعات الاوروبى وبلغ ٢ر١٥ مليون جنيه استرلينى فى ابريل مقابل ٥ر٧ مليون فى مارس ١٩٥٣

المركز العالمى للمطاط الطبيعى

انخفض الانتاج العالمى من المطاط الطبيعى فى عام ١٩٥٢ الى ١٧٨٠٠٠٠ طن بنقص نحو ١٠٠ر٠٠٠ طن عن عام ١٩٥١ . وجاءت اندونيسيا مرة ثانية فى المقدمة بنحو ٧٤٥ر٠٠٠ طن وتلتها الملايو ٥٨٥ر٠٠٠ طن

وبلغ الاستهلاك العالمى من المطاط الطبيعى ١ر٤٥٥ر٠٠٠ طن بنقص ٤٥ر٠٠٠ طن عن عام ١٩٥١ ، ولم يتجاوز المستهلك فى الولايات المتحدة ٤٥٤ر٠٠٠ طن . وقد اضافت الولايات المتحدة الفائض فى الانتاج عن الاستهلاك وقدره ٣٢٥ر٠٠٠ طن الى مخزونها من المواد الاستراتيجية ، وبذلك اصبح لديها ١ر١٠٠ر٠٠٠ طن . ولما كانت الولايات المتحدة قد وصلت فى منتصف عام ١٩٥٢ فانها لم تشتر الا كميات ضئيلة لهذا الغرض من ذلك الوقت .

وقد نتج عن خروج الولايات المتحدة من الميدان ان استمرت أسعار المطاط الطبيعى فى الانخفاض من ٣ شلن للرطل منذ سنة الى ١ شلن و ٣/٤ ٧ بنس ، ولو انه قد طرأ أخيرا تحسن طفيف على السعر .

خفض كبير فى الميزانية العامة للولايات المتحدة

يحاول الجمهوريون وقد تولوا الحكم فى الولايات المتحدة تحقيق وعودهم بخفض مصروفات الحكومة تمهيدا للتخفيف من الضرائب الثقيلة التى فرضتها أعباء برامج الدفاع الضخمة التى وضعت أسسها الاداة الديموقراطية قبل مغادرتها الحكم .

وقد أعلن الرئيس ايزنهاور فى خطاب أرسله حديثا الى الكونجرس عن ادخاله خفضا قدره ٨ر٥٠٠ مليون دولار فى تقديرات مصروفات السنة المالية ١٩٥٤ / ٥٤ التى وضعها الرئيس ترومان وسينصب هذا الخفض على مصروفات برامج الدفاع والمعونة الخارجية . وكانت تقديرات

مصروفات الدفاع فى مشروع الميزانية الذى قدمه مستر ترومان ٤٦٫٠٠٠ مليون دولار والمعونة الخارجية ٧٦٠٠ مليون دولار . وقد ذكر الرئيس ايزنهاور أن الوفر الذى ادخله على التقديرات لن ينقص من القوة الحربية الفعلية ، وذلك للاهتمام بتقصير مدد التسليم وبانتاج المواد التى تتبين فعلا ضرورتها فى المستقبل القريب .

البنك الدولى للانشاء والتعمير

أعلن البنك الدولى أن دخله الصافى عن الاشهر التسعه المنتهية فى ٣١ مارس ١٩٥٣ قد بلغ ١٢٫٩ مليون دولار مقابل ١٢٫٥ مليونا فى المدة ذاتها من عام ١٩٥٢ . وكان الدخل الاجمالى بما لا يتضمن عمولة البنك على قروضه ٣١٫٧ مليون دولار مقابل ٢٥٫٧ مليونا .

هذا وقد أعلن البنك أخيرا عن اقراضه للبرازيل ٣ مليون دولار لتمويل برنامج انشاء الطرق الذى يرجى منه المساعدة فى تعمير المنطقة الزراعية والصناعية الهامة فى ولاية ريو دى جانيرو .

ويسدد هذا القرض على على خمس سنوات بفائدة قدرها ٤ ١/٢ ٪ بما فيها عمولة البنك الاضافية وقدرها ١ ٪ . ويبدأ تسديد هذا القرض فى ١٥ يولية سنة ١٩٥٤

وفى الوقت ذاته حصلت البرازيل على ٣٠٠ مليون دولار من بنك التصدير والاستيراد الامريكى لتصفية الالتزامات الدولارية التى تراكمت عليها لصالح المصدرين الامريكيين .

الحالة الاقتصادية العامة فى الولايات المتحدة :

لا تزال السوق الامريكية تتمتع بمستوى عال من الرواج . وتجد السلع المنتجة سوقا سهلة التصريف كما ان كثيرا من الصناعات تفوق الطلبات الواردة انتاجها الجارى ، وخاصة بالنسبة لصناعة الصلب وقد وصل الانتاج الصناعى والتوظف ودخول الافراد الى مستويات قياسية الا أن البوادر تدل على ان الاقتصاد الامريكى قد أشرف على قمة الدورة وبدأت اتجاهات لتقييد الائتمان .. وفى الوقت الذى يطالب فيه العمال بامتيازات جديدة تميل النفقات الى الارتفاع بينما الاسعار تكاد تكون ثابتة مما يعنى نقص الفائض الصافى للمنتجين . ويجىء ضعف أسواق المحاصيل الزراعية وأسعار السلع الاولية عاملا اضافيا فى توليد الشعور بعدم ثبات الاحوال الاقتصادية العالمية

ومن الظواهر غير المشجعة الزيادة الكبيره فى الانتمان الاستهلاكى وخاصة بعد ان رفع الفيديرال رزيرف القيود عليه فى مايو ١٩٥٢ . وارتفعت نسبة الانتمان الاستهلاكى الى نسبة دخول الافراد كثيرا اذ ان الزيادة فيه قد بلغت ضعفى الزيادة فى الدخل الفردى فى المدة ذاتها ، مما يعنى زيادة اعباء هذا النوع من الائتمان على الافراد ونقص قدرتهم على مواجهة التزاماتهم

انتاج الرصاص فى الجزائر

اتفقت الحكومة الامريكية مع احدى شركات المناجم الفرنسية فى الجزائر على اقراض تلك الشركة ٢٣٨ مليون فرنك (اى مايعادل ٦٨٠ ألف دولار)

لمساعدتها على التوسع فى أنتاج الرصاص فى الجزائر . وتنص شروط العقد على تسديد هذا القرض عينا أى أن تسلم الشركة للحكومة الامريكية

ما يوازى قيمته من الرصاص . وقد أبرم هذا العقد بعد موافقة الحكومة الفرنسية .

أتفاق تجارى بين اليابان والباكستان

عقدت الباكستان مع اليابان أخيرا اتفاق تجارى يسرى مفعوله لمدة عام واحد تدخل اليابان بمقتضاه فى النظام العام لتراخيص الاستيراد المعمول به فى الباكستان والذى يسرى على بعض الدول الاخرى ، وذلك الى جانب الاتفاقية الخاصة المبرمة بين البلدين ويسرى مفعولها أيضا لمدة عام واحد ينتهى فى آخر مارس ١٩٥٤

وهذه الاتفاقية الخاصة تسرى على اليابان وحدها وتحدد قيمة التبادل التجارى بين البلدين فيما يختص بسلع معينة ، وبموجبها تصدر حكومة الباكستان تراخيص أستيراد سلع من اليابان فى حدود ١٤٫٥ مليون جنيه استرلينى موزعة كالآتى :

منسوجات قطنية (٥٫٥ مليون جنيه) ، غزل قطن (مليون جنيه) خيوط حرير صناعى وغيره (نصف مليون جنيه) ، حديد وصلب ومعادن اخرى (١٫٥ مليون جنيه) ، سلع رأسمالية وآلات (٦ مليون جنيه) وفى مقابل ذلك تمنح اليابان للباكستان تسهيلات فى الدفع فيما يختص بالسلع الرأسمالية والآلات ، كما تستورد بدورها من الباكستان ٦٥٠ ألف بالة من القطن و ٢٥٠ ألف بالة من الجوت وغير ذلك من السلع الاخرى بما يبلغ مجموع قيمته ١٤٫٥ مليون جنيه استرلينى . وينتظر أن يبلغ مجموع قيمه كل صادرات الباكستان الى اليابان ووارداتها منها هذا العام فى ظل هاتين الاتفاقيتين ٣٠ مليون جنيه استرلينى ، وبذلك يعتدل الميزان بين البلدين .. اما فى عام ١٩٥٢ فقد بلغت قيمة واردات الباكستان من اليابان ٤٧ مليون جنيه أسترلينى مقابل ٣١ مليون جنيه قيمة صادراتها اليها ، فبلغ عجز الميزان التجارى ١٦ مليون جنيه استرلينى فى غير صالح الباكستان .

أهمية المنسوجات فى صادرات بلجيكا

بلغت قيمة صادرات بلجيكا من المنسوجات فى عام ١٩٥٢ نحو ١٦٪ من قيمة مجموع قيمة الصادرات وذلك مقابل ٢٣ ٪ فى عام ١٩٥١ و ٢٧ ٪ فى عام ١٩٥٠ . هذا وقد بلغت قيمة جميع الصادرات فى سنة ١٩٥٢ : ١٩٫١ مليار فرنك بلجيكى مقابل ٣٠٫١ مليارا فى سنة ١٩٥١ وبمقارنة هذه الارقام يتضح مدى تراجع قيمة صادرات المنسوجات ويعزى ذلك الى هبوط كميتها بنحو ١٩ ٪ مع هبوط أسعارها بنحو ٢١٪ . وتعتبر هولندا الآن أهم سوق للمنسوجات البلجيكية اذ تستوعب وحدها اكثر من خمس صادراتها ، بينما كانت رابعة الاسواق فيما قبل الحرب ، وكانت فرنسا عندئذ هى السوق الاولى للمنسوجات البلجيكية .

وقد بلغت صادرات المنسوجات البلجيكية ذروتها فيما بعد الحرب من حيث الكمية سنة ١٩٥١ ، ومع ذلك فقد كانت فى ذلك العام لا تزال تقل بنسبة ١٩ ٪ عما كانت عليه سنة ١٩٣٧ . ويرجع ذلك الى ضياع أسواق أمريكا اللاتينية وبخاصة الارجنتين بعد أن عملت تلك البلاد على قيام صناعة المنسوجات والنهوض بها فى زمن الحرب فاستغنت بانتاجها المحلى عن الواردات الاجنبية .

سياسة التوسع فى المنشآت الصناعية

تابع البحث (٥) الناحية الثانية : الموظفون والعمال

لا تقل ناحية العمال والموظفين فى الاهمية – فى مجال التوسع الصناعى – عن ناحية الانتاج ذاتها – بل ان البعض يضفى عليها من الاهمية ما يكاد يضعها فى الصف الاول من الاهمية فمما لا شك فيه أنها أكثر النواحى الثلاث تعقيدا . ذلك أن ناحية الانتاج لها وجوهها النظرية والعملية على السواء ، وكلها يمكن دراستها دراسة مستفيضة مقدما وقبل الاقدام على التوسع . كما أن هناك عديد الخبراء فى كافة أنواع المشروعات يحذقون أسرارها وطرائقها الخاصة .

اما ناحية العمال والموظفين فناحية تخرج من هذا المجال المحدود – انها ناحية تخرج الى آفاق بعيدة تتصل بالطبيعة البشرية ذاتها – وتتصل بروح التعاون وتضافر الجهود ، وتتصل بالمران الخاص ، كما تتصل بالنواحى الاجتماعية والصحية والسيكولوجية . وهكذا ..

وللتوضيح نقول : أن مشروع التوسع قد ترسم خطوطه الرئيسية وتفصيلاته الدقيقة رسما جيدا يطمئن اليه صاحب المشروع – وقد يمكن بعد ذلك تنفيذه فى كل خطواته الانتاجية والصناعية والفنية . فتعد المبانى اللازمة للتوسع وتستورد الآلات المنتقاة ، واذ بصاحب المشروع يصطدم بحقيقة مؤلمة سافرة الا وهى عدم وجود عمال أكفاء لهذا النوع من الصناعة – أو قد يجد العمال الاكفاء ولكن قد لا يكون قادرا على تشغيلهم التشغيل الاقتصادى السليم . أو قد يكونون مشاغبين ذوى أخلاق سيئة ، كما قد يتعذر توفير الموظفين الاداريين المختصين بشئون هؤلاء العمال فى نواحى اثبات حضورهم وانصرافهم ، وحصر اجورهم وصرفها ، فيتأخر العمل فى هذه النواحى او يضطرب ويفسد .

فناحية العمال اذن لها خطورتها ومن ثم فهى تستدعى دراسة خاصة ، وفى هذا المجال يقول **أرويك** فى كتابه **((مشاكل التوسع فى المنشآت الصناعية))** ما يأتى :

للأستاذ
موسى صفتى

((ان المنشأة الصناعية ليست كيانا معنويا فحسب . بل هى شخصية لاشك فيها فهى جماع مجهود آدميين يعملون معا فى تضافر ، أنها وجه من وجوه التعاون البشرى فاذا ما توسعت أعمالها تعين عليها أن تعثر على عدد أكثر من الآدميين يعملون أيضا فى تضافر حتى يبدو عملهم ومجهودهم مثمرا ومتسقا ، فاذا ما أمكن للمنشأة العثور على هؤلاء الآدميين – ووضعت كلا منهم فى المكان المناسب له ليؤدى عمله خير أداء سار دولاب العمل سيرا حسنا ، وتحمل هؤلاء الآدميون – أوتوماتيكيا – أعباء التوسع وتبعاته))

ويستمر **أرويك** فى قوله : ((وما دام الامر كذلك فان التوسع يبدو أمرا طبيعيا فان هؤلاء الآدميين وهم من جهاز المنشأة بمثابة خلايا الجسم الحى انما هم مخلوقات حية – وقانون الحياة انما هو النمو – بحيث اذا لم توفر المنشأة لخلاياها بيئة مناسبة للحياة ذوت وذبلت كما تذبل الانسجة فى الجسم الحى اذا ما عاق نموها عائق)) ..

وعلى ذلك فالمنشأة يجب ان تتمشى فى توسعها لتتمكن خلاياها من النمو الطبيعى بدورها والا تعرضت المنشأة لاحد موقفين كلاهما مر :

١ – فاما يتركها بعض موظفيها الاكفاء ليجدوا متنفسا لهم لدى مؤسسات أخرى أكثر نجاحا وتقدما واقدر على التوسع .

٢ – واما ان يتراكم لديها بمرور الوقت موظفون – وقف نموهم الطبيعى – بسبب ظروف المنشأة حتى اصبحوا عائقا امام زملائهم الموظفين ..

وواضح أن كلا الامرين ذو تأثير سيىء على حالة العمل فى المنشأة

ومن النواحى الخاصة بالعمال والموظفين تلك الظاهرة التى تتلخص فى ان بعض الناس لا يتقبلون بسهولة تعديل الروتين او تعديل نهج العمل عن مساره الطبيعى الذى اعتادوه . وليس هناك داعى للتغيير أو التعديل من مناسبة التوسع فهو يؤثر على كل ناحية من نواحى العمل .

ولذا فقد رؤى انه من المناسب جدا ان يقوم واضعو سياسة التوسع بشرح أسس هذه السياسة وخطواتها ونواحيها المختلفة شرحا واضحا لكل من سيضطلع بنصيب فى تنفيذ التوسع اى لكل رؤساء العمل والقائمين به فعلا ، ولعل من أهم أهداف هذا الشرح هو اذكاء روح الحماس فى العمل ، واذكاء روح العمل الجماعى بينهم **team work** الذى هو روح العمل فى المؤسسات الصناعية

دراسة شبه عملية لحالة منشأة فردية فى حالة توسع

أن خير طريقة لشرح ما ينتاب دولاب العمل من تغيير هى أن نأخذ لدراستنا حالة منشأة فردية أخذت فى التوسع حتى أصبح عدد عمالها خمسمائة عامل تقريبا .

أن صاحب مثل هذه المنشأة غالبا ما يكون شخصا عصاميا قوى الشخصية ذا نشاط كبير – ويكون جمع الى ذلك بعض المال ليبدأ به عمله فيزود نفسه بالآلات اللازمة ويختار الموقع المناسب لذلك . ولا يغير من الوضع الذى تحقق بصدده أن يستعين من مبدأ الامر بعاملين أو ثلاثة لمساعدته فى عمله ، ومن الواضح الجلى أن أهم ما فى مثل هذه المنشآت هو شخصية صاحبها هذا حيث أنه هو الذى يرسم

أخبار اقتصادية

قرارات غرفة تجارة أمريكا

اتخذت غرفة التجارة الامريكية سياسة تجارية عالمية تدعو الى زيادة الواردات الامريكية وتخفيف القيود الجمركية المفروضة في الولايات المتحدة .

ومما يذكر عن هذه الغرفة التجارية انها تمثل عددا من رجال الاعمال يقدر بنحو ١ر٦٠٠ر٠٠٠

وجاء في السياسة التي اتخذتها هذه الغرفة انه يتعين عند التفكير في رفع الرسوم الجمركية تقديم المصالح القومية العليا على المصالح الخاصة بصناعة معينة .

وطالبت الغرفة باعادة النظر في نظام الرسوم الجمركية وتبسيطه عما هو عليه الآن رغبة في تيسير مهمة التبادل التجاري ولا سيما امام الواردات .

كذلك طالبت هذه الغرفة بعدم الاسراف في حظر شحن السلع الى البلدان الواقعة وراء الستار الحديدي قائلة انه يحسن الاقتصار على سلع معينة يحظر شحنها ، أما ما عدا ذلك فيباح شحنه ولا سيما المواد غير الاستراتيجية . فان مصلحة التجارة الحرة في العالم تدعو الى ذلك

العون الفني لآسيا بموجب مشروع كولمبو

منذ بدء تنفيذ مشروع كولمبو الخاص بالتعاون الفني في منطقة جنوب شرق آسيا الداخلة في نطاق الكومنولث البريطاني ، وصل الى هذه البلاد ١٣٥ خبيرا ، وقدمت وسائل لتدريب ٨٤٧ طالبا ، فكلف ذلك ١ر٧٠٠ر٠٠٠ جنيه استرليني حتى نهاية عام ١٩٥٢ .

أما الخبراء فقد وزعوا على النسق التالي : ٤٥ لسيلان و ٤٢ لباكستان و ٣٢ للهند و ١٣ لاتحاد الملايو و ٣٢ لبورنيو الشمالية و ١ لسنغافورة . وكان عدد من هؤلاء الخبراء يتناوبون في بلدان جماعة مشروع كولمبو .

والخبراء ينتمون الى جنسيات شتى منهم ٦٧ بريطانيا و ٤٠ استراليا و ١٧ نيوزيلنديا و ٦ كنديين و ٥ هنود .

ومعروف أن مشروع كولمبو كان ينص اصلا على العمل به حتى يوم ٣٠ يونيو ١٩٥٣ لتنظيم التعاون الفني في منطقة جنوب شرق آسيا ولكن حتى يوم ٣١ ديسمبر ١٩٥١ ، لم يمكن انفاق الا أربعة ملايين جنيه استرليني من المبلغ المخصص لهذا المشروع وهو ثمانية ملايين جنيه استرليني ، فرئى مد مدة العمل بالمشروع حتى يوم ٣٠ يونيو ١٩٥٧

ومبلغ الملايين الثمانية من الجنيهات قد تمت المساهمة به على النسق التالي :

سيلان ٤٠٠ ألف جنيه ، والهند ٧٥٠ الفا ، ونيوزيلندا ٤٠٠ ألف ، وباكستان ١٦١ر٢٩٠ ، واستراليا والمملكة المتحدة ٣٥ في المئة لكل منهما من المبلغ الاجمالي اللازم لهذا المشروع

ومن ثم دفعت بريطانيا ٢ر٨ من ملايين الجنيهات الاسترلينية . اما مساهمة كندا فلا بد من اقرارها سنويا وتبلغ ٤٠٠ الف دولار كندي لكل من السنتين الاوليين .

أصدار الفيلة من الهند

قررت حكومة الهند ألا يزيد عدد الفيله التي تصدر الى الخارج في أثناء السنة التي تنتهي في آخر مارس المقبل ١٢٦ فيلا ، ولا بد من الحصول على ترخيص لاصدار الفيلة .

ومما يذكر أنه في خلال السنة ١٩٥٢ — ١٩٥٣ ، رخص بأصدار ١٠٣ فيلة منها ٣٤ فيلا للولايات المتحدة و ٢٨ فيلا لالمانيا الغربية و ٨ لايطاليا و٧ لكل من هولندا وبلجيكا واليابان و ٣ للمملكة المتحدة و٢ للبرازيل وواحد لكل من نيوزيلندا وتركيا و ٤ لمبسه في شرق أفريقيا

سياسة المنشأة في العمل وسياستها في التوسع والتقدم .

في مبدا تكوين هذه المنشأة يكون كل اعتماد صاحبها مقتصرا على مواهبه وموارده الخاصة يستعين بهما في تسيير دفة العمل في مختلف نواحيه فيكون هو صاحب المنشأة ، وفي نفس الوقت يؤدي عمل مدير المبيعات ، وعمل مدير المصنع ، وعمل مهندس المصنع ، وعمل المحاسب ، وعمل مراقب العمال ومراقب الانتاج ... ، .. الخ . كما يقوم هو بنفسه باختيار العمال وبتمرينهم على اداء مختلف العمليات .

بعد مرور فترة من الوقت يجد مثل هذا الشخص انه لم يعد قادرا على القيام بكل هذه الاعباء والاعمال فيضطر لصالح العمل ، الى التخلي عن بعضها للغير ، وربما كانت أولى الاعباء التي يتخلى عنها هي أعباء الروتين الكتابي فيبدأ بتعيين من يعاونه في أعمال المراسلات والبريد والحفظ في الملفات وصرف الاجور

وبعد فترة أخرى من الوقت ونجاح الخطوات الاولى للمشروع وازدياد العمل يجد صاحبنا انه لم يعد — من جديد — قادرا على القيام بكل الاعباء التي اختصها لنفسه فيعود الى التخلي عن بعض الاعمال الاخرى ، وربما اختار شخصا للقيام بعملية البيع والاشراف عليها وربما استعان بمن يعاونه معاونة مباشرة في اعماله العادية بطريقة السكرتارية الخاصة فيعاونه هذا السكرتير الخاص تدريجيا في الاشراف على أعمال المشتريات والمبيعات والحسابات والاجور

وربما يكون عدد العمال قد زاد في هذه الاثناء حتى بلغ ثلاثين أو أربعين عاملا فيجد أنه من المستحسن تقسيم خطوات العمل وتخصيص مقدم لكل عملية مستقلة ويختارهم من عماله المجدين أو يعينهم من الخارج

وبالرغم من كل هذا فلا بد من ان يشرف بنفسه وعن كثب على جميع نواحي المنشأة ، وتظل القرارات الهامة مستمدة منه .

في هذه الخطوة لاتكون مشاكل العمال قد ظهرت في الافق بعد — ويكون الامر قد اقتصر على التخلي عن بعض الاختصاصات .

(يتبع)

موسى حقي
ماجستير في التجارة

مكتبة التاجر

نقدم فى هذه المرة ثلاثة كتيبات صغيرة فى حجمها ، كبيرة فى محتوياتها ... وهى تهم الزارع قبل التاجر ... ولكن أليست كلها فروع تندرج تحت كلمة « الاقتصاد » ؟!

ولقد أهدت الينا هذه الكتيبات « شركة نترات الشيلى التجارية » وهى سلسلة الرسائل العلمية التى تصدرها الشركة

القمح

الرسالة الاولى عن القمح وتحتوى على مقدمه عن أصل القمح والارض الموافقة زراعته ، والطقس الملائم عند زراعته .. ثم سرد عن أشهر أصناف القمح المتداولة وهى : بلدى ١١٦ ، المبروك ، هندى د ، والذهبى أو الهندى ٦٢ ويصنع منه الخبز الافرنكى وتجود زراعته فى أراضى مصر العليا ، والجيزة ١٣٩ ، والمختار وحبوبه فاتحة قليلة الجيلوتين والذكر اليوسفى ويزرع فى حياض مصر العليا. ثم تشتمل الرسالة على فصل عن اعداد الارض للزراعة وطرق خدمة الارض ، وأوان الزراعة وأن أنسب هذه الاوقات هو شهر نوفمبر فى الوجه البحرى ويمكن التأخر بالزراعة الى الاسبوع الاول من ديسمبر فى مصر الوسطى والى منتصفه فى مصر العليا ولا يصح التأخر أكثر من ذلك . ثم يتحدث الكتيب بعد ذلك عن كمية التقاوى اللازمة للفدن « ولا ننصح باكثار كمية التقاوى عن ست كيلات الا اذا كانت الارض ضعيفة ونسبة الانبات فيها قليلة » ثم تشرح الرسالة طرق زراعة القمح وطرق الرى وطرق التسميد ، ولقد أجريت تجارب لمعرفة أنسب كمية من نترات الشيلى التى تعطى للفدان ، ولقد دلت هذه التجارب على أن ٢٠٠ كيلو جرام من نترات الشيلى للفدان هى أنسب كمية اقتصادية لتسميد القمح . ولم تسفر التجارب عن وجود فرق بين التسميد قبل الرى أو بعده .

ويختتم الكتيب بفصول عن موعد الحصاد وهو شهر مايو وأوائل يونيو وطرق الدراس والتذرية والتخزين .

القطن

أما الرسالة الثانية فهى عن القطن ذلك المحصول الرئيسى للبلاد . ولقد سارت الشركة التى أصدرته على نفس النمط الاول ، فتحوى أبوابا عن : الارض الموافقة للزراعة ، وعن الطقس الملائم ، وعن الاصناف المزروعة الآن وهى : الكرنك (جيزة ٢٩) والمنوفى (جيزة ٢٦) والجيزة ٣٠ والجيزة ٢٣ والزاجوراه (وهو الاشمونى المزروع فى الوجه البحرى) والاشمونى الجديد الممتاز (جيزة ١٩) والجيزة ٣١ منتخب من الاشمونى أيضا : والفصل الثانى عن اعداد الارض واختيار التقاوى وميعاد الزراعة الذى يبدأ من فبراير فى الصعيد وينتهى بانتهاء مارس فى شمال الدلتا وطرق الزراعة وهى عديدة أهمها : الطريقة الرملية ، وطريقة الشك أو الجافة ، والدمس أو الطريقة المبتلة ، والمكفن (الرى المزدوج). ثم يتحدث عن الرى وتلك من أكبر مشكلات القطن وأهمها فهو العامل الذى يتقدم العوامل كلها فى الاثر على الانتاج . ثم التسميد تلك المشكلة الاخرى التى تواجه زراعة القطن . ثم يختتم بفصول عن الترقيع والخف والفرق والتفتيح والجنى والمحصول والتخزين .

سكان العالم

يقدر عدد سكان العالم بنحو ٢٥٠٠ مليون نسمه يقطن اكثر من نصفهم فى القارة الاسيويه ـ باستثناء الاتحاد السوفيتى وتوابعه ـ واشد القارات ازدحاما بالسكان اوربا اذ يقطن كل كيلو متر مربع منها نحو ٨٠ شخصا ، وتاتى بعدها اسياحيث يسكن كل كيلو متر مربع منها نحو ٤٨ شخصا فى حين تعد استراليا ونيوزيلنده والجزر المحيطه بهما اقل بلاد العالم من ناحيه عدد السكان

وأكثر المناطق ازدحاما بالسكان هونج كونج اذ يبلغ عدد القاطنين لكل كيلو متر مربع فيها ١٩٨٧ شخصا ، وتليها منطقه السار التى يقطن فيها ٢٧٢ شخصا لكل كيلومتر مربع ، وفى هولنده ٣١٧ شخصا، وفى اليابان ١٨٤ شخصا ، وفى الهند ١١٧ شخصا ، وباكستان ٨٠ شخصا، وفى شرق الباكستان ٢٩٨ شخصا

ويبلغ عدد سكان آسيا ١٣٠٠ مليون نسمه ـ باستثناء البلاد التابعة للاتحاد السوفيتى وسكان أوربا ٣٩٥ مليون نسمه وفى أمريكا الشمالية نحو ٢٢٥ مليونا ، وفى أمريكا الجنوبية ١١٥ مليونا ، وفى أفريقيا ٢٠٠ مليون واستراليا ١٣ مليون نسمة

***

تقدم التلفزيون فى حفلات التتويج

أجريت الآن ـ بعد أن تم اعداد جميع التركيبات والتوصيلات التلفزيونية فى أوربا ـ عدة تجارب على اذاعة حفلات تتويج ملكة بريطانيا. وهذه أول مرة تنقل فيها صور حية بالتلفزيون من انجلترا الى القارة الاوربية .

وقد قام بجميع هذه التركيبات محطة الاذاعة البريطانية. فان العشرين آلة تصوير وغرف الضبط الصوتى والضوئى الموضوعة فى أماكن استراتيجية على طول طريق سير الموكب ، كلها من انشاء محطة الاذاعة البريطانية . وتشارك هذه المحطة (محطة توزيع الاذاعة والتلفزيون الفرنسية) . فى بلدة كاسل بفرنسا ـ والتى ستكون المركز الاذاعى بأوربا. وتقدر المسافة بين لندن وكاسل بـ ١٢٥ ميلا . ومن كاسل سيوزع البرنامج على حوالى ٢٧ ناقلا اذاعيا بدائرة قطرها ٩٠٠ ميل .

« راديو مجازين ريكوردر »

من الصحف

THE FINANCIAL TIMES — NEWS CHRONICLE

يحررها ويشرف عليها

أسواق ومعارض فى فرنسا خلال النصف الاول لعام ١٩٥٣

الاسواق الدولية :

من ٧ الى ٢٢ يونيو فى بوردو ـ قصر البورصة .

أسواق :

من ٤ الى ١٤ يونيو فى « أنجيه ـ الغرفة التجارية

من ٢٠ الى ٢٨ يونيو فى «بورج» ـ قصر البلدية

من ١٩ الى ٢٨ يونيو فى «شالون سيرسون » ـ شارع الجنرال لكلير

من ٣٠ مايو الى ٨ يونيو فى «جرينوبل» ـ ميدان جاكلين مارفال

من ٦ الى ١٥ يونيو فى «رنس» ـ شارع لانجليه

المعارض :

من ٢٦ يونيو الى ٥ يوليو ـ المعرض الدولى للطيران البحرى بباريس .

من ١٨ الى ٢٩ يونيو ـ معرض الكيميا بباريس

من أخبار المعادن والخامات

لا تزال أسعار **القصدير والزنك والرص**... فى لندن بالاسعار التالية : ٣/٤ ٧٤٨ جـ... للرطل ، ٨٢ جنيه لطن **الرصاص** وفى سو... **الزنك** وفى سوق سانت لويس ١١ سنت للر... قليلا نسبيا ، اذ بلغ سعر طن **الالومنيوم** ا... وسعر طن **النحاس** ٢٥٣ جنيها ، وسعر **الذهب الخام** ١٢ جنيها و١٨ شلنا وسعر او...

ولا تزال أسعار **المطاط** كذلك فى هبوط... الحركات الحربية فى مواطنه كانهـ... اشتد الطلب عليه وبعض الطلبات قد مت... « مانيتوبا رقم ١ » ١١٨ شلنا و٦ بنس... ١١٦ شلن و٣ بنس وهذه الاسعار لكل .

أما عن **السكر** فقدنشطت سوقه العالمية... صفقات عديدة . ولقد دخل السوق مشتر... أن هذه الاسعار لن تستمر على حالها ... وصل انتاج كوبا الى ذروته . ويقدر محصـ... طن بينما بلغ خلال عام ٥٢/١٩٥١ ١٠،٠٠٠... ومن البنجر بـ ٢٥،٧٤٢،٠٠٠ طن بينما

في العالم

The Economist — NEWS OF THE WORLD — Daily Mirror — THE ACCOUNTANT

ـا : احمد فريد حسن

اضراب عمال صناعة السيارات في أمريكا

قام في مصانع السيارات في أمريكا اضراب عام شمل ١٦٫٧٥٠ عاملا من عمال صناعة السيارات . ولم يقتصر التوقف على مصانع السيارات وحدها، بل شمل الى جواره تعطل ١٣٥٫٦٥٠ عاملا أخرفي الصناعات المتممة لصناعة السيارات .

ولقد بدأ النزاع في مصانع شركة فورد في (كانتون) و (اوهايو)، وشركة (بد) في ديترويت ، وفي مصنع (اتحاد شركة بورج وارنر) في (سوث بند) بولاية انديانا .

ومن المعلوم ان شركة (بد) هي التي تقوم بصنع هيكل سيارات كريزلر وغيرها ، ومصنع (اتحاد شركة بورج وارنر) تقوم بتوريد قطع غيار ستديوبيكر .

ولقد قال الخبراء ، أنه لكي يرجع الانتاج الى سابق مستواه ، لا بد من مرور عشرة أو خمسة عشر يوما على الاقل من توقف الاضراب .

« **ايكونومست** »

ـى في هبوط مستمر . وقد أقفلت بورصة المعادن
ـنيه للطن من **القصدير** ، وفي نيويورك ٩٨ سنت
ـرق نيويورك ١٣ سنت للرطل ، و ٧٠ ١/٢ اطن
ـطل أما أسعار بقية المعادن فقد كان التعامل فيها
١٦ جنيها ، وسعر طن **الانتموني** ٢٢٥ جنيها ،
طن الحديد ١٣ جنيها و١٨ شلنا ، وبلغ سعر أوقية
ـنية **الفضة الخام** ٧٤ بنسا

ولعل ذلك راجع بعضه الى اشتداد
ـد الصينية والملايو مثلا . أما عن **القمح** فقد
عن **الذرة** . فبلغت أسعار **القمح الكندي** لنوع
ونمرة ٢ ١١٧ شلن و٤ ١/٢ بنس ، ونمرة ٣
٤/ رطلا فوب .

ـل الاسبوعين الماضيين بشكل ملحوظ . فقد تمت
ـن جدد منتهزين فرصة زيادة الانتاج ، وظانين
ـد ارتفع سعر سوق نيويورك بـ ١٢ بنطا . ولقد
ـل سوق كوبا لعام ١٩٥٢/٥٣ بحوالي ٥٫٠٧٠٫٠٠٠
٧ طن . ويقدر المنتج العالمي من قصب السكر
ـغ خلال عام ١٩٥١/٥٢ ٣٧٫٠٥٧٫٠٠٠ طن

المطاط في العراق

نشر البروفسور دكتور ريكل الاستاذ في كلية الاداب والعلوم ببغداد عدة ابحاث ذكر فيها انه يمكن انتاج المطاط في العراق ، اذ أن هناك عاملين يحددان امكانية ذلك . اولهما هو : جلب النباتات التي تخرج المطاط ودبث من الاقطار التي لها نفس تربة ومناخ العراق . وثانيهما هو : زراعة النباتات البرية في العراق التي تحتوي على كميات قليلة من المطاط كما حدث في امريكا وروسيا .

وذكر الدكتور ريكل أنه يوجد في العراق نباتات تشبه نبات (كوك سافيز) الروسي وهو ينمو في البراري بشمال العراق . وتحتوي هذه النباتات على كميات من المطاط ، وبالامكان تكثيفها على الطرق العلمية للزراعة .

ومن المعلوم أن النباتات التي تحتوي على المطاط توجد بصورة خاصة في الاقاليم ذات الجو القاري الجاف (مثل جو العراق) واذن فليس من باب الصدف ان وجد نبات (كوك سافيز) الذي وجد قبل عشرين سنة فقط في آسيا الوسطى ويحتوي على ٣٥ ٪ من المطاط في الجذور ، ونبات (تاوسو غيز) ويحتوي على ٤٥ ٪

« **نشرة السفارة العراقية بالقاهرة** »

مجلس لصناعة الصلب

أعلنت الحكومة البريطانية عن تكوين مجلس لصناعة الصلب مكون من أحد عشر عضوا .. وهذا المجلس عبارة عن مجلسي الحديد والصلب ، ومجلسي الطرق السابق اللذين كانا يشرفان على عمليات تأميم صناعة الصلب .

والرئيس المعين للمجلس الجديد هو السير أرشيبالد فوربس الرئيس السابق لمجلس الصلب المؤمم . وسوف يتقاضى الرئيس الجديد ٧٫٥٠٠ جنيه في العام . كما عين السير لينكولن ايفانز نائبا للرئيس ، والمستر روبرت شون كسكرتير دائم للمجلس ويتقاضى كل منهما ٥٠٠٠ جنيه سنويا .

وهناك أيضا ثمانية أعضاء آخرون يمثلون جمهرة المستهلكين والاتحادات التجارية ويتقاضى كل منهم ألف جنيه سنويا .

« **فاينشيال تايمز** »

في ركاب العلم

تحسينات في صناعة طبع النسيج

قامت مؤسستان من المؤسسات الكبرى في بريطانيا بعدة تجارب ناجحة لتحسين نوع المنسوجات المطبوعة وذلك بمساعدة النشاط الراديومي . فمن المعلوم أن هناك ميلا في عمليات مزج الالوان وطبعها لاستخلاص لون واحد ثم تنقيته ببطء في أوعية أخرى للصبغة .. تاركا مخلفات وبقايا أخرى .

ولقد كان لهذه الطريقة عدة عيوب ، لعل أوضحها أنها بطيئة مما يعطل عملية الانتاج ويقلل من مقداره

والفكرة الجديدة تقوم على اضافة محاول يحتوي على بعض ذرات من الفوسفور الى جزء من الصبغة المراد استخدامها ، وهناك يعمل عداد « جايجر » المثبت في خزان الصبغة - وهو حساس جدا - ليقيس مقدار النشاط الراديومي في هذه الصبغة ، ومن هنا يعطي قياسا دقيقا لكمية الصبغة المضافة والتي تم تنقيتها .

وتقاس الكمية الدقيقة المضبوطة التي يمكن اضافتها بواسطة الاختبار المعملي ، وهكذا يمكن لآلة الطباعة أن تعمل في أمان دون أن تتراكم الصبغة في ناحية دون أخرى

وهكذا يمكن توفير ما كان يتلف من الاقمشة أثناء عمليات الطبع والصباغة .. هذا فضلا عن رخص تكاليف هذه العملية الفنية . وفضلا عن ذلك فان الاشعاع الراديومي المستعمل في هذه العمليات ضعيف جدا بحيث لا يتلف النسيج، ولا يؤثر الا من الناحية الكيميائية فقط .

***

البلاستيك في الصناعة

يستمر البلاستيك في الحلول محل المواد المستعملة منذ زمن طويل نظرا لخاصيته الفائقة في مقاومة التآكل ، فضلا عن سهولة تداوله . ولقد أمكننا أخيرا الحصول على تقرير يقول أن هناك مؤسسة أمريكية تمكنت من مد التيار الكهربائي خلال أنابيب مصنوعة من البلاستيك بدلا من الانابيب الحالية المصنوعة من الاسبستوس .

أما فيما يتعلق بالتوصيلات فلا توجد أية صعوبة في توصيل الانابيب بعضها ببعض . فيمكن وضع نهاية كل أنبوبة أمام نهاية الانبوبة الاخرى ثم يسهل تثبيتها باضافة بعض أنواع الاسمنت ، وبعد حوالي ثلاثين دقيقة تكون التوصيلة من القوة بمكان

ولقد تمت صناعة أنابيب قطرها ٣ بوصات وذلك بطول ٢٠ قدما ، ونظرا لخفة وزنها نلاحظ أن طولها أطول من طول أنابيب الاسبستوس بمقدار ٥ أقدام . وبهذا يمكن توفير وقت كبير عند مد خط أنابيب طويل .

شهرة المنشأة التجارية

— ٢ —

تحقيق الارباح الزائدة

ويجب على الخبير اذا ما طلب منه تقدير قيمة الشهرة لمنشأة ما ، الا يعتمد فى استخراج الارباح الزائدة على نتائج حسابات الارباح والخسائر دون فحص أو استقصاء ، اذ قد يكون أصحاب المنشأة قد لجأوا الى طرق احتيالية بقصد خفض هذه الارباح او زيادتها للتأثير فى قيمة شهرة المحل ولهذا يتعين عليه أن يلاحظ أن الارباح التى أظهرتها حسابات الارباح والخسائر انما هى أرباح حقيقية ويجب عليه أن يتأكد من ذلك وأن يراعى على الاخص النقط الآتية التى كثيرا ما تكون موضع تلاعب ذوى الشأن :

١ — يجب عليه أن يفحص طريقة استهلاك الاصول وأن يدرسها بدقة وعناية وأن يتأكد من كفاية قسط الاستهلاك الذى يقتطع سنويا ومن عدم زيادته عن الحد المعقول

٢ — يجب عليه أن يتأكد — وبالاخص فى حالة المشروعات الفردية

من احتساب اجر للادارة اذا كان صاحب المحل يقوم بها . ومن استنزال هذا الاجر من الارباح الصافية ، كما

يتأكد ان هذا الاجر يتفق مع المجهود الذى يبذله صاحب المحل ولا يقل أو يزيد عنه . وبمعنى آخر يجب أن يراعى فى احتساب اجر صاحب المحل

ما يمنح لشخص اجنبى يقوم بنفس الادارة حتى يمكن معرفة مقدرة المحل وحده على انتاج الربح

٣ — يجب احتساب فائدة على رأس المال حتى يمكن معرفة الارباح الناتجة عن عملية المتاجرة الخالصة ، وأن تكون هذه الفائدة معقولة وغير مبالغ فيها .

٤ — يجب فحص الاحتياطيات فما كان منها خاصا — اى لمقابلة خسارة معينة متوقعة كاحتياطى الديون المعدومة مثلا — وجبت دراسته والاقتناع بكفايته وعدم المبالغة فيه ، وما كان منها عاما وجب على الخبير بحث اسبابه واحتمال حدوث الخسارة التى انشىء من اجلها فاذا لم يقتنع بها وجب عليه أن يعيد الاحتياطيات الى مكانها بالجانب الدائن من حساب الارباح والخسائر وأن يقيد فى حساب أرباح وخسائر كل سنة ما اقتطع منها بمعنى انه لا يعاد جملة المبالغ المقتطعة جملة واحدة

٥ — يجب عليه أن يعيد الى الارباح كل المصروفات غير التجارية السابق خصمها وأن يقيد كل مبلغ فى حساب السنة التى خصم منها ، وكذلك ما سبق اقتطاعه بمبالغ تزيد عن الحاجة فى النقط الخمس السابقة

٦ — يجب أن تفحص الارباح والمصروفات وأن يستعيد منها ما كان رأسماليا اذ يجب أن يكتفى بالارباح والمصروفات الايرادية التى تنتج من عملية المتاجرة وحدها ، فالارباح الناتجة من بيع الاصول مثلا لا يجوز اعتبارها ضمن الارباح الزائدة ، وبالمثل الخسائر الناتجة منها لا يجوز خصمها من الارباح الاضافية التى ستتخذ أساسا لاحتساب شهرة المحل .. وكذلك يجب ان تحقق مفردات حساب الارباح والخسائر للسنوات المختلفة والا يسمح بأن يقيد بها الا ما كان خاصا بعملية المتاجرة العادية، ويجب لذلك استبعاد العناصر الشاذة الاستثنائية كالتعويض عن تغيير اجبارى لمبانى المحل او الارباح الناتجة من المضاربات أو الغرامات .. الخ

٧ — يجب عمل مقارنات بين مبيعات المدد المختلفة او التأكد من أنها لم تزد فى السنوات الاخيرة او لم تنقص عن عمد لزيادة أو تخفيض الارباح وبالتالى قيمة الشهرة وكذلك يجب عمل مقارنات بين مفردات حساب الارباح والخسائر فى المدد المختلفة للتأكد من أن المصروفات المختلفة لم تنقص أو لم تزد عن عمد لان ذلك يؤثر تأثيرا خطيرا فى شهرة المحل سواء فى قيمتها الآن أم فى المستقبل . فاذا ما تبين ان المصروفات التجارية قد خفضت فى السنوات الاخيرة وجب القيام بتحريات دقيقة فى الاسباب الحقيقية التى دعت الى ذلك وانها نتيجة لتدابير اقتصادية حكيمة وليست نتيجة لتخفيض ارعن متعمد .

٨ — يجب على الخبير ان يلاحظ اية تغييرات مهمه فى النسب المئوية للربح الاجمالى والمصروفات المتنوعة الى رقم المبيعات — وهى نسب تتحرك الى حد كبير بانسجام مع المبيعات — ويجب عليه ان يتأكد من اسباب هذه التغييرات ، اذ قد يكون السبب تقويم خاطىء للبضاعة الموجودة أو لسبب آخر .

الحالات التى يلجأ فيها الى تقدير شهرة المحل

يلجأ عادة الى تقدير قيمة لشهرة المحل فى الحالات الآتية :

١ — عند بيع أو شراء محل تجارى أثناء حياته العملية

٢ — عند بيع أو شراء محل تجارى بعد موت صاحبه أو بعد تصفيته

٣ — عند انضمام شريك الى تاجر فرد أو شركة اشخاص موجودة أصلا

٤ — عند تخارج أو انسحاب أو وفاة أحد الشركاء فى شركة اشخاص

٥ — عند اندماج مؤسستين تجاريتين

٦ — عند البيع الجبرى للمنشأة

٧ — عند الاستيلاء على محل تجارى لمنفعة عامة مثل حالة انشاء احتكار حكومى ، أو لفتح شارع جديد، وتقدير الشهرة هنا يكون لازما لتحديد مقدار التعويض

٨ — عند الرغبة فى الاقتراض مع رهن المحل التجارى

٩ — عند الاتفاق بين الشركاء على تغيير نسبة توزيع الارباح التى كانوا سائرين عليها من قبل

١٠ — عند تقدير ضريبة التركات

العوامل التى تسبب شهرة المحل

وتنشأ شهرة المحل من عوامل عديدة منها ماهو شخصي ومنها ماهو

جغرافي ومنهـا ماهو متوقف عـلى الصنف الذي تتاجر فيه المنشأة أو تحتكره أو تقوم بصنعه .

ونورد فيمـا يلي بعضـا من هذه العوامل التي تعمل منفردة أومجتمعة على تكوين الشهرة

١ ـ جودة المنتجات التي تنتجهـا المنشأة أو تتاجر فيها والمحافظة على هذه الجودة مهما كانت الظـروف والاحوال ، وبذلك تحصل على ثقة المشترين

وهذه الجودة ترجع في الغالب الى اسرار صناعية أو تجارية ، أو ترجع الى حقوق امتياز ، أو اختراع ، أو تصميمات معينة ، ويمثل الجـودة العلامات الصـناعية أو التجـارية والشهادات والمداليات والجوائز التي تمنح للمنشأة من هيئات معينة أومن المعارض ، وتتخذها المنشأة وسيلة من وسائل الاعلان عن نفسها واذامابيعت الشهرة انتقلت ملكية هذه الاشيـاء بالتبعية الى المشتري

٢ ـ رخص البضاعة . ولا يقصد بذلك طبعا تضحية باقي العـوامل فليس المقصود من ذلك الرخص الناشيء عن رداءة الصنف أو عن الاقتضـاب في المصروفات اللازمة لخـدمة الزبن أو في اختيار محل بعيد عن الصقع التجاري .. الخ . وانما المقصود هو الرخص مع بقاء العوامل الاخـرى ثابتة ، وينشأ ذلك من المهارة الادارية والحسابية للمحل ومن مقدرة المنشأة على انتقاء السلع ومن دراسة الاسواق وتنظيم نفسها تنظيما علميا يكون من آثاره محو الاسراف . . الخ وقد يكون الرخص ناشئا من تمتع المنشأة بصفات وظروف لا تتوافــر لغيرها كقربها من أماكن الانتاج مثـلا أو امتلاكها هذه الوسائل ، مما يحد من الارباح التي يتقاضاها الوسطاء .. الخ . وبمعنى آخـر ان يكون لدى المنشأة من الاسرار التجارية مايمكنها من تقليل ثمن التكلفة وبالتالي ثمن البيع للمشترين ، ومن أمثلة هـذه الاسرار دفتر اسماء الموردين وتفاصيل نظام المشروع وكل أوراقه ومستنداته ودفاتره واحصـائيات الاسعـار والمصروفات التي يتمكن بها مشتري الشهرة من الحصول والاسـتفادة بنفس الظروف والملابسات ، وهـذه الاسرار يجب ان تنتقل ملكيتها الى المشتري وأن يمنع البائع من استثمارها بل ان المتعاقدين يشترطون أحيانا أن يكون للمشـتري الحق في تسـلم الرسائل الواردة باسم البـائع حتى يتأكد من حقيقة التنـازل عن الزبن والموردين له .

٣ ـ طبيعة منتجات المنشـأة أو نوع خدماتها

٤ ـ حيازة المنشأة لاحتكار كـلي أو جزئي أو احتكار خاص بالمنطقة التي بها المنشأة أو السلع التي تتاجر فيها ، أو أن لديها عقودا مرتبطة لمدة طويلة ، وتكون هذه العقود امتياز توريد كما لو اتفقت المنشأة على توريد سلعة معينة لجهة أو لمنشأة أخرى لمدة عشر سنوات مثلا وكان السعر الذي تورد به السلعة يدر ربحا غير عادي ، أو عقود استيراد خامات أو سلع معينة بسعر رخيص أو لكل انتاج منشـأة أخرى تحتكر هذا الصنف وغير ذلك من الاسباب

٥ ـ توفر عناية موظفي المنشأة على خدمة زبائنها وكونهم ذوي أعصاب هادئة مختصين في عملهم يحتملـون الزبن ويرغبونهم في البضائع ويؤدون لهم النصح في الخدمة بما يجعلهـم يكتسبون ثقتهم ، وقد تبذل المنشآت الكثير في سبيل الحصول على موظفين من هذا النوع الذي حصل على ثقافة خاصة في فن البيع ، ويلاحظ ان بيع الشهرة يترتب عليه نقل كل مايختص بتفاصيل الادارة والنظام المتبع وكذا عقود الموظفين الى المشتري الا اذا رغب الموظف نفسه في الغاء العقد لتغيـير أصحاب المنشأة وهو أمر نادر الوقوع

٦ ـ العلاقات الشخصية التي يكونها صاحب أو أصحاب المنشأة مع عملائها ومورديها ، وتظهر فائدة ذلك بالاخص اذا ما كانت هذه العلاقات مع كبـار التجار أو مع هيئات معينة ، فتستفيد المنشأة من ذلك ماديا بأن تلجأ اليها هذه الهيئات عند رغبتها في الشراء وذلك كله يعتمد على مهارة التاجـر أو صفاته وحسن ادارته وواسـع خبرته ، وهذا العنصر لايمكن نقـل ملكيته ببيع الشهرة ، كما لايمكن ان تقدر له قيمة نقدية الا اذا كانت هذه العلاقات راجعة الى سياسـة ادارية خاصة ، ففي هذه الحالة تنتقل هذه السياسة الى المشتري وتصبح من حقه يستغلها كما يشاء بدون منـازع أو معارض .

٧ ـ حسن موقع المنشأة ووجوده في حالة تجارة الجملة في نفس مكان سوق هذا الصنف وفي حالة القطاعي بالقرب من المستهلكين ، وفي حالة الصناعة بالقرب من المناجم أو من طرق المواصلات السهلة أو من الموانيء . هذا ويلاحظ انه كثيرا مايكون فتح شارع جديد سببا في الشهرة لمنشآت في جهة معينة كما أن انشاء خط مريح للترام أو الاوتوبيس قد يكون سببا في تغيير الشهرة لمنشآت أخرى كانت قريبة من أماكن المسـتهلكين لأنهم سيستطيعون بعد ذلك قضاء حاجاتهم من المخازن الكبيرة في وسط المدينة وبذلك تزداد قيمة شهرة هذه الاماكن . وبيع الشهرة يعني انتقال حق استعمال الموقع للمشتري ويستدعي التنازل عن عقد الايجـار ان كانت مباني المنشأة مستأجرة او انتقال ملكيتها للمشتري ان كانت المبـاني ملكا لبائع الشهرة او على الاقل يمنح له حق استعمالها مدة طويلة في الحالة الاخيرة

واذا مابيعت الشـهرة التي كان الموقع من أحد عناصرها فانه كثيرا مايحرم على البائع انشاء محلات أو منشآت أخرى منافسة في نفس الحي وفي بعض الاحيان في نفس المدينة بنفس الاسم السابق وذلك حتى لايستغل الشهرة التي باعها وخرجت من ملكه

٨ ـ استمرار الحملات الاعلانيـة والانفاق عليها عن سعة وفي حـدود المعقول وطبقا لاصول فن الاعـلان ومبادئه ونظرياته السليمة وبشرط أن يكون نفس الاعلان مجديا ناجحا . وكثيرون هم الذين يعتقدون انه كلما ازدادت الاعلانات كلما ازدادت شهرة المحل . ونحن نقرر هنـا بأن ذلك لايكون الا اذا توفرت العناصر الاخرى للشهرة اذ لايكفي لتكوين الشهرة كبر رقم المبيعات أو تعدد الزبن بل أن الشهرة أولا وقبل كل شيء مسألة وقائع وتحسب على أساس أرباح المحل فزيادة قيمة المبيعات قد لاتؤدي الى الشهرة بل على العكس قد يكون من سببها نقص الارباح أو جعلها دون الارباح العادية اذا لم تكن السياسة المالية للمنشأة سياسة حكيمة ، فقد تكون المنشأة تتاجر في اكثر من صنف من السلع التي تنتجها ، ونظرا لأن نظام حسابات التكاليف لديها غير متين أو ضعيف لاتتمكن من استخراج تكلفة كل نوع على وجه الدقة أو تخطيء

التجارة والاقتصاد ... والقضاء

شركات المحاصة ٠٠ وطريق تصفيتها

للقاضى
أحمد حمدى حافظ

المبادىء :

١ ــ انه وان كانت شركة المحاصة تنعقد فى الغالب لمعاملات محدودة ولمدة قصيرة الا أن هذا ليس هو الوصف المميز لها ، وانما يميزها عن غيرها كونها مستترة ، فلا عنوان شركة لها ، ولا وجود لها امام الغير ، والاعمال التى يقوم بها أحد الشركاء فيهـا تكون باسمه خاصة، ويكون وحده المسئول عنها قبل من تعامل معه

٢ ــ اذا كانت المحكمة قد نفت أن الشركة موضوع الدعــوى شركة توصيه لما استخلصتــه من شروط العيد من ان كلا الشريكين مسـئول مسئولية تامة عما يتولاه من معاملات مع الغير ، وانه لا عنوان للشركة باسم أحد الشريكين ، ولما استخلصتــه من سائر الاوراق أنهـا مستــترة ، وان المطعون عليه هو الذى كان يقوم بجميع أعمالها باسمه فيكون وصف المحكمة لها بأنها شركة محاصة لا خطأ فيه

٣ ــ متى كان الحكم المطعون فيه قد قرر ان التصــفية لا ترد على شركة المحاصة اذا ما وجب فسخها لانها لا تعتبر شخصا معنويا فهى لا تملك الحصص التى يقدمهـا كل من الشركاء ولا ما يشتريه كل منهم من بضائع باسمه خاصة بل تعتبر ملكا له دون غيره من بقية الشركاء وانه ليس لها رأس مال وفقا لما نصت عليه المادة ٥٩ من قانون التجارة بالرغم من أن كل شريك يقدم فى الغالب حصة عن انعقاد الشركة ذلك أن شركة المحاصة ترمى فقط كنص المادة ٦٢ تجارى الى قســمة الربح والخسارة لا الى ايجاد مال شـائع مملوك للشركة ٠٠ فان ما قرره هذا الحكم هو صحيح فى القانون

(القضية رقم ٢٨ سنة ٢٠ ق ٠ محكمة النقض)

جاءت أسباب الحكم الصــادر فى هذه القضية ما يلى : « ومن حيث ان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ فى تطبيق القانون فى وصفه الشركة موضوع الدعوى ٠٠ ذلك لانه استخلص من انعقد أنها شركة محاصة ورتب على هذا الاستخلاص الخاطىء رفض طلب تصفية أموالها مع أنها فى الحقيقة شركة توصية فقدت شروط العلانية فأصبحت شركة واقعيــة اذ انعقدت بين شريكين أحدهما ظاهر فى ادارته وهو المطعون عليه ٠٠ والآخر مستتر وهو الطاعن بوصفه الشريك الموصى ، ولها رأس مال هو البضاعة التى قدمها المطعون عليه والمال الذى قدمه الطاعن ، ولها عنوان هو شركة سلامندر ، وان كان لا يحمل اسم الشريك الآخر ، ولها مقــر لادارة أعمالها ادارة مستترة على وجه الدوام فاذا هى لم تكن قد استوفت شروط العلانية ، ولم يكن اسم الشريك الاخر ضمن عنوانها فانها شركة واقعية من نوع خاص تنطبق عليها أحكام شركة التوصية لا أحكام شركة المحاصة كما ذهب الحكم لان هذا النوع من الشركات لا رأس مال له ولا عنــوان شركة ويختص بعمل واحد أو أكثر كما تنص على ذلك المادتان ٥٩ ، ٦٠ من قانون التجارة ٠٠ بينما ان الشركة موضوع الدعـوى لها مال مشترك دار دوراته التجارية فى المحل التجارى المستمر ٠٠ وهذا المال فى نظر المتعــاقدين منفصل عن أموالهما الخاصة ٠ فاذا انحلت الشركة وجبت تصفيته لأنه يمثل شخصا معنويا فى نظرهما بغض النظر عن الغير ٠٠ وليس للشريكين ان يحتجا بما يحتج به الغير لتجنب التصفية قولا بانتفاء الشخصية المعنوية للشركة »

ولقد ردت المحكمة على هذا القــول بأن أوردت فى حيثيات حكمها « ومن حيث ان هذا النص مردود ، ذلك لان الحكم المطعون فيه اذا اعتبر الشركة المشار اليها شركة محاصة ورتب على ذلك أن التصــفية لاترد عليهــا اذا ماوجب فسخ الشركة أسس قضاءه على ٠٠ (ان عقد الشركة صريح فى ان محلات سلامندر موضــــوع الشركة كانت عند التعــاقد باسم المستأنف وحده المطعون عليه وان الشريكين لم يتفقا على تغيير الاسم ٠٠ والمستأنف عليه الاول ــ اى الطاعن ــ يعترف فى صحف دعواه ومذكراته بأن هــذه المحلات مازالت للآن باسم المستأنف وحده ٠ وقد ثبت للمحكمة من مراجعة مستندات المستأنف وهى عقد ايجار المحل التجارى وفواتير البضــاعة الموجودة به وجميع المكاتبات المتعلقة به ،ان ايجاد المحل التجارى وجميع أعماله باسم المستأنف وحده ٠٠ ولم يتقدم المستأنف عليه بأية ورقة تدل على أن عملية واحدة من اعمال المحــل التجارى موضوع الشركة عملت باسمه وحده او باسمه مع المستأنف ويخلص من كل ذلك ومن عدم اشهار عقــد الشركة ومن عدم اضــافة كلمــة (وشريكه) الى اسم المحل التجارى ان الشركة المعقودة بين الشريكين لاوجود لها الا فى نظرهما وان الغير وكافة الناس ليجهلون وجودها ويتعـاملون مع المحل التجارى موضوع الشركة على أنه ملك خاص للمستأنف وحده ٠٠ فهى ــ اى الشركة المعقودة بين الطرفين ــ شركة محاصــة لان حقيقــة هذه الشركة هى انها مستترة ليس لهــا وجود ظاهر امام الغير وينبنى على ذلك انها لاتعتبر شخصــا معنــويا لان

فى استخراجها بأن تجعــل تكاليف سلعة أقل مما يجب والاخرى أكثر مما يجب وتحدد اسعار البيع علــى هذا الاساس الخاطىء ثم تجرى حملة اعلانية فيقبل الزبن على شراء السلعة التى قومت بأقل مما يجب مما يضخم رقم المبيعات فيها نظرا لان سعرها طبعا أعلى منه فى المنشآت المماثلة ونتيجة ذلك خسارة محتومة رغم الحملة الاعلانية ورغم رقم المبيعــات المرتفع ويدخل تحت هــذا العنصر عنصر التنظيم الداخلــى لصالات البيـــع وتقسيمها الى أقســام متسعــة وطريقــة عرض البضــائع وكثيرا ما نرى أناسا تخصصوا فى هذا الفن وحده يتقاضون من المرتبات اعلاها ٠

(يتبع) ت٠أ٠

الشخصية المعنوية تقتضي العلانية حتى يعلم الغير بظهور كائن جديد في عالم الحق » ... « وان الشركة المساهمة ليس لها شخصية معنوية فهي لاتمتلك اى لاينتقل الى ملكيتها لا الحصص التى يقدمها كل من الشركاء ولا مايشتريه كل منهما بعد انقضاء الشركة بأموال الشركة من بضائع باسمه خاصة بل تعتبر ملكا له دون غيره من بقية الشركاء .ولذا نصت المادة ٥٩ من قانون التجارة على أنها ليس لها رأس مال بالرغم من ان كل شريك يقدم فى الغالب حصة عند عقد الشركة ذلك لان شركة المساهمة ترمى فقط كنص المادة ٦٢ تجارى الى قسمة الربح والخسارة لاالى ايجاد ملك شائع مملوك للشركة . وعليه فاذا انحلت الشركة استرد كل شريك حصته واقتصر الامر على تسوية حساب الربح والخسارة » ... « وان فى هذه الدعوى بالذات فان المطلوب تصفيته أوقسمته عينا أوبيعه وتوزيع ثمنه هو المحل التجارى المعترف بملكية المستأنف وحده له والبضائع الموجودة فيه التى تقطع الفواتير المقدمة منه وباقى مستندات المحل بأنها اشتريت باسمه وحده ... وبالتالى مملوكة له وحده .. ومن ثم لايجوز للمستأنف عليه ــ اذا ماوجب فسخ الشركة ــ ان يطلب تصفية أموالها ــ لانها ليست ملكا شائعا للشركة »

وهذا الذى قرره الحكم صحيح فى القانون ، ذلك لانه وان كانت شركات المساهمة تنعقد فى الغالب لمعاملات محدوده ، ولمدة قصيرة ، الا ان هذا ليس هو الوصف المميز لها ، وانما يميزها عن غيرها كونها شركة مستترة ، فلا عنوان شركة لها ولا وجود لها امام الغير ، والاعمال التى يقوم بها احد الشركاء فيها تكون باسمه خاصة ويكون هو وحده المسئول عنها قبل من تتعامل معه ــ ولما كان الحكم قد نفى ان الشركة موضوع الدعوى شركة توصية لما استخلصه من شروط العقد ، من ان كلا الشريكين مسئول مسئولية تامة عما يتولاه من معاملات مع الغير ، وانه لا عنوان لها باسم احد الشريكين ،كما استخلص من سائر الاوراق انها مستترة وان المطعون عليه هو الذى كان يقوم بجميع اعمال الشركة باسمه لما كان ذلك كان وصف المحكمة لها بانها شركة محاصة لاخطأ فيه ..

احمد حمدى حافظ ــ قاض

نشاط نادى التجارة

عقد مجلس ادارة نادى التجارة فى داره فى الساعة السابعة من مساء يوم الاربعاء ١٣ مايو ١٩٥٣ برئاسة حضرة الاستاذ عبد الله فكرى أباظه رئيس النادى وبحضور حضرات الاساتذة عبد اللطيف حسين وتوفيق ابو علم وعبد الحليم محمود على ومحمود عزيز بحيرى وحسين حافظ وفؤاد الجنزورى وزكريا طاهر ومصطفى شوقى وصلاح عبادى وأبو بكر نور الدين ومصطفى عبد الرحمن ومحمد ابراهيم ثروت

وقد اعتذر عن الحضور حضرتا الاستاذين محمود العتال واحمدعنان وفيما يلى ما دار فى الاجتماع :

١ ــ أبلغ الرئيس المجلس أن وفدا من اعضاء النادى قابل حضرة وزير التجارة والصناعة وتحدث معه بشأن النقابة (نقابة المهن التجارية) وان وزير التجارة ذكر انه اذا لم يتيسر اقناع مجلس الوزراء بفكرته فسيطبق على التجاريين ماطبق على غيرهم ، وسيقابل وفد من أعضاء النادى ايضا وزيرى المالية والشئون الاجتماعية

٢ ــ بمناسبة الظروف الحاضرة قرر المجلس ارسال البرقية الآتية الى حضرة رئيس مجلس الوزراء تأييدا له ولصحبه الاحرار فى موقفهم المشرف تجاه المستعمر الغاصب ، وهذا نص البرقية :

« يتقدم أعضاء نادى التجارة لكم ولزملائكم المجاهدين الاحرار بعظيم التقدير لموقفكم الحازم من المفاوضات ويؤيدون تمسككم بالجلاء الناجز فى اجلاء الغاصبين بالحجة والاقناع واما الجهاد فى سبيل اجلائه بالكفاح المرير مهما كلفنا من بذل وتضحيات فسيروا الى الامام بخطى قوية سديدة موفقة والامة كلها وراءكم فى اليسر والعسر على السواء ومهما جل الفداء »

٣ ــ عرض على المجلس خطاب اللجنة المالية للمهرجان الشعبى المرفق به خمسون تذكرة يانصيب . فوافق المجلس على شراء التذاكر باسم النادى وارسال مبلغ عشرة جنيهات قيمة التذاكر الى اللجنة المالية على أن تسلم التذاكر لحضرة أمين الصندوق

٤ ــ عرض على المجلس كتاب رابطة بورسعيد بدعوة مجلس ادارة النادى لافتتاح الدار الجديدة للرابطة فوافق المجلس على قبول الدعوة وعين يوم الجمعة ٢٦ يونيه ١٩٥٣ موعدا مبدئيا لحفلة الافتتاح

الحفلة السنوية الساهرة الكبرى

يقيم نادى التجارة حفلته السنوية الساهرة الكبرى بأوبرج الاهرام فى الساعة الثامنة من مساء يوم الخميس ١٨ يونيه سنة ١٩٥٣

وسيخصص لحضرات المدعوين سيارات لنقلهم من ميدان الاوبرا وتباع التذاكر بدار النادي

التشريعات التجارية والمالية الجديدة فى مصر

استثمار المال الاجنبى

وافق مجلس الوزراء على قانون بشان استثمار المال الاجنبى فى مشروعات التنمية الاقتصادية ننشره فيما يلى مع مذكرته الايضاحية التى اعدها الدكتور حلمى بهجت بدوى وزير التجارة والصناعة

باسم الامة

وصى العرش المؤقت

بعد الاطلاع على الاعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش .

وعلى القانون رقم ٨٠ سنة ٤٧ الخاص بالرقابة على عمليات النقد المعدل بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٢٠ والمرسوم بقانون رقم ٢٣١ لسنة ١٩٢٢ والقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥٣

وعلى القانون رقم ٧٤ لسنة ٥٢ الخاص باقامة الاجانب فى مصر المعدل بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥٢

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة

وعلى ما عرضه وزير التجارة والصناعة وموافقة رأى مجلس الوزراء

اصدر القانون الآتى

مادة (١) يعتبر مالا اجنبيا فى تطبيق احكام هذا القانون

ا ـ النقد الاجنبى المحول لمصر بطريقة احد البنوك المعتمدة من الرقابة العامة للنقد بوزارة المالية والاقتصاد .

ب ـ الآلات والمعدات الصناعية والزراعية وآلات التعدين ومعداته والمواد الاولية اللازمة لاقامة المشروعات او التوسع فيها ومهمات النقل وذلك اذا كانت مستوردة من الخارج للاغراض المنصوص عليها فى هذا القانون

ج ـ الحقوق المعنوية كحق الاختراع والعلامات التجارية اذا كانت مملوكة لاجانب مقيمين فى الخارج

ولا يعتبر مالا اجنبيا النقد الذى يحول لمصر من الخارج والذى يكون هناك التزام بتحويله وفقا للقوانين القائمة . كما لا تعتبر كذلك المبالغ المحولة لمصر من النقد الاجنبى لمواجهة مصاريف الاقامة

مادة (٢) ينتفع المال الاجنبى باحكام هذا القانون اذا كان مستثمرا فى مشروعات التنمية الاقتصادية سواء كان ذلك فى الصناعة او الزراعة او التعدين او القوى المحركة او النقل او السياحة

مادة (٣) يجوز تحويل الربح الناتج عن استثمار المال الاجنبى الى الخارج بما لا يجاوز عشرة فى المائة من القيمة المسجل بها وبالعملة الاصلية . واذا جاوز الربح فى سنة من السنوات هذه النسبة تقيد الزيادة لحساب السنوات التى يقل فيها الربح .

ويتم تحويل الربح بالسعر المعمول به وقت تحويله

كما يجوز ان يحول الى الخارج من الربح ما يزيد عن العشرة فى المائة ، فى حدود مايحققه الاستثمار من عملة اجنبية

ويجوز بعد خمس سنوات من تاريخ استثمار المال الاجنبى اعادة تحويله الى الخارج بما لا يجاوز سنويا خمس القيمة المسجل بها .

ويتم تحويل القيمة المسجل بها الى الخارج (بذات العملة الوارد بها) بالسعر المعمول به وقت التحويل

ويصدر الاذن بالتحويل المطلوب الى الخارج خلال ثلاثة اشهر من تاريخ تقديم الطلب بذلك

كما يجوز ايداع نسبة الارباح او المال المسموح بتحويلها فى حساب خاص لدى البنك المركزى واستعمالها فى اداء قيمة المواد المسموح بتصديرها

مادة ٤ ـ يجوز للخبراء ورؤساء العمال الاجانب المستقدمين من الخارج للعمل فى مشروع من مشروعات التنمية الاقتصادية تحويل حصة من الاجور او المرتبات او المكافآت التى يحصلون عليها الى الخارج بما لا يجاوز النصف منها

مادة ٥ ـ تنشأ بوزارة التجارة والصناعة لجنة خاصة لاستثمار المال الاجنبى ، يمثل فيها وزارة المالية والاقتصاد والمجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى والبنك المركزى ، ويصدر بتشكيلها وتنظيم عملها قرار من مجلس الوزراء وتختص هذه اللجنة بما يأتى :

ا ـ الموافقة على اعتبار المشروع المراد استثمار المال فيه من مشروعات التنمية الاقتصادية

ب ـ اعتماد الحصة العينية والحقوق المعنوية التى ترد من الخارج وتقويمها على ضوء المستندات المقدمة والاسعار العالمية وآراء الخبراء المختصين ، وعلى اللجنة ان تقوم بهذا التقويم فى مدة لا تتجاوز ستة اشهر من تاريخ الطلب

ج ـ تسجيل المال الاجنبى بوحدات العملة التى ورد بها اذا ورد نقدا ، وتسجيله مؤقتا فى الاحوال الاخرى بالعملة المقررة وفقا للمستندات المقدمة ، وتسجيله نهائيا بعد تقويمه وفقا لاحكام الفقرة السابقة

د ـ ابداء الرأى فى تحويل النسبة المقررة من الارباح الى الخارج بعد بحث المستندات الخاصة بحالة المشروع المالية

هـ ـ تقديم المعلومات التى تطلبها الهيئات الراغبة فى توظيف المال الاجنبى عن احكام التشريع والادارة فى مصر وتقديم البيانات الاحصائية والاقتصادية التى تطلبها تلك الهيئات

و ـ الاتصال بالمراقبة العامة للنقد والادارة العامة للشركات ومصلحة الضرائب وغيرها من المصالح فيما يتعلق بشئون رءوس الاموال الاجنبية الموظفة

ز ـ تيسير الحصول على تأشيرات الاقامة لرجال الاعمال والخبراء ورؤساء العمال المستقدمين من الخارج للعمل فى المنشآت الموظفة فيها الاموال الاجنبية واعتماد الحصة من الاجور او المرتبات او المكافآت التى يجوز لهم تحويلها الى الخارج

ويجب ان تعتمد قرارات اللجنة فى المسائل المبينة فى الفقرات ا و ب و د بقرار من وزير التجارة والصناعة

ويجوز بقرار من وزير التجارة والصناعة انشاء لجان فرعية تمثل فيها الوزارات المختلفة ويعهد اليها بتحضير بعض المسائل التى تقع فى اختصاص لجنة استثمار المال الاجنبى .

مادة (٦) على من يريد الانتفاع باحكام هذا القانون ان يقدم للجنة المشار اليها فى المادة الخامسة من هذا القانون طلبا موضحا به المال المراد استيراده وطبيعته والمشروع المراد استثماره فيه .

وعلى اللجنة ان تبدى رايها فى شانه خلال ثلاثة اشهر من تاريخ تقديمه

مادة (٧) على وزرائنا تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ولوزير التجارة والصناعة اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

مذكرة ايضاحية

انشىء المجلس الدائم لتنمية الاقتصاد القومى ليضع برنامجا اقتصاديا لتنمية الانتاج يتوخى فيه تقديم المشروعات الاكثر انتاجا والاسرع تنفيذا والاقل كلفة على ان يتم تنفيذ هذا البرنامج فى مراحل سنوية ثلاث ، على ان يضع المجلس بعد ذلك برامج اخرى لتنمية الانتاج يستغرق تنفيذها مددا معينة

ولاعتبارات عدة ، رؤى الا يعتمد على الخزانة العامة وحدها فى تمويل المشروعات ، ولذلك نص فى المرسوم بقانون رقم ٢١٣ لسنة ١٩٥٢ الخاص بانشاء المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى على الانتفاع برءوس الاموال الاجنبية

ومن الاسباب التى تدعو الى الاستعانة برءوس الاموال الاجنبية :

١ ـ ان مصر وهى بلد يعتمد اول ما يعتمد على الزراعة الانتاجية فيه تنخفض عن مثيلاتها فى البلاد التى تعتمد على الصناعة ، ومن ثم تقل فيه الاموال المدخرة فتبلغ نسبتها الى الدخل الاهلى حصة اقل بكثير من النسبة التى تبلغ فى البلاد الصناعية

٢ ـ قحط الاموال الاحتياطية لدى المصانع، مع ان هذه الاموال هى العماد الاول لانشاء مشروعات جديدة او لاعادة تنظيم المشروعات القائمة بغية ادراك مستوى اعلى من الانتاجية

٣ ـ ضعف الائتمان الصناعى ، فالبنوك القائمة لا تقرض الصناعة الا لاجال قصيرة او متوسطة بضمان عينى وهو ما قد تعجز المصانع عن تقديمه . كما ان رءوس الاموال المعدة للتسليف الصناعى قاصرة عن تحقيق الاغراض المطلوبة

لكل هذه الاعتبارات اتجهت الحكومة الى اتباع سياسة من شأنها ترغيب رءوس الاموال الاجنبية فى المساهمة بقسط فى الحياة الاقتصادية المصرية مقدرة ان تلك المساهمة لن تكون مقصورة على فيض جديد من المال تنتفع به البلاد بل هى الى ذلك تجلب معها عادة واردا من الدراية والخبرة تفيد البلاد منها اكبر فائدة وهى بصدد اقامة مشروعات لتنمية الانتاج كما ان استثمار المال الاجنبى فى مشروعات ناجحة من شانه ان يشجع الادخار الاهلى المكتنز على الانجذاب الى تلك المشروعات والمساهمة فيها

وكانت اولى الخطوات التى اتخذت فى هذا السبيل تعديل المادة السادسة من القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ الخاص ببعض الاحكام المتعلقة بشركات المساهمة وصدر لهذا الغرض المرسوم بقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٢٥ فى ٣٠ يوليو سنة ٩٥٢ بما يكفل للاجانب الذين يوظفون

رؤوس اموالهم فى مصر أن تكون لهم ، متى أرادوا ٥١ ٪ من مجموع راس مال الشركة بدلا من ٤٦ ٪ أى أن تكون لهم الاغلبية فى راس المال وبالتالى القدرة على توجيه أعمال الشركة الوجهة التى يرون انها أحفظ لمالهم وأنسب لاستثماره

وكانت الخطوة الثانية صدور القانون رقم ٦٦ لسنة ١٦٥٣ الخاص بالمناجم والمحاجر الذى تجاوز عن شرط الجنسية المصرية فى الشركات التى تقوم على استغلال البترول ، وهو ما كان مقررا فى القانون الملغى رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨

على أن المقدر أن تلك الاحكام السلبية ان تكفى بمحضها لاجتذاب رأس المال الاجنبى الى مصر وأن الغرض المطلوب لن يتحقق الا بعد تقرير أحكام ايجابية تكفل لاصحاب رؤوس الاموال بالشروط والاوضاع المناسبة تحويل أموالهم وأرباحهم الى خارج البلاد وأن كل سياسة رحبة تتبع فى هذا السبيل سوف تؤدى الى جعل الوارد من رؤوس الاموال أوفر من الصادر منها

لهذا أعدت وزارة التجارة والصناعة مشروع القانون المرافق . وفيما يلى أهم ما تضمنه من أحكام

أولا ـ بينت المادة الاولى من المشروع ما يعتبر مالا أجنبيا ، وهو لا يخرج عن أحد العناصر الآتية :

(١) ـ النقد الاجنبى المحول لمصر عن طريق أحد البنوك المعتمدة من الادارة العامة للنقد بوزارة المالية والاقتصاد والذى يرغب صاحبه أو أصحابه فى استثماره فى مشروع من مشروعات التنمية الاقتصادية سواء أكان ذلك عن طريق المساهمة فى المشروع أو بعقد قرض له

(ب) ـ الاموال العينية بمختلف أنواعها اذا كانت مستوردة من الخارج للاغراض المنصوص عليها فى هذا القانون وقد ذكرت أهم أنواعها فى صلب المشروع

(ج) ـ الحقوق المعنوية المملوكة لاجانب مقيمين فى الخارج وقد ذكرت العلامات التجارية وحق الاختراع على سبيل المثال

وبهذا حصرت هذه المادة فئات المال دون أن تحصر الانواع التى تدخل فى هذه الفئات : ولكن رؤى من المناسب أن ينص على احوال معينة ينتفى فيها عن المال وصف «المال الاجنبى» بالمعنى المقصود فى القانون فنصت المادة فى عجزها على انه لا يعتبر مالا أجنبيا النقد الاجنبى الذى يحول لمصر من الخارج والذى يكون هناك التزام بتحويله وفقا لاحكام القوانين القائمة ، وكذلك ما يحول من النقد الاجنبى الى مصر لمواجهة المصاريف اللازمة لاقامة الاجانب فى مصر

ثانيا ـ بينت « المادة الثالثة » أن المال الاجنبى الذى يدخل مصر لا ينتفع بالاحكام التى يقررها هذا القانون الا اذا كان مستثمرا فى مشروعات للتنمية الاقتصادية سواء أكان ذلك فى الصناعة أم الزراعة أم التعدين أم القوى المحركة أم النقل أم السياحة ، وتقدير ذلك متروك للجنة المشار اليها فى المادة الخامسة

ثالثا ـ اجازت «المادة الثالثة» تحويل الربح الناتج عن استثمار المال الاجنبى الى الخارج بما لايجاوز ١٠٪ من القيمة المسجل بها وبالعملة الاصلية التى ورد بها ، ويقصد بذلك العملة الاجنبية التى سجل بها . وكل ما ترمى اليه هذه المادة هو تدبير النقد الاجنبى الذى يعادل ١٠ ٪ من القيمة التى سجل بها رأس المال عند وروده الى مصر لتحويله الى الخارج ويفرض أن أرباح المؤسسة وظروفها المالية والاقتصادية تسمح بما يكفى لتدبير هذه النسبة

واذا جاوز الربح فى سنة من السنوات نسبة الـ ١٠ ٪ من القيمة المسجل بها المال الاجنبى فان الزيادة تقيد لحساب السنوات التى يقل فيها الربح عنها كما يجوز أن يحول الى الخارج من الربح ما يزيد عن نسبة العشرة فى المائة فى حدود ما يحققه الاستثمار من عملة أجنبية

ويتم تحويل الربح بالسعر المعمول به وقت تحويله .

ويجوز بعد خمس سنوات من تاريخ استثمار المال الاجنبى اعادة تحويله الى الخارج بما لا يجاوز سنويا خمس القيمة المسجل بها . ويتم تحويل القيمة المسجل بها الى الخارج بذات العملة الوارد بها وبسعر الصرف المعمول به وقت تحويل كل دفعة على حدة . وحددت مدة ثلاثة أشهر من تاريخ الطلب لصدور الاذن بالتحويل المطلوب الى الخارج فى اداء قيمة المواد المسموح بتصديرها .

رابعا ـ أجازت « المادة الرابعة » للخبراء ورؤساء العمال الاجانب المستقدمين من الخارج للعمل فى مشروع من مشروعات التنمية الاقتصادية تحويل حصة من الاجور أو المرتبات أو المكافآت التى يحصلون عليها من الخارج بما لايجوز النصف منها • وقد روعى فى ذلك تمكينهم من مواجهة مصروفات عائلاتهم فى الخارج ومن ادخار جزء من مرتباتهم للانتفاع به عند عودتهم الى بلادهم •

خامسا ـ نصت « المادة الخامسة » على أن تنشأ بوزارة التجارة والصناعة لجنة تختص باستثمار المال الاجنبى يمثل فيها وزارة المالية والاقتصاد والمجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى والبنك المركزى ، على أن يترك أمر تشكيلها وتنظيم أعمالها بقرار من مجلس الوزراء

وتختص هذه اللجنة بكل مايتعلق باستثمار المال الاجنبى على التفصيل المبين فى هذه المادة وفيما يلى عرض لأهم هذه الاختصاصات :

(أ) الموافقة على اعتبار المشروع المراد استثمار المال الاجنبى فيه من مشروعات التنمية الاقتصادية ، فاذا لم توافق اللجنة على اعتباره كذلك ، فان المال الاجنبى لاينتفع بأحكام هذا القانون •

(ب) تعتمد اللجنة الحصة العينية والحقوق المعنوية التى ترد من الخارج وذلك اذا قدرت انها لازمة لمشروعات التنمية الاقتصادية • فاذا اعتمدت اللجنة على هذه الحصة العينية أو تلك الحقوق المعنوية فانها تقومها بنقد الدولة التى جاءت منها فى ضوء المستندات المقدمة وآراء الخبراء المختصين ، ويجب على اللجنة ان تنتهى من عملية التقويم فى فترة لاتجاوز ستة أشهر من تاريخ الطلب

(ج) يكون لدى اللجنة سجل مؤقت وسجل نهائى

ففى السجل المؤقت تسجل الحصة العينية والحقوق المعنوية وفقا للمستندات المقدمة ، وفى السجل النهائى تسجل الحصة العينية والحقوق المعنوية بعد تقويمها نهائيا وذلك خلال مدة لاتجاوز ستة أشهر من تاريخ الطلب ويتم التسجيل بعملة البلد الذى جاءت منه وبالعملة المصرية بسعر الصرف المعمول به وقت دخولها مصر •

(د) ابداء الرأى فى تحويل النسبة المقررة من الارباح الى الخارج بعد بحث المستندات الخاصة بحالة المشروع المالية

(هـ) تقديم المعلومات عن احكام التشريع والادارة فى مصر وتقديم البيانات الاحصائية والاقتصادية للهيئات الراغبة فى توظيف المال الاجنبى ، اذ أن الحصول على هذه المعلومات والبيانات مما لايستغنى عنه صاحب رأس المال الذى يريد توظيف أمواله خارج بلاده ، ومن أسباب التيسير ان يكون امداد الاجنبى بهذه البيانات والمعلومات مركزا فى اللجنة المشار اليها •

(و) خولت اللجنة حق الاتصال بالمصالح ذات الشأن كالادارة العامة للشركات فيما يتعلق باستخدام الخبراء الاجانب فى مصر ، ومعرفة حاجة البلاد اليهم وتحديد مدة الاقامة لهم ، ومصلحة الضرائب بشأن تحديد الحصة من الارباح التى يرخص بتحويلها الى الخارج

ومن المسائل التى تقع فى اختصاص هذه اللجنة مايجب اعتماد قراراتها فى شأنها بقرار من وزير التجارة والصناعة وهى المسائل المبينة فى الفقرات أ وب ود من المادة الخامسة بقرار من وزير التجارة والصناعة

ونظرا لتشعب اعمال اللجنة أجازت هذه المادة انشاء لجان فرعية تمثل فيها الوزارات والمصالح ذات الشأن لتحضير بعض المسائل التى تقع فى اختصاص اللجنة

سادسا ـ نصت «المادة السادسة» على مايجب ان يضمنه الطلب المقدم من صاحب المال الاجنبى للانتفاع بأحكام هذا القانون ، وحددت ميعاد ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم الطلب يجب على اللجنة قبل انقضائه أن تبدى رأيها فى الطلب المقدم اليها

قانون السجل التجارى

وافق مجلس الوزراء أخيرا على قانون السجل التجارى وقد اشتمل على النصوص والاحكام التالية :

مادة ١ ـ يعد فى كل محافظة أو مديرية دفتر ، يسمى السجل التجارى ، تقيد فيه أسماء التجار المصريين والاجانب أفرادا كانوا أو شركات اذا كان لهم فى دائرة المحافظة أو المديرية محل رئيسى أو مركز عام للشركة أو فرع أو وكالة

وتدون فى السجل المذكور جميع البيانات المنصوص عليها فى هذا القانون ويؤشر فيه بكل تغيير أو تعديل يطرأ عليها •

مادة ٢ ـ على كل تاجر ، خلال شهر من تاريخ افتتاح محله التجارى أو من تاريخ تملكه لمحل تجارى ، أن يقدم طلبا بقيد اسمه فى السجل الى مكتب السجل الواقع بدائرته هذا المحل

ويجب أن يكون طلب القيد من نسختين موقعتين من الطالب ، وأن يشتمل على البيانات الآتية :

اسم التاجر ولقبه ، وتاريخ ومحل ميلاده. وجنسيته والنظام المالى الذى حصل الزواج على مقتضاه ، والاهلية التجارية • والاسم الذى يباشر به التاجر تجارته • واسم المحل التجارى ، والسمة التجارية ان وجدت • ونوع التجارة • والتاريخ الذى بدأ فيه التاجر أعماله التجارية بالمملكة المصرية ، وتاريخ افتتاح المحل التجارى وعنوان المحل الرئيسى • وعناوين الفروع والوكالات التابعة للمحل الرئيسى ، سواء أكانت بالمملكة المصرية أم بالخارج • وأسماء وألقاب الوكلاء المفوضين وتاريخ ومحل ميلاد كل منهم وجنسيته • والمحال التى للتاجر فى دائرة مكتب السجل التجارى ذاته او فى دائرة مكاتب أخرى ، مع ذكر نوع تجارة كل محل وعنوانه وتاريخ افتتاحه ورقم قيده بالسجل التجارى • والمحال التى كانت للتاجر سابقا فى دائرة مكتب السجل التجارى ذاته أو فى دائرة مكاتب أخرى ، مع ذكر نوع تجارة كل محل وعنوانه وتاريخ افتتاحه ورقم قيده بالسجل التجارى والمحال التى كانت للتاجر سابقا فى دائرة مكتب السجل التجارى ذاته أو فى دائرة مكاتب أخرى ، مع ذكر نوع تجارة كل محل

وعنوانه وتاريخ افتتاحه وتاريخ اغلاقه ورقم قيده بالسجل ورقم تسجيل العلامات التجارية وبراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية المسجلة باسم التاجر

مادة ٣ – على كل تاجر أن يطلب القيد ايضا فى كل مكتب يوجد بدائرته فرع أو وكالة له، ويقدم طلب القيد ، خلال شهر من تاريخ افتتاح الفرع أو الوكالة ، من التاجر أو مدير الفرع أو الوكالة .

ويجب أن يكون طلب القيد من نسختين موقعتين من الطالب ، وأن يشتمل على البيانات الآتية :

اسم التاجر ولقبه ، وتاريخ ومحل ميلاده ، وجنسيته واسم المحل التجارى ، والسمة التجارية ان وجدت سواء للمحل الرئيسى أو للفرع . ورقم قيد المحل الرئيسى بالسجل التجارى . وعنوان المحل الرئيسى ، وكذلك عنوان الفرع أو الوكالة . ونوع التجارة . واسم ولقب مدير الفرع أو الوكالة ، وتاريخ ومحل ميلاده ، وجنسيته وتاريخ افتتاح الفرع أو الوكالة .

مادة ٤ – على التاجر أو مدير الفرع أو الوكالة أن يطلب ، طبقا للاوضاع المقررة للقيد ، التأشير فى السجل بأى تغيير أو تعديل يطرأ على البيانات المنصوص عليها فى المادتين ٢ ، ٣ ، ويقدم طلب التأشير خلال شهر من تاريخ العقد أو الحكم أو الواقعة التى تستلزم ذلك .

ويؤشر مكتب السجل التجارى ، من تلقاء نفسه ، بكل بيان يتعلق بالتاجر ويتم قيده فى السجل المنصوص عليه فى القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ الخاص ببيع المحال التجارية ورهنها

الاحكام ضد التجار

مادة ٥ – على قلم كتاب المحكمة ، التى تصدر منها الاحكام المبينة بعد ضد أحد التجار أن يرسل صورة من كل حكم – خلال ثلاثة أسابيع من تاريخ صدوره – الى مكتب السجل التجارى المختص للتأشير بمقتضاه فى السجل :

أحكام اشهار الافلاس أو الغائه ، والاحكام الصادرة بالتصديق على الصلح والاحكام الصادرة بعد اشهار الافلاس بتعيين وقت التوقف عن أداء الديون . وأحكام قفل التفليسة ، وأحكام اعادة فتحها . وأحكام اعادة الاعتبار . والامر الصادر بافتتاح اجراءات الصلح الواقى ، والاحكام الصادرة بالتصديق عليه أو بفسخه او ابطاله أو اقفال اجراءاته . والاحكام والقرارات الصادرة بتوقيع الحجز على التاجر ، أو بتعيين القيامة والوكلاء عن الغائبين أو بعزلهم ، أو برفع الحجر . والاحكام الصادرة بتوقيع عقوبة جنائية واسم القيم وتاريخ تعيينه والاحكام الصادرة بالطلاق أو بالتفرقة الجسمانية أو المالية اذا اقتضى الحال ذلك .

مادة ٦ – يقيد فى السجل التجارى اسم التاجر الذى له فى المملكة المصرية فرع أو وكالة اذا كان محله الرئيسى فى الخارج

ويحصل القيد بطلب يقدم من التاجر أو مدير الفرع أو الوكالة خلال شهر من تاريخ افتتاح الفرع أو الوكالة ، ويجب أن يكون طلب القيد من نسختين موقعتين من الطالب ، وان يشتمل على البيانات المنصوص عليها فى المادة ٢ مع ذكر اسم ولقب مدير الفرع أو الوكالة ، وتاريخ ومحل ميلاده ، وجنسيته .

ويؤشر فى السجل – طبقا للاوضاع السابقة – بجميع الوقائع والاحكام والاوامر والقرارات المنصوص عليها فى المادتين ٤و٥ اذا كانت صادرة فى المملكة المصرية أو وضعت عليها الصيغة التنفيذية من احدى المحاكم المصرية ، وكذلك يؤشر فى السجل بكل تغيير فى مدير الفرع أو الوكالة .

طلب القيد

مادة ٧ – على مديرى الشركات التجارية او وكلائها المديرين أن يقدموا طلب القيد ، خلال شهر من تاريخ تأليف الشركة ، من نسختين موقعتين من الطالب ويجب ان يشتمل الطلب على البيانات الآتية :

نوع الشركة . عنوانها أو اسمها ، والسمة التجارية ان وجدت . الغرض من تأسيس الشركة . عنوان مركزها العام ، عناوين الفروع والوكالات سواء أكانت بالمملكة المصرية أو بالخارج . ومقدار راس المال ، والمبالغ المؤداة منه ، والمبالغ التى تعهد الشركاء بادائها مع بيان حصة الشركاء الموصين ، وقيمة الحصص العينية ان وجدت وتاريخ ابتداء الشركة وتاريخ انتهائها . واسماء والقاب الشركاء المسئولين بالتضامن فى شركات التضامن او التوصية ، وتاريخ ومحل ميلاد كل منهم ، وجنسيته واسماء والقاب الشركاء أو غيرهم المنوط بهم ادارة الشركة ومن لهم حق التوقيع باسمها ، وتاريخ ومحل ميلاد كل منهم ، وجنسيته ، مع بيان مدى سلطتهم فى الادارة والتوقيع . ورقم تسجيل العلامات التجارية وبراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية المسجلة باسم الشركة

ويقدم طلب القيد مشفوعا بعقد تأسيس الشركة وصورة طبق الاصل منه ويحتفظ مكتب السجل بالصورة

مادة ٨ – على كل شركة تجارية طلب القيد أيضا فى كل مكتب يوجد بدائرته فرع أو وكالة لها ، ويقدم طلب القيد ، خلال شهر من تاريخ افتتاح الفرع أو الوكالة ، من مديرى الشركة أو وكلائها المديرين او من الفرع او الوكالة .

ويجب أن يكون طلب القيد من نسختين موقعتين من الطالب ، وأن يشتمل على البيانات الآتية :

نوع الشركة . وعنوانها أو اسمها ، والسمة التجارية ان وجدت سواء للمركز العام أو للفرع . ورقم قيد المركز العام بالسجل التجارى . وعنوان المركز العام ، وكذلك عنوان الفرع أو الوكالة . والغرض من تاسيس الشركة . واسم ولقب مدير الفرع أو الوكالة ، وتاريخ ومحل ميلاده ، وجنسيته . وتاريخ افتتاح الفرع أو الوكالة .

مادة ٩ – على مديرى الشركة التجارية أو وكلائها المديرين أو مدير الفرع أو الوكالة أو المصفين على حسب الاحوال ، أن يطلبوا – طبقا للاوضاع المقررة للقيد – التأشير فى السجل بما يأتى : – أى تغيير أو تعديل يطرأ على البيانات المنصوص عليها فى المادتين ٧و٨ وكل عقد يقضى بحل الشركة أو وضعها تحت التصفية ، مع بيان اسماء المصفين والقابهم ومدى سلطتهم ، وكذلك أى تغيير يحصل فى أشخاصهم .

ويجب تقديم طلب التأشير بهذه البيانات خلال شهر من تاريخ العقد أو الحكم أو الواقعة التى تستلزم ذلك .

ويؤشر مكتب السجل التجارى ، من تلقاء نفسه ، بكل بيان يتعلق بالشركة ويتم قيده فى السجل المنصوص عليه فى القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ الخاص ببيع المحال التجارية ورهنها .

مادة ١٠ – على قلم كتاب المحكمة ، التى تصدر منها الاحكام المبينة بعد ضد احدى الشركات التجارية ، أن يرسل صورة من كل حكم – خلال ثلاثة اسابيع من تاريخ صدوره – الى مكتب السجل التجارى المختص للتأشير بمقتضاه فى السجل :

وأحكام فصل الشركاء او عزل المديرين . وأحكام اشهار الافلاس أو الغائه ، والاحكام الصادرة بعد اشهار الافلاس بتعيين وقت التوقف عن أداء الديون . وأحكام حل الشركات ، وبطلانها ، وتعيين المصفين او عزلهم . والامر الصادر بافتتاح اجراءات الصلح الواقى ، والاحكام الصادرة بالتصديق عليه او بفسخه أو ابطاله أو اقفال اجراءاته ، والاحكام الصادرة بالتصديق على الصلح القضائى أو بفسخه أو ابطاله . واحكام قفل التفليسة ، واحكام اعادة فتحها . واحكام اعادة اعتبار الشركاء المتضامنين اللاحقة على حكم اشهار افلاس الشركة .

مادة ١١ – تقيد فى السجل التجارى الشركة التجارية التى لها فى المملكة المصرية فرع أو وكالة اذا كان مركزها العام فى الخارج

ويحصل القيد بطلب يقدم من مديرى الشركة أو وكلائها المديرين أو مدير الفرع أو الوكالة خلال شهر من تاريخ افتتاح الفرع أو الوكالة، ويجب أن يكون طلب القيد من نسختين موقعتين من الطالب ، وأن يشتمل على البيانات المنصوص عليها فى المادة ٧ مع ذكر اسم ولقب مدير الفرع أو الوكالة وتاريخ ومحل ميلاده ، وجنسيته .

ويكون طلب القيد مشفوعا بصورة طبق الاصل من عقد تأسيس الشركة يحتفظ بها مكتب السجل ، ويجب أن تكون الصورة مصدقا عليها من الجهة المختصة .

ويؤشر فى السجل – طبقا للاوضاع السابقة – بجميع الوقائع والاحكام والاوامر المنصوص عليها فى المادتين ٩و١٠ اذا كانت صادرة فى المملكة المصرية أو وضعت عليها الصيغة التنفيذية من احدى المحاكم المصرية ، وكذلك يؤشر فى السجل بكل تغيير فى مدير الفرع أو الوكالة

مادة ١٢ – على كل تاجر أو مدير فرع أو وكالة أن يودع – فى مكتب السجل التجارى – صورة توقيعه وصورة توقيع وكلائه المفوضين، وعلى كل شركة تجارية أن تودع بالمكتب ذاته صورة توقيع الشركاء أو غيرهم المنوط بهم ادارة الشركة وكذلك من لهم حق التوقيع باسمها .

ويجب أن تكون التوقيعات مصدقا عليها تصديقا رسميا ، ويقوم مقام التصديق التوقيع فى مكتب السجل التجارى

ويكون الايداع فى ذات الوقت الذى يقدم فيه طلب القيد أو طلب التأشير فى السجل اذا تضمن تعديلا فى بيان الاشخاص السابق ايداع صور توقيعاتهم عند طلب القيد

مادة ١٣ – على التاجر أو ورثته أو المصفين – حسب الاحوال – أن يطلبوا طبقا للاوضاع المقررة للقيد محو القيد فى الاحوال الآتية :

ترك التاجر لتجارته . وفاته . تصفية الشركة .

ويجب تقديم الطلب خلال شهر من تاريخ الواقعة التى تستوجب محو القيد ، فاذا لم يقدم أصحاب الشأن طلب المحو كان لمكتب السجل التجارى أن يمحو القيد من تلقاء نفسه .

مادة ١٤ – يدون مكتب السجل التجارى مشتملات الطلب فى السجل التجارى ، وترد للطالب احدى نسختى الطلب مؤشرا عليها

بحصول القيد في السجل

مادة ١٥ ـ لا يقبل طلب القيد أو التأشير في السجل أو طلب المحو الا اذا كان مستوفيا للشروط التي يتطلبها القانون واللائحة التنفيذية التي تصدر تنفيذا له ، وعلى مكتب السجل التجاري أن يتحقق من توافر هذه الشروط . وللمكتب المذكور أن يكلف الطالب بتقديم المستندات المؤيدة لصحة البيانات الواردة في الطلب .

ويجوز لكل من رفض طلبه أن يطعن أمام محكمة القضاء الاداري خلال ثلاثين يوما من تاريخ اعلانه بقرار مكتب السجل

مادة ١٦ ـ على كل تاجر أو شركة أن يذكر في جميع المكاتبات والمطبوعات المتعلقة بأعماله التجارية ـ بيان مكتب السجل التجاري المقيد به ورقم القيد .

كما يجب أن يثبت ـ باللغة العربية ـ على واجهة المحل اسمه التجاري مشفوعا برقم القيد .

مادة ١٧ ـ يجوز لأي شخص أن يحصل من مكتب السجل التجاري على مستخرجات من صفحة القيد ، وفي حالة عدم القيد يعطى المكتب شهادة بذلك

ولايجوز أن تشتمل الصور المستخرجة على ما يأتي :

أحكام اشهار الافلاس اذا حكم برد الاعتبار وأحكام وقرارات الحجر اذا قضى برفع الحجر .

مادة ١٨ ـ تصدر وزارة التجارة والصناعة صحيفة خاصة تشهر فيها البيانات التي ينص عليها في اللائحة التنفيذية

مادة ١٩ ـ كل مخالفة لأحكام هذا القانون يعاقب عليها بغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تجاوز مائة جنيه ، وفي حالة العود تضاعف الغرامة في حديها الادنى والاقصى ، ويعاقب بالعقوبة ذاتها كل من يخالف حكم المادة ٢٤ من هذا القانون .

مادة ٢٠ ـ مع عدم الاخلال بتطبيق عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر ، يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من قدم عمدا بيانات غير صحيحة سواء أكانت من البيانات الخاصة بالقيد او بالتأشير في السجل أم بالمحو ، وتأمر المحكمة بتصحيح هذه البيانات وفقا للاوضاع وفي المواعيد التي تحددها .

ويعاقب بالعقوبة ذاتها كل من ذكر ، على المكاتبات والمطبوعات المتعلقة بأعماله التجارية، ما يفيد القيد في السجل مع عدم حصوله ، او ذكر عليها رقم قيد ليس له ، وكذلك من يثبت على واجهة محله اسما تجاريا أو رقم قيد ليس له

مادة ٢١ ـ يصدر وزير التجارة والصناعة لائحة تنفيذية لهذا القانون وتشمل على الأخص : ـ

الشكل الذي يكون عليه السجل التجاري . وكيفية القيد ، والتأشير ، والمحو ، والفهارس التي تمسك بأسماء التجار والشركات المقيدة في السجل . واستمارات طلبات القيد والتأشير والمحو والمستخرجات والصور . ورسوم القيد والتأشير والمحو والمستخرجات والصور

مادة ٢٢ ـ يكون لرؤساء مكاتب السجل التجاري ومن يقوم بأعمالهم صفة رجال الضبط القضائي في تنفيذ احكام هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذا له

مادة ٢٣ ـ يلغى القانون رقم ٤٦ لسنة١٩٣٤ المشار اليه .

مادة ٢٤ ـ يجب على التجار والشركات المقيدة أسماؤهم في السجل التجاري ، قبل تاريخ العمل بهذا القانون ، طلب تعديل بيانات القيد خلال ثلاثة اشهر من تاريخ العمل به اذا كانت تخالف الاحكام الواردة فيه .

مصر المتمولين

أصدر وزير الماليةوالاقتصاد قرارين اداريين أحدهما رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٣ وهو خاص بالاخطارات الواجب تقديمها طبقا للمرسوم بقانون رقم ٧ لسنة ١٩٥٣ في شأن حصر الممولين الخاضعين للضرائب على الثروة المنقولة المقررة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على يرادات رؤوس الاموال المنقولةوعلى الارباح الصناعية والتجارية وعلى صاحبالعمل

والقرار الآخر رقم ٦١ لسنة ١٩٥٣ وهو خاص بالغاء بعض أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المذكور

وفيما يلي نص القرارين بعد الديباجة :

قرار رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٣

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٧ لسنة ١٩٥٣ في شأن حصر الممولين الخاضعين للضرائب على الثروة المنقولة المقررة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبةعلىايرادات رؤوس الاموال المنقولة وعلى الارباحالصناعية والتجارية وعلى كسب العمل . وعلى ما ارتآه مجلس الدولة . قرر وزير المالية والاقتصاد :

مادة ١ ـ يقدم الاخطار المنصوص عليه في الفقرة الاولى من المادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ٧ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه الى مأمور الضرائب الواقع في دائرة اختصاصه مركز المنشأة أو محلها الرئيسي طبقا للنموذج رقم ٥ ضرائب المرافق

ويجب أن ترافق الاخطار ـ بالنسبة الى الشركات المساهمة ـ نسخة من عدد الوقائع الذي تم فيه النشر عن الشركة أو صورة من عقد الشركة ونظامها الاساسي مع الاشارة الى عدد الوقائع الذي تم فيه النشر ورقمه ، كما يجب ابلاغ مصلحة الضرائب كل تعديل يطرأ على تكوين الشركة أو نظامها الاساسي وذلك خلال شهرين من تاريخ صدور المرسوم بذلك

أما بالنسبة الى الشركات غير المساهمة فترافق الاخطار صورة منعقدالشركة ،وملخص هذا العقد أو نسخة من الجريدة التي تم فيها النشر .

مادة ٢ ـ يقدم الاخطار المنصوص عليه في الفقرة الثالثة من المادة الاولى من المرسوم بقانون سالف الذكر الى مأمور الضرائبالواقع في دائرة اختصاصه مركز ادارة المنشأة أو محلها الرئيسي طبقا للنموذج رقم ٦ ضرائب المرفق .

ويجب أن ترافق الاخطار في حالة النزولعن المنشأة صورة من عقد النزول ، وفي حالة نقل مقرها صورة من عقد الايجار الجديد . .

مادة ٣ ـ يقدم الاخطار المنصوص عليه في المادة الثانية من المرسوم بقانون الى مأمور الضرائب الواقع في دائرة اختصاصه العقارطبقا للنموذج رقم ٧ ضرائب المرافق .

مادة ٤ ـ تقدم الاخطارات المنصوص عليها في المادة الثالثة من المرسوم بقانون طبقاللنموذج من رقم ٨ الى ١٧ ضرائب المرافقة

مادة ٥ ـ يعمل بهذا القرار من تاريخنشره في الجريدة الرسمية

قرار رقم ٦١ لسنة ١٩٥٣

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة وعلى الارباح الصناعية والتجارية وعلى كسب العمل المعدل بالقوانين رقم ٢٦ لسنة١٩٤٠ و٣٩ لسنة١٩٤١ و١٥و١٩ لسنة ١٩٤٢ و١٢٠ لسنة ١٩٤٤ و٢٩ لسنة ١٩٤٧ و١٣٧ و ١٩٢٨ لسنة ١٩٤٨ و١٤٦ و ١٨٩ لسنة ١٩٥٠ و ١٧٤ لسنة ١٩٥١

والمراسيم بقوانين رقم ٩٧ و ١٤٧ و ٢٤٠ و ٣٤٩ لسنة ١٩٥٢ و٣١ لسنة ١٩٥٣

وعلى القرار الصادر في ٢ فبراير سنة ١٩٣٩ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ سالف الذكر والقرارات المعدلة له

وعلى القرار رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالاخطارات الواجب تقديمها طبقا للمرسوم بقانون رقم ٧ لسنة ١٩٥٣ في شأن حصر الممولين الخاضعين للضرائب على الثروةالمنقولة المقررة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة المقررة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة وعلى الارباح الصناعية والتجارية وعلى كسب العمل . وعلى ما ارتآه مجلس الدولة قرر وزير المالية والاقتصاد :

المادة الاولى ـ تلغى المواد ١ و٢ و٣ و٤ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار اليها

المادة الثانية ـ يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

الاجراءات الجمركية

لرجال السلك السياسي

صدر امس قانون بتنظيم الاعفاءات الجمركية الممنوحة لرجال السلك السياسي والقنصلي الاجنبي ودور السفارات والمفوضيات . وننشر نصه بعد الديباجة فيما يلي :

مادة ١ ـ تعفى من المراجعة ورسوم الصادر والوارد والرسم القيمي الاضافي ورسوم الاستهلاك ورسم الانتاج على البنزين وعوائد الرصيف والرسوم البلدية .

« أ » الامتعة الشخصية وكلمايرد للاستعمال الشخصي للسفراء والوزراء المفوضين والقائمين بالاعمال والمستشارين والسكرتيرين والقناصل ونوابهم والملحقين المقيدين بالجداول التي تنشرها وزارة الخارجية وكذلك زوجاتهم واطفالهم القصر

« ب » ما تستورده دور السفاراتوالمفوضيات والقنصليات من أثاث واشياء بقصد الاستعمال الرسمي ، فيما عدا المواد الغذائية والمشروبات الروحية والادخنة .

مادة ٢ ـ لا تمنح الاعفاءات الواردة بالمادة الاولى ، الا بشرط المعاملة بالمثل وفي حدود تلك المعاملة وبعد اعتمادها من رئيس البعثة الدبلوماسي ، ويشترط لذلك ان تكون بوليصة الشحن محررة باسم من له الحق فيها . اما اذا كانت محررة باسم آخر أو لامر حاملها ، فلا يجوز الاعفاء الا باذن من وزير المالية والاقتصاد

مادة ٣ ـ تسري احكام الاعفاءات المنصوص عليها في المادتين السابقتين على ما سبق الافراج عنه من مصلحة الجمارك بالمخالفة لهذه الاحكام ، كما يرد ما يكون قد حصل من رسم انتاج على البنزين أو عوائد اضافية قبل العمل بهذا القانون .

مادة ٤ ـ يلغى البند (ثانيا) من الفقرة الاولى من المادة ٩ من اللائحة الجمركية المشار اليها .

مادة ٥ ـ على وزراء المالية والاقتصاد والخارجية والشئون البلدية والقروية كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

الافتتاح الكبير

للمؤسسة المصرية

التعميمة

الدار المصرية

للنظارات الطبية

٣١ شارع فؤاد الاول

بجوار سينما ريفولى

تليفون ٥٥٥٢٨ – س٠ت ٨٠٣٨٣



حضرة الدكتور نور الدين طراف وبجواره الدكتور ابراهيم عطا الله المدير العام المسئول

افتتح يوم الاثنين ٢٥ مايو سنة ١٩٥٢ حضرة الدكتورنورالدين طراف وزير الصحة الدار المصرية للنظارات الطبية فى حفل باهر ضم نخبة من كبار الشخصيات البارزة والاسرة الطبية ، ولقد لمسوا بأنفسهم ذلك المجهود الجبار الذى بذله الدكتورابراهيم عطا الله المدير العام المسئول وشاهدوا الاجهزة الجبارة التى لايوجد مثلها فى أى مؤسسة أخرى ، وقد أعجبوا بحسن النظام والترتيب الذى يشعر العميل بحسن الادارة وتوزيع الاضواء والهدوء الذى يسيطر على المؤسسة ومكاتبها فيشعر المريض بالراحة والطمانينة

ولقد جهزت تلك المؤسسة الناشئة بكل ما تحتاجه مصر من خامات

شركة مصر لنسج الحرير

صاحبها عبد الفتاح اللوزى بك

ألوان بديعة ورسومات جذابة لحرير الفساتين

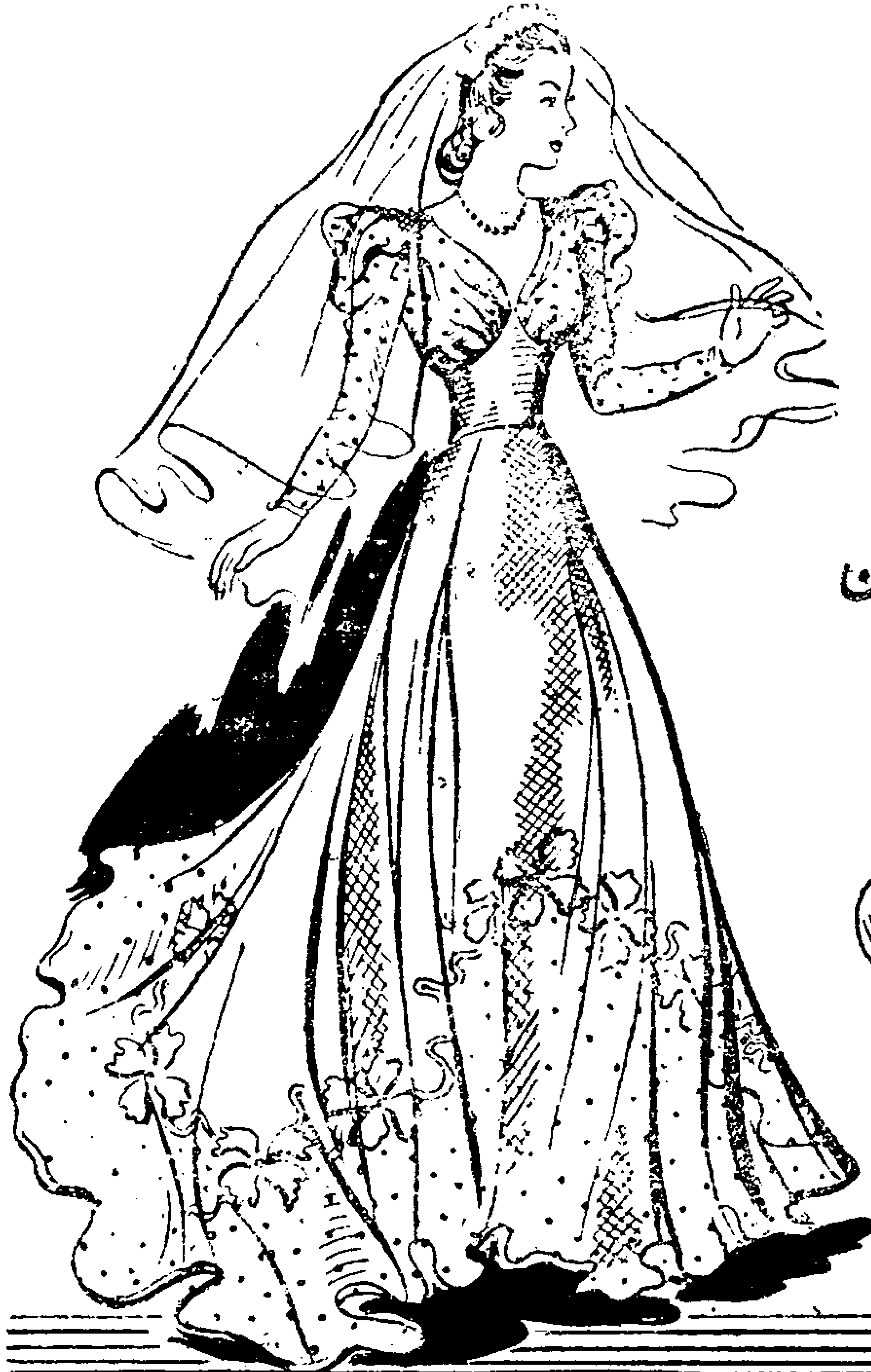
الإدارة

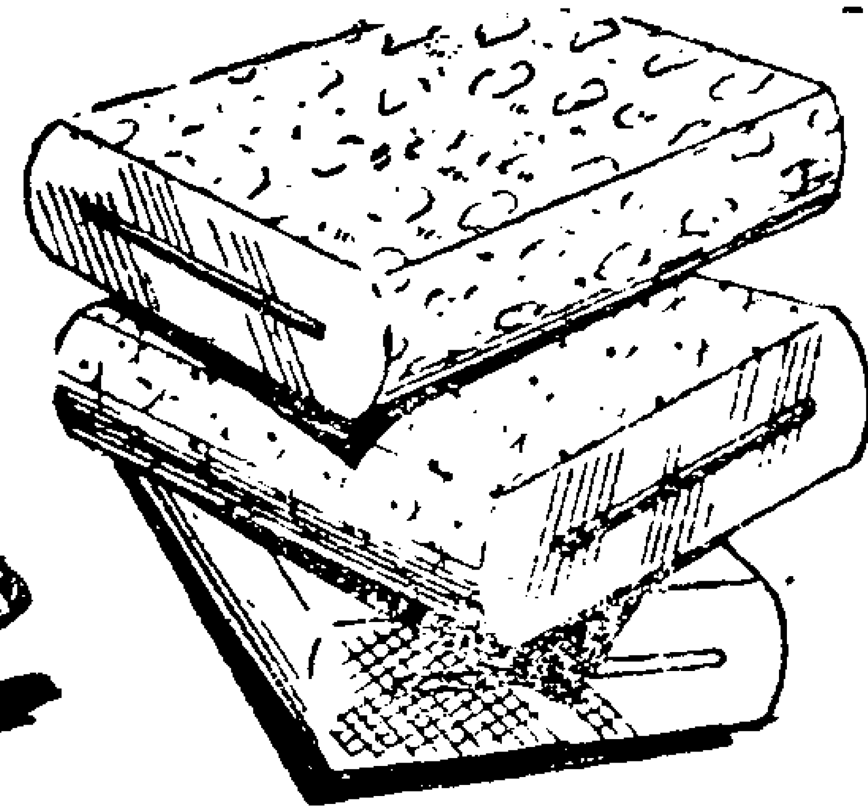
مصنع النسج

مصنع الصباغة

مصنع الطباعة

بكفر العلو بحلوان





الشركة المصرية الصميمة التى دعمت الاقتصاد المصرى ورفعت رايته خفاقة .

انتاجها يكفى السوق المصرى ... فشجعوها

رأسمالها المدفوع ٢٥٠٫٠٠٠ جنيه مصرى

احتياطياتها ٣٣٥٫٠٠٠ جنيه مصرى

مقاطعة اسرائيل

تعد جامعة الدول العربية ومكتب مقاطعة أسرائيل التابع لها قائمة سوداء بأسماء الافراد والشركات وناقلات الزيت والمنشآت التى لها فروع أو تتعامل مع أسرائيل بكيفية ما . وكان المفروض أن تنشر هذه القوائم السوداء حتى يعرف الناس مع من يتعاملون ومع من يجب أن لا يتعاملوا ، وحتى تعرف شركات الزيت أسماء لناقلات الممنوع التعامل معها.

ولكن العجيب أنه لا الجامعة العربية ولا المكتب الرئيسى لمقاطعة أسرائيل يعنى بنشر هذه القوائم السوداء ، مما يؤدى الى فقدانها كل جدواها ، لان الناس والشركات سيتعاملون مع الواردة أسماؤهم فى هذه القوائم بغير أن يدروا أنهم أنما يقترفون جريمة يعاقب عليها القانون

أن هذه القوائم يجب أن تطبع وأن توزع وأن تذاع بكل وسيلة لأن تطوى وتوضع آمنة سالمة فى أضبارة من اضابير أحد موظفى الجامعة العربية أو مكتب المقاطعة .



(طبعت بمطابع دار أخبار اليوم)



الاقتصاد والمحاسبة

العــــدد ٥٥
١٥ يونيو ١٩٥٣

صاحب الامتياز : عبد الله فكرى أباظة رئيس نادى التجارة
رئيس التحرير : أحمد عنان

الثمن
١٠ قروش

فى هذا العدد

رب ضارة نافعة

ان الازمة الاقتصادية التى اكتنفت الحياة المصرية ولا تزال آثارها باقية يجب ألا تعد شرا كلها ، فهناك جوانب خير لا يسع المرء الا الاعتراف بها

فاذا كانت بريطانيا قد أعرضت عن شراء القطن المصرى ، فقد حدا ذلك بمصر الى البحث عن أسواق جديدة فى بلدان لم تكن تعد عميلا منتظما القطن المصرى .

واذا كانت البطالة قد ظهرت بين طبقات المتعلمين وغير المتعلمين حتى اعترف بها المسؤولون فى تصريحاتهم وبياناتهم ، فقد أدى ذلك الى انصراف هؤلاء المتعطلين الى الاعتماد على أنفسهم بدلا من الاعتماد على الحكومة وسينشأ الجيل الجامعى الجديد وقد تملكته عقيدة راسخة وهى أن مستقبله فى العمل الحر لا فى دواوين الحكومة .

واذا كانت موارد المال قد نضبت عندما تولى النظام الحالى الحكم ، فقد جعل ذلك الحكومة توجه كل همها الى زيادة الدخل القومى بزيادة الانتاج زراعيا وصناعيا ومعدنيا ، وما التشريعات المشجعة لاستثمار رؤوس الاموال الاجنبية واستخدام الخبراء الاجانب والانتفاع بالنقطة الرابعة وتذليل مشكلات البحث عن المعادن، الا ثمرة طيبة من ثمار هذا الضيق. وينبغى ألا نكتفى بالتشريع ، لان التشريع وحده لا يؤدى الى زيادة ثروة أو اخراج معادن ، بل ينبغى أن يكون التشريع دائما مصحوبا بما يعززه من اغراءات عملية كفيلة بأن تنمى الثروة وتزيد رأس المال المستثمر فى مرافق الاقتصاد القومى

واذا كانت بورصة عقود القطن فى الاسكندرية قد أوصدت ، فان ذلك قد عمل أولا على تثبيت أسعار القطن، وعمل ثانيا على ابعاد المضاربين والمقامرين عن الحياة العامة ، فمثل هؤلاء خطر أيا كان نوع التجارة التى يشتغلون بها .

واذا كانت الدودة قد أغارت على محصول القطن فى هذا العام ، فانها زادت من تنبه المسؤولين الى ضرورة بذل كل جهد ومال وخبرة فى سبيل الاهتداء الى عقار مبيد يقطع دابر الدودة نهائيا، ولو كشفت مصر عقارا كهذا ، لأغناها ذلك عن كل كشف علمى آخر لأن معناه انقاذ ما لا يقل عن أربعين مليون جنيه سنويا تلتهمها الدودة .

لا يعيبنا أن تصيبنا المحن ، ولكن يعيبنا ألا نستخرج منها العبرة حتى نتجنبها فى المستقبل .

رب ضارة نافعة



دودة القطن

رزىء القطن فى هذا العام بالدودة التى جاءت مبكرة عن موعدها والتى تدل التقارير الواردة على وزارة الزراعة على خطورتها على المحصول • ومع أن حركة جمع اللطع مستمر منذ اللحظة التى اكتشفت فيها هذه اللطع ، الا أن مقاومة الدودة مهما بلغت أساليب احكامها لا تستطيع أن تمنع شرها منعا تاما وتخلص البلاد من آثامها

والعجيب أن قصة الدودة تكاد تتكرر فى كل عام على تفاوت فى شدة الاصابة أو ضعفها ، حتى ليقدرون أن مصر تفقد سنويا بسبب تفشى وباء دودة القطن ما لا يقل عن أربعين مليون جنيه وهو ثمن باهظ يتحمله الاقتصاد الوطنى ، بل يتحمله الفلاح المسكين الذى يعتمد اعتمادا جوهريا فى معاشه على القطن • فاذا اتفق أن أغارت أرجال الجراد فى سنة واحدة مع تفشى وباء الدودة ، خسر الاقتصاد الوطنى خسارة لا يستطاع تقدير مداها بالارقام

ومنذ أوائل هذا القرن والمفكرون يتنادون بضرورة بذل كل جهد حكومى للوصول الى الوسيلة الكفيلة بالقضاء على دودة القطن قضاء تاما ، بحيث لا يصاب بها النبات فى أى طور من أطوار حياتها • **بل لقد دعا البعض الى عرض مكافأة مالية بالغا ما بلغ سخاؤها تدفع الى أى عالم ، سواء كان مصريا أو أجنبيا ، يكتشف دواء أو عقارا يعصم شجيرة القطن من هذا الوباء الوافد الخطير • ويلوح أن هذا الاقتراح ينبغى أن يردد من جديد ، لان مصر تستشعر فى كل يوم حاجتها الى استنقاذ محصولها الرئيسى من الدودة التى لا ترحم** • والواقع أنه لو نجحت وزارة الزراعة بخبرائها وأقسامها المختلفة فى كشف دواء للقضاء على الدودة ، لكان هذا النجاح وحده حسبها • فهذه الوزارة كان ينبغى أن تكون وزارة خبراء وعلماء **وفنيين ، لا وزارة موظفين بيروقراطيين** (مكتبيين) يقومون بمجرد الاعمال الكتابية

واذا كانت مصر تستقدم خبراء فى كل أمر من أمورها ، فلم لا يكون فى طليعة الخبراء الذين تستقدمهم علماء النبات الذين لهم تجارب فى مكافحة الحشرات الزراعية ، ولا سيما العلماء الامريكيون الذين قطعوا شوطا بعيدا فى مكافحة آفات الحقل بأنواعها المعروفة فى أمريكا • فلعل مثل هذا التعاون العلمى يكون كفيلا بانقاذ مصر وثروة مصر من الدودة الفتاكة

المصايف المصرية

أقبل الصيف بحره ، ووجد المصريون أن باب السياحة الى الخارج موصد ، فكان لا معدى عن أن يتجهوا الى المصايف المصرية على شاطىء البحر المتوسط ، وتكاد تنحصر فى الاسكندرية وبورسعيد ورأس البر وبلطيم والخاشعة ومرسى مطروح

والواقع أنه ليس بين هذه المصايف جميعا مصيف يهيىء الراحة النسبية لنزلائه سوى الاسكندرية ، أما سائر المصايف فالسبيل الى بلوغها عسيرة وهى تفتقر الى النظافة والماء والكهرباء ووسائل المواصلات من بريد وبرق وتليفون وغير ذلك • ولما كان الاقبال على الاسكندرية فى موسم الصيف يضاعف تعداد السكان فيها ويؤدى الى تعذر الاهتداء الى أماكن للاقامة ، ويرفع أسعار الحاجات فى كل مكان فان كثيرين من سكان العاصمة يؤثرون البقاء فيها ملتمسين عزاء فى الاندية وحمامات السباحة المنتشرة فى بعض نواحيها •

غير أنه يحسن بمصر أن تضع لنفسها سياسة لانعاش مصايفها ، وخاصة وقد حبت الطبيعة مصر ببحرين عظيمين يمتدان بطول ساحليها الشمالى والشرقى ، وهما البحر المتوسط والبحر الاحمر • ولو عنيت الحكومة بأماكن الاصطياف كما تعنى الآن حكومة العراق بها ، لنشأت على الشواطىء المصرية مدن حديثة تشابه المدن المتناثرة على الشواطىء الايطالية والفرنسية والبريطانية من حيث توفر جميع وسائل الراحة فيها ، ومن حيث سهولة الوصول اليها ، مع عدم ازدحام المصطافين جميعا فى مدينة واحدة أو فى مدينتين

وينبغى أن يكون فصل الشتاء دائما فرصة للاستعداد لفصل الصيف ، ذلك لان جميع الاستعدادات التى تتخذ لاستقبال المصطافين تتخذ ارتجالا ، وكثيرا ما ينتهى الموسم قبل أن تنتهى هذه الاستعدادات •

كذلك ينبغى أن تهيأ الوسائل الكفيلة بتمكين طبقات الشعب المتوسطة وما دونها من الاصطياف ، فأن نفقات الاصطياف الباهظة كثيرا ما تثنيهم عن الاستمتاع بهذه الرياضة واذا أمكن التوسع فى انشاء أكشاك خلع الملابس وحمامات الدوش على الشواطىء ، كما تم ذلك فى الاسكندرية أخيرا فان هذا يمكن بسطاء الحال من ارتياد الشواطىء فى فترة الصيف دون ما حاجة الى استئجار عشش أو كبائن أو حجرات

الحكومة والتعامل مع الجمهور

تستطيع الحكومة دائما أن تظفر بجميع حقوقها من الجمهور بالقوانين التى تسنها والتى تتوسع فى سنها كلما تبينت أن أداتها عاجزة عن انالتها جميع هذه الحقوق

ولكن كيف السبيل الى أن ينال الرجل العادى حقه من الحكومة ؟

قد يكون الالتجاء الى القضاء سبيلا لبلوغ هذا الحق ، ولكن دون ذلك كثيرا من النفقة ، وكثيرا من الوقت ، والاحكام القضائية اذا أبطأت ، لم تمنع الضرر من الوقوع على رافع الدعوى حتى وان كسبها آخر الامر

مثال ذلك أن وزارة الاشغال عمدت منذ أربع سنوات الى نزع ملكية ثمانية فدادين ونصف فدان مملوكة لأحد الزراع لتستخدمها فى أعمال الرى ، ولم تحاول الوزارة أن تتفق على ثمن هذه الارض مع صاحبها ، بل استندت الى سلطتها المطلقة فى **تحقيق مشيئتها**

ومنذ ذلك الوقت ، وصاحب الارض يكتب الى وزارة الاشغال ، ووزارة المالية ومصلحة المساحة دون أن يتلقى حتى اشعارا بأن هذه الارض قد نزعت ملكيتها لأغراض الرى • وأخيرا رفع قضية على وزيرى المالية والاشغال متضامنين مطالبا بثمن هذه الارض وريعها وقيمة الضرائب التى لا يزال يؤديها حتى اليوم عنها وو...

ولكن القضية تؤجل جلسة بعد أخرى ، وشهرا بعد آخر ، وليس التقادم فى مثل هذه القضايا مفيدا لانه يؤدى الى ازالة بعض عناصر القضية مثل حدود قطعة الارض وزمان نزع ملكيتها وما الى ذلك

ان الحكومة تريد من الناس أن يقوموا نحوها بواجباتهم ، فلا أقل من أن تقوم هى بما عليها من واجبات

السيد خلوصي طوغاي سفير تركيا يتحدث عن

الاتفاق التجاري الجديد بين حكومتي مصر وتركيا

رأيت بمناسبة الاتفاق التجاري الذي عقد بين الحكومتين المصرية والتركية أن أتحدث الى السيد خلوصي أحمد فؤاد طوغاي سفير تركيا في مصر عن العلاقات التجارية بين الدولتين وعما يرتجى من وراء عقد هذا الاتفاق .

فطلبت منه أن يعقب على الاتفاق بكلمة يبدى فيها شعوره في هذا الصدد ، فقال :

أرادت الحكومة التركية ان تبرهن مرة أخرى على رغبتها الصادقة في تعزيز علاقتها مع مصر ، فأوفدت الى القاهرة وفدا تجاريا رغبة في عقد اتفاقات تجارية واتفاق لشؤون الدفع وبعد مفاوضات مسهبة استغرقت أربعة أشهر ، وصل الفريقان الى اتفاق أمضى في أول يونيو وسيصبح سارى المفعول في خلال بضعة أسابيع

وقال السفير : ينبغي ألا ننسى أن هذه هي المرة الاولى التي فيها ترتبط الدولتان باتفاق تجاري واتفاق دافع ، ومن ثم يتعذر علينا أن نصدر حكما على هذه الوثيقة قبل أن نرى كيفية تطبيقها . ولكن في وسعنا الآن أن نقول ان هذا الاتفاق يسمح بزيادة معقولة في مقدار التبادل التجاري بين تركيا ومصر بفضل تسهيلات الدفع التي تقررت . والواقع أن دفع ثمن السلع المتبادلة سيتم بالعملة المحلية لكل من الدولتين ، وعند انتهاء أجل الاتفاق يقوم الطرف الدائن بتسوية رصيد الحساب عن طريق اصدار سلع . ولا ريب في أن هذه التسهيلات لن تقصر عن أن تؤثر تأثيرا ناجعا في أسواق الدولتين ، ولا سيما في الوقت الحاضر حيث يزداد الدفع بالعملات الحرة صعوبة .

ولم نر من المجدى أن نرفق الاتفاق بقوائم بأسماء السلع التي يتم تبادلها ، وان كان الوفد التركي قد انتهز فرصة اقامته في مصر فدرس امكانيات السوق المصرية أمام المستوردين الترك .

السلع التي يمكن استيرادها من مصر

وقال السيد طوغاي : لقد وجدنا مواد كثيرة منها المنسوجات القطنية وغزل القطن والفوسفات والاسمنت والمصنوعات الزجاجية مما يجذب اهتماما كبيرا من جانب المستوردين الترك . ومما يدعو الى الغبطة أن يعقد المصريون صلات مع الاسواق التركية لالتماس الوسائل الكفيلة بتنشيط التبادل التجاري بين الدولتين

ادخال الصناعة في مصر

وسألت السفير التركي رأيه في تصنيع مصر فأجاب :

المعروف أن الاستقلال السياسي لدولة ما يرتبط ارتباطا وثيقا باستقلالها الاقتصادي . والاقتصاديون يعرفون الدولة العصرية بأنها جماعة تهدف الى الصناعات الكبرى مستغلة في ذلك جميع مواردها الطبيعية المدخرة في الارض التي تقوم عليها هذه الدولة . أي بعبارة أخرى أن الدولة يجب عليها أن تنشىء فيها الصناعات التي تلائم خير ملاءمة أحوالها الجغرافية والاقتصادية

ورجوت السيد خلوصي احمد فؤاد طوغاي أن يبدى رأيه في ما يتعلق بنظام الاستيراد الحالي في مصر ، فأجاب :

أن الميزان التجاري المختل وان مصاعب العملات الاجنبية تكره الحكومات أحيانا على تحديد وارداتها ووضع قيود مشددة على تحويل العملات .

ومع أن هذا أمر معقول بسبب العقبات الراهنة ، الا أن هذه الاجراءات لا تزيد في حد ذاتها عن كونها مسكنات وتؤدى آخر الامر الى تأثير ضار بالاقتصاد القومي ، فتتسبب في ارتفاع الاسعار وتخفض القدرة الشرائية لدى جمهرة المستهلكين

ولا تجدى القيود الا في فترات تنظيم اقتصاد الدولة أو تعديله ، أعنى اذا اقتصر على مواد الترف دون سواها . والرأى عندى أن خير سبيل لتسوية العجز في ميزان المدفوعات هو تشجيع الاصدار .

الاقتصاد الوطني التركي

وسألت السيد فؤاد طوغاي عن الاقتصاد الوطني التركي فأجاب ان هذا الاقتصاد يعتمد اعتمادا جوهريا على الانتاج الزراعي المنوع بفضل تفاوت المناخ وخصوبة التربة .

وفي المنزلة الاولى من انتاجنا الحبوب والتبغ والخضر والنباتات الصناعية والفاكهة بأنواعها . والتربة التركية علاوة على ذلك تحتوى على مدخرات كبيرة من الثروة المعدنية التي تتخذ الآن اجراءات تقويمها . والمواد المعدنية الرئيسية التي تستغل على نطاق واسع هي الكروم والفحم النباتي والليجنيت والحديد والنحاس والرصاص والمنجنيز والانتيمون والزئبق . ويمكن القول أن تركيا تحتكر الكروم في الاسواق العالمية ، والواقع انها تمد العالم بربع انتاجه من هذا المعدن .

وبعد السنوات العسيرة التي اجتازتها تركيا في أثناء الحرب العالمية الثانية والتي أكرهت الحكومة على وضع نظام للرقابة على الاسعار والتوزيع بالجرايات وكذلك نظام الرخص ، أشرق عهد جديد عندما تقبلت تركيا مشروع مارشال ثم عندما انضمت الى اتحاد الدفع الاوربي . ومنذ ذلك الوقت نشطت أعمال استثمار الاراضي الزراعية والمناجم نشاطا استثنائيا ، وللتمثيل على ذلك أذكر مثالا واحدا . **فقد ارتفع انتاج الحبوب من ٥ ملايين طن في سنة ١٩٤٨ حتى تجاوز ١٥ مليونا في عام ١٩٥٣ والفضل في ذلك راجع بداهة الى ادخال الآلات الحديثة الى الزراعة مما أدى بدوره الى توسيع مساحة الاراضي الزراعية . وقد بلغ عدد الجرارات التي يستخدمها المزارعون في العام الحالي ٣٥ ألفا مقابل ٣ آلاف في عام ١٩٤٩ .**

وختم السفير التركي حديثه قائلا: صحيح أن ميزان الدفع التركي كان في غير مصلحتها في بضع السنين الاخيرة ، غير أن هذا العجز سيتم تصحيحه الى حد كبير عن طريق زيادة الانتاج ، وهو ما يتجلى في جميع مرافق الاقتصاد الوطني .

م . ك . بولاد

في السياسة الاقتصادية

فترة التنظيم الاقتصادى فى مصر

تعقب النتائج التطبيقية للتشريعات التجارية الجديدة

استقراء أسباب ارتفاع أرقام الملكية الصناعية أو انخفاضها

تصدر فى كل يوم تشريعات جديدة يراد بها تنظيم ناحيـــة من نواحى الاقتصاد فى مصر ، كالضريبة العامة على الايراد ، وقواعد أخراج النقد ، وقوانين حصر المولين ومسك الدفاتر والتسجيل التجارى ..

ولا نظن أن مصر عرفت فترة فى حياتها الحديثة عمرت بقوانين كثيرة متوالية ، كتلك الفترة التى هى فى الواقع مرحلة أنتقال من أقتصاد كان يعتمد على الارتجال الى اقتصاد يستند الى سياسة موجهة بعيدة المدى

غير أن هناك ملاحظات لا معدى عن أبدائها فى صدد هذه التشريعات :

أولا — فهذه التشريعات تصـدر بالجملة فلا يتـاح أمعان النظر فيها ومراعاة جميع الاحتمالات والظروف وقد كان من نتيجة ذلك أن بادرت الحكومة الى ادخال تعديلات جوهرية على بعض هذه القوانين ثم أردفتهـا بتعديلات أخرى . وليست التعديلات الكثيرة فى القوانين أمرا محببا ، ولا سيما اذا كانت المدة بين كل تعديل وآخر قصيرة قصرا يحول دون أمهال القوانين لكى تستقر وتأخذ مكانها فى الحياة التشريعية والحياة العملية

ثانيا — أن هذه التشريعات صدرت من فوق ، أعنى أن الحكومة هى التى وضعتها دون أن تأخذ آراء الهيئات التى تشملها هذه القوانين فى رعايتها فكان من نتيجة ذلك أن بادر الاطباء والمحامون وأساتذة الجامعة المشتغلون بالمهن الحرة الى عقد اجتماعات وأبداء ملاحظات على تشريع الضريبة العامة على الايراد لتقـديمها الى الحكـومة رجاء أعادة النظر فى هذا التشريع . كما بادر التجار من ناحيتهم فعقدوا أجتماعات بحثوا فى خلالها التشريع الجديد الخاص بالتهرب من الضرائب وأعدوا مذكرة قدمت الى الحـكومة فيها أعتـراض جوهـرى على بعض ماانطوى عليه هذا التشريع

ولو كان المسؤولون يستشيرون ذوى الشأن قبل أصدار التشريعات ، لوفروا على أنفسهم كثيرا من العناء الذى يجىء فى أعقاب اصدار هـذه التشريعات .

ثالثا — أن بعض التشريعات التى أصدرتها الحكومة أخيرا فيه تعارض مع القـرارات التى اتخـذها مؤتمر وزراء مالية البلدان العربيـــة الذى عقد أخيرا فى بيروت ومثل مصر فيه الدكتور عبد الجليل العمـرى وزير المالية والدكتور محمد توفيق يونس وكيلها . فبينما تعاقب القوانين على تهريب النقد الى الخارج ، نرى مؤتمر بيروت يقرر حرية تداول الاموال بين البلدان العربية . ولا ريب فى أن أباحة أنتقال الاموال من قطر الى قطر قـد يسمح لهذا المال بأن ينتقل الى قطر ثان وثالث ورابع مما لا ضابط له

رابعا — أن التشريعات الجـديدة أتسم بعضـها بشىء من التسـامح كتشريع المنـاجم والمحاجر وتشريع أستثمار رؤوس الاموال الاجنبية ، بينما اتسـم البعض الآخر بالتزمت والشدة كتشريع التهرب من الضريبة وتهريب الاموال الى الخارج . وكان يحسن أن يكون أفتراض حسن النية أساس هذه التشريعات

خامسا — أن رفع عقوبة الغرامة فى بعض الحالات الى ثلاثة أضعاف الضريبة المقدرة على المنشأة الصناعية أو المول قد يكون له عواقب بعيدة المدى على حياة هذه المنشأة .

ومن الامثلة على ذلك مثلا أن أحدى المنشآت الصناعية قدرت عليها ضريبة قدرها ستون ألفا من الجنيهات ، ستضاعف ثلاث مرات فتصبح ١٨٠ ألف جنيه أذا أدينت بتهمة «التهرب» وفى ذلك ماقد يصيب هـذه المنشأة بالفالج أو بما هو أشد .

سادسا — أنه يحسن بالمسؤولين أن يعمـلوا جادين على أستقصاء النتائج المترتبـة على أصدار هذه التشريعات . فكم من شركات التعدين مثلا تقدم الى الحكومة طالبا الحصول على عقود ايجار للبحث عن المعادن المدخـرة فى الارض ، بعـد صدور قانون المناجم والمحـاجر ؟ وكم من الشركات أو الهيئـات الاجنبيـــة أستقدمت من الخارج رؤوس أموال لاستثمارها فى المجال الصناعى المحلى بعد صدور قانون استثمار رأس المال الاجنبى ؟ وكم من الاموال تمت جبايتها بعد صدور قانون التهرب من الضريبة وكم من الخبراء الاجانب جاءوا الى مصر منذ وضعت تشريعات لتيسير مهمة أقامتهم وعملهم فى مصر ؟

فلا يستطيع احد أن يقول بصيغة الجزم أن هذه القوانين هى القـوانين المثلى الا اذا برهنت التجربة على أنها كذلك .

ويحسـن بالمسؤولين كذلك أن يصغوا الى كل ما يقـال فى هـذه التشريعات ، سواء كان مايقال تزكية لها أو نقدا لبعض وجوهها . فقـد نشرنا فى هذه المجلة منذ شهر مضى مقالا ترجمناه عن مجلة «ذى بتروليم برس سرفيس» الانجليزية يتضمن وجهة نظر شركات الزيت فى قانون المناجم والمحاجر الجديد ، وفيه أبدت هذه الشركات تحفظات فى ما يتعلق بصناعة التعدين فى مصر أهمها :

أولا — أن شركات الزيت تخشى ، بعد نقض اتفـاق الاسعار بفتوى مجلس الدولة ، أن يتكرر مثل هذا مستقبلا ، وخاصة لان الشركات تعد الاسعار فى مصر غير مجزية بالنسبة للسعر العالمى

ثانيا — أن الشركات التى كانت تستمتع بحقوق الاولوية فى الحصول على رخص التنقيب قد فقدت هذه الحقوق وأصبحت بذلك على قـدم المساواة مع الشركات المستجدة

ثالثا — أن مغريات صناعة الزيت فى مصر أقل منها فى بلدان أخرى فى الشرق الاوسط سـواء من حيث امكانيات الانتاج أو من حيث التشريعات

المقننه لهذا الانتاج

وعندما نشرنا هذا المقال بما فيه من تحفظات ، كنا نود أن يعيره الدكتور حلمى بهجت بدوى وزير التجارة والصناعة أهتمامه ، ويبادر الى أزالة مخاوف هذه الشركات ، ولكن شيئا من هذا لم يحدث ، فى مانعلم ، ولعله يحدث فى القريب .

ولا بد كذلك من عدم الاقتصار على أذاعة أرقام صماء عن الملكية الصناعية فى مصر كما تفعل مصلحة الصناعة فى كل شهر . فلا يكفى مثلا أن يذاع أن عدد أحكام الافلاس بلغ فى شهر أربعين حالة مثلا ، بل ينبغى تبيان الاسباب المباشرة التى أدت الى اصدار هذه الاحكام حتى يكون مرشدا للباحثين . وبدلا من أن تذاع احصاءات يتبين منها أن رؤوس أموال الشركات التى مركزها العام فى الخارج والتى لها نشاط فى مصر قد انخفضت فى شهر أبريل الماضى الى ٩١ر٨١٠ جنيهات بعد ما كانت ١ر١٧٢ر٠١٠ جنيهات فى أبريل ١٩٥٢ ، وجب أن تذاع أسباب هذا الانخفاض الكبير معونة للباحثين .

ففترة التنظيم الاقتصادى التى تجتازها مصر الآن تحتم عليها أن تكون مفتوحة العينين لكل أعتبار مهما ضؤل شأنه مادام له فى الاقتصاد المحلى تأثير ما

هذا وقد عقدت مصر اخيرا أتفاقات تجارية كثيرة مع معظم البلدان التى لها معها صلات تجارية : مع ايطاليا واليونان وتركيا وهولندا وسويسرا وتشيكوسلوفاكيا وروسيا وغيرها ، وبمقتضى معظم هذه الاتفاقات تم أعداد حساب مصرفى يقوم بتمويل العمليات التجارية ، بحيث لا تدعو الحاجة الى تحويل العملة أو الى الدفع بعملات صعبة أو عسيرة المنال .. والمفروض أن يكون الميزان التجارى متوازنا مع هذه البلدان فتتعادل قيمة الصادرات مع قيمة الواردات . غير أنه تبين أخيرا أن الميزان قد رجح الى مصلحة ايطاليا ولغير مصلحة مصر ، وصار الفرق فى الحسابين نحو مليون ونصف مليون من الجنيهات ، مما دعا الى سفر مندوب من مصر الى ايطاليا للعمل على موازنة هذا الحساب . ومثل هذا الخلل فى الميزان التجارى قد يحدث مع البلدان الاخرى اذ لم يكن هناك تنبه دائم لسير العمليات التجارية مع كل دولة من الدول التى تعاقدت مصر معها .

ولوحظ كذلك أن معظم البلاد العربية لم تعقد اتفاقات تجارية كهذه مع مصر ، ولذلك تسير التجارة متعثرة ساعة بسبب قيود العملة ، وساعة أخرى بسبب قوانين الاصدار ، ولعل فى القرارات التى أتخذها مؤتمر بيروت الاقتصادى مايذلل هذه العقبة ، ويجعل الانسياب التجارى بين البلدان العربية طبيعيا لايعترضه معترض

ومما لوحظ على التشريع الذى أنتوت الحكومة أصداره بشأن منع السفر الى الخارج أن حركة الطيران والملاحة البحرية فى مصر أنتابها شبه ركود حتى أن شركات الطيران المحلية أضطرت الى الغاء سفراتها الى الخارج باستثناء بعض الخطوط القريبة النشطة . وبدهى أن هذا أمر لم يقصده المشرع ، فلعل فى التنبيه اليه مايدعو الى أعطائه شيئا من الاهتمام يعيد اليه حركة الملاحة الجوية والبحرية والتجارة العابرة نشاطها السابق ، وهى مورد هام من موارد الثروة القومية

وصفوة القول ، أن فترة التنظيم الاقتصادى هذه ، يجب أن تكون فترة دراسة عميقة لجميع مناحى الحياة الاقتصادية لمصر ، لاستدراك ما قد يكون غاب عن المشرع ولتدارك ماعساه يصاح مايعوزه اصلاح . يساعد على تحقيق ذلك ماتستمتع به مصر الآن من أستقرار سياسى وما كسبته أخيرا من سمعة طيبة فى العالم ، فهذا الاستقرار وتلك السمعة يجب أن يترجمها الى لغة الارقام وهى اللغة الوحيدة التى تنطق — فى صمتها — بأبلغ كلام

وديع فلسطين

ايرادات شركة القنال فى مايو

بلغت جملة ايرادات شركة قنال السويس فى شهر مايو الفائت ٢ر٤٨١ر٠٠٠ جنيه مصرى مقابل ٢ر٤٤٦ر٤٠٠ جنيه فى شهر أبريل و ٢ر٤٠٣ر٣٠٠ جنيه فى شهر مايو من العام الماضى

وبلغت جملة ايرادات الشركة فى الاشهر الخمسة الاولى من العام الحالى ١١ر٦٩٠ر٠٠٠ جنيه مصرى مقابل ١١ر٣٥٦ر١٠٠ جنيه فى مثل هذه الفترة من العام الماضى .

تقدير الرصيد الثابت من الزيت وانتاج العالم من خامته الى نهاية ١٩٥١

أصدرت هيئة الامم المتحدة تقريرا عن الاحوال الاقتصادية لمنطقة الشرق الاوسط فى عامى ١٩٥١ — ١٩٥٢ تضمن احصاء بتقدير الرصيد الثابت من الزيت فى العالم وجملة ما تم انتاجه من خامته حتى نهاية سنة ١٩٥١ ومنه تتبين منزلة الشرق الاوسط بالنسبة للاقتصاد العالمى . والجدول التالى الموضحة أرقامه بآلاف الاطنان المترية يوضح ذلك :

الدولة	الرصيد الثابت	النسبة المئوية	سنة الكشف	انتاج الزيت الخام	النسبة المئوية
البحرين	٤٠ر٩٠٠	٠ر٣	١٩٣٣	١٨ر١٠٠	٠ر٢
مصر	٢٣ر٤٠٠	٠و٢	١٩١١	٢٤ر٢٠٠	٠ر٣
ايران	١ر٧٢٢ر٣٠٠	١٢ر٦	١٩١٣	٣٣٢ر٩٥٠	٣ر٥
العراق	١ر٤٠٣ر٧٠٠	١٠ر٣	١٩٢٧	٧٢ر٦٥٠	٠ر٨
الكويت	٢ر١٧٢ر٧٠٠	١٥ر٩	١٩٤٦	٦٧ر٤٠٠	٠ر٧
قطر	١٣٥ر١٠٠	١	١٩٤٩	٤ر١٠٠	—
المملكة السعودية	١ر٤٨٢ر٩٠٠	١٠ر٨	١٩٣٦	١٣٤ر٧٠٠	١ر٤
تركيا	٣ر٤٠٠	—	١٩٤٨	٥٠	—
الشرق الاوسط	**٦ر٩٨٤ر٤٠٠**	**٥١ر١**	**١٩١١**	**٦٥٤ر١٥٠**	**٦ر٩**
العالم	**١٣ر٦٧٠ر٤٠٠**	**١٠٠**	**١٨٥٧**	**٩ر٤٩٩ر٥٥٠**	**١٠٠**

شرط السن فى مشروع قانون الشركات

حديث للاقتصادى الكبير الدكتور يوسف نحاس

أذيع نص القانون الجديد للشركات وأعلن الدكتور حلمى بهجت بدوى وزير التجارة والصناعة ترحيبه بالاصغاء الى الملاحظات التى تبدى حول هذا القانون

وقد رجع محرر « الاقتصاد والمحاسبة » الى الاقتصادى الكبير الدكتور يوسف نحاس الحاصل على دكتوراه فى العلوم الاقتصادية والمالية من جامعة باريس والذى عالج هذه الشؤون أكثر من نصف قرن ، وسأله ان يبدى ملاحظاته على ما جاء فى مشروع قانون تنظيم الشركات.

فقال الدكتور نحاس ان التشريع الجديد للشركات المساهمة ينص على ان يتقاعد عضو مجلس الاداره لدى بلوغه سنا معينه هى سن السبعين.

وقد عن لى ان اقول ما يلى :

أولا — ان عضو مجلس الادارة تنتخبه الجمعيه العموميه للمساهمين لمدة قصيرة ولها حق اعادة انتخابه أو انتخاب غيره اذا رأت أنه لم يعد يصلح للقيام بأعباء وظيفته . وليس للحكومة ان تتدخل فى امر تعيينه او فى اقالته ولا سيما اذا كانت الشركه تمارس عملا حرا غير متصل بالحكومه من قريب أو بعيد .

ثانيا — أن مصلحة الشركة نفسها قد تقضى بأن يستمر العضو مواصلا لعمله فيها ما دام مستطيعا ذلك ، لان خبرته الطويلة تحقق للشركة خيرا غير منكور قد يضيع عليها أو يضيع جله اذا استبدل بغيره

ثالثا — انه من الاجحاف الذى لا مبرر له أن ينحى القانون بسبب السن عضوا يكون قد وظف مالا كثيرا فى شراء أسهم الشركة ويهمه بالطبع أن يراقب عن كثب حسن سير ادارتها . أما أن يترك أمواله تحت رحمة أعضاء جدد يعتقد أنهم لا يتقنون العمل وليست لهم مصلحة شخصية مثل مصلحته هو فى الاهتمام بشؤون الشركة ، فهذا ليس من العدل ، وسيكون له أثر سىء فى البورصة لان الاسعار تتأثر حتما من خروج العضو المتقاعد الذى له مقدار كبير من الاسهم ، اذا هو طرحها للبيع ومعلوم أن جميع الاسهم قد نزلت أسعارها الآن نزولا وصل بها الى نصف القيمة التى كانت قد بلغتها قبلا ، فلا يحسن أن نزيد العوامل النزولية بتلك الاسعار اضرارا بالاقتصاد القومى .

رابعا — اذا قيل أن شرط السن قد يوجد عند غيرنا ، فلا يمارى أحد من أن لكل دولة ظروفها وملابساتها، وليس من اصالة الرأى أن نقلد سوانا فى الاخذ بنظم أجنبية لا تلائم بيئتنا

خامسا — أن وظيفة القانون هى حماية المساهمين من سوء التصرف ومن استغلال المديرين ومن الاستباحات التى قد يقدمون عليها بلا مبالاة ولا رادع . فالواجب الاوحد اذن هو احكام الرقابة على تصرفات أعضاء مجلس الادارة لا التدخل فى أمر سنهم

سادسا — بديهى أن السن فى ذاتها غير مانعة من حسن الانتاج والاضطلاع بأجسم المهام . فقد بقى المركيز دى فوجيه رئيسا لمجلس ادارة شركة القنال الى يوم وفاته وكانت سنه قد جاوزت الثمانين ، وتضم مجالس الادارة فى جميع البلدان شيوخا بين أعضائها كما أن على رأس الحكومات رجالا مثل تشرشل قد ناهزوا الثمانين ولم يقل أحد بوجوب تنحيتهم ونحن أنفسنا قد عينا شيخا للاسلام زادت سنه على السن التى يحددها المشروع لتقاعد أعضاء مجالس الادارة

سابعا — ينبغى أن يوضع موضع الاعتبار الجدى أن شرط السن سيحول دون ما ترمى اليه الحكومة بتشريعاتها الاخيرة من أن يتجه الملاك الى الشركات يوظفون فيها المال الذى سيدفع لهم لقاء اطيانهم التى ستنتزع منهم .

وختم الدكتور يوسف نحاس قائلا:

هذه بعض ملاحظات عاجلة اقدمها وأنا على ثقة من أن الحكومة الحاضرة تهدف أول ما تهدف الى الاصلاح الذى لا يعرض المنشآت للتقلقل . والتغيير ينبغى الا يكون الا لضرورة قصوى تقضى به .

***

يسر مجلة «الاقتصاد والمحاسبة» أن تهنىء الأمة المصرية الكريمة ، والشرق العربى أجمع ، ورجال العهد الجديد ، بحلول عيد الفطر المبارك أعاده الله على الجميع بالخير والبركات .

كما ترجو لحضرات قراءها الافاضل كل سعادة وهناء .

البترول فى جنوب الجزائر

صرح المسيو « جان لوفيل » وزير التجارة وتوليد الطاقة بعد عودته الى مدينة الجزائر من رحلته الى الاراضى الجزائرية الجنوبية ، بأن أربعة تصريحات بالبحث عن البترول فى هذه المنطقة قد صدرت الى هيئات خاصة أو هى فى طريق الصدور . ويتناول هذا البحث مساحة عامة قدرها ٥٥٠ الف كيلو متر مربع وتبلغ تكاليفه نحو ٥ مليارات فى العام .

وتجرى الآن أعمال الحفر على بعد ٣٠ كيلو متر من واحة «غرداية» وذلك لمعرفة طبقات الصحراء ... وهناك بئر ثانية تحفر بالقرب من واحة « طهريت » القريبة من « كولومب بيشار » ولكن لا يمكن منذ الآن معرفة ما اذا كانت أعمال الحفر هذه مثمرة ، ولا بد من عدة سنين من العمل لتقدير الثروة الجيولوجية فى هذه الاراضى بالضبط.

انتاج الفوسفات فى شمال افريقيا

بلغ انتاج الفوسفات عام ١٩٥٢ فى أفريقيا الشمالية ٣٥٦ر٩١٠ر٦ طنا مقابل ٦٢٠ر٢٢٨ر٧ طنا عام ١٥٢ . وفى نفس هذه الفترة بلغت كمية الفوسفات المصدرة الى فرنسا ٥٤٠ر٨٥٨ طنا وبلغت الكميات المصدرة الى البلاد الخارجية ٦٢٤ر٣٦٧ر٥ طنا .

بعد عقد مؤتمر بيروت .

الى وزراء مالية الـــدول العربية

لو رجعنا الى الماضى قليلا لوجدنا أنه ما كان للعرب عز ولا سؤدد الا أيام أن كانوا أمة واحدة ، متكاملة فى ادارتهاوسياستهاواقتصادهاواجتماعها وثقافتها ، وأنهم مافشلواهذا الفشل الا بعدما تدخلت الأصبع الاجنبيـة ومزقتها اربا اربا ، وجعلتها **دويلات** صغيرة منفصلة عن بعضها البعض طبقا للسياسة الاستعمارية الكلاسيكية ٠٠ « فرق تسد »

ولقد قامت جامعة الدول العربية لتجعـل من « الاتحـاد » قوة ، وفى « العمل » للخير المشترك كمجموعه ما يكفل لها التوفيق والنجاح

الوضع الاقتصـادى

لو استعرضنا المظاهر الاقتصادية فى البلدان العربية لوجدنا أن **الزراعة** مازالت مصدر الانتاج الغالب ، ومحور النشـاط الاقتصـادى فيها ، فهذه « مصر » ما زالت تعد بلدا زراعيا ، وان كان قد بدأ فيها بعض التوسـع فى الصناعة ٠ وهذه «سوريا» نجدها بلدا زراعيا يزرع فى سهوله الحبوب والفواكه ٠ وهذا هو «العراق» معظم صادراته البلح اذ يبلغ انتاجه ٨٠٪ من مجموع بلح العالم ٠ و « اليمن » ما زالت مشـهورة ببعض الحاصـلات الزراعية كالبن والحناء

وعلاجنـا لهـذا المظهر من مظاهر الضعف الاقتصـادى لا يعدو المطالبة بالاتجاه نحو الصنـاعة ٠٠٠ تنمية الصناعات القائمة ، وانشاء الصناعات الجديدة التى توافق طبيعة كل دولة٠ ولسنا مفتقرين الى الأيدى العاملة ، أو المواد الأولية ، أو رأس المال المتوافر أو القوى المحركة

وأقدم فى هذه العجالة القصيرة ، بعض المقترحات لأضعها تحت أنظار حضرات وزراء المالية

١ ــ لما كان الاساس الصحيح لكل تنظيم اقتصادى يجب أن يكون مبنيا على **الاحصـاء الدقيق** ، لذلك يتعـين ايجاد ادارة اقتصادية قوية دائمة بمقر الامانة العامة مهمتها استجماع البيانات والاحصـــاءات التجارية والصناعية والزراعية من كل دولة ، مع تبـادل ارسـال هذه البيانات والاحصـاءات بصفة دورية

٢ ــ ولما كانت **الجمــارك** من أهم ايرادات الدولة ، فان الابتداء بتنسيق السياسة والنظم الجمركية ، ومايتبع ذلك من ضرورة تخفيـض الحـواجز الجمركية والرسوم التجـارية بحيث تصبح التجارة حرة بين هـذه الدول جميعا كمجموعة اقتصادية ، كل ذلك يؤدى الى تبادل المواد والمنتجات وتزدهر التجارة الى أبعد مدى

٣ ــ ضرورة تيسير وسائل **المواصلات والمخابرات والنقل** البحرى والبرى والجوى حسب الاتفاق بين دول الجامعة وذلك خدمة للنشاط الاقتصادى

٤ ــ يجب أن تتبادل البلاد العربية **التمثيل التجارى** وتعممه وتدعمه حتى يقف المثلون التجاريون فى كل أمة عربية على مختلف نواحى النشـاط الاقتصادى فيعززها مع نواحى نشاط بلاده ٠

هذا الى جانب تبادل **البعثات التجارية** العلمية والعملية ٠٠٠ هذه البعثـات التى أفرادها من خيرة رجال العلم والمال

٥ ــ اقامة **المعـارض** للمنتجـات الصناعية والزراعية بطريقة دورية ، بحيث تعفى هذه البضائع التى ستعرض من الرسـوم الجمركيـة ، وتخفيض أجور النقل بنسبة كبيرة

٦ ــ انشاء **مؤسسـات صنـاعية وتجارية ومالية مشتركة** لاستغـلال المرافق الاقتصادية ، وتمويلها ٠ ولقد قدم اقتراح بهـذا المعنى فى المؤتمر الحالى ٠

٧ ــ انشاء **غرف تجارية وصناعية** مشتركة نظرا لأثر هذه فى تنشيط التجارة وتنمية العلاقات الاقتصادية وتنمية العلاقات الاقتصادية فى كل بلد تقوم فيه ٠

٨ ــ العمل على تنسيق **أسس العملة** وتيسير التـداول النقدى بين البـلاد العربيـة ٠٠٠ وليكن بعمـل « كتلة عربية نقدية » كبقية الكتلات النقدية العالمية

ولن ننسى فى ختام هذه المقترحات الاهتمام بمسألة **السيـاحة** بين دول الجامعة العربية ٠٠ فمصر غنية بآثارها ومشاتيها ٠٠ **وسوريا** ولبنان زخران بجمال مصايفهما ، **والعراق** بآثاره العتيقة **التاريخية** ٠٠٠ فهـلا عنيت بلدان الدول العربيـة بهـذه الثروة غير المنظورة ؟

اننا نضع هذه **الكلمة الهادئة تحت** أنظار وزراء المالية العرب ٠٠٠ **راجين** أن تحوز قبولهم

أحمد فريد حسن
بكالوريوس فى العلوم الاقتصادية

اقتصاديات الشرق الأوسط

قبرص الجزيرة الغامضة

تقع جزيرة قبرص فى شرق البحر الابيض ، فى موقع استراتيجى عظيم الاهمية يمكن أن يتحكم بسهولة فى شواطىء تركيا الجنوبية وفى باقى شواطىء البحر الابيض الشرقية والجنوبية الشرقية . فهى تبعد ٤٠ ميلا عن تركيا كما لا يفصلها عن شواطىء سوريا سوى ٦٠ ميلا وتبلغ مساحتها ٣٥٨٤ ميلا مربعا أو أكثر قليلا من ثلثى مساحة الدلتا . أما سكانها فخليط من اليونانيين والاتراك يبلغ عددهم ٤٩٢ الف نسمة والعنصر الغالب هو اليونانى ، ومن حيث الديانة نجد أن خمس السكان يدينون بالاسلام ، وثلثيهم يتبعون الكنيسة الارثوذكسية والباقى من مذاهب مختلفة .

وقد ظلت قبرص تابعة للدولة العثمانية حتى عام ١٨٧٨ حين سلمتها لانجلترا التى اعتبرتها رسميا فى حكم المستعمرات عام ١٩٢٥ . وتمتد بطول شواطئها الشمالية بالقرب من الساحل تلال يبلغ متوسط ارتفاعها ٣٠٠٠ قدم ، كما تمتد بطول الشواطىء الجنوبية جبال أكثر ارتفاعا (٦٠٠٠ قدم) تشرف على ميناء ليماسول وتشغل جانبا كبيرا من مساحة الجزيرة . وبين هاتين المنطقتين تمتد السهول من الشاطىء الغربى الى الشاطىء الشرقى حيث يقع ميناء فماجوستا .

وتقوم الزراعة فى قبرص على الامطار الشتوية الغزيرة ، وعلى الرغم من كون قبرص جزيرة صغيرة فهناك اختلاف كبير فى المناخ بين الجهات المختلفة فيها وذلك لان امتداد الجبال بطول معظم السواحل يحول دون وصول أثر البحر الى داخل الجزيرة ، وبذلك تستحيل السهول الوسطى فى الصيف الى صحراء محرقة عارية الا من أشجار الخروب المتناثرة وبعض النباتات التى تقوم حول الواحات اما فى الربيع الباكر فتغطيها الزهور البرية ذات الالوان المختلفة البهيجة . أما الجبال فلكونها أكثر ارتفاعا وأغزر مطرا فان نباتاتها دائمة الخضرة .

وقد اشتد الاهتمام أخيرا بقبرص والنهوض بها اقتصاديا استعدادا للدور الخطير الذى ينتظر لها أن تقوم به كأهم قاعدة عسكرية فى الشرق الاوسط . وكان من أهم المشروعات التى تمت فى عام ١٩٥٢ اكمال انشاء محطة لتوليد القوة الكهربائية لاستغلالها فى الاغراض الزراعية والصناعية ، كما بدىء فى انشاء بعض القواعد العسكرية بالقرب من لارناكا ، وينتظر أن تبلغ تكاليفها الاولية ١٣ مليون جنيه استرلينى .

وكان النشاط الاقتصادى فى قبرص قاصرا على الزراعة واستخراج الاسفنج ثم بدأ الاهتمام بالتعدين منذ نحو ربع قرن فظهرت المعادن كالحديد والنحاس والاسبستوس بين أهم صادرات قبرص حيث تنتج الآن نحو ١٦ ألف طن من الاسبستوس و ٢٠٠ ألف طن من النحاس وأكثر من نصف مليون طن من الحديد وأكثر من عشرة آلاف طن من الكروم كذلك اتجه الاهتمام أخيرا الى الصناعة كانتاج الخمور وصناعة المنسوجات والازرار والاسنان الصناعية .

أما الانتاج الزراعى فأهمه الحبوب (كالقمح والشعير) والخروب ، والموالح ، والفاكهة كالتين والمشمش والعنب ، والزيتون ، والبصل والبطاطس ولكن لما كانت الزراعة فى قبرص تقوم على الامطار وحدها ، وهذه بدورها تتحكم فيها أعاصير البحر الابيض الشتوية التى تختلف شدة وضعفا من عام لعام ، فان انتاج كثير من الحاصلات الزراعية يتقلب من عام الى عام أيضا بحسب التقلبات المناخيه ، كما يتضح من الجدول التالى :

الانتاج الزراعى فى قبرص

بالآلاف

	متوسط ٣٩/١٩٣٥	١٩٤٩	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢
قمح (بوشل)	٢ر١٤٣	٢ر٣٤٣	٢ر٠٠٠	١ر٢٦٢	٢ر٠٠٠
شعير (بوشل)	٢ر٢١٣	٢ر٨٣٥	٢ر١٤٨	١ر٨٩٣	٢ر٣٠٠
خروب (طن)	٤٤	٣٧	٣٥	٥٦	٤٤
عنب (طن)	٥٠	٦٤	٦٢	٥٤	٦٦
زبيب (طن)	٤	٦	٧	٤	٥
زيتون (هندردويت)	١٦٩	٤١٩	١٩٦	١٢٣	١١٣
بطاطس (هندردويت)	٥١٣	٧١٥	٨٧١	٩٧٣	٩٩٩
بصل (هندردويت)	٩٣	٧٢	٨٥	٩١	٩٧

ويبين الجدول التالى تجارة قبرص الخارجية فى سنة ١٩٣٨ وفى السنوات الاربع الاخيرة :

بآلاف الجنيهات الاسترلينية

	قيمة الواردات	قيمة الصادرات	الميزان التجارى
١٩٣٨	٢ر٢٤٦	٢ر٤٧٨	+ ٢٣٢
١٩٤٩	١١ر٠١٣	٨ر٢٤٣	— ٢ر٧٧٠
١٩٥٠	١٣ر٤٧٤	١١ر٠٥٩	— ٢ر٤١٥
١٩٥١	١٩ر٢٤٩	١٥ر٢٩٤	— ٣ر٩٥٥
١٩٥٢	٢٠ر٣٧٥	١٧ر٩٩٢	— ٢ر٣٨٣

ويسدد العجز عادة بما تجنيه البلاد من مصاريف السياحة ونفقات القوات الاجنبية . وتعتبر المنتجات الزراعية والمعدنية هى أهم الصادرات كما ذكرنا ، أما الواردات فمعظمها مصنوعات . والمملكة المتحدة أول عملاء قبرص ، وتعد مصر من بين أهم عملائها أيضا حيث تستورد منها الخروب والعنب والزبيب ، بل والبصل فى بعض السنين كما حدث

فى عام ١٩٥٢

وتتمتع قبرص فى الوقت الحاضر بشبكة من الطرق الحديثة الجيدة فيبلغ طول الطرق الرئيسية المغطاة بالاسفلت ما يقرب من ١٠٠٠ ميل ، فضلا عن الطرق الفرعية التى يبلغ مجموع أطوالها نحو ٢٠٠٠ ميل معظمها صالح لمرور السيارات . أما السكك الحديدية فليست لها أهمية تذكر ، بل ان الخط الممتد بين نيقوسية (العاصمة) وبين فماجوستا قد أوقف العمل به فى الماضى لما جرته عليه منافسة الطرق من خسائر .

وينتظر أن تساعد المحطة الكهربائية الجديدة على سهولة استغلال الموارد الطبيعية فى الجزيرة والعمل على زيادة تقدمها .

الاتفاق التجارى بين الباكستان واليابان

أبرمت الباكستان أخيرا الاتفاق التجارى الذى وقع فى ابريل الماضى فى طوكيو ، ويسرى الاتفاق لمدة ١٥ شهرا ابتداء من أول ابريل ١٩٥٣ . وبمقتضى الاتفاق تمنح اليابان الباكستان اعتمادا لمدة خمس سنوات لشراء ما قيمته ٦ مليون جنيه استرلينى من اليابان بدون فائدة . وتعهدت اليابان بأن تشترى كثيرا من سلع الباكستان خلال الشهور الثلاثة الاولى من الاتفاقية ، وخاصة القطن والجوت والجلود ، وستتمكن الباكستان بذلك من تكوين فائض يبلغ ٧ مليون جنيه استرلينى يمكنها من الشراء من اليابان بعد شهر يوليه

ويقضى الاتفاق بأن الباكستان ستبيع الى اليابان خلال الشهور الاثنى عشر القادمة بما قيمته ١٠ مليون جنيه استرلينى ، وستقوم اليابان بشراء ٨٥٠٠٠٠ بالة قطن ، و ٣٥٠٠٠٠ بالة جوت . وتتضمن صادرات اليابان الى الباكستان منسوجات قيمتها ٥٥٠٠٠٠ جنيها استرلينى

انتاج البترول فى الشرق الاوسط

سجل انتاج البترول فى الشرق الاوسط رقما قياسيا جديدا فى ابريل الماضى اذ بلغ ما يزيد على ٢٠ مليون طن من البترول الخام مقابل الرقم القياسى السابق لشهر يونيه ١٩٥٢ والبالغ ٤ر٩ مليون طن . وكانت الكويت فى مقدمة الدول المنتجة (٥ر٣ مليون طن) تليها المملكة العربية السعودية (٤ر٣ مليون طن) ثم العراق (٣ر٢ مليون طن) .

تجارة المغرب الاقصى الخارجية

بلغت واردات الجزائر فى عام ١٩٥٢ ما قيمته ٢٢٢ مليار فرنك فرنسى ، بينما لم تتجاوز قيمة الصادرات ١٤٥ مليار فرنك ، وبذلك بلغ العجز فى الميزان التجارى حوالى ٧٧ مليار فرنك مقابل ٦٩ مليارا فى العام السابق .

وفى مراكش بلغت قيمة الواردات ١٨١ مليار فرنك أو نحو ضعف قيمة الصادرات التى بلغت ٩٥ مليار فرنك فقط ، وبلغت الواردات من فرنسا ١١٦ مليار فرنك أو ٦٤٪ من المجموع الكلى ، وبلغت صادرات مراكش الى فرنسا ٥٤ مليار فرنك أو نحو ٦٤٪ أيضا من الصادرات الكلية .

قروض البنك الدولى للانشاء والتعمير الى بلاد الشرق الاوسط
الموقف فى ٣١ مارس ١٩٥٣ بآلاف الدولارات

الدولة	المشروع	تاريخ عقد القرض	تاريخ السداد	الفائدة	المبلغ الاصلى	المبلغ المنصرف
أثيوبيا	١ــ اصلاح الطرق	١٣ سبتمبر ٩٥٠	١٩٥٦ــ٩٧١	٤ ٪	٥٠٠٠ر	٤ر٤٤٢
	٢ــ عملات أجنبية لبنك التعمير	١٣ سبتمبر ٩٥٠	١٩٥٦ــ٩٧١	٤ ٪	٢٠٠٠ر	٦٥٩
	٣ــ مد التليفونات والتلغرافات	١٩ فبراير ٩٥١	١٩٥٦ــ٩٧١	٤ ٪	١ر٥٠٠ *	
العراق	مشروع وادى الثرثار	١٥ يونيه ٩٥٠	١٩٥٦ــ٩٦٥	٣ ٣/٤ ٪	١٢ر٨٠٠	٥ر٢٧٠
تركيا	١ــ انشاء مخازن للغلال	٧ يوليه ٩٥٠	١٩٥٤ــ٩٦٨	٣ ٧/٨ ٪	٣ر٩٠٠	٩٩٥
	٢ــ انشاء واصلاح الموانى	٧ يوليه ٩٥٠	١٩٥٦ــ٩٧٥	٤ ١/٤ ٪	١٢ر٥٠٠	٢ر٦٩٩
	٣ــ توليد الكهرباء وضبط الفيضانات والرى	١٨ يونيه ٩٥٢	١٩٥٧ــ٩٧٧	٤ ٣/٤ ٪	٢٥ر٢٠٠	
	بنك التعمير الصناعى التركى (بضمان الحكومة التركية) عملات أجنبية لانهاض الصناعات الفردية	١٩ أكتوبر ٩٥٠	١٩٥٧ــ٩٦٥	٣ ٣/٤ ٪	٩ر٠٠٠	١ر٨٣٤
الباكستان	١ ــ اصلاح السكك الحديدية	٢٧ مارس ٩٥٢	١٩٥٤ــ٩٦٧	٤ ٥/٨ ٪	٢٧ر٢٠٠	٦ر١٦٤
	٢ ــ الاصلاح الزراعى	١٣ يونيه ٩٥٢	١٩٥٤ــ٩٥٩	٤ ١/٨ ٪	٣ر٢٥٠ **	

* لم يصبح هذا القرض نافذا بعد

** سيساهم بنكان أمريكيان بمبلغ ٤٩٨ر٥٠٠ دولار من كل فى هذا القرض الذى لم يصبح نافذا بعد

كيف تكون اقتصاديات الثورة :
رفاهية اقتصادية ومستوى مرتفع للمعيشة للفرد

ما من شك فى أن المال هو عصب الحيـاة ، فلقد أضحى المال ـ اليوم الدافع الاول على الانتاج والحث على العمل .. بل أن البعض ذهب لينظر اليه على أنه هو الأداة الاولى لاسعاد الشعوب واشـقائها ... فلم يعـد الانسان العصرى ـ كسابقه ـ يؤمن بسعادة الروح ، بل أنه هو المال الذى استهواه وطغى عليه ، وعلى نفسيته الضعيفة فسيطر عليها سيطرة لا حد لها ولا نهاية ... لذلك أصبحنا نراه يقبل على الحروب فى توان أو تراخ ، ليسعد نفسه بالمال ... كما أصبحنا نرى القوى يتحكم فى الضعيف ويذهب فى استغلاله الى أبشع مظاهر الاستغلال الدنىء ليمتـع نظره ببريق النقـود ولمعانها بينما يئن الآخر وربما يموت جوعا ...

هـذه هى سـمة العصر وطابع الانسانية فى الوقت الحاضر ، ولـكن الدول الحديثة المتمدينة لم تكن ترضى بهذه الحال ... لم تكن ترضى بهذا الصراع العنيف بين الطبقـات وبين الشعوب .. لم تكن ترضى أن ترى بين أفرادها فردا سعيدا وآخر أتعسته ظروف الحياة القاسية .. فرد ينعم بالمال ويرفل بالحرير وآخر يتوق نفسه لسماع رنين النقود ليسد بها رمقـه وجوعه ... لم تكن ترضى هذه الدول باستغلال الطبقـات بعضها لبعض ، فراحت تهتم بدراسـة اقتصادياتها تبحث عن مصادر المال يمنة ويسرة لتسعد به أفرادها وترفع من مستوى معيشتهم .. راحت تبحث عن موارد الانتاج وفى طرق زيادتهـا ، وفى منح الفرد حقوقه الاقتصادية والاجتماعية ليعيش حرا كريما .. وراحت هذه الدول أيضا تأخذ من القوى لتعطى الضعيف .. بل أكثر من ذلك أنهـا راحت تعترف للفرد فى دسـاتيرها الموضوعة بحقه الطبيعى فى الحيـاة الكريمة الجديرة بالاحترام .. وراحت تعترف له أيضـا بحقه فى الرفاهية الاقتصادية وبواجب الدولة نحوه .. واجب الدولة نحو تعليمه وتثقيفه الى أعلى مراحل الثقافة . واجبهـا نحو علاجه وتأمينه ضد العجز والشيخوخة والبطالة .. بل وأكثر من ذلك رأيناها تنظر للعامل نظرة خاصة لها قيمتها وأهميتهـا فراحت تعطى له أجـره الحقيقى .. وتأخذ له من المـالك قبل أن تأخذ منه للمالك ... راحت تعطيه أجرا عاليا فتأخذ عليه ضرائبها ، ولكنها لم تأخذ منه ضريبة لانها أعطته أجرا .. وأخيرا راحت هـذه الدول الحديثـــة تذكر أفرادها بحقوقهم الطبيعيـة فى العيش المرتفع وبكيانهم الاقتصادى ...

ونحن فى مصر كنا اذا ما تساءلنا عن حظنا فى هذه الحيـاة ومدى ما حققناه للعامل والفلاح خاصة ولافراد الشعب عامة ... كان الجواب ... لا شىء .. !

واذا ماتساءلنا عن واجبات الدولة نحو الفرد .. لقيل لنا .. لا شىء ..!

واذا ما تساءلنا عن حقوق الفرد فى الدولة .. لقيل لنا .. انها لا شىء ..!

واذا ما أردنا أن نعرف مقـــدار رفاهية الفرد الاقتصادية فى الدولة لما وجدنا لها أثرا .. !

واذا ما تحسســـنا وجود الافراد وكيانهم ، وجدناهم طبقات متباعدة متناثرة تفصـــل بين بعضها البعض حواجز عالية وربما صخور شاهقة !!

ونحن فى مصر .. نعيش كما نعيش .. فيعيش العامل فى بؤس وشـقاء وحرمان .. ويعيش الموظف بين الحياة والموت . بين مظاهر الحياة الخادعة . وبين شقاء النفس وحرمانها .. فلا هو يتمتع بالحياة الصحيحة التى تحقق له الرفاهية والســعادة .. ولا هو واصل الى نهاية الطريق حيث الموت الذى يريحه ويحقق له رفاهية أبدية .. أما الغنى أو الثرى فهو ذلك الذى ينعم برغـد العيش ويتمتع حقـا بالرفاهية الاقتصادية والحياة الحرة الكريمة .. كل هذا كنا نراه .. وما زلنا نراه .. وسنظل نراه طالما أننـا لا نعترف للفرد بأحقيته فى الرفاهية الاقتصـــادية والاجتماعية وبضرورة تمتعه بمستوى مرتفع من العيش ..

ولكن ألم يكن فى ثورة الجيش تغيير للظروف وتبدل للاحوال .. ؟ !

ألم يكن فى سقوط الدستور تغيير لظروفنا وتبدل للاحوال .. ؟ !

ألم يكن فى سقوط الدستور تغيير لظروفنا وتبدل لاحوالنا .. ؟ !

أو لم يكن فى اعلان فترة الانتقال ودستورها المؤقت مبدأ جديد لظروفنا الجديدة ولاحوالنا المقبلة ..؟!

ألم يكن كل هذا تغييرا وتبديلا رأته مصر خلال شهور معدودات ..؟

لا شك أننا نعترف بهذا كله ، بل ونفخر به ونسـجله لرجال الجيش الاحـرار ورجال الثورة الابرار الذين أنقـذوا الوطن من براثن الفســاد والانحلال .. ولكن الواقع أننـا لم نعرف حتى الآن طريقنا الى الرفاهية الانسانية والرفاهية الفردية .. وليس ذلك لقصور من أولى الامر فى البلاد ، ولكن لان التركة كانت مثقلة بالاعباء الكثيرة ، فكان من العسير حلها فى وقت واحد ... !

أما الآن بعد أن اسـتقرت الامور واستتبت الاحوال ، فيجب أن نهتم أول ما نهتم بتحقيـــق الرفاهيـــة الاقتصادية ، وأن نرسم لها سياسة واضحة لنعرف من أين نبدأ هـــذا الطريق .. والى أين ينتهى بنا .. !!

اننا على وشك وضع دستور جديد يكفل للامة فيما يكفل حرية اقتصادية وفكرية ودينية وعقيـدية .. الخ ، وينص فيما ينص عـلى القـواعد والاصول المختلفة التى ستسير عليها الدولة فى مستقبلها .. ولسنا مـن رجال التقنين الدستورى حتى نتكلم فى شكل هذا الدسـتور أو لونه أو صبغته ، وانما نريد فقـط أن نعبر عن أملنا فيما يكون عليه هذا الدستور وما يكفله للفرد من رفاهية تحقق له العيش الصحيح والامان الاجتماعى

ان ثورة الجيش ـ فيما أحسب ـ لم تقم لتطرد فاروق من مصر فقط ، بل انها قامت دون أدنى شك لتحقق رفاهية العامل والفـلاح ولتخلصهما من براثن الطغاة الذين تحكموا فيهما وأفسدوا عليهما الحيـــاة .. قامت الثـــورة اذن لتحقـق الرفاهيـــة الاقتصادية لافراد الشعب . وأحسب

ايضا انها قد خطت فى سبيل ذلك خطوة بل خطوات واسعة الى الامام عندما أخرجت قانون الاصلاح الزراعى الى حيز الوجود بل الى حيز التنفيذ على وجه أصح ...

ولكن أيكفى هذا القانون وحده لتحقيق الرفاهية الكاملة .. ؟

« لاريب عند احد فى أن هذا القانون هو حجر الزاوية فى سبيل الاصلاح الاقتصادى الذى ننشده لبلادنا ، الا انه لا يستطيع وحده أن يقوم بهذه المهمة الصعبة الشائكة .. بل يجب أن يتبعه الدستور الجديد فيتم رسالة الاصلاح ويخرجها الى حيز التنفيذ ...

فالدستور الجديد يجب أن يهدف أول ما يهدف الى اصلاح حال الشعب وتحسين احواله ، ولا يتم ذلك فى نظرى الا بادخال الاعتبار الاقتصادى عامة واعتبار الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية خاصة على نصوص الدستور ، والتعبير عنهما فى صراحة تامة ، والاعتراف الصريح بحقوق الافراد فى الحياة الحرة الكريمة وتمتعهم بمستوى مرتفع من العيش .. وهذه الرفاهية وهذا المستوى المرتفع من العيش أمران لازمان لحياتنا الجديد ... فلقد أصبحت المجتمعات الحديثة تضع هذه الرفاهية الاقتصادية وارتفاع مستوى معيشة الافراد فى المكانة الاولى من مهام الدولة الحديثة ...

وفى اعتقادى أن هذه الحياة التى ننشدها لشعبنا لا تتم الا اذا كان الدستور الجديد ينص أول ما ينص كذلك على حقوق الشعب فى التعليم المجانى لأعلى مراحله ، والا اذا كان يكفل أول ما يكفل الحياة المطمئنة الهادئة لافراد شعبه ، فهو يكفل لهم العلاج السريع بالمجان ، وفى مستشفيات مجهزة تجهيزا عاميا صحيحا يقوم بالخدمة فيها اطباء وممرضون ممن أخلصوا لوطنهم وتفانوا فى خدمته وفى خدمة الانسانية المعذبة .. وأن يكفل لهم كذلك الضمان والاستقرار ، فلا بطالة تهددهم بين يوم وآخر ، ولا كهولة أو مرض يعجزان أحدهم عن العمل فى يوم من الايام ، ولا الموت المفاجىء للعامل يجعل من أفراد أسرته متشردين هائمين على وجوههم لا يعرفون لهم مصيرا ..

والفلاح هو الآخر نرى الدولة تؤمنه ضد الكوارث الزراعية وأحوال الكساد وتحفظ له جهده وصبره ، وتعالج أبناءه وتعلمهم دون أن تتلقى منهم أجرا ، وهى فوق ذلك قد جعلت من القرى جنات فيحاء تضيئها الكهرباء وتجرى بين بيوتها المرتفعة المياه الحلوة النقية ، بعد أن تكون قد زودتها بالمدارس والملاجىء والمستشفيات والمنتديات الرياضية ووسائل اللهو والتسلية .. وهى تكفل له بعد ذلك أن يعول أسرة كبيرة العدد وأن يحتفظ لكل فرد من أفرادها بمستوى مرتفع من العيش ، فلا هم يبيتون ليلتهم دون مأوى أو هم ينامون والجوع يمزق أحشاءهم ...

ان الدستور الجديد يجب أن يكفل العمل الكريم لكل فرد ، فلا بطالة ولا تعطل ولا تشرد تظهر بين افراد الشعب .. فموارد الدولة ما زالت معطلة ، وخيراتها مازالت مجهولة وشعبها ما زال يئن ويتوجع .. وفى استطاعة الدولة أن تضمن للفرد حياة كريمة ومستوى مرتفعا من المعيشة لو أنها قامت باستغلال هذه الموارد المعطلة وباكتشاف الثروات الموجودة فى باطن الارض .. واستخدام هذه العقول العاطلة التى أصبحت لا تجد لها مجالا للعمل لا فى الوظائف الحكومية ولا فى غيرها من الوظائف والتى أصبحت لا تجد لديها مقدرة كافية على اقامة المشروعات الحرة التى تضمن لها البقاء ...

على أن الدستور الجديد يجب أن ينص كذلك على اعادة تنظيم وظائف الدولة ، فيوضع كل شخص فى الوظيفة والمكان المخصص له ، ويجب الا يخفى علينا أن تنظيم الوظائف الحكومية من أدعى الاسباب لتحقيق التوازن الكامل للسلطة الادارية ولتمكينها من القيام بمهمتها خير قيام وتوفير الكثير من الجهود والاموال الضائعة ...

وثمة شىء آخر تفتقر اليه الاداة الحكومية الآن ، اهو عدم تحقيق التوازن بين مرتبات الموظفين ومطالب العيش الضرورية مما يجعل تحقيق الرفاهية الكاملة للمواطنين أمرا مستحيلا ... واقامة العدالة الاجتماعية بين افراد الدولة أمرا عسيرا ...

أن نظمنا الجديدة يجب أن تقر مبدأ الضريبة التصاعدية وتعترف به وأن تكفل للدولة حقها فى جباية الضرائب ، فان الدولة تخسر فى كل عام ملايين الجنيهات من الضرائب لا لسبب الا لفساد قوانين الضرائب وعدم مطابقة الكثير منها لظروف الحياة وجمودها فى التطبيق ... أما الايدى العاملة فى جباية هذا الفرع من موارد الدولة فظاهر لنا تماما عجزها عن أداء مهمتها لا لشىء الا لعدم كفايتها وكثرة الاعباء الملقاة على عاتق أفرادها ...

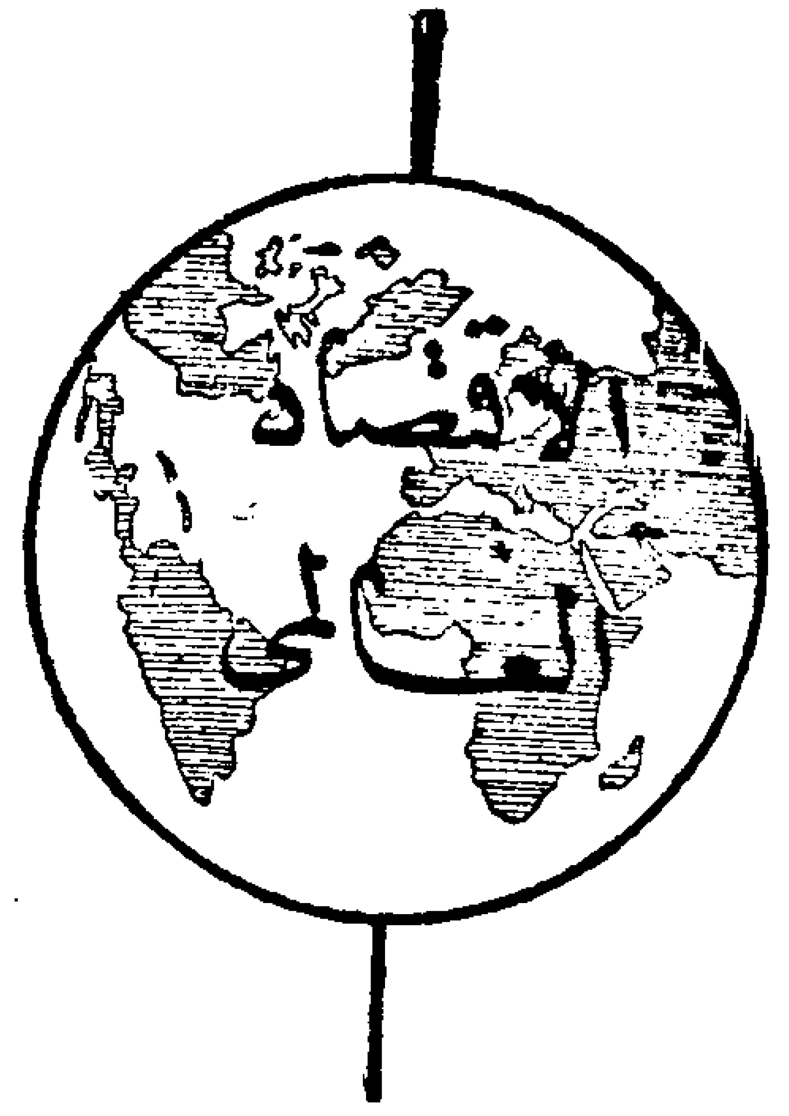
والرفاهية الاقتصادية ليست هى كلاما يقرأ أو عبارات تقال ، وانما هى تشريعات عمالية وتشريعات لتحديد الاجور ينص عليها الدستور والقوانين المكملة له .. انها تحقيق العدالة فى توزيع الثروات وفى القضاء على الفوارق الطبقية ... انها مسألة الدخل القومى ومشكلة زيادته .. !!

فاذا عرفنا أن نصيب الفرد من الدخل القومى فى مصر لا يزيد عن ثلاثين جنيها فى العام أى بمعدل ثمانية قروش فى اليوم ، اذا علمنا ذلك وجب علينا حتى نستطيع تحقيق الرفاهية الاقتصادية التى ننشدها أن نهتم بزيادة الدخل القومى زيادة كبيرة حتى نستطيع أن نلحق بركب الحضارة الحديثة والا فاتنا القطار ... !

ان الدستور الجديد ، يجب أن يكون أداة لينة للثورة حتى تستطيع أن تخلق الرفاهية الاقتصادية ... وعلى الثورة اذن أن تهتم بالاعتبار الاقتصادى فى حياتنا الجديدة فتهتم به لتحقق الرفاهية الاجتماعية لمواطنينا الاحرار ولترفع من مستوى معيشتهم ...

انها الناحية الانسانية فى المجتمعات البشرية التى يجب أن تنال الكثير من جهود الثورة ورجالها حتى تستطيع ثورتنا الكبرى أن تحقق اهدافها وتخدم اغراضها ... !!

جورج يعقوب



الاحوال الاقتصادية فى الهند

نتتهز فرصة عقد أتفاقى التجارة والمدفوعات بين مصر والهند لايراد صورة مختصرة لجهود الهند فى سبيل حياة أفضل لشعبها منذ تحررت عام ١٩٤٨ . والهند مثال بين للمشاكل الجسيمة التى تعانى منها الدول المتخلفة اقتصاديا كما أنها مثال للعمل الشاق الذى يجب بذله اذا صدقت العزائم على التخلص من تلك المشاكل ويمكن أن نلخص الصعوبات التى واجهتها الهند المستقلة فيما يلى :

١ ــ ضغط السكان المتزايد على الموارد المحدودة .

٢ ــ التضخم الشديد الذى خلفته الحرب العالمية الثانية وزادت من حدته الحرب الكورية .

٣ ــ تعاقب سنوات من الجفاف الشديد عرضت البلاد لمجاعات هائلة

٤ ــ النقص الكبير فى المواد الاولية لصناعات التصدير الهندية .

٥ ــ مشكلة أسكان المهاجرين من الباكستان .

الزراعة

وقد حاولت الحكومة وبذلت فى هذا السبيل جهودا كبيرة لتوسيع المساحة المزروعة بالغلال والقطن والجوت فى وقت واحد . وكانت الحاجة الى الغلال عظيمة لاطعام الشعب والاقتصاد فى الواردات الاجنبية ، أما بالنسبة للقطن والجوت فقد كان للقطيعة الاقتصادية بين الهند والباكستان أن الفت صناعة المنسوجات الهندية نفسها محرومة من المواد الخام التى تستخدمها والتى أصبحت أراضى زراعتها ضمن حدود دولة الباكستان وقد نجحت الحكومة فى زيادة انتاج القطن فى عام ١٩٥١ / ٥٢ نحو ٥٠ ٪ عما كان عليه عام ١٩٤٧ / ٤٨ ، وزاد انتاج الجوت ١٧٥ ٪ . الا أن انتاج الغلال لم يمكن زيادته بل وتعرض لنقص بلغ ما يقرب من السدس فى المدة ذاتها . وعلى ذلك مازالت الهند تستورد ما لا يقل عن ٣ مليون طن من الغلال سنويا أو ما يوازى ٥ ٪ من حاجاتها الحالية . وفطنت حكومة الهند الى صعوبة تحقيق زيادة كبيرة فى الانتاج فى جميع الميادين فى أجل قريب ، اذ يتوقف ذلك على مدى النجاح فى زيادة الاراضى الزراعية عن طريق توفير مياه الرى واستعمال الاسمدة .

الصناعة

وكان للجهود الكبيرة التى بذلت فى سبيل رفع الانتاج الصناعى أن أمكن تحقيق زيادة كبيرة فيه فى عامى ١٩٥١ و ١٩٥٢ بعد أن كان قد هبط فى عامى ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ . وتيسر ذلك نتيجة لوفرة المواد الخام من الجوت والقطن والمواد الصناعية الاخرى التى سمحت بالاستغلال الكامل للطاقة الصناعية الموجودة ، وكذلك لاستيراد كثير من المعدات الرأسمالية لاعمال التعمير وتجديد أستهلاكات سنى الحرب الطوال . ومن الامثلة الكبرى للمشروعات الضخمة مشروع انهاض وادى دامودار حيث يوجد نحو ٨٥٪ من مناجم الميكا المعروفة فى العالم ، ومعظم احتياطيات الهند من الفحم والحديد الخام بالاضافة الى كميات كبيرة من المنجنيز والالمنيوم ومعادن هامة اخرى . وقد تم افتتاح اثنين من الوحدات الهامة فى المشروع وهما مصنع سندرى للسماد الذى بدأ انتاجه فى أوائل ١٩٥٢ وسينتج من سماد سلفات النشادر ما يرجى معه أن يزيد انتاج الهند من مواد الطعام نحو مليون طن سنويا مما يحقق وفرا يربو على ٨٠ مليون دولار من العملات الاجنبية . وبدأ أيضا توليد الكهرباء من معمل توليد بوكارو فى فبراير ١٩٥٣ وتبلغ طاقته ١٥٠٠٠٠ كيلوات ويعتبر الاكبر من نوعه فى آسيا .

ميزان المدفوعات

الا أن صادرات الهند فى خلال السنوات الخمس الماضية لم تكن بكافية لسداد قيمة وارداتها الضخمة من الحبوب والسلع المصنوعة ، وبذلك أسفر ميزان المدفوعات عن عجز كبير لم يختلف الا فى عام ١٩٥٠ عندما كان للحرب الكورية وحمى التخزين التى أثارتها أثرها فى زيادة الطلب واسعار صادرات الهند بالاضافة الى نقص الواردات الهندية فى ذلك العام ، وقد أمكن تمويل نحو ثلث العجز بالاقتراض وبما حصلت عليه الهند من مساعدات أجنبية ، فحصلت الهند على ١١٠ مليون دولار من البنك الدولى للانشاء والتعمير ، ١٠٠ مليون دولار قيمة مسحوباتها على صندوق النقد الدولى ، ٢ مليون طن من القمح من الولايات المتحدة .. بالاضافة الى مساعدات النقطة الرابعة من الولايات المتحدة والمساعدات التى قدمتها استراليا ، وكندا ، ونيوزيلندا بمقتضى مشروع كولمبو . ولكن الجزء الاكبر من العجز تم تغطيته بالسحب على أرصدة الهند الاسترلينية .

مكافحة التضخم

لم تفلح الواردات الكبيرة فى قمع حدة التضخم الذى استمر فى التفاقم حتى اواخر عام ١٩٥١ ، وارتفعت أسعار الجملة بين عامى ١٩٤٧ و ١٩٥١ نحو ٥٠ ٪ وارتفعت نفقات المعيشة ٢٠ ٪ . الا أن حدة التضخم بدأت تخف فى أواخر عام ١٩٥١ نتيجة لما أسفرت عنه الميزانية العامة من فائض كبير لزيادة ضرائب التصدير وكذلك للفائض الكبير فى الواردات بعد تخفيف القيود على الاستيراد ، وكذلك قرض القمح الامريكى ونزول، ونزول الاسعار العالمية . وكان للسياسة النقدية الانكماشية التى

الارقام القياسية للانتاج فى الهند (١٩٤٨ / ٤٩ = ١٠٠)

	أوزان الترجيح	١٩٤٩/٥٠	١٩٥٠/٥١	١٩٥١/٥٢
الزراعة	٧٧	١٠٩ر٢	١٠٥ر٢	١٠٣ر١
الصناعة	٢١	٩٥ر٢	٩٠ر٦	١٠٢ر٩
التعدين	٢	١٠١ر٠	١٠٧ر٣	١٢٢ر٠
الرقم العام	١٠٠	١٠٥ر٩	١٠٢ر٠	١٠٣ر٤

اتبعها بنك الاحتياطى الهندى اثرها اذ رفع البنك سعر الخصم فى نوفمبر ١٩٥١ من ٣ الى ٣/١ ٣ ٪ كما أعلن البنك كفه عن تقديم المعونة الى سوق النقود بشراء مايعرض عليه من سندات الحكومة .

مشروع السنوات الخمس

وافق البرلمان فى ديسمبر ١٩٥٢ على مشروع السنوات الخمس الذى طرحته الحكومة على بساط البحث منذ يولية ١٩٥١ . ويقضى المشروع بانفاق ٢٠٫٦٩٠ مليون روبية أو ما يعنى ان المشروع سيتكلف تنفيذه سنويا مايوازى ٦ ٪ من الدخل الاهلى وتتوزع المصروفات على الميادين المختلفة بحيث يصيب مشروعات الرى وتوليد القوة المحركة ٢٧ ٪ والزراعة ١٧ ٪ ، والمواصلات ٢٤ ٪ ، والصناعة ٨ ٪ ، والخدمات الاجتماعية ١٦ ٪ والباقى لاعمال اسكان من لامأوى لهم من المهاجرين . ويبدو من هذا التوزيع الاهمية التى ينظر بها الى الزراعة والقوة المحركة وهى التى ينتظر أن تظهر نتائجها بسرعة ويرمى المشروع الى زيادة انتاج الغلال ١٤ ٪ ، القطن ٤٢ ٪ ، والجوت ٦٣ ٪ ، ويهدف المشروع فى الاجل الطويل الى مضاعفة دخل الهند فى خلال السنوات الخمس والعشرين القادمة . ويلاحظ من المشروع رغبة الحكومة فى ارضاء الشعب بالاهتمام بالاستثمارات التى ستكفل له مزيدا من السلع الاستهلاكيه فى وقت سريع على حساب المشروعات الانتاجية التى يمكن ان تنتج ولكن بعد أجل طويل كميات أكبر من السلع الاستهلاكية .

الاسعار العالمية للسلع

انخفض الرقم القياسى العام لاسعار السلع فى الاسواق العالمية خلال النصف الاول من شهر ابريل بنحو ١٫٦ ٪ وجاء ذلك نتيجة انخفاض أسعار المعادن غير الصلبة والمشروبات والمطاط كما سجلت الغلال ، اللحوم ، الدهون والبذور الزيتية ، الجلود والمواد الاولية للنسيج بعض الانخفاض . وكان رقم الحديد والصلب هو الوحيد الذى سجل ارتفاعا ضئيلا . ولاتزال الاسعار فى معظم المجموعات فى مستوى يعلو على أسعار شهر فبراير الماضى.

أهمية الواردات بالنسبة للانتاج المحلى (فى المئة)

	٥٠/١٩	٥١/١٩٥٠	٥٢/١٩٥١
الزراعة			
الارز	٢٧٫٩	١٥٫٩	٦١٫٦
القمح	١٫٢	٢٫٢	٣٫٣
القطن	٣٥٫٠	٤١٫٣	٣٨٫٩
الجوت	٤٣٫٧	٥٦٫٨	٥٥٫٦
الصناعة	**(١٩٤٩)**	**(١٩٥٠)**	**(١٩٥١)**
الحديد والصلب	٣٫٣	١٫٥	٣٫٥
المواد الكيماوية	٦٨٫٨	١٦٣٫١	٤٥٫٧
المعادن غير الصلبة	٤٧١٫١	٥٧٢٫٤	٢٢٢٫٠
الاسمنت	١٧٫١	٠٫٨	٠٠

١٩٣٦ = ١٠٠	النصف الثانى من فبراير	النصف الاول من مارس	النصف الثانى من مارس	النصف الاول من ابريل
الغلال	٢٤٥٫٢	٢٤٨٫٣	٢٤٩٫٢	٢٤٧٫٣
المشروبات	٣٦٧٫٧	٣٨٣٫٦	٣٩٠٫٧	٣٧٥٫٥
اللحوم	٢١٦٫٢	٢١٧٫٩	٢١٩٫٣	٢١٧٫٩
الدهون	١٩٣٫٢	١٩١٫٠	١٩٠٫٥	١٨٨٫٦
الحبوب الزيتية والزيوت	٢٣٥٫١	٢٣٩٫٥	٢٤٥٫٩	٢٤٢٫٦
الجلود	٢٤٩٫١	٢٥٠٫٧	٢٤٦٫٣	٢٤٢٫٤
مواد النسيج	٢٤٢٫٤	٢٤٥٫٩	٢٤٩٫١	٢٤٧٫٩
الحديد والصلب	٢٦٧٫٢	٢٦٩٫٣	٢٦٨٫٦	٢٦٨٫٧
المعادن غير الصلبة	٢٦٣٫١	٢٦٢٫٧	٢٦٢٫٥	٢٣٧٫٥
الرقم العام	٢٥٢٫٩	٢٥٦٫٠	٢٥٦٫٨	٢٥٢٫٦

التوسع فى أستخدام الكهرباء فى الاتحاد السوفييتى

يضطرد التوسع فى استخدام الكهرباء فى النواحى المختلفة للانتاج فى الاقتصاد السوفييتى على هدى ما رسمه لينين من التحول التدريجى لكافة مرافق الاقتصاد الاهلى بما فى ذلك الزراعة الى **اساس** الانتاج الكبير الذى يعتمد بطريق **أو بآخر** على الكهرباء

ويتغلغل استخدام الكهرباء فى نواحى العمل المختلفة فى المزارع المشتركة فى صميم الحياة القروية ، وتحل المحركات الكهربائية محل العمال والخيول والجرارات الميكانيكية وبلغ عدد المحركات الكهربائية المستخدمة فى الزراعة ٧٥٠٠٠ فى عام ١٩٥٠ مجموع قوتها ٤٠٠٫٠٠٠ كيلوات .

ومن أهم التجديدات فى الزراعة ادخال الجرار الكهربائى الذى كان للعلماء السوفييت السبق فى انتاجه وتم انتاج الـ ٣٥ جرارا الاولى فى عام ١٩٤٨ وجرى اختبارها فى الحقول فى أماكن متعددة فى أعمال الزراعة المختلفة. ويستهلك الجرار الكهربائى نحو ١٨ كيلووات / ساعة فى حرث الفدان الواحد ويجرى العمل فى نطاق واسع فى بناء محطات قروية لتوليد الكهرباء من المساقط المائية ، ويتم فى كل عام انشاء نحو ١٠٠٠ محطة قروية جديدة .

انخفاض سعر الدولار الكندى

مال سعر الدولار الكندى اخيرا الى الانخفاض بالنسبة الى الدولار الامريكى حتى أنه تعادل معه فى سوق بفلو ، ويعتبر هذا أدنى سعر وصل اليه الدولار الكندى منذ مارس ١٩٥٢ ، ويعزى الانخفاض الحالى الى تدهور الميزان التجارى الكندى وكذلك الى تقلص حركة رؤوس الاموال الامريكية الى كندا . وقد قل اقبال الكنديين على الاقتراض من السوق الامريكية عقب ارتفاع اسعار الفائدة

ويعزو البعض الى السبب ذاته اقدام بعض الامريكيين من حاملى القراطيس المالية الكندية الى بيعها . وقد زاد حجم عمليات البيع هذه فى الايام الاخيرة بعد انخفاض سعر الدولار الكندى .

سياسة التوسع فى المنشآت الصناعية

القسم السادس ناحية العمل (٢)

للأستاذ
موسى صقر

ذكرنا فى المقال السابق ان صاحب المشروع الفردى لابد وأن يتنازل عن بعض مايقوم به من أعمال فيعهد بها الى غيره ليقصر تفرغه واشرافه على النواحى الاكثر اهميــــة . وبمرور الوقت ودخـــول المشروع فى اطوار التوسع يمر صـــاحب المشروع بالخطوتين الثانية والثالثــة للتنازل عن الاختصاص .

فتبدأ الخطوة الثانيــة بأن يزيد صــاحب المشروع من تنــازله عن اختصاصه فىمدى أوسع من الخطوة الاولى التى مر ذكرها — فهو يتنازل هنا عن اختصــاص مراقبــة هؤلاء الآخرين فى تادية اعمالهم المحــددة ودون أن يكون لهؤلاء المساعدين حرية التصرف أو اصدار أوامر فى الشئون الهامة .

يستمر العمل على هـــذا المنوال ويشعر صاحب المشروع أن وقتــه يتسع للاعمال التى اختصها لنفسه . ولكن لا يلبث بعد زمن ما ان يجـد ان اعباءه زادت من جديد وأن أعماله تشعبت ثانية — فانصالاته الخارجية لابد وأنتزداد ، ولابد أن يهتمبنواحى التصريف وافتتاح اسواق جديدة ، ويتبع هـذا ضرورة الاستيثاق من انتظام العمل فى ناحيــة المشتريات مسايرة لزيادة التصريف وهذا يعنى بالتبعية اشرافه على هذه الناحيــة أيضا .

وثمة ناحية اخرى تزيد موقفــه سوءا على سوء ولو انها ناحية تحرج عن صميم العمل فى المشروع ، ولكنها تؤثر تأثيرا مباشرا فيها سواء اقتنعنا بهذا أم لم نقتنع . تلك هى ناحيــة الهناء العائلى والصحة العامة لصاحب المشروع حيث أن كثرة اعمــــاله واضطراره للبقاء بمكتبه بعد ساعات العمل المعقولة ، وانهماكه فى العمـل ايام الاجازات والراحة الاسبوعية — ولنقل أيضا شرود ذهنه لاستغراقه فى التفكير فى أمور مشروعة . كل هذه العوامل تؤثر فى العبء الواقع عليــه تأثيرا سيئا .

وهنا تبدأ الخطوةالثالثة فىالالحاح مطالبة بعـلاج حاسم والا تعــرض المشروع لأخطار شديدة قد تؤثر فى كيانه وسلامته . فيتعين عليــه ان يبحث عن أشخاص أكفاء يستطيعون الاضــطلاع ببعض الاعمال الهــامة ويتحملون مسئوليتهم الكاملة . واهم مظاهر هذه الخطوة الثالثــة هو ان يعين لمشروعه مديرا يهيمين على كافة شئونه ويضطلع بمسئولية ادارته .

اختيار الاشخاص

ان هذا الموضوع من اعقد المشاكل التى تواجــه صــاحب المشروع او المشرفين عليه عموما — اذ تحيـط بهـذا الاختيــار عـديد الظروف والملابسات. فهناك تقدير المرشح من ناحيــة الكفاءة البحتة وصلاحيتــه للعمل المنوط به من النواحى العلمية والفنيــة ، وهناك ناحيــة طبــاعه وأخـلاقه وحسن تصريفه للامــور ووزنه لها فالواجب أن يكون المرشح متمتعا بقدر عال من هاتين الناحيتين معا على أن يكون هـذا متوازيا بين الناحيتين فلا يكون عاليا فى ناحيــة الكفاءة العلمية والعملية ومنخفضا فى ناحية الاخـلاق والطباع ولا العكس بالعكس .

هذه ناحية من نواحى الموضوع — وثمة ناحية أخرى هى ناحية خيبــة الامل التى يشـعر بها المرشــحون الآخرون الذين كانوا يطمعون فى هذا العمل الجديد ويرون أنهم جديرون به تمام الجدارة. مثلهؤلاء يشعرون بمرارة وبعضهم قد يتألم بعضالوقت ويزول المه بمرور الايام مؤملا انيفوز بترقية فى فرصة تاليــة . وبعضهم الآخر قد ينطوون على انفسهم تاركين لحزنهم العنان فيتـأثر عملهم دون شك على أثر هـذه الصـدمة فلا يحتفظون بكفاءتهم وحميتهم فىالعمل واقبالهم عليه كما كانوا فى الماضى . أما البعض الثـــالث — وهو اخطر الجميع — فقــد يلجأ الى الاضرار بالمؤسسة اضرارا خفيا يعود بأوخم العواقب . وابسـط مظاهر هـذا الاضرار هو عدم التعاون مع الموظف المحظوظ — ويتــدرج الى المعاكسة المستترة ثمالمعاكسة المكشوفة واخيرا الى الاتلاف العمد .

ويجب أن يضع صاحب المشروع كل هذه الاعتبارات فى ذهنه قبــل الاقدام على اختيار المرشح ويجبأن يزنها وزنا دقيقا — كما أنعليه مراعاة جانب الحيطة والحذر فى اعلان هذا الاختيار حيث أن تخطى المرشــحين الآخرين لابد وان يقلل من اخلاصهم لصاحب العمــل ، فعليــه اذن أن يشجعهم حتى لا يفقــدوا الامل فى الفرص القادمة التى تعرض لهم .

ادارة ناحية العمال

Personnel Management

يبحث هذا الموضوع فى العلاقات الشخصية داخل المؤسسة ويعمـل على ان تكون هذه العلاقة على أحسن ما يكون حــتى يتمكن كل فرد من تأدية عمله المنوط به خير أداء .

وهذه الناحية يضطلع بها صاحب المشروعفىمبدأ الامر، فاذا ماتضخمت المؤسسة بعض الشىء عهد بها الى غيره — حتى اذا ما اسـتمر التضخم ونشات اقسام متميز كل منهـا فى عمله عن الاقســام الاخرى كان على رئيس كل قسم النهوض بهذا العبء وهنا تبدأ المتاعب فى الظهور — فقد

يختلف رؤساء الاقسام فى تصرفاتهم فى هذه الناحية . وقد يزيد من شقة هذا الخلاف رغبة كل منهم فى الظهور بمظهر المدافع عن عمال قسمه وانه هو الذى يسهر على مصالحهم أكثر من زملائه الرؤساء الآخرين .

فى هذه الخطوة يعود صاحب المؤسسة (أو من يلونه فى العمل مباشرة) الى التدخل فى هذه الناحية من العمل لفض الخلافات ولتطبيق المساواة ، فاذا مازاد العمل فى التضخم فقد يرى انه من مصلحة العمل تقسيم عبء هذه الناحية كالآتى :

يقوم رؤساء كل قسم باختيار المرشحين الجدد للعمل مع تمرينهم عليه . **ويقوم** مدير المصنع بتحديد فئات اجورهم .

ويقوم موظف الادارة العامة بشئون العمال الاخرى كالعناية الطبية وغيرها .

ولا مانع فى حالة التضخم الكبير من ان يشرف مدير خاص بشئون العمال على هذه النواحى كلها

ومن النواحى الدقيقة التى تصادف صاحب المؤسسة والتى تحتاج الى حسن التصريف والحكمة موضوع ارتفاع أجور عماله القدامى عن الحد المناسب بمرور الزمن مع ضعف صحتهم تدريجيا لتقدمهم فى السن .

فان بقاء مثل هؤلاء قد يكون معطلا للعمل ذاته فوق ما يشيعه من تأخير تقدم العناصر النشطة . ويحسن بصاحب المشروع أن يزن هذه الناحية بأن يسخو قليلا على مثل هؤلاء ويحيلهم على المعاش مع تقدير مكافأة سخية ومعاش معقول حتى يتخلص منهم ويفسح المجال للشباب المتوثب

وبهذا تنتهى هذه الناحية من البحث (ناحية العمل والعمال) ونتنقل ابتداء من العدد القادم بأذن الله تعالى الى الناحية الثالثة والاخيرة منه ـ الا وهى الناحية المحاسبية والمالية .

(يتبع)

موسى حقى
ماجستير فى التجارة

بترول يات

أستخراج الزيت فى مصر

نشرت مجلة ((بتروليم برس سرفيس)) فى عددها الصادر فى أول يونيو أن الجمعية التعاونية المصرية البترول ـ وهى شركة محلية لتسويق الزيت ـ قد ظفرت بحق أستثمار ينبوع وادى فيران وهى منطقة تبعد ١٤٣ ميلا (٢٣٠ كيلو مترا) جنوب السويس على ساحل سيناء ، وهو ينبوع كشف فى عام ١٩٤٨ بمعرفة شركة ستاندرد أويل أوف نيوجيرزى ، ويشارك الجمعية المصرية التعاونية للبترول فى هذا العمل مستثمرون أمريكيون وسويسريون منهم شركة بترول سوث كليفورنيا التى يقوم خبراؤها بأجراء الاستعدادات اللازمة للشروع فى أعمال الحفر فى القريب العاجل

أما القيمة التجارية لبئر وادى فيران ، فلا معدى عن الانتظار للتثبت منها ، غير أنه نظرا لان أعمال الكشف الاولية قد أجريت فعلا ، فقد وافقت الجمعية التعاونية على أن تدفع الحكومة أتاوة قدرها ٥ر٢٢ فى المئة من أنتاج هذا الينبوع ، وهى نسبة تزيد على النسبة العادية للاتاوة التى قررت بموجب قانون المناجم الجديد الصادر فى مصر .

فقد بدأت شركة ستاندرد أوف نيوجيرزى أعمال الحفر فى منطقة وادى فيران بعد ما قامت ببحوث واسعة لقياس التكوينات الجيولوجية والمغناطيسية والجاذبية ومدى الاهتزاز فى أراضى صحراء سيناء وحفرت أربعة ثقوب على أغوار غير عميقة فأسفرت عن وجود مقادير من زيت البيتومين ذات قدرة أنتاجية قليلة .

وفى أوائل عام ١٩٤٨ حفرت بئر للكشف ، على عمق ٦٤٥٠ قدما وتبين أن قرار هذه البئر يقع على عمق ٦٦٠٠ قدم وقيل يومئذ أن الانتاج الاولى لهذه البئر هو ١٢٠ برميلا من الزيت الخفيف والغاز (فى اليوم)

ولما كان قانون المناجم الصادر فى عام ١٩٤٨ غير مرض ـ وهو القانون الذى أستبدل أخيرا بغيره ـ فأن شركة ستاندرد لم تعمل على أستغلال هذا الينبوع ، وقررت بعد ذلك أنهاء أعمال الكشف فى مصر واعادة رخصة التنقيب الى الحكومة المصرية بعدما أنفقت ١٦ مليون دولار فى ثمانى سنين قامت فيها بأعمال الكشف فى صحراء سينا وفى الصحراء الغربية .

والمفهوم أن الجمعية التعاونية والشركات المنضمة اليها ، تعتزم الكشف فى ١٦ منطقة يحق لها أن تظفر برخص تنقيب فيها طبقا لقانون المناجم الجديد .

أرباح الشركة الانجلو ايرانية

عقد فى يوم ١١ يونيو الاجتماع السنوى الرابع والاربعون للجمعية العمومية لشركة الزيت الانجلوايرانية فى لندن وألقى السرولييم فريزر رئيس مجلس الادارة الخطاب السنوى عن أعمال الشركة فى خلال عام ١٩٥٢ وهو أول سنة كاملة تحرم فيها الشركة من أرباح أعمالها فى ايران

وجاء فى التقرير أن جملة الارباح التجارية فى خلال سنة ١٩٥٢ بلغت ٤٥ر٣٥٤ر٧٣٢ جنيها أسترلينيا بعد أستبعاد مبلغ ١٤ر١٩٨ر٩٤٦ جنيها أسترلينيا لتغطية نفقات أستهلاك الموجودات الثابتة . أى أن جملة الارباح التجارية بلغت ٥٩ر٥٥٣ر٦٧٨ جنيها أسترلينيا مقابل ٧١ر٣٧٧ر٨٨٢ جنيها جملة أرباح الشركة فى خلال عام ١٩٥١

***

تم أخيرا حفر أعمق بئر للبترول فى العالم بواسطة شركة شل وذلك فى جزيرة ويكس بمقاطعة لويزيانا بالولايات المتحدة . وتبلغ عمق هذه البئر ١٧ر١٨٣ قدما . ومما يذكر أن أعمق بئر للبترول كان فى (كيرن كاونتى) بولاية كاليفورنيا ، وقد كان عمقه ١٥ر٥٣٠ قدما

فى ركاب العلم

الصور المجسمة

كثر فى هذه الايام التحدث عن الفيلم المجسم، والصور المجسمة ، والمنظار المجسم • وهانحن نقدم اختراعين قام بهما عالمان فرنسيان •

فقد وقع المسيو (هنرى كريتيان) ـ مخترع المنظار السينمائى ـ فى المدة الاخيرة اتفاقا مع احدى الشركات السينمائية الامريكية ، بشأن استغلال اختراعه • **والمنظار السينمائى** يمكن من انتاج وعرض أفلام توهم الناظر ان الصور التى يراها بارزة ، وذلك دون ان يحتاج الى استعمال نظارة خاصة ، ودون أن يحتاج الامر كذلك الى استخدام ثلاث آلات تصوير عند تصوير المناظر كما هى الحال بالنسبة للطريقه الحالية.

والمنظار السينمائى يتالف من مجموعه من العدسات بشكل خاص ، واذا وضـــع أمام الكاميرا العادية يمكنها ان تلتقط على فيلم ذى حجم عادى (٣٥ ملليمترا » صورا مزدوجه سواء فى الطول أو فى العرض ، وعندما يعرض الفيلم تكون هناك عدسة أخرى • ويعيد جهاز العرض الصور الى نسبتها الطبيعية ويجعلها مطابقة لمدى النظر بالضبط • ثم ان الصور تعرض على الشاشة مقعرة فنوهم الناظر بوجود البعد الثالث

***

فيلم عن العمليات الجراحية مجسما وملونا

والاختراع الثانى قام به طبيبان فرنسيان هما الدكتوران (هرمان) و(بورو) • وقد صور الفيلم فى مستشفى (كربيتى) فى أثناء عمليه لاستئصال المرارة • وقد استخدمت فى ذلك كاميرا من طراز « بايار » فيها فيلم بحجم ١٦ ملليمترا ، مزودة بعدستين تسجلان صورتين متشابهتين ومتجاورتين • وجهاز العرض كذلك مزود بعدستين تعرضان الصورتين الواحدة فوق الاخرى ولكن مفرقتين بحيث يبدو أن هناك بعدين • أما البعد الثالث فبواسطة نظارة ملونة بعض الشىء ومضبوطة حسب الصورة

***

التوسع فى استخدام البلاستيك

تأتينا كل يوم الاخبار تحمل انباء عن التقدم فى صناعة وانتاج واستعمال البلاستيك ، حتى صارت المواد المصنوعة من البـلاستيك تكون جزءا كبيرا فى حياتنا . ونخص بالذكر طبعـا البلاستيك الصلب الذى صنع منه هيـاكل السيارات ، وقوارب من البلاستيك ، وادوات المـكاتب ، والادوات الكهربائية ، وجميـــع المقاسات من الانابيب ، وغير ذلك مما سيظهر فى المستقبل .

فالبلاستيك المقوى له عـــدة خصائص ، فمقاومته مثـل المعادن ، ويقاوم الصــدمات القوية ، كما انه يتحمل درجات حرارة عالية (اى من ٦٠ درجة فهرنهيت الى ٢٥٠ درجة فهرنهيت) ، كما انه لا يمنع الموجات الكهربائية من السريان مما يسهل عمل تصميمات الطائرات هذا فضلا عن سهولة تلوينه ، وصعوبة ثنيه .

والبلاستيك المقوى عـدة انواع ، كل له خصائصه ومميزاته .. وهو يقـاوم الضغط الشديد . والبلاستيك الصلب يمكن استعماله كخيوط نسيج مثل القطن والنايلون او يمكن استخدامه كألياف وخيوط مقواة من عـدة انواع مثل الزجاج القطنى ، والاسبستوس .

برنامج السنوات الخمس فى الصين الشيوعية

سجل برنامج السـنوات الخمس (١٩٥٣ – ١٩٥٧) فى الصـين الشيوعية مرحلة جديدة من مراحل التقدم الاقتصادى ، واكثر مايتضح هذا التقدم فى الناحية الصناعية ، وخاصـة الصناعات الثقيـلة ، التى تمتلك الدولة اربعة اخماسها .

فالزيت الخام الـذى بلغ فى عامى ١٩٥١و١٩٥٢ ، ٢٥٠ الف طن مترى و ٣١٢ طنا على التـوالى ، قدر له فى عام ١٩٥٣ ٤٤٣ طنا متريا . كما أن الفحم الذى بلغ انتاجه فى عامى ١٥١ و ١٩٩٥٢ ٢٨ مليون طن مترى و ٣٢ مليون طن مترى ، قدر له فى عام ١٩٥٣ ٣٣ مليو طن مترى ، الا ان هاتين المادتين لم تصـلا بعد الى مستوى انتاج ما قبل عام ١٩٤٥ ، ولكن انتاج الطلب قدر له أكثر من مستواه لعام ١٩٤٤ وهو ١٤٢٥٠٠٠ طن متـرى . كما أن انتـاج القمح الذى قدر له ١٦٣ر٧٥٠ فى عام ١٩٥٢ سيصل الى ١٧٥ر٠٠٠ طن مترى فى عام ١٩٥٣ . كما ان انتاج القطن الذى قدر له ١ر٢٩٢ الف طن مترى سيبلغ ١ر٥٠٠ طن مترى عام ١٩٥٢ .

ويلاحظ أن الاهـداف النهائيـة لهذا البرنامج لم تتضح بعد ، ولـكن لم تنشر سوى أرقام ١٩٥٣ فقط ، تلك التى تدل على أن انتـاج الزيت الخام سيرتفع بنسبة ٤٢٪ فى عام ١٩٥٣ ، بينما لم يرتفع فى عام ١٩٥٢ سوى بنسبة ٢٥ ٪ .

ويهدف برنامج السنوات الخمس الصينى كذلك الى زيادة انتاج القوى الكهربائية والحديد الخام ، والصلب بنسبة ٢٧ ٪ ، ١٤ ٪ ، ٣٢ ٪ على التوالى خلال عام ١٩٥٣ ، بينما زادت ٢٢ ٪ ، ٣١ ٪ ، ٤١ ٪ فى العـام وتهتم الصين الشيوعية بمشروعات الرى ، وبانشاء المزارع التعاونية .

ولقد انشـأت الصـين الشيوعية حديثا (وزارة للجيولوجيـا) التى سوف تتزايد أهميتها بمرور الزمن

((من تقرير عن الصين الشيوعية))

***

. ارتفع اســتهلاك الجـازولين فى الدانمرك من ٥٨٣ مليون لترا خلال عام ١٩٥١ ، الى ٦٢٣ مليـون لتر خلال عام ١٩٥٢

من الصحف

THE WORLD — THE FINANCIAL TIMES — Daily Mirror — NEWS CHRONICLE

يحـررها ويشرف عليهــا :

موارد البترول فى الشرق الاوسط

اجمالى المبالغ التى دفعتها شركات البتـرول الى حكومات دول الشرق الاوسط مبلغ ٢٨ ملـيون دولار فى عام ١٩٤٠ بينما أصبح هـذا المبلغ ٤٤٠ مليون دولار خلال عام ١٩٥٢ ، وقبل عام ١٩٤٩ كانت تختلف هذه المبالغ سواء من ناحية قيمتها ، أو من ناحية طرق دفعها ، ولكن اتفاق الربح بالمناصفة بين شركات البترول والحكومات العربية زاد هذه النسبة وجعلهـا أقرب الى العـدالة ، حتى اصبحت هـذه النسب تختلف من منطقـة الى منطقـة ، وتتراوح من ٣ر٧٠ دولارا للطن الى ٥ر٢٠ دولارا وإذا ادخلنا فى الحسبان تلك الاموال التى تنفقهـا شركات البتـرول على شكل أجور ضخمة للعمال ، واطعمة لهم ، وخدمات اجتماعية وثقافية ، رفعت ماينفق الى ١٨ ملـيون دولار فى العـراق ، و ٢٠ مليون دولار فى المملكة العربية السعودية و١٥ مليون دولار فى الكويت و ٤ مليون دولار فى البحـرين وذلك خلال عام ١٩٤٩ ، ومنذ ذلك التاريخ ، زاد عدد الآبار ، واتسع الانتاج بشكل ملحوظ ، فدفع الى حكومة العراق خلال العام المنتهى فى مارس ١٩٥٣ مبلغ ٣٩ر٩ مليون

أنباء المعادن والمواد الخام

كان للانباء التى وردت من كوريا عن احتمال قر
الخاصة بتبادل الاسرى ، اثرها الكبير فى اسعار المو
ففيما يتعلق بالمعـــادن ، هبط سعر طن القد
فأصبح سعر الطن ٦٨٢ جنيها وخمسة شلنات كما
فصار سعر الطن منه ٨٠ جنيها سعر سبتمبر ، وبر
سعر **الزنك** فقد اصبح ٧٠ جنيها للطن ، اما سه
جنيها و ١٠ شلنات .

اما عن بقية الاسعار ، فقد بيع طن **الالمونيوم** بـ
جنيها و ٧٠ ٪ ب ٢١٠ جنيها ، أما عن سعر الـ
أوقية **الذهب** سبائك ١٢ جنيها و ٨ شلنا . وبـ
الامريكيـة ان مجموع المبـاع من الذهب الى الـ
١ر٥٩٩ دولارا عن الربع الاول لعام ١٩٥٣ .

كما حدث هبوط فى اسعار **المطاط** حسب ما
الشاى ارتفاعا ملحوظا . كما سجلت اسعار الـ
المساحات المنزرعة منه فى بلدانه مثل الارجنتين وا
وخاصة فى سوق استراليا بحوالى ٥ الى ١٠ فى
(المنظمة الدولية لصناعة نسيج الصـوف) للـ

العالمية
The Economist ... THE ACCOUNTANT

مـد فـريد حسـن

جنيها حسب اتفاق الربح مناصفة صرفته خلال عام ١٩٥٢ ما يفوق ن ٩ ملايين من الجنيهات محليا على لاجور ، ورسوم جمركية ، ورسوم رانى .. الى ..

ويذكر (تقرير هيئة الامم المتحدة لان الاحوال الاقتصادية فى بلدان شرق الاوسط) أن مجموع الاموال المستثمرة فى البترول فى دول الشرق الاوسط بلغت ١٠٠ مليون دولار خلال عام ١٩٢٥ (معظمها فى أيران) ثم زادت هذه الاموال الى ٣٥٠ مليون دولار خلال عام ١٩٣٥ ، ثم وصلت الى ١٠٠٠ مليون دولار فى عام ١٩٥١

ويبلغ مجموع مادفع الى حكومات الدول العربية خلال عام ١٩٥٢ مبلغ ٤٤٠ر١ مليون دولار أمريكى : خص مصر منها ٨ر٥ مليون دولار ، وبلاد البحرين ٣ر٦ مليون دولار و ١١٠ مليون دولار لحكومة العراق ، والكويت ١٣٩ مليون دولار ، وحكومة قطر ٩ مليون دولار ، والمملكة العربية السعودية ١٧٠ مليون دولار . أما ايران فقد خرجت من هذا الاحصاء لعام ١٩٥٢ بسبب مشكلة بترولها . بينما خص حكومتها خلال عام ١٩٥١ مبلغ ٣ر٢٣ مليون دولار

((بترو ليم برس سرفيس))

د عقد هدنة دائمة هناك ، ونجاح المفاوضات ذ الاولية .

ـدير بمقدار عشرون جنيها انجليزيا هبط سعر طن **الرصاص** بمقدار جنيهين يو ٨٤ جنيها ، ويوليو ٨٣ جنيها . أما عن اغسطس وسبتمبر فعقد على اساس ٦٩

ر ١٦١ جنيها ، وطن **الانتمون** ٩٩ ٪ بـ ٢٢٥ **النحاس** فبلغ ٢٥٢ جنيها . وبلغ ثمن ه المناسبة فقد جاء فى تقرير الخزانة كومات الاجنبية والبنوك المركزية بلغ

جاء فى انباء سنغافورة ، كما سجلت أسعار هبوطا دوليا نظرا لكثة المحصول وزيادة ستراليا وكندا . وهبطت اسعار **الصوف** لمائة . وعقد مؤتمر فى لشبونة يوم ٨ الجارى ر فى سوقه وتجارته .

البنك المركزى لاندونيسيا

صرح وزير المالية الاندونيسية أنه بينما قد لا يكون من الصواب السماح للبنك المركزى بمعارضة قرارات الحكومة فى السياسة العامة فان لمحافظ البنك الحق ، عند اختلاف وجهات النظر ، فى نشر آرائه وخاصة فى التقرير السنوى للبنك ويعتقد الوزير من ناحية المبدأ بأنه من المستحسن استثمار الارصدة الذهبية والعملات الاجنبية فى الموارد الانتاجية بدلا من الاحتفاظ بها عاطلة فيما يتعلق بالجزء الذى يزيد على رصيد معقول للتشغيل لمواجهة التقلبات المؤقتة فى ميزان المدفوعات الا أن الشعب الاندونيسى كثير الحساسية فيما يتعلق بالرصيد الذهبى بحيث ينبعث خوف كبير لا أساس له اذا ما استعملت الارصدة الذهبية . وعلى ذلك فقد تقرر أن يحتفظ البنك المركزى ـ باحتياطات ذهبية وعملات أجنبية بمايقابل ٢٠ ٪ من الاصدار والودائع . ويسمح لمجلس النقد بالانحراف عن هذه النسبة لمدة لا تزيد على ثلاثة شهور فى الظروف الاستثنائية .

وتقرر ادماج مكتب النقد الاجنبى فى البنك المركزى وهو ما سيسمح للبنك بالرقابة على عمليات النقد الاجنبى للبنوك التجارية الاخرى . وسيستمر البنك المركزى فى القيام بمعلياته التجارية الى ان يتم توطيد بنك بيجارا اندونيسيا ليتولى عنه هذه العمليات .

***

أول معمل للتكرير فى الهند

فى شهر يوليو من السنة المقبلة ، يبدأ معمل تكرير الزيت الهندى المقام على جزيرة ترومبى بالقرب من بمباى أنتاجه بأقصى طاقته ، وهو أول معمل من نوعه ينشأ فى الهند . ومما يذكر أن أعمال الانشاء تتقدم بستة أشهر عن البرنامج الموضوع لانجاز هذا المشروع

وقد قال المستر وليمز مدير هذا المعمل أنه سيكون ذا طاقة قدرها ٢٥٠٠٠ر٠ برميل يكررها من الزيت الخام يوميا ، وهو مايكفى لتلبية نحو ثلث حاجات الهند من منتجات الزيت المكرر .

مكتبة التاجر

دراسة السوق
للاستاذ السيد أبو النجا

من الكتب التى تفتخر بها المكتبة التجاريه العلمية ، كتاب صدر منذ سنوات ، ذلك هو كتاب (دراسة السوق) . وقد أراد مؤلفه الفاضل أن يكون أقرب الى ((البحث العلمى)) منه الى « كتاب يقرأ »

وقد ذكر مؤلفه : « ان من واجب المعلن ان يعرف كل شىء عن مستهلكى سلعته ، وعن بائعيها ، قبل أن يختار الوسائل التى يحملها رسالته الاعلانية لهم ، ولذلك فان دراسة السوق هى الاساس الذى يقوم عليه بناء الحملة الاعلانية »

ويقسم الكتاب الى أبواب خمس : الباب الاول ويشمل (تحديد الموضوع) بمعنى أنه يجب على المنتج لسلعة ما أن يدرس ميادين ثلاثة هى : المستهلك : ماخصائصه ؟ والبائع : ماطرقه فى البيع ؟ والعبوة : كيف تصمم لتناسب المستهلك والبائع ؟ وبعد ذلك يستطيع المنتج ان يحدد فى ضوء دراسة هذه الميادين الثلاث سعر السلعة ، ومخصصات الاعلان .

وليس الامر بالسهولة بالنسبة لكل ميدان . فالمستهلك لابد من تقسيمه الى مجموعات منفصله متميزة بحيث تكون حاجات جميع الافراد فى كل منها متوافقة . ويتناول المؤلف المستهلك بالتقسيم الى خمسة أقسام . فهو يقسمه اجتماعيا (أى طبقات : الغنية ، والمتوسطه ، والعاملة ، والفقيرة) . ثم هو يقسمه **اقليميا** (ويرى أن القطر المصرى ينقسم الى ٧ مناطق جغرافية لكل حاجتها ومميزاتها) . ثم هو يقسمه **جنسيا** ، ثم يقسمه بحسب **السن والحالة الزوجية** ، ثم بحسب **المهنة** .

واذا مافرغنا من تقسيم المستهلكين الى هذه الاقسام الخمسة فعلينا أن نبحث نظم التوزيع المختلفة التى يصل بها المنتج اليهم . وهذا هو موضوع الفصل الثانى من الكتاب ، وهو (**البائع**) وقسمه الى وكيل البيع ، وتاجر الجملة . ثم يتحدث عن الطرق التى يستطيع بها المنتج بيع سلعته وهى : **اما الاتصال بالسوق عن طريق تاجر الجملة ، أو البيع لتجار الجملة وتجار التجزئة معا ، أو البيع لتجار التجزئة رأسا ، أو انتقاء عدد من تجار التجزئه أو اعطاء حق البيع لوكلاء محترفين ، أو افتتاح محال تحمل اسم المنتج ، أو البيع فى منازل المستهلكين ، أو البيع بالبريد**

وبعد ذلك يجدر بنا ان نبحث (العبوة) التى ستباع فيها السلعة ، والمعروف ان العبوة تقوم بوظائف ثلاث هى : وقاية السلعه ، والاعلان عنها ، وتسهيل عمليتى البيع والاستهلاك . واذن فما هو الشكل الذى تتخذه العبوة ؟ ويلاحظ عند تصميمها : الزخرفه ، والجدة ، والمنفعة بعد استعمال السلعة .

وبعد أن يطمئن المنتج على صلاحية عبوته عليه أن يحدد السعر الذى يبيع به سلعته . ومسألة تحديد السعر تكاد تكون أهم مشكله تواجه المنتج ، بسبب تكاليف السلعة عليه ، وبسبب ظروف المنافسة .

وفى الفصل الخامس يتكلم حضرة المؤلف عن أسس (تقدير مخصصات الاعلان) ، وما نسبة ذلك ؟

وفى العدد القادم سنتحدث عن بقية عرض هذا الكتاب القيم .

مشروعات مجلس الاعمار العراقي :

استخدام حصيلة الزيت في المشروعات الإنتاجية

شق جداول الري وقنوات الصرف وبناء الطرق والجسور

العراق يستعين بخبير عالمي لبحث حالة المصايف

عنيت هذه المجلة قبلا بالحديث عن « مجلس الاعمار » أو التعمير ، الذي أنشأته الحكومة العراقية ، ومنحته اختصاصات عليا للقيام بمشروعات الاصلاح الانتاجية في البلاد منتفعا بخمسة وسبعين في المئة من حصيلة الزيت التي تتقاضاها الحكومة من شركات النفط .

وقد أصدر هذا المجلس تقريره السنوي عن الاعمال التي انجزها في خلال عام ١٩٥٢ ومما جاء فيه ما نورده هنا ..

احياء أراض جديدة

كان المجلس قد عهد الى مهندسين استشاريين عالميين في درس وسائل الانتفاع من نهرى دجلة والفرات ، وروافدهما وتنظيم مياههما بوجه عام ، وكذلك لتنظيم الانتفاع من نهر الحلة وروافده ونهر الغراف لاحياء أراض جديدة .

وقد قام أولئك المهندسون بدراساتهم ، ثم قدموا توصياتهم الى الحكومة بشأنها وعادت الحكومة فعهدت اليهم في دراسة تنظيم مجالس نهر الفرات في منطقة «سوق الشيوخ» ، وتسير البحوث ووضع التصميمات المتعلقة بذلك سيرا حسنا

وكانت الخطة المتبعة قبلا هي أن تشق الجداول ارتجالا مما أدى الى انتشار المستنقعات في الاراضي وقل بالتالي انتاجها ، ومن ثم أخذ مجلس الاعمار على عاتقه أن يضع خطة عامة لنزح المياه عن الاراضي الندية ، وشرع فعلا في تنفيذ قسم منها ، وأشرفت أعمال بعضها على الانتهاء ، وأعلنت مناقصات لاتمام بقيتها .

هذا وسيراعى مستقبلا عند القيام بأي مشروع ري ، ألا يحفر جدول للري قبل أن تحفر معه قناة للصرف

تصنيف الاراضي الاميرية

وفرغ المهندسون الاستشاريون من تصنيف الاراضي الاميرية بصورة عامة حسب قابليتها الانتاجية ، رغبة منها في احيائها وزراعة الجيد منها كلما توفر الماء . وستتبع طرق زراعية حديثة ، منها نظام النوبات الزراعية ، بدلا من الطرق القديمة ، حتى يزيد الانتاج وتتنوع الحاصلات

وأتم المجلس بالتعاون مع وزارة الزراعة وضع مشروعات ري متعددة وتبنى مشروع الحبانية برمته مع انفاق المبالغ اللازمة لاتمام جهاز تنظيم الماء الوارد وجدول المدخل وقد تم العمل فيهما .

وباستخدام الجدول وجهاز التنظيم أمكن تحويل ما يقرب من نصف تصريف نهر الفرات في موسم الفيضان السابق الى بحيرة الحبانية ، مما أدى الى اظهار نواقص بعض السدود المحيطة بالبحيرة فوجب تقويتها حتى تتحمل الضغط بدون خطورة .

وبناء على هذا ، جلبت الآلات اللازمة لهذا العمل وتم انشاء وتقوية السدود بصورة محكمة .

وفي الوقت عينه لا تزال أعمال تنظيم وتوسيع شط الدقارة وشطي الشامية والكوفة مستمرة .

طرق المواصلات

وعني مجلس الاعمار بانشاء شبكة من طرق المواصلات التي تفتقر اليها البلاد . ولما كانت خزانات الري تحتل المقام الاول بين مشروعاته من حيث الاهمية والاستعجال ، كان عليه أن ينشيء أولا الطرق المؤدية الى مواقعها لغرض ايصال المواد والعدد الضخمة اللازمة لها . ولهذا بادر المجلس بتحري أحسن الوسائل وأوفقها ، وشرع في شق هذه الطرق . وتتقدم هذه الاعمال تقدما سريعا وكبيرا .

ومن حيث ان هذه الاعمال تتطلب عددا وآلات خاصة لانجازها بسرعة فقد اتخذ المجلس التدابير اللازمة لتوفير العدد المطلوب منها بما تزيد قيمته على نصف مليون دينار .

وبالاضافة الى ذلك ، خول المجلس وزارة المواصلات والاشغال صرف نحو ١١٥ ألف دينار مباشرة لشراء آلات أخرى ضرورية وآلات وأدوات لتوسيع معمل الاشغال وناقلات القار وأجهزة فنية لاختبار الطرق بعد رصفها .

كما خول لوزارة المواصلات والاشغال أن تنفق مبلغا يزيد على ٩٠٠ ألف دينار لاجراء تحسينات أساسية على الطرق العامة ، وصرف مبلغ ٨٢٠ ألف دينار لانشاء طرق أخرى .

وجملة المبالغ التي ستصرف على انشاء هذه الطرق تتجاوز ١٧٠٠٠٠٠ دينار .

الجسور

وفيما يتعلق بالجسور المتممة لطرق المواصلات الرئيسية ، أخذت مواد البناء اللازمة لجسر الكوفة ترد تباعا ، وشرع المقاولون في العمل ، وتم وضع تصميمات جسرى بغداد والكاظمية وأعلنت مناقصتهما العالمية وستدعى قريبا الشركات في مناقصة أخرى الى انشاء جسر « طق طق » .

واستعان المجلس بخمس شركات استشارية عالمية لوضع تصميمات الجسور الاخرى المقرر انشاؤها وخبراء هذه الشركات عاكفون الآن على اتمام بحوثهم ورسم تصميمات كل من جسور الموصل وسامراء والعمارة وبعقوبة والناصرية والسماوة والهندية . وستعلن مناقصات هذه الجسور حال انتهاء هذه الدراسات ووضع التصميمات .

مباني الصحة والمعارف

أما فيما يتعلق بمباني الصحة والمعارف ودور العمال ، فقد طلب المجلس الى الوزارات المختصة قبل الشروع في العمل ، بيان ما تحتاج اليه منها ، مع تعيين مواقعها وسعتها

وعددها . وعقدلذلك عدة اجتماعات مع ممثليها . وفى ضوء قرارات هذه اللجان أعدت مناهج واسعة تمتد الى بضع سنين ، وشرع المجلس فى تنفيذهامستعينا بالهيئات الحكومية من دراية فنية ..

وقد انشىء مستشفى عصرى كامل المرافق فى منطقة « الكوت » يتسع لمئة وعشرين سريرا . . وانشىء مستشفى فى « الكرخ » وآخر فى « الاعظمية » ، وانشئت عشرة مستشفيات للمديريات المختلفة ، وانشئت ٣ ردهات لتوسيع مستشفى الموصل حتى يتسع لمئتى سرير أخرى وغير ذلك من المشروعات المماثلة .

دور العمال

وفيما يتصل بدور العمال وصغار الموظفين تم انشاء ٢١٧ دارا فى بغداد فى حى العمال و ١٠٦ دور فى مختلف المديريات . ولما كانت الحاجة ملحة للتوسع فى المشروع فقد اعتمدت مبالغ اضافية فى خلال هذه السنة جملتها ٥١٠ آلاف دينار للسير بالمشروع حثيثا ، وشرع فعلا فى انشاء قسم منها .

المصايف العراقية

واستقدم العراق خبيرا عالميا ، ليدرس وسائل المصايف العراقية ويرشد الى مصايف جديدة ..

وانشىء مركز يتألف من عدة دور فى مصيف « سوارة توكة » وتم بناء ١٩ دارا . وفرغ من انشاء فندق « سرسنك » ، والعمل مستمر لانشاء فندق ثان فى مصيف صلاح الدين يتألف من ٣٠ غرفة . والمصيف الاخير يجهز الآن بآلات توليد الكهرباء وتوزيع الماء .

الآبار الارتوازية

واهتم مجلس الاعمار بموضوع حفر الآبار الارتوازية بعد ما تبين أن كمية الماء السطحى فى الشمال غير كافية فى الوقت الحالى ، وأن الماء الجوفى متوفر فى مناطق شتى ويمكن الانتفاع به . وفضلا عن تخصيص مبلغ ١٦٥ الف دينار لوزارة الاقتصاد لتمكينها من الاستمرار فى حفر الآبار الارتوازية ، أعلن عن مناقصة حفر ٥٠ بئرا مع تركيب مضخاتها فى منطقة « سنجار » التى وزعت اراضيها الاميرية على صغار الملاك ، وذلك بقصد توفير الماء للشرب ، على أن يستخدم الماء الفائض لاغراض الزراعة .

واعلنت مناقصة لحفر ٢٥ الف قدم من الآبار فى شتى انحاء المنطقة الشمالية للعراق والنية منصرفة الى اعلان مناقصات أخرى لحفر آبار جديدة حالما تتوفر المعلومات المشجعة على الاقدام على مثل هذه الخطوة .

وقرر مجلس الاعمار تجهيز مدينة « النجف » بالماء ، واحيل هذا العمل الى احدى الشركات التى تعهدت القيام به مقابل ٣٢٤ الف دينار ، ورست مناقصة تجهيز « السليمانية » بالماء بمبلغ ١٦٢ الف دينار ومناقصة تجهيز الانابيب المطلوبة لتزويد « كيركوك » بالماء بمبلغ ٤٠٠ الف دينار .

أرقام واحصاءات

العجز والفائض فى ميزانيات ليبيا

بين عامى ١٩٤٣ و ١٩٥٢

اذاعت هيئة الامم المتحدة تقريرا عن ميزانية ليبيا بأقسامها الثلاثة فى السنوات بين ١٩٤٣ و ١٩٥٢ متضمنا بيان العجز والفائض فيها كما هو وارد فى الجدول التالى :

السنة	طرابلس		برقة		فزان
٤٤/١٩٤٣	٥٦	—	٨٠	—	—
٤٥/١٩٤٤	—	٢٠	٥٢	٩	—
٤٦/١٩٤٥	١ر٧	—	١٦	—	٤٥
١٩٤٧/٤٦	—	١١	٤٢	—	٣ر٥
٤٨/١٩٤٧	٣٥	—	٣٤	١١	—
٤٩/١٩٤٨	٢٥	—	٤٨	—	—
٥٠/١٩٤٩	—	٢٤	٦٠	٣١	—
٥١/١٩٥٠ (تقديرى)	٨ر٥	—	٥٦	٥٨	—
٥٢/١٩٥١ (تقديرى)	١٥	—	٤٧	٦١	—

التفاليس فى شهر أبريل ١٩٥٣

اذاعت مصلحة الملكية الصناعية التابعة لوزارة التجارة والصناعة بيانا بأحكام أشهار الافلاس فى خلال شهر ابريل ١٩٥٢ بالمقارنة بأرقام الشهر نفسه من السنة الماضية .

وقد تبين من هذا الاحصاء أن جملة التفاليس فى ابريل ١٩٥٣ بلغت ٣٩ مقابل ٣٠ فى شهر ابريل ١٩٥٢ والتفاليس موزعة على النسق التالى : ١٩ فى محافظة القاهرة و٦ فى محافظة الاسكندرية و ٤ فى كل من مديريتى الغربية وجرجا و٢ فى مديرية الجيزة ، وواحدة فى كل من مديريات القليوبية والبحيرة والشرقية وبنى سويف .

تجارة أمريكا والارجنتين

يؤخذ من الارقام التى اذيعت فى واشنطن عن تجارة الولايات المتحدة مع الارجنتين أن الرصيد الايجابى الذى جنته الارجنتين من أمريكا يزيد على عشرة ملايين من الدولارات اذ بلغت واردات أمريكا ما قيمته ٢٠ر٩٠٠ر٠٠٠ دولار بينما بلغت صادرات الارجنتين ٦ر٣٠٠ر٠٠٠ دولار .

السيّارات ومركبات النقل فى العالم

انتاجها ـ تداولها

فى بداية العام الحالى بلغ عدد السيارات فى جميع البلدان العالم مليون سيارة أى بزيادة قدرها ٣ر٣ مليون سيارة أوبنسبة ٢ر٤٪ عن العام الماضى . ولقدبلغت الزيادة السنوية عن العام السابق له فى المدة مابين ١٩٤٧ الى ١٩٥٢ بمتوسط ٥ر٥ مليون سيارة . وتذكر مجلة « أمريكان أتوموبيل » أنه لم يطرأ أى تطور فى عدد السيارات داخل بلدان الستار الحديدى ، وأن الزيادة ٣ر٣ مليون سيارة تمت فى بلدان العالم الحر . ولقد بلغ انتاج العالم الحر خلال عام ١٩٥٢ ، ٨ر٧ مليون سيارة منها ٥ر٤ مليون سيارة (تشمل ٥ر٣ مليون سيارة خاصة ومليون سيارة تجارية) حلت محل سيارات قديمة ومستهلكة . ويوجد فى الوقت الحالى ٥ر٣١ مليون سيارة أى بزيادة قدرها ٧٠ ٪ عما كان عليه العدد فى أوائل الحرب العالمية الثانية ، اذ زاد عدد السيارات الخصوصية ٧ر٢١ مليون سيارة أى بنسبة ٥٩ ٪ عن عام ١٩٤٠ ، بينما زاد عدد السيارات اللورى والاتوبيس ٧ر٩ مليون سيارة

ومن الطريف أن نذكر هنا انه خلال الثلاثة عشر عاما السابقة للحرب الاخيرة أى مابين عام ١٩٢٧ وعام ١٩٤٠ زاد عدد السيارات الخصوصية ب ٨ر١٢ مليون سيارة ، أى بنسبة قدرها ٥٥ ٪ ، كما زاد عدد سيارات اللورى والاتوبيسات بعدد قدره ٢ر٤ مليون سيارة أو بنسبة ١٠٠٪ ، واظهارا لوجه المقارنة يجب أن نذكر أن عدد مركبات النقل أول يناير سنة ١٩٢٧ كان : ٢٣ر٣٧١ر٠٠٠ سيارة ركوب ، و ٤ر٢٢٠ر٠٠٠ لورى واتوبيس ، وبالرغم من أن الفترة ما بين عام ١٩٤٠ ، و ١٩٥٣ تخللتها فترة الحرب العالمية الثانية ، وما تبع ذلك من قيود وخسائر ، الا أن نسبة الزيادة فاقت مثيلتها فى الفترة ٢٧ / ١٩٤٠ .

ويمكننا أن نذكر أن هذه الارقام لا تشمل السيارات ومركبات النقل الحربية ، اذ لو أضيفت هذه الارقام الى انتاج الفترة ١٩٤٠/١٩٥٣ لكانت الزيادة كبيرة فى الواقع . وفضلا عن ذلك ، فقد شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية اطرادا كبيرا فى عدد عجلات النقل وجرارات الزراعة وقد قدرت مجلة « أمريكان اتوموبيل » عدد مركبات النقل فى أول عام ١٩٥٣ ب ٦٠ر٠٥٧ر٠٠٠ سيارة ، وعدد جرارات الزراعة ب ٦ر٧٧٤ر٠٠٠ جرار . ولقد كانت النسبة المئوية للزيادة فى عدد عربات النقل فى أوروبا ضئيلة خلال ١٩٤٠ ـ ١٩٥٣ ، نظرا لما ترتب على الحرب من نتائج ، كتخزين وقود السيارات الذى زاد على نسبة ٤٠٪ من المنتج . بينما ارتفع عدد السيارات فى الولايات المتحدة بنسبة ٧٢٪ (وهى تقريبا نسبة الزيادة فى باقى دول العالم) . وبالرغم من ضآلة عدد السيارات ، الا أن نسبة السيارات التى سجلت ، زادت فى كندا ، والاقيانوسية ، وفى آسيا ، وأفريقيا وامريكا الجنوبية .

أما عن توزيع السيارات على دول العالم ففيه شىء من الطرافة بالنسبة للقارات فحوالى ٧٣٪ من عجلات النقل توجد فى الولايات المتحدة وفى كندا ، حيث يعيش ١٧١ مليونا من عدد سكان العالم البالغ عددهم ٢ر٤٠٠ مليون نسمة واذا احتسبنا نسبة ما يخص كل فرد من عربات النقل فى هذين القطرين لوجدناها سيارة لكل ثلاث أفراد .. ! وفى شمال غربى أوروبا حيث يقطن ١٩٦

الجدول رقم (١)

عدد السيارات فى العالم ما بين عامى ١٩٤٠ ـ ١٩٥٣ بالآلاف فى أول كل عام

	١٩٤٠	١٩٤٧	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥٣	الرقم القياسى لعام ٥٣ (١٩٤٠=١٠٠	١٩٥٢=١٠٠)	عام ١٩٥٣ النسبة المئوية من المجموع
الولايات المتحدة	٣٠ر٢٩٤	٣٣ر٥٣٠	٤٨ر٢٨٣	٥١ر٢٠١	٥٢ر٣٢٤	١٧٢	١٠٢	٦٨ر٧
كندا	١ر٤٢١	١ر٥٩٠	٢ر٠٨٢	٢ر٨٠٩	٣ر١١٥	٢٢٠	١١٠	٤ر١
أمريكا الجنوبية	٨٨٨	١ر٢٠٦	١ر٨٠١	٢ر٠٨٢	٢ر٢٦٠	٢٥٥	١٠٨	٣ر—
أوربا (وتشمل روسيا)	٩ر٤٣٦	٦ر٦٤١	١٢ر٢٦٤	١٢ر٢٩١	١٣ر١٦٠	١٤٠	١٠٢	١٧ر٣
استراليا	١ر٢٠١	١ر٣٣٢	١ر٨٥٦	٢ر٠٣٩	٢ر٢٥٦	١٨٨	١١١	٣ر—
آسيا	٦٩٦	٤٨٧	١ر٠٥٧	١ر١٣٩	١ر٦٢٥	٢٣٤	١٣٦	٢ر١
أفريقيا	٦٩٣	٦٠٩	١ر٢٢٣	١ر٢٨٦	١ر٣٩٥	٢٠١	١٠٨	١ر٨
المجموع العالمى	٤٤ر٦٢٩	٤٥ر٣٩٥	٦٩ر٠٢١	٧٢ر٨٤٧	٧٦ر١٣٥	١٧٠	١٠٤	١٠٠ر—
منها سيارات ركاب	٣٦ر٢٠٠	٣٥ر٣٩٥	٥٢ر٣٥٠	٥٥ر٤٩٠	٥٧ر٩١٠	١٥٩	١٠٤	٧٦ر٢
ولوريات وأتوبيسات	٨ر٤٢٩	١٠ر٠٠٠	١٦ر٦٧١	١٧ر٢٩٨	١٨ر١٥٦	٢١٨	١٠٥	٢٣ر٨

مليون نسمة يخصهم ١٣ ٪ من عدد السيارات فى العالم ، ونصف هذا العدد تقريبا خارج أمريكا الشمالية كاستراليا ونيوزيلندة ويسكنهما ١٤ مليون نسمة يخصهما ٣ مليون سيارة فقط أى يخص كل ستة أفراد تقريبا سيارة واحدة . أما فى شمال غربى أوروبا — كما فى اتحاد جنوب افريقيا — فيخص كل ٢٠ فردا سيارة واحدة بالرغم من وجود مفارقات حيوية هامة بين أفراد كل من البلدين . أما فى بقية بلدان العالم ، فتختلف نسبة مايخص كل فرد من السيارة: ففى أمريكا الجنوبية تبلغ هذه النسبة سيارة لكل ٧٥ شخصا ، وفى آسيا سيارة لكل ٧٨٣ شخصا . ويمكن القول اجمالا أن حوالى نصف سكان العالم يقطنون البلاد الاسيوية ولا ولايخصهما سوى واحد على خمسين من السيارات (انظر الجدولين ١و٢)

ومن الواضح انه سواء فى البلاد المتقدمة او المتأخرة ، تكون الحاجة ماسة جدا لعربات النقل ، ففى الدول الدول المتقدمة بلغت أوجها فى أمريكا الشمالية ، لاعتبارات جغرافية ، وفى الدول الاقل تقدما تعتبر عربات النقل عاملا من عوامل التقدم والنهوض

وهناك مجال كبير للنقل البرى بالسيارات كلما تقدم البلد اقتصاديا وارتقى مستوى معيشة السكان ، ولكن لابد أن يكون تحسين الطرق ، والانفاق على تهذيبها ، سابقا لتقدم استعمال السيارة ، ومن العقبات التى تعترض التوسع فى استخدام النقل بالطرق وتفضيله على غيره من وسائل النقل ، تلك الضرائب الباهظة التى تفرضها عليه الحكومات وعلى زيوت الوقود .

والشىء الجدير بالملاحظة أن ثلاثة ارباع عربات النقل من سيارات الركاب وتبلغ نسبة هذه السيارات فى الولايات المتحدة اربعة أخماس العدد الكلى ، حيث يخص كل عائلتين من ثلاث عائلات سيارة خاصة ، وفى الغالب سيارتان أو أكثر . وعموما يمكن القول بأنه كلما قل عدد السيارات الخاصة بالنسبة للسكان كلما زاد عدد السيارات التجارية بالنسبة لعدد السيارات الاجمالى ، ففى آسيا وأواسط أفريقيا يوجد عدد قليل من سيارات الركاب بالنسبة لسيارات النقل والاوتوبيسات .

وفى الاتحاد السوفيتى ، والدول الضالعة معه فى الستار الحديدى ، يشجعون انتاج اللوريات ، بينما يحد من انتاج السيارات الخصوصية وذلك كسياسة عامة مقررة ، ويقدر الخبراء المنتج فى الاتحاد السوفيتى بـ ٤٥٠ر٠٠٠ سيارة كل عام ، ويعتبر الاتحاد السوفيتى بذلك أكبر منتج للسيارات التجارية بعد الولايات المتحدة الامريكية . ولقد هبط انتاج السيارات فى الولايات المتحدة خلال عامى ١٩٥١ ، ١٩٥٢ بسبب القيود التى وضعتها مشروعات الدفاع (أنظر الجدول رقم ٣) . ولكن على أية حال ، تطرد الزيادة فى الانتاج بشكل واضح جدا ، اذ كان انتاج العالم الحر ١٠ مليون وحدة خلال عام ١٩٥٠ ، قد يصل اليه خلال عام ١٩٥٣ ان لم يزد عليه . وطبقا للسياسة الجديدة التى وضعتها حكومة الجنرال ايزنهاور ، فمن المنتظر أن يزيد الانتاج خلال النصف الاول من عام ١٩٥٣ عن ثلاثة مليون سيارة بينما بلغ ٣ر٤ مليون وحدة خلال عام ١٩٥٢ باكمله .. أما عن المملكة المتحدة فقد كان لنقص الصلب المنتج أثر كبير فى انتاج السيارات

وفى كل بلدان العالم الآن ، اختفت ازمة النقص فى عدد السيارات الجديدة ولكن يعوق التوسع فى عمليات البيع والشراء فى الاسواق عدة مشاكل من أهمها : ضرائب الوقود المرتفعة ، وضرائب البيع والشراء على السيارات الجديدة ، وفى حالة السيارات التجارية تقوم مشكلة المفاضلة بين النقل بالسيارة ، والنقل بالسكة الحديد او النقل المائى . ولقد حل هذه المشكلة الى حد ما ، وصول البلدان الاوروبية الى انتاج سيارة صغيرة ، مما أفسح المجال أمام الاستعمال الشخصى للسيارة ، وارتقى قليلا بالحياة الحديثة . وثمة عامل آخر حدث فى الولايات المتحدة ، وهو أن الافراد بدأوا يتعلقون بالسيارات الخفيفة المنتجة فى أمريكا ، وخاصة تلك التى لاتستهلك كثيرا من البنزين

احمد زكى عبد الهادى

رقم (٢) عدد السيارات فى العالم يوم ١٩٥٣/١/١ (بالآلاف الوحدات)

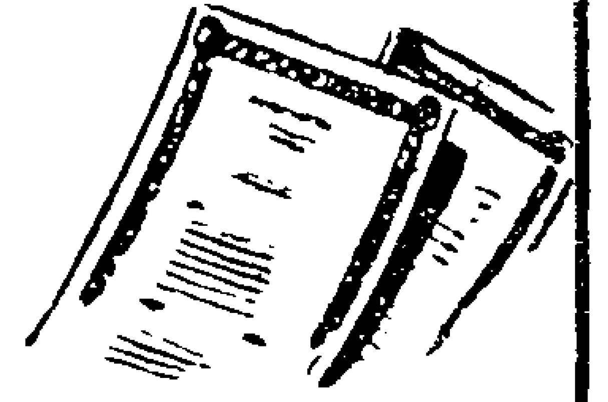
	سيارات الركاب	لوريات وأوتوبيسات	المجموع الكلى	عدد السكان بالمليون	مايخص السيارة	نسبة السيارات الخاصة للمجموع الكلى
الولايات المتحدة	٤٣ر٢٣٢	٩ر٠٩٢	٥٢ر٣٢٤	١٥٧	٣	٨٢
كندا	٢ر٣٢٥	٧٩٠	٣ر١١٥	١٤	٤ر٥	٧٥
امريكا الجنوبية	١ر٣٠٥	٩٤٢	٢ر٢٦٠	١٦٨	٧٥	٥٨
شمال غرب اوربا	٦ر٨٥٧	٣ر٠٤٢	٩ر٩٠٣	١٩٦	٢٠	٦٩
جنوبى أوربا	٧٠٠	٤٤٥	١ر١٥٤	١٠٨	٩٤	٦١
دول الستار الحديدى	٣٣٩	١ر٧٦٤	٢ر١٠٣	٢٧٠	١٢٨	١٦
أستراليا	١ر٥٦٤	٦٨٨	٢ر٢٥٦	١٤	٦ر٢	٦٩
آسيا	٦٧٠	٩٢٣	١ر٦٢٥	١ر٢٧٠	٧٨٣	٤١
جنوب افريقيا	٤٩٧	١٤٤	٦٤١	١٣	٢٠	٧٧
شمال افريقيا *	٢٢٠	١١٧	٣٣٧	٤٣	١٢٧	٦٥
باقى افريقيا	٢٠١	٢٠٩	٤١٧	١٥٠	٣٦١	٤٨
المجموع الكلى	٥٧ر٩١٠	١٨ر١٥٦	٧٦ر١٣٥	٢ر٤٠٣	٣٢	٧٦

* تشمل مراكش والجزائر وتونس وليبيا ومصر ..

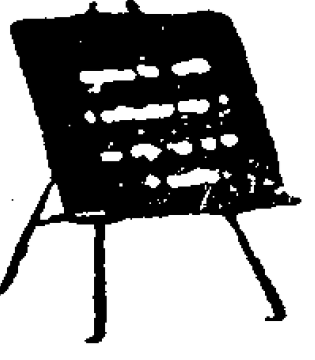
الجدول رقم (٣) مدى الانتاج العالمى (بالاف الوحدات)

	عربات الركاب			لوريات وأتوبيسات			المجموع الكلى		
	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢
الولايات المتحدة	٦ر٦٦٦	٥ر٣٣٨	٤ر٣٢١	١ر٣٣٧	١ر٤٣٠	١ر٢١٨	٨ر٠٠٣	٦ر٧٦٨	٥ر٥٣٩
المملكة المتحدة	٥٢٢	٤٧٦	٤٤٨	٢٦٣	٢٥٩	٢٤٢	٧٨٥	٧٣٥	٦٩٠
فرنسا	٢٥٧	٣٢٠	٣٧٠	١٠٠	١٢٦	١٢٩	٣٥٧	٤٤٦	٤٩٩
كندا	٢٨٥	٢٨١	٢٨٥	١٠٦	١٣٣	١٤٩	٣٩١	٤١٤	٤٣٤
المانيا الغربية	٢١٦	٢٦٨	٣٠١	٩٠	٩٧	١٠٨	٣٠٦	٣٦٥	٤٠٩
ايطاليا	١٠١	١١٩	١١٣	٢٧	٢٦	٢٥	١٢٨	١٤٥	١٣٨
اليابان	٢	٣	٥	٣٠	٣٥	٣٤	٣٢	٣٨	٣٩
استراليا	١٩	٢١	٢٣	٢	٤	٧	٢١	٢٥	٣٠
السويد	١٠	١٤	١١	٧	١٠	٩	١٧	٢٤	٢٠
العالم الحر ★	٨ر٠٧٨	٦ر٨٤٠	٥ر٨٧٧	١ر٩٦٢	٢ر١٢٠	١ر٩٢١	١٠ر٠٤٠	٨ر٩٦٠	٧ر٧٩٨
روسيا	—	—	—	—	—	—	٤٢٣	٤٥٠	—
تشيكوسلوفاكيا	—	—	—	—	—	—	٢٠	٢٠	—
الانتاج العالمى	—	—	—	—	—	—	١٠ر٤٨٣	٩ر٤٣٠	—

★ وهى تلك الدول التى تنتج اقل من ٥ر٠٠٠ وحدة .



الأوراق المالية



فى النصف الاول من يونيو ١٩٥٣

بداية ! ! ..

كانت السوق فى أول المدة هادئة متراخية . . بطيئة التعامل بسبب سوء الحظ الذى انتابها على أيدى هؤلاء العابثين بها وبأسعار أوراقها ... ممن سبق ان أطلقنا عليهم اسم « اللاعبين بالنار » !

ولسنا ندرى ما الدافع لهؤلاء على القيام بهذا العبث الذى لن يضر أحدا الا هؤلاء الفريق .. اذ ان عين الحكومة ساهرة لا تنام ... ورجال العهد الحاضر يولون الشئون الاقتصادية كثيرا من اهتمامهم .

ولقد كانت هذه الحال السيئة ، وتدهور أسعار القراطيس المالية مدعاة لفريق منهم — من الذين يخافون الله فى هذا الوطن — أن اتفقوا فيما بينهم على ارسال برقية الى المسئولين من رجال الحكم عامة ووزير المالية خاصة يستنجدون فيها بقوة القانون ، ويطالبون الحكومة **بوضع حد أدنى لاسعار الاوراق المالية** منعا لهذا التدهور الشنيع الملحوظ ... وأمل الحكومة تستجيب لهذا النداء الذى نعتبره بمثابة « حل مؤقت » لهذه الحالة الخطيرة التى تنذر بشر مستطير .. يعرض اقتصاديات البلاد للخطر .

السياسة ... والاقتصاد

ومما زاد الطين بلة ، تلك التطورات التى حدثت فى أفق السياسة المحلية والدولية .

فكلنا يعلم أن **المفاوضات بين مصر وانجلترا** انقطعت مما كان له وقع سيىء على البورصة .. وان كان ذلك متوقعا من قبل ولكن سرعان ما تبدل الحال الى **تحسن ما عندما أذيع أن المستر فوستر دالاس سيضع مشروعا للتوفيق بين مصر وبريطانيا** ولكن الايدى العابثة فى الظلام لا بد لها من أن تعبث .. اذ أنى لها أن تعيش الا فى الخفاء !!

وكان الجو مهيئا لها بطبيعة الحال، **فهبطت أسعار كثير من الاوراق القوية،** كسندات الحكومة وأوراق البنوك ولكن أوراق الشركات الزراعية والعقارية حافظت قليلا على بعض ثباتها .

أما عن **تأثير السياسة الدولية** فقد كان للانباء التى وردت من كوريا عن احتمال عقد هدنة بين الفريقين المتحاربين وهبوط أسعار المواد الخام .. أثر كبير على أسواق المعادن الدولية والمواد الخام .. وبالتالى على أوراق الشركات الصناعية .

آثار خطيرة !

وهكذا عانى المتعاملون فى البورصة من سماسرة ومحترفين ورأسماليين ومدخرين خسائر فادحة . وأصبحت المسألة **ليست « أزمة ثقة » فحسب بل أزمة « طابور خامس » يعمل فى الخفاء .**

فاذا أريد الاصلاح لبورصة الاوراق المالية لا بد من تدخل ، والا فهل ننتظر حتى يهرب من السوق جميع المتعاملون .. بما فيهم السماسرة ! وكلنا يعلم أن رؤوس الاموال كالطيور المهاجرة تستقر أينما تجد الامان .

ان هذا التدهور الشنيع فى أوراق البورصة قد جعل **فريق كبير من المتعاملين يبيعون ما يملكون من أوراق مالية** حرصا على أموالهم التى ادخروها من الضياع . كما ان هناك **فريق من المتعاملين آثر التريث مع الامتناع عن الشراء أو التعامل ،** فكثر المعروض للبيع ، وانخفضت الاسعار، واضطرت المصارف التى تقرض برهن الاوراق المالية الى طلب تغطية أو تصفية مراكز عملائها الذين انكشفت مراكزهم

وثمة أثر آخر خطير **هو اضطرار احدى أجنسيات السمسرة الكبرى فى بورصة الاوراق المالية الى الاغلاق كما استغنت أجنسات أخرى عن عدد من موظفيها .**

كل هذا حدث ... وغيره كثير قد يحدث ، وسوف تتفاقم الحالة ان لم يدركها المسئولون برعايتهم ، لكى يقف تيار النزول الذى لا مبرر له اطلاقا .

ولقد أدت لجنتا بورصتى الاوراق المالية بالقاهرة والاسكندرية واجبهما ، اذ رفعتا الى حضرة وزير المالية مقترحات منذ عدة شهور ، ووعد حضرته بدراستها . وقد مضى على هذا الوعد أشهر دون اتخاذ أى اجراء يحمى المدخرين والمستثمرين . كما ابرق فريق من المتعاملين بتاريخ ٢٦ مايو ١٩٥٣ الى كل من حضرات : الرئيس محمد نجيب، ووزير المالية ، والبكباشى جمال عبد الناصر ، يستغيثون ويطالبون بسرعة التدخل الحكومى .

عدة مقترحات

وقد قدمت عدة اقتراحات لعلاج الازمة الراهنة فى البورصة ، نقتطف منها الآتى : —

أخبار بترولية

استمرت الزيادة فى انتاج الزيت الخام فى جمهورية شيلى ففى العام الماضى (١٩٥٢) ارتفع الانتاج الى ٩١٠ الف برميلا ، أى بزيادة قدرها ٢٠٪ عن عام ١٩٥١ الذى بلغ الانتاج خلاله ٧٦٠ الف برميلا .

ومن المتوقع أن يزيد الانتاج خلال عام ١٩٥٣ بنسبة ٢٥٪ ، وتوجد معظم آبار البترول فى جنوبى شيلى فى آبار عددها ثمانية ، بينما كان عددها بئران خلال عام ١٩٥٠ ، وقد كان انتاج هذان البئران (٤٤٤ر٠٠٠ ، ٣٨٦ر٠٠٠ برميلا) فى عام ١٩٥٠

١ ــ أن تخصص الحكومة جزءا من المال يكفى لحفظ التوازن بين العرض والطلب فيشترى ببعض هذا المال ما يعرض فى السوق من الاوراق المعروفة بمراكزها الوطيدة .

٢ ــ تضع الحكومة حدا أدنى للاسعار ــ ولو بصفة مؤقتة

٣ ــ أن تطلب الحكومة الى الشركات والمصارف المصرية الكبرى توظيف فائض رؤوس أموالها المعطلة فى السوق المالية ، فتبرهن هذه الشركات على صدق وطنيتها ... رغم أنها ستكون رابحة على أية حال .. ما دام أن بعض الاسهم يدر ربحا يتراوح بين ٣ ، ١٠ فى المائة .

٤ ــ **ضرورة حل مشاكل الضرائب** وتسوية المنازعات القائمة بين الحكومة (مصلحة الضرائب) وبين الممولين ، وخاصة تلك المنازعات المزمنة بين الحكومة وبين بعض شركات الاحتكار

٥ ــ الزام الشركات التى تنتهى حساباتها الختامية بأرباح ، وتقرر جمعياتها العمومية **توزيع أرباح على حملة الاسهم** ، أن تصرف هذه الارباح فى اليوم التالى أو فى الاسبوع التالى لصدور القرارات .

اننا نضع هذه المقترحات تحت انظار المسئولين راجين أن يأخذوا بالانسب والانجع منها

نظرة عاجلة على الشركات

سجلت أسهم **شركة أبو قير** نزولا جديدا على أثر اعلان قيمة السهم الذى سيوزع عن كل سهم ، وهى بمعدل شلن واحد و٣ بنسات قائم مقابل ١١ر٩١٨ قرشا صافيا قيمة ربح السهم فى السنة السابقة . وأعلنت **شركة النقل والهندسة** أنها ابتداء من ٣٠ مايو ستدفع ربح السنة الماضية للمساهمين ، كما ستوزع شركة **كوكوكاكولا بأسيوط وطنطا** ابتداء من أول يونيو ١٩٥٣ ربحا بواقع ١٨ر٩٨٤ قرشا صافيا لكل سهم

أحمد فريد حسين

الاسعار فى أول المدة وآخرها

نظرا لطلب المتعاملون اقفال السوق فى يوم ٦/١١ وثلاثة أيام عيد الفطر نورد الاسعار لغاية يوم ٦/١٠

	٦/١	٦/١٠
سندات الحكومة والقروض		
القرض الوطنى ٣ ١/٤ ٪	٩٨٠٠	٩٧٨٥
قرض الحكومة المصرية ٣ ٪	٩٤٥٠	٩٣٨٠
البنوك		
بنك مصر ــ اسمية	١٩١٠	١٩٠٠
البنك التجارى المصرى ــ اسمية	٢١٤	٢١٦
البنك العقارى المصرى	١٢٥٠	١٢٣٨
البنك العقارى المصرى سندات (١٩٥١)	١٢٩٢	١٢٩٠
البنك الاهلى المصرى ــ أسمى	٢٧٢٠	٢٧٩٠
شركات المياه والنقل		
مياه الاسكندرية ــ أسهم	٧٤٥	٧٤٠
مياه القاهرة ــ تمتع	٥٤١	٥٠٤
قنال السويس ــ تمتع	٥٦٦٤	٥٦٦٤
ترام القاهرة	١٠٧	١٠٠
مصر الملاحة البحرية ــ أسهم	٧٣٤	٧٠٠
شركات الفنادق		
الفنادق المصرية ــ عادية	١٣٢	١٣١
الفنادق المصرية ــ ممتازة	٧٩٠	٧٩٠
فنادق وجه قبلى ــ أسهم	٢٧٧	٢٦٥
الشركات الزراعية والعقارية		
الانجليزية المصرية لتجزئة الاراضى	٦٠٠	٦٠٠
سيدى سالم	٢٣٥	٢٣٢
كوم امبو ــ أسهم	٣٥٧	٣٥٥
كوم أمبو ــ تأسيس	٢١٢٦	٢١٤٠
الشيخ فضل	٤٠٢	٤٠٢
الفيوم العقارية	٧٦	٧٧
الايموبيليا	٥٤٦	٥٥٠
الشركات التجارية		
ايسترن للدخان	١٥١٠	١٥٠٢
شملا	٢٧٤	٢٦٦
شيكوريل ــ عادية	٧٢٦	٦٧٨
بنزايون	٤٦٠	٤٦٥
بيع المصنوعات	٢٠٠٠	٢٠٠٠
النقل والهندسة ــ عادية	٥٤٠	٥٢٦
الشركات الصناعية		
آبار البترول	٣٢٧	٣٢٢
الجوت المصرية ــ لحاملها	٣٦٥	٣٦٥
الملح والصودا ــ لحاملها	١٦٩	١٨١
التقطير المصرية	٩١٠	٩٣٠
الاسمدة العضوية ــ اسمية	١٦٠	١٥٦
التغليف الاقتصادى ــ أسهم	٥١٥	٥١٥
السكر المصرية ــ عادية	٥١٠	٥٠٥
السكر المصرية ــ تأسيس	٨٤٢	٨٠٩
مصر للغزل والنسج ــ أسهم	١٢١٦	١٢١٦
مصر للغزل الرفيع ــ اسمية	١٣٣٠	١٣٣٠
مصر للحرير الصناعى ــ اسمية	٥٦٨	٥٦٠
مصر للحرير الصناعى ــ لحاملها	٥٩٢	٥٨٨
الورق الاهلية ــ اسمية	٣٧٨	٣٦٦

التشريعات التجارية والمالية الجديدة في مصر

الضريبة العامة على الايراد

وافق مجلس الوزراء على قانون بتعديل بعض احكام القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بشأن فرض ضريبة عامة على الايراد ننشره فيما يلي :

المادة الاولى — يستبدل بالمواد ٥ و ٢٠ و ٢١ و ٢٤ و ٢٤ مكررا و ٤ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ المشار اليه النصوص الآتية :

مادة ٥ — تربط الضريبة على الممول في محل اقامته في المملكة المصرية فاذا تعددت محال اقامته فيها فتربط عليه الضريبة في المكان الذى يعتبر مقرا لعمله الرئيسى مالم يكن من مموّلي الضريبة على الارباح الصناعية او الضريبة على ارباح المهن الحرة وغيرها من المهن غير التجارية فتربط عليه الضريبة العامة في المكان الذى تربط فيه الضريبة عن نشاطه الرئيسي.

واذا كان الممول غير مقيم في المملكة المصرية ربطت الضريبة في المحل الذى توجد به مصالحه الرئيسية .

مادة ٢٠ — تربط الضريبة على الايراد الحقيقي الثابت من اقرار الممول اذا قبلته مصلحة الضرائب ، كما تربط على الايراد طبقا للتعديل الذى اجرته المصلحة اذا قبله الممول .

وتربط بطريق التقدير في الاحوال الآتية :

١ — اذا لم يقدم الممول اقرارا في الميعاد المعين في المادة ١٦

٢ — اذا لم يرد الممول في الميعاد المعين في المادتين ١٨ و ١٩ على ماطلبته مصلحة الضرائب من بيانات وايضاحات وملاحظات على ما أجرته من تصحيحات .

٣ — اذا لم يوافق الممول على التصحيحات التي اجرتها مصلحة الضرائب او لم تقتنع المصلحة بملاحظاته وفقا للمادة السابقة .

وفي الحالتين الاولى والثانية تصبح الضريبة واجبة الاداء طبقا لتقدير المصلحة ويرسل الى الممول تنبيه بصدور الورد متضمنا ايضا الضريبة المربوطة عليه ووجوب ادائها بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول ، ويجوز للممول ان يطعن في التقدير خلال شهر من وصول التنبيه اليه امام اللجنة المنصوص عليها في المادة ٥٠ من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة وعلى الارباح الصناعية والتجارية وعلى كسب العمل وطبقا للاوضاع المقررة بالمادة ٥٢ من القانون المذكور

أما في الحالة الثالثة فيؤدى الممول الضريبة من واقع اقراره وما يكون قد قبله من التصحيحات التي اجرتها مصلحة الضرائب وتربط الضريبة وفقا لتقدير المصلحة ويخطر الممول بهذا الربط بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول ويجوز له ان يطعن في التصحيح او التقدير الذى لم يقبله خلال شهر من تاريخ هذا الاخطار وذلك امام اللجنة المشار اليها في الفقرة السابقة ويحصل باقي الضريبة طبقا لقرار اللجنة

فاذا لم يقدم الطعن خلال المدة المبينة في الفقرتين السابقتين او قدم بدون مراعاة للاوضاع المقررة في المادة ٥٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ يصبح الربط وفقا لتصحيحات المصلحة وتقديراتها نهائيا ـ ولا يجوز الطعن فيه امام اية جهة وتصبح الضريبة واجبة الاداء بغير حاجة الى تنبيه آخر الا اذا كان الممول قد طعن في الربط النوعى في اى عنصر من عناصر الايراد الخاضعة للضريبة العامة ففي هذه الحالة لايعتبر الربط واجب الاداء بالنسبة الى العناصر المطعون فيها طعنا نوعيا ويتخذ قرار اللجنة المخصصة بالطعن النوعى أساسا لتعديل ربط الضريبة العامة وتحصيل باقي الضريبة

على أنه اذا طعن الممول في ربط الضريبة العامة وكان الربط بالنسبة الى ضريبة نوعية او الى عنصر من عناصرها محل طعن فلا يحال الى لجنة الطعن غير أوجه الخلاف الاخرى التي لم يتناولها طعن نوعى وكذلك لايحال اليها الخلاف الخاص بربط عنصر نوعى اصبح نهائيا طبقا للقواعد المقررة فيما يتعلق بذلك العنصر النوعى

ولكل من مصلحة الضرائب والممول الطعن في قرار اللجنة وفقا لما هو منصوص عليه في المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩

مادة ٢١ — يعاقب من لم يقدم الاقرار في الميعاد او قدمه ولم يؤد الضريبة في المهلة المحددة لذلك بغرامة لاتزيد على خمسين جنيها وأداء تعويض لايقل عن ٢٠ في المائة ولا يزيد على ثلاثة أمثال مالم يؤد من الضريبة

وتضاعف الغرامة في حالة العود خلال ثلاث سنوات

ويكون رفع الدعوى العمومية بناء على طلب مصلحة الضرائب ولها النزول عنها اذا رأت محلا لذلك ، وفي حالة النزول يجوز لمدير عام مصلحة الضرائب او من ينيبه الصلح في التعويضات على أساس دفع مبلغ يعادل مقدار مالم يسدد من الضريبة

مادة ٢٤ — في تطبيق هذا القانون تسرى الاحكام الواردة في الفصل الاول من الكتاب الرابع من القانون رقم ١٤ لسنة ٩٣٩ الخاصة بحق الاطلاع وسر المهنة كما تسرى ايضا الاحكام المنصوص عليها في المادة ٤٧ مكررة والمواد من ٨٨ الى ١٠٣ من القانون المذكور

مادة ٢ مكررا / ٤ — لاتسرى على مصلحة الضرائب فيما يتعلق بربط الضريبة التصرفات التي تكون قد تمت بين الاصول والفروع او بين الزوجين خلال السنة الخاضع ايرادها للضريبة والسنوات الخمس السابقة عليها سواء اكانت تلك التصرفات بعوض او بغير عوض وسواء انصبت على أموال ثابتة او منقولة .

على أنه اذا كان التصرف بعوض جاز لصاحب الشأن ان يرفع الامر للقضاء ليقيم الدليل على اداء العوض وفي هذه الحالة يرد اليه فرق الضريبة ويلتزم من صدر اليه تصرف بعوض في هذه الحالة بتقديم الاقرار اللازم خلال ثلاثة أشهر من تاريخ اعلان مصلحة الضرائب له بمضمون الحكم بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول كما يلتزم اداء الضريبة المستحقة عليه من واقع ذلك الاقرار خلال الشهر التالي وذلك اذا كان قد اصبح بمقتضى ذلك التصرف خاضعا للضريبة او زاد ايراده نتيجة للتصرف.

ويبدأ سريان التقادم في هذه الحالة من اليوم التالي للاجل المعين لتقديم الاقرار .

المادة الثانية — تضاف الى المادة ١٦ من القانون المشار اليه فقرتان جديدتان بالنص الآتي :

مادة ١٦ — (فقرة ثانية) وفي حالة وفاة الممول خلال السنة يجب على الورثة او وصى التركة او المصفى ان يقدم اقرارا بايرادات الممول في تلك الفترة من السنة وذلك خلال ثلاثة اشهر من تاريخ الوفاة

مادة ١٦ — (فقرة ثالثة) وعلى الاجنبى الذى ينقطع توطنه بالمملكة المصرية ان يقدم الاقرار قبل انقطاع توطنه بشهرين على الاقل ما لم يكن هذا الانقطاع فجأة بسبب خارج عن ارادته .

المادة الثالثة — تضاف الى المادة ١٧ من القانون سالف الذكر فقرة جديدة نصها كالآتي

مادة ١٧ — (فقرة ثانية) وفي حالة وفاة الممول يلتزم الورثة او وصى التركة او المصفى باداء الضريبة المستحقة على الممول من مال تركته .

تعديل قانون الضريبة

المادة الرابعة — تضاف الى القانون المشار اليه ثلاث مواد جديدة برقم ٢١ مكررا و ٢٤ مكررا / ٥ و ٢٤ مكررا /٦ بالنصوص الآتية:

مادة ٢١ مكررا — يعاقب بالحبس مدة لاتقل عن شهر وبغرامة لاتقل عن ثلاثين جنيها ولا تزيد على الف جنيه او باحدى هاتين العقوبتين كما يقضى بتعويض لايقل عن مثل ولا يزيد على ثلاثة امثال مالم يؤد من الضريبة كل من استعمل طرقا احتيالية للتخلص من أداء الضريبة كلها او بعضها ،وكان ذلك باخفاء مبالغ تسرى عليها الضريبة وكل من ادلى ببيانات غير صحيحة في الاقرارات والاوراق التي تقدم تنفيذا لاحكام هذا القانون الا اذا أثبت ان الخطأ غير متعمد

ويعاقب بالحبس مدة لاتقل عن شهر وبغرامة لاتقل عن ثلاثين جنيها ولا تزيد على الف جنيه او باحدى هاتين العقوبتين كل من حرض او ساعد اى ممول على التهرب من الضريبة كلها او بعضها باعطاء بيانات خاطئة سواء في اقرار او حسابات او دفاتر او ميزانيات او تقارير او اى مستند آخر نصت قوانين الضرائب على تقديمه الا اذا اثبت ان الخطأ غير متعمد ، ويعتبر متضامنا مع الممول في أداء مايترتب على اعماله من فروق ضرائب

وتضاعف العقوبة في حالة العود خلال ثلاث سنوات

ولا يجوز رفع الدعوى العمومية بالنسبة الى الجرائم المذكورة بهذه المادة او اتخاذ اجراء فيها الا بناء على اذن من وزير المالية والاقتصاد او ممن يندبه لذلك ، وفي حالة عدم الاذن يتعين رفع الدعوى بالنسبة الى التعويض فقط ويجوز لمدير عام مصلحة الضرائب او من ينيبه الصلح فيه على اساس دفع مبلغ يعادل مثلى مالم يؤد من الضريبة

مادة ٢٤ مكررا / ٥ — يكون تحصيل الضريبة على اقساط شهرية أو كل ثلاثة اشهر او كل ستة اشهر او دفعة واحدة كل سنة طبقا لما يقرر في اللائحة التنفيذية

مادة ٢٤ مكررا /٦ — يبدأ سريان التقادم المسقط لحق الحكومة من اليوم التالي لانتهاء الاجل المعين لتقديم الاقرار المنصوص عليه في المادة ١٦

وعلاوة على أسباب قطع التقادم المنصوص عليها في القانون المدنى تنقطع هذه المدة

بالتنبيه على الممول بأداء الضريبة او بالاحالة على لجان الطعن ، واذا اشتمل وعاء الضريبة العامة على عنصر مطعون فيه طعنا نوعيا فان الاجراء القاطع لتقادم الضريبة النوعية يقطع كذلك تقادم الضريبة العامة .

ويبدأ سريان التقادم المسقط لحق الممـــول فى المطالبة برد الضرائب المحولة منه بغير حق من تاريخ اخطاره بالتنبيه بصدور الورد او بربط الضريبة ، واذا عدل الربط بدأت مدة جديدة من تاريخ اخطاره بالربط المعـــدل ، وتنقطع المدة فى الحالتين بالطلب الذى يرسله الممول الى مصلحة الضرائب بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول برد الزيادة التى أداها

المادة الخامسة — استثناء من احكام القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ لا ترفع الدعوى العمومية بالنسبة الى الجرائم المنصوص عليها فيه اذا تقدم الممول او من ساعده او حرضــه على التهرب من الضرائب من تلقاء نفسه الى مصلحة الضرائب ، وقبل ان تكتشف تلاعبه ، باقرار صحيح عن المبالغ المخفاه وذلك خـــلال ثلاثة اشهر من تاريخ العمل بهذا القانون

المادة السادسة — على الوزراء كل فيمـــا يخصه تنفيـذ هـــذا القـــانون ولوزير المالية والاقتصاد اصدار ما يقتضيه العمـــل به من قرارات ولوائح ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية ، الا بالنسبة الى ماتضمنته المادة ٢٠ من تعديل خاص بالغاء المدة التى تربط خلالها الضريبة بطريق التقدير فيـكون العمل بذلك اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ .

تنظيم توظيف المتعطلين

صدر قانون فى شأن تنظيم توظيف المتعطلين وتخديمهم ننشره فيما يلى :

مادة ١ — تسرى أحكام هذا القانون على :

أ — أصحاب الاعمال الصناعية التى تؤدى فى المحال المنصوص عليها فى المادة الاولى من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ وأصحاب الاعمال التجارية التى نصت عليها المادة الاولى من القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٤٦

ب — الاشخاص المتعطلين عن العمل ممن مارسوا وظائف أو أعمالا صناعية أو تجـارية أو تؤهلهم ثقافتهم العلمية أو مرانهم العملى للاشتغال بهذه الوظائف أو الاعمال

ويجوز بقرار من وزير الشئون الاجتماعية اضافة أعمال أخرى الى الاعمال المنصوص عليها فى البند (أ) أو الحذف منها ، كما يجوز له اضافة أشخاص آخرين من المتعطلين

مادة ٢ — استثناء من أحكام المادة السابقة لا تسرى أحـكام هـــذا القانون على العمل فى الوظائف التى يجاوز مجموع الاجر الشهرى لكل منها خمسين جنيها — ولا على الاعمال العرضية المؤقتة التى لا يستغرق انجـــازها أكثر من أسبوعين

مادة ٣ — لكل متعطل عن العمل أن يطلب قيد اسمه فى مكتب التخديم التابع لوزارة الشئون الاجتماعية الذى يقع فى دائرته محل اقامته مع بيان سنه ومهنته ومؤهلاته وأعماله السابقة .

وعلى هذه المكاتب قيد تلك الطلبات واعطاء الطالب دون مقابل شهادة بحصـــول القيـــد وذلك فى يوم تقديم الطلب

ويعين بقرار من وزير الشئون الاجتماعية ما تتضمنه هذه الشهادة من بيانات كما تعين بقرار منه دائرة اختصاص كل من هذه المكاتب

مادة ٤ — على مـكاتب التخديم معـــاونة المتعطلين المقيدة أسماؤهم لديها ، فى الالتحاق بالوظائف او الاعمال التى تناسبهم وتتفق مع سنهم وكفايتهم

ويجوز ترحيل هؤلاء المتعطلين مع أسرهم على نفقة الدولة من مكان اقامتهم الى الجهات التى التحقوا بالعمل فيها

مادة ٥ — لا يجوز استخدام أى متعطل فى عمل من الاعمال المنصوص عليها فى المادة الاولى الا اذا كان حاصلا على شهادة قيد من أحـــد مكاتب التخـــديم التابعة لوزارة الشـــئون الاجتماعية ، ويســـتثنى من ذلك اســـتخدام صاحب العمل لافراد اسرته الذين يعولهم

مادة ٦ — على صاحب العمل التجارى أو الصناعى ان يبلغ مكتب التخديم التابع لوزارة الشئون الاجتماعية الذى يقع فى دائرته محل عمله بكتاب موصى عليه من الوظائف والاعمال التى تخلو لديه — أيا كان نوعها — ويريد شغلها مع بيان نوع كل منها والاجر المخصص لها ، وذلك خلال سبعة ايام من تاريخ خلوها . وعليه فور استخدامه احد المتعطلين فى وظيفة او عمل لديه ان يرسل شهادة القيد الخاصة به الى مكتب التخديم الذى صـــدرت منه مرافقا بها بيان عن تاريخ استلامه العمل والاجر المخصص له ونوع الوظيفة او العمل ، وعليه ايضا تدوين رقم شهادة القيد وتاريخهـــا امام اسم العـــامل فى سجل قيد العمال المنصوص عليه فى المـــادة ١٤ من القـــانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٠

مادة ٧ — على كل صاحب عمل ممن نص عليهم فى المادة الاولى ان يرســـل الى مكتب التخديم التابع لوزارة الشئون الاجتماعية الذى يقع فى دائرته محل عمله خلال شهرى يناير ويونيو من كل عام البيانات الآتية :

١ — بيانا مفصلا بصدد موظفيه وعماله طبقا لانواع وظائفهم ومهنهم

٢ — بيانا بالوظائف والاعمال التى خلت وما شغل منها وأسباب عدم شـــغل الباقى مع ايضاح أنواعها وأجر كل منها ، وذلك خـــلال الستة الاشهر السابقة

٣ — بيانا عن حالة العمل فيما يتصل بهـــا من فرص الاستخدام وما يتوقع له من زيادة أو نقص فى عدد الوظائف والاعمال

مادة ٨ — يجوز انشاء جمعيات أو مكاتب تخديم خاصة لتشغيل المتعطلين فى الاعمـــال المنصوص عليها فى المادة الاولى — وعلى هذه الجمعيات أو المكاتب اتباع ما يأتى :

أ — ابلاغ ادارة التخديم فى مصلحة العمل بمقر هذه الجمعيات والمكاتب أو المؤســـسات أو الهيئات التى أنشأتها

ب — ارسال تقارير شـــهرية الى ادارة التخديم عن عدد طلبات الاستخدام التى قدمت اليها وأسماء من ألحقتهم بالعمل وبيان نوعه واسم صاحب العمل والمرتب أو الاجر الذى عين للعامل وذلك من واقع سجلات تعـــد لهذا الغرض

وذلك كله مع عدم الاخلال بأحكام المواد ٥ و ٦ و ٧

مادة ٩ — لا يجوز اقتضاء أجر من متعطل مقابل تخديمه فى عمل من الاعمال المنصوص عليها فى المادة الاولى .

مادة ١٠ — كل مخالفة لاحكام المواد ٥ و٦ و ٧ و ٨ و ٩ يعاقب مرتكبها بالغرامة التى لا تجاوز ألف قرش

وفى حالة مخالفة أحكام المواد ٥ و ٦ و ٧ تقام الدعوى العمومية على رئيس المـكتب ، ويكون مدير الجمعية أو المؤسسة أو الهيئة مسئولا معه اذا كان عالما بالوقائع المكونة للمخالفة . وتتعدد العقوبة بتعدد من وقعت فى شأنهم الجريمة . ويحكم باغلاق المكتب عند مخالفة المادة ٩

مادة ١١ — يكون للموظفين الفنيين فى ادارة التخديم ومكاتبهـــا التابعة لوزارة الشـــئون الاجتماعية ورؤسائهم صـــفة مأمورى الضبط القضائى لاثبات الجرائم التى تقع بالمخالفة لاحكام هذا القانون أو للقرارات المنفذة له .

مادة ١٢ — يسرى هذا القانون على الجهات التى تعين بقرار من وزير الشئون الاجتماعية

مادة ١٣ — على وزيرى الشئون الاجتماعية والعدل تنفيذ هذا القانون ، ولوزير الشئون الاجتماعية اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ، ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية

طبع وتزوير النقد

وافق مجلس الوزراء على قانون باضافة فقرة جديدة الى قانون العقوبات برقم ٢٠٦ مكررا ، وننشر فيما يلى المـــذكرة التفسيرية لهـــذا القانون :

نص قانون العقوبات فى الباب الخامس عشر من الكتاب الثانى على المسكوكات الزيوف المزورة « المواد من ٢٠٢ الى ٢٠٥ ع » وموضـــــوع الجرائم المنصوص عليها فيها هو المسكوكات ويقصد بها فى هـــذا المقام النقود او العملة المعدنية التى عليها سمة السلطة الشرعية العليا فى البلاد التى اصدرتها والتى تجرى بواسطتها المعاملات بين الناس ، فلا تتناول احكام هـــذا الباب تقليد الاوراق الجارية مجرى النقـــود والذى نص عليه فى الباب السادس عشر الخاص بالتزوير « المواد من ٢٠٦ الى ٢٢٧ ع »

وقد نصت المادة ٢٠٦ ع فى الفقرة الخامسة على الاوراق التى لها قيمة مالية والتى تصدرها خزانة الحكومة ، وهى الاوراق التى تصدرها وزارة المالية بمقتضى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٤٠ وفى الفقرة السادسة على أوراق البنـــوك المالية التى اذن باصدارها قانونا وهى اوراق البنكنوت التى يصدرها البنك الاهلى بموجب الدكريتو الصادر فى ٢٥ يونيو سنة ١٨٩٨ ولا يندرج تحت مدلول هـــذه الفقرة اوراق البنكنوت الاجنبية لانهـــا ليست من الاوراق المأذون باصدارها فى مصر ، كما انها ليست من المحـــررات الرسمية فى مصر ، ولذلك فان تقليدها او تزويرها يعتبر تزويرا فى محررات عرفية .

وجريمة التقليد سواء فى المسكوكات « وهى العملة المعدنية » او فى العملة الورقية وهى الاوراق التى لها قيمة مالية وتصدرها خـزانة الحكومة وأوراق البنكنوت ، يشترط لوقوعها ثلاثة اركان أولها محل الجريمة المنصوص عليه فى القانون ، وثانيها الركن المادى وهو التقليد ، والمقصود به اصطناع شىء كاذب ليشبه شيئـــا صحيحا ، ولا يشترط ان يكون التقليد متقنـــا بحيث يخدع فيه المدقق ، بل يكفى لتوفره امكان انخداع الجمهور بالشىء المصطنع وامكان قبوله فى التعامل ، والركن الثالث وهو القصد الجنائى فعلاوة على القصد الجنائى العـــــام وهو ارتكاب الفعل المكون للجريمة مـــع العلم بأنه معاقب عليه قانونا ، يشترط قصد جنائى خاص هو ان يكون الجانى قد أراد وضع هذه العملة فى التعامل على انها صحيحة بما يترتب على ذلك من النتائج ، وهذا القصد بعنصريه العام والخاص يفترض وجوده من ارتكاب الفعل المادى لهذه الجرائم — وللمتهم طبعـــا ان يثبت عدم وجود القصد الخاص بأن يثبت مثلا انه ارتكب هذا الفعل بقصد اجراء تجربة علميـــة او صناعية ، وفى هذه الحالة لا تتوافر الجريمة ويفلت المتهم من العقاب .

ولما كانت بعض الهيئات او الافراد تقوم بتقليد العملة المعدنية او الورقية لاستعمالها فى أغراض تمثيلية أو اتفاقية بمناسبة طبع الكتب المدرسية مثلا ، وقد أثبتت الحوادث المتعددة تسرب مثل هذه الاوراق الى ايدى الجمهور وتداولها فى التعامل - ولما كانت نصوص قانون العقوبات بحالتها الراهنة قاصرة عن مواجهة هذه الحالة كما سبق ان اوضحنا ٠

لذا اقتضى الامر وضع نص لعقاب من يصنع او يبيع او يوزع او يحوز بقصد البيع أو التوزيع قطعا معدنية او اوراقا مشابهة فى مظهرها للعملة المعدنية او الورقية المتداولة فى مصر

كما رئى معاقبة من يطبع او ينشر اويستعمل صورا تمثل وجها او جزءا من وجه لتلك العملة الورقية ، وقد اجيزالطبع او النشر اوالاستعمال بترخيص من وزير الداخلية لاغراض ثقافية او نحوها حتى يمكن مواجهة الحالات التى تظهر فى العمل ويضطلع وزير الداخلية بتقديرها - كما خول له وضع هذه القيود التى تلزم للقيام بهذه الافعال ٠

ويلاحظ ان محل الجريمة فى هذه المادة هو ذات المحل فى المواد السالفة الذكروالخاصة بتزييف وتقليد العملة المعدنية والورقية ، وبذلك تخرج اوراق البنكنوت الاجنبية لان القانون لم ينص اصلا على جريمة خاصة لمن يقلدها ، فلا مبرر لوضع جريمة خاصة لها فى هذه الحالة اكتفاء بأن تقليدها يعتبر جريمة تزوير فى محرر عرفى اذا توافرت اركانها

الأجانب المفيدون لاقتصادنا

سبق أن صدر قرار وزارى بتنفيذ بعض أحكام المرسوم رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ الخاص بجوازات سفر الاجانب واقامتهم ، وقدصدرت قرارات وزارية أخرى مكملة لهذا القرار ، ثم رؤى ادخال بعض تعديلات اقتضتها حاجةالعمل فاعد القرار التالى الذى وافق وزير الداخليةعليه بعد موافقة مجلس الدولة

وهذا نصه :

تنظيم الرقابة

مادة ١

تنظم الرقابة على الجوازات بالنسبة الى القادمين بطريق البحر فى موانى الاسكندرية وبورسعيد والسويس ، وعن طريق البر فى القنطرة والاسماعيلية ، والسويس والسلوم والشلال ، وعن طريق الجو فى مطارات القاهره الدولى والماظة بالقاهرة ومطار الاسكندرية فى الاسكندرية ومطار الجميل ببورسعيد ومطار الاقصر بالاقصر ومطار مرسى مطروح بمرسى مطروح

ولا يجوز دخول الاراضى المصرية أو الخروج منها الا من هذه الاماكن ، واذا دعت ظروف قهرية الى دخول الاراضى المصرية أو الخروج من غير الاماكن المذكورة ، وجب التقدم فورا الى اقرب مقر للبوليس أونقطة حدود لابلاغها ذلك وعلى تلك الجهة أن تبلغ الامر الى الادارة العامة للجوازات والجنسية تليفونيا أو برقيا فىاليوم ذاته للحصول على موافقتها

اقرارات وصول الاجانب

مادة ٢ :

ويكون الاقرار الذىيحرره الاجنبى عنددخوله الاراضى المصرية ، وفقا للمادة ٤ من المرسوم بقانون المشار اليه ، مطابقا للنموذج المرافق

ويكون الاقرار الذى يقدمه منيستخدماجنبيا وفقا للمادة الاولى فقرة ١٤ منالمرسوم بقانون المذكور مطابقا للنموذج رقم ٢ المرافق

امتداد الاقامة

مادة ٣ - على من يرغب فى مد اقامته بالاراضى المصرية بعد المدة المرخص له فيها ان يقدم الى الادارة العامة للجوازات والجنسية او الى احدى الادارات الفرعية التابعة لها ، أو الى احد أقلام الضبط فى المديريات ومحافظةدمياط طلبا بذلك مشفوعا بالمستندات المبررة له

ويكون تقديم الطلب قبلانتهاء المدة المرخص له فيها بخمسة عشر يوما على الاقل ، ما لم تكن هذه المدة أقل من شهر واحد ، فيكون تقديم الطلب قبل انتهائها بثلاثة أيام علىالاقل

مادة ٤ - وعلى كل أجنبى أقام فى الاراضى المصرية مدةتزيد على ٦ أشهر وكانعمرهيتجاوز ١٦ عاما أن يحصل على بطاقة اقامة طبقا للمادة التالية ، فاذا لم يكن قد جاوزهذهالسن دونت البيانات الخاصة به ببطاقة أحدوالديه فاذاتعذر ذلك ، وجبعليه الحصول على بطاقة خاصة به

وأما منلمتجاوز اقامته مده ٦ أشهر فيؤشر بالاقامة المرخص له فيها على جواز سفره

البطاقات الخاصة والعادية

مادة ٥ - يعطى الاجنبى من ذوى الاقامه الخاصة بطاقة اقامة صالحة مدة عشرسنواتطبقا للنموذج رقم ٣ المرافق ، ويعطى الاجنبى من ذوى الاقامة العادية بطاقة اقامة صالحة لمدةخمس سنوات طبقا للنموذج رقم ٤ المرافق فاذا كان الاجنبى من ذوى الجنسية المعينة ، وجب ان يكون حائزا فى الحالتين السابقتين على جواز سفر صحيح سارى المفعول طول مدة الاقامة المرخص له فيها

ويؤدى عن بطاقة الاقامة الخاصة رسم قدره خمسة جنيهات ، وعنبطاقة الاقامة العاديةرسم قدره ٣ جنيهات

بطاقات الاقامة المؤقتة

مادة ٦ - يعطى الاجنبى من ذوى الاقامه المؤقتة بطاقة اقامة طبقا للنموذج رقم ٥ المرافق يؤشرعليها بمدد الاقامة المرخص له فيها بشرط الا يزيد مجموعها على سنة واحدة ، فاذا كان الاجنبى من ذوى الجنسية المعينة وجب أن يكون حائزا جواز سفر صحيح سارى المفعول لمدة تزيد علىالمدةالمرخص له فيها بشهرين ، ويؤدى عن هذه البطاقة رسم قدره ١٠٠ قرش

تجديد بطاقات الاقامة

مادة ٧ - لا يجوز تجديد بطاقة الاقامة عند انتهاء مدتها ، بل يجب الحصول على بطاقةجديدة

واذا فقدت البطاقة أو تلفت ، وجب على صاحبها أن يبلغ ذلك احدى الجهات المبينة فى المادة ٣ خلالثلاثة أيام منتاريخفقدها أو تلفها والحصول على بطاقة أخرى

مادة ٨ - على منيحملبطاقة اقامة انيقدمها الى مندوبى السلطات العامة عند طلبها ، فاذا رأى المندوب استبقاءها لديه مؤقتا ، وجبعليه أن يعطى صاحب البطاقة ايصالا يقوم مقامها

الاجانب ٠٠ والاقتصاد القومى

مادة ٩ - فى تطبيق أحكام البند « ج » من الفقرة الاولى من المادة ١٠ من المرسوم بقانون المشار اليه ، تعد الاعمال الآتية من الاعمال المفيدة للاقتصاد القومى

(أ) استثمار رأس مال لا يقل عن ٢٠ الف جنيه فى انتاج جديد ، أو الاستمرار فىانتاج قائم أو التوسع فيه ، وذلك بشرط ان يكون المستثمر للمال مشتركا بعمله فى هذا الانتاج وأن يستخدم فيه عددا من العمال والموظفين المصريين فى حدود النسبة المقررة فى المادة الخامسة من القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ المشار اليه

(ب) شغل وظيفة مدير فنى أو عضو مجلس ادارة منتدب باحدى المنشآتالكبرى التىلايقل رأس مالها المستثمر فى الدولة المصرية عن مائتى ألف جنيه ، وذلك بشرط أن تراعى المنشاة فيما يتعلق بعمالها وموظفيها النسبه المنصوص عليها بالقانون رقم١٣٨ لسنة ١٩٤٧ المشار اليه

(ج) أعمال الخبرة التى تستلزم تخصيصا ومؤهلات فنية أو علمية

مادة ١٠ - تؤلف لجنة من :

مدير عام ادارة الجوازات والجنسية رئيسا ووكيل ادارة الجنسية ومدير ادارهالاقامة بادارة الجوازات والجنسية ومندوب من وزارة التجارة والصناعة ومندوب من وزاره الشئونالاجتماعيه ومندوب من وزارة المالية والاقتصاد اعضاء

ويعهد الى هذه اللجنة بالنظر فى توافر الشروط المبينة فى المادة السابقه فى طلب الاقامه فى الحالات التى يعرضها عليها المدير العام لادارة الجوازات والجنسية ٠ ويكون انعقاد اللجنة صحيحا بحضور اربعة من اعضائها على الاقل ، وتصدرالاراءبالاغلبية المطلقة لاصوات الحاضرين ، وعند تساوى الآراء يرجح الراى الذى منه الرئيس

تاشيرات العودة

مادة ١١ - علىالاجنبى منذوى الاقامةالمؤقته الذى يرغب السفر بغية العوده ، الحصول قبل سفره على تاشيرة بالعودة صالحة لسفره واحدة أو اكثر من مدير عام ادارة الجوازات والجنسيه او ممن ينديه وذلك لمدة لا تتجاوز ٦ اشهر ما لم تكن الاقامة المرخص فيها تنتهى قبل ذلك

ويجوز لوزير الداخلية عند الاقتضاء اعطاء تاشيرات بالعودة دونالتقيد بأحكامالفقرةالسابقة

مادة ١٢ - يؤدى عن تاشيرة العودة رسم قدره جنيه

الابعاد ٠٠٠

مادة ١٣ - تختص ادارة الجوازات والجنسيه بمباشرة الاجراءات الخاصة بابعاد الاجانب وفى حالات الابعاد لأسباب تتعلق بالامن العاموجب الحصول على موافقة ادارة الامن العام

مادة ١٤ - يكون عرض حالات الابعاد على اللجنة المنصوص عليها فى المادة ١٦ منالمرسوم بقانون سالف الذكر بأمر من وزير الداخلية

وليس للأجنبى حضور اجتماعات اللجنه الا اذا رات سماعاقواله وتبلغ اللجنة رأيها لوزير الداخلية لاصدار قراره فى موضوع الابعاد

مادة ١٥ - تقوم ادارة الجوازات والجنسيه بابلاغ الاجنبى قرار الابعاد بالطرق الاداريه وتمنحه مهلة قدرها ١٥ يوما من تاريخ الابلاغ لمغادرة البلاد ما لم ينص فى القرار على غيرذلك

وللمبعد ان يختار جهة الحدود التى يريد الخروج منها ، وان يقصدها طليقا ما لم تعين الادارة العامة المذكورة جهة ليغادر منها البلاد٠ ويجوز النص فى قرار الابعاد على ارساله الى تلك الجهة مخفورا

الاعفاء من رسوم البطاقات

مادة ١٦ - تعفى الفئات الآتية من رسوم بطاقات الاقامة هم وزوجاتهم وأولادهم القصر، ويجوز كذلك منحهم تاشيرة عودة واحدة سنويا بدون رسم

(أ) موظفو جامعة الدول العربية

(ب) الطلبة الاجانب الملتحقون بالازهرالشريف والمدارس التابعة لوزارة المعارف العمومية

(ج) الرهبان والراهبات ورجالالدينالاجانب

(د) الموظفون الاجانب الملتحقون بخدمه الحكومة المصرية

(هـ) الصحفيون الاجانب

(و) الموظفون الاجانب غير السياسيين فى الهيئات السياسية والقنصلية الاجنبية

(ز) من يثبت فقره

بعد انتهاء اقامة الاجنبى

مادة ١٧ - لا تعطى بطاقات الاقامة الخاصه او العادية أو المؤقتة وفقا لأحكام هذا القرار الا بعد انتهاء مدة اقامة الاجنبى المرخص له فيها قبل صدور المرسوم بقانون سالف الذكر

ما لم ير المدير العام لادارة الجوازات والجنسيه أو من يندبه المجاوزة عن هذا الحكم

مادة ١٨ - يلغى القراران الصادران فى ٧ أغسطس سنة ١٩٥٣ ، و ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٥٢ المشار اليهما

مادة ١٩ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية

الضريبة على الممولين

تحصيلها بمقتضى الاحكام الابتدائية

تبين لمصلحة الضرائب أن بعض الاحكام الواردة فى المنشور رقم ١٤١ ، تتعارض مع نص المادة ١٠١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، فقامت بتعديله على الوجه الآتى :

الاصل فى الاحكام ، كقاعدة عامة ، أن تكون نافذة المفعول متى كانت نهائية ، فاذا استؤنفت أصبحت غير قابلة للتنفيذ .. حتى يفصل نهائيا فى الاستئناف .

الا أن المادة ١٠١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ جاءت استثناء من هذه القاعدة ، اذ نصت على أنه اذا صدر حكم من المحكمة الابتدائية وجب اتباعه حتى الفصل نهائيا فى الدعوى ، وبناء على هذا النص تصبح مصلحة الضرائب ملزمة بتنفيذ حكم المحكمة الابتدائية ، الذى يصدر نتيجة الطعن فى التقدير ، وتحصيل الضريبة فى حدود ماقضى به .. ولو طعن فيه بالاستئناف .

قواعد التنفيذ

وازاء ذلك وجهت المصلحة نظر المسئولين الى اتباع القواعد الآتية ، فى تنفيذ الاحكام الابتدائية حتى ولو استؤنفت هذه الاحكام :

١ - يعدل الربط على أساس الحكم الابتدائى

٢ - يتعين اخطار الممول بالربط الجديد بعد تعديله ، طبقا لما قضى به الحكم الابتدائى ، على أن يعاد اخطاره مرة ثانية فى حالة ما اذا كان الحكم الاستئنافى قد قضى بتعديل الحكم المستانف

تحصيل المتبقى

فاذا ترتب على تعديل الربط استمرار انشغال ذمة الممول بضرائب مستحقة عليه أى اذا كانت الضرائب المحصلة تقل عما قضى به الحكم ، وجب على المصلحة المبادرة الى اتخاذ اجراءات تحصيل المتبقى منها .

المبالغ الزائدة

كما يجب عليها أن ترد الى الممول المبالغ المسددة منه بالزيادة ، على ضوء الحكم الابتدائى متى طلب الممول ذلك ، على أنه اذا قام الخوف على حقوق الخزانة أمكن توقيع الحجز التحفظى أو التنفيذى على هذه الزيادة

أما بالنسبة لأوامر التقدير الصادرة بالمصروفات المناسبة ، والاتعاب متى أصبحت نهائية وجب تنفيذها فورا ، حتى ولو استؤنفت الاحكام المتعلقة بها الاوامر السالفة الذكر

المواد الأجنبية المعاد إصدارها

وافق مجلس الوزراء على المذكرة التى تقدمت بها وزارة المالية خاصة باضافة بعض الاحكام الى القرار الوزارى رقم ٧ لسنة ١٩٥٣ بشأن رد الرسوم الجمركية ورسوم الانتاج أو الاستهلاك والعوائد الاضافية على المواد الاجنبية المستخدمة فى المصنوعات المحلية التى تصدر الى الخارج

وفيما يلى نص القرار الذى وافق عليه المجلس:

المادة الاولى - تضاف الى المادة السادسة من القرار الوزارى رقم ٧ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه فقرة جديدة بالنص الآتى :

« ولا يرد لذوى الشأن رسم الاستهلاك أو الانتاج المحصل فى مصر على الاصناف المقررة عليها رسوم مماثلة فى السودان والتى تقوم مصلحة الجمارك المصرية بأدائها مباشرة الى مصلحة الجمارك السودانية طبقا لنظام المحاسبة بينهما الا اذا كانت تلك الرسوم فى مصر تزيد عنها فى السودان فيرد الفرق بين الرسمين الى ذوى الشأن »

المادة الثانية - تضاف الاصناف المدرجة بالجدول المرافق الى الجدول الملحق بالقرار سالف الذكر .

المادة الثالثة - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية

وفيما يلى بيان المواد التى أضيفت الى الجدول عند ورودها وعند تصديرها :

خشب (أبواب - شبابيك - ستائر الشبابيك - الحصيرة)

منسوجات من جوت (أكياس فارغة او معباة بالمنتجات المحليه)

كرتون (بطاقات للاحصاء وغيره)

مواد كيماوية وخلاصات نباتية وأتربة معدنية وزيوت معدنية (مبيدات الحشرات والحشائش والامراض النباتية)

شرائط من صلب (شفرات حلاقة)

سلوفان (غلافات أو أكياس للمصنوعات المحلية)

ألواح وأقراص من نحاس (مصنوعات نحاسية)

صاج الحديد (براميل فارغة ، أو معباة بزيوت معدنية أو شحومات)

خيوط حرير طبيعى وغزل ومشاق الحرير الطبيعى (أقمشة)

مواد أقرباذينية (أدوية)

زجاجات فوارغ (عبوات للسوائل الكحولية وغيرها من المنتجات المحلية)

زيوت نباتية ثابتة وبرافين وشمع نباتى وزيوت معدنية (دهانات للارضية والاحذية)

كما وافق المجلس على قرار آخر خاص بنظام السماح المؤقت فيما يلى نصه :

المادة الاولى - تضاف الى المادة السادسة من القرار الوزارى رقم ٦ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه فقرة جديدة بالنص الآتى :

« ولا يرد لذوى الشأن رسم الاستهلاك أو الانتاج المحصل فى مصر على الاصناف المقررة عليها رسوم مماثلة فى السودان والتى تقوم مصلحة الجمارك السودانية طبقا لنظام المحاسبه بينهما الا اذا كانت تلك الرسوم فى مصر تزيد عنها فى السودان فيرد الفارق بين الرسمين الى ذوى الشأن »

المادة الثانية - تضاف الاصناف المدرجة بالجدول المرافق الى الجدول الملحق بالقرار سالف الذكر .

المادة الثالثة - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية

وفيما يلى بيان بالمواد عند ورودها وعند تصديرها :

سكر مكرر وجليكوز (مصنوعات سكرية)

خيوط حرير طبيعى وغزل مشاقة الحرير الطبيعى (أقمشة حريرية)

ورق صحف ومجلات (صحف ومجلات)

مخالفو قانون الضريبة على الايراد

وزع قسم الضريبة العامة على الايراد الكتاب الدورى التالى بشأن المحاضر التى تحرر ضد مخالفى القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ المعدل بالقانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١ والمرسوم بقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٢ :

نظرا لانقضاء المهلة التى منحت للمتخلفين من ممولى الضريبة العامة لتصويب موقفهم والوفاء بالتزاماتهم من ناحية تقديم الاقرارات ، وأداء الضريبة من واقع الاقرارات وتصحيح ماتضمنته اقراراتهم من بيانات غير صحيحة ، فقد وجهت المصلحة نظر المأموريات فى كتابها الدورى رقم ١٤ ضريبة عامة الى ضرورة القيام فورا بتحرير المحاضر اللازمة ضد المخالفين

ولما كانت بعض المأموريات قد قامت بتحرير المحاضر ضد مخالفى قانون الضريبة العامة على الايراد والذين لم يستجيبوا لنداء المصلحة قبل نهاية المهلة التى منحت لهم لتصويب موقفهم والتى انتهت فى ١٦ أغسطس سنة ١٩٥٢ ، تم رأت حفظ هذه المحاضر لقيام الممولين بتقديم الاقرارات أو تسديد الضريبة المستحقة من واقعها بعد انقضاء هذه المهلة ووافقتها على ذلك الادارات المحلية دون الرجوع الى الادارة العامة

ولما كان قيام الممولين بتقديم الاقرار ، أو تسديد الضريبة المستحقة من واقعه ، قد تما بعد المواعيد القانونية المحددة فى المادتين ١٦ و ١٧ من قانون الضريبة العامة وبعد انقضاء المهلة التى منحتها المصلحة للمخالفين لتصويب موقفهم ولا يعتبر هذا مبررا لحفظ المحضر

لذلك توجه المصلحة النظر الى ضرورة السير فى اجراءات الدعوى العمومية ضد الممولين الذين حررت لهم محاضر لعدم قيامهم بتقديم الاقرارات أو تسديد الضريبة المستحقة من واقعها فى خلال المهلة التى منحتها المصلحة لهم لتصويب موقفهم وعدم حفظ أى محضر منها الا بعد الرجوع الى الادارة العامة (قسم الضريبة العامة على الايراد)

وفى حالة طلب حفظ المحضر يجب على المأمورية اعداد مذكرة تفصيلية بمبررات طلب الحفظ ويشفع برأى الادارة المحلية فيه ، ويتبع ذلك أيضا فى حالة طلب حفظ أى محضر مستقبلا .

تعليمات تفسيرية

المادة ٧٤ من القانون

أذاعت مصلحة الضرائب التفسيرات التالية للمادة ٧٤ من القانون :

تنص الفقرة الثانية من المادة ٧٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بضرورة توقيع أصحاب المهن غير التجارية على الايصالات المنصوص عنها بهذه الفقرة والتى تسلم الى كل من يدفع اليهم أى مبلغ يكون مستحقا لهم بسبب مباشرة المهنة

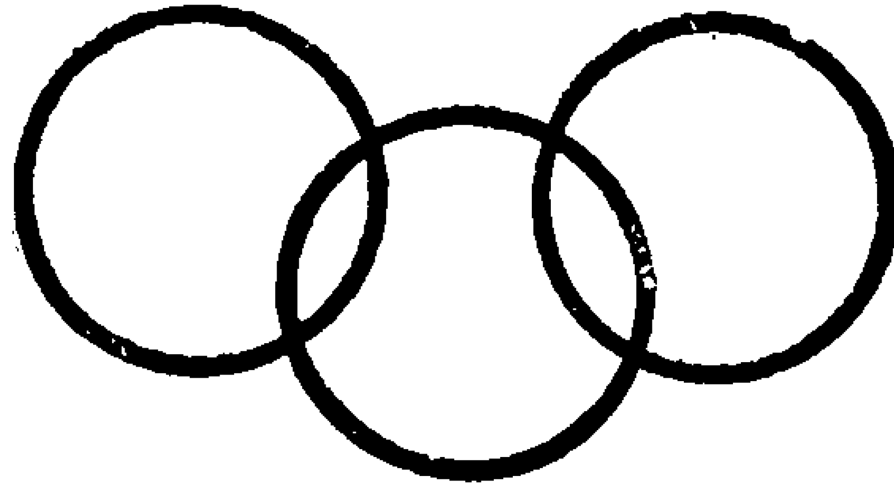
ونظرا لما تبين عند فحص بعض الحالات من أن بعض هذه الايصالات موقع عليها من غير الممول نفسه - فقد قامت المصلحة ببحث مدى اعتماد مثل هذه الايصالات وأثرها فى نظامية الدفاتر - واستقر الرأى على الآتى :

أولا - فى حالة التوقيع من وكيل صاحب المهنة :

يجوز توقيع الوكيل على الايصال واعتباره بذلك قانونيا وصحيحا ، بشرط أن يكون التوكيل الصادر من صاحب المهنة الى الوكيل توكيلا خاصا لهذا الغرض ورسميا ومشهرا عنه - وفى هذه الحالة وبالشروط الموضحة آنفا تعتبر مثل هذه الايصالات صحيحة وبالتالى تعتبر الدفاتر المؤيدة لقيودها منتظمة ما لم يوجد سبب آخر لعدم الاخذ بها .

ثانيا - فى حالة توقيع غير الوكيل :

تعتبر مثل هذه الايصالات غير صحيحة لتوقيعها من غير ذى صفة - وبالتالى تكون فى هذه الحالة سببا كافيا للنظر فى عدم الاخذ بالدفاتر



التعـــاون

وتعـــاونوا على الـــبر والتقـــوى

نظام اقتصـــادى نشأ وليد الحاجة ونمـــا وترعرع حيثما سادت الازمات أو عم الغلاء فهو الملجأ الامين الذى يلجأ اليه أفراد الشعوب للتخلص من الضائقات التى تحل بهم

وانه لنظـــام وســـط بين الرأسمالية والاشتراكية يمكن الافراد من جمـــاهير المستهلكين مهمـــا قلت مواردهم من تملك المؤسسات والمصـــانع والمتاجر التى تمونهم بالســـلع المختلفة ويوفر عليهم الالوف من الجنيهات التى كانت ســـتذهب لجيوب الوســطاء

هو نظام شـــعبى ديمقراطى فى نموه وانتشـــاره الحد من المســـاوىء التى تؤخذ على الرأسمالية المطلقة كمـــا أن فيه الوقاية من النظم الشـــيوعية الهدامة فهو خلاصـــة النظـــامين تجمعت مزاياهمـــا فيه واضحة ملموســـة وســـلم من نقائصهما فخرج نظـــاما فريدا فى تجديده للنفع العـــام ممتـــازا فى استعداده لخدمة الناس أجمعين

الجمعية التعاونية للبترول




Nicolas Soussa frères



نهنىء الشعب المصرى الكريم وقواد الحركة الجديدة

بالعيد السعيد

أعاده الله على الجميع باليمن والخير والبركات

بنك مصر
وشركاته

كامل حسن حمزه
المقاول بالسويس

الجمعية التعاونية
للبترول

محلات هانو
الكبرى

شركة مصر
للملاحة البحرية
ش . م . م
٢ شارع البورصة القديمة بالاسكندرية
خطوط منتظمة لنقل الركاب والبضائع
نقل الركاب الى الارض الحجازية

شركات
المهندس احمد عبود

محلات صيدناوى

شركة مصانع
الزيوت والصابون
نايف عماد سابقا
طنـطا

طبعت بمطابع ((اخبار اليوم))



الاقتصاد والمحاسبة

العدد ـ ٥٦
١ يوليو ١٩٥٣

صاحب الامتياز : عبدالله فكرى أباظة رئيس نادى التجارة
رئيس التحرير : أحمد عنان

الثمن
١٠ قروش

شعب يحكم نفسه

أخيرا أعلنت الجمهورية ، ووقف الشعب لاول مرة فى تاريخ مصر يحمل التبعة كاملة فقد دنت له جميع السلطات بعد ما كانت حكرا على طبقة تتداول الحكم فى ظل ملوك عتاة ليس لهم من هم الا أن يستزيدوا من الثراء ويستكثروا من المغانم ويطمعوا فى وفرة من السلطة على حساب الشعب ومصالح الشعب ورفاهية الشعب .

وقد اقترن اعلان الجمهورية فى مصر ـ وهو عمل يغلب عليه الجانب السياسى ـ باعلان برامج مصر للنمو القومى ـ وهو عمل يغلب عليه الطابع الاقتصادى . ذلك لان الحكومة فطنت الى أن السياسة والاقتصاد صنوان ، ان افترقا دب الوهن فى جسم البلاد ، وان اتحدا وسارا معا فى تجانس ، قفزت البلاد قفزات واسعة فى مضمار الارتقاء والقوة ..

هذه حقيقة تذكر لهذا العهد ، الذى جاء ليبنى باسم الشعب ما هدمه السابقون جورا زاعمين أنهم يصنعون ذلك باسم الشعب . فقد أدرك المسؤولون أن حياة الارتجال لم تعد سبيلا مثلى لبناء شعب ، وحتم أن توضع البرامج المدروسة والمشروعات القائمة على استقصاء واستقرار وبحث اذا أراد شعب أن يكون له فى الميزان الدولى مقام ، واذا أراد أن يهيىء لافراده حياة رغد وهناءة .

وقد بادر الشعب عقب اعلان الجمهورية باظهار مدى اغتباطه بهذا الحديث بوسائل شتى ، موقفا اذ يمنح ثقته لرجال الحكم ، فانما يمنحها لرجال هم أهل لها مقدرون لتبعاتهم عارفون حقوقهم حريصون على أن يردوا هذه الثقة للشعب عملا لا قولا ، وثمرا ناضجا لا نبتا ضعيفا .

فالثقة بنت المسؤولية ، والمسؤولية هى الضمير اليقظ الذى لا يعرف قعودا عن الاضطلاع بالجسيم من الاعباء ، ليكون حقيقا بما أودع فيه من ثقة .

وما دام الشعب يحكم اليوم نفسه بنفسه ، فهو خير ساهر على مصالحه ، خير حارس على رفاهيته ، وهذا حق اكتسبه الشعب اليوم فلن يفرط فيه فى القابل من الايام .

واذا كانت الملكية علما على الفوضى السياسية والارتجال الاقتصادى ، فلنجعل الجمهورية علما على الاستقرار السياسى والتنظيم الاقتصادى ، وتلك هى القولة التى يرددها الشعب بكرة وعشيا .



الاستقرار المنشود

باعلان الجمهورية فى مصر استقرت الحياة السياسية فى مصر على أساس مكين ، والاستقرار السياسى شرط لازم للاستقرار الاقتصادى .

وأعلن وزير المالية أن الحكومة لا تنتوى أن تصدر قوانين جديدة للشؤون المالية ، لان ما أصدرته منها فيه الكفاية لتنظيم الحياة الاقتصادية فى مصر .

وأذاع الوزير كذلك أن الحكومة تولى البورصة الآن اهتماما كبيرا وأنها تحرص على تنظيم أمورها بحيث تزول منها العوامل غير الطبيعية وتبقى مكانا للتعامل لا يتحكم فيه الا ناموس العرض والطلب .

هذه جميعا أنباء نستبشر بها ، ونطرب لها أشد الطرب . فليس أحب الى المشتغلين بالاقتصاد من أن تستتب الاحوال وتستقر ، ويعرف كل حقوقه وواجباته ، ويدرك أن الحكومة ساهرة على حفظ الاستقرار فى كل مرفق من مرافق الاقتصاد .

والثمرة الاولى لهذه الحال هى استعادة الثقة العالمية فى الاسواق المصرية ، تلك الثقة التى كانت تكتنفها عوامل التردد فى فترة الانتقال الماضية ولهذا كان طبيعيا أن يعلن المسؤولون أن عروضا كثيرة جدية قدمت الى الحكومة لاستثمار رؤوس الاموال الاجنبية فى الصناعة المصرية .

ولكن هناك مجال تستطيع الحكومة أن تعمل فيه عملا مضمونا مجديا ، وهو مجال استعادة المنزلة التى كانت لمصر باعتبارها ممرا للطائرات التجارية وسفن الملاحة . فقد تضاءلت هذه المنزلة منذ تبينت شركات الطيران والملاحة أن الموانى المصرية لا ترحب بها واتجهت الى موانى أخرى فى بلدان البحر المتوسط المجاورة .

ولا نخال الحكومة جاهلة هذه الحال . وان مقارنة أرقام الملاحة الجوية والبحرية اليوم بما كانت عليه من ثلاث سنين فيه أصدق دليل على ما نقول . ومن حسن حظ مصر أن لها اليوم حكومة تسمع وتعمل .

تقرير مجلس التنمية الاعلى

نشرنا فى غير هذا المكان التقرير المفصل الذى أذاعه المجلس الدائم لتنمية الاقتصاد القومى عن أعماله منذ انشائه والقرارات التى اتخذها رغبة منه فى زيادة امكانيات الانتاج فى مصر وزيادة الدخل القومى. وكل مشروع من المشروعات التى بحثت كفيل بتحقيق جانب من الرخاء ، وتهيئة مجال للايدى وللخبراء الفنيين فضلا عن استثمار الموارد التى كانت حتى اليوم اما مهملة واما مستثمرة فى نطاق محدود .

وقد أعجبنا من هذا التقرير أن مجلس التنمية لم يقصر نشاطه على بحث ناحية واحدة من نواحى الانتاج، بل تطرق الى جميع أبواب الحياة العملية ، فقدم توصيات متعلقة بالزراعة وأخرى خاصة بالصناعة ، وغيرها لشق الطرق، وغيرها لصناعة التعدين ، وغيرها لمد أنابيب الزيت وانشاء معامل التكرير ، فضلا عن التنبيه دائما الى أوجه القصور فى الاداة الحكومية والحاحه فى ضرورة معالجتها سريعا .

ولكن لوحظ فيما يتعلق بالاعتمادات المخصصة لهذه المشروعات ، أن المجلس كان يقدر النفقات ثم يدع الحكومة أمر تدبيرها . كما أن جميع المشروعات المقترحة ، يراد تنفيذها فى مدة أقصاها أربع سنين من اليوم، مما يحتم على الحكومة أن تدبر قدرا كبيرا من المال قد تعجز عن تدبيره فى الميزانية السنوية العادية ما لم تكن هناك موارد أخرى . وهذه فى الواقع هى الملاحظة التى تستوقف النظر من تقرير المجلس . فكان يحسن بالمجلس أن ينبه دائما الى وسائل تدبير أموال تنفيذ المشروعات التى يقترحها ، ليكون تقريره أقرب الى الحياة العملية منه الى المبادىء النظرية .

ولوحظ فى التقرير كذلك اعتماده فى الاغلب على الحكومة فى تنفيذ المشروعات المقترحة أما الاعتماد على الشركات والهيئات الخاصة فقليل . وهذا اتجاه ينبغى أن نحذر من الاسراف فيه ، لان الحكومة مهما حسنت أداتها واكتملت أدواتها ـ وهذا متعذر فى أرقى بلاد العالم ـ لا تستطيع أن تدانى الشركات والهيئات الخاصة فى سرعة انجاز الاعمال مع الاقتصاد والاتقان . وخير لنا أن نكل الى الحكومة المشروعات التى هى بحكم طبيعتها من اختصاص الحكومات لا الافراد ، أما المشروعات الاخرى التى تحسن الشركات القيام بها ، فيحسن أن توكل اليها .

فليس من الحجى الاعتماد على الحكومة فى كل شيء . وليس من الصواب ان نحمل الادارة الحكومية الكليلة أعباء لا تقوى على احتمالها .

فى قانون الشركات

رحب الدكتور حلمى بهجت بدوى وزير التجارة والصناعة بكل ملاحظة تبدى اليه بشأن قانون الشركات الجديد الذى أعلنت صيغته الابتدائية وهذا تقليد حسن يدل على أن الحكومة حريصة على ان تستمع الى آراء الخبراء والفنيين رغبة فى أن تنتفع بكل اقتراح تراه وجيها .

وقد بادر كثيرون من رجال الاقتصاد والمشتغلين بالشركات بتقديم ملاحظاتهم الى وزير التجارة ، فأبدوا آراءهم فى ما يتعلق بتنظيم الشركات وأعضاء مجالس الادارة وعددهم وسنهم ومرتباتهم واختصاصات كل منهم وعلاقة الشركات بالحكومة وما الى ذلك .

هذا وقد أرسل الدكتور يوسف نحاس الاقتصادى الكبير الملاحظة التالية الى وزير التجارة ، وقد رأينا اثباتها هنا مع تزكيتها لانها تهم الحياة الاقتصادية جدا :

« لا شك فى أن الاقتصاد القومى يتأثر من كل تحقيق يجرى ضد أية شركة مساهمة وأن أثره يمتد الى مركز الشركات الاخرى الادبى وأسعارها فى الاسواق المالية ، وان الريبة ستكون ذات أثر أخطر اذا قام الخبير المنتدب للتحقيق مع الشركة المشكو فى حقها درءا لمسؤوليته بتحقيقات وتحريات تكشف للشركات المنافسة عن وسائل وأسرار الادارة

←

تجارة مصر مع الشرق الأوسط في ١٩٥٢

لايحتل الشرق الاوسط مكاناكبيرا فى تجارة مصر الخارجية ، ومن آسف أن الروابط الاقتصادية بين بلاد المنطقة ليست بقوة الروابط الاخرى وهو مايدعو الى زيادة الاهتمام بتوثيق عرى التبادل التجارى بينها • ولعل المؤتمر الاقتصادى العربى يسفر عن اجراءات قوية عملية فى هذا الخصوص بين البلاد العربية خاصة ومن ثم بين بلاد الشرق الاوسط عموما .

وقد أصاب الاضمحلال تجارة مصر الخارجية عامة فى عام ١٩٥٢ وشمل ذلك تجارتنا مع الشرق الاوسط أيضا كما يظهر من الجدول التالى

تجارة مصر مع منطقة الشرق الاوسط

بالاف الجنيهات

	عام١٩٥١	عام١٩٥٢
الواردات	١٩ر٥٦٨	١٣ر٩٩١
الصادرت		
البضائع الوطنية	٦ر٤٧١	٤ر٦٧٢
البضائع الواردة	٩٣٦	٥١٢
المجموع	٧ر٤٠٦	٥ر١٨٤
الميزان التجارى	ـ١٢ر١٦٢	ـ٨ر٨٠٧

وكان الانخفاض الكبير فى الواردات والذى أربى كثيرا على الانخفاض فى الصادرات ، عاملا فى تخفيض العجز فى الميزان التجارى لصالح مصر ويرجع معظم الخفض فى الواردات الى اغلاق معامل البترول الايرانيه ومانجم عنه من انقطاع واردات البترول من تلك البلاد •

الا أن المنطقة حافظت على مركزها النسبى فى تجارتنا الكلية ، اذ كانت فى عام ١٩٥١ مصدر نحو ٧ ٪ من واردات مصر الكلية ، وانخفضت النسبة فى عام ١٩٥٢ بشكل ضئيل الى ٦ر٤ ٪ • وبالنسبة للصادرات المصرية كان نصيب المنطقة منها عام ١٩٥١ نحو ٢ر٣٪ وارتفع الى ٥ر٣٪ عام ١٩٥٢

ونورد فى الجدول الثانى توزيع تجارتنا الخارجية مع كل من بلاد المنطقة فى عام ١٩٥٢ مع الارقام المقابلة لعام ١٩٥١ ومنه يظهر بجلاء كيف انخفضت الواردات من ايران انخفاضا جسيما بلغ نحو ٥ر٤ مليون جنيه • وكان الخفض أيضا من نصيب الواردات من سوريا ، لبنان وقبرص والباكستان • وزادت قيمة الواردات من البلاد العربية السعودية ومن تركيا

وفى ناحية الصادرات انخفضت الصادرات الى فلسطين بقدر كبير وكذلك كان الحال مع تركيا وسوريا والاردن وقبرص • أما بالنسبة للبلاد الاخرى فقد زادت مشترواتها بقدر ضئيل •

وفيما عدا فلسطين والاردن وباكستان لا يزال الميزان التجارى فى غير صالح مصر مع بلاد المنطقة • وقد تفاقم العجز مع تركيا والبلاد السعودية ، فى حين تقلص العجز مع ايران بشكل كبير وكذلك مع لبنان • ومما يلاحظ أن جزءا كبيرا من صادراتنا الى البلاد العربية السعودية هى من البضائع الواردة التى بلغت قيمتها ٢٤٨ر٠٠٠ جنيه فى عام ١٩٥٢ مقابل ٣١٤ر٠٠٠ جنيه عام ١٩٥١ وكذلك الحال بالنسبة الى أثيوبيا حيث بلغت صادرات البضائع الواردة اليها ٥٢ر٠٠٠ جنيه فى عام ١٩٥١ وانخفضت الى ٤٧ ألفا عام ١٩٥٢

بالاف الجنيهات

	الواردات		الصادرات		الميزان التجارى	
	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥١	١٩٥٢
تركيا	٢ر٤٢٣	٢ر٩٣٢	٤٣٦	١٨٧	– ١ر٩٨٧	– ٢ر٧٤٥
العراق	٣ر٢٠٥	٣ر٢٢٨	٩١	٩٢	– ٣ر١١٤	– ٣ر١٣٦
لبنان	١ر٩٨٠	١ر٤٥١	٧٣٢	٧٣٤	– ١ر٢٤٨	– ٧١٧
فلسطين	١١٦	١٦٨	١ر٧٦٣	٨٢٧	+ ١ر٦٤٧	+ ٦٥٩
البلاد السعودية	٢ر٨٣٨	٣ر٤٥٢	٨٥١	٩٣٣	– ١ر٩٨٧	– ٢ر٥١٩
سوريا	١ر٠٦٩	٤٨٠	٦٤٨	١٨٢	– ٤٢١	– ٢٩٨
الاردن	٤٥	٢٥	٤٥٣	١٤٠	+ ٤٠٨	+ ١١٥
اليمن	١٧	٦٤	٠٠	١	– ١٧	– ٦٣
ايران	٥ر٧٦٠	٣٧٧	١٤	٦	– ٥ر٧٤٦	– ٣٧١
باكستان	٢٥٢	١٧٠	٢ر٠٠٩	١ر٨٢٨	+ ١ر٧٥٧	+ ١ر٦٥٨
اثيوبيا (تشمل أرتريا)	١ر٠٣٤	١ر٠٠٩	١٠٠	١٤٧	– ٩٣٤	– ٨٦٢
قبرص	٨٢٩	٦٣٥	٣٠٩	١٠٧	– ٥٢٠	– ٥٢٨
المجموع	**١٩ر٥٦٨**	**١٣ر٩٩١**	**٧ر٤٠٦**	**٥ر١٨٤**	**– ١٢ر١٦٢**	**– ٨ر٨٠٧**

توزيع الاراضى يوم ٢٣ يوليو

قررت اللجنة العليا للاصلاح الزراعى توزيع بعض الاراضى على بعض الفلاحين بمناسبة عيد ٢٣ يوليو القادم

ويبلغ عدد الاسر التى تنتفع بهذا التوزيع فى تفتيش الزعفران ٧١٥ اسرة سيوزع عليها ٧٠٪ من مساحة التفتيش وهى ٥٠١٢ فدانا •

وسيوزع من تفتيش دميرة ١١٢٨١ فدانا على ٢٦٠٠ اسرة من المستأجرين لهذا التفتيش •

المتبعة فى الشركة المشكو ضدها من أجل ذلك نقترح بألا يأمر القاضى بتلك التحريات والتحقيقات الا من بعد فحص فنى دقيق يقوم به اخصائيون فى موضوع الشكوى ويكون ذلك بأن تنشأ ادارة رسمية قوامها عشرة أعضاء يرأسها وزير التجارة أو وكيله ، ويكون اعضاؤها ثلاثة من مديرى البنوك وثلاثة من أعضاء مجالس ادارة الشركات وثلاثة من أعضاء لجنة البورصة • وأما مهمة هذه اللجنة فتكون دراسة الشكاوى المقدمة اليها من المساهمين بغض النظر عن عدد الاسهم التى يملكونها • وقد يستحسن لتحقيق جدية الشكوى أن يؤدى المساهمون الذين يقدمونها رسما زهيدا او تقوم الهيئة بتعيين ثلاثة من أعضائها للتحقيق ما يصل اليها من تلك الشكاوى • فاذا ظهر لها أن للشكوى أساسا جديا ففى هذه الحالة فقط تتبع الاجراءات المنصوص عنها فى مشروع القانون بتعيين خبير بواسطة المحكمة يحدد المسئوليات المدنية والجنائية قبل المسؤولين »

ملاحظات على السياسة المالية للدكتور العمري

ضرورة معالجة أسباب هبوط أسعار القراطيس المالية
ليس من مصلحة مصر بخس قيمة عملتها في الخارج

تحدث الدكتور عبد الجليل العمري وزير المالية الى الصحف حديثا رسم فيه سياسته المالية التي يهدف بها الى انهاض اقتصاديات البلاد بعد فترة من الرواج المصطنع عرفتها مصر وعاشت في سرابها طويلا حتى استيقظت على الحقيقة المروعة وأدركت أن خزانتها خاوية ورصيدها في البنك الاهلي مستنزف بل مدين بنحو أربعين مليونا من الجنيهات ، وقدرة الحكومة على دفع مرتبات الموظفين باتت موضوع تساؤل جدي .

وقد جاء هذا الحديث كأنه عرض برلماني عام لسياسة الوزير ، تلك السياسة التي تتلخص في سببين جوهريين هما :

أولا — الانقاذ ، وذلك بمجابهة الثغرة الحالية في الميزانية . وقد تسنى للحكومة ان تسد الثغرة باللجوء الى سياسة التقشف والاقتصاد ما أمكن ، ووضع قيود على الاستيراد واصدار العملة ، واحكام وسائل جباية الضرائب ، وزيادة أرصدة البلاد من العملات الاجنبية مع موازنة حسابها التجاري مع البلدان التي تتعامل معها .

ثانيا — البناء ، وذلك بوضع سياسة بعيدة المدى يراد بها استثمار موارد البلاد لمجابهة الزيادة المطردة في عدد السكان وهي زيادة تجاوز الآن ٣٠٠ الف نسمة في العام وستزداد كلما تكاثر عليها عدد السكان وكلما زادت العناية بأحوالهم الصحية والاجتماعية ولتنفيذ هذه السياسة ألف المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومي ، وصدرت تشريعات لتشجيع استثمار رؤوس الاموال الاجنبية واستخدام الخبراء الاجانب وتشجيع صناعات التعدين كما نفذ مشروع لاصلاح الزراعي ، ووضعت مشروعات لزيادة الاراضي الصالحة للزراعة .

وقد أعجبنا في حديث الدكتور العمري صراحته ومجابهته للواقع وقوله أن مهمته كانت مهمة الانقاذ العاجل شأنه شأن الطبيب الذي يعالج مريضا بداء القلب . فاذا ما انتهت مرحلة النقه ، بدأت مرحلة البناء الاقتصادي للمستقبل . وأعجبنا منه كذلك ترحيبه بالاصغاء الى كل رأي أو نقد يوجه الى سياسته المالية ، ايمانا منه بأن المشكلة الاقتصادية لا تحل حلا دائما الا اذا أبدى كل ذي رأي رأيه ، وجاهر به المسؤولين .

ومن ثم ، يمكن ابداء الملاحظات التالية على حديث وزير المالية :

أولا — لا ريب في أن سوق الاوراق المالية ، التي تعد مقياسا للنشاط الاقتصادي في البلاد ، قد عراها في الاوان الاخير هبوط شديد في معظم القراطيس بخس قيمتها ، سواء كانت قراطيس لتوظيف المال أو المضاربة ، وهذه ظاهرة تكررت حتى بات اغفالها أمرا عسيرا . وقد تكون هناك عوامل مصطنعة أدت الى هذا الركود ، أو قد تكون هناك عوامل طبيعية نجم عنها هذا الاتجاه النزولي ، والحكومة أقدر من غيرها على معرفة هذه العوامل من تلك ومعالجتها بما يصون الكيان الاقتصادي للبلاد .

ثانيا — ان التشريعات المالية الاخيرة ، على الرغم من اتصافها على الاغلب بالرغبة الصادقة في انهاض اقتصاديات البلاد ، الا ان الموظفين القائمين على تنفيذها يسيئون الى حد كبير الى هذه التشريعات ويجعلون ثمرها عقيما . ولهذا لا بد من أن يسند تنفيذ هذه التشريعات الى موظفين أكفاء يجمعون الى الهمة بعد النظر بحيث يتصرفون في كل حالة التصرف الصحيح بغير أن يتقيدوا بالحرفية المقوتة .

ثالثا — ان الثقة التي خسرتها مصر دوليا على أثر حوادث حرق القاهرة في ٢٦ يناير ١٩٥٢ لا يستطاع استردادها بين عشية وضحاها . وقد أشار وزير المالية الى ذلك في حديثه الصحفي . ومعروف أن العوامل التي تنشيء الثقة ثلاثة هي : ١ — الامن ، ٢ — شرف المعاملة ، ٣ — العائد المغري . واذا كان أصحاب رؤوس الاموال الاجنبية لا يزالون مترددين في استثمار أموالهم في مصر ، فمرجع ذلك الى عدم اطلاعهم جيدا على الاحوال الحاضرة في مصر .

رابعا — أن الشركات القائمة فعلا لا تزال تصطدم بعقبات في تعاملها مع الحكومة . فاما خلاف على تقدير الضرائب ، واما خلاف على مقدار الاتاوة ، واما خلاف على تحديد الاسعار ، واما خلاف على تفسير اللوائح والقوانين ، واما خلاف على التراخيص ، ومثل هذه الخلافات تعرقل أعمال هذه الشركات ، كما أنها تثبط همم كل من يفكرون في الاقدام على انشاء شركات جديدة تحتاج في سنيها الاولى الى التشجيع والرعاية وربما الحماية من جانب الحكومة .

خامسا — ان الحكومة لم توجه أي اهتمام الى استغلال المال السائب في الايدي المحلية ، بل انها لم تستثمر كذلك الاموال المدخرة في صناديق التوفير بمصلحة البريد على الرغم من أن جملتها قد تصل الى نحو أربعين مليونا من الجنيهات .

ثم ان البطء في تسليم سندات الاراضي التي انتزعت ملكيتها قد أدى الى حرمان أصحاب الاراضي من مال كان في الوسع أن يستثمروه في أعمال صناعية بدلا من أغراض الزراعة .

سادسا — ان الوسائل التي تهيئها الاداة الحكومية للجمهور وللهيئات الصناعية والتجارية ، وسائل مطبوعة بطابع الاهمال والبطء . وآية ذلك أن الجهاز التليفوني لا يزال عاجزا عن الوفاء بمطالب الحياة اليومية ، كما أن البريد — حتى المسجل منه — يتعرض لكثير من التأخير وربما الضياع ، أما البرقيات فان تأخير تسليمها يؤدي الى

اضرار لا يستطاع حصر مداها . أما أجرة النولون فهى باهظة . فضلا عن تأخير شحن البضائع بسكة الحديد وتعطيلها على الارصفة . وما دامت الاداة الحكومية مختلة الى هذا الحد، فان ذلك يلقى ظلاله الكئيبة على الحياة الاقتصادية التى تعتمد اعتمادا كبيرا على وسائل المواصلات بجميع أنواعها.

ولابد كذلك من التقليل - بل القضاء على - سلطة شيخ الحارة الذى لا بد من امضائه على كل ما يتصل بالمستندات الرسمية ، فمن المؤسف أن كثيرين من رجال الصناعة لا يقام لكلامهم وزن الا اذا زكاه شيخ الحارة .

سابعا - ان التفكير الرسمى فى شؤون الاقتصاد لا يزال متشبعا بالافكار العتيقة ،فمن ذلك مثلا وصف المصانع والمطابع والمعامل بأنها «محال مضرة بالصحة ومقلقة للراحة »ومثل هذا الوصف ما كان ينبغى أن يكون له أثر فى الاوراق الرسمية ،فكيف وهناك تشريعات حديثة خاصة بهذه المحال المضرة بالصحة والمقلقة للراحة !

ثامنا - أن سياسة منع الاموال المصرية من دخول الاراضى المصرية سياسة تدعو الى كثير من التساؤل. وحجة الحكومة فى ذلك المنع هى أن هناك أفرادا يشترون أوراق النقد المصرى من الاسواق الاجنبية بثمن يقل عن ثمنها الاسمى ، ثم يدخلونها الى مصر حيث يتم التداول فيها بالثمن الرسمى فيكسبون فى هذه الصفقات مالا . وهذا الكسب حرام فى عرف المسؤولين . ولسنا ندرى لم يكون الكسب حراما ، ولا تكون الخسارة حراما ، فان من يعرض نفسه للربح يعرض نفسه كذلك للخسارة ..

ثم ان ترك الجنيهات المصرية - التى تحمل تعهدا من محافظ البنك الاهلى برد قيمتها حال تقديمها اليه - فى الاسواق الاجنبية - يبخس ثمنها ويجعلها سلعة يعرض الناس عنها . وليس من مصلحة مصر أن تستبقى هذا الوضع ، الذى يجعل العملة المصرية محظورة فى البلاد المصرية .أما تقليدنا بريطانيا فى هذا التصرف ،فهو تقليد قد لا يطابق عين الصواب .

تاسعا - أن تقييد السفر الى الخارج ، أدى بدوره الى اعراض ذوى المصالح من رجال الصناعة والاقتصاد عن السفر الى حيث يتعاقدون لتنشيط تجارتهم أو لتوسيع أعمالهم . ثم ان القيود المفروضة على اخراج الاموال الى الخارج جعلت الوساوس تنتاب كل من يحاول بالطريق الرسمى اخراج مال من مصر ، لئلا توجه اليه ذات يوم تهمة التهريب لمجرد شك لا تسنده قرينة ما .

عاشرا - ان طابع الشك وسوء الظن يغلب على جميع المعاملات الحكومية مع رجال الشركات والاعمال، وكان ينبغى أن يكون الطابع الغالب هو الثقة وحسن الظن حتى يثبت ما يدعو الى نقيض ذلك .

هذه ملاحظات عابرة أوحى بها حديث الدكتور عبد الجليل العمرى، الذى يريد حقيقة أن ينهض بحالة البلاد الاقتصادية نهوضا مضمون الفائدة .

غير أن الدأب فى سياسة الاقتصاد والتوفير وضغط أبواب الميزانية والتقشف والعدول عن المشروعات والغاء البعثات وغير ذلك،انما هو عمل يحسن أن يكون مؤقتا لا دائما. فليس التوفير هدفا فى حد ذاته ، بل هو سبيل الى مجابهة الازمات الملحة لتنصرف البلاد بعدها الى أبواب انفاقها المعتادة . واذا كان لا بد من التوفير فيحسن الكف عن انشاء وظائف جديدة لا تدعو الحاجة اليها - كمناصب الوزراء بالنيابة أو الوكلاء المساعدين للوزراء - فهى مناصب تستوعب مقادير كبيرة من أموال الدولة بغير داع .

فلتقتصد الحكومة - اذا شاءت - ولتمسك فى مصروفاتها ما استطاعت، ولتضيق الخناق على موظفيها من حيث الترقيات والعلاوات ، ولكن الاسراف فى هذه السياسة يؤدى آخر الامر الى ذبح الاوزة التى تبيض بيضة ذهب .

وديع فلسطين

من طرائف الأحصاء

زيادة كميات القطن المصدر

بلغت كميات القطن المصرى منذ بداية الموسم الحالى حتى نهاية مايو الماضى ٧٢٣ر٦٩١ بالة . ولوحظ ان فرنسا لازالت تحتل المركز الاول فى الدول المستوردة للقطن المصرى .

وإليك تفاصيل الكميات المصدرة :

فرنسا	١٢٧٠٥٣	بالة
الهند	٩٧٦١٩	»
ايطاليا	٦٨٥٧٧	»
المانيا	٥٢٢١٩	»
الولايات المتحدة	٤٣٥٣٧	»
اليابان	٣٩٢٧٩	»
المملكة المتحدة	٣٤٧٥٨	»
تشيكوسلوفاكيا	٣١٥٣١	»
روسيا	٣٠١٥٠	»
سويسرا	٢٩٢٠٧	»
هولنده	٢٣٧٩٦	»
الصين وفرموزا	٢٠١٦٥	»
النمسا	١٨٧٧٨	»
اسبانيا	١٨٤٩٩	»
كندا	١٤٠٧٦	»
بولنده	١١٦٩٥	»
النرويج والسويد وفنلندا	١١٤٠٤	»
المجر	١٠٩٤٠	»
بلجيكا	١٠٧٦٦	»
بلغاريا ورومانيا	٧٨٦٠	»
اليونان وسوريا	٦٢٤٧	»
شيلى والمكسيك	٥٢٨٢	»
يوجوسلافيا	٤٤٦٢	»
استراليا	٣٢٢٥	»
البرتغال	١٨١٦	»

تعويضات صندوق التأمين الحكومى

بلغت حالات الوفاة والعجز بين موظفى الحكومة المنتفعين بنظام صندوقى التأمين والادخار - بعد تنفيذ هذا القانون - ١٤١ حالة سدد الصندوق لها ١٤٥٠٠ جنيه . وقد دفع الصندوق ٦٠٠٠ جنيه لثلاثين حالة منها والباقى تحت التسوية بسبب الاجراءات التى تتخذها مصلحة الضرائب بالنسبة لضرائب التركات.

ويقدر الخبراء ان مجموع الاموال التى ستجمع فى صناديق الادخار خلال السنة المالية ٥٣-١٩٥٤ سبلغ أربعة ملايين و٥٠ الف جنيه فى صندوق الادخار للموظفين المدنيين و١٢٤ ألف جنيه فى صندوق الادخار لموظفى الاوقاف ، و٦٧ ألف جنيه فى صندوق الادخار الخاص بالعسكريين . هذا فضلا عن مليونين ونصف مليون جنيه فى حالة الموافقة على انشاء صندوق الادخار للعمال الدائمين والخدمة السائرة .

سياسة مصر لتنمية الإنتاج القومى

التوسع فى برامج الزراعة فى الوجهين البحرى والقبلى والواحات

وضع سياسة ثابتة للتعدين والبترول تشمل الإنتاج والتكرير والنقل

تقرير لحضرة الاستاذ حسين فهمى رئيس مجلس التنمية

أذاع حضرة الاستاذ حسين فهمى رئيس المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى تقريرا مفصلا عن أعمال المجلس من تاريخ انشائه حتى آخر مايو ١٩٥٣ جاء فيه أن المجلس أنشىء فى مستهل عام ١٩٥٣ لبحث المشروعات الاقتصادية التى يكون من شأنها تنمية الانتاج القومى فى النواحى الزراعية والصناعية والتجارية .

وقد ألف المجلس خمس لجان رئيسية هى : لجنة التوسع الزراعى ولجنة التوسع الصناعى ولجنة الطرق والمواصلات ولجنة التمويل ولجنة التعدين والبترول .

المشروعات التى تم بحثها

أما المشروعات التى انجز المجلس بحثها فهى :

أولا — برنامج التوسع الزراعى فى الوجهين البحرى والقبلى وفى الواحات ويتلخص المشروع فى استصلاح ١٣٠ر٣٥٧ فدانا وتحسين وسائل صرف منطقة شرق المنوفية والدشورى ومساحتها ٢.٧ آلاف فدان وتبلغ جملة النفقات المقدرة ٠٠٠ر٧٢٠ر١١ جنيه توزع على أربع سنين .

وقد شرع فعلا فى تنفيذ هذا المشروع ، واعتمدت خرائط التخطيط ونزع الملكية وطرحت فى المناقصة فى بعض المساحات ، واعدت مواصفات الجسور ، ويجرى تحضير المواصفات الخاصة بالاعمال المدنية والميكانيكية .

وفى أواسط مارس ١٩٥٣ عقدت اتفاقية بين الحكومة المصرية ويمثلها المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى، وبين الحكومة الامريكية ، وذلك للتعاون الفنى على القيام بمشروع استصلاح وتعمير منطقة ترعة أبيس مديرية البحيرة ومنطقة غرب الفيوم وشرع فى العمل فعلا فى حفر الترع والمصارف اللازمة لتوصيل الماء لهذه الاراضى .

والمنتظر اتمام المشروع فى ثلاث سنين .

أما مشروع شرق قناة السويس لاسكان اللاجئين على مساحة قدرها ٥٠ الف فدان فستتحمل نفقات هذا المشروع هيئة اغاثة اللاجئين وقد عقدت مع الحكومة المصرية اتفاقا بذلك .

ثانيا — مشروع تقاوى القمح المنتقاة . وهو يهدف الى زيادة محصول القمح سنويا للتقليل من المقادير التى تستوردها البلاد من الخارج ولسد حاجة التموين فى البلاد بقدر الامكان وذلك بتوفير السلالات الحديثة من أصناف القمح الوفيرة الغلة واكثارها على نطاق واسع ونشرها فى أقرب وقت . على أن تتحمل الحكومة الفرق بين الايرادات والمصروفات .

ثالثا — مشروع التوسع فى اعداد وتوزيع تقاوى الذرة الهجين ، وينفذ فى ثلاث سنين وتبلغ نفقاته ٧٠٠ر٥٩ جنيه هى قيمة العجز بين المصروف والايراد . ويهدف المشروع الى نشر واكثار تقاوى الذرة الهجين بعد أن ثبتت زيادة غلتها بنسبة ٢٥ فى المئة فى المناطق الجيدة التربة و ١٠٠ فى المئة فى الاراضى الشمالية التى لا تجود فيها زراعة الذرة الشامية . وقد أمضى اتفاق مع النقطة الرابعة بمقتضاه وردت الحكومة الامريكية التقاوى اللازمة . والعمل قائم على قدم وساق لتنفيذ ذلك فى الدورة النيلية القادمة بالاضافة الى ما تم زرعه فى الدورة الصيفية .

رابعا — مشروع تنمية دخل الفلاح عن طريق الانتاج الحيوانى ، وهو يهدف الى اختيار منطقة ايتاى البارود لتحقيق هذا الغرض باعتبارها تجربة استطلاعية يمكن بعد التحقق من نجاحها تكرارها فى مناطق أخرى وسيمول المشروع من صندوق الاستصلاح الزراعى .

خامسا — اضافة الردة الناعمة الى دقيق القمح وخفض وزن الرغيف وهذا المشروع يؤدى الى توفير مبلغ ٠٠٠ر٤٠٠ر٢ جنيه فضلا عن تحسين صحة سكان المدن . وتقرر خفض وزن الرغيف بمقدار ٥ دراهم من الوزن السائد فى البلاد ، مما يوفر نحو ثلاثة ملايين جنيه

سادسا — الموافقة على سياسة مصر الزراعية التى أعدها حضرة وزير الزراعة ، وهى سياسة ذات شقين : شق انتاجى وشق تنظيمى .

سابعا — الموافقة على مشروع اللامركزية الزراعية ، وذلك بتقسيم القطر الى مناطق يراعى فيها المساحة وعدد السكان بحيث تقوم المراكز الزراعية بخدمة المنطقة من جميع النواحى الزراعية وفقا لحاجتها وطبقا لعوامل البيئة المختلفة

ثامنا — مشروع صيانة الحاصلات الزراعية من أضرار الحشرات وأمراض النباتات وذلك بواسطة استمرار مقاومة الآفات الزراعية فى أطوارها المختلفة حتى تجدى المقاومة فيتوفر للبلاد نحو اربعة ملايين جنيه تضيع سنويا بسبب الآفات .

تاسعا — دعم صناعة التسميد وتنميتها فى مصر ، وزيادة انتاج مختلف أنواع السماد حتى تصل مصر الى درجة الاكتفاء الذاتى .

وقد وضعت سياسة للوصول بمصانع السوبر فوسفات الى انتاج ٢٠٠ ألف طن سنويا ولتذليل الصعوبات التى يواجهها مصنع السماد العضوى وانشاء مصنع آخر فى القاهرة ، وتمكين مصنع السماد الازوتى

بالسويس من انتاج ربع مليون طن فى عام ١٩٥٤ وانشــاء مصنع جديد للسماد الازوتى عند أسوان لانتـاج ٣٧٠ ألف طن يمكن زيادتها الى نصف مليون طن وتكاليف هذا المشروع ٣٢ مليون جنيه ومدة تنفيــذه خمس سنين

عاشرا – مشروع انشاء مصانع للمبيدات الحشرية والفطرية ومبيدات الحشائش فى مصر وقد أحيل هـذا المشروع الى وزارة المالية لتدبر له المال اللازم فى الميزانية العادية .

حادى عشر – استخدام جزيرة الطويلة فى البحر الاحمر لصيد سمك القرش

ثانى عشر – رفع حظر استحضار البلاط الموزايكو الى السودان بعدما تبين أن الانتاج المحلى يفوق حاجة الاستهلاك الفعلى فى البلاد

ثالث عشر – تحسين المواصلات البرية فى ثلاث سنوات مما يكلف ستة ملايين جنيه . ويهدف المشروع الى انشاء شبكة للطرق يمكن الاعتماد عليها فى المواصلات الميكانيكية وفى تيسير وسائل صون الامن وتيسير نقل المحصولات والمنتجات فضلا عن تشغيل العمال العاطلين . وقدر عدد الذين يستوعبهم هذا المشروع بنحو ٣٠ ألف شخص منهم أكثر من ١٣٥٠ من رؤساء العمال الميكانيكيين و ٢٠٠ مهندس . ومجموع أطوال هــذه الشبكة من الطرق الف كيلو متر وتشمل تجديد أربعة جسور ملاحية

هذا وقد فتحت العطاءات فى آخر شهر مايو ١٩٥٣ وتدرس الوزارة نتائجها تمهيدا لاصدار أوامر التنفيذ

رابع عشر – وضع سياسة تعدينية لمصر غايتها حسن استغلال الثروة المعدنية والعمل على قيام عـدد من الصناعات التعدينية التى تفتقر اليها البلاد لتزيد من قوتها وثروتها . وقد اعدت لجنة التعدين تقريرا بتوصياتها دعت فيه الى رصد مبلغ ١٠٠ الف جنيه لاغراض البحث كاجراء خرائط وانشاء مراكز تعدين وشراء سيارات على أن يتم ذلك فى خلال أربع سنين . وطالبت اللجنة بتركيز الاجراءات الخاصة بالتعدين فى مصلحة المناجم مع تأليف لجنة من ممثلى وزارة التجارة والصناعة ومجلس الانتاج ومصلحة المناجم لمراجعة القوانين والقرارات الوزارية والمنشورات التى تتصل بصناعة التعدين ، بقصد تنقيحها وتوحيدها على ان تفرغ اللجنة من مهمتها فى غضون ثلاثة أشهر ثم تصدرها فى كتاب جامع لجميع القوانين واللوائح

وطالبت اللجنة كذلك بالاخذ بنظام المنجم الفردى والمنجم التعاونى والبدء فى مباحثة شركة القنال لالغاء رسم المرور .

وأوصت اللجنة باصلاح وصيانة الطرق الحالية الممتدة من وادى النيل الى البحر الاحمر ، وبربط نهاية السكك الحديدية والطرق المشار اليها بطريق يسير بحذاء البحر الاحمر وتقدر تكاليف ذلك بنحو ٧٠٠ ألف جنيه وانشاء طريق فى سينا جنوبا الى رأس محمد وتكاليفه ٨٠٠ ألف جنيه جنيه ومد الخط الحديدى من أسوان الى رأس بناس وذلك يكلف ٣ر٥٠٠ر٠٠٠ جنيه

خامس عشر : العناية بسياسة مصر البترولية . وقد لوحظ ان اعتماد مصر على مشتقات البترول كبير مما يحدوها الى تقرير سياسة واضحة الاهداف والمعالم والوسائل ولاسيما انه كلما تقدمت البلاد فى مضمار التطور الآلى الذى هو طابع الحضارة الحديثة كلما زاد استهلاكها من مشتقات البترول فى الوقت الذى لا تنتج البلاد ما يكفيها من هذه المواد وتضطر حاليا الى الاستيراد من الخارج بالعملة الاجنبية التى نحن فى أشد الحاجة اليها لاغراض أخرى انشائية . وكان مجموع ما دفعته مصر فى عام ١٩٥١ لاستيراد مشتقات البترول من الخارج » مليون جنيه ارتفعت فى عام ١٩٥٢ الى ١٢ر١٥٠ر٠٠٠ جنيه .

وقد اقترحت لجنة التعدين والبترول اقتراحات يراد بها زيادة الانتاج والتوسع فى وسائل التكرير والتخزين وأوصت بما يلى :

ا – المبادرة باصدار قانون المناجم والمحاجر فى صورته الجديدة واعداد عقود الاستغلال .

ب – الترخيص بمباشرة العمل فى منطقة وادى فيران ورأس مطارمة اذ ينتظر ان يؤدى ذلك الى زيادة الانتاج السنوى بنحو نصف مليون طن .

ج – استئناف عمليات البحث فى مناطق جمسة وأبو وربة والغردقة

د – الاتفاق مع الشركات المختلفة من أجل الكشف عن المنابع البترولية فى الصحراء الغربية .

هـ – سرعة اتمام الاجراءات المالية اللازمة لتمكين معمل التكرير الاميرى فى السويس من تكرير ١ر٥ مليون طن فى نهاية عام ١٩٥٣

و – الاتصال بشركة آبار الزيوت الانجليزية المصرية لتوسيع معملها لتصل كفايته السنوية الى ٢٣٠٠٠٠٠ طن .

ز – انشاء معمل تكرير طاقته مليون طن بالقاهرة عند اتمام مدخط انابيب قطره ١٤ بوصة من السويس الى القاهرة لنقل المازوت والزيت الخام فى حدود مليون طن سنويا لكل منها

ح – توسيع المستودعات الحالية وانشــاء أخرى جديدة . ويتكلف المشروع مليون جنيه تقسم على ٥ سنين بالتساوى .

ك – تحديد منطقة فى الاسكندرية لكل شركة من الشركات .

ل – تنظيم وتوحيد الشروط التى تتطلبها ادارة الرخص والحريق بشأن اقامة المستودعات هـذا وقد وافق المجلس على تأليف مجلس ادارة مستقل لمعمل تكرير البترول فى السويس يتألف من أشخاص يتولون الاشراف على عملية توسيع العمل وادارته

وطالب اعتماد ٤٠٥ر٠٠٠ جنيه فى عامين لتوسيع معمل التكرير الاميرى فى السويس

سادس عشر – مد أنابيب البترول لنقل الزيوت الخفيفة والمازوت بين السويس والقاهرة . ومن مزايا هذا المشروع تخفيض تكاليف نقل المازوت ٥٠ فى المئة من أجرة نقل الطن حاليا سواء بالصنادل أو بالسيارات أو بسكة الحديد. ويتكلف هذا المشروع ٤ ملايين جنيه ويستغرق تنفيــذه ثلاث سنين

سابع عشر – استثمار رؤوس الاموال الاجنبية فى مشروعات التنمية الاقتصادية وقد صدر قانون بذلك فعلا

واتخذ مجلس التنمية توصيات خاصة منها سرعة البت فى عطاءات

←

اقتصاديات الشرق الأوسط

الحالة الاقتصادية فى الباكستان عام ١٩٥٢

الزراعة : أدى نقص المياه الى نقص انتاج الحبوب الغذائية ، وقد بلغ العجز مداه فى محصول القمح الذى هبط من ٤ ملايين من الاطنان فى عام ١٩٥١ الى ٣ر١ مليون طن فى عام ١٩٥٢ ، بينما هبط محصول الشعير الى ١٣٩ ألف طن بنقص قدره ٢٥ ألف طن عن محصول عام ١٩٥١ ، كما هبط محصول الارز الى ٢٦ر٠٤٦ مليون رطل أى أقل من المحصول السابق بنسبة ٦ ٪ . وقد ترتب على هذا أن استوردت الباكستان ٧٠٠ الف طن من الحبوب الغذائية بعد أن كانت تصدر فائضا منها فى العادة .

أما عن المحاصيل النقدية ، فقد زاد انتاج الجوت من ٣ر٦ من ملايين البالات فى عام ١٩٥١ الى ٨ر٦ من الملايين فى عام ١٩٥٢ أى بزيادة ٨ ٪ كما زاد محصول القطن من ١ر٢٢٠ر٠٠٠ بالة الى ١ر٣٧٦ر٠٠٠ بالة

الصناعة : استمر التوسع فى انتاج المنسوجات القطنية ، فبلغ متوسط الانتاج الشهرى ١٢ر٧ مليون متر فى عام ١٩٥٢ مقابل ٩ر٧ من ملايين الامتار فى العام السابق . وقد بلغ عدد مصانع النسيج فى الباكستان فى نوفمبر ١٩٥٢ ، ٣٢ مصنعا بها ٨٠٧٠ مغزلا ميكانيكيا

كذلك ارتفع المتوسط الشهرى لانتاج البترول من ١٢ر٧٠٠ طن فى عام ١٩٥١ الى ١٤ر٦٠٠ طن فى عام ١٩٥٢ كما زاد المتوسط الشهرى لانتاج الفحم من ٤٣ر٠٠٠ طن الى ٤٨ر٨٠٠ طن .

التجارة الخارجية : هبطت اسعار سلع التصدير الرئيسية وهى القطن والجوت وضعف اقبال المشترين عليها، بينما ارتفعت أسعار الواردات وهكذا بلغت قيمة واردات الباكستان فى الاحد عشرة شهرا الاولى من عام ١٩٥٢ نحو ١٩١٧ مليون روبية بينما بلغت قيمة الصادرات فى نفس الفترة ١٦١١ مليونا فقط وبذلك كان العجز فى الميزان التجارى نحو ٣٦ ملايين روبية . وقد حدا ذلك بحكومة الباكستان الى اخضاع جميع الواردات لتراخيص الاستيراد فتحسن الموقف قليلا خلال الربع الاخير من العام . وينتظر أن يكون للاتفاق الذى عقد أخيرا بين الهند والباكستان لتبادل الفحم والجوت وأشرنا اليه فى عدد سابق أثره فى انعاش تجارة الباكستان الخارجية .

المالية : أظهر ميزان المدفوعات فى العام المنتهى فى آخر يونيه ١٩٥٢ عجزا يبلغ ٤٧٣ مليون روبية مقابل فائض قدره ٥٦٣ مليونا فى العام السابق . وبلغت أرصدة الباكستان الاسترلينية ٤٧٢ر٩ مليون روبية فى آخر سبتمبر ١٩٥٢ . أما النقد المتداول فقد هبط من ٢ر٤٦٧ مليون روبية فى ديسمبر ١٩٥١ الى ٢ر٠٧٦ مليونا فى نهاية اكتوبر ١٩٥٢

تجارة مصر مع باكستان

جاء فى مجلة « التجارة » التى تصدرها ادارة الاستعلامات الباكستانية انه فى خلال شهر ديسمبر ١٩٥٢ بلغت جملة صادرات مصر الى باكستان ما قيمته ٣٠ر٤٧٢ جنيه مصرى بينما بلغت واردات مصر منها ٣٣١ جنيها مصريا

وفى شهر نوفمبر ١٩٥٢ بلغت زنة البضائع المصرية التى صدرت الى باكستان ٢٣ كيلو غراما فقط قيمتها

الاعمال المدنية لمشروع كهربة خزان أسوان والتوصية بتنفيذ مشروع مصنع السماد

وقد أصدرت وزارة الاشغال الامر الى المقاول لتنفيذ مشروع الكهرباء . أما مصنع السماد فمواصفاته جاهزة والامر يتصل بالتمويل الذى تدرسه وزارة المالية .

وأوصى مجلس التنمية بانشاء ادارة تحت أشراف الدكتور محمد احمد سليم والاستاذ محمد محمود ابراهيم والمهندس محمد على حسنين والدكتور محمد حسنى السعيد لدراسة امكانيات وادى النطرون .

كما وضعت مشروعا لمديرية التحرير ومشروعا لانشاء حوض للعمرة فى ميناء الاسكندرية ومشروعا لانشاء مخازن جمركية بميناء الاسكندرية .

انتاج البترول فى الشرق الاوسط
(بآلاف الاطنان)

	١٩٤٦	١٩٤٩	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢
بلاد الخليج الفارسى :					
الكويت	٨٠٠	١٢ر٣٧٨	١٧ر٢٩١	٢٨ر٢٢٦	٣٧ر٦٣٧
البلاد السعودية	٨ر٢٠٠	٢٣ر٤٧١	٢٦ر١٧٩	٣٧ر٢٠٠	٤١ر٤٤٣
البحرين	١ر١٠٠	١ر٥١٢	١ر٥١٢	١ر٥٠٩	١ر٥٠٠
قطر	—	٩٦	١ر٦٣٢	٢ر٣٦٩	٣ر٢٩٧
المجموع	**١٠ر١٠٠**	**٣٧ر٤٥٧**	**٤٦ر٦١٤**	**٦٩ر٣٠٤**	**٨٣ر٨٦٦**
دول الشرق الاوسط الاخرى :					
ايران	١٩ر٤٧٩	٢٧ر٢٣٥	٣٢ر٢٥٨	١٦ر٨٣٨	١ر٠٠٠
العراق	٤ر٦٠٧	٤ر٠٦٨	٦ر٤٨٠	٨ر٦٣٠	١٩ر٠٠٠
مصر	١ر٢٨٢	٢ر٢٨٠	٢ر٣٤٠	٢ر٣٣٣	٢ر٤٠٠
المجموع الكلى	**٣٥ر٤٦٨**	**٧١ر٠٤٠**	**٨٧ر٦٩٢**	**٩٧ر١٠٥**	**١٠٦ر٢٧٧**

٣٣ جنيها مصريا ، بينما بلغت واردات مصر منها فى الشهر عينه ما زنته ٨٣٢ر٤٠٧ كيلوغراما قيمتها ٦٤٦ر٣١ جنيها مصريا .

والسلعة الرئيسية التى تصدرها باكستان الى مصر هى الجوت ، وقد استوردت مصر منها ١٦٠ر٤٠٣ كيلو غراما قيمتها ٦٢٠ر٢٧ جنيها مصريا ، كذلك استوردت آلات طبية زنتها ٥٣١ كيلو غراما قيمتها ١٤٠٠ جنيه مصرى ، ومشمشا مجففا زنته ٣٠٢٥ كيلو غراما قيمته ٥٠٥ جنيهات مصرية .

ومما يذكر فى هذا الصدد أن الآلات الطبية الدقيقة التى تصنع فى باكستان تتفاوت فى أسعارها بين ٥٠ فى المئة و ٣٠ فى المئة من أسعار نفس هذه الآلات التى يتم انتاجها فى بريطانيا وفى ألمانيا ، ولكنها لا تقل من حيث نوعها جودة عن انتاج ذينك القطرين

برنامج التوسع الزراعى فى اسرائيل

رسمت اسرائيل برنامج سنوات خمس للتوسع فى الانتاج الزراعى للاقتصاد فى واردات الاطعمة التى كونت ما يزيد على ٢٠ ٪ من الواردات الكلية فى عام ١٩٥٢ ، وتبلغ المساحة القابلة للزراعة فى اسرائيل نحو ١ر٧٣ مليون فدان ، يزرع منها الآن مليون فدان فقط منها ١٣٥ ألفا تعتمد على الرى . ويرمى البرنامج الى زيادة المساحة المزروعة ٣٧٠ ألف فدان (٣٧ ٪) والمساحة المروية ٩٨٠ ألف فدان (٧٢٦٪) وسينم ذلك بتنفيذ مشروعات شاملة للرى كتحويل مياه نهر الاردن واستخدام المياه الجوفية وحفظ مياه الامطار

وتبدو أهمية الرى فى اسرائيل من أنه نجم عن الجفاف الذى أصاب النقب أن لا يتوقع انتاج أكثر من ٨ ٪ من محصول الحبوب الشتوية وتقدر الخسارة بنحو ١٠ مليون دولار

تجارة لبنان الخارجية فى الربع الاول من ١٩٥٣

أظهرت أرقام التجارة الخارجية اللبنانية خلال الربع الاول من عام ١٩٥٣ تحسنا فى العجز فى الميزان التجارى اذ انخفض الى ٦ر٥٠ مليون ليرة مقابل ٢ر٥٧ مليونا فى المدة المقابلة من عام ١٩٥٢ **وقد انخفضت قيمة** كل من الواردات والصادرات ، الا أن انخفاض الواردات كان أكبر من الانخفاض فى الصادرات فتحقق بذلك التحسن فى الميزان التجارى . وكانت قيمة الواردات فى الشهور الثلاثة الاولى من عام ١٩٥٢ قد بلغت ١ر٧٩ مليون ليرة وانخفضت الى ٢ر٦٩ مليونا بينما انخفضت قيمة الصادرات من ٠ر٢٢ مليون ليرة الى ٦ر١٨ مليونا

وقد قلت الواردات من معظم البلاد وخاصة الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وايطاليا بينما زادت الواردات من ألمانيا وسوريا . وبالنسبة للصادرات انخفضت كثيرا مشتروات الولايات المتحدة وبريطانيا وايطاليا وتشيكوسلوفاكيا وسوريا ، فى حين ارتفعت مشتروات فرنسا وبلجيكا والبلاد العربية السعودية . ويظهر نصيب الدول المختلفة من الجدول التالى :

بآلاف الليرات اللبنانية

	واردات		صادرات	
	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٢	١٩٥٣
الولايات المتحدة	١٤ر٢٥٣	١٣ر١٦٥	٢ر٠٨٨	١ر٢٩٩
بريطانيا	٧ر١١٥	٦ر٦٣٨	٢ر٧٣٣	١ر٤٧١
فرنسا	٧ر١٠٥	٦ر٥٨٩	٨١٥	١ر٤٠٦
ألمانيا	١ر٨٢٠	٢ر٩٩١	٢٤٧	٤
ايطاليا	٥ر٨١٩	٢ر٨٦٦	١ر٤٠٧	٣٤٦
سوريا	٩ر٠٢٠	١٢ر٩٤٢	٤ر٠٨٨	٣ر٤٣٦
العراق	٥ر٢٩٧	٣ر٥٣٧	٦٢٩	٩٨٢
البلاد السعودية	٥٢٥	٩٦٧	١ر٠٩٥	٢ر٥٣٧
مصر	٦٠٩	١ر٠٣٩	١ر٤٣٠	١ر٣٩٩

(لا تشمل الارقام السابقة واردات الذهب التى بلغت قيمتها ٦ر١٦ مليون ليرة مقابل ٨ر٤ مليونا)

تقرير شركة البترول الانجليزية الايرانية

بلغت مبيعات شركة البترول الانجليزية الايرانية من البترول الخام والمكرر خلال عام ١٩٥٢ نحو ٣٢ مليون طن لا تتضمن شيئا من ايران ، وهو ما يقل ٥ر٣ مليون طن فقط عن مبيعات عام ١٩٥١ عندما كان نصيب بترول ايران فيها ١٦ مليون طن ، كلها فى النصف الاول من العام ، ويبدو من هذه الارقام مدى نجاح الشركة فى التحول الى مصادر أخرى . ولا يعنى ذلك التقليل من الخسارة الكبيرة التى حاقت بالشركة من جراء انقطاع البترول الايرانى

وقد بلغ انتاج البترول الخام من آبار الشركة وخاصة فى الكويت ، والعراق وقطن ٢٦ مليون طن مقابل ٣٣ مليون طن (١٦ مليونا منها من ايران) فى عام ١٩٥١ ، وبلغت مبيعات البترول الخام ٩ مليون طن مقابل ٥ر٨ مليون سنة ١٩٥١ ، وبلغت الكميات المكررة فى عام ١٩٥٢ ، ٥ر١٧ مليون مقابل ٢٤ مليونا (نصفها فى ايران) فى عام ١٩٥١ وبلغت مبيعات الشركة من البترول المكرر ٢٣ مليون طن مقابل ٢٧ مليون طن عام ١٩٥١

أنصبة دول الجامعة العربية

رأى الدول الاعضاء تعديل نصيب كل منها فى ميزانية الجامعة العربية وقد خص مصر ٤٠ ٪ والعراق ١٧ ٪ والمملكة العربية السعودية ٥ر١٥ ٪ وسوريا ٥ر١٣ ٪ ولبنان ٦ ٪ واليمن ٣ ٪ ، والاردن ٣ ٪ وليبيا ٢ ٪ .

ومما يذكر ان ليبيا أعفيت من نصيبها هذا العام على أن يوزع نصيبها على بقية الدول الاعضاء بالتساوى .

وزارة للاعمار بالعراق

قدمت الحكومة العراقية الى مجلس النواب مشروعا لتعديل قانون مجلس الاعمار بغية تكوين وزارة جديدة تصبح مسئولة عن أعمال المجلس باسم « وزارة الاعمار » وسيوكل الى هذه الوزارة أمر تنفيذ برامج المجلس والقيام بالصرف عليها . ولكى يتفرغ المجلس للمشروعات الكبرى فسيقتصر على دراسة المشروعات الصغرى من حيث ملاءمتها للبرنامج العام على أن يترك للوزارات المختصة أمر تنفيذها

نحو وعي ريفي جديد :

الصناعات الصغرى

« صناعة فى اليد .. أمان من الفقر »
حديث شريف

ان الحضارة الحديثة تحتل عرشها وتستمد مجدها من « الصناعات الكبرى » ، ومن المصانع الضخمة ومن الآلات الجبارة العاتية ، التى يسمع هديرها فيهز فى النفوس احساس الفخار ،ويخق فيها شعور العزة ومجد الانسان

ولكن فات الناس أن الصناعات الكبرى لا يمكن أن تحتل مكانها فى كل ركن من أركان البلاد ، وانه لا بد – بجانب هذه الصناعات – من انشاء صناعات أخرى ريفية ، قد تبدو كالقزم بجوار العملاق ، ولكنها صناعات لا بد منها لتوجد المجال الحيوى للايدى العاملة ، فتستغل جهودها اقتصاديا .

والصناعات الصغرى – أو الريفية – لم تجد حتى اليوم الاهتمام الكافى بها ، ونحن نامل أن تنتشر ويتسع مجالها فى العهد الجديد . عهد العمل ..والانتاج .

واذا جاز لنا أن نسوق أمثلة على سلامة الدعوة لهذا النوع من التصنيع ، فأمامنا الهند – المتشابهة معنا من حيث زيادة عدد السكان ، وضيق الموارد ، وقلة دخول الافراد ، وانخفاض نسبة المتعلمين – هذه البلاد بالرغم من حداثة عهد تكوينها ، قد وجدت فى هذه الصناعات الخط الدفاعى الاول للاصلاح الاجتماعى . وقد كان « المهاتما غاندى » أول من مارس شخصيا صناعة الغزل ، وحذا حذوه أتباعه ، وكان الاتجاه صوب انتاج « الخدار » الزى الهندى الشعبى هو اتجاه الرواد .. والقواد . وهذا هو غاندى – طيب الله ثراه – يهيب بالمجتمعين ، بوصفه سكرتيرا عاما للجنة الفرعية للصناعات المنزلية فى يوم ٣٠ يوليو سنة ١٩٤٠ – وهى احدى لجان مجلس المشروعات الاهلية فى الهند فيقول :

> **تتنازع وزارتا التجارة والصناعة والشئون الاجتماعية الاختصاص فى تبعية « ادارة الصناعات الصغرى » لكل منهما .**
>
> **فترى مصلحة الفلاح التابعة لوزارة الشئون الاجتماعية أنها أحق بالاشراف على ادارة الصناعات الصغرى بينما ترى وزارة التجارة والصناعة أنها « الام الاولى » لهذه الادارة ، ولا يجب أن تخرج صناعة صغرى او كبرى على توجيهها والاشراف عليها .**

« ان المشكلة التى أوكل الى اللجنة بحثها ، هى ايجاد أحسن وسيلة لرفع مستوى معيشة أبناء الشعب فى أقصر وقت وبالوسائل الممكنة التى فى متناول اليد . وفى اعتقادى أن كل اتجاه بعيد عن الاسس التى تتصل باستغلال مهارة العمال فى حرف منزلية سيكون بلا جدوى .. وانى مؤمن بأن احياء الصناعات المنزلية تعتبر مسألة حيوية لاعادة بناء الكيان الاقتصادى للريف الهندى خاصة ، والدولة عامة ، وذلك لاعتبارين هامين هما : وفرة الخامات – والمهارة الصناعية الموروثة . وهذه الصناعات تغنينا على الانتفاع بجهود غالبيه فلاحينا ضائعة فى عمل مثمر .. أليسوا هم عماد ثروتنا ؟؟ »

واختتم المهاتما خطابه بأن جلس وبدأت يداه تداعب « الشاركا » ليغزل ، فيساهم فى كساء الشعب ، وتطلع اليه أعضاء اللجنة فقلدوه .. وكان هذا بمثابة التطبيق العملى لتوجيهات الزعيم الهندى

وأعضاء حزب المؤتمر لاشك يذكرون أن غاندى جعل من شروط عضوية الحزب اجادة الغزل . ومن التقاليد المتبعة حتى الآن ، أن الاجتماعات العامة فى الهند ، تفتتح بأن يقوم القادة والزعماء والحكام بممارسة الغزل على (الشاركا) لمدة ربع ساعة ، ويجمع الناتج من الغزل ويرسل لاحدى المؤسسات الخيريه لتتولى نسجه وتوزيعه كعون فى كساء الفقراء .

وهاهى أندونيسيا ، وجزر الهند الغربية ، وايطاليا ، وجزر فرجن بالاطلانطى ، ووسط أوربا كلها ، والولايات الجنوبية بأمريكا ، مناطق زاخرة بمنتجات الصناعات الصغيرة ، ولها معروضاتها ، ولها اقتصادياتها .وحسبنا أنه يوجد بايطاليا نحو ٦ مليون عامل صناعى يقابلهم ٩ مليون عامل زراعى ، وأن عشر السكان يعتمدون على دخول الصناعات اليدويه التى بلغ رقمها نحو ربع الصادرات كما أن جزر فرجن بلغت مبيعاتها ٦٠٠ مليون دولار من هذه المنتجات فى المدة مابين ١٩٣٧و١٩٤٩؟ وان ربع هذه الدخول وزع على ٧ آلاف عامل يدوى يسكنون « سان توماس »

هذه ألوان من الرعاية للصناعات الصغرى فى بعض بلدان العالم ، وهى رعاية تساهم فيها الحكومة والشعب معا . فضلا عما يقام لها من مهرجانات ومعارض سنوية يشترك فيها شعوب هذه البلدان ، يعرضون ويبيعون ويشترون فيذكرون صناعاتهم وجهود عمالهم. ويفاخرون بانتاج مواطنيهم .

فهل آن لنا – فى مصر – أن نتجه هذا الاتجاه الحديث المنتج ، خاصة اذا علمنا أن من ثمار هذه الصناعات الصغرى :

١ – العمل على ادخال صناعات جديدة ، تتوفر لها عوامل النجاح فى المناطق التى مازالت محرومة من الصناعة ، فى حين أن الخامات متوفرة بها .

٢ – خلق جيل صناعى جديد ، يكون خميرة للتصنيع فى القرية ، فضلا عن أن هذه الطبقه ستوجد ولا شك وعيا هو الدعامة لنجاح مشروع التصنيع الريفى .

٣ – استغلال الخامات والمواد الاولية المتوفرة فى الريف المصرى فضلا عن أن المركز الصناعى سيكون بمثابة معرض دائم يزوره آباء وامهات واقارب الملتحقين به ، وكذلك رواد الوحدات الصحية والزراعية مما يجعلهم دائما على اتصال بالصناعة ، ويخلق فيهم حب الصناعة .. بجانب حبهم للأرض .

٤ – استغلال أوقات الفراغ للقرويات والقرويين ، فاذا علمت أن الفلاح المصرى يعمل مدة ٩٠ – ١٢٠ يوما فى العام ، واذا علمت أن أوقات الفراغ المطلوب استغلالها ليست متصلة ، لكنها متتابعة ، لأنها تشمل جزء من ساعات اليوم ، كما أنها تشمل أياما من بعض المواسم الزراعية ، فمثلا فترة الجفاف التى تبدأ من ٢٥ ديسمبر وتنتهى فى ٥ فبراير تقريبا ، وهى فترة تقدر بنحو ٤٠ يوما ، لو استغلت فى صناعة منزلية أو ريفية صغرى ، ولتكن مثلا صناعة الغزل والنسج اليدوى بمعرفة عائلة قروية مكونة من ٥ أفراد ، (وهو متوسط عدد أفراد العائلة فى ريف مصر) لأمكنها انتاج مايقرب من ٣٧٥ مترا من الاقمشة ، وهى كمية لاشك تكفى لصناعة ٦٥ جلبابا ، فهو انتاج – على بساطته قد يكفل الكساء لهذه العائلة .. ولا نغالى اذا قلنا أنه سيساهم **فى غذائها غذاء صحيا ، فضلا عن توفير الكساء والغطاء**

٥ – تدريب الاطفال والفتيات بمجموعات القرى على بعض الحرف الريفية ليكونوا نواة لتصنيع الاسرة القروية منزليا بوصفهم الجيل الجديد الذى كون اجتماعيا ودرب فنيا ،وخاصه خريجى وخريجات المدارس الاولية ، وبذلك نقضى تدريجيا على الجهل العلمى ، فضلا عن الجهل الصناعى ، وهكذا نقضى على الاميه الاقتصادية والذهنية

٦ – رفع مستوى معيشة الفلاحين ، وهم مايقرب من ثلثى سكان القطر المصرى ،وبذلك نقضى على أعداء الشعب الثلاثة : الفقر والجهل والمرض ، ونزيد الدخل القومى للبلاد •

٧ – تعالج الصناعات الريفية مشكلة زيادة السكان فى القرى والدساكر ، اذ انها ستخلق لهم موارد أخرى يعيشون منها ، ويتكسبون قوت يومهم ، من ثمارها ونتاجها •

٨ – فضلا عن أنها تفيد فى الانتفاع بمجهود الاسرة الريفية مجتمعة ، فانها بذلك تحارب الفقر عن طريق انماء الموارد ، والدخل الكلى للأسرة

٩ – ان الصناعات الصغرى سلم للاصلاح الريفى وحسبنا هذا ثمرة من ثمار الصناعات الصغرى !!

وهكذا نكون قد استثمرنا موارد البلاد الطبيعية والبشرية على أوسع مدى •

ولكى نقذف بسياسة التصنيع القروى الى أعلا درجة ، لابد من انتهاج بعض السبل ، وأرى من أهمها :

١ – فى مقدمة المنشطات العمل على تذليل مشكلات « التسويق » التى تواجهها منتجات هذه الصناعات ، وأعتقد أن فى اقامة المعارض الاقليمية والموسميه فى الغرف التجاريه والجمعيات التعاونية المنزلية ، فى الموالدوالاعياد، مايساعد على الاعلان عنها ، والدعاية لها ثم تصريفها • وكلنا يعرف « نسيج النول » وهو من الاقمشة المحببة كثيرا الى القرويين نظرا لرخص ثمنها ، ومتانتها ، وتناسب الوانها مع أذواقهم •

٢ – خلق المنافسة بين المراكز الصناعيه الصغرى ، وذلك بتخصيص مكافآت وجوائز لكل مركز يثبت انه ادى رسالته أداء ممتازا عن طريق عمل مسابقة سنوية للمراكز يتولى أمر التحكيم فيها هيئة خارجة عن الحكومة ، على أن تمثل فيها الحكومة لتكون الهيئةرسول دعاية يشيع ويذيع ماالمس من حقائق ،وماعرف من جهود

٣ – التدرج فى التوسع فى الصناعات التى تدر ارباحا معقولة ، وتزيد من الدخول زيادة فعلية ، والتى تجد منتجاتها رواجا فىالاسواق المحلية •

وهناك ثمة اعتراضات على الصناعات الصغرى ، وأولها أن دخولها لاتتناسب مع مايبذل فيها من جهد !! ولكن أيهما أفضل وأمثل لمحروم : أن يأخذ وجبة خفيفة ، أو يبقى جوعانا ريثما تواتيه الاقدار بوجبه دسمة ؟!

ويقولون انها صناعات على الطريقة البدائيه، وفاتهم أن لكل بدائية برامج تهذيب ، وأن الارشاد هو سبيل النهوض بها •

ولقد فات المعارضين ، المتجاهلين ، أن هذه الصناعات لاتستغل الجهود ، ولا تستخدم الخامات ، ولا تستثمر أوقات الفراغ لحسب

بل هى تكافح الامية الاقتصادية ، والاميه الذهنية ، بل توجد فى الوسط الريفى وعيا جديدا ، واحساسا مرهفا للعمل ، كما تخلق فى مجتمعهم جيلا ناشئا جمع مابين التدريب المهنى والسلوك الاجتماعى مايتدرج بالقريه الى مدارج الرقى •

ويكفى للرد على هؤلاء وهؤلاء ، أن نذكرتلك **(الاهداف الرئيسية الارتقائية للتصنيع الريفى) فى نظر أول روادها ، ومؤسسى بنائها ، وهو الدكتور شكرى الراقى :**

١ – خلق الوعى الصناعى فى البيئةالزراعيه

٢ – السير بالشعب صوب التصنيع العصرى

٣ – التطلع الى الرقى الاقتصادى ، اذ ان تحويل الخامات الى منتجات يحمل مقومات هذا التقدم •

٤ – نشر فلسفة تقدمية تبنى على اسس الاستفادة من الخامات لأقصى حد ، وذلكلايجاد الانعاش وتوفير الرفاهية •

٥ – مكافحة التعطل ، ومحاربة التبليد ، وتوفير العمل للقادر ، وافساح مجال الكسب عن طريق الانتاج للكبير والصغير ، للرجل والمراة •

٦ – تحرير البيئة الريفية من جمود الازمة الغابرة ، وتهيئة الاضواء التى تعينها علىمسايرة ركب الاصلاح الاجتماعى الارتقائى

٧ – تعميم مذهب المعاملة التجارية القروية، وبعثه فى المحيط الريفى بعد أن طغت عليهمدنية الحضر •

ومن الصناعات الريفية فى مصر : صناعه السجاد – صناعة غزل القطن والصوف والكتان– صناعة المنسوجات القطنية (الانوال اليدوية)– صناعة نسيج الصوف (الاكلمة والاحرمة والشيلان) – صناعة الحصر – صناعة الجريد – صناعة المقشات وفرش المسح والمماسح والدواسات الليف – صناعة خوص الطرابيش– صناعة الفخار – صناعة تجفيف البلح –صناعه تربية النحل – صناعة تربية دودة القز •

وهذه الصناعات قد انتشرت فى حيزضيق، اتسع فى بعض القرى الريفية ، اتساعا تميزت به بعض البلاد تميزا جعلها تحمل طابعاصناعيا خاصا • وأذكر من هذه البلدان على سبيل المثال – لا الحصر – كرداسة وقليوب وكوم النور وتخصصت فى صناعة المنسوجاتالقطنيه– فوه وبنى عدى (صناعة السجاد والكليم) – رشيد (صناعة خوص الطرابيش) – ابو النمرس (صناعة المقشات والدواسات)

وسوف نعرض فى سلسلة مقالاتنا القادمه لكل صناعة على حدة فى شىء من الايضاح مع الأيجاز •

أحمد فريد حسن

بكالوريوس فى العلوم الاقتصادية

نشاط نادى التجارة

اقام نادى التجارة حفلتهالسنوية الساهرة الكبرى بأوبرج الاهرام فى تمام الساعة الثامنة من مساء يوم الخميس الموافق ١٨ يونية الماضى.

وقد تكونت لجنة الاستقبال وتنظيم الحفل من حضرات الاساتذة عبد الله فكرى أباظة ، عبد اللطيف حسين ، توفيق أبو علم ، محمد حسن الجزيرى ، حسين حافظ ، محمد فؤاد الجنزورى، زكريا الموجى ، يوسف صلاح الدين عبادى .

وقد أوفد رئيس الجمهورية القائمقام احمد شوقى نائبا عنه فى هذا الحفل وقد ضم الحفل كذلك عدداكبيرا منأعضاء النادى وعائلاتهم ورجالات الحكومة ودوائر الاعمال .

واشترك فى الحفل عدد كبير من نجوم السينما والمسرح من بينهم الراقصة سامية جمال والمنلوجست شكوكو ، وسعاد مكاوى ، ومحمد قنديل ، وزينات علوى واشترك فى الحفل كذلك أوركسترا الاوبرج .

وقد قام النادى باجراء يانصيب للهدايا القيمة المقدمة من كبرى المحلات التجارية بالقطر .

● أبرق النادى الى الرئيس محمد نجيب – رئيس الجمهورية – التلغراف الآتى :

الرئيس اللواء اركان حرب محمد نجيب

رئيس الجمهورية – القاهرة

يتشرف رئيس وأعضاء نادى التجارة وقد غمرهم الفرح باعلان الجمهورية وتقلدكم رئاستها الحكيمة برفع خالص التهنئة الى الرئيس القائد محمد نجيب بهذا العيد الذى عاد للشعب كرامته وفتح باب عهد جديد ، ندعو الله تعالى مخلصين أن يجعله عهدا مفعما بالخيرات محققا للوطن كامل أمانيه •

عن أعضاء النادى

عبد الله أباظة



الفيضانات الاخيرة فى هولندة

بعد انقشاع مياه العواصف التى بليت بها هولنده حديثا وأصابها من جرائها خسائر جسيمة أخذت هولنده تضمد جراحها وتحاول تقدير تلك الخسائر تمهيدا للعمل على تعويضها وتلافى تكرار مثل هذه الفواجع فى المستقبل . ولم يمكن بعد حصر جميع الخسائر التى جرتها العواصف الا أن التقديرات الحالية تضعها بما لا يقل عن ١ر٥ مليون جيلدر (٣٩٥ مليون دولار) . ومن المرجح أن يزيد التقدير النهائى عن ذلك بقدر كبير .

وقد غمرت المياه نحو ٦ ٪ من أراضى المزروعة وكان معظم انتاجها من المواد الغذائية ولو أن أهميتها الصناعية ليست كبيرة ، ولما كان المخزون من المواد الغذائية ليس كبيرا فينتظر ان تزداد الواردات من المواد الغذائية مما يوحى بتفاقم العجز فى الميزان التجارى فى الشهور القادمة بعد ان كانت نتائج الربع الاول من هذا العام قد أظهرت تحسنا بلغ نحو ١٦ مليون جيلدر فى الميزان التجارى بالمقابلة مع المدة ذاتها من عام ١٩٥٢

الا أن أعمال التعمير ساعدت فى ايجاد عمل لكثير من العمال المتعطلين وبذلك هبط عدد العاطلين المسجلين من ١٤٩ الفا فى فبراير الى ١١٢ الفا فى مارس ١٩٥٣ . واذا كانت مشكلة البطالة قد وجدت حلا جزئيا بهذا الشكل الا أن الحكومة لم تفرغ بعد من تدبير الاعتمادات اللازمة لمقابلة تكاليف اعادة بناء ما خربته الفيضانات ، ويبدو أن أول مصدر للاموال اللازمة سيكون الارصدة المقابلة للمساعدات الاقتصادية الامريكية . وقد تقدمت الولايات المتحدة تعرض الافراج عن جزء من هذه الارصدة لاعمال التعمير ، ولكن السلطات الهولندية تخشى آثار زيادة الانفاق على التوازن الاقتصادى وما قد ينجم عن ذلك من آثار تضخمية الا أن الحكومة الهولندية تقدمت فى أواخر ابريل باقتراح استعمال ٦٠٠ مليون جيلدر من الارصدة المقابلة فى تمويل أعمال تعمير ما خربته المياه على أن يستعمل الجزء الباقى من هذه الارصدة وقدره ٣٠٠ مليون جيلدر فى تمويل الانفاق الحربى .

البطالة فى ايطاليا

فرغت اللجنة البرلمانية التى شكلت فى صيف عام ١٩٥٢ لدراسة مشكلة البطالة والقوة العاملة الايطالية ، من بحثها وقامت دراستها على عينات احصائية تمثل النواحى المختلفة للمشكلة . وعلى هذا الاساس قدرت اللجنة القوة العاملة فى ايطاليا بحوالى ١٩ مليون نسمة أو حوالى ٤١ ٪ من مجموع السكان البالغ عددهم ٤٧ مليون نسمة فى آخر عام ١٩٥٢ . وتعتبر هذه النسبة فى مستوى يقل بكثير عن كثير من الدول الاوروبية . وبينما تقل النسبة عن المتوسط العام فى جنوب ايطاليا ترتفع النسبة فى الشمال .

وقدر عدد العاطلين بين ١ر٥ ، ٢ مليون عاطل أو حوالى ٧ الى ١٠ ٪ من مجموع القوة العاملة . وجاء فى البحث ايضا تقدير البطالة المقنعة وخاصة بين العمال المزارعين حيث بلغ متوسط البطالة المقنعة بينهم ١٦١ يوما فى عام ١٩٥٢ بالنسبة للرجال و ١١٧ يوما بالنسبة للنساء العاملات . ويرتفع هذا المتوسط بين الملاك الى ٢٥٠ يوما . وذكرت اللجنة أن انتاج العامل الايطالى لم يصل الى خمس انتاج زميله الامريكى أو ثلث انتاج الانجليزى .

وبحثت اللجنة فى أسباب تفشى البطالة فوجدت من بينها النقص فى التدريب المهنى وضعف صحة العمال الا ان السبب الرئيسى للبطالة هو الزيادة المستمرة فى السكان بمعدل ٢ر٧ فى الالف سنويا . وكان للهبوط المستمر فى نسبة الوفيات أثره فى الزيادة التدريجية فى متوسط عمر السكان بحيث زاد عدد الافراد فى سن العمل فى السنين الاخيرة بمعدل ١١ فى الالف . وقدرت اللجنة ان هذا الاتجاه سيستمر حتى عام ١٩٧٠ .

وبجانب البطالة الاساسية هذه وجدت اللجنة نسبة من البطالة الاحتكارية كنتيجة للمشروعات المختلفة الجديدة التى بدىء فيها عقب الحرب وكذلك كان لادخال المعدات الحديثة والادوات الرأسمالية فى الصناعة آثارها فى ظهور البطالة العرضية . وتعتقد اللجنة بامكان زيادة الانتاج القومى بزيادة عدد العمال الموظفين .

تعديلات الصرف فى بوليفيا

أعلنت بوليفيا بموافقة صندوق النقد الدولى فى منتصف مايو الماضى تحديد سعر تعادل جديد لعملتها وتبسيط نظام الصرف ، كما قامت الحكومة بشراء ٢ر٥ مليون دولار أمريكى من الصندوق .

وكانت بوليفيا تتبع فيما سبق نظاما معقدا للصرف يشمل مزيجا من نظام الحصص وأسعار الصرف المتعددة . فكانت هناك أسعار خاصة تطبق على الصادرات الزراعية والمعدنية ، بينما تمتعت واردات المواد الغذائية الهامة بأسعار صرف تفضيلية .

وبمقتضى النظام الجديد أصبح سعر تعادل البوليفيانو ١٩٠ لكل دولار أمريكى بعد أن كان السعر القديم ٦٠ للدولار . وأصبح هناك سوق رسمى وآخر حر للنقد ، يختص السوق الرسمى بجميع المعاملات التجارية والمدفوعات الحكومية ورؤوس الاموال المسجلة وبعض البنود غير المنظورة . وتجبى ضريبة صادر قدرها ٣٥ بوليفيانو على ما قيمته دولار واحد من صادرات المناجم الحكومية بالاضافة الى ضريبة قيمية تصل الى حوالى ٥٠ ٪ على الواردات وضريبة ١٠٠٪ على الكماليات ويختص السوق الحر الرسمى بالمعاملات المتعلقة بالبنود الاخرى حيث يسمح بتقلب أسعار الصرف بحرية .

وقد رحب صندوق النقد الدولى بالتعديلات الجديدة التى تعتبر خطوة كبيرة فى محاربة التضخم وادخال الاستقرار فى الاقتصاد البوليفى .

الاحتياطيات الذهبية للمنطقة الاسترلينية

أضافت عمليات شهر مايو ٤٨

مليون دولار الى احتياطيات المنطقة الاسترلينية من الذهب والدولارات. ولا يصل فائض شهر مايو الى نصف فائض شهر ابريل الماضي والذى بلغ ١٠٧ مليون دولار . الا أن هــذا الانخفاض كان متوقعا نظرا الظروف الاستثنائية التى صاحبت عمليات شهر ابريل . ويصبح مجموع قيمة هذه الاحتياطيات فى آخر مايو ١٩٥٣ ، ٣٢١ر٢ مليون دولار .

وقد أسفرت المعاملات مع اتحــاد المدفوعات الاوروبى عــن فائض بلغ ٢١ مليون دولار . وقد كان من جراء تعاقب الفــائض فى ميزان المنطقـــة الاسترلينية مع الاتحاد فى الشــهور الاخيرة أن نقص العجز المتراكم الى مستوى يسوى عنده الفائض الشهرى بدفــع النصف بالذهب والنصف بحذف الاعتمادات الممنوحة من الاتحاد وعلى ذلك لن يتجاوز الذهب الــذى تتسلمه المنطقة سدادا للفائض الذى حققتــه فى شهر مايو مع الاتحــاد ٥ر١٠ مليون دولار .

قرض للتعمير فى نيوزيلند

طرحت الحكومة النيوزيلندية أخيرا قرضا بلغ ٢٠ مليون جنيه لمقـابلة الطلبات العاجلة لبرنامج المشروعات العامة التى تقوم الحكومة بتنفيذها

وتشمل مشروع توليد الـكهرباء من مساقط الميــاه ، وكذلك مشروعات لاصلاح الاراضى وضبط الفيضانات وبناء المساكن والمدارس .

استثمار رؤوس الاموال الامريكية فى الخارج

تعد الخزانة الامريكيـــة مشروعا بتطبيق الامتيـــازات الممنوحة حالا لرجال الاعمـــال الامريكيــين الذين يستثمرون اموالا فى بلاد نصف الكرة الغربى على الاستثمارات فى البــلاد المتخلفة اقتصاديا عامة .

وتشمل الامتيازات الحالية اعفاء الشركات التى تستمد ٩٥ ٪ من دخلها من استثمارات فى نصف الكرة الغربى من ضريبة الارباح الاستثنائية ومنحها اعتمادات تتضمن خفضا فيما تدفعه من ضريبة الشركات العــادية من ٥٢ الى حــوالى ٣٨ ٪ . ومن المحتمل التوسع فى هذه الاعتمادات اذا ما تقرر تطبيق النظام على بلاد العالم الاخرى

تجارة ايطاليا مع بلاد اتحاد المدفوعات الاوروبى

كان لتراكم ارصدة كبيرة لايطاليا مع اتحاد المدفوعات الاوروبى أن عملت الحـكومة الايطاليــة على تشجيع الاستيراد فاطلقت القيود المفــروضة عليه جميعا تقريبا . الا أنه بعد قليل من اطلاق القيــود فرضت انجــلترا وفرنسا قيودا كبيرة على وارداتهــا لاصلاح العجز الذى حققته مدفوعاتها مع الاتحاد . وعملت هذه القيود من جهة والسياسة الحرة الايطاليــة من جهة اخرى على عكس الوضع بالنسبة لايطاليا مع اتحاد المدفوعات الاوروبى فانخفض رصيد ايطاليا الــدائن من ٢٣٥ مليــون دولار فى آخر فبــراير ١٩٥٢ الى ٨٠ مليونا فقط بعد سنة واحدة ، وكان السبب الاعظم فى ذلك هو النقص الكبير فى الصادرات الايطالية ويظهــر ذلك من الارقام التاليــة عن ميزان مدفوعات ايطاليا مع دول اتحاد المدفوعات الاوروبى ومناطقها النقدية

	١٩٥١	١٩٥٢	التغير
الواردات (سيف)	—٤ر١١٨٥	—٠ر١٣١٢	—٦ر١٢٦
الصادرات (فوب)	+٤ر١٢٠٣	+٠ر٩٥٠	—٤ر٢٥٣
الميزان التجارى	+٦ر١٨	—٠ر٣٦٢	—٠ر٣٨٠
ميزان البنود غير المنظورة	+٩ر١٧٣	+٨ر٢٤٣	+٩ر٦٩
ميزان المدفوعات	+٩ر١٩١	—٢ر١١٨	—١ر٣١٠
« استهلاك الارصدة المتراكمة »	+٦ر٧٦	+٠ر٢٨	—٦ر٤٨
التغير فى موقف ايطاليا مع الاتحاد	+٥ر٢٦٨	—٢ر٩٠	—٧ر٣٥٨

وقد انخفضت صادرات ايطاليــا الى المنطقتــين النقــدية البريطانيــة والفرنسية من ٧٢٧ مليون دولار فى عام ١٩٥١ الى ٩ر٤٥٨ مليون دولار فى عام ١٩٥٢ بينما ارتفعت الصادرات الى دول الاتحاد الاخرى من ٥ر٤٧٣ الى ٤ر٤٨٠ مليون دولار .

ولا يبــدو ان ايطاليا ســتغير من سياســتها الحــرة التى مكنتهــا من استيراد كميات كبيرة من السلع كاملة الصــنع مكنت ايطاليــا من القيــام باستثمارات عامة كبيرة وخاصة فى الجنوب دون أن يكون لذلك أثر على مستوى الاســعار ، فقــد صاحب الزيادة فى القوة الشرائيــة للشعب ، زيادة فى المعروض من السلع الاستهلاكية هذا بالاضافة الى الفوائد الاخرى التى نجمت عن الجهود التى بذلتها الصناعة الايطالية لتخفيض نفقــات الانتاج ، لمواجهة منافسة البضائع الاجنبية .

صناعات العراق

اعتمد « مجلس الاعمار » العراقى مبلغ ٣٨٤ الف دينار لانشاء مصايف واماكن للانتجاع فى المناطق الجبلية . وقد بدىء فعلا فى انشاء دور للسكنى وفنادق للمصطافين فى هذه البقاع ، كما شرع فى شق الطرق وتهيئة وسائل الماء والكهرباء .

وفى الوقت عينه فرغ مهندسو « مجلس الاعمــار » العــراقى من تصــنيف الاراضى الاميرية حســب قابليتها الانتاجية وحسب طرق ريها وذلك توطئة لتعيين الاساليب الزراعية التى تتبع فى زراعتها . وخول المجلس وزارات الزراعة والاقتصاد والاشغال أن تنفق نحو ٤٠٠ الف دينار لاحياء بعض الاراضى ، كما اعتمــد المجلس ١٦٥ الف دينار لرى أراضى الجزيرة وحفر الآبار فيها .

وتلقت وزارة الاقتصاد العراقيــة من بعض كبار الممولين العراقيين طلبا لتأسيس شركة مساهمة باسم « البنك التجارى العراقى » برأس مال قدره مليون دولار موزعة على الف سهم . ويعد هذا اول بنك عراقى غير حكومى ينشئه الاهلون بانفسهم .

سياسة التوسع فى المنشآت الصناعية

الناحية الثالثة من البحث ناحية المحاسبة

بعد ان تتقرر سياسة التوسع فى المنشأة الصناعية ، وبعد ان يبدأ صاحبها فعلا فى تنفيذها فى الحدود التى رسمناها فى الاعداد السابقة — يتعين على صاحب المشروع الوقوف اولا بأول على نتائج هذه السياسة ومعرفة مدى النجاح الذى حققه فيستمر على نهجه او مدى الفشل الذى منى به فيتحرى عن أسبابه كى يتفاداها .

فما هى الوسيلة التى يلجأ اليها صاحبنا هذا للوصول الى غرضه ؟ ليس أمامه سوى الاستعانة بالمحاسبة بكل ما ينطوى تحت هذه الكلمة من مدلولات ومعان .

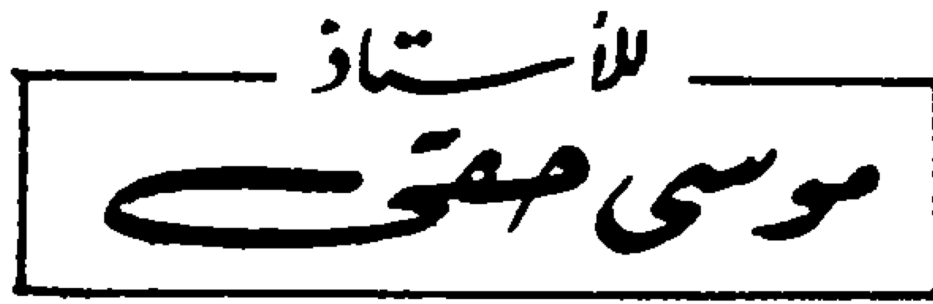
ومن الحقائق المعروفة ان التقدم الصناعى الهائل الذى انتشر منذ الثورة الصناعية انما يدين فيما يدين به الى علم المحاسبة الذى ادى للصناعة خدمات جليلة — وكان جل هم علماء المحاسبة هو وضع القواعد والاساليب التى يستطيع بها مديرو المنشآت الصناعية ادارة منشآتهم ادارة ناجحة

ان اساس التركيب الصناعى الحديث هو اختفاء الملكية الصغيرة والتى يديرها صاحب المشروع ذاته Owner **manager** وحلول المنشآت الكبيرة محلها ، وهى يملكها — فى العادة — صغار المستثمرين الذين يساهمون فى ملكية المنشأة ، ويديرها مديرون متخصصون لادارة هذه المنشآت .

وبذلك تغيرت الاوضاع فبعد ان كان مدير المشروع هو صاحبه نفسه — اصبح شخصا آخر غيره — وليت الامر وقف عند هذا الحد — بل أن الامر تعدى هذا — كما نوهنا فى الاجزاء السابقة من البحث — الى الاستعانة بالغير فى حلقات متتابعة كثيرة العدد . وهكذا لم تقتصر مهمة ادارة المشروع على الناحية الفنية والتنفيذية بل اصبحت تشمل ايضا مهمة رقابة الاخرين ، وقياس اعمالهم ودرجة كفايتهم — وما دام علم المحاسبة قد تقدم كيما يكون فى عون ادارة المؤسسة فقد وجب عليه أن يضطلع بكل هذه المهام .

تطور علم المحاسبة

ان من يدرس تاريخ علم المحاسبة سوف يرى امامه بناء شامخا موطد القواعد والاركان تضافرت جهود كثيرة


للأستاذ
موسى صفتى

فى اقامته حتى اصبح صرحا مرموقا من الجميع — من الحكومات فى نواحى فرض الرقابة والضرائب والمكوس والرسوم — ومن أصحاب الاعمال فى تعرف نواحى العمل فى منشآتهم حتى يقوموا بواجبهم خير قيام — ومن المستثمرين للاطمئنان الى الوجهة التى يوجهون اليها مدخراتهم ، ومن المقرضين والدائنين عامة حينما يتعاملون فى المنشآت ويكتسبون عليها حقوقا مادية . الا ان هذا الصرح الشامخ لم ينشأ ولم تكتمل قوته بين يوم وليلة بل انه مر فى ذات الاطوار التى مرت بها كل العلوم والفنون — فقد نشأ صغيرا محدود المهمة وما زالت مهمته تتفرع وتزداد وتتسع حتى بلغ اوج مجده فى أيامنا هذه .

نشأ علم المحاسبة فى اطواره البدائية الاولى — كوسيلة لمعرفة ربح المؤسسة فى المدة التجارية بطريقة اجمالية ، ولم يكن الامر يزيد عن حصر أو عد او جمع او طرح ! وبازدياد الحركة تمكن علم المحاسبة أن يفرق بين عدة انواع من المصروفات تبعا الشخص الذى جرى معه تعامل المشروع وفى خطوة تالية أمكن تجميع بعض هذه المصروفات معا فى بنود خاصة — فما ندفعه لزيد وعبيد وعمرو ثمن مشتريات منهم نجمعه سويا تحت بند مصروفات المشتريات، وما نقبضه من بكر وخالد وصفوان ثمن مبيعات لهم نجمعه سويا تحت بند ايرادات المبيعات ، وما ندفعه لاحمد وعلى ومحمود وهم من عمال المصنع نجمعه سويا تحت بند اجور العمال ، وما ندفعه للحكومة كرسوم ومكوس او ما ندفعه لصاحب المبنى كايجار ... وهكذا كل هذا يفرد فى بنود خاصة ويسير التقدم وئيدا فى هذا العلم وتزداد معالمه وضوحا وقواعده رسوخا حتى اذا زاد نمو المنشآت ذاتها وزادت الحركة فيها — وتوطدت اركان المنافسة بين المنشآت التى تؤدى الاعمال المتشابهة لم يعد يكفى صاحب المشروع معرفة اجمالى مصروفاته فى رقم واحد او ارقام قليلة العدد . بل اصبح يهمه الاستيثاق من ان العمل يجرى فى مؤسسته طبقا للسياسة التى رسمها والتى وكل الى الغير تنفيذها — اصبح يهمه التأكد من ان العمل يجرى فى مؤسسته بدرجة الكفاية المنشودة وبأنه يحصل من موظفيه وعماله على اقصى درجة من الكفاية والجهد .

وهكذا تحددت ادارة المشروع فى الاوضاع الحديثة ، فى قياس كفاية الاخرين وفى الحكم على سلامة تصرفاتهم ، وفى التأكد من أن جهاز المنشأة يسير وفق المهمة التى أنشىء لتحقيقها — اذ ان هناك فرقا كبيرا — كما هو معروف — بين سياسة ترسم وبين تطبيق تنفيذ هذه السياسة .

وهكذا تعقدت مهمة المحاسب ولم تعد سهلة يسيرة ، بل أصبح لزاما عليه تحليل كافة مصروفات المؤسسة الى بنودها الاصلية ، وان يصل بذلك الى تحديد تكلفة كل قسم من اقسام المصنع وتكلفة كل عملية أو كل سلعة يتم تنفيذها او انتاجها بالمصنع .

ولا تقتصر مهمة المحاسب على هذا بل تتعداه الى وجوب الوصول الى هذه المعلومات فى سرعة مناسبة وفى وضوح وأن يقدمها لادارة المشروع فى

الوقت المناسب لاصلاح ما اعوج قبل فوات الفرصة المناسبة .

وبذلك اصبحت الخطوط الرئيسية للمحاسبة فى العصر الحديث تنتظم فى العقد الاتى :

(أولا) محاسبة مالية Financial وهى الوسيلة فى تحديد موقف المنشأة تجاه الحسابات الشخصية عامة وتكون نتائجها عامة .

(ثانيا) محاسبة تكاليف Costing وهى عبارة عن تحليل مصروفات المنشأة وتقسيمها على :

أوجه نشاط معينة Activities
وعمليات معينة Processes
ومنتجات معينة Products

(ثالثا) وضع ميزانيات تقديرية Budgeting فبغير هذه الميزانيات التقديرية لا يمكن لادارة المؤسسة الهيمنة على أوجه نشاط المشروع ولا الاستيثاق من تمشى الامور السياسة المرسومة من عدمه .

(رابعا) وضع معدلات التكاليف Standard Costing اذ يجب تحديد تكلفة كل عملية او منتج فاذا ما قورنت النتائج بالتقديرات ووجدت مخالفة لها سهل تلمس اسباب الخلاف وتلافى الاخطاء أو عدم الكفاية واكتشاف كل ذلك عند منابعه .

وبادماج الخطوتين الاخيرتين معا يتجمع لدى المؤسسة اكبر وسيلة فعالة ابتعدت حتى الان للهيمنة التامة على المؤسسة والوقوف على حقيقة سير العمل فيها .

موسى حقى
ماجستير فى التجارة

تحديد اسعار الرتب لأصناف القطن

للمحصول الجديد والباقى من المحصول السابق

اذاع حضرة وزير المالية والاقتصاد قرارا بتحديد أسعار الشراء لبعض أصناف القطن المختلفة التى تشترى بها الحكومة اقطانا محلوجة من المحصول السابق أو المحصول الجديد وهو بعد الديباجة : ـ

مادة ١ ـ تحدد أسعار شراء الحكومة للقطن المنوفى والجيزة « ٣٠ » من رتبة جود على أساس ٥٥ ريالا للصنف الاول و ٥٣ ريالا للصنف الثانى تسليم الاسكندرية

مادة ٢ ـ يكون شراء الحكومة لقطن جيزة « ٤٥ » بنفس أسعار المنوفى وجيزة « ٣١ » وجيزة « ٤٧ » بسعر الاشمونى

مادة ٣ ـ تعدد أسعار الرتب لاصناف القطن المختلفة التى تشترى بها الحكومة اقطانا محلوجة من محصول ١٩٥٣/١٩٥٤ والباقى من محصول ١٩٥٢/١٩٥٣ اعتبارا من أول أغسطس سنة ١٩٥٣ تسليم الاسكندرية على الوجه الآتى :

مادة ٤ ـ عندما تستلم الحكومة اقطانا من تيلة ضعيفة من أصناف الكرنك والمنوفى وجيزة « ٣٠ » وجيزة « ٤٥ » يخصم من الاسعار الموضحة بالمادة ٣ ـ ٣ ٪ وذلك الرتب المختلفة ابتداء من رتبة جود فير لغاية رتبة اكسترا .

مادة ٥ ـ تشترى الحكومة الاقطان بالاسعار المبينة بالمادة ٣ اعتبارا من اول اغسطس سنة ١٩٥٣ لغاية آخر نوفمبر سنة ١٩٥٣ يضاف اليها ريال واحد من الاقطان التى تشتريها فى المدة من أول ديسمبر سنة ١٩٥٣ لاخر يناير سنة ١٩٥٤ ويضاف ريال آخر عن الاقطان التى تشترى فى المدة من اول فبراير سنة ١٩٥٤ لغاية آخر الموسم

مادة ٦ ـ الاقطان التى تقل رتبتها من رتبة فير وكذا الاقطان المخلوطة تستلمها اللجنة بالشروط التى تعلنها فيما بعد .

الرتبة	كرنك	منوفى	أشمونى	زاجوراه	جيزة ٣٠
فير	٣١	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠
فير / فولى فير	٣٤	٣٣	٣٢	٣٢	٣٣
فولى فير	٣٧	٣٦	٣٤	٣٤	٣٦
فجف / جف	٤٠	٣٩	٣٦	٣٦	٣٩
جود فير	٤٣ر٥	٤٢	٣٩	٣٩	٤٢
جف / فجف	٤٧	٤٥	٤٢	٤٢	٤٥
فجف	٥١	٤٨	٤٥	٤٥	٤٨
فجف / جود	٥٤	٥١	٤٧ر٥	٤٧ر٥	٥١
جود	٥٨	٥٥	٥٠	٥٠	٥٣
جود/ فولى جود	٦٢	٥٨	٥٢	٥٢	٥٥
فولى جود	٦٦	٦٢	٥٤	٥٤	٥٨
فج/اكسترا	٧٠	٦٦	٥٧	٥٧	٦٢
اكسترا	٧٥	٧٠	٦٠	٦٠	٦٥

الاقتصاد والمحاسبة
مجلة علمية فنية اسبوعية
تصدر بصفة شهرية مؤقتا
صاحب الامتياز عبد الله فكرى أباظه
رئيس التحرير أحمد عثمان
مدير الادارة فؤاد الجنزورى
يصدرها نادى التجارة
٢٠ شارع محمد بك فريد بالقاهرة
تليفون ٧٤٧٧٣
الاعلانات يتفق عليها مع ادارة المجلة
الاشتراكات فى مصر جنيها ونصف فى السنة
■ فى سوريا ولبنان وفلسطين والمملكة الاردنية والعراق ٣٧٥٠ قرشا سوريا أو لبنانيا أو فلسا
■ فى المملكة العربية السعودية ٣٧٥ قرشا صاغا
■ فى الولايات المتحدة وكندا والمكسيك وكولومبيا والارجنتين ١٧ دولارا
■ فيما عدا ذلك من انحاء العالم خمسة جنيهات مصرية أو ٦/٢/٥ جنيهات انجليزية
■ تسدد الاشتراكات فى مصر والسودان نقدا بموجب اذونات أو حوالات بريدية أو شيكات وفى الخارج بموجب شيك على بنوك القاهرة أو حوالة نقدية

مكتبة التاجر

دراسة السوق

للاستاذ السيد أبو النجا

تحدثنا فى العدد الماضى عن الباب الاول من هذا الكتاب القيم • وفى هذا العدد نستعرض بقية أبواب الكتاب •

يتحدث المؤلف عن مصادر المعلومات التى يجب أن يعلمها المنتج فى العصر الحديث • فهو لا بد أن يعلم الحقائق عن مستهلك سلعته، وعن الوسطاء ، وعن اتجاهات السوق ، وعن السلع المنافسة •• وهو فى بحثه هذا لابد أن يبدأ بمعرفة أقرب المصادر منالا منه وهى مصادره الداخلية ، ثم يلجأ الى مصادره المطبوعة ••

ومن الواجبات الاولى لادارة المبيعات فى المؤسسة التجارية ان تحتفظ ببيانات دقيقة عن المبيعات ، وأن تحللها لتكون مرشدا للباحث • ومن المهم بعد ذلك معرفة المناطق التى تتصرف فيها السلعة بسهولة ، وأى المناطق ضعيفه ، اذ هذا يدل على قوة المنافسين وضعفهم • ثم على المنتج بعد ذلك أن يقارن مبيعاته من منتجاته فى مدد مختلفة •• ويعمل بذلك رسما بيانيا •

وفى الفصل الثانى من الباب الثانى يشرح المؤلف ضرورة الاستفادة من الاحصاءات المطبوعه التى تنشرها المصادر الرسمية كمصلحـــه الاحصاء مثلا • ويهتم المنتج بهذه الاحصاءات المطبوعة لمعرفة : الاتجاه العام للسوق ،والرخاء الاقليمى ، ومعرفة المعلومات التامة عن كل حرفه

وأحيانا لايجد الباحث جميع البيانات وافيه فيقوم هو بنفسه بعمل **(استقصاء بين المستهلكين)** والاستقصاء فى السوق عملية تتكلف كثيرا ، ولذلك فلا يصح اجراؤها لمجرد جمع بعض المعلومات عن السلعة ، بل لابد أن يكون لدى مدير المبيعات أو مدير الاعلانات أسئلة معينه لايستطيع الاجابة عليها من السجلات والاحصاءات المطبوعة • وتظهر هنا مهارة المشرفين على عملية الاستقصاء فى وضع وجمع الاسئلة واجاباتها• ثم يعمم بعد ذلك (استقصاء بين التجار)وذلك عن طرىق المندوبين الجوالين ، وعن طريق وكالة اعلان أو مكتب ابحاث مستقل ، وعن طريق البريد (وهى طريقة لاتظهر تماما رأى التاجر) ، وعن طريق دكاكين المنتج

وفى الباب الثالث يشرح المؤلف (عمليـه الاستقصاء) ذاتها ، وأهمية قائمة الاسئله التى تشمل أسئلة عن مستهلكى السـلعة ، وكيفية استهلاكها ، وفى أى الاوقات ، وأى ماركة يشتريها المستهلك ، وهل يواظب على شراء هذه الماركة ، ولماذا ، •• الخ • ثم يتحدث عن تحديد عدد المقابلات وتوزيعها على المناطق والطبقـــات • وأهم عنصر فى نجاح عمليـــه الاستقصاء هى اختيار المستقصون • ومن أولى الصفات التى يجب توافرها فى المستقصى أن يكون سمحا بشوشا ، وأن يكون واســـع الصدر محبا بطبعه لاستطلاع آراء الغير ، وأن يكون ذا بديهة حاضرة حتى يحسن التصرف فى ما يتعرض له من مشكلات •

ثم يبدأ اعداد التقرير حين تراجع الاجابات وتصنف ثم تحلل بياناتها وتوضع فى شكل نسب مئوية ، ثم من كل هذا يلخص مدير الابحاث مدلول عمله ويرفع (التقرير) الى المنتج وهذا هو موضـــوع الباب الرابع

وبعد كل هذا نختار وسيلة النشر المناسبه، ونراقب أثر الاعلانات فى كل من الوسائل التى اختـــرناها لنزيد غـزارة الاعلانات فى الوسيلة الناجحة ، ونقلل الاعلان أو نلغيه بالمرة فى الوسيلة الفاشلة • وهذا هو موضوع الباب الخامس والاخير من هذا المؤلف القيم •

تجارة بريطانيا مع مصر فى الربع الاول من سنة ١٩٥٣

تشمل البيانات التالية اهم مجموعات من الواردات والصادرات . ويتضح أنه لم يطرأ اي تحسن على التجـــارة بين البلدين ، وعلى ذلك لايمكن التنبؤ بمدى ما ستصير عليه الاحوال التجارية بين مصر وانجلترا .

وقد بلغت **قيمة الواردات** من مصر من الفواكه الطـــازجه والخضر خلال الثلاثة أشهر الاولى من العام الحـــالى ٥٦٩٤٥٣ جنيها بينما كانت ٩٢٦٩٨ جنيها فى الفترة المقابلة لعام ١٩٥٢ ، وبلغت قيمة الواردات من القطن الخام وفضلات القطن ٢٨١ر٩٢٩ر٩ خلال المدة المقابلة لعام ١٩٥٢

أما عن **الصادرات الى مصر** ، فقد بلغت قيمة الصـــــادرات من الكاكاو ومستحضراته ١٩٩ر٦١٣ جنيها بينما بلغت فى الربع الاول من العام الماضى ١٥٤ر٣٣٢ جنيها . وبلغت صادرات بريطانيا الى مصر من الاطعمة الاخرى ٦٤٩ر٣٠ جنيها مقـــابل ٤١٠ر٣٠٢ جنيها فى العام الماضى . ومن الحديد والصلب ومصـــنوعاتهما ٣٣٨ر٩٦٦ جنيها بينما بلغت فى الربع الاول من العام الماضى ٥٦٢ر٧٣٦ جنيها . ومن المواد الكهربائية ٢٨١ر٥٣٨ جنيهـــا بينما بلغت فى العام الماضى ٥٦٨ر٤٢٢ جنيها . ومن الالات وأجزائها ٨١٩ر٧٥٨ جنيها بينما بلغت فى العـــام المـــاضى ١ر٥٥٨ر٧٥١ جنيهـــــا . ومن غزل الصوف ومصنوعاته ١٣٤ر١٦٩ جنيها وفى العام الماضى ١ر٣٦٣ر٠٦٥ جنيها . ومن المواد الكيميائية والادوية والاصباغ والمواد الملونة ٩٨ر٨٩٠ جنيهـــا وفى العام الماضى ٨١١ر٠٣٩ جنيها . ومن الزيوت والدهون والصمغ ومصنوعاته ١٠٠ر٦٨٨ جنيها وفى العام المـــاضى ٥٦٧ر٢٠٣ جنيها . ومن عجلات النقل (كالقطارات والبواخر والطـــائرات) ٩٩٨ر٠٤٢ جنيها بينما بلغت فى الربع الاول من العام المـــاضى ١ر٠٥١ر١٠٢ جنيها . ومن المواد الاخرى الـــكاملة الصــــنع والغير كاملة الصـــنع بلغت ١١٨ر٧٢٤ جنيها بينما بلغت خـــلال الربع الاول من العام الماضى ٣٩١ر٩٦٤ جنيها . ومن المعـــادن الغير حديدية ومصنوعاتها ١٨٨ر٠٨٨ جنيها مقابل ١٦٩ر٥٤٦ خلال الربع الاول من عام ١٩٥٢

((مجلة غرفة التجارة المصرية البريطانية))

من الصحف

THE FINANCIAL TIMES — NEWS OF THE WORLD — Daily Mirror — NEWS CHRONICLE

يحررها ويشرف عليها .

انتاج واستهلاك ورق الصحف فى كندا والولايات المتحدة

بلغ انتاج كندا من ورق الصحف خلال شهر مايو المـــاضى ٤٨٠ر٢٣٩ طنا ، اى بنقص مبلغ ١٥ر٧٣٣ طنـــا (٣ر٢ ٪) عن انتاج شهر مايو ١٩٥٢ ولكن لو علمنا أنه حدثت عطلة يوم كامل خلال شهر مايو ١٩٥٣ ، ويقدر انتاج هذا اليوم بمبلغ ١٨ر٥٤٢ طنا ، لوجدنا أن هناك زيادة فى الانتـــاج

ولقد باعت كندا خلال شهر مايو ١٩٥٢ — ٤٦٧ر٦٥٦ طنا أي بنقص قدره ٢٤ر٨٢٢ طنا (٥ ٪) عن شهر مايو ١٩٥٢ . كما سلمت لمستهلكى الولايات المتحدة ٣٩٤ر٩٩٦ طنا أي حوالى ٨٤ر٥ ٪ من مجموع الانتـــاج

أما الولايات المتحدة الامريكية فقد بلغ انتاجها ٢ر٠٤٠٥ طنا وما باعتـــه ٩١ر١٦٨ طنا أي بنقص قدره ١٠ر٧ ٪

أما عن المســـــتهلك من الورق فى الولايات المتحدة خلال مايو ١٩٥٣ فقد

أنباء المعادن والمواد الخام

اتفقت الحكومة البريطانيــــة مـــع منتجى لا
٦ جنيهات فى الطن الواحد ابتداء من أول و
الاستيراد ، وعلى ذلك فسيصبح سعر طـن لا
كحد أعلى ، غير ان سعره بلغ يوم ٢٥ يونيو لما
القصدير فقد أذاع المسيو (اندريه ديكا)وزير لم
الدولية لدراسة القصدير) الذى يمثل ١٥ و
دولى للقصدير لاحداث توازن بين المنتج منا..،
الانباء بارتفاع سعر الطن من القصدير يوم ١٩ يو
الطن يوم ٢٥ يونيو الماضى من ٦٩٠ جنيها الى

أما عن **الرصاص** فقد راد سعره حتى وصل الى
تسليم سبتمبر • وكذلك تدوولت كميـات كب
كذلك وأصبح سعر الطن ٧٠ جنيها للطن •

وفيما يتعلق **بالشاى** فقد ارتفعت أسعـار الم
أسبوع فى سوق لندن على اساس ٣ شلن و٦
فى أول هذا الموسم شلن واحد و١/٢ ١١ بنس م
حيث كان يخسر التجار والزراع شلنا فى كل ط
سيلان وخاصة بالنسبة للاصناف الراقيه •

أما عن **الصوف** فلا يزال انتاجه العالمى فى :
١٩٥٣ بحوالى ٤ر١٩٠ مليون رطلا أى بزيادة نب
من أى عام من سنى مابعد الحرب • وتتمثل مد
العام الذى يقدر بحوالى ١ر٢٤٠ مليون رطلا أو
الماضى وهو يعتبر رقما قياسيا

هذا ولا تزال سوق **المطاط** على هدوئها •
فى الولايات المتحدة خلال مايو الماضى أنها بلد
المطاط الطبيعى و٧٢ر٤٤٩ طنا من المطـاط
٤٩ر١٤٠ طنا طبيعى و٧٧ر٢٩٩ من المطاط

أما عن **القمح** فتدل الانباء ان القمح الذى
باسعار أقل ، اذ هبط الى ١ر٨٩ دولارا للبوشل
ولعل سبب هذا الهبوط يعود لتقديرات حكومة
محصول الشتاء والربيع بـ ١ر١٣٣ مليون بو
١٩٥٢ ، ويبلغ محصول الربيع فقط ٣٦٣
السعر يرجع الى نقص المصدر منه الى الخارج •

The Economist — THE ACCOUNTANT

العالم

أحمـــد فـريد حسـن

بلغ ٢١٣ر٥٦٥ طنا بزيادة ٥٤١ر٣٣ طنا (٦ر٣ ٪) عن مايو ١٩٥٢ . وتشترى الولايات المتحـــدة حوالى ٩ر١٧ ٪ من انتاج مصـانع الورق بكندا و ٥ر٢ ٪ من أوربا

« فايننشيال تايمز »

***

المعرض التشيكوسلوفاكى بمصر

وافقت الحكومة المصرية على اقامة معرض للصناعات التشيكوسلوفاكية فى صالات الغرفة التجـارية المصرية بالقاهرة من ١٤ نوفمبر الى ٦ ديسمبر القادم . والغرض من هذا المعرض هو تعزيز الصلات بين البلدين . وتشمل المعروضات على الماكينات والسيارات والموتوســيكلات والالات الزراعيــة وماكينات الغزل والطبـاعة والاجهزة الكهربائية والطبيــة ومنتجات الجلد والمطاط واجهزة المعـــامل والكيمياء والورق والمشروبات والادوات الرياضية وستعد سينما للعرض والدعاية .

لالمونيوم فى كندا على تخفيض أسعاره بمقدار وليو سنة ١٩٥٣ بشرط الحصول على تراخيص لالمونيوم فى الاتفاقية الجديدة ١٥٥ جنيهـا لماضى ١٦١ جنيها للطن الواحد . أما عن لمستعمرات البلجيكى نداء الى مؤتمر (المجموعة ولة من بينها أمريكا ، يطلب عقد اتفاق لمستهلك ، وبالتالى فى أسعاره . وقد وردت يونيو الماضى ، وظل يرتفع حتى بلغ سعـــر ى ٦٩٠ جنيها الى ٦٩٢ جنيه

ى ٩٢ جنيها للطن تسليم يونيو و١/٢ ٨٧ كبيرة منه . وقد تحسن سعــــر طن **الزنك**

الهندى منه بشكل ملحوظ فقد طلب منــــذ و٦ بنس للرطل . ولقد بلغ سعر الرطـــل م انخفض فى سبتمبر الماضى الى شلن و ٦ بنس طل ينتجونه . وكذلك تحسنت أسعار شاى

رتفاع ، اذ يقدر المنتج منه فى موسم ١٩٥٢ـ نبلغ ٦ ٪ عن عام ٥١ـ١٩٥٢ ، بل وأكثر معظم هذه الزيادة فى محصول استراليا هذا أى بزيادة قدرها ٢٠٠ مليون رطلا عن العام

تدل التقديرات الاولية عن استهلاك المطاط بلغت ١١٩ر٠٦٢ طنا منها ٤٦ر٦١٣ طنا من الصناعى . بينما بلغ المستهلك منه خلال ابريل الصناعى .

م خارج (اتفاقية القمح الدولية) بيـــع بينما السعر الدولى هو ٢ر٠٣ دولارا للبوشل . للولايات المتحدة للمحصول الجديد ، اذ قدرت بوشل مقابل ١ر٢٩٢ مليون بوشل خلال عام مليون بوشل . والسبب كذلك فى هبوط

نصائح للمشتغلين بالتامين

هناك أناس كثيرون لا يعتقدون أن التأمين هو احدى دعامات الحياة ، وهو وسيلة طيبة لاستثمار الاموال المدخرة ، والوفاء بتعهداتهم . ولكن لو علم هؤلاء **ان التأمين هو عبارة عن نقود حاضرة حينما تكون الحاجة للنقود** . ومن منا لا يقبل هــــذه الحقيقة ويسر لها ؟ ! وحينما يقتنع العميل بأهمية هـــذه الحقيقة أعلم ان هذه هى اللحظـــة الصحيحة ، الاكيدة ، المضـــمونة ، الرخيصة ، السليمة للعمل . ولـكن قبل كل شىء : ما هى حاجة العميل وغرضه من التأمين ؟ ابدأ ببحث هذا

ويحتاج الامر أولا وقبل كل شىء الى كسب ثقة العميل . فقد يكون رب أسرة ، فهو يهتم بمســـتقلبها ... وأولاده : ما رغبته فى مستقبل حياتهم ؟ وعلى أي نمط سينشئهم ؟ وحينمـــا تصل للوتر الحساس . ابدأ بالضرب عليه . فيصـــح ان تقول له مثلا : « انك صاحب زوجة أمينة ، وفية ، ولك طفلين ما أجملهما والطفهما ؟ ! » وواضح انك لا تذكر كلمة (التأمين على الحياة) ، فلا تذكر كلمة التأمين ، ولكن اذكر كلمات : أسرتك ؟

زوجتك ؟ أطفالك ؟ دخلك وماليتك ؟ ثم ما هى نهاية كل انسان ؟ وتعليم الاولاد ثم ســـعادة الاولاد من بعـــد ذلك ؟ وضـــــمان مســــتقلبهم ؟ وعند ذلك ســـتخرج كلمات : طلب التأمين ، والبوليصـــة ، والتـــأمين ، وقسط التأمين ... الخ . أقول عند ذلك ستجد هذه الالفاظ لديه وقعـــا طيبا ، ويقبل هو من تلقاء نفسه على التأمين ! !

« لايف انشورنس سالينج »

***

البصل المصرى

تذكر صحيفة (تجـــارة الخضر والفواكه والزهور) أن أسعار البصـــل المصرى فى الســـوق البريطانية كانت خلال شهر ابريل سنة ١٩٥٣ كالآتى :

فى يوم ١٦ ابريل بلغ ثمـــن نصف الشوال **فى لندن** من ٢١ الى ٢٢ شلنا ، وفى يوم ٢٣ ابريل بلغ الثمـــن من ١٨ الى ١٩ ، وفى سوق **برمنجهام** بلغ الثمن يوم ١٦ ابريل من ٢٢ الى ٢٦ شلنا ، وفى يوم ٢٣ بلغ السعر من ٢٢ الى ٢٤ شلنا . وفى سوق **ليفربول** وصل الســـعر يوم ١٦ ابريل من ٢١ الى ٢٤ شلنا وفى يوم ٢٠ الى ٢٢ ١/٢ شلنا .

فى ركاب العلم

الطبع على العلب الصفيح

ان صناعة الطبع على العلب الصفيح أصبحت من العمليات الهامة للمحافظة على « ماركات » مابداخل هذه العلب ، ولتعريف الجمهـــور بأنواع محتوياتها . ولقد استحدث أحـــد مصانع (بريستول) طريقة جديدة مستخدما وسائل أمريكية لطبع الحروف والصور على العلب . وتتم عملية الطبع هذه بعد صنع العلبة بواسطة ألواح (استنسل) و (شاشه من الحرير) . وهذه العملية الجديدة تستلزم وضع الصور والاعلان المطلوب طبعه على ألواح الصفيح قبل ثنيها .

ولا بد أولا من تنظيف لوح الصفيح من كل مايعلق به كالصدأ والشوائب الاخرى ، ثم يسوى جيدا بوسطـة عجلات ضاغطة ، وتتم هذه العملية أتوماتيكيا ثم يتم طلاء الاجزاء التى سويت .

ولقد أعلن أن الطبع بهذه الطريقة أفضل وأكثر وضوحا فى تفاصيل الصور عن تلك التى تنتج ويتم طبعها بواسطـــة (الاستنسل) و (الشاشة الحريرية)

***

استخدام النتروجين السائل

استعمل حديثا النتروجين السائل ـ الذى له خاصية درجة الحرارة الشديدة الانخفاض (وهى ٣٠٠ درجة فهرنهيت تحت الصفر) ـ لدراسه خواص المعادن فى درجات الحرارة العالية جدا (حوالى ٥٠٠٠ فهرنهيت)

ولقد أجرى هـــذه الابحاث هؤلاء العلماء المهتمون بالمواد الصينية (السيراميك) التى تستخدم فى المولدات الحرارية وغيرها التى تستخدم فى درجلت الحرارة العالية جدا .

وتمت التجربة على عينة ، بأن سخنت فى فرن الى درجة عالية جدا من الحرارة ، تم وضعت سريعا فى النتروجين السائل ، أى أن درجة حرارتها خفضت فى أقل من ثانية الى درجة منخفضة جدا . وعلى ذلك أمكن معرفه خواص المعـــادن والمواد بعد أن غمست فى النتروجين السائل .

***

حفظ الاغذية

استحدثت احدى الشركات الكيميائية فى امريكا طريقة جديدة لحفظ الاغذية . ولقد جرت العادة ـ حتى الآن ـ أن تضاف بعض المواد (وتسمى المواد المضادة للأكسدة والتلف) كدهن الخنزير وزيوت الخضراوات مثلا الى هذه الاطعمة لكى تقاوم التعفن والفساد الذى يحدث حينما لاتمتص هذه الزيوت الاكسيجين من الجو المحيطة بالاطعمة .

ولقد اخترعت الشركة الجـــديدة طريقـــه تتلخص فى صنع مزيج من سائلين لايتحدا (كالزيت والماء مثلا) وتضاف الى الطعام المراد حفظه ، مع دهان جدار العلبة من الداخل بمادة شمعية أو شمع البرافين . والطعام الذى يحفظ بهذه الطريقة يوق تماما من التعفن حيث لايصله اى أكسجين

ويقال ان هذه الطريقة ستنجح تماما بالنسبة للحبوب ومنتجات اللحوم التى تحتوى على زيوت طبيعية تكون شديدة الحساسية والتأثر بالأكسجين

بترولیات

الزيت السعودى فى عام ١٩٥٢

قدم المستر ديفيز رئيس مجلس ادارة شركة الزيت العربية الامريكية الى الملك عبد العزيز آل سعود تقريرا عن أعمال الشركة فى خلال عام ١٩٥٢ الفائت تبين منه أن جملة الانتاج من الزيت الخام بلغ فى تلك السنة ٨٨٥ر٨٦٠ر٣٠١ برميلا ، مما جعل هذه الشركة فى منزلة أكبر شركات الزيت العالمية .

وقال المستر ديفيز فى خطابه الذى به قدم هذا التقرير الى الملك السعودى أن الطالب المتزايد على الزيت فى العالم قد خف الآن ولهذا ينتظر أن ينخفض انتاج الشركة فى خلال عام ١٩٥٣

ومما جاء فى هذا التقرير ان العمال الذين تستخدمهم الشركة قد صادفوا تحسنا فى احوال معيشتهم بسبب التحسينات التى ادخلت على دور سكناهم واجورهم وطعامهم ووسائل الرعاية الطبية والترفيه . وكان عدد العمال المستخدمين فى الشركة قبيل انتهاء عام ١٩٥٢ نحو ٢٥ الفا منهم ١٥ الفا من لعرب السعوديين و ٤ آلاف من الامريكيين . أما الباقون ـ وهم يؤلفون ٢٤ فى المئة من عدد المستخدمين ـ فانهم ينتمون الى نحو عشر جنسيات فمنهم فلسطينيون وباكستانيون وهنديون وعدنيون وسودانيون وايطاليون

ويتلقى أكثر من نصف عدد السعوديين العاملين فى الشركة برامج تدريب من شأنها ان تعدهم لمناصب ارفع ولمرتبات اعلى مما هم يستمتعون به الآن .

وفى الوقت عينه تعنى الشركة بتشجيع الهمة بين الافراد حتى يقوموا بأعمال وشركات خاصة بهم ، ولذلك زاد عدد المقاولين الذين تتعامل معهم الشركة فى البلاد السعودية ، وقد دفع لهم من أموال الشركة ١٣ مليون دولار فى عام ١٩٥٢ مقابل ما أسدوه من أعمال وما قاموا به من مشروعات لحساب الشركة ، كأعمال البناء والمواصلات وغيرها من أسباب النشاط الصناعى . أضف الى ذلك أن الشركة ساعدت الاهلين فى أمور البناء والانشاء وتشييد المصانع اللازمة لاعمال تجارية شتى .

وتبين من هذا التقرير أيضا أن ثلاثة حقول كانت تعد حقولا مستقلة، تنبع من بحيرة زيت كبيرة واحدة ، وقد أطلق عليها اسم ((حقل الغوار)) وفى هذا الحقل ٤١ بئرا تدر زيتا وفى حقل بقيق ٥٦ بئرا ، وفى حقل الدمام ٩ آبار وفى حقل القطيف ٩ آبار .

أما معمل التكرير التابع للشركة فقد كرر فى خلال العام الماضى ١٦١ر٢٠٤ر٦٢ برميلا من الزيت الخام أى بزيادة نحو ٤ ملايين برميل عن انتاج المعمل فى سنة ١٩٥١

وكادت مبيعات الزيت المكرر فى داخل المملكة العربية السعودية تتضاعف فى خلال عام ١٩٥٢ بمقارنتها بعام ١٩٥١ . فقد بلغت تلك المبيعات مليون برميل نتيجة لاتساع النشاط الصناعى فى داخل البلاد

وفى خلال عام ١٩٥٢ أتمت الشركة بناء منشآت جديدة منها انشاء خمسة معامل لفرز الغاز عن الزيت ومد أنبوب طوله خمسون ميلا يتفاوت قطره بين ٣٠ و ٣١ بوصة من الطرف الجنوبى لحقل الغوار الى بقيق ، وانشاء محطة تقوية على أنبوب الزيت الضخم المتصل بأنبوب ((التابلين)) ، كما مد أنبوب جديد تحت سطح الماء قطره ١٢ بوصة يصل البلاد السعودية بالبحرين .

الانتاج فى شهر مايو

وفى الوقت عينه اذاعت الشركة ان انتاج الزيت الخام السعودى بلغ فى شهر مايو ١٩٥٣ ما مقداره ٧٠٩ر٥٠٩ر٢٧ براميل اى بمعدل ٤١٠ر٨٨٧ برميلا فى اليوم

وبلغ مقدار ما كرر من الزيت الخام فى معامل رأس تنورة ٢٦٣ر٢٩٩ر٦ برميلا بمعدل ٢٠٢ر٢٠٣ من البراميل فى اليوم

الانتاج فى الاشهر الخمسة الاولى

وبلغ انتاج الزيت الخام فى الاشهر الخمسة الاولى من العام الحالى ٧٦٤ر٦٢١ر١٢٤ برميلا بمعدل ٣١٠ر٨٢٥ براميل فى اليوم .

وبلغ مقدار ما كرر من الزيت الخام فى الفترة عينها ٩٢٩ر٦٦٦ر٢٩ برميلا بمعدل ٤٧٠ر١٩٦ برميلا فى اليوم .

انتاج الزيت العالمى

تقول الانباء الواردة الى دوائر الزيت فى وشنطن ان انتاج الزيت الخام فى العالم استمر على العموم محتفظا بنسبة قياسية ، ففى شهر ديسمبر الماضى بلغ معدل الانتاج اليومى من الزيت الخام ٠٠٠ر٧٨٥ر١٢ برميل وهو رقم قياسى احتفظ به فى الاشهر التى تلته .

وقد عوضت الزيادة فى الانتاج التى عرفتها الولايات المتحدة وفنزويلا ، ذلك النقص الذى طرأ على انتاج الزيت فى الشرق الاوسط

ففى شهر ديسمبر انخفض انتاج الزيت فى الكويت بمقدار ٧ر١٠ فى المئة ، وفى المملكة العربية السعودية بنسبة ١ر٤ فى المئة . وبلغ معدل صادرات الزيت من الشرق الاوسط ٠٠٠ر٦٩٤ر١ برميل مقابل ٠٠٠ر٧٤٩ر١ برميل فى شهر نوفمبر

غير أن واردات أوربا الغربية من الزيت الخام ارتفعت بنسبة ٨ر٤ فى المئة الى معدل يومى قدره ٠٠٠ر٤٧٠ر١ برميل . وسجلت ايطاليا أكبر زيادة فى خلال شهر ديسمبر هى ٣ر٣١ فى المئة بينما دلت واردات هولندا ، وهى الدولة الكبيرة المستوردة الوحيدة على انخفاض قدر بنسبة ٩ر٦ فى المئة عن مستوى شهر نوفمبر .

دخل مصر من الزيت عام ١٩٥٢

جاء فى تقرير لشركة آبار الزيوت

←

أخبـار اقتصـادية

انتاج القطن العالمى

تكهنت اللجنة الاستشارية الدولية للقطن بانخفاض انتاج القطن فى موسم ١٩٥٣ — ٥٤ انخفاضا كبيرا فى ٢٧ من دولة من دول العالم الحر ، ولا سيما فى منطقة الشرق الاوسط وباكستان، حيث يراد تخصيص مساحة أوسع من قبل ، لزراعة المواد الغذائية . ومن العوامل التى أدت الى هذا الانخفاض كثرة المخزون فى جميع بلاد العالم وانخفاض أسعار القطن فى السوق العالمية .

ومما يذكر ان انتاج القطن العالمى بلغ فى موسم ١٩٥٢ — ٥٣ مامقداره ٢٨ر٤ مليون بالة مع استثناء انتاج الاتحاد السوفييتى والصين الشيعية واوربا الشرقية .

وكانت أكبر الدول المنتجة للقطن

الولايات المتحدة وجملة محصولها ١٤ر٩ مليون بالة والهند وانتاجها ٢ر٩ مليون بالة ومصر وانتاجها مليونا بالة .

وتكهنت اللجنة الاستشارية بانخفاض صادرات القطن الامريكى من المحصول الحالى بنحو ٢ر٥ مليون بالة بعد ما كان مقدار ما شحن فى موسم ١٩٥١ — ٥٢ نحو خمسة ملايين ونصف مليون بالة .

الانتاج فى فرنسا

بلغ انتاج الحديد فى فرنسا فى شهر ديسمبر الماضى ٣ر٤٨٩ر١٧٢ طنا استهلك منها فى فرنسا ٢ر٣٥٣ر٠١٦ طنا وصدر الى الخارج ٧٠٥ر٧٦٧ طنا وكانت حصة السار ٥٠٣ر٢٥٠ طنا .

وارتفع انتاج الأسمنت فى فرنسا الى ٨ر٦٤٥ر٠٠٠ طن فى عام ١٩٥٢ اى بزيادة قدرها ١٤١ فى المئة بالقياس الى عام ١٩٤٦ ، ولم يسبق تسجيل هذا الرقم القياسى حتى فى احسن السنوات السابقة للحرب الاخيرة .

اما انتاج القطن فى فرنسا فى خلال العام الماضى فقد بلغ ٢٥٦ر٤٤١ طنا من الغزل و ١٥٠ر٢٤٨ طنا من النسيج وأستورد من القطن الخام ٢٤٥ر٩٨٧ طنا .

وارتفع الانتاج الفرنسي من المنسوجات الحريرية (الحرير الطبيعى والحرير الصناعى) فى عام ١٩٥٢ الى ٢١ر٨٥٤ طنا (منها ٢٠ر٨٣٠ طنا للاقمشة و ١ر٠٢٤ طنا للغزل) . وكان متوسط الانتاج الشهرى ١٨٢١ طنا مقابل ٢ر٣٣٣ طنا عام ١٩٣٨ ، ٢١١٧ طنا عام ١٩٥٠ ، ٢ر٢٥٣ طنا عام ١٩٥١

الميزانية العراقية

قدم وزير المالية العراقية الى مجلس النواب بيانا عن ابواب الميزانية العراقية الجديدة جاء فيه أن المصروفات الاعتيادية ارتفعت من معدل قدره ٤ر٨٤٥ر٠٠٠ دينار فى خلال سنوات ١٩٣٣ — ٣٩ الى معدل ١٣ر٧٤٩ر٠٠٠ دينار عام ١٩٤٣ ثم الى ١٩ر٧٤٩ر٠٠٠ دينار فى عام ١٩٤٥ . وفى مقابل ذلك ، انخفضت نفقات التعمير من ٢ر٢٣٣ر٠٠٠ دينار فى سنة ١٩٣٩ الى ١ر٦٥٤ر٠٠٠ دينار سنة ١٩٤٣ ثم الى ١ر٥٣٩ر٠٠٠ دينار فى سنة ١٩٤٥ .

وأشار الخطاب الى حدة تضخم القوة الشرائية ، فقال ان ذلك نجم فى أثناء الحرب ، وصحبه تجمد أرصدة استرلينية فى لندن مع شدة حاجة الاسواق الى مختلف السلع وارتفاع الاسعار فى البلاد التى تستورد منها ، وصحب ذلك منح تصريحات للاستيراد أكثر من قيمتها الحقيقية رغبة فى تهريب رؤوس الاموال ، وارتفاع نفقات الشحن البحرى والتأمين ... هذه العوامل جميعها أدت الى ارتفاع تجارة الاستيراد من ١٨ر٨٦٠ر٠٠٠ دينار فى سنة ١٩٤٥ الى ٣٥ر٠١٧ر٠٠٠ دينار سنة ١٩٤٧ ثم ٣٦ر٧٠١ر٠٠٠ دينار سنة ١٩٤٨ أى بزيادة قدرها ٩٤ر٦ ٪ بين السنتين الاولى والاخيرة

يقابل ذلك اتساع تجارة الاصدار فارتفعت قيمتها من ٩ر٨١٨ر٠٠٠ دينار فى عام ١٩٤٥ الى ١٣ر٨٠٠ر٠٠٠ دينار فى عام ١٩٤٧ أى بزيادة قدرها ٤١ر٦ ٪ ثم تعرضت هذه التجارة لنكسة حادة سنة ١٩٤٨ فبلغت ٧ر٥٨٤ر٠٠٠ دينار اى بنسبة ٥٥ فى المئة فقط كما كانت عليه فى السنة السابقة .

أما اعتمادات الوزارات العراقية المختلفة فى الميزانية الجديدة فهى : ٦ر٤٥٢ر٨٠٠ دينار للمعارف و ١ر١٥٨ر٤٩٠ دينارا للشؤون الاجتماعية و ٣ر١٨٩ر١٩٠ دينارا الصحة و ١ر٦٥٧ر٤٧٠ دينارا لزراعة و ٢٦٧ر١٤٥ للاقتصاد و ١ر٣٨٣ر١٤٨ للمواصلات والاشغال و ٣ر٢٠٠ر٠٠٠ للمصارف الحكومية و ٣ر٠٠٣ر١٩٠ لوزارة المالية و ١٤ر٨٨٠ر٨٧٠ للدفاع و ٥ر١٩٨ر٩٢٠ للداخلية .

وجملة المصروفات فى الميزانية ٤٧ر٩٢٣ر٦٥٥ دينارا والايرادات ٤٢ر٣٥٨ر٠٦٧ أى أن المصروفات تزيد على الايرادات بأكثر من خمسة ملايين ونصف مليون دينار

الانجليزية المصرية انه فى خلال عام ١٩٥٢ تقاضت الحكومة المصرية من الشركة مبالغ من المال جملتها ٢ر٢٨٣ر٠٠٠ جنيه مصرى موزعة على ما يلى :

١ر٤٤٧ر٠٠٠ جنيه — اتاوات ورسوم حقوق الامتياز وايجارات عقود الاستهلاك

١٤٢ر٠٠٠ جنيه — رسوم مدفوعة للجمارك

٣٦٦ر٠٠٠ جنيه — ضرائب اخرى

٣١٠ر٠٠٠ جنيه — مزايا مالية حصلت عليها الحكومة من حقوق الاولوية المخولة لها

١٨ر٠٠٠ جنيه — مزايا مالية اخرى منوعة حصلت عليها الحكومة

٢ر٢٨٣ر٠٠٠ جنيه — **الجملة**

وجاء فى نفس التقرير أن مجموع عدد الآبار التى حفرت فى القطر المصرى من عام ١٨٨٦ الى عام ٩٥٢ قد بلغ ٥٢١ بئرا منها ٢١٧ بئرا جافة و ١٠٨ آبار ناضبة و ١٩٦ بئرا منتجة .

أما آبار اختبار الطبقات فان جملتها ستون بئرا .

شهرة المنشأة التجارية

اذا كان تحديد قيمة الاصول الملموسة أمرا سهلا بحسب الطرق التى ذكرناها فى المقالات السابقة ، فان تقدير قيمة الاصول غير الملموسة يكون أكثر صعوبة .

ان قيمة الشهرة فى الحقيقة وعلى وجه التحديد عبارة عن مجموع الارباح الزائدة التى تنتجها الشهرة فى أثناء حياة المنشأة والمثال الآتى يوضح لنا ذلك . .

منشأة بدات أعمالها فى سنة ١٩٣٥ وأغلقت ابوابها فى سنة ١٩٤٤ وكانت نتائج أعمالها وارباحها الزائدة فى خلال حياتها هذه كما يلى :

وهذه الجملة وقدرها ٢٧٩٠ جنيها هى فى الحقيقة مقدار شهرة المحل لهذه المؤسسة .

وواضح من هذا المثال أن قيمة الشهرة الحقيقية عرفت بعد انقضاء حياة هذه المنشأة وبعد معرفة مقدار ما نتج لها من ارباح فعلية فى كل سنة من سنوات حياتها منذ بدء عملها الى ان أغلقت أبوابها .

الا ان ذلك ليس المطلوب من تقدير الشهرة لان تقديرها لا يكون لمجرد المعرفة ، وللحكم على المشروعات التى انتهت وماتت بل ان المطلوب هو تقدير الشهرة لمنشأة لا تزال سائرة وعن المدة المقبلة من حياتها .

كيفية تقدير شهرة المحل

ونظرا لان الشهرة تكون عبارة عن مجموع الارباح الزائدة كما سبق ان قلنا ، ولانه من غير الممكن التنبوء بمقدار هذه الارباح بالضبط فى السنوات المقبلة علاوة على صعوبة تحديد المدة المقبلة المنتظر الاستفادة اثناءها بهذه الارباح الزائدة ، مضافا الى ذلك صعوبة تقدير ما ستكون عليه أرباح السندات المضمونة أو نسبة المخاطرة فى مقبل الاعوام . .

لهذا فقد اضطر المحاسبون المختصون الى البحث عن طريقة تسهل لهم مهمتهم الشاقة هذه ، وتبين لهم انه يمكن الاستفادة الى درجة كبيرة بمعلومات تستمد من الحياة الماضية للمنشآت وبما أحاط بها من ظروف وبما ينتظر او يتوقع أن يحيط بها فى المستقبل ، ولهذا فانه يجب عند النظر فى تقدير الشهرة المقبلة ان تقدم للخبير جداول بنتائج أعمال المنشأة عن مدة حياتها الماضية كلها ، واذا تعذر فلمدة طويلة لا تقل عن عشر سنوات مثلا . . وبفحص هذه النتائج واستخلاص بعض البيانات منها يمكن تكوين فكرة عما يحتمل أن يكون عليه مركز المنشأة فى المستقبل

ونظرا لان التقدير فى هذه الحالة سيبنى على الاحصائيات الماضية ، وعلى عملية الاستنتاج والتوقع ، فهو قلما ينطبق على الواقع تماما ، الا اننا باستخدام الادلة والاسانيد العلمية يمكننا أن نصل بهذا التقدير الى درجة تقرب جدا من حد الكمال وبذلك نقلل الى أقصى حد ممكن من الخطأ فى التقدير . ولهذا يجب أن يكون بحث كل حالة وظروفها المحيطة بها بحثا مستفيضا دقيقا مستوعبا وان يبذل الخبير قصارى جهده وفنه وذكائه ليتمكن من الوصول بالتقدير الى اقرب ما يكون ممكنا من الصحة والا كان تقديره جزافيا وبعيدا عن الواقع ، وينتج عن ذلك مسئوليته وعدم الثقة بأعماله . .

وبعد تلك الكلمة نورد فيما يلى اهم طرق التقدير المتبعة علميا وعمليا ونقد كل طريقة منها او مزاياها :

(ا) اتفاق المتعاقدين على رقم اختيارى تحكمى للشهرة يخضع للمساومة بينهما دون نظر او اعتبار لاصول المحاسبة أو قواعدها . ونظرا لان ذلك التقدير لا يكون خاضعا لاى أساس علمى أو غير علمى لهذا فلا نجد لدينا ما نقوله فى نقده أو تحبيذه اكثر من انها واجبة التنفيذ حتما . لان الاتفاق أو العقد هو قانون المتعاقدين . وهو لا يتبع أصلا الا فى حالة التراضى . وقد ينتهى الجدل والمساومة بين الطرفين الى عدم اتفاقهما فيلجآن الى خبير محاسب أما بناء على رغبتهما او بناء على حكم قضائى ، فاذا ما تعين خبير لتقدير الشهرة وجب عليه أن يطرح هذه الطريقة جانبا ، وان يشرع فى التقدير على أساس علمى صحيح بغض النظر عما يكون كل من الطرفين قد عرض على الآخر الا اذا وجد أن ذلك يفيده فى التحقيق وفى الوصول الى الحقيقة

(ب) أن يتخذ رقم المبيعات كأساس لتقدير الشهرة ، أو أن يتخذ عدد الوحدات المنتجة والمبيعة كأساس لتقديرها :

وهاتان الطريقتان اكثر شيوعا من الطريقة الاولى ، ويمكن تطبيقها فى حالات التحكيم مع الحذر والاحتياط فى بعض المشروعات . والحقيقة هى

السنة	الارباح الصافية الناتجة من عملية المتاجرة	ما يخصم منها: فائدة السندات المضمونة مضافا اليها نسبة المخاطرة	مرتبات ومكافآت الادارة	الجملة	الارباح الزائدة أو ارباح الشهرة
	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
١٩٣٥	١٠٠٠	٩٠٠	٥٠	٩٥٠	٥٠
١٩٣٦	١١٠٠	٩٠٠	٥٠	٩٥٠	١٥٠
١٩٣٧	١١٢٠	٩٠٠	٥٠	٩٥٠	١٧٠
١٩٣٨	١٢٠٠	٩٠٠	٥٠	٩٥٠	٢٥٠
١٩٣٩	١٢١٠	٩٠٠	٥٠	٩٥٠	٢٦٠
١٩٤٠	١٣٠٠	٩٥٠	٥٠	١٠٠٠	٣٠٠
١٩٤١	١٣٢٠	٩٥٠	٥٠	١٠٠٠	٣٢٠
١٩٤٢	١٥٠٠	١٠٠٠	٧٠	١٠٧٠	٤٣٠
١٩٤٣	١٦٠٠	١٠٠٠	٧٠	١٠٧٠	٥٣٠
١٩٤٤	١٤٠٠	١٠٠٠	٧٠	١٠٧٠	٣٣٠
				الجملة	٢٧٩٠

أن هاتين الطريقتين لا تطبقان عمليا الا فى حالة المنشآت التى يمكنها أن تضبط رقم مبيعاتها أو رقم وحداتها المنتجة والمباعة أكثر مما يمكنها ضبط رقم أرباحها ، اذ انه فى حالة ما يكون نظام المحاسبة غير واف او كامل ، فان رقم المبيعات يمكن أن يكون أكثر ضبطا من رقم الربح الذى يمكن التلاعب به ، أو يحتمل الخطأ فيه .

الا ان لهما مساوىء تجعل تطبيقهما فى بعض المنشآت محدودا . نعلم أن الشهرة ـ كما سبق أن قلنا ـ تعتمد اولا وقبل كل شىء على مقدار الارباح الزائدة المنتظر الحصول عليها وليس على رقم المبيعات الذى كثيرا مالاينفع فى معرفة درجة ايسار المنشاة الا فى حالة واحدة وهى أن تكون كل المبيعات بالنقد ، اما المبيعات بالاجل فيمكن تضخيم رقمها بالبيع لعملاء مماطلين وفى هذه الحالة سيرتفع حتما رقم المبيعات ولكنه لن يتمشى مع رقم الارباح الذى يمكن جعله بذلك صوريا علاوة على أن المبيعات قد تكون بخسارة . والذى يهم التاجر ليس هو تصريف البضائع بكثرة وسرعة ولكن المهم هو مقدار مايمكنه تحقيقه من ربح .

كما انه لا يمكن استخدام هاتين الطريقتين فى حالة تجارة المواد الكمالية أو مثيلاتها لان رقم مبيعات المنشآت التى من هذا القبيل يكون صغيرا وغير منتعش أو متناسب مع مقدار ارباحها المحققة. فاذا ماتمسكنا برقم المبيعات دون مقدار الارباح فان تقدير الشهرة سيكون قطعا أقل من الحقيقة .

وفيما يلى ظرفان يمكن فيهما تطبيق احدى هاتين الطريقتين :

١ ـ عندما تكون مبيعات المنشاة بالنقد .

٢ ـ ان تكون الارباح التى يحصل عليها من كل سلعة متساوية حتى يمكن فى وقت واحد مراعاة رقم المبيعات ورقم الارباح .

وتظهر هذه الظروف عادة فى تجارات كالبقالة والمطاعم والمخابز والالبان وما شابهها ..

(ج) أن يستخرج متوسط الارباح الصافية لعدد معين من السنين الماضية ويضرب فى رقم متفق عليه :

فيؤخذ مثلا متوسط الارباح الصافية لثلاث سنوات سابقة ويضرب فى واحد أو اثنين او ..الخ . على حسب **نوع التجارة . ويلاحظ أن المقصود** برقم الارباح الصافية هو كل الارباح الناتجة العادية منها والزائدة .

وهذه الطريقة أكثر من سابقاتها انطباقا على العقل والمنطق وتسمح بأن تقدر قيمة الشهرة لمنشأة معينة بسرعة وعلى وجه التقريب كما تراعى مقدار الارباح وتستند الى بعض مبادىء المحاسبة .

ويستدعى تطبيق هذه الطريقة ملاحظة النقط الآتية علاوة على ما سبق أن ذكرناه تحت عنوان (تحقيق الارباح الزائدة)

أولا ـ يجب مراعاة تدرج الارباح فقد نجد متوسط ارباح منشأتين واحدا لكن احداهما كانت ارباحها : ١٠٠٠ ، ٢٠٠٠ ، ٣٠٠٠ على التوالى فى حين أن الاخرى كانت ارباحها عكسية تماما أى ٣٠٠٠ ، ٢٠٠٠ ، ١٠٠٠ أن هذا الوضع يجعلنا نراعى فى تحديد الرقم الذى يضرب فى متوسط الارباح أن يكون فى الحالة الاولى أضعافه فى الحالة الثانية لان ما يهم مشترى الشهرة هو الارباح المستقبلة لا الارباح الماضية .

ثانيا ـ يجب ملاحظة الوقت الذى يجرى فيه التقدير وهل هو فترة رواج أو كساد اذ المعروف انه فى أوقات الرواج تكون أرباح معظم المنشآت فى تزايد مستمر وبالعكس فى أوقات الكساد فاذا ما كانت أرباح المنشأة ـ فى وقت الكساد ـ تكاد تكون ثابتة ومستقرة ، وارباح اخرى ـ فى وقت الرواج ـ متزايدة ولكن بنسب ضئيلة لا تتمشى مع حالة الرواج . فان الرقم الذى يضرب فى متوسط الارباح بالنسبة للمنشأة الاولى يكون اكبر من الرقم الذى يضرب فى متوسط الارباح بالنسبة للمنشأة الثانية .

ثالثا ـ يجب ملاحظة مدى حياة العوامل التى تعمل فى تكوين الشهرة فاذا كانت تقدر بمناسبة دخول شريك وكان سببها العامل الشخصى فالتقدير يختلف باختلاف أعمار الشركاء الاصليين ـ الذين كونوا الشهرة بشخصياتهم ـ فاذا ما كانوا متقدمين فى العمر قلت الشهرة والعكس بالعكس . واذا كان تقدير الشهرة بسبب انفصال شريك فيراعى اذا ماكان الشريك المنفصل هو الذى يرجع اليه الفضل فى تكوين الشهرة أو انه غير مهم فى تكوينها ، **ففى الحالة الاولى يكون الرقم اقل منه فى الثانية ، وان** كان انفصاله لغضبه فتكون المدة قليلة لاحتمال مناواة هذا الشريك للشركة ، كما يجب البحث فى سبب انفصاله وهل هو لرغبته فى ترك العمل أم لرغبته فى فتح محل آخر منافس ، وفى الحالة الاولى يكون الرقم أكثر ارتفاعا منه فى الحالة الثانية .

واذا كان سبب الشهرة جغرافيا فالتقدير يختلف اذا ما كان محل المنشأة ملكا لها عنه اذا كان مستأجرا علاوة على أن الموقع عرضة لان تضعف قيمته فى الحالين . واذا كان سبب الشهرة امتيازا أو احتكارا لصنف معين فتجب معرفة مدة هذا الامتياز أو الاحتكار مع مراعاة المبدأ الاقتصادى الذى يقضى بأن السلعة المحتكرة قد يستعاض عنها بغيرها لاسباب مختلفة ليس هنا محل ذكرها .

ولهذه الطريقة عيوبها لانها تقريبية الى درجة كبيرة والنتائج التى تؤدى اليها غالبا ما تكون بعيدة كل البعد عن القيمة الحقيقية لشهرة المحل للاسباب الاتية : ـ

١ ـ انها تعتمد على عامل مضاعفة متوسط الارباح ، وهذا العامل يتم اختياره دون قاعدة ثابتة تحدده ولهذا يكون التقدير فى النهاية مبالغا فيه اما بالزيادة أو النقص .

٢ ـ ان الارباح المتوسطة التى تكون العنصر الثانى من عناصر هذه الطريقة تكون عادة متضخمة بسبب ترك بعض العناصر المهمة التى تقلل كثيرا هذه الارباح مثل فائدة رأس المال المستغل أو المرتب الكافى المناسب لخدمات صاحب العمل وعلاوة على ذلك فقد يهمل البحث فيما اذا كانت الاستهلاكات كافية لتغطية النقص فى قيمة الاصول وغير ذلك .

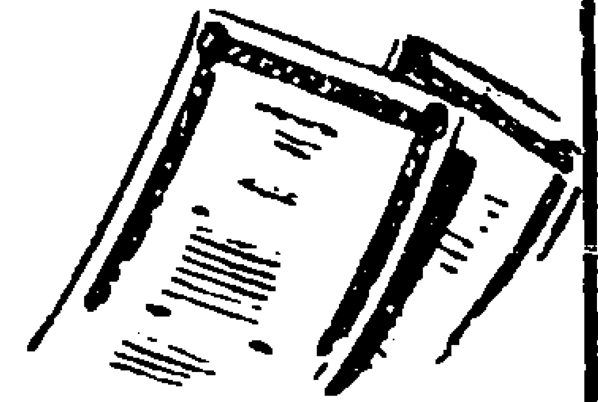
٣ ـ ان هذه الطريقة تتجاهل حقيقة الشهرة التى تبنى على أساس الارباح الزائدة دون جملة الارباح .

ويورد فيما يلى مثالين يوضحان بعض عيوب هذه الطريقة .

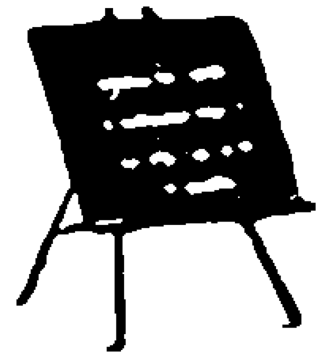
المثال الاول : منشأتان ا ، ب رأسمال كل منهما ٥٠٠٠ جنيه والربح الصافى المتوسط لكل منهما هو ١٠٠٠ جنيه وتقدر نسبة المخاطرة فى المنشأة الاولى ب ١٥ ٪ وفى الثانية ب ١٠ ٪

تكون شهرة المحل للمنشأتين على أساس هذه الطريقة هى :

« البقية على ص ٢٧ »



الأوراق الماليـة



عن النصف الثاني من يونيو ١٩٥٣

عقب العيد

بدأت هذه الفترة التى نحللها بأول جلسات الاسبوع – يوم الاثنين – عقب عطلة عيد الفطر المبارك . ولقد **كانت حركة التعامل هادئة جدا ، يلتزم** كل فريق من البائعين والمشترين خطة التريث املا فى أن يهتدى ولاة الامور الى حل يزيل أسباب هذا الركود .

ولقد بح صوت المنادين بالاصلاح ، وقدمت اقتراحات عديدة ذكرنا بعضها فى العدد الماضى . ونضيف اليها اليوم أن هناك أحد كبار السماسرة قدم عدة مقترحات على شكل خطاب مفتوح لحضرة وزير المالية . ومما جاء فى هذا الخطاب . .

آثار ... وبعض الحلول

« .. اننا فى حاجة الى من يضع امام ولاة الامور النقط فوق الحروف ليعملوا على علاج هـذا الموقف . وانشروا على لسانى **أن عدم المبادرة بوضع حد أدنى للهبوط – ولو بصفة مؤقتة – قد أدى وسيؤدى الى اتساع نطاق الهبوط الذى لا مبرر له من الواقع ، والذى عاد وسيعود على صغار المدخرين بل وكبارهم بخسائر جسيمة لا قبل لهم باحتمالها . بل ان هذا الموقف ان لم يعالج بسرعة وبحزم واهتمام ستكون من نتائجه ضياع الجهود التى تبذل عبثا فى سبيل اغراء رؤوس الاموال الاجنبية للمساهمة بها فى الاقتصاد القومى))** .

ثم يستطرد يقول : « ولعل من اهم ما يجب أن تضع الحكومة خطوطه الاساسية فى سياستها تجاه هـذه السوق ، وتجاه حقول الاستثمار القومى من صناعى وغيره ، هو حسن المعاملة للشركات المساهمة وتشجيعها بمختلف الوسائل ، ووضع حد للخصومات التى تخلق بغير مبرر بين بعض الشركات وبين مصلحة الضرائب مع تحاشى الاجراءات التعسفية التى تتخذ ضد هذه الشركات ، وبالتالى تضر حملة اسهمها ، ومن ثم تضر **السوق المالية كلها**

استجابة

وفيما يبدو لنا قد استجابت الحكومة لهذه النصائح ، وهـذه الاقتراحات ، وخيرا ما فعلت فهى بذلك تنقذ اهم دعامة فى النشاط الاقتصادى فى البلاد ، والترمومتر الذى يقيس به رجال الاعمال – فى

من وسائل تحسين البورصة
استثمار اموال صناديق الادخار فى شراء اوراق مالية مصرية من الاسواق الاجنبية

اعدت وزارة المالية – مصلحة صناديق التامين والادخار الحكومية مذكرة جاء فيها أن الرأى اختلف فى موضوع استيراد اوراق مالية مصرية من الخارج فمن قائل بانه ليس ثمة ما يمنع من استيرادها ، لان الاصل فى التجارة حريتها ، والرقابة على القراطيس المالية ان هى الا ضرورة مؤقتة اوجبتها معقبات الحرب الاخيرة وانها ستزول حتما بزوال مسبباتها . فضلا عن أن استرداد كل مايمكن استرداده من هذه الاوراق يغنى عن تحويل الارباح المستحقة لها فى الخارج كما أن الاقبال على شرائها فى الاسواق الخارجية يرفع اسعارها الى مستوى الاسعار فى مصر ، او ما يقرب منه فيزول أحد العوامل لانصراف رؤوس الاموال الاجنبية من الاستثمار فى سوق الاوراق المالية المصرية .

ويقول آخرون انه لا مجال فى الوقت الحاضر للعمل بنظرية حرية التجارة فضلا عن ان عمليات الاستيراد هذه ليست من عمليات التجارة العادية التى يمكن أن يقال أن الاصل فيها حرية التعامل لانها بمثابة اخراج رؤوس أموال من مصر مما يتعارض بصفة عامة مع انظمة الرقابة على النقد .

وقد كانت الرقابة على النقد ترخص باستيراد الاوراق المالية المصرية من المملكة المتحدة ودفع قيمتها عن طريق الحساب رقم ١ ، كما كانت ترخص باستيراد اوراق مالية مصرية من البلاد الاجنبية الاخرى فى الحالات التى لا يطلب فيها تحويل قيمتها . غير انه رؤى بعد انخفاض الارصدة وقف هذه العمليات .

وخلصت المذكرة من هذا الى انه اذا ما قررت الوزارة استئناف عمليات استيراد الاوراق المالية المصرية من الخارج فانها توصى بأن يكون لصناديق الادخار حق الافضلية فى مباشرة عمليات استيراد هذه الاوراق من الاسواق الاجنبية ما دامت من الانواع التى توافق عليها اللجنة التى تتولى شراء الاوراق لحساب الصناديق .

الداخل والخارج – مدى الاستقرار والامان لاموالهم .

ولكن لم يتخذ ولاة الامور قراراتهم بالسرعة التى كانت مرجوة . . . ولعل ذلك لعلمهم بحدوث تطورات فى الموقف السياسى الداخلى تضطرهم لارجاء هذه القرارات .

الخميس ١٨ يونيه سنة ١٩٥٣

وجاء مساء هذا اليوم المبارك الذى لن ينسى ، والذى سوف يخلده التاريخ لمصر فى صفحات المجد والفخار . . . والعزة والكرامة . **جاء مساء هذا اليوم فى منتصف الساعة الحادية عشرة مساء يحمل للشعب المصرى وللعالم نبأ أول جمهورية مصرية** . فكان لذلك أثره المباشر فى السوق الاقتصادية عامة ، وسوق الاوراق المالية خاصة

ففى جلسة صباح الخميس ١٨ يونيو احس المتعاملون بالبورصة ان هناك امرا جديدا سيحدث ، فطرأ على السوق خلال النصف الثانى من الجلسة موجة صعود غير عادية ، تناولت معظم الاوراق التى جرى عليها التعامل مثل بنك مصر ، والبنك العقارى ، ومياه الاسكندرية ، واسهم كوم أمبو ، واسهم آبار البترول ، والغزل الاهلية وحصص مصر الجديدة .

اما فى جلسة صباح الجمعة ٦/١٩ فقـد القى كل من حضرتى رئيسى بورصة القاهرة وبورصة الاسكندرية كلمتين مناسبتين تحية لمولد الجمهورية ، مما كان له أحسن **الاثر** فى دوائر السوق المالية . وعلى ذلك فقد تحسنت اسعار اوراق : مصر للحرير الصناعى ، ومياه الاسكندرية ، وآبار الزيوت ، ومبانى مصر ، وكوم امبو ، وابو قير ، والنقل والهندسة . **فضلا عن أوراق الحكومة والبنوك** ،

تصريح لوزير المالية

والامر الذى زاد البورصة انعاشا ذلك التصريح الذى ادلى بـه حضرة وزير المالية الى مندوب احدى الصحف الصادرة يوم ٢٣ يونيو ، وفيه يوضح حقيقة الموقف الاقتصادى برمته ، ويشرح فيه الحالة الراهنة دون مواربة او اخفاء . وقيل ان مجلس الوزراء بحث فى اول اجتماع له فى عهد الجمهورية الحالة الاقتصادية بالبلاد ، وقيل أيضا أن هناك قانون سيوضع لينظم عملية بيع الاوراق المالية .

والذى نرجوه هو أن تزول حالة الركود ... ويبدأ العهد الجديد يأخذ بيد البورصة التى ما زالت تترنح مرة صاعدة ... وأخرى هابطة .

أخبار الشركات

شركة مياه القاهرة

صدر حكم فى قضية شركة مياه القاهرة ، وقد ترتب على صدوره ان هبطت اسعار اسهمها وخصوصا اسهم التمتع بسبب كثرة ما بيع من هذه الاسهم .

شركة سكك حديد الدلتا المصرية

كان للقرار الذى وافق عليه مجلس الوزراء بشأن انهاء عقد امتياز (شركة الدلتا المصرية) وطرح العملية فى المناقصة من جديد ، اثر سيء فى السوق وخاصة فى نفوس حملة اسهم هذه الشركة .

البنك التجارى المصرى

اجتمعت الجمعية العمومية العادية للمساهمين يوم ٥٣/٦/١٩ ووافقت على تقريرى مجلس الادارة ومراقبى الحسابات ، **وعلى توزيع الارباح وتحديد قيمة الكوبون بمبلغ ١٢ قرشا صافيا السهم تدفع ابتداء من ١٩٥٣/٦/٢٥ مقابل الكوبون رقم ١٥** كما وافقت الجمعية على تعيين حضرة الاستاذ عبد السلام الشاذلى عضوا بمجلس الادارة ، واعادة انتخاب الاستاذ ليون كاسترو عضوا بمجلس الادارة . هذا ويتضح من الميزانية العمومية فى ٣١ ديسمبر ١٩٥٢ ان **صافى الارباح بلغ ٢٣٢٧٠ جنيها**

شركة مصر للمستحضرات الطبية

اجتمعت الجمعية العمومية العادية للمساهمين يوم الجمعة ١٩٥٣/٦/١٩ ووافقت على تقريرى مجلس الادارة ومراقبى الحسابات ، وعلى حسابات سنة ١٩٥٢ كما وافقت الجمعية العمومية على توزيع مبلغ ٢٨٠ مليما ربحا للسهم الواحد بمعدل ٧٪ من قيمة السهم الاسمية يخصم منها الضريبة الحكومية . والصرف من بنك مصر ابتداء من ٦/٢٥ مقابل تقديم الكوبون رقم ١٠ كما تحدد انتخاب الاستاذين اميل الكسان وبشارة معتوق .

الشركة المصرية للتجارة

نشرت الشركة ميزانيتها العمومية فى ٣١ ديسمبر ١٩٥٣ ، ومنها يتضح عدة مآخذ اخذها عليها حضرة مراقب الحسابات . ومن هذه المآخذ عدم وجود احتياطى لمقابلة الضرائب الاضافية طالبت بها مصلحة الضرائب الشركة . وان الاستهلاكات على الاصول الثابتة غير كافية . وانه لم تسلم شهادة من البنك الاهلى المصرى بالقاهرة بارصدة الحسابات طرفه فى تاريخ الميزانية . وان الخسائر تجاوزت نصف رأسمال الشركة ، وينصح بوجوب العمل بأحكام المادة ٦١ من القانون الاساسى للشركة .

هذا وقد بلغت خسائر الشركة فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١ — ٤٢٩٢٠ جنيها يضاف اليها خسائر العام الحالى وتبلغ ٧١٨٩٣ جنيها فيكون المجموع ١١٤٨١٣ جنيها ! !

احمد فريد حسن

زيادة كبيرة فى محصول القطن السودانى

يؤخذ من آخر الانباء التى ذكرتها وزارة الزراعة بالسودان ، أن محصول القطن هذا العام كان مرضيا ، ولكن الرتب ليست على خير ما يرام . فلم تزرع سوى مساحات قليلة من القطن ذى الرتب العالية .

ولقد استخدمت الطائرات والمحاريث فى عمليات البذر على طوال الاراضى الحكومية المجاورة لشاطىء النيل .

وسوف يجنى محصول (الجزيرة) فى شهر أغسطس ، ومعظمه من نوع س ١٧٣٠ ، ويبلغ التقدير الحالى للمحصول ٤٫٤٨ قنطارا للفدان أي ما يعادل ٣١٥ رطلا ... ومعنى هذا ان محصول اراضى الجزيرة سيبلغ ١.٥١٨٤٦ قنطارا

كما كان لفيضان « نهر الجاش » الكبير هذا العام ، ولحسن توزيع مياهه ، فضل كبير فى غزارة المحصول هذا العام اذ تم زراعة ٧٠ ألف فدان وكذلك ٣٣ الف فدان من أراضى الدومين من نوع (س ١٧٣٠) مما ينتظر معه أن يصبح المحصول حوالى ١٢٠ الف قنطارا . واذا ما نتج هذا المحصول ، فانه يعتبر بحق رقما قياسيا ، اذ بلغ فى عام ١٩٤٣ ١.٠٥٫٨٠١ قنطار .

وفى دلتا الطوكر تم زراعة ٣٩ الف فدان من القطن ، ولكن قسوة الرياح الشمالية الشرقية أفسدت مساحات كبيرة من المحصول وقد لا يزيد المحصول عن ٣٨٥٠٠ قنطار .

وفى اراضى جبال النوبة ، يزرع القطن الامريكى وسيصل المحصول الى ١٩٢٫٣٨٠ قنطارا أى بنقص ٣٠ الف قنطار عن العام الماضى .

وعلى وجه العموم فيقدر المحصول الكلى من (الساكل) ١٫٤٦٢٫٧٤٦ قنطارا اذا ما قورن بالعام الماضى وهو ٩٣٧٫٩٢٠ قنطارا — يبلغ محصول القطن الامريكى ٢٤٢٫٠٩٥ قنطارا بينما كان المحصول فى العام الماضى ١٨٠٫٢٩٠ قنطارا . واذن فالمحصول الكلى يبلغ ١٫٧٠٤٫٨٤١ قنطارا من مساحة أرض قدرها ٥٩٣٫٩٥١ فدانا بينما كان فى العام الماضى ١٫٢١١٫١١٧ قنطارا من مساحة قدرها ٥٥٠٫٤٨٤ فدانا .

التجارة والاقتصاد ... والقضاء

تقليد العلامات التجارية .. والمستهلك العادى

للقاضى
أحمد حمدى حافظ

هناك نزاع قضائى طريف خاص بالعلامات التجارية يلخص فى أنه فى خلال سنة ١٩٤٨ قدمت احدى الشركات المحلية طلبا الى رئيس محكمة مصر الوطنية قالت فيها أنه اتخذت لتمييز منتجاتها من الدخان المعسل علامة تجارية هى « أبو قرش » وأنه قد تم تسجيل العلامة المذكورة .. الا أن شركة محلية أخرى تعمدت رغم ذلك تقليد علامته ووضعها على منتجات مصنعها المعبأة فى صناديق من نفس اللون بحيث جاء المظهر العام للعلامتين واحدا بالرغم من الفروق الطفيفة بينهما الامر الذى أدى الى خداع الجمهور واختلاط الامر عليه .. وطلب لذلك توقيع الحجز التحفظى على جميع الصناديق والاوراق والكليشيهات التى تحمل العلامة المذكورة وتحديد جلسة لنظر الموضوع .. والحكم بصحة الحجز واعدام الاشياء المحجوز عليها ومنع الشركة الاخرى من استعمال العلامة المشار اليها بأكملها أو أى جزء منها مع التعويض ، وقد أجاب الرئيس الطلب وأصدر أمر الحجز ..

تقدمت الشركة التى استصدرت الحجز مرة أخرى بعد ذلك الى رئيس المحكمة قائلة ان الشركة الاخرى لاتزال تقوم بتقليد العلامة وتعبئة الصناديق فى أثناء الليل معتمدة على عدم جواز توقيع الحجز بعد غروب الشمس وطلب اصدار امر تكميلى . فأجابته المحكمة الى ذلك ايضا .

تظلمت الشركة التى حجز عليها فى الامرين الصادرين بتوقيع الحجز . مستندة فى ذلك الى وجود خلاف واضح بين العلامة التى تضعها على منتجاتها وبين علامة الشركة الحاجزة كما رفعت دعوى فرعية طلبت فيها الحكم بشطب علامة « ابو قرش » مؤسسة ذلك على أن تسجيل العلامة المذكورة قد وقع فيه خطأ لان عملة نصف القرش المثقوب شعار من شعارات الدولة ومن ثم فلا يمكن اتخاذها عنصرا من عناصر العلامة عملا بالمادة ٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩

وقد قضت المحكمة فى الدعوى الاصلية والدعوى الفرعية بما هو فى صالح الشركة التى استصدرت الحجزين .. فاستأنفت الشركة المحكوم ضدها هذا القضاء ، الا أن محكمة الاستئناف أيدت بدورها الحكم المستأنف عموما فطعنت الشركة فى هذا الحكم أمام محكمة النقض .

بنت الشركة المحجوز عليها والمحكوم ضدها طعنها على الآتى :

أولا ـ ان الحكم الاستئنافى قد رفض الدعوى الفرعية مستندا فى ذلك الى ان نصف القرش ليس شعارا رسميا للدولة حتى يمكن القول بعدم جواز اتخاذه علامة تجارية بدليل أن النص الفرنسى عبر عن كلمة شعار الدولة بما يستفاد منه مجموع العلامات والرسوم والزخرفة المحيطة بالدرع الذى تتخذه دولة ما أومدينة كبيرة أو عائلة معروفة رمزا لها .. وهذا خطأ فى القانون اذ أن نصف القرش هو فى الواقع شعار للدولة ، بدليل أن أحدا لا يستطيع صكه وبدليل أن مصلحة العلامات التجارية قد سبق لها ان رفضت مرتين طلب تسجيل العلامة المذكورة لخلوها من الصفة المميزة ولانها عبارة عن شعار الدولة النقدى .. أما استشهاد المحكمة بالمعنى الادبى او اللغوى للعلامة فغير جائز ، لان مدلول المصطلحات القانونية ومعناها يختلف عن المدلول والمعنى الادبى أو اللغوى عادة .

ثانيا ـ ان الحكم الاستئنافى قد أسس قضاءه فى الدعوى الاصلية على وجود تشابه بين علامة الشركة الحاجزة والشركة المحجوز عليها .. وأن هذا التشابه من شأنه أن يخدع الرجل العادى وهذا خطأ فى القانون أيضا ، اذ أنه فضلا عن وجود خلاف كبير بين العلامتين فان الصناديق التى تنتجها الشركة الثانية تحمل اسمها ورسمها فى احدى الناحيتين وبيانا بمقدار الثمن فى الناحية الاخرى فى حين أن صناديق الشركة الحاجزة تحمل اسمها وصورة بحار يمسك عجلة قيادة فى احدى ناحيتيها وكلمة أبو قرش ورسم عملة نصف القرش المثقوب فى الناحية الاخرى .. والتقليد الممنوع قانونا هو ما ينخدع به الرجل الفنى فى الصنف موضوع التعامل لا الرجل العادى ، لان الرجل الفنى اذا انخدع أصابه ضرر ، أما الرجل غير الفنى فلا ضرر يصيبه ، اذ يستوى لديه الصنفان ..

ولا يزال هذا النزاع مطروقا أمام محكمة النقض ..

والملاحظ أنه فيما يختص بالسبب الاول الذى أوضحته الشركة المحجوز ضدها الطاعنة .. فانه فى الواقع لا يوجد خطأ فى القانون على أن الحكم المستأنف صحيح بالنسبة له ـ ذلك أن الفقرة الثالثة من المادة الخامسة قد نصت على أنه لا تسجل كعلامة تجارية أو كعنصر منها الشعارات العامة والاعلام وغيرهما من الرموز الخاصة بالدولة أو باحدى البلاد التى تعامل مصر معاملة المثل ، وكذلك أى تقليد للشعارات المذكورة .. ولاشك أن شعارات الدولة معناها مجموع العلامات والرسوم التى تتخذها الدولة رمزا لها وعلامة على وجودها اذ لم يشأ المشرع أن يترك شعارات الدولة ورموزها وأعلامها تبتذل باستعمالها فى الشئون التجارية .. وهى بهذا المعنى لا يمكن أن تنصرف بحال الى العملة النقدية التى هى فى الواقع وسيلة من وسائل التعامل التى منح للدولة وحدها بما لها من سلطة الحق فى صكها مثلها فى ذلك مثل طوابع البريد أو التمغة التى تصدرها الدولة والتى لا يجوز لاحاد من الافراد اصدارها وعلى ذلك فليس هناك أى مانع من اتخاذها كعلامة تجارية لانها ليست رمزا للدولة ولا شعارا لها .. فلا يصح مثلا تسجيل

علامة يدخل فى تركيبها العلم المصرى او اعلام الجيش . . لان المنع يقوم على اعتبارات معنوية رغبة فى عدم التبذل فى استعمال الشعارات الرسمية فى الشئون التجارية .. ومن الواجب لذلك فهم لفظ الدولة هنا بمعناه الواسع ، فيشمل الدولة ذاتها والبلديات ، بحيث انه اذا كان لمديرية أو مدينة رمز خاص فلا يجوز تسجيله علامة يدخل هذا الرمز فى تركيبها .

ويؤيد هذا الراى أيضا أن قانون العلامات التجارية الفرنسى الصادر فى سنة ١٨٥٧ منع اتخاذ شعارات الغير علامة تجارية الا بتصريح من ساحبها ، وقال الشراح الفرنسيون فى تفسير ذلك أن شعارات الغير كما تنصرف الى الشعارات التى اتخذتها بعض العائلات الشريفة القديمة رمزا لها فهى تنصرف كذلك الى شعارات الدولة وشعارات المدن التى تعتبر ملكا للدولة أو المدينة التى اتخذتها رمزا لها. وبالتالى فلا يجوزاتخاذها كعلامةتجارية الاباذن الدولة اوالمدينة واستندوا فى ذلك الى أن هذه الشعارات قد تكون رمزا لذكريات تاريخية خالدة فلا يصح استعمالها كعلامة تجارية لصناعة مبتذلة .

فالعملة النقدية لا يمكن ان تعتبر رمزا لذكريات تاريخية وانما هى وسيلة من وسائل التعامل ، ومن ثم فلا جناح على الحكم اذا استأنس فى تفسيرها بما جاء فى القواميس من معنى أدبى لها .. ذلك ان العبارة اللغوية قد تساعد فى الوقت ذاتهعلى التفسير القانونى ..

هذا ، وليس فى رفض مصلحة العلامات التصريح باتخاذ القرش كعلامة مرة او مرتين بمقيد لرأى المحكمة التى لها على أى حالالسلطة العليا فى الحكم بشطب العلامات التى تم تسجيلها بدون وجه حق عملا بالمادة ٢٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ .

أما فيما يختص بالسبب الثانى فان العبرة فى الواقع بأوجه الشبه فى العلامتين لا بأوجه الاختلاف فقد تتضمن العلامة المقلدة متى قورنت بالعلامة الحقيقية فروقا كثيرة ومع ذلك فانها تظل فى مجموعها شبيهة بالعلامة الحقيقية الىحد أن يكونمن المحتمل الخلط بينهما .. ذلك لان المستهلك لا تتوافر لديه عند الشراء العلامتان حتىيمكن انيضعهما جنبا الى جنب ويقارن بينهما وانما هو يعرف العلامة الحقيقية بمجرد النظر ثم يقع نظره مرة اخرى على العلامة المقلدة فيحمله الشبه بينهما على الاعتقاد بأنهما علامة واحدة .. وقد اخذ بهذا النظر الشراح المصريون والفرنسيون معا ..

أما ما تأخذه الشركة الطاعنة على الحكم المطعون فيه من ان التقليد الممنوع هو ما ينخدع به الرجل الفنى فى الصنف موضوع التعامل لا الرجل العادى .. فهذا قول غير وجيه لان العبرة فى الواقع بالمستهلك العادى لا الفنى وهذا الرأى هو ما استقر عليه الشراح جميعا الذين قالوا بأن العبرة بالمستهلك المتوسط الحرص والانتباه فعلى القاضى أن يسائل نفسه هل من شأن الشبه القائم بين العلامتين التضليل بهذا المستهلك وحمله على الخلط بينهما من عدمه .. فاذا كان الجواب ايجابا فالتقليد قائم .. واذاكان سلبا فلا تقليد .. فمن واجب القاضى اذن الا يبحث عن المقياس فى المستهلك الشديد الحرص الذى يكثر من الفحص والتدقيق والتحرى قبل الشراء ولا بالمستهلك الغافل المهمل الذىيشترى دون أن يجرى الفحص الذى يقضى به العرف .. بل الواجب عليه أن يختار المستهلك المتوسط الحرص من بين الجمهور الذى يقبل على شراء السلعة عامة .

هذا ما نلاحظه على هذا الموضوع الذى لا يزال كما قلنا مطروحا على محكمة النقض .. وفى انتظار أن تبدى كلمتها فيه لننقلها الى القراء .

احمد حمدى حافظ قاضى
رئيسالدائرة المدنية والتجارية
بمحكمة الزقازيق

مخلفات رماد المعادن

يوجد لكل عملية من عمليات التعدينمخلفات، ورقائق صغيرة من المعدن .. وهذه الرقائق الصغيرة تعتبر هامة جدا فى عدة عمليات التشطيب . فهى تعتبر عنصرا هاما مثلا فى انتاج رقائق البرونز . كما أنها تستعمل بكثرة فى صناعة الالمونيوم والمساحيق المعدنيه التى تستعمل فى الطلاء .

ولقد استحدثت طريقة فرنسية لصنع هذه الرقائق الدقيقة .. وذلك بطريقة مبسطه ومنتجة . اذ تتكون هذ الرقائق حينما نقذف ـ بطريقة النفخ ـ بنأط صغيرة من المعدن فى تيار من الغاز وتتساقط على سطح بارد متحرك . وحينما تمس هذه النقط ذلك السطح البارد المتحرك . فانها تنتشر علىشكل تجمعى على الجوانب . ثم ماتلبث أن تتجمد بسبب البرودة .

الأحوال الاقتصادية فى بلدان شمال افريقيا

لقد كانت أراضي الدول الثلاث الكبرى المكونة لافريقيا الشمالية ـ وهى تونس والجزائر ومراكش ـ مقصورة على الزراعة ذلك ما قبل الحرب ، وبعد ذلك بذلت مجهودات كبيرة لعمل على تصنيع هذه المناطق الغنية بالثروة المعدنية اللازمة للتصنيع

ويمكن لمس هذا التقدم الصناعى الذى أصاب هذه البقعة من القارة باستعراض الصناعات المختلفة فى كل بلد على حدة .

أولا : الصناعات المعدنية والكهربائية والميكانيكية :

ا ـ الجزائر :

أصبحت الجزائر تملك مسابك لحديد والصلب والمعادن الاخرى . ولقد شمل أخيرا بناء مصنع لعمل العجلات وصيانة المحركات وذلك فى مدينة بون . كما يوجد مصنع لطرق وسحب النحاس تبلغ طاقته الانتاجية ٧٥٠٠ طنا سنويا . وينتج هذا المصنع الاسلاك النحاسية والكابلات العادية وهناك شركة لصناعة الاجهزة التليفونية سوف تنتج حوالى ١٥ ـ ٢٠ الف جهاز .

ب ـ مراكش

تحتل الصناعة المعدنية مركزاهاما فى هذا البلد حيث توجد مسابك للرصاص وذلك فى « وادى الحيمر » ويوجد ثلاث مسابك لصلب و٩ مسابك الحديد ، وعشرة مسابك للمعادن الأخرى (مثل البرونز والنحاس والالومنيوم)

وسيتم قريبا انشاء مسبك للصلب اللين والحديد والزهر وسيبلغ انتاجه حوالى ٦٠٠ طنا سنويا .

كما يوجد مصنع كبير فى (كازابلانكا) لتجديد المحركات وصناديق السرعة وينتج هذا المصنع حوالى ١٤٠ ـ ١٥٠ محركا فى الشهر .

حـ ـ تونس :

يوجد فيها ١٨ مسبكا لانتاج الحديد والشبكات ويبلغ الانتاج ١٥٠ طنا سنويا ، ومثلها من البرونز والحديد المطروق الخفيف

كما يوجد ٣٧ منشأة متخصصة فى صناعة وصباغة المعادن والاوعية ، ١٢ مصنعا لصناعة الآلات الخاصة بالتجارة والزراعة ، ١١١ منشأة ميكانيكية ، ٧٥ ورشة لميكانيكا السيارات وهياكلها ومنشأتان لصناعة الادوات النحاسية والحديدية الكثيرة . وهناك ٨ مصانع للادوات المنزلية ومصنعا لتثقيب السكك الحديدية .

ثانيا : الصناعات الغذائية وصناعة المواد الدهنية :

الجزائر :

بلغت صناعة زيت الزيتون درجة لا بأس بها ، فيوجد ، ٢١ مصنع فى سبيل العمل سوف تعصر ٩٠ الف طن من حبات الزيتون سنويا

وبالنسبة لانتاج الصابون أصبح يكفى حاجة البلد الاستهلاكية ، والفائض يصدر . ويقدر لانتاج اليومى ب ٢٥ طن .

وفيما يتعلق بصناعة الاغذية ، تعتبر صناعة طحن الحبوب أقدم الصناعات فى الجزائر ، وتشمل هذه الصناعة طحن وسحق وغربلة الحبوب وصناعة العجائن الغذائية . وكذلك مصانع لعمل الخبز والبسكويت .

مراكش :

لقد زودت المطاحن بالمعدات الجديدة مما أدى الى زيادة قوة الطحن فبلغت ٤ مليون اردبا فى السنة .

ومن ناحية أخرى يوجد ١٠٤ مصنعا لصنع الخبز انتاجها ٤٠ الف طن سنويا .

تونس :

يوجد ٢٢ مطحن تبلغ قوة الطحن فيها مليون أردب من القمح وذلك لصنع الدقيق ، ١٫٢٠٠٫٠٠٠ أردب من القمح لصنع السمول الذى تتطلبه الحاجة بجانب الدقيق فى هذه البلاد .

ثالثا : صناعة الاغذية المحفوظة

الجزائر :

ان الجدير بالملاحظة فى هذا النوع من الصناعة هو أن الانتاج قد زاد بالنسبة لزيادة عصير الفواكه اذ بلغ الانتاج حوالى ١٥٠٠ طن ، وهناك اهتمام خاص بصناعة الفواكه الخضراوات والاسماك المحفوظة .

مراكش :

تقدمت صناعة حفظ الاسماك تقدما عظيما فبلغ عدد المصانع ١٨٢ مصنعا قدرتها الانتاجية ٣٠٠ مليون صندوق يخصص الجزء الاكبر منها لتصدير وأهم المراكز الرئيسية لهذه الصناعة (مساقى واغادير وكازابلانكا)

ومن ناحية أخرى نجد ان صناعة المربى قد تقدمت تقدما محسوسا ، وبلغ الانتاج ٦٠٠٠ طنا تقريبا . كما تجاوز انتاج عصير الفواكه ١٥ مليون لتر .

وتملك مراكش علاوة على ذلك صناعات تختص بتركيز عصير الطماطم وتنتج سنويا ١٥٠٠ طن . كما تملك ١٢ مصنعا لحفظ اللحوم تنتج حوالى عشرة آلاف طنا سنويا .

تونس :

لقد تضاعفت صناعة حفظ الاسماك بانشاء مؤسسة فى عامى ١٩٤٠ـ١٩٤١ فى مدينة (سوس) ثم اقيم فى عام ١٩٤٢ مصنعان ، وفى عام ١٩٤٤ مصنعان آخران (سوس ومهدية) وفى ١٩٤٨ بدأت ٤ مصانع أخرى العمل وفى عام ١٩٥١ ثلاثة مصانع .

وقد تجاوز انتاج هذه المصانع ٤٠٠٠ طن فى العام بما فيها حفظ الاسماك بالزيت وبالطماطم وبالنبيذ الابيض والاسماك المملحة .

رابعا : صناعة السكر :

لا توجد هذه الصناعة الا فى مراكش حيث يبلغ متوسط استهلاك الفرد اقل ما قبل الحرب اي ٢٠ كيلوجرام عام ١٩٥١ مقابل ٢٥ كيلو جرام قبل الحرب .

خامسا : الصناعات الكيمياوية :

الجزائر :

هناك ثلاث مصانع كبرى تنتج حامض الكبريتيك والسوبر فوسفات وقد أدخلت صناعات متعددة تشمل عدة منتجات طبية وصناعة القوارير المعدة الحقن ، وصناعة مصل المورفيين والقطن المشبع بالغاز الهيدروفيلى وبالنسبة لصناعة المفرقعات فأن الجزائر تملك مصنعا كاملا يقوم بحاجياته الاساسية .

مراكش :

يوجد مصنع واحد لصنع حامض الكبريتيك والسوبر فوسفات ويبلغ انتاجه ٤٠ الف طن سنويا وهذه الكمية تكفى حاجة مراكش .

ويوجد مصنع آخر فى كازابلانكا

لعمل الاسمدة الزراعية والهيبو فوسفات ويصدر منه الجانب الاعظم.

وعلاوة على ذلك يوجد ١٥ معملا للالوان وتسعة للاصباغ وثلاثة لصنع مواد البلاستيك اللازمه لعب الاطفال والاغطية والانابيب والاغلفة العازلة.

وفى كازابلاكا مصنعان لصنع المفرقعات ومتفجرات المناجم انتاجهما ٣٠٠ طن شهريا من المفرقعات. وهناك مصنع ثالث فى (تبت مليل) لصنع النتروجلسرين.

ويوجد أيضا مصنعان لصناعة النقاب، وثلاثة مصانع لانتاج الاوراق المدرسية والسجلات ... الخ. وقد زادت هذه الصناعة فى ميناء ليوتى حيث زودت المصانع بمعدات هامة، وسينتج الورق والكربون بمعدل ١٩ الف طن فى العام منها ١٢ ألف طن يمكن تصديرها للخارج.

تونس:

يلاحظ عدم وجود أية صناعة كيماوية ثقيلة كما لا توجد طاقة ذات ثمن رخيص مما ساعد على عدم وجود صناعات كيماوية. ولهذه الاسباب انصرفت الصناعات الكيماوية على ما يأتى:

المنتجات المخصصة لصيانة الزراعات وبعض المنتجات المستخرجة من حامض الطرطريك والستريك من صباغة المنسوجات واستخراج الزيوت الاساسية وصناعة السوبر فوسفات.

سادسا: صناعة مواد البناء:

يوجد بالجزائر ثمانية مصانع للجير وثلاثون مصنعا للمونة يكفى انتاجها لسد حاجة البلاد.

وفى مراكش وصل انتاج الاسمنت فى عام ١٩٥١ الى أكثر من ٣٨٠ الف طن وسيصل الانتاج الى معدل ٤٧٠ الف طن عندما ينتهى العمل من المنشئات المخصصة لذلك وفى تونس سيصل انتاج الاسمنت الى ٣٤٠ ألف طن.

أما فى محيط الصناعات الخشبية فيمكننا أنقول:

فى الجزائر:

يوجد فى الجزائر حوالى ألف مؤسسة يعمل بها ما يقرب من ٥٥٠٠ عامل وتبلغ أموالها المستثمرة حوالى أربعة مليارات فرنك فرنسى. هذا ويبلغ استهلاك الجزائر من الاغلفة الخشبية ما يعادل ١٠٠ الف مترا مكعبا. كما توجد فى الجزائر مصانع للفلين من لب الاخشاب حيث توجد بالقرب من مراكز الشحن حيث توجد غابات البلوط ذات الفلين.

أما فى **مراكش** فتجد عدة مصانع لانتاج سدادات الزجاجات التى يمكنها أن تنتج حوالى ٥٠٠ مليون سدادة زجاجة.

هذا فضلا عن الصناعات الاخرى المختلفة مثل صناعة المنسوجات التى وجدت فى **الجزائر** منذ عام ١٩٤٠، وهذه المصانع مخصصة تقريبا لصنع المصنوعات الصوفية وهى مقامة فى بلدان تلمس وأوران، ويلاحظ أن هذه المصانع لا تكفى سوى نصف حاجة البلاد.

وفى مراكش توجد مصانع كبيرة لانتاج قلوع المركب واقمشة المراتب والانسجة الاسفنجية والكريتون

ويمكننا أن نخلص مما تقدم أن مرحلة التصنيع التقدمى التام فى بلدان شمال أفريقيا لم تتم بعد، ولكنها تتطور وفقا لخطة مرسومة ومدروسة ومتبعة باطراد ما لم يخشى على سلامة نجاحها من الاستعمار الذى هو مخلب القط دائما الذى يهدم كل نهوض اقتصادى حتى تظل البلاد المستعمرة دائما تحت ظله.

أحمد زكى عبد الهادى
بكالوريوس فى التجارة

شهرة المنشأة التجارية

« تابع المنشور على ص ٢١ »

... ١٠٠٠ جنيه مضروبة فى ثلاث سنوات مثلا أى ٣٠٠٠ جنيه.

ولكن الواقع أن المنشأة الاولى تساوى أقل من المنشأة الثانية لهذا يجب اجراء التصحيح الآتى كى نحصل على الرقم الصحيح لارباح المنشأة الاولى الذى يجب اتخاذه أساسا لتقدير الشهرة وبالقياس الى المنشأة الثانية:

١٠٠٠ — ٥ ٪ من رأس المال أى ٢٥٠ = ٧٥٠ جنيها

وبذلك تكون شهرة المحل للمنشأة الى لا تساوى الا:

٧٥٠ × ٣ = ٢٢٥٠ جنيها.

فى حين أن ما تساويه شهرة المحل المنشأة الثانية هو ٣٠٠٠ جنيه

المثال الثانى: وهو عن الخطأ الذى ينجم من عدم مراعاة مرتب الادارة عند تقدير الشهرة

لنفرض أن المنشأتين ا، ب حققتا نفس الارباح ولنفرض أنه كان ٥٠٠ جنيه وأن مرتب الادارة الذى يمكن تقديره للمنشأة الاولى هو ١٠٠ جنيه فى حين أن ما يمكن تقديره للمنشأة الثانية نظرا للجهود الاقل التى يقوم بها المدير هو ٥٠ جنيها وكان رأس المال المستثمر فيهما متساويا.

يظهر جليا من هذا المثال أن شهرة المحل للمنشأة الاولى يجب أن تكون أقل منها فى حالة المنشأة الثانية نظرا للاعباء التى يجب أن تفرض على الارباح لامكان الحصول على نفس مستواها الحالى. ولكنا اذا ما طبقنا طريقة متوسط الربح مضروبا فى عدد معين دون ملاحظة ذلك كانت قيمة الشهرة للمنشأتين واحدة وهو أمر لا يطابق الحقيقة.

استنتاج — ومن المثالين السابقين يمكننا أن نستنتج المبدأين المهمين الآتيين:

١ — أن قيمة شهرة المحل لمنشأة ما تتغير فى اتجاه عكسى مع مقدار ما تتحمله المنشأة من مخاطرة فكلما زادت المخاطرة كلما قلت شهرة المحل وبالعكس.

٢ — أن قيمة الشراء لمنشأة ما تتغير فى اتجاه عكسى مع مرتب ادارتها اى أن قيمة الشهرة لمنشأة تطالب ادارتها أناسا ذوى صفات خاصة ونادرة تساوى أقل من قيمة الشهرة لمنشأة منظمة تنظيما معقولا لتمتعها بمزايا لا تتوافر للاولى ويمكن لذلك ادارتها بواسطة أناس لهم ذكاء وصفات عادية.

(د) أن يضرب متوسط اجمالى الربح لعدة سنوات سابقة فى رقم معين:

وظاهر أن هذه الطريقة تختلف عن سابقتها، اذ ان **الاعتماد هنا** على اجمالى الربح فى حين أنه فى الطريقة السابقة كان على صافى الربح.

ان الانتقاد الذى وجهناه للطريقة السابقة يمكن توجيهه الى هذه الطريقة بل ويضاف اليها **عيب جديد** وهو أن المصروفات والاعباء التى يجب أن تتحملها المنشأة لامكان المحافظة على هذا المستوى من الربح الاجمالى، قد تكون كبيرة لدرجة تستغرق معظمه أو كله أو حتى أكثر منه.

الا أن هذه الطريقة تتبع عادة فى حالة تقدير شهرة للمهن الحرة كالمحاماه والطب والهندسة والمحاسبة والخبرة اطلاقا .. الخ.

(ت . ا .)

شركة مصر للتمثيل والسينما

شركة مســـاهمة مصرية

الميزانية فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٣

	جنيه	جنيه
الاصول الثابتة بثمن التكاليف ناقصا الاستهلاك والتخفيضات		
الاراضى والمبانى	٣٤٣٥٧	
امتياز سينما ومسرح حديقة الازبكية	١٤١٢٤	
الاجهزة السينمائية	٣٨٤٨٣	
السيارات	٨٢١	
الاثاث	٨٧٤	
أجزاء المناظر (الديكور)	١	٨٨٦٦٠
الاصول المتداولة		
الافلام الخام ومخزن الادوات والمهمات ـ مقومه بثمن التكلفة أو أقل ومصدق عليها من الادارة	٢٥٢٠٥	
الافلام المستغلة والتى فى دور الانتاج ـ مقومه بثمن التكلفة أو أقل ومصدق عليها من الادارة	١٣٧٩٢٢	
المدينون المختلفون		
جنيه		
١٦٤٩٣٤ العملاء ودور العرض		
١٥٥٢٠ المدينون المختلفون والتأمينات والمصروفات المدفوعة مقدما	١٨٠٤٥٤	
النقدية بالصندوق والبنوك	٥١٤٤	
المدفوع لمصلحة الضرائب (متنازع عليها)	١٠١٩٦	
		٣٥٨٩٢١
حساب الارباح والخسائر		
١٥٩١٢ الخسارة عن السنة المنتهية فى ٣١ ديسمبر ١٩٥٢ بموجب الحساب المرفق		
٧٥٩ ناقصا ـ المرحل عن العام السابق		١٥١٥٣
الحسابات النظامية		
أسهم تأمين عضوية مجلس الادارة	٨٠٠٠	
خطابات الضمان	٣٣٥٥	
	١١٣٥٥	٤٦٢٧٣٤

	جنيه	جنيه
رأس المال		
٢٥٠٠٠ سهم قيمة كل منها ٤ جنيهات مصريه مدفوعة بالكامل		١٠٠٠٠٠
الاحتياطيات		
الاحتياطى القانونى	١١٤٠٩	
احتياطى امتياز سينما ومسرح حديقة الازبكيه	١٤١٢٤	
احتياطى تخفيض قيمة بعض الاصول	١٤٠٠٠	
احتياطى خسارة الافلام	٤٢١٢	
احتياطى الطوارىء	٣١٥٨	
		٤٦٩٠٣
الدائنون المختلفون		
الموردون	٤٥١٧٤	
الممثلون والدائنون المختلفون	١٥٩٥٠	
العملاء ودور العرض (أرصدة دائنة)	٣١٨٣٩	
المصروفات المستحقة واحتياطى تعويض الموظفين والعمال	٢٥١١٠	
التأمينات	١٢٧٢	
		١١٩٣٤٥
بنك مصر		١٨٥٧٤٨
الايرادات المؤجلة		١٠٧٣٨
الحسابات النظامية		
أعضاء مجلس الادارة ـ أسهم تأمين العضوية	٨٠٠٠	
بنك مصر ـ خطابات الضمان	٣٣٥٥	
	١١٣٥٥	٤٦٢٧٣٤

تقرير المراجعين

الى حضرات مساهمى شركة مصر للتمثيل و السينما ـ شركة مساهمة مصرية

راجعنا الميزانية المبينة أعلاه والمؤرخة ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٢ على دفاتر الشركة وحصلنا على كافة البيانات والايضاحات التى طلبناها · وقد ألغى عقد امتياز سينما ومسرح حديقة الا بكية بقرار وزارى فى ٣١ يناير سنة ١٩٤٧ ورفعت الشركة الامر للقضاء ولم يصدر الحكم النهائى بعد · وفى رأينا أن الميزانية قد وضعت بطريقة صحيحة تبين المركز الحقيقى لأعمال الشركة وذلك طبقا للبيانات والايضاحات التى حصلنا عليها وما تظهره دفاتر الشركة

القاهرة فى ٨ يونيه سنة ١٩٥٣

يني **نوار** ـ س·م·م· رقم ٩
نوار وراغب والجمل وشركاهم
محاسبون قانونيون (لنـدن)
وأعضاء جمعية المحاسبين والمراجعين المصريه

ا· ر· **كوبر** ـ س·م·م· رقم ٢٠
برايس ووتر هاوس بيت وشركاهم
محاسبون قانونيون (لنـدن)

حساب الارباح والخسائر
عن السنة المنتهية فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٢

منه

	جنيه	جنيه
احتياطى تعويض الموظفين والعمال	١٥٨٨	
تخفيضات قيمة بعض الافلام المستغلة عند اعادة تقديرها	٨٠٠٠	
الديون المعدومة	١٦٦٤٤	
		٢٦٢٣٢
جريدة مصر الناطقـة ـ زيادة المصروفات عن الايرادات		١٦٢٤٣
		٤٢٤٧٥

لـــه

	جنيه	جنيه
الارباح بعد خصم كافة المصروفات والاستهلاكات والفوائد وخلافه		٢٦٥٦٣
الرصيد ـ الخسارة المرحلة للميزانية		١٥٩١٢
		٤٢٤٧٥


لتعتمدوا على
إنارة جيدة
استعملوا
لمبات
فيليبس
PHILIPS

البنك التجارى المصرى

شركة مساهمة مصرية

قرارات الجمعية العمومية للمساهمين

المنعقدة فى ١٩ يونيه ١٩٥٣

بعد سماع تقرير مجلس الادارة وتقرير مراقبى الحسابات قررت الجمعية العمومية العادية ما يأتى :ـ

أولا ـ الموافقة على تقرير مجلس الادارة .

ثانيا ـ الموافقة على تقرير مراقبى الحسابات .

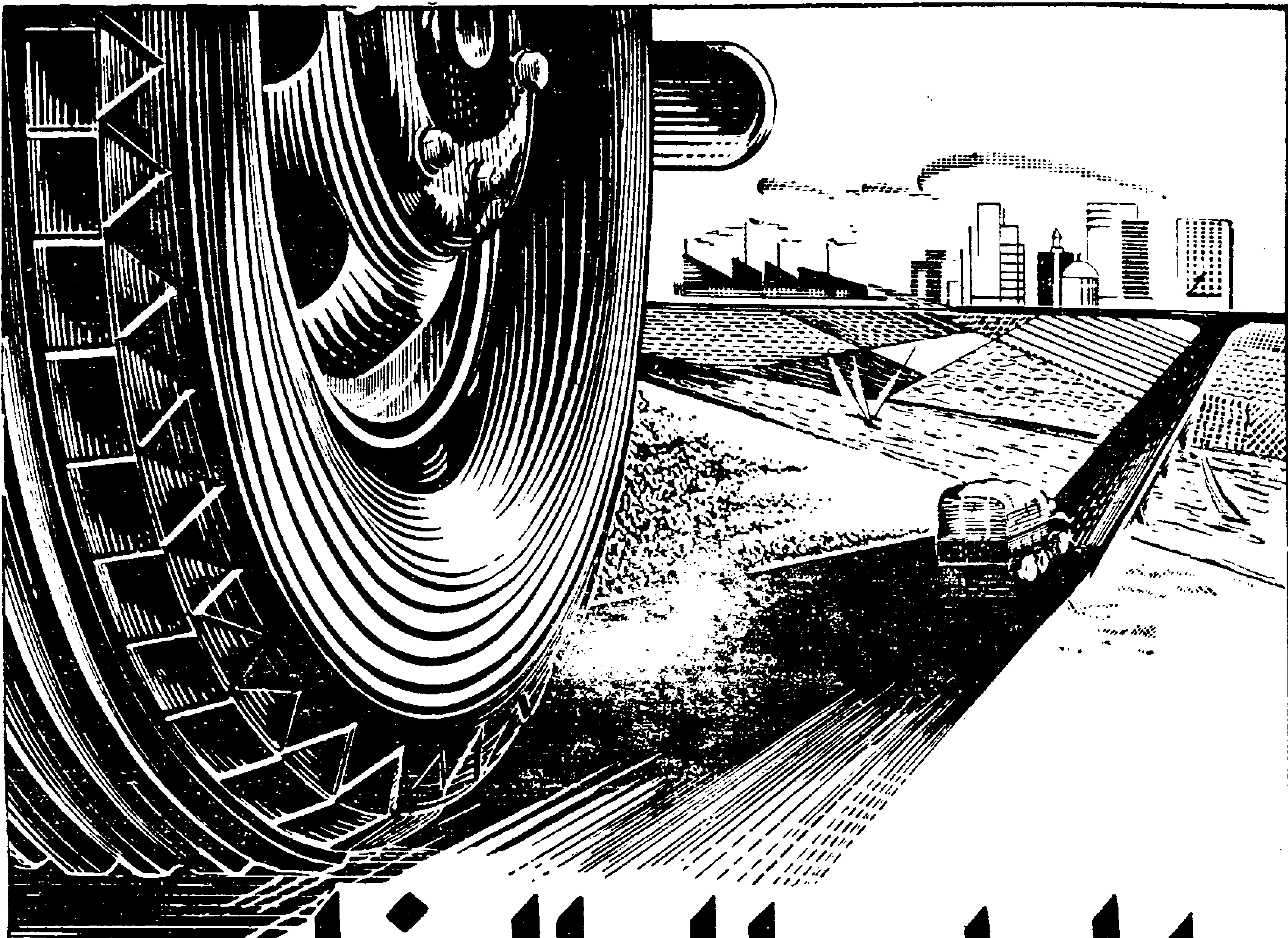
ثالثا ـ الموافقة على الحسابات المنتهية فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٢ واخلاء طرف حضرات أعضاء مجلس الادارة عن السنة المذكورة .

رابعا ـ الموافقة على توزيع الارباح وتحديد قيمة الكوبون بمبلغ ١٢ قرشا صافيا للسهم تدفع ابتداء من ٢٥ يونيه سنة ١٩٥٣ مقابل تقديم الكوبون رقم ١٥ أو شهادات الاسهم الجديدة لختمها .

خامسا ـ الموافقة على تعيين حضرة الاستاذ عبد السلام الشاذلى عضوا بمجلس الادارة .

سادسا ـ الموافقة على اعادة انتخاب حضرة الاستاذ ليون كاسترو عضو مجلس الادارة الذى انتهت مدة عضويته .

سابعا ـ الموافقة على اعادة انتخاب حضرتى ا . ر . كوبر و ا . ج هالس مراقبى الحسابات عن عام ١٩٥٣ وتحديد مكافأتهما بمبلغ ٣٠٠ جنيه مصرى للسنة المذكورة .



طبعت بمطابع ((أخبار اليوم))



الاقتصاد والمحاسبة

العدد ٥٧ — ١٥ يوليو ١٩٥٣

صاحب الامتياز : عبد الله فكرى اباظه رئيس نادى التجارة
رئيس التحرير : أحمد عنان

الثمن ١٠ قروش

فى هذا العدد

بطء الاجراءات الحكومية

من أكبر العوامل المعوقة للانتاج ، ما كان منه حكوميا أو تجاريا حرا ، بطء الاجراءات الحكومية وكثرتهـا وتشعبها ، ومماطلة الهيئات الرسمية فى الفصل فى الامور التجارية المنظورة أمامها .

ولو أحصى عدد القضايا المرفوعة أمام القضاء من الحكومة على الشركات أو الافراد ، أو العكس ، والمدد التى يستغرقها نظر هذه القضايا ، وساعات العمل المقدرة بالمال التى تضيع بددا على الحكومة وذوى الاعمال ، لتجاوزت الارقام كل تقدير ولبلغت الخسارة التى يتكبدها الاقتصاد القومى ملايين وملايين فى كل عام .

ولهذا نعتقد أن اعادة النظر فى الجهاز الحكومى من أساسه أمر تقتضيه مصلحة الانتاج القومى ، لان الأداة الحكومية بوضعها الحالى وباجراءاتها المعقدة وبتعدد جهات الاختصاص فيها ، وبكثرة الرؤساء والمرؤوسين الذين يجب أن يوقعوا على الاوراق والبيانات ... انما تصبح أول عنصر من عناصر تعطيل الانتاج بلا مبرر أو مسوغ .

واذا كانت الحكومة تساهم فى الانتاج الاقتصادى للبلاد ، فأن مساهمتها ثانوية بالنسبة لما تقوم به الشركات والمصانع والافراد من أوجه نشاط تجارى وصناعى لا تقوى عليها الأداة الحكومية ، و ما دامت الحكومة — بطبيعة تكوينها — قوامة على أعمال هذه الشركات رقيبة على نشاطها مشاركة لها فى أرباحها وأوجه دخلها ، فواجب عليها محتم أن لا تقف حجر عثرة فى سبيل نموها واطرادها باجراءاتها التى لا تزال تحمل طابع البطء والتسويف والمماطلة .

والذى نراه هو أن توضع سياسة عامة فى الأداة الحكومية ، بجميع مصالحها واداراتها ، تنص على البدار بانجاز جميع المعاملات الخاصة بالشركات وأفراد الجمهور ، مع سرعة الرد كتابة على كل مذكرة أو خطاب أو استفسار مما يوجه الى الحكومة . فكثيرا ما تصم الحكومة أذنيها عن الاصغاء الى الشكاوى الفردية التى تقدم اليها ، وكثيرا ما لا يكلف الموظفون أنفسهم عناء الرد على المكاتبات التى تصل الى المصالح التى يعملون فيها ، مع ما فى هذه المكاتبات من طابع الاستعجال والالحاح .

وليس أخطر على الحياة الانتاجية لدولة ما من أداة حكومية مرزوءة بالعجزة ،



السياسة المالية

أحسن الدكتور عبد الجليل العمرى وزير المالية والاقتصاد اذ تكلم ، بعد صمت طويل ، عن سياسته المالية . فان هذا الصمت كان يفسر دائما تفسيرات تورث القلق ، ولكن صراحته الاخيرة فى البيان أدخلت كثيرا من الطمأنينة فى نفوس رجال المال والاعمال .

فالذين يعملون فى مجال الاقتصاد ، يطالبون المسئولين عن السياسة المالية والاقتصاد أن يفصحوا دائما عن مقاصدهم ونياتهم ، حتى يستطيع الماليون أن يقرروا لانفسهم السياسة التى يرتأون فيها مصلحة الاعمال التى يقدمون على رعايتها والشركات التى يتولون ادارتها .

وكان أبرز ما فى بيان الوزير قوله بصيغة الوعد الجازم ، أنه لن تصدر تشريعات مالية جديدة ، لان ما صدر منها حتى الآن كفاية لا زيادة بعدها لمستزيد . فرجال الاقتصاد يخشون أن يتباغتوا فى كل يوم بتشريعات جديدة لا يملكون الا احترامها حتى وان انطوت على اجحاف بأعمالهم وانتقاص من حرياتهم . ولرجال المال اذن أن يطمئنوا الى انتهاء فترة التشريع الاقتصادى المالى ، وهذه فترة طابعها الغلاب هو الترقب والانتظار مع ميل الى القلق لا ريب فيه .

واذا كان وزير المالية قد تكلم عن السياسة المالية فبسط جميع نواحيها ، فالدور اليوم دور وزير التجارة ليتكلم كذلك بعد صمت .

الاصطياف فى لبنان

بعد المحادثات الناجحة التى أجراها الدكتور عبد الجليل العمرى فى لبنان لتشجيع الاصطياف الى هذا القطر ، جاء الى مصر الدكتور جورج حكيم وزير الخارجية والاقتصاد اللبناني ليتفق على بعض نواحي قضية الاصطياف ، وتم له تسوية هذه المسألة مع زميله وزير المالية المصرى .

وقد بدأ موسم الاصطياف فى لبنان من شهرين ، واشتدت وطأة الحر فى مصر حتى صار لا يطاق ولا سيما للذين لا يستمتعون بصحة موفورة ، وازدحمت المصايف المصرية بالمصطافين حتى لقد روت احدى الصحف أن ١٢ ألفا يسافرون كل يوم من القاهرة الى الاسكندرية وبور سعيد والمصايف الاخرى طلبا للنسائم الرطبة على الشواطىء .

ولكن الاجراءات الحكومية ، لا تزال تقف عقبة فى سبيل رواد الاصطياف فى لبنان ، ولا سيما الذين درجوا على ذلك منذ ولدوا ، ولم يكفوا عن رحلة لبنان السنوية حتى فى زمان الحرب الاخيرة .

فلعل المسئولين يولون هذا الامر ما يستحقه من اهتمام .

الزيت تحت الماء

من أعجب ما يروى عن زيت البترول ، أن مقادير كبيرة صارت اليوم تنتج منه من تحت الماء ، أى من أعماق المحيطات والخلجان .

وفى المكسيك يستخرج الزيت من عرض البحر ، فتنصب آلات الاستنباط على جزر صناعية ، ويستخرج الزيت غير مخلوط بماء .

ويبدو أن فى منطقة الخليج الفارسى احتمالا كبيرا بأن يكون الزيت غائرا تحت قاعدة الخليج ، لان حقل السفانيا السعودى هو الآن فى المنطقة المغمورة بالماء ، كما أن مناطق أبو ظبى ودبى وساحل الصلح البحرى المطلة على الخليج الفارسى ذات امكانيات كبيرة فى اخراج الزيت من تحت الماء ، مما حدا بالشركات الاجنبية أن تحصل على امتيازات للتنقيب عن هذا المعدن السائل .

وقد عقد أخيرا فى القاهرة مؤتمر للخبراء العرب فى شؤون الزيت احتضنته الجامعة العربية ، بقصد توحيد السياسة البترولية للعرب ، ومنع الزيت من الوصول الى اسرائيل

ولكن يبدو أن هؤلاء ((الخبراء)) ليسوا كذلك ، وانما هم ممثلون ديبلوماسيون لحكوماتهم يتقنون فن الدبلوماسية والاجتماعات، ولا يتقنون فن استخراج البترول ودراسة جغرافية وتوزيعه فى بلدان الشرق وانتاجه وتكريره وما الى ذلك .

ولهذا أغفل المندوبون فى هذا المؤتمر ، بحث ناحية الزيت فى المناطق المغمورة ، وامكان الاهتداء الى زيت تحت سطح البحر الاحمر فى متاخمة الاراضى المصرية ، والاراضى العربية الاخرى التى تحيط بها المياه من كل ناحية . كما أنهم أغفلوا الاتصال بحكومات الولايات والامارات والمشايخ العربية الصغيرة فى جنوب وجنوب شرق الجزيرة العربية حيث تفتقت الارض عن كنوز موفورة من الذهب الاسود .

أما ما يقال عن تهريب الزيت العربى الى اسرائيل ، فهو قول لا يستند الى حقيقة ، لان الشركات المنتجة للزيت فى الاقطار العربية تتشدد بل تغالى فى حرمان اسرائيل من كل قطرة من قطرات الزيت ، خشية أن تفقد الشركات امتيازاتها نهائيا ، ولكن الجامعة العربية — أو ادارة مكافحة التعامل مع اسرائيل فى الجامعة — تقف حتى الآن موقفا لا يمكن وصفه الا بالحماقة . فهى تمتنع عن نشر قائمة بأسماء السفن وناقلات الزيت التى تمر بموانى اسرائيل ، واذا طلب منها نشر هذه القائمة ، أجابت : هذا سر لا يفشى .

فكيف يبقى هذا الامر سرا ، مع أن الواجب يحتم البدء ، بنشر هذه القائمة حتى تعرف شركات الزيت السفن التى يحظر عليها التعامل معها خشية أن تقوم بأعمال التهريب بوسائل التحايل .

وما دام هذا هو مسلك مكتب مقاطعة اسرائيل فى الجامعة العربية ، فلا غرابة اذن أن نجد فى أرقام تجارة اسرائيل الخارجية ما يدل على أن لهذه الدولة تعاملات تجارية مع مصر ولبنان وسوريا ، وهذا أمر لا ندرى كيف تسكت عنه حكومات هذه الدول .

أن قضية الزيت يجب أن تدرس فى مواضعها ، ويجب أن يتولاها خبراء حقيقيون لا مجرد ممثلين دبلوماسيين معتمدين . كما أن مكتب مقاطعة اسرائيل يجب أن يفكر تفكيرا عمليا والا كان عاملا من أكبر عوامل تثبيت دعائم دولة اسرائيل اقتصاديا .

السنيور سانتا كروز سفير أسبانيا يتحدث عن

• المؤتمر العربى الأسبانى التجارى الأول فى بلنسية
• اقتراح بإنشاء غرفة تجارية عربية اسبانية
• تبادل المعروضات الأسبانية والعربية لتعزيز النشاط التجارى

رأيت ، بمناسبة المؤتمر التجارى الاول الذى عقد بين ممثلى البلدان العربية واسبانيا لبحث العلاقات التجارية والاقتصادية بين الجانبين ، أن أتحدث الى السنيور سانتا كروز سفير أسبانيا فى مصر وأن أطلب منه مزيدا من المعلومات عن هذا المؤتمر .

فقال السفير : ان المؤتمر عقدفى مدينة بلنسية بأسبانيا بين يومى ١٥ و٢٠ مايو المنقضى ، وكان المؤتمر بدعوة من الغرفة الرسمية للتجارة والصناعة والملاحة فى بلنسية وتحت اشرافها . والقصد من هذا المؤتمر هو تحسين العلاقات الاقتصادية بين اسبانيا وبلدان الشرق الاوسط على قاعدة التقارب الروحى الطبيعى والتكامل الاقتصادى .

المثلون العرب فى المؤتمر

وقد مثل البلدان العربيةفى المؤتمر الاستاذ محمد كامل سكرتير الغرفة التجارية بالاسكندريةوالاستاذاسحق محمد السكرتير المساعد للغرفة والاستاذ سليمان محمد دجانى من رجال الغرفة التجارية فى القدس والسيد ضياء الدين الرفاعى السكرتير الثانى للمفوضية الاردنية والسيد حمدى حسنين المستشار التجارى بالسفارة المصرية والاستاذ يوسف الفرخ والاستاذ نايف فاضل عن لبنان والاستاذ يوسف عيسى البندك الرئيس العامل للمجلس الاقتصادى العربى وهو من رجال هيئة الامم المتحدة فى ليبيا .

وقد اقترح الاستاذ البندك باسم سائر أعضاء الوفود العربية ، ارسال رسالة تهنئة الى الجنرال فرانكو ، قالوا فيها ان سياسة اسبانيا الودية تجاه البلاد العربية هى التى حدت الى عقد هذا المؤتمر فى بلنسية

نقط الاتفاق

وقد استغرق هذا المؤتمر خمسة أيام استطاع المندوبون بعدهاان يصلوا الى اتفاق على النقط التالية :

أولا : اجراء دراسة كاملة بقدر المستطاع للامكانيات الاقتصادية والمجال التجارى للبلدان العربية ، ولا سيما فيما يتعلق بصلاتها بأسبانيا ، وذلك رغبة فى انشاء القواعد الضرورية لعقد اتفاقات تجارية . وقد تقرر ، ان يقدم كل مندوب شهد هذا المؤتمر اقتراحا الى حكومته راجيا المبادرة فى أقرب وقت ممكن بعقد معاهدات تجارية واتفاقات دفع مع الحكومة الاسبانية

ثانيا ـ افتتاح مخازن عامة فى الشرق الاوسط لعرض السلع الاسبانية فى الاماكن التى تحددها الدول العربية ، مع عرض المنتجات العربية فى اسبانيا

ثالثا ـ انشاء غرفة تجاريةاسبانية عربية ، وكذلك تقرر ان تنشأ فى بلنسية ادارة تجارية اسبانية عربية مقسمة الى أقسام بعدد البلدانالعربية الراغبة فى التعاون مع دور العمل الاسبانية

وفى الوقت عينه تنشأ ادارات من هذا النوع فى كل غرفة تجارية عربية رغبة فى تنسيق العلاقات الاقتصادية ، وهو شرط ضرورى لاستثمار النشاط التجارى الاسبانى وكذلك النشاط العربى .

ويطلق على هذه الادارة اسم «ادارة التجارة الاسبانية العربية » وتكون مهمتها ان تيسر على جميع اعضائها مهمة الحصول على معلومات عن أسعار السلع وشروط شرائها ونقلها ،وأجور النقل والتأمين والتعبئة ووسائل الاستعمال ، والتمويل والائتمان والدفع والتحويل والاتفاقوالرسوم الجمركية .. وغير ذلك من المعلومات كما ان هذه الادارة تزود جميع الذين يتصلون بها بما يعوزهم من معلومات من شأنها تحسين العلاقات التجارية بين البلدان المنضوية تحت لوائها

وختم السفير الاسبانى حديثه قائلا : ان هذه خطوة أولى ، وهى خطوة واسعة لتحقيق التعاون فى المجالين الاقتصادى والتجارى بين البلدان العربية ـوفى طليعتها مصرـ وبين أسبانيا . والاسبانيون حكومة وشعبا يضمرون لمصر والعرب أحسن آيات الود ، وقد تجلى هذا الشعور المتبادل فى أجلى صوره عندما زار مصر فى أوائل العام الماضى السنيور مارتن أرتاخو وزير الخارجية الاسبانية .

وأعرب السنيور سانتا كروز عن أمله فى أن تلقى هذه القراراتاهتماما من ذوى الشأن بما يعود بخيرالنتائج على الاسبانيين والعرب

م . ا . بولاد

القطن فى الارجنتين

تقدر المساحة المزروعة قطنا فى الارجنتين فى الموسم الحالى (١٩٥٢ــ ١٩٥٣) بنحو ٥٨٢ر١٢٥ هكتارا معظمها فى المناطق الشماليةالشرقية من البلاد .

زيادة الجرايات فى بريطانيا

زيدت أخيرا الجرايات المخصصة للافراد من الزبد واللحم فىبريطانيا، فأصبح نصيب الفرد من الزبد أربع أوقيات فى الاسبوع بدلا من ثلاث ، بينما أصبح للفرد الحق فى شراء كمية من اللحم تعادل قيمتها شلنين وأربعة بنسات فى الاسبوع بدلا من شلنين فقط .

في السياسة الاقتصادية :

الحرية الاقتصادية والتزمت في فرض القيود

ضرورة التدرج في إلغاء القيود كلما زالت ضرورتها . الحيلولة دون " تسرب " التشريعات التي صدرت لظرف خاص

الناس في ما يتعلق بالسياسة الاقتصادية نوعان : نوع يؤمن بالحرية في أوسع مجالها مادامت حرية تتحكم فيها النواميس الطبيعية كناموس العرض والطلب ، ونوع يؤمن بالتزمت وفرض القيود والسدود حتى يكون كل ما يجرى في داخل البلاد او في خارجها بعلم الحكومة وموافقتها .

وفي رقعة الشرق الاوسط - على مابين أعضائها من تقارب وأوجه شبه - مثال واضح على هذين الرأيين المتضاربين . فسوريا ولبنان مثلا ، يؤمنان بسياسة الحرية المطلقة ، سواء في شراء العملات الاجنبية أو في بيعها أو في الاصدار والاستيراد . والفرق الوحيد بين الحكومتين ، هو أن حكومة لبنان تسمح باجراء جميع هذه العمليات التجارية بغير علم الحكومة ، بينما تصر حكومة سوريا على أن تتعرف سلفا ما هي السلع التي تستورد ، وما هي السلع التي تصدر ، وما هي العملات الموجودة في المصارف المحلية من النقد الاجنبي وما هي المبالغ المحتفظ بها في المصارف الاجنبية لحساب ممولين سوريين .

اما مصر ، وهي داخلة بغير ريب في نطاق مجموعة شعوب الشرق الاوسط، فقد أخذت نفسها بسياسة التزمت حتى صارت كل خطوة من خطى الاقتصاد محاطة بألوان شتى من تدخل الادارة واشرافها وتوجيهها .. فالعملات الاجنبية حرام على الناس ، والتداول فيها يعاقب عليه القانون ، وتجارة الاصدار لا تتم الا بعد الحصول على تراخيص من وزارة المالية وادارة النقد ، وتجارة الاستيراد مقيدة بمثل هذه القيود . والضرائب على الاعمال التجارية قد ارتفعت ، باعتراف وزير المالية في أحاديثه الاخيرة ، أضف الى ذلك ان التشريعات الجديدة شملت كل مرفق من مرافق الانتاج حتى صار الحصول على أي رخصة أو فتح مكتب ، أو حتى استخراج رخصة سيارة خاصة أو سيارة نقل ، عملية من أشق العمليات التي يتعين على رجل الاعمال أن يصادفها في حياته اليومية ..

والذي لا ريب فيه ان القصد من هذه التشريعات ، في مصر كما في سوريا لبنان ، هو تنظيم الاحوال الاقتصادية تنظيما يضع حدا لكل تلاعب أو استباحة مما لا يجيزه العرف ، بل القانون ، ولكن الذي لا ريب فيه كذلك أن الاستكثار من هذه القيود يؤدي - بحسن نية - الى تثبيط الهمة وقعود رجال الاعمال عن ارتياد هذا المجال الانتاجي .

وقد أذيع أخيرا ، بحث عن الاستثمارات الامريكية في خارج الولايات المتحدة وعن الشروط التي يتطلبها ذوو المال الامريكيون لاستثمار اموالهم في اقتصاديات البلدان الاجنبية . وقد اشترط هؤلاء ان تتوفر ستة عوامل تهيىء الجو الطيب للاستثمارات الاجنبية وهي :

اولا - الاطمئنان الى عدم مصادرة هذه الاموال أو نزع ملكيتها .

ثانيا - الاطمئنان الى أن الاموال المستثمرة يمكن بسهولة تصفيتها عند اللزوم .

ثالثا - الاطمئنان الى عائد مغر .

رابعا - الاعتدال في فرض الضرائب بحيث لا تنطوي على اجحاف .

خامسا - أن تكون تشريعات العمل والتشريعات الاجتماعية عملية .

سادسا - أن تكون هناك حكومة مستقرة .

وهذه الشروط الستة تبين الى أي مدى يحب المال الاجنبي أن تتاح له الحرية والانطلاق في البلد الذي يساهم في استثمار موارده الطبيعية .

وقد حرصنا في الاعداد الفائتة من مجلة « الاقتصاد والمحاسبة » على أن نستفتي ذوي الخبرة والمسئولية في هذين المنهجين ، وهل يؤثرون سياسة الحرية او يختارون سياسة التزمت .

فكان من انصار الحرية الاستاذ حسين فهمي رئيس المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومي الذي جاهر بعدم جدوى القيود المفروضة على تداول الاموال ، وقد عاد الى ترديد آرائه هذه في حديث جرى لنا معه أخيرا ..

ثم سألنا المستر جيفرسون كافري السفير الامريكي في مصر عن امكانيات استثمار رءوس الاموال الاجنبية في مصر ، ولا سيما في مشروعات انتاج الزيت ، فقال ان الشركات الامريكية ستبدي اهتماما باستثمار رؤوس الاموال في الكشف عن موارد أخرى من الزيت بشرط الا تكون الشروط والاحوال التي يجري في ظلها هذا النشاط أقل ملاءمة من الشروط والاحوال السائدة في بلدان أخرى .

وأثار الاستاذ جمال قطبي المدير العام المساعد لشركة مصر للطيران اعتراضا شديدا على القيود المفروضة على السفر الى الخارج مبينا عواقب ذلك على النشاط الجوي المصري وعلى المنزلة العالمية لمصر كمطار حيوي هام .

وقال المسيو هنري بياه دي فيشر وزير سويسرا المفوض في مصر ان المال كالغادة الحسناء ذات الدلال وليس هناك غادة أشد حساسية في دلالها من رأس المال فاذا لم تجد عناية ورعاية واهتماما افلتت وهربت

ونادى بمثل هذا الرأي المسيو فيسير ، المستشار الاقتصادي للمفوضية السويسرية .

أما وزير اليابان المفوض فقد قال انه يحسن بدول العالم الا تبالغ في القيود المفروضة على المرافق التجارية لانها تشل الاقتصاد القومي .

وابدى الاستاذ عبده نجيم وكيل الغرفة التجارية بمنطقة القنال قلقه على الحالة الاقتصادية في الموانى

المصرية بعد الكساد الذى ألم ببور سعيد عقب الغاء المنطقة الجمركية الحرة .

وتحدث الدكتور ميلاس سفير اليونان ، فأكد أنه من المستحسن التخفيف من غلواء القيود التجارية ولا سيما رخص الاستيراد واجراءات منح تأشيرات الدخول لان ذلك يؤدى الى شلل الاسواق .

وقال السيد خلوصى احمد فؤاد طرغاى سفير تركيا فى مصر ان القيود التى تفرضها الحكومة لا تجدى الا فى فترات التنظيم الاقتصادى ، اما فى الظروف المعتادة فيحسن العدول عنها .

***

هذا الاستفتاء الذى قمنا به يوضح اتجاهات ممثلى الحكومات الاجنبية فى مصر فى شأن قيود الاقتصاد المفروضة . ومع ان كلامهم ينصرف عامة الى المبادىء لا الى التفاصيل ، فان لمصر ان تنتفع من هذه الآراء فى تنظيم سياستها الاقتصادية .

والذى لا ريب فيه ـ وهذا هو ما أعلنه وزير المالية المصرية فى تصريحاته الاخيرة ـ أن جميع القيود التى فرضت فى بضعة الاشهر الاخيرة هى بقصد تدارك الحالة الاقتصادية السيئة التى وقعت فيها مصر نتيجة لعهود الارتجال والفوضى التى تداولت الحكم ، واستهانت بميزانية الدولة واستباحت مقدساتها واسرفت فى الانفاق أسرافا أوقعنا فى الازمة الحاضرة . ومعنى ذلك أنه متى انجابت هذه الغمة وزالت أسباب هذه الضائقة ومسبباتها ، وجب أن تعود البلاد الى سياسة الحرية التجارية ، وهى فى عرف الفاقهين فى شئون الاقتصاد خير سياسة عملية

وان نظرة الى الاحوال الاقتصادية فى الشرق الاوسط ، لتكفى للبرهان على ان البلاد التى تأخذ نفسها بسياسة الحرية ، ترفل فى بحبوحة من الترف والرفاهية مثل تركيا وسوريا ولبنان . أما البلدان التى فرضت على نفسها الوانا شتى من القيود ، سواء على الصادرات أو على الواردات أو على تداول العملة ، فقد أعسرت نفسها ونفرت منها رؤوس الاموال الاجنبية .

والملاحظ اليوم أن سكان البحرين والكويت والبلاد العربية السعودية اذا أرادوا الاصطياف او العلاج ، يمموا شطر لبنان حيث يجدون من التسهيلات الحكومية ما يطمعهم فى زيادة مدة الاقامة ، والتوسع فى الانفاق والتردد بكثرة على هذا القطر .

والملاحظ كذلك ان تجارة الترانزيت قد تحولت عن الموانى المصرية الى الموانى اللبنانية وموانى اسرائيل . وستتحول قريبا الى ميناء اللاذقية السورى بعدما تكتمل منشآته ومرافقه .

ويلاحظ كذلك ان الشركات العالمية التى أرادت فتح فروع لها فى الشرق الاوسط حارت بين ان تفتح هذه الفروع فى استنبول أو فى حيفا ـ أى فى تركيا أو فى اسرائيل .. وهناك شركات أخرى اختارت لبنان مركزا رئيسيا لفروعها فى الشرق الاوسط وعلة ذلك ان جو الحرية الاقتصادية مكفول فى هذه الدول . وليس هو كذلك فى البلدان الاخرى .

والذى يرتجى هو أن يلغى بالتدريج كل قيد كلما تبين أن ضرورته قد زالت ، حتى لا يثقل كاهل الاقتصاد المصرى بأعباء لا مدعاة لها . . وقد اعتدنا فى مصر أن نجد كثيرا من القوانين تترسب وتبقى حتى بعد أن تزول ضرورتها . وهذا خطأ ينبغى تداركه .

وديع فلسطين

أرقام واحصاءات

انخفاض صادرات أمريكا

فى الربع الاول من عام ١٩٥٣ كادت الثغرة بين صادرات الولايات المتحدة ووارداتها تسد ، ولم يكن الفرق بينهما سوى ١٩٤ مليون دولار واذا أدخلنا فى حسابنا موازين المدفوعات الاخرى ، تبين أن جميع دول العالم استطاعت كمجموعة أن تزيد رصيدها من الذهب والدولار زيادة جوهرية

وفى هذه الفترة من السنة (أى الربع الاول) انخفضت صادرات أمريكا التجارية بنحو ٢١ فى المئة عن مستوى الربع الاول من عام ١٩٥٢ بينما جملة الصادرات ـ بما فى ذلك الشحنات الصادرة طبقا لبرنامج الامن المتبادل ـ كانت منخفضة بنحو خمسة فى المئة عنها فى العام الفائت

ومن المواد التى تعرضت صادراتها لانخفاض كبير عن مستواها فى الفترة عينها من العام الفائت القطن الذى انخفضت قيمة صادراته من ٣٧١ مليون دولار الى ١٤٦ مليون دولار والفحم فقد انخفض من ١٤٣ مليون دولار الى ٥٨ مليونا

كما انخفضت صادرات الولايات المتحدة من القمح والدقيق والورق وزيت التشحيم والادوية . أما صادرات الآلات والمركبات فقد زادت زيادة كبيرة عن مستوى الربع الاول من عام ١٩٥٢

١٧٢ معرضا دوليا تقام هذا العام

يبلغ عدد المعارض التجارية الدولية التى ينتظر عقدها فى هذا العام ١٧٢ معرضا . والمتوقع ان يكون عدد رواد هذه المعارض ١٠ ملايين نسمة

رؤوس أموال الشركات فى مصر

جاء فى تقرير مصلحة الملكية الصناعية بوزارة التجارة والصناعة ان رؤوس الاموال المقيدة بالسجل التجارى عن الشركات التى مركزها العام فى مصر فى خلال شهر مايو ١٩٥٣ هى كما يلى:

شركات تضامن تجارية ٢٣٣ر٩٨٦ جنيها ، وشركات تضامن صناعية ٤٠ر١٦٠ جنيها

شركات توصية بسيطة تجارية ١٣٤ر٨٧٢ جنيها و١٤٩ مليما وشركات توصية بسيطة صناعية ٥٦ر١٠٠ جنيه

شركات توصية بالاسهم (تجارية) ٧ آلاف جنيه

أما رؤوس أموال الشركات التى مركزها العام فى الخارج ولها نشاط تجارى فى مصر فقد بلغت جملتها فى شهر مايو الماضى ٧٨٤ر٨٧٥ جنيها

النظام المالى والنقدى فى سوريا ولبنان

حرية تبادل العملة زادت نسبة القطع الأجنبى فى الدولتين
اهتمام الحكومتين بتجارة الترانزيت عن طريق بيروت
وفرة الاستثمارات الأجنبية بسبب الحريات التجارية

قدم الاقتصادى المعروف الاستاذ يوسف حبيب توتونجي مذكرة الى الدكتور عبد الجليل العمرى وزير المالية والاقتصاد عن النظام المالى والنقدى فى سوريا ولبنان . وقد رأينا أن نجمل ما ورد فى هذه المذكرة التى تلقى ضوءا ساطعا على الاسس الاقتصادية فى هاتين الدولتين الشقيقتين .

الاحوال فى سوريا

اجتاز الاقتصاد السورى منذ عام ١٩٤٥ الى اليوم تطورات كثيرة قلبت الاوضاع السائدة قلبا تاما .

فقد كانت الزراعة فى سوريا من الازمنة القديمة تعتمد على الامطار ، وكانت مقتصرة على انتاج الغلال اللازمة للغذاء ، أما السنين التى يشح فيها المطر ، فكانت البلاد فيها تعانى مرارة الضيق فى أشد مظاهرها .

وبعيد الاستقلال السورى، أخذت الحكومات المتعاقبة تحدث انقلابا فى الزراعة ، حتى لقد قل الاعتماد على زراعة الامطار، وزادت العناية بادخال الرى الصناعة ، وشرع منذ عام ١٩٤٩ فى ادخال زراعة القطن ، **وظلت الحال تتحسن تدريجا حتى بات عند سوريا فى العام الحالى ما يعادل نحو نصف مليون طن من الشعير والقمح والعدس تفيض عن الاستهلاك المحلى ، وتعد للاصدار ، كما أن لديها نحو مليون ونصف مليون قنطار من القطن .**

وهكذا أصبحت جملة الصادرات كافية على الاقل لتغطية ما تحتاج اليه البلاد من المستوردات .

ورغبة من سوريا فى ضمان الاقتصاد القومى ، منعت استيراد جميع الاصناف التى يمكن انتاجها محليا بكميات تكفى للاستهلاك الداخلى .

نظام النقد السورى

كان نظام النقد السورى حتى وقت قريب خاضعا للرقابة ، وكانت الحكومة تستولى على القطع الاجنبى بالسعر الذى تحدده ، الى أن تبينت أن هذا النظام يعوق تقدم البلاد لانه يتجاهل أسعار النقد الحقيقية فى العالم ويؤدى الى ضرر يلحق بالصادرات — ولا سيما بعد أن أصبح الصادر من الانتاج الزراعى موردا من موارد القطع الاجنبى الكبيرة — فاتخذت الحكومة السورية قرارا بجعل نظام النقد حرا طليقا من كل قيد أو شرط ، غير أنها احتفظت لنفسها بالحق فى الاشراف على تسجيل المبالغ التى تنتجها الصادرات من القطع الاجنبى — على سبيل المعرفة بالشىء — وفرضت على المصدرين أن يعلنوا للمصارف المعترف بها عن جميع مقادير القطع الاجنبى التى تدرها عليهم تجارة الصادرات . والحكومة لا تلزم المصدرين بأن يبيعوا القطع الا بالاسعار التى يرونها ملائمة لهم ، ولهم مطلق الحرية فى أن يبيعوها فى أى وقت يروق لهم دون تدخل أو الزام من مكتب القطع .

وتلجأ الحكومة الى هذا النظام لتضمن أن يكون للبلاد كتلة من القطع الاجنبى تكفل لها ما يلزمها من النقد للاستيراد .

ولا يفهم من ذلك أن للمستوردين أى حق فى الحصول على سعر محدد للقطع الاجنبى ، بل ينبغى لهم أن يدفعوا السعر الحقيقى السائد فى الاسواق الحرة للقطع الاجنبى وفقا لتقلبات السوق يوما بعد آخر .

اخضاع الاستيراد لنظام الاذونات

على أن الحكومة أخضعت الاستيراد لنظام الاذونات أو التراخيص ، فلا يجوز للمستوردين شراء بضاعة قبل الظفر سلفا باذن استيراد . وهذا النظام جعل الحكومة تتحكم فى اقتصاديات البلاد بحيث لو طرأ أى طارىء من شأنه تخفيف صادرات البلاد ، وبالتالى تقليل وارداتها من القطع الاجنبى الذى به يتم دفع قيمة المستوردات ، تتمكن الحكومة حالا من وضع حد جديد للاستيراد ، فلا تقع البلاد فى ضيق مالى .

وفى الوقت عينه سمحت الحكومة أخيرا للمستوردين الذين لهم حسابات بالنقد الاجنبى فى الخارج — ويسمى النقد الحر — بأن يدفعوا من مالهم الخاص ثمن ما يستوردونه كيفما شاءوا — على أن يعلنوا عن ذلك وينالوا ترخيصا يعطى لهم دون مشقة . وللحكومة الحق فى أن توجه فى حالات الضيق نظر المستوردين الى الاصناف التى لها أولوية من حيث حاجة البلاد القصوى اليها .

وفى ما عدا ذلك ، فان الحكومة عندما تشترى من المصدر شيئا من العملات الاجنبية التى يكتسبها ، فانها تكون على استعداد لان تبيع لهذا المصدر نفس الكمية من العملات الاجنبية المشتراة منه ، بالسعر المحدد فى السوق كل يوم .

وقد أنشأت الحكومة مصرفا حكوميا سمته « مكتب القطع » لا فرق بينه وبين المصارف العادية الا فى أن هذا المكتب يصدر فى كل يوم نشرة بأسعار النقد الاجنبى على أساس الاسواق الحرة فى العالم مثل زوريخ وطنجة وبيروت ونيويورك . وتكون هذه النشرة أساسا للتعامل بالنقد الاجنبى فى ذلك اليوم . ويقوم مكتب النقد باستيعاب وامتصاص جميع النقد الاجنبى المتداول فى السوق بين الافراد والمصارف ، وقد يشترى مكتب النقد مبالغ طائلة حسب الظروف ، وقد يبيعها أو يمتنع عن بيعها وفقا للظروف فى كل موسم من المواسم . وقد اتخذ هذا الاجراء منعا للضغط على سوق النقد فى المواسم التى يفيض فيها الصادر عن الوارد بكميات كبيرة ، فيكون ذلك كاحتياطى عام للنقد الاجنبى فى البلاد

وادارة مكتب النقد تعتمد بطبيعة

الحال على نباهة المشرفين على هذه الاعمال وكفاءتهم وذكائهم ، ومعروف أنها أعمال تنطوى على أخطار جسيمة يمكن تفاديها بسرعة الخاطر واليقظة التامة .

هذا ويحتفظ مكتب النقد فى ميزانيته بجانب من أرباحه كاحتياطى للطوارىء ، حتى لا تعانى البلاد فى شتى الظروف شيئا من الضيق من جراء تقلبات النقد العالمية .

تنمية الانتاج الزراعى والصناعى

وقد رأت الحكومة السورية أن نظام النقد الحر بمنأى عن كل رقابة، هو النظام الذى يشجع البلاد على تنمية انتاجها الزراعى والصناعى والتجارى ، كما أنه يشجع رؤوس الاموال الاجنبية على أن تستثمر فى البلاد ، لانه أباح دخولها وخروجها بحرية تامة دون أى تحفظ ، كما أنه ضمن بهذا النظام المحافظة على رؤوس الاموال السورية وابقاءها فى البلاد فلا تتسرب الى الخارج ، علما بأن لجميع الافراد السوريين الحرية التامة فى الاحتفاظ بالنقد الاجنبى الناتج عن الاصدار ، فى حسابات خاصة بأسمائهم فى المصارف السورية . كما أن لهم الحرية فى حفظ ما يملكون من النقد الاجنبى الحر فى حسابات بأسمائهم فى المصارف العالمية — أينما كانت — ولهم أن يبيعوا هذا النقد أو يتداولوا به بحرية تامة .

وبديهى أن أصحاب رؤوس الاموال لا يستطيعون أن يفكروا فى استثمار أموالهم فى الخارج الا اذا كان ذلك لمنفعة لا يجدون مثلها فى داخل البلاد. وما دامت حرية نقل الاموال مكفولة لكل فرد من أفراد الشعب ومن الاجانب ، فلا يمكن لأحد أن يرى منفعة له فى خارج بلاده الناشئة التى تبشر بمستقبل باهر ، يزيد كثيرا على الامكانيات الحاضرة

النقد الحر يشمل مرافق الحياة

وقد شمل نظام النقد الحر جميع مرافق الحياة ، فرفعت القيود عن المسافرين والسائحين وأصبح لهم الحق فى دخول المناطق الجمركية والخروج منها حاملين معهم ما يشاءون من النقد الاجنبى أو السورى دون حد أو رقابة من أى نوع .

ومن النتائج المباشرة لهذا النظام أن أصبح السائحون ينفقون دون حساب ، اعتقادا منهم أن النقد الاجنبى الذى معهم والذى يبيعونه بسعر السوق الحرة ، يمكنهم من الاسراف فى المعيشة ، مع أن الحقيقة أنهم يصرفون فى البلاد مبالغ لم تكن فى حسبانهم .

أما الافراد السوريون أنفسهم ، فانهم مع كل الحرية المتاحة لهم ، لا يصرفون الا ما تسمح به ايراداتهم فى نطاق ما طبعوا عليه من حب فى التوفير والاقتصاد .

والنتيجة المباشرة الاخرى هى أن البلاد نهضت بحركتها المصرفية الى مستوى الاسواق العالمية الحرة ، لان هذه الحرية جعلت الحركات المصرفية تتجاوز أعمال الصادرات والواردات السورية

نظام اصدار ورق النقد

كان اصدار ورق النقد الى مدة قريبة من اختصاص بنك سوريا — لبنان ، الذى كان يتحكم فى الحركة المالية تحكما ضارا فيمنع الرخاء كيفما شاء ، ويفتح يده عندما يرى لذلك سببا يطابق المصلحة الاجنبية

ولكن الحكومة السورية أنشأت أخيرا مصرفا سمته « مصرف الاصدار » يتولى وحده اصدار ورق النقد ، ويمول المصارف جميعا بصفة عامة وبدون تحيز ، مقابل فائدة يتقاضاها عن التمويل . وأصبح بنك سوريا — لبنان من العملاء العاديين لهذا المصرف . والنتيجة المنطقية لهذا النظام ، هى أن البلاد استقلت استقلالا نهائيا عن النير الاجنبى ، وصار لعملتها الصادرة غطاء من الذهب والعملات الاجنبية ، وأصبح مجموع النقد الاجنبى الذى تحت اشراف مكتب النقد غطاء قوميا للعملة السورية ، لان هذا النقد تم شراؤه بالعملة السورية المتداولة .

وبيت القصيد فى هذه الانظمة الجديدة كلها ، هو أن سوريا تقدمت فى انتاجها الزراعى والصناعى لدرجة لم تكن تحلم بها منذ سبع سنين أو ثمان ، بالنسبة الى عدد السكان ، وأصبحت قادرة على الاعتماد على الفائض من القطع الاجنبى المتدفق على البلاد باقرار حرية النقد الكاملة

رؤوس الاموال الاجنبية

وصار من المقطوع به أن رؤوس الاموال الاجنبية وجدت لها مرتعا خصيبا فى البلاد السورية معتمدة على أن لها الحرية فى الخروج وقتما تشاء ، علما بأن الحكومة السورية لا تضمن لأى ممول يرغب فى انشاء مصنع أو زراعة أو أي مشروع فى البلاد، الوسائل التى بها يستطيع بيع أو تصفية أعماله والخروج بأمواله . والحكومة لا تضمن له الا حرية الاعتماد على الاحوال والاسعار التى فيها يتخذ مثل هذا القرار .

وتبعا لذلك ، فكل من أراد أن يدخل الى البلاد برأس مال ، فان هذا المال يصبح فى معظم الاحوال بلا مخرج ، ولا يفكر أصحابه فى اخراجه من البلاد لاسباب طبيعية .

الاحوال فى لبنان

تختلف حالة الاقتصاد فى لبنان اختلافا عاما عنها فى سوريا ، اذ أن الموارد الطبيعية والزراعية تقل فى لبنان بكثير عما هى عليه فى القطر الشقيق المجاور .

ويقول الاستاذ يوسف توتونجي انه كان مدعوا فى عام ١٩٤٤ عند رئيس جمهورية لبنان ، فسأله الرئيس رأيه فى انماء الاقتصاد اللبنانى . ولكنه اعتذر من عدم ابداء رأى مسهب قائلا : ان الحالة واضحة لا تحتاج الى تفسير كثير ، لان للبنان موردين أساسيين هما الزراعة الجبلية التى يناهضها بلد آخر مجاور ولا سيما فى الفاكهة مثل التفاح والكمثرى والكريز . ومن ناحية أخرى مورد الاصطياف ، لان جبال لبنان جميلة وهى تحتاج الى اصلاح سياحى حتى يتشجع سكان البلاد المجاورة على ارتياد لبنان فى فصلى الصيف والشتاء .

هذا وقد اتجهت الانظار الى زراعة التفاح فى لبنان ، فأصبح يصدر فى الوقت الحالى نحو ٧٠٠ ألف صندوق (كل صندوق زنته ٢٠ كيلوجراما) وينتظر أن ينمو هذا القدر حتى يصل الى خمسة ملايين أو ستة ملايين صندوق فى غضون السنين الخمس القادمة .

وخشية عدم الاهتداء الى أسواق تستهلك هذه الزيادة فى انتاج الفاكهة، ألفت شركات لبنانية لصناعة تجفيف الفاكهة بأشكال منوعة .

أما الاصطياف ، فقد تحسن فى لبنان تحسنا سريعا محسوسا ، وأصبح الايراد القومى من هذه الناحية أساسا يعتمد عليه فى الميدان الاقتصادى

لكن هذا كله لم يكن يكفى ليجعل

(البقية على صفحة ٢١)

اتفاقية البترول فى لبنان

وضعت الهيئات الاقتصادية اللبنانية تقريرا عن الاتفاقات التى عقدها لبنان مع شركتى البترول العراقية والتابلاين بقصد بيان ضرورة زيادة الرسوم التى يتقاضاها لبنان عن مرور البترول فى أراضيه وكذلك بعض الميزات الاخرى نجملها فيما يأتى :

أولا — مراعاة التناسب بين الفوائد التى عادت على الشركتين من مرور الانابيب عبر الاراضى اللبنانية ، اذ توفر شركة التابلاين ٤ دولارات فى نقل كل طن من بترولها فى الانابيب بدلا من البواخر ، وتوفر شركة البترول العراقية ٥ دولارات . والواجب يقضى أما بمقاسمة الارباح مع البلاد التى تمر فيها الانابيب أو تدفع الشركة ضريبة على الارباح الناتجة عن الانابيب

ثانيا — تحصيل ضريبة الدخل على ارباح البترول الخام المباع فى لبنان مع ضمان الاستمرار فى توريده .

ثالثا — توسيع معمل تكرير البترول فى طرابلس ليفى بحاجة البلاد من المنتجات البترولية .

رابعا — الاحتفاظ بحق لبنان فى الـ ٤٠٠ ألف طن المتفق عليها مع الشركتين .

خامسا — المطالبة بأن لا يزيد سعر البترول المستخدم فى الصناعة على سعره فى البلاد المنتجة كالعراق وسواها ، وان تقدم المنتجات البترولية بكميات وأسعار معقولة .

وفيما يلى بيان ماتتسلمه الحكومة اللبنانية من الشركتين من رسوم :

شركة البترول العراقية :	**بآلاف الليرات**
حصة لبنان بواقع نصف رسم تصدير ٣٥ر٧ قرشا عن الطن (٥ر٧ مليون طن)	٢٧٦
دفعة سنوية محددة ٠٠٠ر٤٥ جنيه استرلينى	٤٢٨
المجموع	**٧٠٤**

شركة التابلاين :	
حصة لبنان بواقع نصف رسم تصدير ٣٥ر٧ قرشا عن الطن (١٥ مليون طن)	٥٥١
رسم ترانسيت بواقع ٥ر١ جنيه استرلينى عن كل ١٠٠٠ طن	٢١٤
دفعة سنوية محددة ٠٠٠ر٢٥ جنيه استرلينى	٢٣٨
المجموع	**١٠٠٣**

الدخل الاهلى لسوريا عام ١٩٥٠

لا تزال سوريا تفتقر الى كثير من الاحصاءات الاساسية فى حساب الدخل الاهلى مثلها فى ذلك مثل البلاد العربية الاخرى على درجات متفاوتة ، الا انه قد بذلت محاولات لتقدير الدخل فى سوريا عن طريق الاستعاضة عن الاحصاءات عندما لا تتوافر بتقديرات لها ونظرا لتشابه الظروف فى بعض الاحوال فقد استرشد الاحصائيون السوريون بالطرق والاساليب التى كانت حكومة فلسطين تتبعها فى تقديراتها . هذا وقد حسب الدخل الاهلى عن طريق حساب الدخل من الموارد المختلفة كالزراعة ، الصناعة ، التجارة ، المواصلات .. الخ ..

وقد استند فى حساب الدخل الزراعى الى احصاءات الانتاج الزراعى السنوية وكذلك النتائج التى وصلت اليها حكومة فلسطين فيما يختص بالدخل من الثروة الحيوانية . وفى ميدان الصناعة لم يجر فى سوريا احصاء صناعى بالمعنى الصحيح ، الا أن التقدير اعتمد على الاحصاءات المقتضبة المتوافرة عن بعض الصناعات الهامة ، وقدر الدخل من الصناعات الاخرى بطرق مختلفة مثل الاعتماد على بيانات المستهلك من المواد الاولية المستوردة من الخارج ، وأجريت دراسات نموذجية لتكاليف الانتاج فى مختلف الصناعات طبقت على جميع المصانع للوصول الى القيمة الفائضة فى الصناعة ..

ويبين الجدول التالى الدخل الاهلى السورى فى عام ١٩٥٠ مبوبا تبعا لأهم مصادره :

	الدخل بملايين الليرات السورية	النسبة المئوية من المجموع
الزراعة والمواشى	٥٥٣	٣ر٤٤
التجارة والمالية	١٦٥	٢ر١٣
الصناعة	١٢٥	٠ر١٠
النقل والمواصلات	١١٣	٠ر٩
مستخدمو الحكومة والهيئات العامة	٩٠	٢ر٧
العقارات	٦٤	١ر٥
مصادر أخرى	١٤٠	٢ر١١
المجموع	١٢٥٠	٠ر١٠٠

وعلى هذا التقدير يبلغ دخل الفرد فى المتوسط فى سوريا ٣٨٥ ليرة ، باعتبار أن عدد سكان سوريا يبلغ نحو ٠٠٠ر٢٥٠ر٣ نسمة

هجرة اليهود الى أسرائيل

تعانى أسرائيل كثيرا من الهجرة الشاملة التى دعت اليها فى سنواتها الاولى حتى تمت بمعدل فاق كثيرا الاستثمارات الرأسمالية لجعل أقتصاديات أسرائيل أكثر ملاءمة لاستقبال المهاجرين . ويمثل المهاجرون الذين وصلوا بعد أعلان دولة اسرائيل أغلبية من السكان الحاليين وقد زاد عدد المهاجرين الى اسرائيل خلال الاعوام الاربعة من قيامها على مجموع الهجرة اليهودية الى فلسطين خلال الاعوام السبعين السابقة

ولم يعد أغلب المهاجرون الجدد من أوروبا كما كان الحال قبل اعلان الدولة الجديدة ، بل جاء معظمهم من آسيا وأفريقيا . اذ بينما بلغ عدد الوافدين من آسيا فى السنوات ١٩١٩ — ١٩٤٨ نحو ٤١ ألفا ضمن ٤٥٢ الفا وفدوا الى فلسطين خلال تلك الفترة ، ارتفع نصيب آسيا فيما بين ٤٨ — ١٩٥١ الى ٢٣٧ ألفا من اليهود هاجروا الى اسرائيل . وبالنسبة الى افريقيا جاء منها ٤٠٠٠ يهودى بين ١٩٣٩ و١٩٤٨ وارتفع العدد الى ٩٣ الفا بين ١٩٤٨ و١٩٥١ ، وهبط عدد المهاجرين القادمين من أوروبا فى المدتين تحت المقارنة من ٣٧٧ الفا أو ٨٣ ٪ الى ٣٣١ الفا أو ٥٠ ٪ من المهاجرين جميعهم .

وبينما كان معظم المهاجرين الاول من الرجال غير المتزوجين ، زادت نسبة العائلات فى المهاجرين ، وكانت نسبة الرجال غير المتزوجين بين المهاجرين ٤ر٦٧٪ فيمابين ١٩١٩/١٩٢٣ وانخفضت النسبة بين عامى ١٩٣٩/٤٥ الى ٣ر٥١٪ واستمرت فى الانخفاض منذ انشاء دولة اسرائيل الى ٧ر٣٤٪ وكان لمعدل الخصوبة المرتفع الذى يتمتع به المهاجرون من الشرق بالمقارنة مع مهاجرى أوروبا أن ارتفع عدد سكان اسرائيل عام ١٩٥١ نحو ٤٠ الفا نتيجة زيادة المواليد على الوفيات فقط ، وفى عام ١٩٥٢ فاقت الزيادة الطبيعية لاول مرة الهجرة الصافية .

وكان لطبيعة المهاجرين الجدد اثره فى زيادة نسبة العناصر غير المنتجة — اما لصغرها أو لكبرها عن السن التى تسمح بالمساهمة فى الانتاج — بينما نقصت نسبة العناصر العامة . ومن ناحية أخرى كان هناك تحول فى توزيع السكان حسب الوظائف اذ زاد عدد العاملين بالزراعة من ٦ر١٢ ٪ الى ٩ر١٣ ٪ عام ١٩٥١ أو ٧٠ الف عامل . كما كان التوزيع الجغرافى أكثر ملاءمة بما اظهر من نجاح السياسة التى ترمى الى تخفيف الضغط على الاماكن المزدحمة الى أماكن التعمير الجديدة ففى المدة بين ١٩٤٨ و ١٩٥١ ارتفع عدد السكان فى شمال الجليل بنحو ٢٧٨ ٪ وفى النقب ٨٢٨٪ ، بينما كانت الزيادة فى سكان مناطق تل ابيب ٨٩ ٪ وحيفا ٦ر٧٨ ٪

هذا وقد بلغ عدد المهاجرين الذين وفدوا الى اسرائيل عام ١٩٥٢ نحو ٤ر٢٣ الفا مقابل ١٧٤ الفا عام ١٩٥٠ و ١٧٠ الفا عام ١٩٤٩ ، وبلغ مجموع المهاجرين منذ انشاء دولة اسرائيل حتى آخر عام ١٩٥٢ ، ٧٠٨ آلاف .

استهلاك البترول فى المغرب الاقصى

بلغ مجموع استهلاك تونس ومراكش من المنتجات البترولية فى العام الماضى (١٩٥٢) ٧ر١ من ملايين الاطنان اى بزيادة قدرها ٧ ٪ عن العام الاسبق . وترجع هذه الزيادة الى ما استتبعه التوسع فى الانتاج الزراعى والمعدنى والصناعى من تحسين وزيادة فى وسائل النقل والمواصلات ونشاط فى الطلب على القوة المحركة فى مختلف صورها .

ويستورد المغرب الاقصى معظم احتياجاته من المنتجات البترولية من فرنسا فقد بلغ ما استورده منها فى عام ١٩٥٢ أكثر من مليون ونصف مليون طن وذلك الى جانب الواردات القليلة من بلاد اخرى أهمها ايطاليا . فليس فى بلاد المغرب سوى معمل تكرير واحد فى مراكش بلغ انتاجه فى العام الماضى نحو ١٠٠٠٠٠ طن . اما انتاج الجزائر من البترول الخام وكذلك باقى انتاج مراكش فيشحن الى معامل التكرير فى فرنسا .

ويبين الجدول التالى استهلاك كل من تونس والجزائر ومراكش من المنتجات البترولية المختلفة بالآلاف الاطنان فى عامى ١٩٥١ ، ١٩٥٢

	مراكش		الجزائر		تونس	
	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥١	١٩٥٢
جاسولين	٢٢٨	٢٦٣	٢٠٤	٢٢١	٧٨	٧٩
كيروسين	٣٤	٤١	٥٨	٦١	٣١	٣٥
زيت غازى	٩٨	١٢٣	١٤٤	١٥٥	٧٥	٨٣
زيت وقود خفيف	٣٦	٢٥٣	٢٤	٢٦	٢	٢
زيت وقود ثقيل	١٦٥		١٧٦	١١٩	٨٣	٨٨
شحومات	١٦	١٦	٢٣	١٨	٨	٧
غاز سائل	٤	٧	—	١١	٢	٢
منتجات اخرى	٦٦	٥٥	٤١	٤٣	١٢	١١
المجموع	٦٤٧	٧٥٨	٦٧٠	٦٥٤	٢٩١	٣٠٧

البترول تحت مياه الخليج الفارسى

حصلت شركة البترول الانجليزية الايرانية على حق استكشاف البترول تحت مياه الخليج الفارسى أمام ابو ظبى . كما نجحت نفس الشركة بالاشتراك مع الشركة الفرنسية للبترول فى الحصول على حق الاستكشاف تحت سطح الماء أمام دبى . وكلتا المنطقتين تقع فى المنطقة الساحلية المحايدة بين الكويت والمملكة السعودية .

انشاء بنك للتصدير فى ايران

أنشىء فى ايران أخيرا مصرف لتنمية الصادرات ، ومهمته أن يقدم القروض والمشورة الفنية للافراد أو الشركات التى تشتغل بالتصدير أو بتجهيز السلع للتصدير . كذلك يجوز للبنك الجديد أن يساهم فى رأس مال الشركات الجديدة التى يرى ان انشاءها قد يساعد على تنمية صادرات ايران .

مبيعات سوريا ومشترياتها من العملات الاجنبية فى سنة ١٩٥٢

أعلن مكتب الصرف السورى اخيرا أن مجموع مبيعات سوريا ومشترياتها من العملات الاجنبية فى سنة ١٩٥٢ كان كالآتى :

٣٧ مليون دولار و ١١ مليون جنيه استرلينى و ٨ر٤ مليار فرنك فرنسى و ٣٠٠ الف جنيه مصرى و ١ر٥ مليون فرنك بلجيكى و ١ر٦ مليون فرنك سويسرى و ٢ر٣٤ مليون ليرة لبنانية وحوالى ٣٠٠٠ دينار عراقى وكذلك نحو ٣٠٠٠ دينار أردنى .

ويقدر مجموع هذه العمليات بما يعادل ٣٠٢ مليون ليرة سورية منها ٢٥٥ مليونا تم صرفها بالاسعار الحرة أما الباقى فبالسعر الرسمى .

ضريبة الصادر فى سوريا

قررت الحكومة السورية فرض ضريبة تتراوح ما بين ليرة سورية واحدة وثلاث ليرات عن كل ١٠٠ كيلوجرام من صادرات الحبوب ، وبذلك أصبح منح تراخيص التصدير يتوقف على دفع المصدر لهذه الضريبة وتتوقع الدوائر المسئولة أن تؤدى هذه الضريبة الى زيادة كبيرة فى حصيلة الجمارك التى بلغت ٥ر١٦ مليون ليرة سورية فى الشهور الخمسة الاولى من عام ١٩٥٣ .

العون الامريكى

صرح مستر هارولد ستاسن مدير ادارة العون المتبادل بانه يأمل أن تتمكن الدول الاوروبية فى السنتين القادمتين من الاعتماد على انفسها دون مساعدات اقتصادية من الولايات المتحدة واضاف ان العون العسكرى سيظل ساريا طالما استمرت الحرب الباردة فى أفق المعترك الدولى .

وقد أضاف مستر ستاسن فيما بعد أن من أهداف ادارة العون المتبادل زيادة الاستثمارات الامريكية فى الخارج ومساعدة الدول الاخرى على النهوض بصناعاتها الناشئة وزيادة القوة الشرائية لشعوبها . كما ستقوم الولايات المتحدة بتسليح قوات حلف الاطلنطى بشرائها الاسلحة والمعدات من الخارج .

ملاحظات على بيان وزير المالية

« اننا نريد نقدا وتوجيها ، ولا نريد تقريظا ومديحا .. »

« بكباشي جمال عبد الناصر »

لقد شهد الاسبوع الاول من هذا الشهر تشريعات مالية وتموينية ان اردنا وصفها ، فلا عجب اذا قلنا انها تشريعات جريئة ، وصفة الجرأة هنا ليست بجديدة على رجال العهد الحاضر ، فهم يتصفون اول ما يتصفون بصفة الجرأة والشجاعة فى كل موقف يقفونه .. ولقد جاءت هذه التشريعات المالية بلسما ناجعا لبعض مشكلات موازنة الميزانية التى ظلت تراودنا منذ سنوات عديدة ..

وان كنا نتفق مع الوزير فى بعض مواقفه من الميزانية الجديدة الا اننا نخالفه فى الكثير من النقط والتفاصيل . أما السياسة التموينية فأمرها ظاهر معروف منذ اللحظة الاولى لاعلانها ، فالغلاء المسعور والجشع الجنونى يسودان السوق والتجار .. وليس ذلك بغريب على مصر ، فقد ذاقت من الغلاء فى السنوات الماضية أمر ألوان العذاب لم ينقذنا منه الا التسعير الجبرى الذى فرضته الحكومة فى العام الماضى وأحكمت تنفيذه بكل دقة وحذر ، وعدنا للعذاب ذاته وعينه بمجرد خروج الوزير الذى فرض التسعيرة الجبرية وانتهى بذلك كل شىء جديد فى سياستنا التموينية .

أما السياسة المالية التى رسمها وزيرها المختص فقد كان أبرز ما فيها سياسة التقشف التى طالب مواطنيه باتباعها .. وليست هذه السياسة بجديدة على الفئات التى فرضت عليها ، بل هم قد عرفوها من قديم الزمان ، بل ومارسوها منذ قيام الحرب العالمية الاخيرة ..

ويلخص الوزير سياسته الجديدة لمالية الدولة فى مذكرة مطولة يقدمها بعرض موجز للحالة الاقتصادية التى سادت البلاد فمن انحلال يسود اقتصاديات البلاد الى انهيار يهدد ماليتها ، وفساد يصيب سوق القطن أثر مضاربات غير مشروعة قام بها بعض رجال المال الذين باعوا ضمائرهم رخيصة فى سبيل الكسب .. وكان كل ذلك مدعاة لأن تسرع الثورة فتعصف **بالرجال الفاسدين المفسدين .. وأن** تصارح الثورة مواطنيها بحقيقة الموقف وتطلب اليهم تقديم تضحيات لانقاذ مالية الدولة من الهوة السحيقة التى أوشكت البلاد على الوقوع فيها .. فقد كانت الخزانة خالية الوفاض ، ويدلل الوزير على مدى ما وصلت اليه البلاد من سوء الحالة المالية بقوله : ان العجز فى ميزانية ٥١/٥٢ بلغ نحوا من ٣٨ مليون جنيه ، وهو عجز لم يشهده تاريخ الميزانية المصرية حتى فى أشد أوقات الازمات الاقتصادية التى مرت بمصر .. وكان نتيجة ذلك ان تبدد الاحتياطى الحر كما هبط رصيد الحكومة لدى البنك الاهلى من ٧٥ مليونا فى يناير سنة ١٩٥٠ الى ١٦ر٨ مليون فى آخر يوليو ١٩٥٢ مما اضطر الحكومة للاقتراض من البنك الاهلى فأصبح رصيدها مدينا بمبلغ ٤ مليون جنيه فى أغسطس سنة ١٩٥٢ .. ويشير الوزير بعد ذلك الى عبء الالتزامات القديمة الملقى على عاتق الحكومة مما حدا بها لان تخصص فى ميزانياتها مبالغ طائلة لمقابلة هذه الالتزامات .. والى أن التضحيات الجديدة التى يطلبها من الشعب انما مرجعها الى الانهيار المالى الذى كاد يعصف بكيان البلاد ويلقى بها الى فوضى شاملة فى الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية .

ويقول وزير المالية فى مذكرته عن الاسس الجديدة لسياسة الدولة أن مشروع الميزانية الجديد يتضمن أربعة أركان هامة للسياسة المالية الجديدة هى تشجيع زيادة الانتاج ورفع مستوى المعيشة لافراد الشعب والتغلب على الكساد الذى يسود السوق التجارية وأخيرا سياسة التقشف فى الانفاق الفردى وهى أبرز ما فى هذه السياسة من أركان .. والاركان الثلاثة الاولى تعتبر البرنامج الرسمى **لسياسة الحكومة فى المستقبل ، أما** الركن الرابع فهو بمثابة سند للأركان الثلاثة الاولى .

والعجيب فى أمر سياستنا المالية والتموينية الجديدة انها تنطوى على كثير من المفارقات . . فالتقشف وان كان يصلح لأن يكون أداة لتغطية العجز الذى تعانيه الميزانية الا أنه بصورته المرسومة له فى الميزانية الجديدة لا يصلح لهذه المهمة .. فهو ان صلح اليوم ، فلن يصلح غدا ، شأنه بالضبط كشأن المسكن الذى يتعاطاه المريض فهو علاج موقوت لا يصلح لشفاء المريض من مرضه العضال .. والتقشف هو الآخر علاج موقوت لا ينفع أن يكون علاجا حاسما لكل مشكلة تعترضنا .. لان الحياة الاقتصادية السليمة يجب ألا تعرف مجالا للنكسات تعاودها بين الحين والآخر وألا تعرض الاقتصاد القومى للمهالك .

واقتصادياتنا المصرية هى جسم المريض ، وسياستنا المالية الجديدة هى الدواء الذى كتبه الطبيب المختص .. والحق أن من يقرأ تذكرة الطبيب وينعم النظر فيها يعرف من أول وهلة أن ماكتب فيها ماهو الا دواء مسكن فقط ، فهو ان ساعد المريض اليوم على التماثل للشفاء ، فلاشك أنه يخدر جسده لتحمل آلام المرض ، وربما سبب له مضاعفات خطيرة

ان حياتنا الاقتصادية مليئة بالمتناقضات .. وسياستنا المالية الجديدة هى الاخرى مليئة بالمفارقات

أولا ـ الموظفون .. وتخفيض علاوة الغلاء :

تنادى السياسة الحكومية فى عهدها الجديد بالانتاج وتبحث عن شىء أطلقوا عليه كلمة الموظف المنتج والموظف غير المنتج .. وهذه سياسة رشيدة كان يجب أن تسود الدواوين **الحكومية منذ سنوات عديدة ..**

وتنادى هذه السياسة بالانتاج بين الموظفين وتشجيع الموظف المنتج وتوقيع القصاص على غير المنتج .. فقيل لها ، وكيف نكافىء الاول ونعاقب الثانى ، فقالت لهم انها العلاوات والترقيات ، فهى كفلية بالحث على العمل وتشجيع الانتاج واصلاح الاداة الحكومية ، لذلك اقترحت السياسة الجديدة أن تمنح العلاوات الدورية وعلاوات الترقية على حسب الكفاءة وليس كما كان من قبل بالاقدمية .. وهذا شيء جميل حقا .. ولكن الامر لم يدم على هذا المنوال فصدر مشروع الميزانية الجديدة يحمل بين طياته قرارا بتخفيض اعانة الغلاء بنسب متفاوتة تبدأ من ١٠٪ الى ٥٠٪ ، وعلاوات الترقية بنسبة ٥٠ ٪ ، وبصدور هذا القانون اختفي الحافز على الانتاج بين موظفى الدولة لا لأنه أنقص من حقوقهم ، ولكن لان الموظف أصبح يشعر أنه لن يستفيد من علاوة الترقية التى تعطى له فى نهاية كل عام نتيجة نشاطه وكفاءته . . والاعجب من هذا اننا نسمع اليوم باقتراح جديد ينص على اشتغال موظفى الحكومة بعد الظهر فى فصل الشتاء ، أسوة بموظفى الشركات ، ولكن شتان مابين الاثنين فموظف الشركة يعمل ويكد لانه يشعر أنه سيكافأ آخر العام وهو يعمل بعد الظهر عن طيب خاطر لانه يشعر بأن الشركة ستعطيه أجرا يوازى عمله وتعبه ، أما فى الحكومة فالامر على النقيض ، فهناك تسعيرة موحدة تسرى على الجميع ، وليس هناك مكافآت أو منح تحفز الموظف الحكومى على العمل وتشجعه على الجد والنشاط .

لست أحب لموظفي حكومتنا الكسل والتكاسل ، وانما أود أن أقول أن السر فى عجز الاداة الحكومية انما هو المرتبات التى اصبحت تتناقص يوما بعد يوم رغم غلاء المعيشة المتزايد فى كل يوم .. أما علاوة الترقية أو العلاوة الدورية فقد أصبحت أمرا غير ذى موضوع .. وصدقونى انه لو استمر العمل فى دواوين الحكومة ليل نهار فسيبقى الانتاج الحكومى هزيلا ضعيفا كما هو طالما لايوجد أى حافز على الانتاج .. وأحب هنا أن أسوق مثلا رائعا على عجز أنظمة **المرتبات الحكومية ومكافآت الحكومة،** وهو مثل انما استمده من صميم الحياة الحكومية ذات الروتين البالى ، ذلك هو مكافأة الامتحانات المدرسية ولست ممن ينادون بالغائها ، فهذا أمر تقتضيه العدالة الاجتماعية ،وانما هو مثل لفشل الروتين الحكومى .. فقد انتدبت هذا العام للتصحيح فى الشهادة الابتدائية ، واستغرق منا التصحيح احد عشر يوما اذ كان عدد المتقدمين قرابة ثمانية آلاف ، فلو فرضنا اننا اشتغلنا عشرة أيام فقط للسهولة ،وقد كان عددنا مائة مدرس لعرفنا ان متوسط انتاج هؤلاء المائة فى اليوم الواحد هو ٨٠٠ ورقة فى مادة واحدة أى أن متوسط ماينتجه الواحد منهم فى اليوم هو ثمانى ورقات فقط ، أى بمتوسط ورقتين فى الساعة أو أقل ، وهذا متوسط لا يصح بنا ان نطلق عليه كلمة « متوسط » بل .. والسبب فى ذلك ظاهر معروف هو انعدام الحافز على الانتاج .. فلو أن الوزارة كانت تحاسب المدرسين بالقطعة أى بالانتاج لانتهت عملية التصحيح فى يومين أو ثلاثة على الاكثر .. أما وأن العمل الحكومى ينقصه الحافز على الانتاج فسيبقى كما هو عاطلا لايستطيع النهوض بالحياة المصرية .. فما بالك اذن عندما يعرف الموظف بأنه سيحرم من نصف علاوة ترقيته فى نهاية العام ، فلاشك ان انتاجه سيكون هزيلا ضعيفا ،ولن ينفعه أو ينفع الدولة ان تجبره على الحضور فى المساء ، فليست العبرة بطول المدة التى يمكثها الموظف فى ديوانه وانما هى بحوافز الانتاج وعوامل التشجيع التى يضعها صاحب العمل أمام موظفه .. وصدقونى مهما أصدرتم من تشريعات تقضى بفصل الموظف غير المنتج وغيرها من تشريعات ديوان الموظفين الجديدة فلن يصلح أمر الروتين الحكومي والدواوين طالما ان الموظف يشعر بأنه لايأخذ حقه وأنه مهضوم الحق وليس له من نصير .. ولن ينفع الدولة اذن ان توفر من مالية موظفيها ثلاثة ملايين وربع مليون جنيه ، فليست العبرة باجراء تنقلات بين أرقام الميزانية لسد عجزها وانما هى بوجوب مراعاة حقيقة الامور .

ان الدواوين الحكومية ليست أقل خطرا من أى مشروع تنوى الحكومة عمله .. فمادام الروتين الحكومى قد **عرفي بالفشل فلن ينجح أى مشروع** حكومى مهما كانت قيمته ..

وثمة شيء آخر أود أن يعرفه المسئولون فان هذا الانكماش الذى ستحققه السياسة الجديدة سيكون مدعاة لكساد اقتصادى جديد ، اذ انه سيعمل دون شك على خفض مستوى المعيشة بين طبقة الموظفين وهذا بدوره سيؤدى الى الاقلال من شراء السلع الاستهلاكية لضيق ذات اليد .. ومهما قيل ان تخفيض وزن الرغيف لن يؤثر على ميزانية الاسرة، ومهما قيل ان رفع سعر السكر لن يؤثر على ميزانية الانفاق للأسرة ، ومهما قيل ان تخفيض اعانة الغلاء لن يؤثر هو الآخر على حال الافراد فمما لاشك فيه ان سوقنا التجارية ستصاب بكساد جديد وخاصة بعدأن امتصت الخضر التى خرجت بجرة قلم من التسعير الجبرى جزءا كبيرا من ميزانية الانفاق ، فمثلا الباذنجان بعد أن كانت تسعيرته لاتتعدى ١٤ مليما وصلت الاقة منه الى ٤٥ أو٥٥ مليما ومثلها البامية التى ارتفعت من عشرة مليمات الى خمسة وعشرين مليما ، فلا شك ان مثل هذا الارتفاع سيجعل ميزانية الانفاق العائلى على سلع الاستهلاك في أقل حدودها الااذا اعتبرنا البامية والباذنجان من الكماليات ..!!

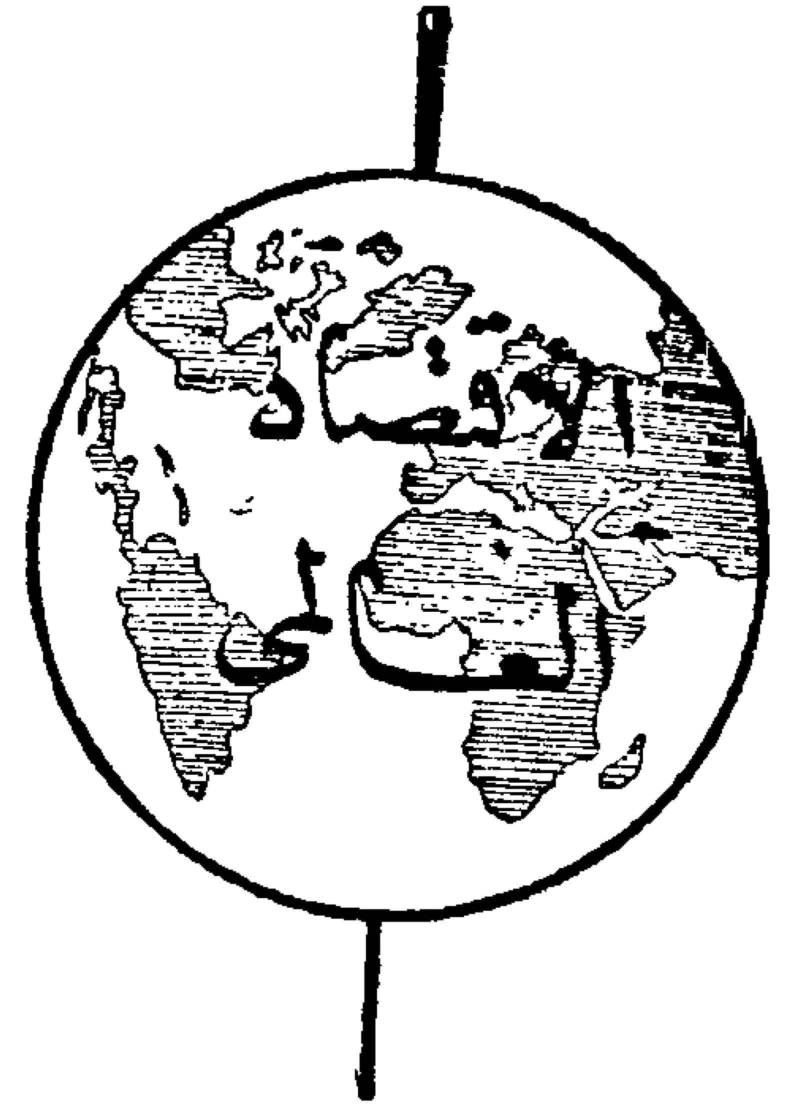
ثانيا ـ رفع مستوى المعيشة .. أمر لاتحققه سياسة التقشف

يقول السيد الوزير فى البند الثانى من مذكرته ان الحكومة تود ان تعمل على توفير الخدمات الاجتماعية بقصد رفع مستوى المعيشة وخاصة لدى أصحاب الدخول المحدودة ، ولسنا نعرف بمن يقصد الوزير بأصحاب الدخول المحدودة الذين هم فى الواقع طبقة الموظفين الذين أراد الوزير ان يحد من دخولهم أكثر فأكثر فيمنع عليهم ترقياتهم وعلاواتهم ليرفع من مستوى معيشتهم ..

ثالثا ـ التشريعات الجديدة . . لاتتمشى مع سياسة التصنيع :

ان التقشف فى الانفاق الفردى معناه قلة فى الاستهلاك . . وقلة الاستهلاك معناها كساد الحالة التجارية .. فمما لاشك فيه ان السياسة الجديدة ستخلق جوا من الانكماش النقدى بين طبقة الموظفين مما سيضطرهم آخر الامر على الاقتصار





المصروفات الحربية لدول أوروبا الشرقية

منذ ان اشتدت الحرب الباردة الفت دول اوروبا الشرقية نفسها مضطرة الى زيادة مخصصات التسليح فى السنوات الخمس الاخيرة بالنسبة الى مخصصات عام ١٩٤٨

	١٩٤٨	١٩٤٩	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥٣
بولندة	١٠٠	١٨٠	٢٢٥	٣٦٥	٦٤٥	١٠٣٢
تشيكوسلوفاكيا	١٠٠	١١٥	١٦٥	٢١٥	٣٠٥	٥٣١
هنغاريا	؟	١٠٠	١٥٧	٢٢١	٢٧٥	٣٤٥
رومانيا	١٠٠	١٢٢	١٧٠	٢٢٧	٣١٥	٤٢١
بلغاريا	١٠٠	١٢٠	١٤٢	٢٠٦	٣٠٠	٥١٨

وتبلغ المصروفات الحربية المخصصة فى الميزانيات العامة للدول الخمس بالاضافة الى البانيا فى عام ١٩٥٣ ما يوازى ١٨٨٩ مليون جنيه استرلينى بالمقارنة مع الاعتمادات الحربية فى ميزانية بريطانيا التى تبلغ ١٦٦٣ر مليون جنيه استرلينى (يبلغ تعداد بريطانيا ٥٠ مليونا مقابل ٦٧ مليونا فى الدول الست)

تخفيف قيود النقد على السائحين الالمان

قررت حكومة غرب ألمانيا زيادة المبلغ المسموح به للألمان المسافرين الى بلاد هيئة التعاون الاقتصادى الاوروبى من ٥٠٠ مارك الى ٨٠٠ مارك للشخص البالغ و ٤٠٠ مارك للاطفال الذين تقل سنهم عن ١٣ سنة

اما بالنسبة للبلاد الخارجة عن هيئة التعاون الاقتصادى الاوروبى فيسمح بالمبالغ الآتية سنويا :

	للبالغ	للطفل
مصر	١٠٠٠ مارك	٥٠٠ مارك
فنلندة	١٠٠٠ «	٥٠٠ «
اسبانيا	٦٠٠ «	٣٠٠ «
يوغوسلافيا	٥٠٠ «	٢٥٠ «

البنك الدولى يلجأ الى السوق السويسرية

لجأ البنك الدولى للانشاء والتعمير للمرة الثالثة الى السوق السويسرية للاقتراض ، وذلك بواسطة مجموعة من البنوك السويسرية التى تقوم بطرح سندات القرض الجديد فى السوق وضمان بيعها . ويبلغ القرض الجديد ٥٠ مليون فرنك سويسرى بفائدة ٣ ١/٢ ٪ لمدة ١٥ عاما ، وتعرض السندات للبيع بسعر ٩٩ مما يعنى أن الغلة الفعلية ستكون ٥٩ر٣ ٪

وكان أول لجوء البنك الدولى الى السوق السويسرية للاقتراض فى يولية ١٩٥١ عندما طرح سندات قيمتها ٥٠ مليون فرنك بفائدة ٣ ١/٢ ٪ لمدة ١٢ عاما ، والمرة الثانية فى نوفمبر ١٩٥٢ بقرض مماثل مدته ١٠ سنوات صدرت سنداته بسعر ٥ر٩٨ مما جعل الغلة ٦٨ر٣ ٪

برنامج حزب العمال البريطانى

نشر حزب العمال البريطانى برنامجه الجديد فى تقرير سيقدم الى المؤتمر السنوى للحزب الذى سيعقد فى مارجيت فى ٢٨ سبتمبر القادم ويدعو التقرير البريطانيين الى مواجهة الحقائق واتباع الوسائل الاشتراكية الاساسية لتلافى المأساة ، ويطالب التقرير الشعب بمزيد من التضحيات حتى يمكن لبريطانيا أن تستعيد استقلالها الاقتصادى والمحافظة على مستوى معيشة سكانها ، كما ينادى الحزب بضرورة ايجاد سلع بديلة للواردات الامريكية وتغيير أسس الصناعة البريطانية حتى يمكن زيادة السلع اللازمة للنهوض بانتاج الكتلة الاسترلينية حتى تستغنى عن الواردات الصعبة .

ويحدد البرنامج الجديد مهام أخرى رئيسية :

١ ــ استثمار أموال طائلة فى النهوض بإنتاج مواد الطعام والمواد الاولية داخل بريطانيا وفى بلاد الكومنولث .

٢ ــ زيادة الكفاية الانتاجية للصناعة البريطانية وخفض أسعارها ليتحسن مركز بريطانيا فى الاسواق العالمية .

٣ ــ التوسع فى انتاج الصناعات ذات المستقبل الاكبر فى ميدان التصدير . وخاصة الصناعات الهندسية والكيميائية ــ بغاية السرعة وضمان موارد الفحم والحديد .

٤ ــ اعادة تنظيم المدارس والتعليم

فى الانفاق على ماهو ضرورى بل وضرورى جدا ، واذا كانت ميزانياتهم من قبل لم تعرف الكماليات فلا شك انها اليوم ستقتصر على مايقيم الاود ويبقى عليهم حياتهم ، فتصاب السوق بالكساد وهذا مايتعارض كل المعارضة مع سياسة التصنيع التى نرجوها لبلادنا التى يجب أن تقابلها مستويات دخول مرتفعة حتى تستطيع ان تعمل على تشجيعها وتقويتها .

ان سياسة التقشف سلاح ذو حدين اذا ما أرادت الحكومة تطبيقها على موظفيها لأن أثرها سينتقل حينذاك الى احداث موجة من الكساد ، أما اذا انصرفت سياسة التقشف الى الاقلال من المصروفات الحكومية الضائعة ، فهذا أمر مستحب للجميع ولا أحد ينكر فوائده ..

لتتقشف الحكومة اذن .. وليتقشف معها موظفوها ، فهذا أمر تعودوا عليه من قديم الزمان ، وهو ليس بالجديد عليهم ، وليعلم الجميع ان سياسة التقشف بصورتها هذه انما هى سلاح ذو حدين فهى ان سدت عجز الميزانية من جهة فهى مدعاة للعجز الاقتصادى من جهة أخرى ، وكم كنا نحب ان تنصرف سياسة التقشف للاقلال من المصروفات الحكومية الضائعة والعديمة الفائدة ، وما أعتقد ان مرتبات الموظفين من المصروفات الضائعة أو العديمة الفائدة .. !!

جورج يعقوب

الفنى ليكفل القوة العاملة المدربة اللازمة للمهام الجديدة .

٥ — ضمان عدم وقوع التضحيات المطلوبة على المتقدمين فى السن والمرضى والعاطلين .

وينادى التقرير بضرورة تأميم الصناعات التى تتطلب عناية خاصة لزيادة طاقتها الانتاجية كما يتعهد باعادة تنظيم صناعة الصلب . الاان التقرير جاء فى هذه الناحية أخف كثيرا مما كان متوقعا اذ ينص على أن تقوم حكومة العمال بتأميم الصناعات التى لا يتمكن أصحابها من ادخال التوسيعات اللازمة فيها وكذلك الحال بالنسبة للاراضى الزراعية اذ ينص التقرير على أن حكومة العمال اذا عادت الى الحكم ستقوم بتأميم الاراضى التى ترى نقصا فى استغلالها الكامل . وسيحدد لكل منطقة معدل ادنى لانتاج الفدان اذا نقص الانتاج الفعلى عنه استولت الدولة على الارض .

وسيعمل العمال على اجراء دراسات سنوية لنفقات المعيشة ، بقصد المحافظة على الدخل الحقيقى للافراد اذا ارتفعت نفقات الحياة وسيضع العمال الاطعمة الاساسية فى متناول الجميع عاملين على الاحتفاظ بمستوى عال من التغذية .

محصول القمح فى استراليا

بلغ محصول القمح عام ٥٣/١٩٥٢ فى استراليا ١٩٣ مليون بوشل وهذا يعد أكبر محصول عرفته استراليا منذ ١٩٤٩ / ١٩٥٠ عندما بلغ المحصول ٢١٨ مليون بوشل . وكان لارتفاع غلة الفدان الفضل الاكبر فى الزيادة الكبيرة فى الانتاج ، وقد بلغت بالنسبة لاستراليا فى مجموعها ١ر١٩ بوشل للفدان .

وبلغ جملة ما سلمه المزارعون من القمح ١٧٩ مليون بوشل ، ولا ينتظر أن يزيد هذا الرقم الا قليلا فيما بعد اذ يحتفظ بباقى المحصول كبذور وكذلك لمقابلة حاجات المزارعين أنفسهم . ويقدر الاستهلاك السنوى من القمح فى استراليا بنحو ٦٣ مليون بوشل مما ينتظر معه أن يتبقى للتصدير ما يزيد على ١١٠ مليون بوشل . وسيتم تصريف الفائض بمقتضى اتفاقية القمح الدولية التى تحدد حصة استراليا بنحو ٨٩ مليون بوشل مما يترك لاستراليا ٢١ مليون بوشل تبيعها فى السوق الحرة .

الميزانية العامة للولايات المتحدة

أعلن مستر جورج همفرى أن الدين العام يبلغ الآن ٢٧٥ الف مليون دولار وينتظر أن يزيد على ذلك فى المستقبل . وقال مستر همفرى أنه من الصعوبة بمكان خفض المصروفات حيث أن حوالى ٦٥ — ٧٠ ٪ منها مخصصة لامور الدفاع ، ونصف الباقى مخصص لدفع فوائد الدين العام ، ويتبقى بعد ذلك ١٥ — ١٦ ٪ هى الجزء الذى يمكن الاقتصاد فيه . وهناك صعوبة أخرى لضغط المصروفات ، اذ أن الحكومة متعاقدة على شراء سلع تبلغ قيمتها ٨١٠٠٠ مليون دولار لم تتسلمها وتدفع ثمنها بعد

الاستثمارات الاجنبية فى اليابان

أشار تقرير بنك اليابان الى الزيادة الكبيرة فى الاستثمارات الاجنبية فى اليابان ، والتى بلغت ٥٨ مليون دولار

ويذكر التقرير أن معظم هذه الاستثمارات كان فى صناعة البترول ويبلغ نصيب الولايات المتحدة من هذه الاستثمارات حوالى ٧١ ٪ ، والمملكة المتحدة ١٣ ٪ ، وكندا ١٠ ٪ وهولندة ٣ ٪ والباقى ٣ ٪ ساهمت بها سبع دول أخرى .

فترة من الركود فى بلجيكا

تعانى بلجيكا فى هذه الايام نوبة من الركود أصابت اقتصادياتها ، فانخفض الانتاج الصناعى كما يظهره الرقم القياسى على أساس أن متوسط انتاج الاعوام ١٩٣٦/١٩٣٨ = ١٠٠ من ٢ر١٣١ فى اكتوبر ١٩٥٢ الى ٩ر١١٥ فى يناير ١٩٥٣ . وأخذت أسعار الجملة والتجزئة فى الهبوط فى أواخر النصف الثانى من عام ١٩٥٢ وقد ذكر الكثيرون أن هذا الركود انما هو نتيجة للسياسة الانكماشية التى تتبعها الحكومة والتى ترمى من ورائها الى تحقيق التوازن المالى الا أن البروفسور بودوان الاستاذ بجامعة أوفان يرى أن هذا الركود انما هو ركود موسمى معتاد ولو أنه بسبب للرواج الكبير فى الخريف الماضى قد ظهر الركود الحالى بشكل بارز ويدلل البروفسور على كلامه بارتفاع أرقام الاستهلاك ، وكذلك تناقص حجم البطالة من ٢٢٤ الفا فى يناير ١٩٥٣ الى ٢١٣ الفا فى فبراير ثم الى ١٨٠ الفا فى ابريل . ويعترف البروفسور بالنقص الذى أصاب الصادرات البلجيكية مما نتج عنه عجز فى الميزان التجارى ادى الى اللجوء الى احتياطيات الذهب والعملات الاجنبية . وبلغت قيمة صادرات الربع الاول من هذا العام ٥٠٠ر٢٧ مليون فرنك بلجيكى مقابل ٥٠٠ر٣٤ مليون فى الربع الاول من العام الماضى و ٥٠٠ر٢٩ مليون فى الربع الاخير من عام ١٩٥٢ .

ويرجع بروفسور بودوان النقص الى القيود التى فرضتها دول اتحاد المدفوعات الاوروبى ، ولا سيما بريطانيا وفرنسا ، على الواردات الا أن البروفسور لا ينكر أن تكاليف الانتاج فى بلجيكا أصبحت تزيد عن مثيلاتها فى بعض البلاد الاوروبية ولا سيما فى هولندة ، مما يمكن أن يعزى اليه جزء من النقص فى الصادرات .

السياسة المالية كما يجب أن تكون

سياسة استيراد الكماليات من بقايا عقلية الاقطاع
يجب الا نكون دولة استهلاك ... بل دولة إنتاج
فرضنا ضريبة بسعر مرتفع على الأرباح الغير موزعة
فرضنا تسترد كل زيادة في الثروات تحققت خلال الحرب
لا داعي لموازنة الميزانية ... ...

أذاع وزير المالية الخطوط الرئيسية لميزانية العام القادم . والاساس الذى تقوم عليه سياستنا المالية هو التقشف وزيادة الانتاج . ونحن نوافق على هذه السياسة :

ا - نوافق على أن زيادة الانتاج من ألزم الامور للنهوض باقتصاديات البلاد ورفع مستوى معيشة السكان وعلاج مشكلة البطالة وزيادة عدد السكان .

ب - نوافق على أن التقشف ضرورى لتحقيق زيادة الانتاج . والتقشف الذى نعنيه ، ليس فى التنازل عن « لقمة من الرغيف » ، بل نفهم من التقشف انه مبدأ يتناول مختلف نواحى المعيشة ويشمل كافة الطبقات .

وعلى هذا الاساس نتوجه ببعض ملاحظاتنا عن سياستنا المالية القادمة :

أولا : تحديد الواردات :

نرى أن نرسم سياسة لوارداتنا من الخارج تتمشى مع سياسة التقشف وزيادة الانتاج لارتباطهما الوثيق ، كما يتضح من الاحصاءات التالية التى تطالعنا بها وارداتنا عن عام ١٩٥٢ :

١ - استوردنا ما قيمته ٥٠٠ر٥٠٠ر٢ جنيه أقمشة قطنية . هذا فى الوقت الذى تشكو فيه مصانع النسيج القطنى فى مصر من من عدم تصريف حوالى ٤٠٪ من انتاجها فضلا عن تكدس مخازنها بفائض منتجاتها من العام السابق . كما استوردنا ماقيمته ٠٠٠ر٥٠٠ر١ جنيه منسوجات حريرية و ٠٠٠ر٢٥٠ر١ جنيه منسوجات حرير اصطناعى . أى أن مجموع ما استوردناه فى عام ١٩٥٢ من المنسوجات تبلغ قيمته ٠٠٠ر٢٥٠ر٥ جنيه ! .

كذلك استوردنا حلويات وشيكولاتة بمبلغ ٠٠٠ر٧٠٠ جنيه علما بأنه عندنا مصانع تنتج أصنافا فاخرة من الحلويات ، وعندنا أكثر من مصنع لصنع الشيكولاته .

مثل هذه الواردات - ومجموعها حوالى ٠٠٠ر٢٠٠ر٦ جنيه - يجب منع استيرادها منعا باتا . فمصانعنا تنتج هذه الاصناف . أما استيراد الاصناف الممتازة من هذه السلع فأمر يتعارض مع مبدأ التقشف . ومن أهم نتائج منع الاستيراد تشجيع صناعاتنا المحلية على توسيع طاقتها الانتاجية لمقابلة الطلب المحلى المتزايد وتشغيل الايدى العاطلة .

٢ - استوردنا الاصناف التالية وقيمتها :

فاكهة ومستحضرات فواكه ٠٠٠ر٨٥٠ر٣ جنيه

بسلة ناشفة وسحلب ومغات وفول ٠٠٠ر٤٠٠ر١ جنيه

عطور وروائح وصابون تواليت ٠٠٠ر٧٠٠ جنيه

أسلحة وذخائر للصيد ٠٠٠ر٥٠٠ جنيه

أدوات زجاجية للمائدة والتواليت ٠٠٠ر٢٥٠ جنيه

ومجموع قيمة هذه الاصناف حوالى سبعة ملايين من الجنيهات . وهناك واردات أخرى تذهل حقا منها :

زغب للفراش ٠٠٠ر٥ جنيه

صدف ولؤلؤ ٠٠٠ر١٣ جنيه

منتجات تربية أزهار ٠٠٠ر٣٥ جنيه

بصل ٠٠٠ر١٦ جنيه

علما بأننا نصدر البصل . فهو اذن من نوع آخر غير الذى يعرفه عامة الشعب .

عجينة أكباد طيور مذبوحة ! .. ٠٠٠ر١٠ جنيه

لحوم صيد وألسنة بقر ! .. ٠٠٠ر٣ جنيه

خبيارى أسود وأحمر ! .. ٠٠٠ر٧ جنيه ولا ندرى ما هو هذا الخبيارى وما الفرق بين أحمره وأسوده ! ..

بيض أسماك صالحة للاكل ! .. ٠٠٠ر١ جنيه

لحوم محفوظة ٠٠٠ر٠٠٠ر١ جنيه

أقلام فاخرة ٠٠٠ر١٠٠ جنيه

ملابس داخلية جاهزة ٠٠٠ر٨٥ جنيه

مناديل ٠٠٠ر٦٧ جنيه

وغيره وغيره كثير مما يتجاوز فى مجموعه الملايين ...

ان هذه هى عقلية الاقطاع ! .. وهى عقلية يجب القضاء عليها قضاء تاما كما قضينا من قبل على الاقطاع . ولا ينبغى أن نقرر بأننا سنفرض رسوما جمركية عالية عليها ، بل يجب منع استيرادها كلية فنحن نعلم ان التفاوت فى الدخول ما زال كبيرا فى مصر . فمهما فرضنا من رسوم جمركية مرتفعة ، فسنجد القادرين على شراء هذه السلع . وفى هذا تبديد لقوانا الشرائية ونحن فى أمس الحاجة اليها للانتاج بها فى السوق المحلية أما للاستهلاك أيضا أو للاستثمار ...

٣ - استوردنا قاطرات كهربائية بمبلغ ٠٠٠ر٩١ جنيه ، بينما استوردنا أدوات كهربائية للاستعمال المنزلى - غير اللمبات الكهربائية - بما قيمته ٠٠٠ر٥٥٠ جنيه ! ..

كذلك نجد أننا فى الوقت الذى استوردنا فيه سيارات ركوب بما قيمته ٠٠٠ر٥٠٠ر٢ جنيه ، استوردنا سيارات للامنيبوس ونقل البضائع بما قيمته ٠٠٠ر٠٠٠ر٢ جنيه فقط !

ان هذه الاحصاءات تشير الى أننا دولة استهلاك لا دولة انتاج .

اننا نسمع من زملائنا العائدين لندن أنهم قلما يشاهدون سيارات ركوب جديدة وفاخرة ... أما نحن فى القاهرة ، بل وفى مدن الاقاليم فشوارعها تزدحم بالسيارات الفاخرة من آخر طراز ... ان انجلترا تنتج مصانعها سيارات الرولزرويس الفاخرة ولكنها لا تستعمل فى الداخل بل تصدرها لتنتفع بقيمتها ... أما نحن فى مصر فلا نصنع السيارات ، ولكننا نستورد أفخرها وأغلاها قيمة

حقا لقد فهمت انجلترا حقيقة التقشف ! ...

يجب منع استيراد هذه الاصناف منعا باتا ، وأن نقتصر فى استيراد سيارات الركوب على فئات محددة من الاشخاص كرجال الاعمال والاطباء وأن نعينهم بالاسم ، وأن تكون السيارات المستوردة من الماركات العادية الرخيصة وليس من الكاديلاك

يجب أن نضع سياسة للاستيراد من الخارج أساسها التقشف الحقيقى . فلا نستورد الا السلع الانتاجية التى تزيد من انتاجنا القومى وبالتالى تزيد من مجموع الدخل القومى ، وأن نقتصر فى استيراد السلع الاستهلاكية على السلع الضرورية والتى يستفيد منها مجموع الشعب . وبذا تحقق الآتى :

ا ـ توفير النقد الاجنبى الذى نحن فى أشد الحاجة اليه لتمويل مشاريعنا الانتاجية .

ب ـ توجيه القوة الشرائية المصرية المدفوعة فى هذه المنتجات الاجنبية اما فى شراء منتجات مصرية ، وفى هذا تشجيع للمنتجات المصرية ، واما للاستثمار الداخلى فى المشاريع الانتاجية . وكلا الامرين يؤديان الى زيادة الانتاج .

٤ ـ ان تحليلنا لوارداتنا يرينا أهمية السياسة الانتاجية التى يتحتم علينا اتباعها . فقد استوردنا من القمح والذرة والدقيق بما قيمته ٤٢ مليون جنيه ، واستوردنا من الاسمدة بما قيمته ١٤ مليون جنيه . وهنا يتبين لنا أهمية توصيات المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى . فقد وضع المجلس الخطوط الرئيسية لتوفير القمح والذرة فى البلاد ، كما أوصى بانشاء مصنع لانتاج السماد فى أسوان بما يكفل اكتفاء البلاد محليا وعدم الاستيراد من الخارج . وهنا يجب الاسراع فى تنفيذ هذه التوصيات . وبذا يتحقق لنا وفر ـ فى السنين القادمة ـ يبلغ حوالى ٥٦ مليون جنيه .

ثانيا : السياسة الضرائبية :

قرر وزير المالية منح بعض التسهيلات لتشجيع الانتاج كاعفاء بعض الصناعات اللازمة لدعم الاقتصاد القومى من الضريبة على الارباح التجارية والصناعية لمدة خمس سنوات ، واعفاء الواردات من المواد الاولية من الضرائب الجمركية ، وزيادة التعريفة الجمركية على المصنوعات التى تنافس المنتجات المحلية ، واعفاء الفنيين الذين فى خدمة الاقتصاد القومى من الضريبة على الدخل الذى يحصلون عليه من موارد خارج الاراضى المصرية .

ومن قبل أصدرت الحكومة قانون تشجيع استثمار رؤوس الاموال الاجنبية فى مصر . كما عدلت قانون المناجم والمحاجر

كما تقرر ـ فى سياستنا المالية الجديدة ـ أن يعفى من نصف الضريبة على الارباح التجارية والصناعية ذلك القدر من الارباح السنوية غير الموزعة الذى تخصصه الشركات للاستثمار فى انشاء صناعات جديدة أو فى توسع مرغوب فيه فى الصناعات المحلية

وهنا نرى أن نقرر فرض ضريبة بسعر مرتفع على الارباح غير الموزعة التى لا يعاد استثمارها فى الغرضين سالفى الذكر والذى تقرر الاعفاء من نصف الضريبة عنهما . لانها فى الحقيقة نوع من التهرب من الضرائب فنحن فى مصر نفرض ضريبة الدخل على الاشخاص الطبيعيين وليس على الاشخاص المعنويين . فلا تفرض ضريبة الدخل العام على الشركات كما هو الحال فى فرنسا وأمريكا ، فعدم توزيع هذه الارباح معناه تخفيض دخل الافراد من حاملى الاسهم ، وبالتالى خفض الايراد الخاضع لضريبة الدخل وهذا يؤدى الى تناقص حصيلة الضرائب . وقد تنبهت أمريكا الى هذا النوع من التهرب من الضرائب ، فقررت فى عام ١٩٣٩ فرض ضريبة ((**عقابية**)) على الجزء من الارباح غير الموزعة الذى يتجاوز ((الحد المعقول))

A Penalty tax upon accumulation of unreasonable surplus

وجعل سعر هذه الضريبة ، أو العقوبة بمعنى أصح ، ٢٥٫٥٪ فيما اذا كانت الارباح المحبوسة بغير حق لا تتجاوز ١٠٠٫٠٠٠ دولار و٣٥٫٥٪ اذا تجاوز هذا الرقم .

ومرة أخرى نعود الى التقشف ، فنقول أما وقد قرر وزير المالية سريان قواعد التقشف لمدة سنتين فيجب أن تكون قواعد عامة للجميع .. اذن فلماذا لا نرفع سعر الضريبه على التركات وهى ما زالت تبعد عن مثيلاتها فى انجلترا وأمريكا التى تبلغ فيها فئات هذه الضريبة حد المصادرة . وكذلك أسعار ضريبة الدخل العام والضريبة على الارباح التجارية والصناعية وعلى المهن الحرة .. ففئاتنا أقل من الخارج . وما دمنا قد حددنا قواعد التقشف لمدة سنتين ، فنعتقد أن هذه القواعد ستقبل أيضا مادامت لمدة سنتين أيضا

ان انجلترا فى سبيل التقشف قد فرضت ضريبة دخل عالية جدا حتى أصبح من المتعذر أن تجد فردا هناك يزيد دخله السنوى عن ٦٠٠٠ جنيه . فمن يزيد دخله عن هذا القدر يدفع ضريبة دخل تبلغ حوالى ٩٥٪ ! .. ونحن فى مصر لا نطالب بهذه النسب على الدخل الذى يزيد عن ٦٠٠٠ جنيه ، بل نطالب لما يزيد عن ٦٠٫٠٠٠ جنيه ، وأظن أن هذا معقول للغاية وبخاصة اذا كانت لمدة سنتين ! ..

قد يقول البعض ان هذا الاجراء قد يؤدى الى نقص فى الاستثمار . ولكننا نعود فنقول اننا لم نفرض ضرائب على رؤوس الاموال بل على الدخول ... فلم نفعل ما فعلته فرنسا بعد الحرب ، **اذ فرضت ضريبة عالية على الاغتناء ، ذلك أن الحكومة الفرنسية عمدت الى استرداد كل زيادة فى الثروات تحققت فى خلال الحرب وتصاعدت فئة هذه الضريبة من ٥ ٪ الى ١٠٠ ٪** ... ونحن فى مصر نعلم مقدار الزيادة فى الثروات خلال الحرب ، ومع ذلك لم نتعرض لها .. ثم بفرض أن استثمارات الافراد ستقل نتيجة لنقص دخولهم وتحويلها الى خزانة الدولة ، فان الحكومة وقد أعلنت سياسة التقشف فى أبواب المصروفات المختلفة ، واتباع سياسة زيادة الانفاق الحكومى على المشاريع الانتاجية ، فالنتيجة أن هذه الاموال التى دخلت خزانة الدولة ستوجه الى

البقية على صفحة ٢٨

نحو وعي ريفي جديد :

صناعة السجاد والكليم

تعتبر هذه الصناعة من أهم الصناعات الريفية الصغرى اليدوية التى يجب التوسع فيها نظرا للاسباب الآتية :

١ ـ لا تلاقى هذه الصناعة منافسة الانوال الميكانيكية ، وخاصة وأن قيمة السجاد المنتج يدويا تفوق اضعاف قيمة المنتج ميكانيكيا ، ولهذا تعتبر هذه الصناعة من وسائل الدخل المربحة للقرويين .

٢ ـ تتوفر لهذه الصناعة ، الخامات والايدى العاملة وأوقات الفراغ لدى الصناع القرويين ومن أهل الحضر ـ بجانب أنها صناعة منزلية بالمعنى الصحيح ... حتى أن أصلح من يمارسها هى المرأة ، ولقد دلت التجارب على أن المرأة يمكنها أن تشغل فراغها ـ خلال عمل زوجها فى الحقل ـ بهذه الصناعة التى لاتحتاج الى مجهود عضلى شاق .

٣ ـ يتميز السجاد المصرى إما بالطابع الفرعونى ، أو الشرقى أو خليط من هذين الذوقين مما يفتح أمامه الاسواق الخارجية وبذلك يعتبر مصدرا كبيرا من مصادر الثروة القومية للبلاد .

من كل ما تقدم يتضح أهمية انتشار صناعة الكليم فى القطر المصرى ، وخاصة الريف .

وتقترت مراكز هذه الصناعة من البلدان والقرى التى تنشر فيها تربية الاغنام ، والماعز ، والابل ، حيث أن المادة الخام الاساسية للكليم هى الصوف ، والوبر .

لذلك فتنتشر هذه الصناعة بين أعراب محافظة سينا ـ وخاصة الكليم العربى ـ بشكل واسع ، اذ تتوفر الخامات بالمحافظة توفرا يكاد ـ اذا ما أحسن تسويق الصوف ـ ييسر تصديره الى الخارج ، اذ يبلغ عدد الاغنام بالمحافظة حوالى نصف مليون راس ، ومن الماعز حوالى ربع مليون ، ومن الجمال حوالى عشرة آلاف . وتقوم النساء هناك بغزل الصوف أما الصباغة فتوجد مصبغة فى (رفح) حيث يصبغ فيها الاعراب منتجات نسيجهم . كما تقوم النساء بعملية الكليم العربى المزخرف والذى يعمل منه الاحمال والخروج والوسائد وتشتهر بلدة (رمانه) بالذات فى محافظة سينا بصناعة الكليم العربى .

أما تصريف هذه المنتجات فيندر أن يبيع العربى لزميله العربى مثله صناعته وما أنتجته يداه ، ولذلك يكاد يقوم كل بيت عربى بهذه الصناعة .

ومن المقترحات لتحسين هذه الصناعة فى سيناء العناية بهذه الصناعة لا سيما وأن الانوال الموجودة ، لا تتبع التوجيه الفنى الدقيق .

ونقترح كذلك أن تبعث وزارة المعارف الى مدارسها هناك بمحافظة سينا الاخصائيين والخبراء لارشاد الاهالى الى أحدث الطرق الفنية . وكذلك نرجو تسهيل وسائل النقل الى هذه الجهات النائية ، وتيسير الوسائل والاجراءات للوصول اليها .. وبذا يسهل التصريف ، ويتسع مجال الانتاج .

أما فى الواحات الداخلة والخارجة وسيوه ، فتنتشر هذه الصناعة بين الاهالى ، وهى احدى أفرع صناعة غزل ونسج الصوف محليا هناك .

ومن البلدان التى تشتهر بصناعة الكليم أيضا ، (كفر الشوبك مركز شبين القناطر) حيث تنتشر صناعة غزل الصوف اليدوى وصناعة الكليم . وكذلك بلدة (السلامون ـ مركز المنصورة) وبها صناعة الكليم والسجاد على طراز المدينة ، لا الطراز العربى . العربى .

كما تعتبر قرية « مثية سندوب » نموذجا للقرية المصنعة، اذ أن أفرادها قد توارثوا الصناعة أبا عن جد ، حتى أنه ليس هناك منزل واحد يخلو من أيد عاملة فى الصناعة فالنساء المسنات تعملن فى غزل الصوف ليقوم أزواجهن بنسجها فى صورة أحرمة على أنوال أرضية (بلغ عددها ٦٠ نولا) وقد تنسج هذه الخيوط فى هيئة (عبى) أو أغطية ودفافى وأكلمة

وقد بلغ عدد هذه الانوال ٥٥ نولا ، ويبلغ أجر الصانع فى احدى هذه الصناعات ٢٠ قرشا فى اليوم ، ولانفراد هذه القرية بأنواع هذه المنتجات فأن الطلب قد زاد عليها عن المعروض منها ، فلاقت رواجا وبشرت بنجاح عظيم .

كما تنتشر صناعة السجاد والكليم بقرى مركز دمنهور ، ولقد كانت دمنهور البلد الاول الذى أنشئت به سوق للصوف لتموين أصحاب الانوال بحاجياتهم من الصوف الخام ، وذلك نظرا لقربه من ميناء الاسكندرية أيضا

هذه صورة سريعة لصناعة الكليم فى مصر . .

وسنعرض فى مقال آخر لصناعة نسيج الصوف التى تعتبر الصناعة الثانية للنسيج مصر ـ بعد صناعة نسيج القطن .

يتبع

أحمد فريد حسين
بكالوريوس فى العلوم الاقتصادية

آبار زيت جديدة فى الارجنتين

تم العثور على ثلاث آبار زيت جديدة فى ولاية مندوسة بالارجنتين ، جرى استغلال بئرين منها فى الماضى ، أما البئر الثالثة فقد استخرج منها الزيت أخيرا بمعدل ١٢٠ مترا مكعبا يوميا . والمنتظر ان يبلغ هذا المعدل ٢٠٠ متر مكعب يوميا .

وتقول أنباء الثقات ان انتاج هذه الولاية سيصبح فى عام ١٩٥٥ نحو ثلاثة آلاف متر مكعب من الزيت يوميا .

حسابات التكاليف للمنشأة التجارية

للأستاذ مصطفى شوقى

فى عام ١٨١٨ أثار محاسب انجليزى يدعى ف . و . كرونهولم موضوع ضرورة الاهتمام بحسابات المخازن حيث أنه لا يوجد أى فرق على الاطلاق بين اختلاس النقود من خزينة التاجر (الامر الذى يعطى له أهمية عظيمة) ، وبين سرقة البضاعة من مخازنه الامر الذى لا يتأثر به التاجر مثل تأثره بالنقدية. واقترح المحاسب نظاما حسابيا لاثبات البضاعة يشمل حسابا للمواد الخام وحسابا للبضاعة تحت التشغيل وحسابات للبضاعة المصنوعة وهذه الحسابات تشتمل على الكميات فقط . وقد سبب هذا الاقتراح دهشة كبيرة بين محاسبى هذا العصر الذين اعتقدوا أن المحاسبة وامساك الدفاتر تهتمان فقط بالنقدية والديون ، ولا تهتمان بالبضاعة الا فى نهاية السنة عند اقفال الدفاتر وعمل الميزانية ، حيث تؤخذ أرصدة المشتريات والمبيعات من الدفاتر وقيمة البضاعة الباقية طبقا لجرد .

ومن الغريب حقا أن نجد حتى وقتنا هذا عددا كبيرا من المحاسبين يعتقد نفس هذا الاعتقاد .

ومع أن اقتراح المحاسب الانجليزى كان مقدمة للنظرية الحديثة التى تعتبر أن وظيفة المحاسبة وامساك الدفاتر الاهتمام بالبضاعة قدر اهتمامها بالنقدية والديون ، واحتساب تكلفة ما يباع مثل احتسابها لثمن البيع . الا أن هذا الاقتراح لم يجد الاهتمام الكافى فى ذلك الوقت .

وفى عام ١٨٩٠ قام بعض الكتاب الانجليز مثل « جارك وفلس ومورتون ولويس » ببحث أسس حسابات التكاليف الحديثة ، حتى اننا نجد بوضوح فى مؤلفات « جارك وفلس » التطبيق العملى للنظرية القائلة **ان ما يصرف على المواد الاولية والعمال والمصروفات الصناعية لا يعتبر كمصروفات ايرادية بل مصروفات رأسمالية .** ولا شك أن تطبيق هذه النظرية يؤدى الى تغيير جوهرى فى المحاسبة الصناعية عند تحديد الربح الناتج عن بيع البضاعة التامة الصنع . وقد أدى ذلك الى تغيير نظام حسابات الاستاذ كالمتاجرة والتشغيل . التى حلت محلها عدة حسابات كالمواد الاولية والبضاعة تحت التشغيل والبضاعة التامة الصنع . ويقضى نظام المراقبة بأن تظهر أرصدة هذه الحسابات فى أى وقت سواء بالقيمة أو الكمية أو بهما معا .

ولا شك أن هناك خلافا بين أساس المحاسبة المالية ومحاسبة التكاليف . ففى المحاسبة المالية ، جميع ما يصرف على المواد الاولية والاجور والمصروفات المباشرة ورصيد أول المدة (من مواد أولية ومواد تحت الصنع وتامة الصنع) تعتبر جميعها كخسائر تحمل على الجانب المدين من حساب المتاجرة (أو التشغيل) أما المبيعات مضافا اليها ما تبقى من المواد الاولية والبضاعة تحت الصنع وتامة الصنع فتعتبر كأرباح ويجعل بها حساب المتاجرة دائنا . والزيادة فى مجموع الجانب الدائن عن الجانب المدين لهذا الحساب تمثل الربح الاجمالى.

أما فى حسابات التكاليف فان جميع مصروفات شراء المواد الاولية والاجور والمصروفات المباشرة تعامل كأصل من الاصول — فاذا استخدم هذا الاصل فان ثمن تكلفته يتحول الى تكاليف الاصل الذى حول اليه. واذا بيع من هذه الاصول فان ثمن تكلفته يسوى مع الايراد الناتج من البيع .

ولتطبيق هذه النظرية يجب استخدام مطبوعات وسجلات تثبت فيها حركة البضاعة بدقة تامة . ولا شك أن حسابات التكاليف تمتاز عن الحسابات المالية للاعتبارات الآتية : —

١ — أنها تضطرنا لمسك حسابات منتظمة للمخازن

٢ — أنها تتمشى مع النظرية الحديثة للمحاسبة التى تعتبر أن المدفوعات تمثل اما الحصول على أصل ، أو تخفيض قيمة أصل (كسداد ديون) ، أو تخفيض قيمة رأس المال .

٣ — أنها تميز بين « التكاليف » و « الخسائر » وهى التى لا يمكن تمييزها فى المحاسبة المالية مثال ذلك العجز الذى يظهر فى البضاعة نتيجة سرقة أو خلافه فانه لا يميز فى الحسابات المالية عن تكلفة البضاعة المباعة ويظهر كخسارة . **ولا شك أن عدم الاهتمام بالتمييز بين قيمة التكاليف والخسائر هو من أهم الاسباب التى تؤدى الى فهم النتائج الحسابية على غير الحقيقة .**

ومع أن نظرية حسابات التكاليف نشأت منذ أكثر من قرن فان التطبيق العملى لهذه النظرية ما زال متأخرا ولم يبلغ بعد مرتبة الكمال .

مصطفى شوقى
عضو جمعية المحاسبين
والمراجعين المصرية

مساعدة أمريكا للعالم الحر

ينتظر أن تبلغ جملة المساعدات التى تمنحها الدلايات المتحدة للعالم الحر فى خلال الشهور الاثنى عشر المقبلة ٥ ملايين دولار منها ٥٠٠ر٧٩٢ر٤٣ دولار لبلدان الشرق الادنى وأفريقيا

المحال التجارية والصناعية فى مصر

أذاعت وزارة التجارة والصناعة أن عدد المحال التجارية والصناعية المقيدة بالسجل التجارى خلال شهر مايو ١٩٥٣ قد بلغ ١٥٩٥ محلا منها ١١٤٠ متجرا مملوكة لأفراد و ٨٣ مصنعا مملوكة لافراد و ٣٢٢ متجرا مملوكة لشركات تجارية و ٥٠ مصنعا مملوكة لشركات تجارية

شهرة المنشأة التجارية

هـ ـ طريقة تحديد قيمة الشهرة رياضيا

على أساس الدفعة السنوية او ايجاد القيمة الرسمالية (الحالية) لدفعة سنوية لعدد معين من السنوات المقبلة ، وهذه الدفعة السنوية تساوى متوسط الارباح غير العادية .

ولما كانت قيمة الشهرة مرتبطة بظروف وعوامل عديدة اذا ما روعى قانون العرض والطلب ، ومنها رقم الارباح ورقم المبيعات ونوع الزبن واستعداد مشترى المنشأة ودرجة رغبته فيها ومقدرة كل من البائع والمشترى الادارية .... الخ ، لهذا كان من الصعب وضع قاعدة عامة لتقديرها .

وكثيرا ما يطلب من الخبراء المحاسبين تحديد قيمة الشهرة فى احدى الحالات السابق ذكرها بالبند ٤٥٨ ، وعندئذ يجب عليه أن يفرق بين ثلاث قيم للشهرة .

اولا ـ القيمة الحقيقية أو مقدار الارباح الفعلية الزائدة التى تتكون منها الشهرة ـ انظر بند ٤٦٠ وما بعده ـ وهذه القيمة لايمكن تحديدها مقدما بالدقة الكاملة كما سبق أن ذكرنا .

ثانيا ـ القيمة الرياضية التى يمكن استنتاجها بتطبيق بعض القوانين الرياضية والتى تكون ، بعد دراسة واسعة لحالة المنشأة واختبار لنظام المحاسبة فيها ، أقرب ما يمكن الى القيمة الحقيقية للشهرة . وهذه الطريقة هى التى سنتكلم عنها تفصيلا فيما بعد .

ثالثا ـ القيمة التى ينتهى اليها المتعاقدان وهى عادة تكون بخلاف القيمة المقدرة رياضيا نظرا لدخول عوامل أخرى كالعامل الشخصى أو عامل المنافسة والرغبة ... الخ . ان القيمة المستخرجة رياضيا لايتقيد بها الطرفان بل يتخذانها اساسا للاسترشاد فى الوصول الى القيمة التى يجب دفعها فعلا ، ويجوز أن يتم بينهما التراضى على اعتبار القيمة التى يحصل عليها رياضيا كقيمة نهائية .

ونظرا لهذه الظروف والملابسات فانه لا يمكن ان نحدد مستقبلا حدود ثمن شهرة المحل لاي مؤسسة ، ذلك لان هناك عناصر يكون لها دخل كبير فى تحديدها لا تظهر الا عند فحص كل حالة وعند اجراء التثمين الذى يقوم به الخبير . ولهذا فسنشير الى هذه العناصر وستظهر أثرها على شهرة المحل تاركين للخبير ان يستخدم مهارته فى تحديد مدى هذا التأثير .

سبق ان رأينا أن الشهرة تخضع لعدة عوامل من بينهما عاملان يعطيهما المشترى الاهمية الكبرى نوردهما لان طريقة التقدير رياضيا تعتمد عليهما اعتمادا كبيرا وهما :

اولا ـ دخل الشهرة (أي الربح الزائد المتوقع)

ثانيا ـ المدة التى ينتظر امكان استثمار قيمة الشهرة فيها .

ولما كانت الشهرة كما سبق أن قلنا تساوى مجموع ما ينتظر الحصول عليه من ارباح زائدة عن الارباح العادية فى المستقبل ، ولما كانت هذه القيمة ستدفع فورا لهذا فان طريقة تحديد قيمة الشهرة رياضيا تبنى على أساس استخراج القيمة الحالية لهذه الارباح الزائدة والمنتظر الحصول عليها ويمكن الرجوع فى كيفية استخراج القيمة الحالية الى كتب الرياضة التجارية أو جداول الفائدة .

والبحث فى استخراج القيمة الحالية يتطلب أولا معرفة العناصر الآتية :

١ ـ مقدار الربح الزائد لكل سنة انتاجية مقبلة .

٢ ـ المدة الانتاجية المقبلة للشهرة .

٣ ـ سعر الفائدة الذى سيستخدم لاستخراج القيمة الحالية للارباح الزائدة المقبلة .

ولما كانت معرفة العنصرين الاولين على وجه التحديد مقدما غير ممكنة ، لهذا فانه يتعين الالتجاء الى الاحصائيات السابقة لاتخاذها أساسا ، اذ أنه يمكن أن نجد صورة لحياة المنشأة المقبلة فى حياتها الماضية مع اجراء بعض التعديلات التى توحيها الظروف أو يفرضها الواقع أو تتطلبها الاحوال .

وكما سبق ان قلنا يجب أن تستمد هذه الاحصائيات من مدة ماضية كافية كعشر سنوات او اكثر لان الفترات الصغيرة قد تكون فترات رواج أو كساد وتكون لذلك نتائجها عادة مضللة .

كما يجب على الخبير ان يراعى جعل نتائج حسابات الارباح والخسائر حقيقية عن هذه المدة وذلك بملاحظة النقط التى سبق ان ذكرناها بالبند ٤٥٧ والآن نزيد العناصر الثلاثة ايضاحا فنقول :

١ ـ مقدار الربح الزائد لكل سنة انتاجية مقبلة : وهو يكون عبارة عن القسط السنوى الذى ستستخرج قيمته الحالية ويستمد مقدار القسط على اساس ما نستنتجه من أرباح الماضى بمراعاة التعديلات المشار اليها سابقا وبمراعاة تدرج الارباح وهل هى فى ازدياد أم نقصان .

٢ ـ أما المدة الانتاجية المقبلة للشهرة فتتوقف على مدى حياة العناصر التى تكونها . فاذا كان سبب الشهرة جغرافيا كان البحث منصبا على ما اذا كانت مبانى المنشأة مملوكة او مستأجرة ، ففى الحالة الاولى تكون المدة أطول منها فى الثانية وفى هذه تقاس المدة بمدة عقد الايجار واحتمال تجديده ، كما يجب أن يراعى احتمال انشاء شوارع تجارية جديدة أو موقف سيارات بجوار المحل أو انشاء خط ترام أو أتوبيس مريح والمدة المنتظر حدوث ذلك بعدها ، اذ ان كل ذلك وغيره يؤثر تأثيرا جوهريا بالزيادة او النقص فى قيمة الشهرة . واذا ما كان سببها حق امتياز أو اختراع او احتكار وجب ان تكون المدة فى حدود الباقى من حياة هذه الحقوق . واذا كانت نتيجة اسرار تجارية او صناعية ، فيجب البحث فى مدى امكان المحافظة عليها حتى تقدر المدة الممكن خلالها استمرار المحافظة على جودة المنتجات واستمرار سعرها الثابت ورضاء

الزبن عنها وامتيازها فى ذلك عن باقى المنشآت المماثلة .

٣ – اما سعر الفائدة فهو أصعب هذه العناصر تحديدا . وهذا السعر يستمد من مصدرين :

الاول : سعر الفائدة للسندات المضمونة كسندات القروض الحكومية مثلا ، وهذا السعر من السهل معرفته

والثانى : نسبة المخاطرة التى تنشأ من استثمار رأسمال الشهرة فى هذا الفرع من التجارة . وهذه النسبة هى التى تحتاج الى مهارة فنية وبعد نظر ، ولهذا فيجب مراعاة كل الظروف التى تحيط أو ينتظر أن تحيط بالمنشأة حتى يمكن الوصول الى أعدل نسبة مخاطرة ممكنة . وفيما يلى بعض من هذه الظروف نوردها على سبيل المثال لا الحصر :

– فعلى الموضة وسحرها القوى الامر الذى تعانى منه تجارات كثيرة فمثلا عند ظهور الحرير الصناعى قضت الموضة بارتدائه بدلا من الاقمشة القطنية فترتب على ذلك أن مصانع المنسوجات القطنية ومتاجرها التى كانت لها شهرة عظيمة قد هددت بزوال شهرتها . ولهذا ، فيجب مراعاة احتمال تأثير الموضة فى نوع التجارة أو الصناعة الذى يبحث عن قيمة شهرة احدى منشآته

– احتمال ظهور منافسين جدد .

– تأثير العنصر الشخصى فى المحافظة على قيمة الشهرة اذ أن المخاطرة تكون عادة كبيرة اذا ما اعتمدت الشهرة على هذا العنصر .

– التغييرات الاجتماعية وتأثيرها فى زيادة أونقص استهلاك بعض انواع السلع .

– التغيرات السياسية والاقتصادية والتشريعية اذانها تؤثر غالبا فى عرض وطلب بعض السلع ، ويجب لذلك مراعاتها عند تحديد قيمة المخاطرة .

مثال عملى على هذه الطريقة :

لنفرض أن منشأة أرباحها المتوسطة الصافية السنوية والمستمدة من احصاءات الماضى بعد تعديلها وتنسيقها ٥٠٠٠ جنيه ، وان متوسط رأس المال المستثمر ٣٠٠٠٠ جنيه ، وأن نسبة فائدة السندات المضمونة كانت ٧٪ ونسبة المخاطرة ٣٪ وأن مكافأة الادارة لصاحبها قدرت بمبلغ ٥٠٠ جنيه سنويا وان المدة المنتظرة الانتفاع فى خلالها بشهرة المحل هى ٨ سنوات .

فيكون التقدير كما يلى :

جنيه

٥٠٠٠ المتوسط السنوى للارباح الصافية يطرح منه ما يلى :

جنيه

٥٠٠ مكافأة الادارة السنوية

٣٠٠٠ فائدة رأس المال المستثمر بسعر ١٠٪ سنويا

أى (٧٪ + ٣٪)

٣٥٠٠ الارباح العادية المنتظر الحصول عليها سنويا

١٥٠٠ الارباح الزائدة السنوية التى تتكون منها الشهرة .

وبذلك تكون قيمة الشهرة :

= القيمة الحالية لثمانى دفعات سنوية قيمة كل منها ١٥٠٠ جنيه وبسعر ١٠ ٪ سنويا

= ١٥٠٠ × القيمة الحالية الحقيقية لثمانى دفع سنوية قدر كل منها جنيه واحد بسعر ١٠ ٪ سنويا (بفائدة مركبة)

= ١٥٠٠ × ٥ر٣٣٤٩٢٦

= ٨٠٠٢ر٣٨٩ جنيها

الانتقادات الموجهة الى هذه الطريقة :

١ – لا يمكن تطبيقها الا على المنشآت التى تحتفظ بنتائج حساباتها الختامية لسنوات عدة ماضية .

٢ – ان يكون نظام المحاسبة فى المنشآت التى تطبق عليها قويا وكاملا لا يدخله خلل او خطأ .

الا أنه يلاحظ أن العادة قد جرت بعدم تقدير الشهرة الا فى حالة قدم المنشأة مما يسمح لها بأن تكون لديها نتائج سنين عدة ماضية . كما أن الملاحظ عمليا أنه لا يطلب تقدير الشهرة الا فى حالة مشروعات كبيرة وذات أهمية . وهذه بطبيعتها تمسك حسابات منتظمة ودقيقة ومستوعبة كما وان المنشآت الصغيرة قلما تربح أرباحا أكثر من العادية وبذلك لاتكون لها شهرة ولو نظريا وعلى العموم فلا يطلب فى نظام الحسابات التى تستمد منه المعلومات المطلوبة لتطبيق هذه الطريقة الا أن يكون ممسوكا الى درجة معقولة من الدقة ويتناسب فى اتساعه مع القدرة المالية للمنشأة ومع عدد موظفيها . .

يتبع (ت ٠ ١ ٠)

بترولیات

نشاط مجموعة شركات شل

صدر أخيرا تقرير عن نشاط مجموعة شركات « شل » فى العالم ، وقد ورد فيه فصل عن مصر والشرق الاوسط رأينا أن نورد فى مايلى ترجمة

وفى مصر كان انتاج الزيت بوساطة شركة الزيوت المصرية الانجليزية محتفظا بنفس مستوى عام ١٩٥١ ، غير ان اعمال الكشف لم تستأنف . وقد جرت محادثات مع الحكومة المصرية بشأن تشريع الزيت ومايتصل به ، وفى أوائل عام ١٩٥٣ صدر قانون جديد للمناجم . وقد تعذر الاهتداء الى حل مرض لمشكلة الاسعار التى بها تباع منتجات الزيت الخام المحلى فى مصر .

وفى الشرق الاوسط ، واصلت شركة النفط العراقية والشركات المنضوية تحت لوائها – ولشركات شل ٣/٤ ٢٣ فى المئة من أسهمها – نشاطها الواسع المطرد ، سواء من حيث المهمات أو من حيث الانتاج . كذلك استمرت أعمال الكشف فى العراق وقطر ومنطقة ساحل الصلح

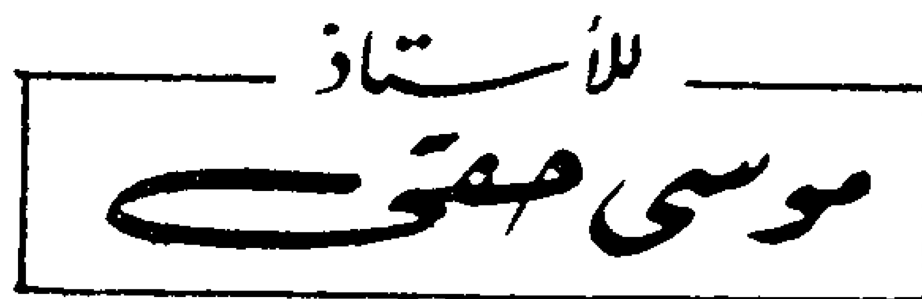
وترتب على اتمام مد أنبوب للزيت الى بانياس على الساحل السورى (وقطر الانبوب ٣٠ بوصة) ان بلغ انتاج الزيت فى حقل كركوك ٤٢٠ ألف برميل يوميا فى ختام السنة . وبدأ حقل عين زالة فى شمال العراق ادرار الزيت فى خلال العام ، وفى شهر ديسمبر كان انتاجه بمعدل يقرب من ٢٥ ألف برميل يوميا . وفى جنوب العراق أدخلت تحسينات جديدة على حقل الزبير بالقرب من البصرة ، وكان انتاجه فى نهاية العام – بعد سنة كاملة من دخوله مرحلة الانتاج – معادلا ٦٠ ألف برميل يوميا .

واستمرت أعمال توسيع حقل «الدخان» فى قطر ، وبلغ انتاجه فى خلال العام نحو ٦٩ ألف برميل يوميا .

هذا وقد منح حاكم أقليم قطر شركة شل امتيازا واسعا للتنقيب عن الزيت فى الخليج الفارسى حول شبه جزيرة قطر

سياسة التوسع فى المنشآت الصناعية

الناحية الثالثة من البحث ناحية المحاسبة (٢)



ان من يطلع على مقالنا السابق على هذا مباشرة ، والمنشور فى العدد ٥٦ ليستشف — بوضوح — حقيقة أصبحت من دعائم قواعد ادارة الاعمال الصناعية ، تلك هى أن المحاسبة أصبحت أساس ادارة العمل والمعين الاول لهذه الادارة .

ولقد وضعت المؤلفات القيمة فى هذا الباب . ولولا أن هذا الموضوع بالذات يخرج عن نطاق بحثنا الحالى، ولولا أننى قيدت نفسى فيه بحدود معينة التزمتها ولا أرغب فى الخروج عنها حرصا على وحدة البحث من جهة ، وعلى الاختصار فىالكتابة بما يناسب المقام والمجال منجهة أخرى — أقول لولا هذا كله لكنبت الشىء الكثير والكثير فالمادة متوفرة غنية ، ولكنى سأتناول **فقط** أهم ما يجب أن يهتم به محاسب المؤسسة ويضعه نصب عينيه اذا ما بدأت سياسة التوسع .

الميزانية وحساب الارباح والخسائر

ان أهم ما يجب أن يهتم به محاسب المنشأة هو الميزانية وحساب الارباح والخسائر وهما يقرنان دائما معا فكل منهما مكمل ومتمم للآخر — وليس لأى منهما اذا ما درس على انفراد دون الاطلاع على البيان الآخر — نفس القيمة التى تكون له اذا ما صحبه البيان الآخر .

وهما دائما محل اهتمام بالغ من صاحبالمنشأة ،فهما يظهران النتائج الاجمالية النهائية لحركة المنشأة . ومما يحتويان منأرقام وبيانات يمكن معرفة انكانت المنشأة ناجحة أم لا .

ولم تعد الميزانية ولا حساب الارباح والخسائر — فىالتطور المتقدم الذى نحن فيه منأطوار المحاسبة — مجرد أرقام متراصة يمينا ويسارا وبجانبكل رقم منها مداول خاص — كلا ، بل ان كل مداول من هذه المداولات وكل رقم من هذه الارقام انما هو بمثابة كلمة سر تخفى وراءها أسرارا ومعان كثيرة . ومهارة المحاسب فى تبسيط هذه الاسرار وفى تحويل كل كلمة منها الى مرآة تعكس فى صورة صادقة واضحة المعانى والاسرار التى تنطوى وراءها ويجب أن تكون كلها مفهومة وسهلة التفسير Self-expained

ومن المعروف أن لكل منشأة نوعين منالميزانية والارباح والخسائر أولهما داخلى للمؤسسة نفسها وللقائمين على شئونها وعلى ادارتها أو فلنسمه عائلى أو خاص : Private and Con Fidential

وثانيهما معد للنشر العلنى على صفحات الجرائد والمجلات ومختلف النشرات — وهما متفقان معا فى النتيجة النهائية ولكنهما — فى التفصيل — يختلفان كل الاختلاف .

وكلامنا هنا ينطبق علىأول هذين النوعين دون الثانى — فالتوضيح والتبسيط من شئون الميزانيات الداخلية الخاصة . أما الميزانيات العامة المنشورة فقد أخذ العرف على أن يضعها فى صف واحد مع الالغاز والمعميات ، فتبارىالمحاسبون فى احكام غلق مكنوناتها على افهام الناس مهما بلغوا من حدة الذكاء والعلم . والحجة فى ذلك هو خشية استفادة المنافسين من أية ميزة صناعية قد تظهرها الميزانية .

انظر مثلا الى التعبير المتوارد الآتى فى حساب الارباح والخسائر : كذا جنيه الارباح بعد خصمكافة مصاريف التشغيل والمصروفات العمومية والاستهلاكات والنقل والتخزين والتأمين والفوائد وبما فى ذلك احتياطى الضرائب .

فأى قيمة لهذا الرقم الماثل أمامنا كأبى الهول طال عليه العمر وهو ساكت لا ينطق . بل ربما كان أبو الهول هذا أيسر فهما للاذهان . والمدهش أن قوانين الشركات تعدل بين الحين والحين رغبة من المشرع فى الحد من هذا الغموض ، ولكن المحاسبين الشياطين — سامحهم الله — أمهر من الوقوع فى مثل هذه الهوة السطحية ! فالى أن يستطيع المشرع كسب المعركة فان كلامنا هنا ينطبق على الميزانياتالداخلية كما قلنا .

المقارنات

ورغم ما للميزانية والارباح والخسائر من أهمية بالغة ، ومهما أوتى المحاسب الذى قام باعدادهما من مهارة فائقة فان الارقام ستظل بكماء صماء اذا ما عرضت بمفردها دون أى بيان مصاحب .

واذن فكيف نستفيد من هذا البيان ؟

ان أكثر الطرقشيوعا هى طريقة اجراء المقارنة بين نتائج كل مدة تجارية ونتائجالمدة التجارية السابقة أو عدة مدد تجارية سابقة . فمن هذهالمقارنة ومن تغير الارقام صعودا وهبوطا يمكندراسة نشاط المؤسسة واتجاهها نحوالصعود أو نحوالهبوط

مثال مبسط — لنأخذ المثال الفرضى الآتى . وقد انتقينا بنودا

المصدر	البند	سنة ٩٥٠ جنيه	سنة ٩٥١ جنيه	سنة٩٥٢ جنيه
الارباحوالخسائر	المشتريات	٢٠٠٠	٢٢٥٠	٤٥٠٠
« «	المبيعات	٣٧٥٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠
« «	بضاعة تامة الصنع(أولالمدة	١٠٠٠	١٠٠٠	١٧٥٠
الميزانية	« « « (آخر «	١٠٠٠	١٧٥٠	٢٠٠٠
«	الذمم — زيادة الرصيد فى آخر المدة عنه فى أول المدة .	٥٠٠	٢٥٠	١٠٠٠
«	النقدية — زيادة الرصيد فى آخر المدة عنه فى أول المدة	١٢٥٠	٢٢٥٠	١٢٥٠ نقص

معينة من الميزانيــــة ومن حساب الارباح والخسائر ضاربين الصـفح عن باقي البنود الاخرى وذلك لمجرد التسهيل وعدم التعقيد .

قـد يخيل لمن يطلع على هـــذه الارقام ، كل منهـــا على علاته ، أن شئون هذه المنشأة تسير على مايرام ومن أحسن الى احسن بدليل زيادة أرقام المبيعات وبضاعة آخر المـدة معا زيادة تدريجية خلال السنوات الثلاث كما يتضح من الآتى :

عن سنة ١٩٥١
٣٧٥٠ + ١٠٠٠ = ٤٧٥٠ جنيها
عن سنة ١٩٥١
٤٠٠٠ + ١٧٥٠ = ٥٧٥٠ «
عن سنة ١٩٥٢
٤٠٠٠ + ٢٠٠٠ = ٦٠٠٠ «

ولكن لا يلبث المدقق الفاحص أن يكتشف أن حال المنشـأة كان على ما يرام في سـنة ١٩٥٠ وتحسن في سنة ١٩٥١ ولكنه ساء جدا في سنة ١٩٥٢ كما يتضح من الجدول التالي الذى يظهر مجمل الربح والخسارة في كل من هذه السنوات الثلاث

اذن فقـد حققت كل من سنتى ١٩٥٠ و ١٩٥١ ربحا مجمـلا بينما حققت سنة ١٩٥٢ خسارة مجملة .

اما بالنسبة للمركز النقدى فنجد ان سنة ١٩٥١ هى أحسن السنوات الثلاث حيث تمكنت المنشأة في سنة ١٩٥٠ من تحويل ٥/٧ مجمل الربح الى نقـدية وبقى السبعان فقط في حساب الذمم ـ بينما تمكنت في سنة ١٩٥١ من تحويل ٩/١٠ مجمل الربح الى نقدية وبقى العشر فقط متمثلا في الذمم .

اما في سـنة ١٩٥٢ فان الامر لم يقتصر على خسارة مجملة كما ذكرنا بل زاد الموقف النقدى سوءا بزيادة حساب الذمم ونقص النقدية الحاضرة بمبلغ ١٢٥٠ جنيها .

هـــذه عجـــالة لبعض ما يمكن اســـتخلاصه من مقـــارنة أرقام ميزانيات عدة سنوات متتالية ـ ولا شك أن مجال المقارنات واسع ومفيد جدا وخصوصا في بنـود المصروفات ومراقبتها .

(يتبع)

موسى حقى
ماجستير في التجارة جامعة فؤاد

المتاجرة

منه

سنة ١٩٥٠	سنة ١٩٥١	سنة ١٩٥٢	البيان
جنيه	جنيه	جنيه	
١٠٠٠	١٠٠٠	١٧٥٠	الى ح بضاعة أول المدة
٢٠٠٠	٢٢٥٠	٤٥٠٠	الى ح المشتريات
١٧٥٠	٢٥٠٠	—	الى الرصيد ـ مجمل الربح
٤٧٥٠	٥٧٥٠	٦٢٥٠	

له

البيان	سنة ١٩٥٠	سنة ١٩٥١	سنة ١٩٥٢
	جنيه	جنيه	جنيه
من المبيعات	٣٧٥٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠
من بضاعة آخر المدة	١٠٠٠	١٧٥٠	٢٠٠٠
من الرصيد ـ مجمل الخسارة	—	—	٢٥٠
	٤٧٥٠	٥٧٥٠	٦٢٥٠

النظام النقدى في سوريا

تابع المنشور على ص ٧

من الاقتصاد اللبناني ميزانا مرضيا ، فعمدت الحكومة اللبنانية الى تبنى حرية النقد ، والتعامل فيه مع العالم أجمع ، في الوقت الذى كانت معظم البلاد الاخرى تسير على نظام الرقابة المحكمة غير المجدية في أغلب الاحيان

وسمح لبنان بجعل موانئه موانىء يتم التعامل فيها بحرية في البضائع المارة بطريق الترانزيت كما سـمح للتجار بأن يسـتوردوا ويصـدروا ما يشاءون بغير قيـد أو شرط . فكانت نتيجة هذه الحرية أن تدفقت على لبنان مئات من المليـارات من العملات الاجنبية ومن قيمة بضائع الترانزيت ، دخلت لبنـان وخرجت منه منذ عام ١٩٤٦ الى وقتنا هذا . وهذه نتيجة باهرة للدخل القومى ، غلت ثروات طائلة على الذين تعاملوا في هذا النوع من التجارة .

مورد لبنان من المهاجرين

وللبنان مورد آخر ، هو من هجرة أبنائه الى الخارج وأسفارهم البعيدة المتعـددة التى جعلت من اللبنانيين والسوريين في شتى أقطار العـالم عملاء لبلادهم ، يدرون عليها في كل سنة تحويلات مالية وعملات أجنبية صارت ـ لوفرتها ـ جانبا كبيرا من الايراد العام اللبنانى .

وعـلاوة على ذلك ، فان هجـرة اللبنانيين ساعدتهم على معرفة العالم واقتباس ما حسن منه ، وبعودتهم الى أوطانهم ، أدخلوا تحسينات كثيرة في شتى مناحى الحياة .

ومما يجمل قوله ، أن لبنان اتخذ شعارا لاقتصاده منذ بدء استقلاله ، اطلاق حرية التعـامل مع الخارج ، واطلاق حرية النقد ونقل الاموال بلا قيد او شرط ، مع منح الافراد حرية في كل ما يتعلق بحياتهم الخاصـة واموالهم .

والغلاء السائد في لبنان هو نتيجة رئيسية لارتفاع مستوى المعيشة ، ويمكن قيـاس الاجور وأسـعار الحاجيات والمنتجات الزراعية بما هى عليه الحال في أرقى بلاد العالم .

وعندما درس الاقتصـادى الكبير فان زيلند حالة الاقتصاد في لبنان ، حار في أمره ، ولم يجد وصية خيرا من ان يقول : فليحرص لبنـان على حاله ، وليجتهـد في زيادة الانتـاج الزراعى وتنمية وسائل الاصـطياف التى لهـما تأثير مباشر في الايراد

انتـــاج الزيت في البحرين

كشف الزيت في جزيرة البحرين بالخليج الفارسى في عام ١٩٣٢ على عمق ٢٠٠٨ أقدام ، وتم شحن أول شحنة من هذا الزيت في سنة ١٩٣٤ وبعد عامين اتسعت صناعة الزيت وأنشىء معمل للتكرير أصبح الآن من أكبر المعامل في العالم خارج الولايات المتحدة .

والواقع ان مايزيد على عشرة في المئة من مجموع الذكور في البحرين يعملون الآن في صناعة الزيت (أكثر من ٦ آلاف شخص)

ويؤخذ من تقرير أعدته شركة زيت البحرين (بابكو) ان جميع المستخدمين فيها من أهل البحرين قد تدربوا على أعمال تزيد في مسؤولياتهم وترفع أجورهم . ونسبة المستخدمين المحليين في الشركة ٧٨ في المئة من جميع عدد المستخدمين بها .

التجارة والاقتصاد ... والقضاء

العيب الخفى فى البضاعة كيف ومتى يكتشف ؟ !

للقاضى
أحمد حمدى حافظ

اتفق تاجر مصرى مع احدى الشركات على أن تورد اليه خمسة أطنان من عجينة المشمش السورية بثمن قدره ١٢٠ جنيها الطن الواحد ، على أن تكون معبأة فى براميل من الخشب .. وقد شحنت اليه البضاعة فورا وأرفقت بها شهادة من رئيس مصلحة الامراض النباتية والحشرية بالجمهورية السورية تفيد أن البضاعة المشحونة هى حسبما ظهر له خالية من جميع الامراض والحشرات المشهورة ، ولما وصلت الى القطر المصرى قام التفتيش الصحى بجمرك القاهرة بفحصها وأفرج عنها واستلمها المشترى فعلا على أثر ذلك .

ورفع المشترى بعد هذا بمدة ثلاثة شهور تقريبا دعوى قال فيها انه حاول أن يصنع من العجينة المبيعة اليه نوعا من الحلاوى (البالوظة) فلم يستطع لعدم صلاحيتها ، فاتصل بالشركة البائعة التى أوفدت اليه أحد مندوبيها الذى اصطحب مندوب المشترى الى مصنع لعمل الحلاوى وهناك قام بتحويل العجينة الى الحلاوى المطلوبة الا أنه — أى المشترى — لاحظ بعد ذلك تصاعد رائحة غير عادية من البراميل مما دعاه الى الاشتباه فى أمر البضاعة المشتراة فكرر محاولته لصناعة حلاوى (الجلى) ولما أخفق أرسل عينة منها الى معمل باستور الذى قام بتحليلها وأرسل اليه النتيجة التى ثبت منها وجود تخمر بها الامر الذى دعاه الى رفع الدعوى ضد الشركة مستندا الى وجود عيب خفى فى البضاعة وهو التخمر والى أن البضاعة غير مطابقة لما اشترط فى العقد بفقدها احدى الصفات الجوهرية ، وطلب الزام الشركة بأن تدفع اليه ثمن البضاعة ومصاريف الجمرك وكذا مبلغ ألف جنيه كتعويض له والفوائد .. الخ .

أقام المشترى بعد ذلك أيضا دعوى مستعجلة طالبا الحكم بتعيين خبير لمعاينة البضاعة وبيان أسباب تلفها مع التصريح ببيعها بالمزاد .. فأجيب الى طلبه .. وقدم الخبير تقريره فى هذا الشأن ..

رفعت الشركة الدعوى بعدم جواز نظرها لرفعها بعد مضى أكثر من عشرة أيام على تاريخ اكتشاف العيب ، وطلبت رفضها احتياطيا لعدم قيامها على أساس صحيح — كما رفعت دعوى فرعية أخرى بالمطالبة بتأمين قدره مائتين من الجنيهات لان الشركة أوفدت أحد رجالها الى سوريا مرتين بعد أن أقام المشترى دعواه ولأمور خاصة بها ..

قضت محكمة أول درجة بعدم جواز نظر الدعوى المقامة من المشترى لرفعها بعد الميعاد مع رفض الدعوى المقامة من المشترى فى الوقت ذاته .

لكن محكمة الاستئناف قضت بالغاء هذا الحكم وأمرت بفسخ عقد البيع الخاص بالبضاعة وألزمت الشركة البائعة بأن تدفع الى المشترى مبلغ سبعمائة جنيه تقريبا والفوائد .. الخ . فطعنت الشركة بطريق النقض فى حكم محكمة الاستئناف المشار اليه .

أسست الشركة طلبها أول ما أسست على أن الحكم المطعون فيه قد قضى بفسخ التعاقد اعتمادا على أن البضاعة المبيعة غير مطابقة لما اشترط فى العقد لان عدم صلاحيتها لصناعة البالوظة يجعلها غير صالحة للغرض المعدة للاستعمال لاجله . . وهذا عيب فى الاسناد اذ أن التعاقد الذى تم مع المشترى لم يشر اطلاقا الى الغرض الذى فرضه الحكم كما وأنه لم يكن ملحوظا بين الطرفين عند التعاقد أن البضاعة ستستعمل فى محاولة اختراع صنف جديد من الحلوى وهو البالوظة المعروفة باسم (المجلى) الامر الذى يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وقد أجاب المشترى على ذلك بقوله ان الحكم المطعون فيه استند فى قضائه على أن البضاعة المبيعة لا تتوافر فيها احدى الصفات الجوهرية والى ظروف الدعوى وملابساتها لا الى التعاقد .. وانه لا يوجد فى هذا خطأ فى الاسناد .. اذ أن ما خلصت اليه المحكمة لا يجب فيه أن يكون محل اتفاق صريح بين الطرفين وانما العبرة فى ذلك بما تعارف عليه الناس .

والواقع أن الحكم المطعون فيه بعد أن أورد وقائع الدعوى وناقش الحجج التى استند اليها الحكم الابتدائى فى قضائه برفضهما قال ان ما ذهب اليه الحكم المذكور فيه اسناد مبدأ علم المشترى بالعيب الخفى الى تاريخ معين غير سديد اذ أن المشترى لم يكن على بينة بالسبب الحقيقى لعدم الصلاحية ونجاحه وقد استطاع مندوب البائع تذليلها ، فاذا كان قد تصرف عن حسن نية ولم يجد مايبرر المسارعة الى التقاضى قبل أن يتحقق من سبب العيب الحقيقى لعدم الصلاحية وماهية كان تصرفه سليما اذ عليه قبل أن يتوجه الى القضاء طالبا الفسخ أن يحدد ماهية العيب الذى ينسبه للبضاعة .. أما مجرد عدم استطاعته تحويل البضاعة الى مشتق آخر لها فقد يرجع الى سبب آخر غير العيب الخفى كجهله مثلا بالطريقة الصالحة .

انتقل الحكم بعد ذلك الى القول بأن التخمر لا يمكن اكتشافه فى مراحله الاولى الا عن طريق التحليل وانه قد يكون احدى مظاهره تحول مادة (البكتين) وهى المادة الاساسية فى صناعة الحلاوى التى يرغب المشترى فى صنعها الى حمض ، الا ان هذه المعلومات لا تتطلب من قبل المشترى الدراية بها . ومن ثم فلا يترتب على جهله بها انتقاص حقوقه .. وانتهى الحكم الى القول بأن

البضاعة كانت معيبة بطريقة خفية هي التخمر وان هذا العيب لم يظهر أثره بطريقة أكيدة ومعلومة للمشترى الا بعد أن مضت مدة عشرة أيام على الشراء .. وبذلك فتكون دعواه قد رفعت فى الميعاد .

ويتضح مما تقدم أن الحكم المطعون فيه لم يؤسس قضاءه على مخالفة البيع لشروط التعاقد وانما أسسه على أن البضاعة المبيعة معيبة بعيب خفى سببه اهمال البائع فى عدم اقفال البراميل بطريقة محكمة ـ كما قال الخبير فى تقريره ـ وأن هذا العيب من الجسامة بحيث يحق للمشترى طلب الفسخ . . كما بين الحكم أن التخمر لا يمكن اكتشافه فى مراحله الاولى الا بالتحليل وأن سببه هو اهمال البائع عدم وضع المواد الواقية الضرورية للمحافظة على المواد الغذائية وعدم تعبئة البضاعة فى براميل محكمة الاغلاق ، وانه كان موجودا وقت التسليم وفقا لما جاء بتقرير الخبير .. وانتهى لهذه الاسباب الى اجابة طلب المشترى بالنسبة لفسخ الاتفاق ورد الثمن وهو استخلاص سليم لا عيب فيه .. أما قول الشركة بأن المحكمة لم تلق بالا لما أثارته من دفاع وهو تمسكها بأن صناعة هذا الصنف من الحلوى (الجلى) لم تكن ملحوظة وقت التعاقد وأن ظهور العيب سببه محاولة المشترى اختراع صنف جديد من الحلوى .. فانه قول غير معقول فى الواقع لانه لم يثبت أمامها .

قالت الشركة فى طعنها على الحكم الاستئنافى أيضا أن القانون أوجب المسارعة فى رفع الدعوى فى ظرف ثمانية أيام من مجرد العلم بالعيب لا من تاريخ التحقق منه ـ وأن المشترى قد علم بوجود العيب فى اليوم الذى أخفق فيه فى صناعة (الجلى) وكان يتعين على رفع الدعوى فى المدة المقررة من ذلك اليوم .. اما وقد تأخر عن ذلك فتكون دعواه غير مقبولة .. ويكون الحكم المطعون فيه والذى قضى بقبولها قد خالف القانون ويتعين نقضه .

الا أنه يرد على ذلك الذى أثارته الشركة بأن المشترى لم يتحقق من وجود العيب الا فى يوم ورود نتيجة التحليل . لا يوم الاخفاق فى صناعة (الجلى) .. اذ أن هذا الاخفاق ليس فيه ما يقطع بوجود هذا العيب اذ قد يكون سببه كما قلنا هو الجهل بالطريقة الصالحة للصناعة أو لأى سبب آخر خارج عن ماهية البضاعة .. وقد استندت آراء الفقهاء على أن العيوب التى قد توجد فى المواد الغذائية ما لا يمكن اكتشافه الا بالتحليل .. فمثل هذا العيب الذى لا يظهر الا بالتحليل لم يجر العرف على الزام المشترى القيام به .. ولذا تعتبر العيوب التى لا تظهر الا بالتحليل عيوبا خفية ..

وبقى على محكمة النقض أن تقول كلمتها فى ذلك ، وعلى الاخص فى الوقت الذى يبدأ فيه تاريخ العلم بالعيب .. هل هو من يوم الاخفاق فى عمل (الجلى) من عجينة المشمش .. أم من يوم ورود نتيجة التحليل من معمل باستور بما يفيد أن هناك تخمرا فى العجينة كشف عنه هذا التحليل وليس مطلوبا من الرجل أو التاجر العادى أن يعرفه .. كما نميل الى الاخذ بهذا الرأى الاخير ؟

أحمد حمدى حافظ
قاضى

رفع مستوى المعيشة :
اقتراحات مقدمة للعهد الجديد

أصبحت الحياة تتطلب تكاليف ظاهرة عديدة وأصبح من الواجبات الاولية للحكومات أن تكفل لافرادها مستوى كريما من العيش. وموضوع مستوى المعيشة من الموضوعات المتعددة النواحي ، على أننا سنحصر البحث في مجال محدود .

ويجب اولا – وبادىء ذي بدء – أن يميز بين « مستوى المعيشة » و « مستوى الحياة » والاصطلاح الثاني أعم واشمل ، اذ هو يعني الحيز المعنوي والحيز المادي ، بينما (مستوى المعيشة) مقتصر على الحيز المادي ، ويقصد بالحيز المعنوي لمستوى الحياة : المستوى العلمي والثقافي . والمستوى الخلقي والنفسي ، والمستوى الاجتماعي والمستوى السياسي .. وهي على وجه الاجمال « مستوى الرشد للامة والافراد » على السواء.

أما ما نقصده بالحيز المادي فيقصد به مستوى الغذاء والكساء والمسكن .. ومستوى الدخل أو القوة الشرائية التي يسد بها الانسان مطالب المستويات الثلاثة السابقة . وفضلا عن ذلك يشمل مستوى الصحة ، ومستوى ظروف العمل التي يعيش فيها العمال .

عرض المشكلة في مصر

لا شك أن مستوى الحياة في مصر منخفض ، فمظاهرة بادية للعيان ، ولقد خلف العهد البائد دولة مفلسة ، وشعبا يتضور جوعا وعريا ، وايديا عاملة معطلة تمتد للجريمة ... لتبحث – عن طريقها – عن لقمة العيش ! وشعبا منهوك القوى محروما وليس هنا مجال البحث عن تبيان أسباب الفقر وانحطاط مستوى المعيشة في مصر ، ولكننا سنعرضها سعيا وراء القضاء عليها ، والبحث عن وسائل مكافحتها ، والاهتداء الى تقديم المقترحات التي تمحو آثارها .

فأما عن هذه الاسباب فهي : قلة المقدرة الانتاجية للبلاد ، وضعف انتاج العمل ، وانخفاض مستوى الاجور ، وازدحام السكان في أماكن معينة بينما هناك أماكن أخرى تكاد تكون مهجورة ، وضيق مجال الصناعة وعدم توحيد صفوف صغار المنتجين من صناعيين وزراعيين وتفرق كلمة المستهلكين ، وانحصار مساحة الارض الزراعية وقلة ما يخص الفرد منها اذ لم يوزع بعض الاراضي المستولى عليها ويرتبط بكل هذه الاسباب ، انحطاط المستوى الصحي العام ، ومستوى التعليم وعدم عدالة الضرائب . ولكل سبب من هذه الاسباب عوارضه ، وظروفه ولكنها هي الحقيقة الكبرى ، وهي الامراض الثلاثة التي امتدت جذورها في البلاد وتركت تستشري .. فكان الحال على ما نرى من : فقر ، وجهل ، ومرض .

ونحن في علاجنا لانخفاض مستوى المعيشة لا نبغي أن تمحى الفروق بين الطبقات في اليسر والتفاوت ، فان سنة الحياة التفاوت بين الناس وللتفاوت حكمته الاجتماعية والنفسية ، اذ هو محك التنافس والمنافسة .. سبيلي الاجادة والتقدم .

تحليل المشكلة

اننا لا نريد انقلابا مفاجئا ، ولا اصلاحا مباغتا ، ولكننا نؤمن بالتطور والتدرج .. ولكنه التطور السريع الذي يأتي بأفضل الثمرات في أقل الاوقات . اننا لا نريد ان تكون أحوالنا المعيشية عرضة للاضطرابات ، ولا نريد عدم منع احتكار الثروات ، ولا نريد الحد من نشاط المجتهدين ، ولا نريد مناواة التجارة ، او استيلاء الدولة على الثروات الكبيرة وتجريد الاثرياء تجريدا كاملا ولكننا نريد توجيه المدخرات ، وتحويلها من السبل الضيقة الى السبل النافعة التي **تتعلق بها الآمال في نهضة البلاد** كالصناعة ، ونريد توجيه نشاط الاثرياء الى المشاريع النافعة .

نريد أن يحال دون ابتغاء الربح عن طريق الاسعار الباهظة ، والاحتكار والاختزان وقلة السلع قلة مصطنعة ، وسائر مناورات الاستغلاليين .

ونريد تدفق سلع التجارة واعتدال الاسعار ، ووفرة الخيرات لتصبح في متناول ذوي الدخل القليل نريد أن تصبح مصر دولة انتاجية .. لا دولة استهلاكية .

نريد بالاختصار رفع مستوى المعيشة للملايين التي تظلها سماء مصر . وأولى واجبات العهد الجديد هي هذا العمل

وسائل رفع مستوى المعيشة

ولاستكمال البحث نقرر ان رفع مستوى المعيشة يأتي عن طريقين :– اما برفع دخول الافراد ، واما بتخفيف عبء النفقات .

ولنبحث الامر الاول في شيء من التبصر والاتزان .

فأول الوسائل التي نرفع بها الدخول – وهذا يقع على الحكومة والاثرياء – **زيادة الانتاج عموما ، ومستوى انتاج العامل خصوصا :**

فالانتاج الاجمالي للشعب هو ما تستمد منه مختلف الطبقات عيشها وأرزاقها ، بل وحياتها . ولزيادة الانتاج الكلي للدولة ، لا بد من تشغيل جميع اجهزة الانتاج ، من صناعية وزراعية وتجارية ومالية .. بل وتنظيمية. ولن يكون هذا الا بترشيد الانتاج عموما ، سواء منه الصناعي أو الزراعي ، وما يخدمهما من نظام تجاري ومالي ونقلي . وأول واجبات الدولة لتسهيل هذا الامر هو وضع سياسة ثابتة منظمة ، قائمة على الاحصاء والبيانات مستخرجة من الماضي دروسا .. واضعة نصب **أعينها مستقبلا زاهرا رغدا** . ونقصد

بالترشيد أيضا استخدام الوسائل الحديثة فى الانتاج من آلات وعلم وفن . ولا بد لكى تؤتى هذه السياسة ثمارها الكاملة من تدريب أيدى العمال والاخذ بكل الطرق الناجحة لرفع مستوى انتاجيته . فأمامنا التعليم الفنى ، والتوجيه المهنى ، والتنظيم الادارى لجهاز الانتاج .

ومن وسائل رفع الدخول ، **توفير العمل للجميع** ، باعتباره الطريق الشريف الذى فرضته الشرائع كلها، وجعلته حقا لكل طاقة بشرية قادرة.

ولا شك أن فقد الانسان لسبيل رزقه مما يفقده الكثير من الناحية المادية ، بل ومن الناحية النفسية .. وكلا الامرين يعتبر جرما فى حق المجتمع الذى نبغى رفع مستوى معيشته ولقد أصبح رائد السياسات العليا فى كل الامم ، تدبير العمالة الكاملة للايدى العاملة ، أى تهيئة الفرصة المناسبة لكل انسان فى سن العمل ليتكسب قوته وقوت من يعول .

وقد يقول قائل بأن توفير العمل للجميع ، وضمان العمل للجميع أمر لا يسهل تحقيقه ، وتكتنفه صعاب شداد . ولكن يجب أن يكون واضحا فى الاذهان أن « رفع مستوى المعيشة» يعتبر من « الامور الخرافية » اذا لم يتحقق هذا العمل فعلا . وعلى الدولة توزيع العمال على مناطق القطر المختلفة ، فلا تكتظ منطقة بعمالها ، بينما هناك مناطق غيرها تكاد تكون مقفرة .. بينما هى لا ينقصها سوى الايدى العاملة .. وأرى أن تتوسع الدولة فى زيادة مساحة الاراضى الصالحة للزراعة ، وان تكفل للزارع عملا اضافيا ــ بجانب حقله ــ منه يرتزق ، أو على الاقل يغطى بعض نفقاته من انتاج يديه ، كصنع الاحذية والصابون ، وعمل الاسبتة والسلال والاثاث الريفى البسيط والنسيج والسجاد والكليم وصناعة الالبان وتربية النحل ودودة القز ... الخ من الصناعات الريفية الصغرى .

ومن وسائل رفع الدخول أيضا **ضمان أسعار مجزية لصغار المنتجين، وكفالة نصيب معتدل للمستأجرين الزراعيين** . ونقصد بذلك اتباع سياسة مستقرة لاسعار المحاصيل الزراعية ، حماية للفلاح من ناحية مستوى معيشته ، ومن ناحية أخرى حماية جهده الانتاجى من تعرضه للبوار والخسارة . وليس العهد ببعيد حينما حطمت الايدى الحكومية، والعقليات الانتهازية الرجعية فى العهد البائد ، من نفسية العامل والفلاح على شكل مضاربات وصفقات ، وتلاعب فى بورصة القطن وسوق الاوراق المالية . واقترح هنا ضرورة تتبع الاسعار المحلية للمحاصيل للاسعار الدولية .

ولا بد ــ حين البحث فى تقديم الوسائل التى نرفع بها الدخول ، ضرورة توفير ملكيات معقولة لصغار المزارعين ولا نخال العهد الحالى الا فاعلا ذلك .. وما يوم ٢٣ يوليه ببعيد ، حين سيوزع جزء كبير من الاراضى المستولى عليها طبقا لقانون الاصلاح الزراعى على صغار المزارعين!

وأما عن الطريق الثانى ، وهو ذلك الذى يخفف عبء النفقات المعيشية ، فله عدة وسائل وسبل .

والسبيل الاول لذلك تؤديه الدولة، فعليها **أن تخفف عبء النفقات الطبية،** وأن الحكومة التى ترد المريض اذا دعاها لنجدته ، أو تصم آذانها عن أنته ، لهى حكومة مقصرة فى أداء واجبها الانسانى ، أو هى حكومة لاهية عن شعبها الذى هو عبارة عن وحدات أفرادها ، وكيانها . والدول المتقدمة ، الضاربة فى الحضارة لمدى بعيد هى الدول التى توفر **العلاج المجانى** لبنيها .. ولقد سمعنا منذ عهد قصير صيحات **تأميم العلاج الطبى** .. أما آن الأوان بعد لتحقيق هذا الحلم الجميل ؟ !

ان الدولة حينما تعالج فردا مريضا فهى انما ترده مرة أخرى الى حظيرة قواها العاملة .. انها تجعله يستأنف نشاطه ليساهم فى بناء صرح الامة الاقتصادى .

وثمة واجب على الدولة أن تكفله لافرادها ، ألا وهو تخفيف النفقات العائلية الخاصة بالتعليم ، بلّ جعل التعليم بالمجان . ونحن نكرر ضرورة جعل التعليم بالمجان لاننا قد سمعنا نغمة جديدة صاح بها المتجاهلون ينادون بعودة الرسوم التعليمية .. لتغطية ناحية من نواحى عجز ميزانية الدولة . بل سمعنا أن هناك من يطالب بالغاء (اعتمادات الاغذية) من ميزانية وزارة المعارف ! ! ولقد أحسن وزير المالية صنعا اذ رد على هؤلاء بأن هذا الاعتماد ، لا يكلف الدولة سوى حوالى مليون ونصف مليون جنيه فضلا عن أن رجال التربية والتعليم رأوا أن أهم المرغبات فى اقبال التلاميذ على المدارس .. هى تلك الوجبات الغذائية .. وان كانت « جافة »

ومن اهم الوسائل التى نقدمها للعهد الجديد لرفع مستوى المعيشة **تخفيض أسعار الحاجيات** .. نعم لا بد ان تعمل الحكومة جاهدة على خفض أسعار السلع !

نعم نحن نؤمن بسياسة التقشف بل وضرورته .. ولكن ما دخل « التقشف » بسياسة « خفض الاسعار » ؟ ؟ خفض لى السعر .. وانصحنى بالتقشف والحد من الاستهلاك . ولكن لا تطالبنى بالتقشف بينما أنت ترفع سعر قوت يومى ! مثل هذا مثل سيدنا ابراهيم حينما قال لابنه اسماعيل « يابنى ، أننى أرى فى المنام انى أذبحك . فأنظر ماذا ترى ؟ » هنا ليس مجال الاختيار . فحلم الانبياء أمر من السماء .. وهنا أجاب اسماعيل فى استسلام وهدوء « يا أبت ، افعل ما تؤمر ! » وليس أمر تخفيض الاسعار بخيال ، بل يمكن تحقيقه باتباع الطرق الآتية :

١ ــ مراقبة تطورات الاسعار خصوصا فيما يتعلق بغذاء الشعب، وكسائه ومسكنه ، وأسعار الفائدة، وكل ما تتعرض له الاسواق من الاعيب التجار ، وحيل الاحتكار والتخزين. مما يؤدى الى الغلاء المصطنع . وهذا أمر ميسور للحكومة

٢ ــ أن يعمل على توحيد الاصناف الشعبية ، أو التقليل من عدد الاصناف بالنسبة للحاجات الشعبية وهذا هو ما تقصده الحكومة بالتقشف

٣ ــ منع استيراد الكماليات منعا باتا . فلا يسمح باستيراد الثلاجات والسيارات الفاخرة وشرابات النايلون بينما نحن أحوج الى استيراد سلع الانتاج وهذا أمر ميسر فى يد الحكومة

٤ ــ أن يعمل على تشجيع المشروعات التى تخدم حاجات الشعب سواء منها الاستهلاكية أو الانتاجية ، بالتخفيف من القيود والرسوم واعفائها من الضرائب الباهظة فى أولى سنى

البقية على صفحة ٢٨

التشريعات التجارية والمالية الجديدة فى مصر

إجراءات تحويل النقد

صدر أخيرا القانون الجديد للنقد ، بعد أن ادخلت عليه وزارة المالية والاقتصاد تعديلات جديدة

وفيما يلي نص القانون متضمنا هذه التعديلات الاخيرة :

المادة الاولى — يحظر التعامل فى أوراق النقد الاجنبي أو تحويل النقد من مصر او اليها ، كما يحظر كل تعهد مقوم بعمله أجنبية وكل مقاصه منطوية على تحويل او تسوية كاملة أو جزئيه بنقد أجنبي وغير ذلك من عمليات النقدالاجنبي، سواء أكانت حالة أم كانت لأجل الا بالشروط والاوضاع التى تحدد بقرار من وزير الماليه والاقتصاد ، وعن طريق المصارف المرخص لها منه فى ذلك .

ويحظر على المقيمين فى المملكة المصرية أو وكلائهم التعامل بالنقد المصري ، أو تحويل أو بيع القراطيس المالية المصرية الا بالشروط والاوضاع التى تعين بقرار من وزير الماليه وعن طريق المصارف المرخص لها منه فى ذلك

ولا يجوز بأية حال استعمال العملة المفرج عنها لغير الغرض المعين لها

تنظيم استيراد وتداول النقد

المادة الثانية — يحظر استيراد أو تصدير أوراق النقد المصري أو الاجنبي على اختلاف أنواعها وكذلك القراطيس المالية والكوبونات ، وغير ذلك من القيم المنقولة ، أيا كانت العملة المقومة بها ، الا بالشروط والاوضاع التى يعينها وزير المالية بقرار منه

وينظم وزير المالية بقرار يصدره استيراد وتداول شيكات السياحة وتحديد المصارف المرخص لها بالتعامل فيها .

الارصدة المصرفية من العملة الاجنبية

المادة الثالثة : على كل شخص طبيعي أو معنوى ، أن يعرض للبيع على وزارة المالية ، وبسعر الصرف الرسمي الذى يحدده وزير المالية ، جميع الارصدة المصرفية من العملة الاجنبية المملوكة له وكذلك كل دخل مقوم بعملة أجنبية أو أية مبالغ أخرى مستحقة لأى سبب ، كان يحصل عليها فى مصر أو الخارج حسابه ، أو لحساب شخص أو هيئة مقيمة فى مصر — وكذلك كل مايدخل فى ملكه أو فى حيازته من أوراق النقد الاجنبي .

الامتناع عن تحصيل الدخل

ولا يجوز لأى سبب كان ، الامتناع عن تحصيل الدخل أو المبالغ الاخرى المشار اليها فى الفقرة السابقة ، ويثبت الامتناع بعد مضى ثلاثة أشهر من تاريخ الاستحقاق

وعليه ان يعرض للبيع مايحصل عليه من دخل فى مدى شهر من تاريخ الاستحقاق .

وعليه ان يعرض للبيع مايحصل عليه من دخل فى مدى شهر من تاريخ ابلاغه بتحصيله لحسابه فى الخارج ، أو بتحويله له الى مصر .

استثناء

ومع ذلك يجوز لوزير المالية أن يستثنى من أحكام هذه المادة .

١ — المصريين الذين يكون لهم فى الخارج وظائف بالنسبة الى مايحصلون عليه من نقد أجنبي ناتج عنها

٢ — الاجانب المقيمين فى مصر بالنسبة الى مايحصلون عليه من دخل مقوم بعملة البلاد التى يتبعونها

التصرف فى الرصيد

ولا يجوز لأى شخص طبيعي أو معنوى التصرف فيما له ، فى تاريخ العمل بهذا القانون ، من رصيد مقوم بعملة أجنبية بغير الحصول على موافقة وزير المالية مقدما ، وعليه أن يعرض هذا الرصيد للبيع على وزارة المالية، وبسعر الصرف الرسمي ، فى المهلة التى تحدد بذلك بقرار من وزير المالية

استيراد العملة الاجنبية

المادة الرابعة : يجب على كل من يصدر بضاعة الى الخارج أن يستورد قيمتها فى مدى ستة أشهر من تاريخ الشحن ، وفقا للشروط والاوضاع التى يقررها وزير المالية والاقتصاد مالم يقرر اعفاؤه من ذلك باذن خاص

ويجوز لوزير المالية والاقتصاد ، وفقا للقواعد التى يقررها ، أن يعفى من شروط استرداد قيمة الاشياء التى ترسل للخارج دون ثمن كالعينات غير ذات القيمة التجارية والهدايا

الحسابات المجمدة

المادة الخامسة : المبالغ المستحقة الدفع الى أشخاص غير مقيمين فى مصر والمحظور تحويل قيمتها اليهم ، طبقا لأحكام هذا القانون يعتبر مبرئا للذمة دفعها فى حسابات تفتح فى أحد المصارف المشار اليها فى المادة الاولى من هذا القانون لصالح أشخاص غير مقيمين فى مصر .

وتكون هذه الحسابات مجمدة

ويعين وزير المالية بقرار منه ، الشروط والاوضاع اللازمة للتصرف فى المبالغ التى تشتمل عليها الحسابات المجمدة .

بيان من المصارف

المادة السادسة : على المصارف المرخص لها فى مزاولة عمليات النقد الاجنبي أن تقدم لوزارة المالية بيانا بما اشترته أو باعته من العملات الاجنبية وبالتحويلات التى تجريها وفقا للماده الاولى ، وذلك بالشروط والاوضاع وفى المواعيد التى تحدد بقرار من وزير المالية .

ويجوز لوزير المالية بقرار منه ان يطلب بيانا بالاموال المقومة بالعملة الاجنبية ، والتى كانت ملك أو حيازة بأية صفة كنت ، فى التاريخ الذى يعينه وبالشروط والاوضاع التى يقررها

العملات والبلاد الخاضعة للقانون

المادة السابعة — يعين وزير المالية بقرار منه ، البلاد والعملات التى تخضع لأحكام هذا القانون ، وله وقف تنفيذ هذه الاحكام بالنسبه الى بلد معين أو عملة معينة ، وله أن يقرر مايراه من القواعد والتدابير التى تكفل تنظيم جميع العمليات ، سواء أكانت بالنقد المصري أم كانت بالنقد الاجنبي .

تنفيذ القانون

المادة الثامنة : لوزير المالية بقرار منه أن يعين هيئة رقابة تقوم على تنفيذ أحكام هذا القانون ، بالشروط والاوضاع التى يقررها .

مخالفة القانون

المادة التاسعة : كل من خالف أحكام المواد الاولى والثانية والثالثة أو شرع فى مخالفتها او حاول ذلك ، يعاقب بالحبس مدة لاتقل عن شهر ، ولا تزيد على خمس سنوات ، وبغرامه تعادل ضعف المبالغ التى رفعت الدعوى الجنائية بسببها ، على ألا تقل عن ١٠٠ جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

وفى حالة العود يحكم بالحبس والغرامة معا، ويجوز رفع عقوبة الحبس الى عشر سنوات ، والغرامة الى مايعادل خمسة أمثال المبلغ محل الدعوى ، على ألا تقل عن ألف جنيه ، ولا يجوز الحكم بوقف التنفيذ

وفى جميع الاحوال ، تضبط المبالغ محل الدعوى ، ويحكم بمصادرتها لجانب الخزانه العامة ، فان لم تضبط يحكم على الجاني ، علاة العقوبات السابقة بغرامة اضافية تعادل قيمه هذه المبالغ .

ولا يجوز رفع الدعوى بالنسبة للجرائم المتقدم ذكرها ، أو اتخاذ اجراء فيها الا بناء على اذن من وزير المالية والاقتصاد أو من يندبه لذلك. وفى حالة عدم الاذن يجوز للوزير أو لمندوبه مصادرة المبلغ موضوع المخالفة

المادة العاشرة : يعاقب كل من خالف احكام المادة الرابعة بالحبس مدة لاتقل عن ثلاثة اشهر، ولا تزيد عن سنتين وبغرامة لاتقل عن خمسين جنيها ولا تزيد على خمسمائة جنيه ، أو باحدى هاتين العقوبتين .

عقوبة المصارف

المادة الحادية عشرة — يعاقب كل من خالف أحكام المادة السادسة بغرامة لاتقل عن مائه جنيه ولا تزيد على ألف جنيه

المادة الثانية عشرة : مع عدم الاخلال بأحكام المادة ٣٦ من قانون العقوبات ، يحكم بعقوبه على كل جريمة ، اذا ارتكب شخص واحد جرائم متعددة قبل ان يحاكم على واحدة منها .

المسئول عن المخالفة

المادة الثالثة عشرة : يكون المسئول عن المخالفة ، فى حالة صدورها عن شركة أو جمعيه الشريك المسئول أو المدير أو عضو مجلس الادارة المنتدب ، أو رئيس مجلس الادارة على حسب الاحوال

عقوبة الموظفين

المادة الرابعة عشرة : مع عدم الاخلال بتطبيق العقوبات الاشد التى ينص عليها قانون العقوبات التى يعاقب الاشخاص المكلفون بالرقابة على هذا القانون اذا أفشوا أى بيان أو استعلام من البيانات أو الاستعلامات المشار اليها فى هذا لقانون بالحبس لمدة لاتتجاوز ستة أشهر وبغرامه لاتزيد على عشرين جنيها أو باحدى هاتين العقوبتين

الضبطية القضائية

المادة الرابعة عشرة «مكرر» — يكون للموظفين الذين يندبهم وزير المالية . صفة الضبطيه القضائية فيما يختص بتنفيذ أحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له ، ولهم بهذه الصفة الاطلاع على السجلات والدفاتر والأوراق غير ذلك .

الغاء قرارات

المادة الخامسة عشرة : يلغى المرسوم بقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٣٩ بتنظيم العمليات الخاصه بالنقود وأوراق النقد الاجنبية

وتلغى البنود رقم ١و٢و٣و٤و٥ و٨ من المادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص باستمرار العمل بالتدابير المقررة بالاوامر رقم ٥٣ و٨٢و١٧٠و١٨٢و١٨٧و٣٦١و٣٦٢و٤٣٦ و٥٥٠ و٥٥٦

علاوة استحقاقات الاستيراد

أصدر وزير التجارة والصناعة اخيرا قرارا يتعلق بعلاوة استحقاقات الاستيراد . وقد جاء متمما للفوائد التى يطلبها التجار من هذه العلاوة

قرر وزير التجارة والصناعة بأمر وزارى رقم ١١٦ تاريخه ٢٩ يونيو ١٩٥٣ بأن التجار المستوردين يستطيعون ادخال العلاوة التى يدفعونها للحصول على الاسترليني والدولار فى نفقات الاستيراد

والمعلوم فى التجارة ان نفقات الاستيراد تشمل نفقات النقل والتامين والرسوم الجمركية المفروضة على السلع المستوردة . فالى هذه النفقات العادية تضاف الآن قيمة العلاوة تبعا لسعرها المحدد فى مصر ووفقا لما يدل على هذه القيمة من الترخيص فى الاستيراد وشهادة شراء العملة

وهكذا تدخل العلاوة المدفوعة فى اثمان التكلفة التى يحسب عليها الارباح المسموح بها أو ثمن التسعيرة او الضريبة

مثلا . اذا دفع تاجر ٥ ٪ علاوة على السعر الرسمى للجنيهات الاسترلينية للوفاء بثمن وارداته . فان ثمن التكلفة الذى تعترف به السلطات يكون قد زيد ٥ ٪

وهذا التيسير الجديد يوافق رغبة التجار ولم يكونوا يجدون من مصلحتهم الاستيراد عن طريق حساب استحقاقات الاستيراد لانه كان يكلفهم ثمنا غاليا ما دامت العلاوة تدخل فى حساب ثمن التسعيرة وحساب الضريبة على الارباح التجارية والصناعية

وكانت الحكومة قد قررت تشجيعا لاستعمال الجنيه الخاص بحساب استحقاقات الاستيراد ، مد الفترة الممنوحة لاستخدام التصاريح المعلقة بهذا الحساب من ثلاثة اشهر الى سنة

ويتبين مما تقدم ان الحكومة تحرص على الترغيب فى استيراد جميع السلع الضرورية وان قضت الحال بدفع ثمنها جنيهات استرلينية او دولارات من حساب استحقاقات الاستيراد

بيع الأوراق المالية

وافق مجلس الوزراء على قانون فى شأن التعامل فى الاوراق المالية وهذا نصه بعد الديباجة :

مادة ١ ـ لا يجوز التعامل فى الاوراق المالية سواء كانت مقيدة بجدول الاسعار الرسمى أم خارج ذلك الجدول الا بواسطة أحد السماسرة المقيدين بهذه البورصات ، ويكون السمسار الذى تتم الصفقة بواسطته ضامنا لسلامة البيع

ويقع باطلا بحكم القانون كل تعامل يتم على خلاف ذلك

ويعاقب على كل تعامل بالمخالفة لاحكام الفقرة الأولى بغرامة لاتقل عن خمسين جنيها ولا تزيد على مائتى جنيه

مادة ٢ ـ على الوزراء ، كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون

ولوزير المالية والاقتصاد ان يصدر القرارات اللازمة لتنفيذه ، ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية

الإحالة إلى لجان الطعن

اذاعت مصلحة الضرائب التعليمات التالية بخصوص طلبات الاحالة الى لجان الطعن :

تراعى القواعد الآتية بصدد طلبات الاحالة الى لجان الطعن :

اولا ـ اذا اعترض الممول على النموذج رقم ١٨ ((ضرائب)) حتى ولو ضمن اعتراضه طلب الاحالة الى لجنة الطعن فلا يعتبر هذا الاعتراض طعنا قانونيا يستدعى الاحالة الى تلك اللجنة لانه لم يصادف محله القانونى وهو الربط فضلا عن أن القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قد حدد للممول فى المادة ٤٥منه فترة يجوز له فى خلالها ان يطعن فى الربط ويبدأ حقه فى الطعن بابتدائها وينتهى بانتهائها

ثانيا ـ يعتبر اعتراض الممول على لنموذج رقم ١٩ ((ضرائب)) طعنا وهو لم يذكر كلمة الطعن صراحة فى اعتراضه ويجب احالة الملف الى لجنة الطعن حتىولو لم يطالب فىعريضته الاحالة الىتلك اللجنة ـ ذلك انالاحالة واجبة بحكم القانون طالما ان العريضة المقدمة من الممول فى الميعاد القانونى تتضمن اعتراضاته على الربط الذى جرته المصلحة .

وتراعى هذه القواعد عند فحص طلبات الاحالة الى لجان الطعن ويلغى ما صدر مخالفا لذلك من تعليمات وكتب دورية . .

⊙⊙⊙

قانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٥٣

بتفسير بعض احكام القانون

رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١

بعد الاطلاع على الاعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش :

وعلى القانون رقم٢١٨ لسنة ١٩٥١ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بشأن فرض ضريبة عامة على الايراد

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد وموافقة رأى مجلس الوزراء :

اصدر القانون الآتى :

مادة ١ ـ يستبدل بالفقرة الثانية من المادة الرابعة من القانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١ المشار اليه النص الآتى :

((ويعمل به من وقت العمل بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ النسبة الى سريان الضريبة على الاستحقاق فى الوقف وحق الانتفاع .

اما بالنسبة الى باقى الاحكام فيعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية على الا تسرى الاحكام الخاصة بتحديد الايراد والسعر الا ابتداء من اول يناير سنة ١٩٥٢ عن ايرادات سنة ١٩٥١)) .

مادة ٢ ـ على وزير المالية والاقتصاد تنفيذ هذا القانون .

اعادة تقدير ايجارات الأراضى

صدر قانون باعادة تقدير الايجار السنوى للاراضى الواقعة فى بعض نواح بمديريات البحيرة والفؤادية والغربية والدقهلية والجيزة والفيوم والمنيا وأسيوط وقنا وأسوان ، وستسرى الضريبة الجديدة على هذه الاراضى ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٤ .

والمعروف ان القيمة الايجارية لهذه الاراضى ستزيد طبقا لهذا القانون .

وفيما يلى بيان بأسماء النواحى الواقعةبها الاراضى التى سيعاد تقدير ايجارها .

مديرية البحيرة

مركز رشيد ـ الجدية .

مركز المحمودية ـ نظارة نفره والخزان والآن السعيدية ونظارة الانشا ونظارة الروضة ونظارة المسعدة ونظارة المنشية ونظارة المنيا ونظارة بويط ونظارة سماديس ونظارة فيشا بلخه ونظارة منشية سعيد ونظارة نفرة .

مركز كفر الدوار ـ منشاة تولين والآن منشاة بلبع باشا والبيضا وكوم أشو والنشو البحرى والكربون .

مركز ابو حمص ـ بسنتاواى والنخلة البحريه وبركة غطاس والجرادات وقافلة وكفر حصام وديرامس ومحطة كيل

مركز دمنهور ـ كفر سنطيس ، وسنطيس وافلاقه وكفر بنى هلال ومنشية غربال ونفرها وعزبة دسوس .

مركز شبراخيت ـ محلة داد والابرقجى والرحمانية والخزان والآن كفر محلة داود .

مركز أبو المطامير ـ النجيلى واولاد الشيخ والمهديه والقبشة وابو المطامير وزاوية صقر وزاوية سالم

مركز ايتاى البارود ـ كفر الحاجة وشبرا النونة وزبيدة وقليشان .

مركز الدلنجات ـ الوفائية وزاوية حمور وطيبة ودرشاى وقبور الامراء .

مركز كومحمادة ـ بريم ودمنيوه وسرسيقة وميت يزيد وصفط العنب وطحا المرج والمناصافور وديرب السوق وصافور دبيج والميساه وكفر أبويرى والجواشنة وبرمكيم الصرينى .

مركز ميت غمر ـ ميت أبو عربى وكفر عبد الملك ومنصور وميت القرشى وتفهنة الأشراف وكفر أبو متنى وكفر بريرى سليمان وميت محسن ودقادوس بشملا .

مديرية الجيزة

مركز امبابة ـ جزاية بنى سلامة .

مديرية الفيوم

مركز طامية ـ قصر رشوان .

مركز الفيوم ـ المصلوب .

مركز اطسا ـ خلفطون ومنشاة عبدالمجيد

مديرية المنيا

مركز الفشن ـ دلهانس وكفر منسابه وصفانية شنرى .

مركز مغاغة ـ العدوة .

مركز بنى مزار ـ البهنسا وشلقام وصندفا والفار .

مركز مطاى ـ بله المستجدة .

مركز سمالوط ـ شوشه .

مديرية أسيوط

مركز ملوى ـ البرشا والعرين قبلى .

مركز أبو تيج ـ أبو تيج ـ نزلة الفليو

مديرية قنا

مركز الاقصر ـ البغدادى وطود .

مركز اطسا ـ اصفون والمطاعنة وكيمان المطاعنة .

مديرية أسوان

مركز ادفو ـ الرديسية قبلى وادفو قبلى والشراونة والحجز بحرى والحجز قبلى

مركز كوم امبو ـ فارس

مركز أسوان ـ الاعقاب وأبو الريش بحرى والكوبانية .

صنـــاعة الزيت في العراق

كشف الزيت في العـــراق عام ١٩٣٤ غير انه لم يصـــبح عاملا من عوامل التأثير في الكيان القومي الا في سنة ١٩٥٠ عندما زيدت طاقة أنبوب الزيت الممتد بين كركوك وطرابلس على ساحل البحر المتوسط ، وعندما اهتدى الى بئر « الزبير » الجديدة جنوب البصرة ، وبئر « عين زالة » على بعد ١٢٦ ميلا شمال غرب منطقة كيركوك ، ثم عندما عقد اتفاق مناصفة الارباح وصار نافذ المفعول عام ١٩٥١

وتبلغ جملة منتجات الزيت الخام في مناطق الزيت العراقية الثـــلاث (أعني كركوك والزبير وعين زالة) نحو ٢٦ مليون طن سنويا . وتتوقع الحكومة ان يرتفع هذا الانتاج في العام المقبل الى ٠٠٠ر٣٠٠ر٢٧ طن ولهـــذا حرصت على أن تستولى على ١/ الزيت الخام لتستخدمه في ادارة معامل التكرير الجديدة في بغداد . والمتوقع ان يصل الانتاج الى ٣٠ مليـــون طن في عام ١٩٥٥

وحقل كركوك ينتج سنويا ٢٣ مليون طن من الزيت يشحن معظمها بأنابيب الزيت الى بانياس وطرابلس على ساحل البحر المتوسط

وتنتج عين زالة مليون طن سنويا تنقل بأنبوب الزيت الى طرابلس .

أما ينبوع الزبير فقد بدأ الانتاج منه في عام ١٩٥١ (ديسمبر) وكانت جملة انتاجه في العام الماضي مليوني طن ينتظر زيادتها في هذا العام الى نحو ٣ ملايين طن . وقد مد أنبوب للزيت بين الزبير وفاو على الخليج الفارسي لنقل هذه الشـــحنات من الزيت . **والمأمول أن يرتفع انتاج بئر الزبير في عام ١٩٥٥ الى ٨ ملايين طن وقد ارتفعت تبعـــا لذلك حصيـــلة الحكومة العراقية من الزيت . فبعدما كانت الحصيلة في عام ١٩٤٩ نحو ٣ ملايين دينار ارتفعت في عام ١٩٥٠ الى ٤/١ ٥ مليون دينار ثم الى ٤/٣ ١٣ مليون دينار في عام ١٩٥١ وصارت في العام الماضي ٣٣ مليون دينار . والمنتظر ان تبلغ الحصيلة في هـــذا العام ٥٠ مليون دينار**

رفع مستوى المعيشة

تابع المنشور على ص ٢٥

حياتها ، وهذا أمر في يد الحكومة

٥ ـ أن تبث الحـــكومة روح الاطمئنـــان في الدوائر التجـــارية والصناعية ، وأن تشـــجع استثمار المال الاجنبي بشرط الحذر من عدم رسوخ قدم الاستعمار .. وهــذا أمر في يد الحكومة .

٦ ـ سن تشريع يلزم أصـــحاب العزب وكبار الملاك باقامة المستشفيات والمـــدارس ، والحمامات ، ومراكز المياه الصالحة للشرب ، وما الى ذلك داخل حدود أملاكهم لخدمة فلاحيهم على حســـابهم الخاص . فالحكومة كما تلزم أصحاب المصانع بانشــــاء أندية رياضية ومطاعم ومســـاكن لعمالها .. عليها أن تحتم ذلك على أصحاب المزارع والصناع وهناك غير ذلك الكثير .. فهل بعد ذلك نتبع سياسة سيدنا ابراهيم مع ابنـــه اسماعيل ؟ ! وبعـــد فهـــذه بعض المقترحات أقدمها لرجال العهد الجديد راجيا أن تحرز رضـــاءهم ، ويعملوا على وضعها في حيز التنفيذ .

أحمد زكي عبد الهادي
بكالوريوس في التجارة

السياسة المالية

تابع المنشور على صفحة ١٥

الاستثمار المنتج ، وبذلك لن يقـــل الاستثمار في مجموعه بل سيزيد .. لان بعض الافراد لا يوجهون مدخراتهم للاستثمار المنتج .

ثالثا : موازنة الميزانية :

أعلن وزير المالية أن السنة المالية ٥١/١٩٥٢ انتهت بعجز بلغ مقداره ٣٨ مليون جنيـــه . ولم يكن مبعث هذا العجز الطائل قبل قيام الحكومة بتمويل مشروعات انتاجية واســـعة النطـــاق ترمي الى تعـــزيز الدخـــل القومي ، بل كان مرده ــ على حـــد قول وزير المالية ــ الى زيادة الانفاق الكمالي فيما لا يجـــدي ، وفي زيادة المبالغ المخصصة للمصروفات العادية

كمـــا أعلن وزير المـــالية أنه بينما تمت موازنة الميزانية العادية في حدود الدخل الحكومي المنخفض ، ستلجأ الحـــكومة في تمـــويل المشروعات الانتاجيـــة وهذه سيكون لها ميزانية مستقلة ــ الى الاقتراض من الافراد والمؤسسات المالية .

ونرى أنه ما دمنـــا قد اعتزمنـــا توجيه سياستنا المـــالية نحـــو عدم زيادة الانفـــاق الكمـــالي ، وأننـــا سنخصـــص ميزانيـــــة للمشروعات الانتاجيـــــة ، فاذن لا داعي لمـــوازنة الميزانية ، بل لا خوف أن يظهر عجز

ففي انجلترا مثـــلا بلغ العجز في ميزانيتها ١٤٩ مليون جنيه استرليني في عام ١٩٥١ . وكان العجز في ميزانية كل من السنوات ٤٠ ، ٤١ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ١٩٤٧ على التـــوالي : ٢٤٦٨ ، ٢٦٨٠ ، ٢٠٥٩ ، ١٨٩٠ ، ٤٠٠ مليون جنيـــه استـــرليني .. بينمـــا حققت فائضا في ميزانية السنوات ٤٨ و٤٩ و١٩٥٠ قدره ٣٥٠ ، ٧٤ ، ٢٤٥ مليون جنيه استرليني .

وفي فرنسا كان هنـــاك عجز في ميزانيتها خلال السنوات ٤٨ ، ٤٩ ، ١٩٥٠ : قدره ٦٠٧,٦٧٥,٧٨٣ بليون فرنك ! ..

وفي أمريكا بلغ العجز في ميزانيـــة ٤٩/١٩٥٠ : ٢١ر٢ بليون دولار ! .. وكان هناك عجز في السنوات ٤٠ ، ٤١ ، ٤٥ ، بلغ ٧ر٢ ، ٨ر٤ ، ٤٥ ، ٢ر١٨ بليـــون دولار بينما حققت فائضا في السنوات ٤٠ ، ٤٨ ، ٤٩ : ٦ر٦ ، ٩ر٨ ، ر١ بليون دولار ..

اذن فالعجز أو الفائض مســـألة تتوقف على الظروف الاقتصادية لكل بلد . ولا خوف اطلاقا من وجـــود عجز في ميزانية أي دولة ما دامت سياستها المالية في أيد أمينة وهدفها زيادة الانتاج . ومما يطمئننا الى عدم الخوف من هذا العجز أن رصيد مصر من الذهب في البنك الاهلي ــ وهو بنكها المركزي ، يبلغ ما قيمته ١٧٤ مليـــون دولار أمـــريكي ، حسب الاحصاءات المالية الدولية . بينما تشير نفس هذه الاحصاءات الى أن رصيد انجلترا الذهبي في بنكها المركزي هو مليون واحد من الدولار الامريكي ومع ذلك كان العجز في ميزانية انجلترا في عام ١٩٥١ حوالي ١٤٩ مليـــون جنيه استرليني ... ولم نسمع حتى الآن ان انجلترا قد أفلست بعد !

فوزي رياض فهمي
مأمور الضرائب

نشاط مجلس الانتاج القومى

تضمنت توصيات مجلس الانتاج عن سياسة مصر البترولية خلال السنوات الخمس القادمة ٥٣–١٩٥٨ **« مد أنبوب قطر ١٢ بوصة على الاقل لنقل مليون ونصف طن من المازوت على الاقل سنويا ، كما يمكن استخدامه لنقل البترول الخام اذا ما أقيم معمل تكرير القاهرة »** .

وقد قرر المجلس تأليف لجنة تضم ممثلين عن المجلس ومدير عام مصلحة السكة الحديد ومدير عام مصلحة المناجم لشئون الوقود لوضع مواصفات هذا المشروع . وفوض المجلس اللجنة فى أن تضم اليها من تشاء من الخبراء .

وقد عقدت هذه اللجنة اجتماعين فى ١٩٥٣/٦/٢٤ ، وفى ١٩٥٣/٧/١ وحضر الاجتماعين حضرات :

الاستاذ محمد على حسين
البكباشى المهندس محمود يونس
الاستاذ احمد رزق
الدكتور محمود أبوزيد
المهندس على البدرى

واستعرضت اللجنة فى اجتماعيها المواصفات المقدمة من الشركات المختلفة والمواصفات المتجمعة لدى مصلحة المناجم لشئون الوقود .

وستعقد اللجنة اجتماعا آخر فى ١٩٥٣/٧/١٥ لاقرار المواصفات النهائية للمشروع تمهيدا لطرحها فى السوق العالمى لدى الشركات المعتمدة .

ومن أظهر مزايا هذا المشروع الاقتصادية تخفيض تكاليف نقل المازوت الى نحو ٥٠ ٪ من أجرة الطن حاليا .

ويتكلف هذا المشروع أربعة ملايين من الجنيهات ويستغرق تنفيذه مدة ثلاث سنوات .

صناعة الادوية فى مصر

كانت لجنة التوسع الصناعى بالمجلس قد قررت تأليف لجنة فرعية منها لدراسة صناعة الادوية فى مصر . وقد عقدت لجنة الادوية اجتماعين فى ٢١ ، ٢٨ أبريل ١٩٥٣ حضرها :

الدكتور محمد احمد سليم
الدكتور عبد العظيم حنفى
الدكتور فتحى السعيد
الدكتور ابراهيم رجب فهمى
الدكتور حسنى المنجورى
الدكتور على الكردانى
الدكتور رياض زين الدين
الاستاذ عز الدين رشاد
الدكتور عبد الله عدلى
المستر جون شريدان
الدكتور جمال مأمون
المستر كليمان مارجون
مسيو دوش
الدكتور عبد المنعم حسين
الاستاذ جمال الصبان
سكرتير غرفة المستحضرات الطبية

وقد استعرضت هذه اللجنة نشأة صناعة الادوية فى مصر والصعوبات التى تواجهها وامكانيات تدعيمها . واستقر الرأى على توجيه بعض الاسئلة للمصانع المحلية حتى يتيسر الوقوف على جميع امكانياتها توطئة للنهوض بها . وعهد الى لجنة من حضرات الدكتور فتحى السعيد والدكتور عبد الله عدلى والاستاذ جميل الصبان والاستاذ فوزى رياض فهمى السكرتير الفنى بالمجلس فى وضع هذه الاسئلة .

وفى ١٩٥٣/٥/٢ وجهت لجنة التوسع الصناعى بالمجلس هذه الاسئلة الى حوالى ٣٠ مصنعا للادوية وتتضمن هذه الاسئلة :

١ — رأس المال المستثمر فعلا فى عام ١٩٥٢
٢ — تطور المبيعات حتى ١٩٥٢
٣ — عدد العمال والصيادلة وباقى الموظفين ومجموع مرتباتهم .
٤ — قيمة المشتريات من الخامات المحلية والمستوردة .
٥ — قيمة المشتريات من مواد التعبئة من محلية ومستوردة .
٦ — بيان الاصناف التى أنتجها المصنع بالكمية والقيمة .
٧ — صعوبة الحصول على الخامات المستوردة وامكانيات احلال المواد المحلية .
٨ — المصاعب التى تعانيها الصناعة من فنية وادارية وتشريعية .
٩ — امكانيات التوسع خلال السنوات الثلاث القادمة ومايعترضها
١٠ — احتمالات التصدير فى المستقبل .

كما قام الاستاذ محمود محمد ابراهيم السكرتير الفني بالمجلس باعداد مذكرة عن « الاحصاءات عن صناعة الادوية فى مصر » ضمنها رأس المال المستثمر فى هذه الصناعة وعدد العمال والصيادلة والموظفين ومرتبات كل فئة .

وعلى أثر تلقى المجلس ردود المصانع ، عقدت اللجنة التى وضعت الاسئلة اجتماعين فى ١٩٥٣/٦/٢٩ ، ١٩٥٣/٧/٦ . وحضر الاجتماع الاخير مديرو مصانع أدوية : دوش ، ايكاديل ، جالينوس ، شركة تنمية الصناعات الكيماوية ، ايزيس . وناقشت اللجنة البيانات التى وردت للمجلس ومذكرة السكرتارية الفنية .

وتقوم السكرتارية الفنية الآن باعداد تقريرها عن هذه الصناعة تمهيدا لعرضه على لجنة الادوية لاتخاذ التوصيات للنهوض بهذه الصناعة الهامة . اذ يبلغ ما تستورده البلاد سنويا من الادوية حوالى خمسة ملايين من الجنيهات بينما تنتج المصانع المحلية ما قيمته ربع مليون جنيه فقط . كما تستورد البلاد أيضا من المستحضرات الطبية ما قيمته خمسة ملايين جنيه .

صناعة الاغذية المحفوظة

عقدت اللجنة المشكلة لدراسة الاغذية المحفوظة اجتماعها الاول فى يوم ١٩٥٣/٧/٦ . وحضر الاجتماع :

الدكتور راشد البراوى
الدكتور حسن نشأت
الدكتور عبدالله صدقى
الاستاذ مهران فتحى
الاستاذ محمد مرسى سليم
الاستاذ جلال علوبه
الاستاذ عمر البارودى
الاستاذ روفائيل حداد
الدكتور كامل عزمى
الاستاذ عيد اسكندر

وناقش الحاضرون موضوع الصناعات الغذائية من خضر وفاكهة وتناولت الموضوعات الآتية :

١ — ضرورة توفير المادة الخام .
٢ — تحريم استيراد المواد المماثلة للانتاج المحلى اذا تساوت فى الجودة
٣ — الاعفاء الخاص بجميع أصناف المأكولات والاغذية المحفوظة الواردة من الخارج وضرورة التمييز بين الاغذية الشعبية والاغذية التى تستعملها طبقات خاصة .
٤ — اعفاء المواد الخام المستوردة من الخارج .

الترقيم الدولي ١٤٠٦٩
طبعت بمطابع ((أخبار اليوم))



الاقتصاد والمحاسبة

العدد ٥٨ — أول أغسطس ١٩٥٣

صاحب الامتياز : عبد الله فكرى أباظه رئيس نادى التجارة
رئيس التحرير : أحمد عنان

الثمن ١٠ قروش

أموال الدولة المجمدة

مصر الآن آخذة نفسها بسياسة انتاجية شاملة يراد بها استغلال جميع مرافقها واستثمار جميع مواردها وتوظيف جميع قواها وطاقاتها ليتحول الوادى الى بلاد منتجة زراعيا واقتصاديا وثقافيا وعلميا .

وقد اضطرت الحكومة لبلوغ هذا الهدف ، أن تضغط الى أوسع مدى مصروفاتها العامة التى لا تعود على الخزانة بما يقابلهـا من ايراد ، والتى تعد عبئا على مالية الدولة ، فخفضت نسبة العلاوة لدى الموظفين ، وكذلك العلاوات الدورية .

واذا كانت سياستنا العامة تدعونا الى الدأب فى الانتاج والتوسع فيه فذلك يحتم علينا أن نتبين أموال الدولة المتجمدة أو غير المستغلة ، ونعمل على استغلالها فى النافع المجدى بدلا من تركها معطلة أو مطمورة تخسر بطول الوقت شطرا من رأسمالها .

فهناك الذهب الذى يغطى ورق النقد ، فهو مال معطل يحسن أن يوجه الى الانتاج — ولو فى جزء منه — بدلا من ان يبقى فى حرز كأنه قدس لا يجوز لمسه .

وهناك أموال التوفير المودعة فى مصلحة البريد والتى تبلغ جملتها نحو ٣٠ مليون جنيه فهى أموال جامدة صامدة تشغل موظفى الدولة وتستنفد جهدهم ولا تنتج للدولة الا أهون انتاج .

وهناك أموال الاوقاف التى تبدد فى الاراضى الخربة والدور المتهالكة والارض الفضاء ، وهى اموال تحصى بالملايين ومئاتها ، ولكنها مع ذلك تشكو العطلة .. وتطلب أن تستثمر فى أبواب الانتاج .

وهناك الاراضى الاميرية التى تمثل رأس مال معطلا والتى كان ينبغى التخلص منها ببيعها والانتفاع بقيمتها ، او استغلالها فى مرافق انتاجية كانشاء عمائر عليها .

هذه الاموال وأمثالها يجب أن تحصر وان توجه الى أبواب الانتاج وأن تتحول من حالة الموات الى حالة التوالد والتكاثر . ومايصدق على النبات يصدق على المال . فان لم يزرع النبات ويروى ، فلا سبيل الى تكاثره وتوالده .



احتفال الشعب بحريته

تميز الاسبوع الاخير من شهر يوليو المنقضى بألوان من حفاوة الشعب بحريته واعتزازه بهذه الحرية فى كل مظهر من مظاهرها ، سواء اتصلت هذه الحرية بسيادة الشعب على أراضيه ، أو اتصلت بالمجال الاقتصادى أو اتصلت بحرية القول والعمل فى حدود القانون .

واذا كانت الحرية السياسية واجبة فان الحرية الاقتصادية أوجب .

عرفت فى الاوان الاخير كثيرا من القيود ، فما ذلك الا تمهيدا لحرية شاملة تستردها الحياة الاقتصادية بعدما تستفيم جميع امورها وتزول الضرورات التى فرضت هذه القيود

وقد أحسن المسئولون صنعا ، حينما قرروا العدول عن احياء هذه المناسبة بمواكب الزهور ، التى ان جاز فى أيام الرخاء تسييرها ، فلا يجوز ذلك فى أيام الشدة ، لان هذه المواكب تستنفد كثيرا من المال فى غير طائل ، فضلا عن أنها قليلة المغزى من الناحية الوطنية . **وخير من ذلك وأرشد أن تقوم الحكومة — كما فعلت وأحسنت — باصلاح الاراضى البور وتوزيعها على المعدمين من الفلاحين والقيام ببرامج للتعمير وزيادة الانتاج يستقبل بها الشعب عيد حريته فى كل عام .**

العملة الموحدة للبلدان العربية

تردد أخيرا اقتراح بانشاء عملة موحدة للبلدان العربية المنضوية تحت لواء الجامعة العربية تيسيرا للتعامل التجارى وتذليلا لمشكلات الدفع التى تعرقل سير التجارة فى طريقها المألوف

وتوحيد العملة يقتضى توحيد مؤسسة الاصدار وتوحيد قوانين النقد ، وتوحيد أسعار القطع بالنسبة لهذه العملة وتوحيد الغطاء ، سواء كان من الذهب أو من المستندات والقيم الثابتة التى لها منزلة لا تقل عن منزلة الذهب .

والذين يعارضون هذا الاقتراح يخشون أن تبتلع الدول العربية القوية هذه العملة الموحدة على حساب البلدان الاخرى . ولما كانت مصر أقوى البلدان العربية اقتصاديا ، فيخشى أن يتجه النقد الموحد الجديد كله الى مصر ويتعذر عليه العودة الى سوريا ولبنان والاردن . الا بالقطارة

والذين ينتقدون هذا الاقتراح يقولون ان بعض البلدان العربية ، كالمملكة العربية السعودية واليمن ، لا تزال تنكر على ورق النقد قيمته ولا تزال تتعامل بالذهب والفضة ، مؤثرة هذين المعدنين على ورق البنكنوت . فكيف اذن توحد العملة بين الاقطار العربية ، وهذه العقبة قائمة فى الطريق .. ؟

ويستطرد الذين يعترضون على هذا الاقتراح فيقولون ان توحيد العملة يستتبع تعديلا اساسيا ، بل جذريا فى السياسة المالية لبعض البلدان العربية ولا سيما لبنان .. فلبنان لا يزال على اتصال نقدى بالجنيه الاسترلينى . وخروج هذه الدول عن الكتل النقدية التى تنتمى اليها ينطوى على تعديلات تبعية فى سياستها المالية وتجارتها الخارجية كما ان لبنان يبيح تجارة العملات الاجنبية فى سوقه الحرة المطلقة من كل قيد — وهذه السوق تسمى فى مصر ((السوق السوداء)) ويعاقب القانون على كل من يرتادها — مما يحتم عليه أن يغلق أبواب هذه السوق اذا شارك العرب فى عملتهم الموحدة.

كذلك مصر ، ترفض اخراج نقدها وتعد ذلك تهريبا يعاقب عليه القانون بل انها تعد عمليات المقاصة ضربا من ضروب التهريب التى يطارد القانون المشتغلين بها ، فتوحيد العملات العربية اذن يقتضيها العدول عن هذه القوانين جميعا لان العملة الموحدة ستدخل وتخرج فى حرية تامة ، بل قد تنتقل من سوق عربية الى سوق غير عربية ، اذا لم يكن الرتاج أمامها محكما .

وصفوة مايقال ان ((العملة الموحدة)) سواء كهدف يتطلع اليه العرب ، هى خطوة عملية سليمة لتيسير التجارة العربية ولعل الايام تكون كفيلة بتذليل العقبات الحاضرة التى تطبع مسلك الدول العربية تجاه هذا الاقتراح بطابع التردد والريبة .

التعامل المالى مع دور الحكومة

اذا كان لامرىء ألف جنيه لدى هيئة من الهيئات الحكومية وأراد الحصول عليها ، حفيت قدماه وغرق فى بحر من العرق وأضاع وقته ذاهبا آيبا متنقلا من مكتب الى آخر ، حتى اذا أوشك صبره على النفاد نال وعدا بدفع المبلغ ، وتستغرق اجراءات صرفه أياما وأياما ان لم يكن أسابيع وأسابيع ..

أما اذا كان للحكومة مليم عند فرد من الافراد ، فانها تبادر الى تسليط القانون عليه ، فتحصل على حقها مضاعفا — أى حقها وما يستتبعه من غرامات — فى أقصر وقت وبأهون سبيل ، فتحجز على المنقول وعلى الثابت من الاموال ، وتبيع بالمزاد ما تستوفى منه حقها ، وقد تصادر الملك كما تفعل عندما يتأخر أحد عن سداد ضريبة الراديو ، وقد تمنع تجديد الرخصة اذا لم يدفع صاحب السيارة المخالفات الموقعة عليه ..

فالحكومة تعرف كيف تأخذ حقها أما الافراد ، فهم يعجزون عن نواله الا بشق النفس ونفاد الصبر .

والناس مضطرة الى التعامل مع الحكومة ، والحكومة بدورها مضطرة الى التعامل مع الناس ولذلك ينبغى أن تسير هذه العلاقة على قاعدة تجارية سريعة ، لا على قاعدة الروتين الرسمى السقيم العقيم .

وقد اغتبطنا عندما طالعتنا الانباء بأن المسئولين معنيون الآن باتخاذ الاجراءات الكفيلة بأسراع الحكومة فى أداء التزاماتها المالية للافراد والهيئات الخاصة (أى غير الرسمية) وهذا اجراء ضرورى لا غنى عنه اذا أريد صون المصالح المشتركة التى يخدمها الافراد بجهودهم المستقلة كما تخدمها الحكومة بجهودها الرسمية .

والحكومة المثلى هى التى يعمل موظفوها بسرعة وبتصرف حسن ، ولاسيما فى المعاملات المالية مع الافراد

تجارة الشرق الأوسط الخارجية عام ١٩٥٢

يتضح من الاحصاءات التي ينشرها صندوق النقد الدولى أن العجز فى الميزان التجارى لدول الشرق الاوسط بلغ عام ١٩٥٢ ما قيمته ٤٩٦ مليون دولار أمريكى مقابل فائض قدره ٤٣٩ مليــون دولار فى عام ١٩٥١ وفائض ٣٤٠ مليونا فى عام ١٩٥٠ . ويرجع معظم هذا العجز الى تقلص الصادرات الايرانية عقب تفاقم مشكلة الزيت، وكذلك الى نقص صــادرات كل من الباكستان ومصر والسودان للهبوط الشديد فى أسعار القطن .

وارتفعت قيمة واردات الاقليم فى جملته نحو ٤٠٧ مليــون دولار عما كانت عليه فى عام ١٩٥١ منها ما يزيد على ١٣٠ مليــون دولار فى الواردات التركية وحدها .

ويوضح الجدول التالى نصيب كل من بلاد الشرق الاوسط فى مجموع التجارة الخارجية للاقليم :

(بملايين الدولارات ــ الصادرات توب والواردات سيف)

	١٩٣٨			١٩٥٠			١٩٥١			١٩٥٢		
	صادرات	واردات	الميزان التجارى	صادرات	واردات	الميزان التجارى	صادرات	واردات	الميزان التجارى	صادرات	واردات	الميزان التجارى
تركيا	١١٥	١١٩	-٤	٢٦٤	٣١٣	-٤٩	٢١٤	٤٠٢	-٨٨	٣٦٣	٥٦٥	-٢٠٢
ايران	١٤٦	٧٩	+٦٧	٧٠٠	٢٦٢	+٤٣٨	٥٩٠	٢٤٨	+٢٤٢	١٥٢	١٦٥	-١٣
مصر	١٤٧	١٨٥	+٣٨	٥٠٤	٥٦٤	-٦٠	٥٨٣	٦٦٧	-٨٤	٤١٧	٦٠٨	-١٩١
السودان	٢٩	٣٢	-٣	٩٥	٧٨	+١٧	١٨٤	١٢٠	+٦٤	١٢٣	١٧٥	-٥٢
العراق	٦٨	٤٦	+٢٢	١٤١	١٠٥	+٣٦	١٨٦	١٤٣	+٤٣	٢٨٦	١٧٤	+١١٢
سوريا				٩٥	٩٠	+٥	١٢٦	١٣٩	-١٣	١٤٣	١٤٣	-
لبنان	١٧	٣٧	-١٠	٢٤	٨٤	-٦٠	٤١	١٣٦	-٩٥	٣٥	١٤٦	-١١١
قبرص	١٢	١١	+١	٣١	٣٨	-٧	٤٣	١٣٦	-١١	٥١	٥٧	-
اسرائيل	..	..	..	٣٧	٢٨٧	-٢٥٠	٤٧	٣٤٣	-٢٩٦	..	..	..
الحبشة	..	..	..	٢٩	٣٠	-١	٤٧	٤٢	+٥	٤٣	..	..
باكستان	..	..	..	٤٩٦	٣٨٥	+١١١	٧٦٣	٥٣٦	+٢٧٧	٥٣٣	٦٠٩	-٧٦
بلاد اخرى	٥٨	٢٢٦	-٦٨	٨٠٠	١٦٠	+١٩٠	١ر٠٧٥	٧٣٠	+٣٤٥	١ر٢٨٠	٨٧٥	+٤٠٥
المجموع	٦٢٨	٨١٥	-١٨٧	٣ر٢٣٣	٢ر٨٩٣	+٣٤٠	٣ر٩٩٩	٣ر٥٦٠	+٤٣٩	٣ر٤٧١	٣ر٩٦٧	-٤٩٦

أخبار اقتصادية

مشروع خزان دوكان بالعراق

أعلن مجلس الاعمــار العراقى فى أوائل مايو عن مناقصة مشروع خزان دوكان الذى يزمع اقامته على نهر الزاب الصغير وقد حدد يوم ٢ نوفمبر ١٩٥٣ آخر موعد لقبول العطاءات

ويرمى المشروع الى بنــاء سد على نهر الزاب الصــغير طوله ٢٣٠ مترا وارتفاعه ١٠٠ متر ذى خمسة فتحات يمكن استعمالها لتوليد الكهرباء فى المستقبل . ويرجى أن يحجز الخزان حوالى ٦ مليار متر مكعب من الميــاه تستخدم لرى أراضى منطقــة مخمور والحويجة والعظيم ، كما يشمل المشروع أيضا انشــاء نفق فى الجانب الأيمن لتحويل مجرى المياه أثنــاء العمل واستعماله كمنفذ لمياه الفيضان بعد اتمام المشروع . وسيحفر نفق آخر مماثل فى الجانب الأيسر لضبط كمية المياه المخزونة وتصريفها

السياسة النقدية للسويد

أعلن مجلس ادارة بنك السويد فى تقرير الى اللجنة البرلمانية عن البنوك أن احتيــاطات السويد من العمــلات الاجنبيــة لا تعتبر كافيــة ، ويجب مواصلة الجهود لزيادة هذه الاحتياطات لضــمان الوصــول الى التــوازن فى الاقتصاد المحلى والخارجى . ويؤكد مجلس الادارة فى هذا الشأن اهمية اطلاق حرية العمل للبنك المركزى فى ادارة السياسة النقدية . كما يحذر من عواقب تمويل المصروفات الحكومية بالالتجاء الى البنك المركزى وهو الذى يضر كثيرا بسياسة الائتمان المقيــد مما قد يؤدى الى معاكسة الجهــود التى تبذل للمحافظة على ولتحســين التوازن الاقتصادى الحالى . ويصف التقرير المركز الاقتصادى الحالى بأنه يتمتــع بنشــاط كبير دون ضــغط تضــخمى مباشر . ومع ذلك فــان التضخم وليس الانكماش هو الخطر الاكبر على التوازن الاقتصادى ممــا يبرر اســتمرار المجلس فى ســياسة تقييد الائتمان . .

الصناعات الكيميائية فى الارجنتين

فى أثناء تنفيذ مشروع الســنوات الخمس فى الارجنتــين ــ وهو ثانى مشروع من نوعه ــ قررت الحكومة العناية بوجه خاص بالصــناعات الكيميائية وتركيب العقاقير . وبمقتضى النظام الموضوع سيتسنى زيادة انتاج المواد الكيميائية بنحو ١٣٠٠ فى المئة من مستوى الانتاج فى عام ١٩٥١ . أما صناعة العقاقير القاتلة للحشرات والمواد الكيميائية المخصبة وغيرهامما يلزم للزراعة ، فقد تقرر انتاج ما يعــادل ٤٥٠٠٠ طن فى الســنة عند حلول عام ١٩٥٧ .

في السياسة الاقتصادية

هل يعود العالم الى اطلاق حرية التجارة

لماذا تبقى القيود الاقتصادية بعد ما زالت ضرورتها بنهاية الحرب

المؤسسات الدولية لم تفلح في ازالة الحواجز بين الدول

انتهت الحرب العالمية الثانية في عام ١٩٤٥ ، وكان المظنون أن نهايتها كفيلة بالغاء جميع القيود التي فرضتها الحرب وما بعدها على العلاقات التجارية والاقتصادية بين الدول ، ولكن الملاحظ أن هذه القيود أميل الى التوسع والازدياد ، منها الى التقلص والانكماش .

ولعل عذر المسئولين في ذلك أن العالم لم يكد يحاول أن يستنشق عبير السلام حتى بوغت بحرب كوريا التي اشتعل أوارها أكثر من عامين ونصف عام ، وأن بقاع العالم جميعا عرفت ألوانا من الحروب والمناوشات لا تزال آثارها باقية حتى اليوم .

فقد تحولت الصين بعد حربها الاهلية الطاحنة الى دولة شيوعية بعد ماكانت احدى دول الحلفاء الكبار ، وانطوى زعيم الصين كاي شيك في جزيرة فورموزة مع جنده عساه يتلمس سبيلا الى استرداد بلاده

ونشبت حرب أهلية في اليونان انتهت باقرار النظام الملكي فيها — على شدة ضراوة الشيوعيين اليونانيين — وسويت علاقاتها مع جاراتها الشماليات ولا سيما يوغسلافيا

ونشبت حروب وطنية للظفر بالاستقلال في أندونيسيا وسوريا ، وتونس ومراكش والهند الصينية وفيتنام ولا يزال بعض هذه الحروب يدور في استخفاء ، ولا يزال البعض الآخر يغلي كالمرجل ، بينما بعض ثالث يتحفز للساعة التي ينقض فيها

واشتركت مصر في أعمال عسكرية على نوعين ، فحاربت في فلسطين بجيشها ، وحاربت بفدائييها في منطقة القنال .

يضاف الى هذه الحروب فتن كثيرة انتشرت في جميع أرجاء العالم ، بعضها يتخذ له نطاقا ضيقا كالفتن الدورية التي تنشب في بلدان أمريكا اللاتينية ، وبعضها يتخذ له نطاقا واسعا مثل الفتن التي تجرى الآن في جنوب أفريقيا وكينيا أو الفتنة التي كانت بين حلفاء الغرب وزميلتهم روسيا في احتلال المانيا والنمسا ، وليس عهدنا «بالجسر الجوى » الذى أنشأه الحلفاء لتموين برلين بالطعام ببعيد

هذه الاحداث المتلاحقة التي جاءت في أعقاب الحرب اما كنتيجة مباشرة لها ، واما كمظهر من مظاهر الحرية التي نادت بها هيئة الامم المتحدة ، ونادى بها من قبل الرئيسان روزفلت وتشرشل حينما أبرما في عرض الاتلنتيكي ذلك الميثاق المعروف ، واما لرغبة الدول في أن تسوى علاقاتها على أسس سلمية تضمن استمرار السلام في العالم ..

هذه الاحداث جميعا أدت الى ارجاء العودة الى الحياة الآمنة المألوفة ، بل أكرهت دول العالم على أن تتخذ من الاجراءات السياسية ما أصاب الحياة الاقتصادية في صميمها

من ذلك مثلا ما كان الحلفاء قد قرروه عقب الحرب من فك أجزاء المصانع الالمانية باعتبار ذلك ضربا من ضروب التعويض عن خسائر الحرب فقد أدى هذا الاجراء الى تحطيم الكيان الاقتصادى لالمانيا ، فلما أدرك المحتلون عاقبة ذلك ، بادروا الى الكف عن هذا العمل ، وسمحوا لالمانيا بأن تحتفظ بمصانعها وأن تستكثر منها مادامت تنتج منتجات غير عسكرية

ومن ذلك مثلا قطع العلاقات الدبلوماسية بين أمريكا والمجر على أثر اعتقال صحفي أمريكي في المجر وادانته بتهمة التجسس ، ثم قطع العلاقات الدبلوماسية بين ايران وبريطانيا في أعقاب نزاع الزيت المستحكم ، ثم عدم اعتراف حكومة الولايات المتحدة بحكومة الصين الشيوعية ، ثم قطع العلاقات الدبلوماسية بين الفاتيكان ويوغسلافيا لخلاف على الشئون الدينية ، ثم قطع العلاقات الدبلوماسية بين أسرائيل والاتحاد السوفييتي على أثر محاكمة بعض الاطباء الاسرائيليين واتهامهم بقتل زعماء روسيا — وقد استؤنفت هذه العلاقات أخيرا — أضف الى ذلك تحرج العلاقات بين ايطاليا ويوغسلافيا بشأن نزاعهما على تريسته ، ومنع المعونة الامريكية أخيرا عن ايران نتيجة لتطور الحركات العنيفة في ايران

أن هذه الاحداث السياسية جميعا أدت الى تفكك عرى العالم ، والى خلق عقبات في سبيل التجارة الدولية ، بل أن الحكومة الامريكية قد سنت من التشريعات ما يمنع تعاملها التجارى مع بلدان شرق أوربا ، كما حرمت على الدول المنتفعة بأنواع المساعدات الاجنبية المختلفة أن تتعامل مع الدول المؤتمة بروسيا والا زال عنها حق الانتفاع بالمساعدات العسكرية والمالية الامريكية .

ومنذ أنتهت الحرب ، أخذت الحواجز العالية تنصب بين الدول ، حتى بين الدول التي تربطها وشائج من الود في المجال السياسي . فكان أول حاجز ارتفع وعطل التبادل التجارى هو ذلك القرار الذى اتخذته الحكومة البريطانية بوقف تحويل العملة ، فترتب على ذلك أن تعطلت التجارة وتأثرت تأثرا شديدا في البلدان التي كانت مرتبطة بالجنيه الاسترليني

وكان الحاجز الثاني الذى نصب ، هو خفض قيمة الجنيه الاسترليني بالنسبة للدولار الامريكي ، وقد ترتب على هذا انخفاض العملات في أكثر من ثلاثين دولة ، حتى كندا التي تتعامل بالدولار الكندى ، لم تستطع أن تسلم من أجراء خفض العملة

وأخذت الدول تتفنن في أصدار التشريعات المقيدة لحرية تداول المال وحرية التجارة متذرعة لذلك بذرائع شتى .

فهي تزعم مرة أنها تريد منع السلع الاستراتيجية من الوصول الى البلدان المعادية ، كما فعلت أمريكا مع روسيا

وحليفاتها ، وكما فعلت بريطانيا مع مصر ...

وهى تزعم مرة أخرى أن حاجتها الى النقد الاجنبى تكرهها على تقييد التجارة ووضع اشراف حكومى على كل عملية تجارية تجرى

وهى تقول آنا أن الغرض من هذه القيود هو انعاش ماخربته الحرب ، وتقوية الجبهة الداخلية أمام الاخطار المحدقة ، وشبح الحرب ماانفك منطبعا فى مخيلة الساسة ، سواء كان هذا الشبح موهوما أو غير موهوم

وهى تقول آنا ان حماية التجارة المحلية تقضى بفرض هذه القيود

ومع أنه جرت محاولات كثيرة لتذليل هذه القيود ولاطلاق حرية التجارة الا أنها لم تؤد حتى اليوم الى نتيجة عملية مرجوة الفائدة

فلا البنك الدولى للانشاء والتعمير ولا بنك النقد الدولى ، ولا مؤتمر هافانا الخاص بحرية التجارة ولا مؤتمر بيروت للاقتصاد العربى .. ولا شيء من هذه جميعا استطاع أن يزيل القيود او يخفف من غلوائها

وغاية ما أمكن الاتفاق عليه هو تذليل عقبات الدفع بين بعض البلدان الاوربية ، وتوحيد ادارة أنتاج الفحم من بعض دول القارة ، وما عدا ذلك قيود وسدود تطاول عنان السماء ، وتهتف قائلة ان حرية التجارة قد ولت .

ولكن ، اذا كانت هذه الحرية قد ولت الآن ، فهل معنى ذلك أنها ستبقى مولية الى الابد ؟ واذا كانت الحكومات قد وجدت فى هذه القيود مخلصا لها من جميع مآزق الاقتصاد ، فهل تبقى هذه الحال بلا تبديل ولا تعديل أبد الدهر ؟

الذى لاريب فيه هو أن الاوضاع الطبيعية تحتم العودة الى حرية التجارة واطلاقها من كل قيد لولا أن رجال السياسة يقحمون أنفسهم ويفرضون آراءهم على المشتغلين بالتجارة . وسيبقى هذا التدخل السياسى مابقيت الحرب الباردة ، مضطرمة بين دول الغرب من ناحية والاتحاد السوفييتى وفلكه من ناحية أخرى . ويبدو أنه سيبقى كذلك مادامت هناك « دمامل » تؤرق الدول الكبيرة مثل كمبوديا ومصر وكينيا وأرلندا والسودان ودول شمال افريقيا وغيرها من البقاع الرازحة تحت نير الحكم الاجنبى على تعدد صوره ، ومظاهره .

واذا لم يكن هناك تعاون سياسى بين الدول ، فعسير أن يكون بينها تعاون على الاقتصاد والتجارة ، وقبل أن تستبعد من قاموس السياسة ألفاظ « العدو » و « الخطر الوافد » و « الحرب المحتملة » و « النيات العدوانية » وغير ذلك من العبارات المثيرة للبغضاء والشكوك بين الدول ، فلا أمل فى العود الى السيرة الاولى فى دنيا الاقتصاد .

ومعنى ذلك أن يبقى بعض البلدان فى تخمة بمنتجاته بينما البعض الآخر يتضور اليها جوعا ، وستبقى المخازن عامرة فى الموانى بسلع الضرورة بينما شعوب بقضها وقضيضها محرومة منها

وأيا كان الامر ، فستبقى الحرية التجارية أملا تتطلع اليه الشعوب حتى يغدو ذات يوم حقيقة واقعة كما كان بالامس حقيقة ماثلة

وديع فلسطين

مجلة كبرى للبترول تنشر باللغة العربية

للبترول صحيفة خاصة معروفة تظهر فى لندن شهريا وتتناول كل ما يهم العالم معرفته عن هذه المادة التى لم تعد أهميتها الشديدة تخفى على أحد فى عصرنا الحديث . وكانت « مجلة شئون البترول » هذه حتى الايام الاخيرة تظهر باللغات الانجليزية والفرنسية والاسبانية فقط . ولكن الترتيبات اتخذت لاصدار طبعة منها باللغة العربية أيضا ابتداء من شهر يوليو سنة ١٩٥٣ .

وقد جاء فى المقال الافتتاحى الذى أعلنت فيه المجلة هذا النبأ الهام ما يأتى : « لعل هذا الامر يعد أكثر من تطور طبيعى فى هذا الشأن نظرا للاهمية العظمى التى غدت لصناعة البترول فى السنين الاخيرة فى البلاد التى يتكلم أهلها اللغة العربية .. ومع ذلك فاننا نأمل بل ونعتقد ان هذه المجلة الى جانب خدمة أغراضها الاصلية الخاصة بتسجيل كبريات الحوادث فى مملكة البترول وتوضيحها ومناقشتها ، ستساهم كذلك — بازالة الحواجز اللغوية مساهمة مفيدة فى نشر المعرفة وزيادة الالمام بهذا الموضوع الذى لا يمكن الا أن تزداد أهميته يوما بعد يوم فى كل من ميدان التجارة الدولية والتطورات الاقتصادية والاجتماعية فى الشرق الاوسط » .

وتناول المقال أمر مساهمة صناعة البترول فى التقدم العام ، فقال : « ان صناعة البترول فى مجموعها بخدمتها الجنس البشرى عن طريق ما تقدمه من أنواع الوقود العديدة ومنتجاته الاخرى تمثل بصورة أبرز من معظم الصناعات الاخرى مدى الفوائد التى تنجم عن تعاون الشعوب فى الجهود والموارد والمطالب والانتفاع بما فيها من حذق ومهارة . ولنضرب لذلك مثلا بأن مختلف موارد البترول الخام المطمورة فى جوف الارض فى بلدان الشرق الاوسط لم تكتشف وتصبح لها قيمتها الا عن طريق المعرفة العملية والمهارة الفنية المستمدة من بلاد أخرى أما رأس المال المغامر الذى بدونه لم يكن من الميسور القيام بهذا الاكتشاف فقد قدمته — على وجه الخصوص الشركات البريطانية والامريكية والهولندية والفرنسية . وهى شركات تضم كذلك رؤوس أموال مستمدة من بلاد أخرى . فتسهيلات الانتاج الشاملة وخطوط الانابيب الممتدة الى مسافات طويلة ومعامل التكرير فى الشرق الاوسط وغيره من البلدان وكذلك أساطيل حاملات البترول الكبيرة التى تجوب المحيطات — كل هذه الامور قد تطلبت رؤوس أموال كبيرة للانفاق عليها بل ومزيدا منها »

انتاج الزيت السعودى

بلغ انتاج الزيت الخام السعودى فى شهر يونيو الماضى ٢٦ر٤٢٦ر٨١٥ برميلا أى بمعدل ٨٨٠ر٨٩٤ برميلا فى اليوم .

وبلغت جملة الزيت الذى كرر فى معامل رأس تنورة فى ذلك الشهر ٦ر٧٦٠ر٠٤٩ برميلا بمعدل ٢٢٥ر٣٣٥ برميلا ، اليوم .

أما انتاج الزيت الخام فى النصف الاول من السنة الحالية فقد بلغ ١٥١ر٠٤٨ر٥٧٩ برميلا اى بمعدل ٨٣٤ر٥٢٢ برميلا فى اليوم .

فى حين بلغت جملة الزيت الذى كرر فى خلال هذه المدة عينها ٣٦ر٤٢٦ر٩٧٨ برميلا بمعدل ٢٠١٢٥٤ برميلا فى اليوم

لكى لا ننسى :

كيف بدأت بريطانيا حربها الإقتصادية على مصر

امتناعها عن شراء القطن حرم مصر ٢٠ مليون جنيه

عرض لتجارة بريطانيا الخارجية مع الدول العربية

يعبر الانجليز عن الحالة التى تسبق نشوب الحرب بحالة ((شبه الحرب)) . ونحن اليوم ــ وقد توقفت المباحثات بين مصر وانجلترا لوضع شروط سلم مستقر فى منطقة القنال ، ونيل مصر حريتها واجلاء الغاصب عن أراضيها ــ نحن اليوم فى حالة ((شبه الحرب)) التى عبر بها الانجليز عن عدم استقرار الاحوال . ومن ألزم الواجبات على رجال الاقتصاد أن يبصروا أصحاب الامر بالوضع الحقيقى لنواحى العلاقات بين مصر وبريطانيا . ومن أهم هذه النواحى ناحية العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين .

وهذا المقال عرض سريع لتجارة بريطانيا مع دول الشرق الاوسط بوجه عام ــ باعتبارها عضوا هاما فى كتلة الشرق الاوسط ، وعرض لتجارة بريطانيا مع مصر على وجه الخصوص وخاصة فى فترة الثلاثة أشهر الاولى من عام ١٩٥٣ ــ وهى فترة قريبة فى عهد التحرير .

تجارة بريطانيا مع الدول العربية

يتضح من البيانات والاحصاءات التى أذاعتها وزارة التجارة البريطانية أخيرا أن تجارة المملكة المتحدة البريطانية مع دول الشرق الاوسط فى تحسن مستمر ، وأنها زادت خلال الاربعة أشهر الاولى من العام الحالى ... بل أنها فى بعض الدول ــ كالعراق مثلا ــ قد بلغت رقما قياسيا !!! فقد ارتفعت قيمة الواردات البريطانية من **العراق** من ثمانية ملايين من الجنيهات فى الاربعة أشهر الاولى من عام ١٩٥٢ الى ٢٦ مليون جنيه فى المدة المماثلة فى العام الحالى (١٩٥٣) . وفى نفس الوقت ارتفعت قيمة صادرات المملكة المتحدة الى العراق من سبعة مليون الى تسعة مليون جنيه . وتشمل واردات العراق من المملكة المتحدة البريطانية فى خلال الاشهر الاربعة الاولى من العام الحالى سلعا من الحديد ومن الصلب بمبلغ مليون وتسعمائة ألف جنيه فى مقابل مليون ومائة ألف جنيه فى مثل هذه المدة من العام الماضى . كما بلغت قيمة المعادن غير الحديدية ومصنوعاتها مليون ومائة ألف جنيه فى مقابل مائة ألف جنيه فقط فى مثل هذه المدة من عام ١٩٥٢ . أما واردات العراق من الآلات فقد بلغت قيمتها مليونين ونصف مليون جنيه أى بزيادة قدرها مليون جنيه عما كانت عليه فى مثل هذه الفترة من العام الماضى . كما بلغت قيمة العربات مليون وستمائة ألف جنيه فى مقابل تسعماية ألف جنيه فى خلال الخمسة أشهر الاولى من العام الماضى .

أما عن **مملكة شرق الاردن** فقد استوردت سلعا من بريطانيا خلال هذه الفترة نفسها بما قيمته ٣٢ ألفا من الجنيهات ، مقابل ستة آلاف من الجنيهات فى العام الماضى .

أما عن الدول العربية الاخرى فتدل الاحصاءات التى ظهرت فى آخر نشرة لحسابات التجارة والملاحة البريطانية على أن هناك توسعا جوهريا فى تجارة بريطانيا **مع الاقطار العربية** . فقد استوردت **البحرين** من بريطانيا خلال الاربعة أشهر الاولى من عام ١٩٥٣ بحوالى خمسة ملايين جنيه مقابل مليونين فقط فى الفترة المقابلة من العام الماضى .

أما عن صادرات البحرين الى بريطانيا فى نفس هذه الفترة فقد بلغت ثلاثة مليون ونصف جنيه فى مقابل مليونين من الجنيهات فى مثل تلك المدة من العام الماضى . أى بعجز فى ميزان البحرين التجارى بلغ مليونا ونصف مليون **من الجنيهات** .. وهكذا يشاء الاستعمار البريطانى أن يربط دول الشرق الاوسط بعجلته .

أما عن **الكويت** ــ تلك الامارة النائية الضاربة فى قلب الصحراء ــ فقد بلغت قيمة وارداتها من السلع البريطانية ستة ملايين من الجنيهات خلال الاربعة أشهر الاولى من العام الحالى ، مقابل ثلاثة ملايين فقط من الجنيهات خلال الفترة المقابلة لعام ١٩٥٢ .

ثم هذه هى **اليمن** التى اشترت من بريطانيا فى هذه الفترة من العام الحالى سلعا قيمتها ١٨٠ ألفا من الجنيهات مقابل لا شىء فى العام الماضى ... ولعل معظم هذه الثمانية عشر ألفا من الكماليات والسلع الاستهلاكية .

... أما عن مصر

واذا كان الحديث عن مصر ــ وهو بيت القصيد فى هذا المقال ــ فيجب علينا باديء ذى بدء أن نرجع باحصائياتنا الى الوراء قليلا لكى نلقى بعض الضوء على حقيقة العلاقة بين البلدين ... وعلى الايدى التى لعبت دورها خلال كفاح الشعب المصرى المجيد خلال معارك القنال فى ديسمبر سنة ١٩٥١ ويناير سنة ١٩٥٢ .

تقول النشرة الاقتصادية التى يصدرها البنك الاهلى المصرى ــ العدد الثالث لسنة ١٩٥٢ ....

((لقد هبطت واردات المملكة المتحدة من القطن المصرى الى ما دون

٪ ما كانت عليه فى موسم عام ١٩٥١ ، أى بنقص لا يقل عن مليون ونصف من القناطير !!! . فلا غرو اذن أن تحول الميزان التجارى مع المملكة المتحدة أخيرا الى غير صالح مصر بعجز لا يقل عن ١٥ر٦ من ملايين الجنيهات فى الثمانية شهور الاولى من عام ١٩٥٢ !! .. وهكذا فقدت مصر فى ثمانية شهور فقط ٢٠ مليون جنيه من حصيلة ايراداتها بالاسترلينى من مصدر واحد نتيجة لذلك التغيير المفاجىء فى سير تجارتها من المملكة المتحدة » .

ثم تستطرد النشرة فى سرد الحقائق المؤلمة فتقول : « والى جانب ذلك لم تلق مصر من حسن المعاملة ما يليق بعميل له أهميته ، فقد عرضت مصر فى يونيو عام ١٩٥٢ أن تحصل على قروض استرلينية مؤقتة فى لندن لضمان دولارات حرة ، ولكن هذا العرض قوبل فى لندن بالرفض القاطع مما يدل على أن هناك سياسة مبيتة لانضاب موارد مصر من الاسترلينى ، ولم تقتصر هذه السياسة على التوقف عن شراء القطن ، بل تعدت ذلك الى اصدار تعليمات سرية بعدم قبول طلبات الاستيراد من المملكة المتحدة الا اذا دفع الغطاء كاملا بالاسترلينى ، والتوقف كذلك عن القيام بعمليات التأمين على الصادرات الى مصر !.» وهكذا يتضح للقارىء أن انجلترا كانت هى البادئة بالعمل على محاربة مصر اقتصاديا... فهل ترضى مصر لنفسها وجود عجز فى ميزانها التجارى مع المملكة المتحدة ؟ ! .

وهل تقبل مصر مثلا أن يبلغ ما تستورده من بريطانيا ما قيمته ٢٧ مليون جنيه استرلينى خلال التسعة أشهر الاولى من عام ١٩٥٢ فقط ، بينما لم تستورد بريطانيا سوى ما قيمته ١١ر٨٠٠ر٠٠٠ جنيه استرلينى فقط ؟ ! .

وفضلا عن هذا ، فاننا اذا ألقينا نظرة عاجلة على تجارة مصر الخارجية لعام ١٩٥٢ لوجدنا أن وارداتنا من المملكة المتحدة قد تناقصت من ١٧ر٣٪ بالنسبة لمجموع الواردات فى العام السابق الى ١٣ر٦٪ لعام ١٩٥٢ ، بينما تراجعت نسبة الصادرات اليها من ١٩ر٢٪ الى ٤ر٥٪ فقط من مجموع الصادرات وهكذا هبطت انجلترا الى المرتبة التاسعة فى ترتيب الدول التجارية مع مصر .

تفاصيل وأرقام !!

بلغ مجموع ما استوردته مصر من المملكة المتحدة خلال عام ١٩٥٢ ما قيمته ٢٩ر٤٩١ر٧٩٧ جنيها مقابل ٤١ر٩٢٦ر٧٤٢ فى عام ١٩٥١ كما بلغت قيمة الصادرات خلال عام ١٩٥٢ الى المملكة المتحدة ٦ر٣٩٩ر٦٢٥ من الجنيهات مقابل ٣٨ر٥٧١ر٦٧٣ جنيها خلال عام ١٩٥١ ويعزى هذا الهبوط الى امتناع انجلترا عن شراء القطن المصرى ، فضلا عن ندرة رصيد مصر من الاسترلينى . وهكذا نجد عجزا فى ميزان مصر التجارى مع بريطانيا يقدر بنحو ٢٣ مليونا من الجنيهات.

أما فيما يتعلق بعام ١٩٥٣ فقد بلغ مجموع ما استوردته بريطانيا من مصر خلال شهرى يناير وفبراير ١٩٥٣ مليونا ، ١٣٤ر٤٦٧ من الجنيهات . بينما بلغ مجموع ما صدر الى مصر وما أعيد تصديره اليها ماقيمته ٢ر٥٨٩ر٩٩٩ جنيها .

فهو اذن ليس فى صالح مصر — حتى خلال هذين الشهرين بعجز قيمته ١ر٤٥٥ر٥٣٢ من الجنيهات.

والجدول رقم ١ يبين السلع التى استوردتها مصر من المملكة المتحدة خلال فترة الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣١ مارس ١٩٥٣ ، وما يقابلها فى العام الماضى .

الجدول رقم ١

الصنف	١٩٥٣	١٩٥٢
كاكاو ومستحضرات كاكاو	٣٧ر٥٠٢	٨٨ر٣٧٩
مشروبات روحية	١٧ر٨٠٠	٦١ر٣٢٥
بسكاويت	٧ر٦٦٧	٣٨ر٨٦٦
طباق	١٥٧ر٢٧٩	٢٤٤ر٣٣٤
فحم	١٦ر٢٢٤	—
منتجات زجاجية	١ر٤٠١	٢٨ر٤٩١
مصنوعات اسبستوس	٢٤ر٨٤١	٣٤ر٦٦٨
مصنوعات صلب	١ر٨٧٤	٨ر٢٠٠
الواح صفيح	١٧ر١٥٦	١٢٥ر٠٧٨
الواح صاج	١٥ر٢٦٥	٩١ر٦٤١
انابيب ومواسير	٣٨ر٦٢٦	٥٢ر٢٣٢
قضبان حديدية وللترام	٤٥ر٦٧٣	١٢٣ر٦٣١
الونيوم وسبائكه	٩ر٢٧٢	٢٥ر٩٤٥
صفيح وحديد	١٨٨ر٠٨٨	١٦٩ر٥٤٦
آلات صغيرة دقيقة	٧٤ر٥٨٥	٢٠٨ر١٨٥
أسلاك تليفون وتلغراف ولوازمها	١٦ر٩٢٩	٩١ر٢١٤
أجهزة راديو شاسيهات	٨٧٤ر٠٠٠	٦٩ر٧٦٥
أجهزة تليفون وتلغراف	٧٢ر٩٨٤	١١٦ر٦٦٤
أجهزة كهربائية أخرى	٧ر٨٤٩	٣٤ر٦٤٥
آلات زراعية	١٣ر٦٩٥	٤٥ر٣٤٢
موتورات كهربائية وقطع غيارها	٢٠ر١٤٧	٢٢ر٦٩٢
آلات كهربائية أخرى	٣٨ر٥٢٨	٥٨ر٩٩٧
آلات احتراق داخلى (بحرى)	٨٠٢	٧ر٣٣٣
آلات احتراق داخلى (أخرى)	١٧ر١٢١	٢٧٢ر٧١٨

البقية ص ٢٨

اقتصاديات الشرق الأوسط

مجلس الاعمــــار العراقى

صـدر فى ٨ يوليه الماضى قانون بتعديل نظام مجلس الاعمـار بعـد ما تعالت صيحات النقد حول المجلس فى الشهور الاخيرة ، وهو النقدالذى قد يكون المجلس بريئا منه ولكنه نشأ عن طبيعة تكوين المجلس · ويختلف القانون الجديد عن القانون القديم فى ثلاث نقط رئيسية : فهـو ينص على انشـاء وزارة جديدة باسم « وزارة الاعمـار » ، كما ينص على تقسيم مشروعات الاعمار الى فئتين : المشروعات الكبرى ويقوم بتنفيذها مجلس الاعمار والمشروعات الصغرى وتتولى تنفيذها المصالح الحكومية المختصـة وتخضع اعتماداتها لموافقة خاصة من البرلمان وأخيرا أخضع القـانون الجديد تعيين الموظفـين فى وزارة الاعمـار للقواعد المتبعة فى التعيين فى الوظائف الحكومية الاخرى ·

والمعروف أنه روعى عند انشـاء مجلس الاعمـار أن يكون بعيـدا عن السياسة وتقلباتها مما أدى الى وضع أموال طائلة تحت تصرف هيئة مستقلة عن الوزارة ، كما أن التصرف فى تلك الاموال لم يكن خاضعا لرقابة برلمانية كافيـة · أما الآن فسـتكون وزارة الاعمار الجديدة بمثابة همزة الوصل بين مجلس الوزراء والبرلمان والمصالح الحكومية المختلفة من جهة ، وبين مجلس الاعمار من جهة أخرى ، وبذلك ينتفى الغموض الذى يكتنف نشاط مجلس الاعمار ·

وان فى قيام المصالح الحكومية بتنفيذ المشروعات الصغرى ما يشركهـا فى المسئولية مع مجلس الاعمار ويجعلها على بينة مما يتم فى مشروعات تدخل فى صميم اختصاصها ولم تكن تعرف عنها شيئا بصفة رسمية

وقوبل اختيار الدكتور نديم الباجه جى (وزير المالية السـابق وكبير خبراء البترول العراقيين) وزيرا للأعمـار بارتياح كبير فى مختلف الاوسـاط الاقتصادية فى العراق التى تنتظر على يديه خيرا كثيرا

وقد قرر مجلس الاعمار أخيرا الغاء مشروع السـنوات السبع للأعمـال الرئيسية والاكتفاء بمشروع السنوات الخمس الذى صدق عليه البرلمان من قبل ، حتى يترك للوزارات المختلفة سلطة القيـام بالمشروعات العمرانيـة الصغرى ويتفرغ المجلس للمشروعات الكبرى

ومن المعلوم أن المبالغ التى تخصص لمشروعات المجلـس تبـلغ ٧٠ ٪ من ايرادات البترول وهى التى بلغت نحو ٢٢ر٩ مليـون دينـار عام ١٩٥٢ ، وكانت مصروفات المجلس خلال السنة المالية ١٩٥٢/١٩٥٣ كالآتى :

	بآلاف الدينارات
الادارة والدراسات والتنظيم	٢٦٠
مشروعات الرى	١ر٦٤٠
الطرق الرئيسية والكبارى	٢ر٩٣٣
اصلاح الاراضى	٢ر٠٧٦

ويهتم مجلس الاعمـار فى الوقت الحاضر بعدد من المشروعات الصناعية الكبرى وفى مقدمتها مصنع الاسمنت الذى سيبلغ انتاجه عند انشائه ٩٠ ألف طن فى السنة · ويدرس المجلس أيضا مواصفـات مصنعين للأسمنت يزمع اقامتهما فى المنطقـة الشمالية وتقدر تكاليفهما بثلاثة ملايين دينار وسيستعمل الاسمنت النـاتج منهما فى بناء السدود التى ستقام فى تلك المنطقة ، كما قرر المجلس انشاء مصنع لنسيج القطن فى الموصل يبلغ انتاجه ٢٥ مليون ياردة من المنسوجات القطنية المختلفة ·

ويعمـل المصرف الصناعى العراقى فى اعداد المواصفات الخاصة بمصنع نسج الصـوف والقطن الذى يقـوم المصرف بانشائه بعد أن وافق مجلس الاعمـار على منحه قرضا يبلغ نصف مليون دينار لهذا الغرض · وسيقتصر انتاج المصنع على الملابس العسكرية لسد حاجات وزارة الدفاع والبوليس

مجلس للتوجيه الاقتصادى فى الباكستان

أعلنت الحكومة الباكستانية تكوين مجلس للتوجيه الاقتصادى يقوم بحصر موارد البـلاد المادية منهـا والبشرية ويعد برنامجا للانهـاض يقوم على الاستغلال الـكامل لهـذه الموارد · وسيوضع البرنامج محل التنفيذ ابتداء من ابريل القادم لمدة خمسة أعوام

وترمى السياسـة الاقتصـادية للحكومة الى تنميـة موارد الباكستان بأسرع ما يمكن حتى يتسنى تحقيق زيادة سريعـة فى رفاهيـة الشعب وتحسين مستوى معيشته ، وتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة فى الفرص

الاتفاق بين الحكومة التركية والبنك العثمانى

أبرم أخيرا اتفـاق بين الحـكومة التركية والبنك العثمانى يسرى مفعوله مدة ٢٥ سنة وينتهى بمقتضاه ماكان يتمتع به البنك العثمانى من اعفاء من جميع الضرائب ، ويخضعه للقوانين واللوائح التى تسرى على المؤسسات المالية الاخرى فى تركيا · ولا يسرى هـذا الاتفاق على فروع البنك خارج الحدود التركية فلا تدفع ضرائب عن عملياتها لتركيا ، كما وافق البنك على أن يقدم للحكومة التركية قرضا يبلغ مليونى ليرة تركية يسدد على ٢٥ سنة

واردات لبنان من الحبوب عام ١٩٥٢

زادت واردات لبنان من الحبـوب خلال عام ١٩٥٢ نحو ٢٥ ٪ عما كانت عليه فى العام السابق سواء من ناحية الكمية أو من ناحية القيمـة · وقد بلغت هذه الواردات ١٣٩ ألف طن قيمتها ٣٧ر٣ مليون ليرة عام ١٩٥٢ مقابل ١٠٦ آلاف طن قيمتها ٢٨ر٣ مليون ليرة عام ١٩٥١

وكانت كندا فى مقدمة البلاد الموردة للحبوب الى لبنان (٥٣ ألف طن مقابل ١٤ ألفا) تليها سوريا (٣٨ ألف طن مقابل ٩ آلاف) ثم الولايات المتحدة التى ظل الوارد منها كما كان عليـه عام ١٩٥١ تقريبا (٢٠ ألف طن) أما فرنسا والعراق فكـانت واردات الحبوب منهما ضئيلة عام ١٩٥٢ بعد أن كانتا فى طليعة البلاد الموردة عام ١٩٥١

ولم تتجاوز الكميـة التى أعيـد

تصديرها من الحبوب الواردة ٢٢٣ طنا اتجه معظمها الى الكويت (٢١٨ طنا) والباقي الى المملكة العربية السعودية

سياسة الاستيراد فى لبنان

تفكر الحكومة اللبنانية فى اعادة النظر فى سياسة الحماية الجمركية التى اتبعتها فى العام الماضى فقيدت بها استيراد عدد من المنتجات الصناعية الاجنبية ، وذلك بعد أن رأت ان هذه السياسة لم تنجح فى حماية الصناعات المحلية بقدرماأضرت بالمستهلكين

انتاج البترول فى الكويت

بلغ انتاج البترول الخام فى الكويت خلال شهر مايو الماضى نحو٣ر٨مليون طن مقابل ٣ر٣ مليونا فى مايو١٩٥٢ وبذلك مجموع انتاج الشهور الخمسة الاولى من هذا العام اكثر من ١٦ر٩ مليون طن مقابل ١٥ر١ مليون طن فى الفترة المماثلة من العام السابق

الاتفاق التجارى بين ايران والاتحاد السوفيتى

أعلن فى منتصف شهر يوليه الماضى توقيع الاتفاق التجارى بين ايران والاتحاد السوفيتى • ويقضى الاتفاق بالتوسع فى تبادل البضائع بين الدولتين ، كما ينص على أن تكون البضائع المتبادلة هى ذاتها التى تدخل فى التجارة بين البلدين • ولم يشر البيان الرسمى بخصوص هذه الاتفاقية الى البترول

الصناعة فى العراق

فى خلال سنة ١٩٥١ - ٥٢ أسست فى العراق المشروعات الصناعية التالية : ٦ معامل لنسج الحرير و ٣ لحياكة الملابس و ٢ لحلج القطن و ١ لقصر الالوان والصبغ و ١ للدباغة و ١ للمسامير والمنتجات السلكية و ١ للمكرونة و ١ لأوانى الالمونيوم

أما المشروعات التى لا تزال تحت التأسيس فى خلال ذلك العام فهى : ٨ معامل لحلج القطن و ٢ لصنع القطن المعقم و ٢ لاستخراج الزيت و ٢ للصابون و ٢ لحياكة الملابس ومعمل لكل من صناعات الغزل والنسج القطنى وغزل الجوت ونسجه وغزل الصوف ونسج الحرير ونسج اليشماغ والدباغة وصنع منتجات السكر وتعبئة المأكولات فى علب ومطحن

روسيا تشترى قطن باكستان

عقد اتفاق للتبادل التجارى بين روسيا وباكستان يتم بمقتضاه شراء نحو ٢٦ألف بالة من القطن الباكستانى لحساب روسيا .

وفى الوقت عينه زادت الصين من مقدار مشترياتها من قطن باكستان

ويتألف الاسطول التجارى لباكستان من ٢٧ سفينة تجارية مجموع حمولتها ٢٠٠ الف طن .

صادرات قطن باكستان

بلغ مجموع ما صدر من القطن الباكستانى عن طريق ميناء كراتشى فى الفترة الواقعة بين ابريل ١٩٥٢ وفبراير من العام الحالى ١ر٣٠٠ر٠٠٠ بالة مقابل ١ر٠٤٣ر٧٢٩ بالة صدرت فى مثل هذه الفترة فى العام السابق •

المنطقة الحرة فى لبنان وتجارة الترانسيت

يمتاز لبنان بموقعه الجغرافى الذى يمكنه من استقبال واعادة تصدير البضائع برسم بلدان الشرق الاوسط المجاورة . وكان طبيعيا نتيجة لذلك أن تعتبر تجارة الترانسيت من أهم موارد لبنان ، ونأ تهتم السلطات اللبنانية بتقديم التسهيلات الممكنة فى ميناء بيروت لتشجيع هذه التجارة العابرة .

وقد قامت السلطات المسئولة بانشاء منطقة حرة داخل ميناء بيروت لا تخضع للتعليمات الجمركية بل تعتبر مستقلة تماما ، فلا تخضع البضائع الواردة اليها الى الرسوم الجمركية أيا كان نوعها ، ويسمح للتجار الذين يستأجرون قطعا من هذه المنطقة الحرة باجراء التغييرات التى يرونها فى البضائع الواردة مثل اعادة فرمها أو خلطها وترتيبها أو تغيير شكلها ثم اعادة تصديرها دون ما تدخل من سلطات الميناء أوالتعرض لدفع ضرائب ما .

ويبين الجدول التالى أمثلة للبضائع العابرة بميناء بيروت :

نوع البضاعة	الكمية بالاطنان	مصدر البضاعة	وجهة البضاعة
سيارات	٥٠٠٠	الولايات المتحدة فرنسا – انجلترا	سوريا
محركات	٤٠٠٠	انجلترا	«
اخشاب	٤٠٠٠	رومانيا – النمسا – السويد كندا	سوريا – العراق – الاردن – الحجاز
ملابس مستعملة	٤٠٠٠	الولايات المتحدة	سوريا – العراق
أسمدة	٣٠٠٠	ألمانيا – بلجيكا – انجلترا	سوريا
سجاجيد	٢٥٠٠	ايران	الولايات المتحدة فرنسا – انجلترا
صوف	٢٠٠٠	العراق	الولايات المتحدة
جلود	٣٠٠٠	«	ايطاليا
سكر	٣٦٠٠	انجلترا – فرموزا تشيكوسلوفاكيا	سوريا – الاردن
دقيق	٢٨٠٠٠	الولايات المتحدة – كندا	الاردن
أسياخ حديد	٢١٠٠٠	بلجيكا – فرنسا	سوريا – الاردن
فوسفات	٢٠٠٠٠	الاردن	هولنده – ألمانيا – ايطاليا
قمح	١٧٠٠٠	الولايات المتحدة	الاردن
اسمنت	١٤٠٠٠	بلجيكا – ألمانيا	سوريا – الاردن
أرز	١٠٠٠٠	مصر	سوريا

كيف تكون اقتصاديات الثورة :

التوسع الزراعى يسبق التوسع فى الصناعة

ان تحقيق الرفاهية الاقتصادية لشعب من الشعوب ليس بالامر الهين الذى بين يوم وليلة ، وانما يتوقف تحقيق هذا الامر على تنفيذ سلسلة متصلة الحلقات من المشروعات الاقتصادية الناجحة التى يتصل بعضها بالاصلاح الزراعى ، بينما يتعلق الآخر بالتنمية الصناعية وتقوية الاقتصاد القومى عن طريق التوسع فى التجارة الخارجية للبلاد ٠

ولاشك ان نجاح مشروعات الاصلاح الاقتصادى لتحقيق الرفاهية انما يتوقف أولا وقبل كل شيء على حسن تنظيم هذه المشروعات وتنفيذها بالصورة الصحيحة التى تمكن الثورة من تحقيق أهدافها ٠ والتعرف على الطريق الذى يتم به هذا التنظيم يقتضى منا قبل محاولة رسم سياسة الاصلاح ان نبحث أولا المشاكل الاقتصادية التى تهدد حياتنا اليومية وتشغل بالنا وخواطرنا ٠٠ ومشاكل الاقتصاد المصرى ، مشاكل عديدة لا حد لها ، الا أننا نستطيع ان نحصرها فى أربع مشاكل رئيسية

١ ـ ضعف مستوى المعيشة لدى الغالبية الساحقة من الافراد ٠٠

٢ ـ عدم تحقيق التوازن بين نسبة تكاثر السكان ونسبة ازدياد أدوات الانتاج ٠٠

٣ ـ ضعف مستوى الانتاج الزراعى والصناعى ، مما يحدو بالبلاد الى الاستيراد من الدول الخارجية لتسد حاجة الاستهلاك المحلى ٠

٤ ـ اختلال ميزاننا التجارى ، ووجود عجز مستمر به

والمستعرض لهذه المشاكل الاربع يعرف فى سهولة ان المشكلة الاولى ، وهى ضعف مستوى المعيشة ، انما هى نتيجة مباشرة للمشكلات الثلاث الاخرى ، ولو أمكننا حل هذه المشكلات الثلاث لحلت مشكلة مستوى المعيشة من تلقاء نفسها ٠٠

أما المشكلة الثانية فواضحة للعيان ، **اذ أن مساحة الاراضى القابلة للزراعة فى مصر لاتتعدى ما مساحته ٥٫٩٦٤٫٠٠٠ فدان فدان كانت موزعة على ملاك عددهم ٢٫٧٦٠٫٦٩١ قبل تطبيق قانون الاصلاح الزراعى الذى أصدرته حكومة الثورة ٠ أى أن متوسط مايخص المالك الواحد لايزيد عن ٢٫١٢ من الافدنة وهو متوسط ضئيل جدا اذا ماقورن بمقتضيات الحياة ومطالب الاسرة ٠ ٠**

والمشكلة الثانية تنقسم الى قسمين هما ضعف مستوى الانتاج الزراعى ، وضعف مستوى الانتاج الصناعى ، والحق أن كلا من هذين القسمين كان ينبغى أن يعالج مستقلا عن الآخر ، ولكننا رأينا أن نجمعهما تحت مشكلة ضعف الانتاج للارتباط الوثيق بين أغراضهما ٠٠٠

يقولون ان مصر بلد زراعى ، ومع ذلك فأرقام الاحصائيات الرسمية التى تنشرها مصلحة الاحصاء والتعداد بوزارة المالية ، وقسم البحوث الاقتصادية بالبنك الاهلى لتنطق وحدها بخلاف ذلك ، **فقد استوردت مصر خلال عام ١٩٥٢ : ٧١٠٫٠٠٠ طن من القمح قيمتها ٣٢٫٦٠٠٫٠٠٠ جنيه ، كما استوردت ١٤٤ ألف طن من دقيق القمح قيمتها ٣٢٫٦٠٠٫٠٠٠ جنيه ، أعنى أنها استوردت فى عام واحد بما قيمته ٣٩٫٨٠٠٫٠٠٠ جنيه مقابل ٣٧٫٦٠٠٫٠٠٠ جنيه فى عام ١٩٥١ دفعتها الحكومة المصرية ثمنا لـ ١٫٠٢٨٫٠٠٠ طن من القمح و ٨٢٫٠٠٠ طن من دقيق القمح ٠ فاذا عرفنا أن مجموع قيمة الواردات بلغ فى عام ١٩٥٢ : ٢١٦٫٢ من ملايين الجنيهات ، وأن العجز فى ميزاننا التجارى لهذا العام بلغ ٧١ مليون جنيه ، عرفنا مدى الخطر الذى يحيق بانتاجنا الزراعى ومدى خطورة الاعتماد على الاستيراد من دول الخارج ، فقد شهد عام ١٩٥١ ميزانا تجاريا أصلح بكثير من ميزاننا لعام ١٩٥٢ اذ بلغت جملة الواردات ٢٤٢ مليون جنيه بينما كان العجز ٣٩ مليون جنيه فقط ٠٠**

أما الانتاج الصناعى ، فواضح أنه يعانى ضعفا شديدا ، وأن الصناعات المصرية القائمة لا تكفى وحدها لسد حاجة الاستهلاك المحلى ٠ فمن المعروف **أن عدد المصانع قد تناقص من ١٣٣٫٦١٩ مصنعا فى عام ١٩٥١ الى ١٢٤٫٥٥١ مصنعا فى عام ١٩٥٢ ، وان كان عدد العمال قد زاد من ٣٩٥٫٠٠٠ الى ٤٧٤٫٨٠٠ عامل فى عام ١٩٥٢ كما زاد مجموع المستخدمين فى الصناعة من ٥٧٧٫٥٠٠ الى ٦٥٩٫٤٠٠ مستخدم واذا قورن هذا العدد بالنسبة لمجموع سكان القطر المصرى لما تجاوزت هذه النسبة ٢٫٥ ٪ من السكان وهى نسبة ضئيلة جدا ، ان دلت على شيء فانما تدل على ضعف الانتاج الصناعى وعدم كفايته لسد حاجة الاستهلاك المحلى ٠٠٠**

أما رابع مشكلاتنا فأمرها معروف وهى نتيجة حتمية للتوسع فى الاستيراد واضطرارنا اليه لسد حاجتنا المحلية ومشكلة تعادل الميزان التجارى وتوازن الميزان الحسابى مشكلة لها قيمتها ، فالتوازن أمر ضرورى لسلامة بناء الاقتصاديات ، أولاه رجال الاقتصاد أهمية خاصة فقال عنه الدكتور شاخت عندما زار مصر منذ عدة شهور وسئل عن قيمة الغطاء الذهبى ما نصه : « ٠٠ مامعنى الغطاء الذهبى للنقد ٠٠ اننى لم أعد أفهمه ٠٠ لقد أصبح مبدأ الغطاء الذهبى للنقد أثرا بعد عين ٠٠ أجل لا تأبهوا بغطائكم الذهبى ٠٠ قفوه على ما شئتم من الاغراض ٠٠ انفقوه فيما يبدو لكم مجلبة للخير ، بشرط أن تضمنوا من جانب آخر تعادل ميزانكم الحسابى ٠٠٠ » ثم هو يعود بنا مرة أخرى الى الميزان الحسابى فيشير بوسائل تحسينه قائلا : « جدوا فى العمل ٠٠ زيدوا الانتاج تجنبوا النفقات العديمة القيمة ٠٠٠ وهذه هى الوسائل التقليدية الكلاسيكية لتقويم ما اعوج من الشئون الاقتصادية ٠٠ »

٠ هذا عرض موجز لأربع مشاكل

حيوية تظهر بشكل واضح فى اقتصاديات البلاد .. وناهيك عن مشكلات التعطل والبطالة ، وارتفاع تكاليف المعيشة ارتفاعا باهظا فقد سجل الرقم القياسى لأسعار الجملة فى شهر يناير الماضى ٣٤٥ر١ بالنسبة ليونيو - أغسطس ١٩٣٩ كأساس = ١٠٠ ، وان كان هذا الرقم قد انخفض عن الارقام المماثلة له فى الاعوام الماضية الا أنه يعتبر رقما عاليا ، فقد سجل ارتفاعا جديدا بعد أن كان قد انخفض فى شهر نوفمبر الماضى .. أما الرقم القياسى لنفقات المعيشة فقد سجل فى نفس الشهر (يناير ١٩٥٣) رقما عاليا آخر هو ٢٩٥ر٩ بالنسبة لشهر يونيو ١٩٣٩ كأساس = ١٠٠

ومن هذا العرض الموجز لمشاكلنا الاقتصادية يتضح لنا أن بعضها يتعلق بالانتاج الزراعى ، بينما يتعلق البعض الآخر بالانتاج الصناعى ، وبالتجارة الخارجية لبلادنا ...

انها مشاكل حيوية اذن : ضعف فى مستوى العيش لدى الافراد ... انتاج هزيل يعتمد على الاستيراد .. والميزان التجارى فى غير صالحنا على الدوام ... ومشاكل التصنيع مازالت قائمة .. فكيف تواجه الثورة كل هذه المشاكل ..؟ كيف تجد الثورة لها حلولا مناسبة ..؟ أتبدأ بالاصلاح الزراعى أم تبدأ بسياسة التصنيع ؟ أم هى تتمشى فى اصلاحها بتطبيق السياستين جنبا الى جنب ..؟

قد يقول البعض ان الاصلاح الزراعى يجب أن يسبق التوسع الصناعى ، وقد ينادى البعض الآخر بعكس ذلك وقد يقول نفر من الاقتصاديين المعتدلين الذين يحبون أن تسير الامور فى تؤدة وهوادة أن تتمشى الثورة فى سياسة اصلاحها بالتوسع الزراعى جنبا الى جنب مع التوسع الصناعى .. ولكن لكل طريقته ورأيه ، بل حججه وأدلته .. والرأى الراجح هو أن الاصلاح الزراعى يجب أن يسبق أى اصلاح آخر .. يجب أن يسبق التوسع الصناعى حتى يستطيع أن يمهد لقيام الاصلاح الصناعى نفسه .. ان الاصلاح الزراعى تمهيد لقيام نهضة جديدة تعتمد على سياسة تصنيع البلاد التى تجلب أول ما تجلب الرفاهية الاقتصادية ومستوى مرتفعا من العيش لأفرادها **فالاصلاح الزراعى يعتبر الأساس الوحيد الذى يمكن المجتمعات الحديثة من أن توفر السعادة والثروة والرفاهية لأهل الريف ، وهؤلاء اذا تمتعوا فعلا بمستوى مرتفع من العيش ومقدرة شرائية مرتفعة تمكنهم من الانفاق عن سعة على سلع الاستهلاك ، نقلوا هذه السعادة وهذه الرفاهية بدورهم الى أهل المدن أى الى العمال الصناعيين ممثلة فى أثمان السلع التى يشترونها وأجورهم المرتفعة ، فتنتشر الصناعات ويتسع مجالها** .. ولقد استطاع كثير من دول العالم أن يستفيد من سياسة الاصلاح الزراعى التى اتخذ منها وسيلة مباشرة لرفع مستوى المعيشة وزيادة الانتاج وتحسين الظروف الاجتماعية والمعيشية للأفراد ، ونذكر من هذه الدول الهند واليونان وايطاليا والمكسيك واليابان ...

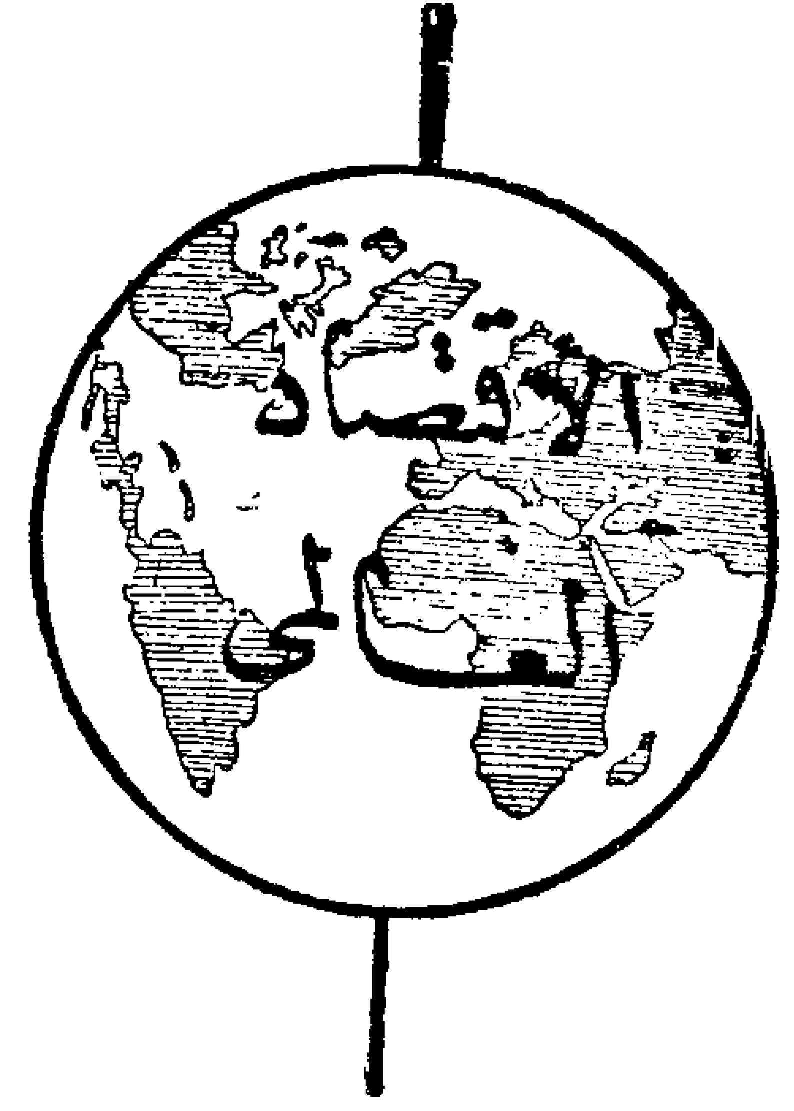
والاصلاح الزراعى ليس معناه هنا تطبيق قانون تحديد الملكية المعروف بالاصلاح الزراعى فقط ، بل هو ينصب على ما هو أجل وأخطر من ذلك فان قانون تحديد الملكية الذى أصدرته حكومة الثورة لم يكن هو كل شىء ، بل كان بداية سلم طويل مرتفع ، فهو لا يستطيع أن يحقق الرفاهية الاقتصادية وحده اذ يجب أن تتبعه سياسة استصلاح ضخمة للأراضى البور المتسعة الارجاء حتى تتمكن من نشر الملكيات الصغيرة على نطاق واسع بين المزارعين .. ولان هذا القانون اذا أعاد توزيع الثروة على المزارعين ليكون نصيب كل منهم خمسة أفدنة ، لما زاد عددهم على ١٩٢ر٨٠٠ر١ مزارع ومعنى ذلك أن يبقى نصف عدد الفلاحين الزراعيين المشتغلين الآن بالزراعة محرومين من ملكية الارض ، وهذا ما يتعارض مع أغراض هذا القانون وأهدافه ، بل مع أغراض الثورة نفسها

صحيح أنه لا يمكن لقانون واحد أن يخدم اقتصادنا القومى ويعيد اصلاحه ، لذا يجب أن تتبعه سلسلة من القوانين التى تلزم الحكومة باستصلاح أكبر مساحة ممكنة من الاراضى البور والاراضى الصحراوية حتى يتسنى لها استيعاب الزيادة المطردة فى عدد السكان وحتى نستطيع تطبيق سياسة الجمع بين قوة العمل وملكية رأس المال ... ولقد أحسن المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى اذ أقر مشروع استصلاح ٣٥٠ر٠٠٠ فدان وتحسين وسائل الصرف ، وتقدر تكاليف هذا المشروع الضخم بمبلغ ٨ر١١ من ملايين الجنيهات تأخذها الحكومة من استخدامها للارباح الناجمة عن اعادة تقويم الذهب فى الغطاء النقدى المصرى ...

وثمة سبب آخر يجعل تطبيق قانون تحديد الملكية وحده غير كفيل بتحقيق الرفاهية . ففضلا عن أنه لا يستطيع أن يشبع حاجة الفلاحين لتملك الارض بسبب صغر مساحة الاراضى القابلة للزراعة ، فانه لن يكفل عملا لكل راغب فى فلاحة الارض ولن يكفل للفلاحين حاجتهم من الغذاء والكساء والمأوى ، وهذا ولا شك يتعارض تماما مع أغراض الثورة

مصر بلد ينشد اصلاح اقتصادياته الداخلية ، ولكنه مع ذلك يعانى الآن بالاضافة الى مشاكله العديدة أزمة تجارية واقتصادية كبيرة ، وهذه الازمة ناتجة دون أدنى شك من ضعف القوة الشرائية لدى غالبية المستهلكين والسبب فى ذلك يرجع أولا وقبل كل شىء الى ضعف مستوى معيشة الافراد فى مصر وعدم تمتعهم بالرفاهية الاقتصادية التى تمكنهم من الاقبال على الشراء ... وهؤلاء المستهلكون الذين أحجموا عن الشراء انما يلجأون الى ذلك لان قوتهم الشرائية التى تتمثل فى فائض انتاجهم عن استهلاكهم ضعيفة جدا .. ولما كان هذا الفائض يكاد يكون ضئيلا أو معدوما فى الوقت الحاضر فان شبح الازمة ما زال لنا بالمرصاد يهددنا كلما ذهبنا يمنة أو يسرة ... اذ أن الصناعة تعتمد الى حد كبير على السوق الريفية وهذه قد أصابها تقلص كبير وانكماش ظاهر ، مما حدا بالازمة الاقتصادية أن تظهر بشكل واضح ملموس لانها - أى السوق لم تعد تقدر أن تستوعب أكثر مما تصرفه من فائضها .. وعلى هذا الاساس يصبح التوسع الصناعى - اذا كان ممكنا قيام توسع صناعى سريع - فى غير موضعه فى الوقت الحاضر . فينبغى أولا العمل على رفع مستوى المعيشة فى مصر حتى يمكن للمصانع الجديدة أن تجد لها سوقا رائجة تستطيع أن تتقبل منتجاتها بسهولة ، **ورفع مستوى المعيشة انما يجىء أولا عن طريق التوسع الزراعى اذ أن قيام أى توسع فى الزراعة أسهل**

البقية على صفحة ٢٨



أثر المساعدات الامريكية فى تقدم اليونان الاقتصادى

أدى استصلاح الاراضى الزراعية فى اليونان بمساعدة الولايات المتحدة الى نتائج باهرة ، فبلغ انتاج البطاطس فى اليونان ٤٢٩ر٥٠٠ طن مقابل ١٤٦ر٢٠٠ طن قبل الحرب ، كما بلغ محصول الخضروات الاخرى ٧٦٥ر٠٠٠ طن مقابل ٢٣٣ر٠٠٠ طن أما القمح فقد بلغ ٩٣٠ر٠٠٠ طن مقابل ٧٦٧ر٣٠٠ طن . وينتظر أن يبلغ محصول العام الحالى ١ر٠٣٠ر٠٠٠ طن .

هذا ، وقد أذاع وزير التنسيق الاقتصادى فى اليونان أخيرا أن الحكومة وضعت مشروعا للانعاش الاقتصادى قدمته للولايات المتحدة للحصول على مساعدتها فى تنفيذه ، ويتكلف المشروع ٢٣٥ مليون دولار، منها ١٣١ مليون دولار من العملات الاجنبية والباقى بالعملة المحلية (الدراخمة) . وقد وافقت حكومة الولايات المتحدة بصفة مبدئية على انه يجوز لليونان أن تستعمل المعونة التى أقرها الكونجرس لليونان وقدرها ٥٥ مليون دولار (لم تحدد أوجه استعمالها بعد) فى تمويل المشروع ، كما يجوز لها أن تستعمل فى نفس الغرض ما قد يمنح لها من مساعدات أخرى فى خلال هذا العام. وكذلك أعلن الوزير أن البنك الدولى للانشاء والتعمير سيوفد لجنة من الخبراء الى اليونان لدراسة بعض المشاريع الاقتصادية .

وتقدر الحكومة لمشروع الانعاش الاقتصادى أن يتم تنفيذه فى خلال فترة تتراوح بين ثلاثة أعوام وخمسة ، وأن تنفيذه سوف يمكن اليونان من توفير ما قيمته ٩٠ مليون دولار سنويا من مصروفاتها بالعملات الاجنبية .

تكرير البترول فى أوروبا

ينتظر أن يبلغ مجموع انتاج معامل تكرير البترول فى أوروبا هذا العام ٨٥ مليون طن ، وذلك مقابل ٢٣ مليون طن فى عامى ١٩٤٨ و ١٩٤٩ ومقابل ١٣ر٥ مليون طن فيما قبل الحرب . وهكذا زادت نسبة ما تكرره أوروبا من ٥٪ فيما قبل الحرب الى ١٣٪ من مجموع الانتاج العالمى الذى تضاعف بدوره . وينتظر أن يبلغ مجموع طاقة معامل التكرير الاوروبية ٩٤ مليون طن فى نهاية عام ١٩٥٤ . ويرى المعقبون أن هذا التطور يعتبر ثورة صناعية لها مشاكلها . وأول هذه المشاكل الخوف من وجود فائض لا يمكن تصريفه فى السنوات القادمة ، لا سيما بعد أن يتم تنفيذ المشروعات الخاصة بالتوسع فى صناعة تكرير البترول فى الشرق الاوسط ولذلك توصى منظمة التعاون الاوروبى فى تقريرها بأن تراعى الاعتبارات الاقتصادية البعيدة المدى قبل الاقدام على أى توسع فى طاقة معامل التكرير .

وفرة القمح فى كندا

على الرغم من أن صادرات كندا من القمح فى الشهور التسعة الاولى من العام الزراعى الذى ينتهى فى آخر يولية الماضى بلغت ٢٤٩ر١ مليون بوشل مقابل ٢٢٤ر٥ مليون بوشل فى مثل هذه الفترة من الموسم السابق ، فقد كان مجموع الفائض فى أول مايو من هذا العام (١٩٥٣) ٤٩٦ مليون بوشل مقابل ٣٤٨ر٥ فى أول مايو ١٩٥٢ .

وبلغت صادرات كندا من القمح بموجب اتفاقية القمح الدولية من أول أغسطس ١٩٥٢ لغاية ١٩ مايو الماضى ٢٠٥ر٣ مليون بوشل . هذا ، وقد كانت الحصة المفروضة على كندا ٢٣٥ مليون بوشل .

نسبة الضرائب الى الدخل القومى فى بعض الدول

نشرت وكالة الامن المشترك أخيرا دراسة قارنت فيها بين ١٢ دولة ، خرجت منها بأن ألمانيا تدفع أعلى نسبة من انتاجها بصفة ضرائب للهيئات الحكومية المختلفة من محلية ومركزية ، اذ تبلغ هذه النسبة ٣٣ر٩٪ من مجموع اجمالى الانتاج القومى فى ألمانيا ، بينما تبلغ ٣٢ر٧٪ فى بريطانيا و ٣١ر٤٪ فى فرنسا و ٢٦ر١٪ فى الولايات المتحدة . أما فى باقى الدول التى عقدت بينها المقارنة فتبلغ هذه النسبة ٣٣ر٤٪ فى النمسا و ٣١٪ فى هولندا ، و ٢٨ر٩٪ فى بلجيكا ولوكسمبورج ، و ٢٧ر٩٪ فى النرويج ، و ٢٣ر٩٪ فى ايطاليا ، و ٢١ر٩٪ فى الدانمرك ، و ١٩ر١٪ فى اليونان ، و ١٤ر٥ فى تركيا .

الانتاج الصناعى فى ايطاليا

بلغ الرقم القياسى للانتاج الصناعى فى ايطاليا فى ابريل الماضى ١٥١ (١٩٣٨ = ١٠٠) مقابل ١٣٧ فى ابريل ١٩٥٢ . وكان الرقم القياسى للشهور الاربعة الاولى من العام الحالى ١٤٩ مقابل ١٣٨ فى نفس الفترة من العام الماضى أى بزيادة ٨٪ . ولكن معدل الزيادة لم يكن واحدا فى مختلف وجوه الصناعة فبينما زاد الرقم القياسى الخاص بالتعدين بنسبة ٢٧ر٩٪ (كانت الزيادة فى مواد الوقود وحدها بنسبة ٥٥ر١٪) زادت المصنوعات بنسبة ٧ر٦٪ أما فى انتاج الكهرباء والغاز فكانت الزيادة ٣ر٨٪ فقط .

أما الصناعات الهندسية فبلغ رقمها القياسى ١٤٢ (١٩٣٥=١٠٠) فى نهاية ١٩٥٢ . وقد اصبح للصناعات الهندسية أهمية خاصة فى الاقتصاد الايطالى اذ أن صادراتها كانت تؤلف ٢٣٪ من مجموع صادرات ايطاليا فى عام ١٩٥٢ مقابل ٩٪ فى سنة ١٩٣٨

انجلترا تراجع سياستها فى التجارة الخارجية

عندما تربعت حكومة المحافظين فى دست الحكم حاولت أن تعيد للاسترلينى قوته الدولية بكافة الوسائل المصطنعة ، وكان أهمها تقييد الاستيراد من مختلف الدول مما أدى الى ندرة الاسترلينى فى كثير منها ، كانت مصر من بينها . فلما عمدت تلك الدول الى معاملتها بالمثل بأن قيدت وارداتها منها ولجأت الى الاتفاقات الثنائية لتيسير التبادل التجارى بدأت انجلترا تشعر بخطأ سياستها ، أو على الاصح بدأت تعدل عنها بعد أن جنت ثمارها عامين وآن لها أن تتجرع أوصابها . ولذلك أعلن المستر دنكان ساندیز وزير التموين البريطانى أثناء وجوده بزيوريخ فى أواخر يونيه الماضى بأن انجلترا بدأت سياسة اقتصادية جديدة فى الداخل والخارج ، تستهدف بها اعادة نظام التبادل المتعدد الاطراف الى التجارة الدولية . وهذا لا يتيسر الا فى ظل حرية تحويل العملات التى تساعد كثيرا على اتساع التجارة الدولية وزيادة الانتاج الصناعى

غير أن الوزير يعود فيعترف ضمنا بصعوبة تحقيق هذا الحلم الذى يتطلب تضحيات من الدول الدائنة والدول المدينة على السواء ، وذلك لان نظام التبادل التجارى المتعدد الاطراف لا ينجح الا اذا أمكن الاحتفاظ بموازين المدفوعات فى حالة من التعادل ، اى انه لا يجوز لدولة أن تنفق أكثر من مواردها أو ما دون دخلها . فالبلاد التى لا تتمتع باحتياطيات كافية من الذهب يتحتم عليها أن تزيد من صادراتها ولو على حساب استهلاكها المحلى ، أما البلاد التى تملك عادة احتياطيات نقدية كبيرة فيجب عليها أن تضاعف من وارداتها أو أن تزيد من استثماراتها فى الخارج .

مشروعات باكستانية

بدأ العمل فى أقليم الحدود الباكستانى لتنفيذ ١١ مشروعا قصير الاجل يراد بها زيادة انتاج المواد الغذائية . وستبلغ نفقات تنفيذ هذه المشروعات ٤٫٣٥٠٫٠٠٠ روبية

اقتصاديات أوروبا الغربية

أصدرت الهيئة الاقتصادية لاوروبا E.C.A. أخيرا تقريرا عن الحالة فى أوروبا عرضت فيه لأوجه النشاط الاقتصادى وامكانيات التوسع والنهوض بالاحوال الاقتصادية . وسنقتصر اليوم على عرض لما جاء فى التقرير خاصا بأوروبا الغربية وفى مقال تال نعرض أحوال أوروبا الشرقية وروسيا السوفيتية .

يشير التقرير الى أهمية اشتراك الاموال الخاصة مع المساعدات الامريكية الكبيرة فى مشروعات التنمية الاقتصادية للموارد الانتاجية فى دول أوروبا الغربية وخاصة اذا اعتبرنا المخاطر الكبيرة التى تتحملها هذه الدول فى سبيل تنفيذ الكثير منها .

ففى ميدان الزراعة تتسع الامكانيات الطبيعية لتنمية الانتاج الزراعى فى معظم البلاد الاوروبية وخاصة الفقيرة منها حيث تقل انتاجية العامل وغلة الفدان عنها فى الدول الغنية . ويؤكد التقرير ضرورة الوصول الى نوع من التخصص الدولى فى زراعة المحصولات التى تستخدم عددا كثيفا من العمال كالخضروات الغالية والفواكه والتبغ .

الا أن الاهتمام بالزراعة لن يكفى لحل مشكلة الزيادة فى السكان وضرورة ايجاد عمل مثمر لهم ، وهنا يكون الحل الطويل الاجل بالاتجاه الى الصناعة والتوسع فيها . وبينما يكون الهدف فى الدول المتقدمة صناعيا التوسع فى ادخال المستحدث من الآلات فى الانتاج ، يجب أن تعمل البلاد المزدحمة بسكانها على أن تراعى ضرورة العمل على زيادة انتاج المواد الغذائية جنبا الى جنب مع التوسع فى التوظف فى الصناعة .

ويضيف التقرير أن الحاجة الى التوسع الصناعى ملحة جدا فى البلاد الجنوبية التى يزيد سكانها بسرعة ، ومن المحتمل أن لا تكفى الحوافز الفردية فى تحقيق التوسع المطلوب مما يتحتم معه قيام الدولة بتمويل النقص فى الاستثمار الفردى . الا أن التقرير يحذر هذه الدول من الالتجاء الى الاجراءات التعسفية التى اتبعتها دول أوروبا الشرقية .

ويشير التقرير الى اضمحلال صناعة المنسوجات الاوروبية عقب النهضة الكبيرة لصناعات النسيج فى الدول المنتجة للمواد الخام ، ولو أنه من المنتظر أن يستمر السوق فى حالة طيبة لمدة أخرى بالنسبة للمنسوجات الصوفية الاوروبية . وبالنسبة للصناعات الثقيلة فلا وجه للمقارنة بين اهداف التوسع فى أوروبا الغربية وأهداف برامج دول أوروبا الشرقية وتدل التطورات الاخيرة على أن أوروبا الغربية لن تتمكن فى المستقبل من تصدير فائض من منتجات الصناعات الاساسية الثقيلة اللهم الا اذا عملت جادة من اليوم آخذة فى الاعتبار ضرورة زيادة انتاج الصلب والمنتجات الهندسية بنسبة تفوق الزيادة فى الطلب الداخلى .

وتظهر أهمية هذا التوسع فى الحاجة الى دفع قيمة ما تحتاج اليه أوروبا الغربية من واردات الدول المتخلفة اقتصاديا ، والا أصاب الاداة الانتاجية الاوروبية ركود كبير والعقبة الكبرى فى سبيل التوسع فى انتاج الصلب والفحم والقوة الكهربائية هى النقص فى رؤوس الاموال المعدة للاستثمار عامة بحيث يتطلب الامر تدقيقا كثيرا فى توزيعها على أوجه الاستثمارات المختلفة .

ويشير التقرير الى أنه من المستحسن أن يبدأ الاستثمار فى النواحى التى تعتمد فيها أوروبا على الواردات الامريكية وليس فى الفروع الاخرى .

ويرى التقرير أن الحكومات يقع عليها عبء تحمل مسئولية المحافظة على مستوى مرتفع للطلب الفعال الكلى وبث الثقة فى النفوس . وتدل [illegible] الشواهد على أن الحالة الحاضرة للاستثمار غير مشجعة تماما ، اذ أن الحكومات رغبة فى تلافى مشاكل ميزان المدفوعات وموجات التضخم تعمل على انقاص حجم الطلب الفعال ويقرر التقرير أنه بدون التوسع فى الاستثمار وتغيير نمط الانتاج لن يمكن لاوروبا الغربية أن تعيد التوازن الى مدفوعاتها .

إنشاء خط أنابيب لنقل المازوت بين السويس والقاهرة

ضرورة تملك مصلحة السكك الحديد لهذا الخط .
الأرباح المنتظرة تبلغ ثلاثة أرباع مليون جنيه سنويا
مجلس أعلى مستقل يشرف على إدارة انبوب المازوت

تضمنت توصيات المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومي الخاصة بسياسة مصر البترولية : «انشاء خط مواسير من السويس الى القاهرة لنقل مليون ونصف طن من المازوت» .

أهمية المازوت

في حياة البلاد الاقتصادية

لا شك أن تزايد استعمال المازوت لاستنباط القوة المحركة من أهم الدوافع لانشاء هذا الخط فبينما كان استهلاك السوق المصرية من منتجات البترول المستعملة كوقود تبلغ نسبته في عام ١٩٣٧ : ٣٠ ٪ من مجموع القوة المحركة ، اذا بهذه النسبة ترتفع فتصل في عام ١٩٥٢ الى حوالى ٩٠ ٪ وتبين الاحصائية التالية الزيادة المطردة في استهلاك القطر من المازوت :

١٩٣٧	٣٦٠٠٠٠	طن
١٩٤١	٣٨٠٠٠٠	«
١٩٥١	١٧٣٧٠٠٠	«
١٩٥٢	١٧٧٣٠٠٠	«

والعامل الرئيسي في هذه الزيادة هو التحول من حرق الفحم الى حرق المازوت . فقد ترتب عى تحويل السكة الحديد من الفحم الى المازوت زيادة في استهلاك المازوت قدرها ٥٠٠٠٠٠ طن سنويا . يضاف الى ذلك استخدام كثير من المصانع للمازوت كمصانع شركة مصر للحرير الصناعى ، والشركة الاهلية للصناعات المعدنية والشركة المصرية للاسمدة والصناعات الكيماوية وشركات الاسمنت وغيرها . وفضلا عن ذلك فان المازوت يستعمل في أوجه النشاط الاقتصادى المختلفة كما توضح النسب الآتية لاستعمالاته المختلفة :

٣ ٪ للزراعة ، ٣٦ ٪ للصناعة ، ٤١ ٪ للنقل، ١٢ ٪ للمرافق العامة ، ٨ ٪ للمرافق الاخرى وذلك طبقا لاحصاءات عام ١٩٥٢ .

وهكذا يتبين لنا أهمية زيت الوقود — المازوت — في حياتنا الاقتصادية. وطبيعى أن تكون مشكلة نقله من أهم المشاكل التي تواجه المسئولين . **ذلك** لان مصادر البترول بعيدة عن مواطن الاستهلاك ، اذ تتركز في معملى البترول بالسويس ، وهما معمل التكرير الاميرى التابع للحكومة المصرية ومعمل شركة الزيوت . ومن هنا ، كان انشاء خط مواسير لنقل المازوت من السويس الى القاهرة خطوة تمهيدية سيتبعها حتما انشاء معمل لتكرير البترول بالقاهرة .

وسائل نقل المازوت

ذكرنا أن استهلاك القطر المصرى من المازوت في عام ١٩٥٢ بلغ ١٧٧٣٠٠٠ طن سنويا . ويستهلك من هذه الكمية حوالى ٢٠٠٠٠٠ طن في منطقة الاسكندرية ومديرية البحيرة . أما باقى الكمية فتستهلك في القاهرة وفي الوجهين البحرى والقبلى . وينقل الجزء الاكبر منها عن طريق القاهرة باحدى **الوسائل** الآتية :

السيارات ، الصنادل الملاحية ، السكة الحديد .

وتبلغ أجرة نقل الطن الواحد من المازوت من السويس الى القاهرة بالسيارات حوالى مائة قرش . ومن الصعوبات التي تواجه النقل بالسيارات استيراد سيارات اللورى من الخارج مع ما يلزمها من قطع الغيار والكاوتشوك فضلا عما تسببه السيارات من تلف الطرق ومزاحمة للمواصلات مما نشاهده من كثرة الحوادث التي تسببها هذه اللوريات

ويتكلف نقل الطن الواحد بالصنادل حوالى ٧٥ قرشا ، وينقل المازوت من السويس الى القاهرة بالصنادل الملاحية عن طريق قنال السويس والترعة الاسماعيلية وهو طريق ملاحى بطيء وغير مأمون .

وتبلغ أجرة نقل الطن بالسكة الحديد في الوقت الحاضر ١٣٤ قرشا . واستعمال السكة الحديد له متاعب وصعوبات متعددة نظرا لان خط السويس الحديدى خط مفرد . كما أن عملية النقل تستلزم تخصيص عدد كبير من عربات الصهريج لنقل المازوت .

اما اذا تم انشاء خط المواسير ، فان أجرة نقل المازوت من السويس الى القاهرة لن تتعدى أربعين قرشا وبذا نستطيع تحقيق وفر مقداره حوالى ٧٥٠٠٠٠ جيه سنويا

أهمية المشروع ومزاياه

بلغ ثمن الطن من المازوت في عام ١٩٥٢ أربعة جنيهات . فاذا اعتبرنا أن متوسط أجرة نقل الطن بالسيارات أو الصنادل أو السكة الحديد مائة قرش ، وأن أجرة نقله بالمواسير اربعون قرشا ، فان انشاء هذا الخط سيؤدى الى خفض أثمان الوقود بحوالى ١٥ ٪ مما يترتب عليه تخفيض تكاليف الانتاج بما لا يقل عن ٧ ٪ ، اذ أن أثمان الوقود تمثل ٤٥ ٪ من تكاليف الانتاج . ولا شك أن هذا التخفيض سيشمل كافة المنتجات المصرية ، ذلك لان نسبة زيت البترول المستخدم كوقود تبلغ حوالى ٩٠ ٪ من مجموع استهلاك البلاد من الوقود . وطبيعى أن يصاحب تخفيض تكاليف الانتاج ، خفض مماثل في أسعار المنتجات ، مما يساعد على تصريف كميات أكبر فضلا عن زيادة قدرة هذه المنتجات على منافسة المنتجات الاجنبية .

ومن المزايا الاخرى التي يحققها تنفيذ هذا المشروع

١ — تشجيع انشاء صناعات جديدة نتيجة لخفض أسعار الوقود.

٢ — استغناء البلاد عن استيراد

الكثير من سيارات اللورى التى تستخدم فى نقل المازوت وما يتبع ذلك من وفر فى العملات الصعبة .

٣ ــ استغناء السكة الحديد عن استيراد صهاريج جديدة لنقل المازوت

٤ ــ تخفيض تكاليف صيانة واصلاح الطريق الصحراوى بين القاهرة والسويس نتيجة للاستغناء عن سيارات اللورى التى تنقل الوقود

٥ ــ تسهيل عملية نقل المازوت تحت كافة الظروف من سياسية واقتصادية وغيرها .

تاريخ انشاء الخط

ان فكرة انشاء خط مواسير لنقل المواد البترولية من السويس الى القاهرة ترجع الى عام ١٩٢٨ عندما طلبت شركة شل الترخيص لها فى مد انبوبتين من السويس الى القاهرة . ولكنها لم تحصل على الترخيص . وعندما نشبت الحرب العالمية الثانية قام الجيش البريطانى بمد خط انابيب النقل الزيوت الخفيفة من السويس الى القاهرة وتم انشاء الخط فى عام ١٩٤٣ بدون الحصول على ترخيص سابق من الحكومة المصرية . وما زال هذا الخط قائما حتى اليوم ، وان كان فى حالة رديئة ، وتشرف عليه شركة شل نظير حصة معينة من ايراده ، ويحصل الجيش البريطانى على الباقى ، وينقل فيه الكيروسين والبنزين متعاقبين .

ومن المفروض أن يؤول هذا الخط الى الحكومة المصرية بعد أن انتهت الحرب . ولكنها لم تستول عليه حتى الآن لاختلاف تقدير قيمة التعويض الذى تدفعه الحكومة المصرية للحكومة البريطانية .

ولبيان الخسارة الفادحة التى تتحملها الحكومة المصرية نتيجة لعدم امتلاكها لهذا الخط ، نذكر أن كمية البترول التى نقلت بواسطة هذا الخط خلال الفترة من أكتوبر ١٩٤٣ الى سبتمبر ١٩٥١ بلغت حوالى ٣٠١ر٢١٥ طنا يقدر نولونها بواقع فئات السكة الحديد المقدرة بحوالى ٤ر٥٠٧ر٨٥٤ جنيها ! ....

أهمية الخط للسكة الحديد :

تعتبر السكة الحديد اهم مستهلك للمازوت فى القطر المصرى . اذ تقدر كمية ما تستهلكه سنويا بحوالى ٥٠٠ر٠٠٠ طن ، أى ثلث الكمية التى سينقلها الخط ، فضلا عن أن حصيلة السكة الحديد من نقل المواد البترولية تمثل ٢٠٪ من اجمالى ايراداتها المتحصلة عن نقل البضائع التجارية فى الوقت الحاضر .

لهذا ، فقد طلبت المصلحة انشاء هذا الخط منذ ثلاث سنوات صيانة لايراداتها . وتطالب المصلحة لنفس السبب بأن يكون هذا الخط تابعا لها. **وتستند المصلحة أيضا فى طلب تملكها الخط الى الآتى :**

١ــ زيادة امكانيات المصلحة نتيجة المازوت بتكاليف أقل .

٢ زيادة امكانيات المصحة نتيجة لتوزيع التكاليف الثابتة على كميات كبيرة . وبذلك تعود الفائدة على الجمهور .

٣ ــ ان البترول ومشتقاته يعتبر من المواد الحيوية اللازمة للشعب والكثير من الصناعات المحلية ، واذا لا يجوز أن يخضع نقله لهيئات غير حكومية .

٤ ــ ان الارباح الناتجة من عملية النقل بواسطة الخط والتى تبلغ ٧٥٠ر٠٠٠ جنيه سنويا ، ستمكن المصلحة من تغطية تكاليف انشاء الخط ــ وهى تقدر بحوالى أربعة ملايين من الجنيهات ــ فى مدة لا تتجاوز الاربع سنوات .

أما اذا لم تمتلك مصلحة السكة الحديد هذا الخط . فستتحمل المصلحة النتائج التالية :

١ ــ تخسر السكة الحديد اجور نقل كل الكميات التى تستهلك فى القاهرة وضواحيها ، وهذه الكميات تقدر بحوالى نصف مليون طن حسب تقدير مصلحة المناجم والمحاجر .

٢ــ ترى المصلحة أنه فى حالة تنفيذ الخط ، فان سيارات اللورى التى تستخدم الآن فى نقل المواد البترولية من السويس الى القاهرة ، ستحول نشاطها للنقل من القاهرة الى الجهات الاخرى وهو ميدان العمل الطبيعى لها ، وبذلك تفقد السكة الحديد هذه الكميات أيضا ، أو بعبارة أوضح تفقد المصلحة ايراداتها من هذه المادة .

٣ ــ لن يقابل النقص المنتظر فى ايرادات السكة الحديد نتيجة لفقد المازوت ، نقص فى التكاليف الثابتة ، اذ أن قيمة مصاريف التشغيل من مرتبات وأجور وصيانة للخطوط والمنشئات على الطريقين من مصر للسويس (طريق الصحراء وطريق الاسماعيلية) ستبقى تقريبا على ما هى عليه ، وبذلك تجد المصلحة نفسها مضطرة اما الى رفع أجور النقل على المواد الحيوية كالسماد والحبوب وغيرها أو تحميل الحكومة هذه الخسارة .

٤ ــ تقوم المصلحة باعداد خزانات أرضية للمازوت ، مما يسهل ايصال المواسير بها دون اضافة تكاليف جديدة للمشروع .

وتؤيد المصلحة وجهة نظرها بأن خطوط الانابيب فى جميع الدول الاجنبية من المنافع العامة .

مما سبق يتضح أهمية هذا الخط للاقتصاد المصرى عامة وللنهوض بالصناعات المصرية بوجه خاص . ويسرنا أن نشيد بقرار المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى بتبنى هذا المشروع والقيام باعداد مواصفاته تمهيدا لطرحها فى السوق لدى الشركات المعتمدة . **وأرى أن يكون هذا المشروع ضمن مشروعات السكة الحديد على أن يعهد فى ادارته الى مجلس ادارة له الاستقلال التام والكلى فى اتخاذ كافة الاجراءات التى تكفل حسن ادارة هذا الخط وحتى يتحرر من الروتين الحكومى .**

ولا شك أن مصلحة السكة الحديد تستطيع تمويل هذا المشروع اما بمواردها الخاصة أو بعقد قرض اما من الحكومة أو من البنوك خاصة وأن ارباح هذا الخط مضمونة ومغرية .

فوزى رياض فهمى
مأمور ضرائب

الصندوق الحكومى للتأمين ضد حوادث العمل

هل يجوز للحكومة أن تقوم بأعمال شركات التأمين

أذيع أخيرا ، ونشر فى الصحف مشروع انشاء صندوق للتأمين بوزارة « الشئون الاجتماعية » ضد (حوادث العمل وأمراض المهنة) . ولقد جاء فى المشروع أنه ينص على أن يكون الصندوق مستقلا عن ميزانية الدولة ، وأن يخضع فى حساباته لديوان المحاسبة . وأن يكون لهذا الصندوق شخصية معنوية ، ومجلس ادارة مستقلة .. الخ الخ .

وسوف نعرض فى بحثنا هذا : آراء المؤيدين والمتحمسين لانشاء هذا الصندوق ، ثم آراء المعارضين له . علنا نصل الى الحقيقة ، والسبيل سوى .

***

صدر قرار وزارى من وزير الشئون الاجتماعية بتاريخ ٢٢ فبراير سنة ١٩٥٣ لبحث موضوع انشاء صندوق حكومى للتأمين على حوادث العمل . وشكلت لهذا الغرض لجنة مكونة من خبراء مصلحة العمل ، وخبراء فى التأمين . وعقدت أول جلسة بديوان مصلحة العمل يوم ٤ مارس سنة ١٩٥٣ بحضور :

١ ـ الاستاذ ابراهيم مظهر ، وكيل مصلحة العمل بوزارة الشئون

٢ ـ الاستاذ محمد فريد حسب النبى الخبير الرياضى لمصلحة التأمين بوزارة المالية .

٣ ـ الاستاذ احمد جاد عبد الرحمن الاستاذ المساعد بكلية التجارة

٤ ـ الاستاذ سعد حنا ، مدير ادارة التأمين والتعويض بمصلحة العمل

٥ ـ الاستاذ صلاح نور ، مدير ادارة التشريع والعلاقات الدولية بمصلحة العمل

٦ ـ الدكتور عبد المنعم مسعود مدير ادارة المسائل الصحية بمصلحة العمل .

ولقد تناقش الحاضرون فى هذا المشروع بين مؤيد ومعارض ، ونظرية الحكومة فى انشاء هذا الصندوق تستند الى نص الفقرة الاخيرة من المادة الخامسة من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٢ الخاص بالتأمين الاجبارى ضد اصابات العمل .

ونص هذه الفقرة هو : « **... عندما تنشىء الحكومة صندوقا للتأمين ضد حوادث العمل ، فان هذا الصندوق يحل محل جميع هيئات التأمين التى تقوم بهذا العمل** »

ولقد استندت الحكومة كذلك الى آراء خبرائها التى تعزز انشاء هذا الصندوق على أن المصلحة العامة هى التى تدفعها الى ذلك ، لان الصندوق سيكون لديه من الوسائل والأداة التنفيذية لتحسين وسائل وقاية العمال من الاصابات ما يؤدى الى تقليل الاصابات الى أقصى حد ممكن ، والاحتفاظ بالقوى العاملة فى البلاد سليمة وفى غير تدهور . وفضلا عن ذلك فان النتائج التى سيحصل عليها الصندوق يمكن على هديها تخفيض رسوم التأمين وتخفيف العبء ، وخصوصا على أصحاب الاعمال الذين سيوجهون اهتمامهم الى تحسين وسائل الوقاية من الاصابات .

ثم ان هذا العمل يعتبر جزءا من سياسة الحكومة الموجهة لانشاء نظام للتأمينات الاجتماعية بجانب ـ أو كجزء من ـ الضمان الاجتماعى .

وثمة سبب آخر نادى به أحد حضرات أعضاء اللجنة الحكوميين وهو أن العمال كانوا يحصلون على حقوقهم من شركات التأمين بصعوبة ، بينما الجهات الحكومية احرص من غيرها على تنفيذ القوانين !! هذا فضلا عن أنه سيكون لهذا الصندوق هيئة مستقلة عن الروتين الحكومى

وبالنسبة لاعفاء بعض المؤسسات من التأمين فهذا أمر جوازى ومؤقت فى الفترة التى تتمكن فيها الحكومة من انشاء هذا الصندوق . والمرجح أن أصحاب الاعمال سيستفيدون من تخفيض الرسوم الخاصة بتعريفة التأمين اذا كانت الهيئة الجديدة لا ترمى الى الكسب .

وأخيرا فان هذا الصندوق هو بمثابة جمعية تعاونية من أصحاب الاعمال تديره هيئة حكومية لحسابهم

هذا هو رأى الحكومة ، والاسانيد التى دارت بخلد رجالها خبراء التأمين أما رأى المعارضين لهذا المشروع ، أقصد عدم اسناد هذه العملية الى هيئة حكومية ، فأقدمه فيما يلى :

ان هذا النوع من التأمين يمكن اجراؤه فى الشركات ، كما يمكن اجراؤه باحدى الطرق التالية :

١ ـ تكوين جمعية تعاونية من أصحاب الاعمال تديرها هيئة منهم ـ ومن العمال ـ طبقا للأوضاع القانونية التى تسنها الحكومة

٢ ـ التأمين الذاتى Self insurance بأن ينشىء صاحب العمل صندوقا يخصص له مبلغا بقصد التأمين

والآن ما هى الظروف التى تبعث على انشاء صندوق حكومى للتأمين ضد اصابات العمل ؟

قبل الاجابة على هذا السؤال نذكر الحقائق التالية . وهى أن هذا النوع من التأمين يقوم به فى مصر ٤٤ شركة منها خمس شركات مصرية والباقى أجنبية . ولم تنشأ حتى الآن جمعيه واحدة للتأمين من بين أصحاب الاعمال والعمال . ولقد بلغ مجموع خسائر هذه الشركات ٤٤ ألف جنيه ، ومجموع الارباح حوالى ٦٢ ألف جنيه كانت معظمها من نصيب « شركة مصر للتأمين » (حوالى ٤٢ ألف جنيه)

فلو استثنينا شركة مصر للتأمين ، نجد أن العملية فى العام الماضى خاسرة وبلغ صافى الخسارة ٢٤ ألف جنيه

واذ تفكر الحكومة الآن فى انشاء صندوق للتأمين ضد اصابات العمل ، استنادا الى نص المادة المشار اليها ، يدعونا هذا الى التفكير فى الاسباب التى تدفع بها الى الاقدام على هذا المشروع الخطير

فقد يكون الغرض من هذا سببا أو أكثر من الاسباب الآتية :

١ ـ ان كانت الحكومة تقصد من القيام بذلك خلق مورد جديد للخزانة

أو ٢ ـ زيادة الرقابة لمنع الاصابات أو التقليل منها

أو ٣ ـ زيادة الرقابة لضم أكبر عدد ممكن من أصحاب الاعمال الى التأمين .

٤ ـ أو مراعاة صالح العامل أو صاحب العمل أو هما معا

٥ ـ أو انشاء نظام للتأمين الاجتماعى على أن يكون انشاء صندوق التأمين ضد حوادث العمل هو الخطوة الاولى له

فأما من حيث الغرض الاول ، وهو

خلق مورد جديد للخزانة ، فانه فضلا عن أنه ليس للحكومة أن تتاجر ، فان ذلك مردود عليه بأن فى مصر ٤٤ شركة تقوم بهذا العمل طبقا للبيانات الواردة فى كتاب التأمين السنوى ، وخسائر هذه الشركات تفوق فى مجموعها أرباحها ٠ نقصد عدد الشركات الخاسرة أكثر من عدد الشركات الرابحة ٠ فاذا قامت الحكومة بهذه العملية ، وتكررت هذه التجربة سنويا ، فربما بلغ ربحها السنوى ١٨ ألف جنيه ، فى حين أن الحكومة تحصل على هذا الرقم فعلا من الشركات **بدون مخاطرة** عن طريق ضريبة الارباح الصناعية والتجارية على الشركات الرابحة بواقع ١٦ ٪ ، ١٧٪ وتبلغ عشرة آلاف جنيه ، ورسوم اشراف ورقابة على عمليات التأمين بواقع ٥ ٪ وتبلغ حصيلتها ٤٠٠٠ جنيه ، أى أن مجموع ما تحصله يبلغ حوالى ١٤ ألف جنيه **دون مخاطرة** ، هذا عدا رسوم التمغة وفوائد الاستثمارات بما يقرب الى ١٨ ألف جنيه

قد يقال أن الذى تحصله الشركات أكثر من ذلك ، ولكن هل نسينا أن هناك تعويضات ومصروفات ادارية وعمولات من الرسوم المحصلة تتحملها الشركات ؟ وقد يقال أن الحكومة لن تدفع عمولات ولا مصروفات ادارية ، ولكن الواقع أن العمولة التى تدفع على هذه العمليات بالذات ضئيلة جدا حددها اتحاد شركات التأمين كالآتى:

٧ ١/٢ فى المائة عن المائة جنيه الاولى من الرسوم ، ٥ ٪ عن المائة جنيه الثانية ، ٢ ١/٢ فى المائة عن المائة جنيه الثالثة وما يلى ذلك من الرسوم ، وهى عمولة ضئيلة جدا يكفى لمعرفة ضآلتها اذا ما قورنت بعمولة تأمين الحريق وهى تبلغ ٢٢ ١/٢ ٪ من الاقساط

أما عن المصروفات الادارية فمما لا شك فيه أن الحكومة سوف لا تقل مصروفاتها الادارية فى هذه العملية عن المصروفات التى تدفعها شركات التأمين ان لم تزد عليها بمقادير كبيرة

أضف الى ذلك كله ، أنه ليس للحكومة أن تتاجر ، فالتاجر كما يربح يخسر ، وليس من الصواب أن نعرض ميزانية الدولة للخسارة لا سيما وأن التعويضات التى نص عليها القانون تتبع مبدأ خطيرا لم تتبعه دولة من الدول من قبل ٠ فالتعويض الذى يدفع للعامل عند حدوث اصابة يساوى أجره بالكامل ، وهذا يعمل على زيادة التعويضات بصفة صورية وهمية ، اذ قد يتعمد العامل اصابة نفسه ما دام يعلم أنه سوف يحصل على أجره بالكامل بدون عمل ٠ بل ان القانون ينص على أن يدفع التعويض على أساس الحد الادنى للأجور ، مع أن بعض العمال لا يحصلون على هذا الحد الادنى ، فاذا كان العامل يحصل على ٧ قروش يوميا مثلا أثناء العمل ويحصل على ١٠ قروش أثناء الاصابة فانه يعمل على احداث الاصابة عامدا متعمدا ، وسوف يحصل على التعويض بالرغم من أن القانون يمنع هذا التعويض فى حالة التعمد لصعوبة اثباته ٠

أما الرد على السبب الثانى لقيام الحكومة بهذه العملية ، فينحصر فى أن القانون يلزم الحكومة بالرقابة على المصانع بقصد منع الاصابات أو التقليل منها ، فما الذى يمنعها من تنفيذ ذلك الآن ؟ واذا كانت الأداة الحكومية فشلت حتى الآن فى أداء واجبها الهام فى هذا النوع من التأمين ٠٠ فكيف يتسنى لها القيام بمهمتين : مهمة الاشراف والرقابة ، ومهمة المخاطرة بالتأمين ؟!

قد يقال ان الحكومة لا تسمح مواردها بعدد كاف من المفتشين والمهندسين وأن قيامها بالتأمين يتيح لها الفرصة فى تعيين هؤلاء المفتشين والمهندسين والانفاق عليهم ودفع مرتباتهم ، ولكن المعروف بأن نظام الدرجات والكادر الحكومى يجعل الموظف يلتفت أكثر ما يلتفت الى مثل هذه الامور التى تشغل عليه تفكيره

أما عن السبب الثالث ، فكما ذكرنا فى السبب الثانى ، فان الحكومة هى المكلفة بالبحث عن أصحاب الاعمال الذين يتهربون من التأمين وارغامهم بقوة القانون على التأمين ، فضلا عن أن ضم أمثال هؤلاء يزيد التكاليف والتعويضات زيادة كبيرة ، لانهم أصحاب أعمال صغيرة جدا لا تتناسب الرسوم المحصلة منهم مع تكاليف عملياتهم ٠ وهم بتهربهم هذا من التأمين ، يعملون على الحصول على أكبر منفعة ممكنة من الشركات فى مقابل الرسوم التى يؤدونها ولو بالغش والتدليس

أما عن السبب الرابع وهو مراعاة صاحب العمل والعامل معا ، فان انشاء صندوق حكومى لن يكون فى صالحهما أما من حيث العامل فيكفى أن نعلم أن علاجه سوف يكون فى المستشفيات الحكومية بلا استثناء مثل القصر العينى بينما الشركات تقوم بعلاجه طبيا لدى الاطباء الخصوصيين غالبا ٠ كما أن حصول العامل على التعويض سوف يتطلب كثرة تردده لتتبع الاجراءات الحكومية المطولة المعقدة لصرف ما يستحقه من التعويض

أما من حيث **أصحاب الاعمال** فاننا سوف نحرم الذين يتمتعون بالاعفاء (وهم أصحاب الاعمال الذين يقل عدد عمالهم عن مائة عامل) ٠ كما أن هناك أصحاب أعمال يتمتعون بخصم فى فئات الرسوم (الاقساط) ٠ فمثلا شركة مصر للنسج بالمحلة تدفع رسوما بواقع ١/٧ الرسوم التى يحددها اتحاد شركات التأمين للحوادث وعلى هذا الاساس تدفع عشرة آلاف جنيه سنويا فلو أنشىء الصندوق الحكومى فانها سوف تدفع سبعة آلاف جنيه أقساطا سنوية ، وهذا الفرق أما أن يتحمله العامل ، أو يتحمله صاحب العمل والمساهمون ، أو يتحمله الشعب بصفته مستهلكا للسلعة التى تنتجها مثل هذه الشركات

هذه هى آراء كلا الفريقين عرضناها فى شىء من الاسهاب راجين أن نصل الى الحقيقة التى تحقق المنفعة العامة التى تعود أولا وقبل كل شىء على العمال بالخير ، اذ هم الدعامة الكبرى للاقتصاد القومى فى البلاد

وفى رأينا أنه يمكن اتباع احدى الطرق الآتية :

أما (١) تحصل الحكومة رسوم أشراف على شركات التأمين تستولى عليها لحساب مصلحة العمل نظير قيام مهندسيها وخبرائها وموظفيها ومفتشيها بالاشراف على وسائل الوقاية من اصابات العمل

وأما (٢) أعطاء العملية الى شركة أو أكثر تثق فيها الحكومة ، تدير العملية كلها لحساب الحكومة كما حدث فى عملية التأمين على القطن والبذرة أثناء الحرب الاخيرة

أو (٣) اذا كنا نخشى أن تكون الشركة غير أمينة فى تسوية التعويضات بحجة أنها تعمل لحساب الحكومة ، فيمكن القيام بهذه العملية لحساب الشركات على أن تعيد نسبة مئوية من التأمين لدى الحكومة

أحمد فريد حسن
بكالوريوس فى العلوم التجارية
معهد التأمين القانونى — لندن

شهرة المنشأة التجارية

تحدثنا فى العدد الماضى عن طرق تحديد قيمة الشهرة رياضيا . وفى هذا المقال نوالى بحث باقى طرق تقدير شهرة المحل

(و) أن تقدر الشهرة على أساس استخراج رأس المال اللازم لانتاج الربح المتوسط ثم يطرح منه الاصول الملموسة

وفى هذه الطريقة ينظر الى قيمة المنشأة على أساس أنها مشروع مستمر فى أعماله ، وتقدر الشهرة فى هذه الحالة بمقدار زيادة ثمن شراء المنشأة عن صافى قيمة أصولها الملموسة

ونورد فيما يلى مثالا عمليا خالصا عن تقدير شهرة المحل بتطبيق هذه الطريقة الاخيرة :

نوع التجارة : مصنع دخان وسجاير أغلب مبيعاته بالجملة

نظام المحاسبة : حسن ودقيق وروجعت عناصره تفصيلا وأجريت التعديلات والتسويات اللازمة كما عملت الاحتياطات الكافية الخاصة والعامة لمقابلة كل الخسائر المنتظرة بعد فحص جميع الحسابات التى تنشأ عنها بكل دقة وعناية

سبب التقدير : خروج قاصرة من بين ورثة أحد الشركاء المتوفين مع استمرار الشركة فى أعمالها

شهرة المحل هى أصل من الاصول الثابتة غير الملموسة التى لا تظهر بالميزانيات أو بدفاتر الحسابات الا عند خروج شريك أو دخول آخر .. الخ . وهى فى عرف المحاسبة عبارة عن مقدرة المشروع التجارى أو الصناعى على انتاج أرباح أكثر من الارباح العادية . ولتفسير عبارة الارباح العادية نقول بأنها عبارة عن سعر الفائدة فى السندات المضمونة زائدا نسبة أخرى تمثل خطر ضياع الاموال المستثمرة فى فرع التجارة – وما زاد على ذلك يعتبر أرباحا زائدة ، وفى تعريف أوضح هى مجموعة العناصر التى تعمل مجتمعة على تكوين قوة تجتذب الزبائن الى المحل فتزيد مبيعاته وأرباحه .

وهذه العناصر كثيرة نورد أهمها فى حالتنا لتقدير كل منها :

١) الموقع الجغرافى
٢) جودة البضاعة
٣) رخصها مع بقاء العوامل الاخرى ثابتة .

٤) العناية بخدمة الزبائن ، وهذا العنصر يعتمد على العامل الشخصى

ولما كان بيع الشهرة دون انتقال حق الملكية على أشياء معينة يعتبر لغوا لهذا وجب البحث على أساس للملكية لينتقل بانتقال الشهرة فى حالتنا هذه فالموقع الجغرافى أو انتقال حق استعمال مقر الشركة للشركاء الباقين ثابت كما هو وخروج القاصرة يعنى بيع حق استعمال هذا المكان الى الشركاء الباقين وجودة البضاعة ورخصها ناتجان فى مشروعنا من نسبة معينة فى تركيب الادخنة بذلت فيها الشركة ما يزيد على الثلاثين عاما حتى توصلت الى ما هى عليه الآن وكذلك تعرفت خلال هذه المدة الطويلة على حالة السوق ومايريده وما لايريده . وتتجسم هذه الجودة فى الاسرار والعلامة الصناعية والتجارية التى تملكها الشركة . والرخص يدخل فى مسبباته أسرار الشركة من حيث أسماء الموردين الذين تشترى منهم بضائعها وكيفية معاملتهم وأسعارهم وتفاصيل نظام الشركة ودفاترها وأوراقها وهذه جميعها ستتركها القاصرة للشركاء الباقين ليستفيدوا منها الفائدة المطلقة

أما العناية بخدمة الزبائن فقد تكون ناتجة من سياسة ادارة المحل وحسن اختيار موظفيه وقد تكون نتيجة للعامل الشخصى والنفوذ التجارى لنفس التاجر أو لصفاته الخاصة وحسن ادارته

وبالرغم من أنه فى حالتنا نرى أن الشركاء يقومون شخصيا بخدمة الزبائن خدمة حسنة كان يمكن أن يكون لها تأثيرها الكبير فى تكوين الشهرة الا أننا نقطع بأن الغالبية الساحقة لقيمة الشهرة فى حالتنا هذه ناتجة من العوامل الاخرى والدليل الملموس على ذلك هو أن وفاة أهم شريك فى الادارة فى سنة ١٩٣٢ ومن بعده آخر فى سنة ١٩٤٣ لم يؤثرا فى مبيعات الشركة أو أرباحها بل ربما وجدناها تتأثر بتقلبات السوق وحدها دون دخل لنقص شريك أو لزيادة آخر ونظرة فاحصة لدفاتر الشركة توضح لنا ذلك

اذن فالعوامل الاساسية فى تقدير الشهرة فى منشأتنا هذه هى الاسم التجارى والعلامة التجارية والصناعية وعقد الايجار والاسرار التجارية والصناعية الاخرى من مستندات ودفاتر وأوراق هى جميعها تحت يد الشركاء الباقين يستفيدون منها كما يشاءون بدون أى منازعة أو تدخل

أما سعر الفائدة على السندات المضمونة فهو لا يزيد على ٣ ١/٤ ٪ فى وقتنا الحالى كحد أعلى اذا مانظرنا الى سندات القرض الوطنى الطويل الاجل – وأما مقدار المخاطرة التى تتعرض لها رءوس الاموال المستثمرة فى الشهرة فيدخل فى تقديره كل الظروف التى قد تؤثر على قيمة الشهرة كالظروف الاقتصادية والتجارية والاجتماعية أو التشريعية . وفى حالتنا هذه نرى أن هذه الظروف مجتمعة لا تحتاج لان نعطيها نسبة تزيد على ١ ٣/٤ ٪ لان الشركة يقوم عملها على صنف من الصناعة يساير الظروف الاقتصادية وليس لديها كميات كبيرة من الادخنة المخزونة يخشى معها من هبوط أسعارها بل ربما كان الحال على عكس ذلك . والمعروف من الناحية الاجتماعية أن عادة التدخين تزيد انتشارا بازدياد المدنية والتقدم . ونظرا لان الشركة تقيم فى ملكها فلا يخشى عليها من مطالبتها بالاخلاء ، كما وأن جميع التشريعات العمالية وغير العمالية مطبقة عليها فعلا . ونتيجة لذلك كله فانا نعتبر أن نسبة الارباح العادية فى هذا المشروع هى ٥ ٪

ولما كان المحل وحدة منتجة فقد عرف بعض المحاسبين الشهرة له بمثابة الروح . ولا جدال فى أنه بدون شهرة المحل تكون الاصول الثابتة (منعزلة عن قوتها الانتاجية) أدنى جدا من قيمة نفس الاصول عند النظر اليها مرتبطة بشهرة المحل ، وفى الحقيقة لا يمكن تقويم شهرة المحل تقويما عادلا وهى منفصلة عن الاصول الثابتة كما أنه لا يمكن تقويم الاصول الثابتة

منفصلة عن شهرة المحل ، وهما معا يكونان مصدر المقدرة على اكتساب الارباح التى منها تستخرج قيمتها للمحل كمشروع مستمر فى أعماله — لذلك ولأغراض التقويم يجب اعتبار الاصول الملموسة وشهرة المحل بالمعنى الصحيح كأصل واحد

ومن ذلك نستنتج أن أحسن الطرق وأقربها الى العدالة فى نظرنا لتقويم الشهرة فى هذه الحالة هى أن ننظر الى قيمة المحل كاستثمار ونستخرج المبلغ المفروض انه يمكننا من الحصول على نفس الارباح المتوسطة الواقعية لمحلنا الحالى بنفس نسبة الارباح العادية التى قررناها سابقا وهى ٥ ٪

ولما كانت الاصول الملموسة مجتمعة تتدخل فى اعطاء هذه الارباح الواقعية فيتعين علينا اذن أن نوجد متوسط هذه الاصول التجارية فى الفترة التى أخذنا متوسط أرباحها

والفرق بين المبلغ الذى يدفعه المشترى للحصول على نفس متوسط الارباح باعتبارها ٥٪ ، وبين متوسط أصوله الملموسة هو قيمة الشهرة فى نظرنا اذ هو الذى أنتج الزيادة فى الربح عن الـ ٥ ٪

وعند اختيارنا للمدة التى سنأخذ متوسطها رأينا أن تكون عن أربع سنوات من سنة ١٩٣٩ الى سنة ١٩٤٢ وهى سنوات متوسطة شملت فترة اضطراب ما قبل أوائل الحرب وفترة رواج الحرب أيضا

ومن الميزانيات المقدمة من الشركة (بعد التأكد من صحة أرقامها) عن هذه المدة نستخرج المعلومات الآتية :

الاصول الملموسة والتى لها دخل فى انتاج الارباح التجارية وبعد استبعاد قيمة الاملاك غير المستخدمة فى التجارة

	مليم	جنيه
سنة ١٩٣٩	١٠١/٢	١٥ر٤٢٥
« ١٩٤٠	٨٥٢١/٢	٢١ر٤٠٩
« ١٩٤١	٦٨٦١/٢	١١ر٦٤٨
« ١٩٤٢	٤٤٠	٩ر٧٢٢
الجملة	٩٨٩١/٢	٤٩ر٢٠٥
ومتوسطها	٤٩٧	١٢ر٣٠١

أما الارباح التجارية الصافية فى هذه الفترة فكانت بعد تحقيقها وتعديلها كما يلى :

	مليم	جنيه
سنة ١٩٣٩	٤٧٧ ١/٢	٣٤٢
« ١٩٤٠	٣٧٩	٢٤١
« ١٩٤١	٦٣٧ ١/٢	١١٧١
« ١٩٤٢	١٠٣ ١/٢	٢٠٠٣
الجملة	٥٩٧ ١/٢	٣٧٥٨
ومتوسطها	٦٥٠	٩٣٩

اذن بسعر ٥ ٪ يلزم رأسمال قدره :

مليم	جنيه
—	١٨٧٩٣

	مليم	جنيه
لانتاج ربح قدره	٦٥٠	٩٣٩
وبما أن متوسط الاصول التجارية الملموسة	٤٩٧	١٢٣٠١
اذن فقيمة الشهرة تساوى	٥٠٣	٦٤٩١

وهى ما يجب على الشركة أن تدفع حصة القاضرة فيه.. الخ..»

(ز) أن تقدر الشهرة على أساس استخراج رأس المال الذى ينتج الارباح الزائدة :

وقد يوجه انتقاد دقيق للطريقة السابقة . وهذا النقد يظهر أكثر وضوحا اذا ما قسمنا ثمن الشراء الاجمالى الى قسمين ، ولاحظنا ما يجنيه المشترى نظير دفعه كل شطر من شطرى ثمن الشراء .

فاذا فرضنا أن الاصول الملموسة قدرت بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه ، وأن متوسط الارباح لهذه المنشأة ٢٠٠٠ جنيه ، وكان الربح العادى بمثل هذه المنشأة هو ١/٢ ١٢٪ ينتج عن ذلك وفقا للطريقة السابقة أن قيمة الشهرة تساوى :

١٦٠٠٠ — ١٠٠٠٠ = ٦٠٠٠ جنيه

	قيمة الاصول الصافية	الارباح
يكسب المشترى فى مقابل الـ ١٠٠٠٠ جنيه الاولى من ثمن الشراء :	جنيه	جنيه
أصول ملموسة قيمتها	١٠٠٠٠	
وأرباح عادية بنسبة ١/٢ ١٢ ٪ منتظرة سنويا على هذه الاصول		١٢٥٠
ويكسب المشترى فى مقابل الـ ٦٠٠٠ جنيه الباقية من ثمن الشراء :		
أصول وهمية (شهرة المحل) قيمتها	٦٠٠٠	
وأرباح عادية بنسبة ١/٢ ١٢٪ عليها مبلغ		٧٥٠

ولكن قيمة الشهرة منفصلة عن الإرباح التى تدرها تكون منعدمة . كما أن المشترى سيأخذ فى مقابل الـ ١٠٠٠٠ جنيه الاولى أصول ملموسة علاوة على الارباح المنتظرة فى حين أنه لن يحصل فى مقابل ٦٠٠٠ جنيه (قيمة الشهرة) الاعلى أرباح منتظرة فقط .

ولهذا فان الاصوب عند استخراج رأس المال اللازم لانتاج هذين الجزئين من الربح أن نراعى أن يكون المعدل اللازم فى حالة الربح غير المقترن بأصول ملموسة أكثر ارتفاعا منه فى حالة المعدل اللازم لاستخراج رأس المال المقترن بها .

وعلى هذا الاساس اذا كان المعدل العادى لانتاج الـ ١٢٥٠ جنيها هو ١/٢ ١٢٪ فيمكن مثلا أن يكون المعدل اللازم لانتاج أرباح الشهرة هو ٢٠ ٪ ، وبذلك تكون قيمة الشهرة على هذا الاساس :

	جنيه
الارباح المتوسطة للمنشأة	٢٠٠٠
يطرح منها الارباح العادية بنسبة ١/٢ ١٢٪ على الاصول الملموسة وقدرها ١٠٠٠ جنيه	١٢٥٠
الارباح الباقية وهى التى تنتج عن شهرة المحل	٧٥٠
وتكون الشهرة = ٧٥٠ ÷ ٢٠ ٪ أى	٣٧٥٠

يتبع **(ت ١٠٠)**

سعر تعادل الين اليابانى

أعلن صندوق النقد الدولى تثبيت سعر التعادل المؤقت للين اليابانى بـ ٣٦٠ ين للدولار الامريكى وبالنسبة للذهب يساوى الين ٠٠٠٢٤٦٨٥٣ر٠ من الجرام من الذهب الخالص أو بمعنى آخر تساوى الاوقية من الذهب الخالص ١٢ر٦٠٠ ين .

التجارة والاقتصاد ... والقضاء

الإكراميات ومدى خضوعها لضريبة العمولة

للقاضي
أحمد حمدي حافظ

هل تخضع المبالغ التى يدفعها أحد المولين كاكراميات لضريبة العمولة ؟

هذا هو السؤال القانونى الذى يتداعى بشأنه أحد الاشخاص من من التجار ومصلحة الضرائب .. والذى سيعرض أمره قريبا على محكمة النقض المصرية لتجيب عليه.

وحاصل الامر أن أحد التجارأقام دعوى ابتدائية قال فيها انه يقوم بتوريد الاغذية للبواخر التى تمر بقنال السويس ،، كما يتولى توزيع البترول لحساب احدى الشركات العالمية الكبرى ، وأنه يدون حساباته فى دفاتر منتظمة ، وقد قدم اقرارا عن أرباحه فى سنتين ذكر فيه أنه خسر مبلغ ٣٨ جنيها و٩٨ مليما فى السنة الاولى وأن أرباحه قد بلغت مبلغ ١٧٠٣ جنيهات و ١٣٧ مليما فى السنةالثانية ، غيرأنمصلحةالضرائب رفضتالاخذ بما جاء فى هذا الاقرار وحددت أرباحه جزافيا بمبلغ٩٣٤٨ جنيها و٢٢٥ مليما عن السنة الاولى ومبلغ ٢٠٢٦٥ جنيها و٣٩١ مليماعن السنة الثانية ، فاعترض على ذلك ، ورفع الامر الى لجنة التقدير التى قامت بفحص اعتراضاته وانتهت الى تحديد ارباحه بمبلغ ١٠٧١٢ جنيها و٢٤٤٧٦جنيها فىالسنتينالمذكورتين ولما كانهذا التقدير مبالغا فيهمبالغة كبيرة ، ولايتفق وحقيقة ارباحه فقد أقامالدعوى سالفةالاشارة اليها طالبا تبديل قرار لجنة التقدير وتقدير أرباحه وفقا لما جاء فى اقراره ..الخ

قضت المحكمة تمهيديا وقبل الفصل فى الموضوع بندب خبير حكومى لفحص دفاتر المول رافع الدعوى ومستنداته وتقدير أرباحه، فقام الخبير بمباشرة المأمورية ،وقدم تقريرا انتهى فيه الى تحديد أرباح المول بمبلغ ٣٣٤١ جنيها ٢٣١مليما عن السنة الاولى وبمبلغ ١١٣٦٠ جنيها و٤٤٥ مليما عن السنةالثانية وذلك بخلاف ما تستحقه الحكومة من ضريبة عمولة على الاكراميات البالغ قدرها مبلغ ٨٢٨ جنيها و٧٨ مليما عن السنة الاولى ومبلغ ٤١١٨ جنيها عن السنة الثانية - وبالرغم من أن المحكمة أعادت المأمورية الى الخبير بعد أن اعترض طرفا النزاع عليها الا أنه أصر على رأيه ..

وأخيرا حكمت المحكمة الابتدائية بتقدير أرباح المول عن السنة الاولى الاولى بمبلغ ٣٣٣١ جنيها و ٢٣١ مليما وبأن يخضع لضريبة العمولة من هذه السنة بمبلغ ٨٢٦ جنيها و ٧٨ مليما وعن السنة الثانية بمبلغ ١١٣١٠ جنيهات و ٤٤٥ مليما وبأن يخضع لضريبة العمولة من هذه السنة بمبلغ ٤١١٨ جنيها . وألزمت مصلحة الضرائب بالمصاريف المناسبة .. الخ ..

استأنف الطرفان الحكم الابتدائى، وبعد أن ندبت محكمة الاستئناف مكتب الخبراء الحكوميين بوزارة العدللأداء المأمورية الخاصة بالتقدير .. وبعد أن قدم المكتب تقريرا جاء فيه أنه يرىعدم اخضاع الاكراميات للضريبة .. فقضت المحكمة المذكورة

أولا - بتعديل الحكم المستأنف وتحديد أرباح المول بمبلغ ٧٣٠٢ جنيه و ٣٦ مليما عن السنة الاولى وبمبلغ ١٥٤٦١ جنيها و ٤٥٢ مليما عن السنة الثانية ..

ثانيا - بالغائه فيما يختص بخضوع مبلغ٨٢٨ جنيها و٧٨ مليما ومبلغ ٤١١٨ جنيها لضريبة العمولة

طعنت المصلحة بطريق النقض فى هذا الحكم وبنت طعنها على أنالحكم المطعون فيه قد أخطأ اذ قضى باخضاع المبالغ التى دفعها المول كاكراميات لضريبة العمولة ، فقد أقام قضاءه على أنهذه المبالغ تدخل فى باب المصروفات الخاصة بترويج نشاط المول وعلى أن المادة ٣٢ مكررة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قد جعلت عبء دفع ضريبة العمولة على من تدفع اليه هذه المبالغ لا على دافعها وهذا القول يجانب الصواب لان هذه المبالغ لا تدخل ضمن التكاليف التى يجوز خصمها ولان وزير المالية قد بين فى القرار رقم ٣٩ لسنة١٩٤٢ طريقة دفعهذه الضريبة ، فألزم كل من يدفع أى مبلغ علىسبيل العمولة أو السمسرة يحجز الضريبة المقررة علىذلك المبلغ وبأن يرسل الى مأمور الضرائب المختص فى بحر الخمسة عشر يوما الاولى من كل شهر اقرارا ببيان المبالغ التى دفعها فى بحر الشهر السابق وأسماء المقاولين الذين استولوا عليها والضريبة المحجوزة ، وفى ذلك ما يفيد أن دافع العمولة هو الملتزم قانونا بأداء الضريبة ، لا الشخص الذى استولى عليها كما جاء فى الحكم المطعون فيه .. الامر الذى يعيب الحكم ويجعله باطلا لخطئه فى تطبيق القانون وفى تأويله.

أجاب المول على ذلك بأن الاكراميات انما هى نوع منالتكاليف المتصلة بمباشرة المهنة واللازمة للحصول على الربح وللمحافظة عليه شأنها فى ذلك شأن أى بند آخر من بنود المصروفات كالايجار والاجور والاعلان .. وعلى ذلك فانه يتعين خصمها من الارباح وعدم اخضاعها للضريبة ..

وجدير بالذكر ، أنه يتبين من الاطلاع على الاوراق وعلى تقرير الخبير أن هذا التقرير قد حدد طبيعة المبالغ التى دفعها المول كاكراميات فقال ان أمثاله ممن يزاولون أعمال المقاولات والتوريدات البحرية يضطرون الى تقديم هدايا عينية ومبالغ معينة لقباطنة وموظفى البواخر والشركات .. وكذا احياء سهرات لهم ، وذلك منعا للمنافسة

ولعمل التسهيلات فى قبول البضاعة وفى الصرف واعتماد الفواتير كما أنهم كثيرا ما يتفقون مع قبطان الباخرة على تحرير فاتورة وهمية لمبيعات لا وجود لها فيحققون ربحا بلا مقابل

.. وقد رأى الخبير عدم اخضاع هذه المبالغ لضريبة العمولة المنصوص عليها فى المادة ٣٢ مكررة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، وأخذت بهذا الرأى المحكمة الاستئنافية مؤسسة قضاءها على أن هذه المبالغ تدخل فى باب المصروفات الخاصة بترويج نشاط الممول وعلى أن المقصود بالعمولة المنصوص عليها بالمادة ٣٢ مكررة العمولة التى يتقاضاها الممول لا العمولة التى يدفعها .. والا لأدى الامر الى فرض ضريبتين على هذه العمولة ، ضريبة من الدافع وأخرى من المدفوع اليه .. وهذا أمر لا تقره المحكمة ..

ونرى أن الحكم المطعون فيه قد أصاب فى قضائه اذ اعتبر المبالغ التى انفقها الممول فى هذا الباب من المصروفات الخاصة بترويج نشاطه ، ذلك أن هذه المبالغ لا يمكن اعتبارها عمولة او سمسرة ينطبق عليها نص المادة ٣٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ لان ما أنفقه الممول فى هذه الدعوى من أموال لاحياء سهرات لقباطنة السفن وموظفيها وما دفعه لهؤلاء من مبالغ لا يعدو أن يكون تبرعا أومنحة قصد بها رواج تجارته والاستمرار فى معاملته وتسهيل الصرف واعتماد الفواتير والتغاضى عن بعض ماقد يقع فيه أثناء التوريد من مخالفات للتعاقد سواء من حيث الكمية أو النوع.. وقد جرى العرف على ذلك فى هذا النوع من التجارة الذى يتوقف النجاح فيه على كثير من السخاء وبسط اليد .. خصوصا وأن الشركات والافراد يتزاحمون فى الحصول على هذه العمليات .. وقد أخذت مصلحة الضرائب نفسها بهذا الرأى وان تكن قد عدلت عنه فيما بعد .. فقد جاء بالكتاب الدورى رقم ٢٣١ ، ٦ يونيه ١٩٤١ ما يأتى : « توجد طائفة من الممولين بالمناطق الساحلية يمتهن أفرادها عملية تزويد السفن بالوقود وبالاغذية وتستدعى طبيعة هذه الاعمال أن يدفعوا الى ربابنة السفن وكذا الى من يتعاقدون معهم مبالغ على سبيل الهدية بقصد تسهيل أعمالهم وتفادى منافسة الغير لهم . وقد جرى العرف فى المناطق المذكورة على تسمية هذه المبالغ بالاكراميات .. ولما كانت بعض المأموريات تستبعد هذه الاكراميات من المصروفات اذا لم تكن مقررة بالمستندات التى تؤيدها طبقا للقاعدة العامة الا أنه نظرا لان طبيعة الاعمال التى يقوم بها أصحاب المنشئات البحرية تستدعى دفع هذه المبالغ دون امكانهم الحصول على ما يؤيدها من المستندات فلذلك توجه المصلحة النظر الى أنه يجوز قبول تحميل حساب الارباح والخسائر بالاكراميات اذا ما ثبت أنها كانت ضرورية لاعمال المنشأة وانه لا مغالاة فيها وبشرط الا يزيد المبلغ المسموح به فى سنة ما عن ٣٪ من رقم أعمال هذه السنة .. هذا ولما كانت الخصائص التى تلازم الاكرامية تنفى عنها صفة العمولة العارضة المنوه عنها بالمادة ٣٢ مكررة من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٣٩ كما أنها بطبيعتها عمل عارض بالنسبة لشخص المستفيد بها لانه لا يتاح له الحصول عليها بصفة دورية فلذلك لا تسرى عليها أية ضريبة من الضرائب الحالية ..

وقد أيد الشراح المصريون والفرنسيون وجهة النظر هذه .. (الاستاذ حبيب المصرى فى كتابه ضرائب الدخل فى مصر ص ٥٠٨ والدكتور حسين خلاف فى كتابه ص ٢٩٠)

أما قول المصلحة بأن الحكم قد أخطأ اذ قضى بعدم اخضاع هذه المبالغ لضريبة العمولة المنصوص عليها فى المادة ٣٢ مكررة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .. فالرأى عندنا أن هذا النص فى غير محله ذلك أنه حتى لو سلمنا جدلا بأن هذه المبالغ هى عبارة عن عمولة فانه مع ذلك لا يصح أن يدفع عليها الممول أية ضريبة اذ أن المادة المذكورة نصت على أن تسرى الضريبة بالسعر المقرر فى المادة ٣٧ وبغير أى تخفيض على كل مبلغ يدفع على سبيل العمولة والسمسرة ولو كان دفع عن عمل عارض لا يتصل بمباشرة مهنته . ويصدر قرار من وزير المالية ببيان ما ينبغى تقديمه من الاقرارات من الممول أو من الاشخاص الذين يدفعون اليه تلك العمولة أو السمسرة وكذلك بيان طريقة دفع الضريبة ومواعيدها .. ويتبين من ذلك أن القصد من هذه المادة الزام الشخص الذى يحصل على مبلغ العمولة أو السمسرة — لا الشخص الذى دفعها — بدفع الضريبة عنها يؤيد ذلك ما جاء فى المذكرة الايضاحية لها من أن الغرض منها هو مراقبة الاشخاص الذين يعيشون عن طريق التوسط فى البيع والشراء دون أن يكون لديهم مكتب خاص . وما نص عليه فى الفقرة الثانية من المادة من تخويل وزير المالية الحق فى اصدار قرار لبيان ما ينبغى تقديمه من الاقرارات من الممول — اى من الشخص الذى استلم قيمة العمولة أو السمسرة أو من الاشخاص الذين يدفعون اليه تلك العمولة وما نص عليه فى القرار رقم ٣٩ لسنة ١٩٤٢ مع الزام من دفع العمولة بحجز الضريبة المستحقة عليها وتبليغ مصلحة الضرائب بها فان تراخى عن ذلك ألزم بدفع غرامة لا تتجاوز مائة قرش ..

وواضح من ذلك أن طعن المصلحة فى رأينا هو على غير أساس .. وبقى أن تقول محكمة النقض كلمتها فى هذا الشأن مما سننقله الى القراء فى حينه .

أحمد حمدى حافظ
رئيس الدائرة المدنية والتجارية
بمحكمة الزقازيق

انتاج السيارات فى المملكة المتحدة

يؤخذ من الاحصاءات الاخيرة أن انتاج السيارات فى المملكة المتحدة قد سجل رقما قياسيا خلال شهر مايو الماضى . فقد بلغ عدد ما انتجته المصانع فى الشهر المذكور ٥٠٥٨٧ سيارة . فاذا احتسبنا عدد ساعات العمل التى تشتغلها المصانع لوجدنا ان كل ١٥ ثانية تنتج سيارة ولقد صدرت ثمانية آلاف سيارة الى أمريكا الشمالية خلال مايو الماضى من مجموع الصادرات البالغ عددها ٣١ ألف سيارة .

((تايمز ريفيو أوف اندستري))

السياسة المالية للدكتور العمرى فى الميزان

ماهى فئات الشعب التى تتحمل عبء موازنة الميزانية

ليسمح لى السيد وزير المالية أن أهنئه على جرأته المنقطعة النظير التى تمثلت فى بيانه عن « السياسة المالية الجديدة » ، فهو لم يحاول أن يخفى سياسته الانكماشية التى تتضاءل معها مقاييس اسماعيل صدقى واحمد ماهر ، ولم يحاول أن يتقرب الى طبقات الموظفين والطبقات العاملة ليكسب بذلك تأييدها كما كان الامر بالنسبة لكثير من وزراء المالية قبله . وقد كان جريئا ايضا اذ أصدر بيانه عن السياسة المالية الجديدة منفصلاعن مشروع الميزانية نفسه هادما بذلك عرفاجرينا عليه كما جرى عليه جل ان لم يكن كل وزراء المالية فى العالم . ولم يخش الوزير فى جرأته ما قد يصادفه من نقد لاسيما وانه ببيانه هذا انما يرسم الخطوط الرئيسية لاول ميزانية لمصر فى عهد الجمهورية ، وفى سنة يرى الكثيرون انها ستكون فاصلة فى معركة الكفاح بين الشعب والمستعمر .

ولعل السيد الوزير لم يجد أنسب من هذا الوقت ليبصر الشعب بالتبعات الجسام التى يجب عليه تحملها فى العهد الجديد

لم تضن الجرائد على الوزير بالكثير من المدح على جرأته المنقطعة النظير ، كما أطراه ممثلو المراكز المالية فى البلاد ، كما دل ارتفاع الاسعار فى سوق الاوراق المالية على الاثر الطيب لسياسته فى الدوائر المالية (راجع الاهرام والمصرى والاخبار فى المدة من ١ — ١٠ يوليه)

أما وقد امتدحه الكثير فلا ضير على الوزير أن يتسع صدره ليبدى مواطن ما يعن له من رأى فى سياسته ، وانه ليشجعنى على ذلك أن المسائل الاقتصادية اوسع من ان تقبل سياسة واحدة او رأيا بذاته ، واختلاف الرأى فى المسائل المالية ان هو الا وضع طبيعى ينشأ من تباين مراكز الافراد فى الهيكل الاقتصادى والاجتماعى والسياسى

ان اول ما يؤخذ على بيان السيد الوزير انه جاء منفصلا عن مشروع الميزانية سابقا له بثلاثة أسابيع ، والمفهوم ان وزير المالية لا يخرج بالنتائج قبل أن يدرس ويعرف حالة كل بند من بنود النفقة ، ومدى امكانية تحمل طبقات الدخل المختلفة لتلك النفقات . فدفع المواطن ضريبة اكثر أو اقل ، وحصول الموظف على علاوة أو عدم حصوله ان هى الا أمور تتوقف أهميتها على سياسة النفقات العامة واثرها على مركزه النسبى فى المجتمع،فالمواطن لا يمانع مثلا فى دفع ضريبة أعلى ، والموظف لا يستنكف من تثبيت دخله اذا كان يرى الواحد منهم ان الدولة تعمل على خفض اسعار ما يستهلكه من سلع وخدمات ، او انها تكفله اذا مرض أو عجز ، وتضمن لولده عملا اذا بلغ سن العمل . أما ان يطالب التضحية من المواطن قبل أن نضع امامه الخطة العامة التى يعرف بموجبها مركزه المادى والاجتماعى فهو خطأ فنى ونفسى وتحميل للمواطن أكثر مما يجب

وحتى عند نشر السيد الوزير لمشروع الميزانية ، فانه جاء مختصرا ليس من السهل على غير المتخصص ادراك أهدافه ، وكان من الواجب ان يكون المشروع اكثر وضوحالاسيما فى تلك الفترة التى لا يوجد فيها برلمانتتصارع فيه الاحزاب والمصالح ويمكن للمواطن من خلال ذلك الاختلاف ان يتبين قيمة ما يناله بالقياس الى ما يطلب منه .

اذا تركنا هذه المسألة جانبا وجدنا ان اهم ما شغل الوزير وآثر فى سياسته الجديدة هو موازنة الميزانية . وقد لجأ الى ذلك عن طريق فصل ميزانية المشروعات الجديدة عنالميزانية العامة ، وضغط المصروفات وعدم اللجوء الى الضرائب الا فى القليل من الحالات .

والموازنة التى لجأ اليها وزير الماليةموازنة جزئية فقد صبها على ميزانية الانفاق العادى تاركا ميزانية المشروعات تمول عن طريق القروض . وقد برر نائب الوزير هذه الخطوة بقوله « انه لا يجوز اطلاقا الاقتراض لتمويل عجز ميزانية الانفاق العادية ، وانما يجوز الاقتراض لتمويل المشروعات » لان هذه المشروعات ستدر دخلا فى المستقبل يغطىفائدة القروض وأقساط الاستهلاك (المصرى٢/٧/٥٣) فكان الميزانية كوحدة كما عرفناها بالوضع القديم لم توازن ، وان العجز ناشىء منالقيام بمشروعات عامة اهمها مشروعى خزان اسوان ومحطة انارة شمال القاهرة التى سيصدر قرض لتمويلها . وليس هناك من دليلواضح علىان هذه المشروعات ستدر دخلا يغطىفائدة القرض وأقساط الاستهلاك ، ولم يكن هناك داع لهذا التبرير لان الشعب لم يطالببالقيام بتلك المشروعات لانها تدر فائدة بالمعنى الحسابى الضيق ولكن لانها توفر عملا لبعض الافراد ، ولانها تهيىء جوا أفضل للصناعة ، وتؤدى فى النهاية الى رفع الدخل الاهلى وتشكيله بصورة اكثر تناسقا من الوضعالقائم

ولو ان الوزير قد عمل فعلا على موازنة الميزانية الموحدة ولم يفرق بين ميزانيةالنفقات والمشروعات اوجد الكثير من التأييد ، لانه اذا لم تحقق تلك المشروعات عائدا يتناسب مع فوائد القرض وأقساطه فمعنى ذلك اننا قد نقلنا العبء من الجيل الحاضر الى المستقبل ليس الا ، واذا كانت البلاد قد مولت مشاريع الخزانات والترع والمصارف فى العهود التى نسميها عهود الفساد عن طريقالضرائبالعادية فكان اولى بنا فى العهد الجديد أن نكوناكثر جرأة فى هذا المضمار

ومع ذلك فلست ادرى سر الاهتمام الكبير بموازنة الميزانية لاسيما اذا كان العبء الاكبر سيقع على الطبقات العاملة والموظفين ، ففكرة الموازنة فكرة عتيقة ترجع الى الوقت الذى كان ينظر فيه الى الدولة على انها عاملحيادى فى المجتمع وان الميزانية اذا كان بها عجزفمعنى ذلك ان جزءا من أفراد المجتمع لم يقم بدفع العبء المناسب عليه ، واذا كان بها فائض فمعناه ان وزير المالية قد استولى من الناس على مبالغ اكثر مما كان يحق له أن يفعل

ولكن هذه النظرية ظهر فسادها بعدالحرب العالمية الاولى ، وفى الفترة من سنة ١٩٣٠ الى سنة ١٩٣٥ والفترة التالية للحربالاخيرة كانت ميزانية الكثير من الدول غير متوازنةوبها عجز كبير ، ولم يقل احد وقتها ان تلكالدول قد افلست ، وأقرب مثل الينا الميزانية الاخيرة للولايات المتحدة التى أظهرت عجزا لم تشهده فى تاريخها .

وفى بلد متأخر اقتصاديا كمصر يشكو من البطالة شبه المستديمة ، الظاهرمنها والمستتر ليس أضر به من السياسات الانكماشية بقصد موازنة الميزانية . لان مشكلة تلك البلاد هى انخفاض الدخل وضعف القوة الشرائية ،فاذا زدنا الانخفاض انخفاضا والضعف ضعفا كان معنى ذلك قلة الطلب وزيادة البطالة . بل قد يحدث أحيانا ان التأويح بالسياسة الانكماشية قد يؤدى الى احداث حالة من الكساد ضارة بالاقتصاد الاهلى

وهناك اتجاه لدى الكثير من الاقتصاديين بأن معالجة مشاكل البلاد المتأخرة اقتصاديا لا يكون الا بالانفاق ، والانفاق بسخاء ، لان الانفاق المتجدد معناه قوة شرائية متجددة تدفع بعجلة الانتاج الى الامام . وقد تصلح السياسة الانكماشية فى بلد يرتفع فيه الدخل الاهلى الى الحد الذى يغطى فيه الدخل الحدى النفقات الضرورية لان كل زيادة عن هذا الحد يتقاسمها الانفاق على مواد الترف والادخار .

فالتشاؤم الذى أبداه وزير المالية منوجود عجز فى الميزانية تشاؤم لا محل له ، لان الدول لا تقاس بالمعنى المفهوم بالنسبة للافراد ، لان الدولة صاحبة الحق الاول فى اموال الافراد بل وأنفسهم ، فيمكنها انتفرض عليهم ما تدعو الظروف اليه ، وهى فى ذلك فى مأمن من الاعتراض طالما اتبعت الوسائل الديمقراطية فىتوزيع العبء علىالافراد بحسب قدرة كل على التحمل .

حقيقة ان حساب الحكومة مع البنكالاهلى قد ظهر مدينا بمبالغ تتراوح بين ٣٫٦ مليون، ٧٫٦ مليون فى الشهر منذ اغسطس سنة١٩٥٢ وان ذلك لم يحدث الا ثلاث مرات منذ سنة ١٩٠٠ وهى ١٩٢٠ ، ٢١ ، ٣١ ولكن ذلك لا يستدعى كل هذا الفزع من وزير المالية ، فهناك عوامل كثيرة قد أدت اليه ، فالمتتبع لرصيد الحكومة الدائن فى البنك الاهلى يجده فى تقلص من ٨٧٫٧ مليون فى ديسمبر سنة ١٩٤٧ الى ١٫٨ مليون فى يونيه سنة ١٩٥٢ وذلك لعوامل الانكماش الطبيعية ، وانقلاب الحساب الى مدين منذ اغسطس سنة ١٩٥٢ ان هو الا رد فعل طبيعى للعوامل السياسية الداخلية فى الاحوال الاقتصادية ، ولابد من مرور فترة من الزمن حتى تعود الامور الى مجراها العادى . هذا بالاضافة طبعا الى الانخفاض المفاجىء فى سعر القطن واثره فى كمية الواردات وفى مستوى الدخل العام وبالتالى فى حصيلة الضرائب .

وعلى العموم فاندائنية الحكومة أومديونيتها الداخلية ليست من الخطورة بالدرجة التى تثير اى اقتصادى ، لأن مثل هذه الحسابات تمثل حقا من مجموعة من الافراد على مجموعة أخرى فى نفس المجتمع ، والخطر انما ينشأ من وجود مديونية لحساب الاجانب لأن على البلد المدين فى هذه الحال أن يبحث عن مورد يدفع منه.

ذكر الوزير انه يهدف في ميزانيته الى تشجيع الانتاج ولهذا عمد الى اتخاذ الوسائل التي من شأنها أن تحد من الاستهلاك في نفس الوقت الذي عمد الى تشجيع الانتاج . فتجنب فرض ضرائب جديدة على المشروعات الصناعية والتجارية ، وخفضها على تلك التي راى في قيامها دعما للاقتصاد الاهلى. والنتيجة من ذلك كله أن عبء الموازنة أو عبء التنمية الاقتصادية ركزه الوزير على المستهلك . أضف الى ذلك انه عمد الى ضغط مهايا الموظفين عن طريق خفض اعانة الغلاء والعلاوات المستحقة

وموازنة الميزانية بهذا الشكل موازنة مقلوبة اذ كان المفروض أن زيادة العبء يجب أن توزع على أفراد المجتمع بحسب المقدرة المادية والاجتماعية للافراد لا أن تقع على طبقات ذوى الدخل البسيط والمتوسط وحدها

يرى السيد الوزير انه يجب ان نحتكم للعقل قبل العاطفة ، ولكنه حينما احتكم لما سماه العقل ذكر انه استعرض الضرائب فوجد انها قد زيدت في السنوات الاخيرة الى الحد الذي يخشى منه على تثبيط همة أصحاب رؤوس الاموال من استغلال أموالهم ، وكأني به يعتبر أن رأس المال هو المصدر الوحيد للانتاج ، وأن كل انتاج مرغوب لذاته ، ولم يذكر لنا أن العمل جزء لا يتجزأ من العملية الانتاجية وان هناك من يعتبره مصدر الانتاج الوحيد ، والانتاج لذاته ليس هو هدف أى مجتمع ، وانما هدف المجتمع هو رفاهية ابنائه ، وليس كل انتاج فيه صالح البلاد بل ان بعض انواعه قد يكون من مصلحة المجتمع عدم قيامه . أضف الى ذلك هل لدى الوزير الدليل على أن عدم رفع الضرائب سيؤدى الى زيادة الاستثمار والانتاج ، اذا كان الامر كذلك لكان معناه ان مستوى الانتاج عند وجود نظام الامتيازات كان أعلى منه عند فرض الضرائب وهذا غير الواقع، ولو كان سعر الضريبة وحده هو المحرك للانتاج لكان مستوى الانتاج في بلد كمصر أعلى منه في بلد كبريطانيا . ان المسألة التي اريد تأكيدها للسيد الوزير هي ان الانتاج لاينمو ولا يشجع الا اذا زاد دخل الطبقات التي يكون الميل الحدى للاستهلاك عندها عاليا ، وقل نسبيا دخل الطبقات الاخرى وهذا عكس مافعله الوزير تماما .

واستطرد السيد الوزير في تبريره لعدم فرض ضرائب جديدة (الاخبار ٩-٧-١٩٥٣) بان ضريبة الارباح التجارية والصناعية قد زيدت في خلال السنوات الثلاث الاخيرة من ١٤ ٪ الى ١٧ ٪ وأن ضريبة الدخل العام قد وصلت نسبتها على الشريحة الاخيرة من الدخل ٨٠ ٪ وأن ضريبة التركات تصل في بعض الاحيان الى نصف التركة ، ولكن النسب وحدها لا تدل على واقع الحال فاذا كانت ضريبة الارباح قد زادت بمقدار ٣ ٪ فان الارباح التي وزعتها الشركات المساهمة وحدها قد زادت في نفس المدة بمقدار ٢٠ ٪ كما هو ثابت من النشرة الاقتصادية للبنك الاهلى ، ناهيك عن الاحتياطيات الظاهر منها والمستتر ، ويبلغ سعر الضريبة اسميا ١٧ ٪ ولكن السعر الحقيقى أقل من ذلك بكثير اذا أخذنا في الاعتبار النقص الذي يعتور قانون الضرائب ، والتهرب الذي لايسهل حصره بمعرفة مصلحة الضرائب .

اما عن الضريبة العامة على الدخل فان كون السعر على الشريحة العليا ٨٠ ٪ لايدل على أن عبء الضريبة عال فعلا ، لان الجزء الخاضع للضريبة من الدخل جزء ضئيل فبعض المزايا العينية التي يتمتع بها بعض الافراد ذوى الدخل العالى لاتدخل في حساب الدخل الضريبي ، وكذلك الامر بالنسبة لفوائد سندات الدولة ، والدليل على أن رفع سعر الضريبة لم ينتج ماكان ينتظر منه أن المقدر تحصيله من ضريبة الدخل العام في ميزانية ١٩٥٢-٥٣ كان ٢ر٧ مليون جنيه مع أن المتحصل الفعلى لم يزد على ٧ر٥ مليون وهو أكثر بمقدار ٠٠٠ر٥٠ جنيه فقط عن المتحصل سنة ١٩٥١ -٥٢

قد يكون سعر الضريبة على الشريحة العليا من الدخل أعلى منه في البلاد التي سبقتنا في ميدان الضرائب المباشرة ، ولكن ذلك ليس كافيا ، وكنا نحب أن يذكر لنا السيد الوزير كم عدد الذين يحصلون على صافى دخل في العام قدره ٦٠٠٠ جنيه مثلا بالنسبة للدخل الاهلى ، اذا قلت له ان من يحصلون على مثل هذا الدخل في بريطانيا لايزيد على ٦٠ في الوقت الذي يبلغ فيه الدخل الاهلى لذلك البلد أكثر من احد عشر ضعفا بالقياس للدخل الاهلى المصرى ، ومع ملاحظة ان الضريبة هناك تفرض على دخل الاسرة وليس دخل الفرد

ووضع ضريبة التركات لايختلف عن وضع الضرائب الاخرى لأن هذه الضرائب جميعا فرضت في وقت قصد به التمويه على الافراد للحد من الضغط الاجتماعى والسياسي أكثر منه لتعديل المراكز الاجتماعية أو الاقتصادية للأفراد . فأى متصفح لقانون ضريبة التركات يرى كيف ان بعض الاموال لا تدخل في حساب التركة المفروضة عليها الضريبة . والا كيف يعلل السيد الوزير أنه قدر في مشروع ميزانيته الماضية ان المحصل سيكون ٣ر٣ مليون جنيه واذا به لم يزد فعلا على المليون جنيه الا بقليل . ويمكن القول ان هذه الضريبة قد فشلت حتى الآن عن ان تحقق الاهداف التي عقدها البعض عليها ولم تقم لا بالدور الاجتماعى ولا الاقتصادى المفروض منها .

انتقل السيد الوزير بعد ذلك الى الرسوم الجمركية ، وذكر أنه اقتصر منها على الكمالى من الواردات . ولو أنه لم يحدد لنا ماذا يقصد بالكمالى وغير الكمالى ، لأنه يبدو اننا مختلفان في المعيار . وقد اعتبر سيادته ان الدخان مثلا أهم من السكر لأن بعض الافراد قد يرون ذلك ، وقد يقبلون التضحية بالغذاء مقابل لفافة من التبغ ، ولكن ذلك المنطق غير مقبول ، فان الدخان لايدخل في عداد المواد التي يحسب على أساسها مايحتاجه الانسان من طاقة حرارية ، وقياس ضرورة السلعة انما يكون بكمية الطاقة التي تعطيها للفرد لتمكنه من العمل ، قد ينبه الدخان الفكر والاعصاب ولكنه لايمكن ان يحل بشكل ما محل المواد الغذائية ، ان وجهة نظر الوزير مقبولة فقط بالنسبة للشخص ذى الدخل فوق الحدى ، أما القول بانه لاتخلو أسرة من فرد مدخن فانه لايمكن قبوله الا اذا كان لدى الوزير من البيانات مايدلل به على ذلك ، والحكم في حدود المجموعات التي تعيش حول الفرد ليس كافيا في هذا المضمار ، لأنه يمكنني ان اثبت انه في حدود المجموعات التي اتصل بها هناك أسر باكملها لايدخن واحد من أفرادها . واذا أخذنا بكلام السيد الوزير فلم اذا لايدخل الدخان كبند أساسى في تقدير الرقم القياسى لتكاليف المعيشة

اذا تركنا هذه المسألة جانبا ورجعنا الى جداول الرسم القيمى الجديدة المفروض على الواردات نجد ان النسب تراوحت فيه بين ٣ ٪ على بعض المواد الخام اللازمة للصناعة ، ٨ ٪ على المواد الغذائية ، ٣٠ ٪ على المنسوجات والسيارات وغيرها من المواد المصنوعة باستثناء بعض مواد الترف الخاصة فوصل فيها السعر الى ٤٠ ٪

ورفع الرسوم على المنسوجات مقصود به حماية الصناعة الداخلية ، فالرسوم في هذه الحالة اذا أشبه بعلاوة أواعانة للمنتجين المحليين الذين لم يشأ الوزير زيادة الضريبة عليهم . والغريب أن نجد نسبة الضريبة على المنسوجات تتعادل مع تلك المفروضة على السيارات مثلا ،

وقد ذكر الوزير أن هناك رسوما اضافية اخرى على السيارات ، ولكن مع ذلك فان مجموع الرسوم مازال قاصرا عن ضريبة الشراء المفروضة في بريطانيا احدى الدول الكبرى المنتجة للسيارات . وكنا نرجو ان تكون لنا سياسة واضحة في هذا المضمار ، فالسماح باستيراد سيارات ركوب بمقدار ٥ر٢ مليون جنيه في نفس الوقت الذي بلغ المستورد من سيارات الاتوبيس ونقل البضائع ٢ مليون جنيه لدليل على وجود حالة من عدم التوازن الاقتصادى والاجتماعى في البلاد . واذا كانت بريطانيا ، وجنوب افريقيا والهند تحرم استيراد السيارات الفاخرة التي تزيد قيمتها عن مبلغ معين ، فكيف يجوز لنا ونحن بلد فقير ان نسمح بهذا السفه في استعمال موارد المجتمع ، واذا كنا في مرحلة تصنيع وتنمية انتاج فكان الاولى بنا تحديد المستورد من السيارات الخاصة لحساب الآلات وسيارات النقل لأن ترك الامر على عواهنه يؤدى الى زيادة الضغط على ميزان المدفوعات ، واستيراد السيارات يتضمن استيراد قطع الغيار والبنزين لمدة عمر السيارة ، أضف الى ذلك ان استيراد أمثال تلك السيارات الفاخرة يؤدى الى تعقيد مشكلة المرور التي يحسها الكل لاسيما والسيارات مصممة لتسير بسرعة عالية وأحجامها من الكبر بدرجة لاتتناسب مع طرقاتنا، الامر الذي يؤدى الى الضغط على الميزانية بتوسيع الطرق وصيانتها في فترات قصيرة حتى يمكن أن تتحمل الضغط العالمى المستمر .

لم يشأ السيد الوزير اذا أن يزيد أعباء أصحاب الدخل المرتفع ، ولم يكتف بعدم زيادة الضرائب عليهم بل انه اعطاهم علاوة استثنائية هى الاعفاء من بعض الضرائب اذا استثمروا أموالهم في ناحية من النواحى التي ترى الدولة ان في قيامها دعما للاقتصاد القومى ، وهنا يبدو التناقض . فان الوزير في كثير من بياناته وسياسته يردد تعاليم الاقتصاديين الاحرار ، وأنصار ذلك المذهب لايوافقون على تدخل الدولة أو توجيهها ، ويؤمنون بالنظام الطبيعى وبأن أداة الدولة أقصر من أن تدرك صالح الافراد ، اذا كان هذا هو مبدأه فكيف جاز له اذا ان يفرض أن الصناعات التي يرى أن تشجعها الحكومة هى نفسها الصناعات التي يرى الافراد قيامها ، قد يقول ان هناك مجلسا للانتاج يرسم تلك السياسة ، ولكن مجلس الانتاج نفسه ليس مجلسا منتخبا ممثلا للمستهلكين، ولا يمثل مختلف الاتجاهات في البلاد ، فضلا عن مشروعاته تدرس في حدود ضيقة ولا يترك المجال لكل ذى رأى أن يبدى فيها رايه .

يبقى بعد ذلك لنا أن ندرس سياسة الوزير في القاء عبء موازنة الميزانية وكيف وزع النفقات على المصادر المختلفة وهذه الدراسة نرجئها الى مقالنا التالى

دكتور عبد الرازق محمد حسن
مدرس الاقتصاد بكلية التجارة
جامعة القاهرة

خفض الاسعار في روسيا

أجرى في أول ابريل الماضى تخفيض في أسعار القطاعى للسلع ، في بلدان الاتحاد السوفيتى ، وشمل التخفيض الجازولين والكيروسين وزيوت المحركات بنسبة ٢٥ ٪ . وهكذا يصبح سعر لتر الجازولين في موسكو ٦٥ر١ روبية .

سياسة التوسع فى المنشآت الصناعية

الناحية الثالثة من البحث
ناحية المحاسبة
تابع ٣

استخدام النسب

فى المقال السابق رأينا أن محاسب المنشأة أعد مقارنة بين مركز المنشأة فى تاريخين لاقفال الميزانية وقارن كل رقم بقرينه فى العام الماضى لمعرفة قيمة ما أصابه من زيادة أو نقص .

ولكن هذه المقارنة البسيطة قد لاتكفى فى كثير من الاحيان لتكوين فكرة صحيحة عن سير العمل ولذلك فانه يجمل بهذا المحاسب أن يلجأ الى طريقة نسبة الارقام الى الارقام السابقة — وهى المعروفة بطريقة النسب — بغية الوصول الى فكرة رياضية صحيحة عن سير العمل بالمنشأة

مثال توضيحى

اذا كان رقم المشتريات يزيد عن رقم السنة السابقة بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه فماذا يعنى هذا الرقم بمفرده، انه لايعنى شيئا سوى هذه الحقيقة الحسابية المجردة الخالية من كل فائدة ما

فان هذا الفرق يعتبر جسيما — فعلا — اذا كان رقم مشتريات العام الماضى ٢٠٠٠ ج فقط . ولكنه لايعتبر شيئا ذا بال اذا كان رقم العام الماضى ٢٠٠٠٠٠ ج مثلا

وهو — بمفرده — لايدل أيةدلالة على سير العمل بالمنشأة فقد تكون المبيعات زادت بنفس المبلغ — أو ربما بأكثر منه

انظر الآن الى المقارنة بطريقة النسب :

سنة١٩٥٢	سنة ١٩٥١		نسبة رقم ١٩٥٢ : ١٩٥١
٥٥٠٠٠	٥٠٠٠٠	المشتريات	١ و ١
٩٠٠٠٠	٧٥٠٠٠	المبيعات	٢ و ١

وهنا نجد ان المقارنة وضحت جدا — فان مشتريات سنة ١٩٥٢ تبلغ (مرة وعشر) مشتريات سنة ١٩٥١ — بينما زادت المبيعات (مرة وعشرين)

فميزة النسبة اذن السهولة والتوضيح والالمام السريع بالمركز المطلوب فحصه

النسبة المئوية

هى نفس طريقة النسبة ولكن الاساس يكون فيها رقم ١٠٠ توحيدا للمقارنة وتسهيلا لها

مثال توضيحى

انظر مثلا المثال التالى للمفاضلة بين طريقة المقارنة وطريقة النسب المئوية

البند	رقم ١٩٥٢	رقم ١٩٥٢	الزيادة الطارئة	النسبة المئوية للزيادة الطارئة
صافى المبيعات	٩٦٩١٤٠			
يخصم : ثمن تكلفة المبيعات	٦١٥٤٦٠	٧١٥٩٠٠	٢٥٣٢٤٠	٣٥ر٣٧٪
مجمل الربح على المبيعات	٣٥٣٦٨٠	٤٣٥٦٤٠	١٧٩٨٢٠	٤١ر٢٨٪
يخصم : مصروفات البيع	١٧٨٢٥٠	٢٨٠٢٦٠	٧٣٤٢٠	٢٦ر٢٠
صافى الربح على المبيعات	١٧٥٤٣٠	١٦٢٤٤٠	١٥٨١٠	٩ر٧٣
يخصم : مصروفات عمومية		١١٧٨٢٠	٥٧٦١٠	٤٨ر٩٠
وادارية	٩٩٩٩٠	٨٠٥١٥	١٩٤٧٥	٢٤ر١٩
صافى لربح	٧٥٤٤٠	٣٧٣٠٥	٣٨١٣٥	١٠٢ر٢٢٪

لاشك فى ان النسب المئوية اوضح كثيرا من الارقام المحددة فى العمود الاسبق

لفت نظر

اذا كانت المقارنة تشمل ثلاث سنوات أو أكثر مثلا — فيجب ان نختار سنة معينة (السنة الابعد للبحث) كأساس لنا وننسب جميع الارقام لارقامها حتى تكون المقارنة على أساس سليم

استخدام النسب المئوية

تلقف الامريكان هذه الطريقة فاستخدموها لنهاية المدى . ولم يتركوا — أو لم يكادوا — نسبة يمكن الوصول اليها دون أن يستخدموها وينتفعوا بها أكبر فائدة ونفع — وأصبحت هذه النسب المئوية محددة ومقررة

ولا بأس من ان نورد بعض هذه النسب المفيدة

مفردات الميزانية الى مجموعها

الاصول	جـ	النسبة المئوية للمجموع	الخصوم		
النقدية	٤٠٠٠	٧ ٪	المستحقات		
الذمم	١٢٠٠٠	٢٢٪	رأس المال	١٧٠٠٠	٣١ ٪
الجرد	٢٢٠٠٠	٤١٪	الارباح والاحتياطات	٣٠٠٠٠	٥٦ ٪
الاصول الثابتة	١٦٠٠٠	٣٠٪		٧٠٠٠	١٣ ٪
المجموع	٥٤٠٠٠	١٠٠٪		٥٤٠٠٠	١٠٠٪

للأستاذ
موسى صبحى

مفردات حساب الارباح والخسائر بالنسبة لصافى المبيعات

		النسبة المئوية للمبيعات
المبيعات	٢٠٠٠٠٠	١٠٠٪
ثمن تكلفة المبيعات	١٥٠٠٠٠	٧٥ ٪
مجمل الربح	٥٠٠٠٠	٢٥ ٪
المصروفات	٤٠٠٠٠	٢٠ ٪
صافى الربح	١٠٠٠٠	٥ ٪

ولا شك انهذه النسب المئوية تعطى صورة واضحة عن المنشأة فى ناحية مجمل ربحها وصافى ربحهـا بالنسبة للمبيعات

دراســة رأس المال العامل

ان رأس المال العامل لمنشأةما هوزيادة أصولها المتداولة على خصومها المتداولة ولنأخذ المثال التالى لاجراءهذه الدراسة

الاصول المتداولة	١٩٥٢	١٩٥١	١٩٥٠
النقدية	٢٢٣٦٠	٢١٠٨٥	١٠٧٤٠
الذمم	٢١٥٤٢٠	١٦٨٨٤٥	٢٣٩٢٤٠
اوراق القبض	٣٤٠٥٠	٤١٦٠٠	٥٠٠٩٥
المجموع	٢٤٩٤٧٠	٢١٠٤٤٥	٢٨٩٣٣٥
يخصم احتيـــاطى الديون المشكوك فيها	١١٠٦٥	١٥٤٣٠	٣٠٠٩٥
صافى المستحقات	٢٣٨٤٠٥	١٩٥٠١٥	٢٥٩٢٤٠
الجرد			
بضاعة تامة الصنع	٥٠٧١٠	٤٢٣٠٠	٣٧١٥٠
بضاعة فى دور الانتاج	٣٠٢٦٠	٢٤٨٦٠	١٧٦٥٠
مواد اولية	٣٣٤٣٠	٣٧٠٥٠	٢٥٢٦٠
مجموع الجرد	١١٤٤٠٠	١٠٤٢١٠	٨٠٠٦٠
مجموع الاصول المتداولة	٣٧٥١٦٥	٣٢٠٣١٠	٣٥٠٠٤٠
الخصوم المتداولة			
مطلوبات للبنوك	٣٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	٨٥٠٠٠
مطلوبات للغير	٦٨٢١٥	٥١٣٥٠	٦٤٢١٠
مهـايا واجــور ومصروفات مستحقة	٢٥٤٣٥	٢٢٦٨٠	٢٠٤٩٠
	١٢٣٦٥٠	١٢٤٠٣٠	١٦٩٧٠٠
رأس المال العامل اوصافى الاصول	٢٥١٥١٥	١٩٦٢٨٠	١٨٠٣٤٠

وسنبين فى العدد التالى ان شاء الله تعالى الدراسات المختلفة التى يمكن اجراؤها على هذا البيان

موسى حقى

بـــترولـيـات

انتاج الزيت فى الكويت

أصدرت شركة زيت الكويت تقريرا عن نشاطها فى خلال السنوات الست الماضية تضـمن فذلـكة عن تاريخ انشاء الشركة فى عام ١٩٣٣ بوساطة مجمـوعة من الشركات الانجليزية والامريكية وقد منحت حقا مطلقا فى استثمار زيت رقعة الكويت كلها لمدة ٧٥ عاما .

وفى عام ١٩٣٥ بدأت الشركة أعمال البحث الجيولوجى التى مهدت لاعمال الحفر التى بدأت فى آخر مايو ١٩٣٦ فى منطقة الجهرة . وقد بلغ الحفر فى هذه المنطقة الى عمق ٧٩٥٠ قدما غير ان النتيجة التى أسفرت عنها هذه الاعمال هى انها برهنت على وجود زيت فى البـاطن ، ولكن مقـاديره لا تشــجع على انتاجه على الاسس التجارية .

وفى عام ١٩٣٨ ، قـامت الشركة بتجربة جديدة فى منطقـة البرقان ، فعثرت على الزيت بمقادير وفيرة ، ويعد هذا الحقل اليوم أكبر حقـل فريد فى العالم . وبلغ عدد الحقول التى حفـرت فى منطقـة البرقان بين عامى ١٩٣٨ و ١٩٤٢ ثمانية حقول

واسـتمرت أعمـال التنقيب عن الزيت وعن المـاء حتى عام ١٩٤٢ ، عندما قامت ظروف الحرب عقبة فى سـبيل المضى فى الانتـاج

وبزوال ظروف الحرب وقيودها ، أمكن لشركة زيت الكويت أن ترسـم لها برنامجا طويل الامد كان من نتيجته أن ارتفع انتاج الزيت من ٣/٤ ٣ من ملايين الاطنان فى عام ١٩٤٦ الى نحو ٢٨ مليـونا فى عام ١٩٥١ فارتفعت منزلة الكويت بين الدول المنتجة للزيت فى العالم .

وفى أواسط عام ١٩٥٢ ، كان فى الكويت ١٣١ بئرا للزيت ، يستخرج هذا السائل المعدنى من ١١٧ بئرا منها

هذا وتقوم معـاملات الشركة مع شيخ الـكويت على أساس مناصـفة الارباح

بنوك جديدة

يفتتح فى اسـتنبول ثلاثة بنـوك جديدة هى بنـك اسـتنبول وبنك اكسبريس وبنك دمير . وقد أنشأ البنك الاخير مسـتوردو الحديد فى تركيا .

وقد شاع فى الاوساط الاقتصادية أخيرا أن الدكتور شاخت الاقتصادى الالمانى المعروف سيفتتح فرعا لمصرفه الجـديد فى احـدى عواصم الشرق الاوسط ، ومن المحتمل ان يقع اختياره على دمشق لتكون مقرا لهذا الفرع .

مشروع الغاب فى سوريا

أتم وزير الاشغال فى سوريا تقدير تكاليف مشروع تجفيف مسـتنقعات الغاب فى سوريا ، وتقدر هذه التكاليف بما يتراوح بين ثلاثة وأربعـة ملايين ليرة سوريه ، ويستغرق تنفيذ المشروع عامين .

نقص صادرات الاسمنت اللبنانى

تقوم كثير من البلاد العربية بانشاء مصانع للاسمنت أو توسيع انتاجية المصانع الموجودة فعلا ، وبذلك تستغنى عن الجزء الاكبر من واردات الاسمنت وكانت لبنان تصدر قدرا كبيرا من الاسـمنت الذى تتجـه الى البلاد المجاورة وخاصة الى سوريا والاردن الا انه بعد التوسع فى انتاج الاسمنت فى سوريا وقرب افتتاح مصنع لانتاج الاسمنت فى الاردن ، نقصت صادرات الاسمنت اللبنـانى بشـكل حاد من ١٦٠٥ر طن قيمتهـا ٦ر٣ مليون ليرة لبنانية عام ١٩٥١ الى ٣ر٢١ ألف طن قيمتها ٤ر١ مليون ليرة عام ١٩٥٢ . وكان معظم الخفض فى الصادرات الى سوريا التى نقصت من ٧ر٤٢ الف طن قيمتها ٧ر٢ مليون ليرة عام ١٩٥١ الى ٩ آلاف طن قيمتهـا ٦٠٠ ألف ليرة فقط . وبالنسبة للاردن انخفضت صادرات الاسمنت اللبنانى اليها من ٧ر١٠ ألف طن قيمتها ٦٠٠ الف ليرة عام ١٩٥١ الى ٦ر٦ الف طن قيمتها حوالى ٤٠٠ الف طن عام ١٩٥٢ .

التشريعات التجارية والمالية الجديدة فى مصر

الرسم القيمى على الواردات

الرسم القيمى المفروض على الواردات بالنسبة لبعض الاصناف المستوردة

نتشر فيما يلى نص المرسوم بتعديل الرسم القيمى المفروض على جميع الواردات بالنسبة لبعض الاصناف المستوردة .

مادة ١ – يحصل الرسم القيمى على الاصناف المبينة فى الجدول الملحق بهذا المرسوم وفقا للفئات الواردة به بدلا من الفئات المنصوص عليها فى المرسوم الصادر فى ١٢ مايو سنة ١٩٣٢ والمراسيم المعدلة له

وكل بضاعة لم تكن قد دفعت عنها الرسوم الجمركية قبل تاريخ العمل بهذا المرسوم تفرض عليها الرسوم المقررة به .

مادة ٢ – على وزير المالية والاقتصاد تنفيذ هذا المرسوم ، ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

٢٢	جبن	٠٨ ٪
٢١	مسلى وزبدة طازجة أو مملحة	٠٨ ٪
٥٦	(ا) – ا عجوة	٠٨ ٪
٥٦	ب موز	٠٨ ٪
٥٧	رمان ، برتقال ، يوسفى ، ليمون حلو وفواكه مماثلة	٠٨ ٪
٥٨	تين	٠٨ ٪
٥٩	(ا) عنب غض	٠٨ ٪
٦١	تفاح ، كمثرى وسفرجل غضة	٠٨ ٪
٦٢	(ا) مشمش وخوخ غضة	٠٨ ٪
٦٣	(ا) قاوون	٠٨ ٪
٦٣	ب بطيخ	٠٨ ٪
٦٣	د قمر الدين	٠٨ ٪
٨٧	ج خروب	٠٨ ٪
١٠٨	ب زيوت وشحوم وزبدة من اصل حيوانى أو نباتى سواء أكانت متحدة بالهيدروجين أم أخضعت لعملية مماثلة ، لغير الصناعة	٠٨ ٪
١٠٩	شحوم غذائية اصطناعية: مرغرين شحم خنزير اصطناعى وغير ذلك	٠٨ ٪
١٩٢	مغنزيت خام ودولوميت خام	٠٣ ٪
٢٩٣	صابون عادى بما فى ذلك صابون الكاربوليك جامد أو رخو	٠٨ ٪
٣٩٣	ب خشب قشرة	٠٣ ٪
٣٩٣	ج غيرها	٠٨ ٪
٤٧٦	(ا) الياف تركيبية رقم ٦ دينييه او اكثر لصنع اقمشة تصفية الزيوت وما شابه	٠٣ ٪
٦٣٨	(ا) او٢ سلك حديدوصلب خام	٠٣ ٪

الرسم القيمى الاضافى على بعض صناف الواردات

وفيما يلى نص المرسوم الصادر بتعديل الرسم القيمى الاضافى على بعض اصناف الواردات

مادة ١ – يحصل الرسم القيمى الاضافى على الاصناف الموضحة فى الجدول الملحق بهذا المرسوم بواقع الفئات الواردة به بدلا من الفئات الواردة بالجدول الملحق بالمرسوم الصادر فى ٦ اغسطس سنة ١٩٥٢

وكل بضاعة لم يكن قد دفع عنها الرسم القيمى الاضافى قبل تاريخ العمل بهذا المرسوم تفرض عليها الرسوم المقررة به .

مادة ٢ – على وزير المالية والاقتصاد تنفيذ هـذا المرسوم ويعمـل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية

بند التعريفة	بيان الاصناف	وحدة التحصيل بالقيمة
٣١	(ا) ريش الزينة غيرمجهز ولامركب وجلود طيور بريشها مجففة او مملحة وقصب الريش	٣٠ ٪
٣٥	(ا) بيض سمك (ماعدا الخبيارى وابداله) ولو مملحا لوقايتـه اثناء النقل	٣٠ ٪
٣٥	ب بيض حيتان وبيض اسقمرى وما شـابه	٣٠ ٪
٣٧	لؤلؤ حر	٣٠ ٪
٤٣	أزهار واكمام وأغصـان بأوراقها وورق شـجر وفروع واعشـاب للباقات اوللزينة ، باقات واكاليل	٣٠ ٪
٤٤	فطر (عيش غراب) . كمـأة (طرطوفة)	٣٠ ٪
١١٢	عجينة اكباد	٣٠ ٪
١١٦	خبيارى وبطارخ وغيرهما من بيض الاسماك الصالحة للاكل	٣٠ ٪
١٢٢	مصنوعات سكرية	٥٠ ٪
١٢٣	(ب) كاكاو مدقوق او مسحوق او معجون او بشكل اقراص او غير ذلك	٣٠ ٪
١٢٤	شكولاتة	٥٠ ٪
١٣١	منتجات المخابز الفاخرة والفطائر والبسكويت	٤٠ ٪
١٣٣	الى ١٣٧ مستحضرات الفواكه والبقول والخضر	٣٠ ٪
١٣٩	الى ١٤٤ مستحضرات الفواكه والبقول والخضر	٣٠ ٪
١٤٨	خردل مجهز	٣٠ ٪
١٤٩	صلصات وتوابل مماثلة	٣٠ ٪
١٥٣	ليمونادة غازية أو غير غازية	٣٠ ٪
١٥٤	بيرة (٣٠٪ مع حد أدنى لا يقل عن ١٢ مليم اللتر)	
١٥٥	شراب العسل	٣٠ ٪
١٥٦	شراب التفاح والكمثرى	٣٠ ٪
١٥٧	شراب العنب (عصارة العنب الغض غير المختمر)	٣٠ ٪
١٥٨	انبـذة عادية ناتجـة فقط من اختمار العنب الغض او الزبيب	٤٠ ٪
١٥٩	انبذة عنبرية ، مستلا (عصيرعنب مضـاف اليه كحول) ، فرموت انبذة فاخرة حلوة كانت او غير حلوة ، انبـذة محضرة بنباتات عطرية	٤٠ ٪
١٦٠	انبذة فوارة	٤٠ ٪
١٦٢	عرق (اود فى) ٤٠٪ معحد ادنى لا يقـل عن ١٣٠ مليم اللتر من الكحول الصرف المشتملة عليه)	
١٦٣	مشروبات عنبرية ، مشروبات روحية اخرى محـلاة أو معطرة (٤٠٪ مع حد ادنى لايقل عن ١٣٠ مليم اللتر من الكحول الصرف المشتملة عليه)	
١٧٦	دخان مصنوع	٢٠ ٪
١٧٧	سيجار	٤٠ ٪
٢٦١	أ ٤ب افـلام سينمائية مظهرة ايجابية	٣٠ ٪
٢٨٦	زيوت طيارة من اصل حيوانى مثل زيت قرون الايل وزيت ديبيل	٣٠ ٪
٢٨٩	مياه معطرة عطـرية ، كحولات نباتات او ازهار او اثمار	٢٠ ٪
٢٩١	عطورات ما عـدا صابون التزيين (التواليت) :	
	(ا) مساحيق ومعاجين وسوائل تنظيف الاسنان	٢٠ ٪
	(ب) غـيرها	٤٠ ٪
٢٩٢	صابون تواليت ، صابون عطرى بما فى ذلك الصابون الذى قاعدته الكحول	٣٠ ٪
٣٣٩	جلود من جميـع الانواع مطلية بالبرونز او مذهبة اومفضضة او ملونة او كان عليها رسـوم او زخارف بارزة وما شابه	٣٠ ٪
٣٤٠	جلود مصـبوغة او ممركشة (ماروكان)	٣٠ ٪
٣٤٦	قفازات من جلد	٣٠ ٪
٣٥٣	حقائب ، أكياس نقود ، أكيـاس سفر ، علب للبرانيط أو للاجهزة الفوتوغرافية او لاسلحة الصيد أو للالات الموسيقية وما شابه	٣٠ ٪
٣٥٤	جميع الاصناف الاخرى الناتجة من صـناعة الجلود المركشـة (ماروكان)	٣٠ ٪
٣٦٠	فراء مشغولة او جاهزة	٤٠ ٪
٤٠٩	ابواب وشبابيك وسـتائر من خشب (حصيرة) ودرف بضلعات ودرف سـد منطوية واستورات خشب وتجليـدات وقطع من مصنوعات النجارة مجمعة أو غير مجمعة وسواء أكانت جميع هذه الاصناف بحدايد او بدونها	٣٠ ٪
٤١٢	خردوات من خشب : ادوات منزلية وجميع اصـناف الخردوات الاخرى المصنوعة من خشب	٣٠ ٪
٤١٣	علب مجوهرات ومصوغات وعلب عادية وصـوانى وبارافانات من خشب مورنش اومطلى باللك ، كل ذلك من طراز صينى او يابانى	٣٠ ٪
٤١٤	خراطة من خشب ، اصناف من خشب منقوش لم تذكر فى موضع آخر	٣٠ ٪
٤١٥	(ب) اثاث خشب	٤٠ ٪
٤٤٩	ورق موبيليا او ورق حائط	٣٠ ٪
٤٥٥	ظروف للخطابات او المراسـلات من جميع الاحجام ، ورق للخطابات والكرتات للمراسلات مستوردة مع ظروفها فى علب او ظروف الخ .. جميعها من ورق او كرتون	٣٠ ٪
٤٥٦	ورق دانتيـلا وورق تطريز ولو مطبوعا	٣٠ ٪

٤٥٨ ج علب بانواعها منورق اوكرتون بطبع او تصوير اوبدونهاومزينة كلها او بعضها بجلد او عاج أو صدف او حجارة او بسليلويد او مواد مرنة او بقماش او بعيره ٣٠ ٪

٤٦٤ جميع مصنوعات الورق او الكرتون التى لم تذكر ولم يشتمل عليها موضع آخر (تستثنى من ذلك الوحات للمدارس والاردواز) ٣٠ ٪

٤٦٩ أ – ج – د ورق رسومات جرافير وشبهها وفوتوغرافير وفوتوتاوغرافيس وما شابه ورسومات منقوشة بالضغط او مطبوعة بالحجر ورسومات بألوان متعددة (كروموس) وصور طبع على ورق افرخ وسائر اصناف صناعة الصور بما فى ذلك النتائج ومشتملات مجاميع الصور الفوتوغرافية وكذا الكارت بوستال ٣٠ ٪

٤٧٨ (ا) خيوط من حرير طبيعى مهيأة للبيع بالتجزئة (يستثنى من ذلك خيوط الجراحة) ٤٠ ٪

٤٧٩ اصناف من حرير طبيعى ومشاقته وزغباره صرف (يستثنى من ذلك قماش المناخل) ٤٠ ٪

٤٧١ مكرر اصناف من حرير طبيعى ومشاقته وزغباره مخلوطه بحرير صناعى تبلغ فيها نسبة الحرير الطبيعى . (ا) اكثر من ١٥ ٪ ٤٠ ٪
(ب) ١٥ ٪ او أقل (تستثنى من ذلك الاقمشة بما فيها المطبيه والبيلوش) ٣٠ ٪

٤٧٩ ثالث (ا) اصناف من حرير طبيعى ومشاقته وزغباره مخلوطه بمواد نسيج اخرى (غير الحرير الصناعى) تبلغ فيها نسبة الحرير الطبيعى اكثر من ٢٠ ٪ ٤٠ ٪

٤٧٩ رابع من ١ الى ٧ اصناف حرير صناعى صرف ٣٠ ٪

٤٧٩ خامس اصناف حرير صناعى مخلوطة بمواد نسيج اخرى غير الحرير الطبيعى تبلغ نسبة الحرير الصناعى فيها اكثر من ١٠ ٪ (٣) ٣٠ ٪

٤٨٦ (ا) الى (هـ) اصناف من صوف او من اوبار مماثلة للصوف ٣٠ ٪

٤٨٧ (ا) سجاجيد صوف بعقدة مربوطة او ملفوفة من جميع الموارد بما فى ذلك السجاجيد التقليد ٣٠ ٪

٤٩٩ ب – و – د –
أصناف من قطن ٣٠ ٪

٥٣٦ أصناف شغل الستارة من حرير طبيعى أو مشاقته أو من فضلات مشاقته صرفا كانت أو خليطا منها أو مخلوطة بمواد نسيج أخرى أو بخيوط كاوتشوك وسواء أكان أم لم يكن بها معدن ٤٠ ٪

٥٣٦ مكرر أصناف شغل الستارة من حرير صناعى صرفا كان أو مخلوطا بمواد أخرى (غير الحرير الطبيعى) أو بخيوط كاوتشوك ، وسواء أكان أم لم يكن بها معدن بما فى ذلك ورق السايلوز والتكستيلوز والمواد المماثلة تبلغ نسبة الحرير الصناعى فيها أكثر من ١٠ ٪ ٣٠ ٪

٥٤٠ ملابس وأجزاء ملابس ٣٠ ٪

٥٤١ بياضات وأجزاء بياضات (ملابس) ٣٠ ٪

٥٤٢ بياضات وأجزاء بياضات للمائدة او للمطبخ أو للفراش أو للتواليت ٣٠ ٪

٥٤٤ جميع الاصناف الاخرى المخيطة أو الجاهزة ٣٠ ٪

٥٤٦ أحذية ٣٠ ٪

٥٥٠ – ٥٥١ برانيط للسيدات ٣٠ ٪

٥٥٦ الى ٥٦٢ ريش زينة مجهز وأصناف أخرى لودات البرانيط ومراوح ٣٠ ٪

٥٧٩ تماثيل نصفية وتماثيل كاملة ودمى كبيرة وصغيرة وكذا الاشياء المعدة للزينة أو للاثاث أو للمكاتب ملونة كانت أو غير ملونة من جبس أو رخام أو مرمر أو من أحجار أخرى او من اسمنت ٤٠ ٪

٥٩١ لآلىء وأزهار اصطناعية وأكاليل وأصناف مماثلة من فخار أو قيشانى ٣٠ ٪

٥٩٢ تماثيل نصفية وتماثيل ، وتماثيل صغيرة ودمى صغيرة وكبيرة وأصناف مستظرفة وجميع أشياء الزينة والاثاث والارفف والمكاتب من طين محروق أو صلصال أو فخار أو مايوليك أو من صينى او باريان ٤٠ ٪

٥٩٣ ب ٣ مصنوعات من صينى مزخرفة بألوان متعددة أو بذهب بما فى ذلك الباريان والبسكويت ٤٠ ٪

٥٩٨ مرايا مبروزة ٣٠ ٪

٦١١ ب أصناف من منتجات صناعة الاقداح وجميع قطع طواقم السفرة أو التواليت من زجاج أو كريستال ولو كان لها لوازم أو تركيبات من معدن أو من مواد أخر (ا) ٣٠ ٪

٦١٧ ب – ج خرز ومصنوعات مزججة ٣٠ ٪

٦١٨ احجار للحلى (أحجار كاذبة) منحوتة كانت أو مشكلة بقوالب ولكن غير مركبة ٣٠ ٪

٦٢٠ ثريات من زجاج أو بللور وأجزاؤها ٣٠ ٪

٦٢٥ أحجار كريمة خام أو مشغولة غير مركبة (٢) ٣٠ ٪

٦٢٦ أحجار نصف كريمة بما فى ذلك الاحجار التركيبية خاما كانت أو مشغولة ولكن غير مركبة ٣٠ ٪

٦٢٧ مصنوعات الصياغة من فضة أو ذهب أو بلاتين ٣٠ ٪

٦٢٧ مكرر مصنوعات الصياغة وجميع المصنوعات من معدن عادى المذهبة أو المفضضة والاصناف المصنوعة من معدن عادى أو أية مادة أخرى المطعمة أو المسكوة أو بداير من معدن ثمين ٤٠ ٪

٦٢٨ حلى ومجوهرات ٣٠ ٪

٦٧٣ أسرة وطاولات ومقاعد وموبيليات أخرى من حديد أو صلب (٣) ٣٠ ٪

٦٩٩ أسرة وأثاث من نحاس ٣٠ ٪

٧٠٥ اسرة واثاث من نيكل أو مطلية به ٣٠ ٪

٧٥٠ مكرر تماثيل نصفية وتماثيل ، صغيرة ودمى صغيرة وكبيرة وأشياء لتزيين داخلية المنازل والاثاث والارفف والمكاتب سواء أكانت بأجهزة للانارة أو بدونها ٤٠ ٪

٧٥١ أجهزة للتنوير وأصناف صناعة اللامبات والنجف ٣٠ ٪

٧٨٨ أدوات التدفئة الكهربائية وأجهزة كهربائية وفنية كهربائية للاستعمال المنزلى ٣٠ ٪

٨٠٤ ب سيارات لنقل الاشخاص ٣٠ ٪

٨٣٣ أجهزة فوتوغرافية وسينمائية قابلة للحمل ٣٠ ٪

٨٤١ الى ٨٤٣ ساعات من ذهب او من بلاتين ٣٠ ٪

٨٤٤ ظروف ساعات وشنابر ظروف ساعات من ذهب أو من بلاتين ٣٠ ٪

٨٥٢ الى ٨٦٣ آلات موسيقية ٣٠ ٪

٨٧٠ أ خراطيش للصيد ٣٠ ٪

٨٧٨ ب فرش فاخرة ٣٠ ٪

٨٨١ لعب أطفال ٣٠ ٪

٨٨٢ لعب مجتمعات ٣٠ ٪

٨٨٣ أشياء للمهرجانات ٣٠ ٪

٨٨٤ أصناف ولوازم لشجرة عيد الميلاد ٣٠ ٪

٨٨٦ أصناف من معدن عادى مخصصة للزينة أو للاستعمال الشخصى ٤٠ ٪

٨٨٧ أزرار ٣٠ ٪

٨٨٩ ايدى ريش كتابة بخزانة وأقلام حبر (سيلوجراف) وخزانات رصاص أقلام وايدى أقلام رصاص وقطع منفصلة لكل هذه الاشياء ٣٠ ٪

٩٨٠ غلايين للتدخين واغمادها ٤٠ ٪

٨٩١ مباسم واغمادها ٤٠ ٪

٨٩٤ الى ٨٩٦ تحف فنية وتحف ٤٠ ٪

اقتصاديات الثورة

تابع المنشور على ص ١١

وأسرع فى نتائجه من أى توسع صناعى ثم أن التوسع الزراعى يلقى تشجيعا أكبر من أصحـــاب رؤوس الأموال الذين لا يزالون يعدون الصناعة ضربا من المغــامرات التى لم يألفـوها

وفضلا عن ذلك كله فان المشاهد اليوم أن كثـيرا من فروع الصنـاعة المصرية أصبح يعتمد الى حد كبير على السوق الريفية التى أصيبت فى الوقت الحاضر بتقلص كبير وانكماش ظاهر مما سبب ظهور أزمة الكســاد التى تعانيها البلاد اليوم .. فلقد أصبحت السوق فى حال يرثى لها اذ لم تعد تستطيع أن تستوعب منتجات المصانع بسبب ضعف القـوة الشرائيـة لدى جمهور المستهلكين الزراعيـين الذين يؤلفـون فى الواقع نسبة كبـيرة من جمهور المستهلكين عامة ...

والتوسع فى الانتاج الزراعى يعود على البـلاد بفوائد سريعة تفوق فى سرعتهـا أى توسع صناعى ، اذ أن هذا التوسع الاخير يحتاج لفترة تدريب مهنى قد تطول ، ويحتاج لرؤوس اموال ضخمة لم نعرف السبيل الى الحصول عليهـا ، فمن قائل انه يجب تمويل مشروعاتنا الجديدة عن طريق رؤوس الاموال الاجنبية ، الى قائل بأن تمويل مشروعات التنمية الصناعية يجب أن يكون عن طريق الحـكومة والقروض الداخليـة وسندات الاصلاح الزراعى ومساعدات البنك الصناعى ... الخ هذا فضلا عن أنه ـ أى التوسع الزراعى يلقى يسرا فى تمويل مشروعاته وسهولة فى الحصول على نتائجها السريعة .

وثمة شىء آخر ، **فان الاصـــلاح الزراعى يؤدى حتما الى الاستغناء عن الاستيراد الخارجى للحبوب والغــلال والاكتفاء بالمنتج محليا مما يعود على بلادنا بأكبر الفوائد ويقلل من قيمة العجز الذى يعانيه ميزاننـا التجارى عاما بعد عام ، فضلا عن أنه سيوفر الغذاء لأفراد الشعب وسيخلق لنـا سوقا دولية خارجية نصدر اليها فائض هذه المنتجـات ونستورد بدلا منهـا الخامات والآلات اللازمة للصنـاعة ، ويكون التوسع الزراعى اذن تمهيدا بل شرطا أساسيا للتوسع فى الصناعات المحلية واقامة صناعات جديدة ...**

جورج يعقوب

تجارة مصر وبريطانيا

تابع المنشور على ص ٧

مضـــخات	٢٩ر١١٥	٨٥ر٢٦٢
آلات تكييف هواء	٥ر٥٣٤	٧٦ر٢٧٥
آلات نسيج	١١٤ر٠٩٩	٢٠١ر٠٧٤
منسوجات وخيوط قطنية	٨٣ر٥٧٨	٥٠٠ر٧٢٧
منسوجات وخيوط صوفية	١٣٤ر١٦٩	١ر٣٦٣ر٠٦٥
منسوجات حريرية وخيوطها	١٧ر٤٧٧	٥٠ر٨٤٧
حبال وضمادات ومنسوجات تيليـة وغيرها	١٣ر٤٣٦	٨٩ر٧٤١
مواد كيماوية وطبية وأصبـاغ وزيوت ودهان	٩٨ر٨٩٠	٨١١ر٠٣٩
زيوت ودهون وصابون	١٠٠ر٦٨٨	٥٦٧ر٢٠٣
ورق وما شابه ذلك	١٠ر٤٢٨	١٠٧ر٣٦٨
مركبات قاطرات ومراكب وبواخر وطائرات وجرارات ودراجات واطارات	٩٩٨ر٠٤٢	١ر٠٥١ر١٠٢
مصنوعات مطاط	١٢ر١١٧	٣٠ر٢٣٨
سلع أخرى مصنوعة وغير كاملة الصنع	١١٨ر٧٢٤	٣٨١ر٩٦٤
طرود بريد	٢٠٩ر٤٦٩	٢٢٦ر٨٣٩

والجدول رقم ٢ يبين صـادرات مصر الى بريطانيا خلال الثلاثة الاشهر الاولى من عام ١٩٥٣ مقـارنا بنفس الفترة من عام ١٩٥٢

الجدول رقم ٢

منتجات حيوانية	١٢٣ر٢٨١	٢٩ر٢٩٥
بصل وخضراوات و فواكه طازجة	٥٦٩ر٤٥٣	٩٢ر٦٩٨
أطعمة أخرى	١٤١ر٨٢٨	١٢٤ر٠٥٩
مواد خام وغير حديدية	٢ر١٨٥	٤٣ر٢٢٢
قطن خام وفضلاته	١ر٩٢٨ر٢٨١	٨ر٩٧٢ر٩٧١

أما الجدول رقم (٣) فيبين حساب السلع المعاد تصـــديرها من المملكة المتحدة برسم مصر خلال نفس الفترة مقارنة بمثيلتها من عام ١٩٥٢

جدول رقم ٣

الصنف	**١٩٥٣**	**١٩٥٢**
مأكولات وأطعمة ومنتجات كاكاو	٣١ر٥٧٣	٦٢ر١٠٧
مواد تامة الصنع وغير كاملة الصنع	ـــ ر٥٦١	٥٥٠

ويتضح من الجدول الاول أن أهم ما اســتوردته مصر من بريطانيا ، وزادت قيمته فى عام ١٩٥٣ ، مجموعة المواد المعدنية غير الحديدية ومصنوعات اذ بلغت ١٨٨ر٠٨٨ جنيهـــا فى عام ١٩٥٣ مقابل ١٦٩ر٥٤٦ جنيها ، أما فيما يتعلق بصادرات مصر الى بريطانيا فيتضح من الجدول رقم ٢ أن هناك مجموعتين من السلع زادت صادراتها ومجموعة قلت صادراتها . اذ زادت قيمة ما يصدر من بصل وخضراوات وفواكه طازجه . ولعل أهم سـلعة يتضح النقص فى اقبال انجلترا على استيرادها من مصر هى القطن الخام . مما يدل دلالة صارخة على مـدى محاربة انجلترا لمصر فى محصـولها الاول ، بل محصولها النقدى . ولكن رب ضارة نافعـة ، فقـد فتحت انجلترا أسواقا جديدة بامتناعها عن شراء القطن المصرى .

... وبعد !!

اننا نضع هذه الحقائق أمام أولى الامـر راجين أن تنـال اهتمامهم ، وسندع الارقام والاحصاءات تتحدث عن نفسها ...

وسندع الزمن يجيب على الاحداث

أحمد زكى عبد الهادى
بكالوريوس تجارة

نشاط مجلس الانتاج القومي

انشاء صومعتين لتخزين الحبوب في الاسكندريه والقاهرة

سبق أن شكلت لجنة في أوائل عام ١٩٥٢ بوزارة التجارة والصناعة لبحث موضوع تخزين الحبوب في مصر . ومثلت في هذه اللجنة وزارات التجارة والصناعة والزراعه والتموين والمالية ومصلحة الجمارك والبنك الصناعي وبنك التسليف الزراعي والتعاوني وبنك مصر وغرفة صناعة الطحن وتجار الحبوب وشركات الايداع المصرية وأساتذة الجامعة الفنيين .

وقد استعرضت اللجنة ظروفنا الاقتصادية الحالية وما للصوامع من مزايا وفوائد عديدة اذ تبلغ الخسارة السنوية في كميات القمح فقط الخاصة باستهلاك المدن وحدها بحوالى ثلاثة ملايين من الجنيهات . ووافقت اللجنة بالاجماع على ضرورة تنفيذ مشروع اقامة الصوامع والمخازن في أقرب فرصه .

وعلى أثر تكوين مجلس الانتاج القومي في يناير ١٩٥٣ عرضت وزارة التجارة والصناعة هذا التقرير على المجلس لاتخاذ التوصيات الكفيلة بتنفيذه خاصة وان موضوع انشاء الصوامع يرجع الى عام ١٩٣٥ عندما اعتمدت الحكومة في ميزانية عام ١٩٣٥ مبلغ ٥٠ الف جنيه لانشاء صوامع بمنطقه أثر النبي ، وضاع الوقت الكثير في الاتصالات والمباحثات في هذا الشأن الى أن وقعت الحرب العالمية الاخيرة فأوقفت التنفيذ

وفي ١٩٥٣/٢/٢ عقدت هيئة لجنتي التوسع الزراعي والتمويل بالمجلس جلسة مشتركه برئاسة الاستاذ حسين فهمي رئيس المجلس وحضرها حضرات :

الدكتور عبد الرزاق السنهوري ، وقائد الجناح جمال سالم والدكتور محمد أحمد سليم والاستاذ محمد محمود ابراهيم والدكتوريحيى العلايلي والاستاذ شلبي صاروفيم والمهندس على فتحي والبكباشي المهندس سمير حلمي من أعضاء لجنة التوسع الزراعي والدكتور راشد البراوى والدكتور على الجريتلي (نائب وزير المالية) والمهندس محمد على حسين من أعضاء لجنه التمويل .

وحضر الاجتماع وزراء المالية والاقتصاد والتموين والتجارة والزراعة والدكتور حسنى السعيد مستشار فني المجلس .

وبعد أن ناقش الحاضرون تقرير وزارة التجارة والصناعة وافقوا على المشروع من حيث المبدأ . الا أنه اثيرت عدة نقط خاصة بأمكنة اقامة الصوامع وسعتها وتكاليفها ، فتقرر ان تكون لجنة من الاخصائيين بوزارة التجارة والصناعه يضم اليها الدكتور راشد البراوى عضو المجلس والدكتور حسنى السعيد مستشار فني المجلس لاستيفاء المشروع والتقدم بمشروع كامل الدرس من كل ناحية .

وعقدت اللجنة الاخيرة اجتماعين . وفي ١٩٥٣/٥/٣ قدم الدكتور راشد البراوى والدكتور حسنى السعيد تقريرا تضمن ما ارتأته اللجنة بهذا الشأن . وعرض هذا التقرير على المجلس في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٥٣/٥/١٢ . وبعد مناقشة التقرير تقرر تأليف لجنة فرعية من حضرات وزيرى التموين والزراعة والدكتور محمد أحمد سليم سكرتير عام المجلس والدكتور راشد البراوى والبكباشي المهندس سمير حلمي من اعضاء المجلس والدكتور حسنى السعيد لدراسة موضوع انشاء الصوامع والمخازن حسب المواقع والسعات .

وفي جلسة المجلس المنعقدة بتاريخ ١٩٥٣/٦/٢٣ تقرر انشاء صومعتين احداهما بالاسكندرية وسعتها ٣٠ الف طن والاخرى بالقاهرة وسعتها ٤٠ ألف طن . كما تقرر تشكيل لجنة من حضرات الدكتور يحيى العلايلي والاستاذ شلبي صاروفيم من اعضاء المجلس والدكتور حسنى السعيد لفحص الاقتراحات الابتدائية التي تقدمت بها الشركات التي تريد القيام بعمل الصوامع وبحث ما تحويه من جديه وذلك تمهيدا للاعلان عن الدعوة التي يوجهها المجلس لانشاء هاتين الصومعتين على أساس التمويل الخاص .

وقد عقدت اللجنة جلستين في ٣ ، ٦ يوليه ١٩٥٣ ، وناقشت بعض العروض المقدمة للمجلس . الا انها وجدت انه لا يوجد تجانس ـ حيث تقدم بها بعض بعض الوسطاء غير الفنيين ـ ولبست نتيجه دراسة فنية يمكن استخلاص نتيجة عملية منها يعتمد عليها في تحرير الدعوة للشركات .

لذلك رأت اللجنة ان تكون الدعوة عامة ، وعلى ان تكون المشاريع التي تتقدم بها الشركات كاملة وشاملة للنواحي الآتية :

١ ـ التصميم والمواصفات .
٢ ـ طريقة الانشاء .
٣ ـ نوع الآلات .
٤ ـ طريقة تمويل المشروع وادارته

هذا ، وينتظر ان يوافق مجلس الانتاج على توجيه الدعوة لانشاء الصومعتين واعلان الدعوة خلال هذا الاسبوع ، وذلك أسوة بالدعوة التي وجهها المجلس في شهر مايو الماضي لانشاء مصنع لانتاج الورق من المخلفات الزراعية . وتقدر تكاليف انشاء صومعة الاسكندرية بحوالى ٩٠٠ ألف جنيه ، وتكاليف صومعة القاهرة بأكثر من متابعة تنفيذ المشروعات التي وافق عليها المجلس مليون وربع مليون جنيه .

سبق ان اعد الدكتور راشد البراوى عضو المجلس مذكرة عن بعض القرارات التي اتخذها المجلس منذ تكوينه في يناير ١٩٥٣ حتى نهاية مايو الماضي وقد استخلص منها اربع عشرة مسألة ـ على سبيل المثال ـ اتخذ فيها المجلس قرارات وتوصيات لم تنفذ بعد .

وقد عرضت هذه المذكرة على المجلس في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٤ يوليه ١٩٥٣ ، وتقرر فيها ان يعهد الى السكرتيرية الفنية بالمجلس باعداد القرارات التي لم يبت بها بعد من جانب الوزارة والمصالح وابلاغها اليها للعمل على تنفيذها في أقرب فرصة .

وقد قامت السكرتارية الفنية فعلا بمخاطبة الوزارات والمصالح المختلفة للاستفسار منها عن الخطوات التي اتخذتها لتنفيذ قرارات وتوصيات المجلس العاجلة .

هذا وينتظر ان يظهر أثر ذلك في القريب العاجل مما سيعجل من تنفيذ قرارات المجلس .

بعثة المجلس الى فرنسا

قامت بعثة من اعضاء مجلس الانتاج القومي قوامها الدكتور محمد أحمد سليم والبكباشيان المهندسان محمود يونس وسمير حلمي بزيارة بعض أعمال توليد الكهرباء المائية بفرنسا

وبعض الصناعات بها ، كما شاهدت اعمال الرى وتوليد الكهرباء بمراكش والجزائر وذلك تلبية لدعوة هيئة الكهرباء بفرنسا ٠

وقد بدأت الزيارة يوم ٣ يولية ١٩٥٣ فتوجهت البعثة الى المنطقة الوسطى بفرنسا حيث يجرى نهر الدوردون وفروعه ، فزارت السدود المختلفة المنشأة على هذه المجارى المائية وكذلك محطات توليد الكهرباء بها ٠ وهناك درست البعثةوسائل ربط هذه المحطات ببعضها وطريقة تشغيلها كوحدةواحدة تعمل لتزويد باقى انحاء فرنسا بالتيار الكهربائى عند الحاجة

وزارت البعثة بعد ذلك مشروع قناة « دونزير موندراكون » على نهر الرون ٠ وهو مشروع ملاحى وكهربائى فى نفس الوقت ٠ اذ أنشأت قناة يزيد قطاعها على قطاع قناة السويس٠ وهذه القناة تحول اليها مياه النهر لاستخدامها فى الملاحة ، وتولدالكهرباء منها عند قناطر رئيسية تقع على الثلث الاخير من هذه القناة ٠

ثم انتقلت البعثة الى منطقة الالب فشاهدت محطة الكهرباء المنشأة داخل الصخر فى منطقة راندون ٠

ثم عادت البعثة الى باريس فزارت معامل الكهرباء وأعمال الادروليكا التى تجرى فيها الابحاث اللازمة لتنفيذ هذه المشروعات الضخمة .

ومما يجدر ذكره ، ان هذه الاعمال الكبيرة مذكورة فى مشروع مونية — وهو مشروع السنوات الخمس الاولى ، وترجع نسبته الى المسيو مونيه وزير مالية فرنسا وقتئذ وهو الذى قام بوضع أسس هذا البرنامج لاعادة بناء الاقتصاد الفرنسى بعد الحرب الاخيرة — وقد تضمن برنامج مونيه تكوين « ادارة الكهرباء الفرنسية » ٠ ومهمتها العمل على تنفيذ هذه السدود والمحطات الكهربائية والقيام بتوصيل التيار الكهربائى حتى النقط الرئيسية فقط ٠ أما التوزيع المحلى فمتروك للهيئات الموجودة فعلا والتى تقوم بمثل هذا العمل ٠ ومن أهم نتائج هذا المشروع أن فرنسا اصبحت الآن تصدر الطاقة الكهربائية للدول المجاورة لها مثل ايطاليا ٠

وزارت البعثة بعد ذلك بعض الصناعات الهامة التى يقوم مجلس الانتاج ببحث مثيلها فى مصر ٠ فزارت مصنع تكرير سكر المنجر فى منطقة اراراس ٠ كما شاهدت مصنع الجوت ومصنع الآلات الزراعية ٠

ثم انتقلت البعثة الى مراكش ، فتفقدت مشروع سد بين الوديان والنفق المتصل به ومحطة توليد الكهرباء ٠ وقنوات الرى اللازمة لوادى بنى صالح ٠

كما زارت البعثة مشروع الرى ومحطة توليد الكهرباء فى نفيس بجوار مدينة مراكش ٠ وتوجهت الى مزاجان على شاطىء المحيط الاطلنطى وشاهدت فى طريقها المحطات الكهربائية على نهر وادى الربيع ومشروع الرى ببنى سلامة ثم اتجهت الى مدينة وجدة على الحدود بين مراكش والجزائر ٠

أما فى الجزائر ، فقد زارت البعثة مشروع سد بنى بديل الذى يستخدم للرى وتزويد اوران بمياه الشرب ٠ وانتقلت البعثة بعد ذلك الى مشروع وادى اجريون حيث شاهدت سدا حجريا تحت التنفيذ ، وزارت محطة الكهرباء تحت الارض وهى تتصل بهذا المشروع ٠

وعادت البعثة الى باريس ومنها الى مصر فوصلت القاهرة صباح السبت ٢٥ يولية ١٩٥٣ ٠

صناعة السكر فى مصر

هل يسد الانتاج الحالى .. مطالب الاستهلاك المحلى .. ؟
هل آن الاوان لقيام مصانع جديدة ؟ وأين .. ؟

من الحقائق الملموسة أن قصب السكر يعتبر المحصول الرئيسى فى أغلب جهات منطقة مصر العليا ، ومن المحاصيل المهمة فى بعض جهات مصر الوسطى ..

ومن الحقائق الثابتة أيضا ، أن زراعة قصب السكر نجحت فى مصر نجاحا باهرا ..

ومن الحقائق الواضحة أيضا ، أن السكر المحلى كان يكفى لسد حاجة استهلاك الدولة المصرية حتى عام ١٩٤٨ ، على أساس استهلاك الفرد البسيط الذى كان يقدر بحوالى عشرة كيلوجرامات . الا أن الاستهلاك زاد أخيرا ولم يقابل ذلك زيادة فى ناتج السكر بالبلاد ، فاضطررنا الى استيراد السكر من الخارج بكميات كبيرة ، وبأسعار باهظة ، وبالعملة الصعبة لتوفير حاجة الاستهلاك المحلى وسنستمر على هذا المنوال نتيجة لازدياد عدد السكان المستمر ورفع مستوى المعيشة ، ما لم تتدارك الجهات المسئولة هذا الامر وتعمل جادة على زيادة الانتاج المحلى بكافة الطرق الممكنة .

وكم من مرة اعلنت فيها وزارة التموين عن مناقصات لاستيراد كميات كبيرة من السكر زادت فى بعض الحالات عن المائة والخمسين الف طن فى السنة . وكان ذلك مما أثار اهتمام الاقتصاديين من أن بلدا زراعيا كمصر تجود فيه زراعة قصب السكر ، يستورد هذه المادة من الخارج ! وقد جرنا هذا الاهتمام الى دراسة هذه الناحية الاقتصادية المهمة للبلاد .. فهالتنا الارقام أكثر مما هالتنا فكرة الاستيراد ..

طاقة مصانع السكر القائمة الآن فى مصر

هناك اربعة مصانع قائمة لصنع السكر فى مصر ومصنع واحد للتكرير وبيانها مع انتاجها بالطن هو كمايلى :

٤٥٠٠٠ من مصنع أبى قرقاص
٩٠٠٠٠ من مصنع نجع حمادى
٧٥٠٠٠ من مصنع ارمنت
٧٠٠٠٠ من مصنع كوم امبو

اى أن مجموع الناتج المحلى هو ٢٨٠٠٠٠ طن سنويا ، بينما يبلغ المستهلك سنويا ١٧٨ر٣٣٦ طنا خلال عام ١٩٤٧ ، ١٩٣ر٧٠٧ أطنان خلال عام ١٩٤٨ ، ٢٥٢ر١٥٠ طنا خلال عام ١٩٤٩ ، ٢٧٤ر١٩٤ خلال عام ١٩٥٠ ، ٢٩٦ر١١٠ خلال عام ١٩٥١ ، ٢٨٧ر٠٠٠ خلال عام ١٩٥٢

ومن هذا تلاحظ زيادة الكميات المستهلكة بينما بلغ انتاج هذه المصانع حوالى ٢٢٦ الف طن فى موسم عصير سنة ١٩٥٣ .

موقف البلاد

من انتاج المصانع القائمة

ومعنى ذلك ايضا ان البلاد ستستمر فى مجابهة العجز فى السكر اللازم للاستهلاك المحلى باستيراد كميات وفيرة منه سنة بعد أخرى الى ان يتسنى انتاج ما يلزم للبلاد محليا .

ولو قدرنا أن ما تستورده البلاد سنويا من السكر هو حوالى ١٦٠ الف طن علاوة على الناتج محليا ، ولو قدرنا ان متوسط ثمن الطن من السكر المستورد ٦٠ جنيها بعد تكريره ، فتكون جملة ما تدفعه الحكومة ثمنا للسكر المستورد هو حوالى تسعة ملايين وستمائة الف جنيه سنويا .

ولو تسنى للبلاد انتاج هذه الكميات محليا ، فسيتوفر للحكومة الفرق بين ثمن الاستيراد وهو ٦٠ جنيها وثمن الناتج المحلى وهو ٣٦ جنيها أى ٢٤ جنيها لكل طن . يضاف اليه ١٧ جنيها و ٦٠٠ مليم قيمة رسم الانتاج الذى تحصله الحكومة عن الانتاج المحلى ، فتكون جملة الوفر ٤١ جنيها و ٦٠٠ مليم فى كل طن . ويكون الوفر الاجمالى عن الـ ١٦٠ الف طن من السكر هو ٦ر٦٦٠ر٠٠٠ جنيه سنويا .

من اجل هذا قام نفر من الغيورين على صالح الاقتصاد القومى فى البلاد بوضع مشروع جليل الفائدة ، ذلك هو مشروع انشاء مصنع لصناعة السكر من القصب بما يرفع من انتاج البلاد ما قيمته ٦٠ الف طن سنويا ، بجانب انشاء صناعات ملحقة بها ، وهى صناعة الورق من المصاص المتخلف من صناعة السكر من القصب (*) وكذلك استخدام المولاس فى صناعة كحول وقود السيارات ، فضلا عن الخمائر وبعض الاحماض العضوية الاخرى المهمة فى الصناعة .

وقد اختيرت المنطقة التى ستقام عليها المصانع بعد دراسة وافية وهى بمركز ادفو غربى النيل بمديرية اسوان . وتعتبر هذه المنطقة أفضل المناطق جميعا فى مديريتى قنا واسوان وهى المناطق التى يجب أن تعم بها مصانع السكر فى المستقبل .

هذا فضلا عن وجود منطقة بور تبلغ مساحتها حوالى ٢٠ الف فدان متاخمة للاراضى الزراعية بمنطقة ادفو سيتم استصلاحها فتزيد بذلك الرقعة الزراعية فى البلاد ..

وقد ناب المؤسسون عنهم الدكتور حنفى أبو العلا فى تقديم المشروع الى مجلس تنمية الانتاج القومى والى مجلس الوزراء . وقد نال هذا المشروع العناية الجديرة به ، وهو مازال قيد البحث والدراسة فى مجلس تنمية الانتاج .

ونحن نرجو أن تؤتى هذه المشروعات ثمارها الطيبة سريعا لتخدم الاقتصاد الوطنى ، وتزيد من القوى الانتاجية وتكافح بطالة الايدى العاملة فى البلاد

شركة مصر للحرير الصناعى

شركة مساهمة مصرية

تأسيس الشركة

مصانعها بدفشو بكفر الدوار بحيرة ــ مركزها الرئيسى ومحلها القانونى عمارة بنك مصر ١٥١ شارع محمد بك فريد ــ القاهرة

رأس مال الشركة

٢٫٥٠٠٫٠٠٠ جنيه ممثلة فى ٦٢٥٫٠٠٠ سهم بواقع ٤ ج ٠ م
منها ٣٧٥٫٠٠٠ سهما اسميا و ٢٥٠٫٠٠٠ سهما لحامله

أغراض الشركة

القيام بصناعة الحرير الصناعى ومشتقاته ومادة السيليولوز ومشتقاتها والاتجار فى كل ذلك وصناعة وتجارة المواد الكيماوية اللازمة لصناعة الحرير ومشتقاته ، وكافة العمليات المتعلقة بطريقة مباشرة وغير مباشرة لصنع الحرير الصناعى ومشتقاته

نشاط الشركة الصناعى

الشركة الوحيدة بالقطر المصرى والشرق لانتاج خيوط الحرير الصناعى ومشتقاته وتنتج يوميا :

عدد		عدد	
٦٫٥	طن من خيوط الحرير	٦٫٥	طن من الالياف القصيرة
١	طن من ورق مصروفان	٣	طن من حامض الكبريتيك
٥	طن من ثانى كبريتور الكربون	١٥	طن من سلوفات الصودا المبلورة (ملح جلوبر)



الاقتصاد والمحاسبة

العـدد ٥٩
١٥ أغسطس ١٩٥٣

صاحب الامتياز : عبد الله فكرى أباظة رئيس نادى التجـارة
رئيس التحرير : أحمد عنان

الثمن
١٠ قروش

يسروا ولا تعسروا

من يتصفح عقود الشركات الامريكية ولوائح نظمها الاساسية وقوانين تأسيسها ، يجد أن الغالبية الكبرى من هذه الشركات تسجل فى مدينة ويلمنجتون بولاية ديلاوير أو فى مدينة بناما عاصمة الجمهورية المعروفة بهذا الاسم ، او فى كندا

والحكمة فى هذا غير خافية على ذوى الفطنة . فالقوانين المشرعة فى ولاية ديلاوير وفى جمهورية بناما وفى كندا قوانين تتوخى منتهى السماحة فى معاملة الشركات ، أجنبية كانت أو محلية . فالشركات التى تسجل فى هذه الاقاليم الثلاث ، حرية تامة فى العمل فلا قيود على جنسية رأس المال أو على مقدار رأس المال او على نظم اصدار الاسهم او على أنواع الاعمال التى تضطلع بها هذه الشركات او على جنسية الموظفين الذين يعملون فيها ...

وهذه الحرية جعلت كثيرا من شركات الملاحة الدولية تؤسس فى بناما وترفع على سفنها راية بناما فصار لدولة بناما أسطول تجارى له المنزلة الثالثة او الرابعة فى العالم ، مع أنها دولة فقيرة غير ذات شأن فى السياسة ، ولولا قناة بناما لما كان لهذه الدولة منزلة ما ، لا سياسيا ولا اقتصاديا .

فرأس المال يطلب الحرية حتى يستطيع أن يغامر فى الاسواق مطمئنا الى تشجيع الحكومة التى زكته .. ورأس المال يطلب ألا تصدر قوانين المال ارتجالا ومباغتة فتؤدى الى تأثير عكسى لا يستطاع اجتنابه .

والحكومة المصرية اليوم بصدد استصدار تشريعات جديدة للشركات وقد اذيعت صيغتها اخيرا ، والقصد من هذه التشريعات تشجيع رؤوس الاموال الجديدة على الاشتراك عمليا فى أعمال الانتاج ، سواء كانت أموالا اجنبية او اموالا محلية . ومع أن الطابع العام لهذه التشريعات الجديدة يميل الى السماحة اكثر مما يميل الى التزمت ، فأن النصيحة التى لا نجد معدى عن توجيهها الى الحكومة هى أن تيسر ما استطاعت الى ذلك سبيلا ، وأن تنأى عن التعسير ما كان ذلك ممكنا .

فالاعمال التجارية جميعا تقوم على عنصر الثقة . ومتى وثقت الحكومة فى نشاط تجارى وجب أن تمنحه جميع وسائل التيسير حتى يتاح له أن يثمر الثمرات المرجوة والا بقى الاقتصاد كليلا ، وظل رأس المال فى ذبذبة التردد



البعثات التجارية الى الخارج

من خيرة المشروعات التى يبحثها المسئولون الآن ، مشروع ايفاد بعثات تجارية الى الخارج تمثل الحكومة ورجال الاعمال لتعرف دول العالم امكانيات مصر فى مجالات التجارة والاقتصاد ، ولتفتح أسواقا جديدة للمنتجات المصرية فى الخارج ، ولتستحث الماليين من الاجانب على أن يتجهوا بأموالهم ونشاطهم الى مصر

وفى اعتقادنا أن مهمة هذه البعثات ستظل محدودة مالم يعمل المسئولون على تخفيف القيود الحالية المفروضة على الاصدار والاستيراد والسفر والتفتيش الجمركى ومراقبة الاجانب وغير ذلك مما يثبط الهمة ويفل العزيمة . وما دامت هذه القيود قائمة ، سيبقى كل أمل فى نجاح هذه البعثات فى مهمتها أملا مطبوعا بطابع الحذر الشديد .

وقد طالما شكا رجال الاعمال الاجانب من أنهم حينما يقابلون الوزير المسئول أو المدير المسئول ، يجدون منه كل ترحيب وحفاوة وتقدير .. ولكن اذا كتب عليهم أن يتصلوا بصغار الموظفين لتنفيذ أوامر الوزير او المدير ، ذاقوا من العناء مره ، وتحملوا من النصب والاعياء أشده

خذ مثلا الحصول على تأشيرة خروج من مصر الى الخارج . لقد صدرت تعليمات مشددة الى موظفى مصلحة الجوازات والجنسية الا يسلموا جواز السفر الا الى صاحبه يدا بيد ، وأن يرفضوا تسليمه الى من ينوب عنه . ومعنى ذلك ان رجل الاعمال ، الذى تشغل اعباؤه كل وقته يتحتم عليه أن يقف من الصباح الى الظهر فى طابور تمتد وتمتد ، حتى يؤشر له على جواز السفر ويتسلمه بيده بعد أن يحقق الموظف من شخصيته . هذا أمر غير معقول ، وليس له مثيل فى أى بلد من بلاد العالم .

مثل هذه العقبات ــ التى قد تكون صغيرة تافهة ــ تثبط الهمة وتقتل الحافز ، والاعمال التجارية جميعا تعتمد فى المقام الاول على الهمة والحافز .

فاذا أردنا نجاحا لهذه البعثات التجارية ، وجب أن نبادر الى الغاء القيود ، أو حتى تخفيفها توطئة لالغائها ، حتى تأخذ الاعمال التجارية مجراها المعتاد ولا تتحكم فيها الا النواميس الطبيعية للاقتصاد .

سمعة رجال الاعمال والمنشآت

من البديهيات التى لا تحتاج الى اثبات أن رأس المال الاول لرجال الاعمال وللمنشآت الصناعية والتجارية هو السمعة ، وهو رأس مال عزيز تنفق السنوات الطوال فى تكوينه وتدعيمه واذاعة أمره ، وتتحمل فى سبيل ذلك التضحيات الجسام . ولو خيرت دار من دور المتاجرة فى أن تختار بين سمعتها وبين التنازل عن جزء كبير من رأس مالها لآثرت أن تضحى بالمال فى سبيل أن تحرص على هذه السمعة العالية .

فالسمعة اذن قدسية يجب الحرص عليها والمبالغة فى حمايتها حتى لاتنهار المؤسسة انهيارا تعجز عن القيام بعده ، ولابد من توخى أشد الحذر فى الحديث عن منشأة من المنشآت خشية أن تصاب بكارثة فى سمعتها أدهى وأنكى من كارثة تلحق بأعمالها التجارية .

ولكن مابالنا نجد مجانبة لهذا المبدأ ، وما بالنا نرى عبثا بسمعة المنشآت القائمة لمجرد وجود اشتباه أو لان مغرضا حقودا ارسل خطابا مغفلا من الامضاء رمى فيه شركة أو رجلا من رجال الاعمال بتهمة لاتزيد على كونها وشاية حقيرة .

وليس لاحد أن يطعن فى حق سلطات الاتهام فى أن تشك وترتاب وان تأخذ بالشبهات ، ولكن ذلك يجب ان يكون فى أضيق الحدود لانه يمس السمعة ويلحق بها ضررا شديدا ، لاتمحوه حتى أحكام البراءة اذا صدرت ..

ومن أسف أن القانون المصرى لايعترف بحق المقاضاة فى مثل هذه الحالات ردا للشرف وللسمعة ، والنتيجة المنطقية أن يدفع رجل الاعمال أو المنشأة التجارية ثمن هذه الوشاية من الامجاد التى بنيت فى سنوات طويلة .

الضريبة على المصريين فى الخارج

كثيرون من المصريين ، الذين لا يزالون يحتفظون بجنسيتهم المصرية يعيشون فى الخارج معيشة شبه دائمة ويعملون فى البلدان الاجنبية التى يقيمون فيها ويكسبون من هذه الاعمال ، ويؤدون ضرائب عنها الحكومات الاجنبية التى يستظلون بقوانينها ..

فهل يحق للحكومة المصرية أن تطالب أولئك المصريين بأن يؤدوا لها ضرائب على دخلهم ، باعتبارهم مصريين يعملون ويكسبون ويتعين عليهم أن يؤدوا ضريبة الوطن ؟

لقد أثير هذا الامر عندما عادت الى مصر أخيرا سيدة مصرية أقامت فى الولايات المتحدة زمنا عملت فيه وكسبت ودفعت للحكومة الامريكية ضريبة الدخل عن كسبها ، فلما جاءت الى مصر ، طالبها رجال الضرائب بأداء الضريبة المستحقة عن هذا الدخل الذى قدروه تقديرا جزافيا لتعذر تقديره تقديرا مضبوطا .

ولا تزال القضية التى تطورت عن هذا النزاع معروضة على القضاء تنتظر أن يفصل فيها ولا ريب فى أن الحكم الذى يصدر فى هذه القضية يؤثر فى مصريين كثيرين يعيشون فى الخارج ويعملون فى الطب أو فى الصناعة أو فى الهندسة أو فى الزراعة أو فى المحاماة ولا يؤدون الضريبة الا الى الحكومة التى يعيشون فى أراضيها

والذى نراه ، أن الضريبة تؤدى عن فائدة يجنيها دافعها من الحكومة فى سبيل اضطلاعه بعمله وربحه من هذا العمل . فاذا انتفت هذه الفائدة لم يعد هناك وجه لمطالبته باداء ضريبة ، بالغة ما بلغت نسبتها . .

نمو انتـــاج الزيت فى الشرق الاوســـط

زيادة حصـــيلة الحكومات من شركات الزيت

بلغ أنتاج البترول فى العالم خلال النصف الاول من العام الحالى بحسب الارقام التى نشرت أخيرا ٣١٩ر٧٧٣ الف طن (بما فى ذلك روسيا وأوروبا الشرقية والصين) وذلك مقـابل ٣٠١ر٢٢٢ ألف طن فى النصف الاول و ٣١٥ر٣٨٩ الفا فى النصف الثـانى من عام ١٩٥٢ ، أما انتاج الشـرق الاوسط فقد بلغ ٥٨ر٩١٦ ألف طن فى النصف الاول من عام ١٩٥٣ مقابل ٥١ر٢٨٧ الفـا و ٥٤ر٢٢٩ ألفـا فى النصفين الاول والثانى من عام ١٩٥٢ على التــوالى ، وبذلك زاد نصيب الشرق الاوسط فى الانتاج الكلى من ١٧٪ فى النصف الاول من عام ١٩٥٢ الى ١٧ر٢٪ فى النصف الثانى ، ثم الى ١٨ر٤٪ فى النصف الاول من العـام الحالى ، وترجع معظم الزيادة فى أنتاج الشرق الاوسط الى التوسع فى أنتاج العراق بعد فتح خط انابيب «كركوك - بانياس» الذى يبلغ طـوله ٥٥٥ ميلا وقطر أنابيبـه ٣٠ بوصـة فى المتوسط ، فقـد قفز الى ١٣ر٥١٠ آلاف طن فى النصف الاول من عـام ١٩٥٣ مقابل ٧ر٥٧١ الفا فى الفترة المماثلة من عام ١٩٥٢

ومن الظواهر الجديرة بالتسجيل أن أنتاج الكويت تجاوز أنتاج المملكة العربية السعودية لاول مـرة فبلغ ٢٠ر٧ مليـون طن فى النصف الاول من هذا العام وبذلك احتلت المـركز الرابع بين دول العالم بعد الولايات المتحدة وفنزويلا وروسيا

كذلك بلغ أنتاج قطــر فى نصف العام نحو مليونى طن على الرغم من أنها لم تبدأ الانتاج الا فى عام ١٩٥٠

وهكذا سجل أنتاج الشرق الاوسط زيادة نسبية وزيادة مطلقة عما كان عليه فى عام ١٩٥٠ قبل أن يتوقف أنتاج ايران الضخم ، فلم تتأثر بتوقفه أسواق العـالم كثيرا فيمــا يتعلق بالبترول الخام ، أما من ناحية المنتجات البترولية المكررة فقد كان لتـوقف معامل عبادان التى تبلغ طاقتها الانتاجية ٥٠٠ر٠٠٠ برميل يوميا وتعتبـر أضخم معـامل التكرير فى العـالم آثاره المباشرة سواء على أسواق غرب أوروبا أو الشـرق الاقصى ، ولكن التوسع الكبير فى صناعة التكرير فى دول غرب أوروبا جعلها تبلغ حـد الاكتفاء الذاتى . أما فى الشرق فقد نشطت الشركات فى أنشاء معامـل تكرير ضخمة فى عدن والهند واستراليا وينتظر أن تنتهى منها فى آخر عام ١٩٥٤ ، وهذا الى جانب معامل التكرير الاخـــرى فى بلاد الشرق الاوسط ، وأهمها معمل شركة « ارامكو » فى رأس تنوره بالمملكة العربية السعودية ومعمل تكرير البحرين وتبلغ طـاقة كل منهما الانتاجية ٢٠٠ر٠٠٠ برميل يوميـا .

ويبين الجدول التالى أنتاج البترول فى دول الشرق الاوسط فى النصف الاول من عام ١٩٥٣ مقارنا بأرقام نصف عام ١٩٥٢ وقد أوردنا بالجدول أرقام الانتاج فى الولايات المتحـدة وفنزويلا وروسيا للمقارنة

(بآلاف الاطنان)

	يناير/يونيه	يوليه/ديسمبر	يناير/يونيـه
	١٩٥٢	١٩٥٢	١٩٥٣
المملكة العربية السعودية	٢٠ر٩٥٨	١٩ر٥٥١	٢٠ر٢٠٥
الـكويت	١٨ر٥٤٣	١٩ر٠٩٤	٢٠ر٧٠٠
العـــراق	٧ر٥٧١	١١ر٢٧٢	١٣ر٥١٠
قطـــر	١ر٥٣٤	١ر٧٦٣	١ر٩٤٧
مصر	١ر١٨٠	١ر١٧٠	١ر٢٠٠
البحـــرين	٧٥٠	٧٦٠	٧٥٠
ايران	٧٤١	٦٠٧	٦٠٠
تركيـــا	١٠	١٢	١٤
مجموع الشرق الاوسط	٥١ر٢٨٧	٥٤ر٢٢٩	٥٨ر٩١٦
الولايات المتحدة	١٤٩ر٩٧٤	١٥٩ر٠٠٤	١٥٨ر٢٠٠
فنـزويلا	٤٧ر٩٧١	٤٦ر٦٥٥	٤٦ر٠٠٠
روســيا	٢٣ر١٠٠	٢٤ر٤٠٠	٢٥ر٧٠٠

هذا ، وتلعب أتاوات البترول التى تحصل عليها حكومات الدول العربية دورا كبيرا فى اقتصـاديات كثير من هذه الدول فضلا عما يعود عليها من نفقات شركات البترول فى أراضيها . فالعراق مثلا يستمد حوالى ٢٥٪ من دخله الاهلى الآن من البترول بينما تستمد المملكة العربية السعودية منه نصف دخلها ، وتصل هذه النسـبة الى مايزيد عن ثلاثة أرباع الدخل فى بعض امارات الخليج الفارسى ، وتبلغ أقصاها فى الكويت .

ويبين الجدول الآتى قيمة الاتاوات التى دفعتها شركات البترول لبعض الدول العربية فى السنوات الثـلاث الماضية مقدرة بملايين الدولارات :

	المملكة العربية السعودية	الكويت	العراق	البحرين	قطـر
١٩٥٠	١١٢ر٠	١٢ر٤	١٤ر٨	٣ر٣	١ر٠
١٩٥١	١٥٥ر٠	٣٠ر٠	٣٨ر٥	٣ر٨	٣ر٨
١٩٥٢	١٧٠ر٠	١٣٩ر٠	١١٠ر٠	٦ر٣	٩ر٠

فى السياسة الاقتصادية

الالتزامات المالية للدول بعد الحروب العالمية

المساعدات الأمريكية المختلفة أحدثت عجزاً مطرداً فى ميزانيتها . حماقة سياسة الإسراف فى التأهب لحرب جديدة

لعل أخطر حقيقة خرجت بها الدول الظافرة فى الحرب العالمية الثانية من أتون هذه المعركة ، هى ان الدولة الغانمة تتحمل من الغنم أقل القليل وتتحمل من الغرم القدر الموفور ، ذلك لان الفوز في الحروب لم يعد معناه الظفر بأسلاب وغنائم وكنوز من الذهب وتعويضات من بدر المال، بل صار معناه احتمال كثير من الاعباء والالتزامات المالية التى تنوء بها عادة أقوى الميزات وأكثرها اتزانا ورسوخ قدم

فبعد الحرب العالمية الثانية وجدت دول الغرب أن كسب الحرب لايعنى ترك الدول المقهورة فى حالة من الخراب المقيم ، وترك القارة الاوربية تنعى بأطلالها حضارة كانت مزهرة ، وترسف فى هوة من الفاقة والحرمان والمرض ، بل يعنى ان تتحمل الدول الظافرة أعباء اقالة عثرة الدول المهيضة الجناح حتى تقوى على أن تعود سيرتها الاولى من الناحية الاقتصادية . وليس أخطر على سلام العالم وأمنه من جوع يفرى البطون ، وعرى ينهش ببرده الاجسام ، ومرض يفشو فيغتال الارواح اغتيالا .

لذلك ألفى حلفاء الغرب أنفسهم مكرهين على التخلى عن فكرة ((التعويضات الحربية)) وتحتم عليهم أن يضعوا برامج لاغاثة أوربا تستنفد من خزائنهم الملايين والملايين .

ولما كانت أمريكا دولة ذات ثراء لم تكد الحرب تؤثر فيه ، ولما كانت مواردها بمنجاة من آثار الحرب الاخيرة فقد وقعت عليها تبعة اغاثة دول العالم بشتى أنواع المساعدات وأولها المساعدات المالية التى قدمت تحت اسم « مشروع مارشال » ثم تبدلت أسماؤها بعد ذلك وفقا لتبدل السياسة الخارجية الامريكية .

والحكومة الامريكية لاتستطيع أن تلتزم ماليا الا لمدة سنة واحدة ، والكنغرس يرفض أن يخول الحكومة حق احتمال تبعات مالية تمتد الى أكثر من سنة مالية واحدة . ولهذا كان رؤساء الولايات المتحدة الذين تعاقبوا فى الحكم يجدون مشقة فى اقناع أعضاء الكنغرس ممثلى دافع الضرائب الامريكى بأن تتحمل الخزانة الامريكية اعباء اغاثة أوربا ، تلك الاعباء التى أخذت تتسع حتى كادت تشمل العالم بأسره .

وكانت أمريكا أول الامر تحتم ألا تنفق المساعدات الا للدول التى وقفت فى جانب الحلفاء فى الحرب العالمية الثانية . ولكنها فطنت الى أن ذلك معناه ترك ألمانيا وايطاليا واليابان فى حالة من الخصاصة الاقتصادية لايقتصر أثرها عليها وحدها بل يشمل البلاد التى كانت تعتمد فى تجارتها وصناعتها على هذه الدول المحورية السابقة . ومن ثم ارتضت أمريكا ان تقوم مع دول الغرب بأعباء احتلال المانيا وتعميرها وانعاش ايطاليا واليابان ، تلك الاعباء التى لاتزال تحملها على الرغم من أن احتلال اليابان قد انتهى واستبدل بمعاهدة أبرمت بين حكومتى أمريكا واليابان وعلى الرغم من أن احتلال المانيا انتهى باستثناء العاصمة برلين المتنازع عليها بين روسيا من ناحية ودول الغرب من ناحية ، وباستثناء الشطر الشرقى من ألمانيا الذى يسيطر عليه السوفييت . أما ايطاليا فكانت أسبق دول المحور الى استرداد منزلتها السياسية السابقة ، وسرعان ماغفر لها الحلفاء اثم مااقترفت فى أثناء الحرب

بدأت أمريكا عونها الخارجى بمشروع مارشال لانعاش أوربا وتعميرها . وأخذت بعد ذلك تعقد اتفاقات ثنائية مع دول أوربا وبعض دول الشرقين الاوسط والاقصى لتقديم مساعدات متبادلة كما حدث فى اتفاقات أمريكا مع تركيا واليونان والفيليبين وبريطانيا ، ثم تبينت أمريكا حاجة الدول الاوربية الى التزود بالسلاح بعد استشراء الخطر الشيوعى ، فابتدعت نظام المساعدات العسكرية الذى بمقتضاه منحت معظم دول أوربا ألوانا شتى من الاسلحة الامريكية واستثنيت بعض البلدان الآخذة بنظام الفرد (الدكتاتورية) كأسبانيا ويوغسلافيا ، ولكن سرعان مارفع هذا الاستثناء وشملت المساعدات هاتين الدولتين

وابتدعت الولايات المتحدة نظام تقديم العون الفنى واختارت لذلك اسم « النقطة الرابعة من برنامج الرئيس ترومان » . وبمقتضى هذا النظام تقدم الحكومة الامريكية للدول المتخلفة عن ركب الحضارة عونا يتمثل فى المشورة الفنية والدراية العملية حتى تستطيع هذه الدول ان تنهض من كبوتها وتسير مع ركب الحضارة . واشترط فى تقديم العون الفنى أن تكون الدول المنتفعة به على استعداد لأن تقف مع الدول الديمقراطية وأن تدبر للشيوعية . فكان طبيعيا ان تعد روسيا « النقطة الرابعة» عملا عدوانيا موجها اليها ، وكان غير مستغرب أن يردد الراديو السوفيتى فى كل يوم أن برنامج العون الفنى برنامج استعمارى يراد به غزو العالم بالدولار الامريكى

والواقع أن أمريكا تطلعت من وراء تقديم هذه المساعدات بجميع أنواعها الى هدف واحد هو مكافحة الشيوعية وعدم تمكينها من استغلال حالة البؤس والتأخر فى بعض مناطق الحساسية فى العالم للانتشار واحداث ثغرات فى برامج الدفاع العالمية

وبانتهاء حرب فلسطين احتملت أمريكا شطرا كبيرا من الاعباء المالية التى اقتضتها اعمال اسكان اللاجئين وتوطينهم ، وان كانت هذه الاموال قد لقيت نفورا من العرب لاتهامهم الولايات المتحدة بتدبير مذبحة فلسطين وتشريد أهلها على صورة لم يعرف التاريخ لها مثيلا .

كما أن أمريكا احتملت جزءا كبيرا من أموال اغاثة كوريا فى أثناء الحرب الكورية التى دامت ثلاث سنين أو

نحوها ، وهى اليوم تتصدر الدعوة الى مشروع لتعمير كوريا يستوعب ملايين وملايين من دولارات أمريكا وغيرها من الدول المنضوية تحت لواء الامم المتحدة

هذا الوصف المجمل يدل بلا ريب على حماقة السياسات العليا التى صارت مصائر العالم بين يديها ، فلا تكاد هذه السياسات العليا ومفاتيحها فى واشنطن وموسكو ولندن وباريس وكانت من قبل فى برلين وروما وطوكيو وبكين - تعلن الحرب طمعا فى فوز سياسى ، ولا تكاد تحشد الموارد من المال والرجال والعتاد الى أتون هذه الحرب حتى تفطن الى حماقة ما اجترحت وتحاول أن تضمد الجراح بما ترصده من مال ورجال وموارد . ولا تكاد هذه الدول تنتفض باسترداد عافيتها الاقتصادية حتى تنفر من جديد الى الحرب ، تنتضى السلاح وتحشد الجند وتنفق على الابواب العسكرية مايستوعب من خمسين الى ثمانين فى المئة من ميزانية الدولة ، وينقلب الامر الى سباق على التسلح ثم سباق فى ميدان الحرب الباردة ، ثم سباق فى سعير الحرب الساخنة ، فما تكاد الدورة تتم ، حتى تسارع الدول الى حشد الموارد والقوى لاصلاح ما أفسدته آثار الحروب

ومعنى ذلك أن القوى البشرية والقوى المادية توجه الى أبواب الفناء والافناء أكثر مما توجه الى أبواب التعمير والانشاء . وكان حريا بهيئة الامم ان تنشىء فى العالم روحا جديدة من التعاون بدل روح البغضاء والتشاحن ، ولكن الذى حدث هو عكس ذلك ، اذ أخذت حرب الكلام تستغل منبر الامم المتحدة ، فتنشأ منازعات على حق الفيتو وهل يطلق أو يقيد ، وعلى حرب الجراثيم وهل أعلنتها أمريكا فى كوريا فعلا كما يزعم السوفييت أو أنها أعلنتها فى مخيلة الروس كما يزعم الامريكيون .. الخ ذلك من المناقشات البيزنطية التى لاتسفر الا عن زيادة التباغض والتحاسد بين الدول الكبيرة .

ولكن الى أى مدى تستطيع ميزانيات الدول ان تضطلع بتبعات الحروب وتبعات التعمير الذى يجىء فى أعقاب الحروب ؟

ان الميزانية البريطانية اضطربت فى خلال الحرب العالمية الاخيرة ومابعدها حتى اضطرت الى أن تنال هبات ونفحات من دول الكومنولث كاستراليا ونيوزيلندا وكندا . وحتى اضطرت الى مجاهرة الولايات المتحدة بعجزها التام عن تسديد حساب الاعارة والتأجير والديون الاخرى التى اقترضتها حكومة لندن من حكومة واشنطن . بل ان بريطانيا تورطت فى ديون استرلينية كثيرة لم تسددها حتى اليوم ، فصارت مدينة للأردن ومصر واسرائيل والعراق وباكستان والهند . ومع كل هذا فبريطانيا لاتزال تحمل ميزانيتها عبء تقديم مساعدة مالية سنوية لشرق الاردن تدرجت صعودا حتى بلغت نحو عشرة ملايين جنيه ، وهى كذلك قد أخذت على عاتقها أن تسدد العجز فى ميزانية ليبيا السنوية فتؤدى لها حوالى أربعة ملايين جنيه تستمتع فى مقابلها بالقواعد العسكرية وبحقوق استثمار موارد ليبيا الطبيعية

أما فرنسا فمنذ انتهت الحرب وهى فى كرب اقتصادى أحنق الموظفين وسائر الطوائف فسارعت الى الاضراب والاحتجاج والتظاهر ، وكانت وزارات فرنسا - ولا تزال - تتساقط كأوراق الخريف بسبب أزمة الميزانية التى تتجدد فى كل عام ، والتى تحار الحكومة فى موازنتها . ومع ذلك فان فرنسا تصر على أن تتحمل ميزانيتها أعباء الاحتلال فى شمال افريقيا وأعباء الحرب فى الهند الصينية وفيتنام وكمبوديا وأعباء امبراطوريتها التى صارت بعد انحلال الامبراطورية البريطانية ، أكبر امبراطورية فى العالم اليوم

أما الولايات المتحدة ، فانها قد خرجت على مألوف عادتها فى تاريخها بعجز ظل فى السنوات التى تلت الحرب يتزايد ويتضخم بتزايد الاعباء المالية والعسكرية ، حتى سرت أخيرا موجة بين الشعب الامريكى تطالب بتخفيف التزامات أمريكا فى الخارج لأن دافع الضرائب لم يعد فى مقدوره أن يحتمل مزيدا من العنت والارهاق

وأما روسيا ، فقد أذاع مالنكوف أخيرا أرقام ميزانيتها للسنة المالية الجديدة فوضح منها أن الاعباء العسكرية المحلية تستوعب أكثر من نصف الميزانية ، وان كانت أرقام الميزانية تدل على توازن الدخل مع الخرج .

والسؤال الذى يتردد على الشفاه هو : هل تقوى هذه الميزانيات المختلة - أو التى تم بالكاد توازنها - على احتمال عبء حرب جديدة تسفر عن خلل اقتصادى يكاد يكون خرابا ، لاسيما والقنبلة الايدروجينية بالمرصاد ، وقد أعلن مالنكوف انتاج روسيا لها فجاء هذا الاعلان صدمة غير منتظرة لدول الغرب ؟

ربما . .

ولكن جنون الحرب وعته الحرب اذا استوليا على زعماء العالم ، جعلاهم ينساقون الى الآتون فى غير تفكير فى العواقب وفى غير تبصر بعبر الماضى

وديع فلسطين

السياسة المالية للدكتور العمري في الميزان

أيهما أجدى : الموازنة الاجتماعية والاقتصادية أو الموازنة الحسابية

رفع سعر السكر معناه فرض ضريبة قدرها ٢٨ر٦ ٪

خفض وزن الرغيف وتأثيره في الطبقات الفقيرة .

حللنا فى مقالنا السابق المبادىء التى استند اليها وزير المالية فى عدم فرض ضرائب جديدة وسنحلل فى هذا المقال القيمة الاقتصادية والاجتماعية للوسائل التى اتبعها فى الموازنة ونحن نتفق تماما مع الوزير على ان الميزانية تتفاعل مع الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، تؤثر فيهما وتتأثر بهما .

آثر الوزير بدل فرض الضرائب الاخذ بسياسة التقشف ، أو بمعنى آخر ضغط الاستهلاك عن طريق رفع أسعار السكر واللبن ومستخرجاتها ، وخفض وزن الرغيف وخفض اعانة الغلاء وعلاوات الموظفين .

فرفع سعر السكر بمقدار قرشين للاقة معناه فرض ضريبة قدرها ٢٨ر٦ ٪ وخفض وزن الرغيف بمقدار أربعة دراهم بجعله ٥٠ درهما بدلا من ٥٤ أو ما يتعادل مع فرض ضريبة قدرها ١٠ ٪ هذا بالاضافة الى الاجراء السابق اتخاذه فى ١٩٥٣/٢/٧ وزيدت بموجبه نسبة الردة الناعمة فى الرغيف وأصبحت نسبة المواد المستخلصة ٦ر٧ ٪ بعد أن كانت ٤ر١٣ ٪ وخفض وزن الرغيف فى نفس الوقت من ٥٩ درهما فى القاهرة الى ٥٤ درهما أى نسبة الزيادة الفعلية فى ثمن الرغيف منذ فبراير حتى الآن قد بلغت ٥ر٢١ ٪ ويقدر الوزير ان ما ينتظر تحصيله من فرق سعر السكر بمقدار ٤ ملايين جنيه وما يوفره من الخبز ٣ ملايين جنيه بالاضافة الى الثلاثة الملايين التى سبق له توفيرها

والحكمة الاقتصادية المختفية وراء هذا الاجراء هى أن مرونة الطلب على السكر والخبز ضئيلة جدا ، الامر الذى يضمن معه الوزير أن العبء سيقع كله على المستهلك لانه لن يقوى على خفض استهلاكه بنسبة الارتفاع الجديد فى الاسعار .

وقد ذكر الوزير انه قد اختار السكر دون غيره من المواد كمورد للضريبة « لان نسبة استهلاكه بين القادرين اكبر منها بين غير القادرين » وهذا ما لايمكن قبوله ، فالقياس لا يكون على أساس كمية المستهلك وانما النسبة المنفقة من الدخل فى شراء السلعة . واذا رجعنا الى الارقام الانجليزية قبل الحرب كمثل يهدينا السبيل نجد أنه فى الوقت الذى يزيد فيه استهلاك الفرد من السكر بمقدار ٢٧ ٪ يزيد دخله بمقدار ٥٠٠ ضعف ، وان الجزء المنفق من الدخل على السكر يثبت بعد حد معين . فالجسم فى حاجة الى كمية ضرورية من السكر أما ان يحصل عليها عن طريق السكر نفسه او عن طريق الفواكه او الخبز او غيرها من المواد التى تتحول فى الجسم الى سكر . والغنى ليس فى حاجة ملحة الى السكر نفسه لانه يحصل على كميات كبيرة منه من مصادره الاخرى ، أما الفقير فأن قدرته الشرائية على استهلاك الفواكه ضعيفة ، وكمية السكر التى يمكنه الحصول عليها من الخبز ضئيلة نسبيا فرفع سعر السكر اذن ان هو فى الواقع الا ضريبة تنازلية يزداد عبئها كلما قل دخل الفرد وزاد عدد أفراد أسرته . وأصحاب الذوق الارستقراطى وحده ، والذين يجهلون حاجات الجسم الغذائية هم الذين يتصورون خطأ أن السكر مادة كمالية ، وليس من الغريب اذن ألا نجد أثرا لضريبة مفروضة على السكر الا بين الشعوب المتاخرة اقتصاديا أو اجتماعيا أو سياسيا ، وليس من الغريب ايضا ان نجد دولة كبريطانيا قد تحولت من دولة تفرض رسوما على السكر الى دولة تمنح اعانة لخفض سعره ، حتى أن سعره فيها ، وهى الدولة التى لاتنتج منه الا القليل وتستورد منه الكثير يبلغ نصف سعره فى مصر الدولة التى تنتج أغلب حاجتها منه . لقد كنا نتصور أن الحكومة تشجع على استيراد السكر وبهذا تحد من تعسف محتكرى هذه السلعة الرئيسية لغذاء الشعب ، ولكن الخوف ماثل من أن تؤدى هذه الضريبة الى نتائج بعيدة المدى للمقدرة الشرائية وللصحة العامة ولا سيما فى هذا الوقت الذى تجمدت فيه أجور الطبقات العمالية ان لم تكن تتجه نحو الانخفاض

وحتى لو سايرنا السيد الوزير فى قوله ان السكر مادة كمالية ، فما القول بالنسبة للخبز ؟ الاجابة على هذا يرى الوزير أن منطق العقل كان يقتضى أن ذلك المبلغ الذى تحملته الخزانة فى التسع السنوات الاخيرة كان يمكن ان يوجه الى مشروعات انتاجية ، ويتصور الآثار الاقتصادية البعيدة المدى التى كان يمكن أن تحدث لو أنفق ٩٠ مليونا من الجنيهات فى ذلك ، وهذا رأى ولا شك جرىء ، وان كان قد تأخر تسع سنوات حتى رأى الحياة ، واذا كان السيد الوزير يؤمن به حقا فلم لم يلغ اعانة الخبز بأكملها اذن لوفر بذلك ٣ر٦ مليون جنيه هذا العام ، وهو مبلغ يتعادل مع المنتظر انفاقه على مشاريع التوسع الزراعى والرى والصرف ، وهو لن يقوى على ان يفعل ذلك حتى لو شاء لانه يدرك تماما مايكون لذلك من آثار اقتصادية واجتماعية بل وسياسية بعيدة المدى ، ومسألة أخرى هى أن الانتاج لذاته ليس هو الاساس فى المجتمع وهو ليس الشغل الشاغل للحكومات ، قديمها أو حديثها .

واذا كانت الحكومة قد خصصت مبلغا لخفض تكاليف المعيشة فهى فى الواقع لم تفعل أكثر من أخذ قسط من ذوى المركز الممتاز فى المجتمع والذين استفادوا من ظروف الحرب ومابعدها عن طريق الضرائب والرسوم واعادة ذلك الجزء الى المستهلكين الذين لم يستفيدوا من تلك الظروف ولم تتحسن مراكزهم المادية أو ترتفع اجورهم بما يتناسب مع ارتفاع الاسعار .

والدولة التى قامت بهذا الاجراء هى نفسها التى اخذت من الافراد ثلاثين مليونا من الجنيهات لتحتفظ لمنتجى القطن بمستوى عال من الاسعار ، وهى نفسها التى حملت المستهلك العادى جزءا من الديون العقارية وجزءا من الخسارة التى أصابت منتجى القطن فى فترة الازمة العالمية الماضية ، وهى نفسها التى تعمل على اعفاء بعض ذوى الدخل من الضرائب الآن بالرغم من استفادتهم من مختلف مرافق الدولة (مثل حاملى سندات الدولة) .

ولا يمكننا أن نتفق مع منطق وزير المالية من أنه كان الاجدر انفاق التسعين مليونا من الجنيهات على مشروعات اخرى لان الخبز أهم عنصر لدوام دورة الانتاج التى يحرص عليها سيادته ، ولا يمكن أن نتصور ان الناس قد ازداد أكلهم للخبز على حساب المواد الاخرى نتيجة لخفض الحكومة لسعره ، والمعقول أن يقل استهلاك الافراد للخبز كلما تحسن دخلهم .

كما لايمكن أن نوافق وزير المالية على ان الفائدة من خفض سعر الخبز انما عادت على سكان المدن وحدهم لان ذلك معناه تجاهل عملية الانتاج كلها ، فاغلب سكان المدن من الطبقات العاملة وأى ارتفاع فى أسعار الخبز يؤدى بالتالى الى مطالبتهم برفع الاجور ، الامر الذى يؤدى الى زيادة تكاليف الانتاج الذى يتأثر به الكل حتى سكان الريف .. وخفض سعر الخبز كان خطوة ايجابية لضغط الطبقات العمالية التى لم ترتفع أجورها بنسبة ارتفاع الاسعار . واذا رجعنا الى آخر ارقام رسمية لتكاليف المعيشة وجدنا أنها قد ارتفعت بمقدار ثلاثة أضعاف مع أن مستوى الاجور لم يرتفع بنفس النسبة ، وأبسط مثل على ذلك حالة الشخص المتزوج الذى لايزيد دخله على خمسة جنيهات فأنه تبعا لعلاوة الغلاء التى تمنحها الحكومة لم يحصل على أكثر من ٧٥ ٪ زيادة فى أجره ، ولو كان متزوجا وله ثلاثة أولاد أو اكثر فأن الزيادة لاتتعدى ١٥٠ ٪ أى ان الاول انما يحصل من دخله فعلا على مالايزيد عن ٥٨ر٣ ٪ من المواد التى كان يستهلكها قبل الحرب ، ويحصل الثانى على ٨٣ر٣ ٪ فقط . فلا يمكن بعد ذلك القول انه كان هناك غنم فعلى للعامل لانه يكون النسبة الكبرى من المستفيدين من خفض سعر الخبز .

والقول بأن اعانة خفض الخبز أفادت سكان المدن دون الريف يفتح أمامنا بابا ليس من السهل غلقه ، ويعود بنا الى مناقشة معنى الضريبة والنفقة ودور الدولة فى المجتمع الحديث . وقد نجد سكان المدن بدورهم يتساءلون عما سيعود عليهم من أنشاء السد العالى مثلا ، او سكان الاسكندرية وهم دافعو ضرائب عما يمكن ان يستفيدوه لو أن الحكومة بنت ميناء فى القصير بجزء مما تحصله منهم . أن مهمة الدولة فى المجتمع هى القيام بدور الموازنة الاجتماعية والاقتصادية وكانت اعانة الخبز أدنى مايمكن أن تفعل فى هذا المضمار .

أضف الى ذلك أن الرغيف ولو ان ثمنه واحد فى مختلف مناطق القطر الا ان وزنه يتغير فيزيد فى مديريات القطر التى ينخفض

فيها مستوى الدخل عنه فى البنادر والمحافظات التى يرتفع فيها الدخل

وسار الوزير فى سياسته الانكماشية شوطا أبعد فلم يترك مادة من مواد الاستهلاك الرئيسية للطبقات الشعبية الا رفع سعرها كاللبن بنسبة ١٠٪ والجبن بنسبة ٤ر٤٪ والحلاوة بنسبة ٧ر٧٪ والمكرونة بنسبة ٣ر١٣٪ ونسبة استهلاك المادة الاخيرة تزايد كنتيجة طبيعية لشح الارز

قد يمر البعض على زيادة سعر اللبن مر الكرام ظنا منه أن اللبن من المواد الغذائية اللازمة للطبقات المتوسطة والعليا ، والواقع أن الامر ليس كذلك تماما لانه بالرغم من انخفاض مستوى الدخل تقدر الكمية التى تستهلكها الاسرة العادية المكونة من ستة أفراد تبعا للرقم القياسى لتكاليف المعيشة بثلاثين رطلا فى الشهر ، وكنا ننتظر بدلا من رفع سعر اللبن فيقل استهلاكه أن تعمل الحكومة على خفض سعره مقتفية بذلك أثر البلاد الناضجة التى أدركت ان زيادة استهلاك اللبن تعفيها من مؤونة مقاومة الكثير من الامراض وقد كانت تفخر حكومة العمال فى بريطانيا بانها خفضت سعره عما هو عليه فى البلاد الزراعية وقد تم ذلك طبعا عن طريق دفع اعانة بلغت نسبتها ٢٠٪ من قيمة الاعانة المدفوعة على المواد الغذائية كلها سنة ١٩٥٠، وبلغ مادفعته الدولة للفرد حوالى ستة قروش فى الشهر ، هذا فى الوقت الذى كانت تجار فيه بريطانيا من سوء الحالة الاقتصادية وتطلب العون من هنا وهناك .

وكانى بالسياسة التى اتبعها الوزير بالنسبة لاسعار المواد لاتخرج عن ان تكون ضريبة رؤوس يشتد عبئها كلما انخفض الدخل وزادت التبعات المادية للفرد

لم يكتف السيد الوزير بكل هذه المقاييس الانكماشية ولكنه أبى الا ان يعمل مبضعه فى اعانة غلاء المعيشة فخفضها ، وفى العلاوات فانقصها . وهذا تناقض فى الواقع فكان يجب أن يلازم خفض علاوة الغلاء خفض الاسعار وليس العكس حتى يحتفظ للافراد بمراكزهم المادية ولا يخفضها وبذلك يزيد من الهوة بين طبقات الدخل المختلفة . والعبء الذى فرضته الميزانية على الموظف عبء مزدوج ، والموظف لاأظنه — كأى مواطن — يمانع فى القيام بالتضحية الواجبة ، ولكن التضحية فى نفس الوقت يجب أن تقسم على افراد المجتمع كل تبعا لقدرته على التحمل

والغريب فى الامر ان بيان وزير المالية قد نشر على الناس فى اليوم التالى لنشر تقرير اللجنة المكونة من بعض موظفى المالية وديوان الموظفين والذى أشار الى أن « ضآلة الانتاج الحكومى مترتبة على ضآلة الاجور » فهل معنى السياسة الجديدة ان وزير المالية يؤمن بعكس ذلك وان انخفاض الاجور يدعو الى زيادة الانتاج ؟

ان وزير المالية يضايقه ان الحكومة تدفع ٩٤ مليون جنيه سنويا لموظفيها وبما قدره ٤٥٪ من الميزانية ، قد يبدو المبلغ ضخما ولكن المبلغ وحده ليس كافيا لادراك سر المشكلة التى طال فيها الجدل . فمرتب الموظف — كما ليس هناك داع للتأكيد — اقل فى المتوسط من اجر المشتغلين بالمؤسسات الاهلية الاخرى — وان كان البعض يفضله فلعوامل الضمان والاستقرار اكثر من أى شىء آخر . وكان يحسن بالوزير وهو يرى أن المنفق على الموظفين مبلغ مبالغ فيه ان يذكر لنا كيف توزع المرتبات والمهايا على فئات الادارة والانتاج الحكومى المختلفة . وكان يحسن ان يدلنا على مواطن التبذير لا أن يترك الناس للحدس والتخمين واساءة الظن بموظفى الحكومة الذين كان وزير المالية أحد المفضلين منهم

ان نسبة اجور الموظفين فى مصر حقيقة كبيرة ، ولكن يجب ألا نغفل أن مرافق السكك الحديدية ، والتلغرافات والتليفونات والتعليم والصحة ، تكاد تنحصر فى الدولة وحدها ، الامر الذى لايوجد الا فى القليل من بلاد العالم ومن ناحية اخرى فأن ماينفق على الموظفين لايذهب هباء كما قد يظن أصحاب النظريات المالية ، لانه يعود الى المجتمع فى صورة انفاق على السلع المختلفة ، وهذا الانفاق هو من أهم العوامل التى تساعد على تنشيط الحياة الاقتصادية وخصوصا فى أوقات الانكماش والكساد . وعلى العموم فليس منا من كان يعترض لو أن الحكومة فصلت فى مسألة مهايا الموظفين بشكل حاسم وحددت المرتب على أساس الوظيفة اذا لاراحت الناس واستراحت اما اذا رأت الاستغناء عن بعضهم لسبب او لآخر فهى ملزمة أن تجد لهم موردا للرزق لان هذه اهم وظيفة للدولة فى المجتمع الحديث

ويرى السيد نائب وزير المالية ان الذى دفع الحكومة الى اتخاذ ما اتخذته بشأن علاوة الغلاء « هو أن وزارة المالية رأت ان هذه الزيادة التى منحت فى سنة ١٩٥٠ كانت لتعويض الزيادة فى نفقات المعيشة بمقدار ١١٪ خلال سنة ١٩٥٢ وحدها كما انخفضت اسعار السلع التى لاتدخل فى احتساب الرقم القياسى بنسبة تزيد عن ذلك » (المصرى ١٩٥٣/٧/٢) وواقع الحال خلاف ذلك فمتوسط الرقم القياسى لنفقة المعيشة سنة ١٩٥٠ بلغ ٤ر٢٩٣ وبلغ سنة ١٩٥٢ ٦ر٣١٦ أى بزيادة قدرها ٢ر٢٣٪ (١)

ولعل السيد نائب الوزير كان يقصد الرقم القياسى فى شهر ديسمبر سنة ١٩٥٠ بمقارنته بديسمبر ١٩٥٢ فهو قد نقص فعلا بمقدار ٢ر١٠٪ ، ولست أدرى ماهى السلع التى يذكرها سيادته التى انخفض سعرها ولاتدخل فى حساب هذا الرقم .

ولو رجعنا الى الارقام القياسية لنفقة المعيشة عن المدة يناير — أبريل سنة ١٩٥٠ بمقارنتها بنفس المدة من سنة ١٩٥٣ ، وهو الاقرب للمقارنة نجد أيضا ان الرقم القياسى قد زاد فى المدة الاخيرة عنه فى الاولى بمقدار ٥ر١٢٪ اذا كانت هذه هى الارقام الرسمية للدولة فان حجة وزارة المالية فى خفض علاوة الغلاء حجة لاتستند الى اساس .

وحتى لو استعملنا ارقام هذا العام بمقارنتها بالعام الماضى للتدليل على وجود اتجاه نحو الانخفاض فى نفقة المعيشة ، فكان يجب أن يؤخذ فى الحسبان هل المرتبات فى حدودها المالية زادت عن متوسط الارتفاع فى نفقة المعيشة أم لا ؟ ومن ناحية أخرى كان يجب حساب أثر السياسة التموينية الجديدة فى الرقم القياسى والى أى حد ستؤدى الى ارتفاعه .

وقد ذكر السيد الوزير فى تصريح له أن زيادة اسعار السكر ، وخفض وزن الرغيف لايؤثران فى ميزانية الاسرة (الاهرام ١٩٥٣/٧/٢) واذا لم يقصد سيادته الاسر ذات الدخل المرتفع فلنحاول فيما يلى أن نعطى فكرة عن العبء المادى الذى فرضته الميزانية الجديدة على الاسر المتخذة مصروفاتها أساسا للرقم القياسى لنفقة المعيشة ، هذا مع تصور انهم لم يتأثروا بالضغط النسبى للاعتمادات المخصصة للنفقات الاجتماعية

لناخذ حالة شخص متزوج ومجموع افراد اسرته خمسة حتى نتمشى مع الاسس التى يقوم عليها الرقم القياسى لنفقة المعيشة

	قبل الميزانية		بعدها	
	جنيه	مليم	جنيه	مليم
ماهية أصلية	٧		٧	
علاوة اجتماعية	١		١	
غلاء معيشة	٧		٦	٣٠٠
	١٥		١٤	٣٠٠
استقطاعات تامين وادخار وضرائب ودمغة		٩٧٦		٩٥٥
صافى المرتب	١٤	٠٢٤	١٣	٣٤٥

اذا النقص المترتب على الميزانية يساوى ٦٧٩ مليما

وفيما يلى كمية المواد الغذائية التى تستهلكها الاسرة بالقاهرة والتى تاثرت بالميزانية واسعارها

الثمن

	قبل الميزانية	بعدها
	مـ	مـ
خبز ٧٢ اقة	٥٣٣	٥٧٦
مكرونة ٢ اقة	١٥	١٧
جبن ٢ اقة	٤٦	٤٨
حلاوة ٢ اقة	٢٦	٢٨
سكر ٦ اقة	٤٢	٤٨
لبن ٣٠ رطلا	٦٠	٦٦
	٧٢٢	٧٨٣

أى ان العبء الاضافى نتيجة ارتفاع أسعار المواد السالفة يبلغ ٦١ قرشا فى الشهر

فمجموع العبء الفعلى على رب الاسرة ٢٨٩ مليما و ١ جنيه أى مايتعادل مع نقص فى الدخل قدره ٢ر٩٪ تقريبا وهو نقص حيوى .

والنتيجة المنطقية لذلك . اما ان يقلل المواد الغذائية المستهلكة والتى تلتهم مع الوقود ٩ر٥١٪ من دخله ويكون ذلك على حساب قدرته الانتاجية لان المواد المقدر له استهلاكها لايدخل فيها مواد يسهل الاستغناء عنها ، أو يحاول ان يخفض من المصاريف النثرية والملابس والنقل والتى تأخذ ٣ر٣٠٪ من دخله لانه لايستطيع ان يقلل من مصاريف الايجار

ولكنه اذا حاول ان يحمل الخفض على تلك المصروفات فمعنى ذلك قلة طلبه عليها بنسبة ٤ر٣٠٪ وهذا يؤدى الى كثير من المضايقة التى تؤثر بدورها على قدرته الانتاجية ومن ناحية أخرى فأن قلة طلبه على الملابس ستؤدى الى زيادة الكساد الذى تشكو منه مصانع النسيج .

اما كيف يعمل الفرد مثلا على موازنة ميزانيته فهذا ماسنحس أثره بعد وقت لن يطول والنتيجة التى لامفر منها هى ان الانكماش فى الطلب سيتم وأن وزير المالية لن يخرج من المشكلة التى حاول حلها الا اذا كان انفاقه فى النواحى التى سماها المشروعات الانتاجية والراسمالية وكذلك انفاق ارباب الاعمال وأصحاب رؤوس الاموال يزيد كثيرا عن الانكماش الذى سيحدث . وتحليل مدى كفاية ذلك الحل وسياسة النفقات عامة ستكون موضوعا لمقالنا القادم ...

دكتور عبدالرازق محمد حسن
مدرس الاقتصاد — كلية التجارة
جامعة فؤاد

(١) قدرت الزيادة باعتبار الاساس سنة ١٩٤٨=١٠٠ بمقدار ٩٪ كما يظهر من ص١٨٠ من المذكرة المرفوعة الى مجلس الوزراء عن مشروع الميزانية .

اقتصاديات الشرق الأوسط

الحالة الاقتصادية فى تونس

تنقسم البلاد التونسية من الناحية الاقتصادية الى ثلاث مناطق تختلف عن بعضها البعض اختلافا بينا ، وتمثل كل منطقةمنها مرحلة منمراحل تطور الاقتصاد التونسى • وتتجلى مراحل التطور هذه بوضوح لمن يدخل البلاد من الطريق الساحلى منالجنوب ويتجه شمالا الى العاصمة •

والمنطقة الجنوبية المتاخمة للحدود الليبية تعتبر أكثر المناطق الثلاث تأخرا من الناحيه الاقتصادية • فهنا الصحراء شاسعة ، والامطار قليلة لا تتعدى ١٠٠ ملليمتر فى العام مما لا يكفى لقيام زراعة مستقرة • ويسكن هذه المنطقة قبائل من البدو الرحل يتنقلون مع ماشيتهم من جهة لاخرى سعيا وراء المرعى • والاراضى فىهذه المنطقة أراض قبلية بمعنى أنها ملك للقبيله فى مجموعها ليس لاى فرد من أفرادها حق التصرف فيها ، وانما للكل حق الانتفاع منها والرعى فيها كيفما شاءوا • وحياة البدو حياة قاسية ، اذ كثيرا ما تصاب هذه المنطقة بالجفاف الكامل الذى يهدد السكان وماشيتهم بالهلاك فيتجهون الى الواحات طلبا للماء والقوت ، أو الى الشمال لبيع الماشية قبل أن يقضى عليها الجفاف •

والواحات فى الجنوب قليلةالعدد ، بها بعض الآبار التى تكفى لرى مساحات ضيقة من الاراضى • وقد حاولت الحكومة التونسية معالجة مشكله البدو الرحل حتى لا يزحفون الى الشمال من وقت لآخر مهددين اقتصاديات ذلك الجزء المستقر من البلاد • وقد وفقت الحكومة فى ايجاد حل جزئى للمشكلة ، وذلك بحفر آبار ارتوازية فى المناطق التى يمكن فيها حفر مثل تلك الآبار • وقد تم حفر حوال ٤٠ بئرا ارتوازية فى السنوات الماضيه فى منطقتى «قابس» على الساحل ، و « قبيلى » فى قلب الصحراء التونسية • وقد اثمرت مجهودات الحكومة ثمرات أولية طيبة ففى قبيلى أصلحت الحكومة حوالى ٣٠٠٠ فدان وقسمتها الى مزارع صغيرة مساحة كل منها فدان واحد ، غرست نصفهبنخيل « دجلة » وتركت النصف الآخر لزراعة الخضروات ووزعت هذه المزارع على أهالى تلك المنطقة على أن يسددوا تكاليف حفر البئر الارتوازية فقط • وبعد مضى عشر سنوات من استلام الفلاح للارض تقرر لجنة حكومية ما اذا كان الفلاح قد اعتنى بمزرعته عناية كافية ، وفى هذه الحالة تمنحه الحكومة ملكية المزرعة يتصرف فيها كيفما شاء •

ولمعرفة أثر هذا الاصلاح على مستوى معيشة البدو الذيناستفادوا منه يكفى أن نذكر أن دخل المزرعة الواحدة من التمر فقط يقدر بحوالى ٦٠ جنيها سنويا ، أضف الى هذا أن صاحب المزرعة يستهلك جميع الخضروات التى ينتجها ، ويستمر بطبيعة الحال فى تربية الماشية كما كان يفعل من قبل • الا أنه أصبح فى حالة تسمح له بشراء العلف اللازم لها فلا يضطر الى التنقل مسافات شاسعة عندما يحل الجفاف •

فقوام الطريقة التى اتبعتها حكومة تونس فى علاج مشكلة المنطقة الجنوبية هوتمليك البدوأرضا زراعية تشعرهم بأن لهم مصلحة فىالاستقرار بعد ان مهدت لهم سبل العيش • وهى طريقة تحتاج الى رءوس أموال ضخمة ، والى وقت طويل يبدأ فى التنقيب عن الماء ، ولكن يبدو أنها الطريقة العملية السليمة لمعالجة هذه المشكلة الاقتصادية المستعصيه •

أما المنطقة الوسطى فكانتمشكلتها أيسر حلا ، وذلك لان مستوى الامطار فيها يصل الى حوالى ٢٥٠ ملليمترا مما يسمح باستقرار الزراعة البعلية • وكانت تزرع بالشعير والخضروات وبعض أشجار الزيتون ، وقد وجد المهاجرون الايطاليون والفرنسيون أن هذه المنطقة تلائمزراعةالزيتون ملاءمة خاصة فأقدموا علىغرسه فىمساحات كبيرةفىأوائلهذاالقرن • ولفت نجاح المهاجرين نظر أهلالبلاد الى امكانيات غرس الزيتون فى المنطقة فقام بعضهم فعلا بغرسه فى أراضيهم الخاصة • ولكن وقف فى سبيل انتشار هذه الزراعة أن بالمنطقة مساحات شاسعة ــ خصوصا فى «صفاقس» ــ موقوفةأو « أحباس » كما يسمونها فى هذه البلاد ــ سواء لجهات عامه أو خاصة ، وتؤجر كل عام بالمزايدة • وليس من المعقول ان يقوم المستأجرون بغرسأشجارلا تثمر الا بعد ١٥ سنة • ولتفادى هذه العقبه التجأ من يهمهم الامر الى ابرام عقود « المغارسة » وهى عقود تبرم بين صاحب الارض من جهة وبين من يهمه غرسها بالاشجار من جهة أخرى ، تبيح لهذا الاخير أن يغرس الاشجار ويعنى بها حتى تثمر وعندئذ تقسم ملكية الارض مناصفه بينه وبين صاحبها الاصلى • وقد صدر من الفتاوى ما يبرر تقسيم الاوقاف على هذا النحو على أساس أن من شأنه ان يزيد من قيمتها • وقد عملت الحكومة من جهتها على تشجيع زراعة الزيتون وذلك ببيع أراضى الاوقاف العامة فى منطقة « صفاقس » بالمزاد العلنى وشراء مبان بقيمتها • وقد انتقد البعض مشروعية التصرف فى أراضى الاوقافالاأن النتائجالاقتصادية لهذه السياسة كانت باهرة تبرر بلا شك أى خروج على تقاليد الاوقاف • ففى جيل واحد أصبحت تونس تحتل المكان الثالث بين أمم العالم فى انتاج زيت الزيتون • وزاد عدد أشجار الزيتون من مليونى شجرة تقريبا فى أوائل هذا القرن الى ١٩٫٤ مليون شجرة فى سنة ١٩٥٢ • وهذا فضلا عن الاشجار التى غرست ولم تنتج بعد ويقدر عددها بحوالى المليونين ! ولتقدير المساحة التى شملها هذا التوسع فى غرس الزيتون يكفى أن نذكر ان عدد الاشجار فى الفدان الواحد لا يتعدى ٨ أشجار ويتراوح الدخل الصافى من كل شجرة زيتون منتجة ما بين ٩٠ قرشا و ١٢٥ قرشا فى السنة بحسب مستوى الامطار ومستوى أسعار زيت الزيتون فى العالم •

ويبين احصاء العام الماضى أن ٩١٫٢ ٪ من اشجار الزيتون المنتجة ملك للتونسيين ، والباقى للاجانب ،

مما يدل على أن الزيتون أصبح زراعة وطنية لا أجنبية ·

أما المنطقة الشمالية من البلاد فتتميز بزراعة القمح على نطاق واسع جدا ، اذ يسمح مستوى الامطار بذلك · وتقدر المساحة المزروعة بالحبوب (وأهمها القمح) بحوالى ثلاثة ملايين من الافدنة تنتج حوالى ٥٠٠ر٠٠٠ طن سنويا فى المتوسط · وقد تقدمت وسائل الزراعة فى هذه المنطقة تقدما عظيما فأصبح الزرع والحصد ميكانيكيين · وتوجد بالبلاد حوالى ٨٠٠٠ جرارة ميكانيكية تملك بعضها الجمعيات التعاونية التى تؤجرها للمزارعين الذين لا طاقة لهم بشراء هذه الآلات · ويملك بعض الاغنياء من التونسيين معظم أراضى هذه المنطقة ، ويؤجرونها لفترات تتراوح بين ست سنوات وتسع ·

وتوجد فى هذه المنطقة أيضا غابات شاسعة تقع على سفوح الجبال التى ترتفع فى بعض المناطق الى حوالى ١٠٠٠ متر ، وأهم أشجارها الفلين · وتعتبر تونس أهم البلاد المنتجة للفلين بعد البرتغال · ويقشر الفلين من جزع شجرته مرة كل خمس سنوات وقد بلغ محصوله فى العام الماضى ٥٠٠٠ طن بيعت بحوالى ٣٠٠ر٠٠٠ جنيه · والغابات بطبيعة الحال ملك للدولة ، ويباع محصولها بالمزاد العلنى ·

وتوجد ايضا بساتين الفاكهة والكروم فى هذه المنطقة على نطاق واسع مما يشعر المرء بأنه فى أوروبا لا فى أفريقيا ·

هذه نظرة خاطفة لبعض مظاهر الاقتصاد التونسى ، وهو اقتصاد حيوى وفيه حركة ، يتطور من سنة الى أخرى تطورا ملموسا · ومما يسر العالم العربى بأكمله أن التونسيين أنفسهم يساهمون بأكبر قسط فى ذلك التطور الذى سيؤدى الى رفع المستوى الاقتصادى للبلاد ، ويمكن التونسيين من تحقيق استقلالهم الكامل فى المستقبل القريب ·

التنمية الاقتصادية فى الجزائر

أتمت الجزائر أخيرا مشروع السنوات الاربع الذى كان يهدف الى زيادة الاستثمار والاكثار من السلع الرأسمالية ، وهى الآن بسبيل تنفيذ مشروع أربع سنوات جديد يرمى الى زيادة الدخل الاهلى بنسبة ٣٪ سنويا · ويتضمن المشروع الجديد استثمار ٢٧٨ مليار فرنك فرنسى ، منها ٧٦ر٣ ٪ للتنمية الاقتصادية ، و ٢١ر١ ٪ لتوفير أسباب الرفاهية للجزائريين ، والباقى وقدره ٢ر٦ ٪ للمصاريف الادارية المتعلقة بالمشروع ·

وتعتبر هذه المشاريع محاولة لمسايرة الزيادة السريعة فى السكان ولاسيما فى السنين الاخيرة ، حيث يبلغ معدل الزيادة نحو ٢ ١/٤ ٪ سنويا ، وهى نسبة تؤدى الى مضاعفة السكان فى أقل من أربعين عاما ويقدر سكان الجزائر فى الوقت الحاضر بحوالى ٩ر٢٥١ر٠٠٠ نسمة منهم نحو مليون من الاوروبيين ومن الظواهر البارزة فى مسألة السكان هذه أن أكثر من نصفهم دون العشرين من العمر ·

ولما كانت الزراعة أهم أوجه النشاط الاقتصادى فى الجزائر اذ يشتغل بها نحو ثلاثة أرباع السكان فقد خصص المشروع الجديد ٦٥ر١ مليار فرنك لزراعة الغابات وصيانة التربة والرى والابحاث الزراعية ، وذلك الى جانب ٥٢ر٢ مليارا للتوسع فى انتاج الكهرباء والغاز و ٥٨ مليارا لتحسين الطرق والموانى والسكك الحديدية وغير ذلك من وسائل المواصلات ·

ويتضمن المشروع ايضا تخصيص ٢٤ مليار فرنك لانشاء المدارس و ٢٢ر٥ مليارا لتمويل صناعة البناء فضلا عن ١٢ مليونا للمشروعات الصحيه ·

وينتظر للمشروع الجديد أن يساعد على استقرار الاقتصاد الجزائرى الى جانب ايجاد عمل لفائض السكان فالمعروف ان اقتصاد الجزائر لايزال فى مرحلة النمو والتوسع ، ولاتزال قيمة صادرات الجزائر وأهمها الخمور والخضر والفاكهة والحديد الخام لاتزيد عن ثلثى قيمة وارداتها · وعلى الرغم من أن الجزائر بلاد زراعية قبل كل شىء ، فان مجموع الاراضى الصالحة للزراعه لايزيد عن ٦ مليون هكتار لا تخرج عن نطاق شريط ساحلى يمتد مسافة ٧٠٠ ميل بطول شاطىء البحر الابيض · ويبلغ عدد المزارع الكبرى فى الجزائر ٦٥٣ ألف مزرعة يملك الوطنيون منها ٦٣٠ ألفا ، مساحة الواحدة فى المتوسط ١٥ هكتارا (أى نحو ٣٧ فدانا) ، وهى مساحات تؤدى ميكنة الزراعة فيها الى زيادة الانتاج وتخفيض تكاليفه · ويبلغ عدد الجرارات الآن نحو ١٢ ألفا ينتظر لها أن تصل الى ٢٠ ألفا فى نهاية العام القادم ·

ويمثل الانتاج الصناعى فى الوقت الحاضر نحو ٢٨ ٪ من مجموع الانتاج الاهلى فى الجزائر ، وقد زاد بنسبة الزيادة فى انتاج الكهرباء — التى تعتبر المصدر الرئيسى لقوة المحركة فى الجزائر — أبرز منها فى نواحى الانتاج الصناعى الاخرى ، اذ قفز من ٢٧٧ مليون كيلووات فى ١٩٣٨ الى ٧٠٥ ملايين فى سنة ١٩٥٢ · وقد نشأ كثير من الصناعات بالجزائر بعد نشوب الحرب العالمية الاخيرة يقوم معظمها على الانتاج الزراعى ·

ويعتبر استخراج الحديد من أهم الصناعات فى الجزائر ، ويبلغ المستخراج منه فى عام ١٩٥٢ ٣ر٠٨٥ر٠٠٠ طن ، أى بزيادة ١٠٪ عن العام السابق ·

انتهاء عهد المجاعات فى الهند

صرح الباانديت نهرو أخيرا بأنه يأمل أن تحقق الهند اكتفاء ذاتيا فيما يتعلق بانتاج المواد الغذائية فى العام القادم · ولكن كثيرا من المعقبين يشكون فى امكان تحقيق هذا الحلم الذهبى بمثل هذه السرعة ويرون أنه ربما أمكن تحقيقه عند اتمام تنفيذ مشروع السنوات الخمس الذى يهدف الى زيادة انتاج الحبوب والارز زيادة كبيرة تبلغ غايتها فى عام ١٩٥٥/١٩٥٦ ، ويبرر هؤلاء المعقبون رأيهم بأن انتاج الهند من المواد الغذائية لا يزال دون ما كان عليه قبل الحرب اذا ما قورن بعدد السكان ، وذلك فضلا عن أن حكومة الهند نفسها لم تكن تأمل فى امكان حل مشكلة المواد الغذائية حتى وقت قريب جدا حين ترامت الانباء بقيام مفاوضات بينها وبين روسيا لعقد اتفاقية تسرى لمدة خمس سنوات تتلقى الهند بمقتضاها حوالى مليون طن من الحبوب سنويا من روسيا · أضف الى ذلك أن مندوبى الحكومة الهندية فى الاجتماع الدولى للقمح كانوا يتلهفون على توقيع اتفاقية القمح ·

ولاشك فى أن العالم أجمع يتمنى مع البانديت نهرو ان تتحسن حالة الهند الغذائيه ، حتى لا يعيد التاريخ نفسه وترجع الى الهند عهود المجاعات ذات الذكرى المريرة ·

ميزانية مشروعات تنمية الإنتاج القومي لسنة ١٩٥٣/٥٤

مليون جنيه لمشروع المساكن الشعبية و ٣ مليون للتوسع الزراعي

٢,٦٥٠,٠٠٠ جنيه لاستكمال مشروعات الميكانيكا والكهرباء .

نهجت الحكومة نهجا جديدا فى اعداد ميزانية هذا العام . اذ خصصت ميزانية مستقلة لمشروعات التنمية الزراعية والصناعية ومشروعات التعدين وتوليد القوى الكهربائية وغير ذلك من المشروعات الانتاجية والرأسمالية . وقد روعي الفصل التام بين الميزانية العادية وميزانية المشروعات . كما ان هناك فرقا جوهريا بين الميزانيتين ، فالاعتمادات المفتوحة فى الميزانية العادية والتى لا تصرف فى السنة المالية لاتنقل الى السنوات التالية ، بينما تظل ميزانية المشروعات مستمرة بحيث ينقل الى السنوات المقبلة مالا يصرف فى نفس العام . وبهذا الفصل لن يتسنى استعمال موارد ميزانية المشروعات فى سداد عجز الميزانية العادية .

وقد بلغت جملة الاعتمادات التى خصصت لميزانية المشروعات فى السنة المالية ١٩٥٤/٥٣ ٤٢٫٦٣٨٫٣٠٠ جنيه . وصدر باعتماد هذه المبالغ القانونان رقم ١٩٥٣/٩٩ ، ١٩٥٣/٣٦٦ وبيانهما كالآتى :

القانون رقم ١٩٥٣/٩٩

فى ٥ مارس سنة ١٩٥٣ صدر القانون رقم ١٩٥٣/٩٩ وهو الخاص بميزانية مشروعات تنمية الانتاج القومى ، ويتضمن بعض المشروعات التى بلغت جملة تكاليفها ٢١٫٥٩٩٫٨٠٠ جنيه – بعد استبعاد مشروع مصرف المحيط وتكاليفه ٧٠٫٠٠٠ جنيه – ومن بين هذه المبالغ مبلغ ٥٫٤٥٠٫٠٠٠ جنيه لاصلاح منطقتى ترعة أبيس وغرب الفيوم وهو المشروع الذى أصبح – بعد الاتفاقتين اللتين عقدتا بين حكومتى مصر والولايات المتحدة الامريكية – يعرف باسم مشروع تنمية وتعمير مديريتى البحيرة والفيوم وستزداد تكاليفه بمقدار اشتراك النقطة الرابعة فيه وقدره عشرة ملايين من الدولارات .

واعتمادات هذه الميزانية موزعة على اربع سنوات من ١٩٥٣/٥٢ الى ١٩٥٦/٥٥ ويخص السنة المالية ١٩٥٤/٥٣ مبلغ : ٧٫١٠٠٫٣٠٠ جنيه موزعة كالآتى :

مشروعات التوسع الزراعى :

٢٫٩٢٠٫٠٠٠ ج عدا العشرة ملايين دولار التى ساهمت بها النقطة الرابعة

مشروعات الطرق : ٢٫٩٠٠٫٠٠٠ ج

مشروعات تعميم تقاوى القمح المنتقاه والتوسع فى توزيع تقاوى الذرة الهجين : ١٫٢٨٠٫٣٠٠ ج

القانون رقم ١٩٥٣/٣٦٦

فى ٢٢ يوليه ١٩٥٣ صدر القانون رقم ١٩٥٣/٣٦٦ بفتح اعتماد اضافى فى ميزانية مشروعات الانتاج القومى للسنة المالية ١٩٥٤/٥٣ بمبلغ ٣٥٫٥٣٨٫٠٠٠ جنيه ، وفيما يلى بيان بهذه المشاريع والمبالغ التى اعتمدت لها :

وزارة الاشغال العمومية

مشروع التوسع الزراعى (منطقة كفر داود) ١٫٥٢٠٫٠٠٠

مشروعات الرى والصرف :

مشروعات تعديل نظام الرى والصرف ٢٫٨٠٠٫٠٠٠

مشروعات رى الصحارى ٦٠٫٠٠٠

مشروعات زيادة الايراد المائى من النيل بمصر والسودان والنيل الجنوبى ١٫٣٠٠٫٠٠٠

مشروعات المصارف المغطاة بالوجهين البحرى والقبلى ٥٠٠٫٠٠٠

ماهيات وأجور ومصروفات الموظفين المعينين لهذه الاعمال ٣٤٠٫٠٠٠

مشروعات محطات توليد الكهرباء وطلمبات الرى والصرف :

محطة توليد الكهرباء وطلمبات الرى والصرف الكهربائية والخطوط المغذية لها بالوجه البحرى ١٫٧١٣٫٠٠٠

محطات طلمبات ميكانيكية للرى والصرف بالوجه البحرى ٤٣٫٠٠٠

محطات توليد الكهرباء وطلمبات الرى والصرف الكهربائية والخطوط المغذية لها بالوجه القبلى ٦٠٠٫٠٠٠

محطات طلمبات ميكانيكية للرى والصرف بالوجه القبلى ٢٨٤٫٠٠٠

ماهيات وأجور ومصروفات الموظفين المعينين لهذه الاعمال ١٠٫٠٠٠

مشروع كهربة خزان أسوان

١١٫٨٠٠٫٠٠٠ منها ٧٫٨٠٠٫٠٠٠ ج يرد للمال الاحتياطى

مشروع انشاء محطة جديدة للانارة بشمال القاهرة ٣٫٨٦٨٫٠٠٠ منها ١٫٩٦٨٫٠٠٠ ج يرد للمال الاحتياطى

وزارة الزراعة :

مكافحة أمراض الحيوان ٥٠٠٫٠٠٠

رفع مستوى الانتاج الحيوانى بأبتاى البارود وسخا ومصنع تجفيف اللبن ٢٢٠٫٠٠٠

زيادة الاراضى المنزرعة ارزا عن طريق الآبار الارتوازية ٢٫٢٥٠٫٠٠٠

مشروع التوسع فى زراعة اشجار الفاكهة والاشجار الخشبية ٢٢٠٫٠٠٠

وزارة المواصلات :

مصلحة السكة الحديد :

انشاء ماسورة بين القاهرة والسويس لنقل المازوت ١٫٠٠٠٫٠٠٠

مشروع كهربة خط حلوان ١٫٦٨٠٫٠٠٠

تجديدات استثنائية للسكك الحديدية ٥٠٠٫٠٠٠

مصلحة التلغرافات والتليفونات :

اجهزة وخطوط تليفونية ٤٠٠٫٠٠٠

انشاء سنترالات بمناطق القاهرة والاسكندرية والوجهين البحرى والقبلى ١٫٢٢٣٫٠٠٠

المشروعات اللاسلكية ٢٨٠٫٠٠٠

مشروعات خطوط الترنكات ١٥٢٫٠٠٠

رسوم جمركية ٨٠٫٠٠٠

ماهيات ومصروفات الموظفين المعينين لهذه الاعمال ٣٠٫٠٠٠

ويستبعد من اعتمادات مصلحة التلغرافات والتليفونات

مبلغ : ٤٠٥٫٠٠٠ ج منظور عدم صرفه .

مصلحة الطرق والكبارى :

توسيع ورصف الطريق المتفرع من كوم أوشيم الى الفيوم
ورصف طريق كوم أوشيم ـ بركة قارون ٢٢٠٫٠٠٠
انشاء كوبرى سوهاج ـ اخميم على النيل ٤٢٠٫٠٠٠

وزارة التجارة والصناعة

شراء مستودعات واجهزة لمعمل تكرير البترول بالسويس بما فى ذلك جهازا تحسين البنزين وتنقية الكيروسين ٦٠٥٫٠٠٠
أعمال الابحاث الجيولوجية والتعدينية مع وضع خرائط طوبوغرافية بالطائرات تتولاها مصلحة المساحة ١٢٥٫٠٠٠

مشروع المساكن الشعبية

١٫٠٠٠٫٠٠٠

استغلال وادى النطرون

٢٠٠٫٠٠٠

الجملة العمومية :

٣٥٫٥٣٨٫٠٠٠

* *

قاعدتان جديدتان لميزانية المشروعات

قرر القانون رقم ١٩٥٣/٣٦٦ قاعدتان مهمتان فيما يختص بالتصرف فى الاعتمادات التى تضمنها اذ نص على أمرين وهما :

أولا : لا يرتبط بأى مصروف جديد على الاعتمادات المبينة فى هذا الجدول قبل أن تتم موافقة المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى والحصول على المصادقة اللازمة على توزيع الاعتمادات التى لم يسبق أن تمت هذه الموافقة والمصادقة على توزيعها

ثانيا : لا يرتبط بأكثر من الاعتمادات المقررة لسنة ١٩٥٤/٥٣ الى ان يتم المجلس المذكور بحث التكاليف الكلية لهذه المشروعات ويدرجها فى سلك برنامجه الشامل والى أن يتم اعتماد هذا البرنامج

تفصيلات مشروعات الانتاج

فيما يلى بيان كل مشروع من المشروعات التى تضمنها القانون رقم ١٩٥٣/٣٦٦ حسب مذكرة وزارة المالية والاقتصاد المرفوعة الى مجلس الوزراء بشأن اعتمادات هذا القانون والتى وافق عليها مجلس الوزراء فى جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٥٣/٧/٢٢

مشروع التوسع الزراعى

سبق أن اعتمد فى ميزانية مشروعات الانتاج القومى (قانون رقم ٩٥٣/٩٩) مبلغ ١١٫٧٢٠٫٠٠٠ جنيه لمشروعات التوسع الزراعى يخص منها السنة المالية ١٩٥٤/٥٣ مبلغ ٢٫٩٩٠٫٠٠٠ جنيه ـ بخلاف ٢١٠٫٠٠٠ جنيه فى السنة السابقة

وقد اعتمد مجلس الانتاج القومى مشروعا آخرا من مشروعات هذا التوسع بمنطقة كفر داود ـ وهو المعروف باسم مديرية التحرير ـ ويشمل هذا المشروع عشرة آلاف فدان ، وتبلغ التكاليف المعتمدة له ٢٫٩٥٢٫٠٠٠ ج منها ٥٢٠٫٠٠٠ ج فى السنة الاولى ، ٤٨٠٫٠٠٠ ج فى السنة الثانية ، ٩٥٢٫٠٠٠ ج موزعة على السنوات الثلاث التى تليها

مشروعات الرى والصرف

أولى هذه المشروعات مشروعات تعديل الرى والصرف التى ترمى الى استكمال طرق الرى والصرف وتعديلها على نحو يمكن من الحصول على أقصى غلة الاراضى الزراعية الحالية ، وقد قدرت وزارة الاشغال التكاليف الكلية اللازمة لهذا الاستكمال بمبلغ ٣٨٫٨٠٠٫٠٠٠ جنيه كما قدرت زيادة الانتاج التى ستترتب عليها بما يزيد على نحو ١٥ مليون جنيه سنويا

هذا فضلا عن استكمال مشروعات رى الصحارى المصرية المقدر لتكاليفه ٣ مليون جنيه لزيادة ايراد الآبار الحالية بكل من الصحراء الشرقية والغربية وواحاتها وشبه جزيرة سيناء مع اقامة خزانات الامطار والسيول بما يكفل تعمير هذه المناطق واستغلالها .

ثم هناك مشروعات زيادة الايراد المائى من النيل بمصر ، وقد قدرت وزارة الاشغال لها (فوق ما صرف عليها حتى آخر السنة المالية ٥٢/ ١٩٥٣ ويقدر بمبلغ ٨٠٠٫٠٠٠) ٨٫٠٠٠٫٠٠٠ ج منها ٤٫٥٠٠٫٠٠٠ ج لمشروع سد شلالات أوين (لم يصرف منها شىء بعد) والباقى لمباحث سلسلة هذه المشروعات

وأخيرا يأتى مشروع المصارف المغطاة الذى يكفل توصيل كافة الملكيات الصغيرة فى المناطق المكتظة الى المصارف العمومية بتزويد هذه المناطق بشبكات من المصارف المغطاه ضمانا لصرفها مع عدم تمزيقها ومع المحافظة على الرقعة الزراعية فيها.

وقد رأت وزارة الاشغال السير فى تنفيذ هذه المشروعات فى السنة المقبلة فى حدود مبلغ ٥٠٠٫٠٠٠ ج تلزم لمساحة قدرها نحو ٢٠٫٠٠٠ فدان وذلك لحين الانتهاء من تعديل المصارف العمومية التى ستصرف عليها هذه الشبكات والى حين ماتظهره التجارب التى تقوم بها مع رجال النقطة الرابعة للصرف بالآبار

مشروعات محطات توليد الكهرباء وطلمبات الرى والصرف

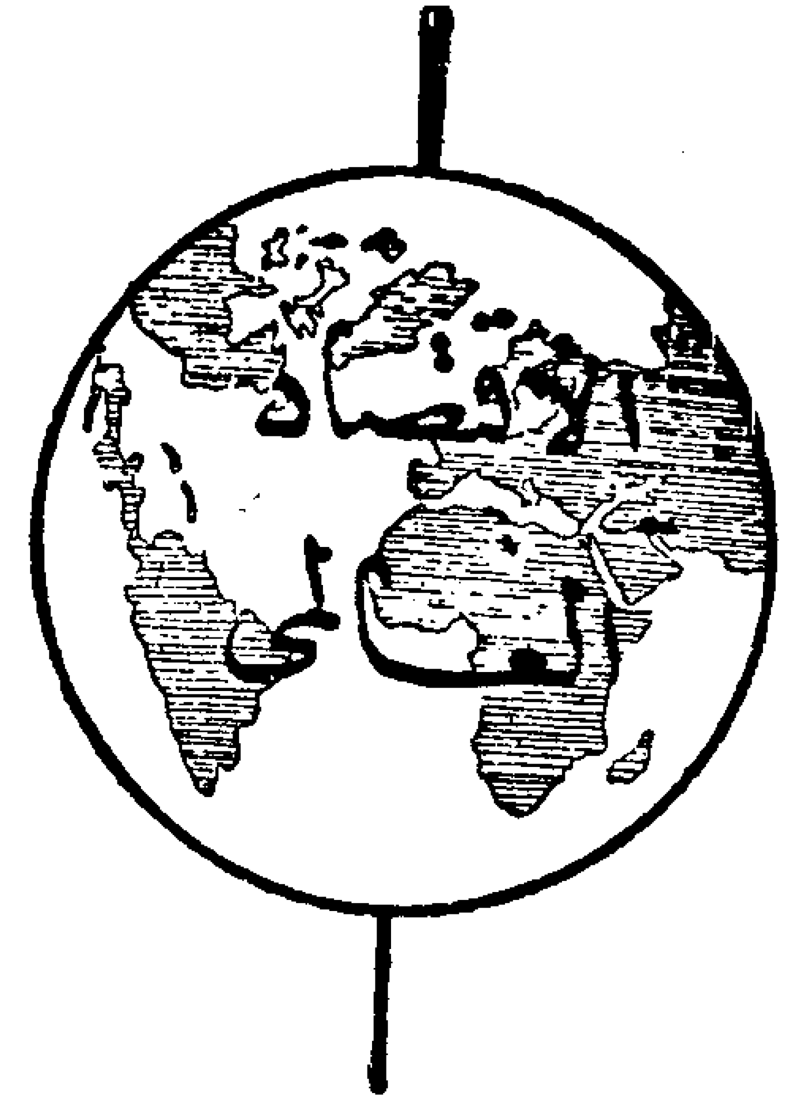
يتصل بما تقدم استكمال مشروعات مصلحة الميكانيكا والكهرباء الخاصة بمحطات توليد الكهرباء وطلمبات الرى والصرف بالوجهين البحرى والقبلى وتبلغ الاعتمادات المطلوبة فى السنة المالية ١٩٥٤/٥٣ لذلك الاستكمال ٢٫٦٥٠٫٠٠٠ جنيه

مشروع كهربة خزان أسوان

اعتمدت التكاليف الكلية لهذا المشروع بمبلغ ٢٧٫٥٠٠٫٠٠٠ جنيه بالقانون رقم ١٩٤٧/١١٥ المعدل بالمرسوم بقانون رقم ١٩٥٢/٦٣ ، وقد أذن للحكومة فى ان ترتبط بالمشروع المذكور فى حدود التكاليف المعتمدة وبأن تصدر فى مصر قرضا لتمويله بنفس القدر مضافا اليه الفوائد المستحقة عن المدة السابقة لاستغلال المشروع وذلك فى الوقت الذى تراه مناسبا وبالشروط والاوضاع التى يحددها وزير المالية والاقتصاد وموافقة مجلس الوزراء . كما اذن لوزير المالية فى أن يأخذ من المال الاحتياطى مايلزم لتنفيذ المشروع على أن يرد الى الاحتياطى مايكون قد أخذ منه وذلك من حصيلة القرض

وقد بلغ المصروف فعلا على هذا المشروع حتى آخر السنة المالية ٥٢/ ١٩٥٣ نحو ٧٫٨٠٠٫٠٠٠ ج ، كما أنه يلزم لمواصلة الاعمال فى السنة المالية المقبلة ١٩٥٤/٥٣ مبلغ ٤ مليون جنيه ، ولما كان المال الاحتياطى قد نفذ بل وأصبح رصيده مدينا بمبالغ كبيرة تستلزم أن يرد اليه ماسبق أخذه منه لهذا الفرض فقد رأت وزارة المالية أن يخصص للمشروع المذكور فى السنة المالية ١٩٥٤/٥٣ اعتماد قدره ١١٫٨٠٠٫٠٠٠ ج من ذلك ٧٫٨٠٠٫٠٠٠ ج يرد للمال الاحتياطى العام ، ٤٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه لمواصلة الصرف فى السنة المالية ٥٣/ ١٩٥٤

« البقية على ص ٢٧ »



التجارة بين الاتحاد السوفيتي وأوروبا الغربية :

تحاول دول اوروبا الغربية وخاصة فى هذه الايام التملص من القيود التى فرضتها الولايات المتحدة على التبادل التجارى مع الاتحاد السوفيتى وما تتضمنه من عقوبات بوقف العون الامريكى . وكان لهذه القيود الفضل فى خفض حجم تجارة اوروبا الغربية مع دول الكتلة الشرقية الى مستوى ضئيل ، الا أن الركود الذى يخيم على الاسواق وحاجة أوروبا الغربية الى تصريف منتجاتها ورغبتها فى تفادى تفاقم مشكلة مدفوعاتها مع منطقة الدولار بالحصول على حاجاتها من الواردات من بلاد اخرى خارج الولايات المتحدة ما أمكن لها ذلك ، جاء كل ذلك دافعا لدول اوروبا الغربية على اعادة علاقاتها التجارية مع الاتحاد السوفيتى .

وقد تم فى منتصف يولية توقيع اتفاق تجارى بين فرنسا والاتحاد السوفييتى يسرى لمدة ثلاث سنوات ويعد هذا أول اتفاق تجارى رسمى يعقد بين الدولتين منذ عام ١٩٣٤ ، ويقضى الاتفاق بأن تبلغ قيمة السلع المتبادلة من كل طرف فى العام الاول ١٢٠٠٠ مليون فرنك . هذا وكانت واردات فرنسا من الاتحاد السوفيتى عام ١٩٢٥ لم تجاوز ما قيمته ٦٣٣١ مليون فرنك ، بينما كانت قيمة صادراتها لا تجاوز ٢٥٨ر٢ مليون فرنك ..

كما عقدت الدانمرك اخيرا اتفاقا تجاريا مع الروسيا تحددت بمقتضاه التجارة المتبادلة من كل طرف بما قيمته ١٥٠ مليون كرونر ، وستتسلم الروسيا بمقتضى هذا الاتفاق خمس سفن من ذات الثلاجات من الدانمرك

مشاكل اسبانيا الاقتصادية :

تعانى اسبانيا الكثير من جراء انخفاض انتاجها الزراعى وارتفاع نفقاته وهو ما تعتمد عليه فى الحصول عن طريق تصدير الفائض منه ، على معظم ايراداتها من العملات الاجنبية ولا يزال مستوى الانتاج الزراعى أقل مما كان عليه قبل الحرب الاهلية فى حين زاد عدد السكان منذ عام ١٩٣٥ نحو ٥ر٢ مليون نسمة . وكان للمحصولات الوفيرة فى السنوات الاخيرة أثر طيب فى تحسين موقف اسبانيا ولكن المشكلة لا تزال حادة

وهناك أيضا مشكلة زيادة عدد السكان المشتغلين بالزراعة مما خلق بطالة مقنعة . ويعتقد رجال الحكومة بأن حل هذه المشكلة سيكون فى التصنيع وذلك بسحب القوة العاملة الزائدة بعيدا عن الارض الى الصناعات الجديدة التى ستقوم لمد الزراعة بما تحتاج اليه من مصنوعات مثل الاسمدة الضرورية التى ينتظر أن يكفى انتاج اسبانيا حاجتها منها فى السنوات القليلة القادمة . وبذلك تستغنى عن الواردات منها . وقد قدم المعهد الصناعى القومى كالمعتاد ٥١ ٪ من رأس المال اللازم بينما اشتركت رؤوس الاموال الخاصة بالجزء الباقى

احتياطيات المنطقة الاسترلينية :

زادت احتياطيات المنطقة الاسترلينية من الذهب والدولارات حوالى ٤٦ مليون دولار خلال شهر يونية الماضى . وهذه هى أقل زيادة سجلتها الارصدة خلال هذا العام . وبلغ مجموع الاحتياطيات فى آخر يونية ١٩٥٣ ، ٢٣٦٧ مليون دولار وقد تسلمت المملكة المتحدة خلال ذلك الشهر ما قيمته ٢٨ مليون دولار من المساعدات الدفاعية من الولايات المتحدة ، و ١٠ مليون دولار ذهبا من اتحاد المدفوعات الاوربية .

ولا تبعث الحالة على التفاؤل فى نظر المعلقين الاقتصاديين اذ لا تستطيع المنطقة الاسترلينية عادة الحصول على الكثير من الدولارات فى مثل هذا الوقت من السنة وخاصة أن ميزان المدفوعات قد تأثر بمصروفات السياح فى المملكة المتحدة . هذا ويلاحظ أن حسابات المملكة المتحدة مع اتحاد المدفوعات الاوروبى ستتأثر كثيرا بمصروفات السياح البريطانيين فى القارة الاوروبية .

العجز فى ميزانية الولايات المتحدة :

أعلنت وزارة المالية الامريكية أن عجز الميزانية عن العام المالى ١٩٥٢/ ١٩٥٣ الذى انتهى فى آخر يونية الماضى بلغ ٤ر٩ بليون دولار . ويعد هذا العجز أكبر ما صادفته الولايات المتحدة منذ عام ١٩٤٦ . وبلغت الايرادات ٢ر٦٥ بليون دولار وكان مقدرا فى يناير الماضى أن تبلغ ٢ر٦٨ بليونا ، وبلغت المصروفات ٦ر٧٤ بليون دولار وهو تقريبا ما كان مقدرا أن تبلغه فى يناير الماضى .

العون الامريكى لبوليفيا :

تقدمت الولايات المتحدة الى بوليفيا أخيرا ببرنامج للعون الاقتصادى ، يتضمن قيام الولايات المتحدة بشراء الصفيح من بوليفيا على أساس الاسعار العالمية التى انخفضت أخيرا من ٢١ر١ دولار الى ٩٠ سنتا للرطل . كما ستزيد الولايات المتحدة مساهمتها فى برنامج المساعدة الفنية لبوليفيا ، وستدرس مع حكومة بوليفيا الخطوات اللازمة لايجاد حل طويل الاجل

الدخل الاهلى لبلغاريا

ارتفع الدخل الاهلى لبلغاريا فيما بين عام ١٩٤٩ وعام ١٩٥٢ بحوالى ٨ر١٣ ٪ سنويا فى المتوسط ، وجاء ذلك نتيجة للنهضة الصناعية ، بحيث زاد نصيب الصناعة فى الدخل الكلى ٣ر٢٤ ٪ عام ١٩٣٩ الى ٣ر٤٧ ٪ عام ١٩٥٢ .

تكوين الدخل الاهلى لبلغاريا

	١٩٣٩	١٩٤٨	١٩٥٢
الصناعة	٣ر٢٤	١ر٣١	٣ر٤٧
البناء	٩ر٢	٣ر٥	٨ر٥
الزراعة	٩ر٥٥	٦ر٥٢	٣ر٣٤
المواصلات ، التجارة ، الخ	٩ر١٦	٠ر١١	٦ر١٢
المجموع	٠ر١٠٠	٠ر١٠٠	٠ر١٠٠

ا...لات بوليفيا الاقتصادية .

ومما يجدر بالذكر فى هذا الصدد ان بوليفيا حاولت منذ أكثر من سنة ان تحصل على عقد طويل الاجل لبيع الصفيح للولايات المتحدة . ومن المفهوم أن العقد الذى ابرم بين بوليفيا والولايات المتحدة سوف يمكن بوليفيا من بيع نصف انتاجها من الصفيح الى الولايات المتحدة ، اما النصف الآخر فانها تقوم فى الوقت الحاضر ببيعه الى بريطانيا .

الحالة الاقتصادية فى سيلان :

صادفت سيلان فى عام ١٩٥٢ أكبر عجز فى ميزانها الحسابى بعد أن توالت عليها سنوات حققت فيها فائضا أتاح لها تكوين احتياطيات ذات بال بالعملات الاجنبية بلغت فى آخر عام ١٩٥١ نحو ١٫١٨٥ مليون روبية الا أن انخفاض أسعار صادرات سيلان وارتفاع أسعار الارز المستورد ، بالاضافة الى الزيادة العامة فى الواردات أنتج عجزا كبيرا هبطت معه الاصول الاجنبية بحوالى الثلث الى ٨٣٧ مليون روبية خلال عام ١٩٥٢ واستمر الهبوط خلال عام ١٩٥٣ فانخفضت الاصول الاجنبية الى ٧٥٠ مليون روبية فى آخر مارس ١٩٥٣ .

وقد ذكر بنك سيلان المركزى فى تقريره أن من العوامل التى ساعدت على تفاقم مشكلة ميزان المدفوعات التوسع الكبير فى الائتمان لتمويل العجز فى الميزانية العامة والزيادة الغذائية .

تعداد أنوال نسج القطن فى العالم

كانت لجنة القطن الدولية قد قررت اجراء تعداد الانوال نسج القطن فى العالم فى عام ١٩٥٢ حيث ان التعداد السابق كان قد أجرى فى عام ١٩٣٦ ، وقد استعملت الاستمارات ذاتها فى التعداد الجديد مع اضافة سؤال واحد على الانوال التى يزمع اقامتها خلال الفترة من ١٩٥٤ الى ١٩٥٨

وأظهر التعداد أنه بينما كان عدد الانوال القطنية ٣٫١ مليونا فى ١٩٣٦ انخفض العدد الى ٢٫٧ مليونا عام ١٩٥٢ وهو ما قد يبعث على الدهشة لاول وهلة نظرا للزيادة فى سكان العالم والتحسن فى المستوى العام للمعيشة ، الا انه يلاحظ ان ساعات العمل زادت فى معظم البلاد فأصبحت الورديات الثلاثية والثنائية شيئا عاديا فى كثير من البلاد مما جعل بالامكان أن ينتج العدد الاصغر من الآلات كمية اكبر من المنسوجات ويستهلك كمية أكبر من الاقطان الخام . وقد بلغ المستهلك فى المصانع من القطن الخام فى الموسم المنتهى فى ٣١ يوليه ١٩٥٢ ، ٢٢٫٧ مليون بالة مقابل ٢٥٫٤ مليون بالة فى الموسم المنتهى فى ٣١ يوليه ١٩٣٦ . ويلاحظ أيضا أن عدد المغازل انخفض فى الفترة ذاتها من ١٥١٫٧ مليونا الى ١٢٨ مليونا

وبينما انخفض عدد الانوال فى أوروبا ٢٣٦ ألفا وخاصة فى انجلترا ، وفى امريكا ١٦٧ ألفا زاد عدد الانوال فى امريكا الجنوبية ٤٣ ألفا وفى أفريقيا ١٧ ألفا ، وفى آسيا ثلاثة آلاف من الانوال فقط الا أنه بالرغم من هذه الزيادة فقدت اليابان ٤٢ الف نول .

ومما يلاحظ أن التعداد أجرى فى وقت كانت صناعة المنسوجات تعانى فيه كسادا ولذلك جاءت التقارير عن متوسط عدد الساعات المشتغله فى الاسبوع أقل من المتوسط العادى وجاء عدد الانوال العاطلة فى ٣١ يوليه ١٩٥٢ غير عادى وخاصة بالنسبة الى أوروبا حيث توقف ٢٣١ ألف نول من بين مجموع الانوال العاطلة فى العالم والذى بلغ ٢٩٥ ألفا .

عدد الانوال المركبة المقامة

(بالآلاف)

البلد	٣١ يوليه ١٩٥٢ أنوال عادية	أوتوماتيكية	بتوصيلات أوتوماتيكية	المجموع	٣١ يوليه ١٩٣٦ أنوال عادية	أوتوماتيكية	بتوصيلات أوتوماتيكية	المجموع
فرنسا	٩٣	٦٤	—	١٥٧	١٥٣	٣٨	٣	١٩٤
المانيا الغربية	١٤١	؟	—	١٤١	١٧٠	١٨	١٣	٢٠١
المانيا الشرقية +	٤٠	؟	؟	٤٠				
ايطاليا	٥١	٥٠	٣٧	١٣٨	٩٢	٣٣	٢٢	١٤٧
بريطانيا	٣٠٩	٣٤	٦	٣٥٠	٤٨٤	١٥	٦	٥٠٥
تشيكوسلوفاكيا +	٨٧	٢	—	٨٠	١٠١	٢	١	١٠٤
بولنده +	٢٥	١١	—	٣٦	٢٦	١١	..	٣٦
الاتحاد السوفيتى +	٢٣٥	٣٠	١٠	٢٧٥	٢١٦	٢٥	٩	٢٥٠
مصر	٩	٥	—	١٤	٣	—	—	٣
الولايات المتحدة *	—	٣٩٩	—	٣٩٩	١٨١	٣٩٢	—	٥٧٣
البرازيل	٧٠	٢٢	٨	١٠٠	٧٤	٤	٢	٨١
الهند	١٨٩	٩	—	١٩٨	١٩٧	٤	—	٢٠٢
الصين +	٤١	١٩	—	٦٠	٣٩	١٨	—	٥٦
اليابان	١٣٨	٥٢	—	٢٩٠	٢٩٣	٤٠	—	٣٣٣
المجموع العالمى	١٨٣٠	٨٣٥	٦٥	٢٧٢٠	٢٣٤٤	٦٦٢	٦٤	٣٠٧٠

\+ ارقام تقديرية
* غير متوافرة

شهرة المنشأة التجارية

استهلاك الشهرة أو تخفيض قيمتها

شهرة المحل بطبيعتها أصل معنوى وهى ليست كباقى الاصول الثابتة معرضة للتلف أو النقص التدريجي بمضى الزمن أو أثناء عملية تحقيق الربح . اذ قد يؤدى مضى المدة الى زيادة قيمتها ، كما أنها ليست فى حاجة الى التجديد او الاستبدال . فقيمتها الحقيقية ترتفع اذا ما زادت الارباح وتنخفض اذا ماقلت . لهذا فشهرة المحل يجوز أن تبقى بالدفاتر دون استهلاكها كباقى الاصول الثابتة حيث تكون عملية الاستهلاك واجبة وضرورية من ناحية المحاسبة على الاقل .

الا أنه نظرا لما يجب أن يتبع من سياسة الحيطة والحذر فى الاعمال التجارية ، ونظرا لان قيمة الشهرة تكون عرضة للزوال فى كثير من الاحيان أو على الاقل عرضة للنقص فى قيمتها ، لهذا كان من السياسة المالية الحكيمة أن تخفض قيمتها كلما سنحت الفرصة المناسبة لذلك ، فاذا أريد ابقاء مبلغ الشهرة ضمن جانب الاصول فيستحسن تكوين احتياطى لها لمقابلة ماقد يصيبها من هبوط أو فناء ، واذا مازادت قيمة الشهرة كان ذلك بمثابة تكوين احتياطى سرى وهو ليس بالامر السىء بل بالعكس هو أمر مستحب فى مثل هذه الحالات

والالتجاء الى تخفيض قيمة الشهرة لايحدث عادة الا فى فترات الرواج حيث تكون الارباح وفيرة وهى الفترات التى تكون قيمة الشهرة فيها آخذة فى الازدياد ، وذلك لان هذه الفترات هى التى يمكن فيها اتخاذ مثل هذا الاجراء وقد يتوقف التخفيض او يخفف منه فى فترات الكساد او قلة الارباح .

أن شهرة المحل فى منشأة عادية أصل ليست له صفة السكون بل له صفة الحياة والتجدد على الدوام . وان أثبات تقلباته المستمرة من وقت لآخر فى الميزانية السنوية أمر غير ضرورى ولا يوجد الزام قانونى أو تجارى يجبر على مراعاته .

وليلاحظ الخبير أنه وان كان من الجائز أدراج الشهرة فى الميزانية بقيمة مخفضة عن قيمتها الاصلية فى الدفاتر الا أنه من غير الجائز فى نظرنا ان تقوم الشهرة بأكثر من ثمن شرائها او تكاليفها الا فى حالات معينة كالتنازل مثلا . أما مايلجأ اليه البعض من تقدير ثمن اتفاقى لها فى حالة عدم ظهور قيمة سابقة لها وفى حالة رفع القيمة السابقة ، فانه يكون عادة لغرض أخفاء خسائر أصابت المنشأة .

وتكوين احتياطى لمقابلة ما ينتظر من هبوط فى قيمة الشهرة هو الخطة المثلى التى نراها حيث يمكن أن تظهر الميزانية الحالية الحقيقية للمنشأة بأكثر مايمكن من الوضوح بينما تخفيض قيمة الشهرة من الارباح يترتب عليه تكوين احتياطى سرى يكون من نتائجه عدم اظهار الميزانية للحقيقة الناشئة عن احتجاز الجزء المقتطع من الارباح لاغراض التخفيض والذى تكون منه الاحتياطى السرى ، اذ ان هذا الجزء فى الحقيقة قد زاد رأس المال العامل للمنشأة ، ولو كان قد أدرج كاحتياطى لظهر ذلك بجلاء فى الميزانية وهو أمر مرغوب فيه

وهناك بعض حالات نرى فيها أن حذف قيمة الشهرة التى تكون ظاهرة بالميزانية أمر ضرورى ، كحالة وجود خسائر متراكمة من سنين سابقة فى نفس الوقت الذى تحتفظ فيه المنشأة بقيمة مرتفعة للشهرة ، اذ أن السياسة الحسنة فى حالة كهذه تقضى لا بتخفيض الشهرة او حذفها فحسب بل تقضى ايضا بتخفيض راس المال اذا لم يكف الاجراء الاول (التخفيض) ونورد فيما يلى ميزانية توضح ذلك :

أصول جنيه		خصوم جنيه	
١٠٠٠	عدد وآلات	٧٧٠٠	رأس المال
٥٠٠	مبان وأراض	١٠٠٠	دائنون
٦٠٠	بضاعة	٢٠٠٠	احتياطى هبوط شهرة المحل
٢٠٠	مدينون		
٤٠٠	نقدية		
٣٠٠٠	شهرة محل		
٥٠٠٠	خسائر محل		
١٠٧٠٠		١٠٧٠٠	

ان هذه الميزانية فى نظرنا يجب أن تعدل بحيث تستبعد كل قيمة الشهرة وبالاخص اذا كانت الخسائر متراكمة من عدة سنوات ، وكذلك يجب استبعاد مفردة الخسائر المرحلة ويستخدم فى هذا السبيل مبلغ احتياطى هبوط شهرة المحل وجزء من رأس المال بحيث تكون الميزانية بهذا الشكل مظهرة حقيقة الحالة المالية للمنشأة دون مبالغة او اغراء .

وفيما يلى صورة الميزانية بعد التعديل المذكور :

أصول جنيه		خصوم جنيه	
١٠٠٠	عدد وآلات	١٧٠٠	رأس المال
٥٠٠	مبان وأراض	١٠٠٠	دائنون
٦٠٠	بضاعة		
٢٠٠	مدينون		
٤٠٠	نقدية		
٢٧٠٠		٢٧٠٠	

وإذا ما كانت مفردة الشهرة الواردة بالدفاتر مقيدة بثمن تكلفتها أو شرائها فيمكن أن تظهر بذلك فى الميزانية ، أما اذا كان قد أجرى تخفيضها لاى سبب كان ، وجب أن يذكر بالميزانية بأن هذه القيمة هى بعد تخفيضها .

كثيرا ما تكون بعض المنشئات قد أجرت تخفيضا كبيرا للشهرة فى سنوات رواج سابقة ثم حلت بها سنوات كساد أو عدم كفاية الارباح للتوزيع ، وقد رأى بعض المحاسبين علاجا لهذه الحال اعادة تقدير قيمة الشهرة السابق استبعادها أو جزء منها حتى يمكن زيادة الارباح وبالتالى حصص التوزيع . وقد بحث فى هذا الموضوع أمام المحاكم الانجليزية التى أقرت جواز ذلك ، فقد جاء فى حيثيات الحكم فى أحد القضايا « ليس ممنوعا على الشركة أن توزع أرباحا ناشئة من أعمال السنة بعد استبعاد الخسائر عن طريق اعادة تقدير عادل لشهرة المحل التى سبق ان استهلكت بالكامل من أرباح السنوات الماضية » وقد تم فتح حساب الشهرة فى هذه الحالة بأن جعل حساب الشهرة مدينا بقيمة تقديرية جديدة وحساب الاحتياطى دائنا ، ثم استخدم حساب الاحتياطى المذكور فى ازالة الخسائر التى كانت متراكمة من سنوات ، واستخدم الباقى مضافا اليه الربح القليل الذى نتج فى هذه السنة فى توزيع الارباح على المساهمين .

وعلى الخبير اذا ما وجد حالة كهذه أن يتحقق من أن الشهرة عند اعادة تقديرها تساوى القيمة التى اعيد تقديرها بها فاذا لم تكن تساوى هذه القيمة وجب عليه ألا يوافق على التقدير المرتفع لان ذلك معناه توزيع جزء من رأس المال وهو أمر غير جائز الا باقرار كل الشركاء بل وبالنشر عنه فى حالات معينة .

حالات خاصة يجوز فيها استهلاك شهرة المحل :

(أ) أن شهرة المحل ، كما سبق ان ذكرنا : تنشأ من عوامل مختلفة من بينها مايكون محدودا بمدة معينة كعقد الايجار او حقوق الاختراع والامتياز المحدودة بأجل . فاذا ما كانت الشهرة ناشئة من مثل هذه العوامل كانت قيمتها فعلا آخذة فى النقصان التدريجى بمضى كل يوم من حياة هذه العناصر مثلها فى ذلك مثل الاصول الثابتة الاخرى ، لهذا نرى أن يطبق مبدأ الاستهلاك فى مثل هذه الحالات .

(ب) قد تكون المنشأة تقوم بحملات اعلانية بين وقت وآخر لتتمكن من المحافظة على مستوى أرباحها المرتفعة ونشأ عن هذه الحملات شهرة المحل ، فانه فى مثل هذه الحالة يجب استهلاك هذه الشهرة فى المدى المتوقع لانتهاء تأثير هذه الحملات

ان مثل هذه الحالات وغيرها تجيز استهلاك شهرة المحل رغم تعليمات مصلحة الضرائب رقم ١٩ المؤرخة فى ٢١ أكتوبر ١٩٤٠ والتى نصت على « استفسرت بعض الادارات المحلية عما يتبع نحو استهلاك شهرة المحل . ولما كانت شهرة المحل كما يحددها العرف التجارى من الاصول التى لا يمكن القول بأن قيمتها تتناقص بمضى الوقت أو الاستعمال كما هو الحال فى غيرها من الاصول الثابتة ، وانما هى عرضة فقط للتقلبات طبقا لظروف كل منشأة لذلك لا يجوز السماح باستهلاك شهرة المحل طالما أن المنشأة قائمة بنشاطها » .

وانا نرى أنه حتى فى حالات تحديد الارباح الخاضعة للضريبة فانه يجوز استهلاك شهرة المحل فى مثل الحالات التى ذكرناها للاسباب

(أ) ان الذى يحدد العلاقة بين الناس وبعضهم وبين مصلحة الضرائب والتجار هو القانون والقانون وحده . فمنشورات المصلحة لا تلزم الممولين ولا تجبرهم على اتباعها طالما أنها تخالف المبادىء السليمة للمحاسبة أو لا تنطبق تماما على نصوص القانون ، وقد أوضحنا فى الحالتين السابقتين اللتين أوردناهما على سبيل المثال أن الشهرة تخضع فيهما لما يخضع له باقى الاصول الثابتة من حيث الاستهلاك وذلك من جهة المحاسبة ، وقد نص قانون الضرائب رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بالمادة ٣٩ منه على أنه يجوز خصم الاستهلاكات الحقيقية التى حصلت فى دائرة ما يجرى عليه العمل عادة طبقا للعرف ولطبيعة كل صناعة أو تجارة أو عمل

(ب) أجازت المصلحة بتعليماتها رقم ٨ استهلاك الحملات الاعلانية اذ نصت صراحة فى هذه التعليمات على : « أما مصاريف الاعلان الكبيرة التى يمكن اعتبارها مصروفا رأسماليا مؤقتا مثل -حملة اعلانية تقوم بها المنشأة فلا يجوز تحميلها لحساب الارباح والخسائر دفعة واحدة بل يجب توزيعها على عدة سنوات من (٣ ــ ٥) تتحدد طبقا لطبيعة كل حالة » . وقد بينا أن العنصر الاساسى فى تكوين الشهرة قد يكون الحملات الاعلانية الواجب استهلاكها وبالتالى استهلاك شهرة المحل التى نشأت عنها وبسببها .

(حـ) ان تعليمات المصلحة المذكورة سابقا والتى قضت بعدم السماح باستهلاك الشهرة كان يجب الا تقول بعدم جواز الاستهلاك اطلاقا بل كان يجب أن تسمو بدراسة كل حالة قبل البت فيها لمعرفة كيف تكونت الشهرة وعناصرها فقد تحتوى كما بينا على مايجب استهلاكه وأن عبارة « التقلبات فى قيمة الشهرة » الواردة بالتعليمات المذكورة سابقا تحوى طبعا التقلب بالزيادة والتقلب بالنقص طبقا لظروف كل حالة . وما دمنا بصدد حالة تقلبت فيها قيمة الشهرة بالنقص ، وبالنقص الآخذ فى الاستمرار دون توقف لعناصر وعوامل كالتى ذكرناها على سبيل المثال ، فان الاستهلاك فى مثل هذه الحالات يكون أمرا ضروريا وتحتمه مبادىء المحاسبة السليمة ، والقول بغيره يكون غير مقبول . (ت ١٠)

بنك ساحل الذهب

وافق المجلس التشريعى لساحل الذهب على انشاء بنك لساحل الذهب ، مركزه الرئيسى فى أكرا . ويبلغ رأس مال البنك الجديد المصرح به مليون جنيه استرلينى مقسمة على ١٠٠ الف سهم قيمة كل منها ١٠ جنيهات وستساهم الحكومة فى ٣٠ الف سهم بسعر ١٢ جنيها للسهم وستكون هى المساهم الوحيد فى بادىء الامر . وستذهب حصيلة الجنيهين الزائدين فى الثمن المدفوع للسهم لتكوين احتياطى يضاف اليه ٢٠٪ من الارباح المستقبلة حتى يصبح معادلا لرأس المال المدفوع . وستحفظ الاسهم الباقية للاكتتاب العام فى المستقبل . وسيقوم البنك الجديد بأعمال البنوك التجارية التى تعضدها الحكومات ، وسيعمل بالتدريج على أن يقوم بمهام وكيل الحكومة المالى .

نحو وعى ريفى جديد :

صناعة منتجات النخيل

لعل أقرب صناعة توصف بأنها (صناعة منزلية) أو (صناعة صغرى) هى « صناعه منتجات النخيل » من خوص وجريد ، وحبال ليف ، ومقاطف ... الخ

وهذه الصناعه تنتشر فى المناطق والبلدان ، والقرى التى يكثر فيها النخيل حيث تسهل الصناعة وتتوطن وحيث لا عمل للاهالى هناك الا صناعة ماينتجه النخل من بلح ، أو سعف ، أو ليف

وكما قلنا تنتشر هذه الصناعة فى مناطق النخيل ، نراها منتشرة فى الواحات الخارجة والداخلة حيث توجد صناعات الخوص : كصناعة القفف والمقاطف ، وخاصة مقاطف الحمص والمراجين والمنشات والخوص والمراوح والاطباق والاسبته · وتعتبر الواحات أكبر مورد لمقاطف الحمص · أما صناعات الليف فيوجد منها – فى الواحات الداخلة والخارجة – صناعة المنشات والحبال · ويلاحظ أن هذه المصنوعات (المراجين والمقاطف والقفف والاسبتة والاطباق) تعمل من الخوص الموجود داخل الجريد ، أى الخوص الابيض · ويستعمل الصناع هناك الصوف الملون لزخرفة المراجين والمراوح · أما الشواليف فتصنع من الخوص الاخضر ، والمنشات والمراوح من الخوص الابيض ·

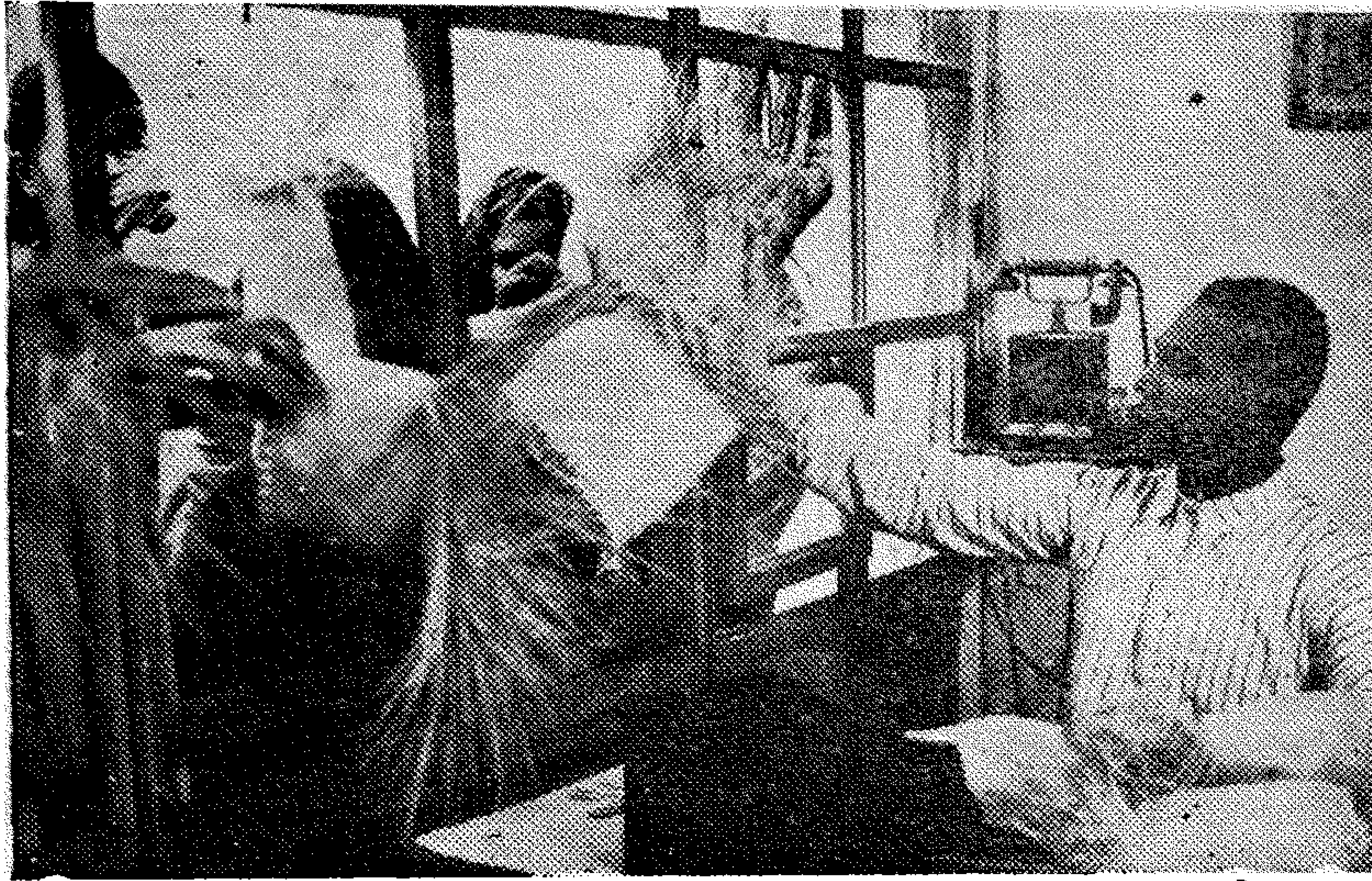
أما فى بقية الواحات – وخاصة فى واحة سيوه – فتعتبر صناعة منتجات الخوص صناعة منزلية رئيسية حيث تقوم بها النساء فيصنعن أطباق الفاكهة والمراجين لحفظ الفاكهة والخبز ... الخ · ومنها ماهو مزركش بالحرير والجلد · ويتراوح ثمن المرجونة الواحدة من ١٥ الى ٥٠ قرشا بل وأكثر من ذلك أيضا · هذا بخلاف أن عدة رجال يقومون بصناعة (القشاير) وثمن الواحدة منها خمسة قروش

ويمكن للمرأة فى واحه سيوه أن تكسب من صناعة أطباق الخوص وما شابه ذلك مايقرب من الـ ١٥٠ قرشا

شهريا ، أى حوالى ١٨ جسيها فى السنة

شهريا ، أى حوالى ١٨ جنيها فى السنة ومن الجدير بالذكر أن (سيوه) من أكثر المناطق زراعة للنخيل ، اذ يوجد بها حوالى ٤ر٦٠٠ر٠٠٠ نخلة ·

وفى صحراء سيناء عدد كبير جدا من اشجار النخيل ولذلك تنتشر الصناعات المشتقة من الجريد والليف والخوص · ونرى تعميم صناعة الخوص على اختلاف



أنواعها فى (سينا) ·

وتعتبر (مديريه الشرقيه) من أشهر المناطق بالقطر المصرى بالنخيل ففى الجنوب من المديرية توجد بلدة (مشتول السوق) حيث يوجد بها مالا يقل عن مائتى شخص يعملون فى صناعة الاقفاص الجريد · ويوجد مثل هذا العدد فى بلدة (شبرا النملة) وكذا فى بلدة (العدلية) حيث يوجد ٣٠٠ صانع للاقفاص ومنتجات النخيل

وتنتشر أيضا صناعة النخيل فى قرى مركز بلبيس بالشرقية ففى بندر بلبيس ذاته يوجد حوالى ١٠٠٠ نخلة تقوم بجانبها صناعة المقاطف والليف ثم فى بلدة (حفنا) حيث توجد ٥٠٠ نخله وفى (سلمنت) مثل هذا العدد وفى (بنى صالح) توجد حوالى ٣٠٠٠ نخله تقوم بجوارها صناعة الاقفاص من الجريد · وفى (كفر يوسف) توجد ٢٠٠٠ نخلة تقوم بجانبها صناعة الاقفاص وفضلا عن ذلك تزرع بها الحنة · وفى (كفر ابراش) يوجد حوالى ٣٠٠٠ نخلة حيث يقوم بجوارها صناعه الاقفاص والكراسى الجريد ·

وعلى ذلك نلاحظ أن بلدان وقرى مركز بلبيس بالشرقية يقوم أهلها بصناعة الاقفاص من الجريد . فلو مددنا لهم يد العلم قليلا ، ولو تعلموا بجانب ذلك القيام بصناعة الكراسى والاسرة من الجريد واتقنوا صناعه هذه المنتجات الجريدية لوفرة النخيل لمكن ذلك من تأسيس (المنزل القروى) أو (الاثاث الريفى) البسيط الرخيص اللازم لهذه الطبقات الفقيرة ، ومن ثم نتدرج بهذه الطبقات نحو الاصلاح الاجتماعى من حيث تحسين المسكن ، وبالتالى ترويج مثل هذه المنتجات

وفى مركز (بنى سويف) تنتشر صناعة الاقفاص والمصارج من جريد النخل ، والمقاطف والقفف من الخوص ولما كانت قرى مركز (بنى سويف) تشتهر بالفواكه والخضروات ، وهى فضلا عن ذلك قريبة من الفيوم الشهيرة بفواكهها لذلك يجب العناية بنشر صناعات الجريد والخوص حيث يمكن انتاج مصنوعات مختلفة من هذه الخامات بواسطه التدريب وارشاد

الاهالى ، اذ أن هذه المنتجات تصلح لتأثيث المنزل القروى ، كما تصلح كعبوات للمنتجات الزراعية (كالخضر والفواكه) . وتوجد فى قرية (أهوه) مدرسه ريفيــة تصنع بها المماسح والشنط الخوص ، كما أن بها مصنعين لصناعة الاقفاص من الجريد وفى بلدة (طى مرش) يعمل بصناعة الجريد والخوص مائة وخمسون شخصا ، كما يعمل فى صناعة الحبال النيف ، والمزابل والاشناف والاقفاص الجريد حوالى ستين شخصا . وفى (بنى هارون) توجد صناعة الجريد لعمل الاقفاص .

وفى قرى مركز (منوف) يشتغل فى (سنجرج) أهلها بعمل الحبال وفى (الاطارشه) و (صريجة) تقوم صناعة المقاطف والاسبته و (بهناى) مركز منوف ويعمل فى صناعة الاسبتة والمنشات والمماسح الليف خمسون عاملا . وفى (شمشير طملاى) تنتشر صناعه الخوص والجريد . وفى (طملاى) و (ميت زبيعة) و (كفر شبرا زنجى) و (كفر فيشا) تنتشر صناعة الخوص والجريد والمقاطف والاسبته والمقشات .

وفى قرى مركز (شبين القناطر بالقرب من القاهرة ، وفى (عزبة النخل) ــ حيث يكثر النخل ــ نرى قرية (كفر الشوبك) ويبلغ عدد سكانها ٥٣٤٣ نسمة، تكثر بها صناعة المقاطف وفى (زفتيه مشنول) تنتشر صناعة القفف من الخوص . وفى (كفر الشرفا) القبلى تنتشر صناعة المقاطف . وفى بلدة (منية شبين توجد صناعة المقاطف الخوص . وفى (كفر طحا) توجد صناعة الخوص والجريد .

ومن البلدان الشهيرة كذلك بصناعة منتجات النخيل قرى مركز دمنهور حيث تنتشر بها صناعات الخوص والجريد .

والملاحظ فى صناعة منتجات النخيل ان الايدى العاملة متوفرة ، ورخيصة ، لذلك فأن منتجاتها رخيصة جدا .

ونأمل أن تدخل الآلات الحديثة فى هذه الصناعة ، وأن يتولى الاهالى المختصون من الفنيين لارشادهم وتوجيههم حتى يتحسن الانتاج وتزداد المنتجات انتشارا ، حيث تدخل هذه المنتجات (كالاقفاص مثلا) فى صناعات أخرى كبيرة مثل حفظ الزجاج وأن الفلاحين يهتمون جدا بالقفف والاقفصه لحفظ (الكتاكيت) والخبز .... الخ .

يتبع

احمد فريد حسن
بكالوريوس فى العلوم الاقتصادية

الزيت فى يوغوسلافيا

ومن الموارد الطبيعية التى عرفت فى يوغسلافيا الزيت ، وقد نشطت أعمال التنقيب عنه عقب الحرب العالمية الثانية .

والمناطق التى تزخر بالزيت تقع فى الاجزاء الشمالية من يوغسلافيا فى سهول « بانونيا » وفى شريط عريض يمتد من سفوح جبال الكربات غربا وبطول نهرى سافا ودرافا وفى المنطقة الواقعة بين هذين النهرين فى زغرب ، ثم شرقا الى قاعدة جبال الالب « مدومريج » و « بريكمريج » صوب الشمال والغرب .

وقد تقدمت أعمال الحفر فى يوغسلافيا فى أربع مناطق فى الكروات وفى نواح أخرى . وهناك بئر زيت على شاطىء الادرياتيكى تمتد بطول البحر ، كما انه كشفت آبار زيت على ساحل مونتنجرو .

وينص مشروع السنوات الخمس على استنباط الزيت من جميع مكامنه فى يوغسلافيا تنشيطا للصناعة المحلية .

التجارة والاقتصاد ... والقضاء

إخطار مصلحة الضرائب بالتنازل عن المؤسسة

للقاضي

أحمد حمدي حافظ

يتلخص النزاع في القضية التي نعرضها اليوم على القراء ، في أن أحد الاشخاص بوصفه مديرا لاحدى شركات الغزل المعروفة أقام أمام محكمة القاهرة الابتدائية ضد مصلحة الضرائب وخمسة آخرين دعوى قال فيها انه وهؤلاء الاشخاص الخمسة كانوا يؤلفون فيما بينهم شركة توصية بسيطة بموجب عقد شركة مؤرخ في سنة ١٩٤٦ ونظرا للخسائر التي أصابت هذه الشركة فقد فسخ الشركاء عقدها في خلال عام ١٩٤٨ .. وعلى أثر ذلك بادر هو — أي رافع الدعوى — بشراء هذه المؤسسة بموجب عقد مؤرخ في نفس السنة وثابت التاريخ رسميا ثم كون وآخران شركة جديدة في ذات العين وبنفس الاسم وتم تسجيل عقدها بمحكمة مصر الكلية برقم خاص وعلى أثر ذلك قام بأخطار مصلحة الضرائب بهذا التغيير الذي طرأ على المؤسسة وسارت الامور بينه وبين مصلحة الضرائب على هذا الاساس ، فأخذت تحاسبه وفق الوضع الجديد .. غير أنه فوجيء بأن أوقعت عليه المصلحة حجزين وفاء لمبلغين كبيرين قالت المصلحة انهما قيمة الضرائب المستحقة عن الشركة القديمة .. وحددت للبيع يومين معينين .. ولما كانت الاشياء المحجوز عليها مملوكة للشركة الجديدة ، وقد تم انتقال ملكيتها اليها باجراءات شهر عنها كما أنه قد قام بالاجراء الوحيد الذي يكلفه به القانون — وهو اخطار مصلحة الضرائب في ظرف ستين يوما من حصول التغيير بالوضع الجديد — فقد طلب الحكم بأحقيته للاشياء المحجوز عليها والغاء الحجزين المتوقعين من المصلحة مع الزامها بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة .. واستند في تأييد دعواه الى ايصال خطاب موصى عليه مرسل الى مصلحة الضرائب .. والى ورقة محررة على الآلة الكاتبة قال انها تحمل نصا كاملا للخطاب المسجل الذي بعث به الى المحكمة .. وفي عباراتها ما يفيد أن ذلك الخطاب يتضمن اخطار المصلحة بالتنازل عن المؤسسة .

أنكرت مصلحة الضرائب وصول خطاب اليها بالصيغة الواردة بالورقة السالفة الذكر .. وقررت أن ما أرسله اليها رافع الدعوى بموجب الايصال المقدم منه هو عبارة عن خطاب يتضمن اخطارا بتكوين شركة دون اشارة ما الى أي تنازل ..

وقد قضت محكمة القاهرة الابتدائية برفض الدعوى والزمت رافعها بالمصاريف — فاستأنف الحكم أمام محكمة استئناف مصر .. وأسس استئنافه على ان الحكم المستأنف الصادر من محكمة القاهرة الابتدائية قد أخطأ في قضائه برفض دعواه وبعدم الاخذ بدفاعه من أنه قام بما يفرضه عليه القانون من التنازل عن المنشأة .. وأخطأ كذلك بأخذه بوجهة نظر مصلحة الضرائب قضية مسلمة دون أن تكلف المحكمة أحد الخصمين باكمال الاثبات عن حصول الاخطار بالتنازل ..

وقد قضت محكمة استئناف مصر بدورها بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وبتأييد الحكم المستأنف والزمت المستأنف — مدير الشركة — بالمصاريف وبالاتعاب ..

طعن المحكوم ضده بطريق النقض في حكم محكمة الاستئناف سالف الذكر وبنى طعنه على وجهين :

الوجه الاول : خطأ في تطبيق القانون واخلال بحق الدفاع .. ذلك أن المادتين ٥٨ و ٥٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ لم تتطلبا وسيلة معينة ولا صورة محددة للاخطار الواجب على المتنازل والمتنازل له ارساله الى مصلحة الضرائب للاعفاء من المسئولية عن الضرائب المستحقة عن المدة السابقة على التنازل وعلى ذلك فان مجرد ارسال خطاب مسجل يفيد تغيير الحالة الاولى التي كانت عليها المنشأة ، والاشعار بالحالة الجديدة التي آلت اليها يكفي للاعفاء من الجزاء الذي رتبته المادتين ٥٨ و ٥٩ على عدم الاخطار ، وقد قام هو في الميعاد القانوني المحدد بالمادتين سالفتي الذكر بارسال خطاب مسجل يفيد حصول التنازل وقدم للمحكمة ايصال الخطاب المذكور وصورة منه .. غير أن مصلحة الضرائب — المطعون ضدها أنكرت أولا وصول الخطاب اليها ، ثم عادت وطعنت على صورته المقدمة بدعوى أنها غير ما ورد اليها.. وقد أخذ الحكم المطعون فيه والحكم الابتدائي بوجهة نظر مصلحة الضرائب دون تحقيق لذلك الامر مما يفيد خطأ في تطبيق القانون واخلال بحق الدفاع ..

ردت المصلحة على ذلك بقولها ان صورة الخطاب المقدمة من الطاعن ليست حجة عليها وقد أنكرتها وعرضت على المحكمة الخطاب الذي وصل اليها ، وهو يتضمن اخطار الطاعن للمصلحة بأنه كون شركة للمنسوجات دون أن يشير الى التنازل الذي صدر له وقد رجحت المحكمة في حدود سلطتها الموضوعية دفاع مصلحة الضرائب على أقوال الطاعن فقضت برفض دعواه .. وعلى ذلك فلا محل للنص على الحكم بالخطأ في القانون والاخلال بحق الدفاع .

والذي يتبين من الاطلاع على الحكم الابتدائي أن الطاعن قدم تأييدا لدعواه من أنه قام باخطار مصلحة الضرائب عن التنازل الذي تم له — ايصالا لخطاب موصى عليه أرسل للمصلحة في ٥ ابريل سنة ١٩٤٨ ، كما قدم صورة لورقة محررة على الآلة الكاتبة مدعيا أنها صورة الخطاب سالف الذكر وقد جاء بها أنه بتاريخ ١١ فبراير سنة ١٩٤٨ اشترى محل شركة ... من

مؤسسيها وانه كون شركة جديدة ويطلب من المصلحة افادته عن قيمة الضرائب المستحقة عن الشركة القديمة .. غير ان المصلحة أنكرت على الطاعن هذا الدفاع وذكرت ان الخطاب المرسل اليها فى ٥ ابريل سنة ١٩٤٨ لم يتضمن سوى اخطار من الطاعن بانه كون شركة تضامن بينه وبين آخرين .. وأرفق به صورة من عقد الشركة الجديدة وميزانيتها الافتتاحية

وقدمت المصلحة تأييدا لدفاعها الخطاب المذكور .. وقد رات المحكمة ترجيح دفاع المصلحة على أقوال الطاعن مستندة فى ذلك الى أن تاريخ ايصال البريد المسجل يتفق وتاريخ الخطاب المقدم من مصلحة الضرائب وأن صورة الاخطار المقدمة من الطاعن هى صورة عرفية لا يعتد بها ولا يمكن الاطمئنان اليها أو محاجة مصلحة الضرائب بها وقضت لذلك برفض الدعوى — فاستأنف الطاعن الحكم مؤسسا استئنافه على أن الحكم الابتدائى قد فاته التوفيق أو قضى برفض دعواه لانه قام فعلا بالاجراء الذى تتطلبه المادتان ٥٨و٥٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .. وقد رات المحكمة الاستئنافية أن الاسباب التى يرتكن اليها الطاعن فى استئنافه قد تولى الحكم المستأنف الرد عليها ورات لذلك تأييد الحكم الابتدائى لاسبابه .

فالحكم المطعون فيه اذن لم ينكر على الطاعن أن الاخطار بالتنازل فى مدة ستين يوما من المتنازل يعفى المتنازل اليه من مسئوليته عن الضرائب المستحقة عن المدة السابقة كما أنه لم ينكر عليه أن المادتين ٥٨ ، ٥٩ من القانون رقم ١٤ لسنة١٩٣٩ لم تتطلبا وسيلة معينة ولا صورة محددة للاخطار بل سلم بكل ذلك كما سلم بأن الاخطار بموجب خطاب مسجل الى مصلحة الضرائب يكفى للاعفاء من المسئولية .. أما ما أنكره الحكم على الطاعن فهو أن تقديم ايصال البريد وحده لايكفى دليلا على حصول الاخطار وأنه يرجح دفاع المصلحة المطعون ضدها من أن الخطاب الذى أرسل اليها فى تاريخ الايصال لايحوى سوى أخطارا عن تكوين شركة بين الطاعن وآخرين وان اشارة الى حدوث التنازل واستند الحكم فى ذلك الى الخطاب المقدم من المصلحة يحمل نفس تاريخ ايصال البريد وهو يوم ٥ أبريل سنة ١٩٤٨ والى أن صورة الخطاب المقدم من الطاعن هى صورة عرفية لايعتد بها ولا يمكن الاطمئنان اليها أو مهاجمة مصلحة الضرائب بها .

ولا شك أن ماجاء بهذا الحكم بشأن ترجيح دفاع مصلحة الضرائب على دفاع الطاعن لايعدو أن يكون تحصيلا لفهم الواقع فى الدعوى مما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب على حكمها اذ لاجدال فى أن المحكمة الموضوعية هى صاحبة القول الفصل فى تقدير واقعة الاخطار فى الدعوى الحالية لان قاضى الدعوى حر فى تقدير الدليل المقدم له يأخذه اذا اقتنع به ويطرحه اذا تطرق فيه الشك الى وجدانه دون ان يخضع فى ذلك لرقابة محكمة النقض مادام قد سوغ حكمه بأسباب معقولة تؤدى الى النتيجة التى انتهى اليها

أما قول الطاعن بأن الحكم قد أخل بدفاعه أذ رجح وجهة نظر المصلحة وأن يحيل الدعوى الى التحقيق لاثبات دفاعه فالرأى فى ذلك أن احالة الدعوى الى التحقيق ليس حقا لطالبه يتحتم على المحكمة اجابته اليه بل لها ان ترفضه اذا رات أن اجابته غير منتجة وأن لديها من الاعتبارات مايكفى للدليل فى الدعوى

الوجه الثانى : فصدر فى التسبب ... ذلك ان الطاعن قال فى مذكرته التى قدمها الى محكمة الاستئناف أنه لو سلمنا جدلا بقول المصلحة بأن الخطاب الذى وصلها لايتضمن سوى أخطاره عن تكوين شركة جديدة دون أن يشير الى التنازل عن المنشأة فانه مع ذلك يكفى لاعتباره اخطارا مطابقا لما نصت عليه الحالة ٥٨ من القانون اذ قد تبين به العناصر والاشخاص التى تباشر استغلال المؤسسة هذا الى أن محلها لم يتغير بعد التنازل .. وعلى ذلك كان ينبغى على المحكمة وقد قضت بتأييد الحكم الابتدائى أن تعنى بالرد على هذا الدفاع الجديد غير أنها أغفلته الامر الذى يعيب حكمها ويبطله لقصوره فى التسبيب

والواقع أن هذا الوجه على غير أساس طالما أن المحكمة قد ارتكنت فى حكمها الى ما ارتأته كافيا لتأييد الحكم الابتدائى الذى قضى برفض دعوى الطاعن الامر الذى يحمل فى طياته عدم أخذها بدفاعه الاخير

والواقع أيضا فى نظرنا أن الحكم قد أصاب اذ قضى بأن الخطاب المرسل من الطاعن لايفيد هذا الاخطار الذى يتطلبه القانون فى المادتين ٥٨ و ٥٩ والذى يلزم كل من المتنازل والمتنازل اليه بأخطار مصلحة الضرائب فى مدة معينة بهذا التنازل .. لان حكمة المشرع فى وضع هاتين المادتين هى احاطة المصلحة علما بالتنازل عن المؤسسة فى ميعاد مناسب حتى تتمكن من تحصيل الضرائب المستحقة عليها وتحديد مركز كل من المتنازل والمتنازل اليه فيهما .. وما دام القانون قد تطلب الاخطار فانه بلا شك قد قصد أخطارا صريحا يقرع سمع المصلحة بحصوله — فلا يتضمن الخطاب المرسل فى الدعوى الحالية سوى مجرد الاخبار بتكوين شركة دون ان يشير الى ثمة تنازل قد تم بين طرفين معينين — والى أن الشركة الجديدة انما أقيمت على أنقاض شركة قديمة تنازل عنها اصحابها — ومن ثم فلا يمكن الاعتداد به ..

احمد حمدى حافظ
رئيس الدائرة المدنية والتجارية
بمحكمة الزقازيق

حاجة العالم الى الطعام

أذاع المستر « ن . دود » المدير العام لمنطقة الاغذية والزراعة من روما أن انتاج العالم من الطعام لا بد أن يزيد بمقدار ٣ او ٤ فى المائة هى على الاقل لمواجهة زيادة السكان وخاصة فى المناطق المتخلفة مثل آسيا .

ولقد قدم أربعة نصائح فى هذا الاجتماع (وهو المسمى بالاتحاد الدولى للمنتجين الزراعيين) .

أولا : ضمان حقوق الملكية للارض
ثانيا : تسهيل السليف بفائدة معقولة
ثالثا : البيع بأسعار معقولة .
رابعا : المعرفة بحاجة السوق ، ووسائل الزراعة الفنية .

وأضاف المستر دود الى ذلك قوله : « لا بد للفلاحين أن يحصلوا على ضمان السوق والتأمين ضد أخطار مضارباته العنيفة ، بحيث يحصلون على أسعار مناسبة ، ولا يتطلب هذا اتخاذ اجراءات محلية فقط ، بل واتخاذ اجراءات دولية أيضا » .

((فاينشيال تايمز))

سياسة النقل فى العهد الجديد

النقل فى خدمة الزراعة والصناعة والتجارة
يجب فصل ميزانية السكك الحديدية عن ميزانية الدولة

« تحتل سياسة النقل فى مصر اهميـة خاصة فى العهد الجديد. ولقد راينا الحكومة تعرض النقل فى القاهرة مثلا فى مناقصـات عامة ، بل انها عرضت ايضا النقل الداخلى فى الطرق بين البلدان فى مناقصات أخرى تتقدم اليهـا ما تشاء من الشركات القويمة الامينة . »

*

ان مصر تجتـاز فترة تـكوين ونهوض اقتصادى كبير .. وان العهود الماضية خلفت وراءها تركة مثقلة من جميع نواحى النشاط الاقتصادى

ويعتبر النقل فى الامم الناهضـة السبيل الاولى نحو الرقى والتقدم. بل أن رقى الامة يقاس بمقدار الآلاف من الاميـال الممتـدة فى أراضيها ، سواء منها المنـاطق الزراعيـة ، أو المناطق القريبة من المسـاكن ، ذلك لان الطـرق ترتبط ارتبـاطا وثيقا باقتصاديات البلاد ، كما يؤثر النقل فى انعاش الحالة التجارية والزراعية ويعمـل على استـتباب الامن ونشر العمـران ومصر بوضـعها الراهن لا يزيد طول طرقها على ١٧٥٠٠ كيلو متر ، منها ٣٩١٥ كيلومترا مرصوفة أى أن نسبة الطرق المرصوفة تقرب من ٢٠ ٪ ، وهى موزعة كمـا يلى ١٤٠ كيلو مترا بالوجه البحـرى ، ٣٦٠ كيـلو مترا بالوجه القبـلى ١٤٧٥ كيلومترا فى الصحراء الشرقية و ١٠٤٠ كيلومترا فى الصحراء الغربية

والنقل بطبيعته خدمة من الخدمات العامة ، لذلك كان على الـدولة أن تنظر اليه هذه النظرة ، وان تساهم فيه بنصيب وافر من الرعاية والرقابة بل أن عليها ــ وخاصـة فى مصر ــ أن تتجرد تجردا تاما عن مناهضة اية وسيلة من وسائله ، والا تنظـر الى السكك الحديدية على أنها مصدر من مصادر الايراد .

ويتخذ النقل وسائل وصورا مختلفة فهناك النقـل البرى (الـداخلى) ، والنقل البحرى أو (النهـرى) ، ثم النقل الجوى . وسنتناول فى هـذا المقال النقل الداخلى .

ان مرافق الاقتصـاد القـومى فى مصر تتطلب خدمات الوسائل النقلية المختلفة ومصر ــ وقد وهبها الله أرضا سهلة منبسطة ، لا هضاب فيها ولا جبـال وعرة ــ يتيسر فيها انشـاء الطرق الزراعيـة ، ومد الخطـوط

> **تقـرر أن تؤلف لجنـة مشتركة من مهنـدسى مجلس تنمية الانتاج القومى ومهندسى مصلحة الطرق للاشراف على تنفيذ مشروعات الطرق .**

الحديدية ، ورغم ذلك فالنقل فى مصر مشكلة قديمة العهد ، طالمـا نادى بضرورة حلها المصلحون ، واجريت لذلك محاولات ــ وخاصة فى النقل البرى ــ فى كل عهد للوصول الى حل لها ، ولكن هذه المحاولات ظلت تتعثر ثم تتوقف ، والمشكلة باقية على حالها دون الوصول الى نتيجـة حاسمة ، تعالج الداء الذى يصيب الاقتصـاد القومى فى عنصر هام جدا من عناصره ويؤثر تأثيرا سيئا فى كيـانه ، وفى النهوض بشتى مرافقنا من زراعيـة وصناعية وتجارية ، واذكر فى هـذا الصدد حديثا صحفيا ادلى به الاستاذ المهندس أحمد رزق مدير السـكك الحديدية . قال فيه : **((ان النقـل عنـدنا يسير حتى الآن على النظـام السلبى الذى يؤدى الى ما يسمى (بالرئة المسدودة) . فطرق المواصلات فى مصر قائمة على نظام تقليدى رتيب يؤلف من الجسر ، فالطريق البرى ، بالخط الحديدى ، وتمتد هذه الوسائل الثلاث بعضها الى جانب بعض تاركة المناطق الداخلية وهى مناطق زراعية خصبة غنية بانتاجها المحلى النباتى والحيوانى فى شبه عزلة عن وسائل المواصلات ، مما يتعذر معه تصريف منتجاتها الى أسواق البلاد ووصولها الى أيدى المستهلـكين الذين هم فى أشد الحاجة اليهـا ، ومن أجل هذا الوضع سميت أمثال تلك المناطق ــ وهى كثيرة شائعة فى الوجه البحرى ــ (الرئات السدودة) .**

ولذلك يجب العناية باعادة النظر فى ادخال شرايين المواصلات اليها ، حتى يتسنى نقل الحبوب من الشجرة فى الحقل ، الى المخزن الذى تصرف منه الى المستهلكين فى غير مشقة ، ولهذا النظام أثره الواضح فى حياتنا الاقتصـادية والانتاجيـة والغـذائية والصحية))

وعلى هـذا كان من الضرورى ــ حين البحث عن علاج لهذه المشكلة ــ أن تقوم السياسة الرشـيدة للنقل على مراعاة المصالح التى تخدمها وفى مقدمة هـذه المصـالح ، الزراعة ، باعتبار مصر ــ بلدا زراعيا يتجـه نحو التصنيع بخطى سريعة شديدة

النقل فى خدمة الزراعة

ان الزراعة لا تحتـاج الى وسيلة واحدة من وسـائل النقل ، بل اننـا نجد ان الوسائل المختلفة للنقل يكمل بعضها البعض ، وتكون سلسلة متصلة الحلقات فى خدمة الزراعة .

والشىء الغريب الذى نلاحظه أننا نجد فى مصر بعض الجهات مخدومة بوسائل النقل الثلاث ، بينمـا نجد كثيرا من الجهات محرومة لا تعتمد الا على دواب الحمل .. ومن ذلك الكثير من القرى المترامية فى طول البلاد وعرضها ، وكذلك الـواحات المصرية .

ومن الملاحظ أن الانتاج الزراعى موسمى بطبيعته ، ويترتب على ذلك أن يتخذ نشاط حركة النقل ــ فى الزراعة ــ خطا بيانيا شديد الصعود شديد الانخفـاض ، واذن فما هى انسب وسائل النقل للزراعة ، واذا قلنا ان السكك الحديدية هى انسب الوسائل ، اعترضتنا حقيقة كبـرى وهى أن استعمال القطرات فى هذه الظروف يتطلب اعداد جميع معدات النقل الحديدية اللازمة للحـركة فى

المواسم الزراعية ، ومن المعلوم أن جزءا كبيرا من هذه المعدات يشمل القضبان والمحطات والعربات ، وهذه كلها معدات ثابتة فى مكانها ، معرضة للتعطل وعدم التشغيل الكافى طول المدة التى يقل فيها الضغط .. ولما كان رأس المال المستثمر فى مثل هذه المعدات كبيرا ، فان هذاالتعطل يكون بالغ الاهمية من حيث زيادة تكاليف النقل .

وثمة عامل آخر هام ، وهو أن نظام **النقل بالسكة الحديدية** يجعله مقيدا بمواعيد خاصة متباعدة ، وهذا لا يلائم الاحتياجات المستعجلة للزراع . كذلك نجد فى نقل الماشيه حتى فى المسافات المتوسطة الطول — ان القطار ليس أفضل وسيلة ، نظرا لانه لا ينقلها رأسا من القرى الى الاسواق .

اما **السيارة** فانه فى الاوقات التى يخف فيها ضغط حركة نقل المحصولات يسهل تحويلها الى جهات متعددة تجارية أو صناعية لاستعمالها استعمالا كاملا قدر الطاقة . ثم ان رؤوس الاموال اللازمة للنقل بالسيارات والثابتة فى مكان معين تكون جزءا بسيطا جدا من رأس المال الكلى لشركات النقل بالسيارات ، وهذا مما يساعد على التقليل من تكاليفها ، واذا أضفنا الى ذلك أن السيارة لا تستهلك وقودا كثيرا لاعدادها للعمل ، وحتى بعد العمل فاننا نجد أن تكاليف النقل بالسيارة أقل من تكاليف النقل بالسكك الحديدية فى الجهات الزراعية البحتة ، كذلك نجد أن النقل بالسيارة أصلح بالنسبة للمسافات المتوسطة — وخاصة فى نقل الماشية — حيث يسهل نقلها دون أى نقص فى وزنها ، بل انه يمكن اعادة هذه الماشية الى مزرعة صاحبها دون الحاجة الى تركها فى حظائر مؤجرة مما يوفر على صاحبها كثيرا من العناء والرعاية والنفقات . ثم انه لسهولة وصول السيارة الى كل قرية وحقل يمكن ربط القرى بعضها ببعض ، أو بمحطات السكك الحديدية على السواء .

على أن الزراعة لا تستغنى عن السكك الحديدية فى نقل منتجاتها ، فهى تعتمد عليها بالنسبة للمسافات الطويلة لنقل الكميات الكبيرة فى مواسم المحصولات المتتابعة ، وفضلا عن ذلك رأينا أن هناك عربات الثلاجات فى السكك الحديدية لنقل المنتجات القابلة للعطب .

وان فى وضع تعريفة السكك الحديدية على أساس ما يتحمله كل نوع من الحاصلات الزراعية حسب قيمته النسبية ، لما يشجع على نقل حاصلاتهم القليلة القيمة بأقل كلفة ممكنة .

على أن هناك اعتبارا آخر ، وهو أن السلع الزراعية الرخيصة لها وسائل نقل اخرى ، تنقل بوساطتها بأقل الاجور ، وهى النقل المائى ، ولكن يشترط فى هذه السلع أن تكون غير قابلة للعطب مع عدم الحاجة الملحة لسرعة نقلها ، وانها لا تشغل حيزا كبيرا بالنسبة لوزنها (كالقصب مثلا) .

والشىء الذى يجب ان يؤخذ فى الحسبان هو ضرورة العناية بتقليل تكاليف النقل العالية فى الزراعة المصرية على وجه العموم ، نتيجة لصغر الملكية الزراعية ، واضطرار الفلاح الى ارسال منتجاته فى شحنات صغيرة للأسواق . **ولذلك يتعين الاخذ بالنظام التعاونى فى النقل الزراعى كما يفعل صغار الملاك فى الدنمرك مثلا .**

النقل والصناعة

أن مصر فى فترة تطور صناعى ، ولذلك يجب علينا أن نتبع سياسة تقلية رشيدة — بالنسبة للصناعة ، وأن نتجنب ما وقعت فيه أمم أخرى من متاعب اقتصادية واجتماعية ، بسبب سوء اختيار المراكز الصناعية فمثلا لا يصح تركيز الصناعات فى القاهرة والاسكندرية وبعض المدن القليلة الاخرى فقط ، اذ ان ذلك يؤدى الى تضخيم تلك المدن وانعاشها ، بينما تظل بقية جهات القطر تئن من الفقر ، ويشكو عمالها البطالة . **لذلك كان من الضرورى أن يراعى فى المراكز الصناعية الجديدة اعطاء المصانع الاولوية قبل المساكن فى أن تكون بجوار محطات السكك الحديدية ، أو على الطرق الرئيسية**

وتختلف الصناعات كثيرا فى احتياجاتها لوسائل النقل . فالصناعات الثقيلة مثلا ، كصناعات الحديد والزجاج والصناعات الكيماوية ، لا بد أن تكون قريبة من السكك الحديدية ، ومن الطرق المائية ما أمكن ، اذ يلزمها كميات كبيرة من الخامات الرخيصة الثمن الكبيرة الحجم والثقيلة الوزن ، فضلا عن أن مخلفات عملية الصنع تكون فى الغالب بكميات كبيرة . كما يجب أن نعلم أن الطرق المائية مناسبة جدا لهذه الصناعات نظرا لرخص تكاليف النقل المائى وانخفاض أجوره .

اما الصناعات الخفيفة فكثيرا ما تستخدم مواد نصف مصنوعة ، لذلك لا يشترط أن تكون بجوار السكك الحديدية ، بل يكفى أن تكون بجوار طرق ممهدة ، ووسائل نقل سهلة .

والصناعة تحتاج للايدى العاملة ، ولذلك يجب أن تهيأ للعمال مساكن قريبة من محال عملهم حتى لايتكبدوا نفقات نقل هم فى غنى عن تحملها .

وفضلا عن ذلك يجب أن يهيأ للصناعة وسائل النقل التى تساعد على تقدمها ، وأن يكون النقل فى خدمة الصناعة ، وليست الصناعة فى خدمة النقل .

ونكرر ضرورة النظر بعين الاعتبار الى مستقبل الصناعة فى مصر ، والى مناطق المواد الخام التى تكتشف ، ونخص بالذكر مناطق البحر الاحمر وقنا واسوان والصحراء الغربية .

النقل فى خدمة التجارة

التجارة هى تداول منتجات الحقل والمنجم والمصنع فى يد التاجر أو المستهلك ، لذلك فكل ما من شأنه تحسين النقل فى المناطق الزراعية والصناعية ، يؤدى الى توسيع نطاق التجارة ، وتنشيط حركة النقل فى التجارة .

وهنا يظهر عامل المنافسة قويا فى التجارة ، ولذلك يجب تنظيم المنافسة على أساس من المرونة والسرعة فى القيام بالخدمات . لان كل متنافس يخشى على مركزه التجارى من الانهيار اذا لم يقدم خدمة جيدة بنفقة معتدلة .

عنصر المنافسة فى النقل

اذا كنا سلمنا بمبدأ المنافسة بين وسائل النقل فليس معنى هذا ترك الباب مفتوحا لكل راغب فى الدخول فى ميدان النقل ، فبعض وسائل النقل لا تحتاج لرؤوس أموال كبيرة لامتلاكها ، فأى شخص معه قيمة القسط الاول لثمن سيارة من سيارات النقل يستطيع الدخول الى

البقية على ص ٢٨

منزلة القطن فى إقتصاديات سوريا

الحكومة تنشئ مكتبا خاصا للقطن لتصريفه فى الخارج
تعيين خبير مصرى مديرا لهذا المكتب .
حظر استيراد القطن المحلوج الى البلاد السورية

أعدت « مؤسسة الشرق الادنى » تقريرا عن منزلة القطن فى اقتصاد سوريا ننشره فيما يلى :

لايزال القطن أكبر علامة استفهام فى اقتصاديات سوريا فى الاوان الحاضر ، فقد أصبح فى خلال العامين الماضيين أهم صادرات البلاد وحل محل القمح بوصفه السلعة الرئيسية المصدرة ، وقد قدر محصول ١٩٥٢ بما يتفاوت بين ٥٠ ألفا و٥٥ ألف طن من القطن المحلوج .

والخسائر الكبيرة التى حلت بزارعى القطن فى محافظات الجزيرة والفرات ، وحلب وحمص ، وحماه ، واللاذقية ، فى سنة ١٩٥١ كانت ضربة قاصمة للظهر بعد ذلك الازدهار الذى حل بالبلاد سنة ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ومهما يكن من أمر فهنالك اعتقاد وثيق بأن القطن قد يصبح جزءا لا يتجزأ من اقتصاديات سوريا على الرغم من شعور أهالى البلاد بالخيبة ، وتقلص المساحة المزروعة منه فى سنة ١٩٥٢ عما كانت عليه سنة ١٩٥١ .

الجزيرة

كانت حلب ، وحماه ، من سنين مضت المحافظتين اللتين تزرعان القطن فى سوريا ، ولاتزالان تنتجان ٦٠ فى المائة من جميع محصولات القطن السورى ، ولكن التوسع فى منطقتى الفرات والجزيرة فاق جميع ما سبقه ، فبعدما كانت هاتان المنطقتان لا تزرعان شيئا من القطن فى سنة ١٩٤٨ ، أصبحتا تنتجان فى عام ١٩٥١ ما معدله ١٠ ٪ . وعلى ضفاف نهر الفرات وروافده تكمن فرصة سوريا للتوسع الزراعى . هذا وأن استثمار الاموال والتوسع فى الآلات الزراعية ، ومعظمها جرارات وآلات حصاد ودراس معا ، شرع فيها منذ سنة ١٩٤٥/١٩٤٦ من أجل زراعة الحبوب فى الجزيرة وظل هذا التوسع مطردا اطرادا فائقا حتى سنة ١٩٥٢

أما استثمار الاموال فى آلات القطن (ومعظمها مضخات) فقد توسع توسعا عظيما فى ١٩٥١ . والآن وقد توقف الازدهار فان بعض المزارعين حصروا أعمالهم الزراعية وحددوها ، ولكنهم فى الوقت نفسه رأوا الفرصة المتاحة فى تلك المنطقة ، وهم اما أنهم يدرسون زراعة القطن بعناية أكثر دقة من قبل ، أو انهم قائمون بتجارب على محصولات اخرى، كالارز، فى مناطق المستنقعات فى وادى الخابور .

وزرع الارز لعدة سنوات ولكن مساحاته خفضت بتوسع زراعة القطن فى سنة ١٩٥٢ من جراء نقص المساحات المزروعة قطنا .

فمن حلب يتجه المرء شرقا قاطعا مدرجات شبه قاحلة متتبعا بوجه عام القناة الجديدة الممتدة من الفرات ، وتحرث المدرجات فى بقع صغيرة مبعثرة هنا وهناك لزراعة القمح الذى يعتمد على نزول الامطار ولكنه يزداد جدبا عند الاقتراب من الفرات ، بحيث أن الوادى الواسع الضحل ينحسر عن عدة مفاجئات ، ففى بعض الاحيان يرتفع المدرج فجأة زهاء ٦٠ قدما الى مائة قدم ، وفى بعض الاحيان تكون التربة منحرفة . كما أن تضاريس النهر — الذى يبلغ عرض مجراه خمسة أميال — غالبا ما تغير اتجاهه بين فصل وآخر . وهنالك ، فى النقاط الحيوية فى الجوف المشرف على وادى النهر ، أطلال القلاع والحصون التى تذكرنا بامكانيات خصوبة هذا الوادى . والحقول تسقى بمعرفة الافراد من أصحاب الاراضى . وتدفع المضخات المياه بواسطة الانابيب الى أطراف الحقول المزروعة ومن ثم تسيل المياه فى أقنية لتروى الحقول التى تحتاج الى الرى .

يزرع القطن والذرة البيضاء والسمسم كمحصولات صيفية . ويزرع القمح وغيره من الحبوب فى الشتاء وترعى قطعان الضأن والماعز على بقايا الحصاد .

وثمة طريق ممهد بالاسفلت بين الفرات وديرالزور يزدحم فى الخريف بسيارات النقل المشحونة بالات القطن المرسل الى المحالج فى حلب . ومهما يكن من أمر فان المسافر شمالا بشرق من دير الزور الى الجزيرة ، يجد نفسه ، فى أثناء سفره ، فى الارض الخلاء بالصحراء. ومع ذلك فان الحكومة السورية عزمت على تمهيد طريق عام بالاسفلت يمتد الى «الحسكة» لتذليل مسالك الجزيرة وتأمين الاتصال بين أجزائها. وفى الشرق يقع وادى الخابور وهو صورة مصغرة لوادى الفرات ولكنه يقع فى واد اتسق انحداره عن وادى الفرات . وفى شمال الحسكة اى فى الجزيرة الاصلية عدة روافد لنهر الخابور توسع المنطقة القابلة للزراعة .

وتدعى الحكومة السورية الآن ملكية معظم اراضى الجزيرة (بقانون سنته فى يناير سنة ١٩٥٢) وهى تنوى تحديدها حتى يتسنى لها زيادة عدد أصحاب الاملاك .

ان تطور الجزيرة زراعيا ، وزراعة القطن فيها بوصفه السلعة الاساسية قد تم كله بواسطة المشاريع الفردية. ونفذت الحكومة السورية برامج لتحسين الزراعة فى وادى الفرات ، فانجز مشروع فى نهر الخابور لسنة

١٩٥١ ، لرى ٨٤٠٠ر٨ فدان وهنالك مشاريع رى أخرى قيد البحث . ومهما يكن من أمر ، فان الحكومة السورية التى واجهتها عقبات جوهرية فى زراعة القطن الشديدة التقلب ، قد اتخذت عدة خطوات ستؤدى الى تسهيل الوضع فى المستقبل .

أمراض القطن

كانت أمراض القطن فى خلال السنتين الماضيتين ذات شقين ففى سنة ١٩٥١ أتلفت الامراض والآفات خمسين فى المائة من المحصولات . وفى سنة ١٩٥٢ خفض مدى هذا الضرر الى ٢٥ فى المائة ، ولكن المزارع لحقته خسارة من جراء انخفاض أسعار القطن فى الاسواق العالمية .

وليس فى استطاعة سوريا أن تحمى نفسها من مثل هذه النكبة الاخيرة ، الا بتوحيد محصولاتها (وبذلك تضمن سوقا جاهزة للاصدار) وتخفيض نفقات الانتاج ولكن ليس ثمة ما يدعو الى عدم التقليل من ضرر الامراض والآفات وسيمكن القيام بذلك عندما توضع تشريعات سنة ١٩٥٣ موضع التنفيذ الكامل .

التطورات الاخرى

فى اليوم الثالث والعشرين من شهر يناير سنة ١٩٥٢ اسست الحكومة السورية « مكتب القطن » فى حلب بالمرسوم رقم ٨٣ وجعلت له أقساما منفصلة للاشراف على الانتاج والحلج وتصريف القطن فى الاسواق وجعلت واحدا من خبراء القطن المصريين مديرا للمكتب وفى فبراير سنة ١٩٢٥، عهد الى مكتب الحبوب فى شراء وتوزيع مبيدات وأجهزة الرش التى فتحت لها اعتمادات كبيرة فى حين أن مكتب القطن اضطلع بمهمة الرش بالنيابة عن الحكومة . يضاف الى ذلك ان التشريعات فرضت اعطاء القروض بشروط مواتية سخية لشراء (كوتون داست) كما حظرت استيراد القطن غير المحلوج وفى حين أن الاختبارات والتجارب أوضحت الطريق لانتاج القطن الناجح . ولا يزال هنالك الشيء الكثير الذى يجب القيام به قبل أن يصبح القطن السورى موحدا

صناعات الغزل والنسج

هنالك حافز يحفز صناعة القطن على التقدم وهو صناعة الغزل والنسج ولدى سوريا الآن تسع معامل صغيرة لنسج المنسوجات مركزة حول حلب ودمشق ويبلغ مجموع مغازلها ٥٥ الف مغزل و٢٠٠٠ر٢ نول وهنالك عدد غير قليل من معامل التريكو والملابس . وحتى قبل بضع سنوات كانت صناعة المنسوجات متممة لتلك الصناعة فى لبنان. ومهما يكن من أمر فان سوريا ألغت الوحدة الجمركية مع لبنان فى مارس سنة ١٩٥٠ وشرعت فى تركيب عدد أكبر من المغازل لا لموازنة المقدرة على الحياكة فحسب ، بل كذلك لكى تكفى نفسها بنفسها فى صناعة المنسوجات القطنية من جميع الانواع . وقد أقدمت عدة معامل على شراء اجهزة جديدة للتوسع ومجاراة مطالب العصر .

احدث مصنع للقطن

ان من أبرز ما يشاهده المرء فى هذا المجال مصنع المنسوجات الجديد فى احدى ضواحى دمشق ، وقد أنشىء فى سنة ١٩٤٨/١٩٤٩ وهو أحدث مصنع للقطن فى سوريا انشأته الشركة الخماسية . ووضع تصميم المعمل الجديد فى الولايات المتحدة وجهز بآلات مستوردة من الولايات المتحدة. وكان لدى الشركة فى نهاية موسم القطن عشرة آلاف مغزل و ٣٥٠ نولا .

ان جميع المغزولات القطنية والخيوط والاقمشة القطنية التى تنتج فى البلاد وتباع فى أسواقها هى من صنع سورى ، ومع أن صناعة المنسوجات القطنية تستهلك فى الوقت الحاضر عشرة آلاف طن على الاكثر من اصل الخمسين الف طن مترى التى أنتجت فى سنة ١٩٥١ فان تأسيس صناعة النسج وامكان توسعها ضمن الاسواق السورية هى فى حد ذاتها ضمانة للمزارعين .



استنباط الزيت فى ليبيا

تضمنت المعاهدة البريطانية الليبية التى أذيعت نصوصها أخيرا ، بندا يمنح بريطانيا حق التنقيب عن الزيت فى ليبيا وحق انتاجه وتسويقه

وحتى الآن لم تمسح أراضى ليبيا ليتبين مدى احتمال وجود زيت فيها ، ولكن المظنون ان عمليات المسح ستبدأ بغير تأخير اذا صودق على هذه المعاهدة

مجلس الانتاج القومى يدعو الى انشاء صومعتين للحبوب
احداهما بالقاهرة وسعتها ٤٠ ألف طن والاخرى بالاسكندرية وسعتها ٣٠ ألف طن

نشرنا فى العدد الاخير الدراسات والخطوات التى قام بها المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى فى موضوع تخزين الحبوب فى مصر . وقدذكرنا ان المجلس قد قرر بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٣ يونيه ١٩٥٣ انشاء صومعتين احداهما بالاسكندرية وسعتها ٣٠ ألف طن والاخرى بالقاهرة وسعتها ٤٠ ألف طن ، وانه قدشكلت لجنة من السادة الدكتور يحيى العلايلى وشلبى صاروفيم عضوى المجلس والدكتور حسنى السعيد مستشار فنى المجلس لوضع صيغة الدعوة التى سيوجهها المجلس الى رجال الاعمال لانشاءهاتين الصومعتين

وقد اتمت هذه اللجنة وضع هذه الدعوة ، كما وافق مجلس الانتاج بجلسته المنعقدة فى ٢٨ يوليه ١٩٥٣ على اعلان هذه الدعوة ، واقر مجلس الوزراء فى ٦ اغسطس ١٩٥٣ أعلان هذه الدعوة ، ووافق أيضا على المبدأ الخاص بتوفير مساعدات من الحكومة المصرية — ان لزمت — تشمل اعفاء الآلات والخامات والكيماويات التى قد تستوردها الشركة التى سيقبل عطاؤها من الرسوم الجمركية

وفيما يلى نص هذه الدعوة :

١ — ان المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى اذ يرى أهمية التخزين السليم للحبوب فى مصر يدعو الشركات العالمية المتخصصة فى ذلك لتتقدم لتنفيذ هذا المشروع كاملا — من حيث التمويل والانشاء والادارة

٢ — تقوم بتنفيذ المشروع وادارته شركة مساهمة مصرية حسب القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ المعدل بالقانون رقم ١٩ سنة ١٩٤٩ والمرسوم بقانون رقم ١٢٠ سنة ١٩٥٢ — وتباشر جميع الاعمال المتصلة بالتخزين الفنى الحبوب من أستقبال للحبوب وتفريغها من وسائل النقل الى الصوامع آليا ، ثم تدريجها بحسب الرتب التجارية المقررة لكل منها ، ومعالجتها ضد الآفات والامراض ، وتهويتها لضمان سلامتها مدة خزنها ، ثم تفريغها آليا متى طلبت ، وعلى القائمين بأنشاء الشركة تدبير التمويل اللازم لذلك بوسائلهم الخاصة .

٣ — سيقوم المجلس بتشجيع العرض الذى يوافق عليه وبالمساعدة على سرعة تنفيذه بكل الوسائل التى تتفق ومصلحة البلاد — وللمجلس الحق فى قبول مايراه من العروض محققا للاغراض المذكورة

٤ — تحدد المرحلة الاولى فى سياسة تعميم أنشاء الصوامع فى مصر بأقامة صومعتين احداهما سعة ٤٠ الف طن بالقاهرة والاخرى سعة ٣٠ الف طن بميناء الاسكندرية — كما يصمم المشروع منذ البداية بحيث يتسنى ربطه بأى سياسة مستقبلة تهدف الى زيادة تلك السعات ، ومع ماينتظر اقامته من صوامع اخرى فى مناطق الانتاج أو الاستهلاك الاخرى فى داخلية البلاد مع مراعاة أن كلا من الصومعتين ستملأ حوالى ثمانى مرات فى السنة

٥ — يجب ان يتضمن المشروع الاجابة عن الاسئلة الموضحة بعد وتقدم للمجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى فى خلال مدة غايتها آخر اكتوبر سنة ١٩٥٣

٦ — ان المجلس يفضل أن يشمل العطاء العمليات الثلاث وهى التمويل والانشاء والادارة على أنه مستعد للنظر فى العطاءات التى تقدم عن بعض هذه العمليات

٧ — تقدم الحكومة للشركة الارض التى يتفق على اختيارها لاقامة كل من الصومعتين عليها

الاسئلة

١ — ماهى المدة التى تقترحها الشركة للالتزام بأدارة وتشغيل المشروع .

٢ — ماهو مقدار راس المال اللازم لتنفيذ هذا المشروع من آلات ومبان وغيرها مع تقديم التصميمات الخاصة بها .

٣ — ماهى أسعار التكلفة لتخزين الطن مع توضيح الارقام المتخذة أساسا لهذه التقديرات .

٤ — ما هو برنامج التنفيذ والمدة اللازمة لعملية الانشاء ؟

٥ — ماهى التسهيلات التى يطلبها مقدم المشروع من المجلس ؟

ملاحظات :

١ — المكان المقترح لانشاء صومعة القاهرة هو بساحل روض الفرج أو بساحل أثر النبى حسبما يتراءى لصاحب العرض .

جدول رقم (١)

بيان بالمنتج محليا والمستورد من الخارج واجمالى المستهلك من القمح بالمدن

السنة	المساحة المنزرعة بالفدان	متوسط محصول الفدان بالاردب	المنتج محليا بالطن	المستولى عليه بالطن	المستورد من الخارج بالطن	اجمالى المستهلك بالطن
١٩٥٠/٤٩	١ر٤١٧ر١٦٠	٥ر٤٩	١ر١٦٧ر٧٢٣	٥٠٩ر٠٧١	٤٦٤ر٠٧١	٩٧٣ر١٤٣
١٩٥١/٥٠	١ر٣٧١ر٩٩٧	٤ر٩٥	١ر٠١٧ر٧٧٠	٢٨٢ر٩١٤	٨٦١ر٧٦٥	١ر١٤٤ر٦٨٠
١٩٥٢/٥١	١ر٤٩٦ر٥٧٥	٥ر٢٩	١ر٢٠٩ر٠٢٧	٣٢٥ر٥٥٩	٩٢٥ر٧١٩	١ر٢٥١ر٢٧٨
١٩٥٣/٥٢	١ر٤٠٢ر٠٠٥	٥ر١٨	١ر٠٨٩ر٠٠٠	٤٥٠ر٠٠٠	٨٥٠ر٠٠٠	١ر٣٠٠ر٠٠٠
١٩٥٤/٥٣ (تقديرى)		٠٠	١ر٢٧٥ر٠٠٠	٥٢٥ر٠٠٠	٧٨٥ر٠٠٠	١ر٣٢٠ر٠٠٠

ملحوظة : الباقى من المنتج محليا بعد المستولى عليه يستهلك فى بالريف .

٢ – يبلغ الاستهلاك السنوى بالقاهرة ٣٧٨٠٠٠طن ، وبالاسكندرية ٢٩٧٠٠٠ طن .

٣ – والسكرتارية الفنية على اتم استعدادا لتقديم أى بيانات أو احصاءات لازمة للدراسة .

هذا وقد أرفقت بالدعوة المرفقات الآتية :

١ – المرسوم بقانون رقم ١٢٠ / ١٩٥٢ بتعديل المادة ٦ من القانون رقم ١٩٤٧/١٣٨ بشأن بعض الاحكام الخاصة بشركات المساهمة والذى يقضى بتعديل نسبة الاسهم التى يملكها المصريون فى شركات المساهمة فجعلها ٤٩ ٪ بدلا من ٥١ ٪ (سبق نشره)

٢ – قانون رقم ١٥٦ / ١٩٥٣ بتشجيع استثمار الاموال الاجنبية فى مصر (سبق نشره)

٣ – بيان المنتج محليا والمستورد من الخارج واجمالى المستهلك من القمح بالمدن (جدول رقم ١)

٤ – بيان بمناطق الانتاج والاستهلاك والكميات (جدول رقم ٢)

جدول رقم (٢)

بيان بكميات الانتاج والاستهلاك بالمديريات

المديريات	الانتاج بالطن		الاستهلاك بالطن	
البحيرة	٨٩ر٧٦٤		٣٢ر٥٠٠	
الغربية	١٠٤ر١٦٥		٦٥ر٠٠٠	
الفؤادية	٥٨ر٠٢٢			
الدقهلية	٨٩ر٤٦١		٢٢ر٠٠٠	
الشرقية	١٠٩ر٥٦٣		٢٦ر٠٠٠	
المنوفية	١٠٥ر١٤٨		٣٤ر٠٠٠	
القليوبية	٣٧ر٩٩١		٢٢ر٠٠٠	
اجمالى وجه بحرى		**٥٩٤ر١١٤**		**٢٠١ر٥٠٠**
الجيزة	٢٤ر٥٦٥		٣٧ر٧٠٠	
بنى سويف	٤٩ر٠٥٨		٤٢ر٨٠٠	
الفيوم	٨٠ر٨٠٦		١٧ر٢٠٠	
المنيا	٨٨ر٤٥٠		٣٤ر٣٠٠	
اجمالى مصر الوسطى		**٢٤٢ر٨٧٩**		**١٣٢ر٠٠٠**
أسيوط	٩٢ر٩٩٣		٣٧ر٧٠٠	
جرجا	٨٦ر٦٨٨		١٠٦ر٣٠٠	
قنا	٥٨ر٣٤١			
أسوان	١٤ر٠١٦			
اجمالى مصر العليا		**٢٥٢ر٠٣٨**		**١٤٤ر٠٠٠**
الجملة		**١ر٠٨٩ر٠٣١**		**٤٧٧ر٥٠٠**

مركبات لسكة حديد باكستان

اشترت حكومة باكستان ٢٣٥ مركبة من أحدث مركبات سكة الفولاذية الخفيفة وهى مهيأة بوسائل الراحة ، وستستخدم لانتقال أبناء الطبقات الفقيرة . وبلغ ثمن هذه المركبات ٣٩ مليون روبية

وفى المستطاع ادخال المراوح الكهربائ ولوازم النفس على هذه المركبات المصنوعة من مواد عازلة تقاوم الحرارة مما يساعد على جعل الجو فى داخلها مائلا الى البرودة

وجهز كل ديوان من هذه المركبات بخزان ماء مثلوج . وهذه المركبات مجهزة كذلك بأجهزة لمقاومة الصدمات ، تفاديا لتداخل المركبات بعضها ببعض فى حالة حدوث حوادث

استقر راى المصلحة على ان الضريبة العامة تؤدى من واقع الاقرار المقدم من المول طبقا للمادة ١٧ من القانون اما الفحص المكتبى فلا سند له من القانون ولا يجوز للمصلحة ان تطالب المول باية فروق فى الضريبة الا بعد الانتهاء من الفحص والربط ، واذا تم ذلك يكون سند تحصيل تلك الفروق هو الورد الذى يصدر بعد الربط .

منشور رقم ١١ ضريبة عامة

استفسرت بعض الادارات المحلية عن راى مصلحة الضرائب فى المسائل الآتية :

١ – مدى حق المول فى تعديل اقرار الايراد العام .

٢ – مدى حق المول فى طلب المقاصة بين المدفوع منه بالزيادة فى سنة سابقة وبين المستحق عليه من واقع الاقرار فى سنة لاحقة او طلب رد تلك الزيادة .

٣ – مدى حق المصلحة فى المطالبة بفرق الضريبة التى يظهرها الفحص المكتبى للاقرار .

وترى المصلحة ما يأتى :

أولا – حق المول فى تصحيح الاقرار بما ينقص ايراده

من حيث المبدأ يجوز للممول تصحيح اقراره اذا كان قد تبين له وجود اخطاء عند تحرير الاقرار الاول بشرط أن يتم التصحيح من ناحية تسديد الضريبة المستحقة من واقع الاقرار بين حالتين :

١ – حالة ما اذا طلب المول التصحيح خلال الفترة التى يجب أن تقدم فيها الاقرارات **السنوية ففى هذه الحالة تسدد الضريبة المستحقة من واقع الاقرار بعد التصحيح .**

٢ – حالة ما اذا طلب المول التصحيح بعد الفترة التى تقدم خلالها الاقرارات السنوية وقبل الربط النهائى فلا يؤثر ذلك على وجوب تسديد الضريبة من واقع الاقرار الاول قبل التصحيح طالما ان المصلحة ستراعى تصحيحات المول – اذا اقتنعت بها – عند الفحص وطالما ان حق المول فى استرداد ما قد يكون دفعه بالزيادة قائم بعد الربط .

ثانيا – حق المول فى طلب المقاصة بين ما دفع منه بالزيادة فى سنة سابقة وبين ما هو مستحق عليه من واقع الاقرار فى سنة لاحقة ، أو طلب رد تلك الزيادة .

المبدأ المقرر انه يحق للممول طلب رد ما دفعه من الضريبة بالزيادة ما دام حقه لم **يسقط بالتقادم – أما عن التاريخ الذى يحق له فيه طلب ردها وهل هو قبل الربط أم بعده فنرى انه طالما ان حق المصلحة فى ربط الضريبة قائم خلال المدة القانونية فان الزيادة لا ترد الا بعد الانتهاء من الفحص والربط وتحديد مركز المول بصفة نهائية ، خصوصا وان رد فرق الضريبة المدفوعة بالزيادة الى المول قبل ذلك يضعف مركز المصلحة فى حالة اكتشاف فروق مستحقة لها بعد الفحص والربط .**

اما عن جواز المقاصة بين ما هو مستحق للممول عن سنة أو سنوات سابقة وبين دين الضريبة المستحق عليه من واقع الاقرار عن سنة تالية فترى انه اذا كان قد تم ربط الضريبة عن السنوات السابقة واستحق للممول على اساس ذلك الربط فروق فى الضريبة دفعت بالزيادة فان المصلحة ملزمة قانونا برد تلك الفروق ومن ثم فانه يجب قبول طلب المقاصة فى هذه الحالة .

على أن قبول المقاصة مشروط بان يكون الربط عن السنوات السابقة قد تم واصبح نهائيا قبل انتهاء الفترة التى يتعين فيها تسديد الضريبة من واقع الاقرار عن سنة تالية طبقا للمادة ١٧ من القانون وان يطلب المول هذه المقاصة قبل فوات المواعيد القانونية لتسديد الضريبة من واقع الاقرار ، وبخلاف ذلك لا تجوز المقاصة .

وغنى عن البيان ان المقاصة تتم بتسوية حسابية شانها فى ذلك شان رد المبلغ المسدد بالزيادة .

ثالثا – حق المصلحة فى المطالبة بفرق الضريبة التى يظهرها الفحص المكتبى للاقرار

البقية فى ذيل العمود السابق

سياسة التوسع فى المنشآت الصناعية

للأستاذ
موسى صفتى

البحث الثالث
ناحيــة المحاسبة (٤)

الافادة من أرقام هذا الكشف :

ان ارقام هــذا الكشف تعتبــر محدودة القيمة الايضاحيةاذامااخذت كما هى حيث يصعب علينــا ــ اذا ما اكتفينا بنظــرة سـطحية ــ ان نستشف علاقة كل رقم منها بالآخر ــ وترجمة هذه العلاقة الى حســن سير العمل بالمنشأة من عدمه ، كمــا يصعب علينا تكوين صورة واضحة سريعة عن تطور ارقام المنشأةمن سنة لاخرى ، ولكن هذه الصعوبة كفيــلة بالزوال اذا مالجانا الىالنسب ، والى النسب المئوية لاستجلاء غوامضهذه العلاقات وهذه التطورات

وهذه الطرق متعددة لاحصر لهـا ولكنا سنذكر اكثرها شيوعا وفائدة ودقة فى مقاييس الاختبار

التغيرات فى أوجه النشاط

لنبدأ بدراسة التغيرات التىطرات على أوجـه نشاط المؤسســة وذلك بنسبة أرقام كل من سنتى ١٩٥١ ، ١٩٥٢ الى أرقام سنة ١٩٥٠ كماهو مبين فيما يلى :

البنـــــد	نسبة١٩٥١	نسبة١٩٥٢
الاصول المتداولة		
النقدية	١ر٩٦	١ر٠٨
الذمم	٧٥ر	٩٢ر
بضاعة تامة الصـــنع	١ر١٤	١ر٣٧
بضاعة فى دور الصنع	١ر٤١	١ر٧١
مواد أوليـــة	١ر٤٧	١ر٣٢
وبالنسبة لمجموع الاصولالمتداولة	٩٢ر	١ر٠٧
الخصوم المتداولة		
قروض مصرفية	٥٩ر	٣٥ر
مستحقات للغـــير	٨٠ر	١ر٠٦
مصروفات واجور مستحقة	١ر١١	١ر٢٤
وبالنسبة لمجموع الخصومالمتداولة	٧٣ر	٧٣ر
رأس المال العامل	١ر٠٩	١ر٣٩

		١٩٥٠		
		جـــ		
المبيعات	بالجنيه	٩٠٤٠٤٥		
			جـــ	جـــ
			٧١٥٩٠٠	٩٦٩١٤٠
			٧٩ر	١ر٠٧

وهكذا نصل الى الخطوة الاولىفى سبيل تسهيل الدراسة حيثيتضح من نظرة سريعة أن الاصول المتداولة فى سنة ١٩٥١ تبلغ ٩٢ر من الاصول المتداولة فىسنة ١٩٥٠ ولكنهاارتفعت فى سنة ١٩٥٢ الى ١ر٠٧ منها بينما انخفضت الخصوم المتداولة ــ فى كل من سنتى ١٩٥١ ، ١٩٥٢ الى ٧٣ر من ارقام سنة ١٩٥٠

ويتضح ايضا من هذه الارقام ان مبيعات سنة ١٩٥١ تساوى ٧٩ر من مبيعات بسنة ١٩٥٠ وبلغت الـذمم ٧٥ر من الرقم المقابل لها وهذا يدل على أن حركة التحصيل متمشية مع حركة المبيعات دون انتسبقاحداهما او تتخلف عن الاخرى .

ومن الواضح أن هناك تحسن فى موقف الـذمم فى سنة ١٩٥٢ حيث زادت المبيعات الى نسبة ١ر٠٧ بينما انخفضت نسبة الذمم الى ٩٢ر.

كما يتضح أن رأس المال المحبوس فى البضاعة بأنواعها الثلاث قد زاد فى سنتى ١٩٥١ ، ١٩٥٢

رأس المال العامل

أن رأس المال العــامل هو زيادة الاصــول المتــداولة على الخصــوم المتداولة ، ويطلق عليه أيضا تعبــير صافى الاصول

ويعلق علمــاء المحاســبة وادارة الاعمال أهمية كبيرة على دراســات رأس المال العــامل ، ويضـــعون له مقاييس محددة حتى اذا ما توافرت فى مشروع كان مركزه سليمامنوجهة نظر مقابلة مطلوباته

لنأخذ الارقام الآتيةللشركتين ا،ب

	الشركة ا	**الشركة ب**
	جـــ	جـــ
مجموع الاصول المتداولة	٢٠٠ر٠٠٠	١ ٠٠٠ ٠٠٠
مجموع الخصوم المتداولة	١٠٠ ٠٠٠	٩٠٠ ٠٠٠
رأس المال العــامل	١٠٠ ٠٠٠	١٠٠ ٠٠٠

فبينما نجد ان كلا الشركتينلديها رأس مال عامل قدره ٠٠٠ ١٠٠ ج الا أن مركز الشركة ا يعتبــر أمتــن كثيرا من مركز الشركة ب حيث ان نسبة الاصول المتداولة الى الخصوم المتداولة تبلغ فيها ٢ : ١ بينما لاتبلغ فى الشركة ب الا ١١ر١ : ١

وفى ارقام الجدول المنشور بالعدد السابق نجد ان رأس المــال العــامل تأرجح فى السنوات الثلاث كالآتى :

وهكذا نرى أن مركز هذه الشركة يتحسن باطراد من سنة لاخــرى . ومن المتعارف عليه بين المحاســبين ومديرى الاعمال أن نســبة الاصول المتداولة الىالخصوم المتداولة لايجب أن تقل عن ٢ : ١ حتى تعتبر الشركة سليمة المركز من هذه الناحية .

اختبار السداد السريع

لا شك أن حركة العمل بالمنشأة تقتضى نشوء علاقة دائنية ومديونية بين المنشأة وبين الغير . ويجب أن

البقية ص ٢٩

ميزانية مشروعات تنمية الانتاج

تابع المنشور على ص ١١

مشروع أنشاء محطة جديدة للادارة بشمال القاهرة

قدرت للتكاليف الكلية لهذا المشروع بمبلغ ٦٫٥٠٠٫٠٠٠ جنيه بالقوانين ١٩٤٨/١٠٣ ورقم ١٩٤٩/١٠٦ ورقم ١٩٥١/٦٩ على أن تمول مؤقتا من المال الاحتياطى العام الى ان يصدر قرض خاص لهذا الغرض فيرد الى الاحتياطى المذكور مايكون قد أخذ منه على نحو ماسبقت الاشارة اليه

وقد بلغ المصروف فعلا على هذا المشروع لغاية آخر مايو ١٩٥٣ مبلغ ٤٫٠٢٦٫٨٠٠ ج وينتظر أن تبلغ المصروفات حتى نهاية السنة المالية ١٩٥٣/٥٢ نحو ٤٫١٠٠٫٠٠٠ جنيه

هذا ولما كان يوجد لدى ادارة الكهرباء والغاز احتياط خاص بلغ رصيده لغاية آخر السنة المالية ٥١/ ١٩٥٢ مبلغ ١٫٦٣٢٫٠٠٠ ج وينتظر أن يصل فى نهاية ١٩٥٣/٥٢ الى ٢٫١٣٢٫٠٠٠ ج وكان هذا الاحتياطى معدا لاستعماله الى جانب ما يكون قد ارتبط به من أعمال الانشاء والاصلاح غير المنظورة فى سد جزء من تكاليف مشروع محطة شمال القاهرة وذلك رغبة فى عدم الالتجاء الى أصدار قرض لتمويل المحطة المذكورة أو اصداره بأقل قيمة ممكنة تخفيفا من الفوائد التى سوف تتحملها الادارة ، وبالنظر الى ما انتهى اليه المال الاحتياطى على نحو ما سبق توضيحه ، فقد رأت وزارة المالية لزاما عليها أن تخصص مبلغ ٣٫٨٦٨٫٠٠٠ ج للمشروع المذكور ، من ذلك ١٫٩٦٨٫٠٠٠ ج يرد الى الاحتياطى العام للدولة وهو يمثل قيمة الفرق بين مصروفات المحطة لغاية ١٩٥٣/٥٢ وبين الاحتياطى الخاص بالادارة فى نهاية السنة المذكورة و ١٫٩٠٠٫٠٠٠ ج لمواجهة تكاليف ماسيتم تنفيذه من أعمال الانشاء فى السنة المالية ١٩٥٤/٥٣

مشروعات وزارة الزراعة لتعزيز الانتاج الزراعى والحيوانى

اعتمد لوزارة الزراعة فى ميزانية مشروعات تنمية الانتاج القومى ٣٫٩٤٩٫٨٠٠ ج منه ١٫٢٨٠٫٣٠٠ ج فى السنة المالية ١٩٥٤/٥٣ وذلك لمشروعى تعميم تقاوى القمح المنتقاه والتوسع فى توزيع تقاوى الذرة الهجين

وقد تقدمت وزارة الزراعة ببعض مشروعات أخرى لتعزيز الانتاج الزراعى والحيوانى تبلغ جملة تكاليفها ٨٫٩٥٠٫٠٠٠ جنيه منها ٣٫١٩٠٫٠٠٠ ج للسنة المالية ٥٣/ ١٩٥٤

وأول هذه المشروعات مشروع مكافحة أمراض الحيوان وهو مقسم على مرحلتين تبلغ تكاليف أولاهما ٣٫٠٠٠٫٠٠٠ ج موزعة على اربع سنوات ويخص السنة الاولى منها ٥٠٠٫٠٠٠ ج ، ويرمى هذا المشروع الى تحصين الحيوانات والطيور ضد الامراض الوبائية ومقاومة الطفيليات الداخلية والخارجية فيها ممايترتب عليه زيادة الانتاج وتوافر اللحوم والطيور والالبان ، وتقدر وزارة الزراعة زيادة الدخل القومى الناتجة عن تنفيذ المرحلة الاولى من هذا المشروع بحوالى ١٥ مليون جنيه

يلى ذلك مشروعان لرفع مستوى الانتاج الحيوانى ، أحدهما بأيتاى البارود وقد قدرت وزارة الزراعة تكاليفه الكلية بمبلغ ١٥٠٫٠٠٠ ج موزعا على ثلاث سنوات منه ٧٠٫٠٠٠ جنيه فى السنة الحالية ، وثانيهما لرفع مستوى الانتاج الحيوانى بسخا ومصنع تجفيف اللبن ، وقد قدرت تكاليفه بمبلغ ٤٠٠٫٠٠٠ ج موزعة على ثلاث سنوات يخص السنة الاولى ١٥٠٫٠٠٠ ج

ثم هناك مشروع زيادة حصة الاراضى المنزرعة أرزا عن طريق الآبار الارتوازية بما يكفى لزراعة مائة الف فدان ، وتقدر تكاليف هذا المشروع بمبلغ ٤٫٥٠٠٫٠٠٠ ج موزعا على سنتين يخص السنة الاولى منهما ٢٢٥٠٠٠٠ ج

وتذكر وزارة الزراعة انه سيترتب على تنفيذ هذا المشروع زيادة دخل الفلاح عن طريق زراعة الارز بدلا من الذرة وذلك علاوة على تحسين القمح بريه ارتوازيا بحيث يغل زيادة اردب فى الفدان ، وقدرت زيادة الدخل الناتج عن ذلك كله بمبلغ ٨ جنيه للفدان . هذا فضلا عما يعود على الحكومة من هذا المشروع نتيجة الفرق بين ثمن الارز فى السوق المحلى وثمنه فى السوق العالمى ويقدر ذلك بحوالى ٣٠ جنيها فى الطن اى ٣٫٠٠٠٫٦٠٠ جنيه فى المحصول الواحد .

يلى ذلك مشروع التوسع فى زراعة أشجار الفاكهة والاشجار الخشبية ، وقد قدرت تكاليفه بمبلغ ٩٠٠٫٠٠٠ جنيه موزعة على أربع سنوات يخص السنة الاولى منها ٢٢٠٫٠٠٠ ج ،

وينقسم هذا المشروع الى قسمين : أولهما خاص بزيادة أنتاج الفاكهة فى البلاد ، أما الثانى فخاص بزيادة ثروة البلاد الخشبية بما يقتضيه تقدم البلاد العمرانى .

مشروعات المواصلات

تبلغ جملة الاعتمادات المطلوبة لمشروعات المواصلات فى الميزانية الانتاجية ٥٫٥٨٠٫٠٠٠ جنيه ويخص أول هذه المشروعات الطرق ، وقد سبق أن أدرج لها فى ميزانية مشروعات الانتاج ٦ مليون جنيه منها ٢٫٩٠٠٫٠٠٠ ج فى سنة ١٩٥٤/٥٣ (عدا ١٫٠٠٠٫٠٠٠ ج فى السنة السابقة) وسيضاف الى هذه المشروعات مبلغ ٦٤٠٫٠٠٠ ج لاستكمال مشروعات توسيع ورصف الطريق المتفرع من كوم أوشيم الى الفيوم ورصف طريق كوم أوشيم — بركة قارون ، وانشاء كوبرى سوهاج — أخميم على النيل

والمشروع الثانى خاص بأنشاء ماسورة بين القاهرة والسويس لنقل المازوت مما يمكن من نقل كميات كبيرة منه بتكاليف تقل عن التكاليف الحالية ويزيد الايراد المنتظر نتيجة تنفيذ هذا المشروع على مايلزم لتغطية تكاليف التشغيل وخدمة القرض الذى يعقد له من فوائد واستهلاك ، وتبلغ جملة نفقات المشروع مليونين من الجنيهات يلزم منها ١٫٠٠٠٫٠٠٠ ج فى السنة المالية ١٩٥٤/٥٣

يلى ذلك مشروع كهربة خط حلوان السابق اعتماده وتبلغ تكاليفه ٣٫٥٠٠٫٠٠٠ ج ومطلوب ان يدرج له فى السنة المالية ١٩٥٤/٥٣ مبلغ ١٫٦٨٠٫٠٠٠ ج

ثم هناك التجديدات الاستثنائية للسكك الحديدية ، وقد قدرت تكاليفها بمبلغ ١٣ مليون جنيه مطلوب منه ٥٠٠٫٠٠٠ ج فى هذه السنة وذلك بخلاف التجديدات العادية التى تتحملها الميزانية العامة .

وهناك أيضا مشروعات التلغرافات

⟵

تعديل ضريبة الدعاية للقطن

يستبدل بالفقرة الاولى من المادة الاولى والفقرة الاولى من المادة الثانية والمادة الخامسة من القانون رقم ٢٠٩ لسنة ١٩٥١ المشار اليه النصوص الاتية :

مادة ١ — فقرة اولى — تفرض ضريبة قدرها :

١٠ مليمات عن كل قنطار من القطن يتم حلجه

١٠ مليمات عن كل قنطار من القطن يتم كبسه كبسا بخاريا

١٠ مليمات عن كل قنطار من القطن يتم تصديره

مادة ٢ — فقرة اولى — على اصحاب المحالج والمكابس ان يحصلوا هذه الضريبة ويوردوها لحساب وزارة المالية والاقتصاد (لجنة الدعاية للقطن) خلال الاسبوع الاول من كل شهر

مادة ٥ — يكون لمدير عام مصلحة القطن ووكيله والمراقب العام ومندوبى الحكومة لدى بورصتى العقود والبضاعة الحاضرة ومساعديهم ومدير قسم مراقبة اصناف القطن ومنع الخلط ووكيله والمفتشين ووكلائهم والفرازين ومساعديهم صفة مأمورى الضبط القضائى لاثبات الجرائم التى تقع

المذكرة الايضاحية

جاء بالمادة الاولى من القانون رقم ٢٠٩ لسنة ١٩٥١ انه : تفرض ضريبة قدرها :

١٠ مليمات عن كل قنطار من القطن الشعر يتم حلجه

١٠ مليمات عن كل قنطار من القطن الشعر يتم كبسه كبسا بخاريا

١٠ مليمات عن كل قنطار من القطن يتم تصديره .

وتفاديا لما قد يحدث من لبس فى التفسير اللفظى لكلمة قطن شعر ، نظرا لما جرى عليه العرف بين المشتغلين بتجارة القطن وصناعة الحليج من اطلاق كلمة (قطن شعر) لمجرد العادة — على الاقطان المحلوجة ذات الرتب التى تزيد على رتبة الاسكارتو رغم ان الحقيقة الفنية هى ان كلمة (قطن شعر) تشمل جميع الاقطان المحلوجة سواء كانت اسكارتو او غيره لذلك رئى حذف كلمة (الشعر) حتى يمكن تحصيل الضريبة عن جميع انواع القطن فى كل مرحلة من مراحل حلجه وكبسه وتصديره

وجاء بالمادة الثانية من ذلك القانون ان على اصحاب المحالج والمكابس ان يحصلوا هذه الضريبة ويوردوها الى اقرب خزانة حكومية خلال الاسبوع الاخير من كل شهر لحساب وزارة المالية — لجنة الدعاية للقطن —

وقد لوحظ ان هذه الضريبة غالبا ما تورد بشيكات مسحوبة على المصارف ، وهذا ما يتعارض مع نص المادة سالفة الذكر ، اذ قصرت توريد الضريبة — نقدا — على اقرب خزانة حكومية . ورغبة فى تيسير توريد الضريبة على اصحاب المحالج والمكابس بأسهل الطرق ، رئى تعديل المادة بحيث يصبح نصها عاما فيجوز توريد الضريبة اما الى اقرب خزانة حكومية او بشيكات لاحد البنوك المعتمدة لحساب وزارة المالية والاقتصاد — لجنة الدعاية للقطن —

كما رئى ان يكون تحصيل هذه الضريبة وتوريدها خلال الاسبوع الاول من كل شهر تسهيلا للعملية وضبطها نظرا لان تحصيلها وتوريدها خلال الاسبوع الاخير من كل شهر يصعب تنفيذه من الناحية العملية لان جميع المحالج والمكابس تقوم بمحاسبة عملائها عن الشهر بأكمله وتقوم باقفال حساباتها شهرا

كما جاء بالمادة الخامسة من القانون انه يكون لمدير عام مصلحة القطن ووكيله والمراقب العام ومندوبى الحكومة لدى بورصتى العقود والبضاعة الحاضرة ومساعديهم صفة مأمورى الضبط القضائى لاثبات الجرائم التى تقع

ونظرا لانه يتضح من هذه المادة ان كلمة — مساعديهم — لا تنطبق الا على مساعدى حضرتى مندوبى الحكومة لدى البورصتين (كما جاء بفتوى قسم الرأى بمجلس الدولة) وبالتالى يمتنع على موظفى قسم مراقبة اصناف القطن ومنع الخلط اثبات الجرائم التى تقع بالمخالفة لاحكام هذا القانون . ولما كان موظفو هذا القسم الفنيون هم المشرفين فعلا على تنفيذه نظرا لطبيعة اعمالهم واتصالهم المباشر بدافعى الضريبة لذلك رئى النص على هؤلاء الموظفين صفة مأمورى الضبط القضائى

والتليفونات اللازمة لحل أزمة التليفونات ومواجهة اقبال الجمهور الشديد على أقتناء الاجهزة التليفونية ومواجهة تكاليف المشروعات اللاسلكية اللازمة ومطلوب لذلك فى السنة المالية ٥٣/١٩٥٤ مبلغ ١ر٧٦٠ر٠٠٠ ج وسيترتب على تنفيذ هذه المشروعات زيادة كبيرة وسريعة فى ايرادات المصلحة

مشروعات وزارة التجارة والصناعة

يسير العمل فى توسيع معمل البترول الاميرى بالسويس لزيادة طاقته الانتاجية من حوالى ٣٠٠ر٠٠٠ طن الى ١ر٣٠٠ر٠٠٠ طن ، ومطلوب لاستكمال المستودعات والاجهزة فى هذه السنة مبلغ ٦٠٥ر٠٠٠ جنيه

كما أن مجلس تنمية الانتاج القومى سبق ان بحث السياسة التعدينية للبلاد ، وبناء على توصياته روعى درج ١٢٥ر٠٠٠ ج فى السنة المالية ٥٣/١٩٥٤ لما تستلزمه أعمال الابحاث الجيولوجية والتعدينية فضلا عن وضع خرائط طبوغرافية بالطائرات بمعرفة مصلحة المساحة .

مشروع المساكن الشعبية

أستقر رأى الجهات المختصة على أن تساهم الحكومة فى هذا المشروع بمبلغ مليون جنيه للمساعدة على حل أزمة المساكن بالنسبة للطبقات الفقيرة فضلا عن أثر تنفيذ هذا المشروع فى مكافحة البطالة والتغلب على حالة الركود والكساد المالية

استغلال وادى النطرون

سبق أن تقرر ان يتولى المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى عملية استغلال وادى النطرون بنفسه . ويقتضى الامر درج مبلغ ٢٠٠ر٠٠٠ جنيه لهذا الغرض

سياسة النقل

تابع المنشور على ص ٢١

الميدان ، فاذا ترك هذا الامر دون تنظيم وجدنا عددا ضخما من متعهدى النقل ، بل وجدنا فائضا من وسائل النقل فوق الطلب اللازم لخدمات هذه الوسائل ، والمنافسة فى هذه الحالة بين متعهدى النقل . تؤدى الى نقص الدخل بالنسبة لرأس المال المستثمر فى صناعة النقل . وهذا النقص لاشك سيردى بصناعة النقل كخدمة ، فاما أن يتحمل ذلك عمال النقل أنفسهم الذين اما أن تنخفض أجورهم أو تزداد ساعات عملهم ، واما أن يتحمل ذلك الجمهور اذ يتعرض لنظام احتكارى بمرور الزمن . ولذلك فمن المصلحة تحديد عدد وحدات النقل فى الطرق بما يتفق وحاجة البلاد .

وفى هذا الصدد نطالب بفصل ميزانية السكك الحديدية عن ميزانية الحكومة ، بحيث يتحقق لهذه المصلحة الاستقلال الذاتى بعيدا عن الروتين الحكومى الذى هو بعيد كل البعد عن كل أساس اقتصادى .

ولتنظيم المنافسة بين وسائل النقل المختلفة نرى ضرورة الاتفاق على نظام اجور النقل فى مختلف هذه الوسائل .

ويجب أن ينشأ اتحاد معترف به رسميا لمتعهدى نقل البضائع بالطرق البرية . واتحاد آخر لمتعهدى نقل الركاب بالطرق . ويكون هذان الاتحادان تحت اشراف هيئة دائمة عليا برياسة وزير المواصلات ، ممثلا فيها خبراء استشاريون لمرافق الصناعة والتجارة والزراعة .

السكك الحديدية فى مصر

والسكك الحديدية مطالبة برفع مستوى خدمة النقل لركاب الدرجات الثلاث لتتمشى مع التقدم الاجتماعى للدولة ، كما يجب تقرير اجور نقل الركاب للدرجات الثلاث على أساس نسب متناسبة بينها ، ومتصاعدة ، بحيث تكون الاجور عادلة من جهة ومجزية للسكك الحديدية من جهة اخرى .

ولا ننسى فى ختام هذا البحث ضرورة الاسراع بربط السودان بمصر بخط حديدى لما فى ذلك من اعتبارات قومية حكيمة .

احمد زكى عبد الهادى
بكالوريوس فى التجارة

سياسة التوسع فى المنشآت الصناعية

تابع المنشور على ص ٢٦

السنة :	١٩٠٥	١٩٥١	١٩٥٢
	جـ	جـ	جـ
الاصول المتداولة	٤٥٠٠٤٠	٣٢٠٣١٠	٣٧٥١٦٥
الخصوم المتداولة	١٦٩٧٠٠	١٢٤٠٣٠	١٢٣٦٥٠
راس المال العامل	١٨٠٣٤٠	١٩٦٢٨٠	٢٥١٥١٥
نسبة الاصول : الخصوم	٢ر٠٦	٢ر٥٨	٣ر٠٣

تيقظ المنشأة دائما الى المستحق عليها للغير ، ويجب عليها ان تحتفظ بنسبة معينة من هذه الديون فى شكل نقدية لسدادها فى الحال عند الطلب وكلما كان مركز الشركة سليما من هذه الناحية اطمأنت الى سير عملها دون تعكير صفوها بمطالبات لاتستطيع مقابلتها وتعرضت بذلك لاوخم العواقب ..

ولا يمانع الفنيون فى هذه الابحاث الى اضافة رقم الذمم Receivables الى النقدية عند اجراء هذا الاختبار على اساس سهولة تحويل هذه الذمم الى نقدية فى اغلب الاحوال وعلى ذلك فان هذا الاختبار يقتصر على نسبة الذمم والنقدية ويطلق عليهما الاصول السائلة الى الخصوم المتداولة .

مثال : نفس ارقام المؤسسة المنشورة فى العدد السابق

السنة :	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢
	جـ	جـ	جـ
النقدية	١٠٧٤٠	٢١٠٨٥	٢٢٣٦٠
الذمم	٢٥٩٢٤٠	١٩٥٠١٥	٢٣٨٤٠٥
المجموع	٢٦٩٩٨٠	٢١٦١٠٠	٢٦٠٧٦٥
مجموع الخصوم المتداولة	١٦٩٧٠٠	١٢٤٠٣٠	١٢٣٦٥٠
الزيادة	١٠٠٢٨٠	٩٢٠٧٠	١٣٧١١٥
نسبة السداد السريع	١ر٥٩	١ر٧٤	٢ر١١

والفكرة فى عدم اخذ البضاعة بأنواعها فى الحسبان عند اجراء هذا الاختبار هى ان تحويلها الى نقدية حاضرة يتطلب بعض الوقت يتمثل فى

أولا — تحويل المواد الاولية الى بضاعة تحت الصنع

ثانيا — تحويل البضاعة تحت الصنع الى بضاعة تامة الصنع

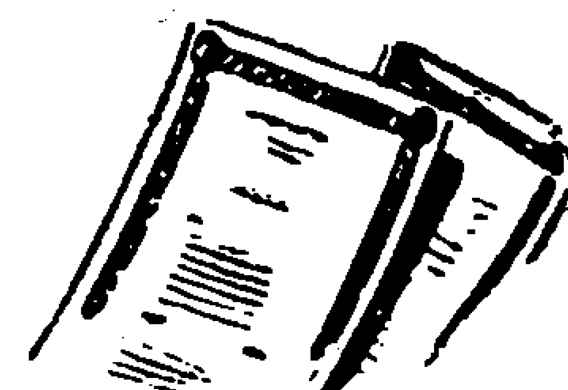
ثالثا — تصريف البضاعة تامة الصنع ببيعها

فهذه دورة كاملة للانتاج ، (وسيأتى تعريفها فيما يلى) وهى قد تستغرق وقتا طويلا . بينما ان تحويل الذمم الى نقدية حاضرة متيسر فى أغلب الاحيان ، وبذلك يخصم سندات الديون لدى أى مصرف من المصارف بسعر القطع العادى .

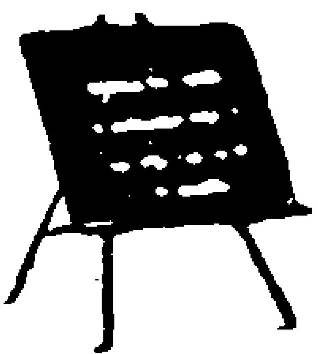
ومن المتفق عليه بين المحاسبين ومديرى الاعمال أن نسبة ١ : ١ (على الاقل) هى النسبة التى يجب ان تتوفر فى المنشأة على الدوام حتى تعتبر سليمة المركز من ناحية السداد المعجل

(يتبع)

موسى حقى
ماجستير فى التجارة



الاوراق المالية



فى النصف الاول من شهر أغسطس

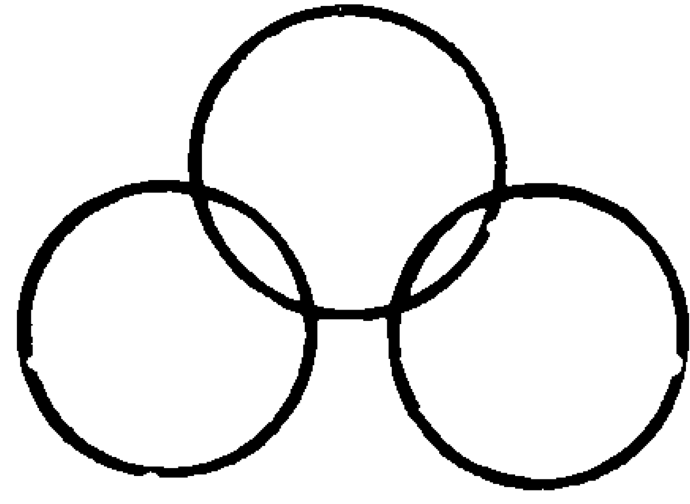
استمرت السوق آخذة اتجاهها العادى ، أعنى انها افتقرت الى النشاط الكبير كما هو شأنها فى هذا الوقت من كل عام ، وعلى العموم كان سير المعاملات فى البورصة مطبوعا بطابع التحفظ.

ويعزى استقرار السوق واتجاهها الى الصعود ، الى تحسن الكيان الاقتصادى للبلاد كتطور منطقى للسياسة الجديدة للحكومة ، وقد ظهرت هذه السياسة فى تخفيف القيود الحكومية وقيود التسعير وتحديد الارباح ، كما ان الاجراءات الجمركية التى اتخذت أخيرا وزيادة رسوم البضائع المستوردة كانت لمصلحة الصناعة المصرية

واستوقف بشكل ملحوظ التعامل فى الاوراق العقارية مما لم يكن مألوفا من وقت مضى وازاء الظروف المواتية بحسن عدم تجاهل الاحوال العالمية السائدة والتكهنات المتعلقة بهذه الاحوال . فأن عقد الهدنة فى كوريا ، وعروض السلام الروسية ، كانت من العوامل التى ادت الى انتكاس اسعار المعادن والمواد الاولية والذهب بوجه خاص ، وبذلك انطوت الاسعار منكمشة ..

وتبين من سير التعامل فى السوق ان القرض الوطنى ٣١/٤٪ احتفظ بمستواه (٩٨٠٠) وبنك مصر ٢١٠٠ بزيادة ٤٠ قرشا ، والبنك الاهلى ٣٠٩٠ بزيادة ٩٠ قرشا واسهم البنك العقارى المصرى ١٣٣٦ بنقص ١٤ وشركة مصر للغزل بقيت بدون تغيير تقريبا ١٣٥٠ (بزيادة ٢٠ قرشا) وشركة الغزل الاهلية ١٢٠٠ بزيادة ٤ قروش ، واسهم الملح والصودا لم تتغير عن ١٩٢ والمكابس والايداع ١٣٧٠ بنقص ٢٠ بنطا

وفيما يتعلق بالعقارات طلبت اسهم وادى كوم امبو بـ ٤٠٤ والشيخ فضل ٤٥٠ وكان الطلب على هذه الاسهم كبيرا ..



الجمعية التعاونية للبترول

تتقدم بأطيب التهانى إلى رئيس الجمهورية المصرية وقادة
الثورة الأبطال والشعب المصرى الكريم بحلول عيد الأضحى
المبارك . أعاده الله على الشعوب الإسلامية
عامة بالعز والرفاهية

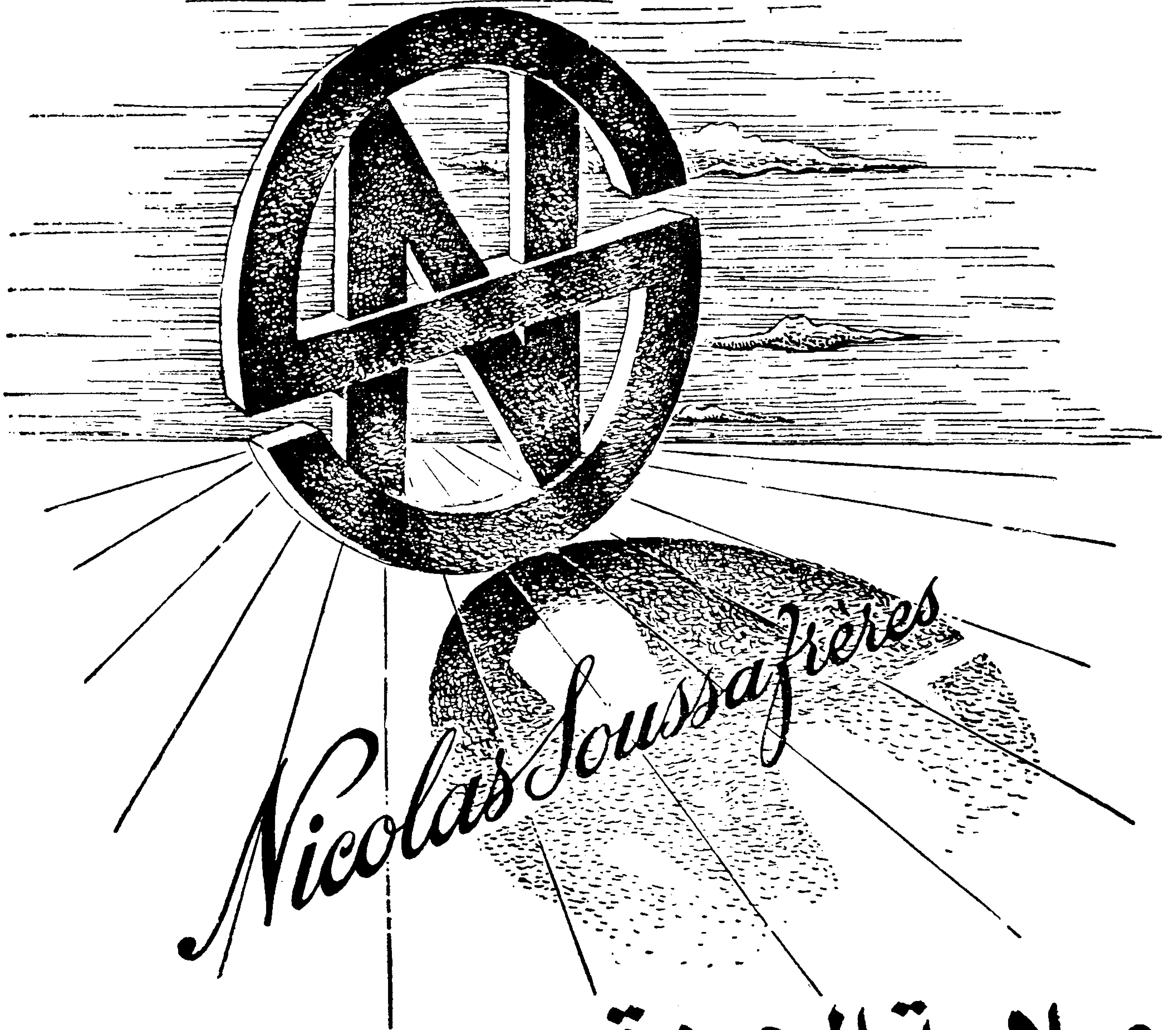
شركات الجابرى

ومكاتبها فى :
نيويورك ولندن وامستردام وباريس
وهامبرج وزيورخ وميلانو وطوكيو

تهنئ الأمة المصرية الكريمة بعيد الأضحى المبارك
وتنتهز هذه الفرصة وتقدم للأسواق المصرية

الدكتور ؟

الذى يعود إلينا باسما عاطر ...
بعد غيبة عشر سنوات



علامة الجودة للسجاير المشهورة

لأصحابها : نقولا صوصه ليمتد

س . ت : الجيزة ٤٨٩٥

للاعلانات ٦٩-٦٤

طبعت بمطابع « أخبار اليوم »



الاقتصاد والمحاسبة

العدد ٦٠
أول سبتمبر ١٩٥٣

صاحب الامتياز : عبد الله فكرى أباظه رئيس نادى التجارة
رئيس التحرير : أحمد عنان

الثمن
١٠ قروش

رسول مصر الى امريكا

سافر الى الولايات المتحدة الدكتور عبد الجليل العمرى وزير المالية والاقتصاد ليشهد الاجتماعات السنوية للبنك الدولى للانشاء والتعمير ممثلا لمصر .

وان زيارة الوزير المصرى لامريكا تتيح له فرصة ثمينة للاجتماع لا برجال الاقتصاد الامريكيين وحدهم ، بل بهم وبرجال الاقتصاد العالميين الذين يجتذبهم الى أمريكا اجتماع البنك الدولى ، والذين لاتغنيهم مصالحهم المالية والتجارية عن زيارة العالم الجديد والاتصال بدوائر الصناعة والمال والتجارة فيه . فقد صارت الولايات المتحدة بعد الحرب الدولة التجارية الاولى فى العالم ، ولولا ندرة الدولار لدى الدول ، لتحول مجرى التجارة العالمية الى الولايات المتحدة ذات الموارد الشاسعة والهمة المتجددة والقدرة الجبارة على اقتحام كل ميدان من ميادين العمل أو الانشاء بمغامرة تصل الى مرتبة المقامرة الخطرة .

وستهيأ للوزير المصرى سانحة طيبة يعرض فيها على هؤلاء الاقتصاديين الافذاذ سياسة مصر المالية الجديدة ، وسماحتها فى استقبال رؤوس الاموال الاجنبية والخبرة الفنية الاجنبية ، واستعدادها لفتح كنوزها المطمورة فى جوف الثرى لكل راغب فى استثمارها وأخذها أمور الاقتصاد مأخذا جادا يرعى المبادىء والنواميس الاقتصادية ويساير التطور الاقتصادى العالمى ويحرص فى الوقت عينه على مصالح مصر الخاصة .

وسيكون أمام الوزير فرصة يبسط فيها للبنك الدولى للانشاء والتعمير طرفا من المشروعات الانتاجية الجديدة التى تروم مصر تنفيذها لتنتشل الوادى من هوة الفقر التى يتردى فيها وتدفع النهضة الاقتصادية الى الامام بخطى حثيثة لاتعرف كللا ولا ونى . ومع أن البنك الدولى ـ رغم مشاركة مصر فى رأس ماله وفى أوجه نشاطه المختلفة ـ لم يقرض مصر شيئا فى الماضى ، غير أن هذا لا يحول دون أن يعيد وزير المالية المصرى الكرة ، فيبين للبنك مدى مايعوز مصر من عون مالى لتستطيع أن تضطلع بمشروعات التنمية فى ميدانى الزراعة والصناعة وكثير من المشروعات المرتقاة ، يقصر رأس المال الفردى ـ حكوميا كان أو أهليا ـ عن تمويله ، ولا بد حتما من الظفر بقروض دولية لامكان الاقدام عليه .

واذا كانت مصر قد نجحت فى ابراز نهضتها السياسية فى المجال الدولى ، فان أمام الدكتور العمرى فرصة طيبة يبدى فيها للعالم نهضة مصر الاقتصادية



الخروج من السجن الاقتصادى

لما اجتمع الدكتور محمود فوزى وزير الخارجية برجال المال والاعمال بدأ حديثه معهم قائلا : يجب أن نخرج من هذا السجن الاقتصادى الذى نحن داخل أسواره .

وهذا البيان يتضمن اعترافا مزدوجا : الاول أن مصر الآن محصورة فى داخل لسجن اقتصادى ، والثانى : أنها تريد أن تخرج من هذا السجن والواقع أن السبب الاصلى فى وجود هذا السجن هو الخوف ، خوفنا من ان تتسرب الاموال المصرية والاموال المحلية الاجنبية الى الخارج وخوفنا من أعمال التهريب الى اسرائيل ، وخوفنا من ان تتسرب الى داخل البلاد بضائع غير مرغوب فيها ، وخوفنا من التهرب من الضرائب وغير ذلك من مظاهر الخوف .

فاذا زال هذا الخوف او الوهم ، زالت بالتالى جميع الاجراءات التى أدت الى رفع أسوار هذا السجن وتشديد الرتاجات والاقفال على أبوابه

ومعروف ان عنصر الخوف ــ الذى يصل الى أسوأ درجاته حين يبلغ مرتبة الذعر ــ هو من أكبر العوامل التى تؤثر فى أسواق المال ونواحى الاقتصاد . وقد يكون متعذرا ، بل متنافيا مع الطبيعة الانسانية ، التغلب على عنصر الخوف تماما ، ولكن من الممكن التقليل من حدته ، حتى لا يكون له وجود الا اذا كانت مسوغاته كافية ..

فالشك فى كل عمل تجارى ، والشك فى ذمة كل ذى مال ، والارتياب فى كل عمل من اعمال الاصدار والاستيراد ، هو مما يتنافى مع الثقة المطلوبة فى الحياة التجارية . **واذا أحللنا الثقة محل الخوف والشك ، كان لنا أن نطمع فى الخروج من هذا السجن فى وقت قريب ..**

اما رغبة مصر فى الخروج من وراء قضبان هذا السجن فرغبة تتمشى مع طبيعة الاوضاع التجارية .. ولكن الملاحظ أن هذه الرغبة أكثر فى الدوائر الاهلية منها فى الدوائر الرسمية . ومتى التقت الرغبتان ، صار من الهين الانطلاق الى ميدان الحرية التجارية المطلقة الذى ينادى به جميع المشتغلين بالاقتصاد ..

تضارب النشاط الحكومى

كثيرا ما يتضارب النشاط الحكومى فيؤدى الى نتيجة هى على نقيض ما كان يرجى .

فمصلحة السياحة مثلا تعمل على اغراء السياح الاجانب بالمجىء الى مصر وقضاء أيام بين ربوعها وآثارها ومباهجها ، غير أن بوليس الآداب يفرض من القيود والسدود ما من شأنه أن ينفر السياح من المجىء الى مصر ، وان جاءوا فان بوليس الآداب يقصر من مدة اقامتهم فيها ..

ووزارتا المالية والتجارة مثلا تعملان على تشجيع رؤوس الاموال الاجنبية على المجىء الى مصر ، للاستثمار فى مرافق البلاد الانتاجية ولكن مصلحة جوازات السفر تفرض من القيود ما يجعل مجىء الاجانب الى مصر او خروجهم منها عملا لا يقدمون عليه ، كما أن ادارة امن الدولة التى تراقب مايسمى (بالنشاط الهدام) والتحريات التى تقوم بها تجعل الاغراض التى تطلعت الى تحقيقها وزارتا المالية والتجارة متعذرة .

ورئيس مجلس التنمية الدائم يعلن فى مذكرة رسمية انه ينبغى الغاء قيود النقد حالا ، فيعلن نائب وزير المالية أن القيود باقية .

ويرحب رئيس مجلس التنمية بالخبرة الفنية التى تقدم لمصر بفضل مشروع النقطة الرابعة ، فيصرح وزير الشئون الاجتماعية بأن مصر لم تعد فى حاجة الى الخبرة الفنية والى مشروع النقطة الرابعة ..

هذا التضارب فى الآراء ، وفى الاعمال يسىء الى الحياة الاقتصادية التى تتطلب دائما تجانسا فى تصرفات جميع مصالح الحكومة ، ولسنا ندرى كيف يسمح بهذا التضارب وكيف نسكت عليه ، والذى ينبغى أن يحدث هو أن توزع الاختصاصات توزيعا يحول دون طغيان مصلحة على مصلحة أخرى أو تضارب قرار مع قرار آخر كما ينبغى ان تدرس جميع التشريعات والقرارات قبل اصدارها حتى لا تصطدم بتشريعات او بقرارات مناقضة لما سبق أن صدرت ولا تزال سارية ..

نظام المناقصات

جرت عادة الحكومة ــ بناء على اللوائح المالية الموضوعة ــ على أن تعرض المشروعات العامة فى مناقصات اما محلية واما عالمية ، بحيث يرسو العطاء على من يتقدم بأقل العروض وأرخصها ..

والمقاول الذى يتعهد بأن يقوم بمشروع عام بمبلغ يراعى فيه أقصى ما يمكن من الاقتصاد والتقتير ، لابد أن يعكس هذا الاقتصاد وذلك التقتير على كل ما يتصل بهذا المشروع .. فهو لا يتخير أجود المواد الخام ، بل يختار ماكان منها زهيد الثمن . وهو لا يعمل على اتقان العمل بقدر مايعمل على اختصار النفقات ، وهو لا يحرص على المصلحة العامة بقدر ما يحرص على منفعته الخاصة من وراء القيام بهذا المشروع .

ومن أبرز الامثلة على ذلك ، ما سمعناه من أن شارعا رئيسيا فى القاهرة تم رصفه بالمكدام ، وبعد أسابيع قليلة من الانتهاء من هذه العمليه ، تشقق الشارع وكان لامعدى عن ترميمه ، ثم عاد فتشقق فأعيدت أعمال الترميم .

وهذا المثل يدل على ان المناقصات ليست هى دائما أفضل وسيلة لتنفيذ المشروعات العامة التى يشترط فى انجازها الاتقان مع مراعاة ان يكون عمر المشروع طويلا ، وكل ذلك فى حدود نفقات معقولة .

وهناك رأى يقول بالغاء نظام المناقصات وتسليم المشروعات العامة للمتعهدين والمقاولين الذين عرف عنهم اتقان العمل وطول المران مع الامانة والدقة فى حفظ المواعيد .. وهذا رأى له احترامه ، ولم يكن ميسورا تطبيقه فى الماضى لما عرف من وسائل المحاباة والمنفعة الخاصة والرشاوى ، التى كانت تتدخل فى كل مشروع . أما اليوم ، فقد تغير الحال وصار من الممكن العدول عن نظام المناقصات .

والرأى معروض للنقاش العام .

توصيات مجلس الانتاج لتدعيم الائتمان الزراعى

تيسير السلف الزراعية لصغار المزارعين

عرض المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى لموضوع الائتمان الزراعى غير مرة نظرا لارتباطه الوثيق بزيادة الانتاج الزراعى وخاصة بعد صدور قانون الاصلاح الزراعى وتحديد الملكية فعندما نظر المجلس بجلسته المنعقدة فى ١٠ فبراير ١٩٥٢ وسائل تنمية الثروة الحيوانية ، قرر أن يحيل الى لجنة التمويل موضوع التسليف على المواشى عن طريق بنك التسليف الزراعى والتعاونى لاقتراح ما تراه بشان نظام العمل به

كما تضمنت توصيات المجلس بشان «سياسة التسميد» : «تيسير حصول المزارعين على السماد لما فى ذلك من زيادة فى غلة الارض » . واستقر رأى المجلس فى جلسة ٢٤ مارس ١٩٥٣ على أن يحيل موضوع التسليف على السماد الى لجنة التمويل لدراسة وسائل تحقيق هذه التوصية .

وفى ابريل ١٩٥٣ ، قدم وزير الزراعة ، الدكتور عبد الرزاق صدقى ، الى مجلس الانتاج مذكرة عن الائتمان الزراعى للمزارع الصغير . وقد أشارت المذكرة الى ان أغلبية صغار الزراع لاتتوفر لديهم من الموارد النقدية ما يتمكنون بها من شراء ماتحتاج اليه الزراعة من العوامل الانتاجية فورا ، فاذا لم يجد من يمده بالمال اللازم قصر فى خدمة ارضه وعجز عن الحصول منها على أقصى غلة .

وقد دعا الوزير فى مذكرته الى ضرورة : « اعادة النظر فى السياسة التمويلية التى تتبعها فى التسليف الزراعى لصغار الزراع». كما طالب سيادته بالعمل على توجيه هذه السياسه : « لخدمة المصالح الانتاجيه لصغار الزراع الذين ينتظر تزايد عددهم بتنفيذ قانون الاصلاح الزراعى ، مما يجب معه ايجاد نظام كامل للائتمان الزراعى يكفل حصولهم على جميع القروض المناسبة للنهوض بالانتاج الزراعى وتيسير السبل لكل منهم لاستعمال التقاوى المنتقاه والاسمدة الازوتية والفوسفاتية وغيرها وكذلك استخدام الآلات فى العمليات الزراعية من حرث ورى ودراس الى غير ذلك من المشروعات » وأورد الدكتور عبد الرازق صدقى بمذكرته الاقتراحات التى رآها كفيلة بتحقيق هذه السياسة .

وفى ٢٥ أبريل ١٩٥٣ قرر المجلس ، بناء على التقرير الذى أعدته لجنة التمويل عن مذكرة وزارة الزراعة الخاصة بالائتمان الزراعى، تأليف لجنة لدراسة سياسة التسليف الزراعى.

وعقدت هذه اللجنة اجتماعين فى ٢٩ ابريل ، ٥ مايو ١٩٥٣ عرضت خلالهما الدور الرئيسى الذى يقوم به بنك التسليف الزراعى والتعاونى فى تقديم السلف للمزارعين والعبء الذى ألقى عليه بعد تحديد الملكية واختفاء طبقة كبار الملاك الذين كانوا يعدون من مصادر التمويل الهامة فى الريف ، مما يقتضى اعادة النظر فى هذه المؤسسة الكبرى سواء من الناحية التشريعية او التنفيذية لتلائم بينها وبين الاوضاع الجديدة .

واستانفت اللجنة اجتماعها فى ١٢ مايو ١٩٥٣ وفيه تقرر تاليف لجنتين فرعيتين : الاولى : لجنة مالية

وحددت مهمة هذه اللجنة بالنظر فى المسائل الآتية :

١ – وسائل الضمان واقتراح أكثرها يسرا على صغار المزارعين وخاصة من يملكون فدانا فأقل .

٢ – سعر الفائدة

٣ – وسائل تمويل البنك تمكينا له من تحمل أعباء جديدة

٤ – الاقراض لصغار المزارعين وكبارهم .

٥ – اقراض الجمعيات التعاونية وسبل تنظيمه

وقد استغرقت هذه اللجنة فى بحثها ثلاث اجتماعات فى ١٧ و ٢٤ و ٣١ مايو سنة ١٩٥٣

والثانية لجنة زراعية وتبحث هذه اللجنة فى المواضيع التالية :

١ – تحديد أعباء بنك التسليف الزراعى والتعاونى فيما يتعلق بالتسليف الزراعى على اختلاف أنواعه بحيث يواجه الانتاج ويمكن المزارع من الوفاء بطلبات الزراعة المختلفة وما يقترح عليه من نشاط جديد

٢ – بيان أنواع السلف التى يقوم بها البنك وقيمة كل سلفة وموعد صرفها ووسيلة تحصيلها .

٣ – الصلة بين البنك ووزارة الزراعة والهيئات الزراعية الاخرى

٤ – القروض المتوسطة الاجل مصارفها وسبيل التوسع فيها

٥ – امكان احلال البنك محل وزارة الزراعة فى كل مايتصل بالبذور

واستنفدت أبحاث هذه اللجنة ثلاث جلسات فى ١٨ ، ٢٧ مايو ، ٣ يونية سنة ١٩٥٣

هذا ، وقد واصلت اللجنة التى شكلها المجلس لدراسة سياسة التسليف الزراعى دراساتها فاجتمعت فى ١٩ مايو سنة ١٩٥٣ وناقشت دور الجمعيات التعاونية فى تيسير التسليف لصغار المزارعين . وحضر الاجتماع مدير عام مصلحة التعاون بوزارة الشئون الاجتماعية الذى شرح موقف الجمعيات التعاونية من التسليف الزراعى ، كما بين ضرورة تدعيمها وتشجيعها بحيث يمكن للجمعيات التعاونية ان تحل محل الوسطاء لدى صغار المزارعين ، اذ ان قانون الاصلاح الزراعى قد ألغى هؤلاء الوسطاء ، وكانوا من قبل يقومون باقراض المستاجرين الصغار .

واستانفت اللجنة اجتماعها فى ٣٠ يونية سنة ١٩٥٣ لدراسة تقرير اللجنة الفرعية الخاصة بالناحية الزراعية . كما عقدت اجتماعا آخرا فى ٧ يولية سنة ١٩٥٣ لبحث تقرير اللجنة الخاصة بالناحية المالية وما انتهت اليه من مبادىء .

وعقدت اللجنة اجتماعها الاخير فى ١٦ يولية لتنسيق توصياتها بشأن سياسة التسليف الزراعى فأقرتها ورفعتها الى لجنة التمويل التى ناقشتها فى جلستها بتاريخ ٢١ يولية ، فادخلت عليها التعديلات التى رأتها وعهدت الى رئيسها الدكتور ابراهيم بيومى مدكور فى وضع التقرير النهائى لسياسة التسليف الزراعى ورفعه الى مجلس الانتاج

وانتخبته مقررا لها فيه أمام المجلس .

وقد عقد المجلس اجتماعا فى ٢٨ يولية سنة ١٩٥٣ ناقش فيه هذه السياسة والتوصيات التى تضمنتها فأقرها ووضع أسس تنفيذها .

وفيما يلى التوصيات التى اقرها المجلس :

اولا – يؤخذ بمبدأ ضمان المحاصيل اذا لم يكن ثمة سبيل الى ضمان عقارى على أن توضع لذلك النظم العملية باتفاق بين بنك التسليف ومصلحة الاموال المقررة .

ثانيا – تشجيع السلف العينية ما أمكن على أن تقدم على غيرها وعلى أن تقدم بسعر ملائم لايزيد عن سعر السوق .

ثالثا – يهدف البنك فى تحديد أسعار الاسمدة الى اعتبار أنها خدمة زراعية لايقصد منها الربح لذاته ، ولا تدخل فى عداد الاعمال التجارية البحتة ، وقد اقرها بنك التسليف على ذلك

رابعا – يعفى بنك التسليف من السلف الطويلة الاجل ، كى يتوسع فى المتوسطة الاجل الى جانب القصيرة ويعاون فى تنمية الثروة الحيوانية

خامسا – اعادة النظر فى نظام البنك الادارى ، واستكمال ماهو فى حاجة اليه من فنيين واخصائيين او مايقتضيه الامر من تخفيف المركزية فى بعض النواحى

سادسا – تزاد موارد البنك بوسائل أخصها : منحه القرض المقرر بالقانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥١ ، وتمكينه من التوسع فى الاقتراض من البنك المركزى بضمان الحكومة وبشروط مناسبة

سابعا – يرصد نصيب الحكومة من ارباح البنك السنوية فى حساب خاص ، ييسر به على الزارع وتواجه به أحوال الطوارىء .

ثامنا – التعاون وثيق الصلة بالائتمان الزراعى ، ولذا يجب اعادة النظر فى قانون التعاون ونظام الجمعيات التعاونية ، بحيث تؤدى وظيفتها على وجهها الصحيح ،وتيسر أمر الائتمان الزراعى ، وتصبح أشبه مايكون بتوكيل أو فرع لبنك التسليف فى القرية

وضمانا لسرعة وحسن تنفيذ هذه التوصيات على الصورة التى تكفل تحقيق المزايا التى أقرها المجلس عن هذه السياسة ، فقد عهد الى السادة :

١ – الدكتور راشد البراوى عضو المجلس ويختص بمتابعة تنفيذ التوصيات المتصلة ببنك التسليف الزراعى والتعاونى والمندرجة تحت البنود اولا وثانيا وثالثا .

٢ – الدكتور حسنى السعيد ، مستشار فنى المجلس ، ويتابع تنفيذ التوصية الرابعة .

٣ – الدكتور ابراهيم مدكور لمتابعة تنفيذ التوصية السادسة

كما ارسل السيد رئيس المجلس الاستاذ حسين فهمى خطابا الى وزير الشئون الاجتماعية لاعادة النظر فى قانون التعاون ونظام الجمعيات التعاونية على ضوء ما اوصى به المجلس

فى السياسة الاقتصادية :

عنصر الزيت فى اقتصاديات الشرق الأوسط

ضرورة العناية بدراسة الناحيتين السياسية والاقتصادية للزيت

للعرب الكلمة الأولى فى جغرافية الزيت العالمية

ان أى بحث جدى ، لتنظيم اقتصاديات الشرق الاوسط على أساس اقليمى يجب أن يتناول أول ما يتناول عنصر « الزيت » ، ذلك العنصر الذى كشف لاول مرة فى الشرق الاوسط فى ايران فى مطلع هذا القرن بفضل بحوث المهندس دارسى ، وسرعان ما تفتقت الارض عن كنوز موفورة من هذا الذهب الاسود ، فى العراق ، ثم فى المملكة العربية السعودية والكويت والبحرين وقطر والامل فى كشفه فى مناطق اخرى من الشرق الاوسط كاليمن والمحميات والامارات فى جنوب الجزيرة العربية وجنوبها الشرقى كبير كما أن هناك بحوثا تجرى الآن للتنقيب عن الزيت فى سوريا ولبنان والاردن ولم يعرف حتى الآن أن نتيجة هذه البحوث كانت ايجابية ..

وقد طرأت على صناعة الزيت فى الشرق الاوسط عناصر كثيرة جديدة بعد الحرب العالمية الثانية ، كان لها صداها السياسى والاقتصادى فى العالم ، وهذه العناصر هى :

اولا : ان اهتمام أمريكا بالشرق الاوسط لم يعد اهتماما سياسيا سطحيا ، بل صار اهتماما مقترنا بعنصر « المصلحة » فللولايات المتحدة — بشركاتها — امتيازات واسعة النطاق فى ينابيع الزيت المستثمرة حاليا وفى مناطق اخرى لم تمسح بعد حتى أن نصف مساحة البلاد العربية السعودية هو حق امتياز لشركة امريكية تبحث فيه عن الزيت .

ثانيا : ان الانتاج فى الشرق الاوسط قد نما نموا قلب ميزان التوزيع الجغرافى للزيت فى العالم . فقد ثبت أن الرصيد الثابت من الزيت المختزن فى باطن الشرق الاوسط يعادل ٥٠ فى المئة — قد يزيد الى ستين فى المئة — من الرصيد العالمى . ولم تعد بالتالى منطقة بحر كريب تستأثر بحق الريادة فى تحديد اسعار الزيت العالمية ، بل انتقل هذا الحق الى منطقة الخليج الفارسى حيث توجد البحيرة البترولية العالمية ، التى يستبعد نضوبها فى أجيال .

ثالثا : ترتب على هذا النمو المطرد **فى انتاج زيت الشرق الاوسط ، أن قفزت الدول العربية فى سلم الترتيب التدريجى للدول المنتجة للزيت ..** فصارت أمريكا فى أول القائمة ، تليها فنزويلا ثم المملكة العربية السعودية والكويت بعد أن احتجبت ايران من ميدان الانتاج . وقد قفزت الكويت أخيرا حتى تقدمت على المملكة العربية السعودية فى القائمة فصارت بذلك الدولة الثالثة المنتجة للزيت فى العالم كما أن فيها أكبر حقل مفرد للزيت فى العالم ، هو حقل « البرقان » .

رابعا : ارتفعت نسبة حصيلة الحكومات العربية من الزيت حتى بلغت نصف الارباح الصافية . وكان أول اتفاق لمشاطرة الارباح عقد فى الشرق الاوسط هو الاتفاق بين الحكومة العربية السعودية وشركة الزيت العربية الامريكية ، وسرعان ما ارتفعت حصيلة الكويت وحصيلة العراق الى هذه النسبة عينها .

خامسا — تبرمت حكومة ايران من النسبة المنخفضة التى تتقاضاها من شركة الزيت الانجليزية الايرانية وطالبت بدورها برفع الاتاوة الى نصف الارباح ، ولكن شركة الزيت أبت . وتطور النزاع تطورا أغلبه سياسى وأقله اقتصادى ، مما أدى الى تأميم صناعة الزيت الايرانية ، وتوقف ينابيع الزيت عن الانتاج ، وتوقف معامل عبادان العالمية عن الانتاج .

وكان المظنون أن خسارة الناتج من زيت ايران لايمكن تعويضها الا بعد سنوات طوال ، ولكن النمو السريع للانتاج فى الكويت والمملكة العربية السعودية والعراق كان كفيلا بتعويض هذا النقص قبل أن تنتهى سنة ١٩٥١ وهى التى عطلت فى وسطها اعمال الزيت فى ايران . وها هو العالم ، وقد حرم زيت ايران أكثر من عامين كاملين لم يستشعر نقصا أو مجاعة فى الزيت الخام وان كان قد استشعر نقصا فى الزيت المكرر .

وقد تنبه العالم الغربى الى ضرورة انشاء معامل للتكرير يستعاض بها عن معمل عبادان الذى كان يكرر ٢٥ مليون طن من الزيت فى العام ، وعن معمل حيفا الذى كان يكرر ٥ ملايين طن من الزيت فى العام قبل أن يقطع عنه وارد الزيت العربى ، **فأنشئت معامل جديدة فى لندن وفى عدن وفى نيوزيلندا وفى ايطاليا . كما أن العراق شرع فى أنشاء معمل فى بغداد ، وشرع لبنان فى أنشاء معمل فى صيدا ، ووسعت مصر معملى التكرير فى السويس وهما المعمل الاميرى ومعمل شركة الزيوت الانجليزية المصرية**

سادسا — اتسع نطاق مد أنابيب الزيت فى الشرق الاوسط للاستغناء بقدر المستطاع عن ناقلات الزيت الكثيرة التكاليف الطويلة الرحلة. فمد أكبر أنبوب لنقل الزيت فى العالم — لايفوقه فى ضخامته الا أنبوب يجرى الآن أنشاؤه فى كندا — لينقل الزيت السعودى من منابع منطقة الظهران على الخليج الفارسى عبر الصحراء العربية مخترقا أراضى الاردن وسوريا ولبنان ثم يصب على البحر المتوسط قرب صيدا .

وانشىء انبوب — تم ازدواجه اخيرا — لنقل الزيت من كركوك فى العراق الى طرابلس الشام ، والى بانياس فى سوريا ، ومعروف أن الفرع الذى كان متصلا بميناء حيفا قد عطل على اثر قيام دولة أسرائيل .

وانشىء أنبوب من حقل الزبير العراقى الى ميناء فاو على الخليج الفارسى .

وانشىء أنبوب من شاطىء المملكة

العربية السعودية لنقل الزيت الخام الى جزيرة البحرين حيث يتم تكريره كما أنشىء أنبوب آخر فى المملكة السعودية لنقل الزيت المكرر .

وكان هناك مشروعات لنقل الزيت بالانابيب من ايران الى البحر المتوسط ولكنها تعطلت عقب أزمة الزيت الايرانية ».

ومعروف أن مصر قد قررت أخيرا انشاء أنبوب لنقل المازوت من السويس الى القاهرة .

سابعا — لاول مرة فى تاريخ الشرق الاوسط صار من الممكن انتاج الزيت من تحت سطح البحر ، وهذا حدث خطير فى صناعة الزيت من الناحيتين الفنية والاقتصادية . فحقل « السفانية » السعودى واقع تحت سطح البحر ومنه يستخرج الزيت بكميات تجارية ، ويقال أن فى بعض الامارات العربية الساحلية فى جنوب الجزيرة العربية زيتا على بعد غير كبير من الشاطىء .

ثامنا — صحبت حركة التوسع فى صناعة الزيت حركة عمران فى البلاد العربية لم يكن لها بها عهد ، فأنشئت موانىء فى مناطق كانت مجهولة مثل ميناء الدمام وميناء الاحمدى وميناء الفاو وميناء الزهرانى وميناء بانياس، وشرع فى اعداد موانىء أخرى مثل ميناء اللاذقية ، وأعيد بناء وتوسيع ميناء جده . ثم مدت خطوط لسكة الحديد أهمها ذلك الخط الذى تملكه الحكومة العربية السعودية وهو يمتد من ميناء الدمام الى العاصمة الرياض مسافة تزيد على ٥٠٠ ميل عبر صحراء لم تكن تعرف الا العواصف الرملية والوحوش الضارية والقبائل الضاربة فى الفيافى . وولدت على الخارطة الجغرافية مدن لم تكن معروفة قبلا ، مثل الظهران ورأس المشعاب والخبر وابو حدريه والنعيرية والفاضلى وجميعها مناطق تعمر بالحركة والحياة ونشطت التجارة وتدرب المحليون على انواع الحرف وأعمال المقاولات ، وكثرت رؤوس الاموال الاهلية وعرف البدو حياة الاستقرار بعدما كانوا يضربون فى البوادى على غير هدى .

وأدى هذا بالتالى الى اتساع أعمال البنوك فى هذه الرقعة فافتتحت فروع للبنوك المصرية والعالمية فى هذه المناطق، وصارت الحكومات العربية تعنى بشؤون النقد حتى لقد أسست الحكومة السعودية أخيرا مؤسسة للنقد استعانت فى انشائها بخبرة الامريكيين وأسندت أعمال ادارتها الى أمريكى .

تاسعا — لم يكن لزيت الشرق الاوسط دور مذكور فى الحرب العالمية الثانية اذا استثنينا ناتج ايران — والبحرية البريطانية تمتلك أغلبية أسهم شركة الزيت الانجلو ايرانية — وقد نستثنى بدرجة أقل ناتج العراق كما كانت معامل حيفا تزود سفن الاسطول البريطانى بحاجتها من الزيت المكرر . اما ينابيع المملكة العربية السعودية والكويت ، فقد عطل انتاجها عن عمد طيلة مدة الحرب حتى لا تصبح هدفا لأغارات طائرات الاعداء ، ولا سيما لان أعمال احراق الغاز المستغنى عنه — التى تستمر ليل نهار — تجعل مناطق الزيت مكشوفة أمام الطائرات المغيرة ليلا .

ولكن مشروعات التقوية العسكرية، التى تلت الحرب الاخيرة ، ومشروعات التعمير فى أوربا ، ومشروع مارشال، كل هذه نبهت العالم الى أهمية زيت الشرق الاوسط فازداد الاقبال عليه، ولا سيما لانه يباع بغير الدولار ، ولا سيما لان ينابيعه لا تزال بكرا بينما ينابيع أمريكا كانت — لفرط استدرار الزيت منها أكثر من سبعين عاما متوالية ميالة الى النضوب ، كما أن نفقات استخراج الزيت فى الشرق الاوسط أقل منها فى الولايات المتحدة.

وقد أحسن العرب فعلا عند ما قطعوا زيت العراق عن حيفا فى أثناء حرب فلسطين . فقد دل ذلك على ادراكهم المنزلة السياسية للزيت ، ولكن العرب عامة لايزالون حتى اليوم يستهينون بالناحية السياسية لعنصر الزيت ، ولم يتنبهوا الى ضرورة توحيد سياستهم البترولية ليوحدوا سياستهم الخارجية الا أخيرا .

ومع ذلك ، فانهم لايزالون يعالجون قضايا الزيت علاجا سقيما عن طريق تأليف لجان من الدبلوماسيين الذين لايفقهون شيئا من أمور الزيت. وكان من نتيجة هذا العلاج الواهن الخامل أن صار الزيت يصل الى أسرائيل من الكويت ومن البحرين ومن قطر ، وبذلك حبط الحصار الاقتصادى الذى ضربه العرب حول أسرائيل ، وكان المفترض أن يتفق رجال الجامعة العربية مع حكام هذه الاقطار على حرمان أسرائيل من الزيت حتى يكون الحصار محكم الحلقات .

أضف الى ذلك أن العرب لم يفكروا حتى الآن فى انشاء أسطول عربى لناقلات الزيت يغنيهم عن ناقلات الزيت الاجنبية ، ويغنيهم عن أعمال التحرى مع كل ناقلة زيت لمعرفة هل عرجت على ميناء أسرائيل قبل ذهابها الى الميناء العربى أو لا . وما أحمق العرب حين يكتمون أسماء ناقلات الزيت المدرجة فى القائمة السوداء ، فكأنهم بذلك يساهمون فى أعمال التهريب . فجهل شركات الزيت أسماء هذه الناقلات يجعلها تتعامل معها ، ثم تكتشف آخر الامر أن الزيت قد ذهب الى أسرائيل .

وصفوة القول أن عنصر الزيت يهيىء للعرب دعامة ركينة للنهضة الاقتصادية اذا عرفوا كيف يستغلونه من الناحيتين السياسية والاقتصادية واذا كان العرب قد تهاونوا او تخاذلوا حتى الآن ، فلعل عذرهم أن عهدهم بصناعة الزيت قريب ، وأن أولى الامر فيهم لم يكتسبوا « الوعى البترولى » الا أخيرا .

واذا أراد العرب أن يحسنوا الانتفاع بزيتهم ، وجب عليهم أن يدرسوا هذه الصناعة لا باعتبارها صناعة محلية وحسب ، ولا باعتبارها صناعة أقليمية وحسب ، بل باعتبارها صناعة عالمية الكلمة الاولى فيها للعرب، ولعل دراسة تاريخ انتاج الزيت فى أمريكا وفى المكسيك وفى فنزويلا تساعد على ارشاد العرب فى سياستهم البترولية للمستقبل .

وديع فلسطين

انتاج الزيت السعودى فى شهر يوليو ١٩٥٣

بلغ انتاج الزيت فى المملكة العربية السعودية فى شهر يوليو الماضى ٢٨ر١٩٩ر٩٧٤ برميلا أى بمعدل ٧٦٦ر٩٠٩ برميلا فى اليوم

وبلغ مقدار الزيت الذى كرر بمعامل رأس تنورة فى هذا الشهر ٦ر٨٧٩ر٥٥٦ برميلا أى بمعدل ٢٢١ر٩٢١ برميلا فى اليوم

الانتاج فى ٧ أشهر

وبلغت جملة انتاج الزيت الخام السعودى فى الاشهر السبعة الاولى من السنة الحالية ١٧٩ر٢٤٨ر٥٥٣ برميلا أى بمعدل ٨٤٥ر٥١٢ برميلا فى اليوم . بينما كرر فى المدة عينها ٤٣ر٣٠٦ر٥٣٤ برميلا أى بمعدل ٢٠٤ر٢٧٦ برميلا فى اليوم

كيف تكون اقتصاديات الثورة :

الانتاج الزراعى يحل مشكلات السكان

عرضنا فى مقالنا الاخير من هذه السلسلة لمسألة التوسع الزراعى فى مصر ، وحاجة البلاد الملحة للقيام بالتوسع الزراعى قبل التفكير فى إنشاء نهضة صناعية جديدة ، حتى تستطيع الحكومة أن ترفع من مستوى معيشة طبقات الشعب عامة ، والطبقات الزراعية خاصة ، وأن تمهد بذلك لقيام حركة التصنيع والعمل على زيادة الدخل القومى .. فمما لا شك فيه أن رفع مستوى الطبقات العاملة وخاصة الزراعيه منها لمن ألزم الامور لتشجيع حركات التصنيع فلانجاح للصناعة المحلية الا اذا كان الشعب يتمتع بمستوى مرتفع من العيش يمكنه من الانفاق عن سعة على سلع الاستهلاك ، فيسود الرواج السوق التجارية وتنشط حركة المعاملات وبذلك يزداد نشاط المصانع وتتقدم حركة التصنيع بخطى واسعة الى الامام ..

ونحن اليوم نتناول الموضوع من زاوية أخرى ، فنتكلم عن مشاكل السكان المتعددة ومستويات المعيشة ومشكلات البطالة عامة والبطالة الزراعية خاصة .. فقد كثر الكلام فى الايام الاخيرة عن مشاكل التنمية الاقتصادية فى مصر ، وتناول بعضهم الحديث عن مشكلة السكان بالتحليل والعلاج .. فمما لا شك فيه أن الارتباط وثيق جدا بين التنمية الاقتصادية للبلاد وبين مشاكل السكان الى حد أن الكلام عن التنمية الاقتصادية وحدها دون علاج مشاكل السكان يعتبر كلاما منقوصا ... لذلك فاننا سنحاول فى هذا العدد والاعداد التالية أن نتكلم عن مشاكل السكان فى مصر ومشاكل التنمية المرتبطة بها ، وما من شك فى أن هذه المشاكل قد تعددت وتلونت فى العصر الحاضر ..

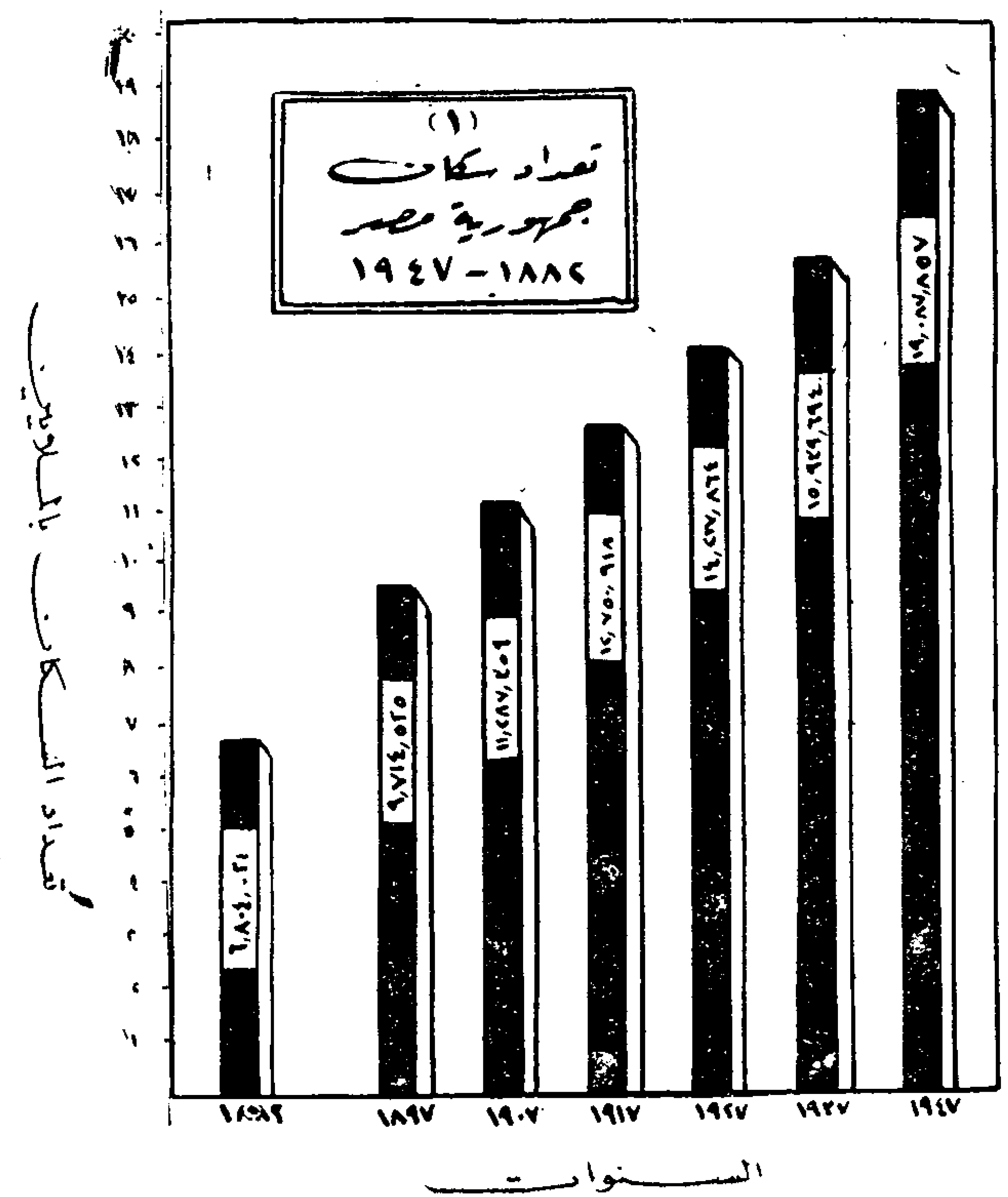
فمن المشاهد أن عدد السكان فى مصر قد تزايد زيادة كبيرة خلال النصف قرن الماضى .. ولعل هذه الاحصائية تستطيع أن تعطينا فكرة مبدئية عن تطور الزيادة فى السكان خلال الفترة ما بين عام ١٨٨٢ حتى عام ١٩٤٧ .. فأول ما تدل عليه هو تلك السرعة العجيبة فى تزايد السكان ، حتى أن عددهم قد تضاعف فى فترة ٣٥ سنة وزاد الى ثلاثة أضعافه فى فترة ٦٥ سنة . ويعزى السبب فى ذلك الى ارتفاع نسبة المواليد فى مصر عن غيرها من بلدان العالم التى تتراوح بين ٤٢ر٢ فى الالف ، ٤٣ر٩ فى الالف بين عامى ١٩٣٩ ، ١٩٤٥ ، وهذه النسب تعتبر من النسب المرتفعة جدا والتى تجعل مصر فى المرتبة الثانية بين دول العالم أجمع فى ارتفاع نسبة المواليد بها ، اذ أن البلاد الوحيدة التى تفوقها هى بلاد المكسيك حيث بلغت نسبة المواليد فيها عام ١٩٣٩ ٤٤ر٦ ٪ وانخفضت الى ٤٣ر٦٪ فى عام ١٩٤٣ بينما كانت النسبة فى مصر هى ٣٩ر٦ ٪ ، هذا بالاضافة الى ارتفاع درجة الخصوبة فى مصر ، حيث بلغ المعدل الصافى لتجديد الاناث باستخدام احصائيات عام ١٩٤٧ عدد ٢ ويقصد بهذا المعدل عدد الاناث التى تتركها كل أم قبل مغادرتها للحياة لاداء رسالة حفظ النوع .. ومعنى هذا زيادة السكان زيادة سريعة فى المدة القصيرة .. بل وتضاعفها فى الاجيال المتتالية .. ويقدر البعض تضاعف عدد السكان فى الجيل القادم ..

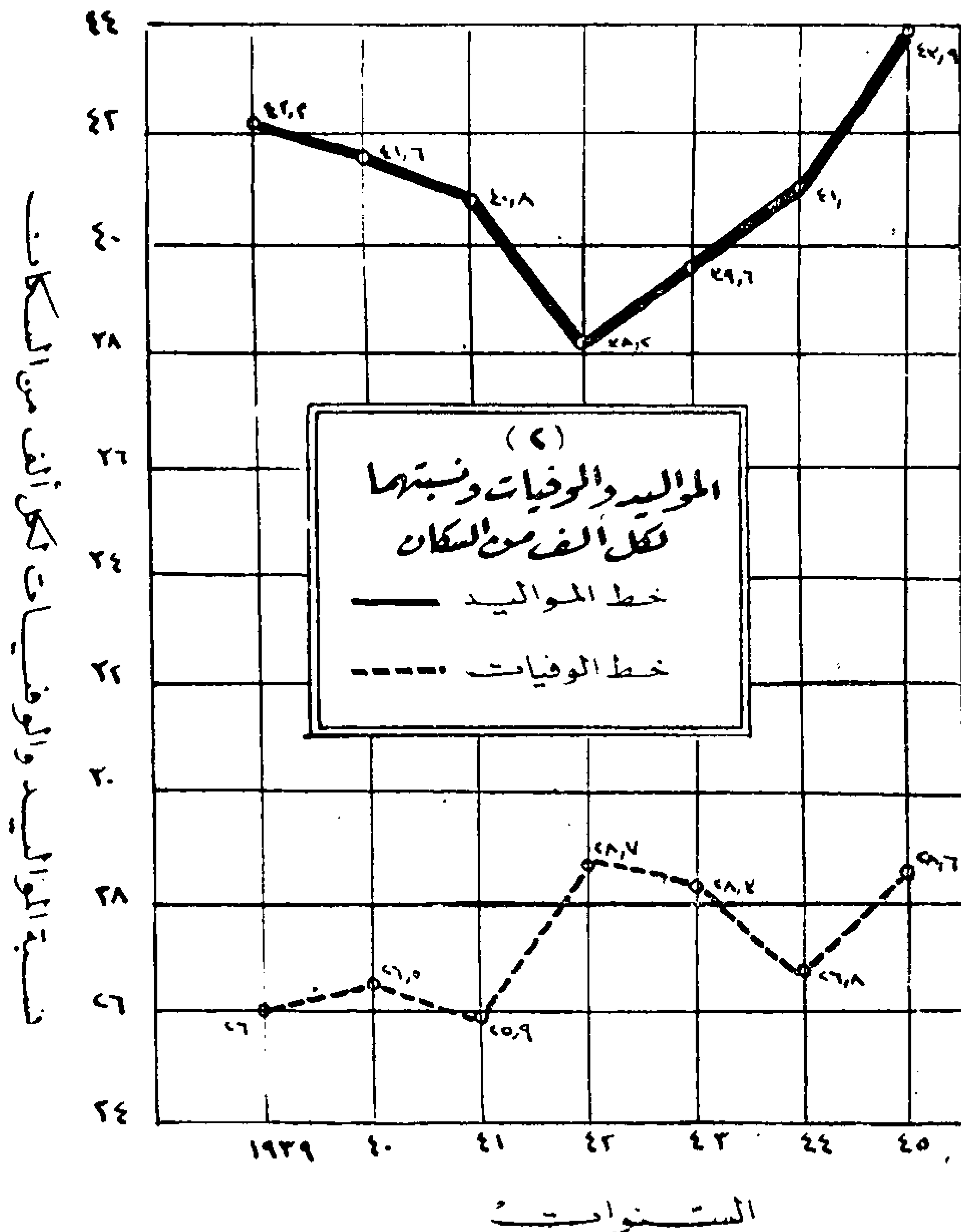
ومن الاسباب الداعية أيضا الى سرعة زيادة السكان ارتفاع نسبة المواليد وانخفاض نسبة الوفيات بسبب تقدم الطب وبناء المستشفيات المجانية والجمعيات الخيرية التى تقوم بمعالجة مرضى الفقراء بالمجان مما أدى الى تحسن فى صحة أفراد الشعب ووقايته ضد الامراض والاوبئة ، ويتمثل لنا ذلك من هذه الاحصائية التى تكشف عن الحقيقة فى وضوح وجلاء ..

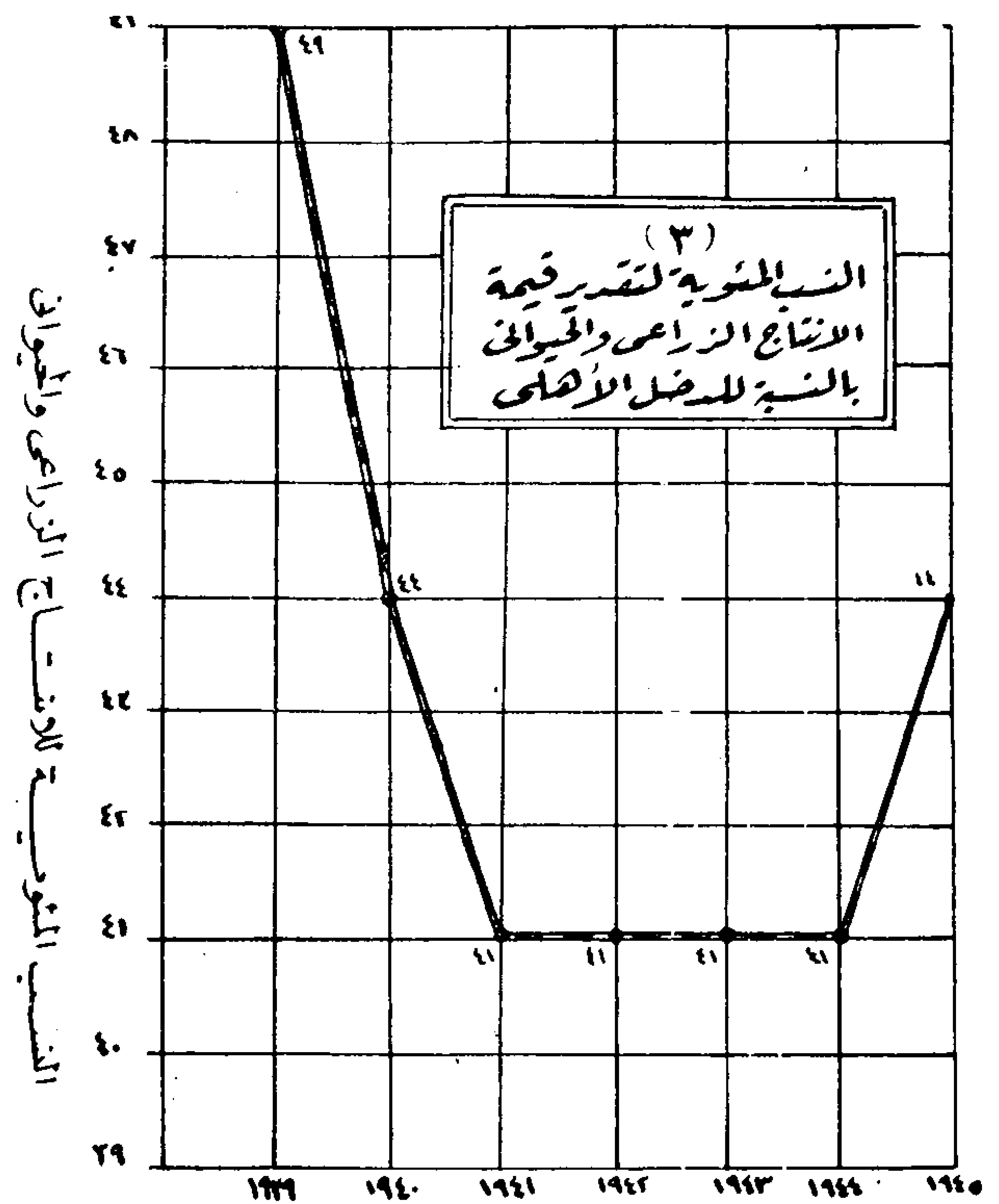
وهكذا شاهدت مصر مثل هذه الزيادة السريعة فى السكان ، واذا ما نظرنا من الناحية الاخرى لما يقابل هذه الزيادة فى السكان ، من زيادة فى الانتاج القومى والى الارض بصفة خاصة حيث كانت مصر ـ وما زالت ـ تعتمد اعتمادا كليا على ناتج الارض لما وجدنا مقابلا لهذه الزيادة السريعة ...

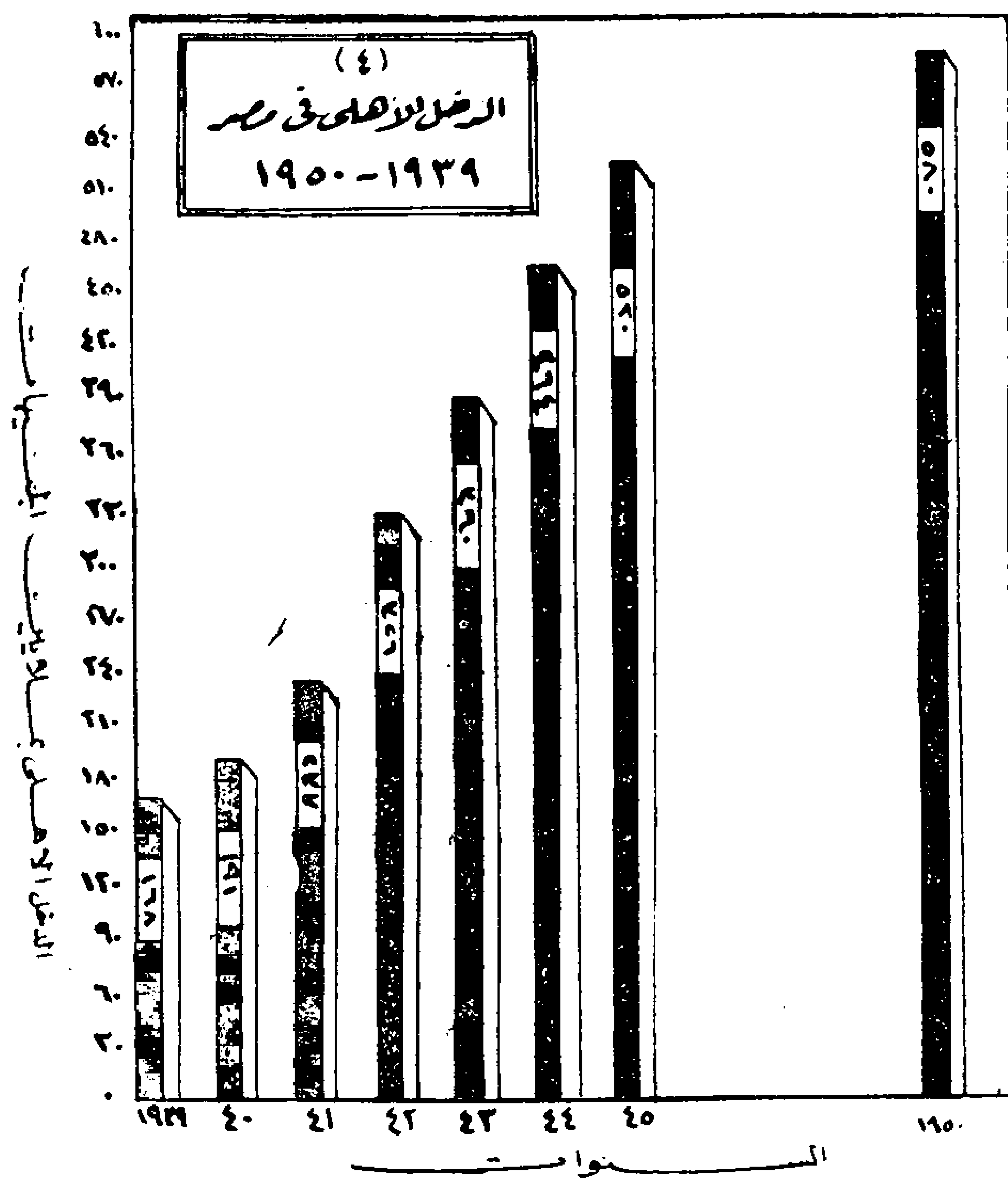
فهذه هى أرقام الاحصائيات الرسمية تدلنا دلالة واضحة على عدم تمشى الانتاج الزراعى مع زيادة السكان .. فهذا جدول يبين لنا أن مساحة المنزرع من الارض فى مصر خلال العشرة أعوام الماضية لم يزد أكثر من ٦١٦ر٨١١ فدانا ، وهذه الزيادة لاتتمشى فعلا مع الزيادة فى عدد السكان .

ورغم أن الزيادة فى مساحة الاراضى المنزرعة لم تكن كبيرة فقد كانت الزيادة فى العمال الزراعيين تأخذ فى الاطراد عاما بعد









عام .. وليس ادل على ذلك من زيادة عدد المشتغلين بالزراعة من ٣ر٥٢٦ر٠٣٦ عامل فى عام ١٩٢٧ الى ٤ر٣٠٨ر٢٠١ شخصا فى عام ١٩٣٧ ..

السنة	مساحة الاراضى المنزرعة الافدنة
١٩٤٣	٥ر٣٣١ر١٨٩
١٩٤٤	٥ر٦٩٨ر١١٠
١٩٤٥	٥ر٧٣٠ر٣٢٣
١٩٥٢/١٩٥٣	٥ر٩٤٨ر٠٠٠

وقد ترتب على زيادة المشتغلين بالزراعة رغم عدم زيادة رقعة الاراضى الزراعية زيادة تتمشى مع زيادة السكان ، وزيادة العمال الزراعيين ، عدة مشاكل كان لها أثرها الخطير فى اقتصاديات البلاد .. فمما لاشك فيه أن انعدام التناسب بين زيادة السكان وموارد المعيشة سواء كانت ممثلة فى الارض الزراعية والتى لم تتغير مساحتها بتغيير السكان وعدم المشتغلين بها أو فى الصناعة التى لم تتقدم بسبب عدم توافر رؤوس الاموال وعدم اهتمام البلاد برسم سياسة التصنيع ، فقد خلق لنا انعدام هذا التناسب مشاكل على جانب كبير من الخطورة ينبغى حلها قبل المضى فى سياسة تصنيع البلاد ..

ومن الملاحظ أنه كان للزراعة أثر كبير فى خلق هذه المشاكل ، بل كانت السياسة الزراعية للبلاد هى أسس هذه المشاكل ، ولا شك أيضا أن الزراعة هى الوسيلة الوحيدة لنا فى الوقت الحاضر لعلاج هذه المشاكل أو على الاقل لتهيئة سبل العلاج ...

ولسنا - كما يعتقد البعض - من هؤلاء الذين لا يؤمنون بسياسة التصنيع أو وجوب الاعتماد اعتمادا كليا على الزراعة فى حل جميع مشكلاتنا الاقتصادية ، ولكن الواقع الذى لا يخفى على أحد أن هذه المشكلات العويصة التى خلفتها لنا سياسة البلاد الزراعية نستطيع حلها عن طريق التوسع فى الزراعة واستصلاح الاراضى البور والاتجاه صوب الصحراء لاستغلال اراضيها الواسعة استغلالا يستطيع أن يمد البلاد بالمحاصيل الزراعية ويجعلها فى حالة اكتفاء ذاتى من الناحية الزراعية ثم بعد ذلك نولى وجهنا شطر التصنيع المرتقب ..

وقد يكون من الضرورى قبل أن نتكلم عن افضلية الزراعة أو الصناعة لمعالجة مشكلات السكان أن نتعرف أولا على ماهية هذه المشكلات وطبيعتها حتى نستطيع أن نعرف طريق العلاج .. وتتلخص هذه المشكلات فى أربع هى :

أولا : اكتظاظ عدد كبير من السكان على رقعة محدودة المساحة من الارض الزراعية يحاول كل منهم الاعتماد عليها فى مده بسبل العيش فكان ضروريا اذن أن يقسم عائد الارض على عدد كبير جدا من الافراد فانخفضت بذلك موارد العيش بالنسبة لطبقة المشتغلين بالزراعة ، ولم يكن هناك من سبيل آخر لترك الزراعة اذ لم يكن فى الامكان أبدع مما كان ..

ثانيا : وجود فائض كبير فى العمال الزراعيين قدره البعض بحوالي ٢٠ ٪ من عدد السكان ، وعرفه البعض بالبطالة المقنعة أو بالبطالة المستترة مما كان له أخطر النتائج اذ انخفضت مستويات المعيشة انخفاضا مريعا وساءت أحوال الزراع المعيشية والاجتماعية والاقتصادية ، وتفشى بينهم الجهل والمرض .. ويجب ألا يخفى على أحد أن كل خسارة يخسرها الريف تنجم عن مرض ينتشر بين أهله أو جهل يتفشى بينهم انما يصيب الجهاز الاقتصادى فى قوامه .. لذا يجب أن تسخر الدولة كل قواها لترفع من مستوى معيشة أهل الريف الذين هم فى الواقع عماد النهضة اذ عليهم وعلى مجهوداتهم يتوقف نجاح الكثير من مشروعات الاصلاح التى تنوى البلاد اقامتها ، فلا نجاح للزراعة الا اذا كانت من ورائها أيد قوية وسواعد فتية تشد أزرها ، ولا وجود للصناعة الا اذا انتشرت فى الريف أولا وقبل قيام الصناعات الثقيلة ، الصناعات الريفية الخفيفة التى تستطيع أن تستوعب الكثير من المنتجات الزراعية وتستطيع تحويل بعض العمال الزراعيين الى الصناعة بأقل رأس مال ممكن حتى تستطيع أن تخلق جوا من الرفاهية الاقتصادية بين سكان الريف ..

ثالثا : انخفاض متوسط ما يملكه الفرد فى مصر من ارض زراعية ، فقد كان المتوسط لا يتعدى ٢ر٣٠ فدان فى عام ١٩٤٤ و ٢ر٢٥ فدان فى عام ١٩٤٥ حيث بلغ عدد الملاك فى عام ١٩٤٤ - ٢ر٥٥٠ر٥٧٩ مالكا منهم ١ر٣١٥ر٠٠١ مالك يملك كل منهم فى المتوسط مقدار ٢٩ر. من الفدان ..

ويجب الا يخفى علينا هنا أن انخفاض هذه الملكية قد ادى الى استمرار استعمال الاساليب البدائية فى الزراعة مما ادى بانتاجنا الزراعى أن يسير الى الوراء بدلا من التقدم الى الامام.. كما يجب ألا يخفى علينا ضرورة الاسراع فى تطبيق النظام التعاونى الذى نص عليه قانون الاصلاح الزراعى حتى نستطيع السير بالانتاج الزراعى بخطى واسعة نحو الامام ، وحتى نستطيع أن نزيد من غلة الفدان بأقل التكاليف الممكنة ودون أن نحمل الفلاح ما لا يطيق ..

رابعا : تناقص قيمة الانتاج الزراعى والحيوانى بالنسبة الى الدخل الاهلى المصرى عاما بعد عام مع عدم زيادة الانتاج الصناعى زيادة كبيرة تستطيع أن تعوض النقص فى الانتاج الزراعى ، وأن تعمل على تحقيق التوازن المطلوب بين زيادة السكان السريعة وبين موارد العيش .. وتستطيع هذه الاحصائية أن تكشف لنا عن هذه الظاهرة فى وضوح وجلاء ، فبعد أن كان الانتاج

« البقية على صفحة ٢٨ »

اقتصاديات الشرق الأوسط

تطور النظام النقدي السوري

اصدرت سوريا أخيرا المرسوم بقانون رقم ٨٧ ضمنته أسس نظامها النقدي ووضعت به قواعد ثابتة لاشراف الدولة على السياسة النقدية . وجاء هذا التشريع تتمة لخطوات سابقة مر بها النظام النقدي السوري في العصر الحديث رأينا من المفيد تخصيص مقال اليوم لاستعراضها

مر النظام النقدي السوري بثلاث مراحل حتى وصل الى شكله الحاضر، وتبدأ المرحلة الاولى باحتلال الحلفاء لسوريا في أواخر الحرب العالمية الاولى حتى أوائل عام ١٩٤٤ تليها المرحلة الثانية من عام ١٩٤٤ الى أوائل عام ١٩٤٩ وتأتي بعد ذلك المرحلة الثالثة والاخيرة حتى يومنا هذا .

كانت سوريا حتى أواخر الحرب العالمية الاولى تابعة للسلطنة العثمانية وكانت العملة الرسمية هي العملة التركية ، فلما احتلها الحلفاء أبطلوا التعامل بالليرة التركية الورقية وأحلوا محلها الجنيه المصري الورقي وتقرر اصدار بنكنوت سوري لبناني يرتكز على الفرنك الفرنسي . وفي ٢٣ يناير عام ١٩٢٤ منح بنك سوريا ولبنان وهو شركة مساهمة فرنسية امتياز اصدار النقد السوري اللبناني لمدة ١٥ سنة . وقد أحكم البنك تبعية الليرة السورية للفرنك الفرنسي فلم تتجاوز نسبة الذهب في الغطاء ٣٪ والاوراق التجارية ٧٪ وتألف الباقي (نحو ٩٠ ٪) من فرنكات فرنسية وسندات على الحكومة الفرنسية .

وفي ٢٥ فبراير عام ١٩٣٨ عقد بنك سوريا ولبنان مع الحكومة اتفاقا مد بمقتضاه امتياز الاصدار ٢٥ سنة أخرى ، ونص على أن ترفع نسبة الذهب في الغطاء حتى تصل الى ٣٠٪ في عام ١٩٦٣ ، ويتألف باقي الغطاء من فرنكات فرنسية وسندات على الحكومة الفرنسية وأوراق تجارية وما اليها . واتفق أيضا على عدم قابلية الليرة السورية للتحويل الى فرنكات فرنسية .

واستمر الارتباط الوثيق بين الليرة والفرنك وكان من جراء ذلك أن تعرضت الليرة السورية لتقلبات كانت في غنى عنها ، وفي مارس ١٩٤١ دخل الحلفاء سوريا وبعد عامين من هذا التاريخ (مارس ١٩٥٣) صدر قرار باباحة حرية تحويل الليرة السورية الى جنيهات استرلينية بدون قيد .

وبذلك تحررت سوريا جزئيا من القيد الذي قصر قابلية تحويل الليرة الى الفرنكات الفرنسية . وهنا بدأ النظام النقدي السوري يدخل في مرحلته الثانية التي بدأت بالاتفاق المالي الذي عقد بين سوريا ولبنان من جهة وفرنسا وبريطانيا من جهة أخرى في ٢٥ يناير ١٩٤٤ والذي بمقتضاه استمرت حرية شراء الاسترليني في سوريا كما تعهدت فرنسا بتعويض النقص في قيمة غطاء النقد السوري الناتجة من تقلبات سعر الفرنك الفرنسي هذا بالاضافة الى ما خوله الاتفاق لسوريا من حق الرقابة على الاصدار وعمليات النقد الاجنبي .

وبذلك انفصل النقد السوري لاول مرة عن الفرنك الفرنسي وأصبح لا يتأثر بتقلبات الفرنك الفرنسي ، الا أن فرنسا لم تلبث ان راجعت نفسها وأعلنت عدم موافقتها على حرية شراء الاسترليني في سوريا ووافقتها انجلترا على ذلك ، ثم اتبعت ذلك تنقض تعهدها بتعويض النقص في قيمة غطاء النقد السوري. واستمرت المفاوضات بين سوريا وفرنسا لتسوية المشكلات التي نشأت عن نقض اتفاقية عام ١٩٤٤ السالفة الذكر الى أن قررت سوريا الخروج من كتلة الفرنك الفرنسي في فبراير ١٩٤٨ عقب انفراد لبنان بتوقيع اتفاق مع فرنسا كما انفردت سوريا بادارة شئون الرقابة على عمليات النقد الاجنبي .

وبذلك بدأت المرحلة الثالثة التي تتميز بالعمل على توطيد استقلال النقد السوري والسياسة النقدية . فأصدرت سوريا عدة تشريعات لتنظيم أمور النقد في العهد الجديد وتوسيع اسس غطاء الاصدار حتى يكتسب المرونة اللازمة لمواجهة حاجات الاقتصاد القومي . وعادت الحكومة السورية فجمعت النصوص القانونية المختلفة التي صدرت في تنظيم الشئون النقدية في مرسوم بقانون رقم ٧٦ صدر في ١١ مارس ١٩٥٠ مؤيدا لحق الحكومة السورية الطبيعي في ادارة الامور النقدية مع استمرار بنك سوريا ولبنان كمؤسسة اصدار تحت اشراف الحكومة. كما صدرت عدة تشريعات لتنظيم شئون الرقابة على النقد

الا أن سوريا استمرت مع ذلك مقيدة بأحكام اتفاق فبراير ١٩٣٨ الذي جعل لبنك سوريا ولبنان مركزه الممتاز، كما كانت سوريا تفتقر الى سلطة نقدية عليا تقوم بادارة الامور النقدية والمصرفية بما يحقق الصالح العام . ولتحقيق هذه الغاية أصدرت الحكومة السورية المرسوم بقانون رقم ٨٧ بتاريخ ٢٨ مارس ١٩٥٣ متضمنا اصلاحات اربعة رئيسية :

أولا : تأليف « مجلس النقد والتسليف » يقوم على ادارة شئون النقد في البلاد

ثانيا : انشاء بنك سوريا المركزي تحت رقابة الدولة وبضمانتها .

ثالثا : تعديل النظام النقدي القائم بادخال شيء من المرونة على نظام الاصدار تبعا لما تقتضيه حاجات البلاد المالية .

رابعا : تنظيم مهنة المصارف والصيارفة تحت اشراف السلطة النقدية .

وسنتناول في مقالنا القادم عرضا لنصوص المرسوم بقانون رقم ٨٧ .

المحصولات الزراعية فى سوريا

تقدر المساحة المزروعة قطنا فى سوريا هذا العام بنحو مليون ونصف مليون دونم أى بنقص ٢٠٠ ألف دونم عن العام الماضى الا أنه ينتظر أن يزيد المحصول عن المحصول السابق نتيجة للعناية فى اختيار البذور واعداد الارض ، فضلا عن تحسن الاحوال الجوية .

كذلك ينتظر أن يكفى محصول الارز هذا العام حاجة الاستهلاك المحلى نتيجة للتوسع فى المساحة المزروعة . وتبلغ مساحة البنجر ما بين ٦٠ و ٧٠ ألف دونم .

ايصالات الحجاج فى البلاد السعودية

اتبعت مؤسسة النقد العربى السعودى هذا العام أجراء من شأنه ان يسهل على العدد الكبير من الحجاج تغيير نقودهم الى ريالات وجنيهات سعودية . فبدأت المؤسسة فى ٢٥ يوليه الماضى فى اصدار ايصالات للحجاج عن طريق البنوك المحلية بفئات ١٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠٠ ريال ، وقد طبعت قيمة الايصال عليه بست لغات مختلفة لمنفعة الحجاج

وبسر هذا الاجراء على الحجاج والتجار نقل مبالغ كبيرة من النقود معهم بدلا من اضطرارهم الى حمل نقود معدنية من فضة أو ذهب .. وصلحت الايصالات للابراء داخل البلاد السعودية ويمكن تحويلها الى ريالات سعودية فى أى وقت وبكامل القيمة الصادرة بها .

ويعنى أصدار هذه الايصالات منفعة أخرى اذ كانت البلاد السعودية تعانى خلال فترة الحج نقصا فى النقود المعدنية المتداولة عن حاجة المعاملات المتضخمة مما كان يحدث تقلبات حادة فى سعر الصرف ، ويجىء أستعمال هذه الايصالات وسيلة نافعة للاقتصاد فى أستعمال الريالات فى هذا الموسم وبذلك تسهل على مؤسسة النقد القيام بمهمتها فى تثبيت سعر صرف الريال

البترول السعودى

أعلنت شركة أرامكو أن انتاج البلاد السعودية بلغ رقما قياسيا خلال يولية الماضى ، اذ بلغ متوسط الانتاج اليومى ٩٠٩٦٧٧ر برميلا ، وهذا أعلى مستوى بلغته شركة واحدة. وكان الرقم القياسى السابق لشركة بترول الكويت الذى سجلته فى شهر يونية الماضى بانتاج ٩٠٨٩٦١ر برميلا يوميا .. وقد انخفض أنتاج الكويت فى شهر يولية عن مستوى شهر يونية .

هذا وقد اجتاحت فيضانات غزيرة ساحل البلاد العربية السعودية على البحر الاحمر وهى منطقة تشتهر بالجفاف عادة ، وجاء فى بعض الانباء أن المياه دمرت قريتين سعوديتين .

قانون الصرف الاجنبى الجديد فى ايران

أدخلت بعض التعديلات على قانون الصرف الاجنبى الايرانى الذى صار العمل به ابتداء من ٢٨ يونيه الماضى وبمقتضى هذه التعديلات تحدد سعر العملات الاخرى بالنسبة للدولار على أساس الاسعار السائدة فى الاسواق العالمية يوم ٢٤ يونيه وليس على أساس الاسعار فى سوق طهران الحر فى ذلك التاريخ كما ينص القانون وبذلك تحدد سعر الجنيه الاسترلينى بما يعادل ٢ر٦٥ دولار بدلا من ٢ر٣٠ دولار

ويمكن للمصدرين لسلع ايرانية قبل ٢٤ يونيه والذين سلموا حصيلة صادراتهم الى بنك مللى ايران قبل ٦ أغسطس ، أن يستعملوا ، دون ضرورة الحصول على موافقة ادارة الرقابة على النقد ، هذه العملات لسداد حوالات مستحقة عليهم يكون البنك قد تسلمها قبل ٢٤ يونيه ١٩٥٣

ويسمح لمن يبيع عملات أجنبية تسلمها سدادا لصادرات من النوع الثالث (سلع كمالية) أن يستورد دون ضرورة موافقة ادارة الرقابة على النقد ، سلعا من النوع الاول (ضرورية) بقيمة العملات المسلمة

عملات أجنبية لتركيا من صندوق النقد

أعلن صندوق النقد الدولى أخيرا أن الحكومة التركية قد اشترت من الصندوق مقابل الدفع بالجنيهات التركية ما قيمته ٢٠ مليون دولار من عملات مختلفة بيانها كالآتى : ١٠ مليون دولار ، ٢ مليون جنيه استرلينى، ٥ر١٨ مليون دويتشمارك

وكانت تركيا قد سبق أن اشترت من الصندوق ١٠ مليون دولار فى يولية ١٩٥٢ ، وبذلك أصبحت حيازة الصندوق من العملة التركية تساوى ١٤٤ر٧٦ ٪ من حصتها . وقد تعهدت تركيا بأن تقوم باعادة شراء الجنيهات التركية التى تزيد على ٧٥ ٪ من حصتها بالذهب والعملات القابلة للتحويل خلال ثلاث سنوات ونصف .

وتنص اتفاقية الصندوق على أنه كقاعدة عامة لا تزيد مشتروات العضو على ٢٥ ٪ من حصته خلال عام واحد ، ولكن يمكن للصندوق أن يتحلل من هذا القيد اذا استدعت ذلك مصلحة الصندوق الخاصة .. وتعتبر العملية التركية الاولى من نوعها التى يستخدم فيها الصندوق هذا النص الخاص .

ضعف الاصابة بدودة القطن فى سوريا

أعلن فى سوريا أن الاصابة بدودة القطن كانت ضعيفة هذا العام بفضل الجهود التى بذلتها الحكومة فى هذا السبيل .. وقد سلمت المناطق فيها فيما عدا المناطق الرطبة وخاصة حول اللاذقية حيث بلغت نسبة الاصابة ٩ ٪ ولم تتعد النسبة فى حلب والجزيرة ٤ ٪ وفى جهات أخرى كانت لا تتجاوز ٢ ٪

هذا وقد أعلن فى سوريا أنه تم تصدير ١٣٠٠٠ر طن من القمح ، و٤٦ الف طن من الشعير منذ فرض ضريبة التصدير عليهما ، وقد اتفقت الحكومة السورية مع هيئة الاغاثة الدولية على بيع ١٧ ألف طن من القمح لتوزيعها على اللاجئين الفلسطينيين فى سوريا والاردن .

ارتفاع الاسعار فى اسرائيل

لاتزال اسرائيل تعانى من استمرار ارتفاع اسعار الحاجيات بالرغم من الجهود التى تبذلها السلطات فى هذا السبيل ، وقد أعلن أن الرقم القياسى لنفقات المعيشة قد بلغ فى شهر يوليه ٢٠٠ بالمقارنة مع سبتمبر ١٩٥١ ، باعتبار أنه ١٠٠ ، وهذا يعنى أن الاسعار تضاعفت خلال فترة تقل عن العامين . وقد قفزت الاسعار نحو ٥٠ ٪ خلال عام ١٩٥٢ ، وارتفعت ٢٠ ٪ هذا العام .

النقل النهرى والبحرى فى العهد الجديد

ضرورة إنشاء موانئ ومحطات عائمة فى نهر النيل

أسطول مصر النهرى قوامه ٤٠٠ سفينة

تحدثنا فى مقالنا السابق المنشور بالعددالماضى عن سياسة النقل بالطرق وبالسكك الحديدية وشرحنا أهمية النقل فى خدمةالزراعة والصناعة والتجارة . وطالبنا بضرورة فصل ميزانية السكك الحديدية عن ميزانيةالدولة حتى تكون المنافسة بين السيارةوالقطار حرة من كل سيطرة حكوميةوحتى نرىالسككالحديدية تدار كأى مشروع تجارى ناجح . والمقال التالى يعالج النقل النهرىوالبحرى

هل النيل طريق ملاحى ؟

من الحقائق المعروفة أن نهرالنيل يعتبر ثانى أنهار العالم طولا ، وأن مصر تجرى بها الانهار والترع والقنوات ، وتحيط بها البحار : ففى الشمال البحر المتوسط وفى الشرق البحر الاحمر ، وعلى ذلك كان من الواجب أن تصبح مصر بلدا من انشط البلاد فى خدمة النقل النهرى والبحرى .

ولكن مع أن النيل يشق البلاد من جنوبها الى شمالها ، فان **الواقع المؤلم هو أن هذا النهر العظيم من أسوأ الانهار ملاحة بسبب ما يعترض مجراه مناتساع واختناق ، وارتفاع قاعه وانخفاضه ومايعترضه من أحجار متراكمة ، وشلالات وجنادل وجزر مخفية وجسور وأهوسة لا تلائم حاجة الملاحة ،** ولا تناسب سياسة النقل علىصفحة مياهه وقد يكون السبب فى هذا راجعا الى أن أولى الامر ينظرون الى نهر النيل – والى الطرق المائية المتفرعة منه – على انها فى خدمة الرى والصرف وحدهما دون مراعاة لحاجة البلاد للملاحة النهرية !! .

ولقد فكرت الحكومة ذات مرة أن تستفيد بنهر النيل كطريق ملاحى فاستقدمت خبيرا عالميا فى شئون الملاحة النهرية عام ١٩٢٨ هو المستر «ريد» ، فدرس الموضوع تفصيليا ، واهتدى الى الحلول المناسبة وقدم تقريرا قيما اقترح فيه عدة اصلاحات ، ونظم مسألة الكبارى والاهوسة ، كما اقترحانشاء سواحل تجارية علىكثير من جهات النهر . . . ولكن من المحزن ان هذا التقريرالقيم طوى ضمن محفوظاتوزارة الاشغال . . أو وزارة المواصلاتلست أدرى!!

فمن الفطنة اذن المطالبة بضرورة تحسين مجرى النيل والاهتمام به ، لا على أنه مورد لمياه الرى فحسب ، بل كذلك على أنه مجرى عظيم للنقل النهرى . كذلك ضرورة انشاء مصلحة ذاتاختصاص واسع للعناية بالنيل ، وأن تنفذ مقترحات خبير الملاحة العالمى المستر «ريد» فهى – فى الواقع – من أفضل المقترحات التى وضعت فى هذا الصدد .

ولست هنا فىمجال التذكير بأهمية نهر النيل كطريق للنقل الداخلى وما يوفره من رخص فى أجور النقل ، وما يمكن أن يأتى به من ثمار لتسيير بواخر نيلية لنقل السياح . . . . واستغلال شواطئه كرئات تنفس لسكان الوادى فى قيظ الصيف . . ولفح الشمس المتلهبة ولقد كان لمصر ١٦٥ سفينة شراعية حمولتها ١١٫٥٣٠ طنا قبل الحرب الاخيرة ، بينما ارتفع هذا الرقم الآن الى ٤٠٠ سفينة تجرى فىمجرى النيل المصرى وترعه وروافده .

بعض الحلول

ويجمل بالحكومة وكذلك بمجلس تنمية الانتاج القومى مراعاة هذه الاقتراحات بعين الاعتبار : –

انشاء الموانىء والمحطات العائمة لتسهل الشحن فى وحدات النقل المائى ، أو التفريغ منها ، وايجاد ملاحظين ومرشدين على الطرقالمائية يراقبون سلامة الملاحة ، وان تقام اشارات ترشد الوحدات الى مواطن الخطر الموجودة كالحجارة والمياه الضحلة والجزر المختفية ، كما يجب العمل على توفير المياه فى الترع الداخلية لتتمكن وحدات النقل من أداء عملها على مدارالسنة وان تصل الى اكبر عدد من البلاد الداخلية .

وليس فى هذا الامر صعوبة كبرى ، وأذكر فى هذا الصدد ان الحكومة وفرت – خلال الحرب الماضية – المياه فى ترعة الاسماعيلية لتسهل عملية النقل لقوات الحلفاء فى شرق الدلتا ، كما وفرت المياه فى ترعة المحمودية لتسهل نقلمهمات القوات المحاربة فى الصحراء الغربية .

وللاسف الشديد انه ما **أن وضعت** الحرب أوزارها حتى أهملت ترعة المحمودية ، وتركت زمنا طويلا دون تطهير وبغير ماء كاف لمرور المراكب والصنادل ووسائل النقل .

ومن الامورالجديرة بالذكر والفخر انه خلال الحرب الاخيرة كان لصناعة السفن فى مصر أكبر الاثر فى تفريج أزمة النقل . ولقد اشترت الحكومة البريطانية من دمياط اكثر من عشرين سفينة منها ما هو بالشراع فقط ، ومنها ما هو بالشراع والموتور مما ساعد على حل جزء كبير من أزمة نقل مهمات الحلفاء ضمن نطاق الملاحة الداخلية .

رغبة من مصلحة سكك حديد الحكومة المصرية فى المساهمة فى تخفيض لتكاليف المعيشة وتشجيع المصدرين بالنقل بالسكة الحديد – قد تقرر تخفيض اجور نقل الاصناف الآتية ابتداء من ١١ اغسطس سنة ١٩٥٣ : –

١ – السمك والخضار والفواكه واللحوم الطازجة والزبدة والقشدة واللبن الحليب والجبنة الطازجة والكريمة المثلجة والبيض وكذلك جميع الاوعية الفارغة المعدة لنقل الزبدة والقشدة والكريمة المثلجة والجبنة والالبان الخ . . . . . عند تصديرها بالمستعجل اذ تقرر اجورها بدون احتساب آية علاوة حرب وهذا يعادل خصم ٥٠ ٪ من الاجور السابقة .

٢ – الاسمنت الابيض عند تصديره بغير المستعجل يعامل معاملة الاسمنت العادى من حيث الاجرة اى تقدر بواقع الدرجات ١١ للشحنة غير الكاملة و ١٢ للشحنات الكاملة

٣ – البطاطس .

عمل لها أجرة خاصة مخفضة شاملة ينقل لمصر بواقع ٩٠٠ مليما للطن عند ما يكون التصدير من القبارى ومخازنها رأسا كلها – وبواقع ٥٠٠مليما للطن عند ما يكون التصدير من محطة كفر الزيات ومخازنها .

ونرجو مخلصين الا يقتصر عمل مصلحة الموانى والمنائر التابعة لوزارة المواصلات على تسجيل نمر المعديات ، والمراكب الشراعيــة ... دون أن يكون من حقها خدمة الملاحة النهرية وبحث الوسائل التى تنهض بسياسة النقل النهرى الداخلى . وارى أن تضم الاختصاصات الموزعة على شتى المصالح الحكومية ما بين مصلحة الرى ، والقسم الميكانيكى ، ومصلحة السكك الحديدية ، الى هذه المصلحة التابعة لوزارة المواصلات . ويجب ان يكون من اختصاصها مراقبة شواطىء النيل ، والمحافظة عليها ، وصيانة الطرق المائية والتفتيش عليها ، وتصميم الاهوسة والكبارى وتحديد مواعيد فتحها وقفلها ، وتطهير الترع الخ ..

أما عن شطآن مصر فى الشمال والشرق ، فان ما وهب الله مصر من ساحل على البحر الابيض المتوسط ، وساحل على البحر الاحمر ، لمما يجعلنا دولة ذات نفوذ بحرى قوى ، وأسطول تجارى كبير .

ولكن هل كان الامر كما نشتهى ونامل ؟

النقل البحرى

لقد كان لدى مصر أسطول تجارى كبير الى ما قبل الحرب العالمية الاخيرة ، اذ تدل احصاءات مصلحة الموانى والمنائر لشهر مارس سنة ١٩٤٦ على ان مجموع حمولة البواخر المصرية قبل الحرب العالمية الاخيرة كانت ١٠٩٫٢٩٠ طنا مسجلا ، وأن عدد البواخر بلغ ٥٣ باخرة .

ولقد ادى هذا الاسطول لمصر أجل الخدمات ، فكان وجوده بمثابة « صمام الامن » الذى يستعان به على توجيه سياسة أجور النقل البحرى بما يتفق مع مصلحة الاقتصاد القومى للبلاد

ومثال ذلك ما فعلته (شركة مصر للملاحة البحرية) و (الشركة الفرعونية) و (شركة اسكندرية للملاحة البحرية) من اجبار الشركات الاجنبية على تخفيض أجور نقل الركاب شتاء ، ورفع أجورها صيفا مما دفع السياح الى زيارة مصر شتاء ، وعدم تشجيع خروج المصريين خلال الصيف الى الخارج .

ولكن ما أن حلت الحرب العالمية الثانية ، حتى فقدت مصر أكبر بواخر أسطولها فصار عدد القطع البحرية ٢٥ باخرة فقط مجموع حمولتها ٤٢٠٠٠ طن مسجل تقريبا !!

ولكن هل ينتهى الامر عند هذا الحد ؟ وهل نقف مكتوفى الايدى ؟

لقد تقدم رجل من رجال الاقتصاد المصرى وغزا ميدان الملاحة البحرية ، وقدم لمصر أسطولا تجاريا نفخر به ونعتز له ، وعوضها بعضا مما افتقدته وانشأ لمصر شركة كبيرة للملاحة البحرية.. الا وهو المهندس احمد عبود .

ورغم ذلك فاننا نناشد الحكومة بأن تسرع فى شراء عدد كبير من البواخر كما اشترت ايطاليا من الولايات المتحدة أكثر من مائة باخرة دفعة واحدة ... فصار لايطاليا أسطول تجارى قوى عوضها عما ضاع وغرق منها خلال الحرب .

وليس أمر تنشيط النقل البحرى مقتصرا على شراء بواخر فحسب . **بل هو يتطلب اصلاح وتوسيع الموانى التى ترسو عليها هذه البواخر ، واعداد هذه الموانى اعددا صالحا لاستقبال الركاب والبضائع .**

كما أنه من الامور المكملة لسياسة النقل البحرى ، الاهتمام برسوم الموانى . فالواجب ان تكون الرسوم التى تضعها الحكومة للميناء متعادلة مع الخدمة التى تقوم بها، ومع الرسوم التى تفرضها الموانى الاخرى المنافسة

وليست هذه الاقتراحات منصبة على ميناء الاسكندرية فحسب بل تنصب على مينائى بور سعيد والسويس .

وثمة أمر هام آخر ، هو الاهتمام بموانى البحر الاحمر ، فيتحسن الموجود منها فعلا ، وتنشأ موانى جديدة أخرى تساعد على تصريف منتجات الصحراء الشرقية من معادن ومواد خام ، بل وتصريف حاصلات الصعيد الى البلدان العربية بنوع خاص وبهذا تساهم حركة النقل فى انعاش الحالة الاقتصادية فى مصر العليا ، وتكون **طريقا قصيرا لنقل الحجاج الى أرض الحجاز المطهرة .**

وأقترح فى هذا الصدد ضرورة الاهتمام بمينائى القصير ، وسفاجة.

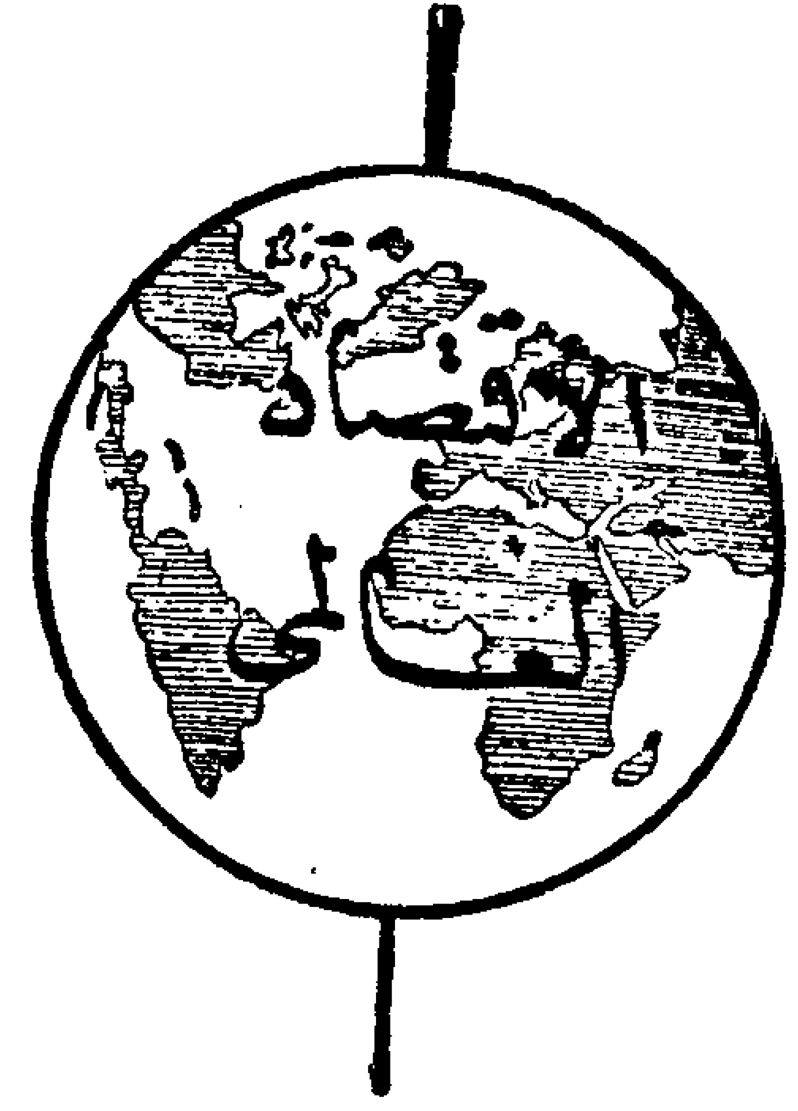
يتبع **أحمد زكى عبد الهادى**
بكالوريوس فى التجارة

القمح فى تركيا

تضاعف انتاج تركيا من القمح تقريبا فى السنوات الاخيرة ولو أن المساحة المنزرعة لم تزد بنفس هذه النسبة فقد زاد انتاجها من ٣٫٨٧٢ الف طن سنة ١٩٥٠ (من مساحة قدرها ٤٫٤٧٧ الف هكتار) الى ٦٫٥٠٠ الف طن سنة ١٩٥٢ (من مساحة قدرها ٥٫٠٤٥ ألف هكتار) ، وبذلك توفر لديها فائض للتصدير بلغ ١٫٤ مليون طن بعد ان كانت لا تصدر حبة واحدة من القمح منذ ثلاث سنوات . بل ينتظر ان يسجل المحصول الجديد زيادة أخرى .

وقد تعاقدت تركيا على تصدير ٢٠٠ الف طن من القمح الى اسبانيا على أن يدفع نصف الثمن نقدا (نحو ١٩ مليون دولار) بالدولار أو بعملات بلاد اتحاد المدفوعات الاوروبى ، والنصف الثانى فى صورة منتجات صناعية اسبانية من منسوجات وعقاقير طبية وآلات خفيفة .. الخ. كما تم تصدير ٢٢٠ ألف طن الى ايطاليا و ١٥٠ الف طن الى يوغوسلافيا و ١٠٠ الف طن الى الباكستان و ٥٠ الف طن الى اليونان و ٣٠ ألف طن الى اسرائيل .

والواقع أن زيادة الانتاج فى تركيا لم تقتصر على القمح أو المحصولات الزراعية وحدها ، وانما تعدت ذلك كما بينا فى عدد سابق الى مختلف نواحى النشاط الاقتصادى من تعدين الى صناعة الى تجارة الى انشاء الطرق واصلاح الموانى .. الخ . ولكن على الرغم من ذلك فلا يزال ميزان تركيا التجارى يظهر عجزا كبيرا فى غير صالح تركيا نظرا لكثرة وارداتها من السلع الرأسمالية وعلى أية حال ، فانه ينتظر لها أن تستطيع موازنة تجارتها الخارجية فى مدى عامين اذا استمر معدل الزيادة فى انتاج القمح والقطن على ما هو عليه فى الوقت الحاضر واتسع الانتاج الصناعى المحلى .



الاستثمار لا المساعدة : لما كانت مساعدات العون الاقتصادي الامريكي للخارج تتناقص شيئا فشيئا فأن المسئولين في واشنطون يحاولون الآن العمل على سد عجز الدولارات في تجارة العالم وذلك بزيادة الاستثمار الامريكي في الخارج ويقوم على دراسة هذه المشكلة لجنتان من الكونجرس الامريكي ، وقد نصحت لجنة من الشيوخ ادارة الامن المشترك بعدم العمل على مساعدة الدول الاخرى في مشروعاتها للتنمية الصناعية الا اذا اعتمدت مبالغ معينة لهذا الغرض ، ولو أن اللجنة تشعر بالحاجة الماسة لهذا النوع من المعونة الا انها أشارت الى أن برنامج العون الخارجي يجب أن يقتصر على أغراض الدفاع فقط وليس للمعونة الاقتصادية ، كما أشارت اللجنة الى أهمية التقرير الذي وضعته لجنة الشئون الخارجية بالمجلس ملخصة فيه رأي زعماء رجال المال والاعمال وبعض السلطات الحكومية الذين رأوا سرعة تشجيع الاستثمار الفردي الخارجي ، وذلك باتخاذ بعض الاجراءات اللازمة المشجعة على ذلك بما فيها من تركيز جميع أوجه النشاط الحكومي المتفرق في وكالة واحدة للاشراف على توجيه هذا الاستثمار وتسهيل مأموريته ، ولعل في الاتجاهات والمبالغ المستثمرة في الخارج حاليا مايدل على ما قد يأتي به المستقبل . فعند انتهاء العون الامريكي سوف يلزم حوالي ٢ بليون دولار لسد عجز الدولارات ولكن المشاهد أن الاستثمار الفردي الامريكي في الخارج يقل عن بليون دولار، أضف الى ذلك أن معظم هذا الاستثمار في أمريكا اللاتينية وكندا حيث الجو ملائم للاستثمار من حيث الارباح ووجود المواد الخام – وعلى الاخص البترول والمعادن – التي تحتاجها الولايات المتحدة ، بينما الاستثمار في البلاد التي تحتاج حاجة ماسة الى الدولار تعوقه قيود كثيرة منها مراقبات النقد وقوانين الضرائب التي تعمل في الوقت نفسه على مساعدة الاستثمار في العالم الغربي ، كما ان عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي في هذه البلدان يقف حائلا دون اقدام راس المال الاجنبي على الاستثمار فضلا عن انه لاتزال هناك فرص للاستثمار في داخل الولايات المتحدة نفسها ، ولا شك في أن المستثمرين قد يخاطرون بأموالهم ويقبلون على استثمارها اذا ماهيأت لهم حكومات البلاد المختصة فرص الاستثمار المشترك مع الوطنيين ووقعت معهم من الاتفاقات مايكفل لهم الثقة والامن والحماية ، وشجعتهم بمنحهم امتيازات ضرائبية وغيرها

ولا شك في أن مصر عندما أصدرت قانون استثمار رؤوس الاموال الاجنبية وما يشتمل عليه من تسهيلات ، ومساعدات وتأمين للمستثمرين الاجانب ، قد ضمنت لنفسها اقبال رؤوس الاموال الاجنبية على الاستثمار في أراضيها وكان لتصريح وزير المالية بأعفاء الشركات الجديدة من الضرائب لمدة خمس سنوات أحسن وقع لتشجيع الامريكيين وغيرهم على أستثمار رؤوس أموالهم في مصر فضلا عن أن استقرار الاحوال السياسية والاقتصادية في البلاد سيكون من أهم العوامل المشجعة على استثمار رؤوس الاموال الاجنبية في مصر

وقد نشرت أدارة التجارة الامريكية احصاء عن الاستثمار الامريكي الفردي في الخارج فيما بين ١٩٤٩/ ١٩٥١ ننشره فيما يلي :

	(بملايين الدولارات)
مجموع الاستثمارات في جميع المناطق في آخر عام ١٩٤٩	١٢ر٤١٢
صافي حركات رؤوس الاموال عام ١٩٥٠	+ ٧٠٢
ارباح معاد استثمارها	+ ٤٤٣
تغييرات أخرى	– ١٣
مجموع الزيادة في ١٩٥٠	١ر١٣٢
مجموع الاستثمارات في جميع المناطق في آخر ١٩٥٠	١٣ر٥٥٠
صافي حركات رؤوس الاموال عام ١٩٥١	+ ٦٠٣
أرباح معاد استثمارها	+ ٧٠٣
تغييرات أخرى	+ ٣٣
مجموع الزيادة عام ١٩٥١	١ر٣٣٩
مجموع الاستثمارات في عام ١٩٥١	١٤ر٨٨٩

أنبـــاء من المانيـــا

ادى انخفاض مستوى المعيشة وتدهور حالة العمال في شرق المانيا مع الرغبة الشديدة في توحيد شطريها الى قيام الاضطرابات في منطقة الاحتلال السوفييتية ، وتحاول الدول الغربية ولا سيما الولايات المتحدة مساعدة المانيا الغربية لتنتعش اقتصاديا ، ولقد وقع الرئيس أديناور ومستر جيمس كونانت أخيرا اتفاقا للعمل باتفاقية الصداقة المعقودة في عام ١٩٢٣ بين المانيا والولايات المتحدة وذلك بعد تعديلها كما بدأت المفاوضات لعقد اتفاقية جديدة ، وهي تعتبر أول اتفاقية ذات طابع تجاري تعقد بين المانيا الغربية وأكبر قوة اجنبية بعد الحرب ومن شأن هذه المعاهدة اذا تم ابرامها أن تجعل جميع العمليات التجارية بين البلدين سهلة ميسورة

هذا وتدل جميع الشواهد على تقدم اقتصادي محسوس في المانيا الغربية فالانتاج وجميع المبيعات في ازدياد مستمر ، كما أن البطالة في تناقص كبير . فقد زاد الرقم القياسي للانتاج بمقدار ١١٪ في المدة ما بين يناير الى ابريل ١٩٥٣ ، ومن العوامل التي ادت الى ذلك ارتفاع مستوى النشاط في صناعة المباني السكنية ، (التي تدخل في حساب الرقم القياسي) ولو أن المباني الخاصة بالتجارة والصناعة لم تزد عما كانت عليه منذ عام مضى ومن المتوقع أن يستمر مستوى الاستثمار عاليا في الشهور المقبلة ويساعد على ذلك زيادة نمو الادخارات

الفردية . اضف الى ذلك ان مستوى النشاط العالى الذى يسود الصناعات الاستهلاكية يرجع الى كبر حجم المبيعات . كما ينتظر أن تزداد مصروفات المستهلكين نتيجة لتخفيض ضرائب الدخل بما يقرب من ١٥٪ منذ أوائل يونيه الماضي ، والمشاهد ان الدخول الفردية فى أزدياد مستمر بالاضافة الى زيادة حجم العمالة والاجور ومدفوعات المساعدات العامة وقد كان عدد العاطلين فى منتصف مايو الماضي يقل بحوالى ١٦٨٫٠٠٠ عامل عما كان عليه منذ عام مضى . كما انخفضت الاسعار قليلا عما كانت عليه فى بدء العام الحالى ، ولقد كانت الزيادة فى انتاج السلع الرأسمالية قليلة نسبيا ، اذ بلغت حوالى ٤٪ فقط فى أبريل سنة ١٩٥٣ اذا ماقورنت بحالتها فى أبريل سنة ١٩٥٢ ، ولقد تناقصت كذلك فى بدء العام اوامر الشراء الخاصة بهذه السلع ولكنها تزايدت فى الشهور التالية انعكاسا للنشاط فى الصناعات الاخرى

اما من جهة التجارة الخارجية ، فقد ازدادت صادرات المانيا الغربية عن وارداتها بمقدار ٤٣٠ مليون مارك كما ان مصروفات أفراد القوات الامريكية تزيد من حصيلة دولارات المانيا ، وقد بلغت أرصدة الذهب والعملات الاجنبية حتى ٣١ مارس سنة ١٩٥٣ ، ٥ر١٢٤٦ مليون دولار وهو أعلى رقم وصل اليه بعد الحرب وتعتبر المانيا الغربية فى الوقت الحاضر أكبر دولة دائنة فى اتحاد المدفوعات الاوربى اذ بلغ رصيدها الدائن ٤ر٥٢٤ مليون دولار فى آخر مايو الماضى بالاضافة الى ٢٠٥ ملايين دولار تدين به دولا أخرى خارج اتحاد المدفوعات الاوربى وتربطها بالمانيا اتفاقات تجارية ثنائية . ويستنتج المعلقون الاقتصاديون من وجود هذه الارصدة الدائنة غير القابلة للتحويل ان المانيا قد وصلت الى الحد الذى تستطيع فيه زيادة صادراتها فى ظل الاحوال التجارية القائمة .

الانتاج الصناعى فى السويد :

تراجع الانتاج الصناعى فى السويد عام ١٩٥٢ لاول مرة منذ عام ١٩٤١ (مع الاخذ فى الحسبان الانخفاض الذى حدث اثر اضراب المهندسين فى ١٩٤٥) وقد قدر النقص فى التوسع الصناعى الملحوظ فى سنوات مابعد الحرب بحوالى ٢٪ بالنسبة للسنوات السابقة ولكن النقص لم يكن واحدا فى جميع القطاعات فبينما كان الهبوط شديدا فى بعض نواحى الانتاج ، لم يتغير الانتاج عما كان عليه فى العام السابق ، (كما هى الحال فى صناعة الحديد والصلب) بينما سجل انتاج السلع الراسمالية شيئا من الزيادة. وكان من بين الاسباب التى ادت الى تخفيض الانتاج فرض القيود على استخدام القوة العاملة وعدم الاقبال من ناحية على توظيفهم وزيادة العطلة السنوية من أسبوعين الى سبعة عشر يوما ، وتتلخص الحالة فى الجدول الآتى الذى يبين تطور الارقام القياسية للانتاج الصناعى فى أهم الصناعات مقارنة بأرقام السنتين السابقتين على أساس (١٩٣٥=١٠٠)

	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢
الصلب ومصانع المعادن الاخرى	+ ١ر٥	+ ٤ر‾٤	+ ٩ر٢
مناجم الحديد الخام	− ٠ر٦	+ ١٥ر٧	+ ٨ر٠
الصناعات الهندسية (بما فيها بناء السفن)	+ ١ر١	+ ٣ر٤	− ١ر١
الصناعات الغذائية	− ٠ر٦	+ ٠ر٦	− ١ر٧
لب الخشب وصناعة الورق	+ ١٥ر٧	+ ٤ر٥	− ١١ر٥
صناعة أخشاب البناء	+ ٢ر٥	+ ٤ر٨	− ١٤ر٣
صناعة المنسوجات	+ ٢ر٣	+ ١ر٧	− ١٢ر٢
صناعة الجلود والاحذية	− ٥ر٣	− ٨ر١	− ١٦ر٧
جميع الصناعات	+ ٣ر٧	+ ٤ر١	+ ٢ر٠
١) السلع الرأسمالية	+ ٤ر٩	+ ٥ر٦	+ ٠ر٤
٢) السلع الاستهلاكية	+ ٤ر٨	+ ٢ر٣	− ٦ر٨

معرض دمشق الدولى

قررت الحكومة السورية افتتاح معرض دمشق الدولى فى ٢ سبتمبر ١٩٥٤ برعاية رئيس الجمهورية ورئاسة وزير الاقتصاد الوطنى ، على أن يدوم حتى ١ أكتوبر ١٩٥٤

وسيقام المعرض على ارض مساحتها ٢٠٠ الف متر مربع خصص منها ٧٠ ألف متر مربع للبناء ، وسيشتمل على فروع للصناعة والتجارة والزراعة والسياحة .

وخصصت ابنية جاهزة للعارضين والمشتركين الذين لهم الحق ايضا فى بناء أجنحة خاصة بهم أو تكليف مديرية المعرض بناء أجنحة لحسابهم وقد منحت الحكومة السورية للعارضين والمشتركين التسهيلات التالية : —

١ — الاستفادة من الادخال المؤقت للبضائع

٢ — الاعفاءات من رخصة الاستيراد

٣ — السماح باخراج ثمن البضاعة المباعة بالقطع الاجنبى

٤ — الاعفاء من رسوم تأشيرة الدخول

٥ — الاستفادة من الخصم فى أجور النقل

أما أجور الابنية والاراضى ، فقد حددت كما يلى : —

أجرة المتر المربع من الاراضى المكشوفة لاشتراك الحكومات والمنظمات الدولية (الحد الادنى للمساحة ١٥٠ م٢) ١٠ ليرات سورية

أجرة المتر المربع من الاراضى المكشوفة للعموم (الحد الادنى للمساحة ٢٠ م٢) ١٥ ليرة

أجرة المتر المربع فى مساحات داخل ابنية قائمة ، قاعات غير مجزاة مختلفة المساحة (الحد الادنى للمساحة ٣٠ م٢) ٣٥ ليرة

أجرة المتر المربع فى « ستاند » داخل قاعة بحواجز جانبية وخلفية (الحد الادنى للمساحة ١٠ م٢) — ٤٠ ليرة

أماكن للاعلان على الجدران أو على أرض المعرض (اللوحات على حساب صاحب الشأن) ٥٠ ليرة

الاماكن الممتازة يتفق عليها مع مديرية المعرض العامة .

مع ملاحظة ان الجنيه المصرى يعادل (٥ر٨ — ٩) ليرات سورية بالسوق الحرة و ٦ر٣٤ بالسعر الرسمى .

سياسة التوسع فى المنشآت الصناعية

للأستاذ
موسى حقى

من الاختيارين السابقين ــ بالعدد الماضى ــ يتضح لنا أن مركز المنشأة لا يتأثر فقط بمجموع الاصول المتداولة ولا بنسبة هذا المجموع آلى مجمـــوع الخصوم المتداولة بل انه يتأثر برقم كل أصل من هذه الاصول أيضا وللتوضيح نورد المثال المبين فى الجدول رقم (١) لمركز شركة واحدة فى تاريخين مختلفين:

فبالرغم من أن مركز هذه المنشأة فى التاريخين المشار اليهما لم يتغير اذا نسبنا أصولها المتـداولة الى خصومها المتداولة (فالنسبـة فى التاريخين واحدة اذ هى ٢ : ١) الا أن مركزها يختلف بعض الشىء فى ١٩٥١/١٢/٣١ كما نوضحه فيما يلى :

من وجهة نظر السـداد السريع :
نجد أن مركزها فى العام السابق أمتن من مركزها فى العام الحـالى وذلك لتحول جـزء كبير من النقـدية الى بضـاعة .

ومن وجهة نظر القوة الانتاجية :
نرى أن المركز العام فى السنة الحالية (١٩٥٢) يمتاز عنه فى السنة السابقة وذلك لامتلاك المؤسسة بضاعة بمقدار أكبر وهذه البضاعة كفيلة بتحقيـق ربح للمؤسسة فى سير العمل العادى

ولو افترضنا أن المؤسسة تحقق من عملياتها ربحا أجماليا بواقع ٢٠٪ من التكاليف فأن مركز المنشأة قد يمكن تصويره فى التاريخين المذكورين كما هو مبين فى الجدول رقم (٢)

وهكذا نرى أن مركز المنشـأة فى ١٩٥٢/١٢/٣١ أقوى منه فى السنة السابقة من هذه الوجهة ، وبالرغم من التفوق الرقمى لسـنة ١٩٥٢ الا أن هذا لايخل بتفـوق سنة ١٩٥١ من ناحية السداد السريع كما أشرنا الى ذلك أعلاه .

وهذه التغييرات التى شرحناها أنما نتجت من تنقلات shifting داخلية فى قيم الاصول المختلفة مع بقاء المجموع واحدا ، وهذا وحده دليل على أن لكل اصل قيمته الخاصة بالنسبة لسـير العمل بالمنشأة .

واكتشاف التنقلات التى تطرأ على الاصول المختلفة فى المنشأة من الاهمية بمكان ، وهى دراسة لابد أن يقـوم بها محاسب المنشأة فى فترات دورية معينة . ويمكن تصوير التغيـيرات التى طرأت على أصول المنشـأة التى أوردنا أرقامها فى العدد الصادر فى أول أغسطس الماضى بالجـدول رقم (٣) الذى أستخدمت فيه طريقة النسب المئـوية :

وبهذه الطريقة يمكن اسـتجلاء الحـركات الداخلية التى تمت بين مختلف الاصول فى جلاء وفى سهولة ويسر ..

نسبة دوران المواد الاولية :
لدوران المواد الاولية اعتبـار هام فى سير العمل بالمنشأة حيث أن الارباح انما تعتمد لمدى بعيد على هذا الدوران ويقصد بالدورة الفترة اللازمة لتحويل المواد الاولية الى مواد تامة الصنع .

ويمكن استخراج نسـبة الدوران بالطريقة المبينة فى الجدول رقم (٤)

وهكذا نرى أن سـنة ١٩٥٢ هى أحسن السنوات الثلاث بالنسـبة لدوران المـواد الاولية ، ويشـترط لصحة هذا الاختبار انتظام عمليـة الانتاج فى المؤسسة طوال العام دون حدوث فروق كبيرة فى فترة معينـة من باقى الفترات .

نسبة دوران البضاعة تامة الصنع :
والجـدول رقم (٥) يبين أيضـا اختبارا جديدا لسير العمل بالمنشأة ويشترط لصحته نفس انتظام العمل كمـا أشرنا الى ذلك مع توافـر بيانات المبيعات الشهرية والجـرد الشهرى طوال السنة .

دوران تحصيل الذمم :
أن تحصيل الذمم لمن أهم مايشغل بال محاسب المنشأة ــ أو يجب أن يكون من أهم مايشغله ذلك أن الاهمال فى تحصيلها يؤدى فى مبدأ الامر الى ضعف دوران رأس المال اما فى النهاية فيؤدى الى ضياع حقوق المنشأة عن طريق الديون المعدومة !

ولكل نوع من الصناعة أو التجارة نسبة معينة معقولة لتحصيل الذمم ولذا فيجب على محاسب المنشأة أولا تحديد هذه النسبة حتى يستطيع أن يتتبع عن كثب مركز كل مدين بالنسبة للمدة المناسبة كما هو مبين فى الجدول رقم (٦)

الجـدول رقم (١)

البيـــان	١٩٥١/١٢/٣١	١٩٥٢/١٢/٣١
	جـ	جـ
النقــدية	٣٠٠٠٠	١٠٠٠٠
الــذمم	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠
البضـــاعة	١٠٠٠٠	٣٠٠٠٠
مجموع الاصول المتداولة	٦٠٠٠٠	٦٠٠٠٠
يخصم : مجموع الخصوم المتداولة	٣٠٠٠٠	٣٠٠٠٠
رأس المال العامل	٣٠٠٠٠	٣٠٠٠٠

الجـدول رقم (٢)

البيـــان	١٩٥١/١٢/٣١	١٩٥٢/١٢/٣١
النقــدية	٣٠٠٠٠	١٠٠٠٠
الــذمم	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠
البضاعة ــ مضافا اليها مجمل الربح بنسبة ٢٠٪ من التكاليف	١٢٠٠٠	٣٦٠٠٠
	٦٢٠٠٠	٦٦٠٠٠

الجـدول رقم (٣)

البيـــان	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢
النقدية	٣ر٠٧ ٪	٦ر٥٨ ٪	٥ر٩٦ ٪
الــذمم	٧٤ر٠٦ ٪	٦٠ر٨٨ ٪	٦٣ر٥٥ ٪
بضاعة تامة الصنع	١٠ر٦١ ٪	١٣ر٢١ ٪	١٣ر٥٢ ٪
بضاعة فى دور الصنع	٥ر٠٤ ٪	٧ر٧٦ ٪	٨ر٠٦ ٪
بضاعة أولية	٧ر٢٢ ٪	١١ر٥٧ ٪	٨ر٩١ ٪
مجموع البضاعة	٢٢ر٨٧ ٪	٣٢ر٥٤ ٪	٣٠ر٤٩ ٪
مجموع الاصول المتداولة	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪

أخبار اقتصادية

مركز البنك الاهلي المصرى في ١٥ أغسطس ١٩٥٣

بلغ النقد المتداول ٩ر١٧٥ من ملايين الجنيهات بنقص قدره ٥ر٢ من الملايين عن الاسبوع الماضى مقابل ٨ر١٦٩ فى العام الماضى .

وزاد الحساب الخاص بلجنة القطن بمقدار ٠٠٠ر٤٠٠ جنيه نتيجة للبيع من محصول القطن لسنة ١٩٥٢ — ٥٣

وتبلغ حسابات البنوك ٦٤ مليونا من الجنيهات بنقص ١ر١٠ من الملايين عن الاسبوع الماضى ، وبزيادة ٩ر٢ من الملايين عن عام مضى . كما زادت (الودائع الاخرى) بمقدار مليون جنيه فاصبحت ٥ر٧٠ من الملايين مقابل ٦٦ مليونا فى ١٩٥٢/٨/١٦ . وزادت الاوراق المالية الحكومية بمقدار ٩ر٢ مليون جنيه

وهبطت القروض الممنوحة للحكومة المصرية بمقدار ١ر٢ مليون جنيه فى خلال الاسبوع .

وهبطت الاصول الاجنبية بمقدار ٠٠٠ر٨٠٠ جنيه ، والحسابات النظامية بمقدار ٥ر١ مليون جنيه نتيجة لاستعمال جزء من الاعتمادات المختلفة المفتوحة للاستيراد .

وقد زاد النقد بالخزانة بمقدار ٥ر١ مليون جنيه نتيجة لتدفق الودائع النقدية .

الباكستان تؤلف لجنة لدراسة سوق القطن

شكلت حكومة الباكستان لجنة من الخبراء لدراسة سوق القطن وما يتصل بتجارته من مشكلات ، واقتراح ما تراه لها من علاج .

وتتلخص موضوعات الدراسة فيما يلى :

١ — مدى حاجة سوق القطن بكراتشي الى تطبيق نظام عقود التغطية .

٢ — هل تستصوب اللجنة اباحة البيع على أسس حرة أو وضع أسس ثابتة لذلك فى داخل البلاد وفى كراتشي ، وفى الخارج

٣ — هل تعتبر رقابه الحكومة على تجارة القطن عن طريق لجنة القطن كافية وهل لها ما يبررها ؟

٤ — هل وسائل تخزين القطن فى الباكستان كافية وتستعمل على وجهها الصحيح ؟

٥ — هل تكفى التسهيلات الحالية للتأمين على القطن ، وهل تستعمل على وجهها الصحيح ؟

وذلك الى جانب دراسة تخفيف شروط التصدير مقابل خطابات اعتماد غير قابلة للالغاء ، ودراسة عقود القطن المعمول بها الآن ، ومدى الحاجة الى التوسع فى وسائل التمويل .

بريطانيا تصدر ألف سيارة فى اليوم الواحد

يقول نبأ من لندن أن أنتاج السيارات خلال الشهور الستة الاولى من هذا العام قد زاد بشكل ملحوظ عن أية ستة شهور سابقة . أما صادرات السيارات فقد احتفظت لنفسها بمستوى رفيع .

وقد باعت مصانع السيارات البريطانية خلال شهر مايو الماضى ما لايقل عن ٣٠ ألف سيارة فى الخارج من مجموع السيارات التى تم أنتاجها فى الشهر المذكور والتى بلغت حوالى ٦٠٠ر٥٠ سيارة وبذلك أصبحت بريطانيا أكبر دولة مصدرة للسيارات

ومن ناحية أخرى سجل أنتاج الفولاذ فى شهر يونيو الماضي اكبر رقم قياسى عرفته هذه الصناعة حتى الآن . وقد بلغ أنتاج الفولاذ الخام فى خلال الشهور الستة الاولى من العام الحالى ٠٠٠ر٣٧٠ر٩ طن أى بما يزيد عن مليون طن عما كان عليه فى الفترة عينها من العام الماضى . ويبدو أنه قد أصبح من المؤكد الوصول بسهولة الى الهدف المرسوم لعام ١٩٥٣ الذى يبلغ ٠٠٠ر٥٠٠ر١٧ طن

الجدول رقم (٤)

الرمز	البيان	١٩٥٠ ج	١٩٥١ ج	١٩٥٢ ج
ا	تكلفة المواد الاولية المستهلكة خلال السنة	٢٥٦٥٩٠	١٨٥٤٩٠	٢٧٩٦٢٠
	جرد المواد الاولية أول المدة	٤٢٧٥٠	٢٥٢٦٠	٣٧٠٥٠
	آخر المدة	٢٥٢٦٠	٣٧٠٥٠	٣٣٤٣٠
ب	المتوسط	٣٤٠٠٥	٣١١٥٥	٣٥٢٤٠
ج = ا / ب	عدد مرات دوران المواد الاولية	٥٥ر٧	٩٥ر٥	٩٣ر٧
	عدد أيام الدورة وتساوى ٣٦٥ / ج	٤٨	٦١	٤٦

الجدول رقم (٥)

الرمز	البيان	١٩٥٠ ج	١٩٥١ ج	١٩٥٢ ج
ا	تكلفة المبيعات (مستقى من حساب الارباح والخسائر)	٦٠٨٧١٠	٤٣٥٦٤٠	٦١٥٤٦٠
	جرد البضاعة تامة الصنع أول المدة	٤٩٣٩٠	٣٧١٥٠	٤٢٣٠٠
	آخر المدة	٣٧١٥٠	٤٢٣٠٠	٥٠٧١٠
ب	المتوسط	٤٣٢٧٠	٣٩٧٢٥	٤٦٥٠٥
ج = ا / ب	عدد دوران البضاعة تامة الصنع	٠٧ر١٤	٩٧ر١٠	٢٣ر١٣
	عدد أيام الدورة وتساوى ٣٦٥ / ج	٢٦	٣٣	٢٨

الجدول رقم (٦)

الرمز	البيان	١٩٥٠ ج	١٩٥١ ج	١٩٥٢ ج
ا	المبيعات	٩٠٤٠٤٥	٧١٥٩٠٠	٩٦٩١٤٠
ب	رصيد الذمم التجارية فى آخر السنة	٢٨٩٣٣٥	٢١٠٤٤٥	٢٤٩٤٧٠
ج = ب / ا	النسبة المئوية لرصيد الذمم الى المبيعات	ـر٣٢٪	٤٠ر٢٩٪	٧٤ر٢٥٪
	متوسط ايام التحصيل وتساوى ٣٦٥ × ج	١١٧	١٠٧	٩٤

ويشترط هنا أيضا أنتظام حركة المبيعات والتحصيل خلال فترات السنة .

(يتبع) موسى حقى

توصيات مجلس الانتاج فى الائتمان الصناعى :

تنسيق سياسة التسليف مع السياسة الصناعية العامة

تعاون البنك الصناعى والبنك المركزى والبنوك التجارية

مساهمة البنك الدولى فى تمويل البنك الصناعى ـ تنظيم سوق رأس المال

من أهم المسائل المتصلة بتنمية الانتاج القومى، ذلك الدور الخطير الذى يقوم به الائتمان عامة • لذلك اتجهت عناية مجلس الانتاج الى تنظيم الائتمان الزراعى والصناعى •

وقد نشرنا فى غير هذا المكان مراحل دراسة سياسة التسليف الزراعى والتوصيات التى اتخذها المجلس لتيسير التسليف الزراعى لصغار المزارعين •

ولما كان مجلس الانتاج يعنى أشد العناية بتدعيم الصناعة فى مصر وتوفير مقوماتها ، فقد عهد الى لجنة التمويل بدراسة سياسة الائتمان الصناعى واقتراح ماتراه بهذا الشأن •

فعقدت لجنة التمويل عدة جلسات فى ٢٢ ابريل ، ١٣ ، ٢٧ ، ٣١ مايو ١٩٥٣ ، وناقشت اللجنة خلال اجتماعاتها المذكرات المقدمة من وزارة التجارة والصناعة عن سياسة الائتمان الصناعى •• كما ناقشت المذكرة التى تقدم بها مدير البنك الصناعى عن « تمويل البنك الصناعى والتوسع فى اعماله »

ووضعت لجنة التمويل تقريرها عن سياسة الائتمان الصناعى : أهدافها ووسائلها • • ورفعته الى المجلس بتاريخ ٧ يونية ١٩٥٣ لاقراره

وقد استعرضت اللجنة فى تقريرها التطور التاريخى للدور الذى قامت به الحكومة لتنظيم الائتمان المتصل بأغراض التنمية الصناعية ، كما عرض التقرير للدور الخطير الذى يلعبه البنك الصناعى هو المؤسسة التى يتجه اليها النظر أول مايتجه ونحن ندرس تنظيم الائتمان الصناعى، ومن هنا ينبغى أن نوفر له كافة العوامل التى تكفل له اداء رسالته الحقيقية •

وفيما يلى التوصيات التى تضمنها التقرير :

أولا ـ التسليف والسياسة الصناعية

ينبغى أن تدور سياسة التسليف فى نطاق السياسة الصناعية العامة التى ترسمها وزارة التجارة والصناعة بمعاونة المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى • فقد ترمى تلك السياسة الى تشجيع التسليف لصناعات معينة بل والى التخفيف من القيود عند الاقتضاء بالنسبة الى التسليف لتلك الصناعات . كما قد ترمى الى عكس ذلك بالنسبة الى صناعات أخرى يرى ان المصلحة تقضى بعدم تشجيع التوسع فيها • والمفروض أن تنسيق سياسة التسليف مع السياسة الصناعية العامة يتم عن طريق تمثيل الحكومة فى مجلس ادارة البنك وعن طريق تيسير التعاون بين مصلحة الصناعة والبنك الصناعى مع العمل على ازالة مايعوق هذا التعاون ومايقضى على اسباب التأخير

ثانيا ـ التعاون بين البنك الصناعى وغيره

يجب اشراك البنوك التجارية والبنك الصناعى والبنك المركزى فى عمليات التسليف ،والسبيل لذلك أن البنوك العادية وهى التى تعرف المركز المالى لأرباب الاعمال هى التى تقرر بادىء ذى بدء ماذا كان من المستطاع اجابة الطلب الخاص بالسلفة ثم يرسل الملف الى البنك الصناعى الذى يقرر بدوره مدى امكانية السلفة ومبلغ انطباقها على السياسة الصناعية العامة • وفى هذه الحالة يضمن البنك الصناعى للبنوك التى يتعامل معها رجل الصناعة خصم السند كما يجوز ان يتحمل فى بعض الصور جانبا من التبعة • وهذه السندات التى تحمل امضاءات ثلاثا تكون قابلة لاعادة خصمها من البنك المركزى • وبهذا نضمن اشراك البنوك التجارية فى عملية التسليف بطريق التشريع ، ونطمئن الى سلامة التسليف من حيث غرضه ،ويستزيد البنك الصناعى من عملياته دون ان يجمد أمواله ، كما يستفيد أصحاب الصناعات من اتساع نطاق الائتمان ومن نزول سعر الفائدة لأن هذا السعر يحدده البنك الصناعى بالاتفاق مع البنك المركزى ويفرض على البنوك الاخرى

ولهذا يدعو مجلس الانتاج ممثلى البنك الصناعى والبنك المركزى والبنوك التجارية لدراسة هذا النظام والاتفاق على شروط وأوضاعه

ثالثا ـ دعم البنك الصناعى

١ ـ يستكمل البنك استيفاء القسط الاخير من رأس المال

٢ ـ تنقل ملكية الاسهم التى فى ايدى الافراد (وتبلغ ١٩ ٪ من رأس المال) الى أيدى الحكومة أو الهيئات الاخرى ، واذا تقرر ذلك يحسن رفع سعر الفائده المضمون الى ٥ ٪ مثلا

٣ ـ للبنك ـ طبقا لقانون انشائه ـ ان يصدر سندات فى حدود ٧٫٥ مليون جنيه (أى خمسة أمثال رأس المال) . ويمكن ان تكون كل دفعه فى نطاق ١/٤ أو ١/٢ مليون جنيه أو أكثر على أن تكون الفائدة متناسبة مع سعرها فى السوق وطبقا لآجال الاستحقاق مع مراعاة جعل مدة استحقاقها متوافقة مع آجال استحقاق القروض الطويلة أو المتوسطة الاجل التى يمنحها البنك

٤ ـ تنفيذ نص القانون ، اذا دعت الحاجة، بشأن الاقتراض من الحكومة فى حدود مليونين من الجنيهات

٥ ـ تيسير حصول البنك الصناعى على مقدار من العملات الاجنبية من البنك الدولى للانشاء والتعمير

٦ ـ ينبغى أن يتوسع البنك فى الاقراض لضمان الآلات والمعدات وبطريق الضمان الشخصى وذلك من باب التيسير والتشجيع • ويجب ان يطرح جانب الحذر الشديد او الحرص على الربح • وعلى الحكومة ان تتدخل لسد العجز فى ميزانيته اذا ماأصيب فى بعض الاحيان بخسارة نتيجة التنفيذ السليم السمح لاهداف السياسة الصناعية العامة . وكذلك يتعين عليه ان يقلل من اقراض الصناعات الكبيرة ، وأن يتخلى عن كثير من العمليات التى تضطلع بها البنوك الاخرى كالتسليف على البضائع

٧ ـ يجب على مصلحة الضرائب المبادرة الى وضع النظام الذى يزيد شكوى البنك الصناعى ورجال الصناعة • ويتعين دعم المصلحة ، كما وكيفا حتى تضطلع بهذه الوظيفة على الوجه الاكمل •

٨ ـ يتعين وضع النظام الذى يكفل سرعة اتمام الاجراءات فى مصلحة الشهر العقارى ، كما يجب خفض أو الغاء الرسوم التى يجرى تقاضيها من طالبى السلف الصناعية

٩ ـ يمكن للبنك الاعلان عن قبول ودائع لأجل من الشركات والبنوك

١٠ ـ الابتعاد بقدر الامكان عن تمويل الصناعات الجديدة التى يتسم الطلب على منتجاتها بطابع التقلب الشديد أو التى تتطلب تحمل مخاطر شديدة الا اذا كانت ذات صبغة قومية

١١ ـ زيادة عنصر الكفاية بالبنك • ومن الوسائل المقترحة لذلك :

ا ـ دعم البنك بالعناصر الفنية اللازمة ، وكذلك العناصر الكتابية والادارية مما تقتضيه حاجة العمل الحالية واحتمالات التوسع

ب ـ اعادة تنظيم بعض الاقسام أو تكوين اقسام جديدة مثل قسم اقتصادى يكون ملما بالحركة الصناعية فى البلاد ومتابعا لها ، وقسم للاحصاء، وثالث فنى لدراسة مبلغ سلامة المشروعات التى تطلب السلف من أجلها ومعرفة مدى امكانيه نجاحها ، كما يتسنى لها متابعتها للتأكد من حسن استخدامها للسلفة •

ج ـ أن يكون للبنك فروع أو ممثلون فى بعض المناطق الصناعية الرئيسيه مثل الاسكندريه والمحلة الكبرى • وفى وسعه كذلك ان يستعين ببعض الخبراء

ء ـ العمل على تحسين النظام الادارى بحيث يصبح مستقلا وبعيدا عن رقابة ديوان المحاسبة

رابعا ـ تنظيم سوق رأس المال

ضرورة سرعة دراسة موضوع تنظيم بورصة الاوراق المالية وانشاء سوق مفتوحة للاوراق المالية ، خاصة وان موضوع سعر الفائدة يثير مسالة تزيد فى أهميتها على مسألة الائتمان الصناعى

وقد عرضت هذه التوصيات على مجلس الانتاج فى جلسته المعقودة بتاريخ ٣٠ يونيه ١٩٥٣ ، فوافق على المبادىء العامة التى اشتمل عليها التقرير ، كما طلب المجلس الى لجنة التمويل أن تستكمل أبحاثها باعداد مشروعات مفصلة نهائية بعد الاتصال بالمختصين لدراسة امكانيات قبول ضمان القروض بأذونات الخزانة التى تصدرها الحكومة تنفيذا لقانون الاصلاح الزراعى

وقد عقدت لجنة التمويل اجتماعا فى ٢١ يوليه ١٩٥٣ ، أستعرضت فيه دراستها السابقة مرة أخرى وماأقره المجلس من مبادىء وظهر لها أن أهم هذه المبادىء مايلى :

١ ـ التعاون بين البنك الصناعى والبنوك التجارية ، وهذا يتطلب تنظيما وتشريعا خاصا وقد رأت اللجنة أن الأمر من صميم اختصاص اللجنة العليا للائتمان والنقد ، واقترحت احالة الموضوع على وزير المالية ليتولى عرضه على لجنة الائتمان لاتخاذ كل مايلزم له من اجراءات وتشريعات

٢ ـ البنك الصناعى والبنك الدولى للانشاء والتعمير : عرضت اللجنة لموضوع التعاون بين البنك الصناعى والبنك الدولى للانشاء والتعمير على غرار ماحدث فى تركيا • فقد تكون بنك انهاض الصناعة التركى برأس مال قدره ١٠٤ مليون ليرة تركية ، اشتركت البنوك التركية فى ١٢٫٥ مليون ليرة منها ، والبنك المركزى فى ١٢٫٥ أخرى ، والبنك الدولى بما يساوى هذين المبلغين ومشروع مارشال بمقدار ٥٤ مليونا

نشاط مجلس الانتاج القومى

قرارات المجلس الاخيرة

اجتمع مجلس الانتاج القومى فى مساء ٢٨ يوليه ١٩٥٣ برئاسة السيد حسين فهمى رئيس المجلس وبحضور الاعضاء : الدكتور محمد احمد سليم ، والدكتور ابراهيم مدكور ، والدكتور راشد البراوى ، والاستاذ محمد محمود ابراهيم ، والقائمقام فتحى رزق ، والمهندس محمد على حسين . والبكباشى المهندس محمود يونس ، والمهندس على فتحى ، والبكباشى المهندس سمير حلمى ، والمهندس عبد الرحمن حماده ، والدكتور يحيى العلايلى ، والاستاذ شلبى صاروفيم

وحضر الاجتماع وزراء الزراعة ، والتجارة والصناعة ، والاشغال . والمواصلات بالنيابة ، ونائب وزير المالية والاقتصاد

واعتذر عن عدم الحضور الدكتور عبد الرزاق السنهورى وقائد الجناح جمال سالم

وفيما يلى الموضوعات التى ناقشها المجلس والقرارات التى اتخذها :

١ – ناقش المجلس قرارات لجنة التمويل عن سياسة الائتمان الزراعى واقر توصياتها بهذا الشأن بعد ادخال بعض التعديلات عليها .

٢ – تناقش المجلس فى التقرير المقدم من الاستاذ شلبى صاروفيم عن تنفيذ سياسة تعميم تقاوى القمح المنتقاة وانتهى باحالة الموضوع الى لجنة التوسع الزراعى لان للموضوع تفاصيل قد تعطى فرصة مناقشتها الوصول بها الى نتيجة محققة النفع العام

٣ – أبلغ المجلس قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ١٥ يولية ١٩٥٣ فى شأن انشاء لجنة الطرق بالتفاهم فى هذا الشأن مع وزيرى المواصلات بالانتداب والاشغال وقد قرر المجلس: « شكيل لجنة لوضع المواصفات والتصميمات الخاصة بالطرق واستيفاء الابحاث التى تؤدى الى احدث الوسائل للرصف أو الصيانة ، واسماء اداه من مهندسى مصلحة الطرق لتنفيذ مشروعات الطرق طبقا لتوصيات اللجنة ومواصفاتها على ان ترفع تقاريرها وملاحظاتها لها . وتشرف اللجنة بالذات أو بالواسطة على التنفيذ ، كما ترفع توصياتها الى المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى فيما يتعلق بالقواعد والتعليمات المالية التى تطبق بالنسبة لهذه المشروعات

٤ – بحث المجلس تقرير اللجنة المشكلة لوضع مواصفات مشروع مد خط أنابيب لنقل المازوت من السويس الى القاهرة ووافق عليه ، كما تقرر توجيه الدعوة الخاصة به باسم المجلس وأن تقوم اللجنة التى وضعت المواصفات ، وهى المشكلة من المهندس محمد على حسين ، والبكباشى المهندس سمير حلمى عضوى المجلس ومدير عام مصلحة السكك الحديد ومدير عام مصلحة المناجم لشئون الوقود ، بفحص العطاءات التى تقدم

٥ – ناقش المجلس تقرير لجنة التمويل عن مشروعات الائتمان الصناعى وأقرها .

٦ – عرض على المجلس مشروع الدعوة الموجهة لانشاء صومعتين لتخزين الحبوب احداهما بالقاهرة والاخرى بالاسكندرية ووافق عليها .

٧ – استعرض المجلس قرارات مجلس ادارة وادى النطرون بجلسة ٢٠ يولية ١٩٥٣ . . – ويشرف المجلس على ادارة الوادى – وقرر أن يعهد الى الدكتور محمد أحمد سليم السكرتير العام بالاتصال برئيس مجلس ادارة الوادى لاعداد مذكرة مستوفاة بحقيقة حالة الوادى وأوجه نشاطه لتعرض على المجلس فى جلسته المقبلة

لجنة التعدين والبترول

عقدت لجنة التعدين والبترول جلسة فى ٢٧ يولية ١٩٥٣ وحضر اجتماع اللجنة وزير التجارة والصناعة . وقد نظرت اللجنة المذكرة المقدمة من القائمقام فتحى رزق عن سياسة تخزين المواد البترولية وانتهت الى الموافقة على التوصيات التى تضمنتها بعد ادخال بعض التعديلات عليها فاصبحت كالآتى :

١ – تكليف كل من مصلحة الوقود ، ومصلحة السكة الحديد ، ومصلحة الميكانيكا والكهرباء ، ومصلحة البلديات مشتركة بتقديم المواصفات النهائية للخزانات المطلوبة معززة ذلك بالتكاليف النهائية

٢ – تكليف وزارة المواصلات بسرعة تسليم أراضى منطقة المكس للشركات للبدء فورا فى انشاء المستودعات

٣ – تكليف مصلحة الموانىء والمنائر باجراء الاستيلاء على الاراضى التى تقرر نزع ملكيتها من الاهالى فورا

٤ – تركيز منح الرخص فى مصلحة واحدة هى مصلحة الرخص وتمثل فيها الادارات المختلفة حسب اختصاصاتها مع سرعة البت فى طلبات الشركات التى لديها حتى يمكنها البدء فى زيادة مستودعاتها

٥ – الموافقة على اعتماد مبلغ ١٠٠٫٠٠٠ جنيه المطلوب لمشروع تحويل السكة الحديد بمنطقة البترول الجديدة بالمكس والبدء فيه حالا

٦ – تكليف المصانع الكبيرة بأن تعمل على تخزين مايكفيها من المازوت لمدة شهرين على الاقل

وعهدت اللجنة الى القائمقام فتحى رزق باعداد الارقام والبيانات الخاصة بتخزين المواد البترولية فى مختلف جهات القطر لمدة متفاوتة

وناقشت اللجنة بعد ذلك الاقتراح المقدم من بعض الممولين بشأن انشاء شركة لنقل البترول الخام المستورد مما يمكن البلاد من توفير العملة الصعبة داخل البلاد ، وقررت اللجنة ان يحال الاقتراح الى وزارة التجارة والصناعة لدراسته وابداء الرأى فيه .

لجنة التوسع الزراعى

اجتمعت لجنة التوسع الزراعى يوم ١٩ اغسطس ١٩٥٣ وحضر الاجتماع الدكتور عبد الرازق صدقى وزير الزراعة كما شهده وكيل وزارة الزراعة وبعض خبرائها

ناقشت اللجنة تقرير اللجنة التى سبق تشكيلها لدراسة موضوع استيراد الذرة الهجين كعلاج سريع لمواجهة العجز فى انتاج الحبوب بمصر ، كما استعرضت مذكرة وزارة الزراعة بهذا الشأن واشتراطاتها فى التقاوى المستوردة لمنع تسرب الامراض . وأخيرا تقرر أن يعهد الى وزارة الزراعة فى اعداد مذكرة بامكانيات الوزارة بشأن مراقبة الاراضى الزراعية التى تستخدم هذه التقاوى . كما تقرر تكليف وزارة الزراعة أيضا باعداد الاسس الفنية التى تشترطها الوزارة فى الشركات التى تتقدم للقيام بهذا العمل

ثم استعرضت اللجنة التقرير المقدم من وزارة الاشغال العمومية عن تقدم سير العمل لغاية ٣١ يولية ١٩٥٣ ببرنامج التوسع الزراعى السابق اعتماده من المجلس والذى تشرف الوزارة على تنفيذه . ويتضمن التقرير بيانا عن الاعمال التى تمت لغاية التاريخ المذكور وتشمل الاعمال المدنية بمناطق شرق الدلتا ووسطها ومنطقة ترعة الاسماعيلية وترعة النوبارية وامتدادها وترعة ابيس وسير العمل بتحويل حياض مركز ابنوب بالوجه القبلى الى الرى المزدوج وكذلك الاعمال الميكانيكية التى تقوم بها مصلحة الميكانيكا والكهرباء الخاصة بأنشاء محطات طلمبات لرفع مياه الصرف الصالحة للرى فى محطات الوادى وحانوت وادكو وانشاء محطتى طلمبات صرف شرق المنوفية والدشوى .

ثم نظرت اللجنة فى اختيار باقى المساحة التى سيشملها برنامج الاصلاح والتعمير الريفى طبقا للاتفاقية المصرية الامريكية ، وتقرر اختيار منطقة قوته فى غرب الفيوم لاستصلاح وتعمير مساحة قدرت بحوالى ١٣٫٠٠٠ فدان . ومما يذكر ان هذه المنطقة كانت تزرع فى الماضى ، كما أثبتت التجارب جودة تربتها فضلا عن سهولة ريها ريا مستديما بالاضافة الى قربها من العمران مما يسهل أمر استصلاحها وتعميرها .

لجنة التوسع الصناعى

انعقدت لجنة التوسع الصناعى فى يوم ١١ أغسطس ١٩٥٣ .

استعرضت اللجنة موضوع استغلال المخلفات الزراعية فى صناعة السليلوز . وتقدر كمية المخلفات الزراعية سنويا بحوالى ٧٫٧٩٨٫٠٠٠ طن يبلغ مقدار السليلوز الممكن أستخلاصه منها حوالى ٣٫٢٥٠٫٠٠٠ طن . ويعتبر السليلوز من المواد الهامة التى تقوم عليها عدة صناعات مثل صناعة الورق والحرير الصناعى والمفرقعات وبعض أنواع البلاستيك

وقد تقرر ان يعهد الى الدكتور راشد البراوى بالاتصال بالمختصين فى هذا الموضوع ووضع تقرير عن مدى نجاح هذه الصناعة فى مصر .

ثم عرضت اللجنة للاقتراح المقدم من المهندس جيوفانى كليركو الخبير فى اعمال النسيج والذى يطالب بانشاء مصنع يتكلف ٤٠٠٫٠٠٠ جنيه لصنع القطيفة من القطن المصرى . وقد تقرر احالة هذا المشروع لاتحاد الصناعات لدراسته وافادة المجلس برأيه فيه .

وتناقشت اللجنة فى الطلب الخاص بمنع استيراد طلمبات المياه من الخارج . وتبلغ قيمة ما استوردناه فى عام ١٩٥٢ من الطلمبات كالآتى:

طلمبات تدار آليا ١٫٠٢١٫٧٤٢
طلمبات تدار باليد ٣١٫٣٢٧
كيعان ظهر للمواسير ١٢٨٫٧٤٦

ويستند اصحاب هذا الطلب فى طلبهم هذا الى أن الانتاج المحلى يستطيع أن يسد حاجة السوق ، وان الصناعة المصرية أصبحت تضارع فى جودتها مايستورد من الخارج

وقد تقرر أن يكلف البكباشى المهندس محمود يونس باعداد تقرير عن هذه الصناعة فى مصر ومقومات نجاحها

وبحث المجلس فى المذكرة الواردة من الادارة العامة للشئون المالية والاقتصادية لوزارة المالية الخاصة بالطلب الذى تقدمت به أحدى الشركات المصرية باقتراح انشاء شركة مساهمة مصرية يكون الغرض منها زراعة نبات السيزال واستخدام أليافه فى صناعة الحبال والابسطة والاكياس اللازمة لتعبئة القطن وغيرها . ويقدر رأس مال هذه الشركة بمبلغ ٢٥٠٫٠٠٠ . ومما هو جدير بالذكر أن زراعة السيزال قد نجحت فى مصر كما أثبتت ذلك التجارب التى اجرتها وزارة الزراعة ، ويقدر البعض بأن انسب مكان لزراعته هو وادى النطرون

وقد عهد الى الدكتور راشد البراوى فى دراسة هذا الموضوع من كافة نواحيه الزراعية والصناعية تمهيدا لاتخاذ ماتراه اللجنة بشأنه

شهرة المنشأة التجارية

كيفية اقتسام شهرة المحل

لما كانت شهرة المحل ناشئة من الارباح الزائدة عن الارباح العادية، لهذا فأن توزيعها بين الشركاء يكون بنفس نسبة توزيع الارباح والخسائر

ونورد فيما يلى الحالات المختلفة التى تنشأ عند تقدير الشهرة وكيفية معالجة ذلك فى حسابات الشركاء أو فى دفاتر الشركة .

(أولا) حالة انضمام شريك للشركة :

ويتفرع عن هذه الحالة فرضان :

١ – فرض عدم وجود حساب لشهرة المحل فى دفاتر الشركة .

٢ – فرض وجود حساب لشهرة المحل فى دفاترها

(أ) عدم وجود حساب لشهرة المحل فى دفاتر الشركة :

اذا ما انضم شريك جديد لشركة قديمة فيكون أمام الشركاء الاصليين أحد أمرين : فأما ان يدفع الشريك الجديد مبلغا مساويا لقيمة نصيبه من شهرة المحل ، واما أن لا يدفع شيئا

ففى حالة دفع الشريك لحصته نجعل حساب البنك (اذا كان الدفع عن طريقه) أو حساب الصندوق مدينا ونجعل رؤوس أموال الشركاء الاصليين دائنة وذلك اذا اشترطنا بقاء المبلغ المدفوع مستثمرا فى أعمال الشركة ، واذا لم يشترط ذلك يكون الطرف الدائن فى هذه العملية هو الحسابات الجارية للشركاء الاصليين، وذلك كى يكون لهم الحق فى سحب هذا المبلغ متى ارادوا .

وفى هذه الحالة لا يظهر حساب للشهرة لان مادفع لم يكن قيمة الشهرة بل كان جزءا منها يساوى حصة الشريك المنضم . وقد ينفذ الاتفاق فى هذه **الحالة بصفة شخصية بين** الشركاء الاصليين والشريك الجديد فلا يقيد شىء أصلا بالدفاتر ويستلم كل شريك أصلى حصته نقداً دون توسيط حساب الصندوق أو البنك وفى حالة عدم دفع الشريك لحصته فى قيمة الشهرة يفتح حساب لها يجعل مدينا بكامل قيمتها المقدرة وتعلى رؤوس أموال الشركاء الاصليين بقيمة الشهرة كاملة كل بما يخصه فيها . والسبب فى ذلك هو أن الشركة القديمة تعتبر كأنها باعت للشركة الجديدة كل أصولها ومن بينها الشهرة

ولنوضح ذلك بمثال عددى فنقول :

« أ ، ب » شريكان يقتسمان الارباح والخسائر بالتساوى وقد أراد « حـ » أن ينضم اليهما بصفة شريك ثالث على أن يقتسموا الارباح بالتساوى أيضا ، وقد قدرت قيمة شهرة المحل بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه

تكون المعالجة كما يلى :

(أولا) اذا دفع الشريك « حـ » حصته فى الشهرة كان مقدار ما سيدفعه هو ثلث قيمتها أى ١٠٠٠ جنيه يجعل به حساب البنك أو الصندوق مدينا والحساب الجارى أو راس المال لكل من الشريكين « أ ، ب » دائنا بمبلغ ٥٠٠ جنيه ، ولا يفتح حساب للشهرة

(ثانيا) اذا لم يدفع الشريك « حـ » حصته فيها فيفتح لها حساب يجعل مدينا بمبلغ الشهرة كلها وهو ٣٠٠٠ جنيه ويجعل حساب رأسمال كل من الشريكين « أ ، ب » دائنا بمبلغ ١٥٠٠ جنيه

قد يتبادر الى الذهن أن هناك فرقا بين الطريقتين بخصوص الاستفادة من قيمة الشهرة ، والواقع أن لا فرق هناك ، ولاثبات ذلك نقول بأنه اذا فرض بعد مدة أن أراد شريك رابع « د » الانضمام الى هذه الشركة وقدرت الشهرة بنفس القيمة وكان الحل الذى اتبع بين الشركاء « أ ، ب ، د » عند دخول « حـ » هو الحل الاول . ولم يدفع « د » حصته فيها فانه فى هذه الحالة يفتح حساب للشهرة يجعل مدينا بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه ويجعل حساب رأسمالها عند دخول « د » الثلاثة « أ ، ب ، حـ » دائنا بمبلغ ١٠٠٠ جنيه وبذلك يكون ما اضيف الى حقوق، كل من « أ ، ب » هو :

٥٠٠ جنيه التى اضيفت الى حساب كل منهما الجارى عند دخول « حـ »

١٠٠٠ جنيه التى اضيفت الى حساب راسمالها عند دخول « ء »

الجملة ١٥٠٠ جنيه وهو نفس ما اضيف الى حساب راسمالها فى الحالة الثانية .

(٢) حالة وجود حساب لشهرة المحل فى دفاتر الشركة :

وفى هذه الحالة أما ان تظل قيمة الشهرة باقية فيدفع الشريك حصته فيها أو لا يدفعها وفى هذه الحالة تكون المعالجة عادية كما حدث فى الحالة السابقة ، وأما ان تقدر قيمة الشهرة بأقل او أكثر من قيمتها الواردة بالدفاتر وفى هذه الحالة يمكن اثبات التعديل المتفق على اجرائه فى قيمة الشهرة بتوسيط حساب اعادة التقدير كما يحدث عند تعديل قيمة باقى الاصول . الا انه اذا كان التقدير بالزيادة ورغب الشركاء فى عدم توسيط حساب اعادة التقدير فأنه يتبع بخصوص الزيادة فى قيمة الشهرة ماسبق ان ذكرناه فى حالة عدم وجود حساب للشهرة فى الدفاتر ، فاذا ما دفع الشريك الجديد حصته فى قيمة الزيادة جعل حساب الصندوق او البنك مدينا وحسابات رؤوس الاموال أو الحسابات الجارية للشركاء الاصليين دائنة ، أو لم تقيد أصلا فى الدفاتر اذا نفذ الاتفاق بصفة شخصية بين الشريك الجديد والشركاء الاصليين. واذا لم يدفع حصته فيها عليت قيمة الشهرة الظاهرة بالدفاتر بكامل قيمة الزيادة كما عليت رؤوس الاموال للشركاء الاصليين بمقدار حصة كل منهم فى هذه الزيادة

ويلاحظ اننا لم نتكلم الا عن الزيادة فى قيمة الشهرة دون القيمة الاصلية لها وقد يتطرق الى الذهن ان هذا يعنى الا يدفع الشريك الجديد حصته فى القيمة الاصلية للشهرة . والواقع ان الشريك الجديد سيدفع حصته فى

قيمة الشهرة كاملة . اما حصته فى القيمة الاصلية فانه سيدفع قيمتها طبعا ضمن مايدفعه نظير حصته فى باقى الاصول ولهذا لم نتكلم الا عن الزيادة فقط .

حالة عجز الشريك المنضم عن دفع نصيبه فى قيمة الشهرة : وفى هذه الحالة يمكن للشركاء الاصليين الالتجاء الى تطبيق طريقة زيادة رؤوس أموالهم بكامل قيمة الشهرة وبفتح حساب لها ، أو أن يجعلوا حساب الشريك الجديد مدينا بقيمة حصته وحساباتهم الجارية دائنة ، وقد يتفقون معه على دفع فوائد نظير هذا الدين أو لا يتفقون ، وعلى العموم قد يتخذ الشركاء فى هذه الحالة حلولا أخرى يرونها مناسبة

ثانيا ــ حالة انفصال أو خروج الشريك :

والانفصال يكون عادة بسبب رغبة الشريك نفسه فى هذا الانفصال او لوفاة الشريك ويتبع ما يأتى :

(١) حالة عدم وجود حساب لشهرة المحل :

ويتبع فى هذه الحالة واحد من الحلول الآتية :

(أ) أن يفتح حساب يجعل مدينا بكامل قيمة الشهرة وأن تجعل رؤوس أموال الشركاء دائنة بها كل بما يخصه منها بنسبة توزيع الارباح ، وبذلك تظهر شهرة المحل بكامل قيمتها بالميزانية .

(ب) أن يفتح حساب يجعل مدينا فقط بمقدار حصة الشريك المنفصل أو الخارج أو المتوفى فى الشهرة وأن يجعل حساب رأسمال هذا الشريك دائنا بهذا القدر ، وبهذه الطريقة يتلافى باقى الشركاء تعلية رؤوس أموالهم بمبالغ سيعملون فى المستقبل على تخفيضها أو استهلاكها .

وتظهر الشهرة فى الميزانية بقيمة هذا الجزء فقط ، ولذا يجب أن تدرج بها وبالدفاتر ملاحظة تشير الى أن هذه القيمة هى عن نصيب الشريك الخارج وليست عن كامل قيمة الشهرة

(حـ) الا يفتح حساب للشهرة أصلا ويكتفى باثبات حق الشريك المنفصل بأن يجعل حساب رأسماله دائنا بقيمة حصته فى الشهرة وحسابات رؤوس أموال باقى الشركاء مدينة كل بما يخصه من نصيب الشريك المنفصل . وتعتبر هذه الطريقة بمثابة شراء باقى الشركاء لحصة الشريك الخارج فى الشهرة .

(٢) حالة وجود حساب لشهرة المحل :

وفى هذه الحالة ينطبق على الشهرة ما ينطبق على أى أصل آخر بخصوص اعادة التقدير ، فاذا قدرت الشهرة بأقل من قيمتها بالدفاتر جعل حساب أعادة التقدير مدينا وحسابها دائنا بالفرق والعكس بالعكس ، الا أنه قد يرغب الشركاء فى حالة تقديرها بالزيادة فى معالجتها دون توسيط حساب أعادة التقدير وعندئذ يتبع بخصوص الزيادة فقط ماسبق أن ذكرناه من طرق للمعالجة بالنسبة للشهرة نفسها عند عدم وجود حساب لها بالدفاتر

(يتبع) ت . أ .

بتروليات

بئر جديدة للزيت فى باكستان

افتتح السيد غلام محمد الحاكم العام للباكستان عملية حفر بئر جديدة للزيت فى بلوجستان

وألقى بهذه المناسبة خطابا قال فيه : ان الزيت هو عصب الحياة للاقتصاد الدولى ، وله فى الوقت الحاضر منزلة خاصة للباكستان لافتقار البلاد الى الاصناف الجيدة من الفحم .

وأعرب الحاكم العام عن اغتباطه لكشف مصادر جديدة للزيت فى باكستان

ومما يذكر فى هذا الصدد أن عدد الامتيازات التى منحت للتنقيب عن الزيت فى باكستان منذ عام ١٩٤٩ بلغ ٣٤ امتيازا . **وزاد انتاج الزيت هناك من ٣٣٤ ألف برميل فى عام ١٩٤٧ الى ٠٠٠ر٤٠٠ر١ برميل فى العام الماضى**

زيت العراق

فرغ الجيولوجيون فى شركة نفط البصرة من تحديد منطقة الحفر فى « هور الحمار » وبدأوا يثبتون أجهزة الحفر فى منطقة تغمرها مياه المستنقعات .

وتدل الظواهر على أن هذه المنطقة غنية بالزيت

هذا وتستخدم فى أعمال الحفر واستنباط الزيت الآن أحدث الطرق والاجهزة

ايراد حكومة العراق من الزيت

وتطرد ايرادات حكومة العراق من الزيت زيادة ، فقد تلقت الحكومة أخيرا دفعة أولى عن الزيت المستخرج فى خلال الاشهر الثلاثة الاخيرة قدرها ١١ مليون جنيه مقابل ٥ر٧ من ملايين الجنيهات عن المدة المقابلة من العام الماضى

ويقدر الخبراء ايراد الحكومة للعام الذى ينتهى فى شهر مارس ١٩٥٤ بحوالى ٦٠ مليون دولار

انتاج الكويت يزيد على الانتاج السعودى

فى بيان أذاعه مكتب استعلامات الزيت فى لندن ، ان الكويت فاقت فى انتاجها فى خلال النصف الاول من العام الحالى انتاج المملكة العربية السعودية ، وان كانت نسبة الزيادة صغيرة جدا

وبذلك أصبحت الكويت الدولة الاولى المنتجة للزيت فى الشرق الاوسط ، تليها المملكة العربية السعودية ثم العراق .

هذا وقد أنتج الشرق الاوسط فى النصف الاول من العام الحالى ٥٩ مليون طن من الزيت الخام مقابل ٠٠٠ر٥٠٠ر٥٠ طن فى المدة المماثلة من العام الماضى

التجارة والاقتصاد ... والقضاء

أحكام ومبادئ جديدة فى شئون الضرائب

للقاضى
أحمد حمدى حافظ

١ — ان المادة ٩٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ — التى كانت سارية وقت رفع استئناف مصلحة الضرائب — نصت على أن الاستئناف يرفع من الممول أو من المصلحة ، ثم أبانت المادة ١٠٢ من القانون المذكور قصد الشارع من عبارة مصلحة الضرائب فى المادة السابقة ، فنصت على أن المقصود بها وزارة المالية والمصالح أو الموظفون الذين يعهد اليهم بمقتضى القوانين والمراسيم واللوائح بتنفيذ هذا القانون . ولما كان مأمور الضرائب والمدير المحلى هما من هؤلاء الموظفين المنوط بهم تنفيذه كما يتبين من نصوص اللائحة التنفيذية الصادرة فى ٧ من فبراير سنة ١٩٣٩ فانه يكون لهما حق تمثيل مصلحة الضرائب فى التقاضى لا فرق فى ذلك بينهما وبين المدير العام للمصلحة المذكورة .. وعلى ذلك فالحكم القاضى بقبول الاستئناف المرفوع منهما غير مخالف للقانون .

٢ — اذا كانت المحكمة للادلة السابقة التى أوردتها قد استخلصت من الوقائع المطروحة عليها فى حدود سلطتها الموضوعية ان صلة الممول بالشركة التى يتعامل معها ليست صلة مستخدم أو أجير .. بل كان وكيلا بالعمولة فى تصريف منتجاتها .. ورتبت على هذا النظر أن ما كان يتقاضاه منها يعتبر ربحا تجاريا تسرى عليه ضريبة الارباح التجارية والصناعية وفقا لنص الفقرة الخامسة من المادة ٣٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ فانها تكون قد طبقت القانون تطبيقا صحيحا .

٣ — أنه وان كان الاصل فى تقدير أرباح الممول أن يكون على أساس أوراقه وحساباته وفقا للفقرة الاولى من المادة ٤٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ . الا أنه يشترط لتطبيق هذه الفقرة ان يكون الثابت بأوراق الممول وحساباته مطابقا لحقيقة الواقع ، والا فقد أجازت الفقرة الاخيرة من المادة المذكورة لمصلحة الضرائب أن تحدد ايرادات الممول بطريقة التقدير ، وعند الخلاف يرفع الامر الى لجنة التقدير لتفصل فى المسائل المختلف عليها .. وذلك على ضوء الاقرارات والبيانات التى يقدمها الممول وملاحظات مصلحة الضرائب وفقا لنص المادتين ٥٢ و٥٣ من القانون المشار اليه .. فاذا طعن الممول او مصلحة الضرائب فى تقدير اللجنة أمام المحاكم كان لها السلطة فى اعتماد أوراق الممول ودفاتره أو اطراحها اذا لم تطمئن اليها .. واذن فمتى كانت المحكمة اذ لم تعول على بيانات دفاتر الممول فى اثبات أرباحه لعدم اطمئنانها الى صحة البيانات الواردة بها ولعدم تقديمه المستندات المؤيدة لها واذ هى لم تعتمد تقدير الخبير المعين من محكمة أول درجة لارباح الممول قد استندت الى أسباب مسوغة لقضائها وكانت غير ملزمة بندب خبير آخر فى الدعوى .. كما كانت قد اقتنعت بصحة قرار لجنة التقدير فى هذا الشأن . فانها تكون قد طبقت القانون تطبيقا صحيحا .

٤ — ان المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ . التى كانت سارية وقت صدور الحكم المطعون فيه . اذ خولت لمصلحة الضرائب وللممول الطعن فى قرار لجنة التقدير أمام المحكمة الابتدائية . نصت على أن عبء الاثبات يقع على الطرف الذى تخالف طلباته قرار اللجنة .. وهذه القاعدة تسرى على الطعن فى مرحلته الابتدائية والاستئنافية .. لأن رفع الاستئناف ينقل الى المحكمة ثانى درجة الدعوى بحالتها التى كانت بالنسبة لما رفع عند الاستئناف .. فهو لا يغير من القواعد القانونية المتعلقة بالاحكام الموضوعية للاثبات. واذن فمتى كان الممول الطاعن هو الذى نازع فى تقدير اللجنة لارباحه فان الحكم المطعون فيه اذ القى عليه عبء اثبات ما يخالف هذا القرار يكون قد طبق القانون تطبقا صحيحا

(القضية رقم ١٨٨ سنة ١٩ قضائية — محكمة النقض)

المبدأ

ان القرار الوزارى رقم ٣٢ لسنة ١٩٤٤ اذ نص على أنه « لأجل استعمال الحق المخول بمقتضى الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ المعدلة بالمادة الثانية من القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٣ للممولين الذين ليست لهم حسابات منتظمة — ينبغى — ان يقدم الممول الى مامورية الضرائب الواقع بدائرة اختصاصها مركز أعماله طلبا موضحا به الطريقة التى اختارها . » وذلك فى ميعاد لا يتجاوز آخر مارس سنة ١٩٤٤ بالنسبة للممولين الذين أخطرتهم مصلحة الضرائب قبل تاريخ نشر هذا القرار بالجريدة الرسمية بتقدير اعتماد ارباحهم عن سنة ١٩٣٩ أو عن السنة المالية المنتهية فى خلالها .. اذ نص على ذلك فقد دل على ان المقصود بالاخطار المشار اليه هو ان يكون الممول على بينة من تقدير أرباحه عن سنة ١٩٣٩ تقديرا نهائيا لا طعن فيه بحيث يعتبر حكمها حكم الارباح المعتمدة وذلك لكى يتسنى له استعمال حقه فى اختيار احدى الطريقتين اللتين خول حق اختيار احدهما لتكون اساسا لتقدير ارباحه الاستثنائية وفقا للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٣ واذن فمتى كان الواقع فى الدعوى هو أن الاخطار الذى ارسل الى الطاعن فى ١٢ من سبتمبر سنة ١٩٤٢ انما حصل عن قرار لجنة تقدير الضرائب لارباحه العادية عن سنة ١٩٣٩ ، ١٩٤٠ ، ١٩٤١ وهو تقدير

لم يقبله الممول وطعن فيه وكان من الجائز ان لا يفصل نهائيا فى طعنه الا بعد نشر القرار الوزارى رقم ٣٢ لسنة ١٩٤٤ فلا يصح أن يعتبر اخطاره هو الاخطار المقصود فى القرار سالف الذكر بحيث ينبنى عليه وجوب استعمال حقه فى اختيار رقم المقارنة قبل آخر مارس سنة ١٩٤٤ والا حددت أرباحه الاستثنائية تحديدا حكميا على أساس مايزيد على ١٢ فى المائة من رأس المال المستثمر فى المنشاة .. ولما كانت مصلحة الضرائب لم تقدم مايثبت انها اخطرت الممول الطاعن برقم أرباحه عن سنة ١٩٣٩ بعد أن أصبح تقديرها نهائيا غير قابل للطعن فيه فان حقه فى الاختيار يبقى قائما وفقا للمادة الثالثة فقرة ثانية من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ ويكون الحكم المطعون فيه اذ قضى على خلاف ذلك قد خالف القانون مما يستوجب نقضه

(القضية رقم ١٨ سنة ٢٠ قضائية — محكمة النقض)

المبدأ

اذا كانت مصلحة الضرائب قد اعتمدت فى سنوات سابقة دفاتر الممول وحساباته وربطت على أساسها الضريبة المستحقة عليه فان هذا لا يمنعها اذا هى لم تطمئن اليها فى سنة تالية من أن تطرحها وتحدد أرباحه بطريقة التقدير اذ أن هذا من حقها بصريح نص الفقرة الاخيرة من المادة ٤٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، فان لم يقبل الممول هذا التقدير عرض الامر على لجنة التقدير ومن بعدها على المحكمة التى يدخل فى اختصاصها محل اقامة الممول اذا طعن أمامها فى قرار اللجنة وبذلك تتاح له فرصة اثبات مطابقة دفاتره وحساباته للواقع وعلى أساسها يحدد وعاء الضريبة فان هو لم يسلك هذا الطريق وقبل التقدير الذى أجرته المصلحة فانه يكون بقبوله قد عقد معها اتفاقا لا يحل له أن يتحلل منه مالم يثبت وجود شائبة شابت رضاءه وقت انعقاده أو انه وقع مخالفا للنظام العام ، ولا يعتبر من الشوائب التى تعيب هذا الاتفاق أن يثبت بعد انعقاده مطابقة دفاتر الممول وحساباته للواقع اذ لو صح اعتبار هذا الامر كذلك لفات الغرض الذى قصد اليه الشارع من اجازة الاتفاق فيما بين الممول والمصلحة وهو أن يستقر بينهما الوضع نهائيا فيما يتعلق بوعاء الضريبة ومقدارها اذ هذا الاستقرار من المصلحة العامة ، واذن فمتى كان الحكم المطعون فيه اذ أهدر الاتفاق الذى ارتضاه المطعون عليه بالموافقة على تقدير مأمور الضرائب لارباح الشركة التى يمثلها قد أقام قضاءه على ما يثبت له من تقرير خبير الدعوى أن القيد فى دفاتر الشركة لا غبار عليه فان هذا الحكم يكون قد خالف القانون فيتعين نقضه .

(القضية رقم ٣١ لسنة ٢٠ قضائية — محكمة النقض)

أحمد حمدى حافظ : قاض

رأى فى سياسة مصر القطنية

للورد لاتيمير فى الجمعية العمومية للبنك العثمانى

أدلى لورد لاتيمير بتعليقات هامة جديدة على مسألة القطن المصرى فى خطابه الذى القاه بلندن هذا الاسبوع فى الاجتماع السنوى للبنك العثمانى

فقد قال وهو يستعرض الحالة فى الشرق الاوسط أن الفضل الاكبر يعود الى الحكومة المصرية الحاضرة فى المحافظة على القانون والنظام وان « جهودا قد بذلت لتخفيف الضرر الذى أصاب اقتصاديات البلاد نتيجة للمضاربات التى جرت فى سوق القطن خلال السنين الاخيرة »

واستطرد لورد لاتيمير قائلا — :

« ان رخاء مصر يرتبط ارتباطا وثيقا بانتاج القطن وبيعه . وانه لمن سوء حظ الحكومة الحاضرة ان اسعار القطن العالمية كانت آخذة فى الهبوط بسرعة فى الوقت الذى اضطلعت فيه هذه الحكومة بمقاليد الحكم ».

« فقد أدى الكساد العالمى الشديد الذى ساد سوق المنسوجات — فى الوقت الذى كانت فيه بريطانيا والدول الاخرى تختزن كميات كبيرة من القطن — الى استحالة بيع جزء كبير من محصول القطن المصرى . نظرا لان الغزالين الاجانب قد توقفوا عن الشراء . وكانت هناك عوامل أخرى زادت من صعوبة الحالة فى مصر . من بينها جودة محصول القطن الامريكى ودخول بلاد منتجة أخرى فى الاسواق العالمية كمنافسة جدية لمصر » .

ثم قال لورد لاتيمير وهو يتطلع الى المستقبل « ان الصعوبات الحالية التى تواجهها مصر ينبغى ان لاتحجب مشكلتها الرئيسية الدائمة . ونعنى بها زيادة انتاجها الزراعى لاطعام سكانها الذين يتزايدون بصورة لا مثيل لها . ولكن هذا ينبغى ان يتم دون تخفيض جدى لانتاجها من القطن والامر الحيوى ليس هو تحسين وسائل الزراعة فحسب بل والتوسع الزراعى أيضا .

وهناك الآن عدد من المشروعات الهامة التى تتطلب مصروفات رأسمالية كبيرة من بينها عدة مشروعات خاصة بخزن المياه ورى مزيد من الاراضى القاحلة الآن وتحويلها الى أراضى القاحلة الآن وتحويلها الى أراض زراعية مثمرة . الى أن قال « أن مصر ستواجه مستقبلها بثقة واطمئنان عندما تنفذ بعض هذه المشروعات أو مايماثلها الامر الذى سيتم دون ريب بعودة الاستقرار الاقتصادى للبلاد »

التعامل فى النقد الاجنبى فى سوريا

صرح مكتب النقد الاجنبى السورى للمصدرين السوريين بأن يبيعوا حصيلة صادراتهم من العملات الاجنبية بيعا آجلا ، وجاء هذا الترخيص حتى يتمكن هؤلاء المصدرون من تفادى الوسطاء اللبنانيين فى تمويل صادراتهم ، وكذلك لتفادى اخطار تقلبات سوق الصرف الاجنبى خلال الفترة بين عقد اتفاق التصدير وموعد استلام القيمة .

هذا ، وسيمكن لهؤلاء المصدرين أن يبيعوا النقد الاجنبى الذى يملكونه بيعا آجلا الى البنوك الموجودة فى سوريا جميعها .

لمناسبة عقد الاتفاق التجاري بين مصر ويوغسلافيا :

الإمكانيات المعدنية والمواد الخام في يوغسلافيا

عقدت أخيرا معاهدة تجارية بين مصر ويوغسلافيا لتنشيط التعاون الاقتصادي بين الدولتين . ولما كانت يوغسلافيا ذات ثراء طائل في مواردها الطبيعية والصناعية فقد رأينا أن نورد هنا طرفا من هذه الناحية .

ليس في يوغسلافيا فحم أسود من مخلفات العصر الكربوني كما هو الحال في بريطانيا وبلجيكا والرور وشلزفيج ودونباس ، بل فيها كميات كبيرة من الفحم البني اللون والليجنيت . والاحصاءات الرسمية تدل على أن انتاج الفحم السنوي يتألف من نسبة صغيرة تتفاوت بين ٨ و ١٠ في المائة من الفحم الاسود ، و ٢٠ في المائة من الليجنيت و ٧٠ في أو ٧٢ المائة من الفحم البني . ويوجد الفحم الاسود بمقادير قليلة جدا في الجزء الشرقي من بلاد الصرب وبالقرب من وادي نهر ابيار في الجنوب الغربي من الصرب وفي شمال البوسنة واستريا .

أما الفحم البني — وهو ما تنتجه يوغسلافيا بوفرة ، فانه يوجد مع الليجنيت في معظم مناطق التعدين اليوغسلافية ولا سيما في سلوفينيا والبوسنة والصرب وهرزجوفينيا .

ويستخدم الفحم البني في يوغسلافيا في تسيير القاطرات وفي الصناعة وفي استعمالات الوقود الاخرى . غير أن مشروع السنوات الخمس الذي وضعته يوغسلافيا ، قصر استخدام الفحم البني على ادارة مصانع توليد القوى الكهربائية وهي كثيرة بالقرب من مناجم الليجنيت ومناجم الفحم البني .

وبسبب ندرة الفحم الكربوني الاسود في يوغسلافيا ، يعكف العلماء على اجراء تجارب يراد بها صنع هذا الفحم من النوع البني ومن الليجنيت بعد اجتيازهما أطوارا مختلفة .

ويقدر رصيد يوغسلافيا الثابت من الفحم بجميع أنواعه بنحو ١١ر٨ بليون طن ، منها ٢ في المائة فقط من الفحم الاسود و ١٨ر٣ في المائة من الفحم البني و ٨١ر٥ في المائة من الليجنيت .

والاحوال الطبيعية عموما تشجع استثمار منحدرات الماء في يوغسلافيا لتوليد الطاقة الكهربائية ، فمجاري الانهر تجتاز مناطق جبلية كثيرة تنشيء منحدرات ومساقط يمكن منها توليد الكهرباء. وليس في يوغسلافيا منطقة واحدة خالية من جبال تصل مرتفعاتها الى الفي متر .

وهناك عامل موات آخر لتوليد الطاقة من مساقط الماء ، هو كثرة هطل المطر ولا سيما في المناطق الجبلية في سلوفينيا وغرب كرواتيا والبوسنة وهرزجوفينا ومونتنجرو ويتفاوت منسوب المطر في هذه المناطق بين ١٥٠٠ و ٢٠٠٠ ملليمتر في السنة بل قد يزيد على ذلك .

وفي منطقة غرب مونتنجرو والمناطق المجاورة لها يزيد منسوب المطر على ٣ آلاف ملليمتر في العام . وفي « كركفيس » يصل منسوب المطر الى ٥٠٥٦ ملليمترا في السنة وهو رقم قياسي لا في يوغسلافيا وحدها ، بل فيها وفي أوربا كذلك .

وهذا المطر المتدفق يزود الانهر في يوغسلافيا بوارد مستمر من الماء ، هاطلا من أعلى سفوح الجبال الى الاودية العميقة ، مكونا مساقط تصلح لتوليد الكهرباء .

والاحصاءات المتاحة تدل على أن موارد الطاقة المولدة من مساقط الماء تبلغ في جملتها اليوم نحو ١٢ مليون كيلووات . ومن هذا القدر يستطاع استثمار نحو ٩ر١٠٠ر٠٠٠ كيلووات تنتج في الصناعة انتاجا يقدر بنحو ٤٠ر٠٠٠ مليون كيلووات — ساعة في السنة .

وقد انشئت على الانهر اليوغسلافية محطات لتوليد الكهرباء

وفي يوغسلافيا مقادير موفورة من أنواع الحديد الخام ، منها أنواع نادرة الوجود في العالم والمقادير التي تنتج بها هذه المواد تزيد عن حاجة الاستهلاك المحلي فيتحتم اصدارها الى الخارج .

واهم مناطق الحديد الخام تقع في المنطقة الجبلية المتوسطة في سلوفينيا وفي شمال غرب مقدونيا وفي الجنوب الغربي . غير أن مناجم الحديد موزعة في سائر أنحاء البلاد بعضها يستغل فعلا والبعض الآخر في طريقه الى الاستغلال .

والحديد الخام مقدن معروف في يوغسلافيا من قديم ، وكان استثماره يتم قبلا وفقا لطرق فطرية أولية كما كان يصهر في أفران بدائية . ولكن المقادير التي كان يتم انتاجها من الحديد الخام كانت قليلة بحيث لم يكن يستطاع الاكتفاء بها في الاضطلاع بأعباء الصناعة الحديثة .

وكشفت بعد ذلك عروق حديد خام بكميات كبيرة في وسط يوغسلافيا ، تمتد من بتروفا وزرنجسكاجورا في كرواتيا صوب الجنوب الشرقي . وتقع عروق أخرى في البوسنة .

وثمة معادن اخرى يتم استخراجها في يوغسلافيا مثل :

الكروم ، وهو موفور في مقدونيا وجنوب الصرب والبوسنة .

وثروة يوغسلافيا من الكروم لاتدانيها ثروة أي بلد آخر في العالم .

والمنجنيز ، ويوجد في أماكن شتى ولا سيما في البوسنة وجنوب غرب الصرب وسلوفينيا . واكبر منجم للمنجنيز يقع في البوسنة .

والموليبدنم ، وهو معدن نادر في اوربا . وقد اشتمل مشروع السنوات الخمس على برامج لاستنباطه بعد طول هجر ، وهو يوجد في جنوب الصرب .

والنحاس الخام ، واكبر مكامنه في شمال شرق الصرب وفي جنوب غربها . ومناجم «بور» و «مجدنبك» هي اكبر مناجم النحاس اليوغسلافي ولها شهرة عالمية . وقد انشئت بجوار هذه المناجم أفران صهر كبيرة ، كما يتم بناء مصنع حديث كبير لالواح النحاس بالقرب من «تيتوفو»

والرصاص ، وهو موفور في يوغسلافيا منذ أقدم العصور . واكبر مناجم في جنوب الصرب ومقدونيا وسلوفينيا والبوسنة ومونتنجرو .

ومن المعادن الاخرى التي توجد في يوغسلافيا الانتيمون والزئبق والملح والاسبستوس والبوكسيت ومواد البناء الاولية والجير

البنك الاهلى المصرى

سجل تجارى رقم ١ بالقاهرة

الميزانية فى ١٥ أغسطس سنة ١٩٥٣ المنشورة طبقا للمادة ١١ من قانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١

قسم اصدار البنكنوت

	جنيه مصرى	الفرق مقارنا بالاسبوع السابق جنيه مصرى
ذهب	٦٠ر٥٥٢ر٦٠٧	
نقد أجنبى وصكوك أجنبية قابلة للصرف بالذهب	—	
أذون وصكوك حكومية مصرية واجنبية	١٢٦ر٤٤٧ر٣٩٣	١ر٠٠٠ر٠٠٠
	١٨٧ر٠٠٠ر٠٠٠	١ر٠٠٠ر٠٠٠

	جنيه مصرى	الفرق مقارنا بالاسبوع السابق جنيه مصرى
قيمة المصدر من البنكنوت	١٨٧ر٠٠٠ر٠٠٠	١ر٠٠٠ر٠٠٠
	١٨٧ر٠٠٠ر٠٠٠	١ر٠٠٠ر٠٠٠

قسم العمليات المصرفية

	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى
أذون وصكوك حكومية مصرية واجنبية وصكوك مضمونة من الحكومة المصرية		١٤٩ر٨٧٤ر١٩٩	+ ٢ر٩٠١ر٠٩١
صكوك منوعة		٦٥٦ر٧٤٣	
ذهب		—	
قروض للحكومة المصرية ...		١ر٦٠٩ر٢٠٧	- ١ر٩٥٢ر٦٩٩
قروض للبنوك بمصر :	جنيه مصرى		
بضمان بضائع ...	—		
بضمان صكوك ...	١٠٠ر٠٠٠	١٠٠ر٠٠٠	- ١ر٣٥٩
قروض أخرى :	جنيه مصرى		
بضمان بضائع ...	١ر٤٩٤ر١١٠		
بضمان صكوك ...	٣ر٠٢٢ر١٤٨	٤ر٥١٦ر٢٥٨	- ٢٦٦ر٩٤١
قروض أخرى منوعة		٩ر٢٨٧ر٢٨٢	+ ٣٣٤ر٣١٤
كمبيالات مخصومة		٢٢٣ر٧٨٢	+ ٧٨ر٤٥٥
البنوك والمراسلون بالخارج والمبالغ المقرضة تحت الطلب ولآجال قصيرة		٢١ر٧٠٥ر٤٣٤	- ٨٤٢ر٦٩٠
حسابات أخرى منوعة		١ر٧٦٧ر٨٠٠	- ٥١٩ر٤٢١
مبان		١٠٠ر٠٠٠	
فى الخزانة :	جنيه مصرى		
بنكنوت البنك الاهلى المصرى	١١ر٠٨٣ر٢٥٨		
عملات معدنية وورقية أخرى	١٦٥ر٨٩٣	١١ر٢٤٩ر١٥١	+ ١ر٥٠١ر٨٧٦
حسابات نظامية :			
التزامات العملاء نظير اعتمادات مفتوحة ، خطابات ضمان .. الخ		٢٥ر٧٠٤ر٢٢٨	- ١ر٥٣٤ر٤٥٨
		٢٢٦ر٧٩٤ر٠٨٤	- ٢٦١ر٨٣٢

	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى
رأس المال		٣ر٠٠٠ر٠٠٠	
(٣٠٠ر٠٠٠ سهم قيمة السهم ١٠ جنيهات مدفوعة بالكامل)			
	جنيه مصرى		
الاحتياطى القانونى ...	١ر٥٠٠ر٠٠٠		
« الخاص ...	١ر٥٠٠ر٠٠٠	٣ر٠٠٠ر٠٠٠	
حسابات الحكومة المصرية		—	
« « « (الحساب الخاص بأذون الخزانة المصدرة بمقتضى المادة ١٤ من قانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥١)		٤٥ر٠٠٠ر٠٠٠	
حسابات الحكومة المصرية (الحساب الخاص بأذون الخزانة المصدرة بمقتضى قانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٢)		٥ر٧٣٤ر٤١١	+ ٣٨٤ر٥٣٣
حسابات حكومة السودان		٣ر٨٦٥ر٢٩٥	- ٣٦ر٣٣١
حسابات البنوك بمصر (بمقتضى المادة ١٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١)		٦٣ر٩٦٠ر٦١٠	- ١ر١٤٦ر٠٧١
حسابات جارية وحسابات ودائع لاجل وحسابات اخرى		٧٠ر٤٧٦ر٥٧٥	+ ١ر٠٢٩ر١١٤
الشيكات تحت الدفع		٢٥٣ر٠٠٢	+ ٤ر٧٢٤
حسابات اخرى منوعة		٥ر٧٩٩ر٩٦٣	+ ١ر٠٣٦ر٦٥٧
حسابات نظامية :			
اعتمادات مفتوحة ، خطابات ضمان الخ		٢٥ر٧٠٤ر٢٢٨	- ١ر٥٣٤ر٤٥٨
		٢٢٦ر٧٩٤ر٠٨٤	- ٢٦١ر٨٣٢

الاسعار الدنيا للخصم (مادة ٧ من النظام الاساسى)

١ - الاذون على الخزانة ٢ ١/٤ ٪

٢ - ما تقدمه البنوك من كمبيالات صالحة لاعادة الخصم ٣ ٪

التشريعات التجارية والمالية الجديدة فى مصر

الرسوم الجمركية المعدلة

ننشر فيما يلى نص المرسوم الصادر بتعديل الرسوم الجمركية على الاصناف الموضحة بالجدول الملحق بهذا المرسوم بواقع الفئـــات الواردة به بدلا من الفئات الواردة بالجدول حرف (ا) من التعريفة الجمركية •

وكل بضاعة لم تكن قد دفعت عنها الرسوم الجمركية قبل تاريخ العمل بهذا المرسوم تفرض عليها الرسوم المقررة به •

مادة ٢ ـ على وزير المـالية والاقتصاد تنفيذ هذا المرسوم ، ويعمـل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية •

رقم البند	بيان الاصناف	مقدار الرسوم على ١٠٠ كج مليم	جنيه
٢١	مسلى وزبدة طازجة أو مملحة		
	ا ـ مسلى	٧٥٠	٢
	ب ـ غيره	٠٠٠	٣
٢٢	جبن :		
	ا ـ قشقوال أقراص أو روس وجبن أبيض فى مائه	٠٠٠	٣
	ب ـ غيره	٧٥٠	٣
٥٦	فواكه المنطقة الحارة :		
	ا ـ بلح :		
	١ ـ عجوة	٢٠٠	ـ
	٢ غيرها :		
	ا ـ فى عبوات داخلية تزن ٥ كيلو جرامات بالغلاف فما فوق	٥٠٠	١
	ب ـ فى عبوات داخليـة تزن أقل من٥ كيلوجرامات بالغلاف	٥٠٠	٢
	ب ـ جوز	٠٠٠	٣
	جـ ـ جوز هند	٣٠٠	ـ
	جوز البرازيل (بندق هندى)	٠٠٠	٣
	هـ ـ اناناس	٠٠٠	٣
٥٧	رمان ، برتقال ، يوسـفى ، ليمون وفواكه مماثلة		
	ا ـ برتقال		
	١ ـ من أول مـــايو الى ٣٠ سبتمبر	٤٠٠	ـ
	٢ ـ من أول أكتوبر الى ٣٠ ابريل	٠٠٠	١
	ب ـ يوسفى وليمون حلو	٦٠٠	ـ
	جـ ـ ليمون هندى	٦٠٠	ـ
	د ـ ليمون مالح	٣٥٠	ـ
	هـ ـ رمان	١٠٠	ـ
	و ـ غيرها	٦٢٥	ـ
٥٨	تين :		
	ا ـ فى عبوات داخلية تزن ١٠ كيلو جرامات بالغلاف فمـــا فوق	٨٠٠	ـ
	١ ـ عادى	٦٠٠	ـ
	ب ـ فى عبوات داخليـة تزن أقـل من ١٠ كيلو جـــرامات بالغلاف	٦٠٠	١
٥٩	عنب :		
	ا غض	٦٠٠	ـ
	ب ـ زبيب :		
	٢ ـ سلطانى ورزاقى وما ماثل	٠٠٠	٢
٦٠	لوز وجوز وقسطل وما شابه :		
	ا ـ لوز جاف :		
	١ ـ بقشر	٥٠٠	٢
	٢ ـ بدون قشر	٠٠٠	٧
	ب بندق جاف :		
	١ ـ بقشر	٥٠٠	٢
	٢ ـ بدون قشر	٠٠٠	٥
	جـ ـ جوز عادى جاف :		
	١ ـ بقشر	٨٠٠	٢
	٢ ـ بدون قشر	٠٠٠	٦
	د قسطل	٠٠٠	١
	هـ ـ فستق		
	١ ـ بقشر	٠٠٠	٨
	٢ ـ بدون قشر	٠٠٠	١٢
٦١	تفاح ، كمثرى وسفرجل غضة:		
	ا ـ تفاح	٤٠٠	٢
	ب ـ كمثرى	٤٠٠	٢
	جـ ـ سفرجل	٨٠٠	ـ
٦٢	فواكه ذات النوى غضة :		
	ا ـ مشمش وخوخ	٥٠٠	٢
	ب ـ كرز	٠٠٠	٣
	جـ ـ برقوق	٤٠٠	١
٦٣	فواكه أخرى غضة أو جافة :		
	ا ـ قاوون	٣٧٥	ـ
	ب ـ بطيخ :		
	١ ـ من أول يوليـــو الى ٣١ اغسطس	٢٥٠	ـ
	٢ ـ من أول سبتمبر الى ٣٠ يونيو	٣٧٥	ـ
	جـ ـ قراصيا ومشمش جاف	٥٠٠	٢
	د ـ قمر الدين	٧٠٠	١
	هـ ـ وشنه	٥٠٠	٢
	و ـ صنوبر	٠٠٠	٨
	ز ـ غيرها مما لم يذكر بالقيمة ١٥ فى المـائة		
٨٧	نباتات واجزاء نباتات وحبوب واثمار لم تذكر ولم يشـتمل عليها • (يحظر آستيراد بذور الدخان والتمباك) • (يحظر أستيراد أوراق الابسنت الا فى الحالات الاســتثنائية وتحت الشروط المنصـــــوص عليها فى اللوائح الجمركية ، وأخصهـــا شرط الاســتعمال الاقرباذينى		
	ا ـ حب يانسون ، يانسـون صـينى ، شـــمر ، كزبرة ، كمون ، كراوية وما شابه	٥٠٠	١
	ب ـ قشر ليمون ، قشر برتقال قشر قاوون وما شابه	١٩٠	ـ
	جـ ـ خروب	٢٢٠	ـ
	د ـ غيرها بالقيمة ١٠ فى المـائة		
١٠٨	زيوت وشحوم وزبدة من أصل حيوانى او نباتى ســواء أكانت متحدة بالهدروجين ام اخضعت لعملية مماثلة :		
	ا ـ للصناعة : (بشرط مراعاة تحويلها (أى تغيير طبيعتهـا بجعلهـا غـير صالحة للغـذاء الآدمى) على نفقة مستورديها والتأكد من وصولها للمصانع • الواردة برسمهـا واســـتيفاء الضمانات الاخرى التى تفرضها مصلحة الجمارك • ولا يتمتع بالرسم المخفض فيمـا يختص فى الفقرة (ا) بعاليه مضافا اليه ٤٥ مليما عن كل ١٠٠٠/١ فى النقل النوعى من ٠٥٥ر١)		
١٥٨	أنبذة عادية ناتجـــة فقط من اختمار العنب الغض أو الزبيب :		
	ا ـ تحتوى على كحول مكتسب لغاية ١٣ درجة (١)		
	(١) ـ فى زجاجات (٢) فى فياسكات تسع لترين أو أقل		
	(٣) غيرها (٤) بالقيمـــة ٤٠ فى المـائة مع حد أدنى قدره ٦٠ مليما عن اللتر •		
	ب ـ ذات ماذكر اذا زاد على ١٣ درجة ذات الرسم المفـروض أعلاه •		
١٥٩	أنبذة عنبرية ، مستلا (عصير عنب مضـاف اليه كحول) ، فرموت ، أنبذة فاخرة حـلوة كانت أو غير حـلوة وأنبـــذة محضرة بنباتات عطرية (٣)		
	ا ـ فى زجاجات (٢)		
	ب ـ غيرها (٢) بالقيمـة ٥٠ فى المائة مع حد أدنى قدره ٧٠ مليما عن اللتر •		
١٦٢	عرق (او دى فى) (٤) الهكتولتر من السائل (ا) فى زجاجات (٥)	٠٠٠	٣٠
	ب ـ غيره (٥)		
	١ ـ لاتزيد نسبة الكحول فيه على ٤٤ درجة	٤٠٠	٢٦
	٢ ـ تزيد نسبة الـكحول فيه على ٤٤ درجة عن كل درجة كحول صرف	٦٠٠	ـ
٢٩٣	صابون عادى بمـــا فى ذلك صابون الـكاربوليك جامد أو رخو :		
	ا ـ رخو	٣٧٥	١
	ب ـ جامد	٥٠٠	١
٣٩٣	خشب قشرة منشور أو مقدود أو مفرود فقط ، الواح قشرة من طبقات مركبة بعضها فوق بعض ومغراة (خشب الكونتر بلاكيه) والواح قشرة مركبة على خشب آخر :		
	ا ـ الواح الـكونتر بلاكيـه بالقيمة	٧٥٠	ـ
	ب ـ خشب قشرة بالقيمـة ٤ فى المـائة		
	جـ ـ غـيرها بالقيمـــة ١٠ فى المـائة		
٤٧٦	فضلات والياف حرير صناعى (بما فى ذلك الحرير الاصطناعى المسمى بالصوف الاصطناعى) بشكل مشاقة أو بشكلها الاولى أو ممشـطة أو منـــدوفة أو بشكل شرائط أو خصل •		
	ا ـ اليـــاف تركيبية رقم ٦ دنييه أو أكثر (لصـــنع)		

اقمشه مصمغه الزيوت وما
شابه ك.ص ٠٣٠ —
ب — وغيرها ك.ص ٢٠٠ —
٤٨٨ جميع المنسوجات الاخرى التى
يزن المتر المربع منها بما فى
ذلك البرسل :
ا — ٢٠٠ جرام أو أقل
ك.ص ١٠٠ ٠١
ب — أكثر من ٢٠٠ ولغاية
٢٥٠ جراما ك.ص ٩٠٠ —
ج — أكثر من ٣٥٠ ولغاية
٥٥٠ جراما ك.ص ٧٥٠ —
د — فوق ٥٥٠جراما
٤٨٩ منسوجات صوف (أو من
أوبار المماثلة للصوف)
ملحوظة :
ا — بخيوط معدنية
رسوم قماش الصوف بحسب
النوع مضافا اليها ٢٠فى المائه
ب — بقطن (ويغلب فيها وزن
الصوف)
١ — أقمشة بطاطين ٤٥٠ —
٢ — غيرها :
ا — سداها كله من قطن ويزن
المتر المربع منها بما فى ذلك
البرسل :
١ — ٢٠٠ جرام أو أقل ٢٧٥ —
٢ — أكثر من ٢٠٠ ولغاية
٢٥٠ جراما ٢٥٠ —
٣ — أكثر من ٣٥٠ ولغاية
٥٥٠ جراما ٢٢٥ —
٤ — فوق ٥٥٠ جراما ٢٠٠ —
ب — غيرها تبلغ نسبة القطن
فيها :
١ — ١٥ فى المائة أو أقل
رسوم قماش الصوف الصرف
حسب النوع
٢ — أكثر من ١٥ فى المائة
ويزن المتر المربع منهما فى ذلك
البرسل :
ا — ٢٠٠ جرام أو أقل ٥٥٠ —
ب — أكثر من ٢٠٠ ولغاية
٣٥٠ جراما ٤٥٠ —
ج — أكثر من ٣٥٠ ولغاية ٥٥٠
جراما ٣٠٠ —
د — فوق ٥٥ جراما ٢٥٠ —
هـ — بمواد نسيج أخرىعدا
الحرير والحرير الاصطناعى (٧)
) نظام (المادة اليه وزنا
٦٩٧ الواح بللور (٨) :
ا — خام بالقيمة ٨ فى المائة
مع حد أدنى المائة كيلو قائم ٢٥٠ ٢
ب — مجلى أو مسقول بالقيمة
١٠ فى المائة مع حد أدنى
١١ المائة كيلو قائم ٨٠٠ ٧
جـ مطلى بقصدير او بفضة
أو بذهب أو ببلاتين
د — ذات الاصناف المبينة
بعاليه مشطوفة او منقوشة
او منحوتة او مقطعة بالقيمة
١٥ ٪ مع حد ادنى ٤ ج
و ٢٠٠ م المائة كيلو قائم .
٥٦٩ زجاج شبابيك (٨)
ا — عادى ١٠٠ ك.ق ٢٥٠ ٢
ب — زجاج ملون اومصبوغ
بألوان خفيفة وزجاج مموج
١٠٠ ك.ق ٥٠٠ ٢
٦٠٧ زجاجات وقوارير وقنانى
عادية لم يشتمل عليها
موضوع آخر (٩) ١٠٠ ك.ق ٠٠٠ ١
٦٠٨ زجاجات وقوارير وقنانى
عادية لم يشتمل عليها
موضع آخر (٩) مصنفرة
العنق لاحكام القفل اومجهزة
بسدادات آلية ١٠٠ ك.ق ٥٠٠ ١
٧٤٤ شفرات
ا — للامواس :
ا — الالية :
ا — مسنونة ومجهزة
للاستعمال الالف شفرة ٠٠٠ ٢
ب — خام غير مسنونة ولا
مجهزة للاستعمال ك.ق ١٢٥ —
٢ — غيرها بالقمة ١٥ ٪
ب — للسكاكين بالقيمة ١٥ ٪
ج — للمقصات بالقيمة ١٥ ٪
٧٨١ مجنيتوات واجهزة اشعال
للمحركات ذات الاحتراق
ك.ص ٣٠٠ —

(١) يهمل الكسر الذى لا يبلغ خمسة اعشار درجة ، اما اذا بلغ خمسة أعشار درجة فما فوق فيعتبر درجة كاملة

(٢) لا يعتبر نبيذا او عرقا فى زجاجات ما يرد منها فى دمجانات او جرار او اوعية اخرى من هذه الانواع يزيد شمولها عن خمسة لترات

(٣) الانبذة الطبيسة بالمعنى الصحيح تخضع للبند ٢٥٦

(٤) يحظر استيراد الابسنت

(٥) لا يعتبر نبيذا او عرقا فى زجاجات ما يرد منها فى دمجانات او جرار او وعية أخرى من هذه الانواع يزيد مشمولها عن ٥ لترات .

(٦) بشرط مراعاة ما تفرضه مصلحة الجمارك من وسائل الرقابة

(٧) المنسوجات المخلوطة بحرير تخضع لنظام البند ٤٧٩ ثالث والمنسوجات المخلوطة بحرير أصطناعى تخضع لنظام البند ٤٧٩ خامس .

(٨) يجب ان تحصل رسوم البللور على زجاج الشبابيك الذى تكون قد تناولته عمليات صناعية تكميلية خاصة بالبللور من جلاء او صقل او طلاء بقصدير او بفضة او بلاتين او شطف او نقش بالحفر او نحت او قطع .

(٩) الزجاجات والقوارير والقنانى المنحوتة او المنقوشة بالحفر او المزخرفة تحصل عليها رسوم منتجات صناعة الاقداح التى من زجاج منحوت أو منقوش بالحفر او مزخرف (بند ٦١١ ب)

ايرادات رؤوس الأموال المنقولة

قانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٣

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة وعلى الارباح الصناعية والتجارية وعلى كسب العمل

باسم الامة

بعد الاطلاع على الاعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥١ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش

وعلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة وعلى الارباح الصناعية والتجارية وعلى كسب العمل المعدل بالقوانين رقم ٢٦ لسنة ١٩٤٠ و ٣٩ و ٤٢ لسنة ١٩٤١ و ١٥ و ١٩ لسنة ١٩٤٢ و ١٢٠ لسنة ١٩٤٤ و ٢٩ لسنه ١٩٤٧ و ١٢٧ و ١٢٨ لسنة ١٦٤٨ و ١٤٦ لسنه ١٩٥٠ و ١٧٤ لسنة ١٩٥١ والمراسيم بقوانين رقم ٦٧ و ١٤٧ و ١٤٠ و ٢٤٦ لسنة ١٩٥٢ و ٣١ لسنه ١٦٥٣

وعلى القانون رقم ١٣٢ لسنه ١٦٥١ بمزاوله مهنه المحاسبه والمراجعه

وعلى ماراناه مجلس الدوله

وبناء على ماعرضه وزير الماليه والاقتصاد وموافقه راى مجلس الوزراء ..

أصدر القانون الاتى

مادة ١ — يستبدل بنصوص المواد ٤٢ (فقرة اولى) و ٤٤ و ٤٨ و ٥٠ و ٨٥ و ٩٠ (فقرة ثانيه) من القانون رقم ١٤ لسنه ١٩٣٩ المشار اليه النصوص الاتيه :

مادة ٤٣ (فقره اولى) — على الشركات أن تقدم الى مصلحة الضرائب خلال ثلاثين يوما من تاريخ اقرار الجمعيه العموميه للحساب السنوى او خلال ثلاثين يوما من آخر تاريخ يقضى قانون الشركة بضروره تصديق الجمعيه العموميه عليه ، اقرارا مبينا فيه مقدار ارباحها ، ومعتمدا من احد المحاسبين المقيدين بالسجل العام للمحاسبين والمراجعين طبقا لاحكام القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٥١ بمزاولة مهنه المحاسبه والمراجعة .

مادة ٤٤ — يقدم الاقرار المشار اليه فى المادة السابقة مصحوبا بصورة من حساب التشغيل والمتاجرة والارباح والخسائروصورة من آخر ميزانيه معتمده وكشف ببيان الاستهلاكات التى أجرتها المنشأة وبيان المبادىء الحسابية التى بنيت عليها جميع الارقام الواردة بالاقرار ويجب ان تكونجميع هذه الاوراق موقعة من المحاسب المشار اليه فى المادة السابقة بما يفيد أنها تمثل المرتز الحقيقى للمنشأة .

وتؤدى الضريبة من واقع الاقرار خلال شهر من تاريخ انقضاء الاجل المحدد لتقديم الاقرارات

مادة ٤٨ — على الممول ان يقدم الى مصلحة الضرائب قبل أول ابريل من كل سنة أو فى بحر ثلاثة شهور من تاريخ انتهاء سنته المالية اقرارا مبينا فيه مقدار أرباحه من جميع الوثائق والمستندات المؤيدة له .

ويجب أن يكون الاقرار والوثائق والمستندات المؤيدة له معتمدة من محاسب او محاسب تحت التمرين أو مساعد محاسب مقيد بأحد جداول السجل العام للمحاسبين والمراجعين طبقا لاحكام القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ وأن تكون جميعها مستندة الى السجلات والمستندات التى يلزم الممول مسكها والتى تعين بقرار من وزير المالية والاقتصاد وذلك اذا زاد رأس ماله على الف جنيه وكان يستخدم عشرة عمال فأكثر ، أو اذا جاوز صافى ربحه السنوى ستمائة جنيه حسب آخر ربط نهائى أو حسب اقراره الاخير ايهما اكبر

وتؤدى الضريبة من واقع اقرار الممول خلال شهر من تاريخ انقضاء الاجل المحدد لتقديم الاقرارات ولمصلحة الضرائب عند الاقتضاء ولاسباب يكون تقديرها موكولااليها وحدها ان تمنح مهلة أخرى لاتتجاوز مدتها شهرا

مادة ٥٠ — تشكيل لجنة الطعن من ثلاثة من موظفى مصلحة الضرائب يعينون بقرار من وزير المالية والاقتصاد ويكون من بينهم الرئيس ويجوز بناء على طلب الممول انيضم اليهم عضوان يختارهما الممول من بين التجار ورجال الصناعة أو الممولين .

ويشترط فى العضو المختار أن يكون ممن يؤدون ضرائب مباشرة لايقل مجموعها عن عشرة جنيهات فى السنة

ولوزير المالية والاقتصاد تعيين أعضاء احتياطيين من موظفى مصلحة الضرائب فى البلاد التى بها لجنة واحدة .

ويعتبر الاعضاء الاصليون اعضاء احتياطيين بالنسبة الى اللجان الاخرى فى البلاد التى بها أكثر من لجنة .

ويكون ندبهم بدلا من الاعضاء الاصليين المتخلفين من اختصاص رئيس اللجنة الاصلية أو أقدم أعضائها عند غيابه وتكون الرياسة فى هذه الحالة لاقدم الاعضاء الثلاثة .

ولا يكون انعقاد اللجنة صحيحا الا اذا حضره أعضاؤها الموظفون ويتولى الاعمال الكتابية فى اللجنة موظف تندبه مصلحة الضرائب .

ويعين بقرار من وزير المالية والاقتصاد او ممن ينيبه مقار اللجان واختصاصها المكانى»

مادة ٨٥ – يعاقب على مخالفة لاحكام المواد ٩ و ١٢ و ١٤ و ٢٠ و ٢١ و ٢٤ و ٢٦ و ٢٩ و ٣٢ مكررة و ٤٣ و ٤٤ و ٤٧ و ٤٨ و ٤٩ و٥٩ و ٦٤ و ٦٥ و ٦٦ و ٦٧ و ٦٨ و٦٩ و ٧٠ و ٧١ و ٧٥ و ٨٠ بغرامة لاتزيد على خمسين جنيها ويقضى بتعويض لايقل عن ٢٥ فى المائة ولا يزيد على ثلاثة امثال مالم يؤد من الضريبة .

ويعاقب بغرامة لاتجاوز مائة جنيه ويقضى بالتعويض المشار اليه بالفقرة السابقة على مخالفة أحكام المواد ١٠ و ١٣ و ٢٢ و٢٣

وتضاعف الغرامة فى حالة العود خلال ثلاث سنوات .

ويكون رفع الدعوى العمومية بناء على طلب مصلحة الضرائب ولها النزول عنها اذا رأت محلا لذلك وفى حالة النزول يجوز لمدير عام مصلحة الضرائب او من ينيبه الصلح فى التعويضات على أساس دفع مبلغ يعادل مقدار مالم يؤد من الضريبة .

« مادة ٩٠ (فقرة ثانية) – اذا تبين لمصلحة الضرائب ان حقوق الخزانة العامة معرضة للضياع فلمديرها العام استثناء من أحكام قانون المرافعات أن يصدر امرا بحجز الاموال التى يرى استيفاء الضرائب منها تحت أية يد كانت وتعتبر هذه الاموال محجوزة بمقتضى هذا الامر حجزا تحفظيا ولا يجوز التصرف فيها الا اذا رفع الحجز بحكم من المحكمة او بقرار من المدير العام أو كانت قد مضت أربعة أشهر من تاريخ توقيع الحجز دون اخطار الممول بمقدار الضريبة طبقا لتقدير المأمورية المختصة »

مادة ٢ – تضاف الى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ مواد جديدة برقم ٨٥ مكررا (١) و ٨٥ مكررا (٢) و ٨٥ مكررا (٣) يكون نصها كالآتى : –

مادة ٨٥ مكررا (١) – يعاقب بالحبس وبغرامة لاتقل عن ثلاثين جنيها ولا تزيد على الف جنيه او باحدى هاتين العقوبتين كما يقضى بتعويض يعادل ثلاثة امثال مالم يؤد من الضريبة كل من استعمل طرقا احتيالية للتخلص من أداء الضريبة المنصوص عليها فى هذا القانون كلها أو بعضها وذلك باخفاء مبالغ تسرى عليها الضريبة .

ويعاقب بالعقوبة ذاتها ويقضى بالتعويض المشار اليه كل من ادلى ببيانات غير صحيحة فى الاقرارات والاوراق التى تقدم تنفيذا لهذا القانون بقصد التخلص من أداء الضريبة كلها أو بعضها .

وتضاعف عقوبة الحبس والغرامة فى حالة العود خلال ثلاث سنوات .

مادة ٨٥ مكررا (٢) – يعاقب بالحبس مدة لاتزيد على سنتين وبغرامة لاتقل عن ثلاثين جنيها ولا تزيد على الف جنيه او باحدى هاتين العقوبتين كل من حرض او اتفق او ساعد اى ممول او منشأة على التخلص من أداء الضريبة المنصوص عليها فى هذا القانون كلها او بعضها وذلك باستعمال طرق احتيالية باخفاء مبالغ تسرى عليها الضريبة او باعطاء أو باعتماد بيانات غير صحيحة سواء فى اقرار اى حسابات او دفاتر او ميزانيات او تقارير او اى مستند آخر نصت قوانين الضرائب على تقديمه لوقعت الجريمة بناء على هذا التحريض او الاتفاق او هذه المساعدة ويعتبر متضامنا مع الممول او المنشأة فى اداء مايترتب على ذلك من فروق الضرائب .

وتضاعف عقوبة الحبس والغرامة فى حالة العود خلال ثلاث سنوات .

« مادة ٨٥ مكررا (٣) – يكون رفع الدعوى العمومية بالنسبة الى الجرائم المنصوص عليها فى المادتين السابقتين باذن من وزير المالية والاقتصاد وفى حالة عدم الاذن يجوز له او من يندبه الصلح فى التعويضات على اساس دفع مبلغ يعادل مثلى مالم يؤد من الضريبة .

مادة ٣ – تلغى الفقرة الاخيرة من المادة ٥٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩

مادة ٤ – على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ولوزير المالية والاقتصاد اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

تحريرا فى ٨ رمضان سنة ١٣٧٢ (٢١ مايو سنة ١٩٥٣)

محمد عبد المنعم
بأمر وصى العرش المؤقت
رئيس مجلس الوزراء
محمد نجيب لواء (ا . ح)
وزير الحربية والبحرية
محمد نجيب لواء (أ . ح)
وزير المالية والاقتصاد
عبد الجليل ابراهيم العمرى

المذكرة الايضاحية

لمشروع القانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة وعلى الارباح الصناعية والتجارية وعلى كسب العمل

كانت الحاجة ماسة منذ صدور قانون الضرائب على الثروة المنقولة فى سنة ١٩٣٩ الى ان ينص فيه على عقوبات رادعة لمنع التهريب او التحايل فى اخفاء الممولين لارباحهم الصحيحة عن مصلحة الضرائب وقد ظهرت هذه الحاجة أكثر وضوحا بعد وضع القانون موضع التنفيذ وازدياد حالات التهرب والصعوبات الجمة التى تلاقيها المصلحة فى اكتشاف الارباح المخفاة والمجهود الكبير الذى يبذل فى هذا السبيل – وقد اتضح أن هذا الاخفاء اما أن يتم بمعرفة الممولين واما بمساعدة او تحريض بعض الاشخاص غير المسئولين وقد نشأ عن ضعف العقوبة على المتهربين ومعاونيهم أن ضاعت على الخزانة العامة أموال طائلة وشاع بين جمهور الممولين والمتصلين بهم عدم الاكتراث بقوانين الضرائب ورعاية حقوق الخزانة علاوة على مايضيع على المصلحة من مجهود بعض الموظفين المخصصين لمكافحة التهرب وكان فى الامكان الافادة منهم فى عمل ايجابى للصالح العام

ولهذا كان من الضرورى علاج هذا الحال بعد ان مرت فترة طويلة منذ صدور قانون الضرائب فى سنة ١٩٣٩ الى الآن تكفى لكى يعرف كل ممول التزاماته وحقوقه الضريبية – وذلك بتعديل التشريع بالنص فيه على فرض عقوبات رادعة لمن يحاول او يساعد على اخفاء مبالغ تسرى عليها الضريبة وضمانا للوصول الى معرفة حقيقة المركز المالى للممول وتحديد ارباحه الخاضعة للضريبة فقد رئى ضرورة النص على أن يتولى مسك حسابات القادرين من الممولين أشخاص مسؤولون فنيا وقانونيا وتقديم الاقرارات بمعرفتهم وعلى مسؤوليتهم – كما رؤى النص على توقيع العقوبة المشددة ذاتها على كل من يحرض أو يساعد الممول أو المنشأة على التهريب بأية طريقة من طرق المساعدة .

وقد لوحظ من ناحية اخرى أن المادة ٥٠ قصرت الحق المخول لوزير المالية والاقتصاد فيما يتعلق بتعيين أعضاء لجان الطعن على الاعضاء الاصليين دون النص صراحة على سلطة تعيين أعضاء احتياطيين وعلى تعيين مقار اللجان دون تخويله تعيين دائرة اختصاصها لذلك رؤى تعديل هذه المادة تلافيا لهذا القصور .

وتحقيقا للمتقدم أعد المشروع المرافق متضمنا ما يأتى :

(١) – اعتماد اقرارات الممولين والوثائق والمستندات المؤيدة لها من محاسب معتمد :

لما كانت المواد ٤٣ و ٤٤ و ٤٨ تنص على ألزام الممولين من الشركات أو الافراد تقديم اقرارات بارباحهم مرافقا لها الوثائق والمستندات المؤيدة لها فى حالة ما اذا كانت لديهم حسابات منتظمة ولما كانت هذه الحسابات عادة ما تكون تحت رقابة أشخاص لهم دراية كافية بأعمال المحاسبة والمراجعة فقد عدلت المواد المذكورة بحيث تلزم الممولين اعتماد الاوراق المقدمة منهم للمصلحة من محاسب أو محاسب تحت التمرين أو مساعد محاسب من المقيدين بالسجل العام بأحد الجداول المشار اليها فى القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ الخاص بتنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة وأن يقرر المحاسب ما يفيد أنها تمثل المركز المالى الحقيقى للمنشأة وذلك لضمان مطابقة البيانات المقدمة لمصلحة الضرائب لدفاتر وسجلات المنشآت .

ومراعاة لظروف الممولين المختلفين من حيث الثقافة والمقدرة المالية رؤى النص فى المادة ٤٨ على أن يعفى من هذا الالزام المنشآت الصغيرة والممولين الذين لا يزيد رأس مالهم على ألف جنيه ويستخدمون أقل من عشرة عمال أو كان صافى الربح السنوى لا يتجاوز ستمائة جنيه ولو كان رأس المال لا يزيد على الف جنيه أو كان العمال يقلون عن عشرة كما ترك تحديد نوع الدفاتر والسجلات التى يلتزم بها وزير المالية والاقتصاد لكى يضع نظاما مبسطة للدفاتر والسجلات تتلاءم مع مقدرة كل طائفة منهم وظروفها وتتمشى مع تطور النظم على ضوء التجربة .

(٢) – تعديل الجزاءات :

١ – بالنسبة الى عدم تقديم المستندات والاقرارات المطلوبة وسداد الضرائب من واقعها :

عدل الحد الاقصى للغرامة الواردة بالفقرة الولى من المادة ٨٥ الى خمسين جنيها بدلا من عشرين جنيها وبالفقرة الثانية الى مائة جنيه بدلا من خمسين جنيها حتى يقل أو ينعدم عدد المتخلفين عن تقديم اقراراتهم أو اداء الضرائب المستحقة عليهم من واقع هذه الاقرارات أو المستاجرين عن توريد المبالغ

المواعيد المحددة فى القانون – أو تقديمها بدون اعتماد المحاسب بما يفيد مراجعتها وصحتها .

وقد حذفت الفقرة الثالثة من المادة وجعلت مادة مستقلة برقم ٨٥ مكررة (١) ونص بالفقرة الاخيرة من المادة ٨٥ على أن رفع الدعوى العمومية بالنسبة للجرائم التى تقع بالمخالفة لنصها يكون بناء على طلب مصلحة الضرائب ولها النزول عنها اذا رأت محلا لذلك وفى حالة النزول لمدير عام مصلحة الضرائب أو من ينيبه الصلح فى التعويضات على أساس دفع مبلغ يعادل مقدار مالم يؤد من الضريبة .

ب – بالنسبة الى اخفاء مبالغ تسرى عليها الضريبة :

وللضرب بشدة على أيدى المتهربين من أداء الضريبة أو من يتفقون معهم أو يحرضونهم أو يساعدونهم على التخلص من ادائها باخفاء مبالغ تسرى عليها الضريبة أضيفت مواد جديدة بأرقام ٨٥ مكررا (١) و ٨٥ مكررا (٢) و٨٥ مكررا (٣) .

وقد حلت المادة ٨٥ مكررا (١) محل الفقرة الثالثة من المادة ٨٥ القديمة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل تعديلها بمقتضى القانون الحالى .

وقد رؤى أن ينص فى المادة ٨٥ مكررا (١) على عقوبة الحبس مع زيادة قيمة الغرامة المنصوص عليها حتى تكون العقوبة رادعة لكل من تسول له نفسه الاعتداء على حقوق الخزانة من الممولين كما نص على أن يقضى بتعويض لايقل عن ثلاثة أمثال مالم يؤد من الضريبة ونص أيضا على مضاعفة عقوبة الحبس والغرامة فى حالة العود خلال ثلاث سنوات

ونص فى المادة ٨٥ مكررا (٢) على معاقبة كل من حرض او اتفق أو ساعد أى ممول أو منشأة على التخلص من اداء الضريبة المنصوص عليها فى هذا القانون كلها أو بعضها باستعمال طرق احتيالية بأخفاء مبالغ تسرى عليها الضريبة او بأعطاء او اعتماد بيانات غير صحيحة سواء فى أقرار أو حسابات اودفاتر او ميزانيات او تقارير او اى مستند آخر نصت قوانين الضرائب على تقديمه فوقعت الجريمة بناء على هذا التحريض او الاتفاق او هذه المساعدة ورؤى أن يكون لعقاب الحبس مدة لاتزيد على سنتين وبغرامة لاتقل عن ثلاثين جنيها ولا تزيد على الف جنيه او بأحدى هاتين العقوبتين – كما نص على أعتبار مرتكب هذه الجريمة متضامنا مع الممول او المنشأة فى أداء مايترتب على فعله من فروق الضرائب وتضاعف عقوبة الحبس والغرامة فى حالة العود خلال ثلاث سنوات .

والنص على عقوبة الحبس بجانب الغرامة والتعويض أخذت به جميع التشريعات الحديثة كالتشريعات الصادرة فى الولايات المتحدة الامريكية وانجلترا وفرنسا وغيرها وذلك فى حالات التهرب من الضريبة سواء بالنسبة للممولين او من يتفق معهم او يحرضهم او يساعدهم على ذلك – وتصل عقوبة الحبس فى التشريع الامريكى الى خمس سنوات .

وقد نصت المادة ٨٥ مكررا (٣) على ان رفع الدعوى العمومية بالنسبة الى الجرائم المنصوص عليها فى المادتين ٨٥ مكررا (١) و ٨٥ مكررا (٢) يكون بأذن من وزير المالية والاقتصاد وذلك ضمانا لمن يتهمون بارتكاب تلك الجرائم بفحص الاتهامات الموجهة اليهم بكل دقة فيأذن وزير المالية والاقتصاد برفع الدعوى العمومية عليهم اولا بأذن بذلك طبقا لما يقدره من ظروف وملابسات كل حالة من الحـالات .

وفى حالة عدم الاذن برفع الدعوى العمومية يجوز لوزير المالية والاقتصاد او لمن ينـدبه الصلح فى التعويضات على أساس دفع مبلغ يعادل مثلى مالم يؤد من الضريبة

ومن المفهوم أن العقوبات المنصوص عليها بمقتضى النصوص الجديدة سوف لاتطبق الا على الجرائم التى تقع عند سريان هذا القانون

(٢) – تعديل المادة ٥٩ :

ورد بالفقرة الاخيرة من المادة ٥٩ أن يعاقب على مخالفة أحكام هذه المادة بالعقوبات المبينة فى المادة ٨٥ فقرة اولى – ويقضى التنسيق الواجب مراعاته فى مواد القانون وبمناسبة تعديل المادة ٨٥ الغاء هذه الفقرة من المادة ٥٩ اكتفاء بالنص عليها فى المادة ٨٥

(٣) – تعديل مواعيد رفع الحجز التحفظى :

تقضى الفقرة ثانيا من المادة ٩٠ من القانون بان يرفع الحجز التحفظى اما بناء على الحكم من المحكمة أو بقرار من المدير العام او يكون قد مضى شهران من تاريخ توقيع الحجز ولم تربط الضريبة وقد اتضح نتيجة التطبيق العملى لهذه الفقرة عجزها التام بوضعها الحالى عن ان تفى بالغرض الذى شرعت من أجله كما ترتب على تطبيقها مشاكل وقضايا وصعوبات متعددة – وترجع هذه الصعوبات الى النص على انهاء الحجز اذا مضى شهران من تاريخ توقيعه ولم تربط الضريبة وهذا النص يعتبر تعجيـزا للمصلحة – فالحجز التحفظى قد شرع للمحافظة على حقوق الخزانة من الضياع – ومدة الشهرين المحددة لاتمام الربط لاتكاد تكفى لاستيفاء المدد التى نص عليها القانون للاخطار بعناصر ربط الضريبة لمدة شهر آخر فلا يبقى من مدة الشهرين المحددين لسقوط الحجز أى وقت لفحص حسابات ومستندات المنشأة المحجوز عليها او لبحث اعتراضاتها على تحديد المصلحة لأرباحها او لاتمام اجراءات الربط وتوقيع الحجز ..... ألخ

من هذا يتضح أن النص بوضعه القائم يعتبر عديم الفائدة ويجب تعديله حتى ينتج الاثر الذى شرع من أجله – وعلى الاخص بعد أن صدرت أحكام كثيرة بعدم جواز تجديد الحجز التحفظى

والنص المقترح يتضمن تعديل مدة الشهرين الى اربعة اشهر حتى تتاح الفرصة لموظفى المصلحة لفحص حسابات الممول بدقة واخطار المنشأة بعناصر ربط الضريبة وفحص اعتراضاتها ثم اخطارها بما يستقر عليه الرأى فى ربط الضريبة كما تضمن التعديل المقصود بلفظ ربط الضريبة الوارد بالمادة بأنه الربط طبقا لتقدير المأمورية منعا للبس

ونظرا الى ان المادة ٥٠ قصرت الحق المخول لوزير المالية والاقتصاد على تعيين الاعضاء الاصليين للجان الطعن دون الاحتياطيين وعلى تحديد مقار اللجان دون اختصاصها المكانى ..

لهذا فقد رؤى تعديلها وذلك بالنص على أعتبار الاعضاء الاصليين أعضاء احتياطيين بالجهات التى بها اكثر من واحدة وذلك لان تعيين الاعضاء الاحتياطيين من بين مأمورى الضرائب يؤدى الى عدم تفرغهم لاعمالهم الاصلية مما يترتب عليه اضعاف القوة الانتاجية بالمأموريات .

كما أجيز لوزير المالية والاقتصاد تعيين الاعضاء الاحتياطيين بالجهات التى بها لجنة واحدة وكذلك تحديد الاختصاص المكانى للجان

ونظرا الى أن صالح العمل قد يقتضى سرعة تعديل الاختصاص المكانى لبعض اللجان لان تكون بها حالات كثيرة بعكس الحال فى غيرها الامر الذى يتطلب وقف الاحالة على الاولى واختصاص الاخرى بها تحقيقا للتوازن فى العمل بينها

ولما كان أنتقال لجنة من مكان الى آخر يستلزم استصدار قرار وزارى مع مايقتضيه من أجراءات ووقت .

لذلك أجيز لوزير المالية والاقتصاد انابة غيره فى تحديد مقار اللجان وتعيين اختصاصها المكانى تمشيا مع السرعة المرجوة

وتحقيقا لكل ماتقدم أعد مشروع القانون المرافق وتتشرف وزارة المالية والاقتصاد بعرضه على مجلس الوزراء مفرغا فى الصيغة التى أقرها مجلس الدولة رجاء الموافقة عليه واستصداره .

فى ١٩ مايو سنة ١٩٥٢

وزير المالية والاقتصاد

(عبد الجليل العمرى)

امضـاء

كيف تكون اقتصاديات الثورة

« تابع المنشور على صفحة ٧ »

الزراعي يمثل ٤٩٪ من قيمة الدخل الاهلي في عام ١٩٣٩ تناقص الى ٤١٪ في عام ١٩٤٤ والى ٤٤ ٪ في عام ١٩٤٥

ومن الامور الجديرة بالعناية والملاحظة وبالعلاج الصحيح هو ذلك التناقص العجيب في الدخول الحقيقية للافراد رغم زيادة الدخل الاهلي .. ومما لا شك فيه أن تناقص الدخول الحقيقية للافراد مع تقدم المدنية والحضارة وظهور المخترعات الجديدة وتغير مطالب الحياة العصرية عما كانت عليه من قديم الزمان ، كل هذه الامور تجعل تحقيق سياسة التصنيع أمرا مستحيل النجاح اذا استمرت دخول الافراد في تناقص مستمر مع بقاء الاسعار وتكاليف المعيشة في الاستمرار في زيادتها المسعورة .

واذا ذكرنا الدخل الاهلي فيجب علينا أن نشير الى عدم توافر الاحصائيات الخاصة به ، فهناك تضارب كبير بين آراء الذين قاموا بتقديره ، فتقدير الدكتور عبد المنعم ناصر الشافعي للدخل الاهلي كان يقدر بحوالي ٦٠٠ مليون جنيه وتقدير مصلحة الاحصاء له في عام ١٩٤٨ يقدر بحوالي ١٫٠١٧ مليونا ، ولعل هذا التضارب وعدم وجود الاحصائيات الدقيقة من الامور التي لاتساعدنا على دقة البحث وتوخي الحقائق الاقتصادية لبلادنا .

وعلى أية حال فان هذا لا يمنعنا من استخدام احصائية نستمدها من تقدير الدخل الاهلي والانفاق العام في مصر لعام ١٩٣٧ ومن الاحصائيات المالية الدولية ١٩٣٩ - ١٩٥٠ عن الدخل الاهلي لبحث العلاقة بين مستويات الدخول الحقيقية للافراد ومقدار الدخل الاهلي المصرى ..

وان كانت هذه الاحصائية غير دقيقة كل الدقة الا أنها تستطيع أن تعبر لنا تعبيرا دقيقا عن تطورات الدخل الاهلي .. الا أن الحقيقة التي لا يجب على أحد منا اغفالها أو تجاهلها هي انخفاض الدخول الحقيقية للافراد في مصر رغم زيادة الدخل الاهلي وذلك بسبب زيادة السكان وتعدد مطالب الحياة في الوقت الحاضر ..

ويجب علينا ألا ننسى هنا قولا مأثورا عن احد الرجال الرسميين وهو الاستاذ محمد سعيد مدير الجمارك المصرية اذ قال « .. ان أكثر من نصف سكان مصر يعيشون كالبهائم» أو قول الدكتور احمد حسين سفير مصر الآن في أمريكا الذي يقول فيه « .. ان كثيرين من أبناء مصر يعيشون في مستوى لا يليق بالبهائم»

واعتقد أن هذين التصريحين ، بالاضافة الى هذه الاحصائية عن تطور دخول الافراد ، خير ما يعبر ن هذه المشكلة الجديرة بالعناية في هذا العهد الجديد ...

وقد يتساءل البعض ، لماذا تميل الدخول اذن الى الانخفاض طالما كان الدخل الاهلي يسجل ارتفاعا عاما بعد عام ؟ ولعل الجواب على ذلك سهل ميسور اذ يتمثل في ظهور مشكلات الغلاء المسعور التي أتت على مدخراتنا وأوشكت على افلاسنا ، وعلى مضاربات السوق التي كانت تشهدها مصر الى وقت قريب وقبل أن يعصف رجال الجيش بالبورصة وبمضاربيها المفسدين ..

ومهما يكن من أمر ، فان تحقيق أمنية الجميع وهي رفع مستوى معيشة الافراد أمر لا يمكن تحقيقه بين يوم وليلة ،ولكن لن يرتاح بالنا الا اذا رأينا البوادر تسير سريعة نحو تحقيق هذا الهدف .. فنعمل على استصلاح الاراضي البور وزراعتها في شيء من السرعة لنجني ثمارها سريعا وفي أقرب وقت .. الى جانب السير بالصناعة قدما نحو الامام في نفس الوقت ..

أفضلية الزراعة أو الصناعة

في حل مشكلاتنا ..

هذه باختصار هي أسس مشكلاتنا القائمة اليوم والتي خلفتها لنا سياسة الانتاج الزراعي في العهود الماضية وكانت من نتائجها الاولى أن انخفضت مستويات المعيشة بين المصريين انخفاضا كبيرا وهبط انتاجنا فلجأنا للاستيراد الاجنبي كي يمدنا بالمحصولات اللازمة لسد حاجة الاستهلاك المحلي ، وكي يبتز منا أرصدتنا من العملة الصعبة والعملات الاجنبية ..

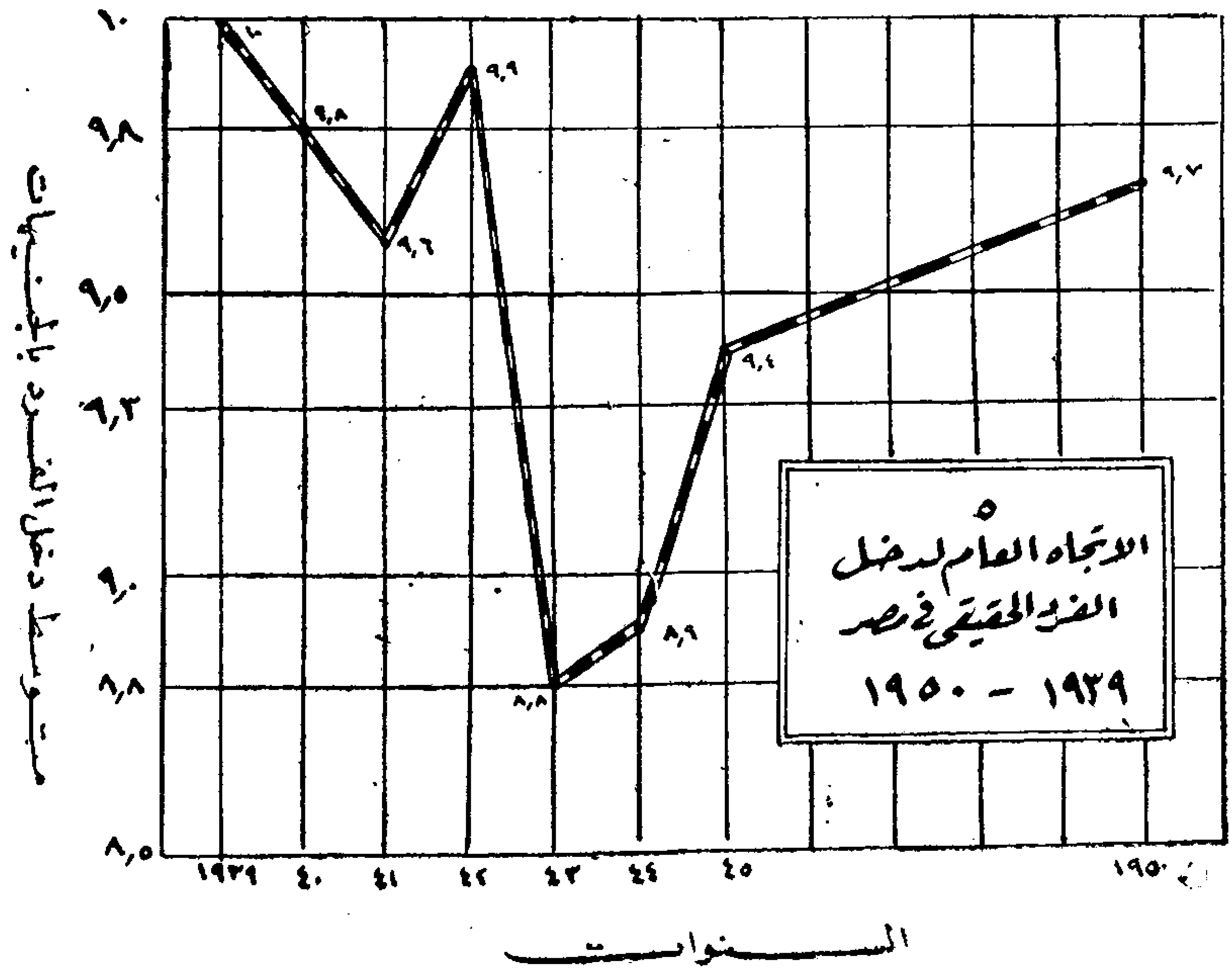
هذه هي المشكلات ، وبقى علينا الآن أن نعرف العلاج .. والعلاج الوحيد هو زيادة الانتاج سواء كان زراعيا أم صناعيا ولكن قبل أن نفكر في الطرق التي تتيح لنا تحقيق مثل هذه الزيادة في الانتاج يجب علينا أن نفاضل بين الزراعة والصناعة في أسبقية حل هذه المشكلات أم انه يجب أن نتمشى بالسياستين جنبا الى جنب ..؟

قد يتبادر الى الذهن من أول وهلة ان السير بالسياستين معا جنبا الى جنب فيه الخير كل الخير والضمان بسير البلاد نحو التقدم والرقى ولكن من الملاحظ ، بل ومن الثابت أن النتائج التي توصلنا اليها أن الزراعة أسرع ثمارا من الصناعة اذ أن عملية استصلاح الاراضي فضلا عن أنها لن تتكلف أموالا طائلة فهي تستطيع أن تجتذب الى عملية استصلاح الوفا من العمال ، ان لم تعمل على حل مشكلة البطالة بين العمال فهي ستمهد لحلها حين انمام الاستصلاح وامكان الزراعة بها ..

هذا فضلا عن أن ميزانية الاصلاح الزراعي ستقسم على مدد تتراوح بين ثلاث سنوات أو أربع على الاقل اذا مشينا بها جنبا الى جنب مع الصناعة . أما لو أسرعنا في تنفيذ مشروعات الاصلاح الزراعي فيمكننا اقلال المدد التي ستنفق فيها ويمكن كذلك أن نوفر أموالا ضخمة للانفاق عليها بدلا من تقسيم ميزانية المشروعات الانتاجية على المشروعات الصناعية والزراعية وخاصة في سنوات الاصلاح الاولى ..

ويجب ألا يفهم من وراء ذلك اننا لا نؤيد سياسة التصنيع ولكن النظرية التي نبغي الوصول اليها هي أننا يجب أن نعمل في الجبهة الزراعية حتى نصل بها الى درجة الاكتفاء الذاتي وحتى نتفرغ بعد ذلك للصناعة .. وقد يعترض أحدهم ويقول ان مشروعات الاستصلاح الزراعي قد تستغرق سنوات متواصلة ولكن الحقيقة الواضحة انه اذا أمضينا سنوات ثلاثا أو اربعا انصرف فيها كل اهتمامنا الى تحقيق كافة المشروعات الزراعية الى جانب نحقق المشروعات الصناعية المتعلقة بها فلاشك اننا واصلون الى أحسن النتائج وأبهرها التي تمكننا بعد ذلك من الاهتمام بالصناعة والبلوغ بها الى أرفع درجات الارتقاء .. أما ونحن الآن نسير متعثرين في كلا الطريقين ونعمل في كلا الجبهتين بجهود متساوية فهذا أمر غير مستحب كي نصل بالبلاد الى رفع مستوى معيشة أفرادها في أقرب وقت ممكن

ويجب علينا كذلك ألا نغفل أمرا يعتبر في الواقع على قدر عظيم من الاهمية ، ذلكم هو تلك الصعاب التي تعترض طريقنا للتصنيع ، فمثلا فان سياسة التصنيع التي تتطلبها بلادنا تتطلب من العمال الصناعيين مهارة فنية هائلة قد لا تتوفر في بعضهم في الظروف الحاضرة كما أنها تتطلب بعد ذلك خلق وعي صناعي جديد يتمثل في الارتقاء بمدارس الصناعة والتعليم الفني المتوسط في مصر، وما أحسب أن وزارة المعارف تستطيع أن تحقق مثل هذا الوعي الجديد بين يوم وليلة. فهي وزارة أمرها معروف وهي ما زالت حتى الآن تتخبط في سياستها التعليمية ولم تصل الى النتائج المرضية التي يرضى عنها الجميع. هذا ناهيك عن رؤوس الاموال الضخمة والابحاث الفنية المستفيضة التي تتطلبها الصناعة التي تستغرق سنوات عديدة ، ومصر في مسيس الحاجة الآن لان توظف عمالها العاطلين في أسرع وقت ممكن حتى تقضي على بطالة



المنفشية بين أبنائها . وترفع من مستوى معيشتهم ..

اننا نريد اجراء سريعا وحاسما ويكفي علينا طول سنوات الانتظار .. ولنضرب مثلا واحدا لما تلاقيه سياسة التصنيع من صعاب ... ففضلا عن الصعاب التى يلقاها مشروع السد العالى من عراقيل تضعها انجلترا أمامنا باعتراف السيد رئيس الجمهورية — فان نفس مشروعات التصنيع الاخرى تلقى صعابا كبيرة فى الوقت الحاضر فبينا قامت الابحاث تؤيد وجود الحديد فى منطقة أسوان من مادة الهيمانيت الاحمر التى تحتوى على ٤٧ ٪ من الحديد و١٣ ٪ من السليكا فى مساحة قدرها ١٣٥٠ كيلو متر مربع يتراوح سمكها بين ٤٠ سنتيمترا و١٢٠ سنتيمترا كما تؤيد الابحاث نفسها استخراج هذا الحديد باستخدام طريقة الفرن العالى والفحم الهندى ومحولات توماس برأسمال قدره ٢٤٫٠١٠٫٠٠٠ مليون جنيه ويكون سعر الطن المستخرج بهذه الطريقة هو ٤٣٫٧٦ جنيه

أقول بينا تقوم هذه الابحاث باكتشاف الحديد بمنطقة أسوان تقوم أبحاث أخرى لاكتشاف الحديد بمنطقة القصير على ساحل البحر الاحمر فى جبل طوله ٣ كيلومتر وعرضه ٥٠٠ متر وارتفاعه ٣٠٠ متر ، وانه يمكن استغلال هذا الحديد بطريقة كروب برأسمال قدره عشرة ملايين من الجنيهات ويستخرج الطن منه بمبلغ ٢٥٫٨٦٠ جنيه

.. وهكذا والى أن يحين لمصر أن تفاضل بين الطريقتين وتمهد طرق المواصلات لاحداها وأن تجد رؤوس الاموال اللازمة لاستغلال هذا الحديد وأن تعثر على الايدى العاملة الماهرة يمكن لنا أن نقوم باستصلاح مئات الالوف من الافدنة وتشغيل الألوف المؤلفة من العمال العاطلين فنسدى الى البلاد أجل الخدمات الاقتصادية التى تعاوننا على تقوية اقتصادياتنا

وهكذا فان جميع المشروعات الصناعية تحتاج الى سنوات عديدة للدراسة والفحص قبل أن تدخل فى مرحلة التنفيذ .. هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فانه فى تقرير لمجلس الانتاج القومى بأنه قد بحث مشروع الاستصلاح مساحة ٣٥٧٫١٣٠ ألف فدان بمبلغ ١١٫٧٢٠٫٠٠٠ مليون جنيه أى بتكاليف ٣٢٫٨١٧ جنيه للفدان الواحد ، فاذا عرفنا انه يلزم للعامل الزراعى الواحد فدانين يعمل فيهما لعرفنا اذن انه يلزم مبلغ ٦٥٫٦٣٤ جنيه لخلق وظيفة زراعية واحدة تضمن العيش الكريم لاحد العمال الزراعيين ، بينما يلزم مبلغ ٢٠٠ جنيه لخلق مثل هذه الوظيفة للعامل الصناعى على اعتبار أن جملة رؤوس الاموال المستثمرة فى المصانع المنتجة عام ١٩٤٧ كانت ٧٠ مليونا من الجنيهات بينما كان عدد المشتغلين بها ٣٦٧٫٠٠٠ عامل ، وان كانت الاسعار قد تغيرت من عام ١٩٤٧ للآن الا انه رقم تقريبى يصلح للمقارنة رغم كل ذلك ..

.. وبعد فهذه بعض مشكلاتنا التى تتعلق بالسكان واذا كنا ننادى بأسبقية الزراعة فى مشروعات التنمية الا انه فى الواقع فانه يجب علينا ألا ننسى أن هناك بعض المشروعات الصناعية التى يتم بتنفيذها استصلاح مساحات شاسعة من الاراضى الزراعية مثال ذلك مشروع السد العالى الذى يقدر له استصلاح ما لا يقل عن مليونى فدان الى جانب تحويل ٧٥٠٫٠٠٠ فدان من الرى الحياضى الى نظام الرى المستديم .. لذا يجب علينا حينئذ أن نسير بمثل هذه المشروعات التى تفيد الزراعة والصناعة على السواء جنبا الى جنب مع المشروعات الزراعية .. وبذلك تتجه التنمية الاقتصادية صوب الزراعة والصناعة جنبا الى جنب على ان يكون اتجاهنا نحو التنمية الزراعية أسرع من التنمية الصناعية حتى نستطيع ان نخلق جوا صالحا يهيىء للتنمية الصناعية ، حتى اذا توسعنا فى الانتاج الزراعى بعض الشيء ، وعدنا للتصنيع الى جانب الزراعة أمكننا جنى ثمارها فى شيء من السهولة وبأحسن النتائج الاقتصادية . ويجب هنا أن نفرق فى التنمية الصناعية بين الصناعات الثقيلة التى تستغرق وقتا طويلا لتنفيذها ورؤوس أموال ضخمة وبين الصناعات الريفية والصناعات الخفيفة التى يمكن أن تقوم على استغلال الموارد الزراعية كالمنتجات السكرية والصناعات الزرعية ، فان مثل هذه الصناعات فضلا عن انها لا تحتاج الى رؤوس أموال ضخمة وفضلا عن أنها ستستخدم عمالا كثيرين قد يكون أغلبهم هم أصحاب هذه المشروعات الصناعية ، ولا يخفى علينا هنا فائدة الجمع بين قوة العمل وملكية رأس المال ، فلا شك أنها ستعمل على استغلال ناتج الزراعة الذى تخرجه لنا الارض الجديدة ، فيعمل هذا الاستغلال على تطبيق سياسة الاكتفاء الذاتى وعلى رفع مستوى الريف وتحسين أحواله الاقتصادية والاجتماعية ..

... وبعد فان الفصل التام بين الزراعة والصناعة كمصدرين من مصادر التنمية الاقتصادية أمر لا يمكن المناداة به ، ولكن أرى أن الاسراع فى تنفيذ مشروعات الاصلاح الزراعى سيؤدى باقتصادياتنا المصرية التى تعانى اليوم أشد حالات الفقر والحرمان الى خير النتائج وافضلها ...

وبذلك نستطيع عن طريق التوسع فى انتاجنا الزراعى أن نحل مشكلات السكان أو بعضها على الاقل وأن نستوعب — ان لم يكن كل الفائض فى العمال الزراعيين فيكون الغالبية العظمى منه ، بل وأن نمهد لتصنيع البلاد تصنيعا جديا يقوم على أسس اقتصادية سليمة وقواعد صناعية متينة ..

جورج يعقوب
بكالوريوس فى التجارة

أرقام واحصاءات

تجارة تركيا الخارجية

بلغت واردات فرنسا من القطن التركى عام ١٩٥٢ نحو ١٧ الف طن او نحو ٧ ٪ من مجموع الواردات القطنية الفرنسية ، بالمقابلة مع ٤٨ ألف طن عام ١٩٥١ ، ٧ آلاف طن عام ١٩٥٠ .

وقد أعلن أخيرا توقيع اتفاق تجارى بين تركيا وألمانيا الغربية ، ينص على أن يبلغ التبادل التجارى بين البلدين فى عامى ١٩٥٣ ، ١٩٥٤ ما قيمته ١٤٠ مليون دولار وستقوم تركيا بتصدير ٧٠٠ ألف طن من الفلال ، ١٢ الف طن من التبغ ، ٣٢ ألف طن من الفواكه المجففة ، ٤٠ الف طن من القطن .

ومن ناحية اخرى ستمو ألمانيا الغربية تركيا بالآلات الزراعية ، سيارات النقل ، منتجات الصناعات الثقيلة والصناعات الكيمائية ، والمنسوجات والادوات والاجهزة الكهربائية .

عدد سكان الهند

أذيعت احصاءات عن عدد سكان الهند حتى نهاية عام ١٩٥١ تبين منها أن الهندوس يؤلفون ٨٤٫٩٩ فى المائة من عدد السكان ، بينما يؤلف المسلمون ٩٫٩٣ فى المائة ، والمسيحيون ٢٫٣ فى المائة والسيخ ١٫٧٤ فى المائة والباقون ينتمون الى ديانات بوذا وجانيس وزور آستر وبعض المذاهب الدينية وغير الدينية

وجملة عدد سكان الهند طبقا لذلك الاحصاء هى ٣٥٦٫٨٢٩٫٤٨٥ وهذا الرقم لا يتضمن سكان ولايتى جامو وكشمير والقبائل التى تعيش فى مناطق أسام .

انشاء أكبر محطة للقوى الذرية فى بريطانيا

سوف تنتهى قريبا بريطانيا من انشاء أكبر وأول محطة قوى ذرية فى العالم . ولقد اذاع هذا النبأ المستر دنكان سانديز وزير القوى والوقود البريطانى .. وأضاف أن التجارب الاولى قد بدأت فعلا وخاصة فى منطقة جبال كالدور بالقرب من كمبرلاند .

والملاحظ أن هذه المحطة سوف تكون بمثابة مركز لمد المناطق المجاورة بالقوى الحرارية ، بينما تهدف أمريكا الى توليد الكهرباء الناتج عن الحرارة الذرية .

حركة التعمير والبناء فى انجلترا

بلغ مجموع ما تم بناؤه من منازل وشقق للسكنى فى بريطانيا ٢٦٠١٣ خلال شهر مايو ١٩٥٣ فقط ، بينما بلغت ١٩٤٨٨ خلال مايو ١٩٥٢ .

وفى مارس بلغ الرقم الاجمالى ١١٨٫٧٠٦ منزلا . ولقد قامت السلطات المحلية المختصة ببناء ٢٠٫١٣٥ خلال شهر مايو ، وجمعيات المنازل ٤٢٣ ، والمصالح الحكومية ٨٣ ... كما أعيد بناء ٧١ منزلا من التى دمرتها الحرب .



لتعتمدوا على
إنارة جيدة
استعملوا
لمبات
فيليبس
PHILIPS
الموزعون الوحيدون : محلات أولاد يعقوب كوهنكا شركة مساهمة مصرية
(س.ت ٣١٥٢٦)

نقطة تجلب الرخاء



المياه هى مفتاح الحياة لمصر.

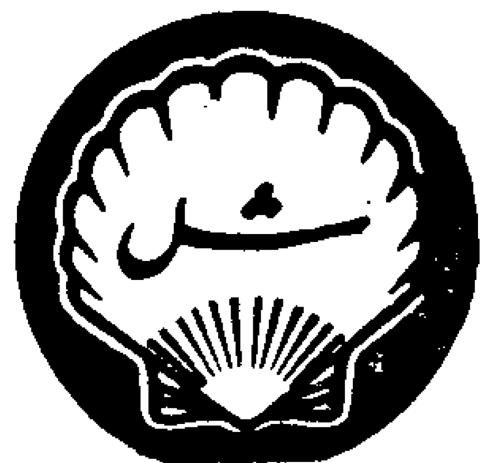
ولذلك تجب المحافظة عليها.

وتسرب المياه من الترع وقنوات الرى إلى باطن الأرض . يترتب عليه نقص فى المساحة المنزرعة وفى المحصول الذى تحتاج اليه البلاد لمواجهة مطالب السكان .

وقد وفق رجال الأبحاث فى شركة شل - بعد أبحاث واختبارات طويلة فى بلاد تماثل مصر فى ظروفها - إلى استحداث قنوات للرى من طراز جديد . مبطنة بمادة البيتومين تمنع تسرب المياه ، وقد شقت واحدة منها فى الصالحية بمديرية الشرقية

وهذه البطانة غير قابلة للكسر وليست بها وصلات تسمح برشح المياه . فضلا عن السهولة وقلة التكاليف فى انشائها وصيانتها .

وسيؤدى هذا الاستعمال الجديد للبيتومين - عندما ينتشر ويطبق على نطاق واسع إلى الاحتفاظ بكميات كبيرة من المياه والانتفاع بها بعد أن كانت تضيع هباء .



فى خدمة الاقتصاد الوطنى

س . ت ٩١١

« مطابع دار اخبار اليوم »



الاقتصاد والمحاسبة

العدد ٦١
١٥ سبتمبر ١٩٥٣

صاحب الامتياز : عبد الله فكرى أباظه رئيس نادى التجارة
رئيس التحرير : أحمد عنان

الثمن
١٠ قروش

رأى مصر فى الاقتصاد العالمى

كانت سانحة التئام الجمعية العمومية للبنك الدولى للانشاء والتعمير وصندوق النقد الدولى مجالا بسطت فيه مصر من منبر عالمى عال رأيها الصادق فى كثير من مشكلات العالم التجارية والاقتصادية بلسان ممثليها فى هذه الاجتماعات وهما الاستاذان عبد الجليل العمرى وزير المالية ومحمد أمين فكرى محافظ البنك الاهلى المصرى

فقد اقترح الدكتور العمرى أن تتفق دول العالم على وضع نظام محدود لتحويل النقد يذلل العقبات الكؤود التى تعترض تيار التجارة العالمية تلك العقبات التى جعلت المتاجرة فى الفترة التى تلت الحرب العالمية الاخيرة أصعب مراسا منها فى خلال الحرب وفى السنين التى سبقت الحرب

كما اقترح الوزير المصرى وضع نظام دولى يقى الشركات من خطر التأميم والمصادرة وهو اقتراح منطو على كثير من الجرأة فى مجابهة واقع الحياة الاقتصادية ، وفيه اعتراف ضمنى بقدرة الهيئات الفردية الخاصة على الاقدام فى الحياة العملية على مشروعات تعجز الحكومات عن النهوض بها .

واقترح الاستاذ محمد أمين فكرى أن يخفف البنك الدولى للتعمير والانشاء من غلوائه فى اقراض الدول فلا يتزمت فى منح القروض ، ولا يتقاضى عمولة مرتفعة ، ولا يشترط أن ترداليه قروضه بعملات مغايرة للعملات التى أداها بها .

وأردف المحافظ المصرى ذلك الاقتراح برأى صائب آخر ، هو أن ينشىء صندوق النقد الدولى اتحادا دوليا للمالية ينسق شئون المال والتعاون المالى بين البلدان المنضوية تحت لواء هذه المؤسسة . وليس هذا الاقتراح حديث عهد بالظهور ، بل سبق تقديمه ثم طوى فى زاوية الاهمال

ويقيننا أنه لو اتيح لهذه الاقتراحات أن تجد لها مؤازرة من البنك الدولى وصندوق النقد ، لاختفت من حلبة التجارة العالمية ومن الحياة الاقتصادية العالمية كثرة من المشكلات التى يحتالون الآن على حلها بالاتفاقات الثنائية والثلاثية ، ولكنهم يتركون المعضلة لعوامل الاستفحال والتعقيد .

ويومئذ يكون البنك الدولى وصندوق النقد الدولى قد أسديا للعالم خدمات تسوغ وجودهما ، وتطوع للبشرية أن تعقد عليهما آمالا كبارا .



مصر والبنك الدولى

أذاع البنك الدولى للانشاء والتعمير تقريرا عن أعماله فى خلال السنة المالية ١٩٥٢ – ٥٣ جاء فيه عن مصر ما يلى :

« أوفد البنك فى ديسمبر ١٩٥٢ مهندسا استشاريا الى مصر ليقوم بدراسة الموقف الحالى لشبكة المواصلات الحديدية وذلك رغبة فى تمكين الحكومة المصرية من مراجعة برنامج التوسع واعطائه أولوية فى التنفيذ . وفى يناير ١٩٥٣ ، قدمت الحكومة الى البنك معلومات عامة عن مشروع معدل لاستغلال وادى النيل بانشاء السد العالى على جبل قرب أسوان ومن شأن هذا المشروع أن يروى الاراضى وأن يولد الطاقة الكهربائية من مساقط الماء. وسيتلقى البنك التفصيلات المتعلقة بهذا المشروع رغبة فى تحقيقه » .

والبنك الدولى – طبقا لقواعد نظامه الاساسى – لا يقرض الا الحكومات . أما الافراد والهيئات الخاصة فليس البنك هو الذى يتولى اقراضها ، بل تقوم بذلك مؤسسات الاقراض المحلية مثل بنك الاصدار والاستيراد الامريكى وبنك تشيز وبنك الفديرال ريزرف وغيرها . أضف الى ذلك أن البنك الدولى لا يقدم قرضا الا اذا اطمأن الى أن المشروع الذى يراد تنفيذه من أموال هذا القرض يتأبى على الافراد وعلى الحكومات . أما اذا كان فى مقدور حكومة أو أفراد تمويل مثل هذا المشروع فان البنك يكف يده عن الاقراض . ثم ان البنك لا يقدم مالا قبل أن يوفد خبراءه الى المكان الذى يراد فيه تنفيذ المشروع فيتاح لهم أن يدرسوه من جميع نواحيه ، فاذا تبينوا أنه مشروع سليم من الناحية الاقتصادية ، يعمل على زيادة الدخل القومى ، نصحوا بتنفيذه وأوصوا البنك باقراض المال . أما اذا كان المشروع غير منتج ، أو غير قائم على أسس من الاقتصاد والهندسة سليمة ، فان الخبراء ينصحون البنك بعدم الاقراض .

وسبق لمصر أن فاتحت البنك الدولى فى اقتراض قدر من المال لتحويل منطقة قنا من رى الحياض الى الرى الدائم ، وجاء الى مصر خبراء من البنك الدولى لبحث هذا المشروع ، ولكن البنك لم يوافق على القرض ، ويبدو أنه تبين أحد أمرين :

اما أن هذا المشروع يفتقر الى الاساس العلمى الصحيح

واما أن فى امكان الحكومة المصرية أو الشركات المصرية أن تقوم به مما ينتفى معه ضرورة الاقتراض من البنك .

وعادت مصر تطلب من البنك الدولى قرضا لتمويل مشروع السد العالى ، وهو قطعا مشروع من مشروعات التنمية لما يهيئه لمصر من قوة الكهرباء وموفور الماء . والامر الآن مطروح أمام خبراء البنك الدولى الذين يأخذ البنك بآرائهم فى معظم الاحوال .

ومعروف أن أغلب رأس مال البنك الدولى مدفوع من الحكومة الامريكية، وأقله ساهمت به الدول المنضوية تحت لوائه ، ومنها مصر . ولذلك يكاد يكون من المفروغ منه أن البنك لا يعقد قرضا الا اذا رضيت عنه أمريكا ، وهذا واضح من جميع القروض التى سبق للبنك أن عقدها وقد بلغت جملتها – حسبما جاء فى تقرير البنك الاخير – ١٥٩١ مليون دولار قدمت الى ٢٩ دولة من أعضاء البنك (وعدد الدول المنضمة الى عضويته ٥٤ دولة ورأس ماله ٩٠٣٦ مليون دولار) .

مرافق الدولة فى خدمة الانتاج

ان الانتاج المصرى ، سواء كان زراعيا أو صناعيا ، لابد أن يعتمد فى على مرافق الدولة . فلولا تهيئة وسائل النقل بسكة الحديد ، ولولا شق الطرق ، ما استطاع صاحب أرض أن ينقل ثمرة أرضه من مكان الى مكان ، وما استطاع صاحب مصنع أن ينقل انتاج مصنعه من داخل البلاد الى موانئها .

وما يقال عن خطوط المواصلات الحديدية والبرية ، يقال عن خطوط المواصلات السلكية واللاسلكية ويقال عن الاداة الحكومية فى مجموعها ، ولا معدى عن الاتصال بها فى كل يوم لاستخراج رخص الاصدار والاستيراد ورخص سيارات النقل ، ورخص انشاء المصانع ، ... الى غير ذلك من المقتضيات .

فاذا أريد تنمية الانتاج ، وجب أن تكون الدولة بجميع مرافقها وأدواتها فى خدمة الذين يقومون بالانتاج ، فاذا تبين أن عدد قطرات سكة الحديد أو مركبات البضاعة لا يكفى لمجابهة الطلب المتزايد على وسائل النقل الحديدية ، وجب البدار باستيراد القدر الكافى أو بصنعه محليا اذا كان ذلك ممكنا . واذا تبين أن الوسائل الحالية لشبكة التليفون فى البلاد قاصرة عن مجابهة المطالب المتزايدة ، وجب البدار بتعويض هذا القصور حتى لا يصاب الانتاج بأذى نتيجة لافتقار قرية الى جهاز تليفونى أو لان مكتب التليفون يقفل أبوابه فى الساعة السابعة أو التاسعة مساء .

واذا كانت الاداة الحكومية لا تزال على بطئها المعهود فى استصدار الرخص ، واذا كان التزمت لا يزال طابع الاداة الحكومية ، وجب البدار الى اعادة النظر فى السياسة الحكومية حتى تسخر الدولة جميع مواردها لخدمة الانتاج .

والا ، كنا كمن يدور حول نفسه ، ينتهى حيث يبدأ ويبدأ حيث ينتهى، ولا يستطيع من الحلقة المفرغة فرارا.

الحجز الاحتياطى على الاموال

فى القضايا التى تتناول بيتا من بيوت المال ، أجيز أن يحجز على أموال هذه المؤسسة فى البنوك وعلى موجوداتها حتى يستطاع وفاء ما قد يحكم به من جزاءات مالية على الذين يتولون ادارة هذه المؤسسة. وحكمة الشارع فى هذا هو أنه يريد حماية حقوق الحكومة أو حقوق الغير من كل افتئات قد تتعرض له اذا تركت المؤسسات تتصرف فى أموالها بدون رقابة .

ولكن هذه الحكمة تصبح غير ذات موضوع حين يترتب على هذا الحجز الاحتياطى تعطيل مرافق الانتاج فى هذه المؤسسات ، وحرمان موظفيها وعمالها من أجورهم زمنا قد يمتد ويمتد ما دام النزاع المعروض على القضاء يؤجل ويؤجل. فالمؤسسات

تعجز عن القيام بالتزاماتها العاجلة تجاه الغير ، كما تعجز عن المضى فى انتاجها — وكثيرا ما يكون انتاجا لمصلحة الشعب ،كما أن الموظفين والعمال يحرمون من حقهم المشروع فى تناول أجورهم ومرتباتهم عن أعمالهم التى يقومون بها .

لذلك لابد من التنبيه الى ضرورة مراعاة هذه الاعتبارات عند التفكير فى توقيع حجز على مؤسسة مالية او تجارية او صناعية ، **بحيث يحجز على جزء من رأس المال لا يعطل عمل المؤسسة ، وبحيث يترك جزء من المال حرا تستطيع المؤسسة منه أن تقوم بالتزاماتها اليومية تجاه موظفيها وعمالها وعملائها . واذا خيف أن تعمد مؤسسة الى التصرف تصرفا غير فطن فى المال الحر الذى لم يحجز عليه ، فقد يعالج هذا الخوف بفرض ضرب من ضروب الرقابة على هذا المال للاطمئنان الى انفاقه فى الاوجه التى خصص لها .**

وبهذه الوسيلة يمكن التوفيق بين حكمة الشارع فى حماية حقوق رافعى الدعوى وحماية انتاج المؤسسة وعملائها ومستخدميها ، وخاصة ان الحكم قد يصدر فى مصلحة المؤسسة فيثبت سلامة موقفها .

رؤوس الاموال الاجنبية

لا يزال بعض الباحثين يجفلون من رأس المال الاجنبى ويخشون أن يكون تكأة لاستغلال سياسى يتعارض مع السيادة القومية .

وهذا وهم نحمد الله أنه لم يتملك المسئولين فى مصر ، فأوحى اليهم أن يسنوا تشريعا يشجع مجىء الاموال الاجنبية الى مصر واستثمارها فى أبواب الانتاج .

والذين ترتعد فرائصهم من ذكر رأس المال الاجنبى ، انما يذكرون تلك القروض الاجنبية التى تورط فيها الخديو اسماعيل فكانت ذريعة اتخذتها الدول الاجنبية لبسط امتيازاتها فى مصر وتكييف سياستها المالية وفق مشيئتها لا وفق مشيئة الحكومة المصرية .

ولكن هناك فرقا اساسيا بين القروض التى عقدها اسماعيل وبين الاموال الاجنبية التى يمكن أن تستغل فى مصر . وهذا الفرق هو أن « جنسية » المال قد زالت بزوال كثير من النظريات الاقتصادية البالية التى كان معظمها يقوم على مبدأ القومية . فالمال الاجنبى الذى يستثمر الآن فى مصر ، لم يعد أجنبيا ، بل هو مصرى بكل معنى الكلمة . بينما الامر فى عهد اسماعيل كان على نقيض ذلك .

اضف الى هذا ان اللوم الاكبر فى التدخل الاجنبى فى مصر انما يقع على الخديو اسماعيل الذى استهان بأمر هذا التدخل فسمح للدول الاجنبية بأن تقحم أنفسها فى شئون مصر ، ولكن الحكومات المصرية التى ولدت فى عهد الحرية والتى ستولد فى ظلال هذا العهد لن ترتضى أى تهاون أو استخفاف فى سيادة البلاد واستقلالها ، وستكون العيون دائما مفتحة لكل محاولة يمكن أن يفكر فى الاقدام عليها مغرض .

أضف الى هذا وذاك أيضا أن التشريعات المصرية كفيلة بحماية الحياة الاقتصادية والحياة السياسية من كل عبث مهما يكن مصدره ، وهى تشريعات تحمى للافراد حقوقهم ، وتصون للحكومة حقوقها وتلزم المال الاجنبى حد الاقتصاد فلا يتجاوزه الى حد السياسة .

والواقع أن الاقتصاد العالمى يقوم الان على مبدأ السماح للاموال الاجنبية هناك دولة واحدة ، بالغة ما بلغت فى رقيها وتقدمها ، تستطيع أن تزعم أنها خلو من المال الاجنبى . فالشركات العالمية ، ولا سيما شركات الطيران والملاحة والسيارات والزيت ، تستثمر أموالها عبر البحار لا لتحقيق أغراض سياسية ، بل لتحقيق أغراض اقتصادية تعود بالمنفعة على الاهلين وعلى الشركات نفسها .

التوجيه المهنى

تعتمد دور الاعمال فى الولايات المتحدة بوجه خاص على نظام ((التوجيه المهنى)) فى الانتفاع الى أقصى حد بخدمات العمال والموظفين الذين يعملون فيها .

وبمقتضى هذا النظام يجتاز العامل مراحل تدريب تتدرج فى تطورها حتى يوضع فى المكان الملائم له ، وحتى تستثمر مواهبه أحسن استثمار ، فيعمل الساعات المقررة له يوميا ما عدا ساعة واحدة يقضيها فى التدرب فى أقسام المنشأة المختلفة تحت اشراف مراقبين حاذقين يحاولون تلمس مواطن الموهبة لدى العامل .

وهذا النظام ، فضلا عن نفعه لدور الانتاج من حيث أنه يوفر لها وسائل استخدام القوى العاملة على خير وجه ، فانه يساعد العامل على أن يتعرف النواحى الاخرى المكملة لعمله ، مما يفتح أمامه باب الابتداع والاختراع .

ولا نظن أن هذا النظام يمارس فى مصر مع شدة حاجتنا الى مثله . وفى اعتقادنا أن الحاق قسم خاص بالتوجيه المهنى فى المعاهد المتخصصة فى علم النفس ، أو المعاهد العملية من شأنه أن يسترعى الاهتمام الى ضرورة التوجيه المهنى فى مصر . فلعل المسئولين يفطنون الى هذه الحقيقة ويعملون على الاخذ بهذا المقترح .

نهضة الاردن الاقتصادية

تقوم الآن احدى الشركات بعملية مسح أراضى الاردن من الجو . ونص العقد على أن تشمل هذه العملية حوالى ٨٥ فى المائة من مجموع الاراضى .

والغرض من ذلك هو العمل على تنمية اقتصاديات هذا القطر العربى .

وسوف ترسم الشركة خريطة طبوغرافية لتكون أساسا لجميع مشروعات المستقبل وما يتصل منها بصفة خاصة بالمناطق المرتفعة ومراكز السكك الحديدية ومصادر الثروة المعدنية ومحطات توليد الكهرباء واقامة السدود لتنظيم الرى وتنمية الثروة الزراعية .

أول مصنع للغزل الكامل فى مصر

حصل أحد المصانع البريطانية على توصية من مصر لتوريد آلات أول مصنع للغزل من نوعه فيها يعمل باستمرار ودون توقف .

وتبلغ قيمة هذه الصفقة ٣٥٠ألف جنيه وقد تولتها شركة « بولتون » لصناعة آلات النسج القائمة فى دوبسون بناء على طلب الشركة الصناعية للحرير والقطن فى القاهرة .

والقسم الاول من هذه الآلات ينتج بعد تركيبه وادارته حوالى طنين من خيوط الغزل يوميا

والمتوقع زيادة الانتاج تدريجيا حتى يبلغ سبعة أطنان ونصف طن فى اليوم

سياسة مصر في عقد الاتفاقات التجارية

الحذر من أن تصبح للقطن المصري سوقا في أوربا وأخرى في الاسكندرية
ضرورة تعزيز التعامل التجاري مع البلدان العربية

أحسنت الحكومة كثيرا بتوسعها في سياسة عقد اتفاقات تجارية مع البلدان الاجنبية . ففي عام واحد ، أبرمت مصر اتفاقات تجارية مع ايطاليا وسويسرا والنمسا ويوغسلافيا واليابان وتركيا والمانيا الغربية والاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة واليونان ، ودع عنك الاتفاقات التى لاتزال في دور البحث والمفاوضة ، والعلاقات التجارية التى تسير بغير أن تنظمها اتفاقات رسمية .

والعامل الرئيسي الذى حدا بمصر الى الاخذ بهذه السياسة هو اضطرارها الى البحث عن أسواق جديدة ، لبيع القطن بعدما سدت في وجهه السوق البريطانية التقليدية ، ورغبة مصر في تذليل عقبات الدفع الناشئة عن قصر مواردها من العملات الصعبة عن مواجهة مطالب الدفع لجميع مستورداتها .

والاتفاقات التجارية التى عقدتها مصر ، تكاد تشترك في صفات واحدة هي : أن صادر مصر الرئيسي هو القطن الخام ، وأن تسوية الحساب تتم بطريقة المقاصة ، وان الدفع يتم بالعملات المحلية . وهذا ضرب من ضروب المقايضة ترعاه الحكومة لتضمن للتجارة أن تسلك مسلكها المعتاد بغير أن يعترض سبيلها معترض من عقبات النقد .

أما واردات مصر فتكاد تدرج تحت أبواب رئيسية ثلاثة هى : القمح والشعير والدقيق ، ثم الاسلحة والمنتجات الفولاذية والآلات ، ثم الزيت المكرر اللازم للاستهلاك المحلي .

وقد أدت هذه الاتفاقات التجارية جميعا الى تصحيح الخلل الذى اعترض ميزان مصر التجارى والى فتح أسواق كانت موصدة أو مهملة أمام المنتجات الزراعية والصناعية المصرية . ولكن الاتفاقات التجارية لم تمكن مصر من الظفر بمورد مستمر مطرد من العملات النادرة بسبب ندرتها في معظم دول العالم وحرص هذه الدول على ألا تدفع بالعملة الصعبة الا لقاء ما تحتاج اليه من مواد حيوية لا سبيل الى الظفر بها بالهين الميسور من العملات .

ولكن هناك ملاحظات يتعين ابداؤها على سياسة مصر الخاصة بالاتفاقات التجارية .

القطن المصدر الى الخارج

فالقطن يصدر الآن الى معظم البلدان التى تتعامل تجاريا مع مصر، سواء كانت دولا مستصنعة للقطن أو غير مستصنعة له . فالنمسا وتركيا مثلا لاتغزلان القطن ولا تنسجانه ، ولكنهما تظفران به من مصر تطبيقا للاتفاقات التجارية المعقودة مع الحكومة المصرية . فماذا تصنعان بهذا القطن ؟ هل تنشآن مصانع خصيصة لغزله أو نسجه ؟ ربما . وهل تخزنانه في مخازن للجوء اليه عند الحاجة ؟ ربما . ولكن الراجح أن هاتين الدولتين وغيرهما من الدول غير المستصنعة للقطن تلجأ الى اعادة اصداره الى الخارج ، فتشتريه الدول المستصنعة بثمن قد يساوى ثمن الشراء وقد يقل عنه لان البائع يبيعه بيع ازجاء .

ومعنى ذلك أن هناك احتمالا بأن تصبح للقطن المصرى في أوربا سوق ثانية يباع فيها بأسعار تتحكم فيها نواميس العرض والطلب بينما سوق الاسكندرية محددة الاسعار تفرضها الحكومة وتحتكر الحكومة تصريف القطن .

ويهمنا أن نوجه نظر الحكومة الى هذه الحال حتى لا يتعرض القطن المصرى للبخس في سوق أوربا ، وحتى لا تتأثر بذلك سوق الاسكندرية التى تحتكرها الحكومة .

موازنة الميزان الحسابي

ومصر تتوخى في معاملاتها التجارية مع الدول الاجنبية أن توازن حسابها التجارى فلا تشول كفة مصر وترجح الكفة المقابلة ، ولا تصبح مصر مدينة بسبب كثرة ما تستورده وقلة ما تصدره .

ومعظم الاتفاقات التجارية حددت الرقم الاقصى لقيمة المعاملات التجارية بين البلدين ، فتمضى التجارة في هذا الاتجاه وذلك حتى اذا بلغت الحد الاقصى تنبه المسئولون الى ضرورة التدخل لمعرفة أى الكفتين راجحة ، وأيهما تشول . وقد اتضح من معاملات مصر التجارية مع ايطاليا ان الميزان التجارى لم يعتدل لمصلحة مصر ، على الرغم من أن الحد الاقصى لقيمة المعاملات قد تم بلوغه ، ومن ثم تعين اجراء مفاوضات جديدة لرفع هذا الحد الاقصى ثم أوفد الدكتور مصطفى القونى الى روما ليتدبر وسائل تصحيح الخلل في الميزان التجارى .

ولا معدى عن التنبيه هنا الى أن موازنة الميزان التجارى لا ينبغى أن تتم على قاعدة حسابية فقط ، بل ينبغى مراعاة المصلحة المحلية في تصحيح هذا الخلل . فليس يهمنا أن نوازن حسابنا التجارى مع ايطاليا أو مع غيرها من الدول على أساس تساوى الكفتين من الناحية الحسابية أو الرقمية فحسب . بل يهمنا أن تكون جميع مستوردات مصر مما تحتاج اليه فعلا ومما تدفع فيه ثمنا معقولا لا ثمنا فيه مبالغة أو مغالاة .

مكافحة التعامل مع اسرائيل

وقد حاولت مصر في اتفاقاتها التجارية التى أبرمتها مع الدول الاجنبية أن تضمنها نصا يحظر على الدول المتعاقدة أن تتعامل مع اسرائيل أو أن تعيد اصدار السلع المصرية الى هذه الدويلة . ولكن هذه المحاولة

لم تؤت بنجاح لان الدول أبت أن تتقيد بمثل هذا النص لاعتبارات شتى .

فرأت مصر أن تحتال على ذلك ، بأن ترصد العيون في تلك البلدان لتتحرى مصير السلع المصرية وهل تستهلك محليا أو يعاد اصدارها الى اسرائيل ، فتبين لها في أكثر من حالة ان الدول الواقعة في حوض البحر المتوسط تقوم بأعمال المتاجرة مع اسرائيل ، وكثيرا ما تتجر بسلع عربية ، كما أنها كثيرا ما تحاول ادخال البضائع الاسرائيلية الى البلدان العربية ومنها مصر .

فرئي بناء على ذلك مطالبة كل من يعمل في تجارة الاصدار بأن يستخرج شهادة من جمرك ميناء الوصول يعتمدها من الممثل الدبلوماسي أو القنصلي المصري هناك ليبرهن على أن هذه السلع لم يعد اصدارها .

ولكن هذا الاجراء زاد مهمة التجارة الخارجية تعقيدا ، لانه ليس ثمة ما يلزم جمركا بأن يصدر شهادة من هذا النوع ، كما أنه ليس ثمة ما يحول دون التصرف في هذه البضاعة بعد تغيير شكلي وارسالها الى هذه السوق أو الى تلك .

وقد ترتب على ذلك أن تبرم كثير من دول البحر المتوسط من التعامل التجاري مع مصر ولعل هذا يفسر سبب اختلال الميزان التجاري مع ايطاليا .

أضف الى ذلك أن مصر تشترط أن ترسل اليها البضائع المستوردة بسفن غير اسرائيلية تحذر التعريج على أي ميناء اسرائيلي خشية مصادرة هذه البضائع . وقد حدث غير مرة أن ارسلت اليها بضائع على سفن من هذا النوع ، فلم ترد اليها . والحل المنطقي لهذه المشكلة هو أن تنشيء مصر مع الدول العربية الاخرى اسطولا تجاريا يغنيها عن السفن الاجنبية . فالعداوة القائمة بين مصر واسرائيل لا تعترف بها ايطاليا أو اليونان أو يوغسلافيا أو النمسا أو المانيا الغربية أو تركيا .

التنظيم التجاري مع الشرق العربي

جميل أن ترتفع في مصر الاصوات بمقاطعة بريطانيا تجاريا لانها لا تزال تأبى أن تنصف مصر في قضيتها السياسية ، وجميل أن نطالب بفصم عرى الاقتصاد مع فرنسا احتجاجا على تحرشها الفظ بالروح القومية في تونس والجزائر ومراكش ، وجميل أن نمضي في سياسة مقاطعة اسرائيل التي اصطنعت لنفسها من أشلاء العرب دولة تؤمن بالحديد والنار ، وغدا قد يرتفع صوت يطالب بمقاطعة أسبانيا لاحتلالها المغرب الخليفي ، ومقاطعة أمريكا لتنكرها للقضايا العربية ، ومقاطعة ايطاليا ويوغسلافيا لمتاجرتهما مع اسرائيل ... الخ

ولكن ما بال العرب ، وفي طليعتهم مصر ، لا ينظمون علاقاتهم التجارية والاقتصادية تنظيما يمكنهم من السير في اتجاه المقاطعة والى ما لا نهاية ؟
ما بال التجارة بين مصر والعراق راكدة والاتفاق الخاص بالدفع بينهما يحتاج الى من يوقظه ؟ وما بال التجارة بين مصر والمملكة العربية السعودية في سبات وكان ينبغي تنشيطها لمصلحة الدولتين وهي مصلحة متكاملة ؟ وما بال تجارة مصر وسوريا تتعثر بسبب قيود العملة واستمارات الاصدار والاستيراد ؟ وما بال التجارة مع لبنان تسير بغير تنظيم مستوحية الساعة والدقيقة ؟ **بل ما بال القرارات التي اتخذها وزراء خارجية العرب في مؤتمر بيروت ، ثم عادوا فاتخذوها في مؤتمر بيروت الثاني ، ثم عادوا فأكدوها في مؤتمر القاهرة ... ما بال هذه القرارات لا تنفذ ولا ينظرون اليها نظرة عملية ؟**

أفلا ينبغي لمصر ، التي تتصدر الدول العربية وتتزعمها ، أن تبادر الى تنفيذ هذه القرارات متخلية عن العصبية القومية التي لا ينبغي أن يكون لها مكان في ما بين الدول العربية ؟ لماذا لا ترفع الحواجز الجمركية ؟ ولم لا تلغى تأشيرات السفر ، ولا نقول جوازات السفر ؟ ولم لا تستورد مصر قمح سوريا بدلا من قمح كندا الذي تدفع فيه الدولار العزيز ؟ ولم لا نصدر الى هذه البلدان جميعا الاقمشة الشعبية بعد التوسع في غزلها ونسجها في مصر ؟.

ان السياسة التجارية الخارجية لمصر ينبغي أن تكون متكاملة وان تعددت جوانبها . فان ظهرت ثغرة في ناحية عوضت في ناحية أخرى .
وليس ثمة ما يحول دون أن تعقد مصر اتفاقات ثنائية مع دول أوربا واتفاقات ثلاثية أو جماعية مع الدول العربية . ويوم تطمئن مصر الى مؤازرة شقيقاتها العربيات في تجارتها الخارجية ، تستطيع أن تخضع اعتبارات الاقتصاد لاعتبارات السياسة بغير خوف أو وجل . ويومئذ تستطيع أن تمضي في سياسة المقاطعة فلا تخشى رد فعل يلحق باقتصادياتها .

وديع فلسطين

نحو سياسة ضريبية رشيدة ...

لعل الضرائب أهم الاركان التى تقوم عليها السياسة المالية للدولة ، فضلا عن أنها المورد الخصب للخزانة العامة فهى مقياس لا يستهان به لدراسة كثير من النواحى الاقتصادية والاستعانة بنتائجها لدى وضع مشروعات الاصلاح المالى . فلا غرو اذن ان تحتل الصدارة فى قائمة الموضوعات التى يتناولها الشراح بكثير من البحث والتمحيص ، ويتتبع الجمهور ثمار دراستهم بعين الرعاية والاهتمام . وان كان هذا شأن الافراد والهيئات الخاصة من الضرائب ، فأن شأن الدولة والادارة المالية منها لاجل خطرا ، اذ أن بيدها تسيير الامور واخراج المشروعات الى حيز التنفيذ.

ولا أحسب الغرفة التجارية المصرية الا معبرة عما يخالج النفوس من اهتمام بهذا الموضوع ، اهتماما يجمع بين حب البحث والرغبة فى تنبيه أولى الامر الى ما قد تسفر عنه السياسة الحالية من نتائج . ولا يسعنى ــ كباحث فى الشئون الضريبية ــ الا أن أشير **فى هذا الصدد** اشارة موجزة الى بعض الاتجاهات الاخيرة فى سياستنا الضريبية التى يحسن بنا الوقوف عندها ولو قليلا لعلنا نلقى عليها من الضوء ما يعيننا على تفسيرها .

وانا اذ نستعرض أهم هذه الاتجاهات ، فلا ريب أن موضوع تشجيع استثمار رؤوس الاموال لجدير بأن تبدأ به . **فلا يخفى أن سياسة الحكومة تهدف نحو العمل على زيادة هذه الاستثمارات لما لها من نفع وخاصة فى تلك الاوقات التى نسعى فيها الى التصنيع ومحاربة البطالة ورفع مستوى المعيشة . وما التشريع الخاص باستثمار رؤوس الاموال الاجنبية الا دليل قاطع على الرغبة الصادقة فى حث الافراد والهيئات أجنبيها ومصريها على استخدام هذه الاموال فى مشروعات شتى يستعان بها على تقاسم البلاد اقتصاديا . ومما يؤكد هذه السياسة ماأقدم عليه المشرع من سن تشريع خاص بالاجانب ((المقيدين لاقتصادنا)) يتضمن الكثير من التيسير بشأن اقامتهم وتحويل بعض أجورهم الى موطنهم .**

وليس ثمة شك فى سلامة هذه السياسة وما تتصف من حكمة وبعد نظر . بيد أنه يبدو ان بعض التشريعات الاخرى قد قضت على ما كان ينتظر أن تأتى به هذه الخطوة من ثمار ونتائج . نقصد بهذا القول قانون مكافحة التهرب من الضرائب ، وهو القانون الذى ينبغى أن نخصه باهتمام خاص هنا .

ذلك أن من المبادىء المقررة قانونا ومنطقا أن تتفق أغراض المشرع ولو تعددت التشريعات ، فلا ينبغى اصدار قانون تتضارب أحكامه مع أحكام قانون آخر ، اذ أن معنى ذلك عدم استقرار المراكز القانونية . ومن ثم فان الامر يقتضى دراسة ما تأتى به أو ما سوف يسفر عنه تطبيق التشريعات الاخرى وذلك قبل الاقدام على اصدار تشريع جديد . بيد أنه يبدو أن هذه القاعدة لم تراع لدى اصدار قانون مكافحة التهرب من الضرائب . ذلك أن أحكامه أدت بطريقة غير مباشرة الى الاضرار بما كان يقدر لتشريع تشجيع الاستثمار من نجاح . ويتضح لنا هذا الامر اذا ما رجعنا الى المذكرة الايضاحية لقانون مكافحة التهرب حيث تقول :

« انه لمنع التهرب لاخفاء مبالغ تسرى عليها الضريبة بتقديم بيانات غير صحيحة عمدا الى الادارة المالية فأن المشرع أضاف مادة جديدة تقضى بمعاقبة مرتكب هذا التهرب بعقوبة الحبس بجانب غرامة لا تزيد عن خمسين جنيها وتعويض لا يقل عن ٢٥ ٪ ولا يزيد على ثلاثة أمثال ما لم يؤد من الضريبة » وكان واضع المذكرة الايضاحية شعر بحرج مركزه اذ سرعان ما أضاف : « أن النص على عقوبة الحبس بجانب الغرامة والتعويض أخذت به جميع التشريعات الحديثة فى الولايات المتحدة الامريكية وانجلترا وفرنسا وغيرها وذلك فى حالات التهرب من الضريبة »

ولعمرى ان الاستناد الى التشريعات التى أشارت اليها المذكرة الايضاحية لحجة ضعيفة ما كان يجدر بالمشرع أن يأتينا بها . فغنى عن البيان ان مركز مصر بعيد الشبه عن مركز كل من أمريكا وانجلترا وفرنسا ، وذلك ان هذه الدول قد اعتاد اهلها دفع الضرائب بل أنهم الفوها منذ القرن **التاسع عشر ومن ثم نشأ الوعى** الضريبى فى هذه الجماعات منذ أجيال مضت . فلا عجب اذن ان تحارب هذه الدول التهرب غير المشروع فى شعوب تبلورت لديها الفكرة الضريبية وتشبعت بأصول التربية الوطنية الصحيحة وادراك أسس الضرائب ومدى الحاجة اليها . **وعلى الرغم من ذلك فاننا نجد كثيرا من الشراح فى هذه الدول يحمل على مثل هذه الجزاءات كحملة النواب عليها لدى عرضها على البرلمانات لاقرارها ، اذ أن عقوبة الحبس ليست بالعقوبة الهينة التى توقع فى مثل هذه الحالات . وكم من مرة تلجأ هذه الدول ــ وخاصة فرنسا ــ الى العفو عن مرتكبى هذه الجنح المالية رغبة منها فى التيسير وخلق جو من الثقة ما بين المولين والادارة المالية .**

وان كان هذا شأن التشريعات الحديثة الامريكية أو الاوروبية ، فان شأن التشريع الضريبى المصرى **لجد** مختلف . فمصر حديثة العهد بالانظمة الضريبية ولم يتكون فيها بعد مايعرف بالوعى الضريبى . وهيهات ان يدرك حاليا جمهور الممولين فى مصر المشاكل الضريبية بالطريقة التى تفهم بها فى انجلترا وفرنسا . كما ان للثقافة دورها الهام الذى من العبث انكاره لدى طرق هذا الموضوع ، اذ ليس من المستطاع مطالبة الجمهور المصرى بما تطالب به فرنسا مثلا جمهورها

فمن الغريب اذن أن نأخذ فى مصر باجراء اتبعته دول لا وجه لمقارنتنا بها . كما أنه من العجب ألا نلجأ الى التشريعات الاجنبية المقارنة الا لاقتباس نصوص لامسوغ للاخذ بها فى مصر ، فى حين اننا نهمل الاخذ بكثير من الاحكام الصالحة التى لو أخذنا بها لعادت علينا بالنفع العميم .

أليس من المتناقضات حقا ان نحث

على استثمار رؤوس الاموال في الوقت الذى توقع فيه على المولين عقوبة الحبس والغرامة والتعويض على من يقدم بيانات غير صحيحة ؟ أليست هذه العقوبة كافية لكى نقنع من يفكر في الاستثمار بايثار الاكتناز عليه ؟ وكيف والحال هذه، ان يطمئن الاجانب الى توظيف أموالهم في مصر وهم على بينة من عقوبة الحبس التى سوف توقع عليهم في حالات يسهل فيها على رجال الضرائب اثبات سوء النية وتقديم الممول الى المحاكمة بتهمة تقديم بيانات غير صحيحة عمدا ؟ بل لقد ترك الاذن في رفع الدعوى العمومية لوزير المالية والاقتصاد أو لمن يندبه في ذلك • فاذا كان وزير المالية في وقتنا الحاضر بعيدا عن الحزبية ،فمن يضمن لنا عدم حزبية وزير المالية في السنوات التالية ؟ وحينئذ تلعب الحزبية دورا خطيرا يهدد سلامة أصحاب الاموال بل يكون سيفا مسلطا على رؤوس كثير من الابرياء مادام ان الاذن برفع الدعوى متروك لوزير المالية • فما الدافع الى منح وزير المالية هذا الاختصاص مع أن الضمانات كافية بين ايدى النيابة العمومية ؟ قالوا في المذكرة الايضاحية انه يعد ضمانا للممولين في حالات حسن النية • ولكن لنا ان نتساءل : اذا ترك الامر بين يدى النيابة العمومية ألا يعد ضمانا كافيا ؟

عقوبة الحبس

ومهما يكن من أمر ،فعقوبة الحبس هذه تبدو غير مستساغة في وقت نريد فيه ان نخلق وعيا جديدا في مختلف النواحى • فالجزاءات المالية أقدر على تحقيق هذا الغرض • كما انه لا يوجد سياج من الضمانات التى تحول دون العبث بهذه العقوبة وتوقيعها بحق وبغير حق •

ان السياسة الضريبية التى نطالب بها ، هى السياسة التى ترمى الى تزويد الخزانة العامة بالايراد دون القضاء على الدخل الفردى • فلا يخفى أن سياستنا الضريبية اقتصرت في السنوات الاخيرة على رفع سعر الضرائب النوعية على الدخل حتى بلغت ١٧ ٠/٠ ولما ينقض على تشريعنا خمسة عشر عاما • ولا مراء في أن هذا السعر يرهق الكثير من الممولين، لا سيما في هذه الاوقات الاقتصادية العصيبة التى يجتازها العالم • **وكان من الاولى الا تقتصر وزارة المالية على اعتبار الضرائب مصدرا لموارد الخزانة ، بل تعدها ايضا سلاحا للتوجيه • ومن ثم تعمل على تشجيع استثمار رؤوس الاموال كأن تعفى من يزاول مهنة التجارة أو الصناعة حديثا من الضرائب لمدة ثلاث أو خمس سنين وان تعفى المساهمين من الضريبة على ايراد القيم المنقولة التى تصيب التوزيعات حثا على استثمار الافراد في الشركات المساهمة الجديدة، على أن يسرى الاعفاء لسنة مثلا •**

تكوين الاحتياطى

فمن المعروف ان القانون التجارى والقوانين التى نظمت الشركات المساهمة حتى وقتنا هذا لم تعن بالنص على ضرورة تكوين احتياطى قانونى، ثم لم تبين حدوده • وهذا عيب في التشريع ينبغى العمل على تلافيه ،اذ أن تكوين الاحتياطى في شركاتنا يتوقف على القانون النظامى ، في حين أنه من الاوفق النص على ذلك في تشريع الشركات وتنظيم هذا الاحتياطى حتى نعطى هذا الامر حقه من الالزام

ولا ينبغى قصر الاهتمام بالاحتياطى على نطاق التجارة فحسب بل من المحتم أيضا ان نعنى به في الميدان الضريبى • **وهذا ما يدعونا الى المطالبة باعفاء بعض الاحتياطيات المعدة لتغطية خسائر محتملة من الضرائب أسوة بما يجرى عليه العمل في التشريع الفرنسى وهو** الذى أخذنا عنه غالبية أحكامنا • ومن ثم يكون من المفيد اعفاء الاحتياطيات المعدة مثلا لمواجهة تقلبات سعر الصرف وانخفاض قيمة النقد **واحتياطيات** الديون المشكوك فيها ، **وبذلك نشجع** استثمار رؤوس الاموال الاجنبية ونفتح بابا جديدا لاستيراد الاموال من الخارج • **فالاحتياطى يعد عنصرا حيويا في كل شركة ، ومن ثم يجب المحافظة عليه حتى يتسنى للشركة أن تواجه الازمات** • ولما كانت هذه الشركات ما تزال تجرى الاستهلاكات بالنسب التى كانت تجريها قبل انخفاض قيمة النقد ، فان الامر يقتضى أن نعالج هذه الحالة **باعفاء بعض** الاحتياطيات من ضريبة الارباح التجارية والصناعية •

رجال مصلحة الضرائب

بقيت مسألة أخيرة تحتاج هى الاخرى الى كلمة نطمئن بها نفوس الكثيرين • وهذه الكلمة نوجهها الى رجال الادارة المالية لما نعهده فيهم من الوطنية الصادقة والرغبة الاكيدة في الاصلاح • فمشكلة الضرائب ليست اليوم مشكلة تحلها التشريعات والاحكام فحسب ، وانما أيضا حلولها بين ايدى رجال مصلحة الضرائب • فلتتوقف قليلا عجلة التشريع الضريبى ولنترك لعنصر التنظيم فرصة يحقق بها نجاح سياستنا الضريبية • **فمما لاشك فيه ان مصلحة الضرائب في حاجة الى تضافر القوى وتنظيم العمل ما بين موظفيها ، كما يجب على الادارة ان تتوخى الدقة في اجراءات الربط وتراعى العدل ما بين الممولين فالجميع سواسية أمام القانون • وان زيادة موارد الدولة لا يصح أن يكون رهينة بالاحكام التشريعية التى تستعين بها مصلحة الضرائب المرة تلو المرة لمنع سقوط حق جباية الاموال المستحقة للدولة بالتقادم، بل تتوقف أولا وأخيرا على حسن العمل بالادارة المالية وعدم الاهمال في الربط والتحصيل أو نقص الخبرة التى تؤدى الى ضياع حقوق الخزانة العامة أمام المحاكم •**

وان أغفل رجال الادارة المالية شيئا فيجب ألا يغفلوا الحقيقة الآتية:



اقتصاديات الشرق الأوسط

الأحوال الاقتصادية فى سوريا ولبنان

أصدر بنك سوريا ولبنان (بنك الاصدار) تقريره السنوى عن السنة المنتهية فى ٣٠ يونيه ١٩٥٣ وضمنه عرضا للاحوال الاقتصادية فى سوريا ولبنان خلال تلك السنة

وفيما يختص بلبنان جاء ان الاحوال الاقتصادية العامة كانت فى مستوى يقرب مما كانت عليه فى العام السابق ، وكان الموقف مرضيا بوجه عام ، وقد استمر الرقم القياسى لاسعار الجملة فى الهبوط خلال المدة التى تناولها التقرير بشكل محسوس بينما كان الهبوط ضئيلا فى الرقم القياسى لنفقة المعيشة وقد انخفض كل من الرقمين الى مستوى يقل عن سنة الاساس ١٩٤٨

وكان الانتاج الزراعى أحسن مما كان عليه عام ١٩٥١ ، وكان للظروف المناخية الملائمة وامتداد المساحة المزروعة الفضل الاكبر فى زيادة محصول الغلال ، والبطاطس والفواكه والخضروات والزيتون ، وبلغ انتاج القمح ٥٠٤٠٠ طن مقابل ٤٢٥٠٠ طن عام ١٩٥١ وكانت المساحة المزروعة ٧٠ الف هكتار مقابل ٦١ر٣ الفا وبلغ انتاج الشعير ٢٦ الف طن من مساحة بلغت ٢٠ الف هكتار مقابل ١٤ الف طن ، ١٥ الف هكتار عام ١٩٥١ وكان القطن المحصول الوحيد الذى انخفض انتاجه من ٥٢٠٠ طن عام ١٩٥١ الى ٢٠٠٠ طن عام ١٩٥٢ وجاء هذا الانخفاض نتيجة النقص الكبير فى المساحة المزروعة أثر الخوف من دودة القطن التى أتت على محصول العام السابق .

وانخفض الانتاج الصناعى بشكل كبير عام ١٩٥٢ وخاصة بالنسبة الى صناعة الغزل والاقمشة تمشيا مع حالة الكساد العام الذى أصاب صناعة المنسوجات . الا أن النشاط فى صناعة المبانى فاق ماكان عليه عام ١٩٥١ وارتفع بالتالي انتاج الاسمنت بنسبة كبيرة . وهبط انتاج معمل تكرير البترول فى طرابلس الى ١٤ر٠١٣ طنا من ١٦ر٥١٠ أطنان من البنزين عام ١٩٥١ ، الا أن انتاج زيت الوقود ارتفع الى ١٨٨ الف طن بعد ان كان ١٤٨ الف طن عام ١٩٥١ .

وارتفعت الاحتياطيات الذهبية وأصبح الغطاء الذهبى فى ديسمبر سنة ١٩٥٢ يمثل ٥٥ ٪ من البنكنوت المتداول . وبالرغم من نقص المتداول من البنكنوت من ٢٠٨ ملايين ليرة لبنانية فى ديسمبر ١٩٥١ الى ٢٠٠ مليون ليرة فى ديسمبر ١٩٥٢ ، الا ان النقود المتداولة ارتفعت من ٤٦٥ مليون ليرة الى ٥٠٦ ملايين . وزادت القروض والاوراق المخصومة لدى البنوك الهامة من ٢١٧ مليون ليرة فى ديسمبر سنة ١٩٥١ الى ٢٦٣ مليونا فى ديسمبر ١٩٥٢ ، منها ١٩٠ مليون ليرة فى ديسمبر ١٩٥٢ تخص بنك سوريا ولبنان بالمقابلة مع ١٣٩ مليون ليرة قبل ذلك بعام

وأشار التقرير الى الاحوال الاقتصادية والمالية لسوريا فذكر أن الجهود التى بذلتها الحكومة لتشجيع استغلال الموارد الزراعية الفنية فى البلاد وتنمية الانتاج الصناعى ، لعبت أدوارها ، فى ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادى والدخل الاصلى . وأثنى التقرير على القانون النقدى الجديد الذى أقرته سوريا فى اوائل عام ١٩٥٣ . وتعهد البنك بتقديم معونته وخبرته كبنك للاصدار فى النهوض بالاقتصاد السورى .

وكان كل من الانتاج الزراعى والانتاج الصناعى فى مستوى يعلو بشكل محسوس على ما كان عليه فى السنين السابقة . وارتفع انتاج القمح من ٥١٠ آلاف طن عام ١٩٥١ الى ٨٠٥ آلاف طن عام ١٩٥٢ ، والشعير من ١٥٥ الف طن الى ٤٦٧ الف

وجاءت زيادة الانتاج بفضل زيادة المساحة المزروعة على حساب القطن

وتدل البوادر على أن محصول عام ١٩٥٣ سيفوق محصول ١٩٥٢ .

وكان انتاج المحاصيل الاخرى (مثل القطن والفواكه والخضروات) فيما عدا الزيتون ، أفضل عام ١٩٥٢ مما كان عليه عام ١٩٥١ على العموم وبالرغم من نقص المساحة المزروعة قطنا من ٢١٧ الف هكتار عام ١٩٥١ الى ١٨٦ الف هكتار عام ١٩٥٢ الا أن محصول القطن المحلوج لم يتغير تقريبا فى هذين السنتين اذ بلغ ٥٠ الف طن . وكان ارتفاع متوسط انتاج الهكتار نتيجة للجهود الكبيرة التى بذلت لمقاومة دودة القطن التى دمرت المحصول فى السنوات السابقة .

وارتفع حجم النقود المتداولة الى ٤٤٩ مليون ليرة سورية اى بزيادة ٧ ملايين ليرة على ١٩٥١ ، وكان لهذا الثبات بالاضافة الى زيادة الحيازة السورية من الذهب والعملات الاجنبية من ٤٠ مليون ليرة الى ٥٨ مليونا ، أثر محمود فى تقوية مركز الليرة السورى

وقد استمر بنك سوريا ولبنان فى القيام بأهم الادوار فى النشاط المصرفى فى سوريا وارتفعت قروضه وخصوماته من ٢٠٢ مليون ليرة فى ديسمبر ١٩٥١ الى ٢١٤ مليونا فى ديسمبر ١٩٥٢ وارتفعت ودائعه تحت الطلب ولآجال من ١٧٠ مليون ليرة الى ٢٣٨ مليونا

ويبدو ان الاحوال الاقتصادية فى الاشهر الاخيرة التى لم يشملها تقرير بنك سوريا ولبنان قد تطورت

وهي ان تغذية الخزانة العامة يجب الا تقتصر على الضرائب وحدها لما فى ذلك من ارهاق للممولين وزعزعة للثقة بين رجال المال والاعمال وتهديد للنشاط الاقتصادى .

نريد سياسة ضريبية تتصف بالمرونة تنكمش فى أوقات الكساد وتتشعب فى أوقات الرخاء ، ولتسع الدولة الى القروض القصيرة الأجل اذا احتاجت الى الاموال فتعمل بذلك على محاربة الاكتناز وتشيع فى النفوس جوا من الثقة والطمأنينة والاستقرار

دكتور
محمد فؤاد ابراهيم
مدرس المالية العامة بجامعة القاهرة

تطورا مخالفا لما جاء فى التقرير . اذ وردت الانباء عن ظهور بوادر أزمة فى اقتصاديات لبنان تجلت فى زيادة عدد التفاليس والبروتستو ، كما عمدت البنوك بدورها الى اتباع الاساليب العنيفة فى الائتمان من حيث سبق تيار السوق فاذا كان ينذر بالسوء قبضت يدها عن الاقراض والتسليف ورفعت اسعار فوائدها وهو ما فعلته اخيرا ، مما يزيد فى استحكام الازمة وفى المصاعب التى يواجهها التجار والممولون

وتلاقى الحكومة اللبنانية ضغطا شديدا من ارباب الاعمال اللبنانية، لكى تقوم بعمل فعال فى هذا السبيل، ويبدو ان الحكومة اللبنانية قد فطنت الى ضرورة وجود بنك مركزى يسيطر على احوال الائتمان وخاصة بعد ان رأت فى قانون النقد السورى خير مثال على مايمكن عمله ، مما ينتظر معه أن يشرع لبنان جديا فى اصدار قانون مماثل

ويبدو أن الاتفاق الاخير لتسهيل التبادل التجارى بين الدول العربية قد جاء نجدة لتجار لبنان وخاصة مصدرى التفاح الذين وجدوا فى رفع الضرائب الجمركية على واردات التفاح فى مصر أهم أسواق التفاح اللبنانى ضربة قاصمة فى الوقت الذى يعانون فيه من منافسة التفاح الايطالى

مشاكل ايران الاقتصادية :

كان من اول ماوجهت اليه حكومة الجنرال زاهدى اهتمامها النهوض بايران من حالة الافلاس الشديد التى صارت اليها . وقد لجأت الحكومة الى الولايات المتحدة طالبة مساعدتها فى هذا السبيل وجاءت الانباء اخيرا بأن الرئيس ايزنهاور قد قرر منح ايران مساعدة عاجلة تبلغ ٤٥ مليون دولار من اموال العون الاجنبى التى يمكن للرئيس توجيهها دون موافقة الكونجرس الذى انفض انعقاده بالاضافة الى ٢١٫٤ مليون دولار خصصت لايران بمقتضى اتفاقية النقطة الرابعة .

والحقيقة أن هذه المساعدات المؤقتة لن تتمكن من أن تعيد الى ايران الاستقرار المالى الذى يعتمد على رجوع ايرادات الخزانة من انتاج البترول الى ماكانت عليه من قبل. ويبدو ان الجنرال زاهدى يحاول تصفية بعض الاجراءات التى تعكر جو المفاوضات التى يزمع اجراءها لتسوية مشكلة تأميم البترول. وقد بدأ الجنرال زاهدى بتقرير عدم مد العمل بالامتياز الذى أصدره الدكتور مصدق، ببيع البترول الايرانى بما يوازى نصف الثمن العالمى لمدة ستة شهور ابتدأت فى ٢٧ ابريل الماضى على ان يكون الدفع بالدولارات ولن تجرؤ الحكومة الجديدة على الرجوع فى قانون تأميم البترول ، وانما قد تحاول الوصول الى تسوية للموقف مع الشركة الانجليزية فى ظل قانون التأميم .

ويبدو ان المفاوضات التي ينتظر ان تبدأ ولو بصفة غير رسمية ستدور على أساس الاقتراحات التى تقدمت بها الولايات المتحدة فى فبراير الماضى والتى تعهدت فيها الحكومة الامريكية بشراء البترول المخزون مع دفع الثمن فورا على ان تقبل ايران الاحتكام الى هيئة محايدة فيما يختص بتقدير مايستحق من تعويض للشركة الانجليزية ، وتتخذ الاجراءات اللازمة لاستئناف العمل فى آبار البترول بمعونة من تحتاج اليهم الحكومة الايرانية فى هذا السبيل على أن تتعاون الشركات العالمية على توزيع وتسويق البترول

ويبدو ان شركات البترول العالمية لن ترحب كثيرا بعودة البترول الايرانى الى الاسواق العالمية فى هذه الظروف . فقد نجحت هذه الشركات فى تعويض العجز العالمى من البترول عندما توقف سيل البترول الايرانى وذلك بفضل التوسع فى انتاج البترول فى العراق والكويت والبحرين . وتدل ارقام مبيعات الشركات العالمية على الخوف من زيادة المعروض من البترول على الطلب عليه مما لاترحب معه بظهور كميات كبيرة اخرى من المنابع الايرانية .. ويبدو انه بفرض الوصول الى اتفاق مع الحكومة الايرانية فسيكون تدفق البترول الايرانى الى السوق العالمية على درجات تستغرق فترة يجرى فيها استيعاب السوق للوارد الجديد ويمكن أن نلخص الموقف الحالى بأن ايران تحتاج الى بيع بترولها اكثر مما يحتاج العالم الى شرائه .

وترجو بعض الدوائر ذات النفوذ القوى فى الحكومة الجديدة ان تصرف الحكومة النظر عن مشكلة الزيت وان توجه اهتمامها الى وضع مشروعات للانهاض الاقتصادى لاتعتمد على البترول فى الوقت الحاضر ، بدعوى ان خطأ الدكتور مصدق الاكبر كان فى اعتماده على البترول واهماله الموارد الاخرى . وقد أشار زعيم الحزب الاشتراكى الديمقراطى الى امكانيات تنمية انتاج مناجم الفحم فى كيرمان Kerman التى اذا كفلت لها وسائل النقل الجيدة وهى لاتستلزم الا استثمار أموال قليلة ، أمكن أن تمد ايران بصادرات كبيرة .

هذا وقد نجحت الحكومة فى التغلب على اول واهم مشاكلها المالية العاجلة وهى دفع مهايا موظفى الدولة .

مشروعات الانهاض الاقتصادى فى تركيا :

وفد على تركيا فى اواخر أغسطس الماضى بعثة امريكية برئاسة مستر كلارنس راندل رئيس اللجنة الامريكية للسياسة الاقتصادية الخارجية لدراسة شئون الانهاض الاقتصادى لتركيا وما يمكن للولايات المتحدة ان تقدمه فى هذا السبيل.

وتعمل الحكومة التركية فى الوقت الحاضر على تعديل قانون تشجيع الاستثمار الاجنبى فى تركيا كنتيجة لما اقترحته البعثة الامريكية ، وذلك باطلاق مزيد من الحريات للمستثمر الاجنبى .

وسينتهز وزير مالية تركيا فرصة وجوده فى الولايات المتحدة لحضور اجتماع مجلس محافظى صندوق النقد الدولى هذا الشهر ويقوم بجس نبض السوق الامريكية فيما يتعلق بعقد قرض لتنمية الموارد الاقتصادية التركية ، واذا أسفرت تحرياته عن بشائر حسنة فينتظر ان يذهب رئيس الوزارة التركية بنفسه الى الولايات المتحدة للغرض ذاته .

سياسة النفقات كما يعكسها مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٥٣ - ١٩٥٤

اوضحنا فى مقالنا الماضى عبء الموازنة فى السياسة المالية الجديدة وكيف وقع اغلبه على اصحاب الدخول المتوسطة والدنيا ، ولنحاول فى هذا المقال ان نحلل سياسة النفقات العامة لنعرف مدى تأثيرها على مجموعات الدخل المختلفة ، ولكن قبل الاستطراد فى هذا يحسن بنا ان نلقى بنظرة عابرة على كيفية توزيع الضرائب لان انفاق مبلغ فى ناحية ما من نواحى النفقة لا يمكن ادراك اهميته الا اذا ارتبط بالكيفية التى توزع بها الضرائب فى المجتمع .

قدرت الايرادات فى الميزانية بمبلغ ٥ر١٩٧ مليون جنيه ، اى ان الحكومة المركزية تتصرف فيما يبلغ ٢٣ ٪ من الدخل الاهلى — اذا أخذنا بأنسب التقديرات المعروفة حتى الآن . وهو أقل بمقدار ٣ ٪ عما كان عليه الحال سنة ١٩٣٨ ويزيد بمقدار ٢ ٪ عن سنة ١٩٤٥ . وهذه الايرادات موزعة كالآتى : ٨ر٣٩ مليون جنيه من الضرائب على مصادر الدخل المختلفة، ٢ر٦ مليون من الضرائب على التركات والايلولة وتحويل المبلغ الى الخارج فى حين ان الضرائب على السلع بين رسوم جمرك وانتاج وسيارات وبعض الرسوم المشابهة المدرجة تحت بند « موارد مخصصة لخفض تكاليف المعيشة » قدرت جميعها بمبلغ ٢ر٩٢ مليون جنيه اذا زيدت بمبلغ ٣ر٥ مليون جنيه وهو ما ينتظر تحصيله من رسوم الدمغة وضريبة الملاهى لوصلت النسبة ٣ر٤٩ ٪ . اما المنتظر تحصيله من المصادر ذات الصفة التجارية وشبه التجارية كالسكة الحديد والبريد والمنشئات الصناعية وارباح تشغيل النقود والاملاك الاميرية وموارد الثروة الطبيعية قد بلغ ٨ر٤٠ مليون جنيه . اما الباقى وقدره ٢ر١٣ مليون جنيه فينتظر تحصيله من الرسوم المنوعة الاخرى كالرسوم القضائية والمستقطع من المهايا والقرر على مجالس المديريات لنفقات التعليم الاولى .

فكان العبء الاكبر موزع على الافراد تبعا لدرجة استهلاكهم للسلع او الخدمات واقل من الربع فقط يؤخذ من دخول الافراد وثرواتهم . والجدول الآتى يعطى فكرة عن التوزيع النسبى لمصادر الدخل تبعا للمصروفات الفعلية فى ميزانيتى ٣٩/٣٨ وهى السابقة للحرب مباشرة والسابقة على تعديل النظام الضرائبى ، ٤٦/٤٥ وهى السنة التالية للحرب مباشرة بمقارنتها بمشروع الميزانية الجديد .

	٣٩/٣٨	٤٦/٤٥	٥٤/٥٣
ضرائب على الدخل	١٦ (١ر٤)×	٢٠ (٤)	٢٠ (٦ر٤)
ضرائب على الثروة	—	٥ر١ (٣ر)	٣ (٧ر)
رسوم جمركية وانتاج دمغة	٤٦ (٧ر١١)	٧ر٣٨ (٨ر٧)	٣ر٤٩ (٣ر١١)
الموارد التجارية وشبه التجارية	٨ر٢٤	٩ر٢٢	٦ر٢٠
ايرادات منوعة اخرى	٢ر١٢	٩ر١٦	١ر٧
	١٠٠	١٠٠	١٠٠

× الارقام بين قوسين تمثل النسبة المئوية بالنسبة للدخل الاهلى

ومن الجدول يتضح ان توزيع الاعباء بعد الحرب مباشرة كان انسب كثيرا منه الآن او قبل الحرب — وهذا ايضا بدون حساب التغيرات فى الدخول او الاسعار او درجة التوظف . ويقدر ما تمتصه الضرائب على الدخل والثروة فى مشروع الميزانية الجديد بـ ١٦ر٦ ٪ مقابل ١٥ر٨ ٪ سنة ٣٩/٣٨ ، ١ر١٢ ٪ سنة ٤٦/٤٥ وهو دليل واضح على ان الضريبة ما زالت ابعد عن ان تلعب الدور الاجتماعى المقصود منها فى بلد تفاوتت الدخول فيه بدرجة كبيرة ، وما زالت حرية الافراد فى التصرف فى دخلهم كبيرة الامر الذى يؤدى الى توجيه اقتصاد البلاد توجيها فرديا على ما فى ذلك من خطورة فى الظروف الاقتصادية والاجتماعية الراهنة .

واصرار وزير المالية على اضعاف دور الدولة فى مجال التوجيه الاقتصادى يظهر من ضغطه المصروفات بمقدار ٣٤ مليون جنيه فى ميزانيتيه الاخيرتين او بمقدار ١٤ر٧ ٪ عن الميزانية السابقة للانقلاب العسكرى . واذا ادخلنا عامل تغير السكان فى الاعتبار نجد أن النصيب النقدى للفرد فى المتوسط فى نفقات الدولة زاد من ٢ جنيه و ٨٥٠ مليم سنة ١٩٣٨ الى ٧ جنيهات و ٩٣٠ مليما فى مشروع الميزانية الجديد ، واذا عدل× الرقم الاخير تبعا لارتفاع الاسعار نجد ان هذا النصيب قد انخفض الى ٢ جنيه و ٢٦٠ مليما

اذا كان الجزء المخصص من الدخل الاهلى للانفاق الحكومى ضئيل ، واذا كانت قيمته الفعلية منهارة ، فمن المنتظر ان يتجه وزير المالية فى سياسة الانفاق على النواحى ذات الصفة الاجتماعية ، وبذلك يعمل على الحد من التفاوت الكبير فى الدخول الذى زادته الحرب وارتفاع تكاليف المعيشة فى السنوات التالية عليها ، او ينتظر ان ينفقه على النواحى الخاصة بتنشيط الجهاز الاقتصادى ليزيد بذلك من درجة التوظف ، وكلها من الامور التى ينادى بها رجال العهد الجديد .

ولنحاول فى الجدول الآتى ان نتعرف الفلسفة السياسية والاجتماعية التى يعكسها مشروع الميزانية والى اى حد حاول وزير المالية ان يحقق الاهداف السابقة بمقارنتها بالوضع السابق للحرب مرتبين بنود الصرف تبعا للترتيب التقليدى . ولتسهيل عملية المقارنة النسبية استبعدنا من ارقام مشروع الميزانية الجديد المخصص لاعانة غلاء المعيشة وتكاليف تعديل قيم بعض المؤهلات الدراسية وتبلغ فى مجموعها ٢ر٢٧ مليون جنيه ، وهى تخص جميع ابواب الصرف حيث يوجد مستفيدون منها ، واذا وزعت عليها فان ذلك لا يفيد كثيرا من العلاقة النسبية بينها .

هذا وليس معنى تقسيم المصروفات الى ابواب ان هناك حواجز فعلية بينها ، لانها فى الواقع متداخلة ، وقد يأخذ المصروف الواحد اكثر من صفة . واهمية التقسيم قائمة على كونه موضحا لاتجاه السياسة العامة ، واذا كنت قد اتبعت تقسيما معينا فذلك لتسهيل التحليل ويمكن للقارىء ان يأخذ اذا شاء باى تقسيم منطقى يراه .

نوع المصروف	٣٩/٣٨ المنفق بمليون الجنيهات	٣٩/٣٨ المنفق ٪	٥٤/٥٣ المنفق بمليون الجنيهات	٥٤/٥٣ المنفق ٪
الادارة العامة	٨ر٤	٣ر١٠	٥ر٨	١ر٥
المحافظة على نظام الحكم	١ر١١	٢٤	١ر٥٢	٥ر٣٠
الشئون الاقتصادية	٤ر١٦	٣ر٣٥	٩ر٣٨	٨ر٢٢
الشئون الاجتماعية	٣ر٧	٧ر١٥	٩ر٤٢	٢ر٢٥
تمويلية	٩ر٦	٧ر١٤	٩ر٢٧	٤ر١٦
	٥ر٤٦	١٠٠	٤ر١٧٠	١٠٠

× ارتفاع الاسعار المحسوب على أساسه التعديل هو متوسط الرقم القياسى لاسعار الجملة من يناير الى يوليو سنة ١٩٥٣

واهم ما يلاحظ على الجدول السابق ان نسبة المنفق على النواحى اللازمة للمحافظة على نظام الحكم قد زادت عما كان عليه الحال قبل الحرب مع ان المنفق على النواحى ذات الصفة الاجتماعية والاقتصادية قد نقص بعكس ما كان ينتظر . وبقاء المنفق على البند الاول فى مستوى عال وبنفس النسبة لما كان عليه الامر فى ميزانية سنة ٥٢/٥١ معناه ان وزير المالية يرى ان الوضع الاجتماعى والسياسى للبلاد لم يتحسن عما كان عليه فى الماضى ، وما اظنه يوافق على ذلك .

ويتضح من الجدول السابق ايضا زيادة فى نسبة المنفق على الابواب ذات الصفة التمويلية ويرجع ذلك لاسباب سياسية واقتصادية كما سنوضح فيما يلى . اما الانخفاض النسبى

لنفقات الادارة العامة فهو امر طبيعي لا سيما بعد الغاء الملكية بالتزاماتها المالية وكذلك حذف ميزانية البرلمان . ولنحاول فيما يلي ان نحلل نفقات كل بند

١ – مصروفات الادارة العامة : وتشمل المنفق على القصر الجمهوري ومجلس الوزراء ووزارات المالية والخارجية والارشاد وديواني الموظفين والمحاسبة ، واهم ما يحتاج الى الملاحظة فيها جميعا اولا : ان المخصص للقصر الجمهوري هو ٢٩٧٫٠٠٠ جنيه وهو قريب من الرقم المنفق على هذا البند سنة ١٩١٣ ويبلغ حوالى ٦٠ ٪ من المنفق عليه سنة ١٩٣٨ ، وكانت هذه المخصصات قد اخذت تتزايد بشكل كبير منذ سنة ١٩٤٥ الامر الذي كان يعكس تزايد نفوذ القصر ووصل الرقم اقصاه في ميزانية ٥١/٥٠ حينما بلغ حوالى مليون ونصف مليون من الجنيهات . وبهذه المناسبة حبذا لو خطت الحكومة خطوة حاسمة نحو ممتلكات الاسرة المالكة السابقة فصادرتها ، ولا اعرف بلدا الغت الملكية واحتفظت لها بأملاكها ، لان هذا الاحتفاظ معناه ابقاء نفوذ ملك الاسرة في المجال الاقتصادي ، ولهذا اثره في الهيكل الاجتماعي والسياسي للبلاد . وليس في المصادرة بدع لا سيما وكلنا يعرف كيف تكونت هذه الاملاك ، ولو كان وزير المالية قد اقترح هذا الحل بدلا من رفع سعر السكر وانقاص وزن الرغيف لكان منطقيا مع منطق الثورة ولوجد التأييد من الشعب ولاراح مصلحة الضرائب من هذه الابحاث العقيمة في هل كان يجوز او لا يجوز فرض الضرائب على المخصصات الملكية . ولعله من اغرب الامور ان نجد الفلاحين الذين سيفوزون ببعض اراضي تلك الاسرة تطبيقا لقانون الاصلاح الزراعي عليهم ان يدفعوا الثمن لمغتصبيهم السابقين . وتبلغ مساحة الاراضي التي كانت في حوزة تلك الاسرة ٢٠٠ الف فدان لو قدر للفدان منها ٢٠٠ جنيه لامكن تخفيف اعباء الشعب بحوالى ٤٠ مليون جنيه ولما وجد الوزير نفسه في حاجة الى كل مقاييسه الانكماشية ولارضى نفسه بعدم فرض ضرائب جديدة .

ويتضمن هذا الباب المخصص لوزارة المالية وليس هناك ما يبدو من مشروع الميزانية بما يوحي بأي ميل الى التوسع في التوجيه الاقتصادي الذي يتطلبه العهد الجديد ، كما ان المخصص للانفاق على اداة تحصيل الضرائب ومكافحة التهرب لم يزد بل انقص ، ولعل الوزير يعتقد في قدرة ماصدر مؤخرا من قوانين في الوصول الى ذلك الهدف وهو امر مشكوك فيه .

اما عن المخصص لوزارة الخارجية فيزيد على المليون جنيه ، وهو استمرار لسياسة التوسع في التمثيل السياسي بعد الحرب الاخيرة وكان اقصى ما وصل اليه الانفاق على هذا البند قبل الحرب هو ثلث المليون ، وما زالت هذه الوزارة كعهدنا بها في الماضي تضم المحظوظين الذين يحصلون من الدخول ما لا يتناسب لا مع المرتبات العامة للدولة ولا مع قيمة العمل الذي يقومون به . ولا اغالي اذا ذكرت للقارىء ان ما يحصله موظف الخارجية بالدرجة السابعة في الخارج يتعادل مع ضعف ما يحصله اى عضو بعثة حكومية ، هذا بدون حساب المزايا المادية التي يحصلون عليها في البلاد التي يعملون بها . ولست ادرى لم لا تتضمن سياسة التقشف اعادة النظر في مختلف البدلات التي تعطى لموظفي السلك السياسي . ويجر الكلام عن تمثيلنا في الخارج الى انه يحتاج الى اعادة النظر فيه كلية تبعا لما توحيه مصلحة البلاد فلا يكون لنا تمثيل في بلد الا اذا كانت لنا مع هذا البلد علاقة اقتصادية او سياسية تستأهل ذلك التمثيل . وليكن هذا التمثيل مبنيا على الواقع ، فقد كان من الشاذ مثلا ان توجد مفوضية البانية في مصر لاتمثل الا ملكا مخلوعا، ومن الغريب ان يعود التمثيل السياسي بيننا وايطاليا التي حاولت احتلالنا في القريب ، ونمنع تمثيلنا عن بلد كالصين بالرغم من وجود تبادل تجاري كبير معه ، وحق حكومة الصين في حكم بلدها لا يقل عن حق حكومتنا الحالية في حكم مصر . واذا كنا نحاول الاحتفاظ بصداقة الامريكان فلا نعترف بحكومة الصين فهل عملت امريكا على تأييدنا في قضايانا المختلفة ؟

٢ – الانفاق على وسائل المحافظة على نظام الحكم : او النفقات اللازمة للمحافظة على امن الدولة من الداخل والخارج كما يطلق عليها احيانا ، ويشمل هذا الباب المنفق على وزارات الحربية والداخلية والعدل .

ويثير الانفاق على هذا البند الكثير من الجدل فمن قائل بأنه مصروف استهلاكي يجب الحد منه ومن معتبر انه انتاجي ويجب الاحتفاظ به في مستوى عال . وحجة الفريق الاول انه مصروف غير طبيعي دعا اليه التعقد في نظام الحكم وعدم استقرار العلاقات بين المجموعات البشرية وبين طبقات المجتمع الواحد . وكلما استتب الامن والسلام وزالت الفروق بين الطبقات انتفى الانفاق على هذا الباب .

اما الفريق الاخير فيعتبر ان الخلاف بين الافراد والمجتمعات امر طبيعي كما ان الملكية او وجود طبقات في المجتمع الواحد امر عادي ، ولهذا فيجب الانفاق بسخاء على الجيش والبوليس والقضاء حتى تكون الحكومة مرهوبة الجانب ولا يعتدى واحد على امن الآخر .

ولو تأملنا الامر بعيدا عن النظرة المجردة وجدنا ان الانسان اميل للسلم والعيش الهادىء منه للعراك وان الخلاف العنيف بينه وغيره من الافراد انما فرضته الظروف عليه فرضا ، ولهذا نلمس الميل العالمي نحو تكوين هيئات دولية لحل الخلافات بين الامم وهناك البرلمانات للتعبير عن ارادة الافراد ، وتقوية هذه المؤسسات ان هو في الواقع الا دعوة نحو حسم الخلافات الخارجية والداخلية الامر الذي يمكن ان يؤدى الى انتقاء فكرة امتشاق الحسام كلما قام خلاف بين الناس . فعمل مصر على التعاون مع البلاد التي تدعو الى السلم ، ومعارضتها كل نوع من الاحلاف العسكرية وتجنب الانضمام الى التكتلات الدولية ذات الصفة العدوانية هو في الواقع عمل على تقليل المنفق على الجيش ، والاعتراف بالنظام البرلماني ليس معناه الاعتراف بسلطة الشعب فقط ولكنه دعوة صريحة الى ضغط المنفق على البوليس والمحاكم او بمعنى آخر زيادة الممكن انفاقه على وسائل رفع مستوى المعيشة .

وقد اشار احد المسئولين اخيرا انه لن يمضي طويل وقت حتى يمكن للمصانع الحربية المصرية ان تصدر الى الخارج الطائرات النفاثة واذا كنا جميعا نرجو ان يأتي هذا اليوم الا انه من الواجب اولا أن ننتج احذية مثلا بالسعر المناسب ليتمكن جميع أفراد الشعب من ارتدائها ، فالانتاج السلمي هو اساس سعادة الشعوب وتعبير عن تحضرها وتقدمها .

واهم بند في هذا الباب المخصص لوزارة الحربية ويقدر بـ ٣ر٢٩ مليون جنيه او اكثر من ٧٥ ٪ من مصرف الباب كله ، وهو اكثر من المخصص لوزارات المعارف والصحة والشئون البلدية والقروية مجتمعة .

ليس هناك من حد للانفاق على هذا البند ، فيتوقف تقديره على مدى ادراك القائمين بالامر للمشاكل العامة والمهم الا يؤدى الاسراف فيه الى الاخلال بنواحي الصرف الاخرى ولا نرى معنى لمقارنة المنفق على الدفاع في مصر وبريطانيا ولعله يكون الانسب في هذا المضمار هو اسرائيل البلد الذي لا زلنا معه في حالة حرب فان المخصص للحرب في ميزانيته ٥٤/٥٣ هو ٤ر١٩ ٪ مقابل ٢٠ ٪ عندنا اى ان النسبتين متقاربتين ولكن الاختلاف هو في طريقة استخدام الجيش ، اذ يقوم في اسرائيل كما اشار الى ذلك كتاب « اسرائيل » الذي اعده المكتب الدائم لاتحاد غرف التجارة في البلاد العربية فيوجه الجيش الى الخدمة في المستعمرات الواقعة على الحدود لا لمجرد زيادة تحصينها او المرابطة فيها وانما لاستثمار ارضها وتعبيد طرقها وانشاء مبانيها وهي جميعا مما لا يقوم به الجيش عندنا وهو ان قام بانشاء مستعمرات في سينا ومناطق البحر الاحمر والواحات لكان في ذلك تمرين لافراده وفائدة جليلة للبلاد . وعلى العموم فان المشاهد ان ما يحصله ضباط الجيش عندنا يفوق بكثير المستوى العام الذي يحصله زملاؤهم في الاعمال المدنية فضلا عن ضمان العمل ودوام الترقية ناهيك عن المركز الاجتماعي . ولسنا في حاجة الى تبرير الكثير من « البدلات » للمرتب الاساسي للضباط مستندين الى ما هو حاصل في بعض البلاد الاجنبية لان لكل بلد ظروفه ، وما يقوم به الجيش في اسرائيل ليس من الاعمال العادية في الجيوش العالمية (x)

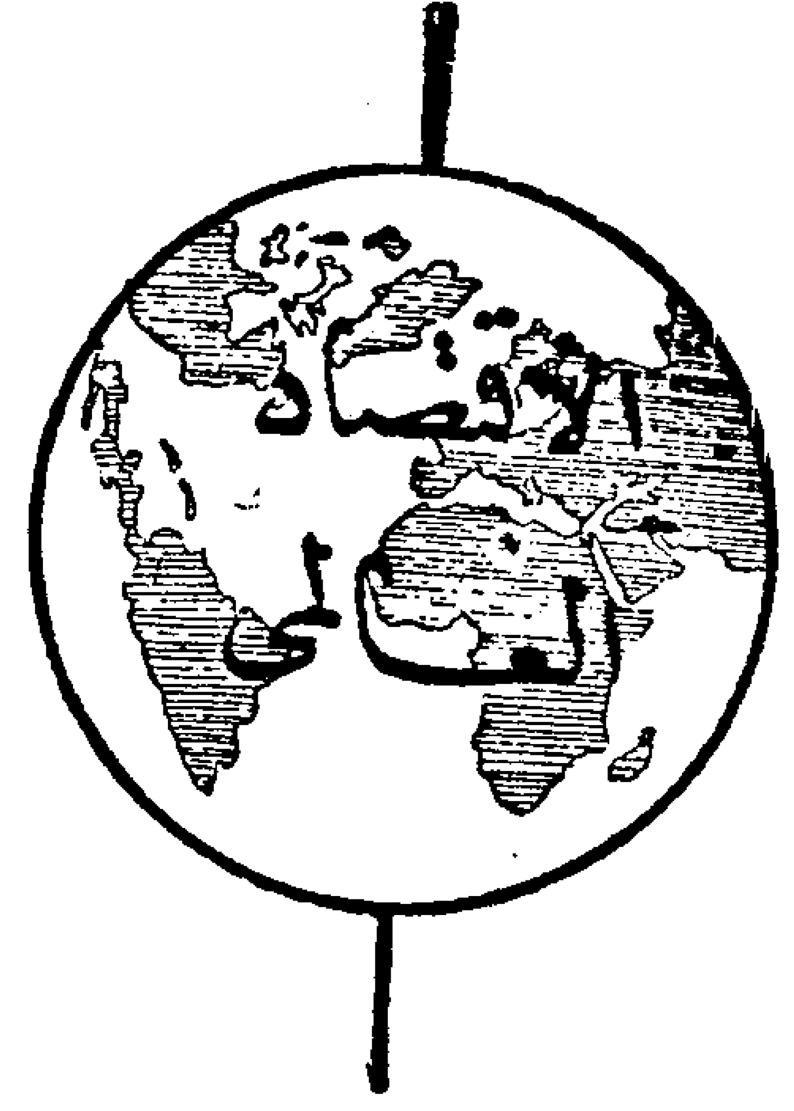
ويؤدى اغراء الدخل والمظهر الى اجتذاب الكثيرين من الشبان فلا يضيرنا ان نجعل الانتساب للكليات الحربية لمن اتموا علومهم الجامعية لا سيما ان لدينا فضلة كبيرة من المتخرجين ، فان ذلك يرفع من مستوى ضباط الجيش ولا يكلف الدولة شيئا ، وواقع الامر الآن أن هناك عددا كبيرا من الضباط ملتحق فعلا بالكليات الجامعية ، وهي ظاهرة جديدة .

ننتقل بعد ذلك الى مخصصات وزارة الداخلية ، او وزارة الامن الداخلي ، واهم بنودها البوليس والخفر ، وينطبق عليه الكثير مما ذكر عن الجيش مع اختلاف في الدرجة ، وتزداد حاجة بلد ما الى البوليس كلما زاد الخلاف بين طبقات الشعب الذي ينشأ عادة من تفاوت في مصالحهم المادية ، وكلما كان هذا التفاوت كبيرا كلما زاد الخلاف لبعد الشقة بين العقليتين الامر الذي يحتاج الى زيادة في مخصصات البوليس ، ولا يمكن ان تحل مشكلة الامن عن طريق زيادة عدد افراد البوليس ولا فائدة من انتاج يذهب اغلبه لحمايته ، وكلما عملنا على حسم الخلافات بين طبقات العمال وارباب الاعمال وبين الفلاحين وملاك الاراضي ، وكلما رضى الافراد عن معيشتهم واحسوا بالمساواة في فرص الحياة كلما قلت حاجتنا للانفاق على هذا البند ، ولمن يشاء

دكتور عبد الرازق محمد حسن

البقية على ص ٢٧

(x) لعل نجاح معسكرات التدريب وتمرين الفدائيين اكبر دليل على انه من الممكن اقامة جيش قوى بتكاليف منخفضة



سياسة دعم اسعار المحاصيل الزراعية فى الولايات المتحدة

يهدد التوسع فى انتاج كثير من المحاصيل الزراعية الاساسية فى الولايات المتحدة سياسة الحكومة فى دعم اسعارها بالانهيار ، اذ لن يمكن للحكومة ان تجد الاموال الكافية لتحمل عبء الاستمرار فى الضمان المرتفع الذى تقدمه للمزارعين فى الوقت الحاضر ، وتجىء الزيادة الكبيرة فى محصول القمح والذرة ، نذيرابضرورة وضع حدلهذا التوسع الكبير فى وقت تنخفض فيه الاسعار فى السوق الحرة ويزيد بذلك الجزء الذى تدفعه الحكومة للزراع .

وتقوم السياسةالزراعية الامريكية على ما يسمى بسعر التعادل الذى يعنى المحافظة للمزارعين علىالدخل الحقيقى الذى كانوا يحصلون عليه قبل الحرب العالمية الاولى ، وتضمن الحكومة الامريكية فى الوقت الحاضر للزراع أسعارا للمحصولات الزراعية الاساسية تعادل ٩٠ ٪ من سعر التعادل .

وكانلارتفاع الاسعار التىتشترى بها الحكومة المحاصيل عن الاسعار الحرة أن تسابق الزراع الى تسليم الكثير من انتاجهم الى المؤسسة التى انشأتها الحكومة لهذا الغرض

ومن الجدير بالذكر أنه كان فى مخازن الحكومة فى آخر مايو سنة ١٩٥٣ كميات كبيرة من ٢٩ سلعة قدرت قيمتها بنحو ١ر٧٠٦ مليون دولار حوالى ٧٥٪ منهـا من الذرة والقمح ، هذا بالاضافة الى ماقيمته ٢٠٠٠ دولار تستحق على الحكومة فى صورة قروض على محاصيل واتفاقات للشراء لم تنفذ بعد . ومنذ نوفمبر سنة ١٩٥٢ قامت الحكومة الامريكية بشراء ١٧٧ مليون رطلمن الزبد قيمتها ١١٩ مليون دولار ، ١٢٧ مليون رطل من الجبن قيمتها ٦٠ مليون دولار بالاضافة الى اللبن المجفف الذى يبلغ قيمته ٤٧ مليون دولار . وقد أصبح المخزون من القمح لدىالحكومة فى أول يونيةنحو ٢٥٩ مليون بوشل ومن الذرة ٤٥٠ مليون بوشل ينتظر أن تصل الى ٦٠٠ مليون بوشل فى أول اكتوبر ١٩٥٣ .

وقد أبدت المؤسسة المشرفة على المشروع مخاوفها من نفاد الاموال الموضوعة تحتتصرفها اذا استمرت السياسةالحالية وخاصة معاستمرار التوسع فى انتاج القمح والذرة والمحاصيل الاخرى . وصرح وزير الزراعة أن الخطوة الاولى لعلاج هذه الحالة هوتحديد الانتاج فىالعام القادم ، وينصالقانون على أنه اذا لم يوافق ثلثا المزارعين على الخضوع لقرارات وزير الزراعة فى تحديد الانتاج فان الحكومة تخفض ضمانها للاسعار الى ٥٠ ٪ من سعر التعادل فقط . .

وهكذا على السلطات الامريكية والمزارعين الامريكيين الاختيار بين ثلاث سياسات : اما دعم الاسعار معتحديد الانتاج ، واما اعانةالاسعار مع عدم تحديد الانتاج وهو يعنى تراكم المخزون الحكومى وزيادته وضرورة زيادة الاعتمادات المخصصة لذلك ، أو ترك الاسعار حرة تتحدد حسب حاجات الطلب العالمى . . وبجانب هذه السياسات الثلاث يرى البعض أنه من المستحسن العمل على وضع برنامج خاص جديد لدعم الاسعار الزراعية .

هذا وقد وافقت أخيرا أغلبية المزارعين الامريكيين علىتحديد المساحة المزروعة قمحا وبذلك يضمنون استمرار الحكومة فى دعم أسعار القمح بما يوازى ٩٠ ٪ من سعر التعادل

التطورات الاقتصادية فى المكسيك

قامبعض الاقتصاديين المكسيكيين بالاشتراك مع البنك الدولى للانشاء والتعمير بوضع تقرير مفصل عن أحوال المكسيك يتضمن بيانات تنشر لاول مرة عنالدخل الاهلى المكسيكى والاستثمار الفردى والحكومى والانتاج والاستهلاك خلال السنين العشر القادمة . ولاهمية هذاالتقرير من حيث عرضه للجهود التى بذلتها احدى الدول المتخلفة اقتصاديا للنهوض بانتاجها واقتصادها القومى وجدنا من المناسب ان نلخصه فيما يلى :

فقد تضاعف الدخل الفردى فى المكسيك خلال المدة من ١٩٣٩ — ١٩٥٠ وزاد الانتاج فىجميع قطاعات الاقتصاد القومى فيماعدا الصناعات الاستخراجية ، وساعدت علىارساء سياسة التصنيع على اسس سليمة زيادة واردات السلع الرأسمالية التى أمكن دفع قيمتها بحجم متزايد من الصادرات وبأسعار مغرية ، ولم يكن النمو الصناعى على حساب الزراعة اذ أنها توسعت بدورها كثيرا

وقدامكن الوصول الىهذهالدرجة من النمو خلال المدة من ١٩٣٩ الى ١٩٥٠ عنطريق زيادةالادخارالجبرى والحد من الاستهلاك والاهتمام بالاستثمارات ذات العوائد الجمة السريعة . ولاتزال المكسيكفى حاجة الى مصروفات رأسمالية كبيرة فى المستقبل لتنمية الثروة الطبيعية ، والمحافظة عليها والكشف عن حقول جديدة للبترول ضمانا للحصول على انتاج مستمر مرتفع خلال السنوات العشر المقبلة . كما تحتاج المكسيك الى التوسع فى صناعة التعدين بصفةعامة ، وذلك الىجانب الاهتمام بمشروعات الرى ومساقط المياه للمحافظة على الانتاج الزراعى وحفظ التربة . .

كانت المدخرات المحلية فىالمدة من ١٩٣٩ — ١٩٥٠ هى المورد الوحيد للانهاض الاقتصادى وكانت نسبة الادخار عالية فى فترة ما بعد الحرب، اذا ما قورنت بدول اخرى وكذلك بالمقارنة مع المدخرات المحلية فى السنوات السابقة ، وتحاولالمكسيك جاهدة المحافظة على نسبة عالية للادخار خلال السنوات الخمس القادمة ، ولو انالتطوراتالاقتصادية العالمية والحاجة الماسة الى كثيرمن الاستثمارات جديدة ستدفعالمكسيك الىالاعتماد الى حد كبير علىالقروض الخارجية .

ويشير التقرير الى ان الوقت قد حل لكى تترك المكسيك سياسة معالجة مشروعاتها كل على حدة ،

وننظر الى برنامج شامل لتنمية شئونها الاقتصادية ككل لا يتجزأ . ولا يتطلب هذا الامر برنامجا جامدا انما يتطلب رسم خطة لتوجيه المدخرات الوجهة الصالحة واعطاء الاولوية الى المشروعات التى تساهم بنصيب كبير فى التنمية الاقتصادية ويوصى التقرير بأن تقوم الحكومة المكسيكية بتشكيل لجنة من الفنيين للاشراف على المقترحات الواردة به على أن يكون عملها الاول أن تشير على الحكومة بالخطوات التى يجب اتخاذها لتوجيه الاستثمارات الجديدة داخل البرنامج الاقتصادى العام .

سياسة بريطانيا الزراعية

قررت وزارة الاغذية البريطانية بعد رفع الرقابة على الحبوب فى أواخر يولية الماضى — ان تضطلع بمسئولية شراء مايفيض عن الاسواق التجارية من دقيق القمح والشوفان وكذا حبوب الشعير والشيلم من محصول ١٩٥٣ ووضعت حدا أدنى للاسعار التى تشترى بها هذا الفائض .

توحيد أسعار الصرف فى شيلى

أعلن أخيرا فى سنتياجو توقف العمل بنظام أسعار الصرف المتعددة وتحديد سعر موحد للبيزو بمقتضاه يساوى الدولار الامريكى ١١٠ بيزو ويعد هذا السعر أعلى ما طبق من الاسعار الرسمية — ويتراوح السعر فى السوق الحرة الآن حوالى ١٨٠ بيزو لكل دولار امريكى . ولمحاربة التضخم ، أعلنت الحكومة برنامجا لخفض مصروفاتها ووضع اصلاح شامل للنظام الضرائبى . ويتضمن البرنامج تخفيض المصروفات الحكومية بحوالى ١٥٠٠ مليون بيزو وموازنة الميزانية فى العام القادم عند مستوى ايرادات هذا العام ، وتعديل الاجور بحيث تعوض الارتفاع المتوقع فى نفقات المعيشة كنتيجة لالغاء اعانات الاطعمة وكذا الغاء أسعار الصرف المميزة ، التى كانت تستعمل فى استيراد المواد الغذائية ، ذلك فضلا عن بعض الاجراءات الاخرى التى تهدف الى اصلاح الاحوال الاقتصادية السائدة وتنظيم الرقابة على الائتمان ، ووضع برنامج لتنمية الانتاج الزراعى . هذا وقد أعلنت الحكومة أنها لا تنوى ادخال تغيير ما فى سياستها الخاصة بالنحاس .

ميزان مدفوعات منطقة الفرنك الفرنسى فى عام ١٩٥٢

تظهر حالة ميزان موفوعات منطقة النقد الفرنسى مع بقية انحاء العالم عجزا فى العمليات الجارية بما يساوى ٦٥٩ مليون دولار فى ١٩٥٢ مقابل ١٠٥٨ر مليون دولار عام ١٩٥١ . أما العمليات الرأسمالية (بما فيها الاستثمار الخاص والائتمان الفردى ومتحصلات الديون والقروض المسددة) فتظهر فائضا قدره ١٤٤ مليون دولار .. وعلى ذلك يكون العجز الصافى ٥١٥ مليون دولارا . وقد أمكن مقابلة هذا العجز عن طريق المساعدة الامريكية البالغة ٣٥٣ مليون دولار ومسحوبات فرنسا على حسابها لدى اتحاد المدفوعات الاوربى وقد بلغت هذه المسحوبات ١٩٩ مليون دولار .

ومما يلاحظ على الارقام الواردة فى التقرير الذى صدر فى هذا الشأن الاختلاف الكبير بين قيمة المدفوعات للواردات (فوب) وتبلغ ٦٤٨ر٢ مليون دولار وقيمة الواردات (سيف) وتبلغ ٥١٩ر٣ مليون دولار ، كما سجلتها احصاءات الجمارك . ويرجع هذا الفرق الكبير الى المدفوعات الكبيرة التى حولت مقدما فى أواخر عام ١٩٥١ . ومما يلاحظ كذلك فى جانب العمليات الجارية ، العجز الصغير نسبيا على المنطقة الدولارية والذى بلغ ١٦٩ مليون دولار ، فى ١٩٥٢ مقابل ٥٣٤ مليون دولار فى ١٩٥١ ، مما يعكس تناقص حجم الواردات من هذه المنطقة ، وكذا الفائض الصغير فى الواردات غير المنظورة والبالغ ٢٨ مليون دولار مقابل عجز قدره ١٩٩ مليون دولار فى ١٩٥١ ويرجع هذا الفائض الى مصروفات القوات الحربية الامريكية فى فرنسا

جرارات زراعية لمصر

أذاعت وزارة التجارة البريطانية تقريرها عن التجارة الخارجية وقد جاء فيه ان صادرات بريطانيا من الجرارات الزراعية زادت زيادة تذكر فى الشرق الاوسط بصفة عامة ومصر وايران بصفة خاصة . فبلغت قيمة الصادرات من الجرارات الزراعية الى ايران فى خلال النصف الاول من العام الحالى أكثر من ٠٠٠ر١٧ جنيه استرلينى مقابل لا شىء فى المدة نفسها من العام الماضى وبلغت قيمة ما أشترته ايران فى النصف الاول من العام الحالى ٠٠٠ر١٧٠ر١ جنيه بما فى ذلك القاطرات والسفن والمركبات المختلفة يقابلها ٠٠٠ر٣٩٣ جنيه فى الفترة عينها من العام الماضى .

وقد زادت ايضا واردات مصر من الجرارات الزراعية اذ بلغت قيمة ما أستوردته منها فى خلال النصف الاول من العام الحالى ٠٠٠ر٧٦ جنيه يقابلها ٠٠٠ر٥٢ جنيه فى الفترة عينها من عام ١٩٥٢ .

معمل كبير لتكرير زيت الشرق

بدأ العمل فى انشاء معمل جديد لتكرير الزيت فى جزيرة ترمباى بالقرب من بمباى بالهند . وسيكون هذا المعمل أكبر مؤسسة من نوعها فى تلك البلاد لان طاقته بعد اتمامه فى عام ١٩٥٥ تبلغ نحو مليونى طن وقدرت نفقات انشائه بحوالى ٢٠ مليون جنيه وسيقوم بتكرير الزيت الخام الوارد من الشرق الاوسط فيسد جانبا كبيرا مما تحتاج اليه الهند من منتجات الزيت بما فى ذلك الكيروسين والبترول وزيوت الديزل ووقود الأفران وأنواع القار والقطران الخ .

وتقوم بتنفيذ هذا المشروع شركة جديدة هى « شركة معامل تكرير بورمارشل » التى تشترك فى ملكيتها شركة شل وبورما

ويشرف على هذا المعمل الجديد « المستر هربرت جيمس ترو » وهو بريطانى عمل فى شركة شل منذ ١٩٢٩ واشتغل فى المكسيك ومصر .

وهذا المشروع الجديد هو من مشروعات التوسع فى صناعة زيت البترول فى الكومنولث وهو يتمم المشروعات الواسعة النطاق التى تباشرها شركة الزيت الانجليزية الايرانية وهى الآن تبنى معملين كبيرين للتكرير فى استراليا وعدن .

اقتصاديات أوروبا الشرقية :

أصدرت الهيئة الاقتصادية الاوروبية E.C.E. تقريرا عن أحوال أوروبا الاقتصادية عرضنا منه الجزء الخاص بأوروبا الغربية فى العدد ٥٨ الصادر فى أول اغسطس الماضى واليوم نلخص ما اشار اليه التقرير خاصا بأوروبا الشرقية بما فيها الاتحاد السوفيتى

يشير التقرير الى الفروق الكبيرة بين مستوى معيشة عمال الاتحاد السوفيتى ودول الكتلة الاوروبية الشرقية ومستوى عمال أوروبا الغربية ، مما نشاهد معه أن معظم المصروفات الشخصية للعامل فى أوروبا الشرقية يذهب الى الطعام بنسبة تزيد على ما يخصصه للطعام زميله فى أوروبا الغربية . هذا بالاضافة الى ازدحام المدن بالسكان بدرجة كبيرة . ويؤكد التقرير ضرورة بذل جهود جبارة اذا كان الغرض رفع مستوى معيشة العامل الروسى مثلا الى مستوى زميله فى أوروبا الغربية.

ويلاحظ التقرير أن مشروعات الانهاض الاقتصادى فى أوروبا الشرقية تضع نصب أعينها هدفا رئيسيا هو خلق صناعات ثقيلة ضخمة يمكن فى المستقبل — بعد عدة سنوات من التقشف — أن تنتج سيلا متزايدا من المنتجات الاستهلاكية . فيقضى مشروع السنوات الست البولندى بتخصيص من ٢٠ — ٢٥٪ من الناتج الاهلى سنويا للاستثمار الصناعى ، وفى تشيكوسلوفاكيا تحافظ حكومتها على نسبة مماثلة لاستثماراتها . وفى رومانيا كانت نسبة الموجه الى الاستثمار من الناتج القومى لا تتجاوز ٨٪ عام ١٩٤٨ ، بينما يقضى مشروع الانهاض الرومانى بأن تصل هذه النسبة الى ٢٧٪ عام ١٩٥٥ ؛ وينتظر أن تصل نسبة الاستثمار الأهلى فى بلغاريا الى ١٩٪ ، وكانت نسبة المستثمرات الفعلية فى المجر عام ١٩٥١ تزيد على ٢٥٪ .

وقد اتخذت القرارات الخاصة بضرورة الاسراع فى تصنيع دول أوروبا الشرقية فى عام ١٩٥٠ عندما تعرضت العلاقات بين الشرق والغرب الى القطيعة التامة وتقاربت وجهات النظر بين حكومات أوروبا الشرقية وتكون مجلس المساعدات الاقتصادية المشتركة عام ١٩٤٩ والذى يوجد مركزه الرئيسى فى موسكو .

وقد ساعد على تحقيق الاغراض الطموحة لمشروعات الانهاض نجاح تلك الدول فى اعادة بناء اقتصادياتها التى خربتها الحرب وتعمير الكثير مما خسرته خلالها ، ومن المنتظر فى كثير من الاحوال ان تتمكن تلك الدول من تحقيق اغراض مشروعات الانهاض فى وقت اقصر مما كان مقدرا .

الا أن التقرير يعيب على هذه المشروعات عدم حرصها على ايجاد التوازن المطلوب بين الزراعة والصناعة ، ولو انه يعود فيشير الى أن قرب الانتهاء من بعض هذه المشروعات الكبرى قد يعنى امكان البدء فى الاهتمام بالزراعة وتوجيه اموال اكثر لها دون المساس بحجم الاستثمار فى ميدان الصناعة . ولكن الشواهد لا تدل على أن هناك تحولا كبيرا عن خط السير الاساسى فى تدعيم الصناعات الثقيلة ، وهذا بدوره يعنى اضعاف احتمال حدوث ارتفاع فى مستويات معيشة شعوب دول أوروبا الشرقية فى المستقبل القريب .

ويخص التقرير الاتحاد السوفيتى بعرض لاحواله الاقتصادية ، فيذكر أن الاتحاد السوفيتى نجح عام ١٩٥١ فى الرجوع بمستويات الاستهلاك الى ما كانت عليه قبل الحرب ، ويضيف أن التوسع الصناعى الروسى يستمر بدرجة تفوق نسبة زيادة الانتاج فى أية دولة غربية . ولا يزال انتاج الفحم فى روسيا لا يزيد على نصف انتاج دول غربى أوروبا وهى التى يقرب مجموع سكانها من عدد سكان الاتحاد السوفيتى ؛ الا أن الانتاج الروسى يزيد بنسبة أكبر مما هو الحال فى أوروبا الغربية . ومن المتوقع ان يكون حجم الاستثمار الحكومى فى الصناعات الثقيلة الروسية خلال مشروع السنوات الخمس الحالى اكبر بنحو ٩٠٪ مما كان عليه خلال السنوات الخمس السابقة ١٩٤٦/١٩٥٠ .

النهوض بالاسترلينى

كان الرئيس ايزنهاور قد عين فى مارس الماضى مستر لويس دوجلاس على رأس بعثة لدراسة مشاكل بريطانيا المالية والاقتصادية وموضوع قابلية الاسترلينى للتحويل ، وهى المواضيع التى جرى بحثها خلال المناقشات التى جرت بين ممثلى الولايات المتحدة وبريطانيا فى واشنجتن . وقد نشرت اخيرا المراسلات الخاصة بتقرير بعثة دوجلاس ، وجاء خطاب مستر دوجلاس الى الرئيس ايزنهاور وثيقة قوية فى سبيل دعم الاسترلينى . والخروج بالولايات المتحدة من القيود التى تحجب أسواقها عن العالم الخارجى .

ويشير تقرير دوجلاس الى الآثار التى شعرت بها المنشئات الاهلية فى الولايات المتحدة من جراء عدم قابلية الاسترلينى للتحويل الى دولارات . لما يتمتع به الاسترلينى من مركز ممتاز كعملة دولية كبرى يتم على اساسها الجزء الاكبر من التجارة الدولية ، بحيث لا يمكن الاعتقاد بامكان الوصول الى درجة كبيرة من الحرية الاقتصادية فى العالم او بالسماح للصادرات الامريكية بدخول الاسواق العالمية بحرية ما لم يتحرر الاسترلينى تماما .

ويحصر الخطاب الاسباب الرئيسية كعدم التوازن بين الاسترلينى والدولار فيما يأتى : —

أ — التغير فى تركيب وشكل التجارة الخارجية البريطانية

ب — التغير فى مركز بريطانيا الدولى من دولة دائنة الى دولة مدينة

حـ — زيادة الموارد المخصصة للصرف على شئون الدفاع

د — عدم قدرة بريطانيا على تخصيص موارد كافية للاستثمار

هـ — سوء نسبة الاستبدال الخارجى وانخفاض نسبة الادخار الفردى فى بريطانيا

و — عدم صلاحية الجو للاستثمارات الفردية الاجنبية .

ز — استمرار الولايات المتحدة فى اتباع سياسة تجارية تصلح لدولة مدينة وليست دائنة والاستمرار فى حماية الاسواق الامريكية وتفضيل الخدمات الامريكية على ماتقدمه حماية الاسواق الامريكية وتفضيل المنشئات الاجنبية بأسعار أقل .

ويخلص مستر دوجلاس الى أن الاجراءات النقدية ليست كافية لحل المشكلات القائمة ، اذ ليس من العدل

ان يطلب من انجلترا اطلاق حرية تحويل الاسترليني والحالة كذلك ، انما يجب القيام ببعض اجراءات وتحقيق شروط خاصة قبل التفكير فى هذا العمل .

وبعد أن عرض مستر دوجلاس الخطوات التى اتخذتها حكومة المملكة المتحدة لتقوية الاسترليني اشار الى انه يجب على الحكومة البريطانية اتخاذ اجراءات اخرى . ومن ناحية اخرى يجب على الولايات المتحدة أن تبدأ فى محو العوائق المفروضة فى طريق التجارة الدولية . ويؤكد دوجلاس أن الحواجز التى أقامتها الولايات المتحدة منذ ثلاثين عاما تجاه الواردات تناقض تماما جميع اجراءات اعادة التوازن الدولى الاقتصادى . وان فى تحرير السياسة المحافظة للولايات المتحدة ما يهيىء الجو اللازم لخلق عالم يمكن للاسترليني فيه ان يتخذ طريقه نحو حرية التحويل .

ويتساءل مستر دوجلاس عن دور الاستثمارات الخاصة الامريكية فى حل مشاكل الدول الاخرى الاساسية فى هذا الصدد . الا أنه يجد ان الفرصة لن تسنح لذلك بدرجة كبيرة وكافية . ويشير أيضا الى أنه على المؤسسات الحالية ومنها البنك الدولى للتعمير والانشاء وهيئة انهاض الكومنولث البريطانى أن تساهم فى حل هذه المشكلة . ويضيف التقرير ان على البنوك الامريكية ان تشترك فى القروض الاسترلينية التى تمنحها البنوك الانجليزية .

ويؤكد مستر دوجلاس أيضا ضرورة اتخاذ اجراءات حاسمة لمنع التقلبات العنيفة فى اسعار وحجم المعروض من المواد الخام التى تدخل فى ميدان التجارة الدولية ويجب ان تتضامن الحكومات المختلفة فيما بينها للحد من تأثير الحركات الدورية المواد الهامة .

استقرار اقتصاديات سويسره

لا تزال سويسرة تتمتع بأحوال اقتصادية قوية ومستقرة ، ولا تزال الصناعة السويسرية مستمرة فى انتاجها على احسن وجه ، وتتمتع البلاد بحالة عمالية كاملة تضم ١٥٠ر٠٠٠ عامل اجنبى يعملون فى سويسره .

وتشير احصاءات التجارة الخارجية الى اطراد التحسن فيها خلال الشهور الخمس الاولى من عام ١٩٥٣ ، فارتفعت قيمة الصادرات وانخفضت مدفوعات الواردات عما كانت عليه فى المدة المقابلة من عام ١٩٥٢ ، وحققت سويسره بذلك فائضا بلغ ٤٤ مليون فرنك سويسرى مقابل عجز بلغ ٤٢٥ مليون فرنك . ومن الجدير بالذكر أن سويسره حققت فائضا فى تجارتها مع الولايات المتحدة خلال تلك الفترة اذ زادت صادرات الساعات الى مستوى قياسى . وما زالت سويسرة محافظة على مركزها الدائن فى اتحاد المدفوعات الاوروبى .

وكان من جراء استمرار التحسن فى ميزان المدفوعات أن تحسنت احتياطيات سويسرة من الذهب والعملات الاجنبية ، واحتفظ سوق راس المال بسيولته التى دفعت بالطلب على الاوراق المالية الى الازدياد وانخفضت بذلك اسعار الفائدة .

تقرير بنك فرنسا

استعرض التقرير الاخير لبنك فرنسا الاحوال الاقتصادية خلال عام ١٩٥٢ واشار الى أن حالة الائتمان كانت مرضية تماما اذا ما قورنت بالسنوات السابقة ، وبخاصة فيما يختص بالائتمان القصير الاجل اذ لم يطرأ عليه تغير يذكر بينما تضاعف عام ١٩٥١ . وكان هذا الثبات نتيجة مراعاة البنوك للحدود التى وضعت لها ، كما أن زيادة الثقة فى مستقبل العملة كان له أثره فى تقليل الطلب على الائتمان ، هذا بجانب الركود النسبى الذى سيطر على الانتاج وهو السبب الاكثر أهمية

ويذكر هذا التقرير انه ليس من اختصاص البنك المركزى أن يشير بسياسة معينة للنهوض باقتصاديات البلاد ، ولكن ليس هناك من شك فى أن السياسة الحكيمة يجب أن ترمى الى تخفيض العجز فى الميزانية كثيرا بالحد من المصروفات وادخال تعديلات على النظام الضرائبى حتى تتمكن الخزانة من الاستغناء عن الالتجاء الى سوق رأس المال أو البنك المركزى . كما أن من الواجب العمل على دعم الاحتياطيات الرسمية من الذهب والعملات الخارجية حتى تتمكن التجارة الخارجية الفرنسية من مواجهة المنافسة الدولية ، واخيرا يجب العمل على انعاش الادخار ليتمكن الجهاز الانتاجى فى البلاد من العمل على زيادة انتاجيتها بدون أن يتعرض الفرنك للانخفاض .

ولن يمكن تنفيذ هذا البرنامج بسرعة ودون تضحيات ولكنه ضرورى وجوهرى وممكن أيضا ، ولا يمكن ان نقارن المشاق التى يتطلبها تنفيذه بالضرر الذى أحدثه التضخم

طريقة جديدة لاستخراج الفحم فى روسيا

أعلنت روسيا عن تجارب تقوم بها لاستخراج الفحم بطريقة جديدة وتقوم هذه الطريقة على ضغط المياه من محطة على سطح الارض الى المنجم فى باطن الارض بحيث تجرف الفحم فى طريقها خلال شبكة من الانابيب الى محطة لتنظيفه وتنقيته من الشوائب العالقة به ثم ينقل الى سطح الارض بالطريقة المتبعة الآن . وترتفع المياه ثانية وترشح ويعاد استعمالها .

ويمكن بواسطة هذه الطريقة الجديدة الاستغناء عن الكثير من العدد والآلات التى تستعمل الآن فى باطن الارض ، كما أنها توفر الكثير من الايدى العاملة حيث أنها لن تحتاج الا الى عدد محدود من الملاحظين بدلا من العدد الكبير الذى تحتاج اليه المناجم بالطريقة الحالية

ميزان مدفوعات الباكستان :

يظهر ميزان مدفوعات الباكستان عن عام ١٩٥٢/١٩٥٣ عجزا يبلغ ٤١٠ مليون روبية . وقد بلغت الايرادات ١٥٢١ مليون روبية ، والمدفوعات ٩ر١٩٢٧ مليون روبية. الا ان العجز فى الميزان الحسابى للباكستان هذا العام يقل بدرجة محسوسة عما كان عليه فى العام السابق عندما بلغ ٨ر٤٦٣ مليون روبية .

مكتبة التاجر

Studies in . osting
by: David Solomons

يعتبر هذا السفر الضخم المكون من ٦٣٨ صفحة عملا جليلا جديدا في كل ما كتب عن محاسبة التكاليف . فهو محاولة صادقة لجمع أعظم المقالات والابحاث والمحاضرات التي قدمت في هذا الميدان .. ميدان المحاسبة الصناعية .. خلال العشرين سنة الاخيرة . ولقد وفق المؤلف أيما توفيق في الجمع بين كبار علماء المحاسبة الصناعية ، وآرائهم ذاكرا لمحة تاريخية عن حياة وأعمال كل منهم .

والكتاب يضم خمسة أبواب : الناحية التاريخية أولا ، ثم بعض الآراء والنظريات عن التقدير والتكاليف ، والباب الثالث عن التقدير كأداة لرسم الخطط العامة والتثمين ، والتكاليف كوسيلة من وسائل الادارة الناجحة ، والتكاليف في خدمة الحكومة

والكتاب اذن يضم كل ماكتب وما ألقى من المحاضرات التي ألقيت خلال العشرين سنة الماضية ، ولعل أفضل فصل في الكتاب هو ما كتب عن « التطور التاريخي لمحاسبة التكاليف » وقد كتبه المؤلف . أما عن باقي صفحات الكتاب ، فلقد كتب معظمها بما يطابق الوقت الذي كتبت فيه والآراء السائدة حينذاك عن علم (محاسبة التكاليف) .

* *

How To Control Production Costs by: Phil Caroll

الهدف الاول من هذا الكتاب هو تبيان كيف يمكن حساب التكاليف على أوسع درجة من الدقة ، وكيف يمكن مراقبتها وادارتها . ولا يوجد شخص لا يوافق على ضرورة وأهمية احتساب التكاليف كمرشد لادارة الاعمال الصناعية .

ومن الخطأ تماما التفكير بأن دراسة «عنصر الزمن» ، وأمثل الحالات في هذه الناحية بالذات ، كأساس وحيد دقيق لاحتساب المصروفات المضبوطة . ففي أوقات الشدة مثلا ، من المفضل التأكيد بأن كل وحدة من المواد الخام النادرة ، تتحمل نصيبها بالكامل في المصروفات وفي الارباح ... وبمعنى أوضح أن المادة الخام لابد من النظر اليها : هل هي عبء مع المصروفات ، أم هي عنصر من عناصر الربح .

ومن الخطأ تماما القول بأن التكاليف يمكن بسهولة تفسيرها على أنها « تحميل جميع النفقات الغير مباشرة ، على المنتجات مباشرة» وفي الحقيقة ، فان بعض النفقات ، وخاصة تلك المحددة ، لا يمكن تحميلها على المنتجات باستمرار ، اذ أن هناك مدرسة حديثة في المحاسبة ترى تحميل نفقات الانتاج بتلك العناصر التي تدخل مباشرة في انتاج وتوزيع السلعة المنتجة فقط . وبعد كل هذا ، فان النفقة هي فكرة محاسبية فقط ، وان النفقات المختلفة نحتاج اليها لتحديد أغراض مختلفة متباينة .

والنصف الاخير من الكتاب يحتوي على عدة اقتراحات في غاية الاهمية بخصوص : خفض السلع المختزنة ، والتقليل من دورة العمليات وعدم التطويل فيها ، والتوفير بقدر الامكان في عمليات « التشطيب » وفحص النتائج بدقة

أنباء الخامات في العالم

كان لتوقف الحرب في كوريا اثرها الكبير على أسعار وانتاج المواد الخام في العالم ، وخاصة المعادن التي كانت تستخدم في الاغراض الحربية . **فالقصدير** كانت أسعاره قد أصيبت بهبوط كبير ، غير انها بدأت تتحسن تحسنا واضحا ، فسجلت أسعاره ٦١٢ ١/٢ جنيها الى ٦١٥ جنيه للطن . وقد عقدت في (بورصة لندن للمعادن) يوم ١٠ الجاري صفقة قدرها ١٤٥ طنا . كذلك تحسنت أسعار **النحاس** فبلغ سعر الطن من ٢٢٧ جنيه و ١٠ شلنات الى ٢٣٢ جنيه و ١٠ شلنات ، وبيعت صفقات نوفمبر بسعر ٢١٨ جنيها للطن . وقد تمت صفقة في (بورصة لندن) قدرها ١٠٢٥ طنا . أما عن **الزنك** فقد تحسن سعره هو الآخر ، غير أن صفقات سبتمبر أقفلت بسعر ٧٠ جنيه للطن ، وديسمبر ٦٩ جنيها و ١/٢ ١٧

للاستاذ أحمد فريد حسن

شلنا . اما عن **الرصاص** فقد ظل سعره منخفضا اذ بلغ ٩٥ جنيها للطن ، أو ١٤ سنتا للرطل . كذلك ظل سوق **المنجنيز** على هدوئه ، اذ يصر مستهلكيه على شراء الاصناف العالية الجيدة ، بينما الطلب قليل على الاصناف الواطئة منه .

أما عن **المطاط** فقد ظلت سوقه هادئة جدا وبلغ سعر الرطل شلنا و ٧ بنس ، هذا وقد حدثت اضطرابات كبيرة في مناطق زراعة **الشاي** باقليم نيسلاند مما أثر على انتاجه ، اما عن الشاي الافريقي فمن المعلوم ان موسمه يكون في شهري اكتوبر ونوفمبر ، وهو ارخص أصناف الشاي ، اذ يرتفع ثمن الشاي الهندي عنه ، ويفوق كلا الصنفين شاي سيلان ويبلغ ثمن الرطل ٣ شلن و ٣ ١/٢ بنس . وتعتبر أسواق **البن** العالمية متمسكة جدا الآن . ومن المنتظر الا يؤثر الصقيع على أزهار النبات في البرازيل على محصول عام ١٩٥٤/١٩٥٥ . وما لم يكن لهذا الصقيع تأثير كبير فسوف تظل الاسعار على ماهي عليه من ارتفاع ، وسوف يتجه المشترون الى الاصناف الاقل درجة مثل (بن روبستاس) . ولقد بيع خلال الاسبوع المنصرم في (مزاد اوغندة) ٥٠٠ طن روبستاس ، و ٢٠٠ طن (بوكابس) وقد أذاعت حكومة الهند ان المخزون من **الجوت** خلال اغسطس المنصرم بلغ ٣٢٠٠ طن ، ومن المنتظر اقبال السوق الامريكية على الشراء . وقد جاء في بيان لحكومة الباكستان أنها سوف تلغي الرقابة على أسعار الجوت في الداخل ، وسوف لاتتدخل في سوقه خلال عام ١٩٥٣/١٩٥٤ . اما عن **الصوف** فان السعر الآن في صالح المشترين . ويلاقي الصوف الناعم اقبالا كبيرا ، وصارت المنافسة بينه وبين الاصناف الاخرى من الامور العادية

في ركاب العلم

« أجافون »
جهاز الاتصال الداخلي

اخترعت حديثا في السويد آلة اتصال داخلي لاملاء الاوامر بين الرؤساء والموظفين ، واتصال موظفي المكاتب بعض ببعض دون الحاجة الى انتقال هؤلاء الى هؤلاء . فهي قد صممت خصيصا لرجال الاعمال . واسم هذه الآلة « أجافون Aga phone »

ويمكن استخدام هذا الجهاز في الاتصالات العاديه ، كما يمكن استعمالها في تسجيل العاديه ، كما يمكن استعماله في تسجيل ما أملى عليها بسرعة ٦٠ كلمة في الدقيقه ، وبها جهاز يضبط سرعتها بنظام دقيق ، كما ان بها جهازا ينبه بواسطته مدير العمل على سكرتيره باصلاح الاخطاء الغير مقصودة

ويزن جهاز الـ (أجافون) ١٧ رطلا وثلاثة ارباع الرطل ، ويمكن استعماله في المكاتب ، وفي المنازل ، بل وفي السيارة . ونظرا لوجود جهاز لضبط (قوة التيار الكهربائي) « فولتاج » فيمكن استعماله في أي بلد من بلاد العالم . وبأسفل الجهاز زرار يضغط عليه السكرتير بقدمه فيعمل مباشرة دون حاجة الى استخدام يده ، وقد أنتجت هذا الجهاز شركة سويدية تسمى Aga Svenska

التقدم العلمي في صناعة الزجاج

ادخلت مخترعات وتحسينات جديدة منذ عهد قريب في صناعة الزجاج وصناعته في رومانيا . فقد أمكن مثلا التغلب على عقبات العمل التي كانت تقف في طريق عمال الافران في مصانع الحديد والصلب بسبب قلة الزجاج الواقي المستورد من الخارج . حلت هذه المشكلة عن طريق انتاج هذا النوع من الزجاج محليا وينتج في الوقت الحاضر على نطاق واسع زجاج الكوبالت الذي يمتص الاشعاعات المتولدة من انصهار المعادن في الافران في درجات من الحرارة تتراوح بين ١٤٠٠ و ١٧٠٠ درجة « سيلزيوس » وستخفض عما قريب نفقات الانتاج الى ١/١٢ من نفقات الانتاج الحالية

وعلى أثر التجديدات والتحسينات الفنية الاخرى في صناعة الزجاج تنتج الآن في رومانيا للمرة الاولى موازين الثقل النوعي لقياس كثافة الالبان والترمومترات ومن الانتصارات الاخرى التي تحققت في هذا الميدان انتاج نوع جديد من البولاريسكوب لاستخدامه في صناعة الانواع الممتازة من الاواني الزجاجية وتستخرج الآن رمال الكوارتز بطريقة « الهيدرومونيتور » رغبة في تزويد مصانع ألواح الزجاج ومصانع الاواني الزجاجية بكفايتها من هذه الرمال .

الاوراق المالية في النصف الاول من سبتمبر

قل التعامل في سوق الاوراق المالية في النصف الاول من هذا الشهر باستثناء الاوراق الحكومية التي اشتد الطلب عليها

ووضح في السوق ميل الى التحسن ، ولكنه يحتاج الى الفرصة الملائمة للظهور . ويلوح أن اتجاه البورصة ــ وان كان يبشر بالتفاؤل ــ الا انه يتوقف في الاوان الحالي على العامل السياسي ، أي امكانيات الاتفاق على القضية السياسية .

أما أسعار التداول فكانت كالآتي : القرض الوطني ١/٤ ٣٪ نشط الى ١٠٠٠٠ بعد ان كان ١٠٠٢٥ مقابل ٩٨٤٠ من ١٥ يوما . وبنك مصر ٢١٤٤ مقابل ٢٢٠٠ وبنك مصر ٣٠٦٠ مقابل ٣١١٦ والبنك العقاري المصري لم يتغير سعره ، وشركة مصر للغزل والشركة الاهلية للغزل فقد نشطتا ولكن بدون تغيير كبير في السعر أعني ١٣٨٦ و ١٢٢٢ على التوالي ، واسهم الملح والصودا بلغت ١٨١ بنقص ١٠ بنوط وشركة المكابس والاستيداع ١٢٩٤ مقابل ١٤١٠ ووادي كوم امبو ٣٨٤ مقابل ٣٩٥ والشيخ فضل ٤٢٣ مقابل ٤٤٢

سياسة التوسع فى المنشآت الصناعية

بينا فى الاعداد الاربعة الماضيـة ، بعضـا من طرق المقارنة بالنسب المئوية لدراسة سير العمل بالمؤسسة، وذكرنا ان هذه الدراسات من الاهمية بمكان وأن محاسب المؤسسة يجب أن يضعها نصب عينيـه دوما دون أن يهمل فى متابعتها أو يتكاسل فى ذلك. فهذه النسب المئوية انما هى بمثابة الترمومتر الذى يكشف للمحاسب ان كان جهاز العمل بالمؤسسة فى خير أم أن به عجزا أو ضعفا . والنسب المئوية فوق ذلك كمسماع الطبيب يهديه الى كشف موطن الداء

وبالرغم من أن النسب المئوية التى أوردناها ليست هى كـل النسب المتواردة فى محيط ادارة الاعمـال الا أننا نرى الاكتفاء بهذا القدر منها خشية الملل من جهة ولأن مثل هذه الابحاث ـ من جهة أخرى ـ ماهى الا المجال للغير نحو التوسع والاستكمال

رقابة العمل عن طريق المحاسبة

ان نظام العمل فى المؤسسـات الكبيرة يقدم ـ كما سبق أن ذكرنا فى أكثر من مناسبة ـ على أساس التنازل للغير عن بعض السـلطة مع مايتمشى مع هذا من توزيع الاختصاص وتقسيم العمل

واذا كان الامر كذلك فقد وقع اذن على عاتق المسئول عن ادارة المؤسسة أن يتأكد . دائما وفى كل وقت من أن العمل فى المؤسسة يسير طبقـا للسياسة المرسومة والمتفق عليهـا ، وأن هؤلاء المتنـازل اليهـم يؤدون واجباتهم بأمانة واخلاص ومن الطبيعى أنه كلما كانت الانابة أبعد غورا فى سلسلة متعددة الحلقات (وذلك فى المؤسسات الضخمة) كلما ازدادت مهمة هذا المسئول دقة وصعوبة

ويعرف هنرى فايول الرقابة بأنها **« الوسيلة التى تكفل للمسئول عن المؤسسـة الاطمئنان الى أن كـل تصرفات الموظفين تتمشى مع القواعد المرسومة ومع الاوامر الصادرة اليهم فى هذا الشأن »**

ولم تعد مهمة الرقابة قاصرة ـ فى العصر الحديث ـ على رقابة تصرفات الموظفين من ناحية الامانة والاخلاص بل أصبح على عاتقها أيضا قيـاس كفاية كل موظف يعمل بالمؤسسـة فالكفاية أصبحت محك نجاح المؤسسة فى هـذا التيار الجارف من التنافس الصناعى الذى نعيش فيه . والمؤسسة التى توفق الى موظفين أكفاء تضمن

للأستاذ
موسى صقى

لنفسها التفوق ويكون نجاحها قمينا بالاطراد . أما المؤسسة التى تبتلى بموظفين غير أكفاء فلا تلبث أن تتخلف عن الركب . ثم لاتلبث أن تخبـو وتندثر

المحاسبة فى عون المدير

وهنا تظهر المحاسبة عـلى المسرح فهى المعين الاول للمدير فى ادارة دفة العمل . انها مرآة صادقة أمينـة تعكس للمدير كل مايدور بالمؤسسة من أعمال . انها أرقام ترصد وترص فى أوضاع معينة . ولكنهـا تنطق بحقائق كثيرة . وكلما زادت عناية المدير بها زادت هى من عونها وأضحت أكثر صفاء وجلاء .

المعدلات

ان المحاسبة الدقيقة كفيلة بكشف الغش ، والتلاعب والسرقات وهى كفيلة بكشف الاهمال أيضا . ولما أخذت على عاتقها قياس الكفاية أيضا أمكنهـا تنفيذ ذلك عن طريق وضع المعدلات

والمعدل هو القدر المعين من العمل الذى يحدد لانتاج كل موظف أو عامل فاذا قصر عنه اعتبرت كفاءته أقل من الحد المطلوب

فمثلا قد يرى أن الانتاج المعقول لعملية معينة هو ١٠٠ وحدة فى اليوم الواحد . فاذا أمكن للعامل تحقيـق هذا القدر أو تجاوزه عد كفئا فى عمله واذا قصر العامل عن تحقيقه اعتبر ناقص الكفاية

ولابد أن يوضـع المعدل بعـد دراسات عديدة واسعة النطاق ويجب أن يكون معيارها دقيقا ، ويشترط **لذلك**

(أولا) أن يوضع المعدل على أساس عادل

(ثانيا) أن يمكن قياس انتاج العامل ومقارنته بهذه المعدلات

وعدالة المعدل واجبة والا أصبـح رمزا نظريا لايمت الى الحقيقة بصلة ومن ثم أصبح عديم الجدوى . ولذا فيجب ألا يحدد الا بعد اجراء التجربة والاختيار لعدد كاف من العمال مع أخذ ظروف الذكاء والسن والصحة وباقى ظروف العمل الاخرى فى الحسبان

والمعتاد أن يحدد المعدل على أساس الطاقة الانتاجية للعامل فوق المتوسط على أن يعمل فى همة ونشاط طـوال ساعات العمل

المحاسبة المالية ومحاسـبة التكاليف

المحاسبة المالية هى ذلك النظـام المحاسبى الذى بموجبه يستطيع مدير المؤسسة أن يعرف مجموع مصروفاته، ومجموع ايراداته ومركزه المالى تجاه الآخرين (الغير) سواء كانوا دائنين أو مدينين

فالمصروفات هنا تظل مجموعة فى حساب واحد ـ وهى ان كانت محددة التفاصيل ومعروفة المفردات الا أنها تبقى **مجملة** فى حساب واحـد دون تقسيم مقرراتها طبقا لوجوه النشاط التى صرفت من أجلها

فمثلا ـ يوجد حسـاب اجمـالى لمصروفات الانتقالات . يقيد فيه كل مايصرف فى هذا المجال بغض النظر ان كان الانتقال لأعمال تخص الانتاج، **أو لأعمال تخص الادارة العامة ، أو لأعمال تخص عملية البيع والتصريف.**

وبالمثل فهناك حساب للمهـايا ، يقيد فيه مجموع مرتبات الموظفين فى نهاية كل شهر . ولكنه لايفرق بين موظفى الادارة ، ولا موظفى المصنع ولا موظفى البيع وهكذا .

فالحسابات المالية تقف مهمتها عند هذا الحد .

أما محاسبة التكاليف فتبدأ مهمتها عند هذه النقطة بالذات . فهى لاعلاقة لها بالصرف الفعلى . ولكنهـا تتلقف هذه المصروفات مفـردة وراء مفردة وتحللها الى أصغر أجزائها (ان كانت قابلة للتحليل) وتخصصها لموجـة نشاط معين من أوجه نشاط المؤسسة

التجارة والاقتصاد ... والقضاء

الخطأ في الاستيلاء على البضائع

للقاضي
أحمد حمدي حافظ

تتحصل وقائع القضية التي نستعرضها اليوم في هذا العدد ، في ان احدى الشركات التجارية المصرية أقامت دعوى أمام محكمة مصر .. ضد وزارتي المالية والتموين وكذلك ضد احدى الشركات المحلية .. وقالت في صحيفة تلك الدعوى انها اشترت من شركة السكر والتكرير المصرية مقدارا من السكر بموجب عقدين وأنها حصلت من السلطات المختصة على الترخيص اللازم لتصدير البضاعة الى الجهات التي وافقت عليها .. وفي أثناء قيامها بتصدير البضاعة الى فلسطين صدر أمر من الحكومة بالاستيلاء عليها .. وعلى أثر ذلك احتجز في مخازن جمرك بورسعيد ٣٢٠٠ جوال تحتوي على مقدار ٨٠ طنا من السكر .. ثم سحب هذا المقدار وعرض للاستهلاك المحلي .. وبالنظر الى أن هذا الاجراء حال دون تصدير هذا المقدار الى الخارج فقد طلبت الشركة في صحيفة الدعوى الحكم بالزام الحكومة المصرية بدفع مبلغ ١٠٤٠٠ جنيه قيمة البضاعة بالتصدير ..

وفي أثناء نظر الدعوى أمام المحكمة تنازلت الشركة عن طلباتها هذه واقتصرت على المطالبة بالتعويض المستحق مقابل البضاعة المستولى عليها بخلاف الفوائد بواقع ٧ ٪ سنويا ...

قدرت الحكومة المصرية التعويض المستحق للشركة بمبلغ ٢١٤٥ جنيها وكسور .. على اعتبار أن هذا المبلغ هو الذي أنفقته هذه الشركة للثمانين طنا المستولى عليها بواقع ٢٦ جنيها وكسور للطن الواحد بما في ذلك تكاليف النقل من الحوامدية الى بورسعيد .. وقد احتسبت الحكومة هذا المبلغ على أساس سعر المثل في وقت الاستيلاء مع مراعاة ثمن التكلفة ..

قضت محكمة مصر حضوريا في الدعوى بالزام الحكومة المصرية بأن تدفع الى الشركة مبلغ ٢٤٠٠ جنيه مع الفوائد القانونية بواقع ٧ ٪ سنويا من تاريخ رفع الدعوى لحين تمام السداد .. استنادا الى أن جملة المبلغ الذي عرضته الحكومة لا يتجاوز الحد الاعلى الذي تجيزه التسعيرة الرسمية وانه لذلك يجب أن تمنح الحكومة الشركة مبلغا اضافيا على سبيل الربح .. واحتسبت مبلغ ٣٠ جنيها عن كل طن من السكر المستولى عليه لتغطية النفقات على تحقيق الربح العادي .

استأنفت وزارتا المالية والتموين هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وطلبتا الحكم بالغاء الحكم المستأنف في مبلغ ٢٥٤ جنيها وكسور قيمة المحكوم به زيادة عن ثمن السكر .. وفيما يختص بالفوائد لغاية تاريخ السداد ..

دفعت الشركة بعدم قبول الاستئناف اذ يعتبر الحكم نهائيا تطبيقا للمادة العاشرة من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٣٩ والمادة ٤٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الذي الغى المرسوم السابق وحل محله ..

قضت محكمة الاستئناف حضوريا بعدم قبول الاستئناف لرفعه عن حكم غير قابل له تأسيسا على أن الخصومة استحالت الى معارضة في مدلول المادة العاشرة من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٣٩ الذي وقع الاستيلاء في ظله .. ذلك لان الحكومة أفصحت عن هذا التقدير بلسان محاميها .. والمفروض أن هذا التقدير صدر به قرار من اللجنة المنصوص عليها في المادة الثامنة من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ٩٣٩ والصادر بها قرار وزارة الدفاع الوطني رقم ٥٥ لسنة ١٩٣٩ .. والا كان تقديرا مخالفا للقانون ... وهذه اللجنة ادارية بحتة تنحصر مهمتها في تحديد الاثمان والتعويضات والجزاءات المشار اليها وليس لها اختصاص في فض المنازعات الخاصة بالتقدير كما تزعم الحكومة .. وانه على فرض أن هذه اللجنة درجة فقد كان على الحكومة أن تفطن الى ذلك في الوقت المناسب .. وأما القول بأن هذه المسألة من النظام العام وكان على محكمة أول درجة التعرض لها فانه قول غير سديد لانه مهما يكن من أمر فان كلمة المحكمة المذكورة قد صدرت ولا معقب عليها .. وحكمها نهائي غير قابل لاي طعن ..

طعنت الوزارتان في الحكم الاستئنافي .. ويقوم الطعن على سبب واحد هو مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون والخطأ في تأويله وفي تطبيقه .. ذلك أن الحكم المطعون فيه اذ قام قضاؤه بعدم قبول الاستئناف شكلا مع أن الخصومة المطروحة استحالت الى معارضة في التقدير الذي قدرته الحكومة وأن الحكم الابتدائي أصبح بذلك نهائيا غير قابل الطعن تطبيقا لنص المادة العاشرة من المرسوم

سواء كان وجه النشاط هذا منتجا ، أو قسما أو خدمة . حتى نحصل في نهاية العام على حقيقة تكاليف هذا المنتج أو القسم أو الخدمة

ولا شك أن الرقابة في المؤسسة لتعتمد على محاسبة التكاليف أكثر من اعتمادها على المحاسبة المالية . فمحاسبة التكاليف هي التي ستمكننا من قياس الانتاج الذي نقارنه بالمعدلات الموضوعة كما ذكرنا أعلاه

موسى حقي
ماجستير في المحاسبة

بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٣٩ والمطابقة للمادة ٤٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه وفى تأويله لان المعارضة المنصوص عليها فى المادة العاشرة من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٣٩ هى التى ترفع طعنا فى قرارات لجان التقدير والتى تتبع فى رفعها القواعد والاجراءات المنصوص عليها فى المادة المذكورة ـ والثابت فى هذا النزاع أن موضوع ثمن السكر المستولى عليه لم يعرض على لجان التقدير وانما رفعت الدعوى بصفة أصلية للمطالبة بالثمن .. فلا يمكن أن تعد معارضة فى مدلول المادة المذكورة . ومن ثم فلا يعتبر الحكم الصادر فى الدعوى انتهائيا بل تسرى عليها القواعد العامة باعتبارها دعوى أصلية فيجوز استئناف الحكم الصادر فيها .. ولكن الحكم المطعون فيه اعتبر الدعوى معارضة فى قرار تقدير وافترض صدور قرار من لجنة التقدير وطبق حكم المادة العاشرة سالفة الذكر مع أنها لاتطبق على واقعة الطعن .

والذى نراه فى هذا النزاع أن الشركة عندما أقامت دعوى المسئولية قبل الحكومة فقد أسستها على الخطأ فى الاستيلاء على البضاعة بعد الترخيص بالتصدير .. وانها لذلك طالبت التعويض بقيمة البضاعة بعد التصدير وبمقدار المصاريف والفوائد القانونية .. ثم تنازلت عن طلب التضمين بسبب الخطأ .. وطلبت التعويض المستحق لها مقابل البضاعة المستولى عليها بخلاف الفوائد بواقع ٧ ٪ سنويا .. ولم تحدد الشركة جملة التعويض المستحق لها . بل تركت تحديده للمحكمة ولكنها تمسكت بالسعر الرسمى للسكر فى خلال شهر مارس سنة ١٩٤٥ وقدره ٦٠ جنيها و ٥٧ جنيها وكسور لتجار الجملة

وظاهر مما تقدم ان الدعوى فى الصورة التى انتهت اليها انما هى دعوى مطالبة بتعويض عن البضاعة المستولى عليها فهى لا تزال كما بدأت عند افتتاح الخصومة دعوى مسئولية رفعت أمام المحكمة المختصة لتقدير مبلغ التعويض فلا تتغير طبيعتها بتغير الاساس القانونى لطلب التعويض . لانه أيا كان هذا الاساس فان موضوع الدعوى على أصله لم يتغير .. وهو المطالبة بمبلغ مقابل تعويض .. ولان هذا التغيير انما يؤثر فى نطاق المسئولية ومقدار التعويض المترتب عليها فتبقى الدعوى على حالتها من حيث كونها دعوى مطالبة بمبلغ مقابل تعويض ولذلك تخضع لقواعد الاجراءات التى بدأت بها .. ولاتنقلب الى دعوى أخرى بوصف أنها معارضة فى قرار صدر من لجنة التقدير لمجرد تأسيس المسئولية على أحكام المرسوم رقم ٦٩ لسنة ١٩٣٩ الذى يجعل تحديد التعويض من اختصاص لجان التقدير .. ويخول لذوى الشأن المعارضة فى قرارات هذه اللجان .. ذلك لان الدعوى رفعت أصلا لتقدير مبلغ التعويض المستحق للمطعون عليها لقاء البضاعة المستولى عليها .. وهى لا زالت كذلك بعد أن جددت الشركة طلب التعويض بقيمة البضاعة أمام المحكمة اذ تبقى الدعوى كما بدأت دعوى مسئولية لانها لم ترفع ابتداء طعنا فى تقدير سابق صدر به قرار من لجنة تقدير . ومن المسلم به أنه لم يكن ثمة قرار صادر من اللجنة وقت رفع الدعوى .. ولا يمكن أن يترتب على اصدار القرار أثناء نظر الدعوى اعتبارها طعنا فيه لان الدعوى رفعت قبل صدوره والمعارضة انما تكون فى قرار سبق صدوره طبقا للاجراءات وفى حدود المواعيد المرسومة قانونا .. وكذلك ومن طريق أولى .. لا يمكن أن تستحيل دعوى المسئولية الى معارضة فى قرار يفترض صدوره أثناء نظر الدعوى من تقدير محامى الحكومة فى الجلسة لمبلغ التعويض وفقا لاحكام المرسومين رقم ٩٦ لسنة ١٩٣٩ و ٩٥ لسنة ١٩٤٥ لان هذا التقدير انما هو رفع لدعوى المطالبة بالتعويض فيما يزيد عليه ولايعدو أن يكون هذا التقدير اقرارا فى مجلس القضاء ببعض المدعى به ولا يغير شيئا من الاجراءات التى تحكم الدعوى عند رفعها والتى لا يؤثر فيها ما يقدم الخصوم فى الدعوى من دفوع أو دفاع . وهو مع ذلك لا يدل بطريق الاقتضاء على صدور مثل هذا القرار بعد رفع الدعوى حتى يمكن وصف هذه الدعوى بأنها معارضة فى قرار كما لا يدل على صدور مثل هذا القرار بعد رفع الدعوى حتى يقال انها استحالت الى معارضة فيه .. ولا غناء فيه عن تقديم القرار المقول بالطعن فيه بالمعارضة للتحقق من صدوره وجواز المعارضة فيه .

كذلك فأنا نرى أنه لا محل للقول بأن لجان التقدير لا ولاية لها فى قضية المنازعات الخاصة بالتقدير وانها لجان ادارية بحتة ليست لها ولاية قضائية .. ذلك لان الشارع وقد وكل لهذه اللجان سلطة تحديد الاثمان والتعويضات المبينة فى المرسومين السابق ذكرهما وحدد اجراءات الطعن فى قراراتها وميعاده . فاذا لم يطعن فى القرارات فى الميعاد أصبح لها قوتها وحجتها .. واذا طعن فيها بالمعارضة وفقا للاجراءات القانونية فأن حكم القضاء فى المعارضة نهائى غير قابل للطعن .. ومن ثم فتكون هذه اللجان ذات صبغة قضائية لا سيما وانه روعى فى تشكيلها تعيين اثنين من أعضاء الغرفة التجارية أو الاعيان بها .

وسوف ننقل للقراء ما أصدرته محكمة النقض والابرام فى هذا النزاع فى حينه .

أحمد حمدى حافظ ـ قاض

تخفيض الجنيه الاسرائيلى

أعلنت وزارة مالية اسرائيل رفع سعر الصرف الذهبى الى ١ر٨ جنيه اسرائيلي للدولار ، وبذلك يصبح سعر الذهب الجديد ٢١٣٠ جنيه اسرائيليا للكيلو . كما أعلنت الوزارة أن سعر شراء الجنيهات الذهبية قد رفع الى ٩ر١٨ جنيه اسرائيلى

ورفعت الوزارة ايضا سعر الصرف الخاص بالتأمين مع الشركات الاجنبية الى ١ر٨ جنيه استرلينى للدولار الامريكى .

وقد أعلن أخيرا ان دين اسرائيل الخارجى بلغ فى اول يولية ٣٩٧ مليون دولار منها ٣٦٥ مليونا بالدولارات والباقى بعملات أخرى .

مهنة الخبرة وعلاقتها بخريجي كلية التجارة

للاستاذ توفيق أبو علم مدير الخبراء بوزارة العدل

يرسم القانون الحدود الطبيعية لحرية ونشاط الافراد ، كما يوضح حقوقهم وواجباتهم . وتنعدم أسباب النزاع اذا راعى كل حق غيره ، وادى ماعليه ، والتزم حدوده . وقديما قالوا اذا انصف الناس استراح القاضي .

والانسان بطبعه يحب الاثرة ويميل الى الاستزادة مما له ، والتخلص مما عليه ، ولو دون حق . ونشأت عن صفة الانانية هذه المنازعات والمشاحنات . وكان الانسان فى غابر الازمان ، يعتمد على قوته الفردية فى حل مشاكله . وبمضى الوقت استقر فى ذهنه انه يجب ان يلتزم حدود القانون وحكمه ، الا انه كان يعتمد فى تطبيقه لما اعتقده واجبا على تقديره هو . وبتقدم المجتمع وظهور سلطة تطبيق القانون ، امتنع على صاحب الحق أن يقضى فيه بنفسه واصبح لزاما عليه أن يلجأ الى هذه السلطة اذا مانازعه احد حقا ، ليمكنه القضاء من نيل حقه ، والاستمتاع به دون منازعة غيره . ومن هنا نشأت وظيفة القاضي وظهر جلالها وخطرها

ولما كان على القاضي ان يوزع العدل بين الناس فى حدود القانون ، وفيما يعرض عليه ، وجب أن يكون عالما بالقانون نفسه ، محيطا بحقيقة الوقائع المتنازع عليها . وكان القاضي يستطيع بمفرده أن يقوم بهذا العبء فى المجتمعات الاولى المحدودة العدد ، لانه كان يعرف أكثر افراد المجتمع ، وبعلم عن كل منهم مقدار صدقه ، وأمانته ، وادراكه للامور . فكان يستطيع ان يعتمد على اقوال من يثق بهم من الشهود ، كما لو كان هو قد عاين الامر بنفسه . ولما تقدمت المجتمعات واتسعت ، واصبح القاضي لايعلم شيئا من صفات الخصوم ، أو الشهود . واضطر أن يفترض توافر هذه الصفات فيهم حتى يقوم الدليل على عكس اعتقاده ، تزعزعت الثقة ، وكثر احتمال الكذب والتلفيق ، مما دعا الشرع أن يتدخل بين وقت وآخر لرسم اجراءات التحقيق وفرض العقوبات الشديدة . وجعل للقاضي سلطة مطلقة فى تقدير قيمة الشهادة ، واعطاه حرية تامة فى الاخذ بها ، او طرحها ، وفقا لاقتناعه بصحتها من عدمه .

الا ان كل ذلك دعا القضاء منذ وجد ، الى اختيار أشخاص يثق بهم ، يكونون له بمثابة العيون الفنية التى تكمل له ناحية علمه بوقائع النزاع الحقيقية ، بعد المعاينة ، اوالترجيح ، او الاستنباط . ذلك أن هناك من الوقائع مايتطلب الماما بمعلومات فنية لاتتوافر فى القاضي . وهؤلاء هم الخبراء ، الذين يفترض فيهم الثقة ، سواء من حيث الصدق والامانة ، او من حيث الكفاءة الفنية . وقد وضع المشرع من الضمانات مايكفل سلامة عملهم . ذلك أن المشرع وجد ان التحقيق بواسطة الخبير أمر لاغنى عنه فى المسائل الفنية التى لايمكن ان يتسع لها علم القاضي ، بالاخص بعد أن اتسعت ميادين الحياة ، وانبسطت آفاقها .

ويكفي للتدليل على اهمية عمل الخبير ، أن نشير الى مثال واحد ملموس . وهو ان القانون التجاري وقوانين الضرائب ، قد فرقت بين نوعين من دفاتر التجار ، فجعلت للدفاتر المنتظمة حجية قانونية كاملة وجعلت للدفاتر غير المنتظمة حجية مبتسرة ، تلزم صاحبها وحده ..

ونعلم أن نظام الدفاتر مرتبط بنظام الضبط ، واتساع المنشأة ، فهو لذلك مختلف من منشأة لاخرى ، ومن تاجر لآخر ، ولا يمكن لغير الشخص الملم بدقائق العلوم التجارية بوجه عام ، والمحاسبة بوجه خاص ، أن يقطع بأن الدفاتر منتظمة ، او غير منتظمة ، ومدى هذا الانتظام ، وتأثيره فى الثقة بما حوته الدفاتر من بيانات ، لامكان اتخاذها دليلا له حجيته القانونية .

وما يترتب على ذلك الراى من نيل حق أو اهدار مطلب .

وقد لمس المشرع المصرى ، هذه الاهمية والخطورة لعمل الخبير . فاصدر التشريعات المختلفة التى توفر الضمان وتوجد الاطمئنان فى عملهم . وكانت آخر مراحل التشريع الخاص بالخبراء هو المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٢ الخاص بتنظيم الخبرة أمام جهات القضاء . وفيه اشترط حصول الخبير المحاسب ، على بكالوريوس كلية التجارة ضمن باقى الشروط . وهو بذلك قد قضى نهائيا على الشكوى المرة التى كانت قائمة من أن المحاكم على اختلاف انواعها كانت تقيد فى جداول الخبراء أشخاصا لست لهم مؤهلات علمية معينة

وقد بدأت وزارة العدل عام ١٩٣٤ فى اشتراط هذا المؤهل لمن يعين فى وظيفة خبير حكومى وقت أن كان هذا النظام خاضعا لتجربة قاسية . وبدأت هذه التجربة بحفنة ضئيلة من خريجي التجارة العليا ، كانوا كحملة الشعلة التى أضاءت الطريق ، وشقوا طريقهم وسط الخضم القضائى بثبات واتزان ومقدرة كانت فخرا للتجاريين ، وجعلت الحكومة تزيد فى عددهم عاما بعد عام ، حتى أصبحت الادارة العامة للخبراء كالصرح الشامخ ، الذى يضم اكثر من ثلثماية خبير لهم طابعهم الخاص ، ونظامهم الخاص ، وتقاليدهم التى عرفت عنهم ، واضحت محل فخارهم اجمعين . واصبحت هذه الادارة تفتح ابوابها لخريجى كلية التجارة كل عام ، تسقيهم من تجاربها وتوجههم الوجهة العملية الحقة ، المستمدة مما بذل زملاؤهم القدامى من جهد وسهر واطلاع ومناقشات فاصبحت معهدا كامل الاسباب مستقر الاركان .

وطالب الكلية ، يتلقى على اساتذته الفنون النظرية ، لمواد دراسته الجامعية ، من أنظمة تجارية وحسابية ومراجعة وغيرها . ويحصل على مؤهله العلمى ، ويتخرج وراسه مملوء بالمعلومات القيمة التى تبحث عن العمل الذى يصقلها ، ويرسخ قدمها ويجعلها تظهر براقة نافعة لحاملها ،

مضيئة لمن حولها . هذا المتخرج اذا ما التحق بوظيفة الخبير اخذ مكانه بين جنود العدالة ، الذين يعملون فى صمت ، يستمعون من هذا الخصم رمن ذاك ، ويطلعون على أوراقهم ودفاترهم ، ويعاينون منشآتهم ، ثم يبدون بعد تحقيق مضن رأيهم فى النزاع ، وينيرون الطريق أمام القضاء لبأخذ الحق مجراه . فهى وظيفة سامية تستمد أصلها من روح الدين، واسمها من الخالق الخبير ، وفنهامن العلم . ولهذا يجب على من يقدم عليها ، أن يتحلى بصفات أساسية غير تلك التى تطلب فى الوظائف الاخرى، ومنها حياة الضمير ، ومخافة الله ، وقول الحق ، مهما كانت الظروف والتيارات ، والعدالة فى المعاملة بين الناس على اختلاف مناحلهم ، ومشاربهم ، وأرزاقهم ، والدقة فى الفحص والنظر الثاقب . ومن فاتته احدى هذه الصفات أصابه تأنيب الضمير بما لايحب

الواقع أن الاشكالات والمنازعات التى تعرض يوميا على هيئات القضاء لايقف عددها عند حد ، ولا يشتملها تعريف أو نطاق واحد ، فهى متنوعة ومتباينة بقدر مافى نواحى الحياة وميادين النشاط من تنوع وتباين، كما أن العلوم كلما ترقت ، كلما أمعن أولو الشر فى ابتكار الحيل والالاعيب. لهذا كان على الخبير زيادة علمه وفطنته ويقظته . والمتخرج الحديث لم يلمس أثناء دراسته من وسائل التحقيق ، الا النزر اليسير . فاذا ما التحق بعمله كخبير ، وعرضت عليه هذه المشاكل أفادته فى زيادة علمه وتجاربه ومكنته من المعرفة الحقة الكاملة

ان هذه الوظيفة تجعل الانسان يؤمن بضرورة بقاء الانسان طالب علم ما عاش ، ففى كل مرحلة من مراحل حياته العملية يستفيد جديدا ، ويدرس شيئا لم يدرسه من قبل ، وفيها يدرس عمليا مسائل قانونية مع تطبيقات لم تتسع لها دراساته بالكلية الجامعية فهى امتداد لكليته ودراسته يعتمد فيها على نفسه ، موجها من زملائه الذين مارسوا العمل قبله ، ونالوا حظا من المعرفة والدراية اكثر مما نال .

توفيق ابوعلم
مديرعام الخبراء ــ وزارة العدل

تجارة بريطانيا والشرق الاوسط

يؤخذ من الاحصاءات الرسمية التى نشرتها أخيرا وزارة التجارة البريطانية أن مشتريات بريطانيا من الحاصلات الزراعية للشرق الاوسط فى خلال الاشهر السبعة الاولى من هذا العام زادت زيادة ملحوظة

فالى جانب النفقات الضخمة التى تنفقها بريطانيا فى استيراد زيت الشرق الاوسط بلغت الواردات الاخرى من هذه المنطقة حدا يدعو للدهشة . فقد أنفقت بريطانيا ٣ر٢٢٢ر٠٠٠ جنيه على الشعير المستورد من العراق يقابله ٢ر٦٨٤ر٠٠٠ جنيه فى المدة عينها من العام الماضى . وبلغت قيمة مااستوردته من تمر العراق مليونا من الجنيهات . وزادت أيضا واردات الزيت من العراق فبلغت حوالى ٣٦ر٥٠٠ر٠٠٠ جنيه يقابلها ١٤ر٢٩٢ر٠٠٠ جنيه فى خلال الشهور السبعة الاولى من عام ١٩٥٢

وشملت الارقام الخاصة بواردات بريطانيا من الحاصلات الزراعية من الشرق مايأتى :

ارتفعت قيمة مشتريات الشعير من سوريا فى المدة المذكورة من ١٧٦ ألف جنيه فى العام الماضى الى ٢٥٠ الف جنيه هذا العام

وزادت واردات بريطانيا من البصل المصرى فبلغت ١ر٤٢٧ر٠٠٠ جنيه يقابلها ١ر٢٩٠ر٠٠٠ جنيه فى خلال الشهور السبعة الاولى من عام ١٩٥٢ ، كما ازدادات قيمة مااستوردته من مصر من علف الحيوان الى عشرة أضعاف ماكانت عليه فى العام الماضى اذ بلغت ٤٦١ ألف جنيه بعد أن كانت ٤٥ ألف جنيه فقط فى عام ١٩٥٢

أما صادرات بريطانيا الى دول الشرق الاوسط فى خلال الشهور السبعة الاولى من هذا العام فكانت على الوجه التالى :

تلقى العراق ماقيمته ٢ر٨٥٥ر٠٠٠ جنيه من منتجات الحديد والفولاذ يقابلها ١ر٧٤٨ر٠٠٠ جنيه فى العام الماضى وبلغت قيمة مااستورده العراق أيضا من منتجات المعادن الاخرى البريطانية ١ر٥٤٧ر٠٠٠ جنيه يقابلها مايزيد قليلا على ربع مليون جنيه ومن العدد والآلات ٣٢٤ ألف جنيه يقابلها ٢٩٩ ألف جنيه ومن السلع الكهربائية مايزيد على مليون جنيه يقابلها ٧٨١ ألف جنيه ومن الماكينات وقطع الغيار ٣ر٢٣٢ر٠٠٠ جنيه يقابلها ٢ر٣٧١ر٠٠٠ ومن الجرارات الزراعية ٢ر٥٠٠ر٠٠٠ جنيه يقابلها ١ر٤١٠ر٠٠٠ جنيه

وتلقت مصر من بريطانيا مركبات للسكك الحديدية بلغت قيمتها ٥٥١ ألف جنيه يقابلها ٢٣٧ ألف جنيه فى العام الماضى وبلغت قيمة وارداتها من الجرارات الزراعية ٧٦ ألف جنيه ومن منتجات المطاط أحد عشر ألفا من الجنيهات يقابلها خمسة آلاف جنيه

وتلقى السودان من منتجات الحديد والفولاذ ماقيمته ١ر٤٧٨ر٠٠٠ جنيه يقابلها ٩٧٠ر٠٠٠ جنيه ومن العدد والآلات ٢٤٥ ألف جنيه يقابلها مايزيد قليلا على مئتى ألف جنيه . ومن المنتجات الكهربائية ماقيمته ١ر٨٤٦ر٠٠٠ جنيه يقابلها ٨٣٦ ألف جنيه ومن الماكينات وقطع الغيار ١ر٣٣٢ر٠٠٠ جنيه يقابلها ١ر٢٨٦ر٠٠٠ جنيه .

وتلقت سوريا من منتجات الحديد والفولاذ ماقيمته ١٢٧ ألف جنيه يقابلها مايزيد قليلا على المائة ألف جنيه ومن الماكينات وقطع الغيار ٦٠٦ آلاف جنيه يقابلها ٥٩٨ الف جنيه ومن العربات ٨٥٤ ألف جنيه يقابلها مايزيد قليلا على ٣٠٠ ألف جنيه .

وتلقت الكويت من السلع الكهربائية ماقيمته ٦١٢ ألف جنيه يقابلها مايزيد قليلا على الثلاثمائة ألف جنيه ومن المواد الكيميائية والعقاقير ٢٨٩ ألف جنيه يقابلها ١٣٠ ألف جنيه ومن العربات ١ر١٠٠ر٠٠٠ جنيه يقابلها ٤٢١ ألف جنيه .

وتسلمت البحرين من السلع الكهربائية ماقيمته ٥٨٧ ألف جنيه يقابلها ٢٤٧ ألف جنيه ومن الماكينات ١ر١٦٥ر٠٠٠ جنيه يقابلها ٦٣٤ ألف جنيه ومن المواد الكيمائية والعقاقير ومن العربات ٦٨٠ ألف جنيه يقابلها ٤٩٢ ألف جنيه يقابلها ٢٨١ ألف جنيه ٦٢٦ ألف جنيه

سياسة النقل فى العهد الجديد

مصر مركز عالمى للطيران ... ولكن ؟ !

على الحكومة أن تمد يدها لشركات النقل الجوى

يجب ربط عواصم مديريات القطر بشبكة من خطوط النقل الجوى

بهذا المقال نختتم سلسلة مقالات (سياسة النقل فى العهد الجديد) . ويعتبر النقل الجوى أحدث وأسرع وسائل النقل فى العصر الحديث . ولما كنا فى عهد نهضة جديدة ، فيجب النظر الى وسيلة النقل هذه بعين الاعتبار والاهتمام .

مركز مصر الجوى

ومصر قد حباها الله بجو لطيف على مدار العام : سماء صافية رائقة ، وشمس ساطعة . كما منحها الله سطحا ملائما للطيران ، فلا هضاب ولا جبال . وفضلا عن ذلك فهى مركز استراتيجى هام ، وموقع جغرافى ممتاز ، ملتقى الشرق والغرب ولقد كانت القاهرة – الى عهد قريب جدا – مركزا جويا هاما . ولكننا للاسف لم نحافظ على هذا المركز الممتاز ... فتركنا الزمام يفلت من أيدينا حتى صارت « بيروت » ملتقى خطوط جوية عديدة !! ولعل السياسة كان لها دخل كبير جدا فى هذا الشأن ... فخسرنا موردا هاما للدخل القومى ، يتمثل فى رسوم النزول بالمطارات والرسوم الجمركية على قطع الغيار ، وأجور الركاب .. الخ .

أهمية الطيران بالنسبة لمصر

واذا كان الطيران فى حد ذاته وسيلة نقل هامة فى العصر الحديث ، فهو لمصر ذى أهمية فائقة .

فنحن فى فترة انشاء وبناء ، وتتجه البلاد نحو اصلاح الاراضى البور ، وخلق مناطق زراعية فى الصحراء . ومن المعلوم أن طرق الزراعة الحديثة دخل عليها طريقة « الابذار » **بواسطة الطائرات** فلو أننا استخدمنا الطائرات فى بذر التقاوى فى الارض ، ثم بعد ذلك فى **رش الحاصلات بالمواد المقاومة للآفات الزراعية** – كما فعلت ذلك أمريكا بنجاح – لو فعلنا كل هذا ، لاستفدنا من «الطائرة» فائدة كبرى تضاف الى فوائدها العديدة .

ومصر تنتج الكثير من الخضر والفاكهة والازهار التى تحتاج اليها بلاد أجنبية كثيرة فى بعض فصول السنة لانعدامها بها ، فلو كان لدينا أسطولا جويا تجاريا قويا ، يساعد مساعدة فعالة فى تصريف تلك المنتجات ، فنعمل بذلك على زيادة الانتاج الزراعى وبالتالى زيادة الثروة القومية . ولكن للاسف أن الشرق لم يدرك بعد أهمية نقل البضائع بوجه عام عن طريق الجو . وهناك فى دول أوربا – مثلا – لم يعتادوا بعد نقل السلع بالطائرات الا عبر المحيط الاطلسى .

والواقع أن سيكولوجية صاحب البضاعة ، وطبيعة بضاعته وثمنها لم تبلغ فى خطوط الطيران فى الشرق مرتبة تجعل النقل الجوى أفضل من غيره من وسائل النقل الاخرى . وقد جرت محاولات لنقل الفاكهة بالجو ، ولكن النتيجة لم تكن حتى الآن مشجعة ، كما جرت محاولات أخرى لنقل الابسطة والسجاد من ايران .

الطائرة فى خدمة الصحة ومقاومة الاوبئة

وما دمنا فى صدد بحث أهمية النقل الجوى بالنسبة لمصر ، فنشير الى أهمية مكافحة الامراض والاوبئة بواسطة الطائرة . ولعلنا نذكر **استخدام الطائرات فى مقاومة بعوضة الجامبيا** فى مصر ، **ومقاومة الكوليرا وغيرها من الاوبئة** ، وتلك الحملة الشديدة التى أعدت منذ سنوات لابادة الذباب برش القاهرة بواسطة الطائرات . ويجب أن نذكر فى هذا الصدد أن استعمال الطائرات فى مقاومة الامراض بابادة جراثيمها فى مناطق توالدها أصبح فى البلاد الراقية من الاعمال اليومية العادية .

الطائره فى خدمة النقل

قد يبدو هذا العنوان غريبا ، اذ الطائرة فى حد ذاتها وسيلة للنقل . ولكنى اقصد بذلك : نقل الركاب المصريين والاجانب على السواء .

ونحن نرى فى هذا الصدد أن تعمل الحكومة – فى العهد الجديد – على **انشاء المطارات فى جميع عواصم المديريات والمحافظات ، وربطها بخطوط الطيران كوسيلة سريعة لنقل الركاب ، وخدمة الامن الداخلى للبلاد** ويجب أن تمتد هذه الشبكة حتى تشمل السودان وجميع بلاد الشرقين الادنى والاوسط ، وموانى البحر الاحمر بالذات .

ولا ننسى فى هذا الصدد أن نذكر أن وجود وسيلة نقل سريعة فى داخل البلاد ، **لنقل السائحين الى المناطق الاثرية** ، تقوم بتعضيدها الدولة مما يمكننا من تشجيع الكثيرين من الاجانب على زيارة مصر فى فصل الشتاء خاصة ، فتجنى مصر من ذلك ربحا وفيرا ، وتجلب عملات اجنبية كثيرة .

ولا نطالب بتسهيل السفر الى داخل القطر فحسب ، بل نطالب بتيسيره الى خارج القطر . ولكن الحكومة اضطرت أخيرا الى تقييد

السفر الى الخارج بحجة المحافظة على الاموال المصرية . وقد اجرت (مجلة الاقتصاد والمحاسبة) في عددها رقم ٥٢ حديثا صحفيا مع الاستاذ جمال قطبي المدير العام المساعد لشركة مصر للطيران حينذاك عالج فيه هذه المشكلة فقال : « ان **هذه القيود تؤدي الى اصابة حركة الطيران بالفالج ، ولا سيما ونحن الآن في وقت ندرس فيه موضوع وضع تعريفة سياحية تنخفض بمقتضاها أسعار السفر حتى يتمكن متوسطو الحال من استخدام الطائرة في تنقلاتهم** . والتعريفة السياحية هي امر ضروري في الوقت الحالي لا في مصر وحدها ، بل في العالم كله ، لان حركة الثروة قد طرأت عليها تغييرات كثيرة وصار المهتمون بشئون تقدم الطيران يراعون هذه الظروف من حيث أن متوسطي الحال صاروا من السياح الذين يطلبون السفر والاستجمام والنزهة وزيارة أماكن لم يسبق لهم أن زاروها » . واستطرد الاستاذ قطبي قائلا : « **ان التفكير في وضع قيود للسفر سيكون من شأنه أن يقف في سبيل تنفيذ هذا المشروع المفيد** . وان (اتحاد الطيران العالمي) قد راعى بعض اعتبارات خاصة فوافق على أن تكون أسعار السفر بالطائرات المصرية أقل منها بالطائرات الاخرى»

واستطرد حضرته فقال : « أما عن الخطوط الجوية الاوربية وغيرها ، فيحسن بالسلطات المختصة أن تبيح السفر بها ، ولكن بعد وضع القيود المالية اللازمة ، لان سهولة السفر ذات تأثير كبير في المحيط الاقتصادي وفي نهضة السياحة . وبهذه الكيفية نستطيع في وقت واحد أن نصون مصالح البلاد ، ومصالح شركات الطيران التي هي جزء من ثروة البلاد » .

وهذا رأى هام لرجل من رجال صناعة الطيران، له وزنه وله اعتباره ، ولا نزيد على ما قاله لان فيه الكفاية

مثال

ولكي نبين أهمية الطائرة في خدمة النقل ، نأخذ مثلا حركة نقل الركاب في المملكة المتحدة ، اذ تمثل الرحلات الجوية خلال الربع الاول من العام الحالي حوالي ٣٤٪ من مجموع الرحلات التي يقوم بها الركاب الى خارج بريطانيا ، وبلغ عددها خلال الفترة المذكورة ٨٣١ر٠٠٠ رحلة جوية وبحرية ، بينما بلغت في العام الماضي ٣٢٪ و ٢٩٪ في عام ١٩٥١ . بينما قلت الرحلات البحرية بمقدار ٢٪ عن مجموعها في عام ١٩٥٢ . وبمقدار ٩٪ عن رقم عام ١٩٥١ .

ولقد ادخلت الطائرات السريعة (النفاثة) في نقل الركاب أخيرا ، وصار من تحصيل الحاصل أن تتناول افطارك بالقاهرة وغداءك في باريس !!

النهوض بمرفق الطيران

من الحقائق الواضحة أن مرفق الطيران لايكفي نفسه بنفسه ، بمعنى أن ايراداته لا تغطي مصاريفه ونفقاته فما دام حافز « تحقيق الربح » هو رائد صاحب خدمة النقل الجوي ، فان مواردها بمفردها لا تكفي في الواقع للنهوض بهذا المرفق . **وعلى ذلك كان على الدولة والهيئات العامة أن تمد يد المعاونة له على الاقل خلال أدوار تطوره ونهوضه الاولى ، وذلك بشتى الطرق المادية والمعنوية ، المباشرة وغير المباشرة** ، كتقديم المعلومات والتسهيلات والارشادات الفنية والتوجيهات العلمية ، والاعانات المالية ، واعفاء المؤسسات المصرية من الرسوم الجمركية على الوارد لها من قطع الغيار والوقود مما تستعمله في أعمال الطيران ، واعفائها من رسوم النزول بالمطارات .

وفي جميع دول العالم تمد الحكومات يد المساعدة الى مرفق النقل الجوي وشركات الطيران ، بل انها تساعد فروعها في الخارج وتقدم لها التسهيلات ... ان لم يكن بدافع مساعدتها والوقوف بها على قدميها للمحافظة على الثروة القومية ، فبدافع النعرة الوطنية على الاقل .

وكم نرجو أن يأتي اليوم الذي يكون لمصر فيه أسطول جوي كبير .

أحمد زكي عبد الهادي
بكالوريوس في التجارة

انتاج الارز في مصر

تقلب انتاج الارز في بضع السنوات الاخيرة كما يأتي :

السنة	المساحة المزروعة ألف فدان	المحصول ألف ضريبة
١٩٤٨	٧٨٦	١٣٨٤
١٩٤٩	٧٠٣	١٢٣٦
١٩٥٠	٧٠٠	١٣١٤
١٩٥١	٤٨٨	٦٥٦
١٩٥٢	٣٧٤	٥٣٦

وبذا اختفى في السنوات الاخيرة الفائض الكبير الذي كانت مصر تصدره باسعار عالية نظرا للطلب الكبير على الارز ، وكانت مصر في غالب الاحيان تتقاضى ثمن المصدر من الارز بعملات صعبة بصرف النظر عن الدولة المصدر اليها .

وقد بلغت قيمة صادرات الارز المصري ١٦ مليون جنيه في عام ١٩٤٨ و ٤ر١٤ مليون جنيه عام ١٩٤٩ و ٦ر٧ مليون جنيه عام ١٩٥٠ ، و ٥ر١٤ مليون جنيه عام ١٩٥١ ، وتدهورت الى ماقيمته ٧٧٦ الف جنيه عام ١٩٥٢ ووصلت الى ١٢ الف جنيه فقط في الشهور الستة الاولى من عام ١٩٥٣ . وبذلك خسرت مصر هذا المصدر الهام للعملة الاجنبية ، بل وقد يستدعي الامر ان تنفق مصر بعض النقد الاجنبي الذي تملكه لاستيراد كميات من الارز للاستهلاك المحلي .

ولما كانت زراعة الارز تعتمد اعتمادا مباشرا على توفر المياه ، وهو يستهلك كميات كبيرة في هذا السبيل فقد برزت أهمية الطريقة الجديدة التي أشار اليها الخبير الزراعي عبد المنعم بهجت في مقالته التي نشرتها جريدة المصري اخيرا وهي التي جاءت شجرة تجاربه الخاصة في زراعة الارز الصيفي بحيث بلغت مياه الري المتوفرة ٥٠٪ من الكمية اللازمة طبقا لطريقة الزراعة العادية ، بالاضافة الى الغلة العالية التي حصل عليها .

وقد اشار الكاتب الى اهتمام وزير الزراعة ورجال النقطة الرابعة وكلية الزراعة بالموضوع ، وحبذا لو ثبتت صلاحية هذه الطريقة للتعميم في جميع الجهات حتى تأمن مصر آثار تقلبات كمية مياه النيل على هذا المحصول الهام الى حين تتم مشروعات الري الكبرى .

اتفاق التجارة والدفع بين مصر ويوغوسلافيا

تم التوقيع على اتفاقين للتجارة والدفع بين يوغوسلافيا ومصر ننشر نصهما ونود هنا أن نورد تلخيصا بسيطا لهما .

ويرمى اتفاق التجارة الى توثيق الروابط التجارية بين البلدين وينص على ان يعامل كل طرف الطرف الآخر معاملة الدولة الاكثر رعاية والمعاملة بالمثل فيما يختص بالضرائب والرسوم الجمركية . وينص الاتفاق على اجراء عمليات مقايضة بين البلدين ، ويقضى بتشكيل لجنة مختلطة للسهر على تنفيذ الاتفاق واتخاذ مايلزم لتحقيق التعاون الاقتصادى والفنى بين الطرفين المتعاقدين .

ويبين اتفاق الدفع طريقة تسوية المدفوعات الناشئة عن اتفاق التجارة فيقوم البنك الاهلى المصرى بفتح حساب تحصيل لديه باسم البنك الاهلى اليوغوسلافى تقيد فيه جميع المبالغ التى ستجرى تسويتها طبقا لاحكام هذا الاتفاق . وقد حدد الحد الاقصى للرصيد المدين فى حساب التحصيل فى أى وقت من الاوقات بما لايتجاوز ٥٠٠ الف جنيه مصرى .

ولتكوين فكرة عن علاقاتنا التجارية مع يوغوسلافيا نورد الارقام التالية عن تجارتنا الخارجية معها خلال السنوات الثلاث الاخيرة ومنها يتضح اتجاه الميزان التجارى فى غير صالح مصر

(بآلاف الجنيهات)

السنة	الواردات	الصادرات	الميزان التجارى
١٩٥٠	٢ر٥١٧	٣ر٣٠٣	+ ٧٨٦
١٩٥١	١ر٧١١	٣٥٦	— ١ر٣٥٥
١٩٥٢	٢ر٧١٩	٦١٤	— ٢ر١٠٥
يناير/يونية ١٩٥٣	٦٩٨	٥١٥	— ١٨٣

وبينما كان للصادرات الكبيرة من الاقطان والتى بلغت قيمتها ٣ر١ مليون جنيه عام ١٩٥٠ الفضل فى تحقيق فائض لمصر فى ميزانها مع يوغوسلافيا فى تلك السنة انخفضت الصادرات القطنية الى ٢٦٩ الف جنيه سنة ١٩٥١ و ٥٩٣ الف جنيه عام ١٩٥٢ ، فى الوقت الذى استمرت فيه واردات الذرة من يوغوسلافيا فى مستوى مرتفع اذ بلغت ١ر٩ مليون جنيه عام ١٩٥٢ بالاضافة الى ٩٠٠ الف جنيه اخرى من اخشاب البناء

ولا شك فى ان الاتفاق الاخير بما يقدم من تسهيلات للشراء من مصر الى حد السماح لها بزيادة مشترواتها عن صادراتها بنصف مليون جنيه دون دفع فائدة ما عن هذا الرصيد ، سيدفعها الى الاهتمام بالحصول على المنتجات المصرية

اتفاق دفع

بين الجمهورية الشعبية الاشتراكية اليوغوسلافية وجمهورية مصر

رغبة فى تنظيم تحويل عمليات دفع بين يوغوسلافيا ومصر اتفقت حكومتان اليوغوسلافية والمصرية على مايأتى : —

المادة الاولى : تجرى تسوية جميع المدفوعات الوارد بيانها فى هذا الاتفاق طبقا للتعليمات السارية والتى تصدرها مراقبة النقد فى كل من البلدين .

المادة الثانية : المدفوعات التى يسمح بتسويتها طبقا لاحكام هذا الاتفاق هى كما يأتى : —

١ — أثمان البضائع بما فيها التكاليف المتعلقة بها مثل نفقات الشحن والتموين والعمولة وغيرها .

٢ — مصاريف السفر والسياحة

٣ — تكاليف الخدمات والمساعدات ومصروفات العلاج وقيمة الاعانات التى ترسل للاقارب والايجارات والمعاشات ومدخرات العمال .

٤ — الرسوم والضرائب المتنوعة الخاصة بالموانىء والحجر الصحى والجمارك ووسائل النقل المساعدة وقيادة السفن ورباط البواخر وغيرها .

٥ — مصاريف اعادة الشحن .

٦ — التموين العادى للسفن ماعدا الفحم والوقود السائل والزيوت والشحومات ومصاريف الاصلاح للسفن والمصروفات المتعلقة بها .

٧ — نفقات وكالات النقل الاخرى والسلفيات — المعتادة — التى تعطى لقباطنة البواخر .

٨ — مصاريف النقل البحرى الخاصة بالبضائع بصفة مباشرة والتى تتبادل بين يوغوسلافيا ومصر .

٩ — مصاريف التأمين واعادة التأمين (الاقساط والتعويضات) .

١٠ — المصروفات الحكومية .

١١ — مصاريف القيام بتنفيذ أعمال ذات صبغة عامة او الناشئة عن التعاون الاقتصادى بين البلدين

١٢ — جميع المدفوعات الاخرى التى يتم الاتفاق عليها مقدما بين السلطات المختصة فى البلدين المتعاقدين .

المادة الثالثة : يقوم البنك الاهلى المصرى بصفته ممثلا للحكومة المصرية بفتح حساب لديه — وبدون احتساب عمولة عليه — باسم البنك الاهلى اليوغوسلافى بصفته ممثلا للحكومة اليوغوسلافية ، ويسمى حساب التحصيل ولا يحتسب عليه فوائد ويقيد فى جانب الدائن فيه جميع المبالغ التى ستجرى تسويتها طبقا لاحكام هذا الاتفاق والمدفوعات التى يتعين على الاشخاص الطبيعيين والمعنويين والمقيمين فى مصر القيام بسدادها لصالح ادارات مشروعات أو أشخاص طبيعيين ومعنويين مقيمين فى يوغوسلافيا

المادة الرابعة : يقوم البنك الاهلى اليوغوسلافى بالنيابة عن الحكومة اليوغوسلافية بسداد جميع المدفوعات التى يتعين على ادارات المشروعات وأشخاص طبيعيين ومعنويين فى يوغوسلافيا القيام بسدادها لصالح أشخاص طبيعيين ومعنويين مقيمين

بالقطر المصرى عن طريق طلب قيدها فى الجانب المدين فى حساب التحصيل « بواسطة البنك الاهلى المصرى ».

المادة الخامسة : تم التفاهم على ان لايزيد الحد الاقصى للرصيد المدين فى حساب التحصيل فى أى وقت من الاوقات عن ٥٠٠٫٠٠٠ جنيه مصرى .

وهذا الرصيد يعلى عليه مبالغ تعادل قيمة ٥٠٪ من العقود التى تبرم بين المؤسسات اليوغوسلافية والهيئات الحكومية المصرية ، وذلك لغرض شراء أقطان مصرية على ان لاتزيد قيمة المبالغ المعلاة عن ٥٠٠ ألف جنيه مصرى ، وعلى ان يرخص فى جميع الاحوال للجنة المختلطة اليوغوسلافية المصرية والمنصوص عنها فى المادة العاشرة من اتفاق التجارة والتعاون الاقتصادى والموقع بتاريخ اليوم بالنظر فى طلبات زيادة المبالغ التى يجوز زيادتها عن الحد الاقصى .

المادة السادسة : عند نهاية أجل الاتفاق الحالى يسوى الرصيد المدين لحساب بالطريقة الآتية : —

بشرط ان يقوم الطرفان المتعاقدان فى بحر ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء أجل الاتفاق الحالى بتسوية الرصيد بواسطة تصدير البضائع من البلد المدين وتجرى تسوية الرصيد الذى يتبقى عند انتهاء المهلة المشار اليها بالطريقة التى يتم الاتفاق عليها بين الطرفين المتعاقدين .

المادة السابعة : يقوم البنكان الاهلى اليوغوسلافى والاهلى المصرى بالاتفاق فيما بينهما على الترتيبات الفنية اللازمة لحسن سير الاتفاق الحالى .

المادة الثامنة : فيما يتعلق بالرصيد الذى يظهر فى الوقت الحالى لحساب التحصيل المقترح طبقا لاتفاق الدفع منذ ٧ أغسطس سنة ١٩٠٥ ، فانه يجرى تحويله الى حساب التحصيل الجديد حسب الاتفاق الحالى ، وذلك ابتداء من تاريخ دخوله فى دور التنفيذ .

المادة التاسعة : يبدأ سريان الاتفاق الحالى من تاريخ توقيعه ، ويسرى لمدة سنة قابلة للتجديد بموافقة الطرفين على ذلك ضمنا ، وفى جميع الاحوال يجوز لاى من الطرفين المتعاقدين انهاء العمل به بشرط تقديم اخطار قبل نهاية السنة بثلاثة أشهر .

اتفاق التجارة والتعاون الاقتصادى بين الجمهورية الشعبية الفدرالية اليوغوسلافية وجمهورية مصر

رغبة فى توسيع العلاقات التجارية القائمة بين البلدين ورغبة فى انشاء قاعدة التعاون الاقتصادى بينهما قد تم الاتفاق بين حكومتى الدولتين على ما يأتى :

المادة الاولى : يوافق كل من الطرفين المتعاقدين الساميين على معاملة الطرف الآخر على قاعدة مبدأ الدولة الاكثر رعاية وعلى اساس المعاملة بالمثل فى كل ما يتعلق بالرسوم والضرائب والرسوم الجمركية وجميع انواع الرسوم الاخرى المتعلقة بها . وعلى طريقة احتساب تلك الضرائب والرسوم وعلى التعليمات والاجراءات والمصروفات الناشئة عن عمليات اخراج البضائع من الدائرة الجمركية واعادة الشحن وتخزين البضائع والتى تضاف فى وقتها او فيما بعد لاثمان البضائع ، وايضا فى كل ما يتعلق بالاستيراد والتصدير وتجارة العبور .

المادة الثانية : تم الاتفاق على ان لا تنفذ الارتباطات الوارد بيانها فى المادة الاولى من هذا الاتفاق بالنسبة الى :

ا — المزايا التى تمنح او التى ستمنح بواسطة اى الطرفين المتعاقدين من البلاد المجاورة لغرض تسهيل التجارة فى مناطق الحدود .

ب — التسهيلات الخاصة والتى ستنشأ عن الانضمام الى اتحادات جمركية بواسطة اى الطرفين مستقبلا اونتيجة لانضمام اى الطرفين لاتحادات جمركية فعلا .

المادة الثالثة : يطبق الاعفاء من الضرائب الجمركية وباقى الرسوم الاخرى والتى تحتسب على الاستيراد والتصدير طبقا للقوانين المعمول بها فى البلدين على اساس المعاملة بالمثل على :

ا — على عينات البضائع التى تستخدم للاعلان فقط .

ب — على الادوات والآلات التى تستخدم فى تنفيذ مشروعات عامة او فى انشاء البضائع او الورش ، بشرط ان لا يتم بيع تلك الادوات والآلات .

جـ على الادوات والسلع لغرض استخدامها فى المعارض والمهرجانات .

د — على الادوات لغرض الاصلاح او التحسينات عليها .

المادة الرابعة : يتم الاعتراف بجنسية وحمولة السفن التجارية التابعة للطرفين طبقا للمستندات والشهادات التى تصدرها السلطات المختصة فى الدولتين طبقا للتشريعات المعمول بها محليا .

تستبعد السفن التجارية البحرية التى ترفع علم احدى الدولتين المتعاقدتين عند دخولها وخروجها او اقامتها فى الموانىء البحرية للطرف الآخر من التسهيلات والاعفاءات من الرسوم المنصوص عنها فى ميثاق الملاحة البحرية الدولية المعقود فى جنيف فى ١٩٢٣/٧/٩ — (المعاملة فى الموانىء) — وبالنسبة للمعاملة التى تمنح لقباطنة وبحارة السفن التجارية التابعة لاى الطرفين المتعاقدين فانه يطبق عليهم مبدأ الدولة الاكثر رعاية ولا يسرى ذلك على سفن الصيد بصفة عامة او سفن الملاحة الساحلية وهذه الفئات الاخيرة تطبق عليها القوانين المحلية السارية .

المادة الخامسة : يوافق كل من الطرفين المتعاقدين على القيام بالاجراءات اللازمة لعرض توثيق العلاقات الاقتصادية المتبادلة مع الطرف الاخر على اساس المعاملة بالمثل وطبقا لقاعدة الدولة الاكثر رعاية فى كل ما يتعلق بالتعاون الاقتصادى والفنى بين البلدين .

المادة السادسة : وفى حدود النظم المعمول بها فى كل من البلدين المتعاقدين يقوم الافراد والشركات التجارية وادارات المشروعات الاقتصادية التابعة للطرف الاخر بمزاولة نشاطهم الاقتصادى فى اراضى البلد الآخر .

وتوافق الحكومة المصرية على ان تؤكد لادارات المشروعات اليوغوسلافية بانه فى امكانها تقديم عطاءاتها فى المناقصات الحكومية وعلى ان تعامل نفس المعاملة التى تمنح للمشروعات الاجنبية .

المادة السابعة : تقوم الحكومتان اليوغوسلافية والمصرية بمنح كل منهما الاخرى وعلى اساس قاعدة المعاملة بالمثل افضل معاملة ممكنة فى حدود التعليمات الخاصة بالاستيراد والتصدير المتبعة فى بلد كل منهما وذلك لغرض منح التراخيص اللازمة للبضائع التى تخضع لقيود الاستيراد والتصدر .

وتعتبر الجداول ا ، ا مكرر ، ب المرفقة بالاتفاق الحالى كمثال للبضائع المقصودة فى المادة السابقة .

المادة الثامنة : يجوز القيام بعمليات مقايضة بموافقة السلطات المختصة فى البلدين .

المادة التاسعة : تجرى تسوية المدفوعات الناشئة عن الاتفاق الحالى طبقا لاحكام اتفاق الدفع الموقع بتاريخ اليوم .

المادة العاشرة : ورغبة فى انماء العلاقات التجارية بين البلدين ولتحقيق التعاون الاقتصادى والفنى بينهما يوافق الطرفان المتعاقدان على ان تكوين لجنة مختلطة يوغوسلافية مصرية ، وتسند اليها المهام الآتية :

ا — السهر على حسن تنفيذ مواد الاتفاق الحالى وملحقاته .

ب — اعادة النظر فى الجداول الملحقة وعمل جداول جديدة ان لزم الامر .

جـ — العمل على ازالة اية صعوبات — وكلما امكن ذلك — التى قد تعرض بسبب استحقاق مواعيد تسليم اودفع ثمن البضائع التى تتبادل بين البلدين .

د — القيام بجميع الاجراءات المناسبة لتحقيق التعاون الاقتصادى والفنى ، وايضا لتحقيق اتمام تبادل السلع فى المواعيد المحددة فى العقود .

وتقوم اللجنة المختلطة بتسوية جميع المسائل فى حدود سلطتها المحددة فى البروتوكولات الخاصة الملحقة — وهذه البروتوكولات تكون محل التنفيذ من جانب السلطات المختصة فى البلدين بناء على طلب اى الطرفين المتعاقدين

ويمكن لاى الطرفين ان يطلب اذا ما شاء ذلك عقد اللجنة المختلطة .

المادة الحادية عشر : يبدأ سريان الاتفاق الحالى من تاريخ توقيعه ، ويعمل بمقتضاه لمدة سنة ويتجدد الاتفاق لمدة اخرى بطريقة اتوماتيكية اذا ما وافق الطرفان على ذلك ضمنا — ويمكن انتهاء العمل به من جانب اى طرف من الطرفين المتعاقدين بشرط تقديم اخطار بذلك قبل نهاية مدة سريانه بثلاثة اشهر .

أرقام واحصاءات

حركة القطن خلال هذا الموسم ١٩٥٣/٥٢

تقدير المعروض من القطن خلال موسمى ٥٢/٥١ ، ٥٣/٥٢ ... بالقنطار

	١٩٥٣/٥٢	١٩٥٢/٥١
المخزون الفعلى فى ٣١ أغسطس	٢٫١٨٠٫٠٠٤	١٫٦٤٧٫٨٧١
المحصول حسب التقدير النهائى	٩٫٩٢٢٫٢٤٠	٨٫٠٧٥٫٦٦٩
المعروض فى أول سبتمبر	١٢٫١٠٢٫٢٤٤	٩٫٧٢٣٫٥٤٠
الصادر من أول الموسم	٧٫١٧٣٫٨٥١	٥٫٥٣٩٫٢٩٢
المستهلك المحلى	١٫٤٦٨٫٥٢٨	١٫٤٤٧٫٧٣٧
جملة الموزع (١)	٨٫٦٤٢٫٣٧٩	٦٫٩٨٧٫٠٢٩

(١) أول سبتمبر آلى ٢٦ أغسطس ١٩٥٣ و٢٧ أغسطس ١٩٥٢

بيان بأصناف الأقطان الموزعة ...حتى ٢٦ أغسطس١٩٥٣ ...بالقنطار

الصنف	الصـــادر	المستهلك محليا
كرنك	٢٫٩٣٦٫٣٤٩	٣٦٫٣١٢
منوفى	٫١٨٠٫٤٨٧	٥٫٩٣٤
جيزة ٢٣	ـــــ	٣٠
جيزة ٧	ـــــ	ـــــ
جيزة ٣٠	١٫٣٢٣٫٤٣٨	٦٨٫٨٩٠
أشمونى	٢٫٣٩٨٫٦٤١	١٫١٤٩٫١٥١
زاجورا	٫٢٢٨٫٤٩٨	٨٨٫٥١١
أصناف أخرى	٫١٠٦٫٤٣٨	١١٩٫٧٠٠
المجموع	٧٫١٧٣٫٨٥١	١٫٤٦٨٫٥٢٨

اهم البلاد التى صـــدرنا اليهـــا القطن

البلد المصدر اليـــه	الكميـــة ١٩٥٣	الكمية بالقنطار ١٩٥٢
فرنسا	١٫٢٢٧٫٣١٢	٧٣٠٫٠٨٥
الهنـــد	٩٨٥٫٤٢٣	٦٠٠٫٠٠٥
ايطاليا	٦٠٨٫٢٤٨	٦٨٤٫١٥١
المانيا	٤٧٦٫٩٨٩	٥٠٠٫٢٣٤
الولايات المتحدة الامريكية	٤١٨٫٠٤٩	٤٩٢٫١٣٢
انجلترا	٤٠٦٫٥٨٩	٣٤٦٫٦٣٤

***

الرقم القياسى للسلع العالمية

	١٠ سبتمبر ١٩٥٣	٩ سبتمبر ١٩٥٣	١٠ أغسطس ١٩٥٢	١٠ سبتمبر ١٩٥٢
رقم رويتر (١٨ سبتمبر ١٩٣١ = ١٠٠)	٤٨٦و٩	٤٨٧و١	٤٩٠و١	٥٣٥و٩
رقـم مودى (٣١ ديسمبر ١٩٣١ = ١٠٠)	٤١٦و٢	٤١٥و٨	٤١٧و٦	٤٢٧و١

اسعار السلع العالمية

	٥٣/٩/٨	٥٣/٩/٩	١٩٥٢/٩/٩	سبتمبر ١٩١ ١/٢
القمح فى شيكاغو (١)				
القطن فى نيويورك (٢)	٣٤٫١٢	٣٣٫٢٥	٤٠٫٧٥	
لصوف فى لندن (٣)	١٦٣	١٦٣	١٤٠	
الحديد فى لندن (٤)		١٣٫٩	١٣٫٠٥	
النحاس فى نيويورك (٥)		٧٤	١٠٧٫٩	
المطاط فى لندن (٦)	١٩	١٩	٢٢	

(١) الاسعار بالسنت للبوشل فى سوق العقود بشيكاغو
(٢) الاسعار بالسنت للرطل
(٣) الاسعار بالبنس للرطل مارينو ٦٤
(٤) الاسعار بالجنيه الانجليزى للطن
(٥) الاسعار بالجنيه الانجليزى للطن
(٦) الاسعار بالبنس للرطل

أسعار الجنيه المصرى

	٥٣/٩/٥	٥٣/٩/٧	٥٣/٩/٩
حسابات استحقاقات الاستيراد :			
علاوة الجنيه الاسترلينى فى المائة	٥ ٣/٤	٥ ٣/٤	٥ ٥/٨
علاوة الدويشمارك فى المائة	١٣٫٥	١٢٫٥	١٢٫٥
سعر الدولار الامريكى بالقروش	٣٨٫٧٠	٣٨٫٧٥	٣٨٫٧٥
حســـــاب « ب » فى سويسره بالفرنكات	١١٫٨٠	١١٫٨٠	١١٫٧٥

اسعار الذهب

الجنيه صورة الملك	٥٣/٧/٣٠	٥٣/٨/٣١	٥٣/٩/٧
القاهرة (بالقروش)	٤٢٥	٤٢٥	٤١٦
بيروت (بالقروش اللبنانية »	٣٣٢٧٫٥	٣٢٥٢٫٥	٣١٧٧٫٥
ميـلانو (بالليرة الايطالية)	٦٦٢٥	٦٦٢٥	٦٦٥٠
بروكسل (بالفرنك البلجيكى)	٥٤٦٫٢٥	٥٣٠	٥٣٥

الارقام القياسية للاسعار
خلال شهرى يونية ويولية ١٩٥٣
(يونية/اغسطس ١٩٣٩ = ١٠٠)

	يونية	يولية
أولا : المواد الغذائية (أسعار الجملة)		
الغلال	٢٩٩	٢٠١
منتجات الالبان	٣٥٨	٣٥٧
زيوت الاكل	٣٥٥	٣٦٦
اللحوم	٣٠٨	٣٠٨
الاسماك	٢٦٥	٢٦٢
السكر	٢٦٢	٢٦٢
الشاى	٣٢٨	٣٢٠
البن	٨٤٠	٨٣٨
الارز	٣٦٣	٣٦٣
الفلفل	١١٠٤	١٠٩٤
الرقم القياسى لاسعار الجملة للمواد الغذائية	٣٣٧٫٨	٣٣٤٫١
ثانيا : المواد الصناعية (أسعار الجملة)		
مواد الوقود	٣٠١	٣٠١
الصابون	٤٢١	٤٢٠
الكحول	١٧٤	١٧٤
الصودا الكاوية	٥٦٥	٥٦٥
الخيش	٥٠٧	٥٠٧
الورق	٥١٣	٥٠٩
الخشب	٦٠٧	٦٠٧
الحديد	٤٤٩	٤٤٩
الاسمنت	١٦٤	١٦٤
الزجاج	٤٦٠	٤٦٠
الجير	٤٩٨	٥٠٢
الاسمدة	٣٦٦	٣٦٦
المعادن	٤٤٢	٤٤٥
المنسوجات القطنية والصوفية	٤٥٧	٤٥٧
الجلود	٣٦٣	٣٦٢
الدباغة	٢٩٠	٢٩٠
العقاقير الطبية	٣١٠	٣١٠
الرقم القياسى لاسعار الجملة لمواد الصناعة	٣٨٢٫٦	٣٨٢٫٥
الرقم القياسى لاسعار الجملة عامة	٣٥٨٫١	٣٥٦٫٠
الرقم القياسى لنفقات المعيشة	٢٩٣٫٢	٢٩٦٫٢

سياسة النفقات

تابع المنشور على ص ١١

ان يقارن نسبة الجرائم فى بلد كمصر تتفاوت فيه الدخول والثروات بأى بلد من البلاد الاسكندناويه التى تتقارب فيها معدلات الدخول ، ويجب ان نحذر ما يشيعه البعض ممن يشوهون حقائق الامور ان زيادة الجرائم فى مصر سببها اننا شعب حاد المزاج ، لان حده المزاج صفة تكتسب ولا تورث وتخلقها ظروف المجتمع وليست طبيعية .

ويعادل المقدر انفاقه على وزارة الداخلية المنفق على وزارتى الصحة والتجارة مجتمعتين واكثر من ضعفى المقدر انفاقه على وزارة الزراعة ، وهذه مسائل تسترعى الانتباه وتعطى فكرة عن اختلال توازن النفقة ، وكنا نرجو لو غير وزير المالية فلسفة العهود الماضية وقلل المنفق على هذا البند وزاد المنفق على بنود رفع مستوى المعيشة .

أما عن وزارة العدل ومجلس الدولة فان المخصص لهما فى الميزانية ٣ر٤ مليون جنيه ، واذا عرفنا أن المقدر تحصيله من الرسوم القضائية والقيدية ما قيمته ٢ر٩ مليون جنيه يكون صافى المنفق نصف مليون جنيه ، ولوان المبلغ لا يبدو كبيرا الا أن مرتبات القضاة مازالت كبيرا جدا ، وموسم الاجازات طويل نسبيا ، ولا يمكن الرد على ذلك بأن زيادة مرتبات القضاة تحصين لهم من المغريات الخارجية لانه بعد حين معين لا يمكن القول بان مستوى الامانة يزداد بارتفاع مستوى الدخل ، والقضاء مركز له هيبته الاجتماعية، فضلا عن أن القاضى لا يختلف عن أى موظف، وهو يتبع القانون ولا يحيد عنه وهو اذا انحرف أضاع الثقة ، ولم يأمن على نفسه شر الناس والحكومات . واذا كان وزير المالية يريد التقشف فترى لو طلب الى حضرات القضاة التنازل عن الكادر الممتاز فهل تراهم يرفضون وهم يعرفون أكثر من غيرهم حالة البلاد وامكانياتها المالية ، اننى لا أظنهم يرفضون .

٣ ـ المصروفات الاجتماعية : وتشمل المنفق على التعليم والصحة والشئون الاجتماعية والمخصص لهذا الباب ٤٢ر٩ مليون جنيه يخص التعليم منها ٢٧ر٦ مليون أو ٦٤ ٪ . وقد أشار وزير المالية الى باب المصروفات الاجتماعية فى فقرة واحدة من مذكرته عن الاسس الجديدة للميزانية خص التعليم منها جملة تنحصر فى أن الحكومة رأت الابقاء على الالتزامات التى ورثتها عن الميزانيات السابقة و (لهذا) لم تر الحكومة مندوحة من الابقاء على بعض هذه الخدمات (الاجتماعية) مع قصر التوسع فى الانفاق على المراحل التعليمية اللازمة وهى المرحلة الاولى .

ويثير بند التعليم الكثيرمن الجدل عند بدء كل عام دراسى بين أنصار التوسع وبين مؤيدى فكرة التحديد ، وكاد ينتصر الاخيرون فى العامين الاخيرين لولا حكمة أولى الامر .

فالتعليم أو « الماء والهواء » للذهن لا يرى البعض أن يترك حرا بلا ضابط ولا رقيب لانه ان ترك وشأنه فانه يدفع الكل الى الاقبال عليه وبالتالى يقل العاملون فى المصانع والحقول ، أو ان عملوا فانهم يطالبون أجورا عالية ، ويثير هذا البعض ما سموه مشكلة « المتعلمين المتعطلين » وهذا أمر غريب لم يسمع به الا فى هذا البلد ولم يثر الا فى عهد وزارة صدقى الاولى ، ولست أدرى كيف ننتظر زيادة فى الانتاج الا بالتعليم ، وكيف ننهض بالشعب اجتماعيا وسياسيا الا اذا قضينا على الفروق التعليمية التى لا تقل سوءا عن فروق الثروة والدخل ، فمن حاصلين على أرقى الدرجات العلمية ويقرأون بأكثر من لغة الى أميين لا يمكنهم أن يتفاهموا بالكتابة بينهم وبعض . ولقد كان التعليم من أول ما نادى به أصحاب المذهب الحر وطلبوا الى الدولة أن تهتم به فى الوقت الذى كانوا يرون أن الافراد كفيلون بتنمية الانتاج دون تدخل حكومى .

يقول البعض وما جدوى الانفاق على التعليم اذا كان المتعلم سيتعطل فى النهاية ، والواقع أن التعليم فى أوقات الكساد أو بالنسبة للشعوب المتخلفة اقتصاديا يعتبر أول البند الاول فى سلم النفقات العامة لان اشتغال الافراد فى التعليم أفضل من تركهم لجهلهم لا يجدون ما يشغلون به أنفسهم الا التخريب ، فضلا عن ان الازمة موقوتة وعندما تنتهى يكون المتعلم أفضل فى تنشيط عجلة الانتاج ممن لم يتعلم . والتعليم الذى يثير الكثير من الجدل هو التعليم الجامعى المدنى لاننا لا نسمع بمن يمس التعليم الدينى بشىء مع أن ميزانية الازهر والمعاهد الدينية تقل قليلا عن ميزانية جامعتى القاهرة والاسكندرية مجتمعتين . مع أن التعليم الدينى كان من الواجب أن يتبع وزارة الاوقاف وينفق عليه من ريعها لان التعليم الذى تنفق عليه الدولة يجب أن يكون بابه مفتوحا لجميع المواطنين وهذا لا ينطبق على التعليم الدينى .

وللقضاء على الامية يجب أن تكون لدينا أماكن فى هذا العام لحوالى ٢ر٧ مليون طفل وهم الموجودون فى مرحلة السن من ٥ الى ٦ يزيدون كل عام بحوالى ٥١ ألفا ، ولست أدرى الى أى حد تتفق مقاييس الميزانية مع هذا الهدف . وكل ما تثيره الجرائد أن الطفل لن يسمح له بالدخول الى المدارس الابتدائية لو قل عن ٦ سنوات وكأنى بوزارة المعارف تقتفى وجود ضابط لمواعيد النسل .

لا أريد أن أتعرض هنا الى سياسة التعليم الجديدة فهى كغيرها من المسائل لن تعرف الاستقرار الا اذا عرفناه فى حياتنا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية

واذا رجعنا الى بند الصحة العامة نجد أن المخصص له ٧ر٦ مليون جنيه بنقص قدره ٣٥٤٫٠٠٠ جنيه عن تقدير العام الماضى ، ١ر٤ مليون عن ميزانية ٥٢/٥١ . وليس هناك من سبب واضح لذلك الا اذا تصورنا أن مستوى صحة الشعب فى تحسن . أما ومستوى الصحة العام كما نعرف جميعا فكنا ننتظر أن يعمل وزير المالية على زيادة المنفق عليها ، لا سيما وان ذلك يتفق مع زيادة الانتاج التى يرجوها

وقد مس مبضع الوزير وزارة الشئون الاجتماعية أيضا فخفض المخصص لها بمبلغ ٢٨٥٫٠٠٠ جنيه جاعلا مجموع الخفض فى ميزانيتيه الاخيرتين ١ر٨ مليون جنيه .

والوزير بذلك يؤمن بالنظرية القائلة أن المصاريف الاجتماعية مصاريف استهلاكية وهى ما سبق لى تحليل خطئها فى عدد سابق من المجلة .

٤ ـ المصروفات الاقتصادية : وتضم المنفق على وزارات الاشغال والزراعة والتموين والتجارة والصناعة والمواصلات وقد خصص لها ٣٨ر٩ مليون جنيه أى بنقص قدره ٣ر٩ مليون جنيه عما كان الحال فى الميزانية الماضية

ويبدو ان الوزير رأى أن يعوض هذا عن طريق المشروعات الانشائية فى الميزانية المستقلة للمشروعات وتقدر بـ ١٥ر٥ مليون جنيه منها حوالى ١٠ ملايين جنيه للمشروعات الزراعية و ١ر٨١ مليون لمشروعات القوى الكهربائية ، و١ر٥ للمواصلات ، و٧ ملايين للبترول والتعدين ومليون للمساكن الشعبية . وهكذا لم يضار هذا الباب من ابواب النفقة كما ضر غيره ، بل العكس كان هو المتميز .

٥ ـ المصروفات التمويلية : وتمثل البند الاخير من بنود النفقة ، ولو أن التزامه يسبق الالتزامات الاخرى . ويشمل المخصص لخدمة الدين العام والمعاشات والمكافآت وتكاليف العمال الذين تركوا خدمة الجيش البريطانى ومصاريف خفض تكاليف المعيشة . وقد خصص لها جميعا ٢٧ر٩ مليون جنيه بما يتعادل مع حوالى ١٦ ٪ من ميزانية النفقات . وقد ارتفعت ميزانية جميع بنود هذا الباب فيما عدا البند الاخير الذى أصابه خفض قدره ٣ر٩ مليون جنيه مقابل زيادة البنود الاخرى بمقدار ٦ مليون جنيه . والزيادة فى مخصصات الدين العام والمعاشات مسألة طبيعية

ويثير دفع فوائد للدين الكثير من المسائل الاقتصادية والاجتماعية ، ففضلا عن أن زيادة الدين العام تقلل من عدد المخاطرين فى ميادين الصناعة والتجارة فان اعفاء حاملى سندات الدين من ضرائب الدخل والتركات يجعلهم فى مركز ممتاز ويخل بالتوازن بين الطبقات ، ولهذا كان اتجاه الكثيرين فى الاعتماد على الضرائب بدلا من القروض العامة. وانا لنرجو الا تضاف اعباء قروض التنمية الاقتصادية على اعباء الدين العام بل تظل فى الميزانية المستقلة لنرى الى أى حد ستقوم هذه المشروعات بتغطية نفقاتها بدون اضافة أعباء جديده على دافعى الضرائب .

وقد زادت المعاشات والمكافآت أساسا لسببين الاول قيمة حصة الحكومة فى صندوق التامين والادخار والمعاشات بمبلغ ٢ر٥ مليون جنيه ، والواقع أن القدر الذى ستتحمله الحكومة فعلا يقل عن ذلك بمليون جنيه لان عملية خفض اعانة غلاء المعيشة ستوفر على الحكومة حوالى ٣ر٥ مليون جنيه . والسبب الثانى هو الزيادة المترتبة على عملية التطهير التى تمت بناء على القانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ . ولا يمكن أن يقدر المرء مدى كسب أو خسارة الحكومة من تطبيق ذلك القانون

والمخصص للعمال الذين تركوا خدمة الجيش البريطانى مبلغ ٦ ملايين جنيه ،وتذكر مذكرة وزير المالية أن عددا كبيرا منهم سيوجه الى العمل فى مشروعات التنمية الاقتصادية ، واذا استوعبت هذه الاعمال كل العمال يصبح هذا البند ولا داعى له .

أما مصاريف خفض تكاليف المعيشة فقدر لها ٦ر٣ مليون جنيه مقابل ١٥ مليونا فى ميزانية العام الماضى وهو الاتجاه الذى أخذ به وزير المالية لضغط اعانات التغذية متمشيا مع سياسة التقشف

هذا ملخص سريع لاتجاهات مشروع الميزانية الجديد ، واذا كان وزير المالية قد اضطر كما يقول الى اتباع طريقة لم ترض الكثيرين فانا لنرجو أن تتحسن الظروف وأن يعيد الوزير الموازنة الاجتماعية للشعب بدل التمسك بالموازنة الحسابية .

دكتور عبد الرازق محمد حسن
مدرس الاقتصاد
جامعة القاهرة

شركة مصر لحلج الأقطان
فى أبى تيج

ستقوم شركة مصر لحليج الاقطان (احدى مؤسسات بنك مصر) بتشغيل المحلج الذى قام بتأسيسه شركة الحليج الشعبى (العسال والسنباط التاجران المصريان النشيطان) بنزلة الفيلو بأبى تيج ، والذى استأجرته منهما الشركة لادارته وتشغيله مساهمة منها فى نجاح وتعضيد هذه المؤسسة المصرية الناشئة .

ويسر شركة مصر لحليج الاقطان أن تتاح لها هذه الفرصة الطيبة للتعاون الصادق وخدمة تجار ومزارعى هذه المنطقة الكريمة للتعامل معهم بروح قومية خالصة . وقد أعدت الشركة كافة الوسائل التى تحقق الفائدة التى ينشدها بنك مصر ومؤسساته دائما فى خدمة مواطنيه .

فستقوم الشركة بتوفير الاكياس اللازمة لهم ونقل أقطانهم الى المحلج والتسليف عليها وحلجها وتسليمها الى اللجنة أو بيعها الى شركتى الغزل والنسيج بالمحلة الكبرى وكفر الدوار وشركة مصر لتصدير الاقطان مقابل شروط مناسبة وبدقة ونظام وأمانة كما هو معهود فى محالج الشركة التسعة الكائنة بجرجا ـ مغاغه ـ الفشن ـ الواسطى ـ الفيوم ـ طاميه بنها ـ المحلة الكبرى ـ المنصورة

وان الشركة لترحب كل الترحيب بتقديم جميع التسهيلات والمساعدات اللازمة لمزارعى وتجار المنطقة وترجو أن تكون عند حسن ظنهم بها عاملا قويا فى تحقيق الاستقلال الاقتصادى للبلاد وتوجيه اقتصادياتها الى الناحية القومية شأنها فى ذلك شأن بنك مصر وشركاته .

والله ولى التوفيق

إلى المحاسبين ..
إلى المراجعين

ليس سرا أن الدقة فى امساك دفاتر الحسابات تجعل منها المرآة الصادقة التى تعكس بأمانة فى أية لحظة صورة دقيقة لحالة نشاط سير العمل

والسر فى هذه الدقة يكمن فى استعمال الدفاتر المخصصة المطابقة لكل حاجة بذاتها وخاصة بحيث لاتتخللها الثغرات سواء من ناحية التقسيم أم الخامات المستعملة فى صنعها فضلا عن الاتقان فى تجليدها والمتانة التى تكفل لها قوة الاحتمال

اطلبوا دفاتركم من
مطبعة ومكتبة
ب . ف . بجانس

القاهرة : ١ شارع البورصة الجديدة تليفون ٥٩٢٢٠ ـ ٥٩٢٢٩ ـ ٤١٧٩٠

الاسكندرية : ١٨ شارع شريف باشا تليفون ٢٣٩٤٢ ـ ص . ب ٨٧٨

الذى يتمتع بخبرة أكثر من ٥٠ عاما وخدمات نالت منكم الرضاء التام



شركة الشرق للتأمين

شركة مساهمة مصرية

هيئة خاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠
ومقيدة بالسجل تحت رقم ٢ بتاريخ ١٤ يوليو سنة ١٩٤٠

فى خدمة أصحاب السيارات

شركة فرغـــلى

للاقطان والاعمال الماليـــه

شركة مساهمة مصرية

تجار ومصدرون للاقطان ـــ أعمال مصرفيه

رأس المال ٢٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيـه

رئيس مجلس الادارة : محمد فرغلى

المركز الرئيسى

الاسكندرية : ١٢ شارع بومباى كاسل ص ٠ ب ٥٩٤

العنوان التلغرافى : فرغـــل ٠ الاســكندرية

أشرف بالإعلان ٦٩-٦٤

طبعت بمطابع ((أخبار اليوم))



الاقتصاد والمحاسبة

العدد ٦٢
أول اكتوبر ١٩٥٣

صاحب الامتياز : عبد الله فكرى أباظه رئيس نادى التجارة
رئيس التحرير : أحمد عنان

الثمن
١٠ قروش

التعريف بالاقتصاد المحلى

زار مصر أخيرا أفراد من رجال المال والاعمال الامريكيين والاوربيين ، فأتيح لهم فى خلال هذه الزيارة ان يقفوا على مناحى النهضة المصرية التى شملت كل مرفق من مرافق الحياة ، ولاسيما فى مجال الاقتصاد والصناعة ، فضلا عما قطعته مصر من شوط بعيد فى مضمار الزراعة .

وكاد يجمع هؤلاء الماليون على ان ما رأوه فى مصر أثار دهشتهم ، وانهم لم يكونوا يظنون ان مصر قد بلغت هذا المستوى الرفيع ، وأن امكانياتها الاقتصادية بمثل هذا الاتساع .

فهناك ، حتى فى دوائر الاعمال فى الدول الاجنبية ، جهل بأحوال مصر الاقتصادية والمالية ، مرجعه الاول الى افتقار الحياة المصرية الى كتاب باللغات الاجنبية يتولى تعريف العالم بمصر وبما استحدثته من تشريعات ومشروعات يراد بها ان تقيل كل عثرة اقتصادية وان تشجع العاملين فى المجال الاقتصادى على المضى فى سبيلهم ومن ورائهم الحكومة تشد أزرهم وتقدم لهم كل عون .

فقانون تشجيع رؤوس الاموال الاجنبية على المجىء الى مصر ينبغى ان ينشر باللغات الاجنبية فى كتب توزع فى جميع الدول الاجنبية وعلى دوائر المال والاقتصاد حتى يؤدى الغرض المرجو منه .

وقانون اعفاء الاجانب من الخبراء من الضريبة العامة على ايراداتهم من الخارج ، يجب بدوره ان ينشر وأن يوزع . ومثل هذا يقال عن قانون اعفاء الشركات الانتاجية الجديدة من الضرائب لمدة سبع سنين تشجيعا لها على الانتاج ، وقانون استثمار موارد البلاد المعدنية ، وو ...

فهذه القوانين سنت للخارج لا للداخل . ولن تحقق الفائدة المرتجاه منها الا اذا عرفها العالم الخارجى وأدرك مزاياها وفضائلها . وعندئذ يثار اهتمام رجال الصنعة فى المساهمة فى الحياة الاقتصادية المصرية .

والذى يلوح للباحث أنه يحسن بالمسؤولين اعداد كتاب باللغات الاجنبية ــ ولاسيما الانجليزية والفرنسية والالمانية والاسبانية ــ يشرح جوانب الحياة المصرية المعاصرة ويهتم بوجه خاص بعرض النواحى الصناعية والاقتصادية ، وينشر التشريعات الجديدة التى تثير اهتمام رأس المال الاجنبى . على أن يوزع هذا الكتاب على نطاق واسع فى العالم ، ليكون « مدخلا » الى الاقتصاد المصرى وتعريفا به فى العالم .



الاتفاقية التجارية لدول الجامعة العربية

نشرنا في غير هذا المكان نص اتفاقيتي التجارة والدفع اللتين أبرمتا أخيرا بين دول الجامعة العربية الثماني (مصر وسوريا ولبنان والمملكة العربية السعودية واليمن وليبيا وشرق الاردن والعراق) فجاءت هذه الخطوة مبشرة بامكان التوسع في العلاقات التجارية بين دول هذه الجماعة الاقليمية

وقد زالت بامضاء هذه المعاهدة الاعتراضات التي كانت تثار بشأن الدفع وقيود الاصدار والاستيراد ، وحل محلها نظام التفضيل العربي الذي يذلل كثيرا من عقبات التجارة بين دول الجامعة .

وهذه المعاهدة منبثقة من القرارات التي اتخذها وزراء المالية والاقتصاد للدول العربية في المؤتمرين اللذين عقدا في بيروت أخيرا ، وقد صادق عليها مجلس الجامعة في دورته الاخيرة وأمضتها دول الجامعة حالا باستثناء اليمن لان سفيرها في القاهرة كان في انتظار وصول التفويض الرسمي من حكومته . ثم كان لبنان أول دولة عربية بادرت الى ايداع وثائق التصديق في الامانة العامة للجامعة العربية وتلته سائر الدول العربية

وقد سرنا كثيرا أن نعلم أن واضعي صيغة هذه المعاهدة التجارية واتفاق الدفع الملحق بها قد استرشدوا بآراء هذه المجلة ومقترحاتها عند صوغ النصوص الرسمية . ولكن بقي أن نعود الى المطالبة بخفض الحواجز الجمركية بين البلدان العربية الى أقصى حد ممكن ، والغاء تأشيرات السفر تيسيرا للانتقال بين الدول المنضوية تحت لواء الجامعة . فمثل هذه الاجراءات ضرورية لتعزيز الوحدة العربية التي قال عنها وزير الارشاد القومي أنها مطلب مصر الأسمى « وحدة بكل ما في هذه الكلمة من معان »

ويطيب لنا أن نهنئ الجامعة بهذه الخطوة الموفقة ، عسى أن يحالفها التوفيق في كل مسألة تتناولها ، سياسية كانت أو اقتصادية أو اجتماعية

سياسة مصر الاقتصادية

ألقى قائد الجناح جمال سالم خطابا في المؤتمر الشعبي لهيئة التحرير بسط فيه سياسة مصر الاقتصادية التي تهدف الى زيادة الانتاج الزراعي والصناعي والمعدني ، واستثمار موارد البلاد المادية والحيوية لبناء صرح الوطن . وقد نشرنا هذا الخطاب في مكان آخر من هذا العدد لما له من قيمة عالية في دوائر المال والاقتصاد والصناعة .

وأبرز ما يستوقف النظر في هذا البيان شموله جميع نواحي الحياة الاقتصادية في البلاد . فالحكومة ، رغبة منها في زيادة الانتاج وضعت خطة شاملة متعددة الاطراف تتناول وسائل توفير الماء اللازم للري والاراضي الصحراوية القابلة للاستصلاح والاراضي البور التي تعالج الآن لاعدادها للزراعة ، وتوليد الكهرباء من مساقط الماء ، واستخراج الزيت وغيره من المعادن وانشاء مصانع للورق والحديد والتوسع في زراعة الارز والقمح ... الى آخر ما ورد في بيانه

وكان الخطيب ، وهو يعرض مراحل السياسة الاقتصادية لمصر ، بادي التفاؤل ، يؤكد كل كلمة وكل عبارة يفوه بها ، متحدثا الى الشعب حديث الواثق ، لا يغريه وشي الكلام كما يعنيه أن يصارح الشعب بالحقائق

ولا مشاحة في أن العهد الجديد قد قام في سنة واحدة أو أكثر قليلا بما عجزت العهود الماضية عن أن تقوم به في عشرات من السنين والفضل في ذلك يرجع الى صدق العزيمة وخلوص النية والرغبة الاكيدة في خدمة الشعب والنظر الى المصلحة الوطنية العامة لا الى المصلحة الشخصية الخاصة

وينبغي في هذا المقام التذكير بأن بعض المشروعات التي دخلت في دور التنفيذ يقتضي ردحا من الزمن حتى يثمر أنضج ثمراته ، ولذلك لا يصح تعجل الحوادث وتضخيم الآمال أما البعض الآخر من المشروعات ، فسريع الانتاج . وسيرى الناس حالا ثماره ويلمسون آثاره ، وتسترد الحياة الاقتصادية عافيتها

وقد كان الاثر المباشر لخطاب جمال سالم في البورصة ، اذ تحسنت الأسعار ، ودب فيها دبيب الثقة واقبل الناس على التعامل في اطمئنان . وهذا دليل على أن مصارحة الحكومة للشعب بنياتها هي من مستلزمات الحياة الاقتصادية

الكويت تستثمر أموالها في مصر

بدأ بعض زعماء الكويت يتجهون الى مصر لاستثمار أموالهم فيها ، لان ضيق مساحة الكويت وقلة عدد سكانها مع توفر جميع وسائل الحياة الطيبة فيها ، جعلا هذه الاموال في حالة تجمد تلتمس مخرجا الى حيث توظف وتستثمر .

وقد اجتمع بعض رجال الكويت بالمسئولين المصريين ووقفوا منهم على المشروعات التجارية والصناعية الجديدة التي تعتزم الحكومة القيام بها أو تشجيع الشركات الخاصة على القيام بها ، وذلك توطئة لمساهمة الكويت في أسهم رأس المال للشركات المراد تأسيسها

والواقع أن التشريعات التي سنتها الحكومة أخيرا لاعفاء رءوس الاموال المستثمرة في مشروعات انتاجية جديدة من الضرائب لمدة سبع سنين ، قد شجعت على توجيه الاموال الى مشروعات الصناعة بدلا من المشروعات العقارية . فعهدنا بالاموال القادمة من المملكة العربية السعودية وحضرموت والكويت أن تستثمر في بناء العمائر وناطحات السحاب لانتفاء عنصر المغامرة في مشروعات البناء ، وقلة قليلة من هذه الاموال هي التي تستثمر في مشروعات التجارة أو الصناعة

ولكن التشريعات الخاصة بضريبة التركات التي تعطي الحكومة حصة تتدرج صعودا من تركات المتوفين ، ستجعل الاموال المستثمرة في العقارات تنحو نحو مشروعات الصناعة ، كما أن الاموال الجديدة القادمة من الخارج تتخذ عين هذا الاتجاه . واذا كان المال الكويتي أو الحضرمي أو السعودي يفتقر الى الخبرة التجارية أو الصناعية ، فان استثماره في مشروعات من هذا النوع في مصر يهيىء له هذه الخبرة ويفتح أمامه آفاقا جديدة لما تكتشف

الدعاية للقطن المصري في الخارج

يصدر قريبا كتاب « القطن في خمسين عاما » من تأليف الاقتصادي الكبير الدكتور يوسف نحاس ، وفيه فصل نفيس عن الدعاية للقطن المصري ، نجمله هنا بمناسبة البعثات التي أوفدتها الحكومة المصرية الى الخارج لتعمل على ترويج القطن المصري :

ينبغي أن تصدر هذه الدعاية عن مصلحة القطن بمعونة الممثلين الدبلوماسيين والتجاريين في الخارج وبمعونة لجنة للدعاية المصرية يحسن تأليفها بحيث تكون لها صفة دائمة .

وبديهي أن طرق الدعاية لا تكون واحدة في جميع البلدان ، فلكل منها ما يناسبه من الطرق التي تدرس بعناية . وهذا عمل مهم دقيق يتطلب معلومات وافية بالعادات والتقاليد في كل اقليم

اما الشروط العامة المشتركة ، فيمكن تلخيصها في ما يلي :

أولا – تكون الدعاية خالية من الصيغة العدائية ، فلا تشن الحرب علانية على المنسوجات المصنوعة من أقطان أخرى غير مصرية ، وانما يكتفى بالمهارة في اظهار مزايا منسوجات القطن المصري وتفوقها

ثانيا – هناك فائدة كبيرة من استجلاب معونة الغزالين والنساجين لانواع القطن المصري وارباب المخازن الكبرى للمودات واكبر بيوت السمسرة .

ثالثا – النشر في الصحف والمجلات ولصق الاعلانات وعرض الاذاعات المضيئة وعرض أشرطة السينما والراديو . كل هذا له فوائد جمة في الدعاية اذا استعمل بنظام .

ويراعى في استخدام هذه الوسيلة اختيار المواضع والصحف والمجلات وتحرير صيغ الاعلانات وأشكال الصور والنفقات التي تنفق والنظر السديد في هذه المسائل بواسطة مختصين في أمثال هذه الامور

واذا لم نذكر الا مثلا واحدا ، ذكرنا مسألة اختيار الصحف للنشر والاعلان ، وهي مسألة دقيقة . والصحف الصناعية والتجارية تقدم على سواها في بعض أنواع الاعلان . والصحف التي تقبل عليها السيدات تصلح لبعض آخر ، وهلم جرا .

ولصيغة الاعلان أهمية كبرى ، فينبغي ان تسترعي التفات القارىء وتحرك ذوقه وتخلق فيه رغبة الشراء ..

أما الدعاية للقطن الخام فيكون قوامها اقناع الغزالين بتفضيل القطن المصري على سواه . ولئن كان الغزال مضطرا للنزول على رغبة المشترين للخيوط التي يغزلها ، وكان هؤلاء المشترون أنفسهم مقيدين بما يطلبه المستهلكون ، الا ان معاونة ذلك الغزال لا ينبغي الاستهانة بها ، لانه يستطيع أن يتخير ما يناسبه من قطن مصري أو من أقطان مشابهة له يحصل منها على خيوط في درجة واحدة من الجودة ، ويمكنه أيضا الى حد ما التأثير في عملائه وتوجيه اختيارهم .

ولنا فائدة كبرى من التقرب الى غزالي جميع البلدان ، ومن التغلب على ما ألفوه ودرجوا عليه بالدعاية التي تعرفهم بالمزايا المترتبة على استعمالهم أقطان مصر . فهناك مزايا يجهلونها وعلينا تدوين اعتراضاتهم على ذلك الاستعمال لينظر في ازالتها او تقليلها بحيث تقدم لهم كل التسهيلات التي تجتذبهم الى صنف بضاعتنا .

ولقد قام بهذا الدور الى الآن جماعة المصدرين وحدهم في مصر . ويجب أن نعترف لهم بالجهود المشكورة التي بذلوها . ولكن يجب أن تشد أزرهم معونة الحكومة والامة مادام الامر يهم كل من في البلاد .

من تقرير ديوان المحاسبة :

اعتماد الميزانية على الاحتياطى فضلا عن الايراد

ضرر المغالاة فى تقدير ايرادات ميزانية الدولة

ننشر فيما يلى بعض الملاحظات والآراء التى وردت فى تقرير (ديوان المحاسبة) عن حساب ختامى الحكومة المصرية للسنة المالية ١٩٥١/١٩٥٠ ، والمدة المالية من مارس الى يونيو ١٩٥١ — وهو آخر تقرير أصدره الديوان بتاريخ ١٤ أغسطس سنة ١٩٥٢

ونحن نبغى بنشر هذه الملاحظات ، تفادى الاداة الحكومية لهذه الهنات، ومعالجة الاخطاء لكى نصل الى حدود الكمال المالى .

القسم الاول من التقرير

الملاحظات العامة

١ — قدرت ايرادات الدولة فى ميزانية ١٩٥١/٥٠ بمبلغ ٩٠٠ر٢٨٨ر١٩١ جنيه غير أنها بلغت فعلا ٠٥٥ر٨٠٦ر١٩١ جنيها . كما قدرت مصروفات ميزانية الدولة عن السنة المذكورة بمبلغ ٠٢٥ر٧٩٨ر٢١٩ ، وقد بلغت المصروفات الفعلية ٨٠٨ر١٨٣ر١٩٠ جنيهات من ذلك ٥١٤ر٩٢٥ر٦ جنيها عبارة عن المصروفات الخاصة بتنفيذ برنامج السنوات الخمس فى خلال السنة المذكورة ، والباقى وقدره ٢٩٤ر٢٥٨ر١٨٣ جنيها قيمة ما انفق فى وجوه الصرف الاخرى بالميزانية .. وبهذا أسفر الحساب الختامى النهائى عن زيادة ايرادات الميزانية العامة على مصروفاتها بمقدار ٢٤٧ر٦٢٢ر١ جنيها وقد أضيفت الى الاحتياطى العام .

وقد بلغ مقدار الاحتياطى فى آخر السنة المالية ١٩٥١/١٩٥٠ — كما قررت وزارة المالية فى مجلد الحساب الختامى — ٠٢١ر٣٧٢ر٧٥ جنيها ، منه ٢٩١ر٥٦٠ر٣٤ جنيها نقدية حرة وقراطيس مالية و ٧٣٠ر٨١١ر٤٠ جنيها محبوسة فى قروض ومساعدات ممنوحة لآجال طويلة ، وفى حصص الحكومة فى راس مال مؤسسات مالية محلية مثل بنك التسليف الزراعى والتعاونى المصرى والبنك الصناعى، أو هيئات دولية مثل صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للانشاء والتعمير .

نقد طريقة اعداد الميزانية وأساليب موازنتها

٢ — انا حين ننظر الى ميزالية الدولة المصرية فى السنوات الاخيرة نرى أنها أصبحت لاتستند الى الايرادات المنتظر تحصيلها فحسب ، بل تعتمد أيضا والى حد كبير على احتياطى الدولة العام الذى تكون من وفورات السنوات السابقة ، اذ كثيرا ماتلجأ اليه الحكومة لموازنة ميزانيتها كلما أعوزها الحال لمواجهة أعباء جديدة ..

ويرى الديوان ان الاستمرار فى الاعتماد على المال الاحتياطى لمواجهة العجز فى الميزانية « امر غير مستساغ » ، لاسيما ان هذا الاحتياطى كان فى آخر فبراير سنة ١٩٥٠ مستغرقا بما يقع عليه من التزامات عدة بل ويتجاوز مقدارها بحوالى ٤٦٩ر٧٩٢ر١ جنيها وذلك وفقا لتقديرات وزارة المالية ذاتها .. يضاف الى ذلك مالوحظ فى السنوات الاخيرة من أن الوفور التى تتخذ سبيلها فى نهاية كل عام الى المال الاحتياطى العام فتغذيه ، تقع عليها ذاتها التزامات معينة ، كما هى الحال فى معظم وفور الاعمال الحربية التى أدرجت اعتماداتها فى الباب الثالث من الميزانية فى السنة المالية ١٩٥٠/٤٩ ، ويبلغ مقدارها ٩٤٧ر٩١٠ر١١ جنيها فانها كانت مستغرقة فى نهاية تلك السنة بارتباطات واقعة عليها ، ومن ثم فلا تعدو وفورا بالمعنى الصحيح .. يضاف الى ذلك مالوحظ من ان تقديرات ايرادات السنة المالية ١٩٥١/٥٠ لم تقتصر على الموارد العادية التى تتكرر كل سنة ، وانما اشتملت على موارد أخرى مآلها الى الزوال بانقضاء الظروف التى نشأت عنها ، ومن هذه الموارد ارباح بيع قطن الحكومة وبعض متحصلات بيع الاراضى ، وقسط التعويضات الايطالية . وكذلك أضيفت الى هذه التقديرات بعض الموارد التى انتزعت انتزاعا من مواطن لم يكن ينبغى انتزاعها منها نظرا لانها كانت مخصصة لمقابلة مصروفات معينة لامناص من الوفاء بها ، كاعتماد خفض تكاليف المعيشة .

وفوق هذا وذاك ، فقد عمدت وزارة المالية فى سبيل الوصول الى موازنة ميزانية تلك السنة الى المغالاة فى تقديرات بعض الايرادات ومن أمثلتها تقديرات ايرادات ضرائب الثروة المنقولة والضريبة الخاصة على الارباح الاستثنائية والضريبة العامة على الايراد وضريبة الدمغة

كما عمدت أيضا الى تقدير بعض الايرادات على أساس مشروعات قوانين لم يكن قد تم اقرارها بعد ، كما هى الحال بالقياس الى رسم الايلولة على التركات والضريبة على المهن الحرة حيث بلغت تقديراتها ٠٠٠ر٤٠٠ر١ جنيها ، على حين لم يبلغ المتحصل منها سوى ٠٩١ر٧٧١ جنيها أى بنقص يعادل نحو ٤٤٪ من تقديراتها !!

ومما لاشك فيه ان المبالغة فى تقدير الايرادات على تلك الصورة تنطوى على خطر جسيم ، اذ يترتب عليها — او يقترن بها — اسراف فى تقدير اعتمادات المصروفات ، وتوسع فى اوجه الانفاق مما يودى بتوازن الميزانية العامة اذا لم تتحقق تقديرات الايرادات ..

***

هذا من ناحية الايرادات ، اما من ناحية مصروفات الميزانية العامة ، فنلاحظ زيادتها سنة بعد أخرى ، وذلك بالرغم مما تتضمنه منشورات وزارة المالية سنويا بشأن اعداد تقديرات الميزانية من دعوة الوزارات والمصالح الى ضغط مصروفاتها وحصرها فى أضيق الحدود ، والامتناع عن طلب انشاء وظائف جديدة حتى ولو كانت لمقابلة خدمات جديدة.

تفاقم مشكلة التجاوز فى اعتمادات

الميزانية دون الحصول على اذن سابق

من السلطة التشريعية

٣ — عنى الديوان بأمر هذه التجاوزات وظل يتقصى أسبابها عاما اثر عام ، فتبين له ان التجاوز يحدث نتيجة : اما عدم احكام الرقابة على الارتباطات المالية ، وعدم سلامة التقديرات ، وسوء توزيع الاعتمادات بين أبوابها ، وما « ابتكرته » وزارة المالية من بعض صور الموازنة كاستبعاد مبالغ جزافية من جملة اعتمادات الابواب على سبيل الالزام للوزارات والمصالح بتوفيرها مع تعذر الوفاء بهذا الالتزام فى كثير من الحالات ، وتهاون الوزارات فى التقيد باعتمادات ميزانياتها والتزام القواعد المالية المقررة لضبط الرقابة على تنفيذ الميزانية ، ونقل كثير من الاعتمادات بين مختلف ابواب الميزانية .. وينتهى الامر من ذلك كله الى أن تتخذ الميزانية صورة جديدة تختلف عن تلك التى صدرت بها ووافق عليها البرلمان .

مايراه الديوان من ضرورة انشاء

حساب جديد ضمن حسابات الامانات

يسمى « أمانات ارتباطات »

لمعالجة وجوه النقص فى النظام الحسابى القائم

يرى الديوان ان نظام حسابات الخزانة التى يجرى عليه العمل الآن ، هو نظام لايبيح بطبيعته الاحتفاظ باعتمادات الميزانية التى لم يتم صرفها خلال السنة المالية ، حتى ولو وقعت عليها التزامات وتعلقت بها حقوق للغير ولهذا كان من أكبر عيوب النظام المذكور انه يفضى الى نقل جانب من أعباء السنة المالية المنقضية الى السنة التالية لها ، وايجاد وفور صورية فى الميزانية العامة لاتستند الى أساس من الحقيقة . هذا فضلا عما يفضى اليه اتباع هذا النظام من اخفاء التجاوز فى بعض الاعتمادات نتيجة عدم تسوية المبالغ التى ارتبط بصرفها عن اعتمادات السنة المالية القائمة ، وكل ذلك من شأنه ان يحول دون اظهار الحساب الختامى للدولة على حقيقته.

ومن رأى الديوان لمعالجة هذا ، والى أن يتم تغيير النظام الحسابى القائم ، ان ينشأ حساب جديد ضمن حسابات الامانات يسمى « أمانات ارتباطات »، تسدد له فى نهاية السنة المالية اعتمادات الميزانية التى لم تصرف والتى تقع عليها ارتباطات محددة ، وذلك مقابل الخصم بقيم تلك الاعتمادات على مصروفات الميزانية تطبيقا لقاعدة ان الارتباط فى حكم المصروف ، وأن كل مبلغ يرتبط به يعد من حيث أوضاع الميزانية فى حكم المنصرف سواء بسواء ، وهى القاعدة التى تضمنها حكم المادة الاولى من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٤٩ الخاص بضبط الرقابة على تنفيذ الميزانية. ومتى تمت تعلية المبالغ المرتبط بها بحساب « الامانات ارتباطات » على الصورة التى أوضحنا ، فانه ينبغى احاطتها بكافة الضمانات التى تكفل استخدامها فى الاغراض المخصصة لها وذلك خلال مدة معينة كسنة مثلا ، بحيث اذا لم ينفذ الارتباط خلال تلك المدة وجبت اضافتها الى ايرادات ميزانية السنة المالية التالية .

في السياسة الاقتصادية

ضرورة وضع سياسة عربية موحدة للموانى البحرية

كيفية اجتذاب السفن التجارية إلى موانئ العرب

اقتراح إنشاء أسطول عربي تجاري بموازرة اليابان

مازالت التجارة العالمية تعتمد في المقام الاول على النقل البحرى ، لان النقل الجوى لايزال كثير الكلفة ، يلجأ اليه في حالات السرعة أو الطوارىء . أما النقل البرى ، فانه ، بسبب الخلافات السياسية التى تمخضت عنها الحرب العالمية الثانية ،صار مقطع السبل ، دونه سدود وقيود .

ولهذا ، لاتزال الموانى البحرية تحتفظ بالمنزلة التى كانت لها ، فلم تسبقها في المضمار التجارى الموانى الجوية الا من حيث نقل الركاب . أما نقل البضائع فأغلبه يمر بالموانىء البحرية التى تستشرف بحار الدنيا .

والبلاد العربية باستثناء الاردن ، تطل على البحار من شمال القارة الافريقية الغربى حتى البحر الاحمر وبحر العرب وبحر الهند والخليج الفارسى ، ودع عنك البحر المتوسط ، فيكاد العرب يشرفون على نصف سواحله .

ولكن ، البلاد العربية لاتزال على الرغم من احاطتها بالماء من كل ناحية ، فقيرة الى الموانىء الحديثة التى تجعلها كعبة التجارة الحاطة والتجارة العابرة ، وتصلها بالعالم وأسواقه النائية والقريبة . والموانىء العربية تكاد تنحصر في : الاسكندرية وبورسعيد والسويس وبيروت واللاذقية (ونذكر صيدا وبانياس تجوزا) والعقبة والبصرة وجدة والدمام وعدن والاحمدى (في الكويت) . وأبرز هذه الموانىء هى ميناء الاسكندرية وميناء بيروت وميناء بورسعيد وميناء عدن . أما سائر الموانى ء ، فانها محدودة الوسائل ، تكاد تقتصر على سفر الحجاج أو استقبالهم ، وشوون الزيت . وسائر السواحل العربية لم تهذب التهذيب الذى يخلق فيها موانىء حديثة تضارع موانىء الدرجة الثانية في البحر المتوسط مثلا .

ويبدو أن العرب لم يتنبهوا الى القيمة التجارية العالية للموانىء البحرية لا أخيرا ولهذا بقيت سوريا حتى عهد قريب بلا موانىء حتى شرعت في اعداد ميناء اللاذقية وفي تهذيب منطقة بانياس الساحلية ، كما بقى شرق الاردن بمنأى عن العالم يعتمد في تجارته على ميناء بيروت او موانىء فلسطين – قبل نشوء دولة اسرائيل – الى ان فطن أخيرا الى امكانيات « العقبة » واحتمالات اعتبارها منفذا الى البحر الاحمر للتجارة الاردنية ، أما المملكة العربية السعودية ، فكان ميناء جدة حتى عهد قريب الميناء الوحيد فيها ، أغلب قصاده من الحجاج الموسميين ، وكان الميناء أقرب الى الفطرة منه الى الموانىء الحديثة . غير أن الحكومة وجهت اليه عنايتها أخيرا فوسعته وأنشأت فيه الارصفة والاحواض والمخازن وجعلته ذا مستوى طيب . ثم أنشىء في المنطقة الشرقية ميناء الدمام على الخليج الفارسى ، وازدادت منزلة هذا الميناء بعد مد خط سكة الحديد بينه وبين العاصمة الرياض .

اما العراق ، فميناء البصرة هو أكبر موانئه وهناك ميناءان صغيران يعرفان بشط العرب وفاو .

ولعل السبب الاول في تساهل العرب في العناية بموانئهم ، هو احتكارهم لسواحل البحر المتوسط الجنوبية والشرقية ولسواحل البحر الاحمر وبحر العرب والخليج الفارسى . ولكن بظهور عنصر المزاحمة ، نشط الاهتمام بهذه الموانىء ، وأقبلت الحكومات على العناية بأسباب النقل البحرى .

فقد دب تنافس شديد بين سوريا ولبنان أدى الى قطيعة اقتصادية بينهما . واضطرت سوريا الى التحرر من سلطان ميناء بيروت بأنشائها ميناء اللاذقية . كما دب تنافس شديد عند ظهور دولة اسرائيل ، ففطن العرب الى خطورة موانىء حيفا وتل أبيب وايلات (على البحر الاحمر) وأخذوا يولون الموانىء مزيدا من اهتمامهم لتحويل التجارة اليها بدلا من اتجاهها الى الموانىء الاسرائيلية .

وثمة عناصر ينبغى توفرها في كل ميناء اذا أريد له أن يؤدى الرسالة المطلوبة منه ، وهى :

أولا – تهيئة الميناء بالوسائل الهندسية والفنية الكفيلة بتقديم كل عون ممكن الى السفن القادمة . فأحواض جافة ، وأحواض عائمة ، وأرصفة ، وروافع ومخازن ومنائر وكشافات وسلاسل للربط ، مع مراعاة ان يكون عمق الميناء مانعا لغوص قاعدة السفينة في الرمال .

ثانيا – تهيئة أسباب التموين اللازمة للسفن ، من وقود سائل وفحم وماء عذب ومؤن .

ثالثا – تقديم التسهيلات الادارية الضرورية من حيث رسوم الايواء ورسوم الاصلاح ، وأعمال التفتيش الجمركى أو الصحى ، أو التفتيش الخاص بمطاردة التهريب والمهربين . فكلما ضيق على السفن بهذه القيود ، كلما زاد ذلك في نفورها من الموانىء ، والعكس صحيح على التمام

رابعا – توفير العمال والمستخدمين والفنيين المهرة الذين يتولون أعمال ربط السفن وارشادها واصلاح مايصيبها من عطب وتعويمها اذا استدارت رأسا على عقب ، او اذا جنحت جنوحا يجعلها تغوص في الرمال .

خامسا – العناية بوسائل صيانة الميناء ، من حيث الاستعانة بالكراكات لازالة طرح البحر الرملى ، واستخراج حطام السفن الغارقة ، وازالة الحواجز الصخرية التى قد تعترض مجرى السفن

هذه عناصر ينبغى توفرها في كل ميناء بحرى ، وكلما زاد عدد هذه العناصر كلما أغرى ذلك السفن بالاتجاه الى ميناء دون سواه .

وليست جميع الموانىء العربية مجهزة بمثل هذه الاسباب جميعا ، لان بعضها لايزال في طور الاعداد ، والبعض الآخر تقف به جغرافيته بالمرصاد . ولكن ، أمكن التحايل في بعض الحالات على العقبات الجغرافية الطبيعية ، وذلك بانشاء جزر ذات قواعد من الحديد مثبتة في صخور البحر الجوفية ، وانشاء جميع وسائل الميناء فوق هذه الجزر ، وقد صار هذا حقيقة واقعة في الدمام حيث يمتد الميناء الى مسافة سبعة أميال في عرض البحر بعيدا عن اليابسة ، وحيث تستطيع القطرات أن تصل اليه فوق طريق مرتفع عن سطح الماء قواعده من الفولاذ الغائر في الصخور الجوفية . كما أمكن تحقيق ذلك في ميناء « الاحمدى » على نطاق أضيق قليلا .

والذى لاريب فيه أن اقبال السفن على زيارة الموانى يتوقف على مدى حاجة هذه السفن الى زيارة الميناء ، ومدى استعداد الميناء لاستقبالها . فكل سفينة قاصدة الى البحر الاحمر من البحر المتوسط مضطرة الى التعريج على بورسعيد ثم على السويس ولكنها ليست مضطرة الى المرور على بيروت مثلا ، ولكن ، اذا كانت السفينة تحمل شحنة الى بيروت ، تحتم عليها أن تمر على هذا الميناء اللبنانى ولم يكن ثمة داع لمرورها بالاسكندرية مثلا . ومن ناحية اخرى ، اذا زال عنصر الاضطرار ، واذا كان للسفينة أن تختار بين الذهاب الى الاسكندرية للتمون او الذهاب الى بيروت لمثل هذا الغرض ، فان السفينة توازن بين مزايا السفرة الى مصر او الى لبنان ، فاذا رجحت احدى الكفتين مالت معها . ومن ثم وجب أن تكون العناية بالموانىء البحرية عناية مستديمة حتى يحتفظ كل ميناء بمنزلته الحاضرة ان لم يستطع ان يزاحم غيره من الموانىء في القدرة على اجتذاب سفن التجارة والسياحة .

وحرية الملاحة بين موانىء البحر المتوسط مطلقة الا فيما يتعلق بالبلدان العربية التى تشدد في عدم السماح للسفن التى تعرج على موانىء اسرائيل بدخول الموانىء العربية . وقد أعدت قائمة ، تزداد مع الايام طولا ، تتضمن أسماء السفن ذات السمعة « السوداء » التى يتحتم منعها من دخول الموانىء العربية . وجميع الدول العربية الملتزمة بميثاق الجامعة العربية تحترم هذا المبدأ وتتعاون على رصد أسماء السفن المارقة في القائمة السوداء . ولكن يستثنى من ذلك بعض الامارات التى ليست من أعضاء الجامعة العربية ، والتى تسمح لهذه السفن بحسن نية بالتعريج على سواحلها .

وقد حدثنا الاستاذ احمد الشقيرى الامين العام المساعد لجامعة الدول العربية في هذا الصدد ، فقال أن زيارة واحدة لموانىء اسرائيل كفيلة بوضع اسم السفينة في القائمة السوداء الى الابد . ولكن أثيرت نقطة لها وجاهتها ، وهى أن بعض السفن – اما عن جهل بقرارات الجامعة العربية واما عن حسن نية – تزور موانىء اسرائيل لا لتهرب السلع أو المواد ، ولكن لحاجتها الى مؤونة من الوقود او الماء او الزاد . وقد روجع أمر هذه السفن ، وتقرر استبعاد أسماء بعضها اذا ثبت بما لايدع سبيلا الى الشك أن نياتها

كانت سليمة ، واذا كتبت تعهـدا بالا تمر بموانىء اسرائيل .

ولكن — اذا كان العـرب قد اتفقوا على سياسة موحدة فى شأن السفن العابرة بموانىء الدولة اليهودية — فانهم لم يتفقوا بعد على سياسة موحـدة فيما يتعلق بالموانىء حتى تنتفى المزاحمة القاتلة بينها وتحل محلهـا المنافسة التعاونية لخـير المجموع . فليس ثمة ريب فى أن تعاون هذه الموانىء يساعدها على مجابهة مشكلاتها المتماثلة أو الطـارئة ويسهل مهمة الملاحة فى الجـانب الجنوبى والشرقى للبحر المتوسط . ولكن فى اعتقادنا أن مثل هذا التعاون الوثيق لايتحقق قبـل ان يصبح للعرب أسطول تجارى تجرى سفنه بين الموانىء البحرية العربية بكثرة وانتظام، فتسير التجارة على نطاق أوسع مما هو الآن، وتزول الحـاجة الى الاعتمـاد على السفن الاجنبية فى نقل البضائع والركاب بين الموانىء العربية .

وهناك اقتراح يبدو انه يلقى تأييدا جديا من الحكومات العربية ، قدمه الاستاذ سعيد حمادة الاستاذ بجامعة بيروت الامريكية ،وهو يهدف الى انشاء أسطول تجارى للعـرب تشترك فيه الحكومات والشركات . وقد قيل ان حكومة اليابان أبدت استعدادها لبعض الحكومات العربية لبناء هـذا الاسـطول لحسابها ، اذا توسـع العرب فى اسـتيراد منتجات اليابان .

وهذا مشروع قرأنا كثيرا عنـه فى صحف العراق وصحف سوريا ، ولعله يلقى ترحيبا من المسئولين عن الجامعة العربية . ومعروف أن سيادة كل دولة تنبسط على البحـار مادامت سفينة تابعة لها ترفع رايتها . وقد سبقت اسرائيل العرب فى هذا المضمار على حداثة هذه الدولة بالنشوء ، ولكنه سـبق مالنفك محدودا مقيدا . ولن تتمكن اسرائيل ، ولها ميناءان حديثان وميناء تحت الاعـداد « ايلات » ان تزاحم العرب فى حركة الموانىء وللعرب موانىء رئيسية فى البحر المتوسط تضارع مرسيليا ميناء فرنسا العظيم .

ومما يعين على تعاون العرب فى شـئون الموانىء ، توحيد المصطلحات بينها حتى يكون التخاطب فى شأن من شئونها هينا ميسورا . فلا تزال آذان المصريين تصطك كلما رنت فيها ألفاظ غريبة مما يستعمل فى الموانىء العراقية والسورية واللبنانيـة . وتوحيـد هـذه المصطلحات لايحتاج الى أكثر من جلسة واحدة يعقدها ممثلون عن هذه الموانىء .

فهل هم فاعلون ؟

وديع فلسطين

المساحة التى تزرع قمحا

وافق مجلس الوزراء على قانون بتعيين المساحة التى تزرع قمحا فى سنة ١٩٥٣/١٩٥٤ الزراعية وبتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٥٢ بتعيين المساحة التى تزرع قمحا فى سنة ١٩٥٢/١٩٥٣ الزراعيـة ننشره فيما يلى :

مادة ١ — يستمر العمل فى سنة ١٩٥٣/١٩٥٤ الزراعية بأحكام المرسوم بقانون رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٥٢

مادة ٢ — يستبدل بنص المادة ٣ من المرسوم بقانون رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٥٢ المشار اليـه النص الآتى :

مادة ٣ — تنسب المساحات الواجب زراعتها قمحا الى مجموع الاراضى التى تكون فى حيازة الزراع بما فى ذلك الاراضى المشغولة بالمساقى والمصارف والجسور والسكك الحـديدية والمسالك والاجران والمساكن والمخازن على أنه لايدخل فى حساب ذلك المجموع .

١ — الاراضى البور التى لم تزرع فى السنتين السابقتين على صدور هذا القانون سـواء كانت قابلة للزراعة او غير قابلة لها وكذلك الاراضى الخاضعة لعوائد الاملاك المبنية

ب — الاراضى المزروعة او المعدة لزراعـة القصب فى مديريات المنيا واسيوط وقنـا واسوان

ج — الاراضى المزروعة او المعدة لزراعـة النخيل والبساتين

د — الاراضى المزروعة او المعدة لزراعـة الخضروات او الحمص أو البطاطس أو البصل الشتوى بمديرية جرجا أو الفول السودانى بمديرية اسيوط او الحمص بمديرية قنا

مادة ٣ — يضاف الى المرسوم بقانون رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه مادة جديدة برقم ٦ مكررا يكون نصها الآتى :

« يحرر محضر عن كل مخالفة لاحكام هذا القانون تدون فيه أقوال المخالف ويوقع عليه منه فان أبى يثبت ذلك فى المحضر ويوقع عليه من العمدة او أحد مشايخ البلدة التى وقعت فيها المخالفة بشرط ان يكون قد عاين المخالفة بنفسه واذا كان المخالف غائبا يجب اعـلان المحضر اليه على يد العمدة أو أحد المشايخ ولصاحب الشأن الذى ينـازع فى وقوع المخالفة ان يطلب اثبات ذلك فى المحضر او ان يقدم تظلما كتابيا الى مهندس الزراعـة او وكيل المفتش فى المركز او الى مفتش الزراعة فى المديرية وذلك خلال ثلاثة أيام من تحرير المحضر أو ثمانية أيام من تاريخ اعلانه اليه على حسب الاحـوال والا سـقط الحق فى التظلم .

مادة ٤ — على وزراء الزراعة والداخلية والمالية والاقتصاد والعدل — كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ولوزير الزراعة ان يصدر القرارات اللازمة لتنفيذه ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية

ملحق ببيان المنطقة الشمالية

مديرية البحـيرة — مركز ابو حمص — دمنهور — رشيد — شبراخيت — كفر الدوار — المحمودية

مديرية الغربية — مراكز بلقاس — شربين طلخا — سمنود — المحلة الكبرى

مديرية الفؤادية — جميع مراكز المديرية

مديرية الدقهلية — مراكـز : دكرنس — فارسكور — المنزلة — المنصورة — السنبلاوين

مديرية الشرقية — مركز كفر صقر

اعفاء الأراضى البور من الضريبة

وافق مجلس الوزراء على قانون بتعـديل بعض أحكام القـانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بضريبة الاطيان ننشره فيما يلى :

المادة الاولى — يضاف الى المادة العاشرة من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ المشار اليه بند جديد برقم ٨ ، كما تضاف الى المادة ١١ فقرة جديدة وذلك بالنصين الآتيين :

مادة ١٠ — بند ٨ — الاراضى البور التى لم يسبق زراعتها وتكون محرومة من وسائل الرى والصرف أو محتـاجة الى اصلاحات جسيمة ومصروفات كبيرة .

مادة ١١ — فقرة ثانية — على أنه فى الحالة الواردة فى البند ٥ من المادة المذكورة يكون الرفع ابتداء من أول السنة المقدم فيها الطلب اذا ثبت أن نضوب العـين أو قلة الامطار قد تسبب عنه عدم زراعة الارض أو تلف زراعتها طول السنة

المادة الثانية — يستبدل بالمادة ١٢ والفقرة الثانية من المادة ١٣ والمادة ١٤ من القـانون السالف الذكر النصوص الآتية :

مادة ١٢ — تعرض طلبـات رفع الضريبه لتحقيقها والفصل فيها على اللجان المذكورة فى المادتين الثالثة والسابعة من المرسوم بقـانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٣٥ المشار اليه

ولا يقبل طلب الرفع فى الحالات المبينـة بالمادة العاشرة من هذا القـانون الا اذا كان مصحوبا بايصال دال على دفع الضريبة المستحقة وتأمين نقدى قدره خمسمائة مليم عن كل فدان أو كسور الفدان ، على ألا يزيد حده الاقصى على عشرين جنيها ويصـادر هـذا التأمين اذا ظهر أن الطلب فى غير محله

وتحدد بمرسوم الاجراءات الخاصـة بالنظر فى هذه الطلبات واستئنافها

مادة ١٣ (فقرة ثانية) — « والاراضى التى تصبح صالحة للزراعة يعاد فرض الضريبة عليها من أول ينـاير من السنة التالية للسنة التى أجريت فيها المعاينة ، وذلك بنفس قيمة الضريبة التى كانت مفروضة عليها قبل الرفع ، الا فى الحالة الواردة بالبند (٨) من المادة العاشرة فتستمر الارض بغير ضريبة الى نهـاية المدة المقررة للتقدير العام »

مادة ١٤ — ترفع الضرائب عن أراضى الجزائر المنزرعة أو الصالحة للزراعة التى يجعلها النهر غير صالحة للزراعة ، ويكون الرفع اعتبارا من أول يناير من السنة التى أجريت المعاينة

وأراضى الجزائر البور المرفوعة عنها الضريبة والتى تصبح صالحة للزراعة يعاد ربط الضريبة عليها ابتـداء من أول ينـاير من السنة التى أجريت فيهـا المعـاينة وذلك بضريبة الحوض الواقعـة فيه ، فان لم تكن داخلة فى حوض تربط عليها ضريبة أقرب الحياض اليها

المادة الثـالثة — يلغى البنـد ٤ من المادة الثامنة من القانون السالف الذكر

المادة الرابعة — على وزير المالية والاقتصاد تنفيذ هذا القانون ، وله أن يصدر القرارات اللازمة لتنفيذه ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية

نحو سياسة ضريبية رشيدة ...

لقد أثار مقال الزميل الدكتور فؤاد ابراهيم « نحو سياسة ضريبية رشيدة » والمنشور فى العدد الماضى الكثير من المسائل التى لا يمكن أن ندعها تمر دون تعليق وخصوصا فى هذا الوقت الذى انهارت فيه الكثير من الامتيازات الاجتماعية والاقتصادية التى كانت تتمتع بها بعض الطبقات ، وأخذت قوى جديدة تتصارع للفوز بأكبر نصيب فى المجال المادى .

تقوم السياسة الضريبية «الرشيدة» التى يقترحها الزميل على المسائل الآتية أولا : ضرورة تخفيف احكام قانون مكافحة التهرب من الضرائب . ثانيا : استعمال الضريبة كوسيلة لتزويد الخزانة بالايراد دون القضاء على الدخل . ثالثا : تشجيع استثمار رؤوس الاموال بمنح اعفاء موقوت للمبتدئين بمزاولة التجارة والصناعة . رابعا : اعفاء الاحتياطيات المعدة لتغطية خسائر محتملة وكذلك السماح بتكوين احتياطيات لمواجهة تقلبات أسعار الصرف والنقود . خامسا : ضرورة اعطاء عنصر التنظيم الفرصة الكافية لاحكام الدقة فى جباية الاموال . سادسا : ضرورة جعل جهاز الضريبة مرنا يزيد ويتشعب فى أوقات الرواج وينكمش فى أوقات الكساد . سابعا : التخفيف من الضرائب باستعمال القروض .

فالسياسة الضريبية « الرشيدة » التى ينشدها الزميل تقوم اذا على اعطاء الفرصة لاصحاب الاموال « ليتقاسموا البلاد اقتصاديا » وليس على أساس اعادة توزيع العبء الضريبى تبعا لمقدرة المجموعات التى يتكون منها المجتمع . ونذكر فى هذه السياسة « الرشيدة » بما حدث فى انجلترا فى أوائل الثورة الصناعية، وفى أمريكا بعد حرب الاستقلال حينما عمد الاغنياء وأصحاب النفوذ الى الاستيلاء على مختلف المرافق الاقتصادية لبلادهم والحصول على الكثير من الامتيازات المادية تحت ستار العمل على زيادة الانتاج وما فيه من صالح للمجتمع .

وهذا الاتجاه فى رسم السياسة الضريبية قد تأثر بالدعوة الملحة الى تشجيع الاستثمار ولا سيما الاجنبى منه بدون تحديد الهدف الذى ترجوه البلاد من ورائه . ولو كان الهدف هو زيادة الرفاهية العامة للشعب ، وليس الانتاج لذاته ــ كما سبق لى أن أوضحت فى أكثر من مقال ــ لما تأثر الزميل بالدعوة الى سياسة ضريبية غير اجتماعية .

ولنحلل كل نقطة فى تلك السياسة لنرى الى أى حد يمكن أن تستقيم مع الاتجاهات الضريبية الحديثة التى تأخذ بالعنصر الاجتماعى كأساس فيها .

ليس هناك من يعترض على قول الزميل انه من المبادىء المقررة أن تتفق أغراض المشرع ولو تعددت التشريعات ، ولكن اذا كان المشرع يهدف الى تشجيع الاستثمار فليس معنى ذلك أن يترك الحبل على الغارب للمموالين ليزيدوا من معدل استثماراتهم على حساب الضرائب المقررة . وكنت أنتظر أن يطلب الزميل زيادة العقوبات على المتهربين كلما زادت الاعفاءات الممنوحة لا أن يشغل نصف مقاله بالدعوة الى تخفيف الاحكام على المتهربين من الضرائب .

والضريبة حق المجتمع فى كسب الشخص والتهرب منها هو بمثابة فرار من التزام اجتماعى واستلاب لحق ائتمن عليه ، ومعناه فرض عبء اضافى على الامناء فى التسديد وعلى المجموعات التى لا تقوى على التهرب لطبيعة دخلها . بل ان التأخر فى تسديد الضريبة نفسه لا يخرج عن كونه نوعا من التهرب تتعادل قيمته مع الفائدة التى كان يمكن الحصول عليها فى مدة التأخر عن السداد .

واذا كان بعض الافراد يتهربون من الضرائب فانما يرجع ذلك الى كثير من العوامل الاقتصادية والاجتماعية كان يريد بعض الافراد تقوية مراكزهم النسبية بالنسبة الى غيرهم ، أو أن يشعر الفرد بزيادة اعبائه بالمقارنة بغيره أو ألا يشعر بالاطمئنان الى الطريقة التى تتفق فيها الدولة النفقات العامة . ويزيد التهرب كلما ساء توزيع الدخل فى المجتمع وارتبك نظام الحكم، وضعف فهم الافراد لمعنى الدولة . ويتركز التهرب فى طبقات الدخل المتوسطة والعليا التى تحصل على دخولها فى الغالب فى صورة ربح صناعى وتجارى ويساعدها على التهرب ما تتمتع به من نفوذ على جهاز الحكم . فكل تهادن فى تحصيل الضرائب معناه الاخلال بالتوازن فى المجتمع ، وبالدقة زيادة الضغط على طبقات

للأستاذ
عبد الرازق محمد حسن

المستهلكين لسلع مفروضة عليها الضرائب وعلى الحاصلين على أجور ومرتبات تخصم منها الضرائب فى المنبع وهى الطبقات التى يسعى المجتمع الرشيد الى تحسين حالها لا اضعافها .

وقد أخذ الزميل على الحكومة انها اعتمدت فى اصدارها لقانون التهرب على الكثير مما هو متبع فى التشريعات الحديثة ذاكرا أن مركز مصر بعيد الشبه بتلك البلاد التى نشأ فيها الوعى الضريبى » هذا الوعى الذى يرى الزميل أنه لم يكتمل بعد فى بلادنا ، وهو منطق لا شك غريب لانه اذا زاد الوعى قل التهرب وضعفت الحاجة الى القوانين الصارمة والعكس صحيح . فاذا كانت قوانين البلاد الحديثة ــ أو بالأدق البلاد المتقدمة اقتصاديا ــ تشتد فى احكامها على المتهربين فان ذلك يستند على حكمة اخرى أكثر تمشيا مع المنطق ، وهى ضرورة تناسق العبء الضريبى بين طبقات المجتمع ، وكلما اشتدت الرغبة فى هذا التناسق كلما ازدادت احكام التهرب شدة .

وقد ذكر الزميل ان النواب والشراح فى البلاد التى تأخذ عنها يحملون على مبدأ عقوبة الحبس فى حالة المتهربين ، ويميلون الى العفو عن مرتكبى تلك الجنح المالية . ولكن اذا كان هذا الكلام ينطبق على فرنسا فهو لا ينطبق على الدول الاخرى . واذا كان ينطبق على فرنسا فلسنا فى حاجة الى ان تذكر انها الدولة التى تشكو من الفساد الاقتصادى والاجتماعى أكثر من غيرها ، والتى اقتضى الموافقة على فرض ضريبة دخل فيها حوالى قرن من الزمان .

هذا وقد شكا كتاب المالية الفرنسيون أنفسهم من ارتفاع درجة التهرب من الضرائب الامر الذى أدى فى سنة ١٩٤٨ الى زيادة العقوبات على المتهربين أو الذين يقومون ببيانات خاطئة قد تصل الى ٢ مليون فرنك والحبس ستة أشهر ، بعد أن لم تكن الغرامة تزيد عن ٢٠٠٠٠ فرنك

ويبدو أن الزميل متأثر بتجربة مسيو «بينيه» التى أعلنها عند تقلده الحكم فى أوائل سنة ١٩٥٢ ، وقصد بها الى حل مشكلة التهرب عن طريق التغاضى عن التهرب السابق مقابل تعديل المموِّلين لبياناتهم المقدمة الى مصلحة الضرائب وذكر ثروتهم بدقة . والفكرة المنطوية وراء ذلك هى محاولة معرفة درجة التهرب ، وأين يوجد. وكيف يتم . وان كنا لا ندرى بعد الى أى حد نجحت هذه التجربة الا أننا لا نشك فى قيمتها لحل المشكلة . هذا وقد كان لنا بالعكس تجربة سابقة فى تشديد العقوبة على التهرب كان لها أطيب الثمرات حينما صدر الامر العسكرى رقم ٣٦١ فى أواخر سنة ١٩٤٢ . فقد فرض الامر عقوبة الحبس والغرامة على من لم يقدم بيانات عن أرباحه الصناعية والتجارية والاستثنائية ومن يثبت تقديمه بيانات غير صحيحة متعمدا التهرب من الضرائب . وكانت نتيجة هذا الامر أن زاد عدد الذين قدموا اقراراتهم . ففى ادارة أسيوط وقنا مثلا زادت الاقرارات المقدمة عن المدة ١٩٣٩ ــ ١٩٤٢ بمقدار الثلث . وبينما بلغ الذين سددوا الضرائب بموجب اقراراتهم وقتذاك ٤٥٨ نجد ان من دفعوا بموجب الامر العسكرى بلغوا ١٠٨٧ . وفى ادارة بورسعيد بلغ عدد الذين سددوا ضرائب الارباح العادية والاستثنائية سنة ١٩٤٢ بموجب اقراراتهم ١٣٦٣ والذين دفعوا بموجب الامر العسكرى ١٨٥٥ . ولمعرفة تفاصيل أكثر عن هذا الموضوع يمكن لمن يشاء أن يتصل بمصلحة الضرائب فسيجد فيها تقريرا مفصلا عنه .

واذا رجعنا الى المتحصل من الضرائب على الارباح الصناعية والتجارية والاستثنائية وجدناها قد زادت من ٢ر٢ مليون جنيه ١٩٤١ ــ ١٩٤٢ الى ٥ر٨ مليون سنة ٤٢ ــ ٤٣ والى ٥ر١٠ مليون ٤٣ ــ ٤٤ . ولا يمكن القول ان هذه الزيادة قد نشأت جميعها نتيجة تضخم الارباح فى تلك السنوات المتعاقبة .

ولا يمكن موافقة الزميل على القول بأن وجود نص الحبس فى حالة التهرب المتعمد يقلل من اطمئنان الاجانب على توظيف أموالهم فى البلاد، لان المفروض أن نشجع الاستثمار القائم على النفع المزدوج لا المنطوى على الغش والتدليس واثبات حسن النية أو سوئها ليس متروكا لمصلحة الضرائب ولكن الحكم فيه للقضاء . فلا يخشى اذا من تعنت رجال الضرائب الذين يتصورهم الزميل بعقلية القرن الثامن عشر . أما الاذن برفع الدعوى بمعرفة وزير المالية فهى مسألة شكلية بحتة ، ترجع الى كون الوزير هو المشرف على مصلحة الضرائب ، وهو الممثل للناحية المالية فى مجلس الوزراء الذى يعبر أو المفروض فيه أن يعبر عن السياسة العامة للبلاد .

ولست أدرى ماهو الوعى الجديد الذى يشير اليه الزميل ، والذى يحد من خلقه وجود عقوبة الحبس فى حالة التهرب من الضريبة .

والمبدأ الثانى الذى يرى الزميل الاخذ به فى سياسته الضريبية « الرشيدة » هو محافظة الدولة على الدخل الفردى حتى يؤدى وظيفته فى تزويد الخزانة العامة بالايراد ، ولست فى حاجة الى أن أذكر أن ما تحصله الحكومة من ضرائب

لا يذهب هباء ، وانما يعود على المجتمع في صورة ما من الصور . ففرض الضريبة وانفاق النفقة لا تخرج عن كونها عمليـــات تؤدى الى اعادة توزيع الموارد المادية للمجتمع بشـــكل ما من الاشكال ، وتهدف الى زيادة دخله في مجموعه ، ولا يهمنا المحافظة على دخل وحدة بالذات فيه .

ولم يقل أحد ان الضرائب العالية في بريطانيا مثلا التى تبلغ أكثر من ٤٠ ٠/٠ في المتوسط وقد تصل في حدودها العليا الى أكثر من تسعة أعشار الدخل أنها قد أدت الى انخفاض الدخل الاهلى ، أو قللت من النصيب الذى يدخل في خزانة الدولة . ولست أدرى كيف يرى الزميل أن ١٧ ٠/٠ يعتبر سعرا عاليا يهدد بالقضاء على الدخل .

واذا نحن اخذنا بوجهة نظر الزميل وخفضنا سعر الضرائب فمن أين يأتي بالفرق ؟ هل يزيد به الضرائب على السلع التى تستهلكها الطبقات الفقيرة ؟ أم يرى أن تقلل الحكومة من انفاقها وبالتالي ضغط مصروفاتهـا ؟ واذا كان الامر كذلك فترى ما هي المواطن التي يقترح أن يتم فيها مثل هذا الضغط ؟ ولكن الزميل لا يدعنا الحدس الطويل فهو يذكر لنا في نهاية مقاله أنه يمكن للحكومة ان تلجأ الى عقـد «قروض قصيرة الاجل » وهذه النظرية في الموازنة تذكرنا بالسياسة المدمرة التى اتبعها الخديو اسماعيل في أواخر أيامه ، ولو اخذ بها وزير المالية لوجد نفسه في دوامة من التضخم لا يجد منها فكاكا وهي سياسة لم نسمع بان دولة حديثة قد لجأت اليها ، واني لا شكر للزميل لو دلني عـلى واحدة قد أخذت بها . واذا كانت تشيع مثل هذه القروض في بلد كبريطانيا فانها لا تعقـد الا بغرض تسهيل أعمال الحكومة حتى يتم جمع الضرائب ، ولم يقل أحد انها تستعيض بها عن الضرائب .

ولا يمكننا ايضا أن نقبل سياسة الالتجاء الى القروض الطويلة الاجل ، لان معنى ذلك تحميل المستقبل باعباء يجب على الحاضر تحملها هـذا بالاضافة الى أن مثل هذه السياسة تؤدى الى الاخلال بالتوازن بين طبقات المجتمع لمناصرتها لاصحاب الدخول العالية الذين بدل أن يقوموا يتحمـل ما يجب عليهم كأفراد في المجتمع نمنحهم علاوة على حساب الطبقات الاقل قدرة .

أن أمامنا شوطا بعيدا بالنسبة لضريبة الدخل اذا أردنا أن نستعملها كعامل موازنة اجتماعى فهى تمتص ٥ ٠/٠ فقط من الدخل الاهلى ، وهو أقل من نصف النسبة التى تمتصها الضرائب على السلع الامر الذى يتناقض مع مبـادىء العدالة ، ولا نجد له شبيها الا في البلاد المماثلة لمصر في تخلفها الاقتصادى والاجتماعى .

يرى الزميل ضرورة استعمال الضريبة كسلاح للتوجيه ، والتوجيه عنده هو التوجيه نحـو تشجيع الاستثمار وليس لاعادة التوازن الاجتماعى وكأنما نحن في حاجة الى الاول دون الثانى .

ومن الامثلة التى أعطاها لتشجيع استثمـار رؤوس الاموال اعفاء من يزاولون التجـارة والصناعة حديثا من الضرائب لمدة ثلاث أو خمس سنين ، واعفاء المساهمين من الضريبة على ايراد القيم المنقولة التى تصيب التوزيعات لمدة سنة . والنتيجة الاقتصادية لمثل هذا الاقتراح اساءة مركز المموّلين القدامى بالنسبة للجدد بالرغم من تقدمهم النسبى مع الاولين وامكانهم استعمال المستحدث من الوسائل الانتاجية . كما ان اعفاء التجار الجدد يؤدى الى زيادة عدد الوسطاء ، الامر الذى يؤدى الى ارتفاع الفرق بين سعر التكلفة للسلع وسعر بيعها ، أى زيادة استغلال المستهلك ومما تجدر الاشارة اليه أن البـــلاد المتأخرة اقتصاديا تشكو أكثر من غـــيرها من كثرة المتداولين في السلع مما يؤدى الى اضعاف قدرة المستهلكين الشرائية ، الامر الذى يحد من الانتاج ولا يزيده .

ولم يذكر لنا الزميل ما هي الصناعات التى يرى منحها امتياز الاعفاء لان ترك الامر عـلى اطلاقه يؤدى في النهاية الى اتجاه الانتاج نحو الطلب المرتفع ، أى حيث توجد القوة الشرائيـة العالية بغض النظر عن مدى حاجة المجتمع الفعلية . وهنا يجب الا نغفل مسألة مهمة وهي أن اعفاء صناعة أو تجارة ما من الضريبة معناها منـح ميزة مادية للمجموعة القادرة في المجتمع عـلى حساب المجموعات غير القادرة ، وهو اتجـاه يتعارض مع الدور الذى يجب أن تأخذ به الدولة الحديثة سواء كانت مبتدئة أو عريقة في ميدان الضرائب .

ولعـل الزميـل قد ادرك أن دور الفرد في الاستثمار الآن ضئيل ، وان العامل المهم في عملية الاستثمار هو الشركات ، ولهذا يطالب بالسماح لها بتكوين احتياطيات كاحتياطيـات للديون المعدومة ـ والخسائر المحتملة ولكن مثل هذا الاحتياطي لا معنى له لان مصلحة الضرائب تسمح بخصم الديون حينما يثبت انها معدومة فعلا . أما عن السماح بتكوين احتياطي للخسائر المحتملة فهو يتناقض مع فكرة الضريبة التي تقوم على انها واجب على الفرد للمجتمع يقتضى من دخله حينما يصل الى حد ما في السنة . هذا ويوافق القانون على السماح بخصم الخسائر من أرباح مستقبلة الامر الذى لا يؤخذ به في حالة الافـراد حينما تصيبهم كوارث أو مرض أو يتعطلون ، فان المشرع لا يوافق على خصم أمثال تلك التكاليف من دخولهم المستقبلة مكتفيا بذلك القدر الضئيل المسمى « احتياطى المعاش »

لم يشأ الزميل الاكتفاء باقتراح كل تلك الاحتيــــاطيات بل رأى أن يزيل عن كاهل المشروعات كل عناصر المخاطرة ، فاقترح ايضا السماح بتكوين احتياطي لمواجهة تقلب سعر الصرف وانخفاض قيمة النقد . وهو حلم طالما راود أرباب الاعمال ، ولم يكن لهم حظ التمتع به في أى من بلاد العالم . ولست أدرى كيف يمكن حساب مثل هذا الاحتياطي ، وأسعار النقد دائمة التغير لان القوة الشرائية للافراد وتكاليف السلع وعوائد عوامل الانتاج دائمة التغيير . وسعر الصرف هو الآخر يتغير كنتيجة طبيعية للتغيرات في ميزان المدفوعات ، وسعر الصرف لم يكن في حالة ثبات نسبي الا عندما اتبعنا قاعدة الذهب العتيقة التى لا أظن أن الزميـــل يريدنا أن نرجع اليها .

ويطلب الزميل في النهاية أن « تتوقف قليلا عجلة التشريع الضريبي ولنترك لعنصر التنظيم فرصة يحقق بها نجاح سياستنا الضريبية » ولست أدرى كيف يمكن أن تتـــوقف عجلة التشريع الضريبي الا اذا كنا نتصـــور امكان توقف التطور الاقتصادى والاجتماعى والسياسى في المجتمع ، لان جهاز الضريبة هو الذى يعكس أثر القوى المتصارعة الدائبة الحركة في المجتمع واذا كانت مصلحة الضرائب تلجأ الى وسيلة شديدة بعض الشيء وهي الاستعانة بالتشريع لتمنع سقوط حق جباية ما يستحق للدولة فلها عذرها الذى يجب أن نقدره ، ويرجع السبب الاساسى الى أن وزير المالية يبخل على المصلحة بالميزانية التى تمكنها من قضاء ما هو مطلوب منها بكفاية تامة ، على العمـوم ان الامر ليس مفزعا ، وقد يعجب الزميل اذا قلت له اننا لو اطلعنا على تقارير مصلحة الضرائب في بريطانيا لوجدنا أن المصلحة هناك كانت تحصل ضريبة الارباح الاستثنائية التى فرضت في أوائل الحرب العالمية الاولى حتى قيام الحرب العالمية الثانية وأكثر من هذا أذكر للزميل ان للدولة هناك الحق في الرجوع على الممول الى الوقت الذى يتوفى فيه وتحصر تركته .

وأخيرا يطالب الزميل بضرورة جعل سياستنا الضريبية مرنة وهذا ما نطالب جميعا به ، ولكن هذا لا يتم الا اذا أخذنا جهاز الضريبة كوحدة واذا صببنا اهتمامنا على ضريبة الدخل ومللنا من أثر الضرائب النوعية ، ولكن على أن يستفاد من هذه المرونة لكى تتمشى الضرائب تبعـــا لحاجتنا الاجتماعية والاقتصادية .

اننا حقا في حاجة الى سياسة ضريبيـة رشيدة مبنية على أساس حاجاتنا الاقتصـادية والاجتماعية واضعين نصب أعيننـا الرفاهة العامة لان الانتاج لذاته ليس هدف أى مجتمع وان كان هدف طبقة محددة فيه ، وكلما زادت الرفاهة العامة كلما قل التوتر في المجتمع ، وقوانين الضرائب وحدها ليست كافية لتهديد النشاط الاقتصادى مهما قيل فيها من تعسف ، ولكن يهدد هذا النشاط عدم التماسك الاجتماعى وانتفاء الاستقرار السياسى .

دكتور عبد الرازق محمد حسن
مدرس الاقتصاد بكلية التجارة
جامعة القاهرة

الاقتصاد والمحاسبة
مجلة علمية فنية اسبوعية
تصدر نصف شهرية مؤقتا

صاحب الامتياز عبد الله فكري أباظة
رئيس التحرير أحمد عنان
مدير الادارة فؤاد الجنزوري

يصدرها نادى التجارة
٢٠ شارع محمد بك فريد بالقاهرة
تليفون ٧٤٧٧٣

الاعلانات يتفق عليها مع ادارة المجلة
الاشتراكات في مصر جنيه واحد ونصف في السنة
■ في سوريا ولبنان وفلسطين والمملكة الاردنية والعراق ٣٧٥٠ قرشا سوريا أو لبنانيا أو فلسا
■ في المملكة العربية السعودية ٣٧٥ قرشا صاغا
■ في الولايات المتحدة وكندا والمكسيك وكولومبيا والارجنتين ١٧ دولارا
■ فيما عدا ذلك من انحاء العالم خمسة جنيهات مصرية أو ٥/٢/٦ جنيهات انجليزية
■ تسدد الاشتراكات في مصر والسودان نقدا بموجب أذونات أو حوالات بريدية أو شيكات وفي الخارج بموجب شيك على بنوك القاهرة أو حوالة نقدية

سياسة واقعية تجاه ليبيا

لمراسل خاص

أثارت الاتفاقية التى وقعتها ليبيا أخيراً مع بريطانيا ضجة فى العالم العربى وفى مصر خاصة . وقيل فى هذا المضمار ان مصر قدمت مساعداتها الى ليبيا ، ولا نريد أن نتطرق الى المسائل السياسية ، ولكننا سنحاول هنا عرض الموقف الاقتصادى فى ليبيا والاسباب التى دفعتها الى الالتجاء الى المساعدات الاجنبية

تعتبر ليبيا من البلاد القليلة فى العالم التى لم تهبها الطبيعة نهراً واحداً ولم تعوضها عن ذلك بقدر كاف من الامطار . ويعتبر منسوب الامطار منخفضاً جداً باستثناء بعض مناطق ولاية برقه حيث يصل الى ٣٥٠ سنتيمتراً فى المتوسط . ويتوارد الجفاف على البلاد عادة كل ثلاث سنوات مما يجعل استقرار معيشة السكان فى خطر باستمرار.

وكلف الجفاف الجزئى الذى حل بولاية برقة فى العام الماضى مثلا ، الحكومة الليبية حوالى ٤٠٠ الف جنيه وزعتها على سكان المناطق المنكوبة . وتسقط أمطار على المنطقة الساحلية الا أنها أحياناً تاتى متأخرة فتضر محصولات الحبوب أو أشجار الزيتون . وبذلك أصبحت الزراعة البعلية فى ليبيا نوعاً من المقامرة ولا بد من الاعتماد على المياه الجوفية اذا اريد للزراعة استقرار

وقد برهنت التجارب التى قام بها الايطاليون عندما كانوا يحتلون البلاد على امكان ازدهار زراعة مستقرة فى الاراضى الصحراوية الداخلية اذا توافرت وسائل رفع المياه .. وتقف عشرات القرى الايطالية فى ولاية طرابلس دليلا حيا على ما يمكن تحقيقه اذا توافرت الاموال اللازمة . ولا يسع المرء مهما قيل عن الجرائم التى ارتكبها الايطاليون فى حق الشعب الليبى ، الا أن يعجب بما حققه الايطاليون من نتائج واقعية فى ميدان زراعة الصحراء . ولا بد للدولة الليبية الجديدة اذا أرادت أن تنهض زراعياً أن تسلك الطرق ذاتها التى اتبعها الايطاليون فى استصلاح الاراضى ، لصالح الشعب الليبى هذه المرة

ولكن استصلاح الاراضى وغرسها بأشجار الزيتون ، عماد الثروة الزراعية ، وحفر الآبار .. الخ يتكلف اموالا كثيرة لاقبل للدولة الحديثة السن بها . ومن هنا نشأت الحاجة الملحة للحصول على المساعدات الاجنبية فى تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية فى البلاد ، اذ أن موارد ليبيا المالية ضيقة جداً وتعانى الميزانية العامة عجزاً يبلغ ٣ر٥ مليون جنيه تقريباً فى السنة

وتحاول ليبيا الحصول على هذه المساعدات الخارجية من أكبر عدد ممكن من البلاد وهى ترحب بكل من يتقدم اليها فى هذا السبيل فتوجد فى البلاد بعثة للمعونة الفنية تتبع الامم المتحدة وتساهم فى مختلف النواحى الاقتصادية والاجتماعية بما يبلغ مليون دولار سنوياً ، كما توجد هناك بعثة تحت برنامج النقطة الرابعة الامريكية تقدم مساعدات قيمة وخاصة فى ميدان التنقيب عن المياه الارتوازية فى المناطق الصحراوية ، كما تساهم البعثة فى تحسين الخدمات الصحية ، وتقدر هذه المساعدات بمليون دولار سنوياً أيضاً وهناك أيضاً ((وكالة التنمية والاستقرار)) ساهمت فى رأسمالها كل من ايطاليا وبريطانيا وفرنسا وكذلك ليبيا ذاتها . وتعمل هذه الوكالة على تمويل بعض المشروعات الاقتصادية التى لا تدخل عادة ضمن برامج المشروعات العامة الحكومية . ثم هناك أخيراً ((الشركة المالية)) وهى بنك يقدم قروضاً متوسطة الاجل الى المزارعين والتجار . ولم تبدأ هذه الشركة اعمالها بعد ولكن ينتظر أن تبدأ مساهمتها الفعالة فى الجهاز الائتمانى قبل نهاية العام . وتشترك فى رأسمال هذه الشركة أيضاً ايطاليا وبريطانيا وفرنسا وليبيا

ولكن المساعدات الحالية لا تكفى لمواجهة المصروفات الطائلة اللازمة مما يجعل ليبيا ترحب بكل مساعدة تقدم اليها . ومن ثم تنظر ليبيا متعطشة الى الاموال التى ستدفعها الولايات المتحدة نظير استعمالها لبعض الاراضى الليبية وخاصة مطار ((ويلس)) الامريكى الكبير بالقرب من مدينة طرابلس وذلك عندما يتم ابرام الاتفاقية الخاصة بذلك ، ولا يشك المطلعون على حقيقة المصاعب الاقتصادية الليبية لحظة واحدة فى الفوائد الاقتصادية التى ستعود على البلاد من الاتفاق المالى مع بريطانيا . وتقدر المعونة المالية تحت هذا الاتفاق بمبلغ ٣٫٧٥٠٫٠٠٠ جنيه يخصص مليون منها لصالح ((وكالة التنمية والاستقرار)) التى تتعهد المشروعات التى تحمل عنصر المخاطرة التى لا تدخل فى ميدانها الحكومة او التى تلوح غير مربحة فتحجم عنها الشركات الخاصة

وبالرغم من ان مشاكل ليبيا كانت ولا تزال اقتصادية قبل كل شىء ، الا ان مصر الشقيقة الكبرى لم تعر هذا الميدان اهتماماً ما . فقد دعيت مصر رسمياً الى الاشتراك فى تأسيس ((وكالة التنمية والاستقرار)) . و ((الشركة المالية)) ومع ذلك لم تتقدم بأى معاونة . ولم تحاول مصر من جهة اخرى الاشتراك مع الليبيين فى ارساء مشروعات اقتصادية وحيوية بل ترفعت فى الماضى عن كل ذلك واكتفت بالتأييد السياسى والمساعدات المعنوية لجارتها الصغرى

الا أن مصر حاولت فى العهد الجديد تدارك أخطاء الماضى وكانت الخطوة الايجابية الاولى عقد الاتفاق الثقافى الذى أصبح نظام التعليم فى ليبيا يتبع بمقتضاه المنهاج المصرى ، مع تقديم خدمات المدرسين المصريين الذين تحتاج اليهم ليبيا . كما تقدم بنك مصر بخطوة هامة اخرى حين قرر فتح فرع له فى بنغازى العاصمة الشرقية لمملكة ليبيا . ولا شك ان امتداد النشاط الاقتصادى لبنك مصر الى ليبيا سيسد ثغرة واسعة وستعود خبرة رجال البنك الواسعة بأعمال التنمية بفوائد ملموسة على البلاد . مما يرجى معه ان يسكت النقد الذى يسمعه المصرى فى ليبيا أحياناً من أن مصر غير جادة فى أحاديثها عن استعدادها لمساعدة ليبيا

يحتم واجب الاخوة والجيرة ان لم تكن المصلحة المشتركة على مصر أن تمد مساعدات فعالة الى ليبيا . ويحسن أن تبدأ فى هذا السبيل بالمساهمة فى الشركة المالية وفى وكالة التنمية والاستقرار ، وان سهماً قيمته ١٠ آلاف جنيه سيكفل سماع صوت مصر فى مجلسى ادارة كل منهما . كما سبق أن دعيت مصر الى الاشتراك فى المداولات التى سبقت اصدار العملة الليبية ، ومن حق مصر أن تمثل فى المجلس الذى شكل للاشراف عليها فالحاجة الى صوت مصر أصبحت أكثر ضرورة فى مرحلة التنفيذ

هذا فى ميدان السياسة العاجلة ، اما فيما يتعلق بالسياسة الطويلة الامد فهناك واجب ضخم يقع على مصر والمصريين . اذ لا شك ان مستقبل ليبيا هو فى النهوض بزراعتها وخبرة المصريين فى هذا الميدان واسعة . وحبذا لو أقدمت الحكومة المصرية بالاشتراك مع الحكومة الليبية على انشاء ((هيئة للتنمية الزراعية)) مهمتها استصلاح الاراضى بمعونة الايدى العاملة المصرية مع تدريب الفلاحين الليبيين فيها ، على أن يسلم اليهم جزء من الاراضى المستصلحة ويسمح للمزارع المصرى بالاستيطان فى الجزء الباقى . ان الاراضى القابلة للزراعة شاسعة فى ليبيا ، وتعانى ليبيا فى الواقع من قلة الايدى العاملة المدربة لاستغلال مواردها الزراعية . وفى مصر تفيض الايدى العاملة عن الحاجة بينما تضيق رقعة الارض القابلة للزراعة . فهناك مصلحة مشتركة للجانبين . واذا كانت الحكومة المصرية لا تود الارتباط بمثل هذه المشروعات الطويلة الاجل . فلعلها تشجع هيئات أخرى على الاهتمام بالموضوع ودراسة امكانياته المختلفة ومدى استعداد ليبيا لقبول مساعدات من هذا القبيل .

هذه بعض خواطر تثيرها فى النفس الضجة التى قامت حول الاتفاق الليبى البريطانى ولعل السطور السابقة تلقى بعض الضوء على الموقف . وان حكومتنا التى اشتهرت فى المحافل الدولية بشجاعتها وانتهاجها سياسة واقعية لحرية بأن تمد هذه الواقعية الى الجارة الملاصقة لليبيا .

مصاعب المدفوعات التركية

اتخذت الحكومة التركية اجراءات حازمة لتصحيح العجز فى ميزان المدفوعات ، وتخلت رسمياً عن السياسة التى بدأتها عام ١٩٥٠ بمساعدة اتحاد المدفوعات الاوروبى لتحرير تجارتها الخارجية تماماً . والحقيقة ان سياسة الحرية هذه كانت قد طرحت جانباً منذ سبتمبر الماضى عندما ادخلت الحكومة سياسة الحصص العامة بعد ان بلغ العجز فى مدفوعاتها حوالى ٥٠٠ مليون من الجنيهات التركية . وكان الغرض من هذه الحصص منع الواردات من الزيادة لا خفضها .

الا أن الاجراءات الجديدة ستسمح للحكومة بخفض الواردات . وقد ضيقت قائمة السلع التى يباح استيرادها دون ما ترخيص ، وقصرت على السلع الضرورية للتقدم الاقتصادى للدولة وتشمل بعض المواد الاولية وقطع الغيار .

وفى الوقت ذاته عملت الحكومة على تشجيع الصادرات ولو أنها ، لاسباب سياسية واجتماعية ، تعتزم المحافظة على الاسعار التى يبيع بها الفلاح التركى القمح والقطن والفواكه الجافة . وقد شرع فى تكوين رصيد لاعانة الصادرات حتى يمكنها خفض اسعارها الخارجية فيسهل تصريفها ، وسيمول هذا الرصيد بحصيلة الرسوم التى فرضت على الواردات الكمالية والثانوية . وقد وضعت قوائم تنظم أفضلية الواردات ويفرض عليها رسوم تتراوح بين ٢٥ و ٧٥ ٪ ابتداء من أول نوفمبر

ويرجع العجز الكبير فى ميزان المدفوعات التركية الى الواردات الكبيرة من السلع الرأسمالية اللازمة لمشروعات الانهاض الضخمة ولما كانت الآثار المنتظرة لهذه المشروعات فى خفض العجز فى المدفوعات ستاخذ وقتا طويلا لكى تؤتى ثمارها فى شكل محسوس فان الحل الوحيد امام تركيا فى هذه الآونة هو فى محاولة تشجيع رؤوس الاموال الاجنبية الى القدوم اليها وذلك عن طريق منحها كثيرا من الامتيازات وتخفيف القيود التى كانت مفروضة عليها . وقد كان من أهم أغراض البعثة الامريكية التى زارت تركيا أخيرا برئاسة المستر كلارنس راندل دراسة امكانيات الاستثمار الخاص فى تركيا .

وقد أعلن البنك الدولى للانشاء والتعمير فى ١٠ سبتمبر الماضى عن منح بنك التنمية الصناعية التركى قرضا ثانيا بضمانة الحكومة التركية قدره ٩ مليون دولار ايضا ويستهلك القرض الجديد فى مدى ١٥ عاما بفائدة قدرها ٤ ٧/٨ ٪ بما فى ذلك العمولة التى تنص عليها اتفاقية البنك الدولى ويبدأ دفع الاقساط فى ١٥ اغسطس ١٩٥٨

وكان البنك الصناعى قد تاسس فى يونية ١٩٥٠ بمساعدة البنك الدولى لتشجيع الصناعات الوطنية ، ويبلغ رأسماله ١٢ر٥ مليون ليرة تركية ، كما اقترض حوالى ١٢ر٥ مليونا أخرى من البنك المركزى التركى .

وكان البنك الدولى قد منح البنك الصناعى قرضا فى أكتوبر ١٩٥٠ قدره ٩ مليون دولار لمواجهة المصروفات بالعملات الاجنبية التى تستلزمها المشروعات الصناعية التى يمولها

انتاج الزيت السعودى

فى شهر أغسطس

بلغت جملة انتاج الزيت الخام فى المملكة العربية السعودية فى شهر أغسطس الماضى ٢٦ر٥٥٥ر٥٢٩ برميلا أى بمعدل ٨٥٦ر٦٣٠ برميلا فى اليوم .

وبلغت جملة انتاج الزيت الذى كرر بمعامل رأس تنورة فى الشهر نفسه ٧ر٤٠٢ر٣٣٠ برميلا أى بمعدل ٢٣٨ر٧٨٥ برميلا فى اليوم

وبلغت جملة انتاج الزيت الخام السعودى فى الثمانية الاشهر الاولى من هذا العام ٢٠٥ر٨٠٤ر٩٢ر٢٠ برميلا أى بمعدل ٨٤٦ر٩٣ برميلا فى اليوم ، وبلغت جملة الزيت المكرر فى الفترة عينها ٥٠ر٧ر٨٠٨ر٨٦٤ أى بمعدل ٢٠٨ر٦٧٨ برميلا فى اليوم

سكك حديد العراق : منح المصرف الاهلى

العراقى سكك حديد الحكومة العراقية قرضا قدره ٢ر٧٢٠ر٠٠٠ دينار وذلك لسداد الجزء المتبقى من القرض الذى عقدته فى عام ١٩٤٩ مع ادارة ضمان اعتمادات التصدير الانجليزية ويحمل القرض الجديد فائدة مخفضة جدا

الانتاج الزراعى فى الشرق الاوسط

يذكر تقرير منظمة الاغذية والزراعة التابعة للامم المتحدة عن حالة الاغذية والزراعة خلال عام ١٩٥٣ ان التوسع فى انتاج بلاد الشرق الادنى وهو الذى ساء خلال السنوات الثلاث الماضية ، قد زاد عام ١٩٥٢/٥٣ وبلغ الانتاج الزراعى مستوى قياسيا جديدا فاق مستوى انتاج ماقبل الحرب بحوالى الثلث . وقد اصبح الاقليم مرة أخرى مصدرا صافيا للحبوب .

ومن المتوقع أن يستمر الاتجاه الصعودى للانتاج الزراعى خلال عام ١٩٥٣/٥٤ ايضا

معونة امريكية للاردن :

قرر الرئيس ايزنهاور توزيع ١٠ آلاف طن من السلع الزراعية الامريكية الفائضة على المملكة الاردنية الهاشمية . وكان هذا القرار الاول من نوعه بمقتضى القانون الذى يسمح الرئيس بأن يمنح البلاد التى تعانى مجاعات اعانات حسب تقديره من فائض المحاصيل الزراعية الامريكية وقد أعلن الرئيس ايزنهاور ان وزير الخارجية جون فوستر دلاس سيقوم بالمفاوضة فى « الاتفاقية اللازمة » لهذا الغرض مع الاردن

مصرف الرافدين العراقى :

تظهر الميزانية السنوية لمصرف الرافدين العراقى الذى أنشأته الحكومة العراقية مدى التوفيق الذى صادف أعماله والنجاح الذى أحرزه سواء فى العراق او فى البلاد التى أنشأ فروعا فيها . وقد ارتفعت موجودات البنك الى ٣٦ر٤ مليون دينار بزيادة ٧ ملايين دينار تقريبا عما كانت عليه فى السنة السابقة . وبلغت الودائع الجارية والثابتة ١٠ر١ مليون دينار . وبلغ مجموع ايرادات المصرف ٧٤٠ الف دينار بزيادة ١٩٤ الف دينار عن ايرادات العام السابق وبلغت الارباح الصافية ٥١٣ الف دينار مقابل ٣٩٤ الفا . وقد تقرر تحويل مبلغ ٢٥٠ الف دينار من الارباح الصافية الى الاحتياطى الذى بلغ بذلك مليون دينار بالاضافة الى رأس المال المدفوع وقدره مليون دينار

وللمصرف الرافدين ثمانية فروع داخل العراق وينتظر ان يفتتح فرعين جديدين قريبا

كما ان للمصرف فروعا فى لندن وفروعا أخرى فى بيروت ودمشق وحلب . وسيقوم البنك قريبا جدا بفتح فروع له فى القاهرة وعمان وكراتشى .

تأميم شركة كهرباء مدينة بغداد

قررت الحكومة العراقية نهائيا تأميم شركة التنوير والقوة الكهربائية (البريطانية) وقد طلب مجلس الوزراء الى وزير المواصلات والاشغال ان يفاوض خبراء الشركة المذكورة للاتفاق حول طريقة نقل ملكية الشركة وتعويضاتها .

هذا ومن الجدير بالذكر ان هذه الشركة كانت قد تأسست منذ ٣٠ عاما برؤوس أموال بريطانية وتتجه نية الحكومة الى تاليف مجلس ادارة يدير الشركة المذكورة باشراف وزير المواصلات والاشغال

تنفيذ اتفاق الغاء السمات

بين العراق والاردن ولبنان

كان الاتفاق قد تم بين الحكومتين العراقية والاردنية على الغاء تأشيرات السفر بين البلدين وقد نفذ الاتفاق منذ مايقارب الشهر

انبوب جديد للزيت بين الزبير والفاو

تم اخيرا مد انبوب الزيت الجديد البالغ طوله ٦٥ ميلا من قطر ٢٤ عقده من حقل شركة نفط البصرة فى الزبير الى ميناء الفاو البحرى وقد تطلب الامر استخدام ٤٥٠ عراقيا و٢٥ فنيا من الاجانب لهذا العمل .

احصاء عام عن الصناعات فى العراق

تستعد الآن مديرية الاحصاء فى وزارة الاقتصاد العراقية بالمعاونة مع الخبير الفنى بشئون الاحصاء الذى استقدمته الحكومة لاجراء أحصاء عام كامل عن عدد الصناعات فى البلاد ومقدار انتاجها وأنواعها والمواد الاولية المستعملة فيها والمكائن المستعملة فى هذه الصناعات وغير ذلك من التفصيلات الضرورية

ولما كان العراق مقبلا على نهضة صناعية أصبح من الضرورى جمع مثل هذه الحقائق الاقتصادية قبل الاقدام على أى مشروع جديد .

القرارات الاخيرة لمجلس الاعمار

هذه خلاصة لبعض القرارات بمجلس الاعمار العراقى المتخذة فى احدى جلساته الاخيرة .

١ ـ تخصيص (٨٠) ألف دينار لوزارة الاقتصاد بغية قيامها باعمال حفر الآبار الارتوازية وتجهيزها بالمكائن على ان يتم الاتفاق بينها وبين وزارة الاعمار حول تأمين التناسق بين أعمال المجلس وأعمال الوزارة .

٢ ـ تخصيص مبلغ (١٢٥) ألف دينار لتشييد الجسور الصغيرة والقناطر التى ترى وزارة المواصلات والاشغال ضرورة تشييدها على الطرق كافة عدا الطرق التى يقوم بانشائها مجلس الاعمار اذ ان انشاء مثل هذه الجسور (الكبارى) تعتبر من أعمال المقاول .

٣ ـ تخصيص (٧٠٠) ألف دينار لانشاء الطرق الجديدة واجراء التعلية الترابية واكساء الطرق الحالية عدا الطرق الرئيسية التى يقوم بانشائها المجلس .

٤ ـ ايفاد خمسين طالبا للحصول على شهادة (بى اس سى) أو (أيم اس سى) فى الفروع العلمية التى يحتاج اليها المجلس .

٥ ـ الاستعانة بمكتب المساعدات الفنية لتعيين اخصائى بالمياه الجوفية .

٦ ـ الموافقة على استخدام جيولوجى لاكمال دراسة مشروع خزان اسكى موصل .

السياسة الاقتصادية والصناعية لمصر

المشروعات التى قامت بها الحكومة والتى تزمع القيام بها

خطاب قائد الجناح جمال سالم فى المؤتمر الشعبى

نورد فيما يلى البيان الخطير الذى القاه « قائد الجناح جمال سالم » مشتملا على النواحى الاقتصادية التى حققتها الثورة ،والتى سوف تحققها . وذلك فى المؤتمر الشعبى الذى عقد بميدان الجمهورية مساء يوم ١٥ سبتمبر الماضى .

لم تلهنا أعباء السياسة الخارجية ومشاكلنا الدولية عن سياستنا الداخلية ، فالاصل فى السياسة الداخلية رسم الخطط التفصيلية للنهوض بانتاج البلاد من مختلف النواحى ، حتى يتيسر للفرد وسائل العمل والعيش والحكومة المقدرة على تدبير المرافق والخدمات الاجتماعية لكافة المواطنين !

هبوط نصيب الفرد

ولقد وجدنا حينما حملنا المسئولية ان انتاج البلاد لايتكافأ وعدد المواطنين الحاليين والدليل على ذلك ان مساحة المحاصيل سنة ١٩٠٠ كانت ٧ مليون فدان تقريبا مقابل حوالى ١٠ مليون نسمة وبعد ٥٢ عاما بلغت مساحة المحاصيل نحو ٩ مليون فدان مقابل ٢٢ مليون نسمة فكان الزيادة فى مساحة المحاصيل عبارة عن ٢ مليون فدان فقط بينما الزيادة فى السكان ١٢ مليون وبهذا هبط مستوى نصيب الفرد الى أقل من نصف فدان من المحاصيل فى حين انه كان من الواجب ان تبلغ مساحة المحاصيل حوالى ١٥ مليون فدان لكى يتعادل مستوى نصيب الفرد مع ماكان عليه منذ ٥٠ سنة

سبب انخفاض مستوى المعيشة

فاذا علمنا ان الزراعة ظلت أساس الاقتصاد القومى واهم مصدر لايراداته الاولية لان ايرادات الصناعة لازالت قليلة . نجد ان الانتاج الحالى لايكفى الا لاغاثة ١٢ مليون نسمة على مستوى عام ١٩٠٠ وهذا هو السبب فى انتشار الفقر وانخفاض مستوى المعيشة عامة فى بلادنا

ولذلك كان من واجبنا العمل على زيادة الانتاج حتى يواجه المطالب الحالية للسكان والزيادة المنتظرة فى السنوات القادمة

وللخروج من هذه المشكلة الخطيرة بدأنا فعلا فى تنفيذ كثير من المشروعات التى ستظهر نتائجها فى بحر السنوات القليلة القادمة باذن الله بعد ان استوفينا دراستها من كل نواحيها ودبرنا الاموال اللازمة لتنفيذها وذلك بالرغم من حالة الافلاس التى ورثناها من حكومات العهد البائد

مشروع كهربة خزان اسوان

فكان من باكورة اعمال هذا العهد ان ـ قرر ونفذ ـ مشروع كهربة خزان اسوان ، وبدأ العمل فعلا أيها المواطنون من اشهر وهناك ٥ آلاف عامل يعملون فيه ـ ذلك المشروع الذى ظل حبرا على ورق تتقاذفه الاهواء الحزبية والاغراض الشخصية والمصالح الذاتية من مصرية واستعمارية لمدة تزيد على عشرين عاما فلو ان حكام البلاد فى تلك العهود البائدة كانوا مخلصين أو جادين ونفذوا ذلك المشروع فى حينه لما ضاع علينا نحن الشعب الفقير مئات الملايين من الجنيهات التى خرجت من بلادنا ثمنا للسماد والحبوب والحديد فى تلك السنوات الطويلة ولما استجديناها خلال سنين الحرب واكثر من هذا فقد تسبب هؤلاء السماسرة بذلك التأخير فى رفع تكاليف هذا المشروع من ٧ مليون جنيه الى ٢٧ مليون جنيه مصرى

... ومصنع السماد

واستكمالا للاستفادة من مشروع كهربة خزان أسوان قرر العهد الحاضر تنفيذ انشاء مصنع للسماد ينتج مالايقل عن ٥٠٠ر٠٠٠ طن من السماد الازوتى سنويا يسد حاجة البلاد ويغنيها عن الاستيراد ومتاعبه ويحفظ ثروتها لرفاهية أبنائها



فعلنا هذا نحن أبناء الشعب دون ما ادعاء أو دعاية او مبالغة ولكنا لم نقف عند هذا بل سرنا فى الاتجاه الصحيح نحو التصنيع الواسع النطاق ويجب أن نعلم ان أية نهضة صناعية بالمعنى الصحيح لاقيام لها الا بأنشاء الصناعة الثقيلة عنوان العزة والقوة ، ولهذا قررنا انشاء مصنع للحديد والصلب ينتج ٢٠٠ الف طن فى العام ، لعمرى ان هذا القرار لقرار تاريخى ونقطة تحول فى تطور هذا البلد الاقتصادى ولن تنقضى شهور قلائل حتى يشهد أهل الوادى تنفيذ هذا المشروع الضخم الذى سيستغل ثروة دفينة لم تر النور منذ فجر التاريخ

مشروع زراعة البنجر

اننا لانحب ان نتكلم كثيرا ولكنا نفضل ان ندع أعمالنا تتحدث عن نفسها وعن مدى حرص هذا العهد الذى هو وليد ارادتكم على مافيه رفاهيتكم .. وتوفيرا للسكر الذى نستورد منه حوالى ١٠٠ر٠٠٠ طن سنويا قيمتها حوالى ٤ مليون جنيه وافقت الحكومة على بيع مساحة ٣٠ر٠٠٠ فدان من الاراضى البور التى لم تزرع من قبل لزراعة البنجر وانشاء مصنع للسكر من البنجر انتاجه ٥٠ر٠٠٠ طن تزداد الى ١٠٠ر٠٠٠ طن فى مرحلته الاخيرة

انشاء مصانع للمتخلفات الزراعية

واستغلالا للمخلفات الزراعية مثل قش الارز وحطب القطن ومصاصة القصب واستيفاء لحاجة البلاد من ورق الطباعة والكتابة والصحف الذى نستورد منه بحوالى ٣ر٥ مليون جنيه سنويا تقرر تأليف شركة مصرية لانشاء مصنع ينتج ٣٥ر٠٠٠ طن من تلك الاصناف وسيبت نهائيا فى العروض المقدمة من مختلف الشركات قبل نهاية هذا العام

مصنع قطع غيار السيارات

وتحقيقا لسياسة العهد الجديد فى الاكتفاء الذاتى واتخاذ الحيطة للاحداث الدولية تقرر انشاء مصانع ثلاثة لصنع الاطارات وقطع الغيار للسيارات والبطاريات ويجرى الآن فحص العروض الخاصة بهذه المصانع وقيام هذه الصناعات الثلاث توفر للبلاد سنويا مالايقل عن ٣ مليون جنيه من العملات الاجنبية

استغلال المصانع الحربية

وكان من نتيجة سياسة الارتجال التى اتبعتها حكومات العهد البائد ان بدىء فى انشاء المصانع الحربية على غير خطة مرسومة فأضاعت ملايين من الجنيهات مابين تنفيذ معطل ورأس مال محبوس من اموال هذا الشعب الفقير ومن هنا كان لزاما علينا أن نضع خطة متناسقة متكاملة مكنتنا من سرعة استغلال هذه المصانع الحربية على أحسن وجه يحقق المصلحة العامة وتصل بنا الى الغايات التى نستهدفها بأقل التكاليف

تشجيع الصناعات بالاعفاءات من الضرائب

وقد ترتب على سياسة العهد الجديد من خلق الجو المناسب لتشجيع قيام الصناعات بمختلف التشريعات والقوانين مثل الاعفاء من ضرائب الارباح التجارية والصناعية للشركات الجديدة لمدة ٧ سنوات وتدعيم البنك الصناعى أن دب النشاط فى الصناعات الجديدة والقديمة فأنشىء مصنع للكبلات يوفر على البلاد مليون جنيه سنويا يبدأ انتاجه فى شهر يناير من العام الجديد وتقوم شركة كفر الدوار بتوسيع مصانعها بمقدار نصف طاقتها الحالية كما أن البرنامج الذى تنفذه شركة الحرير الصناعى الآن سيؤدى الى سد حاجة البلاد من الحرير الصناعى فى نهاية سنة ١٩٥٥ وتعمل مصانع سماد الفوسفات على زيادة انتاجها من ١١٠ر٠٠٠ طن فى السنة الى ٢٠٠ر٠٠٠ طن فى نهاية سنة ١٩٥٤

النهوض بصناعة الجوت

واصبح فى حكم المقرر تنفيذ مشروع لدعم صناعة الجوت المصرية بحيث يصل انتاجها السنوى الى ٢٠ر٠٠٠ طن فى نهاية السنوات القليلة القادمة وبذلك لانصبح فى حاجة الى الاستيراد الكبير الذى يكلفنا ٤ مليون جنيه سنويا

الاهتمام بالثروة المعدنية

وتدعيما لسياسة التصنيع كان لابد من الاهتمام بالكشف عن الثروة المعدنية من حيث مقاديرها ومناطقها بطريقة عملية منظمة ولهذا رصد فى ميزانية مصلحة المناجم والمحاجر مبلغ ١٢٥ر٠٠٠ جنيه للقيام بالابحاث المتصلة بهذا

الفردى وهو امر لم تعرفه هذه المصلحة من قبل وسيبدأ العمل فى ١٥ من الشهر القادم وتشجيعا للتنقيب عن المعادن واستغلالها صدر فى مارس من العام الحالى قانون المناجم والمحاجر الذى ظلت الحكومات السابقة تماطل فى اصداره منذ عام ١٩٤٨

نقل المازوت الى القاهرة

وتوفيرا للوقود الرخيص اللازم للصناعات قد رصدت الحكومة مبلغ ٢ مليون جنيه لانشاء خط أنابيب لنقل المازوت من السويس الى القاهرة وبذلك توفر مبلغ ٦٠ جنيها فى الطن الواحد من المازوت . كما رصدت الحكومة المبالغ اللازمة لتوسيع معمل البترول الاميرى لترتفع كفاءته من ٣٠٠ الف طن الى ١ر٣٠٠ر٠٠٠ طن سنويا وأنشأت له مجلس ادارة مستقلا حتى يبعد عن الروتين الحكومى وكان اصدار قانون المناجم والمحاجر مشجعا للشركات على الاقبال على استغلال حقول جديدة فى وادى فيران وغيرها واجراء ابحاث بترولية جديدة فى الصحراء الشرقية والغربية

التوازن الاقتصادى

ان هذه المشروعات التى قرر العهد الحاضر تنفيذها على هذا النطاق الواسع ولما يمض على قيامه غير عام واحد وبالرغم من تعدد مسئولياته لتلقى ضوءا واضحا على سياسته القائمة على التصنيع لانه يرى أن الاقتصاد المتوازن يجب ان يستند الى دعامتى الانتاج الصناعى والانتاج الزراعى

تنمية الانتاج الزراعى

ومع هذا الاهتمام بالنشاط الصناعى المتشعب حرصت حكومة الثورة على تنمية الانتاج الزراعى خلال السنوات القلائل القادمة وذلك عن طريق زيادة المساحة المنزرعة فى حدود مياه التخزين الحالية بالوادى واستغلال المياه الجوفية بالواحات ومياه الامطار بالساحل الشمالى وذلك الى جانب العمل على زيادة محصول الفدان الواحد ولذلك بدأ تنفيذ التوسع الزراعى بالوجهين القبلى والبحرى والواحات ويتضمن استصلاح أكثر من ٣٥٠ الف فدان .

تحسين وسائل الصرف

ولما كان توسيع الرقعة المنزرعة بصورة أكبر من هذا رهينا بتنفيذ مشروعات تخزين المياه الجديدة أصبح من الضرورى العمل على زيادة انتاجية المساحة الحالية فبدات الحكومة فى تحسين وسائل الصرف بمنطقة مساحتها ٢٠٧ الف فدان بمديرية المنوفية فضلا عن التوسع فى سياسة المصارف المغطاة فى مساحة قدرها ٣٠ الف فدان أخرى وعلاوة على ذلك فقد بدأنا تنفيذ مشروعات لها أهميتها فى زيادة وصيانة الانتاج الزراعى وذلك بتعميم تقاوى القمح المنتقاة مما سيؤدى الى زيادة محصول القمح بنحو مليونى اردب فى السنة يوفر على البلاد مبلغ عشرة ملايين من الجنيهات سنويا على الاقل ومشروع الذرة الهجين الذى سيزيد غلة الفدان الواحد بحوالى الربع

تنظيم مقاومة الآفات

ولما كانت البلاد تخسر سنويا حوالى ٣٠ مليون جنيه من جراء الآفات الزراعية وسوء أساليب تخزين الحبوب ونقلها فقد بدىء فى تنفيذ نظام لمقاومة الآفات بصورة مستمرة وعلى نطاق واسع كما تقرر انشاء صومعتين لتخزين الحبوب احداهما بالقاهرة وسعتها ٤٠ الف طن والاخرى بالاسكندرية وسعتها ٣٠ الف طن وتبلغ تكاليفهما اكثر من ٣ مليون جنيه .

زيادة موارد بنك التسليف

وهنا انتقل الى امر له أهميته القصوى بالنسبة الى الفلاح . لقد كان نظام التسليف الزراعى فى الماضى لايخدم الا مصالح كبار الملاك ، فلما غيرنا الاوضاع وانتقلت الملكية لصغار الزراع بفضل قانون الاصلاح الزراعى صار من المتعين على الدولة توفير المال لصغار الفلاحين من الملاك والمستأجرين بمقادير كافية وبشروط سهلة . فوضعت الحكومة سياسة جديدة بمقتضاها تزيد موارد بنك التسليف الزراعى والتعاونى الحالية كما تقرر لاول مرة فى تاريخ هذا البلد منح السلف بضمان المحاصيل وسيبدأ التنفيذ من الموسم الزراعى القادم .. وعلاوة على ذلك خفضت أثمان الاسمدة وأعلن ذلك فى الصحف

تيسير النقل

ولست بحاجة الى القول ان نجاح أية خطة لتنمية الانتاج الصناعى او الزراعى لايمكن ان يتم على الوجه السليم الا بانشاء شبكة من طرق النقل المختلفة لتسهيل نقل المنتجات الصناعية والزراعية وتسويقها ولهذا بدأنا فعلا مشروعا لانشاء طرق جديدة خلال عامين يتكلف ستة ملايين من الجنيهات ولقد بدأ العمل فعلا ، أيها المواطنون ، ونحن نعمل الآن على تحسين وسائل النقل النهرى وزيادة حمولة الاسطول التجارى الى الضعف

سياسة المستقبل

وان كل هذه المشروعات التى ذكرتها على سبيل المثال حدد لتنفيذها مدة اقصاها خمس سنوات ولكنا نعلم انه لابد لنا من وضع سياسة طويلة الامد للتمشى مع الزيادة فى عدد السكان والتى تقدر بحوالى ٣٥٠ر٠٠٠ نسمة سنويا

وفى مقدمة عناصر هذه السياسة مشروع انشاء السد العالى جنوبى أسوان

ويمكن أن ألخص مزايا هذا المشروع فى النقط التالية :

— استقرار الزراعة فتتخلص من تلك الهزات العنيفة التى تتعرض لها بسبب تعسير ايراد النهر من سنة الى اخرى فستتوافر المياه بالكميات اللازمة وفى الاوقات المناسبة

— وفوق ذلك حماية البلاد من غوائل أعلى الفيضانات

— ومن توفير الماء اللازم لاستصلاح وزراعة أكثر من ٢ مليون فدان جديدة

— ثم تحويل ١/٤ مليون فدان من نظام الرى الحوضى الى نظام الرى المستديم — أى من زراعة واحدة فى السنة الى أكثر من زراعة فى السنة

— وضمان زراعة ١/٤ مليون فدان من الارز كل سنة بصورة منتظمة مستمرة وتبدو أهمية هذا الامر اذا ذكرنا اننا كنا نصدر ارزا بما يزيد قيمته على ١٤ مليون جنيه فى السنة ثم هبط هذا الرقم الى لاشىء لعدم وجود الماء الكافى فاذا ماضمنا مساحة كبيرة ثابتة لزراعة الارز سنويا كان معنى ذلك اننا نضمن سوقا واسعة مستقرة بالخارج والارز اليوم ولسنين عدة مقبلة لايقل أهمية عن الدولار والذهب

— وتحسين الملاحة بالنيل فى جميع شهور السنة ولا يخفى عليكم أهمية ذلك فى نقل المنتجات الزراعية والصناعية لاسيما فى نقل المليون طن من السماد وركاز الحديد من مراكز الانتاج الى مراكز الاستهلاك

— زيادة الانتاج فى المساحة المزروعة نتيجة لانخفاض المياه الجوفية عموما

ولكن هل وقفت مزايا مشروع السد العالى عند هذا الحد ؟!

الجواب لا .. بل سيوفر لنا هذا المشروع طاقة كهربائية تعادل سدس مجموع الطاقة الكهربائية المستعملة فى الولايات المتحدة الامريكية كلها وكلنا يعلم قيمة هذه القوة المحركة الرخيصة فى بلد لم يثبت وجود الفحم فيه وموارده محدودة فى البترول فى سبيل قيام الثروة الصناعية التى نهدف اليها جميعا .

من ذلك ترون ان ذلك المشروع الضخم سيكون دعامة من دعائم الاقتصاد القومى وسيتضح لابناء هذا الوادى سبل الكسب والعيش الكريم ان شاء الله — ولهذا فقد حشدت له حكومة العهد الحاضر الخبراء من المصريين والاجانب لانهاء دراسته من جميع النواحى الفنية والمالية فى أسرع وقت ممكن مع مراعاة جميع عوامل السلامة فى دراسته وانشائه — وهنا استطيع أن أقرر أن تحقيق هذا العمل الضخم اقرب مما يتراءى لاشد الناس تفاؤلا

مشروعات تستهدف رفاهية البلاد

كل هذه المشاريع التى قررتها حكومتكم — حكومة ثورتكم على الفساد والتطلع الى المستقبل الزاهر الباسم لنا ولاولادنا من بعدنا

وغيرها من المشروعات التى هى فى دور الدراسه والتمحيص الآن انما هى وليدة التفكير العميق طبقا لاسس وخطط مرسومة متناسقة متكاملة لتحقيق اسمى هدف نتطلع اليه .. رفاهية ابناء وادى النيل .. والله ولى التوفيق والسلام عليكم ورحمة الله والله أكبر والعزة لمصر .

قانون للزيت تضعه تركيا

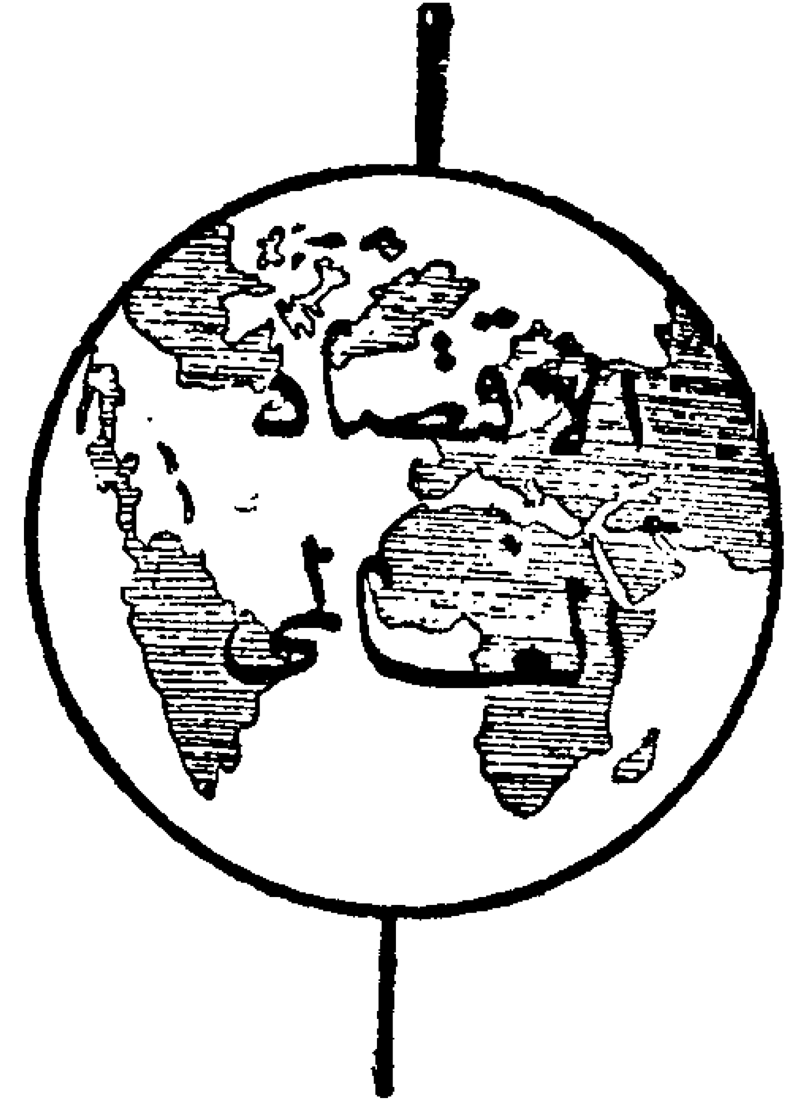
تعكف الحكومة التركية الآن على على وضع قانون جديد للزيت يسمح للشركات الاجنبية التى لها خبرة فى شؤون الزيت بأن تساعد أعمال الكشف والاستثمار فى تركيا .

وقد تعاقدت الحكومة التركية مع الفقيه الامريكى ماكس بول الذى له خبرة طويلة فى وضع تشريعات الزيت، ليقوم بهذه المهمة ، وقد أجتمع فى أنقرة بالسيد جلال بايار رئيس الجمهورية وكبار رجال الحكومة لهذا الغرض .

وتتوقع تركيا أن يكون القانون الجديد معدا لعرضه على المجلس الوطنى الكبير (البرلمان) عند اجتماعه فى أول نوفمبر المقبل لاقراره

ومما يذكر أن تركيا سمحت أخيرا لشركات زيت أجنبية أربع بأن تقوم بأعمال البحث الجيونوجى رغبة فى الاهتداء الى منابع الزيت .

قروض جديدة للبنك الدولى



أعلن البنك الدولى ابرام عدة قروض جديدة الى شيلى كولومبيا ، نيكاراجوا ، جنوب أفريقيا ، ايسلندة وتركيا . وقداشرنا الىالقرض الذى منح الىتركيا فىجهة اخرى ونورد هنا ملخصا قصيرا للقروض الاخرى.

بلغ القرض الى شيلى ٢٠ مليون دولار لتمويل انشاء مصنع للصناعات الكيمائية ، ومصنع للورق ومدة القرض ١٧ عاما بفائدة قدرها ٥٪ تتضمن عمولة البنك . ويبدأ دفع الاقساط فى ١٥ مايو ١٩٥٨ .

ومنحت حكومةكولومبيا قرضا ١٤٢٥٠٠٠٠ دولار لتكملة مشروعات الطرق التى بدا تنفيذها عام ١٩٥١ ، وكان البنك قد منح كولومبيا فى ابريل سنة ١٩٥١ قرضا قدره ٦ر٥ مليون دولار لاصلاح الطرق ، ولكن وجد أن المشروع يتطلب نفقات تزيد كثيرا عما كان مقدرا . والقرض الاخير يستهلك فى عشر سنوات بفائدةقدرها ٣/٤ ٤ ٪

أما نيكاراجوا فقد منحت قرضان الاول قدره ٣ر٥ مليون دولارلبناء شبكة منالطرق الرئيسية والثانى قدره ٤٥٠ر٠٠٠ دولار لتوليد القوىالكهربائية . وتحتاج نيكاراجوا الى كثير من الطرق لربط أجزائها النائية . وكل من القرضين لمدة ١٠ سنوات بفائدة قدرها ٣/٤ ٤٪ ، ويبدأ تسديدأولهافى١٥مارس ١٩٥٧ ، والثانى فى١٥ مارس١٩٥٥ ، وكانت نيكاراجوا قد عقدت ثلاثة قروض سابقة مع البنك الدولى وأصبح مجموع ديونها للبنك ٩ر٢ مليون دولار .

وقدم البنك قرضين الى جنوب افريقيا مجموعهما ٦٠ مليون دولار الاول لتوليد الكهرباء والثانى للسكك الحديدية والقرضان لمدة عشر سنوات بفائدة ٣/٤ ٤ ٪

وكان من نصيب ايسلندة قرضان جديدان بالعملات الاوروبية ، الاول قيمته توازى ١ر٣٥٠ر٠٠٠ دولار بعملات مختلفة للمساعدة فى النهوض بالانتاج الزراعى وهو لمدة ٢٢ سنة بفائدة ٥ ٪ ويبدأ دفع الاقساط فىأول سبتمبر ١٩٥٨ . والقرض الثانى قدره ٢٥٢ر٠٠٠ دولار منح الى بنك التنمية فى ايسلندة بضمان الحكومة الايسلندية لتمويل انشاء محطة للارسال اللاسلكى . والقرض لمدة ١٢ عاما بفائدة ٣/٤ ٤ ٪ ويبدأ دفع الاقساط فى ١٥ يولية ١٩٥٤ . وبذلكيبلغ مجموع القروض التى منحت لايسلندة ٥ر٩١٤ر٠٠٠ دولار .

ويلاحظ أن قروض البنك الدولى جميعا لتمويل المدفوعات بالعملات الاجنبية الناتجة عن المشروعات المرسومة ، حيث أن على الحكومات المحلية أن تكفل المصروفات الاخرى المحلية .

الاتفاقية العامة للرسوم الجمركية والتجارة

يجتمع فى جنيف فى الوقت الحاضر ممثلو الدول الموقعة على الاتفاقية العامة للرسوم الجمركية والتجارة GATT ومن أهم المسائل المعروضة عليهم طلب انجلترا اعفائها من نصوص المادة الاولى من الاتفاق والتىتقضى باستمرار سياسات التفضيل الحالية معءعدم الاضافة اليها فى المستقبل .

ويرجع أصل هذا الطلب الىرغبة بريطانيا فى مساعدة وتشجيع الزراعة البريطانية حتى تكفى قدرا محسوسا من الاستهلاك المحلى ، وحتى لا تتعرض لمشاكل غذائية حادة فى حالة حرب قادمة ، بالاضافة الى الرغبة فى حفظ التوازن بين دخل المزارعين البريطانيين وزملائهم العاملين فى الصناعة . ولذلكفكرت بريطانيا فى فرض ضرائب جمركية على الواردات الزراعية لحماية الانتاج المحلى ، والى هنا وبريطانيا لها حق فى فرض ما تشاء من ضرائب .

أن اتفاقيات بريطانيا مع بلاد مجموعة الامم البريطانية وسياسة التفضيلالامبراطورى التى تلتزم بها تمنعها منفرض هذه الرسوم على الواردات من هذه البلاد ومن هنا ترغب بريطانيا فى فرض الرسوم على الواردات الزراعية من بلاد خارج منطقة التفضيل الامبراطورى ممايعنى توسعا فىهذا التفضيل على حساب الدول الاخرى . وتزعم بريطانيا أن الواردات التى ستنطبق عليها الرسوم ترد معظمها من بلاد اجنبية وعلى ذلك لا يعنى

اتجاهات نزولية فى وول ستريت

تعرض وول ستريت (بورصة الاوراق المالية فى نيويورك) أخيرا لهزات نزولية عنيفة وتضاعفت كمية المبيعات اليومية حتى تجاوزت ٢ مليون دولار وسجلت الاسعارنزولا يوميا كبيرا بلغ ٣ دولار فى أوراق السكك الحديدية . وقد انخفض الرقم القياسى للاوراق المالية فى بورصة نيويورك الىادنى مستوىله خلال العام . وقد أشاعتالحركة النزولية ذعرا كبيرا ، اذ يخشى اذا استمر الحالكذلك ان تحصل أزمةكبيرة تعيدللاذهان ما حدث عام ١٩٢٩ .

ومن الصعب ارجاع الاتجاه النزولى الى سبب واحد ، اذ أنه فى الحقيقة نتيجة اجتماع عدد من الحقائق لا تكفى احداها بمفردها لانتاج هذهالهزة ، فهناك أولا الهدنة الكورية وما يتوقعه ارباب الاعمال منهبوط فى الانفاق الحربى عقب استقرار الحالة الدولية ، بالاضافة الى التخفيضات الكبيرة التى تجريها الحكومة الامريكية لخفض مصروفاتها وموازنة ميزانيتها مالا يترك مجالا لاى عامل تضخمى فى الميدان . وفى الوقت ذاته وردت تقارير عن انخفاض فى حركةالمبانى وفى انتاج الصلب بجانب تراكم المخزون من السلع لدى التجار وخاصة السلع ذاتالعمر الطويل . ويبدو ايضا أن من أهم الامور هبوط دخول الزراع نتيجة المحصولاتالوفيرة التى ضغطت على السوق ضغطا شديدا ..

الا أن الاقتصاديين يصرون علىعدم وجود ما يدعو الى الخوف من المستقبل ، وانه اذا كانت الاتجاهات التضخمية قد ضعف أثرها الا أن ذلك لا يعنى كسادا ، ويشيرون فى هذا السبيل الى حجم التوظف الذىلايزال عاليا مما يدل على ان حجم الطلب الكلى الفعال لا يزال متماسكا ..

وقد نشرت مجلة Commercial and Financial Chroncile فى عدد ٢٧ أغسطس الماضى مقالة يسودها التشاؤم عندراسة قام بها أحد الاقتصاديين للدورات الزمنية تدل على أن التضخم والرواج التجارى قد قربت نهايتهما ، وان انخفاض اسعار الاوراق المالية واقع لا محالة وتوقع انخفاضا كبيرا فى الاسعار فى شهر سبتمبر يقرب من الانخفاض الذى حدثعام ١٩٢٩ . واضافت أندراسة التغيراتالدورية تدل على أن النزول فى أسعار الاوراقالمالية والاعمال عموما سيستمر حتى أواخر عام ١٩٥٥ ، والكساد القادم ليس مؤكدا فقط بالدورة ولكن تشير اليه العوامل الاقتصادية ويهمنا أن نعلق على هذا الكلام بأن الحكومات لم تعد تقف موقفا سلبيا من النشاط الاقتصادى كما كانالحال قبلا ، بل انها قدأخذت على عاتقها مهمة حفظمستوى النشاط الاقتصادى والتوظف ، ولذلك لا يتوقعتكرار الهزة الكبيرة التى حطمتالسوق فى عام ١٩٢٩ ، اذ أنه اذا ما استمر الاتجاه النزولى بشكل ذريع ، فان الحكومةالامريكية لابد أن تشعر طوعا أوكراهية بضغطالشعب وان تتدخل لدعم الحالة الاقتصادية ..

خروج الذهب من الولايات المتحدة

تفقد الولايات المتحدة الذهب بمعدل يزيد على ١٣٥ مليون دولار شهريا منذ أوائل ديسمبر ١٩٥٢ ، وتدل حركات الذهب هذه على تحسن موقف البلاد الاجنبية بالنسبة الى المدفوعات الدولارية ، ويهمنا اليوم أن نبرزالآثار الداخلية لخروجالذهب منالولايات المتحدة التى يقوم نظامها النقدى على أساس الذهب . وقد جاءت هذه الخسائر فى وقت يعمل فيه مجلس محافظى الفيديرال ريزيرف على حفظ التوازن الاقتصاد القومى .

ويحدد القانون سلطة الفيديرال ريزيرف فى مد النظام المصرفى بالاحتياطات النقدية اللازمة كغطاء للودائع ، ويمكن للفيديرال ريزيرف خلق هذه الاحتياطات بمالايتجاوز أربعة أضعاف كمية الذهب فى حيازته ، علما بأن بنوك الفيديرال ريزيرف تملك فى الوقت الحاضر نحو ١ر٠٠٠ مليون دولار من الاحتياطات غير المستعملة للارصدة الذهبية . وكل دولار من الذهب يذهب للخارج يدفع بدولار من هذه الارصدة الاحتياطية بحيث تفقد البنوك التجارية دولارا منالاحتياطيات كلما خرج دولار من الذهب خارج البلاد . ولما كان كل دولار منالاحتياطى يسندخمسة أو ستة دولارات من الائتمان الذى تمنحه البنوك التجارية ، يظهر من ذلك تضاعف الأثر الانكماشى لخروج الذهب بهذا الحد .

ومنذ بداية العام يحاولالفيديرالريزيرف الضغط على الاحتياطات بفرض عدم تشجيع البنوك التجارية على التوسع فى الاقراض وخاصة لاغراض المضاربة وقد ساعد خروج الذهب على احكام سياسة الفيديرالريزيرف بشكل يبدو معه أنه لو لم تخرج كميات الذهب هذه من البلاد لما اضطر الفيديرال ريزيرف الى تخفيف القيود التى كان قد فرضها وخفض الاحتياطيات القانونية التى يجب على البنوك التجارية الاحتفاظ بها كما عمل حديثا لمساعدة الحكومة فى تمويل العجز فى الايرادات العامة .

انشاء مجموعة الامم البريطانية من زيادة الواردات منها .

الا ان هذا الطلب يلاقى اعتراضات كثيرة من الدول التى تمد بريطانيا بالمنتجات الزراعية وخاصة الدانمرك التى عدلت منذ زمن طويل انتاجها بمايلائم الاذواق البريطانية وقد صرح ممثل الدانمرك بانه اذا كان ولابد من اجابة بريطانيا الى طلب الاعفاء فانها يجب أن تقدم امتيازات مقابلة فى نواح أخرى . كما يضيف أن بريطانيا اذا كانت صادقة فى ادعائها بعدم تأثر الواردات من الكومنولث بالتفضيل الجديد فقد كان الواجب أن تطلب أن يقتصر الاعفاء على انواع خاصة من الواردات تدخل ضمن هذه الفئة لا أن تطلب اعفاء عاما يطلق لها حرية العمل فى كل اتجاه .

ويشترك مع الدانمرك فى اعتراضاتها هذه الدول الاخرى التى تمد بريطانيا بالمواد الغذائية ومنتجات الالبان مثل هولندة . وقد سافر وزير التجارة البريطانى بنفسه على رأس الوفد البريطانى استعدادا للمعركة المنتظرة ..

ومن ضمن المسائل المعروضة فى اجتماع جنيف القيود التى فرضتها الولايات المتحدة على واردات منتجات الالبان ، وكذلك الطلب المقدم من اليابان لقبولها ضمن الدول الاعضاء

خفض سعر البنك المركزى للخصم فى انجلترا وفرنسا

كان من المصادفات أن يقرر كل من بنك انجلترا وبنك فرنسا تخفيض سعر الخصم من ٤ ٪ الى ٣ ١/٢ ٪ فى يوم ١٧ سبتمبر الماضى .

وكانت سوق لندن قد بدات فى الآونة الاخيرة تحس بثقل سعر البنك السائد وابتعاده عن مجريات الاعمال . وكان من المنتظر بعد تخفيف القيود على الائتمان ان يتبعها البنك بمثل هذا الخفض فى سعر الخصم حتى تكمل السياسة النقدية . ويبدو ان الخفض انما لاعداد السوق لعمليات حكومية جديدة يرجى أن تتم بتكاليف اقل ارتفاعا من السعر الذى كان سائدا قبل خفض سعر البنك . وعلى الحكومة البريطانية أن تسدد ما قيمته ٥٧٧ مليون جنيه من السندات قبل ١٤ نوفمبر القادم ، كما ان هناك ١٤٣ مليونا اخرى من سندات الحرب تستحق فى أول مارس ١٩٥٤ هذا الى ضرورة تصفية جانب من اذونات الخزانة ..

ولا شك أن انخفاض سعر البنك وما سيتبعه من انخفاض أسعار البنوك التجارية سيعنى خفض نفقات الاقتراض مما يسهل على المستثمرين الدخول فى المضمار الصناعى كما يشجع على تيسير تمويل تجارة الصادرات

سداد القرض الكندى لبريطانيا

أعلنت الخزانة البريطانية اتفاق بريطانيا وكندا على سداد القرض الكندى الذى منح لبريطانيا عام ١٩٤٢ بدون فائدة ، بالكامل فى عام ١٩٥٨ . ويبلغ الجزء الباقى دون سداد ١٨٩ مليون دولار ستدفع منها بريطانيا ٣٩ مليون دولار فورا ، ويتبقى ١٥٠ مليون دولار تسدد على ٢٠ قسطا كل ثلاثة شهور ابتداء من أول مارس ١٩٥٤ وتنتهى فى أول ديسمبر ١٩٥٨ .

وكان المبلغ الاصلى للقرض ٧٠٠ مليون دولار هى مجموع الاعتمادات التى منحت لبريطانيا فى الفترة التى سبقت اتفاقية المساعدة المشتركة خلال الحرب . وكان قد خصص لسداد جزء من القرض حصيلة بيع أو سداد السندات الكندية التى يملكها المقيمون فى انجلترا .

وقد تحررت بريطانيا من هذا الشرط الاخير وأصبح بذلك فى الامكان التصريح بعمليات التحويل بين السندات المقومة بالدولارات الامريكية أو بالعكس ، كما سيمكن اجراء تحويلات بين الحسابات المجمدة للمقيمين فى منطقة الحسابات الامريكية وحسابات المقيمين فى كندا كما لو كان الاثنان يكونان منطقة واحدة ..

قرض سويسرى لالمانيا الغربية

وقعت المانيا الغربية اتفاقية مع سويسرة صفيت بمقتضاها القروض التى كانت سويسرة قد منحتها لالمانيا قبل عام ١٩٤٥ ، وقد حول جزء من هذه القروض السابقة الى قروض طويلة الاجل . كما نص الاتفاق على أن تمنح سويسرة المانيا الغربية قرضا يبلغ ٢٥٠ مليون دويتشمارك منها ١١٠ ملايين لصناعة الحديد الالمانية ، ١٤٠ مليونا للسكك الحديدية . ومدة القرض عشرون عاما بفائدة ١/٢ ٤ ٪

رسم السياسة الاقتصادية لفرنسا

صدر حديثا فى فرنسا قرار بتشكيل ((المجلس التجارى الاعلى)) لمساعدة الحكومة فى اعداد وتنفيذ الاصلاحات الضرورية فى نظام توزيع السلع داخل الحدود الفرنسية .

ويتكون المجلس من ٣٥ عضوا تعينهم الحكومة ، وسيكون عليهم بحث الموقف وكذلك دراسة تفاصيل تجارة فرنسا الداخلية ومدى مساهمتها فى الاقتصاد القومى . وعلى المجلس أن يدرس أيضا امكانيات تحسين النظم التجارية فى سبيل الصالح الاقتصادى العام وتقديم مايراه من اقتراحات لذلك

تقدم الهند الاقتصادى

تسير الهند قدما فى مضمار التقدم الاقتصادى طبقا للبرامج الواسعة التى وضعتها فى هذا السبيل وكان آخرها برنامج السنوات الخمس الذى بدأ تنفيذه فى النصف الاخير من عام ١٩٥١ الا أن تنفيذ البرنامج لم يتم على النحو الذى كان مقدرا له وخاصة اذا قدرنا عدم توافر الاعتمادات اللازمة فى بادىء الامر

وبالنسبة للانتاج الزراعى انخفض الانتاج بعد تقسيم الهند مباشرة قليلا عما كان عليه فى متوسط السنوات ١٩٣٦/٣٩ الا أنه عاد فتحسن فى عام ١٩٥٢/٥٣ وفاق انتاج ماقبل الحرب . وقد أعلن وزير الطعام الهندى اخيرا أن مشاكل الهند فى تدبير الطعام اللازم لسكانها قد حلت ، وان واردات الاطعمة التى كانت قد بلغت ٤ مليون طن عام ١٩٥٢ ستنخفض الى مليون واحد فى العام القادم وينتظر أن يكفى محصول الارز المحلى جميع الحصص التى تلتزم بها الحكومة بمقتضى نظام البطاقات ، وبذلك لن يكون ثمة حاجة — عادة — الى مزيد من الواردات . وكان محصول القمح فى الهند هذا العام والذى بلغ ٦٫٨ مليون طن أعلى محصول لها منذ ١٩٤٥/٤٦ ، ولن تحتاج الهند الا لاستيراد مليون طن اضافى فى العام القادم

وصادف الانتاج الصناعى تقدما كبيرا خلال السنوات الست الاخيرة حتى وصل الى أرقام قياسية خلال الشهور الخمسة عشر الاخيرة . الا ان الارباح هبطت فى عام ١٩٥٢ فبلغت نسبتها فى صناعة المنسوجات القطنية ٤٠٪ مما كانت عليه عام ١٩٥٠ ، وهناك من يرى أن توسع الصناعة الهندية جاء تحت ظروف غير ملائمة يسود فيها انخفاض أسعار البيع وارتفاع التكاليف مما ترجع اليه مسئولية انخفاض الارباح

وقد تأثر الرقم القياسى للاسعار بالانهيار الذى حدث فى مارس ١٩٥٢ والذى كان نتيجة حتمية للسياسة الانكماشية التى اتبعها بنك الاحتياطى الهندى . وقد استرد الرقم بعض مافقده بعد ذلك الا ان زيادة التكاليف فى الوقت ذاته جعلت آثار ارتفاع الاسعار غير واضحة فى معظم الصناعات

وفى ميدان التجارة الخارجية زادت قيمة الصادرات الى ٧٫٠٠٠ مليون روبية بعد أن كانت حوالى ٥٫٠٠٠ مليون روبية فى ١٩٤٩/١٩٥٠ ، وبلغت قيمة المصنوعات المصدرة ٤٫٠٠٠ مليون روبية . وتجىء صادرات الجوت فى المقدمة ويليها الشاى والاقطان . وارتفعت الواردات أيضا من ٧٫٠٠٠ مليون روبية فى ١٩٤٩/٥٠ الى ٩٫٠٠٠ مليون روبية فى ١٩٥١/٥٢ ، وتجىء الحبوب على رأس قائمة الواردات يليها القطن الخام . وقد أصبحت الهند تستورد معظم القطن الخام الذى تستخدمه صناعاتها . وكانت المملكة المتحدة العميل الاول للهند فى الفترة مابين الحربين ، الا أنه بعد الحرب العالمية الثانية انحرفت الهند الى الولايات المتحدة فبلغت صدراتها اليها عام ١٩٥٢/٥٣ نحو ٢٠٪ من اجمالى الصادرات وكان ٢٩٪ من الواردات من الولايات المتحدة . وبالنسبة للمملكة المتحدة استمرت تجارتها تمثل ٢٢٪ من المجموع فى الاتجاهين .

وبينما يسير التقدم فى مختلف نواحى الاقتصاد القومى اذا بنفقات المعيشة تستمر فى الارتفاع مما يضيع الجزء الاكبر من الرخاء الجديد اذ ارتفع الرقم القياسى لنفقات معيشة الطبقات العاملة فى مدينة بومباى من ٣٣٠ فى يناير الى ٣٤٦ فى مايو ١٩٥٣ (١٩٣٩ = ١٠٠) وفى دلهى وصل فى مايو الى ٤٣٤ وارتفع الى ٤٥٣ فى يونية

تشجيع تجارة اليابان الخارجية

أعلن وزير التجارة الخارجية اليابانى عن تقديمه لمشروع تجارى للعمل على توازن حسابات اليابان الدولية والاقتصاد فى استعمال حيازة اليابان من العملات الاجنبية . ويشير هذا البرنامج الى اعادة تصدير البضائع الدولارية الى منطقة الحسابات المفتوحة وخاصة البلاد التى تستورد منها اليابان بكميات كبيرة ، وتشمل السلع الدولارية القطن الخام ، الصوف الخام ، فول الصويا ، وغيرها من الصادرات . وسيخصص مبلغ ٣٠ مليون دولار لاستيراد أصناف خاصة من المنطقة الدولارية لهذا الفرض .

كما يقضى المشروع الجديد بمنح المصدرين الذين يزيدون صادراتهم من السلع العسرة التصريف معاملة مفضلة عند استيراد السكر والخشب والصوف الخام وغيرها . وتشمل هذه الصادرات الحديد والصلب والاسمدة وزيت كبد الحوت والنباتات . وسيطبق هذا النظام على ١٣ دولة وسيمنح المصدرون الى المنطقة الاسترلينية حقوقا خاصة للاستيراد من منطقة الدولار

ويقضى المشروع أيضا بازالة جميع القيود المفروضة على تجارة اليابان مع بلاد الشرقين الادنى والاوسط وامريكا اللاتينية .

الاتفاق التجارى بين مصر وتركيا

رغبة فى تنشيط العلاقات التجارية اتفقتا الحكومة المصرية والحكومة التركية على الآتى :

المادة الاولى ـ يتم التبادل التجارى بين مصر وتركيا طبقا لنظم الاستيراد والتصدير المعمول بها فى كل من الدولتين .

المادة الثانية ـ تسوى المدفوعات الخاصة بالمعاملات التجارية التى تتم طبقا لاحكام الاتفاق الحالى حسب اشتراطات اتفاق الدفع المعقود فى نفس التاريخ .

المادة الثالثة ـ يتم تسديد العمليات التجارية التى تمت قبل الاتفاق الحالى طبقا للنظم المعمول بها فى كل من الدولتين أثناء الموافقة عليها من السلطات المختصة .

المادة الرابعة ـ العمليات التى ووفق عليها من الجهات المختصة لكل من الدولتين أثناء سريان هذا الاتفاق . والتى لم تتم قبل انتهائه يتم تسديدها طبقا لشروط الاتفاق الحاضر .

المادة الخامسة ـ البضائع التى تصدر من أى طرف الى الطرف الآخر بعد دخول هذا الاتفاق فى دور التنفيذ يكون لكل طرف الحق فى طلب التراخيص طبقا للانموذج المرافق مع هذا والممنوح من السلطات المختصة من البلد المصدرة .

المادة السادسة ـ لا يجوز لاى من الطرفين المتعاقدين القيام باعادة تصدير السلع الى بلد ثالث الا بعد الحصول على موافقة سابقة من السلطات المختصة فى الدولتين .

المادة السابعة ـ اتفق الطرفان المتعاقدان على انشاء لجنة مختلطة تجتمع بناء على طلب أى منهما ، وذلك للعمل على ضمان حسن سير الاتفاق وعلى حل الصعوبات التى تعترضه عند تطبيق الاتفاق التجارى واتفاق الدفع .

المادة الثامنة ـ يبدأ سريان الاتفاق بعد خمسة عشر يوما من تاريخ توقيعه ويسرى لمدة سنة ويمكن انتهاء العمل به بشرط تقديم اخطار بذلك قبل تاريخ انتهاء الاتفاق بشهرين وفى حالة عدم الاخطار يعتبر الاتفاق مجد لمدة سنة أخرى .

رغبة فى تنظيم حركة المدفوعات الخاصة بالبضائع المتبادلة بين كل من الدولة المصرية وتركيا وكذلك بالنسبة للمدفوعات الجارية المبينة بالقائمة الملحقة اتفقت الحكومة المصرية والحكومة التركية على الآتى :

المادة الاولى ـ البضائع المصرية المستوردة أو المعدة للتوريد الى تركيا وفقا لنصوص الاتفاق التجارى الموقع عليه بتاريخ اليوم ، وكذلك المصاريف المتعلقة بها والمدفوعات العادية الموضحة فى القائمة المرفقة التى لصالح مصر لدى تركيا سوف تسدد قيمتها عن طريق الدفع الى البنك المركزى للجمهورية التركية الذى سيقوم بقيد هذه المبالغ فى الجانب الدائن من حساب يمسك لديه بالدولارات الامريكية باسم البنك الاهلى المصرى بصفته ممثلا للحكومة المصرية علما بأن فتح هذا الحساب سوف لا يترتب عليه أية فوائد أو مصاريف .

المادة الثانية ـ البضائع التركية الموردة أو المعدة للتوريد الى مصر وفقا لنصوص الاتفاق التجارى الموقع عليه بتاريخ اليوم وكذلك المصاريف المتعلقة بها والمدفوعات العادية الموضحة فى القائمة المرفقة سوف تسدد قيمتها بالخصم من الحساب المبين فى المادة الاولى على أساس أوامر الدفع الصادرة من البنك الاهلى المصرى الى البنك المركزى للجمهورية التركية .

المادة الثالثة ـ يقوم كل من البنك المركزى للجمهورية التركية والبنك الاهلى المصرى بالايداعات التى سيقبلها لحساب المستحقين وذلك فى نفس اليوم .

المادة الرابعة تتم الايداعات والتسديدات بين مصر وتركيا على أساس العملة الرسمية فى كل من البلدين .

يتم تحويل الجنيه التركى الى الدولار الامريكى أو تحويل الدولار الامريكى الى الجنيه التركى بمعرفة البنك المركزى للجمهورية التركية على أساس سعر الصرف الرسمى للدولار الامريكى والجنيه التركى الذى يعلنه صندوق النقد الدولى ، وكذلك بالنسبة لتحويل الجنيهات المصرية الى دولارات امريكية أو الدولارات الامريكية الى جنيهات مصرية فيتم التحويل على أساس سعر الصرف الرسمى للجنيه المصرى والدولار الامريكى الذى يعلنه صندوق النقد الدولى هذا . وأما الحسابات الدائنة والمقومة بعملة دولة ثالثة فان تحويل رصيدها الى الدولار الامريكى يتم على أساس سعر التعادل الرسمى لتلك العملة الثالثة بالنسبة للدولار الامريكى .

المادة الخامسة ـ طالما أن الرصيد الدائن أو المدين للحساب المشار اليه فى المادة الاولى لم يتعد ٩٠٠٠٠٠ دولار أمريكى فان المدفوعات المستحقة يتم تسديدها بدون تأخير حسب المبين فى المواد السابقة بمعرفة البنك المركزى للجمهورية التركية والبنك الاهلى المصرى . وفى حالة ما اذا تعدى الرصيد المبلغ المشار اليه وجب الدفع بالدولارات الامريكية أو بالجنيه الاسترلينى أو بعملة يتفق عليها الطرفان المتعاقدان .

المادة السادسة ـ عند انتهاء العمل بهذا الاتفاق فان رصيد حساب التحصيل الوارد فى الفقرة الاولى يسدد بمعرفة البلد المدين فى ظرف ستة شهور وذلك بتصدير بضائع او بدفع عملة متداولة حسب ما هو وارد فى القائمة المرفقة ، وفى حالة ماذا استجد رصيد جديد بعد مضى الستة شهور يتفق الطرفان على طريقة السداد .

المادة السابعة ـ يقوم البنك المركزى للجمهورية التركية والبنك الاهلى المصرى بالاتفاق معا على وضع الترتيبات الفنية اللازمة لهذا الاتفاق .

المادة الثامنة ـ تتم جميع المدفوعات المنصوص عليها فى المادة الاولى والثانية من هذا الاتفاق طبقا للنظم والتشريعات التى تسير عليها مراقبة النقد فى تركيا ومصر .

المادة التاسعة ـ يبدأ سريان هذا الاتفاق بعد خمسة عشر يوما من تاريخ توقيعه ويكون صالحا طول مدة سريان الاتفاق التجارى الموقع عليه بتاريخ اليوم .

جدول تحديد المدفوعات الجارية

١ ـ توريد السلع ويشمل المصاريف النثرية

٢ ـ الخدمات وتشمل المساعدات ومصاريف السفر والسياحة .

٣ ـ المصاريف المتعلقة بالملكية الادبية (حقوق الامتياز والاختراع ـ حقوق التأليف ـ العلامات المسجلة) .

٤ ـ الضرائب والغرامات والمصاريف القانونية .

٥ ـ أقساط التأمين والتعويضات الخاصة بالتأمين .

٦ ـ أجور النقل واعادة الشحن .

٧ ـ أجور النقل البحرى والجوى الخاص بالشركات المصرية والتركية .

٨ ـ المتحصلات القنصلية .

٩ ـ العمولة والسمسرة ومصاريف التمثيل

١٠ ـ مصاريف الصيانة والمعاشات .

١١ ـ الاقساط والاشتراك ومصاريف الاعلانات .

١٢ ـ جميع المدفوعات الاخرى التى يوافق عليها السلطات المختصة فى كل من البلدين .

أسعار الجملة فى بعض دول العالم (١٩٤٨ = ١٠٠)

	تركيا	النمسا	بلجيكا	الدانمرك	فرنسا	المانيا	اليونان	ايرلنده	ايطاليا	هولنده	النرويج	السويد
١٩٣٨	٢١	٣١	٢٦	٤٤	٦.	٦٣	٤ر ـ	٤٣	٢	٣٦	٥٥	٥٢
١٩٥١	١٠٣	٢٢٨	١٢١	١٤٧	١٥٥	١٥٩	١٤٩	١٢٢	١٠٣	١٤٣	١٤٣	١٤٠
١٩٥٢	٩٠٤	٢٥٣	١١٤	١٤٣	١٦٣	١٦٥	١٤٩	١٢٩	٩٧	١٤٠	١٥٢	١٠٤
مايو ١٩٥٣	١٠٨	٢٣٤	١٠٦	١٣٥	١٥٧	١٦٠	١٦٦	١٣٠	٩٦	١٣٥	١٥٢	١٤٠
يونيو ١٩٥٣	١٠٦	٢٤٢	١٠٦	١٣٥	١٥٥	١٥٩	١٨٠	ـــ	٩٧	١٣٤	١٥٢	١٤٠
يوليو ١٩٥٣	ـــ	٢٣٩	١٠٦	١٣٤	ـــ	ـــ	١٨٥	ـــ	ـــ	ـــ	١٥٢	١٣٩

تكاليف المعيشة فى بعض دول العالم (١٩٤٨ = ١٠٠)

	تركيا	السويد	النرويج	هولنده	فرنسا	المانيا	اليونان	ايرلنده	ايطاليا	النمسا	بلجيكا	الدانمرك
١٩٣٨	٢٩	٦١	٦٣	٤٩	٦	٦٤	٤ر ـ	٥٥	٢	٣١	٢٧	٦٠
١٩٥١	١٠٣	١٢٠	١٢٢	١٢٨	١٣٠	١٠٨	١٣٩	١١٠	١١٠	١٨٥	١٠٥	١١٩
١٩٥٢	١٠٩	١٢٩	١٣٣	١٢٨	١٤٥	١١٠	١٤٦	١١٩	١١٤	٢٦٧	١٠٦	١٢٣
مايو ١٩٥٣	١١٢	١٣٠	١٣٥	١٢٩	١٤٦	١٠٨	١٥٢	١٢٧	١١٨	١٩٦	١٠٥	ـــ
يونيه ١٩٥٣	ـــ	١٣٠	١٣٥	١٢٩	١٤٥	١٠٨	١٥٩	ـــ	١١٨	١٩٧	١٠٥	ـــ
يوليو ١٩٥٣	ـــ	ـــ	١٣٥	ـــ	١٤٤	١٠٨	ـــ	ـــ	ـــ	١٩٧	١٠٥	١٢٣

سويسرا بلاد السلامة الاجتماعية

انيح فى خلال هذا الصيف أن ازور بعض البلدان الاوروبية وان التقى برجال الصناعة والاقتصاد فيها . مما هيأ لى أن أكون فكرة طيبة عن الاحوال الاقتصادية فى كل منها .

فبينما كانت فرنسا صريعة الاضراب العام الذى شل المرافق الحيوية ثلاثة اسابيع كاملة، وبينما تحمل أوروبا الغربية أوزار الحرب العالمية الاخيرة ، فترزح تحت أعباء اقتصادية ثقال، تستمتع سويسرا باستقرار اقتصادى لاضريب له ، وتفشو فيها السلامة الاجتماعية بأجلى مظاهرها وأبهى معانيها . فلا تعرف صناعتها صراعا بين العمال وأصحاب الاعمال ، ولاتتطور الخلافات التى نادرا ما تنشأ فى مجال الصناعة، الى حرب سافرة بين فريق وفريق .

فسويسرا تتميز اذن على معظم دول العالم من حيث هذه السلامة الاجتماعية ، على الرغم من أن دول العالم الاخرى لاتكاد تعرف هدنة بين حروب طبقات المجتمع . فمستوى المرتبات فى سويسرا هو اعلى مستوى فى أوروبا كلها ، ولكن سبب ذلك هو ارتفاع منسوب الحياة ، وهذا بدوره مرتبط اشد ارتباط بنفقات الانتاج الزراعى وبالموقع الجغرافى غير الملائم . ومن ناحية أخرى فان اعتماد سويسرا على تجارة الصادرات ، يؤكد لجميع ابنائها الاهتداء الى عمل ويجعل لها صلات تجارية بنحو ثلث دول العالم .

ويعزى التوازن الاجتماعى فى سويسرا الى ثلاثة عوامل هى : أولا - طبيعة السويسرى الخاصة التى تملى عليه ان يتجنب بقدر الامكان حل المشكلات حلا فيه عنف وتطرف . ثانيا - العلاقة التقليدية الطيبة بين العامل وصاحب العمل وأخيرا - وضع قاعدة ناجحة للموائمة الدائمة بين مرتبات كل فئة من فئات العمال، مع مراعاة حالة كل عامل على حدة .

وتتدرع سويسرا فى جميع تصرفاتها بالقناعة، فهى تؤثر المناهج المألوفة الناجحة - ولو كانت قليلة الثمرة نسبيا - على المناهج العريضة التى قد تكون كثيرة الثمر ، ولكن دونهـا مخاطر وعقبات . ولعل هذا هو السبب الذى يجعل أصحاب العمل والعمال يسرعون الى تسوية منازعاتهم دون أن تستفحل وتتفاقم ، ولهـذا لا نجد فى سويسرا مطالبة برفع الاجور كما هو الشأن فى غيرها من بلدان أوروبا .

ومما يعزز دعائم السلامة الاجتماعيـة فى سويسرا اعتمادها على الصناعة واصابتهـا فى هذا المضمار نجاحا يكاد يدرج فى عداد المعجزات فى خلال الاربعين سنة الاخيرة . فقـد كانت سويسرا الى ما قبل الحرب العالمية الاولى دولة فقيرة محدودة الموارد

صحيح أن ارقام الميزانيـات للحكومة السويسرية تعرض مدى التقدم الصناعى فى البلاد ولكن هذه الارقام الجافة الصامتة لا تفيـد شيئا فى معرفة كيف تطورت العقلية السويسرية ولا سيما فى مايتصل بمفارقة النشاط الاقتصادى فالعلاقة بين العامل وصاحب العمل ليست علاقة بين مسود وسيده ، بل بين ابن وابيه . وقد كان هذا طابع هذه العلاقة منذ عرفت الصناعة فى هذا القطر الصغير المحايد . والاتصـال المباشر بين صاحب العمل وعماله هو حقيقة حية تظهر بوجه خاص فى المصانع الصغيرة .

والعمال السويسريون يعرفون جيد المعرفة أن الانتاج السويسرى ينبغى ان يفوق ما يماثله من البضائع الاجنبية حتى يكتب له السبـاق فى حلبة المنافسة الدولية ، كما ينبغى أن يكون أقل نفقة فى الانتاج من غيره ليتسنى له ان يغالب المنافسة الاجنبية التى تعترضه .ومن ثم يكف العمال السويسريين عن المطالبـة برفع مرتباتهم ، خشية أن يؤدى هـذا الاجراء الى ارتفاع مماثل فى نفقة الانتاج تبور معه الصناعة السويسرية فى أسواق العالم .

ومن ناحية أخرى يعرف أصحاب المصـانع السويسرية أن جودة الانتاج تعتمد فى المقـام الاول على حالة القناعة النفسية التى يتسم بها العمال السويسريون ، وهم لذلك يعملون على استرضائهم بوسائل المراضاة المختلفة .

وتتميز دور الصناعة السويسرية بصفة قل أن تجد لها نظيرا فى غيرها من دور الصنعـة فصاحب العمل والعمال على السواء يتبارون فى الحرص على المنشأة مباراة تدعو الى الاعجـاب حقيقة . فاذا شجر بينهما خلاف ، كان العمال أحرص على مصلحة المنشأة من صاحب العمل ، وفى ظلال هذا الحرص يتم تسوية الخلاف فى جو من المودة الصافية . ولذلك يتجنب العمال كل ما من شأنه وقف الانتاج لان ذلك يؤثر آخر الامر فى كيان مورد رزقهم ، ويتجنب صاحب العمل أن يوصد أبواب مصنعه حرصا علـى السمعة التى احرزها فى مضمار الاقتصاد .

اما فيما يتعلق بالمرتبات التى تدفع للعمال ، فانها تتقرر وفقا لما يسـديه كل عامل من خدمات للمنشأة . وتعدل هذه المرتبات كلما زادت خدمات العامل للمؤسسة التى يعمل فيها . ولهذا لا معدى لكل عامل عن أن يجتـاز فترة اختبار واستكشاف لمعرفة مكانه الحقيق به فى المصنع . ومتى استقر العامل فى موضعه الملائم، صار زاهدا فى هجر عمله ، حتى وان دبت بينه وبين صاحب العمل شقاق ما .

والمرتبات فى سويسرا لاتتقيد بقاعدة ثابتة لا تتغير . ونقابات العمال لا تحدد مرتبـات ولا حـدود قصوى للمرتبات فى هذه البـلاد لاى فئة من فئات العمل الثلاث : غير الحاذقين، والحاذقين والاختصاصيين الفنيين .ولاتتدخل النقابات لتسوية المشكلات العمالية . والامر الوحيد الذى تقرره نقابات العمال هو الحد الادنى لاجور العمال غير الحاذقين ، بحيث يكفى هـذا الاجر لتمكين العامل من أن يعيش عيشة انسانية محترمة . وسائر المرتبات تحدد لكل عامل طبقا لعقد خاص يبرم عندما يقبل العامل العمل فى مصنع من المصانع . وهذه العقود مطاطة بحيث تسمح بزيادة مرتبات العمال كلما ارتقوا فى مدارج الصناعة ، وفى وسعهم ان يلجـأوا بشكاواهم اما الى صاحب العمل أو الى الاتحادات نقابات العمال . وتقوم الاتحادات بدرس حالة كل عامل ، فاذا تبينت صواب رايه ، ناصرته لدى صاحب العمل .

واذا تبين اتحاد نقابات العمال أن العمـال فى صناعة ما لا ينالون ما هم اهل له من مرتبات ثم نجح فى التدخل لرفع أجورهم فانه يسعى لرفع أجور جميع العمـال الذين يعملون فى صناعات أخرى مماثلة ، حتى يتم التسـاوى الاجتماعى بين ذوى المؤهلات الواحـدة وذوى الانتاج المتماثل . ولذلك ينعم العامل السويسرى فى بحبوحة من الرضا مطمئنا الى أن صاحب العمل يرعاه كما يرعاه الاب ، واثقـا من أن النقابات التى هو عضو فيها تذود عن حقوقه اذا اعتراها ضيم ، حريصا على أن لايقف دولاب الصناعة حتى لايتأثر الانتاج القومى فتتأثر تبعا لذلك موارد دخل البلاد ، مدركا أن سـوق سويسرا هى سوق فى الخارج لا فى الداخل . فلا بد من الاجادة فى الصنعة حتى تغزو المنتجات السويسرية أسواق العالم .

وهكذا استطاع العامل السويسرى ان يوفق بين مصالحه هو ، ومصالح صاحب العمل الذى يعمل عنده ، ومصالح الدولة التى هو واحد من مواطنيها ، وان يرسى بيده دعامة من دعائم السلامة الاجتماعية فى دولة أوروبية فريدة فى حيادها ، قوية على صغر مساحتها ونأيها عن البحار .

م . ك . بولاد

الأوراق المالية

فى النصف الثانى من شهر سبتمبر ١٩٥٢

فى خلال النصف الثانى من شهر سبتمبر اتسمت السوق بنشاط يميل الى التحفظ ومما ساعد على اشاعة الثقة بين النفوس ذلك الخطاب الذى القاه قائد الجناح جمال سالم فى الاجتماع الشعبى لهيئة التحرير عن المشروعات الاقتصادية التى يضطلع بها العهد الجديد ، فدبت فى المجال الاقتصادى والمالى حيـاة جديدة .

وقد بسط هذا البيان - كما يتضـح فى مكان آخر من هذا العدد - الجهود الخالصة التى تبذل لتحسين الانتاج الزراعى والصناعى فى مصر بفضل المشروعات التى سيتم انجازها فى خلال بضع سنين وابرزها مشروع توليد الكهرباء من خزان اسوان ، حيث يعمـل خمسة آلاف من العمال والمستخدمين والفنيين بعد أن بقى حبرا على ورق قرابة عشرين عاما ومن شأن هذا المشروع وغيره من المشروعات المعدة ، أن تزيد الانتاج المصرى زيادة تذكر.

وتميل السوق الى ترقب الاحداث ، ولا سيما مايتصل منها بالسياسة ، ويغلب على السوق طابع الانتظار والترقب .

أما فيما يتعلق بالتعامل فى البورصة ،فقد سجلت الاسعار التالية :

القرض الوطنى ٤/١ ٣ ٪ - ٩٩٤٠ مقابل ١٠٠٠٠ قبل خمسة عشر يوما . وبنك مصر ٢١٩٠ بزيادة ٤٦ بنطا والبنك الاهلى ٣١١٠ مقابل ٣٠٦٠ وبقى البنك العقارى المصرى بدون تغيير أى ١٣٥٠ وشركة مصر للغـزل والنسج ١٤٠٠ وشركة الغزل الاهلية ١٢٠٠ بدون تغيير تقريبا . واسهم الملح والصـودا نقصت الى ١٦٠ ثم ارتفعت الى ١٦٦ بنقص ١٥ بنطا عن الاسبوعين الماضيين . والمكابس والايداع ١٣٩٠ بدون تغيير تقريبا

ونشطت قراطيس الاراضى نوعا ما ،فطلبت أسهم وادى كوم امبو بـ ٣٨٠ مقـابل ٣٨٤ ولم تتغير أسـهم الشيخ فضل عن ٤٢٠ .

نحو وعي ريفي جديد :

صناعة المأكولات والأغذية

الزيتون - الزيوت - البلح - المكسرات

الزيتون والزيت

ليست هذه صناعة جديدة على مصر ، بل هي من أقدم الصناعات الصغرى . بل والكبرى ايضا . فلقد عرف الفراعنة عصر الزيتون لاستخراج الزيت واستخدامه في غذائهم ، وفي أمورهم الطبية أيضا .

وتنتشر صناعة مستخرجات الزيتون في المناطق التي تكثر فيها زراعته .

ففي الصحراء الغربية تنتشر زراعة الزيتون من النوع (الشملاني) وهو النوع الغني بالزيت حيث تبلغ نسبة الزيت فيه ما بين ٢٧ ٪ ، ٣٣ ٪ وهناك نوع آخر وهو (الزيتون الحامض) الخاص بالتمليح . واهم مناطق هذه الصناعة (عصر زيت الزيتون) في مزرعة وزارة الزراعة ببرج العرب ، وتقوم المزرعة بعملية عصر الزيتون للاهالي مقابل اقتسام ١٥ ٪ من الانتاج . وينتج هذا القسم حوالى ٧٠ الى ٨٠ طن في السنة يبلغ ثمنها حوالى ٢٧ الف جنيه

كما يوجد في واحة سيوة حوالى ٣٠٠ الف شجرة زيتون ويبلغ دخل الواحة منها حوالى ٣٣٧ر٠٠٠ جنيه في السنة . ومن أصناف الزيتون الشهيرة في واحة سيوة ما هو خاص (بالتخليل) و (التمليح) مثل (النوع الحامض) . ومنه (المزدوج الغرض) وهو خاص (بالتخليل) وباستخراج الزيت منه ، مثل (الطيقن) ونسبة الزيت به من ١٦ الى ١٨ ٪ ، والنوع (المراقي) ونسبة الزيت به من ١٨ الى ٢٠ في المائة ، ومنه ما هو خاص بالزيت فقط ، مثل (الزيتون الملوكي) وتبلغ نسبة الزيت به من ٢٠ الى ٢٢ ٪ ، اما اعلى انواع الزيتون نسبة في الزيت في واحة سيوة فهو (الشملاني) وتبلغ نسبة الزيت به كما سبق ان ذكرنا من ٢٧ الى ٣٣ ٪

ويتبع الاهالي في سيوه احدى طريقتين لعصر الزيتون .. أولهما الطريقة البلدية وهي التي تستخدمها المعاصر البلدية ، فالمكبس من الخشب والعبوات التي يوضع فيها الزيتون لهرسه مصنوعة من الصوف .. ولكن الزيت المستخرج بهذه الطريقة يحتاج لعمليات تنظيف وترشيح وتنقية نظرا لعدم نقاوته .

اما الطريقة الاخرى المستخدمة هناك فهي طريقة وزارة الزراعة وفيها يستعمل مكبس من الحديد بدلا من المكبس الخشب ، والزيت الناتج من العصر يوضع في براميل ويرش عليه ماء لاذابة المواد الحامضة التي به فيرسب الماء الى القاع محملا بالمواد الغريبة . ويطفو الزيت على السطح . ثم ينقل الزيت بعد ذلك ليرشح خلال قماش من الكستور .

وهناك صناعة أخرى يقوم بها الاهالي في واحة سيوة وهي (صناعة تخليل الزيتون) ولا يخلو منزل سيوي من تخليل سنة كاملة من الزيتون المخلل أي ما يكفي المنزل الاثني عشر شهراً . وطريقة صناعة الزيتون المخلل هناك هي أن يوضع الزيتون في صفائح ويوضع عليها ١٠ ٪ من وزنه ملح ، ثم يقلب الزيتون بالملح يوميا لمدة ١٥ يوما ، ثم يقلب كل يومين لمدة ١٥ يوما أخرى ، ثم يقلب كل ٤ أيام لمدة ١٥ يوما ثالثة ، ثم يقلب كل أسبوع لمدة ١٥ يوما رابعة .

استجابت الوزارة لما نادينا به من قبل في العدد ٥٦ من اهمية اقامة معارض ومؤتمر للصناعات الريفية (الصغرى) . فقد طالعتنا الصحف باهتمام «مصلحة الفلاح» هذه الايام بالاستعداد للمعرض والمؤتمر اللذين سيعقدان في شهر ديسمبر المقبل وذلك لعرض نماذج من الصناعات الريفية ومنتجات التدريب الصناعي والمراكز الاجتماعية ، وذلك بعد ان تبينت المصلحة اهمية هذا المعرض في ايجاد روح التنافس الشريف بين المراكز المختلفة ، وتصريف هذه المنتجات التي تقوم بانتاجها مشاغل المراكز وجمعيات الاصلاح الريفي ، ولما لهذا من اثر في الدعاية الحسنة التي تجنيها المراكز والجمعيات من وراء هذه المعارض حيث يعرض اهالي القرى صناعاتهم على تجار المدن .

وسيعرض في المعرض القادم : النسيج والبطاطين ، والسجاد ، والاكلمة ، ومنتجات النخيل ، واشغال الابرة ، والتريكو .

وسيقام المعرض بأرض (نادي المعلمين) بالجزيرة لمدة سبعة ايام .

وقد رأى الدكتور عباس عمار وزير الشئون الاجتماعية ان هذا لا يكفي ، وانه يلزم لاجتناء اكبر فائدة ممكنة ان يقام مؤتمر في نفس الوقت يدعى اليه المشتغلون بالمسائل الاجتماعية وشئون القرية وذلك لدراسة الناحية الصناعية ودورها في الانتاج الريفي ، ورفع المستوى الاقتصادي للقرية ، ووضع اسس سليمة لاقامة هذه الصناعات مما يهيء فيما بعد لاقامة برنامج شامل للتصنيع الريفي .

وبعد ذلك تفتح الصفائح (أي بعد شهرين) . وينقع الزيتون في ماء لمدة ١٨ ساعة ويعرض بعدها للجو في (غرابيل) ثم يعبأ في صفائح ويوضع معه مخلوط من زيت الزيتون والزيت الفرنساوي ليكسبه نكهة لذيذة مقبولة .

وهكذا تنتشر صناعة عصر الزيتون أو تخليله في المنازل وهي بحق صناعة صغرى .

ومما تجدر الاشارة اليه أن هذه الصناعة يقوم بها النسوة غالبا ، سواء بعصر الزيتون للاستهلاك المنزلي ، أو بتخليله . ولا يخلو الامر من أن تستخدم المواشي في المعاصر الكبيرة في ادارة طواحين الزيتون بدلا من الانسان

وننصح بضرورة موالاة الارشاد الفني للاهالي ، ونذكر في هذا الصدد أهالي — بلاد سينا — حيث يقوم هناك مصنع لعصر الزيتون (بالعضمية) حيى يستفيد الاهالي ، ويمكن تشجيع الاهالي على الاكثار من زراعة أشجار الزيتون ، كما يمكن الاستفادة من فضلات العصير حيث يمكن — عمل الكسب — وبالتالي — عمل الصابون .

صناعة البلح والموز والمكسرات والموالح

اذا كان الفلاح في مصر يعتمد على القطن كمصدر من مصادر التمويل له لسد حاجياته، **فان البلح يعتبر المحصول الرئيسي لدى أعراب صحراء سينا . فالاعراب في محافظة سينا تعتبر صناعتهم الرئيسية — تجفيف البلح — وعمل العجوة** . أما — العجوة — فتعبأ في داخل أوعية مصنوعة من الخوص ، وهي على درجات حسب جودة نوع البلح . ويستهلك الاهالي هناك كمية كبيرة من البلح والعجوة ، أما النوع الجيد فيصدرونه الى مصر . وهناك نوع أكثر جودة يخلو من الرمال فيصدر الى فلسطين والمملكة العربية السعودية وشرق الاردن والى بعض القبائل في العراق . وقد بلغ رقم الصادر من العجوة خلال عام ١٩٥٢ رقما كبيرا جدا .

كذلك تنتشر صناعة تجفيف البلح وعمل العجوة في الواحات حيث تعبأ العجوة داخل زنابيل — شوالف — من الخوص وتصدر الى وادي النيل . كما تعبأ في علب من الخشب مغلفة بورق شفاف وذلك في بلدة الراشدة بالواحات الداخلة والخارجة حيث تباع في المحلات الكبرى بالمدن .

أما في باقي الصحراء الغربية ، وخاصة في منطقة العامرية حيث ينتج حوالى ٥٠ ألف أقة بلح في المواسم يبلغ ثمنها في مناطقها حوالى ٢٠٠٠ جنيه تصل الى ٤٠٠٠ جنيه اذا ما صدرت الى وادي النيل .

وأهم أنواع البلح الموجودة في منطقة الصحراء الغربية هي : بلح « بنت عيشة » و « زغلول » و « سماني » .

أما عن واحة سيوه فيوجد بها ما يقرب من ٤ر٦٠٠ر٠٠٠ نخلة منها ١ر٦٠٠ر٠٠٠ هي (النتية) والباقي (ذكورا) او كما يسمونها (مجهل) لاستهلاك الحيوان . ويبلغ دخل الواحة من البلح حوالى مليون جنيه سنويا .

ومن اهم انواع هذا البلح : الصعيدي ، والرطب والغزالي ، والعريجي وهي للاستهلاك الآدمي . وهناك اصناف اخرى تستعمل كعلف للحيوان ومن امثلتها الازرق والمطط . ولكن يوجد نوع ذو طعم حلو جدا ويشبه السماني ، **ويمتاز النخيل في واحة سيوة بقصره ، اذ يستطيع الشخص الجالس على الارض ان يتناول الثمار بكل سهولة .**

وتعتبر صناعة العجوة هي عماد الاقتصاد القومي في واحة سيوة . لذلك تشتهر واحة سيوة بالعجوة نظرا لجودة اصناف البلح اولا وارتفاع درجة حلاوته ثانيا ، ومهارة الايدي

العامله ثالثا . وتصنع العجوة بطريقتين وهما : الطريقة البلدية وفيها يعبأ البلح بعد نشره مدة ٥ ـ ٨ أيام فيما يسمى بالنشير (وهى مصنوعة من الخوص) . ثم يدك البلح داخل (النشاير) بقطعة من الخشب المتين حتى يصير كتلة واحدة ثم يعبأ . والطريقة الاخرى هى الطريقة التى تتبعها وزارة الزراعة حيث يفرز البلح اولا ثم يبخر (بثانى كبريتور الكربون) لقتل يرقات دودة البلح ، ثم ينشر فى (طوايل) من الصاج او الخشب ثم يعاد فرزه ثم يكبس فى مكابس صغيرة لانتاج العجوة المكبوسة على هيئة مستطيلات بوزن ٢١/٢ رطل او اكثر . **ويبلغ ثمن اقة البلح فى الواحة قرشين ونصف قرش للاصناف الفاخرة. بينما تباع هنا فى القاهرة مثلا بثمانية قروش للاقة .** كما يبلغ ثمن باكو العجوة زنة رطلين هناك ٣ قروش .

وهناك صناعة اخرى غير العجوة فى واحة سيوة ، وهى صناعة تجفيف البلح ، وذلك للاصناف (الفرايحى) و (والغزالى) وهما صغيرا الحجم ، شديدا الحلاوة . واما عن طريقة تجفيف البلح فهى ان تترك الثمار على النخلة (الام) حتى تمام الجفاف ، ثم ينشر فى ((المنشر)) لمدة ١٥ يوما ثم يعبأ فى اكياس من من الخيش .

اما فى مديرية الشرقية فيكثر البلح وصناعته فى قرى ومراكز فاقوس وابى حماد ... ولعل لبلدة (القرين) شهرة عالمية فى البلح ، وما سببه من انتشار لمرض (الكوليرا)

***

وتوجد بعض اشجار اللوز والجوز فى صحراء سينا ولكن صناعتها وتجارتها لاتزال فى دور البداية . اما عن الموالح فيمكن الاستفادة منها بعمل شربات ومربات خاصة وان سعر الموالح فى سينا منخفض جدا حيث يبلغ سعر كل مائة ثمرة ـ ومن اجود الاصناف ـ حوالى ١٥ قرشا فقط ! !

***

ومن الصناعات الغذائية التى يجب الاهتمام بها ايضا العمل على ادخال صناعة الخل ـ باستعمال الفاكهة التالفة والتى تتساقط فى الحدائق ـ وخاصة ان الاستعمال المنزلى لا يستغنى عن الخل .

كما يجب الاهتمام ايضا بصناعة (استخراج المياه العطرية) من الزهر حيث تنتشر حدائق الموالح ، وخاصة فى قرى مركز بنى سويف الغنية بالحدائق وعددها ٤٨ قرية ، **وكذا قرى مركز منوف** ، وخاصة فى منطقة الاصلاح التجريبى حيث بها مساحة لا بأس بها من البساتين .

كما يجب العمل على نشر صناعة زيت السمسم حيث يزرع السمسم فى مركز ابو المطامير مديرية البحيرة بمساحات كبيرة .

والشيء الذى يجب النظر اليه بعين الاعتبار هو أن هذه الصناعة (صناعة المأكولات والاغذية) تحتاج اول ما تحتاج الى الايدى النظيفة ، والملابس المغسولة والادوات النقية. ونحن لو وجهنا عناية كبيرة لهذه الصناعة ، فهى فضلا عما ستعود علينا به من غذاء صحى نظيف للعامل ، والفلاح ، فانها سوف تعلم هؤلاء معنى ((النظافة)) و ((الذوق السليم)). كما ستسد ركنا كبيرا من اركان اقتصاديات الفلاح المصرى الصبور .

احمد فريد حسن
بكالوريوس فى العلوم الاقتصادية

نشاط مجلس الانتاج القومى

عقد المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى اجتماعان برئاسة الاستاذ حسين فهمى ، رئيس المجلس فى ٢٥ اغسطس وأول سبتمبر ١٩٥٣ .

وفيما يلى اهم الموضوعات التى ناقشها المجلس والقرارات التى اتخذت بشأنها :

١ ـ قرر المجلس مد المده المحدده لتقديم عطاءات انشاء صومعتين لتخزين الغلال الى اخر ديسمبر ١٩٥٣ بدلا من آخر اكتوبر ١٩٥٣ كما تقرر احالة الاستفسارات التى ترد بخصوص اقامه هاتين الصومعتين الى اللجنه السابق تشكيلها لوضع مشروع الدعوة ـ والتى تتكون من الساده شبلى صابروفيم ويحيى العلايلى والدكتور حسنى السعيد ـ وذلك لتتولى الرد على هذه الاستفسارات . على ان ترجع اللجنة الى المجلس فيما تريد الاستئناس برايه

٢ ـ قرر المجلس مد المدة المحددة لتقديم عطاءات انشاء مصنع للورق الى ١٢ ديسمبر ١٩٥٣ بدلا من ١٢ أكتوبر ١٩٥٣ .

٣ ـ ناقش المجلس تقرير لجنة التوسع عن « قيود واشتراطات بيع اراضى الحكومه البور بقصد استصلاحها » . ووافق عليه بعد ادخال بعض التعديلات على المشروع المقدم

٤ ـ تشكيل لجنة من السادة الدكتور ابراهيم بيومى مدكوروالدكتور راشد البراوى والدكتور حسنى السعيد لبحث مشروع ميزانية وادى النطرون الذى يشرف عليه المجلس

٥ ـ بحث المجلس الطلب المقدم من مصلحه الطرق والكبارى لتدبير مبلغ ٢٠٠ الف جنيه لتكملة الاعتماد الذى سبق أن طلبت المصلحة ادراجه فى ميزانيتها عن عام ١٩٥٣ـ ١٩٥٤ لصيانة الطرق وقدره ٤٠٠ الف جنيه ولم تعتمد منه وزارة المالية الا ٢٠٠ ألف جنيه ـ للسنة المالية ١٩٥٣ ـ ١٩٥٤ . وقد قرر المجلس ارسال كتاب بالتوصية الى وزارة المالية والاقتصاد للعمل على تدبير باقى المبلغ ـ أى ال ٢٠٠ ألف جنيه ـ للسير فى جميع أعمال صيانة الطرق .

٦ ـ نظر المجلس فى طلب مصلحة الطرق والكبارى الخاص باقامة مظلة واغطية لها بجراجها المقام بالعباسية للمحافظة على آلات الرصف التى استعارتها من وزارة الاشغال . وقد سبق أن عرض الامر على لجنة الطرق بجلسة ٣١ أغسطس سنة ١٩٥٣ وقررت الموافقة على هذا الطلب فى حدود مبلغ ٤٩٥ جنيها خصما على الاحتياطى المدرج بميزانية مشروعات تنمية الانتاج القومى ـ مشروعات الطرق ـ للسنة المالية ٥٣ ـ١٩٥٤ . فوافق المجلس على ما رآته اللجنة .

٧ ـ بحث المجلس الطلب الذى تقدمت به مصلحة الطرق والكبارى بخصوص تعيين عشرين مهندسا من بين خريجى كليات الهندسة حديثى التخرج لالمامهم بالعلوم الحديثة التى تتطلبها الحالة فى انشاء مشروعات الطرق التى سبق أن أقرها المجلس واعتمد لها مبلغ ستة مليون جنيه فى السنتين الاولى ٥٣ـ١٩٥٤ ـ ١٩٥٤ ـ ١٩٥٥ . ووافق المجلس على الكتابة الى مجلس الوزراء ووزارة المالية بطلب الموافقة على تعيين العشرين مهندسا .

٨ ـ نظر المجلس فى الطلب المقدم له من مصلحة المناجم لشئون المعادن والاحجار لتعيين الموظفين اللازمين لتنفيذ توصيات المجلس فى شأن السياسة التعدينية والخاصة بأعمال الابحاث والتعدين التى اعتمد لها مبلغ ١٠٠ الف جنيه فى ميزانية مشروعات الانتاج . وبيان هذه الوظائف كالآتى :

عدد ٥ درجات سادسة فنية لمساعدين جيولوجيين .

عدد ٢ درجتان سادسة فنية (كيماوى ورسام) .

عدد ١ درجة سابعة فنيه (رسام) .

عدد ٢ درجتان سابعة فنية (مستخدم فني)

عدد ٢ درجتان ثامنة فنية (مستخدم فنى وخطاط) .

عدد ٢ درجتان ثامنة كتابية .

ب ـ الابحاث التعدينية :

عدد ٨ درجات سادسة فنية (مهندسو أبحاث وجيولوجيون) .

عدد ١ درجة سابعة كتابية (رئيس كتبة)

عدد ٤ درجات ثامنة كتابية .

عدد ٨ درجات ثامنة فنية) ملاحظون فنيون وللمعمل) .

وقد قرر المجلس احالة الموضوع الى لجنتى التعدين والتمويل مجتمعتين لبحثه .

٩ ـ قرر المجلس تأليف لجنة فنية من وزارات الزراعة والتجارة والصناعة . والشئون البلدية والقروية ويشترك فيها البكباشى المهندس سمير حلمى والدكتور محمد حسنى السعيد لدراسة موضوع تحويل القمامة الى سماد .

١٠ ـ بحث المجلس تقدير اللجنة التى شكلت من السادة الدكتور ابراهيم مدكور والبكباشى المهندس محمود يونس والدكتور راشد البراوى والدكتور حسنى السعيد . والقائمقام فتحى رزق والتى عهد اليها دراسة موضوع اشراف المجلس على مديرية التحرير بعد أن أبلغ المجلس بصفة رسمية بقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٦ اغسطس سنة ١٩٥٣ والذى قرر أن يعهد بالاشراف على أعمال مديرية التحرير الى المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى .

وقد وافق المجلس على أن يتولى بنفسه اقرار ميزانية هذا المشروع ومراجعة حساباته واعتماد لائحته التنفيذية . كما قرر ايضا ان ترفع اليه تقارير دورية عن سير العمل .

وقد قرر المجلس تكوين مجلس ادارة يشرف على أعمال مديرية التحرير ويتكون من السادة:

البكباشى المهندس محمود يونس رئيسا لمجلس الادارة وعضوه المنتدب والصاغ محمد مجدى حسنين شرف الدين نائب رئيس مجلس الادارة والدكتور محمد احمد سليم والدكتور زكى حسن والدكتور محمد منير الزلاقى والدكتور محمد مهدى العزونى والسيد احمد فؤاد أعضاء .

١١ ـ احالة موضوع ضريبة الصادر على عوادم القطن والصعوبات القائمة آمام صناعة النشا للحصول على المواد الاولية ـ كسر الارز والارز الى لجنة التوسع الصناعى لدراستهما

١٢ ـ أحال المجلس مشروع استغلال منابت الاسفنج ووسائل تنمية الانتاج الحيوانى ومشروع رى البرسيم الى لجنة التوسع الزراعى للدراسة .

١٣ ـ احال المجلس اقتراحان بانشاء ورش للسفن أحدهما المانى والآخر ايطالى الى لجنة الطرق والمواصلات ولجنة التوسع الصناعى

كيف تكون اقتصاديات الثورة :

الاهتمام بالزراعة ضرورة لخفض نفقات المعيشة

الى هؤلاء الذين يقولون : التصنيـــع ... التصنيع

الى هؤلاء الذين ينادون بافضلية الصناعة فى تنمية اقتصاديات البلاد ..

الى هؤلاء الذين يعترضون على من ينـــادى بضرورة الاسراع فى التوسع الزراعى قبل رسم سياسة للتصنيع ..

الى هؤلاء ... واولئك ... ابعث اليهم بمقالى هذا ...

***

كتبنا فى عددين ماضيين برنامجنا لسياسة التنمية الاقتصادية الذى يعتمد أول مايعتمد على سرعة الاهتمام بالزراعة والتوسع الزراعى قبل القيام بالتوسع الصناعى . وما كدنا نكتب مقالنا الاول الذى عنوناه « التوسـع الزراعى يسبق التوسع فى الصناعة » وعرضنا فيـــه لمسالة التوسع الزراعى وحاجة البلاد الملحـــة للقيام به قبل التفكير فى انشاء نهضة صناعية جديدة ، ثم اخفناه بمقال آخر جعلنا عنــوانه « الانتاج الزراعى يحل مشاكل السكان » ،وفيه عرضنا لمشكلات السكان الرئيسية والطريق الى حلها ، حتى اخذ البعض يعترض علينا سياستنا فى أن جعلنا للزراعة أفضلية فى تنمية اقتصاديات البلاد ...

ولكن أحدا لم يعقب على مقالينـــا وان كان بعضهم قد ناقشنى الرأى فى هذا الموضوع .. ولكن مادمت قد آمنت برأى معين أواعتنقت مبدا معينا ، فلا بد لى أن ادافع عن هذا المبدا دائما . لذلك رأيت أن أبعث الى اخوانى وزملائى الذين يخالفوننى الرأى فى افضلية الزراعة لتنميــــة الاقتصاديات المصرية بهذا المقال حتى يكونوا على بينة من أمر التنمية التى ننشدها لبلادنا . وحتى يستطيعـــوا أن يحيطوا أنفسهم بزوايا الموضوع المختلفة ...

اننا ننادى بالبدء بالتوسع الزراعى لتنميــة اقتصاديات البلاد ولكنهم يقولون أنه التوسع الصناعى هو الذى يحل مشاكل السكان والمشاكل الاقتصادية التى تواجه بلادنا ...

ونحن مع احترامنا لرأيهم ، ومع أننا نؤمن معهم بضرورة قيام حركة صناعيــة شاملة فى مختلف فروع حياتنا لتعيد معها نشاطها ومستواها المرتفع من العيش .. الا أننا نرى ان الاسراع فى الاصلاح الزراعى هو السبيل الاول للوصول الى غايتنا ... واضعين فى ذلك أمام أنظارنا الامور الآتية : ـ

(١) ـ أن انتاجنا الزراعى الحالى لايكاد يكفى الحاجة الضرورية لغذاء السكان ... وان استيرادنا من المحاصيل الزراعيـــة يكلف الدولة أموالا باهظة نحن فى غنى عنها اذا ماحولنا صحارينا الى أرض زراعية ...

(٢) ـ أن ما نستورده فى فرع واحـد من الصناعة لايمكن له أن يصل الى ما نستورده من محصول زراعى واحد ...

(٣) ـ أن سياسة التصنيع يجب أن تقوم على أساس قوى متين وهو وجود سوق مفتوحة للمنتجات المصرية ولا يشترط أن تكون السوق خارجية ، وانما يشترط أن تكون السوق متسعة حتى ولو كانت سوقا محلية ... وهذه السوق المفتوحة هى ما تفتقر اليه بلادنا فى الوقت الحاضر ...

(٤) ـ ان الشعب اصبح يئن اليوم من قلة الغذاء وعدم توفره ... والغذاء فى عرفنا هو العنصر الاول اللازم للانتاج ...

(٥) ـ اننا نبحث أول مانبحث فى اقتصاديات الثورة عن شىء واحد ذلكم هو رفع مستـــوى المعيشة بين أفراد الشعب ... ولو أمكن رفع هذا المستوى عن طريق الصنـــاعة فى الوقت الحاضر لما توانينا لحظة واحدة فى طرح رأينـا واعتناق الرأى القائل بالتصنيع ...

(٦) ـ أن رفع مستوى المعيشة لايتأتى مطلقا الا بعد توفير أهم عنصر للحياة وهو الغـــذاء بأقل تكاليف ممكنة حتى يعمل عـــلى خفض تكاليف المعيشة ...

ولنناقش أذن هذه الامور فى شىء من الصراحة وحرية القول ...

أولا ضعف الانتاج الزراعى وعدم كفايته الاستهلاك المحلى :

لن نقول هنا اننا استوردنا فى خــلال عام ١٩٥٢ بما قيمته ٣٩ر٨٠٠ر٠٠٠ جنيه قمحا ودقيق القمح .. ولن نقول اننا استوردنا نفاحا فى عام ١٩٥١ بما قيمته ٩٣٤ر٠٠٠ جنيه .ولن نقول أننا بعد أن كنا نصدر الارز فى عامى ١٩٥١ ، ١٩٥٢ بما قيمته ٣ر١٤ مليون جنيه و٨٠٠ ألف جنيه على الترتيب . فاننا لانجده هذا العام للاستهلاك المحلى حتى غــدا أفراد الشعب الذين لا يستطيعون الاستغناء عنــه أو استبداله بأصناف بديلة كالمكرونة يذوقون أهوالا وصعابا جمة فى معيشتهم لارتفاع سعر المكرونة وعدم وجود مقدرة شرائية كبـــيرة لديهم ... لن نقول كل هذا . وانما سنقول شيئا واحدا وهو أن العجز فى ميزاننا التجارى لعام ١٩٥٢ بلغ ٧١ر٣ مليون جنيه وأن ارتفاع هذا الرقم يرجع أولا الى زيادة استيراد المحصولات الزراعية والى استيراد المصنوعات ثانية .. فلو أننا أردنا أن نصلح من أحوالنا هذا الميزان ، ولكان لزاما علينا أن نقلل من استيرادنا الزراعى والصناعى على السواء ... ولكن الواقع أن استيرادنا الزراعى فى الوقت الحـاضر لايمكن المساس به لاننا نستورد محاصيل رئيسيـــة لغذائنا يعجز انتاجنا المحلى بظروفه الراهنـة عن أن يفى بها ...

أما استيرادنا الصناعى فالواقع أن هنـــاك أصنافا عديدة منه يمكن الاستغناء عنهـــا أو التقليل منها ، ولكنها مهما كانت فهى لاتؤدى الى توازن الميزان مادامت هناك عوامل فعـــالة كالقمح الذى استوردناه فى عام ١٩٥٢ بمـا قيمته ٣٩ر٨ مليون جنيه تلعب بالميزان وترفع رقمه الى أعلى وتزيد من مقدار العجز فيه على الدوام ...

أما فى هذا العام فقد استوردت مصر كميات هائلة من الذرة الامريكية لان محصولنـــا لم يستطع أن يسد حاجة الاستهلاك المحلى، وراح الفلاحون قبل هذا الاستيراد يبحثون عن الذرة دون جدوى حتى بلغ سعر الكيلة منـــه ستين قرشا أى أغلى من ثمن كيلة القمح ... وهذا بالطبع يكلف ميزاننا التجارى أموالا كثيرة ويحمل البلاد مالا تطيق من أعباء ... أما اذا عرفنا أن محصول الارز هذا العام لم يصدر منه شىء للخارج لعدم كفايته للاستهلاك المحلى، الا اذا كان يهرب للتصدير وهذا أمر نستبعده كل البعد ، فلا شك ان ميزاننا سيخسر كثيرا لعدم دخول الارز ضمن السلع التى تصدرها مصر للخارج ... وقد كان عاملا هاما له قيمته فيما نصدره من سلع فى السنوات الاخيرة ..

... وهكذا فان انتاجنا الزراعى لم يعـد يكفى لحاجة الاستهلاك المحلى وهو بعـــد ذلك يكلفنا كثيرا فى استيراده من الخارج يمكن لنا أن نستغنى عنه وان نحتفظ بأرصدتنـــا فى الخارج لشراء ما هو أهم لاقتصاديات بلادنا مثل المواد الخام والمعدات اللازمة لنهضتنا الصناعية الجديدة .. فينصرف استيرادنا لسلع البناء بدلا من انصرافه لسلع الاستهلاك ...

ثانيا : استيرادنا فى النوع الواحـــد من المحاصيل الزراعية يزيد عن استيرادنا من أى فرع من فروع الصناعة :

ففى ميزاننا التجارى لعامى ١٩٥١ ، ١٩٥٢ احتل القمح ودقيقه المرتبة الاولى فى استيرادنا الخارجى وتلتهما الزيوت المعدنية ومشتقاتها ثم الاسمدة ولعل ذلك كله يتضـــح لنا من احصائية البنك الاهلى الخاصة بأهم الواردات فى العامين الماضيين التى ننشرها هنا :

الصنف	واردات ١٩٥١ بملايين الجنيهات	واردات ١٩٥٢ بملايين الجنيهات
قمح ودقيقه	٣٧ر٦	٣٩ر٨
اسمدة	١٢ر٣	١٣ر٦
ورق وكرتون	٥ر٨	٥ر٢
منسوجات صوفية	٥ر٦	٣ر٦
مصنوعات قطنية	٣ر٦	٢ر٢
حديد وصلب	٩ر٨	٩ر٤
سيارات	ـر٨	ـر٦
المجموع ماعدا القمح ودقيقه	٤٥ر١	٤٠ر٠

هذه هى أهم الواردات فى عامين متتاليين، وباستقراء هذا الجدول نستطيع أن نعرف ان استيراد نوع واحد من المحاصيل الزراعية وهو القمح ودقيقه كلفنا فى عام ١٩٥١ ـ ٣٧ر٦ مليون جنيه ، بينما أن استيرادنا لستة أصناف من المواد الصناعية كلفنا فى نفس العام ٤٥ر١ مليون جنيه فى حين أن استيرادنا للقمح ودقيقه فى عام ١٩٥٢ كلفنا مبلغ ٣٩ر٨ مليون جنيـه بينما أن استيرادنا لنفس الاصناف الستـــة كلفنا مبلغ ٤٠ر٠ مليون جنيه فقط.. وهكذا يتساوى استيرادنا للقمح فى عام ١٩٥٢ مــع استيرادنا للاسمدة والورق والكرتون والمنسوجات الصوفية والقطنية والحديد والصلب والسيارات

حقا ان كلا من انتاجنا الزراعى والصناعى يعانى عجزا على السواء ... وكل منهما يحتاج الى تنمية اقتصادية حتى يستطيع ان يلحق بركب الحضارة ويسد حاجة الاستهلاك المحلى.. فايهما أصلح لنا ولاقتصاديات بلادنا ؟ أن نسد العجز فى الانتـــاج الزراعى الذى ينحصر فى محصول واحد أو محصولين ، ونعمل عـــلى الاسراع فى هذه التنمية حتى نستطيع أن نساهم بقسط كبير فى خفض تكاليف المعيشة ، أم أننا نولى وجهنا شطر الصناعة فنعمل على سد العجز الذى يهددنا فى كافة أنواع المصنوعات وفى خلق صناعات جديدة لم تعرفها البلاد من قبل؟

أيهما أسهل علينا .. أنسرع فى اصـــلاح الاراضى الزراعية لنحصل على القمــح والذرة والارز التى نحتاج اليها فنعمل على خفض تكاليف

المعيشة بدلا من اختفاء المحصولات الرئيسية في غذاء الشعب المصري ... أم أننا نلجأ للتصنيع فننتج مصنوعات متنوعة لانعرف كيف نصرفها ونترك الشعب جائعا يتلهف على لقمة العيش ولا يجدها ...؟!

أيهما أسهل علينا ... وأصلح لبلادنا ..؟!

ثالثا : سياسة التصنيع في اقتصاديات الثورة تقوم على أسس متينة ودعائم قوية...

ان الذين ينادون بالتصنيع لم يرسموا لنا سياسة التصنيع كما يجب أن تكون ، وكل ماقالوه ... هو « التصنيع ... التصنيع .. ولا شيء غير التصنيع اذا أردنا تنمية اقتصادياتنا»

ان هذا لكلام جميل ولطيف ان ينادي بعضنا بالتصنيع ، ولكن هل عرفوا كيف قامت الدول الصناعية الكبرى بتصنيع بلادها ..؟ ! هل عرفوا كيف قامت انجلترا مثلا في القرن الثامن عشر بالانقلاب الصناعي الذي تدين اليه بالنتائج العظيمة التي وصلت اليها اليوم ...؟! هل عرفوا كيف نجحت أمريكا بفضل الزراعة التي تمد الصناعة بما يلزم لها بدلا من الاستيراد من دول الخارج ...؟! هل عرفوا كل ذلك ؟ أم تراهم قد عرفوه وتناسوه ...؟!

ان نجاح انجلترا في ثورتها الصناعية قام بفضل عوامل عدة كان أهمها :

١ ـ توافر رؤوس الاموال بكثرة
٢ ـ توافر الايدي العاملة الماهرة .
٣ ـ وفرة الحديد والفحم والوقود
٤ ـ حرية التجارة ، ووجود أسواق متسعة في دول الامبراطورية البريطانية ...
٥ ـ خلو السوق البريطانية من المنافسة الاجنبية
٦ ـ اكتساب المصنوعات الانجليزية سمعة حسنة
٧ جودة المصنوعات البريطانية مع رخص أثمانها بسبب استحداث الآلة واستخدامها في الانتاج على نطاق كبير
٨ ـ أسبقية انجلترا في الاختراع ..

هذه هي أسباب نجاح انجلترا صناعيا، فهل توافرت لدينا مثل هذه الظروف ..؟!

ان أقل ما نعرفه عن انفسنا أننا نحتاج الى رؤوس الاموال الوفيرة ، وليس أدل على ذلك من اصدار القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٣ الخاص باستثمار راس المال الاجنبي في مصر ..

وأنه ينقصنا الوقود سواء تمثل في الفحم أو في القوى الكهربائية ... وأن السوق المتسعة بعيدة المنال عنا في الوقت الحاضر ، لان السوق الخارجية لا نستطيع الاعتماد عليها لمنافسة المصنوعات الاجنبية لمصنوعاتنا ..ولان سوقنا الداخلية في الوقت الحاضر لا نستطيع الاعتماد عليها هي الاخرى نظرا لعدم توافر المقدرة الشرائية بين أفراد الشعب ...

ويكفينا أن نعلم كل ذلك ، فنحن لسنا في حاجة الى ان نعلم المزيد منه ...

رابعا : أين غذاء الشعب ..؟

أن أهم ما يشغل بالنا في هذه الايام هو توفير الغذاء لافراد الشعب ، فلا نستطيع ان ننكر أن البلاد تعاني اليوم أزمة غذائية متأصلة في اقتصادياتنا بسبب اهمال الزراعة وحسبنا للاستدلال على مانقول بنشر احصائية نشرتها أخيرا وزارة التموين عن محصول الارز في مصر ...

السنة	المساحة المنزرعة بالفدان	محصول الارز بالطن
١٩٤٨	٧٨٥ر٧٢٤	٨٨٢ر٠٠٠
١٩٤٩	٧٠٢ر١٨٣	٨٧٩ر٠٠٠
١٩٥٠	٦٧٣ر٧٧٨	٨٢٨ر٠٠٠
١٩٥١	٤٤٦ر٨٤٦	٣٨٢ر٠٠٠
١٩٥٢	٣٧٣ر٦١٣	٣٤٤ر٥٠٠

ويكفينا من هذه الاحصائية أن نعرف أن المساحة المنزرعة أرزا قد نقصت الى النصف في المدة من ١٩٤٨ ـ ١٩٥٢ وان محصول الارز قد نقص الى أقل من نصفه بالتالي وان غلة الفدان آخذة في النقصان سنة بعد اخرى .

يكفي ن نعرف ذلك لننادي بالتوسع الزراعي أو بالتصنيع بينما أن عدد السكان آخذ في التزايد المستمر وان الارز يعتبر من الاغذية الرئيسية لبلادنا نظرا لرخص ثمنه

ان الثورات التاريخية الكبرى تخفي وراءها دائما أغراضا اقتصادية على جانب كبير من الاهمية فالثورة الفرنسية لم تقم الا للقضاء على حكم الاقطاع واستغلالهم لافراد الشعب ، وكذلك ثورة روسيا في عام ١٩١٧ لم تقم الا لتطيح بالقيصرية المستبدة ولتطبق في روسيا نظاما جديدا يهيء للشعب رفاهية اقتصادية كبيرة الشأن.. ونحن لانشك في أن الثورة تهدف الى رفع مستوى معيشتنا الذي وصل الى الحضيض في العهد الغابر .. واننا لانشك كذلك في أنها ستوجد جوا اقتصاديا جديدا يخلق لنا رفاهية عظيمة ينعم فيها أفراد شعبنا ..!

أن رفع مستوى الحياة بين الناس لا يتأتى الا اذا ارتفعت مقدرتهم الشرائية وانخفضت أسعار حاجيات استهلاكهم ...

ان الزراعة التي تمدنا بالمحاصيل الرئيسية اللازمة لغذائنا هي وحدها التي تستطيع ان تلعب دورا فعالا في خفض تكاليف المعيشة اذا ما انخفضت أثمان محاصيلها التي تؤثر بدورها في خفض أسعار كثير من المصنوعات التي تعتمد في صناعتها على هذه المحاصيل الزراعية ...

أننا نريد أنتاجا كبيرا بتكاليف قليلة ... نريد كساء لايكلفنا الا ما يتناسب ودخولنا التي حكم عليها أن تكون متواضعة بسيطة ...

سادسا : خفض تكاليف المعيشة ... أمر ضروري لحياتنا الجديدة :

اننا نقاسي اليوم كثيرا من مشكلة ارتفاع تكاليف المعيشة ... وهي مشكلة أصبحت لاتخفى على أحد .. كما ان علاجها أصبح معروفا للجميع ... وأصبح ينحصر في دور الدولة في تخفيف أعباء المعيشة سواء تمثل ذلك في قيامها بوظائفها الاجتماعية والاقتصادية نحو الفرد أو سواء تمثل في قيامها بالاشراف على أدوات الانتاج بقصد زيادتها وتنمية اقتصادياتها .. فتقوم الحكومة باستصلاح الاراضي الجديدة وتعمير الصحراء ، كما تقوم ببناء المصانع الجديدة ..

ان خفض تكاليف المعيشة لن يتأتى الا اذا انخفضت أثمان المحاصيل الزراعية، وهذه لن تنخفض الا اذا كثر المعروض منها ...وبالمثل في الناحية الصناعية ، فان خفض أثمان المصنوعات لن يتأتى الا اذا كانت الصناعة تعتمد في موادها الخام على مواد لاتكلفها أثمانا عالية ...

ان حياتنا الجديدة لن تنجح الا اذا قامت على أساس خفض تكاليف المعيشة ... وخفض تكاليف المعيشة لن ينجح الا اذا زاد انتاجنا الزراعي والصناعي على السواء ... وزيادة الانتاج الزراعي والصناعي تتطلب منا زراعة أرض جديدة وخلق مجالات جديدة للزراعة كما تتطلب منا اقامة مصانع جديدة والسير بسياسة التصنيع قدما الى الامام .. ولن نستطيع ازاء رغبتنا في خفض تكاليف المعيشة أن نفصل فصلا تاما . بين الزراعة والصناعة كما قلنا بذلك سابقا في مقالنا الاخير، كمصدرين من مصادر التنمية الاقتصادية ، ولكننا نرى أن الاسراع في التنمية الزراعية ستعود على البلاد بفوائد هائلة اذ أن الظروف لم تعد في الوقت الحاضر على الاقل مواتية للقيام بنهضة صناعية شاملة ...

... وبعد ، فاننا لا نكره لبلادنا أن تقوم بها صناعات عديدة ، وصناعات هائلة تجعل من مصر دولة صناعية فتية الساعد ،ولكننا نريد لبلادنا أن تقوم بنهضتنا الصناعية بعد أن تكون قد هيأنا الظروف الملائمة لقيامها ... وأن تقوم نهضتنا الصناعية على أسس متينة وقواعد سليمة ...

ان الزراعة والصناعة عنصران لازمان لحياتنا الجديدة ... ولكن السير بالاولى في خطى سريعة يمكننا من تمهيد الطريق للصناعة ومن نجاح كل منهما في تنمية اقتصاديات البلاد ...

وأخيرا ... وليس آخرا ، فاننا نرجو من دعاة التصنيع الا يفهموا اننا نكره التصنيع أو أننا نستبعده من عوامل التنمية الاقتصادية ، ولكننا نرجو حقا أن يفهموا أن الوقت غير مناسب الآن للقيام بحركة التصنيع التي يرغبونها ونرغبها نحن لبلادنا

جورج يعقوب
بكالوريوس في التجارة

جالون واحد كل ٥٠ ميلا

أعلنت شركة ستاندرد لصناعة السيارات انها تمكنت من انتاج سيارة من طراز جديد ذات ميزات متعددة . فهي تهيء للعائلة كل ماتتطلبه من وسائل الراحة وقلة النفقات الى جانب السعر المغري .

ولقد بلغ من شدة الاقبال على هذه السيارات أن الشركة تقوم بأنتاج مائة سيارة في اليوم الواحد لتواجه الطلبات التي تأتيها من مختلف أنحاء العالم . وثمن هذه السيارة تسليم المصنع ٣٣٩ جنيها استرلينيا

والسيارة ذات أربعة سلندرات ووضع تصميم مفتاح السرعة بحيث يوفر من استهلاك الوقود الى أقل حد ممكن . وتبلغ السرعة القصوى للسيارة الى أكثر من ستين ميلا في الساعة كما أنها تستهلك جالونا واحدا في كل مسافة يتراوح طولها بين ٤٥ و ٥٠ ميلا .

وتتسع السيارة لاربعة أشخاص يجلسون فيها بكل سهولة ولها أربعة أبواب . أما المكان المخصص للعفش فهو أكبر من اى نظير له في سيارة اخرى تزيد في الحجم عن هذه السيارة . وقد أحكم صنع الشنطة الخلفية بحيث لايتسرب اليها الماء او الاتربة .

والجديد في هذه السيارة أن المقعد الخلفي يمكن طيه مما يجعله يتسع لكمية كبيرة من العفش اذا لم يكن في السيارة سوى راكبين فقط .

العون الامريكي منذ الحرب العالمية الثانية بالدولار

بريطانيا	٨ر١٠٠ر٠٠٠ر٠٠٠
فرنسا	٦ر٢٠٠ر٠٠٠ر٠٠٠
المانيا الغربية	٣ر٧٠٠ر٠٠٠ر٠٠٠
ايطاليا	٣ر١٠٠ر٠٠٠ر٠٠٠
اليونان	١ر٩٠٠ر٠٠٠ر٠٠٠
هولندة	١ر٣٠٠ر٠٠٠ر٠٠٠
بلاد اخرى في اوربا	٣ر٥٠٠ر٠٠٠ر٠٠٠
اليابان	٢ر١٠٠ر٠٠٠ر٠٠٠
الصين . فرموزا	٢ر٠٠٠ر٠٠٠ر٠٠٠
الفليبين	١ر٠٠٠ر٠٠٠ر٠٠٠
كوريا	١ر٠٠٠ر٠٠٠ر٠٠٠
بلاد أخرى في آسيا	١ر٠٠٠ر٠٠٠ر٠٠٠

الاحتياطي في المنشأة التجارية

الاحتياطي هو عبارة عن جزء من ارباح المنشأة يحجز جانبا للطوارىء و لمقابلة خسارة أو مسئولية مستقبلة متوقعة أو محتملة أو للمحافظة على رأس المال العامل أو على مستوى معين يوزع من الارباح سنويا أو هو عبارة عن مبلغ يضاف الى الارباح فى نظير ما ينتظر الحصول عليه من ربح مستقبل عن عمليات تمت فى خلال العام الحالى — وليس معنى ذلك وجود مبلغ من النقود يساوى قيمة هذا الاحتياطي اذ لاعلاقة بين الاحتياطي أو الارباح وبين النقود — واذا ماكانت قيمة ما تملكه المنشأة من أصول مختلفة كالبضاعة والعقارات والآلات والاوراق المالية ... ألخ تزيد على قيمة الديون التى على المنشأة بأكثر من رأسمالها مضافا اليه رصيد الارباح أمكن اعتبار الفرق بمثابة احتياطي .

والاحتياطيات تظهر عادة فى جانب الخصوم من الميزانية الا ما كان معمولا منا لمقابلة أرباح مستقبلة فانه يظهر ضمن جانب الاصول — وقد لا يظهر الاحتياطي أصلا بالميزانية رغم وجوده وفى هذه الحالة يسمى بالاحتياطي السرى

ولا يمكن اعتبار الميزانية صحيحة أو ممثلة للحالة الحقيقية للمنشأة ما دامت لم تكون من الاحتياطيات ما يكفى لدرء الاخطار المتوقعة نتيجة لخسائر محتملة .

وقد يكون الاحتياطي مستثمرا فى أعمال المنشأة وقد يكون مستثمرا خارجها — وقد أطلق التعبير (الاحتياطي المستثمر) على الاحتياطيات **بأنواعها التى تستثمر فى خارج المنشأة** وتقابلها لذلك استثمارات خارجية .

أنواع الاحتياطيات :

١ — الاحتياطيات التحميلية أو الاحتياطيات الخاصة : — وهى التى يحمل بها حساب الارباح والخسائر قبل الوصول الى تحديد نتيجة عمليات المتاجرة وبصرف النظر عن نتيجة هذه الاعمال أى سواء انتهت بربح أم بخسارة وتوجب مبادىء المحاسبة عملها . أى أن لها صفة تكاد تكون الزامية وتظهر عادة رغم أرصدتها الدائنة مخصومة من قيمة بعض الاصول فى الميزانية العمومية — وتعمل هذه الاحتياطيات لمقابلة خسارة من نوع معين — ومن أمثلة هذه الاحتياطيات : —

ا — احتياطي الديون المشكوك فيها

ب — احتياطي الخصم على الذمم — وهو مبلغ يخصم من أرباح المنشأة لمقابلة الخسارة التى ربما تنتج فى السنة المقبلة من جراء خصم تسمح به المنشأة لمدينيها عن المطلوب منهم — ويعامل هذا الاحتياطي نفس معاملة احتياطي الديون المشكوك فيها — ويمكن تجديد الخصم بفحص الحسابات الشخصية للمدينيين وتحديد ما ينتظر أن يمنح لكل منهم . أو قد تؤخذ نسبة مئوية من اجمالى أرصدة الذمم السليمة . ويمكن ان يشمل هذا الاحتياطي أوراق القبض علاوة على الذمم .

ج — احتياطي الخصم على المطلوبات — وهو عبارة عن ربح متوقع حصوله من جراء خصم ما يسمح به دائنو المنشأة عند سداد حساباتهم وهذا الاحتياطي بعكس باقى الاحتياطيات يدرج فى جانب له من الارباح والخسائر وجانب الاصول من الميزانيه أو مطروحا من المطلوبات فى جانب الخصوم — على أنه ما دام هذا الربح لم يتحقق مثلا فلا داعى اذن لادراجه ضمن أرباح المنشأة لان فى ذلك مخالفة لمبادىء المحاسبة المتبعة فى أغلب الاحوال ومنها عدم احتساب الارباح التى لم تتحقق فعلا —

ء — احتياطي هبوط الاسعار : ويقصد بهذا الاحتياطي تخفيض قيمة البضاعة عادة اما لغرض الاحتياط لما يتوقع من هبوط فى قيمتها مستقبلا واما لغرض جعل القيمة الدفترية المرتفعة للبضائع متمشية مع قيمتها السوقية عند عمل الميزانية — واذا ما كان الاحتياطي معمولا للغرض الاخير كان معناه هو الاخذ فى تقويم البضاعة بالاقل من سعرى السوق أو الشراء . وفى هذه الحالة يجب ادراج بضاعة آخر المدة بقيمتها الدفترية دون السوقية . والا كان معنى ذلك تكوين احتياطي سرى آخر يضارع تماما الاحتياطي الظاهر لهبوط الاسعار الذى حدد بمقدار الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة السوقية المنخفضة .

ه — احتياطي هبوط قيمة الاستثمارات

ء — احتياطي الطوارىء — وهو يعمل استعدادا لما ينتظر أن تتحمله المنشأة من خسائر أو مسئوليات مستقبلة نتيجة لاعمال نشأت خلال المدة التى نحن بصددها . ومن أمثلة الحالات التى يلجأ فيها الى عمل مثل هذا الاحتياطي وجود قضايا بالمطالبة بتعويضات ضد المنشأة أو لاسباب أخرى .

ز — احتياطي تعويضات أو مكافآت العمال والموظفين — وهو الاحتياطي الذى ترى المنشآت انشاءه نظرا لصدور قوانين حديثة تلزمها بمكافآت معينة أو تعويضات لعمالها وموظفيها كقانون عقد العمل الفردى وقانون نقابة الصحفيين وغيرها وذلك عند تركهم الخدمة ويكون تحديد مقدار هذا التعويض على أساس ما ورد فى هذه القوانين مع ملاحظة ان أثرها رجعى أي أن المكافأة مثلا تستحق عن كل مدة خدمة الموظف أو العامل حتى ولو كانت قد بدأت قبل صدورها فيجب لذلك الاحتياط الكامل ولو ان ذلك سيؤدى الى عبء ضخم فى السنة الاولى والثانية لتطبيق هذه القوانين — ونظرا للطبيعة الخاصة لهذا الاحتياطي ولان احتمال الخسارة التى أنشىء ليقابلها يكون كبيرا جدا لهذا فيحسن استثماره خارج المنشأة فى سندات أو أوراق مالية مضمونة أو فى بوالص تأمين أو أن يودع فى أحد البنوك حتى يمكن مقابلة ما ينشأ من تطبيق هذه القوانين بسهولة ويسر اذ لو استثمر فى المنشأة نفسها فقد يتحول الى أصول ليس من اليسير تحويلها الى نقود حاضرة لدفع التعويضات أو المكافآت المطلوبة منها أو أن تحويلها الى نقود يستلزم نفقات وأعباء أخرى الا اذا تبين للمنشأة أن ما يعود عليها نتيجة الاستثمار الداخلى يفوق كثيرا الفائدة من الاستثمار الخارجى — وكان لدى المنشأة من النقدية الحاضرة فى كل الاوقات ما يسمح بمقابلة أى أعباء مستقبلة قد تفرضها هذه القوانين مباشرة .

(يتبع) **ت . ا .**

سياسة التوسع فى المنشآت الصناعية

الناحية الثالثة ـ المحاسبة

للأستاذ موسى حقى

الاتجاه الحديث فى المحاسبة

بعد أن بينا فى المقال السابق الفرق بين المحاسبة المالية ومحاسبة التكاليف نستطيع ان ندلف الى معالجة الاتجاه الحديث فى المحاسبة الذى أخذ ينحو الى تقسيم مهمة محاسب المنشأة الى أربعة أوجه لكل منها طبيعته ومميزاته المستقلة وان كانت جميعها متشابكة فى النهاية ٠

محاسبة مالية : وقد ذكرنا أنها تحدد وتبين النتائج الاجمالية التى حققتها المنشأة فى اعمالها ونشاطها مع بيان مركز المنشأة تجاه الغير ٠

محاسبة تكاليف : وقد ذكرنا أنها تحدد التكاليف النهائية الحقيقية لكل وجه من أوجه نشاط المنشأة المختلفة ـ سواء كان ذلك فى منتجاتها أو فى أقسامها ، أو فى خدماتها ، ويتم ذلك بالتحديد عن طريق تحليل كل مصروف وتوجيهه أى تحميله على الوجه الذى صرف من أجله ٠

التقديرات : لا يستطيع محاسب المنشأة ان يستمر فى عمله بنجاح واطمئنان مالم يرسم أمامه فى أول العام المالى بيانا بما يتوقعه من مصروفات ومن ايرادات خلال السنة وبذلك يستطيع الهيمنة على السياسة المالية العامة للمنشأة مع رقابة تنفيذ هذه السياسة عن كثب للتأكد من تمشيها مع التقديرات التى تكفل للمنشأة التشغيل الاقتصادى الاوفق **optimum economic productivity** وتكون مهمته الثانية احكام الرقابة على هذه المصروفات كى يضمن تمشيها مع التقديرات كما قلنا ٠

المعدلات : سبق أن ذكرنا ان المعدلات هى مقاييس للقدرة الانتاجية لكل فروع نشاط المنشأة ولموظفيها وعمالها أيضا ٠ فمثلا قد يوضع معدل انتاج للعامل : ١٠ قطع فى اليوم ٠ وللقسم رقم ٣ ـ ١٠٠٠ قطعة فى اليوم ٠ فهذان الرقمان هما المعدلان اللذان تعمل المؤسسة على تحقيق الوصول اليهما فاذا لم تستطع ذلك تعين عليها البحث عن أسباب النقص وتلافيها حتى تصل الى المعدلات الموضوعة وعن طريق هذه المعدلات يستطيع محاسب المنشأة فرض رقابته على أعمال المنشأة ونشاطها كما يمكنه اكتشاف الاخطاء والاهمال والتلاعب فى مصادرها الاولى مع العمل على منع وقوعها مستقبلا ٠

وعن طريق هذه المهمات الاربعة التى ذكرناها وبادماجها سويا واستخلاص نتائجها تتوفر لمحاسب المنشأة أقوى وسيلة ادارية ابتدعت حتى الآن لمعاونة الادارة فى تسيير دفة الامور بالمنشأة ٠

المحاسب ونظام العمل الانتاجى بالمنشأة

قبل ان يضع محاسب المنشأة نظامها المحاسبى يجب عليه القيام بدراسة شاملة ودقيقة لنشاط المنشأة ولعملياتها الفنية المختلفة ٠ وكلما أمكن له تفهم هذه الخطوات الفنية ، وكلما أمكن له استيعاب طبيعة العمل كلما كان أقدر على وضع نظام محاسبى سليم يتمشى مع هذه الخطوات الفنية ويصورها بوضوح ودقة مع اعطاء صورة واضحة جلية للمركز المالى للمنشأة ٠

خطأ شائع

وعلى هذا فيكون الاصل فى النظام المحاسبى أن يكون فى خدمة المنشأة متمشيا مع مقتضيات العمل ومحققا لاحتياجاته ٠ ولكن كثيرا ما نسمع عن محاسبين يبدأون عملهم بوضع نظام محاسبى سليم فعلا ومتين حقا ـ من الوجهة النظرية ـ ويتميز بتضييق الخناق على المتلاعبين ولا يكاد يسمح بتسرب الماء كما يقولون ٠ ثم يفرضون هذا النظام فرضا على المنشأة ويأخذون فى تطبيقه قسرا كل ذلك دون ان يتعرفوا شيئا عن نظام العمل بالمؤسسة ولا نقول دون ان يكونوا ملمين بكيانه وجزئياته ٠

فماذا تكون النتيجة ؟ ان هذا الرداء الجميل الذى أعده المحاسب لا يلبث بعد قليل ان يتحول الى اسمال بالية ٠

ان تطبيق مثل هذا النظام قسرا لابد وان ينجم عنه ارتباك فى العمل ونقص فى الكفاية الانتاجية للمنشأة حيث لابد وان يحدث احتكاك بين الاقسام الفنية وقسم الحسابات لان النماذج المرسومة والبيانات المطلوبة لا تتمشى مع طبيعة عملها ـ فستبقى معلومات كثيرة غير مستوفاة لعجز الاقسام الفنية عن تقديمها ولا شك ان مثل هذه الاحتكاكات المتكررة من شأنها ان يشتد أوارها فلا تلبث الحال ان تتفاقم حتى لتكاد عجلة العمل أن تقف لولا ان تتداركها يد الغوث ٠

ولهذا فان عتاة المحاسبين وضعوا قولا مأثورا نصه ان نظام العمل الفنى بالمنشأة لا يجب ان يكون عبدا للنظام المحاسبى ٠

التقسيم الشائع للتكاليف

يكاد الاجماع يكون منعقدا بين محاسبى التكاليف على أن أنسب تقسيم أولى لمصروفات المنشأة هو كالآتى :

(أولا) مصروفات صناعية ـ وتنقسم بدورها الى ٣ أقسام داخلية ٠

١ ـ مصروفات صناعية ثابتة ٠

٢ ـ مصروفات صناعية متغيرة ٠

٣ ـ مصروفات صناعية للصيانة ٠

(ثانيا) مصروفات البيع والتوزيع

(ثالثا) المصروفات الادارية ٠

وبعد هذا التقسيم الاجمالى توزع المصروفات داخليا فى بنود واقسام طبقا لطبيعة العمل فى كل مؤسسة على حدة ولكن يجمعها كلها هذا التقسيم العام ٠

وسنتناول فى العدد القادم طبيعة كل بند من هذه البنود ٠

يتبع

موسى حقى
ماجستير فى المحاسبة

التحايل على الطعن فى قرارات لجنة التقدير

المبدأ :

اذا كان الظاهر من الحكمين الابتدائى والاستئنافى أنه كان ضمن طلبات الطاعنين (مديرى شركة للغزل) سواء أمام محكمة أول درجة او امام محكمة الاستئناف ، طلب تنفيذ الاتفاق المبرم بينهما وبين مأمورمصلحة الضرائب ، والذى مؤداه - على حسب ادعائهما - قبول مأمور الضرائب تعديل تقدير أرباحهما من أنوال الغزل وفقا للكتاب الدورى ١٦٤ اذا ماطبق هذا التعديل على أمثالهما من النساجين ، وبالرغم من وضوح هذا الطلب وصراحته فان الحكم المطعون فيه اعتبر ان الدعوى ليست فى حقيقتها الا طعنا فى قرار لجنة التقدير قد فات ميعاده وأقام قضاءه على هذا الاعتبار . وبناء على هذا التصوير الخاطىء للدعوى أغفل البحث فى وجود او عدم وجود الاتفاق المدعى مكتفيا بأيراد ماقررته مصلحة الضرائب فى دفاعها من نفى وجوده دون أن يفصل فى هذا الامر مع لزوم ذلك للفصل فى الدعوى ودون أن يبحث فيما اذا كان هذا الاتفاق - اذا ثبت وجوده - يعتبر صحيحا أم لايعتبر كذلك ، فهذا خطأ فى تكييف الدعوى وقصور فى التسبيب يستوجب نقض الحكم .

(القضية رقم ١١٥ سنة ١٩ قضائية - محكمة النقض المصرية)

تتحصل وقائع هذه الدعوى فى ان الطاعنين بصفتيهما مديرى شركة الغزل .. أقاما على المطعون عليها - مصلحة الضرائب - دعوى بطلب الزامها بتعديل ربط الضريبة عليهما وتنفيذ الاتفاق الذى تم بينهما وبين المصلحة على تخفيض أرباحهما من أنوال الغزل وفقا للكتاب الدورى رقم ١٦٤ اذا ماطبق على غيرهما من أمثالهما بتقديرات أقل مماقدرته عليهما لجنة الضرائب .. وقالا ان هذا الاتفاق قد تم بناء على طلب مأمور الضرائب فى أثناء انعقاد اللجنة على أن يقبلا قرارها ولا يطعنا فيه مقابل تعهد مصلحة الضرائب بتنفيذ الاتفاق المشار اليه ، فأثبتت اللجنة هذا القبول غير مشروط بشرط وهما على ثقة من ان المصلحة تنفذ اتفاقهما معها .. وفى نفس اليوم استكتب المأمور الطاعن الثانى بصفته ممثلا للشركة الممولة خطابين أودعا بالملف الفردى ، ويتضمن أولهما قبول الشركة لتقدير اللجنة ويتضمن الثانى قبولها لهذا التقدير بشرط احتفاظ الطاعنين بحق الرجوع على مصلحة الضرائب بفرق الضريبة فى حالة قضاء المحاكم او تقرير الجهة الادارية تخفيض وعاء الضريبة بالنسبة الى غيرهما من النساجين .. الى أن أرسل الطاعنان بعد ذلك بسنتين الى مصلحة الضرائب خطابا بطلب تنفيذ الاتفاق الذى تحقق شرطه .. فردت عليهما بكتاب جاء فيه ((ردا على المذكرة المقدمة منكم بصفتكم وكيلا عن شركة ... بخصوص امتناع المأمورية من ان تنفذ الشرط المتفق عليه بينها وبين الممول ومن ان تعيد تقدير أرباحه وما يتمشى مع ماتصدره المصلحة من تعليمات جديدة خاصة بمحاسبة النساجين .. نفيدكم بأن قرار اللجنة أصبح نهائيا لفوات ميعاد الطعن فيه وان الاجراء الذى اتخذه الممول غير قانونى وليس من شأنه ان يؤثر فى قوة القرار وان يجعل ميعاد الطعن مفتوحا))

للقاضى
أحمد حمدى حافظ

أقام المديران الدعوى لا كمعارضة فى قرار اللجنة ولكن بوصفها دعوى عادية بطلب تنفيذ الاتفاق الذى هو ملزم للمصلحة لانه غير مخالف للنظام العام ولا يحول دونه صدور قرار نهائى من اللجنة .. كما طلب من باب الاحتياط بطلان قرار اللجنة وما ترتب عليه من آثار بسبب بطلان اجراءاته لعدم تحرير محضر جلسة ولصدوره دون أن تسمع اللجنة دفاعهما .. فدفعت مصلحة الضرائب بعدم قبول الدعوى شكلا لانها فى حقيقتها طعن رفع بعد الميعاد فى قرار لجنة تقدير الضرائب .. والمحكمة الابتدائية قضت فى هذا بقبول الدفع وبعدم قبول المعارضة شكلا لرفعها بعد الميعاد .. فاستأنف الطاعنان هذا الحكم وطلبا فى صيغة الاستئناف الغاء حكم محكمة اول درجة والحكم لهما بأحد الطلبين الاصلى أو الاحتياطى لاسباب لاتخرج عما سبق بيانه .. وقد قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف وقالت فى أسباب حكمها عن طلب تنفيذ الاتفاق : ((وحيث ان المحكمة ترى ان هذه الدعوى ليست فى حقيقة مبناها ومعناها كما سبق بيانه الا عود الى مناقشة وعاء الضريبة الناتج عن نشاط المستأنفين التجارى والصناعى فى سنى النزاع وبالتالى تقدير أرباحهما المستحق عنها ضريبة الارباح التجارية والصناعية المفروضة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد أن قدرت ذلك لجنة التقدير وأصدرت قرارها فيه ومضى ميعاد الطعن فى هذا القرار فجعل المستأنفان هذا الطعن فى صورة أخرى من التقاضى ورفعا به هذه الدعوى ليتفاديا عدم قبوله شكلا ... ولكن محكمة اول درجة حملته على محمله الحقيقى واعتبرته بحق طعنا فى قرار لجنة التقدير وقضت بعدم قبوله شكلا ..)) كما قالت المحكمة فى موضع آخر من حكمها : ((وحيث أنه مع كل ماتقدم يتعين رفض الاستئناف موضوعا بدون حاجة الى تحقيق وجود الخطاب المرسل من الادارة العامة لمصلحة الضرائب الى المأمورية بخصوص الاتفاق المدعى به وفى نفى وجوده الحاضر عن مصلحة الضرائب فى جلسة المرافعة الاخيرة وبدون حاجة الى البحث فى تعليمات الادارة العامة الى مأموريتها ..))

وقد نعى الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ اذ لم يتعرض لبحث الاتفاق الذى تمسك به الطاعنان والحاصل بينهما وبين مأمور مصلحة الضرائب فى حين أنه اتفاق ملزم للمطعون عليها بعدم مخالفته للنظام وهو بعد اتفاقا معترفا به منها فى الكتاب المرسل منها الى وكيل الطاعنين والذى سبقت الاشارة اليه .. كما أخطأ فى اعتبار أن تنفيذ الاتفاق كان يستلزم الطعن فى قرار لجنة التقدير فى الميعاد المحدد بالمادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على ان هذا الاتفاق مفاده ان يمتنع الطاعنان عن الطعن فى قرار اللجنة مقابل تعهد المصلحة فى حالة تعديل الارباح لغيرهما من أصحاب انوال الغزل بعدم التمسك بحجة قرار اللجنة وبأن يجرى هذا التعديل عليهما .. وكما أخطأ فى تكييف الدعوى باعتبارها مجرد طعن فى قرار لجنة التقدير مع أنها فى حقيقتها مطالبة بتنفيذ اتفاق صحيح تحقق شرطه .. وكما اخطأ اذ تناف أسبابه الاتفاق المشار اليه مع ان المصلحة معترفة به فى كتابها السالف الذكر .. وان كانت تتحلل فيه لامتناعها عن تنفيذه سببا قانونيا هو عدم معارضة الطاعنين فى قرار اللجنة فى الميعاد ..

والذى يبين من الحكمين الابتدائى والاستئنافى انه كان من ضمن طلبات الطاعنين سواء أمام محكمة اول درجة أو أمام محكمة الاستئناف طلب تنفيذ الاتفاق المبرم بينهما وبين مأمور مصلحة الضرائب ومؤداه حسب ادعائهما قبول مأمور الضرائب تعديل ارباحهما من أنوال الغزل وفقا للكتاب الدورى رقم ١٦٤ اذ طبق هذا التعديل على أمثالهما من النساجين وبالرغم من وضوح هذا الطلب وصراحته فان الحكم المطعون فيه اعتبر ان الدعوى ليست فى حقيقتها الا طعنا فى قرار لجنة التقدير قد فات ميعاده وأقام قضاءه على هذا الاعتبار ، ثم أنه بناء على هذا التصوير الخاطىء للدعوى اغفل البحث فى وجود او عدم وجود الاتفاق المدعى به مكتفيا بأيراد ماقررته المصلحة من نفى وجوده دون أن يفصل فى الامر مع لزوم ذلك للفصل فى الدعوى ودون أن يبحث فيما اذا كان هذا الاتفاق اذا ثبت وجوده يعتبر صحيحا أم لا وهذا خطأ فى تكييف الدعوى وقصور فى التسبيب بدون حاجة الى بحث الاسباب الاخرى .

احمد حمدى حافظ
قاضى

قرارات لجنة التوسع الزراعى :

تعميم تقاوى القمح المنتقاة وبحث خصائص التربة
التوسع فى زراعة الارز واصلاح اراضى واحة سيوه

لجنة التوسع الزراعى

جتمعت اللجنة فى يوم ١٧ أغسطس ١٩٥٢ برئاسة الدكتور محمد احمد سليم سكرتير عام المجلس ورئيس اللجنة بالنيابة وبحضور الاستاذ حسين فهمى والدكتور يحيى العلايلى والبكباشى المهندس سمير حلمى والاستاذ شلبى صاروفيم

كما حضر الاجتماع وزير الزراعة ووزير الاشغال والاستاذ على فهمى مدير قسم اكثار البذور بوزارة الزراعة والاستاذ المهندس صلاح الدين الشاذلى نائب مدير مصلحة الميكانيكا والكهرباء والاستاذ المهندس رياض على مفتش عام رى وجه بحرى .

واعتذر من عدم الحضور الدكتور عبد الرزاق السنهورى رئيس اللجنة وقائد الجناح جمال سالم والاستاذ محمد محمود ابراهيم والدكتور راشد البراوى والمهندس على فتحى

وفيما يلى الموضوعات التى نظرتها اللجنة والقرارات التى اتخذت بشأنها :

١ — تعميم تقاوى القمح المنتقاة

بحثت اللجنة التقرير المقدم من الاستاذ شلبى صاروفيم عن تعميم تقاوى القمح المنتقاه وتتلخص اقتراحات سيادته لضمان حسن التنفيذ فى الآتى :

أولا : تحرر الهيئة التى تقوم بعملية الاكثار والتوزيع من الروتين الحكومى اما بأن تتبع مجلس الانتاج او تدخل ضمن ميزانية مشروعات الانتاج

ثانيا : ارسال بعثة الى بعض البلاد الاجنبية لزيارة الهيئات الناجحة بفكرة الوقوف على ما يتبع فى توليد واكثار تجارة البذور لاقتباس مايوافقنا .

ثالثا : اعداد وتدريب اخصائيين للمعاينة والتفتيش على الحقول ، وكذلك اعداد وتدريب عمال نقاوة المواد الغريبة

رابعا : استصدار تشريع بتوحيد صنف الحقل الواحد والحقول المجاورة فى حدود المسافة المانعة للتهجن

خامسا : يجب أن يوضح للزراع الحقيقة الآتية وهى أن تعميم التقاوى المنتقاه للقمح لاتؤتى ثمارها كاملة الا اذا اقترنت بحسن الخدمة واتباع الارشادات الفنية الخاصة برفع مستوى الخدمة ، وذلك حفزا لهمتهم فى هذا الشأن وتوجيههم الاتجاه الصحيح .

سادسا : الافادة من محطات الغربلة الثابتة القائمة حالا فى اعداد أكثر مقدار ممكن من التقاوى ابتداء من هذا الموسم

سابعا : تتبع التقدم فى محطات الغربلة فى العالم لتدعيم وتجديد المحطات الحالية .

ثامنا : الاكثار من المحطات الثابتة والاستغناء عن الغرابل المتنقلة

تاسعا : اعادة بحث الميزانية التى سبق اعتمادها من المجلس على ضوء ما يستقر عليه الرأى .

وبعد أن ناقشت اللجنة هذه المقترحات ، تقرر أن يحال الامر الى وزارة الزراعة وان يجتمع الاستاذ شلبى صاروفيم بسيادة وزير الزراعة لبحث الرغبات الواردة بتقريره

٢ — مشروعات أبحاث التربة

ناقشت اللجنة المشروع المقدم من قسم السكرتارية الفنية والمشروعات بوزارة الزراعة والخاص بحصر الاراضى المصرية .. ويهدف المشروع الى ضرورة دراسة الاراضى المصرية وفحصها الى عمق معين والعناية بصفة خاصة ببعض الصفات المتصلة بنمو النبات والرى والصرف . وترى وزارة الزراعة أن عدم اعداد خرائط للاراضى حتى الآن يجعل من العسير تحديد المناطق المشغولة بكل نوع من انواع الاراضى أو بيان أهميتها بالنسبة للانواع الاخرى . ولذلك فان اجراء الحصر واعداد هذه الخرائط يفضى بلا ريب الى الوقوف على حقائق مهمة علاوة على ماتجنيه البلاد من فوائد فى توجيه السياسة الزراعية ومساعدة تقدم الزراعة فى مصر لاسيما وان مشاكل الاراضى المصرية قد تعددت تحت نظام الرى المستديم والزراعة المستمرة .

وتقرر وزارة الزراعة انه بدراسة خرائط الارض يمكن معرفة أنسب الطرق لاصلاح الاراضى المحلية والقروية واتباع مايلائم كل أرض فى تسميدها واختيار أوفق الحاصلات لها ودراسة المقننات المائية لمختلف الحاصلات ويفيد حصر الاراضى كذلك فى اختيار أوفق مكان لانشاء الطرق وشق الترع والمصارف وحفر الآبار وتقسيم الاراضى من حيث قدرتها الانتاجية وتقدير أثمانها وفرض الاموال الاميرية على أسس عادلة تتمشى مع هذه القدرة الانتاجية

وقد تنتهى الرأى الى موافقة وزير الزراعة على ان تتعاون وزارتا الزراعة والاشغال فى البدء بعمل ترتيب لكل المناطق المنتظر التوسع فيها على ان ترتب اولوية التوسع على اساس جودتها أى استجابتها للاصلاح وامكانيات ريها كما تقرر احالة الموضوع الى لجنة التمويل لدراسة تكاليف المشروع

٣ — التوسع فى زراعة الارز

نظرت اللجنة فى المذكرة المقدمة من الدكتور عبد الرزاق صدقى وزير الزراعة والخاصة بالتوسع فى زراعة الارز بانشاء آبار ارتوازية ويرى السيد الوزير انه لما كانت موارد مياه النيل أثناء الصيف قليلة لاتسمح الا بزراعة مساحة محدودة من الارز قد لاتكفى احتياجات البلد فى بعض السنين فضلا عن ان الارز يأتى بين صادراتنا فى المرتبة الثانية بعد القطن وتحصل البلاد من وراء تصديره على ثروة هائلة من العملة الصعبة . لذلك فانه يمكن بواسطة عمل سلسلة من الآبار الارتوازية جنوب خط كنتورة توفير المياه لزراعة مساحات جديدة من الارز فى الاراضى التى تتمتع بالصرف والتى تترك بدون زراعة عقب المحاصيل الشتوية بسبب قلة المياه . كما أن توفر الرى الارتوازى فى هذه الاراضى يساعد على اعطاء محصول القمح ريه اثناء فترة الجفاف وهذا يزيد المحصول بمقدار اردب فى كل فدان ، كما ان رى البرسيم فى هذه الفترة يساعد على تحسين المحصول . الى جانب هذا ، فان الآبار الارتوازية بما تستنزفه من مياه من باطن الارض تسبب فى خفض مستوى الماء الارضى مما يساعد على تحسين حالة الصرف

ويقترح الوزير لذلك ان تشرع الحكومة هذا العام فى انشاء ٥٠٠ بئر فى المنطقة التى سبق ذكرها لزراعة ١٠٠٫٠٠٠ فدان من الارز .

وبعد المناقشة تقرر أن تشكل لجنة فرعية من وزارتى الاشغال والزراعة ومجلس الانتاج لدراسة المشروع دراسة مستفيضة من كل نواحيه وللجنة أن تستعين بمن ترى الاستعانة بهم من الفنيين فى الوزارات المختلفة كما ان لها مطلق الحرية فى العمل ، على ان تشمل الدراسة اقتصاديات المشروع .

وقد وافقت اللجنة على ان تشكل اللجنة الفرعية من السادة :

الدكتور محمد احمد سليم والدكتور حسنى السعيد عن مجلس الانتاج

مفتش عام مشروعات رى الوجه البحرى ومدير عام مصلحة الميكانيكا والكهرباء عن وزارة الاشغال

الاستاذ صلاح القطبى والاستاذ جادالحق عن وزارة الزراعة

وحدد آخر شهر سبتمبر ١٩٥٢ لانتهاء اللجنة من عملها

٤ — اصلاح أراضى واحة سيوة

ناقشت اللجنة مشروع اصلاح اراضى واحة سيوه من الناحية الزراعية المقدم من قسم السكرتارية الفنية والمشروعات بوزارة الزراعة هذا وقد سبق أن اعتمد مجلس الانتاج اصلاح ٦٠٠٠ فدان بواحة سيوه . وقد انتهت وزارة الاشغال من اصلاح ٣٥٠ فدان منها بشق المصارف الرئيسية والفرعية وتطهير عينى الدويعات والنقب الواقعتين فى هذه المساحة واقامة المراوى الرئيسية بها وتقسيمها الى قطع صغيرة تبلغ مساحة كل منها خمسة افدنة

ولما كان ترك هذه المساحة المستصلحة بورا سوف يؤدى الى انهيار ماتم انجازه من هذه المنشآت ، فقد رأت وزارة الزراعة استكمال خطوات الاصلاح بطلب الموافقة على اعتماد المبالغ اللازمة للزراعة بشق المصارف الحقلية ((الزواريق)) وتقصيب الارض واقامة مايتطلبه ذلك من مبان للعمال والموظفين لبعد هذه المنطقة عن واحة سيوه بنحو ٣٥ كيلو مترا وزراعتها باشجار الزيتون التى تمتاز فيها عن باقى الاراضى المصرية بجودة نموها ووفرة محصولها

وقد انتهت اللجنة الى الموافقة على تشكيل لجنة فرعية لبحث هذا الموضوع من جميع نواحيه من السادة :

البكباشى المهندس سمير حلمى والدكتور حسنى السعيد عن مجلس الانتاج

المهندس احمد عنبر والمهندس محمد زكى يونس عن وزارة الاشغال

الدكتور يوسف ميلاد والاستاذ حسين مرعى عن وزارة الزراعة

اتفاقيتا الدفع وتسهيل التبادل التجاري

بين الأردن وسوريا والعراق ولبنان وليبيا ومصر واليمن والعربية السعودية

اتفاقية بشأن تسهيل التبادل التجارى وتنظيم تجارة الترانزيت

ان حكومات المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية السورية والمملكة العراقية والمملكة العربية السعودية والجمهورية اللبنانية والمملكة الليبية المتحدة وجمهورية مصر والمملكة المتوكلية اليمنية رغبة منها فى تنمية الروابط الاقتصادية بين دول الجامعة العربية وتحقيقا لما نصت عليه المادة الثانية من ميثاق جامعة الدول العربية من وجوب قيام تعاون وثيق بين دول الجامعة فى الشئون الاقتصادية والمالية بما فى ذلك تسهيل التبادل التجارى والجمارك وامور الزراعة والصناعة • فقد وافقت على ما يلى :

المادة الاولى

ا ـ تبادل الانتاج الزراعى والحيوانى والثروات الطبيعية :

تعفى المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية المدرجة فى الجدول رقم (أ) الملحق بهذه الاتفاقية من رسوم الاستيراد الجمركية على أن يكون منشؤها أحد بلدان الاطراف المتعاقدة •

ب ـ تبادل الانتاج الصناعى :

تعامل المنتجات الصناعية العربية والتى يكون منشؤها أحد بلدان الاطراف المتعاقدة والمدرجة فى الجدول رقم « ب » الملحق بهذه الاتفاقية معاملة تفضيلية فيما يتعلق برسوم الاستيراد الجمركية فتخضع الى تعريفة جمركية منخفضة بنسبة ٢٥ ٪ من التعريفة العادية المطبقة فى البلد العربى المستورد •

ج ـ لا تخضع المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية المنتجة فى بلد احد الاطراف المتعاقدة والمستوردة فى بلد طرف آخر الى رسوم داخلية تفوق الرسوم المفروضة على المنتجات المحلية المماثلة و على موادها الاولية فى البلد المستورد •

د ـ تتعامل البلاد العربية فيما بينها من حيث اجازت الاستيراد والتصدير على أساس المعاملة التفضيلية •

هـ ـ وذلك كله مع عدم الاخلال بما تتضمنه الاتفاقات الثنائية المبرمة والتى ستبرم فى المستقبل بين البلاد العربية من مزايا أخرى •

المادة الثانية

المواد الخاضعة لاحتكار حكومى :

لا تطبق مواد هذه الاتفاقية على المواد الخاضعة لاحتكار حكومى •

المادة الثالثة

البضائع الممنوع استيرادها أو تصديرها :

ان البضائع الممنوع استيرادها أو التى يمنع استيرادها الى أراضى أحد الاطراف المتعاقدة بموجب الانظمة المرعية لديه تتعرض للمصادرة عند استيرادها من الاراضى الاخرى ما لم يكن قد استحصل على اذن سابق لنقلها (بطريق الترانزيت) الى بلاد خارجة عن بلدان المتعاقدين تحت ختم جمركى ولا تعاد البضاعة الى البلاد التى صدرتها •

وتصادر البضائع الممنوع تصديرها من بلاد أحد الاطراف المتعاقدة اذا استوردت الى أراضى احد المتعاقدين الآخرين وتكلف الدوائر الجمركية فى البلد المستورد بارجاعها الى البلد المصدر •

المادة الرابعة

الترانزيت :

تتعهد الاطراف المتعاقدة بتسهيل حركة الترانزيت عبر بلادها بعموم وسائل النقل وفقا للانظمة المرعية والقواعد الجمركية فى البلد الذى تمر عبرة تجارة الترانزيت •

ويعتبر نقلا بالترانزيت عبر الاراضى التابعة لبلد احد الاطراف نقل البضائع والامتعة الشخصية أيا كان منشؤها سواء انتقلت من واسطة نقل اخرى أم لم تنقل أو أودعت المستودعات أم لم تودع أو طرأ تبديل على شحنها أم لم يطرأ مما يؤلف نقلا كاملا يبدأ وينتهى خارج حدود البلد الذى جرى عبره الترانزيت •

ويعتبر كذلك نقلا بالترانزيت نقل المواشى والحيوانات الحية عن طريق بلد احد الاطراف المتعاقدة الى بلد الطرف الآخر وذلك وفقا للانظمة المرعية •

ترفق البضائع والامتعة الشخصية المرسلة بالترانزيت من قبل احد الاطراف الى بلد الطرف الآخر بمانيفست ينظمه صاحب وسيلة النقل أو وكيله المعتمد يؤشر عليه من قبل السلطات الجمركية فى بلد المصدر حسب الاصول ويعتمد عليه فى بلد المقصد لدى مرور البضاعة والامتعة عبر حدود بلد الطرف الآخر بعد ان تتحقق السلطات الجمركية فى هذا البلد الاخير من سلامة الرصاص الجمركى المضروب على البضاعة ووسيلة النقل وذلك وفقا للانظمة المرعية •

المادة الخامسة

ان البضائع المعرضة للتلف والمرسلة بطريق الترانزيت عبر أراضى احد المتعاقدين لاراضى دولة ثالثة يجب تصديرها أو سحبها من الجمارك ضمن ثلاثين يوما من دخولها الى الجمرك واذا لم يحصل ذلك تصادر البضاعة وتباع بالمزاد العلنى أو تتلف حسب القوانين المرعية •

التصديق على الاتفاقية

المادة السادسة

يصدق على هذه الاتفاقية من الدول الموقعة عليها طبقا لنظمها الدستورية فى اقرب وقت ممكن وتودع وثائق التصديق لدى الامانة العامة لجامعة الدول العربية التى تعد محضرا بايداع وثيقة تصديق كل دولة وتبلغه الدول المتعاقدة الاخرى •

المادة السابعة

يجوز لدول الجامعة العربية غير الموقعة على هذه الاتفاقية ان تنضم اليها باعلان يرسل منها الى الامين العام لجامعة الدول العربية الذى يبلغ انضمامها الى الدول الاخرى المرتبطة بها •

المادة الثامنة

تصبح هذه الاتفاقية نافذة بعد شهر من ايداع وثائق تصديق ثلاث من الدول الموقعة عليها وتسرى فى شأن كل من الدول الاخرى بعد شهر من تاريخ ايداع وثيقة تصديقها أو انضمامها •

المادة التاسعة

يعمل بهذه الاتفاقية لمدة سنة ابتداء من تاريخ نفاذها وتتجدد سنة فسنة من تلقاء نفسها الا اذا أبلغ أحد الاطراف المتعاقدة الامين العام لجامعة الدول العربية خطيا قبل شهرين على الاقل من انقضاء مدة هذه الاتفاقية رغبته فى التعديل أو عدم التجديد ويقوم الامين العام لجامعة الدول العربية بابلاغ ذلك الى الدول الاخرى المنضمة • وتبقى سارية المفعول بشأن الاطراف المتعاقدة الاخرى ويبقى حكمها ساريا فى شأن طلبات استيراد وتصدير البضائع التى قدمت قبل نهاية المدة المذكورة •

اتفاقية بشأن تسديد مدفوعات المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الاموال

ان حكومات المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية السورية والمملكة العراقية والمملكة العربية السعودية والجمهورية اللبنانية والمملكة الليبية المتحدة وجمهورية مصر والمملكة المتوكلية اليمنية رغبة منها فى تنظيم تسديد مدفوعات المعاملات الجارية ووضع قواعد لانتقال رؤوس الاموال فيما بينها . قد اتفقت على ما يلى : ـ

المادة الاولى ـ تسديد مدفوعات المعاملات الجارية

١ ـ تعمل كل من حكومات الدول المتعاقدة ـ فى حدود امكانياتها ووفقا لانظمة تحويل العملات الخارجية وأنظمة الاستيراد المطبقة فى أراضيها ـ على تسهيل تحويل مدفوعات المعاملات الجارية المعددة فى القائمة المرفقة رقم (١) الى بقية البلدان المتعاقدة كما تمنح هذه المدفوعات اقصى ما يمكن من معاملة مفضلة •

٢ ـ اذا كان نظام تحويل العملات الخارجية المطبق لدى الدول المتعاقدة أو بعضها يفرض قيودا على تحويل مدفوعات المعاملات الجارية الى بقية البلدان المتعاقدة • وكان وضع ميزان المدفوعات لدى تلك الدولة المتعاقدة لايساعدها على تحويل مدفوعات المعاملات الجارية بالعملات الاجنبية التى تقبلها الدولة المتعاقدة الاخرى صاحبة العلاقة تتعهد تلك الدولة فى هذه الحالة بأن تمنح المقيمين فى بقية الدول المتعاقدة التسهيلات التالية على الاقل :

أ) الحق فى أن يستعملوا حسابهم الدائن لتسديد جميع مدفوعات المعاملات الجارية المبينة فى القائمة رقم (١) والمستحق دفعها فى أراضى الدولة المدينة ولتسديد قيمة جميع مستوردات البلد الذى يقيم فيه صاحب الحساب من أراضى الدولة المدينة مما يسمح البلد المدين بتصديره الى جميع البلاد •

ب) الحق فى أن يحولوا الجزء أو الكل من حسابهم الدائن الى المقيمين فى أى بلد من بلاد الاطراف المتعاقدين أو بلد آخر •

ج) الحق فى أن يستعملوا حسابهم الدائن لتسديد قيمة أية بضاعة يبتاعونها فى أراضى البلد المدين بقصد تصديرها الى أى بلد من بلاد احد الاطراف المتعاقدين أو بلد آخر مما يسمح البلد المدين بتصديره الى جميع البلاد •

د) اذا كان النظام المطبق فى البلد المدين يفرض تسديد جزء من قيمة أنواع معينة من البضائع بعملة أجنبية معينة فيحق لصاحب الحساب الدائن فى الحالتين المنصوص عليهما فى الفقرتين (أ) و (ج) السابقتين أن يسدد فقط بالعملة الاجنبية جزءا من القيمة فى حدود

أفضل نسبة مقررة في البلد المدين في الحالات المماثلة ويسدد الجزء الباقي في حساب البلد الدائن

المادة الثانية – انتقال رؤوس الاموال

١ – تجيز الحكومات العربية المنضمة الى هذه الاتفاقية انتقال رؤوس الاموال تمكينا لرعاياها والمقيمين فيها من الاشتراك في مشاريع الاعمار التي يتفق عليها بين الاطراف أصحاب العلاقة في نطاق القواعد التي تضعها كل دولة لحماية رؤوس اموالها أو رؤوس الاموال التي انتقلت اليها من التسرب خارج البلاد العربية المنضمة الى هذه الاتفاقية وتضمن حكومات الدول المنقولة اليها رؤوس الاموال استعمالها في الغايات المشار اليها .

٢ – لا تخضع رؤوس الاموال المنقولة من بلد عربي الى بلد عربي آخر وفق أحكام المادة الثانية من هذه الاتفاقية لاية رسوم أوضرائب استثنائية تفرض للحيلولة دون ذلك الانتقال.

٣ – تجيز حكومة كل بلد من البلاد العربية لرؤوس الاموال العربية التي ترد اليها بعد توقيع الاتفاقية بالعودة الى موطنها الاصلي.

المادة الثالثة

لاتسري أحكام هذه الاتفاقية على أية اتفاقية ثنائية نافذة بين أي بلدين متعاقدين أو على أي تعامل جار خاص بتبادل التجارة والخدمات من النوع المبين في مواد هذه الاتفاقية والجدول المرفق بها ويبقى مفعول التعامل الجاري بدون تحويل عملة بين أي بلد وغيره من البلدان المتعاقدة سابقا في كل الحالات التي تعتبر أفضل لصالح المدين مما نصت عليه أحكام هذه الاتفاقية .

المادة الرابعة – التصديق على الاتفاقية

يصدق على هذه الاتفاقية من الدول الموقعة عليها طبقا لنظمها الدستورية في أقرب وقت ممكن وتودع وثائق التصديق لدى الامانة العامة لجامعة الدول العربية التي تعد محضرا بايداع وثيقة تصديق كل دولة وتبلغه الدول المتعاقدة الاخرى .

المادة الخامسة

يجوز لدول الجامعة العربية غير الموقعة على هذه الاتفاقية أن تنضم اليها باعلان يرسل منها الى الامين العام لجامعة الدول العربية الذي يبلغ انضمامها الى الدول الاخرى المرتبطة بها .

المادة السادسة

يعمل بهذه الاتفاقية بعد شهر من ايداع وثائق تصديق ثلاث من الدول الموقعة عليها وتسري في شأن كل من الدول الاخرى بعد شهر من تاريخ ايداع وثيقة تصديقها أو انضمامها .

المادة السابعة

لكل دولة مرتبطة بهذه الاتفاقية ان تنسحب منها بعد انقضاء خمس سنوات على وضع هذه الاتفاقية موضع التنفيذ وذلك باعلان ترسله الى الامين العام لجامعة الدول العربية ويعتبر الانسحاب واقعا بعد مضي عام من تاريخ ارسال الاعلان به .

القائمة رقم (١)

بمدفوعات المعاملات الجارية

١ – قيمة البضاعة المصدرة من بلد متعاقد الى بلد متعاقد آخر ونفقات شحنها والتأمين عليها .

٢ – الارباح التجارية وريع رؤوس الاموال الثابتة والمنقولة العائدة لبلد متعاقد والموظفة في بقية البلدان المتعاقدة .

٣ – نفقات البعثات السياسية والقنصلية ونفقات الوفود الرسمية .

٤ – نفقات السفر والانتقال للاصطياف والسياحة عامه والحج والاستشفاء والاعمال التجارية .

٥ – نفقات أقامة الطلاب ودراستهم ورواتب وأجور الموظفين والخبراء وذوى المهن الحرة ومعاشات المتقاعدين .

٦ – التسديدات العائدة لادارات البريد والبرق والهاتف ومؤسسات النقل .

٧ – أقساط وتعويضات التأمين واعادة التأمين .

٨ – المبالغ المستحقة لقاء براءات الاختراع وحقوق التأليف .

٩ – المبالغ المستحقة عن عرض الافلام وعن البيع والاشتراك في الصحف والمجلات الدورية الصادرة في احد البلدان المتعاقدة .

ملحق رقم (١)

جدول بالمواد المعفاة من الرسوم الجمركية

الفصل الاول – (الحيوانات الحية) :الخيول والبغال والحمير وصغارها والابقار والجواميس وصغارها والاغنام والماعز وصغارها والطيور الداجنة وطيور الصيد والنحل والجمال وصغارها والحيوانات المستوردة خصيصا لتحسين النسل والحيوانات الحية غير المذكورة ولا الداخلة في مكان آخر

الفصل الثاني (اللحوم)

اللحوم الطازجة أو المثلجة أو المبردة ولحوم الطيور الداجنة والبرية واللحوم المبهرة او أو المستحضرة واللحوم الاخرى غير المذكورة ولا الداخلة في مكان آخر

ملحوظة : هذا الفصل لايشمل اللحوم المستوردة في علب أو جرار خزفية أو زجاجية أو في أوعية مسدودة سدا محكما .

الفصل الثالث : (الاسماك وذوات القشور والحيوانات الرخوة)

الاسماك الطازجة أو المحفوظة بحالة طازجة والاسماك المجففة أو المملحة أو المدخنة وذوات القشور والحيوانات الرخوة الطازجة

ملحوظة : هذا الفصل لايشمل الاسماك ومستحضرات الاسماك المستوردة في علب او جرار خزفية .

الفصل الرابع : (الالبان ومنتوجات صناعة الالبان والبيض والعسل)

الحليب الطازج واللبن الرائب وقشدة الحليب الطازجة والبيض والعسل

الفصل الخامس : (المواد الخام والمنتوجات الخام الاخرى التي هي من أصل حيواني)

المواد الحيوانية غير القابلة للاكل (كالمصارين والمعدات والمثانات) سواء أكانت طرية أومملحة أو مجففة . وأوتار العضلات وجزاز الجلود ونفاياتها المعدة لصناعة الغراء ودم الماشية وجلود الطيور الخام وريشها . والعظام والقرون والحوافر والاظفار والمناقير والعاج والصدف والمرجان الخام واليسر والاسفنج

الفصل السادس : (النباتات ومنتوجات زراعة الازهار)

بصيلات ودرنات وبصلات وجذور نباتات مزهوة او مورقة والفسائل والطعوم والدوالي والاغراس الحرجية واغراس التزيين والاغراس المثمرة والازهار والبراعم المقطوفة للباقات أو للتزيين والاغصان الوارقة والاوراق والاعشاب والطحالب المعدة للباقات او للتزيين حتى المضمومة باقات او أكاليل .

الفصل السابع : (الخضر والنباتات والجذور والعساقيل والدرنات للاكل)

والفطور الطازجة أو المجففة او الكمأة والبصل والثوم والجذور والدرنات القابلة للاكل: البطاطا للاكل والبطاطا للزراعة وغيرها

الخضر والنباتات الاخرى الطازجة للاكل

الهليون والخرشف والقرنبيط الملفوف والخس والفاصوليا والبازيلا والفول وذوات القرون الاخرى والخيار والكوسا والقرع والقثاء والشمام والبطيخ والخضر والنباتات للاكل غير المذكورة ولا الداخلة في مكان آخر

القطاني بشكل حبوب جافة :

الفاصوليا والفول والبازيلا والعدس والكرسنة وانواع القطاني

ملحوظة : هذا الفصل لايشمل الاصناف المذكورة اذا أستوردت في أوعية من تنك او جرار او أوعية مسدودة سدا محكما .

الفصل الثامن :

التمور والدبس الطبيعي وجميع الاثمار والفواكه طازجة أو جافة

ملحوظة : البند الثاني من هذا الفصل لايشمل الاصناف المذكورة اذا استوردت في أوعية من التنك أو في جرار او في أوعية مسدودة سدا محكما .

الفصل التاسع : (القهوة) : القهوة (البن) غير المحمصة

الفصل العاشر : الحبوب (الغلال)

١) الحبوب : الحنطة والشعير والذرة البيضاء والذرة الصفراء والارز والحبوب الاخرى

الفصل الحادي عشر :البذور والاثمار الزيتية، البذور والاثمار المتنوعة ، النباتات الصناعية والطبية القش والعلف)

١) البذور والاثمار الزيتية

السمسم واليانسون وبزر القطن والبذور والاثمار الزيتية الاخرى

٢) البذور والاثمار المتنوعة بذر الخس والسبانخ واللفت والشوندر والخيار والجزر والبطيخ الاصفر والفجل والبصل والملفوف والفيلفلة والبقدونس وغيرها

٣) النباتات الصناعية والطبية باستثناء التبغ والتنباك : جميع أنواع الجذور والازهار والاعشاب والاوراق والقشور والطحالب والبذور المستعملة فقط في الطب وغير مذكورة في مكان آخر وغيرها

٤) النباتات واجزاؤها والبذور والاعشاب غير المذكورة ولا الداخلة في مكان آخر

الزعتر وغيرها

٥) القش والعلف

قشر الحبوب والعلف الاخضر واليابس وقرون الخضر والشوندر والجذور الكلئية وغيرها

الفصل الثاني عشر : (المواد الاولية المعدة للصباغة والدباغة والصموغ والراتنجات وغيرها من العصارات النباتية الاخرى) .

١) النباتات واجزاؤها والاثمار والقرون النباتية والاثمار العنبية والجوز والبزور الصالحة للصباغة او للدباغة حتى المطحون منها :

أخشاب الصباغة (البقم والخشب الاصفر والخشب الاحمر وخشب السماق الخ) حطبا أو نجارة أو مطحونة ، الجذور،الجزاز،الاوراق، الاثمار العنبية الاعشاب ، العساليج ،الخاصة بالصباغ وقشور الدباغ وقشور السمان وأوراقه وعساليجه والجذور والاعشاب والاوراق والازهار والاثمار العنبية والبزق والاثمار الصالحة للدباغة . وجوز العفص واقماع البلوط مطحونة أو غير مطحونة والهليلج (هند شعير) والحناء ورقا ومسحوقا

٢) الصموغ والصموغ الراتنجية والراتنجات والبلاسم الطبيعية

الكثيراء الصمغ العربي والبلاسم الطبيعية

الفصل الثالث عشر : (المواد المعدة للضفر والحفر وغيرها من المواد الاولية والمحاصيل الخام النباتية المنشأ)

المواد النباتية المستعملة فى صناعة السلال وفى صناعة الحصر والحبوب القاسيــة والخفص (حبات) والقشور والجوز المعدة للحفر والمواد النباتية المعدة للحشو (قطن الهند والالياف النباتية والبحرية وما يماثلها)حتى المضفورمنها والمواد النباتية المعدة لصنع المكانس والفرشايات حتى المضفورة ما كان منها خاما او مقصوراأو مصبوغا والمحاصيل الاخرى الخام النباتية المنشا غير المذكورة ولا الداخلة فى مكان آخر

الفصل الرابع عشر : (الاتربة والاحجــار والكلس بحالتها الطبيعية)

الطباشير والاتربة الصباغية الخام :التباشير المطحون المعد للبناء والاتربة الصباغية والملح والكبريت والسنباذج وحجر الخفان وماشابهها حتى المسحوق منهما والرخام والمرمروالغرانيت خاما والاحجار الخام الاخرى المعدة للنحت والبناء والجص (احجار الجبصين) والكلس وبقــايا الخزف وكساراته والعقيق والمواد المعدنية غير المذكورة ولا الداخلة فى مكان آخر :الطلق المعد للصناعة وغيره من انواع الطلق والميكا الخام والكوارتس ورمل الزجاج وكبريت الزرنيــخ وكبريت الزرنيخ الاصفر (سم الفار وغيرها)

الفصل الخامس عشر : (الاخشاب الخام): خشب الوقود قطعا مستديرة او حطبا او اغصانا او حزما ، ونفايات الخشب وقشاراته والخشب المستدير الخام حتى المقشور منــه او المشذب بالفاس بعض التشذيب .

الفصل السادس عشر :

الجلود الخام وشرانق دود الحرير والصــوف الخام والشعر والاوبار الخام القطن والكتان والقنب وغيرها

الجدول (ب)

بالمنتجات الصناعية العربية

التى يشملها التفضيل

الفصل الرابع :

زبدة طازجة أو مملحة حتى ما كان منهــا مصهورا (السمن أو المسلى) وجبن قشقوال وجبن أبيض بجميع انواعه .

الفصل التاسع :

البن المحمص والمطحون والمحفــوظ المعلب فى بلاد اليمن .

الفصل الحادى عشر :

دقيق الغلال ونشاء البطاطس ونشاءالحبوب

الفصل الخامس عشر :

زيت بذرة القطــن وزيت السمســم ـ الطحينــة وزيت الزيتــون بما فى ذلك زيت السلفور (الجفت) وزيت بذر الكتان . كل هذه الزيوت سائلة كانت أو مهدرجة .

الفصل السادس عشر :

محضرات اللحوم ما عدا لحم الخنـزير ، ومحضرات الاسماك ومحفوظاتها .

الفصل السابع عشر :

غلوكوز وعسل السكر (العسل الاسود) ومصنوعات سكرية .

الفصل التاسع عشر :

اعجنة غذائية (المكرونة بجميع أنواعها) وبسكويت ولو مضافا اليه كاكاو أو فواكه أو سكر .

الفصل العشرون :

محضرات الخضر والنباتات الصالحة للاكل وأجزاؤها ، ومحضرات الاثمار وأجـزاؤها ، ومحضرات النباتات الاخرى وأجزاؤها : كل هذه المنتجات محفوظة

الفصل الثانى والعشرون :الكحول الاتيلية

الفصل الثالث والعشرون :

ثفل الشـوندر (البنجر) والكسب من حبوب واثمار زيتية وغيرها وعسل الســكر غير الصالح للاستهلاك الغذائى (الميلاس)

الفصل الخامس والعشرون :

الأسمنت ما عدا الاسمنت الابيض أوالملون والملح الحجرى اليمنى المطحون والمحفوظ .

الفصل الثامن والعشرون :

غاز حامض الكربونيك (اللامائى) مضغوط أو مسيل بفعل الضــغط ، وغاز الاكسجين مضغوط أو مسيل بفعل الضغط ، وحامض الكبريتيك (سلفوريك) ، والغليسيــرين ، وادوية مركبة ومجهزات صيدلية .

الفصل التاسع والعشرون :

أفلام ايجابية للسينما مظهرة (محمضة)

الفصل الثلاثون :

ورنيش ممزوج أو غير ممزوج بمواد ملونة وبويات والوان محضرة بالزيت

الفصل الثانى والثلاثون :

الصابون العــادى كتلا أو مسحوقا بما فى ذلك صابون الكربوليك .

الفصل الرابع والثلاثون :

الثقاب (كسفريت) بجميع انواعه .

الفصل الخامس والثلاثون :

الاسمدة ونترات الجير وفوق فوسـفات الجير (سوبر فوسفات)

الفصل السادس والثلاثون :

الجلود المدبوغة وجلود من جميع الانواع مطلية بالبرونز او مذهبة أومفضضة أو ملونة أو كانت عليهــا رسوم أو زخارف بارزة وما شابه ذلك وجلود مدهونة بالورنيش أو اللك

الفصل السابع والثلاثون :

مصنوعات الجلود المدبوغة بجميع انواعها

الفصل الاربعون :

خشب قشرة من خشــب الجـوز وألواح الخشب المتعاكس (الكونتربلاكيه) ومصنوعات الخشب المطعمة بأية مادة كانت (الموزاييك) والاثاث من خشب من جميع الانواع باستثناء الخشب غير المقوس .

الفصل الرابع والاربعون :

كرتون عادى (غير المشـغول) لفائف أو صفــائح (طلحيات) يزيد وزن المتر المربــع منه على ثلاثمائة غرام .

الفصل السادس والاربعون :

خيوط الحرير الطبيعي وغزول مشـتقاته ، وخيوط الحرير الصـناعى وغزول اليــاف الحرير الصناعى (فيبران) ومطرزات الحرير الطبيعى وأصناف العقادة من حرير طبيعى وجميع المنسوجات الاخرى من الحرير الطبيعى صرفا أو مخلوطة بمواد نسيجية أخـرى من جميع الانواع ودانتـلة من حرير صـناعى ومطرزات من حرير صناعى وقماش موبيليا من حرير صناعى وأصناف العقادة من حرير صناعى والمنسوجات المصـنوعة من اليــاف الحرير الصناعى (فيبران) صرفا أومخلوطة بغزل قطنى أو صوف والمنسوجات المصنوعة من خيوط الحرير الصناعى صرفا كانت أو مخـلوطة . اذا كانت مطبوعة أو مفننـة أو مزخرفة أو مزينة او جاكار ، مهما كان وزن المتر المربع منها والمنسـوجات المصنوعة من خيوط الحرير الصناعى (صرفا او مخلوطة) السادة التى لا يزيد وزن المتر المربع فيهـا على مائة غرام . أما اذا زاد وزن المتر المربع عن هــذا الحــد وثبت ان الخيوط الحـريرية الصناعية المســتخدمة فى صناعة هـــذه المنســوجات من منشــأ عربى فانها تتمتـع بالتفضيل .

الفصل السابع والاربعون .

غزل الصــوف بجميع أنواعه وبسـط وسجاجيد من صــوف من جميــع الانواع ومنسوجات من صوف صرف اذا ثبت أنهامن خيــط صوف عربى والصــوف المشـط (التويس) اليمنى .

الفصل الثامن والاربعون :

غزل قطن فوق نمرة ٤٠ وغزل قطن تحت نمرة ٤٠ : غير الملمعة ، ودانتــلا من جميع الاصناف ومطرزات وشرائط واصناف العقادة وبسط ارجل (أقدام) ومنسوجات أخـرى من قطن صرف ومن جميع الانواع يزن المتر الربع منها لغاية (١١٠) غرام ومنسوجات اخرى من قطن صرف ومن جميع الانواع يزن المتر المربع منها أكثر من (١١٠) غرام ، ومنسوجات من قطن مخلوطة بمواد نسيجية أخرى ومن جميع الانواع .

الفصل الخمسون :

القطن المندوف والقطن المطهر (الطبى) وحبال عادية (امراس) أو غليظة وخيوط مصقولة ودوبارة من مواد نسيجية عربيـة

الفصل الحادى والخمسون :

منسوجات أثواب من أصناف شغل السنارة من جميع مواد النســيج وجميع الاشياء الاخرى من شغل السنارة بما فى ذلك الملابس الداخلية والجوارب .

الفصل الثانى والخمسون :

ملابس واجزاء ملابس من جميــع مواد النسيج وبياضات وأجزاء بياضات من جميع الانواع .ومن مختلف مواد النســيج وجميــع الاصناف الاخرى المخيطــة أو الجــاهزة من نسيج عربى بما فى ذلك البطاطين (الحرامات) والمناشف (البشاكير) والخيام ... الخ

الفصل الرابع والخمسون :

الاحذية بجميع انواعها المصنوعة من الجلد ذى المنشأ العربى .

الفصل الثامن والخمسون :

مصنوعات من رخام عربى او مرمر عربى من جميع الانواع ومصـنوعات من اسـمنت او اسمنت مسلح (خرسان) من جميع الانواع ومصنوعات من أسمنت ليفى (اترنيت) من جميع الانواع

الفصل التاسع والخمسون :

طوب نارى (الطابوق) والقيشـــــانى والصينى المزخرف .

الفصل الستون :

الزجاج والبلور صفائح والواحا من جميع الانواع والاشــياء المصـنوعة من الزجاج أو البللور المنفوخ أو المكبوس لا سيما ما كان منها للاستعمال المنزلى وزجاجات وقوارير وقنانى من جميع الانواع ومصنوعات زجاجية لمعامل الكيمياء والاجهزة العلمية .. الخ .. من جميــع الانواع واصناف من منتجـات صناعة الاقداح وجميع قطع طواقم الموائد أو التــواليت من الانواع العــادية باستثناء (الكريستال ونصف الكريستال) وزجاجات لمبات (زجاج مصابيح بترول) وفــوارع اللمبات الـكهربائية بشرط أن تكون صناعة عربية .

الفصل الحادى والستون :

مصنوعات العقيق اليمنى

الفصل الثانى والستون :

افران الطبخ والمـدافىء العــاملة بالمــازوت والمصنوعة من حديد الصب ومن صفائح الحديد او الفولاذ

الفصل الثانى والثمانون :

الصناعات الصدفية

الفصل الثالث والثمانون :

فرش للملابس والاحذية ولاعمــال الدهان من جميع الانواع

الفصل الخامس والثمانون :

الخيــوط المعدنيـــة المسحوبة أو المفتولة للتطريز لتجهيز الملابس والخيوط المـعدنية المضمومة الى مواد نسيجية .

تم اعداد هذا الجــدول يوم الخميس فى السابع والعشرين من شهر أغسطس (اب) ١٩٥٣ فى بحمدون (لبنان)

أرقام واحصاءات

البلاد التى صدرنا اليها القطن والنسب المئوية بالقنطار

البلد	١٩٥٢/٥١	٪	١٩٥٣/٥٢	٪
بريطانيا	٣٤٥ر١٣٦	٥ر٩٣	٤٠٤ر٥٥٨	٥ر٧٠
الهند	٦١٤ر٠٨١	١٠ر٥٥	٩٦٧ر٠٢٧	١٣ر٦٢
استراليا	٥٢ر٢٧٣	٠٠ر٩٠	٦٩ر٨٢٢	٩٨ ر٠٠
بلجيكا	٤٥ر٠٦٧	٠٠ر٧٧	٩٦ر٨٣٣	١ر٣٦
الباكستان	٦ر٥٩٠	٠٠ر١١	٢٢٦ر٠٠٠	ـــرـــ
الصين	١٩٦ر٧٢٧	٣ر٣٨	٢٠٢ر٩٦٧	٢ر٨٦
تشيكوسلوفاكيا	١٩٧ر٧٥٥	٣ر٤٠	٢٦٦ر٤٩٢	٣ر٧٥
فرنسا	٧٧٥ر٩٦٧	١٣ر٣٣	١ر٢٣٧ر٢١٧	١٧ر٤٣
المانيا	٥٠٨ر٣٥٤	٨ر٧٣	٤٤٧ر٦٤٨	٦ر٣١
اليونان	٥ر٣٧٠	٠٠ر٠٩	٦ر٢٩٤	٠٠ر٠٩
هولندا	٦٣ر١٧٣	١ر٠٩	٢٢٦ر٩٤١	٣ر٢٠
ايطاليا	٧٨٦ر٨٨٨	١٣ر٥٢	٦١٣ر٨٧٧	٨ر٦٥
اليابان	٢٥٨ر٧٢٠	٤ر٤٤	٣٦٧ر٩٠٠	٥ر١٨
البرتغال	٧ر٢٢٧	٠٠ر١٢	٢٢ر٨١٩	٠٠ر٣٢
اسبانيا	٤٣١ر٦٧٤	٧ر٤٢	١٩٤ر٦٥٩	٢ر٧٤
السويد	١٦ر٨٤٥	٠٠ر٢٩	٨٠ر٤٩٦	١ر١٣
سويسرا	١٩٩ر٢٠٣	٣ر٤٢	٢٦٧ر٧٥٤	٣ر٧٧
الولايات المتحدة	٤٨٨ر٠٤٣	٨ر٣٨	٣ ٨٩ر٣٩٤	٥ر٤٨
البلاد الأخرى	٨٢٢ر٣٨١	١٤ر١٣	١ر٢٣٧ر٦٥٨	١٧ر٤٣
الجملة	٥ر٨٢١ر٤٧٤	١٠٠	٧ر١٠٠ر٥٨٢	١٠٠

تجارة مصر الخارجية
خلال النصف السنة الاولى وشهر يوليو ١٩٥٣

	١/١ ١٩٥٣/٦/٣٠	يولية١٩٥٣ بالجنيه
صادرات المنتجات المصرية	٧٣ر٤٠٩ر٧٨٥	٩ر٩٩٢ر١٥٦
الواردات	٨١ر٦٠٠ر٣٢٤	١٢ر٨٢٩ر٠٦٤

اهم الواردات

الصنف	١/١ ١٩٥٣/٦/٣٠	يولية ١٩٥٣ بالجنيه
قمح	١٣ر١٢٨ر٥٥٢	٤٥٣ر٥٥٢
اسمده	٤ر٦٤٨ر٥٢٥	١ر٢٩٨ر٤٢٥
شاى	٣ر٧٤٢ر٨٦٧	٦٢٧ر٥٠٦
كيروسين	٢ر٨٣٣ر٠٠٠	٦٥٠ر٨٣٧
أخشاب البناء	٢ر٢٥٠ر٠٥٣	٤١٤ر٢٣٥

أهم البلاد التى أستوردنا منها

الصنف	١/١ ١٩٥٣/٦/٣٠	يولية ١٩٥٣ بالجنيه
الولايات المتحدة	١٢ر١٦٤ر٧٧١	١ر٥٦٢ر٥٧٨
المانيا الغربية	٨ر٦٩٦ر٣٨٨	١ر٦١٨ر١٦٥
بريطانيا	٧ر٣٢٦ر١٠٨	١ر٥٢٣ر٣٢٤
فرنسا	٦ر٩١٧ر٧٣١	١ر٤٤٣ر٨٠٢
ايطاليا	٥ر٨٩٧ر٥٩٤	١ر٠١٦ر٠٧٩

أهم الصادرات

الصنف	١/١ ١٩٥٣/٦/٣٠	يولية ١٩٥٣ بالجنيه
قطن خام	٦٣ر٣٩٠ر٠٣٨	٩ر٣٦٧ر٠٧٧
بصل	٣ر٣٧٣ر٧٧٧	١٠٤ر٩٥٧
خامات معدنية	٦٤٣ر٠٠٥	٢ر٨٠٤
غزل قطن	٥٩٧ر١٤٧	٣ر١٠٨
فوسفات الجير	٥٣٣ر٢٤٥	٧٦ر٧٧٥

أهم البلاد التى صدرنا اليها

البلد	١/١ ١٩٥٣/٦/٣٠	يولية ١٩٥٣ بالجنيه
الهند	١٠ر٧٠٨ر٨١٢	١ر٠٨٥ر٠٠٢
فرنسا	١٠ر٣١٣ر٨٣٦	١ر٠٤٤ر٣٨٧
بريطانيا	٦ر٤٣٩ر٥٤٧	٥٠٠ر٧٢٢
ايطاليا	٥ر٢٢١ر٥٠٣	٤٨٠ر٦٢٠
اليابان	٤ر١٩٨ر٩٣٧	٢١٠ر٥٦٤

أسعار الذهب

الجنيه صورة الملك	٩/٧	٩/١٤	٩/٢١
القاهرة (بالقروش)	٤١٦	٤٠٥	٤٠٠
بيروت (بالقروش اللبنانية)	٣١٧٧ر٥	٣١٩٢ ١/٢	٣١٩٢ ١/٢
ميلانو (بالليرة الايطالية)	٦٦٥٠	٦٦٠٠	٦٥٧٥
بروكسل (بالفرنك البلجيكى)	٥٣٥	٥٢٣ ٣/٤	٥٢١ ١/٤

بيان بأصناف الاقطان التى صدرت ٠٠ بالقنطار

الصنف	١٩٥٢/١٩٥١	١٩٥٣/١٩٥٢	الصنف	١٩٥٢/١٩٥١	١٩٥٣/١٩٥٢
كرنك	٢ر٠٤٠ر٩٧٩	٢ر٩٤٠ر٧٠٣	أشمونى	٢ر٠٩٢ر٣٧٢	٢ر٣٢١ر٢٣٥
منوفى	٣٧٠ر٣٣١	١٨٢ر٤٨١	زاجورا	ر١٠٩ر٦٥٠	٢٣١ر٥٦٦
جيزة ٢٣	—	—	أنواع أخرى	١٤٧ر٦٣٧	١٠٨ر٥٧٥
جيزة ٧	—	—	**الجملة**	٥ر٨٢١ر٤٧٤	٧ر١٠٠ر٥٨٢
جيزة ٣٠	١ر٠٦٠ر٥٠٥	١ر٣١٦ر٠٢٢			

أسعار الجنيه المصرى

حسابات استحقاقات الاستيراد	٩/١١	٩/١٤	٩/١٦	٩/١٨	٩/٢١	٩/٢٢	٩/٢٤	٩/٢٦
علاوة الجنيه الاسترلينى (٪)	٥ ١/٢	٥ ١/٢	٥	٥ ١/٨	٥ ١/٨	٥ ١/٤	٥ ١/٢	٥ ٣/٨
علاوة الدوتشيمارك (٪)	١١ ١/٢	١٢	١١ ١/٢	١١ ٨/٥	١١ ٣/٤	١٢ ١/٤	١٣	١٣
سعر الدولار الامريكى بالقروش	٣٨ر٦	٣٨ر٦	٣٨ر٥٥	٣٨ر٥٥	٣٨ر٦٥	٣٨ر٥	٣٨ر٤	٣٨ر٤
حساب «ب» فى سويسرة بالفرنكات	١١ر٦٥	١١ر٦٥	١١ر٧٠	١١ر٨٧٥	١١ر٨٥	١١ر٨٥	١١ر٨٥	—

انتاج البترول والقوى فى دول الكومنولث

المتوسط الشهرى	الفحم: استراليا	الفحم: كندا	الفحم: الهند	الفحم: جنوب أفريقيا	بترول خام: كندا	بترول خام: باكستان	الكهرباء: استراليا	الكهرباء: كندا	الكهرباء: الهند	الكهرباء: نيوزيلند	الكهرباء: جنوب افريقيا
	بالألف طن						بالمليون كيلو وات				
١٩٣٨	٩٧٣	٨٠٥	٢ر٣٦٢	١ر٣٠٥	٧٤	—	٣٦٣	٢ر١٨٠	—	١١٨	٤٧٨
١٩٥١	١ر٤٦٨	١ر٢١٥	٢ر٨٦٩	٢ر١٤٢	٥٠٨	١٢ر٥	٨٧٥	٤ر٧٨٥	٤٨٩	٢٨٨	٩٧٢
١٩٥٢	١ر٦٢٠	١ر١٥٣	٣ر٠١٩	٢ر٢٣٥	٦٤٦	١٤ر٧	٩٤٢	٥ر١٤٩	٥١٧	—	١ر٠٤٥
ابريل ١٩٥٣	١ر٤٠٢	٩٠٦	٣ر٢٤٤	٢ر٢٤٩	٦٨٢	—	١ر٠١٧	٥ر٧٤٨	٥٣١	٢٥٤	١ر٠٦٤
مايو ١٩٥٣	١ر٣٩٦	٩١٧	٣ر١٥٩	٢ر٣٢٢	٧٨٢	—	١ر١٢١	٥ر٧٦٥	—	٣٣٦	١ر١٤٩
يونيو ١٩٥٣	١ر٤٦٩	—	٣ر١٤٨	—	٨٧٤	—	—	—	—	—	—

معرض دمشق الدولى

تلقينا من السيد الدكتور خالد بوظو المدير العام لمعرض دمشق الدولى ما يلى :

تقيم الحكومة السورية هذا المعرض الدولى فى العاصمة السورية تحت رعاية فخامة رئيس الجمهورية السورية (رئيس الشرف الفخرى)

وبمؤازرة جامعة الدول العربية وبادارة لجنة المعرض التى يرأسها المدير العام . أما موعد اقامته فهو فى الفترة التى تقع بين ٢ سبتمبر و ١ أكتوبر ١٩٥٤ ، وهو موعد يتيح فى الوت نفسه للزوار الاجانب زيارة معارض أخرى فى الشرقين الاوسط والادنى .

سينظم معرض دمشق الدولى على أحدث الطرق وأحسن الاساليب المتبعة فى المعارض الدولية المماثلة ،

وسيشاد على ضفتى نهر بردى فى أقدم مدن العالم وبين حدائقها الغناء على جانبى الطريق المؤدية الى لبنان،

ويشتمل المعرض على الاقسام الزراعية والصناعية والتجارية وقسم للسياحة وسيسمح لجميع الحكومات وسائر الشركات الاجنبية المشتركة اشادة أجنحة خاصة بالاضافة الى أماكن قائمة ومعدة للايجار وسيسمح

بادخال البضائع الواردة الى مدينة المعرض ادخالا جمركيا مؤقتا دون اجازة استيراد مسبقة وبيع كافة المعروضات واخراج ثمنها قطعا أجنبيا من سوريا .

ان جميع البلاد التى تربطها بسوريا روابط والود والصداقة والتبادل السياسى قد دعيت رسميا الى الاشتراك فى معرض دمشق الدولى كما أن دعوات مماثلة قد وجهت الى الغرف التجارية والصناعية فى كثير من الدول الاجنبية

فأنتم وأصدقاؤكم مدعوون فى داخل البلاد وخارجها الى الاشتراك فى أول معرض دولى يقام من هذا النوع فى البلاد العربية ، وسنوافيكم تباعا بنشرات مماثلة كما سنبعث اليكم فى الاسابيع المقبلة بجميع ما يتعلق بشروط الاشتراك والتسهيلات التى سيمنحها معرض دمشق الدولى للمشتركين والعارضين والزائرين أسوة بالمعارض الدولية الاخرى .

من ادارة المجلة

ترجو ادارة (مجلة الاقتصاد والمحاسبة) حضرات المشتركين الذين لم يسددوا اشتراكاتهم عن السنة الثالثة ، أن يتفضلوا بتسديدها لادارة المجلة (١٢٠ شارع محمد فريد ــ القاهرة) فى أقرب وقت .

الادارة



الاقتصاد والمحاسبة

العدد ٦٣
١٥ أكتوبر ١٩٥٣

صاحب الامتياز : عبد الله فكرى أباظه رئيس نادى التجارة
رئيس التحرير : أحمد عثمان

الثمن
١٠ قروش

في هذا العـدد

آفاق جديدة للشباب المصرى

اجمع الباحثون على ان مصر متضخمة بسكانها وان تعدادها يتزايد باطراد تزايدا يفوق كل زيادة مستطاعة فى موارد دخلها .ولا جدال فى ان هذا التفاوت الكبير بين عدد السكان والموارد علة رئيسية فى انخفاض مستوى المعيشة الذى تتضافر جهود المصلحين على رفعه وتحسينه .

ويواصل مجلس تنمية الانتاج العمل الحثيث لتحقيق شتى المشروعات الانتاجية التى تزيد فى موارد الدخل القومى وتستوعب عددا من السكان وعلى الاخص المتعلمين منهم الذين يزداد عدد المتعطلين منهم كلما تقدم التعليم واتسع نطاقه . غير ان تنفيذ المشروعات الكبرى التى يمكن أن تتشرب العدد الوفير من خريجى الجامعات لا يمكن ان يتم بالسرعة التى تساير التضخم العددى — ولهذا يجب العمل الجدى العاجل لتفريج أزمة البطالة والتغلب عليها بشتى الوسائل — وقد تعرض الباحثون لكثير من الحلول ومنها العاجل والآجل .

ولكن الحل الذى اعتقد انه فى مقدمة الحلول العاجلة هو تيسير هجرة الشباب المثقف الى الاقطار الشرقية المحيطة بنا كالعراق والباكستان والمملكة العربية السعودية والكويت واليمن وسوريا — وتنظيم تلك الهجرة بالاتفاق مع هذه الدول الشقيقة جميعا وايجاد مكاتب هنا وهناك لتنسيق طلبات الراغبين وتصنيفهم وتزويدهم بما ينقصهم من معارف او خبرة بتنظيم دراسات خاصة للتخصص فيما يحتاجون اليه من معلومات — ومعاونتهم ماديا فى السفر الى الجهات التى يقصدونها — واستقبالهم هناك وتيسير اسباب العمل لهم واقامتهم ومراقبة احوالهم المعيشية والاجتماعية

بتلك الوسيلة تتحقق كثير من الاهداف التى تعود على البلاد بالخير الوفير من دعاية عملية طيبة الى بث الدعوة الصالحة لمصر فى الاقطار الشقيقة وتعرف احوالها عن كثب . الى اندماج قد يقضى على الفوارق الجنسية ويعمل على تقريب القلوب وتوحيد العواطف — فضلا عما يمكن ان يؤديه هؤلاء المبعوثون من خدمات للدول الصديقة المحتاجة للعناصر المتعلمة المتخصصة فى شتى العلوم والفنون .

ولا بد لنجاح هذا المشروع واجتناء ثمراته من العناية الكاملة باختيار اصلح العناصر واكثرها استعدادا للعمل والانتاج وخلق صلات طيبة بيننا وبين اصدقائنا وان يثبت الشباب المصرى الذى يعنى بانتقائه انه جدير بتقدير من اختاروه واوفدوه ومن استضافوه فأكرموا وفادته .

ولعل وزارة الارشاد القومى بالتعاون مع وزارة الشئون الاجتماعية تستطيع ان تحقق من وراء هذا المشروع افيد دعاية عملية لمصر واصدق وسيلة لكسب محبة اخواننا فى العروبة والجوار .

عبد الله فكرى اباظه



تقرير مطمئن لوزير المالية

عاد الدكتور عبد الجليل العمرى وزير المالية والاقتصاد من نيويورك حيث شهد اجتماعات البنك الدولى للانشاء والتعمير وصندوق النقد الدولى ، وعرج فى طريق عودته على فرنسا وسويسرا والنمسا حيث أتيح له أن يلتقى برجال المال والاعمال ويبحث معهم برامج مصر الاقتصادية الجديدة .

وانتهز الوزير فرصة عودته ليقدم الى الرأى العام تقريرا عن رحلته وعن الحالة الاقتصادية للبلاد فتحدث الى الصحف عن مهمته

قائلا ان جميع الهيئات التى اتصل بها والتى فاتحها فى أمر تمويل وتنفيذ المشروعات الهندسية الكبرى ، ومنها مشروع السد العالى ، قد أبدت استعدادها الكامل لاجابة هذه الطلبات متى قدمتها الحكومة اليها بصفة رسمية .

وقال الوزير ان من المحتمل أن تقترض الحكومة المصرية قدرا من المال من البنك الدولى رجاء تمويل مشروعاتها المعجلة

وقد شهد الوزير فى جميع البلدان التى أتيح له أن يزورها رضاء تاما عن سياسة مصر القطنية فى خلال الموسم المنقضى ، تلك السياسة التى أتت بنتائج طيبة وردت لمصر أسواقا كانت قد فقدتها بسبب اضطراب السياسة القطنية فى الماضى

وتبين الدكتور العمرى لدى عودته الى مصر زيادة فى الايرادات المختلفة للحكومة ، سواء فى حصيلة الجمارك أو حصيلة الضرائب التى تجاوزت ما كان مقدرا لها ، وبلغ رصيد مصر من الاسترلينى الحر فى الوقت الحاضر ١٨ مليون جنيه بينما رصيدها من الدولارات نحو ٢٠ مليون جنيه .

واشتد الاقبال على القطن الكرنك وهو الصنف الذى لمصر فضلة كبيرة منه تخلفت من الموسم الماضى وبات من الميسور تصريف المحصول الحالى بسهولة ، كما بات من المرتقب تصريف بقية فضلة الموسم المنقضى

هذا تقرير جد مطمئن من وزير المالية يجىء به فى أعقاب رحلته الى الخارج . والواقع أن مصر لم تعد تشكو من علل فى كيانها الاقتصادى ، ولكن النقص الذى ينبغى البدء بعلاجه هو الدأب فى اطلاع العالم على تطورات الحياة الاقتصادية فى مصر عن طريق الاتصال الشخصى المباشر من ناحية الرجال المسؤولين ، وهذا هو ما عمله الدكتور العمرى وما يعمله الآن الاستاذ أمين فكرى محافظ البنك الاهلى المصرى ، وما تعمله بعثة الدعاية للقطن المصرى التى طافت بالبلدان الاوروبية

ومن حسن المواتاة أن الدكتور العمرى عاد الى مصر مقتنعا بضرورة النظر الى تخفيف القيود المفروضة على تداول النقد ، حتى لقد دعا فى اجتماع صندوق النقد الدولى الى اطلاق حرية تحويل النقد فى حيز محدود لتنمية التجارة العالمية .

ولا ريب فى أن الوزير سيعيد النظر فى السياسة المالية الحاضرة فى ضوء ما تكشف له من رحلته الدراسية الكبيرة النفع التى قام بها .

فائدة الاحصاء فى كل مرفق

لا يزال ايماننا بالاحصاء مزعزعا، ولولا ادارة الاحصاء التى تتولى جمع وتبويب جميع الاحصاءات الحكومية والتى يسىء اليها تأخيرها فى اذاعة احصاءاتها .. لولا هذه المصلحة الوحيدة الفريدة لما تسنى للباحث أن يدرس ناحية من نواحى الحياة العامة يود أن يعالجها .

والواقع أن الاحصاء ضرورى لا فى الاداة الحكومية وحدها ، بل لكل تاجر وصاحب منشأة مهما بلغ عمله من نجاح وأيا كان حجم الاعمال التى تمارسها هذه المنشأة .

بل ان الاحصاء ضرورى حتى قبل أن يشرع المرء فى خوض معمعان الحياة العملية لانه يبصره بامكانيات النجاح واحتمالات الفشل ، فيقدم على العمل بحذر يمهد سبيل النجح والتوفيق .

فاذا أراد امرؤ أن يفتح محلا لاصلاح عطب السيارات مثلا ، بادر الى حى من الاحياء التى كثرت فيها هذه المحال وفتح منشأته ، **وكان من نتيجة ذلك أن صارت أحياء مصر التجارية تعرف بأسماء الحرف التى تمارس فيها . فهناك حى النحاسين حيث تكثر صناعة النحاس وحى الحدادين حيث يوجد الحدادون ، وحى الصاغة التى تباع فيه المصوغات وتشترى، وحى لانتاج الصابون وآخر للعطارة وغيره للخردوات ، وهلم جرا . وهذا النظام المرتجل ان جاز فى الصناعات التى ينبغى ابعادها عن الاحياء العامرة بالسكان فلا يجوز فى غيرها من المنشآت التى يحسن أن تكون موزعة فى المدن توزيعا يجعلها قريبة المنال**

فلو أن الرجل الذى أراد فتح محل لاصلاح عطب السيارات درس

الدكتور حسين كامل سليم
وكيل وزارة الارشاد القومى

أسند الى الدكتور حسين كامل سليم عضو مجلس ادارة نادى التجارة منصب وكيل وزارة الارشاد القومى .

والدكتور سليم غنى عن كل تعريف ، فهو عميد التعليم التجارى فى مصر وقد كان قبلا عميدا لكلية التجارة بجامعة القاهرة ثم وكيلا للجامعة ومديرا لكلية الآداب أما نشاطه فى المجال القومى والدولى فقد كان موضع تقدير المصريين جميعا .

ويسر نادى التجارة أن يقيم حفلة تكريم للدكتور سليم بهذه المناسبة السعيدة تقديرا منه لفضل الزميل الكبير واعترافا بما أسداه للنادى من خدمات مذكورة مشكورة .

فنكرر التهنئة له ونتمنى له التوفيق فى خدمة الوطن العزيز

خريطة القاهرة وعرف التــوزيع الجغرافى للمحال المشابهة فيها واختار لنفسه منطقة ليس فيها محل مماثل وأحصى عدد الســيارات المارة من هناك على عدد متتــال من الايام ليتبين امكانيات العمــل .. لو انه فعل ذلك ، لاســتطاع أن يسلك للنجاح أيسر طريق وأضمنه بدلا من أن ينشىء محله فى منطقة تكثر فيها المزاحمة القتالة ويتحالف المخضرمون من أصحاب المنشآت على مضــايقة هذا الدخيل بينهم

ولو أن كل صاحب مصنع احتفظ باحصاءات دقيقة عن انتاج كل عامل فى اليوم وفى الاسبوع وفى السنة ، وعن مدى الاقبال على الاصــناف التى ينتجها ، وعن النفقــات التى ينفقها فى كل باب .. لاستطاع أن يحسن استخدام الايدى العــاملة ، وأن يتوسع فى انتاج الاصناف التى يشتد عليها الاقبال ، وأن يقتصــد فى النفقات التى يتكبدها .

معجم اقتصادى تجارى

لا تزال اللغة العربية مفتقرة الى معجم للالفاظ الاقتصادية والتجارية التى يرد ذكرها فى الكتب الانجليزية والفرنســية والامريكيــة ، ولذلك يضطر الباحثون فى حالات كثيرة الى استعمال العبارات الافرنجية مثــل

« الفليــــرات » و « الاربتراج » و « والريبور » و « الديبــور » و « الدروباك » و « الفــرانكو » « والموراتوريوم » وغيــرها مع انه كان فى المستطاع وضع مرادف عربى سهل لهذه العبارات يتضمن الدلالة على معناها .

فالضاد ليست فقيرة الى المعانى ، ولا نظنها تتخاذل عن القيام بمطالب الاقتصاد فى ليــونة ويسر . وغاية ما هنالك أن الامر يحتاج الى اجتماع زمرة من الاقتصاديين ليضعوا مثل هذا المعجم الاقتصادى التجــارى ، ولا نخال مجمع اللغة العربية بقادر على أن يقوم بهذه التبعة لافتقــار أعضائه الى العقلية الاقتصادية ولعدم المامهم تماما بالمقصود بهذه العبارات الاقتصادية .

والواقع أن الحاجــة صارت الآن ملحة جدا لمثل هذا المعجم ، بعدما تبين أن ألفاظا أعجمية كثيرة تتسلل الى الكتب الاقتصــادية والمحاضرات المتصلة بالاقتصاد والتجارة . وهناك محاولة ناجحة قام بها قبلا المرحومان الشاعران حافظ ابراهيم وخليــل مطران عندما ترجما الى اللغـــة العربية كتابا فى مبادىء الاقتصاد فى أوائل هذا القرن ، تعبا كثــيرا فى ترجمة ألفــاظه وتقريبها الى ذهن القارىء . وفى اعتقادنا أن مراجعة هذا السفر ، ومتابعة المصطلحات التى وضعها ويضعها المؤلفــون الاقتصاديون فى لبنان بوجه خاص ، كفيلتان بأن تهيئا السبيل لاخراج المعجم المنشود وتعميم المصطلحات عن طــريق الصــحف والــكتب والمحاضرات

والا ، فان الكتاب والبــاحثين سيجدون أنفسهم مضــطرين الى استخدام العبارات الاعجمية أو الى ترجمتها اجتهادا بعد وضع مرادفها الانجليزى أو الفرنسى بين قوسين . ولسنا نعترض على الاجتهــاد فى ترجمة المصــطلحات ، غير أن كثرة المجتهدين تؤدى الى تعدد المصطلحات التى ترمى الى معنى واحد ، فتزداد المشكلة تعقيدا بدلا من أن تدنو من الحل .

احصاء عن الايدى العاملة فى بريطانيا

	الوحدة	المتوسطات الشهرية ١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢	عام ١٩٥٢ يونية	يولية	أغسطس	عام ١٩٥٣ يونية	يوليه	اغسطس
مجموع الايدى العاملة							٢٣ر٣٧٩	٢٣ر٣٢٥	٢٣ر٣٥٢	ـــ
الاجمالى	بالألف	٢٢ر٩٥٤	٢٣ر٢٢٨	٢٣ر٢٩٤	٢٣ر٢٩٤	٢٣ر٢٩٧	١٥ر٩٠٢	١٥ر٨٦٢	١٥ر٨٦٤	ـــ
الرجال	«	١٥ر٦٧٨	١٥ر٧٩١	١٥ر٨٦٤	١٥ر٨٦٤	١٥ر٨٦٥				
النساء	«	٧ر٢٧٦	٧ر٤٣٧	٧ر٤٣٠	٧ر٤٣٠	٧ر٤٣٢	٧ر٤٧٧	٧ر٤٦٣	٧ر٤٨٨	ـــ
عمال الزراعة والصيد والغابات	«	١ر١٦١	١ر١٣٩	١ر١١٢	١ر١١٢	١ر١٢٢	١ر١٣٧	١ر٠٩٢	١ر١٠٢	ـــ
عمال المناجم	«	ر٨٥٢	ر٨٥٦	ر٨٧٥	ر٨٧٥	ر٨٧٦	ر٨٧٧	ر٨٧٦	ر٨٧٤	ـــ
عمال المبانى والاشغال العامة	«	١ر٤٣٤	١ر٤٤٩	١ر٤٣٥	١ر٤٣٥	١ر٤٣٠	١ر٤٤٣	١ر٤٤٨	١ر٤٤٠	ـــ
عمال التوزيع	«	٢ر٥٧١	٢ر٦٠٠	٢ر٦١٦	٢ر٦١٦	٢ر٦٢٣	٢ر٦٣٤	٢ر٦٤١	٢ر٦٤٩	ـــ
موظفون	«	١ر٣٦٢	١ر٣٥٠	١ر٣٣٦	١ر٣٣٦	١ر٣٣٦	١ر٣٣٦	١ر٣٢٢	١ر٣٢٠	
البطالة										
فى صناعة النسيج	٪	٠ر٦	٠ر٨	٨ر٦	١٥ر٣	١٠ر٩	٩ر٢	١ر٢	١رـــ	١رـ
فى صناعة الملابس	٪	١ر١	١ر٧	٢ر٩	٣ر٦	٣ر٢	٢ر٨	١ر٥	١ر٣	١ر٢
فى صناعة السيارات	٪	٠ر٨	٠ر٥	٠ر٧	٠ر٧	٠ر٨	ـر٨	ـر٧	ـر٦	ـر٦
فى صناعات هندسية	٪	١ر٥	١رـــ	١ر٤	١ر٤	١ر٤	١ر٤	١ر٤	١ر٢	١ر٢
فى المناجم ـ فحم	٪	٠ر٣	ر٢	ر٢	ر٢	ر٢	ـر٢	ـر٢	ـر٢	١ر٢
فى عمال التوزيع	٪	١ر٢	١ر١	١ر٥	١ر٣	١ر٣	١ر٤	١ر٣	١ر٢	١ر٢
خصومات عمل										
ما فقــد من أيام										
مجموع الأيام	بالألف	١١٦	١٤١	١٤٩	٢٠٣	٢٧٢	١٦٧	٦٠	٣٢	ـــ
فى صناعة المناجم	«	٣٦	٢٩	٥٥	٥٧	١٧	٨٣	٣١	١١	ـــ
فى صناعات هندسية	«	٢٤	٤٣	٦٦	١١٣	٢٣٣	٥٨	٢٤	٧	ـــ
صناعات وخدمات أخرى	«	٥٥	٦٩	٢٨	٣٣	٢٢	٢٦	٥	١٤	ـــ

في السياسة الاقتصادية :

تقرير للامم المتحدة عن اقتصاد الشرق الاوسط

نمو الصناعة والتوسع في مساحة الاراضي الزراعية

استمرار استيراد مقادير كبيرة من الحبوب بسبب التوسع في زراعة القطن

أصدرت هيئة الامم المتحدة تقريرا عن الاحوال الاقتصادية في الشرق الاوسط في عامي ١٩٥١ و ١٩٥٢ يتضمن عرضا حاذقا لشتى شؤون الاقتصاد في هذه الرقعة .

وتعرف هيئة الامم الشرق الاوسط بأنه يشمل البلدان التالية : أفغانستان ومصر وايران والعراق واسرائيل والاردن ولبنان والمملكة العربية السعودية وسوريا وتركيا واليمن والسودان ومستعمرة عدن ومحمية عدن والبحرين وقبرص والكويت وعمان وقطر ومنطقة عمان الساحلية .

وقد رأينا أن نترجم عن هذا التقرير ما يلقي ضوءا عن أحوال هذه المنطقة

اختلف تأثير الاحداث الاقتصادية العالمية اختلافا بينا في شتى بلدان الشرق الاوسط في عامي ١٩٥١ و ١٩٥٢ . فاتسم هذا العامان بوجه عام بارتفاع في أسعار المواد الخام عقب نشوب حرب كوريا مما أحسن الى الحالة التجارية لهذه الرقعة ، غير أن هذا الاتجاه انحرف في أواخر عام ١٩٥١ وأوائل عام ١٩٥٢ مما أدى الى ازالة الحافز الذي أوجده ارتفاع أرقام الصادرات في النشاط الاقتصادي . وقد لوحظ هذا بوجه خاص في البلدان التي سجلت أرقام صادراتها من القطن أشد تقلبات عرفت ، كما هو الشأن في مصر والسودان ، وكما كان حال لبنان الذي يرتبط اقتصاده أوثق ارتباط بالاقتصاد العالمي .

وفي بعض البلدان نشأت عوامل محلية أدت الى تنشيط نتائج الاتجاهات العالمية ، بينما كان لهذه العوامل في بعض البلدان الاخرى تأثير عكسي . ففي ايران مثلا تأثر النشاط الاقتصادي تأثيرا كبيرا بخسارة ايرادات الزيت وبانخفاض قيمة الريال انخفاضا واقعيا في عامي ١٩٥١ و ١٩٥٢ . وظلت اسرائيل تعاني من الازمة الرئيسية التقليدية وهي استمرار تدفق حشود المهاجرين ومحاولة استيعابهم في الاقتصاد القومي . أما في البلدان المنتجة للزيت ، فمع أن أسعار الزيت بقيت بغير تعديل ، فان وفرة الانتاج وما صحبها من زيادة الحصيلة أديا الى وفرة العملات الاجنبية وزيادة امكانيات الاستثمار

وكان التقدم الاقتصادي في رقعة الشرق الاوسط عامة تقدما بطيئا في عامي ١٩٥١ و ١٩٥٢ ، غير أن بعض البلدان حقق تقدما ، وهيأ مستلزمات الرقي في المستقبل . فالانتاج الزراعي لم يزد الا زيادة صغيرة ، وسجل الانتاج الزراعي في تركيا رقما قياسيا في عام ١٩٥١ عوض بلدان منطقة الهلال الخصيب عما أصابها من عجز في المحصولات الزراعية ، ذلك أن محصولات العراق واسرائيل والاردن ولبنان وسوريا كانت ضعيفة في ذلك العام

وزاد انتاج الزيت الخام على الرغم من التوقف القريب من التمام لانتاج ايران ، غير أن نسبة انتاج الشرق الاوسط من الزيت العالمي في عام ١٩٥١ نقصت نقصا يسيرا . وارتفع الانتاج في بعض المناطق الصناعية ، وان كانت فروع الصناعة المختلفة قد تعرضت لتفاوت كبير في الانتاج في البلاد المختلفة

وقد اتخذت بعض اجراءات في عامي ١٩٥١ و ١٩٥٢ يرجى منها في السنوات المقبلة أن تيسر تبعة الارتقاء الاقتصادي الى حد ما . فقد عدلت مثلا اتفاقات الزيت ، وزيد انتاجه مما زاد الى أكثر من الضعفين الاموال التي يمكن استخدامها في مشروعات التنمية ، واتخذت خطوات في العراق بوجه خاص لاستخدام حصيلة الزيت في مثل هذا الغرض .

ووضعت مشروعات شتى للاصلاح الزراعي يرجى منها أن تفضي الى زيادة الانتاج الزراعي ووفرة دخل الحقل .

وأخذ عدد مطرد من دول الشرق الاوسط يطلب الانتفاع بالمعونة الفنية لهيئة الامم المتحدة في مجالات شتى ، عن طريق الوكالات المتخصصة وغيرها من الهيئات العالمية . وفي الوقت عينه ، توسعت هذه البلدان في الظفر بمساعدات من فرنسا والمملكة المتحدة (بريطانيا) والولايات المتحدة طبقا لا تفاقات ثنائية .

وواصلت الجامعة العربية جهودها لترقية التعاون الاقتصادي بين أعضائها ، وفعلت مثل ذلك المنظمة الاقتصادية الاسلامية العالمية .

عرض عام لبعض الاتجاهات الاقتصادية

كان الانتاج الزراعي في رقعة الشرق الاوسط عامة أكثر قليلا في عام ١٩٥١ منه في عام ١٩٥٠ . والمعلومات المتاحة لنا تبين أن محصول عام ١٩٥٢ كان على العموم مرضيا. وفي عام ١٩٥١ ، كانت حصة الشرق الاوسط في الانتاج الزراعي العالمي أعلى منها نوعا ما في السنة السابقة غير أنه كانت هناك اختلافات بينة بين شتى بلدان هذه الرقعة .

فبينما كانت الاحوال الجوية ملائمة في بعض أجزاء هذه الرقعة كتركيا مثلا ، عانت بلدان الهلال الخصيب عناء مبرحا من الجدب وترتب على ذلك نقص في الانتاج

وفى الايراد . وزادت المساحة المزروعة فى بعض البلدان مثل تركيا والعراق وسوريا واسرائيل والمملكة العربية السعودية ، غير أن مساحة الاراضى الزراعية فى كثير من البلدان بقيت على حالها . وكان انتاج تركيا من الحبوب أعلى من معدل انتاجها فى أعوام ١٩٣٤ — ١٩٣٨ ، غير أن **الانتاج فى معظم البلدان الاخرى انخفض الى ما دون مستويات الفترة السابقة للحرب . وكما حدث فى فى السنوات انفائتة ، كانت جملة الانتاج الزراعى الحالى عاجزة عن الوفاء بحاجة السكان المتزايدين فى عدد من البلدان ولا سيما مصر واسرائيل . ومع أن انتاج الحبوب فى العراق وتركيا كان فائضا عن حاجتهما فان بلدان الرقعة كانت دائما تستورد الحبوب والسكر وغير ذلك من مواد الطعام .** وكان انتاج الرقعة من القطن مستقرا اذ زاد انتاج سوريا وتركيا فعوض النقص القليل فى انتاج مصر .

وزاد انتاج مصر واسرائيل ولبنان من الفاكهة

وكانت الاحوال الزراعية العامة فى عامى ١٩٥١ و ١٩٥٢ مماثلة لأحوال السنوات السابقة . وبمقارنة الحالة فى السنوات من ١٩٤٧ الى ١٩٥١ بالحالة التى كانت قبل الحرب ، يتضح أن الانتاج الزراعى زاد فى معظم البلدان . وترجع هذه الزيادة بوجه خاص الى التوسع فى الاراضى الزراعية لأن معدل غلة الارض بقى فى نفس مستواه قبل الحرب بل لعله انخفض عن ذلك .

واستمرت الزراعة حافظة لأنواعها على الرغم من التوسع فى زراعة القطن والتبغ والفاكهة والخضر . وفيما يتعلق بنمو الانتاج وزيادة الاراضى المنزرعة وتحسين أساليب الزراعة وادخال نظم الاصلاح الزراعى ، ما كان منها موضع تفكير أو تنفيذ ، فان بلدان الرقعة تفاوتت فى شأنها تفاوتا كبيرا

واحتفظت الصناعة باتجاهها الصعودى فى عامى ١٩٥١ و ١٩٥٢ . وكان الانتاج فى عام ١٩٥١ أعلى منه فى السنين السابقة ، كما أن الارقام الميسورة لنا عن عام ١٩٥٢ تدل على أن الاتجاه الصعودى مستمر . ويمكن أن تعزى هذه الزيادة الى نمو القوة الشرائية الناتج عن زيادة المحصولات أو ارتفاع أرقام الاصدار .

وارتفعت نسبة الاستثمار الصناعى فى تركيا التى انتفعت انتفاعا كبيرا بالمساعدات المالية الاجنبية ، غير أن البلدان الاخرى فى هذه الرقعة عرفت نقصا فى الاستثمار الصناعى عن المستوى الذى عرفته عقب الحرب مباشرة .

وكان نمو الانتاج الصناعى غير متعادل . ففى بعض فروع الصناعتين الرئيسيتين فى المنطقة — وهما صناعة المنسوجات وحفظ المواد الغذائية — كانت الزيادة زيادة يسيرة بينما تعرضت صناعات أخرى لانخفاض فى الانتاج . فأخذت صناعة البناء والاسمنت التى نشطت نشاطا مستمرا منذ نهاية الحرب حتى عام ١٩٥١ تبطىء تقدمها فى عام ١٩٥٢ ومن ناحية أخرى ، نمت صناعة التعدين والانتاج الكيمائى والمناجم والهندسة ، نموا سريعا .

وبقيت نسبة البطالة فى المدن عالية ، وان كانت جدت عليها عوامل جديدة ، كما حدث فى ايران عقب وقف انتاج الزيت نتيجة للتأميم فى عام ١٩٥١ ، وكما حدث فى اسرائيل بسبب الهجرة المستمرة ، وكما حدث فى الاردن ولبنان وسوريا بوجود عددكبير من اللاجئين من عرب فلسطين، وكما حدث فى تركيا بدخول لاجئين من بلغاريا اليها .

واستمر نمو صناعة الزيت فى الشرق الاوسط فى عامى ١٩٥١ و ١٩٥٢ . وعلى الرغم من وقف صادرات ايران فان انتاج هذه الرقعة من الزيت الخام زاد بنسبة ١٠ فى المئة فى عام ١٩٥١ وبنسبة ٨ فى المئة فى عام ١٩٥٢ نتيجة لنمو انتاج العراق والكويت والمملكة العربية السعودية بفضل التوسع فى مد أنابيب الزيت وغير ذلك من الوسائل . وانخفضت حصة الشرق الاوسط بالنسبة لانتاج الزيت العالمى انخفاضا يسيرا فى عام ١٩٥١ ، غير أنها عاودت الارتفاع فى عام ١٩٥٢ . ولكن يلاحظ أن الشرق الاوسط ، وان كان يحظى بخمسين فى المئة من الرصيد العالمى الثابت المدخر فى جوف الثرى ، الا أن انتاجه فى عام ١٩٥٢ لم يزد على ١٧ فى المئة من الانتاج العالمى، أى أعلى بقليل من انتاج عامى ١٩٥١ و ١٩٥٠ . وانخفض انتاج الزيت المكرر بنحو ١٧ر٥ فى المئة فى عام ١٩٥١ بالنسبة لانتاج عام ١٩٥٠ بسبب ايصاد معامل التكرير فى عبادان . وترتب على ذلك انخفاض نصيب الشرق الاوسط من الانتاج العالمى للزيت المكرر انخفاضا زادت نسبته على نسبة الانخفاض فى الزيت الخام . ولم تستأنف صناعة الزيت فى ايران سالف عهدها الا فى مدى محدود .

وزادت عوائد الزيت فى بلدان أخرى من الشرق الاوسط نتيجة للتوسع فى الانتاج وتعديل اتفاقات الزيت بما يمكن الدول من مشاطرة الارباح بين الحكومات والشركات . وزادت قيمة المبالغ التى دفعتها شركات الزيت مباشرة الى الحكومات من نحو ١٩٠ مليون دولار فى عام ١٩٥٠ الى ٢٦٠ مليونا فى عام ١٩٥١ والى نحو ٤٤٠ مليونا فى عام ١٩٥٢ . أضف الى ذلك أن شركات الزيت أنفقت أموالا كثيرة فى المنطقة لشراء المواد التى تلزمها ولدفع الأجور والمرتبات. أما الدول غير المنتجة للزيت فى الشرق الاوسط فقد نالت بدورها عوائد من مرور الزيت فى أراضيها ومن الرسوم الاخرى التى تدفع عن أنابيب الزيت ومن توسع الشركات وموظفيها فى الشراء .

وفى عام ١٩٥١ بلغ استهلاك بلدان الشرق الاوسط من الزيت ما يقل قليلا عن ٢٠ فى المئة من انتاج الرقعة من الزيت الخام . وكان معظم الاستهلاك فى البلدان التى لا تنتج الزيت . وقد أجريت دراسات تمهيدية لامكان استخدام الغاز الطبيعى والمكرر — وهو ناتج عرضى — فى ميادين الحياة. والواقع ان هذا المورد الهام للطاقة لم يستغل بعد الا فى جزء صغير منه ، بسبب الافتقار الى الاسواق والى الوسائل .

وتحسن الميزان التجارى لبلدان الشرق الاوسط تحسنا ظاهرا فى عامى ١٩٥٠ و ١٩٥١ ولم تستثن من ذلك الا ايران واسرائيل . فارتفعت أرقام الصادرات التى كانت فى عام ١٩٥٠ معادلة تقريبا لمستوى عام ١٩٤٩ ، ارتفاعا جديدا فى عام ١٩٥١ وارتفعت بالتالى أرقام الواردات فى خلال عامى ١٩٥١ و ١٩٥٢ غير أن أرقام الواردات كانت فى معظم البلدان أقل

كيف تكون اقتصاديات الثورة :

سياسة الاكتفاء الذاتي من ضروريات الاقتصاد الثوري

قد نرى رجلا يعمل فى أكثر من وظيفة يجهد نفسه ويشحذ همته هنا وهناك ، حتى يستطيع أن يضمن لاولاده قوت يومهم وغطاء ليلهم .. وحتى يستطيع أن يخلق منهم فى النهاية جيلا واعيا مثقفا ، يتمتع بمستوى مرتفع من العيش ، ويتمتع بمكانة اجتماعية مرموقة .. بل ربما رأيناه لا يضن عليهم بكل امكانياته فيواصل العمل من أجلهم ليل نهار ، حتى اذا لم يستطع وحده أن يسد مطالبهم رأيناه يوظف ابنه الاكبر ثم الاصغر او يفتح امامهما مجال العمل الحر ، وربما وظف ابنته هى الاخرى حتى يستطيع أن يرد عن عائلته غوائل الزمان ومصائبه ، وحتى يستطيع أن يكون بمنجاة من مديده لاصدقائه وأقربائه يطلب معونتهم ومساعدتهم . . فاقتراضه وطلب العون من هذا وذاك انما يكونان على حساب جيبه المسكين أولا ، وعلى حساب كرامته ثانيا ..

انه واجب الاب اذن ان يواجه ضرورات بيته وأن يوظف كل امكانياته وامكانيات عائلته لصد غوائل الزمان وكفاية مطالبه ومطالب أسرته دون أن يبسط يده يطلب عونا واحسانا

بيد أننا لانراه يعمل وحده ، وانما نرى زوجته هى الاخرى تشاركه كل ما يعمل ، فتشرف عليه وترعاه ، وترعى له أولاده ، حتى تخلق منهم جيلا صالحا ومواطنين أكفاء يخدمون بلدهم . .

.. والدولة هى الاخرى أب لنا جميعا .. وأم تضمنا الى صدرها فى حنان وشفقة .. فتضفى علينا بهجة وغبطة وتشعرنا بواجبها نحونا ..

أب وأم يعملان بهمة ونشاط فى سبيل توظيف كل امكانياتهما لاسعاد اولادهما ..

وقد ينجح هذان الوالدان فى مهمتهما اذا كانا صحيحين قويين تتوافر لهما أسباب الصحة والمعيشة الحسنة والنشاط وقوة العمل ، ولكنهما يفشلان حينما تعتل صحتهما وتخيب آمالهما ..

ومصر ، بلد توافر له والحمد لله صحة جيدة ، وأرض طيبة تخرج لنا نباتا حسنا . فهاهو النيل يبعث لنا بمياهه العذبة الغرينية التى تروى أرض مصر وتطفىء غليلها . . وهاهى الثروات المعدنية تملأ الصحارى ، والخيرات تعم بلادنا من أقصاها الى أقصاها

ان بامكانها توظيف كل أدوات انتاجها . فتخرج لنا طيبات ما بعدها طيبات ، وتخرج لنا اجيالا متمتعة بعنفوان القوة والنشاط.

مصر بلد يستطيع فى فترة وجيزة ان يجمع كل قواه الانتاجية فيجعلها تتضافر جميعا لخلق انتاج قوى لا نزعم أنه سيزيد زيادة كبيرة عن حاجة السكان ، بل نزعم بأنه سيكفى حاجة السكان ، فلا نمد يدنا لغيرنا نطلب العون والشفقة ولا نستجدى لنطعم أفواهنا الجائعة ..

وسياسة الاكتفاء الذاتي سياسة اقتصادية رشيدة ، بل هى سياسة حكيمة تستطيع أن تخدم هذا البلد اجل الخدمات واحسنها ما دامت امكانياته الاقتصادية تساعده على التوسع فى الانتاج ومادمنا نستطيع أن نستفيد منها فنقررها كى تكون أساسا لاقتصادياتنا الجديدة ..

واذ كانت سياسة الاستكفاء الذاتى لازمة لنا من قديم الزمان ، فهى ألزم ما تكون الآن لاقتصادنا الثورى .

وتنمية الانتاج القومى لا تقتصر هنا على التنمية الصناعية وحدها – كماينادى البعض وانما هى تنصرف الى تنمية الانتاج الزراعى أولا وقبل كل شىء . فتنمية الانتاج الزراعى أساس التنمية الصناعية التى تنقسم بطبيعتها الى قسمين رئيسيين هما :

١ – صناعات تعتمد فى قيامها على المحاصيل الزراعية ومنتجات الحقل . .

٢ – وصناعات تعتمد على المواد الخام والمعادن الموجودة فى باطن الصحراء ..

ولا شك أن احتياجنا الآن للنوع الاول من هذه الصناعات انما يعد فى الواقع أكبر وأعظم من النوع الثانى الذى يعتمد على الصناعات الثقيلة لذا وجب الاهتمام بالزراعة أكبر اهتمام ممكن .. وقد عرضنا قبلا لما يجب أن تقوم عليه سياسة التنمية الزراعية فى مصر كأساس لتنمية انتاجنا القومى ، ولرسم سياسة صحيحة لتصنيع البلاد . .

ورسم سياسة للاكتفاء الذاتى لبلادنا ، ليس من الامور السهلة الهينة ، بل يجب أن تقوم على أسس علمية وعملية صحيحة . . فليس يكفى أن نقول ان الاكتفاء الذاتى أمر ضرورى لاقتصادنا الثورى .. وانما يجب أن نعمل فعلا على تمكين سياسة الاكتفاء الذاتى

من التغلغل فى اقتصادياتنا المصرية ، والتمكن منها حتى نستطيع عن طريقها أن نصل الى ما ننشده من موازنة بين الانتاج ومطالب السكان المتزايدة ، وحتى نستطيع أن نجنى ثمار الثورة يانعة ..

وحسبنا هنا لمعرفة مدى احتياجنا لتطبيق سياسة الاكتفاء الذاتى فى سياستنا الانتاجية أن نورد احصائية عن العجز فى ميزاننا التجارى فى المدة من ١٩٤٦ حتى ١٩٥٢ .

ولعل ما تدلنا عليه هذه الاحصائية هو التزايد المستمر فى العجز سنة بعد اخرى ، حتى كاد يبلغ فى عام ١٩٥٢ خمسة أضعاف ما كان عليه فى عام ١٩٤٦ ، وهذه نتيجة لا تسر فى الواقع .. اذ أن العجز فى الميزان التجارى معناه أن ما نستورده لبلادنا يفوق بمقدار العجز ما نصدره لدول الخارج ، وهذا يعنى بعبارة اصح أن انتاجنا لم يعد يستطيع وحده النهوض بأعباء ومطالب الحياة المصرية .

المستقرىء لميزاننا التجارى فى السنوات موضع البحث يستطيع أن يعرف ان العجز لا يرجع الى استيراد السلع الرأسمالية فحسب ، بل ان القرائن تدل دلالة واضحة على اننا كنا نستورد – ولا نزال كميات

من أرقام الصادرات . وبدا اتجاه الى انعكاس هذا الموقف بل الى تدهور الميزان التجارى فى نهاية عام ١٩٥١ أو فى بداية عام ١٩٥٢ .

ويمكن القول على العموم ان مقدار الصادرات لم يزد فى عام ١٩٥٠ وفى عام ١٩٥١ بينما زادت كمية الصادرات زيادة كبيرة . وتعزى الزيادة فى الواردات فى عام ١٩٥١ الى ارتفاع القيمة الاجمالية للواردات بنسبة ٢٥ فى المئة . والارقام الميسورة لنا عن عام ١٩٥٢ تدل على زيادة فى فائض الواردات مقيسة بالدولار ، وزيادة نسبية كبيرة اذا قيست بالعملات المحلية التى خفضت قيمتها فى نهاية عام ١٩٥١ أو فى بداية عام ١٩٥٢

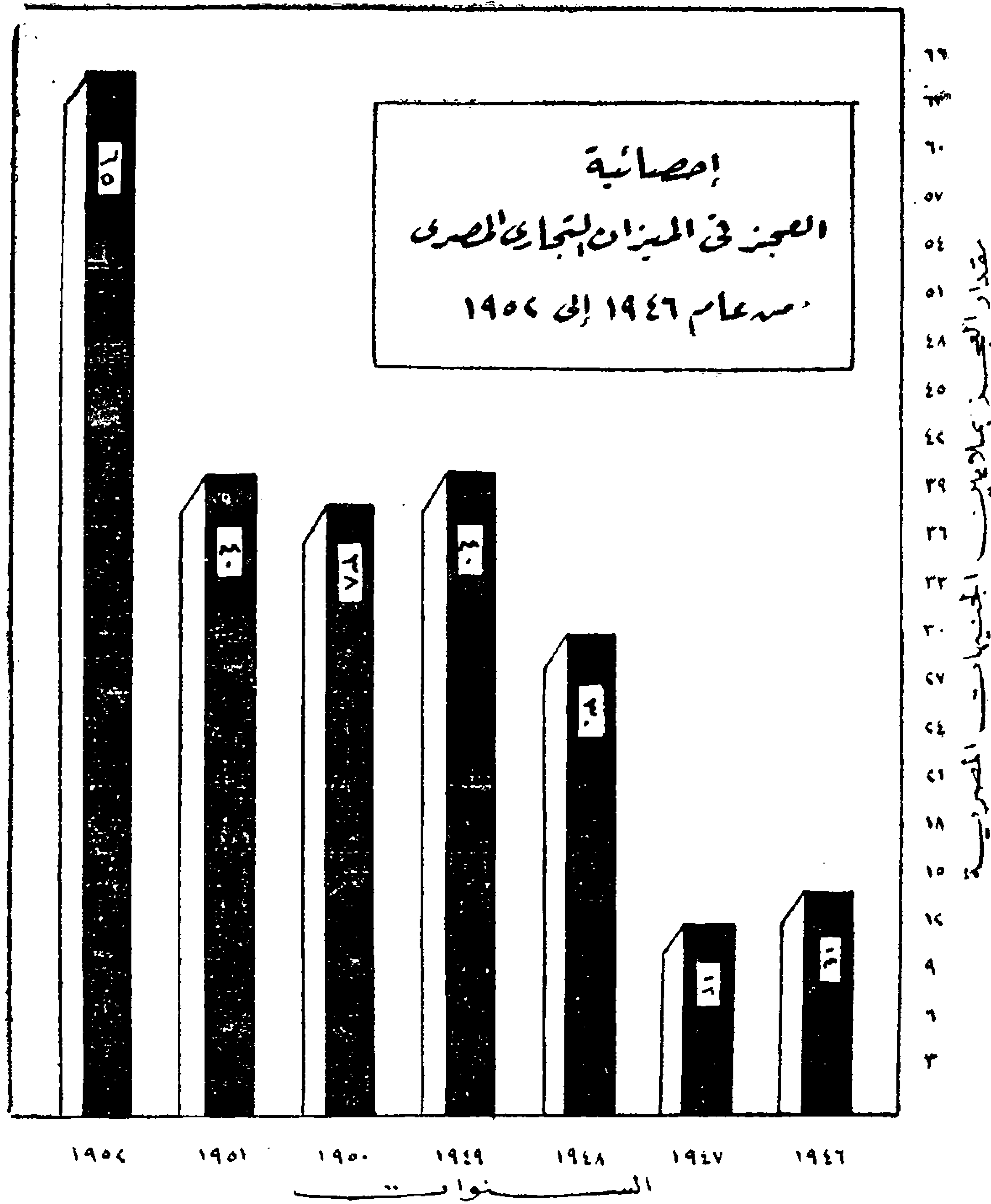
ولعل أبرز ما طرأ من تغيير على صادرات الشرق الاوسط ، الارتفاع الكبير فى صادرات القطن حتى كانت هذه الصادرات فى عام ١٩٥١ على رأس القائمة فى ايران وسوريا وتركيا والسودان ومصر . أما فيما يتعلق بالواردات فقد زادت مشتريات الحبوب زيادة كبيرة بسبب نمو السكان والتوسع فى زراعة القطن . وانخفض المستورد من مصنوعات القطن بسبب التوسع فى الانتاج المحلى . وأدى نشاط صناعة البناء الى ارتفاع واردات المعادن والمنتجات المعدنية فى عام ١٩٥٠ ،

غير أن هذا الاتجاه انعكس فى عام ١٩٥١ فى مصر وتركيا . وارتفعت واردات الآلات والمعدات مما يدل على النمو التدريجى فى حركة الصناعة فى هذه الرقعة .

***

هذا عرض عام لأحوال الشرق الاوسط الاقتصادية فى خلال العامين المنقضيين كما أجملته هيئة الامم المتحدة فى تقريرها . وهو عرض واقعى يطلق ضوءا ساطعا على حاجات الشرق الاوسط ويوضح امكانيات هذه الرقعة التى ينبغى استغلالها حتى لا يكون فيها عنصر خامل أو ناكص عن المساهمة فى ركب الانتاج والانماء .

وديع فلسطين



أهم واردات مصر بملايين الجنيهات

من ١٩٤٩ / ١٩٥٢

الصنف	١٩٤٩	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢
زيوت معدنية ومشتقاتها	١٠٫٠٢٧	٨٫٨٩٧	١٣٫٠٠٠	١٤٫٩٠٠
أسمدة	١١٫٣٨٥	١٢٫٤٤٥	١٢٫٣٠٠	١٣٫٦٠٠
أدوية وعقاقير	٢٫٧٧٤	٣٫٨٥٤	٤٫٧٠٠	٤٫٣٠٠
غزل حرير صناعى	٥٫٢٤٩ (٢)	٦٫٠٠٥ (٢)	٢٫٠٠٠	١٫٢٠٠
منسوجات حرير صناعى			٢٫٣٠٠	١٫٣٠٠
منسوجات صوفية	٧٫٤٧٦ (٣)	٨٫٣١١ (٣)	٥٫٦٠٠	٣٫٦٠٠
مصنوعات قطنية	٤٫٨٣٧ (٤)	٥٫٨١٥ (٤)	٣٫٦٠٠	٢٫٢٠٠
حديد وصلب	(٥)١٤٫٦٧٤	(٥)١٧٫٠٣٦	٩٫٨٠٠	٩٫٤٠٠

(١) جميع الاحصائيات الواردة بهذا المقال مستمدة من نشرات البنك الاهلى فى المدة من عام ١٩٤٩ حتى عام ١٩٥٣ .

(٢) تشمل الحرير الخام .

(٣) تشمل الاصواف الخام .

(٤) تشمل الاقطان الخام .

(٥) تشمل المعادن الحديدية ومصنوعاتها

متزايدة من السلع الاستهلاكية لسد حاجة السكان سنة بعد اخرى .. فقد أضحى الجانب الاكبر من ميزاننا التجارى ـ ولا نستطيع فى الوقت الحاضر الاستغناء عنه او الاكتفاء بما لدينا منه ـ يقوم على الاستيراد الزراعى الذى يتكون من القمح والذرة والسكر والفواكه الى جانب المنتجات الصناعية بمختلف أنواعها . وكلها سلع استهلاكية لا تشترك فى بناء مجد الوطن الاقتصادى . . وانما هى تشبع بطونا جائعة وتكسى أجسادا عارية وتستنزف من الشعب امواله واقواته وتأتيه على حساب تأخر بلاده اقتصاديا .

.. وهكذا تصبح حاجتنا لتطبيق سياسة الاكتفاء الذاتى فى نظامنا الانتاجى وفى استهلاكنا أمرا ضروريا لاقتصادنا الثورى اذا ما أراد أن يترسم خطى النجاح كى تحقق الثورة أهدافها .. فان زيادة الانتاج القومى ورفع مستوى معيشة الشعب أمران ضروريان للثورة وهما من أهدافها الرئيسية فزيادة الانتاج القومى غدت الآن أمرا ضروريا يجب علينا أن نتمسك بأهدابه بعد ماعرفنا الازمات الغذائية الاخيرة التى لم يفلح فى معالجتها بالتسعير الجبرى أو اطلاق حرية البيع والشراء ..

ورفع مستوى المعيشة الذى ننشده أن نقوى على تحقيقه الا اذا وفرنا للشعب ضروريات حياته من غذاء وكساء بأقل أثمان ممكنة .. وان نستطيع ان نفعل ذلك كله وأن نقدمه لمواطنينا خالصين مخلصين الا اذا كان انتاجنا كبيرا يسد حاجتنا ويفيض عن استهلاكنا أى أن محصولنا لا يعرف ندرة أو قلة ..

ان سياسة الاكتفاء أل ذاتى أضحت من ضروريات العهد الحاضر ومن ألزم السياسات الاقتصادية لتقدمنا المنشود ، فهل عرفنا كيف نطبق هذه السياسة على نظامنا الانتاجى ؟ هل عرفنا كيف نستخدمها ، وهل نبادر بتطبيقها على الانتاج الزراعى أو أن الصناعة هى الجديرة بتطبيق هذه السياسة الاقتصادية الرشيدة .. ؟

انها أسئلة لها أهميتها ووزنها تراودنا كلما حاولنا أن نرسم سياستنا الاقتصادية المقبلة فهل عرفنا اجاباتها الصحيحة التى توفر علينا جهودنا وتحقق لنا أغراضنا .. ؟

لذا نادينا وننادى بضرورة الاسراع بتنفيذ مشروعات الاصلاح الزراعى وتوسيع رقعة الارض الزراعية حتى نستطيع اشباع هذه البطون الجائعة ..

ويكفينا هنا أن نضرب مثلا واحدا لضرورة اتباع سياسة الاكتفاء الذاتى فى الاقتصاد ، فنورد احصائية خاصة باستيراد مصر من القمح فى المدة من عام ١٩٤٨ حتى عام ١٩٥٣ لنعرف مدى التزايد المستمر فى استيرادنا لهذا المحصول خلال تلك المدة .

استيراد مصر من القمح بملايين الجنيهات

السنة	قيمة المستورد
١٩٤٨	١٢٫٦٠٠٫٠٠٠
١٩٤٩	١٤٫٥٢٢٫٠٠٠
١٩٥٠	١٧٫٣١٦٫٠٠٠
١٩٥١	٣٧٫٦٠٠٫٠٠٠
١٩٥٢	٣٩٫٨٠٠٫٠٠٠
يناير / ابريل ١٩٥٣	١٠٫٣٠٠٫٠٠٠

وحسبنا أن نذكر أننا استوردنا سكرا فى عام ١٩٥٠ بما قيمته ٦٫٧٦٩٫٠٠٠ جنيه وفى عام ١٩٥٢ بما قيمته ٥ر٥ مليون جنيه ... بينما لا يقل استيرادنا من الاذرة عن ثلاثة ملايين ونصف مليون جنيه سنويا .. وهكذا فان استيرادنا من المحصولات الزراعية يستنفد نسبة كبيرة من جملة الواردات المصرية ، ومن هنا كانت حاجتنا لتطبيق سياسة الاكتفاء الذاتى فى الزراعة خاصة وأن مصر تتمتع برقعة أرض واسعة على ضفتى النيل وبصحراء واسعة الارجاء ، ونيل عذب كريم وتستطيع أن تحول هذه المساحات الشاسعة الى أرض زراعية تفىء علينا بالخيرات ..

هذا من جهة .. ومن جهة أخرى فان استيرادنا من المصنوعات يتزايد كذلك عاما بعد عام .. ويكفينا أن ندلل على صحة كلامنا بالاحصائية المنشورة أعلاه .

والمهم فى هذه الاحصائية ان اختيارنا لبعض ما استوردناه فى فترة الاعوام الاربعة الماضية انما يقع على مصنوعات تعتمد على الزراعة ما عدا الصنفين الاول والاخير منها ، فانهما يعتمدان على الطبيعة ، وما تدره لنا من كنوز تختفى فى باطن الارض

ولعل من الملاحظ جيدا ان ما اوردناه فى هذه الاحصائية انما هى واردات تكون نسبة كبيرة فى ميزاننا التجارى ، ويمكن لنا بسهولة أن نطبق عليها سياسة الاكتفاء الذاتى فنتوسع فى انتاجها ونستغنى بذلك عن الاستيراد منها وان كانت الادوية قد تشذ عن هذه القاعدة الا ان من الممكن ادخال الكثير من أصنافها ضمن سياسة الاكتفاء الذاتى .. فمن الميسور اقامة مصانع للادوية فى مصر تمدنا بالكثير من احتياجاتنا .. وقد سبق أن قامت احدى لجان مجلس الانتاج القومى بدراسة هذا الموضوع ، وقد توصلت اللجنة فى دراساتها الاولية مع شركات الادوية المصرية والمستحضرات الطبية الى امكان التوسع فى هذه الصناعة للاستغناء عن الاستيراد الخارجى منها .

جورج يعقوب

بكالوريوس كلية التجارة

اقتصاديات الشرق الأوسط

التعاون الاقتصادي بين الدول العربية

وقعت كل من لبنان ومصر والعراق والبلاد السعودية على اتفاقي التبادل التجارى والمدفوعات اللذين أسفر عنهما مؤتمر وزراء مالية الدول العربية فى أوائل سبتمبر الماضى. ولما كان العمل بالاتفاقين يحتاج الى موافقة ثلاث دول فقط فان من المنتظر أن تبدأ الدول الاربع التى وقعت عليهما فى اتباع نصوصهما خلال الشهر القادم بعد مضى مدة الشهر المحددة .

ويعتبر الاتفاقان الجديدان خطوة قوية فى سبيل تدعيم العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية واقامتها على أساس سليم من الترابط والتبادل التجارى ، كما يرجى من ورائهما أن تزول كثير من أسباب الشكاوى القديمة التى كانت تنجم عن عدم تيسير تبادل المنتجات العربية أو تحويل المدفوعات الجارية المستحقة للمقيمين فى بعضها على المقيمين فى البعض الآخر . والعهد قريب بالشكوى الكبيرة التى أثارها التجار اللبنانيون عندما رفعت مصر الضريبة الجمركية على واردات التفاح اذ أن مصر هى السوق الرئيسية للتفاح اللبنانى. كما أن شركات الافلام المصرية كثيرا ما كانت تشكو من صعوبات تحويل الاموال المستحقة لها نتيجة عرض أفلامها فى بعض البلاد العربية بحيث تراكمت لها أموال كثيرة حاولت استيرادها بوسيلة أو بأخرى .

وكان مؤتمر وزراء المالية العرب قد تطرق الى أمور كثيرة الا أن البحث لم يصل الى نتيجة محددة الا فيما يختص بموضوعى التجارة والمدفوعات وسنورد لهما ملخصا فيما يلى :

الاتفاق التجارى

فالاتفاق الاول هو بشأن تسهيل التبادل التجارى وتنظيم التجارة بين دول الجامعة العربية . وتقضى المادة الاولى منه بأن الدول الموقعة قد وافقت على اعفاء المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية المدرجة فى الجدول رقم (١) الملحق بالاتفاقية من رسوم الاستيراد الجمركية على أن يكون منشؤها أحد بلدان الاطراف المتعاقدة وتشمل القائمة : الحيوانات الحية واللحوم والاسماك الطازجة أو المثلجة (غير المعبأة فى علب أو فى أوعية مسدودة سدا محكما) واللبن الحليب وقشدته والبيض والعسل والمواد الخام التى من أصل حيوانى والنباتات والازهار والخضراوات الطازجة أو المجففة والفواكه والتمور على أنواعها طازجة أو جافة والحبوب على اختلافها والبذور الزيتية وأخشاب الصباغة والنباتات والعصارات الصالحة للدباغة والاتربة والاحجار والكلس بحالتها الطبيعية والاخشاب الخام والجلود الخام والصوف والشعر والاوبار الخام والالياف النسيجية من قطن وكتان وقنب وغيرها .

المنتجات الصناعية

أما بالنسبة للمنتجات الصناعية العربية والتى يكون منشؤها أحد بلدان الاطراف المتعاقدة والمدرجة فى الجدول رقم « ب » فتعامل معاملة تفضيلية فيما يتعلق برسوم الاستيراد الجمركية فتمنح خفضا قدره ٢٥ ٪ على التعريفة العادية المطبقة فى البلد العربى المستورد .

ويشمل الجدول « ب » الزبدة والجبن والبن المطحون ودقيق الغلال والنشا والزيوت الغذائية واللحوم المحفوظة والاطعمة المعبأة والحلويات والاسمنت ما عدا الاسمنت الابيض أو الملون وحامض الكبريتيك والجليسرين والادوية والعقاقير وأفلام السينما والورنيش والبويات والصابون والكبريت والاسمدة والجلود المدبوغة والمصنوعات الجلدية والاثاث وخيوط الغزل بأنواعه من حرير طبيعى وصناعى وقطن وصوف وكذلك المنسوجات بأنواعها والملابس الجاهزة والاحذية والزجاج والبلور ومصنوعاته وأفران الطبخ والمدافىء والاصداف .

وتقضى المادة الاولى أيضا بأن تراعى المعاملة التفضيلية للمنتجات العربية عند منح تراخيص الاستيراد والتصدير .

الترانزيت

كما تتعهد الدول المتعاقدة على تسهيل حركة الترانزيت عبر بلادها بعموم وسائل النقل وفقا للقواعد الجمركية فى البلد الذى تمر عبره التجارة الترانزيت . وهى تجارة هامة لكثير من الدول العربية وخاصة لبنان وسوريا والاردن والعراق

والاتفاقية التجارية لمدة سنة وتتجدد من تلقاء نفسها الا اذا أبلغ أحد الاطراف المتعاقدة الامين العام لجامعة الدول العربية خطيا قبل شهرين على الاقل من انقضاء مدة الاتفاقية رغبة فى تعديلها أو عدم التجديد

اتفاقية المدفوعات

والاتفاقية الثانية بشأن تسديد مدفوعات المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الاموال بين دول الجامعة العربية . وتقضى المادة الاولى الخاصة بتسديد المدفوعات للمعاملات الجارية بأن تعمل كل من الحكومات المتعاقدة ، فى حدود امكانياتها ووفقا لانظمتها المطبقة فى أراضيها على تسهيل تحويل مدفوعات المعاملات الجارية الواردة فى القائمة المرفقة بالاتفاق ، الى بقية البلدان المتعاقدة مع منح هذه المدفوعات أقصى ما يمكن من معاملة مفضلة .

المدفوعات الجارية

وتشمل قائمة المدفوعات الجارية قيمة البضائع المصدرة ونفقات شحنها والتأمين عليها والارباح التجارية وريع رؤوس الاموال الثابتة والمنقولة ونفقات البعثات السياسية والوفود الرسمية ونفقات السفر والانتقال والسياحة عامة والحج ونفقات اقامة الطلاب ودراستهم ومرتبات الموظفين والخبراء ، وأقساط التأمين وتعويضاته والمبالغ المستحقة لقاء براءات الاختراع وحقوق التأليف والمبالغ المستحقة عن عرض الافلام وعن البيع والاشتراك فى الصحف والمجلات والنشرات الدورية .

تسهيلات التحويل

واذا كان نظام تحويل العملات الخارجية أو حالة ميزان المدفوعات لدى الدولة المتعاقدة لا يساعدها أو يفرض قيودا على تحويل مدفوعات المعاملات الجارية بالعملات الاجنبية التى تقبلها الدولة الدائنة فان الدولة المدينة تتعهد فى هذه الحالة بأن تمنح المقيمين فى الدول الاخرى التسهيلات التالية على الاقل:

ا ــ الحق فى استعمال حسابهم الدائن لتسديد جميع مدفوعات المعاملات الجارية المستحق دفعها فى أراضى الدولة المدينة

ب ــ الحق فى تحويل جزء أو كل حسابهم الدائن الى المقيمين فى أى بلد من بلاد الاطراف المتعاقدة أو بلد آخر

جـ ــ الحق فى استعمال الحساب الدائن لتسديد قيمة أية بضاعة يبتاعونها فى أراضى البلد المدين بقصد تصديرها الى أى بلد من بلاد الاطراف المتعاقدة الى بلد آخر مما يسمح البلد المدين بتصديره الى جميع البلاد

ء ــ اذا كانت القواعد المطبقة فى الدولة المدينة تفرض سداد جزء من قيمة بضائع معينة بعملة أجنبية معينة فلا يسرى الحق الوارد فى الفقرتين أ و جـ الا بالنسبة للجزء الباقى .

انتقال رؤوس الاموال

وتنص الاتفاقية على اجازة انتقال رؤوس الاموال للاشتراك فى مشاريع الاعمار التى يتفق عليها الاطراف أصحاب العلاقة فى نطاق القواعد الموضوعة لحماية رؤوس الاموال من التسرب الى الخارج . وتضمن الحكومات المتعاقدة المنقولة اليها رؤوس الاموال استعمالها فى الغايات المشار اليها . كما تجيز الحكومات التى ترد اليها أموال عربية بعد الاتفاقية عودة هذه الاموال الى موطنها الاصلى .

مدة الاتفاقية

ولكل دولة مرتبطة بهذه الاتفاقية أن تنسحب منها بعد انقضاء خمس سنوات على وضع هذه الاتفاقية موضع التنفيذ ويعتبر الانسحاب واقعا بعد مضى عام من تاريخ ارسال الاعلان به

ومن الملاحظ أن هذين الاتفاقين لا يلغيان الاتفاقات الثابتة التى قد تكون موجودة أو التى قد تعقد مستقبلا بين الدول العربية وبعضها البعض . وهى وان لم تحقق كامل الوحدة الاقتصادية الا أنها تعتبر خطوة هامة فى هذا السبيل يرجى أن تكون تمهيدا لما بعدها .

حدود اتفاق المدفوعات

والملاحظ انه بينما يشمل الاتفاق التجارى كثيرا من التسهيلات الشاملة الا أن اتفاق المدفوعات كان أكثر تحديدا ، ويرجع ذلك الى الاوضاع الحالية فى الدول العربية التى تختلف أنظمتها النقدية مما يستلزم خطوات تمهيدية . فجاء اتفاق المدفوعات لارساء أساس هذه الخطوات التمهيدية محافظا على القواعد المعمول بها فى الدول العربية المختلفة، وسامحا ببعض التسهيلات عندما تمنع أو تعوق هذه النظم تحويل المدفوعات المستحقة للمقيمين فى البلاد العربية .

ويرجى اذا سار العمل بالاتفاق التجارى

...مة كافية أن يزداد التبادل التجارى بين الدول العربية بشكل يجعل اقتصادياتها تتكامل مع بعضها ويجعلها تعدل من نظمها بما يطابق الاوضاع الاقتصادية الجديدة ويسمح بمزيد من التسهيلات فى النظم النقدية بين بعضها البعض .

الوحدة النقدية

الا أن الطريق لا يزال طويلا أمام الهدف الاسمى من حيث توحيد النظام النقدى للدول العربية وجعلها منطقة نقدية واحدة وهذا لن يمكن الوصول اليه الا اذا وصل التبادل التجارى بين هذه الدول الى درجة كبيرة تشعرها بأهمية الوحدة النقدية بينها . ولاشك أن البلاد العربية فى الوقت الحاضر لا تزال وهى فى بدء نهوضها تعتمد كثيرا على البلاد الخارجية وخاصة الدول الصناعية فهى أزيد من اعتمادها على بعضها البعض . وهنا يرينا مبلغ ضرورة النهوض الاقتصادى لتحقيق الوحدة العربية اذ أن هذا الانهاض سيجعل هذه الدول يقل اعتمادها على الخارج وتتعاون فيما بينها على انتاج ما تحتاج اليه المنطقة من مصنوعات مختلفة فيقل بذلك حاجتها للاستيراد من خارج الكتلة العربية .

بنك عربى للتعمير

وفى هذا الخصوص يجدر الاهتمام بذلك المشروع الذى أحاله المؤتمر الى جامعة الدول العربية وجعلها منطقة نقدية واحدة وهذا عربى للتعمير تساهم فى رأسماله الدول العربية ويقوم بتمويل مشروعات التعمير المختلفة التى تحتاجها الدول العربية المختلفة بالاشتراك مع البنك الدولى للانشاء والتعمير . وهو الذى قد نعرض له فى دراسة مستقبلة .

مشروع وادى الليطانى فى لبنان

أتمت الجهات المختصة وضع المشروعات الخاصة بمشروع وادى الليطانى وهو المشروع الذى يرجى تنفيذه خلال خمس سنوات يمكن بعدها ان يمد لبنان بقوة كهربائية تبلغ نحو ٥٥٠ مليون كيلو وات . وتقدر نفقات المشروع بنحو ٦٠مليون دولار تشمل انشاء القناطر وثمن المعدات اللازمة .

التنقيب عن البترول فى اليمن

يقوم الجيولوجيون الالمان التابعون للشركة الالمانية التى أعطتها الحكومة اليمنية أخيرا امتياز الكشف عن البترول فى الاراضى اليمنية ، باجراء الدراسات والتنقيبات عن آبار البترول فى نواحى اليمن المختلفة . وقد ورد أخيرا أن مساعيهم قد كللت بالنجاح اذ وجدت مناطق جيولوجية تحوى بترولا فى غربى عدن فى منطقة تهامه . ووجدت آثار أخرى بالقرب من قرية بيت الفغوية وقرية الحسينية .

احصاءات لبنانية

	١٩٥٣ يوليه	١٩٥٣ أغسطس
البنكنوت المتداول (مليون ليرة)	١٩٦	١٩٩
المتوسط الشهرى لسعر الجنيه الاسترلينى الذهب بالليرات	٣٣ر٨٢	٣٣ر٠٤
الرقم القياسى لأسعار الاسهم (١٩٥٠ = ١٠٠)	٩٧ر٧٩	٩٩ر٩٤
يونيه ــ أغسطس		
« « لنفقات المعيشة (١٩٣٩ = ١٠٠)	٤٢٧	٤١٨
« « لأسعار الجملة (١٩٥٠ = ١٠٠)	١٠١ر٩	١٠٠ر٠
حركة مرفأ بيروت :		
البضائع المفرغة (بالطن)	٨٩٦٤١	٧٨١٠٠
« المحملة (بالطن)	١٩٦٩٦	٢٢٦٤٦
البترول الخام الوارد الى معمل تكرير البترول بطرابلس (طن)	٤٧١٠٢	٤٧٢٥٥
رخص البناء الممنوحة فى بيروت		
عدد الرخص	٨١	٧٤
عدد الطوابق	١٥٢	١٤٥
المساحة الاجمالية بالمتر المربع	٢٧٤٨٥	٤٠٣٠٩

تقديرات الحبوب السورية

أذاع مكتب الحبوب السورى التقديرات التالية عن المحصول والاستهلاك خلال عام ١٩٥٣ بآلاف الاطنان :

	الاستهلاك المحلى	احتياطى البذور	فائض للتصدير	الانتاج
القمح	٥٣٠	١٣٠	٢١٠	٨٧٠
الشعير	٣٠٠	٦٠	١٤٠	٥٠٠
الذرة	٥٠	٦	١٩	٧٥
الحبوب الاخرى	٩٠	١٢	٣٣	١٣٥
	٩٧٠	٢٠٨	٤٠٢	١ر٥٨٠

وقد بلغ مجموع الكميات المصدرة من القمح فى الشهور السبعة الاولى من عام ١٩٥٣ ، ٦٧٠٠٠ طن ومن الشعير ١٠٣ الف طن ، هذا بالاضافة الى ٢٩ ألف طن من القطن و٣٣ الف طن من بذرة القطن و٤ آلاف طن من الصوف الخام .

البترول الايرانى

تحاول الحكومة الايرانية الجديدة اعداد الشعب الايرانى لقبول الاستعانة بالخبراء الاجانب والانجليز منهم خاصة للاشراف على صناعة البترول ، وهى الصخرة التى طالما توقفت عليها المفاوضات بين حكومة دكتور مصدق والطرف البريطانى حيث أصر الاول على عدم استخدام خبراء بريطانيين .

وقد أذاعت الحكومة الايرانية بلاغا ذكرت فيه أن اعادة العمل فى معمل تكرير البترول فى عبدان يستلزم الاستعانة بخبراء أجانب ، وأن بعض مولدات القوة الكهربائية التى تدير المعمل تحتاج الى فحص من خبراء المصنع الذى اشتريت منه هذه المولدات . ولما كانت معظم هذه الآلات مشتراة من بريطانيا فان المهندسين القادمين سيكون أغلبهم من الانجليز .

ويستطرد البلاغ الى القول بأنه يلزم الاستعانة بنحو ٦٠٠ خبير أجنبى اذا أريد عودة انتاج عبدان الى مستوى ما قبل التأميم . ويمكن فى الوقت الحالى باستخدام ٣٠ خبيرا أن تنتج المنطقة نحو ٩ مليون طن من الزيت الخام وبين ٤ ، ٦ مليون طن من البترول المكرر . الا أن ذلك يعنى بطالة عدد كبير من العمال اذ لا تستخدم كامل الطاقة الانتاجية للعامل

ولم تنتج الصناعة المؤممة حتى الآن سوى ١٣٥٠٠٠ طن من البترول بيع منها ١٢٠٠٠ طن لتموين السفن . وكان دخل الصناعة منذ الاستيلاء عليها فى عام ١٩٥١ ، ٦٦٤ الف جنيه ، بينما أنها تخسر نحو ١ر٣٣٠ر٠٠٠ جنيها فى الشهر طالما أن مشكلة البترول لم تحل .

وقد ذكر بلاغ الحكومة أنه من المستحيل اجراء أى أعمال اصلاحية فى البلاد دون الوصول الى حل لمشكلة البترول التى هى المصدر الاساسى لدخل ايران ، وهو ما تعمل الحكومة الآن على الوصول اليه .

ميزان مدفوعات مصر لعام ١٩٥٢

نشرت ادارة البحوث فى البنك الاهلى المصرى فى العدد الاخير من « النشرة الاقتصادية » التى تصدرها تقديرات ميزان مدفوعات مصر عام ١٩٥٢ . وكما كان الحال منذ عام ١٩٤٦ باستثناء عام ١٩٤٩ ، أسفر الميزان عن عجز كبير بلغ ٥٥ مليون جنيه مقابل ٢٠ مليونا سنة ١٩٥١ و ١٤ مليونا سنة ١٩٤٠ . وقد بلغ العجز فى الميزان التجارى نحو ٦٥ مليون جنيه مقابل ٤٠ مليونا سنة ١٩٥١ ، واضمحل الفائض المعتاد فى العمليات الاخرى الى ٥ر١١ مليونا مقابل ٨ر٢٤ من الملايين عام ١٩٥١ ، وهبط صافى رؤوس الاموال المحولة الى الخارج الى ٢ مليون جنيه مقابل ٦ر٤ من الملايين فى العام السابق .

وقد كان الهبوط فى حصيلة الصادرات أشد بكثير من الهبوط فى قيمة الواردات ،، فقد هبط مجموع الايرادات منالواردات بمقدار ٥ر٧٣ مليون جنيه عما كانت عليه عام ١٩٥١ ، وبمقدار ٥٠ مليون جنيه عما كانت عليه عام ١٩٥٠ ، بينما هبطت مدفوعات الواردات بمقدار ٣٥ مليونا و ٧ ملايين على التوالى . وفيما يتعلق بالايرادات غير المنظورة انخفضت مصروفات الجيش البريطانى نحو ٩ مليون جنيه وكذلك انخفضت « الابواب الاخرى » بمبالغ مماثلة . وانخفضت المدفوعات غير المنظورة أيضا بنحو ٧ر٣ مليونجنيه بالرغم من استمرار مصروفات الحج عالية .

وقد سجل الميزان عجزا مع جميع المناطق ماعدا الهند وباكستان، بينما كان الميزان فى صالح مصر فى عام ١٩٥١ مع منطقة النقد الامريكية والمملكة المتحدة ومجموعة « الدول الاخرى »ومن بينها كندا وشيلى واليابان، وذلك فضلا عن منطقةالهند وباكستان . الا ان الفائض مع الهند تقلص من ٢٧ مليونا فى عام ١٩٥١ الى ٨ مليون عام ١٩٥٢ لنقص مشترواتها من القطن المصرى مما زاد من حدة ندرة الاسترلينى . وكذلك تحول ميزاننا مع المملكة المتحدة من فائض قدره ١٤ مليون جنيه عام ١٩٥١ الى عجز قدره ٥ر٨ من الملايين عام ١٩٥٢ مما ساعد على تدهور رصيدنا منالاسترلينى القابل للتحويل .

ويدل التوزيع الاقليمى لميزان المدفوعات على زيادة اهمية منطقة غرب أوروبا وتراجع المنطقة الاسترلينية بالنسبة لمدفوعات مصر الخارجية فيما بين عامى ١٩٥١ ، ١٩٥٢ فقدهبط نصيبها فى المدفوعات من ٣٢٪ الى ٢٦٪ من المجموع ، بينما ارتفع نصيب أوروبا الغربية من ٣٠٪ الى ٣٤٪ بالنسبة الى مجموع الايرادات . أما فى جانب المدفوعات فقط فقد هبط قليلا من ٤٠٪ الى ٣٨٪

الانتاج والاستهلاك فى المملكة المتحدة

ش = المتوسط الشهرى
ع = المتوسط الاسبوعى

	الوحدة	المتوسط الشهرى ١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢	عام ١٩٥٢ مايو	يونيو	يوليو	عام ١٩٥٣ مايو	يونيو	يوليو
الانتاج الصناعى										
الرقم القياسى										
جميع الصناعات	١٩٤٨ = ١٠٠	١١٤	١١٧	١١٤	١١٧	١١٢	١٠٢	١٢٣	١١٩	١١٢
صناعة النسيج والملابس	»	١١٧	١١٦	٩٩	٩٧	٨٦	٨٣	١١٨	—	—
انتاج المواد الاساسية										
الفحم	ع بالألف طـــن	٤ر١٤٩	٤ر٢٧٥	٤ر٣٣٢	٤ر٤٣٨	٤ر٢٢٨	٣ر٧٦٥	٤ر٣٣٢	٤ر١٦٠	٣ر٣٧٦
حديد خام	ع »	١٨٥	١٨٦	٢٠٢	٢٠١	٢٠٠	٢٠٢	٢١٥	٢١١	٢٠٢
ورق صحف	ع	١٠٤٦٠	١٠١٣٠	١٠٣٢٠	١١٠٦٠	١١١٧٠	٧٢٦٠	١٣١١٠	١١٨٦٠	—
صناعة النسيـــج (الانتـــاج)										
القطن	ع مليـون رطـــل	٢٠ر٢٣	٢٠ر٧١	١٤ر٨٢	١٢ر٥٧	١٠ر٩٧	١٠ر٧٦	١٨ر٤٥	١٧ر٠٤	١٥ر٤٦
الحرير الصناعى وخيوطه	ش مليـون رطـــل	٣٠ر٩٤	٣٢ر٠٠	٢٣ر٥٩	١٩ر٥٥	١١ر٧٤	١٥ر٤١	٣٦ر٩١	٣٥ر٠٤	٣٧ر١٠
الصوف	ش مليـون ياردة مربعة	٣٧ر٥	٣٤ر٨	٣١ر٠٥	٢٨ر٨	٢٥ر٦	٣١ر٥	٣١ر١	٣٤ر٠٠	—
صناعات هندسيـــة (الانتاج)										
سيارات ركوب وشاسيهات	ع بالألف وحـــدة	١٠ر٠٥	٩ر١٥	٨ر٦٢	٩ر٥٧	٨ر٢٠	٧ر٥١	١٢ر٦٥	١١ر٥١	١٣ر٢١
سيارات تجارية وشاسيهات	ع بالألف وحـدة	٥ر٠٢	٤ر٩٦	٤ر٦٥	٥ر٠٩	٤ر٤٠	٤ر٥٢	٤ر٩٢	٤ر٣٣	٤ر٥٧
آلات احتراق داخلى	ش بالألف حصان	٢٩٨	٣٥٣	٣٣١	٣٨٩	٣٢٨	٣٠٢	٣٣٢	٣٠٨	—
مواد مخزونة										
فحم	بالألف طـــن	١٢ر٤٢٣	٦ر١١٥	١٦ر٣١١	١٤ر٩٨٦	١٦ر٥٣١	١٧ر٧٠٣	١٣ر٨٩٥	١٥ر١٨١	١٥ر٨٠٩
صلب	بالألف طـــن	٩٩٥	٥٨٥	٧٣٩	٥٨٠	٦٥٧	٧٦٢	٩٠٢	—	—
نحاس	بالألف طـــن	١٠٤ر٣	١١٣ر٤	١٣٢ر_	١١٤ر١	١٠٦ر٨	١٠٧ر٦	١٨٢ر٥	١٨٥ر٩	—
كبريت	بالألف طـــن	٨١ر١	٩٩ر٤	٢١١ر٨	١٤٢ر_	١٤٨ر٦	١٨٦ر٢	١٦٠ر٥	١٥٩ر٤	—
ورق صحف	بالألف طـــن	٩٩ر_	١٠٩ر٩	١٨٩ر٧	١٤٨ر٧	١٦٢ر٩	١٦٦_	١٥٧ر٩	١٤٩ر_	—
خشب	بالألف ياردة	٢١٧_	٧٢٤	٦١٦	٦٤٨	٦٥٧	٦٧٧	٦١٨	٦٩٤	—

التوريع الاقليمي لميزان مدفوعات مصر عن سنة ١٩٥٢

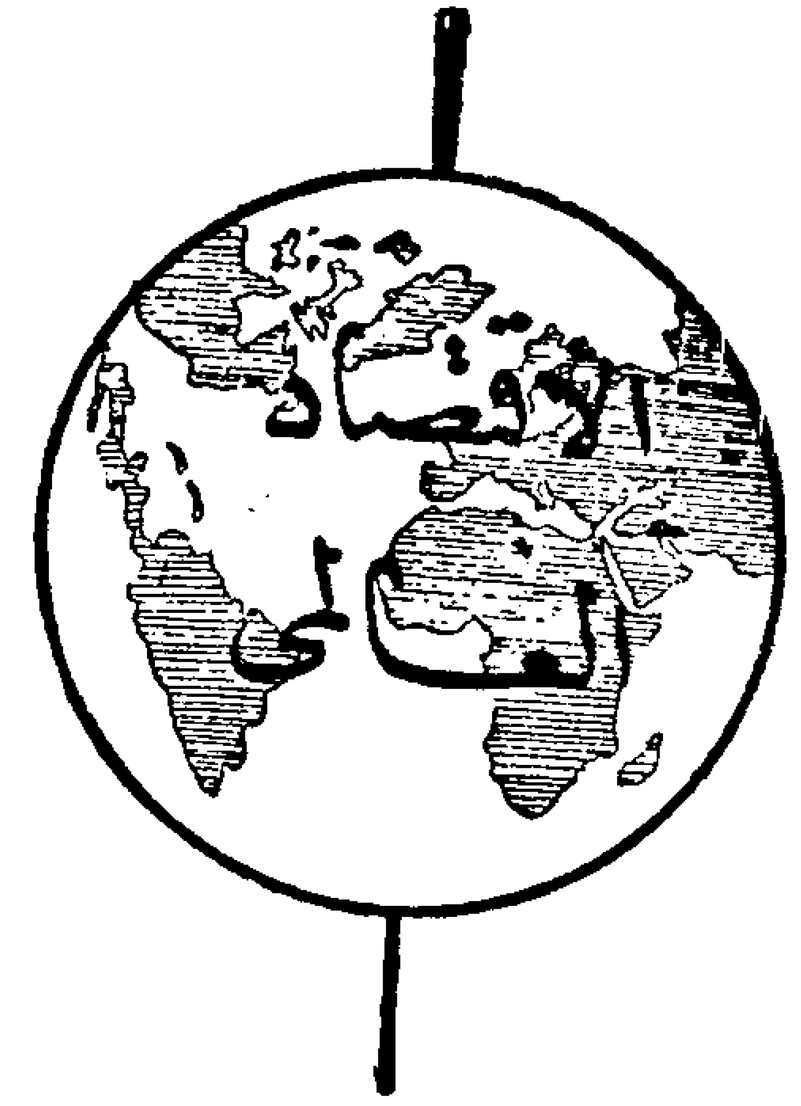
(بملايين الجنيهات)

١ – العمليات الجارية	منطقة النقد الامريكية	المنطقة الاسترلينية: المملكة المتحدة	المنطقة الاسترلينية: سيلان والهند وباكستان	المنطقة الاسترلينية: باقي المنطقة الاسترلينية	اوروبا: الغربية	اوروبا: الشرقية	الشرق الاوسط	بلاد اخرى × ×	المجموع
الايرادات									
حصيلة الصادرات	٢٠ر١	١٠ر٤	١٤ر١	٣ر٢	٥٨ر١	٢٤ر٦	٣ر٢	١١ر٩	١٤٥ر٦
حصيلة التجارة العابرة	—	١ر٢	٠ر٤	٠ر٦	٠ر٦	—	٠ر٤	—	٣ر٢
التأمين ×	—	٠ر٩	—	—	٠ر١	—	—	—	١ر٠
الملاحة	٠ر٨	٢ر٤	—	—	٢ر٥	٠ر٨	٠ر٢	٠ر١	٦ر٨
رسوم المرور في قناة السويس	٣ر٧	١٢ر٦	—	—	٨ر٧	١ر٢	٠ر١	٠ر٣	٢٦ر٦
فوائد وارباح وايرادات اخرى	٠ر٢	٤ر٣	—	٠ر١	٠ر١	—	٠ر١	—	٤ر٨
السياحة وتحويلات الاعانات	—	—	—	—	—	—	٠ر٢	٠ر١	٠ر٣
مصروفات الجيش البريطاني	—	٥ر٨	—	—	—	—	—	—	٥ر٨
ايرادات اخرى	١ر٩	٩ر٩	٠ر٢	٠ر٤	٥ر٢	١ر٦	٥ر١	٠ر٣	٢٤ر٦
المجموع	٢٦ر٧	٤٧ر٥	١٤ر٧	٤ر٣	٧٥ر٣	٢٨ر٢	٩ر٣	١٢ر٧	٢١٨ر٧
المدفوعات									
الواردات	٢٤ر٥	٣٩ر٠	٨ر٧	٥ر١	٧٦ر٦	٢٦ر٦	١١ر٣	١٨ر٧	٢١٠ر٥
التجارة العابرة	—	١ر٤	—	٠ر٢	٠ر١	٠ر٢	٠ر٥	—	٢ر٤
افلام سينمائية	٠ر٢	—	—	—	—	—	—	٠ر١	٠ر٣
مدفوعات تجارية اخرى	٠ر٢	٠ر٥	٠ر١	—	١ر٠	٠ر١	٠ر١	٠ر٢	٢ر٢
التأمين ×	—	٠ر٨	—	—	٠ر١	—	—	—	٠ر٩
الملاحة	١ر١	١ر١	٠ر١	—	٣ر١	٠ر٩	٠ر٦	—	٦ر٩
فوائد وارباح وايرادات اخرى	١ر٧	٥ر٥	—	٠ر١	٩ر٠	٠ر٢	٠ر٤	—	١٦ر٩
مصروفات السياحة	٠ر٢	٠ر٦	—	٠ر٤	٤ر٠	٠ر٧	٤ر٣	—	١٠ر٢
تحويلات الاعانات	—	٠ر٣	—	—	٠ر٩	٠ر١	—	٠ر١	١ر٤
مصروفات الحكومة	٠ر٤	١ر٦	٠ر١	—	٢ر٩	٠ر١	٠ر٥	٠ر١	٥ر٧
مدفوعات اخرى	٠ر٧	٤ر٢	٠ر٢	٠ر١	٦ر٦	٠ر٧	٢ر١	٠ر١	١٤ر٧
المجموع	٢٩ر٠	٥٥ر٠	٩ر٢	٥ر٩	١٠٤ر٣	٢٩ر٦	١٩ر٨	١٩ر٣	٢٧٢ر١
رصيد العمليات الجارية	– ٢ر٣	– ٧ر٥	+ ٥ر٥	– ١ر٦	– ٢٩ر٠	– ١ر٤	– ١٠ر٥	– ٦ر٦	– ٥٣و٤
التحويلات الرأسمالية									
من الخارج	—	٠ر٣	-	٠ر١	٠ر١	—	٠ر٢	—	٠ر٧
الى الخارج	٠ر٤	١ر٣	—	٠ر١	٠ر٨	—	٠ر١	—	٢ر٧
صافي التحويلات	– ٠ر٤	– ١ر٠	—	—	– ٠ر٧	—	+ ٠ر١	—	– ٢ر٠
اجمالي الفائض او العجز	– ٢ر٧	– ٨ر٥	+ ٥ر٥	– ١ر٦	– ٢٩ر٧	– ١ر٤	– ١٠ر٤	– ٦ر٦	– ٥٥ر٤
تمت مقابلته على الوجه الآتي :									
ا) تغيير الارصدة الاجنبية والالتزامات :									
الارصدة الاسترلينية	—		– ٤٠ر١		—	—	—	—	– ٤٠ر١
ارصدة العملات الاجنبية الاخرى	– ١٥ر٧		– ٠ر٧		– ١ر٥	—	—	+ ٠ر٢	– ١٧ر٧
حسابات غير المقيمين للبنوك (الزيادة –)	—		—		– ٠ر٥	+ ٠ر٧	– ٠ر٣	—	– ٠ر١
" " والالتزامات الاخرى (النقص +)	+ ٠ر٨		+ ٠ر٤		+ ٠ر٦	—	– ٠ر١	+ ٠ر٢	+ ١ر٩
ب) التسويات المتعددة الاطراف :									
١ – بالاسترليني	—		+ ٣٨ر٩		– ٢٢ر٧	– ٣ر٧	– ١١ر٠	– ١ر٥	—
٢ – بالدولار	+ ١١ر٣		– ٤ر٣		– ٣ر٧	+ ٠ر١	+ ٠ر١	– ٣ر٥	—
ج) السهو والخطأ والتسويات غير المعروفة	+ ٠ر٩		+ ١ر٢		– ١ر٩	+ ١ر٥	+ ٠ر٩	– ٢ر٠	+ ٠ر٦
المجموع	– ٢ر٧		– ٤ر٦		– ٢٩ر٧	– ١ر٤	– ١٠ر٤	– ٦ر٦	– ٥٥ر٤

× على غير الصادرات والواردات
× × تشمل بنودا لم توزع

أسعار الجنيه المصري

حسابات استحقاقات الاستيراد	٩ر٢٦/	٩/٢٨	٩/٣٠	١٠/٢	١٠/٥	١٠/٧	١٠/٩
علاوة الجنيه الاسترليني (٪)	٥ ٣/٨	٥ ١/٤	٥ ١/٤	٥ ١/٤	٤ ٧/٨	٥ ١/٤	٥ ٣/٨
علاوة الدوتشمارك (٪)	١٣	١٢ ١/٢	١٢ ١/٢	١٤ ١/٤	١٣ ٧/٨	١٣ ١/٢	١٣ ١/٤
سعر الدولار الامريكي بالقروش	٣٨ر٤	٣٨ر٣٥	٣٨ر٣٥	٣٨ر٣٥	٣٨ر٣٥	٣٨ر٣	٣٨ر٢٥
حساب «ب» في سويسرا بالفرنكات	ـ	١١ر٨٢٥	١١ر٨٠	١١ر٨٠	١١ر٨٥	١١ر٨٢٥	١١ر٨٢٥



الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية G.A.T.T

لا تزال المناقشات الحامية تجرى فى مؤتمر الدول الموقعة على الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية الذى بدأ انعقاده فى جنيف فى ١٧ سبتمبر الماضى . ولم يصل المؤتمرون الى قرارات ما فى معظم الامور المعروضة وخاصة طلب بريطانيا اقرار رفضها الضرائب على الواردات الزراعية مع اعفاء دول الكومنولث منها وهو ما أشرنا اليه فى العدد السابق من هذه المجلة ويبدو أن الاتجاه السائد أن الاحتمال ضئيل فى أن يوافق المؤتمر على اعفاء بريطانيا من شروط المادة الاولى الخاصة بعدم التوسع فى سياسة التمييز .

ومن الامور الهامة تقرير امتداد العمل بجداول التعريفات والتخفيضات التى قدمتها الدول الاعضاء لبعضها البعض وهى التى ينتهى العمل بها فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٣ ، وتعضد الولايات المتحدة مد العمل بها ١٨ شهرا وبينما يقترح البعض أن يقتصر الامر على ١٢ شهرا . الا أن أغلبية المؤتمرين تميل الى تأجيل بحث هذا الموضوع حتى يظهر بوضوح السياسة المحددة التى ستتبعها الولايات المتحدة فى تعريفتها الجمركية وخاصة أنها كانت أدخلت تعديلات عليها أثارت شكاوى كثيرة من بعض الدول وهى أيضا من الموضوعات الهامة أمام المؤتمر .

فقد أثار مندوبو الدانمرك وهولندة وألمانيا وغيرها موضوع رفع الولايات المتحدة لضرائبها الجمركية على منتجات الالبان وهو الذى سيؤثر كثيرا على وارداتها منها وقد دافع مندوب الولايات المتحدة عن الاجراءات التى اتخذتها بلاده فى هذا الخصوص نظرا للازمة الكبيرة التى تعانيها صناعة منتجات الالبان الامريكية وما تتكبده الحكومة الامريكية نتيجة لالتزاماتها بمقتضى قانون دعم أسعار السلع الزراعية من نفقات كبيرة نتيجة اضطرارها لشراء كميات ضخمة من هذه المواد ويبدو أن الدول الاخرى بالرغم من حجج الوفد الامريكى تميل الى اصدار قرار بادانة الولايات المتحدة فى هذا الصدد .

ولما لم تكن هناك ترتيبات لمناقشة التعريفة فى الوقت الحالى فان طلب عضوية اليابان لن يبحث فى هذا الاجتماع ، ولما كان الامر كذلك فقد اقترحت اليابان انشاء جمعية مؤقتة بالاتفاقية ، وتقدمت بقائمة تحوى ٨٥٤ بندا تؤلف ٨٥٪ من وارداتها وتعهدت بثبات تعريفاتها لهذه الاصناف . وقد ساندت الولايات المتحدة وبعض الدول الاسيوية والاوربية طلب اليابان بينما اعتبرت بريطانيا وفرنسا واستراليا ونيوزيلندا أن هذا الطلب سابق لاوانه وقالت أنها تمتنع عن التصويت الا اذا وافق عليه معظم الاعضاء . وفى هذه الحالة وبمقتضى قواعد الاتفاقية لن تشترك الدول التى لم تعط صوتها فى أى التزام جديد . ولا ترجع معارضة بريطانيا فى هذا الامر الى عداوة بينها وبين اليابان بل ترجع الى أن دخول اليابان سوف يبحث عندما تكون هناك مناقشات جديدة للتعويضات حيث أن دخول منتج جديد بتكاليف انتاجه المخفضة سوف يزيد من صعوبات المحافظة على هيكل التعريفات الحالى . أضف الى ذلك ما أشار اليه مستر ثورنيكروفت رئيس الوفد البريطاني أنه بالنسبة الى نقص تجارة الشرق والغرب وسياسة الحماية التى تتبعها الولايات المتحدة فان التجارة الاوربية وتجارة اليابان مركزة تركيزا صناعيا فى منطقة محدودة من العالم تشمل أسواق بريطانيا التقليدية فى بلاد الكومنولث ، وهناك حلول عملية خارج النصوص القانونية للاتفاقية يمكن العمل بها وهكذا نجد أن حصص البضائع اليابانية قد زيدت فى كثير من المستعمرات البريطانية .

تجارة المنسوجات العالمية :

عرضت لجنة القطن البريطانية فى نشرتها الاحصائية ربع السنوية عرضا عاما لتجارة المنسوجات القطنية هذا العام فذكرت أنها تعتبر فى مستوى أقل مما كانت عليه فى عام ١٩٥٢ . ومع ذلك فانه يبدو من الارقام التى سجلت خلال شهر يولية بالنسبة للمملكة المتحدة واليابان أن هناك توسعا فى الصادرات فى النصف الثانى من العام الحالى وتساهم واردات الباكستان واستراليا فى هذا التوسع وبينما تسجل أرقام التجارة فى المنسوجات القطنية مستوى أقل نجد أن التجارة فى المنسوجات الحريرية الصناعية زادت كثيرا بحيث سجلت أرقاما كبيرة فى النصف الثانى من العام الحالى . ويرجع هذا الى صادرات اليابان حيث أنها من أكبر الدول المصدرة لهذا الصنف من المنسوجات .

ولا تعطى النشرة أرقاما عن التجارة ولكنها تذكر أن صادرات الاقمشة القطنية من المملكة المتحدة بلغت ٦٧ مليون ياردة مربعة فى يولية وهذا أكبر رقم سجلته الاحصائيات منذ شهر مارس ١٩٥٢ ، وتعتبر استراليا من أهم الدول المستوردة للمنسوجات البريطانية ، وفى الوقت ذاته زادت واردات المملكة المتحدة من الاقمشة القطنية فى الربع الثانى من العام الحالى وخاصة وارداتها من اليابان ، واغلبها من الاقمشة القطنية السمراء لاجراء بعض العمليات الصناعية عليها واعادة تصديرها . وبلغت صادرات المملكة المتحدة ٧٦ مليون ياردة مربعة فى يولية ، ٨٢ مليون ياردة فى أغسطس وهذا أعلى رقم وصلته هذه الصادرات منذ بداية عام ١٩٥٢ .

ويشير التقرير الى أن التوسع فى الصادرات يقتصر على أسواق اندونيسيا وهونج كونج وقد تناقصت الى حد كبير الصادرات الى أهم أسواق اليابان . بينما بقيت الصادرات الى الاسواق المهمة العادية كالباكستان وافريقيا الغربية البريطانية وعدن كما هى .

وفى الهند تناقصت صادرات الاقمشة القطنية من ١٥٠ مليون ياردة الى ١٣٠ مليون ياردة فى الربع

الاول من عام ١٩٥٣ تم من ٥٢ مليون ياردة الى ٥٩ مليون ياردة فى الفترة من ابريل الى مايو .

وفيما يختص بصناعة القطن فى أوربا الغربية كانت صادرات الاقمشة القطنية من الدول المصدرة الرئيسية فيها فى مستوى أقل مما كانت عليه فى عام ١٩٥٢ باستثناء سويسرا ويرجع ارتفاع صادراتها الى الكميات المتزايدة من الاقمشة القطنية المرسلة الى ايطاليا . وقد انتعشت صادرات بلجيكا بعض الشىء بعد الركود الذى أصابها فى النصف الثانى من عام ١٩٥٢ . وتعتبر هولندة والمملكة المتحدة من أهم أسواقها ، بينما صادراتها الى فرنسا فى نطاق ضيق .

أما صادرات ايطاليا من الاقمشة القطنية فقد انتعشت كثيرا وكانت تركيا من أهم أسواقها كما كان الحال فى عام ١٩٥٢ . وعلى النقيض من ذلك زادت كثيرا الصادرات الايطالية من منسوجات الحرير الصناعى منذ منتصف عام ١٩٥٢ . وكانت أهم الاسواق المستوردة منها جنوب افريقيا وافريقيا الغربية البريطانية والمملكة المتحدة وكذلك كانت المجر وبلجيكا من أسواق التصريف المهمة وبقيت صادرات غزل القطن فى مستوى منخفض اذ قلت كثيرا الصادرات الى هونج كونج بالنسبة لما كانت عليه فى النصف الاخير من عام ١٩٥٢ ، وأصبحت اسرائيل عميلا هاما لايطاليا .

وبقيت صادرات الاقمشة القطنية من ألمانيا ثابتة فى الاثنى عشر شهرا الاخيرة . وكانت لسويد من أهم أسواق الاقمشة المنسوجات الالمانية هذا العام تليها المملكة المتحدة . وكانت اهم أسواق الاقمشة القطنية الالمانية فى الربع الثانى من عام ١٩٥٣ السويد والدانمرك وهولندة وافريقيا الغربية البريطانية ومراكش . هذا ومن الملاحظ أن صادرات ألمانيا من اقمشة الحرير الصناعى قد زادت فى العام الاخير وكانت أهم الاسواق ايران وافريقيا الغربية البريطانية

وليس هناك ما يبعث على الاعتقاد بزيادة انتاج أوربا الغربية فى الربع الاول من العام الحالى . أما فى الربع الثانى فكان الانتاج اكبر مما كان عليه

نسبة الاموال المستثمرة للدخل القومى
فى بعض البلدان . (بمليارات العملات المختلفة)

البلاد	سنة	الاستثمار الكلى (بما فى ذلك المخزون)	التغير فى قيمة المخزون	الاستثمار الكلى باستخراج المخزون	الدخل الاهلى الكلى	نسبة الاستثمار الكلى للدخل للدخل الاهلى الكلى فى المائة
استراليا.						
	١٩٥١	ــر٨١	ــر٢١	ــر٥٩	٣ر٦٢	١٧
	١٩٥٢	١ر١١	ــر٣٦	ــر٧٥	٣ر٨٤	٢٠
الدانمرك						
	١٩٥١	٦ر١٩	ــر٤٥	٥ر٧٤	٢٥ر٩١	٢٢
	١٩٥٢	٦ر٣٨	ــر١٠	٦ر٢٨	٢٦ر٨٢	٢٣
فرنسا						
	١٩٥١	٢ر٥٧٢	٣٣٨	٢ر٢٣٤	١١ر٧٧٤	١٩
	١٩٥٢	٢ر٤٣٧	٨٠	٢ر٣٥٧	١٣ر٥١٧	١٧
المانيا						
	١٩٥١	١٩ر٢٣	٦ر٢٩	٢٢ر٩٤	١١٣ر٥	٢٠
	١٩٥٢	٣١ر٣٩	٥ر٩٦	٢٥ر٤٣	١٢٥ر٦	٢٠
السويد						
	١٩٥١	١٢رــ	١رــ	١١رــ	٣٨ــ	٢٩
	١٩٥٢	١٢ر٧	ــر٥	١٢ر٢	٤١ر٣	٣٠
المملكة المتحدة						
	١٩٥١	٢ر٣٣	ــر٤٧	١ر٨٦	١٤ر٣٤	١٣
	١٩٥٢	١ر٩٠	ــر١٠	٢رــ	١٥ر٥٢	١٣
الولايات المتحدة						
	١٩٥١	٦٧ر٧	١٠ر٣	٥٧ر٤	٣٢٩ر٢	١٧
	١٩٥٢	٢٦ر٦	٣ر١	٥٩ر٥	٣٤٦ر٣	١٧

فى الفترة المماثلة من عام ١٩٥٢ عموما ومع ذلك فان النشرة تقول ان هذا الانتاج على كبره أقل مما كان عليه فى الفترة التى سبقت كساد صناعة المنسوجات .

الخدمات الاجتماعية فى بريطانيا : اذاع المكتب المركزى للاحصاءات فى بريطانيا بعض الاحصاءات الخاصة بصافى مجموع المصروفات التى قامت بها الهيئات الحكومية فى سبيل الخدمات الاجتماعية التى تقدمها الدولة بما فى ذلك المصروفات الادارية ، وتشمل الارقام الخاصة بمساعدات مشروعات تأمين ارصدة التأمين القومى والاصابات الصناعية ومعاشات التقاعد بما فى ذلك معاشات الارامل فوق الستين ومساعدات الارامل الاخرى وعلاوات الاوصياء ، ومساعدات حالات المرض والولادة والوفاة والبطالة والاصابات الصناعية ، كما تشمل ايضا مساهمات أصحاب الاعمال والعمال أما الارقام الخاصة باعادة تنظيم الصناعة كتدريب وتشغيل عدم القادرين فتشمل مصروفات الهيئات الحكومية فقط . وتشمل الارقام الخاصة بالخدمات الصحية العامة ومساهمات السلطات المحلية السنوية وكذا الهيئات الاخرى المشتركة فى هذه الخدمة . وفيما يلى هذه الارقام :

بملايين الجنيهات الاسترلينية

	١٩٤٩/٥٠	١٩٥٠/٥١	١٩٥١/٥٢
مساعدات مشروعات التأمين القومى	٣٩٨ر٢	٤٠١ر٧	٤٢٨ــر
مساعدات البطالة	٥ر٥	٥ر٢	١ر٤
علاوات عائلية	٦٢ر٦	٦٣ر٦	٦٥ــر
معاشات الحرب وغيرها	٨١ر٨	٧٩ر١	٧٧ر٥
معاشات المتقاعدين	٢٧ــر	٢٥ــر	٢٣ر٨
مساعدات قومية	٦٣ــر	٧٥ر٦	٨٨ر٧
اعادة التنظيم الصناعى	١ر٧	٢ر٨	٣ر٤
خدمات غذائية	٦٢ر٦	٦٠ر٨	٦٧ر٩
التعليم	٢٨٣ــر	٢٩٨ر٦	٣٤٤ر٥
العناية بالطفولة	١٣ر٥	١٧ــر	١٨ر٩
الخدمات الصحية	٤٠٣ر٧	٤٢٥ر٩	٤٤٨ر٨
المنازل	٦٧ر٢	٧٠ر٦	٧٤ر١
المجموع الكلى	١٤٦٩ر٨	١٥٣٥ر٩	١٦٤٤ر٧

المنطقة الاسترلينية : يقوم السكرتير الاقتصادى للخزانة البريطانية برحلة الى الهند لحضور مؤتمر الدول المشتركة فى مشروع كولومبو ، ولم تحدد بوضوح مهمة السكرتير فيما يختص بالمداولات التى سيجريها مع بعض بلاد الكتلة الاسترلينية الشرقية حيث أنه سيقوم باجراء عدة مناقشات مع العراق والباكستان وسيلان والهند وسوف تكون هذه المناقشات من نوع تبادل الآراء وليس لتغيير سياسة أو وضع أخرى جديدة .

والمفهوم أنه فيما يختص بالعراق من المحتمل أن يكون هناك اختبار لنتائج التحسن الملحوظ فى حيازته من الاسترلينى الذى أمكن الوصول اليه

نتيجة الايرادات الكبيرة من بيع الزيت في السنة أو السنتين الاخيرتين .

وقد صار العراق منذ سنة أو سنتين عضوا كاملا في المنظمة الاسترلينية كلما احتاج الى دولارات ومن المحتمل كذلك أن تسعى بريطانيا للتأكد من أن العراق سيقوم بشراء سلعه الرأسمالية من بريطانيا وهي التي يحتاج اليها في مشاريع التنمية الاقتصادية الكبرى لان بريطانيا تسعى جاهدة لتخفيض سحب العراق على رصيد الدولارات المذكور الى الحد الادنى الممكن .

أما فيما يختص بالباكستان وسيلان فيبدو أن المداولات سوف تكون على النقيض من العراق حيث أن الباكستان وسيلان تعانيان نقصا في الاسترليني فقد صادفتهما صعوبات جمة في ميزان مدفوعاتهما خلال العام المنصرم مما أدى الى انخفاض شديد في أرصدتهما الاسترلينية ، ومع ذلك ، فانه يبدو على أساس التقارير الواردة أن أحوال مدفوعاتهما الآن قد أظهرت تحسنا ملحوظا حيث أن باكستان قد أظهرت رصيدا دائنا صغيرا منذ اوائل هذا العام بينما تحولت حال سيلان الى أحسن حيث يزداد الضغط على الحكومة هناك للقيام بتخفيف قيود الواردات على بضائع المنطقة الاسترلينية .

وتدل الانباء الواردة أن وزراء مالية مجموعة الامم البريطانية (الكومنولث) سوف يجتمعون في سيدني باستراليا فيما بين ٨ ، ١٥ يناير القادم . ويرجع الغرض الرئيسي من الاجتماع الى استعراض تقديرات ميزان مدفوعات المنطقة الاسترلينية خلال عام ١٩٥٤ وكذلك النظر في الاجراءات التي تكفل تحرير التجارة والمدفوعات بين المنطقة والعالم الخارجي وأخيرا التعاون في تنمية الموارد الاقتصادية لبلاد الكومنولث .

وسيسبق اجتماع وزراء المالية اجتماع للموظفين يبدأ في يناير ١٩٥٤ والمعروف أن الاجتماع الاخير لوزراء مالية الكومنولث عقد في لندن في ديسمبر سنة ١٩٥٢ ، وكان من نتائجه فرض قيود كثيرة على واردات المنطقة الاسترلينية نظرا لصعوبات ميزان مدفوعات المنطقة .

ضرائب جديدة على التركات في الهند : اصدرت الهند تشريعا جديدا يلزم جميع الشركات بما في ذلك المشكلة خارج الهند ، أو التي تستمد اكثر من ٥٠ ٪ من ارباحها من الهند ان تقدم اخطارا للسلطات الهندية في خلال ثلاثة شهور من وفاة احد حملة اسهم الشركة ، بصرف النظر عن محل اقامته وان تدفع الشركة بعد ذلك ضريبة تركات عن الاسهم التي يملكها المتوفى بواقع ٧ر٥ ٪ وذلك اذا كانت قيمة هذه الاسهم تزيد على ٥٠٠٠ روبية .

وهناك في ولاية كوينزيلاند باستراليا قانون مشابه وهو يسري على تلك الولاية فقط وليس على بقية انحاء استراليا . الا ان سعر الضريبة في هذه الحالة يتصاعد حتى يصل الى ١٥ ٪ ويسري على التركات التي تزيد قيمتها على ١٥٠٠ جنيه استرالي .

مستقبل الجنيه الاسترالي : تعرض الجنيه الاسترالي خلال السنوات الاخيرة الى هزات كثيرة كان مصدرها سيل الاشاعات الذي ذاع عن احتمالات تغيير قيمته اما خفضا او رفعا وما حفزته هذه الاشاعات من حركات كبيرة لرءوس الاموال المضاربة التي تجري وراء الكسب المنتظر من التغيير في قيمة الجنيه .

ففي عام ١٩٥٠ ارتفعت اسعار الصوف الى مستويات عالية وذاعت انباء بأن الحكومة ستعمد الى رفع قيمة الجنيه الاسترالي بنسبة ٢٠ ٪ نظرا لتحسن حالة مدفوعات البلاد اذ أن الصوف هو أهم صادرات استراليا . وجذبت هذه الانباء عشرات من الملايين من الاموال « الحامية » في انتظار الربح الذي تجنيه عند رفع قيمة الجنيه . الا ان الحكومة الاسترالية وقفت بحزم تجاه هذه الاشاعات مما جعلها تموت موتا طبيعيا .

وبعد مضي بعض الوقت تعرض الجنيه الاسترالي الى اشاعات اخرى تنادي هذه المرة باحتمال خفض قيمته . وكان ذلك عندما انهار دخل منتجي الصوف الاستراليين ، وارتفعت الواردات ارتفاعا كبيرا نتيجة للارتفاع السابق في دخول القطاع الزراعي . وكان من جراء ذلك أن أسفر ميزان المدفوعات عن عجز كبير مما أدى الى اثارة المناقشات الحامية حول قيمة الجنيه فنادى البعض بانه يجب تخفيض قيمة الجنيه سيما وانها الطريقة الوحيدة لتشجيع الصادرات والحد من الواردات الى مستوى كاف لاسترجاع التوازن الخارجي قبل أن تنهار الاحتياطيات النقدية . ولكن الحكومة الاسترالية رأت ان حل المشكلة والتغلب عليها يكون بالحد من الواردات فقط . وقد كان هذا هو الطريق السليم الصحيح . وكانت النتيجة ان خفضت قيمة الواردات الى النصف مع التوسع في حصيلة الصادرات نتيجة انتعاش سوق الصوف مما ادى الى ايجاد فائض يبلغ ١٦٠ مليون جنيه استرليني خلال العام الذي انتهى في ٣٠ يونية ١٩٥٣ من غير حاجة لتغيير قيمة الجنيه .

ولكن كما يذكر البنك الاهلي الاسترالي في نشرته الشهرية الاخيرة عن الاحوال الاقتصادية لا يزال الجنيه الاسترالي فريسة لبعض الاشاعات التي تقول بالتخفيض ويبدو ان هذه الاشاعة مصدرها ان بعض اصحاب الصناعات الاسترالية في نضالهم ضد المنافسة الاجنبية قد اثاروا مسألة سعر الصوف ووجوب تعديله لمعالجة عدم التوازن بين تكاليف الانتاج في استراليا والدول المنافسة لها .

وفي رأي البنك انه ليس من الحكمة القيام بتعديل عام من اجل مشكلة قطاع واحد من الاقتصاد القومي ويشير بذلك الى ان قطاعا واحدا فقط من الاقتصاد الاسترالي هو الذي يعاني ارتفاع نفقات الانتاج بالنسبة لما عليه الحال في البلاد الاخرى . ويضيف البنك الى انه بينما يصيب الحكومة بعض الضرر في معالجة مشكلة هذا القطاع بواسطة بنود الواردات وزيادة التعريفات الجمركية الا ان هذه الحلول اكثر صوابا من اجراء سوف يعود بالضرر على الاقتصاد القومي بأجمعه .

وكان لعرض هذه المشكلة في هذا الوضع ان اشتدت معارضة تخفيض قيمة الجنيه الاسترالي ، ومع ذلك فالامل ما زال ماثلا في ان تبحث الحكومة الفيدرالية تخفيض قيمة الجنيه على اساس العلاقة الوثيقة بين قطاعات الاقتصاد القومي اذ انه اذا استمرت الاسعار الاسترالية في الارتفاع بنسبة اكبر مما ترتفع به الاسعار في البلاد الاخرى فلن يمض وقت حتى تعاني بقية قطاعات الاقتصاد الاسترالي من المنافسة الخارجية وعندئذ سوف تكون الدعوة الى تخفيض قيمة الجنيه الاسترالي أمرا عاما ان يمكن مقاومتها وسيكون الضغط كبيرا حينئذ على السلطات المسئولة للنظر بعين الاعتبار والعناية الكافية لهذا الامر .

هذا وقد ارتفع الدخل الاهلي الاسترالي في العام المالي الاخير بأكثر من ٣٠٠ مليون جنيه استرالي . وتشير التقديرات الاولية الى ان الدخل الاهلي بلغ في العام الفائت ٣ر٥٣٨ مليون جنيه استرالي اي بزيادة قدرها ٩ ٪ عما كان عليه في عام ١٩٥١/١٩٥٢ . وقد ارتفعت الاجور والمهايا بحوالي ٨ ٪ بالنسبة لما كانت عليه في ١٩٥١/١٩٥٢ كما ارتفع الدخل الزراعي بأكثر من ١٠٠ مليون جنيه استرالي وذلك لارتفاع اسعار الصوف والقمح

الفائض او العجز السنوي لبلاد اتحاد المدفوعات الاوربي . .

« بملايين الدولارات »

	٥١/١٩٥٠	٥٢/١٩٥١	٥٣/١٩٥٢	المركز في ٥٣/٦/٣٠
النمسا	- ١٠٤	- ٣٨	+ ٤٢	- ١٠٠
بلجيكا ولوكسمبرج	+ ٢٣٦	+ ٥٠٩	- ٣٣	+ ٧١٢
الدانمرك	- ٦٨	+ ٤٦	- ١٧	- ٣٩
فرنسا	± ١٩٤	- ٦٠٢	- ٤١٧	- ٨٢٥
المانيا	- ٢٨١	+ ٥٨٤	+ ٢٦٠	+ ٥٦٣
اليونان	- ١٤٠	- ٨٣	- ٢٨	- ٢٥١
ايسلندة	- ٧	- ٦	- ٤	- ١٧
ايطاليا	- ٣٠	+ ١٩٤	- ٢٢٢	- ٥٨
هولندا	- ٢٧٠	+ ٢٧٧	+ ١٣٩	+ ٣٤٦
النرويج	- ٨٠	+ ٢١	- ٥٩	- ١١٨
البرتغال	+ ٥٨	+ ٢٨	- ٢٣	+ ٦٣
السويد	- ٥٩	+ ٢٨٤	- ٤٤	+ ١٨١
سويسرا	+ ١١	+ ١٥٨	+ ٨٥	+ ٢٥٤
تركيا	- ٦٤	- ٩٦	- ٥٠	- ٢١٠
المملكة المتحدة	+ ٦٠٤	- ١ر٤٧٦	+ ٣٧١	- ٥٠١
المجموع	± ١ر١٠٣	± ٢ر٣٠١	± ٨٩٧	

الاقتصاد الأوروبي :

ألمانيا الغربية تصبح دائنة لدول العالم

واصلت بحوثي الاقتصادية في أثناء زيارتي لأوربا صيف هذا العام ، وعنيت بوجه خاص بدراسة أحوال ألمانيا الغربية بعد ما انقضت ثماني سنين على انتهاء الحرب العالمية الثانية

فتبين أن الميزان التجاري لألمانيا الغربية بين أول عام ١٩٥٢ ويونيو ١٩٥٣ قد أصبح دائنا بمقدار ٦٠٠ مليون دولار لدول اتحاد المدفوعات الأوربي و ٢٥٠ مليون دولار لسائر دول العالم . واذا استثنينا عجزا محدودا قدره ١٢٥ مليون دولار مع منطقة الاسترليني، وعجزا كبيرا قدره ٥٠٠ مليون دولار مع الولايات المتحدة وكندا ، فلا ريب في أن هذا الموقف عامة قد جعل ألمانيا في منزلة الدائن لمعظم دول العالم . أو وقد أصبح كثير من عملاء ألمانيا مدينين لها ، فقد اضطروا الى تحديد مشترياتهم منها حتى تقتصر على الحاجات الضرورية وحدها . فأدى ذلك الى بطء حركة الاصدار الالمانية

وتبدي الدوائر الصناعية الالمانية كثيرا من القلق، تجاه هذا الموقف ، ولذلك ما انفكت المناقشات تدور في اتحادات المنتجين وفي الغرف التجارية للبحث عن علاج لهذه الحال ، وقد اقترح أن تتوسع ألمانيا في استيرادها اذا شاءت أن تمهد لصناعتها سبيل غزو الاسواق الاجنبية من جديد .

وقد نشر الدكتور هربرت جروس الكاتب الاقتصادي الالماني مقالا في جريدة « هاند سبلات » قال فيه ان موقع ألمانيا في قلب القارة الاوربية ينبغي أن يكون حافزا لتنشيط التجارة الالمانية من ناحيتيها ، أي من ناحية الاصدار والاستيراد ، وخاصة أن ألمانيا تعد محور التقاء شرق العالم بغربه . فلما كانت ألمانيا الغربية دائنة للبرازيل ولسائر دول أمريكا اللاتينية ، ففي وسعها أن تستورد من البرازيل مقادير موفورة من البن لا لكي تستهلك في داخل ألمانيا، بل لكي يعاد اصدارها الى بلدان أخرى دائنة لألمانيا مثل تشكوسلوفاكيا وعلى العموم ، فان قيام ألمانيا الغربية بتمويل هذه التجارة بين الشرق والغرب من شأنه أن يساعدها على ترويج منتجاتها الصناعية من الآلات والمعدات الى بلدان ما وراء البحار ؛ كما أنه ينعش تجارتها مع شرق أوربا . **وهذا الرأي قد يكون سبيلا الى اقالة عثرة التجارة الالمانية ، ولكن يقوم في وجهه اعتراض ليس من الهين اغفاله . ذلك أن ألمانيا قد عرفت بمنتجاتها من الآلات والمعدات مما قد يدخل في نطاق «المواد الاستراتيجية» التي حظرت أمريكا شحنها الى الاتحاد السوفيتي أو الى بلدان شرق أوربا الاخرى ، والا تعرضت ألمانيا لقطع المعونة الامريكية عنها . وهذه مشكلة تحاول الحكومة الالمانية في الأوان الحالي التماس مخرج منها بحيث تنشط التجارة الالمانية من ناحية وتكسب ثقة الامريكيين وعطفهم من ناحية**

ومن ناحية أخرى تبدي الحكومة شيئا من الحذر تجاه هذا الاقتراح ، لأنه يعني أن تقوم الحكومة بوسائلها المالية بتمويل التجارة العابرة ، مما يعرضها لاختزان مقادير كبيرة من سلع الاستهلاك غير الضرورية كالبن والشاي والتبغ، تستوردها من الغرب لتصدرها الى الشرق أو العكس . والحكومة تخشى أن يزداد مخزونها من هذه المواد ، فلا تعرف كيف تصرفها بينما يعد استهلاكها في داخل ألمانيا مضيعة للمال .

وثمة اقتراح آخر لعلاج هذا الموقف برحت الدوائر المالية والاقتصادية في ألمانيا تردده . فهذه الدوائر تنصح حكومة بون بأن تتخلى عن سياسة التقشف الداخلي ، وأن تعود الاهلين على استهلاك مواد الترف والمنسوجات والمنتجات الزراعية التي تستورد من الداخل ، فينشط الاستهلاك المحلي ويساعد ذلك على مضي الحكومة في الاصدار الى الخارج . بل لقد اقترح البعض أن تقوم الحكومة بتوزيع العملات الاجنبية التي تحصلها من تجارتها الخارجية على الشعب ليستخدمها هؤلاء في دفع قيمة مشترياتهم من السلع الاجنبية .

وثمة رأي آخر يردده بعض الاقتصاديين الالمانيين . فهم يقولون ان كثافة السكان الحالية في ألمانيا الغربية تشبه الى حد كبير كثافة السكان في بريطانيا في القرن التاسع عشر ، بل ان الاحوال الاقتصادية عامة في ألمانيا اليوم تشبه أحوال بريطانيا في القرن المنقضي . ويقول أولئك الاقتصاديون، وعلى رأسهم وزيرا الزراعة والتموين، ان ألمانيا الغربية تقيم سياستها الاقتصادية الحالية على التوسع في انتاج الآلات والمواد الصناعية لاصدارها الى الخارج . ولكن كان حريا بها أن تتوسع في الانتاج الزراعي حتى تكفي نفسها بنفسها ، ويمكنها — كي لا تعطل الانتاج الصناعي — أن ترسم له سياسة بعيدة الأجل ، بحيث تتوسع فيه ألمانيا بالتدريج بعد أن تكون قد اطمأنت الى كفاية السوق المحلية من حاجتها الى السلع الزراعية الاستهلاكية المنتجة محليا . أما وزير المالية ، فان همه الاول هو زيادة أموال الخزانة من باب الجمارك ، وهو لذلك حريص على أن تستمر ألمانيا في انتاجها الحالي للمعدات والآلات وأن تواصل اصدارها حتى يدخل خزانة الدولة من رسوم الجمارك عليها ما ينعش الميزانية

وقد وجهت ألمانيا منذ مطلع هذا العام عناية خاصة الى بحث موقفها مع دول العالم على انفراد، فأمضت معاهدة تجارية مع النرويج تمكن ألمانيا من شراء السمك النرويجي فضلا عن اللحم . كما عقدت اتفاقا تجاريا مع ايطاليا أدى الى انخفاض في موقف ألمانيا الدائن وأدى كذلك الى حرية استيراد المنسوجات الصوفية الى ألمانيا الغربية وزاد قيمة العملات المخصصة للسياحة بمقدار ٦٠ في المئة

والواقع أن أكثر الناس تفاؤلا ما كان يتوقع ان ينشط الاقتصاد الالماني بهذه السرعة بعد بضع سنين من حرب دمرت جميع نواحي الانتاج فيها . ولا ريب في أن هذه النتيجة تعزى الى اعتبارين رئيسيين هما : همة الشعب الالماني ومشروع الانعاش الاوربي

م . ك . بولاد

التجارة والاقتصاد ... والقضاء

حق بلدية الأسكندرية فى فرض رسم على الأرباح التجارية

وجهت مصلحة الضرائب الى احدى شركات السيارات العالميـه فى سنة ١٩٤٥ سبعة انذارات للمطالبة بمبلغ ٥٥٩٣٤ جنيها وكسور ٠٠ فى مقابل ضرائب عادية واستثنائية ودفاع وطنى واضافية ورسوم بلدية عن سنوات أربع من ١٩٤٠ الى ١٩٤٣ ٠ فاضطرت الشركة الى أداء هذا المبلغ ثم رفعت دعوى ضـد مصـلحة الضرائب لدى محكمة اسكندرية المختلطة برد هـذا المبلغ قائلة أنها استوفته منها بغير حق ٠٠ مع فوائده والمصروفات ٠٠

أصـدرت محـكمة اسـكندرية المختلطة حكمها فى سنة ١٩٤٨ بانتداب أحد قضاتها لسـماع أقوال الطرفين ومناقشتهما فى الحسـابات والرسوم محل النزاع ٠٠ وقد أقرت مصـلحة الضرائب بحق الشركة فى أن تسترد مبلغ ١١٢٣٢ جنيها وأنكرت عليهـا ادعاءها فى استرداد البـاقى ٠٠ أما الشركة فقـد استقرت طلباتها بعد المناقشـة الى طلب رد مبلغ ٢٣١٦٥ مع الفوائد والمصروفات

وقد تركز النزاع فى مسائل عدة تتعلق بأسس التقدير القانونيـة ٠٠ وذهب كل طرف فى تفسير القـانون مذهبا يؤيد وجهة نظره ٠٠ وانتهى هذا النزاع أمام محكمة الاسكندرية باصدار حكمها فى سنة ١٩٤٩ قاضيا بالـزام مصـلحة الضرائب بأن ترد الشركة مبلغ ٢٠٩٠٢ جنيه والفوائد والمصروفات بمـا فى ذلك مبلـغ الـ ١١٢٣٢ الذى أقرته المصلحة ٠

استأنف الطرفان الحكم أمام محكمة استئناف الاسكندرية فطلبت المصلحة الغاءه فيما عدا المبلغ الذى أقرت بهـ وطلبت الشركة الغاءه فى حدود ما قضى به من سقوط حقها فى استرداد مبلغ ٢٢٦٣ جنيها وهو ما دفع زيادة عن الضريبة العادية والاستثنائية عن أرباح سنتى ١٩٣٩ ، ١٩٤٠ والزام المصلحة برد هذا المبلغ مع الفوائد والمصروفات والاتعاب ٠

عالجت محـكمة الاستئناف أوجـه النزاع المختلفة وعلى الاخص قرار بلدية الاسكندرية الصادر فى ١٤ يناير سنة ١٩٤٣ والقاضى بفرض رسوم نسبية مقدارها ٥ر٢ فى المائة من قيمة ضريبة الارباح الاستثنائية والقاضى باستحقاق هذه الرسوم بنوعيهـا على الضرائب التى تجبى بعد نشر ذلك القرار أيا كانت السنة التى تعود اليها الضرائب هذه ٠٠ ولقد ذهبت الشركة الى أن

للقاضى

أحمد حمدى حافظ

هذا القرار باطل لمنافاته للمادة ١٣٤ من الدستور القائم وقتئذاك ولاسناده أثر الرسم الى الماضى وهو ما استنكره الحـكم الابتدائى ٠٠ ولـكن محـكمة استئناف الاسكندرية لم تقر وجهـة نظر الحكم الابتدائى وأصدرت حكمها فى سنة ١٩٥١ بتعديل الحكم المستأنف وبأحقية مصلحة الضرائب فى استيفاء ضريبة البلدية عن الارباح التى حققتها قبـل أول فبراير سـنة ١٩٤٣ مع المصاريف المناسبة لهذا المبلغ ٠

طعنت الشركة فى الحـكم المذكور بطريق النقض ٠٠ وقالت فى طعنها أنها تنعى على ذلك الحكم مخالفته للمادتين ٣ ، ٢٧ من الدستور القائم عندئذاك وكذلك أحكام الامر العالى الصادر فى ٥ من ينـاير سنة ١٨٩٠ اذ قضت المحكمة بصحة قرار ١٤ يناير سـنة ١٩٤٣ الذى أوجب فرض رسـم على ضرائب الارباح المحصلة بعد نشره ولو كانت مستحقة عن أرباح مخففة قبل صدوره أيا كانت السنة التى تعـود اليها هذه الضرائب مع أن المادة ٢٧ من الدستور لا ترتب أثرا رجعيا لأحكام القوانين الا اذا نص فيها على ذلك ٠٠ ومع أن المادة ٣١ من الامر العالى الصادر فى ٥ يناير سنة ١٨٩٠ التى يستمد منهـا قرار ١٤ ينـاير سنة ١٩٤٣ تفويضه فى التشريع لا يجيز هذا الاثر الرجعى وكان من مقتضى قـرار ١٤ يناير سنة ١٩٤٣ أن يعفى من هـذه الرسوم الممولون الذين دفعوا الضرائب العادية والاستثنائية المستحقة عليهـم قبل نشر القرار المشار اليه بينما يلزم بدفعها من لم تتح له فرصـة الوفاء بالضرائب المذكورة الا بعد نشر هذا القرار وفى ذلك اخلال بالمادة الثالثة من الدستور التى نصت على المساواة بين المصريين فى الواجبات والتكاليف العامة ٠

والذى يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه فى خصوص ذلك أنه قال :

« وحيث أن المادة ٢ من قـرار القومسيون تنص على أن الرسوم تستحق السداد على الضرائب التى تجبى بعد تاريخ نشره فى الجـريدة الرسمية وقد تم النشر فى أول فبراير سنة ١٩٤٣ فالضرائب التى تجبى بعد هذا التاريخ هى التى تحصل عليهـا رسوم البلدية ما دامت الرسوم البلدية لا تستحق الا على الضرائب التى تجبى بعد نشر القانون ٠٠ وحيث أنه عن السبب الخاص ببطلان قرار القومسيون البلدى لمخالفته للمادة الثالثـة من الدستور فلا شبهة فى أن المقصـود بلفظ المساواة الوارد بالمادة المذكورة هى المساواة فيما يتعلق بين المصريين الموجودين فى ظروف مماثلة ٠٠ وبما أن القرار المطعون فيه لم يفـرق بين سـكان مدينـة الاسـكندرية الذين يخضعون لهذه الرسوم فليس ثمـة محل للقول بعدم المساواة طالمـا أن المساواة تعتبر مكفولة متى كان الامر يتعلق بعوائد يسرى تطبيقها محليا على جميع السكان الذين فى نفس الدائرة وفى نفس الحالة ٠٠ »

وأن هذا الذى قرره الحكم غير سديد ذلك أن المحكمة اذ قضت بأن فرض بلدية الاسكندرية رسـوما اضافيـة بموجب قرار ١٤ يناير سنة ١٩٤٣ بنسبة ٥ر٢ فى المـائة من مقـدار الضريبة على رؤوس الاموال المنقـولة والضريبـة على الارباح التجـارية والصناعية وبنسـبة ٥ فى المائة من مقدار الضريبـة الخـاصة بالأرباح الاستثنائية والمقررة بالقانون رقم ٦٢

الصادر فى ١٢ أكتوبر سنة ١٩٤١ وجعلها استحقاق الرسوم المذكورة عن الضرائب التى تجبى بعد نشره بالجريدة الرسمية مهما كانت السنة التى تعود اليها هذه الضرائب .. اذ قضت بأن هذا لا يعتبر أعمالا للاثر الرجعى للقرار المذكور قد أخطأت فى تطبيق القانون .. لان هذا القرار اذ جعل استحقاق الرسوم المقررة بمقتضاه منوطا بواقعة جباية الضرائب المشار اليه فيه بعد تاريخ نشره ولو كانت مستحقة عن سنين سابقة على صدوره فانه يكون فى الواقع وحقيقة الامر قد سحب حكمه على ضرائب استحقت قبل تاريخ نشره وليس يخفى هذه الحقيقة ما ذكره الحكم المطعون فيه من أن الرسوم قد فرضت على ما يحصل من ضرائب الارباح العادية أو الاستثنائية بعد نشره متى كانت الضرائب المحصلة بعد تاريخ نشره هى عن أرباح حققت قبل ذلك واستحقت عن مدد سابقة على صدور القرار اذ لا عبرة فى هذا الخصوص بميعاد تحصيلها .. ولما كانت المادة ٣١ من دكريتو ٥ يناير سنة ١٨٩٠ التى رخصت لقومسيون بلدية الاسكندرية فى أن يقرر عوائد على الرسوم المقررة لم تخوله الحق فى أن يرتب لقراره أثرا رجعيا فان البلدية تكون بالقرار المشار اليه قد جاوزت نطاق تفويضها كما نصت بذلك المادة ٢٧ من الدستور ..وفضلا عن ذلك فان القرار المشار اليه قد شابه عيب آخر ذلك أنه من شأنه الاضرار بالمساواة الواجبة بين المكلفين بالضرائب اذ يفرق بلا مبرر بين طائفة من وفوا بما استحق عليهم من ضرائب عادية أو استثنائية قبل صدور القرار المشار اليه فيعفيهم من الرسوم المفروضة بمقتضى هذا القرار وبين من وفوا به بعد تاريخ نشره فيلزمهم بها مع اتخاذ الواقعة المنشئة للضريبة المستحق عليها الرسم الجديد بالنسبة اليهم جميعا فى حين أنه لا عبرة بتاريخ الوفاء فى هذه الحالة وما كان يجوز أن يقيد به فى استحقاق الفرائض المقررة على المولين بموجب القوانين — ومن ثم فيكون الحكم اذا أقيم على خلاف ذلك قد خالف القانون

وجدير بالذكر أن محكمة النقض قد قضت بنقض الحكم فى هذا الخصوص دون حاجة الى بحث بقية أسباب الطعن المقدم اليها..

أحمد حمدى حافظ — قاض

فى ركاب العلم

الاستاذ أحمد فريد حسن

اسرع سيارة

سجل طراز جديد من سيارات اوستن هيلى البريطانية رقما قياسيا جديدا فى اختبار سرعة السيارات لم يبلغه أى طراز حديث آخر مما أخرجته مصانع السيارات ، وقد قاد هذه السيارة واضع تصميمها مستر دونالد هيلى الذى بلغ بها سرعة ١٤٢ ميلاو٦٣٦ ر من الميل فى الساعة فى حين ان الرقم الذى سجله طراز « جاجوار » فى ميادين سباق بلجيكا خلال شهر ابريل الماضى لم يتعد ١٤١ ميلاو٥٠٩ رفى الساعة .

وقد أجريت تجربة هذا الطراز الجديد فى بونفيل بولاية يوتا فى الولايات المتحدة ولا يزال هذا الرقم القياسى الجديد رهن الاعتماد من الهيئات المختصة .

اختراعات مصرية

يسرنا فى هذه المرة أن نقدم اختراعات مصرية قدمت الى مصلحة الملكية الصناعية لتسجيلها وحفظ حقوق الاختراع بأسمهم . وهذه الاختراعات هى :

١) اخترع أحمد محمود الشايب «حنفية» ذات بلف خلاط . كما اخترع أيضا طريقة لملء الاكواب والاوانى بطريقة الضغط .

٢) اخترعت « الشركة المصرية للتغليف الاقتصادى » طريقة لتحسين صناعة صناديق التعبئة مصنوعة من الخشب والفيبر معا .

هذا وقد قدمت الى مصلحة الملكية الصناعية المصرية عدة اختراعات أخرى وهى :

١) اختراع هنرى رولمان عن تصميم لتوجيه العربات .

٢ – اختراع « سنتياجوربوس سيجوى » و« فنسنت ريوس سيجو » عن تحسينات متعلقة بأشباع الاقمشة ، لا سيما تلك الاقمشة المستعملة فى صناعة الحقائب والجوالات والعبوات المماثلة .

٣) اختراع فابريقة «فورمنتى» عن عنصر جانبى (بروفيل) يصنع من جزء معدنى واحد مهيأ لاطارات أمشاط حمل الريش .

٤) اختراع « رودلن بادفن» عن وصلة سريعة التركيب لتوصيل المواسير ببعضها أو الخراطيم وغيرها من أنابيب توصيل المياه .

٥) اختراع « شركة جران » عن تحسينات فى المواقد المبخرة للاشعال المستخدمة الاجهزة الاضاءة والتسخين والطهى وتستهلك الوقود السائل

٦ – اختراع « شركة سيبا » عن تحضير مركبات ايدروكسية كيميائية .

٧) اختراع « انجليلو بالدى » عن تحسينات الشيش اللفاف ذى التأثير المزدحم

صديرى واق من الرصاص

يصنع فى انجلترا اليوم صديرى من النيلون المنسوج بخيوط معدنية للقوات المحاربة وانتاج هذه الدروع الواقية يجرى فى حيز ضيق اذ ليس فى النية تزويد كل جندى بها بل انها ستجمع للاحتفاظ بها وتزويد الفرق المختلفة بها وفق الحاجة .

وقد وضع تصميم هذا الصديرى على أنه يوفر الحماية الكاملة للجندى دون اعاقة تحركاته **وقد جرب هذا الدرع فى الحرب الكورية فثبتت صلاحيته** اذ لم تؤثر شظايا قنابل المدافع والقنابل اليدوية فى لابسها

ويعود السبب فى عدم صرفه لجميع الجنود عامة الى أنه يزن ثمانية أرطال وسيكون هذا عبئا يزيد ما يحمله الجندى عادة فى العمليات الحربية الكبيرة الواسعة النطاق .

مصباح ينافس الشمس فى قوة ضوئه

بعد ابحاث علمية استمرت ثمانية عشر شهرا فى معامل احدى الشركات البريطانية استنبط مصباح كهربائى يعتقد أن ضوءه سيكون أبهى وألمع ضوء شوهد حتى الآن على الارض اذ سيكون أشد توهجا من الشمس ، قوة هذا المصباح الجديد تبلغ مليون شمعة فى حين تعطى الشمس ضوءا قوته ٨٠٠ ألف شمعة للبوصة المربعة . وانه وان كان هذا المصباح قد استنبط فى أول الامر لاغراض خاصة بطب العيون الا انه يستخدم الآن فى مختلف أنواع الابحاث الطبية بما فى ذلك الابحاث المتعلقة بالسرطان . فبواسطته يمكن تصوير نمو الخلايا الحية .

والمنتظر ان ييسر استعمال هذا المصباح فى تصوير العين بالالوان مهمة الجراح الرمدى ويجعلها من أعمال الروتين العادية فى جراحة الاعين .

وقد توالت الاستعلامات فعلا عن هذا المصباح من كثير من المعامل الامريكية ومن معامل زايس فى المانيا .

طرق الاضاءة الحديثة فى شوارع الكويت

يجرى العمل الآن فى بناء محطة جديدة لتوليد الكهرباء فى الكويت . وينتظر أن تبدأ تلك المحطة العمل فى صيف ١٩٥٤ لسد حاجات البلاد اللازمة من التيار الكهربائى . **وهذه ثمرة أخرى من صناعة الزيت فى تلك البلاد .**

هذا وقد زادت قوة محطة الديزل الرئيسية التى تولد الكهرباء فى الكويت من ٤٠٠ كيلوات فى يناير ١٩٥٢ الى ٢٤٠٠ كيلوات فى يناير ١٩٥٣ وزاد عدد المنتفعين بهذا التيار الكهربائى من ٢٠٠٠ الى ٥٠٠٠ وينتظر أن يتضاعف هذا العدد خلال العام الحالى حينما تزداد قوة هذه المحطة الى ٤٥٠٠ كيلوات .

وقد أعد مشروع لادخال الاضاءة الكهربائية فى شوارع الكويت . وسينفذ هذا المشروع جنبا الى جنب مع مشروع اصلاح الطرق .

ويتولى رياسة ادارة الكهرباء فى الكويت السيد الشيخ جابر العلى الصباح يعاونه لفيف من الخبراء الفنيين على رأسهم مستر أديسون المهندس الكهربائى .

سياسة التوسع فى المنشآت الصناعية

تابع : ناحية المحاسـبة

قبل الدخول فى التفاصيل التى أرى التعرض لها أود أن ألفت النظر الى أن موضوع المصروفات وتقسيمها الى انواع متميزة عن بعضها البعض وتفصيل طبيعة كل منها الى آخر كل هذا أقول أن هذا الموضوع بالذات يدخل فى صميم موضوع محاسبة التكاليف . ولكن هذا لا يمنع أن دراسته والاهتمام به ينبغى أن يكونا من أهم ما يشغل بال محاسب المنشأة وأن يتابعهما باستمرار .

وما دام الامر كذلك فلا مانع من البدء فى التعرض للموضوع بالقدر المناسب لمجال البحث الذى نحن بصدده الآن دون افاضة أو اطناب

المصروفات الصناعية

من المعلوم أن تكلفة وحدة الانتاج التى يتم تشغيلها بالمنشأة الصناعية تتكون من عنصرين رئيسيين من المصروفات وهما :

(١) **المصروفات المباشرة** وهى المصروفات التى تتحملها المنشأة لانتاج وحدة انتاج معينة متميزة عن غيرها من الوحدات . والمصروفات المباشرة هذه تتحدد فى ٣ أقسام

(ا) **أجور عمال** ـ وهى أجور العمـال المباشرة لعملية الانتاج الفعلية لوحدات انتاج متميزة

(ب) **مـواد** ـ وهى المواد المستهلكة فعلا فى انتاج وحدات انتاج متميزة .

(حـ) **مصروفات أو مـدفوعات أخرى** ـ تصرف مباشرة فى عملية انتاج متميزة

(٢) **والمصروفات الاضـافية** ـ حيث أن تكلفة أى وحدة أنتاج لا تقتصر على المصروفات المباشرة المذكورة ـ بل ان المنشأة تتحمل ـ فى سبيل انتاج منتجـاتها ـ أنواعا عـديدة من المصروفات لا يمكن تمييزها أو تخصيصها لوحدة انتاج معينة تخصيصا مباشرا ـ أو قد يرى عدم انعدام هذا التخصيص اذا ما تطلب عناء غير عادى قد يستتبعه صرف لا يتكافأ ولا يتناسب مع الفائدة المرجوة

هذه المصروفات الاضافية تنقسم بدورها الى ٣ أنواع متبـاينة من المصروفات تختلف عن بعضها البعض فى كل ناحية من النواحى . وهذه الانواع الثلاثة هى :

(ا) **مصروفات التشغيل الصناعية** ـ وهى ما نحن بصدده الآن

(ب) **مصروفات بيعية**

(حـ) **مصروفات ادارية**

أقسام المصروفات الصناعية

تنقسم المصروفات الصناعية بدورها الى قسمين داخليين كالآتى :

مصروفات صناعية ثابتة، ومصروفات صناعية متغيرة

ويفصل التمييز العام بين هذين القسمين هو أن المصروفات الصناعية الثابتة غالبا ما تكون متعلقة تعلقا مباشرا أو أصيلا بعنصر الوقت دون اعتبار لكمية الانتـاج ـ ومثـال ذلك استهلاكات الاصول الثابتة أو رسوم التأمين أو ايجار المصنع والعوائد وكذلك الفوائد على رأس المال أن اختارت المنشأة ذلك النظام الذى يقضى باحتسابها من عناصر التكاليف .

بينما تنعكس الآية فى المصروفات الصناعية المتغيرة حيث تتميز بأنها تتعلق تعلقا مباشرا أو أصيلا بعملية الانتاج وتكون مسايرة لكمياته كثرة وقلة دون اعتبار لعنصر الوقت ومثـال ذلك الوقود المستهلك أو مصروفات الصيـانة العامة أو أجور ملاحظى العمل ومقدمى العمـال

هذا هو الرأى الغالب فى التقسيم الداخلى للمصروفات الصناعية ـ الا أن هناك فريقا من

للأستاذ
موسى حقى

المحاسبين يميل الى ابتداع قسم داخلى ثالث للمصروفات الصناعية يطلقون عليه اسم المصروفات الصناعية نصف المتغيرة Semi-Variable Manufacturing Expenses

ويعرفونها بأنها تلك المصروفات الصناعية التى تتارجح فى تطبيقها بين النهايتين اللتين ذكرناهما أعلاه والمخصصـتين للقسـمين الآخرين من المصروفات الصناعية ـ وشأنهم فى هذا شأن كل وضع من الامور له طرفا نقيض اذ غالبا ما يكون هناك محل لاوضاع أخرى تكون بين بين كما يقولون

ومن الطبيعى أن يلجأ هـؤلاء المحـاسبون للتمثيل لهذا القسم الثالث ـ الى سلخ عـدة مصروفات من كل من القسمين الآخرين لضمه الى هذا القسم الجديد . وذلك مثل التيـار الكهربائى المستهلك ـ فهم يرون أن كميـاته الاولى تميل الى الثبات لتعلقها بعنصر الوقت بينما تميل كمياته التالية الى التذبذب تبعـا لكمية الانتاج . وعلى ذلك فبند التيار الكهربائى يعتبر فى نظرهم نصف متغير

تأثير كل قسم فى التكلفة

ومن الطبيعى أن يؤثر كل قسـم من هـذه الاقســام من المصروفات الصنـاعية فى ثمن تكلفة وحدة الانتاج النهائية تأثيرا يغاير القسمين الآخرين . ولذلك فقد آثرت أن أورد المثال التوضيحى الوارد فى هذا المقال لبيـان هذا التأثير المختلف ـ ولقد استقيته من كتـاب « **تقدم محاسبة التكاليف** » الذى أصدره مجمع المحاسبين القانونيين لانجلترا وويلز .

المصروفات الصناعية للصيانة

غالبا ما تلجأ المنشآت الصناعية الى توفير ورشة خاصة بها لاجراء اصلاحات آلاتهـا وأدواتها بدلا من اجراء هذه الاصلاحات خارج المنشأة ـ وذلك طبعا بشرط توافر الكفاية الفنية فى هذه الورشة بحيث تضمن المنشأة أن تكلفة الاصلاحات بها أقل من أسعارها فى السوق

ومصروفات هذه الورشة تعتبر من المصروفات الاضافية ـ الصناعية حيث يصعب جدا تمييز ما تؤديه هذه الورشة من أعمال صيانة لكل آلة من آلات المنشأة على حدة ـ اللهم الا أعمال الاصلاحات الكبيرة أو التجديدات حيث يمكن تحديد قيمتها واعتبارها من المصروفات المباشرة للقسم الذى تتبعه الآلة .

المصروفات البيعية

هذه هى كل أنواع المصروفات التى تتحملها المنشأة لعملية بيع منتجاتها وتصريفهـا فى الاسواق تمهيدا لتحقيق ايراداتها والحصـول بذلك على نقد جديد . وتتمثل فى مرتب مدير المبيعات ومصروفات معرض البيع **show-room** ومصروفات الدعاية والاعلان وعمولة الموزعين وهكذا .

المصروفات الادارية

هذه هى مصروفات الادارة العامة للمنشأة التى تهيمن على كافة شئون المنشـأة الادارية كأقسام الحسـابات والمستخدمين ومصروفات الادوات الـكتابية والدفـاتر والمطبـوعات والمصروفات القضائية

ولا شك أنه لا توجد فواصل قاطعة بين بعض أنواع المصروفات والبعض الآخر ولكن المهم فى الموضوع هو التأنى التام فى رسم الخطة الحسابية واختيار البنـود التى تتبع كل نوع منها . وفى انتظام عملية التوجيه الحسـابى وبعد ذلك تؤتى هذه السياسة الرشيدة ثمارها اذا ما انتظم العمل بعيدا عن التذبذب والتعديل والتبديل المتكرر مما يضيع معها كل أثر للرقابة للرقابة الفعالة أو المقارنات المجدية .

موسى حقى
ماجستير فى المحاسبة

كشف عن بيان تأثير كل قسم من اقسام المصروفات الصناعية على ثمن تكلفة وحدة الانتاج النهـائية

كمية الانتاج بالوحدات	٢٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	٦٠٠٠٠	٨٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠
المصروفات الصناعية بالجنيه الانجليزى	ج.ك	ج.ك	ج.ك	ج.ك	ج.ك	ج.ك
ثابتة	٩٠٠٠	٩٠٠٠	٩٠٠٠	٩٠٠٠	٩٠٠٠	٩٠٠٠
نصف متغيرة	٧٠٠٠	٧٢٥٠	٩٥٠٠	٩٧٥٠	١٠٠٠٠	١٢٢٥٠
متغيرة	٢٠٠٠	٤٠٠٠	٦٠٠٠	٨٠٠٠	١٠٠٠٠	١٢٠٠٠
المجموع	١٨٠٠٠	٢٠٢٥٠	٢١٥٠٠	٢٦٧٥٠	٢٩٠٠٠	٣٩٢٥٠
وحدة التكلفة من المصروفات الصناعية	بنسات	بنسات	بنسات	بنسات	بنسات	بنسات
ثابتة	١٠٨	٥٤	٣٦	٢٧	٢١ر٦	٣٠
نصف متغيرة	٨٤	٤٣ر٥	٣٨	٢٩ر٢٥	٢٤	٢٤ر٥
متغيرة	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤
ثمن التكلفة	٢١٦	١٢١ر٥	٩٨	٨٠ر٢٥	٦٩ر٦	٧٨ر٥

الائتمان والنقد فى مصر

من أهم الامور التى تستدعى نظر رجال المال والاعمال والمشرفين على الشؤون الاقتصادية للدولة حالات النقد والائتمان ، تقاس بها حركة الانتعاش أو الكساد والتضخم أو الانكماش ، وبذلك توجهان السياسة الاقتصادية المناسبة . وعلى ذلك فمن واجب كل مشتغل بالشئون التجارية أو المالية أو الاقتصادية أن يراجع من وقت الى آخر احصاءات النقود والائتمان ليستخلص منهما فكرة عن الموقف الحالى والمركز المنتظر ، ويرتب شؤونه تبعا لذلك.

ولعل من أهم المؤثرات التى يصدر بها بيان منتظم أرقام التداول النقدى ، كما يصدرها البنك الاهلى المصرى وتشمل مجموع أوراق البنكنوت المتداولة بعد استبعاد ما لدى البنك الاهلى والبنوك التجارية منها ، مضافا اليها الودائع مع تلك البنوك .

وفى مصر حركة موسمية ظاهرة، اذ أن التداول النقدى يصل الى مستواه الادنى خلال العام حوالى شهر أغسطس بانتهاء موسم القطن، ثم يبدأ فى التضخم حتى يصل الى مستواه الاعلى خلال العام فى شهر يناير التالى عندما يكون الموسم فى أوجه ، وبعد ذلك يبدأ فى الهبوط ثانية . والجدول التالى يبين أرقام التداول النقدى فى آخر شهرى يناير واغسطس من السنوات القطنية الاخيرة :

بملايين الجنيهات

فى آخر	صافى العملة المتداولة	الودائع الجارية	التداول النقدى
أغسطس ١٩٤٩	١٣٨ر٩	٢٤٤ر٧	٣٨٣ر٦
يناير ١٩٥٠	١٦٩ر١	٢٦١ر١	٤٣٠ر٢
أغسطس ١٩٥٠	١٤٢ر٧	٢٥٤ر٤	٣٩٧ر١
يناير ١٩٥١	١٨٦ر٥	٢٧٦ر٥	٤٦٣ر٠
أغسطس ١٩٥١	١٦٣ر٧	٢٦٣ر٢	٤٢٦ر٩
يناير ١٩٥٢	٢٠٣ر٠	٢٤٥ر١	٤٤٨ر١
أغسطس ١٩٥٢	١٨١ر٢	٢١٢ر٩	٣٩٤ر١
يناير ١٩٥٣	٢٠٦ر٨	٢٢٤ر٢	٤٣١ر٠
مايو ١٩٥٣	١٩٠ر٦	٢٢٩ر٤	٤٢٠ر٠

ويتناسب حجم التداول النقدى ولا شك مع حالة سوق القطن فاذا كانت السوق نشطة والاسعار عالية تطلب تسويق المحصول قدرا أكبر من السيولة النقدية التى تقل الحاجة اليها كلما انخفضت الاسعار وصعب التخلص من المحصول. ومن الارقام السابقة بينما بلغت الزيادة فى التداول النقدى حوالى ٥٠ مليونا خلال موسم ١٩٤٩/٥٠ تجدها ارتفعت الى ٦٦ مليونا فى موسم ١٩٥٠/٥١ بارتفاع أسعار القطن بعد نشوب الحرب الكورية وحمى التخزين التى صحبتها وفى الموسم التالى ١٩٥١/٥٢ عانى القطن الكثير من جراء الكساد فى الاسواق مما لم يستلزم زيادة كبيرة فى التداول النقدى ، وفى موسم ١٩٥٢/٥٣ حينما بدات الحكومة سياستها الواقعية ازاء القطن وتمكنت من التخلص من كميات كبيرة منه تطلب النشاط فى السوق مزيدا من التسهيلات النقدية باكثر من الموسم السابق ولو أن انخفاض الاسعار جعل هذه الزيادة لا تصل الا لنحو نصف ما كانت عليه فى موسم ١٩٥٠/٩٥١ .

الا أن حركة شقي التداول النقدى، البنكنوت (والنقود المعاونة) والودائع الجارية لم تكن متماثلة تماما ، اذ بينما ارتفع صافى العملات المتداولة فى المواسم الثلاثة ١٩٤٩/٥٠ — ١٩٥٢/٥٣ ولو بدرجات متفاوتة الا أن مجموع الودائع نقص بالفعل فى يناير ١٩٥٢ عما كان عليه فى أغسطس ١٩٥١ بنحو ١٨ر١ مليون جنيه ، ولم تتجاوز الزيادة فيها فى موسم ١٩٥٢/٥٣ نحو ١١ مليون جنيه مقابل ١١ مليونا فى موسم ١٩٤٩/٥٠ ، ٢٢ مليونا فى موسم ١٩٥٠/٥١ ويبدو أن الانخفاض فى الودائع انما جاء نتيجة انخفاض ودائع الحكومة من ٧٦ مليونا فى آخر يناير ١٩٥٠ الى ٤١ر٨ مليونا فى آخر أغسطس ١٩٥٠ ، ومن ٦٠ر١ مليونا فى يناير ١٩٥١ الى ٢٤ر٨ مليونا فى آخر أغسطس ٩٥١ ثم من ٣٣ر٦ مليونا فى آخر يناير ١٩٥٢ الى صفر فى آخر أغسطس ١٩٥٢ واستمرت كذلك فى يناير ١٩٥٣ ثم بدأ الحساب يظهر رصيدا دائنا وصل الى ٦ر٧ فى آخر مايو ١٩٥٣ وجاء ذلك نتيجة قيام الحكومة بعمليات شراء القطن وتمويله وسد العجز فى الميزانية

وتظهر ميزانيات البنوك التجارية أيضا تقلصا فى السلفيات التى منحتها وخاصة فى السلفيات على الاقطان ، وقد ورد فى مذكرة وزير المالية عن مشروع ميزانية الدولة عام ٩٥٣/٥٤ أن هبطت القروض بضمان القطن من ٤٧ مليون جنيه فى مارس ١٩٥٢ الى ٢٧ مليون جنيه فى مارس ١٩٥٣ وهبط مجموع القروض من ٩٦ مليون جنيه الى ٦٦ مليون جنيه . وقد أدت حركة الانتعاش التى تلت الحرب الكورية الى زيادة القيود المدينة فى حسابات العملاء بالبنوك ، فقد ارتفعت من ٢١٥٠ مليون جنيه مصرى سنة ١٩٤٩ الى ٢٥٤٧ مليونا سنة ١٩٥٠ الى ٣١٣٣ سنة ١٩٥١ ، ثم أخذت فى الانخفاض السريع ابتداء من عام ١٩٥٢ حتى وصلت الى ٢٦٥٧

وعزا الوزير ذلك الى هبوط أسعار القطن وقيام الحكومة بتمويله عن طريق اصدار أذون على الخزانة يخصمها البنك الاهلى ، واغلاق بورصة العقود وهبوط الواردات وتثاقل حركة البناء والاستثمار

(البقية على ص ٢٩)

الاحتياطى فى المنشأة التجارية

٢ - الاحتياطيات التخصيصية أو العامة

وهذه لا تعمل الا فى حالة وجود أرباح ، وهى لذلك احتياطيات اختيارية والغرض الهام من انشائها هو لمقابلة الخسائر الطارئة التى ليس لها احتياطى خاص أو لزيادة رأس المال العامل لتقوية المركز المالى للمنشأة وتدعيمه أو بقصد توزيع أرباح سنوية منتظمة فى حالة الشركات أو لتمكين الشركات من تسديد الخسائر التى قد تحل بها وتعيد بذلك رأس المال الى حاله، وتدرج هذه الاحتياطيات فى جانب الخصوم وعقب رأس المال مباشرة ، ويظل هذا النوع من الاحتياطيات ظاهرا بالدفاتر برصيده الدائن طالما أن المنشأة لم تصبها خسائر تودى ببعض الاصول التى يكون هذا الاحتياطى ممثلا فيه.

ويجب عند الجرد التأكد من وجود هذا الاحتياطى وجودا فعليا علاوة على وجوده الرقمى بالميزانية وذلك عن طريق تحقيق جميع الاصول وادراجها بالميزانية بقيمتها الحقيقية التى تساويها دون زيادة ، فاذا لم تكن الاستهلاكات كافية وجب تعديل نسبتها وانقاص قيمة الاصول الى الحد المفروض ، وبعد ذلك يطرح من مجموع قيمة الاصول - بعد خصم الاحتياطيات الخاصة منها - مجموع قيمة رأس المال والارباح المتجمعة والديون التى على المنشأة والباقى هو الذى يمثل هذا الاحتياطى ، فاذا ما كانت بعض الاصول قد تلاشت لاى سبب كان فان معنى ذلك تلاشى جزء مقابل من هذا الاحتياطى .

وهذه الاحتياطيات تستثمر عادة فى أعمال المنشأة وليس خارجها ، وهى لا تؤخذ من حساب الارباح والخسائر بل من حساب التوزيع لانها تخصيصية وليست تحميلية .

وينقسم هذا النوع الى ما يأتى :-

(ا) الاحتياطى القانونى - تلزم قوانين بعض البلاد شركات المساهمة بالاحتفاظ بنسبة معينة من صافى الربح سنويا لتكوين احتياطى قانونى حتى يصل الى نسبة معينة من رأس المال ، وتقضى هذه القوانين بعدم جواز المساس به ، وهو خلاف الاحتياطى الذى ينص عليه عادة فى نظام الشركة أو قانونها والذى يسمى بالاحتياطى النظامى أو الاتفاقى .

اما فى القانون المصرى فلم يوجد الى الآن نص صريح بهذا الالزام كما أن قرارات مجلس الوزراء جاءت خالية من النصوص الصريحة بذلك الا ما ورد فى المادة ٧ من قرار مجلس الوزراء فى سنة ١٨٩٩ من أن الزيادة فى قيمة أسهم المصدرة بعلاوة الاصدار تضاف حتما الى الاحتياطى . ولكن نظرا لان هذا النص لم يحدد نسبة تلزم بها الشركات كما أن حالة الاصدار بزيادة عن القيمة الاسمية للسهم ليست ملزمة لكل الشركات ، لهذا فانه لا يمكن اعتبار هذا النص بمثابة الالزام بتكوين احتياطى قانونى ، ونستنتج من ذلك أنه لا الزام فى مصر على تكوينه .

(ب) الاحتياطى النظامى والاتفاقى - وهو الاحتياطى الذى تنص قوانين وأنظمة شركات المساهمة على ضرورة تكوينه ، ولا يجوز للشركة أن توزع شيئا من هذا الاحتياطى على المساهمين والا جازت مطالبتهم برده ، كما لا يجوز أن تخصم من الارباح لتكوينه نسبة أقل من النسبة المحددة فى نظام الشركة أو قانونها ، واذا لم تف الارباح فى سنة من السنين بهذه النسبة فيجب أن يقتطع من أرباح السنين المقبلة ما يكفى لبلوغها ، وكذلك اذا نقصت قيمة الاحتياطى المتجمع فى السنين الماضية بسبب استعمال جزء منه فى تسديد خسارة لحقت بها فيجب ان يخصم من الارباح المستقبلة ما يكفى لاعادته الى حاله ، وتنص نظم الشركات عادة على أن الخصم للاحتياطى يقف اذا وصل المبلغ المتجمع منه الى نسبة معينة من رأس المال كالنصف أو الربع مثلا فاذا نقص عنها فى سنة من السنين وجب العودة الى الخصم حتما .

(حـ) الاحتياطى العام أو الاختيارى - وهذا الاحتياطى غير واجب لا بنص القانون ولا طبقا لنظام الشركة ، وهو ينشأ عندما تجد الجمعية العمومية أن من مصلحة الشركة تكوينه ، فتقرر اقتطاع مبلغ من فائض أرباح المنشأة السنوية لزيادة رأسمالها العامل أو لتقوية مركزها المالى أو لتوزيع أرباح سنوية منتظمة أو لتغطية خسارة عامة كبيرة قد تتعرض لها المنشأة لسبب ما .

وهذا الاحتياطى يظل منتميا الى مصدره باعتباره ربحا ، ولهذا فهو بعكس الاحتياطى القانونى أو النظامى أى يجوز توزيعه بصفة ربح على الشركاء أو المساهمين فى السنوات العجاف التى انعدم فيها الربح او قل

كما أن مجالس الادارة لبعض الشركات تلجأ الى تكوينه عندما تجد أن النقدية أو الاصول الحاضرة لديها لا تفى لدفع قيمة كل الارباح الظاهرة ، فتقرر توزيع مبلغ معادل للنقدية الحاضرة ويعتبر الباقى كاحتياطى عام

(د) الاحتياطى فوق العادة - جرت عادة بعض الشركات على

انتاج الزيت فى العراق

بلغت شحنات الزيت الخام التى صدرت من ينابيع الزبير التابعة لشركة نفط البصرة فى العراق ٤ ملايين طن حتى هذا الاسبوع .. فاذا راعينا ان الصادرات من هذا المورد لم تبدأ الا فى شهر ديسمبر ١٩٥١ فان هذا التقدم السريع فى انتاج ينبوع الزبير يعد عملا باهرا ..

وزيت شركة البصرة هذه الذى يستمد من ثلاث عشرة بئرا يبلغ عمق بعضها ميلين هذا الزيت ينقل بواسطة خط أنابيب الى ميناء « فاو » على الخليج الفارسى ..

وأرقام الانتاج التى نشرتها اخيرا شركات الزيت العراقية بما فيها شركة نفط البصرة تدل على ان اكثر من ٢٦١ الف طن قد استخرجت من آبار الزبير فى شهر يوليو فى مقابل ٢٣٢ الف طن فى شهر يونيو. وبذلك يبلغ مجموع انتاج شركة البصرة فى السنة الحالية مليونا و ٤٥٧ الف طن ..

الاستمرار فى خصم نسبة الاحتياطى النظامى أو الاتفاقى رغم بلوغ النسبة المعينة المذكورة فى قانونها النظامى . وفى هذه الحالة يطلق على هذه الزيادة اسم الاحتياطى فوق العادة ، وقد يفتح له حساب خاص وقد يدرج بنفس حساب الاحتياطى النظامى أو الاتفاقى .

وهذا الاحتياطى يجوز توزيعه كأرباح على المساهمين أسوة بالاحتياطى العام نظرا لانه زيادة على الاحتياطى النظامى المقرر فى قانون الشركة أو نظامها .

ولما كانت زيادة الاحتياطيات لدى الشركات وبالاخص تلك التى تستثمرها فى أصولها المختلفة يعنى زيادة فى راسمالها العامل الفعلى وبالتالى فى مقدار الارباح الصافية ، ولما كانت هذه الارباح تنسب فى الظاهر الى راس المال الاسمى للمنشأة ، لهذا فانه كلما ارتفعت النسبة المئوية للارباح المنسوبة الى رأس المال الاسمى أو الحقيقى ، وهو الامر الذى يجعل المنشأة فى نظر جمهور العملاء والموظفين والعمال فى مركز يزداد تحسنا ، ويؤدى الامر بهم الى الحقد عليها فيطالبها الاولون بخفض اسعارها لانها فى نظرهم تحقق أرباحا مرتفعة نتيجة للاسعار المرتفعة . ويطالبها الاخرون بزيادة مرتباتهم وأجورهم باعتبار أن هذه الارباح الآخذة فى الزيادة جاءت نتيجة جدهم واجتهادهم فى عملهم . والحقيقة كما قلنا أن هذه الارباح المرتفعة لم تنتج من رأس المال الحقيقى أو الاسمى وحده بل نتجت من هذا الرأسمال مضافا اليه ما تجمع لدى الشركة من احتياطيات هى فى الحقيقة أموال أخرى تعمل بجانب رأس المال الظاهر فى انتاج الربح .

وللتخلص من هذا الاشكال ولتظهر هذه الحقيقة للجميع يلجأ كثير من الشركات الى توزيع الاحتياطى فوق العادة المتجمع لديها على مساهميها فى شكل أسهم مسددة القيمة وتسمى أسهم منحة أو أسهم متجمد الارباح . وبذلك يرتفع رأس المال الاسمى للشركة دون كلفة جديدة وتقل بذلك النسبة المئوية للربح .

(هـ) احتياطى موازنة أو تسوية الارباح — وهو ينشأ عادة ليحل محل جزء من الاحتياطى العام وليأخذ جزءا من واجباته ، وتلجأ اليه بعض الشركات والبنوك التى ترغب فى تثبيت نسبة الارباح التى توزعها سنويا أو فى تثبيت قيمة أسهمها فى البورصة فتقتطع من أرباح سنوات اليسر لتستعمل فى سنوات العسر وبذلك تضمن الشركة لمركزها المالى الاستقرار والثبات . ويجب أن يشار فى تقرير الخبير الى مصدر الارباح الموزعة وهل هو من أرباح السنة الحالية أم من مثل هذا الاحتياطى أم منهما معا ؟.

(و) احتياطى سداد أو استهلاك السندات — وهذا تقرره الجمعية العمومية للمساهمين لسداد قيمة سندات الشركة ، ويكون ذلك باقتطاع مبلغ معين سنويا من حساب توزيع الارباح يرحل الى حساب هذا الاحتياطى ثم يؤخذ مبلغ مساو له من الصندوق أو البنك ويستثمر اما فى أوراق مالية مضمونة أو فى انشاء بوليسة تأمين تقبض قيمتها فى مدة معينة هى عادة مدة السندات ، ويكون هذا الاستثمار بفائدة مركبة بحيث يكون ما ينتظر تحصيله فى النهاية مساويا لقيمة السندات وعند حلول ميعاد استحقاق السندات تباع الاوراق المالية فى البورصة أو تحصل قيمة بوليسة التأمين وتستعمل النقدية المتحصلة فى سد السندات . أما رصيد حساب احتياطى سداد أو استهلاك السندات فيرحل الى حساب الاحتياطى العام نظرا لانتهاء الغرض المطلوب من انشائه .

(يتبع) ن. ا.

معاملات مصر مع بلاد الشرق الاوسط

(بملايين الجنيهات)

البلاد	السنة	حصيلة الصادرات	مدفوعات عن الواردات	الميزان التجارى	صافى العمليات الاخرى	الفائض او العجز
ايران	١٩٥١	–	٥ر٧	– ٥ر٧	– ٠ر١	– ٥ر٨
	١٩٥٢	–	٠ر١	– ٠ر١	– ٠ر١	– ٠ر٢
العراق	١٩٥١	٠ر١	٢ر٨	– ٢ر٧	+ ٠ر١	– ٢ر٦
	١٩٥٢	–	٢ر٧	– ٢ر٧	+ ٠ر٢	– ٢ر٥
فلسطين	١٩٥١	٠ر٦	–	+ ٠ر٦	– ٠ر٧	– ٠ر١
	١٩٥٢	٠ر٦	٠ر١	+ ٠ر٥	– ٠ر٧	– ٠ر٢
لبنان	١٩٥١	١ر١	٢ر٠	– ٠ر٩	– ١ر٠	– ١ر٩
	١٩٥٢	١ر٢	١ر٤	– ٠ر٢	– ٠ر٦	– ٠ر٨
سوريا	١٩٥١	٠ر٤	١ر٣	– ٠ر٩	+ ٠ر١	– ٠ر٨
	١٩٥٢	٠ر٢	١ر٠	– ٠ر٨	+ ٠ر١	– ٠ر٧
المملكة العربية السعودية	١٩٥١	٢ر٦	٢ر٤	+ ٠ر٢	– ١ر٨	– ١ر٦
	١٩٥٢	٠ر٨	٢ر٨	– ٢ر٠	– ٠ر٥	– ٢ر٥
الاردن	١٩٥١	٠ر٢	–	+ ٠ر٢	– ٠ر١	+ ٠ر١
	١٩٥٢	٠ر١	–	+ ٠ر١	– ٠ر١	–
تركيا	١٩٥١	٠ر٤	٢ر٩	– ٢ر٥	– ٠ر٦	– ٣ر١
	١٩٥٢	٠ر١	١ر٩	– ١ر٨	– ٠ر٧	– ٢ر٥
بلاد اخرى	١٩٥١	–	٠ر٨	– ٠ر٨	–	– ٠ر٨
	١٩٥٢	٠ر٢	١ر٢	– ١ر٠	+ ٠ر٢	– ٠ر٨
المجموع	**١٩٥١**	**٥ر٤**	**١٧ر٩**	**– ١٢ر٥**	**– ٤ر١**	**– ١٦ر٦**
	١٩٥٢	**٣ر٢**	**١١ر٢**	**– ٨ر٠**	**– ٢ر٢**	**– ١٠ر٢**

تجارة المانيا الغربية مع بلاد الشرق الاوسط

بملايين الماركات

	الصادرات الالمانية			الواردات الالمانية		
	١٩٥١	١٩٥٢	يناير/ يوليه ٥٣	١٩٥١	١٩٥٢	يناير/يوليه ٥٣
مصر	١٢٤ر٧	١٦٠ر٥	١٢٥ر٨	١٠٣ر١	١٢٧ر٩	٦٤ر٦
سوريا	٣٢ر٥	٣٩ر٤	٢٧ر١	٥ر٤	١٥ر٢	٢٥ر١
لبنان	١٦ر٩	٤٨ر٠	٣٨ر١	٤ر٥	٢ر٦	١ر٠
العراق	٩ر٥	١٩ر٦	٢٠ر٣	١٣٨ر٥	١٦٩ر٦	٩٥ر٢
ايران	٨٣ر٤	٨٧ر٦	٦٤ر١	١٠٦ر٨	٦٩ر٠	٦٣ر٩
البلاد السعودية	١٢ر٩	١٨ر٧	٨ر١	١٥٤ر١	١٤٦ر٠	٩٥ر٦

التشريعات التجارية والمالية الجديدة فى مصر

الإعفاء من الضرائب

وافق مجلس الوزراء على قانون فى شأن اتخاذ بعض التدابير الضريبية قصدا الى دعم الاقتصاد القومى وتنمية وتشجيع زيادة الانتاج ورفع مستواه وذلك بتقرير احوال جديدة للاعفاء من اداء الضريبة والقانون من مقاصده واهدافه يتفق من ناحية المبدأ مع ما هو معمول به فى التشريعات الاجنبية فى البلاد التى لم تكتمل لها مقومات التصنيع . وفيما يلى نص القانون بعد الديباجة :

اعفاء الشركات التى تنشأ

مادة ١ – يجوز ان تعفى من اداء الضرائب وفقا للشروط والاوضاع وفى الحدود المبينة فى هذا القانون ، شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم التى تؤسس بعد تاريخ العمل بهذا القانون ويكون غرضها انشاء واستغلال مشروع جديد لازم لدعم الاقتصاد القومى وتنميته ، سواء كان ذلك عن طريق الصناعة او التعدين او القوى المحركة او الفنادق او استصلاح الاراضى البور

والشركات القائمة بالفعل

مادة ٢ – يجوز ان يشمل الاعفاء شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم القائمة وقت العمل بهذا القانون اذا استحدثت عن طريق زيادة رأس مالها باكتتاب نقدى جديد انشاءات يكون الغرض منها ما هو منصوص عليه فى المادة السابقة

مدى الاعفاء وسريانه

مادة ٣ – يتناول الاعفاء المنصوص عليه فى المادة الاولى الضريبة على الارباح التجارية والصناعية المقررة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار اليه والضريبة على القيم المنقولة المنصوص عليها فى الفقرة الاولى من المادة الاولى وفى المادة الحادية عشرة من القانون المذكور ويسرى هذا الاعفاء لمدة سبع سنوات تبدأ من تاريخ صدور مرسوم الشركة المساهمة او من تاريخ اتمام اجراءات شهر شركة التوصية بالاسهم .

ضريبة الارباح والقيم المنقولة

مادة ٤ – يتناول الاعفاء المنصوص عليه فى المادة الثانية الضريبة على الارباح التجارية والصناعية والضريبة على القيم المنقولة المشار اليها فى الفقرة الاولى من المادة الثالثة من هذا القانون وذلك بنسبة مقدار الزيادة المدفوعة فى رأس المال الى مجموع رأس المال المدفوع . ويسرى هذا الاعفاء لمدة خمس سنوات تبدأ بعد مضى سنتين من تاريخ دفع قيمة الاكتتاب الجديد بزيادة رأس المال .

نصف الضريبة على الارباح

مادة ٥ – يجوز ان تعفى الشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم التى يكون نشاطها الرئيسى فى الصناعة او التعدين او القوى او الفنادق او استصلاح الاراضى البور من اداء نصف الضريبة على الارباح التجارية والصناعية التى تستحق الاداء وفقا لاحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار اليه على ارباحها السنوية غير الموزعة وذلك ابتداء من السنة المالية التى تختتم بعد تاريخ العمل بهذا القانون .

قرار من وزير المالية

مادة ٦ – يكون الاعفاء من اداء الضرائب المشار اليها فى المواد السابقة بقرار من وزير المالية والاقتصاد بناء على توصية من اللجنة المنصوص عليها فى المادة الثامنة

الاعفاءات لا تمتد الى الضريبة العامة

مادة ٧ – الاعفاءات المنصوص عليها بهذا القانون لا تمتد الى الضريبة العامة على الايراد المقررة بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ المشار اليه .

انشاء لجنة جديدة

مادة ٨ – تنشأ بوزارة المالية والاقتصاد لجنة تمثل فيها وزارة التجارة والصناعة ، والمجلس الدائم لتنمية الاقتصاد القومى ويصدر بتشكيلها وينظم اعمالها قرار من مجلس الوزراء وتختص هذه اللجنة بما يأتى :

١ – الموافقة على اعتبار مشروع الشركة جديدا ولازما لدعم الاقتصاد القومى وتنميته

٢ – اعتماد انواع الصناعة او التعدين او القوى المحركة او الفنادق او استصلاح الاراضى البور المشار اليها فى هذا القانون

٣ – الموافقة على الانشاءات المستحدثة المشار اليها فى المادة الثانية .

٤ – التوصية بالاعفاء من اداء الضرائب بعد التثبت من استيفاء الشروط المنصوص عليها فى هذا القانون .

اسقاط الاعفاء

مادة ٩ – لوزير المالية والاقتصاد بعد اخذ رأى اللجنة المنصوص عليها فى المادة السابقة ان يسقط الاعفاء السابق منحه لاية شركة تكون قد اخلت بأحكام هذا القانون .

لا يجوز الطعن

مادة ١٠ – قرارات وزير المالية والاقتصاد الصادرة وفقا لاحكام هذا القانون تكون نهائية ولا يجوز الطعن فيها لاى سبب من الاسباب

تقديم طلب الاعفاء

مادة ١١ – على من يريد الانتفاع بأحكام هذا القانون ان يقدم للجنة المنصوص عليها فى المادة الثامنة طلبا بالاعفاء وفقا للشروط والاوضاع التى تحدد بقرار من وزير المالية والاقتصاد وعلى اللجنة ان تبدى رأيها فى شأنه خلال اربعة اشهر من تقديمه .

مادة ١٢ – على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ولوزير المالية والاقتصاد اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

قانون مسك الدفاتر التجارية

وافق مجلس الوزراء على قانون فى شأن امساك الدفاتر التجارية ننشره فيما يلى :

مادة ١ – على كل تاجر أن يمسك الدفاتر التجارية التى تستلزمها طبيعة تجارته واهميتها بطريقة تكفل بيان مركزه المالى بالدقة وبيان ما له وما عليه من الديون المتعلقة بتجارته.

ويجب ان يمسك على الاقل الدفترين الآتيين : –

١ – دفتر اليومية الاصلى .

٢ – دفتر الجرد .

ويعفى من هذا الالتزام التجار الذين لا يزيد رأس مالهم على ثلاثمائة جنيه

دفاتر يومية مساعدة

مادة ٢ – تقيد فى دفتر اليومية الاصلى جميع العمليات المالية التى يقوم بها التاجر وكذلك مسحوباته الشخصية ويتم هذا القيد يوما بيوم وبالتفصيل .

ويجوز للتاجر أن يستعمل دفاتر يومية مساعدة لاثبات تفاصيل الانواع المختلفة من العمليات المالية – ويكتفى فى هذه الحالة بتقييد اجمالى لهذه العمليات فى دفتر اليومية الاصلى فى فترات منتظمة من واقع هذه الدفاتر . فاذا لم يتبع هذا الاجراء وجب اخضاع هذه الدفاتر للاحكام الواردة فى المادتين الخامسة والسادسة من هذا القانون .

قيد البضاعة فى دفتر الجرد

مادة ٣ – تقيد فى دفتر الجرد تفاصيل البضاعة الموجودة لدى التاجر فى آخر سنته المالية أو بيان اجمالى عنها اذا كانت تفاصيلها واردة بدفاتر وقوائم مستقلة . وفى هذه الحالة تعتبر تلك الدفاتر او القوائم جزءا متمما للدفتر المذكور .

كما تقيد بالدفتر صورة من الميزانية العامة للتاجر فى كل سنة اذا لم تقيد فى أى دفتر آخر .

مادة ٤ – على التاجر ان يحتفظ بصور طبق الاصل من جميع المراسلات والبرقيات التى يرسلها لاعمال تجارته وكذلك جميع ما يرد اليه من مراسلات وبرقيات وفواتير وغيرها من المستندات التى تتصل بأعمال تجارته ويكون الحفظ بطريقة منظمة يسهل معها مراجعة القيود الحسابية وتكفل عند اللزوم التحقق من الارباح والخسائر .

مادة ٥ – يجب أن تكون الدفاتر المنصوص عليها فى هذا القانون خالية من أى فراغ او كتابة فى الحواشى أو كشط او تحشير فيما دون بها . ويتعين قبل استعمال دفترى اليومية والجرد أن ترقم كل صفحة من صفحاتهما وان يوقع على كل ورقة فيهما الموثق الواقع فى دائرة اختصاصه المحل التجارى . ويجب على التاجر أن يقدم الى الموثق هذه الدفترين فى خلال شهرين من آخر كل سنة مالية للتأشير عليها بما يفيد انتهاءها وذلك بحضور التاجر ودون حجز هذين الدفترين لدى الموثق ، فاذا انتهت صفحات هذين الدفترين تعين على التاجر أن يقدمهما الى الموثق للتأشير عليهما بما يفيد ذلك بعد آخر قيد .

كما يتعين على التاجر وورثته فى حالة وقف نشاط المحل التجارى تقديم الدفترين المشار اليهما الى الموثق للتأشير عليهما بما يفيد ذلك ، ويكون التوقيع والتأشير فى الحالات المقامة بغير رسوم .

في مكاتب التوثيق

مادة ٦ - يعد في كل مكتب وفروعه سجل يدون فيه الموثق ماقام به بالنسبة الى كل دفتر من دفاتر التاجر من الاجراءات المنصوص عليها في المادة الخامسة ويثبت فيه كذلك اقرارا من صاحب الشان بان هذه الدفاتر هي اول دفاتر له أو ان دفاتره السابقة قد أقفلت .

مادة ٧ - على التاجر وورثته الاحتفاظ بالدفاتر المنصوص عليها في هذا القانون مدة عشر سنوات تبدأ من تاريخ اقفالها ، ويجب عليهم كذلك حفظ المراسلات والمستندات والصور المشار اليها في المادة الرابعة مدة عشر سنوات .

مادة ٨ - كل مخالفة لاحكام هذا القانون او القرارات الصادرة تنفيذاله يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولاتزيد على مائتي جنيه .

مادة ٩ - يكون للموظفين الفنيين بمصلحة التجارة والادارة العامة للشركات ورؤساء مكاتب السجل التجاري او من يقوم مقامهم ومفتشي ادارة السجل التجاري صفة مأموري الضبط القضائي لاثبات مايقع مخالفا لاحكام هذا القانون أو القرارات الصادرة تنفيذا له

مادة ١٠ - تلغى المواد ١١ و١٢ و١٣ و١٤ من قانون التجارة وكل حكم مخالف لهذا القانون .

مادة ١١ - على وزيرى التجارة والصناعة والعدل كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون، ولوزير التجارة والصناعة اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ، ويعمل به بعد ستة أشهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

احصاء كبار المولين

اذاعت مصلحة الضرائب الكتاب الدورى التالى ((رقم ١٩ ضريبة عامة)) بشأن عمل احصاء شهرى عن كبار المولين :

الحاقا بالكتاب الدورى رقم ٣ المؤرخ ١٠ أكتوبر سنة ١٩٥٠ ورغبة في حصر كبار ممولى الضريبة العامة على الايراد ممن تزيد ايراداتهم من واقع الاقرار عن ٥٠٠٠ ج وتتبع ما يتم بشأن اقراراتهم وربط الضريبة عليهم أولا بأول ، يراعى ما يأتى :

١ - تقوم المأموريات بحصر كبار المولين المشار اليهم عن كل سنة من السنوات الضريبية على حدة (من ١٩٤٩ الى ١٩٥٢) وعلى الادارات المالية ان توافى المصلحة (قسم الضريبة العامة على الايراد) في الاسبوع الاول من كل شهر بالبيانات التالية عن كل مأمورية على حدة عن الشهر السابق :

أ - رصيد الاقرارات بدون فحص في أول الشهر عن كل سنة ضريبية .

ب - عدد المولين الذين تم الفحص بالنسبة لهم في الشهر المحررة عنه الاحصائية .

جـ - عدد المولين الذين تم الربط عليهم في ذلك الشهر .

د - الرصيد المتبقى في آخر الشهر .

هـ - بيان المتحصلات .

٢ - بالنسبة لاول احصائية يبين مجموع عدد الاقرارات المقدمة عن كل سنة ضريبية وما تم فحصه والربط عليه حتى آخر يوليه سنة ١٩٥٣ ، ثم متابعة ارسال الاحصائية شهريا في الموعد المقرر .

٣ - يستمر العمل بالكتاب الدورى رقم ٣ ضريبة عامة بشأن ارسال الاحصائية الشهرية كالمعتاد متضمنة البيانات الخاصة بجميع ممولى الضريبة العامة (بما فيهم كبار المولين)

الضريبة العامة على الايراد

اذاعت مصلحة الضرائب المنشور الدورى ((رقم ١٩ ضريبة عامة)) بشأن امتداد أثر الطعن النوعى الى الضريبة العامة على الايراد ونصه :

نصت المادة ٢٠ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ المعدل بالقانون رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٥٣ على انه اذا كان الممول قد طعن في الربط النوعى في أى عنصر من عناصر الايراد الخاضعة للضريبة العامة ففى هذه الحالة لا يعتبر الربط واجب الاداء بالنسبة الى العناصر المطعون فيها طعنا نوعيا .

وبناء على ذلك فان الطعن النوعى يمتد أثره الى الضريبة العامة على الايراد ويسرى هذا الحكم اعتبارا من ٢١ مايو سنة ١٩٥٣ وهو تاريخ نشر القانون رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٥٣ بالجريدة الرسمية .

ولايعمل بما ورد مخالفا لما تقدم بالكتاب الدورى رقم ١٢ ضريبة عامة على الايراد بالنسبة للطعون التى يقرر بها اعتبارا من التاريخ المذكور (٢١ مايو سنة ١٩٥٣)

مكان ربط الضريبة على الايراد

اذاعت مصلحة الضرائب الكتاب الدورى التالى ((رقم ٢٠ ضريبة عامة)) بشأن مكان ربط الضريبة العامة على الايراد :

تقضى المادة الخامسة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بعد تعديلها بالقانون رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٥٣ بأن تربط الضريبة على الممول في محل اقامته في مصر فاذا تعددت محال اقامته فيها تربط الضريبة عليه في المكان الذى يعتبر مقرا لعمله الرئيسى ما لم يكن من ممولى الضريبة على الارباح التجارية والصناعية أو الضريبة على أرباح المهن الحرة وغيرها من المهن غير التجارية فتربط عليه الضريبة العامة في المكان الذى تربط فيه الضريبة الفرعية عن نشاطه الرئيسى .

وعلى ذلك تختص بربط الضريبة العامة على الايراد نفس المأمورية التى تقوم بربط احدى هاتين الضريبتين النوعيتين تطبيقا لحكم المادة ٣٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والمادتين ١٨ و٤٣ مكرر/٢ من اللائحة التنفيذية لذلك القانون اعتبارا من ٢١ مايو سنة ١٩٥٣ (تاريخ سريان القانون رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٥٣)

فاذا كان الممول الخاضع للضريبة العامة خاضعا في الوقت نفسه لاحدى الضريبتين النوعيتين المشار اليهما وقدم اقرار الضريبة العامة الى المأمورية التى يقع في دائرتها محل اقامته في ظل المادة الخامسة قبل تعديلها فلا يجوز لهذه المأمورية ان تقوم بربط الضريبة العامة على الايراد اعتبارا من يوم ٢١ مايو ١٩٥٣ .

وتنفيذا لذلك ينبغى اتباع التعليمات الآتية :

١ - تقوم كل مأمورية فورا بحصر ملفات ممولى الضريبة العامة على الايراد المتضمنة ايرادات من عنصرى الارباح التجارية والصناعية او ارباح المهن الحرة وغيرها من المهن غير التجارية وتحال تلك الملفات خلال اسبوعين من تاريخ تسلم هذا الكتاب الدورى الى المأموريات المختصة الواقع في دائرتها المركز الرئيسى لنشاط الممول التجارى أو الصناعى أو المقر الرئيسى لمزاولة المهنة الموضح بآخر اقرار قدم من الممول عن الضريبة العامة ،

ويشفع بكل ملف مذكرة من المأمور المختص معتمدة من المأمور الاول ملخصا بها الاقرارات المقدمة من الممول وما تم بشأنها من فحص أو ربط كى تستعين بها المأمورية المختصة الجديدة في اتمام باقى الاجراءات .

٢ - يجب ان يرفق بتلك الملفات جميع الاوراق والمستندات المتعلقة بالممول من اقرارات واخطارات وتقارير فحص ومذكرات واستمارات الربط والاوراد وايصالات التسديد ...الخ ومعارة على الغلاف .

واذا كان لاى ممول ملفات فرعية اخرى خاصة بالحجز او التقسيط أو القضايا او غير ذلك فتحال تلك الملفات ايضا مع الملفات الاصلية للمأمورية المختصة الجديدة ، اما اذا كان الملف الاصلى للممول باللجنة أو المحكمة فيحال الملف التذكارى للممول متضمنا المذكرة المشار اليها بالفقرة ١ على أن يحال الملف الاصلى فور وروده من اللجنة أو قسم القضايا .

٣ - بالنسبة للحالات التى تكون قد رفعت بشأنها قضايا أو حرر عنها محاضر يرسل كشف بذلك عن كل منها للمأمورية المختصة الجديدة وبكل كشف ملخص واف لجميع البيانات المتعلقة بتلك القضايا او المحاضر وما تم بشأنها حتى تاريخ تحرير ذلك الكشف من واقع سجل القضايا والمحاضر وملف المأمورية .

٤ - على كل مأمورية في حالة تلقى أية بيانات او أوراق من الملفات المذكورة بعد احالتها ، سيما ما كان متعلقا منها بالقضايا أو المحاضر ، أن تحيلها فور ورودها الى المأمورية المختصة الجديدة .

٥ - يؤشر بسجلات المأمورية القديمة باسم الجهة التى أحيلت اليها تلك الملفات ورقم وتاريخ الكتاب الخاص بالاحالة .

٦ - على كل مأمورية بمجرد ارسال الملفات والكشوف المشار اليها الى المأمورية المختصة الجديدة اخطار الادارة المحلية وقسم الضريبة العامة على الايراد بخطاب مبينا به عدد وأرقام الملفات المحالة الى كل مأمورية وأسماء المولين وتاريخ الاحالة مع الاشارة الى الملفات التى يكون قد وضع بشأنها قضايا او حرر عنها محاضر .

٧ - على كل مأمورية بمجرد تلقى الملفات التى أصبحت في دائرة اختصاصها وكشوف المحاضر والقضايا المتعلقة بها أن تدرج اسماء المولين بسجلات الضريبة العامة الممسوكة بها طبقا لاحكام الكتاب الدورى رقم ٣ ضريبة عامة (وتعطى لتلك الملفات أرقاما جديدة تلى آخر رقم مدون بسجلاتها) وعليها قيد القضايا والمحاضر وبياناتها بالسجلات الخاصة بكل منها مع تتبع باقى الاجراءات حتى يتم تنفيذ مايصدر بشأنها من أحكام ، وتعتبر المأمورية المختصة الجديدة هى وحدها المسئولة عن تلك الملفات المحالة اليها وكل ما يتعلق بها من قضايا او محاضر .

المحال المضرة بالصحة

اجراءات التراخيص والحالات

انتهت وزارة الداخلية من بحث مشروع القانون الخاص بالمحال المضرة بالصحة أو المقلقة للراحة او الخطرة . وتمت الموافقة على صيغته النهائية .

وجوب الحصول على رخصة

وقد جاء فى هذا المشروع انه لا يجوز انشاء وتشغيل محل مضر بالصحة ، أو مقلق للراحة او خطر ، الا برخصة تعطى لطالب الترخيص بالشروط والاوضاع الواردة به .

جدول بالمحال الخاضعة للقانون

وقد الحق بالمشروع جدول بالصناعات والمحال ، التى تتناول الاغراض الخاضعة لاحكام هذا القانون ، وهى تنقسم ثلاثة أقسام تعطى رخص المحال ، الواردة تحت القسمين الاول والثانى منها ، من المحافظة أو المديرية ، وتعطى رخص المحال ، الواردة تحت القسم الثالث من المركز أو البندر أو القسم ، فيما عدا المدن المنشأ بها مجالس بلدية بقانون خاص ، فتتولى هذه المجالس اعطاء الرخص بالتطبيق لاحكام هذا القانون

قرارات لجان المعاينات

وينص المشروع على أن تشكل فى كل مديرية أو محافظة لجنة دائمة ، تختص بالبت فى قرارات لجان المعاينات ، كما تشكل لجنة للمعاينة فى كل محافظة أو مديرية وفى كل مركز أو بندر ، ويصدر بتشكيل هذه اللجان قرار من وزير الداخلية .

اجراءات طلب الرخصة

ويقدم طلب الحصول على الرخصة مرافقا الرسومات التى تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون ، ويعلن طالب الترخيص بالموافقة و الرفض على الموقع فى ميعاد ثلاثين يوما من تاريخ الايصال الدال على دفع مصاريف النظر وفى حالة الموافقة يعلن كتابة بالشروط والاجراءات ، التى تقررها المحافظة أو المديرية ، وتحدد للطالب المدة اللازمة لاتمام هذه الشروط .

.. واجراءات المعاينة والترخيص

ومتى أتم الطالب الاجراءات المطلوبة ينبغى عليه اخطار الجهة ذات الشأن بذلك ، وهى تعطيه ايصالا بهذا الاخطار وفى خلال ميعاد آخر مقداره ثلاثون يوما من تاريخ ايصال الاخطار المذكور تتثبت المديرية أو المحافظة من اتمام الاشتراطات والاجراءات المقررة وفى حالة عدم الاخطار فللمديرية أو المحافظة الحق فى اعادة المعاينة ، للتثبت من اتمام الاشتراطات والاجراءات المقررة ، فاذا تحقق اتمامها اعتبر المحل ، مرخصا به وتعطى الرخصة بتشغيل المحل ، وفى حالة عدم الاتمام يسمح للطالب بمهل أخرى لا يتجاوز مجموع عددها نصف المدة المعطاة له عند اعلانه بالاشتراطات على ان يقوم الطالب بدفع رسم نظر عن كل مهلة، اذا لم يتم رفض الترخيص مسببا ، أما اذا لم تر المديرية أو المحافظة عند المعاينة لزوم اعلانه بمواصفات أو اشتراطات بالمحل ففى ميعاد الثلاثين يوما المتقدم ذكره ، تعطى الرخصة مع الشروط اللازم توفرها بالمحل على الدوام .

مصاريف النظر

ولا يجوز النظر فى الطلبات التى تقدم للترخيص بمحال خاضعة للقانون الا بعد دفع مصاريف النظر التى تسدد برسم الجهة المختصة باعطاء الرخصة

التفتيش السنوى على المحال

وتقوم لجنة المعاينة بالتفتيش سنويا على المحال المرخص بادارتها للتأكد من تنفيذ الاشتراطات ، وتكلف المرخص اليهم بدفع مصاريف التفتيش السنوية التى ينص عليها فى اللائحة بعد اتمام التفتيش على محالهم ، وتسدد رسوم التفتيش برسم الجهة المختصة بالترخيص .

الترخيص باجراء تعديلات

لا يجوز اجراء تعديل فى المحال المرخص بادارتها الا بعد الحصول على موافقة المديرية أو المحافظة ، وتتبع فى الموافقة على التعديل نفس الاجراءات الخاصة بالترخيص بادارة المحال ، وبعد اتمامها يؤشر على الرخصة بالتعديل .

والمقصود بالتعديل هو ما يتناول حدود المحل أو اضافة صناعات جديدة أو زيادة فى القوة المحركة أو تعديل أقسام التشغيل بالمحل السابق اعتمادها .

حالة وجود محظورات

وفى حالة وجود محظورات بالمحال المذكورة من أى قسم كانت ، تتعلق بالراحة او الصحة أو بالامن بالنسبة للمترددين عليها، أو المشتغلين فيها أو المقيمين بجوارها ، فللجهة المختصة أن تقرر فى رخص هذه المحال ما تراه ضروريا من اجراءات فى حدود هذا القانون ، على أن يصدر بذلك قرار من المدير أو المحافظ ، بناء على اقتراح اللجنة الدائمة ، على أن يمثل فيها مندوبا مصلحتى الصناعة والعمل اذا اقتضى الحال

وحالة وجود خطر

وفى حالة وجود خطر قد ينشأ عنه تفشى مرض أو حدوث وفاة من جراء تشغيل محل من المحلات الخاضعة لاحكام هذا القانون ، وسواء كان هذا المحل مرخصا به أو غير مرخص به ، يجوز للمدير أو المحافظ اصدار قرار مسبب بوقف تشغيل المحل كليا أو جزئيا ، بعد أخذ رأى اللجنة الدائمة ، ولا يجوز تشغيله الا بعد زوال السبب وذلك بقرار آخر بشرط أن يكون المحل مرخصا له ، ويكون قرار المدير أو المحافظ واجب النفاذ فورا بالطريق الادارى .

الحالات التى يلغى فيها الترخيص

وتلغى رخص المحال فى الاحوال الآتية :

اذا أبطل المحل المرخص له العمل بمحله نهائيا ، واخطر المديرية أو المحافظة المختصة بذلك كتابة

واذا أبطل تشغيل المحل لمدة تزيد على عامين ، فى محال القسم الاول ، وعام واحد فى محال القسمين الثانى والثالث

واذا أزيل المحل حتى ولو أعيد بناؤه

واذا تغيرت كيفية التشغيل بالعمل تغييرا كليا ، أو تغييرا يدعو الى اعتباره محلا من القسم الاول ، بعد أن كان من القسم الثانى أو الثالث ، أو اضيفت اليه صناعة من الصناعات المنصوص عنها بالقسم الاول من الجدول المرافق .

وتقوم المحافظة أو المديرية بالترخيص باثبات الالغاء على الاصل المحفوظ لديها

حالة تغيير المرخص اليه

واذا تغير المرخص اليه وجب على من يحل محله ان يخطر المحافظة او المديرية بذلك فى خلال اسبوعين ، ويقدم رخصة المحل المرخص به ، وذلك فى خلال ثلاثين يوما من تاريخ التغيير ، على أن يبين اسمه ولقبه وجنسيته ومحل اقامته ، وتقوم الجهة المختصة بالترخيص باثبات اسم المرخص اليه الجديد على الرخصة

الترخيص للوصى او القيم

ولا يجوز منح القصر أو المحجور عليهم رخص المحال الخاضعة لهذا القانون ، أو اعتمادها باسمائهم ، ويجوز اعطاء الرخصة أو اعتمادها باسم الوصى أو القيم بصفته .

رخصة واحدة للمحل الواحد

ولا يجوز صرف أكثر من رخصة عن محل واحد ، بالتطبيق لاحكام هذا القانون ، ويلحق به لائحة تنفيذية يصدرها وزير الداخلية

العقوبات فى حالات المخالفة

وكل مخالفة لاحكام هذا القانون أو لائحته التنفيذية يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن مائة قرش ولا تتجاوز ألف قرش ، ويحكم وجوبا بغلق المحل أو ازالته أو ابطال تشغيله فى الحالات الآتية :

فى حالة ادارة المحل قبل الحصول على الرخصة .

واذا تقدم الطلب اللازم للحصول على الترخيص بالمحل ، واعلنته المديرية أو المحافظة بعدم موافقة موقع المحل خلال المدة التى حددها القانون

واذا وافقت الجهة المختصة على الموقع واعلن طالب الترخيص باشتراطات لم يقم باتمامها خلال المهلة التى تحددها هذه الجهة، طبقا لاحكام هذا القانون

واذا كان المحل مرخصا به واعلن صاحب الترخيص أو القائم بادارة المحل تنفيذ ما يتراءى من اشتراطات يتخلف عن اتمامها ، برغم امهاله المدة الكافية للاتمام

اللائحة التنفيذية للسجل التجارى

قرار وزارى
رقم ١٧٧ لسنة ١٩٥٣
للقانون رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥٣

وزير التجارة والصناعة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالسجل التجارى .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة

قرر :

مادة ١ — تفرد لكل تاجر او شركة صفحة خاصة فى السجل التجارى على شكل جدول وترقم صفحات السجل بأرقام مسلسلة وتختم بخاتم المكتب .

مادة ٢ — تحرر طلبات القيد او التأشير فى السجل او محو القيد منه المنصوص عليها فى القانون المشار اليه وفى هذا القرار على الاستمارات المعدة لهذا الغرض وترفق بها المستندات المؤيدة لها وكذا الايصالات الدالة على اداء الرسم المستحق عليها .

مادة ٣ — يجب ان تكتب بيانات الاستمارات المذكورة بخط واضح وبدون اختصار او تغيير او تحشير او كشط وان يوقع الطالب على كل اضافة أو تصحيح بهامشها وان يحصى عدد الكلمات المضافة او الملغاة التى يؤشر عليها مكتب السجل التجارى بما يفيد المراجعة ،

مادة ٤ ـ تقدم الاستمارات المذكورة الى مكتب السجل التجارى المختص من الاشخاص المكلفين بتقديمها ويجب على المكتب المذكور ان يتحقق قبل استلامها من شخصية مقدميها ومن صفتهم .

ويجوز للطالبين ان ينيبوا عنهم غيرهم فى تقديمها بموجب توكيل خاص يودع بمكتب السجل التجارى ، ويجوز انيكون هذا التوكيل عرفيا على ان يكون مقرونا بالتصديق على الامضاء ومع ذلك يكتفى بتوكيل عاى اذا قدم الطلب عن طريق احد وكلاء البراءات .

مادة ٥ ـ فى حالة رفض الطلب يقوم مكتب السجل التجارى بابلاغ الطالب اسباب الرفض مع بيان الوقائع المتعلقة به وذلك بكتاب موصى عليه .

مادة ٦ ـ ترقم الطلبات المقبولة بأرقام متتابعة حسب تواريخ ايداعها وبهذا الترقيم فى اول يناير من كل سنة ، ويؤشر مكتب السجل التجارى على الطلب بالرقم المتتابع وتاريخ الايداع ويعطى الطالب ايصالا يشتمل على البيانات الآتية :

١ ـ رقم الطلب وتاريخ الايداع وساعته .
٢ ـ اسم الطالب .
٣ ـ موضوع الطلب .
٤ ـ بيان المستندات المرافقة للطلب .

مادة ٧ ـ تقيد الطلبات المشار اليها فى المادة السابقة فى السجل بحسب ترتيب ايداعها ويتم ذلك بتدوين البيانات بها فى الخانات المخصصة لها فى السجل .

ويكون القيد فى السجل بارقام متتابعة وبصفة مستمرة .

مادة ٨ ـ فى حالة التأشير ببيانات من شأنها تغيير أو تعديل البيانات المقيدة فى السجل يجرى شطب تلك البيانات بالمداد الاحمر وتدون البيانات الجديدة فى الخانة نفسها ويشار فى هامش السجل الى تاريخ التأشير الخاص بذلك والى المستند المؤيد للتعديل وتاريخه .

مادة ٩ ـ بعد تدوين البيانات الواردة بالطلب فى السجل التجارى ترد للطالب احدى نسختى الطلب مختومة بخاتم المكتب ومؤشر عليها بحصول القيد او التأشير فى السجل .

مادة ١٠ ـ يكون محو القيد بوضع خطين متقاطعين بالمداد الاحمر على البيانات المدونة فى السجل المطلوب محوها ويشار فى هامش السجل الى تاريخ المحو وسببه .

مادة ١١ ـ تقوم مكاتب السجل التجارى بابلاغ ادارة السجل التجارى فى الاسبوع الاول من كل شهر طلبات القيد او التأشير فى السجل او محو القيد منه التى قدمت اليها خلال الشهر السابق ، كما تبلغها كل حكم او امر او قرار يتم التأشير به فى السجل .

مادة ١٢ ـ تشهر فى جريدة الاسماء التجارية التى تصدرها مصلحة الملكية الصناعيةالبيانات الآتية مما يتم قيده فى السجل التجارى :

١ ـ مكتب السجل التجارى الذى تم القيد فيه .
٢ ـ تاريخ القيد بالسجل التجارى ورقمه
٣ ـ الاسم التجارى واذا كان القيد خاصا بشركة فيذكر نوعها ومقدار رأس مالها .
٤ ـ موقع المحل الرئيسى او المركز العام وموقع الفرع او الفروع والوكالة حسب الاحوال .
٥ ـ نوع التجارة .

مادة ١٣ ـ يشهر فى الجريدة المذكورة كل تعديل فى البيانات المدونة فى السجل مما هو منصوص عليه فى المادة السابقة وكذلك كل محو يحصل فى القيد الوارد بالسجل وكذا الاحكام والاوامر والقرارات التى يتم التأشير بها فى السجل ويشتمل الشهر فى هذه الحالات على البيانات الآتية :

١ ـ مكتب السجل التجارى الذى حصل فيه التعديل او التأشير او المحو .
٢ ـ الاسم التجارى السابق قيده .
٣ ـ رقم القيد الاصلى بالسجل وعدد الجريدة التى اشهر فيها هذا القيد .
٤ ـ موضوع التعديل او سبب المحو وتاريخ حصوله .
٥ ـ منطوق الحكم او الامر او القرار وتاريخه والمحكمة الصادر منها وتاريخ التأشير به فى السجل .

مادة ١٤ ـ تمسك مكاتب السجل التجارى فهارس بالاسماء التجارية للتجار والشركات المقيدة لديها كما تمسك ادارة السجل فهارس بالاسماء التجارية لشركات المساهمة المقيدة لدى جميع مكاتب السجل التجارى .

مادة ١٥ ـ يكون رسم القيد والتأشير فى السجل ورسوم المستخرجات من صفحةالقيد والشهادات وفقا لما يأتى :

٢ جنيهان عن طلب القيد فى السجل التجارى .
١ جنيه عن طلب التأشير فى السجل التجارى .
١ جنيه عن كل صفحة من صفحات المستخرج .
١ جنيه عن الشهادة السلبية .

ولا تحصل رسوم على طلبات المحو من السجل .

وتعفى من الرسوم المستخرجات والشهادات التى تطلبها مصالح الحكومة لاغراض رسمية

مادة ١٦ ـ يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

تحريرا فى ١٦ من شهر يوليه سنة ١٩٥٣
امضاء : « حلمى بهجت بدوى »

اعفاء الأجانب من ضريبة الإيراد

صدر قانون باضافة أحكام جديدة الى المادتين «٤»و«١٢» من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بفرض الضريبة على الايراد ، وننشر نص ذلك القانون بعد الديباجة فيما يلى :

المادة الاولى ـ يضاف الى المادة الرابعة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بند جديد برقم (٣) وذلك بالنص الآتى :

« ٣ ـ الفنيون والخبراء الاجانب المتوطنون فى مصر متى كان استخدامهم بناء على طلب الحكومة ، أو احدى الهيئات العامة أو الخاصة ، أو الشركات أو أحد الافراد ، بالنسبة لايراداتهم الناتجة من مصادر خارج مصر »

المادة الثانية ـ يستبدل بالفقرة الاخيرة من المادة «١٢» من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ السالف الذكر النص الآتى :

« ويوضح الاقرار على حدة الايرادات المحصلة من الخارج بطريق مباشر أو غير مباشر ، مهما كان نوعها ، على أنه يعفى من هذا الايضاح الفنيون والخبراء الاجانب المشار اليهم فى البند (٣) من المادة الرابعة من هذا القانون »

أسباب الاعفاء

وقد جاء فى المذكرة الايضاحية لهذا القانون ان السياسة المالية والاقتصادية التى هدفت اليها الحكومة هى دعم الاقتصاد القومىوتنميته وذلك يستلزم استخدام الفنيين والخبراءالاجانب والاستعانة بفنهم وخبرتهم فى مشروعاتالتنمية الاقتصادية ، لخلق صناعات جديدة ، اوللنهوض بالصناعات القائمة ورفع مستواها وزيادةالانتاج، فقد رئى تشجيعا لهم على خدمة البلاد والقدوم اليها والبقاء فيها ، اعفاؤهم من أداء الضريبة العامة على الايراد ، بالنسبة لايراداتهم الناتجة من مصادر خارج مصر وبديهى أن اصطلاح الفنيين والخبراء فى تطبيق هذا القانون يتسع لأساتذة الجامعات الاجانب .

وتحقيقا لهذا الغرض رئى اضافة بند جديد برقم (٣) الى المادة الرابعة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ المشار اليه وهى الخاصة بمن يعفون من الضريبة واشترط أن يكوناستخدامهم بناء على طلب الحكومة المصرية أو احدى الهيئات العامة أو الخاصة أو الشركات أو أحد الافراد

ومن الطبيعى ان يقترن هذا الاعفاء باعفائهم من ايضاح ايراداتهم الناتجة من الخارج فى الاقرار الذى نصت عليه المادة ١٢ من القانون السالف الذكر

لذلك رئى تعديل الفقرة الاخيرة من هذه المادة بما يفيد ذلك

وفى تطبيق احكام هذا القانون ستسترشد وزارة المالية والاقتصاد ببيانات ومعلوماتمصلحة العمل عن الفنيين والخبراء الاجانب .

اتفاقيتا التجارة والدفع بين مصر والاتحاد السوفيتي

العلاقات التجارية بين مصر وروسيا

لغرض تنظيم المدفوعات الخاصة بالبضائع، العمليات التجارية الاخرى رأت الحكومتان الروسية والمصرية عقد اتفاق دفع بمقتضاه يفتح البنك الاهلى المصرى نيابة عن الحكومة المصرية حسابا باسم بنك الدولة الروسية بصفته نائبا عن الحكومة الروسية بالجنيهات المصرية ويسمى ((حساب التحصيل)) ويقيد فى الجانب الدائن منه جميع المدفوعات الخاصة بالعمليات التجارية الجارية وتصلح لاشخاص طبيعيين ومعنويين مقيمين فى الاتحاد السوفييتى .

ويقوم بنك الدولة الروسى بسداد المدفوعات الخاصة بالعمليات التجارية نيابة عن الاشخاص الطبيعيين والمعنويين المقيمين فى الاتحاد الروسى لصالح أشخاص طبيعيين ومعنويين مقيمين فى القطر المصرى عن طريق طلب قيدها فى الجانب المدين من حساب المتحصلات بالبنك الاهلى .

وتشمل العمليات التجارية الجارية أثمان السلع التى تتبادل بين البلدين والمصروفات الخاصة بالتبادل ونفقات التمثيل السياسى والقنصلى والتجارى ومصروفات السفر الخاصة بالاعمال وجميع المدفوعات الاخرى التى يتفق عليها بين البنكين .

وان يحتسب فوائد على رصيد حساب التحصيل كما انه لايجوز ان يزيد عن مليون واحد من الجنيهات المصرية .

وسيكون سعر تعادل الجنيه المصرى على أساس انه يساوى ٢٫٥٥١٨٧ جرام ذهب وفى حالة تغيير سعر الجنيه يجرى التعديل اللازم على الاساس المشار اليه فى رصيد ((حساب التحصيل)) وتجرى تسوية رصيد ((حساب التحصيل)) عند انتهاء اجل الاتفاق بواسطة قيام الدولة الدائنة باستخدامه بشراء سلع من الدولة المدينة أو فى سداد مدفوعات جارية مطلوبة منها .

وستتم المدفوعات طبقا للتعلميات السارية فى كل من القطر المصرى والروسيا والتى تصدرها مراقبة النقد فى كل منهما .

وسيقوم البنكان الروسى والاهلى المصرى بتنظيم الترتيبات الخاصة بالمدفوعات والداخلة والخارجة الى ومن ((حساب التحصيل)) .

وسيقوم الطرفان المتعاقدان عند الضرورة باعادة النظر فى مواد الاتفاق لغرض تعديلها لكى تطابق نصوص الاتفاقات الدولية للمدفوعات والتى قد ينضم اليها الطرفان .

ولا يجوز طبقا للاتفاق القيام بترتيبات خاصة بعمليات تجارية على أساس المقايضة الا بعد الحصول مبدئيا على موافقة السلطات فى الحكومتين ..

ولا يجوز لاى الطرفين اعادة تصدير السلع المستوردة من الطرف الآخر الى بلد ثالث الا بعد الحصول على موافقة الدولة التى صدرت منها تلك السلع .

ويجرى الاتفاق المشار اليه لمدة سنة من تاريخ توقيعه ، ويعتبر مجددا لمدة اخرى ، اذا لم يخطر أى الطرفين الطرف الآخر بانتهاء العمل به قبل انتهاء سريانه بمدة ثلاثة أشهر ..

لذلك تبادل الطرفان كتابين تعطى فيهما الحكومة المصرية لحكومة الاتحاد السوفييتى الحق فى اعادة تصدير الحاصلات المصرية دون عقبات الى كل من بولندا ـ تشيكوسلوفاكيا ـ رومانيا ـ بلغاريا ـ هنغاريا ـ المانيا الشرقية ..

***

اتفاق دفع

بين حكومة جمهورية مصر وحكومة اتحاد جمهوريات الاشتراكية السوفيتية

رغبة فى تنظيم المدفوعات الخاصة بالبضائع والمعاملات الجارية الاخرى بين مصر واتحاد جمهوريات السوفييت الاشتراكية اتفقت حكومتا مصر واتحاد الجمهورية السوفييتية الاشتراكية على ما ياتى : ـ

المادة الاولى : يقوم البنك الاهلى المصرى نيابة عن الحكومة المصرية بفتح حساب بالجنيهات المصرية باسم بنك الدولة فى اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية بصفته نائبا عن حكومة اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية ويسمى هذا الحساب ((حساب المتحصلات))

ويقيد فى الجانب الدائن منه جميع المدفوعات الخاصة بالمعاملات الجارية من الاشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين فى مصر لصالح الاشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين فى اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية .

وتعتبر المدفوعات الآتية مدفوعات خاصة بالمعاملات الجارية : ـ

١ ـ المدفوعات الخاصة بالبضائع المتبادلة بين البلدين .

٢ ـ المدفوعات الخاصة بالمصاريف المتعلقة بحركة تبادل البضائع بين البلدين مثل النقل والتأمين والمصاريف العارضة الاخرى .

٣ ـ مصروفات التمثيل الدبلوماسى والقنصلى والتجارى .

٤ ـ مصروفات السفر الخاص بالاعمال .

٥ ـ المدفوعات الاخرى التى يتفق عليها بين بنك الدولة فى اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية والبنك الاهلى المصرى .

المادة الثانية : رصيد ((حساب المتحصلات)) لاينتج فوائد ولا يجوز أن يزيد مديونية هذا الحساب عن مليون جنيه مصرى .

المادة الثالثة : فى حالة تغيير سعر تعادل الجنيه المصرى بالنسبة للذهب وهو حاليا ٢٫٥٥١٨٧ جرام للجنيه المصرى ، تجرى الحكومة المصرية تعديلا مقابلا فى رصيد حساب المتحصلات فى تاريخ هذا التغيير .

المادة الرابعة : يستخدم رصيد حساب المتحصلات فى تاريخ انتهاء الاتفاق الحالى بواسطة البلد الدائن لشراء بضائع من البلد المدين أو لاجراء المدفوعات التجارية المنصوص عليها فى المادة الاولى الى البلد المدين الى أن يتم تسوية هذا الرصيد .

المادة الخامسة : تتم تسوية المدفوعات التى يشملها هذا الاتفاق طبقا للنظم الخاصة برقابة النقد فى مصر وفى اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية .

المادة السادسة : يتفق البنك الاهلى المصرى وبنك الدولة فى اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية على الترتيبات الفنية الخاصة بالمدفوعات من حساب المتحصلات واليه المنصوص عليها فى هذا الاتفاق .

المادة السابعة : يقوم الطرفان المتعاقدان عند الضرورة باعادة النظر فى مواد الاتفاق بغية تعديلها وجعلها مطابقة للتغيرات التى قد يقتضيها انضمام الطرفين لاتفاقيات دفع دولية

المادة الثامنة : لا يجوز القيام بعمليات المقايضة من غير موافقة سابقة من السلطات المختصة فى الحكومتين ولا يجوز اعادة تصدير البضائع المستوردة من أحد البلدين المتعاقدين الى بلد ثالث الا بعد الحصول على موافقة البلد التى صدرت منها تلك السلع

المادة التاسعة : مدة الاتفاق الحالى سنة تبدأ من تاريخ توقيعه ويجدد من تلقاء ذاته لمدد سنوية أخرى ما لم يخطر احد الطرفين الطرف الآخر قبل نهايته بثلاثة أشهر برغبته فى انهائه حرر فى القاهرة فى عام ١٩٥٣ من نسختين أصليتين باللغة العربية واللغة الروسية وكلتا النسختين أصل يعتمد عليه .

عن حكومة جمهورية مصر	عن حكومة اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية

عزيزى مستر كوزيريف الوزير المفوض السوفييتى ـ القاهرة

اشارة الى اتفاق الدفع الموقع بتاريخ اليوم بين حكومة جمهورية مصر وحكومة اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية ومع ملاحظة النص الوارد فى المادة الثامنة من هذا الاتفاق اتشرف بالافادة ان الحكومة المصرية توافق على اجازة اعادة تصدير البضائع المصرية من غير عائق بواسطة الطرف السوفييتى الى بولاندا وتشيكوسلوفاكيا ـ رومانيا ـ بلغاريا ـ المجر ـ المانيا الشرقية

امضاء

أرقام واحصاءات

أسعار الذهب

الجنيه صورة الملك

	٥٣/٩/٢١	٩/٢٨	١٠/٥
القاهرة (بالقرش)	٤٠٠	٤١٢	٤٢٠
بيروت (بالقرش اللبنانية)	٣١٩٢ر٥	٣١٧٧ر٥	٣٠٥٢ر٥
ميلانو (بالليرة الايطالية)	٦٥٧٥	٦٥٥٠	٦٥٠٠
بروكسل (بالفرنك البلجيكى)	٥٢١ ١/٤	٥١٠	٤٩٧ر٥

حركة القطن المصرى خلال الموسم ١٩٥٤/٥٣

	١٩٥٤/٥٣	١٩٥٣/٥٢
المخزون فى ٣١ أغسطس ـ بالقنطار	٣ر٤٤٢ر٦٠٥	٢ر١٨٠ر٠٠٤
المحصـــول	٦ر٠٥٦ر٠٠٠(١)	٩ر٩٢٢ر٢٤٠(٢)
المعروض فى أول سبتمبر	**٩ر٤٩٨ر٦٠٥**	**١٢ر١٠٢ر٢٤٤**
الصادر من أول الموسم (٣)	٢٠٥ر٩٩٣	٨٢ر٨٧٧
المستهلك المحـــلى	١٠٠ر٠٢٥	١٥١ر١٢٤
جمـــلة المستهلك	**٣٠٦ر٠١٨**	**٢٣٤ر٠٠١**
البـــاقى	٩ر١٩٢ر٥٨٧	١١ر٨٦٨ر٢٤٣

(١) التقدير الاول (٢) التقدير النهائى (٣)حتى يوم ٧ أكتوبر ١٩٥٣ ويوم ٨أكتوبر١٩٥٢

الرقم القياسى لاسعار الجملة للمواد الغذائية

يولية ١٩٥٣ : ٣٣٤ر١ أغسطس ١٩٥٣ : ٣٣٩ر٠

ب ـ الارقام القياسية لاسعار الجملة لمواد الصناعة :

١٩٥٣	يولية	أغسطس
١ ـ مواد الوقود	٣٠١	٣٠٢
٢ ـ الصابون	٤٢٠	٤١٩
٣ ـ الكبريت	٢٠٢	٢٠٢
٤ ـ الكحول	١٧٤	١٧٤
٥ ـ الصودا الكاوية	٥٦٥	٥٦٥
٦ ـ حامض الكبريتيك	٢٧٧	٢٧٧
٧ ـ الخيش	٥٠٧	٥٠٧
٨ ـ الورق :		
ورق الكتابة	٥٩٨	٥٩٢
ورق الطبع	٥٩١	٥٨٢
ورق الجرائد	٦٩٠	٦٧٥
ورق الكرتون	٤٠٨	٤١٣
ورق السجائر	٢٣٠	٢٣٤
الرقم القياسى للمجموعة	**٥٠٩**	**٥٠٩**
٩ ـ مواد البناء :		
الخشب	٦٠٧	٦٠٧
الحـــديد	٤٤٩	٤٣٢
الاسمنت	١٦٤	١٦٤
الطوب	٣٧٤	٣٧٤
الاحجـــار	٥٥١	٥٥١
الجبس	٤٢٤	٤٢٤
الرقم القياسى للمجموعة	**٤٤٩**	**٤٤٧**

	يولية	أغسطس	
الزجاج	٤٦٠	٥٢٢	
الجـــير	٥٠٢	٤٩٧	
١٠ ـ الاسمدة	٣٦٦	٣٦٦	
١١ ـ المعـادن :			
الصلب	١٥٥	١٥٥	١٤٤
النحاس	٥١٤	٥٠٨	
النيـــكل	٥١٤	٥٠٨	
الرصـــاص	٥٨٤	٥٧٤	
الزنك	٦٤٩	٦٥٢	
القصدير	٣٨٥	٣٦١	
الصفيح	٣٤٣	٣٤٣	
ألواح صاج	٦٣٠	٦٣٠	
الرقم القياسى للمجموعة	**٤٤٥**	**٤٣٦**	
١٢ ـ المنسوجات القطنية والصوفية :			
القطن الخام	٥٠٢	٥٠٢	
الخيوط القطنية	٤٢٠	٤٢٠	
المنسوجات القطنية	٤٢٣	٤٢٠	
الصوف الخـــام	٤٠٣	٤٠٣	
المنسوجات الصوفية	٤٢٨	٤٢٨	
الرقم القياسى للمجموعة	**٤٥٧**	**٤٥٦**	
١٣ ـ الجلود	٣٦٢	٣٦١	
١٤ ـ مواد الدباغة	٢٩٠	٢٩٠	
١٥ ـ العقاقير الطبية	٣١٠	٣١٠	

الرقم القياسى لاسعار الجملة لمواد الصناعة

يولية ١٩٥٣ : ٣٨٢ر٥ أغسطس ١٩٥٣ : ٣٨٢ر٣

	يولية ١٩٥٣	أغسطس ١٩٥٣
الرقم القياسى لاسعار الجملة عامة :	٣٥٦ر	٣٥٨ر٨
الرقم القياسى لنفقات المعيشة :	٢٩٦ر٢	٢٩٤ر٨

الارقام القياسية للاسعار

خلال شهرى يولية واغسطس ١٩٥٣

يونيه/أغسطس ١٩٣٩ = ١٠٠

أ ـ الارقام القياسية لاسعار الجملة للموادالغذائية

١٩٥٣	يولية	أغسطس
١ ـ الغـــلال :		
القمـــح	٣٣١	٣٣١
ذرة شامى	٢٣٠	٢٣٠
الذرة العويجة	٢٩٠	٢٩٠
الحلبـــة	٤٥٠	٤٤٩
الفـــول	٣٥٢	٣٦٨
العـــدس	٥٧٢	٥٦٣
الشـــعير	٣٩٣	٤٣٥
الرقم القياسى للمجموعة	**٣٠١**	**٣٠٣**
٢ ـ منتجات الالبـــان :		
الجبن البلـــدى	٤١١	٤١١
الجبن الرومى وشستر	٣٢٢	٣٢٢
المســـلى	٣٣٧	٣٣٧
الزبدة	٣٥٣	٣٥٣
البيض	٣٦١	٣٦٢
الرقم القياسى للمجموعة	**٣٥٧**	**٣٥٨**
٣ ـ زيوت الاكل	٣٦٦	٣٦٨
٤ ـ اللحـــوم	٣٠٨	٣٠٨
٥ ـ الاسماك	٢٦٢	٢٦٣
٦ ـ السكر	٢٦٢	٣٥٨
٧ ـ الشـــاى	٨٣٨	٨٤٥
٨ ـ البن	٣٢٠	٣١٣
٩ ـ مواد غذائية أخرى :		
أرز	٣٦٣	٣٦٣
بطاطس	٣٥٧	٣٨٢
اللوبيـــا	٣٥٨	٢٧٥
العسل الاسود	٣١٩	٣٣٨
الملـــح	١٤٨	١٤٨
البصـــل	٤٠٠	٤٤٣
الثـــوم	١٨٧	٢٠٧
البلح الابريمى	٤٢٥	٣٧٨
الزيتون	٤١٤	٣٩٦
القلل	١٠٩٤	١٠٠٩
الرقم القياسى للمجموعة	**٣٧٢**	**٣٧١**

بيان بأصناف الاقطان المصدرة

خلال المدة السابقة

الصنف ـ بالقنطار	**١٩٥٤/٥٣**	**١٩٥٣/٥٢**
كرنك	٨٤ر٨٨٣	٤٣ر٥٩٨
منوفى	٣ر٢٠٧	١ر٧٦١
جيزة ٣٠	٢٠ر٢٤٠	٢٣ر٩٤٧
جيزة ٣١ (دندرة)	ــــ	ــــ
أشمونى	٨٥ر٩١٢	١٠ر٦٨٧
زاجورا	٧ر٧٧٢	٨٧
أنواع أخرى	٣ر٩٧٩	٢ر٧٩٧
الجمـــلة	**٢٠٥ر٩٩٣**	**٨٢ر٨٧٧**

الرقم القياسى (١) لأسعار البضاعة الحاضرة من القطن بالاسكندرية أثناء الاسبوع الاول من شهر أكتوبر ١٩٥٣ : ٥٢٨ر٩

(١) بالنسبة للسعر فى الثلاثة شـــهور من يونيه لغـاية أغسطس ١٩٣٩ والذى رمز له برقم ١٠٠

المركز الاحصائى للقطن خلال الموسم ٩٥٣/٥٢
من ١٩٥٢/٩/١ الى ١٩٥٣/٨/٣١
حركة القطن خلال موسمى
٥٢/٥١ ، ١٩٥٣/٥٢ .. بالقنطار

	١٩٥٢/١٩٥١	١٩٥٣/١٩٥٢
المخزون فى ٣١ أغسطس	١ر٦٤٧ر٨٧١	٢ر١٨٠ر٠٠٤
المحصول	٨ر٠٧٥ر٦٦٩	٩ر٩٢٢ر٢٤٠
المعروض فى أول سبتمبر	**٩ر٧٢٣ر٥٤٠**	**١٢ر١٠٢ر٢٤٤**
الصادر من أول الموسم	٥ر٨٢١ر٤٧٤	٧ر١٠٠ر٥٨٢
المستهلك المحلى	١ر٤٥٦ر٢٠٤	١ر٥٢٥ر٩٤٧
جملة الموزع	٧ر٢٧٧ر٦٧٨	٨ر٦٢٦ر٥٢٩
الباقى فى نهاية الموسم	٢ر٤٤٥ر٨٦٢	٣ر٤٧٥ر٧١٥

شركة مصر لحليج الأقطان

شركة مساهمة مصرية

سجل تجارى رقم ٦ ـ القاهـرة

الميزانية العموميـة فى ٣١ مايو ١٩٥٣

الاصـــول

البيان	مليم	جنيـه	مليم	جنيـه
الاصـول الثابتة				
الاراضى	٣٦٤	١٠٠٩٦٢		
المبانى بعد الاستهلاكات	ـــ	٦٥٠٠١		
العـدد والآلات بعـد خصم الاستهلاكات	ـــ	١		
السـيارات بعـد خصم الاستهلاكات				
الاثاث بعد خصم الاستهلاكات	ـــ	١		
			٣٦٤	١٦٥٩٦٦
المهمات والادوات والمواد وغيرها				
(جردت وقدرت بمعرفة الادارة بسعر الشراء او اقل) المهمات والادوات				
مواد (بالمخزن ومؤجرة وتحت التشغيل وبالطريق)	٠٨٥	٨١٤٢٩		
			٥٠٢	٨٥٠٧٣
المدينون والحسابات المدينة المتنوعة			٤٤٨	٥١٦٧٥١
أوراق مالية واستثمارات			ـــ	١٠٠٠
النقدية بالصندوق			٢٠٨	١٧٩٨
بنك مصر (حساب جار)			١٨٥	٩٣٣٠٨٢
حسابات نظامية				
لها مقابل بالخصوم	٣٧٢	١٣٥٧٩١		
	٣٧٢	١٣٥٧٩١	٧٠٧	١٧٠٣٦٧١

الخصـــوم

البيان	مليم	جنيـه	مليم	جنيـه
راس المال ـ المصدر والمصرح به ٦٢٥٠٠ سهم قيمة كل منها اربعة جنيهات مدفوعة بالكامل			ـــ	٢٥٠٠٠٠
احتياطيـــات				
الاحتياطى القانونى	١٦٧	٩١٧١٥		
الاحتياطى فوق العادة	ـــ	٥٥٠٠٠		
الاحتياطى الخاص بهبوط الاسعار	ـــ	١٨٠٠٠		
احتيـاطى التسليف والديون المشكوك فيها	ـــ	٢٥٠٠٠٠		
احتياطى استهلاك المبانى	ـــ	٦٥٠٠٠		
			١٦٧	٤٧٩٧١٥
الدائنون والحسابات الدائنة المتنوعة			٧٢٩	٨٣٠٩٨٧
صـندوق الادخار والتعاون للموظفين			٩٠٢	٢٤٣٥٨
صندوق تعويضات الموظفين			ـــ	٢٥٠٠٠
كوبونات لم تطلب				
حساب الارباح والخسائر				
الارباح المرحلة من سنة ٥١/٥٢	١٩٥	٨٠٨٤		
صافى ارباح السنة المنتهية فى ٣١ مايو سـنة ١٩٥٣ كالمبين بحساب الارباح والخسائر	٤٣٩	٨٣٧٩٤	٦٣٤	٩١٨٧٨
حسـابات نظامية				
اعضاء مجلس الادارة ـ تأمين العضـوية	ـــ	٧٠٠٠		
بنك مصر ـ خطابات ضمان	ـــ	٥٧١٠		
موقعو اوراق قبض من المدينين	٣٧٢	١٢٣٠٨١		
	٣٧٢	١٣٥٧٩١	٧٠٧	١٧٠٣٦٧١

تقـرير مراقبى الحســابات

حضرات مساهمى شركة مصر لحليج الاقطان ـ شركة مساهمة مصرية

تنفيذا للمهمة التى تفضلتم فعهدتم بها الى اتشرف بافادة حضراتكم اننى راجعت الميزانية اعلاه لشركتكم المستخرجة بتاريخ ٣١ مايو/سنة ١٩٥٣ على الدفاتر والمستندات الخاصة بها وحصلت على كافة البيانات والايضاحات التى طلبتها .

رأى مجلس ادارتكم اجراء استهلاك الاضافات الى العدد والآلات والسيارات والاثاث بالكامل .

احتياطى تعويضات ترك الخدمة لموظفى وعمال الشركة يقل عما يلزم طبقا لقانون عقد العمل الفردى .

وفيما عدا ذلك ارى ان هذه الميزانية قد اعدت بحيث تظهر حالة اعمـال الشركة كما تظهر من دفاترها ومن البيانات والايضاحات التى اعطيت لى .

القاهرة فى ١٠ اكتوبر سنة ١٩٥٣

فؤاد احمد الصواف
س.م.م. (٣)
شريك بمؤسسة هيوات وبريدسون ونيوبى

حساب الارباح والخسائر عن السـنة المنتهية فى ٣١ مايو سنة ١٩٥٣

منـــه

البيان	مليم	جنيـه	مليم	جنيـه
الاحتياطيات				
احتياطى التسليف والديون المشكوك فيها		٧٠٠٠٠		
احتياطى الضرائب والطوارىء		٤٠٠٠٠		
				١١٠٠٠٠
الرصيد المرحل للميزانية العمومية			٤٣٩	٨٣٧٩٤
			٤٣٩	١٩٣٧٩٤

لـــه

البيـان	مليم	جنيـه
صافى الايرادات بعد خصم جميع المصروفات والنفقات والاستهلاكات بالمحالج والمركز الرئيسى	٤٣٩	١٩٣٧٩٤
	٤٣٩	١٩٣٧٩٤

الاوراق المالية

فى النصف الاول من اكتوبر ١٩٥٣ دب نشاط يدل على الاهتمام فى البورصة فى الايام الاولى من هذا الشهر ، ولكن البورصة لم تأخذ بعد مجراها المألوف ، وسبب ذلك ترقب نتيجة الاتصـــالات السياسية الدائرة الآن مع بريطانيا .

واستثمر قدر كبير من الاموال فى اوراق الحكومة بوجه خاص وفى شركات التامين ودع عنك الاموال المدخرة فى صنـــدوق التوفير بمصلحة البريد وغير ذلك .

واذيع التقدير الاول لمحصول القطن المصرى فاذا به يقل قليلا عن ٦ ملايين قنطار مقابل نحو ١٠ ملايين قنطار فى العام الماضى . ومما لوحظ انه الى جانب هذا النقص فى المحصول هناك ندرة فى بعض انواع القطن ، وهذا اعتبار له شانه .

وفى اواسط الشهر اعتدل اتجاه البورصة مع ميل الى النشاط وترقب للاحداث .

اما اسعار الاوراق فكانت كما يلى : القرض الوطنى ٣١/٤ ٪ اصبح ١٠٠٫٢٠ مقابل ٩٩٫٤٠ من خمسة عشر يوما ، وبنك مصر ٢٢٦٫٠ بزيادة ٧٫٠ بنطا ، والبنك الاهلى المصرى بلغ ٣١٥٤ مقابل ٣١١٫٠ ، وبنك التسليف الزراعى تميز بنشاط قليل وطلبت اسهم بـ ١٤١٫٠ بزيادة ٦٫٠ بنطا ، وشركة مصر للغـزل والنسج زاد عليها الطلب كما زاد على شركة الغزل الاهلية فطلبت اسهم الاولى بـ ١٤٧٤ بارتفاع ٧٤ بنطا والثانية بـ ١٣١٤ مقابل ١٢٠٫٠ ، وبلغ سعر الملح والصودا ١٦٤ مقابل ١٦٦ ، والمكابس والايداع بقيت بغير تغيير عند ١٣٩٢ .

اما فيمـا يتعلق بالشركات الزراعيـــة فقد نشط الطلب عليها فبلغت شركة وادى كوم امبو ٣٩٣ مقابل ٣٨٫٠ ، والشيخ فضل ٤٢٥ مقابل ٤٢٫٠ .

الائتمان والنقــــد

تابع المنشور على ص ١٩

الصناعى وقد هبطت رؤوس الاموال الجديدة فى الشركات المساهمة من ٨٫٦ مليون جنيه عام ١٩٥٢ بينما ارتفعت الارباح والفوائد الموزعة عن الاسهم والسندات عام ١٩٥٣ الى ١٣٫٥مليون جنيه بزيادة نحو مليون جنيه على سنة ١٩٥٢

ولا شك أن الانكماش الكبير فى المعاملات المصرفية يعكس تماما حالة النقص فى الثقة التى تسود السوق والتى جعلت التجار يميــلون الى التعامل النقــدى المباشر بدلا من الاستفادة من التسهيلات المصرفية ، كما جعلت البنوك ذاتها تقبض يدها عن التوسع فى منح تســهيلاتها . وتدل زيادة الارباح والفوائد الموزعة على متانة مركز الشركات القائمـــة فعلا ، ولكن أزمة الثقة هى المسئولة عن احجام رؤوس الاموال الجديدة عن الدخول فى الميدان

وترجع هذه الازمة فى الثقة الى انه لم تستقر بعد فى أذهان الكثير من رجال المال والاعمال الاتجـاهات النهائية للسياســة الاقتصـــادية للحكومة ، فهم لا يســتطيعون أن يعرفوا بصيغة التأكيد هل الاتجـاه الغــــالب هو الى التأميم أو الى المشروعات الحرة . ولا يســتطيع مالى أن يقــرر مدى التوســـع فى القوانين المالية المتزمتــة واثرها فى البيوتات المالية والصناعية فلم يعد باستطاعة بيت مالى التوســـع فى الاقراض وهو لا يعلم مصير المقترض فى المستقبل القريب أو البعيــد . ولا يستطيع تاجر أن يقرر السياسة التجارية المستقبلة من حيث الاستيلاء والتسعير والتوسيع . فان وضحت تلك الاوضاع بصورة لا لبس فيها ولا ابهام ، امتنعت العوامل المفتعلة واقتصر الامر على العوامل الطبيعية

وان لنا فى امكانياتنا الاقتصـادية لبحرا متسعا فياضـا ولا ينقصـنا الا رأس المال والتنظيم الفنى وهما لا يستقران الا حيث توضع النقط فوق الحروف وتعـــرف الاوضاع المستقبل القريب والبعيد ،وتصبح المرونة فى الاداة الحكومية حقيقـــة ملموسة

محمد صديق لهيطة

شركة فرغـــــلى

للاقطان والاعمال الماليـــة

شركة مساهمة مصرية

تجار ومصدرون للاقطان ـــــ أعمال مصرفيه

رأس المال ٠٠٠ر٠٠٠ر٢ جنيه

رئيس مجلس الادارة : محمـد فرغلى

المركز الرئيسى

الاسكندرية : ١٢ شارع بومباى كاسل ص ٠ ب ٥٩٤

العنوان التلغرافى :فرغلى ٠ الاسكندرية

طبعت بمطابع أخبار اليوم

مشروعا خزان أسوان والسد العالى

في هذا العدد



الاقتصاد والمحاسبة

العدد ٦٤
أول نوفمبر ١٩٥٣

صاحب الامتياز : عبد الله فكرى أباظه
رئيس التحرير : أحمد عنان

الثمن
١٠ قروش

نزعة الادخار

فى حديث لوزير المالية والاقتصاد استوقف نظرنا قوله ان المجموعة فى مصر لاتقوى ولا تسعفها وسائل على الادخار الا فى حدود مبلغ من ٤٠ الى ٧٠ مليون جنيه سنويا وهو مبلغ لا يفى بمطالب مشروعات التنمية الاقتصادية التى تكلف فى القليل ٥٠٠ مليون جنيه .

وقد أثار هذا الحديث سؤالا هو : لماذا يبلغ الحد الاقصى من القدرة على الادخار سبعين مليون جنيه سنويا ، ولا يتجاوز ذلك الى مئة أو مئة وعشرين من الملايين ؟ ألأن السواد الاعظم من السكان يعيش عيشة الكفاف؟ أو لأن ذوى المال يسرفون فى انفاقه اسرافا مبتذلا فيضيعونه فى أبواب زائلة لاتجدى وكان حريا بهم أن يوجهونه الى أبواب دائمة مجدية ؟

الواقع اننا نكلف العامة ـ وهى الكثرة الكثيرة من السكان ـ أكثر من وسعها لو طالبناها بالادخار ، لان ذلك يعنى الاقتصار على نصف رغيف أو نصف القدر الذى يتناوله الفرد من ادام . ولكن الذين يتعين ارتقاب اقدامهم على الادخار هم الطبقة الميسورة الحال التى لها موارد تتعدد أبوابها ، ولها مقتنيات من الجامد والمتحرك والثابت والمنقول مايمكنهم من أن يقتصدوا اقتصادا نافعا لا اقتصادا ينقص القدرة الانتاجية .

وغاية مافى الامر اننا كشعب لم نألف الادخار ، وقد ساعدت الحرب الاخيرة على توفر أموال كثيرة فى أيدى الطبقات الفقيرة والطبقات المتوسطة ، ولكن معظم هذه الاموال تبخر مع انحسار غيمة الحرب ولم يبق منه الا نسبة صغيرة تمثلت فى الثروات الطارئة على من تعاملوا مع القوات المحاربة .

ولهذا نعتقد أن من البرامج التى ينبغى أن تتعاون وزارات الارشاد القومى والشئون الاجتماعية والمعارف على نشرها بين جميع أفراد الشعب ، برنامج لتعليم الشعب كيف يدخر ، وكيف يستغل ماله فى الابواب النافعة بدلا من انفاقه فى شراء المكيفات واستحداث عادات ذميمة والسعى وراء متع رخيصة . فنحن فى أشد عوز الى تربية نزعة الادخار عندنا ، والى الاقلاع عن سياسة الافراط والتفريط لاننا شعب يبنى قواعد مجده ، وكل لبنة من لبنات البناء لها مكان فى هذا الصرح الذى سيكون باذن الله عظيما شامخا .



ندوات المناقشة

نشرنا فى غير هذا المكان الحديث النفيس الذى أدلى به الدكتور عبد الجليل العمرى وزير المالية فى ندوة نادى التجارة متناولا فيه جميع مناحى السياسة المالية ، متحدثا فيه حديثا مطبوعا بالصراحة والوضوح فى كل شأن من شئون المال ، وقد استشعر جميع الذين حضروا هذه الندوة رضا واغتباطا لأنهم وجدوا من الوزير الذى يمثل السلطة التنفيذية كل استعداد لان يجاو مغمضات سياسة المال ، وكل رغبة فى أن يستنير بآراء ذوى الخبرة لما فيه مصلحة البلاد القصوى .

وفى هذا العدد كذلك ماجرى من أحاديث فى ندوة أخرى كان موضوع النقاش فيها مشروع السد العالى ، وفيها أبديت كذلك آراء نفيسة تلقى ضوءا على الكيان الاقتصادى للبلاد

والمرء أن يطلب الاستزادة من مثل هذه المنتديات أو البرلمانات التى فيها يقدح زناد الفكر ، وعن ذلك تتولد الآراء الابكار ، وكم من آراء مدينة بوجودها المناقشة والمجادلة ، وكم من مشروعات تفتقت عنها حلبات النقاش وموائد السمر .

والذى لا ريب فيه أن الوزير المسئول بنفسه أقدر على الرد على الاستفسارات الشعبية من غيره من رجال وزارته ، فاذا جابه الناس وخاطبهم ، استطاع أن يقنعهم بمنطق الحقائق ومنطق الارقام وهو أبلغ من كل منطق .

فلعل بقية الوزراء يعملون مثل ما عمله وزير المال فيعقدون ندوات كل فى زاوية اختصاصه ، فوزير الاشغال يجتمع بالمهندسين ، ووزير الشئون الاجتماعية يجتمع بالمشتغلين بالشئون الاجتماعية ، ووزير التجارة والصناعة يجتمع بممثلى الشركات والغرف التجارية .. فمثل هذه الاجتماعات يمحو كثيرا من التباعد بين الحاكم والمحكوم .

يوم هيئة الامم المتحدة

احتفلت هيئة الامم المتحدة فى اليوم الرابع والعشرين من شهر أكتوبر المنقضى بعيد مولدها السنوى الثامن واشتركت دول العالم فى هذا الاحتفال مشاركة تفاوتت بتفاوت ما نالته كل دولة من هيئة الامم من غنم أو من غرم .

والواقع أن تاريخ هذه الهيئة القصير قد عمر بحروب كثيرة كان يمكن اجتنابها أو حلها حلا يعصم البشرية من شرورها . فنشبت حرب فلسطين وحرب كوريا وحرب الهند الصينية وفيتنام وحرب ألمانيا وحرب غيانا وحرب أندونيسيا وحرب كشمير وحرب شمال افريقيا وحرب كينيا وحرب منطقة قنال قنال السويس ، فكان موقف الهيئة من هذه الحروب جميعا موقفا سلبيا يدل على الوهن والضعف ، والمرة الوحيدة التى وقفت فيها موقفا ايجابيا هى فى حرب كوريا حينما اشتركت بقواتها تحت زعامة الولايات المتحدة فأطالت بذلك زمان الحرب وزادت من عدد الضحايا ولم تفلح الا فى شطر كوريا الى شمال وجنوب كما كان حالها قبل نشوب الحرب . أما ما كانت الولايات المتحدة تلح فيه وتلحف من توحيد كوريا فقد استبان لهيئة الامم أنه ضرب من ضروب الخيال

وفى ظل هيئة الامم شرد مليون نسمة فى فلسطين كلهم من العرب الذين كانوا سادة فى بلادهم . وشرد فى الهند بشقيها نحو عشرين مليون نسمة عقب انشطار الهند ، وشرد فى كوريا نحو أربعة ملايين ودع عنك نحو مليونى قتيل .

وفى ظل هيئة الامم استعر أوار الحرب الباردة وحرمت دول كثيرة من الانضمام الى الهيئة بسبب سوء استغلال حق الفيتو ، وحرمت القضايا الوطنية من حق النظر أمام الهيئة ، ونفى الزعماء الشعبيون الى الخارج ولا سيما زعماء مراكش وتونس والجزائر وملك لاووس .

ولكن مما يذكر لهيئة الامم أنها قدمت مساعدات صغيرة للتخفيف عن ويلات الانسانية فلا تزال تنفق على اللاجئين من عرب فلسطين ، كما أنها وضعت مشروعا لتعمير كوريا والعناية بمنكوبيها ، وهى تطمع فى أن تضمن حقوق الانسان بوثيقة عالمية معترف بها .

ثم ان الوكالات المتخصصة التابعة للهيئة كمنظمة الزراعة العالمية ومنظمة الصحة العالمية وصندوق النقد الدولى والبنك الدولى للانشاء والتعمير وهيئة اليونسكو ومكتب العمل الدولى .. ان هذه الوكالات جميعا تقوم بنشاط انسانى محمود ينفع الانسانية نفعا جزيلا .

وفى يوم الامم المتحدة ، يحق أن يقال : لعل الهيئة تنتصح بأخطائها فتعمل على تلافيها ، ولعلها تنتفع بفوائدها فتستكثر منها فى المقابل من الايام حتى لا يكون مصيرها كمصير سالفتها جامعة جنيف .

المساكن الشعبية

جميل أن تتجه عناية المسؤولين الى توفير مساكن شعبية صحية للفقراء وذوى الدخل المحدود ، ولكن يلاحظ أن الاماكن التى اختيرت لهذه المساكن بعيدة نوعا ما عن قلب المدينة ، وهذا يحتم التفكير فى تيسير وسائل مواصلات شعبية لنقل سكان هذه الدور الى العاصمة فى وقت مبكر يمكنهم من اللحاق بعملهم .

ويلاحظ من ناحية أخرى عند تقسيم الاراضى اللازمة لانشاء هذه الدور ترك أماكن خاصة تصلح لان تكون دكاكين ومحال للترفيه يستطيع أن يقصدها سكان هذه المدن الشعبية ، والا انقلبت المدينة الشعبية الى منطقة مكتظة بالسكان لا حديقة توجد فيها ولا مستشفى يقوم فى وسطها ولا عيادة تفتح بين أحيائها ولا محال تجارية تباشر عملها .

فالمدن يجب أن تكتمل جميع مستلزماتها ، وهو ما يطالب من الحكومة ان تبدأ بتوفيره قبل ان يشرع الاهلون فى بناء دورهم .

مصر لا تعاني أزمة في العملات الاجنبية الصعبة

السوق العالمية مواتية لتصريف محصول القطن المصري الجديد

حديث لوزير المالية والاقتصاد يخص به "الاقتصاد والمحاسبة"

توجه مندوب (مجلة الاقتصاد والمحاسبة) الى السيد الدكتور عبد الجليل العمري بعدة أسئلة تشغل بال المشتغلين بشئون المال والاقتصاد ، فتفضل سيادته بالرد عليها في صراحة وايجاز

س — ذهبت الى أمريكا وعدت منها . فهل تأثرت بأفكار اقتصادية جديدة ؟ وما هي ؟ وهل تنوي تطبيق هذه الافكار في مصر ؟

ج — لا شك أن كل مسافر دائما يستفيد من اتصالاته وخاصة المشتغلين بالمسائل الاقتصادية اذ يجدون من الآراء والافكار التي يتبادلونها مع الآخرين غذاء جديدا. ولكن لا يمكن تحديد تلك الافكار بالشكل المطلوب ، لانها لا تتعدى أن تكون تشكيلا لما يدور بخلد الانسان من آراء ، ووضعها في شكل محدد دقيق .

س — حدثنا عن بعض مهامك في أمريكا والخارج . وما مدى النجاح الذي أحرزته ؟

ج — لم تكن هناك مهمة خاصة يمكن أن أتكلم عنها ، بل هي على نطاقها الواسع تعرف مدى التعاون الذي يمكن أن يقوم بيننا وبين البلاد الخارجية وبصفة خاصة أمريكا . ولا يمكن التكلم عن النجاح الا بعد أن يتحقق ذلك التعاون فعلا .

س — هل ترى أن السوق العالمية مواتية لمحصول القطن المصري في الموسم الجديد ؟

ج — لا شك أن السوق العالمية مواتية لتصريف محصول القطن المصري ، وخاصة على أساس سياستنا التي نسير عليها الآن والتي اطمأن اليها جميع الغزالين في الخارج

س — هل تعاني مصر أزمة عملات أجنبية صعبة ؟ وما أوجه حلها ؟

ج — لا يمكن أن يقال أن مصر تعاني أزمة في العملات الصعبة . ولكن نحن في حاجة الى المزيد منها للقيام بمشروعاتنا العديدة . وعلاجها سيكون عن الطريقين المعروفين : زيادة الصادرات ، والاقتراض للمشروعات .

الاستاذ حسين كامل سليم يقول :

وزارة الارشاد في حاجة الى خريجي الجامعة

تنشيط السياحة لتدعيم الاقتصاد القومي وللدعاية في الخارج

فتح باب الهجرة أمام الايدي العاملة فعلا لا أمام المتعلمين

انتهز مندوب (الاقتصاد والمحاسبة) فرصة حفل تكريم السيد الاستاذ حسين كامل سليم، فوجه اليه الاسئلة التالية ، وأجاب عنها سيادته .

● بصفتك عميدا سابقا لكلية التجارة ووكيلا للجامعة ، ما هو المجال الذي تراه مناسبا للطلبة الجامعيين في وزارة الارشاد القومي؟

— جميع وظائف وزارة الارشاد القومي من الوظائف التي تتطلب مؤهلات جامعية ، ولا يعوق التعيين فيها الآن سوى ضيق اعتمادات الميزانية . ولكنها — كما ترى — وزارة ناشئة ، ولا شك أن ميزانيتها ستنمو بنموها ، وهذا يفسح المجال لأبنائنا الخريجين لخدمة الوطن في هذا الميدان

● ما هي سياستك في وزارة الارشاد القومي ؟

— المسئول عن سياسة الوزارة هو وزيرها . وما عمل وكيل الوزارة الا معاونة الوزير في تنفيذ هذه السياسة . وفي رأيي أن المهمة الاولى العاجلة التي تتطلب كل الاهتمام هي النهوض بهذه الوزارة ، واستكمال مراقباتها واعتماداتها حتى تستطيع أن تؤدي رسالتها . وهذه هي مهمتي الاساسية .

والسياحة بالذات من أهم المصالح التابعة للوزارة ، وستلقى مني كل اهتمام بل ومن المسئولين في الوزارة لانهم يقدرون الاهمية الكبيرة لتنشيط السياحة للدعم الاقتصاد القومي والدعاية الطيبة لمصر

● هل ترى اشتغال الطلبة الجامعيين والخريجين بأعمال السياحة والتراجمة بالذات ؟ ولماذا لا تساهم وزارة الارشاد في توجيه وارشاد الخريجين لأماكن العمالة ؟

— لا شك أن الخريجين وبخاصة اذا أتقنوا اللغات الاجنبية يعتبرون خير المرشدين للسياح في مصر ، وخير من يقوم باستقبالهم ومرافقتهم

أما ايجاد العمل في ميدانه المتسع للخريجين ، فلا يدخل في اختصاص وزارة الارشاد بل يدخل في اختصاص مصلحة العمل ، وادارة الشركات .. الخ

● هل ترى في هجرة الشباب المصري الاقطار الشقيقة ، حلا لعلاج أزمة البطالة في مصر ؟

— لا شك أن هذا حل مناسب ، ولكن نعتقد أن في ذلك غبنا كبيرا على مصر ، لأن مصر التي تنفق الكثير في اعداد شبابها لخدمتها ،

مشكلة البطالة ووسائل علاجها

تيسير استخدام المصريين في البلدان العربية المجاورة

الحاجة إلى التوسع في التعليم العملي قبل التعليم النظري

البطالة نوعان : بطالة موسمية تحل كلما حل موسمها وتزول بزوال هذا الموسم . وبطالة دائمة تنتج عن تشبع المنشآت الحكومية والفردية بالايدى العاملة فيصبح هناك فائض لايجد مجالا للاستخدام وهذا النوع من البطالة لا يستطاع معالجته بين عشية وضحاها ، بل لا بد من انقضاء وقت تتهيأ فيه أبواب للعمل جديدة ، تستخدم فيها الايدى المتبطلة .

ولعل مما يزيد أزمة البطالة تفاقما في بعض البلدان الاوربية أن المرأة صارت تطلب العمل وتسعى اليه وتشارك الرجل فيه ، فكثرت الايدى العاملة بينما أبواب العمل بقيت في حدودها، ومن ثم استفحلت الأزمة ، أما في بلد كمصر ، فان البطالة بين النساء قليلة ان لم تكن معدومة ، والمرأة في معظم الحالات تستغنى عن عملها القائم اذا اهتدت الى زوج يعنى بشؤون معاشها .

والمتعطلون في مصر فئتان ، فئة المتعلمين الذين يخرجون من المعاهد الجامعية والمدارس العليا في كل عام يلتمسون مجالا للعمل في الحكومات فيجدون الباب أمامهم موصدا ، ثم يلتمسونه في المرافق الخاصة فيجدونه شبه موصد ، وليس لدى هؤلاء من الجرأة أو من المال ما يعينهم على الاقدام على أعمال أو مشروعات خاصة تغنيهم عن الاعتماد على الاعمال الحكومية أو الشركات .

وفئة العمال بين صناعيين وزراعيين الذين لم يبلغوا من الحذق درجة عالية ، فضاق أمامهم مجال العمل، كما انهم مفتقرون الى كل مورد أو مال بحيث يستطيعون التفكير في الاقدام على عمل صغير يعود عليهم بما يقيم الأود .

وأسباب أزمة البطالة كثيرة ، أغلبها طبيعي وأقلها مصطنع . فمن هذه الاسباب ما يلى :

أولا — انتهاء فترة الرواج والتضخم بانتهاء الحرب العالمية الثانية وبالاستغناء عن عدد كبير من الموظفين والعمال الذين كانوا يعملون لدى القوات المحاربة ، وعجز هؤلاء عن ان يعيشوا في البيئة الريفية التي أتوا منها ، فعاشوا في المدن وصاروا عبئا على اقتصادها .

ثانيا — الاسراف الذى درجت عليه الحكومات الفائتة في التعليم الجامعى— ولا سيما التعليم النظرى— مما جعل الجامعة تخرج في كل عام آلافا وآلافا من الطلاب بغير ان يكون هناك عمل حكومي يشغلونه فترتب على ذلك وجود كثيرين من خريجي الجامعات يسعون الى العمل ويجدون مشقة في الاهتداء اليه .

ثالثا — طروء بطالة فجائية بين آلاف من العمال والمستخدمين في منطقة قنال السويس في أكتوبر ١٩٥١، ومحاولة حل أزمتهم حلا ارتجاليا خلف آثاره البعيدة حتى اليوم .

رابعا — اتجاه المنشآت الى سياسة الاقتصاد والتقشف بعد الحرب ، بانتهاء معاملاتها الكثيرة مع القوات المحاربة ، فأدى ذلك الى الافتئات على بعض الذين يعملون فيها

هذه هى العوامل الرئيسية التى ادت الى بروز أزمة البطالة في بضع السنين الاخيرة ، ولكن هناك عوامل مصطنعة لعبت دورها في هذه الازمة ولا سيما عقب تنفيذ مشروع الاصلاح الزراعى ، ولكن يقظة المسئولين صدت هذه العوامل وردتها على عقبيها .

وقد ساعد على حل أزمة البطالة شيئا ما ذلك النشاط الدفاق الذى عرفته حركة البناء والتعمير في مصر في السنوات التالية للحرب . فارتفعت في المدن عمائر شامخة اشتغل في بنائها وتجميلها وتهيئتها آلاف وآلاف من العمال الحاذقين وغير الحاذقين ، ونشط بسببها كثيرون من المقاولين والمشتغلين بالمعمار . ولا يزال هذا النشاط مستمرا ، ولكن في حدود أضيق مما كانت ، بسبب ارتفاع أسعار مواد البناء الخام ، وارتفاع ايجارات المنازل ، وتشبع المدن تشبعا يكاد يكون تاما بأسباب السكنى . ولعل الراغبين في استثمار أموالهم في المبانى يتجهون الى استثمارها في المبانى الشعبية بدلا من مبانى الطبقات المترفة ، لان الحاجة ماسة الى عمائر صحية زهيدة الايجار في الاحياء الوطنية يسكنها أبناء الشعب

وساعد على حل أزمة البطالة في الريف مشروع الاصلاح الزراعى الذى مكن صغار المزارعين من أن يصبحوا مالكين للارض ، والذى وهب أراضى للمعدمين يفلحونها ويعيشون من ايرادها . وقد روعى في تنفيذ هذا المشروع ألا تباع الارض الا للفلاحين الذين كانوا يقومون على زراعتها أو الذين كانوا يعيشون الى جوارها ، حتى لا يؤدى الاقبال على الشراء في منطقة من المناطق الى هجرة الفلاحين من نواح بعيدة ، فتحدث كظة في كثافة السكان

تحرم نفسها من هذا الشباب اذا ذهب للخارج فتكسبه الدول الاخرى على حسابها . والأجدى أن تكون المهاجرة من الايدى العاملة فعلا كالفلاحين والصناع الذين لن تتكلف البلاد في اعدادهم ما تكلفته في اعداد الشباب المتعلم .

ومع ذلك فان كل هجرة للاقطار العربية مكسب لمصر ، لانها تزيد توثيق العلاقات بين مصر والاقطار الشقيقة ولانها تنشر الثقافة المصرية والتجارة المصرية .

لا داعي لها .

وساعد على حل أزمة البطالة المشروعات الانشائية التي بدأت الحكومة في تنفيذها ، وفي طليعتها مشروع كهربة خزان أسوان الذي يستخدم الآن – كما قال وزير المواصلات – نحو ٥ آلاف من الايدي العاملة ، ولا ريب في أن المشروعات المترتبة عليه ستستوعب بدورها كثيرين من الذين يطلبون عملا .

ولكن السؤال الذي ينبغي أن نحاول التماس جواب عنه هو : **هل يمكن تحقيق تناسب بين جيل المتعلمين الذين تخرجهم الجامعات والمعاهد العليا في كل عام ، ومشروعات العمل التي تنشأ في كل عام ؟ أي أنه اذا تخرج في الجامعة سبعة آلاف طالب في سنة من السنين ، فهل يمكن أن نوفر لهم سبعة آلاف وظيفة ، وأن نوفر مثلها في العام التالي وفي العام الذي يليه ، وهلم جرا ؟** . واذا كان الاقبال على الكليات النظرية ملحوظا ، فهل هناك من الاعمال ما يكفي لاستيعاب خريجي هذه المعاهد النظرية ، أو أنه يحسن بنا أن نوجه اهتمامنا الى التوسع في التعليم العملي والصناعي لشدة الحاجة اليه .

وثمة سؤال آخر له دلالته وشأنه : اذا تعذر علينا أن نحقق هذا التوازن بين الايدي الراغبة في العمل وأبواب العمل المختلفة ، فهل نشجع الهجرة الى البلدان العربية الشقيقة كما قال الاستاذ عبد الله فكري أباظه في العدد الاخير من هذه المجلة ؟ ففي السودان وفي المملكة العربية السعودية وفي الكويت وفي اليمن وفي العراق وفي سوريا وفي ليبيا مجال واسع للشبيبة المصرية المثقفة لان الارض هناك بكر والامكانيات واسعة والحاجة الى الحذق الفني شديدة ، وهي حاجة لابد من تلبيتها بالايدي المصرية العربية بدلا من الايدي الاجنبية غير العربية .

فتحقيق هذا القانون المرجو بين الايدي العاملة والعمل ضرورة أولى لكسر شوكة ضائقة البطالة .

وبديهي أن كل يد تتعطل عن العمل انما تمثل خسارة قومية ، كما أن كل يوم يمضي بغير عمل انما يضيع على البلاد جهدا هي في حاجة اليه . ولكن اذا كان من المتعذر أن يهيأ للراغبين في العمل مجال في مصر ، فمن الخير أن نحاول تهيئة مجال لهم في الاقطار المجاورة حيث يستثمرون مواهبهم ونشاطهم ، وحيث يستزيدون من الخبرة والمران ، وحيث يكتسبون روح الاقدام والمغامرة ، وحيث يكسبون من المادة ما يعود على بلادهم آخر الامر بالنفع الجزيل .

والذي نعرفه عن يقين أن كثيرا من المنشآت الخاصة والحكومات العربية على استعداد لاستخدام أولئك الشبان المصريين وكذلك العمال الحاذقين لو يسرت لهم وسائل الانتقال وسهلت لهم الحكومة أسباب السفر . صحيح أن هناك ميلا فطريا لدى المصريين للاقامة في بلادهم والنفور من الهجرة ، ولكن هذه الهجرة ليست هجرة الخامل بل هجرة النشط المتوثب ، وليست هجرة الى بلاد غريبة ، بل هجرة الى بلاد قريبة صارت بينها وبين مصر وشائج من المصلحة المتبادلة ، وأواصر من القربى وعلاقات في السياسة والاقتصاد والاجتماع لا يستطاع اغفالها أو الاقلال من شأنها

ومؤكد أن عوامل الاغراء على السفر قائمة ولكن الامر يحتاج الى تنظيم حكومي عال والى توجيه ورعاية يتولاهما المسئولون حماية لحقوق المصريين الذين يعملون في البلاد العربية واطمئنانا على أحوالهم وأسباب اقامتهم .

وقد يقول قائل ان مصر أحوج الى ابنائها من غيرها من البلدان ، وأن أسباب العمل ستصبح عما قريب من الكثرة بحيث تستوعب جميع الايدي المتطلعة الى العمل وأن التفكير في الهجرة هو تفكير اليائس .

وفي الرد على هذا الاعتراض يقال **ان الهجرة حل مؤقت لأزمة قائمة عسير التكهن بموعد زوالها . وليس ثمة مايحول دون أوبة هؤلاء المصريين الى بلادهم يوم ينفسح أمام نشاطهم العمل ، ويومئذ يكونون أنشط وأكثر خبرة وأوفر قدرة على الانتاج وأقدر على المغامرة في سوق التجارة والمال مما هم الآن . واذا كانت مصر توفد كل سنة عشرات من أبنائها ليتعلموا في المعاهد الجامعية في انجلترا وفرنسا وأمريكا وغيرها فلم لا توفد عشرات أو مئات مثلهم في كل عام الى معاهد الحياة في البلدان العربية المجاورة حيث يتاح لهم من الفرص مايمكنهم من التبريز والتفوق وديع فلسطين**

توفير المياه للكويت

ارتفع انتاج البترول من آبار الكويت الى مستويات عالية عادت على البلاد بدخل مرتفع وأفاضت عليها حركة كبيرة من الرواج . الا أن الكويت تعاني مشكلة كبرى حيث تفتقر الى موارد المياه العذبة حيث أن الآبار التي تقوم بحفرها في أرضها غالبا ما تكون مالحة لا تصلح للشرب ومن ثم كانت الكويت تستورد المياه العذبة من شط العرب الذي يفصل العراق عن ايران وتقوم بتوزيعها على السكان مما كان يكلفها نفقات كثيرة مما جعل متوسط استهلاك الفرد من المياه في الكويت من أقل المستويات الاستهلاكية في العالم .

وقد اكتشفت شركة البترول ضرورة زيادة موارد المياه العذبة ، فانشأت مشروعا لتحويل مياه البحر الى مياه عذبة عن طريق التبخر وذلك في ميناء الاحمدي بجانب حقول البترول . وينتج المشروع ٦٠٠ر٠٠٠ جالون (٧ر٢ مليون لتر) من المياه العذبة يوميا وهي كافية احاجات الشركة ويمد العاصمة بنحو ٢٥٠ر٠٠٠ جالون (١ر٤ مليون لتر) يوميا خلال خط أنابيب طوله ٢٨ ميلا عبر الصحراء .

الا أن الحاجة الى مزيد من المياه العذبة لمواجهة احتياجات التوسع الاقليمي وبرامج التنمية الاقتصادية جعلت أمير الكويت يقوم بتنفيذ مشروع آخر خارج أسوار المدينة القديمة ينتج ٥ر٤ مليون لتر يوميا وفي النية زيادة الانتاج الى ٧ر٢٢ مليون لتر . ويستخدم الغاز الطبيعي كوقود في تحريك الآلات الخاصة بالتقطير . وهناك مشروع آخر يتمم هذا المشروع بحفر آبار في الصحراء تمد المشروع الرئيسي بالماء الطبيعي لخلطه مع الماء المقطر لجعله سائغ الطعم . ويقوم عدد من الفنيين البريطانيين بالاشراف على هذه المشروعات ومشروعات أخرى يرجى الاستفادة من المياه المستعملة حتى لا تضيع هباء باستخدامها في الري . وانشاء شبكة لتوزيع المياه

العمري يبسط سياسة الحكومة المالية

لا خطر من الاقتراض من المؤسسات الدولية
قرب صدور القانون الجديد للشركات المساهمة
التفكير في إنشاء بنك عربي للإنشاء والتعمير ...

دعا الاستاذ عبد الله فكري أباظه رئيس نادي التجارة الدكتور عبد الجليل العمري وزير المالية والاقتصاد الى القاء محاضرة عن الشؤون المالية التي تشغل الاهتمام في الوقت الحالي ، وذلك في مساء يوم الاحد ٢٥ اكتوبر الماضي .

وأم قاعة المحاضرات بنادي التجارة كثيرون من المشتغلين بشؤون المال والتجارة . منهم الدكتور محمد توفيق يونس وكيـل وزارة المالية والدكتور احمد ابراهيم رئيس ديوان المحاسبة والدكتور حسين كامل سليم وكيل وزارة الارشاد القومي والدكتور محمد صلاح الدين وزير الخارجية الاسبق والدكتور راشد البراوي والدكتور ابراهيم بيومي مدكور والدكتور محمد علي رفعت والدكتور أحمـد أبو العلا والاساتذة عبد العزيز ناصر وعبد اللطيف حسين واحمد عدان وعيسى عبده وعبد اللطيف عامر وكثيرون غيرهم .

تقديم وزير المالية

وقدم الاستـاذ عبد الله فكري أباظه السيد وزير المالية قائلا : يسعدنا ان نجتمع الليلة لنستمع الى حديث من رجل تعرفونه جميعا ، بل تعرفه مصر كلها ، فهو في غير حاجة الى تقديم كلما يقدم المحاضرون عادة ، ولكنه عرف جرى بأن يقدم المحاضر . وقد حرصت على أن ادعو صديقي العزيز الدكتور عبد الجليل العمري لانني شعرت في قرارة نفسي كما يشعر كـل مصري ، باننا في حاجة الى الاستماع الى حديثه بعد عودته من امريكا فيبسط لنا شؤون الحياة المالية منذ نشأت الثورة حتى اليوم

ولا ريب في اننا جميعا نحب أن نستمع الى مايقوله الوزير الذي تسلم خزانة مفلسـة فملأها وعززها وجعل لها رصيدا وكرامة . وقد قام الوزير بجهود ضخم وخدمات تذكر له فتشكر وقام بمساع في الدنيا الجديدة لاشك أن آثارها ستبدو قريبا وفيرة . وهو من قبل وطني معروف بصدق وطنيته واستقامتها .

وأود أن أوجه الى الدكتور العمري سؤالا نفتتح به الحديث وهو : ماهو مدى انتفاع مصر بالمؤسسات الاقتصادية الدولية ؟ »

مصر والمنشآت الدولية

وبدأ الوزير كلامه بقوله :

سيدي الرئيس ، حضرات السادة ، كنت منتويا أن أعتب على صديقي السيد عبد الله أباظة ولكنه استل سيفه ، وأخشى أنه أراد أن يقدم بعض المدح المبالغ فيه جدا لكي أغتفر له ماورطني فيه من حديث . ولكنني حسب ماقال أضع نفسي تحت أمركم لسؤالي عما أستطيع أن أجيب عليه . وتمشيا مع هذه القاعدة سأبدأ بما طلبه الى من سؤال .

العلاقة التي تقوم بين مصر والمؤسستـين الدوليتين الماليتين وهما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للانشاء والتعمير هي علاقة الشريك في الشركة التي ينتمي اليها . فنحن كأي بلد آخر مساهمون في هاتين المؤسستين ، مساهمون بقسط من أموالنا القابلة للتحويل وبقسط من أموالنا المصرية وهو ما نسميه النقد المحلي ، ومبلغ اشتراكنا في هاتين المؤسستين يتناسب مع مجموعة عوامل مختلفة ، منها الميزانية ومنها الدخل العام . كل هذه النواحي مجتمعة تقرر المبلغ الذي يتحتم علينا أن نساهم به في هاتين المؤسستين

هاتان المؤسستان في الواقع قامتا على الاساس الآتي :

الاولى . وهي صندوق النقد الدولي ، تنشد الوصول بالبلاد المنتمية اليها الى حالة يكون فيها النقد قابلا للتحويل بين الواحدة منهـا والاخرى ، وبين مجموعة البلاد المنتمية الى هذه المؤسسة . وحتى الآن لم تبلغ المؤسسة الهدف الذي رسمته لنفسها لانه كان من المتوقع أن تصبح عملات البلاد المنتمية الى المؤسسة عملات قابلة للتحويل في غضون خمس سنين ، ولكن هذه السنين الخمس انتهت بنهاية عام ١٩٥٢ دون أن تصبح عملة واحدة من العملات غير القابلة للتحويل عملة قابلة للتحويل .

ولا نستطيع في الواقع ان نقول ان المؤسسة قد فشلت في مهمتها لانها لم تبلغ اهدافها في المدة المقررة ، ذلك لان بعض العملات صارت قابلة للتحويل في مجموعات صغيرة كما هو الشأن في الدول الاوربية التي صارت عملاتها بمعونة صندوق النقد عملات قابلة للتحويل . ولكن التحويل العام لم تصل اليه المؤسسـة بعد . ولا يمكننا ان نأمل أو نرجح بلوغه حتى في عدد السنوات القادمة بسبب الظروف الدولية التي تحول دون تحقيق هذا المطلب .

ولكن للصندوق ميزة أخرى يمكن الاستفادة منها ، وقد استفدنا منها فعلا في وقت من الاوقات . فاذا اعوز دولة من الدول عملات أجنبية . أمكنها الاقتراض من الصندوق بما تسد به حاجتها . وقد اقترضت مصر من الصندوق في سنة ١٩٤٩ قدرا من الدولارات كنا في حاجة اليه . واذا كنا لم نتوسع في الاقتراض فليس معنى ذلك أن الصنـدوق غير ناجح في أداء هذه الوظيفة ، اذ الواقع أنه قد اداها لكثير من البلاد وهو على استعداد لأدائهـا لمصر ، بيد أن مصر الآن ليست في حاجة اليه .

والمؤسسة الثانية هي البنك الدولي للانشـاء والتعمير وهو الهيئة التي تهتم بصفة خاصة بالبلدان التي تبدأ في التوسع الاقتصـادي . وقد أنشيء البنك لغرض المساعدة في هذه الناحية فاذا انتوى بلد أن يقوم بمشروع ما ، قام البنك بدراسة هذا المشروع فنيا ثم قدم الى حكومة ذلك البلد عونه الفني . واذا مااقتنع بعـد الدرس بأن المشروع ناجح من الناحية الاقتصادية ، وانه في مصلحة البلد ، وأن البلد قادر على أداء الدين بعد ١٥ عاما أو عشرين فانه يقدم المال اللازم لشراء العدد والآلات لتنفيذ المشروع .

والواقع ان هذا النوع من المؤسسات ، ولا سيما البنك الدولي ، هو الهيئـة التي ينبغي أن نتجه اليها باعتبار اننا بصدد القيام بالعديد من المشروعات .

وفي اعتقادي أن هذه المؤسسة ترد على كثير من الاعتراضات التي تنهض أمام رؤوس الاموال الاجنبية ، فأموال البنك الدولي ليست رأس مال أجنبيا ، باعتبار أنها مؤلفة من أموال جميع الاعضاء وبينهم مصر . فالبنك اذن اقرب الى أن يكون جمعية تعاونية منه الى أن يكون هيئة خارجة عن البلد الذي يقترب اليه ويقترض منه . ويقال احيانا ان لرؤوس الاموال الاجنبية خطرها ، ولست ممن يقللون هذا الخطر ، ولكن اذا كنا في حاجة الى أموال من الخارج ، فيجب أن يكون أول اتجاهنا الى البنك الدولي .

هل مصر في حاجة الى مال أجنبي

وبهذه المناسبة يصح أن نتساءل : هل نحن في حاجة حقيقية الى رأس مال أجنبي ؟

عسير علينا ، وليس لدينا احصاء عن الدخل القومي ، أن نتبين ماهو المبلغ الذي تدخره الجماعة في مصر ، ولـكن اذا اخذنا بالاحصـاءات والتقديرات التي عملت ـ وما أظنها تبعد عن الحقيقة في كثير ـ واذا افترضنا أن الدخل القومي يبلغ نحو ٧٠٠ مليون جنيه ، فبحساب بسيط على قدر المعلومات المتاحة لنا عن أجور العمال الزراعيين والصناعيين وعن دخل هؤلاء الافراد وعدم مقدرتهم على الادخار وعن الدخول الكبيرة وقدرتها على الادخار ، وعن رصيد الشركات .. يمكن القول ان المبلغ الذي يرجح أن تدخره مصر سنويا يتفاوت بين أربعين مليونا وسبعين مليونا من الجنيهات

فاذا قدرنا أن مشروعا من مشروعاتنا الكبرى كالسد العالي مثلا يحتاج كنفقات للمبـاني وللكهرباء ونقل الكهرباء واعداد الارض بفضل المياه التي يوفرها هذا الخزان الى ٢٥٠ مليون جنيه ، واذ قدرنا أن هناك الى جانب هذا المشروع مشروعات انشائية كثيرة تحتاج اليها مصر ولا تقل نفقاتها عن ٢٥٠ مليون جنيه أخرى ، فستكون جملة مانحتاج اليه ٥٠٠ مليون جنيه تقريبا ، جزء منها موفور محليا ، والباقي لابد من الحصول عليه من مكان ما .

اذا استقر هذا في الاذهان ، واذا استقر في الاذهان كذلك أن المدخرات القومية لاتزيد على ٤٠ الى ٧٠ مليون جنيه سنويا ، واذا أردنا القيام بالمشروعات الجبارة لنحقق التوازن بين نمو السكان ورغبتنا في زيادة دخل الفرد ، واذا قدرنا اننا سنسرع الخطى لكي نرفع من مستوى الشعب العلمي والصحي فيفكر كمـا تفكر المجموعة المتعلمة اذا أدخلنا كل هذا في اعتبارنا ، تبينا اننا في حاجة الى رأس مال أجنبي . فان جاء هذا المال من جهة لاخطر منها ، كأن تكون دولة لايخشى أن تستعمر أو توقع ضغطا أو أن تكون مؤسسة بعيدة عن التأثيرات السياسية الدولية ، فسنكون أول المرحبين بهذا المال .

البنك الدولي ونفوذ حكومة أمريكا

وسئل الدكتور عبد الجليل العمري هل يحتمل أن يقع البنك الدولي في وقت من الاوقات تحت نفوذ الحكومة الامريكية ؟

فأجاب : أخشى أن نكون مبالغين في هذا القول مبالغة كبيرة جدا ، فالبنك الدولي من حيث تكوينه ومن حيث قراراته يخضع لانتقاد كل عضو من أعضائه المؤسسين . فاذا تصورنا

ان مشروعا ما عرض للبحث . فمن الجائز عند بحثه ان يكون هناك تأثير من جهة الحكومة الامريكية باعتبارها مالكة لنحو ٣٢ في المئة من الاسهم • ولكن متى تقرر ان يقوم البنك بالمشروع فعلا ، لست اعرف كيف يمكن لامريكا ان تضغط عليه وكيف يمكن للبنك ان يسوغ موقفه في الجمعية العمومية للمحافظين ، والتراجع في قرارات البنك عسير ، فضلا عن انه يعرضه لفقد امواله التي يكون قد اقرضها فعلا للحكومات صاحبة المشروع •

فلا أستطيع ان أجزم ولم يقم دليل بعد على ان البنك تأثر بسياسة الحكومة الامريكية في دراسة مشروع من المشروعات

هل هناك حد للاقراض

وسئل الوزير هل هناك حد لما يمكن للبنك أن يقرضه من مال الى دولة ما ؟

فأجاب : ليس ثمة حد رقمي • ولكن الحد هو مقدرة الدولة على اداء الدين ، أى مقدرتها من حيث ماتكسبه من عملات أجنبية يتعين عليها أن تسدد بها القرض • فاذا اقترضت دولارات وجب أن تسدد دولارات واذا اقترضت فرنكات سويسرية وجب ان تسدد بهذه العملة وهلم جرا •

العملة التي تقترض من البنك

وسئل الوزير : هل يكون اقتراضنا دولارات من البنك الدولي سببا في تكالبنا في التعامل مع الدولة صاحبة الدولار لنتمكن في الوقت المناسب من سداد ديننا من هذه الدولارات ؟

فقال : للدولة المقترضة ان تحدد نوع العملة التي تريد اقتراضها • وبديهي أن هذه الاموال تقترض لتسديد قيمة آلات وعدد يراد شراؤها من الخارج • وفي ضوء العطاءات المقدمة نستطيع أن نعرف أرخص العروض . فنقترض المال بعملة الدولة التي سندفع لها قيمة مانشتريه من معدات

سؤال للاستاذ عبد العزيز ناصر

وسأل الاستاذ عبد العزيز ناصر الوكيل السابق لوزارة المالية الدكتور عبد الجليل العمري عن الاسس التي يستند اليها البنك الدولي في تقدير مدى قدرة الدول على اداء القروض ، ولا سيما موقفه في هذا الصدد من مصر •

فأجاب الوزير ان أساس التقدير هو هل هناك احتمال بوجود فائض في الميزان الحسابي، وهل ثمة احتمال طروء زيادة على هذا الفائض بعد تنفيذ المشروع فعلا •

ففي حالة مشروع السد العالي مثلا ، سيؤدي المشروع الى زيادة انتاج مصر من الارز والقمح والقطن وجميعها تؤدي الى وجود فائض والى الحصول على عملات أجنبية • ومن ثم يتضح أن مشروع السد العالي يسهل جدا على البنك الدولي أن يتولاه

اهتمام الحكومة بالتمويل الداخلي

وسئل الوزير عن مدى اهتمام الحكومة بالتمويل الداخلي ، ولا سيما التمويل عن طريق بنك التسليف الصناعي . وهل ثمة أمل في أن تعالج شؤون التجارة لا على أساس مصري بل على أساس اقليمي يشمل رقعة الشرق الاوسط ؟

فأجاب : ان مجلس الانتاج القومي قد قام باللازم في هذا السبيل واتفقت الحكومة مع الجهات المختصة لوضع المال اللازم تحت تصرف البنك الصناعي لتمويل واقراض الصناعات المصرية • ولا أظن أن دائرة البنك الصناعي يمكن أن تتسع فتشمل الشرق الاوسط ، وان كان هناك احتمال بانشاء مؤسسة أخرى تعنى بتمويل الصناعة في البلاد العربية

أما اذا كان القصد هو تنشيط وتمويل تجارة الشرق الاوسط ، فان ماتم من اتفاقات مع البلاد العربية هو سبيل واسع لذلك ، كالتعريفات الجمركية المخفضة مثلا ، وهذا التمويل لايحتاج الى تمويل طويل الاجل كالذي يقوم به البنك الصناعي ، بل هو دائما من نوع تمويل البنوك التجاريه

استغلال ايرادات الزيت العربي

وسئل الوزير هل من سبيل الى الانتفاع بجزء من الاموال الطائلة التي تدفع الى الدول العربية بالدولار والاسترليني باعتبارها حصيلة للزيت المنتج في أراضيها •

فقال الوزير : ان هناك تفكيرا في انشاء بنك عربي لاستثمار هذه الاموال وهو سائر في دوره الواسع . وجميع نواحيه تدرس عن كثب

وينبغي أن ندرك أن درس المشروع شيء واقناع أصحاب الشأن باستثمار أموالهم فيه شيء آخر

الاتفاقات التجارية والميزان الحسابي

وسئل عما اذا كانت الاتفاقات التجارية التي عقدتها مصر اخيرا قد أدت الى تعديل الميزان التجاري تعديلا مواتيا لمصر بعد ماكان دائما في غير مصلحتها •

فقال الدكتور العمري : ان الميزان الحسابي لم يختل في مصر الا في السنوات التالية للحروب الاخيرة • وكان قبل ذلك في مصلحة مصر ، بل كان لدينا قبل الحرب أرصدة استرلينية في حدود ٤٠ مليون جنيه أو ٥٠ مليونا

وقد تأثر ميزان مصر الحسابي في هذا العام تأثرا مواتيا لمصر فصار لدينا فائض قدره مليونا جنيه (٢ مليون) ولكن ذلك لايقطع بأن العام سيختتم بفائض

وسئل عما اذا كانت موازنة الميزان التجاري أو الحصول على فائض فيه يؤدي الى حل جميع مشكلات مصر ، فأجاب ان الميزان التجاري وحده ليست له في هذا الصدد قيمة ما

سعر الخصم

ووجه سائل سؤالا الى الدكتور العمري عما اذا كانت هناك نية لخفض سعر الخصم على الاوراق المالية كما فعلت دول أخرى ، فأجاب أن جميع الدول كانت قد رفعت سعر الخصم رفعا متكررا فعمدت الآن الى خفضه . أما نحن فلم نكن قد رفعنا السعر ، ولا داعي اذن لخفضه لان سعرنا لايزال دون كثير من أسعار الخصم الاجنبية حتى بعد خفضها الاخير

المدخرات والعملات الاجنبية

وسأل الدكتور احمد ابراهيم رئيس ديوان المحاسبة وزير المالية : ماقيمة المدخرات المصرية اذا لم يستطع تحويلها الى عملات أجنبية نستطيع بواسطتها الحصول على العدد والآلات • فما هو السبيل الى الحصول على العملات الاجنبية ؟

فرد عليه الوزير قائلا : ان الادخار قد يوفر لنا عملات أجنبية اذا تصورنا اننا شددنا الاحزمة حول بطوننا وأكلنا نصف محصول الارز واكتفينا بنصف رغيف الخبز الصغير الحالي ومنعنا استيراد السكر ومنعنا استيراد النايلون والروج ومنعنا كل مايمكن منعه أو قللنا كل مايمكن تقليله من مواد الاستهلاك حتى القمح •• اذا تصورنا هذا وهو غير ميسور بسبب تقشف الشعب الآن ، تصورنا امكان توفير عملات أجنبية للتصنيع وللمشروعات الاخرى •

الفقر والاستعمار

وسئل الوزير : هل اذا أنجزت مصر جميع المشروعات المزمع تنفيذها تتمكن من مقاومة الاستعمار

فأجاب : ان مرض السل لايصيب الا الجسم الهزيل •

انتقال رؤوس الاموال الاجنبية

وسأل الدكتور العمري هل ثمة اتجاه الى رفع القيود الحالية المفروضة على انتقال رؤوس الاموال الاجنبية كالقيد الخاص بالسماح للمال الاجنبي بالخروج من البلاد بعد خمس سنين ؟

فأجاب : اظن ان اتجاه الحكومة اتجاه تقدمي فيما يتعلق برؤوس الاموال ، والحكومة الآن تقدم ضمانا لتحويل الارباح ورؤوس الاموال لم تكن قبلا تقدم مثله • صحيح أن ذلك مقيد بمدة خمس سنين ، ولكنني أعتقد أن كل جاد في استثمار أمواله في مصر لابد أن يفكر في استثمارها لعشر سنوات على الاقل لا لخمس • ولهذا أعتقد أن الاعتراضات التي تثار حول هذه القيود تعلات لا مسوغ لها •

وفي اليوم الذي نستطيع كحكومة أن نضمن لرأس المال الاجنبي الخروج في أي وقت ، سنفعل ذلك • ولكن هذا اليوم لم يحل بعد •

سؤال وتعقيب

وكان خاتمة الاسئلة سؤالا ذا شقين من الاستاذ عبد الله فكري أباظه • الشق الاول عن حيرة المولين وقلقهم لعدم صدور القانون المعدل للشركات المساهمة • وقد أجاب الوزير عن ذلك قائلا : ان مسألة صدوره أصبحت مسألة أيام

والشق الثاني عن النص الذي يراد ادراجه في القانون بشأن ثني يد صاحب العمل عن فصل أي موظف أو عامل الا اذا استبدله بغيره، وقال الاستاذ أباظه ان هذا القيد غير مقبول لان صاحب العمل لايمكن أن يرتضي استخدام موظف أساء اليه أو وجه اليه اهانة لاتقبلها نفسه •

فقال الوزير : قد يكون من المصلحة أن أتكلم مع وزير الشؤون الاجتماعية في هذا الامر •

وقد عقب الاستاذ عبد الله فكري اباظة على المحاضرة بشكر الوزير على حديثه النفيس الذي جلا كثيرا من الغوامض ، ورجاه في زحمة مشاغله أن يجتمع بأعضاء النادي مرة كل أسبوعين ليناقش مسائل المال مناقشة مستنيرة كبيرة الفائدة •

التنقيب عن البترول في أعماق الخليج الفارسي

تقوم شركة شل بأعمال التنقيب حاليا بمقتضى امتياز حصلت عليه في العام الماضي من صاحب السعادة الشيخ علي بن عبد الله بن قاسم الثاني حاكم « قطر » للبحث عن البترول في أعماق مياه الخليج الفارسي • وستخصص احدى السفن لاعمال التنقيب اذ أنها ستكون بمثابة مستودع عائم للرجال والمعدات .

وتتسع هذه السفينة لمائة وأربعين رجلا ، كما زيدت المساحات المخصصة للتبريد . وزودت الباخره بأجهزة تكييف الهواء في المخازن والورش الموجودة فيها . وكذلك زودت بجهاز خاص لتحويل مياه البحر المالحة الى مياه عذبة صالحة للشرب . ومن بين التجديدات التي أدخلت عليها أيضا غرفة للعمليات الجراحيه وصالة للالعاب الرياضية والتسلية ومغسل كبير .

اقتصاديات الشرق الأوسط

اسرائيل : الفرار من المركب الغارقة

لاينقضي يوم وآخر الا وتبدر من اسرائيل أعمال تقدم برهانا جديدا على خطورة وجودها على استقرار الامن والسلام في الشرق الاوسط . والحقيقة أن تكرر العدوان الاسرائيلي أصبح محيرا في الوقت الذي تؤمن فيه اسرائيل أنها لن تقف على قدميها وتستغني عن المعونة الاجنبية الا اذا استتب الامر بينها وبين الدول العربية التي تحيط بها في الامور التجارية والاقتصادية بالاضافة الى الامور السياسية . ولا شك في أن محاولات اسرائيل التقرب من بعض الدول العربية على حدة تناقضها الاعمال العدوانية المتكررة التي تقدم للدول العربية أدلة جديدة على ضرورة اتحادها لمواجهة الخطر المشترك .

ويجمع الكثير على ان للسياسة الانجلو ـ أمريكية يدا خفية وراء الحركات الاسرائيلية تدعو اليها لتحويل اهتمام الدول العربية عن المستعمر القديم الى حين . ويبدو من تحليل بعض الانباء الواردة عن الحالة في اسرائيل انه قد تكون هناك أسباب أخرى للحركات العدوانية مصدرها أمور أخرى داخل وخارج اسرائيل . فمن المعروف أن اسرائيل تعتمد كثيرا على الدعاية لمساعدتها بدعوى اتحاد الدول العربية للقضاء عليها ، وتثير يهود العالم لمساعدتها وتحمل سكانها الحاليين مشاق وتضحيات مختفية وراء هذه الدعوى . فمن صالح اسرائيل والحال كذلك ابقاء نوع من التوتر في الشرق الاوسط حتى لاتفقد دعايتها ركنا أساسيا من أركانها .

وقد أذيع أخيرا أن الدولة التي حاولت اجتذاب جميع يهود العالم اليها قد بدأ يهجرها سكانها . ففي النصف الاول من عام ١٩٥٣ زاد عدد المهاجرين من اسرائيل بقدر محسوس على عدد المهاجرين اليها ، ويبلغ المعدل السنوي للفارين من الدولة الفاشلة على هذا الاساس ٦ ونصف في المائة . وفي عام ١٩٥٢ غادر اسرائيل بغير رجعة ١٣ر٥٧١ يهوديا .

ويعتبر الجميع زيادة الهجرة من أرض الميعاد على أنه علامة على عدم الرضاء ونقص الثقة في حكومة ودولة اسرائيل .

وتزداد أهمية الاتجاه الجديد اذا أخذنا في الاعتبار أن الكثير ممن يرغبون في الفرار ليس في وسعهم ذلك . فقد هاجر الى اسرائيل آلاف من يهود الدول الاسلامية التي لن تسمح لهم بالرجوع . كما أن آلافا آخرين أتوا من أواسط أوربا وهم بفرض استعدادهم للرجوع الى حيث قاسوا الويلات والعذاب فلن يسمح بدخولهم .

ويبدو أن نحو نصف الذين تخلوا عن المركب الغارقة قد قصدوا الولايات المتحدة وكندا ، كما أن مجموعة من اليهود الذين قدموا في الاصل من هنغاريا قد رجعوا اليها مفضلين الحياة هناك على الوطن الموعود وتفرق الآخرون حول بلاد الشرق الاوسط وأوروبا .

وتقوم حكومة اسرائيل في هذه الآونة بدراسة دقيقة للاتجاه القوي نحو مغادرة أرض الميعاد . وكلنا نذكر كيف أنه من سنين قليلة كان هناك في اسرائيل نفسها من يهاجم بن غوريون رئيس الحكومة بدعوى ان سياسته في فتح أبواب اسرائيل للمهاجرين اليها ستقضي على الدولة الناشئة ! وقد يكون في اثارة العرب على اسرائيل مايقدم لحكومتها المخرج من ورطتها باقناع السكان الهاربين بعدم التخلي عن اخوانهم المحاصرين في وقت الشدة .

وبالنسبة للخارج بدأ الكثير ممن هبوا لنجدة اسرائيل وفرضوا وجودها على العرب يشعرون بملل من طول اعتماد الدولة التي انشأوها على مساعداتهم وبدأوا يفقدون جانبا من الاطمئنان الذي كانوا يشعرون به بتأثير الدعاية الصهيونية تجاه نشأة واستقرار اسرائيل ، مما يجعل استنزاف المعونة منهم أمرا غير سهل كما كان قبلا وخاصة اذا ما شعروا أن سيادة السلم ان تصلح من شأن دويلتهم . وهنا تأتي حكومة اسرائيل لتحاول اشعار هؤلاء بضرورة استمرار المساعدة نظرا لاستمرار التهديد العربي لكيان اسرائيل وعدم استقرار السلم اللازم لكي تشب الدولة الطفل عن طوقها .

والحقيقة أن حاجة اسرائيل للعون الاجنبي لاتزال على أشدها ان لم تزد . وتظهر الاحصاءات أن اسرائيل قد نجحت في خفض العجز في ميزانها التجاري بنحو الثلث في الشهور السبعة الاولى من ١٩٥٣ من ٦٦ر٦ مليون جنيه الى ٤٤ر٢ مليونا الا ان الحقيقة أن الخفض كان نتيجة انقاص الواردات بنحو ٢٥ ٪ من ٧٧ر٧ مليون جنيه الى ٥٨ر٢ مليونا بينما لم تزد الصادرات الا ٩ر٢ مليون جنيه الى ١٠٫٤ ملايين وجاء خفض الواردات عاملا جديدا في فرض مزيد من الضيق على السكان الذين انخفض مستوى معيشتهم بشكل كبير .

وتقدر حكومة اسرائيل مصروفاتها بالعملات الاجنبية خلال الشهور التسعة من أول يوليه ١٩٥٣ الى ٣١ مارس ١٩٥٤ بما يبلغ ٢٣٣ مليون دولار أي بمعدل سنوي يبلغ ٣١٢ مليون دولار

ومن ناحية أخرى لا ينتظر أن تزيد ايرادات الصادرات على ٥٥ الى ٦٠ مليون دولار فقط مما يترك عجزا يبلغ حوالي ٢٥٢ مليون دولار تعتمد اسرائيل في سده على المعونة الامريكية ، والتعويضات الالمانية وبيع « سندات الاستقلال » الاسرائيلية وهبات يهود العالم الغربي

وتتوقع اسرائيل أن تستمر الحكومة الامريكية في منحها ٦٥ مليون دولار في السنة القادمة كما كان الحال في السنة السابقة وترجو أن تغل هبات يهود العالم وحصيلة بيع « سندات الاستقلال » ما بلغته العام السابق أي ٨٠ ـ ٨٥ مليون دولار

أما بالنسبة للتعويضات الالمانية فانها ستزيد كثيرا هذا العام بحيث تبلغ ما قيمته ٦٧ مليون دولار مقابل ٢٠ مليونا فقط في الميزانية السابقة الا ان التعويضات الالمانية الكبيرة لا ينتظر أن تحدث تحسنا في مستوى معيشة السكان هذا العام . وعلى العكس تكرر الحكومة الاسرائيلية مناشدتها لسكان اسرائيل على تحمل مزيد من التضحيات لمواجهة الحاجة الشديدة الى انفاق أموال كثيرة على الاستثمارات الطويلة الاجل وذلك لمواجهة مشكلة دين اسرائيل الخارجي

وقد بلغ الدين الخارجي في ٣٠ يونية الماضي نحو ٤٠٠ مليون دولار وأغلبه يستحق الدفع بالدولارات ومن الجدير بالذكر ان نسبة عالية من الدين من أقساط وفوائد تستحق الدفع خلال الشهور التسعة القادمة . بحيث يستحق سداد ما لايقل عن ١٠٩ر٧ مليون دولار في المدة حتى ٣٠ يونية ١٩٥٤ ويظهر الجدول الآتي

تفصيلات دين اسرائيل الخارجي بملايين الدولارات

	٣١ يولية ١٩٥٢		٣ يونية ١٩٥٣	
	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية
ديون تستحق خلال سنة	٨٦ر٥	٢٣ر٠	٧٢ر٤	١٨ر٢
ديون تستحق خلال ٥ سنوات	٤٩ر٧	١٣ر٢	٥٥ر٧	١٤ر٠
ديون تستحق فيما يزيد على ٥ سنوات	٢٤٠ر٣	٦٣ر٨	٢٦٩ر٢	٦٧ر٨
المجموع	٣٧٦ر٦	١٠٠ر٠	٣٩٧ر٣	١٠٠ر٠

ويظهر من الجدول محاولة اسرائيل تخفيض نسبة الديون القصيرة الاجل حتى لا يزداد على مواردها المحدودة في الوقت القريب

وتتوزع مصروفات العملات الاجنبية خلال الشهور التسعة كما يلي :

١٣٧ر٧ مليون دولار للخدمات والواردات الضرورية ٢١ر٥ مليون دولار لواردات المواد الاولية اللازمة لصناعات التصدير ٣٦ر٨ مليون دولار للاستثمارات الزراعية والقوى المحركة والمواصلات

ان اسرائيل تكافح ما وسعها السبيل في سبيل البقاء على قيد الحياة ، وان اتحاد الدول العربية واحكام الحصار الاقتصادي على اسرائيل ومعارضة أي اتجاه لمساعدتها من جانب الدول الاخرى سيزيد من صعوبات العيش داخل دولة بدأ أهلها يفرون منها قبل الهلاك .

منطقة حرة في ايران

قررت الحكومة الايرانية انشاء منطقة حرة في ميناء بوشهر وذلك خدمة للتجارة العابرة الهامة وستعفى البضائع التي تدخل هذه المنطقة من الرسوم والضرائب الجمركية كما لن يطبق عليها الاجراءات القانونية التجارية العادية ولا قوانين العملة الاجنبية .

ويبدو ان السلطات الايرانية ترغب في جذب أكبر كمية ممكنة من البضائع العابرة الى المنطقة الجديدة وقد حددت مدة ايداع السلع بالمنطقة الحرة بما لا يزيد على سنتين .

صادرات القطن التركية

سجلت صادرات تركيا من القطن خلال موسم ١٩٥٢/١٩٥٣ المنتهي في ٣١ يولية ١٩٥٣ مستوى قياسيا اذ بلغت ٤٣٣ ألف بالة ذات ٥٠٠ رطل مقابل ٣٤٩ ألف بالة في موسم ١٩٥١/٥٢

وتراجعت المانيا الغربية أكبر عملاء تركيا في السنوات الاخيرة عن مكان الصدارة لايطاليا التي اشترت ١٢٢ ألف بالة .

بينما بلغت مشتروات المانيا ١١٦ ألف بالة مقابل ١٣١ ألف بالة عام ١٩٥٢/٥١

ويقدر محصول القطن الجديد (١٩٥٣/٥٤) في تركيا بحوالي ٦٤٣ ألف بالة مقابل ٦٩٠ ألف بالة عام ١٩٥٢/١٩٥٣

محصول القمح التركي

يبشر محصول القمح في تركيا هذا العام بفائض كبير ، وتبحث السلطات التركية في أحسن الوسائل لتسويق هذا الفائض في الخارج

وقد تقرر اتباع سياسة جديدة تربط اسعار القمح التركي بأسعار القمح الشتوي رقم ٢ في كانزاس بالولايات المتحدة سواء الاسعار الحاضرة والآجلة

ويتضمن النظام الجديد تعديلات عدة في طريقة تحديد متوسط السعر لفترة معينة مع ربطه بميعاد التسليم وبكمية القمح موضع العملية . الا أن النظام احتفظ بشكله العام .

ويبلغ الفائض الذي سيسمح بتصديره هذا العام نحو ١٠ملايين كوارتر (الكوارتر= ٤٨٠ رطل) . ويرى البعض ان ربط اسعار القمح التركي بأسعار كانزاس سيرفع من اسعاره مما يزيد في صعوبات تصريفه .

وكانت تركيا من البلاد المستوردة للقمح حتى عام ١٩٥٠ الا أن التوسع في الانتاج جعلها تقفز الى المحل الرابع ضمن الدول المصدرة للقمح خلال العام الماضي .

انتاج القطن

استعرضت مجلة «ورلد كروبس» — محاصيل العالم — حاله انتاج القطن في السودان في موسم ١٩٥١ — ١٩٥٢ والموسم الذي يليه في عددها الصادر في شهر سبتمبر المنتهى .

وقد قالت المجلة فيما يتعلق بموسم ١٩٥١ — ١٩٥٢ أن سوء الاحوال الجوية وانتشار الآفات والامراض — كل هذا قد أضر بمحصول الجزيرة كثيرا على الرغم من عمليات رش النبات التي تناولت أكثر من ٢٠٠ ألف فدان . ولقد كان الفيضان في طوكر أوطأ فيضان سجل حتى الآن . وتلاه في ذلك فيضان الجاش . وغلت المساحات الاضافية التي زرعت بمساعدة مياه الامطار في طوكر محصولا ضئيلا جدا نظرا لقلة الرطوبة . وبالجملة كان مجموع الانتاج من (قطن الساكل) أقل من نصف ما أنتج منه في الموسم السابق .

وعلى العكس من ذلك سجل انتاج القطن الذي من النوع (الاميركي) رقما قياسيا فلقد كان المحصول الذي روى بمياه الامطار ضعف ما كان عليه في موسم ١٩٥٠ — ١٩٥١ نظرا لزيادة المساحة المنزرعة في كردفان وما تبع ذلك من زيادة في الانتاج نفسه . وكذلك سجل محصول القطن الذي من النوع الاميركي والذي زرع بفضل وسائل الري زيادة تفوق قليلا ٥٠٪ عما كان عليه في الموسم السابق .

ولما بلغ مجموع الانتاج من كافة أنواع القطن في عام ١٩٥١ — ١٩٥٢ ثلاثة أخماس ما كان عليه في موسم ١٩٥٠ — ١٩٥١

اما فيما يتعلق بموسم ١٩٥٢ — ١٩٥٣ فقد انتعش انتاج (قطن الساكل) انتعاشا كبيرا . اذ يقدر الناتج منه في الوقت الحاضر بما يزيد على ٣٧٠ ألف بالة . غير أن صنفه مخيب للآمال . ومساحات قليلة من المنزرعة به هي التي أنتجت رتبا عالية ذلك لان حرارة الجو والاضرار التي أحدثتها الحشرة البيضاء كانتا — على ما يعتقد — سببا في تفتيح اللوز بأسرع من المعتاد . وقد رش حوالي ٣٠ الف فدان من الجو للقضاء على الحشرات بعد فيضان الجاش الشديد . تم هذا في أول عملية من عمليات الرش على نطاق واسع أجريت هناك . والمأمول ان يسجل المحصول رقما قياسيا جديدا .

ويقدر انتاج القطن الذي من (النوع الاميركي) بحوالي ٦٠ ألف بالة . ولقد بدأ في وقت من الاوقات أن محصول جبال النوبة سيفوق مثيله في موسم ١٩٥١ — ١٩٥٢ غير أن رداءة الطقس وهجوم دودة القطن قد أديا الى خفض ذلك التقدير .

ولقد أحدثت الآفات ضررا بليغا بالمحصول في مديرية خط الاستواء عقب توقف هطول الامطار في وقت مبكر الامر الذي ترتب عليه نقص المحصول .

قانون رقم ٤٢٤ لسنة ١٩٥٣

باضافة أحكام جديدة الى المادتين ٤ و ١٢ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بفرض الضريبة العامة على الايراد

باسم الامة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش .

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونية سنة ١٩٥٣ .

وعلى القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بشأن فرض ضريبة عامة على الايراد المعدل بالقانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١ والمرسوم بقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٥٣ .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

وبناء على ما عرضه علينا وزير المالية والاقتصاد ، وموافقة رأى مجلس الوزراء .

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — يضاف الى المادة الرابعة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ المشار اليه بند جديد برقم (٣) وذلك بالنص الآتي :

« ٣ — الفنيون والخبراء الاجانب المتوطنون في مصر متى كان استخدامهم بناء على طلب الحكومة المصرية أو احدى الهيئات العامة أو الخاصة او الشركات أو أحد الافراد بالنسبة لايراداتهم الناتجة من مصادر خارج مصر » .

مادة ٢ — يستبدل بالفقرة الاخيرة من المادة ١٢ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ السالف الذكر النص الآتي :

« ويوضح الاقرار على حدة الايرادات المحصلة من الخارج بطريق مباشر أو غير مباشر مهما كان نوعها على أنه يعفى من هذا الايضاح الفنيون والخبراء الاجانب المشار اليهم في البند (٣) من المادة الرابعة من هذا القانون » .

مادة ٣ — على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

صدر بقصر الجمهورية في ٢٠ ذى الحجة سنة ١٣٧٢ (٣٠ أغسطس سنة ١٩٥٣) .

الاستاذ أحمد الشقيري يتحدث إلى "الاقتصاد والمحاسبة" عن :

وسائل تعزيز التعاون الاقتصادي بين المجموعة العربية

تميزت الدورة الاخيرة التي عقدت في القاهرة لجامعة الدول العربية بما أحرزته من نجاح في المضمار الاقتصادي ذلك النجاح الذي تمثل في الاتفاق التجاري واتفاق الدفع اللذين عقدا مابين الدول العربية الاعضاء . ويبشر هذان الاتفاقان بازدهار الرقعة العربية وتقدمها

وقد ارتأيت أن أرجع الى الاستاذ أحمد الشقيري الامين العام المساعد للجامعة العربية — وهو من خيرة المفكرين العرب ومن المدركين لمستلزمات النهضة العربية — وأن اسأله تعقيبا على هذا الحدث العربي . فقال :

منذ تقلدت زمام منصبي وأنا لا أنفك أعرب عن اعتقادي بأن المسائل الاقتصادية ينبغي أن تحتل المقام الاول من اهتمامنا وعنايتنا ، ولهذا سرنا أن ينعقد هذا الاتفاق الاقتصادي بين الدول العربية ليساعد على تحقيق التكامل في اقتصاديات البلدان العربية ، ذلك التكامل الذي تقتضيه المصلحة المشتركة والضرورات الاقليمية والقومية في زمن أخذت الدول تدبر فيه أمور يومها وغدها .

ولقد كنا أمام طابع قومي يغلب على كل ما عداه في شؤون الاقتصاد. فلكل بلد عربي عملته الخاصة ، وانتاجه الخاص ونظامه الجمركي الخاص ونظام السفر والجوازات الخاص ... ، وهي أنظمة كثيرا ما تضاربت وأدت الى أزمات في علاقات هذه الدول . غير أننا قد فطنا أخيرا الى ضرورة توحيد هذه النظم القومية ووضعها على أساس جديد من التعاون والتنظيم الاقليمي لمصلحة المجموعة العربية .

واستطرد الاستاذ الشقيري يبسط مزايا الاتفاق التجاري الجديد، فقال انه يطالع الباحث في مستهله بتلك الاعفاءات الشاملة التي منحت للمنتجات الزراعية . وهذا النظام قد يكون لمصلحة بعض البلدان دون الاخرى لان هناك دولا استهلاكية أكثر منها انتاجية ، ولكن لما كان الاقتصاد العربي متكاملا فقد آثرنا الاخذ بمبدأ الاعفاء حتى يكون التعاون تعاونا عمليا حقا .

أما فيما يتعلق بالمنتجات الصناعية ، فقد استقر الرأى على أن تخفض الرسوم الجمركية المقررة عليها بنسبة ٢٥ في المئة والامل معقود بأن يتسنى لنا في القريب تعميم مبدأ الاعفاء فيشمل المنتجات الصناعية كذلك .

واذ يتأمل المرء الثروات القومية لكل قطر من الاقطار العربية ، يتبين أن لكل بلد وضعه الاقتصادي الخاص. ولكنا نسعى دائبين لتحقيق ضرب من ضروب التجانس والتوافق بين هذه الاوضاع لتكون جميعا كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضا . **ومن ثم ، فقد اتجهت مقاصدنا الى تيسير التبادل النقدي بين البلدان العربية لمصلحتها جميعا. ومثل هذه الخطوة ، يوم تتحقق ، لا يقصد منها الا اطلاق حرية تداول رؤوس الاموال العربية من غير أن ينطوي ذلك على أي مساس بالدول الاجنبية .** فالمال في الشرق العربي متوافر توافرا قد لا يتسق مع الحاجات المحلية لكل بلد ، فاذا هيىء له أن يهجر الى بلدان عربية أخرى حيث يستثمر استثمارا ناجعا كان ذلك مما يحقق المصلحة العربية القصوى فضلا عن المصلحة القومية للدولة صاحبة هذا المال .

توحيد العملة

وسألت الاستاذ الشقيري عما اذا كان ثمة احتمال بتوحيد النقد بين البلدان العربية . فأجاب **أن هذا الهدف هو جزء من برنامجنا الذي نعمل على تحقيقه ، ولكن دون بلوغه اليوم مصاعب لا تخفى على ذوي الفطنة .** فالعملات العربية ليست مطلقة من كل قيد ، بل يتفاوت ارتباطها بالعملات الاجنبية تفاوتا واضحا . فثمة عملات مرتبطة بالاسترليني ، وأخرى بالدولار وثالثة بالفرنك الفرنسي ورابعة عملة مستقلة ، وهذا التعقيد في حد ذاته يعترض سرعة الوصول الى هدف توحيد العملة ، ولكننا بالغوه لا محالة

وبمناسبة الاقتراح الذي دعا اليه الاستاذ عبد الله فكري أباظة في العدد الاخير من ((الاقتصاد والمحاسبة)) عن هجرة الشباب المصري الى البلدان العربية للعمل في مرافقها الناشئة ، سألت الاستاذ أحمد الشقيري عما اذا كانت الايدي العاملة العربية حرة في الانتقال من مكان الى آخر أو أن دون ذلك صعابا .

فقال الاستاذ الشقيري ان الايدي العربية تستطيع أن تنتقل من مكان الى آخر في داخل الرقعة العربية . وحتم على العرب أن يواصلوا تشجيع انتقال الايدي العاملة تحقيقا للمصلحة القصوى ، وحلا لمشكلات البطالة التي نشاهدها بلد بينما بلد آخر يشكو من نقص الايدي العاملة نقصا شديدا .

واستطرد الاستاذ الشقيري فقال ان هذه الايدي يمكن استخدامها في مجال الصناعات الثقيلة التي ازدهرت في الشرق العربي بعد أن كشفت كنوزه الطبيعية وعرفت وفرة المواد الخام فيه .

وقال ان هذه الجماعة العربية قادرة على أن تقوم بأعمال باهرة في ميدان الصناعة والاقتصاد ، وينبغي علينا ألا ننسى أنه الى جانب ما حققه العرب حتى اليوم من تقدم وارتقاء ، لا يزال لديه من الثروة ومواردها قدر موفور بكر ، ودع عنك ما لم يكشف من هذه الثروة حتى الآن . ومن حسن الحظ أن المجال الاقتصادي يسهل فيه التعاون فلا تعترضه عقبات كتلك التي قد تبدو في المجال السياسي .

وختم الاستاذ الشقيري حديثه قائلا : أن الاتفاق التجاري واتفاق الدفع هما — مع أهميتهما الكبرى — خطوة واحدة ، ستتبعها خطوات وخطوات ما دامت النية صادقة والمصلحة القومية العربية العليا رائد الجميع .

م. ك. بولاد

نادى التجارة يكرم الأستاذ حسين كامل سليم

رأى نادى التجارة ان يكرم الاستاذ حسين كامل سليم بمناسبة تقلده منصب « وكالة وزارة الارشاد القومى » .. فاقام حفل شاى فى منتصف الساعة السادسة من مساء الاحد ٢٥ اكتوبر الماضى فى بهو النادى الخارجى ، **وحضرها – خلاف أعضاء مجلس ادارة النادى والمحتفى به – لفيف من كبار رجال الاقتصاد ، والمال ، والصحافة ، والارشاد القومى فى البلاد ، فضلا عن عدد كبير من أساتذة كليات التجارة باعتبار أن السيد المحتفى به كان عميدا لهم .** **ومن الذين تفضلوا بالحضور الاساتذة الفضلاء السادة : حسين فهمى رئيس مجلس الانتاج القومى ، والدكتور عبد الجليل العمرى وزير المالية ، والدكتور احمد ابراهيم رئيس ديوان المحاسبة ، والاستاذ سابا حبشى وزير التجارة الاسبق والاستاذ احمد أبو العلا مدير الادارة الاقتصادية بوزارة المالية ، والاستاذ عبدالعزيز ناصر وكيل المالية السابق ، والاستاذ محمد زكى عبد القادر الصحفى الكبير ، والدكتور راشد البراوى ، والدكتور محمد صلاح الدين والاستاذ احمد عطيـة الله مراقب النشر والمطبوعات بوزارة الارشاد .**

وبعد تناول الشاى ، وقف الاستاذ عبدالله فكرى اباظة رئيس النادى والقى الكلمة التالية :

حضرات السادة والزملاء :

يسرنى كل السرور أن نجتمع الليلة ذلك الاجتماع العائلى – واقول العائلى – لاننى تعهدت حين تكلمت مع صديقى الاستاذ حسين سليم ان يكون هذا الاجتماع عائليا بحتا . والا فان باب تكريم حسين كامل سليم اذا فتح ، لا تكفيه الايام كلها . ونحن حينما نكرم رجلا لا نكرمه لمجرد تقلده منصبه ، بل لمجرد اعماله .

ونحن حينما نكرم الاستاذ حسين كامل سليم لا نكرمه كوكيل لوزارة الارشاد القومى ، ولكن كأستاذ فى التجارة منذ ٢٥ عاما ، ثم عميدا لكلية التجارة مدة ٧ سنوات متتالية . واذ نكرمه فاننا نكرم فيه الخلق القويم ، والاستقامة الفاضلة ، والوطنيـة العالية ، والاخلاق لمن يريد ان يكون قدوة فى الاخلاق .

وحين كان الاستاذ حسين كامل سليم عميدا للتجارة ، كنا فى ذلك الحين نشعر بشىء من الرغبة – واقول هذا بكل صراحة واخلاص ، ونحن قوم لنا كرامة كما لكل قوم كرامة – فى ان يكون عميد التجارة من ابنائها .. ثم مضت الايام تلو الايام ، والسنوات تلو السنوات فاقتنعنا اقتناعا عمليا بأن هذا الرجل اصلح من يكون عميدا للتجارة .. بل ان تدوم عمادته ليوم الدين .

اذن فهو رجل بعيد الغور والاثر ، يصلح ان يكون سياسيا ، فهو ممن ينطبق عليهم المثل القائل (يستطيع ان يفحر البئر بابرة) .. كما انه كان تجاريا اكثر من التجاريين انفسهم

اننى اشعر بسعادة حين نكرم الرجل فى شخصه لا فى منصبه ، ولكننا كمصريين يهمنا المصلحة العامة قبل الخاصة ، لذلك فاذا ضحينا فى كلية التجارة به كعميد ، فاننا على يقين بأن استمرار اتصاله بنا لن يفقدنا عونه وفضله ، مما يجعلنا نعتقد ان اختياره لهذا المنصب الخطير سوف ينفع به البلاد .

فاذا اجتمعنا معه الليلة ليس لمجرد التكريم بل لاعلان فضله ، وتسجل للرجل الوطنى الذى كان لا يقتصر على تلقين طلبته مجرد العلم ، بل كان يلقى عليهم دروسا فى الاخلاق والوطنية .

فانا اهنىء المنصب به . واهنىء البلاد ، واهنىء وزير الارشاد على اختياره ، لانه – حسب لغته العسكرية – قد اصاب الهدف فى الصميم .

***

ثم وقف بعد ذلك الاستاذ محمد توفيق سكر عميد كلية التجارة بالنيابة ليلقى كلمة الكلية :

حضرات السادة :

انه ليسر كلية التجارة ان يقوم نادى التجارة بتكريم زميلنا العزيز العميد السابق الاستاذ حسين كامل سليم بمناسبة تقلده منصب وكالة الارشاد القومى . فبالنيابة عن اعضاء هيئة التدريس اتقدم له بالتهنئة . كما اهنىء وزارة الارشاد به ، وعلى رأسها الصاغ صلاح سالم بهذا الاختيار الموفق . كما اعرب عن الروح الفتية التى غرسها الوزير الشاب باختيار الوكيل الشاب .

ان كلية التجارة تحيى عميدها السابق الذى يتبوأ اليوم منصبا فى الدولة له خطورته ، وهى تعرفه اشد اخلاصا فى العمل ، ومقدرة عليه مما جعله مضرب الامثال ، وموضع التقدير من الجميع .

وباسم كلية التجارة اعلن تقدير هيئة التدريس بالخطوة الموفقة التى اتخذتها الحكومة بحسن اختيارها . فمن هذا المكان ارسل تهنئة خالصة طيبة لقائد هذه الثورة محمد نجيب ، ورجال الثورة الفضلاء الذين عودونا ان يكون اختيارهم موضع تقدير .

***

ثم وقف مدير ادارة الصحافة بوزارة الارشاد (الاستاذ احمد عطية الله) ليلقى التحية الآتية :

سادتى :

لقد احسست الآن بأن من واجبى ان اقول كلمة بالنيابة عن زملائى موظفى وزارة الارشاد فالحقيقة انه منذ عدة سنوات واسم استاذنا حسين كامل سليم يتردد فى المناسبات كلما دعت الحاجة للتفكير فى اختيار الشخص الكفء للمكان الهام .

وفى الحق من ناحية رجال التعليم يعتبر حسين كامل سليم واحدا منهم ، ومن ناحية رجال التجارة – كما قدم السيد عبد الله اباظة – يعتبر احد اقطابها ، ومن ناحية الجامعيين والسياسة والصحافة .. يعتبر هو واحدا منهم . ووزارة الارشاد القومى تشمل هذه الاعمال جميعا .

لهذا كله احسسنا ان وجود حسين سليم بيننا سيكون فعلا مرحلة حاسمة لبناء صرح هذه الوزارة الناهضة .

***

ثم وقف الاستاذ عبد الله اباظة وقال :

طلب الى الاستاذ احمد المهدى مدير مكتب السيد وزير الارشاد ان اعتذر بالنيابة عن سيادته لاعمال مفاجئة شغلته بالقيادة . وقد كنا نتمنى أن يشرف السيد الوزير لنقتطع جانبا من هذه الحفلة لتكريمه ، اذ ان التكريم لعمل يؤدى لا لعمل يرتجى . وارجو من حضرة مدير مكتب الوزير ان يتفضل ويقرأ اعتذار السيد الوزير .

الاستاذ احمد المهدى :

اننى اقدم اعتذار السيد الوزير عن الحضور بسبب انشغاله فى مهام هامة بمجلس الثورة .

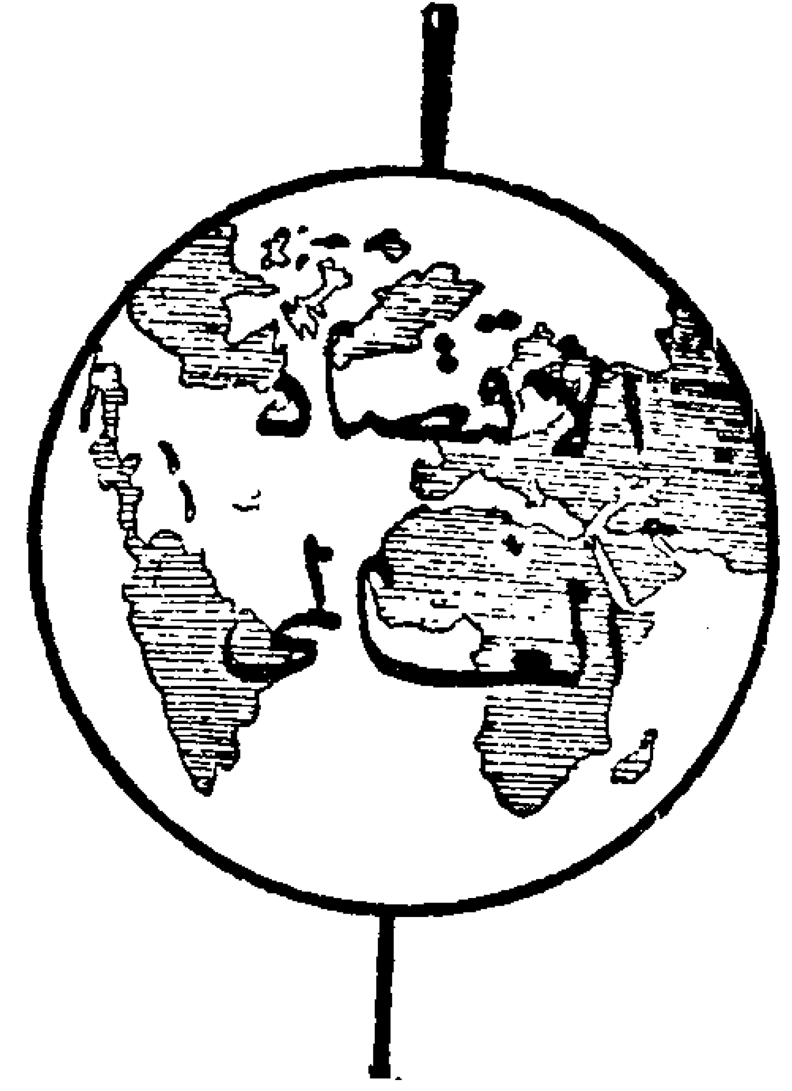
وان وزارة الارشاد القومى ليست غريبة عن استاذنا حسين كامل سليم ، فان المجالات الدولية والسياسية والوطنية كانت له فيها آثار ملموسة . فهواذن رجل فوق كل تكريم .

وحين اختاره السيد وزير الارشاد لهذا المنصب لم يكن اختياره امرا طبيعيا ، بل اننى اشهد ، ويشهد معى السيد الاستاذ حسين كامل سليم انه لم ير وجه الصاغ صلاح سالم ، بل ان كلاهما لم ير الآخر الا يوم ان دخل عليه مسلما يوم تولى منصبه . لم يكن احدهما قد رأى الآخر من قبل ، ولكن سمعة الاستاذ حسين سليم الطيبة قد سبقته واستطاعت ان ترشحه لهذا المنصب .. وهذا معنى جليل ، وظاهرة جديرة بالتزكية والتقدير

ثم رد الاستاذ حسين كامل سليم على المتكلمين والمحتفلين بكلمة قيمة . شاكرا لهم حسن كرمهم وضيافتهم ، ذاكرا لهم أن كل ماقالوه فيه هو من باب المجاملة الفياضة . واتخذ على نفسه عهدا بأن يكون فى خدمة الوطن دائما ، صديقا لزملاءه على الدوام

ثم وقف الاستاذ عبد الله فكرى اباظة رئيس النادى ، وكرر التهنئة للمحتفى به الاستاذ حسين كامل سليم ، ودعا الحاضرين الى سماع الحديث القيم للسيد وزير المالية فقد اراد – على حد تعبيره – أن يضرب العصفور بوردتين ، فيكون حفل (نادى التجارة) جامعا بين تكريم وكيل الارشاد القومى ، وتثقيف بسماع حديث السيد وزير المالية ، المنشور فى مكان آخر من هذا العدد .

فريد



الاستثمار الاجنبي في الارجنتين

وافق الكونجرس الارجنتيني في يولية الماضي على قانون لتشجيع الاستثمار الاجنبي في الارجنتين . وقد سارعت الارجنتين بسن هذا القانون لما وجدت ان الاستثمار الاجنبي في البلاد اضمحل كثيرا منذ عام ١٩٤٧ ، ويسمح هذا القانون بتحويل الارباح على رأس المال المستثمر ، بشرط ألا تزيد عن ٨٪ ، بعد مرور سنتين على بدء الاستثمار . ويسمح كذلك باسترداد رأس المال كله على أقساط بعد عشر سنوات منذ بدء الاستثمار

وقد تساءل كثير من رجال الاعمال عن أثر مثل هذا القانون اذ لاينص فيه على حماية المؤسسات ضد التأميم او نزع الملكية كما لم ينص على تعويض مناسب في حالة قيام الحكومة بذلك . الا أن القانون ينص على أن الاموال الجديدة المستثمرة في المؤسسات القائمة فعلا سوف تتمتع بالامتيازات المنصوص عنها في القانون . ولكنه لم يتعرض للاموال المستثمرة فعلا في داخل البلاد الآن . ومن المفروض أن هذه الاموال الأخيرة سوف يظل حقها في تحويل ٥٪ من أرباحها على رأس المال المسجل كما هو مع الاخذ في الاعتبار حالة العملات الاجنبية التي في حيازة الدولة ويلزم الحصول على موافقة سابقة لاستثمار الاموال الجديدة في البلاد ، وهذه الموافقة تتوقف على ماذا كان هذا الاستثمار يتفق مع برنامج السنوات الخمس الثاني للتنمية الاقتصادية الذي تقوم بتنفيذه الارجنتين ، أو على ماينتظر تحصيله أوادخاره من العملات الاجنبية التي يمكن أن يقدمها هذا الاستثمار الخارجي .

وسعيا وراء تشجيع زيادة استثمار رأس المال الاجنبي قامت الارجنتين بتشجيع شركات الزيت البريطانية والامريكية لحضها على استثمار أكبر قدر ممكن من الاموال في الارجنتين وسوف تكون تنمية هذا القطاع من الاقتصاد الارجنتيني سببا في عدم استنزاف العملة الاجنبية ثمنا للواردات من الوقود . وقد أبدى أحد رجال الصناعة الامريكية أخيرا رأيه في استثمار الاموال في هذا الميدان بأن من المنتظر ان يتمكن أصحاب رؤوس الاموال المستثمرة في صناعة الزيت من تحويل مايزيد عن ٨٪ من أرباحهم وهي النسبة التي ينص عليها القانون المذكور آنفا .

وقامت حكومة الارجنتين أخيرا بمفاوضات لعقد معاهدات دولية في الشهور الاخيرة ، نذكر منها المعاهدة بين الارجنتين وشيلي التي عقدت في يولية الماضي . وتنص هذه المعاهدة على جميع القواعد والاجراءات الخاصة بالمعاملات التجارية بين الدولتين .

قابلية تحويل العملات

كان من بين الاغراض المتعددة التي أنشيء من أجلها صندوق النقد الدولي العمل على ايجاد ناظم للمدفوعات المتعددة الاطراف والغاء قيود الصرف الاجنبي وقد عالج مدير الصندوق في تقريره السنوي الاخير هذا الموضوع وتساءل عن الدور الذي يجب أن يقوم به الصندوق في هذا الصدد أي العمل على قابلية تحويل العملات .

ويعتبر عدم القابلية للتحويل عبئا ثقيلا على التجارة والاستثمار وقد شوهد أن هناك عمليات مفيدة لم تتم وغيرها يتم بأسعار فوق طاقة الدولة ذات العملة غير القابلة للتحويل، وتكون النتيجة أن ترتفع نفقات انتاجها ومعيشتها وتضعف مقدرتها التنافسية في الاسواق العالمية وعلى العموم يضعف اقتصادها عموما .

وقد نتساءل لم مضى كل هذا الوقت منذ انتهاء عهد قابلية التحويل ؟ . فأول مايتبادر للذهن أن الحرب وما سببته من خراب مادي وتدهور اقتصادي في هياكل انتاج الدول المختلفة خلقت طلبا غير عادي على البضائع الاجنبية في كثير من البلدان مع عدم قدرتها على انتاج سلع لتصديرها تسديدا لاثمان وارداتها ونذكر على الاخص الحاجة الى البضائع الامريكية حيث ان الولايات المتحدة هي الدولة الصناعية الكبرى الوحيدة التي لم تتأثر طاقتها الانتاجية بالحرب .

وكان أن ظهر عدم التوازن المستمر في المدفوعات الدولية ((تراجع في الاعداد السابقة سلسلة مقالات هل حل بالعالم الكساد)) . وظهرت مشكلة الدولار وحاجة الدول المختلفة لسداد مدفوعاتها الى الولايات المتحدة . وكان عدم التوازن المزمن هذا سببا في جعل قابلية التحويل من الامور غير الممكنة ذلك لما ستجره من انهيار احتياطيات الذهب والدولار التي تمتلكها الدول المختلفة ومن جهة أخرى أن قابلية التحويل هذه ليست هي العامل الفصل في ميدان التجارة والاستثمار ، بل هناك أهداف أخرى ، فأولا هناك محاولة جعل ((نسبة التبادل الخارجي)) في صالح الدولة ذات الشأن ما استطاعت الى ذلك سبيلا ، فعمدت كثير من الدول الى تحديد أسعار صرف مرتفعة لعملاتها .

وسرعان ماتبين خطأ هذا العمل فسارعت معظم الدول الى تخفيض عملاتها في عام ١٩٤٩ . وكان هذا علاجا جزئيا لهذا الخطأ الا أن مشكلة الدولار ظلت قائمة ، ولا تدل هذه المشكلة الا على ان عملات معظم الدول لاتزال مقومة بأكثر من قيمتها الحقيقية بالنسبة للدولار ، وحتى تتمكن الدول من المحافظة على اسعار الصرف الصناعية هذه اتبعت نظاما مختلفة منها نظم المقايضة والرقابة على النقد ونظام تعدد أسعار الصرف وتراخيص الاستيراد والتصدير ونظام الحصص وكثير غيرها ، واحتلت بذلك مسألة القابلية للتحويل مكانا خلفيا

ومن ناحية أخرى تصر كثير من الدول على الاحتفاظ بمستواها من العيش الرفيع وتنفيذ مشاريعها الاجتماعية في نفس الوقت الذي لا تتمكن فيه من الصرف على مثل هذه المسائل فاختلت ميزانياتها وزاد التداول النقدي وارتفعت الاجور بما لايتمشى مع زيادة الكفاية الانتاجية . وكان أن تفشى التضخم مما زاد من حدة الفرق بين أسعار الصرف الخارجية للعملات وقوتها الشرائية الداخلية وبذلك وصلت مشكلة المدفوعات الدولية الى هوة السوء والتدهور .

وقد لاحظ بعض المعلقين على الشئون الاقتصادية الدولية أن اعادة اصلاح الحالة المالية بعد الحرب قد بدأ من الطريق الخاطيء وانه كان في الامكان الوصول الى اعادة القابلية للتحويل اذا لم تحدد الدول المختلفة أسعار صرف ثابتة كهدف سابق للقابلية للتحويل . ويعتقد هؤلاء المعلقون ان تقييد أسعار الصرف خلق ثباتا صناعيا لايتأثر بالظروف المحيطة ، أدى الى أن يصبح عدم القابلية للتحويل وما يتلوه من قيود وحواجز أخرى ضروريا .

ويستطرد هؤلاء المعلقون الى القول انه في الاسواق الحرة يتوازن العرض والطلب عند ثمن معين ، ولا يستثنى من ذلك سوق الصرف ، فهو سوق ككل الاسواق وسعر الصرف ماهو الا ثمن وظيفته المحافظة على التوازن بين عرض عملة معينة والطلب على العملة نفسها ولن يمكن الوصول الى التوازن الحقيقي الا بترك السوق حرة حتى تجد ثمنها الذي يتقابل عنده العرض والطلب .

ولا شك أن ترك الامور حرة في سوق الصرف قد يؤدي الى اضطرابات فقد شوهد أن مثل هذه التعديلات أدت الى أن الهيكل الاقتصادي الداخلي لايتناسب مع تعهدات الدولة بتنفيذ العمالة الكاملة والبرامج الاخرى التي تختص بالمحافظة على مستوى معين من الرفاهية الاقتصادية ، وهي أمور تتطلب رقابة صارمة من الدولة على شئونها الاقتصادية الخارجية لاتتلاءم مع نظم اسواق الصرف الحرة أو اتباع قاعدة الذهب .

ويبدو من الاحوال الاقتصادية السائدة أن العالم مازال بعيدا عن اتخاذ قرار في صالح اطلاق حرية تحويل العملات وخاصة أن الدول ترغب أن يكون الرجوع الى قابلية تحويل العملات على أساس سعر صرف ثابت .

ولقد دارت المناقشات حول هذا الموضوع كثيرا في الشهور الاخيرة ولكنها كلها لاتؤكد الاتجاه نحو القابلية للتحويل كما أشير في هذه المناقشات الى ايجاد أرصدة كبيرة تستعمل لمقابلة الطلبات المفاجئة على بعض العملات حتى لاتتعرض أسعار الصرف للانهيار وبالطبع اقترحت الدول صاحبة الشأن ان الولايات المتحدة ستقوم بتقديم الارصدة اللازمة . وقد أشار مدير صندوق النقد الدولي في خطابه الى هذه المسألة فقال : ((ان المسئولية الاولى للمحافظة على قابلية التحويل تعتمد أولا وأخيرا على الدول صاحبة الشأن ذاتها)) واذا تطلب الامر مساعدات قصيرة الاجل فيمكن اللجوء الى صندوق النقد الدولي والانتفاع من التسهيلات التي يقدمها في هذا السبيل .

هذا ولم يعرف بعد حقيقة السياسات التجارية للولايات المتحدة . وقد توالت المطالبة بتخفيض التعريفة الجمركية كما أوصت اللجان الامريكية الكثيرة التي تكونت لبحث هذا الامر باتخاذ سياسة حرية التجارة. ومن المنتظر ان توصي بهذا الاتجاه اللجنة التي تكونت أخيرا والمنتظر ان تقدم تقريرها في عام ١٩٥٤ ، واذا أمكن خفض الحواجز الجمركية الامريكية فان كثيرا من الدول تعتقد بأن في امكانها زيادة حصيلتها من الدولارات بشكل يساعد على سد حاجاتها من الدولار، وبذلك ينفتح الطريق الى اطلاق حرية قابلية العملات للتحويل .

القطن عام ١٩٥٢ - ١٩٥٣

نشرت جريدة « التيمز » اللندية أخيرا مقالا تضمن عرضا لموسم القطن الماضى نلخصه فيما يلى :

تميز موسم القطن عام ١٩٥٢/٥٣ بتغيرات كبيرة عما كان عليه الحال فى المواسم السابقة فى جميع أسواق القطن ، فقد صرح للغزالين البريطانيين لاول مرة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية بعقد صفقات خارج لجنة القطن البريطانية . أما فى الاسواق الدولية فقد تطورت الاحوال حتى شابهت ماكانت عليه أيام السلم .

وكان المعروض من القطن فى عام ١٩٥٢/ ١٩٥٣ وهو اول عام بعد الحرب باستثناء الفترة التى تلت الحرب مباشرة ، أكثر مما كان متوقعا . فقد بلغ الانتاج العالمى ٨ر٣٥ مليون بالة منها ٧ر٢٨ مليون بالة تخص بلاد العالم المنتجة للقطن باستثناء روسيا والبلاد التى تدور فى فلكها (أى بزيادة حوالى ١٥٠ الف بالة) عما كان عليه فى موسم ١٩٥١/٥٢ وكانت الفضلة فى بداية الموسم ٩ر١٤ مليون بالة أى بزيادة حوالى ٣ر٣ مليون بالة بينما زاد الاستهلاك بحوالى مليون بالة فقط الى ٣ر٣٣ مليون بالة

ولم تكن العلاقة بين كمية المعروض والاستهلاك فى موسم ١٩٥٢/٥٣ من ناحيه هى التى أدت الى تقلقل وعدم استقرار السوق بل أن السبب الرئيسى كما يذكر بعض المعلقين هو انقشاع ما اشيع عن قيام حرب كبيرة أخرى وما حدث من انهيار فى صناعة المنسوجات القطنية قبل حلول هذا الموسم . وقد كانت كمية القطن التى دخلت فى الاسواق الدولية ٤ر١١ مليون بالة بالمقارنة ب ١٢ مليون بالة فى موسم ١٩٥١-١٩٥٢ على أساس صادرات الدولة المنتجة ، وقد بلغت صادرات الولايات المتحدة ٢ر٣ مليون بالة بعد أن كانت ٥ر٥ مليون بالة فى الموسم السابق (١٩٥١/٥٢)

وكانت الاهمية المتزايدة لاسواق الولايات المتحدة نتيجة مباشرة للازمة التى أصابت البلدان المنتجة الاخرى فى شتاء عام ١٩٥٢/ ٥٣ اذ كانت أسعار القطن فى هذه البلدان أعلى بكثير من أسعار قطن الولايات المتحدة لرغبتها فى استغلال ماتعانيه كثير من البلدان من نقص الدولارات والقيود المؤقتة التى كانت تفرضها الولايات المتحدة على صادرات القطن وكانت نتيجة زيادة محصول القطن الامريكى فى موسم ١٩٥٢/٥٣ ان لم تجد البلدان الاخرى لقطنها مجالا للتصريف فى الاسواق المستهلكة مما أدى بهذه البلدان واحدة تلو الاخرى الى اتخاذ الخطوات اللازمة نحو زيادة مبيعاتها

فقامت مصر باغلاق سوق العقود فى نوفمبر عام ١٩٥٢ كما عرض البنك الاهلى البرازيلى مخزونه من القطن للبيع بالممارسة وتوسعت باكستان فى عمليات المقايضة وبذلك أوجدت هذه البلدان سياسة من شأنها ربط أسعار قطنها بأسعار بورصة نيويورك وبذلك أصبحت مرة أخرى أسعار القطن الامريكى أساسا للتعامل فى الاسواق الدولية للقطن الخام

وفى الحقيقة أن المتتبع لتطور الاسواق فى البلاد المختلفة كمصر وباكستان والبرازيل ، يجد أن الحالة فى تحسن منذ أزمة الشتاء الفائت وأن الاستهلاك فى انتعاش بطىء فى الدول الرئيسية الصناعية .

وقد استمرت سياسة دعم أسعار المحاصيل الزراعية فى الولايات المتحدة فى المحافظة على الاسعار خلال الموسم كله وبلغ ماسلم الى هيئة الائتمان السلعى بأمريكا فى مقابل قروض ٢ مليون بالة . وكانت زيادة المعروض من القطن وانكماش الطلب العالمى سببا فى انخفاض اسعار القطن الامريكى من صنف الميدلنج وتضمنت هذه الفترة فترة اختبار شديد لسياسة دعم الاسعار الامريكية .

وقد كانت الفضلة فى اول أغسطس الماضى ٥ر١٥ مليون بالة قطن ويبدو من تقديرات المحاصيل فى العالم كله أن المحصول سيكون كبيرا ، فقد بلغ تقدير محصول القطن الامريكى فى اكتوبر ٦ر١٥ مليون بالة بالرغم من نقصان المساحة المزروعة . ومع ان هناك بلدانا تترقب محصولا صغيرا الظروفها الخاصة يحتمل الا ينقص المحصول العالمى كله بدرجة كافية لمقابلة الزيادة فى فضلات المحاصيل السابقة .

وعلى ذلك فالمنتظر أن يبلغ المعروض فى موسم ١٩٥٣/٥٤ — ٥٠ مليون بالة بينما من المتوقع أن يكون الاستهلاك اذا ماظل على حاله من التوسع ٣٥ مليون بالة فقط ولا تبشر الاحوال حتى فى الولايات المتحدة التى أمكنها فى العام الاخير أن تسيطر على الاسعار العالمية بتحسن كبير . واذا ما أضفنا فضلة محصولها السابق البالغة ٥ر٥ مليون بالة الى محصولها المرتقب حسب التقدير الاخير وهو ٦ر١٥ مليون بالة لبلغ معروضها ٢١ مليون بالة اى بزيادة قدرها ٥ر٨ مليون بالة عن الاستهلاك المحلى الامريكى وصادرات الولايات المتحدة مجتمعين . وقد دفعت هذه الحقيقة وزير الزراعة الامريكية الى أن يعلن تحديد المساحة التى تزرع قطنا فى عام ١٩٥٤ ،..

ومن المفهوم ان لتحديد المساحة التى تزرع بعض التأثير النفسانى على الاسواق الا أن هذا الاعلان لن يكون له تاثير كبير خلال الاشهر المقبلة

وقد شوهد خلال موسم ١٩٥٢ / ٥٣ ، أن سوق القطن تحول نهائيا الى سوق للمشترين وسيظل الطلب على القطن الامريكى متاثرا بالآمال فى أن تكون سياسة أمريكا الزراعية متجهة نحو تقوية المبيعات الاجنبية

وينتظر أن تبلغ الواردات الحرة للمملكة المتحدة خلال الأثنى عشر شهرا التالية والتى بدات فى أول سبتمبر الماضى ٥٦٪ من الاستهلاك المحلى مقابل ٣٠٪ فى المدة المماثلة من العام السابق . وهذه الزيادة تدل دلالة واضحة على أن دوائر صناعة القطن تعتقد فى تحسن اتجاهات الاسواق العالمية . وهذا ماشاهده فعلا فى الوقت الحالى فى الاسواق وفى نفس الوقت نجد الرجوع الى حرية شراء الغزالين القطن خارج لجنة القطن الخام قد أضعفت كثيرا من مركز هذه اللجنة .. وتبحث الآن الحكومة البريطانية المشاكل المتعددة التى نشأت من جراء هذه الخطوة . ومن المنتظر أن تطلق حرية الشراء وبيع القطن الخام تماما خلال عام .

تشجيع الادخار فى اليابان

بدىء فى النصف الثانى من أغسطس الماضى لاول مرة فى اليابان فى اصدار سندات تتضمن اعفاء من الضرائب . وقد اتخذت الحكومة اليابانيه هذه الخطوة لتشجيع الادخارات الفردية على الاستثمار فى السندات وقد أصدرت هذه السندات فى أربع فئات (٥٠٠٠ ين ، ١٠٠٠٠ ين ، وخمسين ألف ين و مائة ألف ين) ويبلغ مجموع قيمتها كلها ٢٠٠٠٠ مليون ين على ان تسدد بعد مضى خمس سنوات على تاريخ اصدارها . وفائدة هذه السندات ٤٪ تدفع مرتين فى السنة

وفيما يختص بالضرائب التى تنازلت عنها الحكومة لصالح المشترين لهذه السندات فيمنح الافراد خصما قدره ٢٥٪ من المبلغ المكتتب فيه من الضرائب المستحقة عليهم فى عام ١٩٥٣/٥٤ المالى ، ولا يصح ان يزيد مبلغ الاعفاء على ٢٠٪ من التزامات المشترك كضريبة على دخله .

ويرى بعض النقاد أنه بالنسبة للامتيازات التى تصاحب الاستثمار فى مثل هذه السندات فان الاكتتاب فيها يغل نسبة عالية قدرها ٥ر١٤٪ عندما يستهلك المستثمر السندات التى فى حوزته بعد ثلاث سنوات كاملة بفرض أنه يتمتع بحقه فى خفض ضريبة دخله وحصوله فى الوقت نفسه على الفائدة المستحقة بواقع ٤٪

الغاء القيود على التحويلات الرأسمالية فى ألمانيا

قررت ألمانيا الغربية الغاء القيود المفروضة على تحويل ارباح رؤوس الاموال الاجنبية المستثمرة تدريجيا . وسيعلن قريبا خلال الاسابيع القليلة القادمة عن أول وأهم مرحلة من مراحل هذا الاجراء الذى تنتهى مراحله بحلول آخر يناير عام ١٩٥٤

والمفهوم ان الهدف من ذلك هو الوصول الى حالة تمكن المانيا فى العام القادم من مقابلة تعهداتها الاجنبية التى تبلغ ٥٠٠ر٢ مليون جنيه استرلينى بما فى ذلك الماركات المجمدة بالرغم من أن هذه الحسابات سوف تكون آخر مايرفع عنها القيود . وما زالت عملية الافراج عن هذه الحسابات تحت البحث والتمحيص .

هذا وقد الفت لجنتان وزاريتان لبحث وترتيب المجموعات المختلفة التى ترفع عنها القيود حسب اهميتها .. وهناك ثلاث مجموعات مازالت مقيدة مجموعها ٨٥٠ مليون جنيه تتكون أولاها من الاستثمارات بعد ١٥ يونية سنة ١٩٣١ وديون رأسمالية أخرى بالعملة الالمانية وهذه المجموعة تبلغ ٢٠٠ مليون جنيه ، وثانيتها الالتزامات الناتجة عما عاناه ضحايا النازية المقيمون فى الخارج وتبلغ ٤٥٠ مليون جنيه ، وثالثها هى مايسمى الماركات المجمدة وتقدر بنحو ٢٠٠ مليون جنيه وتشمل حسابات البنوك (٧٠ مليون جنيه) والاستثمارات المحولة بعد ٦ أغسطس سنة ١٩٥٠ ومجموعها ١٣٠ مليون جنيه .

ويرى بنك دويتشر لايندر (البنك المركزى لالمانيا) وهو بمثابة الحارس التقليدى على احتياطيات ألمانيا من العملة الاجنبية الموافقة على هذه السياسة ، الا أنه يرى ضرورة الاتجاه التدريجى فى رفع هذه القيود وان تتخذ كل خطوة فى هذا السبيل بحذر تام وبعد معرفة تامة لمدى التعهدات السابقة التى تلتزم بها ألمانيا .

مشروع كولومبو

بدأ المؤتمر السنوى للدول المشتركة فى مشروع كولومبو فى ٢ أكتوبر الماضى فى نيودلهى وتنتظر الدول المجتمعة ماتم من اعمال خلال السنة الماضية فى هذا السبيل ولتكملة التقارير السنوية . ومن الجدير بالذكر أن الدول المشتركة لم تقم بانشاء هيئة على غرار هيئة التعاون الاقتصادى الاوروبى أو تضع مشروعا رئيسيا لتنفيذه فى المنطقة ، وقد كانت الفكرة الاساسية هى التعاون الاختيارى بين الشرق والغرب والمساعدة المشتركة فى وضع البرامج وجمع البيانات . وقد أشارت اندونيسيا (التى تعتبر الآن عضوا عاملا ، ولاول مرة تحضر الاجتماع السنوى) الى هذه النقطة فى ديسمبر الماضى ، وكذلك بعض الدول الاسيوية داخل وخارج مجموعة الامم البريطانية

ومن الطبيعى أن المشروعات الاساسية تتعرض للتغيير والتبديل ولا يرجع ذلك للتجارب والاحداث التى تمر بالدول فحسب بل كذلك لما حدث من تغيير فى الاحوال الاقتصادية العامة خلال العامين الاخيرين ، فانهيار الاسعار اثر انتهاء الرواج الذى نشأ عن حرب كوريا قد أثر كثيرا على حصيلة العملات الاجنبية لكثير من الدول وخاصة تلك التى تتضمن صادراتها مواد خاما ، كالملايو واندونيسيا وباكستان وسيلان ، بينما استمرت الدول التى تصدر المواد الغذائية كبورما وسيام فى حالة حسنة ، حيث بقيت أسعار هذه المواد فى مستوى عال نسبيا ، فبعض البلدان مثل سيلان تحتاج الى عون أكبر للاستثمار ، كما تحتاج الى قدر من المعونة الفنية أكثر مما كان متوقعا . وتهتم بريطانيا بهذا المشروع وبالدول المشتركة فيه لان مايقرب من نصف المعدات الرأسمالية لهذه المنطقة سيتم استيراده من بريطانيا .

مساعدة الدول المتخلفة اقتصاديا

قدمت الولايات المتحدة أخيرا الى اللجنة الاقتصادية التابعة لهيئة الامم المتحدة أثناء اجتماعها السنوى مشروعا يقضى بايجاد رصيد دولى لمساعدة الدول المتخلفة اقتصاديا يمول بالوفورات التى تنتج عن تخفيض برامج التسليح فى الدول المتخلفة .

ويحتاج نشاء هذا الرصيد الى درجة كافية من الاشراف على برامج التسليح فى الدول المتخلفة . وهو مالاينتظر أن يكون الاتفاق عليه أمرا سهلا .

الولايات المتحدة تلغى قيود صادرات الارز

الغت الحكومة الامريكية القيود المفروضة على صادرات الارز للبلاد الاجنبية فى ٢٣ أكتوبر الماضى وبذلك يصبح للمصدرين الامريكيين الحق فى تصدير ارزهم الى البلاد الاخرى بمقتضى تراخيص عامة بدلا من التراخيص الخاصة التى كان يلزم الحصول عليها منذ سبتمبر ١٩٥٢ ، كما ألغت وزارة الزراعة حصص الارز التى كانت سائدة كذلك منذ سبتمبر من العام الماضى

وما زالت صادرات الارز الى هونج كونج ومكاو ودول الكتلة الاسترلينية خاضعة لنظام الحصول على تراخيص خاصة حتى يمكن التأكد من أن الارز المصدر لن يعاد تصديره الى الصين الشيوعية . ولن يسمح كذلك بصادرات الارز الى الصين الشيوعية أو كوريا الشمالية .

صناعة القطن فى ايطاليا

تعانى صناعة المنسوجات القطنية الايطالية أزمة حادة فى الوقت الحالى ويرجع ذلك الى تحملها عبئا كبيرا من الضرائب وقد صرح مسؤول بأنه لكى تتمكن المنسوجات الايطالية من منافسة البضائع الاخرى فى الاسواق العالمية يجب ازالة جميع الضرائب على صادرات المنسوجات القطنية وعلى الاخص ضريبة الانتاج التى ضوعفت فى عام ١٩٤٩ ، كما ترجع الازمة ايضا الى ارتفاع أسعار القطن الخام . ولما كان تجديد الآلات بمصانع المنسوجات يتطلب مبالغ كبيرة فلم يكن هذا الامر من الحلول الممكنة للازمة . وقد بلغت الصادرات حوالى ١٠٪ من مجموع الانتاج

بينما نقص عدد آلات الغزل تحت التشغيل الى ٤ر٨ مليون وآلات النسيج الى ١١٠ آلاف بعد أن كان ٥ر٨ مليون ، ١٤٠ الف على الترتيب ، واذا لم تتخذ أية اجراءات من شأنها تدعيم الحالة فان عدد الآلات تحت التشغيل لابد وان يتناقص كما سيتناقص عدد العمال وتتفشى البطالة بينهم .

الاصلاح الزراعى فى ايطاليا

تم توزيع ٣٧١٥ هكتارا أخيرا على ١٢٠٠ فرد من الايطاليين الذين لايملكون اراضى وقد تم هذا التوزيع فى جنوب ايطاليا وشمال روما وفى راقينا على الادرياتيك وبذلك بلغ مجموع الاراضى الموزعة ٧٦٩ر٢٥٥ هكتارا وزعت على ٥١٥٦٦ فردا فى خلال ثلاث سنوات منذ بدء فى تنفيذ قانون الاصلاح الزراعى .

رومانيا تساعد كوريا اقتصاديا

اعلنت وكالة الانباء الرومانية عن قرار الحكومة برومانيا عن تقديم المعونة الاقتصادية الى كوريا الشمالية . فستقوم الحكومة الرومانية بارسال معدات صناعية بدون مقابل الى كوريا الشمالية مصحوبة ببعض الفنيين. وقد كان هذا الاتفاق نتيجة مفاوضات ظلت قائمة مدى تسعة أيام أنتهت الى هذا الوضع .

الانتاج الصناعى فى بريطانيا

لم يبق الا شهر أو شهران حتى يبدو فى الافق مايدل على ما اذا كان من المحتمل أن يستمر الانتعاش الاخير فى الانتاج الصناعى خلال الخريف والشتاء . وتبشر ارقام يولية ببوادر حسنة بالرغم من موسم الاجازات . فقد ارتفع الرقم القياسى الذى تقوم بحسابه وزارة التجارة البريطانية لجميع الصناعات فى يولية حوالى ٧ الى ٨٪ عما كان عليه فى العام السابق وكذا بالنسبة لشهر أغسطس . وفيما يختص بأغسطس بالذات فان الزيادة فيه تلوح أكبر مما كانت عليه فى اغسطس ١٩٥١ ومن الصعب الجزم التام بان الانتاج الاهلى سوف يستمر فى الزيادة وخاصة بالنظر الى التحسن فى الطلب على السلع الاستهلاكية وتخفيف القيود على الواردات فى بعض الاسواق الخارجية التقليدية مع استمرار نمو عرض الحديد والصلب ومثار الشك هو انتاج الفحم اذ أن رقمه القياسى انخفض فى يولية الى ٨٤ حتى بحوالى ١٠٪ عما كان عليه فى عام ١٩٥١ ، ١٤٪ أقل من عام ١٩٥٢ ويرجع ذلك الى أسباب عدة منها استيراد الفحم من اوربا الغربية ونورد فيما يلى بعض الارقام القياسية للانتاج الصناعى لجميع الصناعات باعتبار ان مستوى عام ١٩٤٨ = ١٠٠

	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥٣
الربع الاول	١١٨	١٢٠	١٢١
الربع الثانى	١٢٠	١١٣	١٢٠
يولية	١١١	١٠٢	١١٠

تناقص الفائض فى ميزان مدفوعات المملكة المتحدة

تدل الارقام التى نشرت أخيرا على صغر فائض ميزان مدفوعات بريطانيا بدرجة مخيبة للآمال فى النصف الاول من عام ١٩٥٣ فيقدر بأن يبلغ ٢٥ مليون جنيه فى مقابل ٦١ مليون جنيه فى الفترة ذاتها من عام ١٩٥٢ و١٠٩ مليون جنيه فى النصف الباقى من عام ١٩٥٣ وذلك باستثناء العون الحربى الامريكى الذى يبلغ ٥٥ مليون جنيه فى النصف الاول من عام ١٩٥٣

كما يتبين أن الصادرات البريطانية متحسنة ولا تظهر البيانات الواردة فى أى اتجاه حدث هذا الانهيار ، أهو فى المنطقة الاسترلينية او فى أسواق المناطق الاخرى ؟ اما لانهيار الذى حدث فى فائض المنطقة الاسترلينية من الدولارات فى سبتمبر يرجع الى كمية الواردات الموسمية الكبيرة من الدخان والحبوب .

واردات المملكة المتحدة من القطن (بآلاف الجنيهات الاسترلينية)

يناير / أغسطس

البلاد	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥٣
الولايات المتحدة	١٤ر١٢٦	٢٤ر٦٢٥	١٦ر٦١٥
السودان	٣٩ر٧٧٤	٢٤ر٨٩٣	٧ر٥٢٥
الباكستان	١٠ر١٩٤	٦ر٧٠٢	٥ر٤٧٥
مصر	٤١ر٣٠٠	٩ر١٣٢	٥ر٤١٧
بلاد أخرى	٧٥ر٠٩٨	٣٢ر٠٩٤	٣٤ر٤٠١
	١٨٠ر٤٩٢	٩٧ر٤٤٦	٦٩ر٤٣٣

مشروع كهربة خزان اسوان

المراحل المختلفة التي يجتازها تنفيذ المشروع ... ...
بيانات تفصيلية عن ميزانية المشروع ووحدات الكهربائية
المشروع يستوعب ٦٠ر٤ عامل يوميا ...

يسير العمل الآن بخطوات حاسمة سريعة فى مشروع استخراج الكهرباء من خزان أسوان ... وقصة كهربة خزان أسوان قصـــة معروفة لعب فيها الاستعمار والرجعية دورا كبيرا للحيلولة دون تنفيذ هـذا المشروع الانتاجي الكبير ... ذلك لان الكهرباء هى دعامة الصناعة فى عصرنا الحالى ... فهى القوى المحركة التى تدير الآلات الميكانيكيـة ... فاذا كانت الكهرباء مستمدة من مصادر المياه انخفض ثمنها انخفاضا كبيرا ... وتظهر أهمية هذا العامل الخطير فى تقدم الصناعة ، اذا علمنا أن المازوت المستخدم فى الصـناعة لاستنباط القوة المحركة يمثل ٤٥٪ من تكاليف الانتاج ... ومن هنا يتبين لنا أهمية استخراج الكهرباء من خزان أسوان

وكانت آخر مرة تقرر فيها تنفيذ هذا المشروع ، فى عام ١٩٤٦ ! ... عندما أدرج هـــذا المشروع ضمن برنامج السنوات الخمس ١٩٤٧/٤٦ الى ١٩٥١/٥٠ وقـدرت تكاليفـــه حينئـذ بمبلغ أربعـــة ملايين من الجنيهات فقط ! .. تقرر أن تمول بعقد قرض وطنى ...

الا أن قوى الاستعمار والرجعية الاقطاعيـــة كانت أقوى ، فمـرت السـنوات ٤٦/٤٧ ـ ٥٠/١٩٥١ دون أن يعقد القرض الوطنى ودون أن ينفذ المشروع ...

وهكذا .. الى أن صدر المرسوم بقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٢ بتاريخ ١٥ مايو ١٩٥٢ ... ويقضى هـذا المرسوم بالاذن للحكومة فى أن ترتبط بمشروع كهربة خـزان أسـوان فى حدود مبلغ ٠٠٠ر٥٠٠ر٢٧ جنيه ، وبأن تصدر فى مصر قرضا لتمـويل هذا المشروع وذلك فى الوقت الذى تراه مناسبا وبالشروط والاوضـاع التى يحددها وزير المالية والاقتصاد بموافقة مجلس الوزراء ، وبأن يؤذن لوزير المالية والاقتصاد أن يأخـذ مؤقتا من المال الاحتياطى العام وبقدر ما يسمح به هذا الاحتياطى ما يلزم لتنفيـــذ المشروع على أن يرتد الى الاحتياطى ما يكون قد أخذ منه من حصيلة القرض ...

ومنذ هـذا التاريخ والعمل يسير باطراد نحو تنفيـــذ هـذا المشروع العظيم ...

وقـد بلغت جمـــلة المبالغ التى صرفت فعلا حتى نهاية السنه المالية ١٩٥٣/٥٢ أى حتى ٣٠ يونيه ١٩٥٣ ٣٤٢ر٠٥٦ر٧ جنيها .

كما اعتمد بالقـــانون رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٥٣ الخاص بفتح اعتمـاد اضافى فى ميزانية مشروعات تنميـة الانتاج القومى للسنة المالية ٩٥٤/٥٣ مبلغ ٠٠٠ر٨٠٠ر١١ جنيها لمشروع كهربة خزان أسوان وضمن هـــذا الاعتماد مبلغ ٠٠٠ر٨٠٠ر٧ جنيها ترد للمال الاحتياطى العام ، وهو عبارة عن جملة المبالغ الســابق وضـعها تحت تصرف وزارة الاشغال العمومية ـ ادارة القوى الكهربائية المائية ـ لتنفيذ هـذا المشروع حتى نهـــاية السنة المــالية ١٩٥٣/٥٢ . وبذا يكون حقيقة الاعتماد فى السنة المالية ١٩٥٤/٥٣ لتنفيـــذ المشروع هـو : ٠٠٠ر٠٠٠ر٤ جنيه

ولمـا كان المنصرف الفعـــلى على المشروع حتى نهاية السنة المــالية الماضية هو مبلغ ٣٤٢ر٠٥٦ر٧ جنيها فيكون البـاقى من جملة الاعتمادات التى وضـعت تحت تصرف وزارة الاشـــغال لتنفيذ المشروع مبـــالغ ٦٥٨ر٧٤٣ جنيها .

وعلى ذلك تكون جملة المبـــالغ المرصدة فعلا لتنفيذ المشروع خلال السـنة المــالية ١٩٥٤/٥٣ هى : ٦٥٨ر٧٤٣ر٤ جنيها .

وتتكون محطـــة توليد الـكهرباء المشروع من سبع وحدات رئيسية ووحـــدتين مساعدتين . وستكون مواعيد ادارة الوحدات كالآتى :

رقم الوحدة	نوعها	موعد ادارتها
١	وحدة مساعدة	ديسمبر ١٩٥٧
٢	» »	يناير ١٩٥٨
٣	وحدة رئيسية	نوفمبر ١٩٥٧
٤	» »	فبراير ١٩٥٨
٥	» »	ابريل ١٩٥٨
٦	» »	مايـو ١٩٥٩
٧	» »	يونيه ١٩٥٩
٨	» »	يوليه ١٩٥٩
٩	» »	سبتمبر ١٩٥٩

وتقدر القـدرة الممكن الاستفادة منهـــا من المحطة طبقـا للتصرفات والمناسيب الحالية بحوالى ٠٠٠ر٢٦٠ كيـــلوات فى المدة من نوفمبر حتى منتصف يونيــــه ، ثم تقل قـدرة المحطة تدريجيا بسبب الفيضـــان حتى تصل فى شـــهر سبتمبر الى حوالى ٠٠٠ر٩٠ كيلوات ثم تعـود بعـــد ذلك الى الزيادة حتى تبـلغ ٠٠٠ر٢٦٠ كيلوات فى أوائل نوفمبر

وتقـــدر مجموع الطاقة الممكن انتاجها سنويا بحوالى ١٧٦٠ مليون كيلوات/ساعة .

وسيصير توزيع هذه الطاقة على مصنع السماد المزمع انشاؤه بأسوان وعلى محطات طلمبـــات الرى التى ستنشأ فى مديريتى أسوان وقنا .

وتقدر أقصى قدرة لازمة لمصنع السماد بحوالى ٠٠٠ر٢٢٠ كيلوات ، والطاقة الكهربائية السنوية اللازمـة له بحوالى ١٣٥٠ مليون كيلوات/ساعة وهذه الطاقة تكفى لانتاج ٠٠٠ر٣٧٠ طن سنويا من سماد نترات النشادر الجيرى المحتوى لنسـبة آزوت مقــدارها ٥ر٢٠٪ ، أى ما يوازى نحو ٠٠٠ر٥٠٠ طن من نفس السماد المحتوى على نسبة آزوت مقدارها ٥ر١٥٪ .

ويبلغ سـعر الوحدة الـكهربائية المباعة لمصنع السماد ٠٤٣ر١ مليما وبذا يكون سـعر الطن من السماد الناتج بالاكياس وتسليم المصـنع حوالى ١٩ جنيها ، بينما السـعر

الحالى للسماد المستورد (سيف) الاسكندرية نحو ٢٣ جنيها .

أما باقى القو ة الكهربائية المولدة ومقدارها نحـــو ٤٠ر٠٠٠ كيلوات فتستغل فى ادارة محطات طلمبـات للرى تنشأ فى أسوان وفقا لاستصلاح بعض الاراضى المرتفعة عـــلى جانبى الوادى ...

وتبلغ تكاليف رى الفدان ــ بعد المشروع ــ أربعة جنيهات ونصف ، فى حين أن تكاليف رى الفدان حاليا من الماكينات الخاصة فى مثل هـذه المناطق المرتفعة هى نحو ١٢ الى ١٣ جنيها .

هــذا ، وتستوعب أعمال الانشاء الحالية عددا كبيرا من العمال فضــلا عن المهندسين والفنيين والاخصائيين

ويقدر متوسط عــدد العمــال المشتغلين يوميا طبقا لشهر سبتمبر ١٩٥٣ بحوالى ٤٦٠٠ عامل موزعين كالآتى :

العدد اليومى عمال	نوع العمل
١٢٠٠	فى المحاجر المختلفة
٦٠٠	فى أعمال الطرق
١٢٠٠	فى أعمال الحفر المختلفة
١٠٠	فى الستاير الحديدية
٦٠٠	فى الاعمال البنائية فى السد من بنائين وعمال
٤٠٠	فى مبانى المستعمرات
١٠٠	سائقى لوريات وعربات وكراكات ومساعديهم
٢٠٠	بالورش المختلفة وصناع وخلافه
٢٠٠	موظف

ونظرا لاهمية هـــذا المشروع فى اقتصاديات البلاد ، فقد رأينا أن نبين تفاصيل توزيع الاعتمادات المقــدرة لتنفيذه ، وهى كالآتى :

جدول رقم (١) : ويبـــين توزيع التكاليف النهائية للمشروع

جدول رقم (٢) : ويبـــين توزيع نفقات المشروع على السنوات المالية المختلفة

جــــدول رقم (٣) : ويبين توزيع المبالغ التى صرفت فعــلا حتى ٣٠ يونيه ١٩٥٣

جدول رقم (٤) : ويبـــين توزيع المبالغ المنتظر انفاقها خلال ١٩٥٤/٥٣

جدول رقم (٥) : ويبـــين توزيع اعتمادات الاعمال الجــديدة الواردة ضمن اعتماد السنة المالية ١٩٥٤/٥٣

ف. ر. ف.

جدول رقم (١)

بيان بتوزيع التكاليف النهائية للمشروع .. بالجنيه

السـد المؤقت واعمـال الحفر	١ر٠٢٦ر٤٠٠
الاعمـال المدنية والمبـــانى	١٠ر٣٤١ر٠٠٠
البوابات وتوابعهـــا	١ر١٠٠ر٠٠٠
التربينات الرئيسية والمســاعدة	٣ر٢٦٣ر١٨٦
المولدات الرئيسية والمســاعدة	٣ر٠٧٩ر٥١٠
المفاتيح الكهــربائية والكابلات	١ر٥١٠ر٠٠٠
المحولات الرئيسية والمســاعدة	٤٤٢ر٤٠٠
ونش الهويس والونشان الرئيســيان للمحطة	١٢٤ر٩٩٥
اعمــال عامة	٤٨٥ر٦٨٠
مبانى المستعمرة ومبــانى فرعية وملحقاتهـا	٥٩٣ر٧٠٠
مصروفات عامة	٢٦٥ر٠٠٠
الخطوط الكهربائية ومحطـات التفريغ والتحويل المتصلة بها	١ر٠٧٠ر٠٠٠
مصاريف الشحن والتأمين والتخزين	١ر٣٦٣ر٩٥٩
مصــاريف التركيب	١ر٣٠١ر١٠٠
مصاريف واتعاب المهندسين والمستشارين	٧٥٥ر٥٧٠
مصاريف الاشراف الهندسى على المشروع	٧٧٧ر٥٠٠
جملة تكليف المشروع	٢٧ر٥٠٠ر٠٠٠

جدول رقم (٢)

بيان بكيفيـــة توزيع نفقات المشروع على السنين المـالية المختلفة . . بالجنيــه

المنصرف حتى نهـاية السنة المـالية	١٩٥٢/٥١ :	٥ر٢٥٦ر٥٠٨
« « « « «	١٩٥٣/٥٢ :	١ر٧٩٩ر٨٣٤
المبالغ المنظور صرفها فى السنة المـالية	١٩٥٤/٥٣ :	٤ر٧٤٣رر٦٥٨
« « « « « «	١٩٥٥/٥٤ :	٥ر١٠٠ر٠٠٠
« « « « « «	١٩٥٦/٥٥ :	٤ر٠٠٠ر٠٠٠
« « « « « «	١٩٥٧/٥٦ :	٣ر٣٠٠ر٠٠٠
« « « « « «	١٩٥٨/٥٧ :	١ر٢٤٧ر٠٠٠
« « « « « «	١٩٥٩/٥٨ :	١ر٠٢٧ر٠٠٠
« « « « « «	١٩٦٠/٥٩ :	١ر٠٢٦ر٠٠٠
الجمــلة		٢٧ر٥٠٠ر٠٠٠

جدول رقم (٣)

بيان بتوزيع المبــالغ التى صرفت على المشروع خلال المدة من عام ١٩٤٧ الى ٣٠ يونيه ١٩٥٣

الباب الاول : ماهيات واجور ومرتبات

	مليم	جنيــه	مليم	جنيــه
الوظـائف	٨٧٣	٥٥ر٤٦٩		
الاجـور	٠٧٧	٥٨ر٧٦٢		
مرتبات ومكافآت	٩٢١	٣٤ر٦٨١		
اعانة اجتماعية	٨٧٥	١ر٠٢٦		
جملة الباب الاول			٧٤٦	١٤٩ر٩٤٠

الباب الثانى : مصروفات عامة

	مليم	جنيــه
اعانة غلاء المعيشــة	٦٤٠	٤٩ر٥٤٠
اثــاث	١٢٢	١٢ر٨٩٨
طبع مواصفات ونشر ادوات كتابية	٨٢٤	٣ر٨١٣
شراء مركبـات	٣٦٢	٦ر٦١٧
مرتب انتقال وبدل سفر	٢٩٣	١٢ر٢٠٦
ايجار ونور ومياه وكسح	٠٣٧	٢ر٣٢٠
تليفون وتلغراف	٣٩٣	٢ر٤١٦

كتب ومجلات	٥١١ ٨٧٣	
صيانة ووسائل النقل	٩ر٠٩٧ ٧٥٤	
مصروفات نثرية	٥ر٤١٩ ٣٩١	
ترميمات منازل وانشاء حدائق	٤ر٩٧٦ ٤٩٣	
ادوات كتابية ورسوم مستعجلة	٢٤ ٧٨٥	
البعثة العلمية	٨ر٩٨٦ ٧٣٦	
جملة الباب الثانى		١١٨ر٨٣٩ ٢٠٣

الباب الثالث : اعمال

اعمال انشائية	٦ر٤٧٨ر١١٩ ٣٦٢	
اتعاب المهندسين الاستشاريين	٣٠٩ر٤٤٢ ٥٠٢	
جملة الباب الثالث		٦ر٧٨٧ر٥٦١ ٨٦٤
جملة المنصرف حتى ١٩٥٣/٦/٣٠		٧ر٠٥٦ر٣٤١ ٨١٣

جدول رقم (٤)

بيان بتوزيع تفاصيل اعتمادات السنة المالية ١٩٥٤/٥٣

	جنيه	جنيه
الباب الاول : الوظائف		
ماهيات	٤٦ر٩٩٠	
اجور	٦٧ر٥٠٠	
مرتبات ومكافآت وبدل تخصص	٢٨ر٠٠٠	
اعانة اجتماعية	١ر٠٠٠	
جملة الوظائف		١٤٣ر٤٩٠
الباب الثانى : المصروفات العامة		
اعانة غلاء المعيشة	٥٩ر٤٧٠	
اثاثات ومهمات ومكاتب	٣٠ر٠٠٠	
طبع مواصفات ونشر وادوات كتابية	٨٥٠	
شراء مركبات واوتوبيسات	٥ر٠٠٠	
مرتب انتقال وبدل سفر ومصاريف انتقال	٤ر٠٠٠	
ايجار ومياه وانارة وكسح بأسوان	٧٠٠	
تليفون وتلغراف	٢ر٠٠٠	
شراء كتب ومجلات وجرائد	١٠٠	
صيانة ووسائل النقل والوقود	٦ر٠٠٠	
مصروفات نثرية وضيافة	٢ر٠٠٠	
ترميمات منازل وصيانة الحدائق	١ر٥٠٠	
البعثة العلمية بأوربا	٦ر٠٠٠	
ادوات كتابية ورسوم مستعجلة دون وساطة التوريدات	٥٠	
توريد ادوات ومهمات مخازن	١٠ر٠٠٠	
وقود وزيوت لمحطة الديزل	١٥ر٠٠٠	
تجهيز الاستديو	٣ر٠٠٠	
مصروفات مختلفة	١٠ر٠٠٠	
جملة المصروفات العامة		١٥٥ر٦٧٠
الاعمال الجديدة		
المبالغ المطلوبة للاعمال المتعاقد عليها او التى سيرتبط بها	٤ر٤٤٤ر٤٩٨	
جملة الاعتمادات المطلوبة للسنة المالية ١٩٥٤/٥٣		٤ر٧٤٣ر٦٥٨

الاصلاح الزراعى فى العراق

قدم خبراء النقطة الرابعة تقريرا عن دراستهم لشئون الزراعة العراقية وما يقترحون للنهوض بها . وقد تضمن التقرير المقترحات الآتية : ـ

١ ـ توزيع الاراضى خلال خمس سنوات على حوالى مليون مزارع مع تزويدهم بالآلات والقروض اللازمة للاستثمار الزراعى .

٢ ـ تقسيم العراق الى عدد من المراكز الزراعية يعين لكل منها خبراء اخصائيون يمنحون السلطات اللازمة لرفع مستوى الانتاج الزراعى فى مناطق اختصاصهم .

٣ ـ القيام بحملات واسعة للارشاد الزراعى بكل وسائل الدعاية الحديثة .

٤ ـ زيادة عدد الطلاب الذين يقبلون فى كلية الزراعة وايفاد ما لا يقل عن عشرين طالبا فى كل سنة الى الخارج للتخصص فى الشئون الزراعية المختلفة

٥ ـ فتح عدد من المدارس الزراعية فى الريف

٦ ـ التوسع فى استخدام الخبراء الاجانب الى أن يوجد عدد كاف من الخبراء العراقيين

انتاج زيوت التشحيم فى العراق

يستورد العراق سنويا كميات لا يستهان بها من زيوت التشحيم تقدر قيمتها بنحو ١ر٥ مليون دينار ، وينتظر بالتوسع فى استخدام الآلات الميكانيكية فى الصناعة والزراعة أن تزداد الحاجة الى هذه الزيوت

وتدرس الحكومة العراقية فى الوقت الحاضر موضوع اضافة أجهزة خاصة الى مشروع معمل التكرير الحكومى الذى يجرى العمل فى اقامته فى الوقت الحاضر والذى كان يقصد منه انتاج بنزين السيارات والكيروسين وزيت الديزل وزيت الوقود فقط . وتقدر تكلفة الاجهزة بحوالى ٣ مليون دينار . ويرجى أن يبلغ الانتاج نحو ٢٥ الف طن من زيوت التشحيم سنويا .

جدول رقم (٥)

بيان بتوزيع اعتماد الاعمال الجديدة للسنة المالية ١٩٥٤/٥٣

البيان	الشركة المتعاقد معها	المبالغ المنظور صرفها جنيه	الجملة جنيه
أولا ـ الاعمال المتعاقد عليها			
الاعمال المدنية والمبانى	١ ـ شركةالاعمال الكبرى لمرسيليا	١ر٧٨٥ر١٥٨	
	٢ ـ حامدقورة (تمهيدطرق المستعمرة)	١٣ر٠٠٠	
			١ر٧٩٨ر١٥٨
توريد التربينات الرئيسية والمساعدة	١ ـ شركة ايشرفيس وشارميل	٢١٠ر٠٠٠	
	٢ ـ شركة كارلستادك م.و.	٥٥٠ر٠٠٠	
			٧٦٠ر٠٠٠
توريد المولدات الرئيسية والمساعدة	١ ـ شركةبراون بوفيرى واورليكون	٥٩٦ر٠٠٠	
	٢ ـ شركة آسيا	٣٨ر٠٠٠	
	٣ ـ شركة سيشرون	٧٥ر٠٠٠	
			٧٠٩ر٠٠٠
توريد المفاتيح الكهربائية	١ ـ آسيا (مفاتيح الضغط العالى)	٣٠ر٠٠٠	
	٢ ـ ريرول (مفاتيح الضغط الواطى)	١٠٠ر٠٠٠	
			١٣٠ر٠٠٠
توريد المحولات الرئيسية والفرعية	شركة آسيا	٧٠ر٥٠٠	٧٠ر٥٠٠
توريد ونش الهويس والونشين الرئيسيين للمحطة	١ ـ شركة شحاده الهندسية	٥ر٠٠٠	
	٢ ـ شركة شنيدر	١٢ر٠٠٠	
			١٧ر٠٠٠
أعمال عامة			
١ ـ توريد ماكينات الديزل وتوابعها ومبانى المرشحات	شركة فيس وبرت ديجان	٨٥ر٠٠٠	
٢ ـ توريد ونش التركيب بالعنبر وونش الورشة	شركة انسالدو	١٨ر٥٠٠	
٣ ـ توريد آلات ومهمات الورش	شركات مختلفة	٥٠ر٠٠٠	
٤ ـ توريد جرارات ومقطورات	شركة سكاماز	٤ر٠٠٠	
٥ ـ توريد وحدتين لرى مستعمرة الموظفين	شركة توماس كوك	٣٢٠	
٦ ـ توريد اربع وحدات لنزح المياه داخل السد	شركة كراهنبول	١ر١٦٠	
٧ ـ مهمات العتالة	أ ـ الترسانة	١ر٢٠٠	
	ب ـ ريتنش	١ر٥٠٠	
			١٦١ر٦٨٠
مبانى المستعمرة ومبانى فرعية وملحقاتها			
١ ـ مستعمرة العمال المصريين	حسن محفوظ وآخرين	٩ر٦٨٠	
٢ ـ مستعمرةاخصائى التركيب الاجانب	على ابراهيم على	١ر٠٠٠	
٣ ـ ملاحق للخدم للمستعمرتين	بدر على ومحمد صيام	١ر٠٨٠	
٤ ـ مبنى الديزل والورشة والمخزن	على ابراهيم على	١٨ر٧٠٠	
٥ ـ مخازن مؤقتة (لحفظ المهمات)			
أ ـ المخزن المنقول من الهاكستب	محمد انور وشركاه	٤٠٠	
ب ـ بناء حظيرتين	محمد انور وشركاه	١٤ر٣٠٠	
٦ ـ انشاء مصدات الرياح بالبر الغربى للنيل	أمين عبد الغفور شلبى	٦ر٥٠٠	
٧ ـ توريد طمى لحدائق مستعمرة الموظفين	حامد قورة	٣ر٠٠٠	
٨ ـ تكييف هواء الورش والمخازن والمكاتب	شركة كولدير	٢١ر٠٠٠	
			٧٥ر٦٦٠
اجراء تجارب نموذجية	أ ـ معهدالابحاث الهيدروليكية بزيوريخ	١ر٠٠٠	
	ب ـ المعهد الهيدروليكى باستكهلم	٧ر٠٠٠	
			٨ر٠٠٠
نفقات الشحن والتأمين والتخزين		٢٦٣ر٠٠٠	٢٦٣ر٠٠٠
مصاريف التركيب		٣٠ر٠٠٠	٣٠ر٠٠٠
مصاريفواتعاب المهندسين الاستشاريين	كندى ردونكن و ف.ب.ب	١٠٠ر٠٠٠	١٠٠ر٠٠٠
جملة الاعمال المتعاقد عليها فعلا			٤ر١٢٢ر٩٩٨
ثانيا : الاعمال المنتظر التعاقد عليها خلال ١٩٥٤/٥٣ :			
البوابات وتوابعها		١٥٥ر٠٠٠	١٥٥ر٠٠٠
اعمال عامة			
١ ـ تكييف هواء العنابر		٢٥ر٠٠٠	
٢ ـ تكملة شراء جراراتومقطورات		١٧ر٠٠٠	
٣ ـ توريد مصعدين للبضاعة		٦ر٠٠٠	
٤ ـ توريد آلات للاختبارات		٣ر٠٠٠	
٥ ـ تجديد محطة تشغيل الاهوسة		٥ر٠٠٠	

ما يجب أن تعرف عن :

مشروع السد العالى

« النيل » ذلك النهر العظيم .. الخالد انه يحوى اسرارا كبارا ، كما يحمل خيرا وفيرا لسكان واديه .. ولكننا لم نكن نعرف كيف نستغله !

ونقدم اليوم احد المشروعات الضخمة التى ينوى العهد الحاضر القيام بها .. ذلك هو « السد العالى » . بل انه يعتبر اضخم مشروع عرفته مصر على مدى تاريخها الطويل، حتى ان الفنيين يؤكدون ان تنفيذ هذا المشروع سيؤدى الى انقلاب شامل فى جميع الاوضاع الزراعية والاقتصادية والصناعية والاجتماعية القائمة فى مصر ، بل انه سيؤدى ـ ايضا ـ الى انقلاب فى الاوضاع الجوية لانه سيكون بمثابة بحيرة هادئة جميلة تعتبر من اكبر الموارد للاسماك ، ومهوى لافئدة السائحين .

نظرة تاريخية لهذا المشروع

من المعلوم ان نهر النيل فى حاجة الى تنظيم يخفف من خطر فيضاناته ، ويحفظ اكبر قدر من مياهه التى تذهب الى البحر هباء . ولذلك فكر المختصون منذ عشرين عاما فى تلافى الخسارتين السابقتين ، فاتجه التفكير الى تعلية خزان اسوان ـ للمرة الثالثة ـ ولكن الدراسات الفنية أثبتت أن الخزان لم يعد يحتمل تعلية اخرى ، لذلك فكر مهندسو الرى فى انشاء خزان جديد .

وفى خلال هذه الابحاث تقدم المهندس الايطالى « جاليليو » بمشروع انشاء سد مصمت على النيل ، فلم يلتفت اليه .

غير ان الحلم لم يزل يراود كل مهندس مصرى ، فلما عقد المؤتمر الدولى الثالث للرى عام ١٩٤٨ شكلت لجنة من السادة : حسين سرى وعثمان محرم وعبد القوى احمد ، وقد اقترح اقامة سد شمالى خزان اسوان ، او تعلية السد العالى لرفع منسوب التخزين الى ١٣٣٫٠٠ متر فوق سطح البحر ، ولكن عدل مرة اخرى عن هذين المشروعين لعدم ضمان تحمل بناء الخزان الحالى من جهة ، وعدم سماح مناسيب الارض شمالى الخزان لانشاء السد الجديد من جهة اخرى .

وفى المؤتمر الرابع للسدود الذى عقد بالهند عام ١٩٥١ ـ ومثل مصر فيه الدكتور محمد احمد سليم ، تقدم برسالة عن تخزين المياه المحملة بالطمى من واقع نتائج خزان اسوان والخزانات الامريكية ، فتبين انه لتخزين هذه المياه تخزينا دائما لا بد من عمل خزان ذى سعة كبيرة جدا حتى يمكن تحديد جزء من هذه السعة يترسب فيه الطمى ، وهذا هو الاساس فى نظرية مشروع السد العالى .

وفى العهد الجديد ، وبعد ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ بالذات ، تقدم مهندس زراعى مصرى من اصل يونانى ، يسمى « دانينوس » بمشروع كان يشغل باله ، وهو مشروع انشاء سد كبير على النيل فى منطقة اسوان ، فاهتم السيد رئيس الجمهورية بهذا المشروع ، واحالة الى لجنة فنية مكونة من مهندسين مدنيين وعسكريين ، وبعض الاساتذة الجامعيين ، لبحث المشروع من النواحى العلمية .. حتى اذا ما اقتنعت هذه اللجنة به ، احالته فورا الى وزارة الاشغال لدراسته فنيا بتوسع . وسرعان ما تالفت لجنة لبحثه من الناحية « الهيدروليكية » مكونة من المهندس يوسف سميكة ، ومسترهيرس ، ومستربلاك، خبيرى (الهيدروليكا) فى وزارة الاشغال العمومية .

تقرير اللجنة الاولى

وقد جاء فى تقرير هذه اللجنة ـ ويعتبر أول تقرير رسمى من وزارة الاشغال عن المشروع ـ أن هذا المشروع أدمج فى مشروعات أعالى النيل لتوفر الحل الكامل لضبط مياه النهر واتضح من الابحاث المبدئية أن الطاقة الكهربائية المنتظر توليدها عند تنفيذ هذا المشروع لم تكن تخطر لمصر من قبل على بال ، ولذا تألفت لجنة عليا فى وزارة الاشغال بالاشتراك مع خبراء مجلس الانتاج القومى ، للاشراف على جميع البحوث الخاصة بهذا السد

كذلك أجريت أبحاث بمعرفة مهندسى وزارة الاشغال لعمل تقرير مبدئى عن سعة الخزان وحساب كمية المياه التى ستفقد بالتبخر . وستساعد عمليات التصوير الجوى التى قام بها رجال « ادارة التعاون الفنى » على ضبط حساب هذه البيانات الى أقرب درجة من الصحة .

كذلك أجريت بحوث جيولوجية فى المنطقة التى سينشأ عليها السد والانفاق ، وتضمنت هذه البحوث دراسة شاملة للموقع من الناحية الجيولوجية ، ونتيجة «الحساب» التى أجريت لفحص طبيعة التربة فى قاع النهر وجوانبه . وقد رأى الخبراء العالميون الذين عرضت عليهم نتائج هذه البحوث أن الامر يقتضى عمل مساحة « سيسموجرافية » لاعطاء صورة واضحة لطبيعة قاع النهر فى المنطقة على أسس علمية حديثة .

نتائج الابحاث الاولى

وقد دلت نتائج الابحاث الاولى على أن متوسط تصرف النهر ٨٣ مليار متر مكعب ، يستخدم منها فى الرى ٤٦ مليار متر مكعب ، ويضيع فى البحر ما يتراوح بين ٤٠ ـ ٤٤ مليار متر مكعب . فلو حدث أن انخفض ايراد النهر الى أقل من هذه الكمية ـ كما حدث عام ١٩١٣ ، اذ كان مجموع ايراد النهر ٤٥ مليار متر مكعب ـ لعانت مصر كارثة كبرى لانها لم تجد الماء الكافى لرى الاراضى وفى ضوء هذه الابحاث أمكن تحديد منسوب التخزين الى ١٨٠ مليار متر مكعب ، مع العلم بأن منسوب التخزين فى خزان أسوان الحالى هو ١٢٠ مليار متر مكعب .

---

٦ ـ احتياطى لاعمال غير منظورة	٥٫٠٠٠	
مبانى المستعمرة ومبانى فرعية وملحقاتها		٦١٫٠٠٠
١ ـ عمل مخزن على المسطاح	٣٠٫٠٠٠	
٢ ـ تكملة انشاء مصدات الرياح	١٣٫٥٠٠	
٣ ـ انشاء منازل جديدة وتعلية المبانى الحالية	٤٠٫٠٠٠	
٤ ـ مبانى الجراج	٦٫٠٠٠	
٥ ـ مبانى المعمل والاستديو	١٢٫٠٠٠	
٦ ـ احتياطى لانشاءات مختلفة	٤٫٠٠٠	
	٦ ٥	١٠٥٫٥٠٠
جملة اعتماد الاعمال المنتظر التعاقد عليها		٣٢١٫٥٠٠
جملة اعتماد الاعمال الجديدة للسنة المالية ١٩٥٤/٥٣		٤٫٤٤٤٫٤٩٨

أين سينشأ « السد العالى » ؟

قال الدكتور محمد احمد سليم فى ندوة ((الاتحاد الثقافى المصرى)) التى عقدت يوم ١٩٥٣/١٠/٢٢ ((لقد وجدنا ان احسن منطقة ينشأ بها السد ، تقع امام خزان اسوان على بعد يتراوح بين ٦ ، ١٢ كيلو مترا ، ولكن لم يكن لهذه المنطقة خرائط كافيـة تمكننا من معرفة مناسيبها المختلفة ، وطبيعة ارضها . فتعاقدنا مع ((النقطة الرابعة)) لعمل مساحة جوية لهذه المنطقة من اسوان الى وادى حلفا وهى المنطقة التىتمتد ٢٠٠ كيلو متر جنوبى مدينة اسوان . وستعمل هذه الخرائط على (كنتور) كل خمسة وعشرة امتار . وسنصل بذلك الى معرفة السعة الصحيحة ، وبشكل دقيق للسد . وسنتسلم هذه الخرائط ابتداء من شهر ديسمبر القادم . وفى انتظار هذه الخرائط قمنا بعمل قطاعات ، كل قطاع ٢٥ كيلو مترا على مجرى الوادى ومنها امكن تقدير سعة السـد بحوالى ١٣٥ مليار متر مكعب .))

واذا اظهرت الخرائط والابحاث الفنيـة صلاحية المنطقة فسيتم حساب قيمة البخر المتوقع للمياه المنتظر حجزها امام السد .

اول عملية تصوير جوية

المعروف عن المسـاحة الجوية انهـا من العمليات الفنية التى تعتمد عليها معظم البلاد المتحضرة فى اعداد مثل هذه الخرائط عنـد **القيام بمشروعات مماثلة . وقد استعانت ادارة** المعونة الفنيـة بشركة هندسـية امريكية متخصصة فى هذا النوع من العمل ، فأوفدت مبعوثيها الى مدينة اسوان حيث اقاموا معملا فى فندق ، كما وضعت طائرة خاصـة تحت تصرفهم ، وقسموا المنطقة الى قطاعات اتموا تصويرها تباعا .

وتستعمل فى التصوير الفوتوغرافى الجوى آلات تصـوير ضخمة ذات عدسات خاصـة لتتمكن من التقاط الصور من ارتفاعات هائلة . ويشترط عند التقاط الصور ان تكون الطائرة على ارتفـاع ثابت باستمرار ، حتى تـكون المسافة بين المصور ، والمنطقة المراد تصويرها ثابتة . وبعد انتهاء عملية التصوير ، تلصق الصور بجوار بعضها البعض ، ثم يبدأ عمل المهندسين المسـاحين المتخصصين ، الذين ينقلون من الصورة المجمعة ، خريطة طبوغرافية للمنطقة كلها تظهر عليها الارتفاعات والانخفاضات وعلى هذه الخرائط الدقيقة تبدأ دراسـة تفاصيل المشروع من جميع نواحيه .

منطقة السد وتكاليفه

ان المنطقة التى يزمع انشاء السد فيها ، منطقة حجرية يبلغ عرض النهر عندها من ٧٠٠ الى ٨٠٠ متـر . وستنشأ على جانبيـه سـتة أنفاق لتصريف الميـاه اللازمة للرى أثنـاء الانشاء . وقد روعى فى تصـميمه مختلف النـواحى الاسـتراتيجية ، وستستخدم الحجارة الناتجة من حفر الانفاق الجانبية فى بناء السد وبذلك نتخلص من مشكلة هامة ، وهى نقل هذه الحجارة الى منطقة السد .

ويقول الدكتور محمد احمد سليم ان السد العالى سـوف يتكلف حوالى ٦٠ مليون جنيه لعمليات الانشـاء ، وحوالى ١٠ ملايين جنيه لتعويضـات الاهالى فى منطقة النوبة وحلفا ، ٣٥ مليون جنيه لانشاء محطات الكهرباء ، ٨٠ مليون جنيه لانشاء مصنع السماد وخط نقل القوى الكهربائيه ، أى ان التكاليف الاجمالية ستبلغ حوالى مائتى مليون جنيه بمـا فى ذلك تـكاليف تحويل اراضى الحياض الى رى مستديم واصلاح الاراضى البور • وقدر لتنفيذ المشروع كله عشر سنوات ، أى بمقدار عشرين مليون جنيه سنويا •

وستراعى الحكومة أن يكون معظم التمويل من الاموال المحليه ، وسيكون التمويل الخارجى مقصورا على الآلات والمعدات ، ونرجو أن نبدأ فى تنفيذ المشروع فى شهر أغسطس من العام القادم (١٩٥٤) حيث يكون الفيضان فى ذروته •

بعض فوائد المشروع

١ ــ واسـتطرد الدكتور محمد أحمد سليم فى حديثه بالندوة الثقافية قائلا : ان هذا المشروع سيكون وقاية للبـلاد من الفيضـانات العالية مما يساعد على تحسين الملاحة النهـرية طوال العـام ، كما انه سـيؤدى الى حفظ مياه الفيضـان من الضـياع ، فيـكون تصريف النهر خلف السـد معادلا لحاجة الزراعة حسب فصول السنة • بل انه سيؤدى الى التحكم فى كميات المياه التى تصرف فى كل مـديرية وكل فـدان من الارض ، وسينخفض مسـتوى المـاء الارضى فى أراضى القطـر كله ، وبذلك يزيد انتاجها حوالى ٢٥ فى المائة ولا ننسى أنه سيوفر مصاريف طلمبات الصرف بالوجه القبلى •

٢ ــ كما سنتمكن من زراعة الارز بكميات وفيرة ، وبالتالى زيادة تصديره الى الخارج للحصـول على العمـلات الاجنبية ، اذ نتمكن من زراعة ٧٠٠ ألف فدان يخصص منهـا للتصـدير بصفة ثابتة انتاج حوالى ٣٠٠ الف فدان •

٣ ــ وبالنسبة لاهمية المشروع لانتـاج السـماد وتوفيره للزراعة المصرية ، بل ومواجهـة التوسـع فى اصلاح الاراضى واسـتغلالها ــ فانه يؤدى الى زيادة انتـاج الزراعة من ناحية ، ويوفر للبـلاد حوالى ١٣ مليون جنيه تنفقها سنويا فى استيراد الاسمدة من الخارج •

٤ ــ وبالنسبة لاصلاح الاراضى ، فسيمكن اصلاح مليون فـدان فى أثناء انشاء السد ، ومليون آخر بعد انشائه • كما سيتم تحويل ٧٠٠ الف فدان من رى الحياض الى الرى المستديم • ويمكن كذلك رى حـوالى ٤٠٠ ألف فدان من الاراضى العاليه التى تقع فى جانب الوادى وتمتد من أسـوان الى نجع حمادى •

فوائد أخرى

ومن الفوائد الاخرى التى سيحققها المشروع: زيادة حصيلة الضرائب بفضـل ما ستجمعه الحكومة من ضرائب على الاراضى الزراعيـة الجديدة ، وتوفير مليونين من الجنيهات سنويا كانت تصرف على تقوية الجسـور ، كما ان التخلص من المياه الجوفيه سيوفر للبـلاد حوالى خمسة ملايين من الجنيهات سنويا ، حوالى خمسة ملايين من الجنيهات سنويا ، وسيوفر على الحكومة أيضا مليونا من الجنيهات كانت تصرفه للتوفير ستترتب على ما يحدثه المشروع من انقلاب شامل فى الزراعة والصناعة فى مصر .

نعم ، ان السـد العالى هو الامـل الذى ستقفز به مصر الى مصاف الامم الصـناعية الزراعية الكبرى ، الامم ذات الاكتفاء الذاتى ، التى تعتمد على سواعد ابنائها فى رفع مستوى المعيشة فيها .

كلمة الدكتور سيد عبد الجواد

ثم أعطيت الكلمة فى الندوة الثقافية للدكتور سـيد عبـد الجواد الوكيل المسـاعد لوزارة الاشـغال فقال : « سأتحدث عن توليـد الـكهرباء فى مشروع السد العالى ، لقد جاء مشروع السد العالى ليحل مشكلاتنا الاقتصادية لانه سـيكون موردا ثابتـا ورخيصا للكهرباء فى مصر • فيولد قوة تقـدر بحوالى ٥٠٠ ألف كيلوات ، تستغل فى الانتاج الزراعى واصلاح الاراضى البور وريها » •

أما المرحلة الاولى فانها تقدر بحوالى ٦ مليارات كيلوات ساعة فى السـنة طول العام ، وتبلغ تكاليف هذه القوة ٢١ مليونا من الجنيهات ، أى أن سعر الكيلوات ساعة سيصـبح أقل من نصف مليم فى « اسوان» ، فى حين أن سعره فى المحطات الحرارية لايقل عن أربعة مليمات •

واستطرد سيادته يقول : « ان هذا المشروع سيسهل انشاء مصانع عديدة فى مستوى مصانع المحلة الكبرى الضخمة ، وستتمكن الدولة من انشـاء ثلاثة مصانع سنويا تحتاج الى ٣٠ الف كيلوات تصل فى عشر سـنوات الى ثلاثين مصـنعا ، وتحتاج الى ٣٠٠ الف كيلوات ، ويبقى من القوة الكهربائية للمشروع ٢٠٠ الف كيلوات تستخدم فى الزراعة .

وبتوليـد القـوى الـكهربائية من المشروع سنستغنى عن مواد الوقود التى تستخدم فى ادارة المصانع مما ينتج محليا ، او نستورده من الخارج ، وبهذا تتوفر للبلاد ثروة مالية كبيرة • اذ قد بلغ انتاجنا الحالى من المازوت والديزل حوالى ١ ٣/٤ مليون طن ، ثمن الطن سبعة جنيهات ، فيكون الثمن الكلى ١٢ مليون جنيه سنويا سيعوضها السد العالى بالكهرباء التى يمد بها المصانع •

واستطرد الدكتور عبد الجواديقول :«وستزود القاهرة بالكهرباء من المشروع وكذلك المصانع الموجودة بها بمعدل ١٥ ألف كيلوات سنويا ، ولن يتكلف ثمن الكيلو الواحدأكثر من مليمين، بينما تبلغ تكاليف الكيلو وات الآن ٢٣ مليما ثمنا للوقود وحده . أما تكاليفه في القاهرة فتبلغ حوالي أربعة مليمات ونصف مليم تسليم الشركة .

السد العالي .. والري والصرف

لفت النظر في الجلسة الرابعة لحلقة «العلوم الرياضية والطبيعة » فيالمؤتمر العلمي العربي، بحث الدكتور محمد محمود غالي في حركة الطمي في الانهار . مع الاشارة الى مشروعات السدود في مصر والعراق . وقد دارت حول هذا البحث مناقشة هامة أسفرت عن تأكيد ضرورة الدراسة العلمية الدقيقة لمشروع السد العالي من جانب علماء الجيولوجيا والطبيعة وهندسة الري والفيزوجرافيا **وذلك لاستجلاء مسألة ترسب الطمي ، وأثر مرور المياه الرائقة على مجرى النهر نفسه ، وأثر حرمان التربة المصرية من الطمي التي تحجزه السدود .**

كما تساءل الناس عن : أثر السد العالي **في الري والصرف بالبلاد ، وبمساحة الارض الزراعية** . وقد أجاب على كل هذه الخواطر الدكتور عبدالله زين العابدين الاستاذ بكلية الزراعة بجامعة القاهرة في ندوة « الاتحاد الثقافي المصري » قائلا :

ان هذا المشروع سيسبب انقلابا له نتائجه الكبيرة في الري والصرف . وذلك أن الري المستديم للاراضي الزراعية قد أدىالىزيادة كمية المياه الموجودة في باطن هذه الارض ، الامر الذي أدى الى نقص غلتها . ويقدر هذا النقص في المنوفية بما يتراوح بين ٣٠ و ٤٠ فيالمائة

ففي أثناء موسم الفيضان يروي الفلاحون أراضيهم في أوقات متقاربة لاتعطي الارض فرصة حتى ترشح فيها الاراضي التي رويت بها . وهذا مما يؤدي الى زيادة المياه في باطن الارض . **وعند تنفيذ المشروع وتنظيم شئون الري لن يكون هناك فيضان أو تحاريق ، بل سيكون الري منتظما طوال العام ولذلك لن تكون هناك حاجة الى مشاريع الصرف الكثيرة »**

وختم الدكتور زين العابدين حديثه قائلا :
« **ان نظام الري والصرف ستحسن بانشاء السد العالي وهو مايؤدي الى ارتفاع مستوى انتاجية الفدان بنسبة ٢٥ في المائة تقريبا .**

تصنيع المنتجات الزراعية

وتحدث في ندوة « الاتحاد الثقافي المصري » الدكتور عبد الرزاق صدقي ، وزير الزراعة ، وكان حديثه مسك الختام .. اذ قال :

« من المعلوم أن المال المستثمر في الزراعة في مصر يبلغ حوالي ١٢٠٠ مليون جنيه . أي حوالي خمسي رأس المال الاهلي . ومعلوم كذلك ان السكان الزراعيين يبلغون حوالي ٦٠ في المائة من عدد السكان جميعا . وهم من يعولونهم يبلغون ٧٠ في المائة من مجموع السكان . والدخل الزراعي يبلغ ٢٢٤ مليون جنيه أي ٣٧ في المائة من الدخل الاهلي ، وهناك ٩٤ في المائة من الصادرات الزراعية والتجارة الداخلية و ٥٦ في المائة من عدد المتاجر الداخلية تتجر في المنتجات الزراعية . وهناك ٧٠ في المائة من المصانع يعتمد على هذه المنتجات الزراعية وتمثل ٥٠ في المائة من رأس المال الصناعي » .

الوضع الزراعي .. والاقتصاد القومي

ويستطرد السيد الوزير قائلا : « ان نسبة نمو السكان تتزايد بدرجة كبيرة فقد زاد عددهم بنسبة ١٨٠ في المائة عما كان عليه في أول القرن الحالي ، على حين أن مساحة الاراضي الزراعية لم تزد الا بنسبة ضئيلة جدا . كما أن انتاجية الفدان في مصر أقل منها في أية دولة أخرى . فغلة الفدان من القمح في مصر تبلغ ٧٠ في المائة من انتاج الفدان في هولندة . وانتاج الفدان من الارز في مصر يبلغ ٧٥ في المائة من انتاج الفدان في أسبانيا .. وهكذا . وينتج عن ذلك نقص نصيب الفرد من المواد الغذائية .

هذه صورة مبسطة للوضع الزراعي القائم في مصر ، وعلاقته بالاقتصاد القومي ، وهي صورة – للاسف – قاتمة ! واستمرارها معناه تدهور مستمر في مستوى المعيشة ،والاقتصاد القومي العام . **وقد كان لابد من ايجاد وسيلة لحل هذه المشكلة .. وقد وجدنا هذه الوسيلة في مشروع السد العالي والحمد لله . واذن فان تنفيذ هذا المشروع سيؤدي الىاستغلال كل قطرة من مياه النيل في التوسع الزراعي ، وبالتالي في زيادة الانتاج وستاتي هذه الزيادة من العناية بالتسميد ، وتنظيم الري والصرف ورفع انتاج العامل الزراعي الذي سيتخلص من الامراض المتوطنة نتيجة لتنظيم الري والصرف .**

نعم ستزاد مساحة الارض بما لايقل عن مليوني فدان ، وتعمر الاراضي بتزويدها بالكهرباء اللازمة لادارة الآلات وانارة المرافق العامة . كما أنه سيؤدي الى تصنيع المنتجات الزراعية بدلا من تصديرها على الصورة الخام .. كما سيهيىء الفرصة لاستخدام عدد كبير من الايدي العاملة في هذه المصانع » .

واختتم الوزير حديثه قائلا :

« **ولا شك أن المشروع سيؤدي الى ظهور صناعات جديدة مثل صناعة المبيدات الحشرية ، وصناعة الادوية من النباتات الطبية وصناعة التجميد التي تحتاج اليها مصر في اتجاهها الى تصدير المنتجات الزراعية » .**

... وبعد ! ؟

هذا هو مشروع السد العالي ، مبسطا ،واذا ماتم هذا المشروع كما هو مقدر له .. باذن‌الله، حق لمصر أن تفخر وتقول : نحن في عصر « السد العالي » ..

أحمد فريد حسن
بكالوريوس في العلوم الاقتصادية

سياسة التوسع فى المنشآت الصناعية

الناحية الثالثة ـ المحاسبة تابع البحث

استخدام التقديرات فى أغراض المراقبة

ذكرت فيما سبق أن من أهم واجبات محاسب المنشأة والمهيمن على شئونها المالية الوقوف دائما وفى كل وقت على سير العمل فى المنشأة فى نواحيه الانتاجية والمالية والاطمئنان الى تمشى هذا مع التقديرات الموضوعة والمحددة ، وتتم هذه المراقبة عن طريق اجراء المقارنات Comparisons التى تنقسم الى نوعين :

النوع الاول : مقارنة نتيجة أعمال فترة معينة من المدة التجارية الحالية بنتيجة أعمال فترة سابقة لها من نفس المدة التجارية . كما لو قارنا مصروفات شهر سبتمبر سنة ١٩٥٣ بمصروفات شهر أغسطس سنة ١٩٥٣ مثلا أو بنتيجة أعمال نفس الفترة من المدة أو المدد التجارية السابقة ، كما لو قارنا مصروفات شهر سبتمبر سنة ١٩٥٣ بمصروفات شهر سبتمبر سنة ١٩٥٢ والسنوات السابقة

النوع الثانى : او مقارنة نتيجة أعمال فترة معينة بالتقديرات الموضوعة لهذه الفترة Standards التى سبق وضعها لأعمال هذه الفترة فى نواحيها المختلفة . كما لو قارنا مصروفات شهر سبتمبر سنة ١٩٥٣ بالمبلغ المحدد لها فى تقديراتنا الموضوعة

ونذكر الآن أن الاتجاه الحديث فى المحاسبة وادارة الاعمال يتجه الى تفضيل النوع الثانى ويرى انه هو الاجدى فى اختيار كفاية العمل فى نواحى نشاط المنشأة المختلفة .

فمثلا تجرى المقارنة بين ما تكلفته وحدة الانتاج أو الخدمة أو العملية أو القسم من مصروفات مباشرة (مواد وعمل) وبين التقدير المحدد الموضوع سابقا لهذه المصروفات المباشرة لوحدة الانتاج أو الخدمة أو العملية أو القسم . ثم تستخرج الفروق وتبحث أسبابها بدقة ويبذل الجهد لملافاة هذه الاسباب التى أدت الى زيادة التكاليف عن التقديرات . وكذلك الحال بالنسبة للمصروفات الاضافية حيث يجب

للأستاذ

موسى صفتى

أن تقارن فى مجموعها العام بما كان مقدرا لها مقدما على أساس مستوى الانتاج المحدد لكل ناحية من نواحى نشاط المنشأة ـ كما يجب أن تقارن ـ من ناحية أخرى ـ على أساس مستوى الانتاج الفعلى خلال الفترة الزمنية موضوع الدراسة . فربما يتضح من البحث تدبير زيادة المصروفات فى ناحية ما

مثال توضيحى مبسط

نفرض فى منشأة صناعية أن مصروفات التشغيل للقسم ١ قدرت بمبلغ ١٠٠٠ جنيه خلال شهر سبتمبر سنة ١٩٥٣ وعلى أساس ٢٠٠٠٠٠ وحدة انتاجية خلال الشهر .
ونفرض أن نتيجة شهر سبتمبر جاءت كالآتى :

مصروفات التشغيل للقسم ١ ١٢٥٠ جنيها
عدد الوحدات المنتجة ٢٧٥٠٠٠ جنيه .

فان مقارنة المصروفات فى مجموعها يظهر زيادة فى المصروفات الفعلية عن التقديرات قدرها ٢٥٠ جنيها وعلينا بحث أسباب الزيادة بكل دقة . الا أنه قد يتضح عدم وجود أسباب تتعلق بنقص الكفاية او بالغش أو خلافه ويكون السبب راجعا الى زيادة الوحدات المنتجة كما هو مبين اعلاه وواضح أن نسبة زيادة المصروفات فى مجموعها العام تبلغ ٢٥٠/١٠٠٠ = ١/٤
بينما تبلغ نسبة زيادة الوحدات المنتجة ٧٥٠٠٠/٢٠٠٠٠٠ = ٣/٨ وهى تعلو النسبة السابقة . وقد نفسر هذه الظاهرة بأن نسبة كبيرة من بنود مصروفات التشغيل فى حالتنا هذه من النوع المتغير
(انظر المقالين السابقين لهذا مباشرة)
ولهذه الاسباب يحسن وضع التقديرات على أساس افتراض عدة مستويات مختلفة للقدرة الانتاجية للمنشأة خلال المدة التجارية

استخدام التقديرات فى الحسابات المالية

ان مجال استخدام التقديرات فى الحسابات المالية يتمثل فى الحالتين الآتيتين :

١ ـ تقديرات مالية Financial Standards وتتمثل فى نسب مقررة بين كل رقم من أرقام الميزانية العمومية ومجموع الميزانية ذاتها . كما تتمثل فى نسب مقررة أيضا بين كل رقم من أرقام حساب الارباح والخسائر (وأقسام كالتشغيل والمتاجرة) منسوبة الى أرقام الميزانية العمومية .

وعلى أساس هذه النسب المقررة واختيار مدى انطباقها فى الحالة المعينة للمنشأة الصناعية التى نحن بسبيل دراستها يمكن الحكم على حسن كفاية استخدام الموارد المالية للمنشأة استخداما مثمرا واقتصاديا سليما .

٢ ـ تقديرات التشغيل Operating Standards وتقاس بقيم مالية الغرض منها رقابة العمل فى المنشأة كما تظهره ميزانيتها العمومية وحساب أرباحها وخسائرها مع كشوف الملحقات الخاصة بهما .

ومن هذا يتضح أن التقديرات المالية كلها تتعلق بأرقام الميزانية وحساب الارباح والخسائر ولكنه هذه الارقام وعلاقتها المتبادلة بين بعضها البعض ـ ذلك أن هذه الارقام ان وردت مجردة فلن يكون لها نفس الافصاح الذى يكون لها اذا مانسبت الى مصادرها الرئيسية التى تستمد منها كيانها .

فمثلا رقم الآلات ، أو رقم بضاعة آخر المدة ، أو رقم الخصوم المتداولة ـ قد تكون كلها أرقاما لها كيانها ودلالتها الخاصة . ولكن هذه الدلالة ستظل محدودة عند هذا الوضع لاتزيد عنه قيد أنملة ـ بينما تزداد هذه الدلالة وضوحا وجلاء فى المعنى اذا ما أوردنا استثمار العدد والآلات . ورقم دوران البضاعة ، ورقم الاصول المتداولة ونسبتها الى الخصوم المتداولة . وكذلك الحال بالنسبة لرقم المبيعات ـ أو المصروفات ـ أو الارباح والخسائر . كلها تزداد

←

التجارة والاقتصاد ... والقضاء

التقدير عن طريق المماثلة

للقاضي أحمد حمدي حافظ

تتلخص وقائع القضية التي نستعرضها اليوم في أن أحد الاجانب يدير محلات مشروبات روحية وغازية وبقالة بمدينة كبرى ، وقد قدرت لجنة التقدير أرباحه عن المدة من سنة ١٩٣٩ الى سنة ١٩٤٣ بتقدير معين ، فعارض هذا التاجر في تقديرها بدعوى كلية وأسس معارضته على أن مأمورية الضرائب المختصة سبق لها ان قدرت أرباحه عن هذه السنين بمبالغ أقل مما قدرته اللجنة وانه وافق على تقديرات المأمورية ودفع الضرائب على أساسها وانه ما كان يحق للمأمورية بعد ذلك عرض الامر على اللجنة ..

قضت المحكمة الكلية بالغاء قرار لجنة تقدير ضرائب المديرية وتمهيديا وقبل الفصل في تقدير أرباح التاجر الممول عن سنة ١٩٤٤ بندب خبير .. فاستأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم أمام محكمة استئناف مصر وطلبت الغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من ابطال قرار لجنة التقدير عن سنتي ١٩٤٠ ، ١٩٤٣ وتأييد قرار اللجنة الذي حدد أرباح الطاعن عن سنتي ١٩٤٠ بمبلغ ١٠٤٠ جنيها وعن سنة ١٩٤٣ بمبلغ ١٢٦٠ جنيها عدلت الى ٢٤٧٣ جنيها . الى أن حكمت محكمة استئناف مصر تمهيديا بندب خبير أيضا لتقدير أرباح الممول عن سنتي ١٩٤٠ ، ١٩٤٣ واسست حكمها على أنه فيما يختص بضريبة عام ١٩٤٠ فقد ربطت على أساس التماثل لضريبة سنة ١٩٣٩ وذلك وفقا للمادة ٥٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .. غير أن القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٤٤ قد انهى الحالة المذكورة وابطل كل ما رتب عليها من تقدير . ومن ثم كان لمصلحة الضرائب الحق في العدول عن هذا التقدير .. وفيما يختص بضريبة عام ١٩٤٣ فليس هناك اتفاق بشأنها وما ذكرته المحكمة الكلية خاصا بتقدير الارباح عن تلك السنة بمبلغ ٣١٠ جنيها وقبول الممول لهذا التقدير لم يكن خاصا بعام ١٩٤٣ بل كان خاصا بعام ١٩٤٢ .. أما ضريبة سنة ١٩٤٣ وقدرها ١٨ جنيها فقد بعث بها الممول رأسا الى مصلحة الضرائب بناء على تقديره ، واذن فليس هناك اتفاق على مقدار هذه الضريبة يمنع من تقديرها ، وانه بازاء الخلاف بين تقدير اللجنة والمأمورية عن سنتي ١٩٤٠ ، ١٩٤٣ رأت المحكمة ندب الخبير الحسابي . وباشر الخبير المأمورية وقدم تقريره .

وأخيرا قضت المحكمة الاستئنافية بالغاء الحكم المستأنف واعتبار أرباح الممول عن سنة ١٩٤٠ مبلغ ٦٣٩ جنيها وعن سنة ١٩٤٣ مبلغ ٢٤٤٨ جنيها فقرر الطعن بطريق النقض في الحكم التمهيدي .. وفي الحكم القطعي معا .. السالفي الذكر .

بنى الممول طعنه على أسباب ثلاثة .. يتحصل أولها في أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون اذ لم يأخذ بالاتفاق الحاصل بين الطاعن والمطعون عليها بشأن أرباح سنة ١٩٤٠ بمقولة أن الضريبة على أرباح هذه السنة ربطت على سبيل التماثل لضريبة عام ١٩٣٩ وأن القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٤٤ الغى المادة ٥٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ التي كانت تقرر الربط على أساس التماثل .. ومن ثم كان واجبا تقدير أرباح السنة المذكورة على استقلال

في الاهمية معنى ومغزى اذا ما أوردنا رقم دوران التشغيل ، ونسب المصروفات ونسبة تشغيل رأس المال .

ولا شك أن النسب هي أحسن الوسائل للتعبير عن هذه العلاقات المتبادلة ـ (أنظر الجزء من البحث المنشور في العدد ٥٧ الصادر في ١٥ يوليو سنة ١٩٥٣ وما يليه) ، وسنورد بعضا من هذه النسب الشائعة في الامثلة التطبيقية التي ستأتي في ختام البحث .

ومن المناسب أن نذكر انه يعتمد على محاسب المنشأة ـ في سبيل تحديد التقديرات والنسب التي سيطبقها ويستند اليها في ادارة دفة شئون المنشأة المالية ان يرجع الى خبرة من سبقوه في نفس العمل ، ان استطاع الى ذلك سبيلا ـ وله أيضا أن يرجع الى نتائج السنوات السابقة ـ كما أن له أيضا أن يقدر ظروف المنشأة التي يعمل بها من كافة نواحيها : الاقتصادية ، والمالية ، والصناعية .

وليلاحظ أن هذه النسب ستستخدم في قياس كفاية رأس المال ذاته .. فالمعروف أن رأس مال المنشأة الصناعية انما يمكن اعتباره كغيره ـ من عناصر الانتاج التي تشترى من الغير (كالعدد والآلات ـ وباقي الاصول ـ وكعنصر العمل) ولما كان لكل من هذه العناصر مقاييس معينة لاختبار درجة كفايته الاقتصادية وعلى أساس هذه الدرجة يمكن أن يعود بربح أو بخسارة على المنشأة ـ فكذلك رأس المال له درجة مقررة من الكفاية الاقتصادية اذا نقص عنها عاد على المؤسسة بخسارة ، كنقص كفاية العمل أو نقص كفاية الآلات الصناعية سواء بسواء .

يتبع

موسى حقي
ماجستير في المحاسبة

مع أن القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٤٤ لا ينطبق الا على حالات التقدير التى لم تنته اجراءاتها ، أما التى انتهت سواء بقبول من الممول أو بحكم نهائى فلا يسرى عليها القانون المذكور .. ومع أن القوانين ذات الاثر الرجعى لا يمكن أن تمس الحالات المستقرة المترتبة على اتفاقات أو أحكام نهائية تم تنفيذها .. وقد كانت أرباح سنة ١٩٤٠ محل اتفاق بين الطاعن والمطعون عليها ودفع الطاعن الضريبة عنها قبل صدور القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٤٤

وقد أجابت محكمة النقض على ذلك بأن هذا السبب مردود بما جاء فى الحكم المطعون فيه اذ أنه فيما يختص بضريبة عام ١٩٤٠ « فقد ربطت الضريبة على سبيل التماثل على ضريبة عام ١٩٣٩ وذلك طبقا للمادة ٥٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ غير أن القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٤٤ قد ألغى الحالة المذكورة وأبطل جميع آثارها .. ومن ثم فان لمصلحة الضرائب العدول عن هذا التقدير الذى تم عن طريق المماثلة » .. وهذا الذى جاء فى الحكم صحيح فى القانون ذلك لان الاصل هو أن الضريبة تفرض على الارباح الحقيقية التى يجنيها الممول ولكن رأى الشارع عندما وضع القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ اتخاذ التقدير الذى تجريه المصلحة عن سنة ١٩٣٩ أساسا لربط الضريبة عن السنة التالية بصرف النظر عن الارباح الحقيقية التى يجنيها الممول فى السنة المذكورة خروجا على الاصل .. ثم أصدر القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٤٤ وهو ينص على أنه « تلغى المادة ٥٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .. ويبطل كل تقدير ترتب على المادة المذكورة لاكثر من سنة واحدة » .. وهو اذ نص على ذلك فقد أعلن عن رغبته الصريحة فى العدول عن الاستثناء والرجوع الى الاصل وأن يكون هذا القانون ذا أثر رجعى يشمل كل تقدير رتب على أساس الحالة المذكورة ويجعله باطلا فلا محل بعد ذلك للتحدى بما ورد فى سبب الطعن ..

أما السببان الثانى والثالث فيتحصلان فى أن الحكم المطعون فيه شابه قصور من وجهين الاول أنه لم يقيد بالاتفاق الذى تم عن أرباح سنة ١٩٤٣ بمقولة أن تقدير أرباح السنة المذكورة بمبلغ ٣١٠ جنيها وقبول الطاعن لهذا التقدير لم يكن خاصا بأرباح سنة ١٩٤٣ بل كان خاصا بأرباح سنة ١٩٤٢ وأن الطاعن بعث بالضريبة عن سنة ١٩٤٣ وقدرها ١٨ جنيها للمصلحة بناء على تقديره **هو .. مع ان الحكم الابتدائى أثبت** أن أرباح سنة ١٩٤٢ هى ٣٠٢ جنيها وأن أرباح سنة ١٩٤٣ هى ٣٠١ جنيها وأنه حصل الاتفاق بين الطاعن الممول والمصلحة على أرباح هذه السنة الاخيرة .. وكان لزاما على محكمة الاستئناف وقد خالفت المحكمة الابتدائية فيما قررته فى هذا الشأن أن تبين السند فى هذه المخالفة . والوجه الثانى أنه لم يأخذ بما ورد فى التقرير الاستشارى المقدم من الممول الطاعن مع أن التقرير المذكور حوى اعتراضات جوهرية على تقدير الخبير المنتدب فيما ان ما قرره الخبير المذكور من أن الممول لا يقوم بجرد البضاعة سنويا أمر لا يتفق مع المنطق فضلا عن مخالفته للواقع وأن قيد المبيعات والمشتريات جملة فى دفتر اليومية لا يعيب القيد ما دام مؤيدا بالمستندات وأن عدم الاحتفاظ باليومية المذكورة لايتضمن سببا لاستبعاد هذه الدفاتر .. وكان على المحكمة اذ هى لم تعتد بهذه الاعتراضات ان تعنى بالرد عليها .

وقد قالت محكمة النقض فى هذا الشأن أن السببين مردودان أولا بأن ما قرره الحكم المطعون فيه خاصا بأن ما جاء فى الحكم الابتدائى من قبول الممول الطاعن تقدير أرباح عن سنة ١٩٤٣ انما كان بناء على تقديره هو وليس بناء على اتفاق تم بينه وبين المصلحة .. هذا التقدير خلصت اليه المحكمة من الاطلاع على أوراق الدعوى وهو تحليل موضوعى متعلق بفهم الواقعة فى الدعوى مما تستقل به محكمة الموضوع ولم يقم دليل على أن الحكم فيما حلله خالف الثابت فى الاوراق ومردود ثانيا بأن الحكم اذ أخذ بتقدير الخبير المنتدب فى الدعوى فقد أفاد عدم اقتناعه بما ورد بتقرير الخبير الاستشارى وفى هذا الرد اتفاق على ما تضمنه من المؤاخذات ..

وقد انتهت محكمة النقض الى أن الطعن لذلك يكون على غير أساس وقضت برفضه .

أحمد حمدى حافظ
قاض

الاحتياطي في المنشأة التجارية

الاحتياطي الراسمالي

وهو الذى يكون من الارباح الراسمالية غير التجارية التى لايجوز ترحيلها الى حساب الارباح والخسائر العادى ، ولذلك فلا تستخدم فى أغراض ايرادية كتوزيع الارباح او تغطية خسائر تجارية عامة مثلا ، بل يستخدم فى اغراض رأسمالية كتغطية مصاريف اصدار الاسهم ومصاريف التاسيس وتخفيض قيمة شهرة المحل .

ومن أمثلة هذه الارباح مايلى :

(أ) الارباح التى تحقق نتيجة بيع اصل ثابت بقيمة تزيد عن قيمته الدفترية أو عن ثمن تكلفته ناقصا الاستهلاك

(ب) الزيادة الناشئة من اعادة تقدير اصول المنشأة عن قيمتها الدفترية اذ يجوز أن نعتبر هذه الزيادة بمثابة ربح رأسمالى يرحل الى حساب هذا الاحتياطى

(حـ) علاوة الاصدار للاسهم والسندات أو خصم سدادها

(ء) الارباح الناشئة قبل تكوين الشركة من الناحية القانونية كحالة شراء شركة مساهمة لمنشأة فى تاريخ معين على أن يكون لها الحق فى ارباح المنشأة عن مدة سابقة . وفى هذه الحالة تكون هذه الارباح التى استولت عليها الشركة قبل مباشرة أعمالها بشكل قانونى ليست أرباحا أكتسبتها حتى يمكن أن تخضع للتوزيع على المساهمين بل هى من وجهة نظر المحاسبة لاتمثل أرباحا ، اذ انها فى الحقيقة عبارة عن أصل اشترته الشركة من المنشأة البائعة ، ولهذا فلا يمكن توزيعها على المساهمين لانها تكون جزءا من رأس المال . وتحديد هذه الارباح يجب أن يكون بمنتهى الدقة ، اذ ان الذى يحصل عمليا هو – الاستمرار فى عمليات المنشأة الاولى بعد تحويلها الى شركة مساهمة – وبعد تصوير حساب الارباح والخسائر يتم الفصل بين الارباح الرأسمالية الناتجة من الفترة المذكورة والتى ترحل الى حساب هذا الاحتياطى وبين الارباح العادية التى تخضع للتوزيعات المختلفة . كما يراعى أن تقسيم الارباح بنسبة المدة أمر غير عادل عادة . ونورد فيما يلى بعض الاسس التى يمكن أن تراعى عند توزيع مفردات الارباح والخسائر :

أولا – يقسم مجمل الربح بين المدتين بنسبة المبيعات فيهما .

ثانيا – تقسم بعض المصروفات المرتبطة بالمبيعات كعمولة الوكلاء أو الخصم بنسبة المبيعات فى كل فترة

ثالثا – تقسم المصروفات العادية بين المدتين بنسبة المسافة الزمنية لكل منهما .

رابعا – المصروفات العامة التى نشأت بعد انتهاء المدة الاولى تتحمل بها كلها المدة الثانية ، كمرتبات مديرى الشركة مثلا ، وكذلك تحمل كل مدة مباشرة بالمصروفات التى انفقت خلالها ويمكن تحديدها اذا لم تكن المدة الاخرى قد استفادت منها ، وغير ذلك من القواعد التى توحى بها كل حالة حسب ظروفها الخاصة

احتياطى استهلاك الاسهم

وهو الذى تقوم بعمله الشركات صاحبة الامتياز بأن تستقطع جزءا من ارباحها السنوية لتستخدمه فى أستهلاك بعض أسهم رأس المال بطريق القرعة حتى اذا ما انتهت مدة الامتياز وآلت أصولها الى الجهة مانحة الامتياز تكون قد أعادت للمساهمين قيمة رأس المال الذى اشتركوا فى تكوينه، ويشترط لجواز تكوين هذا الاحتياطى أن ينص نظام الشركة وقانونها على اجراء أستهلاك الاسهم وأن يكون هناك فائض من الارباح لاجراء هذا الاستهلاك لانه لايجوز أن يكون من رأس المال الذى هو من حق الجهة مانحة الامتياز فى نهاية الامر . وقد ينص بقوانين هذه الشركات على أن من يستهلك سهمه يمنح سهما آخر يسمى سهم تمتع او انتفاع وقد سبق أن تكلمنا عنه عند ذكر أنواع الاسهم . وقد تنص هذه القوانين على انقطاع كل علاقة بين صاحب السهم المستهلك والشركة

الاحتياطى المستثمر

وهو كما سبق ان قلنا ينشأ من احتجاز مبالغ أو أقساط سنوية من الارباح لتستثمرها المنشأة خارجها فى استثمارات مضمونة كأوراق مالية حكومية مثلا حيث تكون قيمتها وعائدها السنوى يكادان يكونان ثابتين مستقرين وقد يكون هذا الاحتياطى لشراء أصل جديد بدلا من آخر استهلك كما سبق ان ذكرنا عند الكلام على مال احتياطى الاستهلاك أو لسداد قرض كبير أو طويل الاجل ، وفى مثل هذه الحالات يكون هذا الاحتياطى منشأ لمقابلة خسائر من نوع معين ، ولـذا فهو يسمى بالاحتياطى الخاص المستثمر ، أما اذا كان منشأ لمقابلة خسائر غير محددة سلفا فانه يسمى بالاحتياطى العام المستثمر .

ويجب أن يلاحظ أن القسط المستقطع كاحتياطى لمقابلة استهلاك أصل من الاصول، انما هو عبارة عن عبء على الارباح أى مصروف تحميلى يجب اقتطاعه من حساب الارباح والخسائر نفسه ، أما فى حالة ما يكون هذا القسط لمقابلة استهلاك أسهم مثلا أو لسداد دين كانت المنشأة قد اقترضته لتزيد أعمالها فينشأ عن ذلك أن يكون لديها رأسمال آخر أفادها طبعا ، فانه فى هذه الحالة يكون للمنشأة الخيار فى عمل هذا الاحتياطى من عدمه اذ انه ليست ملزمة به كحالة استهلاك الاصول . ولهذا فأنه يستقطع من حساب توزيع الارباح دون حساب الارباح نفسه ، وفى حالة تكوين هذا الاحتياطى لسد الدين مثلا يبقى بعد هذا السداد كما سبق أن قلنا عند الكلام على احتياطى سداد أو استهلاك السندات رصيد حساب هذا الاحتياطى كاملا ونظرا لان الاستثمار الخارجى قد انتهى ببيع الاوراق المالية أو قبض قيمة بوليسة التأمين كما سبق أن ذكرنا . لهذا فانه لايوجد مقابل لهذا الاحتياطى الظاهر بجانب الخصوم من الميزانية سوى اصول المنشأة العادية ، وهو لهذا يصير بعد ذلك مستثمرا فى أعمال المنشأة نفسها ويخرج مباشرة من تسميته باحتياطى مستثمر ثم يرحل بعد ذلك الى الاحتياطى العام .

وتفرق المحاسبة تفريقا هاما بين الاحتياطى الخاص المستثمر والاحتياطى العام المستثمر ، ففى الحالة الاولى يكون الاحتياطى لمقابلة خسارة من نوع معين ومحدد ، ولهذا فاذا انخفضت قيمة الاصول الاخرى للمنشأة مع بقاء قيمة الاستثمار ثابتة لم يتأثر هذا الاحتياطى بل أن قيمته تكون مرتبطة بقيمة الاستثمار نفسه ، وفى الحالة الثانية حيث يكون الاحتياطى المستثمر هو لتقوية المركز المالى العام للمنشأة نجد انه فى حالة الهبوط فى قيمة الاصول او اصابتها بخسائر أن هذا الاحتياطى يتأثر بذلك حتى ولو لم تكن قيمة الاستثمار قد تأثرت ، وبمعنى آخر يتحمل هذا الاحتياطى العبء الذى كان مفروضا ان يتحمله رأسمال المنشأة فى حالة النقص فى قيمة أصولها . واذا ماكان هذا النقص كبيرا لدرجة تزيد على قيمة الاحتياطى العام المستثمر ألغيت قيمته آليا من الميزانية وبقى الاستثمار مضافا اليه قيمة الاصول الناقصة فى الاصول ليقابل رأس المال كاملا فى الخصوم

الاحتياطى السرى

ان تكوين الاحتياطيات التى تكلمنا عنها الى الآن يكون بقيود خاصة بالدفاتر ويظهر أثره فى الميزانية العمومية ، كما سبق أن قلنا، ولذا يمكن تسميتها جميعها بالاحتياطيات الظاهرة .

أما الاحتياطى السرى فهو احتياطى داخلى لايعلم به الغير ولا يدرى شيئا عن مداه نظرا لعدم ظهوره فى الدفاتر أو الميزانية رغم وجوده الفعلى ، فهو اذن احتياطى مستتر من شانه ان يجعل المركز المالى للمنشأة احسن مما تظهره ميزانياتها . وقد تعمد المنشآت الى تكوينه بنفسها وقد يتكون من تلقاء نفسه نتيجة لارتفاع لايدون فى الدفاتر فى قيم بعض الاصول مثلا .

وفيما يلى بعض من طرق تكوينه التى تعمد اليها المنشآت عادة :

(أ) اعتبار المصاريف الرأسمالية كمصاريف ايرادية . وترحيلها نتيجة لذلك الى حساب الارباح والخسائر بدلا من حساب الاصل المختص ، وهذه الطريقة قد تلجأ اليها بعض المنشآت لصعوبة التفرقة بين هذين النوعين أو لان مبلغ المصروف صغير نسبيا مما يدفع المديرين الى ترحيله مباشرة الى حساب الارباح والخسائر رغم أنه من النوع الرأسمالى كحالة تجديد آلة معينة .

(ب) انقاص قيمة بعض الاصول الظاهرة بالميزانية العمومية عن قيمتها الحقيقية، ومن أمثلة ذلك :

أولا – اجراء استهلاكات مفرطة أو زائدة عن الحد المفروض .

ثانيا – المغالاة فى تخفيض قيمة الاصول التى يعاد تقويمها دوريا كالبضاعة والاستثمارات والعدد والادوات الصغيرة والعينات .. الخ أو تقويم العقود والمقاولات التى قاربت الانتهاء بثمن تكلفتها وحده دون اضافة أى ارباح

ثالثا – حذف أصول من الميزانية العمومية كلية أو اظهارها بالميزانية بقيمة تذكارية كجنيه مثلا .

(حـ) الافراط فى تكوين الاحتياطيات الخاصة أو التحميلية وبمعدل أكثر من المفروض اذ أن الحقيقة هى أن المنشأة تكون احتياطيا عاما مظهره أمام الغير بأنه لمقابلة خسارة من نوع معين ، ومن امثلة ذلك احتياطى الديون المشكوك فيها أو احتياطى الخصم الذى يعمل بمعدل مرتفع مع اظهاره فى الميزانية بهذا الشكل ، أو بعض الاحتياطيات الخاصة التى

((البقية على ص ٢٧))

أرقام واحصاءات

أسعار الذهب

الجنيه صورة الملك

	٥٣/١٠/٥	١٠/١٢	١٠/١٩
القاهرة (بالقرش)	٤٢٠	٤١٨	٤١٢
بيروت (بالقروش اللبنانية)	٣٠٥٢ر٥	٣٠٦٢ر٥	٣١٢٢ر٥
ميلانو (بالليرة الايطالية)	٦٥٠٠	٦٤٥٠	٦٤٥٠
بروكسل (بالفرنك البلجيكى)	٤٩٧ر٥	٥٠٩	٥١٥ر٥

تقدير المعروض من القطن المصرى

	١٩٥٣/٥٢	١٩٥٤/٥٣
المخزون فى ٣١ أغسطس .. بالقنطار	٢ر١٨٠ر٠٠٤	٣ر٤٤٢ر٦٠٥
المحصول	٩ر٩٢٢ر٢٤٠(١)	٦ر٠٥٦ر٠٠٠(٢)
المعروض فى أول سبتمبر	١٢ر١٠٢ر٢٤٤	٩ر٤٩٨ر٦٠٥
الصادر من أول الموسم (٣)	٢٤٧ر٢٠١	٤٢٢ر٣٧٧
المستهلك المحلى	٢٢٣ر٨٦٥	١٧٢ر٢٠٢
جملة الموزع	٤٧١ر٠٦٦	٥٩٤ر٥٧٩
الباقى	١١ر٦٣١ر١٧٨	٨ر٩٠٤ر٠٢٦

(١) التقدير النهائى (٢) التقدير الاول (٣) حتى ٢٢ اكتوبر ١٩٥٢ ، ٢١ اكتوبر ١٩٥٣

أهم الدول التى صدر اليها القطن حتى ١٩٥٣/١٠/٢١

البلد	الكمية المصدرة بالقنطار
المانيا	٦٧ر٧١٣
فرنسا	٥٩ر٧٨٨
بريطانيا	٤٤ر٠٢٨
الهند	٤٣ر٩٥٢
ايطاليا	٣٦ر٧١٣

الرقم القياسى لاسعار البضاعة الحاضرة من القطن بالاسكندرية أثناء شهر اكتوبر

يونية / اغسطس ١٩٣٩ = ١٠٠

الاسبوع الاول	٥٢٨ر٩
الاسبوع الثانى	٥١٦ر٣
الاسبوع الثالث	٤٩٥ر٧

الرقم القياسى للمواد

رقم رويتر (١٨ سبتمبر ١٩٣١ = ١٠٠)

٥٣/١٠/٢٧	٥٣/١٠/٢٦	٥٣/٩/٢٧	٥٢/١٠/٢٧
٤٨٠ر٢	٤٧٩ر٨	٤٨٥ر٩	٥١٦ر٩

رقم مودى (٣١ ديسمبر ١٩٣١ = ١٠٠)

٥٣/١٠/٢٧	٥٣/١٠/٢٦	٥٣/٩/٢٧	٥٢/١٠/٢٧
٣٩٣ر٧	٣٩٤ر٧	٤٠٢ر٨	٣٠٩ر٧

أسعار المواد الخام في أهم أسواق العالم

	٥٣/١٠/٢٧	٥٢/١٠/٢٧
الومنيوم (الطن بالاسترلينى) لندن	١٥٠	١٦٦
نحاس (الطن بالاسترلينى) لندن	٢٣٧	٢٨٥
ذهب خام (أوقية بالاسترلينى) لندن	١٢ر٤	١٢ر٤
رصاص (الطن بالاسترلينى) لندن	٩٦ ١/٢	٨٨ ١/٢
فضة (الاوقية بالبنس) لندن	٧٤	٧٣
قطن ميدلنج (بنس للرطل) لندن	٣١ر٤	٣٥ر٥٥
المطاط (بنس للرطل) لندن	١٦	٢٢
القمح (سنت للبوشل) شيكاغو	١٩٩	—

انتاج الزيت السعودى في شهر سبتمبر ١٩٥٣

بلغت جملة انتاج الزيت الخام فى المملكة العربية السعودية فى شهر سبتمبر سنة ١٩٥٣ ما مقداره ٢٥ر٠٧٨ر٠٤٨ برميلا أى بمعدل ٨٣٥ر٩٢٥ برميلا فى اليوم .

وبلغت جملة انتاج الزيت الذى كرر فى معامل رأس تنورة فى ذلك الشهر ٦ر٧٠٥ر٨٢٨ برميلا أى بمعدل ٢٢٣ر٥٢٨ برميلا فى اليوم .

الانتاج فى ٩ أشهر

وبلغت جملة انتاج الزيت الخام فى الاشهر التسعة الاولى من العام الحالى ٢٣٠ر٨٨٢ر١٤٠ برميلا اى بمعدل ٨٤٥ر٧٢٢ برميلا فى اليوم بينما بلغت جملة انتاج الزيت المكرر فى الفترة عينها ٥٧ر٤١٤ر٦٩٢ برميلا أى بمعدل ٢١٠ر٣١٠ براميل فى اليوم .



أصدر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩ اكتوبر ١٩٥٣ مرسوما بتعيين الدكتور حسنى السعيد عضوا متفرغا بالمجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى

وقد تخرج الدكتور حسنى السعيد من كليه الزراعه عام ١٩٣٠ واشتغل فى اداره المزارع الحكومية ووزارة الاوقاف الى ان أصبح مفتشا لتفتيش الوادى وتبلغ مساحته ٢٢٠٠٠ فدان . وهذا التفتيش موقوف على التعليم الاولى . وقد بذل الدكتور حسنى السعيد جهودا كبيرة فى ادارة هذا التفتيش مما حدا بوزارة المعارف العمومية الى اختياره عضوا فى بعثتها لادارة المزارع والاقتصاد الزراعى بكاليفورنيا بالولايات المتحدة الامريكية

وهناك حصل الدكتور السعيد على درجة البكالوريوس والماجستير ثم الدكتوراة فى الاقتصاد الزراعى وادارة المزارع . ثم عاد ليقوم بالتدريس بجامعة القاهرة بكلية الزراعة حيث أنشأ قسم الاقتصاد الزراعى بها . وتدرج فى الوظائف الجامعية الى درجة الاستاذية لكرسى الاقتصاد الزراعى .

وللدكتور السعيد عدة مؤلفات فى الاقتصاد الزراعى آخرها كتاب « الاقتصاد الزراعى » الذى صدر فى شهر يونيه الماضى

هذا ، وقد مثل الدكتور السعيد مصر فى عدة مؤتمرات دولية منها مؤتمر الاقتصاد والزراعة بانجلترا فى عام ١٩٤٧ . وعام ١٩٤٩ بايطاليا ، وحلقة الدراسات الاجتماعية التى دعت لها هيئة الامم المتحدة فى عام ١٩٥٠ بالقاهرة . كما حضر مؤتمر التغذية والزراعة الذى عقد بالقاهرة فى سبتمبر ١٩٥٣ ممثلا لمجلس الانتاج

وقد حضر ممثلا لجامعة القاهرة فى حلقة الدراسات الصيفية للتوسع الزراعى بهولندا فى يوليه ١٩٥٣

وقد أنشأ الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعى الذى عقدت مؤتمرها الاول فى باريس ١٩٥٢ ، وتقدمت فيه بتوصيات تحقق الكثير منها خلال النهضة التى أملت التطور الاقتصادى المشاهد فى الزراعة المصرية هذا العام

و (الاقتصاد والمحاسبة) تهنىء الدكتور حسنى السعيد بمنصبه هذا ونتمنى له التوفيق .

أسعار الجنيه المصرى

حسابات استحقاقات الاستيراد	١٠/٩	١٠/١٢	١٠/١٤	١٠/١٦	١٠/١٩	١٠/٢١	١٠/٢٣	١٠/٢٦
علاوة الجنيه الاسترلينى (٪)	٥ ٣/٨	٥ ٣/٤	٥ ٣/٤	٥ ٣/٤	٥ ٧/٨	٥ ٣/٤	٥ ١٥/١٦	٦ ١/١٦
علاوة الدوتشمارك (٪)	١٣ ١/٤	١٣	١٢ ٣/٤	١٣	١٣	١٢ ٧/٨	١٢ ٣/٤	١٢ ١/٢
سعر الدولار الامريكى بالقروش	٢٥ ر٣٨	٢ ر٣٨	٢ ر٣٨	ــــر٣٨	—	—	٨ ر٣٧	٨ ر٣٧
حساب « ب » فى سويسرا بالفرنكات	١١ر٨٢٥	١١ر٨٢٥	١١ر٨٢٥	١١ر٨٢٥	١١ر٨٢٥	١١ر٨٠٠	١١ر٨٠٠	

احتياطى المنشأة

بقية المنشور على ص ٢٥

استغنى عنها ومع ذلك ظلت تظهر بالميزانيات بعـد ذلك .

(ء) عدم ادراج قيمة لشهرة المحل مع انفاق مبالغ فى سبيلها كحالة القيام بحمـلة أعلانية كبيرة استهلكت فى فترات قليلة او رحلت مباشرة الى حساب الارباح والخسائر ثم ظهور نتيجتها فى زيادة مبيعـات وأرباح المنشأة بعد ذلك ، او بتخفيض قيمة الشهرة رغم أن قيمتها فى ازدياد ، وبالمثل باقى الاصول التى لايتحتم الاستهلاك فيها

(هـ) المغالاة فى تقدير قيمة الخصـوم بأكثر من حقيقتها كما لو اعتبرت الخصـوم المحتملة او العرضية . مثل المسئولية التى قد تنشأ مستقبلا من الضمانات او من التطهيرات الى غير ذلك ، ضمن الخصوم الفعلية وادماجها فيها . ومثل اغفال الاصول العرضية التى تنشأ عند تحقيق الخصوم .

(و) ادماج بعض الاحتياطيات فى بعض الخصوم الاخرى بحيث يوهم المطـلع على الميزانية بأن هذه الاحتياطيات هى عبارة عن مسئوليات حقيقية مع أنها أرباح متجمعة أو أرباح مقتطعة لمقابلة خسـائر متوقعـة قـد لاتتحقق كما لو كان هناك احتياطى للتعويضات مثلا وظهر ان الحاجة لاتستدعى بقاءه ولكن المنشأة لم تلغه بل ادمجته فى مفردة المستحقات مثلا . أو اضافة الاحتياطى الى مفردة أخرى لايهام المطلع بأن أغلب المفردة هو عن هـذه المسئولية الحقيقية فى حين أن أغلبـه هـو احتياطى كما لو ذكر مثلا فى جانب الخصوم « ٥٠٠٠ جنيه أوراق دفع واحتياطيات » فى حين أن أوراق الدفع لاتتجاوز ٥٠٠ جنيـه والباقى احتياطيات مختلفة

(ز) اذا عمدت احدى الشركات القابضة الى عدم ذكر شيء عن أرباح شركاتها التابعة رغم وجودها مع ايعازها اليها بعدم توزيع الارباح ..

(يتبـع) « ت . ا . »

النقل فى انجلترا عام ١٩٥٢

فى تقرير نشرته (لجنة النقـل البريطانية) حـديثا عن عام ١٩٥٢ وصفت فيه الحالة بالتأزم ، وعدم الاستقرار ، وكثرة المشـاكل التى تجابها صناعة النقل فى انجلترا ، ومن أهمها الآراء البرلمانية المتضاربه فبعضـها يرى ضرورة تأميم هـذه الصناعة ، وجعلهـا مركزة فى ايدى الحكومة ، بينما يرى البعض الآخر عكس ذلك .

ثم تتساءل اللجنـة فى تقريرها : هل الجمهـور مقتنع بالتسهيلات الحالية فى النقل ؟ وهـل أصـحاب المصانع والتجار راضـون بالاتاوات والرسوم المفروضة على خدمة النقل الحالية . وعلى وجه العموم ، فمن الواضح أن أصحاب خدمة النقـل يرحبـون بالاهـداف التى قررها (قانون النقل) .

شركة مصر لحليج الأقطان

شركة مساهمة مصرية
سجل تجاري رقم ٦ - القاهرة

تقرير مجلس الادارة

الى الجمعية العمومية العادية للمساهمين المنعقدة فى يوم الثلاثاء ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٥٣

حضرات المساهمين :

يتشرف مجلس الادارة بأن يرفع لكم تقريره عن نتيجة اعمال الشركة وحساباتها وكذا الميزانية العمومية وحساب الارباح والخسائر عن سنتها المنتهية فى ٣١ مايو سنة ١٩٥٣ وهى السنة الثامنة والعشرون من حياتها

المحلوج

بلغ ما حلجته شركتكم هذا العام : ١٫٣١٩٫٠٦٩ قنطارا من محصول قدره ٩٫٩٢٢٫٠٢٤ قنطارا بنسبة ١٣٫٣ ٪ مقابل ١٫٢٢٤٫١٧٩ قنطارا من محصول قدره ٨٫٠٧٥٫٦٦٩ قنطارا بنسبة ١٥٫٦ ٪

وتزيد كمية المحلوج هذا العام عن سابقه ٩٤٫٨٩٠ قنطارا وبذلك يكون المحلوج هذا العام اكبر مقطوعية حلجتها محالج الشركة منذ تأسيسها للآن . وعلى الرغم من نقص نسبة المحلوج فى هذا الموسم عن مثيلها فى العام الماضى بمقدار ٢٫٣ ٪ فان الكمية التى وردت هذا الموسم استلزم حليجها ادارة اغلب محالج الشركة بصفة مستمرة ليل نهار بدون انقطاع معظم ايام الموسم .

الايرادات والمصروفات

لم يطرأ تغيير يذكر على مصروفات الشركة فلا زالت عناصر التكاليف مرتفعة واعباء المصروفات فى زيادة مستمرة كما ان الشركة ساهمت مع باقى محالج رابطة الحلاجين فى تخفيض اجور الحليج عشرة فى المائة عما كانت عليه منذ أواخر الموسم الماضى .

وقد تمكنت الشركة بفضل المقطوعية الكبيرة التى حلجتها من الاستمرار فى سياسة تجديد مبانى المحالج وتزويدها بالعدد والآلات الجديدة

وقد ساعدت شركة مصر للغزل والنسيج بالحلة الكبرى مشكورة على كهربة محلج الشركة بالمحلة الكبرى فاصبح يدار بالتيار الكهربائى من شركة الغزل بدلا من الماكينات التى ستنقل الى محالج الشركة الاخرى تدعيما للقوة المحركة فيها

وقد تجددت رابطة حلاجي الوجه البحرى للموسم القادم . اما فى الوجه القبلى فلم تجدد الرابطة .

وقد قدرت وزارة الزراعة محصول القطن المصرى لموسم ١٩٥٤/٥٣ بحوالى ستة ملايين من القناطير وهو تقدير يقل عن محصول العام الماضى بما يقرب من الثلث وبذلك ستقل تبعا لذلك مقطوعية المحالج على وجه العموم بنفس النسبة على الاقل وسيزيد العجز فى مقطوعية الشركة بمحالج الوجه القبلى بسبب الحالة غير العادية لمحصول القطن الاشمونى فى هذا الموسم سواء من ناحية غلة الفدان او انخفاض نسبة التصافى وستؤثر هذه الحالة تأثيرا كبيرا على ايراد الشركة فى الموسم المقبل

وقد لمس المسئولون ما انتاب محصول القطن الاشمونى بنوع خاص من انحطاط فى الغلة والتيلة واخذوا مشكورين فى معالجة هذه الحالة بوسائل شتى اهمها انتقاء احسن البذور

وتزداد العلاقات والروابط بين شركتكم وشركات مصر توثقا من سنة الى اخرى وعلى الاخص مع شركة مصر لتصدير الاقطان وشركتى مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى وكفر الدوار بما يحقق صوالحها المشتركة

كما تلقى شركتكم من بنك مصر كل معونة صادقة ورعاية مشكورة مما كان له اكبر الاثر فى الوصول الى النتائج التى وصلت اليها الشركة فى اعمالها .

الميزانية

بالاطلاع على ابواب الميزانية ترون حضراتكم الانخفاض الكبير فى ارصدة المدينين والحسابات المدينة المتنوعة . فقد بلغت فى الميزانية المعروضة على حضراتكم ٥١٦٧٥١ جنيها مقابل ١٫٣٤٦٫٥٤٥ جنيها فى العام الماضى بسبب سرعة تصريف اقطان عملائنا وتحصيل السلفيات المستحقة عليهم وذلك بفضل السياسة القطنية التى اتبعتها الحكومة باستلامها الاقطان بأسعار محددة وبيعها الى المصدرين والمغازل المحلية على اساس اسعار بورصة نيويورك .

وتبعا لذلك كان من الطبيعى ان تزداد أرصدة الشركة بالبنوك بقيمة السلفيات المحصلة فأصبح المودع للشركة لدى البنك ١٥٨٢٦٠ جنيها فى ميزانية العام الماضى

ولم يطرأ تغيير يذكر على قيمة المواد والمهمات والاكياس والزكائب تمشيا مع ماقرره مجلسكم من عدم التوسع فى تخزين ما يزيد عن الحاجة منها بسبب تحديد المساحة المنزرعة قطنا وبالتالى انخفاض مقطوعية المحالج

وقر قرر مجلس الادارة استهلاك ما استجد من الاضافات الى العدد والآلات والسيارات والاثاث بالكامل وقيمتها ٢٦٤٥٩ جنيها و ٥٧٦ مليما دعما لميزانية الشركة كما لا يزال المجلس حريصا كل الحرص على أن يدعم احتياطى التسليف والديون المشكوك فيها كلما سمحت الارباح بذلك وقد تمكن المجلس هذا العام من زيادته الى ٢٥٠٠٠ جنيه جريا على سياسته فى الاحتياط للاخطار التى قد تتعرض لها الشركة فى التسليف الذى يزيد حركته على الستة ملايين من الجنيهات سنويا

وتمشيا مع التزامات قانون عقد العمل الفردى قرر مجلس الادارة تخصيص مبلغ ٢٥٠٠٠ جنيه من أرباح هذا العام لصندوق تعويضات الموظفين عند ترك خدمتهم بالشركة طبقا لقانون عقد العمل الفردى على ان يستكمل الاحتياطى فى السنوات المقبلة .

اما باقى ابواب الميزانية فهى ناطقة بما لا يحتاج الى بيان

ويثنى المجلس على ما يبذله موظفو الشركة وعمالها وعلى رأسهم السيد مديرها من جهد واخلاص فى العمل يستحقون عليه الثناء

ويتبين من حساب الارباح والخسائر انصافى ارباح الشركة هذا العام بلغ ٨٣٧٩٤ ج و٤٣٩م يقترح المجلس توزيعه على الوجه الآتى :

مليم جنيـــه	
٤٣٩ ر ٨٣٧٩٤	صافى الربح
٤٤٤ ر ٨٣٧٩	يؤخذ منه عملا بالمادة ٢٨من قانون الشركة للاحتياط القانونى بمعدل ١٠٪
٩٩٥ ر ٧٥٤١٤	البـــاقى
٠٠٠ ر ١٢٥٠٠	٥ ٪ من قيمة الاسهم البالغ عددها ٦٢٥٠٠ قيمتها الاسمية ٢٥٠٠٠٠ جنيه دفعة اولى للمساهمين
٩٩٥ ر ٦٢٩١٤	البـــاقى
٢٤٨ ر ٩٤٣٧	يؤخذ للمجلس ١٥ ٪ عملا بالمادة ٣٨
٧٤٧ ر ٥٣٤٧٧	البـــاقى
١٩٥ ر ٨٠٨٤	يضم اليه الارباح المرحلة من العام الماضى
٩٤٢ ر ٦١٥٦١	المجموع
٠٠٠ ر ٣٠٠٠٠	يصرف للمساهمين دفعة ثانية بواقع ١٢ ٪ ليكون مجموع ما يصرف عن كل سهم ٦٨ قرشا يخصم منه الضرائب
٩٤٢ ر ٣١٥٦١	البـــاقى
٠٠٠ ر ٢٠٠٠٠	يقترح المجلس حجز ٢٠٠٠٠ جنيه لاحتياطى تعويضات ترك الخدمة لموظفى وعمال الشركة طبقا لقانون عقد العمل الفردى تمشيا مع الملاحظة التى أبداها المراقبون فى هذا الشأن
٩٤٢ ر ١١٥٦١	الباقى المقترح ترحيله للعام المقبل

مجلس الادارة

وطبقا للمادة ١٨ من قانون الشركة الاساسى قد انتهت عضوية السيد عبـــد الرحمن حمادة والسيد محمود منصور ولحضراتكم انتخاب بدلهما أو اعادة انتخابهما .

فاذا وافقتم حضراتكم على ما جاء بهذا التقرير وعلى الحسابات المعروضة عليـــكم فان المجلس يرجوكم :

أولا ـ المصادقة على حسابات السنة المنتهية فى ٣١ مايو سنـــة ١٩٥٣ كما هى واردة فى التقرير واخلاء مسئولية مجلس الادارة

ثانيا ـ تحديد قيمة الارباح حسب الاقتراحات المقدمة من مجلس الادارة بواقع ١٧ ٪ من رأس المال أى ثمانية وستون قرشا لكل سهم من الـ ٦٢٥٠٠ سهم سيخصم منها قيمة الضرائب المستحقة

ثالثا ـ الموافقة على اعادة انتخاب السيدين عبد الرحمن حمادة ومحمود منصور بعضـــوية مجلس الادارة

رابعا ـ الموافقة على اعادة انتخاب السيـــد فؤاد احمد الصواف المحاسب القانونى والشريك بمؤسسة هيوات وبريدسون ونيوبى مراقبـــا للحسابات سنـــة اخرى وتفويض المجلس فى تحديد اتعابه .

وفقنا الله واياكم الى ما فيه مصلحة الشركة .

الاوراق المالية

فى النصف الثانى من اكتوبر ١٩٥٣

تميز اتجاه السوق فى النصف الثـانى من شهر اكتوبر بنشاط سرعان ما تلاه هدوء معتدل ترقبا للاحداث السياسية . وارتفعت أوراق القرض الوطنى ٣ ١/٤ ٪ ارتفاعا ليس له مثيل فى بضع السنين الاخيرة فبلغ ١٠١٠٠ بعد خصم قيمة الكوبون وقدرها ١٦٢ مقابل ١٠٠٢٠ منذ خمسة عشر يوما . وطلبت اسهم بنك مصر بـ ٢٢٦٠ بدون تغيير والبنك الاهلى ارتفع جنيها فبلغ ٣٢٥٠ . أما أسهم بنك التسليف الزراعى المصرى فقد ظلت عند رقم ١٣١٤ بدون تغيير والملح والصودا نشط عليها الطلب وأقفلت عند ١٧١ بصعود ٧ أبناط. أما المكابس والاستيداع فقد كان الطلب عليها متمسكا وبلغت ١٤١٠ مقابل ١٣٩٢

وطلبت أوراق كوم امبو بـ ٣٩٠ مقـــابل ٣٩٣ والشيخ فضل بـ ٤٢٣ مقابل ٤٢٥

الحالة الاقتصادية فى اليونان

مازال هيكل الاجور والاســعار فى اليونان يتعدل بالاتساق مع سعر الصرف الجـديد للدراخمة . وكان لاستمرار القيود النقـدية الفضل فى أن الزيادة فى الاسعار كانت متوسطة وكان نتيجة الاجراءات الضرائبية الشاذة ان أظهرت حسابات الحكومة فائضـــا صـــغيرا قدره ١١٥٢ مليون دراخمة خلال الفترة من ابريل الى يونية ١٩٥٣ وقد تمكن البنـك المركزى فى نفس الوقت ان يحـــافظ على مستوى الائتمان بما يقرب مما كان عليه قبل التخفيض الاخير للدراخمــة

الا ان حصيلة المساعدات الاجنبية قد عوضت هذا النقص ، وقد زادت حصيلة العمـلات الاجنبية كنتيجة لزيادة حصيلة البنود غير المنظورة . وفى خلال الفقرة من ابريل الى يولية بلغت حصيلة الصادرات من العملات ٣٣ر٥ مليون دولار بالمقارنة مع ٢٩ر٩ مليون دولار فى نفس الفترة من العـــام الســـابق (١٩٥٢) وبلغت حصيلة البنود غير المنظورة ٣٢ر٩ مليون دولار مقابل ٢٠ر٣ مليون دولار فى العام السابق .

شركة مصر لحليج الأقطان

شركة مساهمة مصرية

سجل تجارى رقم ٦ ـ القاهـــرة

قرارات الجمعية العمـــومية

قررت الجمعية العمومية لمساهمى الشركة بالاجماع بجلسة يوم الثلاثاء الموافق ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٥٣ مايأتى :

أولا ـ الموافقة على تقرير مجلس الادارة عن أعمال الشركة للسنـــة المنتهية فى ٣١ مايو سنة ١٩٥٣

ثانيا ـ الموافقة على ميزانية الشركة والارباح والخســائر عن موسم ١٩٥٣/٥٢ واخلاء مسئولية حضرات أعضاء مجلس الادارة فى كل ما يتعلق بأعماله عن السنة المذكورة

ثالثا ـ تحديد قيمة الارباح حسب الاقتراحات المقـــدمة من مجلس الادارة وتقرير توزيع أرباح عن السنة المنتهية فى ٣١ مايو سنة ١٩٥٣ بواقع ١٧ ٪ من رأس المال أى ثمانيـــة وستون قرشا لكل سهم تخصم منها الضرائب المستحقة

رابعا ـ الموافقة على تجديد انتخاب السيدين عبـــد الرحمن حمادة ومحمود منصور عضوين بمجلس الادارة

خامسا ـ الموافقة على اعادة انتخاب السيد الاستاذ فؤاد احمد الصواف المحاسب القانونى والشريك بمؤسسة هيوات وبريدســون ونيوبى مراقبا للحسابات سنـــة أخرى وتفويض المجلس فى تحديد اتعابه

وقد وجه المساهمون شـــكرهم لحضرة الاستاذ محمود العتال رئيس المجلس وباقى أعضاء مجلس الادارة على الجهود الموفقة التى يبذلونها فى ادارة الشركة وكذلك شـــكر المساهمون حضرات الموظفين للمعـاونة الصادقة التى يبدونها فى العمل بالشركة

الشركة الزراعية للشرق الأوسط

(رأس المال ٠٠٠ر٠٠٠ر١ ج٠م مقسم الى ٠٠٠ر٢٥٠ سهم)
تقدم أولى شركاتها ((الشركة الزراعية مصر ـ السودان))
ش ٠م ٠م تحت التأسيس
(رأس المال ٠٠٠ر٢٥٠ ج٠م مقسم الى ٦٢٥٠٠ سهم)
وهى احدى الشقيقات الاربع
مصر ـ السودان ، مصر ـ ليبيا ، مصر ـ سوريا ، مصر ـ العراق
أغراض الشركة الزراعية
مصر ـ السودان

القيام بالعمليات الزراعية فى بلاد مصر والسودان من اصلاح الاراضى البور واستغلال الاراضى الزراعية واستثمارها وتأجيرها وزراعة البساتين والقيام بالصناعات الزراعية وتربية الحيوان والتصدير والاستيراد وكل ما يختص بشئون الزراعة ومحاصيلها وثمارها وتقديم الخبرة لاصحاب الارض البور والزراعية وللحكومات ٠ وبالجملة كل ما يدخل فى نطاق الاعمال الزراعية من زراعة وصناعة وتجارة وما يتصل مباشرة وغير مباشرة لاى سبب كان بأغراض الشركة ٠ وللشركة أن تهتم أو تساهم فى الشركات أو الهيئات التى تعمل عملا متشابها مع أعمالها أو التى تعاون فى تحقيق أغراضها فى مصر والسودان وبلاد الشرق الاوسط

رأس مال الشركة

رأس مال الشركة الزراعية مصر ـ السودان ٢٥٠٠٠٠ ج٠م
مقسم الى ٦٢٥٠٠ سهم أسمى الباقى منها للاكتتاب العام ١٥٠٠٠ سهم

الاكتتاب العام فى رأس المال

يطرح للاكتتاب العام الاسهم الباقية وعددها ١٥٠٠٠ سهم قيمة السهم الواحد ٤ ج ٠م يدفع عند طلب الاكتتاب ٢٥ ٪ من قيمة الاسهم المكتتب فيها مضافا اليها ١٠ قروش (قيمة تكاليف الاكتتاب) عن كل سهم ويدفع الباقى من ثمن الاسهم المكتتب فيها عند الطلب

فتح باب الاكتتاب

يبدأ الاكتتاب العام يوم الاثنين الموافق ٢ نوفمبر وينتهى يوم السبت الموافق ١٤ نوفمبر سنة ١٩٥٣ وقد روعى فى تحديد هذه الفترة تمكين السودانيين فى جميع أنحاء السودان من المساهمة ٠

وللشركة الحق فى وقف الاكتتاب فى أى يوم من هذه الفترة عند الاقتضاء
يتولى عملية الاكتتاب فى الاسهم المطروحة (١٥٠٠٠ سهم) فى أوقات العمل الرسمية :

١ ـ الشركة الزراعية للشرق الاوسط :

فى مركزها الرئيسى ٩ شارع توفيق
عمارة شماع ـ (الدور الرابع) بالقاهرة

٢ ـ بنك مصر :

المركز الرئيسى فى القاهرة
فرع الاسكندرية
وجميع فروعه فى مصر والسودان

٣ ـ بنك القاهرة :

المركز الرئيسى ٤٧ شارع قصر النيل القاهرة
فرع الازهر ٧٠ شارع الازهر القاهرة
فرع الاسكندرية ٢٢ شارع شريف باشا الاسكندرية

ويمكن الاطلاع على شروط الاكتتاب والحصول على الاستمارات من المؤسسات التى ستتولى عملية الاكتتاب ابتداء من يوم الاربعاء الموافق ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٥٣

قطب سعودى من أبطال الاقتصاد

بدأت فى المملكة السعودية العربية حركة عمرانية كبيرة يرعاها عاهل الجزيرة الملك عبد العزيز آل سعود .

وتعتمد هذه الحركة المباركة على الغاية وعلم بعض الالمعيين من شباب المملكة السعودية الذين يوليهم العاهل الكبير جل عنايته ويتعدهم بنصحه وارشاده .

وممن حظى بهذا التشريف الاستاذ شفيق عبد الرءوف الصبان نجل سيادة الشيخ عبد الرءوف الصبان أحد رجالات الحكومة السعودية المبرزين .

وقد عين الاستاذ شفيق عبدالرءوف الصبان — بعد تخرجه من الجامعات الامريكية — سكرتيرا للسفارة السعودية فى لندن وذلك لما توسمه فيه جلالة الملك عبد العزيز آل سعود من اخلاص ونجابة ورجاحة عقل ، فقام بما عهد اليه خير قيام . وبعد ذلك احتاج المجال الاقتصادى الى خبرته وكفايته فتلقفته شركة شل بالمملكة العربية السعودية وألقت بين يديه كل هام من أعمالها ، ثم ولج أبواب المقاولات العمومية لتعمير البلاد



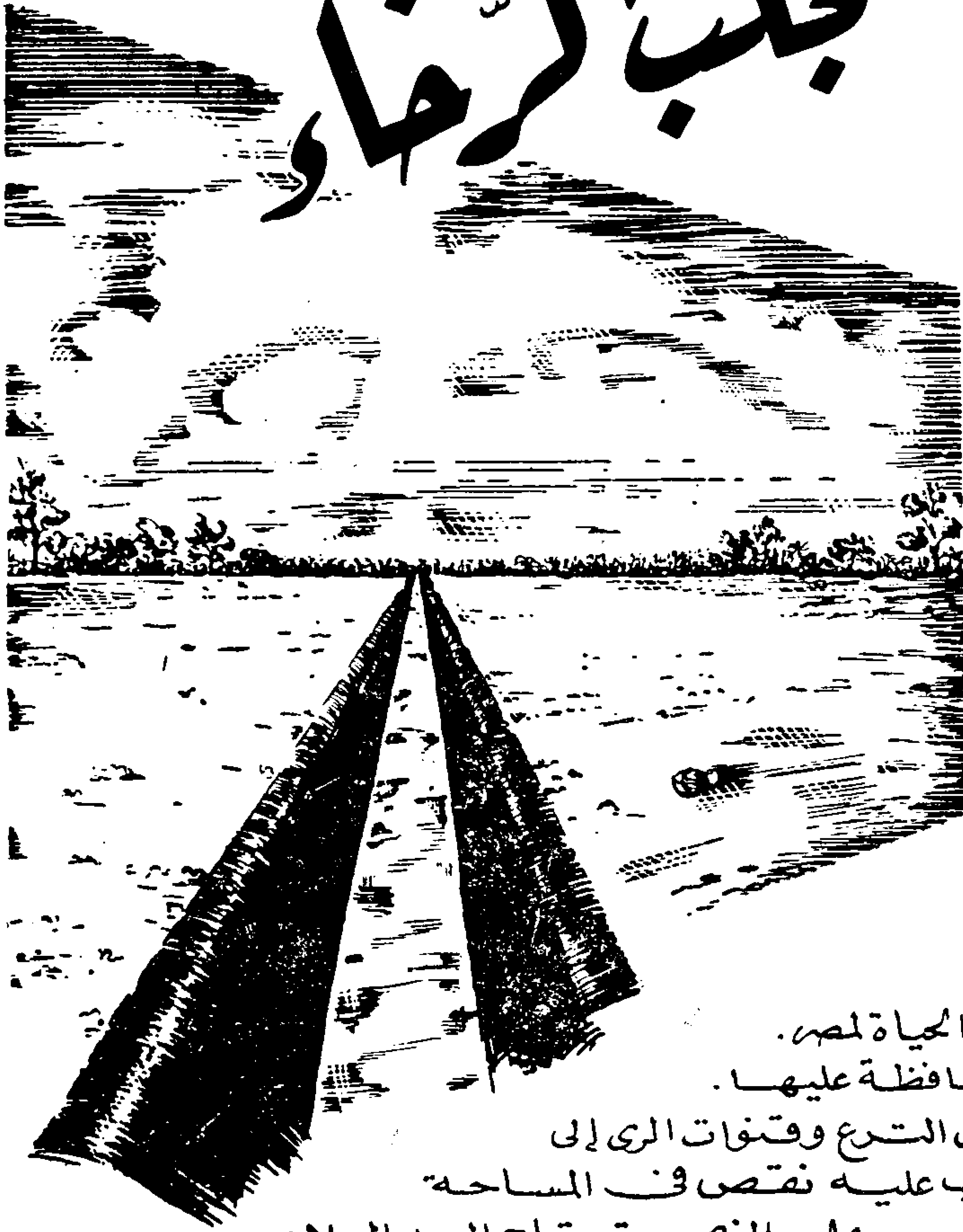
السعودية متعاونا مع أفراد المهندسين المصريين فنفذت مشروعات معمارية فنية كبيرة تضارع أضخم المشروعات المعمارية العالمية الحديثة .

ولم تقم جهود الاستاذ شفيق عبد الرءوف عندهذا الحد بل قام بانشاء مصنع كبير لصناعة البلاط بجميع أنواعه ينتج حوالى ألف متر يوميا ويستوعب عددا كبيرا من العمال المصريين الفنيين وقد نجح هذا المصنع نجاحا منقطع النظير وفى أقصر وقت بفضل خبرة ونشاط الشاب النابه شفيق عبد الرءوف الصبان .

وقد لاحظ ان الشركات الانجليزية تحتكر تجارة البويات بالشرق جميعه فعمل بالاشتراك مع بعض الاخصائيين على الحصول على توكيل بالشرق الادنى لشركة البويات العالمية بأمريكا المسماة « سيبس » واستورد كميات كبيرة من بضائع هذه الشركة فصار منافسا خطيرا للشركات الانجليزية فى جميع منتجاتها ثم قام بتكوين شركة تسمى المكتب التجارى الفنى لاصحابه شكيب حمادة وشفيق الصبان وشركاهما لتصريف هذه المنتجات .. ثم توج هذه الاعمال الجليلة بتكوين الاتحاد السعودى المصرى للتصدير والاستيراد لتوثيق الروابط التجارية والاقتصادية بين مصر والمملكة العربية السعودية .

ا . ع

نقطة تجلب الرخاء



المياه هى مفتاح الحياة لمصر.
ولذلك تجب المحافظة عليها.

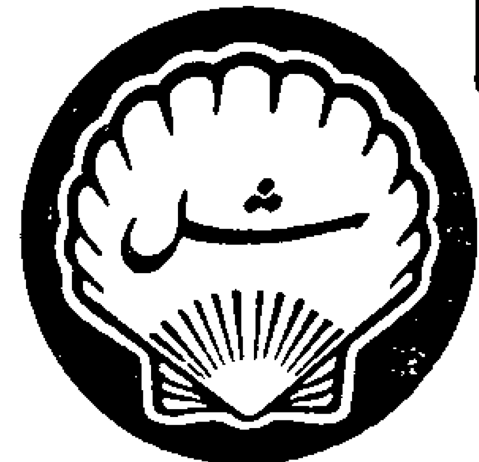
وتسرب المياه من الترع وقنوات الرى إلى باطن الأرض . يترتب عليه نقص فى المساحة المنزرعة وفى المحصول الذى تحتاج اليه البلاد لمواجهة مطالب السكان .

وقد وفق رجال الأبحاث فى شركة شل - بعد أبحاث واختبارات طويلة فى بلاد تماثل مصر فى ظروفها - إلى استحداث قنوات للرى من طراز جديد ، مبطنة بمادة البيتومين تمنع تسرب المياه ، وقد شقت واحدة منها فى الصالحية بمديرية الشرقية

وهذه البطانة غير قابلة للكسر وليست بها وصلات تسمح برشح المياه . فضلا عن السهولة وقلة التكاليف فى انشائها وصيانتها .

وسيؤدى هذا الاستعمال الجديد للبيتومين - عندما ينتشر ويطبق على نطاق واسع إلى الاحتفاظ بكميات كبيرة من المياه والانتفاع بها بعد أن كانت تضيع هباء .

فى خدمة الاقتصاد الوطنى



س . ت ٩٤١

طبعت بمطابع « أخبار اليوم »



الاقتصاد والمحاسبة

العدد ٦٥
١٥ نوفمبر ١٩٥٣

صاحب الامتياز : عبد الله فكرى اباظة رئيس نادى التجارة
رئيس التحرير : احمد عنان

الثمن
١٠ قروش

الاصلاح الفعلى خير دعاية

فى مقدمة ماينادى به المصلحون اليوم أمران لتنمية اقتصادنا القومى

أولهما اجتذاب رءوس الاموال الاجنبية للمساهمة فى تنفيذ مشروعاتنا الكبرى وقد قدر تكاليفها السيد وزير المالية بما يقرب من خمسمائة مليون من الجنيهات قد نستطيع ان نوفر ربعها أو ثلثها من مدخراتنا الخاصة .

وثانيهما تشجيع السياحة واجتذاب أكبر عدد ممكن من السائحين للاقامة أطول مدد مستطاعة .

وما من شك فى أن الدعايات التى تنظم لنجاح الوسيلتين أمر واجب التنفيذ دون امهال .. ولكن ..

لايمكن أن تثمر الدعاية وحدها ثمرتها المرجوة دون اتخاذ الاجراءات الفعالة التى تؤثر فى نفوس المولين والسائحين وتقنعهم اقناعا عمليا بتوظيف أموالهم فى مشروعاتنا وفى زيارة بلادنا والاقامة فيها أطول مدة يستطيعونها كسائحين.

لهذا يجب اعادة النظر فى كافة التشريعات القائمة سواء منها المالية أو العمالية على هدى سياسة تشجيع ورود المال الاجنبى وتطمين أصحابه على سلامة استغلاله وحسن استثماره والاستفادة من ثمرات هذا الاستثمار دون قيود ضارة بالانتاج والتداول الحر .. ولقد قامت الحكومة فعلا فى العهد الاخير ببعض التيسيرات فى هذا السبيل ولكنها لم تزل فى حاجة لمزيد من التيسير وازالة بعض القيود التى تقف فى سبيل ترغيب المولين فى توظيف أموالهم عندنا ـ مع اليقظة التامة لعدم مساس هذا الاستغلال لاى مظهر من مظاهر سيادتنا القومية وحرياتنا التشريعية

وهناك من التشريعات العمالية القائمة ماتدعو الحال لوجوب تعديله لصالح الانتاج ومستواه ونفقاته وتنظيم العلاقة بين العمال وأصحاب الاعمال على أساس عملى اقتصادى معقول لتحقيق المصلحة العامة والنهوض بالصناعة والتوسع فيها تنفيذا لسياسة العهد الجديد وأهدافه .

وأما السياحة كمورد هام جدا من موارد دخلنا القومى فيجب أن تقوم الدعاية لها على أساس من الاصلاح العاجل لكل مرفق من مرافقها فى المصايف والمشاتى على السواء ولا مناص من تخصيص حصيلة كافية للانفاق على اصلاح مناطق السياحة اصلاحا عاجلا شاملا . واعتبار المناطق السياحية من الجنوب الى الساحل مرافق عامة ينفق عليها من الخزانة العامة ولا يعتمد على اصلاحها من أموال المجالس البلدية والمحلية التى تنوء مواردها المحددة عن مواجهة هذه الاعباء .

وانه لافعل فى نفس السائح أن يجد راحته فى الانتقال والاقامة والتسلية والرياضة ـ عن أية دعاية نظرية مهما بذل فيها من جهد ومال ـ بل ان السائح حين يجد كل أسباب الراحة متوفرة له فانه يكون خير دعاية لغيره فضلا عن تشجيعه على طول الاقامة وتكرار الزيارة .

ولا عيب فى أن نقرر الواقع وان كان مريرا وهو أن مناطق السياحة لدينا كلها فى حاجة شديدة الى كثير من الاصلاح حتى تكون بنفسها خير دعاية لاجتذاب السائحين .

عبد الله فكرى أباظه



مهمة أنجزت

عاد الى القاهرة الاستاذ محمدأمين فكرى محافظ البنك الاهلى المصرى بعد ماشترك فى اجتماعات البنك الدولى للانشاء والتعمير وصندوق النقد الدولى ممثلا لمصر • وقد انتهز المحافظ المصرى فرصةهذهالاجتماعات ليتحدث الى رجال الاقتصاد فى هذه الندوة العالمية عن مشروعات مصر الحديثة وعن الآمال التى تتطلع الى تحقيقها لترقى بأحوالها الاقتصادية وتعالج ماران على حياتها الاجتماعية من ركود وخمول نتيجة لتعطل مرافق الانتاج •

واذا كان المنصب الذى يشغله الاستاذ محمد امين فكرى يمنعه من أن يتحدث عما قام به فى كل مكان حل فيه من أعمال تخدم المستقبل الاقتصادى لمصر ، فان ذلك لا يمنع من أن نقول ان جهوده الصامتة ونشاطه الدائب ، وحرصه على استغلال كل سانحة لخدمة بلاده ، قد كللت مهمته بنجاح تنطق به التقارير التى تلقتها الحكومة وتسجله مضابطهاتين المنشأتين الدوليتين •

وقد سمعنا من القادمين من الولايات المتحدة أخيرا ثناء مستطابا على المساعى التى بذلها الاستاذ أمين فكرى لينقل لدوائر الاقتصادالامريكيةثمالبريطانية طرفا من البعث الاقتصادى الذى يسرى فى أوصال مصر اليوم • ولكن اذا آثار الاستاذ أمين فكرى الصمت، فان أعماله تتكلم وصفحته البيضاء تنطق بأنصع بيان •

رجل ذهب فى التاريخ

فى الوقت الذى كانت بعثة اقتصادية مصرية تهم بالسفرالى المملكة العربية السعودية لتوثيق عرى الاتصال التجارى والاقتصادى بين مصر وتلك المملكة الى جانب غيرهامن الدول العربية ، فوجىء العرب أجمعون بوفاة العاهل السعودى العظيم المغفور له الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود اثر مرض استطال معه قرابة شهر

والملك عبد العزيز رجل من الصحراء لم يعرف الحضارة ولم يغادر تخوم بلاده الا مرة واحدة جاء فيها مصر زائرا كريما ، ومرة سابقة لها اجتمع فيها بالرئيس روزفلت والمستر تشرشل فى منطقة البحيرات المرة •

والملك عبد العزيز لم ينل من الثقافة المدرسية شيئا مذكورا ، ولكنه مع ذلك قام بتبعة لم يقم بمثلها زعيم سياسى فى العالم • فقد أخضع الجزيرة العربية لسلطانه مؤثرا الوداد والحب على السيف والحرب • وجمع القبائل حوله فقضى على العصيان والحروب الموضعية وقتل كل فتنة فى مهدها •

ثم فتح باب بلاده لنهضة الصناعة ، على الرغم من روح الجمود التى كانت — ولعلها لا تزال الى حد ما — تخيم على ربوع الجزيرة العربية بأسرها • فتقبل بسعة صدر وبسماحة فى تفسير تعاليم الدين الحنيف ، كثيرا من مظاهر الحياة العصرية الحديثة ، وسمح باستدرار ينابيع النفط الغنية من أراضى بلاده ، تلك الاراضى التى كان حراما على الاجنبى أن يطأها •

ونشر فى البلاد صناعات صغيرة وبدأت المملكة العربية السعودية تأخذ بوسائل الصناعة الكبيرة ، والملك من وراء كل ذلك يشجع ويرعى ويرسل البعوث مدركا أن مقام بلاده يجب أن يكون مساويا لمقام غيرها من دول العالم الحديثة

كانت المملكة العربية السعودية قبل عبد العزيز لاتعيش الا على مال الحجاج ، ولا تأكل الا التمر واللبن ان وجدا • أما اليوم فقد انتشرت المزارع والمرابع فى بلاد عبد العزيز وصار للبلاد ميزانية وصار لها وزير للمال ، واستغنت أخيرا عن رسوم الحج لأنها وجدت كفاية من الموارد تغنيها عن التماس المال من الوافدين على بيت الله الحرام •

ومع أن الملك عبد العزيز لم يدخل مدرسة للساسة أو يختبر فنون الدبلوماسية على أيدى أكابر الدبلوماسيين العريقين ، فقد كان سياسيا حكيما ودبلوماسيا عريقا ، تشهد بذلك مفاوضاته لرفع حصيلة الزيت الى خمسين فى المئة من صافى الارباح ، وهذا هو المبدأ الذى تقرر فى النصف الغربى للكرة الارضية ، ثم صار بعد أن فاز عبدالعزيز باقراره المبدأ السارى فى دول العالم المنتجة للزيت جميعا •

ذهب عبد العزيز ، ولكن بعد أن أدى المهمة على خير ماينبغى ، فاقر الامن والنظام ، وجمع الشمل ، وهيأ للبلاد موارد اقتصادية دائمة ، ووفق بين أصول الدين ومطالب الدنيا ، وترك وراءه ملكا ذا دربة وكياسة وفطنة هو جلالة الملك سعود ، ووليا للعهد اختبر الحياة الدولية وعركها سواء فى وزارة الخارجية أو فى حلبات الامم المتحدة

فان أسدينا العزاء للامة العربية جمعاء فى وفاة الملك عبد العزيز ، فانما نقرن ذلك بالتهنئة لجلوس نجله الملك سعود على عرشه •

الاموال التى صودرت لمنفعة الشعب

عسير فى الاوان الحالى احصاء الاموال التى صودرت لحساب الشعب، ولكن الثابت أن أرقامها تبلغ بضع عشرات الملايين من الجنيهات ، بعضها من الموجودات الثابتة وبعضها من المنقول وبعضها من الاوراق المالية وبعضها من الجواهر وغير ذلك من المقتنيات والنفائس •

ولا ريب فى أن عملية جرد هذه الاموال وتقدير قيم العقارات والاراضى تستغرق زمنا ما ، ولكن طال الزمن أو قصر ، ستعود هذه الاموال لمصلحة الشعب وتنفق على التخفيف من ويلاته وكربه

وفى اعتقادنا أن الشحاذين والمتسولين وذوى العاهات الذين يجوبون الطرق ليل نهار يتكففون الايدى قد زاد عددهم زيادة كبيرة على الرغم من التشريعات التى تحرم التسول وعلى الرغم مما يقال عن جمع المتشردين من الشوارع • وهؤلاء يسيئون الى الكرامة الانسانية كما يشوهون جمال القاهرة بمناظر البؤس التى تخيم عليهم ، فضلا عن احتمال انتقال الامراض عن طريقهم واحترافهم السرقة والنشل مما يشب عليه كل طفل جانح •

ولهذا نحب أن نوجه نظر المسؤولين الى ضرورة تخصيص قدر من الاموال التى آلت الى الشعوب لانشاء ملاجىء أو مأوى لهؤلاء المشردين والمتسولين وبذلك تتخلص القاهرة من عنصر خامل يتحول فى هذه الملاجىء الى عنصر عامل مجد

بعثة شاى باكستانية تزور مصر والشرق الاوسط

تقوم بعثـــة تجارية باكســـتانية قوامهـــا ثلاثة أشخاص بزيارة بعض البلدان الهامة فى الشرق الاوسط ، وينتظر ان تصـــــل هذه البعثة الى القاهرة فى هذين اليومين • ومهمة هـذه البعثة دراسة أمكانيات توسيع تجارة الشاى الباكستانى فى هـــذه المنطقة وغيرها •

وستمكث هذه البعثة خمسة أو ستة أيام فى مصر تزور خلالهـــا الاسكندرية وبعض المدن الاخرى ، كما انها ستقابل المسئولين فى وزارة التجارة وممثلى الغرف التجارية •

ومما يذكر ان مجلس الشـــاى الباكستانى ، وهو هيئة شبه رسمية تمثل فيها التجارة تمثيلا تاما ، هو الذى أوفد هـذه البعثة • وستقوم البعثة بعد انتهاء زيارتها لمصر بزيارة بعض الاقطـــار الاوربيـــة ثم تزور استانبول وطهران فى طريق عودتها الى الباكستان •

وقد بلغ انتاج الشاى فى الباكستان فى العام الحالى (١٩٥٣) ٥٢٫٥٨١٫٤٣٢ رطلا من الشـــاى ، ويقوم مجلس الشاى الباكستانى فى الوقت الحاضر بدراسة خير الوسائل لرفع هـــذا الانتاج من ٥٢ مليون رطل الى ٨٠ مليون رطل فى خلال عشر سنوات • كما ان هـــذا المجلس يقوم بانشاء محطة ابحاث لصناعة الشـــاى فى سريمانجال (الباكستان الشرقية) وستقوم هذه المحطة باجراء التجارب لانتاج اصناف أجود من الشاى •

ويرأس هذه البعثة السيد سليم وزير التجارة والعمل والصـــناعات بحكومة الباكستان الشرقية • أما العضوان الآخران فهما الدكتـــور حسين مستشار شئون التعـــاون والاسواق فى حكومة الباكســـــتان والمستر نورمان سميث مدير شركة جيمس فنلاى وشركاه فى شيتاجونج

صناعة الشاى فى الباكستان

يعتبر الشاى فى الوقت الحاضر من الصناعات الرئيسية فى الباكستان • اذ يبلغ مجمـــوع رأس المـــال المستثمر فى هذه الصـــناعة زهاء خمسين مليون جنيه استرلينى ، ولذا فهى تحتل مكان الصدارة بين الصناعات المنتظمة فاذا نظرنا الى الشاى كمحصول يزود البلاد



السيد سليم رئيس البعثة

بالعملات الاجنبية نجد انه يأتى فى الدرجـة الثانية بعد الجوت وخاصة فى البنغال الشرقية فقد تراوحت قيمة الصادر منه بين اربعـــة ملايين جنيه استرلينى فى عام ١٩٤٨ – ١٩٤٩ و ٥٫١٠٠٫٠٠٠ جنيه فى عام ١٩٤٩ – ١٩٥٠ ومليـونى جنيـــه فى عـــام ١٩٥٠ – ١٩٥١ و ٥٫٢٠٠٫٠٠٠ جنيه فى عام ١٩٥١ – ١٩٥٢ والى جانب هذا فأن صناعة الشـــاى تعتبر بمثابة مصدر هام من مصادر توفير العمـــل للايدى العاملة فى هذا الاقليم

وتكاد زراعة الشاى على نطاق تجارى واسع تقتصر على قارة آسيا وحدها ، اذ ان أهـم البلدان المنتجة للشاى هى الهنـد وسـيلان والباكستان واندونيســـيا والصـين واليابان والاتحاد السوفييتى • أما الصين التى يحتمل أن تكون أكثر بلدان العالم أنتاجا للشـــاى فليست لدينا تقديرات موثوق بها ، وينطبق هذا الكلام على بعض البلدان الاخرى • فاذا استثنينا الصين نجد ان مجموع مســـاحة الاراضى التى كانت مزروعة بالشاى عام ١٩٣٩ قد بلغ ٢٫٣٠٠٫٠٠٠ فدان

ومنذ عام ١٩٣٧ وهذه البلدان تنظم زراعة الشاى فى مساحات جديدة من أراضيها وفقا لشروط اتفاقية الشاى الدولية ، ولـذا فأن الزيادة فى مساحة الاراضى المزروعة شايا كانت طفيفة نسبيا • وقـد وزعت بموجب هـذه الاتفاقية التى وقعت عليها كل من ســيلان والهند وأندونيسيا والباكستان ، الاســواق وكميات الصادرات بين الدول الاعضاء فيها

وهنالك فروق كبيرة فى نوع الشاى الذى يزرع فى بلد او آخر ، كما أن هذه الفـروق قد تظهر فى انتاج الشاى فى البلد الواحـد • ومع ان هنالك عوامل عــديدة تؤثر فى نوع الشاى الا أن الاحوال المناخية العامة وارتفاع مزارعه هى أهم هذه العوامل التى تحـدد جودة الشاى النكهة واللون ومظهر الورق • فالمستهلك يبدى اهتماما خاصا بثبات الشاى الذى يشتريه على جودته وسعره ثباتا معقولا وهذا الامر يعطى اهمية كبيرة حتى للاصناف ذات الجودة القليلة التى تهبط بالاسعار عن طريق مزج أصناف عديدة من الشاى قـد تبلغ فى بعض الاحيان ٣٪ صنفا • ومع ذلك فأن مركز هذه الاصناف القليلة الجودة ضعيف حدا من حيث قدرتها على المنافسة فى الاسواق

وقد انشئت أول مزرعة للشاى فى الباكستان منذ قرن من الزمان فى سيلهت • ولا تزال زراعة الشاى فى الباكستان قاصرة حتى الآن على سيلهت والمناطق المجاورة لشيتاجونج وتبره

وتشرف على تنظيم مزارع الشاى أدارات منظمة ذات رأسمال مناسب ولذا فأن غـــلة الفدان الواحد فيها أعلى من معدل أنتـــاج هذه الصـــناعة •

ولقد اتخذت الحكومة اجراءات خاصـــة لمساعدة مزارعى الشاى فى الباكستان • كما أن البنك الوطنى الباكستانى الذى يقـــوم بفتح حسابات صغيرة قصـيرة الاجل لهـذه المزارع قد سد الفراغ الذى نشأ عن انسحاب البنوك الهندية • ومن المنتظر أن يقوم اتحاد التقدم الزراعى بفتح حسابات طويلة الاجـل لتشــــجيع هــذه المزارع على تغيـير الآلات الضرورية لهذه الصناعة •

وللشاى الباكستانى مزايا عديدة منها لذعته الخاصة وقوته وحسن منظره ولياقته لاغراض المـــزج •

وفيما يلى أصناف الشاى الاســود الذى يصنع فى الباكستان :

الاصناف الورقية : بيكو (**B.E.K** واورانج بيكو مكسور (**B.O.P**) وبيكو مكســـور) **B.P** ؛ وبيكو شوشونج مكسور **B.P.S** وبيكو فاننجنر (**P.F**) وفاننجنر (**F.**

أصناف الشاى المسحوق المسحوق الورقى (**L.D**) والمسحوق الصغير (**S.D**)

هذا وتزرع فى الباكستان كميات قليـــلة تتراوح بين ٢ – ٣ مليون رطل من الشـــاى الاخضر فى العام ، وهذا الصنف من الشاى لا يجد رواجا فى البلدان الغربية وان كان رائجا فى اقطار الشرق الاوسط وشمال افريقيا

وقد رات حكومة الباكستان أن تحســين أصناف الشاى الباكستانى تقتضى منها انشاء محطة أبحاث للشاى • وستحوى هذه المحطة مصنعا مجهزا بأحدث الالات ، لاجراء التجارب على خير الوسائل التى تتبع فى صناعة الشاى، وقسما بكتريولوجيا كما انها قد تتمكن من كشف النقاب عن تلك التغييرات الكيماوية التى تحدث لاوراق الشاى أثناء صنعها ••

ولقد كانت صادرات الباكستان من الشاى بعد تقسيم شبه القارة خاضعة لرسم على الصادر يبلغ ٤ آنات للرطل الواحد فلمـا تضعضع مركز الشاى الباكستانى أمام الشاى الهندى والسيلانى على أثر القرار الذى اتخذ فى الباكستان بعدم تخفيض قيمـة الروبيـة الباكستانية رات الحكومة أن تخفض هـذا الرسم روبيتين ابتداء من شهر ابريل عـام ١٩٥٢ وذلك للتغلب على هذه المنافسة •

وقد لعبت مزادات الشاى فى شيتاجونج دورا هاما فى توفير ســعر أفضل للشـــاى الباكستانى • وتعقد هذه المزادات فى محلات شركة « باكستان بروكرز ليمتد » وقد ابتدأت هذه المزادات عام ١٩٤٨ ولم يحل عام ١٩٥١ حتى بلغ مجموع الصفقات التى عقدت فيها ١٣ مليون رطل من الشاى • وقد شـــجعت الحكومة هذه المزادات بتوفير المخـازن لها فى منطقة الميناء •

وتقوم لجنة الترخيص لصناعة الشـــاى فى الباكستان كل عام بتنظيم هذه الصناعة وتحديد المساحة التى تزرع بالشاى وحصص الافراد ،

امريكا ومشروعاتها الاقتصادية للشرق الأوسط

لماذا ينبذ العرب مقترحات إريك جونستون مبعوث ايزنهاور

الثقة تسبق التعامل والسياسة تتقدم على الاقتصاد

بدا في الاوان الاخير اهتمام مطرد من جانب الولايات المتحدة بشؤون الشرق الاوسط رجاء التماس مخرج من الكرب الاقتصادي والجفاء السياسي اللذين يعقدان في سماء هذه الرقعة من العالم سحبا سوداء قاتمة ، وينذران بين الحين والحين بما يهدد سلم العالم وأمنه .

وفى خلال الشهر المنقضى زار الشرق الاوسط مبعوثان شخصيان من الرئيس الامريكى داويت ايزنهاور هما المستر هربرت هوفر الذى كلف التوسط لحل أزمة الزيت الايرانى ، والمستر اريك جونستن الذى عهد اليه فى تسوية النزاع القائم بين العرب واسرائيل حول نهر الاردن ، ذلك النزاع الذى أسفر أخيرا عن اعتداء صهيونى غادر على قرية «قبية» العربية وألهب المشاعر فى الاقطار العربية جمعاء .

وتدخل أمريكا فى قضايا الشرق الاوسط ، تحت ذريعة الوساطة أو المساعى الحميدة ، أمر ليس جديدا طارئا ، فقد عهدناه على درجات متفاوتة منذ اشتركت أمريكا فى الحرب العالمية الثانية عقب اعتداء اليابان على «بيرل هاربور» . ففى الازمة الايرانية تدخل هنرى جرادى ولوى هندرسن السفيران الامريكيان ، كما تدخل أفريل هريمان المبعوث الخاص للرئيس السابق ترومان . وفى مشكلات العرب واسرائيل تدخلت أمريكا تدخلا أحمق ، سواء فى المطالبة بتوسيع نطاق الهجرة اليهودية الى فلسطين قبل انتهاء الانتداب البريطانى ، أو المطالبة فى هيئة الامم المتحدة بتقسيم فلسطين بين العرب واليهود ، أو التأييد السافر لاسرائيل فى حرب فلسطين على حساب العرب ، أو البيان الثلاثى الذى أصدرته أمريكا وبريطانيا وفرنسا فى مايو ١٩٥٠ « لتجميد » التخوم الحالية فى الشرق الاوسط ، أو الرسل الامريكيين الكثار الذين زاروا الشرق الاوسط أخيرا ، ومنهم غوردن كلاب رئيس مجلس ادارة مشروع التنيسى ، وجورج ماكجى وكيل وزارة الخارجية الامريكية الاسبق لشؤون الشرق الادنى وأفريقيا والدكتور هنرى بنيت مدير النقطة الرابعة والمستر جون فوستر دالز وزير الخارجية الامريكية وأخيرا ، وليس آخرا ، المستر أريك جونستن الاقتصادى الامريكى المعروف .

ويحمل المستر جونستن معه الى العرب مشروعا ذا شقين ، أو مشروعا يدمج فيه مقترحات اللورد لودرميلك الخاصة باستغلال نهر الاردن بمقترحات الدكتور غوردن كلاب المشابهة بحيث تتسع رقعة الاصلاح الزراعى فتشمل سوريا والاردن والشطر المتخلف من فلسطين وتشمل كذلك اسرائيل .

والمشروع الجديد يقوم على مبدأ الاعتراف بالواقع ، أعنى أن اسرائيل ولدت لتبقى فى وسط العالم العربى ، وهذا مالاتقبله دولة عربية واحدة بالغا حرصها على الارتقاء الاقتصادى مابلغ .

ويستند المشروع على دعامة أخرى ، وهى أنه يهدف الى توطين اللاجئين من عرب فلسطين حيث هم ، فيفقدون حقهم فى الاوبة الى ديارهم ، ويخسرون بالتالى مقتنياتهم وممتلكاتهم التى خلفوها وراءهم عند الهجرة فضلا عن أنهم يخسرون الوطن الى الابد . وهذه جميعا عوامل تبغض العرب فى قبول مشروع أريك جونستن ، وقد اعربوا فعلا بكل لسان رسمى عن استهجانهم له ورفضه رفضا باتا .

ويقوم المشروع كذلك على محاولة اقناع العرب بالتعاون مع اسرائيل بحيلة ماكرة ، ذلك أنه يجعل منابع مياه الاردن فى داخل اسرائيل ، ويجعل مدافق الكهرباء فى داخل الاراضى السورية بحيث لايستغنى جانب عن جانب . وهذا اقتراح قد يستطاع تحقيقه بين دولتين صديقتين بينهما من الوشائج والربط ماينفى كل مطمع أو مظنة استغلال ، أما أن يقوم بين دولتين احداهما شاكية السلاح أبدا ، تطلق النار والدمار على جارتها فى تحرش وفظاظة ورعونة ، فهذا أمر لايقبله منطق ولا يستسيغه عقل .

ويبطن مشروع اريك جونستن نية الولايات المتحدة — وهى زعيمة دول الغرب ورائدتها — فى التخلى عن مشروعات اغاثة اللاجئين التى تدار باسم هيئة الامم وتؤدى الولايات المتحدة القسط الاكبر من نفقاتها . هذا فى الوقت الذى لاتزال المساعدات الامريكية الرسمية وغير الرسمية تتدفق على اسرائيل ، لايمنعها حتى ذلك التهديد المتخاذل الذى أعلنه جون فوستر دلز بقطع العون عن الدولة الصهيونية

فمشروع جونستن يغفل كل اعتبار سياسى لمشكلة العرب واسرائيل ، ويحاول التماس حل اقتصادى فنى بحت لأزمة العلاقات بين الجانبين ، وهذا شر سبيل لمعالجة الخطر القائم ، لأنه لو حلت الازمة السياسية الخاصة بفلسطين حلا يطابق العدالة والحق أو يطابق مشروع التقسيم الذى قررته الامم المتحدة فى احدى دوراتها الغابرات لأمكن حل الضائقة الاقتصادية التى تحيق الآن برقعة الشرق العربى . ومن الحماقة تجاهل هذه الحقيقة التى يعرفها كل مبتدىء فى السياسة

ولعل مما زاد العرب نفورا من مشروع جونستن ، وزاد مخاوفهم من عواقبه ، ان الولايات المتحدة سلكت مع البلدان العربية جميعا مسلكا مجافيا للعدالة منافيا لتقاليدها العريقة ، يدل اما على جهالة بحقيقة الاوضاع فى الشرق العربى ، واما على تعمد الافتئات على حقوق العرب المقررة ، فقد خذلت أمريكا فى ساحة الامم المتحدة كل قضية عربية قدمت

للمناقشة ، فناوأت مصر وارتكبت في سبيل انشاء اسرائيل ماتتعفف عنه الدول من أساليب الدبلوماسية الخسيسة ، وخذلت تونس ومراكش والجزائر ، وداست قرار الامم المتحدة الخاص بتدويل القدس ، وهكذا أخذت أمريكا بالتدريج تفقد ثقة العرب حتى باتوا يرتابون فى نياتها جميعا ، ويرفضون مقترحاتها جميعا ، وينبذون مشروعاتها جميعا ، ويصارحون الساسة الامريكيين بأن « الثقة » يجب أن تسبق « التعامل » وأنه ما دامت الثقة مفقودة بين العرب والولايات المتحدة ، فسيكون سبيل التعامل بين الجانبين كثير العقبات .

بيد أن مشروع اريك جونستن ، على مافيه من عيوب سبق تبيانها ، لايعنى بحال من الأحوال انه مشروع خيالى ، فالذى لامشاحة فيه انه يوجه نظر العرب الى منحى من مناحى الاصلاح يستطيعون أن يلجأوا اليه دون حاجة الى ارتقاب توجيه من الخارج . فنهر الاردن يمكن استغلاله استغلالا يفضل حالته الحاضرة لمنفعة سوريا والاردن معا ، كما أنه يدرأ عن العرب خطر اغتيال هذا النهر بوساطة اسرائيل كما هددت بذلك أخيرا . ففى مقدور سوريا أن تحول مجرى النهر بما يحرم اسرائيل من خيراته فتكون بسبقها الى هذا العمل قد عطلت على اسرائيل ماكانت تدبره من خطط لتحويل مجرى النهر الى أراضيها . وفى طاقة البلدان العربية — ولديها من الاموال المعطلة قدر غير قليل — أن تجعل وادى الاردن كوادى التنيسى فى الولايات المتحدة من حيث استغلال المساقط الطبيعية والصناعية لتوليد الكهرباء ، أو تستطيع أن تجعله مماثلا لوادى الثرثار فى العراق ، وهو الآن قيد التنفيذ .

فالزاوية التى منها تنظر الولايات المتحدة الى الشرق الاوسط يجب أن تتغير . فليس الشرق الاوسط مجرد قواعد عسكرية واستراتيجية ، وليس ينبوعا فياضا من الخيرات الطبيعية وليس شريانا من المواصلات يصل أطراف العالم بعضها ببعض ، وانما الشرق الاوسط شعوب تطلب الحرية والكرامة ، وتريد أن ترتقى لا على أساس هبات تقدم لها انتظارا لمقابل سياسى ، بل على أساس التعامل الحر بين دول مستقلة متعادلة فى الكرامة والسيادة .

ومادام مشروع اريك جونستن يغفل اعتبار القومية العربية ، فسيكون مشروعا تائها لا تتبناه دولة واحدة كما كان شأن مشروع كلاب ومشروع لودرميلك من قبل . أما اذا عرف جونستن حقيقة النزعة القومية العربية — وقد عرفها حقا وصدقا من أحاديثه مع الساسة العرب ومن اللقاء الجاف الذى صادفه فى البلاد العربية — **فعندئذ يستطيع أن يعدل أسس مشروعه ، فيبدأ بالسياسة بدل أن يبدأ بالاقتصاد.**

وعجيب حقا أن العقلية الرسمية فى الولايات المتحدة لاتزال تجهل هذه الحقيقة بعد أكثر من خمس سنين على ولادة اسرائيل . فهذه السنوات الخمس لم تفت فى عضد العرب ، ولم تجعلهم يلينون لمغريات العون المادى ، فكان اللاجئون يؤثرون الموت سغبا على قبول الهبات التى توزعها عليهم هيئات الاغاثة الدولية .

وعجيب حقا أن تغيير منصب الرئيس فى الولايات المتحدة لم يصحبه تغيير فى التفكير السياسى تجاه الشرق الاوسط على الرغم من حبوط جميع المحاولات السابقة لعقد صلح بين العرب واليهود يقوم على أساس اقتصادى لا سياسى . فمشكلة فلسطين سياسية فى جوهرها اقتصادية فى بعض مظاهرها ، ولا يستقيم هذا المظهر حتى تسبقه استقامة الجوهر . وقد يكون مشروع اريك جونستن نعمة من السماء — وهو لاريب مشروع مفيد — ولكنه لايجدى العرب نفعا مالم تنظر الولايات المتحدة كبيرة دول الغرب نظرة استبطان الى حقيقة النزاع العربى الاسرائيلى . وهى حقيقة مابرحت أمريكا تغمض العينين حتى لاتبصرها ، خشية أن تتبدى لها أمام شعبها فظاعة ما اجترحته فى حق العرب منذ تدخل البيت الابيض فى قضية فلسطين .

ومحقق أن العرب ينشدون رقيا اقتصاديا ، ويتطلعون الى القضاء المعجل الحاسم على أسباب البأساء والفاقة فى كل ركن ، ولكن كيف السبيل الى ذلك وفى وسطهم دولة تريد بهم شرا ، وتتلقى من معونة دول الغرب مايشجعها بل يحرضها على التحرش بالعرب وان جنحوا الى السلم . واذا كانت الدول الغربية قد حارت فى علاج قضية فلسطين ، فلتدعها وشأنها للزمن يحلها ، أما أن تتدخل بمقترحاتها وسياساتها التى لاتزيد اسرائيل الا اصرارا على عدوانها ، فهذا مايعجل بأسباب الحروب التى تزعم دول الغرب أنها تعمل على ملافاتها .

فليس من الصواب أن تعمل الولايات المتحدة بيد على حل مشكلات الشرق العربى ، وتعمل باليد الاخرى على تشجيع دولة معادية رابضة موغرة الصدر .

وديع فلسطين

عود الى السياسة الضريبية الرشيدة

طالعت ماكتبه الزميل الدكتور عبد الرازق حسن تعليقا على مانشرته فى مقال سابق تحت عنوان « نحو سياسة ضريبية رشيدة » .. ولقد صادف تعليق الدكتور عبد الرازق ارتياحا فى نفسى ، لاسيما وقد أتاح لى الفرصة فى أن اعالج بعض العناصر التى حال ضيق المكان دون تفصيلها فى العدد السابق . كما رأيت انه من الخير أن أناقش ايضا ماجاء به الزميل المفضال فى معرض حديثه عن « سياسته » الرشيدة .

للدكتور
محمد فؤاد ابراهيم

عرضت ، فيما عرضت له ، الى ضرورة توجيه الضريبة بحيث نخفف من أعبائها لتشجيع الاستثمار ، لاسيما ونحن فى آونة ما أحوجنا فيها الى مشروعات عديدة لزيادة الدخل القومى وتحقيق رفاهية الشعب . ولا يخفى أن مقالنا انما تناول موضوع الاستثمار وحده ، ولم يعالج ناحية العدالة ولا العنصر الاجتماعى فيها . ولعل ذلك هو الذى حدا بالزميل الى تأكيد العنصر الاجتماعى للضريبة خاصة وانه اعتبر أن فى الدعوة الى اعفاء الاستثمار بقصد تشجيعه دعوة الى سياسة ضريبية غير اجتماعية . بل نراه يحمل على فكرة التشجيع ذاتها حتى أنه رأى فيها انقساما اقتصاديا للبلاد واستعمارا أجنبيا يتمثل فى رأس المال الاجنبى .

بيد أننا اذ ننعى على هذه النظرة شيئا فاننا ننعى عليها تطرفها ، ذلك انه من الثابت علما وعملا أن رأس المال لا غنى عنه لاقتصادنا القومى ، ومن ثم يتعين حث أصحابه على استثماره فى شتى النواحى الاقتصادية ، وليس معنى ذلك أن طائفة أصحاب رأس المال سوف يستولون على مختلف المرافق الاقتصادية للبلاد . اذ أن هذه الظاهرة لايمكن أن تحدث فى الوقت الذى تذهب فيه الحكومات المختلفة مذهب التدخل فى الحياة الاقتصادية وتسهر على تحقيق العدالة كما تحول دون استغلال مصالح الشعب لصالح فئة من الناس . فالمسألة اذن مسألة رقابة حكومية وتنسيق اقتصادى ، أما عن المبدأ ذاته فلا عيب يشوبه ولا نقد يمكن أن يصيبه . ولو فرضنا تجوزا ان هذه الاستثمارات تهدف الى الانتاج فى ذاته ابتداء ، فانها مع ذلك سوف تؤدى فى النهاية الى زيادة دخول الافراد ورفع مستوى معيشة هذا العدد من الافراد الذى يستفيد من المشروع مباشرة أو بطريق غير مباشر .

ولم نقل مطلقا اننا بتشجيع الاستثمارات نرمى الى ترك الحبل على الغارب واعفائها من الضرائب حاضرا ومستقبلا . فالاعفاء من الضريبة حاضرا أمرا تمليه الضرورة وتقضى به الحاجة الى حث أصحاب رءوس الاموال على الاستثمار . بيد أن هذا الامر لايعنى اننا نضحى بحصيلة الضريبة فى الوقت الذى تثمر فيه هذه الاستثمارات ، بل سنلجأ فى هذه الحالة الى فرض ضريبة على الارباح غير الموزعة أو غيرها من الضرائب غير العادية للحيلولة دون استغلال الشركات المالية لظاهرة ازدياد الانتاج على حساب المستهلك أو حملة الاسهم .

ولما كانت السياسة التى نهدف اليها هى تشجيع الاستثمارات فان الامر اقتضى أن نجهر بالشكوى من ذلك التشريع الذى قرر عقوبة الحبس على من يخطىء فى اقراره . وأوضحت فى هذا المقام أن الذى نعيبه على المشروع هو تقريره عقوبة الحبس فى حين كان الافضل أن يقرر عقوبات أو تهديدات مالية فى حالة التأخر ، ولست أدرى ما الذى دفع الزميل الى اعتبار هذا الانتقاد حثا على التهرب ، وهو معنى لايمكن بحال أن تنصرف اليه عباراتى ولا أن يتحمله مدلولها

وثمة موضوع آخر يبدو أن الزميل قد فاته ادراك مفهومه على الوجه الصحيح ، وهو وجه المقارنة بين مصر وغيرها من الدول التى أخذت بالحبس كعقوبة توقعها فى حالة اخفاء مبالغ تسرى عليها الضريبة بتقديم بيانات غير صحيحة عمدا ، فقد ذكرت انه من الغريب ان تأخذ فى مصر باجراء اتبعته دول لا وجه لمقارنتنا بها ولا سيما وان أهلها قد اعتادوا دفع الضرائب ومن ثم ترعرع الوعى الضريبى عندهم . ويرى الزميل فى هذا الصدد انه اذا زاد الوعى قل التهرب وضعفت الحاجة الى القوانين الصارمة . ولكنى افهم هذا الموضوع على نحو آخر الا وهو : اذا لم ينضج الوعى الضريبى ومن ثم كثرت حالات التهرب فان فى سن القوانين الصارمة ما سوف يصيب عددا كبيرا من الممولين فاذا ماكانت العقوبة الحبس ترتب عليها عرقلة نشاطهم . فى حين أن التدرج فى العقوبات أمر مستحب ، لان المكلف اذا ما واجهته تهديدات مالية أو غرامة كعقوبة التهرب ، سوف يرتدع دون أن نعرقل من نشاطه . حتى اذا مانضج الوعى الضريبى ، وأصبح المكلف على بينة من القوانين الضريبية والعقوبات المقررة فى حالات التهرب ، فحينئذ يكون من المتعين تقرير عقوبات صارمة للضرب على أيدى هذه الفئة من المكلفين التى لاترهبها الغرامات المالية .

ولما كانت مصر قريبة العهد بالانظمة الضريبية فان الامر يقتضى أن نعالج مسألة التهرب بعناية خاصة تتفق ومدى اعتبار المكلفين على طرق جباية الضرائب وتحصيلها . ولنؤجل عقوبة الحبس حتى ينشأ لدينا الوعى الضريبى الجديد ، وهو الوعى الذى قصدته فى مقالى الاول . وانى على يقين أن فى تقرير الغرامات المالية وزيادة مبالغها ماسوف يؤدى الى الحد من حالات التهرب غير المشروع .

هذا وقد انتقل الزميل الى عنصر آخر من عناصر السياسة الضريبية وهو محافظة الدولة على الدخل الفردى حتى يؤدى وظيفته فى تزويد الخزانة العامة بالايراد . فيذهب الدكتور عبد الرازق الى القول بأن المحافظة على الدخل وحده لايهمه بالذات ، ويؤيد قوله هذا بالاشارة الى الضرائب العالية فى انجلترا وانها على الرغم من ذلك لم تؤد الى انخفاض الدخل الاهلى ولئن اتفقت مع الزميل فى أن المحافظة وحدها لاتهم فى دولة كبريطانيا لما للانفاق من الآثار الفعالة فى اعادة التوزيع ورد ما استقطع من دخول الافراد . فانى مع ذلك لا أوافقه الرأى اذا ما نظرنا الى دولة كمصر مازالت فيها آثار الانفاق باهتة اللون كما أن التوزيع لايتم بطريقة فعالة مما يستدعى وجوب المحافظة على الدخل الفردى .

ومن العجيب أن يدعو الى زيادة سعر الضريبة ولايرى ان ١٧٪ سعر عال ، فهل يأذن لى الزميل أن أذكره بأحوالنا الاقتصادية وماحل بالاسواق من كساد ، لعل هذه الاعتبارات العملية تسطع لديه بنور الحقيقة وتقنعه بالعدول عن دعوته ؟

وها هو ذا زميلى المفضال يتساءل عن ذلك المصدر الذى يأتينا بالفرق اذا ماخفضنا سعر الضريبة ؟ ولما كنت قد أوضحت ان عجز الميزانية يمكن ان نواجهه عن طريق الالتجاء الى القروض القصيرة الاجل ، فان ذلك قد أثار عنده ذكريات سياسة الخديو اسماعيل التى وصفها بالسياسة المدمرة . بل عاد فقال انها سياسة لم نسمع بان دولة حديثة لجأت اليها وانه كم يود لو ذكرت له مثلا واحدا يفهم منه ان دولة قد أخذت بها .

ولا يخفى أن الالتجاء الى القروض القصيرة الاجل فى حالة عجز الميزانية سياسة تقليدية تتبعها الدول لمواجهة نفقات استثنائية ، ولا يمكن بحال ان تحل محل الضرائب كمورد عادى فالالتجاء اليها انما تمليه الحاجة الى موازنة الميزانية . ولما كانت سياسة العجز فى الميزانية من السياسات الاقتصادية التى دعا اليها بعض الاقتصاديين ، فان العجز يسد عادة بمعونة هذا المورد غير العادى

هذا ، وان الكتب التى عنيت بدراسة القروض القصيرة الاجل وأذونات الخزانة لتحدثنا بأنها ظاهرة نلقاها فى كثير من الدول . وحسبنا أن نرجع فى ذلك الى الميزانية الالمانية للسنة المالية ١٩١٩/١٩٢٠ و ١٩٢٠/١٩٢١ حتى يتبين لنا ان العجز الذى أسفر عنه محاولة التوازن بين الايراد والمصروفات قد غطته القروض الطاقة ، كما ان الميزانية الفرنسية قد اشتهرت بالعجز الذى انتاب ايراداتها منذ عام ١٩٣٠ ، وفى كل مرة كانت الدولة تلجأ الى القروض الطاقة . كما لجأت اليها ايطاليا عام ١٩٤٠

لمواجهة النفقات غير العادية (١) والدانمرك عام ١٩٣١ والسويد عام ١٩٣٣ (٢)

ولئن دلت هذه الامثلة على شيء فانما تدل على ان القروض الطافية وسيلة فعالة تلجأ اليها الادارة المالية بغية العمل على موازنة الميزانية . وتبدو أهمية هذه القروض فى أجلى صورها ، فى أوقات الكساد عندما يتعين على الدولة أن تحارب البطالة وتخلق وجوه انفاق جديدة لتحقيق العمالة الكاملة .

وعلى آية حال ، فان مسألة مواجهة عجز الميزانيه لمسألة دقيقة تحتاج الى مقالات عديده لتفصيلها ومن ثم نكتفى بهذا القدر

بقيت مسألة آخيرة آثارها الزميل حينما أخذ علينا أننا نرى أن نزيل عن كاهل المشروعات كل عناصر المخاطرة فنقترح السماح بتكوين احتياطى لمواجهة تقلب سعر الصرف وانخفاض قيمة النقد . وعقب على ذلك قائلا : « وهو حلم طالما راود أرباب الاعمال ، ولم يكن لهم حظ التمتع به فى أى بلد من بلاد العالم ولست أدرى كيف يمكن حساب مثل هذا الاحتياطى وأسعار النقد دائمة التغير » . وليغفر لى الزميل اذا مخالفته الرأى . فالاحتياطى الذى أنادى بتكوينه ، ليس احتياطيا من وحى الخيال بل أقتبسه من صميم الواقع وأستخرجه من نصوص التشريعات المقارنة .

ذلك ان القضاء قد جرى واستقر فى فرنسا على أن للشركات أن تكون احتياطيا خاصا لمواجهة تقلبات سعر الصرف ، وأن يخصم هذا الاحتياطى من الارباح الخاضعة للضريبة النوعية على الارباح التجاريه والصناعية متى استخدم لتغطية خسارة ناجمة عن زيادة سعر صرف العملة الاجنبية (راجع بهذا الصدد حكم مجلس الدولة الفرنسى الصادر فى ١٩٣٥/١٢/٢٨ ليبون ص ١٢٣٢) . أما عن انخفاض قيمة النقد فلقد عنى المشرع الفرنسى أكثر من مرة بعلاج هذه الحال . ولقد أصدرت بالفعل مصلحة الضرائب الفرنسية أمرا اداريا فى ٢٥ يناير سنة ١٩٣٠ يقضى باعادة تقويم الاستهلاكات . ثم جاء المرسوم بقانون الصادر فى ٢ مايو سنة ١٩٣٨ وهو ينص بصريح العبارة على اجازة تخصيص احتياطيات خاصة لتجديد العدد والآلات نظرا لانخفاض قيمة الفرنك

Provisions de renouvellement de l'outillageet du materiel

وكان أن صدر المرسوم بقانون سنة ١٩٤٥ والذى يقضى باعادة تقويم الميزانية

1) Le Cercle-Bilanet monnaie 1946-P. 134

وفقا للاحكام التى أوضحها هذا المرسوم (١) . وتضمن تقنين الضرائب الفرنسى الصادر سنة ١٩٥٠ أهم أحكام هذا التقويم فى المواد من ٤٥ الى ٤٩

ولم ينفرد المشرع الفرنسى بهذه الاحكام بل عنى المشرع البلجيكى أيضا من جانبه بموضوع اعادة تقويم أصول المنشأة لمواجهة انخفاض قيمة النقد . (المواد ١٥ فقرة ٢ و٢٦ فقرة ٤ من تقنين ضرائب الدخل البلجيكية مجموعة لارسيه (Codes Larcier)

ومن هنا نرى أن مواجهة تقلبات سعر الصرف وانخفاض قيمة النقد لم تكن حلما يراود أرباب الاعمال ، بل كانت حقيقة واقعة استفادت منها طائفة المولين فى دول متعددة ذكرنا منها فرنسا وبلجيكا على سبيل المثال لا الحصر . ولم يحل تغيير سعر الصرف دون تقرير تكوين احتياطيات لتغطية الخسائر التى تترتب على تغييره فى غير مصلحة المنشأة . أما عن الديون التى لم تسدد بعد . فقد قضى مجلس الدولة الفرنسى بأنها تقوم وفقا لسعر الصرف المقرر عند ختام السنة المالية .

وانا واذ نعرض لهذه الامثلة المستقاة من التشريع المقارن ، فانما نرجو من وراء ذلك أن ينظر مشرعنا اليها بعين الاعتبار وأن يعمل على علاج هذه الحال أسوة بما جرت عليه التشريعات الاخرى .

ومهما يكن من أمر ، فان هذه العناصر التى أعدنا عليها الكرة ماتزال مطروحة على بساط البحث ، نرجو أن تصيبها سهام الباحثين وأن يتبادلوا النقاش حولها . ولعلنا ننجح بذلك فى الدعوة الى اعادة النظر فى تشريعنا الضريبى بما يحقق مرونة الضرائب وملائمتها لمقتضيات الزمان والمكان .

دكتور محمد فؤاد ابراهيم
مدرس المالية العامة بكلية التجارة
جامعة القاهرة

راجع فى هذا الشأن

1) Le bon du Trésor dans la Politique Financière Moderne Par Henri Maleprade. P. 124,146
2) Unba lanced budgets-by Dalton and others P. 333

موسم الصوف الجديد

بدأ فى آخر أغسطس الماضى موسم الصوف فى استراليا لعام ٥٤/١٩٥٣ وكانت البداية تشوبها الحذر والتوجس ، وكانت الاسعار التى سادت فى المزادات تتسم بالثبات وكانت عموما فى مستوى يقل عن سعار اقفال الموسم السابق . ووصل السعر الى ١٨٨ بنس للرطل مقابل ١٩٥ بنسا فى الموسم السابق. ومن المتوقع أن تتراجع اسعار السوق فى برادفورد

وهذا بداية مشجعة حيث أن صناعة المنسوجات الصوفية بدأت منذ عام تتخلص مما أصابها من هبوط . وكان هناك شعور يسود السوق بأن المحصول كبير فى العام الماضى ، ولكن نشاط الطلب على المنسوجات الصوفية جعل الاسعار تتماسك وتتجه الى الارتفاع وتمكنت لارجنتين وارجواى من التخلص من الفائض الكبير فى انتاجهما من الصوف الخام وحصل منتجو الصوف فى استراليا وجنوب افريقيا ونيوزيلندة على مزيد من الدخل .

ويزيد انتاج الصوف هذا العام عما كان عليه عام ٥٣/١٩٥٢ بحيث يتوقع أن يصل المعروض فى الاسواق العالمية الى ٢ر٥٥٠ مليون رطل . وعلى أساس الاستهلاك فى النصف الاول من العام الحالى ينتظر أن يبلغ الاستهلاك العالمى ٢ر٦٠٠ رطل مما يظهر معه قوة المركز الاحصائى للصوف الخام .

الا أن بعض الدول المستوردة مثل اليابان تواجه صعوبات ناتجة عن نقص حيازتهما من العملات الاجنبية الواردات مما قد يغل يدها عن شراء كامل الكميات التى تحتاج اليها من استراليا ونيوزيلندة الا أنه قد يعوض الزيادة فى طلب الولايات المتحدة النقص فى طلب اليابان .

وقد حدث اخيرا أن تقدم منتجوا الصوف فى الولايات المتحدة الى حكومتهم بطلب فرض قيود على الواردات من الصوف الخام اذ أنها تقلل من استعمال الصوف المحلى. وقد أوصى الرئيس ايزنهاور لجنة التعريفة الجمركية بدراسة موضوع واردات الصوف الخام ومدى تعارضها مع برامج دعم الاسعار فى الولايات المتحدة أو تقليلها من استعمال الصوف المحلى . كما كلف الرئيس ايزنهاور وزير الزراعة بدراسة العوامل المحلية التى أدت الى نقص انتاج الصوف فى الولايات المتحدة حيث أن قانون الزراعة عام ١٩٤٩ يقضى بأن يبلغ انتاج الصوف ٣٦٠ مليون رطل ويتدرج بعد ذلك الى الارتفاع . ولم يصل انتاج الصوف الامريكى الى هذا الرقم منذ عام ١٩٤٣ رغم سياسة دعم الاسعار وبلغ ٢٣٢ مليون رطل عام ١٩٥٢ . ومن المتوقع أن ينخفض الى ٢٢٩ مليون رطل عام ١٩٥٣ .

وبالاضافة الى ذلك لا يزال هناك نحو ١٠٠ مليون رطل من الصوف الذى اشترته اللجنة الخاصة بالائتمان السلعى كنتيجة لعمليات دعم الاسعار . وكانت واردات الصوف قد وصلت فى العام الماضى الى ٧٢٪ من الاستهلاك المحلى فى الولايات المتحدة واستمرت على هذا المستوى فى الشهور الثلاثة الاولى من عام ١٩٥٣

اقتصاديات الشرق الاوسط

الغرض الاول من هذا الباب هو تسجيل التطورات الاقتصادية الرئيسية فى بلاد الشرق الاوسط والتعليق عليها حتى يتعرف كل منها على الحالة عند شقيقاتها والدول المجاورة لها ، فتنمو اقتصادياتها على أساس واقعى سليم

استمرار الازمة فى لبنان

سبق أن أشرنا الى ظهور بوادر أزمة فى اقتصاديات لبنان وضيق جعل أرباب الاعمال يجأرون بالشكوى ويطالبون الحكومة ببذل الجهود لتفريج الضائقة · وكان من أبرز الدلائل على توقف الرواج ونشوء موجة انكماشية زيادة عدد التفاليس والبروتستو بشكل كبير أزعج الدوائر الاقتصادية

وقد تقدمت الهيئات والغرف التجارية اللبنانية الى الحكومة بعدة مذكرات ضمنتها رأيها فى أسباب الضيق مقترحة ألوانا من العلاج ظنت أنها ستكون شافية ، كما حفلت الصحف اللبنانية بالمقالات عن هذا الموضوع وكادت تجمع على أن أسباب الازمة خارجية أو دولية أكثر منها محلية وعزت هذه الدوائر الازمة الى الكرب الاقتصادى الذى يسود العالم الخارجى بعد انقشاع موجة الرواج التى أثارتها الحرب الكورية وكذلك نتيجة لما أدخلته حكومة الرئيس ايزنهاور من اقتصاد فى المصروفات العامة وسياسة نقدية مقيدة . ولما كان لبنان يعتمد على التجارة الدولية فان رذاذ الضيق العالمى لابد أن يصيبه وأن يبدو أثره قويا فى بلد صغير كلبنان

الا أنه صدر حديثا تقرير رسمى يتضمن دراسة مفصلة للاحوال الاقتصادية فى لبنان بدأ بمخالفته للرأى السائد الذى يعزو الجانب الاكبر من الضائقة الاقتصادية الى الاسباب الخارجية ناسبا اياها الى أسباب محلية فى المقام الاول وذلك مع عدم التقليل من أهمية الاسباب الخارجية والحقيقة أنه لفهم مشاكل لبنان الحقيقية يجب أن نورد صورة سريعة لاقتصادياته · فلبنان بلد لايحوى من المقومات الاقتصادية مايلزم لاقامة وحدة مستقلة ·

ويعانى لبنان من ازدحام السكان بالنسبة الى الموارد المحدودة مثله فى ذلك مثل كثير من البلاد المجاورة ، بل ان كثافة السكان فى لبنان تزيد على ١٢٠ نسمة للكيلو متر المربع الواحد ولا يضاهيها أو يفوقها الا مصر ، كما يزداد عدد السكان باطراد سنويا

ونظرا لقلة الموارد المتاحة فلاينتظر حتى مع تنفيذ مشروعات الانهاض الزراعى المختلفة أن يتمكن لبنان من اطعام نفسه ، فهو والحال كذلك مضطر الى الاعتماد على الخارج فى الظفر بما يحتاج اليه من أطعمة وواردات أخرى يدفع ثمنها بصادراته ومايقدمه من خدمات أخرى ·

وكان لبنان يعتمد فى حل مشكلته الاساسية على تفتح سبل الهجرة أمام عدد كبير من بنيه الذين يمدونه بالتالى بأموال كثيرة من المهجر تساعده على مواجهة جزء من مدفوعاته الخارجية · والى نشاط اللبنانيين المهاجرين يرجع جانب كبير من ارتفاع الدخل الفردى فى لبنان عن المتوسط السائد فى البلاد العربية المجاورة ·

· الا أن فرض قيود كثيرة على الهجرة فى كثير من البلاد الاجنبية أوصد أمام لبنان الباب الذى كان مفتوحا ليتخلص من العدد المتزايد من سكانه وليستفيد من وراء ذلك أيضا ، وأصبحت الهجرة عاملا ضعيفا فى حل مشاكل لبنان الاساسية ، وبذلك أصبح ينوء بعدد متزايد من السكان يفوقون كثيرا الامكانيات الضعيفة للمنطقة

وكان للقطيعة الاقتصادية بين سوريا ولبنان أثر كبير فى اقتصاديات لبنان نظرا لما كان يرد الى لبنان من ايرادات مقابل الخدمات التى كان يقدمها لسوريا وتجارتها الخارجية · وقد أصبح اللبنانيون يخضعون لمزيد من القيود فى سوريا مما قد ينجم عنه اذا لم تتحسن الامور الاقتصادية بين البلدين ، أن يصيب لبنان ضرر عظيم

ويبدو والحال كذلك أن اللبنانيين وهم شعب يعتمد على التجارة من آلاف السنين ، قد زاد عددهم كثيرا فى الميدان فى وقت يخف الطلب على خدماتهم بطريقة مستمرة · ويبدو أن نسبة التجار الى المستهلكين فى لبنان قد ارتفعت بشكل كبير مما أدى الى انخفاض معدل الارباح وقيام منافسة شديدة بين العدد الكبير منهم

ويزيد الطين بلة هجرة أهل الريف الى المدن · فخلال الحرب الاخيرة هاجر الكثير منهم الى المدن للعمل فيها فى خدمة الجيوش المتحالفة ولكن بانتهاء الحرب وما عرا عجلة الامور الاقتصادية من بطء بدأ شبح البطالة فى الظهور وكان أولئك المهاجرون بالطبع أول ضحاياها · وبتفاقم البطالة انخفضت القوة الشرائية للمستهلكين وبالتالى الطلب الكلى الفعال مما يؤدى بالتالى الى تفاقم الضائقة ·

وهناك عامل آخر لعب دورا كبيرا هو أنه أثناء الرواج الذى تلا الحرب زاد عدد البنوك ومؤسسات الائتمان بشكل كبير وساعدت على تفاقم الحالة بتنافسها وتشجيعها التجار على المضاربة بما كانت تقدمه لهم من تسهيلات كبيرة ، حتى وصلت الحالة الى نقطة التحول التى لامفر منها ، وعندئذ قبضت هذه المؤسسات يدها بشدة وهرعت تبغى السيولة لارصدتها مما أوقع بالسوق صعوبات شديدة وزاد من حدة الازمة

ولا غرو أن النظام الاقتصادى الحر يتضمن فى ثناياه الدورة الاقتصادية اذ أن كل رواج تتبعه فترة من الكساد ثم توازن يتلوه رواج آخر وهكذا · ويبدو أن الدورة التى تأجل تحولها مدة طويلة قد آن أخيرا أن تأخذ محلها

وبينما اختلف التقرير الرسمى عن الرأى العام فى ايراد الاسباب الحقيقية للأزمة ، جاءت اقتراحات العلاج متشابهة تقريبا · وبدأت بتحميل

الحكومة المسئولية الكبرى فى المحافظة على مستوى النشاط الاقتصادى ، وهاجمت سياسة الحرية المطلقة التى درجت على اتباعها والعزلة التى تحيط الحكومة نفسها بها فيما يختص بالامور الاقتصادية · وتحضرنا هذه «النصيحة» التى وجهها بنك سوريا ولبنان الى لبنان فى تقريره الاخير حين نادى بالاستمرار فى اتباع سياسة الحرية اللازمة لحياة بلد يقوم على خدمة التجارة الدولية مثل لبنان · ويبدو أن الازمة جعلت التجار أنفسهم يغيرون من عقائدهم ويطالبون الحكومة بالدخول فى السوق لانقاذهم وبالطبع سيكونون أول من ينادى بعدم جواز قيام الحكومة بأعمال اقتصادية عندما تنقشع الغمة ويرغبون فى الانفراد بالارباح ·

ويتفق الجميع على وجوب قيام الحكومة بتعويض النقص فى الطلب الفعال عن طريق تنفيذ برنامج شامل للاعمال العامة واتباع سياسة اقتصادية انشائية وامتصاص العاطلين

وتشير العلاجات المقترحة أيضا الى عدم وجود رقابة على شئون الائتمان والحركة التجارية عموما نظرا لعدم وجود بنك مركزى للبنان وهو الذى يوكل اليه رسم السياسة المالية للدولة وكان وجوده ضروريا فى هذه الفترة الحرجة لدفع مؤسسات الائتمان الى بسط يدها والتيسير على التجار حتى يمكن اجتياز الازمة

وعدا ذلك ، هناك مايجب عمله فى سبيل وقف تيار الهجرة الريفية عن طريق تحسين وسائل العيش فى الريف وكفالة الماء الصالح للشرب وترقية شئون الزراعة وتوفير ماء الرى حتى لايستمر الفارق الكبير بين الريف والحضر وهو الذى يغرى باستمرار الهجرة والضغط على المدن ، وأخيرا العمل على فتح أبواب مختلفة للعمل حتى لايقتصر المجال أمام الشعب اللبنانى على التجارة أو التوظف ، وذلك عن طريق الاهتمام بترقية الموارد الاقتصادية واستغلالها استغلالا تاما لما فيه تقدم الصناعة والزراعة

هذه هى مشاكل لبنان والحلول المبسوطة لها وهى فى الحقيقة مشابهة فى جوهرها للاحوال فى كثير من البلاد المجاورة له مما تد يؤكد ضرورة توحيد الجهود فى سبيل وضع برنامج عام للنهوض بالبلاد العربية التى طال أمد تخلفها عن النهضة الاقتصادية العالمية

تجارة لبنان الخارجية

نورد فى الجدول التالى أرقام تجارة لبنان الخارجية خلال الربع الثالث هذا العام مقارنة بالمدة ذاتها عام ١٩٥٢

	الواردات		الصادرات	
	ألف طن	ألف ليرة	ألف طن	ألف ليرة
الربع الثالث ١٩٥٣	٢٠٦٦	٨٣	٦٠	١٩
« « ١٩٥٢	١٩٨	٦٩	٣٢	١٣

ويبدو من الجدول أن الواردات قدارتفعت قيمتها نحو ٢٠ ٠/٠ كما أن الصادرات زادت نحو ٣٨ ٠/٠ أى أن العجز فى الميزان التجارى قد ارتفع الى ٦٤ مليون ليرة مقابل ٥٥ مليونا خلال الربع الثالث من عام ١٩٥٢

أما من حيث الكمية فيبدو أن الزيادة فيها تفوق الزيادة فى القيمة اذ بلغت ٣٢ ٠/٠ بالنسبة للواردات و ٨٧ ٠/٠ للصادرات · ويظهر من ذلك أن نسبة التبادل التجارى لم تتطور فى صالح لبنان لانخفاض أسعار صادراته بأكثر من انخفاض أسعار الواردات ·

مشروع الميزانية السورية

أودع وزير المالية السورية مكتب مجلس النواب السورى مشروع ميزانية الدولة السورية خلال ١٩٥٤ وقد بلغ مجموع المصروفات فى المشروع ٢٠٨ مليون ليرة سورية وزعت كما يأتى :

رئيس الجمهورية	٢ر٤٠٠ر٠٠٠	ليرة	١ر١٥ ٠/٠
مجلس النواب	١ر٧٧٠ر٠٠٠	«	٠ر٥٦ ٠/٠
وزارة الخارجية	٤ر١٨٢ر٠٠٠	«	٢ر٠١ ٠/٠
الدفاع الوطنى	٨٢ر٩٢٧ر٠٠٠	«	٣٩ر٨٧ ٠/٠
وزارة المعارف	٣١ر١٦٢ر٠٠٠	«	١٤ر٩٨ ٠/٠
« الزراعة	٤ر٥٢٣ر٠٠٠	«	٢ر١٧ ٠/٠
« الاقتصاد القومى	٩٤٢ر٠٠٠	«	٠ر٤٥ ٠/٠
« الاشغال العمومية	١٧ر٠١٣ر٠٠٠	«	٨ر١٨ ٠/٠
« الداخلية	٢ر١٢٠ر٠٠٠	«	١ر٠٢ ٠/٠
« العدل	٢ر٤٤٩ر٠٠٠	«	٢ر١٤ ٠/٠
« المالية	٧ر٩٠٩ر٠٠٠	«	٣ر٨٠ ٠/٠

معمل للتكرير فى عدن

تعتبر عدن من أهم موانىء الشرق الاوسط ويمر بها مايزيد على ٤٥٠٠ سفينة كل عام ، تتمون بالزاد من وقود وخلافه من المدينة · وقد رأت شركة البترول الانجليزية الايرانية أن الطلب على منتجات البترول من الضخامة بحيث يشجع على اقامة معمل لتكرير البترول فى المنطقة يمكن أيضا أن يمد شرق وجنوب افريقيا بجزء من انتاجه ·

وقد تم اختيار موقع المعمل بالقرب من عدن وبدأ تنفيذ المشروع الذى ينتظر أن يتكلف مابين ٤٠ و ٥٠ مليون جنيه استرلينى · وقد كان لتوقف معمل البترول الكبير فى عبدان وما نجم من اضطرار شركة البترول الانجليزية الايرانية الى تموين عدن بالمنتجات المكررة فى المعامل الاوربية أن زاد الاهتمام بسرعة تنفيذ مشروع معمل عدن ، وبدأ العمل فى نوفمبر ١٩٥٢ وينتظر أن يتم المعمل الجديد فى أواخر عام ١٩٥٤

وسيقوم المعمل الجديد بتكرير ٥ مليون طن من البترول الخام فى العام · وستكون أهم منتجاته زيوت الوقود وزيت الديزل البحرى وذلك لتموين السفن وكذلك لمد أسواق البحر الاحمر والساحل الشرقى للقارة الافريقية · وذلك بخلاف الكيروسين والبنزين · وسيعنى تكرير هذه الكمية الكبيرة من البترول فى عدن وفرا كبيرا فى النقل البحرى للبترول الخام

وسيعمل فى المعمل الجديد نحو ٢٥٠ موظفا بريطانيا ونحو ألفين من العمال الفنيين وغير الفنيين

شركة شل فى قطر

افتتحت مجموعة شركات شل شركة جديدة لها فى قطر برأسمال قدره مليون جنيه استرلينى وذلك للقيام باستغلال البترول الموجود تحت المياه على طول ساحل قطر

كيف تكون اقتصاديات الثورة

المزارع التعاونية أساس النهضة الزراعية

خلقت الثورات لتعمل جاهدة على بث الرفاهية الاقتصادية بين مواطنيها وأفراد شعوبها .. وتاريخ الثورات فى كل من فرنسا وروسيا يدلنا على ذلك دلالة واضحة .. فقد قامت الثورة الفرنسية لتعمل جاهدة على الاطاحة بالاقطاع الفرنسى ونظام الاشراف الذى استبد بالفلاحين ، وأذاقهم من العذاب أقساه .. وراحت بعد ان استتب لها الامر تعمل على اعادة توزيع الثروة بقصد اقرار العدالة الاجتماعية والاقتصادية بين أفراد الشعب الفرنسى .. وفى روسيا وغيرها من بلدان العالم الحديث تقوم ثورات مشابهة لاقرار الرفاهية الاقتصادية بين الشعوب .. واعادة توزيع الثروات القومية وتحديد الملكيات ، كل ذلك بقصد تمليك أكبر عدد ممكن من الفلاحين للاراضى التى يعملون بها . وبذلك يعملون على اقرار سياسة اقتصادية سليمة تقوم على فكرة الجمع بين قوة العمل وملكية رأس المال ، وقد سبق لنا ان تكلمنا بالتفصيل فى عدد سابق عن هذه السياسة وكيفية تطبيقها فى مصر ..

بيد أن الثورات لم تكن هى وحدها الدافع الاول على الاصلاح الاجتماعى والاقتصادى ، بل أننا نرى أن هناك الكثير من الدول التى لم يشهد تاريخها ثورات اقتصادية أو سياسية عنيفة ومع ذلك نراها وقد تقدمت كثيرا وقررت منذ زمن بعيد فكرة تحديد الملكية وتمليك الفلاحين للاراضى التى يعملون بها .. لذا نرى أن كلا من الدانمرك وايرلندا وانجلترا تعتبر من أسبق أمم العالم فى تنفيذ سياسة الاصلاح الزراعى التى تهدف الى تحسين حال طبقات المشتغلين بالزراعة من فلاحين مستأجرين وعمال زراعيين وقد اتخذ برنامج الاصلاح فى الدانمرك وايرلندا طريق مشروعات حكومية ضخمة لتمليك الفلاحين ، أما انجلترا فقد سلكت طريقا آخر مخالفا اذ أصدرت جملة تشريعات لتنظيم العلاقة بين الملاك والمستأجرين ، وحماية هذه الطبقة الاخيرة من ظلم طبقة الملاك ، غير ان الطريقين التقيا فى النهاية اذ أدت التشريعات فى انجلترا الى زهد غير الفلاحين فى تملك الارض وايثارهم بيعها الى مستأجريها من الفلاحين ..

ولقد تمكنت الدانمرك بفضل مساهمة الشعب مع الحكومة فى وضع برنامج طويل للاصلاح الزراعى من حل مشكلة فلاحة الارض منذ أمد بعيد اذ أصبح ٩٤٪ من الفلاحين يملكون ويديرون مزارعهم الخاصة واصبحت القاعدة فى الزراعة هى ان يكون مالك الارض هو فالحها ..

ويرجع نجاح مشروعات تمليك الفلاحين الاراضى التى يعملون فيها فى الدانمرك الى نظام التسليف الحكومى والتعاونى ، والى أن الدعائم الاساسية التى بنيت عليها النهضة الزراعية الدانمركية هى تمليك الفلاحين على أساس تعاونى سليم ، خاصة وان الحكومة الدانمركية اتبعت سياسة سليمة فى نهاية عام ١٩٣٢ اذ بدأت فى بيع أراضى الحكومة التى لاتصلح للاقطاعيات الصغيرة لاستعمالها فى الاغراض الاخرى واشترت بالمتحصل اراض مناسبة .. وما ان حل عام ١٩٣٤ حتى تم شراء ١٥٫٦٠٧ اقطاعيات بفضل القروض الحكومية كما أنشئت ٥١١٠ اقطاعيات جديدة على ارض حكومية وبذلك أمكن تزويد ٢٠٫٧١٧ أسرة لم تكن تملك شيئا من قبل بحقول أصبحت تملكها او تستغلها بضمانة الدولة ، وازداد عدد الملكيات الصغيرة من ١ ــ ٢٧ فدان بواقع ١٨٪ مما كانت عليه سابقا ..

وفى مصر ، قامت الثورة لتعصف بالاقطاع ولتقرر مبادىء جديدة فى توزيع الثروة ، فتعمل على تمليك اكبر عدد ممكن من الفلاحين للاراضى التى يعملون فيها ، وبذلك تستطيع أن حقق هدفا من أهدافها الرئيسية ، ولكن هل يكفى توزيع الارض بهذه الطريقة لخلق الرفاهية الاقتصادية التى ننشدها لافراد الشعب عامة والفلاحين خاصة ..؟! هل تكتفى الحكومة بأن توزع الارض على المعدمين وتتركهم وشأنهم يديرون مزارعهم كيفما شاءوا وكيفما استطاعوا ..؟ هل تتركهم الحكومة يزرعون الارض ويفلحونها ، وهم لم يعرفوا بعد الطرق المستحدثة فى الزراعة نظرا لضيق ذات اليد وانعدام الاموال لديهم من جهة ، وعدم معرفتهم بنظم التعاون من جهة أخرى ..؟

ربما صح ذلك فى وقت يكون فيه انتاجنا الزراعى قد بلغ ذروته واوجه ، أما ونحن مازلنا نعانى الامرين من انعدام التناسب بين الانتاج الزراعى وتعداد السكان ، فاننا مازلنا ننشد اصلاحا زراعيا يتيح لنا الفرصة ، لتحقيق هذا التناسب فيعيش الشعب فى رغد من العيش ، ويتمتع بمستوى كريم يرفع من مركزه وقيمته كفرد وككائن حى .. بيد ان توزيع الارض على المعدمين بهذه الطريقة لايستطيع ان يدفع بعجلة التقدم الزراعى الى الامام ، بل على العكس ربما ادى ذلك الى تراجع هذه العجلة

وفكرة تحديد الملكية نؤمن بها ايمانا شديدا ونعتبرها الاساس الاول الذى قامت من أجله هذه الثورة .. ولكن ينبغى رسم الطريق الصحيح للانتفاع بفكرة تحديد الملكية .. اذ الواقع أن المزارع الكبيرة التى كان يملكها كبار الاقطاعيين كانت تزرع وتفلح بواسطة الآلات الزراعية الحديثة التى وفرت جهد العامل وقللت من تكاليف الزراعة وزادت من الانتاج ، بل سارت به قدما .. ولكن مادمنا قد حددنا الملكية ووزعنا ارض الاقطاعيين على صغار الزراع الذين لايملكون من المال مايمكنهم من استغلال أراضيهم بوساطة هذه الآلات ، فلا بد اذن من سياسة زراعية سليمة تقوم على اساس المزارع التعاونية حتى نعيد هذه الملكيات الصغيرة الى اقطاعيات كبيرة تزرع بالطرق التعاونية لصالح صغار الفلاحين والزارعين ..

حقا ان تمليك الفلاح الارض التى يعمل بها سيجعله دون أدنى شك يعمل جاهدا فى أرضه ، فان ثمرة هذه الارض ستعود عليه كلها ، وعليه وحده وقبل غيره من الناس . ولكن تفتيت الملكيات الكبيرة لمساحات صغيرة يجعل عملية الزراعة فى مصر امرا محفوفا بالمشاق .. اذ فضلا عن ان كل فلاح سيعمل فى أرضه بجهده اليدوى مستعينا فى ذلك بجهد اولاده وزوجه ، فانه لن يستطيع استخدام الآلات الحديثة التى تسهل عملية الزراعة وتوفر جهد هؤلاء الفلاحين الذين نريد أن ندخرهم للتصنيع الريفى والصناعات الزراعية أو الصناعات البسيطة او الخفيفة .. وسيؤدى ذلك بالطبع الى كثرة فى النفقات وقلة فى الايرادات فضلا عن تضييع جهود أفراد كثيرين فى سبيل الحصول على عائد بسيط ، وبذلك نعود مرة ثانية لمشكلة انخفاض مستويات المعيشة ..

لذا وجب علينا ازاء رغبتنا الاكيدة لتمليك الفلاحين لهذه الاقطاعيات الصغيرة التى يعملون فيها حيث يصبح مالك الارض فالحها أن نرسم لهم سياسة زراعية تقوم على أساس التعاون الوثيق بين الفلاحين .. تعاون بينهم فى العمل والجهد .. واشتراك بينهم فى جنى ثمار هذا العمل .. وبالجملة نريد أن نخلق من هذه الملكيات الصغيرة المتناثرة مزارع تعاونية كبيرة تعمل على رفاهية الفلاح ورفع مستوى معيشته قبل أى شىء آخر ..

والمزارع التعاونية تؤلف بين الملكيات الصغيرة لتكون منها اقطاعيات كبيرة تخضع لنظام الآلة من جهة فتوفر الايدى العاملة كما تخضع من جهة أخرى لنظام الانتاج الكبير فتقلل من تكاليف الزراعة وتزيد من ارباحها الصافية ..

ونظام العمل بهذه المزارع يقوم على أساس تضافر جهود عمال كل مزرعة تعاونية فى فلاحة الارض وزراعتها بالمحاصيل والخضروات التى تتفق وحالة الارض وموسم الزراعة ، على أن تقسم المزرعة كلها على حسب انواع المزروعات فيخصص كل جزء منها لزراعة نوع واحد من المحصول وهكذا .. فاذا ما تضافرت الجهود فى زراعة كل منطقة على حدة استطاع اصحاب هذه المزرعة جنى ثمار هائلة من جراء هذا التعاون الوثيق بينهم .. اما بالنسبة لمحصول الارض وكيفية توزيعه على هؤلاء الفلاحين المتعاونين فهناك حلان لذلك هما :

أولا ــ يوزع كل محصول على أصحاب الارض التى زرع فيها هذا المحصول .. فلنفرض مثلا أن مزرعة تعاونية مساحتها ١٢٠ فدان زرع ثلثها قطنا فان هذا القطن الناتج يوزع على ثلث أصحاب هذه المزرعة الذين زرع القطن فى أرضهم دون غيرهم من المزارعين وهكذا .. ومعنى ذلك أن بعض الفلاحين المتعاونين يأخذون قطنا والبعض الآخر قمحا والثالث برسيما مثلا .. وهكذا .. ثم يعكس هذا التوزيع فى الدورات الزراعية المقبلة .. الا أن هذه الطريقة يعاب عليها أنها لاتحقق النظام التعاونى بمعناه المقصود .. اذ ربما أن من يزرع قطنا فى أرضه هذا العام قد يجنى منه أكثر من الذى يزرعه فى العام الذى يليه أو العكس اما لتغير الظروف الطبيعية أو لتفاوت انتشار الآفات أو لتغير الاسعار الى غير ذلك من أسباب ، رغم تساوى جهود كل منهما فى الزراعة والفلاحة فى كلتا هاتين السنتين .. وبذلك تعمل هذه الطريقة على احداث موجة من التفرقة بين الفلاحين دون قصد أو غرض ، لذا فاننا

نستبعدها كلية كاساس لتوزيع المحصول بين الفلاحين ..

ثانيا - يوزع ناتج الارض كـله بانواعه المختلفة بالتساوى على فلاحى المزرعة المتعاونة .. وفى هذا تحقيق كبير لفوائد النظام التعاونى .. والمقصود بتوزيع المحاصيل الزراعية على فلاحى المزرعة ، أن يقوم المشرفون على هذه المزرعة بتسويق محاصيلها باحدث الطرق العلمية والعملية الصحيحة ، فيوفرون للمزارعين جهود التسويق ويخلصونهم مما قد يتعرضون له من حبائل ينصبها لهم التجار والوكلاء .. فاذا مابيعت المحاصيل وزعت أثمانها على الفلاحين بالتساوى ..

وهكذا يتعاون الفلاحون فى الزراعة وفىجنى ثمارها تعاونا مباشرا .. على أن تطبيق سياسة المزارع التعاونية فى مصر ليس بالامر الهين الذى يمكننا تطبيقه بقانون أو عن طريق تشريع تصدره السلطة التنفيذية بل هـو يحتاج أول مايحتاج لفترة تدريب وتهيئة لأذهان الفلاحين لتقبل فكرة التعاون ، خاصة وانهم لايؤمنون بالنظم والتنظيم الزراعى القـائم على الأسس العلميــة ، فانهم يعتقدون أنهــا ضرب من الخرافات .. وليس أدل على ذلك من اعراضهم عن ارشادات وزارة الزراعة وآراء فنييهااعراضا جزئيا وكليا .. وهم فى ذلك يتشبثون بما عرفوه عن أجدادهم وذويهم لايحاولون تغييره او تعديله مهما كانت فائدة هذه النظم الجديدة التى تقدمها لهم الوزارة .. ولعل مرجع ذلك كله الى الجهل المتفشى بينهم والاميـه التى شبوا عليها ، والتى تكاد تقتلهم وتقتل حيوية البشرية فيهم .. ولكن مهما بلغ هذا الجهل ، ومهما كانت هذه الامية ، فانهما لن يستطيعا أن يحولا بيننا وبين أن نرسم سياسة رشيدة للنهضة الزراعية ، فان الجهل بين الشعبمآله الى زوال ، والامية بين الفلاحين ستصبح بعد حين أثرا بعد عين وذلك بفضل قوانين التعليم الجديدة والزام المواطنين بالالتحـاق بمدارس المرحلة الاولى وجعلها مرحلة اجبارية ..

بيد أن تطبيق نظام المزارع التعاونية يجب أن يتخذ فى الوقت الحاضر شكلين أساسين حتى يمكننا نشره بين المزارع كلها وهما :

اولا - توزع الاراضى الجديدة التى ستقوم الحكومة باستصلاحها وبيعها للفلاحين علىأساس زراعتها زراعة تعاونية بحتة ، وبذا تضمـن الحكومة تطبيق هذه السياسة فى المساحات الجديدة من الاراضى الزراعية ، كما تعمل على خلق طبقة واعية من الزراع تستطيع أن تفهم النظام التعاونى من أساسـه وتؤمن بفوائده واهميته ..

ثانيا - تحل المزارع التعاونية تدريجيا محل الاقطاعيات الكبيرة التى ستوزع علىالفلاحين بفضل قانون تحديد الملكية .. والتدرج فى هذه المرحلة شرط أساسى لضمان نجاحمشروع المزارع التعاونية ، كما أنه لابد كذلك من اقامة بعض المزارع النموذجية وسـط هذه المزارع الصغيرة حتى نتدرج بالفلاح لتقبل فكرةالتعاون الزراعى قبولا كليا وجزئيا ..

ولن يستطيع أحد منا أن ينكر فوائد التعاون وأثره فى حياة الامم والشـعوب .. وهاهى الدانمرك تضرب لنا مثلا رائعا فى الاستفادة من الجمعيات التعاونية التى أقامتها حينما أرادت لنفسها نهضة زراعية حقة .. فقد أقامت نهضتها الزراعية على أساس هذه الجمعيات التىتنوعت وتباينت ، فمن جمعيات لشراء حاجياتالاعضاء، الى جمعيات أخرى لصناعة المنتجات الزراعية ، وبيع المنتجات المصنوعة ، الى جمعيات للتسليف وجمعيات أخرى لمقاومة الآفات ، وجمعيـات لتربية الحيـوان .. والتى أمدتها الحـكومة بالقروض السهلة المغرية التى توزع أقساطهـا عـلى مدة أقصـاها ٦٠ سـنة وبفـوائد لاتزيد عن ٢/١ ٤ ٪ تدفع على قسطين سنويين فى يونيو وديسمبر من كل سنة ..

ويقول المسيو « والتر بوبر » عن الجمعيات التعاونية فى الدانمرك مانصه : « .. لو لم توجد جمعيات الاقراض التعاونى لاستحالعلى الزراعة فى الدانمرك أن تحقق تحويل كفايتها من الاستئجار الى الملكية وانتقالها من زراعة الحبوب الى تربية الحيوان بنفس السرعة التى تحققت بها ..

وبفضل التعاون استطاعت المزارع الفردية حتى الشديدة الصغر منها ان تحقق كفـاية الانتاج وتتمتع بالمزايا الاقتصادية التى تتمتع بها المزارع الكبيرة ، وفضلا عن ذلك فان العمل المشترك لادراك غايات عامة فى المنظمات التعاونية قد هيأ أهل الريفلاستعمالنفوذهم السياسى لاصدار التشريعات اللازمة لتحسين أحوالهم ، كما وأنه من المسلم به ان نظامالملكية الحرة قد سهل الحركة التعاونية التى اشتركت فى تأسيس نهضة زراعية صناعية متقدمة ..»

.. والذى نستطيع أن نستخلصه من تجارب الدانمرك فى اقامة المزارع التعاونيةأمور ثلاثة هى :

أولا - فى الدولة التى تتمتع بحرية تجارية واسعة ، وفى الدولة ذات المساحة المحدودة والتربة الفقيرة يعتبر التعاون ضروريا لنجاح الزراعة ..

ثانيا - ان الملاك الاحرار أو المستأجرين الدائمين الذين يتشابهون الىحد كبيرمعالملاك هم فقط الذين يتعاونون على أوسع نطاق ..

ثالثا - ان تجمعالمزارعالكبيرة التى تنتقل عادة بأكملها من فرد الى فرد وتؤجر قطعـا صغيرة الى المستأجرين لايمكن أن تؤدى الى الاكثار من صغار الملاك الاحرار ولا الى انتشار روح التعاون عامة .

وأخيرا وليس آخرا فاننا نبغى من التعاون الزراعى والمزارع التعاونية فى مصر أن نحقق الامور الآتية :

١ - تحسين غلة الفدان باستخدام الآلات الحديثة وتطبيق الطرق العلمية الصحيحة فى الزراعة والتسميد والفلاحة بقصد زيادةالانتاج وتنميته .. وتقليل نفقات الزراعة ..

٢ - رفع مستوى الزراعة والنهوض بهاكى تسد حاجة الاستهلاك المحلى ..

٣ - توفير جهود الكثير من الايدى العاملة باستخدام الآلات وادخارها للتصنيع الريفى الذى سنتناول الحديثعنهعندكلامناعنسياسة التصنيع فى مصر وطرق تنميتها .

٤ - تصريف المحصولات بالطرق العلمية الصحيحة ، وانقاذ الفلاحين من براثن التجار والسماسرة الذينلاهملهم الا الاصطيادوالتلاعب بالاسعار وبخس أثمان مايعرضه عليهم الفلاح من ناتج أرضه ..

٥ - النهوض بمستوى القرية المصرية ..

٦ - الاتجاه بالزراعة نحو سياسة التصنيع عامة ، والتصنيع الريفى خاصـة ، ونشر الصناعات الزراعية فى القرى والمدن الصغيرة .

٧ - تنمية الثروة الحيوانية فى المزارع التعاونية وانتخاب الاصناف الجيدة للتربية .

.. وبعد فهذه لمحة خاطفة عنالتعاونالزراعى وكيفية تطبيقه فى مصر لاقامة مزارع تعاونية كبيرة تستطيع أن تعوض انتاجنا الزراعى بما فقدناه بتفتيت الملكية الزراعية .. وأظن أن الكلام عن اقامة هذه المزارع التعاونية كأساس للنهضة الزراعية فى مصر بعد صدور قانون تحديد الملكية هو خير مانختم به بحثنا هذا عن التنمية الزراعية فى مصر ولننتقل بعدها الى الكلام عن تنمية الصناعة ..

جورج يعقوب
بكالوريوس فى التجارة

تصدير القطن البرازيلى

وضعت الهيئـة المشرفة على الائتمان والصرف فىالبرازيل تعليمات جديدة خاصة بأسعار تصدير القطن بناء على توصيات اللجنـة الخاصة بشئون القطن .

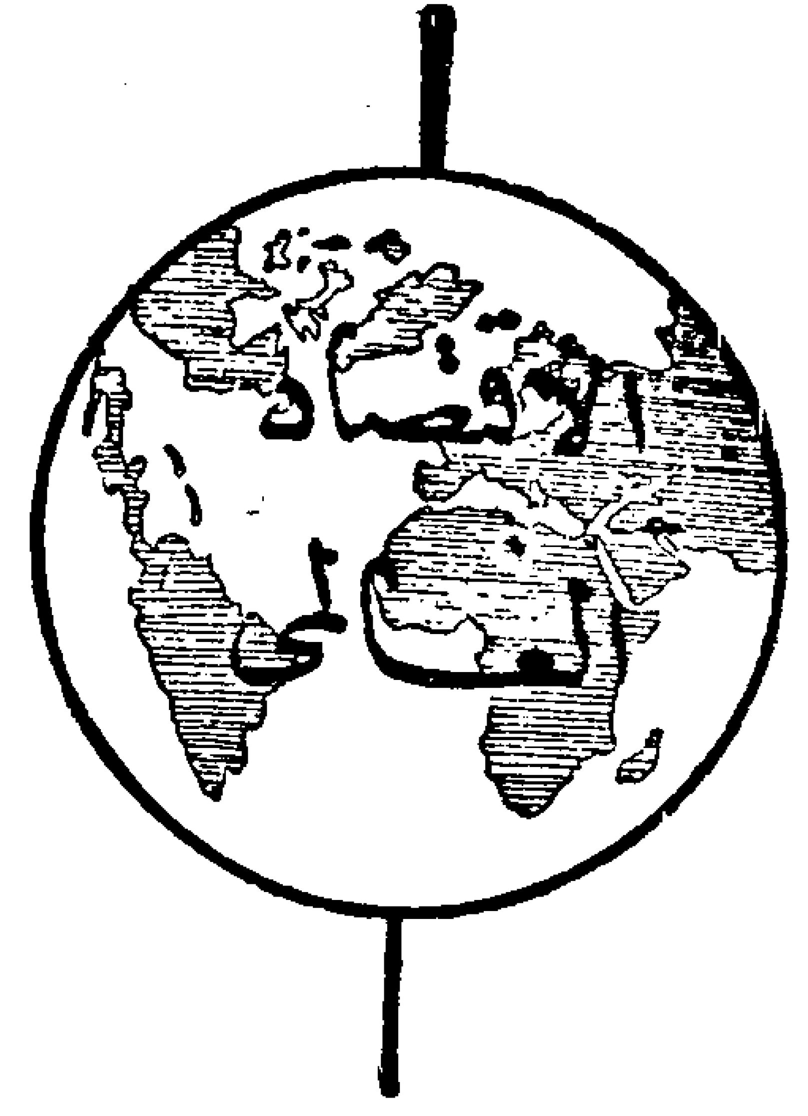
فيحدد سعر القطن الصادر (قرب ميناء البرازيل) على أساس أسعار العقود فى بورصة نيويورك عن صنف الميدلنـج ١٥/١٦ مضافا الهـا المصاريف المعتادة الخاصة بنقـله تسليم ميناء بالولايات المتحدة . أما بخصوص السعر (سيف) الى ميناء المشترى فانه يحدد على أساس السعر (فوب) مضافا اليه مصروفات نقل القطن الى ذلك الميناء .

أما سعر المخزن فانه يحدد على أساس الاسعار (فوب) مخصوما منه المصروفات المعتـادة لنقله الى ميناء الشحن .

اليـابان تشترى استرلينى من الصندوق

تعتزم اليـابان شراء عمـلات استرلينية من صندوق النقد الدولى لتغطية العجز الذى تعانيه فى هـذه العملة . وقد أعلن وزير مالية اليابان أنه سيفاوض الصندوق فى هـذا الشأن عند حضوره اجتمـاع مجلس محافظيه فى واشنجتن فى ٩ سبتمبر ومن المتوقع أن يتحسن مركزاليابان بالنسبة للاسترلينى قريبـا عقب تخفيف القيـود على الواردات الى المنطقة الاسترلينيـة وبذلك تتمكن اليابان من سداد الاسترلينى الذى تشتريه من الصندوق .

وقد أعلن بنك اليـابان أرقام ميزان مدفوعات اليابان فى النصف الاول من عام ١٩٥٣ ومنها يظهر أن مجموع المدفوعات بلغ ١١٥١ مليون دولار بزيادة ١٤٠ مليـونا عن المتحصلات . وكان هناك عجز بلغ ٢١٢ مليـون دولار مع المنطقـة الاسترلينية وفائض قـدره ١٤١ مليون دولار مع منطقـة الدولار ، وكان العجز مع المناطق الاخرى ٦٩ مليون دولار . وبلغت الايرادات غير المنظورة ٤٥٤مليون دولار منها ٣٧٨ مليونا من مصروفات جيش الولايات المتحدة



عودة الثقة الى وول ستريت

شوهد في الاسابيع الستة الاخيرة نشاط وثبات في سوق وول ستريت بعد النكسة التي أصابته في النصف الاخير من سبتمبر وسرعان ماسترد السوق كثيرا مما فقده وارتفع الرقم القياسي للأوراق الصناعية بحوالي ٢٠ نقطة عما كان عليه ، ومع ذلك فلا تزال ترد تقارير على أن الصناعة الامريكية تعانى مشاكل متزايدة ٠ وقد أدلى بعض المعلقين الاقتصاديين برأيهم في هذه الحالة قائلين ان هذه المصاعب المتزايدة التي تجابهها الصناعة الامريكية ترجع الى زيادة الانتاج الى مستوى قياسي ويبدو أن وول ستريت لم يعد يتأثر بهذه العوامل التي كانت هي السبب في نزول أسعار السندات نزولا حادا في سبتمبر الماضي مما يظهر أن سوق الاوراق المالية والموقف الاقتصادى العام يسيران في اتجاهين مختلفين في الوقت الحاضر

وهنا كمن الاسباب مايمكن أن نعزو اليه هذه الظاهرة المتناقضة فالسبب الاول والاهم سياسى ٠ ففي الانتخابات الاخيرة كان اتجاه تفكير الناخب العادى أن الديمقراطيين هم الذين خاضوا الحرب أما الجمهوريون فعهدهم عهد انهيار وكساد ٠ ومازال الكساد الكبير ماثلا في أذهان الامريكيين مسيطرا على اتجاهاتهم ٠ ويشعر الجمهوريون بالفكرة التي لدى الشعب عنهم ويعملون حساب ذلك فهم بقدر ماستطاعوا يخشون الوقوع في مثل ماكان عليه الحال منذ ٢٠ سنة مضت وعليهم والحالة هذه أن يمنعوا الانهيار ماستطاعوا الى ذلك سبيلا وكان لثورة المزارعين على نقص الدخول الزراعية الاثر الكبير في استمرار سياسة دعم اسعار المحاصيل الزراعية التي اتبعها الديمقراطيون

ومع ذلك فلن ترجع الثقة بمجرد اعتقاد الحكومة بوجوب منع الانهيار ولكن الموضوع ينحصر فيما اذا كانت الاجراءات التي تتبع ستمنع الانهيار حقا ؟ فالمشاهد الآن ان كل الظروف تساعد على ذلك ، فقد تغير اتجاه السياسة الرسمية فصرف النظر عن سياسة القيود الشديدة على الائتمان، اذ انه حتى وقت قريب كان التضخم هو العدو الاكبر ، ومنحت تسهيلات كبيرة في هذا السبيل وكانت نتيجتها ان تحول الاتجاه الى أحسن٠

هذا وقد تغير كذلك الاتجاه نحو سياسة المصروفات الحكومية فقد كان مبدأ الكونجرس التقليدى هو تخفيض المصروفات الى أدنى حد ممكن ٠ الا أن الرئيس ايزنهاور يبدو انه قد صمم على ألا يسمح بتقليل المصروفات الدفاعية الى حد المخاطرة بسلامة الدولة وأمنها ، بالاضافة الى المصروفات الكبيرة الجديدة على مشروعات الدفاع المدنى

وكان لكل هذه العوامل مجتمعة وهذا التحول في سياسة السلطات المختصة الامريكية أبعد الاثر في تحسين اتجاه وول ستريت واسترداد نشاطه وبث الثقة في النفوس ومع الاعتراف بأن هناك من الصناعات مايعانى نقصا في الطلب وأن العائد الزراعي الصافي يقل بحوالى ٢٠ ٪ عما كان عليه في ١٩٥١ وهى أعلى سنة وصل اليه فيها ، وأقل بحوالى ١٠ ٪ عما كان عليه في عام ١٩٥٢ الا أنه انخفاض ونقص لا محيص عنه وقد شعرت به الدوائر المختصة قبل حدوثه والفكرة السائدة أنه لن يمكن للنظام الاقتصادى الحر أن يتقدم ويتوسع من غير أن يتوقف كل حين وآخر لاسترداد انفاسه وهضم الظروف الطارئة ٠

وعلى ذلك فليس هناك من الاسباب ما يدعونا الى الاعتقاد بأن الانهيار الذى ظهرت بوادره في الولايات المتحدة سوف يسمح له بالتمادى ، ولو أن المشاهد أن الشهور القليلة القادمة ستكون شهور منافسة حادة لم يسبق لها مثيل في الولايات المتحدة وغيرها ٠ فسوف تجد كثير من الشركات الامريكية أرباحها قد تناقصت ولكن ليس هناك من الشواهد ما يدل على أن ذلك يعنى كسادا وانما هو انتهاء للرواج الاستثنائى طوال فترة ما بعد الحرب ومحاولة للسوق أن يتطابق مع مقتضيات السلم والتجارة العادية

احتياطيات المنطقة الاسترلينية من الذهب والدولارات: ارتفعت احتياطيات المنطقة الاسترلينية خلال شهر اكتوبر الماضى بحوالى ٣٤ مليون جنيه كنتيجة للتجارة مع المنطقة الدولارية وحركة المدفوعات ٠ هذا بالمقارنة بزيادة قدرها ١٧ مليون جنيه في شهر سبتمبر السابق ٠ فقد ارتفع الاحتياطى العام من الدولارات والذهب في آخر اكتوبر الى أكثر من ٢٥٠٠ مليون دولار لأول مرة منذ نوفمبر ١٩٥١ عندما كان ٢٧٠٧ مليون دولار هذا وتبلغ الزيادة في الاحتياطيات منذ أول يناير ١٩٥٣ الى آخر أكتوبر ١٩٥٣ ، ٦٧٤ مليون دولار ٠

وعلى النقيض من ذلك أظهرت تجارة بريطانيا مع دول اتحاد المدفوعات الاوربى عجزا قدره ، ٨ر١٠ مليون جنيه يلزم دفع نصفها ذهبا . هذا مقابل فائض قدره ٣ر٤ مليون جنيه في شهر سبتمبر وعجز قدره ٦ر١٠ مليون دولار في أغسطس سنة ١٩٥٣

ولا يدل النمو الثابت في الاحتياطيات الا على أن العالم يعانى من النقص في الاسترلينى الذى يمكن تغطيته فقط ببيع دولارات أو ذهب ، وقد ازدادت الاحتياطيات خلال عام ١٩٥٣ ، ب ٦٧٤ مليون دولار ولكن من الواضح أن الحد الادنى للزيادة السنوية والذى يبلغ ١٠٠٠ مليون والذى كان الامل معقودا على أن تصل اليه الزيادة ويمكن على أساسه أن يقترب الاسترلينى من قابليته للتحويل لن تتمكن بريطانيا من الحصول عليه هذا العام

أنباء من الهند : بلغ فائض الميزان التجارى بين الهند وبريطانيا ٤ مليون جنيه استرلينى في النصف الاول من عام ١٩٥٣ مقابل عجز قدره ٢ر٤ مليون جنيه في المدة المماثلة من العام الماضى فقد بلغت صادرات الهند الى بريطانيا في المدة المشار اليها ٥٥ر٠٩ مليون جنيه بينما بلغت قيمة الواردات من بريطانيا ٥١ر١ مليون جنيه ، بالمقارنة ب ٥٩ر١ مليون جنيه صادرات هندية الى بريطانيا ، ٦٣ر٣ مليون جنيه واردات بريطانية الى الهند في النصف الاول من عام ١٩٥٢

هذا ومن المزمع انشاء ثلاثة مصانع لتكرير زيت البترول في الهند تتسع لتكرير ٣ر٧ مليون طن من البترول الخام سنويا ٠ ويقدر ناتج البنزين من هذه الكمية ب ٩ر١٤٦ مليون

جالون وناتج الكيروسين ٣ر١٢٠ مليون جالون . وتقوم احدى الشركات الامريكية بانشاء مصنعين من هذه المصانع أحدهما في فيساكابتنام والآخر في بومباي كما تقوم شركة بريطانية ببناء المصنع الثالث وتقدر طاقة هذه المصانع عندما يتم تشغيلها بما يزيد على ٦٠ ٪ من حاجة البلاد الراهنة من البنزين ، كما ستسد ما يقرب من نصف احتياجات البلاد من الكيروسين ، وطبقا لقانون الشركات الهندية ستمتلك الشركات الهندية المصانع وتديرها

وقد خفضت حكومة الهند اعتبارا من منتصف شهر سبتمبر الماضي ضريبة الصادر على الاقمشة والاكياس من الخيش من ٢٧٥ روبية على الطن الى ١٢٠ روبية فقط (يبلغ وزن الطن ٢٢٤٠ رطلا)

التحول في اتجاه تجارة الهند

تمكنت اليابان وألمانيا وأستراليا من من اخراج بريطانيا من سوقها التقليدي الذي كانت تمده بالقاطرات ، فقد طلبت الهند من هذه البلدان ٤٠٠ قاطرة يتم تسليمها في آخر مارس ١٩٥٦ وذلك لارتفاع أسعار مثيلاتها في بريطانيا وكندا والولايات المتحدة

هذا وقد قررت حكومة الهند شراء ٧٥٠ قاطرة في السنتين اللتين تبدآن من نهاية مارس ١٩٥٤ تتسلم منها ٤٠٠ قاطرة في آخر مارس ١٩٥٦ كما ذكرنا وتأمل سداد قيمة القاطرات الباقية عن طريق برامج المساعدات الممنوحة لها بما في ذلك مشروع كولومبو . وفي الوقت ذاته قررت الهند أن تعمل على رفع الانتاج المحلي من القاطرات الحديدية بحوالي ٢٠ ٪ وذلك عن طريق استيراد الطلب اللازم

الناتج الاهلي الكلي في الدانمارك

تدل التقديرات الاولية للناتج الأهلي الكلي للدانمرك على أساس أسعار السوق بحوالي ٢٠٠ر٢٧ مليون كرونر في عام ١٩٥٢ أي بزيادة قدرها ١٣٠٠ مليون كرونر عما كان عليه في عام ١٩٥١ ، وعلى أساس أسعار ١٩٤٩ تقدر الزيادة بنحو ٣٠٠ كرونر فقط وقد بلغت قيمة المستهلك من الناتج الكلي ٨٠٠ر٢٠ مليون كرونر ، **وبلغ** المستثمر منه ١٠٠ر٦ **مليون كرونر** أما الباقي وقدره ٣٠٠ **مليون كرونر** فيمثل القيمة الصافية للبضائع والخدمات التي صدرتها وأدتها الدانمرك للدول الاجنبية

وعلى أساس أسعار ١٩٤٩ يقدر أن الزيادة في المستهلك من الناتج الكلي في عام ١٩٥٢ لا تتجاوز ٥٠٠ مليون كرونر عما كان عليه في عام ١٩٥١ بينما انخفض المستثمر بحوالي ٢٥٠ مليون كرونر عما كان عليه في العام السابق ويرجع انخفاضه الى التغيرات التي طرأت على المخزون من البضائع والانتاج الحيواني أما الاستثمارات الثابتة فقد بقيت في مستواها الذي كانت عليه في عام ١٩٥١ وفيما يلي الارقام القياسية للانتاج الصناعي في الدانمرك

انتاج عام ١٩٤٩ = ١٠٠

	سلع استهلاكية	سلع انتاجية	الرقم العام
يونيه ١٩٥٢	١٠٧	١٢٠	١١٢
يوليه ١٩٥٢	٧٦	٨٤	٧٩
متوسط يناير/يوليه ١٩٥٢	١٠١	١١٢	١٠٥
يونيه ١٩٥٣	١١١	١٢٢	١١٥
يوليه ١٩٥٣	٧٥	٨٦	٧٩
متوسط يناير/يوليه ١٩٥٣	١٠٥	١١١	١٠٨

اتفاقية القمح الدولية

نجح مجلس القمح الدولي في ايجاد حل للمشكلة التي واجهته خلال الشهور الماضية وهي تعديل حصص التصدير بما يتلاءم مع انسحاب بريطانيا من مجموعة الدول المشتركة في الاتفاقية الدولية التي وقعت في ابريل الماضي . وكان هذا الانسحاب نتيجة لرفع السعر المحدد للقمح بمقتضى الاتفاقية الى ٢ دولار للبوشل وهو ما عدته بريطانيا سعرا مرتفعا لا توافق عليه

ويتلخص الحل الذي وصل اليه المجلس في تخفيض حصة صادرات الولايات المتحدة الى أقل من ٥٠ ٪ مما كانت عليه فحددت بما لا يزيد على ٥ر٢٠٩ مليون بوشل من مجموع بلغ ٤٢١ مليون بوشل

وكان المجلس يأمل في سد الثغرة بما سيطلبه الاعضاء الجدد من حصص وكذلك عن طريق زيادة حصص الاعضاء القدامى . وقد حدث بالفعل أن طلبت بعض الدول زيادة حصتها بنحو ٣٧ مليون بوشل ، الا أنها عادت فسحبت طلباتها فيما عدا ٣ مليون بوشل فقط

ولما كان سعر القمح في السوق الحرة في الوقت الحاضر يقل عن الحد الأعلى الذي تحدده الاتفاقية فان الاقبال على حصص الاستيراد أصبح غير ذي موضوع بالنسبة الى كثير من الدول فقرر معظمها عدم حاجته الى حصص أكبر .

هذا ولم تقوم ١٣ دولة من ال ٤٥ دولة المستوردة بشراء كميات ما من القمح بمقتضى الاتفاقية الجديدة بعد

الارز في العالم

أشارت النشرة الشهرية للاحصاءات الزراعية التي تصدرها هيئة التغذية والزراعة الى تحسن المعروض من الارز في الاسواق العالمية بشكل لا بأس به مما أدى الى انخفاض أسعار الاسواق الحرة شيئا ما . الا أن انخفاض أسعار القمح في الآونة ذاتها جعل مشتري الارز يميلون الى اعتبار أن المستوى الحالي لأسعاره لا يزال عاليا جدا . وعلى العموم فلا تزال التجارة الدولية للأرز تتم على نطاق أقل بكثير من مستويات ماقبل الحرب العالمية الثانية

ويبين الجدول التالي صادرات الارز من الدول الهامة في السنوات المذكورة بالآلاف الاطنان :

	بورما	تايلند	الهند الصينية	الولايات المتحدة	ايطاليا	مصر	بلاد أخرى	المجموع
متوسط ١٩٣٨/٣٤	٣٠٧٠	١٣٨٨	١٣٢٠	٧٢	١١١	٩٧	١٨٤٢	**٧٩٠٠**
١٩٥٠	١١٩٨	١٥٠٨	١٢١	٤٩٢	٢٣٠	١٧٨	٢٦٤	**٣٩٩١**
١٩٥١	١٣٢٥	١٦١٢	٣٣٣	٤٩١	٢٣٢	٣١٣	٦٠٦	**٤٩١٢**
١٩٥٢	١٢٥٢	١٤١٣	٢١٩	٧٩١	٢٦٦	١٤	٤٩٩	**٤٤٥٤**
يناير / مايو ١٩٥٢	٥٤٥	٥٨٩	١٥٨	١٧٦	١٦٨	١٣	٣٩٦	**٢٠٤٥**
« ١٩٥٣	٥٠٣	٥٨٣	٧٦	١٨٠	١٢٧	—	٢٢٠	**١٦٩٨**

أسعار الذهب في الاسواق الحرة

وصل سعر الأوقية من الذهب في الاسواق الحرة الى ٣٦ دولارا أمريكيا ويعتبر هذا أدنى سعر وصلت اليه الاسعار الحرة في فترة مابعد الحرب. وكان السعر في أوائل العام ٣٨دولارا للأوقية بينما كان ٤٥دولارا للأوقية من سنتين مضتا

وما زال هناك ربح ضئيل لمنتجي الذهب في بيعه في الأسواق الحرةعن الاسواق الرسمية ، الا أن الفرق في السعرالرسمي وهو٣٥دولارا والسعر الحر أصبح الآن ضيقا جدا . وفي الحقيقة أنه اذا استمرت الاسواقالحرة تتعامل في معظم الذهب المستخرج حديثا من المناجم العالمية مع احتمال طرح كميات من الذهب المخزون في هذه الاسواق ، مع الطلب المنخفض السائد ، فان الفرق بين السعرين الرسمي والحر قد يختفيفيفترةوجيزة

تجارة ايطاليا الخارجية

تشير أرقام تجارة ايطالياالخارجية الى احتمال تعرضها لمحنة فيمعاملاتها بالدولارات في الاجل القريب اذا لم تتمكن من زيادة نسبة صادراتها الى منطقة الدولار . ومما يجدر بالذكر أن صادرات ايطاليا الى تلك المنطقة لم تتجاوز قيمتها ٢٥ ٪ من قيمة واردات ايطاليا منها . وقد أمكن دفع الفرق بالمساعدات الامريكية التي أتاحت ، بالاضافة الى ايرادات ايطاليا غير المنظورة وخاصة من السياحة ، لايطاليا أن تعيد بناء احتياطاتها من الذهب والدولارات

أما الآن وقد قاربت المساعدات الاقتصادية والحربية الامريكية على الانتهاء أو أنها نقصت بقدر كبير ، بالاضافة الى نقص المشتروات الامريكية ، فان الصورة قد تغيرت كثيرا . وقد عمدت ايطاليا الى خفض وارداتها من منطقة الدولار وأمكنها تحقيق خفض قدره نحو ٢٥ ٪ في الربع الثاني بالقياس الى ماكانت عليه هذه الواردات في العامالسابق. وفي الوقت ذاته ارتفعت الصادرات الى منطقة الدولار بحوالى ٢٠ ٪

الا أن العجز لايزال كبيرا ولن يمكن لايطاليا أن تخفض منه أوتقضي عليه نهائيا الا عن طريق زيادة صادراتها . ويشكو رجال الصناعة الايطالية من ارتفاع تكاليف استيراد الفحم ، كما يشكون من المنافسة الحادة التي يلاقونها من المنتجات الالمانية نتيجةللمساعداتوالتسهيلات الكبيرة التي تمنحها الحكومة للمصدرين الالمان . وتشمل هذه التسهيلات تسهيلات في الائتمان واسعار فائدة مخفضة وخفض ضريبة الدخل وبعض الضرائب الاخرى مما يتيح للصناعة الالمانية خفضا في أسعار منتجاتها في الاسواق الخارجية

وقد وضع وزير التجارة الخارجية الايطالية الجديد وهو البروفيسور برشياني توروني المعروف فيمصر ، مشروعا لدعم صناعة الصادرات الايطالية وتقديم مزيد من المساعدات لها .

الرجوع الى سياسة النقود الرخيصة

خفض بنك بلجيكا سعر خصمه الرئيسي من ٣ ٪ الى ٤/٢٣ ٪ ، وبهذا العمل جارت بلجيكا الدول الاخرى ، والاتجاه السائد في معظم دول غرب أوروبا عقب الصعوبات الاقتصادية وبوادر الازمة التي لاحت في الافق العالمي أثر عقد الهدنة الكوريةوخفض نفقات التسليح الامريكية

وقد سبقت بلجيكا فيهذا المضمار هولنده والمانيا الغربية وقد عدلتا أسعار الخصم الخاصة بهما عدةمرات خلال عام ، وهناك المملكة المتحدة وفرنسا والدانمرك والنمسا خفضت أيضا سعر البنك المركزي

ويعد هذا الاتجاه اعترافا رسميا بنهاية الرواج الذي أحدثته الحرب الكورية واقرارا بأن الاحوال تستدعي تخفيف القيود على الائتمان التيكانت فرضت للحد من موجة التضخم .

جنوب أفريقيا والتفضيلالامبراطوري

كانت حكومة جنوب افريقياتراعي عند فرض قيود على الواردات منح المنطقة الاسترلينية امتيازات خاصة بطريق غير مباشر بتشديد القيود على الواردات من منطقة الدولار .وقد أعلنت حكومة جنوب افريقيا أخيرا عدولها عن هذه السياسة ، وتطبيق قيود موحدة علىالواردات منجميع أنحاء العالم .

وقد رحبت الدوائر الامريكيةبهذا الاجراء وعدته مثالا يجب أن تحتذي به جميع الدول حين تفرض قيودا على وارداتها أن يكون ذلك دون تمييز ما، وهو مايطابق روح الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية

وعلى ذلك ينتظر أن تشتدالمنافسة بين السلع الاسترلينية والسلع الدولارية في أسواق جنوبأفريقيا ، مما قد يؤثر على ايرادات المنطقة الاسترلينية من ذهب جنوب افريقيا الا أن الاتفاقيةبين انجلترا وجنوب أفريقيا تقضي بأن لاتقل مدفوعات جنوب أفريقيا بالذهب عن ٥٠مليونا من الجنيهات سنويا وهو مايعد مضمونا لانجلترا وعليها أن تحاول زيادة ايراداتها فوق ذلك ولما كانت حيازة جنوب أفريقيا من الاسترليني في الوقت الحاضر قد نقصت من ٦٠ مليون جنيه الى نحو ٢٥ مليونا ، فان احتمال حصول انجلترا على نصيب أكبر من الذهب سدادا للوارداتمنها يصبح أكثر وضوحا

تنفيذ مشروع الغاب في سوريا

بدأت سوريا في تنفيذ مشروع الغاب الهام وقد أسندت الى شركة يوغوسلافية القيام بالجزء الاول من المشروع وهو الذي ينحصر في تعميق وتوسيع مجرى أورنتو في مسافة تبلغ نحو ٥ كيلو مترات عن جسر الشاغور بين كركور وكفير . وتبلغ نفقات تنفيذ هذا الجزء ٣ر٣ مليون ليرة سورية .

وينص عقد الشركة على أن ينتهي العمل في مدة ٢٢ شهرا . ومما يجدر بالذكر أنه تقدم لتنفيذ هذا الجزء من المشروع ثلاثة شركات أخرى احداها سويدية وشركتين ألمانيتين ، الا أن العطاء رسى على الشركة اليوغوسلافية

ويبدأ العمل في تنفيذ الجزء الثاني وهو الاهم عقب الفراغ من الجزءالاول وهو الذي لم يطرح للمناقصة العامة بعد . ويتضمن اقامة اثنينمن القناطر الضخمة احداهما للري والاخرى لتوليد القوة الكهربائية ، وحفر قناة للري واقامة عدة قرى حديثة وكذلك حوضين كبيرين للسمك . وتقدر التكاليف الكلية للمشروع بنحو ٢٩ مليون دولار أو ١٠٠ مليون ليرة سورية .

نقص انتاج فرنسا من الصناعات الحديدية

استأنفت دراستي للاقتصاد الاوربي في أثناء زيارتي لفرنسا وايطاليا في الصيف الماضي وشاقني أن أقف على حالة الانتاج المعدني بوجه خاص ولا سيما صناعة الحديد في فرنسا . فتبينت أن انتاج الصناعات الحديدية قد انخفض في شهر يوليو بنسبة ١٣ في المئة بسبب العطلة المأجورة التي استمتع بها العمال ، وبلغت مستوى في الانخفاض ليس له مثيل من سنوات عدة . وأثرت حركات الاضراب في انتاج المناطق الشمالية ، فأدى ذلك بدوره الى انخفاض في انتاج المصانع اللورين .

وقد يكون من العسير الآن محاولة معرفة الارقام المفصلة لنتائج وقف العمل في صناعات الحديد ، غير أنه مما لا ريب فيه أن انتاج الحديد سيكون أقل من ٧٨٠ ألف طن وهو ما أنتج في شهر أغسطس ١٩٥٢ .

فمن ناحية كان الصراع الاجتماعي في داخل فرنسا سببا في نقص انتاج الحديد . ومن ناحية أخرى تعذرت الموازنة بين الانتاج والتصريف فأدى ذلك الى النتيجة عينها . فقد كان انتاج الفولاذ في الربع الاخير من عام ١٩٥٢ معادلا ٢ر٨٨٧ر٠٠٠ طن فانخفض في الربع الاول من عام ١٩٥٣ الى ٢ر٧٣٢ر٠٠٠ طن ، وفي الربع الثاني الى ٢ر٦٦٢ر٠٠٠ طن .

وقد اتجه الانتاج الاوربي بدوره الى الانخفاض ولا سيما في المانيا حيث كان انتاج شهر يوليو ١٩٥٣ منخفضا بنسبة ١٥ في المئة عن انتاج أكتوبر ١٩٥٢ . ومن ثم وجدت الصناعات الحديدية في أوربا ألا محالة من الاستقرار تحت ضغط نقص الطلب

ومعروف أن صناعة الحديد في فرنسا تدخل ضمن نطاق مشروع شومان الذي يوحد انتاج الفحم والفولاذ في فرنسا وألمانيا وبلجيكا ، وبمقتضى التعديل الذي أدخل أخيرا على هذا المشروع ، اتفق الرأي على خفض أسعار الفولاذ ، فآثر المتعاملون مع بلدان الاتحاد أن يتريثوا في مشترياتهم وخاصة بعد أن انتهت **حرب كوريا بعقد الهدنة . هذا بينما كان نفس هؤلاء المتعاملين يقبلون على الشراء في أوائل عام ١٩٥٢ اقبالا جنونيا خشية أن تتحول حرب كوريا الى حرب عالمية فيتعذر عليهم الظفر بحاجتهم من الفولاذ ، ثم من المتعاملين كانوا يطلبون الشراء من أكثر من بلد ليتسلموا الفولاذ بأسرع ما يستطاع**

وكان انكماش الطلب على صناعات الحديد سريع الاطراد ، ورافق ذلك بطء في التسليم . فبعد ما كان التسليم يستغرق بضعة أسابيع ، صار اليوم يستغرق نحو سبعة أشهر . بل لقد انخفض المسلم من الصناعات الحديدية منذ شهر أغسطس ١٩٥٢ عن الطلب ، حتى صار مقدار الكمية غير المباعة من الفولاذ في شهري نوفمبر وديسمبر ١٩٥٢ معادلة لنحو ١٠ في المئة من الانتاج الكلي .

ويعاني الفولاذ الالماني مثل ما يعانيه الفرنسي. فقد انخفض الطلب على الفولاذ الالماني بين شهري مارس وديسمبر ١٩٥٢ بمقدار الثلث ، فضلا عن أن هذا الطلب لا يتجاوز **٨٠ في المائة من الانتاج الكلي . وقد** استمرت هذه الحال منذ افتتاح سوق الحديد الموحدة لبلدان أوربا في أول مايو . وصار الطلب على منتجات منطقة الرور يعادل نصف الانتاج المعتدل ، كما أن صناعة الحديد الفرنسية سجلت أخيرا انخفاضا جديدا في الشراء يعادل نحو ١٠ في المئة .

ولعل الاحصائية التالية توضح اتجاه الانتاج في فرنسا والسار والمانيا وبلجيكا :

انتاج الفولاذ الخام بآلاف الاطنان

الشهر	فرنسا	السار	المانيا	بلجيكا
المعدل الشهري لعام ١٥٢	٩٠٦	٢٣٥	١ر٣١٧	٤٢٥
يناير ١٩٥٣	٩٣٧	٢٥٥	١ر٤٨٣	٤٣٠
فبراير	٨٥٧	٢٢٧	١ر٣٣٥	٣٧٩
مارس	٩٣٨	٢٤٧	١ر٤٦٨	٤١٢
ابريل	٨٩٢	٢٢٣	١ر٢٧٧	٤٠٣
مايو	٨٥٨	٢٢٢	١ر١٦٥	٣٧٩
يونيو	٩١٢	٢٣٩	١ر٢٥٩	٣٩٥
يوليو	٧٨٥	٢٣٨	١ر٢٧٠	٣٢٨

أما فيما يتعلق بأسواق فرنسا الخارجية ، فلا تزال تحتفظ بثبات المنتجات الحديدية والفضل في ذلك يرجع نوعا ما الى البنود المتعلقة بهذه الصناعة التي أدرجت في الاتفاقات التجارية التي عقدتها فرنسا منذ بدء هذا العام .

وتعتمد فرنسا على بلدان ما وراء البحار في اصدار ثلث منتجاتها من الحديد ، وهذه سوق تميزت دائما بالثبات ، ويبلغ عدد البلدان التي تشتري حديد فرنسا ٧٥ بلدا تتفاوت مقادير مشترياتها بحسب حاجتها ، ولعل سبب اقبال الدول الاجنبية على التعامل مع فرنسا أن أمريكا وانجلترا — وهما أكبر دولتين منتجتين للحديد في العالم — مشغولتان الآن بتلبية الطلبات الداخلية . **وقد صدرت الولايات المتحدة في العام الماضي ٤ر١٦٠ر٠٠٠ طن من المنتجات الحديدية (أي ما يعادل ٥ في المئة فقط من انتاجها) الى كندا وبريطانيا وأمريكا الاتينية . أما بريطانيا فقد صدرت من ناحيتها عشرة في المئة من الانتاج فقط الى بلدان الكومنولث**

م . ك . بولاد

مكتبة التاجر

توظيف رؤوس الاموال فى الهند

أصدرت وزارة التجارة الامريكية هذا الكتيب وقد جاء فى مقدمته : « لقد وقع الاختيار على الهند لتكون موضوعا لمثل هـذه الدراسة نظرا لما يبديه رجال الاعمال الامريكيون من الاهتمام الشديد بامكانياتها ، ولما أبدته الحكومة الهندية ورجال الاعمال الهنود ــ فى الآونة الاخيرة ــ من الاهتمام والكرم حيال شتى أنواع توظيف الاموال الامريكية فيها »

وجاء فى هذا الكتيب : « ان الشركات التى تحظى بأكبر قسط من الاهتمام هى الشركات التى تجدى بالفائدة على التنمية الاقتصادية فى البلاد » ثم يسرد بعد ذلك بعض الحقائق التى يرى أنها تحدد ظروف استثمار رؤوس الاموال الاجنبية . كما يلقى بعض الضوء على الاحوال الاقتصادية ، والسياسية والضرائب الجمركية والقيود التجارية ، وغير ذلك مما يهم المستثمر فى الهند .

***

جغرافية الجوع

بقلم : جوزيو دوكاسترو

قد يبدو لحديث عن (الجوع) أمرا غريبا ، ولكن (جوزيو دوكاسترو) أستاذ الجغرافيا البشرية . ورئيس معهد التغذية فى جامعـة البرازيل ، درس موضـــوع المجاعة بطريقـة وأسلوب علمى ممتاز ، بعد أن حلل فى مقدمة هذا الكتاب ، الاسباب الاجتماعية التى تعلل حسب رأيه أسباب المجاعات فى العـالم بصفة عامة ، وفى البرازيل بصفة خاصة .

ولقد صاغ الاستاذ كاسترو النصوص العلمية فى قالب أدبى جميل . مما ساعده على اخراج لوحة ناطقة معبرة عن حقيقة المجاعة فى العالم ، وعن مستويات المعيشة وعن وسائل التغذية . وقد رد المؤلف على دهشة القائلين : كيف أن البرازيل ذات الثروة الوافرة .. التى تشمل الغابات « الامزونية » . والاشجار اللانهائيـة فى الشمال الشرقى للبرازيل . ومناطق الكاكاو المظلمة فى (باهيا) ، والاراضى الصخرية فى مقاطعة « ريو » . وجبال « ميناس » الجيرية ، وحياض « ماتوكروسو » .. كيف ان البرازيل هذه تأوى الرجل الضائع وسط رحابة الارض .. وهو قرين الجوع ؟! !

وقد قال ان من المفهوم أن الغذاء الاسـاسى لايشير الى الاهمية الغذائية للمادة ، ولكن الى سـهولة اشـــتراكها فى النظام العـادى .. والاغذية الاساسية هى مواد غذائية مختلفـة توجد فى مختلف المنـاطق كالذرة ، واللحم ، والارز . والسمك .. الخ ..

***

كتالوج نماذج المنتجات الفرنسية طبعة ١٩٥٣

يحوى هذا الكتالوج ٣٨٠٠ وثيقة عن نماذج المنتجات الفرنسية فى مختلف ميادين الصناعة والانتاج . وهو يظهر ماقامت به فرنســا من مجهود . ويحوى الـكتالوج مجموعات نمـاذج هامة من منتجـات الزراعة . والنســيج ، والمصـــنوعات الكيميائيـة ، واعمال التجـارة والمصارف .. الخ .. وفضلا عن ذلك فان مثل هذا الكتالوج يضمن جودة الصنف مع تحديد الثمن المناسب له .

وهذا الكتالوج يفيد رجال الاعمال والمهندسين والخبراء .

طرائف عن التمور فى العراق

● بلغت صادرات البلح من العراق منذ بداية موسم سنة ١٩٥٣ حتى شهر اغسطس الماضى حـوالى ٢٨٠ الف طن ، يقابلها للمدة نفسها من موسم ١٩٥٣/٥٢ ــ ٢٦٥ الف طـن ، أى بزيادة قدرها ١٥ الف طن عن الموسم المـاضى .

● أهم الانواع التى صـدرت من البلح هى : الحـلاوى والخضراوى ، والساير وزهدى البصرة ، وزهـدى الفرات ، والديرى ، وخلال البريم ، والجيجـاب .

● تم الاتفاق أخيرا على مقايضـة التمور العراقى ببعض المنتجات والمواد المصنوعة فى فرنسـا .

● هناك مؤسـسـة خاصـة بالبلح تسمى (مديرية جمعية التمور العراقية العامة) . وقد وضعت هذه المديرية مشروع السنوات الخمس لنشاطها . ومن جملة ماتقوم به هذه المؤسسة الآن : ــ

١ ــ مكابس نموذجية فى البصرة : وقد اختيرت له منطقة أرض واسعة فى أراضى الرباط الكبـير وسـيباشر قريبا تشييد مكبس نموذجى ومبخرة عصرية ومخزن كبير على هذه الارض كما سيشتمل المكبس النموذجى على احدث المكائن والمعدات العصرية التى عرفت فى كبس وتعبئة التمور والمواد الغـذائية .

٢ ــ مكبس نموذجى فى بغـداد وقد اختيرت له قطعة أرض قرب مخزن الشالجية للسكك الحديدية ستنصب فيه مبـخرة عصرية ومكائن وعـدد لتصنيع التمور وكبسها وتغليفهـا أسوة بما يجرى فى هذه الناحية فى مكبس البصرة .

٣ ــ مختبر أبحاث : وقد اختيرت له قرب مخزن الشالجية للسـكك الحديدية بجوار المكبس النمـوذجى وسيكون لهذا المختبر شأنا لابحاث التمور وتجارتها . كما تم انشاء بناية لمعاونية المنطقة الجنوبية للتمـور فى البصرة ستستلم قريبا الى الجمعيـة بعد الانتهاء من استكمال النقص .

ويجرى الانشاء والعمل فى هـذه المبانى جميعها على قدم وساق بغية انجازها بأقرب وقت . ولقد أنجـز انشاء بناية الهيئة الفرعيـة لجمعية التمور فى الحلة وتنوى المديرية العامة استلامها من المتعهدين فى اقرب وقت

((نشرة السفارة العراقية بالقاهرة))

من الصحف

THE WORLD | THE FINANCIAL TIMES | Daily Mirror | NEWS CHRONICLE

يحررها ويشرف عليها

نشاط التأمين فى المملكة المتحدة

زادت أعمال التأمين على الحياة ، وأنواع التأمينات الاخرى فى انجلترا خلال علم ١٩٥١ زيادة كبيرة . ففى بداية العام بلغ مجموع مبالغ التأمين على الحياة ١ر٦٧٥ر١ مليون جنيه ، وفى نهاية العام ارتفع الى ٦ر٧٨٦ر١ مليون جنيـه ، أى بزيادة قـدرها ٥ر١١١ مليون جنيها مقابل زيادة عن عام ١٩٥٠ قدرها ٨ر١٠١ مليون جنيه

وفى نفس الوقت ، بلغ نشـــاط شركات التأمين فى الخارج ، وكذلك زاد نشاطها فى الداخل من ١ر٣٦٥٧ مليون جنيه الى ٢ر٣٩٠١ مليون جنيه

كما بلغ عدد بوالص التأمين الجديدة على الحيـــاة خـــلال ١٩٥١ التى أصدرتها شركات تأمين فى بريطانيـا ٥٢٣ر٦١١ بوليصة ، أى بزيادة قدرها ٥٦٢٧٨ بوليصة عن عام ١٩٥٠ ، كما بلغت مبالغ التأمين الجديدة ٥ر٨٧ مليون جنيه .

وكذلك أصدرت هـذه الشركات عددا من البوالص فى خارج المملـكة المتحدة بلغ ٩٦٦٩٧ بوليصـة ، أى بزيادة قدرها ١٠٦٧٩ بوليصة عن عام ١٩٥٠ . تغطى مبالغ ٣ر٩٣ مليون جنيه

((فاينتشيال تايمز))

انباء المعادن والمواد الخام فى العالم

سجلت أسواق العالم بعض التقلبات فى أسع
الاحوال السياسية ، وبسبب أثر المـذكرات الد
فمثلا بينما تريد روسيا تصدير ((الخشب)) الى
لكى تحصل على الاسترلينى ، اذ تقـدر الاح
الروسى الى انجلترا بمقدار ٤٠٠ر٠٠٠ طن ، نرى
الاسـتيراد .

وكذلك تقلبت أسعار **المطاط** بين الصعود واله
سوق لندن من ١/٤ بنس الى ٣/٨ بنس للرطل كما
الواحد قدره ١١/٢ بنس ولا يزال سعر **الصوف** على
(ســيدنى)

هذا وقد أذاعت وزارة الزراعة الامريكية تقدي
بلغ ١٦٠٩٣٠٠٠ بالة بينما كان التقدير لغاية الشا
بالة (وتزن البالة ٥٠٠ رطلا) بينمـــا كان محص
أما عن أسعار المعادن ، فقد سجل **الالومنيوم** ١٥٠
للطن ، **والحديد** ١٣ جنيه و١٨ شلنا للطن **والنح**
بلغ سعره ٧٥١/٢ جنيها للطن الواحد ويلاحظ أنه
نوعا فى الاسبوع الماضى كما أن **القصـــدير** فقد
كانت تباع صفقات فى سوق لندن فى حـدود ٧٥
الرصاص فقد وصفت سوقه بالهدوء التام مع بعض
جنيه . هذا وقد نشطت سوق **الزنك** وبلغ سعر
٦٢٢ جنيها للطن

العالم
The Economist
NEW
THE ACCOUNTANT

ا احمد فريد حسن

كارثة الفيضان فى ايطاليا

هبت يوم ١٠/٢٣ رياح شمالية ...وية على جبال (كالابريا) فى جنوب ...يطاليا ، ثم هطلت آلاف الاطنان من ...ياه الامطار ، فاكتسحت الحقول ، ...اغرقت الطرق ، واصابت المنطقة ...كارثة فيضان من أفدح الكوارث التى ...ت بأيطاليا . ولم تقتصر الكارثة على ...يطاليا فقط ، بل نزلت كذلك بالساحل ...لشرقى لصقلية حيث اكتسحت مياه ...الفيضان فى بعض المناطق المقابر ...بالجبانات فدمرت القبور وتعرى ...ما بداخلها .. وهكذا انتشر الدمار ...فى مناطق عديدة من ايطاليا . فى ...الجنوب ، وفى الشمال .. وكان نهر ...البو) عنيفا فى فيضانه . وكانت اهم ...المناطق هى « ترنتو » حيث اجتاح الفيضان الطرق الرئيسية وعطل حركة ٤ جسور ، وفى « فيرونا » اغرق مايقرب من الفى هكتار من الارض الزراعية . وفى « ميلانو » تركت العاصفة المطيرة أثرا لايمحى فى أذهان الناس ، كما تدفقت الامطار على « كومو » ٤٨ ساعة دون انقطاع .

ولقد ظلت فرق الانقاذ المتعبة تواصل مجهودها فى انقاذ الاحياء واستخلاص الجثث خلال الظلام الدامس مستعينة بالمصابيح الكشفية !

... المواد الخام ، وذلك بسبب اضطراب ...وماسية التى تبادلها الحلفاء وروسيا ...نجلترا بصفة خاصة والمنطقة الاسترلينية ...ـائيات ان يصل المصدر من الخشب ...نجلترا تميل من جانبها الى الفاعرخص

...ط ، اذ تناقص سعر الرطل منه فى ...سجل سعر **الشاى** صعودا فى الرطل ...قوته وثباته فى (ملبورن) وكذلك فى

...اتها لمحصول القطن الامريكى لعام ١٩٥٢ ...من اكتوبر الماضى هو ١٥٫٥٩٦٫٠٠٠ ...ول الموسم الماضى ١٥٫١٣٦٫٠٠٠ بالة ...جنيه استرلينى للطن **والنحاس** ٢٣٧ جنيه ...ل ٤٨٣ جنيه للطن ، أما عن **الزنك** فقد ...مد ماهبطت اسعار **النحاس** ، بدات تنتعش ...باته فى الاسعار ، لذلك لاحظنا انه بينما ...نا ، بدات تزداد الى ١٠٠ طنا . اما عن ...الهبوط فى أسعاره وبلغ سعر الطن ٩٣ ...الطن ٧٥ جنيها ، وبلغ سعر **القصدير**

وقدر عدد الضحايا بما يقرب من الفين كما ان من لقوا حتفهم فى الشمال بلغ حوالى مائة وخمسين شخصا . اما عن التلف المادى فى المساكن والمزارع فقد قدر بملايين الدولارات .. غير أن الارقام الدقيقة لم تصل بعد بسبب استمرار تقوض الدور .. وآثار الرياح المطرة .

« التمبو »

استغلال الطاقة الذرية فى توليد الكهرباء

فى نبأ من نيويورك أن منظمة الطاقة الذرية فى بريطانيا يحدوها الامل الآن لاستغلال الطاقة الذرية فى توليد الكهرباء من محطة تخصص لذلك فى خلال السنوات القليلة القادمة

وتبدى لجنة الصناعات الامريكية الاهتمام لاستخدام الطاقة الذرية فى الاغراض المدنية ، حيث الحاجة الملحة للتوسع فى تبادل المعلومات بين بريطانيا والولايات المتحدة فى هذه الناحية .

وهذا التبادل سيكون بشروط متساوية .

« ايكونومست »

عين رادارية فى الطائرات النفاثة

ستزود طائرات القتال النهارية النفاثة بعيون سحرية عبارة عن جهاز رادار خفيف الوزن تلتقط أشعته طائرات العدو فى السماء وتسجل موضعها ومدى بعدها عن مرمى مدافع طيار الطائرة المقاتلة بطريقة آلية

وهذا الجهاز الجديد يزيل أكبر عقبة أمام الطيار فى أحرج موقف خلال الثوانى الاخيرة الحاسمة قبل هجومه على العدو اذ انه يسجل على جهاز تحديد المرمى مواقع الطيارة فى تحركاتها ويظل شعاعه لاصقا بها حتى النهاية وهكذا يتاح للطيار المقاتل حرية استخدام يديه فى ادارة الآلات والمعدات الحربية الاخرى بحيث لايكون لطائرة العدو فرصة للافلات من نيرانه .

هذا وقد حرص واضعو تصميم الجهاز على ان يكون حجمه أصغر مايكون وان يكون وزنه أخف مايستطاع والواقع ان حجمه لايتجاوز قدم مربع

سكك حديد تحت الارض فى تركيـا

تعاقدت بلدية استنبول مع شركة فرنسية مختصة لتنفيذ مشروع لمد السكك الحديدية تحت الارض فى استنبول ، أى (مترو) تحت الارض

« نشرة السفارة الفرنسية بالقاهرة »

فى ركاب العلم

طلمبة جديدة تروى ٢٠٠ فدان

ابتكر المهندس عبد العظيم اسماعيل ،وكيل وزارة الاشغال المساعد . طلمبة جديدة للرى بالرفع تساعد الفلاح المصرى على رفع المياه من متر الى ثلاثة أمتار .. وهو مايحتاجه الفلاح فى المتوسط فى الريف .

والطلمبة الجديدة قطرها ١٠ بوصات ، وهى مصنوعة بأيد مصرية ، وتتكلف حوالى ثلاثين جنيها ، وقوتها ثمانية خيول

وسوف يتكلف رى الفدان بهذه الطلمبة (رية) واحدة حوالى تسعة قروش فقط ،بينما متوسط أجرة الرية الواحدة الآن من ٥٠ الى ٦٠ قرشا . وتكفى الطلمبة الجديدة لرى ١٠٠ فدان طوال العام .

ويجرى ـ فى الوقت الحاضر ـ السيد عبد العظيم اسماعيل ، تجربة لاستخدام الطلمبة الاولى فى اعداد ساقية تدار بالماشية لصغار الزراع لرى نصف فدان فى الساعة .

وتتكلف هذه الساقية حوالى ٥٠ جنيها . ومن المنتظر الانتهاء من هذه الابحاث فى خلال شهرين تقريبا .

واذا نجحت هذه التجربة .. فسوف يمكن ابطال طريقة الرى بالراحة ، ويسهل مهمة الفلاح لرفع المياه للرى .

***

استغلال نبات الحلفا فى الجزائر

يعتبر بنات الحلفا من النباتات الثمينة ، سواء من الناحية الاقتصادية أو الزراعية أو الطبية . فهو فضلا عن أنه غذاء للحيوان .فانه يوفر للصناع الوطنيين ـ فى الجزائر ـ المادة الاولية لعدد كبير من الصناعات . كما أنه من العوامل الهامة فى تحسين تربة الارض وحمايتها لانه يقاوم التآكل ، والتفتت ، وعبث الرياح بنوع خاص .

ويغطى هذا النبات مساحة قدرها ٤ مليون هكتار فى ارض الجزائر ، وخاصة المناطق الصحراوية . وتقوم الجهات الرسمية بالاشتراك مع احدى الشركات منذ سنتين باجراء تجارب للتوسع فى انتاج هذا النبات الذى يحتمل البرد الشديد ، والحرارة الاستوائية على السواء وينمو فى كل الجهات على شرط أن تكون الارض جيرية (سيليكية) وتربتها هشة يسهل نفاذ الماء والهواء اليها .

وقد أجريت تجارب ناجحة لاصلاح المناطق التالفة ، وزراعة الاراضى الجرداء فى بلاد الجزائر التى لايوجد بها مليون هكتار تنمو فيها الحلفاء بسهولة . ولكنها لم تستغل بعد

***

معرض دولى لفن الطباعة

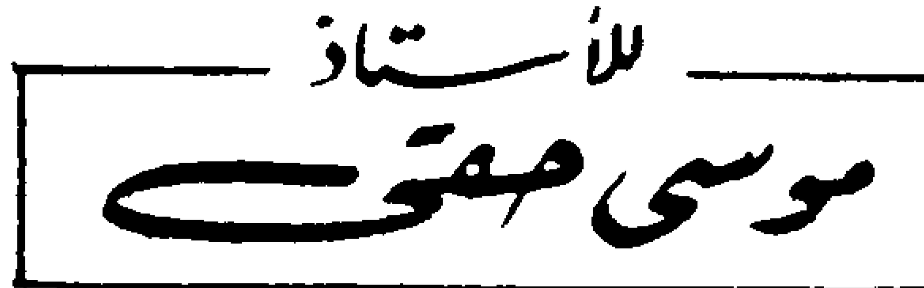
سيقام (المعرض الدولى لفن الطباعة وصناعة الورق) فى باريس ابتداء من يوم ١٢ مايو سنة ١٩٥٤ . وسيحوى هذا المعرض فضلا عن قطع الغيار ، وكل مايختص بصناعات الطباعة ، احسن ما أخرجته فرنسا فى ميادين الصحافة والكتب والاعلان .

سياسة التوسع فى المنشآت الصناعية

المحاسبة – تابع البحث ١٦

وهكذا نكاد نصل الى نهاية بحثنا هذا الذى استغرق – حتى الآن ١٥ جزءا سابقا – ونأمل أن نكون قد نجحنا في الالمام بالموضوع المامة قدر ماتسع لنا المقام . ومقياس نجاحنا هو أن يكون هذا الموضوع الجديدفى ناحيته – قد لفت اليه اهتمام الباحثين مما يفتح المجال لأقلام أخرى تعالجه أو تعالج نواح معينة منه بما يتناسب وأهميته وخصوصا فيما نحن مقبلون عليه من تقدم اقتصادى عظيم وعزم على التنمية والتوسع وبذلك فان هذا البحث بمثابة تصوير دقيق للحالة الحاضرة بما تحتوى عليه من آمال واسعة لاشك أنجهودناوعزمناالثابت الاكيد قمينة ببلوغنا اياها وفى وقت قريب باذن الله تعالى .

ولا يبقى أمامنا لانهاء البحث تماما سوى أن نأتى بنماذج صورية Pro-forma للحسابات الختامية أى الميزانية العمومية وحساب الارباح والخسائر وكذلك ببعض من الكشوف



التفصيلية مرسومة على أساس التوجيهات الحديثة التى مرت فى ثنايا البحث ولقد رجعت فيها للعددالتاسع من المجلد الثلاثين من مجلة محاسب التكاليف الصادر فى فبراير سنة ١٩٥٢

وسوف يتم تصوير النماذج الآتية :

صورة من الميزانية العمومية
صورة من حساب الارباح والخسائر
كشف رقم ١ عن تحليل النسب المالية
كشف رقم ٢ بيان عن نتائج التشغيل الشهرية
كشف رقم ٤ عن المواد المباشرة
كشف رقم ٦ بيان عن المصروفات الصناعية الثابتة
كشف رقم ٧ بيان عن المصروفات

ميزانية عمومية (صورية)

	فى نهاية المدة التجارية السابقة		فى نهاية الشهر – التقدير		فى نهاية الشهر – الفعلى	
	القيمة	فى المائة	القيمة	فى المائة	القيمة	فى المائة
١ النقدية بالصندوق						
٢ أوراق مالية للاستثمار						
٣ مدينون مختلفون						
٤ البضاعة						
٥ مدفوعات مقدمة						
٦ مجموع الاصول المتداولة						
٧ استثمارات فى شركات تابعة						
٨ استثمارات فى شركات أخرى						
٩ أراضى						
١٠ المبانى – بعد خصم الاستهلاك						
١١ العدد والآلات – بعد خصم الاستهلاك						
١٢ الادوات – بعد خصم الاستهلاك						
١٣ الاثاث – بعد خصم الاستهلاك						
مجموع الاصول الثابتة						
١٥ شهرة المحل						
١٦ حق اختراع – علامات تجارية .. الخ						
١٧ مجموع الاصول غير الملموسة						
١٨ مجموع الاصول او رأس المال المستخدم		١٠٠		١٠٠		١٠٠
١٩ دائنون مختلفون						
٢٠ مصروفات مستحقة						
٢١ احتياطى الضرائب وخلافه						
٢٢ مجموع الخصوم المتداولة						
٢٣ حسابات السندات والقروض						
٢٤ رأس المال – أسهم ممتازة						
٢٥ – أسهم عادية						
٢٦ حساب الاحتياطات العامة						
٢٧ حساب الارباح والخسائر – الرصيد						
٢٨ مجموع صافى الاصول Net Worth						
٢٩ مجموع الخصوم ورأس المال		١٠٠		١٠٠		١٠٠

الصناعية المتغيرة

كشف رقم ٨ عن المصروفات الصناعية للصيانة

كشف رقم ٩ بيان مصروفات التوزيع

كشف رقم ١٠ بيان المصروفات الادارية

ويلاحظ أن هناك كشفين لم يظهرا ضمن هذا البيان بالرغم من الاشارة اليهما فى النماذج المرسومة وهما الكشف رقم ٣ عن تحليل مجمل الدوران Analysis of gross turnover

والكشف رقم ٥ عن أجور العمال المباشرة Direct Labour Control

ولقد ورد فى تعليل ذلك :

بالنسبة للكشف رقم ٣ – لأنه يختلف اخلافا بينا فى كل منشاة عنه فى المنشآت الاخرى بينما تعتبر كل النماذج الاخرى نماذج عامة لكل المنشآت الصناعية دون تفرقة .

وبالنسبة للكشف رقم ٥ – انه يشابه الكشف رقم ٤ السابق عليه والخاص بالمواد – فلا داعى للتكرار – والمقصود منه أن تبين مصروفات أجور العمال لكل طائفة منهم فى كل قسم من الاقسام ومقارنة هذا بالارقام التقديرية

وأرجو – بمناسبة رسم هذه النماذج – أن أنبه الى صعوبة استعمال المدلولات فى موضوع محاسبة التكاليف ومن المعلوم للاخصائيين صعوبة هذا الموضوع لتقارب المعانى لكثير من المدلولات ويصعب جدا توضيح المعنى المحدد المقصود باستعمال مدلولات من لفظ أو لفظين . بل ربما يستدعى الامر اسهابا فى الشرح يخرج بالامر عن حدود التعريف الى حدود الشرح !

وفى هذا المجال أتقدم لجمعية المحاسبين المصرية الموقرة باقتراح وضع مدلات معينة تحددها للمعانى المختلفة فى موضوعات المحاسبة ومحاسبة التكاليف والمراجعة – أى اننى أقترح على الجمعية أن تصدر نشرة رسمية عنها تكون مرجعا لنا جميعا نحن المشتغلين فى هذه النواحى مقسمة كالآتى :

Accounting Terminology
Costing »
Auditing »

ولعل اقتراحى هذا يحوز القبول

يتبع

موسيقى حقى
ماجستير فى المحاسبة

حساب الارباح والخسائر
(صورى)

	المجموع من أول المدة التجارية حتى تاريخه				عن الشهر الجارى			
	تقديرى		الفعلى		تقديرى		الفعلى	
	فى المائة	القيمة	فى المائة	القيمة	فى المائة	القيمة	فى المائة	القيمة
١ مجمل الدوران كشف رقم ٣								
٢ المردودات والسماح								
٣ صافى الدوران	١٠٠		١٠٠		١٠٠		١٠٠	
٤ المواد المباشرة كشف رقم ٤								
٥ أجور العمال المباشرة كشف رقم ٥								
٦ المصروفات الصناعية								
(أ) الثابتة كشف رقم ٦								
(ب) المتغيرة كشف رقم ٧								
(حـ) الصيانة كشف رقم ٨								
٧ ثمن التكلفة الصافى أو تكلفة التشغيل								
٨ الزيادة أو النقص فى رقم البضاعة تامة الصنع وتحت التشغيل								
٩ ثمن التكلفة الصناعى للمبيعات								
١٠ اجمالى ربح التشغيل								
١١ مصروفات التوزيع كشف رقم ٩								
(أ) المخزن ومصاريف التسليم								
(ب) الانتقالات								
(حـ) مصاريف البيع								
(ء) مصاريف التسويق								
(هـ) مصاريف التصدير								
١٢ المصروفات الادارية كشف رقم ١٠								
(أ) مهايا الاداريين								
(ب) مصروفات عامة								
(حـ) أدوات كتابية ومطبوعات								
١٣ صافى ربح التشغيل								
١٤ ايرادات من غير التشغيل								
١٥ مصروفات لغير التشغيل								
١٦ صافى الربح								

ونلاحظ الطريقة التى رسمت بها الميزانية وحساب الارباح والخسائر ، وهى طريقة حديثة تخرج عن المألوف فى الكتب والمؤلفات الانجليزية وتنحو نحو الاتجاه الاميركى

والواقع ان هذه من المرات القليلة النادرة التى أرى مؤلف انجليزى يضع الميزانية على هذه الصورة الامريكية ولعل مرجع هذا أن أمريكا (أى الولايات المتحدة) هى صاحبه قصب السبق دون منازع فى موضوعات التنظيم الصناعى ومحاسبة التكاليف فكل ماتبتكره فى هذا المضمار يكون قدوة للغير تحتذى

الاحتياطي في المنشأة التجارية

عيوب الاحتياطي السرى : —

(١) ان الميزانية العمومية تصبح لاتمثل الحالة المالية الحقيقية للمنشأة كما هو المقصود منها ٠

(٢) قد يتخذ المديرون وسيلة لاخفاء تلاعبهم أو اهمالهم أو سوء ادارتهم ، وتكوينه يساعدهم على التهور وعدم التدبر عند عقد الصفقات أو غيرها .

(٣) قد يتخذ المديرون وسيلة للتلاعب بأسعار أسهم الشركات فى البورصة وهم يستفيدون من ذلك عن طريق شراء الاسهم فى السنوات التى يضخمون فيها هذه الاحتياطيات وبالتالى ينقصون الارباح الموزعة ويبيعونها ثانية فى السنوات التى يضخمون فيها الارباح الموزعة عن طريق اعادة جزء من هذه الاحتياطيات الى الارباح والخسائر ، ويكون ذلك طبعا بدون قيود فى الدفاتر وعن طريق اعادة التقدير أو التقويم المرتفع وبمعنى آخر بطرق عكسية لطرق تكوين الاحتياطى السرى ٠

(٤) أن تكوينه يحرم المساهمين من أرباح أسهم يكون لهم الحق فى الحصول عليها ، وبالاخص اذا ما باع بعض المساهمين فى السنوات التى يكون فيها الاحتياطى أسهمهم ، فان هذا الاحتياطى اذا أعيد الى الارباح يكون بمثابة أخذ جزء من حقوق المساهمين الاول واعطائه دون ماسبب للمساهمين الجدد ٠

(٥) ان هذا الاحتياطى يتخذ للتلاعب بأرقام الارباح والخسائر ، ويعمد اليه لاخفاء خسائر تكون قد أصابت المنشأة ، وبالاخص فى حالة شركات المساهمة ، وذلك بقصد عدم اطلاع المساهمين والمستثمرين على حقيقة الحال ٠ وهو أمر قد يضر كثيرا بالمساهمين الجدد الذين لا يعرفون حقيقة أعمال الشركة وخسائرها ، وينشأ علاوة على ذلك انقاص فى أرباح السنوات التى تكون فيها وزيادة فى أرباح السنوات التى يعاد اليها ، وبذلك لا تكون حسابات الارباح والخسائر المختلفة ممثلة للنتائج الحقيقية لعمليات المتاجرة ٠

(٦) اذا كان طريق تكوين هذا الاحتياطى هو بالاستهلاك المفرط للاصول الثابتة ، فقد ينتهى الامر الى زوال قيمة الاصل الدفترية كلية مع بقاء الاصل ، وهو أمر قد يشجع المديرين على تبديد هذه الاصول ويصعب مع ذلك ضبطهم أو اكتشاف سرقتهم ، ولهذا تلزم المحاسبة أن تبقى للاصول الثابتة قيمة تذكارية بالدفاتر كجنيه مثلا ، ويجب على المراجع ان يتأكد سنويا من حقيقة هذه الاصول ويقابلها على الكشوف المحررة عند المراجعة السابقة ٠

(٧) قد يتخذ هذا الاحتياطى فى حالة الشركات القابضة والتابعة وسيلة من وسائل التلاعب بأن لا تظهر الشركات القابضة حصتها فى أرباح الشركات التابعة — بأن توعز لها بعدم توزيع أرباح — فى سنوات الرواج ، وأن تلجأ اليها فى سنوات الكساد ، وبذلك لا تعطى فكرة حقيقية عن أرباح الشركات القابضة وحدها علاوة على ان ذلك قد يؤدى بالمديرين الى تحقيق منافع مادية كبيرة لانفسهم عن طريق التلاعب بأسعار أسهم الشركات التابعة فى البورصة نتيجة لذلك ٠

(٨) التهرب من دفع الضرائب التى تؤخذ على الارباح الحقيقية ٠

(٩) ينتج من التلاعب بالحسابات وعدم اظهارها على حقيقتها عدم التمكن من عمل المقارنات الصحيحة بين نتائج المدد المختلفة وهو أمر جوهرى ، بل ضرورى لحياة المنشآت الكبيرة وبالاخص الصناعية منها ٠

(١٠) ان اخفاء الحقائق والتلاعب بالارقام قد يتسرب علمه الى الجمهور فيفقد ثقته فى أعمال الشركة وفى نتائجها ، حتى ولو نشرت على حقيقتها وهو أمر قد يودى بحياة الشركة أو يضر بها على الاقل رغم أن أعمالها قد تكون مربحة .

ولما كانت مجالس الادارة تتكون فى العادة من أعضاء مختارين ومشهود لهم بالكفاءة والنزاهة والاستقامة ، لهذا فيجب أن يكونوا على علم بأى احتياطيات من هذا النوع ، وكذا يجب أن يعلم بها جميعها مراجع الشركة حتى لا تتخذ وسيلة للغش أو التلاعب غير المشروع ، وبذلك يمكن تفادى كثير من هذه العيوب ٠

مزايا الاحتياطيات السرية : —

(١) أنه يمكن بواسطتها توزيع أرباح تكاد تكون ثابتة فى السنوات المختلفة وذلك باستقطاع جزء من أرباح سنوات الرخاء ليستعمل فى سنوات الكساد وبذلك لا تتعرض أسعار الاسهم أو ثقة الجمهور فى الشركة الى التذبذب ٠ وتظهر فائدة ذلك بالاخص فى المنشآت التى تكون أرباحها عرضة لتقلبات كبيرة كالمناجم مثلا ٠

(٢) ينشأ عن ذلك ان لا تكون أسعار أسهم الشركات المساهمة عرضة للتقلب الا بفعل الظروف الاقتصادية العامة وحدها ٠

(٣) يمكن استعمال هذا الاحتياطى لتغطية خسائر شاذة قد تصيب بعض البنوك وبذلك تتلافى فقدان الثقة فيها وانهيارها مما يؤدى الى عواقب وخيمة لا تحمد عقباها ٠ بالنسبة للمساهمين والمودعين ولبعض المنشآت الصناعية والتجارية الاخرى التى يعتمد عليها فى التعامل ٠

(٤) ان مجرد أخبار الجمهور بوجود هذا النوع من الاحتياطى دون مداه يكفى لدرء كثير من أخطاره ٠

(٥) ان استهلاك قيمة الاصول الثابتة بسرعة وبقيمة مرتفعة يفيد كثيرا ، وبالاخص فى حالة التقادم التى تكلمنا عنها فى موضوع الاستهلاك ٠

(٦) ان تكوين هذا الاحتياطى يؤدى الى أن المركز المالى للمنشأة يكون قطعا أحسن مما هو ظاهر بالميزانية العمومية فاذا ما تم التعامل معها على أساس هذه الميزانية كان هناك ضمان اضافى فى وجود هذا الاحتياطى

(٧) ان وجود احتياطى ظاهر لمقابلة الخسائر أمر يفيد فى تغطيتها ولكنه لا يمنع الضرر الذى ينجم عن معرفة المنافسين للمنشأة والجمهور لهذه النتيجة السيئة ، أما الاحتياطى السرى فانه يمكن استخدامه بجعل

حساب الاصل المخفض مثلا مدينا ويجعل الحساب الذى سبب الخسائر دائنا ، وبذلك لا يظهر أثر لذلك فى الحسابات المنشورة ، وبالتالى يمكن تغطية الخسائر وتلافى الضرر الذى ينجم عن نشرها ولا خوف من تلاعب المديرين مادام مراجع الحسابات أو مراقبها يقوم بعمله على خير وجه ، ومادام مجلس الادارة مكونا من أعضاء أمناء مخلصين .

(٨) ان اخفاء جزء من الارباح الكبيرة فى سنوات الرواج يؤدى الى التقليل من فرص ظهور منافسين جدد تغريهم الارباح المرتفعة الى انشاء مؤسسات مماثلة .

(٩) تظهر فائدة هذا الاحتياطى اذا تكون من أرباح شاذة لظروف خاصة كظروف الحرب ، اذ أن المنشآت ستجد نفسها بعدها عرضة لان تنفق نفقات طائلة للتجديد والصيانة علاوة على فترات الكساد الشديد التى تعقب الحروب عادة ، ولهذا فان احتجازها بعض المبالغ من الارباح الشاذة ليستعمل فى فترات الكساد الشاذة يكون أمرا مرغوبا فيه . وعلى العموم فالاحتياطيات السرية لا تعمل عادة فى حالة المنشآت الفردية أو شركات الاشخاص الا فى حالة الرغبة فى تخفيض ضرائب الداخل ، وذلك نظرا لان ميزانياتها لا تنشر على الجمهور كما هو الحال فى شركات المساهمة .

ت . ا

اتفاقية السكر الدولية

أمكن اخيرا الوصول الى اتفاقية بين ٢١ دولة تشتغل بتجارة السكر سواء بالاستيراد أو بالتصدير ، بقصد تنظيم سوق السكر العالمى الذى لم يكن يسوده نظام يحفظ مصالح الطرفين ، ومن الملاحظ أن الطلب على السكر يعتبر قليل المرونة بحيث وجدت بعض البلاد أن فى وسعها حماية الانتاج المحلى ذى الثمن المرتفع بالنسبة للمستهلك دون مانقص محسوس فى الاستهلاك . ونشأ بذلك سوقان للسكر أحدهما يحوطه سياج من الحماية العالمية ، والآخر لايتمتع بحماية كافية ، وتضاءل نصيب السوق الاخير فى التجارة الدولية السكر اذ بلغت الصادرات الى السوق الحرة ٥ مليون طن سنويا من مجموع الصادرات الكلية البالغ ١٢ مليون طن من انتاج عالمى يبلغ ٣٥ مليون طن .

فبالنسبة للولايات المتحدة نجدها لاتلجأ للسوق الحرة للحصول على حاجياتها من السكر الا نادرا وتستورد من كوبا والفيلبين وبورتوريكو وهاواى باتفاقات خاصة ، كما أن بريطانيا ثانية الدول المستوردة ترتبط باتفاقية خاصة مع البلاد المنتجة فى الكومنولث عقدت عام ١٩٥١ تضمن بمقتضاه تصريف ٢ر٤ مليون طن سنويا يباع ١ر٦ مليون طن سنويا بسعر يحدد وقت البيع فى مستوى أعلى من سعر السوق الحرة ويباع الباقى بالسعر الحر . وبالمثل تتبع فرنسا وبلاد البنيلوكس (هولندة ، بلجيكا ، لكسمبرج) اجراءات مماثلة .

وبمقتضى الاتفاقية الجديدة يقدر المجلس الدولى للسكر حاجات السوق الحرة فى الشهور الاثنى عشر التالية وعلى ضوئها تحدد حصص البلاد المصدرة . وتعهد المنتجون بأن يعملوا على تحديد الانتاج على أساس الاستهلاك المحلى والجزء المخصص للتصدير والمخزون . وحددت الاتفاقية مدى لتقلب الاسعار من سعر أعلى ٣٥ر٤ سنت للرطل تسليم كوبا وسعر أدنى ٢ر٣ سنت بسعر متوسط ٨٠ر٣ سنت مقابل متوسط أسعار السوق الحرة فى العام الماضى ١٦ر٤ سنت . وللمجلس الحق فى تخفيض أو زيادة حصص التصدير للابقاء على مدى لاسعار كما هو . الا أن المجلس لا يحق له تخفيض الحصص الفعلية الى أقل من ٨٠ ٪ من الحصص الاساسية (أى أقل من ٣ر٤ مليون طن) مما يجعل معه اذا انعكس اتجاه الدورة الاقتصادية الى الاسوأ أن تتحطم عليها هذه الاتفاقية .

وتسرى الاتفاقية الجديدة لمدة خمس سنوات ويعاد النظر فيها بعد ثلاث سنوات ويبدأ تنفيذها من أول يناير ١٩٥٤ . ونورد فى الجدول التالى صادرات السكر والحصص الاساسية :

بآلاف الاطنان

	الصادرات فى عام ١٩٥١/٥٢ الاسواق المميزة	الاسواق الحرة	الحصص الاساسية بمقتضى الاتفاقية الجديدة
كوبا	٢ر٨١٦	٢ر٣٦٣	٢ر٢٢٥
جمهورية دومينيكا	—	٥٢٤	٦٠٠
فروموزا	—	٤٥٠	٦٠٠
بيرو	—	٣٠٤	٢٨٠
اندونيسيا	—	٧	٢٥٠
الفيلبين	٦٣٦	١٠٠	٢٥
المستعمرات البريطانية	١ر٣٩١	—	—
استراليا وجنوب أفريقيا	١١٦	—	—
بلاد أخرى	٢ر٠٤١	١ر٢٥٢	١ر٤١٠
المجموع	٧ر٠٠٠	٥ر٠٠٠	٥ر٣٩٠

أضواء على :

مشروع المساكن الشعبية

تعانى مصر ازمة سكنية عنيفة ، رغم تزايد عدد العمارات والمبانى السكنية ، حتى صار على لسان الناس القول (المساكن تبنى . ورغم ذلك فالازمة هى هى) • ولست أقول أن هذا القول مبالغ فيه ، ولكنه على جانب كبير من الصواب •• ذلك لان الاحصائيات دلت على أنه فى عام ١٩٤٧ – مثلا – بلغ عدد المشتغلين فى (صناعة البناء والتشييد) ١١٣٣٥١ عاملا – ما عدا « الفعلة » وأن عدد البنائين منهم بلغ ٢٦٥٤٤ فاذا كان متوسط عدد البنائين الذين ينجزون عمارة اتفاعها ثلاثة أدوار هو عشرون، وأن هذا المبنى يحتاج الى عمل ستة شهور ، فيكون متوسط عدد المبانى التى يتم بناؤهافى القطر المصرى هو ٦٦٥ منزلا من ثلاثة أدوار مثلا •

وزيادة فى ايضاح المشكلة نقول أنه **لايخفى علينا أثر الحرب العالمية الاخيرة** . وتدمير العدد الكبير من البيوت وتخريبها ، واصابة عدد آخر منها بالعطب الكبير •• وفضلا عن ذلك **فقد ازدحمت المدن الكبيرة بالسكان بسبب هجرة أهل الريف وراء المصانع فى هذه المدن ،** والعمل فى المنشئات الكبرى . مما جعل المدن مناطق سكنية مركزة ، ومزدحمة •

أضف الى ذلك كله ، التوسع العمرانى والاجتماعى والاقتصادى والثقافى ، وحاجة كل أوجه هذا النشاط الى مساكن ومبان .

من أجل هذا ، كانت مشكلة المساكن فى مصر من الامور التى تتطلب سرعة الحل ، حيث قد ضاقت المساكن بمن فيها •• وصار على الرجال المسئولين أن يفكروا فى حل للخروج من الازمة•

وهنا جاء التفكير فى انشاء مصلحة تتولى برعايتها هذه العملية – بجانب الهيئات والجمعيات الاهلية والتعاونية ، وتكونت (مصلحة المساكن الشعبية التابعة لوزارة الشئون الاجتماعية)– فى عام ١٩٤٩ لانشاء مساكن تمتاز برخص ايجارها ، وتتوافر فيها الشروط الصحية ، وتخصص لسكن أفراد الطبقة المتوسطة من الشعب •

ولكن صار هذا وكأنه حلم جميل ، وظلت مشروعات هذه المصلحة (حبرا على ورق) كما عودتنا الاداة الحكومية فى العهود الماضية ، وظل المشروع يتنقل من لجنة الى لجنة، الى لجنة الى أخرى •• بل الى وزارة ، حتى ضاق الناس، وظنوا أن هذه المصلحة ليست للمساكن على الاطلاق ! بينما كان التعمير فى بلد كانجلترا قائما على قدم وساق ، اذ قامت وزارة بأكملها خصصت للسكان ، بلغ متوسط عدد المساكن التى يتم انشاؤها – حسب الكتاب الابيض الذى أصدرته أخيرا – ٣٠٠ الف مسكن سنويا!

••• وفى العهد الجديد ؟

ولمس العهد الحاضر هذه المشكلة ، ومدى تحمل الجمهور وارهاقه ببند « الايجار » فى مصروف الاسرة المصرية ، فحرك (مشروع المساكن الشعبية) من مرقده ، وحقق حلما شعبيا ما كان له أن يتحقق ، وتبنى المشروع (الدكتور عباس عمار) وزير الشئون الاجتماعية الحالى ، وسهر على دراسته ، وباشر مراحله بنفسه ، وظل يدفع به الى الامام **حتى خرج الى حيز التنفيذ صباح يوم ١٣ اكتوبر الماضى ومع أن (قانون انشاء المساكن الشعبية) وضع فى عام ١٩٥١** •• الا أنه ظل معطلا منذ ذلك الحين

وكان أول شىء فعلته الحكومة الحالية هو أن اعتمدت له مبلغ مليون جنيه ، يخصص منه ٦٠ فى المائة لانشاء المساكن فى القاهرة التى يبلغ عدد سكانها – حسب تعداد سنة ١٩٤٧ – ٢٫٠٩٠٫٦٥٤ نسمة ، و ٢٥ فى المائة لانشاء المساكن فى الاسكندرية ويبلغ عدد سكانها ٩١٩٫٠٥٤ نسمة ، و ١٥ فى المائة لانشاء المساكن فى بور سعيد ويبلغ عدد سكانها ٢٤٥٫٩٣٢ نسمة ، وهو تقسيم معقول يتناسب مع عدد السكان • وقد حددت فعلا مناطق البناء بالقاهرة – وهى المناطق التى تقرر البدء بها – وهى : حلمية الزيتون ، وامبابة ، وحلوان •

ورغبة فى أن تهبط تكاليف انشاء المساكن الى أرخص حد ممكن ، تقرر أن تنشأ فى أراض حكومية فى المناطق المذكورة •

تصريح وزير الشئون الاجتماعية

وقد سئل سيادة وزير الشئون الاجتماعية أن يلقى ضوءا على هذا المشروع فقال :

« ان الشعب يطلب الى الحكومة دائما اعداد مشروعات والقيام بتنفيذها ، ويأخذ عليها بالحق أو بغير الحق أنها تتكلم ولا تعمل • وانى لارجو أن يكون فى مشروع المساكن الشعبية مايرضى المعقولين من النقاد لاننا لانستطيع ولا نطمع فى أن نرضى كل انسان •

وان المشروعات التى نتحدث عنها انما هى مشروعات جدية ، وتقصد بها الحكومة ان تنفذها بالفعل ، فاذا ماتأخرت وقتا يراه بعض الناس طويلا ويحسبونه تخديرا ، فذلك لانهم لايضعون أيديهم فى النار ، ولا يقفون تماما على الصعوبات العملية التى تواجه كل مشتغل بالناحية التنفيذية للمشروعات •

وعلى اى حال ، فالمشروع الذى نحن بصدده هو مشروع عملى اعدت له الوزارة كل ماتستطيع أن تعده له ، ودبرت له المال ، ووضعت له التصميمات ، واختارت له الاراضى ، وقدمت كل مافى طاقتها من تسهيل وتيسير •• وهى الآن تدعو الجمهور من أصحاب الدخل المحدود أن يتقدموا اليها ، وأن يعربوا لها عما يخالجهم من رغبة فى الافادة من المشروع •

وعليهم من جانبهم ، لكى يحققوا النفع لانفسهم أن يتخذوا الخطوات الايجابية التى تمكنهم من تحقيق النفع من هذا المشروع ، لان عليهم – اذا شاءوا – أن يصبحوا ملاكا لبيوت صحية رخيصة ، وأرباب العائلات يوفرون لانفسهم البيئة السكنية الصالحة ، وهى – فى نظرنا – أساس الطمأنينة العائلية . أن يقوموا من جانبهم ببعض التضحيات ، وهى ليست تضحيات كبيرة بل هى بعض التزامات متواضعة مطلوبة منهم

وها هو الشعب قد استجاب لنداء الوزير ، فهل أعدت الوزارة العدة لكل الاحتمالات ؟ لقد عقدت ندوة فى (هيئة التحرير) منذ أيام ناقش فيها الشعب هذا المشروع من جميع نواحيه •• كما أقبلوا من قبل على شراء استمارات المساكن الجديدة فى نهم عجيب فاق ماكان متوقعا • ويتوقع المسئولون أن يقبل الجمهور اقبالا آخر قبل الموعد المحدد لاغلاق الباب – وهو ١٥ نوفمبر الحالى – متى قررت بعض نقابات العمال والموظفين الاشتراك فى هذا المشروع القومى الجليل •

ماهية المشروع ؟

ان المساكن التى ستبنى طبقا لهذا المشروع نوعان : مسكن شعبى صغير مقام على مساحة قدرها ٨٠ مترا مربعا ، ويتألف من طابقين ، يحتوى الطابق الارضى على ردهة متسعة للمعيشة وحمام ، ومطبخ ، ويحتوى الطابق الثانى على غرفتين للنوم ، ويلحق بالمسكن حديقة خلفية • ويتكلف هذا المسكن ٥٠٠ جنيه ، تساهم الحكومة بما يوازى ١٠٠ ج من تكاليفه سواء أكانت أرضا أو مرافق عامة ، أو رصفا •• وغير ذلك ، ويدفع المنتفع – عند تقديم الاستمارة ٢٥ ج تكمل عند الاختيار الى ١٥٠ جنيها كقسط اول، ثم يقسط الباقى من الثمن على أقساط شهرية بواقع جنيهين لمدة ١٥ سنة •

اما المسكن الشعبى الكبير فيقام على مساحة قدرها ١٠٠ متر مربع ويتألف من طابقين : الاول يشمل ردهة فسيحة للمعيشة ، وغرفة ومطبخ ، والدور الثانى يشمل غرفتين وحماما وشرفة صغيرة ، وللمساكن حديقة صغيرة • ويتكلف هذا المسكن ٦٠٠ جنيه ، يدفع المنتفع عند تقديم الاستمارة مبلغ ٢٥ جنيها تكمل عند الاختيار ١٥٠ جنيها ، ويقسط الباقى على ١٥ سنة بواقع جنيهين ونصف كل شهر .

ويشترط فى المنتفع بهذا المشروع القومى الجليل ، أن يكون مصرى الجنسية أولا • وأن يتراوح دخله بين عشرة جنيهات وخمسة وعشرين جنيها • وسيفضل عند الاختيار الاسرة ذات الدخل الاقل والاكثر أولادا • كما سيراعى فى اختيار المنتفعين لمنطقة معينة مدى قرب اعمالهم من هذه المنطقة او تلك • وستوزع المساكن فى كل منطقة على المنتفعين بالاقتراع منعا لاحتمال الشك « فى المحسوبية » • كما سيراعى عدم تمليك هذه المساكن لمن يملكون اى منزل آخر•• وذلك حسب اقراره !

هذا وسوف تفرض على المساكن التى تقع على (نواصى) الشوارع علاوة بسيطة نظرا لحسن موقعها • وقد بدىء فعلا فى توزيع استمارات هذه المساكن ابتداء من يوم الثلاثاء ١٣ اكتوبر الماضى ، ورغم شدة الاقبال على الاشتراك فى هذا المشروع الكبير منذ اليوم الاول الا أن الباب سيظل مفتوحا رسميا لغاية يوم ١٥ نوفمبر الحالى •

وبعد ذلك تعلن الشركات للدخول فى مناقصة لعملية التمويل وانشاء المساكن ، على أن تفتح المظاريف بعد ثلاثة أشهر من هذا التاريخ ، أى فى يوم ١٥ فبراير سنة ١٩٥٤ باذن الله ، ثم يبدأ العمل بعد ذلك •

والمفروض أن ينتهى بناء ٥٠٠ مسكن قبل نهاية يونيو سنة ١٩٥٤ فى المناطق الثلاث التى تقرر البدء بها فى القاهرة

استمارات المشروع

ويوزع على الراغبين فى الانتفاع بهذا المشروع **اولا : استمارة طلب للحصول على مسكن** وتشمل عدة أسئلة يسن على الطالب أن يجيب عليها • ويستشف المسئولون من هذه الاجابات مدى أحقية الشخص الانتفاع من هذا المشروع فهى أسئلة عن الحالة الاجتماعية ، ونوع المسكن المطلوب ، وفئته ، •• الخ • وتعتبر البيانات الواردة فى هذه الاستمارة « سرية » ثم ثانيا **تعهد يتعهد بموجبه الطالب بتسديد القسط الاول من ثمن المسكن عند توقيع العقد** الابتدائى ، وبتسديد مابقى من الثمن على أقساط شهرية متساوية لمدة خمسة عشر عاما•

وثالثا : رسمان بيانيان موضح بهما نماذج المساكن الشعبية ومحتوياتها .

ولا يقبل طلب الحصول على مسكن حتى يدفع الطالب مبلغ ٢٥ جنيها عند تقديم الاستمارة بمثابة تأمين يرد الى الطالب فى حالة رفض طلبه . ويلاحظ أنه لن يسمح الا بمسكن واحد فقط لكل طالب .

صورة اخرى للمشروع

ان النظام الذى سيتبع فى المساكن التى ستنشأ **فى القاهرة والاسكندرية سيكون على اساس التمليك** ، اى ان المسكن سيصبح ملكا للمنتفع به بعد سداد ثمنه .

اما فى بور سعيد فقد بحث الموضوع من عدة زوايا ، واستقر الراى اخيرا – وعلى سبيل التجربة – على انشاء هذه المساكن الشعبية على هيئة عمارات ، كل منها مؤلف من اربعة طوابق وكل طابق مؤلف من ثمانى شقق ، بعضها مؤلف من ٣ غرف ، وبعضها الاخر من ٤ غرف وستؤجر هذه الشقق بأجر بسيط . وسيراعى عند انشاء هذه العمارات ازالة المساكن فى (حى المناخ) نظرا لقذارتها وعدم صلاحيةالحى لسكنى الآدميين !! وسيسبق عملية «الازالة» حملة كبرى تقوم بها وزارة الشئون الاجتماعية لبحث حالة سكان الحى الاجتماعية والاقتصادية وظروف المعيشة لانتقالهم بعد ذلك الى المساكن الجديدة عقب اتمامها .

بعض اهداف المشروع

فى الواقع ان الهدف القريب من (مشروع المساكن الشعبية) هو اسكان الطبقة المتوسطة فى منازل صحية يتوفر فيها الماء والكهرباء ، وبالتالى توفير مبلغ كبير كان ينفقه رب العائلة على « بند الايجار » يستطيع بادخاره – بعد تنفيذ هذا المشروع – رفع مستوى معيشته وتحسين مستواه الاجتماعى .

غير أن الهدف البعيد الذى ترمى اليه (مصلحة المساكن الشعبية) لايقتصر عند هذا المدى بل **هى تهدف الى الوصول بالمساكن الشعبية الجديدة الصحية الى قلب الريف المصرى ...** الريف الذى يفتقر أهله – الذين يمثلون أغلب سكان الوادى – الى المسكن الصحى النظيف . ولعلها تستطيع أن تقوم فى هذا الصدد بجهود مثمر بالتعاون مع (مصلحة الفلاح) حيث أننى أعلم أن (مصلحة الفلاح) قد وضعت منذ زمن طويل – وعلى الورق فقط !! – تصميمات لمنزل الفلاح المصرى الجديد .

ويستتبع التوسع فى (مشروع المساكن الشعبية)– اذا مانفذ فى طول البلاد وعرضها– ضرورة البحث عن استنباط مواد جديدة لسد حاجة حركة البناء والتعمير . وقد عنيت المصلحة فعلا أثناء دراستها للمشروعات الخاصة بانشاء المساكن الشعبية باستنباط موادرخيصة الثمن – لاستخدامها فى بناء المساكن الريفية – وتوصلت فعلا الى نتائج سارة باستخدام الطين المثبت بمواد بترولية . وقد ساهمت شركة (شل) وخبراء (النقطة الرابعة) فى هذا المضمار بمجهود يذكر فيشكر . ويمتاز هذا النوع من الطوب بمقاومته للامطار ، ومياه الرشح ، والحرارة ، وبذلك تتوافر مواد البناء الاخرى – وخاصة المستورد منها – كأسياخ الحديد والعروق الخشبية .. الخ

نقد بعض اوجه المشروع

فضلا عن المميزات التى يختص بها هذا المشروع ، الا أن عليه مآخذ هامة ، نرجو أن تنال من تفكير المسئولين الاهتمام الجدير بها

(اولا) – مناطق البناء : بالرغم من أن هذه المناطق (الحلمية وامبابة وحلوان) تعتبر من المناطق الصحية ، والتى تحتاج الى تعمير واسكان ، الا أنها بعيدة عن مقار الاعمال والمصالح ، اذ الشىء الذى تتميز به القاهرة هو تركز المصالح الحكومية فى حى واحد تقريبا ، وبالتالى تتقارب منها المؤسسات الاهلية ، وفى هذا مايسبب لسكان المناطق الجديدة متاعب كثيرة أهمها صعوبة المواصلات ومشكلاتها

وأنى أرى أن هناك مناطق فى قلب القاهرة تحتاج فعلا الى عمران ، مثل (الخرابات) **المترامية فى الشوارع والطرقات ، والتى تتملك الكثير منها « وزارة الاوقاف » . ثم هناك احياء تحتاج الى هدم باكملها مثل حى (عشش الترجمان) ، وزينهم ، وعرب اليسار، والمحمدى .. الخ التى هى أشبه بخرابات منها الى احياء يصح أن يسكنها آدميون . ولو ان هذا الحى** أو ذلك أنشىء من جديد ، وأقيمت فيهاالعمارات السكنية لكان ذلك حلا موفقا ولضربناعصفورين بحجر واحد . وأقترح أيضا أن تقام (**مدينة جبل المقطم**) وبالتالى (غابة المقطم) فنستفيد من هذه المنطقة التى تزيد مضارها الان على منافعها .

ولكن مادام المشروع قد بدأ وسار فى شوط التنفيذ ، فالذى نطمع فيه أن تسارع (مصلحة المساكن الشعبية) بالاشتراك مع (وزارة الشئون البلدية والقروية) بتهيئة المواصلات الشعبية الرخيصة ، المنظمة ، حتى توفر على سكانها مشقة المواصلات .. وكلنا يعلمها !!

(ثانيا) – الناحية الموضوعية : الشىء الذى نرجو أن تراعيه الحكومة وتاخذه فى عين الاعتبار هو ان تخصص فى هذه المناطق احياء أو مناطق لكل فئة من السكان . فالعمال مثلا لهم منطقة ، والموظفون تشملهم منطقة أخرى ، والتجار لهم منطقة ثالثة ، وأصحاب المهن الحرة تجمعهم منطقة رابعة .. وهكذا ، **وبذلك نحقق التوافق الاجتماعى ، والتجانس المهنى المعقول .**

وأرجو الا يكون غائبا عن البال اقامة المحال التجارية ، والمدارس ، والمستشفيات ، وكل مايلزم أصحاب المنازل من منافع ومحلات أخرى ولا يقتصر الامر على شقق سكنية فقط

(ثالثا) – ناحية التمويل : لقد قيل أن الحكومة اعتمدت مليون جنيه لهذا المشروع الجليل ، وينتظر أن تساهم الشركة التى يرسو عليها العطاء بمبلغ مليونين ونصف من الجنيهات وأن يجمع مبلغ مليون ونصف المليون جنيه من الاهالى معجل الثمن ، ومن هذه المبالغ كلها سينشأ عشرة آلاف مسكن فى خلال ثلاث سنوات بالقاهرة والاسكندرية .

ونود أن نسأل : هل تتحمل خزانة الدولة بمفردها تمويل مثل هذا المشروع ؟ الجواب – كما أعتقد – لا بالطبع . **وعلى الدولة أن تلجأ الى صناديق الادخار والتامين للموظفين ، والى صناديق التوفير بالبريد ، والى – بنك التسليف الزراعى والتعاونى – . ليس هذا فقط ، بل عليها ان تستغل أموال الاوقاف المعطلة ،** والتى يصرف بعضها – للآن وبكل أسف – على « نذور » مضحكة !!

بل على الحكومة أن تلزم الشركات الكبرى بالتمويل . كما ارى ان تفرض الحكومة ضريبة بسيطة على ذوى العمارات الكبرى – من ذوى الدخل الكبير – قدرها جنيه لكل ١٠٠ جنيه كايراد شهرى ..

أما بالنسبة للجمعيات التعاونية للمساكن ، فأعتقد أن (بنك التسليف الزراعى والتعاونى) و (البنك العقارى المصرى) يستطيعان القيام بمهمة اقراض هذه الجمعيات خير قيام، خاصة بعد ماتم من تعديل لقانون البنك الى الوضع الذى يتمكن به من تقديم ماتتطلبه هذه الجمعيات من قروض .

وكم يكون جميلا لو بدات كل هيئة بتخصيص قطعة ارض لموظفيها ، مثل (بنك مصر) وشركاته . والبنك الاهلى المصرى ، وهيئة القضاة مثلا والمحامين والاطباء والمهندسين .. الخ وعلى الحكومة أن تسهل لهم سبل المواصلات اليها .. وبذلك يجمعهم حى واحد.. كما يجمعهم فى العمل مبنى واحد .

اننى أرجو أن يطلع الصبح لنرى هذا « المشروع » قد صار « حقيقة » ..

وفق الله أولى الامر

عبد القادر عبد الحميد

ميزانيات مدفوعات كندا

نشر مكتب الاحصاء الكندى تحليلامفصلا لميزان مدفوعات كندا والاستثمار الدولى عن عام ١٩٥٢ ننشر منه الملخص التالى :

بملايين الدولارات الكندية

	١٩٥١	١٩٥٢
الصادرات	+ ٣ر٩٥٠	+ ٤ر٣٣٦
الوردات	– ٤ر٠٩٧	- ٣ر٨٤٦
الميزان التجارى	– ١٤٧	+ ٤٩٠
ذهب منتج للتصدير	+ ١٥٠	+ ١٥٠
صافى مدفوعات الخدمات	– ٥٢٠	– ٤٨٩
ميزان العمليات الجارية	– ٥١٧	+ ١٥١
صافى حركات رؤوس الاموال	+ ٥٧٣	– ١١٤
صافى الزيادة فى الذهب والاحتياطيات النقدية	٥٦	٣٧

ومما يلاحظ من هذه الدراسة أن الاستثمار الاجنبى فى المشروعات الكندية قد زاد بحوالى ٧ ٪ الى ٣٣٢ مليون دولار كندى بينما زاد الاستثمار الكندى فى الخارج من ٢٠ مليون دولار الى ٦٤ مليون دولار . وكان هناك انخفاض يسير فى دمغ الديون المستحقة لكندا بواسطة الحكومات الاجنبية وفى بيع الاوراق المالية فى الخارج وكانت النتيجة ان بلغت مجموع رؤوس الاموال طويلة الاجل المتدفقة الى داخل البلاد ٥٣٤ مليون دولار اى بنقص قدره ٥٠ مليون دولارا عما كانت عليه فى ١٩٥١

التجارة والاقتصاد ... والقضاء

إحتساب الضريبة الإضافية لتكاليف المنشأة

للقاضي

أحمد حمدي حافظ

تتحصل وقائع النزاع الذى نستعرضه فى هذا العدد فى أن احدى شركات السيارات المعروفة الكبرى أقامت على مصلحة الضرائب دعوى طالبة الزامها برد مبلغ يقرب من الستين الفا من الجنيهات قيمة ماحصلته من الشركة فى السنوات من ١٩٣٩ الى ١٩٤٣ بغير حق زائدا على الضرائب المستحقة لها بما فيها الضرائب العادية والاستثنائية وكذلك الضرائب الاضافية ورسوم بلدية الاسكندرية • وقد قضت محكمة الاسكندرية الابتدائية المختلطة التى عرضت عليها الدعوى بالزام المصلحة بأن ترد الى الشركة مبلغا يزيد عن العشرين الفا من الجنيهات مؤسسة حكمها على حق الشركة فى خصم الضرائب الاضافية من تكاليف المنشأة عملا بالمادة ٣٩ فقرة ٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وعلى سقوط حق الشركة فى رد مبلغ ٢٢٦٣ جنيها حصلته مصلحة الضرائب زيادة على الضريبة العادية والاستثنائية فى سنتى ١٩٣٩ ، ١٩٤٠ وذلك لسقوط الحق فى المطالبة بهذا المبلغ بالتقادم عملا بالمادة ٩٧ فقرة ٢ من القانون السالف الذكر .. فاستأنف الطرفان هذا الحكم كل فيما رفض من طلباته • ولكن محكمة استئناف الاسكندرية قضت بتاييدالحكم المستانف فيما قضى به من خصم المبالغ التى دفعتها الشركة كضريبة اضافية باعتبارها من التكاليف الواجب خصمها من الارباح ، وبتعديله باحقية شركة السيارات فى استرداد مبلغ ٢٢٦٣ جنيها دفعته ضمن ضرائب سنتى ١٩٣٩ ـ ١٩٤٠ بغير وجه حق على أساس أن هذا المبلغ لم يسقط بالتقادم •• فقررت مصلحة الضرائب الطعن فى هذا الحكم بطريق النقض •

نعت المصلحة على الحكم مخالفته للقانون وخطاه فى تطبيقه فى ثلاثة أوجه حاصل أولها أن المحكمة احتسبت الضريبة الاضافية من تكاليف المنشاة استنادا الى المادة ٣٩ فقرة ٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ مع أنها مكملة لضريبة الارباح التى لاتخصم من التكاليف ومع أنها ليست من ضرائب التكاليف التى لها أثر فى انتاج الربح المحقق مما يترتب عليه عدم جواز خصمها ضمن تكاليف المنشاة ••

ويؤيد هذا النظر أن القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٤٩ والمعمول به من ١٧ أغسطس سنة ١٩٤٤ والمفسر للمادتين ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ و ٦ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ قد آثر هذه التفرقة فنص فى مادته الاولى على أن الضريبة على ايرادات رءوس الاموال المنقولة وعلى الارباح العادية وعلى كسب العمل والضريبة الخاصة على الارباح الاستثنائية لا تعتبر من التكاليف ولا تخصم من الارباح التجارية والصناعية ولا من الربح الاستثنائى الخاضع للضريبة الخاصة على الارباح الاستثنائية ••

وهذا يدل على أنه لايخصم من الربح الا ماكان من ضرائب التكاليف التى تسهم فى انتاج الربح وليست الضريبة الاضافية منها •

على أنه قد جاء فى الحكم المطعون فيه فى هذا الخصوص مايلى :

« وحيث انه فيما يتعلق بالضريبة الاضافية وعوائد البلدية فان الفقرة الثالثة من المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ نصت على خصم الضرائب التى تدفعها المنشاةماعدا ضريبة الارباح التى تؤديها طبقا لهذا القانون ، فهذه الحالة تعتبر أن جميع الضرائب ماعدا ضريبة الارباح تدخل فى حكم التكاليف الواجب خصمها من الارباح ولا محل مع النص الصريح لاى تفسير أو تأويل يخالفه •• ولذلك فتكون الضريبة الاضافية وعوائد البلدية من التكاليف التى يتعين خصمها •• أما القول بانها نوع من ضريبة الارباح التجارية وتاخذ حكمها فلا محل له ، اذ أن مجرد تحديدها على أساسها لايجعلها نوعا منها • ولذلك يتعين تاييد الحكم المستانف فى هذا الصدد » •

وهذا الذى قرره الحكم صحيح فى القانون ، ذلك أن المادة ٣٩ فقرة ٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ . اذ نصت على أنه تخصم من تكاليف المنشأة الضرائب التى تدفعهاماعدا ضريبة الارباح التى تؤديها طبقا لهذا القانون فان الشارع يكون قد أطلق مبدأ ادخال جميع الضرائب فى نطاق التكاليف التى تخصم من الارباح ماعدا ماورد عليه الاستثناء على سبيل الحصرخاصا بضريبة الارباح التى تؤدى تطبيقا للقانون المذكور ••

أما القول بأن الضرائب الاضافية لاتعتبر من الضرائب التى تسهم فى انتاج الربح فلا تخصم من تكاليف المنشاة فلا سند له قانونا •

ويتحصل الوجه الثانى فى أن المبلغ الذى قضى بأن من حق الشركة رده على اعتبار انه زيادة على مادفع من ضريبة ارباح عامى ١٩٣٩ ـ ١٩٤٠ لم يسقط بالتقادم قد أخطأ فى تطبيق القانون ذلك لان الحكم قد أقيم على أن مدة السنتين المنصوص عليهما فى المادة ٩٧ فقرة٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على انه يجب على المول المطالبة خلالهما بحقه فى الرد تبدأ من تاريخ ربط الضريبة بالوردين المحررين بتاريخ ٩ ديسمبر سنة ١٩٤٩ لامن تاريخ دفعها قبل ذلك ، على أن واقعة الوفاء بالضريبة فى أول مايو و ١٤ مايو سنة ١٩٤٩ و ٢١ يناير سنة ١٩٤٢ هى التى تكون مبدأ لسريان مدة التقادم لانها هى الاساس الذى انبنى عليه طلب رد مادفع زيادة ولان المادة ٣٧٧ من القانون المدنى تنص على أن الحق فى المطالبة برد الضرائب والرسوم يتقادم بثلاث سنوات يبدأ سريانها من يوم دفع تلك الضريبة .. أما تحرير الورد فلا يخرج عن كونه اجراءا اداريا لتنظيم عملية تحصيل الضريبة ليكون مجرد سند فى يد مصلحة الضرائب لضمان استيفاء ماهو مطلوب من الممول فى حالة امتناعه عن الدفع طوعا . وبذلك يقوم حق الدولة فعلا فى الحصول على الضريبة من تاريخ تحصيلها بغض النظر عن الورد •

ولقد جاء فى الحكم المطعون فيه فى هذا الشأن مايلى وحيث انه بالنسبة للمبلغ الذى تطالب الشركة برده اليها وتدفع المصلحة بسقوط حق الشركة فى رد مادفعته بالزيادة طبقا لنص المادة ٩٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ فقد رأت محكمة أول درجة أن المصلحة على حق فى التمسك بهذا الدفع وقضت بسقوط حق الشركة فى المطالبة بهذا المبلغ ، الا أن المحكمة لاتقر محكمة أول درجة فيما ذهبت اليه •• ويظهر أنه قد فاتها أن مصلحة الضرائب لاتعتبر انها حددت مقدار الضريبة المستحقة على الشركة عن سنتى ١٩٣٩ ـ ١٩٤٠ الا من التاريخ الذى أصدرت فيه الوردين الخاصين بتسديد الضرائب المستحقة عن هاتين السنتين اللتين جددت بهما الربط النهائى للضريبة المستحقة فى ٩ ديسمبر سنة ١٩٤٨ ولم تبد مصلحة الضرائب أى اعتراض على هذين المستندين • ومما لاشبهة فيه أن المبالغ التى يدفعها الممولون الى مصلحة الضرائب قبل صدور الاوراد الخاصة من المصلحة انما يدفعونها تحت الحساب فلا يجوز أن يقال أن التقادم الوارد بالمادة ٩٧ سالفة الذكر يسرى عليها من تاريخ دفعها للمصلحة لان التقادم الذى تقصده المادة ٩٧ لايبدأ الا من تاريخ الورد الذى يحدد مقدار دين الضريبة • ومن هذا الوقت وحده يبدأ التقادم •• أما قبل ذلك فدين الضريبة يكون غير معين المقدار وغير محقق الوجود •• وهذا الذى انتهى الحكم فى قضائه لامخالفة فيه للقانون • أما التحدى بنص المادة ٣٧٧ من القانون المدنى الجديد التى جعلت مبدأ سريان تقادم حق المطالبة برد الضرائب والرسوم التى دفعت بغير حق من يوم دفعها فمردود بما ورد فى الفقرة الثالثة من هذه المادة من أن أحكامها لاتخل بأحكام النصوص الواردة بالقوانين الخاصة • ولما كان الحكم المطعون فيه قد بين فى رده السابق أن مادفع من الشركة المطعون عليها كان تحت الحساب وأن دين الضريبة لم يعين مقداره ولم يجب اداؤه الا من تاريخ صدور أوراد الربط فان التقادم المسقط لايبدأ فى هذه الحالة الا من تاريخ اعلان الممول بهذا الربط اذ أنه من هذا التاريخ فقط يتحقق علمه بمبلغ الضريبة الواجب عليه اداؤها ومقدار ما أخذ منه بغير حق •

اما الوجه الثالث فهو خاص بالفوائد عن المبالغ المحكوم بردها •• ولا نرى التعرض لهذا الوجه الآن مرجئين اياه الى وقت آخر •

ولقد قضت محكمة النقض فى النزاع بنقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا فى خصوص سعر الفائدة •• ورفضت الطعن فيما عدا ذلك •

احمد حمدى حافظ

أرقام واحصاءات

أسعار الذهب

جنيه صورة الملك

	٥٣/١٠/١٩	١٠/٢٦	١١/٢
القاهرة	٤١٢	٤٢٠	٤١٠
بيروت	٣١٢٢ر٥	٣١٨٧ر٥	٣١٢٢ر٥
ميلانو	٦٤٥٠	٦٤٢٥	٦٢٦٥
بروكسل	٥١٥ر٥	٥١١	٥٠٤ر٥

الارقام القياسية

رقم رويتر

(١٨ سبتمبر ١٩٣١ = ١٠٠)

٥٣/١١/١٠	٥٣/١١/٩	٥٣/١٠/١٠	٥٢/١٠/١٠
٤٧٧ر١	٤٧٥ر٩	٤٧٨ر٤	٥١٦ر٩

رقم مودى

(٣١ ديسمبر ١٩٣١ = ١٠٠)

٥٣/١١/١٠	٥٣/١١/٩	٥٣/١٠/١٠	٥٢/١٠/١٠
٣٩٤ر٢	٣٩٤ر٣	٣٩٣ر٨	٤٠٧ر١

قرار رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٣

بتعديل بعض احكام اللائحة التنفيـذية للقانون رقم ١٤

لسنة ١٩٣٩ الخاص بفرض ضريبةعلىايرادات رؤوس الاموال المنقولة وعلى الارباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمـل

وزير المالية والاقتصاد :

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٤ لسـنة ١٩٣٩ بفرض ضريبـة على ايرادات رؤوس الاموال المنقـولة وعلى الارباح التجـارية والصناعية وعلى كسب العمل المعدلبالقوانين رقم ٢٦ لسنة ١٩٤٠ و ٣٩ ، ٤٢ لسنة١٩٤١ و١٥ ، ١٩ لسنة١٩٤٢ و١٢٠ لسنة١٩٤٤ و٢٩ لسنة١٩٤٧ ، ١٣٧ و١٣٨ لسنة ١٩٤٨ و١٤٦ و ١٨٦ لسنة ١٩٥٠ و ١٧٤ لسـنة ١٩٥١ وبالمراسيم بقوانين رقم ٩٧ ، ١٤٧ ، ٢٤٠ ، ٣٤٩ لسنة ١٩٥٢ و ٧ ، ٣١ لسنة ١٩٥٣ ، وبالقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٣

وعلى القرار الصادر فى ٧ فبراير سـنة ١٦٣٩ باللائحة التنفيذية للقانون رقم١٤لسنة ١٩٢٩ المشار اليه والقرارات المعدلة له

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة

قــرر

مادة ١ ـ يستبدل بنص البند (اولا) من المادة ٣٣ من القرار الصادر فى ٧ فبرايرسنة ١٩٣٩ المشار اليه النص الآتى :

(أولا) ـ يدخل فى حساب المرتبات وما فى حكمها الخاضعة للضريبة مايصرف من جميع أنواع البدلات والمكافآت والمرتبات الاضافيـة ما لم تكن هذه المبالغ مخصصة للصرف على أغراض ومهام الوظيفة ومقدار حاجتها كمرتب الضيافة وبدل التمثيل وبدل السفر ومرتب الانتقال الثابت المقدر على أساس متـوسط المنصرف الفعلى ومصاريف الانتقال فانهـا لاتخضع للضريبة

مادة ٢ ـ تحذف المادة ٤٨ منالفصلالثانى من الكتاب الرابع من القرار الصادرفى٧فبراير سنة ١٩٣٩ باللائحة التنفيذية للقانونرقم١٤ لسنة ١٩٣٩ سالف الذكر وتضاف الىالكتاب الثانى من هذا القرار برقم ٢٨ مكررا

مادة ٣ ـ يستبدل بالنموذجـين رقم ١٩ ضرائب ورقم ٢٠ ضرائب المرافقين للقـرار الصادر فى ٧ فبراير سنة ١٩٣٩ المشار اليـه النموذجان المرافقان .

مادة ٤ ـ يعمل بهذا القرار من تاريخنشره فى الجريدة الرسمية

١٩٥٣/٨/١٧

امضـاء

(عبدالجليل العمرى)

وزير المالية والاقتصاد

أسعار الجنيه المصرى

حسابات أستحقاقات الاستيراد	٥٣/١٠/٢٦	١٠/٢٨	١٠/٣٠	١١/٢	١١/٤	١١/٦	١١/٦
علاوة الجنيه الاسترلينى (٪)	٦ ١/١٦	٥ ١٥/١٦	٥ ١٥/١٦	٥ ١٥/١٦	٥ ٧/٨	٥ ٧/٨	٥ ٧/٨
علاوة اندوتشمارك (٪)	١٢ ١/٢	١٢ ٣/٨	—	—	٩ر٠	١٠ ١/٢	٩ ٣/٤
سعر الدولارالامريكى بالقروش	٢٧ر٨	—	—	—	٢٧ر٥٥	٢٧ر٦	٢٧ر٥
حسابات «ب» فىسويسرا بالفرنكات	١١ر٨٠٠	١١ر٧٧٥	١١ر٧٠٠	١١ر٧٠	١١ر٧٢٥	١١ر٧٢٥	—

انتاج الزيت الخام فى بلدان العالم إلى أغسطس ١٩٥٣

(بآلاف الاطنان المترية)

	الولايات المتحدة	كندا	المكسيك	فنزويلا	كولومبيا	أرجنتين	العراق(١)	الكويت	المملكةالعربية	قطر	تقدير الانتاج العالمى
١٩٤٨	٢٧٧ر٧٢٧	١ر٦٩١	٨ر٢٧٦	٧٠ر١١٦	٣ر٣٧٢	٣ر٢٣٠	٣ر١٥٢	٦ر٤٠٠	١٩ر٢٦٠	—	٤٧٠ر٩٠٠
١٩٤٩	٢٥٢ر٩٩٦	٢ر٨٢٩	٨ر٧٢٤	٦٩ر٠١٢	٤ر١٦٣	٣ر١٥١	٣ر٨٤٥	١٢ر٣٧٨	٢٣ر٤٧١	٩٦	٤٦٩ر٣٠٠
١٩٥٠	٢٧١ر٠٨١	٣ر٧٣٨	١٠ر٢٩٦	٧٨ر٢٤٠	٤ر٧٨٤	٣ر٤٩٢	٦ر٢٥١	١٧ر٢٩١	٢٦ر١٧٩	٦ر٦٣٢	٥٢٣ر٦٠٠
١٩٥١	٣٠٢ر٦٠٠	٦ر٤٤٤	١٠ر٩٣٤	٨٩ر٠٦٢	٥ر٣٨٧	٣ر٥٨٣	٨ر٢٤٤	٢٨ر٢٢٦	٣٧ر٢٠٠	٢ر٣٦٩	٥٨٧ر١٠٠
	٣٠٨ر٩٧٨	٨ر٢٦٥	١٠ر٩٠٠	٩٤ر٦٢٦	٥ر٤٣٢	٣ر٥٧٠	١٨ر٣٥١	٣٧ر٦٣٧	٤٠ر٥٠٩	٣ر٢٩٧	٦١٦ر٦٠٠
١٩٥٢											
يوليو	٢٥ر٤٦١	٧٥٥	٨٥٩	٨ر٠٠٠	٤٧٣	٢١٤	١ر١٧٠	٣ر٤٦٧	٣ر٥٤٢	١٨٦	/
اغسطس	٢٥ر٩٩١	٨٠٩	٩١٣	٧ر٦٥٠	٤٧٧	٢١٦	١ر٧٨٣	٣ر٠٤١	٣ر٤٠١	٢٧٩	/
سبتمبر	٢٦ر٣٥٨	٨١٥	٨٨٨	٧ر٣٦٠	٤٤٢	٣٠٥	١ر٩١٦	٣ر٠٦٠	٣ر٣٠٠	٢٦٤	/
اكتوبر	٢٧ر٢٣٧	٨٢٧	٩٠٠	٧ر٨٤٠	٤٣٨	٢٨٦	٢ر١٤١	٣ر٢١٦	٣ر١٨٩	٣٠٥	/
نوفمبر	٦٢ر٢٣٥	٧٥١	٨٧٥	٧ر٥٣٥	٤٣٨	٢٧٥	١ر٩١٠	٣ر٢٨٢	٣ر٠٨٠	٣١٠	/
ديسمبر	٢٧ر٧٢٢	٧٨٣	٩٣٥	٨ر٢٧٠	٤٥٤	٢٧٨	٢ر٠٩٤	٣ر٠٢٢	٣ر٠٥٥	٣٢٨	/
١٩٥٣											
يناير	٢٧ر٣٩٥	٧١٣	٩١٤	٨ر١٢٠	٤٦٥	٢٠٧	٢ر١٧٢	٣ر٤٢٣	٣ر٢١٧	٣١٥	/
فبراير	٢٤ر٧٧٠	٦٤٣	٨٣٧	٧ر٠٤٠	٤٢٨	٣٠٢	١ر٩٥٠	٣ر٠٧٥	٢ر٩٤٩	٣٠٥	/
مارس	٢٧ر٢٩٣	٦٧٣	٩٢١	٧ر٧٩٠	٤٩٣	٢٣٤	٢ر٢٧٦	٣ر٢٩٨	٣ر٢١٤	٣٠٢	/
ابريل	٢٦ر٠٧٠	٧٢٨	٨٥٠	٧ر٦٣٠	٤٧٦	٢٣٢	٢ر٢٤٠	٣ر٥٣٥	٣ر٤٢٧	٣٣٥	/
مايو	٢٦ر٧٠٣	٨٢٦	—	٧ر٨٨٠	٤٦٤	٢٣١	٢ر٣٧٥	٣ر٨٢٨	٣ر٦٥٦	٣٦٥	/
يونيو	٢٦ر٦٧٠	٩١٩	—	٧ر٦٧٠	٤٣٣	٢٣٢	٢ر٣١١	٣ر٧٤٤	٣ر٦٤٢	٣٥٥	/
يوليو	—	١ر٠٨٣	—	٧ر٨٥٠	٤٥٩	٢٣٩	٢ر٤٠٣	٣ر٧١١	٧ر٧٧٦	٣٨٤	/
أغسطس	—	—	—	—	—	—	٢ر٤٣٠	٣ر٧٣٧	٣ر٥٢٩	٣٨٥	/

(١) وتشمل « نفط خانة » حيث ينتج هذا الحقل حوالى ٤٠ الف طن شهريا فى المتوسط .

مشكلة السكان فى مصر ...

لانود أن نتعرض فى هــذا المقــال لنظرية (مالتوس) عن السكان ، ولكننا نود أن نساهم مع الذين ناقشــوا هــذا الموضــوع فى الايام الاخيرة مناقشة علمية أساسها البحث ، وقوامها الاحصاء ·· ثم الاستقراء ·

عناصر المشكلة فى مصر

ماهى حقيقة مشكلة السكان فى مصر ؟ هذا هو الســؤال الذى يتبادر الى الــذهن . المشــكلة هى فى جذورها : « **تزايد رهيب فى عدد السكان ، وعدم مســايرة الانتــاج لهذه الزيادة المخيفة** » · وعلى ذلك كان لابد من رسم سياسة سكانية سليمة ، يشــترك فى وضعها المختصون . وبالذات رجال الاقتصاد ، والاجتماع والصحة ، والتعليم ، والدين .

وقبل البدء فى التفاصيل ، **يؤلمنــا أن نذكر أن السياسة الاستعمارية التى ســارت عليها العهود الماضية المختلفة كانت هى السبب الاول والاخير لخلق هــذه المشــكلة · فلو كان هؤلاء** مخلصــين فى وعودهم التى وعدوا بها الشعب من اصــلاح الارض ، وزيادة رقعتهــا ، ورفع غلتها ·· وفى زيادة الطاقة الانتاجية الصناعية ، لكان مستوى المعيشة الآن أفضل منه ، ولكان هناك توازن بين القوى البشرية والامكانيــات الاقتصادية . ولما خلقت مشكلة للسكان فى مصر!

ومن الانصاف أن نذكر أن زيادة الســكان كانت أمرا محتما ما دامت الاصلاحات بقيت مهمــلة وما دام « رباط الامان » غــير سليم ، ونقصد برباط الامان ، صمام الامان ·· مسألة (النسل)

ولكى نستطيع أن نفهم المشكلة على حقيقتها ونلمس ظاهرة التزايد بوضوح ندع الارقام تتكلم

لغة الارقام

الاحصــاء البليغ الذى يصــدمنا ، ويجسم الحقائق أمامنا هو احصاء (حالة السكان)

وأخيرا فى عام ١٩٥٢ بلغ تعــداد الشعب مايقرب من ٢٢ مليون نسمة ·

ومعنى هذا الجدول أن نســبة الزيادة بلغت ١٨ ٠/٠ فى حين أنهــا فى البلدان الاخرى لاتتعدى ٥ر٦ ٠/٠ وما ذلك الا لان نسبة المواليد عندنا كبيرة اذ تبلغ ٤٦ ٠/٠

وناحية اخرى وهى مســاحة الارض وكثافة السكان فى كل متر مربع التى بلغت ٥٩١ نسمة

وناحية ثالثة ، وهى نسبة المواليد ، ونسبة الوفيات · فتنطق الاحصائيات بانه يولد فى كل عام ٧٥٠ ألف طفل يموت منهم ٤٥٠ ألف شخص ومعنى ذلك أن نسبة تزايد الســكان فى كل سنة تبلغ ٣٠٠ر٠٠٠ نسمة .. فما مكان هذا العدد الهائل فى النشاط الاقتصادى ؟ ما موضع هؤلاء اجمعهم فى الكيان الاجتماعى فى البلاد ؟

٣٠٠ ألف نسمة يولدون كل عام !

لكى نقرب هذا الرقم الى الاذهان ، نشير الى الاحصائية التالية (جدول رقم ٢)

جدول رقم ٢ ــ عدد سكان أكبر المديريات والمحافظات (تعداد ١٩٤٧)

المــديرية	عدد السكان
القنــال	٢٤٥ر٩٣٢
الغربيــة	٢ر٣٢٧ر٠٣١
الشرقية	١ر٣٤٥ر٨٢٩
أســيوط	١ر٣٧٤ر٤٥٤

أى أن عدد من يزيدون كل ســنة يوازى خمس مديرية من هذه المديريات الكبيرة تقريبا · بل اذا علمت أن عدد ســكان مدينة «أسيوط» هو ٢٠٥ آلاف نسمة ، واذا علمت أن عدد سكان « المنصورة » هو ٢٦٠ ألف نسمة ، واذا علمت أن عدد سكان مدينة « بور ســعيد » هو ١٨٠ ألف نسمة . لهالنا الامر ! **ومعنى ذلك هو ان كل سنة يبقى من المولودين عدد سكان مدينة بأكملها ، ومعنى ذلك أيضا أنه لابد من انشاء « كيان اقتصادى » لمدينة باكملها حتى نبقى على مستوانا الحالى على الاقل ·**

واذا نظرنا من زاوية أخرى لنعرف مدى حاجة هذه الثلاثمائة ألف نسمة من الغذاء والكساء والمسكن لهالنا الامر أيضــا · فاذا أردنا أن نطعم ٣٠٠ ألف نسمة بمعدل رغيفين فقط فى اليوم الواحد لاحتجنا الى ٢١٩ مليون رغيف فى الســنة أى الى ١ر٠٩٥ مليــون جنيه ســنويا . واذا أعطينا كل واحد منهم مايساوى ١/٢ كيلوجرام لبن أو جبن فى اليوم لاحتجنــا الى ٥٤ر٧٥٠ الف كيلو جرام لبن

واذا أردنا أن نكسو هــذه الآلاف الثلاثمائة بمعدل عشرين مترا للفرد فى العام لاحتجنا الى ٦ ملايين متر من الاقمشة .

واذا أردنا اسكان هــذا العدد بمعدل ٣ اشخاص للغرفة الواحدة لاحتجنا الى بناء ١٠٠ ألف غرفة سنويا · وهكذا نرى ان الــ ٣٠٠ الف شخص الذين يعيشون سنويا يحتاجون كل عام الى ٧ ملايين وربع من الجنيهات

وهكذا تبرز مشكلة السكان فى مصر من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية .

أين العمل ؟

وثمة زاوية أخرى هامة ، وهى أين العمل الذى يستوعب فى كل سنة ٣٠٠ ألف من الايدى العاملة · هل هو فى الحقل ، أم فى المصنع ، أم فى المتجر ؟ يجب أن نبحث عن أعمال جديدة لاستغلال هذه الايدى · بل يجب أن نخلق أعمالا جديدة فى كل سنة لتشغيل هذا الجيش الكبير

وأنا ارى انه لن تكون هنــاك وسـيلة لحل مشــكلة تزايد عدد الســكان فى مصر اذا لم نســتطع ايجاد العمل لهم ، لان معنى ذلك انه ســيبقى فى كل ســنة ٣٠٠ الف يد عاطلة تضاف الى سابقاتها فى الاعوام الماضية ·

ولكن أين نجد هذا العمل ؟ هل فى الزراعة؟ أم فى التجارة ؟ أم فى الصناعة ؟

الحقائق تقول ان مساحة الارض الزراعية فى مصر هى مليون كيلو متر مربع تقريبا · وأن ٣٥ ألفا منهــا فقط هى الآهلة بالســكان أى ما يوازى ٩ ملايين فدان . ولا يزرع من هذه المساحة الاخيرة سوى ٢٣ الف كيلو متر مربع أى حوالى ٦ ملايين فدان . ومعنى ذلك أن نسبة مساحة الجزء المزروع الى المساحة الكلية للقطر بأجمعه هى ٢ر٣ ٠/٠

والشىء الجدير بالتنويه أن مســاحة الارض لاتزيد بنسبة تزايد عدد الســكان ، اذ كانت مساحة الجزء المنزرع فى القطر عام ١٩٠٠ هى ٢٠٠٠ كيلو متر مربع · هــذا بينما زاد عدد السكان زيادة سريعة خطيرة ·· لاتكفى لســد حاجة مجموع السكان الذى بلغ متوسط دخل الفرد منهم ــ ومن الزراعة فقط ــ عشرين جنيها فى السنة ·

وفى هذا الصدد أدلى وزير الاشغال المهندس احمد الشرباصى بحديث قال فيه : « **نظرا لتزايد السكان المطرد ، وعدم تناسب زيادة الرقعــة الزراعية مع هذه الزيادة فى الســكان ، فقد اتجهت سياسة وزارة الاشغال الى التوسع فى الاصلاح الزراعى بمعــدل سنوى يبلغ حوالى ١٠٠ ألف فدان سنويا ، بدلا من الرقم السابق للسنوات الماضية وهو لم يتجاوز ١٥ الفا · كذلك عملت الوزارة على وضع سياسة ثابتــة لتحسين حالة الرى والصرف للاراضى الحاليــة لزيادة غلتها ·**

وقد رصدت وزارة الاشغال لهاتين الناحيتين مبلغ ٦ ملايين من الجنيهات للصرف منها على هذه الاعمال ، وذلك فى السنة الحالية ٥٣ ــ ١٩٥٤ فى حين ان متوســط ماصرف فى هــذه البنود خلال الخمس سنوات الماضية لم يتجاوز مليونين من الجنيهات » ·

وأقول نأمل أن يتحقق هــذا الكلام الجميل باذن الله كما رسم السيد الوزير ·

غير اننى لست من المؤمنين بنجاح التوســع الزراعى كحل لمشكلة رفع مســتوى المعيشة فى مصر ، بل ان الاتجاه نحو الصناعة ــ يخيل الى ــ هو أقصر الطرق للوصول الى الهدف سريعا ، ذلك لان الزراعة تحتاج لكى تدر غلتها الى وقت طويل بينما الصناعة نتائجها سريعة · ونأخذ فى هذا الصدد بلدا مثل (اليابان) التى بلغت القمة الصناعية فى مدى يقل عن نصــف قرن من الزمان ··

ثم ان الصناعة هى النشــاط الوحيد الذى يستوعب أكبر عدد من الســكان · كما انها تعتمد فى انتاجها على جوف الارض وســطحها على السواء وثمة سبب اخير لتفضيل الصناعة لحل مشكلة السكان ، هو أن الصناعة اسـهل وسيلة للاجانب لاستثمار رؤوس أموالهم فى مصر فى نطاق الشركات المساهمة والمؤسسات الصناعية الكبرى ·

هذا هو الميــدان الذى نرجو أن تتجه اليــه الايدى العــاملة المصرية لحل جانب كبــير من الايدى العاملة ·

وثمة حلول أخرى أوجزها فى الآتى : ــ

أولا ــ العمل على محو الامية بين السكان ، ونشر التعليم ، ليفهم كل فرد كيف يســتغل وقته . ومجهوده الاستغلال الذى يعود عليه بالنفع . وعلى الوطن بالفائدة الجليلة

جدول رقم (١) ــ عدد السكان

سنة التعداد	عدد السكان	الزيادة العددية	الزيادة المئوية فى ١٠ سنين
١٨٨٢	٦ر٨٠٤ر٠٢١	ـــ	ـــ
١٨٩٧	٩ر٧١٤ر٥٢٥	٢ر٩١٠ر٥٠٤	٢٨ر٦
١٩٠٧	١١ر٢٨٧ر٣٥٩	١ر٥٧٢رر٣٤	١٦ر٢
١٩١٧	١٢ر٧٥٠ر٩١٨	١ر٤٦٣ر٥٥٩	١٣ر ـ
١٩٢٧	١٤ر٢١٧ر٨٦٤	١ر٤٦٦ر٩٤٦	١١ر٥
١٩٣٧	١٥ر٩٣٢ر٦٩٤	١ر٧١٤ر٨٣٠	١٢ر١
١٩٤٧	١٩ر٠٢١ر٨٤٠	٣ر٠٨٩ر١٤٦	١٩ر٤

ثانيا – اتخاذ الوسائل الكفيلة برفع المستوى الصحى للعـــامل ، حتى يزيد من إنتاجيته وبالتالى من أجره ، ويرفع مستوى معيشته

ثالثا – اتخاذ الوســـائل التى من شـأنها تحسين النوع فيولد المواطن متمتعا بكامل صحته وعقله • ومن هذه الوســـائل رفع سن الزواج عند الزوجة والزوج ، ومنع المصابين بأمراض وراثية من الزواج الا بعد الشفاء التام ،وتعقيم ذوى المراض الخبيثة للذين لا يرجى شفاؤهم كالمتوهين والمدمنين •• وهذا مافعلته ألمانيا قبل الحرب العالمية الاخيرة •

تحديد النسل •• أم اباحته

عندما عالج المختصون (مشكلة السكان فى مصر) : تطرقوا الى موضوع خطير حساس وهو (تحديد النسل) • وقد أدلى كل من علمــاء الاقتصاد والاجتمـــاع برأيه ، فانــبرى لهم رجال الدين ينـــافحون عن ملتهم وعقيدتهم • وأود أن أشـــير – من باب الطرافة ، وحلاوة الجدل العلمى الفقهى – الى هذه الآرا •

فقد سئل فضيلة مفتى الديار المصرية الشيخ عبد المجيد سليم سنة ١٩٣٧ سؤالا فى هــذا الصـــدد ، فافتى بقوله : « يجوز لـــكل من الزوجين برضا الآخر ان يتخذ من الوســـائل مايمنع وصول الماء الى الرحم منعا للتوالد »•• وعلى اســاس هذه الفتوى بنى المنادون بتحديد النســل آراءهم وحججهم ، واعتبروا أن الدين لايمانع فى ذلك ••

وأضاف الدكتور نجيب محفوظ – فى ندوة علمية عقدت مساء ١٩٥٣/٩/١١ بقاعة المحاضرات فى كلية التجارة بالاسكندرية – الى ذلك قوله: « ان تحديد النسل مباح فى البـلاد المصرية . فليس فيها تشريع يمنع بيـــع الادوية اللازمة لذلك ، أو اصدار الكتب والنشرات الخاصة به وتحديد النســـل مبــاح ومتغلغل فى الطبقات الراقية ، أما الطبقات غير المتعلمــة فتحتاج الى ارشاد وتوجيه • »

اما الدكتور محمد عوض محمد مدير جامعة الاسكندرية فقد قال فى هذه الندوة: «ان جميع البلدان المتمدينة عالجت مشكلة النمو السريع للسكان بطريقة واحدة هى (طريقة تنظيم النسل) أو (ضبط النسل)

أما آراء الرجال المعارضين ، فمعظمهم من رجال الدين ، ويسرنى أن أشـــير هنا الى رأى « **الاب يوحنا كابس – راعى الاقباط الكاثوليك بالقللى اذ قال :**

« ان لهـــذه المسألة وجهين : وجها دينيا ووجها اقتصـــاديا • فاذا نظرنا الى تحـديد النسل من الناحية الدينية ، وجدنا أن تحديد النسل يتصل اتصالا وثيقا بالزواج ، والزواج ليس عملا من اختراع الاجتماعيين أو الاقتصاديين ولكنه وضع الهى فى نظر الاديان الثــلاثة : الاسلام والمسيحية والموسوية • والذرية التى تنتج عنه سنة طبيعية منذ خلق الله العــالم •

فرجال الاديان الثلاثة يعارضون تحديد النسل لمخالفته لمانصت عليه الاديان فى صراحة ووضوح ففى الاحاديث النبوية الشريفة حديث يقول :

« تناكحوا تناســلوا تكثروا ، فانى مباه بكم الامم يوم القيـــامة » • وفى الانجيل « انموا واكثروا » • وفى انجيل « أونان بن يهوذا » أن الرب اهلكه لانه لايريد نسلا لاخيه • وفى سيرة الصحابة أن عمر بن الخطاب ضرب أحــد أولاده على « العزل » ونهى جمعا من الصحابة عنه • والعزل هو إجتناب الزوجة

ولننظر الى المسألة من الناحية الاقتصادية •

فالفتوى السابقة تقول ((اذا ثبت)) فهل ثبت قطعا ، وبه لايقبل مجالا للجـــدل ولا يحتمل الشك أن الاضطراب الاجتماعى والاقتصادى نجم عن تزايد عدد الســـكان ، وتزايد عدد السكان وحده ؟ لماذا لايكون ناجمـــا عن عدم استغلالنا لموارد البلاد التى عرفنـــاها والتى لم نعرفها بعد ؟ لماذا ننظر الى السكان على انهم عامل سلبى مســـتهلك ، فى حين انه يجب أن ننظر اليهم على أنهم عامل ايجابى منتج ؟ ولو اننا اخذنا بنظرية (تحديد) النســـل اليوم ، لوجب علينا أن نقر نظرية « منع » النسل اذا مابلغ عددنا حدا معينا ، وهذا مالايقره شرع أو منطق وهو ماتاباه الطبيعة •

ان الاجدر بنا أن ننظر الى الاســـتفادة من الايدى العاملة لاستثمار منابع الثروة المصرية ، والاستفادة بالتجارب والابحاث العلمية الحديثة، فهى – كما يقول الدكتور نجيب قناوى – أيسر من تحديد النسل •

كنت احب من القائلين بتحديد النسل . ان ينظروا بعين الاهتمام الى كثرة وفيات الاطفال ، ويعملوا على الحد منها لا أن يحاولوا الوقوف فى وجه الطبيعة التى يوجهها الله فى حكمـــة وسداد الى أنبل الغايات •• وهى تعمير الارض»

والرأى عندى أن نيسر على من ارهقته كثرة النسل ، وعجزت موارده المالية عن القيام بأعباء الاسرة بل وان نرشـــده الى أقوم السبل لتنظيم نسله من غير اضرار بصحة احد الزوجين وانه عن طريق هـــذا السبيل وهو تنظيم النسل الاختيارى سنعمل على خلق جيل جديد قوى البنية ، سليم الجسم ذى ثقافة وتهذيب تجد منه الامة معينا يمدها بما تحتاج اليه من الرجال • ولا بد للوصول الى هـذا الهدف من رفع مستوى الوعى الصحى والاقتصـــادى ، والاجتماعى بين أفراد الامة •

المشكلة عالمية •• وليست محلية

على أنه يجدر بى قبل ختام هذا البحث أن أذكر أن مشكلة ازدحام الســكان لاتقتصر على مصر فحسب ، **بل هى مشكلة عالميــة •• فى الهند .. وفى الصين ..**

فالجنس البشرى يعانى فى الوقت الحــاضر أزمة خطيرة نشأت عن ازدياد السكان

والحكومة فى الوقت الحاضر – ويتزعم هذه المسألة الدكتور عباس عمار – مهتمة ببحثها ، وايجاد الحلول لهـــا ، وتنتظر آراء العلمـــاء والباحثين ، وها نحن قد ساهمنا بقسط ما •• ولا يزال الموضوع تحت بساط البحث

احمد زكى عبد الهادى
بكالوريوس فى العلوم الاقتصادية

اتحاد المدفوعات الاوروبى

المركز الاجمـــالى للدول الاعضـــاء

فيما بين أول يولية ١٩٥٠ و٣٠ ســبتمبر ١٩٥٣

بملايين وحدات التحاســـب (دولارات)

العضـــــو	الحصة	العجـــز أو الفائض الحسابى *	سداد العجز أو الفائض: اعتماد ممنوح الى العضو − من العضو +	سداد العجز أو الفائض: ذهب مدفوع من العضو − الى العضو +
النمســـــا	٧٠	+ ٧٤ر١	+ ٤٤ر٠	+ ٣٠ر٠
بلجيكا ولكسمبرج	٣٦٠	+ ٣٧١ر٤	+ ٢٢١ر٧	+ ١٤٩ر٧
الدانمـــرك	١٩٥	− ٥٩ر٣	− ٤٩ر٣	− ١٠ر٠
فرنســـــا	٥٢٠	− ٧٨٠ر٣	− ٣١٢ر٠	− ٤٦٨ر٣
ألمانيـــــا	٥٠٠	+ ٦٦٠ر٧	+ ٣٨٠ر٣	+ ٢٨٠ر٣
اليـــونان	٤٥	− ٣ر٥	———	− ٣ر٥
ايسلنـــده	١٥	− ٢ر٩	− ٢ر٧	− ٠ر٣
ايطاليـــــا	٢٠٥	− ٤٠ر٨	− ٣٦ر٨	− ٤ر١
هولنـــده	٣٥٥	+ ٣٧٧ر٦	+ ٢٢٤ر٣	+ ١٥٣ر٣
النـــرويج	٢٠٠	− ٧٦ر٨	− ٦١ر٧	− ١٥ر٠
البرتغـــال	٧٠	+ ٥٤ر١	+ ٣٤ر٠	+ ٢٠ر٠
الســـويد	٢٦٠	+ ٢٠١ر١	+ ١٢٦ر٧	+ ٧٤ر٧
ســويسره **	٢٥٠	+ ٣٠٠ر٢	+ ١٧٥ر١	+ ١٢٥ر١
تركيـــــا	٥٠	− ١٢٣ر٥	− ٣٠ر٠	− ٩٣ر٥
المملكة المتحدة	١٠٦٠	− ٧٩٢ر٣	− ٥٤٤ر٥	− ٢٤٧ر٧
المجمـــوع		+ ٢٠٣٩ر٤	+ ١٢٠٦ر٢	+ ٨٣٣ر٢
		− ١٨٧٩ر٥	− ١٠٣٧ر٠	− ٨٤٢ر٥

* بعد أخذ فى الحسبان استعمال الارصدة الاصلية والارصدة الخاصة الممنوحة من أو الى الاعضاء

** ابتداء من أول نوفمبر ١٩٥٠

شركة مصر لتصدير الأقطان

شركة مساهمة مصرية

إحدى مؤسسات بنك مصر

ومركزها الرئيسى بعمارته بالأسكندرية

تقوم بتجارة القطن فى الداخل
وتصديره للخارج

لها وكلاء ومراسلون فى جميع أنحاء العالم



المعرض الصناعى التشيكوسلوفاكى

بالقاهرة



من ١٤ نوفمبر الى ٦ ديسمبر ١٩٥٣



بدار الغرفة التجارية المصرية
٤ ميدان الفلكى

مواعيد الزيارة :
من الساعة ٩ صباحا الى الساعة ١ بعد الظهر
ومن الساعة ٤ مساء الى الساعة ٨ مساء

ARTISTIX

طبعت بمطابع « أخبار اليوم »



الاقتصاد والمحاسبة

العدد ٦٦ — أول ديسمبر ١٩٥٣
صاحب الامتياز : عبد الله فكرى اباظة رئيس نادى التجارة
رئيس التحرير : احمد عنان
الثمن ١٠ قروش

في هذا العدد

الرجل الصالح فى المكان الصالح

لن تستقيم الاداة الحكومية استقامة كاملة ، ولن تغدو أدوات الانتاج الاهلى فى مرتبة الكمال حتى يوضع الرجل الصالح فى المكان الصالح فالعمل الفنى ينبغى أن يسند الى الرجل الفنى الذى تخصص فى هذا النوع المعين من العمل . والعمل الكتابى ينبغى أن يسند الى من يحسنه ، ومهمة الدولة ، ومهمة المنشآت الخاصة أن تجرى من الاختبارات والامتحانات ماتستكشف به المواهب المدخرة فى رجالها حتى توجه كلا منهم التوجيه الصحيح ،وتضعه فى المكان الخليق به

وقد خطت مصر فى هذا المجال خطوات واسعة ، ولكن لا يزال يحول دون بلوغ مرتبة الكمال افتقار البلاد الى عناصر تخصصت فى الاعمال الفنية كادارة الاعمال والشركات ،والاشراف على العمال غير الحاذقين ، واختبار الذكاء المهنى لدى العمال فى المصانع والمنشآت المختلفة . ولهذا تضطر مصر الى الاستعانة بخبرة الاجانب فتكل اليهم هذه المهام مع أنه كان ينبغى ألا ينهض بها الا مصريون ذوو دربة ودراية وتجربة يوفدون الى الخارج لاستكمال تعليمهم فى معاهد التكنولوجيا

وهذه حقيقة تفطنت لها الحكومة فرددت بأكثر من لسان أن غايتها أن توفد بعثات من المصريين للدراسة والتدريب المهنى ، وكان آخر تأكيد من هذا النوع ماقاله السيد الدكتور عبد الجليل العمرى وزير المالية والاقتصاد فى محاضرته الاخيرة فى الجامعة الامريكية . فقد أكد أن الحكومة تروم العناية بالتعليم والتدريب المهنى

ومادمنا بصدد تنظيم اقتصاديات الشرق الاوسط على أساس الرقعة الاقليمية ، وما دامت هذه الحاجة الى ((الرجل الفنى الصالح)) حاجة مشتركة بين كثير من البلدان العربية التى تفتقت أرضها عن ينابيع من الكنوز المعدنية ، وما دامت الحاجة الى الفنيين ستطرد مع الايام وتزداد كلما تكشفت الغمامة عن أعين الشرق العربى ، فلم لا تفكر البلدان العربية فى عمل منظم تعالج به هذا القصور ،كأن تنشىء معهدا للتدريب الفنى يكون متوسطا بين هاته الدول جميعا ،ويؤمه طلاب وعمال الشرق القريب والشرق البعيد ؟ أما تدبير المال فأمره هين ، وهو يزداد هينة اذا تعاونت فى هذا المشروع الدول العربية جمعاء. وأما المدربون والمشرفون فليس ثمة ما يحول دون الاستعانة بالاجانب فى مبدأ الامر الى أن يخلوا السبيل الى طبقة من أبناء العروبة ذات كفاية على الحلول محلهم. وبذلك نحل مشكلة وضع ((الرجل الصالح فى المكان الصالح)) .



توحيد تشريعات الضرائب وتسوية منازعاتها

ان بقاء تشريعات الضرائب بوضعها الحالى وتنوعها المدهش واعتمادها فى الاصدار على مواجهة الحالات الطارئة، والحاقها بتشريعات سابقة أو بأوامر وتعليمات متعددة، هو من المشكلات التى تجابه المولين وذوى المهن الحرة فى كل يوم ، فيتعذر عليهم ، مهما تكن قدرتهم على تفسير هذه القوانين وربطها بعضها ببعض ، أن يعرفوا ما هى حقوقهم وما هى واجباتهم .

وكان طبيعيا ، وتلك هى الحال ، أن تتعدد قضايا الضرائب بين الحكومة والمولين ، وأن تزدحم « رولات المحاكم » بمنازعات ضريبية لا نهاية لها، نشأت عن هذا التعقيد التشريعى غير المقصود .

ولا ريب فى أن بقاء هذه الحال ، وتعليق تلك القضايا هما مما يعوق الانتاج الى حد كبير ، لان الممول أو صاحب المهنة الحرة أو التاجر يضيع شطرا كبيرا من وقته فى تسوية شئون الضرائب فينصرف عن عمله المنتج الى مجادلات ومناقشات وتفسيرات لا تنتهى. كما أن وصول خلافات الضرائب الى المحاكم واحتمال الحجز على أموال الممول وموجوداته وفاء للضرائب المستحقة ، هو مما يزيد فى أعباء المشتغلين بالانتاج ، **ولذلك ينبغى الالحاح فى مطالبة المسئولين بضرورة اعادة النظر فى جميع تشريعات الضرائب السابقة ، ومحاولة توحيدها على أساس « ضريبة الايراد العام » يستوى فى ذلك المشتغل بالمهن الحرة ، والتاجر والموظف فى عدد من الشركات والمدرس فى عدد من الكليات والمعاهد والمؤلف الذى يستقى دخله من موارد متعددة .**

وينبغى كذلك الالحاح على المسئولين فى المبادرة بتصفية جميع قضايا **الضرائب المعلقة ، وذلك اما بسرعة** البت فيها ، أو بالتوفيق بين مصلحة الضرائب ومطالب الممول . **فكثرة عدد قضايا الضرائب أمر غير عادى، وهو كثير النفقة سواء بالنسبة للحكومة أو بالنسبة للافراد ، وهو دعاية سيئة لاصحاب رؤوس الاموال الاجنبية الذين يريدون استثمار أموالهم فى مصر .**

سياسة الاستيراد والاصدار

ويدعونا ذلك أيضا الى توجيه نظر المسئولين الى ضرورة اعادة بحث سياسة الاستيراد والاصدار التى أملتها الطوارىء اليومية ، حتى تستقيم هذه السياسة مع التطورات التى طرأت على تجارة مصر الخارجية ومعاملاتها مع دول العالم منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية .

فكثير من القيود المفروضة حاليا على الاصدار والاستيراد يمكن اما الغاؤها الغاء تاما أو الغاء جزئيا واما تعديلها بما يتسق مع حاجات مصر الحقيقية اليوم .

فبعض هذه القيود مثلا فرض لحماية الانتاج المحلى من المنافسات الخارجية غير المشروعة . ولكن تبين مثلا أن منتجات أجنبية مماثلة للانتاج المصرى يباح دخولها الى البلاد مما تنتفى معه حكمة حماية الانتاج المحلى. وعلى سبيل المثال نذكر انه فى الوقت الذى تحظر فيه الحكومة استيراد الصوف من لنكشير حماية لانتاج الصوف المحلى ، نراها تبيح استيراد صوف من بلدان شتى كايطاليا واليابان وفرنسا وغيرها .

وثمة قيود فرضت على الاستيراد بسبب الحاجة الى عملات صعبة رصيد مصر منها شحيح ، ولكن بعض البلدان الاجنبية على استعداد لان تتجاوز عن شرط الدفع بالعملات الصعبة اذا رفعت قيود الاستيراد .

وهناك حالات كثيرة من هذا النوع لابد ان وزاة المالية قد عرفت أمرها وما دامت السياسة المثلى للتجارة الخارجية هى مراعاة مصلحة الوطن قبل كل اعتبار آخر — وفى ذلك طبعا مراعاة لمصلحة المنتج المحلى والمستهلك المحلى — **فيحسن بالحكومة أن تعيد النظر فى سياسة الاستيراد والاصدار فتعدل فيها ماتدعو الضرورة الى تعديله ، وتلغى ما تستطيع الغاءه ، وحبذا لو استرشدت بآراء التجار والمستوردين والمصدرين**

القاهرة ومقتضيات السياحة

هل القاهرة مدينة سياحية؟ وهل تحلو أمام نظر السائحين القادمين من سويسرا بلاد الحدائق وفرنسا بلاد الاضواء الساحرة ، وهولندا بلاد الجمال والنظافة و ....

ان مداخل القاهرة عشش وأطلال وأكواخ ، سواء دخلها السائح من الشمال معرجا على مناطق الشرابية أو من الجنوب مارا بمناطق امبابة وبولاق ، أو من الطريق الصحراوى مجتازا قرى الكوم الاخضر ونزلة السمان ...

بل أن القاهرة نفسها ، عروس النيل، عامرة فى أحسن أحيائها وانظفها بمناطق فضاء غاية فى القذارة . فالى جوار فندق سميراميس وعلى كورنيش النيل قطعة من الارض صارت اليوم مباءة لانها مهملة لا تمتد اليها يد العمران . وقد قيل ان سبب تركها فضاء حتى اليوم هو خلاف بين ورثة أصحاب هذه الارض لايزال منظورا امام المحاكم ، ولكن أفلا يرى المسؤولون عن السياحة أن يزرعوا بعض الحشائش والاشجار فى هذه الارض الفضاء فتتحول الى حديقة فى جاردن سيتى بدلا من أن تبقى مباءة تنتشر منها روائح كريهة واتربة خانقة على سكان العمائر المجاورة فى أحسن أحياء القاهرة وأجملها ؟

وما يقال عن هذه الارض الفضاء، يقال عن أرض أخرى تقع فى وسط شارع سليمان باشا عند ناصيتى شارعى معروف وعبد الحميد سعيد فقد تحولت هذه الارض بدورها الى مباءة قذرة لا تليق بعاصمة البلاد ،

ولو أردنا أن نحصى مثل هذه الاراضى الفضاء المهملة لوجدناها فى كل مكان فى العاصمة التى نريد ان نجعل منها عاصمة سياحية عالمية . لوجدناها فى الجيزة على النيل ، وفى الروضة على الكورنيش وفى الزمالك

واذا تعذر — لسبب ما — تحويل هذه الاراضى الى عمائر للسكنى ، فلم لا تنشأ فيها حدائق مؤقتة يرتادها أبناء الحى ، وما أيسر أن تهدم هذه الحدائق حين يحل زمن البدء فى البناء.

حرام أن نترك العاصمة مشوهة هكذا ، مع اننا نستطيع بقليل من النفقة وقليل من الجهد وقليل من الذوق أن نمحو كل مظهر من المظاهر الكئيبة فى العاصمة .

سياستى هى تدعيم الصناعات المصرية الناجحة

الاقتراض القصير الأجل من واجبات البنوك التجارية

البنك الصناعى يساهم فى الصناعات الكبرى الجديدة

يعتبر الدكتور راشد البراوى من العلماء الشغوفين بالاطلاع والبحث والتأليف ، وهو لهذا لم يكن استاذا جامعيا يسكن فى « البرج العاجى » ، بل انه نزل الى معترك الحياة ، باحثا ومنقبا ، وألف عنها الشىء الكثير ، واقتبس من الغرب ، وادخل ثقافات الشرق ، حتى صار بحق « العالم التطبيقى » ... اذا صح هذا التعبير

ولقد كان سيادته أستاذ التاريخ الاقتصادى بكلية التجارة فى جامعة القاهرة ، حينما اختاره العهد الجديد عضوا متفرغا بمجلس الانتاج القومى ، ثم مقررا لسياسة الائتمان الصناعى ثم المتحدث الرسمى باسم المجلس وسكرتيرا للجنة التوسع الصناعى ، واخيرا وقع عليه الاختيار - عن جدارة - ليصبح مديرا للبنك الصناعى

وهو أهل لهذا المنصب ، اذ أنه من المؤمنين بالتصنيع ، وانه يجب الاهتمام بالصناعة فى فى مصر قبل الزراعة كطريق وحيد للنهوض بالمجتمع ورفع مستوى معيشة السكان

(والاقتصاد والمحاسبة) تهنئه بمنصبه الجدير به ، وتتمنى له الخير ودوام التوفيق



الدكتور راشد البراوى

بمناسبة تعيين الاستاذ الدكتور راشد البراوى مديرا للبنك الصناعى ، رأت (الاقتصاد والمحاسبة) أن تستطلع رأيه فيما يشغل البال الاقتصادى . فوجهت الى سيادته الاسئلة التالية ، حيث أجاب عليها سيادته مشكورا .

س ١ - ماهى سياستكم الجديدة فى البنك الصناعى ؟

● أظن انك تتجنى على الطاقة الزمنية ، اذ تطلب اجابة تفصيلية على هذا السؤال ولما يمضى على قيامى بالعمل ثلاثة اسابيع ، استغرقتها فى البحث والاستقصاء ومع ذلك فيمكن أن أشير الى الخطوط العريضة التى اعتقد أنها تمثل ما ينبغى أن يكمن وراء فكرة انشاء البنك الصناعى :

أولا : انشاء ودعم الصناعات المصرية التى يثبت اقتصاديا وفنيا نجاحها بغير ما حاجة الى سندها بطريقة مفتعلة ، فضلا عن أهميتها للاقتصاد القومى . وسبيلنا الى ذلك الاشتراك المباشر فى رأس المال أو شراء بعض اسهم المشروعات الصناعية الناجحة وسنداتها أو تقديم القروض .

ثانيا : يجب أن يكون الاشتراك المباشر موقتا بحيث ينتهى أثره حين تقف الصناعة على اقدامها اسوة بما هو متبع فى المانيا واتحاد جنوب افريقيا وغيرها .

ثالثا : لا بد من القاء اكبر العبء فى الاقراض القصير الاجل بقصد التمويل بصفة خاصة على البنوك التجارية ، وهذا يستتبع حتما تعاونا بين هذه الاخيرة وبين البنك الصناعى والبنك المركزى . ويسرنى أن أشيد بالروح الطيبة التى لمستها من هذه الهيئات الكبيرة ازاء البنك الصناعى .

رابعا : دعم الجهاز الفنى والادارى وقد بدأت بالفعل ، فأنشأت مكتبا للبحوث الفنية يضم الدراسات الاقتصادية ، والصناعية والاحصائية وكذلك يضم الناحية الهندسية . وفى الوقت نفسه انشأت قسما مستقلا لمراقبة السلفيات الممنوحة والغرض من ذلك معرفة مدى ماحققته بالنسبة الى المقترض ، أو بالاحرى بالنسبة الى الصناعة .

واستعدادا للتوسع الذى ألمسه بالنسبة للمستقبل على ضوء سياسة العهد الحاضر عملت على دعم وتنظيم الادارات الموجودة من الاصل بالبنك سواء من الناحيتين الفنية والكتابية .

س ٢ - هل ترى أن يقتصر البنك على تمويل الصناعات الكبرى فقط ؟

● لقد أوصى مجلس الانتاج بعدم التوسع فى تمويل الصناعات الكبرى التى تستطيع الحصول على حاجتها من المصارف الاخرى . وعلى كل فيجب عند تطبيق اى مبدأ أن نأخذ فى اعتبارنا مبدأ النسبية . وما من شك ان البنك يولى منذ انشائه اهتماما نحو الصناعات المتوسطة والصغيرة مادامت تؤدى بالفعل الى زيادة الانتاج القومى . واعتقد ان هذه السياسة ستظل قائمة وعلى نطاق واسع .

س ٣ - هل ترى أن رأس مال البنك الحالى يكفى لمجاراة طلبات السلف ؟

● وفقا للقانون يستطيع البنك أن يزيد موارده المالية عن طريق الاقتراض من الحكومة فى حدود مليونى جنيه . وانى لاقدر أعظم التقدير ما ألمسه من استعداد وافر من جانب المسئولين بهذا الصدد . وسيعمل البنك على التمتع بهذه الروح الطيبة مما سيظهر أثره وشيكا . وكذلك فأن للبنك أن يصدر سندات بما يعادل خمسة أمثال رأس ماله ، وهذا الموضوع سيكون موضع البحث على ضوء الاحتياجات الفعلية .

وكذلك وجدت استعدادا وافرا لمعاونة البنك من قبل السادة المشرفين على صندوق التأمين والادخار . ومهما يكن من أمر ، فأن البنك لن يتأخر عن أن يجعل تحت تصرفه الموارد المالية التى تمكنه من تقديم المعاونة الكافية

←

في السياسة الاقتصادية :

القطن المصرى بعد تقرير فتح بورصة ليفربول

العقبات التى تعترض إعادة فتح سوق العقود بالاسكندرية.

إمكان استنباط رتب جديدة والاهتمام باستصناع القطن محليا

يدعونا الى الكتابة عن القطن المصرى اعتباران . أولهما أنه بات فى حكم المقرر أن يعاد فتح بورصة ليفربول بعد أن ظلت موصدة زمنا ليس بالقصير ، وان الحكومة البريطانية أخذت ترفع يدها من تبعة شراء القطن الخام وبيعه الى الغزالين ، وهى التبعة التى ظلت تباشرها عن طريق « لجنة شراء القطن الخام » ردحا من الزمن منذ ما حتمت ذلك ظروف الحرب العالمية الاخيرة .

وثانيهما انه قد ظهر أخيرا سفران نفيسيان عن القطن أحدهما عنوانه « القطن المصرى فى خمسين عاما » بقلم الفقيه الاقتصادى الدكتور يوسف نحاس ، والاخر باللغة الانكليزية عنوانه « القطن المصرى » وهو من تأليف المستر براون الذى كان من رجال وزارة لزراعة فى مصر وعمل فى بحوث القطن طويلا .

والسؤال الذى يخطر على البال على التو هو : ما موقف مصر تجاه فتح بورصة العقود فى ليفربول ؟ هل يحتم ذلك فتح بورصة العقود فى الاسكندرية ، أو ان العوامل التى أدت الى ايصاد أبوابها فى العام الماضى لا تزال قائمة بحيث يصبح لا مناص من أن تتولى الحكومة بنفسها بيع القطن كما فعلت فى الموسم السابق ؟ واذا كانت بريطانيا — وهى العميل التقليدى الاول للقطن المصرى — قد قررت أن تطلق حرية الغزالين فى شراء واستيراد القطن من الخارج فزالت بذلك العقبات السياسية التى كانت تجعل معظم مشتريات بريطانيا تأتيها من السودان والهند وسوريا ، فهل تقرر مصر رفع الرقابة الحكومية على اصدار القطن بحيث يتمكن هؤلاء العملاء القدامى من أن يشتروا ما يعوزهم من القطن المصرى بدلا من شرائه من جهات أخرى ؟

الذى لا ريب فيه ان عبء القطن المصرى فى هذا العام سيكون أخف مما كان عليه فى العام الماضى بسبب انقاص المساحة المزروعة مما يؤدى بداهة الى نقص المحصول المجنى . والذى لاريب فيه كذلك أن خصائص القطن المصرى الفائقة لاتزال علما عليه مما يجعله أصلح مادة لغزل الخيوط الرفيعة ولنسج المنسوجات الفاخرة . **صحيح أن بعض البلدان يستنبت قطنا يقرب من حيث جودته من القطن المصرى ، ولكن قصب السبق لايزال فى يد مصر وقطنها لايزال صاحب الافضلية على الاقطان الاخرى .**

والذى لاريب فيه أن مصر قد اهتدت فى خلال العام المنقضى الى اسواق لقطنها لم يكن لها بها عهد قبلا ، كنتيجة مباشرة لامتناع بريطانيا عن شراء القطن المصرى ، وبسبب استرداد اوربا عافيتها الاقتصادية وعودة المانيا الى واليابان وايطاليا الى ميدان الانتاج الفعلى .

ولكن لوحظ أن بعض البلدان التى امضت مع مصر معاهدات تجارية وارتضت بموجبها أن تقايض القطن المصرى بمنتجاتها المحلية ، لم يعرف عنها انها تغزل القطن او تنسجه ، مما يرجح انها كانت تتجر فى هذا القطن لدول يهمها الحصول عليه ولا سيما بريطانيا . فاذا رئى تجديد الاتفاقات التجارية المعقودة مع هذه البلدان ، فيحسن التنبه الى هذا الاحتمال ومعرفة مدى ما يلحقه من اثر فى ناتج القطن المصرى وفى اسواقه الخارجية .

وقد رجعنا الى كتاب الدكتور نحاس الذى هو ثمرة خبرة نصف قرن فى زراعة القطن والتعاقد على بيعه واصداره وغزله ونسجه ، لعلنا نجد بين فصوله المطولة شفاء لهذا الغليل ، فوجدناه يفرق تفريقا جوهريا بين بورصة العقود فى الاسكندرية وبورصة العقود فى ليفربول ، اذ الاولى سوق للمنتجين بينما الثانية سوق للمستهلكين . فما يصدق على الاولى لا يشترط بحال ان يصدق بحذافيره على الثانية . ومع انه — شأن رجال الاقتصاد فى كل مكان — يرى ان نواميس الحياة الاقتصادية يجب ان تسير فى حرية مطلقة ، الا انه يرى الحد من فرص المضاربة فى سوق القطن بحيث لا ينزل السعر او يصعد افتعالا واصطناعا ، بل يكون فى حدود المعقول . وهذا يعنى ان يقتصر الاشراف الحكومى على تنظيم البورصة لا على القيام عنها بجميع تبعاتها .

ولكن دون حرية التعامل فى البورصة عقبات ابرزها تلك القيود المفروضة على النقد فى مصر وفى بريطانيا ، وهى قيود يبدو أن خفضها فى الاوان الحاضر غير ميسور ، على شدة ضرورته . ثم ان اصدار القطن المصرى الى الخارج لايزال مثقلا بضريبة صادر مما لابد من مراعاته فى عقد الصفقات ، ومثل هذه الضريبة ان لم تنفر فهى تقف حجر عثرة فى سبيل التجارة .

للصناعات المصرية ، انشاءا ودعما ، وذلك بعد الدراسات الدقيقة .

س ٤ — ما دور البنك فى تمويل المشروعات الصناعية الكبرى المزمع اقامتها، مادمنا سنعتمد على أنفسنا؟

● **لقد سبق لمجلس الادارة من حين ان وافق على مبدأ الاشتراك فى بعض الصناعات الجديدة ، وكذلك تقدمت الى المجلس الموقر فى جلسته المقررة يوم ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٥٣ برجاء الموافقة على المساهمة المباشرة فى بعض الصناعات الكبرى الجديدة المزمع اخراجها الى حيز الوجود .**

اضف الى ذلك انه قد ترامى الى الدوائر الاقتصادية انبورصةليفربول ستجعل اساس التعامل فيها قطن «ميدلنج» الامريكي لاالقطن المصري. وفى هذا الاختيار توجيه ضمني الى الغزالين المحليين بأن يستوردوا الاصناف الامريكية ليسهل التعامل على الاساس الموضوع ، بينما القطن المصري — مع جودته ورغبة الغزالين فيه — يصادف من جانب المتعاملين فى البورصة كثيرا من التردد وربما الاعراض .

ومشكلة مصر الرئيسية فى ما يتعلق بالقطن، هى الرغبة فىالتخلص منه ببيعه الى الاسواق الخارجية باسرع ما يستطاع وبثمن مجز ، وذلك لان القطن فى مصر لايزال سلعة يراد بها الاصدار فى المقام الاول

وما دامت هذه هى مشكلة مصر الرئيسية فهل يساعد على حلها فتح بورصة ليفر بول ، بما انشأته من عقبات وبما عمدتاليه من توجيه؟ واذا كانت مغازل بريطانيا ومناسجها قد استطاعت ان تستغنى عن قطن مصر من الكرنك والاشمونى الفاخرين هذا الوقت الطويل ، فالى متى تستطيع الاستغناء عنه ؟ وما مد تدخل الحكومة البريطانية فى حرية المستورد البريطاني اذا شاء ان يقتنى قطن مصر بعد ماالفته المغازل والمناسج فى لنكشير ومنشستر ؟ ان الجواب عن هذه الاستفهامات سيتبين على وجهه الصحيح حين تفتح بورصة ليفر بول وحين تحل لجنة شراء القطن الخام الحكومية ليفتح السبيل من جديد امام حرية التجارة .

وايا كان الجواب ، فقد تبين من التجارب ان الاقطان الامريكية — ولاسيما القطن المعروف باسم « ويبر » — يلقى اقبالا من المناسج والمغازل البريطانية والاوربية، بحيث ان الطلب عليه سيظل مرتفعا حتى وان آثر الغزالون والنساجون الاشمونى والكرنك . فما دام الحال كذلك ، فلم لا يفكر المسئولون جديا فى الاقتراح الذى سبق للدكتور يوسف نحاس ان ردده ، ثم اورده فى سفره النفيس «القطن فى خمسين عاما » ، وهو **ان تتوسع مصر فى زراعة هذا القطن الامريكي—وزراعته محرمة فى الوقت الحالى — وأن تغمر بهالاسواق فتنافس حتىالناتج الامريكي بسبب مزايا الطقس والتربة والماء ورخص الايدى فى مصر ؟ وقد** أشار الدكتور نحاس الى ان **هذا النوع من القطن الامريكي قداستنبت خفية فى مصر فى عهد مضى ، فجاد محصول بلغ ضعفين أوثلاثةاضعاف ما تجود به الانواع المصرية ، فحصل منه زارعوه على عشرة قناطير فى ارض لم تستطع ان تنبت من القطن المصري اكثر من ثلاثة قناطير .**

والى متى يظل القطن المصري سلعة للاصدار مع أن فى الطاقة ان تغزل مصر منه وتنسج نسبة تزداد ارتفاعا حتى تبلغ نصف المحصول . واصدار القطن مغزولا أو منسوجا اهون من اصداره خاما يعوزه علاج، والبلدان التى تحف بمصر شرقا وغربا وجنوبا تحتاج الى الاقمشة بشتى انواعها ولا سيما الاقمشة الشعبية لتكسو السواد الاعظم من ابنائها .

اما فيما يتعلق بفتح بورصة العقود فى الاسكندرية ، فذلك رهن باعتبارات شتى ، اهمها ان تنتهى الظروف التى دعت الحكومة الى احتمال عبء القطن كله انقاذا للمنتج المصري مما كان يحيق به عقب المضاربات الانتحارية التى عرفتها حلبة البورصة فتحولت من سوق تجارة الى وكر مقامرة . واذا زالت هذه الظروف ، وهى لابد زائلة يوما ما ، فلا بد من اعادة النظر فى نظام البورصة بما يكفل لها اسباب التعامل السليم . ومن ذلك مثلا تعيين حد أعلى وحد أدنى للاسعار فى كل فتح حتى يتم التجاذب صعودا وهبوطا فى نطاق محدود معقول ، ومن ذلك مثلا ابعاد الهواة والمضاربين عن البورصة بحيث لا يتعامل فيها الا التجار المعروفون بجديتهم، والاشراف على نشاط السماسرة بحيث لا يصبح ثمة مجال لتلاعب او ((تكورنر))

ومن ناحية أخرى يتعين وضع سياسة قطنية تتطور مع مقتضيات الحياة الاقتصادية فى مصر والخارج، فاذا كان من الحتم على مصر أن تضحى بصنف من أصناف القطن فى سبيل تحقيق مصلحة مؤكدة ، فلم لا تعمد الى ذلك . واذا كان من الفطنة استنبات صنف جديد فليستنبت . ومما يساعد على ذلك اقدام المسئولين على انشاء معهد لبحوث القطن يختص باجراء التجارب فيحقق بذلك اول رسالة لوزارة الزراعة وهى رسالة درس شئون الزراعة على أساس علمى صحيح . وبديهى أن معهد القطن المقترح هذا سيولى موضوع مكافحة دودة القطن عناية قصوى حتى يتمكن من ابتداع عقار يقضى عليها او وسيلة تبيدها ابادة تامة فتصبح فى ذمة التاريخ .

واذا كان الباحثون قد طالبوا من سنوات طويلة مضت بانشاء معهد لبحوث القطن على الرغم من أن زراع القطن كانوا يستطيعون بمالهم ونفوذهم أن ينشئوا معاهد خاصة فى مزارعهم وضياعهم ، فأحرى أن ينادى اليوم بانشاء هذا المعهد ليسير جنبا الى جنب مع السنوات الاولى لتنفيذ برنامج الاصلاح الزراعى، فيكون هذا المعهد بمباحثه ونتائجه مرشدا للمالك الجديد فى شئون زراعته، فيظل القطن محتفظا بخصائصه ويتسنى — مع الوقت — دفع كل غائلة عنه .

فستظل مصر تزرع القطن — على تفاوت فى المساحة المزروعة — حتى وان بقيت بورصة العقود فى الاسكندرية موصدة الابواب : فليكن همنا الاول العناية بالمحصول ولا خوف عليه بعد ذلك من منافسة الاقطان الاجنبية ، سواء فتحت بورصة الاسكندرية أو ظلت محرومة من كل تعامل :

وديع فلسطين

المشكلة القطنية فى مصر

تقابلنا هذا العام مشكلة قطنية من نوع جديد ليست هى مشكلة زيادة المعروض منه ، أو صعوبة تصديره ، وانما عدم كفاية المعروض منه لسد الطلب العام عليه . وتغير صورة المشكلة سريعا بهذا الشكل يدل على ما نتردى فيه نتيجة السياسات التى ترسم لأجل محدود متأثرة بظروف عارضة وبدون الاهتمام بالتغيرات المستمرة فى الاحوال الاقتصادية فى العالم

للأستاذ

عبد الرازق محمد حسن

وأهمية القطن فى اقتصادنا الاهلى هى التى تجعلنا شديدى الحساسية بكل التغيرات التى قد تؤثر فيه . و ٤٠ ٪ من الدخل الاهلى يستمد عادة منه ، ويكون فى مجموعه من ٧٠ ٪ الى ٨٠ ٪ من صادراتنا الى الخارج وقد تصل هذه النسبة الى ٨٨ر٥ ٪ كما حدث فى العام الماضى بالرغم من انخفاض سعره . وفضلا عما يكسبنا اياه القطن من عملات أجنبية تمكننا من شراء ما نحتاجه من مختلف المواد من الخارج فاننا نحصل عن طريقه على حوالى ٦ مليون أردب من البذرة فى المتوسط التى يكون الزيت المستخرج منها أحد المواد الرئيسية فى غذاء الطبقات ذات الدخل المنخفض هذا بالاضافة طبعا الى الكسب الذى يتخلف عن عملية العصر والذى يستخدم لتسمين المواشى وللوقود فى بعض الاحيان

وقد تأثرت حالة القطن هذا الموسم بالسياسة التى انتهجتها الحكومة فى الموسم الماضى ، والتى لعبت ظروف عدم الاستقرار فى السوق دورا هاما فى تكييفها

فقد صدر المرسوم بقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٢ محددا المساحة المزروعة قطنا بما لا يزيد على ٣٠٪ من الزمام فى السنوات الثلاث ١٩٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، وكان دافع الحكومة الى ذلك عاملان: الاول هو الانهيار الكبير فى أسعار القطن فى الموسمين الماضيين مصحوبا بصعوبة التصدير الامر الذى اضطر الحكومة الى التدخل فى السوق وشراء مايقدم اليها بسعر أعلى من سعر البيع فكانت النتيجة أن بلغ مقدار ما تحملته ٩ر٥ مليون جنيه فى عمليات الموسم الماضى وحده .

أما العامل الثانى فهو الرغبة فى زيادة المساحة المزروعة قمحا حتى يمكن تقليل مانستورده منه لا سيما وقد بلغ استيرادنا سنة ١٩٥٢ ماقيمته ٣٩ر٧ مليون جنيه مقابل ١٧ر١ مليون جنيه سنة ١٩٥٠ ومقابل لا شىء سنة ١٩٣٩

وقد صحب تحديد المساحة القطنية اتجاهان الاول يرمى الى تشجيع التصدير عن طريق خفض علاوة القطن المصرى بالنسبة للأمريكى وجعل أساس البيع أسعار اقفال سوق العقود بنيويورك بدلا من أسعار البضاعة الحاضرة فيها ، وجعل العلاوة ٣٠٪ للكرنك/جود ، ٥٪ للاشمونى/جود بدلا من ٣٠ ٪ ، ١٠ ٪ فى الموسم الماضى ، الامر الذى أدى الى خفض سعر الكرنك بمقدار ٢ ريال والاشمونى بمقدار ٤ ريالات عن معدلات الموسم الماضى ، أما الاتجاه الثانى فهو تشجيع المزارعين على التحول عن القطن الى القمح بخفض أسعار شراء الحكومة للقطن ورفع أسعار شرائها للقمح . وأصبحت أسعار شراء القطن برتبه المختلفة هذا الموسم لرتبة جود بمقارنتها بالموسم الماضى (جدول رقم ١) بالريال :

جدول رقم (١)

موسم	كرنك	منوف	جيزة	أشمونى
٥٢/٥٣	٦٧ر٥	٦٥	٦٣	٦٠
موسم	كرنك	منوف	جيزة (٣٠)	أشمونى /زاجوراه
٥٣/٥٤	٥٨	٥٥	٥٣	٥٠

وتزاد الاسعار للأشهر البعيدة من محصول الموسم الحالى فقط بما يوازى مصاريف التخزين والتامين . وذلك باضافة ريال للتسليم من أول ديسمبر الى آخر يناير وريالين للتسليم من أول فبراير الى نهاية الموسم . أى أن سعر الشراء انخفض فى المتوسط من ٧ر٥ الى ٩ر٥ ريالا لقنطار الكرنك / جود ومن ٨ الى ١٠ ريالات للاشمونى / زاجورا . وأعلنت الحكومة فى نفس الوقت أن السعر الذى ستشترى به القمح سيكون ٤٨٠ قرشا بدلا من ال ٣٢٨ قرشا التى سبق تحديدها للاردب فى نوفمبر سنة ١٩٥٢ متمشية فى ذلك مع سياستها السابقة التى كان قد رفع بموجبها سعر القمح بمقدار عشرة قروش للاردب . أضف الى ذلك كله أن الحكومة أعلنت استمرار اغلاق بورصة العقود وقيام لجنة القطن المصرية بالمعاملات أى ضرورة مرور القطن الصادر أو اللازم للاستهلاك المحلى عن طريقها

تعاونت هذه السياسة مع الظروف غير المشجعة التى كان فيها الزراع فى الموسم الماضى الى الحد من المساحة المزروعة قطنا هذا العام عن القدر الذى حددته الحكومة اذ وصل الى ٢٣ ٪ من لزمام مقابل ٣٤ ٪ فى العام الماضى . اذ عندما بدأ المزارع فى زراعة قطنه فى الموسم الماضى كان السعر فى هبوط ولكنه مع ذلك كان يتراوح بين ١١٥ ، ١٤٥ ريالا للكرنك / جود وبين ٧٠ ، ٨٥ للاشمونى وهو سعر مغر الى حد كبير ولكنه عندما بدأ فى زراعته هذا الموسم تراوح السعر بين ٦٠ ريالا للكرنك ، ٥١ للاشمونى وهو سعر لم يكن مغريا للكثيرين ، أضف الى ذلك أن انخفاض السعر فى الموسم الماضى وركود الحالة الاقتصادية عامة قللا مافى يد المزارعين من أرصدة سائلة ، وأضعفا من رغبة البعض الآخر فى السحب على ما لديهم من مدخرات

ولو كانت قد زرعت المساحة التى قدرتها الحكومة ومع ثبات انتاجية الفدان لبلغ المحصول حوالى ٩ مليون قنطار مقابل ١٠ مليون فى الموسم الماضى ولكن نتيجة انخفاض المساحة المزروعة بأكثر مما كان مقدرا انخفض الانتاج الى حوالى ٦ مليون قنطار فقط أى بنقص قدره ٤٠٪ عن العام الماضى . قد يستبشر بذلك الذين يرون فى الاعتماد الكلى على القطن تهديدا لاقتصادنا الاهلى ويجدون فى هذه النتيجة بعض بغيتهم . ولكن المسألة ليست بهذه البساطة اذ أن نقص المحصول قد خلق لنا مشكلتين هامتين ، الاولى نقص الكمية المعروضة من القطن بأنواعه المختلفة عن المطلوب منه ، وثانيا نقص محصول البذرة وبالتالى نقص المنتظر الحصول عليه من زيت الاكل من الكسب

أما عن المشكلة الاولى فتتمثل فى اتجاهين : الاول انخفاض المعروض من الاقطان المتوسطة التيلة (الاشمونى والزاجورا) مما أدى بالغزالين المحليين الى رجاء الحكومة التدخل لضمان الكمية اللازمة لهم بالسعر المناسب الامر الذى سيؤدى من ناحية أخرى الى نقص مايمكن الحصول عليه من أرصدة أجنبية نتيجة التصدير . والاتجاه الثانى نقص كمية الاقطان طويلة التيلة أيضا بالنسبة لما ينتظر من زيادة فى الطلب العالمى عليها . ولنتكلم عن المشكلة الاولى مرجئين الكلام بعض الوقت عن المشكلة الثانية

اذا نظرنا الى المركز الاحصائى للقطن الاشمونى والزاجورا فى الموسم الحالى بمقارنته بالموسم الماضى نلاحظ الآتى كما فى جدول رقم (٢)

ومن الجدول ٢ يتبين أنه بالرغم من انخفاض المساحة المزروعة من أقطان الاشمونى والزاجورا بمقدار ٣٦ ٪ الا أن المحصول قد انخفض فقط بحوالى الربع . ومع ذلك فان انخفاض المنتج هذا الموسم بمقدار ١ر٦ مليون قنطار عن الموسم الماضى أدى الى انخفاض المعروض بحوالى نصف مليون قنطار عن امكانه مقابلة الطلب العالمى والمستهلك المحلى معا فى حدود مستواهما فى الموسم الماضى . والنتيجة الطبيعية أنه لو ترك السوق حرا لأدى الامر الى ارتفاع سعر الاشمونى / الزاجورا بالنسبة للنساجين المحليين بدرجة قد تؤثر كثيرا فى قدرتهم على الاستمرار فى الانتاج بدون المطالبة برفع أسعار المنسوجات بدرجة كبيرة ، وكذلك المطالبة بزيادة الرسوم الجمركية على الوارد الاجنبى منها عما هو عليه الآن

ولمقابلة هذه المشكلة التى أحس بها الكل عند ابتداء نضوج محصول القطن ، أصدرت لجنة القطن بتاريخ ٢٤ يوليو منشورا للمصدرين بعدم الارتباط بتصدير أى كميات من الاشمونى والزاجورا من رتبة فولى جود فير / جود فما دون الا بعد الحصول على موافقة اللجنة ، وبررت ذلك بأنه لتدبير مايلزم المغازل المحلية من هذين النوعين . ولكن مخاوف الغزالين مع ذلك تزايدت منذ ابتداء الموسم لان الصادر حتى ٢١ اكتوبر سنة ١٩٥٣ من هذين الصنفين بلغ ١٩٩ر٣٦٦ قنطارا مقابل ٢٦ر٣٦٥ قنطارا فى نفس المدة من الموسم الماضى . فعمدوا الى الاجتماع بنائب وزير المالية للنظر فى ذلك الوضع ، وانتهى الامر بأصدار منشور فى ٢٦ اكتوبر بحظر لجنة المصدرين بعدم الارتباط بتصدير أى كميات للصنف الأعلى وهو جيزة ٣٠ لرتب فولى جود فير/ جود فما دون الا بعد موافقة لجنة القطن . كما طبق حظر التصدير على رتب جود فما دون لأقطان الاشمونى والزاجورا

جدول رقم (٢)

	موسم ٥٢/٥٣	موسم ٥٣/٥٤ ×
المساحة المزروعة بآلاف الافدنة	٧٢٤	٤٦٢
	بآلاف القناطير	
المخزون فى ٣١ أغسطس	١ر٠١٩	١ر٠٨٩
المحصول	٣ر٩٢١	٢ر٣٢٠
جملة المعروض	**٤ر٩٤٠**	**٣ر٤٠٩**
الصادر وما فى حكمه	٢ر٦١٣	٢ر٦١٣
المستهلك محليا	١ر٢٣٨	١ر٢٣٨
جملة الطلب	٣ر٨٥١	٣ر٨٥١
باقى آخر المدة	١ر٠٨٩	٤٤٢ –

× ارقام موسم ٤٣/٥٤ تقديرية فيما عدا المخزون من الموسم السابق .

والنتيجة المترتبة على هذه القيود التقشفية بكمية من العملات الاجنبية كان من الممكن الاستفادة بها لو كان القطن متوفرا . واذا كان هناك من ارضته هذه النتيجة فان محصول هذا العام ستتمكن من تصريفه بأكمله ولن يكون لدينا فائض ما فمن المهم أن تتصور كيف ستتطور المشكلة فى الموسم القادم

لو استمر قانون تحديد المساحة ساريا ، واستمرت انتاجية الفدان فى حدودها العالية لهذا العام ، لأصبحت الكمية المعروضة فى الموسم القادم من اقطان الاشمونى والزاجورا اقل من ٥ر٢ مليون قنطار ممثلة لـ ٦٠ ٪ فقط من الكمية المطلوبة . فاذا عمدنا الى سد الطلب المحلى باجمعه لكانت الكمية الممكن تصديرها كافية لسد ٤١ ٪ فقط من الطلب العالمى فى حدوده الحالية . قد يسر البعض من هذه النتيجة ملتمسا فيها انفراج ازمة القطن وارتفاع سعره ولكن المسألة ليست بهذه البساطة ، لان انخفاض المعروض من القطن المصرى سيؤدى بالمغازل التى تستعمله الى الاستغناء عنه مفضلة فى ذلك الانواع التى تجد فى السوق وفرة منها ، فكأننا بذلك قد اعطينا علاوة للاقطان المنافسة

قد يتساءل البعض وما الموقف بالنسبة للاقطان فوق المتوسطة التيلة كجيزة ٣٠ وجيزة ٣١ (دندرة) وتيلتها تزيد بمقدار ربع بوصة عن الاشمونى ، والى أى حد يمكن أن تعوض لنا النقص فى الاشمونى لا سيما وأن المساحة التى زرعت منها هذا العام بلغت ٣٧٠ر٠٠٠ فدان بزيادة ٩٢ر٠٠٠ فدان عن العام الماضى الامر الذى أدى الى زيادة المحصول بمقدار ٣٣١ر٠٠٠ قنطار . ولكن اذا رجعنا الى الصادر من هذه الانواع نجده فى تزايد ، فقد بلغ فى موسم ٥٣/٥٢ ١ر٢٨٥ر٠٠٠ قنطار مقابل ٨٤٦ر٠٠٠ قنطار فى موسم ٥٢/٥١ . وبلغ المخزون من الموسم السابق ٧٨ر٠٠٠ قنطار مقابل ١٧٨ر٠٠٠ فى الموسم السابق أى أن المعروض الفعلى هذا الموسم لايزيد عن ٢٣١ر٠٠٠ قنطار . والمشاهد أيضا أن الزيادة المستمرة فى الطلب على هذه الانواع واضحة اذ بلغ المصدر منها منذ بدء الموسم حتى نهاية الاسبوع الاول من نوفمبر ١١٨ر٠١٨ قنطارا مقابل ٥١ر١٣٨ قنطارا عن نفس المدة فى الموسم السابق ، ولا غرو فى ذلك اذ أن سعر بيعه هذا العام لم يزد كثيرا عن سعر بيع الاشمونى بالرغم من زيادة الطلب العالم (متوسط سعر بيع الاشمونى / جود فى اكتوبر سنة ١٩٥٢ بلغ ٣٢ر٥٨ ريالا وجيزة ٣٠ / جود فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥٣ بلغ ٥٧ر٩٠)

سوق الاوراق المالية

فى النصف الثانى من شهر نوفمبر ١٩٥٣ كان نشاط السوق المالية فى النصف الثانى من شهر نوفمبر غير متميز بالنشاط الذى يعهد عادة فى مثل هذا الموسم . ولكن نشر مشروع قانون الشركات الجديد أدى الى اطمئنان الدوائر المالية بعد أن عرفت سياسة للحكومة واضحة المعالم .

وقد طلب القرض الوطنى ٤/١ ٣ فى المئة بـ ١٠٠٧٥ مقابل ١٠٠٣٠ منذ خمسة عشر يوما وبنك مصر ٢٢٤٠ مقابل ٢٢٥٢ والبنك الاهلى ٣١٥٠ مقابل ٣٢١٠ وبنك التسليف الزراعى ١٥٣٠ بنقص ٢٠ بنطا وشركة مصر للغزل ١٤٥٦ مقابل ١٤٥٠ وشركة الغزل الاهلية ١٢٦٤ مقابل ١٢٧٨ ، وقد وزعت شركة مصر للغزل كوبونا قدره مئة قرش بينما وزعت شركة الغزل الاهلية ٩٥ قرشا . وشركة الملح والصودا ١٥٨١ بخسارة سبعة أبناط . وشركة المكابس والايداع ١٤١٠ مقابل ١٤٣٠ ، ووادى كوم امبو ٣٨٠ مقابل ٣٨٣ والشيخ فضل ٤١١ بخسارة ١٢ بنطا

أما الموقف بالنسبة للاقطان طويلة التيلة الكرنك والمنوفى فهو أفضل نسبيا ، فبالرغم من انخفاض المساحة المزروعة هذا العام الى ٤٨٢ر٠٠٠ فدان او بمقدار النصف اذا قورنت بالنسبة للعام الماضى . الا أنه نتيجة لكبر المخزون من الموسم الماضى فان مجموع الكمية المعروضة هذا الموسم تبلغ ٢ر٤ مليون قنطار مقابل ٥ر٤ مليون فى الموسم الماضى ، أى بنقص قدره ٢٢ ٪ . ولو أن مجلة القطن الامريكية فى عدد نوفمبر سنة ١٩٥٣ أبدت تخوفها من أن انخفاض انتاج مصر للقطن الطويل التيلة سيؤثر كثيرا فى السوق العالمية (لان مصر تنتج فى العادة ٦٠ ٪ من محصول العالم فيه) لا سيما وأن المنتج الامريكى من نفس الصنف قد انخفض أيضا من ٩٥٠ر٠٠٠ بالة الى ٦٧ر٥٠٠ بالة الا أنه من الممكن أن يسد هذا النوع من القطن كل الطلب عليه ، ولا ضير علينا اذا كانت كمية الجزء المتخلف فى آخر العام ضئيلة جدا ، لان المهم فى حالة الاحتفاظ باحتياطى مخزون هو مقابلة الطوارىء كاحتمال وقوع حرب مفاجئة ، أو احتمال عدم كفاية المحصول لسبب من الاسباب عن كفاية الحاجة الداخلية . ولكن ستظهر مشكلة الطلب على القطن طويل التيلة فى العام فى الموسم القادم ، اذ أن استمرار خفضنا للمساحة المزروعة وعمل الولايات المتحدة هذا العام على خفض المساحة المزروعة للموسم الماضى سيؤدى الى طلب كبير عليه وارتفاع سعره

اما عن المشكلة الثانية التى أثارها انخفاض مشكلة نقص البذرة وبالتالى نقص الزيت والكسب بمقدار ٤٠٪ عما كان عليه فى العام الماضى . فمنذ الحرب ، ونتيجة لارتفاع اسعار المواد الغذائية ونقص الطاقة الحرارية التى يمكن ذوى الدخول الحصول عليها وزيادة السكان أن زاد الطلب على الزيت اى زاد استهلاك البلاد له . وهذا ظاهر من أن متوسط المستهلك من زيت البذرة للعصير فى المدة من ١٩٣٥ الى ١٩٣٩ كان ٢ر١٤٤ر٠٠٠ اردب نجده يبلغ فى المدة ١٩٤٠-١٩٤٥ ماقيمته ٣ر٤٧٠ر٠٠٠ اردب . وهكذا بعد أن كنا نقوم بتصدير البذرة الى الخارج اوقفنا هذه العملية فعلا منذ سنة ٤٢-٤٣ واخذنا نستورد بعض البذور الزيتية فانخفاض محصول البذرة سيخلق لنا مشكلة غذائية خطيرة ، حقيقة سنتمكن من تعويضها عن طريق زيادة المنتج من القمح ولكن هذه الزيادة لن تكون الا جزئية لان انخفاض وزن الرغيف مع ثبات سعره ، وارتفاع سعر القمح سيؤدى الى ارتفاع سعر الذرة فى الريف ، والذرة وحتى القمح من المواد التى تعطى كمية حرارية أقل بكثير من الزيت اذا أنفق عليهما نفس القدر من الدخل . لاسيما وأن السكر ايضا وهو العوض المهم عن الزيت من ناحية اعطاء الطاقة الحرارية قد ارتفع سعره ايضا .

وبالاضافة الى مشكلة الزيت هناك مشكلة نقص الكسب ، ونقص كمية الفضلات التى كانت تؤخذ لصناعة الصابون . فمن المنتظر اذا ارتفع سعر الكسب والصابون وبالتالى سعر اللحم الا اذا أدت الزيادة فى زراعة القمح وبالتالى زيادة الردة وزيادة المساحة المزروعة برسيما الى زيادة عرض المواد الغذائية للمواشى

من تحليلنا السابق يتبين أن تحديدنا للمساحة المزروعة انبنى على ظروف وقتية أثرت فى السوق وقتها ولو اننا كنا منتبهين لمجريات الظروف العالمية لتغيرت نظرتنا بلا شك وقد سبق لى أن ذكرت بعدد ٤٥ من هذه المجلة أن هناك ظروفا سياسية واقتصادية خاصة أدت الى الكساد فى الموسم السابق ، وكانت تباشير التغير فى هذا الوضع ظاهرة من وقف القتال فى كوريا ، وعودة الطلب العالمى الى زيادة . فبالرغم من أن التقدير الخامس لانتاج القطن فى الولايات المتحدة هذا العام قد بلغ ١٦ر١ مليون بالة وهو أعلى بحوالى مليون بالة من العام الماضى . الا أن كمية المخزون فى البلاد المستوردة للقطن يقدر هذا العام بـ ٥ مليون بالة وهو أقل مما كان عليه فى السنوات الماضية ولا يكفى الا مدة لاتزيد عن ٣ر٤ شهرا من حاجتها وكان مالدى تلك البلاد فى العام الماضى يكفيها ٥ر٤ شهرا كما تذكر مجلة القطن الامريكية . وتقدر كمية المعروض هذا العام بـ ٤٥ر٥ مليون بالة وهى أقل بمقدار نصف مليون بالة عن العام الماضى . وحتى لو لم ترتفع الاسعار هذا الموسم فان احتمال ارتفاعها فى الموسم القادم مسألة يمكن توقعها بعد قرار الولايات المتحدة تحديد المساحة المزروعة للموسم القادم .

هناك اذا مبررات كافية لاعادة النظر فى قانون تحديد المساحة المزروعة ، فاما أن نترك المساحة حرة ليشجع ذلك بعض من يفضلون زيادة المساحة المزروعة قطنا ، أو تخفض من سعر القمح فتندفع بذلك بعض المنتجين الحديين الى انتاج القطن أو على الاقل نترك الوجه القبلى فى زراعته للقطن ، لأن المساحة التى زرعت هذا العام لم تزد على ٦ر١٤ ٪ من الزمام مقابل ٢ر٢٦ ٪ فى الموسم الماضى . ولو زرعت نفس الكمية فى العام القادم لزاد المحصول بحوالى ٧٠٠ر٠٠٠ قنطار من الاقطان متوسطة التيلة ولكفينا بذلك أكثر من ثلاثة أرباع الطلب العام على تلك الانواع

ومن المهم أن نشير أن الغاءنا قانون تحديد المساحة لن يؤدى الى زيادة الناتج من القطن الى نفس الحدود الماضية لعدة عوامل أولها ارتفاع سعر القمح ، وثانيا يؤدى قانون الاصلاح الزراعى الى تحويل جزء من الاراضى الى ملكيات صغيرة يفضل الفلاح أن يزرعها محاصيل غذائية وحيوانية ، وثالثا تؤدى قلة الارصدة السائلة فى يد أصحاب الدخول العالية من ملاك الاراضى نتيجة لما يمرون به الآن من ظروف الى ضعف قدرتهم على زراعة القطن

دكتور عبدالرازق محمد حسن
مدرس الاقتصاد بكلية التجارة
جامعة القاهرة

النشط السياحى فى انجلترا

أذاعت (الجمعية البريطانية للسفريات والسياحة) أن عدد السياح الذين زاروا بريطانيا خلال شهر سبتمبر المنصرم بلغ ٧٢٣٠٠ شخصا ، منهم حوالى ٣٧ ألف وصلوا من أوربا ، و ١٧٣٠٠ من الولايات المتحدة الامريكية . أما الباقى ويبلغون حوالى ١٤ الفا فمن دول بلدان الكومنولث .

ويلاحظ أن نسبة الزوار الامريكان هذا العام قد زادت عن مثلها فى العام الماضى بمقدار ٤ ٪ ، كما زاد عدد السياح القادمين من المانيا والنمسا وايطاليا .

هذا ويبلغ عدد من زاروا بريطانيا خلال التسعة شهور الاولى من العام الحالى حوالى ٦٨٧ ألفا ، أى بزيادة قدرها ١١ فى المائة بالنسبة لمجموع الزوار فى العام الماضى . ●

اقتصاديات الشرق الأوسط

الغرض الاول من هذا الباب هو تسجيل التطورات الاقتصادية الرئيسية فى بلاد الشرق الاوسط والتعليق عليها حتى يتعرف كل منها على الحالة عند شقيقاتها والدول المجاورة لها فتنمو اقتصادياتها على اساس واقعى سليم

الاستثمارات الخاصة فى تونس

كان للمساعدات التى تقدمها الحكومة التونسية للاعمال الصناعية والتجارية آثار طيبة فى تشجيع الاستثمارات الجديدة لتصنيع البلاد٠

وشملت هذه المساعدات كثيرا من الامتيازات الضرائبية والمالية والاقتصادية قدمت للمستثمرين

وقد ساهمت رؤوس الاموال الاجنبية والفرنسية منها الخاصة بجانب كبير من الاستثمارات الجديدة ويرجى أن يقبل سكان تونس على الدخول فى هذا المضمار فى المستقبل بشكل أكثر نشاطا عن المضى

ويتطلب الامر مزيدا من العناية بالتعليم الفنى والمالى للسكان حتى يقبلوا على الميادين التجارية والمالية التى يسيطر عليها الاجانب٠ كما يجب اتخاذ تدابير قوية لتشجيع الادخار المحلى لكفالة الاموال اللازمة للاستثمار

وقد وردت فى النشرة الاقتصادية والاجتماعية لتونس احصاءات عن الاستثمارات الخاصة الجديدة فى السنوات ١٩٤٧ الى ١٩٥٢ نقتبس منها ما يلى :

السنوات	رأسمال الشركات الجديدة (مليون فرنك)	الزيادة فى رأسمال الشركات القديمة (مليون فرنك)	عدد الشركات	رأس المال الجديد (مليون فرنك)
١٩٤٧	١٠٠٩	٢١٤٥	٥٢٤	٣١٥٤
١٩٤٨	٥١٨	٤٥١١	٨٠١	٥٠٢٩
١٩٤٩	٣٥٧٤	٥٢٨٤	٦٩٠	٨٨٥٨
١٩٥٠	٦٠٢	٤٩٧٩	٥٠٠	٥٥٨١٠
١٩٥١	١٣٠٩	٥٤٢٩	٤٣٠	٦٧٣٨
١٩٥٢	١٠٢٦	٥١٨٧	٣٤٠	٦٢١٣
المجموع	٨٠٣٨	٢٧٥٣٥	٣٨٢٥	٣٥٥٧٣

وقد بلغ عدد الشركات الجديدة التى تكونت خلال السنوات الست ١٩٥٦ شركة رأسمالها يزيد على ٨٠٠٠ مليون فرنك استثمر نحو ثلثيها فى الصناعة ٠ بينما عمدت ١٣٢٩ شركة الى زيادة رأسمالها اما بطرح أسهم جديدة فى الاسواق أو بالسحب على احتياطياتها

والى مجموع الاستثمارات الجديدة كما يظهر فى الجدول اعلاه يجب ان تضاف عدة مبالغ أخرى كما يأتى :

١ ـ المبالغ المقترضة بطرح سندات فى السوق بلغت قيمتها ١٤٥٠ مليون فرنك

٢ ـ الاعتمادات التى منحها بنك التسليف الاهلى ومجموعه ٣٣٨٦ مليون فرنك وباضافة هذه المبالغ يصبح المجموع الاجمالى للاستثمارات الجديدة فى السنوات ١٩٤٧ الى ١٩٥٢ يزيد على ٤٠ مليارا من الفرنكات

ومن المهم ان نرى الكيفية التى توزعت بها هذه الاستثمارات الجديدة على نواحى النشاط الاقتصادى المختلفة وهى التى نجملها فى الجدول التالى

نوع النشاط	عدد الشركات	راس المال مليون فرنك
زراعة وغابات وصيد	١٢٧	١٦٩٥
مياه ، غاز وكهرباء	١٤	٢٦٤٩
بترول ووقود	٩	١٠٢٧٠
صناعات استخراجية	٧٦	٨٨٩١
صناعات معدنية وميكانيكية	٢٢٤	١١١٠
صناعات الزجاج ومواد البناء	٣٥	٧٢٤
أعمال عامة	١٣٣	٦٦٩
صناعات كيماوية	٤٥	٢٦٩٥
صناعات غذائية	٢٢٥	١٦٠٣
صناعات مختلفة	٤٠٢	٢٠٣٤
مواصلات	٢١٣	١٦٦٥
تجارة	١٢٧٧	٤٣٧٧
بنوك، تأمين، شركات عقارية	٢٧٢	١٦٠٦
نشاط غير مبين	٢٣٣	٣٣١
المجموع	٢٢٨٥	٤٠٤٠٩

ويظهر من هذا الجدول أن نصيب الصناعة بلغ حوالى ٣١ مليار فرنك أى حوالى ٧٦ ٠/٠ من مجموع الاستثمارات الجديدة ، منها ٩ مليار فرنك للصناعات التحويلية واستثمرت ١٠ مليار فرنك فى البحث عن البترول وما يقرب من ٩ مليار فرنك فى الصناعات الاستخراجية ٠

ويبدو من الارقام السابقة أن حركة الاستثمارات الجديدة تسير بخطوات حثيثة ٠ الا أن تونس لاتزال بلدا بكرا يحتاج الى استثمارات كبيرة لاستغلال شتى مرافقه ٠ مما يستلزم مواصلة الجهود والتوسع فى اتباع سياسات مالية وضرائبية ملائمة ومشجعة للاستثمار ٠ ويتسع مجال الاستثمار فى ميادين كثيرة فى تونس أهمها اقامة صناعة ناهضة ، واستقلال الثروات المعدنية الغنية ، وبالاختصار كل ما فيه دعم الاستقلال الاقتصادى لتونس ورقيها وارتفاع مستوى العيش والدخل الاهلى

انتاج الزيت السعودى

فى شهر أكتوبر ١٩٥٣

بلغ انتاج الزيت الخام فى المملكة العربية السعودية فى شهر أكتوبر الماضى ٢٦٫٤٠٣٫٥٢٨ برميلا أى بمعدل ٨٥١٫٧٢٧ برميلا فى اليوم ٠

وبلغت جملة انتاج الزيت المكرر فى معامل رأس تنورة فى ذلك الشهر ٥٫٣٨٩٫١٣٣ برميلا أى بمعدل ١٧٣٫٨٤٣ برميلا فى اليوم

انتاج الزيت فى ١٠ أشهر

وبلغت جملة انتاج الزيت الخام فى العشرة الشهور الاولى من هذا العام ٢٥٧٫٢٨٥٫٦٦٨ برميلا أى بمعدل ٨٤٦٫٣٣٤ برميلا فى اليوم

بينما بلغت جملة انتاج الزيت المكرر فى هذه المدة ٦٢٫٨٠٣٫٨٢٥ برميلا أى بمعدل ٢٠٦٫٥٩٢ برميلا فى اليوم ٠

الدخل الاهلى لاثيوبيا فى ١٩٥٢

للمرة الاولى فى تاريخ ايوبيا قام بنك الدولة بدراسة عامة بنيت على أساس ارقام التجارة الخارجية والانتاج الزراعى خلال عام ١٩٥٢ والمعلومات المتوافرة عن الانتاج الصناعى خلال عام ١٩٥١ ٠ وبهذه الطريقة امكنه الوصول الى تقدير تقريبى للانتاج الاهلى الاجمالى وهو القيمة السوقية للمنتج من السلع

والخدمات دون خصم الاستهـــلاكات والمسموحات الاخرى . ويظهر الجدول التالى النتائج التى توصل البنك اليها

الانتـــاج الاهلى الاجمالى لاثيوبيا خلال عام ١٩٥٢

مليون ريال أثيوبى

ا ـ الانفاق الخاص على الاستهلاك:

القيمة السوقية الواردات الخاصة من السلع (مضافا اليها الضرائب الجمركية و٢٠ ٪ لارباح الوسطاء)	١٥٧ر٦
قيمـة السلع الزراعيـــة المستهلكة	١٧٩١ر٣
الانتاج الصناعى والخدمات	٤٠ر٥
ايجارات المنازل	١١ر٠
بنود أخرى	٢ر٤
جملة الانفاق الخاص	٢٠٠٢ر٨

ب ـ الانفاق الحكومى :

المصروفات المقدرة للحكومة المركزية عام ١٩٤٤	٩٣ر٥
« « للحكومات المحلية	١٠ر٠
جملة الانفاق الحكومى	١٠٣ر٥

حـ ـ الاستثمار :

الاستثمار الاهلى الاجمالى الخاص	١٢ر١
صافى الاستثمارات الاجنبية	٧ر٢
جملة الاستثمارات	١٩ر٣
جملة المنتج الاهلى الاجمالى	٢١٢٥ر٦

ولا يوجد هناك تقدير دقيق لعددسكان اثيوبيا حتى يمكن حساب الدخل الفردى المتوسط . وتتراوح تقديرات السكان بين ١٠ ملايين و ١٥ مليون نسمة ، فاذا أخذنا تقديرامتوسطابمالايتجاوز ١٢ر٥ مليون نسمة ، يصبح الدخل الفردى المتوسط فى أثيوبيـــا نحو ١٧٠ ريالا أو ما يعادل ٦٨ دولارا أمريكيا .

وقد قارن بنـك الدولة الاثيوبى هذا المتوسط بمتوسطات الدخــــول الفردية فى البلاد الافريقية الاخرى التى نشرت احصاءات عن الدخل الاهلى فيها فكانت المقارنة كما يلى :

اتحاد جنوب افريقيا	٢٤٧ دولار	روديسيا الجنوبية	١٥١ دولار		
مصر	١٢٢ «	أثيوبيا	٦٨ «		
روديسيا الشمالية	٦٨ «	الكنغو البلجيكى	٥١ «		
كينيا	٤٢ «	نياسالاند	١٥ «		

التقرير الاسبوعى عن القطن فى مصر

من ١٦ الى ٢٠ نوفمبر ١٩٥٣

مازالت السوق الامريكية متمسكة وتقلبات الاسعار فى نطاق أوسع مما كانت عليه من قبل ويبدو أن المشترين يترقبون وصول الاسعار الى مستوى منخفض للاقبال على الشراء . ويرى البعض أنه لاينتظر ارتفاع الاسعار الا بعد حبس كميات أكبر من الاقطان عن التعامل بدخولهـا فى نطاق التسليف

وقد أعلن بنك التصدير والاستيراد الامريكى عن استعداده لاصدار بوالص تأمين عن الاقطان التى تشحن للخارج بصفة أمانة وذلك ضـــد الاخطار الناشئة عن حرب خارجية أو أهلية أو ثورة أو مصادرة فى حدود ٥٠ مليون دولار ـ ويسرى هذا التامين على ١٥ دولة مشترية للقطن الامريكى منها فرنسا والهند وايطاليا والمانيـــا الغربية واليابان وسويسرا وانجلترا بحد أقصى قدره ١٠ مليون دولار للبلد الواحد

وهذا يتيح للبنوك التجارية اقراض المصدرين عن الاقطان حتى بعد خروجها من أمريكا بدون بيع مما يوجد سوقا للبضاعة الحاضرة للقطـــن الامريكى لدى الدول المستهلكة الامر الذى يؤدى الى تشجيع صادرات أمريكا من القطن .

أما سوقنا فقد عاودها النشاط هذا الاسبوع اذ بلغت المبيعات فى بورصة البضاعة الحاضرة ٩٢٧٦ بالة خلال ٤ أيام مقابل ٨٨١٦ بالة فى الاسبوع الماضى (٥ أيام)

وقد استمر نشاط الكرنك هذا الاسبوع فارتفعت علاواته حوالى ١/٢ ريال .

وبالرغم من زيادة المبيعات فى صنفى الاشمونى والجيزة ٣٠ فقد انخفضت علاواتها حوالى ١ ريال لزيادة المعروض منها

وقد وردت طلبات خارجية هذا الاسبوع من جانب انجلترا والمانيا واليابان وفرنسا وسويسرا

ومما يسترعى النظر ازدياد صادراتنا هـذا الموسم الى انجلترا زيادة كبيرة حتى استعادت مكانتها الاولى بين الدول المستوردة للقطـــن المصرى اذ بلغ ماصدر اليها من أول الموسم حتى الآن ٢٨٥٤٦ بالة مقابل ٢٣٥٤ بالة فى الموسم الماضى ـ ويرجع ذلك الى قلة مخزونها من الاقطان الطويلة التيلة والى تأخر ظهـــور محصول القطن الســـودانى فضلا عن ملاءمة أسعارنا

وفيما يلى بيان المبيعات الاسبوعية مقارنة بالاسبوع الماضى :

	هذا الاسبوع (٤ أيام) بالة	الاسبوع الماضى (٥ أيام) بالة
كـــرنك	٤٢١٥	٤٩١٥
منـــوفى	٧٥	١٦٤
جيزة ٣٠	١٠٥٩	٨٦٦
اشمونى	٣٥٨٤	٢٤١٥
زاجوراه	٢٥٧	٣٥٧
مخلوط	٨٦	٩٩
	٩٢٧٦	٨٨١٦

هذا وقد بلغت مبيعات لجنة القطن المصرية من أول الموسم لغاية ٢٠ الجارى ٥٢٨٢٢٧ بالة منها ١٢٠٩٦٤ بالة للمغازل المحليـــة موزعة كالآتى :

الصنف	المبيعات من أول الموسم بالة	هذا الاسبوع بالة
كـــرنك	١٤٧٧٢٣	٩٣٤٨
منـــوفى	١٠٨٩٧	٢٢٩
أشمونى	٢٣٦٢٢٧	٤٥٥٣
زاجوراه	١٥٠٦١	١٦٣
جيزة ٣٠	١١٦٢٢٨	١٨١٣
أصناف أخرى	٢٠٩١	٤٩
	٥٢٨٢٢٧	١٦١٥٥

وفيما يلى آخر أسعار الفرانكو :

الكرنك : فولى جود بسعر ٢ ١/٤ ريال فوق سعر ديسمبر للجنة تسليم نوفمبر / ديسمبر

الجيزة : جود/فولى جود الى فولى جود بسعر ٦ ١/٢ ريال فوق سعر ديسمبر للجنة تسليم نوفمبر / ديسمبر

الاشمونى : فولى جود بسعر ٧ ريال فوق سعر ديسمبر للجنة تسليم ديسمبر

جود + ١/٤ الى فولى جود ـ ١/٤ بسعر ٦ ١/٤ ريال فوق سعر ديسمبر للجنة تسليم ديسمبر /يناير

وبلغ المصدر من أول الموســم لغاية ١٨ الجارى ١٧٣ر٦٠٣ بالات مقابل ١١٦ر٦٢٣ بالة فى مثل هذه المدة من العام الماضى موزعـة كالآتى :

الصنف	الموسم الحالى بالة	الموسم الماضى بالة
كرنك	٥٧٣٦٢	٥٧٥٩٤
منـــوفى	٤١١٢	٤٦٠٨
جيزة ٣٠	٢٨٠٩٨	٢١١١٥
أشمونى	٧٣٨٩٦	٢٨٣٨٨
زاجوراه	٧٤٨٨	٢٦٣٤
أصناف أخرى	٢٦٤٧	٢٢٨٤

بنك التعمير العربي المقترح لتنمية الإنتاج

قيامه على أساس اقليمى وتمويله مشروعات الزراعة والصناعة تعاونه مع مجالس التنمية الاقتصادية فى البلاد العربية

تلقت الدوائر المسئولة وجامعة الدول العربية تقريرا وضعه الاستاذ سعيد حمادة استاذ الاقتصاد بجامعة بيروت الامريكية عن انشاء بنك للتعمير فى البلدان العربية يتولى تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية واقراض الحكومات والافراد . وقد أبدت هذه الدوائر اهتماما كبيرا بهذا الاقتراح ، وما برحت الاتصالات مستمرة لبحث نواحى هذا المشروع الكبير الشأن

ويتلخص المشروع — كما عرضه الاستاذ حمادة — فى أن تتعاون الدول العربية جميعا ، ولا سيما التى يزيد دخلها على حاجاتها كما هو شأن المملكة العربية السعودية والكويت والبحرين وقطر التى تنعم بخيرات الزيت ، على انشاء بنك التعمير يضطلع بالاعمال التالية فى مجال الصناعة :

١ — يمد المصانع القائمة والمنتظر انشاؤها بما تحتاج اليه من راسمال الاستثمار

٢ — يصدر اسهما لمصانع جديدة مرجوة الربح

٣ — يبحث عن صناعات جديدة قابلة للنجاح مرجوة النفع العام ، وينشىء أو يشترك فى انشاء مصانع لها على أن يتخلى البنك عما يملك من أسهمها متى تسنى له بيعها باسعار معقولة

٤ — يسعى الى تحويل المصانع المملوكة للافراد ولشركات الاشخاص الى شركات مساهمة حتى لا تكون هذه المصانع عرضة للحل بوفاة صاحبها أو احد أصحابها ، وحتى تتمكن من زيادة راسمالها عن طريق الاكتتاب

٥ — يسعى لدعم المصانع الصغيرة وتوحيد المصانع المماثلة أو التى يتمم بعضها البعض ، لتتمكن من الاقتصاد فى الانتاج على نطاق واسع ، ولتقوى على مجابهة المزاحمة الاجنبية

وينبغى ان يتناول بنك التعمير نواحى الزراعة فيقوم بمايلى :

١ — مد الزراع والشركات الزراعية بما يعوزهم من قروض لآجال قصيرة ومتوسطة وطويلة .

٢ — البحث عن زراعات جديدة واراض غيرمزروعة يمكن استصلاحها بحيث تدر غلة على أساس اقتصادى وانشاء أو الاشتراك فى انشاء شركات تتولى زراعتها .

٣ — شراء الآلات الزراعية وتأجيرها للزراع فى المناطق غير المزدحمة بحيث لا تسبب بطالة .

٤ — تمويل صغار الفلاحين من كانوا ملاكا او مستأجرين وذلك عن طريق بنوك التسليف التعاونية التى تتولى مراقبة استخدام القروض وتضمن الوفاء بها عند حلول موعد استحقاقها .

٥ — شراء البذوروالسماد وبيعها للفلاحين نقدا او نسيئة باسعار معتدلة .

واقترح الاستاذ سعيد حمادة فى ما يتعلق بالاعمال الاقليمية الجماعية التى تستهدف الربح ان ينشأ بنك عربى يكون له فرع فى كل من البلاد العربية يسمى بنك التنمية الاقتصادية العربية .

ويقترح أن يكون راس المال الابتدائى لهذا البنك ٤٠٠ مليون جنيه ، يوزع على اربعة آلاف سهم قيمة كل منها مئة الف جنيه . ويدفع ربع هذا المال على عشرة أقساط سنوية متساوية أما الثلاثة الارباع الباقية فتكون تحت الطلب عندما يحتاج اليها البنك لوفاء ديونه .

والمقترح ان تساهم كل من الحكومات العربية بنصف رأس المال بنسبة مجموع ايراداتها فى ميزانيتها العادية وغير العادية الى مجموع ايرادات ميزانيات الدول العربية كلها وتساهم بالنصف الثانى الدول المستمتعة بخيرات الزيت ، اى العراق والمملكة العربية السعودية والكويت والبحرين وقطر ، كل منها بنسبة حصيلتها من الزيت المقدرة لعام ١٩٥٣ بالنسبة لمجموع حصيلة الزيت فى هذه البلدان المقدرة لتلك السنة عينها

ولما كان من المنتظر أن تطرا تغييرات هامة على ايرادات الزيت ، فيحسن أن تعدل نسبة المساهمة كل ثلاث سنين . اما نوع العملة التى تدفع بها حصة كل دولة فى البنك ، فيحسن ابتداء ان تدفع كل دولة قيمة مساهمتها فى النصف الاول من راس المال بعملتها الخاصة ، واما فى ما يتعلق بالنصف الثانى فتؤدى كل دولة قيمة مساهمتها بالعملات التى تدفعها شركات الزيت حسب نسبها الى جملة الحصيلة . ويحسن أن تتعهد جميع الدول العربية بالسماح للبنك بأن يستبدل النقود التى لا يحتاج اليها فى قروضه واعماله ، بعملات يحتاج اليها .

الشركات تساهم فى الاكتتاب

واستطرد الاستاذ سعيد حمادة فى اقتراحه فقال انه يتعين أن يضاف الى رأس المال الموزع فى الاسهم أموال تؤخذ من بيع سندات بفائدة معتدلة تلزم شركات الزيت بشرائها كل شركة بما لا يقل عن ربع أرباحها الصافية من اعمال الزيت فى كل عام . ويمكن اصدار السندات التى تشتريها هذه الشركات بعملات بلدانها . كما انه يرجى ان يساعد البنك الدولى للانشاء والتعمير بنك التنمية الاقتصادية العربى باعتمادات وفق الحاجة .

وقد يقال ان اتفاقات الزيت لاتسمح باكراه الشركات على المساهمة فى هذا التمويل وعلى الشكل المبين آنفا أو على أى شكل اخر ، وهذا هو الاغلب ، انما ينبغى مراعاة ان على هذه الشركات واجبا ادبيا ان لم يكن قانونيا ، ومن ثم يتعين عليها

أن تساهم في تنمية أحوال البلدان التي تجني منها أرباحا عظيمة ، ولا سيما أن المساهمة في هذه المنشأة لا تعد هبة . وفضلا عن ذلك فان مساهمتها تكون في مصلحتها وفي مصلحة الدول التي تنتمي اليها من حيث أنها تكسبها ثقة الحكومات والشعوب العربية . واذا تعذرت هذه المساهمة من جانب الشركات، فيحسن أن يكون راس المال المدفوع معادلا نصف راس المال المكتتب به لا ربعه .

أما مهمة البنك فتتضمن الاعمال الاتيــة :

١ ـ المساهمة في شركات تقوم على نطاق اقليمي وتعمل على أساس تجاري ، مثل انشاء طرق رئيسية اقليمية والقيام باعمال الري وتوليد الكهرباء في الاقليم العربي .

٢ ـ المساهمة في شركات يتعذر على الافراد أو على حكومة بعينها ان تقوم بها ، كانشاء شركة ملاحة عربية مثلا .

٣ ـ اقراض مجالس تنمية الانتاج في البلدان العربية الفقيرة الى موارد الزيت بضمانة الحكومات بعد التحقق من ان المشروعات التي تطلب لها القروض مشروعات سليمة اقتصاديا. وفي البلدان التي لم تؤلف فيها مجالس لتنمية الانتاج، يمكن اقراض الحكومات لتمثيل مثل تلك المشروعات

٤ ـ اقراض بنوك التعمير الصناعي والزراعي التي سبق الاشارة اليها والتي تعمل في البلدان غير المستمتعة بنعمة الزيت .

واستطرد الاستاذ سعيد حمادة فقال ان بنك التنمية الاقتصادية العربي يكون من ناحية كشركة تمويل المشروعات الاقليمية العربية ، ومن ناحية أخرى كبنك مركزي لمجالس التنمية وبنوك التعمير في البلاد العربية المفتقرة الى التمويل .

اما فيما يتعلق بالاعمال الاقليمية التي لا يمكن القيام بها على أساس تجاري ، فيقترح تأليف مجلس اقتصادي اقليمي من خبراء تعين كل من الدول العربية خبيرا منهم ،ويكون لهذا المجلس حق استخدام خبراء آخرين من اجانب ووطنيين ويكون مستقلا في ادارته وماليته. وتشترك في تمويل ميزانيته السنوية الحكومات العربية كل بنسبة مجموع ايراداتها الى مجموع أيرادات الحكومات العربية مجتمعة . ويناط بهذا المجلس دراسة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والاقليمية وطرق معالجتها ودراسة وسائل تعزيز العلاقات الاقتصادية وتنسيق الاعمال التي لها صفة اقليمية وتقديم اقتراحاته الى جامعة الدول العربية أو الدول ذات الشأن

ويجب أن تتضمن أعماله ما يلي :

١ ـ دراسة طرق تنشيط التبادل التجاري

٢ ـ دراسة مشكلات البدو ووسائل تحضيرهم واستيطانهم ومشكلات تنظيم حيازة الارضي .

٣ ـ دراسة مشكلات ازدحام بعض البلدان بالسكان وقلة السكان في البعض الاخر، ودراسة امكان الهجرة من المناطق المكتظة الى المناطق التي هي في حاجة الى اليد العاملة .

٤ ـ بحث امكان توحيد التشريعات المالية والاقتصادية وتنسيق غيرها .

٥ ـ توزيع الاختصاص في الانتاج بين البلدان العربية ومنع ازدواج الاعمال مما يؤدي الى مزاحمة ضارة

٦ ـ تنسيق النقل الداخلي

٧ ـ تهيئة وسائل تنشيط السياحة في البلدان العربية

٨ ـ درس مسألة توزيع مياه الانهر على أساس اقليمي توزيعا عادلا .

٩ ـ درس التدابير الفعالة لمكافحة الامراض والاوبئة والحشرات الضارة بالانسان والحيوان والنبات على أساس اقليمي .

١٠ ـ درس الوسائل اللازمة لتحقيق الحصول على الوقود السائل باسعار معتدلة لجميع الاقطار العربية

١١ ـ درس طرق تنسيق الامتيازات الممنوحة للشركات الاجنبية

١٢ ـ درس طرق تنسيق الجهود المبذولة لاعادة النظر في الامتيازات الاجنبية المجحفة أو التي يصحبها تدخل سياسي

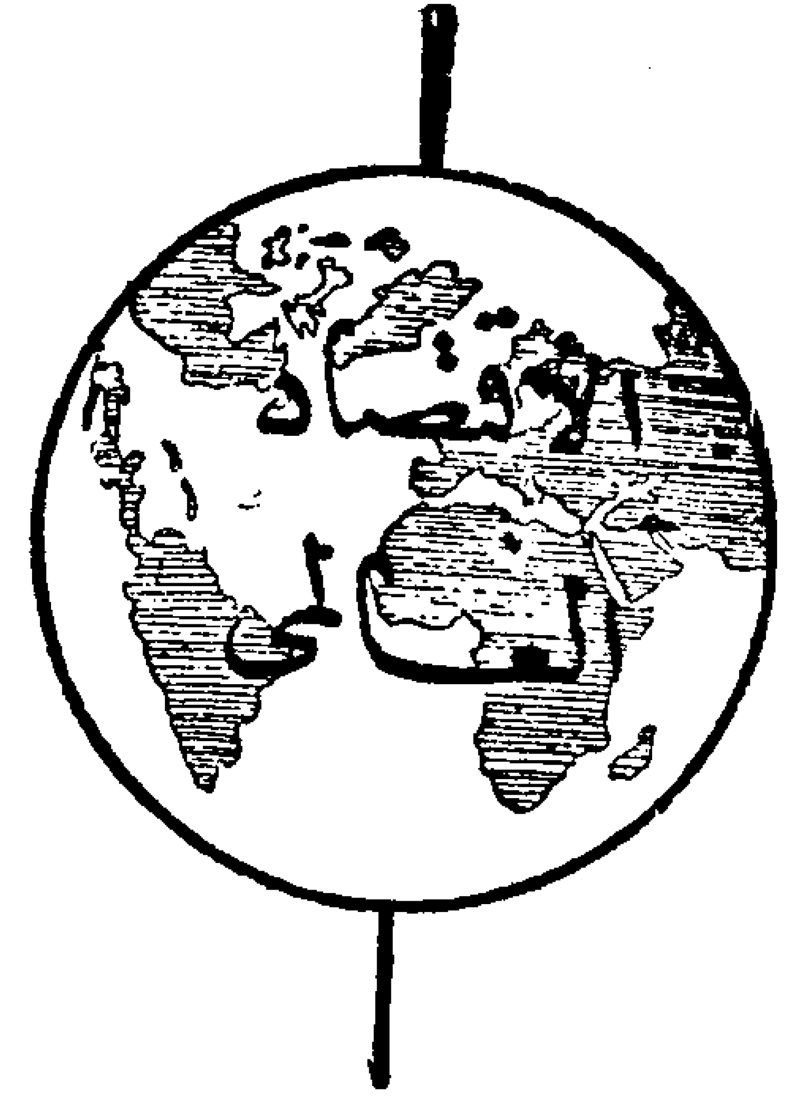
١٣ ـ بحث الموضوعات الاخرى التي تؤول الى منفعة مشتركة للبدان العربية .

وختم الاستاذ سعيد حمادة مذكرته قائلا ان تحقيق هذه الاهداف يقوي الامة العربية اجتماعيا وسياسيا ودفاعيا ويعجل بتوحيدها ويعيد لها مجدها الغابر

الحكومة تشتري القمح
لتخفض أسعار الخبز

أعتمدت وزارة المالية العراقية المبالغ اللازمة لشراء كميات كبيرة من القمح هذا الموسم بالاسعار الاعتيادية لغرض خزنها واستعمالها في مشروع الخبز الحكومي الذي يباع انتاجه الى الاهلين بأسعار مخفضة تقل عن تكاليف الانتاج حيث تتحمل الحكومة فروق الاسعار

« نشرة السفارة العراقية بالقاهرة »



السياسة الجديدة لتصريف فائض السلع الامريكية

كان لاعلان اعتزام الولايات المتحدة التخلص من جانب من مخزونها الكبير من كثير من السلع الاساسية عن طريق تصديرها مقابل الدفع بالعملات المحلية للدول المستوردة ، وقع كبير فى الخارج ، وقد أساء البعض فهم مضمون قرار الحكومة الامريكية

وقد أعلنت الحكومة الامريكية أن هذا القرار لن يطبق الا بالنسبة للكماليات الاضافية التى تستوردها البلاد الاجنبية فوق معدل وارداتها العادية من الولايات المتحدة من هذه السلع ، وبذلك تضمن استمرار التصريف المعتاد لسلعها وما قد يمكن تصريفه بالاضافة عن طريق الدفع بالعملات المحلية

ولكن الدول التى اهتمت بالقرار أبدت خوفها من أن تنص الولايات المتحدة على شروط لاستخدام العملات الاجنبية تجعل الاجراء كأنه اعطاء باليمين واسترداد باليسار · الا أن حكومة الولايات المتحدة أكدت انها لن تطلب استعمال العملات المتسلمة فى سداد مدفوعات كانت البلاد ذات الشأن تتسلمها بالدولارات وبذلك لن تقل ايراداتها الدولارية

وقد أنشأت حكومة الولايات المتحدة ادارة جديدة للعمليات الاجنبية لتنفيذ سياستها الجديدة · وقد اقترحت هذه الادارة اتباع اجراءات تشابه تلك التى اتبعت فى تنفيذ مساعدات مارشال · وستتم العمليات بأن تدفع هذه الادارة أثمان المحصولات المختلفة بالدولارات للمنتجين الامريكيين وتقوم بتسليمها للحكومات الاجنبية التى تقوم بتوزيعها على المشترين المحليين وتفتح حسابا للادارة الامريكية بالعملة المحلية بحصيلة البيع · وهذه الحسابات تشابه « الحسابات المقابلة » لمساعدات مارشال

وسوف يظهر الوقت ماذا كانت السياسة الجديدة ستضر بمصالح المنتجين المنافسين فى البلاد الاخرى الذين بدأت صيحاتهم ترتفع ضد سياسة «الاغراق» هذه · الا أنه يبدو أن العملية الجديدة لن تصل الى نسبة كبيرة اذ لا تأمل الادارة الامريكية فى أن تبيع ما تزيد قيمته على ١٧٠ مليون دولار من الحاصلات مقابل العملات المحلية الاجنبية

ويعتبر التبغ فى مقدمة السلع التى تجىء تحت البرنامج الجديد وتبلغ قيمة الحد الاقصى الذى يزمع بيعه بهذه الوسيلة ٢٠ مليون دولار · وتأمل المملكة المتحدة فى أن تحصل على الجزء الاكبر من هذه الكمية لبناء مخزون من أوراق التبغ الامريكى ، حيث أن مشتروات انجلترا منه قد قلت كثيرا منذ عام ١٩٥٢ ، ولعلنا فى مصر أيضا ونحن نستورد مقدارا كبيرا من التبغ الفرجينى يمكن لنا أن نستفيد من القرار الامريكى ونوفر بذلك جانبا من العملات الاجنبية وخاصة الاسترلينى الذى كنا ندفعه لبلاد أخرى مثل روديسيا لاستيراد الادخنة الفرجينية التى يزرعونها ·

وبخلاف التبغ هناك كثير من الحبوب والمواد الدهنية والزبد واللحوم ومنتجاتها

الاحوال الاقتصادية فى كندا فى النصف الاول عام ١٩٥٣

تعتبر كندا مثالا كبيرا للبلاد التى يجرى فيها التقدم والانهاض الاقتصادى بخطوات واسعة حتى أصبحت الآن من البلاد الصناعية الزراعية الكبرى فى العالم ، بينما كانت صناعاتها لاتزال فى المهد قبل الحرب الاخيرة وسنحاول هنا أن نقدم صورة للاحوال الاقتصادية هناك فى الشهور الستة الاولى من عام ١٩٥٣

ويمكن القول بوجه عام ان الانتعاش يعم جميع فروع الاقتصاد الكندى فى النصف الاول من العام ، وتدلنا على ذلك أرقام الانتاج الصناعى والعمالة وأسعار التجزئة والمبانى الحديثة · الا أن هناك صناعات عانت شيئا من الركود فى مبيعاتها وعلى الاخص تلك التى تتعلق بالتصدير · كما أن انخفاض أسعار المحاصيل الزراعية كان له أثره الكبير فى خفض الدخول النقدية للمزارعين · الا أن الصورة العامة توحى بأن الرخاء يزيد على الكساد ·

وتظهر أرقام العمالة مستويات عالية اذ أن القوة العاملة التى قدرت بنحو ٥ ١/٢ مليونا فى يولية ١٩٥٣ ، لم يكن هناك منها الا ٩٠ ألفا من المتعطلين بالرغم من أن الايدى العاملة زادت خلال العام ١٩٥ ألفا فى الاسابيع التسعة السابقة معظمهم من خريجى معاهد التعليم ·

كما سجلت الدخول النقدية ارتفاعا أيضا ، اذا ما أخذنا فى الحسبان أن قيمة الدولار الكندى الشرائية التى كانت انخفضت حوالى ١٥ ٪ فى الفترة التى أعقبت الحرب الكورية ، قد تحسنت وأخذت فى الارتفاع ببطء بانخفاض أسعار اللحوم والاسماك وغيرها · فانخفض الرقم القياسى لأسعار التجزئة (١٩٤٩ = ١٠٠) من ١١٨ر٢ فى يناير ١٩٥٢ الى ١١٤ر٤ فى مايو ١٩٥٣ ، وكان الانخفاض أكثر وضوحا فى اسعار الجملة من المستوى الاعلى الذى بلغه فى يوليه ١٩٥١ حين بلغ ٢٤٣ر٧ الى ٢٢٠ر٢ فى أكتوبر ١٩٥٢ واستقر حول ذلك الرقم منذ ذلك الوقت · ولو أن الاسعار فى الايام الاخيرة قد سجلت اتجاها صعوديا

وازداد حجم الانتاج الصناعى بنحو ٩ ١/٢ ٪ عما كان عليه فى النصف الاول من عام ١٩٥٢ ، وشمل الانتعاش أيضا صناعة المنسوجات التى كانت قد تأثرت بالركود العالمى خلال عام ١٩٥٢ ، فارتفع انتاجها بحوالى ١٤ ٪ خلال النصف الاول من عام ١٩٥٣ ، وكان الحال كذلك فى صناعات الصلب والمنتجات البترولية والسيارات وأجهزة التليفزيون والسجاير · الا أن بعض الصناعات الاخرى لم تصادف نجاحا مماثلا منها صناعة الآلات الزراعية وصناعات الشحن عموما ، وذلك لانخفاض الدخول الزراعية حوالى ١٩ ٪ عما كانت عليه فى يولية ١٩٥١

وينتظر أن تبلغ قيمة الاستثمارات الرأسمالية خلال العام بأكمله نحو ٦ر٥ بليون دولار كندى بزيادة ٩ ٪ عن ١٩٥٢ ، وكان لنقص الصادرات أثره فى ظهور عجز فى ميزان العمليات الخارجية بلغ ٣٦٥ مليون دولار كندى فى النصف الاول ١٩٥٣ ، مقابل فائض بلغ ٦٩ مليون دولار كندى فى النصف الاول

من عام ١٩٥٢ ، وقد تمت مقابلة العجز بما دخل البلاد من أموال أجنبية وخاصة الى صناعة البترول ، كما سحبت كندا نحو ١٠٧ مليون دولار من احتياطياتها الذهبية والاجنبية

ومن هـــذا العـــرض يتبين أن الانتعاش كان نتيجة للطلب الداخلى اذ أن الطلب الخارجي اصابه بعض الركود . وكان لانتعـاش الطـلب الداخلى أثره فى زيادة الواردات مما زاد العجز فى ميزان التجارة الكندية .

الاصلاح الزراعى فى بوليفيا

أصدر رئيس جمهورية بوليفيـــا قانونا للاصلاح الزراعى من المأمول أن يضع الامور فى نصابها فى الشئون الزراعية ويقضى القانون بالغاء الملكيات الكبيرة وتوزيع الاراضى على العمـال الزراعيين • ويعد هذا القانون أخطر الاجراءات التى اتخذت من نوعها فى تاريخ أمريكا اللاتينية • ويعتبر مكملا لقانون تأميم المناجم ، وفيه رد اعتبار المواطن البوليفى من الهنود الحمر .

وبالاضافة الى ماينص عليه القانون من الغاء الملكيات الكبيرة فقد أصبحت الاراضى وموارد المياه ملكا للدولة ، وقد قسم القانون الجديد الاراضى الى قسمين سمح فى القسم الاول للعمال بامتلاك قطـع صـغيرة ، أما القسم الثانى فقد قسمت أراضيه طبقـــا لموقعها وخصب تربتها

وسيصبح جميع المســتأجرين أو المزارعين ملاكا للأراضى التى استأجروها أو يزرعونها فى الحال • وسيسترجع الهنود أراضيهم التى أخذت منهم منذ عام ١٩٠٠ كما ينص القانون على أن كل بوليفى يبلغ من العمر ١٨ عاما سوف يحصل بدون تمييز على قطعة من الارض طبقا لما تقرره الحكومة ، هذا وسيتم نزع ملكية الاراضى مقابل تقدير قيمة لها تدفع بوساطة سندات وطنية ، كما ستعمل الحكومة عـــلى النهوض بالجمعيات الزراعية والتعاونية ولايزال القانون الجديد رهنا لموافقة الكونجرس الا أن هذا الامر مقطوع بحدوثه اذ من المنتظر ألا يعارضه أحد

شيلى وانتاجها من النحـــاس

قررت الحـكومة الشيليـة وقف المفاوضات القائمة بينها وبين الولايات المتحدة لبيع مخزونها من النحاس ، وصرح وزير المالية لشيلى بأن بلاده ستستمر فى بيع نحاسها بأسعـــار السوق العالمية •

وتعتبر شيلى من أهم الدول المنتجة للنحاس للتصدير فى العالم • وكانت هناك بينها وبين الولايات المتحـــدة اتفاقية تتعهد بمقتضاها الاخيرة بشراء مخزون شـيلى من النحاس بسعـــر محدد

الا أنه فى عام ١٩٥٢ اعتقدت شيلى بأنها مغبونة فى هذا الاتفاق وقررت عدم الاستمرار فى تسليم النحـــاس مالم توافق الولايات المتحدة على رفع السعر وهو مارفضته الولايات المتحدة وامتنعت بالتالى عن تسليم النحاس الذى تراكم لدى شـــيلى حتى بلغ مخزونها نحو ١٤٠٫٠٠٠ طن • وفى الوقت ذاته انخفضت اسعار النحاس فى السوق العالمية انخفاضا كبيرا ، وأمكن للولايات المتحدة أن تعتمد على مخزونها وانتاجها المحـــلى بحيث لم يسبب لها انقطاع النحـــاس الشيلى صعوبات ما

ولما وجدت شيلى أن الخسارة تبدو من نصيبها فى هذه العملية رضيت بفتح باب المفاوضـــات مع الولايات المتحدة لتصريف المخزون الكبير بسعر يقل كثيرا عن الاتفاقية الاولى •

سيطرة الحكومة على البترول فى البرازيل

صدر قانون جـــديد للبترول فى البرازيل أنشأت بمقتضاه مؤسســة حكومية لها وحدها الاشراف على انتاج البترول ونقله وتكريره ، ويقـــدر رأسمال المؤسسة مبدئيا بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار ، ويرمى القانون الجديد الى الاستغناء عن واردات البترول التى تدفع فيها البرازيل نحو ٢٠٠ مليون دولار سنويا مع استمرار الزيادة فى الطلب

وهذا القانون جزء من السياســة الجديدة الواسعة النطاق التى عدلت بمقتضاها البرازيل نظام الرقابة على النقد لمواجهة التضـــخم الكبير فى الاقتصاد القومى •

انتاج الصلب فى مجموعة الامم البريطانية

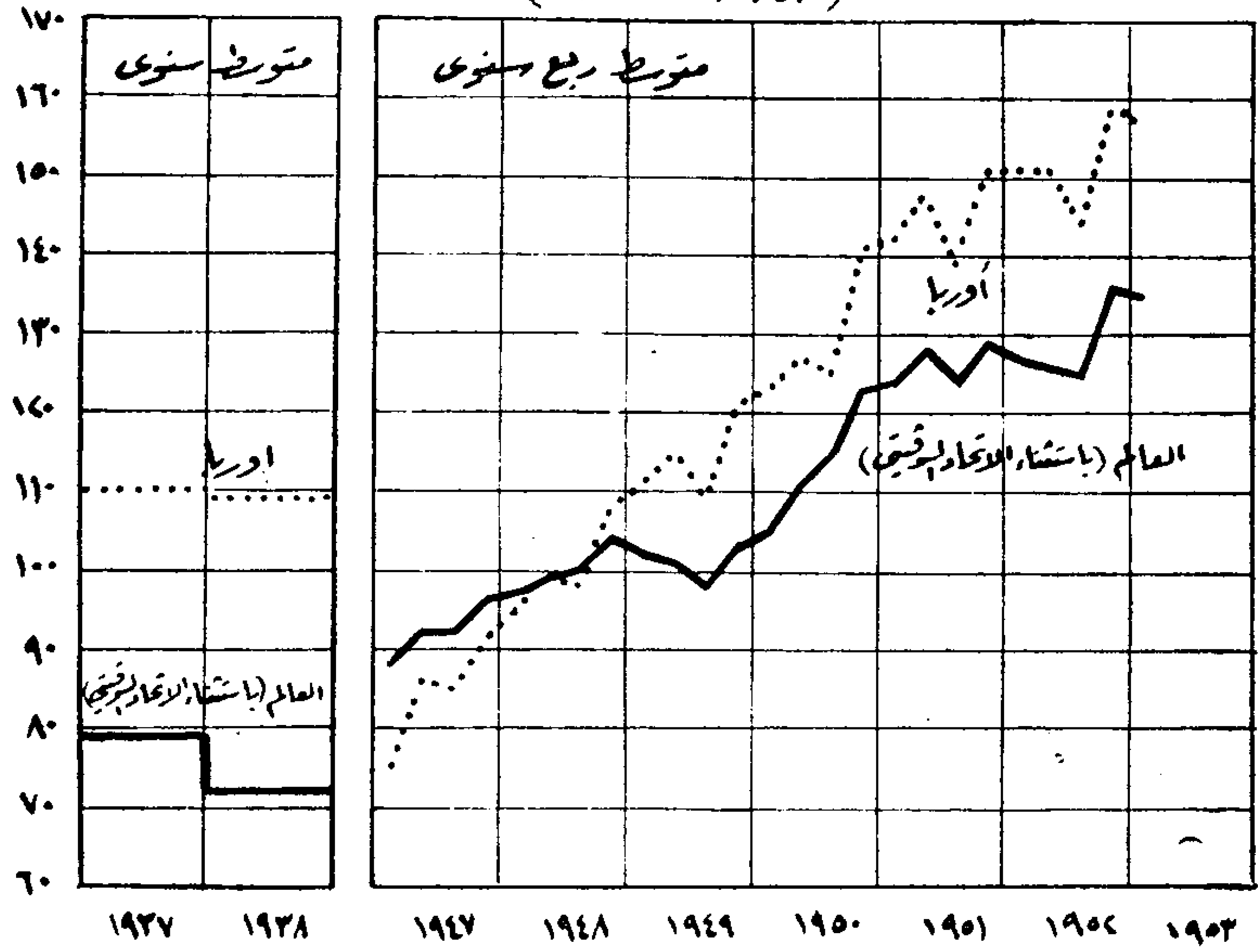
نورد هنا جـدولا لتطور انتـــاج الصلب فى بلاد الكومنولث البريطانية وتنتج هذه المجموعة مايزيد على ١٠٪ من انتاج العالم ، ومن المحتمل ان يزداد انتاجها فى السنوات القليلة القادمة اذا تحقق ماهو مقدر له فى عام ١٩٥٧ ـ ٥٨ وباستثناء المملكة المتحدة تجىء كندا على رأس قائمة منتجى الصلب من دول الكومنولث تليهـــا استراليا والهند وجنوب افريقيـــا وروديسيا الجنوبية • وقد وضعت الاجراءات اللازمة لزيادة انتاج الصلب فى هذه الدول حتى يصل الى ٣١ مليون طن فى عام ١٩٥٧ـ٥٨ بآلاف الاطنان .

البـــلاد	١٩٣٨	١٩٤٦	١٩٥١	١٩٥٢	٥٨/١٩٥٧
المملكة المتحدة	١٠٣٩٨	١٢٦٩٥	١٥٦٣٨	١٦٤١٨	٢٠٣٥٠
كنـــــدا	١١٥٥	٢٠٧٨	٣١٩٠	٣٣٢٠	٤٤٠٠
استراليـــــا	١١٨٢	١٠٨٩	١٤٣٠	١٦١٠	٢٤٠٠
الهنـــــد	٩٣٧	١٢٩٣	١٥٠٠	١٥٧٠	٢٣٠٠
جنوب افريقيا	٣٤١	٤٩٩	٩٣٠	١١٨٠	١٥٠٠
روديسيا الجنوبية	ـــ	ـــ	٣٠	٣٠	٥٠
المجمـــوع	١٤٫٠١٣	١٧٫٦٥٤	٢٢٧١٨	٢٤١٢٨	٣١٫٠٠٠

وتمتلك دول الـكومنولث البريطانى حوالى ١/٣ احتياطات العالم من الحديد الخام ، اذ يبلغ نصيبها منها ١٧٦٥٠ مليون طن ويبلغ احتياطى العالم بأجمعه ٥٢٫٨٨٠ مليون طن ، هذا بالاضافة الى مناجم الفحم الواسعة النطاق التى تبلغ ٣٨٦٥٤٨ مليون طن من مجموع مايمتلكه العـــالم وهو ٤٫٤٥٦٫٢٧٠ مليون طن • ويقدر انتاج هذه الدول من الفحم الحجرى فى عام ١٩٥٢ ، ٣٣١ مليون طن من مجموع الانتـــاج العالمى وقدره ١٫٥٦٧ مليون طن فى عام ١٩٥١ وبذلك يمثل انتاجها من الفحم نحو ٢٠ ٪ من الانتاج العالمى كما تنتج هذه الدول ٢٫٩ مليون طن من خام المنجنيز من مجموع الانتـــاج البالغ مقداره ، ٧٫٦ من ملايين الاطنان

التوسع فى الانتاج الصناعى العالمى

الرسم (١)



أصدر مكتب الاحصاء بالامم المتحدة دراسة للانتاج الصناعى تشمل التعدين والصناعات الاخرى فى البلدان المختلفه ونورد هنا موجزا لما جاء بهذه الدراسه التى بنيت على أساس رقم قياسى حسب المكتب المذكور لهذا الغرض

وتبين من الرقم ان حجم الانتاج الصناعى في عام ١٦٥١ يزيد بحوالى ٧٠ ٪ عما كان عليه مستوى انتاج السنوات ١٩٣٧–٣٨ ، هذا وتبع الزيادة فى الانتاج بين سنتى ١٦٤٨ و١٩٥١ حوالى ١٠ ٪ ويبين الرسم التالى تطور الانتاج الصناعى على أساس ان عام ١٩٤٨ = ١٠٠

الرسم البيانى الاول

ولم تحدث هناك زيادة فى الانتاج الصناعى العالمى فيما بين ١٩٤٨ ، ١٩٤٩ ولكن كان هناك بعض التوسع فى عامى ١٩٥٠ ، ١٩٥٤ ، وفى خلال الستة شهور الاولى من عام ١٩٥٢ لوحظ تغيير فى الاتجاه سرعان ما نعكس فى الربع الرابع من عام ١٩٥٢ وبدأ الانتاج فى الزيادة ثانية وكان هذا الارتفاع فى الحقيقة أقوى حركة صعودية سجلت منذ عام ١٩٤٧

وهناك عدة بلدان استمر انتاجها الصناعى فى النمو باستثناء بعض الفترات لم تكن الزيادة فيها مطردة ومن هذه البلاد النرويج والسويد والمملكة المتحدة ، أما آمريكا التى يعتبر انتاجها نصف انتاج العالم الصناعى باستثناء اتحاد الجمهوريات السوفيتية فيظهر الاتجاه فيها تغيرات ليست صغيرة . فبعد النكسة التى حلت فى عام ١٩٤٩ حدث الرواج الذى أثارته الحرب الكورية فى عامى ١٩٥٠ ، ١٩٥١ ثم أعقب ذلك نكسة أخرى فى الشهور التسعة الاولى من عام ١٩٥٢ تفاقمت حالتها عندما أضرب عمال الصلب فى منتصف العام ، ثم تبع ذلك انتعاش فى الربع الرابع من عام ١٩٥٢ استمر حتى ١٩٥٣

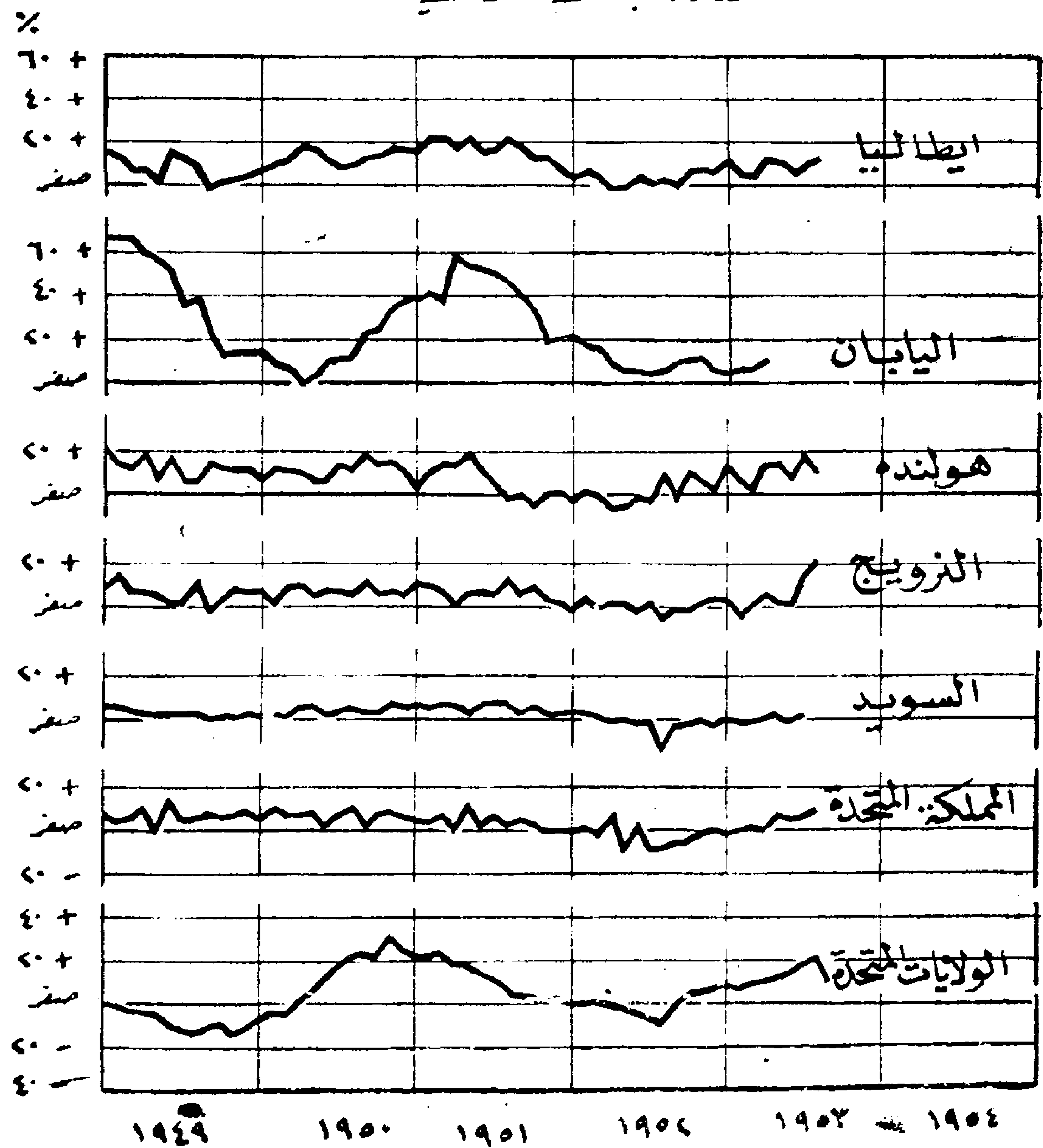
وليس هناك فى معظم البلدان التى تظهر فى الرسم الثانى المرافق مايقابل النكسة التى حدثت فى الولايات المتحدة .

الرسم الثانى

ففى هذه السنة بالذات ارتفع الانتاج فى المانيا الغربية ويرجع ذلك الى استعادة النشاط الاقتصادى عقب الاصلاح النقدى ، أما **فرنسا** فقد تناقص الانتاج الصناعى فيها فى

الرسم (٢)

الانتاج الصناعى



النصف الاول من عام ١٩٥٠ ثم حدث مثل ذلك في عام ١٩٥٣ ، **وفي ايطاليا** تناقصت درجة الزيادة في الانتاج بعض الشيء منذ منتصف عام ١٩٥١ ولوحظ أن الانتاج الصناعي فيها في شهرين من عام ١٩٥٢ كان أقل مما كان عليه في الاشهر المماثلة من عام ١٩٥١

أما حالة الانتاج الصناعي في **اليابان** فتظهر الاحصاءات انتعاشا في عام ١٩٤٩ بعد فترة التوقف التي تلت الحرب مباشرة الا أن الانتاج لم يستمر في الارتفاع بل توقفت زيادته في مارس ١٩٥٠ ، ثم تلت ذلك فترة انتعاش أخرى في الانتاج استمرت حتى مارس ١٩٥١ اثر نشوب الحرب الكورية في يونية ١٩٥٠ ، وفي عام ١٩٥٢ تناقص التوسع الصناعي قليلا

وفي حالة **بلجيكا وهولنده** تناقص الانتاج في النصف الثاني من عام ١٩٥١ ثم تبع ذلك بعد فترة من التردد ظهور دلائل الانتعاش ثانية وعلى الاخص في هولندة

وفي النمسا كانت الاحصاءات تشير باستمرار الى الزيادة في الانتاج الصناعي حتى منتصف عام ١٩٥٢ عندما بدأت المساعدات الاجنبية تتناقص . ويظهر الرسم أيضا الزيادة الملحوظة في الانتاج الصناعي الخاص **بفنلندا** في عام ١٩٥١ عندما كانت اسعار منتجات الغابات مرتفعة ، الا أن هذا الرواج لم يدم طويلا ومازالت بعض الصناعات هناك تجاهد في سبيل تخفيض تكاليف الانتاج التي تحملتها خلال فترة الرواج

هذا وتختتم هذه الدراسة الاحصائية لأحوال الانتاج الصناعي في بعض دول العالم الرئيسية بأنه لم يمكن وقف ارتفاع اسعار المواد الخام الا في عام ١٩٥١ بعد أن اتخذت بعض البلدان الاجراءات المختلفة من نقدية وغيرها للحد من هذا الاتجاه . والمشاهدة عند دراسة احصاءات الانتاج الصناعي ان الانتعاش في حجم هذا الانتاج استمر منذ خريف ١٩٥٢

وهو مصداق لما جاء في ختام التقرير السنوي الثالث والعشرين لبنك المشتريات الدولية من انه قد أمكن التغلب على موجة التضخم التي عمت العالم أجمع بأقل المجهودات والنفقات سواء من وجهة النظر الاقتصادية أو الاجتماعية

مكتبة التاجر

الاستعمار عدو الشعوب

بقلم الاستاذ عبدالعزيز فهمى

أهدى الينا حضرة المؤلف هذا الكتاب السياسى القيم • وهو مجهود يستحق الثناء ، اذ كشف الاستـاذ عبد العزيز فهمى ـ فى هذه الظروف الحاسمة ـ عن حقيقة الاستعمار ، وشرح قصته منذ الكشوف الجغرافية التى قام بها بحارة الدول الاوربية كالبرتغال وأسبانيا وهولنده وبريطانيا وفرنسـا فيمـا بين أواخر القرن الخامس عشر وأوائل القرن السابع عشر

ثم شرح **المرحلة الاولى فى الاستعمار ، بأنها تبدأ بالسلب والنهب والاغتصـاب واستعبـاد الشعوب وقهرها لاستنزاف ثرواتهـا ومواردها والحصول على الامتيازات التجارية والسياسية •** وذكر أن بريطانيا هى أم الاستعمار ، وأنهـا باسم الحضـارة ، والحرية ، والديموقراطيـة استعبدت الشعوب حتى ظنت أن «الزنوج بضاعة رائجة» ، وقال أن ملكة بريطانيا كانت تتاجر فى الرقيق • وأن الدول الاسـتعمارية سخرت الدين لخدمتها •

أما عن المرحلة الثانية من الاستعمار ، فهى الاحتـكارات والحروب التى تدعم الاسـتعمار • وقد كانت طبقات النبلاء والاقطاعيين بما لها من سيطرة على مقـاليد الامور ، ونفوذ لدى الملوك والحكومات قد استطاعت فى بداية ازدهار الصناعة أن تتدخل فى أمورها بدعوى حمايتها وتشجيعها حتى فرضت عليها القيود

وأشار الى أن المنافسة أدت بمرور الزمن الى نتـائج تلفت النظر وأهمها اندثار المؤسسـات الصغيرة ، واضطرار أصحابهـا الى الارتبـاط بالشركات الصناعية الكبرى ، يشتغلون لحسابها أو يدمجون رءوس أموالهم فى رءوس أموالها •• وهكذا خلقت الاحتكارات : الاحتكارات التجارية فى تحديد منـاطق كل مؤسسة ، وتثبيت حد أقصى لكمية الانتـاج ، وتعيين سعر تلتزم به المؤسسات • ثم **الاحتكارات الانتـاجية** ، وهو ما يسمى فى أمريكا (بالترستات)

من أجل ذلك ، قامت البنوك فى هذا السبيل بدور رئيسى ، فسيطرت على الصناعات ، وأوضح مثل لهذه الحقائق ما حدث فى مجموعة شركات البترول المشهورة فى وقتنا الحالى باسم شل

وبدأ الامر يتطور الى « **زحف استعمارى** » ، **محالفات اقتصادية وعسكرية وسياسية للسيطرة على العـالم وتقسيمه الى منـاطق نفوذ سياسى واسـتغلال اقتصـادى** • نعم ، اذ كيف يخرج الاحتكاريون الصناعيون والماليون من الازمات التى انتابتهم ؟ وكيف يصرفون هذه الاكداس المتراكمة من سلعهم ؟ بل وكيف يحصلون على المواد الخام ـ فيما بعد ـ بأثمان رخيصة ؟ ثم أين يستثمرون الفـائض من رءوس أموالهم ؟ هذه الاسئلة لم يكن لها عند الاحتكاريين سوى جواب واحد •• **الاستعمار !**

وأخذ الامر عدة صور لتصدير رءوس الاموال فاما تقـديم القروض المالية للحكام والحـكومات وانشـاء فروع للبنوك • واما استثمار رءوس الاموال المصدرة فى تنفيذ مشاريع المرافق العامة (كالرى والاضاءة والمياه والنقل) ، واما انشاء الشركات الصناعيـة والتجارية والزراعية التى تعطى امتيازات الاستثمارات وتقدم لها ضمانات الاحتكار والاعفـاءات من الجمارك وغير ذلك • ولقد ضرب المؤلف مثالا واضحا ، وهو الشرق الاوسط •

وفى العدد القادم نوالى بقية عرض هذا الكتاب الذى جاء فى وقته •



يحررها ويشرف عليها :

((التايمز)) تستخدم مطبعة متنقلة !!

من المعروف أن جريدة «التايمز» اللندنية ـ أشهر صحف بريطـانيا اليومية ـ تطبع فى مبنى بميـدان «برينتنج هاوس» فى لندن • والان صار من الممكن أن تطبع فى أى مكان بالطريق وفى وقت قصير عن طريق مطابع حديثة تنقل بواسطة سيارات اللورى . وهذه المطابع الموضـوعة فوق سـيارات اللورى ذات سرعة هائلة ، اذ يمكنها أن تصدر فى الساعة الواحدة حوالى ١٢ ألف نسخة من صحيفة ذات ثمانى صفحات .

ومن المعروف أن جريدة «التايمز» لم تصادر ولم تحتجب يوما واحدا عن قرائها منذ تأسيسها الذى مضى عليـه حوالى ١٦٨ عاما . ولا شك أنه يعز على أصحابها أن تتوقف يوما واحدا ، وهم يعملون جاهدين على المحافظة على هذه السمعة التقليدية ، لذلك ابتاعوا هذه المطابع الحديثـة لكى تستطيع هـذه المطبعة المتنقلة مواصلة طبع « التايمز » . ويلاحظ يضا أن هذه المطبعـة تحمل على ثلاث سيارات شحن كبيرة ذات لون أخضر قاتم وقاطرة تجرها .

أما عن طريقة العمل فى هـذه المطبعة ، فتقف السيارتان الكبيرتان الاماميتان جنبا الى جنب ، ثم يفتح جدارهما الجانبيان ، ويلتصـقان ببعضهما ، فيؤلفان أرضيـة غرفة الطباعة . أما السيارة الثالثة فتقف وراء السيارة الثانية تماما ، ويكون فيها الحبر والورق لتزويد المطبعـة بما يلزمها ، وتوضع لسيارة القاطرة فى الزاوية الرابعة من المربع ، وفيها يتم توليـد التيار الكهربائى الذى يحرك الآلات .

وبعد وصول المطبعة المتنقلة الى مكانها بساعتين تكون الصحيفة ماثلة للطبع . اذ يذهب بعض المراسـلين الصـحفيين فى سـيارات سريعة ويبعثون تقاريرهم الاخبارية بواسطة الاجهزة اللاسـلكية ، بينما يقـدم البعض الآخر المـواد المختلفة الى الشخص المسئول فى سـيارة تكون على بعد عشرين ميلا من المطبعة . وفى تلك السـيارة يجلس جامـع الحروف أمام آلة تشبه الآلة الكاتبة الكلمات باصابع اليـدين فلى تلك الآلة فانهـا تنتقل لا سـلكيا الى سيارات الشحن حيث توجد آلات الطباعة ، وهناك تظهر مصـطفة فى أعمدة معدنية . وليس من الضرورى مطلقا أن يقف أحد على مقربة من آلة الطباعة لمراقبة المفاتيح التى تنتج الحروف المصـفوفة ، ذلك لانهـا تضرب باصابع اليدين على آلة جمع الحروف من مكان بعيد . وبعد جمع الحروف ، تأتى بـين الكلمات قطع رصـاصية فلا تكاد تمضى دقيقة واحدة على تسليم المادة الخبر التى تكون مصفوفة على الآلات الطابعة ، وبعد ذلك تبدأ عملية الطبع .

وهناك فرن دقيق لصهر المعـادن وآلات لصنع الكليشهات فضـلا عن جميع الاجهزة اللازمة للصـحف ، والتى تكون عادة مثبتـة فى أرض المكاتب الصحفية . وأخـيرا تباشر المطـابع عملها ، فتخرج الجريـدة «التايمز» من الاطبعة بصوتها الداوى كالمعتاد ، وان كانت بحجم أقل ... وهكذ تواصـل (التايمز) العالمية خدماتها منذ ١٦٩ عاما .

((التايمز))

***

أعمق بئر للبترول فى العالم

تهتم شركة « شـل » اهتماما كبيرا بالحصـول على البترول من أعمق بئر للبترول فى العالم فى ولاية لوازيانا ، ويبلغ عمقه ١٧٣٠٠ قدم . والبئر العميق الذى سبق اكتشافه كان يبلغ ١٥٥٣٠ قدما وتم حفره فى ولاية كاليفورنيا عام ١٩٤٩ .

ويلاحظ أن هناك آبار أعمق بكثير ، ولكنهـا جافة وأهم هذه الآبار فى « بيكر زفيلد » بكاليفورنيا ويبلغ عمقه ٢١ ألف قدم

((بتروليم برس سرفيس))

The Economist NEWS

العالم

THE ACCOUNTANT

محمد فريد حسن

بيانات واحصاءات من الهند :

● تم صنع ٦٧ قاطرة من ذات القاس الواسع و٤٤ قاطرة من ذات القضبان الضيقة والتى يبلغ اتساع قضبانها مترا واحدا .

● صدرت لهند من الزنجبيل ما وازى قيمته ٧٦٠ر٢٦٠ر٥ روبية خلال عام ٥٢\١٩٥٣ .

● تبلغ قيمة الاموال المستثمرة فى صناعة السيارات الهندية ٣ر١٠٠ مليون روبية .

● يعمل فى البريد والتلغراف فى الهند زهاء ٠٠٠ر٢٢١ شخصا .

وبهذا تعتبر هذه الخدمة من أكبر المنافع العامة المؤممة فى الهند .

● قررت حكومة الهند السماح بتصدير ألف طن من بن روباستا من محصول ٥٢\١٩٥٣ وستفرض ضريبة قدرها ٦٢ روبية و٨ أنا لكل مائة رطل من هذه الصادرات .

● سمحت كومة الهند بتصدير الانواع والكميات الآتية من القطن قصير التيلة من محصول عام ١٩٥٣\١٩٥٤

نجال ديشى ٧٥٠ ألف بالة

باتياس وكالاجنس ودوليراس ٥٠ ألف بالة

س.ب. او س.ب\ ٢ أومراس (من طول ١١/١٦ وأقل) ٥٠ ألف بالة

أما أصناف آسام كوميلاس ، وكوكوناداس فسيظل تصديرها حرا .

● ستقام هذا العام مزرعة مساحتها ٥٠ فدانا وتبلغ تكاليف اكثر من ٣٠٠ ألف روبية فى (آسام) لاجراء ابحاث عن الجوت . وهذه ثالث لمزرعة تقيمها حكومة الهند ، والاولى - (بيهار) ، والاخرى فى اوريسا) .

« نشرة السفارة الهندية بالقاهرة »

أكبر كميات البترول . . .
من الكويت !

سجلت (الكويت) رقما قياسيا فى انتاج البترول خلال شهر اكتوبر الماضى، اذ أنتجت ألف مليون برميل . وهكذا سبقت الكويت انتاج البلدان التى كانت تسبقها وهى الولايات المتحدة الامريكية ، وروسيا ،وايران والمملكة لسعودية . هذا بينما ان انتاج البترول فى الكويت لم يبدأ الا منذ ثمان سنوات .

ومن المعلوم أن لمملكة السعودية - وهى أقرب منافس للكويت فى التوسع السريع - استغرقت ضعف هذه المدة لكى تصل بانتاجها الى ألف مليون برميل . والى جانب ذلك فالكوات تعتبر الآن ثالث دول العالم المنتجة لبترول بعد الولايات المتحدة وفنزويلا . ومن المنتظر أن يزيد الانتاج فى الكويت عن هذا الرقم حيث أن الانتاج لم يبدأ الا منذ عهد قريب .

« بتروليم تايمز »

***

أمريكا أكبر مستهلك للشاى الهندى

كان متوسط قيمة ما تصدره الهند قبل الحرب العالمية الثانية ٨ مليون دولار ، فوصل الان الى ما يقرب من ١٧ مليون دولار . وقد زاد استهلاك الشاى فى الولايات المتحدة ١٥ مليون رطلا فى خلال السنوات الخمس الاخيرة حسب ما يقرره المدير الادارى لمجلس الشاى بالولايات المتحدة . ويقدر استهلاك الشاى فى تلك الولايات هذا العام بمقدار ١٠٦ مليون رطلا .

« أمريكان اكسبورتر »

***

انتاج الورق فى الارجنتين

« تسعى حكومة الارجنتين الى خلق وايجادصناعة وطنية ، يمكنها - عندما تصل الى أوج انتاجها - أن تغطى نصف حاجتها من ورق الصحف ، أى عليها أن تنتج حوالى ٧٠ ألف طن فى السنة »

« من تقرير لهيئة الامم المتحدة »

فى ركاب العلم

آلات لشحذ الاسلحة وتلميعها

يقوم أحد مصانع يوركشير فى الوقت الحالى بانتاج آلة جديدة لشحذ وتلميع الاسلحة والمعادن .. وما شاكل ذلك . وهذه الآلة قد تكون عادية ، ولكن الجديد فيها انها تستطيع - فى سرعة فائقة - شحذ وتلميع القطع التى توضع بها سواء أكانت مسطحة او مقوسة والمبدأ الذى يقوم عليه هذا الاختراع الجديد قوامه وجود عجلة مرنة ركبت على مخرطة او محور دائرى بدلا من العجلة الراسية التى كانت تستخدم من قبل .

الحديد فى عالم البلاستيك

عرضت فى معرض البلاستيك الذى اقيم اخيرا فى « اوليمبيا » بلندن ، آلة جديدة تعد الاولى ، بل والوحيدة ، من نوعها فى العالم ، وتستخدم فى صب البلاستيك .

وظهور هذه الآلة الجديدة سيغنى عن استخدام وحدتين منفصلتين لصب البلاستيك،

ويضمن الاختراع الجديد النظافة التامة لسائل البلاستيك ، واختفاء كل اثر « للمكارة » منه .

سجاجيد من رغوة المطاط

اخترع حديثا نوع من المطاط يضفى على السجاجيد القديمة ذلك الملمس الناعم الوثير المعروف فى السجاجيد الثمينة الغالية ، واسم المادة الجديدة هى « دورالاى » ، وهى مكونة من لوح من رغوة المطاط يلصق على آخر من القنب ، ويمكن فض هذه الالواح على الشكل والحجم المطلوبين بوساطة مقص قوى .

وطريقة استعمال هذا الاختراع ، هى ان يوضع « الدورالاى » تحت السجادة المطلوبة دون حاجة الى خياطتها به او تثبيتها بالمسامير

وتتميز هذه المادة بأنها محصنة ضد «العتة» والرطوبة ، وانه لا يفقد ليونته بأية حال من الاحوال ، وهو من الناحية الصحية مضمون

فى خدمة الصناعة
جهاز للبحث عن المعادن والبترول والماء

شاهد اخيرا ممثلو المؤسسات الحكومية الجيولوجية ومندوبو شركات البترول والمناجم فى بريطانيا العرض الاول لآلة الكترونية عجيبة تستعمل فى اعمال مسح الاراضى وتخطيطها وتدار هذه الآلة من الطائرة ، الامر الذى يسهل مهمة المنقب عن الزيت او المعادن أو الماء ويساعده فى أنجاز عمله بسرعة وذلك عن طريق وضع التخطيطات والخرائط للحقل المغناطيسى تحت سطح الارض .

وهذه الآلة هى فى الواقع تطور جديد لاحد الابتكارات التى تمت خلال الحرب العالمية الثانية لتحرى أماكن الغواصات الغاطسة . ومع ان سطح الارض كله يعتبر حقلا مغناطيسيا فان هذا الحقل يختلف الى حد كبير من مكان لآخر بسبب الاختلافات فى التكوين والبناء . فوضع رسم بيانى لبناء وتكوين هذه الاختلافات يعطينا ادلة وحلولا حيوية لطبيعة الطبقة الجيولوجية . وهكذا يتمكن العلماء من استنتاج ومعرفة ما تحتويه المنطقة من معادن

وتقيس هذه الآلة الجوية الحقل المغناطيسى فى الارض وتسجل باستمرار الاختلافات فيه كلما حلقت الطائرة على ارتفاع معين .

عرض لتجارة مصر الخارجية من يناير الى سبتمبر ١٩٥٣

تحسن الميزان التجارى لمصر

تحرير الاقتصاد المصرى من "سيطرة القطن" ضرورة لازمة

يتضح من مقارنة ارقام التجارة الخارجية عن مدة التسعة شهور الاولى من عام ١٩٥٣ - يناير / سبتمبر - ان العجز فى الميزان التجارى بلغ : ٢٨ر٥٠١ر٣٦٤ جنيه مقابل عجز قدره : ٤٧ر٢٧٩ر٨٤٩ جنيه عن الفترة المماثلة من عام ١٩٥٢ .

ومع أن العجز فى الميزان التجارى فى هذه الفترة من عام ١٩٥٣ ينخفض عن عجز الفترة المماثلة من عام ١٩٥٢ بمبلغ : ١٨ر٧٧٨ر٤٨٥ جنيهاً ، الا اننا نلاحظ ازدياد العجز فى الثلاثة شهور الاخيرة من هذه الفترة فى عام ١٩٥٣ - يولية / سبتمبر - بنسب كبيرة عن الثلاثة شهور الاولى ونصف السنة الاولى من عام ١٩٥٣ . فقد بلغ العجز فى المدة من أول يناير الى آخر مارس ١٩٥٣ : ١ر٩٦٣ر١٣٤ جنيها (مقابل عجز قدره ١٣ر٦٦٥٦٠٥ جنيها فى الفترة المقابلة يناير/مارس من عام ١٩٥٢) . كما بلغ العجز أيضا فى نصف السنة الاولى من عام ١٩٥٣ مبلغ : ٧ر١٢٨ر٨٦٦ جنيه (مقابل عجز قدره ٤٣ر٩٨٣ر٢٦٦ جنيه فى نصف السنة الاولى من عام ١٩٥٢) وبذا يكون العجز فى الثلاثة شهور الثالثة من عام ١٩٥٣ -يولية/سبتمبر- قد بلغ حوالى ثلاثة أضعاف العجز فى نصف السنة الاولى اذ بلغ عجز هذه الفترة يولية/سبتمبر - ١٩٥٣ : ٢١ر٣٧٢ر٤٩٨ جنيها .

ولا شك ان القيود التى فرضت على الاستيراد ، قد ساعدت كندا على التقليل من العجز الذى نعانيه فى ميزاننا التجارى . فقد انخفضت وارداتنا فى هذه الفترة يناير/سبتمبر ١٩٥٣ عن الفترة المقابلة من عام ١٩٥٢ بمبلغ : ٣٠ر٩٣٨ر٥٥٥ جنيها هذا ، بينما انخفضت صادراتنا فى هذه الفترة يناير/سبتمبر ١٩٥٣ عن الفترة المقابلة من عام ١٩٥٢ بمبلغ ١٢ر١٦٠ر٠٧٠ جنيه . **ويرجع هذا العجز فى صادراتنا الى انخفاض قيمة صادراتنا من القطن ، بالرغم من زيادة الكمية التى صدرت عن مثيلاتها فى العامين السابقين .** فقد بلغت الكمية التى صدرت فى الفترة يناير/سبتمبر ١٩٥٣ : ٥ر٥٢٢ر١٩٩ قنطارا بلغت قيمتها : ٨٢ر٣١٣ر٧٣٩ جنيه . بينما بلغت الكمية التى صدرت فى نفس الفترة عن عام ١٩٥٢ : ٤ر٢٧٧ر١٣٤ قنطار بلغت قيمتها : ٩٦ر٩٧٣ر٤٠٨ جنيه . وكانت الكمية المصدرة عن نفس الفترة فى عام ١٩٥١ : ٤ر١٦٥ر٩٦٤ قنطارا قيمتها : ١١٩ر٩٥٤ر٢١٨

وأساس هذا الانخفاض من قيمة صادراتنا من القطن رغما من ازدياد كمية المصدر منه هو تدهور اسعار القطن ففى الوقت الذى ازدادت فيه صادراتنا من القطن فى الفترة من يناير/سبتمبر ١٩٥٣ عن الفترة المماثلة من عام ١٩٥٢ بحوالى ١ر٢٤٥ر٠٦٥ قنطارا الا أن حصيلة الصادرات من القطن عن هذه الفترة فى ١٩٥٣ انخفضت عن حصيلة الفترة المماثلة من عام ١٩٥٢ بمبلغ ١٤ر٦٥٩ر٦٦٩ جنيها ويظهر ترهد التدهور فى أسعار القطن بصورة واضحة جلية بمقارنة الكمية المصدرة وحصيلتها فى عام ١٩٥١ .. فبينما ازدادت الكمية المصدرة من القطن فى الفترة من يناير/سبتمبر ١٩٥٣ عن مثيلتها فى عام ١٩٥١ بحوالى ١ر٣٥٦ر٢٣٥ قنطار ، الا أن حصيلة صادرات القطن عن هذه الفترة فى عام ١٩٥٣ قد انخفضت عن الفترة المقابلة من عام ١٩٥١ بمبلغ ٣٧ر٦٤٠ر٤٧٩ جنيها ! !

ويجدر بنا ان نشير هنا الى ظاهرة هامة ، وهى انه على الرغم من انخفاض جملة الصادرات فى الفترة يناير / سبتمبر ١٩٥٣ عن الفترة المقابلة من عام ١٩٥٢ بمبلغ ١٢ر١٦٠ر٠٧٠ جنيه ، الا انه يتبين من تحليلنا لارقام الصادرات فى عام ١٩٥١ ، ان الصادرات من البضائع الاخرى غير القطن قد زادت فى فترتنا هذه عن مثيلتها فى عام ١٩٥٢ بمبلغ : ١ر٤٩٩ر٥٩٩ جنيه ، وهذا يبين لنا أثر القطن فى التقلبات التى تصيب ميزاننا التجارى .. وهى حقيقة تبرزها نسبة صادراتنا من القطن الى جملة الصادرات خلال الفترة يناير/سبتمبر ١٩٥٣ ، اذ بلغت هذه النسبة ٨٤ر٥ ٪ .. فاذا أضفنا الى ذلك ان كمية صادراتنا من القطن فى هذه الفترة من عام ١٩٥٣ زادت عن مثيلتها فى الفترة المقابلة من عام ١٩٥٢ بحوالى ١ر٢٤٥ر٠٦٥ قنطار بينما حصيلة صادراتها نقصت بمبلغ ١٤ر٦٥٩ر٦٦٩ .. تبين لنا أيضا آثر تقلبات أسعار القطن فى حصيلة جملة الصادرات .. **فعلى الرغم من زيادة صادراتنا من البضائع الاخرى غير القطن ، وعلى الرغم من ارتفاع كمية القطن المصدرة ، الا أن الحصيلة الاجمالية للصادرات قد انخفضت !! .. وهذه الحقائق تتطلب منا ان نعيد النظر فى هيكلنا الاقتصادى على ضوء التقلبات الاقتصادية فى العالم .. كما يجب أن نشير هنا الى ضرورة مراعاة التطورات الاقتصادية والسياسية عند وضع سياستنا القطنية . خاصة وان الحكومة الآن تقوم بتحديد المساحة التى تزرع قطنا وتقوم بتحديد اسعاره أيضا ..**

ويبين الجدول رقم (١) قيمة الواردات والصادرات خلال الفترة يناير/سبتمبر من عامى ١٩٥٣ ، ١٩٥٢ :

جدول رقم (١)

		١٩٥٣	١٩٥٢	الفرق من ١٩٥٢
الواردات	... بالجنيه	١٢٥ر٨٠٥ر٩٢٩	١٥٦ر٧٤٤ر٤٨٤	٣٠ر٩٣٨ر٥٥٥ -
	القطن	٨٢ر٣١٣ر٧٣٩	٩٦ر٩٧٣ر٤٠٨	١٤ر٦٥٩ر٦٦٩ -
الصادرات	البضائع الاخرى	١٣ر٧٣١ر٣٢٩	١٠ر٨٤٤ر٥٤٣	٢ر٨٨٦ر٧٨٦ +
	صاردات البضائع الواردة	١ر٢٥٩ر٤٩٧	١ر٦٤٦ر٦٨٤	٣٨٧ر١٨٧ -
جملة الصادرات		٩٧ر٣٠٤ر٥٦٥	١٠٩ر٤٦٤ر٦٣٥	١٢ر١٦٠ر٠٧٠ -
العجز فى الميزان التجارى		٢٨ر٥٠١ر٣٦٤	٤٧ر٢٧٩ر٨٤٩	١٨ر٧٧٨ر٤٨٥ +

ويبين الجدول التالى اهم صادراتنا خلال الفترة يناير/سبتمبر ١٩٥٣ :

قطن خام	٨٢ر٣١٣ر٧٣٩	جنيه
بصــل	٣ر٨٩٩ر١٧٥	»
غزل قطن	١ر٢٢٨ر٣٩٥	»
زيت بذرة قطن	٧٦٠ر٤٧٤	»
كسب بذرة قطن	٧٥٣ر٢٢٩	»
فوسفات الجير	٧٠٣ر٤٧٥	»
خامات معدنية	٧٠١ر٨٨٨	»
منتجات بترولية	٥٥٨ر٠٢٧	»
أرز	١٣ر٠٠٨	»

ويلاحظ الانخفـــاض الـكبير فى صادراتنــا من الارز هذا العــام حتى كادت تبلغ درجــة العــدم . ومع أن صادراتنــا من الارز عن نفس الفترة فىعام ١٩٥٢ كانتضئيلة حيثبلغت ٢٦٨ر٧٧٢ جنيهــا ، الا انه فى عام ١٩٥١ بلغت صادرات الارز عن نفس الفترة مبلغ ٢٥٣ر٦١٨ر١٠ جنيها . **ولماكانت حصيلة الارز تدفعلنابالعملة الصعبة ، تبينلنا أهميةالعنايةبزراعة الارز خاصة وأن هذا المحصول يشتد عليه الطلب العالمى وينتظر أن يزداد الطلب عليه خلال السنواتالمقبلة كما جاء فى تقرير هيئة الاغذية والزراعة التابعة لهيئة الامم المتحدة** . وهنايجب علينا أن نشيد بما قررته الحكومة من اعتماد مبلغ ٠٠٠ر٢٥٠ر٢ جنيها فى ميزانية المشروعات الانتاجية — قانون رقم ١٩٥٣/٣٦٦ — لزيادة الأراضى المنزرعة أرزا عنطريق الآبارالارتوازية وبذا ، نستطيعزراعةالارزدونالاعتماد على مياه الفيضان التى يتوقف عليها زراعة الارز

وبينما انخفضت صادراتنا منالارز ارتفعت صــادراتنا من البصــل حتى احتل المرتبة الثانية فىصادراتنا بعد القطن مباشرة ..

ومما يلفت النظر فى صــادراتنا ، اختفاء المصنوعات المصرية ، اللهم الا مبــلغ ضئيــل لغزل القطن بمبــلغ ٣٩٥ر٢٢٨ر١ جنيه .. مع العلم بأن غزل القطن يعتبر من البضائع نصف المصنوعة .. وهذا يدل على مدىتأخر الصناعةالمصرية.. فاذاكانتصادراتنا تعتمد أساسا بل وكلية على القطن ، ولما كان القطن ، كما بينــا ، يخضع لتقلبات السوق العالمية ، لذا يجب العناية بالصناعة المصرية أشد العناية

ولعل ماأعلنه الدكتور راشد البراوى رئيس مجلس ادارة البنك الصناعى ، من عزمه على أن يتولى البنك الصناعى المساهمةبلوانشاء الصناعات المصرية مايدفع قدما حالة التصنيع فى مصر . **وقد أذيع فعلا أن البنك الصناعى قد قرر المســاهمة فى صنــاعات الجوت والاسمدة والكاوتشوك وربما الحديد مستقبــلا ... ولا شك أن تحرير الاقتصاد المصرى من «سيطرة القطن» يتوقف علىتصنيعالبلاد تصنيعاشاملا وفقا لأحدث الاساليب العلمية ...**

ويبينالجدول التالى الخمسةمجموعات الاولى فى وارداتنا عن الفترة يناير / سبتمبر ١٩٥٣ :

	بالجنيــه
حاصلات المملكة النباتية	٣٢ر٨٦٤ر٠٧٠
منتجات كيمائية وأسمدة	١٧ر٠٣٨ر٢٧٢
آلات وأجهزة وأدوات كهربائية	١٣ر٥٥٦ر٦٠٤
مواد النسيج والمنسوجات	١٠ر٣٦٧ر٦٣٢
معادن عادية ومصنوعاتها	١٠ر٣٢١ر٠٧٢

وتشير احصاءات الواردات فىهذه الفترة ، الى **أن القمح يحتــل المرتبة الاولى فى وارداتنا** فقد بلغت وارداتنا من القمح ودقيــق القمح فى الفتــرة ينــــاير / ســبتمبر ١٩٥٣ مبلغ : ٣٩٤ر٢٨٦ر٢١ جنيــه . ويلى القمح الاسمدة بمبلغ ٩٠٢ر٤٦٣ر٨ جنيه ، ثم الشاى والبن بمبلغ ٧٧٢ر٤١٦ر٧ جنيه ... فالمنتجات البترولية بمبلغ ١٩٦ر٨٨٤ر٦ جنيه ، فالاخشاببمبلغ ٠٨٦ر٤٩٩ر٤ جنيه ، ثمالادوية بمبلغ ٠٣٦ر٨٣٩ر٣ جنيــه ، ثم السجــائر والتبغ بمبلغ ٨٤٧ر٦٥٤ر٣ جنيــه ، فالفاكهة بمبلغ ٤٩٩ر٢٥٨ر٢ جنيه .

ويبين الجدول رقم (٢) العشرةدول الأوائل فىتجارة الواردات ومايقابلها منالصادرات عنالفترة يناير/سبتمبر ١٩٥٣ بالجنيه :

فوزى رياض فهمى
مأمور الضرائب

جدول رقم (٢)

البلد	الواردات	الصادرات	الفائض	العجز
الولايات المتحدة الامريكية	١٨ر٩٤٣ر٢٤٢	٤ر٤٢٥ر٢٥٩		١٤ر٥١٧ر٩٨٣
ألمانيا الغربية	١٣ر٧٤٦ر٦٢٩	٥ر٤١٥ر٦٩٣		٨ر٣٣٠ر٩٣٦
بريطانيــا	١٢ر١٧٨ر٣٨٨	٨ر٧١٦ر٧٤٥		٣ر٤٦١ر٦٤٣
فرنســا	١١ر١٩٠ر٨٧٩	١٣ر٢٨١ر٦١٥	٢ر٠٩١ر٧٣٦	
ايطاليــا	٩ر٢٨٠ر٤٩٩	٦ر٨٨٦ر٢٧٨		٢ر٣٩٤ر٢٢١
كندا	٧ر٦٣٣ر٦٩٩	١ر٥٢٩ر٥١٠		٦ر١٠٤ر١٨٩
الاتحاد السوفييتى	٤ر٨٧٣ر٤٧٧	٤ر١٤٢ر٣٠٣		٧٣١ر١٧٤
سيلان	٣ر٠٢٣ر٥٦٣	٢١٦ر٠٢٤		٢ر٨٠٧ر٥٣٩
الهنــد	٢ر٩٣٦ر٢٥٠	١٢ر٧٧٣ر٧٣٥	٩ر٨٣٦ر٤٨٥	
المملكة العربية السعودية	٢ر٨٢٨ر٨٥٥	١ر١٥١ر٣٤٧		٦٧٧ر٥٠٨

منشور رقم ١٢ ضريبة عامة
بشأن كيفية طلب المحاسبة
على اساس الايراد الفعلى للعقارات

استفسرت بعض الادارات المحلية عما يتبع بشأن طلب المحاسبة على اساس الايراد الفعلى للعقارات (مبنية أو زراعية) وهل ينبغى ان يكون على صورة طلب مستقل يقدم فى الفترة التى يجب ان تقدم خلالها الاقرارات السنوية ام يكتفى بتضمين الاقرار المقدم من الممول هذا الطلب بوضع ايراد العقارات فىالجزء المخصص للايراد الفعلى بالاقرار .

وترى المصلحة اتباع ما يأتى :

١ — بالنسبة لسنتى ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، فان اختيار الممول المحاسبه على اساس الايراد الفعلى للعقارات بادراج ذلك الايراد الفعلى بالجزء المخصص لذلك فى الانموذج رقم (١ ضريبة عامة (الاقرار) يقع صحيحا ما دام هذا الاقرار قد قدم فى الميعاد القانونى وكان الممول يمسك دفاتر منتظمة ، وذلك عملا بالمادة الثالثة من القرار الوزارى رقم ٧٨ لسنة ١٩٤٩

٢ — بالنسبة لسنة ١٩٥١ : فان المــادة الثانية من القرار الوزارى رقم ٤١ لســنة ١٩٥٢ باللائحة التنفيدية الجديدة للقــانون اشترطت ان يقدم طلب اختيار المحاسبة على اساس الايراد الفعلى للعقارات الى المأمورية المختصة على الاستمارة رقم ٢ او على ورقة مشتملة على البيانات الواردة بها ، فيكون تقديمهم الاقرار بغير هذه الاوضاع مخالفا للقرار الوزارى المذكور ، ولكن يلاحظ منجهة اخرى انه لم يعمل بذلك القرار الا اعتبارا من ٢ ابريل سنة ١٩٥٢ (تاريخ نشره بالجريدة الرسمية) اى بعد فوات الميعاد المحدد لتقديم اقرارات سنة ١٩٥١ ومن ثم فلم يكن امام الممول وسيلة لتقديم طلب الاختيار بالاوضاع التى نصت عليها اللائحة الجديدة للقانون ، فاذا ماظهر اختياره بأن ادرج البيانات المتعلقة بالايراد الفعلى للعقارات بالمكان المخصص لذلك بالنموذج رقم ١ يعتبر اختيار الممول على هذا النحو صحيحا عن سنة ١٩٥١ ايضا ما دام الاقرار قد قدم فى الميعاد القانونى وكان الممول يمسك دفاتر منتظمة .

وانما يلاحظ ان يكتسب هذا الوضع شكل الطلب ومن ثم يكلف الممول بتسـديد رسم الدمغــة عليه

٣ — بالنسبة لسنة ١٩٥٢ والسنواتالتالية فانه بصدور القرار الوزارى رقم ٤١ لسـنة ١٩٥٢ قد عدل عن المبدأ الذى كان يتضمنه القرار الوزارى رقم ٧٨ لسنة ١٩٤٩ فاصبح من الواجب ان يطلب الممول صراحة المحاسبة على اساس الايراد الفعلى للعقارات .

وعلى ذلك فان الممول الذى لا يطلب صراحة المحاسبة على اساس الايراد الفعلى للعقارات المبنية أو الزراعية سواء فى النموذج رقم ٢ ضريبة عامة او اية ورقة مشتملة على البيانات الواردة به او فى نفس الاقرار يسقط حقه فى الاختيــار .

وبناء على ذلك فان تضمين الاقرار للبيانات الخاصــة بالايراد الفعلى بوضعها فى الجزء المخصص لذلك بالنموذج رقم ١ ضريبة عامة لا يعتبر طلبا صريحا للمحاسبة على اســاس الايراد الفعلى للعقارات بل ينبغى بالاضافة الى ذلك الاجــراء أن يطلب المــول صراحة المحاسبة على اســاس الايراد الفعلى وذلك بالنسبة للسنوات ١٩٥٢ وما بعدها .

المدير العام

سياسة التوسع في المنشآت الصناعية

تابع ناحية المحاسبة ــ ١٧

ذكرنا في المقال المنشور بالعدد السابق (العدد ٦٥) ان هناك نماذج صورية للحسابات الختامية (وهي الميزانية العمومية ، وحساب الارباح والخسائر) ويتمم هذه النماذج بعض الكشوف التفصيلية التي وضعت على اساس التوجيهات الحديثة في علم المحاسبة ، والتي اشار اليها حضرة الكاتب في بحثه

وفي هذا العدد يصور لنا حضرة الكاتب (الكشف رقم ١) ، و (الكشف رقم ٢)

الكشف رقم ١ — تحليل النسب المئوية

البيـــان	النسبة في السنوات المالية السابقة				الثلاثة شهور الحالية	
	١٩٤٩	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢	تقديري	الفعلي
٣٠ صافي رأس المال العامل						
٣١ نسبة رأس المال العامل						
٣٢ نسبة النقدية للدائنين المتنوعين						
٣٣ نسبة النقدية والمدينين للخصوم المتداولة						
٣٤ نسبة صافي الاصول والقروض للاصول الثابتة						
٣٥ نسبة صافي الاصول للخصوم المتداولة						
٣٦ نسبة المبيعات اليومية للمدينين المتنوعين						
٣٧ دوران المخزون من البضاعة						
٣٨ نسبة المبيعات للأصول الثابتة						
٣٩ نسبة المبيعات لمجموع الاصول						
٤٠ النسبة المئوية لصافي الربح الى صافي الاصول						
٤١ النسبة المئوية لصافي الربح للأسهم العادية						
٤٢ النسبة المئوية لأرباح التشغيل لمجموع الاصول						

ملاحظتان :

١ ــ يكفي اعداد هذا الكشف كل ٣ شهور كما هو موضح

٢ ــ يلاحظ ان الارقام المسلسلة الواردة في خانة البيان هي استمرار للارقام الواردة بالميزانية العمومية الصورية التي صورناها في العدد السابق حيث وقفنا فيها عند رقم مسلسل : ٢٩

تفسير للبيانات المطلوبة :

٣٠ ــ يبين مقدار رأس المال العامل الذي تتصرف فيه المنشأة في تمويلها طبقا للسياسة المرسومة

٣١ ــ أن الاصول المتداولة يجب ان تزيد دائما عن الخصوم المتداولة بمقدار محسوس حيث أنه سداد هذه الخصوم انما يتم عن طريق تصفية الاصول المتداولة وتحويلها الى نقدية حاضرة . وتبلغ هذه النسبة في البنوك ٢ : ١.

٣٢ ــ يبين قدرة المنشأة على سداد مطلوباتها الحالة من مواردها النقدية .

٣٣ ــ متمم لنسبة راس المال العامل . والنسبة المختارة المستعملة هي ١ : ١

٣٤ ــ يبين العلاقة بين راس المال المستمد من مصادر شبه دائمة وبين المال المحبوس في أصول ثابتة . ويجب ان تزيد الاولى على الثانية بما يكفي لتواجد رأس مال عامل

٣٥ ــ يبين حد الامان للدائنين حيث ان الخسائر تقع أولا على عاتق المساهمين فصافي الاصول يجب أن يكون بالقدر الكافي لتحمل قيمة مطلوبات الشركة

٣٦ ــ هو مقياس لكفاية سياسة الاجل التي تتبعها المنشأة ومقدار راس المال الذي تقبل ان تحبسه في الذمم . ولا شك ان هذا المقياس يختلف باختلاف سياسة المنشأة في هذه الناحية .

٣٧ ــ يبين العلاقة بين راس المال المستثمر في البضاعة بالمقارنة بقيمة الانتاج . وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما دل ذلك على زيادة نسبية في ادخار رأس المال المستخدم .

٣٨ ــ كلما زاد رقم الاعمال بالنسبة للاصول الموجودة كلما زاد ادخار النقد .

٣٩ ــ كلما زادت النسبة كلما دل ذلك على ملاءمة الظروف للمنشأة طبقا للاتجاهات التي تؤثر فيها

٤٠ ــ هو المقياس النهائي لنجاح المنشأة ــ وان اتجاه هذا المقياس يجب ان يراعى وان يحدد سياسة التوسع وسياسة توزيع الارباح .

٤١ ــ يبين نسبة ارباح الاسهم العادية .

٤٢ ــ يبين مقياسنا للكفاية التشغيلية بالمنشأة ــ فهو المقياس الحقيقي للقدرة الانتاجية ــ ويبين ربح رأس المال المستخدم بغض النظر عن مصدره .

للأستاذ
موسى همتى

يلاحظ ان اهمية الكشف رقم (٢) ترجع الى انه يبين في نظرة واحدة فاحصة الكفاية النسبية لكل مجموعة من مجموعات المصروفات ويبين هذه الفروق اولا بالنسبة للمصروفات المباشرة وثانيا بالنسبة للمصروفات الاضافية وسنبين وحدة قياس هذه الكفاية في الكشوف التي سترد تحت الارقام من ٦ ــ ١٠

والمبدأ الذي نسعى الى شرحه هو أن المصروفات الاضافية لا يجب ان تقارن بقيمتها في الشهر و السنة السابقة بل يجب ن تقارن برقم افتراضي مبني على الظروف الحالية ــ

وفي الحالات التي لا وجد فيها مقاييس محدودة يمكن تحديد مقاييس بمعرفة المنشأة مبنية على الخبرة السابقة .

وللحكم على كفاية أي نوع من انواع المصروفات يجب الرجوع لثلاثة عوامل :

١ ــ الكمية

٢ ــ النوع

٣ ــ التكلفة

كشف رقم ٢ — بيان نتيجة التشغيل الشهرية

عن الشهر المنتهى فى

	حتى تاريخه		الشهر الجارى	
	خسارة	ربح	خسارة	ربح
١ ـ الفروق عن الارقام المحددة				
المواد ـ طبقا للكشف رقم ٤				
العمل ـ « « « ٥				
جملة الفروق ـ المصروفات المباشرة				
٢ ـ الفروق عن التقدير				
المصروفات الصناعية للتشغيل				
الثابتة ـ كشف رقم ٦				
المتغيرة ـ « « ٧				
الصيانة ـ « « ٨				
مصروفات التوزيع ـ كشف رقم ٩				
المصروفات الادارية ـ كشف رقم ١٠				
جملة الفروق ـ المصروفات الاضافية				
جملة الفروق				
تكلفة القدرة الانتاجية الضائعة ـ طبقا لكشف رقم ٦				

ولقد روعى العاملان الاول والثانى فى الكشوف المرسومة ـ أما العامل الثالث فيصعب جدا مراعاته فى بحث كهذا لانه يتطلب معلومات عديدة لم نحاول افتراضها ..

مثال : فى محل بيع عمومى

أن الوحدة المناسبة للتكاليف لقسم الشحن والتسليم هى بالطرد أو بالربطة فاذا ما أردنا تحديد كفاية هذا النوع من المصروفات مع أخذ عامل النوع فى الحسبان تعين علينا معرفة :

١ ـ عدد الشكاوى التى تصلنا عن أخطاء الربط أو عيوبه

٢ ـ عدد الشكاوى التى تصلنا عن عدم وصول الطرود فى المواعيد المتفق عليها

يتبع

موسى حقى
ماجستير فى المحاسبة

البنسلين فى علف الحيوان

أصدرت بريطانيا أخيرا قوانين خاصة تقضى بمراقبة استخدام المستحضرات الطفيلية «كالبنيسلين» فى العلف الحيوانى . وهذا يعنى أنه لن يمضى وقت طويل قبل أن تكون فى متناول المزارعين والفلاحين أنواع خاصة من العلف الحيوانى يحتوى الطن الواحد منها على ما يقرب من عشرة جرامات من البنيسلين أو غيره من المستحضرات الطفيلية والمواشى

ولقد ظهر اهتمام المزارع بهذه المستحضرات كغذاء الماشية لعدة سنوات خلت . ففى ذلك الوقت كانت تجرى مراقبة دقيقة فيما يختص بمعدل سرعة نمو الحيوانات التى كانت تقتات على بقايا الاختمارات الطفيلية .

وبالرغم من أن التفاصيل الكاملة لم تعرف بعد عن الطريقة التى تؤثر بها هذه المستحضرات على نمو الحيوان ، فانه يظن أنها تقتل بعض الطفيليات التى تعيش فى امعاء هذه الحيوانات . وتشير الدلائل الى أن تأثيرها قد يكون مزدوجا أولا بقضائها على الطفيليات والجراثيم التى تكثر فى أمعاء الحيوانات فتتحسن عملية امتصاص الفيتامينات أو البروتينات فى الجسم الحيوانى وثانيا قد تقضى مباشرة على بعض الالتهابات التى من شأنها أن تؤخر النمو الجسدى الطبيعى .

حركة التعدين فى العراق

انتهت الحكومة العراقية من وضع شروط التنقيب عن المعادن فى العراق .

ويعتقد الخبراء والفنيون فى علم الجيولوجيا بوجود معادن كثيرة فى المناطق الشمالية من أراضى العراق .

وعلى ذلك فقد تقدمت شركات عالمية كبرى بطلباتها الى الحكومة ـ ومنها « شركة تكساس الامريكية » ، وبعض الشركات البريطانية ـ طالبة السماح لها ، ومبدية استعدادها لاستخراج المعادن طبقاً للشروط التى وضعتها الحكومة من قبل .

لماذا الغى قانون الخبراء

المادة ٨٩ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩

كان نص المادة ٨٩ من قانون الضرائب رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تقضى بانه « اذا امرت المحكمة بندب خبير فلا يجوز اختيار الخبير الا من الخبراء الواردة اسماؤهم فى كشف خاص ، موضوع لهذا الغرض بالاتفاق بين وزيرى المالية والعدل » . ومنذ تطبيق هذا القانون كانت تصدر كشوف كل مدة بهؤلاء الخبراء لكل محكمة ابتدائية او استئنافية من وزارة العدل بعد الاتفاق مع وزارة المالية وقد رأى المشرع عند وضعه للمادة ان تقدير الارباح التى تفرض عليها الضريبة من الامور الفنية الدقيقة وانها تمس عن قرب خزانة الدولة ومصلحة الممول ولهذا قصر حق اختيار المحكمة لهم على الاشخاص الذين يقتنع الوزيران بأن شروط العلم والخبرة والمران متوافرة فيهم .

وطبقت هذه المادة بالفعل بالنسبة للمحاكم الوطنية منذ تطبيق القانون . الا أن المحاكم المختلطة كانت تختار ماتشاء دون التقيد بنص القانون ، الى أن أثارت ادارة الخبراء هذا الموضوع وألحت فى تطبيقه على جهات القضاء عموما . ولم تجد الوزارة بدا في سبيل تنفيذ هذه المادة بالنسبة للقضاء المختلط من أن توافق مضطرة على قبول بعض الاجانب والمصريين الذين رشحتهم تلك المحاكم ليكونوا خبراء أمامها فى مسائل الضرائب لمدة محدودة . وكان عجيبا فى اصرار تلك المحاكم أن نتمسك بأشخاص لاتتوافر فيهم الشروط التى رعاها المشرع فمنهم من كانت مؤهلاته لا تتجاوز الشهادات المتوسطة ومنهم من كانت كل خبرته قاصرة على وظائف كتابية أو ماهو أقل منها . وكان المهم في نظر هذه المحاكم هو معرفة اللغة الفرنسية رغم صدور القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٢ بوجوب تحرير جميع السجلات والدفاتر والمحررات باللغة العربية

كما أن بعض محاكم الاستئناف لم تكن تتقيد بدورها بالكشف المشار اليه سابقا رغم أن الاوضاع القانونية الصحيحة تقضى بالانتقال الى ماقرره نص المادة ٨٩ من انتداب خبراء حسابيين من المدرجة اسماؤهم بالكشف المنوه عنه بهذه المادة وهو الامر الذى أقره مجلس الدولة فى فتواه المؤرخة ١٣ أغسطس سنة ١٩٥١

وكان نظام الخبراء الموظفين فى فبراير سنة ١٩٣٩ (وقت صدور القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩) لا يزال فى أوائل عهده اذ لم يكن هناك سوى حفنة ضئيلة منهم معينون بالمحاكم منذ سنة ١٩٣٧ وأكثرهم بالمجالس الحسبية منذ سنة ١٩٣٥ ، فلم يكن أمام المشرع وسيلة لاضافة شروط أخرى يمكنه اضافتها ، ومن المستطاع تنفيذها ،

للأستاذ
توفيق ابو علم

بالنسبة لمن تنتدبه المحاكم فى قضايا الضرائب أكثر من أن يتم الاختيار بالاتفاق مع الوزيرين المختصين وأن يراعى فى الاختيار شروط العلم والخبرة والمران

وكان من المعقول أن يبعد وزير المالية عن هذا الاختيار لانه كان يعهد الى مصلحة الضرائب ذاتها فى مراجعة الكشف الوارد له من وزير العدل والاعتراض على بعض الاسماء الواردة فيه ، وطبيعى أن فى ذلك خطرا كبيرا على سير العدالة لان مصلحة الضرائب تكون دائما خصما فى هذا النوع من القضايا ولا يجوز لها بناء على ذلك أن تتدخل فى اختيار الخبراء الذين يبدون الرأى الفنى للقضاء وكان يكفى أن يترك الامر لوزير العدل نفسه ليرفع من الكشف اسم كل خبير ثبت له أنه لم يؤد واجبه على الوجه الاكمل أو أن آراءه مميزة أو ليست ناضجة أو أن علمه قاصر

ومنذ انشاء ادارة الخبراء التى قامت بالرقابة الادارية والفنية والتوجيه المستمر بالنسبة للخبراء عموما أخذت فكرة تعديل هذه المادة أو استبدالها بغيرها تظهر الى حيز الوجود وكانت هذه الادارة تضع هذا الكشف كل مدة محددة تنفيذا لهذه المادة وكانت تراعى بدورها فى الاختيار استيفاء الشروط التى لم يتمكن المشرع من اضافتها الى نفس المادة باعتباره ان الاختيار عهد به المشرع الى وزيرى العدل والمالية وترك لهما أن يتصرفا فى استعمال هذا الحق وفق ماتمليه المصلحة العامة

وكان طبيعيا أن يكون أهم الشروط هو ضمان الحيدة المطلقة فى هذا الخبير تلك الحيدة التى لاتتوفر مطلقا الا اذا كان الخبير موظفا محروما من العمل الخارجى مستكفيا بمرتبه فلا مكتب خارجى له يباشر فيه فحص وامساك الحسابات وابداء الفتاوى وتقديم الميزانيات لمصلحة الضرائب ذاتها والدفاع عن الممولين أمامها أو أمام الخبراء أنفسهم وهو فى كل هذه الاعمال وكيل مأجور عن الممول ذاته أو متصل به بأى شكل كان .

قد يقال بأن على الخبير أن يتنحى اذا كان قد أتى شيئا من هذه الاعمال أو أن على المصلحة رده ، ولكن يرد على ذلك بأن القضية التى ترفع وفيها احتمال كبير بالتنحى أو الرد تكون مدعاة لتعطيل الفصل وزيادة المنازعات علاوة على أنه قد يوجد من لايتنحى لمصلحة مادية أو من لاتعلم عنه المصلحة شيئا رغم صلته بالممول لامكان رده ، أن عنصر المصلحة الذاتية متوفر دائما فى المحاسب الخارجى حتى ولو لم يكن هو الذى باشر حسابات الممول قبل احالتها عليه من المحكمة اذ هو بطبيعة عمله كوكيل يدافع عن الممولين ، يهمه أن يظهر الرأى الذى يتفق مع مصلحة موكليه الآخرين ذلك الرأى الذى يكون فى العادة وبالنسبة لمادة كالمحاسبة مشتركا . والحرج دائما موجود اذ كيف ينتظر من الوكيل الذى يعتمد فى معاشه على مايتقاضاه من أتعاب من الممولين نظير الدفاع عنهم أن يبدى رأيا مخالفا فى قضية قد لاتصل اتعابه المقدرة فيها بمعرفة القضاء الى جزء يسير جدا مما يناله نظير وكالته

التجارة والاقتصاد ... والقضاء

شركة التضامن والديون الشخصية للشركاء فيها

المبادىء :

متى كانت الشركة هى شركة تضامن تجارية، فانه يكون لها شخصية معنوية مستقلة عن اشخاص الشركاء فيها ، ومن مقتضى هــذه الشخصية ان يكون للشركة وجود مستقل عن الشركاء ، وان تكون اموالها مستقلة عن اموالهم وتعتبر ضمانا عاما لدائنيها وحدهم ، كما تخرج حصـــة الشريك فى الشركة عن ملكه وتصبح مملوكة للشركة ولا يكون له بعد ذلك الا مجرد حق فى نسبة معينة من الارباح نصيب فى رأس المال عنـــد قسمة الشركة ونصيبه هــذا يعتبر دينا فى ذمة الشركة ويجوز لدائنيه ان يحجزوا على حصـــته فى الربح تحت يد الشركة ، ولكن لا يجوز لهم ان يحجزوا على منقول او عقـار من اموال الشركة حتى ولو كان مدينهم هو الذى قدمه اليها بصفة حصة ، كما ان لهم التنفيذ على اموال مدينهم الشخصية او اشهار افلاسه وفى الحالة الاخيرة يكون لهم الحق فى طلب اعتبار الشركة منفضة وتصفيتها والتنفيـذ على ما يؤول الى مدينهم من نصيب بعـــد التصفية . واذن فمتى كان هناك شخص المطعون عليه الثانى فى الدعوى ـ قد تنازل عن حصته فى الشركة الى زوجته وكان الحكم المطعون فيه قد اعتبر هذا التنازل باطلا فى حق دائنيه ، فانه لا اثر لهذا البطـلان على الشركة ، وكل ما له من اثر بالنسبة للدائنين انما هو اعتبار المدين مازال شريكا فيها ، ويكون الحكم اذا قضى ببطلان الشركة تاسيسا على بطلان التنازل واذا قضى بصحة حجز موقع من أحد الدائنين على أموال الشركة قولا منه بأن ما حجز يقل عن نصيب المدين فيها . اذ قضى بذلك فيكون قد اخطأ فى تطبيق القانون

(القضية رقم ١٨١ لسنة ٢٠ قضائية) محكمة النقض

للقـــاضى
أحمد حمدى حافظ

تتحصل وقائع هذه القضية فى انه بموجب عقد محرر فى اول يناير ســـنة ١٩٢٨ وثابت التاريخ ومسجل بالقلم التجارى بالمحكمة المختلطة وبالسجل التجارى تكونت شركة بين الطاعن واخويه برأس مال قدره ٣٠٠٠ جنيه ، وبعقد ثابت التاريخ فى ٢٧ اكتوبر سنة ١٩٤٣ ومقيد فى السجل التجارى زيد رأس المال الى مبلغ عشرة آلاف جنيـــه تقريبا مقسم على المتعاقدين بالتساوى . . وبموجب عقد ثابت التاريخ فى ١٩ من أبريل سنة ١٩٤٩ أمر أحد الاخوين ـ المطعون عليه الثانى ـ بتنازله عن كافة حقوقه فى الشركة الى السيدة زوجتـه وباحلالها محله فى كافة ما له من حقوق وقبل الشريكان الآخران وقد قيـــد هذا الاقرار فى السجل التجارى وبالقلم التجارى .. وكان قد حصل اصلا بموجب عقد عرفى محرر فى ٢٨ من مارس سنة ١٩٤٩ صادر من المتنازل الى زوجته ويدل على بيعه حصته فى الشركة فى مقابل ٧٩٠٠٠ جنيه منها ٣١٠٠٠ دفعت نقـــدا و ٢٥٠٠٠ حجزت تحت يد الزوجة وتعهدت بدفعه الى الشريكين الآخرين قيمـة ما استجره البائع من الشركة و ٢٣٠٠٠ جنيه قيمة سندات اذنية محررة من البائع لمصلحة شقيقه .. ونظرا لمداينة احدى الســيدات الاخريات ـ المطعون عليها الاولى ـ للمطعون عليه الثانى سالف الذكر بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه بموجب ســـند محرر فى ١٠ اغسطس سنة ١٩٤٥ وثابت التاريخ فقد اقامت عليه دعوى انتهت صلحا بعد ان التزم المدين ـ المطعون عليه الثانى ـ بدفع الدين فى خلال شهر من ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٩ على ان تتنازل الدائنة عن الفوائد . .

اوقعت الدائنة حجزا تنفيذيا على خمسة آلاف اردب بذرة فى المعصرة المملوكة للشركة فأقامت الشركة دعوى طلبت فيها الغاء الحجز واحقيتها فيما حجز عليه .. وفى ٦ فبراير سنة ١٩٥٠ قضت محكمة بنها الابتدائية برفض الدعوى مؤسسة حكمها على بطلان التنازل الصادر من المطعون عليه الثانى الى زوجته لحصوله هربا من دين السيدة الاخرى ورتبت على ذلك بطلان الشركة بالنسبة للحاجزة وأنه يصح لها الحق على اموال مدينها فى الشركة وأن الحجز وقع على خمسة آلاف اردب بذرة ضمن كمية كبيرة تقـــدر بأربعين الف اردب وان المحجوز اقل من نصيب المدين فى البذرة

استأنف الطاعن المحكوم ضده هذا الحكم .. وفى ٤ مايو سنة ١٩٥ حكمت محكمة استئناف القـــاهرة بالتأييد واخذت بأسباب الحــكم المستأنف واضافت اليها مبلغ ٤٨٠٠٠ جنيه وهو الفرق بين قيمة حصة المدين فى الشركة وثمنها عند البيع يعتبر ارباحا يجوز الحجز عليها .. وهو يفوق ثمن البذرة المحجوزة فقرر الطـاعن الطعن فى هذا الحــكم بطريق النقض .

نعى الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ فى تطبيق القانون اذ قضى بصحة الحجز على ما يخص المدين ـ المطعون عليه الثانى ـ فى الشركة مع ان لها شخصية معنوية مستقلة عن اشخاص الشركاء من مقتضاها ان لا تضار الشركة بعلاقات الشركاء الشخصية مع الغير ، وان تكون اموالها مستقلة عن اموالهم ، فلا يعتبرون مالكين على الشيوع لموجوداتهـا واذ قرر ان للمطعـون عليها الاولى ـ الســيدة الاخرى ـ بوصفها دائنة للمطعون عليه الثانى احد الشركاء ان تطلب بطلان الشركة ـ مع ان الشركة قائمة من قبل نشوء الدين وتستند الى عقد صحيح ـ واذ رتب على بطلان التنازل الصادر من المطعون عليه الثانى الى زوجتـه اعتبار الشركة غير قائمة بالنسبة للمطعون عليها الاولى الدائنة ـ مع ان بطلان التنازل ان صح لايؤدى الى هذه النتيجة .

وهذا القول فى محله ـ كما قالت محكمة النقض ـ ذلك ان شركة التضامن المكونة من

وانه وان كان من المحتمل عـــدم وجود مصلحة عاجلة مباشرة فى الدعوى فان التعارف الذى يتم عادة بين الممول والمحاسب بمناسبة قضية قد يكون مفتاح هذا النفع المستقبل ووسيلته،

ولم نسمع أبدا أن محاميا يبـــاشر مهنة المحاماة ، يعهد اليه بالفصل فى احدى القضايا مهما كان عمله ومهما كانت خبرته .

ومن هذا الشرط تتفـــرع باقى الشروط ومنها أن يكون هناك مقياس ثابت لعلم الخبير لايصح أن يقل عنه الا وهو حصوله على مؤهل علمى عال من احدى الجامعات المصرية أو الاجنبية المعترف بها وهذا الشرط متوفر فى جميع الخبراء الموظفين . ومنها توجيه الخبير ، لعصمته من الخطأ ولفت نظره اذا أخطأ ، لان نظرا خاطئا قد يحرف القضاء من غير قصـــد عن الطـريق السوى السليم . الى غير ذلك من الشروط التى وجد المشرع انها غير متوافرة جميعا فى هيئة غير موظفى ادارة الخبراء الفنيين .

وقد صار العمل بادارة الخبراء عند وضع الكشوف السابقة الى مراعاة كل هذه الاعتبارات ، حتى اذا ماروعى وضع قانون جديد لتنظيم الخــبرة ، ألغيت المادة ٨٩ وحلت محلها المادة ٥٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٢ الخاص بتنظيم الخبرة أمام جهات القضاء . والتى قضت (لجهات القضاء أن تندب للقيام بأعمال الخبرة خبيرا أو أكثر من خبراء الجدول أو تندب مكتب خبراء وزارة العدل أو قسم الطب الشرعى أو احدى المصالح الاخرى المعهود اليها بأعمال الخبرة ، فاذا رأت لظروف خاصة أن تندب من غير هؤلاء وجب أن تبين ذلك فى الحكم) . وفى مواد الضرائب لايقع الندب الا لخبراء وزارة العدل .

توفيق أبو علم
مدير عام الخبراء بوزارة العدل

الاقتصاد الاوربى :

اسبانيا تقود أوربا فى الزراعة

انتهزت فرصة زيارتى لاوربا فى خلال فصل الصيف الفائت لادرس حالة الاقتصاد الاسبانى ، ولا سيما لان أسبانيا تعد من أولى الدول الزراعية فى أوربا ، وكانت ذات يوم تسمى ((أهراء روما)) ففدت اليوم الدولة الاوربية الثالثة المنتجة للحبوب .

ولما كانت الزراعة عماد الاقتصاد فى اسبانيا ، فان خمسين فى المئة من السكان يعكفون فى نشاط ودأب على فلاحة الحقول وزراعة الاراضى ، يعينهم على ذلك ما شقه العرب الاقدمون من قنوات فى اسبانيا لا تزال تجرى فى اربا ضها ، وستبقى خالدة ما خلد الاندلس .

وتبلغ جملة مساحة الاراضى الاسبانية ٥٠ر٤٩٢ر٣٠٠ هكتار منها ٥ر٣٦٦ر٤٠٤ هكتارات هى أراض لا تزال جدباء بسبب موقعها الجغرافى أما الاراضى المنتجة فمساحتها ٤٤ر٩٥٥ر٨٩٦ هكتارا ، تشغل الغابات معظمها فى مساحة ٢٦ر٦٠٢ر٧٥٦ هكتارا والباقى وقدره ٢٠ر٣٥٢ر٨٤٠ هكتارا يستثمر فى أنواع الزراعة المختلفة .

ولكى يتبين القارىء فكرة عن الانتاج الزراعى فى اسبانيا نورد الاحصائية التالية التى تبين معدل الانتاج بالامتار المكعبة :

القمح	٤٠ر٨٤٨ر٥٠٠
الشوفان	٥ر٤٦٧ر١٠٠
الجودار	٤ر٩٣٠ر٤٠٠
الشعير	٢٢ر٢٨٢ر٨٠٠
الذرة	٦ر٣٤٧ر٠٠٠
الارز	٣ر٢٤٩ر٩٠٠
الفول	١ر٥٣١ر٠٠٠
البازلاء	٦٤٢ر٠٠٠
الخروب	١ر٢٢٢ر٥٠٠
العدس	٢٤٠ر٠٠٠
الليمون	٤٦١ر٥٠٠
التين	٢ر١٢٤ر٨٠٠
اللفت	١٥ر٩٤٨ر٠٠٠
البطاطس	٢٨ر٣٤٦ر٨٠٠
العنب	٣٣ر٧٥٨ر٨٠٠
اللوز	١ر٨٤٦ر٩٠٠
البندق	٢٥٧ر٣٠٠
الكمثرى	٦٠٨ر٢٠٠
الخوخ	٧٨٦ر٨٠٠
الموز	٢ر٢٨٢ر٢٠٠
البرقوق	٤٠٩ر٥٠٠
الرمان	٣٦٩ر١٧٩
الجوز	١٨٠ر٤٠٠
السفرجل	١٦٢ر٣٠٠
المشمش	٦٢٥ر٠٠٠
الكرز	٣٦٣ر٢٠٠
البرتقال	٧ر٥٣٦ر٠٠٠
الزيتون	٧ر٣٢٥ر٠٠٠
البصل	٣ر٣٣١ر٣٠٠
البنجر	٣ر١٦٦ر٠٠٠
الحمص	١ر٧٨٥ر٠٠٠
اللوبيا	٧٠٤ر٠٠٠
التفاح	١ر٢٩٩ر٠٠٠
البلح	٧٨ر٠٠٠
الكستناء	١ر١٨٣ر١٠٠

ومع أن التربة الاسبانية لا تتميز بخصوبة فائقة كالتربة المصرية مثلا ، فقد استطاعت بفضل اجتهاد الفلاح الاسبانى أن تضاعف محصول الزراعة فى خلال قرن من الزمان . والمتوقع اطراد هذا التوسع فى الانتاج باستحداث آلات الزراعة وباستخدام ماء الرى استخداما أفضل ، وبتوليد الكهرباء من مساقط الماء مما يسهل انتاج المواد المخصبة .

وتزرع الحبوب بجميع انواعها ، باستثناء الارز ، فى جميع أقاليم أسبانيا الخمسين . أما الارز فقد كان حتى عام ١٩٣٩ محصولا غير معروف فى اسبانيا الا بمقادير صغيرة تنتجها عشرة أقاليم . أما اليوم فقد اتسعت الرقعة المزروعة حتى شملت سبعة عشر اقليما .

ومع أن انتاج القمح كبير نسبيا ، الا انه لا يزال أدنى من حاجة الاستهلاك المحلى .

وتصدر أسبانيا مقادير كبيرة من الزيتون الى الخارج ، فتستورده بريطانيا ثم تخلله وتعبئه فى زجاجات ويمتاز الزيتون الاسبانى بزيته الذى يستخرج لاستخدامه فى طهى الطعام

ولما كانت اسبانيا دولة من دول البحر المتوسط ، ولما كانت منتجاتها الزراعية مشابهة لمنتجات بلدان الشرق الاوسط الاخرى ، فان الباحثين يرجحون أن تكون مشكلات الزراعة فى اسبانيا مماثلة لمشكلات الزراعة فى مصر وسوريا ولبنان والاردن . ولذلك قامت فى اسبانيا أخيرا حركة عربية – اسبانية تستهدف تعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية فضلا عن الثقافية بين حكومة الجنرال فرانكو وحكومات البلدان العربية الاخرى رغبة فى درس المشكلات المشتركة على أساس تعاونى . وقد أبدت الحكومة الاسبانية ترحيبها بهذه الفكرة وقدمت لها كل مؤازرة ممكنة ، ولكن المرجو أن يكون انفساح مجال التعاون مستقبلا سببا فى زيادة التعاون والتكافل عبر البحر المتوسط .

م . ك . بولاد

الاخوة الثلاث انما هى شركة تجارية ذات شخصية معنوية مستقلة عن اشخاص الشركاء فيها ، ومن مقتضى هذه الشخصية ان يكون للشركة وجود مستقل عن الشركاء وان تكون اموالها مستقلة عن اموالهم وتعتبر ضمانا عاما لدائنيها وحدهم ، كما تخرج حصة الشريك فى الشركة من ملكه وتصبح مملوكة للشركة ولا يكون له بعد ذلك الا مجرد حق فى نسبة معينة من الارباح او نصيب فى رأس المال عند قسمة الشركة ، ونصيبه هذا يعتبر دينا فى ذمة الشركة ، ويجوز لدائنيه ان يحجزوا على حصته فى الربح تحت يد الشركة ، ولكن لا يجوز لهم ان يحجزوا على منقول او عقار من اموال الشركة حتى ولو كان مدينهم هو الذى قدمه اليها بصفته حصة ، كما أن لهم التنفيذ على اموال مدينهم الشخصية او اشهار افلاسه . وفى الحالة الاخيرة يكون لهم الحق فى طلب اعتبار الشركة منقضية وتصفيتها والتنفيذ على ما يؤول الى مدينهم من نصيب بعد التصفية

ولما كان بطلان التنازل الصادر من المتنازل – المطعون عليه الثانى – الى زوجته لا اثر له على الشركة وكل ماله من أثر بالنسبة للدائنة – المطعون عليها الاولى – انما هو اعتبار ان المدين لا يزال شريكا فيها .. لما كان ذلك فقد قالت المحكمة ان الحكم المطعون فيه اذ قضى ببطلان الشركة تأسيسا على بطلان التنازل واذ قضى بصحة الحجز على البقرة قولا منه بان ما حجز يقل عن نصيب المدين فيها .. اذ قضى بذلك فيكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يستوجب نقضه .. اما ما جاء خاصا بان ما حجز يقل عن نصيب المدين فيها .. اذ بين حصة المدين فى الشركة وثمنها عند البيع وهو ما اعتبرته المحكمة ارباحا يجوز الحجز عليها .. فان هذا الاعتبار لا يستقيم مع ما قرره الحكم من بطلان التنازل المشار اليه ، مما يستتبع ان ما حجز عليه انما هو جزء من اموال الشركة – شركة التضامن – القائمة بين شركائها الاصليين .. ومن بينهم المطعون عليه الثانى .. ولا يضر بأى حال بما يجوز الحجز عليه حجزا تنفيذيا .

وقد انتهت محكمة النقض الى القضاء بنقض الحكم المطعون فيه ..

احمد حمدى حافظ

بمناسبة معرض الراديو والتلفزيون والرادار :

الجديد فى عالم اللاسلكى والالكترون

الالكترونات فى خدمة الصناعة

صناعة الراديو بعد الحرب العالمية الثانية

بعد اكتشاف الالكترونات فى عام ١٨٩٧ بواسطة العلامة ج . ج . طومسون ، أكبر حدث علمى خلال جميع العصور . اذ أحدث تأثيرا كبيرا فى تقدم العلوم الطبيعية ،

كما يعتبر اختراع الصمام الكهربائى بواسطة العلامة السير أمبروز فلمنج عام ١٩٠٢ ذا أثر كبير فى عالم ميدان الراديو ، كما ساعد على اختراع التلفزيون خلال الاعوام الاخيرة ، والرادار وما الى ذلك من الاجهزة الالكترونية اللاسلكية ويعزى للحرب العالمية الاخيرة الفضل الاكبر فى اكتشاف واختراع الرادار وتقدم التلفزيون وما يمت الى الالكترونات.

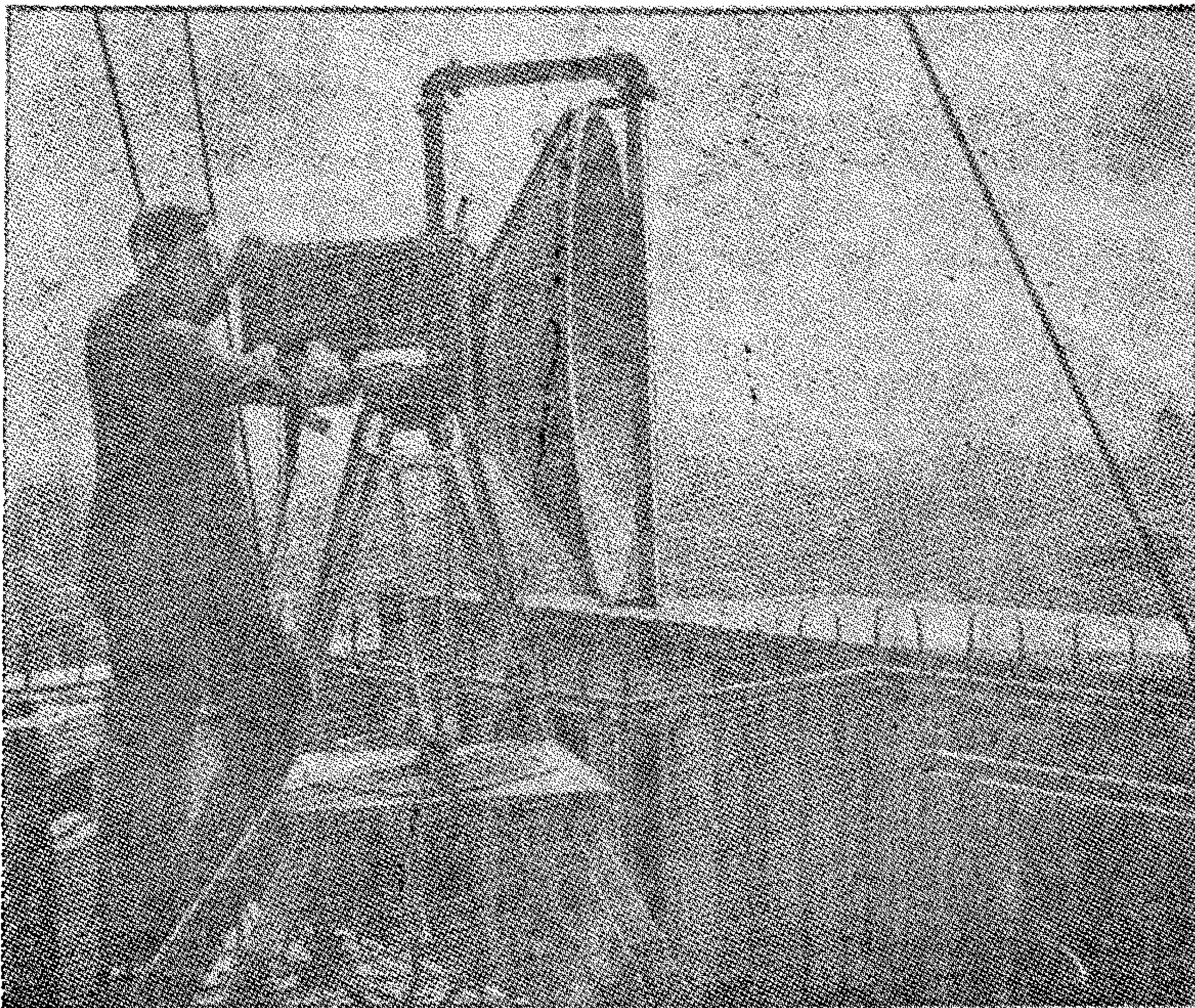
ولقد كتب الشىء الكثير فى السنين الاخيرة عن الالكترونات ، حتى اقترح البعض تسمية العصر الحالى (عصر الالكترون) حيث قد توصل البعض الى اختراع « العقل الالكترونى »

ولا بد من النظر الى هذا التقدم العلمى الخطير من زاوية اخرى .. فالالكترونات ليست علما مستقلا فحسب ، ولكن لابد من النظر الى تطوره ، وامكانياته ، وحدوده بالنسبة الى باقى فروع العلوم الاخرى وعلم التكنولوجيا .

افتتح الرئيس محمد نجيب فى الخامس والعشرين من شهر نوفمبر المنقضى (معرض الراديو والتلفزيون والرادار) بأرض الجزيرة ، ويعتبر هذا المعرض الاول من نوعه فى الشرق الاوسط وقد ساهم فيه بقسط كبير (سلاح الاشارة) للقوات المسلحة . وقد أشرف عليه من هذا السلاح فريق « جمعية هواة اللاسلكى العسكريين » وهى تعد الجمعية الثانية من نوعها فى العالم ، بعد الولايات المتحدة الامريكية . هذا وسيخصص دخل المعرض ليكون نواة لنشاط مجلس الابحاث الالكترونية الذى يتولى رعاية النهضة العلمية الحديثة وتشجيع الابحاث المتصلة بالالكترون

ولقد توصل العلماء الى معرفة مدى استخدام الالكترونات ، ولكنهم لم يصلوا الى مدى الامكانيات الفنية لهذه الالكترونات فى فروع الصناعة المختلفة . ولكن يمكن القول بأنها استخدمت فى وسائل الدفاع بنسبة تبلغ ٤٠٪ وذلك عن طريق الراديو والتلفزيون ، وكذلك فى طرق المواصلات والرادار . أما فى المجال الصناعى فقد اتسع نطاق استعمال الالكترونات فى تحويل المواد وفى العمليات الصناعية وفى زيادة الانتاج ويكون استعمال الالكترون عن طريق (انبوبة الالكترون) رصمامات الراديو ، وانابيب أشعة المهبط ، وخلايا التصوير ، واشعة اكس ولقد أمكن خلال الخمسة عشر عاما الماضية الحصول على انابيب الالكترون بسهولة . **وطبق استعمال هذه الوسائل فى الميدان الصناعى والعلمى والطبى بشكل واسع . فمثلا اقتصر استخدام (خلايا التصوير) على تسجيل الصوت للفيلم السينمائى . ولكن ازداد مجال استخدامها فى انتاج الآلات الحاسبة ، والتوقيت وآلات القياس والضبط . وفى الآلات شديدة الحساسية فى قياس الوقت والسرعة كالفوتوغرافيا ، التى وصلت سرعة التقاط الصورة بها الى واحد على مليون من الثانية .**

ومن الجدير بالذكر ان مجال استعمال الالكترونات يتغلغل فى اربعة نواح هى :



الكاميرا التى تلتقط الصور فى الاذاعات الخارجية لاجهزة التليفزيون

مجلس ادارة المعرض

أصدر السيد وزير الحربية قرارا بتشكيل مجلس ادارة المعرض من ٢١ عضوا هم السادة : **القائمقام حسن همت الصيرفى** مدير سلاح الاشارة مديرا **والاستاذ مصطفى نظيف** وكيل جامعة ابراهيم **والاستاذ محمد عبد الرحمن حافظ** أستاذ المحاسبة بكلية التجارة بجامعة القاهرة **والدكتور محمود النحاس** مراقب عام التعليم والثقافة بوزارة المعارف **والاستاذ همام محمد محمود** أستاذ المواصلات السلكية واللاسلكية بكلية الهندسة بجامعة ابراهيم **والدكتور عبد السميع مصطفى** الاستاذ بكلية الهندسة بجامعة الاسكندرية **والمهندس صلاح عامر** وكيل الاذاعة للشئون الهندسية **والاستاذ حسين فوزى** مراقب عام المتاحف والمعارض بوزارة الارشاد **والقائمقام أ ح مهندس حسين الحلوانى** مدير سلاح المهندسين والاشغال العسكرية **والقائمقام بحرى جمال الدين طنطاوى** بادارة المصانع الحربية **والمهندس جون بقطر** بمصلحة الطيران المدنى **والمهندس أنيس البرادعى** بادارة اللاسلكى فى مصلحة التليفونات **والمهندس اسماعيل نظيف والمهندس يحيى طه** بوزارة التجارة والصناعة **والدكتور محمد الشحات** بمركز اليونسكو بالشرق الاوسط **والبكباشى المهندس ابراهيم حسن سليم** مهندس الرادار واللاسلكى **والبكباشى حسن احمد صنديد** من سلاح الاشارة **والقائمقام طه فتح الدين** من سلاح الاشارة والسكرتير العام للمعرض **والمهندس مراد عبد الشافى** من سلاح الاشارة **والصاغ سعد الله حقى هارون** من القوات الجوية

١ ــ وسائل التسلية كالراديو والتلفزيون وأجهزة الصوت .

٢ ــ فى الصناعة وسنشرح ذلك بتوسع فيما بعد .

٣ ــ فى الابحاث العلمية كأبحاث أشعة اكس والميكرسكوب الالكترونى ذى القوة العالميــة وقيــاس وضبط احتساب السرعةوالوقت ، والنشاط الراديومى .. الخ .

٤ ــ فى الطب كالرسم والتصوير بالاشعاع وابحاث أشعةاكس،والطب الكهربائى ، وكل مايمت للطب بصلة. ويمكن التاكيــد بأن ركب البحث الالكترونى لن يقف فى جميع الفروع السابقة بل وفى مجالات أخرى .

التلفزيون فى خدمة الصناعة

من المعروف ان التلفزيون كان الى عهد قريب فى خدمة وسائل التسلية، ولكنــه أصبح اليوم عظيم الاهميــة وكبير التطبيق فى الصناعة : فى المعامل .. وفى المصانع .. وفى العمليــات الانتاجية وبالذات فى كل العمليــات الصناعية التى يخشى من الاقتراب منها أثناء اجرائها ويعرض حياة الافراد للخطر ، **وذلك مثل العمليــات التى يدخل فيها الاشعاع الناتج من اشعة اكس وغيرها من الابحاث التى تساعد على الانتاج وتعتبر مساعدات فعالة لزيادته أو لتحســين نوعــه ..**

ولكن لما كانت العمليات الانتاجية من الاهميــــة بمكان فأن المســاعدات الفعـالة التى يمـكن ان يؤديهـــا « الالكترون » تنحصر فى مجـــال القياس والضبط ، او فى اذاعة ونشر استخدام الآلة . ومن المعـلوم ان صحة وسلامة استخدام الآلة يعتبر مفتاح التقدم التكنولوجى فى المستقبل ، بدونها لايمكن لصناعة حديثــة ان تعيش .

ومن الوجهـــــــة النظرية يمكن الاســـتفادة من التطبيق الفــنى للالكترونات فى عمليات القياس والضبط بالذات وفى جميع العمليات الصناعية الحديثة على وجه العموم . فمثلا يمكن بواســطة الآلات الالكترونيــة اعطاء قراءات صــحيحة ودقيقـــة لدرجات الحرارة ، ولمدى السرعــة ومقدار الضغط ، والتدفق والوقت ودرجة الرطوبة ، وفى قياس درجـة الحموضـــــة ودرجة القلوية لجميع المحاليل الصناعية كما يمكن بواسطة ((الالكترون)) ضبط سريان اللهب فى البترول ، والغازات وافران الاحتراق وفى محركات الطائرات . بل ويمكن استخدامه فى اجراء تجــارب من مسافات بعيدة ، وتسجيل نتائجها وكل ذلك بوسائل اوتوماتيكية .

وفى هذه العمليات والمجـــالات ، النظرية العلمية الاساسية واحدة فى جميعها ســواء كانت فى ميــادين ميكانيكية ، او « بصرية » اوصناعية أو هيدروليكية .

الالكترون يقلل المخاطر

قد يظن القارىء ان هذه المخترعات العلمية الالكترونية تزيد من مخاطر الحياة الصناعيــة ولـكن الواقع ان « الالكترون » سلاح ذو حــدين ، **فكمـــا أنه ذو نفــع اقتصــادى كبــير الا أنه يقــلل المخـــاطر ،** فهو مثلا يقلل من خطورة النيران فى المنشئات الصناعية والمناجم ، ويقى الآلات والاشخاص الذين يعمــلون عليها ، كمـا يســاعد على كشف الغازات السامة داخل جو المصانع الكيميائية . كما ان الآلات الالكترونية تكشف عن المواد المعدنية فى مثل هذه المنتجات مثل مواد الاكل، والبلاستيك والمطاط وفى الاخشاب . كما تعمل اشعة اكس على كشف المواد الغريبة داخل لفافات الطعام وعلب الحلوى.

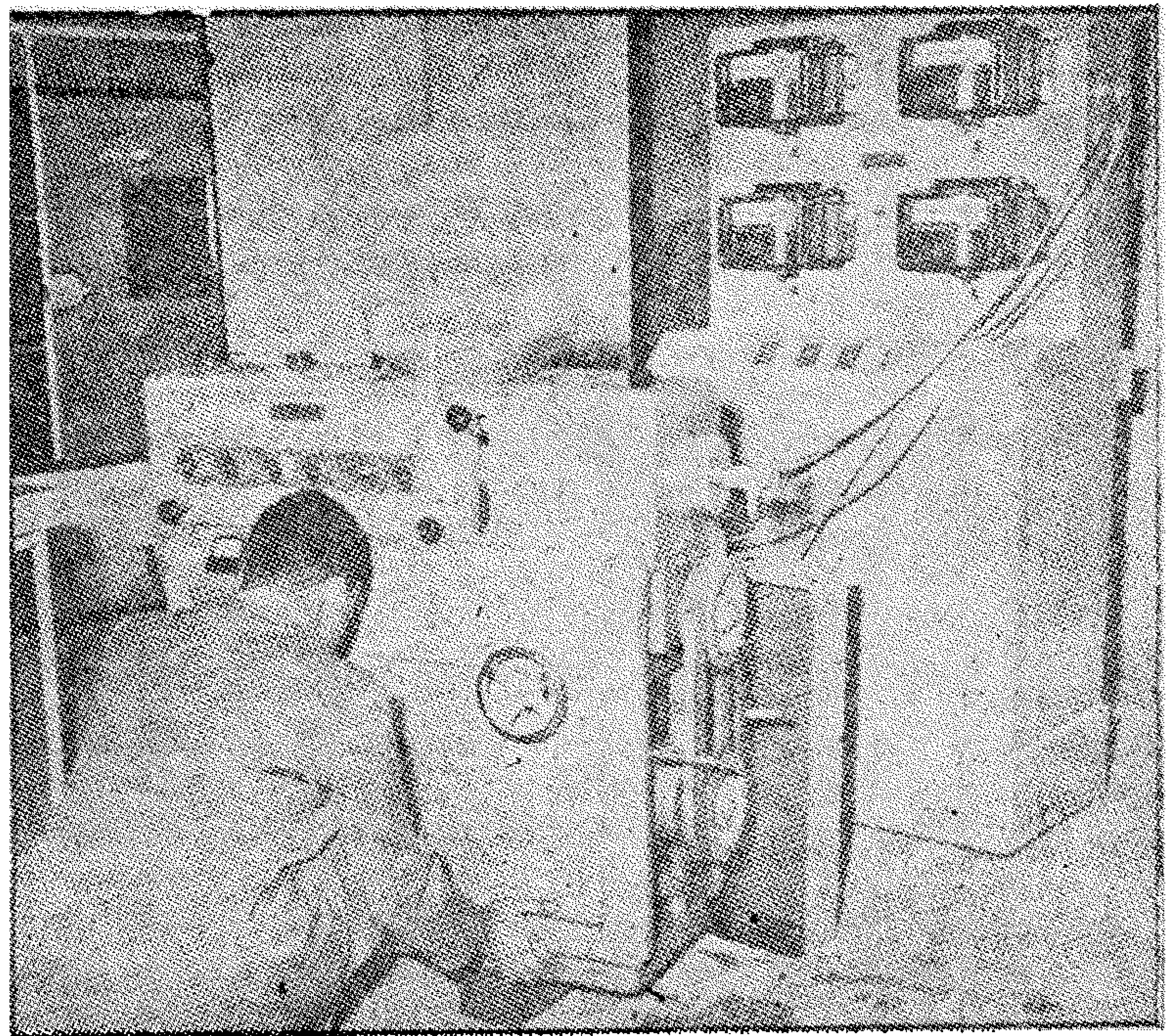
ومن الميادين الحيوية الهامة التى تلعب فيها الالكترونات دورا كبــيرا متزايدا بمرور الزمن ، الاختبارات التقدمية ، فبواسطة التحسينات الحديثة فى (الراديوجرافى) مثـــلا **أمكن رؤية (مافى داخل ســبائك الصلب من مواد غريبة وما يجــرى بداخلها من حركات وسكنات لجزئيات السبيكة ، وذلك لمدى ١٢ بوصــة فى العمق !!.**

وأتماما لهذا البحث الفنى ،أمكن الوصول الى معرفة طبقات التشققات داخل الكتل الكبيرة من المعــادن ، كالتنجستن والــكربيد والاسمنت والاحجار الثمينة وهكذا ..

الالكترون والحرارة

هنــاك نوعان من التسخين الاول (التسخين العــادى) المستخدم فى المعادن والصلب ، والثانى **(التسخين الحســاس) والمستخدم فى تسخين المواد الغير معدنية كالبلاســتيك ، والخشب والزيوت والدهون ومــواد الاكل . والاول معــروفة نظريتــه ومجالات تطبيقه فى الصناعات الثقيلة.**

أما عن (التسخين الحساس) فقــد وجد تماما مجال استعماله فى صناعة البلاستيك ، حيث ان الاشعاع الناتج عن الحــرارة يتسلط عــلى قوالب البلاستيك بل وعلى ألواح البلاستيك ذاتها . وكمـا يستعمل ايضـا هذا النــوع من التسخين فى الصــناعات المماثلة للبلاســتيك وهى ما يسمى



آلة لطحن البلاستيك

(بالصناعات الفردية) وفى طبع الرسومات على الاقمشة .. وغير ذلك من الصناعات .

العقل الالكترونى

تتطلب الصناعة والبحوث العلمية ــ كما فى عالم الاعمال التجارية والمشروعات ــ بعض الاحصاءات ، ويلزم بجانب ذلك تدوين الاعمال المحاسبية والحسابية ، وما الى هذا. وهذه العمليات الحسابية طابعها السرعة ، ولا شك أن هذه السرعة متوافرة فى الآلات الالكترونية ، ونظرا لدقة هذه العمليات ، **فقد أطلق على الآلات التى تقوم بها ((العقل الالكترونى)) حتى أن أضخم العمليات الحسابية لا تستغرق سوى دقائق قليلة ، بينما لو قامت الماكينات الحاسبة العادية بهذه العمليات لاستغرقت أياما بأكملها . بل ان هذا ((العقل الالكترونى)) يحل أعقد المسائل الحسابية التى يصعب حلها بالطرق العادية المعروفة .**

وثمة شيء طريف عن هذا ((العقل الالكترونى)) **وهو أنه ذو ذاكرة قوية** تحفظ الارقام لمدد طويلة فلو أعطى أرقاما تتعلق بموضوع ما . وليكن مثلا احصاءات عن النقل ــ فانه يستطيع أن يستخرج نتائج هامة ، ويضع أمامنا حقائق ما كنا لنستطيع الوصول اليها بالطرق المألوفة

الالكترون فى الطب

لا تقتصر فائدة ((الالكترون)) على الصناعة أو المواصلات كالنقل الجوى أو الملاحة فحسب ، ولكنه يقدم للطب خدمات كبرى . فمثلا جهاز تصوير القلب كهربائيا Electrocardiography يعتبر من العوامل الفعالة لابحاث القلب . وجهاز تصوير المخ كهربائيا Electroencephalography شيء حيوى فى أبحاث (المخ) ولا تزال الابحاث جارية للوصول الى علاج الصمم بواسطة الالكترونات .

وبالرغم من التقدم فى الابحاث الالكترونية خلال السنوات الاخيرة ، الا أن النتائج لا تزال فى طور الطفولة

صناعة الراديو بعد الحرب

ونتجه الآن الى بحث التطورات والاتجاهات التى طرأت على صناعة الراديو والاجهزة اللاسلكية فى فترة ما بعد الحرب ، ومن أهم البلدان التى تصنع هذه الاجهزة انجلترا ، التى تنتج ما قيمته ١٢٥مليون جنيه من الاجهزة اللاسلكية ، منها ٢٥ مليونا تخص السلع الالكترونية سنويا. **وقد بدأت أجهزة التلفزيون تحتل المركز الاول قبل أجهزة الراديو.** وقد بلغ عدد المؤسسات الاعضاء فى (مجلس صناعة الراديو) ٩٥٪ منها (أى ٢٠٧ شركة) يشتغل بها حوالى ١٣٥٠٠ عامل خلاف المهندسين والعلماء والخبراء. **وقد بلغ مجموع قيمة ما صدرته بريطانيا من الاجهزة اللاسلكية حوالى ٢٥ مليون جنيه استرلينى خلال عام ١٩٥٢ ، ثم قفز هذا الرقم خلال الستة شهور الاولى من العام الحالى الى ١٣مليون جنيه** . ولقد خص دول منطقة الدولار فى العام الماضى ما قيمته ٢ مليون جنيه ، منها ٤٠٠ر٠٠٠ جنيه الولايات المتحدة الامريكية . وتتوقع المصانع أن تنتج ما قيمته مليون جهاز تلفزيون سنويا خلال الخمس سنوات القادمة . أما فى الولايات المتحدة فيتوقعون أن يصل الانتاج الى تخصيص جهازين ونصف جهاز لكل أسرة !!

ومن الطريف أن تعطى الاحصائية التالية التى تبين متوسط عدد الاجهزة التى باعها كل محل فى بريطانيا خلال الفترة من يناير الى يونيو عام ١٩٥٣

	راديو	تليفزيون
يناير	٦ر٨	١٠ر٠٣
فبراير	٥ر٦٤	٨ر١٠
مارس	٥ر٣	٨ر٣١
ابريل	٥ر٦٨	١٠ر٢٢
مايو	٧ر٠٧	١٨ر٧٤
يونيه	٥ر٨٦	٧ر٧٢

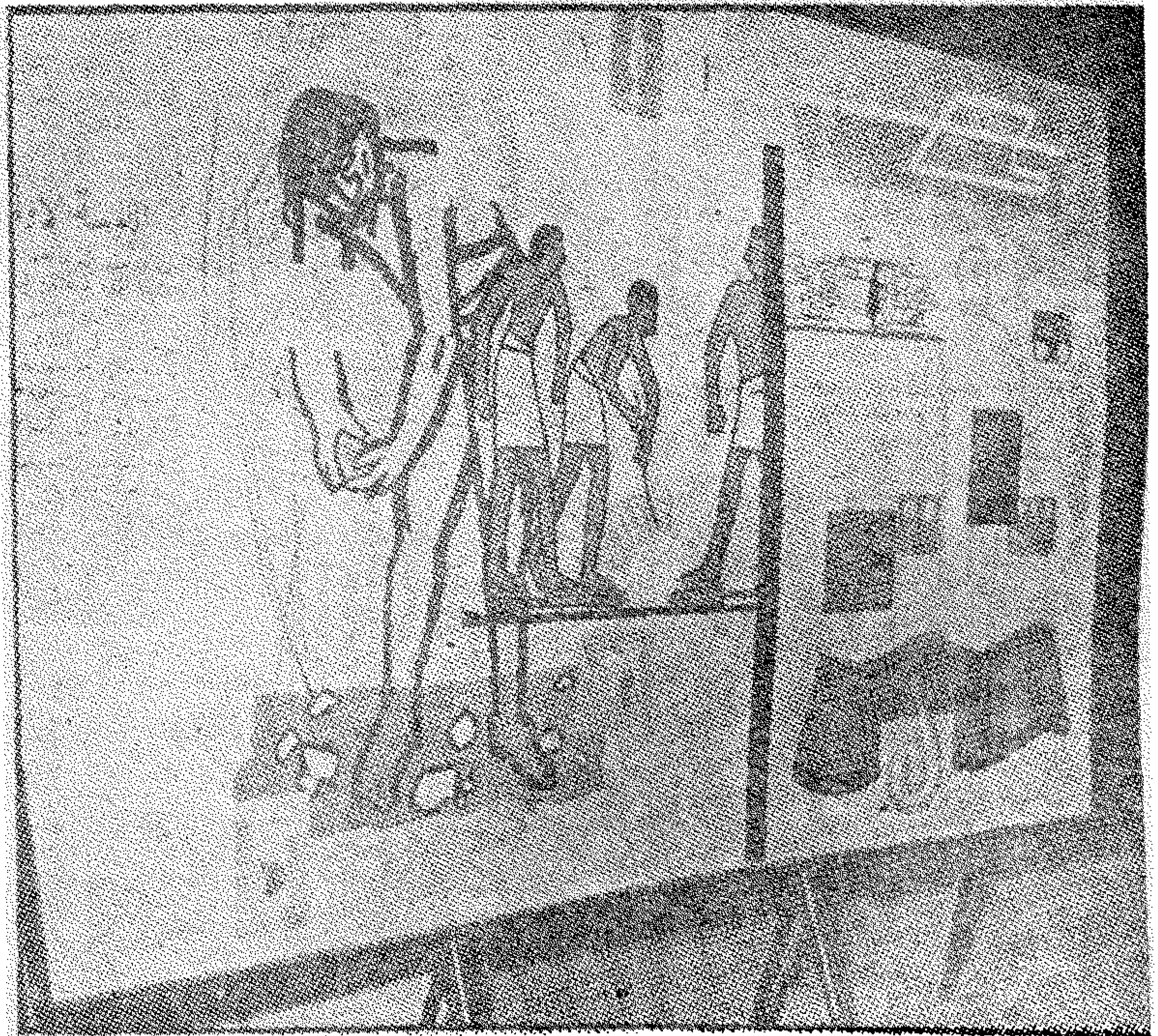
ولعل السبب فى زيادة رقم المباع من أجهزة التلفزيون خلال شهر مايو يرجع الى اقامة واذاعة حفلات التتويج حينذاك .

أما هنا فى مصر !! ؟؟

فكل ما نرجوه لمصر أن تنشأ صناعة الاجهزة اللاسلكية كصناعة جديدة ، ونحن لا ينقصنا الايدى العاملة الماهرة ، ولا تنقصنا المواد الخام بشكل كبير ، وان كان ينقصنا الخبرة ، ففى (المعونة الفنية) مجال لا بأس به للاستعارة .

ونرجو أيضا أن يكون معرض القاهرة للراديو والتلفزيون والرادار فاتحة خير فى العهد الجديد باذن الله

أحمد زكى عبد الهادى
بكالوريوس فى العلوم الاقتصادية



كان الانسان يستغل عناصر الطبيعة كما هى أما الآن فاصبح يصنعها فى المعمل

جولة فى سوق البترول العالمية :

الشرق الأوسط أخصب بئر للبترول فى العالم

... بعد عامين من انقطاع نفط ايران
العراق ومستقبلها الذهبى ...

لاشك أن انتاج الزيت خارج الولايات المتحدة الامريكية لم يسبق له أية زيادة ملحوظة ، كالتى جدثت فى بلدان الشرق الاوسط خلال السنوات القليلة الماضية • ولقد كان الانتاج فى المنطقة باكملها يمثل حوالى ١٧ ٪ فقط من مجموع الانتاج العالمى للبترول ، بينما بلغ رقم امريكا الشمالية حوالى ٥٠ ٪ غير أن الحال قد تبدل بشكل ملحوظ فى مدى انتاجية الشرق الاوسط، وبالذات فى السرعة التى زاد بها هذا الانتاج ، هذه السرعة التى فاقت سرعة ازدياد الانتاج فى مناطق العالم الاخرى

والارقام تدلنا على أنه بينما كان انتاج العالم خلال العام الماضى يزيد بمقدار الثلثين عن انتاج عام ١٩٤٦ ، نرى أن انتاج الشرق الاوسط قد قفز الى ثلاثة أضعاف ماكان عليه فى ذلك العام •

فبينما بلغ مجمل الانتاج فى الشرق الاوسط ٣٥ مليون طن خلال عام ١٩٤٦ ، اذ بهذه الكمية تتضاعف فى علم ١٩٤٩ وتبلغ ٧١ مليون طن • ثم استمرت عجلة الانتاج فى الازدياد ، ودون توقف ، حتى وصل الى ١٠٦ ملايين طن فى عام ١٩٥٢ . . هذا بالرغم من ايقاف العمل فى معامل ايران فى منتصف عام ١٩٥١ ..
والواقع أن النقص الذى انتاب الانتاج فى بلدان الشرق الاوسط بسبب توقف معامل عبدان ، عوضه الانتاج الضخم من آبار المملكة العربية السعودية ، والكويت ، والعراق ، حيث نما الانتاج واتسع بسرعة لم يسبق لها مثيل •

فى بلدان الشرق الاوسط

فانتاج المملكة العربية السعودية الذى بلغ مليون طن فقط خلال عام ١٩٤٤ ، قفز بشكل ملحوظ الى معدل ٤٠ مليون طن سنويا فى عام ١٩٥٢

والكويت التى لم يبدأ الانتاج من آبارها الا منذ زمن قريب وقصير (عام ١٩٤٦) ، اذ بالانتاج يقفز بشكل جبار الى مستواه الحالى وهو ٤٠ مليون طن فى العام •

وفى **العراق** سوف يزداد الانتاج وعمليات التكرير نتيجة افتتاح خط أنابيب البترول الى (بانياس) على ساحل سوريا من (كركوك) ، ويبلغ طوله ٥٥٥ ميلا ، وقطره ٣٠ بوصة • بل وسوف يزداد هذا الانتاج بعد الانتهاء من امتداد خط الانابيب الجديد الذى ينتهى عند (فاو) على الخليج الفارسى ، والذى يبلغ طوله ٧٥ ميلا بقطر ٢٤ بوصة •

أما فى **قطر** فقد ازداد انتاجها من ٦ر١ مليون طن فى عام ١٩٥٠ الى مايزيد عن ٢٥ر٣ مليون طن فى عام ١٩٥٢ ، وسوف يصل انتاجها فى العام الحالى الى ٤ مليون طنا •

وهذه هى **البحرين** تنتج منذ أعوام بمعدل مليون ونصف مليون طن سنويا

أما **فى مصر** فان الانتاج يعتبر صغيرا بالنسبة لهذه الدول .

ومن المنتظر ان يزداد هذا الانتاج بعد صدور قانون المناجم الجديد .

وبهذه المناسبة يشير الاحصاء الى أن مقدار ما استوردته مصر من أول يناير الى آخر يوليو ١٩٥٣ قد بلغ ٤٠٨ر٧١٨ر٢٤٥ كيلو صاف من الكيروسين ، ومن المازوت ، وزيوت الديزل ، والسولار قد بلغ عن نفس الفترة ٥٥٤ر٥٧٦ر١٥٦ كيلو صاف .

والجدول رقم (١) يشير الى مقدار الناتج من بترول الشرق الاوسط مقارنا بالانتاج العالمى :

ولقد كانت الاسباب الرئيسية لهذه الزيادة السريعة ترجع الى ثلاثة عوامل رئيسية هامة :

١ ــ ازدياد الطلب عقب الحرب ازديادا شديدا •

٢ ــ أثر الحرب الكورية ، والاقبال على التخزين لمواجهة مطالب الحرب التى كانت محتملة •

٣ ــ أثر النزاع الايرانى على البترول ، وماسببه من ضرورة زيادة بقيه الآبار لمواجهة النقص الذى تخلف عن هذا النزاع الخطير •

ومن الواضح أن حل المشكلة الايرانية للبترول سوف يعود على مستوى انتاج بلدان الشرق الاوسط بأفضل وأحسن النتائج فى جميع أنحاء العالم ، فيصبح الشرق الاوسط أكبر (بئر بترول) عالمية .. هذا فضلا عن أن منابع الشرق الاوسط لايزال معظمها بكرا جديدا ، فمجال الانتاج أملها كبير ، وعمرها طويل بدرجة ملحوظة •

النفط الايرانى والنزاع حوله

لم يكن احد يتصور أن تأميم البترول فى ايران سوف يؤدى الى كل هذه النتائج التى لاتزال ظاهرة للآن ، ولا تزال آثارها واضحة للعيان ! فان انتاج ايران من النفط كان يزيد على ٣٠ مليون طن سنويا • كما ان معامل عبدان تعد أكبر معامل لتكرير البترول فى العالم كله • ولهذا كان من العسير التنبؤ بالمصير المؤلم الذى أقبلت عليه ايران •

نعم ، كان هذا الدكتور مصدق عظيما ونبيلا ، [illegible] ، ولكنه ربما اخطأ [illegible] خطأ تقدير النتائج ! اذ [illegible] ...

جدول (١) انتاج النفط فى الشرق الاوسط

بآلاف الاطنان المترية

	١٩٤٦	١٩٤٩	١٩٥٢	من يناير/مايو ١٩٥٣
الانتاج العالمى	٢٠٠ر٣٧٢	٣٠٠ر٤٦٩	١٠٠ر٦١٨	٧٠٠ر٢٨٦
المملكة العربية	٢٠٠ر٨	٤٧١ر٢٣	٤٤٣ر٤١	٦٠٠ر١٦
الكويت	٨٠٠	٣٧٨ر١٢	٦٣٧ر٣٧	٣٠٠ر١٦
العراق	٦٠٧ر٤	٢٠٠ر٤	٠٠٠ر١٩	٩٠٠ر١٠
قطر	ــــ	٩٦	٢٩٧ر٣	٨٥٠ر١
مصر	٢٨٢ر١	٢٨٠ر٢	٤٠٠ر٢	٠٠٠ر١
البحرين	١٠٠ر١	٥٠٨ر١	٥٠٠ر١	٦٠٠
ايران	٤٩٧ر١٩	٢٣٥ر٢٧	٠٠٠ر١	٤٧٠

أن هذا النزاع سيستمر عامين كاملين أو يزيد •• وتضطر ايران أن تطلب العون من الدول ، وقدمت أمريكا اليها مساعدات عسكرية ،ومساعدات أخرى وفقا لبرنامج النقطة الرابعة حتى أبهظ كاهل الميزانية والمالية الايرانية !

وفى خارج ايران ، أمكن التغلب على النقص ، والازمة التى أحدثتها مشكلة النفط الايرانى • فقد ازداد الانتاج فى البلاد الاخرى ، وخصوصا منطقة الشرق الاوسط ، حتى عوض العالم تعويضا لابأس به الى حد كبير • كما أن الدول أخذت فى توسيع معامل تكريرها ، أو بدأت فى انشاء معامل أخرى جديدة ، وها هى بريطانيا تنشىء أكبر المعامل لتكرير البترول فى العالم فى أرضها •

•• أما فى العراق

لقد زاد معدل مايستخرج من بترول فى العراق على ٢٦ مليون طن سنويا، وكان من نتيجة ذلك ازدياد ايرادات الحكومة العراقية من النفط فقط ، وهى الايرادات التى تبلغ هذه السنة مايقرب من ٥٠ مليونا من الجنيهات الاسترلينية • والمسألة التى تفكر فيها العراق اليوم هى مدى الاستفادة من هذه الايرادات السنوية الضخمة، وكيفية استغلال عائد البترول •

وقد أثير فعلا جدل سياسى،ونقاش اقتصادى حول: هل تنفق هذه الزيادة فى ايرادات النفط على المشاريع العاجلة ، أم ترصد للمشاريع التى تستفيد منها البلاد على مر الايام ؟

ومن المعلوم ــ برغم هذا كله ــ ان العراق بلد غنى جدا بموارده الطبيعية الاخرى الى جانب ثروتها من النفط والغاز ، وهذا ما تتميز به العراق عن باقى البلاد التى تنتج البترول فى الشرق الاوسط •

من أجل ذلك يمكننا أن نقول أن هناك اضطرابا فى بعض الاوضاع الاقتصادية فى العراق ، وهذا الاضطراب ليس ناتجا عن نقص ، أو أزمة • ولكنه ناتج عن زيادة فى الايرادات ! نعم ، ان (المال الوفير) قد سبب نقاشا خطيرا !

ان العراق أصبحت غنية بموارد البترول ، فهى على أبواب مستقبل زاهر لم تعهده من قبل • ولكن الاهالى والزعماء على السواء يستعجلون الامور ، ويلحون فى طلب نتائج سريعة ،

من أجل هذا ثار جدال سياسى ، وقام خلاف فى وجهات النظر الاقتصادية •• فبعدما كان (مجلس الاعمار) العراقى هيئة بعيدة عن التيارات السياسية ، أذعنت الحكومة للرأى العام العراقى ، فتألفت لجنة وزارية منذ وقت قريب مهمتها اعادة النظر فى القانون الذى تأسس بموجبه (مجلس الاعمار) • وقد أعلن وزير المالية العراقى بأن (مجلس الاعمار سيقتصر فى المستقبل على تنفيذ المشاريع الكبرى ، تاركا أمر تنفيذ المشاريع الصغرى لمجلس الوزراء العراقى) • وهذا يعنى أن اختيار هذه المشاريع ، وطريقة تنفيذها سيخضعان لرقابة الحكومة السياسية •

وهكذا زجت الحكومة بجزء من مشاريع التعمير فى ميدان السياسة • ومن الملاحظ أن الحكومة العراقية كانت تخصص ٧٠ فى المائة من دخل البترول لمشروعات مجلس الاعمار ، أما الثلاثين فى المائة الباقية فتحول الى الميزانية العامة •

هذا وقد كان لازدياد النفط المنتج فى السنوات الاخيرة وازدياد حصة الارباح التى تقتسمها الحكومة مع (شركة النفط العراقية) والشركات المتحدة معها ، نتيجة ابرام الاتفاقية بين الطرفين منذ أول يناير ١٩٥١ ، أثر كبير فى ازدياد ايراد الحكومة العراقية • ففى سنة ١٩٤٩ كانت حصيلة الحكومة من النفط ثلاثة ملايين دينار عراقى ، ثم ازداد الى ٥ مليون وربع مليون دينار خلال عام ١٩٥٠ • أما فى عام ١٩٥١ بعد ابرام الاتفاقية فقد بلغت ايرادات الحكومة من النفط فقط ، ١٣ مليون و ٧٥٠ الف دينار. ومن المنتظر أن تصل هذه الحصيلة الى ٥٠ مليون دينارا هذا العالم ،سيخصص منها ٤٢ مليون دينار لمجلس الاعمار العراقى ••

خلاف وجهات النظر الاقتصادية

هذا هو أثر الجدال السياسى الذى نشب فى العراق •

أما عن نتائج الخلاف فى وجهات النظر الاقتصادية ، فمن المعلوم أن مجلس الاعمار العراقى قد نيط به صرف الى ٧٠ فى المائة من حصيلة النفط • ولقد اقترح المجلس فى سنة ١٩٥١ صرف مايزيد على ١٥٠ مليون دينار فى المدة الواقعة بين عامى ١٩٥١ و ١٩٥٦ • ولقد قرر المجلس انفاق ما يقرب من نصف هذا المبلغ فى مشاريع تحسين الرى ، واصلاح الاراضى ، وضبط الفيضانات • أما النصف الآخر فقد خصص لمشاريع عديدة ، منها مشاريع لاقامة صناعات جديدة ، ولمد طرق جديدة ، وتحسين الحالى منها واقامة منشآت عديدة •

غير أن السياسة الحزبية الداخلية تدخلت فى الموضوع ، واصبح نظام توزيع الاراضى فى كفة الميزان• ونشأ عن ذلك خيبة أمل سائدة بين سكان المدن فى العراق الذين لم يستفيدوا مباشرة حتى الآن ــ الا استفادة طفيفة جدا من مشاريع استخدام ايرادات النفط • والانتقاد الذى يوجه الآن فى العراق الى الخطط التى وضعها (مجلس الاعمار) هى فى الواقع انتقادات شكلية ، وليست موضوعية • فالمهمة التى فرضت على مجلس الاعمار العراقى هى مهمة حيوية لابد من تنفيذها كاملة اذا كان الهدف هو فائدة البلاد حقا وبصورة شاملة والى أقصى حد من الايرادات التى تجنيها من النفط • أما اذا كان الغرض هو تبذير هذه الايرادات ، فقل على مشروعات (مجلس الاعمار) السلام !

ومن جهة أخرى ، فقد تزعم بعض الزعماء الحملة من زاوية أخرى •فنادوا بأن خير سبيل لاستعمال ثروة النفط الجديدة هى فى اجراء تحسين ملموس عاجل أو مباشر فى أحوال الشعب العراقى ، وذلك عن طريق تحسين الصحة العامة ، والتعليم ، وتحسين الخدمات العامة المختلفة فى البلاد • وضربوا مثلا على ذلك بأن مشاريع الرى العظيمة فى مصر ، واستعمال السماد على نطاق أوسع مما هو عليه فى غربى أوربا ، لم يزيلا الفقر والمرض من مصر •• !

وحقا ان انفاق مبالغ طائلة من المال انفاقا شديدا هو أمر صعب معقد يزداد صعوبة وتعقيدا كلما اشتد النزاع السياسى حوله• والنزاع السياسى بدوره يزداد حدة من جراء تضخم الثروة ذاتها • ولم يكن يخطر على بال أحد أن حظ العراق الاقتصادى سينقلب بين يوم وليلة ــ نتيجة استخراج النفط ــ الى رغد من العيش وطيب من الحياة •

وهذه هى الثروة •• فأين هو الغرم فى العراق ؟

(يتبع)

عبد القادر عبد الحميد
بكالوريوس فى العلوم

أرقام واحصاءات

اسعار الذهب

الجنيه صورة الملك	٥٣/١١/٢	١١/٩	١١/١٦
القاهرة	٤١٠	٤١٣	٤٠٩
بيروت	٣١٢٢ر٥	٣١٠٧ر٥	٣١٠٧ر٥
ميلانو	٦٢٦٥	٦٣٥٠	٦٢٧٥
بروكسل	٥٠٤ر٥	٥٠٥	٤٩٣

اسعار الجنيه المصرى

حسابات استحقاق الاستيراد	٥٣/١١/٦	١١/٩	١١/١١	١١/١٣	١١/١٦	١١/١٨	١١/٢٠	١١/٢٣
علاوة الجنيه الاسترلينى (٪)	٥ ٧/٨	٥ ٧/٨	٥ ٧/٨	٥ ٥/٨	٥ ١/٢	٥ ٧/١٦	٥ ٩/١٦	٥ ١/٢
علاوة الدوتشمارك (٪)	١٠ ١/٢	٩ ٣/٤	١٠ ٣/٨	١٠ ٣/٨	١٠ ٣/٤	١٠ ٧/١٦	١٠ ١/٢	١١
سعر الدولار الامريكى بالقروش	٦ ر٣٧	٥ ر٣٧	٦٥ ر٣٧	٦٥ ر٣٧	٦٥ ر٣٧	٦ ر٣٧	٦ ر٣٧	٦٥ ر٣٧
حسابات « ب » فى سويسرا بالفرنكات	١١ر٧٢٥	١١ر٧٢٥	٧٠ ر١١	٦٥ ر١١	٦٥ ر١١	١١ر٦٢٥	٦٠ ر١١	٦٠ ر١١

حركة القطن المصرى فى الموسم ٥٣ / ١٩٥٤

بالقنطار

	١٩٥٤/٥٣	١٩٥٣/٥٢
المخزون فى ٣١ اغسطس ...	٣ر٤٤٢ر٦٠٥	٢ر١٨٠ر٠٠٤
المحصول	٦ر٠٥٦ر٠٠٠ (١)	٩ر٩٢٢ر٢٤٠
المعروض فى اول سبتمبر	٩ر٤٩٨ر٦٠٥	١٢ر١٠٢ر٢٤٤
الصادر من أول الموسم (٢)	٩٨٤ر٤١١	٥٧٨ر١٨٩
المستهلك المحلى	٢٦٩ر٧٧٣	٣٢٦ر٠٨٢
جملة الموزع	١ر٢٥٤ر١٨٤	٩٠٤ر٢٧١
الباقى	٨ر٢٤٤ر٤٢١	١١ر١٩٧ر٩٧٣

(١) التقدير الاول

(٢) حتى يوم ١٨ نوفمبر ١٩٥٣ و ١٩ نوفمبر ١٩٥٢

اهم البلاد التى صدرنا اليها القطن فى الموسم ١٩٥٤/٥٣

الكمية بالقنطار

البلد	١٩٥٣	١٩٥٢
فرنسا	١٥٨ر٧٢٦	٨٥ر٣٣٨
بريطانيا	١٤٧ر٧٢٦	١٠ر١٤٤
المانيا	١٢٣ر٣٥٩	٤٨ر٤٠٧
ايطاليا	٩٣ر١٥٤	٩٤ر٠٣٣
الهند	٨١ر٧٧٧	٥٥ر٠٠٥

الارقام القياسية خلال شهرى اغسطس وسبتمبر ١٩٥٣
(يونيو ١٩٣٩ = ١٠٠)

الارقام القياسية لاسعار الجملة للمواد الغذائية

	اغسطس	سبتمبر
١ ــ الغلال :		
القمح	٣٣١	٣٣١
ذرة شامى	٢٣٠	٢٣٠
الذرة العويجة	٢٩٠	٢٩٠
حلبة	٤٤٩	٤٧٥
الفول	٣٦٨	٣٩٧
العدس	٥٦٣	٥٧١
الشعير	٤٣٥	٤٤٤
الرقم القياسى للغلال	٣٠٣	٣٠٧
٢ ــ منتجات الالبان :		
الجبن البلدى	٤١١	٤١١
الرومى وشستر	٣٢٢	٣٢٢
المسلى	٣٣٧	٣٣٧
الزبدة	٣٥٣	٣٥٣
البيض	٣٦٢	٣٨٩
الرقم القياسى لمنتجات الالبان	٣٥٨	٣٦٣
٣ ــ زيوت الاكل :		
زيت بذرة القطن	٢٨٩	٢٨٩
زيت حار	٣٦٦	٣٧٨
زيت سيرج	٣٦٤	٤٠٠
زيت حلو	٦١٥	٦٢٤
زيت الزيتون	٤٦٢	٤٥٣
الرقم القياسى لزيوت الاكل	٣٦٨	٣٧٤
٤ ــ اللحوم والاسماك :		
اللحوم	٣٠٨	٣١٩
الاسماك	٢٦٣	٢٦٧
الرقم القياسى للحوم والاسماك	٢٩٣	٣٠٠
٥ ــ السكر	٣٥٨	٣٥٨
٦ ــ الشاى	٣١٣	٣١٣
٧ ــ البن	٨٤٥	٨٤٤
٨ ــ ارز	٣٦٣	٣٦٣
٩ ــ بطاطس	٣٨٢	٤٣٢
١٠ ــ الحمص	٤٩٥	٥٢٤
١١ ــ العسل الاسود	٣٣٨	٣٢٤
١٢ ــ البصل	٤٤٣	٥٣٩
١٣ ــ الثوم	٢٠٧	٢٥٣
١٤ ــ الفلفل	١٠٠٩	٨٤٣
الرقم القياسى لاسعار الجملة للمواد الغذائية	٣٣٩	٣٤٤

الارقام القياسية لاسعار الجملة للمواد الصناعية :

	اغسطس	سبتمبر
١ ــ مواد الوقود :		
الفحم الحجرى	٤٣٦	٦٠١
الكيروسين	٢٥٧	٢٥٧
الديزل اويل	٢٩٠	٢٩٠
المازوت	١٥٦	١٥٦
البنزين	٢٤٣	٢٤٣
الفحم النباتى	٤١٦	٤٧٩
الرقم القياسى لمواد الوقود	٣٠٢	٣٣٧
٢ ــ الصابون	٤١٩	٤١٨
٣ ــ الكبريت	٢٠٢	٢٠١
٤ ــ الكحول	١٧٤	١٧٤
٥ ــ الصودا الكاوية	٥٦٥	٥٦٥
٦ ــ حامض الكبريتيك	٢٧٧	٤٠٢
٧ ــ الخيش	٥٠٧	٥٠٧
٨ ــ الورق :		
ورق الكتابة	٥٩٢	٦٠٧
ورق الطبع	٥٨٢	٥٩٦
ورق الجرائد	٦٧٥	٦٣٩
ورق الكرتون	٤١٣	٤٠٥
ورق السجائر	٢٣٤	٢٣٣
الرقم القياسى للورق	٥٠٥	٥٠٢
٩ ــ مواد البناء :		
الخشب	٦٠٧	٦٠٥
الحديد	٤٣٢	٤٢٩
الاسمنت	١٦٤	١٦٤
الطوب	٣٧٤	٣٧٤
الاحجار	٥٥٥	٥٥٥
الجبس	٤٢٤	٤٢٣
الزجاج	٥٢٢	٥٤٠
الجير	٤٩٧	٤٨٦
الرقم القياسى لمواد البناء	٤٤٧	٤٤٦
١٠ ــ الاسمدة	٣٦٦	٣٦٦
١١ ــ المعادن :		
الصلب	١٤٤	١٤٤
النحاس	٥٠٨	٥٠١
النيكل	٥٠٨	٥١٦
الرصاص	٥٧٤	٥٤٨
الزنك	٦٥١	٤٤٣
القصدير	٣٦١	٣٨١
الصفيح	٣٤٣	٣٤٣
الواح صاج	٦٣٠	٤٦٥
الرقم القياسى للمعادن	٤٣٦	٤٠٨
١٢ ــ القطن الخام	٥٠٢	٤٨٥
١٣ ــ نسيج القطن	٤٢٠	٤٢٠
١٤ ــ الصوف الخام	٤٠٣	٤٨٠
١٥ ــ الخيوط الصوفية	٧٠٣	٥٩٦
١٦ ــ نسيج لصوف	٤٢٨	٥٢٣
١٧ ــ الجاود	٣٦١	٣٦٣
١٨ ــ مواد الدباغة	٢٩٠	٢٩٠
١٩ ــ العقاقير الطبية	٣١٠	٣١٠

الرقم القياسى لأسعار الجملة للمواد الصناعية عامة	٣٨٢ر٣	٣٨٢ر٢
الرقم القياسى لأسعار الجملة لجميع المواد	٣٥٨ر٨	٣٦١ر٤
الرقم القياسى لأسعار التجزئة (مواد غذائية ووقود وصابون)	٣٢٧ر١	٣٢٧ر٣
الرقم القياسى لنفقات المعيشة	٢٩٤ر٨	٢٩٥ر٣

قرار وزارى رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٣

بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بشأن فرض ضريبة عامة على الايراد المعدل بالقانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١ والمرسوم بقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٢ والقانونين رقم ٢١٢ و ٢٥٤ لسنة ١٩٥٣

وزير المالية والاقتصاد

بعد الاطلاع على القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بشأن فرض ضريبة عامة على الايراد المعدل بالقانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١ والمرسوم بقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٢ والقانونين رقم ٢١٢ و ٢٥٤ لسنة ١٩٥٣ .

وعلى القرار الوزارى رقم ٤١ لسنة ١٩٥٢ الصادر باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ .

وعلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على ايرادات رءوس الاموال المنقولة وعلى الارباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل والقوانين المعدلة له .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

وبناء على ما عرضه وكيل الوزارة لشئون الضرائب .

قرر

المادة الاولى — يضاف الى القرار الوزارى رقم ٤١ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فقرة ثالثة الى المادة الاولى ومادتان جديدتان برقم ٦ مكرر و ١٠ مكررا وفقرة ثالثة الى المادة ١٢ ، ونصوصها كالآتى :

مادة ١ (فقرة ٣) — ويكون منح المهلة المشار اليها فى الفقرة الرابعة من المادة ١٦ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بناء على طلب يقدمه الممول الى المأمورية المختصة باحدى الطريقتين المبينتين بالفقرة السابقة قبل انتهاء المهلة المحددة لتقديم الاقرارات ، على ان يتضمن الطلب الاسباب التى يستند اليها فى عدم تقديم الاقرار فى الميعاد القانونى .

مادة ٦ مكررا — تحيط مأمورية الضرائب المختصة الممول ، الذى لم يوافق على التصحيحات التى اجرتها او لم تقتنع المأمورية بملاحظاته ، بربط الضريبة وفقا لنص المادة ٢٠ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ على الاستمارة رقم ٦ مكررا (المرافق نموذجيا) .

مادة ١٠ مكررا — يجب ان تؤدى فروق الضريبة المستحقة نتيجة الربط من تاريخ تسليم التنبيه بصدور الرد .

وللممول ان يطلب الوفاء بالفروق المشار اليها على اقساط شهرية او كل ثلاثة اشهر او كل ستة أشهر أو دفعة واحدة سنوية ، على ان يقدم الطلب خلال الثلاثين يوما التالية لاستلام التنبيه بصدور الرد الى مأمورية الضرائب المختصة ، وللمأمورية قبول طلب التقسيط او رفضه ، واذا قبل طلب الممول فلا يجوز ان يمتد التقسيط الى عدد من السنوات يزيد على السنوات الضريبية ، وتكون الاقساط واجبة الاداء فورا اذا تأخر الممول فى الوفاء بأى قسط منها .

مادة ١٢ (فقرة ثانية) — واذا كان الممول خاضعا للضريبة على الارباح التجارية والصناعية او الضريبة على المهن الحرة وغيرها من المهن غير التجارية ، فتكون المأمورية المختصة هى التى تربط فيها الضريبة النوعية عن نشاطه الرئيسى .

المادة الثانية — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

شركة مصر للغزل والنسج الرفيع

من القطن المصرى

دعوة للمساهمين

يتشرف مجلس ادارة شركة مصر للغزل والنسج الرفيع من القطن المصرى بدعوة حضرات المساهمين الذين يملكون خمسة وعشرين سهما فأكثر لحضور الجمعية العامة العادية التى ستنعقد بالمركز الرئيسى للشركة (داربنك مصر) بالقاهرة فى الساعة الخامسة من مساء يوم الاثنين الموفق ٢١ ديسمبر ١٩٥٣

جدول الاعمال

١ — تقرير مجلس الادارة عن السنة المالية المنتهية فى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٥٣ وتقرير المراقبين

٢ — التصديق على الميزانية وعلى حساب الارباح والخسائر واخلاء طرف أعضاء مجلس الادارة عن كل مايتعلق بأعمال تلك السنة ·

٣ — تسديد توزيع الارباح ·

٤ — اختيار أعضاء مجلس الادارة بدل الذين انتهت مدة عضويتهم أو اعادة انتخابهم ·

٥ — تعيين مراقبين للحسابات عن السنة ١٩٥٣/١٩٥٤ أو اعادة تعيين مكتب الخبراء المحاسبين (ج·ن · بندر ، ر · فرحات) وتفويض مجلس الادارة فى تحديد أتعابهم ·

والمرجو من حضرات المساهمين حملة الاسهم (ب) الذين يرغبون فى حضور الجمعية العامة أن يودعوا أسهمهم لدى احد البنوك بالقاهرة أو الاسكندرية وان يقدموا شهادة الايداع بالمركز الرئيسى للشركة قبل يوم ١٧ ديسمبر سنة ١٩٥٣

رئيس مجلس الادارة **عبد المقصود احمد**

دعوة للمساهمين

لحضور الجمعية العمومية غير العادية

يتشرف مجلس ادارة شركة مصر للغزل والنسج الرفيع من القطن المصرى بدعوة حضرات المساهمين الذين يملكون خمسة وعشرين سهما فأكثر لحضور الجمعية العامة غير العادية التى ستنعقد بالمركز الرئيسى للشركة (دار بنك مصر) بالقاهرة فى الساعة الخامسة والنصف مساء يوم الاثنين الموافق ٢١ ديسمبر سنة ١٩٥٣

جدول الاعمال

تعديل المادة الخامسة من قانون الشركة الاساسى ونصها :

مادة ٥ — رأس مال الشركة محدد بـ ٢٥٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مائتان وخمسون ألف جنيه مصرى) مقسمة الى ٦٢٥٠٠ سهم قيمة كل سهم منها أربعة جنيهات منها ٣٥٠٠٠ سهم تدعى « أسهم النوع ا و ٢٧٥٠٠ سهم تدعى « أسهم النوع ب »

الى النص الآتى

مادة ٥ — رأس مال الشركة محدد بـ ١٠٠٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مليون جنيه مصرى) مقسمة الى ٢٥٠٠٠٠ سهم قيمة كل سهم منها أربعة جنيهات مصرية منها ١٣٨١٢٥ سهم تدعى « أسهم النوع ا » و ١١١٨٧٥ سهم تدعى « اسهم النوع ب »

والمرجو من حضرات المساهمين حملة الاسهم (ب) الذين يرغبون فى حضور الجمعية العامة غير العادية أن يودعوا أسهمهم لدى احد البنوك بالقاهرة أو الاسكندرية وان يقدموا شهادة الايداع بالمركز الرئيسى للشركة قبل يوم ١٧ ديسمبر سنة ١٩٥٣

رئيس مجلس الادارة **عبد المقصود احمد**

طبعت بمطابع دار «أخبار اليوم»



الاقتصاد والمحاسبة

العدد ٦٧ — صاحب الامتياز : عبد الله فكرى أباظه رئيس نادى التجارة — الثمن
١٥ ديسمبر ١٩٥٣ — رئيس التحرير : احمد عنان — ١٠ قروش

فى هذا العدد

مصر تنظر فى كل اتجاه

أوفدت مصر رسلا من رجال الاقتصاد الى الشرق القريب والشرق البعيد ، والى أوربا الغربية وأوربا الواقعة خلف الستار الفولاذى ، وستتوالى البعوث بعد ذلك الى النصف الغربى للكرة الارضية فيطوف المندوبون المصريون فى جميع بلاد العالم ويخلقون لمصر أسواقا جديدة وينشئون علاقات تجارية جديدة مع دول ومع مؤسسات لم تكن تتعامل مع مصر قبلا

وفكرة ايفاد رجال الاعمال الى الخارج أحجى من فكرة الاقتصار على الموظفين الحكوميين ، لان ما يتاح لرجال المال والاعمال من القدرة على التنفيذ العملى المباشر قد لا يتسنى لموظفين عليهم أن يقدموا تقارير الى رؤسائهم ، وعلى هؤلاء الرؤساء بعد الدرس والتمحيص أن يقبلوا ماتنطوى عليه التقارير من اقتراحات أو يرفضوها

ومصر اليوم ، اذ تنظر فى كل اتجاه واذ تمد يدها الى كل من يرغب فى صداقتها والتعامل معها ، انما تثبت للعالم بالبرهان العملى أنها صادقة القصد فى سعيها لتدعيم أسس السلم والرفاهية ، وأنها موطدة العزم على أن لا تزج بنفسها فى المنافسة السياسية بين الكتلتين وفى الحرب الباردة ، مؤثرة على ذلك التعاون مع كل اتجاه

وهناك اعتباران لابد من مراعاتهما حتى يكفل النجاح لمهمة أولئك الرسل الاقتصاديين فى الخارج

والاعتبار الاول ، هو أن تظل العلاقات الجديدة المنشأة قائمة ، فلا تقطع ولا يعتريها الوهن ، بل تزداد مع الايام وثوقا وصلابة

والاعتبار الثانى ، هو أن تبدى الحكومة على الدوام استعدادها للنظر بعين الرعاية والعطف والتقدير الى مطالب التجارة ، فالمشتغلون بالتجارة ما برحوا ينبهون الحكومة الى أشياء كثيرة مما يصادفهم فى حياتهم اليومية وما لم يكن لدى الحكومة استعداد لاجابة المعقول من هذه المطالب ، فستتأثر التجارة حتما

ففتح الاسواق فى الخارج يتبعه انهاض الاحوال الاقتصادية فى الداخل وقد تعاون الاقتصاديون مع الحكومة ليحققوا الجانب الاول من هذه المهمة ، والمأمول أن يستمر هذا التعاون موصولا ليتحقق الجانب الثانى من التبعة . والفائدة آخر الامر تعود على الوطن من مثل هذا التعاون الحثيث الموصول



تأكيدات حكومية يرحب بها

حرصت الحكومة في الاسبوعين الماضيين على أن تكرر بألسنة المسؤولين من رجالها أن الاجراءات الاستثنائية الخاصة بالاموال قد انتهت ، وانه ليس في نية الحكومة أن تصادر شيئا الا اذا صدر بذلك حكم من المحاكم المختصة ، وانه ليس ثمة اتجاه الى خفض الملكية الزراعية من الحد الاقصى الحالي وهو ٢٠٠ فدان الى ٥٠ فدانا كما زعمت الشائعات بباطل بهتانها ثم أذاعت الحكومة نص مشروع قانون الشركات المساهمة ، فاستبان المشتغلون بشؤون المال سياسة الحكومة تجاه الشركات

وكان الاثر المباشر لهذه التصريحات الرسمية واضحا في سوق الاوراق المالية ،فقد عاودها نشاط بعد خمول، واستردت الثقة وهي عنصر هام في كل تعامل مالي . ولو بكر المسؤولون باعلان هذه التأكيدات ، لكان ذلك خيرا ، ولكن لا حرج وقد انتهت الحكومة من اتخاذ الاجراءات التى حتمتها المصلحة القومية ، أن تبادر الى طمأنة رؤوس الاموال وأصحاب الاموال .

والسياسة المالية السليمة هي التي تقوم على المصارحة والمكاشفة . ولذلك يسعد دوائر الصناعة والمال أن ترحب ببيانات الحكومة وتأكيداتها، مسجلة في هذا المقام اطمئنانها المطلق الى كفاءة الايدي التي تدير دفة الاقتصاد والمال في الدولة ،واخلاصها الصادق في السير بالسفينة الى مراسي الاستقرار المكين .

أزمة ايران بدأت تنفرج

يلوح أن الازمة الاقتصادية في ايران بدأت تنفرج ، وكان أول خطوة اتخذت في هذا المجال هو ما أبدته حكومة طهران من استعدادها للمفاوضة مع شركة الزيت الانجلوايرانية لتسوية نزاع الزيت ، ذلك النزاع الذى استمر عامين ونصف عام فوجه ضربة قاصمة الى اقتصاديات ايران . وما استئناف العلاقات الدبلوماسية مع لندن الا بادرة بامكان الجلوس حول مائدة مستديرة لبحث نزاع الزيت .

وقد أعلن الجنرال زاهدى رئيس وزراء ايران أنه عندما قرر الشعب الايراني تأميم الزيت لم يكن قصده من ذلك نشر الفاقة في ربوع البلاد، بل كان قصده زيادة المنافع التي تعود على الشعب من وراء هذا المورد الطبيعي وقد تبين أن الشعب انحرف عن هدفه الاصيل ، فأصابه ما يرزح فيه من كرب الفقر وشلل البطالة

ولم تعرف حتى الآن المبادىء التى ينتظر أن يسوى على أساسها نزاع الزيت . ولكن يكاد يكون مقررا أن ايران لن تعدل عن مبدأ التأميم ،بينما بريطانيا لاتتنازل عن مبدأ تعويض شركة الزيت تعويضا كافيا عن مصادرة منشآتها . وبين هذين المطلبين الجوهريين ، ينبغى التماس حل وسط يرتضيه الفريقان حتى تستأنف ينابيع الزيت فى جنوب ايران انتاجها،وحتى تستأنف معامل التكرير فى عبادان أعمالها .

ولكن هناك سؤالا ندعه للأيام تجيب عليه : فعندما اختفى زيت ايران من أسواق العالم نشط الانتاج البترولى فى الكويت والمملكة العربية السعودية والعراق وقطر نشاطا عوض هذا النقص وحل محله في أسواق العالم . فماذا تفعل ايران بزيتها اذا عادت الى انتاجه بنفس المستوى القديم ؟ هل تجد له أسواقا جديدة ؟ أو هل تعود الى الاسواق القديمة فتطرد منها العملاء العراقيين والسعوديين والكويتيين والقطريين ؟ أو أن هذه الدول جميعا ومعها ايران تخفض من انتاجها ليتفق مع حاجة العالم الفعلية ؟

وأيا كان الامر ، فلا بد من انقضاء زمن ، ولو بضعة أشهر قبل أن يعود مستوى الانتاج فى ايران الى ما كان عليه قبلا . وفي خلال هذه الاشهر الانتقالية يمكن معرفة الاتجاه العام للانتاج في الشرق الاوسط ، وهو اتجاه أميل الى الصعود الحثيث منه الى النزول على أى نطاق .

---

٦٠ مليون دينار دخل العراق من الزيت فى عام

يؤخذ من انباء بغداد أن اتاوات الزيت التي سيجنيها العراق فى خلال العام الحالى الذى ينتهى فى ٣١ مارس عام ١٩٥٤ ، يقدرها الخبراء بما لا يقل عن ستين مليون دينار عراقى أى مايعادل ١٦٨ مليون دولار. وقد بلغت الدفعة الاولى من اتاوات الزيت عن ربع السنة الحالية الذى يبدأ فى أبريل وينتهى فى يونيو ، حوالى ١١ مليون دينار عراقى يقابلها سبعة ملايين ونصف مليون فى الفترة عينها من العام الماضى .

التحكيم فى منازعات القطن

لم يبد حتى الآن اتجاه الحكومة فى صدد بورصة عقود القطن فى الاسكندرية ، وان كان الراجح أن أبوابها ستظل موصدة زمنا ما .

ولكن الذى لا ريب فيه ان البورصة ستفتح ذات يوم ، وسيعود المتعاملون الى حلباتها كما كانوا ، لأن الغلبة دائما لحرية التجارة ولنواميس الاقتصاد الطبيعية

ويهمنا فى هذا الصدد أن نشير الى نظام ممتاز تأخذ به بورصة القطن الالمانية في بريمن . ذلك أنها اختارت لجنة من خبرائها ، أسبغت عليهم صفة القضاة وجعلتهم محكمين فى كل نزاع يشجر حول أصناف القطن بين المتعاملين في السوق . وهؤلاء المحكمون يختارون من ذوى الخبرة والنزاهة ، ويوضع لهم من الضمانات مايجعل أحكامهم فوق مستوى الشبهات فاذا اختلف اثنان حول صنف من أصناف القطن ، تقدم رجال البورصة وأخذوا نموذجا من القطن عرضوه على المحكمين الذين يصدرون قرارهم فى ضوء الحق والواقع ، بغير أن يعرفوا شيئا عن أطراف الخصومة . وأحكام أولئك المحلفين نهائية ، لأن القضاء الالمانى لاينظر فى منازعات القطن .

مثل هذا النظام جدير بأن يحتذى فى سوق عقود القطن المصرية يوم تفتح للرواد . فقد حار القضاء المصرى فى الفصل فى قضايا القطن ـ وبعضها لايزال ماثلا أمام الاذهان ـ وقد لا يتسنى للقضاة من الخبرة الفنية مايتسنى للخبراء الذين أمضوا حياتهم مع القطن .

فلعل المسؤولين يعملون على اقتباس نظام التحكيم من بورصة بريمن وليس ثمة ما يحول دون ذلك .

القيود والاستقرار

يبحث الاقتصاديون دائما عن وسائل بلوغ الاستقرار الاقتصادى الذى يحمى الاقتصاد القومى من غوائل التضخم والانكماش ودورات الرواج والكساد وما ينتج عنها من آثار ضارة اقتصاديا واجتماعيا . ولا يعنى الاستقرار المنشود تثبيت الامور على وضع معين باستمرار ولكنه يعنى السماح بتطور الاقتصاد القومى بنسبة تتكافأ مع تغير عدد سكانه وموارده دون غلو فى اتجاه ما ، مما يكفل للحياة الاقتصادية تقدما مطردا ويكفل للسكان حياة اقتصادية مأمونة ورقيا فى مستوى العيش .

وهناك مدرسة اقتصادية كبيرة تتبع النظرية التى قال بها كينز حين جعل القوة الشرائية أو الطلب الفعال المحور الذى تدور حوله سياسة الاستقرار الاقتصادى . فذكر أن الازمات فى الدول الصناعية الكبرى هى نتيجة قصور الاستهلاك ، وعلاجها يستدعى بالتالى أن يحافظ على مستوى الطلب الفعال بما يكفل امتصاص أو استهلاك الانتاج فلا يترك فائضا منه يصعب على المنتجين تصريفه فيبدأ الكساد بانقاص انتاجهم ويقلل حجم الموظفين مما يقلل بدوره القوة الشرائية فى أيدى المستهلكين فيتفاقم النقص فى الفعال وهكذا .

وينادى اعضاء مدرسة كينز بأن من الضرورى والحال كذلك المحافظة على ثبات الاجور بجانب ثبات حجم التوظف. وعلى ذلك فان من المرغوب فيه أن تنجح نقابات العمال فى « تثبيت » معدلات الاجور بقوتها فى المساومة وكذلك بمساعدة قوانين الحدود الدنيا للاجور أو أى وسيلة أخرى يمكن بها المحافظة على القوة الشرائية مما يمنع النكسات الاقتصادية وتحديد التوظف . وذلك بالمقاتلة مع سياسات تخفيض الاجور التى كان ينظر اليها كوسيلة لتخفيض نفقات الانتاج مما يساعد على انهاض الاقتصاد القومى .

وقد ظهرت حديثا فى بعض الاسواق العالمية وخاصة فى الولايات المتحدة تطورات غريبة فى اتجاهات الاسعار اقترنت بتباطىء الطلب . ففى بعض الصناعات ارتفعت الاسعار فى الوقت الذى قل فيه حجم المبيعات وفى صناعات أخرى حدثت زيادة فى الاسعار صاحبها تقليل فى حجم التوظف كما حدثت زيادات فى الاسعار كما يحددها المنتجين بينما ادخل التجار خصما كبيرا على اسعار التجزئة .

وينسب المنتجين هذه التطورات الى تراخى الطلب فى وقت تستمر فيه زيادة تكاليف العمل . وتبين الاحصائيات عن هذا الموضوع أن تكلفة وحدة العمل تكون قد ارتفعت بشكل يميل الى الحدة فى السنتين الماضيتين بينما لم تتمكن أسعار المنتجات الصناعية الا فى حالات قليلة من الاحتفاظ بمستواها . وبوجه عام ارتفعت أسعار المنتجات التى تتضمن نسبة عالية من نفقات العمل بالمقارنة مع أسعار المنتجات الزراعية والمعدنية والمواد الاولية المختلفة

واذا كان هذا التفسير صحيحا فان اتجاه الاسعار لابد وأن يكون نتيجة لعدم اتباع نفقة العمل للتغيرات فى حالة السوق . اذ ان المنتجين يحاولون عندما يشعرون بنقص فى الطلب أن يخفضوا أسعارهم عن طريق خفض نفقات الانتاج ، واذا كانت معدلات أجور العمال مقيدة بشكل لايسهل تغييره فان المنتجين يلاقون صعوبات فى تحقيق التعديلات المطلوبة .

واذا استمر الطلب فى النزول دون أن ينجح المنتجين فى رفعه عن طريق خفض أسعارهم ونفقات انتاجهم لصلابة معدلات الاجور فلابد وأن يتأثر حجم الانتاج والتوظف بقدر النزول فى الطلب

ومن هذا التحليل يخرج بعض الاقتصاديين الذين لايقرون آراء مدرسة كينز بأن «تثبيت» الاجور ماهو الا جعل نفقة العمل مقيدة لاتقبل للتعديل . وعلى ذلك فأن عدم الثبات الذى أمكن منعه بتقييد معدلات الاجور قد يتحول الى التوظف حيث يكون الضرر أكثر من الضرر الذى أمكن تلافيه

ويستطرد هؤلاء الاقتصاديون الذين لايطيقون قيودا ما على النظام الاقتصادى الى أن القيود لاتقتصر على نفقة العمل بل ينطبق الكلام السابق على أى جزء من مكونات الثمن تتدخل القيود المصطنعة لعزله عن التغييرات الجارية مثل تحديد أسعار المنتجات الزراعية وأجور المساكن وسياسات النقود الرخيصة وتحديد اسعار صناعية للنقد الاجنبى ، فالقيود فى رأيهم ليست استقرارا وثباتا لاعوضا عن الاستقرار .

وفى الحقيقة أن الخلاف بين المدرستين أعمق كثيرا مما يبدو . فمدرسة كينز وان حاولت الابقاء على نظم الاقتصاد الحر الا أنها تقيده وتفرض على الحكومات واجبات اذا حللت مشكل منطقى وجدنا أن القيام بها بأقل النفقات للمجتمع والاقتصاد القومى يستلزم أن تتسع سلطة الحكومة وهيمنتها على الشئون الاقتصادية . بينما أن المدرسة الاخرى تؤمن بالحرية الاقتصادية وهى فى تحليلها لجانب من القيود التى تفرضها المحافظة على الطلب الفعال انما ترفضها لأنها تستلزم التوسع فى القيود فى جهات أخرى فى نفس الوقت ، اذ أن الرقابة فى جزء ماتولد رقابات أكثر ، والوسيلة الوحيدة للمحافظة على نظام الاعمال الفردية التى هى ترك الاسواق حرة .

ان الاختيار هو فى الحقيقة بين الاشتراكية والفردية وعلى المجتمع أن يرى صالحه فيختاره بوضوح دون التواء حتى لايتحمل أفراده نفقات لا لزوم لها دون الوصول الى أفضل النتائج

فى السياسة الاقتصادية

أرصدة مصر الاسترلينية تحتاج الى اعادة بحث

إغفال عنصر "الفائدة" فى الاتفاق مع بريطانيا ينقص قيمة الأرصدة

ضرورة استنجاز بريطانيا للوفاء بقيمة ديونها فى وقت قريب

من مأثور القول أن من ضاقت به سبل الحياة وتلمس مخرجا من مشكلاتها المتكاثفة ، يبحث فى أوراقه القديمة عساه يجد فيها دينا ميتا أو رصيدا تخلف عن تسلمه ، فيطالب به قبل أن يفوت الأوان

ومصر اليوم تحتاج الى كثير من الاموال لتستطيع الاضطلاع بما عليها من تبعات لانعاش أحوالها الاقتصادية وهى اذ تقلب أوراقها القديمة ، تجد فى طليعة الديون المتباطئة ذلك الدين الذى يعرف باسم « الأرصدة الاسترلينية »

ففى خلال الحرب العالمية الاخيرة ، كان المصريون حكومة وشعبا يقدمون لبريطانيا خدمات وبضائع لتأييد مجهود الحلفاء فى الحرب ، فلا يأخذون فى مقابلها سوى أذونات على الخزانة البريطانية هى فى حقيقة الامر دين على بيت المال البريطاني يتعين الوفاء به ٠ **وقد بلغت جملة هذا الدين ذروتها فى عام ١٩٤٥ وهو العام الذى انتهت فيه الحرب ، فأصبح ٤٠٥ ملايين من الجنيهات الاسترلينية**

وكان طبيعيا بعد أن تعود أحوال العالم الى مجراها الطبيعى أن تطالب مصر بوفاء قيمة هذه الارصدة الاسترلينية ، ولكن شق على البريطانيين من غير المسئولين — وفى طليعتهم السير ونستن تشرشل الذى كان يتزعم المعارضة فى ذلك الوقت — أن تطالب مصر بهذا الدين ، وأن تحذو حذوها الدول الدائنة الاخرى مثل باكستان والهند وفلسطين والعراق وشرق الأردن ، وجميعها دول تعاملت مع بريطانيا فى خلال الحرب وكانت تتلقى فى مقابل هذه المعاملات سندات على الخزانة البريطانية أسوة بمصر ٠٠٠ عز على تشرشل أن تطالب الدول بحقها ، وأخذ يتصدر حملة برلمانية وصحفية ومنبرية يطالب فيها ألا تعترف بريطانيا بهذا الدين ، لانه فى عرفه لا يمثل الا النفقات التى تكبدتها بريطانيا فى سبيل الدفاع عن هذه الدول ، ومنها مصر ، وألح تشرشل على حكومة المستر أتلى أن تلغى هذه الارصدة بجرة قلم وان تسد أذنيها أمام أصوات الدائنين المطالبين بحقوقهم ٠

ولكن محاولات تشرشل باءت بالاخفاق لان حكومة العمال التى كانت فى الحكم اعترفت بهذه الديون وأبدت استعدادها لوفائها على عدد من السنين يتفق عليه فى اتفاقات رسمية اما مؤقتة واما دائمة

وتم فعلا عقد اتفاق مؤقت مع مصر فى ٣٠ يونيو ١٩٤٧ عدل فى ٦ يناير ١٩٤٨ ، وعقد غيره فى ٣١ مارس ١٩٤٩

وكان عقد هذه الاتفاقات ظفرا لمصر من حيث أنها نالت اعترافا بريطانيا رسميا بقيام هذا الدين واستحقاقه ، ومن حيث أنها حملت بريطانيا على أن تقر رسميا باستعدادها لدفع هذا الدين على عدد من السنوات ٠ وفى هذا وحده خذلان لتشرشل وشيعته ممن كانوا يطالبون بالافتئات على حق الافراد والهيئات فى مصر ممن يدينون الحكومة البريطانية

وبناء على هذه الاتفاقات المؤقتة ، أخذت الحكومة البريطانية تطلق من أرصدة مصر المتجمدة دفعات صغيرة نسبيا ، وأن تمول واردات مصر من الزيت ومنتجاته وأن تعطى مصر قدرا من الدولارات الامريكية يبلغ خمسة ملايين جنيه استرلينى سنويا

وظلت هذه الاتفاقات المؤقتة سارية بين مصر وبريطانيا الى أن أعلن فى يوم ١٥ مارس ١٩٥١ أنه قد اتفق من حيث المبدأ على تسوية دائمة لقضية الارصدة الاسترلينية ٠ ونص الاتفاق الجديد على أن تبادر الحكومة البريطانية باطلاق ٢٥ مليون جنيه استرلينى من أرصدة مصر عقب امضاء الاتفاق (منها ١٤ مليونا تحول الى دولارات) ، وأن تفرج الحكومة البريطانية فى كل سنة لمدة تسع سنين عن ١٠ ملايين جنيه استرلينى ، وأن تفرج الحكومة البريطانية عن خمسة ملايين جنيه سنويا (بما لا تزيد جملته عن ٣٥ مليون جنيه استرلينى) اذا انخفض حساب مصر رقم (١) غير المتجمد الى ما دون ٤٥ مليون جنيه ٠ ووافقت الحكومة البريطانية ، على أن تسهل لمصر الحصول على الزيت ومنتجاته فى حدود ١١ مليون جنيه استرلينى سنويا لمدة عشر سنوات ، وما يتبقى من الارصدة بعد ذلك — وقدره نحو ٨٠ مليون جنيه استرلينى — يسوى أمره عقب انتهاء هذا الاتفاق ، أى فى مدة تتفاوت بين عشر سنوات وثلاث عشرة سنة ونصف سنة

وواضح من هذه البيانات أن حكومة لندن قد اعترفت بالارصدة كاملة ، وتعهدت بأن تؤدى قيمتها الاجمالية بالتمام ٠

ولكن الاتفاق أغفل كل اشارة الى الفوائد التى كان ينبغى دفعها مقابل حبس هذه الارصدة عن مصر عشر سنوات أو أكثر قليلا ، واستغلالها فى أغراض الانتاج البريطانية الاخرى ٠ والواقع أن انتقاص الفائدة من الارصدة انما يعد خفضا للقيمة الاسمية لهذه الارصدة حتى وان سددت بالتمام والكمال على الاقساط المتفق عليها

ويلوح أن المفاوض المصرى ، رغبة منه فى عدم اثارة اشكال جديد ، وخاصة والمعارضة لعقد هذا الاتفاق عنيفة فى بريطانيا ، آثر ألا يثير موضوع الفائدة ما دامت بريطانيا قد أقرت بما عليها من دين وتعهدت بأن تؤديه على أقساط بعضها عاجل وبعضها آجل

ولا نخال المسؤولين يقرون سياسة اغفال هذه الفائدة التى تتحول من فائدة بسيطة الى فائدة مركبة ففائدة مزدوجة التركيب مثلثته ٠٠٠ وهلم

جرا . وقد تزيد جملتها على عشرين مليونا من الجنيهات فى تقدير البعض

هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى، فان بريطانيا أصبحت متحكمة فى وارد مصر من الدولار اذ جعلت من نفسها بؤرة أو مستجمعا للدولار وللعملات الصعبة الخاصة بمنطقة الاسترليني ، تصب فيها جميع الدولارات ، وتتولى هى توزيعها بالقطارة على دول الكتلة .

صحيح أن مصر قد انطلقت من اسار ارتباط عملتها بالعملة الاسترلينية ولكن آثار الترابط القديم لا تزال باقية ، وبريطانيا لا تزال تعتبر نفسها مسؤولة عن اعطاء مصر حصة من العملات الصعبة والقابلة للتحويل لا تزيد .

ومن ناحية ثالثة ، كان المصريون ينتظرون وقد اجتازت بريطانيا أقسى فترات الضيق الاقتصادى وانتعشت ميزانيتها ، واستردت حياتها الاقتصادية منزلتها الاولى ، وزاد رصيدها من الدولار والذهب حتى بلغ فى نوفمبر الماضى أعلى مستوى له منذ خريف عام ١٩٥١ اذ بلغت جملة الرصيد في ذلك الشهر ٩١٥ مليون جنيه استرليني كما جاء فى احصاء قريب ... كانت مصر تنتظر أن تخطو بريطانيا خطوة عملية نحو حسم مسألة الارصدة الاسترلينية حالا بدلا من جعلها معلقة الى عشر سنوات مقبلة أو أقل قليلا . وكان فى وسع بريطانيا ، وهى تتناول من أموال المعونة الامريكية ملايين وملايين تحت أسماء ومسميات شتى ، أن تعطى مصر بالشمال ما تأخذه هى باليمين ، فتخفف عن كاهلها عبء هذا الدين ، ولا سيما وهو دين من دولة يصفونها فى العرف السياسى بأنها دولة صغيرة ، على أمة يسمونها فى العرف السياسى الدولى امبراطورية واسعة الارجاء وأمة كبرى من أمم العالم المقررة لمصيره .

وقد باهت بريطانيا فى أعقاب حريق القاهرة فى أوائل عام ١٩٥٢ الفائت ، بأنها سمحت بالافراج عن قسط مصر من رصيد الاسترليني فورا بدلا من الانتظار الى أن يحل موعد الافراج عنه فى نهاية العام . وأخذت الصحف البريطانية تشيد بالأريحية وروح العطف التى تبدت من الحكومة البريطانية . والواقع أن التضحية المزعومة من جانب بريطانيا لم تكن تضحية البتة ، لان مصر قد سامحت بريطانيا — حسب اتفاق الارصدة — فى الفائدة التى تستحقها هذه الارصدة المحبوسة أو المجمدة ، أفلا ينبغى لبريطانيا أن تتسامح بدورها فتفرج عن الملايين العشرة من الجنيهات فى شهر فبراير بدلا من شهر ديسمبر؟ ولا يغيبن عن البال أن بريطانيا لم تقدم على هذه الخطوة وهى مجردة من كل مطمع وهوى ، بل أقدمت عليها لانها كانت تمهد لاجراء مفاوضات جديدة مع الحكومة المصرية عقب تحرج علاقات الدولتين عند الغاء معاهدة ١٩٣٦ فى ٨ أكتوبر ١٩٥١

والواقع أن استمرار حبس هذه الارصدة الاسترلينية فى لندن بدون مسوغ ، وتجمل مصر بالصبر لسنوات طويلة مقبلة حتى تستنجز آخر فلس من هذه الارصدة ، انما هو عامل من عوامل تعويق نهضة مصر الانشائية الحاضرة . فالذى لاريب فيه أن الهيئات والافراد المصريين الذين صاروا دائنين للحكومة البريطانية ، محرومون من استغلال أموالهم فى مرافق الانتاج ، ومحرومون بالتالى من تشغيل مئات من الأيدى المصرية فى مشروعاتهم الموقوفة .

أضف الى ذلك أنه منذ فسخت معاهدة عام ١٩٣٦ ، تناقص التعامل التجارى بين مصر وبريطانيا حتى بلغ مستوى شديد الانخفاض وأقلعت بريطانيا عن شراء القطن المصرى وحظرت مصر الاستيراد من بريطانيا حرصا على ماديها من عملة الاسترليني فأدى ذلك الى استمرار احتباس أموال مصرية فى لندن كان يمكن أن تجىء الى مصر لتشارك فى أبواب الحياة العملية المختلفة

وحتى الآن لم يشر المسؤولون فى مصر الى اعتزامهم اثارة موضوع الأرصدة الاسترلينية مع الحكومة البريطانية ، على شدة أهمية هذا الموضوع . ومادامت مصر تنقب الآن فى دفاترها القديمة لتطالب بالمتأخر من الحساب ، فلعل دفتر «الارصدة» يقع بين أيدى المسؤولين ، وخاصة لان المدين الذى كان فقيرا بالامس ، صار اليوم ميسور الحال قادرا على أن يقدم معونة مالية لليبيا ، مستطيعا أن يزيد مساعدته النقدية الى الحكومة الاردنية ، متأهبا لان يواصل الحرب غير المعلنة فى كينيا وغيانا ، قادرا على أن يقوم بأعباء ادارة امبراطورية واسعة الاطراف .

وديع فلسطين

عرض لبعض مشكلات مصر الاقتصادية

محاضرة نفيسة للأستاذ وهيب مسيحة فى نادى التجارة

ألقى الاستاذ وهيب مسيحة المحاضرة المنشورة فيما يلى ، بناء على (دعوة نادى التجارة) وذلك فى مساء يوم ١٧ نوفمبر ١٩٥٣ ، وقد رأينا أن ننشرها

عندما طالبنى المسئولون فى هذا النادى أن أتخير موضوعا أتحدث فيه اليكم ، تولتنى حيرة بالغة ، اذ لم أجد مالم يعالجه غيرى من المتحدثين بالبحث الشاق الدقيق . ولهذا لم أجد بدا من الالتجاء الى عنوان عام ، تسعفنى مرونتـه فى أن تتوافر لى الحرية الكافية لانتقاء بعض المشاكل التى أعتقد أنها قد تكون أولى بالاهتمام من غيرها .

وقد وجدت أن أعصى مشكلة تواجهها بلادنا فى الوقت الحاضر ، هى مشكلة السكان . ومما لاريب فيه أن غيرى من المتحدثين او المناقشين كثيرا مايعرجون على مشكلة السكان للتدليل على مستوى العيش المنهار فى مصر . ولكنى أريد الليلة أن أؤكد هذه الحقائق بصورة أخرى ، وان أبين أننا فى مصر السبب فى هذا البلاء الذى نعانيه بسبب انتشار أهوال الفقر والجهل والمرض . وأننا اذا كنا نشكو من سوء الحال والمآل ، فان هذه الشكوى يجب أن نوجهها لانفسنا لا الى الحكومة ، لان الحكومة لاتصنع المعجزات ولن تصنع المعجزات . فاذا أردنا أن نرفع من مستوى العيش ، واذا رغبنا جديا فى أن نحسن حالات الحياة بين الملايين من المصريين ، فلنبدأ العلاج عند أنفسنا ، ولنتخذ لنا معيارا ، نتمسك به ونعمل على اذاعته واشاعته .

اذ من العجيب أن يشكو أفراد شعب من الشعوب ، ضيق العيش وسوء المآل ، وفى نفس الوقت يتركون أنفسهم يتزايدون بالمعدل المخيف المهول الذى نألفه فى مصر . من العجيب أن نسمع هذه الشكوى وفى أيدينا نحن ، لا فى أيدى غيرنا ، علاج مانشكو منه ، واصلاح المعوج من أمورنا .

وانى كفرد من الافراد المتعلمين فى هذا الشعب الناهض الذى يرنو الى حياة أفضل ، والذى يؤمن بأن له رسالة سامية عليه أن يؤديها ، لنفسه وللعالم أجمع ، لا أطيق أن أشعر أن غيرى من الملايين من المواطنين لا يعبأون بقيمة الحياة الانسانية ولا يعنون بأهميتها ، فيبددون من حيوية الامة ، ويسرفون فى غرائزهم الدنيا أيما اسراف ، ويكلفون الجماعة التى ينتمون اليها ، بما كان أولى بهم أن يدخروه ، لصالحهم ولصالح الوطن . **اذ أن هذا الاسراف فى النسل ، مضيعة للجهود ، يحملنا ما نطيق ومالانطيق ، ويعرضنا لافدح المتاعب وأشد الارزاء ، ويجعل منا شعبا يستهتر بالقيم الانسانية العليا . ولعل تلك الصيحة الطيبة التى بدأتها الجمعية الطبية المصرية بالاسكندرية فى صيف هذا العام ، لمناقشة مشكلة السكان ، تتلوها صيحات وصيحات، تنبه الوعى القومى الى خطورة الاحوال الاقتصادية والاجتماعية ، التى تقبل عليها البلاد ، لو سرنا فى طريقنا المعهود ، لانلوى على شىء ، ولا نحاول تعديل منهاج حياتنا .**

وما أظن أن هناك ما هو أشد ايذاء للنفوس الابية ، من أن نشاهد بأن المادة الصماء والحيوان على السواء لها قيم فى السوق ، وان الناس الذين يملكون هذه المادة ، يتهافتون على رفع قيمها بغية الحصول على الربح المنشود . بل يتفننون فى ابتداع الوسائل التى تعلى من قيمها وترفع من أثمانها . وفى الوقت نفسه نجد أن هؤلاء الناس بالذات يتراخون فى العناية بقيم الانسان ، فلا يعملون على التفنن والابتداع المأثور عنهم فى أحوال السوق ، ليجعل القيم الانسانية أعلى مستوى وأرقى دركا . **وما أظننى فى حاجة الى القول .. بأن هذا الاهمال من جانبنا لقيمة الحياة البشرية ، وجلال هذه الحياة وقدسيتها ، انما يرجع الى لون من التواكل ، لايعهده الكثيرون منا فى شئون المال .** فبينما بلغت براعتنا حدا كبيرا جعلتنا كبشر سادة هذا الكون ، نتحكم فى شئون الطبيعة ونسخرها لاغراضنا ، بينما استطعنا أن نقيد النيل بالحواجز والاغلال ، لنفيد من مياهه أكبر الفوائد واجلها

بينما دانت لنا قوى جبارة عمياء ، استطعنا بمهارتنا ان نتسلط عليها ،

بينما استطعنا أن نفوز بكل ثمار النصر العلمى ، اذا بنا عجزة ضعفاء ، عديمو الحيلة والوسيلة فيما يتعلق بأنفسنا . واذا بنا نترك تزايد اعدادنا تأخذ سبيلها على سجيتها دون حيطة وحذر ، ودون توخ لمصالح الوطن العليا .

ولعل من مهازل القدر فى مصر وفى غير مصر من البلاد المنكوبة بتضخم الاعداد البشرية فيها ، أن يردد الناس فى عجب ، كيف تبلغ قيم السائمة مستوى أعلى من قيمة الانسان .

لقد أجاب الاشتراكى العالمى والفيلسوف المشهور جورج برناردشو على مثل هذا التساؤل ساخرا ، بأننا نحكم تناسل الخيل ، فنضبطها ونراقبها بحيث نجعل قيمها السوقية فى صالح القائمين بتربيتها وانتاجها ، ولكننا لانضبط حركة التناسل البشرى ، واذا بقيمة الناس فى بعض البلاد ، وبقيمة العمل الانسانى فيها يهوى دون مستوى قيم السائمة .

ولن أجد حرجا فى أن أصارحكم وأنتم تمثلون نخبة من الجامعيين ، وتعتبرون رمزا للوعى القومى الناهض فى هذه البلاد ، بأن السر فى فشل نظامنا النيابى ، انما يرجع الى تلك الملايين من المصريين متكررة الاعداد ، لم ينلها حظ من العلم والمعرفة ، ولم يلح لها بريق الامل فى مستقبل باسم ، ولم تجد جزاء لها فى جدها وكدها ، لان موارد البلاد ماكانت لتتسع لهذا الفيض من السكان ، وما كانت لتسمح بأن ينظر اليهم النظرة الانسانية الواجبة .

ولهذا أعود فأكرر أن هذه البلاد لايملكها أحد ما ، وانما نملكها نحن أفراد هذا الشعب ، وانه مهما تفانت حكومة جادة مخلصة فى خدمتنا ، فلن تستطيع أن تفعل شيئا ، اذا لم نقم

بسند جهودها ومضاعفة عزمها ،عن طريق نشر الوعي الاجتماعي،والدعاية له بكافة الوسائل والطرق، والعمل على تهيئة جو فكرى فى البلاد ، بأن الخير كل الخير ، فى أن نقل من نسلنا كما وعددا ، وأن نزيد من شأنه كيفا ونوعا .

ولعلى لا أغلو فى القول ولا أتجاوز الصواب ، اذا ذكرت بأن الاستراليين يملكون قارة بأسرها وعددهم لايتجاوز الا قليلا ، عشرة ملايين من النفوس، ولكنهم يعيشون فى قارتهم وباعدادهم القليلة النادرة عيشا رفيع المستوى. وهكذا الحال بالنسبة لسكان نيوزيلندا أو سكان الدانمارك او سكان كندا . الخ .. وليس فى نيتى الليلة أن أشق عليكم بالاحصاءات فقد أغرقنا فيها زميلى الدكتور عبد المنعم البيه فى محاضرته الماضية .

ولقد اتجه اولو الامر الى تنفيذ المبادىء الاشتراكية الحديثة فشعرنا بالرزء الجسيم من استفحال آفات الفقر والمرض والجهل ، وقد تأذى لذلك ضميرنا الانسانى . ولكن بدلا من أن نعود على أنفسنا نحن باللائمة ، لاننا كنا الجانين على أنفسنا ، اذ بنا نطرق أبواب الحكومة نستصرخها ان تفعل شيئا لمداركة هذه الحال السيئة . وماذا تفعل الحكومة الا أن تلبى هذا النداء استجابة للرأى العام، ثم استجابة للضمير الانسانى المتأذى. ولكن الحكومة اذ تحاول ان تنفق بسخاء على مكافحة أهوال الفقر والجهل والمرض ، واذ تعمل على تقليد شعوب غنية فى محاولتها حبس هذه الاهوال فى أضيق نطاق ، تنسى أن هذه الاهوال التى يقاسيها شعبنا فى مصر هى القاعدة العامة وليست الاستثناء ، وان الاهوال التى تقاسيها أفراد شعوب أخرى سبقتنا فى مضمار الصناعة وبزتنا فى أسباب الثراء ،انما تمثل استثناء من القاعدة والقياس. فاذا ركزنا همنا فى انجاد المستضعفين، وفى اغاثة المكروبين وهم يكونون بأعدادهم جيشا غفيرا ، وعملنا على ضمان مستوى معين من العيش للكافة ، دون أن نركز همنا فى شق سبل العمل وفتح مجالات الرزق لهم ودون أن نوحى اليهم بأن فى يدهم وحدهم أن يحيلوا قدرا موفورا من المتاعب التى تواجهها الكثرة فى حياتها الى قدر ميسور من راحة العيش وهناءة عن طريق تحديدهم لاعدادهم، او فعلنا ذلك مسوقين بعواطفنا غير مدركين لمسئولياتنا ، لكنا كمن يولم وليمة لاولاده ، ينفق عليها فى ليلة واحدة جل دخله ، واذا به يواجه شظف العيش طيلة ايام الشهر بأسره .

ان الحكومة تقبض فى يديها على عصا سحرية ، اذا لوحت بها يمينا وشمالا ، حولت الفقر الى غنى والجهل الى علم والمرض الى صحة، ولا تملك من الاموال غير مانملك ، ولا تستطيع أن تثابر على سياسة الانفاق غير المنتج طويلا . ولكننا نعدها مسئولة عن تهيئة فرص العمل وعن فتح مجالات الرزق ، بقدر ماتسمح بذلك موارد بلادنا وامكانياتها الانتاجية

ولكن هذه المسئولية العامة التى نلقيها عليها ، يقابلها من جانبنا التزام بأن نترك للحكومة حرية التصرف فى الطاقة العمالية التى تملكها هذه البلاد. وما أظن أن هناك واجبا أولى بالرعاية فى الوقت الحاضر من قيام الحكومة بعمل مسح سكانى عمالى ، يستطاع معه التعرف على موارد العمل وامكانياته وكفاياته ، ويستطاع معه تجنيد هذه القوات العاملة وتعبئتها للعمل فيما يعود عليها بالخير العام .

ان ظروفنا الحالية لاتحتمل سياسة الاستجداء ، ولا سياسة الاخذ بلا عطاء، فاذا طالبنا الحكومة بالعطاء وهو غير ميسور لها دائما ، ولعل سياسة التقشف أكبر دلالة على انتشار الوعى بما أقول ، فان علينا أن نسلم لها بالاخذ منا ، طالما أن أقدامها على هذه السياسة يرفع من قدرة هذه البلاد على الانتاج . ومن الواضح ان مثل هذه السياسة لايمكن أن ترسم خطوطها واضحة جلية ، الا اذا شكل فى البلاد مجلس خاص لدراسة « مشاكل السكان » على اختلاف نواحيها .

ولعلى فيما سبق أن سقته لكم من حديث فى غنى عن التعرض للمشكلة العاتية التى تواجهها هذه البلاد ، وهى افتقارنا الى رؤوس الأموال ، وعندما أتحدث عن رؤوس الاموال هذه ، فانى لا أتحدث عن رؤوس الاموال النقدية ، وانما أتحدث عن رؤوس الاموال العينية فى شكل معدات الانتاج . والجانب الاكبر من هذه المعدات ، غير ميسور صنعه فى هذه البلاد، وانما علينا ان نستجلبه من الخارج بالطرق والوسائل التى أشار اليها زميلى المحاضر الذى سبقنى فى الحديث اليكم الدكتور عبد المنعم البيه .

وما أظن اننى فى حاجة الى التنويه بأن هذه البلاد لاتستطيع مواجهة الضيق الذى يلم بها نتيجة سياسة الاسراف والسفه فيما سبق من عهود ، وبسبب الاغراق فى التفاؤل الذى طال عهدنا به ، الا باتباع سياسة التقشف والحرمان . ومعنى هذا انه يتعين علينا أن ندخر من يومنا لغدنا، وأن نفكر تفكيرا جديا فى مستقبلنا ومستقبل الاجيال التى سوف تخلفنا . ولكنى ألاحظ أن الكثيرين كانوا مشفقين من آثار هذه السياسة، سياسة التقشف والحرمان ،وجلين من نتائجها ، متهيبين لعقباها . ولعلى أجد عذرا لهم فيما سمعوه من محاضرات عن نظريات كينز وفلسفته ، ولكن لاذكرهم باننا كنا دائما نحذرهم من تطبيق مثل هذه النظريات على بلاد تختلف فى مستويات تقدمها الاقتصادى عن المستويات الاقتصادية لبلاد الغرب الصناعية . فهناك فرق كبير جلى بين الاقتصاديات الكاملة النمو أو الناضجة وبين الاقتصاديات غير الكاملة النمو او المتخلفة . ومايسرى على الواحدة لايمكن أن يسرى على الاخرى . **فاذا صح اعتبار سياسة التوسع النقدى السياسة المثلى لعلاج الضائقات الاقتصادية فى بلاد الغرب الصناعية ، فان ذلك انما يرجع الى وجود طاقة انتاجية ضخمة ، قضت الظروف القاسية ببقائها عاطلة أو بقاء بعض أجزائها عاطلا ، فاذا قامت الحكومة بتيسير الائتمان ويسرت من اصدار القوة الشرائية ، وسخت فى انفاقها على المشروعات ، فان كل ذلك يقابله قدرة واسعة على الانتاج . وهذه القدرة قائمة ، كحقيقة واقعة لامجال لنكران وجودها .**

ولكن أين تلك القدرة على الانتاج، التى نستطيع أن نقول بأننا نملكها فى مصر ؟ . ألم تسمعوا أن جانبا هاما من غذائنا الاساسى ، نستورده من خارج بلادنا ؟ اذا كان الامر كما

(البقية على ص ٣٢)

الغرض الاول من هذا الباب هو تسجيل التطورات الاقتصادية الرئيسية فى بلاد الشرق الاوسط والتعليق عليها حتى يتعرف كل منها أحوال الدول الشقيقة والمجاورة ، ومن ثم تنمو اقتصاديات الشرق الاوسط على اساس واقعى سليم

الأحوال الزراعيّة فى الجزائر

الزراعة هى عماد اقتصاديات الجزائر ، الا أنها لا تزال قاصرة عن كفالة حاجات السكان من المواد الغذائية فتعتمد فى سد العجز على الواردات ..

وتعتبر الجزائر أغنى وأكبر بلاد المغرب . ومنذ ان احتلها الفرنسيون عام ١٨٣٠ وهم يعملون على ربطها بفرنسا حتى أصبح أهل الجزائر يعتبرون رسميا مواطنين فرنسيين وكانت الجزائر أيضا المهجر المفضل لكثير من الفرنسيين الذين قصدوا المغرب . ويقطن الجزائر فى الوقت الحاضر نحو مليون من غير المسلمين من مجموع السكان الكلى الذى يزيد قليلا على ٩ ملايين نسمة .

ويكاد النشاط الزراعى يقتصر على الاجزاء الساحلية الشمالية فيما لايزيد على ١٠ ٪ من المساحة الكلية وتبلغ المساحة المزروعة نحو ١٢٫٧ مليون هكتار . وبخلاف ذلك تمتد الصحراء ، التى تظهر فيها بعض الواحات التى يقوم فيها نشاط زراعى فى مساحات لاتزيد فى مجموعها على ٥٠ الف فدان

وتعتمد الزراعة على الامطار التى تجىء على شكل سيول ليس لها ميعاد محدد ، كما ينتاب الجو تغيرات شديدة تؤثر على المحصولات مما تصعب معه التنبؤات الزراعية . . وتعتمد الزراعة على الرى فى الواحات وفى جهات أخرى . ويبلغ مجموع المساحة التى تعتمد على الرى ٧٥ ألف هكتار منها ٤٥ الفا تستمد مياه الرى من القناطر التى اقيمت بأموال المساعدات الامريكية ..

وكان لسياسة التمييز التى اتبعها الفرنسيون والتى أهمل معها أصحاب البلاد الشرعيون ، أن ظهر فى الجزائر نوعين مختلفين تماما من الاستغلال الزراعى ، الاول زراعة متقدمة ، تستخدم الاساليب الحديثة ويقوم بها المزارعون الاوروبيون واقلية من السكان الوطنيين ، وتتركز هذه الزراعة المتقدمة فى نحو ثلث المساحة المستغلة ، وتقوم على أسس من الاقتصاد التبادلى . والنوع الثانى زراعة متأخرة لاتملك سوى معدات بدائية وتقوم على أساس استكفائى ويقوم بها العدد الكبير من المزارعين .

ومن أسف ان معظم المساعدات لا تزال تذهب الى النوع الاول من الزراعة ، بينما لا يلقى المزارعون أصحاب البلاد الشرعيون الا الاهمال وتقوم أمام رقبتهم عقبات كثيرة قوامها الجهل والفقر . وقد يصعب على الفرنسيين فى هذا المجال ايجاد مبررات لتناقص معدل الزيادة فى عدد السكان المسلمين فى الجزائر فى السنوات الاخيرة ، بينما ان مقدار الزيادة فى عدد السكان الكلى لايزال كما هو تقريبا ، كما يظهر من الجدول رقم (١)

اذ بينما تناقصت الزيادة السنوية فى عدد المسلمين من ١٢٢ الفا فى السنوات ١٩٣٦ / ٤٨ الى ٧١ الفا فقط فى السنوات ١٩٤٨ / ١٩٥٢ انقلب النقص السنوى فى عدد السكان غير المسلمين الى زيادة سنوية بلغت نحو ٣٧ الفا بين السنوات ١٩٤٨ ، ١٩٥٢ ، ويبدو أنه بقدر ما ضاقت سبل العيش فى الجزائر بعد الحرب خاصة أمام اصحابها الاصليين ، أصبحت ترحب بمزيد من المهاجرين الفرنسيين .

ويعتبر النبيذ أهم منتجات الجزائر وهو يكون نحو نصف صادراتها . ولم يكن هناك فى الجزائر قبل قدوم الفرنسيين سوى نحو ألفى هكتار من الكروم . وقد حاول المهاجرون الفرنسيون الاول وكان معظمهم من جنوبى فرنسا التوسع فى زراعة الكروم لانتاج النبيذ الا ان حرارة الجو لم تكن مشجعة على ذلك ، وارتفعت مساحة الكروم الى ٦٥٠٠ هكتار عام ١٨٦١ .

الا أن بحوث العالم باستير على التخمر والتى كان من جرائها أن امكن انتاج وحفظ النبيذ فى الجو الحار ساعدت على التوسع فى زراعة الكروم فى الجزائر . وصادف ان اصاب الوباء مزارع الكروم الفرنسية ، مما شجع على الاسراع فى زراعتها بالجزائر فبلغت المساحة المزروعة ١٢٥٠٠٠ هكتار عام ١٨٨٨ الا ان الوباء حل أيضا بالكروم الجزائرية فى الوقت الذى تخلصت فيه فرنسا منه .. ومضى وقت طويل قبل أن تقوم الكروم الجزائرية مرة اخرى على بذور مستوردة من الولايات المتحدة . وعادت المساحة المزروعة الى الارتفاع ، فبلغت ١٨١٫٠٠٠ هكتار عام ١٩١٤ ، وبلغت الذروة عام ١٩٣٥ عندما بلغت مايقل قليلا عن ٤٠٠ الف هكتار ، واصابت الحرب العالمية الثانية الكروم بضربة قاصمة ، عاد الانتاج بعدها الى النشاط حتى بلغت المساحة المزروعة عام ١٩٥٢ نحو ٣٧٠ الف هكتار .

وبجانب النبيذ تنتج الجزائر محصولات زراعية أخرى أهمها القمح والغلال والخضروات وغيرها ، بجانب المراعى ، وما يقوم عليها من ثروة حيوانية . وفى الجدول رقم (٢) أرقام الانتاج الزراعى فى الاعوام الاخيرة .

هذا وفى تقديرات الدخل الزراعى الاجمالى بلغت القيمة الاجمالية للمحصولات ١٢٥٫٨ مليار فرنك عام ١٩٥٠ / ١٩٥١ مقابل ١٠٥٫٩

مليار عام ١٩٤٩/٥٠ . أما الانتاج الحيوانى فقد بلغت قيمته ٤١ر٥ مليار مقابل ٣٥ مليارا . وكانت قيمة اللحوم ٢٠ر٨ مليار فرنك ، والدواجن والبيض ١١ مليارا .

وقد حاولت الادارة وضع برنامج سنوات اربع للنهوض بالزراعة فى السنوات ١٩٤٨ الى ١٩٥٢ ووضعت له الاهداف التالية :

١ – زيادة انتاج الانبذة الى ١٢ مليون هكتو لتر

٢ – زيادة انتاج الغلال الى ٢٢ مليون كوينتال .

٣ – زيادة منتجات الاشجار (الفواكه) الى ٥٠٠ الف كوينتال من التين المجفف ، ٢ر٢ مليون كوينتال من الموالح و ٩٦٥ الف كوينتال من الفواكه المختلفة .

٤ – اعادة المراعى الى حالتها فى عام ١٩٣٩ حينما كانت ترعى عليها نحو ٦ر٥ مليون راس .

الا ان البرنامج بلغ اهدافه فى النواحى التى يهتم بها او تمس مصالح المهاجرين الفرنسيين بينما قصر عن تحقيق اهدافه فى النواحى الاخرى ..

فبالنسبة للكروم والانبذة فاق الانتاج الهدف ووصل الى ١٥ مليون هكتو لتر .. اما بالنسبة للغلال فلم يمكن بلوغ الهدف ولو انه قد أمكن الوصول الى انتاج ما قبل الحرب .

والمشكلة هنا ترجع الى ان معظم منتجى الغلال من السكان الاصليين ويحتاج انهاض وزيادة انتاجهم الى اهتمام بتعليمهم الاساليب الحديثة وتيسير سبل التموين لهم ليمكن لهم الاخذ بهذه الاساليب والعناية الواجبة بانتاجهم ..

وبالنسبة لاشجار الفواكه كان اكبر نجاح فى ميدان الموالح فتمت خلال السنوات الاربع زراعة نحو ٤٥٠٠ هكتار وبلغ الانتاج ٢ر٧ مليون كوينتال عام ١٩٥١ وارتفع قليلا الى ٢ر٨ مليونا عام ١٩٥٢ وبذلك فاق الهدف . وقد أمكن بلوغ ذلك بفضل زيادة الغلة المتوسطة نتيجة لتحسين وسائل الزراعة واستخدام الاسمدة

وسجلت زراعات الزيتون زيادة قليلة ، ولكنها لا تزال تلقى عناية غير كافية وقد يرجع ذلك الى ان معظم زارعيها من الجزائريين الاصليين .

وبالنسبة للمراعى سجلت زيادة قليلة ، ولكنها لاتزال تلقى عناية غير الهدف والوصول الى ٦ر٥ مليون راس ، وقد ارتفع استهلاك اللحم من ٣٤ الف طن عام ١٩٤٨ الى ٤٨ر٣ الفا عام ١٩٥٢ . ويلاحظ ان الاستهلاك لا يزال مقيدا ..

وبلغت الصادرات ما يعادل ٦٨٥ الف رأس عام ١٩٥٢ مقابل ٩٠٥ آلاف عام ١٩٣٨

ومما يجدر بالذكر ان نجاح البرنامج فى تحقيق اهدافه فى بعض الجهات صاحب التسهيلات الائتمانية التى منحتها الهيئات المختصة . ولما كانت معظم اعمال وكذلك فروع بنك التسليف الزراعى تقع فى المناطق التى يتملكها الفرنسيون بخاصة كان طبيعيا أن تنعكس آثار ذلك فى ارتفاع انتاجهم ..

ويسترعى النظر أيضا فى نشاط مؤسسات الائتمان الزراعى قلة العناية بالقروض المتوسطة والطويلة الاجل الضرورية اذا ماأريد ادخال الاساليب والمعدات الحديثة فى الزراعات المتأخرة التى يقوم بها الوطنيون ..

ولا يقتصر اهمال السلطات الحاكمة للمزارعين الوطنيين على ذلك بل يتعداه الى التعليم الزراعى . فلا تبذل هذه السلطات جهدا يذكر فى سبيل النهوض بمن هم فى أشد الحاجة الى هذا النوع من الثقافة . وليست هناك سوى مدرسة زراعية واحدة ليس بها سوى طالبين من المسلمين . وهناك خمس مدارس متوسطة أخرى .. والحاجة ماسة الى نشر التعليم الزراعى اذا ماأريد حقا النهوض بالزراعة الوطنية وبالانتاج الزراعى بوجه عام .

والحقيقة انه يمكن للجزائر اطعام نفسها ولو ان السكان يزيدون بسرعة بفضل الهجرة .. الا ان الجزائر تستمر فى سياسة خاطئة دفعها اليها استمرار المهاجرين فى اتباع أنواع النشاط التى الفوها فى بلادهم الاصلية

وبينما نجد الجزائر تعتمد على فرنسا فى مدها بمعظم المنتجات الصناعية التى تحتاج اليها والتى تكون الجزء الاكبر من وارداتها ، اذا بالجزائر لاتنتج للتصدير الامنتجات هى فى غالب الاحيان مما تنتجه فرنسا بنفسها أو مما يمكن لها الحصول عليها بأسعار ارخص من الخارج .

الجدول رقم (٢) الانتاج الزراعى
(بآلاف الاطنان)

	٤٩/٤٨	٥٠/٤٩	٥١/٥٠	٥٢/٥١	٥٣/٥٢
النبيذ	١ر٤٤٧	١ر٤٣٠	١ر٣٧٤	١ر٢٣٣	..
الحبوب الشتوية	١ر٩٧٩	٢ر٠١٩	١ر٥٦٣	٢ر٣١٣	..
الخضروات	٤٧	٥٦	٦٨	٥٨	..
التين الطازج	١٠٠	٦٩	١٠٤	٦٤	..
التبغ	٢٠	١٩	١٩	٢٠	..
القطن	٣	٧	١٧	٢١	..
البطاطس	١٨٠	٢٢٢	٢٤٦	٢٣٠	..
الموالح	٢٢٣	٢٢١	٢٦٩	٢٧٢	٢٢٧
البلح	١٠٣	١٠٩	٩٤	٩٧	٨٠
الزيتون	١١٦	١٢٥	١٣٥	١٨٠	١٧٨

(..) ارقام غير متوافرة .

الجدول رقم (١)
سكان الجزائر (بالآلاف)

السنة	العدد الكلى	المسلمون	الزيادة السنوية الكلية	المسلمون
١٨٥٦	٢ر٥٠٠	٢ر٣٥٠		
١٨٩٦	٤ر٤٣٠	٣ر٧٦٠	٤٨	٣٧
١٩٣٦	٧ر٢٣٠	٦ر٢٥٠	٧٠	٦٢
١٩٤٨	٨ر٥٨٠	٧ر٧٢٠	١١٢	١٢٢
١٩٥٢	٩ر٠١١	٨ر٠٠٤	١٠٨	٧١

فبالنسبة للنبيذ لدى فرنسا فائض فى انتاجه .. وبالنسبة لخام الحديد الذى يجىء فى المرتبة الثانية فى صادرات الجزائر فلدى فرنسا صناعة تعدينية كبرى فى اللورين والحبوب والفلين والخضروات وزيت الزيتون والبطاطس كلها أشياء تنتجها فرنسا بكثرة اويمكنها شراؤها بأسعار اقل من اسبانيا وإيطاليا واليونان .

ويأتى ما يزيد على ٧٢ ٪ من واردات الجزائر من فرنسا لا تدفع الجزائر سوى ما يعادل ٦٠٪ منها بالصادرات . وبالنسبة لبقية العالم تدفع الجزائر نحو ٩٠٪ من وارداتها من باقى بلادمنطقة الفرنك الفرنسى بالصادرات و ٧٥٪ من وارداتها من المناطق الاخرى ..

وكان معظم النبيذ المصدر يذهب الى فرنسا حيث أن نسبة الكحول فيه تزيد على نسبته فى الانبذة الفرنسية .. مما يجعل المنتجين الفرنسيين يستوردون النبيذ الجزائرى لخلطه بأبنبذتهم المحلية لرفع نسبة الكحول فيها .. الا ان فرنسا تشكو هذه الايام من انتاجها لفائض من الانبذة تلقى عناء فى تصريفه مما يجعل من الصعب على الجزائر تصريف فائضها الكبير بأسعار مجزية ..

وبينما تتشدق فرنسا بأنهاتسد العجز فى مدفوعات الجزائر بوصفها عضوا فى منطقةالفرنك،اذابالسياسة التى تتبعها فى الجزائر هى المصدر الاول لاستمرار أعتماد الجزائر عليها ويحتاج الامر الىجهود ضخمةحتى تقف الجزائر على قدميها وتستغنى عن الكثير من وارداتها وخاصة الزراعية منها ، ويبدو ان العناية يحب أن تزداد بانتاج الغلال والمواد الغذائية الاخرى ..

الا ان تحويل اراضى الكروم الى انتاج الحبوب اوالمحصولات الاخرى يعنىزيادة البطالة ، حيثأن الهكتار منالكروم يتطلب عمل ١٥٠ رجل/ يوم فى السنة بينما لا يتطلبهكتار الحبوب أكثر من ٣٠ — ٣٥ رجل / يوم فقط ...

ولا يحاول الفرنسيون تشجيع الانتاج الصناعى لامتصاص الايدى العاملة الزائدة واستغلال الخامات المعدنية الموجودة وخاصة الحديد .

وهناك عقبات اهمها نقص راس المال والايدى العاملة الفنية وموارد القوى من كهرباء ، وغيرها ثم سوء نظام المواصلات . ومما يذكر عن ارتفاع اجور النقل انها كانت تمثل نحو ثلثى الثمن الذى بيعت به الخضروات والفواكه عام ١٩٥٢ ، ممايجعل المنافسة شديدةفىالاسواق الاجنبية للمنتجات الجزائرية من منتجات البلاد الاخرى التى تتمتع بأجور نقل زهيدة ..

ولعلنا بعد ذلك لا نغتر كثيرا بما تنشره الادارة الفرنسية من ارقام براقة تخفى الحقائق المؤلمة عن الاغراض المبيتة لاستمرار تاخر الاقتصاد الجزائرى واعتماده على فرنسا ، ومحاولة افهام السكان بضرر الانفصال الاقتصادى .

والجزائر قطر يعتبر مثالاواضحا لنجاح الاستعمار فى هذا السبيل .

تجارة الجزائر الخارجية

(ببلايين الفرنكات)

الدولة	الصادرات الى		الواردات من	
	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥١	١٩٥٢
فرنسا	٦ر٩١	٤ر٩٨	٥ر١٥١	٢ر١٦٦
باقى منطقة الفرنك	٢ر١٢	٠ر١٤	٦ر١٤	٦ر١٥
البلاد الاخرى	٣ر٣٠	٣ر٣١	٥ر٣٧	٦ر٤١
المجموع	١ر١٣٤	٧ر١٤٣	٦ر٢٠٣	٤ر٢٣٣

الصادرات الهامة	١٩٥١	١٩٥٢	الواردات الهامة	١٩٥١	١٩٥٢
النبيذ	٧ر٤٥	٤ر٥٣	السيارات	١ر٩	٨ر١٢
الحديد الخام	٥ر٨	٣ر١١	السكر	٢ر١٠	٦ر١١
الدقيق	٠ر٩	٨ر٦	المنسوجات القطنية	٦ر٧	٢ر٩
الموالح	٩ر٦	٤ر٦	البن	٢ر٧	١ر٧
الشعير	٥ر٢	٥ر٩	الورق	٩ر٥	٦ر٦
التبغ	٧ر٣	٧ر٣	البنزين	٣ر٤	٠ر٥
الفلين	٧ر٣	٥ر٣	اقمشة مطبوعة	٧ر٥	٥ر٤
البطاطس	٠ر٣	٧ر٢	قمح صيفى	٦ر٠	٤ر٤

تشجيع الشركات الجديدة فى لبنان

أعدت الحكومة اللبنانية مشروعا بقانون يشابه القانون المصرى باعفاء الشركات الجديدة او التى تزيد راسمالها من الضرائب على الايراد لمدة ست سنوات اذا كان الفرض من انشائها او من الزيادة فى راس المال استغلال مشروع جديد نافع لتمنية الانتاج القومى والتقدم الاقتصادى للبلاد ..

ويشترط الا يقل رأسمال الشركة الجديدة او الزيادة فى رأس المال عن مليون ليرةلبنانية ، والايقلمجموع المهايا والاجور المدفوعة للموظفين والعمال اللبنانيين الذين تشغلهم الشركة عن ١٠٠ ألف ليرة سنويا ، وعلى أن يتم تكوين الشركة الجديدة او الزيادة فىراس المال خلالخمس سنوات .

أسعار الفائدة فى اليونان

قررت الحكومة اليونانية تخفيض أسعار الفائدة والعمولة التىتتقاضاها البنوك ابتداء من أول يناير ١٩٥٤ فسيخفض الحد الاعلى لاسعار الفائدة التى تحتسبها البنوك على سلفياتها من١٢ ٪ الى ١٠ ٪ وعمولتها من ٤ ٪ الى ٢ ٪ وسيسرى التخفيض أيضا على أسعار الفائدة الخاصة بالبنك الزراعى فتخفض أسعاره حوالى ٢ ٪ على الرهونات والقروض قصيرة الاجل وبحوالى ٢ر١ ٪ فيما يختص بالقروض متوسطة الاجل والطويلة وسوف تلغى نهائيا العمولة البالغة ٢ ٪ التى تحسب على القروض بضمان رهونات

الاقتصاد الاوربي :

المشكلات الاقتصادية التي تجابه أوربا

في أثناء رحلتي الاخيرة لبعض البلدان الاوربية تسني لي عن كثب أن أرقب ماتعانيه هذه البلدان من ضائقات اقتصادية بعد أن مر على نهاية الحرب العالمية الثانية ثماني سنين عجاف . وتتمثل هذه الازمات في أشكال شتي ، ففي فرنسا تتمثل في الاضرابات المستمرة ، وآخرها ذلك الاضراب المشؤوم الذي استغرق واحدا وعشرين يوما في الصيف الفائت فشل الحركة في فرنسا تماما لأنه كان اضرابا عاما اشترك فيه العمال والموظفون والتجار والاطباء والصيادلة وموظفو التلغراف والتليفون ووسائل المواصلات ، حتي اللحادون كفوا أيديهم عن العمل تماما ، ولولا قيام رجال البوليس والجيش ببعض الاعباء المدنية لحدث مالا يحمد عقباه من مجاعات وأوبئة وما اليها . وتتمثل الأزمة الاقتصادية في فرنسا كذلك في الازمات الوزارية المتكررة التي جعلت فرنسا أسرع دول العالم الى تغيير حكوماتها . وفي بعض الحالات خلا منصب رئيس الوزارة أكثر من شهر ، وتعذر على رئيس الجمهورية الاهتداء الى رئيس جديد للوزارة يظفر بثقة الجمعية الوطنية ويتعاون مع الاحزاب المتضاربة الشديدة التخاصم

أما في ألمانيا ، فالضائقة الاقتصادية تبدو في كل ركن من أركان البلاد . فقد هدمت الحرب معظم المصانع وأغلب الدور وقتلت كثيرين من الشبيبة ، واهتز اقتصاد ألمانيا اهتزازا شديدا بتدهور المارك الذي كان متداولا أيام الرايخ ، وسلبت ألمانيا من مصانعها التي فككت أجزاؤها كتعويض للحلفاء ، **كما تقطعت أوصال ألمانيا بتقسيمها الى مناطق احتلال متباعدة وتقسيم عاصمتها برلين بدورها الى مناطق مختلفة . ولكن كثيرا من مشكلات ألمانيا ذلل ، أو هو بسبيل أن يذلل . فالمارك الذي كان معروفا أيام الرايخ استبدل بمارك ألماني جديد مستقر . وحركة التعمير والبناء قائمة على قدم وساق . واستعاد كثير من المصانع نشاطه السابق . وعملت المرأة في الحياة الصناعية فعوضت النقص في الايدي العاملة .**

واستأنفت التجارة مجالها السابق غير أن نتائج تقطيع أوصال ألمانيا وفصل السار عنها أبلغ من أن ينساها الشعب الالماني . وقبل أن تعود الى ألمانيا وحدتها الطبيعية القديمة ، سيتعذر عليها أن تذلل المطالب الاقتصادية جميعا .

وأزمة انجلترا في حقيقتها أزمة أعباء ثقال بعضها تخلف عن الحرب وبعضها قديم . وقد تخلصت بريطانيا - مكرهة - عن كثير من تبعاتها في ماوراء البحار عقب نهاية الحرب العالمية الثانية فخرجت من الهند وباكستان وبورما وسيلان وفلسطين ، وكل هذا خفف من أعبائها المالية التي كانت تتحملها ، وسرحت كثيرا من جنود الحرب العائدين الى بلادهم فخفف عبء الميزانية من هذه الناحية . غير ان البرامج الاجتماعية التي بدأتها حكومة العمال في عهد أتلي ، من تأمين صحي واجتماعي ، والسياسة الاشتراكية التي درجت عليها بريطانيا عندما أممت صناعتي الفحم والفولاذ ، زادت من أعباء الحكومة الدائمة ، لان على الحكومة أن تؤدي معاشات ومساعدات واعانات شتى الى الفقراء والعجزة والمتقدمين في السن وفئات السكان جميعا ممالم تعرفه الخزانة قبلا .

أضف الى ذلك أن نفقات الحرب الطائلة انهكت الميزانية البريطانية ، ولم تفلح المساعدات الامريكية المختلفة من اعارة وتأجير ، وعون عسكري ، ومشروع مارشال ، ومساعدة متبادلة ، في ازالة جميع آثار الاستنزاف الذي عرا الميزانية . **وبريطانيا تحل أزمتها اليوم بسياسة مثلثة هي : التقشف وتجميد الاجور ، والتوسع في الاصدار كما أن خفض سعر الاسترليني بالنسبة للدولار ساعد على تدعيم الاقتصاد البريطاني ووسع تجارة صادراتها الى الخارج .**

أما ايطاليا ، وهي دولة من دول المحور ، فقد أصابها من أضرار الحرب شيء كثير ، ولكنها كانت أحسن حظا من ألمانيا ، ولعل سبب ذلك انها استسلمت قبل أن تستسلم ألمانيا ، فدفعت عنها شرا كثيرا ، كما أن حلفاء الغرب بادروا بعقد معاهدة الصلح معها ، وسرعان ما قبلت ايطاليا بين مجموعة الدول المحبة للسلام ، وقدمت لها مساعدات أمريكية موفورة عقب فوز الاحزاب الاشتراكية المسيحية المناوئة للشيوعية .

غير أن الفقر في بعض نواحي ايطاليا - ولا سيما في الجنوب - أدى الى حوادث اغتصاب الاهلين للأراضي التي يمتلكها كبار الملاك ، فتدخلت الحكومة غير مرة لتضع حدا لهذا العمل ، وبادرت بتوزيع الأراضي على المعدمين حتى لايعودوا الى ماكانوا عليه

أما تجارة ايطاليا الخارجية ، فقد اكتنفتها مصاعب شتي ، منها عدم استقرار الليرة الايطالية ، وارتياب بعض الدول في نياتها ، ولكن تخلي ايطاليا عن مستعمراتها في شمال أفريقيا وفي اثيوبيا وارتريه ، جعل الدول تجدد الثقة بايطاليا وخفت أعباء الميزانية الايطالية ، وتمكنت الحكومة بسلسلة من الاجراءات الحكيمة أن تحفظ لليرة ثباتها

ومما ساعد البلدان الاوربية مجتمعة على حل مشكلاتها الاقتصادية ، تلك النظم الاقتصادية الدولية التي اشتركت فيها هذه الدول ، مثل اتحاد الدفع الاوربي ، ومشروع شومان ومشروع التعاون الاقتصادي الاوربي واتحاد البنلوكس ، كل هذه خفضت كثيرا من الحواجز التي كانت تحول دون تعاون البلدان الاوربية على تذليل مصاعبها الاقتصادية .

والى مشروع مارشال لانعاش أوربا والمساعدات الامريكية التي تقدم الآن لبلدان أوربا تحت اسم « المساعدات الاجنبية » يرجع الفضل في ابعاد شبح الازمة عن العالم ، **والذين يزورون أوربا يستبعدون أن يحل بالعالم كساد اقتصادي كالذي عرفه في عام ١٩٣١ ، الا اذا تعذر اجتناب خطر الحرب واستبد الخصام بين دول أوربا بدلا من التعاون والتآلف ، وهو أمر غير محتمل**

م . ك . بولاد



البنك الدولى للانشاء والتعمير

طرح البنك الدولى للانشاء والتعمير أخيرا سندات قرض جديد فى سويسرا مقداره ، ٥٠ مليونا من الفرنكات السويسرية بفائدة ٢/١ ٣٪ ويستحق فى أول ديسمبر ١٩٦٨ الا أن للبنك الحق فى سداده بالكامل أو تسديد أجزاء منه ابتداء من أول ديسمبر ١٩٦٣

وهذه هى المرة الرابعة التى يلجأ فيها البنك الدولى الى السوق السويسرية والمرة الثانية خلال هذا العام وبذلك يصبح مجموع مديونية البنك بالفرنكات السويسرية ٢٤٥٫٥ مليون فرنك سويسرى تسدد منها ٢٧ مليونا

هذا وقد جاء أخيرا أن البنك قد حقق أرباحا تبلغ ٥٫٣ مليون دولارا فى الربع الثالث من عام ١٩٥٣ بالمقارنة بـ ٤٫٩ مليون دولار فى المدة المقابلة من عام ١٩٥٢ وقد قام البنك بمنح أثنى عشر قرضا خلال الفترة المذكورة الى ثمانية بلدان هى البرازيل وجنوب افريقيا وايسلنده ونيكارجوا وشيلى وكولومبيا وتركيا وبناما ويبلغ مجموع هذه القروض ١١٧٫٧ مليون دولار هذا ويبلغ مجموع القروض التى منحها البنك منذ بدأ عملياته فى ١٩٤٧ ، ١٧٠٨ ملايين دولار

وبناء على طلب الحكومة اليابانية أرسل البنك الدولى بعثة الى اليابان ينتظر أن تمكث هناك نحو شهر . وسيكون على البعثة دراسة أحوال اليابان الاقتصادية لتزداد معرفة البنك بها وخاصة مايمس منها ميزان المدفوعات اليابانى ومدى امكانيتها لتمويل الاستثمارات اللازمة للانعاش والتعمير

سياسة التعريفات الجمركية بالولايات المتحدة

لاتزال لجنة راندال التى شكلها الرئيس ايزنهاور لدراسة علاقات الولايات المتحدة الاقتصادية الخارجية توالى سماع أقوال الهيئات المختصة وقد ذكرت البعثة الفرنسية التى أرسلت الى الولايات المتحدة للشهادة أمام اللجنة بأنه يحسن بالولايات المتحدة أن تخفض حواجزها الجمركية وأن تخفف القيود المفروضة على الواردات وأضافت البعثة أن هذه الاجراءات ستؤدى الى مضاعفة الصادرات الفرنسية الى الولايات المتحدة كما استمعت اللجنة الى شهادة بعثة أمريكية كانت قد أوفدت الى أوربا جاء فيها أن القيود الاقتصادية فى معظم البلدان الاوربية تهدد نهوضها الاقتصادى بدرجة أكبر من الحواجز الجمركية الامريكية وذكرت البعثة الامريكية ان من المستحسن العمل على توسيع الاسواق الاوربية الداخلية الامر الذى يفتح مجالا لتصريف الانتاج الاوربى يفوق فى أهميته الاسواق الخارجية كسوق الولايات المتحدة الامريكية

التحول فى سياسة الاتحاد السوفيتى الاقتصادية

كان من أهم التغييرات فى سياسة الاتحاد السوفيتى عقب تولى مالنكوف منصب رياسة الوزراء فى روسيا الاهتمام بالاستهلاك المحلى وعدم محاولة ضغطه بشدة كما كان الحال سابقا لتوفير سلع الانتاج ، فقد أعلنت الحكومة السوفيتية فى الشهور الاخيرة عزمها على استثمار ٨٥٠٠ مليون روبل فى صناعة الاغذية وذلك لتتمكن من مواجهة النقص فى انتاج الاغذية فى البلاد وكفاية الطلب المحلى المتزايد وسيصرف هذا المبلغ خلال الشهور الاثنى عشر القادمة فى بناء الف مصنع جديد ومراكز للتوزيع وتهدف السلطات الروسية من وراء ذلك الى زيادة انتاج الاغذية بحوالى ٤١ ٪ عما كان عليه فى عام ١٩٥٠ وزيادة انتاج اللحوم والزبد والجبن والسكر والزيوت النباتية وغيرها من السلع بحوالى ٧٠ـ١٦٠ ٪ عما كان عليه الحال فى عام ١٩٥٠

هذا وتتجه النية الى زيادة استثمارات المزارع الجماعية فى الاتحاد السوفيتى وذلك لتنفذ برنامج تنمية الانتاج الحيوانى وميكنة الزراعة وبناء المنازل وغيرها

وتمنح الحكومة السوفيتية مساعدات مالية كبيرة الى هذه المزارع مثل منحها قروضا طويلة الاجل بشروط موافقة وتبلغ هذه المنح ٣٫٥ مليار روبل لعام ١٩٥٣ وسوف يزداد حجم هذه القروض فى عام ١٩٥٤ وينتظر أن تبلغ الاعتمادات التى تمنحها الحكومة السوفيتية لبناء المساكن الفردية للعمال الزراعيين والفنيين وملاحظى الآلات ومحطات الجرارات مايقرب من ٤٥٠ مليون روبل خلال عام ١٩٥٣ ومن المقرر ان يبلغ مجموع مايمنح من هذه الاعتمادات خلال ثمانى سنوات حوالى ١٢٠٠٠ مليون روبل ويبدأ سدادها بعد ثلاث سنوات من تاريخ منحها

انتاج السكر العالمى

يبين الجدول التالى تقديرات انتاج السكر العالمى فى الموسم الحالى بالمقارنة بالانتاج فى السنوات السابقة .ويتبين من الارقام الواردة ان تقدير انتاج العالم للموسم الحالى قد بلغ مستوى قياسيا لم يسبق الوصول اليه وترجع معظم الزيادة هذا الموسم على الموسم السابق الى الزيادة الحادة فى الانتاج الاوربى ، ويبدو فى الوقت الحالى على الاقل ان الاستهلاك العالمى للسكر قد وصل الى درجة من التشبع لاينتظر معها زيادة ذات شأن فى الطلب تقابل الزيادة فى الانتاج

السنوات	سكر البنجر	سكر القصب	المجموع
١٩٥٠ — ٥١	١٣٠٨٣	٢٢٢٤٩	٣٥٣٣٢
١٩٥١ — ٥٢		٢٤١٧٤	٣٧٠٩٣
١٩٥٢ — ٥٣	١٢٣٤٣	٢٣٣٧٠	٣٥٧١٣
١٩٥٣ — ٥٤(تقدير)	١٣٩١٠	٢٤٢٩٧	٣٨٢٠٧

الاقتصاد الفرنسي في الميزان

انتهت المرحلة الاولى من مشروع مونيه الذى قصد به انعاش وتنمية الصناعات الفرنسية ، وقد كان هدف هذه الرحلة تجديد وتقوية الانتاج فى ست من الصناعات الاساسية فى فرنسا على أمل أن يكون فى هذه القوة الجديدة وهذا الانعاش بعث للاقتصاد الفرنسى بعد فترة الركود التى انتابته قبيل الحرب العالمية الثانية

وقد كان لمشروع مارشال خلال السنوات الخمس الاولى الاثر الكبير فى الانعاش والنمو الكبير الذى حققه الاقتصاد الفرنسى • ففى الفترةمابين ١٩٤٦ ، ١٩٥٢ زاد الانتاج الصناعى الفرنسى زيادة سريعة بمعدل يزيد على ماحققته الدول الاوربية المجاورة لفرنسا مع استثناء هولنده والمانيا، فارتفع الى مايزيد عن ٤٥ ٪ فى عام ١٩٥٢ عما كان عليه فى عام ١٩٣٨ كما ازداد بحوالى ١٦ ٠/٠ عما كان عليه الحال فى عام ١٩٢٩ التى بلغ فيها الانتاج الفرنسى قمة

وقد تجلى هذا النجاح فى الصناعات التى وضع مشروع مونيه من أجلها • فقد تحققت أهداف المشروع بالنسبة لصناعة الفحم والكهرباء والصلب وفاقت صناعات أخرى ماكان مقدرا لها مثل صناعة البترول والاسمنت الا انه لم يمكن الوصول الى أهداف المشروع بالنسبة لصناعة الجرارات حيث انها حققت ٦٣ ٪ مما كان مقدرا لها

وقد اتضح فى منتصف عام ١٩٥٢ عندما بدأ الانتاج الصناعى يضعف كما بدأ الميزان التجارى يتحول فى غير صالح فرنسا ان ماحققه مشروع مونيه من انعاش وتجديد فى القوى الانتاجية للصناعات الست التى اختيرت لم يكن كافيا لانعاش وتقوية الاقتصاد الفرنسى عموما •

والملاحظ أن الضعف الظاهريتركز فى الزراعة حيث انها تستخدم حوالى ثلث السكان بينما لا تتعدىانتاجيتها ٢٠ ٪ فقط من الناتج الاهلى •أضف الى هذا أن التراجع فىالانتاج الفرنسى الذى حدث فى النصف الثانى من عام ١٩٥٢ كان مركزا كلية فى الصناعات الاستهلاكية وتخص بالذكر منها المنسوجات والاحذية وعلى ذلك يمكن القول بأن تأخر الزراعة الفرنسية وعدم العناية بها هو السبب فى ضعف صناعات سلع الاستهلاك فضعف الانتاجية الزراعية وعدم العناية بها وبزيادتها واهمال الصناعات الاستهلاكية ماهما الا وجهين لمشكلة واحدة •

هذا وقد تم خلال السنين السبع التى بدأت منذ تحرير فرنسا فى عام ١٦٤٥ وانتهت فى اخر عام ١٩٥٢ ، بناء ٢٠٧٫٠٠٠ مسكنا جديدا فى جميع أنحاء فرنسا لسد النقص فى المساكن ولم تستوعب صناعة المبانى نسبة كبيرة من العمال العاطلين •

ويهدف مشروع مونيه فى مرحلته الثانية ا لىالعمل على استعادةالنشاط فى صنعه المبانى بانيكونعددمايبنى سنويا ٢٤٠٫٠٠٠ مسكنا

ولسوء الحظ لاينتظر أن تزول العقبات التى اعترضت المشروع فى مرحلته الاولى بل من المحتمل ان تستمر فى اعتراض المرحلة الثانية فمازالت الحاجة ماسة الى تشجيع الادخار القومى وخلق روح المخاطرة فى نفوس الاهالى الفرنسيين الذين اشتهروا بحب الاكتناز وعدم الاقبال على عرض أموالهم للاستثمار

تطورات نسبة التبادل التجارى

لفنلندة

فى تصريحلرئيسالوزارة الفنلندية أن قيمة الصادرات قد تناقصت من ١٨٧ مليار ماركا فنلنديا فى عام ١٩٥١ ، الى ١٥٧ مليارا فى ١٩٥٢ ومن غير المحتمل ان تزيد عن ١٢٠ مليارا فى عام ١٩٥٣ ، وهذا يعنى انخفاضا يبلغ ٣٥ ٠/٠فىخلالثلاث سنوات لم يصاحبه انخفاض ذو قيمة فى حجم الصادرات وخلصرئيس الوزراء من ذلك الى أن انتاج فنلندا من صادراتها الرئيسية أصبح غير مربح والنتيجة الحتمية لذلك هىفرض القيود على الانتاج وزيادة البطالة •

وليس هناك مفر من اتخاذ أحد طريقين أولهما التخفيض النقدى وثانيهما العمل على تخفيض نفقات الانتاج وكذا مصروفات الدولةوالطريق الثانى يتطلب تضحيات من جميع أفراد المجتمع يستتبع تنفيذه خفضا فى مستويات المعيشة وايقاف تنفيذ مشروعات التأمين الاجتماعى •

ويرى بعض رجال المال والاعمال ان التخفيض النقدى هو الطريق الوحيد الممكن لحل المشكلةالاقتصادية فى فنلندا • اذ ليس منالحلولالعملية فىشىءأن تخفضالتزاماترجالالصناعة وفئات الضرائب والتأمين الاجتماعى الى حد يكفى لانخفاض نفقات الانتاج الى مستوى يمكن البضائع الفنلنديه من مواجهة المنافسة فى الاسواق الخارجية والمعروف ان حوالى ٩٠ ٪ من صادرات فنلندا تتألف منالخشب ومنتجاته وأهمهاالسليلوز • وكنتيجة لانخفاض أجورالايدى العاملةأصبحت صناعة السليلوز تصدر منتجاتها بخسارة وبالتالى أجبرت على تخفيض انتاجها ، وأصبحت ٦٠ ٠/٠ من طاقتها فقط تحت التشغيل •ولاشك أن هذه الصعوبات لا تواجه صنعة السليلوز فقط بل أن لها رد فعل على الصناعات الاخرى

هذا ويعتقد رجال المال والاعمال ان اقتراحات الحكومة بتخفيض نفقات الانتاج لن تمكن فنلندا من المنافسة فى الاسواق الخارجية بأكثر من ٤٪ أو ٥ ٪ ولهذا فانهم يقولون بأنه ان عاجلا أو آجلا ستضطر فنلندا الى تخفيض عملتها وخاصة اذا ما أخذنا فى الحسبان تطوراتالتجارة الفنلندية مع الكتلة الشرقية وعلى الاخص مع اتحاد الجمهوريات السوفيتيةوبولندا وتشيكوسلوفاكيا ومن المنتظر اذا استمر الحال على ذلك أن تزدادخطورة هذا الامر على اقتصاديات فنلندا

تجارة بريطانيا الخارجية

أعلن أخيرا تحليل لتجارة بريطانيا الخارجية فى المدة مابين يناير وآخر سبتمبر عام ١٩٥٣ ومنه يتبين أن الرقم القياسى للصادرات المصنوعة قد ارتفع تدريجيا من ٩٤ فى الربع الاول الى ٩٦ فى الربع الثانى ثم الى ٩٧ فى الربع الثالث سنة ١٩٥٣ على أساس أن أرقام عام١٩٥٠ = ١٠٠ هذا مقابل ١٠١ فى عام ١٩٥١ ، ٩٥ فى عام ١٩٥٢ ، أما الرقم القياسى للواردات فقد تناقص من ١١٦ فى الربع الثانى الى ١١٢ فى الربع الثالث

ارقام ايطالية

بلغ ماصرف على الصناعة الايطالية منذ انتهاء الحرب نحو ٧٥٥ مليارا من الليرات الايطالية ، منها ٢٩٤ مليارا صرفت على الصناعات الصغيرة والمتوسطة ، ٢٨٠ ملياراعلىالصناعات

الكبيرة أما الباقى فقد استعمل لتحويل الصناعات الحربيه الى صناعات للحاجات السلمية المدنية ·

هذا وقد بلغ متوسط الدخل الفردى فى ايطاليا عام ١٩٥٢ ، ١٦٣٨٠٠ ليرة ويقل الدخل المتوسط للسكان فى ٥٥ مقاطعة عن المتوسط العام لايطاليا بينما يفوق المتوسط فى ٣٦ مقاطعة أخرى فلم يتجاوز الدخل المتوسط فى احدى المقاطعات ٥٦٣٦٠ ليرة بينما بلغ فى مقاطعة أخرى ٣٧٦٦٣٢ ليرة

ضريبة الصادر على الشاى فى سيلان

قررت حكومة سيلان فرض ضريبة موحدة على جميع صادرات الشاى تبلغ حوالى ثمانية بنسات للرطل وذلك بدلا من النظام الذى كان متبعا حتى الآن ويفرض ضريبة متحركة تبعا لحركة الأسعار · وقد كانت الضريبة تتراوح بين ٣٥ ، و٦٢ سنتا للرطل منذ أن بدىء فى تنفيذ هذا النظام منذ سنتين وقد كان النظام السارى قبل ذلك هو نظام الضريبه الموحدة وكانت وقتئذ ٦٠ سنتا للرطل ·

انتاج النحاس فى شيلى

بلغ انتاج النحاس فى شيلى فى الشهور العشرة الاولى من العام الحالى ٢٨٣٠٥٦ طنا مقابل ٣٠٥٥٩٧ طنا فى العام السابق (١٩٥٢)

تمويل مشروعات التنمية الاسبانية

تبذل الحكومة جهودا كثيرة فى تنفيذ عدد كبير من المشروعات الضرورية للنهوض بالاقتصاد الاسبانى الا أن الحكومة يعوزها المال فى هذا الشأن ، ومن ثم لجأت الى الاقتراض على نطاق ليس بالصغير ·

وتصدر الحكومة الاسبانية سندات كان آخرها فى يولية الماضى وكانت قيمتها ٣ ملايين بزيته تستهلك فى أربع سنوات تبدأ من سنة ١٩٥٧ وسوف تستغل حصيلة القرض فى انشاء وكهربة بعض الخطوط الحديدية كما تقوم باصدار أذونات بلغ مجموع قيمتها فى العام الماضى حوالى ٦ ملايين بيزتة

وقد اضطرت الحكومة الاسبانية الى القيام بهذه العمليات بنفسها نظرا لضيق للموارد الرأسمالية الاسبانية وصعوبة الاقتراض على الصناعة الخاصة بالاضافة الى القيود المفروضة على رؤوس الاموال الاجنبية اذ يحدد القانون مساهمة الاموال الاجنبية بما لايزيد على ٢٥ ٪ من رأس المال ·

الا أن توالى العجز فى الميزانية الاسبانية العامة وسده بهذه الطريقة قد جعل الحكومة الاسبانية تواجه مشكلة من التضخم تتفاقم يوما بعد يوم · وتستمر الاسعار فى الزيادة عما كانت عليه فى العام الماضى وقد كان الرقم القياسى للاسعار يزيد بحوالى ٩ ٪ فى يولية ١٩٥٣ عما كان عليه من عام مضى ·

استراليا واتفاقية التجارة والمدفوعات

جاء من كندا أخيرا أن أستراليا قد قررت المطالبة بتعديل الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات وذلك للتوسع فى نظام التفضيل الامبراطورى وفى النية ان يقوم مستر منزيس رئيس وزراء استراليا بتقديم هذا الاقتراح فى مؤتمر الكومنولث الذى يعقد فى يناير القادم فى سيدنى · وقد قال مستر وينهول أحد أعضاء اتحاد الغرف الصناعية أن العوامل السياسية وحدها هى التى تمنع استراليا من الانفصال عن هذه الاتفاقية

هل العالم يعانى نقصا فى الاسترلينى

ناقش أخيرا أحد معلقى حى المال بلندن مشكلة ماتعانيه بعض دول العالم من نقص فى الاسترلينى فذكر منها البرازيل والباكستان واليابان ومصر واسرائيل وغيرها · ومعظم هذه البلدان (باستثناء اليابان) تعانى نقصا فى جميع العملات بما فى ذلك الدولارات · وهذه هى حالة البلاد التى مازالت تعانى التضخم ومشاكل ميزان المدفوعات اذ تواجه دائما نقصا فى وسائل الدفع الخارجية · وأضاف الكاتب أنه يتبين من كتاب أبيض صدر أخيرا أن المملكة المتحدة مدينة للدول الاخرى بحوالى ٣٦٠٠ مليون جنيه بالاضافة الى رصيدها مع اتحاد المدفوعات الاوربى من الارصدة الاسترلينية · ويخرج الكاتب بأن ذلك دليل على عدم وجود مشكلة عامة من حيث تناقص الاسترلينى · بل انه على العكس من ذلك اذا ماأخذنا فى الاعتبار أهمية هذه الارصدة الاسترلينية لحجم التجارة البريطانية الخارجية ، فان الصورة تتغير كثيرا عما تدل عليه الارقام المجردة بمفردها والارقام التالية تظهر لنا الارصدة الاسترلينية الآن وقبل الحرب مقارنة بقيمة صادرات المملكة المتحدة فى الفترات ذاتها ·

	بملايين الجنيهات الاسترلينية	
	١٩٣٨	١٩٥٣
الارصدة الاسترليتية	٧٨٠	٣٨٠٠
الصادرات	٤٧٠	٢٦٠٠

ومن هذه الارقام يتبين أن الارصدة الاسترلينية تعادل فى الوقت الحاضر قيمة الصادرات فى ثمانية عشر شهرا ، بينما أن أرصدة عام ١٩٣٨ كانت تعادل قيمة حوالى ٢٠ شهرا من الصادرات · وهكذا يمكن القول بأن العالم يترك ودائع فى لندن أقل قيمة مما كان عليه الحال قبلا اذا ماقدرت على أساس قوتها الشرائية للبضائع البريطانية · ولاشك فى أن هذا القول يخرج من حسابنا حقيقة هامة وهى ان المملكة المتحدة قبل الحرب كانت تحوز ذهبا ودولارات يفوقان ماعليها من التزامات سريعة بينما الوقت الحالى تمثل احتياطيات المملكة ٢٥ ٪ من التزاماتها فقط

وليس لنا الا أن نقول لهذا الكاتب ان الدول المختلفة التى تدين بريطانيا بهذه الارصدة الاسترلينية ليست حرة فى كيفية استعمالها أو التحكم فيها كما لاتكفى هذه الارصدة المقيدة فى كثير من الاحوال لسد احتياجات الدول المختلفة · كما ان ماقامت به انجلترا فى بادىء الامر من ايقاف القابلية للتحويل كان ومازال عقبة أمام سير التجارة بين البلدان المختلفة مما ألجأ بعض الدول الى استحداث نظم كثيرة منها عقد الاتفاقات الثنائية

حول مؤتمر الجريمة لدول الشرق الاوسط :

الجريمة واقتصاديات البلاد

نود أن ننتهز فرصة انعقاد مؤتمر مكافحة الجريمة لدول الشرق الاوسط فى الوقت الحاضر ، لكى نتحدث عن علاقة الجريمة بالاقتصاد .. ولاشك ان هذا المؤتمر سوف يبحث هذا الموضوع ضمنا وان لم يدرجه عملا ضمن برامج أعماله .. ذلك لانه لايمكن أن نفصل بواعث الجريمة مثلا عن الحالة الاقتصادية للبلد من البلدان والفكرة السائدة فى الاذهان ، هى انه اذا عم الرخاء ، واستقرت الاحوال الاقتصادية فان النتيجة اللازمة لذلك هى استقرار الحياة الاجتماعية وبالتالى النقص فى عدد الجرائم والرغبة فى احترام القوانين .. وهى فكرة سليمة فى حدذاتها .. ولكن هى صائبة دائما ؟

اننى أضرب مثلا واحدا للتدليل على أن هذه الفكرة لاتلقى فى بعض الاحايين تأييدا كما يحدث عملا وفى الواقع .. فمن منا من لايذكر الموجة الفظيعة البشعة من الاجرام التى عمت الولايات المتحدة الامريكية عقب الحرب العالمية الاولى وبين الحربين الكبريتين .. بالرغم مما كانت تتمتع به هذه الولايات من رخاء وثبات اقتصادى واستقرار لاقبل له فى ميدان النقد ومقدرة فذة على الانتاج ؟

من منا لايذكر هذه الفترة .. ومن منا لايتعجب اذا ماوجد أن الانسان .. سواء أكان جائعا أو قانعا حاصلا على كل مايريد أن يشتهى .. فانه يقدم من وقت لآخر على ارتكاب الجرائم والبعد عن جادة الصواب — وفى المثل الذى ذكرناه دليل على ذلك سيما واذا نظرنا الى الناحية الاخرى من العالم .. أوروبا بعد الحرب الاولى .. ووجدناها وقد غرقت فى الاجرام .. وعلى الاخص الاجرام الخلقى .. مع ماصاحب ذلك من عدم استقرار اقتصادى وارتباك مالى ونقدى لاحد له ..

ولكن العقل البشرى الذى تمكن أن يحطم الذرة عجز عن فهم حقيقة نوازع الانسان .. وكل هذه المخترعات التى بهرت العقول تضاءلت الى جوار الكشف عن حقيقة البشر من وجهة حب الخير او الشر .. ومن وجهة اقتراف الذنب أو الابتعاد عنه .. ففى هذه المسائل الاخيرة لايزال التمرض يزيد ويتكاثف عما كان عليه فى اى وقت مضى . حتى فى العصور القديمة المظلمة .

للقاضى
أحمد حمدى حافظ

ففى مصر حيث الحالة الاقتصادية على العموم غير مناسبة لغالبية الافراد .. وحيث يزداد الفقر .. نجد أنه من المقبول مثلا أن نجد ازديادا مطردا فى عدد جرائم السرقة واختلاس الاموال .. ولكن .. كيف نقص ازدياد هذه الجرائم بالذات فى الولايات المتحدة الامريكية .. وعلى الاخص بين الاحداث من المعدمين والمترفين ؟

لقد كنت أحاضر فى هذا الشأن فى مدرسة الخدمة الاجتماعية بجامعة بوسطن بأمريكا — وكم كان طريفا عندما قام على أثر المحاضرة العميد كونانت — عميد المدرسة — وقال انه فهم بعد محاضرتى ان المصريين يموتون لانهم فقراء .. أما نحن الامريكيون فنسرق لاننا نريد أن نكون أكثر غنى !!

والواقع أن هذا التعقيب من العميد كونانت أنما يعبر تعبيرا طريفا ورائعا فى الوقت نفسه عما أسعى ان أقوله .. وهو أنه لا حدود أو دوائر معينة ترسم للانسان لكى يقف لديها ولا يتعداها فيخرق القوانين ولا يحترم اللوائح او النصوص التشريعية

على انه اذا كان هذا الاضطراب فى التصرفات البشرية عمل نظرى — فان الذى أريد ان أقوله أيضا هو أنه يجب أن لا نيأس فنقول أن تحسن الاحوال الاقتصادية فى بلد ما ليس له اى تأثير على الحد من الموجة الاجرامية فيها . فذلك وان كان — كما قلت — غير صحيح باستمرار الا انه لا يجب أن يكون . أى أننا يجب أن نعمل على تحسين الاحوال الاقتصادية حتى يمكن أن نصل الى النتيجة التى نريدها من وراء قمع الجريمة والا فاننا سنصل على أى حال الى نتيجة سيئة ، بل وأسوأ ،اذا ما لم نعمل على تحسين هذه الاحوال أو اذا لم نر من ورائها فائدة تذكر فى الحد من الموجات الاجرامية ..

ولقد كنت قاضيا لمحكمة الاحداث فى القاهرة سنين عديدة .. وكنت أعنى دائما قبل الحكم على حدث من الاحداث فى جريمة بتقصى حالته الاجتماعية .. وهذه تشمل ولا ريب الحالة المالية التى عليها الحدث وعليها من يعوله أيضا . وكنت على هذا الهدى أصدر الحكم فى القضية ضد الحدث .. وكم كنت أسمع زملائى يدهشون اذ يجدون الحكم ببراءة حدث بالرغم من اقترافه سرقة وضبطه وهو فى حالة تلبس بها . وفى الوقت نفسه أحكم بارسال حدث الى اصلاحية مع أنه اتهم بسرقة شىء لا قيمة له تذكر — اذ لم يكن الامر لدى أن السرقة فى ذلك بل الدافع — وقد يكون هذا الدافع اقتصادى فأعماله بالطريقة التى أراها مناسبة . والحمد لله أنى وجدت فى النهاية من يقرر ذلك الذى كنت أسير عليه حتى نص فى القانون الخاص بالاحداث بعد تقديمه بأنه يجب قبل الحكم على حدث التحقق من أحواله الاجتماعية والمعيشة الاقتصادية ..

والخلاصة .. أنه وان كان تحسن الاحوال الاقتصادية فى بلد من البلاد غير دافع الى ابتعاد أهلها عن ميدان الجريمة والاجرام .. الا اننا يجب أن نعمل على أن يكون الامر كذلك — لانه لم تخلق بعد ولن تخلق الدولة المثالية « ايتوبيا » التى يمكن قطع دابر الجريمة منها . بل ان ازدهار الاقتصاد وبالتالى تشابك مسائل الانتاج ومشكلات العمال والعمل .. انما تحمل فى طياتها أيضا أخطارا جديدة ضد المجتمع . وكل مانرجوه أن تعمد الدولة دائما على أن تمسك بالزمام والا أفلت من يديها .. وفق الله بلادنا الى سواء السبيل .

أحمد حمدى حافظ . القاضى

ثم ماذا بعد النصر ؟ :

جغرافية السودان الاقتصادية

الروابط الاقتصادية حجر الزاوية لوحدة وادى النيل

حاصلات السودان - لا فرق بين ام درمان والقاهرة

. . . بعد المعركة

انتهت معركة الانتخابات الاولى فى السودان بفوز ساحق (للحزب الوطنى الاتحادى) وليس هذا الفوز الا بداية المعركة ! ! نعم هو بداية للمعركة الكبرى ضد الاستعمار . . هو الخطوة الاولى فى سبيل الكفاح من اجل تحرير سكان وادى النيل من ربقة الذل ، والعبودية ، واسار المستعمر .

.. لقد تحدد الوضع فى السودان ، ولكنه لم يستقر بعد ! فالانجليز قوم طبعوا على الدس والوقيعة .. دستورهم ((فرق تسد)) فلنحذرهم ، ولنأمن شرهم ولنقم علاقاتنا مع السودان ، لا على اساس (نيل واحد) فحسب ، ولا على اساس (دين واحد) فحسب ، ولا على اساس (شعب واحد) فحسب ، بل على اسس اقتصادية متينة . فالاقتصاد هو جوهر الحياة ، وهو اوثق رباط يربط الجار بالجار .

فبغض النظر عن توحيد (السياسة الخارجية) ، او (سياسة الدفاع) او (سياسة الرى) ، الا انه يجب البحث فى الارتباط الاقتصادى . . يجب النظر الى النواحى الاقتصادية باكملها .

وها نحن نعرض فى سلسلة مقالاتنا التالية ((تعريفا)) للسودان من زاوية الاقتصاد والتجارة والمال ، ثم نحلل (تجارة مصر مع السودان) .. ثم اتجاه (نحو زيادة العلاقات الاقتصادية توثقا) .

هذا هو السودان

يقع القطر الشقيق (السودان) فى المنطقة التى بين خطى العرض ٣ و ٢٢ شمالى خط الاستواء . وفى هذه المنطقة تتفاوت الاحوال الجوية والاقليمية تفاوتا كبيرا . فهى صحراء جافة فى الشمال ، ثم تقترب رويدا رويدا فى الاقليم الرطب الدافىء الممطر فى الجنوب . وتترامى مساحة السودان بشكل كبير ، وكذلك تبلغ مساحته ٩١٧٫٥٠٠ ميل مربع أى اكثر من ثلاثة اضعاف مساحة القطر المصرى ، وتتدرج ارضه فى انحدارها من الجنوب – حيث الارتفاع – الى الشمال . ولا يوجد بالسودان من الجبال الا القليل ، حيث توجد جبال (مرة) فى أقصى غرب دارفور ، وجبال النوبة جنوب كردفان ، وسلسلة التلال الجبلية التى تجرى موازية لساحل البحر الاحمر بكسلا ، كما توجد بعض الجبال على حدود السودان المتاخمة لاريتريا ، واثيوبيا ، **وعلى ذلك يمكن اعتبار اراضى السودان سهلا عظيما يخترقه (النيل) بفروعه المعروفة .**

وسقوط المطر فى السودان متفاوت طبعا تفاوتا كبير نظرالامتداده فى هذه العشرين خطا ففى بعض ايام السنة يسقط المطر فى الصحراء وتعتبر (أبو حمد) الحد الشمالى لمنطقة الامطار السنوية حيث يقل سقوطه فى الجنوب فبينما يبلغ معدل المطر الساقط عند خط العرض الشمالى ٢٠ درجة لايزيد على ٢٥ ملليمترا ، اذ يصل عند حدود السودان الجنوبية المحاذية لاوغندا ١٢٠٠ ملليمتر . **والواقع ان موسم الامطار الحقيقى يجىء فى شهر يوليو من كل عام . ويقدر ايراد النيل الابيض بـ ١٢ ٪ من كمية مياه الفيضان ، والنيل الازرق ٧٦ ٪ ، ونهر عطبرة ١٢ ٪ . ويلاحظ ان مياه النيل الابيض دائمة التدفق طول العام ، بينما يجف نهر عطبرة فى شهر ديسمبر عقب الفيضان ، ويقل ايراد النيل الازرق كثيرا وتصبح مياهه منخفضة جدا عقب الفيضان مما يجعل الزراعة على نطاق واسع متعذرة حتى بالالات .**

> **((... ان الشعب السودانى الذى قال كلمته وهو يرزح تحت الاحتلال الادارى والعسكرى والارهاب والحكم العرفى فى بعض المناطق ، نحن على ثقة من أن هذا الشعب اذا زالت هذه الغمة عن صدره ، سيكون صوته أعلى وأقوى واسرع ، وسيقول ان مصر والسودان يدا واحدة يمثلان شعبا واحدا .**
>
> **ان ما كسبناه فى السودان ليس سوى سطر واحد من الاتفاقية ولا يزال أمامنا مئات وآلاف السطور منها . وثقوا ان كل سطر من هذه السطور سنضعه نصب اعيننا .**
>
> **وبالكفاح المرير سيتركون السودان وان كانوا سيحاولون خرق كل بند من بنود الاتفاقية ، ويخلقون المشاكل الاقتصادية فى السودان . ولكن ثقوا أننا لهم بالمرصاد ، وسنفسد عليهم كل عمل . فهم مثلا سيمتنعون عن شراء قطن السودان ، ويبلغ ثمنه ٣٠ مليون جنيه ، ويقولوا للشعب السودانى فلتشتر مصر منك القطن !))**
>
> **(من خطاب الصاغ صلاح سالم فى مؤتمر طلبة جامعة القاهرة)**

وتزرع على مياه هذه الانهار نسبة غير صغيرة من محصولات السودان ، ولكن ما يزرع على مياه الامطار يفوق كثيرا ما يزرع على مياه الانهار ، **حيث تقدر الزراعة بالامطار بحوالى ٨٧ ٪ من جملة الاراضى المزروعة ، مما يدل على عدم تقدم الزراعة بواسطة الانهار .**

اما الخرطوم فتقع على الحد الشمالى للمنطقة التى تزرع اعتمادا على ماء المطر ، ولكن هذا الاعتماد غير ثابت . اما فى وسط السودان فيمكن القول ان بدء سقوط الامطار السنوية يدل على تعاقب الفصول فى السودان . ويقصد بالمنطقة الوسط من السودان مديريات كسلا ، وواد مدنى ، والابيض ، والفاشر . وبهذه المناسبة ، فان منطقتى كسلا وطوكر ارض رسوبية حيث يكثر الطمى الدقيق .

ويسود السودان خلال اشهر – يوليو واغسطس وسبتمبر – جو غائم رطب دافىء . فقد يكون فى الصباح صافيا ، ثم تأخذ الغيوم فى التلبد ، فاذا اقبلت الظهيرة ظهر فى الجو ما ينذر بالعاصفة ، فاذا سقط المطر صفا الجو ثم يعود الى التلبد بالغيوم . وقد يسقط مطر فى اكتوبر ولكنه قليل .

جغرافية السودان الاقتصادية

تلك صورة سريعة عن مناخ السودان . اما عن تضاريسه، **فتنقسم أرضه من حيث طبائعها الجغرافية الطبيعية الى خمس مناطق هى :**

(المنطقة الاولى) – وهى الصحراء فى الشمال ، وتمتد من (وادى حلفا) الى (الخرطوم) وهى فى الشمال مجردة تقريبا من النباتات ، ولكن المطر يسقط احيانا فتنمو بعض الاشواك والاعشاب والاشجار البقولية – واكثرها من اصل استرالى – وتستعمل فى الاغراض الطبية وبعضها سام . واذا اتجهنا الى الجنوب فى (ابى حمد) زاد النبات . والتربة بوجه عام غير صالحة للزراعة ، الا فى الاماكن التى بجوار النيل .

(المنطقة الثانية) – وهى تلال البحر الاحمر ، وتمتد بين الحدود المصرية وحدود اريتريا ، والمنطقة عبارة عن جبال ذات صخور بلورية قديمة ترتفع الى ٧٠٠٠ قدم . وبين هذه الجبال توجد اودية يتجمع فيها قدر كاف من الماء للنباتات الشوكية . واعالى هذه التلال يصيبها الماء والرطوبة ، فتنبت فيها نباتات مختلفة منها (الزيتون البحرى) . **والمنطقة** الواقعة بين هذه التلال **والبحر الاحمر تكون** سهلا ساحليا بحريا يتراوح بين عشرة وعشرين ميلا ، ويصلح مراعى للماشية ، والجداول المنحدرة الى البحر من التلال ، تتيح مهادر للماء يصح الاعتماد عليه الى حد ما ، فتزرع غلالا صغيرة المحاصيل فى الاودية . ولذلك يوجد قرب (كسلا) و (طوكر) اماكن من هذا القبيل يزرع فيها القطن .

(المنطقة الثالثة) – وهى منطقة كردفان الرملية فى الغرب ، وهى جنوب الخرطوم وتمتد غربا من النيل الابيض الى كردفان ودارفور وما وراءهما . وفى هذه المنطقة من المطر مايكفى للنباتات . ورمالها حمراء اللون . ولذلك ينبت شجر الصمغ العربى – وهو محصول ثمين من الناحية الاقتصادية . وفضلا عن ذلك تنتشر المراعى للماشية والاغنام والماعز والخيل

(المنطقة الرابعة) – وهى سهول التربة السمراء فى السودان المتوسط ، وهى سهول قائمة التربة تمتد غربا من الجانب الجنوبى لمنطقة تلال البحر الاحمر قرب كسلا ، فتشمل

السودان الاوسط الى القسم الجنوبى من دارفور . وتمتد التربة القائمة جنوبا الى خط العرض الشمالى ١٥ بقرب حدود الحبشة وتشمل الاجزاء الشمالية من مديريتى دنقلة وبحر الغزال . والتربة هنا خصبة وتسمى (تربة القطن) . ويقوم فى سهول هذه المنطقة مجموعات من الاكام ، كأنها جزائر فى بحر .

(المنطقة الخامسة) والاخيرة ـ وهى منطقة التربة الحمراء فى المنطقة الاستوائية فى الجنوب الابعد . والاهالى هنا يزرعون الارض وفقا لحاجتهم ، ويتنقلون فى زراعتها بدلا من الاستقرار فى زرع مساحات معينة منها .

ومما هو جدير بالذكر فى هذا الصدد ، ان هناك مناجم للذهب فى منطقة تلال البحر الاحمر ، وقرب حدود الحبشة الى الجنوب من الروصيرص ، ولكنها لم تستغل بعد . كما ان هناك مقادير من الذهب فى جبال النوبة وفى مديرية المنجلا ، ولكن تعدينها ليس عملا اقتصاديا ! !

الخرطوم . . وام درمان

قلنا ان الخرطوم واقعة على الحد الشمالى للمنطقة التى تزرع اعتمادا على ماء المطر . ومن الطريف ان نروى بعضا من تاريخ الخرطوم يقول المهندس المصرى (محمد سعيد سماحة الذى اشترك مع كتشنر فى تخطيط مدينة الخرطوم ، بل انه ـ على حد قول الكولونيل ستانتون مخطط جميع شوارع الخرطوم ، ان لم اقل انه قد خطط اساس كل منزل فيها ـ «كانت الخرطوم خرابا عند اعادة فتح السودان لا يسكنها الا بعض (الجناينية) وهم حراس الحدائق وزارعوها الذين كانت تمتد حدائقهم على طول النيل الازرق . وكانت مساحتها فى ذلك الوقت لا تزيد على ٢٠٠ فدان تتكون من منازل متهدمة لا ابواب لها ولا شبابيك . اما عن سبب انهيار هذه المدينة وهجرها فيروى ان « الدراويش » هجروها وسكنوا ام درمان لاغراض حربية . ولذلك رأى المهدى ان يهجرها فأفتى بأنها (بلد الكفار) فلا يجوز للمؤمنين سكناها ، فهجروها الى (ام درمان) على الرغم من ان الخرطوم افضل البلاد السودانية من الوجهة الصحية . ففى كل البلاد الواقعة على النيل من منبعه الى مصبه لا تجد الا مدينتين يقع النهر فى الجهة البحرية منهما وهما المنصورة فى مصر ، والخرطوم فى السودان .

أضف الى ذلك جو الخرطوم البديع ، وارضها السوداء الخصبة الصالحة للزراعة وماء نيلها الازرق العذب المنعش الذى يختلف اختلافا كبيرا عن ماء النيل الابيض الحار فى ام درمان .

ثم زادت مساحة الخرطوم الى ٦٠٠ فدان، ثم اضيفت اليها الف فدان اخرى نزعت ملكيتها من جهة الغرب الى النيل الابيض ، وكانت تسمى (المقرن) ويغمرها الماء مدة الفيضان . ثم عمل تصميم لامتدادها من الجهة القبلية فى المستقبل حتى صارت مساحة المدينة الكلية ٣٠٠٠ فدان . والخرطوم تتكون من جزأين احدهما بحرى النيل الازرق ، والثانى فى الجهة القبلية منه . اما محطة السكة الحديدية العمومية فهى امام شارع فيكتوريا .

واذا كانت الخرطوم هى العاصمة الرسمية للسودان ، فان ام درمان هى العاصمة الوطنية بل هى قلب السودان ، ونقطة الارتكاز فى الحياة التجارية الداخلية . ولذلك فهى اعظم المدن السودانية من حيث عدد السكان . ولا يشعر المصرى حين يكون فى أم درمان بفارق محسوس بين حياته هنا أو هناك . فالنطق العربى واحد ، والتقاليد واحدة . وكل ما هنالك من فرق ، ان المبانى لاتزيد على دور واحد .

والسبب الرئيسى فى ذلك يعود الى انعدام (المجارى) هناك . ولا ندرى لماذا اهملت حكومة السودان هذا المرفق الصحى والعمرانى الهام ؟! والبناء الوحيد الذى يتكون من طابقين فى أم درمان هو مركز المجلس البلدى . وهناك فى أم درمان معظم الاسواق المحلية لتجارة السودان ـ وبخاصة تجارة المنسوجات . وهناك ناد رياضى وثلاث دور للسينما .

الزراعة والمحاصيل فى السودان

السودان بلد زراعى يعتمد فى اقتصادياته اعتمادا يكاد يكون كليا على الثروة الزراعية . ويكفى أن نذكر أن معظم محاصيل السودان هى من المحاصيل الزراعية كالقطن والسمسم والفول السودانى والذرة والصمغ العربى ، ولا توجد سوى محاصيل صناعية قليلة ، واقصد بذلك المعادن أو المناجم أو المصانع !

ولكى نعطى صورة نظيفة عن الزراعة فى السودان ، نلقى بعض الضوء على (مشروع الجزيرة فى السودان) ـ وهو الجزء من الاراضى الواقعة بين النيل الازرق والنيل الابيض ، ولكنها لاتمتد حتى اقاصى الجنوب وانما تنتهى عند خط السكة الحديدية التى تمتد من النيل الازرق الى النيل الابيض بين سنار وكوستى ، ومساحة هذه الجزيرة شاسعة ولكن ما يصلح منها للرى والزراعة يقدر بما يزيد على مليونين من الافدنة . وقد كان لخزان (سنار) الفضل الاول فى اتساع رقعة المساحة المزروعة .

ويكفى لبيان أهمية المشروع أن نسرد ما جاء فى تقرير السيد « محمد افضال » مدير المباحث فى لجنة القطن المركزية الباكستانية ، اذ يقول :

« ... ان مشروع الجزيرة تجربة بارزة من تلك التجارب التى تجرى لمعالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية فى القرن العشرين . وقد بلغ هذا المشروع درجة عالية من النجاح جعلته جديرا بان يخلد فى التاريخ كقصة عظيمة للعمل الانشائى . فالحقول الفنية ، والوجوه الباسمة التى يلقاك بها الفلاحون الذين كانوا ـ الى عهد قريب ـ من بدو الصحراء . »

ويرجع السبب فى نجاح هذا المشروع الى عدة عوامل اهمها :

ـ نظام ملكية الاراضى وتأجيرها ، اذ اقتصرت ملكية الاراضى على سكان الجزيرة وعلى الحكومة فلا يجوز ان يملك الفرد اكثر من ٧٢٠ فدانا ، وبهذا بلغ مايملكه اهالى الجزيرة نحو ثلثى المساحة البالغ قدرها مليون فدان . وتحدد أجرة الفدان الواحد بعشرة قروش مصرية فى السنة ، وهكذا احتمى الفلاحون من استغلال ملاك الاراضى .

٢ ـ مركز الفلاح وصلته بالملاك ، تلك العلاقة التى تختلف اختلافا جوهريا عن علاقة الفلاح المصرى بالعزبة التى يعمل فيها . ففى مصر الفلاحون اما عمال زراعيون يتقاضون أجرا أو فلاحون يستأجرون مساحات صغيرة من الارض نظير اجور باهظة . أما فى السودان فمشروع الجزيرة عبارة عن عزبة مؤممة . فهى عبارة عن شركة بين حكومة السودان ، ومجلس ادارة الجزيرة ، وعدد من الزراع يقرب من الثلاثين الف مزارع . وعلى كل شريك من هؤلاء الثلاثة مسئوليات وواجبات ولهم حقوق . وبهذا تحقق نظام ادارى للمشروع الضخم وخدمات اجتماعية للفلاحين وبقية السكان .

٣ ـ التعاون السائد بين المزارعين انفسهم ، وبينهم وبين الحكومة ، ومجلس ادارة المشروع فى كثير من الاعمال الزراعية . وهذا التعاون نراه واجبا ، والا ما أمكن مثلا مكافحة الحشرات الضارة والآفات التى تصيب المحاصيل فى هذه المساحات الشاسعة ، ولما أمكن كذلك حرث الارض بطرق ميكانيكية حديثة .

وثمة عامل من عوامل نجاح هذا المشروع هو (هيئة المزارعين) التى يستشيرها مجلس الادارة ، لتبدى رأيها فى جميع المسائل الزراعية فهى اذن بمثابة برلمان أو اتحاد للمزارعين يبحثون فيه جميع شئونهم .

وبفضل هذه النظم الناجحة ، أصبح هذا المشروع من المؤسسات الاقتصادية القوية فى البلاد ومن اهم المحاصيل التى يغلها هذا المشروع . القطن . ويبلغ متوسط ماينتجه المشروع منه ٤٥ ألف طن ، ومتوسط ماينتجه من بذرة القطن ٩٠ ألف طن . اما ماينتجه المشروع من الذرة فيزيد على السبعين ألف طن ، ويقدر عدد الحيوانات التى تعيش على العلف الذى ينتجه المشروع بنحو نصف مليون رأس والجدير بالذكر ان القطن الذى ينتجه هذا المشروع من النوع الطويل التيلة الذى يشابه القطن المصرى بنوعيه الكرنك والاشمونى .

وبهذه المناسبة نذكر أهم محصول للسودان وهو « القطن » .

القطن فى السودان

القطن هو المحصول الرئيسى النقدى فى السودان . ويزرع فى شمال السودان بطريقة الرى الصناعى ، ويبذر فى شهر اغسطس وشهر مايو فى المديرية الشمالية ، ويجنى فى يناير وفبراير ومارس وابريل . ويغل الفدان حوالى ١٢٠٠ رطل . وتبلغ جملة المساحة المزروعة بطريقة الرى الصناعى حوالى ٢٨٥٫٠٠٠ فدان . اما القطن الذى يزرع على مياه الامطار فيزرع فى مناطق جبال النوبة ، وجنوب السودان ويبذر فى يونيو ويوليو ، ويجنى ابتداء من شهر نوفمبر لغاية فبراير . ومتوسط غلة الفدان ٣٥٠ رطلا . وتبلغ المساحة المزروعة قطنا على مياه الامطار ١٣٥٫٠٠٠ فدان

أما عن أهم انواع القطن فى السودان فهى :ـ

١ ـ سكلاريدس ويزرع بالجزيرة ومشروعات النيل ، ودلتا خورى الجاش وبركة . واستنبط منه الصنف المعروف باسم X 1730 A ويدر أكثر من القطن السكلاريدس حيث يزيد قنطارا فى الفدان . ويزرع هذا الصنف فى الجزء الجنوبى من الجزيرة وفى طوكر وفى قنبال .

٢ ـ امريكان ٤ يلاند ، وهو من الاصناف المستوردة من امريكا . وهو ينضج قبل السكلاريدس لذلك لاتلحقه دودة اللوز القرنفلية ويزرع على مياه الطلمبات فى المديرية الشمالية وكردفان . وفى مديرية خط الاستواء على مياه الامطار .

وقد استنبط من هذا النوع الامريكى عدة أصناف أخرى أهمها : ـ

١ ـ صنف مشروع الطلمبات وهو نوع ردىء لانخفاض معدل حلجه وطول تيلته ١٫١/١٠ بوصة ، ورغم ذلك فهو مقبول تجاريا .

ب ـ صنف X A 1729 وقد استنبط من النوع السابق وميزته ازدياد محصوله بنسبة ٢٠٪ ، ويزرع فى جميع مناطق القطن شرق النيل بمديرية خط الاستواء .

حـ ـ صنف 511 D وزراعته مقصورة على مناطق غرب النيل بمديرية خط الاستواء ويزيد محصوله عن صنف مشروع الطلمبات بنسبة ٤٠ ٪ .

د ـ صنف 513 وقد استنبط من أقطان (البنجاب) بالهند . ويمتاز بتبكيره فى التزهير ونضج لوزته فى وقت أقصر .

هـ ـ الصنف البرى نمرة ١١ ويزرع بمنطقة الطلمبات بالزيداب وهو مستورد راسا من امريكا ولوزته كبيرة ، وتيلته طويلة .

و ـ صنف أوغندة وهو مستنبط من انواع استوردت من أوغندة عام ١٩٤٠ ويزرع محل الصنف (ب) شرقى النيل بمديرية خط الاستواء ، وهو مبكر المحصول .

ز ـ صنف X A 1129 وهو مبكر النضج ومعدل حلجه مرتفع وتيلته جيدة .

ح ـ صنف Deltapine وقد استورد من امريكا ليزرع محل صنف مشروعات الطلمبات فى مديرية كردفان .

والجدول رقم (١) يبين كميات وقيمة الاقطان بالسودان وذلك حسب آخر احصائياته ظهرت فى عام ١٩٥٠ مقارنة بمحصول عام ١٩٤٩ .

والجدول رقم (٢) يبين النسبة المئوية لكميات القطن المصدرة من السودان للبلاد المختلفة .

جدول رقم (٢) المصدر من القطن السودانى

البلاد	قطن سكلاريدس ١٩٤٩	قطن سكلاريدس ١٩٥٠	قطن امريكانى ١٩٤٩	قطن امريكانى ١٩٥٠
بريطانيا	٨٥	٦٦	٦٦	٧٥
الهند	٨	٢٠	٢	١
المانيا	ـ	٧	١٠	١١
هولندا	١	١	٨	٢
بلاد اخرى	٦	٦	١٤	١١
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

ومن هذا الجدول يتضح ان بريطانيا اكبر العملاء للقطن السودانى ، فهل رتبنا امورنا على احتمال الفرض الذى ذكره الصاغ صلاح سالم حينما قال : «انهم ـ اى الانجليز ـ قد يمتنعون عن شراء قطن السودان ؟ »

اننى ارى فى هذا الصدد ان تتولى مصر غزل محصول القطن السودانى ، وتبيعه لحساب السودان مع قطنها خيوطا مغزولة ، او منسوجات كاملة ، وبذلك ننهض بصناعة الغزل والنسج ، ونشغل الايدى المتعطلة من ناحية ثم نكسب مبالغ اكثر من بيع القطن خاما من الناحية الاخرى .

محصولات السودان

يمكن تقسيم محصولات السودان الى سبعة اقسام . هى : ـ

القسم الاول وهو القطن وقد تكلمنا عنه .

والقسم الثانى ويشمل الحبوب كالذرة الرفيعة ، والقمح ، والشعير ، والدخن . اما عن الذرة فهى المحصول الرئيسى فى السودان من حيث مساحة الارض التى تزرع بها وتبلغ ٢١٥٠٠٠٠ فدان ، منها ١٥٠٠٠٠ فدان تزرع بطرق الرى الصناعية العادية ، ومليونا فدان تزرع على مياه الامطار والذرة الرفيعة تزرع فى جميع انحاء السودان . ومتوسط غلة الفدان فى الاراضى التى تروى صناعيا هو ١٢٠٠ رطل ، أما مايزرع على مياه الامطار فمتوسط غلة الفدان ٧٠٠ رطل . **وهذه الذرة هى المصدر الغذائى الرئيسى لاهالى السودان . ولذلك يقتصر التعامل فيها على التجارة المحلية ، بمعنى انها لاتصدر للخارج .**

ومعظم محصول السودان يزرع بطريقة مياه الامطار ، لذلك لايمكن التنبؤ بمحصول كل سنة لان ذلك يتوقف على درجة هطول الامطار وفى المجاعة التى حدثت فى السودان عام ١٩٤٩ استوردت الحكومة الذرة من سوريا والعراق ثم جاء عام ١٩٥٠ فعوض الله الاهلين عما أصابهم من قحط ، وهطلت امطار الخريف مدرارا وتضاعف المحصول . ولكن الحكومة لم تسمح بتصدير شىء منه . **ولكن تمكن الاستاذ (يحيى نور) الخبير الاقتصادى لمصر فى السودان من الاتفاق مع السلطات المختصة على تخصيص كمية منه لمصر ، وفعلا اعطيت مصر ٢٠٠٠٠ طن من الذرة .**

اما عن محصول الدخن فيستعمله بعض الاهالى بدلا من الذرة الرفيعة ، بل ان اهالى الجنوب يفضلونه عن الذرة . والدخن يقاوم العطش والحرارة وملوحة الارض ، لذلك فهو يزرع فى المناطق الخفيفة التربة بمديريتى دارفور وكردفان ، وفى دلتا خور بركه ، ومنطقة لاتوكا بمديرية خط الاستواء . **وتبلغ المساحة المنزرعة دخنا حوالى ٤٠ الفا من الافدنة ،** ومتوسط غلة الفدان ١١/٢ اردب .

وهناك ايضا **الذرة الشامية وتزرع بأرض الجزيرة ومنطقة شندى ،** وهو من الاصناف غير المستعملة فى الغذاء بالسودان ، ومعظم محصوله يصدر للخارج . وقد بلغت جملة الصادرات منها ١٢٠٨ أطنان فى عام ١٩٤٩ ، خص مصر منها ١٠٤٥ طنا قيمتها ٢١٨٠٢ جنيها .

اما عن القمح فهو يعتبر من محاصيل الاراضى النهرية الواقعة شمالى الخرطوم ، ومديرية النيل الازرق . وتبلغ مساحة الاراضى المزروعة منه ٢٠٠٠٠ فدان ومتوسط غلة الفدان ثلاثة اخماس الطن . واصنافه هناك البلدى ذو الدقيق الابيض ، والهندى ، وهو يزرع مبكرا بعد شهر نوفمبر خوفا من شدة الحرارة التى تؤثر على الحبوب .

وكذلك يزرع الشعير فى السودان وتبلغ المساحة المنزرعة منه ٢٠٠٠ فدان ومتوسط غلة الفدان منه ثلاثة ارباع الطن .

اما عن الارز ، فقد أجريت ابحاث تمرة لادخال زراعته فى السودان ، واستوردت لهذه الابحاث تقاوى (الارز المانى) من مصر ، وتقاوى (الارز الجبلى) من الكنغو ، ولكن لم تنجح زراعة الارز المانى ، اما الارز الجبلى فما زالت تجرى عليه التجارب فى الجنوب الغربى حيث تكثر الامطار .

والقسم الثالث ويشمل البقول كالفاصوليا والحمص والعدس واللوبيا والترمس

وقبل ان نستطرد فى سرد تفاصيل هذه المحاصيل ، نفضل ذكر الاحصاء التالى فى الجدول رقم (٣) لنبين المساحات المنزرعة فى السودان من كل محصول وذلك حسب آخر احصاء حصلنا عليه .

أما عن **اللوبيا** فتزرع فى المناطق الشمالية على رى السواقى ، كما تزرع فى بلاد النوبة ، وهى ليست من المحاصيل المعدة للتصدير لان المساحات المنزرعة منها قليلة ، وتستهلك محليا **وتبلغ المساحة المنزرعة ٥٠٠ فدان** ومتوسط انتاج الفدان ثلاثة اخماس طن .

اما الحمص فقد ادخلت زراعته حديثا بالسودان . وتبلغ المساحة المنزرعة منه ١٠٤٠٠ فدانا ولا يقبل السودانيون على أكله ، لذلك يصدر الى مصر . وقد بلغت الكميات المصدرة منه سنة ١٩٤٩ حوالى ٢٤٠٠ طنا خص منها مصر ١٧٦٦ طنا قيمتها ٥٢٠٩٤ جنيها . وفى سنة ١٩٥٠ صدر ٢٨٣٥ طنا خص مصر منها ٢٥٠٢ طنا قيمتها ٩٧٢١٧ جنيها ، ومن أول يناير الى يوليو ١٩٥٣ ورد لمصر ٨٧٢٠٥٨ كيلو جرام ثمنها ٣٩٦٦٩ جنيها .

اما الفاصوليا فهى حديثة الزراعة بالسودان ويزرع النوع الملون منها شمال السودان . والنوع الابيض فى الخرطوم وبربر . **وفى مديرية خط الاستواء يزرع نوع من الفاصوليا كعلف للحيوان . وتبلغ المساحة المنزرعة من الفاصوليا بطرق الرى العادية حوالى ثمانية آلاف فدان** خلال سبتمبر واكتوبر ونوفمبر ومتوسط غلة الفدان نصف طن ولقد حصلت مصر على معظم محصول الفاصوليا المصدر فى سنة ١٩٥٠ الذى بلغ ٤٧٧٢ طنا خص مصر منها ٣٥٣١ طنا بلغت قيمتها ١٤٢٨٩٤ جنيها . وخلال السبعة شهور الاولى لعام ١٩٥٣ وصل مصر ٢٦٦٦٩١٠ كيلو جراما قيمتها ١١٧٢٣٢ جنيها .

والفول المصرى يزرع بالسودان على مياه الفيضان فى الشمال بمديرية دنقلا . وتبلغ جملة المساحة المنزرعة منه ٦٠٠ فدانا ومتوسط غلة الفدان ثلاثة اخماس طن ومعظم المحصول يصدر الى مصر اذ صدر منه خلال ١٩٥٠ ٣٢٨١ طنا خص مصر منها ٣٠٣٣ طنا قيمتها ٨٨٠٦٦ جنيها ، ومن يناير الى يوليو ١٩٥٣ بلغ ٢٦٩ر٦٨٠ كيلوجراما قيمتها ٢٤١٦٤ جنيها

اما الترمس فيزرع على مياه الفيضان فى مساحة قدرها ٢٦٠٠ فدان ، ومعظم مايصدر منه يرسل الى مصر . فقد بلغ مجمل المصدر خلال ١٩٥٠ ـ ٢٠٧٥ طنا ، خص مصر منها ٢٠٤٩ طنا قيمتها ٥٢١٥٣ جنيها . ومن يناير الى يوليو ١٩٥٣ بلغ المصدر لمصر ٣٠٤٣٤٨ كيلو جرام قيمتها ١١٠٣٨ جنيها .

والعدس السودانى يزرع بكثرة على الحدود الخارجية للارض كحاجز سرياح فى الاراضى التى تروى صناعيا ، او التى تزرع على مياه الفيضان ويوجد منه أصناف عديدة كالاحمر والبنى الفاتح والبيضاء والمنقط . وتبلغ جملة المساحة المنزرعة منه حوالى ٧٥٠ فدانا فقط ، ومتوسط غلة الفدان نصف طن ، وهو يستهلك محليا .

والقسم الرابع من المحصولات يشمل البذور التى تنتج الزيت ، كالسمسم والفول السودانى والقرطم والخروع وفول الصويا والكندى واللولو وعباد الشمس . ماا عن السمسم فهو من المحصولات الرئيسية فى السودان ، ويستهلك كل المحصول الناتج محليا لان زيته هو الزيت المفضل عند الشعب السودانى ، وهو يستعملونه ايضا فى صناعة الصابون ، وفى تدليك الاجسام . والسمسم من المحصولات المحظور تصديرها من السودان ، لان محصوله يكاد لايكفى حاجة الاستهلاك المحلى . وتبلغ جملة المساحات التى تزرع بالسمسم ٣٠٠٠٠٠ فدان ، ومتوسط غلة الفدان منه اردبان ، وتقدر نسبة الزيت فى حبات السمسم بـ ٥٠ ٪ من وزنها

اما عن الفول السودانى ، فانه يزرع فى الاراضى الرملية بمنطقة كردفان ، وجبال النوبة ومديرية خط الاستواء ويستهلك محليا حوالى ثلاثة ارباع المحصول ، ومعظم الكمية الباقية يصدر لمصر . وتحتوى بذرة الفول السودانى **على ٣٠٪ من الزيت .** وتبلغ جملة مساحة **الاراضى المنزرعة منه ٨٠٠٠٠ فدان بمتوسط غلة الفدان ثلاثة ارادب .**

اما عن القرطم فتزرع منه مساحات قليلة وتستخرج من بذوره زيت للاكل . ومن عباد الشمس ويسميه السودانيون «عين الشمس» فمحصوله للعلف ، وبذره للزيت . واللولو شجرة تنمو فى مديرية خط الاستواء ، وثمرتها تعطى نوع من الدهن يسمى (دهن اللولو) ويستعمل فى الطعام ودهان الاجسام والانارة . اما (الخروع) فتوجد شجيراته بريا بجوار النيل ، وقد نجحت زراعته . اما (الكندى) فهو ينمو بريا فى منطقة الفونج ومديرية خط الاستواء ، وبذوره تحتوى على ٢٩٪ من الزيت

اما البذور التجارية الاخرى ، مثل حب البطيخ (اللب) فهو من الحبوب التجارية بل من التجارب الرابحة فى السودان ، وترسل معظم كمياته الى مصر . وقد بلغت كميات محصول لب البطيخ ١٩٤٩ ـ ١٩٥٠ ـ ٢٣٠٣٩٨ قنطارا

اما القسم الخامس فيشمل الكركدى والسنامكى والقرض والحناء والتمر هندى والعطارة .

فالكركدى من النبـاتات التى تنمو بريا فى السـودان ، كما يزرع فى بعض الاحيان . ويعطى محصوله : الالياف والبذور ، وبذوره تستعمل طبيا . أما الغرض الرئيسى من الكركديه فهو الحصـــول على كؤوس أزهاره ، لان شرابها منعش وواق من مرض الاسقربوط.

اما الحلبة فتزرع كمحصول شتوى . وأما السنامكى فتنمو بريا فى المديريات الشمالية وفى وسط السـودان ، **وهى احسن انواع السنامكى التى تنمو فى العالم . وفى سنة ١٩٥٠ بلغت الكميـــات المصدرة ٥٠٠ طنا قيمتها ٢٦ر٦٦٠ جنيهـــا ، أرسل منها الى مصر ٧٢ طنا قيمتها ١ر٩٩٦ جنيها . ثم هناك (القرض) وهو ثمر يشبه ثمر البسلة ، ويكثر فى الغابات ويستعمل لاغراض الدباغة . وقد بلغت جملة الصـــادرات منه ١٩٥٠ ــ ٢ر٢٦٩ طنا خص مصر منها ٢ر١٤١ طنا قيمتها ٢٢ر٨٣١ جنيها . وقد بلغ المصدر من (الحناء) ١٢١ طنا فى عام ١٩٥٠ قيمتهـــا ٧ر٠٤٥ جنيهـــا . ومن (التمر هندى) ١٠٥ طنا قيمتها ٤ر٣٥٠ جنيها اما (الشمر والكمـــون الاخضر والكراوية والكسبرة) فتزرع على رى السواقى كمحصول شتوى . و (الشطة) منها ماينمو بريا فى جنوب الســودان ، ومنهـا مايزرع فى الاراضى التى تروى صناعيا أو بمياه الامطار . والنوع البرى** هو المحصول الرئيسى الذى ينتج فى مديرية خط الاستواء وتبلغ مساحتهـــا ٢٠٠٠ فدان ومتوسط غلة الفدان ٣ أرادب . **وبلغت جملة الكميات المصدرة من الشطة فى عام ١٩٤٩ ــ ٦٨ر٨٧٩ ، وفى سنــة ١٩٥٠ ــ ٥٨٠ طنا خص مصر منها ٣٠٧ طنا قيمتها ٧١ر٠٨١ جنيها . اما من الكمون فقد بلغ المرسل لمصر مدة خلال الشهور السبعة الاولى لعام ١٩٥٣ ــ ٢ر٥٤٣ كيلو جرام قيمتها ٢٨١ جنيها .**

والقسم السادس ويشمل مهولات الغابات. وطبيعى من اهم منتجـاته الغابات علاوة على الاخشـاب والفحم النباتى ، الصـمغ . ومن الجدير بالذكر ان غابات السودان تنتج ١٥ ٪ من الانتاج العالمى للصمغ . ولا شك ان مديرية كردفان هى اهم مناطق انتـــاج الصمغ فى السودان . واكثر مراكزها انتاجا للصمغ هو مركز (الابيض) وتليه مراكز النهود ، وبازا وام راوية . والصمغ العربى فى السودان نوعان : (صمغ الطلح) ونوعه ردىء منخفض السعر . والنوع الآخر (صمغ الهشاب) وهو النوع الممتاز ذو الشهرة العالمية

وتتوقف وفرة الانتاج على كمية الامطار التى تهطل فى الخريف السابق ، اذ كلما زادت كمية الامطار ، ازداد الماء الذى تمتصه شجرة الصمغ

وتجارة الصمغ فى السودان لم تكن فى يوم الايام حرة . فحتى شهر ابريل عام ١٩٥٠ كانت عملية تصدير الصمغ محتكرة بين اثنى عشر تاجرا وشركة

وفيما يلى جملة صادرات الصمغ بأنواعه الثلاثة :

	الكمية بالطن
سنة ١٩٤٨	٣٤ر٦٥٨
سنة ١٩٤٩	٣٣ر٩١٦
سنة ١٩٥	٣٨ر٦٢٤

ويلاحظ ان كمية عام ١٩٥٠ هى اقصى كمية بلغتها صادرات الصمغ منذ خمسين عاما وقد بلغت قيمتها ٢ر٦٦١ر٤٢٥ جنيها مصريا

اما المصدر الى مصر فكان كما فى الجدول ٤

أما المحصول الثانى من محصولات الغابات فى السودان ، فهو (الدوم) . وهو ثمر يشبه ثمرة (جوز الهند) ولكنه أصغر حجما . وينمو على اشجار عالية تشبه النخيل **وتستعمل منتجاته فى اغراض مختلفة أهمها صناعة الازرار** ، وقد بلغت جملة الصادرات منه خلال ١٩٥٠ ــ ٥ر٢١٠ طنا قيمتها ٦٨ر٨٥٠ جنيها **خص مصر منها خمسة اطنان فقط قيمتها ٤٩ جنيها** ، بينما صدر السودان عام ١٩٤٩ ــ ٥ر٧٥٧ طنا قيمتها ٦١ر٠١٦ جنيها **خص مصر منها ٢٥٧ قيمتها ١ر٩٢٢ جنيها .**

وهناك أيضا (القرض) ويستعمل فى صباغة الجلود . وقد بلغت جملة صادراته عام ١٩٤٩ ــ ١ر٨٩٢ طنا قيمتها ٢٠ر٨٥٠ جنيها ، **خص مصر منها ١ر٨٧٦ طنا ــ أي معظم الكمية ــ بلغت قيمتها ٢٠ر٧١٥ جنيها** . وفى سنة ١٩٥٠ صدر السودان ٢ر٢٦٩ طنا قيمتها ٢٤ر١٢٠ جنيها **خص مصر منها ٢ر١٤١ طنا قيمتها ٢٢ر٨٣١ جنيها** . ويلاحظ ان معظم الكمية التى تصدر من القرض ترسل الى مصر. ومن الجدير بالذكر أن هناك قسم للغابات بوزارة الزراعة فى السودان ينفذ السياسة الموضوعة فى عام ١٩٣٢ مع قانونى الغابات المركزى والاقليمى .

والقسم السابع من محصول السودان هو الفواكه . والفاكهة الوحيدة التى تعتبر محصولا تجاريا فى السودان هى (البلح) . وهو من أقدم وأكثر الفواكه انتشارا فى السودان ، وأنواعه كثيرة مثل : الجاوه ــ البركاوى ــ القنديله ــ بنت احموده ــ عبد الرحيم ــ ميدانى ــ مشرج وادى لجاى ــ مشرج وادى خطيب ــ كلما ــ برارى . ولكن البركاوى أكثر الاصناف الجيدة انتشارا ، ويعرف تجاريا فى مصر باسم (الابريمى) ويزرع فى مروى ودنقلا . وقد بلغ المصدر منه عام ١٩٥٠ ــ ٦ر٩٨٢ طنا خص مصر منها ٦ر٨٧٨ طنا قيمتها ٣٠٤ر٩٥٤ جنيها . **وبلغت كمية البلح فى عبوات الذى خص مصر منها خلال الستة الشهور الاولى لعام ١٩٥٣ ــ ٥ر٤٦٥ر٢٧٣ كيلو جرام قيمتها ١٨٢ر٠٧٠ جنيها .**

اما بقية الفواكه ، فتعتبر الجوافة من أكثر الفواكه التى تلائمها جو السودان من حيث المناخ والتربة ، وتعطى محصولا طول العام ، **وكذلك الموز الذى يعتبر من فواكه المنـاطق الحارة ، وتجود زراعته فى السودان . ومن الفواكه التى تنتج بكميات وافرة فى السودان هى الشمام والبطيخ والمانجو** ، ولو ان أنواعها غير ممتازة . **أما الاناناس فهو ينمو جيـدا فى مديرية خط الاستواء وزراعته آخذة فى الانتشار .**

هذا وقد بلغ مجموع المصدر الى مصر من الفواكه خلال الفترة من يناير الى يوليو عام ١٩٥٣ ــ ٢١٨ كيلو جراما قيمتها ١٢ جنيها بخلاف البلح طبعا .

وفضلا عن ذلك ، هناك حاصلات المملكة الحيوانية والحيوانات الحية ، والحاصلات المعدنية ، وبعض المنتجات الاخرى ، وسوف نوالى بحثها فى العدد القادم بأذن الله . ومن الجديد بالذكر ان مصر تعتبر أهم سوق لماشية السودان .

والشىء الذى نكرر تأكيده وتعزيزه هو انه بالرغم مما يجمع سكان هذا الوادى من عوامل كثيرة : جغرافية ، وثقافية ، وسياسية ، الا ان ما يجب أن يعزز هذه الروابط جميعا ، انما هى الروابط الاقتصادية ، فهى حجر الزاوية لكل نهضة ، ودعامة لكل تقدم ، ومحور كل رخاء يجب ان نعمل له جاهدين لتحقيقه لخير أهل الوادى من جنوبه الى شماله على السواء.

يتبع

احمد فريد حسن
بكالوريوس فى العلوم الاقتصادية

جدول رقم (١) ــ انتاج القطن بالسودان

	الكميــة بالطن	القمية بالجنيه المصرى		
قطن سكلاريدس محلوج	٦٠ر٠٩٩	١٨ر٠٩٦ر٧٧٥	٦١ر١١٧	٢١ر٤٩٧ر٧٧٥
قطن امـريكانى محلوج	٤ر٩٢٨	٩٢٤ر٩٦٢	٤ر٧٨٢	١ر٣٣٨ر٠٥٦
قطن سكيرتو محلوج	٣٠٧	٤٢ر٧٢١	٩٠٧	١٤٤ر٢٧٨
الجملة	٦٥ر٣٣٤	١٩ر٠٦٤ر٤٥٨	٦٦ر٨٠٦	٢٢ر٩٨٠ر١٠٩

جدول رقم (٣) ــ المساحات المنزرعة بالســـودان عـــام ١٩٤٩

المحصــول	المنزرع بالمطر	بالرى الصناعى	بالفيضان	مجموع الافدنة
شعير	—	٧٠٨	٥٠٤	١ر٢١٢
فول مصرى	—	٤ر٤٦١	٦١	٤ر٥٢٢
شطة	٣ر٤٢٥	٣٣٨	٥٠	٣ر٨١٣
قطن	٧٥ر٢٩١	٢٤٥ر٠٢٠	٦٧ر٢٢٢	٣٨٧ر٥٣٢
دخن	٧٧٠ر٩٣١	١٥٥	١ر٦٠٢	٧٧٢ر٦٨٨
ذرة	٢ر٠٤٩ر٤٩٣	٣٤ر٠٧٠	٢٩ر٤٦٣	٢ر١١٣ر٠٢٦
فول سودانى	١٠٨ر٥٣٤	٢٣٠	٤٥٩	١٠٩ر١٩٣
فاصوليـــا	—	٤ر٧٣٩	٢ر٧٦١	٧ر٥٠٠
حمص	—	٤٨	٧ر٥٧٢	٧ر٦٢٠
عدس	١٥	١٦٠	٥٧٧	٧٥٢
لوبيـــا	١٧ر١١٥	١٠ر٦٦٤	١١ر٥٩٩	٣٩ر٣٧٨
ترمس	—	٣٢١	٢ر٢٨٢	٢ر٦٠٣
اذرة شـامية	١٠ر٠٤١	٥ر٢٣١	٢٦ر٠٣٩	٤١ر٣١١
بصـــل	٨١٠	٥ر٨١٧	٢٥٠	٦ر٨٧٧
سمسم	٣٦٢ر٦٧١	١٨٤	—	٣٦٢ر٩٣٥
قمح	—	٢٣ر٨٩٧	١ر١٤٥	٢٥ر٠٤٢
اصنـاف اخرى	١١ر٨٨٢	٥ر٦١٦	٥ر٧٩٠	٢٣ر٢٨٨
المجمـــوع	٣ر٤١٠ر٢٠٨	٣٤١ر٦٣٩	١٥٧ر٣٧٦	٣ر٩٠٩ر٢٩٣

الجدول رقم (٤) صادرات الصمغ السـودانى لمصر

النوع	سنة ١٩٤٩		سنة ١٩٥٠		من يناير الى يوليو ١٩٥٣	
	الكمية بالطن	القيمة بالجنيه المصرى	الكمية بالطن	القيمة بالجنيه المصرى	الكمية بالطن	القيمة بالجنيه المصرى
صمغ هشاب	٢١٧	١٣ر٦٠٦	٦٥٤	٤٧ر٧٤٦	٢٥١	١٦ر٥٢٣
صمغ طلح	١٧	٤٦٥	١١٣	٣ر٩٥٥	—	—
المجموع	٢٣٥	١٣ر٠٧١	٧٦٧	٥١ر٧٠١	٢٥١	١٦ر٥٢٣

خواطر فى التنمية الصناعية

ان مشكلة المشاكل التى تعترض حياتنا اليوم – وتقف بنا فى الطريق وتجعلنا فى عداد الدول المتخلفة اقتصاديا هى ولا شك انخفاض مستوى المعيشة بين الغالبية العظمى لافراد الشعب.. ولن نحاول هنا أن نستدل على كلامنا بأن نصف حياة البؤس والشقاء والحرمان التى يعيش فى كنفها كل من العامل والفلاح ، أو حياة المظاهر الخادعة التى يقاسى منها الموظف أقسى ألوان العذاب ، وانما سنستدل على ذلك بشىء واحد الا وهو أرقام الاحصائيات الخاصة بالدخل الاهلى ودخول الافراد الحقيقية والتى سبق لنا أن استخدمناها فى مقال عن التنمية الزراعية جعلنا عنوانه «الانتاج الزراعى يحل مشاكل السكان» فهذه الاحصائيات تستطيع وحدها أن تعبر عن كل شىء فى وضوح وجلاء ودون كبير مشقة أو عناء ..

قدرت مصلحة الاحصاء الدخل الاهلى المصرى فى عام ١٩٤٨ بمبلغ ١٠١٧ مليونا من الجنيهات ، فاذا عرفنا أن عدد السكان وقتذاك كان يقدر بحوالى ٢٠ مليونا لما زاد متوسط دخل الفرد عن ٥٠ جنيها فى العام أى بمعدل ١٣٫٧ قرشا فى اليوم ، وهو متوسط ضئيل جدا ، ان دل على شىء فانما يدل على الانحطاط الشنيع الذى وصل اليه مستوى المعيشة فى بلادنا ..

وليت الامر اقتصر على ذلك ، وانما الامر والادهى أن هذا الرقم كان مبالغا فيه الى حد كبير مما أدى الى أن تكشف احصائيات الدخول الحقيقية عن الحقيقة المرة . حيث بلغ المتوسط السنوى لدخل العامل الزراعى الحقيقى ٩٫٧ جنيه فى عام ١٩٥٠ ..

ويقترح البعض علاجا لهذه المشكلة ان نسرع فنقوم بنهضة صناعية شاملة بقصد زيادة الانتاج ورفع مستوى المعيشة .. والحق يقال أن تنمية الصناعة أمر ضرورى تحتمه أحوالنا الاقتصادية والمعيشية، فلاشك انها ستعمل على رفع مستوى المعيشة بين أفراد الشعب ، فضلا على أنها ستعمل جاهدة على خلق مجالات جديدة فى سوق العمل فتطيح بالبطالة التى تفسد علينا حياتنا ، وتقضى عليها قضاء مبرما ..

الا أن سياسة التصنيع يجب ان تقوم على أسس اقتصادية سليمة ، فهى ليست مسألة آلات تدور وتعمل تخرج لنا سلعا لا نعرف السبيل الى تصريفها ، أو هى مسألة عمال يواصلون آناء ليلهم بأطراف نهارهم ليزيدوا من انتاج البلاد .. وهى ليست بعد كل ذلك مسألة تحول من الزراعة الى الصناعة، لان الاولى – أى الزراعة – لم تتمكن فيما مضى من خلق الرفاهية الاقتصادية.. وانما التصنيع هو سياسة اقتصادية سليمة تبحث أول ما تبحث على النهوض بمرافق الحياة، وخلق جو من الرفاهية الاقتصادية يعود على المواطنين بالخير والرفاهية الحقة ، لذا رأينا أن نضع هنا النقط فوق الحروف فنذكر بعض الحقائق الهامة التى يجب الا تخفى على أحد .. مكتفين بتناول الموضوعات فى سرعة وايجاز تاركين تفصيلاتها لما بعد ، فنورد خواطرنا فى سياسة التصنيع ونلخصها فى النقاط الآتية :

للاستاذ
جورج يعقوب

أولا – أن رفع مستوى المعيشة يتوقف على تنمية الثروة بنسبة أكبر من نسبة تزايد السكان لان أى زيادة فى السكان تبتلع كل زيادة فى الانتاج لا تزيد عنها أو تتفوق عليها .. ولاشك أن تنمية الثروة الزراعية – كما بينا ذلك من قبل – من الشروط الاساسية لخلق الرفاهية الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة اذ أنها تتعلق بمطالب العيش واشباع البطون الجائعة، خاصة وأن نصف الدخل الاهلى يأتينا من الزراعة وحدها بينما يأتينا النصف الآخر من الصناعة والتجارة والسياحة .. وأن انتاجنا الزراعى لا يكاد يكفى لحاجة السكان المتزايدة عاما بعد عام.. وعلى ذلك فان التنمية الزراعية – وقد سبق لنا أن أوضحنا ذلك مرارا – تعتبر شرطا أساسيا لتنمية الصناعة من جهة وخلق الرفاهية الاقتصادية من جهة أخرى .. ولن تستطيع الصناعة وحدها فى مصر أن تعمل على رفع مستوى المعيشة الا اذا عضدتها الزراعة ووقفت بجانبها تعمل على توفير الغذاء بأقل أسعار ممكنة.

ثانيا – أن التصنيع فى الدول الرأسمالية يتوقف على نشاط الأفراد دون نشاط الحكومات .. اذ أن الافراد هم الذين يقومون بالمشروعات الصناعية ، بينما يقتصر دور الدولة على التوجيه والاشراف والارشاد ... لان المشروعات الصناعية كلها مشروعات تجارية وقيام الدولة بمثل هذه المشروعات يتعارض كلية مع مهامها الاصلية لذا فان نجاح سياسة التصنيع أمر مرهون بعقلية الشعب ودرجة الوعى الاقتصادى لديهم ، وهذا ما يجعلنا نتمسك بضرورة الاسراع فى التنمية الزراعية قبل البدء فى رسم سياسة التصنيع كما أنه مرهون كذلك بتوافر الاموال القابلة للاستغلال فى الصناعة واقبال الافراد على الاستثمار المغامر الجرىء ، اذ أن الصناعة لا تستطيع أن تنجح الا بهذا اللون من الاستثمار ، وهذا سبب آخر يجعلنا نرجع الى الوراء كلما فكرنا فى أمر التصنيع ..

ثالثا – أنه يلزم لرسم سياسة سليمة لتصنيع البلاد أن نعمل على زيادة الطاقة الرأسمالية الكلية المستغلة فى الصناعة ، وهذه لن نستطيع أن نزيد منها الا اذا دخل ميدان الصناعة مستثمرون جدد .. ولن يكفينا أن تصدر الحكومة قانونا لتشجيع الاستثمار الاجنبى ، ففى رأينا أن النهضة الصناعية التى تعتمد على التمويل الاجنبى نهضة فاشلة ... لذا وجب علينا أن نعمل أول ما نعمل على تشجيع الادخار الاهلى لان النهضة التى يشترك أبناء الوطن فى بنائها بأموالهم وأيديهم هى النهضة الحقة السليمة

بيد أننا نستطيع فوق ذلك الاقتراض من الاداة المصرفية والبنك المركزى ما يمكننا من تمويل مشروعات الانتاج ، ولنا فى الاحتياطات النقدية والذهبية خير معين على ذلك ..

رابعا – أنه يلزم لنا قبل البدء فى رسم سياسة التصنيع أن نعمل على رفع مستوى المعيشة بين الفلاحين والمزارعين لانهم يكونون نسبة كبيرة من المستهلكين ، وهؤلاء اذا ما تمتعوا فعلا بالرفاهية وبمستوى مرتفع من العيش ، ومقدرة شرائية كبيرة مرتفعة تمكنهم من الانفاق عن سعة على سلع الاستهلاك ، نقلوا هذه السعادة وهذه الرفاهية الى أهل المدن أى الى العمال الصناعيين ممثلة فى أثمان السلع التى يشترونها فتنتشر الصناعات ويتسع مجالها وتجد لها سوقا رائجة ..

خامسا – ان الاصلاح الزراعى يساعد حكومة الثورة على تنفيذ أغراضها الرئيسية وهى التقريب بين الطبقات ، بينما أن انشاء المصانع عن طريق كبار الرأسماليين او الممولين الاجانب الذين سيفدون الى بلادنا انما يعمل على خلق طبقة جديدة من الرأسماليين الذين لا هم لهم الا جمع المال على حساب العامل والمستهلك .. الا اذا كنا سنعمل على انشاء مصانع تعاونية تقوم لصالح طبقات معينة.. كأن ننشىء مصانع من أموال صندوق الادخار للموظفين لحساب الموظفين او أن نشرك العمال فى شراء أسهم المصانع التى يعملون فيها ، وبذلك نعمل على اقرار سياسة الجمع بين قوة العمل وملكية رأس المال والتى سبق لنا أن تكلمنا عنها بأسهاب فى أول حديث لنا عن اقتصاديات الثورة – وبذلك نستطيع ان نعمل جاهدين على التقريب بين الطبقات فى الزراعة والصناعة على السواء ..

سادسا – أن تنفيذ سياسة التصنيع يجب أن يتم على المراحل الثلاث الآتية :

١ – التوسع فى الصناعات المحلية القائمة

كصناعة السكر والاسمدة والنسيج وغيرها من الصناعات القائمة والتى نستورد من الخارج بعض منتجاتها ، اما لسد حاجة الاستهلاك المحلى كالسكر والاسمدة والبترول ، واما لعدم جودة مصنوعاتنا وتفوق المصنوعات المستوردة عنها فى الجودة وأنواع الخامات

والتوسع فى مثل هذه الصناعات يعتبر من الشروط الاساسية لنجاح التنمية الصناعية .. اذ فضلا عن كونه لا يحتاج لفترة تدريب مهنية طويلة فانه سيعمل على استخدام العمال العاطلين ، وسيجد سهولة فى التمويل والتصنيع وانتفاع البلاد من المزايا الهائلة لسياسة الاكتفا الذاتى ، والاستغناء

عن الاستيراد الخارجى الذى يكلفنا كثيرا ..

٢ ـ **الاهتمام بالتصنيع الريفى والتوسع فى الصناعات الزراعية** حتى نستطيع ان نستوعب الفائض فى العمال الزراعيين الذين اكتظوا حول رقعة بسيطة من الارض يريدون استغلالها والانتفاع بعائدها فانخفضت دخولهم ومستويات معيشتهم لكثرتهم الهائلة وقلة عائد الارض بالنسبة لعددهم ..

٣ ـ **الدور الاخير للتصنيع الناجح هو اقامة الصناعات الثقيلة** والصناعات الجديدة التى تحتاج اليها البلاد وهذه تأتى بعد انتعاش اقتصاديات البلاد وخلق جو من الرفاهية الاقتصادية وبعد ان نكون قد سرنا قدما فى الاصلاح الزراعى وأخذ منا التصنيع الريفى كل اهتمامنا .. اذ أنها تحتاج لرؤوس أموال كبيرة وأيد صناعية ماهرة ووقتا طويلا للبحث والتنقيب عن مصادر المعادن التى يمكن استغلالها استغلالا مربحا وبأقل التكاليف والعثور على مواطن الثروة الكامنة فى باطن الارض ...

... وبعد فأن كلمة التصنيع كلمة لطيفة ومعناها يطيب خاطرنا كلما ذكرنا الفقر وانخفاض مستويات المعيشة ، وأنه من السهل على كل منا ان ينطق بها كلما سئل عن علاج أزمة البطالة والفقر فى مصر ، ولكنه ليس من السهل علينا الآن وبحالتنا الراهنة ان نبدأ فى تنفيذها بالصورة التى يفهمها كل منا والتى رسمتها لنا الاقتصاديات المصرية التى ظلت تعانى الامرين ردحا طويلا من الزمان.. لان التصنيع الناجح يحتاج لفترة زمنية طويلة ونحن نبحث عن العلاج السريع لمشاكلنا المتشعبة وفى اعتقادى أن العلاج السريع الذى تتطلبه اقتصادياتنا موجود لدينا فى الارض البور التى مازالت تتعثر فى طريقها الى الاصلاح ... واذا كنا ننظر الى مشروع خزان أسوان والسد العالى كبداية لطريق التصنيع الصحيح ، فأمامنا منذ الآن حتى عام ١٩٦٠ وهو الزمن المحدد لانهاء العمل فى خزان أسوان فترة طويلة نستطيع استغلالها فى الاصلاح الزراعى وتنمية شئوننا السياحية التى نستطيع أن نستفيد منها أكبر فائدة ممكنة.

سيارة فرنسية جديدة

ابتكرت مصانع « بانهارد الفرنسية »نموذجها الاول لسيارتها الجديدة (   ) وهى سيارة مجهزة بالمحرك المشهور قوة ٥ حصان ـ ٣٨٠ سم ٣ والتبريد فيها بالهواء وتتميز بأن (تابلوه) السيارة والمفاتيح ومؤشرات السرعة والوقود وغيرها مركبة على عجلة القيادة • كما أنها لاتستهلك أكثر من ٧ لترات من الوقود لقطع مسافة ١٠٠ كيلومتر وتصل سرعتها الى ١٣٠ كيلو مترا فى الساعة ومركز الثقل فى وسطها مما يمكنها من السير بسهولة وأمان •

وتتسع هذه السيارة لستة أشخاص ، ومنظرها الخارجى جميل وداخلها مريح جدا • اذ لايزيد ارتفاعها على ١٤٥ سنتمتر ، ووزنها ٦٥٠ كيلو جرام كوزن السيارة الصغيرة ، بسبب أنها مصنوعة من خليط جديد من المعادن يمتاز بصلابة وخفة الوزن . وهو (الدورا لينوكس)

ومن المقرر أن تنتج المصانع ١٠٠ سيارة فى اليوم الواحد •

الصوف وصناعته فى الباكستان

كان الصوف البضاعة الوحيدة من بين بضائع الباكستان الصالحة للتصدير التى ظلت بعيدة عن تأثير الركود السياسى الذى أصاب العالم منذ عام ١٩٥٢ ، وتدلنا الاحصاءات المسجلة عن السنة التجارية ١٩٥٢ ـ ٥٣ أن أسعار الجوت والقطن والجلود قد سجلت هبوطا كبيرا . أما أسعار الشاى فقد ظلت ثابتة وان قلت المشتروات الخارجية من هذه البضاعة ، الامر الذى أدى الى انخفاض نسبة حصيلة الباكستان من العملات الاجنبية التى كان يجلبها هذا الصنف من لبضائع ٢٣ ٪ عن عام ١٩٥١ ـ ٥٢ ، أما الصوف فقد كان حاله مخالفا لذلك . فقد زادت كمية الصادر منه كما ارتفعت أسعاره ، اذ بلغ مجموع ما صدر منه عام ١٩٥٢ ـ ١٩٥٣ حوالى ٠٠٠ر٢٨٤ر٢٩ رطلا مقابل ٠٠٠ر٥٤٠ر١٨ رطلا فى السنة التجارية السابقة . أما الايرادات من هذه البضاعة فقد بلغت ٠٠٠ر٧٥٩ر٥٧ روبية فى عام ١٩٥٢ ـ ١٩٥٣ مقابل ٠٠٠ر١٥٧ر٣١ روبية فى عام ١٩٥١ ـ ١٩٥٢

ويرجع الفضل فى هذا التحسن الى زيادة صادرات الباكستان من الصوف الى الولايات المتحدة التى زادت مشترواتها منه فى عام ١٩٥٢ ـ ٥٣ أكثر من الضعف وذلك لسد حاجتها المتزايدة الى الصوف بعد توسع صناعة السجاد فيها . كما زادت الصادرات الى المملكة المتحدة وهولندا والمانيا زيادة طفيفة . وقد تراوحت الزيادة فى اسعار مختلف أصناف الصوف فى الباكستان عن يوليه عام ١٩٥٢ بين ٨ر٥٪ و ٤ر٦٥٪ . ومن الاسباب التى أدت الى طرود هذا التحسن الملحوظ على تجارة الصوف عام ١٩٥٢ ـ ٥٣ ، التوسع فى طريقة الشحن المباشر من الباكستان توسعا كبيرا . ومما يذكر بهذا الشأن أن معظم الكميات المصدرة من الصوف كانت تشحن اولا الى ليفربول لعرضها فى مزاد دولى . وبفضل هذين العاملين الكميات الضخمة التى اشترتها الولايات المتحدة واتباع طريقة الشحن المباشر ، بيعت جميع كميات الصوف التى انتجتها الباكستان .

ويبلغ الانتاج السنوى للصوف فى الباكستان ٢٨ مليون رطل ، فاذا ما اضفنا الى ذلك الكميات التى تنتجها مناطق القبائل على الحدود الغربية يرتفع هذا الرقم الى ٣٤ أو ٣٦ مليون رطل . ففى عام ١٩٥١ ـ ٥٢ لم تزد الكميات التى صدرت عن ١٨ مليون رطل فى حين زاد مجموع ما صدر من ال ٣٤ الى ٣٦ مليون رطل التى انتجت عام ١٩٥٢ ـ ٥٣ عن ٢٩ مليون رطل .

مصانع الصوف

وقد زادت الآمال المعقودة على الصوف بعد انشاء مصانع للصوف فى الباكستان ، ويرجع الفضل فى ذلك الى المشاريع التى يقوم بها (اتحاد التقدم الصناعى الباكستانى) ان استمرار الطلب الخارجى على الصوف بصورة ثابتة يزيد الطلب المحلى عليه ، وذلك لسد حاجة المصانع المنشأة حديثا : وهذا الامر قد وضع تجارة الصوف فى مركز سليم أمين فى اقتصاديات الباكستان، فسيقوم مصنع الصوف الذى انشىء فى هرناى « بلوجستان » بانتاج ٨٠ الف بطانية من النوع الذى يستعمل فى المعسكرات و ٨٠ الف رطل من المغزولات التى تستخدم فى صناعة السجاد و ٥٤٠ الف رطل من مختلف أصناف المغزولات الصوفية هذا اذا طبق العمل بنظام الفترتين فى اليوم الواحد . ومن الطبيعى أن تكون أجود أصناف المغزولات هى التى تستخدم فى صناعة السجاد لان الصوف الباكستانى يصلح لهذه الصناعة أكثر من صلاحيته ملابس السيدات مثلا .

ويقوم (اتحاد التقدم الصناعى للباكستان) بانشاء مصنع آخر فى (فايد اباد) فى منطقة ثال (البنجاب) وسيقوم هذا المصنع بانتاج ٢٠٠ الف رطل من مغزولات السجاد

كشف المواد المباشرة

عن الشهر المنتهى فى ... ...

	الشهر الحالى				حتى تاريخه					
	المحدد		الفعلى		المحدد		الفعلى		النقص عن المحدد	
	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	قيمة الشهر الحالى	القيمة حتى تاريخه
القسم أ	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧		٩	١٠
المادة ١ المادة ٢ المادة ٣									= ٤ - ٢	= ٨ - ٦
مجموع القسم أ										
وهكذا لجميع الأقسام										
مجموع المواد										

ملاحظات :

١ ـ تستمد أرقام هذا الكشف من كشف صادر المواد الاسبوعى

٢ ـ يجب مطابقة المواد المستهلكة طبقا لما هو مبين بهذا الكشف على حسابات المخازن بالاستاذ العام .

٣ ـ ان الرقمين الواردين تحت رقم ٤ و ٨ يجب أن يتطابقا مع ماهو مبين بالكشف رقم ٢ السابق ذكره (انظر العدد السابق)

٤ ـ والرقمان الواردان تحت رقم ٩و١٠ يرحلان من هذا الكشف الى حساب الارباح والخسائر السابق ذكره (انظر العدد قبل الاخير)

ويلاحظ الآتى :

١ ـ ان الرقم ٤ هو نتيجة توزيع بند المصروفات الثابتة على الاقسام المنتجة طبقا لطبيعة كل مصروف . فمثلا

الايجار والتأمين : طبقا للمسطح الذى يشغله كل قسم

والاستهلاك : طبقا لقيمة آلات أو مبانى كل قسم

ومرتبات مديرى المصنع : طبقا لانتاج كل قسم

الكشف رقم ٦ بيان مصروفات التشغيل الصناعية المصروفات الاضافية

عن الشهر المنتهى فى

بيان المصروف الثابت	الشهر الجارى			حتى تاريخه		
	التقدير	الفعلى	الفرق	التقدير	الفعلى	الفرق
مرتبات مديرى المصنع الايجار العوائد التأمين الاستهلاك عن المبانى عن الآلات متنوعات احتياطى						
مجموع المصروفات الاضافية الصناعية الثابتة						

بيان القدرة الانتاجية الضائعة	القدرة الانتاجية	الانتاج الفعلى للشهر	نسبة التشغيل المئوية	ما فى قيم الانتاج الفعلى من المصروفات الثابتة	تكلفة القدرة الانتاجية الضائعة
	١	٢	٣	٤	٥
القسم أ					
القسم ب					
القسم جـ					
وهكذا					
المجموع					

الكشف رقم ٧

بيان مصروفات التشغيل الصناعية

المصروفات المتغيرة للاقسام

عن الشهر المنتهى فى ...

وحدة القياس: حتى تاريخه	وحدة القياس: الشهر الجارى	وحدة القياس: التكلفة المحددة	حتى تاريخه: الفرق	حتى تاريخه: المصروف الفعلى	حتى تاريخه: التقدير	الشهر الجارى: الفرق	الشهر الجارى: المصروف الفعلى	الشهر الجارى: التقدير	بيان المصروف المتغير
									القسم أ
									١ ـ المواد الاستهلاكية
									٢ ـ اجور غير مباشرة
									(١) ملاحظو العمال والمدربون
									(ب) مقرضو العمال
									(حـ) الوقت الضائع
									٣ ـ مواد تالفة وبضاعة غير صالحة
									٤ ـ مصروفات القسم ـ متنوعة
									مجموع القسم أ
									وهكذا لجميع الاقسام
									المجموع النهائى للمصروفات المتغيرة للاقسام

٢ ـ ان الرقم ٣ يستخرج كالآتى:
١٠٠ × رقم ٢ على رقم ١

٣ ـ ان الرقم ٥ يستخرج كالآتى:
رقم ٣ × رقم ٤

ملاحظة على أهمية النسب

ويحسن ، مادمنا فى مستهل الكشوف الخاصة بنسب المصروفات ، أن نلفت النظر الى أهمية هذه النسب فيما يختص بالحكم على كفاية كل نوع من أنواع المصروفات وعلى ذلك فتكون النسب عنصرا اساسيا من عناصر التكوين الاحصائى المالى للمنشأة .

ويجب فى هذه الحالة استخدام النسب والافادة منها أكبر فائدة ـ بكل مانستطيع حتى نقدم حسابات المنشأة فى أوضح صورها

ومن المعروف أن وقت رئيس المنشأة الاعلى يضيق ـ فى العادة ـ عن الالمام أو الوقوف على تفصيلات الحالة المالية . ولكن هذه النسب اصبحت الوسيلة الفعالة لامكان ادارة المنشأة الصناعية ادارة حازمة وحكيمة . بحيث يجرى التشبيه الآن عند نقصها أو غيابها بأن رئيس المنشأة أمامه جدول زمنى دقيق لكل عمليات المنشأة ولكن ليس لديه ساعة للرجوع اليها !

ملاحظة : المقصود بوحدة القياس هو أن تعد كل هذه البيانات بالنسبة للوحدة ومقارنة التكلفة الفعلية بالتكلفة المحددة . سواء كان ذلك للشهر الجارى أو حتى تاريخه

يتبع

موسى حقى
ماجستير فى المحاسبة

مشكلات مصر الاقتصادية

بقية المنشور على صفحة ٧

نسمع ، فماذا يكون مصيرنا لو والينا سياسة البذخ والاسراف ؟

وأخيرا أود أن أنبه الاذهان الى حقيقة هامة لانزال نعرض عن الاهتمام بها فى مصر . هذه الحقيقة هى أننا دولة افريقية ، ويتعين علينا أن نولى مشاكل افريقيا السياسية والاقتصادية جانبا كبيرا من عنايتنا ورعايتنا . واذا كنا قد بذلنا جهودا طائلة فى سبيل تدعيم علاقاتنا السياسية ببلاد الجامعة العربية ، فان علينا ان نبذل جهدا أكبر وأكبر فى سبيل توثيق الصلات الاقتصادية بيننا وبين بلاد افريقيا . ولعلنا فى اتباع مثل هذه السياسة نكسب مرتين ونفوز بصفقتين :

أولاهما ـ تثبيت أركان اقتصادنا الصناعى والظفر باسواق جديدة لصناعاتنا الفنية .

وثانيهما ـ خلق صلات سياسية قوية بيننا وبين بلاد قارة ، بدأت شعوبها فى التنمر ضد الاستعمار السياسى والاقتصادى والعمل على الحط من قواه .

وفى النهاية أشكر لكم جميل استماعكم وأرجو ألا تأخذوا ماذكرته لكم على أنها حقائق لاتقبل الجدل أو النقاش . اذ كل ما كنت أبغيه من حديثى هذا هو أن أضع لكم صورة مما يجول بفكرى ، قابلة للتعديل هنا أو هناك . كما ان كل ماارجوه هو أن يفكر كل منكم فيما عرضته عليكم وان يكون هناك صدى أو أصداء متجاوبة او متنافرة ، سيان لدى ، طالما أن الهدى الذى نهتدى به ، هو صالح الوطن المقدس اولا وقبل كل شىء .

وهيب مسيحه

سوق القمح العالمية

كندا والولايات المتحدة أكبر منتجى القمح
توازن الأسعار فى السوق الحرة مع سعر الاتفاق
أمريكا تبدأ فى تخفيض المساحة المنزرعة

منذ ما خرجت بريطانيا من اتفاقية القمح الدولية فى أغسطس الماضى ، لوحظ أن أسعار القمح بدأت تتجه نحو هبوط مخيف !!! فلقد كان حوالى ٦٠٪ من الصفقات التى تصدر لدول العالم تخضع لاسعار اتفاقية القمح الدولية المحددة على أساس أعلى سعر ١ر٨٠ دولار للبوشل من القمح نمرة ١ (مانيتوبا) . ولقد بلغ أقصى سعر للقمح ، ما يساوى سعر القمح الكندى الحر فى نوفمبر ١٩٥٢ ، وهو ٢ر٣٢ دولار للبوشل الواحد .

وفى يوليو هبط سعر القمح الحر الى دولارين للبوشل — وهو سعر أعلى من مستوى الاتفاقية الدولية . واليوم تقارب هذه الاسعار ، بل أوشكت أن تتساوى عند ١ر٨٩ دولارا للبوشل ، بينما وصل السعر مرة أخرى الى ٢ر٠٥ دولارا للبوشل فى الاتفاق الذى أبرم أخيراً .

حقا لقد كان أكبر أثر لخروج المملكة المتحدة من (الاتفاقية الدولية) هو استمرار انخفاض الاسعار منذ أغسطس الماضى . ولعل السبب فى ذلك يرجع الى أن بريطانيا — وهى أكبر مستورد عالمى للقمح — قد تحول القمح منها — وعلى مدى واسع — الى السوق الدولية .

ونتيجة لذلك ، ينعكس الآن على أسعار السوق الحرة ، فائض القمح فى العالم . وبالاضافة الى ذلك ، فبالرغم من أن كميات القمح التى تخضع لاتفاقية القمح الدولية قد تؤثر على السوق الحرة ، الا ان سعر هذه السوق الحرة هو الذى يسبب ضغطا أقوى على أسعار ذلك الاتفاق

خصائص السوق الحرة

وتتميز السوق الحرة برغبتها فى تحقيق تخفيض فى أسعار القمح المباع داخل نطاق الاتفاقية الدولية ، كما فى السوق نفسها التى تشترى منها بريطانيا الآن .

وهناك من ناحية أخرى مدرسة تنادى بأن أسعار القمح مهما فعلت انجلترا فى صددها تتجه نحو الهبوط حتما ، بسبب وجود فائض منه ، وبذلك تنتفى شبهة تدخل دول شمال امريكا فى السوق ، سواء فى صالحها أو غير ذلك . وهذا الامر حقيقى مادام سعر القمح المباع طبقا للاتفاقية الدولية أصبح ألعوبة تحت ضغط سياسة تدعيم الاسعار فى الولايات المتحدة ، أو لسياسة (مجلس القمح الكندى) فى رغبته فى تخفيض أسعار التصدير .

وفضلا عن ذلك ، **توجد بعض عوامل تجعل الموقف غامضا ، ونقصد طبعا مركز القمح . فمثلا ليس هناك سعر يعتبر عالميا يستمر لفترة غير قصيرة . اذ بينما كانت سوق شيكاغو — الى أشهر قليلة قريبة — تعتبر كأحسن مرشد للسوق الحرة ، أصبحت بالتدريج ((بارومترا)) غير دقيق أو كاف لقياس اتجاه القمح العالمى** . بينما انخفض سعر كندا لقمح شمال مانيتوبا نمرة (١) من ٢ر٠٢ دولارا للبوشل فى اول سبتمبر الماضى الى حوالى ١ر٨٩ دولارا للبوشل . وكان هذا نتيجة لسياسة تدعيم الاسعار فى الولايات المتحدة ، مما دفع مزارعى القمح الامريكان الى بيع معظم محصولهم الى (اتحاد ائتمان السلع)

مركز القمح الكندى

واذن ، فقد أثر خروج انجلترا من ((اتفاقية القمح الدولية)) وسياسة مزارعى القمح الامريكان ، وعدم دقة سوق كندا ، كل هذا أثر فى أسعار القمح الدولية فى السوق الحرة .

وبالاضافة الى هذا ، فان الانباء تشير الى أن محصول القمح الكندى هذا العام سوف يبلغ مستوى عاليا لم يبلغه من قبل — باستثناء ذلك المحصول القياسى الذى وصل اليه فى موسم ١٩٤٢/١٩٤٣ — وبالرغم من أن محصول هذا العام جاء متأخرا ، فأن صادرات القمح من محصول كندا فى العام الماضى زادت بمقدار ٣٠ مليون بوشل عن العام الذى سبقه .

أما عن محصول العام القادم ، فتدل الدلائل على أنه سيفوق محصول الموسم الحالى . وسوف ينخفض استيراد المملكة المتحدة من القمح الكندى أيضا نظرا لعدم رغبتها فى زيادة أعبائها بالعملات الصعبة ، والدولار الكندى بالذات . هذا ومن المنتظر أن ترتفع صادرات كندا من القمح خلال الموسم القادم من ٢٩٠ مليون بوشل — كما حدث خلال السنوات الماضية — الى ٥٠٠ مليون بوشل .

واذا أضفنا محصول الولايات المتحدة الى محصول كندا فى العام القادم ، فانهما سيبلغان حوالى ٧٧٥ مليون بوشل . ولقد صرح المستر س . د . هاوى وزير التجارة الكندى بأن زيادة محصول القمح الكندى الضخم هذا لاترجع الى الزيادة فى المساحة المنزرعة . ففى الواقع قد

البترول فى نيجيريا

يجرى الآن حفر بئر اختبار للبحث عن البترول فى مقاطعة ((كالابار)) فى نيجيريا بواسطة شركة شل . وهذا يعنى أن أعمال البحث والتنقيب سوف تجرى فى تلك المنطقة على نطاق مدة قد تستغرق سنوات طويلة .

هذا ولا يزال الوقت مبكرا لمعرفة هل تؤدى هذه الابحاث فى النهاية الى كشف الزيت واستخدامه على أسس تجارية فيما اذا تم كشفه أولا ومهما تكن النتائج فان أعمال التنقيب تجرى الآن بهمة ونشاط .

خفض زراع القمح فى كندا من مساحة الارض المنزرعة قمحا ، بسبب حاجتهم الى زراعة أراضيهم بالحبوب الاخرى التى تحتاجها زيادة الانتاج الحيوانى . وعلى المزارعين الكنديين أن يواجهوا مشكلة بيع مخزونهم الضخم الذى تراكم لديهم وانهم لابد سيواجهون مشكلة فيضان نهر (سنت لورنس) وما يسببه لهم فى الربيع من زيادة أخرى فى خصوبة أرضهم ، وبالتالى فى زيادة محصولاتهم مما سيزيد الامر وبالا عليهم ، ويضطرهم الى خفض الاسعار أكثر وأكثر .

ولكن على الولايات المتحدة — بالاشتراك مع كندا — أن ترسما سياسة لبيع محصول القمح الى البلدان التى خارج اتفاقية القمح الدولية لتستطيعا تصريف محصوليهما بسعر محترم .

أسواق القمح الاخرى

وفى الوقت الحاضر ، يبدو أن هناك فائضا كبيرا فى أسواق القمح الاخرى ليس سببه أسواق الدولار فقط ، **فاننا لو حسبنا مجموع المنتج والمصدر من البلدان الاربعة الكبرى المنتجة للقمح — وهى الولايات المتحدة وكندا والارجنتين واستراليا — فان الكميات بلغت فى أول أكتوبر الحالى ١٫٨٦٢ مليون بوشل ، أى بزيادة قدرها ٢٣٪ عن المجموع فى ذلك التاريخ من عام ١٩٥٢ ، اذ كان حينذاك ١٫٥٠٩ ملايين بوشل**

وتتوقع (منظمة الاغذية والزراعة) أن محصول القمح فى موسم ١٩٥٦/ ١٩٥٧ سوف يهبط عن مستواه الحالى المرتفع . ففى شمالى أمريكا لن يحافظ الانتاج على مستواه الحالى، وأن الولايات المتحدة سوف تقلل من المساحات المنزرعة قمحا .

واذا ما أخذنا هذا التخفيض فى الاعتبار ، بالاضافة الى السماح بزيادة انتاج الحبوب جميعها فى بلدان الشرق الاقصى ، فانه سيحدث توازن فى الطلب والانتاج بحلول موسم ١٩٥٦/ ١٩٥٧ .

مستقبل سوق القمح

وعلى ذلك فان البشائر كلها تدل على اتجاه أسعار القمح الدولية نحو الهبوط مما يكون شيئا فعالا فى حل وعلاج مشكلة الغذاء العالمية .

احمد زكى عبد الهادى
بكالوريوس فى العلوم التجارية

قانون رقم ٤٧٠ لسنة ١٩٥٣

باضافة مادة جديدة لأحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بشأن الاجراءات التى تتبع فى طعون الضرائب التى ترفع أمام المحاكم الابتدائية

باسم الامة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش

وعلى الاعلان الدستورى الصادر فى ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣

وعلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على ايرادات رءوس الاموال المنقولة وعلى الارباح الصناعية والتجارية وعلى كسب العمل والقوانين المعدلة له

وعلى القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ باصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية والقوانين المعدلة له

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد وموافقة رأى مجلس الوزراء

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ — يضاف الى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ — مادة جديدة — المادة ٥٤ مكررا ونصها

« استثناء من أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية يتبع فى الطعون التى ترفع أمام المحكمة الابتدائية الاجراءات الآتية :

أولا — يرفع الطعن بصحيفة تقدم الى قلم كتاب المحكمة المختصة ويجب أن تشتمل عدا البيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم على بيان القرار المطعون فيه وتاريخه واللجنة التى أصدرته وأمورية الضرائب المختصة والاسباب التى بنى عليها الطعن وطلبات الطاعن .

ثانيا — على الطاعن أن يقيد طعنه عند تقديم صحيفته الى قلم الكتاب والا كان الطعن باطلا وحكمت المحكمة من تلقاء نفسها ببطلانه

ثالثا — على الطاعن فى الخمسة عشر يوما التالية لتقديم صحيفة الطعن أن يعلن صورة منها الى جميع الخصوم الذين وجه اليهم الطعن والا كان باطلا وحكمت المحكمة من تلقاء نفسها ببطلانه

وعلى قلم المحضرين أن يسلم قلم كتاب المحكمة المختصة صورة صحيفة الطعن المعلنة فى اليوم التالى لاعلانها على الاكثر

رابعا — على مصلحة الضرائب خلال خمسة وأربعين يوما من تقديم صحيفة الطعن أن تودع قلم كتاب المحكمة المختصة ملف لجنة الطعن وملف الممول الفردى الخاصين بموضوع الطعن

خامسا — على الطاعن خلال ستين يوما من تاريخ تقديم صحيفة الطعن أن يودع قلم كتاب المحكمة المختصة مذكرة يشرح أسباب طعنه والمستندات المؤيدة له والا فلا يجوز قبولها بعد انقضاء هذا الميعاد

سادسا — المطعون عليه أن يودع قلم كتاب المحكمة خلال الخمسة عشر يوما التالية لنهاية المدة المبينة بالفقرة السابقة مذكرة بدفاعه مشفوعة بالمستندات التى يرى تقديمها ، فان فعل كان للطاعن فى ميعاد خمسة عشر يوما من انقضاء الميعاد المذكور أن يودع خلال خمسة عشر يوما أخرى مذكرة بملاحظاته على الرد مشفوعة بما يرى تقديمه من المستندات

سابعا — بعد انقضاء المواعيد المنصوص عليها فى الفقرات السابقة أو اذا لم يودع المطعون عليه مذكرة بدفاعه فى ميعاد الخمسة عشر يوما المخول له يحدد رئيس المحكمة خلال ثلاثة أيام الجلسة التى ينظر فيها الطعن على ألا يتجاوز تاريخها خمسة عشر يوما فاذا وقع هذا التاريخ فى شهر يوليه او اغسطس حدد يوم الجلسة خلال شهر سبتمبر

ويخبر قلم رجال المحكمة الخصوم بتاريخ الجلسة المحددة بكتاب موصى عليه بعلم الوصول قبل ميعاد انعقادها بثلاثة أيام على الاقل

ثامنا — لا يجوز تأجيل نظر الطعن الا لمرة واحدة ولسبب طارىء لم يكن فى الامكان ابداؤه من قبل ولا يجوز أن تزيد مدة التأجيل على اربعة اسابيع

تاسعا — اذا قضت المحكمة بندب خبير فلا يجوز أن يزيد الاجل الذى يحدد لايداع الامانة على خمسة عشر يوما أو أن يزيد الاجل الذى يحدد لايداع تقرير الخبير على تسعين يوما

كما لا يجوز تأجيل نظر الدعوى بعد ايداع التقرير الا مرة واحدة ولا أن تزيد مدة التاجيل على أربعة أسابيع تقدم خلالها ملاحظات الخصوم على تقرير الخبير مشفوعة بالمستندات التى يرون تقديمها .

مادة ٢ — على وزيرى المالية والاقتصاد والعدل تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ، ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية

المذكرة الايضاحية

تتجه مصلحة الضرائب ، وخاصة فى هذه الآونة الاخيرة ، الى بذل وافر جهدها للاجهاز على جميع الحالات المتأخرة وطبع الاجراءات الضرائبية المختلفة بطابع السرعة وذلك رعاية لصالح الخزانة من جهة ولكى يتحدد موقف كل ممول من الناحية الضرائبية من جهة أخرى حتى تستقر الاوضاع الاقتصادية فى البلاد من هذه الناحية على أسس سليمة محددة

وقد سارت مصلحة الضرائب شوطا بعيدا نحو انجاز الحالات المتأخرة وذلك بصدور المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ الذى جعل تقدير أرباح سنة ١٩٤٧ أساسا لتقدير الارباح عن السنوات التالية لها حتى سنة ١٩٥١ وبذا أصبح فى مقدور المصلحة الربط على المولين عن تلك السنوات جميعها فى وقت واحد

ويقتضى الامر استكمالا لهذا الطابع الجديد الذى أملته عوامل السرعة فى انجاز الحالات المتأخرة أن تكون المنازعات القضائية قائمة على أساس السرعة فى اجراءاتها حتى يتحقق الغرض من استقرار الاوضاع وذلك بالاجهاز نهائيا على القضايا التى يتأخر الفصل فيها بالمحاكم وفى ذات الوقت تعالج المسائل الخاصة بالمنازعات القضائية بالسرعة اللازمة لاستقرار الاوضاع

ولما كانت الاجراءات المتبعة حاليا أمام المحاكم والمواعيد التى يحكم غالبيتها قانون المرافعات قد أدت الى تعطيل المنازعات الضرائبية بالمحاكم وقتا طويلا يتعارض مع ما يجب أن تتسم به تلك الاجراءات الضرائبية من السرعة حتى يتحدد موقف كل ممول فى اقصر وقت مستطاع لذا اقتضى الامر استصدار تشريع جديد باضافة مادة جديدة الى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تحدد مواعيد خاصة استثناء من قانون المرافعات وذلك فيما يختص بتقديم الطعون واعلانها وايداع المستندات وتقديم الدفاع وأعمال الخبرة وتأجيل الجلسات حتى تنتهى المحكمة المعروض امامها النزاع من الفصل فيه فى وقت قصير بقواعد يحكمها قانون الضرائب

وقد روعى عند وضع هذه القواعد الجديدة دراسة هذه المواعيد وجعلها متناسبة مع الامكانيات العملية لكل من الممول والمصلحة والمحكمة من حيث تقديم الطعون واعلانها وايداع المستندات والمذكرات والرد عليها وكذا من حيث الفصل فى الدعوى لكى يتحقق الغرض المقصود منها وذلك بانهاء النزاع فى أسرع وقت مع عدم الاخلال بحق الممول أو المصلحة فى استيفاء الدفاع عن وجهة نظر كل منهما ومع اعطاء المحكمة فرصة كافية للفصل فى الدعوى

وتحقيقا لهذا الغرض أعدت وزارة المالية والاقتصاد مشروع القانون المرافق باضافة مادة جديدة برقم ٥٤ مكررة الى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ — وتتشرف بعرضه على مجلس الوزراء مفرغا فى الصيغة التى أقرها مجلس الدولة رجاء الموافقة عليه واستصداره

أرقام واحصاءات

حركة القطن المصرى فى الموسم ١٩٥٤/٥٣ بالقنطار

	١٩٤٥/٥٣	١٩٥٣/٥٢
المخزون فى ٣١ أغسطس	٣ر٤٤٢ر٦٠٥	٢ر١٨٠ر٠٠٤
المحصول	٦ر٠٥٦ر٠٠٠(١)	٩ر٩٢٢ر٢٤٠
المعروض فى أول سبتمبر	٩ر٤٩٨ر٦٠٥	١٢ر١٠٢ر٢٤٤
الصادر من أول الموسم(٢)	١ر٢٣١ر١٩٠	٩١٠ر٨٣٠
المستهلك المحلى	٣٢٥ر٣٨٦	٤٠٤ر٠٣٣
جملة الموزع	١ر٥٥٦ر٥٧٦	١ر٣١٤ر٨٦٣
الباقى	٧ر٩٤٢ر٠٢٩	١٠ر٧٨٧ر٣٨١

(١) التقدير الاول (٢) حتى يوم ٤ سبتمبر ١٩٥٣

بيان اصناف الاقطان المصدرة فى المدة السابقة

	١٩٥٤/٥٣	١٩٥٣/٥٢
كرنك	٤٠٣ر٤١٤	٤٥٢ر٤٦٠
منوفى	٣٣ر٣٩٢	٣٣ر٣١٨
جيزة ٣٠	٢٠٤ر١٦٤	١٦٤ر١٥٠
جيزه ٣١ (دندرة)	٩ر٦٣٧	
أشمونى	٥١٨ر٧٩٨	٢٢٣ر١٣٥
زاجورا	٥١ر٣٦٢	٢٠ر٥٨٢
أنواع أخرى	١٠ر٤٢٣	١٧ر١٨٥
الجملة	١ر٢٣١ر١٩٠	٩١٠ر٨٣٠

أهم البلاد التى صدرنا اليها القطن فى الموسم ١٩٥٤/٥٣

	١٩٥٤/٥٣	١٩٥٣/٥٢
فرنسا	١٩٠ر٨٢٥	ر١٣٧ر١٩٧
بريطانيا	١٨٧ر٠٧٥	٢٠ر٠٧٨
ألمانيا	١٥٧ر٥٦٦	٩٥ر٢٢٩
ايطاليا	١٢٣ر٣٤٠	١٥١ر٦٨٨
سويسرا	٩٧ر١٩٢	٥٦ر٦٨٥

اهم الدول الموردة لمصر خلال العشرة شهور الاولى من عام ١٩٥٣ وما يقابلها من الصادرات

	وردات .. بالجنيه	صادرات	اعادة تصدير
امريكا	٢٢ر٦٨٣ر٤١٨	٤ر٨٧٦ر٢٦٦	٥٣ر٣٥٤
المانيا الغربية	١٥ر١٢٦ر٤٣٢	٦ر٤٤٧ر٠١٣	١٧ر٦٢٤
انجلترا	١٣ر٨٥٧ر١٦٥	١١ر٠٨٧ر٢٧٤	١٣٥ر٨٠٩
فرنسا	١٢ر٦٢٧ر٤٧٠	١٤ر٧٦٢ر٨٠٩	١٠٨ر٩٣٧
ايطاليا	١٠ر٣١٨ر٤٦٣	٧ر٧٦٥ر٣٨٨	١٢٧ر٢٩٤
كندا	٨ر١٣٣ر٦٤٠	١ر٧٨٣ر١٩٨	٠١١
الاتحاد السوفييتى	٤ر٨٩٣ر٠٢٢	٤ر١٤٢ر١٤٣	١٦٠
هولندا	٤ر٤٢٦ر٠٠١	٣ر٦٦٠ر٤١٥	٦١ر٥٠٠
سويسرا	٣ر٥٥٨ر٠٨٩	٣ر٤١٦ر٩٧٤	١٨ر٧٣٢
شيلى	٣ر٣١٠ر١٦٠	١ر٥٦٤ر٨٠٩	
الهند	٣ر١٧٩ر٢٦٣	١٣ر٦١٧ر٦١١	٢ر٨٩٨
اليابان	٦٢٨ر٩١٨	٥ر٨٦٩ر٠٠٣	٨٣٦

تجارة مصر الخارجية

من ١/١ – ١٩٥٣/١٠/٣١

	١٩٥٣	١٩٥٢
الواردات . . بالجنيه	١٤٢ر٩٧٠ر٧٧٢	١٧٨ر١٤١ر٩٥١
الصادرات	١٠٨ر٧٤٧ر٢٦٨	١١٩ر٠٨٤ر٦٢٧
اعادة التصدير	١ر٣٩٢ر٩٩٩	١ر٨٠٤ر٦٤٠

أسعار الذهب

الجنيه صورة الملك	٥٣/١١/١٦	١١/٢٣	١١/٣٠
القاهرة	٤٠٩	٤٠٣	٤٠٦
بيروت	٣١٠٧ر٥	٣٠٧٧ر٥	٣٠٥٧ر٥
ميلانو	٦٢٧٥	٦١٥٠	٦٠٠٠
بروكسل	٤٩٣	٤٨٣ ٣/٤	٤٦٩ر٥

الارقام القياسية

رقم رويتر (١٨ سبتمبر ١٩٣١ = ١٠٠)

٥٣/١٢/٨	٥٣/١٢/٧	٥٣/١١/٨	٥٣/١٢/٨
٤٨١ر١	٤٧٩ر٩	٤٧٧ر١	٥١٨ر٩

رقم مودى (٣١ ديسمبر ١٩٣١ = ١٠٠)

٥٣/١٢/٨	٥٣/١٢/٧	٥٣/١١/٨	٥٣/١٢/٨
٤١١ر٠	٤١٠ر٢	٣٩٤ر٣	٤٠٦ر٨

الرقم القياسى لاسعار البضاعة الحاضرة من القطن بالاسكندرية أثناء شهر نوفمبر ١٩٥٣

يونيه ، أغسطس ١٩٣٩ = ١٠٠

الاسبوع الاول : ٥٠١ر٤
« الثانى : ٤٧٠ر٠
« الثالث : ٤٦٧ر٠
« الرابع : ٤٥٤ر٢
الاسبوع الاول من ديسمبر٥٣ : ٤٦٢ر٨

أسعار المواد الخام فى العالم

السلعة	١٩٥٣/١٢/٨	١٩٥٢/١٢/٨
الومنيوم	١٥٠	١٦٦
النحاس	٢٣٤	٢٨٥
الذهب	١٢/٨	١٢/٨
الرصاص	١٦	٩٦
الفضة	٧٣	٧٢
القصدير	٦٦٧	٩٥٠
المطاط	١٨	—
قمح مانيتوبا	٣١	—

بلغت المبيعات الاسبوعية ١٢٦٧٣ بالة مقابل ١٤٨٦٨ بالة فى الاسبوع الماضى موزعة كالآتى :

الصنف	الاسبوع الحالى بالة	الاسبوع الماضى بالة
كرنك	٣٦٣٤	٥٥٩١
منوفى	٣٧	١٦٩
جيزة ٣٠	٥٨٢١	٤٦١٩
اشمونى	٢٦٣٦	٣٦٤١
زاجوراة	٣٩٣	٧٨٥
مخلوط	١٤٣	٥٩

اسعار الجنيه المصرى

حسابات استحقاقات الاستيراد	٥٣/١١/٢٣	١١/٢٥	١١/٢٧	١١/٣٠	١٢/٢	١٢/٤	١٢/٧
علاوة الجنيه الاسترلينى (٪)	٥ ١/٢	٥ ٧/١٦	٥ ٧/١٦	٥ ١/٢	٥ ٩/١٦	٥ ٩/١٦	٥ ٩/١٦
علاوة الدوتشمارك (٪)	١١	١١ ٣/٤	١٢ ١/٤	١٢	١١ ٣/٤	١٢	١٢ ١/٨
سعر الدولار الامريكى بالقروش	٣٧ر٦٥	٣٧ر٧٥	٣٧ر٨٥	٣٧ر٨٥	٣٧ر٨٧٥	٣٧ر٩٥٠	٣٧ر٩٧٥
حسابات (ب) فى سويسرا بالفرنكات	١١ر٦٠	١١ر٥٧٥	١١ر٥٧٥	١١ر٥٧٥	١١ر٥٥	١١ر٥٥	١١ر٥٧٥

العـــدد الســـنوى الممتـــاز من

مجـلة

التشريع المالى والضريبى

علمية شهرية



تصدرها

رابطة مأمورى الضرائب

مجهود علمى ضخم تقدمه رابطة مأمورى الضرائب

يصدر فى أول يناير ١٩٥٤ فى مستهل العام الجديد

من أعلام هذا العدد

الرئيس اللواء أركان الحرب محمد نجيب ، والسيد فتحى رضوان وزير الدولة **والدكتور عبد الرازق صدقى** وزير الزراعة **والسيد محمود الفلكى** وكيل وزارة المالية لشئون الضرائب **والدكتور زهير جرانة** المحامى **والسيد عبد العزيز ناصر** وكيل وزارة المالية سابقا **والدكتور عبد الحكيم الرفاعى** بصفته رئيس مجلس ادارة البنك العقارى المصرى **والدكتور احمد ممدوح مرسى** مدير عام مصلحة الضرائب سابقا **والسيد يوسف تادرس** مدير الضريبة العامة على الايراد سابقا ، **والدكتور محمد على رفعت** الباحث الاقتصادى الكبير **والدكتور راشد البراوى** رئيس مجلس ادارة البنك الصناعى **والسيد وهيب مسيحة** أستاذ الاقتصاد السياسى بكلية التجارة ، **والسيد احمد مصطفى عوض الله** مدير ادارة الشركات المساهمة بالمصلحة سابقا **والسيد محمد كامل عباس** وكيل الضرائب على الايرادات سابقا **والسيد كمال عبد الرحمن الجرف** رئيس تحرير المجلة **والسيد انور شلبى** وكيل الضرائب على الايرادات **والسيد فهيم سعيد** مدير ادارة الشركات المساهمة بالمصلحة **والسيد محمود جعفر الجبالى** سكرتير تحرير المجلة **والسيد محمود مختار عبد الحميد** سكرتير المجلة **والسيد حسن فايز** مأمور ضرائب الموسكى وغيرهم .. وغيرهم .. وغيرهم ..

البنك البلچيكى والدولى بمصر

شركة مساهمة مصرية

تقرير مجلس الادارة

الى الجمعية العمومية العادية للمساهمين عن السنة المالية ١٩٥٢/١٩٥٣ التى عقدت فى ٢١ ديسمبر ١٩٥٣

حضرات السادة :

انتهت السنة المالية الرابعة والعشرون لمؤسستكم فى ٣٠ يونيو سنة ١٩٥٣

وما كادت تبدأ حتى وقع فى مصر حادث ٢٣ يوليو ١٩٥٢ التاريخى ، وهو بداية لتطور سياسى واجتماعى بالغ الاثر فى وادى النيل بأسره .

ولا يزال هذا التطور يسير فى مجراه .

***

ولقد طرأ على النشاط الاقتصادى خلال هذه السنة المالية انكماش جدى يرجع بعضه الى ما حدث من ظروف عالمية غير ملائمة ، ولكن مرده الاول انما هو هبوط اسعار القطن الذى يعتبر المنبع الرئيسى للدخل العام .

وبقدر ما يكون مصدر رخاء يحدث احيانا — كما كان الشأن فى سنة ١٩٥٢ — تقلبات متنوعة وعميقة الاثر ، بحيث يضطرب لها الاقتصاد القومى جميعه .

وفى اخريات اغسطس سنة ١٩٥٢ بدأنا نشعر بأن البلاد خرجت نهائيا من تلك الصعوبات الناشئة عن كثرة تدخل الحكومة فى سوق القطن ، وعلى الاخص عن تلك القرارات التى كانت تفرض اسعارا دنيا لاصلة لها بالامر الواقع الذى تمليه الاسواق الحرة فى الخارج

هذا الى ان موسم القطن الجديد بدأ تحت عوامل تدعو الى التفاؤل ، اذ كان يبشر بوفرة المحصول المصرى ، كما ان الاسعار العالمية كانت مرضية بسبب التقديرات الامريكية التى كانت تنبىء بمحصول متوسط .

ومع ذلك لم تتحقق كل هذه التنبؤات فزاد العرض على الطلب ، واخذت الاسعار منذ شهر اكتوبر تسجل هبوطا تدرج حتى وصل الى ما يقارب ٢٥ ٪ فى امريكا وكان لهذا الهبوط اكبر الاثر فى مصر بسبب ما طرأ على الاسعار من تضخم مصطنع اذ تراوح بين ٣٢ و ٤٥ ٪ على حسب الانواع .

اضطرت الحكومة وسط هذه الظروف لان تتدخل من جديد .

وكان تدخلها هذه المرة مزدوج الهدف فشاءت من ناحية اتقاء هبوط عميق الاثر فى القوة الشرائية لفريق عظيم الاهمية من الشعب مكون من الزراع والعمال الزراعيين ، ومن ناحية اخرى ضمان التصدير لمحصول القطن ، كى تتوافر للبلاد الوسائل اللازمة لاجراء التبادل التجارى واداء المدفوعات المستحقة للخارج

ولذا اضطلعت بشراء القطن وبيعه معا بل شمل معا عمليتى الشراء والبيع . وتم الشراء على اساس ٦٠ ريالا (١) للقطن الاشمونى (٢) (من رتبة جود) و ٧٦ ريالا للقطن الكرنك (٣) لنفس الرتبة ، على ان تطبق فروق فى الاسعار طبقا لنوع الاقطان المسلمة . اما المبيعات فكانت تتم يوميا على اساس الاسعار الاخيرة الجارية فى الولايات المتحدة .

وسارت هذه الخطة التى استكملت بوسائل اخرى سيرا حسنا ، فاستطاعت مصر حتى ٣٠ يونيو ١٩٥٣ تصدير ٦٣٩٨٣٧٢ قنطار (٤) من القطن مقابل ٤٢٧٠١٧٥ قنطارا فى نفس المدة من السنة السابقة .

واذا كانت هذه النتيجة سارة من ناحية الكمية المصدرة ، فانها عادت على الخزانة بخسارة تذكر ، ذلك لان الاسعار المتغيرة لمبيعات جاءت اقل من الاسعار التى سبق تحديدها للمشتريات وسيضاف مع الاسف الى هذه الخسارة ما طرأ من نقص فى قيم الاقطان الناتجة من المواسم السابقة والتى خزنتها الحكومة تفاديا لوقوع ازمة كبيرة فى الاسواق خلال الثلاث السنوات الاخيرة .

وواضح انه ينجم عادة عن هبوط اسعار القطن نقص محسوس فى القوة الشرائية ، سواء فى الداخل او فى الخارج .

وترتب على انكماش القوة الشرائية بين سكان الريف ان خف الطلب على سلع عديدة ، هذا الى نقص قيمة الصادرات ادى ضرورة الى فرض قيود شديدة على الاستيراد .

وكان لهذا كله اثر على حركة التجارة الداخلية ، كما هبطت بصفة عامة اسعار الحاصلات الزراعية والاصناف المصنوعة المعدة للاستهلاك المحلى ولوحظت ندرة بعض السلع المستوردة .

وهبطت ايضا الارباح بصفة محسوسة فى بعض نواحى التجارة والصناعة كما سجلت اسواق الاوراق المالية هبوطا جديدا ملموسا .

وزاد عدد البروتستات والتفاليس عما كان عليه فى السنوات السابقة .

وكل هذه نذر بأزمة انكماش عميقة الغور من شأنها ان تخلق مشاكل لم تكن مألوفة من قبل .

الا انا نميل الى الاعتقاد بأن اقتصادنا بتكيف وفقا للظروف الجديدة ولن يلبث ان يستعيد توازنه الذى اختل زمنا .

وفى يقظة السلطات المختصة وعنايتها مايبشر بقرب هذا الاستقرار ، فضلا عما اتسم به الاقتصاد المصرى من المرونة التى قام عليها الدليل المرة تلو المرة

ونلاحظ فوق هذا ان مصر ليست مدينة للخارج ، بل دائنة بمبالغ كبيرة وان كان بعضها محبوسا عن التداول ، وان ثروتها العقارية غير محملة بديون ثقيلة كما كان الشأن فى الماضى .

من الطبيعى ان تؤدى بنا كل هذه الامتيازات الى القاء نظرة على الحالة المالية اثناء السنة التى يتناولها هذا التقرير .

تأثر توازن المالية العامة بداهة بالحالة الاقتصادية ، وبنوع خاص بانكماش التجارة الخارجية التى لها اثر واضح فى الايرادات الجمركية .

واضطرت الخزانة للمرة الاولى بعد فترة رخاء طويلة الامد ان تلجأ الى الاقتراض من البنك المركزى وان كان ذلك فى حدود متواضعة وبصفة مؤقتة .

غير ان السلطات المالية الحريصة على تقاليدها الحميدة لجأت منذ سنة الى تدابير من شأنها تحقيق توازن الميزانية .

وفيما يختص بالسنة المالية ١٩٥٣/١٩٥٤ اعدت الحكومة ميزانيتين منفصلتين احداهما عن الايرادات والمصروفات العادية وقدرت بمبلغ ١٩٧ ٥٠٠ ٠٠٠ جنيه ، والاخرى بمبلغ ٣٥ ٥٠٠ ٠٠٠ جنيه للمصروفات غير العادية المخصصة لتنمية الانتاج القومى ، وتستمد من موارد استثنائية ، منها الاقتراض .

اما فيما يتعلق بالماليات الخاصة فيمكن القول بأنها ابدت مقاومة تدعو للاعجاب ازاء ماطرأ من اضطراب .

ويبدو ذلك واضحا على الاخص فيما يتعلق بعملاء صناديق الادخار ، اذ روجعت ارقام هذه الصناديق لدى مصلحة البريد والبنوك ، كما يبدو فى تجارة الاستيراد التى زاد ما لديها من اموال سائلة نتيجة لتصريف المخزون لديها من السلع التى يعوق اعادة تكوينها ما طرأ على الطلب من نقص ، او ما فرض على الاستيراد من قيود .

وعلى عكس هذا تأثرت الصناعة وتجارة التجزئة تأثرا ملحوظا ، فقد ادى تبدل الظروف الاقتصادية الى نقص الارباح بل والى خسائر وصعوبات فى تدبير ما يلزم من اموال

وعلى نقيض ماوقع فى السنتين الماضيتين من توتر فى سوق النقد على اثر ارتفاع اسعار القطن وما صحبه من حمى الاستيراد فان الائتمان المصرفى قصير الاجل امتاز بالسهولة طوال هذه الشهور الاثنى عشر .

وكان من اثر ذلك ان تيسر التصريف الدورى لاذونات الخزانة لثلاثة شهور المخصصة لتمويل شراء الحكومة للقطن والتى لها مقابل فى المخزون لدى الدولة من اقطان .

ولا يفوتنا ان نشير — من جهة اخرى — الى عدم كفاية الائتمان الصناعى متوسط الاجل او طويله .

***

غير انه يكاد يطغى على كل هذه المشاكل الدورية او العرضية امر آخر حيوى ، الا وهو

(١) — الريال = ٢٠ قرشا
(٢) — قصير التيلة
(٣) — طويل التيلة
(٤) — بما فى ذلك الاقطان المصدرة ولم تسجل بعد فى الاحصاءات الجمركية

الصلة بين الامكانيات الاقتصادية للبلاد وبين الزيادة المطردة والسريعة للسكان ، وهـذه مشكلة ليست جديدة ، وتزداد باستمرار خطورة والحاحا .

ولدينا من الاسباب ما يحمل على القول بان السلطات تدرس الوسـائل المؤدية الى حلها تدريجا .

فى مقدمة هذه الوسائل تنمية الصـناعة ولكن مصر يجب ان تعمل اولا وقبل كل شيء على توسيع رقعة اراضيها الصالحة للزراعة ،

لا للزيادة الضرورية فى مواردها الغـذائية فحسب ، بل ولتوفير قوة شرائية لاولئك الذين سيتعين عليهم استهلاك ما تنتجـه صناعاتها مستقبلا . ومن الصعب ان يظن ظان ان يسير احد الحلين دون الآخر ، لانه يجب ان يكمل الاقتصادان الزراعى والصناعى كل منهما الآخر

وبهذه المناسبة لا يمكن الا ان نستقبل بمزيد من الغبطة ذلك القرار الذى اتخذته الحكومة والخاص بانشاء « المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى » . على ان يكون من مهـامه بحث ودراسة كل مشروع من شانه التوسع اوالزيادة فى الانتاج القومى فى جميع ميادين النشاط العام والخاص والعمل على تنفيذ هذه المشروعات عند الاقتضاء .

***

وتسود مصر الحديثة وتحركها رغبة اكيدة فى النهوض الاقتصادى والاجتماعى ، ويصاحبها ادراك واضح كل الوضوح لما ينبغى من انعاش الاستثمار العام والخاص

وهنا لا بد لنا ان نشير الى ما اتخذته الحكومة من تدابير لتشجيع الاستثمار الخاص كتوفير الضـمان لاشخاص الاجانب المقيمين فى مصر باطالة آجال تراخيص الاقامة ، والاعفـاء من الضرائب لكل انواع الاستثمار التى يرى انها ذات صبغة قوميـة ، وخفض الضرائب الى النصف فيمـا يختص بالارباح التى يعـاد استثمارها فى الصناعة بدلا من توزيعها .

واعرابا عن الرغبة فى تشجيع استثمار اموال مستوردة من الخـارج ، ضمنت الحـكومة تحويلا سنويا لجزء من الارباح ، كما ضمنت خروج راس المال نفسه بعد فترة معينة .

والاصلاح الزراعى فى طليعة الاعمـال التى قامت بها الحكومة ، ويقضى بتحديد الملكية العقارية بقدر معلوم لكل فرد ، ونزع الملكيات الزائدة عن ذلك مقابل تعويض فى شكل سندات من سندات الدين العام .

ويرمى واضعو هذا النظام الى تحقيق هدفين رئيسيين : الاول اعادة توزيع الثروة العقارية مع ما يتبع ذلك من رفع مستوى المعيشة لجزء من الاهلين ، والثانى توجيه مايدخر من الاموال نحو انواع اخرى من الاستثمار

ففى الماضى كان لما يتمتع به راس المـال الفردى من حرية مطلقـة فى شراء الاراضى الزراعية دخل كبير فى الاقبال عليها ، وكان اقتناؤها احب انواع الاستثمار فى نظر اغلبية المدخرين من المصريين فتقييد هذه الحرية اليوم بقانون الاصلاح الزراعى من شانه ان يوجـه الاموال المستثمرة مسـتقبلا نحو اغراض ومشروعات اكثر تنوعا وليست اقـل فائدة للاقتصاد القومى وتوازنه .

حضرات السادة :

برغم كل تلك الظروف التى اشرنا اليها فان الميزانية التى نعرضها اليوم عليكم تظهر بوضوح ان مركزنا من حيث الاموال السائلة متين وان ارباحنا توازى ارباح السنة الماضية . ان قيمة محفظة الاوراق المالية فى هذه السنة اكثر اهمية من المعتاد . وهى تشمل اذونات على الخزانة واوراقا حكومية وسندات قصيرة لاجل يمكن خصمها او تصريفها جميعا لدى بنكنا المركزى

	مليم جنيـه
بلغت ارباحنا بعد خصم المصاريف العمومية والاحتياطيات المختلفة	١٤٩٩٦٩ر٨٥٩
وباضافة المرحل من السنة الماضية ومقداره	٣٦٥٣٦ر٥٥٥
يكون رصيد حساب الارباح والخسائر	١٨٦٥٠٦ر٤١٤

فنقترح استخدام هذا الرصيد على النحو الآتى :

توزيع اول نظامى الى ... ٢٥٠ سهم مدفوع من قيمة كل سهم ٥٠٠ر٢ ج م	٣١٢٥٠ر٠٠٠
حصة اعضاء مجلس الادارة	١١٨٧١ر٩٨٦
توزيع ثان	٣١٢٥٠ر٠٠٠
توزيع اضافى (صافى) مخصص لوفاء جزء من ثمن الاسهم	٧٥٠٠٠ر٠٠٠
	١٤٩٣٧١ر٩٨٦
الباقى المرحل للسنة المقبلة	٣٧١٣٤ر٤٢٨
	١٨٦٥٠٦ر٤١٤

والغرض من الاقتراح الخاص بتخصيص توزيع اضافى قدره ٧٥٠٠٠ جنيه فى تسديد قيمة اسهم البنك ـ كما حدث فى السنة الماضية ـ ان يسهل عليكم دفع مقدار مماثل قرر مجلس ادارتكم طلبه من راس المال غير المدفوع اى ٣٠ قرشـا عن كل سهم وميعاد تسـديده ٢٢ ديسمبر ١٩٥٣ .

فاذا وافقتم على اقتراحنا شرعنا فى :

١ ـ دفع ربح قدره ٢٥ قرشا عن كل سهم بعد خصم الضرائب المفروضة على ايرادات الاموال المنقولة وذلك فى ٢٣ ديسمبر ١٩٥٣ .

٢ ـ فى نفس التاريخ نسوى المبلغ الاضافى وقدره ٣٠ قرشـا المطلوب على اسهمكم فى شركتنا وذلك عن طريق التوزيع الاضافى وقدره ٧٥٠٠٠ جنيه المشار اليه آنفا

وعلى ذلك تصل الاموال الخاصـة بشركتنا الى المبالغ الآتية :

	مليم جنيـه
راس المال المدفوع (٢٨٠ قرشا عن كل سهم)	٧٠٠٠٠٠ر٠٠٠
الاحتياطى القانونى	٢٠٠٠٠٠ر٠٠٠
الاحتياطى غير العادى	١٠٠٠٠٠ر٠٠٠
المرحل الى السنة المقبلة	٣٧١٣٤ر٤٢٨
	١٠٣٧١٣٤ر٤٢٨

ويعنينا ان ننوه بان جميع موظفيا فى مختلف درجاتهم جـديرون بكل ثناء لمـا اظهروه من اخلاص ونشاط فى أداء مهمتهم ..

***

وبعـد ان انتهت سنتنا المـالية اشتركنـا بنصيب فى بنك جديد فى لبنان انشىء فى بيروت باسم « البنك البلجيكى اللبنانى » .

واشترك معنا ايضا بضعة بنوك اخرى من جماعة بنك الشركة العامة لبلجيـكا ، وبعض المؤسسين اللبنانيين . ويعد البنك البلجيكى اللبنانى مثلا جديدا للتعاون الدولى ..

ولا يقوم لدينا شـك فى أنكم ستشاركوننا اغتباطنا بالمساهمة فى مثل هذا التعاون الذى ننتظر من ورائه ان يزداد نشاط البنك البلجيكى والدولى بمصر فى بلد صديق من بلاد الشرق الاوسط .

ويمثلنا فى مجلس ادارة البنـك البلجيكى اللبنانى مندوبان من هيئة الادارة العامة فى مصر ..

***

دعى السـيد حسين فهمى ليضطلع بمهمة كبرى ، الا وهى رياسة المجلس الدائم لتنمية الانتاج القـومى ، فاضطر الى الاسـتقالة من عضـوية مجالس الادارة التى يشغلها ، ومن بينها عضويته فى مجلس ادارتنا .

واذ نهنىء زميلنا السابق على هذا الاختيار الموفق ، لا يسـعنا الا ابداء عظيم الاسـف لحرماننا من الاستعانة بصائب آرائه ..

وتنتهى عضوية السادة لينؤس جاش وبول راملو وروبير ج. رولو فى هذه السنة ويجوز اعادة انتخابهم وهم يتقدمون الى الاقتراع ..

***

وطبقا للمادة ٣٠ من نظام البنك يتعين عليكم اختيار مراقبين للحسابات عن السنة المـالية ١٩٥٣ ـ ١٩٥٤

ونعرض اعادة انتخاب مستر ا. ر. كوبرو ر. ج. هالسى اللذين انتهت مدتهما ويجوز اعادة انتخابهما على ان ينضم اليهما الاسـتاذ عبد الله عزيز دلجاوى .

مجلس الادارة

الميزانيـــة على الصفحة التاليـــة

الميزانية العمومية فى ٣٠ يونيو سنة ١٩٥٣

اصـــول

	جنيـــه	جنيـــه
مساهمون (عن راس المال المكتتب الغير مدفوع) ٣٧٥٠٠٠		
« الاصول الثابتة »		
مخازن واثاث ومهمات		١٠٠٠٠
« الاصول المتداولة »		
نقدية بالصندوق والبنك الاهلى	٣٩٠٧٤١٢	
بنوك ومراسلون	١٨١٦٩٩٠	
محفظة الاوراق المالية	٢٣٦٠٠٠٠	
محفظة أوراق القبض	١٣٦١١٧٥	١٠٤٤٥٥٧٧
حسابات جارية مدينة		٥٦٠٥١١٦
اشتراكات مالية (١)		١٧٨٩٣
حسابات مختلفة ومؤقتة		٩٢٤٣٩
مدينون مقابل أوراق تجارية مقبولة من مراسلينا أومنا		٤٣٩٦٨
		١٦٢١٤٩٩٣

(١) لايزال هناك مبلغ ١٢٥ جنيها على الاشتراكات مالية ولم تطلب .

خصـــوم

راس المال المكتتب ١٠٠٠٠٠٠	جنيـــه	جنيـــه
« من الشركة نحو نفسها »		
راس المال المدفوع		٦٢٥٠٠٠
الاحتياطيات		
الاحتياطى القانونى	٢٠٠٠٠	
الاحتياطى غير العادى	١٠٠٠٠	٣٠٠٠٠
« نحو الغير »		
حسابات دائنة مختلفة :		
تحت الطلب	٧٦١٥٧٧٥	
لاجل وباخطار سابق	٥٨٣٧٧٥٥	
بنوك ومراسلون	٧٥٣١٧٣	
حسابات مختلفة ومؤقتة	٨٥٢٨١٦	١٥٠٥٩٥١٩
أوراق تجارية مقبولة من مراسلينا او منا		٤٣٩٦٨
« أرباح وخسائر »		
مرحل من السنة المالية الماضية	٣٦٥٣٦	
أرباح السنة المالية ١٩٥٢/١٩٥٣	١٤٩٩٧٠	١٨٦٥٠٦
		١٦٢١٤٩٩٣

تقرير المراقبين

الى حضرات مساهمى البنك البلجيكى والدولى بمصر

راجعنا الميزانية المبينة اعلاه على دفاتر ومستندات البنك البلجيكى والدولى بمصر (شركة مساهمة مصرية) فى المركز الرئيسى بالقاهرة وفى مركز الاسكندرية وفرع مصر الجديدة وقد قام مجلس الادارة بتحديد الاحتياطى للطوارىء وبتقدير الديون .

وبعد ، فاننا نرى أن هذه الميزانية وضعت لتبين حالة البنك فى يوم ٣٠ يونيو ١٩٥٣

القاهرة فى ٤ نوفمبر ١٩٥٣ ا . جيمس هالسى ا . ر . كوبر
محاسبان قانونيان

الرئيس : بيير بونفوازان
نائب الرئيس : حسن مظلوم
عضو مجلس الادارة المنتدب : ا . لاميوت لاميرت
الاعضاء : عبد الرازق أبو الخير . لينوس جاش . محمود سعيد . عطا عفيفى . حسين فهمى . ميريت بطرس غالى . رينيه قطاوى . الدكتور ابراهيم بيومى مدكور . بول [illegible] . بول دلساك . جاستون اتيينه . روبير ج . رولو . أرنست جامبير . لويس فان دام .

حساب الارباح والخسائر من اول يوليو ١٩٥٢ الى ٣٠ يونيو ١٩٥٣

منـــه

المصروفات العمومية	٣١٢٢٩٠
صافى الارباح (بما فى ذلك المرحل من العام الماضى)	١٨٦٥٠٦
	٤٩٨٧٩٦

لـــه

المرحل من العام الماضى	٣٦٥٣٦
ارباح السنة المالية بعد خصم الاستهلاكات والاحتياطات المختلفة	٤٦٢٢٦٠
	٤٩٨٧٩٦

شركة مصر للغزل والنسج الرفيع

من القطن المصرى

شركة مساهمة مصرية

مركزها الرئيسى بالقاهرة ومصانعها بكفر الدوار

سجل تجارى رقم ٧٩٧٠ القاهرة

المركز الرئيسى - شارع محمد بك فريد - عمارة بنك مصر القاهرة

سجل تجارى رقم ٧٢٨٢

المصانع كفر الدوار بالقرب من الاسكندرية

عدد العمال بالمصانع ١٠٠٠٠ عامل

رأس المال المصرح به والمدفوع ١٠٠٠٠٠٠ جنيه مصرى

عدد المغازل ١١٠٠٠٠ مغزل

عدد الانوال الاوتوماتيكية ٣٥٠٠ نول

تحتوى المصانع على أحدث ماكينات الغزل و النسج

« طبعت بمطابع اخبار اليوم »

عدد خاص عن

وسائل المواصلات



الاقتصاد والمحاسبة

العدد ٦٨
أول يناير ١٩٥٤

صاحب الامتياز : عبد الله فكرى أباظه رئيس نادى التجارة
رئيس التحرير : احمد عنان

الثمن
١٠ قروش

شرايين الحياة الاقتصادية

كل نشاط عمرانى ، وكل نشاط اقتصادى ، وكل نشاط يتصل بالحياة العامة ، انما يعتمد فى المقام الاول على وسائل المواصلات بشتى أنواعها ، من طرق تسير عليها الهادرات ، ومن شرايين مائية تمخر السفن مياهها ، ومن أجواء تنقل الناس على متن الطائرات ، ومن بريد وبرق ولاسلكى وغير ذلك ..

وقد باتت هذه جميعا حلقات متشابكة لا غنى للدولة عنها مجتمعة أو عن احداها ، ولهذا رأينا الحكومات تأخذ على عاتقها مهمة شق الطرق وتعبيدها وصونها ، وتنظيم الملاحة بانشاء الاهوسة والموانى البحرية والنهرية ، ومد الاسلاك لنقل الرسائل من كل مكان ، وانشاء المطارات ، بل تشجيع شركات الطيران ماديا حتى تستكمل شبكة المواصلات جميع نواحيها ..

والذى لاريب فيه ان مجال انهاض شرايين الحياة الاقتصادية ــ اعنى وسائل المواصلات ــ مجال رحب فسيح ، فهى فى حاجة الى توسيع بسبب قصورها فى أكثر من جانب ،وهى فى حاجة الى رعاية حتى لا تعدو عليها عوامل الفناء فتجعلها غير صالحة لاداء المهمة المطلوبة منها ، وهى فى حاجة الى متابعة ركب التقدم حتى لا تتخلف عن مقتضيات الحياة الحديثة ..

فالشكاوى من وسائل المواصلات بشتى أنواعها كثيرة ، شعبية كانت خاصة ، وضجر رجال الاعمال من اختلال التليفون وبطء التلغراف ، وعدم ضبط مواعيد سكة الحديد ، شكاوى كثيرة لها ما يسوغها . وقد اخذت الحكومة تعمل جادة على تلافى اسباب هذه الشكاوى بما تضعه وتنفذه من مشروعات ، وبما تحكمه من الخطط لمعاقبة المقصرين من المسئولين عن وسائل المواصلات .

وحسن أن تكون للحكومة سياسة مرسومة فى ما يتعلق بشرايين الحياة وأحسن منه أن تكون هذه السياسة قابلة للتطور المستمر لتجابه الحاجات الطارئة ومطالب الحياة الحديثة .

ولهذا اصدرنا هذا العدد عن المواصلات



مشكلة التليفون

على الرغم من التوسع الكبير الذى جرته مصلحة التليفونات اخيرا ، وعلى الرغم من السنترالات الجديدة التى فتحت ، فلا تزال العاصمة بضواحيها تعانى من عدم انتظام حركة التليفونات . اما الشبكة التليفونية فى سائر انحاء القطر ، فلا تزال تجرى على نظام غيرحديث لان نظام التليفون الآلى لم يعرف فى كثير من مناطق البلاد .

وموضع النقد الاول فى النظام التليفونى ، **هو البطء فى اجابةطلبات الراغبين فى الاشتراك . ويعزى هذا الى استنفاد جميع الخطوط فى السنترالات الحالية وتعذر اعداد خطوط جديدة بدون ارهاقالخطوط الحالية ارهاقا قد يصيبها بأشد ضرر . ولكن المأمول بعد الفراغ من انشاء السنترالات الجديدة ان يزول سبب النقد هذا ، وان يصبح فى متناول كل فرد ادخال جهاز تليفون فى داره بدون مشقة .**

وموضع الانتقاد الثانى **أن المشتركين يجابهون صعوبة كبيرة فى الاتصال بالارقام التى يبغون الاتصال بها فيما بين الساعة العاشرة صباحا والساعة الواحدة بعدالظهر.** فأما ان «الحرارة» تكون مفقودة ، واما أن الرقم الذى يطلب يتعذر الوصول اليه ، واما ان مكالمتين تشتبكان معا بغير مادعا ، فيترتب على هذا تعطل لامسوغ له لرجال الاعمال وللراغبين فى قضاء مصالح عاجلة .

والانتقاد الثالث هو **ارتفاع قيمة الاشتراك الحالية وارتفاعقيمة نفقات التركيبات مع انخفاض عدد المكالمات المسموح بها لكل مشترك . فالمبدأ المقرر فى جميع دول العالم ان الذى يشترك فى التليفون من حقه ان يستخدمه بلا قيد ولا شرط ، اما فى مصر فان تحديد عددالمكالمات المرخص بها يحد من حرية المشترك خوفا من أن يطالب بدفع قيمة مكالماتاضافية متضخمة .** والواقع انه يحسن بالمسئولين التفكير فى العودة الى النظام السابق حين كان اشتراك التليفون منخفضا عند ستة جنيهات سنويا ، وحين كان عدد المكالمات المباحة ثلاثة آلاف مكالمة فى السنة ، وحين كانت المكالمة تكلف صاحبها خمسة مليمات لاغير .

والانتقاد الرابع موجه الى « الترنك » الذى لا يزال يبطىء فى اجابة مطالب المشتركين وعلة ذلك قلة الخطوط مع شدة الاقبال عليها. والمشكلة هنا مشكلة نقص فىالمعدات والاجهزة يستكمل مع مرور الزمن، وعندئذ تستطيع مصر أن تكون ذات شبكة تليفونية واسعة النطاقمحكمة الضبط كما هو الحال فى الولايات المتحدة الامريكية

حوادث المرور

لو بحثنا عن الاسباب التى تؤدى الى حوادث المرور فى مدينة مزدحمة بالحركة كمدينة القاهرة ، لوجدنا أنها تتلخص فيما يلى :

أولا ــ اهمال سائقى السيارات واستهتارهم بلوائح المرور ، فهم بين مسرع تجاوز أقصى حد للسرعة المسموح بها ، وبين مخالف لعلامات المرور يسير الى اليسار بدلا من اليمين ، وبين مهمل فى صيانةمصابيح السيارة الامامية والخلفية .

ثانيا ــ افتقار كثير من شوارع القاهرة الى الاشارات الضوئية التى تنظم المرور عند التقاطع وفىالميادين والاعتماد فى انجاز هذه المهمة على جنود يتطرق الملل اليهم فيتصرفون تصرفا يجعل وقوع الحوادث امرا لاسبيل الى منعه . والذى ثبت ان الشارات الضوئية أفضل فى ضبط حركة المرور من جنود بوليسالمرور، ولهذا ينبغى التوسع فى استخدامها

ثالثا ــ ان الذين يسيرون على القدمين ، اما عن جهل وإما عنرغبة فى السرعة ، يخالفون تعليمات المرور ويخترقون الشوارع من غير الاماكن المخصصة لذلك ويعترضون سبيل السيارات المسرعة فتقع الحوادث . وما يقال عن المارة يقال عن راكبى الدراجات

رابعا ــ ان الذينيقودونالسيارات كثيرا مايكونون غير مؤهلين لذلك . ومع أن المسئولين يطاردون كل من يقود سيارة بغير رخصة قيادة ،فان كثيرين ممن لايحملون رخصايقودون سيارات فى الطريق وحتى فى الاماكن المزدحمة بالمرور فتقع الواقعة .

وقد قررت الحكومة أخيراصدار تشريع من ٤٠ مادةينظم اعطاءرخص القيادة وتحصيل الرسوم المفروضة على السيارات ، وهو تشريع تدعو اليه الضرورة حتى تكون الارواح فى عصمة من مخاطر المرور .

الطيران المدنى

تقدمت نهضة الطيران المدنى فى مصر تقدما واسعا فى خلال السنوات الاخيرة ، واخذت الخطوط المصرية الجديدة تفتح فى كل اتجاه ، فتصل جنوبا الى اديس ابابا ، وشمالا الى جنيف وباريس وشرقا الى طهران وغربا الى تونسوليبيا ، وهناكتفكير فى انشاء خطوط اخرى الى لندن والى كراتشى ونيودلهى

وقد عانى الطيران المصرى بعد الحرب عناء شديدا بسبب النفقات المتزايدة مع عدم قدرة الايراداتعلى مجابهة جميع النفقات العاجلة والنفقات الخاصة بالصيانة والنفقات المطلوبة لتوسيع نطاق النشاط الجوى . ولكن الاعانة الحكومية ساعدت على تذليل هذه العقبة ..

ومعروف أن جميع شركات الطيران فى العالم تخسر فى عملياتها ولاتربح، ولهذا تنال اعانة من الحكومات التابعة لها ، والمرة الاولى فى التاريخ التى استطاعت فيها شركة انجليزية للطيران أن تربح هى فى خلال عام ١٩٥٢ الماضى ، وقد عد هذا حدثا

وعانت حركة الطيران فى مصر عناء شديدا بعد حرق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ ، حين اضطرت معظم شركات الطيران الاجنبية الى توجيه طائراتها الى بيروت أو اللد بدلا من مطار القاهرة الدولى ، وحين قرر عدد منها نقل مركزه الرئيسى من القاهرة . ولكن سرعان ما استطاعت مصر ان تفوق من هذه الصدمة ، فاتخذت من الاجراءات مااطمأن رجال الطيرانوجعلهميعودون الى تسيير طائراتهم فى مصر .

وفى وسع مصر أن تغدو المركز الجوى الاول فى الشرق الاوسط اذا خففت من حدة القيود الحالية المفروضة على السفر وتحويلالعملة فمثل هذه القيود تعرقل حركة الطيران

"الاقتصاد والمحاسبة" مع :

مدير مصلحة النقل الميكانيكي

اهم المشاكل التى تواجهنا نقص المال والرجال

الحكومة تمتلك حوالى ٥٠٠٠ سيارة يستهلك منها ٣٠٠ سنويا

توجه مندوب مجلة (الاقتصادوالمحاسبة) الى السيد محمد حسين سرور مدير مصلحة النقل الميكانيكى ليستطلع رأيه فى مسائل النقل الحكومى ، ومصلحة النقل الميكانيكى بوجه خاص · فتفضل بالحديث الشيق التالى مشكورا

*** ماهى أهم مشاكل النقل الحكومى؟**

فى الواقع تعتبر (ادارة النقل الميكانيكى) من الادارات الحكومية· وهى تخضع ـ كما يخضع غيرها من المصالح ـ للوائح والتعليمات والاوامر الحكومية ·· فيسرى بذلك عليها (الروتين الحكومى) · وعندما أذكر (الروتين الحكومى) نستطيع ان نستنتج منه كل ما يندرج تحته من قيود · ومن هنا نشأت المشاكل التى تواجه المصلحة · ولعل أبرز هذه المشاكل أمران :

أولها : نقص الاعتمادات ، فنحن حينما نطلب فى الميزانية اعتمادا قدره ٧٠٠ ألف جنيه مثلا لشراء سيارات جديدة بدلا من المستهلكة والهالكة ، أو شراء قطع غيار ، أو وقود للقوى المحركة ، يسرى القلم الاحمر على الاعتماد فيفعل به مايشاء

ولما كان عدد السيارات ومركبات النقل الاخرى التى تملكها الوزارات والمصالح المختلفة تربو على الخمسة آلاف مركبة ، تخدم رجال الامن العام، وأطفال المدارس ، ومرضى المستشفيات، ومفتشى التموين ، ورجال الرى ،وغير ذلك ، وهذه السيارات تسلك فى طريقها طرقا وعرة ·· زراعية فى أغلبها ، كان استهلاك هذه الوسائل يتم فى فترة بين الخمس سنوات ، والسبعة · وبناء على هذا يستهلك سنويا حوالى ٣٠٠ سيارة · فهل نستكثر بعد ذلك اعتمادا يبلغ ال٧٠٠ ألف جنيه سنويا ؟

والمشكلة الثانية : التى تواجهنا هى مشكلة نقص الايدى العاملة ، من مهندسين ، وعمال ورش ··الخ·

والمشكلة الثالثة : عدم توازن الطلب الحكومى ، مع المقدرة المالية للمصلحة · فاننا نرى مثلا ان مصحة الماظة تطالب بأتوبيسات لنقل موظفيها فلا توجد لدينا ، وهذه وزارة المعارف تطالب لمدارسها بسيارات نقل لابنائها التلاميذ ، فلا توجد لدينا وهذه مصلحة البريد تطالب بسيارات لنقل رسائل الجمهور ، فلا توجد لدينا ، وادارة الأمن العام تطالبنا بسيارات لمطاردة المجرمين ،فلاتوجد لدينا ·· كل ذلك بسبب نقص الاعتمادات · ومن هنا تنشأ مشكلة الارتباك فى الاداة التنفيذية ،وبالتالى مهاجمة الجمهور لنا لتأخير مصالحه ·· ونحن من كل هذا ـ كما ترى ـ براء ·

ويكفى للتدليل على النقص الخطير، أن اذكر أن مصالح مدينة القاهرة وحدها تحتاج لحوالى ٣٠٠ سيارة حكومية بينما الموجود لدينا ومخصص لها ١٥٠ سيارة فقط ·· !

*** ماهى رسالة النقل الميكانيكى؟**

ـ الرسالة الكبرى التى تؤديها هذه الادارة ، هى توفير وسائل النقل للمصالح والوزارات الحكومية · ثم مراجعة اعتمادات شراء السيارات بوساطة الوزارات المستقلة فى هذه الناحية ـ وهى ناحية شراء السيارة · أما وزارة الصحة والزراعة والمعارف والتموين والداخلية فكل مشترياتها من السيارات خاضعة لادارة النقل الميكانيكى

ولكن من المؤسف أنه لايوجد سوى عدد قليل جدا يفهم رسالة النقل الحكومى · فهناك من الرجال المسئولين من يفهم أن اعتمادات المصلحة عبارة عن مصروفات أكثرمنها خدمات ·· وخدمات كبرى ، تعود بالنفعة الجليلة على الاداة الحكومية ذاتها ·

*** هل الجهاز الفنى الهندسى كاف بالمصلحة ؟**

ـ ان اجابة هذا السؤال تفهم من اجابتى على (بند ثانيا) من السؤال الاول ولعل هذا النقص هو جزء من أسباب الصياح والشكوى من تأخير اصلاح السيارات الحكومية التى تستغرق شهورا

أما ان كان هناك شكوى عن زيادة تكاليف اصلاح المصلحة عن الورش الاهلية للسيارة مثلا ، فهذا غير صحيح بالمرة ، وأطالب بمن ينادى بابراز مستنداته ، لأرد على كل هذه المزاعم ·

*** لاحظت فى أثناء دخولى (الادارة) أن هناك سيارات متراكمة فوق سطح المبنى · فما سبب ذلك ؟**

ان هذه السيارات مابين سيارات مستهلكة قضت مدة خدمتها ، فهى تنتظر طرحها فى مزادات · وهى كل يوم تزداد باستمرار وهناك السيارات المصادرة أيضا

وبمناسبة موضوع استهلاك السيارات ، فقد صدر قرار مجلس الوزراء بتاريخ ١٨ـ٢ـ١٩٥١ ينص على استهلاك السيارة الحكومية خلال خمس سنوات فقط· ولكننا اضطررنا فى الوقت الاخير الى مد مدة هذا الاستهلاك الى ٧ سنوات · وبعد ذلك تطالبوننا بسيارات صالحة للعمل دون أن ينتابها خلل أو عطب ؟ هل تطلب من الشخص الذى بلغ الحلقة السابعة عملا يوازى العمل الناتج من شخص فى الحلقة الرابعة أو الخامسة؟

وبعد ··

انني أرجو أن يفهم الرأى العام أولا هذه الحقائق ، وأن تضعها مجلة (الاقتصاد والمحاسبة) أمام أنظاره حتى يقتنع بها ، وأرجو أيضا أن يكون الرجال المسئولون ذوى أياد ممدودة على هذه الادارة الهامة ·· فلا يبخلوا عليها بالاعتمادات ولا بالرجال·

في السياسة الاقتصادية :

مقترحات جديدة بالدرس عن مشكلات المواصلات

الحاجة إلى بناء حظائر من ادوار متعددة لإيواء السيارات

تشجيع الاقبال على اقتناء السيارات الصغيرة بدلا من اثقالها بالرسوم

مشكلات المواصلات بشتى أنواعها كثيرة في مصر لايكاد يحصيها حصر، والعلة الاساسية في ذلك أن نمو وسائل المواصلات كان نموا يغلب عليه طابع الارتجال فلم تكن هناك سياسة مرسومة له من قبل ، وكان حتما أن يحاول المسئولون علاج هذه المشكلات ارتجالا كلما استبانوا ما يلح في علاج سريع منها ..

وقد عنت لنا خاطرات بشأن مشكلات المواصلات وما يتعلق بها ، نعرضها هنا على مسامع المسئولين من رجال الحكومة ورجال الاعمال .

المرور في العاصمة

أول مظاهر الخلل في الجهاز الخاص بالمواصلات يبدو في العاصمة حيث يشتد الضغط على كل جانب من جوانبها . فوسائل المواصلات الشعبية من ترام ومركبات اوتوبيس تضيق بسعتها الحالية عن استيعاب جميع الركاب الذين ينتقلون من ناحية الى أخرى . صحيح ان هناك ساعات معينة يزداد فيها تدفق الركاب على مركبات الترام والاوتوبيس ولكن بقية ساعات النهار تشهد بدورها اكتظاظا ملحوظا في جميع وسائل النقل .

ومعنى هذا أن جهاز النقل الحالي قاصر على الوفاء بحاجة القاهرة ، وهو قصور يعالج بأحد أمرين : اما بزيادة عدد الوحدات المسيرة في كل خط بحيث يؤدي ذلك الى الاقلال من التزاحم الذي يصل الى حد التعلق بالدرجات - مع ما ينطوي عليه ذلك من مخالفة للقانون - واما بزيادة سعة كل وحدة باعداد مركبات ذات دورين في الترام والاوتوبيس بدلا من المركبات الحالية ذات الطابق الواحد ، وهو أمر غير متعذر ، لان تجربته في الاسكندرية نجحت نجاحا عظيما .

والواقع أن العلاجين ضروريان لتذليل مشكلة المواصلات في القاهرة لان الركاب يكادون يختنقون من شدة تزاحمهم في ساعات النهار وفي جانب كبير من ساعات الليل .

ولذلك ينبغي تشجيع كل مسعى يراد به زيادة عدد وحدات وسائل الانتقال ، وزيادة سعة هذه الوحدات

حوادث المرور

واذا كان هناك معدل يومي لحوادث المرور ولعدد الذين يروحون ضحية هذه الحوادث ، **فان هذا المعدل يزيد زيادة ملحوظة في العطلات الرسمية وأيام الاعياد ، وذلك لان الناس يخرجون للنزهة أفواجا ويتلمسون جميع وسائل المواصلات ، وكثيرا ما تخرجهم بهجة الاعياد وزحمة المحتفلين بالعيد عن اليقظة الواجبة ، فتحدث حوادث لا مفر منها ، ترفع معدل عدد الضحايا رفعا ملحوظ النسبة .**

ومعنى ذلك أن الرقابة على المرور وعلى سرعة السيارات وحمولتها ، ينبغي أن تزداد زيادة كبيرة في أيام العطلات والاعياد ، كما ان التنبيه على الاهلين بمحاذرة المخاطر في تلك المناسبات ضرورة ينبغي أن يقوم بها المسئولون عن تنظيم المرور .

وقد جرت الولايات المتحدة على نظام مفيد هو انها تذيع دائما أرقام ضحايا الحوادث في أيام الاعياد ، وتحذر الناس من ان تتحول اعيادهم الى اتراح بسبب الاهمال في قيادة السيارات أو اخلال بقوانين السرعة أو الحمولة أو زراية بلوائح المرور . وهذا النظام يساعد كثيرا على اجتناب الحوادث التي لا مدعاة لها في أزمنة ينبغي أن يعم الفرح فيها لا الحزن ..

وحبذا لو اخذت مصر بهذا النظام فأذاعت قبل مواسم الاعياد اذاعات تنبه الناس الى سبيل الامان ، وتردف ذلك باذاعة ارقام الحوادث الخاصة بالمرور ليتبين الجميع عاقبة الذين يسدون آذانهم تجاه صوت النذير الحكومي .

وقوف السيارات

ومن ابرز المشكلات التي يجابهها أصحاب السيارات في العاصمة ، سيما في المنطقة المحصورة شمالا بشارع فؤاد وشرقا بميدان الاوبرا وجنوبا بميدان التحرير وغربا بشارع الملكة ، أن من العسير الاهتداء الى مكان لوقف السيارات في خلال النهار ذلك أن هذا الحي حي أعمال ورجال الاعمال يجيئون في ساعات مبكرة بسياراتهم فيجعلونها تقف امام دور عملهم الى أن يحل موعد انصرافهم فاذا أراد قادم جديد وقف سيارته تبين أن أفاريز الشوارع كلها مزدحمة بالسيارات الواقفة ولا سبيل الى التماس موضع الا على بعد مئات من الامتار .

هذه المشكلة أمكن حل مثلها في الخارج بطريقتين عمليتين : أولاهما الزام الراغبين في بناء العمائر الضخمة في أحياء العمل بأن ينشئوا في أسفل كل عمارة حظيرة واسعة للسيارات تتسع لايواء سيارات الموظفين الذين يعملون في المكاتب والشركات التي تضمها العمارة . وثانيتهما : انشاء حظائر للسيارات في كل شارع رئيسي تكون من ادوار كثيرة ، وتستطيع السيارات الصعود الى الدور الثاني أو الثالث أو الرابع عن طريق مدارج خاصة أو مصاعد ذات اتساع كاف لحمل السيارة الى الادوار العليا .

والواقع أن هذين الاسلوبين يمكن اتباعهما في مصر ، وخاصة في شارع سليمان باشا وشارع فؤاد الاول

وشارع شريف وشارع محمد فريد وشارع الالفي وشارع توفيق . فكل من هذه الشوارع في حاجة الى حظيرة متعددة الادوار لايواء السيارات ، بدلا من تركها فى الشوارع تزحم المرور وتتعرض للسرقات ، مما يحدث فى كل يوم تقريبا .

صنع السيارات فى مصر

لا تزال مصر تستورد السيارات من الخارج جاهزة ، وقلة قليلة منها - أغلبها سيارات النقل - هى التى تصنع فى مصر بعد استيراد عددها وآلاتها من الخارج .

وقد يكون ذلك فى مصلحة الاقتصاد الوطنى لان الرسوم الجمركية على السيارات المستوردة قد زيدت أخيرا زيادة كبيرة بحيث تتدرج قيمة هذه الرسوم كلما ازدادت السيارات فخامة وكلما ارتفع سعرها .

ولكن ليس ثمة ما يحول دون انشاء مصانع لجمع اجزاء السيارات فى مصر وبذلك تهيأ وسائل لاستخدام كثير من الايدى المتعطلة ، وتمهد هذه الصناعة لغيرها من الصناعات المتصلة بها ، ومن عجب أن بعض شركات السيارات كانت قد فاتحت حكومة سابقة لمصر لانشاء مصنع لجمع أجزاء السيارات ، ولكن الحكومة لم تبد ترحيبا بهذه الفكرة ، فاضطرت الشركة الى فتح فرع لها فى اسرائيل يقوم بتركيب أجزاء السيارات .

والذى لا ريب فيه ان السيارات الخاصة ، ولا سيما ما كان منها صغير الحجم ، قد اصبحت اليوم من الضرورات اللازمة لرجال الاعمال لا يستغنى أحد عنها ، فحتم على المسئولين أن يشجعوا الاقبال على اقتناء هاته السيارات بدلا من أن يعدوها وسيلة من وسائل الترف ينبغى اثقالها بالرسوم والضرائب .
وليس ثمة ضرر من ازدياد عدد السيارات الخاصة مادامت الحكومة تواصل سياسة التوسع فى اعداد الحظائر ، وشق الطرق الفسيحة ، وتقسيم المدن تقسيما ييسر وسائل الانتقال فيها .

سيارات التاكسى

ولابد من دراسة الوضع الحالي لسيارات التاكسى فى ضوء الحاجة الحقيقية لمدينة مثل القاهرة . فيبدو مما نلاحظه أن عدد هذه السيارات يفوق عدد الذين يقبلون على استخدامها ما خلا أيام الاعياد والمناسبات التى تتعطل فيها وسائل المرور الشعبية . فهل من المصلحة ترك هذه السيارات تشغل الطرق بصفة دائمة وتزاحم وسائل المرور الاخرى بما تشغله من حيز ، سواء كانت جاثمة او سائرة هادرة .. ؟ وبديهى أن أي حل لهذه المشكلة ينبغى أن يدخل فى اعتباره العامل الانسانى ، **أعنى أن هناك سائقين لهاته السيارات يعيشون من ايرادهم اليومى منها ، فلابد من تدبير أمرهم قبل تقرير سياسة عامة بشأن سيارات الاجرة .**

وهناك ناحية اخرى يحسن كذلك مراعاتها . فان التاكسى بأجره الحالى يعد وسيلة كثيرة الكلفة من وسائل الانتقال فى داخل العاصمة . لان الانتقال من ميدان التحرير مثلا الى ميدان الاوبرا يكلف نحو عشرة قروش بينما الترام يكلف قرشا واحدا لا أكثر . وهذا الفرق الكبير يثبط همم الذين يؤثرون ركوب سيارة الاجرة الا اذا كانوا على موعد عاجل يخشون أن يخلفوه . ومن ثم يقل الاقبال على الانتقال بسيارات الاجرة فى داخل القاهرة . **ولو خفض أجر الابتداء فى داخل القاهرة من ستة قروش الى ثلاثة مثلا ، على أن يبقى هذا الاجر كما هو للمسافات الطويلة لكان ذلك سببا فى اقبال الناس على استخدام سيارات الأجرة فى داخل العاصمة . ومعروف ان الانتقال بسيارات الاجرة فى لبنان و فى اسبانيا وفى غيرهما من البلدان ارخص من الانتقال بوسائل المواصلات الشعبيه بينما الواقع فى مصر نقيض ذلك تماما**

الراكبون بالمجان

ووسائل المواصلات بجميع أنواعها يزحمها الذين يركبون بالمجان ، سواء من موظفى النقل المشترك أو من موظفى الحكومة ، أو الذين يحملون اشتراكات مجانية ، أو من الباعة المتجولين والشحاذين ، أو من الطوائف المعفاة من دفع أجور المواصلات كرجال البوليس والاسعاف ورجال البريد وغيرهم .

والواقع أن اطلاق حرية هؤلاء فى الركوب يشجعهم على مزاحمة الركاب الذين يدفعون اجرا مزاحمة غير مشروعة . فهم يتكاسلون عن السير محطة او محطتين ما داموا يركبون بالمجان . ولهذا نعتقد ان المصلحة العامة تدعو الى التقليل بقدر الامكان من الامتيازات المجانية التى تغرى بالزحام ، وتشجيع هؤلاء الناس على أن يسيروا على القدمين متى كان مقصدهم قريبا من محل عملهم أو اقامتهم .

وديع فلسطين

الطرق والصناعة

ضرورة الاقتراض للقيام بمشروعات الطرق

تتجه البلاد الآن نحو اتباع سياسة التصنيع ، واذا كنا نريد لهذا الاتجاه ان يثمر ويأتي بالنتائج المرجوة فيجب ان نوفر له جميع الدعامات الاقتصادية التي يجب ان يرتكز اليها .

ووسائل النقل هي الدعامة الاولى التي يجب ان تتجه اليها الانظار فهي التي تمكن من توطن الصناعة في الامكنة التي تتوافر فيها مقومات الحياة والاستقرار ، وهي التي تحمل منتجات الصناعة الى كافة اجزاء القطر الواحد بل الى كافة الاقطار .

والتاريخ الصناعي للدول الكبرى يوضح لنا هذه الحقيقة ويجلوها ، فمما لاجدال فيه ان الصناعة في جميع تلك الدول لم تكن لتتخذ الشكل الهائل الذي بلغته في عالم اليوم لولا التقدم الفني الذي حدث في وسائل النقل في خلال القرن التاسع عشر بل ان الثورة الصناعية نفسها كانت مهددة بالانهيار لولا ان صاحب حدوثها ثورة اخرى في عالم النقل .

فالنقل هو شريان الحياة للصناعة ، وهو عصبها الحساس ، فهي في حاجة الى المادة الاولية ، والى الوقود ، والى توزيع منتجاتها .

ولو ان كل هذه الاشياء توافرت للصناعة في مكان واحد لهان الامر ولما كان لنا ان نكسب النقل تلك الاهمية التي نمنحها اياه ، ولاصبحت الصناعة حرفة محلية يقوم بها سكان كل مدينة بل وكل قرية .

ولكن موارد المواد الخام موزعة في شتى الجهات ، فقد تجد الصناعة احدى المواد اللازمة لها في مكان ما ولا تجد الى جوارها باقي المواد الاخرى ، اما بالنسبة لتوزيع المنتجات فاننا قلما نجد مصنعا يعتمد في تصريف منتجاته على سوق المدينة التي يوجد بها والسبب في ذلك هو استخدام الصناعة للآلات الغالية الثمن ، فكلما احتاجت الصناعة الى الآلات المعقدة الغالية الثمن كلما اصبح ضروريا ان يكون لها سوق متسع تستطيع فيه تصريف منتجات هذه الآلات ، والا ارتفعت تكاليف الانتاج .

كما ان التقدم الصناعي يقوم على التخصص في الصناعة وفي العمليات المختلفة ، والتخصص يحتاج الى سوق واسعة يمكنها ان تستهلك جهود العمال والآلات والادوات المتخصصة ، والا فلا معنى للتخصص ولا نفع يجنى من ورائه طالما انه لايمكن استغلال القوى المتخصصة الاستغلال الاوفى .

وهكذا يمكن لنا ان نقول انه لا يمكن لاي جماعة محلية من السكان ان تستفيد الاستفادة الكاملة من التقدم الصناعي الا اذا شاركت في هذا التقدم مجموعات كبيرة من السكان .

وقد ادى انشاء السكك الحديدية في القرن التاسع عشر الى توسيع الاسواق امام الصناعات المختلفة كما ادى الى تخفيض تكلفة النقل ، ولما كانت السكك الحديدية هي اهم وسيلة للمواصلات في القرن التاسع عشر فقد اتجهت مصانع ذلك القرن الى الاقتراب من خطوط السكك الحديدية فتركزت في جهات معينة ومناطق محدودة واقعة على تلك الخطوط الحديدية .

ولكن اختراع السيارة في اوائل القرن العشرين اعطى للصناعة حرية كبيرة في اختيار الجهة التي تتوطن بها ، كما اعطت هذه الوسيلة مزايا عظيمة للصناعة الكبيرة والصغيرة على السواء ! فقد اثبتت الظروف ان النقل بالسيارات اقل تكلفة في حالة الكثير من السلع من النقل بالسكك الحديدية .

صاحب هذا المقال « الدكتور احمد ابو اسماعيل » استاذ جامعي ، وكاتب اقتصادي معروف ، له ابحاثه القيمة في شئون الاقتصاد والمال . وقد اثارت المجلة من هذه الابحاث الشيء الكثير من هذه البحوث ، مستعينة بآرائه العلمية القيمة ، في سلسلة مقالات للاستاذ احمد زكي عبد الهادي عن (سياسة النقل في العهد الجديد) .

وقد مكنت هذه الوسيلة الجديدة المصانع الكبيرة من السيطرة على عمليات النقل اللازمة لها بحيث يتفق دخول المواد الخام التي تلزمها الى مصانعها مع نفس الوقت الذي تدخل فيه هذه المواد الى العملية الانتاجية الخاصة بها وذلك لتوفير تكاليف تخزين هذه المواد للاستغناء عن عمليات النقل الداخلية ، فعملية التخزين تستدعي تفريغ العربات المحملة بالمواد الداخلة الى المصنع في المخزن وعندما تحتاج العمليات الانتاجية في المصنع الى هذه المواد فان هذه المواد تحمل في العربات لنقلها الى حيث يراد استخدامها ، وبذا يكون هناك عملية تفريغ عند وصول المواد اللازمة للمصنع ثم عملية تحميل عند احتياج هذه الاجزاء ثم عملية تفريغ ثالثة في مكان العملية الانتاجية وكل هذه العمليات مضافا اليها عملية التخزين من الممكن الاستغناء عنها والاكتفاء بعملية واحدة هي عملية تفريغ البضائع في مكان العملية الانتاجية لو ان سيارات النقل وصلت في ميعاد ابتداء تلك العملية تماما ، ولا يمكن لاي سكة حديدية ان تقوم بتوصيل البضاعة الى المصانع على الوجه الذي تقوم به عربات النقل وبالشكل الذي بيناه .

بقلم
الدكتور احمد ابو اسماعيل

ويمكن بواسطة السيارات نقل البضائع القابلة للكسر بطريقة اكثر ضمانا ، فالبضائع التي تحمل في العربات تبقى كما هي الى ان تصل الى المكان المرسل اليه ، كما ان تحميل العربات وتفريغها يتم في كل جهة من الجهات تحت اشراف الراسل والمرسل اليه .

والى جانب المزايا السالفة فان تقدم النقل بالطرق افاد الدولة في نواحي متعددة ، فسواء في ناحية الامن العام او الصحة او الدفاع او الشئون الاجتماعية ، فان للنقل بالطرق منفعته واهميته .

وقد ادت كل هذه المزايا الى اهتمام الدول الصناعية الكبرى بطرقها ، فازداد ما تنفقه تلك الدول على طرقها زيادة كبيرة ، ففي اوائل القرن العشرين كانت تتكلف بريطانيا في انشاء وصيانة الطرق مبلغ ١٢ مليون جنيه سنويا وكان كل هذا المبلغ تقريبا يستمد من العوائد التي تفرضها الهيئات المحلية على ملاك المباني وكانت الهيئات المحلية هي التي تقوم بعمليات الانشاء والاصلاح ، ولكن ازدياد حركة المرور نتيجة لاختراع السيارات وزيادة عددها ادى الى زيادة المصروفات اللازمة لصيانة الطرق فانفقت بريطانيا فيما بين الحربين العالميتين ما يساوي ٥٦ مليون جنيه سنويا في المتوسط على الطرق ، ولم تكن الايرادات السنوية الناتجة من رسوم البترول ورسوم السيارات كافية لسداد المصروفات السنوية للطرق ، وكان عجز الايراد في المتوسط ٢٧٫٥ مليون الجنيهات سنويا . كانت تدفعه الخزانة العامة والهيئات المحلية ، وقد عقدت تلك الهيئات قروضا كثيرة للقيام بمشروعات الطرق اللازمة لها .

وقد بلغت اطوال الطرق في بريطانيا ١٧٨٫٠٠٠ ميلا ، بينما تبلغ اطوال الخطوط الحديدية في بريطانيا ٢٠٫٠٠٠ ميلا ، اي ان اطوال الطرق في بريطانيا تسع امثال اطوال الخطوط الحديدية .

ولما كانت مساحة انجلترا وويلز تبلغ ٨٥٫١/٤ الف ميل مربع ومساحة اسكتلندا تبلغ ٣٠ الف ميل مربع ، فكأن هناك ٣٫٦ ميل من الطرق عن كل ميل مربع من الاراضي في انجلترا وويلز ، ٠٫٨ ميل من الطرق عن كل ميل مربع من الاراضي في اسكتلندا .

اما في الولايات المتحدة فقد ابتدأت حكوماتها تظهر اهتماما كبيرا ببناء الطرق منذ سنة ١٨٩١ وقد فرضت هذه الحكومات الضرائب لتساعدها في تنفيذ هذه المشروعات ، كما جمعت جزءا كبيرا من المبالغ اللازمة لهذه المشروعات ، كما جمعت جزءا كبيرا من المبالغ اللازمة لهذه المشروعات عن طريق القروض .

وقد اوقفت الحرب العالمية الاولى النشاط الذي بدأته كثير من الحكومات في هذا السبيل ولكن ما حلت سنة ١٩٢١ حتى دبت الحركة من جديد في مشروعات الطرق في جميع الولايات فأنفقت عليها حكومات الولايات المتحدة في تلك السنة ٤٠٠ مليون دولار ، وقد استمر نشاط حكومات الولايات المتحدة في السنين التالية وازداد ما تنفقه كل منها على هذه المشروعات فبلغ مجموع ما انفقته حكومات الولايات المختلفة في سنة ١٩٣٠ الف مليون دولار ، وقد كانت الضرائب السنوية المفروضة على السيارات ورسوم البترول لا تكفي الا لسداد جزء من المصروفات فاستعانت اغلب الحكومات بالقروض في سبيل تمويل مشروعات الطرق .

وقد خصصت حكومة روزفلت في سنة ١٩٣٥ مبلغ ثمانمائة مليون دولار للانفاق على الطرق والشوارع ، وكان هذا اكبر المبالغ التي خصصت لمشروعات الانعاش الاقتصادي التي قامت بها حكومة روزفلت في ذلك الحين .

وقد بلغ ما انفقته حكومة الولايات المتحدة من سنة ١٩٢٣ الى اول يناير سنة ١٩٤٨ على الطرق مبلغ ٤٢٨٤٧ مليون دولار

ويتضح من دراسة الحالة في انجلترا وامريكا ان المصروفات السنوية على الطرق كانت تزيد

كثيرا على الايرادات السنوية المتحصلة من استعمال تلك الطرق فى اغلب السنين .

وقد كان من الممكن لكل من انجلترا وامريكا ان تقتصد فى هذه المصروفات وان تجعل ضرائب السيارات والبترول وسيلة لتنمية موارد ميزانيتها ولكن هاتين الدولتين وبالرغم مما لديها من طرق كثيرة صالحة للاستعمال لم ترضيا بالاكتفاء بذلك بل زادتا عليه رغبة منهما فى تدعيم تجارتهما وشد ازر صناعتهما

اما فى مصر فان الجزء الغالب من طرقها مازال طرقا ترابية ،فلدينا نحو ١٧٠٠٠ كيلو مترا من الطرق منها حوالى ٤٠٠٠ كيلو مترا من الطرق المرصوفة ، وتتكلف الدولة كل عام فى صيانة الطرق الترابية ما يقرب من المليون وربع المليون من الجنيهات . والقدر الذى تم رصفه لا يتناسب اطلاقا مع حاجات البلاد ومطالب تجارتها العادية خاصة وان ٢٠٠٠ كيلو مترا منها فى المناطق الصحراوية .

وتبدو ضآلة اطوال الطرق المرصوفة فى مصر اذا قارنا اطوال الطرق المرصوفة فى البلاد الاخرى باطوال الطرق الحديدية فيها ، واذا قارنا ايضا مابين مساحة الاراضى التى يخدمها كل ميل من الطرق فى مصر بمساحة الاراضى التى يخدمها كل ميل من الطرق فى البلاد الاجنبية .

فأطوال الطرق المرصوفة فى مصر لم يتساو بعد مع اطوال الخطوط الحديدية حيث يوجد من هذه الاخيرة ٤٢١٢ كيلو مترا ، فى حين ان اطوال الطرق المرصوفة فى بريطانيا تسعة امثال اطوال الخطوط الحديدية كما سبق الاشارة لذلك .

ولو حسبنا عدد الاميال المربعة فى مصر التى يخدمها كل ميل من الطرق لوجدناه يساوى ١٨٣ ، بينما ان عدد الاميال المربعة عن كل ميل من الطرق فى الدول الاوربية يتراوح ما بين ٢ر٢ الى ٥ر٤ ميل مربع .

وحقيقة ان فى مصر صحارى واسعة ولكن النسبة المحسوبة للبلاد الاوربية بنيت على اساس المساحة الكلية لتلك البلاد ، وتشتمل تلك المساحة على اراضى جبلية كبيرة وغير معمورة .

وبفرض اننا استبعدنا الصحارى من حسابنا واخذنا الجزء الاهل بالسكان فقط واستبعدنا تبعا لذلك ايضا الطرق الصحراوية لاصبح عدد الاميال المربعة عن كل ميل من الطرق ٦ر١٥ ! !

وهذا يوضح النقص الكبير الذى تعانيه البلاد فى ناحية الطرق . واذا كنا مقبلين على فترة تصنيع فينبغى ان نعمل جهد طاقتنا ان يكون لدينا شبكة كاملة من المواصلات تستطيع ان تعتمد عليها الصناعة لمواجهة مطالبها .

فمن المؤسف ان الحكومة المصرية باعتبارها مالكة للسكك الحديدية لم تنظر اليها فيما مضى كوسيلة فى خدمة الاقتصاد القومى بل غالت فى النظر اليها كمصدر للايراد .

وقد ادى خوف الحكومة من منافسة النقل البرى للسكك الحديدية الى تراخيها فى ان تنشىء شبكة حديثة من الطرق تضاهى ما يوجد فى البلدان المتقدمة ، فبينما كانت الدول المختلفة تقترض وتضيف ما تحصله من فروض الى الرسوم والايرادات المختلفة التى تأتى لها من مستخدمى الطرق لتواجه بذلك المصروفات المتزايدة لانشاء وصيانة الطرق ، اذا بالحكومة المصرية حتى الآن لا تنفق كل الاموال التى تحصل عليها من استعمال الطرق فى اغراض الصيانة والاصلاح والانشاء .

وانى اعتقد ان البرنامج الذى وافق عليه مجلس الانتاج لانشاء وصيانة الطرق فى السنوات الثلاث القادمة هو برنامج متواضع جدا ، فقد اعتمد المجلس سته ملايين جنيه لمشروعات الطرق فى مدة السنوات الثلاث اى ان ما سيخصص كل سنة من هذه السنوات من مصروفات الانشاء ٢ مليون جنيه فى المتوسط فاذا اضفنا الى ذلك المصروفات الكلية لمصلحة الطرق وهى حوالى ٥ر١ مليون من الجنيهات ، وتشمل هذه المصروفات صيانة واصلاح الطرق ، كان ما يخص كل سنة من مصروفات الانشاء والصيانة : ٥ر٣ مليون جنيه ، فى حين ان الايرادات التى تحصلها الدولة من استخدام الطرق حوالى ٧ مليون جنيه اى ان معنى ذلك ان الحكومة تنفق اقل مما تأخذ من هذا المرفق ، اى ان اصحاب السيارات يدفعون كل مصروفات انشاء وصيانة الطرق ويدفعون فوق ذلك اتاوة للدولة ، فى حين ان الوضع غير ذلك فى كثير من البلاد الاخرى ، فكثيرا ما اشتكت السكك الحديدية فى تلك البلاد من منافسة السيارات لها على اساس انها لا تدفع نصيبها العادل من مصروفات الانشاء والصيانة ، وان الحكومات هى التى تتحمل هذه النفقات او الجزء الاغلب منها .

ونحن فى مصر فى حاجة الى توسيع كبير جدا فى انشاء الطرق .

ففى اى مشروع لاصلاح حال المواصلات فى مصر يجب ان نبدأ اولا بالنقل النهرى والنقل بالطرق ، فكلاهما يمتاز بانخفاض تكاليف النقل بالنسبة للحركة الخفيفة والغزيرة على السواء ، أما السكك الحديدية فانها تحتاج الى حركة غزيرة ، حتى نستطيع أن نحصل منها على تكلفة معقولة للنقل . ولهذا فانه لا ينبغى مد اى خط حديدى فى اى منطقة من المناطق الا اذا كنا مطمئنين الى وجود حركة كبيرة كافية لتشغيل هذا الخط ، وهذا امر لا يتيسر لنا حاليا ونحن فى بداية حركة التصنيع ومن ثم يجب العناية بمد الطرق لتسهل مهمة الصناعة الناشئة . كما يجب أن يكون لنا برنامج واسع فى هذا المضمار ، وبطبيعة الحال لن تكون ايرادات الطرق السنوية كافية لمواجهة المصروفات السنوية لهذا البرنامج الضخم الا اذا التجأنا الى الاقتراض خاصة وان الاقتراض فى سبيل القيام بهذه المشروعات لا يهدد الدولة بأى خطر ، فالقروض التى سنحتاجها لهذه المشروعات ستجمع من السوق المحلية ، ومعظم المنتجات اللازمة للقيام بهذه المشروعات تنتج فى داخل البلاد ، فكأننا سنقترض من السوق الداخلية ، وسننفق ما اقترضناه فى السوق الداخلية ، وفى هذا ما ينشط الحركة التجارية ، ويؤدى الى استيعاب الكثير من العمال المتعطلين .

ولقد قرر علماء المالية أن الاقتراض وسيلة هامة ونافعة لمواجهة التبعات المالية الجسيمة التى لا يمكن للطاقة العادية لنظام الايرادات أن تتحملها .

واذا لم نتجه الى تمويل الطرق عن طريق القروض كان معنى هذا أن نستعين سنويا بما نستطيع أن نحصل عليه من ايرادات الدولة لانشاء الطرق اللازمة وهذا مما يؤخر الى أجل غير مسمى كثيرا من المشروعات الحيوية ذلك أن قدرة دافعى الضرائب محدودة ومن ثم لن تستطيع الدولة أن تخصص كل عام لمشروعات الطرق الا مبلغا يسيرا من المال وبهذا الشكل لن يمكن القيام سنويا الا بعدد محدود من الطرق يقل عما تتطلبه مقتضيات الحركة

واذا كان معدل ما رصف سنويا من الطرق فى مصر فى الفترة ما بين سنة ١٩٣٦ الى سنة ١٩٥٢ ، هو ٢٤٠ كيلوا مترا ، فاننا لو سرنا على هذا المعدل لاحتجنا الى مايزيد على ستين عاما لرصف الطرق الترابية الموجودة فى مصر .

وقيام الحكومة بالاقتراض سيؤدى الى زيادة الاموال المخصصة لعمليات انشاء ورصف الطرق وسيؤدى الى الاسراع فى تنفيذ كثير من مشروعات الطرق الحيوية كما سيساعد على القيام بكثير من الطرق الفرعية التى تهم القرى والمدن الصغيرة فى أقصر وقت ممكن وعلى تحسين الطرق الرئيسية والفرعية القائمة مما سيعود على الدولة بأجل الخدمات

كما أنه يجب أن ندرك أن الوفورات التى تحققها مشروعات الطرق كفيلة بسداد قسط الاستهلاك والفائدة على الاموال المقترضة .

والابحاث التى قامت بها حكومات بعض الولايات المتحدة عندما كانت فى ظروف مماثلة لظروفنا الحالية وقبل عقد القروض اللازمة لانشاء الكثير من طرقها كفيلة باثبات ذلك فقد بينت تلك الابحاث أن تكاليف تشغيل العربات تقل كلما كانت الطرق التى تسير عليها طرقا جيدة ومن ذلك أنه فى سنة ١٩٢٠ قامت ولاية بالولايات المتحدة بعقد قرض مقداره ٦٥ مليون دولار لانشاء ورصف شبكة من الطرق ، وقد قدرت فى ذلك الوقت أن العربة المتوسطة تستهلك فى السنة ٥٢٠ جالونا من البنزين ، ولكن فى سنة ١٩٢٣ حيث تم انشاء ورصف أكثر من نصف شبكة الطرق استهلكت العربة المتوسطة ٤٤٦ جالونا من البنزين فى السنة ، ولما كان ثمن جالون البنزين فى ذلك الوقت = ٢٣ شلنا فان الوفر الذى حققته كل عربة كان يعادل ٥ر١٨ دولارا

وقد كان بولاية lorrh Carolina فى سنة ١٩٢٣ ، ٢٤٧٠٠٠ عربة من عربات الركاب والبضائع وقد استهلكت هذه العربات ٣٠٠ر٣٣٢ر١١٠ جالونا من البنزين فى تلك السنة ، وهو رقم يقل عما كان عليه فى سنة ١٩٢٠ بالمعدل المبين آنفا أى أن قيمة البنزين الذى وفرته جميع العربات فى سنة ١٩٢٣ كانت تعادل ٥٠٠ر٦١٩ر٤ دولارا وهو مبلغ يزيد على قسط الاستهلاك وفوائد رأس المال على القرض الكلى .

وقد دلت الابحاث التى قام بها Iwa Experimenting Station فى سنة ١٩٢١ بمعاونة ادارة الطرق العامة بالولايات المتحدة وتحت اشراف الاستاذ Agg أن تكاليف التشغيل السنوية للعربة التى تسير فوق الطرق الترابية تزيد على تكاليفها اذا سارت فوق طرق مرصوفة بمقدار ٦ر٣ سنت عن كل ميل

والوفر فى تكاليف تشغيل العربات التى تستخدم الطرق المرصوفة يشمل الوفر فى استهلاك الاطارات وفى البنزين وفى استهلاك العربة وفى الاصلاحات .. الخ ومبنى على أساس وزن العربة المتوسطة التى تزن ٣٠٠٠ رطلا . وقد استخدمت ولاية Illinois هذه النتائج فى تبرير عقد قروض مقدارها ١٦٠ مليون دولار وذلك لتشييد ٨٠٠ر٩ ميلا من الطرق المرصوفة اذ افترضت أنه لو سار على شبكة الطرق المنشأة خمسمائة عربة يوميا لكان الوفر السنوى الناتج من استخدام هذه الشبكة المرصوفة = ٦ر٣ × ٥٠٠ × ٣٦٥ × ٩٨٠٠ = ٠٠٠ر٤٣٠ر٦٤ دولارا ½ وهذا الوفر الناتج يزيد بزيادة عدد العربات التى تستخدم الطرق ، فلو كان عدد العربات الذى يسير على الطرق كل يوم الفا لكان الوفر الكلى = ١٢٩ مليون دولارا سنويا .

ولما كان عدد العربات فى ولاية Illinois فى ذلك الوقت ٠٠٠ر٠٠٠ر١ وكان الرسم السنوى لترخيص العربة ٩٠ر٩ دولارا فقد استنتج من ذلك أن كل عربة من العربات

ستحصل على وفر سنوى مقداره ٤٦ دولارا فى المتوسط اذا كانت الوفورات السنوية الكلية ٦٤٫٥ مليون دولار

أى أن صاحب السيارة يدفع ٩٫٩٠ دولارا ويحصل على وفر يزيد على ما يدفعه كرسوم لسيارته مقداره ٣٦٫١٠ دولارا أو ما يعادل ٣٦٥٪ على المبلغ الذى دفعه .

ولاجل الحصول على الوفر الكلى المقدر على أساس أن ٥٠٠ عربة فقط هى التى ستستخدم الشبكة يوميا يجب على كل صاحب عربة أن يستعملها ٢٧٩٫١ ميلا فى السنة على هذه الشبكة ، فاذا استخدمها لمسافة ٢٧٥ ميلا فقط فانه سيوفر فى هذه الحالة قيمة الرسوم التى يدفعها لرخصة عربته .

وقد استنتجت تلك الولاية من التقديرات المتقدمة أن انشاء الطرق لا يسبب مصاعب لصاحب السيارة أو لدافعى الضرائب ، وأنه صفقة تجارية رابحة وانه لا يجب تأجيل مثل هذه المشروعات أو الامتناع عن عقد القروض فى سبيل تنفيذها .

والاقتراض طريق عادل ومرغوب فيه لتمويل مشروعات الطرق طالما أن المدة المعقود لها القرض لا يتجاوز العمر المعقول لهذه المشروعات ، واذا ما قامت الدول بعمل التدابير الكفيلة باستهلاك السندات عند انتهاء مدتها .

ويؤدى اصدار القروض الى توزيع الاعباء المالية على عدة سنوات ، فلا يتحمل بذلك دافعى الضرائب عبئا ماليا جسيما فى سنة ما من السنين أى أن اصدار سندات القروض يؤدى الى تخفيف عبء لضرائب فيستطيع دافعى الضرائب أن يستثمروا ذلك الجزء من الاموال الذى لم تستقطعه الحكومة كضرائب

وقد يؤدى اصدار القروض لتمويل مشروعات الطرق الى عدم تحميل دافعى الضرائب بأى زيادة فى الضرائب التى يدفعها ومن ذلك ما حدث فى ولاية West Virginia فى الولايات المتحدة ، فقد قامت تلك الولاية فى سنة ١٩٢١ باصدار سندات لتمويل مشروعات الطرق فيها ، وقدرت أن رصف الطريق فيها سيؤدى الىزيادة عدد السيارات والى زيادة الايرادات الناتجة من رسوم الرخص ومن ضريبة البنزين . وقد زاد فعلا عدد السيارات فى تلك الولاية وقد فاقت الزيادة فى عدد السيارات ما كان متوقعا .

فقد كان متوقعا أن يصبح عدد السيارات فى سنة ١٩٢٣ بعد اتمام رصف الطرق ١٢٣٫٠٠٠ سيارة ولكن العدد المرخص فعلا فى تلك السنة بلغ ١٩٧٫٩٨٩ وكان مقدرا أن تصبح ايرادات الرخص والبنزين فى سنة ١٩٢٣ ٢٫٠٣٢٫٠٠٠ دولارا ولكن الايرادات المتحصلة فعلا فى تلك السنةكانت ٢٫٩٥١٫٩٣٥ دولارا

وقد كانت الدعاية التى أثارها البعض ضد فكرة الاقتراض أنها ستؤدى الى زيادة كبيرة مستقبلة فى الضرائب ، وكان الكثير ممن يعطفون على مشروع القرض يعتقدون ان ثمة زيادة فى الضرائب لابد وأنتكون متوقعة ولكنهم كانوا مع ذلك يدافعون عن المشروع بأنالمنافع التى سيحققها الاقتراض للمجتمع ستكون أكبر بكثير من التضحيات التى سيتحملها بسبب زيادة الضرائب .

ولكن مما أدهش الجميع أن انشاء الطرق فى تلك الولاية تم بدون الحاجة الى أىضريبة اضافية فقد كانت حصيلة الرسوم العادية المقررة على السيارات وعلى البنزين كافية لدفع قسط الاستهلاك وفوائد السندات ونفقات صيانة الطرق بل ونفقات موظفى ادارة الطرق . أى أن أصحاب العربات فى West Virginia هم الذين دفعوا الاموال اللازمة لانشاء وصيانة شبكة الطرق وأى شخص لا يمتلك سيارة أو عربة نقل لم يدفع مليما واحدا لانفاقه فى أغراض الطرق فى تلك الولاية ، اما ملاك السيارات والعربات الذين دفعوا بعض المال فى هذا السبيل فلا شك أنهم استفادوا من الوفر الناشىء لهم أضعاف ما دفعوا .

واصدار السندات فيه تحقيق للعدالة اذ من العدالة أن يتحمل هؤلاء الذين سينتفعون فى المستقبل من المشروعات التى تنشأ فى الحاضر جزءا من تكاليف هذه المشروعات .

والامثلة السالفة تعطينا عبرة كاملة ، وعظة نافعة ، فهى توضح لنا الموقف الذى اتخذته بعض الولايات الامريكية عندما كانت طرقها فى حالة تكاد تتماثل مع ما عليه طرقنا فى الوقت الحاضر اذ قامت بالعناية بمشروعات الطرق فاقترضت وأنفقت فى ذلك الاموال الطائلة ، وكل ذلك بطبيعة الحال لتزيد من نشاطها التجارى والصناعى وقد كان لها ما أرادت . فهل نفعل ما فعلته تلكالولايات ؟

لا شك عندى أنه فى العهد الجديد لابد أن نخطو خطوات واسعة فىمرفق النقل بالطرق ، وانه للقيام بهذه الخطوات الكبيرة لا مفر من الاقتراض .

دكتور أحمد أبو اسماعيل
أستاذ الاقتصاد الصناعى
كلية التجارة ــ جامعة القاهرة

نشاط نادى التجارة

عقد مجلس الادارة لنادى التجارة فىالساعة ٦٫٣٠ من مساء الجمعة ١٤ ديسمبر ١٩٥٣ برياسة السيد الاستاذ عبد الله فكرى اباظةرئيس النادى وحضور حضرات السادةالاساتذة: عبد اللطيف حسين وعبد العزيز ناصر ومحمودالعتال وتوفيق أبو علموعبد الحليم محمود على وعلى شكرى ومحمد حسن الجزيرى وزكريا طاهر الموجى ومحمد ابراهيم ثروت وحسين حافظ ومصطفى شوقى وفؤاد الجنزورىوصلاحالدين عبادى وعبد الله الناقه ومصطفى طوقان

واعتذر عن عدم الحضور السادة الدكتورعبد الجليل العمرى ومحمود عزيز بحيرى وأبو بكر نور الدين

الاعمال والقرارات

١ ــ تلى محضر الجلسة السابقة وصودق عليه

٢ ــ رحب السيد الرئيس بانتخاب السيدالاستاذ عبد الله الناقه عضوا بالمجلس مهنئا اياه

٣ ــاقترح المجلس ارسال خطاب شكر للسيدالاستاذ مصطفى عبد الرحمن الذى انتهت عضويته

٤ ــ قرر المجلس تأليف اللجان على الوجه الآتى :

د ــ لجنة الحفلات : وتتكون من الاساتذه حسن على علوبة وجمال العبد ومحمد فريدصالح وحسن الحطيم

ب ــ لجنه الشؤون العامة : وتتألف من الاساتذة محمد ابراهيم ثروت وفؤاد الجنزورى وابو بكر نور الدين

جـ ــ لجنه الشوون الثقافية : وتتألف من الاساتذة احمد عنان وزكريا طاهر الموجى ومصطفى شوقى ومحمد فؤاد الجنزورى ومحمدحسن الجزيرى وأبو بكر نور الدين ومصطفى طوقان على ان يكون الاستاد زكريا طاهر الموجىمقررا للمحاضرات والاستاذ فؤاد الجنزورى مقررا للصحيفة والاستاد محمد حسن الجزيرى مقررا للمكتبة

ء ــ لجنة الحفلات : وتتكون من الاساتذةمحمد حسن الجزيرى وأبو بكر نور الدينوزكريا طاهر الموجى وحسينحافظ ومحمد فؤاد الجنزورى وعبد الله الناقة . على ان يكون الاستاذ محمد حسا الجزيرى مقررا لها

هـ ــ لجنة الرياضة والرحلات : وتتكون منالاساتذة محمد حسن الجزيرى وصلاح الدين عبادى وعبد الله الناقه وأبو بكر نور الدينعلى أن يكون الاستاذ صلاح الدين عبادى مقررا لها

و ــ لجنة تنمية ايرادات النادى : وتتكونمن الاساتذة أبو بكر نور الدين وعبد الله الناقه وزكريا طاهر الموجى ومحمد ابراهيم ثروت وحسين حافظ وفؤاد الجنزورى

ز ــ مراقب داخلية النادى : الاستاذ عبدالله الناقة

ح ــ سكرتير النادى المساعد : الاستاذزكرياطاهر الموجى

٥ ــ أوضح السيد الرئيس أن عددا كبيرامن الزملاء قد نالوا ترقية فى وزارة المالية وعينوا فى وظائف وكلاء مساعدين ومديرينعموم ، وقد وافق المجلس على اقتراح السيد الرئيس ارسال خطاب تهنئة الى كل منحضراتهم ، كما وافق على اقامة حفلة عشاء لهم تتلوها حفلة سمر يدعى اليها ، السيدوزير المالية وأعضاء مجلس الادارة على أن يدفع كل عضو يشترك فى العشاء مبلغ جنيه

٦ ــ قرر المجلس تفويض السيد الاستاذمحمود العتال فى الحصول للنادى على آلة عرض سينمائى جديد ناطقة ١٦ ملليمتر فى حدود مبلغ ١٥٠ جنيها وذلك حتى يمكن اقامة حفلة سينمائية بالنادى كل أسبوع يدعى اليهاالاعضاءوعائلاتهم بدون مقابل

٧ ــ نظرا لما تبين من أن الاعضاء الراغبينفى الانتساب فى القسم الفرنسى الذى تقرر انشاؤه لم يتعد ستة أعضاء ، فقد قرر المجلساعادة الاعلان عنه وارسال منشور بذلك الى جميع الاعضاء

٨ ــ كان المجلس قد فوض السيد الرئيسفى بحث الحالة الأجتماعية لعائلة أحد اعضاء النادى فى الاسكندرية الذى توفى اخيرا . وقدتقرر صرف اعانة شهرية قدرها خمسة جنيهات لعائلته .

مشروعات الطرق والكبارى فى عشر سنوات

إنشاء شبكة من الطرق الرئيسية تربط جميع اجزاء البلاد ..
التوسع فى بناء الكبارى على النيل لسهولة المواصلات
حديث للدكتور محمد احمد سليم سكرتير المجلس الدائم للتنمية

تحدث مندوب « الاقتصاد والمحاسبة » مع الدكتور محمد احمد سليم السكرتير العام للمجلس الدائم للتنمية عن مشكلات الطرق والمواصلات، وسأله عن المشروعات التى تعتزم الحكومة القيام بها فى هذا المجال •

الطرق البرية

فقال الدكتور سليم ان شبكة الطرق والمواصلات على اختلاف انواعها تعانى كثيرا من أسباب الضعف والنقص لعل فى مقدمتها مايلى :

أولا ـ أن متوسط الطول بالنسبة الى الفرد الواحد أو المساحة الآهلة بالسكان حاليا قليل بالقياس الى كثير من البلدان الاخرى التى استكملت نموها الاقتصادى والاجتماعى ، ومن ثم ظلت الطرق عاجزة عن الوفاء بحاجات البلاد الاقتصادية والاجتماعية كما أنها بالوضع الذى هى عليه لاتصلح أساسا تقوم عليه حركة التوسع التى تنشدها البلاد ولا سيما فى المشروعات الانتاجية

ثانيا ـ انه ليس هناك برنامج واضح المعالم معد بعناية بحيث يترتب على تنفيذه ربط أجزاء البلاد بعضها ببعض بشتى الطرق والمواصلات • وفى هذا النقص اسراف وتبديد للجهود والموارد المادية والمالية •

ثالثا ـ ان هناك جمودا فى مايتعلق بانشاء الطرق البرية ، بمعنى أنها لم تستفد من التقدم الذى أحرزه العالم فى خلال السنوات الاخيرة ، ولذلك مابرحت الشكوى ترتفع من ضعف الطرق وكثرة عيوبها وسرعة تعرضها للعطب

رابعا ـ انه لم تكن هناك اعمال لصيانة الطرق بالقدر الواجب من الاهتمام والعناية ، مع مالهذا الامر من أهمية قصوى

واستطرد الدكتور سليم فقال : الواقع ان مصر فى أشد حاجة الى نظام للنقل يمتاز بتهيئة عوامل الراحة والسرعة وانخفاض الاجر اذا أرادت أن تسير قدما فى سبيل التوسع الصناعى والزراعى المرجو

وفى ضوء هذه الاعتبارات، ورغبة فى انشاء وتهذيب شبكة الطرق والمواصلات بحيث تكون عونا على نجاح الخطة الانتاجية الجديدة ، الى جانب الشعور بأن هذه العمليات تفتح مجالا طيبا لاستيعاب كثير من الايدى من عادية وفنية فضلا عما تسببه من نشاط فى كثير من الصناعات والحرف ، وجه المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى اهتماما واضحا منذ البداية الى هذا الموضوع ، وقدمت اليه مصلحة الطرق والكبارى برنامجا ينفذ فى خلال عامين • وقد قامت اللجنة المختصة ببحث هذا البرنامج واقراره ، ثم وافق عليه المجلس وأقر الاعتماد اللازم وقدره ستة ملايين من الجنيهات

مشروعات الطرق فى خلال عامين

أما مشروعات الطرق التى تقرر تنفيذها فى خلال هاتين السنتين فهى :

أولا ـ اعمال الرصف

١ ـ رصف الطرق التى تم توسيعها وتقوية الاعمال الصناعية المتصلة بها

أ ـ الوجه البحرى : طريق دمياط ـ كفر سعد وطوله ٢٠ كيلومترا وتكاليفه ١٤٠ الف جنيه • وطريق أبو المطامير ـ حوش عيسى وطريق دمنهور ـ دسوق وطولهما معا ٣٢ كيلومترا وتكاليفهما ٢٥٦ ألف جنيه • وطريق بنها ـ ميت غمر ، وطريق أجا ـ المنصورة وطولهما ٥٠ كيلومترا ونفقاتهما ٣٥٠ ألف جنيه

ب ـ الوجه القبلى : الاجزاء الباقية من طريق مصر ـ أسيوط وطولها ١٢٠ كيلومترا ونفقاتها ٦٥٠ ألف جنيه

٢ ـ توسيع ورصف الطرق بالوادى : طريق أسيوط ـ سوهاج وطوله ١٠٠ كيلومترا ونفقاته مليون جنيه

٣ ـ الطرق الصحراوية : جزء من طريق مرسى مطروح ـ سيوه ابتداء من سيوه وطوله ١٠٠ كيلومتر ونفقاته ٣٠٠ ألف جنيه

٤ ـ توسيع وتقوية ورصف الطرق المرصوفة: طريق الاسكندرية ـ دمنهور ـ كفر الزيات وطوله ١٠٠ كيلومتر ونفقاته مليون جنيه • وجزء من طريق مصر ـ الاسكندرية الصحراوى ابتداء من القاهرة وطوله ١٠٠ كيلومتر ونفقاته ٥٠٠ ألف جنيه

ثانيا ـ أعمال توسيع طرق مقدمة لرصفها بما فى ذلك تقوية الاعمال الصناعية

أ ـ الوجه البحرى : طريق حوش عيسى ـ دمنهور وطريق دسوق ـ كفر الشيخ وطولهما ٥٢ كيلومترا ونفقاتهما ١٢٠ ألف جنيه • وطريق محلة أنشاق ـ دكرنس وطوله ١٣ كيلومرا ونفقاته ٢٠ ألف جنيه • وطريق ميت غمر ـ أجا وطريق المنصورة ـ محلة أنجاق وطولهما ٤٥ كيلومترا ونفقاتهما ١٠٠ ألف جنيه • وطريق دمنهور ـ المحمودية ـ ادفينا وطوله ٣٥ كيلومترا ونفقاته ٢٠ ألف جنيه • وطريق مطوبس ـ فوه ـ دسوق وطوله ٢٧ كيلو مترا ونفقاته ٣٠ الف جنيه . وطريق ميت الزقازيق ـ فاقوس ـ الصالحية ـ القنطرة وطوله ٨٥ كيلومترا ونفقاته ١٠٠ الف جنيه . وطريق المنصورة ـ دكرنس ـ المطرية وطوله ٧٥ كيلو مترا ونفقاته ١٠٠ الف جنيه .

ب ـ الوجه القبلى : توسيع الاجزاء الباقية من طريق مصر ـ اسيوط وطولها ١٠ كيلومترات ونفقاتها ٥٠ ألف جنيه

جـ ـ طرق الآثار : طريق البدرشين ـ آثار صقارة • وطريق البلينا ـ العرابا المدفوعة • وطريق الاقصر ـ وادى الملوك • وطريق قنا ـ دندرة • وطريق قناطر قلما ـ الاشمونين ـ السواهجة ـ آثار تونه الجبل • ومجموع طول هذه الطرق ٥١ كيلومترا ونفقاتها ١٠٠ ألف جنيه

ثالثا ـ الكبارى

أ ـ تجديد كبارى الملاحة : كوبرى على الرياح التوفيقى عند أجا وكوبرى على ترعة الوادى عند أبو حماد وكوبرى بحر مويس عند منيا القمح ، ونفقات هذه جميعا ٣٠٠ ألف جنيه

ب ـ تجديد الجزء المعدنى لكوبرى السنطة على بحر شبين ونفقات ذلك ٤٠ ألف جنيه

رابعا ـ انشاء وصلات بمناطق حياض الوجه القبلى

وصلة بسفح الجبل من درنكة الى الغنايم وطولها ٣٥ كيومترا ووصلة دلجا وطولها ٢ر٢٥٠ من الكيلومترات ووصلة شلوط وطولها ٣ر٨٠٠ من الكيلومترات ووصلة مد الطريق ٣١٥ الى ونينة الشرقية وونينة الغربية وطولها ٤ كيلومترات ووصلة من الطريق ٣١٥ بالقرب من البلينا الى الكوامل قبلى والكوامل بحرى وطولها ١٥ كيلومترا • ووصلة من الطريق ٣٢٠ الى أبوطشت ومنها الى كوم يعقوب والرفته لعزبة البوص وطولها ٨ كيلومترات • ووصلة من الطريق ٣٣٠ الى فاو قبلى وطولها كيلومتر ووصلة من الطريق ٥٥٦ عند نجع معوض بسفح الجبل الى نجع الجرفية ثم على جسر الشنهورية الى قنا وطولها ١٥ كيلومترا ووصلة من الطريق ٥٥٤ الى الطريق ٣٧٢ عند مطار الاقصر مارة بنجع الحنايق وحزام وعزبة العسكرى وطولها ٢٥ كيلومترا

خامسا ـ تحسين شبكة الطرق الصادر بها قانون سيارات نقل الركاب ، ويكلف ذلك ١٠٠ ألف جنيه

سادسا ـ مصاريف ادارية وخلافه وتكلف ١٠٠ ألف جنيه

فاذا أضيفت الى هذه المبالغ جميعا الاعتمادات المخصصة للاحتياطي وقدرها ٢٥٤ ألف جنيه ، أصبحت جملة اعتمادات مشروعات الطرق فى خلال هذين العامين ستة ملايين جنيه

كفالة الحد الاقصى من مزايا التقدم الحديث

واستطرد الدكتور محمد احمد سليم فقال انه لما كان مجلس التنمية حريصا على تنفيذ هذا البرنامج على الصورة التي تكفل تحقيق الحد الاقصى من مزايا التقدم الفنى الحديث من حيث وضع المواصفات الفنية وعمليات البناء فضلا عن الكفاية والسرعة ، لهذا رأى أن تؤلف لجنة فنية عليا يدخل فى مهمتها وضع المواصفات والتصميمات الخاصة بالطرق واستيفاء البحوث التى تؤدى الى أحدث وسائل الرصف والصيانة ، وانشاء أداة من مهندسى مصلحة الطرق لتنفيذ مشروعات الطرق طبقا لتوصيات اللجنة ومواصفاتها على أن ترفع تقاريرها وملاحظاتها الى المجلس

وتتولى اللجنة بنفسها أو بوساطة ممثليها الاشراف على التنفيذ ، كما تقدم توصياتها الى المجلس الدائم فيما يتعلق بالقواعد والتعليمات المالية التى تطبق بالنسبة الى هذه المشروعات

وقد وافق مجلس الوزراء على تأليف هذه اللجنة من ممثلين لمجلس الانتاج وممثلين لكليات الهندسة ومثلهما من مصلحة الطرق والكبارى ، يكون أحدهما المدير العام للمصلحة وممثل عن وزارة الشئون البلدية والقروية .

تعديلات جوهرية على البرامج

وعندما ناقشت هذه اللجنة الفنية البرنامج الذى تقرر تنفيذه فى المرحلة الاولى ـ وهو ماسلفت الاشارة اليه ـ لوحظ أن هذا البرنامج يلزمه تعديلات جوهرية حتى يفى بالغرض المطلوب وهو رصف الاهم فالمهم ومراعاة الاستفادة من الطرق المقترح رصفها بأسرع مايمكن • كما لوحظ أن بعض الطرق قد أدرج توسيع ورصف أجزاء منها فى المرحلة الاولى على أن يستكمل باقى الاجزاء فى المرحلة الثانية

وقد رأت اللجنة حرصا على انهاء هذه المشروعات بأسرع مايمكن ادخال بعض التعديلات عليها مثل :

أولا ـ أدرج فى برنامج المرحلة الاولى توسيع ورصف جزء من طريق مصر ـ الاسكندرية الصحراوى وطوله ١٠٠ كيلومتر

ولما كان الغرض من توسيع هذا الطريق السماح بمرور عربات النقل الكبيرة ، وأن يكون صالحا للمرور السريع المريح واستغلاله كطريق تجارى ، فانه طبقا للبرنامج الموضوع ، لن يفتح هذا الطريق لمرور سيارات النقل الكبيرة فى هذه المرحلة ، الى أن يتم استكمال توسيعه فى المرحلة الثانية

طريق مصر ـ الاسكندرية الزراعى

واستطرد الدكتور سليم فقال : انه أدرج كذلك فى برنامج المرحلة الاولى مشروع توسيع ورصف جزء من طريق مصر ـ الاسكندرية الزراعى وكفر الزيات على أن يتم استكمال رصف هذا الطريق فى المرحلة الثانية

ولكن عند مراجعة حركة المرور على هذا الطريق تبين أنها تصل فى بعض أجزائه الى ٣٥٠٠ عربة فى اليوم ، مما يجعل هذا الطريق فى حاجة شديدة الى الازدواج ، ولا سيما وانه الطريق الرئيسى الذى يخترق الدلتا ويصل عواصم المديريات ، فضلا عن أهميته من الناحيتين الاقتصادية والسياحية

كما أن توسيع ورصف جزء من هذا الطريق فى المرحلة الاولى وتأجيل رصف الجزء الباقى الى المرحلة الثانية لن يمكننا من الاستفادة الكاملة من هذا الطريق قبل انقضاء أربع سنين •

ولذلك رأت اللجنة المنوط بها هذا العمل الفنى ، تأجيل توسيع ورصف طريق مصر ـ الاسكندرية الصحراوى الى المرحلة الثانية ، واتمام توسيع ورصف الطريق الزراعى فى المرحلة الاولى • وقد أقر مجلس الانتاج اللجنة على هذا الاقتراح •

مشروعات الاصلاح الزراعى فى سيوه

ثانيا ـ رأت لجنة التوسع الزراعى بالمجلس ضرورة التمهل فى تنفيذ مشروعات التوسع الزراعى فى واحة سيوه حتى تتم عملية بحث الاحوال الاقتصادية والزراعية والاجتماعية فى هذه المنطقة • ولهذا كان طبيعيا أن يوقف العمل فى الطريق المقترح لربط واحة سيوه بالوادى ، لان عدد السكان بالمنطقة لايتجاوز ٤ آلاف نسمة ، كما أن الحاصلات الزراعية محدودة ولا يزيد عدد العربات المارة فى الطريق بين مرسى مطروح وسيوه عن عربة أو اثنتين فى اليوم • والطريق بحالته الراهنة صالح لكثافة المرور الحالية

لذلك اقترحت اللجنة الفنية وقف العمل فى رصف طريق مرسى مطروح ـ سيوه على أن يكتفى برصف الاجزاء الضعيفة التى تحتاج الى رصف ، على أن يستخدم الوفر الناجم من الغاء هذه العملية لتكملة وتوسيع ورصف طريق مصر ـ الاسكندرية الزراعى بين طنطا وبنها ليستكمل هذا الطريق فى المرحلة الاولى

الجهاز الفنى

وسأل مندوب « الاقتصاد والمحاسبة » الدكتور محمد احمد سليم عما اذا كان الجهاز الفنى اللازم للقيام بهذه المشروعات قد أعد فعلا فأجاب :

نظرا لما يتطلبه برنامج الطرق من رقابة تامة وجهد متواصل لضمان سير العمل بدقة وللاطمئنان الى صرف أموال الدولة فى وجهها الصحيح ، فضلا عما يقتضيه الامر من تطبيق النظريات العملية الحديثة فى انشاء الطرق الجديدة من العمل على تثبيت التربة وغير ذلك ، ولما كان من غير المستطاع تدبير العدد المطلوب من المهندسين الفنيين فى مثل هذه العمليات بالوزارات المختلفة والمصالح الحكومية الاخرى ، لذلك قرر مجلس التنمية الموافقة على تعيين عشرين مهندسا من خريجى كليات الهندسة الحديثى العهد بالتخرج والملمين بالعلوم الحديثة ليمكنهم الاضطلاع بمهمة تنفيذ عمليات الطرق على الوجه الاكمل ، وليكونوا فى الوقت نفسه مدربين لغيرهم فى نشر وتطبيق أحدث النظريات فى انشاء الطرق

تزويد المعامل بأحدث الاجهزة

وقال الدكتور سليم : ان المجلس وافق على اقتراح اللجنة الفنية على تزويد المعمل الخاص بمصلحة الطرق والكبارى بأحدث الاجهزة العلمية ليستطيع هذا المعمل أن يؤدى رسالته كاملة واجراء التجارب المختلفة لاعمال الاسفلت أو الاسمنت أو ميكانيكا التربة • كما وافقت اللجنة على استكمال بناء المبنى اللازم لذلك المعمل •

وقد ناقشت اللجنة المواصفات الفنية لكل من مشروعات الطرق ، وأدخلت عليها التعديلات اللازمة طبقا لأحدث الاسس العلمية

المرحلة الثانية

ومضى الدكتور محمد احمد سليم فقال : وفي الوقت عينه أعدت مصلحة الطرق والكبارى بيانا توضح المشروعات التى تقترح تنفيذها فى خلال السنين الثلاث التى تبدأ من أول يوليو ١٩٥٥ مع الاعتمادات التى تراها كفيلة بتحقيق البرنامج • وهذه المشروعات مما أقره المجلس ، ومما تقترحه المصلحة ، جزء من برنامج عام واسع النطاق أعدته المصلحة بوجه عام وترتب لتنفيذه أجل قدره عشر سنوات • غير ان مشروعات المرحلة الثانية ،أى السنوات الثلاث من أول يوليو سنة ١٩٥٥ لم تعرض بعد على المجلس الدائم حتى تدرسها اللجنة الفنية بصورة مستفيضة ، وهى ترسم سياسة الطرق البرية فى مصر فى غضون السنوات القادمة •

مشروعات المرحلة الثانية

وفيما يلى بيان بمشروعات السنوات الثلاث كما أعدتها مصلحة الطرق والكبارى لتنفذ اعتبارا من ١-٧-١٩٥٥ تكملة لبرنامج السنوات الخمس

أولا – انشاء وتوسيع وتحسين ورصف طرق بما فى ذلك تقوية الاعمال الصناعية المتصلة بها •

١ – الوجه البحرى : طريق الزقازيق – السنبلاوين – المنصورة وطوله ٥٠ كيلومترا ونفقاته ٣٨٥ ألف جنيه • وطريق حوش عيسى – دمنهور ومن دسوق الى كفر الشيخ وبلقاس وشربين وطوله ١١٦ كيلومترا ونفقاته مليون جنيه • وطريق من ميت غمر الى أجا ومن المنصورة الى محلة انشاق وطوله ٤٥ كيلومترا ونفقاته ٣٥٠ ألف جنيه • وطريق محلة انشاق – دكرنس وطوله ١٣ كيلو مترا ونفقاته ٩٠ ألف جنيه • وطريق دمنهور – المحمودية ادفكنا وطوله ٣٥ كيلومترا ونفقاته ٢٣٠ ألف جنيه • وطريق مطوبس – فوه – دسوق وطوله ٢٧ كيلومترا ونفقاته ٢٠٠ ألف جنيه • وطريق الزقازيق – فاقوس – الصالحية – القنطرة وطوله ٨٥ كيلومترا ونفقاته ٦٠٠ ألف جنيه • وطريق المنصورة – دكرنس – المطرية وطوله ٧٠ كيلومترا ونفقاته ٦٠٠ ألف جنيه •وطريق بورسعيد – دمياط وطوله ٤٥ كيلومترا ونفقاته مليون جنيه

٢ – الوجه القبلى : الاجزاء الباقية من طريق مصر – أسيوط وطولها ١٠ كيلومترات ونفقاتها ٧٠ ألف جنيه • وطريق سوهاج – نجع حمادى وطوله ١٠٠ كيلومتر ونفقاته مليون جنيه

ثانيا – توسيع وتقوية طرق بالوجه البحرى: باقى طريق مصر – الاسكندرية الصحراوى وطوله ١٠٠ كيلومتر ونفقاته نصف مليون جنيه • وطريق كفر الزيات – طنطا – قليوب وطوله ٩٠ كيلومترا ونفقاته ٨٠٠ ألف جنيه

ثالثا – الطرق الصحراوية : رصف باقى طريق مرسى مطروح – سيوه وطوله ١٠٠ كيلومتر ونفقاته ٣٠٠ ألف جنيه ، وتمهيد طرق البحر الاحمر من السويس الى الطور ثم من السويس الى رأس علم ومن طريق اللقيطة الى كيلو ١٣٥ من طريق ادفو – مرسى علم وكذا من الاقصر الى اللقيطة وطول هذا الطريق الف كيلو متر ونفقاته ٣٠٠ ألف جنيه

رابعا – تكملة وتوسيع ورصف طرق الآثار المؤدية الى صقارة الجبل والعرابة المدفونة ووادى الملوك ، وطولها ٥١ كيلومترا ونفقاتها ٢٠٠ ألف جنيه

خامسا : الكبارى

انشاء كوبرى على النيل عند ميت غمر نفقاته ٧٥٠ ألف جنيه وانشاء كوبرى عند دسوق على النيل نفقاته مليون جنيه • وتجديد الجزء العلوى من كوبرى دمياط على النيل ونفقاته ٣٥٠ ألف جنيه • وتجديد الكبارى الملاحية عند دقادوس والصافورية ونبروه وصهرجت وسرسنا وبسندبلة ونفقات ذلك ٤٣٠ ألف جنيه

سادسا – انشاء طريق بمناطق الحياض ونفقاته ٣٠٠ ألف جنيه

سابعا – تحسين شبكة الطرق الصادر بها قانون تسيير سيارات نقل الركاب ونفقات ذلك ٣٠٠ ألف جنيه

ثامنا – مصاريف عامة مقدرة بـ ١٥٠ الف جنيه واحتياطى مقدر بـ ٣٠٠ الف جنيه فتكون جملة الاموال المقدرة لمشروعات المرحلة الثانية ١١٫٢٠٠٫٠٠٠ جنيه

مشروعات للسنوات الخمس التالية

واستطرد الدكتور محمد احمد سليم فقال : ان هناك مشروعات أخرى خاصة بالطرق والكبارى موضوعة للسنوات الخمس التى تلى ذلك وجملة الاموال المقدرة لها ٣١ مليون جنيه • والمرجو بعد تنفيذ هذه المشروعات جميعا أن تصبح مصر مجالا واسعا امام جميع وسائل النقل البرية ، فضلا عن البحرية والجوية والنيلية ، وبهذا يزداد العمران وتنشط حركة التجارة وتستخدم الايدى العاملة ويصبح الاتصال بالاطراف النائية للبلاد شرقا وغربا وفى الصحارى أمرا ميسورا ، وذلك يسهل مهمة الشركات التى تعمل فى المناجم والتعدين •

وختم حديثه قائلا : ان المأمول أن تمضى مصر قدما فى تنفيذ هذه المشروعات منتفعة دائما بالتجارب والاختبارات مستعينة بالرجال الفنيين

أخبار وطرائف فى النقل

اتحاد عربى للمواصلات

من القوانين التى وافق عليها مجلس الوزراء المصرى بجلسته الاخيرة يوم ٢٣ ديسمبر ١٩٥٣ قانون يقضى بالموافقة على اتفاق الاتحاد العربى للمواصلات السلكية واللاسلكية الذى عقد بين دول الجامعة العربية •

وتتلخص أغراضه فى التعاون على تنظيم المواصلات السلكية واللاسلكية بقصد تعميمها بين بلاد الاتحاد لتنمية العلاقات الثقافية والتجارية ، والعمل على استثمار هذه المواصلات الى أقصى حد ممكن ، وتبادل المعونة الفنية بين دول الاتحاد ، وتشجيع البحوث العلمية والعملية ، والتعاون بين ادارات الاتحاد ، وتوحيد جهودها للمصلحة المشتركة فى الاتحاد الدولى فى حقل المواصلات

٩٠ مليون دولار لانشاء طرق خلال العشر سنوات القادمة

أعلن اتحاد الطرق الدولى – وهو منظمة خاصة تهتم بتشجيع وتحسين بناء الطرق – أن العون الخارجى الامريكى للطرق ، سيتركز فى العام القادم (١٩٥٤) على منطقة الشرق الاوسط ، بما فيها الدول العربية واسرائيل

وسوف يخص مصر – وحدها – من هذا العون حوالى ٩٠ مليون دولار ويتم تنفيذه خلال العشر سنوات القادمة •

هذا ولم يذكر الاتحاد اى اشارة الى مشروعات الطرق فى سوريا واسرائيل ، وبالتالى عن مقدار العون لهما •

سياسة مشروعات الملاحة النهرية لجنة تضع هذه السياسة وتنفذها

تم تأليف لجنة خاصة لوضع سياسة المشروعات المتصلة بالملاحة النهرية ، والاشراف على تنفيذها وتنظيم الاداة الخاصة بالشئون الملاحية •

وقد تقرر أن تكون هذه اللجنة برئاسة السيد وكيل وزارة الاشغال ، وعضوية ممثلين لوزارتى المواصلات ، والتجارة والصناعة ، وعضو من المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى ، وعضو من رئاسة الامدادات والتموين بالجيش المصرى ، وعضو من غرفة الملاحة الداخلية •

الرقم القياسى للانتاج الصناعى فى بعض دول غربى اوربا
(١٩٤٨ = ١٠٠)

السنة	النمسا	بلجيكا	الدانمرك	فرنسا	المانيا	اليونان	ايرلندا	ايطاليا	هولندا	النرويج	السويد	تركيا
١٩٣٨	١١٨	٨٢	٧٧	٩٠	١٩٣	١٣٢	٧٦	١٠١	٨٩	٨٦	٧٦	٦٤
١٩٥١	١٧٩	١١٨	١٢١	١٢٥	٢١٨	١٧١	١٣٣	١٤٤	١٢٨	١٣٣	١١٢	١١٨
١٩٥٢	١٨١	١١٤	١١٦	١٣١	٢٣١	١٧٠	١٢٤	١٤٦	١٣٠	١٣٣	١١٠	١٣٣
١٩٥٣												
ابريل	١٨١	١١٦	١٢١	١٢٩	٢٤٩	١٧٥	—	١٥٦	١٤٠	١٢٩	١١٩	—
مايو	١٧٤	١١٦	١٢٢	١٣٢	٢٤٩	١٨٣	—	١٦١	١٣٥	١٣٢	١١٥	—
يونيو	—	١١٣	١٢١	١٣٠	٢٤٨	١٨٨	—	١٥٨	١٤٤	١٤٦	١١٧	—
يوليو	—	—	٨٥	—	٢٤١	١٩٢	—	—	١٤٢	١٠٠	٥٥	—

النقل والمرور فى شوارع القاهرة

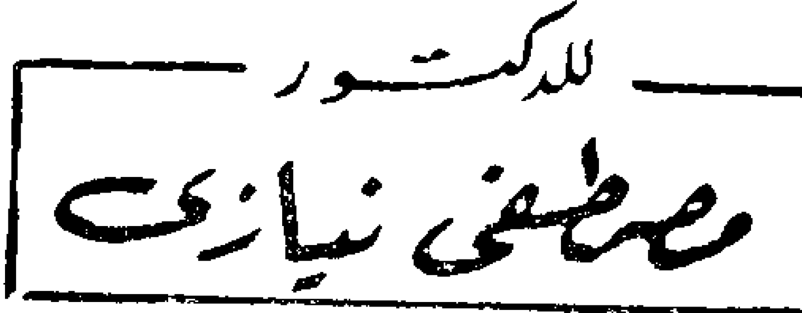
ضرورة زيادة وحدات النقل المشترك وخفض عدد المركبات الخاصة
العناية برصف الشوارع وتخطيطها باتساع العمران فى العاصمة
القاهرة فى حاجة إلى شق مسالك جديدة لمواجهة الزيادة فى وسائل النقل

تجمع مدينة القاهرة بين القديم والحديث ويمتد تاريخها القديم الى قرابة ألف سنة ويبدأ حين أتم القائد جوهر انشاءها فى عام ٩٧١ ميلادية . وكان تخطيط المدينة فى القرون الوسطى وتوقيع دروبها وحاراتها غير منتظم ويكاد ينعدم فيها الخط المستقيم . وهذا التخطيط هو صورة حية لما كانت عليه يومئذ الحالة الاجتماعية والنفسية فى ذلك العصر .

اننا نعرف ان المدن فى العصور الاقطاعية كانت مهددة من الخارج بالسطو والنهب والاعتداء وهو الامر الذى أدى الى ان يكون الطابع الغالب على مدن القرون الوسطى هو طابع التحصين والدفاع . ويبدو أثر ذلك واضحا فى اسوارها المنيعة وبواباتها الضخمة وفى الاسلوب الذى اتبع فى تخطيط الطرق والمسالك من ضيق والتواء . ولقد روعى فيها ان تكون ذات رقعة قليلة الاتساع ليتمكن أهلها من أن يحسنوا تسويرها ويسهل على كل فرد فيها أن يتعرف على الآخر وان يستطيع سكانها التنقل فى شىء من اليسر والراحة بين ارجاء المدينة بوحدات من النقل المعروفة وقتئذ من دواب وعربات تجرها الحمير والخيل والبغال أو ان يغدوا ويروحوا فيها مشيا على القدمين مما أدى الى ضيق هذه الدروب والمسالك تمشيا مع فكرة الدفاع وتوافقا مع وحدات النقل المستعملة واقتصادا فى مساحة الارض خشية التوسع والامتداد .

وتخطيط مدينة القاهرة الذى ظل محافظا على طابعه الاقطاعى مدى عدة قرون بدأ يخرج عن تحفظه شيئا فشيئا . ولقد بدأت اولى هذه المحاولات فى عهد محمد على الذى اخذ على عاتقه فى اقامة الاعمال العمرانية فى مدينة القاهرة . ولقد كان أول مجهود ايجابى قام به لتحسين النقل والمواصلات والمرور فى شوارع العاصمة وطرقها الضيقة هو الغاء المصاطب الموضوعة أمام الحوانيت والتى كانت تقلل من عرض تلك المسالك والدروب . ولم يتردد كذلك فى نزع ملكية المنشئات التى كانت تعوق مرور المركبات . ولم يقف الامر عند هذا الحد بل قام بشق شوارع جديدة كالطريق الذى يصل الازبكية بتلال المقطم والمسمى اليوم بالسكة الجديدة التى بدأ العمل فيها عام ١٨٤٥ وتم انشاؤها فى عهد اسماعيل . ولقد ربط هذا الطريق حى الموسكى بالاحياء الشرقية للمدينة ومهد امور التجارة فى حى الاعمال ويسر من أحوالها . وكذلك اتصلت القاهرة بحى بولاق بشارع يحف به من جانبيه الاشجار الظليلة وارتبطت ضاحية الجيزة بحى الروضة ومصر العتيقة بواسطة قنطرة حديدية . واصلحت قناة الخليج المصرى واهتم بأمر صيانتها .

وبالرغم من هذه الاعمال التى أجريت فى العاصمة والتى ساعدت كثيرا على تيسير امور النقل والمواصلات بين أجزائها ، فانها احتفظت فى عام ١٨٥٠ بحدودها ومساحتها وبمظهرها الذى كانت عليه فى القرن التاسع عشر . ويكفى أن يلقى المرء نظرة على المساقط الافقية لمدينة القاهرة فى الاعوام ١٧٩٨ ، ١٨٤٦ ، ١٨٧٤ ليدرك ماحدث فيها من تقدم عمرانى كبير . ذلك أنه قد انشئت فى الفترة بين عامى ١٨٥٠ ، ١٨٨٠ اهم خطوط السكك الحديدية واخذ عرض الطرق والشوارع يزداد تدريجا واخذت المنطقة الوسطى للمدينة تتغير وتتبدل ببطء شديد . وقد شق شارع كلوت بك الذى يصل حى الازبكية بباب الحديد وتم انشاء السكة الجديدة واستصلاح ميدان ابن طولون وفتح شارع تحف به من جانبيه عقود وبائكات وهو



الذى يسمى اليوم بشارع محمد على واصبحت حديقة الازبكية نقطة الوسط التى تلتقى عندها المدينة القديمة والمدينة الحديثة .

المواصلات فى مدينة القاهرة

ولكن الاضطراب والفوضى كانا ولا يزالان القاعدة والقياس السائدان فى احياء القاهرة القديمة . فضيق الارصفة هناك قد جعل الحوانيت تطل على الطريق مباشرة فاصبحت امور النقل معقدة اشد التعقيد فى تلك المنطقة بما كان ولا يزال يعرض من بضائع وسلع على الارصفة الضيقة . ولقد استمر التخطيط المتعرج على حاله فى المدينة القديمة الواقعة من ناحية الشرق . فهناك نجد أن أكثر الطرق اتساعا تضيق فى ساعات الازدحام ويضطرب المرور فيها وتتشابك المركبات والمشاة تشابكا فريدا يقصر عنه الوصف . واذا ما هطلت الامطار هناك انقلبت طرق الاحياء القديمة ودروبها الى مستنقع من الماء يعرق حركة النقل والمرور فيها ويزيدها شدة وضيقا .

والمرء يتساءل كيف استطاعت العاصمة ان تستمر على هذا الحال من سوء الطرق والمواصلات مع ماعرف عن هذه المدينة من وفرة ثرائها فى تاريخها الطويل . ولكى نجيب على هذا السؤال لابد من الاحاطة باحتياجات سكان هذه المدينة الشرقية والالمام بوسائل النقل فيها

اننا نعلم الى أى حد قد بلغت البيئة الشرقية من التيسير والتسامح ومن التفلفل فى الروح الديموقراطية البسيطة دون اهتمام بالعامل الزمنى . ولقد قصد بالمجتمع العربى ان يكون مجتمعا للمشاة وان ابسط انواع المطايا فى هذه البيئة تعد نوعا من الرفاهية والبذخ .

وحين يتنقل الانسان من مكان الى مكان ارضاء لمتعة أو حاجة فانما يسير على قدميه متلكئا تارة أو مستوقفا نفسه أخرى لبلوغ غايته . ونشأ عن ذلك ، الافراط الشديد فى عدم الانتباه والتوانى للمترجلين من أبناء البلد الذين تتوقف سلامتهم وحياتهم فى الطريق فى كثير من الاحيان على مهارة سائقى المركبات الآلية . فاذا اجتاز الرجل طريقا فقلما يتلفت يمينا أو يسارا ليتحاشى اخطار المرور . لهذا كان من الافضل لمهندسى التنظيم ان لايبالغوا فى تضييق الارصفة سواء كان ذلك فى الاحياء القديمة أو المناطق الحديثة من مدينة القاهرة على حساب توسيع الطرق المخصصة لسير المركبات والسيارات ، فهناك فى بعض الاحياء الوطنية كثير من الارصفة التى أخذت تضيق حتى بلغت المتر أو مادون ذلك بكثير . وهذا اجراء يسيىء ولا شك الى المشاة الذين يقطنون تلك النواحى أو الذين يترددون عليها .

وهناك حقيقة وهى ان العربات والمركبات كانت شيئا طارئا على المجتمع المصرى ولم تعرف فى عاصمتنا الا فى أواسط القرن التاسع عشر . وكانت عربة الوالى محمد على ذات العجلات الاربع مثار دهشة بالغة لدى سكان القاهرة . ولقد بلغ مجموع عدد العربات فى عهده نحو الثلاثين وكانت حالة الطرق يومئذ وعادات الناس لاتسمح بزيادة هذا العدد حتى أنه كان من المتعذر على هذه العربات الثلاثين ان تسير خارج بعض الطرق القليلة الممهدة .

أعمال التجديد والتحسين

كان من جراء امتداد مدينة القاهرة منذ عام ١٨٦٠ ان اقتضى الامر شق عدد من الشوارع فيما بين عامى ١٨٨٨ الى ١٨٩٨ والتى بلغت مسطحاتها ٢٤٨ر٣٠٥ مترا مربعا ولم تستطع مصلحة التنظيم وهى القائمة على شئون الطرق ان تساير هذا التقدم فى شق ذلك العدد الكبير من الشوارع ولم تولها عنايتها من النظافة والصيانة لما كانت تلاقيه من عادات مستقبحة وما كان للملاك من حريات مفرطة لا يحد منها قانون أو نظام .

ولا شك ان الطرق التى خططت فى الاحياء الحديثة فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر من مدينة القاهرة ، ضاقت اليوم بحركة المرور المتزايدة نتيجة لوسائل النقل الآلى كالسيارات الخاصة والاجرة والاوتوبيسات ومركبات الترام أما فى المناطق الشرقية من المدينة حيث تقع الاحياء القديمة بطرقها ومسالكها التى لاتسمح بمرور مركبات النقل الآلى فان الامر يدعو الى تحسين بعض الطرق لتحسن وسائل النقل والمواصلات هناك . ونذكر على سبيل المثال ان مسطحات الطرق عرض ٤ امتار بلغت فى عام ١٩٠٤ حوالى ٤٣ ٪ وعرض ١٠ أمتار ١٤ ٪ فقط من مجموع مساحات الطرق كلها التى بلغت مسطحاتها ٥٢٤ر٤٥٧ر١ مترا مربعا .

وفى عام ١٨٧٥ كانت جميع طرق القاهرة تقريبا دون رصف وكذلك كان من النادر أن نجد أرصفة الشوارع مغطاة بتبليطات من أى نوع ولكن امكن بعد هذا التاريخ رصف ما مساحته ٠٠٠ر١٠٠ متر مربع وهى تكون ١/٧ الى ١/٨

مجموع مساحات الشوارع التى كانت تشرف على صيانتها مصلحة التنظيم فى ذلك الوقت وفى عام ١٩٠٠ أصبحت مســاحات الطرق المرصوفة بطريقة المكدام ومكسوة بحجر البازلت تعادل ٩٪ ، والمرصوفة بالمكدام ومكسوة بالحجر الجيرى ٣٨٪ والمغطاة بالاسفلت ٢٥ر٠٪ من مجمـــوع مساحات الطرق كلها التى بلغت ٢ر٧٨١ر٧٤٢ مترا مربعا . ثم اخـــذ التجديد البطىء بعـــد ذلك طريقه الى شبكة الطرق والشوارع . ففى عام ١٩٠٦ كانت النسب المئوية لوسائل الرصف المختلفة كالاتى : شوارع مرصوفة بالبازلت ٢٦ ٪ وشوارع بالاسفلت ١ر١٪ تقريبا وبالحجر الجيرى ٥ر١٥٪ اما الشوارع التى تركت على طبيعتها دون رصف فقد بلغت ٤ر٤٢ ٪

وقد كان الاهتمام بالاصلاحات العاجلة موجها الى الشوارع الاكثر اهمية التى استخدم فيها البازلت منذ اوائل القرن الحالى . وفى عام ١٩١٦ بلغت مساحة الجزء المرصوف من الطرق بهـــذا النوع من الحجر ما مقداره ٠٠٠ر٥٠٠ر١ متر مربع واستمـــر الحال دون تغيير حتى عام ١٩١٧ . وكانت كل الشوارع الهامة الرئيسية فى الحى المركزى للمدينـــة فى حالة حسنة وبلغت مساحتها ١٠٪ المساحة الكلية لشوارع العاصمة .

ومنذ عام ١٩٢٠ ومصلحـــة التنظيم تقوم سنويا برصف واصلاح شوارع فى المدينـــة تتراوح مساحتها فى المتوسط بين ٠٠٠ر٥٠٠ متر مربع و ٠٠٠ر٧٠٠ متر مربع ســـواء كان هذا الرصف بالمكدام او بالاسفلت او بتربيع الحجارة او بأحجار البازلت . واصبحت مسطحات الشوارع كلها المرصوفة فى جميع انحاء القاهرة وضواحيها بهذه المواد المختلفة حتى نهاية العام الحالى ١٩٥٢ — ١٩٥٣ ما مقداره ٦١٪ فقط من مجموع مسطحات شوارع القاهرة كلها .

النقل والمرور بمدينة القاهرة

بدأت الصناعات فى القاهرة تتلمس طريقها الى الوجود فى أوائل القرن الحـــالى حين وضعت الحرب العـــالمية الاولى اوزارها ثم ما لبثت ان ثبتت اقدامها فى عشية الحرب العالمية الثانية وفى اثنائها ثم فى الفترة التى تلتها مباشرة . فاندفع السكان الى الهجرة من الريف الى العاصمة نتيجة لنمو الصناعات المطرد فيها والتمسوا الرزق وكسب العيش الحلال فى مدينة تتسم بكونها المركز النابض بالحياة والعمران . ولقد تبع ذلك زيادة كبيرة فى حركة انتقال الناس داخل القاهرة تلك الزيادة التى لم يقابلها تقدم كبير فى وسائل النقل والمواصلات . الى ذلك فقد اصطدم هذا النمو العمرانى بعدد كبير من الشوارع الضيقة ذات التخطيط الردىء وتعارض مع انظمة ولوائح جامدة لم تستجب الى ذلك الفارق الاجتماعى . ولقد اقامت هذه الانظمة من نفسها سدا منيعا فى اى اصلاح وتخطيط يساير الظروف المستحدثة . واهم ما كان يتعارض فيها مع التعمير والتحسين المنشود هو ارتفاع ثمن الاراضى التى تنزع ملكيتها وقد تبلغ فى بعض الاحيان رقما خياليا وهو ما لا يسنده اى حق من الحقوق .

ولنتكلم الآن عن مدينة القاهرة ومشـــاكل النقل فيها بالذات . من المسلم به ان العربات والسيارات تسير فى المدينة لنقل الركاب الذين يريدون الانتقال من مكان الى آخر . وهذا الاعتبار الذى قد يبدو انه بدهى لاينبغى ان نتجاهله عند دراسة مشكلة المواصلات .

وتبلغ مساحة الاوتوبيسات الكبيرة ٢٢ مترا مربعا وان متوسط ما يشغله الراكب الواحد من هـــذه المسافة باحتساب وجود بعض الواقفين هو ٤٤ر٠٠ من المتر المربع . اما المساحة التى يشغلها الشخص الواحـــد فى مركبات الترام فتتـــراوح بين ٢٧ر٠ م ٢ و ٤٦ر٠ م ٢ اما فى حالة السيارات الخاصـــة فالرقم قد يصل الى ٥٧ر١ م ٢ وفى سيارات الاجرة من ٠٧ر١ م ٢ الى ٠٤ر٢ م ٢ فكان للترام طاقة على النقل اكبر من الاوتوبيسات وانه اذا قدرت بهذا الاعتبار تعتبر كل من الترام اقل ازدحاما للمرور العام من الاوتوبيسات وانه كلما قل متوسط المساحة التى تخص الراكب الواحد بالنسبة الى المساحة الكلية للمركبة الواحدة كلما عظمت طاقة النقل لها وقل ازدحامها للمرور العـــام . ونلاحظ ان للاوتوبيسات الكبيرة طاقة على النقـــل اكبر وقدرة اقل على ازدحام المرور العام اذا ما قورنت بالاوتوبيسات الاصغر حجما (متوسط مايشغله الراكب الواحـــد من مساحة الاوتوبيســـات الصغيرة باحتساب وجود بعض الواقفين هو ٥١ر٠ م ٢) ونجد ان طاقة النقل ضعيفة فى كل من السيارات الاجرة والخاصة من ذوات الحجم الكبير وهى لذلك تعتبر اكثر ازدحاما للمرور العام اذا ما قورنت بوسائل النقـــل المشترك الاخرى . لهذا كان من اللازم العمل على تقليل عددها فى بعض شوارع القاهرة التى تتضخم فيها حركة النقل والمرور كان تحدد منطقة حرام يمنع فيها دخول هـــذه السيارات وان يعمم عند هـــذه المنطقة وفى اطرافها الخارجية بعض مواقف ومرائب (جراجات) لها . كذلك ينبغى منع اعطـــاء تراخيص جديدة لســـيارات الاجرة الكبيرة الحجم لانها تعتبر اشد انواع وسائل النقل ازدحاما للمرور كما ان طاقتها اضعف من غيرها . ويمكننا ان نصل من المقارنات السابقة الى النتيجة التالية :

اذا اردنا ان نعمل على تفريج ازمة النقل فانه ينبغى العمل على زيادة وحدات النقل المشترك وتقليل عدد مركبات النقل الخاص والاجرة وبالاخص ذوات الحجم الكبير من السير فى المناطق المزدحمة فى القاهرة .

واذا كانت الســـيارة فى حد ذاتها تعتبر تقدما فنيـــا وهندسيا كبيرا فقد نجم من استعمالها — وذلك بما تميزت به من سهولة فى تسييرها وقيادتها — اضطراب شـــديد فى المرور العام داخل مدينة القاهرة . ويتركز هذا الاضطراب ويتجمع فى اوقات قصيرة الامد تشتد فيها حركات المرور المنتسبة من اصحاب هذه السيارات الذين اغلب ما يشتركون جميعا فى استعمال سياراتهم فى اوقات متقاربة وفى ساعات واحدة من النهار فيكتظ حركات المرور بهم وتسد الطرق بسبب تجمعها . ولقـــد اصبح فى امريكا امر انشاء مواقف للسيارات فى ابنية تودع فيها جميع المركبات الآلية واعداد هذه المواقف فى المناطق التى تشـــتد فيها الحركة امرا الزاميا تحتمه انظمة المرور فى الولايات المختلفة .

الساعات التى تبلغ فيها حركة النقل ذروتها القصوى

فى المناطق المركزية لمدينة القاهرة يشـــتد الازدحام الى حد كبير فى ساعات الصباح فيما بين الساعة ٣٠ر٧ الى الساعة ٤٥ر٨ ، وفى ساعات بعد الظهر من الساعة الواحدة الى الساعة ٣٠ر٢ . ويشتد اشتدادا كبيرا فى ساعات المساء حين تبلغ طاقة وسائل النقل فى الطرق اقصى حدودها فى حمل العمـــال وموظفى الشركات والمؤسسات التجارية وجمهور الناس العائدين الى مساكنهم والذاهبين الى اماكن التسلية . فتكتظ الشوارع بالســـيارات الخاصة والاجرة والعامة ومركبات الترام . وتبطىء فى هذه الساعات حركة المرور العام وتتتابع وقفات وعوائق من آن الى آخر ثم تأخذ حركة المرور فى الاقتراب شيئا فشيئا من حالة الانتظام والامتلاء وتبدأ هذه الحالة من حوالى الساعة ٥ وتستمر حتى الساعة ٤٥ر٧ مساء ثم تهدأ بعد ذلك لتعود الى شىء من الازدحام من الساعة ٣٠ر٨ الى الســـاعة ٠٠ر٩ مساء .

ولنتوصل الى حركة مرور مثلى بالنسبة للســـيارات المختلفة يجب ان يكون هناك تناسق مطرد بين كثافة المركبات وبين اتساع عرض الطريق المخصص لسيرها . وتتوقف يتوقف على التوافق بين عرض الطريق وعرض الســـيارة الواحدة . وكلما ازدادت سرعة السيارة كلما تطلبت مزيدا من الابعاد المخصصة لخطوط سيرها سواء كان للمسير العرضى وهو المساحة المحصورة بين سيارة واخرى فى اتجاه عرضى او للمسير الطولى لها وهو المساحة المحصورة بين مركبة واخرى فى اتجاه طولى . ويمكن الاقتصاد فى هذه الابعاد كلما عظمت براعة سائقى السيارات واشـــتد حذقهم فى قيادتها . الى ذلك فانه كلما تحسنت وسائل رصف الطرق كلما عظمت بالتالى قدرة المركبات على الربط والتوقف واصبحت اكثر امنـــا بالنسبة الى ركابها واقل خطرا بالنسبة الى حركة المرور العام .

الانواع المختلفة لمركبات النقل

بالرغم من ان لمركبات النقل المشترك العام طاقة على النقل اكبر وانهـــا اذا ما قورنت بالسيارات الخاصة والاجرة كانت اقل ازحاما للطريق فان مركبات الترام لعظم حجمها ولانها تسير على شريط حديدى ثابت يقيد كثيرا من حركتها ومرونتها ، كان من غير المرغوب فيه ان يســـير الترام داخل المنطقة الوسطى للقاهرة . ويشتد ازحام الترام حين يقف فى الطريق العـــام لسبب من الاسباب فتتكدس مركباته فى الشوارع ويصبح عائقا كبيرا لحركة النقل والمرور فيها . ومن ناحية اخرى يجب ان نعترف بأن الترام كوسيلة من وســـائل النقل العام له طاقة كبيرة فى نقل عدد كبير من سكان المدينة وتيسير سبل الانتقال لهم من مكان الى آخر بأجر زهيد وفى مدة زمنية لا بأس بها . ومن الناحية الاقتصادية نرى انه من العسير ان يستعاض عن الترام بوسائل نقل تسير على السطح العلوى للشارع ولها من المميزات مثل ما له . ويلاحظ فى جميع الحـــالات التى تكون فيها تجهيزات خطوط الترام الكهربائية موجودة وقائمـــة فان ثمن الانتقال فيه للمقعد الواحد وللكيلو متر الواحد هو اقل بكثير من نظيره فى مركبات الاوتوبيس.

ومع ذلك وبالرغم من هذه المميزات الكبيرة التى يختص بها الترام كوسيلة من وسائل النقل الرئيسية التى تستخدمها الاغلبيـــة الساحقة من هذا الشعب فان شركة الترام قد تمادت فى استهتارها وتقصيرها نحو اعداد مركبات حســـنة التجهيز والتصميم تليق بالناس . ان مركبة او قاطرة ترام مصممة تصميما رديئا تسىء كثيرا الى حركة النقل والمرور فى الشوارع التى تسير فيها وتسبب كثيرا من الحـــوادث . كيف يستطيع ركاب

قاطرة او مركبة فيها اماكن للوقوف تزيد على امكنة الجلوس وكيف يتأتى لهم الصعود والنزول بالسرعة اللازمة التى لا تسبب عطلا للترام اولا ولوسائل النقل الاخرى ثانيا ، والركاب الواقفون فى الامكنة المخصصة لهم يسدون سبل الوصول الى الطريق او الى المقاعد سدا محكما ؟ وهذه القذارة التى تتميز بها مركبات الترام وقطراته سواء فى مقاعدها او فى ارضياتها ونوافذها او فى اسقفها .. اليس هناك من رقيب عليها ؟ وبأى حق قد خول لهذه الشركة ان تفرق بين ركابها فتسمح بالقليل من المقاعد فى المركبة او القاطرة الواحدة وتخلى مكانا لوقوف الكثير من الركاب وكان من الممكن ان يتسع لبعض المقاعد ومع ذلك تقتضى من كليهما اجرا متساويا ؟ .

والآن نعود الى موضوع دراستنا فنقول انه كلما امتد العمران الى اطراف مدينة القاهرة كان علينا واجب اعداد هذه المناطق بطرق وشوارع واسعة بالقدر الذى يسمح باقامة خطوط من الترام تسير على ارصفة خاصة به تعلو قليلا وتتوسط الطريق كما اتبع مثلا فى ضاحية الهرم . وعلى ذلك نستطيع ان ننظم حركة النقل والمواصلات هناك بفضل الترام كوحدة من وحداته عن بقية الوحدات الاخرى فنصل بهذه الطريقة الى زيادة سرعته وطاقة نقله .

اما فى الاحياء القديمة هناك حيث تضيق طرقها وتقل اتساعاتها فينبغى لنا ان نلتمس الحلول ذات التكاليف التى تتمشى مع ظروف هذه المنطقة ، كأن تحاط بطريق فى شكل حلقة يحيط بنطاقها الخارجى ويخصص لوسائل النقل الآلى التى ينبغى ان تمنع بتاتا من التسلل والتحرك داخل شبكة طرقها . واذا ما اضطررنا الى شق شوارع جديدة او توسيع القديم منها فانه ينبغى ان لا يعودمن هذا الاجراء اى ضرر على هذه الاحياء سواء من الناحية التخطيطية او المعمارية وبالاخص فى النواحى التى تتميز بوجود بعض الآثار فيها . ومهما يكن فلا ينبغى ان تعتبر هذه الاحياء منطقة مرور عام بل يجب العمل ما وسعنا الجهد على تخفيف حركة المرور الآلى فيها وان نهيىء الفرصة المناسبة للمشاة ان يغدوا ويروحوا فيها على اقدامهم فى جو من الطمأنينة والامان .

السرعة اللازمة لوسائل النقل

وعلاقتها باتساع المدينة وعدد سكانها

تتصل هذه السرعة اتصالا وثيقا باتساع المدينة وعدد سكانها . والنمو الطبيعى لمدينة من المدن يمتد فى الاحوال العادية على شكل دائرى . والمدة الزمنية التى يقطعها ساكن فى مركز المدينة حتى اطرافها او بالعكس لا ينبغى ان تتعدى عشرين دقيقة منها ١٥ دقيقة يقضيها المسافر فى وسائل النقل العام والباقى وقدره خمس دقائق تقضى مشيا على الاقدام وانتظارا فى محطات النقل . ولا ينبغى كذلك ان تزيد كثافة السكان فى هذه الحالة عن ٢٠٠ نسمة لكل هكتار .. وبذلك يمكننا ان نصل الى النتائج الآتية :

لما كانت سرعة المترجل تقدر بحوالى ٤ كيلو متر فى الساعة كان الانتقال على القدمين يكفى لمدينة نصف قطرها ٦ كيلو متر وعدد سكانها ٦٠٠٠٠ نسمة وكان الالتجاء الى وسائل النقل الآلى من ترام واوتوبيس غير ضرورى فى مدينة تتسع لهذا العدد من الناس ولكنها تكفى لمدينة نصف قطرها ٣ كيلومترات وعدد سكانها ٦٠٠٠٠٠ نسمة .

اما وسائل النقل بترام المترو التى تقدر سرعته بمقدار ٢٥ كيلو مترا فى الساعة فتكفى لمدينة نصف قطرها ٦ كيلو مترات وعدد سكانها ٢٫٤٠٠٠٠٠ نسمة . اما فى المدن والعواصم الكبيرة فينبغى استعمال وسائل نقل بالمترو السريع له سرعة تجارية لا تقل عن ٤٠ كيلو متر فى الساعة الواحدة لتسد حاجة مدينة نصف قطرها ١٠ كيلو مترات وعدد سكانها ٦٫٠٠٠٠٠٠ نسمة .

هذه الفروض المتقدمة بالرغم من أنها تحكمية نوعا ما الا انها تقترب من الحقيقة الواقعة . فمترو باريس مثلا الذى يكاد يسد حاجة المدينة حتى اسوارها (نصف قطر مدينة باريس حتى اسوارها هو ٥ كيلومترات وعدد سكانها ٢٫٩٠٠٠٠٠ نسمة) ينبغى تكملته بخطوط من المترو السريع ليسد حاجة النقل فى المدينة الكبرى التى نصف قطرها ١٠ كيلو متر وعدد سكانها ٤٫٥٠٠٠٠٠ نسمة .

ولنحاول الآن ان نطبق هذه الفروض على مدينة القاهرة على الوجه الآتى :

اذا قمنا بعمل رسم كروكى لمدينة القاهرة لوجدنا ان المحور الطولى لهذه المدينة يمتد فى اتجاه الشمال الشرقى ويحوى هذا الامتداد الضواحى الشمالية لمدينة القاهرة كمصر الجديدة والزيتون والمطرية وعين شمس ثم الى الجنوب ويحوى الضواحى القبلية لها كالمعادى وحلوان وغيرهما . ويقف امتداد عمرانها من ناحية الشرق عند جبل المقطم ويمتد العمران بها من ناحية الغرب صوب الاراضى الزراعية المتاخمة للمدينة مباشرة . ويعتبر ميدان الاوبرا النقطة المركزية للعاصمة فاذا عسنا انصاف اقطارها بصرف النظر عن مناطق الضواحى لوجدنا ان انصاف الاقطار هى كالآتى :

نصف القطر من المركز (ميدان الاوبرا) حتى الجبانات من ناحية الشرق = ٣ كيلو مترات

نصف القطر من المركز حتى مدينة الاوقاف والدقى من ناحية الغرب = ٣٫١/٤ كيلو متر

نصف القطر من المركز حتى المحمدى وروض الفرج من ناحية الشمال = ٤٫١/٢ كيلو متر

نصف القطر من المركز حتى الروضة وابو السعود والامام الشافعى من ناحية الغرب = ٤٫١/٢ كيلو متر

وبحسب تعداد مدينة القاهرة عام ١٩٤٧ نجد ان كثافة السكان = ١٥٢٫٨٣ نسمة لكل هكتار ونستطيع مما تقدم ان نستنتج الآتى :

١ — ان امتداد مدينة القاهرة هو امتداد مخلخل او بمعنى آخر يمكن ان تكون مدينة القاهرة بعدد سكانها الحاليين على مساحة اقل من مساحتها الحالية وذلك لان كثافة السكان فيها هى حوالى ١٥٠ نسمة للهكتار الواحد ولم تبلغ بعد ٢٠٠ نسمة للهكتار .

٢ — انه من الممكن جدا — باعتبار ان انصاف اقطارها تتراوح بين ٣ كيلو متر و ٤٫١/٢ كيلو متر — حل مشاكل النقل والمواصلات فيها بوسائل النقل الآلى من ترام واوتوبيس وترولى باص بدون الالتجاء الى وسائل النقل بالمترو

وهناك بعض الاعتبارات التى يجب العناية والاهتمام بها وهى كالآتى :

اولا — قبل البدء فى استعمال وسائل النقل بالمترو كما يفكر بعض الناس يجب اولا استنفاذ طاقة النقل لكل من الترام والاوتوبيس استنفاذا كاملا وذلك بالعمل على تحسينها ورفع طاقة نقلها بشتى الوسائل .

ثانيا — ان عددا كبيرا من سكان القاهرة اذا ما قورن بغيره من سكان المدن والعواصم الاوربية المزدحمة بالسكان — لا يستعين بوسائل النقل المشترك ايا كان نوعها وذلك اما لفقرهم او لقلة مبالاتهم بالعامل الزمنى او لان جو المدينة يساعد الناس على السير والتنقل مشيا على الاقدام .

ثالثا — ان المحور الطولى للعاصمة والممتد من الشمال الشرقى الى الجنوب يمكن ان يعنى به العناية اللائقة به من ناحية وسائل النقل والمواصلات ويمكن كذلك العمل على تجهيزه واعداده بوسائل نقل سريعة من ترام واوتوبيس وترولى بس وسكة حديد كهربائية لكى تتناسب ادوات النقل هذه مع اطوال المسافات فيه ولكى يستطيع سكان هذه الضواحى من التنقل والوصول الى مركز العاصمة فى مدة زمنية لا تعدو العشرين دقيقة .

رابعا — اذا توصلنا الى استنفاذ طاقة النقل لكل من الترام والاوتوبيس والترولى بس فى المحور الطولى للعاصمة والذى سبق لنا الاشارة اليه فى ثالثا ثم وجدنا بعد ذلك ان حركة النقل والمواصلات تحتاج الى مزيد من السرعة والكفاية فاننا نستطيع حينئذ — وفى هذه الحالة فقط — ان ننشىء خطا واحدا من خطوط المترو لربط الضواحى الموجودة فى الناحية الشمالية الشرقية بتلك الموجودة فى الناحية القبلية من مدينة القاهرة . مع مراعاة انه من الضرورى جدا مرور خط المترو بالمنطقة المركزية للعاصمة .

النقل بواسطة الترام فى مدينة القاهرة

منذ ان استعمل الترام وهو يقوم بنقل السكان داخل مدينة القاهرة واستطاع ان يبدل من احوال العمران فى تلك العاصمة ، ففى عام ١٨٩٤ عقد اتفاق بين الحكومة المصرية والشركة البلجيكية للسكك الحديدية الاقتصادية لمد خطوطه . وكان موعد انتهاء امتياز ترام القاهرة هو فى عام ١٩٤٦ . ولكن صدر فى عام ١٩٠٨ مرسوم بمد امتياز استثمار خطوط الترام حتى عام ١٩٧٨ . ومن ذلك التاريخ والحكومة تحصل على ٥ ٪ من الايراد الكلى قبل خصم المصاريف . ويبين الجدول الآتى طول الشبكة الكهربائية لترام القاهرة وعدد الركاب والقاطرات فى السنوات الاخيرة لنلاحظ مدى التناسق بينها .

العام	طول الخطوط بالكيلو	عدد المركبات والقاطرات	عدد الركاب بالمليون
١٩٣٥	٧٢	٦٦٢	٩٠
١٩٤٠	٧٢	٦٧٨	١٠٢
١٩٥٢	٧٢	٧٣٥	١٨١

فكأن اطوال الخطوط لم تتغير فى السبعة عشرة عاما الاخيرة ولم يزد عدد المركبات والقاطرات الا بأقل من ١٢ ٪ مع ان عدد الركاب قد زاد بأكثر من ١٠٠ ٪ ومنه يتضح لنا السبب الحقيقى لشدة الزحام فى الترام .

ولقد انشىء اول خط فى مدينة القاهرة عام ١٨٩٦ وهو الخط الذى يربط ميدان العتبة الخضراء بميدان محمد على (وهو ميدان المنشية حاليا) مارا بشارع محمد على . ثم اخذت تنشأ بعد ذلك خطوط جديدة فى الاعوام التى تلت هذا التاريخ حتى اصبح عدد خطوط الترام فى عام ١٩٣١ اربعة وثلاثون خطا .

ولقد اصبح من الضرورى ، بعد ازدياد عدد مركبات النقل الآلى ، ان يقصر استعمال الترام فى المنطقة الوسطى الثانية للعاصمة بحيث ينتهى عند نقط تبعد عن النواة المركزية للمدينة بمسافة كافية . وبذلك يصبح الترام فى هذه المنطقة الوسطى الثانية عنصراً مفيداً من ناحية النقل العام لا يعمل على سد حركات المرور فى مركز المدينة او يتعارض معها .

سيارات النقل المشترك (الاوتوبيسات)

لم تعمل فى مصر احصاءات تبين الزيادة المستمرة فى عدد وحدات النقل المختلفة من سيارات خاصة وعامة واجرة الا فى عام ١٩١٤ ولم تعرف مدينة القاهرة مركبات النقل العام المشترك (الاوتوبيسات) وطريقة تنظيمها الا فى عام ١٩٢١ . وكانت قبل ذلك التاريخ تسير اشباح من السيارات العامة الرديئة التصميم والتى كان يقوم باستغلال خطوطها بعض الهيئات على نفقتها الخاصة او بعض اصحاب الجراجات . وكان خط الجيزة ميدان الاوبرا هو الخط الوحيد الذى كان يحوى بعض مركبات صالحة للاستعمال الى حد ما . ولكن هذه الحالة التى استمرت سائدة الى ما قبل عام ١٩٣١ كان لا بد من تغييرها والعمل على استغلال هذه الخطوط بواسطة اوتوبيسات عامة اكثر لياقة مما كان مستعملا من قبل .

ففى عام ١٩٣١ عقد اتفاق بين الحكومة المصرية وشركة تورنيكروفت على ان تقوم هذه الشركة بتسيير ٩٥ سيارة من سياراتها وفق احدث ما اخرجته مصانع هذه الشركة من سيارات النقل المشترك واحتكرت بذلك عددا من خطوط الاوتوبيسات داخل مدينة القاهرة واحتفظت الحكومة لنفسها بحصيلة قدرها ٦ ٪ من صافى ايراد هذه الشركة .

وكان من اهم العيوب التى وجهت الى هذه الاوتوبيسات كمرفق من مرافق النقل المشترك العام هو ان عدد المقاعد وبالاخص مقاعد الدرجة الثانية كان لا يكفى لاستيعاب عدد كاف من الركاب الى ذلك عدم انتظام مواعيد قيامها واستحالة استعمال هذه الاوتوبيسات فى ساعات الازدحام اذا لم تتخذ تدابير لركوبها من محطات بدايات خطوطها او نهاياتها .

والجدول التالى يبين الزيادة فى مركبات النقل الآلى فى مدينة القاهرة من عام ١٩٣٥ الى عام ١٩٥٢ .

العام	الجهة	سيارات خاصة	تاكسى	لورى	اتوبيسات	المجموع	موتوسيكل
١٩٣٥	القاهرة	١٠٢٦٤	٨٤٧	٩٠٨	٣٢٦	١٢٣٦٥	٨٤٧
	القطر المصرى	١٧٩٠٦	٣٨٩٨	٢٤٣٩	١٠٩٣	٢٥٣٣٦	١٨٣٧
١٩٤٠	القاهرة	١٤٥٤٩	٦٢٣	٧٩٧	٣٨١	١٦٣٥٠	١١٠٥
	القطر المصرى	٢٥١١٩	٤٠٩٨	٢٩٢٣	١٣٢٥	٣٣٤٦٥	٢١١٦
١٩٥٢	القاهرة	٣٢٠٧٨	٤٧٥٩	٦٣٩١	٢٧٥٠	٤٥٩٧٨	٦٧٦٤
	القطر المصرى	٥٦٤٤٨	١١٤٥١	١٤٨٣٩	٤٧٠٥	٨٧٤٤٣	١٠٣٣٠

يلاحظ من الجدول السابق ما يأتى :

١ ــ تستأثر مدينة القاهرة وحدها بعدد يزيد عن نصف ما يخص القطر المصرى كله من المركبات الآلية المختلفة

٢ ــ ان زيادة مركبات النقل الآلى مستمرة باطراد ويعتبر عام ١٩٥٢ اكثر الاعوام زيادة فى عدد السيارات الخاصة ومركبات الاجرة (تاكسى) والموتوسيكلات والاوتوبيسات العامة

والنتيجة الحتمية لهذه الزيادة المطردة فى عدد المركبات الآلية سواء كانت خاصة اوعامة او اجرة انهاقد ادت الى سد الطرق والشوارع وبالاخص فى المناطق المزدحمة بالنقل والمرور فى مدينة القاهرة . وكلما زادت المركبات الآلية من حيث عددها وسرعتها كلما كثرت حوادث المرور تبعا لهذه الزيادة .

ولندرس الآن اسباب الضائقة المشاهدة فى وسائل النقل والمواصلات .

١ ــ قلة عدد الاوتوبيسات العامة التى تسير على كل خط من خطوط شبكة النقل المشترك وعدم استنفاذ الطاقة القصوى لهذا النقل على كل خط من هذه الخطوط .

٢ ــ اساءة توزيع شبكة المواصلات الحالية للاوتوبيسات العامة . فهناك خطوط يجب ان تستجد واخرى ينبغى ان تعدل خطوط سيرها

(٣) رداءة تصميم معظم الاوتوبيسات العامة التى تسير فى الخطوط الحالية وذلك من حيث السعة وتكاليف الانتقال . ومع ذلك نجد أن الفترة الزمنية بين قيام سيارة واخرى تطول كثيرا . ويلاحظ أنه كلما حوى أوتوبيس عددا أكبر من المقاعد كلما استطعنا تخفيض أجرة الانتقال للكيلو متر الواحد .

(٤) القلة العددية لقيام الاوتوبيسات فى الساعة الواحدة . وتختلف هذه القلة باختلاف الخطوط ونجدها فى المتوسط حوالى ١٢ سيارة فى الساعة الواحدة من الساعات الحرجة من النهار . فى حين انه من الممكن ان يصل هذا العدد الى ٢٠ سيارة او اكثر فى كل ساعة من ساعات العمل المزدحمة ، أو بمعنى آخر تقوم سيارة واحدة كل دقيقة أو أقل من ذلك اذا كان هناك مايدعو الى تقليل هذه الفترة الزمنية . وتقدر حينئذ حمولة أوتوبيس واحد يسير فى خط واحد ــ ذهاب أو اياب ــ وبفرض أن سعته العددية ٤٠ مقعدا ويقوم كل ٥ دقائق بمقدار ٤٨٠ راكبا فى الساعة . واذا قدرت الفترة الزمنية بين قيام اوتوبيس وآخر بدقيقتين فان حمولته تصبح ١٢٠٠راكب فى الساعة . واذا افترضنا أن هناك اوتوبيسات مكونة من طابقين وتحمل ٨٠ راكبا فتصبح حمولة الاوتوبيس الواحد ٢٤٠٠ راكب فى الساعة . ومن الميسور امام تقدم الصناعات المطرد أن نحصل على هذه السعة العددية ويمكن حينئذ تسيير هذه الاوتوبيسات فى الخطوط المزدحمة .

(٥) رداءة تصميم معظم الشوارع العامة فى مدينة القاهرة . وينبغى لنا ان نعنى عناية خاصة بدراسة تفاصيلها بحيث تصبح حركة مرور السيارات المختلفة سهلة مريحة ولا يعترض سيرها عائق من العوائق .

مركبات الترولى بس

لم تستعمل هذه المركبات فى القاهرة بعد الا على نطاق ضيق جدا مع انها تعتبر أكثر مرونة وكفاية من الترام وتجمع بين مميزات كل من الترام والاوتوبيس كما سنبينه فيما يأتى : ــ

(١) تستطيع هذه المركبات حمل وتفريغ الركاب من والى الرصيف مباشرة .

(٢) تعتبر هذه المركبات وسيلة نقل طيعة وتستطيع أن تتمشى مع حركات المرور الموجودة فى الطرق أو الشوارع وتستطيع أن تتفادى أى انسداد أو توقف قد يحدث من أى عطل تصاب به احدى مركباتها .

(٣) لهذه المركبات طاقة نقل كبيرة وتقترب من الترام .

وأهم عيوب الترولى بس أنه مقيد فى سيره بالشوارع المزودة بالتجهيزات اللازمة لسيرها ولما كانت مركبات الترولى ذات أحجام كبيرة كان من الافضل ان تتبع فى سيرها شوارع ذات اتجاهات مستقيمة قدر الامكان لانه قد يحدث فى بعض الاحيان ان تتم دورانها بمشقة عند نواصى الشوارع المتعامدة .

المترو

لاحظنا ان كلا من الاوتوبيس والترام لايتميز بالسرعة الكافية أو بالاتساع الكافى فى عدد الامكنة التى تحتويها المركبة الواحدة . ولتسهيل الانتقال حيث تكون المسافات طويلة وشاقة كان من الضرورى الالتجاء الى وسائل النقل الحديدى بطريقة مستقلة عن حركة النقل الموجودة فى الشوارع العامة . والمترو اما ان يكون فى باطن الارض وهو الغالب الاعم او فوق سطح الشارع العام على كوبرى مرتفع لكى لايتعارض مرور المترو مع حركات المرور الاخرى . والمترو كوسيلة من وسائل النقل له طاقة كبرى على حمل أكبر عدد من الركاب وتعتبر تكاليف انشائه باهظة جدا وهو لهذا السبب لم يستغل بعد فى مدينة القاهرة التى قد تحتم ظروفها العمرانية فى المستقبل الاستعانة به لتفريج أزمة النقل والمواصلات

ويحمل قطار واحد من قطارات المترو فى مدينة باريس ــ ويتكون فى أغلب الاحيان من خمس مركبات ــ عددا من المسافرين قدره ١٤٠٠٠ راكب فى الساعة الواحدة . وتصل سرعته القصوى الى ٥٠ كيلو مترا فى الساعة بينما تصل سرعته التجارية الى ٢٥ كيلو مترا فى الساعة . ويحمل قطار واحد من قطارات المترو فى مدينة لندن المكون من ٨ عربات ١٠٠٠ راكب فى كل دقيقة ونصف أى بمعدل ٤٠٠٠٠ راكب فى الساعة . أما فى نيويورك فيقوم قطار من المترو كل دقيقة واحدة ويحمل ١٢٠٠ راكب او مايعادل ٧٢٠٠٠ راكب فى الساعة .

ويلاحظ ان النقل بالمترو قد خصص للركاب فقط لان نقل البضائع بهذه الوسيلة لابد وان يعطل كثيرا من سرعته ويقلل من كفايته .

أما فى القاهرة فقد بدأ الناس يفكرون فى انشاء خطوط حديدية للمترو لتسهيل الانتقال وتيسير سبل المواصلات داخل هذه المدينة .

ومن المهم قبل التفكير فى انشاء خطوطه ان نعمل بكل الطرق الممكنة على استنفاذ طاقة النقل لكل من الترام والاوتوبيس أولا ورفع كفايتهما وذلك باعدادهما اعدادا كاملا لان يكونا أداة نقل فعالة . والى ان يتم هذا الوجه المرضى ثم اذا تبين لنا بعد ذلك ان هناك حاجة ماسة الى المزيد من وسائل النقل التى لها طاقة على النقل اكبر واسرع ففى هذه الحالة فقط نستطيع ان نقدم على تنفيذ انشاء خطوط للمترو .

المرور فى مدينة القاهرة

ان حركات المرور الآلية وما ينشأ عنها من الضغط فى الطرق ، تسبب كثيرا من الحوادث التى لا تحدث بطريقة منتظمة على طول امتداد الشبكة الطرقية للعاصمة ولكنها تقع عند نقط يتجمع الناس فيها وتشمل هذه النقط ما يأتى

(١) مراكز الاعمال الرئيسية
(٢) الاسواق العامة والمراكز التجارية
(٣) محطات النقل النهائية
(٤) أماكن التسلية
(٥) مناطق المصانع

ولم تخطط معظم الاحياء الموجودة فى العاصمة لمواجهة حركات المرور الآلى التى هى فى ازدياد مستمر من ناحيتى العـدد والحجم . لذلك فالحالة تستدعى التعجيل باعادة تنظيم شبكة الطرق وتقويم ما اعوج منهـا وشق مسالك جديدة لمواجهة تضخم المرور المتزايد عاما بعد عام والذى ينقسم الى قسمين : ـ

(١) مرور محلى بالمعنى الدقيق لهذا اللفظ ويشمل الانتقال والتحرك من مكان الى آخر داخل حدود منطقة من مناطق المدينة

(٢) مرور فى دائرة أوسع من الاولى ويشمل الانتقال والتحرك داخل المدينة ولكن فى نطاق مسافات أطول من سابقتها .

ويشمل هـذا المرور بالاخص الانتقال من والى الحى التجارى أو المنطقة الوسطى للقاهرة وقد يشمل ايضا الانتقـال من والى الاماكن الموجودة خارج العاصمة . ويتكون هذا المرور بوجه عـام من حركات ذهاب واياب الغرض منها ربط الاحيـاء السكنية بمناطق العمل والتجمع ومراكز الاعمال بالمحطات النهائيـة للنقل والمواصلات .

ونجد فى القاهرة كما فى بعض المدن الكبيرة ان الطرق الشريانية والشوارع المحلية يميل كل واحد منها الى الاندماج فى الآخر . وينتهى الامر بها ان ينشأ عن ذلك تضاؤل وعجز كبير فى كفاية هذه الطرق سواء كانت شريانية أو محلية وذلك من ناحية النقل والمرور فيها . فاذا اجتاز طريق شريانى منطقة مركزية أو حيا تجاريا نجم عن ذلك ما يأتى : ـ

(١) تباطؤ فى حركة المرور فى تلك المنطقـة نتيجة لتكاثر وحدات النقل وتجمعها هناك .

(٢) ازدياد مطرد فى حوادث المرور .

وتشاهد هاتان الحالتـان فى مدينة القاهرة عند مايجتاز شارع الملكة المنطقة الوسطى من العاصمة وبالاخص عند تقاطعه بشارع فؤاد وميدان المحطة .

ويمكن تلخيص الغرض من تصميـم بعض الطرق وجعلها شريانية بما يأتى : ـــ

(١) تسهيل حركة المرور التى تمر بالمدينة من طرف الى طرف دون ان تجتاز مركز المدينة

(٢) العمل على خفض تكاليف رصف طرق المدينة كلها بمادة قوية والاكتفاء بهذا النوع من الرصف للطرق الشريانية ومناطق المرور الضخمة .

ويمكن اضعاف طاقة الطرق الشريانية على النقل والمرور بواسطة مايأتى : ـــ

(١) ادخال حركات مرور ثانوية لتتقاطع مع حركة المرور فى الطرق الشريانية .

(٢) وقوف السيارات وانتظارها على جانب الطريق الشريانى لحمل أو تفريغ ركابها من حين الى حين .

وتتكون شبكة الطرق الشريانية من نوعين : ـــ

(١) طرق اشعاعية وهى التى تحتمل حركة المرور الضخمة .

(٢) طرق دائرية فى شكل حلقات تعتبر طرقا مساعدة لجمع وتوزيع حركات المرور من والى الطرق الاشعاعية .

ولا ينبغى للطرق الاشعاعية ان تجتاز قلب المدينة بل يجب ان تنتهى قدر المستطـاع عند النطاق الذى يحيط بهذا المركز وهو الذى يغذى النواة الداخلية للمدينة بحركات المرور من نقط متعددة موزعة على محيطه الخارجى .

وهناك عامل مهم له أثره الكبيـر فى زيادة ازدحام المنطقة المركزية للعاصمة . فكلما كانت تلك المنطقة تحوى أبنية مرتفعة تتعدد طبقاتها كلما ازداد تجمع النـاس فيها وازداد المرور سوءا وشدة . لذلك يجب ان نقوم بسن أنظمة خاصة بتحديد ارتفاعات الابنية هناك ثم الزام اصحاب العمارات بتخصيص جراجات للسيارات ويمكن فرض أجر معلوم لكل سيارة تأوى اليها كذلك ينبغى ان تعد جميع فضـاءات الارض الخالية من الابنية لان تكون مواقف للمركبات الآلية . وبذلك تخلو الشوارع الرئيسية من أهم مايعيق حركة النقل والمرور فيها .

والى ان يتم رصف بقية شوارع القاهرة المتروكة على طبيعتها ، والى ان نقوم بتقويم وتخطيط واصلاح معظم شوارعها الحالية ، والى ان تعد وسائل النقل والمواصلات اعدادا علميا كاملا ، والى ان يفهم الشعب ويتعلم كيف يسير على قدميه وعلى أرصفة الشوارع وكيف يتحرك بالمركبات الآليـــة فى قارعة الطريق المخصص لسير العربات والسيارات ، والى أن تسن لوائح للتنظيم والنقـــل والمرور بحيث تتمشى مع روح العصر الآلى الذى نعيش فيه .. فلن يتاح لمدينة القاهرة أى علاج صحيح وأصلاح شامل لهـذه المشاكل الملحة ، وعلى الجهات المسئولة ان تضع منهاجا كاملا لعلاج هذه الحالات التى ذكرنا بعضا منهـــا فى هذا المقال ثم العمل على تنفيذ الخطة تدريجا وفى شىء من الادراك والتفهـم الصحيح لجميـع هذه المشاكل . .

دكتور مصطفى نيازى
استاذ تخطيط المدن ورئيس قسم العمارة
بكلية الفنون الجميلة بالزمالك

الملاحة النهرية عنصر هام من عناصر النقل فى مصر

تأليف لجنة دائمة لوضع سياسة عامة للنقل بوساطة النيل

يعنى المسئولون عن الانتاج القومى بموضوع الملاحة النهرية الداخلية ، عناية كبيرة ، لانهـا عنصر هام من عناصر النقل القليلة الكلفة فى مصر ، فضلا عن انها وسيلة لتبادل النقل بوساطة الطرق وسكة الحديد ، ومصدر من مصادر الدخل القومى.

وقد ظهرت أهمية الملاحة النهرية خلال الحرب الاخيرة ، عندما ساهم النقل فى نهر النيل فى التخفيف من حدة الضغط على وسائل النقل الاخرى السريعة التى وضعت تحت تصرف القوات العسكرية .

وحمولة الاسطول النهرى المصرى لا تتجاوز فى الوقت الحاضر ١٠٠ الف طن ، ولايعدو ماينقل بواسطته من شتى أنواع السلع مليونى طن سنويا ، ومعظم هذا الاسطول من المراكب الشراعية التى تشتغل بنقل البضائع الكبيرة الحجم مثل مواد البناء والقطن وغيرذلك من المحصولات الزراعية ..

غير أن الملاحة النهرية فى مصر تصطدم بعقبات ، وتعترض سبيلها عوامل شتى تتحكم فيها السياسة المرسومة للرى وانخفاض الكبارى **وعدم ملاءمة الاهوسة . ولاريب فى أن مصر لم تستثمر بعد الحدالاقصى من المزايا المترتبة على وجود نهر النيل واختراقه أراضيها ، فضلا عن شبكة الترع الواسعة العميقة المتفرعة منه فى كل اتجاه .**

ومحقق انهذا الاستغلال لن يغدو ميسورا الا بعد اجراء دراسة وافية وذلك يتطلب بدوره تعاونا بين الادارات المتعددة التى تشرف على شئون الملاحة النهريةفىالوقتالحاضر مما يحول دون تنسيق الدراسة والتصميم والتنفيذ على الوجهالمرضى

وقد لاحظ المجلس الدائم للانتاج القومى تعدد هذه المصالح والادارات مما حدا به الى تقرير **تأليف لجنة دائمة للاشراف على الملاحة النهرية** قوامها السادة وكيل وزارة الاشغال لشئون الرى رئيسا وممثل عن كل من المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى ووزارتى المواصلات والتجارة والصناعة ورئاسة الامداداتبالجيش وغرفة الملاحة النهرية .

وتختص هذه اللجنة بما يلى :

أولا ــ وضع سياسة المشروعات المتصلة بالملاحة النهرية والاشراف على تنفيذها .

ثانيا ــ تنظيم الاداة التى تشرف على الشئون الملاحية .

ثالثا ــ تقدماللجنة توصياتها الى مجلس الانتاج لاقرارها وتمويل مشروعاتها .

وتتضمن السياسة العامة للمشروعات المتصلة بالملاحة النهرية دراسة ووضع الخطط الرئيسية للموضوعات الآتية :

أولا ــ دراسة التطورات الفنية بالنسبة للملاحة الداخلية ومايتطلبه ذلك من اصدار تشريعات ووضع مواصفات فنية على أسس علمية .

ثانيا ــ دراسة مشكلات عمال الملاحة الداخلية ، من النواحى الاجتماعية ووضع التشريعاتاللازمة لتنظيم أعمالهم وساعات عملهم ورفع مستواهم الفنى والاجتماعى .

ثالثا ــ دراسة التعريفاتوالرسوم والضرائب الحالية ومدى تأثرها بالاقتصاديات الخاصة بالملاحة الداخلية .

رابعا ــ وضع سياسة عامة مشتركة بين الحكومة والهيئات الاهلية المختصة لتمويل مشروعات الملاحة الداخلية .

خامسا ــ وضع الاسس التى تعالج بها سياسة تشجيع الاستثمار فى هذه الناحية .

ولا ريب فى أن اللجنة الدائمة للملاحة الداخلية بتأليفها الحالى ، ستعاون على تذليل العقبات القائمة الآن أمامتقدم الملاحة النهرية. ومتى زالت هذه العقبات ، أمكن لهذه الوسيلة الهامة من وسائل النقل أن تحتل منزلتها الرفيعة التى هى بها حقيقة ..

٢ - ثم ماذا بعد النصر ؟

طرق المواصلات فى السودان

يجب ربط مصر بالسودان بشبكة خطوط للمواصلات
ضرورة الاهتمام بطرق المواصلات فى جنوب السودان
طول الخطوط الحديدية السودانية ٢٠١٦ ميلاً

نبذة تاريخية

كنت اذا أردت السفر الى السودان قديما حتى سقوط السودان فى ايدى المهديين - تحتاج الى ثلاثين ، وربما أربعين يوما ٠٠٠ذلك لان الجمال كانت هى الوسيلة الوحيدة التى تركبها بعد نهاية الخط الحديدى المصرى فى الوجه القبلى ٠

فالجمال حتى محطة الشلال الاول ، ثم المركب الشراعى اوالبخارى بالنيل الى بلدة (كروسكو) الواقعة بين الشلال وحلفا فى منتصف الطريق تقريبا ، ومنها بطريق القوافل عابرا الصحراء الى (أبى حمد) ، ثم مرة أخرى بالباخرة الى (الخرطوم) ٠ ولم يكن هذا هو **الطريق الوحيد،** ولكنه يعتبر الطريق السهل حينذاك ٠ أما **الطريق الثانى** ، فكان عبر الصحراء من (اسوان) الى (بربر) ثم منها الى (أبى حمد) **ثم الى** الخرطوم ٠ وهذا الطريقان كانا للقوافل ٠

أما **الطريق الثالث** الذى كان أكثر استعمالا لقوافل التجارة ، فكان من النيل الى البحر الاحمر ، أى من مدينة (بربر) الى ميناء (سواكن) على البحر الاحمر ٠ ولعل السبب فى اختيار هذا الطريق للتجارة يرجع الى سهولة اتصاله بموانىء بلاد العرب ومنها لبلدان الخليج الفارسى ٠

وظل الحال على هذا المنوال ، الى عهد حاكم مصر حينذاك - سعيد عندما فكر فى وصل مصر بالسودان بخط حديدى ، فلما وجد أن تكاليف انشاء هذا الخط تزيد عما ينتظر منه من فوائد، ألغى الفكرة نهائيا !!

وجاء بعده (اسماعيل) فأمر بدرس الموضوع مرة أخرى وتنفيذه ٠ وفعلا بدأ العمال والمهندسون فى العمل ، ومد الخط من (حلفا) قاصدا (الخرطوم) مباشرة ٠٠ ولكن ضخامة النفقات المادية والبشرية ، حالت دون اتمامه فتوقف العمل لغاية بلدة (سرس) عام ١٨٧٨

وجاءت حملة الجيش المصرى الى السودان فاستعملت هذا الخط ومدته به الى (عكاشة) - جنوبى حلفا بـ - ٨٦ ميلا - ثم جاء (كتشنر) بعد ذلك ، ورأى أن المصلحة الحربية - والمصلحة الحربية وحدها - تملى عليه مد الخطوط الحديدية بين السودان ومصر ٠ وقرر فعلا مد خط من (حلفا) عبر الصحراء الى (ابى حمد) ٠وكما نعلم ، يعتبر هذا الخط من أصعب الخطوط من ناحية التنفيذ ، وبالرغم من هذه العقبات ،فقد صمم كتشنر - للسبب المشار اليه سابقا - على التنفيذ ، وبدىء العمل فيه فعلا فى أوائل يناير ١٨٩٧ ، وجاء شهر أغسطس وكان قد مد من هذا الخط حوالى مائة ميل ٠ فلما استولى الجيش على (أبى حمد) أصبحت امكانيات انجاز العمل سهلة وميسرة وممهدة ، فسار العمل على قدم وساق ، وفعلا كان أول قطار يدخل (أبى حمد) فى يوم ٣١ أكتوبر سنة ١٨٩٧ ٠

ولا شك ، يعتبر تاريخ سقوط (أبى حمد) بداية حقيقية للتوسع فى انشاء الخطوط الحديدية فى القطر السودانى الشقيق ، اذ نشط العمل بعد ذلك ، وتم فى يوم ١٠ مارس من العام الذى يليه (١٨٩٨) انشاء ٧٥ ميلا اخرى جنوبى (أبى حمد) ، أى الى بلدة (الباشتينات)

وكان لابد لكتشنر من الاستيلاء على (الخرطوم) أكبر بلاد السودان العظيم ، ولكى يتم هذا العمل ، لابد له من عمل كوبرى عبر النيل الازرق حتى يواصل السير الى الخرطوم ٠ وفعلا أعلن عن عزمه هذا فى قالب مناقصة عالمية، تكون من حق الشركة التى تنجز هذا الكوبرى فى أقصر وقت ممكن ، وفعلا رسا العطاء على شركة أمريكية تعهدت بانجازه وتسليمه ٠وتم ذلك فعلا فى شهر أغسطس من عام ١٨٩٩٠٠ وفى يوم ٣١ ديسمبر سنة ١٨٩٩ كانت أول قاطرة تعبر الكوبرى المقام على النيل الازرق وتدخل بلدة (الحلفاية) على الشاطىء الشرقى بمواجهة الخرطوم ٠

التوسع فى انشاء الخطوط الحديدية

وكان لابد من عمل وصلة حديدية بساحل البحر الاحمر ، واستقر الرأى على أن تبدأ فرقة من المهندسين من ناحية الشرق أى من (سواكن) ، وفرقة أخرى تبدأ عملها من ناحية الغرب ، أى من (عطبرة) ، وبدأت الفرقتان تعملان ، حتى **تم تلاقيهما - بحمد الله على بعد ١٢٠ ميلا شرقى (عطبرة) ، وذلك فى يوم ١٥ أكتوبر سنة ١٩٠٥**

ولم يكن الامر ليقف عند هذا الحد ، اذ لابد من وصل (مديرية كسلا) بمديرية (آلنيل الازرق) ، وفعلا بدىء - فى سنة ١٩٢٢ - العمل فى مد خط يصل (سنار) على النيل الازرق الى مدينة (كسلا) فى السودان الشرقى واستخدم خزان سنار كجسر لهذا الخط وتم ذلك فى ابريل سنة ١٩٢٤ ، ومنها امتد الى (القضارف) ثم (المفازة) ، ومنها اتصل بالخط الممتد من (بورسودان) الى (عطبرة). وذلك عند نقطة تسمى (هيا) على بعد ١٧٥ ميلا شرقى (عطبرة) ٠

وفى الشمال ، امتد خط من (حلفا) الى مدينة (مروى) عند الشلال الرابع ،مخترقا مدينة (أبى حمد) ٠

ولم يقتصر الامر عند هذا الحد ، بل كان لابد لغربى السودان أن ينال نصيبه من امتداد الخطوط الحديدية اليه ، وينال نصيبه من الحضارة فاتخذت وصلة حديدية من (سنار) الى مدينة (كوستى) غربى النيل الابيض ٠ ومن هذه المدينة امتد الخط الى مدينة (الابيض) عاصمة مديرية (كردفان) ٠ ولقد سبق أن قلنا ان (للابيض) اهمية تجارية كبرى فى اقتصاديات السودان ، اذ تعتبر السوق الكبرى للصمغ العربى ، وهى مركز لبورصة (الصمغ العربى) فى السودان بأجمعه ٠

كما توجد وصلة حديدية بين (سواكن) وبين ميناء (بورسودان) اكبر موانى البحر الأحمر ٠

وهكذا أمتدت الخطوط الحديدية فى السودان شمالا وشرقا وغربا ، حتى **بلغ طولها ٢٠١٦ ميلا ، تؤدى خدمة كبرى منتظمة ٠** فجميع عربات الركاب مريحة ، ولا سيما عربات النوم الخاصة بركاب الدرجة الاولى ٠ ولا تدير عربات النوم (شركة عربات النوم الدولية) ، بل تديرها (مصلحة السكك الحديدية السودانية)

وتتميز سكك حديد الحكومة السودانية بوجود درجة رابعة

٠ ٠ ولكن هذا الجنوب ؟ !

أما جنوب السودان ، فقد تركه الاستعمار فقيرا .. جاهلا .. مريضا .. متأخرا من جميع الوجوه ، اللهم الا **بعض طرق غير معبدة للسيارات** .. وهى سيارات الاستعمار بلاشك، **فضلا عن النيل كوسيلة من وسائل النقل الى هناك ٠ وتعوق طرق السيارات الامطار ، اذ يتعطل السير فيها نهائيا طوال موسم الامطار ٠**

وحتى النقل النهرى ، فلا تزال الحاجة ماسة الى زيادة تسيير البواخر وخاصة فى النيل الابيض . اذ المسافة بين (الخرطوم) عاصمة البلاد ، و (جوبا) المركز الجنوبى تربو على الالف ومائة ميل ، وليس ثمة وسيلة سوى النهر !!

وفضلا عن هذا ، فهناك طريق برى للسيارات بين (جوبا) و (نيمولى) فى أوغندا ، وبين (جوبا) والكونغو أنبلجيكى . وقد بدىء فى انشاء بعض طرق للسيارات فى هذا الجزء الجنوبى من الشاطىء المواجه لبلدة (الملكال) .

ولكن الامل كبير وعظيم - بعد انتخابات السودان الاخيرة - فى الحكومة السودانية التى تتولى الحكم بعد ذلك ..

.. أما النقل النهرى فى السودان

نعلم ان السودان يمتد من (حلفا) شمالا٠ الى (نيمولى) جنوبا على حدود أوغندة ٠ وهذا النهر العظيم يعترضه فى الشمال ستة شلالات. ثم هو فى الجنوب ، تعترضه الجنادل والسدود والاعشاب ٠ **فهو اذن غير صالح للملاحة على وجه الاطلاق ، بل به بعض مناطق صالحة للملاحة ٠ وحتى هذه المناطق غير حرة فى تسيير السفن على سطحها ٠٠٠ بسبب الامطار والتيارات النهرية ٠** حقيقة أن (النيل الابيض) كان غير صالح للملاحة فى المنطقة المعروفة باسم (السد)

ولكن الحكومة بعثت فى عام ١٨٩٩ قوة كبيرةمن رجال الجيش والعمال للتطهير

أما الانهار الاخرى المتفرعة من النيل الابيض، فاليك مواسم الملاحة بها :

١ ـ نهر السوباط ، ويفتح للملاحة بين شهرى أغسطس ونوفمبر فقط ، لتسير فيه البواخر حتى بلدة (الدامر) فى (جامبيلا) . وهذه البلدة الاخيرة واقعة على حدودالحبشة ، وأستأجرتها الحكومة السودانية لتكون مركزا تجاريا لمحصول البن .

٢ ـ نهر الجود ، ويصير صالحا للملاحة من شهر مايو الى اكتوبر ، وتسير فيه البواخرحتى عاصمة (مديرية بحر الغزال) .

أما (النيل الازرق) فلا يصلح للملاحة الا أيام الفيضان . وتسير فيه البواخر الآن بين (سنار) و (الروصيرص) فقط خلال الفترة من يونيو الى نوفمبر

ومن هذا يتضح أن البواخر النيلية تقطع رحلات فى النيل السودانى وفروعه يبلغ طولها حوالى ٢٣٢٥ ميلا .

ويبلغ الايراد من السكة الحديدية،والبواخر السودانية حوالى ٣٠٠ ألف جنيه فى المتوسط كل عام . والامل كبير فى زيادة هذه الايرادات بفضل انتشار شبكة الخطوط الحديدية والنهرية فى السودان .

... وبهذه المناسبة

ويحضرنى فى هذه المناسبة كلمة كان قد قالها أستاذنا الكبير (عبدالله فكرى أباظه) فى الجلسة الرابعة من (المؤتمر الاقتصادى الاول) التى عقدت صباح الجمعة ١٩ ابريل سنة ١٩٤٦ لبحث موضوع (الروابط الاقتصادية بالسودان) ، جاءفيها :

« ... ثم ان المنطقة التى تصل بين (الشلال) و (أدندان) ـ ولا أقول التى تفصل بين مصر والسودان ، لانه لافاصل بين شطرى الوادى مطلقا ـ أقول أن هذه المنطقة ظلت خالية من كل خدمة للنقل فيها دون أن تكون صالحة لاى أتصال على الاطلاق ، ذلك لان النيل ـ وهو الوسيلة للانتقال بين مصر والسودان ـ تعترضه بعض الشلالات مما يجعله غير صالح للملاحة بضعة أشهر من السنة ، فتنقطع الصلة تماما بين مصر والسودان . »

ومعنى هذا أنه لاتوجد مواصلات تربط البلاد بصفة منتظمة .

وأحب أن أوجز لحضراتكم بعض الشىء عن الذهاب من هنا فى مصر الى السودان ..

فاذا نزلنا فى (الشلال) ثم أخذنا الباخرة ، فان المرء ليشعر بأنه موجود فى (لندن) سواء بسواء ، فهو يشعر أيضا أنه فى باخرة أنجليزية : فكل كتابة باللغة الانجليزية حتى الارقام على صدور الخدم باللغة الانجليزية، وحتى اسم (السودان) مكتوب بالانجليزية ، وعلى كل قطعة من قطع الباخرة ، وقوائم الطعام !! ولا يمكن أن يشعر الانسان بأى حال من الاحوال بأنه فى بلد يمت الى مصر بصلة الصلات .

كما أن الاجور التى تدفع فى المسافة بين (الشلال) و (حلفا) أجور مرتفعة جدا تحول دون أى تبادل تجارى معقول . وقد حصل هذا فى تصدير الموالح كالبرتقال واليوسفى الذى كثيرا ما يرسل من مصر الى السودان .

وتجدون حضراتكم أن الاجور التى تتقاضاها سكك الحديد المصرية تكاد تكون نصف التى تتقاضاها سكك حديد السودان .

لذلك فانه عندما أتكلم عن هذا ، لا أتكلم عنه باعتباره تيسيرا للنقل ، أو مظهرا من مظاهر الاتصال الطبيعى بين مصر والسودان ، بل أتكلم عنه بصفته حائلا دون أى تبادل ميسور ومستطاع بين مصر والسودان من الناحية العملية »

والذى نرجوه صادقين ، هو أن تكون هذه الصورة ، قد وضعت غيرها الآن ، تزيد الروابط بين مصر والسودان ، والفضل طبعا يعود الى المصريين والسودانيين أنفسهم وهذه هى بعض المقترحات العملية لتحقيق ذلك .

بعض المقترحات

(أولا) يجب تنظيم وتيسير سبل المواصلات بين شمالى الوادى وجنوبه ، مع البدء بتعبيد الطريق البرى الموصل بين (حلفا) و (الشلال) وانشاء خط للسكك الحديدية بينها ، وتخفيض أجور النقل المتبادل ، على أن يعمل فى المستقبل على توحيد (سعة) الخطوط الحديدية فى كل من مصر والسودان ، حتى يكون هناك تماثل فى سعة قضبان السكك .

(ثانيا) انشاء شبكة من الخطوط الجوية المصرية تربط بين المدن المصرية والسودانية ، وتنظيم رحلاتها بحيث يتيسر انتقال الركاب ،وبخاصة رجال الاعمال من مدينة فى الشمال الى اخرى فى الجنوب ، أو بالعكس فى ساعات قليلة محدودة .

(ثالثا) رفع الحواجز الجمركية ، ومايشبه الحجر الصحى على الركاب ، والتفتيش على تصاريح الدخول الى السودان ، او بالعكس ،أى حرية التنقل بين القطر الواحد ، كما يحدث بين بلاد الوجه البحرى والوجه القبلى مثلا .

(رابعا) ضرورة الاهتمام بشبكة للمواصلات البرية والجوية بين بلدان جنوب السودان نفسه، حتى يعلم هؤلاء السكان الذين يجهلون الكثير عن الشمال ، ماذا يحدث فى وطنهم السودانى الشمالى ، وأمهم الكبرى مصر .

(يتبع) احمد فريد حسن
بكالوريوس فى العلوم الاقتصادية



مشروع انشاء طريق اقليمي بين البلدان العربية

يخترق لبنان وسوريا والعراق والمملكة العربية السعودية والاردن والكويت

امكان اتصاله بمصر بعد عبور خليج العقبة ...

المهندس الامريكي ((و . ف . مور)) يقدم المشروع للجامعة العربية

أشرنا غير مرة الى المشروع الذى قدمه المهندس الاستشارى الامريكي « المستر و.ف.مور » المقيم فى بيروت الى جامعة الدول العربية بشأن انشاء طريق أقليمي بين البلدان العربيـــة يكون نواة لتنمية الصناعة والتجارة فى هذه الرقعة من العالم .

وقد حصلت « الاقتصاد والمحاسبة » على النسخة الكاملة لهذا المشروع ، وفيما يلي نصه :

تمهيـــد

ان الدول العربية الواقعة بين شرق البحر المتوسط والخليج الفارسى تضم منطقة يستطاع فيها ايجاد الموارد اللازمة لانشاء جهاز اقتصادى صناعى من شأنه تحسين مستوى معيشـــة سكان هذه المنطقة والانتفاع بالمساعدة الفعالة من الدول التجـــارية الاخرى فى سائر انحاء العـــالم .

وعلى هذه الدول العربية ان تبدأ أولا ببذل جهودها الخاصـــة ونشاطها الداخلى لتأمين التماسك الاقتصادى والاستقرار السياسى فى المنطقة باعتبارهما شرطين اساسيين لهذا الانماء الاقتصادى ، وان تعمل فى الصعيد الدولى على اكتساب العطف والتأييـــد بشكل يضمن الاعتراف بما للمنطقة من منزلة كحلقة اتصال فى سلسلة التجارة العالمية .

ان المقترحات الواردة هنـــا موجهة الى الجسم الصناعى التجارى الدولى بهيئته العامة والغرض منها الحث على التفكير المجـدى فى موضوع الدول العربية ، أى فى كيفية رقى هذه الدول باقتصادياتها عن طريق تحقيق الامكانيات الصناعية فى المنطقة الواقعة فيها .

والدول العربية الواقعـة بين شرق البحر المتوسط والخليج الفـــارسى تضم جمهوريتي سوريا ولبنان والممـــالك العراقية والعربية السعودية والاردنية الهاشمية ومشيخة الكويت وهذه المنطقة تحتوى على جميع العناصر التى يقتضيها انشاء جهاز صناعى متين ، ففيهـا اليد العاملة القديرة والزراعة والوقود والمواد الاولية وسواها من المواد الطبيعية فضلا عن روح الاقدام ورؤوس الاموال والبصيرة النافذة

غير انه ليس بين هـــذه الدول دولة واحدة لها من مواردها الخاصة مايكفى لانماء اقتصادياتها بصورة مستقلة ، أى بالاقتصـــار على قواها الوطنية والسياسيـــة والاقتصادية وحدها ، فالدول العربية يعتمـد بعضها على البعض الآخر الى حد بعيد .

والآن ، كيف يمكن تحقيـــق الامكانيات الاقتصادية والصناعية المتـــاحة فى هذا الجزء الهام من العالم ؟

ان الشرط الاول هو ان تقوم هذه الدول الست ، عن طريق الادارات الحكومية القائمة فيها ، بتحريك القوى الفعالة الكامنة ضمن منطقتها الجغرافية والتى تستطيع ان تجعل امر انشاء نظام اقتصادى مشترك للمنطقة باجمعها ، متيسرا بأقل مايمكن من المعـــونة الخارجية . وبعبارة اخرى ، يجب ان يقوم العرب انفسهم باتخاذ الخطوة الاولى فى هذا السبيل .

وعلى الدول العربية الست ان تعمل معا بانسجام بواسطة هيئة تنفيذية مزودة بالسلطة الكافية فى سبيل المصلحـة المشتركة ، وان يكون هدفها الرئيسى تأمين جو اقتصادى موات وذلك يتطلب من هذه الدول اعترافا تاما بأنها تشكل وحدة اقتصادية واحدة ، وهذا بدوره يتطلب الاقرار بأن الوحدة الاقتصادية لاتستطيع ان تقوم بعملها على الوجه الصحيح مالم ترتبط اجزاؤها بشبكة متينة من المواصلات التجارية ان الصناعة وسواها من نواحى الانماء الاقتصادى مرتبطة رتباطا وثيقا بالتجارة الدولية التى ترتكز بدورها على طرق المواصلات . فالتجارة الدولية كانت منذ أقدم العصـــور ولا تزال تسلك الطرق العامة وسبل الاتصال المـــائية أو البرية والطرق البحرية واخيـرا الخطوط الجوية .

فينبغى اذن للدول العربيـــة الواقعة بين شرق البحر المتوسط والخليج الفارسى ، اذا أرادت تحقيق امكانياتها الصناعية والتجارية ، ان تنشىء جهازا للمواصلات التجارية يرتكز على الاساليب العصرية ويتصف بالكفاءة فى العمل وبالسرعة . فاذا تم ذلك ، وامكن تأمين الجو الاقتصادى المواتى المستند الى حد معقول من الاستقرار والتعاون السيـــاسى والشعور القومى بالمسؤولية ، استطاعت هـــذه الدول اجتذاب رؤوس الاموال والمعونة الصناعيـــة من الخارج .

ان نظاما اقتصاديا اقليميا موحدا سليمـا يقوم على المصلحة المشتركة لاتقتصر نتائجـه على رفع مستوى المعيشة فى البلدان العربية بل يجعل هذه الدول اقوى اثرا فى السياسة والثقافة والشؤون العسكرية .

وصفوة القول ان على الدول العربيـــة الواقعة بين الخليج الفـــارسى وشرق البحر المتوسط ان تتخذ الخطـوة الاولى للنهوض بشؤونها ، وعليها تهيئة الظروف الملائمـــة لجعل معاملات التجارة الدولية سهلة مغرية ويترتب عليها ، بتوجيه جهودها توجيها مشتركا ان تنشىء شبكة حديثة للمواصلات التجارية فاذا تمت هـــذه الامور ، تمكنت الاوساط الخارجية من مساعدة هـــذه الدول فى احراز أكبر قسط ممكن من الفوائد الكامنة فى امكانياتها العظيمة الناجمة عن استقـــلالها ورفاهها الاقتصادى والسعادة المحيطة بها .

مشروع الطريق الدولي العربى

اقتراح

المقترح ان تقـــوم الدول العربية الآتية : سوريا ولبنان والعراق والاردن والمملكة العربية السعودية والكويت بانشاء ادارة دولية يعهد اليها بمد طريق عام تجارى واستثمـــار هذا الطرق بجباية رسوم المرور عليه .

وصف عام

هذا الطريق التجارى ، الذى يكون عبارة عن طريق نقل مباشر له صفة المنطقة الحرة يجب ان يربط مرفأى بيروت وطرابلس فى لبنان ومرفأ اللاذقيـــة ومدن حماه وحمص ودمشق فى سورية وعمان فى الاردن بالمنطقة الساحلية الواقعة على الشاطىء الغربى من الخليج الفارسى والتى تضم مرفأ الدمام فى المملكة العربية السعودية ومرفأ الكويت ومرفأ البصرة فى العراق .

مدى المشروع

ان طريقا تجاريا هذا مداه وهذه صفتـه يستطيع ان يصبح بسهولة العمـود الفقرى لحركة تبادل واسعة النطاق تشمـل الشرق الغربى بأسره ومنطقة الجزيرة العربية ، اذ ينتظر ان تقوم الدول المختصة بانشاء الطرق الفرعية التى توصل اليه ، وهكذا يمكن ايجاد شبكة مترابطة من الطرق التجارية تفيد منها المنطقة بأجمعها وتدور حول طريق برى يمتد من أقصى المنطقة الى اقصاها لنقل التجـارة الدولية . ولا يزاحم هذا الطريق سوى الطريق البحرى المار بقناة الســويس وهذا الطريق اطول مسافة من الطرق البرى بنحـو ثلاث مرات .

منافذ الاسواق

من شأن الطرق الحديثة المنشأة على اسس صحيحة ان تنشط التجارة فى ناحيتيها الوطنية والدولية تنشيطا سليمـا ، والمرافىء ومناطق الاطراف الواقعة فى شرقى البحر المتوسط وعلى الخليج الفارسى تعد منافذ ممتـــازة لشحن المنتجات التجارية لهـذه المنطقة كما انها فى الوقت عينه وسيلة يستطاع بها فتح اسواق المنطقة امام منتجات البلدان الاخرى .

انماء التجارة والنواحى الاخرى

ومن جملة الفوائد التى يمكن الحصـــول عليها من جراء فتح المنطقة العربية فى الشرق الاوسط بواسطة المواصلات البرية الدوليـــة ما يأتى :ـ

١ ـــ تنشيط المشاريع الصناعية الصغيرة وزيادة انتاجها .

٢ ـــ ازدياد الانتفاع بالايدى العاملة وارباب الحرف .

٣ ـــ استثمار المرافق الزراعيـــة والمعادن والموارد الاخرى فى المنطقة استثمارا جديا مما

هو الآن ، وتصريف المنتجات المحليةوالاجنبية تصريفا واسع الفائدة .

٤ ـ ازدياد الاستقرار السياسى ، وهذامما يؤدى الى زيادة امكانيات المنـــاعة والشعور بالامن المتبادل .

الامكانيات الاقتصادية فى المنطقة

ان امكانيات التطور الصنـــاعى فى الدول العربية الست التى نحن بصددها هى أعظم بكثير مما هو معروف لدى العامة . وقدكانت هذه الامكانيات حتى الآن مجهولة لدى الرأى العام العالمى بسبب جهل احوال المنطقةوبسبب الاضطرابات السياسية . وتأييدا لهذا الرأى يجب ن يكون معلوما ان التطور الصناعى فى منطقه ما يتمشى مع العوامل التالية ويستند اليها : (ا) تيسر الحصول على المواد الاوليـة ونقلها ، (ب) تيسر الحصول علىالايدى العاملة وما يتوقف عليه ذلك من توفر الطعاموالسكن (ج) نوع مواد الوقود واثمانهـا ، (د) الجو السياسى ومدى استجابته للاحوال المتطورة .

العوامل الصناعية الاساسية

تحتوى المنطقة العربية التى نحن بصددها على درجات متفاوتة ، على جميع العـوامل اللازمة لانماء الصناعة الاقليمية .

ففى الغرب ، فى منطقة البحر المتوسط ، عدد لابأس به من الصناع والعمال ، وفيهـ الزراعة وجميع المواد الغذائية الاساسـية ، وفيها مواد البناء ، وبعض المواد المعـدنية ، والموانىء البحرية ، وفيها جو سياسى مناسب فى الاساس . وفى الشرق ، فى منطقة الخليج الفارسى ، يكثر العمال غير المـاهرين ، وفيها بعض المواد المعدنية ، وثروة عظيمة من النفط بما فى ذلك مواد الوقود السائلة والغـازية ، وما يمكن انتاجــه منها من المواد الكيماوية المختلفة . ولكن من جهة اخرى ليس فيها من الزراعة والمواد الغذائية سوى مقاديرمحدودة جدا . اما جوها السياسى فيرتكز الى حد كبير على اساس دينى محترم يدعــو الى الاعجاب برهن على قدرته على الاستجـابة للتطورات الصناعية وارتضائها . وعلى كل حال فقــد اتضح ان هذه المنطقة تملك احتياطيا كبيرا من المهارة التنظيمية والفنيةوروح الاقدام والتنفيذ

وصفوة القول ان هذه المنطقة العربيةتملك العناصر اللازمة لاقامة سلطة اقليمية مشتركة فى الشؤون الصناعية والزراعية يكون موقعها المتوسط بين الشرق والغرب ذا اثر فعال فى معاملاتها مع اسواق العالم الرئيسية . وفضلا عن ذلك فان النهوض بهذه المنطقة كعنصر ذى أهمية صناعية من شأنه ان يساهم مساهمـة مجدية فى تأمين الاستقرار السياسى فى العالم اجمع ، فينبغى اذن بطبيعة الحال ان يسترعى هذا الامر اهتمام وتأييد البلدان الاخرى التى تملك الحـــذق فى الصناعة ورؤوس الاموال اللازمة لذلك .

الاهداف الاساسية

فى تقديم الاقتراح بهذا المشروع الى الدول العربية يجب ان يشار الى ان المشروع يمهد لهذه الدول ســبيل الوصول الى الاهـداف التالية : (ا) تحسين احوال التجارة والصناعة والاستخدام على اساس اقليمى ، (ب) اعلاء المقام القومى لكل دولة من هذه الدول وازدياد هيبتها ، (ج) ازدياد أهمية هذه الدولمجتمعة ومنفردة فى حقل التجارة الدولية ومايتبع ذلك من ازدياد فىالنفوذ السياسى وهو نتيجةطبيعية لازدياد الاهمية التجارية .

ممتلكات المشروع المـادية

يجب ان تتألف ممتلكات المشروع المـادية مما يلى : —

١ ـ منشآت فى كل الموانىء المختلفة على البحر المتوسط والخليج الفـــارسى والمدن الداخلية لتسلم المشحونات الواردةأوالصادرة وخزنها ونقلها الى السيارات

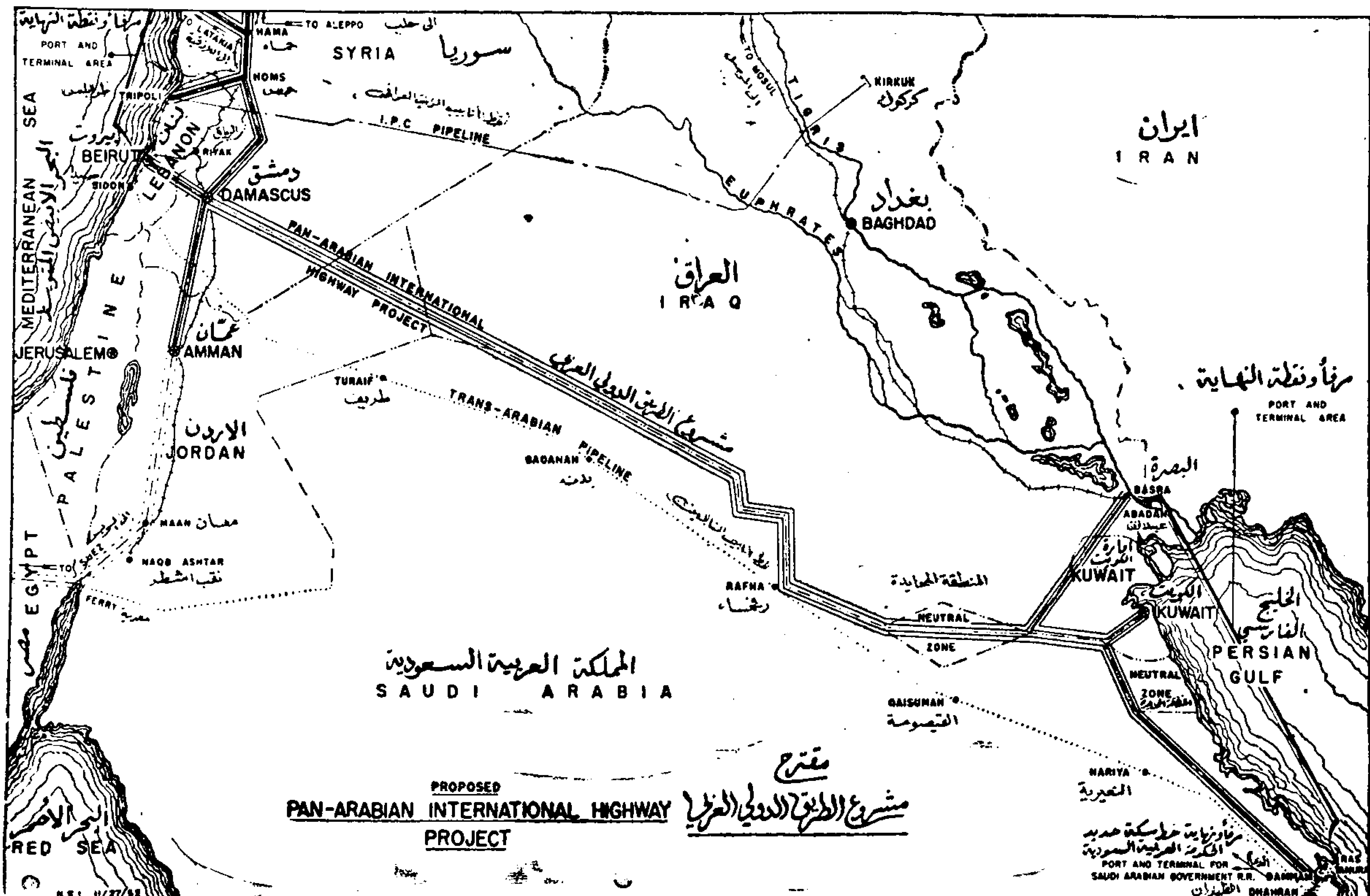
٢ ـ طريق تجارى يربط بين موانىءالمنطقة العربية ومدنها الداخلية على اقصر خطممكن والجهود السياسيــة المشتركة التى تستطيع الدول المختلفة الداخلة فى المنطقة ان تبذلها

شكل التنظيم

فى مايتعلق بالناحيـــة السياسية وتقرير المبادىء العامة ، يجب ان توضع الممتلـكات المـــادية للمشروع ، بما فى ذلك طرق المرور ووسائل تشغيله ، تحت اشراف هيئة تدعى «ادارة الطــــريق الدولى العربى » ويكون اعضاؤها :

عن سوريا ـ مدير التجارة والصناعة
عن العراق ـ مدير التجارة والصناعة
عن المملكة العربيـــــة السعودية ـ مدير التجارة والصناعة .
عن الكويت ـ مدير التجارة والصناعة
عن لبنان ـ مدير التجارة والصناعة
عن الاردن ـ مدير التجارة والصناعة
عضو عن المصلحة المشتركة ـ المديرالادارى للهيئة التنفيذية المتفرعة على الادارة الدولية لهذا الطريق ، وهذا يجرى انتخابه باكثرية الدول الاعضاء .

ويجب على الحكومات المختصة ، على قدر الامكان ، أن تعين ممثليها فى هذهالادارةالدولية دون النظر الى الاعتبارات السياسيــة ، بل تؤخذ بعين الاعتبار فى الدرجة الاولى مؤهلاتهم كاداريين واقتصاديين وفنيين . ثانيا ، يجب ان تكون رئاسة هذه الادارة بالتناوب بينالدول الاعضاء على اساس سنوى ، وينبغى ان يكون للادارة سكرتير دائم وموظفون دائمون . وقد يكون من الضرورىتعيينموظفى الهيئةالتنفيذية على اساس عـــدد معين لكل دولة من الدول المختصة ، غير انه يجب بذل أقصى الاهتمـام لانتقاء هؤلاء على اســاس مؤهلات كل منهم للوظيفة . ولمـا كان لابد ان ينشأ احياناخلاف فى الرأى بين الاعضاء ، وجب على الادارة ان



تتخذ التدابير لاجراء التحكيم فى الخلافات حول المبادىء العامة وتكون لجنة التحكيم مؤلفة من ثلاثة أعضاء تعينهم هيئة دولية خالية الغرض

منطقة المرور الحرة

على كل بلد عضو ان يمنح الادارة ، دون قيد أو شرط ، منطقة حرة للمرور بالاضافة الى محطة فى كل من الموانىء والمدن الداخلية لتسلم جميع المشحونات الموجهة اما الى محطة نهائية فى اراضى احدى الدول الاعضاء . واما لشحنها من الموانىء الى خارج المنطقة .

النظام والامن

على ادارة الطريق الدولى بواسطة اعضائها ان تكفل القوات التى يتطلبها المشروع لحفظ النظام والامن فيه فى اراضى كل من الدول ، غير ان قوة الشرطة هذه بوجه عام يجب ان لا تنقسم الى وحدات محلية مستقلة بل من الشرطة العرب توضع تحت تصرف الهيئة التنفيذية من الناحيتين العملية والادارية .

الهيئة التنفيذية

ان مسؤولية ادارة المنشآت المادية للطريق الدولى يجب ان يعهد بها الى هيئة فرعية تدعى الهيئة التنفيذية لادارة الطريق الدولى ويرجح ان تكون الهيئة التنفيذية لادارة الطريق شخصا اعتباريا ، وان تملك الادارة موجودات المشروع باسهم شائعة غير قابلة التحويل ، وتكون للدول الاعضاء حصص متساوية فى المجموع الشائع ويكون تنظيم هذه الهيئة على النمط التالى :

١ ــ مدير ادارة ، وهو اكبر موظفى الهيئة التنفيذية ويكون بحكم وظيفته عضو ادارة الطريق الدولى .

٢ ــ نائب مدير ادارة (للشؤون الادارية والعمليات) .

٣ ــ نائب مدير ادارة (للشؤون المالية)

٤ ــ مراقب حسابات ذو كفاءة وحنكة .

٥ ــ مدير عام للعمليات والصيانة

٦ ــ معاون مدير عام (للعمليات)

٧ ــ معاون مدير عام (للمرافىء والمحطات)

٨ ــ معاون مدير عام (لمراقبة الحركة)

وهذه الهيئة تشرف على تطبيق المبادىء العامة التى تضعها الهيئة التنفيذية ، وتعاونها هيئات فرعية للتنظيم الادارى بالقدر اللازم

(ملاحظة : بالاضافة الى ما تقدم ، ينبغى انشاء مكتب للمعلومات على اتصال وثيق بجميع كبار الموظفين ، ويكون من واجباته ضمان تأييد الرأى العام للمشروع ، وايضاح النقط الغامضة والاجابة عن الاسئلة التى قد توجهها الصحافة أو الرأى العام الى الادارة من حين الى آخر فان تأييد الرأى العام ذو شأن كبير فى نجاح المشروع) .

جباية رسوم المرور والضرائب

يجب ان يعهد الى الهيئة التنفيذية بالمسئولية التامة فى : (أ) المهام الادارية ، (ب) جباية رسوم المرور وسواها من العوائد (ج) توزيع هذه الاموال على اساس المبادىء التى تقررها الادارة العليا . وينبغى عدم فرض الرسوم الجمركية والمكوس على البضائع المارة برسم الترانزيت داخل المنطقة الحرة من قبل اية حكومة من حكومات الدول الاعضاء ، ولكن تفرض الرسوم الجمركية والمكوس على البضائع التى يكون مقصدها الاخير فى داخل احدى الدول الاعضاء ، وتجبى هذه الرسوم والضرائب من قبل تلك الدولة فى مكان مقصد معين عندما تسلمها الادارة من المنطقة الجمركية الى الشخص المرسلة اليه البضائع . مثال ذلك ان البضائع المارة بالترانزيت من سفينة فى البحر المتوسط الى سفينة اخرى فى الخليج الفارسى يجب ان يسمح لها بالمرور تحت اشراف السلطات الجمركية معفاة من الرسوم والمكوس وفى حماية ادارة الطريق الدولى . ويدفع رسم المرور على اساس الطن الى الادارة بواسطة هيئتها التنفيذية لقاء ايصال رسمى ، وهذا الرسم هو بمثابة تعويض عن استعمال المنشآت وسلامة المرور .

وبعبارة اخرى يجب تحديد هذه الرسوم على اساس مقطوع يتناول ٠ (أ) التفريغ ، (ب) الاستلام فى المرفأ ، (ج) رسوم الترانزيت (د) حماية الشرطة ، (هـ) الاستلام والتحميل فى الموانىء التى ينتهى اليها الشحن ، (و) النفقات العامة والربح ، (ز) رسوم استلام البضائع فى محطات المقصد الاخير داخل المنطقة الدولية ، وذلك حيثما يمكن تطبيق هذه الرسوم .

وعلى جميع الدول الاعضاء ان تعفى ادارة الطريق الدولى وهيئتها التنفيذية من الضرائب

الفوائد السياسية للطريق

يجب الا يغرب عن البال ان مشروعا من هذا النوع ينبغى بحكم الضرورة ان تكون له فوائد معنوية بالاضافة الى تأمين المواصلات البرية ، وان لم تكن هذه الفوائد المبرر الاساسى لوجوده .

ومعنى ذلك ان فكرة التخطيط والتصميم للمشروع يجب ان تأخذ بعين الاعتبار القيم السياسية التى تستطيع ان تخفف من حدة التيارات القومية فى استعمال المواصلات الدولية من قبل الدول الاعضاء وتستطيع فى الوقت نفسه خدمة مصالح الدول الاعضاء تجاه دول العالم .

وينبغى تحقيق هذه القيم عن طريق التجارة والانتقال يقوم بها رعايا الدول المختصة ، ولذلك فمن الضرورى مراعاة تخطيط الطريق الدولى بقدر الامكان على الحدود الدولية تماما . فاذا روعى هذا الاعتبار لم يعد فى مقدور اية دولة من الدول السيطرة على الطريق مسافة اطول مما تقتضيه المصلحة المشتركة ، واصبحت كل دولة حرة فى تحسين وتوسيع شبكة الطرق فيها الى اقصى حد ممكن .

وبهذه المناسبة تقال ملاحظة عابرة وهى ان هذا الطريق الدولى المقترح انشاؤه ، فضلا عن فوائده التجارية والسياسية ، هو ذو فائدة عظيمة فى مسائل السلم والحرب اذ يمكن مثلا استعماله عند الضرورة كمهبط للطائرات فى اوقات الجفاء وفى الاحوال التى تمس المنطقة . ومع انه ليس فى هذا الاقتراح ما يحتم على الادارة الدولية او هيئتها التنفيذية ان تكون لديها شاحنات تسيرها على الطريق (بل يجب ان يكون ذلك من اختصاص الهيئات او الجماعات الخاصة) ، فلا مانع من انه كلما شاع استعمال الطريق ووسائله ازداد معدل حمولة الشاحنات وازدادت سرعة الحركة للرغبة فى التوفير . وهذا الامر يجب اخذه بعين الاعتبار عند وضع التصميم العام للمشروع .

التصميم والانشاء

هذه النقاط وغيرها تبعث على مراعاة المواصفات التالية للتصميم والانشاء :

(١) يجب ان يعبد الطريق لمرور الاحمال الثقيلة وتكون منطقة الطريق على الجانبين بحيث يتسنى التوسع التدريجى فى حال ازدياد الحركة ، ويرجح ان تتم المرحلة البدائية بانشاء خط واحد للسير فى كل اتجاه ، على ان يكون عرض الخط كافيا للسماح لسيارة بأن تسبق بسهولة سيارة اخرى تتقدمها . ولمنع الحوادث يجب ان يكون هذان الخطان المتوازيان منفصلين دائما بخط غير معبد لا يقل عرضه عن ستة اقدام . ويرجح ايضا لضبط الدخول الى خطوط السير والخروج منها ان يحفر خندق مفتوح بعرض اربعة اقدام وعمق اربعة اقدام وعلى بعد ستة اقدام على الاقل من كل من خطى السير ، ويملأ هذا الخندق فى بعض النقاط لعبور الحيوانات والقوافل . وربما ساعد هذا الخندق على الحيلولة دون ردم الطريق بالرمال ، ويمكن جرف الرمال والمواد الاخرى من الخندق باستعمال آلات الطرق الخاصة بهذا الغرض .

(٢) يجب استعمال المواد المحلية فى انشاء الطريق كلما كان ذلك متيسرا ، مع استعمال الاسفلت لتماسك بناء الطريق وتغطية سطحه وكذلك ينبغى استخدام اكبر عدد ممكن من العمال المحليين .

(٣) يجب تجهيز كل من المحطات بموازين لوزن الاحمال الداخلة او الخارجة ، والغرض من ذلك مزدوج : (ا) تقدير رسم المرور على اساس الوزن الصافى ، (ب) ضبط السرقات اثناء السير فى الطريق .

(٤) يجب ان تكون المستودعات المنشأة فى الموانىء والمحطات مجهزة بآلات ميكانيكية لرفع الاثقال وآلة للتبريد ومستودعات مبردة

(٥) يكون ضبط حركة السير والمحاسبة بواسطة المعدات التى تضعها شركات الآلات الحاسبة الدولية ويكون الاتصال بين النقاط الرئيسية باللاسلكى . وتوضع قوات من الشرطة فى نقاط متقاربة بطول الطريق ، كما انه ينبغى اعداد مستودعات مناسبة للوقود وآبار وخزانات للماء ومحطات التصليح .

رءوس الاموال اللازمة

يقترح تقرير رقم اجمالى كرأسمال لتمويل المشروع وذلك بعد دراسة تمهيدية للتصميم والتخطيط وحقوق المرور ومنشآت الموانىء والمحطات اللازمة . ومهما كان مقدار هذا المبلغ فانه ينبغى تنظيم الشئون المالية على النمط التالى :

تقدم الدول المشتركة جميع رءوس الاموال اللازمة للمشروع ، وهذه الطريقة تبدو ايسر تحقيقا من غيرها من نواح عدة فى سبيل المصلحة الوطنية لكل من هذه الدول .

غير انه يمكن عند الضرورة الحصول على معونة مالية من احدى المؤسسات المصرفية الدولية بشروط معينة على اساس قرض مربوط بتأمين . وقد يكون من المستحسن ايضا محاولة الحصول على المساعدات المالية من شركات النقل البحرى الكبيرة وسواها من المؤسسات التجارية التى تستطيع الاستفادة تجاريا من هذا المشروع .

فاذا وجد من المستحسن من الوجهة المالية اشراك احدى المؤسسات المصرفية الدولية مع الدول الاعضاء ، فانه يقترح ان تقوم الدول الاعضاء الست بتقديم ٣٠ او ٤٠ فى المائة من رءوس الاموال المطلوبة وذلك بالتساوى فيما بينها ، كل دولة بعملتها الخاصة ، وان يؤخذ الباقى ، اى ٦٠ او ٧٠ فى المائة ، من احدى المؤسسات المصرفية الدولية بالاتفاق مع الافراد المحليين اصحاب رءوس الاموال .

قلنا ان المساهمة المالية لكل من الدول

الاعضاء يجب ان تكون بعملتها الخاصة غير ان المؤسسة المصرفية يجب ان تطلق لها حرية المساهمة اما بالدولار او بالعملات الاخرى المتداولة عدا عملات الدول الاعضاء .

صورة التنظيم المالى

لادارة الطريق الدولى ان تصدر صنفين من الاوراق المالية ويرجح ان تكون هذه على شكل سندات تغطى رأس المال اللازم بكامله ، اى :

(١) سندات صنف (ا) لتغطية المبلغ الذى تساهم به المؤسسة المصرفية .

يصدر هذا الصنف من السندات بالدولار او اذا شاءت المؤسسة المصرفية بعملة احدى الدول الاعضاء او بعملاتها جميعا وتستحق هذه السندات بعد ٢٥ او ٣٠ سنة من تاريخ بدء استثمار المشروع ، وتخضع لفائدة بمعدلات مقررة . ويكون لهذه السندات من صنف « ا » حق الافضلية من العوائد الصافية حتى سحبها . ويجب ان ينص على انه اذا حدث فى اى وقت من الاوقات خلال المراحل الاولى من الاستثمار ان كانت العوائد الصافية لا تغطى النفقات الادارية للسندات التى هى من صنف « ا » ، تتعهد الدول الاعضاء بتغطية العجز كل دولة من خزينتها الخاصة او من اى مورد عام آخر مقرر ، كايرادات النفط او رسوم المرافىء او الضرائب .

(٢) سندات صنف « ب » لتغطية المبلغ الذى تساهم به الدول الاعضاء ، او تساهم به الشركات الخاصة او الافراد الذين ترغب هذه الدول فى خصهم ببعض هذه السندات .

وتشترك هذه السندات بأرباح المشروع بالصورة عينها التى تشترك بها السندات من صنف « ا » على ان تتمتع سندات صنف « ا » بالافضلية ، ويشترط ان تزيد العوائد الصافية على المبلغ اللازم لتغطية النفقات الادارية لسندات صنف « ا » . فاذا كانت العوائد غير كافية وجب تخصيص الدخل بكامله لسندات صنف «ا» لتسديد ما يترتب لها ، وتقوم الدول الاعضاء بتغطية العجز .

العجز والوفر فى العائدات الصافية

واذا كانت العوائد تزيد على نفقات الاستثمار ومطلوبات القرض ، اصبح من الممكن التصرف فى الفائض اما بتوزيعه على الدول الاعضاء واما بتخصيصه لاستهلاك سندات صنف « ا » حتى قبل سحبها .

ملاحظات عامة

ان هذه المقترحات بشأن التنظيم المالى ليست سوى صورة تقريبية لعرضها على اولئك الذين يودون دراسة المشروع . ولا يحوى هذا التقرير اية مقترحات بشأن اوضاع الشخصية الاعتبارية كالنواحى القانونية التى يتطلبها تنظيم ادارة الطريق والهيئة التنفيذية المتفرعة عليها . غير انه يمكن الحصول ولاشك على معلومات قيمة حول هذه الامور من جراء دراسة الاوضاع الاعتبارية التى تقوم عليها بعض المؤسسات مثل ادارة رسم المرور فى نيوجرسى وادارة رسم المرور فى بنسلفانيا وادارة ميناء نيويورك . وقد يكون من المفيد ايضا الاطلاع على الوثائق المناسبة بشأن ادارة « مشروع شومان » .

اما بصدد الامور الفنية فقد يستطاع الحصول على ارشادات قيمة من الشركات الكبرى التى انشأت مشاريع ناجحة فى الشرق الادنى او فى مناطق شبيهة به .

فذلكة تاريخية

من المفيد فى دراسة كل مشروع للانماء الاقليمى الرجوع باختصار الى تاريخ الشرق العربى خلال النصف الاول من القرن الحالى

كانت هذه البقعة سياسيا تحت حكم الترك قبل الحرب العالمية الاولى ، ولذلك كان العرب فيها شعبا محكوما ، غير انها من ناحيتى الاقتصاد والتجارة كانت تتمتع بوضع موحد .

وكان من نتائج القرارات السياسية التى اتخذت عقيب الحرب العالمية الاولى ان تقسمت هذه البقعة الى مناطق دخل معظمها فى نطاق السياسة الاقتصادية الفرنسية او البريطانية كمناطق انتداب او غيرذلك . وعلى اثر الحرب العالمية الثانية وانتهاء الانتدابات حصلت هذه الوحدات السياسية المختلفةعلى استقلالها على اساس المبدأ الذى تبنته امريكا واعلن على اثر الحرب العالمية الاولى ، وهو مبدأ تقرير المصير السياسى للجماعات والطوائف المختلفة من سكان هذه البقعة ، فأصبحت كل وحدة دولة ذات سيادة وطنية .

وكانت النتيجة ان أصبحت هذه الدول ، بالرغم من حصول كل منها علىالسيادةالوطنية فى عزلة اقتصادية تعذر معها الوصول الى اية درجة من التقدم ، وبلغت الحياة الاقتصادية فى هذه المنطقة وضعا تكاد معهتكون مشلولة ، واصبح الحصول على أى تقدم موقوفا على مساعدة آتية اما من دول الغرب واما من روسيا .

وجاءت اضطرابات فلسطين فكانت عقبة كبيرة فى سبيل التقدم الاقتصادى ، اذ انه بدلا من تنشيط الحركة الاقتصادية بفعل تطور أعمال النفط القائمة فى هذه المنطقة ،انصرفت قوى العرب جميعا الى الناحية السياسية .

والأمنية القصوى هى ان تحل مشكلة فلسطين بشكل يبعث على الرضى المتبادل وان تنشط الحركة الاقتصادية فى الدول العربية بروية وبفضل عزم الدول العربية عزما صادقا على مساعدة نفسها ببذل الجهود التعاونية فى حقل التصميم الاقتصادى والانماء على نطاق اقليمى .

وعند الكثيرين من مثقفى العرب ومفكريهم ادراك متزايد لضرورة قيام التعاون الاقتصادى بين دول هذه البقعة من العالم .

والمشكلة ، بالطبع هى فى ايجاد شكلعملى لانماء الاقتصاد الاقليمى ترتضيه هذه الدول وتؤيده على ان لايمس سيادة كل منها دون مبرر . ان «الهيئة العليا لادارة الطريق» المقترح انشاؤها تفى بالمطلوب على هذا الاساس ، ومن المستطاع أيضا ايجاد منظمة ادارية كهذه ضمن ميثاق الجامعة العربيةعلى مانصت عليه المادتان ٧ و ٨ من الميثاق المذكور ، وهنالك طرق اخرى يمكن اتباعها للوصول الى الغاية نفسها .

والفطنة تدعو الدول العربية أولا الى ان تظهر بعض النتائج فى مساعدة نفسها بنفسها وذلك بالتعاون على نطاق اقليمى وبلوغ الاستقرار فى المنطقة عموما قبل ان تتاح لها امكانية الحصول على معونة اقتصاديةخارجية فعالة لهذا الغرض . ولدى الدول العربية كثير من الامكانيات الاقتصادية الداخلية والخارجية التى يمكن بها بلوغ درجة طبيعية من النمو كمرافق اقليمية ، وهذهالامكانيات لاتزال الآن مكبوتة بسبب أوضاع العزلة السياسية . وبالرغم من امكان الحصول على مساعدات مجانية فالرأى الصائب هو ان الاستقرار والتحسينات البعيدة المدى لايمكن ان تأتى الا عن طريق الانماء الاقتصادى لهذه البقعة فى نطاقها الجغرافى الطبيعى وانضمامها الى تيار التجارة العالمية .

ان هذه البقعة تستطيع ان تساهم فىالحياة الدولية بتقديم طرق المواصلات والاسواق للفائض من منتجات أوروبا الغربية والولايات المتحدة الاميركية . وهنالك أكثرمن ٢٥مليونا من السكان فى هذه المنطقة يمكن ان يستفيدوا – ولا بد أن يستفيدوا – من انشاء طريق تجارى أقصر مسافة عبر الجزيرة العربية . ولا شك فى ان طريقا كهذا يوما ما سيكون حافزا علىتنشيط الحركةالاقتصادية فى هذه البقعة فينتج عن ذلك الاعتراف بباوغ الشرق الاوسط منزلة أهم من ذى قبل فى الشؤون العالمية .

ان الوصول الى هذه الدرجة من التقدم ضرورة حيوية لهذه البقعة ، وعلى دول العالم التجارية ان تقدم مساعدتها فى هذا السبيل على اساس العمل التعاونى من قبل الدول العربية . ان فى ذلك فائدة كبيرة لكلاالفريقين من نواح عدة .

مكتبة التاجر

الطرق فى حياتنا الحديثة

Highways in our National life

يعتبر هذا الكتاب من الكتب الحديثة جدا التى تبحث فى الطرق ٠ وقدأصدرته جامعة (برنستون) فى أمريكا لتعالج موضوعا خطيرا يمس حياتنا الحاضرة ، سواء من الناحيـــة الاقتصـــادية ، أو الاجتماعية ، أو السياسية ٠

والكتاب عبارة عن عدة أبحاث ومقالات عن النقل ، فى عـــدة موضـــوعات متنوعة ، شاملة ٠ وقد تولى المؤلفـــان تقسيم هذه الابحاث فى الكتاب الى قسمين أو جزأين (الاول) وهو سرد تاريخى ، (والثانى) تحليلى ٠

وفى الجزء الاول ، بحث عن نظـــام الطرق فى الشرق الاوسط منذ سنة ٢٠٠٠ قبل الميلاد لغاية ٥٠٠ ق ٠ م ٠ أيضا ٠ وقد ذكر حضرة الباحث أن الفضل الاكبر لاكتشاف الطـرق وأهميتهـا يرجع الى اختراع وسائل النقل ، التى بدأت أول ما بدأت باكتشاف أحد النجارين للعجلة الخشبية ٠ وقد ضم الـكتاب بحثا قيمـا عن تاريخ الطـرق الحـديثة فى الولايات المتحدة بالذات ٠ وعن تاريخ الطريق منذ اختراع القطار والسيارة عموما

أما الجزء الثانى ــ وهو الجزء التحليلى فقد جاء فى أحد بحوثه أن الطريق هو أحد عوامل التقدم الاجتماعى ، بل والكيان البشرى ، وشـــبه الطـريق بالدم الذى يسرى فى عروق الانسان ٠ ثم ضرب المؤلفان أمثلة عديدة ، وقارن بين الطرق الصالحة والطرق الرديئة ، وماينتج عن ذلك من مشـاكل بالنســبة للمجتمع ٠

فالمواطن الذى يرغب فى قضاء عطلتـــه الاسبوعية لابد أن ينعم بالطريق السليم ٠٠ ورجل الاعمال الذى يميل للسرعة فى قضاء أموره ، والســائح الذى يهتم بالطريق المؤتمن الريح ، هؤلاء يجب أن يشعروا بكل هذه الامور ، ويجب توفرها لهم ٠

وقد تعرض المؤلف لموضـوع : هـل الطريق المرصوف بالاســـفل أســـلم أم الطريق المرصوف بالخرسانة المسلحة ٠ ثم ذكر تأثير الطرق والمواصلات على تكوين وتطور المدن ، سواء من ناحية التوسع الخارجى لها ، أم التنظيم الداخلى بها ٠

ومن الامور الطريفة أيضا أن المؤلف قدم بحثا عن الطرق الجوية ، وهو يقصد بطبيعة الحال (الممـرات الجـوية) التى تسلكها الطائرات ٠ وكيفيـــة تصـــميم واختيار هذه الطرقات بالنسبة للطائرة ٠

وأخيرا ، قدم المؤلفان عدة أبحاث عن مشاكل المرور وكيفية ضبطها ، والتشريعات التى صـــدرت لتنظيم المرور ووســـائل النقل ، وضرورة توفير الامان لوســـائل النقل على الطرق ، وأشار الى بعض قضايا المرور ومحاكماتها ٠

وفى الواقع يعتبر هذا الكتاب موسوعة لاغنى عنها للمشتغلين بالنقـل عمـوما ، والطرق خصوصا ، فضلا عن أنه يحتوى على مجموعة من الصور كنماذج للطرق الحديثة ، وتطور النقل وانشـــاء الطرق فى بلدان العالم ٠

انتاج العجلات فى كندا

سوف يسجل عام ١٩٥٣ انتاجا كبيرا لصناعة العجلات والمحركات فى كندا ٠ فبالنسبة للســـيارات أذاع (مكتب الاحصاءات الكندى) ان المصانع الكندية سلمت سيارات ركاب خلال شهر اكتوبر المنصرم بلغ عـــددها ٢٨ر٧٤٨ ، صدر منها ١٩٨ر٥ سيارة للخارج ، مقابل ٢٧ر٩٥٤ ســـيارة خلال أكتوبر عام ١٩٥٢ منها ٤٩٤٣ للخارج ٠ وذكر هذا المكتب أن مجموع ماأنتجته المصانع الكندية من السيارات خلال الشهور العشرة الاولى من العام الحالى بلغ ٣١٧ر٩٥٥ منها ٣٥ر٥٢٢ صدر الى الخارج

أما عن السيارات التجارية فقـد أنتج منها خلال اكتوبر الحالى ٧ر١٥٠ منها ٢ر١٨٦ صدر للخارج ، مقابل ١٣ر٧٠٥ صدر منها ٢ر٥٣٧ ٠ بينما بلغ المنتج فى الفترة من يناير الى أكتوبر ١٠٧ر٩٩٣ صدر منها ١٨ر٢١٧ للخارج ، مقابل ١٢٨ر١٠٠ ســـيارة تجارية خلال عام ١٩٥٢ ، صدر منها ٣٠ر٧٢٨ سيارة

«أمريكان أتوموبيل»

نقد صناعة الطائرات البريطانيـــة

أرسلت (جمعية صناعى الطائرات البريطانيـــة) خطـــابا الى الرئيس التنفيذى لاتحاد النقل الجوى الاوربى (المستر بيترماسفيلد) تستفسر منه عن التفاصيل الفنية للشكوى المقدمة من المستر (ش ستون) كبير مهندسى شركة **B.E.A.**

وكانت شكوى مستر (ش ستون) ان صناعة الطائرات المدنية البريطانية غير متقنة بل ورديئة ٠ فالاســـلاك الكهربائية والتوصيلات معقدة ، وأن عمليات «التشطيب» غير صالحة كما هى الدقة فى صـــناعة الطـــائرات الامريكية كما أن خامات الطـــائرات الامريكية أتقن من الانجليزية

«فانيشيال تايمز»

مشروعات السكك الحديدية فى جنوب افريقيا

استقر الرأى فى جنوب افريقيا على التوسع فى انشاء الخطوط الحديدية وذلك بقصد الزيادة من سرعة هـــذه الخطوط الحديدية الرئيســـية من الساحل الى الداخل ٠ وسوف تقوم بهذه الانشاءات الجـديدة مصلحـة السكك الحديدية فى جنوب افريقيا وذلك فى حدود ٥ مليون جنيـــه استرلينى

«سوث أفريقا نيوز»

من الصحف

THE FINANCIAL TIMES

NEWS CHRONICLE

يحررها ويشرف ء

بعثات تدريبية لموظفى السكك

بات فى حكم المقرر أن تقوم مديرية السكك الحديدية بأرسال بعثـات تدريبيـــة من العراقيـين الى خارج العراق للتدريب والتخصص فى أعمال السكك توطئة لاحلالهم محل مابقى من الخبراء الاجانب فى مؤسســات السكك الحديدية .

«نشرة السفارة العراقية بالقاهرة»

***

أكبر أسطول لناقلات البترول فى العـــالم

جاء فى الانباء ــ على لسان أحد رجال (شركـة ناقـلات البترول البريطانية ــ ان بريطانيـــا تمتلك اليوم أكبر أسطول تجارى من ناقلات البترول فى العـــالم أجمع . اذ يبلغ مجموع حمولة هـــذه النـــاقلات ٧ر٥٠٠ر٠٠٠ طن . بينمـــا تمتلك أمريكا ٦ر١٥٠ر٠٠٠ طنـــا ، و ٥ مليون طنا تملكها النرويج .

وجاء فى خطاب الكابتن ســيمون ان اول ناقلة بريطانية هى «جلوكوف» التى أنزلت الى البحـــر عام ١٨٨٦ . وكان طولها ثلثمائة قدم ولا تحمل ســـوى ثلاثة آلاف طن فقـــط من البترول . وقد كانت هذه النـــاقلة بداية لذلك الاسطول الجبـــار الذى يتألف من الناقلات البريطانية الحديثة البديعة التركيب . وكان أهم حدث طرأ على ناقلات البترول عنـــدما

أخبار المعادن والخامات فى العالم

لن نتعرض لاسعار جميع المعادن والخام
بل اننا سوف نعرض هنا أسعار المواد ال
فالمطاط مثلا قد انتابه الكثير من الهبوط
الرطن الواحد ٠ ولعل السبب فى ذلك ير
الانتاج ٠ ولقد بذلت محاولات للاقلال من انتا
من استهلاكه ! ومن ناحية أخرى كان لم
انتاجه ٠ ولما كان الانتاج فى اندونيسيا يع
من انتاج المطاط بها ٠ ويذكر (اتحاد صا
خلال عام ١٩٥٤ سوف ينخفض عن الر
١ر٣٤١ر٠٠٠ طنا) بمقدار كبير ٠ وماد
استهلاكها من المطـاط الطبيعى بدأ يزيد
استهلاكها من المطاط الطبيعى بلغ فى نوف
نوفمبر ١٩٥٢ بينما بلغ استهلاكها من المط
مقابل ٦٦ر٢٤٠ طنا عام ١٩٥٢
اما عن **الحديد** فيبلغ ثمن الطن ١٣ ج
الطن منه ٧٤ جنيها ، **والرصاص** بلغ س
يدخل يضا فى صنع السيارات **والقطارات**
ما عن الالمونيوم ، فقد تعرض سعره للتده
ديسمبر من العام الماضى (١٩٥٢) ١٦٦ جن
ديسمبر ١٩٥٣ ٠ ومن المعلوم ان الالمونيوم يعت

ـ العالم

The Economist NEWS OF THE W Daily Mirror THE ACCOUNTANT

ليها: احمــد فريد حسن

أنزلت ناقلة البترول « فولكانوس » الى الماء فى عام ١٩١٠ اذ كانت أول ناقلة فى العالم تسير فى البحربمحرك الديزل .

انتاج الدراجات والموتوسيكلات

أعلن المستر (ﻫ . م . بالين) مدير اتحاد المنتجين البريطـــانى فى معـرض الدراجات والموتوسيكلات الذى أقيم أخيرا فى لندن ، ان بريطانيا تعتبر من أكبر الدول فى العالم التى تقوم بأنتـاج وتصـدير الدراجات والموتوسيكلات فى الوقت الحاضر . اذ تدل الاحصــاءات على أن هاتين الصناعتين قد هيأتا لبريطانيا ربحا قدر بما يزيد على مائتى مليون جنيه استرلينى من العملة الاجنبية وذلك خلال السنوات السبع التى أعقبت الحرب العالمية (من سنة ١٩٤٦ الى عام ١٩٥٢) . وقد ارتفعت قيمـة الصادرات فى العام الماضى مرة أخرى بنحو مليون جنيه ، فبلغ مجموعها ٤٣ر٦ مليون جنيه يقابلها ٤٢ مليون جنيه فى عام ١٩٥١

هذا ويجرى انتاج الدراجات فى العام الحالى (١٩٥٣) بمعدل سنوى يقدر بحوالى ثلاثة ملايين دراجة من المنتظر تصدير مليونين منهــا . أما انتاج الموتوسيكلات فبلغ ١٥٣ ألفا فى عام ١٩٥٢ . ومن المتوقع ان يرتفع الانتاج فى العام الحالى .

((ستانيشيان))

ات التى اعتدنا عرضها فى هذا الفصل من المجلة ،
نى تهم صناعة النقل على وجه خاص .
نى أسعاره ، وذلك بمعدل ١/٨ ، ١/٤ بنسا فى
جع الى عدم تجانس الطلب العالمى على المطاط مع
جه صونا لأسعاره من التدهور ، بدلا من الاكثار
ﻪ المطاط المتدهور أثر كبير على عدم تشجيـــع
بر صمام الاسعار ، لذلك تم الاتفاق على الاقلال
مى المطاط) فى الولايات المتحدة ، أن استهلاكه
قم القياسى الذى بلغه فى العام الحالى (وهو
منافى صدد المطاط بالولايات المتحـــدة ، فان
عن استهلاكها من المطاط الصناعى ، بدليل ان
بر الماضى ٤٣ر٥٠٠ طنا مقابل ٤١ر٧٤٩ طنا فى
ﻂ الصناعى ٥٢ر٨٨٨ طنا خلال نوفمبر ١٩٥٣ ،

يه استرلينى و١٨ شلنا . والنحاس يبلغ ثمن
مر ديسمبر ٨٩ جنيها ونصف للطن . **والنيكل**
. ويبلغ سعر الطن منه ٤٨٣ جنيها
ر منذ العام الماضى . فبينما بلغ هذا السعر فى
ﻬ للطن الواحد ، اذ به يصل الى ١٥٠ جنيها فى
بر من الخامات الاساسية لصناعة الطائرات

الهند تمتلك أطول رصيفى سكة حديدية فى العالم

تمتلك الهنــد أطول رصيفين من أرصفة السكك الحديدية فى العــالم وهما رصيف (سونيور) التـــابع لسكك حديد الشمال الشرقى، ويبلغ طوله ٢٤١٥ قدما ، والرصيف الآخر هو رصيف (كاراجيور) التـــابع لسكك حديد الشرق ، ويبلغ طوله ٢٣٥٠ قدما .

ومن الجدير بالذكر ان الهنـــد تمتلك ايضا ثمانيـــة من الارصـــفة العشرة التى تعتبر أطول أرصفة فى آسيا .

((نشرة السفارة الهندية بالقاهرة))

***

معرض لندن للدراجات والسيارات

أقيـم معـــرض للــدراجات ، والموتوســيكلات فى (ايرلزكورت) بلندن ، ويعتبر هذا المعرض من أكبر واعظم المعارض المماثلة ، اذ اشترك فيه ٣٢ عارضا و ٢٢ منتجا .

ومن المعروضـــات التى قدمت دراجات مبتكرة تشتغل بمحرك صغير يعمل بالبنزين ، ومثبت فيها ، وقد انتشر هــذا النوع من الدراجات اذ بلغ عدد المستخدم منها حاليا حوالى ٢٠٠ ألف وحدة . وتصميم هــذه الدراجات قائم على اساس الاقلال من اهتزازها أثناء الســير ، وزيادة سرعتها وقتما يشاء الراكب .

((تايمز ريفيو أوف اندسترى))

***

دول الاطلنطى تنشىء ١٦٠ مطارا فى أوربا

أدلى (اللورد اسماى) ســكرتير عام منظمة حلف الاطلنطى بتصريح فى ليلة افتتاح مجلس الاطلنطى الذى عقد فى باريس بين فيه مدى القوة التى بلغتها هذه المنظمة واستعدادها لمقاومة أى عدوان محتمل ، فقال : « ان هناك ١٦٠ مطارا حربيا يجرى انشاؤها الآن فى دول الحلف (بمــا فيها ٣٤ مطارا فى ألمانيا) . ومن بين هذه المطارات يوجد مائة مطار سيتم اعدادها للعمل فى نهاية السنة الحالية فضلا عن ٢٠ مطارا آخر سيكون من الممكن استخدام ممراتها بواســـطة الطـائرات . ويضـــاف الى ذلك المطارات المدنية التى تقوم السلطات المحلية بأنشائها أو بأدخال تحسينات عليها وهى تبلغ فى مجموعها ضعف المطارات الحربية الاخرى تقريبا

فى ركاب العلم

المـانيا تصنع مطاطا من النبيذ

وضعت الخطط والتصميمات فى ألمـانيا لاستخدام النبيذ الفرنسى الاحمر كمادة أساسية فى صــناعة المطاط الصـــناعى الالمـانى .

وقــد أذاع هــذا النبأ البروفســور « باومان » مدير مصانع (هيول Huile الكيميائية ، وذلك فى مؤتمر صحفى عقد أخيرا فى برلين . وقد أضاف الى هــذا النبأ قوله :

« يجب التغلب عــلى الصـــعوبات الدبلوماسية التى قد توضــع أمام هــذا المشروع .. حتى يكتب له النجاح .. » هذا وتدور محادثات رســمية ــ منــذ أسابيع ــ بين الهيآت الفرنسية المحتكرة للكحول ، وبين وزارة المالية الالمانيـــة لتدعيم هذا المشروع وانجاحه .

وبمقتضى هــذا المشروع ، فانه يمكن القول بأنه لو صدرت فرنسا ــ أو ساهمت ــ ب ٥٠٠ الف هيــكتولترا (أى ١٢ر٥ مليون جالون) من الكحول نسبة ١٠٠ فى المـائة المنتج من النبيــذ الفرنسى ، فان ٣٠ ألف طنا من المطاط الصناعى يمكن صنعها سنويا .

أما عن اجمالى ثمن الكحول الفرنسى، فانه سيكون ــ حسب المقترحات الالمانية ــ ١٨ مليــون دويتشــمارك (أى ١ر٥ مليون جنيه استرلينى) ، أما قيمة ال ٣٠ ألف طنا المنتجة من المطاط الصناعى بالاضــافة الى تكاليف الانتــاج ، فسوف تبلغ حوالى ٢ر٦٠٠ دويتشـــمارك للطن الواحد ، أى حوالى ٧٨ مليون دويتشارك للمجموع .

ومن المحتمل أن تطالب فرنسا بالمساهمة بنصيب ٤٠ فى المـائة من المصنع المزمع انشاؤه ، أو ربما أكثر من هذا ، وانها تستطيع الدفع بالدولار بمعدل ٥ مليون دولارا سنويا . أو يمكنها الدفع بالكحول بارسال ٥٠ مليون جالون بسعر يزيد عن السعر الاحتكارى للدولة .

غير أن هناك عقبتان فى سبيل انشاء هــذا المصنع . (الاولى) أن الحلفـــاء لايسمحون لالمـانيا بانتاج أكثر من ٦٠٠٠ طنا فى السنة من المطاط الصــــناعى . (والثانية) وقد تكون هى العقبة العظيمة الاهمية : أن الخزانة الفرنسية تدفع الى منتجى النبيذ الفرنسى سعرا يبلغ ثلاثة أضعاف الثمن الذى قد تقدمه المـانيا .

دراجات تعمل بالبنزين

اخترعت دراجة حديثة تعمل بالبنزين ، وقد عرضت أخيرا فى (معرض لنـــدن للدراجات والموتوسيكلات) . وهى مزودة ببدالات ثقيلة وفرامل قوية . وقد روعى فى صناعة هذه الدراجات أنه يمكن تركيب المحرك على هيكلها، أو على العجلة نفسها ، كما أن هناك دراجات أخرى يمكن تزويدها بعجلة خلفيـــة صنعت خصيصا وعليها المحرك المعد للعمل مباشرة .

تطور النقل بالاتوبيس

ان الحديث عن المواصلات حديث يحتاج فى واقع الامر الى سلسلةمن المقالات ، ويقتضى الباحث ان يتناول الموضوع من جميع نواحيه الا أن الذى يعنينا هنا فىهذه السلسلة هو النقل بالاتوبيس ، فهو أدخل فى صميم الموضوع الذى نعالجه .. والدائرة التى ابتغيتها لنفسى فى بداية الطريق ـ طريق صناعة الاتوبيس وقطعت فيها شوطا بعيدا أفرغت فيها خبرتى وتجاربى ، فهذا النوع أعقد أنواع النقل واكثرها تشعبا ، بل والصقها بحياة المجتمع فى صورته الواسعة .. ففيه تتعدد الوسائل ، وبالتالى تتعدد المشاكل ومن هنا ، وهنا وحده تبدو الحاجة الى العلاج

***

ولقد كابدت بلاد العالم المتحضر مشكلة النقل بصفة عامة ، والنقل البرىبصفة خاصة ، سنوات عديدة ولا سيما بعد أن دخلت السيارة فى الميدان ، وأصبحت تنافس القطار . وأخذت هذه المنافسة تضيقوتتسع حتى برزت فى صورة واضحة بعيد الحرب العالمية الاولى ،ومن ثم احست بلدان أوروبا وأمريكا بوطأة هذه المشكلة وبدت حاجتها الى العلاج ماسة ، فراحت تخطو فى هذا السبيل خطوات واسعة أدركت معها أنمثل هذه المشكلة لا تحتاج لعلاجها الى حلول نصفية أو مؤقتة بل تحتاج الى سياسة ثابتة موحدة .

ومن هنا لجأت حكومات العالم الى عمل تشريعات وتنظيمات عامة مستقرة تقوم على المصلحة العامة التى تضع الجمهور فى المقام الاول بأن جعلت تهيىء السبل للجمعيات والشركات وتمكنها من استغلال هذه الصناعة استغلالا شعبيا لان النقل على هذه الصورة يمثل جانبا كبيرا من النشاط الاقتصادى ، ولقد نجحت ألمانيا فى هذا السبيل حين نسقت مشروعات النقل ووضعت لها سياسة حاسمة واضحة الغت بها المنافسة غير المشروعة التى كانت تحتدم بين وسائل النقل المختلفة ، كما جعلتها انجلترا مسالة شعبية تدعو لها جميع الهيئات والطبقات التى يهمها الامر لابداء رأيها اذا ما اصطدمت بمشكلة أو عن لها راى

ونورد فى هذا الصدد رأى الخبير العالمى « البريجادير جنرال السير هـ. اسبورن مانس » فى كتابه الذى وضعه عن مشكلة النقل والطرق ، الذى قال فيه : «مهمة الدولة ليست الابقاء على الحالة الراهنة أو تفضيل وسيلة من وسائل النقل على حساب غيرها ، بل الاحوال الباعثة على أقصى جودة فى كل وسيلة للنقل وتسجل تقدمها وتطورها لخير الصالح العام الجمهور وللتقدم الفنى » ..

للسيد
محمد سالم سالم

ففكرة هذا الخبير تتركز فى أن النقل يجب أن يكون قوميا شعبيا ، فيهدف الى تحقيق المصلحة العامة دون سواها ، ولا يهدف الى تحقيق أغراض رسمية حكومية فقط بل يعمل لتحقيق التطور الاقتصادى الشعبى فى أوسع آفاقه . وقال الخبير كذلك : « ان النقل ذو اهمية حيوية للصناعة والتجارة ومن ثم فلا ينبغى ان تفرض عليه ضرائب عامة .. أما فرض الضرائب على السيارات بقصد زيادة مصاريف التشغيل فهى طريقة تحكمية وغير علمية لتنسيق النقل على الطرق ، متى اعتبرنا هذا النقل فى خدمة المصلحة القومية » .. ثم يعود فى باب آخر فينادى بمساعدة المؤسسات والهيئات التى تقوم بمرفق النقل خصوصا اذا كان ميدان نشاطها فى جهات نائية بعيدة (الارياف) وهو يرى أن تكون هذه المساعدة بطريق اعفاء هذه الهيئات او تلك الشركات من الضرائب (الاتاوات) أو العوائد أو فى منحها ـ اذا اقتضى الحال ـ منحامالية تتناسب مععدد السيارات التى تشغلها أوبحمايتها من المنافسة غير العادلة من هجمات الوسائل الاخرى ، وبذلك يتسنى لها أنتحقق الخدمة الممتازة للجمهور وأن تستمر فيها ، ولا يكون استمرارها على حساب المستوى الفنى باعداد أو وسيلة أى السيارة اعدادا كاملا يهيىء راحة الركاب الى أقصى درجة ، أو على حساب المستوى الادارى أى بتوفير الطمأنينة الاجتماعية والاستقرار . ورفع مستوى الاجور ما أمكن للعمال او الموظفين على اختلاف درجاتهم.

والامر فى **مصر** يختلف عنه فى أوروبا أوأمريكا وهذا يرجع الى طبيعة تلك البلاد ومدى ما اخذت به كل منهما من أسباب التقدم او قطعته من أشواط التوسع الاقتصادى والتطور الحضارى . **فمصر لم تزل بعد فتية فى هذا المضمار وهى الآن بسبيل استكمال تطورها حتى تبلغه أن شاءالله** . وهى الآن تواجه مشكلة النقل وهى كما ذكرنا مشكلة معقدة متشعبة **فلاتزال قصة المنافسة بين السيارة والقطار قائمة على قدم وساق . ولا يزال التنسيق بين الوسيلتين فى طريقه الى الاستقرار ولا تزال الطرق البرية غير معبدة التعبيد الكافى ، ولا تزال التشريعات الاقتصادية من صناعية وتجارية وزراعية فى مراحل نشاطها الاولى ، فضلا عن التنظيمات العمالية التى توليها الحكومة والشركات أوفى عناية فى الوقت الحاضر ..**

كل هذه الاسباب والاعتبارات لو نظرنا اليها مجتمعة نظرة فاحصة مدققة لوجب علينا نحن المصريين أن ننادى بتوفير القوى وتأمين المؤسسات والعمل على استقرارها وطمأنينتها ، وتعبئة الجهود فى شتى النواحى لتحسين وسائل النقل بالسيارة وبالاتوبيس على وجه الخصوص تحسينا شاملا لا يتقيد باللوائح القديمة التحكمية التعسفية ، ولا يخضع « للروتين » والقواعد العتيقة البالية ، بل يكون الهدف الاسمى والاساسى من هذا التحسين تحقيق الخدمة الكاملة للجمهور دون ارهاق هذه الشركات اوتلك المؤسسات حتى لا تنوء بالاعباء الثقال وحتى لا يكون بقاؤها على حساب الوسيلة كما قلنا

حول جرائم المرور والنقل :

محاكمات المرور

لا شك أن كثيرا من الصعوبات والاشكالات تنشأ من جراء تعدد طرق النقل وتشعب شئونها .. وغالبا ماتنتهي — وكثيرا ما لاتنتهي — مثل هذه الصعوبات والاشكالات امام المحاكم .. وكما ان بعضها — او الغالب منها — هو مدني أو تجاري بطبيعته .. الا ان هناك كثيرا من المسائل — بل المسئوليات — الجنائية قد تأتي وراء هذه الامور أو نتيجة لها

لاضرب لذلك مثلا بسيطا : لنفرض ان سائق احدى عربات النقل التابعة لشركة كبرى من شركاته اصطدم في طريقه بسيارة خاصة يملكها أحد الافراد ويقودها اجير .. فأصيب السيد المالك .. وفي الوقت نفسه

انقلبت عربة النقل فتلف جانب من البضاعة التي كانت تحملها . فكم اشكال ينتج عن هذا .. ؟

يجب البحث اولا عمن تسبب في الحادث .. ومن الذي ادى باهماله وعدم احتياطه وتحرزه واتباعه

للقاضي
أحمد حمدي حافظ

للقوانين واللوائح الى وقوعه .. هل هو قائد عربة النقل أم السيارة الخاصة — واذا فرض انه الاول ، فهل كان الخطأ الواقع منه هو الذي ادى الى اصابة مالك السيارة الخاصة وراكبها .. وما هي الاصابات التي وقعت على هذا الاخير .. وكم استدعت من نفقات لعلاجها .. وفي الوقت نفسه .. فمن المسئول عن تلف البضاعة التي انقلبت وتلفت ؟ ومن المسئول عن الاضرار التي لحقت بالسيارة الخاصة من جراء الاصطدام وهل تعتبر الشركة مسئولة عن خطأ قائد عربتها ، وهل يعتبر السيد مسؤولا عن فعل سائقه .. ؟ وهكذا .. الخ ..

ان مثل هذا الحادث البسيط الذي يقع أمام ناظري الرجل العادي عشرات المرات في اليوم أو في الاسبوع أو في الشهر تترتب عليه عدة مشاكل وقضايا وتدبيرات قد تستمر سنوات وسنوات حتى تنتهي ، بل قد تستمر سنوات وسنوات دون ان تنتهي !

والذي أريد أن الاحظه أن هناك مسئوليات مدنية تترتب على هذا الحادث .. ومسئوليات جنائية .. والاولى بصفة عامة هي التي تصيب المال وتتعلق به .. والثانية هي التي تدين المذنب وتعاقبه في ماله وفي بدنه أو شخصه في بعض الاحايين

ولست براغب في أن أتوسع في هذه الكلمة بأكثر من الحديث عن جرائم المرور التي تبرز في مثل هذه

الحادثة التي اشرنا اليها او في غيرها .. أعني أني أريد أن أستعرض تلك الجرائم .. والمحاكمة التي تترتب عليها .. وعلى الاقل بعد أن اصبحت محكمة المرور معروفة الاسم ذائعة الصيت سواء بين أصحاب السيارات الخاصة أو العامة او بين سائقيها وسائقي الاوتوبيسات واللوريات .. ومن اليهم ..

ويخطىء من يظن ان قضاء المرور هو قضاء تافه بسيط .. ذلك لانه وان كانت جرائم المرور لا تعدو ان تكون في حد ذاتها مخالفات لا تزيد العقوبة فيها عن مائة قرش والحبس مدة لاتزيد على أسبوع — أو احدى هاتين العقوبتين — الا أن النتائج المدنية التي قد تترتب على الحكم فيها — أو التعويض كما يقول العامة — انما قد يصل الى مبلغ كبير من المال يؤثر لدى المحكوم عليه أو للمحكوم له ..

ويجب بادىء ذي بدء التفرقة بين جرائم المرور الخالصة .. وبين ماذا اصطحبت هذه الجريمة باصابة شخص أو بقتله خطأ نتيجة لذلك :

فالشكل البسيط لجريمة المرور في مدينة كالقاهرة مثلا هو ان أجتاز الطريق والنور الاحمر يشير الى منعي أو وجوب توقفي عن الاجتياز بسيارتي التي اقودها أو يقودها سائقي . . ويزداد الامر تعقدا ولاتصبح الجريمة بسيطة اذا انا اجتزت بسيارتي مفارق المرور في غير الوقت الصحيح وعلى خلاف ماتشير به الاضواء أو رجل المرور — فأصبت شخصا من المارة بأصابة نتج عنها كسر رجله .. أو قتله .. لا قدر الله . . !

ولا تعرض على محكمة المرور الا القضايا البسيطة ، أي قضايا النوع الاول . أما الثانية فهي التي تعرض على محكمة الجنح .. وهي تشمل الى جوار جريمة الاصابة او القتل الخطأ .. جريمة المرور البسيطة التي

من ناحية او على حساب مستوى العامل الاجتماعي من ناحية اخرى .

هذا .. ورسالة النقل بالاوتوبيس أصبحت الآن رسالة مرموقة ملحوظة النفع ويكفي للتدليل على ذلك أن سيارات الاتوبيس بالاقاليم تنقل حوالى ١٥٠ مليونا من الركاب في العام الواحد وكلهم من الفلاح والعامل والتاجر والموظف والمريض وغيرهم من سائر طبقات الشعب ، وهي كذلك تقطع حوالى ١٢٥ مليونا من الكيلو مترات على طرق ليست ممهدة تمهيدا يليق بمستوانا الحاضر . وان هذا التسجيل الرقمي الذي تنطق به الاحصائيات ليكفي وحده لابراز هذه الرسالة وما يتصل بها من امانة القائمين بها والساهرين عليها .

ان الحالة في مصر الآن قد تغيرت والوعي القومي قد نما وتفتق عن نظرات صائبة موفقة وافكار جديدة فلا غرابة — والحالة هذه — ان يتغير معها امر النقل في بواكير نهضتنا المباركة تمشيا مع سياسة العهد الجديد .

محمد سالم سالم

هي في الاصل سبب الجريمة الاكبر والاشد .. والتي لولاها لما وقعت - وهنا يجب التوقف لحظة لنقول انه لو فرض أنه لم تنسب الي أية جريمة من جرائم المرور .. ولم ينسب لي أنى لم احتط في قيادتي ولم أتحرز بل ثبت أني اتبعت اللوائح والقوانين ولزمت جانب الحيطة فاني لا أعد مسئولا عما قد يقع بعد ذلك ولو كانت النتيجة وفاة شخص أو اكثر أو قتله ..

وفي بلد كالولايات المتحدة الامريكية نجد أن هناك محاكم خاصة للمرور في كل مدينة وبلدة ، بل وقرية ، وما ذلك الا لكثرة السيارات ووسائل النقل كثيرة كبيرة ولتعدد الطرق واختراقها للبلاد من كل ناحية وتجاه كل حدب وصوب - حتى قدر الاخصائيون عدد قضايا المرور ، بالنسبة الى عدد القضايا الاخرى بما يقرب من ثلاثة أرباعها .. أما في مصر فاننا نجد ان هناك محكمة للمرور في مدينة القاهرة وحدها واخرى في الاسكندرية . وأما في بلاد القطر الاخرى فانه لا توجد محاكم خاصة للمرور ، بل ان قضاياها تعرض مع القضايا الجنائية الاخرى أمام محكمة الجنح والمخالفات ..

وهناك قضاة متخصصون في الخارج لمحاكمات المرور ، ولكن في مصر ليس الامر كذلك .. بل ان النيابة التي تقوم بأعمال المرور انما هي نيابة من نوع خاص .. اذ يقوم رجال البوليس بذلك بطريق الانتداب وعندما يأتي اليوم الذى نقدر فيه خطر هذه المحاكم وقدرها سوف نختار لها القضاة المتخصصين ورجال النيابة الذين يزنون كل قضية قبل أن يطرحوها أمام هؤلاء القضاة ..

وعندما يحاكم السائقون أمام محاكم المرور في الخارج فان الامر لا يعدو مجرد البحث في المخالفة في حد ذاتها .. ولكنه يتعدى ذلك الي البحث في أسباب الجريمة او المخالفة .. فيؤخذ بالشدة السائق الذى يضبط مثلا وهو يقود سيارته بعد تناوله بعض الشراب ..

ولقد حدث ان لاحظت دولة السويد أن كثيرا من الحوادث التي تنجم عن قيادة السيارات انما تأتي من وراء الاسراف في تناول الشراب قبل القيادة .. فأصدرت الدولة أولا تشريعا يقيد تناول الشراب ، ثم ضاعفت العقوبات على السائقين الثملين ..

ولهم في معرفة ما اذا كان السائق ثملا ام لا طريقة علمية سريعة ودقيقة تتلخص في أنه اذا شك أحد رجال البوليس في سائق كهذا فانه يقوده فورا الى مركز البوليس حيث تؤخذ عينة من دمه ثم تحلل في الحال .. وعندئذ يعرف ما اذا كان القائد في حالة تسمم من الشراب أو عدمه.. وفي الحالة الاولى فانه يسجن لامحالة .. وهكذا فقد قلت جرائم المرور وبالتالى الحوادث التي تنجم عنها الى أقصى حد ..

ولكي أدلل على اهمية محاكمات المرور فانه توجد في كثير من الولايات المتحدة الامريكية محاكم خاصة ، تعقد فورا في الليل اذا ماوقعت بعض حوادث السيارات وما ذلك الا لكي يطمئن القاضي الى أن معالم الجريمة لا تزال على حالها .. هذا ، الى أخذ الناس بالشدة فورا حتي تؤدي العقوبات الى الغاية المرجوة والمقصودة منها .. وكثيرا ما حدث أن غاب بعض الناس عن العودة الى دورهم في المساء حتى اذا ما اصبح الصباح بدأ ذووهم بالبحث عنهم في سجون محاكم المرور ، أو في المستشفيات ، ولا ريب انهم يجدوهم هناك .. اما مسجونين لمخالفتهم القوانين واللوائح أو طرحى الاسرة بعد اصابتهم في حوادث المرور ..

وكلمة اخيرة عن المتهم في حد ذاته .. فانه غالبا ما يمثل - في البلاد الاجنبية - امام المحكمة فور الحادث .. وكثيرا مالا يجد وقتا لكي يجد محاميا للدفاع عنه .. بل انه يجد في الوقت نفسه رجلا من رجال البوليس على استعداد للشهادة ضده ولتوضيح الجرائم التي ارتكبها

وهنا يمكن للانسان أن يدري الى أي حد يجب ان يكون القاضي الجالس للفصل في مثل هذه القضايا على بينة من شئون المرور وعلى خبرة - ولو معقولة - بطرق الامان والسلامة .. بل وبكل شيء يتصل بالجرائم التي يمكن له أن يرسل الناس الى السجون لاجلها ..

وبالرغم من ان قضاة المرور يختارون من فئة متمرنة عالمة بشئون المرور ، فان هؤلاء القضاة مكروهين من الشعب لدرجة كبيرة ، ويخشاهم قادة السيارات - الخاصة على وجه التحديد - أكثر من أية فئة أخرى .. أليسوا الذين ينتزعونهم من مقاعدهم الوثيرة في سياراتهم الفاخرة ذات اجهزة تكييف الهواء ليجعلونهم يمضون الساعات الطوال رقودا على الاسفلت في السجون العديدة الباردة خلف القضبان .. ؟ !

أما بعد ، فانا نرجو ان يقدر المسئولون - وسوف يقدرون ذلك في المستقبل القريب ولا ريب - الى حد يمكن أن يكون قضاة المرور عاملا هاما في الحد من الحوادث وما ينجم عنها من أضرار ادبية ومادية وخسائر في الانفس والارواح .. كما نرجو ان يأتي اليوم الذى يشير فيه الناس الى قاضي المرور كأنه القاضي الذى يفصل في أمر جلل .. بدلا من ان يترددوا في المثول امامه .. أو يتخلفوا عن الحضور للمحكمة اذا ما دعوا الى الشهادة غير مبالين بخطر مهمته وأهميتها ..

أحمد حمدى حافظ - قاض

في الاقتصاد الاوربي :

تعمير وسائل المواصلات في ايطاليا بعد الحرب

بعيد الحرب العالمية الثانية ألفت ايطاليا أن الخراب قد شمل جميع مرافق المواصلات بسكة الحديد . فقد دمر ٢٥ في المائة من القضبان و ٣٢ في المائة من الجسور و ٤٧ في المائة من الورش و ٣٧ في المائة من المباني اللازمة لموظفي سكة الحديد و ٧ في المائة من الانفاق الارضية و٥١ في المائة من خطوط التليفون و ٤٠ في المائة من السيمافورات و ٤٥ في المائة من محطات توليد الكهرباء و٩٠ في المائة من الخطوط الكهربائية و٨٤ في المائة من « المعديات » و ٥٦ في المائة من القاطرات البخارية و ٦٧ في المائة من القاطرات الكهربائية و٨٦ في المائة من عربات الركاب و ٨٢ في المائة من الموتورات الكهربائية للقطرات و ٦٠ في المائة من مركبات النقل و٨٠ في المائة من مركبات نقل الركاب .

وقد بلغ الخراب أقصاه في خطوط المواصلات الكهربائية اذ بلغت نسبته ٩٠ في المائة ، كما كانت منطقة وسط ايطاليا أشد بقاع ايطاليا رزيئة بما لحقها من دمار وتخريب ، وذلك لأن الاعمال الحربية دارت في هذه المنطقة بأعنف مايكون . واذا استثنينا مدينة روما ، وجدنا أن جميع المعدات والمصانع الواقعة في وسط ايطاليا قد محيت محوا تاما ، ابتداء من نابولي حتى بولونا . وكانت نسبة الخراب عالية أيضا في جنوب ايطاليا وصقلية . أما الجزء الشمالي من ايطاليا فقد كان حظه من الخراب قليلا ، اذ اقتصر على تدمير الجسور والمباني وخطوط سكة الحديد التي تعرضت لاغارات جوية مباشرة .

وكان من المحتم على ايطاليا — وهذا حالها — أن تبدأ أعمال التعمير عقب الحرب مباشرة ولكنها جابهت مشكلتين رئيسيتين هما : نقص الموارد المالية اللازمة للقيام بهذا العمل بسبب الموقف الاقتصادي الذي ينذر بتضخم ونقص المواد اللازمة لتنفيذ مشروعات الاصلاح والتعمير .

ولكن ايطاليا عملت بقدر ما اسعفتها وسائلها المتاحة على اصلاح خطوطها ولم تكد تمضي بضعة أشهر على امضاء الهدنة حتى صارت القطرات الايطالية تستأنف السير بغير قليل من المشقة على معظم الخطوط الرئيسية ، وان كانت سرعة السير بطيئة كما ان المعدات كانت في حالة تدعو الى الرثاء . فقبل الحرب كانت المسافة بين ميلانو وروما تقطع في ست ساعات ، اما في شهر أكتوبر ١٩٤٥ فقد كانت هذه المسافة عينها تقطع في ٣٣ ساعة . وما يقال عن هذا الخط يقال عن غيره من الخطوط الايطالية .

وباستئناف السير على الخطوط أخذت ايطاليا تعمل على اصلاح ما أصاب مواصلاتها من عطب ، رغبة في تجديد هذه المواصلات وتحسينها وجعلها قادرة لا على أن تعود الى المستوى الذي كانت عليه قبل الحرب ، بل أن تفوق هذا المستوى . وكان من المحتم تقديم الاعتبارات العاجلة على غيرها من الاعتبارات الاخرى حتى استكملت مواصلات ايطاليا اليوم جميع ما أعوزها من اصلاح وتحسين .

فأصلحت القضبان التي دمرت ، وحسنت القاطرات والمركبات ، وهيئت وسائل حديثة لاحكام الرحلات بالسكة الحديد وأصلح العطب الذي أصاب خطوط البرق والتليفون والتحويلات وما الى ذلك مما يتصل بهندسة سكة الحديد .

ولما كانت خطوط سكة الحديد ممتدة فوق جسور دمرت في أثناء الحرب ، فقد اعيد بناء الجسور فوق نهر بو ، وعددها أربعة ، واستبدل عدد من الجسور المنشأة بالفولاذ بغيرها من الجسور التي أنشئت بالاسمنت المسلح والحجارة الصماء ، بحيث استطاعت هذه الجسور ان تسمح بحمولة تزيد بما يتفاوت بين ٣٠ و ٥٠ في المائة عن الحمولة التي كانت تسمح بها قبل الحرب ، وهكذا صار في مقدور القطرات الثقيلة ان تعبر هذه الجسور بلا خوف .

وفيما يتعلق بالمباني الملحقة بسكة الحديد ، ماكان منها خاصا بمكاتب الموظفين أو بالمحطات او بالورش أو بالمخازن ، فقد أعيد بناء ٤١٩٦ مبنى منها اى مايعادل ٨٨ في المائة من المباني التي دمرت ، كما أنشىء ٣٦٦٠ منزلا لسكنى موظفي سكة الحديد.

والواقع أن الحرب دمرت معظم محطات سكة الحديد الرئيسية في ايطاليا ، فدمرت محطات روما وفيرونا وانكونا وريجيو اميليا ومسينا وفولينو وفوجيا وبنفنتو وكاسترا وفورميا وبولونا وغيرها ، كما دمرت محطة الشحن في ريجيو كالابريا والورش في فلورنسا والمخازن الخاصة بسكة الحديد في روما وبالرمو . وقد تمت اعادة بناء هذه المنشآت جميعا .

ومما يسترعي النظر بوجه خاص ماوجه من عناية الى وسائل السكنى الخاصة بموظفي سكة الحديد ، ذلك لان مابذل من جهد في انشائها يجعل ايطاليا في طليعة الدول الاوربية في هذا المضمار . **فقبل الحرب كان هناك ٤٧٫٥٠٠ شقة للموظفين موزعة على ١٦ ألف عمارة . وقد دمرت الحرب من هذه الشقق ٢١ ألفا .. وقد أمكن اليوم اصلاح جميع هذه الشقق وانشاء أربعة آلاف أخرى جديدة**

ولعل أشد مشكلة جابهتها ايطاليا هي تعمير الانفاق الارضية ، لان هذا العمل يستغرق وقتا طويلا وجهدا كبيرا ، ولكن تستطيع ايطاليا أن تباهي اليوم بأنها فرغت او كادت من هذه المهمة الشاقة . وقد انتهز المسئولون فرصة اقدامهم على هذا العمل ، فراعوا توسيع بعض الانفاق ليتمكنوا من ازدواج خطوط الترام الكهربائية ، ولا سيما النفق القريب من محطة جنوى الرئيسية الذي زود فضلا عن ذلك بوسائل اضاءة ممتازة .

ولكي نوضح نتيجة هذه الاصلاحات الواسعة النطاق التي تمت في أقل

التأمين في خدمة النقل :

لا غنى للنقل عن التأمين

يجب أن تولى الشركات المصرية عنايتها بتأمينات النقل

قد يقول قائل : ان التأمين خدمة، والنقل خدمة ، وكلتاهما منفصلتان عن بعضهما تماما · وفى الواقع أنهاخدمتان متقابلتان ، متوافقتان متحدتان من جميع الوجوه · بل أكادأرى أن نشاط احداهما ورواجه يتبعه ـ بالتالى ـ نشاط الخدمة الاخرى

فأولا ـ كلاهمامقياس لحضارة الامم ·· فعلى قدر طرق المواصلات وأنواعها وعلى مدى الخطوط الحديدية الممتدة، وشبكة الطرق المنتشرة ·· نحكم على حضارة هذا البلد أو ذاك ، وعلى نهضتها الصناعية والتجارية ·· وبالمثل فى التأمين ، فكلما زادت مبالغ التأمين ، وتنوعت أوجهه، قيل أن هذه الامة متقدمة ناهضة ، أو أن الاخرى دولة متأخرة ، غير واعية ·

وثانيهما ـ أن وسائل النقل الحديثة المتعددة ، تحتاج الى تغطية حوادثها وأخطارها ، بل وهى ذاتها ، كالسيارة ، أو الباخرة ، أو الطائرة، بل الاشخاص ، أو البضائع التى تحملها هذه الوسائل ، أصبح من اللازم المحتم ـ للانسان الحصيف ـ التأمين عليها ضد أخطار الطريق ·

من أجل هذا رأينا أن نقدم هذا البحث لنلقى ضوءا على هذه الحقائق الثابتة ·

بعض الحقائق عن الطرق وأهميتها

من البديهيات المسلم بها أن الطرق ضرورة لاغنى عنها ، **فكلنا نستخدم الطريق ، فمثلا هو يخدم المستهلك ، كما يخدم المجتمع** · فالسلع تجتاز من مكان انتاجها الى مكان المستهلك طرقا عديدة ، احداها الطريق ·

والطريق يؤثر على مستوى المعيشة أيضا ، فأنت اذا أمعنت النظر فى هذه الحقيقة ، لاتضح لنا صحتها · فوجود شبكة من الطرق الرئيسية المرصوفة رصفا مناسبا يتوافر فيها السلامة والطمأنينة ، تصل المدن الكبرى بالقرى الصغيرة ، وتصل المصنع الكبير المنتج ، بالمستهلك الصغير ، لابد وأن مثل هذه الطرق سوف تعمل على خفض أجور الانتقال وبالتالى خفض تكاليف نقل الحاصلات والسلع المختلفة ، فتقل نتيجة لذلك تكاليف المعيشة · واذن فالطريق أول وسائل الاستثمار ورواج السلع فى الاسواق ، مما يعود علينا بالربح أو بالاحرى فان صلاحية الطرق معناها رخص الغذاء والكساء والمسكن

وثمة ناحية ثانية ، فان الطرق الجيدة تؤثر على راحة وسلامة أصحاب السيارات ، ومن زاوية أخرى على اقتصاديات ملاكها · فكونك صاحب سيارة لاشك أنك ستدفع جميع النفقات التى تصرف على اصلاح سيارتك ، وصيانة جميع أجزاءها لتصبح فى حالة جيدة باستمرار ·

ولا يقتصر الامر على راحة أصحاب السيارات فحسب ، بل وعلى راحة وأمن سائقيها أيضا ·· هؤلاء الذين يقضون خلف عجلة القيادة معظم أعمارهم لكسب معاشهم ·

والطرق تؤثر تأثيرا كبيرا على التعبئة ، سواء منها التعبئة الحربية، أو المدنية ·

وثمة ناحية اجتماعية هامة ، هى أن الطرق الصالحة ، ووسائل المواصلات الحديثة تساعد على نشر العلم والمعرفة ، فحيث توجد الطرق الجيدة يوجد العلم ·· وحيث تمتد شبكة المواصلات تمتد المعرفة الى أقاصى البلاد البعيدة عن العمران حيث ينتقل الطلبة والتلاميذ الى دور العلم المختلفة ·· ويسهل عليهم الوصول لمدارسهم فى أمان وسلام ·

النقل فى خدمة التأمين

قلنا ان التأمين يخدم النقل ، والعكس صحيح · فبمقدار نشاط أحدهما يتوقف نشاط الآخر · ويمثل النقل ركنا كبيرا فى فروع التأمين ،سواء منه التأمين على السيارات وعلى حوادثها قبل صاحبها ، أو قبل الغير (المسئولية المدنية) ، أو سواء من التأمين ضد مخالفات النقل البرية والنهرية ، وما تحمله من شحنات أو وسائل النقل البحرى ، والجوى ·· وتضم شركات التأمين الكبيرة فروعا للتأمين على وسائل المواصلات · هذه كلها · بل تكاد توجد شركات تؤدى نوعا واحدا من التأمين على احدى هذه الوسائل بمفردها ، بمعنى أن هناك شركات تتخصص فى التأمين ضد حوادث السيارات فقط ، وثانية ضد أخطار النقل النهرى والبحرى فقط ، وأخرى ضد أخطار النقل الجوى فقط

ولبيان مدى مايؤديه النقل من خدمات كبرى للنهوض بصناعة التأمين وخاصة فى مصر ، نورد فيمايلى بعض البيانات عن دخل أهم هيئات التأمين فى مصر من «الاقساط المحصلة» لكل نوع من وسائل المواصلات ، وذلك طبقا للبيانات الواردة فى (كتاب التأمين السنوى) الذى تصدره ، وتنشره (مصلحة التأمين ـ بوزارة المالية) لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١ ·

من ثمانى سنوات ، نورد الجدول الآتى الذى يبين الحد الادنى من الوقت اللازم للسفر بسكة الحديد فى أهم الخطوط الايطالية ، مع مقارنة بما كان عليه الحال قبل الحرب وبعد امضاء الهدنة ومنذ خمسة أعوام وفى عام ١٩٥١

الخط	ديسمبر ١٩٣٨	اكتوبر ١٩٤٥	مايو ١٩٤٧	ديسمبر ١٩٥١
ميلانو ـ روما	٦ ساعات	٣٣ ساعة	٩ ساعات وربع	٦ ساعات و٣٥ دقيقة
ميلانو ـ دومودسولا	١١ : ٢	٤٥ : ٤	٤٥ : ١	٣٨ : ١
بولونا ـ بارى	١٠ : ١٠	٠٥ : ٢٦	٥٥ : ١٨	٢٢ : ٩
بارى ـ روما	٢٥ : ٦	٢٥ : ١٨	٤٥ : ٧	٢٣ : ٦
روما ـ نابولى (عن طريق فورميا)	٢	٣٠ : ٦	١٣ : ٣	١١ : ٢

وهكذا كادت القطرات تستعيد سرعة ماقبل الحرب بل فاقتها فى بعض الخطوط ·

م·ك·بولاد

فمثلا :

١ ـ الاقساط التى حصلتهـا هيآت التأمين فى مصر لفرع حوادث السيارات

١ ـ هيئات مصرية	بالجنيه
مصر للتأمين	٨٠١٤٣
الاهلية المصرية	١٤١٤٨٢.
الشرق	٥٢٠٠١
اسكندرية	٤٢٦٧٤
التأمينات التجارية المصرية	٤٥١٠٠
آبى	٢١٠٩٧
كاليدونيان	٩٣٦٨
ايجل ستار	١٤٣٠٣
جنرال اكسرنت	٢٥٢١٥
جريشام	١٣٨٠٢
جاردیان	١٣٣٤٤
لندن	١١١٥٣
لندن آندلانكشير	١٤٨٥٩
مرشانتس آند مانيو فاكتشررز	٢٨٢٦٨
موتور يونيون	٤٥٤٣٠
نيوزيلاند	٢٧١٨٨
نوريتش يونيون	٩٣٠٦
بروفنشيال	١١٠٢٦
برودنشيال	٢١٣٦٥
رويال اكستسينج	١٥٢٠٣
روبى	١٣٧٥٧
أينون	٤٤٩٦٢
ويسترن	١٨٩٦٧

هذا ويبلغ عدد الشركات الاجنبية التى تزاول هذا النوع من التأمين فى مصر ٤٤ شركة ،أما الشركات المصرية فيبلغ عددها خمس شركات

ب ـ الاقسـاط التى حصلتهـا هيآت التأمين فى مصر لفـرع النقل البرى والنهرى

١ ـ هيآت مصرية	باجنيه
مصر للتأمين	٩٢٩٧٩
اسكندرية	٤١٧٣٥
التأمينات التجارية	١٥١١
النيل	٩٩١
٢ ـ أهم الهيآت الاجنبية	**بالجنيه**
سنشورى	٨٥٨٢
جاردیان	٦٨٧٨
مارين	٢٢١٠٤
ريونيونى ادرياتيكا	٨٠٧٤.
ستاندرد مارين	١١٢٤٥
رسترن	٨٥٤١
سماسرة اللويدز	
طويل وزكار وشركاه	٢٢٠٦٣
اخوان جاوتشى وشركاه	٦٢٦٦
جريف واروين ليمتد	٨٨٥٣

المـالية المصرية للتجـارة والصناعة	١٣٧٨٩

هذا ويبلغ عدد الشركات الاجنبية التى تمارس هذا النوع من التـأمين فى مصر ١٩ شركة ، وعدد سماسرة اللويدز ١٣ مؤسسة .

ج ـ الاقساط التى حصلتها هيئات التأمين فى مصر لفرع النقل البحرى والجوى

١ ـ هيئات مصرية	بالجنيه
اسكندرية	١١٦٦٠٥
التجارية المصرية	١٩١٠٢
مصر للتأمين	٧٥٨٥٩
النيل	٢٤٩٤٧
٢ ـ أهم الهيئات الاجنبية	**بالجنيه**
تريستا	٢٢٤٦١
سنشورى	١٥٠٨٥
ايجل ستار	٤١١٥١
جريت امريكان	١٥٢٢٦
جريشام	١٠١٣٧
جاردیان	١٨٠٧٣
هوم	٢٢١٣٩
ليجال آند جنرال	٢١٦٢٤
ليجال	١٦٤٣٠
لندن	٢٢٢٣٧
مارين	٣٠٢٢٠
موتور يونيون	١٤٥١٩
نيو انديا	٤٤٥٠٦
نيوزيلاند	٣٢٢٠٩
نورويتش يونيون	١٣٨٠٧
برودنشيال	٢١٨٠٦
سوث بريتش	١٨٣٥١
صن	١٧٣٥٩
أنيون	١٤٣٠٢
وسترن	٣١٢٦٨
ورلد اوكسيليرى	١٥٦٢٠
طويل وزكار وشركاه	٣١٤٨٣
اخوان جاوتش وشركاه	٢٤٧٥٣
ماكدونالد وشركاه	٢١٩٧١

والهيـآت الثـلاث الاخيرة تعتبر (سماسرة اللويدز) فى مصر . هذا ويبلغ عدد هيئات التأمين الاجنبيـة التى تزاول هـذا النشـاط فى مصر ٤٣ هيئة ، فضلا عن ١٣ هيئةتعمل كسماسرة اللويدز .

***

أما عمـا يؤديه (التـأمين) من خدمات (للنقل) ، فنسـتطيع أن نستشف هذه الحقيقة من حسابات الهيآت المزاولة للتـأمين فى مصر ، سواء منها المصرية او الاجنبيـة . وتعتبر (التعويضات التى سددت ـ بعد خصم اعادة التأمين) أحسـن مقياس لمدى ما يؤديه التامـين من خدمات لوسائل النقل فى مصر ..

والبيانات التالية مسـتخرجه من (كتاب التأمين السنوى) المنوه عنه سابقـا ، وسوف نعرضها ، كمـا عرضنا البيانات التى تدل على مدى ما يؤديه النقل من خدمات للتأمين.

التعويضات المدفوعة من شركات مصرية

١ ـ فرع السيارات

الشركة	بالجنيه
الشرق	٢٥٨٧٦
اسكندرية	١٨٠١١
التجارية المصرية	٥٠٧٣
مصر للتأمين	١٦٠٦٠
الاهلية المصرية	٤١١٩٤
النيل	٢١٣

ب ـ فروع النقل الاخرى

الشركة	بالجنيه	
اسكندرية	٥٤١	برى ونهرى
	٢١٣٨١	بحرىوجوى
التجاريةالمصرية	١٧٨٥	بحرىوجوى
مصر للتأمين	٦٦١	برى ونهرى
	٣٠٣٦	بحرىوجوى
النيل	٣٥٤	برى ونهرى
	٩١٢	بحرىوجوى

التعويضات المدفوعة من أهم الشركات الاجنبية

١ ـ فرع السيارات

الشركة	بالجنيه
آبى	٨١٤٢
جنرال اكسدنت	٨٢٩٧
لندن آند لانكشير	٨٣٢٨
مرشانتسآندمانيوفاكتشررز	٢٢٠٦٩
موتور يونيون	٢٠٢٥٤
نيوزيلاند	١٠٨٧٤
برودنشيال	١١٢٣٥

ب ـ فروع النقل الاخرى

الهيئة	بالجنيه	
تريستا	٣٦٣	برى ونهرى
	٢٨٣٣	بحرىوجوى
أطلس	٣٧٣١	بحرىوجوى
سنشورى	٢٣٧	برى ونهرى
	٣٩٣٣	بحرىوجوى
ايجل ستار	٤٥٩١٠	بحرىوجوى
ليجال	٥٧٨	برى ونهرى
	٨٩٥٥	بحرىوجوى
نيوزيلاند	٤٠١٣٣	بحرىوجوى
سوث بريتش	١٣٧٤٠	بحرىوجوى
رسترن	٣٥١	برى ونهرى
	١١٠٠٠	بحرىوجوى

ولكى تكون الصورة كاملة،نشيرالى مقدار التعويضات التى سددها أهم **(وكلاء سماسرة اللويدز فى مصر)**

اقتراح تأليف اتحاد بين شركات النقل لتنظيم مواصلات العاصمة

الترام أكبر معوق لوسائل المرور في شوارع القاهرة ..
وسائل النقل المشترك ينبغي الا تعد موردا للربح ..

تحدث الاستاذ صلاح الدين فرغلي من المشتغلين بادارة جانب من جوانب حركة النقل في القاهرة، عن المشكلات التي تجابه النقل ، والوسائل الكفيلة بعلاج كل نقص بحيث تستكمل وسائل المواصلات جميع أسباب الراحة والسرعة والامان .

فقال ان البلدية في القاهرة اعتبرت وسائل النقل المشترك موردا من موارد الايراد مع أنه كان مفروضا أن تقدم الحكومة معونة الى هذه الوسائل كما هو الشأن في جميع بلدان العالم .

والنظرية السائدة في البلدان الاجنبية هي أن وسائل المواصلات ليست مصدرا مباشرا للايراد للبلديات ، بل مصدرا غير مباشر ، من حيث أنها تنشر العمران في المناطق النائية وتكثر من الضواحي المحيطة بالمدن الرئيسية ، ولعل مصداق هذا ، أن مصر الجديدة قد اتسعت اتساعا كبيرا بفضل سهولة الاتصال بهما ، حتى لقد بلغ عدد سكانها نحو ٣٥٠ ألف نسمة في حين أن حلوان لم تتقدم تقدما يذكر لعدم وجود وسيلة للمواصلات أخيرا سوى السكك الحديدية

ازدواج الضريبة

الضرائب المباشرة والغير مباشرة التي تتقاضاها الحكومة والبلدية

١ – الضرائب الجمركية على السيارات

٢ – الضرائب الجمركية على المواد التي تصنع منها أجسام السيارات

٣ – الاتاوة على الايراد حسب العطاء المقدم من كل ملتزم وتتقاضاها البلدية

٤ – قيمة التراخيص على عدد الكراسي لكل سيارة وتتقاضاها البلدية

٥ – الضريبة على الوقود

ساعات الاندفاع

ومضى الاستاذ صلاح الدين فرغلي فقال انه قرأ أخيرا حديثا لوزير البلديات يشكو فيه من الازدحام في سيارات النقل المشترك . وفي الرد على هذه الشكوى يقال ان الازدحام ناشئ عن اعتبارين ، أولهما ان هناك ساعات معينة في النهار يندفع فيها الركاب على جميع الخطوط اما رغبة في اللحاق بأعمالهم أو رغبة في العودة الى دورهم ، أو رغبة في الذهاب الى أماكن التسلية وقضاء السهرة .

وساعات الاندفاع هذه تكون بين السابعة والنصف والتاسعة صباحا ، وبين الواحدة والثانية والنصف بعد الظهر وبين الخامسة والنصف والسابعة مساء ثم بين التاسعة والعاشرة مساء .

أي أن فترة الاندفاع في مجموعها لاتتجاوز خمس ساعات ونصف بينما أن سيارات النقل تعمل ٢٠ ساعة في اليوم

وثانيهما ان عدد السيارات المشتغلة بالنقل المشترك في الوقت الحالي أقل مما هو ضروري . ولعل علاج هذا النقص يتم بعد أن تستكمل السيارات وفقا للبرنامج الموضوع ، وأغلب الرأي أن جميع شركات الالتزام ستتمكن في خلال العام المقبل من استكمال عدد السيارات في كل خط

الى العملاء ، مضافا اليها المصاريف المباشرة الناشئة عن ذلك ، ناقصا قيمة المستنقذات والمبالغ المستردة:

الهيئة	**بالجنيه**	
طويل وزكار	١٦٨	برى ونهرى
وشركاه	٢٢٧٦٠	بحرى وجوى
ماكدونالد		
وشركاه	١٣٥٨٥	بحرى وجوى

الاحتياطيات في التأمين

لما كان التأمين من العمليات التي تدخل في حسبانها (عنصر الخاطرة) بشكل ظاهر ، لذلك استتبع الامر تكوين احتياطيات لمواجهة المخاطر التي تواجهها طبيعة التأمين ذاته

وتنقسم هذه الاحتياطيات الى نوعين : احتياطيات الاخطار السارية والاحتياطيات الاضافية ، والنوع الثاني هو احتياطيات التعويضات تحت التسديد .

ولقد كان نصيب الشركات المصرية من النوع الاول بالنسبة لحوادث السيارات ١٥٧ر٧٧٧ جنيها ، والاجنبية ١٥٩ر٢٩٦ جنيها خلال عام ١٩٥١ . واحتياطيات الاخطار السارية والاضافية للشركات المصرية بالنسبة لفروع النقل البري والنهري والبحري والجوي ٤٧ر٥٣٣ جنيها ، وللشركات الاجنبية ١٣٠ر٣٢٧ جنيها

أما احتياطي التعويضات تحت التسديد لحوادث السيارات بالنسبة للشركات المصرية فقد بلغ ٢٥٥ر٤٤٧ جنيها وللشركات الاجنبية ٢٦٦٧٥٧ جنيها في عام ١٩٥١ . أما بالنسبة لاخطار النقل البري والنهري فقد بلغ ١ر٢٨٣ جنيها للشركات المصرية و١٧ر٧٦٠ جنيها للشركات الاجنبية وبالنسبة للنقل البحري والجوي ١١ر٧٤٣ جنيها للشركات المصرية ، و٥٤ر٠٤١ جنيها بالنسبة للشركات الاجنبية .

ولعلنا اذ نورد هذه الارقام – وهي أرقام ضخمة وكبيرة ولا شك . نوضح مدى مساهمة التأمين في النشاط القومي بوجه عام ، ونشاط النقل بوجه خاص .

ونظرا لهذه الخطورة الكبرى بالنسبة للاقتصاد القومي ، فقد وضع المشرع المصري القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ ليخضع جميع هيآت التأمين لرقابة الدولة ، بما في ذلك الهيآت التي كانت مستثناة من أحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٣٩ وهي هيآت اعادة التأمين ، وهيآت تكوين الاموال ، وهيآت التأمين من أخطار النقل البحري والجوي .

وهذا مما يعزز القول ، بأن التأمين يخدم النقل ، والنقل يخدم التأمين .

احمد فريد حسن
بكالوريوس في العلوم الاقتصادية

الانتقال تحت الارض

ومضى الاستاذ فرغل فقال ان معظم دول العالم تجابه هاتين المشكلتين ، ولكنها استطاعت حلها بشق أنفاق تحت الارض وتسيير مركبات المترو فيها . وبديهي أن عدم وجود عوائق في طريق المترو يجعل سرعته عالية جدا فتمر ساعات الاندفاع بغير أن تستوقف نظرا .

وسواء أمكن الاخذ بهذا النظام في مصر أو تعذر ذلك ، فالذي لاريب فيه ان الترام يعد في الوقت الحالي أكبر معوق لحركة المرور نفسها ..

ولعل مصداق هذا أن سرعة الانتقال بالسيارات تزداد في الليل عندما تخف وطأة حركة مرور الترام ، عنها في النهار حين تشتد هذه الحركة . فالترام يشغل فراغا كبيرا في كل شارع ، وتزداد المشكلة تفاقما اذا حدثت حادثة وتعطل وراءها سيل طويل من مركبات الترام . أضف الى ذلك أن الجزر المنشأة في أوساط الشوارع لتكون محطات لركاب الترام انما تنتزع جزءا لايستهان به من عرض الطريق فيضيق أمام مرور أنواع المواصلات الاخرى .

صحيح ان الترام وسيلة رخيصة للانتقال ، ولكن الخدمة التي ينتظرها منه الجمهور لاتؤدى له كما ينبغي بسبب بطئه المعهود وتعطيله لوسائل النقل الأخرى .

ولذلك يرى الاستاذ فرغل انه متى استكملت السيارات اللازمة لشركات النقل المشترك ، أمكن بالتالي التدرج في انزال الترام من عرشه الحالي ، لان عامل السرعة هو أهم عوامل الانتقال جميعا ، والترام عاجز عن أن يحقق مطالب هذا العامل

اتحاد لاصحاب شركات النقل

وقال الاستاذ فرغل ان المزايدة التي أجرتها الحكومة أخيرا قد أوجدت تنافسا بين أشخاص مختلفين يعملون في شؤون النقل في العاصمة وضواحيها . وهذا التنافس محمود لانه يؤدى الى خدمة الجمهور ، ولكن هذه الخدمة يمكن اتقانها والتعاون على القيام بها على أحسن وجه اذا تألف من أصحاب الشركات اتحاد في كل شيء : في الايراد وفي المصروفات وفي كل شيء ، على أن تكون مساهمة كل شركة على أساس عدد السيارات والكيلو - كرسي . ومن الميسور استخراج احصائية تقدر على أساسها حصص هذه الشركات

ولو ألف مثل هذا الاتحاد ، فسيكون في وسعه أن يوضح للحكومة أن عملية النقل المشترك عملية غير تجارية ، ولذلك ينبغي معاملتها على أساس يختلف عن الاساس الحالي ، أي أنها لاتعتبر موردا للدخل لبلدية القاهرة .

واستطرد فقال : ان نفقات النقل في داخل القاهرة باهظة بالنسبة للنقل في الارياف . فوسائل الراحة التي ينبغي ان تهيأ في القاهرة ، والعناية الواجبة بالسيارات تجعل الشركات تتحمل نفقات عالية ، وما هكذا النقل في الارياف

بل ان اجراء مقارنة بين النقل بالاوتوبيس والنقل بسيارة الاجرة تدل على مدى الغرم الذي يصيب الاول بالنسبة الى الثاني .

وقوف الركاب في السيارات

وتحدث الاستاذ فرغلي عن وقوف الركاب في السيارات ، فقال ان هذا النظام متبع في أوربا ، لان من المعروف أن المساحة التي يشغلها الواقفون على القدمين تقل عن المساحة التي يشغلها الجالسون على المقاعد .

ولذلك تعمل معظم شركات النقل على اعداد سياراتها بكيفية تمكن الركاب من الوقوف فيها في الخلف ، وهذا نظام ترخص به السلطات فاذا أباحت الحكومة لشركات النقل في مصر أن تأخذ بهذا النظام ، ساعدت كثيرا على حل مشكلة التزاحم

وأما فيما يتعلق بتوزيع محطات وقوف السيارات في القاهرة وفي الضواحي ، فان الشركات عادة تستجيب للشكاوى التي تتلقاها من الركاب . فاذا طلب الركاب انشاء محطة في ناحية من النواحي استجابت لهم الشركة لان من مصلحتها الخاصة خدمة الجمهور .

أما التخشيبات أو المحطات الدائمة التي تقي الجمهور من وطأة الحر الحر والبرد ، ولا سيما في أوائل الخطوط ونهايتها ، فيمكن للشركات أن تتعاون مع البلدية في انشائها .

وختم الاستاذ فرغل حديثه قائلا : ان الانتقال في وسط القاهرة خدمة شعبية تؤديها الشركات ، وينبغي على المسؤولين معاونتها على أداء هذه الخدمة ، كما ينبغي على الجمهور أن يوجهها لما فيه خير مصالحه

إنشاء مخازن جمركية بميناء الأسكندرية

ترتبط المخازن والمستودعات ارتباطا وثيقا بطرق المواصلات . فهى فى الغالب تنشأ فى نهايات الطرق ، كما ان اقامة مخازن فى جهة ما يستتبعه حتما مد خطوط الطرق والمواصلات لايصال هذه المخازن بمراكز الاستهلاك او بموانىء التصدير مثلا .

ونظرا للحالة السيئة التى وصلت اليها المخازن بميناء الاسكندرية ، الامر الذى يهدد البضائع بالتلف مما يؤدى الى رفع فئات التأمين فى النهاية ، فقد قامت اللجنة الوزارية لمشروعات السنوات الخمس الخاصة بالطرق والمواصلات بدراسة هذا الموضوع . وجاء فى اقتراحاتها ضمن برنامج مشروعات السنوات الخمس الخاصة بمصلحة الموانى والمنائر بميناء الاسكندرية الاعمال الانشائية الآتية :

١ ـ انشاء مخازن بأرصفة الركاب العامة ، وتقدر تكاليفها بمبلغ مليون جنيه .

٢ ـ انشاء مخازن بالارصفة رقم ٤٦ و ٤٧ وتبلغ نفقاتها : ٢٠٠ر٠٠٠ جنيه

٣ ـ انشاء مخازن بأرصفة النترات ، وتقدر تكاليفها بمبلغ ٣٠٠ر٠٠٠ جنيه .

٤ انشاء مخازن للزيوت المعدنية ، وقدرت نفقات انشائها بمبلغ ١٠٠ر٠٠٠ جنيه

وجميع هذه الانشاءات ، التى يبلغ مجموع نفقات انشائها : ١ر٦٠٠ر٠٠٠ جنيه ، خاصة بمخازن جمركية للبضائع المختلفة ، وقد رأت مصلحة الموانى انه يمكن ادراج المبلغ اللازم لتنفيذ تلك المخازن ضمن اعتماداتها ، كما يمكن ان تعهد بانشائها واستغلالها الى شركات الايداع على ان يستهلك رأس المال فى ٢٠ او ٢٥ سنة تؤول بعدها المخازن الى الحكومة كما هو حاصل الآن فى مخازن الايداع الحالية . وقد ايدت هذا الرأى الاخير لجنة سلطة ميناء الاسكندرية التى تضم مندوبين عن مصالح الجمارك والموانى وبلدية الاسكندرية

وعند عرض الامر على اللجنة الوزارية لتخطيط المشروعات وتنسيقها بوزارة المواصلات رأت فى جلستها المنعقدة بتاريخ ٢٤ فبراير ١٩٥٣ ان هذه المنشئات من المشروعات الانتاجية التى تسهل حركة التجارة الخارجية فضلا عن انها تدر ايرادا للدولة ، ولذا قررت عرضها على المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى ليتولى دراستها وتنفيذها بعيدا عن ميزانية الدولة .

وقامت لجنة الطرق والمواصلات بمجلس الانتاج ببحث هذه الاقتراحات وانتهت الى انها من المشروعات الحيوية الضرورية ذات الاثر العظيم فى حياة البلاد من حيث نقل الصادرات والواردات وصيانتها من التلف او الفقدان اللذين تتعرض لهما فى الوقت الحاضر . كما قررت اللجنة بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٢ ابريل سنة ١٩٥٣ ، فيما يختص بتمويل هذه المشروعات ان توكل عملية اقامة هذه المنشئات الى الشركات المختصة كشركات الايداع لما لها من الخبرة فى هذا الشأن ، فتقيمها وتديرها وفقا لمواصفات واشتراطات يتفق عليها فيما بين الجهات الرسمية المختصة وبين تلك الشركات .

وقد قرر مجلس الانتاج فى جلسته المنعقدة بتاريخ ١٤ ابريل ١٩٥٣ ، فيما يختص بانشاء هذه المخازن بميناء الاسكندرية ، ان الحاجة ماسة الى التعجيل بالسير فى العملية لمزاياها العديدة التى تهدف للرقى بشئون التجارة الخارجية ، ووافق على تشكيل لجنة ثلاثية من السادة وزيرى المواصلات والمالية والاقتصاد ورئيس المجلس لدراسة العروض التى تتقدم بها الشركات وعرض الامر على المجلس قبل الارتباط بتنفيذ اى مشروع .

ونورد فيما يلى نبذة عن كل مشروع تضمنه برنامج انشاء المخازن بميناء الاسكندرية :

أولا ـ انشاء مخازن بأرصفة الركاب العامة :

أنشىء حديثا بميناء الاسكندرية مجموعة من الارصفة العميقة يبلغ مجموع أطوالها نحو ١٢٠٠ متر بعضها بعمق ٤٠ قدما والآخر بعمق ٣٥ قدما ، وتحصر فيما بينها رقعة من الارض المكتسبة من البحر تبلغ مساحتها نحو ٢٢ فدانا .

وقد أعدت لكى ينشأ عليها مجموعة من المخازن الجمركية بحيث تقع فى مواجهة كل رصيف حتى يمكن للبواخر أن تفرغ فيها حمولتها من البضائع المختلفة . وهذه المخازن ستكون من طراز خاص يتكون من ثلاثة أو أربعة أدوار تغذيها بالبضائع أوناش الارصفة وونشات البواخر . ويكون الدور الارضى من تلك المخازن خالى الجوانب ، ويخصص لوضع البضائع عقب تفريغها من البواخر مباشرة ، بدلا من تكديسها فوق الارصفة كما هو جار الآن فى معظم أرصفة الميناء ، ثم يجرى فيها توزيع تلك البضائع ، فمنها مايبادر التجار بسحبه ، ومنها مايشحن فى السكة الحديد ، ومنها مايرى التجار تخزينه لفترة وجيزة ، وفى هذه الحالة يرفع فى المصاعد الى الدور الاول من المخزن . فاذا لم يسحبه التجار فى مدة معينة يخزن فى الدور العلوى ، أو فى مخازن الايداع . ومثل هذه المخازن تعتبر من مستلزمات الموانى وهى تدر ايرادا مباشرا . ويؤجر المتر المربع منها فى الوقت الحاضر بمعرفة مصلحة الجمارك بمبلغ ٨٦٤ مليما فى الساعة ، ويقدر صافى ربحها بمبلغ ٥ فى المائة فى السنة .

٢ ـ انشاء مخازن الارصفة رقم ٤٦ و ٤٧

منذ عامين ، تم انشاء رصيفين عميقين بطول ٣٦٠ مترا ، يطلق عليهما رصيفى ٤٦ و ٤٧ ، وتوجد خلفهما مساحة أرضية مكتسبة يكدس عليها فى الوقت الحاضر كميات الغلال المستوردة للتموين ، وللانتفاع بهذين الرصيفين يجب أن ينشأ عليهما المخازن الجمركية اللازمة من الطراز الخاص بتلك المخازن .

٣ ـ انشاء مخازن بأرصفة النترات

يجرى العمل الآن فى انشاء أرصفة للاسمدة الكيماوية المستوردة من الخارج ، والتى يبلغ مقدارها نحو ٧٥٠ الف طن تستوعبها الاراضى الزراعية ، كما تستوعب فى نفس الوقت الاسمدة التى تصنع محليا وهى ١٥٠ الف طن من مصنع السماد بالسويس و ١٠٠ ألف طن من مصنع كفر الزيات للسوبر فوسفات . فاذا راعينا انه لاينتظر زيادة انتاج مصنع السويس الا بكمية أخرى قدرها ١٥٠ ألف طن ، ومصنع السماد المنظور انشاؤه فى اسوان ويقدر انتاجه بمقدار ٣٠٠ ألف طن نرى أنه لامناص للبلاد مستقبلا من الاستمرار فى استيراد كميات من السماد يبلغ قدرها ٣٠٠ الف طن يضاف اليها كميات أخرى لازمة للتوسع الزراعى المرتقب .

وصيانة للاسمدة الكيماوية عند استيرادها ، يجب وضعها فى سقائف مقفلة ، ونظرا لانه ستكون هناك مساحة أرضية واسعة مكتسبة خلف الارصفة الجارى انشاؤها لتخزين تلك الاسمدة ، فيلزم أن ينشأ فوقها عشر سقائف من دور واحد تبلغ تكاليفها ٣٠٠ ألف جنيه .

٤ ـ انشاء مخازن للزيوت المعدنية

يوجد فى الوقت الحاضر عدة مخازن للزيوت المعدنية واقعة بمنطقة البترول الحالية . وقد عمل الترتيب لانشاء مخازن هذه الزيوت فى القسم الخلفى من الرصيف الجنوبى لحوض البترول الجديد ولا يعلم بعد المساحات اللازمة للمخازن الجديدة . وسيتصل بشأنها مع الشركات التى تستورد هذه الزيوت عن طريق مصلحة الجمارك .

المواصفات الخاصة بعمليات رصف الطرق الخرسانية

قررت مصلحة الطرق والكبارى ادخال التعديلات الآتية على دفتر الشروط والمواصفات الخاصة بعملية رصف الطرق والكبارى :

١ — يرفق بدفتر شروط المواصفات

(ا) قطاعات طولية موضحا عليها مناسيب الطرق الحالية و النهائية بعد الرصف .

(ب) قطاعات عرضية عند كل تغيير بالطريق .

وسيبين على هذه القطاعات أعلى منسوب للفيضان ، بحيث لا تقل المسافة بينه وبين منسوب أساس الطريق عن ٨٠ سم .

٢ — يرفق بدفتر الشروط رسم يوضح أقصى وأدنى منحنيين للتدرج بالنسبة لكل من الرمل والزلط ، على ان تكون العينات التى يقدمها المقاول داخلة بين هذين المنحنيين . وللمقاول الحق فى التقدم بأى منحنيات تدرج بالنسبة للخرسانة تتحمل قوة الضغط المنصوص عليها بالشروط

٣ — تدرج بدفتر الشروط أن نتائج تحليل التربة محفوظة طرف المصلحة لاطلاع من يرغب من المقاولين عليها .

٤ — ينص فى العقد على انه اذا رأت المصلحة تثبيت أو ضغط أساس الطريق على أكثر من طبقة واحدة ((فيحاسب المقاول على الزيادة حسب الوارد فى فئته التحليلية المرفقة بمناقصته)) أى اذا كان الضغط على طبقتين سمكهما ضعف الطبقة الاولى فيحاسب المقاول على ضعف فئته التحليلية الخاصة بالطبقة الاولى وهكذا ..

كذلك اتفق على أن تراعى مصلحة الطرق والكبارى النقط التالية قبل وضع دفتر الشروط الخاص بكل عملية :

١ — عمل مباحث لمصادر المواد اللازمة ، وعمل منحنيات التدرج الخاصة بها (الرمل والزلط) .

٢ — عمل مباحث لتربة الطريق للاستعانة بها فى أعمال التصميم بعد الحصول على نتائج تجارب المعمل عليها ، وتكون معدة لاطلاع المقاولين اذا رغبوا فى ذلك .

٣ — يحدد محور الطريق بكل دقة قبل ضغط التربة ، حتى يمكن ضمان الحصول على نصف متر مضغوطا على كل من جانبى الجزء المزمع رصفه .

٤ — تعمل مكعبات الاختبارات اللازمة حسب الوارد فى دفتر شروط مصلحة الطرق والكبارى الى أن يتم استكمال الاجهزة الخاصة بالضغط بمعمل المصلحة .

أرقام واحصاءات

نقدم على هاتين الصفحتين ارقاما واحصاءات عن النقل . وكلها مستقاه من احصاءات (مصلحة الاحصاء)

عدد المشتغلين فى النقل (يونيو سنة ١٩٥١)

الصناعة / المديرية	الجنس	بالترام	بالامنيبوس	بطرق أخرى	فى البحر والمحيط	النهرى	الجوى	الخدمات الاخرى	التخزين
القاهرة	أناث	—	—	٥٦١	—	٢٠	—	—	—
	ذكور	١ر٣٦٠	٥٣٤	٥٦١	—	٢٠	—	—	—
	جملة	١ر٣٦٠	٥٣٤	—	—	—	—	—	—
الاسكندرية	أناث	—	—	—	—	—	—	—	—
	ذكور	٢٥٠	١٤٣	٣٥١	٢٩٥	—	—	—	٢٢٠
	جملة	٢٥٠	١٤٣	٣٥١	٢٩٥	—	—	—	٢٢٠
القنال	أناث	—	—	—	٢	—	—	—	—
	ذكور	—	—	—	٣ر٠٠٩	—	—	—	—
	جمله	—	—	—	٣ر٠١١	—	—	—	—
السويس	أناث	—	—	—	—	—	—	—	—
	ذكور	—	—	—	٢٨٥	—	—	—	—
	جملة	—	—	—	٢٨٥	—	—	—	—
الشرقية	أناث	—	—	—	—	—	—	—	—
	ذكور	—	٤٠	—	—	—	—	—	—
	جملة	—	٤٠	—	—	—	—	—	—
الغربية والفؤادية	أناث	—	—	—	—	—	—	—	—
	ذكور	—	—	—	—	—	—	٥٨	—
	جملة	—	—	—	—	—	—	٥٨	—
أسيوط	أناث	—	—	—	—	—	—	—	—
	ذكور	—	—	—	—	—	—	١٥٠	—
	جملة	—	—	—	—	—	—	١٥٠	—
المنيا وبنى سويف	أناث	—	—	—	—	—	—	—	—
	ذكور	—	١٩٠	—	—	—	—	—	—
	جملة	—	١٩٠	—	—	—	—	—	—
قنا	أناث	—	—	—	—	—	—	—	—
	ذكور	—	٢٤١	—	—	—	—	—	—
	جملة	—	٢٤١	—	—	—	—	—	—
جملة القطر	أناث	—	—	—	٢	—			
	ذكور	١ر٦١٠	١ر١٤٨	١ر١٢٣	٣ر٥٨٩	٢٠	—	٢٠٨	٢٢٠
	جملة	١ر٦١٠	١ر١٤٨	١ر١٢٣	٣ر٥٨٩	٢٠	—	٢٠٨	٢٢٠

عدد العمال فى المصانع حسب النوع وفئات السن

عينة مثالية لصناعات النقل وتوابعها

فئات السن

فئات الصناعات	النوع	غير مبين	٦٠ فأكثر	٥٠-٤٩	٤٠-٤٩	٣٨-٣٩	٢٠-٢٩	١٨-١٩	١٦-١٧	١٤-١٥	١٢-١٣	١٠-١١	٩سنوات قافل	الجملة
منتجات	ذكور	٢	٣	٢٢	٧٨	١٦٧	١٨٦	٥١	٥٥	٤١	١٤	٢	—	٦٢١
الكاوتش	أناث	—	—	—	١	١	٩	٥	١٨	٦٧	—	—	—	٦٠
	جملة	٢	٣	٢٢	٧٩	١٨٦	١٩٧	٥٦	٧٣	٢٦	١٤	٢	—	٦٨١
خامات	ذكور	٤٣٣	٥٦	٢٩٦	٩٠٤	١ر٥٦١	١ر٥٩٤	٣١٨	٢٣٤	١٩٥	٨٧	٣٠	٣	٥ر٧١١
غيرمعدنية	أناث	١٠	—	١	٢	١٧	٣٦	١٧	٨	٦	٥	٣	—	١٠٥
	جملة	٤٤٣	٥٦	٢٩٧	٩٠٦	١ر٥٧٨	١ر٦٣٠	٣٣٥	٢٤٢	٢٠١	٩٢	٣٣	٣	٥ر٨١٦
صناعات	ذكور	١ر٠٣٣	١٤٣	٦١٦	٩٣٤	١ر٧١٦	١ر٦٣٣	٣٠٣	١٨٨	١٥٧	٥٩	١٤	٩	٦ر٨٠٥
وسائل	أناث	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
النقل	جملة	١ر٠٣٣	١٤٣	٦١٦	٩٣٤	١ر٧١٦	١ر٦٣٣	٣٠٣	١٨٨	١٥٧	٥٩	١٤	٩	٦ر٨٠٥
النقل	ذكور	١ر١٢١	٢٦	٢٦١	٤٤٢	٧٢٨	٢١٦	٧	٦	١	١	—	١	٢ر٨١٠
بانواعه	أناث	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
	جملة	١ر١٢١	٢٦	٢٦١	٤٤٢	٧٢٨	٢١٦	٧	٦	١	١	—	١	٢ر٨١٠

عدد المصانع والعمال ومتوسط الاجور وساعات العمل الاسبوعية

« عينة مثالية » لصناعة النقل

المديرية		الترام	اتوبيس	طرق أخرى	بحرى	نهرى	خدمات أخرى	تخزين
	ساعات العمل الاسبوعية	٧١	٦٠	٥٣	٧٥	—	—	—
	أجر العامل الاسبوعى	٤٣٠	٣٥٣	١٨١	١٧٥	—	—	—
القاهرة								
	عدد العمال	٩٧٣	٨٩٤	٣٥	٢٣	—	—	—
	عدد المصانع	١	٣	٢	٢	—	—	—
	ساعات عمل اسبوعية	٥٢	٥٨	٤٩	٤٨	—	—	—
	أجر العامل الاسبوعى	٤١٧	٤٦٨	٢٦١	٩٦	—	—	—
الاسكندرية								
	عدد العمال	٣٣٨	٢٧٧	١٧	٨	—	—	—
	عدد المصانع	١	١	٥	١	—	—	—
	ساعات العمل		٥٢	٥٦				
	أجر العامل		١٦٦	١٥٢				
الوجه البحرى								
	عدد العمال		٤	١٥				
	عدد المصانع		٣	١				
	ساعات العمل		٤٧					
	أجر العامل		٢٠٠					
الوجه القبلى								
	عدد العمال		١٨٧					
	عدد المصانع		٣					
	ساعات العمل	٦٦	٥٨	٥٣	٤٨	٧٥	—	—
	أجر العامل	٤٢٧	٣٥٣	١٩٥	١٦٣	١٧٥	—	—
جملة القطر المصرى								
	عدد العمال	١ر٣١١	١ر٣٧٢	٦٧	٣٧	٢٣	—	—
	عدد المصانع	٢	١٠	١١	٢	٢	—	—

عدد العمال حسب التبعية والنوع

« عينة مثالية فى صناعات النقل

فئات الصناعات	اجانب			مصريون			جملة		
	أناث	ذكور	جملة	أناث	ذكور	جملة	أناث	ذكور	جملة
صناعة منتجات الكاوتش	١	١١	١٢	٥٩	٦١٠	٦٦٩	٦٠	٦٢١	٦٨١
صناعات وسائل النقل	–	٢٦٧	٢٦٧	—	٦ر٥٣٨	٦ر٥٣٨	—	٦ر٨٠٥	٦ر٨٠٥
النقل بأنواعه	–	٨	٨	—	٢ر٨٠١	٦ر٨٠٢	—	٢ر٨١٠	٢ر١٨٠

طول الخطوط المستعملة بسكك حديد الحكومة فى نهاية كل سنة

السنة	مفردة ومزدوجة		طول الخطوط مفردة		ثانوية		متنوعة	المحطات ونقط الوقوف والبلوك	عدد	طول	خطوط المخازن	مفاتيح التحويل	ملتقى الخطوط عدد	طول	
	متر	ك.م	متر	ك.م	متر	ك.م	ك.م			متر				متر	ك.م
١٩٤٤ — ٤٥	٤٦٠	٣٧٨٣	٧٨١	٤٦٩٣	٥١٧		٣١٢	٦٥٦	٤١٨٩	٧٠٥	١٧٣٣	٦٣٦٩	٩٨٦	٣٢٦	٥٩
١٩٤٩ — ٥٠	٨٠٣	٣٤٦٩	١٢٤	٤٣٨٠	٤٦١		٢٨٩	٥٩٣	٤٠٤١	١٠٢	١٦٩٦	٦٢٥٠	٩٩١	٣	٦١

عدد السيارات والموتوسيكلات

	١٩٤٤	١٩٤٩	١٩٥٠	١٩٥٢
سيارات خصوصية	٢٢٨٤٣	٤٢٧٤٧	٤٩٩٢٦	٥٠٤٣٧
« أجرة	٤٥٣٢	٨٨٨٠	٩٩٤٨	١٠٠٩٦
« نقل	٣٩٧٤	١١٧٥٧	١٤٤٤٣	١٦٤٤٥
« ركاب أتوبيس	١٤٠٣	٣١٢٤	٣٥١٢	٤٢١٥
الجملة	٣٢٧٥٢	٦٦٥٠٨	٧٧٨٢٩	٨١١٩٣
موتوسيكلات	٢٧١٢	٦٢٣٠	٧٨٨٠	٩٢٤٥

عدد مكاتب وآلات التلغرافات وطول الخطوط والاسلاك التلغرافية

السنوات	عدد المكاتب	عدد الآلات التلغرافية	طول الخطوط بالكيلو مترات	طول الاسلاك التلغرافية بالكيلو مترات
١٩٤٣ — ٤٤	٦٥٥	٩٢٩	١٠٠١٣	٢٠٥٧٤
١٩٤٨ — ٤٩	٦٩١	٨٧٠	٩٦٦٣	١٩٥٥٦
١٩٤٩ — ٥٠	٦٩٨	٨٧٠	٩١٧٧	١٩٤٩٩

شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع

من القطن المصرى

شركة مساهمة مصرية

مركزها الرئيسى بالقاهرة ومصانعها بكفر الدوار

سجل تجارى رقم ٧٩٧٠٢ القاهرة

تقرير مجلس الادارة

المقدم الى الجمعية العامة العادية للمساهمين

المنعقدة يوم الاثنين الموافق ٢١ ديسمبر سنة ١٩٥٣

حضرات المساهمين

كانت نتيجة هذا العام تدعو الى الرضا والارتياح . فقد ظل الانتاج عند مستواه العالى ، اذ بلغ ٨٣٠٠ طن من الخيوط و٦٦ مليون ياردة من الاقمشة .

ولقد كان للسياسة الواقعية التى اتبعتها الحكومة ، منذ مستهل الموسم، ازاء مشكلة أسعار القطن أبلغ الاثر فى مصر والخارج . ففى مصر ، تيسر للصناعة المحلية أن تستوفى حاجتها من الاقطان بأسعار ثابتة نسبيا ، فتفادت بذلك مفاجآت السوق وتقلباتها العنيفة . أما فى الخارج فقد أمكن تصريف جانب كبير من القطن فى عام تميز بوفرة محصوله

هذا ، وقد حظيت صناعة الغزل والنسيج ، وهى أولى الصناعات القومية فى مصر بعناية المسئولين ورجال الصناعة بالنسبة لما لها من أهمية بالغة فى اقتصاديات البلاد . فأنشىء صندوق لدعمها وتمكينها بكافة الوسائل من زيادة نشاطها وتصريف انتاجها سواء فى الداخل أو فى الخارج . كما صدرت تشريعات ضريبية جديدة لتخفيف بعض الاعباء التى تتحملها الصناعات المصرية قائمة كانت أو مستحدثة مما سيكون له أثر فى ازدهارها وفى استكمال الرسالة التى تؤديها صناعة الغزل والنسيج فى البلاد ، والتى ترمى ، فيما ترمى اليه الى استهلاك أكبر جزء من القطن المصرى ليغزل وينسج ثم يصدر الفائض منه عن الحاجة الى مختلف الاسواق الخارجية

ولقد تابعت شركتكم استكمال برنامج التوسيعات فبدأت بانشاء الوحدة الثالثة ــ وقوامها ٦٠٠٠٠ مغزل و٦٠٠ نول ــ لزيادة قدرة المصانع الانتاجية بما يقرب من نصف انتاجها الحالى . وتم التعاقد فعلا مع احدى الشركات السويسرية على توريد آلات الغزل وسيتلوه باذن الله التعاقد على آلات النسيج وباقى الآلات اللازمة لاستكمال هذه الوحدة خلال العام القادم فيصبح لدى مصانع شركتكم ١٦٠٠٠٠ مغزل و٣٠٠٠ نول .

تمكنت شركتكم من تصريف كل انتاجها هذا العام بفضل ماتعنى به دائما زميلتنا شركة صباغى البيضا من استخدام أحدث أساليب الصباغة والتجهيز وماتبذله معنا ، مشكورة ، من جهود موفقة فى تنويع الانتاج وتحسينه

ولقد بذلت شركتكم من ناحيتها جهدا ملحوظا فى سبيل تصدير بعض منتجاتها الى الخارج حيث أمكن أن تصدر نحو مليون وربع مليون متر من

الاقمشة الى جنوب أفريقيا وسنغافورة وفرنسا وانجلترا ولبنان وهولندا وأمريكا والباكستان

والمأمول أن يزداد نشاط حركة التصدير وخاصة بعد أن تقررت اعانة الصادر التي يسرها صندوق الدعم الذى أشرنا اليه من قبل فضلا عما نسعى له من زيادة كفاية الأيدى العاملة حتى يتناسب نوع الانتاج والمستوى الذى تتطلبه الاسواق فى مختلف أنحاء العالم ٠

ظلت شركتكم على عهدها فى العناية بموظفيها وعمالها فى مختلف النواحي ففى بداية العام أجرت تعديلا فى الاجور والمرتبات ٠ وأتمت اسكان الموظفين فى الاربع عمارات التى أنشئت خلال العام الماضي ٠ كما أتمت انشاء المائتي مسكن التي أشرنا اليها فى تقريرنا السابق ٠ وأصبح بذلك للعمال ثلاث مدن خاصة بسكناهم ٠ أما المشروع الخاص ببناء مستشفى يضم الصيدلية ومختلف الوحدات العلاجية معا فقد تمت دراسته فعلا وسيبدأ العمل فى بنائه قريبا تحقيقا للرعاية الطبية الكاملة التي تتوخاها شركتكم لأبنائها الموظفين والعمال ـ هذا الى تيسير وسائل النقل المجانى والعناية بشتى النواحي الرياضية والثقافية والى المساهمة فى مشروع التدريب العسكرى الذى أقامت له شركتكم معسكرا فى احدى ساحاتها لتدريب عمالها وموظفيها وكذلك عمال وموظفي الشركات المجاورة ، كما يتدرب به أهالى كفر الدوار والبلاد القريبة ٠

شركة مصر للغزل والنسج الرفيع
من القطن المصرى
شركة مساهمة مصرية
مركزها الرئيسى بالقاهرة
ومصانعها بكفر الدوار
سجل تجارى رقم ٢٧٩٧٠ القاهرة

قرارات الجمعية العامة العادية للمساهمين
المنعقدة بدار بنك مصر بالقاهرة فى يوم الاثنين الموافق ٢١ ديسمبر سنة ١٩٥٣

تقرر بالاجماع :

أولا ـ التصديق على حسابات الشركة وميزانيتها للسنة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٥٣ واخلاء طرف أعضاء مجلس الادارة عن كل مايتعلق بها ٠

ثانيا ـ الموافقة على تحديد الارباح كما جاء بتقرير مجلس الادارة وتوزيع حصة للمساهمين قدرها ١٠٠ قرشا (فقط مائة قرشا لاغير) للسهم الواحد تخصم منه الضرائب المستحقة قانونا وسيصرف الصافي من بنك مصر وفروعه مقابل تقديم الكوبون رقم ١١ مرفقا بالاسهم ابتداء من يوم السبت الموافق ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٣

ثالثا ـ تجديد عضوية حضرات أعضاء مجلس الادارة الذين انتهت مدة عضويتهم وهم السادة عبد المقصود احمد وصادق وهبه ومحمد احمد فرغلى ومستر جيفرى وليام بيرد ٠

رابعا ـ تعيين المحاسبين المستر أ٠و٠ كوبر من مكتب الخبراء المحاسبين (بريس ووتر هاوس بيت وشركاهم) والاستاذ عبد القادر نجا الابيارى المحاسب القانونى لمراجعة حسابات الشركة لسنة ١٩٥٣ ـ ١٩٥٤ وتفويض مجلس الادارة في تحديد اتعابهم ٠

رئيس مجلس الادارة

عبد المقصود احمد

خط رقم

المجموعة السابعة

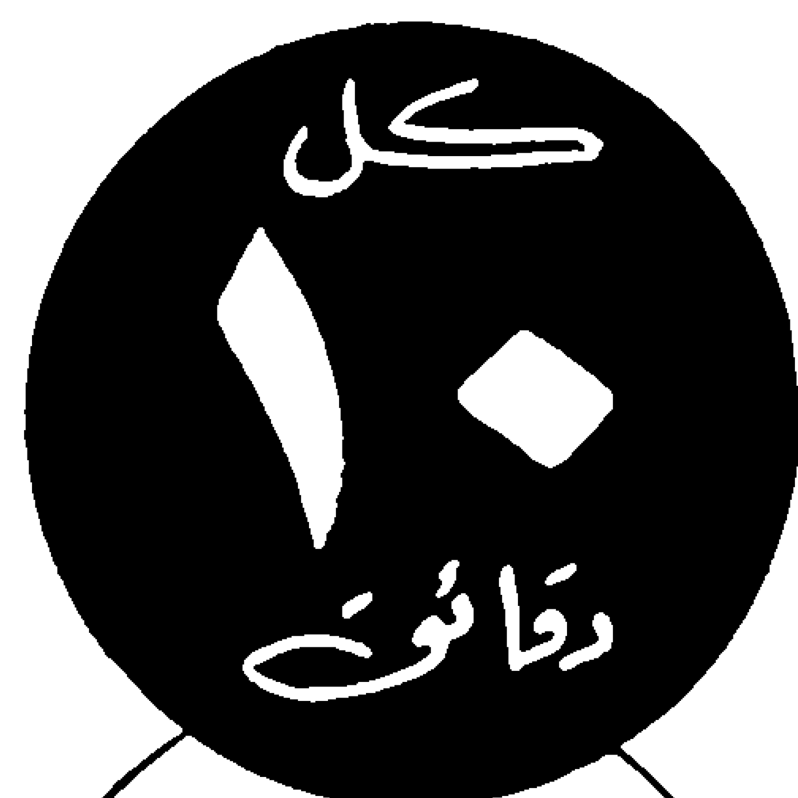


ميدان التحرير حلوان

المعادى وبالعكس



إحدى سيارات أوتوبيس شركة الروفى الفاخرة



من ميدان التحرير
إلى حلوان وبالعكس



من ميدان التحرير
إلى المعادى وبالعكس

مواعيد

دقيقة

منتظمة

تبذل إدارة الشركة قصارى جهدها لراحة ركابها

شركة أوتوبيس مقار



رقم ١١ - رقم ١٢ - رقم ١٣ - رقم ١٤ - رقم ١٥



صورة لاحدى سيارات الشركة الفخمة

يعمل بالشركة حوالى

١٠٠ عامل دائما

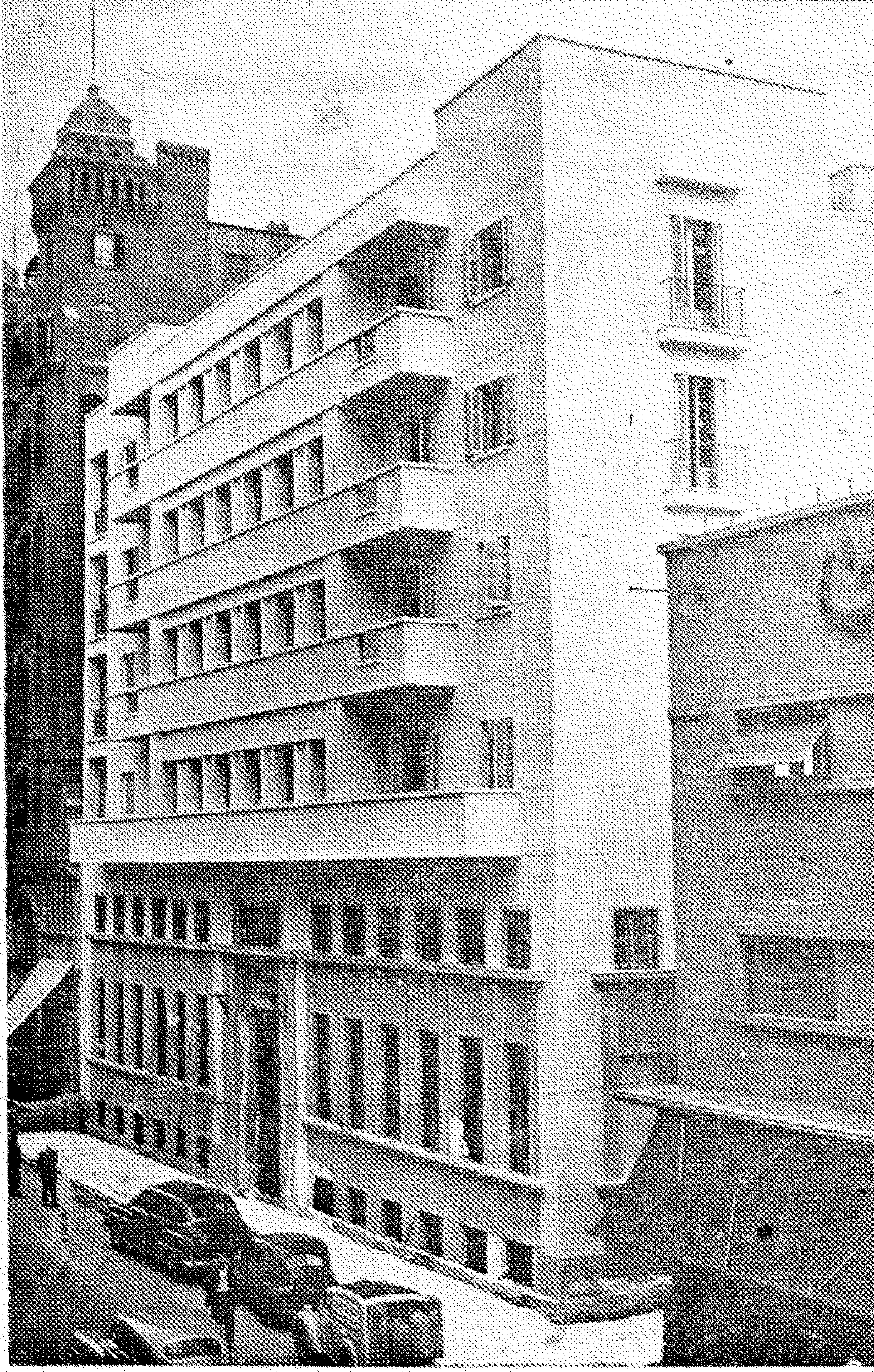
تحت إشراف مهندسون إخصائيون

مواعيد
دقيقة
منتظمة

تعمل إدارة الشركة على راحة ركابها

المقر الجديد للبنك العربي بالقاهرة

« البنك العربى » مؤسسة عربية صميمة دأبت منذتأسيسها عام ١٩٣٠ فى مدينة القدس الشريف برأس مال قدره خمســة عشر ألف جنيه وبعدد من المساهمين لم يزيدوا على سبعة من عرب فلسـطين ، ولا تزال دائبة على الأخذ بنـاصر الاقتصـاد العربى ، وتشـجيع ما يقوم عليه بنيـانه من مؤسسات تجارية وصناعية وعمرانية فى جميع الاقطار العربية ، التى أخذت تسير بخطى واسعة فى سبيل تحقيق المشروعات الانشائية ، مستهدفة من وراء ذلك توفيق العمل والرخاء للعرب



المساعدات التى ساهم فيها البنك

ويسرنا أن ننوه بالمساعدات الجبارة التى ساهم بها « البنك العربى » فى سبيل زيادة الانتاج العربى ، وذلك بتمويله المشروعات المؤدية الى تحسين طرق الرى ووسائل الاتصال والنقل والمشروعات الصنـاعية والزراعيـة والعمرانية ، واستغلال موارد الثروة الطبيعية

كيف نما البنك ؟

وقصة نمو « البنك العربى » منذ أسـس فى عام ١٩٣٠ حتى اليـوم لا تختلف عن قصة نمو أى طفل سليم ينمـو نموا صـحيحا ، فلم يكن فى فلسطين آنذاك أو فى غيرها من البلاد العربية الشقيقة أية مؤسسـة مالية قومية غير بنك مصر الذى أنشأه المغفور له محمد طلعت حرب عام ١٩٢١

ثم بدأت فروع « البنك العربى » فى الانتشار ، فأسس ثلاثة فروع فى مدن « يافا » و «حيفا» و « نابلس » خلال السنوات ١٩٣١ و١٩٣٢ و١٩٣٣ وخرج البنك عن نطاقه المحـدود فى فلسـطين ، فأنشـأ أول فرع له فى مدينـة عمـان بالمملكة الاردنية عام ١٩٣٣ ، واستمر يخدم اقتصـاديات هذين البـلدين بقدر اسـتطاعته على الرغم من الصعاب الشديدة التى لقيها حينذاك من الاستعمار وأعوانه ٠

وفى عام ١٩٤٣ انطلق «البنك العربى» من حدوده الضيقة فى فلسطين والاردن الى حدوده الواسعة فى الوطن العربى الكبير ، فأنشأ فرعا فى دمشق ، وآخر فى القاهرة ٠ ثم فى بيروت عام ١٩٤٤ ثم فى بغداد عام ١٩٤٦ ، ثم فى جدة عام ١٩٤٨ ، ثم فى بنغازى بالمملكة الليبية المتحدة عام ١٩٥٢

٢٥ فرعا للبنك

وتبلغ عدد فروع « البنك العربى » الآن ٢٥ فرعا ، تعمل فى ثمانية أقطار عربية ، فله فى مصر سبعة فروع : اثنـان فى القـاهرة ، وفرعا فى الاسكندرية وبورسعيد ، والمنصورة، والمحلة الكبرى ، وطنطا ، وفى المملكة الاردنية وفلسطين سبعة فروع : فى عمان ، وأربد ، والقدس ، ونابلس ، ورام الله ، وطولكرم ، وغزة ٠ وفى سوريا أربعـة فروع : فى دمشق ، وحلب ، وحمص ، وبانيـاس ٠ وفى العراق ثلاثة فروع : فى بغـداد ، والبصرة ، والموصـل ٠ وفى لبنـان فرعان : فى بيروت ، وطـرابلس ٠ وفرع فى كل من المملـكة العربيـة السعودية (جدة) وفى المملكة الليبية المتحدة (بنغازى)

خمسـة فروع جديدة للبنك

وستزداد فروع « البنك العربى » خمســة أخرى بمشيئة الله ، حيث يفتتح فرعا فى «الخرطوم» خلال عام

١٩٥٤ ، وثان فى «طرابلس الغرب» فى المملكة الليبية المتحدة ، وثلاثة فى البلاد العربية الاخرى

طفرة كبيرة لرأس المال

وقد زاد رأس مال «البنك العربى» نتيجة ازدياد الثقة به من ١٥ ألف جنيه عند تأسيسه حتى أصبح اليوم مع الاحتياطى يربو على ثلاثة ملايين ومائتى ألف جنيه . كما زادت موجودات البنك على سبعة وعشرين مليونا من الجنيهات

ألفا مساهم فى البنك

وعدد حملة الاسهم الذين لم يزد عددهم عند التأسيس على سبعة أشخاص ، أصبح عددهم اليوم يقرب من ألفى مساهم من العرب فى جميع أنحاء البلاد العربية والمهجر . ويزيد عدد عملاء « البنك العربى » الآن على مائتين وخمسين ألف عميل .. وهى شهادة رقمية تدل بجلاء ووضوح على مدى ما يتمتع به هذا البنك من سمعة طيبة وثقة يستحقها عن جدارة

أعضاء مجلس ادارة البنك

ويضم مجلس ادارة «البنك العربى» أعضاء يمثلون جميع البلاد العربية ومن ذوى المكانة فى بلادهم وهم السادة: **عبدالحميد شومان رئيس مجلس الادارة ، وعبدالمجيد شومان عضو مجلس الادارة المنتدب ، فخامة السيد توفيق السويدى ، وسليمان طنوس ، وكمال رشيد جبر ، واميل البستانى ، ومحمد نجيب الجادر ، والدكتور عبد المنعم عاشور ، ومحمد سعد الزعيم ، ومحمد ياسين التلهونى ، والشيخ محمد سرور الصبان**

البنك يوفد بعثات للخارج

ويعمل مجلس ادارة البنك العربى كل ما من شأنه أن يرفع من مستوى معيشة موظفيه وتأمين مستقبلهم . وقد أوفدت ادارة البنك بعثة من عشرة موظفين الى « مدلند بنك » لقضاء ستة أشهر للاطلاع على أحدث النظم المصرفية المتبعة فى انجلترا . ويستمر ارسال البعثات كل ستة أشهر

ومن الملاحظات التى تسجل بفخر أنه ليس بين موظفى البنك العربى فى مختلف فروعه ومنذ تأسيسه أى موظف غير عربى ، بل ان جميعهم من العرب

مهمة البنك فى نكبة فلسطين

كما يجرى « البنك العربى » على سياسة من شأنها أن تساعد فى رفع مستوى المعيشة بين العرب جميعا ، ومن ذلك انه عندما حلت نكبة فلسطين انفرد « البنك العربى » من بين جميع



الرئيس اللواء ا . ج . محمد نجيب يفتتح المقر الجديد للبنك العربى .

البنوك بدفع أموال اللاجئين . وزادت مدفوعاته على أربعة ملايين وخمسمائة ألف جنيه ، وقد ساعد ذلك كثيرا على تخفيف محنتهم التى نكبهم بها الاستعمار

وقد ساهم البنك العربى فى « الشركة العقارية العربية » بمبالغ كبيرة و « بنك الانشاء الاردنى » أيضا بمبالغ كبيرة

انماء المشروعات الكبرى

ويدعو «البنك العربى» الى تأسيس بنك انماء عربى برأسمال كبير تساهم فيه جميع الدول العربية ، لا سيما تلك الدول المنتجة للبترول ، بقصد استغلال هذا البنك فى انماء المشروعات الكبرى فى البلاد العربية والاستفادة من الموارد الطبيعية ، وتحسين شبكة المواصلات والرى ، وزيادة الانتاج الصناعى ، وغير ذلك من المشروعات

سمعة طيبة للبنك فى العالم

وللبنك العربى مراسلوه فى جميع أنحاء العالم ، فهو يتعامل مع أكثر من مائة وخمسين مصرفا فى أكثر من خمسين دولة فى مختلف بقاع الارض ويتمتع بسمعة طيبة وتقدير تام لدى عملائه فى مختلف أنحاء العالم اذ سجلت هذه السنة زيادة محسوسة

وبعد .. هذه لمحة خاطفة عن « البنك العربى » احدى الدعامات الاقتصادية العربية التى تعمل جاهدة فى خدمة الاقتصاد القومى فى مختلف البلاد العربية دون تمييز ، ولقد ساهم « البنك العربى » مساهمة فعالة فى المشروعات العامة ، وعمل بكل ما أوتى من قوة فى تشجيع قيام الصناعات فى الامة العربية الناهضة

تحية الى البنك ...

.. تحية كريمة الى «البنك العربى» لمناسبة انتقال فرعه فى القاهرة الى مقره الجديد الذى سيتيح له تقديم خدمات أكبر وأجل الى عملائه والى الاقتصاد القومى العربى .. وباقة من الزهور الجميلة الى السادة المؤسسين السبعة من عرب فلسطين الذين تفضلوا على الامة العربية بانشاء هذا البنك

... والى أعضاء مجلس الادارة

والى السادة أعضاء مجلس الادارة ورئيسهم السيد عبد الحميد شومان الذين استطاعوا أن يحققوا معجزة اطراد النمو والنجاح لهذا البنك .. والى السادة المساهمين والعملاء فى مصر وسائر الامة العربية والمهجر على ثقتهم بهذه المؤسسة العربية القوية

.. انه بمثابة « عيد » .. هو « عيد الثقة » فى المؤسسات العربية .. أو قل « انه ماء الحياة يترقرق فى أفنان الاقتصاد العربى وأوراقه بفضل مساهمة البنك العربى فى المشروعات الانشائية ، ومساندته للصناعات »

مصانع الشوربجي

للغزل والنسيج والتريكو

تساير التطور وتنهض بالصناعة المصرية

كلنا يعرف مصانع الشوربجي وما أدته من خدمات للاقتصاد المصرى من تفوق فى الانتاج ودقة وبراعة فى الذوق ، واعتدال فى السعر مما أرضى جميع فئات المستهلكين . ففى خلال الحرب العالمية الثانية أغنت مصانع الشوربجى السوق المصرية عن الاحتياج للمنتجات الاجنبية فحافظت على الاقتصاد المصرى سليما خلال هذه الفترة العصيبة وتطورت صناعة المنسوجات فى مصر فأصبحت تضارع أشهر الدول فى هذه الصناعة .

وجاء السلم واكتسب العالم خبرة واسعة خلال الستة سنوات وكان العلماء يشحذون تفكيرهم فى اختراع آلات جديدة لرفاهية العالم بعد الحرب . آلات تستهدف الانتاج السريع الكامل . وشمل هذا التقدم آلات النسيج . ولما كانت مصانع الشوربجى دائما تساير التطورات الحديثة ، فقد استوردت بعد الحرب مباشرة أحدث وأدق آلات الغزل والنسيج والتريكو الحديثة ، وعملت على أن تكون مصانعها أول مصنع فى مصر يستعمل هذه الآلات على نطاق واسع . وبفضل مصانع الشوربجى لن يتمكن المستعمرون استغلال صناعة الغزل والنسيج ، فكلنا يعلم أنهم كانوا يشترون القطن المصرى بأبخس الاثمان فيصدرونه الى بلادهم ، ثم يعيدونه لمصر مغزولا ومنسوجا ، ولكنهم للاسف كانوا يبيعون منتجاتهم ، أو بمعنى أصح مادتنا الاولية ، يبيعونها لنا بأغلى الاثمان .. ولكن مصانع الشوربجى كان لها الفضل فى جعل القطن المصرى ـ وهو عماد صناعة الغزل والنسيج ـ فى بلادنا وبين أيدينا ، فهبطت الاسعار ، وأصبح المستهلك المصرى ينتفع بأجود الاقمشة والفانلات والجوارب والملابس الداخلية بأسعار معتدلة لا يكتسب من ورائها تاجر أو محتكر أجنبى . وفتحت هذه الصناعة مجالا فسيحا أمام الايدى العاملة المصرية ، فخففت من حدة البطالة فى مصر ، وكانت سببا قويا فى رفع مستوى المعيشة لعدد كبير من العمال . وأصبح العامل المصرى يؤمن بأنه يساهم مساهمة فعالة فى بناء صرح صناعى قوى يجعل مصر تقف فى عداد الدول الكبرى . ومن الامور المشجعة للصناعة المصرية أن حكومة الثورة تعمل على تشجيع الصناعات المصرية بمدها بالمعونة المالية ، ووضع الحواجز الجمركية المنيعة على كل صناعة أجنبية منافسة وبذلك سيفتح المجال أمام الصناعات المصرية بأن تمد السوق بكل مايحتاجه ويصدر الفائض الى الدول العربية الشقيقة فتتوفر لدينا العملات الاجنبية اللازمة لشراء عدد وآلات حديثة ، وبذلك يشمل التصنيع جميع المرافق ويتوازن الميزان التجارى المصرى ، وتصبح مصر من أرقى البلاد من الوجهة الصناعية والاجتماعية . ان التصنيع يتبعه نطاق الانتاج فى مصر تصبح النهضة مدعمة الاساس ، متماسكة البنيان . ولا يستطيع أحد أن ينكر ان مصانع الشوربجى كانت ولا زالت من الدعائم القوية التى يستند عليها الاقتصاد المصرى الحديث . ولا يفوتنا فى هذا المجال أن نشكر ـ كمصريين ـ مصانع الشوربجى وعلى رأسها رئيس مجلس ادارتها السيد صبحى الشوربجى ـ نشكر ونهنىء على المجهود الجبار والوثبة الجريئة فى سبيل دعم الاقتصاد المصرى الحديث .

ثروة من باطن الأرض

إن التقدم الاقتصادى السريع فى مصر قوامه البترول، وسواء كان هذا التقدم فى الناحية الصناعية أو فى المواصلات أو الزراعة ، فإن البترول يعطى ٨٥٪ من القوة المحركة فى مصر ، إلى جانب التزييت والإضاءة والتدفئة وعدد لاحصر له من الأغراض الصناعية والمنزلية ، لذلك فإنه من حسن حظ مصر أن أرضها تقدم حاليا من البترول المحلى مايسد ثلثى حاجتها.

وما تخرجه آبار مصر من البترول الذى يبلغ حوالى مليونى طن فى العام الآن يوفر على المستهلك المصرى سنويا مايربو على ١٠ ملايين من الجنيهات ، وإلى جانب ذلك فإن هذا الإنتاج يُدفع ثمنه محليا فتتوفر بذلك للخزانة مايعادل أكثر من ١٧ مليونا من الجنيهات من العملة الصعبة .

ويعمل فى استخراج البترول المحلى مايزيد على خمسة آلاف مصرى يتقاضون سنويا حوالى مليونين من الجنيهات وتتقاضى الحكومة مايقرب من ثلاثة ملايين أخرى سنويا مابين أتاوة وضريبة دخل وجمارك على صناعة البترول والمواد المستوردة لإنتاجه وتكريره .

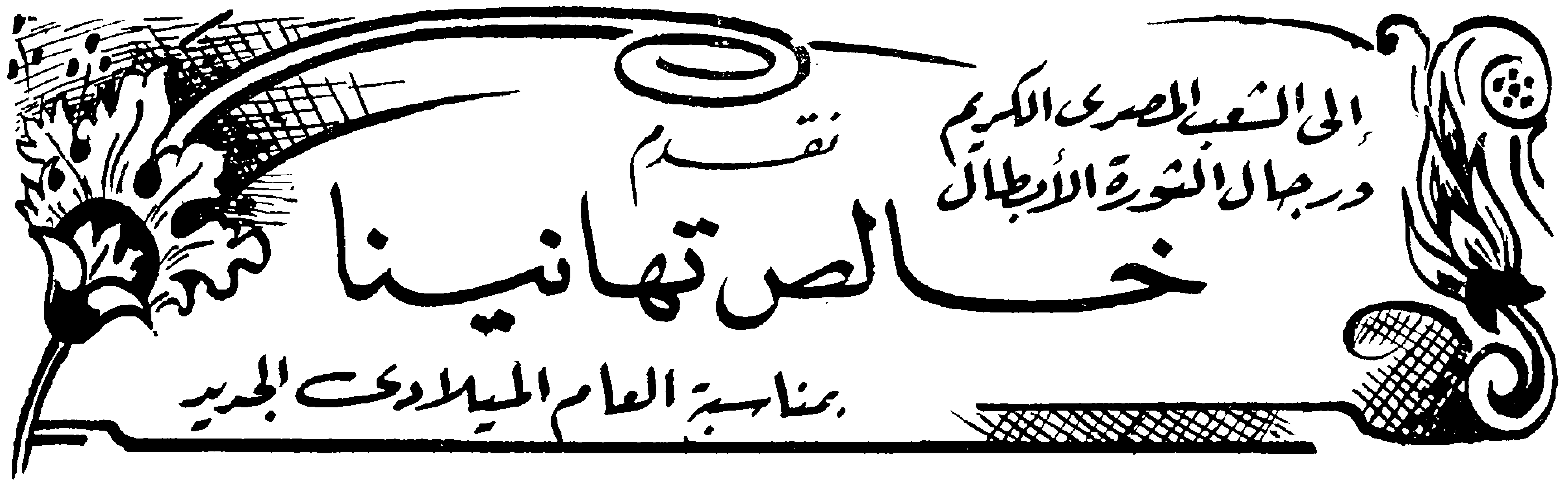
وتساهم شركة آبار الزيوت الإنجليزية المصرية بحوالى ثلثى هذا الكسب المادى والاقتصادى للبلاد .

الحكومة المصرية

الحكومة المصرية



فى خدمة الاقتصاد الوطنى



« طبعت بمطابع أخبار اليوم »



الاقتصاد والمحاسبة

العدد ٦٩
١٥ يناير ١٩٥٤

صاحب الامتياز : عبد الله فكرى أباظه رئيس نادى التجارة
رئيس التحرير : أحمد عنان

الثمن
١٠ قروش

عام مقرون باليمن

اقترن مطلع العام الجديد بشائر اليمن التى أكدتها البيانات الحكومية الصريحة التى وضحت السياسة المالية المصرية . فقد حرص الناطقون بلسان الحكومة على انتهاز كل سانحة ليؤكدوا اهتمامهم بالجانب الاقتصادى للحياة ، ورغبتهم فى تشجيع الصناعات القائمة والصناعات الناشئة واستعدادهم للاسترشاد بالآراء التى يبديها ذوو الخبرة فى الشؤون الاقتصادية .

وقد نشرت الحكومة أخيرا نص قانون الشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم بعد أن وافق عليه مجلس الوزراء ، وبعد أن عرض للنقاش العام ليبدى كل ذى شأن رأيه فيه . وبذلك زالت شكاية رجال المال من تعطيل اصدار هذا القانون ، واستبانوا من نصوصه مايهديهم فى تقرير مناهجهم الاقتصادية .

كما أعلن وزير الزراعة سياسة مصر القطنية وبادر المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى الى التصديق عليها وتزكيتها فلم يعد ثمة خفاء يكتنف المحصول الرئيسى الاول لمصر ولم يعد هناك مجال لأى محاولة فطرة لتوجيه السياسة القطنية توجيها لايستهدف مصالح البلاد القصوى .

وأذاع المسؤلون عن البورصة بيانات مطمئنة فى ختام العام السابق أكدت ماذهب اليه المتفائلون من أن عام ١٩٥٤ سيكون عاما مقترنا بآيات اليمن ومظاهر الرخاء .

وهذا أمر طبيعى مادامت سياسة الارتجال قد عفى عليها الدهر ، وما دامت مصر قد استحدثت لنفسها سياسة جادة بعيدة النظر عالية الآمال تريد بها أن تنهض كل ناحية من نواحى العثار فى اقتصادها ، وهى سياسة ثورية فى مظهرها ، حكيمة فى جوهرها ، عملية فى تطبيقها علمية فى مذاهبها يهيمن على توجيهها رجال صدقوا فى الخدمة وتميزوا بفطنة أريبة وخبرة تجلت آثارها للعيان فى البرامج الاقتصادية التى أرسيت دعائمها لسنوات خمس وعشر

ولا ريب فى أن الانتاج القومى أغلبه أهلى وأقله حكومى . فاذا رأى المشتغلون بالاقتصاد من الحكومة تشجيعا وحسن تقدير ، والوا المسعى لتنمية الانتاج فى غير ونى . فلابد حتى تكتمل مقومات النهضة الاقتصادية من استمرار الالفة والتعاون بين الحكومة ورجال الاعمال فى كل ناحية من نواحى الحياة الاقتصادية .

فى هذا العدد



قانون المناجم والمحاجر

أحسنت الحكومة اذا أصغت الى الملاحظات التى أبديت بشأن قانون المناجم والمحاجر الذى أصدرته أخيرا فقررت ادخال تعديلات جوهرية عليه تغرى رؤوس الاموال على الاقدام على استغلال موارد مصر الطبيعية فى الصحارى المترامية الاطراف على جانبى النيل

فصناعة المناجم والمحاجر صناعة كثيرة الكلفة ولا سيما فى الاعمال المهدة لاستغلال الموارد الطبيعية من مسح وتنقيب وجس وحفر وتمهيد طرق وغير ذلك من الاعمال ،وخاصة اذا عرف أن الصحارى التى تجرى فيها هذه الاعمال تفتقر الى كل شىء : الى الماء والغذاء ووسائل المأوى وهذه جميعا لابد من الاتيان بها من أميال بعيدة مهما تكن نفقتها

وحتى الآن لم تعلن الحكومة ماهى التعديلات التى تنوى ادخالها على تشريع المناجم والمحاجر ولكن الثابت ان هذا القانون لم يكن مطبوعا بطابع السماحة الذى كان يطمع فيه رجال التعدين ، لانه قدر ايجارات عالية للاراضى التى تجرى فيها اعمال المسح والتنقيب ، كما قصر مدة المسح والتنقيب تقصيرا ان جاز فى البلدان التى ثبت وجود المعادن فيها ثبوتا قاطعا فلا يجوز فى بلدان لا تزال تجهل ماهو مدخر فى باطن أرضها •

ومن ناحية أخرى **نص قانون المناجم والمحاجر فى مادته الرابعة والثلاثين على أن تكون عقود الاستغلال فى حد أقصى مقداره ثلاثون عاما ، وهذه مدة لاشك قصيرة ، وقد لاتكفى لتعويض النفقات الباهظة الاولى التى تنفق على البحث والتنقيب** ، صحيح ان القانون يجيز مد مدة الاستغلال مرة واحدة لاتزيد فى حدها الاقصى على ١٥ عاما، ولكن تقرير هذا الامر يترك لوزير التجارة الذى له حرية مطلقة فى اقراره أو رفضه

ثم ان الحكومة خصت نفسها بالمناطق التى كانت بعض الشركات قد نالت ترخيصات للبحث فيها عن المعادن السائلة على أثر حرمان هذه الشركات من حقوق الاولوية ، فكان ذلك مما ثبط الهمم ، وحبذا لو عادت الحكومة الى تقرير هذه الحقوق مادامت لم تمنح قبلا الا على أساس من الرضى المتبادل بين الجانبين

هذه ملاحظات عابرة عن قانون المناجم والمحاجر ، ولكنها ضرورية اذا أريد اغراء رؤوس الاموال على المغامرة فى الكشف عن مدخرات التربة المصرية

الاقتصاد على أساس أقليمى

فى أحاديث « فلسفة الثورة » التى يدونها البكباشى أركان حرب جمال عبد الناصر نائب رئيس الوزراء اشارة الى أن مصر تصبح أقدر على معالجة شؤونها السياسية والاقتصادية اذا أدركت انها جزء من الشرق الاوسط الذى يضم البلاد العربية والاسلامية وجزء من افريقيا التى تحتوى على طاقات كثيرة لما تستغل

وهناك رأيان فيما يتعلق بمستقبل مصر ، وهل يصح ربطه بالعالم العربى وأغلبه أسيوى ــ أو بالعالم الافريقى الذى تعد مصر جزءا جغرافيا منه ، فبينما يرى البعض أن العروبة أصلح من الافريقية يرى البعض الآخر أن الاتجاه صوب افريقيا خير لمصر من النظر الى الشرق

ولسنا نفهم ماذا يحول دون الاخذ بهاتين النظريتين معا فتكون مصر على صلات سياسية واقتصادية بالبلاد العربية وتكون فى الوقت عينه على مثل هذه الصلات بشعوب أفريقيا المكافحة ، بغير ان تغفل صلاتها بالعالم الاوربى والامريكى ، لأن العزلة ولا سيما فى شؤون الاقتصاد كثيرة المضار فضلا عن أنها متعذرة فى عالم ارتبطت مصالحه وتشابكت

ومادام هذا من الميسور ، فلا معدى عن معالجة أمور الاقتصاد على أساس أقليمى متكامل ، بحيث تستطيع مصر بالمشاركة مع البلدان العربية والشرقية وبالتعاون مع البلدان الافريقية استثمار مواردها والانتفاع بالاسواق المجاورة سواء فى تجارة الاصدار أو تجارة الاستيراد

وهناك ثغرات واسعة فى اقتصاديات الرقعة ينبغى البدار بسدها ، وهذا لا يستطاع بغير وضع سياسة بعيدة المدى تتم بالمشاركة والتعاون مع البلدان التى ارتبطت بمصر بأكثر من وشيجة

والواقع ان الهيئات الخاصة مثل البنوك والشركات قد قامت بجهود موفقة فى هذا المضمار فسبقت الحكومات فى انشاء علاقات اقتصادية مع بدان هذه الرقعة ، ولكن حبذا لو عنيت الحكومات بوضع سياسة عليا للاقتصاد الاقليمى

قيود الاصدار والاستيراد

من الشكاوى التى حملها وفد مصر الاقتصادى الذى سافر الى البلدان العربية وأبلغها الى المسئولين ،شكوى الحكومات العربية من القيود المفروضة على الاصدار والاستيراد بمعرفة السلطات المصرية ، وهى قيود اعترف الناطقون بألسنة الحكومات العربية انها تعوق سير التجارة بين هذه البلدان

وقد يكون من الحكمة فرض هذه القيود فى التعامل مع البلدان الاجنبية وخاصة تلك التى ترتبط مصر معها بمعاهدة تجارية أو باتفاق دفع ،ولكن ليس من الفطنة ابقاء هذه القيود مع بلدان الجامعة العربية وخاصة بعد امضاء الاتفاق الاقتصادى الاخير وانشاء مجلس عربى أعلى لشؤون الاقتصاد

وقد أعلن وزير المالية عزمه على التخفيف من هذه القيود الى أقصى حد فقوبل هذا التصريح بترحاب كبير من دوائر الاعمال ، ولكن السرعة فى التنفيذ ضرورية لتنشيط دولاب التجارة والاعمال فيسير بلا عائق • فلا ريب فى أن كثيراً من المعاملات التجارية اما يتعطل واما يتعثر بسبب هذه القيود ، وما ذلك فى مصلحة مصر ، ولهذا يحسن الاسراع باعادة النظر فى جميع هذه القيود والبت فى تخفيفها بما يحقق خير النتائج المرتجاة

بترولیات

حصيلة العراق من الزيت

بانتهاء عام ١٩٥٣ تلقت الحكومة العراقية ١٢ مليونا ونصف مليون من الدينارات من شركات الزيت هي حصيلتها عن الاشهر الثلاثة المنتهية يوم ٣١ ديسمبر وبذلك أصبحت جملة ما تلقاه العراق من ايرادات الزيت تزيد على ٥٠ مليون دينار ، وهو مبلغ يعلو بثمانية ملايين دينار عما كان الخبراء قد قدروه عندما عقد اتفاق على زيادة انتاج الزيت بين الحكومة والشركات فى العام الماضى • وللمقارنة نذكر أن العراق تلقى فى العام الماضى ٣٨ مليون دينار من حصيلة الزيت •

ويقول الخبراء ان هذه الزيادة ترجع الى التوسع فى اصدار الزيت فى العام الماضى ، وهو توسع ضرب رقما قياسيا فى العراق وقد بات ممكنا على أثر افتتاح أنبوب الزيت الممتد بين ينابيع كركوك وميناء بانياس على الساحل السورى ، فضلا عن زيادة صادرات الزيت الذى ينتج من ينابيع البصرة •

وفى خلال عام ١٩٥٣ بأسره ، أنتجت شركات الزيت الثلاث التى تعمل فى العراق (وهى شركة زيت العراق وشركة زيت البصرة وشركة زيت الموصل) زيتا تقدر قيمته بنحو ٢٥ مليون دينار •

هذا ويذهب الجزء الاكبر من حصيلة الزيت - أى نحو ٧٠ فى المئة منها - الى مجلس الاعمار العراقى الذى يشابه المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى فى مصر ، لتنفق على مشروعات الرى والاصلاح الزراعى وبناء الجسور التى تخضع لبرنامج متعدد السنين •

زيت الصحراء الغربية

أمضى بالاحرف الاولى فى القاهرة اتفاق بين بعض شركات الزيت الامريكية والحكومة المصرية للتنقيب عن الزيت فى الصحراء الغربية

لبنان وسوريا وحصيلة الزيت

عقد أخيرا لدد من الاجتماعات بين ممثلى الحكومتين السورية واللبنانية للاتفاق على توحيد سياسة البلدين فى صدد المطالبة بزيادة الاتاوة التى تدفعها شركتا الزيت العراقى والتابلين الى الحكومتين عن مرور الزيت بالانابيب عبر أراضيهما •

وفى الوقت عينه أخذت الحكومتان تتصلان بهاتين الشركتين لاقناعهما برفع قيمة هاته الاتاوة الى مستوى يتكافأ مع الارباح التى تجنيانها من نقل الزيت بالانابيب • غير أن الشركتين أصرتا على القول بأنهما لاتستطيعان زيادة هذه الاتاوة حتى لاتتعرضتا لخسارة محققة ، وأكدتا تمسكهما بالاتفاقات التى عقدتاها فى عام ١٩٥٢ مع الحكومتين السورية واللبنانية

بل هددت الشركتان بأن تكفا عن نقل الزيت بالانابيب ، اذا زادت كلفته ، والاكتفاء بنقله بالسفن كما كان الامر قبل مد هذه الانابيب

ولا يزال الموقف موضع أخذ ورد بين الجانبين • واذا أخفقت هذه المحادثات فقد تقفل صنابير الغاز ولا يعود يتدفق فى أنابيبه الى ميناء صيدا وميناء طرابلس وميناء بانياس وهى منافذ الانابيب على ساحل البحر المتوسط •

انتاج الزيت السعودى

أذيعت أخيرا أرقام انتاج الزيت فى المملكة العربية السعودية فى شهر ديسمبر ١٩٥٣ فكانت جملتها ٢٦٫٦٥٥٫٩٠٠ طن من الزيت الخام أى ما معدله ٨٥٩٫٨٦٨ برميلا فى اليوم

أما الزيت الخام الذى كرر فى معامل رأس تنورة فقد بلغت جملته فى هذا الشهر ٦٫٥٤٥٫٦٥٢ برميلا بمعدل يومى قدره ٢١١٫١٥٠ برميلا

أما الانتاج فى خلال عام ١٩٥٣ فقد بلغت جملته ٣٠٨٫٢٩٤٫٢٤٥ برميلا من الزيت الخام (وكل سبعة براميل تعادل طنا على وجه التقريب) أى بمعدل يومى قدره ٢٠٤٫٢٧٣ برميلا •

وكان انتاج الزيت الخام السعودى فى عام ١٩٥٢ قد بلغ ٣٠١٫٨٦٠٫٨٨٥ برميلا وفى عام ١٩٥١ كان الانتاج ٢٢٧٫٩٦٢٫٦٠٥ براميل •

أما الزيت المكرر فقد كانت جملة ناتجه فى المملكة العربية السعودية فى عام ١٩٥٢ ما مقداره ٦٢٫٢٠٤٫١٦١ برميلا وفى عام ١٩٥١ كان ٥٨٫١٠٧٫٥٣٤ برميلا •

وعلى الرغم من زيادة الانتاج السعودى المطردة فى خلال الاعوام الثلاثة الاخيرة يلوح أن الكويت ستحتل المنزلة التى كانت المملكة العربية السعودية تحتلها فى العالم منذ أوصدت معامل الزيت الايرانية ومنذ كفت ينابيع الزيت الايرانية عن الانتاج • فالارقام التمهيدية الاولى التى عرفت عن جملة انتاج الكويت فى عام ١٩٥٣ توحى بأنها فاقت أرقام الانتاج فى المملكة العربية السعودية ، ومن ثم صارت حقيقة بأن تحتل المرتبة الثالثة بين الدول المنتجة للزيت فى العالم ، بعد الولايات المتحدة وفنزويلا

أسواق زيت ايران

عقد ممثلو شركات الزيت العالمية مؤتمرا فى لندن أخيرا بحثوا فيه احتمال عودة ايران الى سوق الانتاج بعدما زال كثيرا من العقبات التى كانت تعترض الاتفاق على تسوية نزاع الزيت الايرانى • وقد جرت هذه المحادثات سرا ولم يعلن شىء من تفصيلاتها • غير أن المظنون **أن هذه الشركات واثقة من أن ايران لن تقوى على انتاج الزيت بالمعدل السابق - أى ٣٢ مليون طن سنويا - الا بعد انقضاء فترة طويلة تستعيد فيها أجهزة الزيت نشاطها وليونتها السابقة ، فيقدر ما يمكن انتاجه من الزيت الايرانى حالا بنحو ١٢ مليونا من الاطنان سنويا قد يستطاع استيعابها فى أسواق العالم بغير كثير من العناء مع التوسع المستمر فى استخدام الآلة •**

في السياسة الاقتصادية :

الذرة في اقتصاديات الحرب والسلم

مشروع الرئيس ايزنهاور لتسخير الذرة في خدمة الاقتصاد
المخزون الذري الحالي هو محور الخلاف بين الشرق والغرب

لا يدري احد على وجه اليقين ماذا كان من المحتمل ان تصير اليه نهاية الحرب العالمية الثانية لو لم تكتشف الولايات المتحدة القنبلة الذرية بمعونة العلماء الالمانيين ، ولو لم تلق هذه القنبلة على مدينتي هيروشيما ونجاساكي على يومين متقاربين فتحيلهما الى كتلة من الرماد والخراب والموت ، فالحرب الاوربية كانت قد انتهت باستسلام المانيا النازية ومن قبلها ايطاليا الفاشية وفرنسا ، وانتقل محور الحرب الرئيسي الى الشرق الاقصى بين قوات برية وجوية وبحرية أغلبها أمريكي وبين دولة المحور الكبيرة اليابان ، وكان الفوز في مراحل الحرب الاولى من حظ اليابان ، غير أن مصيبة القنبلة الذرية محت كل أمل لدى اليابانيين في الصمود ، فاستسلموا مكرهين أو راغبين ،وأذيع في العالم لاول مرة بعد ست سنين بشير سلام بعدما كان نعيق الحرب يدوي في أسماع الدنيا جميعا

ومنذ كشف سر انفلاق الذرة واستخدام الطاقة المتولدة منه في أغراض الصناعة المختلفة ، ومنذ ابتدعت الولايات المتحدة القنبلة الذرية وجربتها بنجاح في منطقة لاس فجاس في صحراء نيفادا ثم جربتها في منطقة أرخبيل بيكيني ، **والقنبلة الذرية حكر أمريكي ،تستأثر به دون سائر العالم وتحرص عليه حتى لايبلغ سره دولة محالفة أو دولة معادية ، غير ان العلماء الذين استخدمتهم أمريكا مثل كلاوس فوكس وبرونو بونتيكورفو وروزنبرج وغيرهم ، لم يكونوا أمناء على هذه الوديعة ، فأبلغوا أمرها الى روسيا ، التي سرعان ماعملت على انتاج القنبلة الذرية وتجربتها بنجاح ، فاضطر الرئيس الامريكي السابق هاري ترومان الى الاعتراف على الملأ في بيان رسمي بأن روسيا قد وقعت على سر الطاقة الذرية وجربتها فعلا في تدمير مرتفعات جبال الاورال**

ومن ثم بادرت الولايات المتحدة الى اطلاع بريطانيا على سر القنبلة الذرية وزادتا من القنابل المخزونة لديهما ، وانصرفتا بعد ذلك الى ابتداع قنابل أشد فتكا وأكثر استعصاء على العلماء والباحثين من قنابل الذرة ، فاخترعت القنبلة الايدروجينية التي تفوق في مدى تخريبها القنبلة الذرية مئات من المرات ، وابتدعت قنبلة الكوبلت، ولا يعرف أحد أين يقف علماء المخترعات المدمرة في كشوفهم ومبتدعاتهم

والذي لا ريب فيه أن القنبلة سلاح حرب سلاح سلام ، وأن كانت الطاقة الذرية نفسها أداة يمكن أن تكون طيعة في خدمة مآرب الصناعة والاقتصاد السلميين .

ولهذا ما انفكت الدول المنضوية تحت لواء الامم المتحدة تطالب باخضاع القنابل الذرية لاشراف دولي حتى لاتسيء الدول استعمالها فيكون الخراب العاجل مصير العالم . وعرفت الامم المتحدة مشروعات شتى للاشراف على الطاقة الذرية ، منها مشروع باروخ الامريكي الذي ناصرته بريطانيا وفرنسا وناهضته الكتلة السوفيتية مناهضة شديدة . **ووجه الخلاف الرئيسي بين المعسكرين السياسيين هو على المخزون الحالي من القنابل الذرية . فبينما تطالب دول الغرب بعقد اتفاق على الاشراف الذري يتبعه – لا يسبقه – تدمير ما تم انتاجه فعلا من قنابل الذرة ، ترى دول أوروبا الشرقية أن يبدأ أولا بنسف ما أنتج فعلا من هذه القنابل ، وبعدئذ يصفو الجو لانشاء أداة تشرف على كل نشاط ذري**

وقيل في تعليل مسلك روسيا هذا انها تعرف مدى تخلفها عن ركب الانتاج الذري بالنسبة لأمريكا ،وأنها تريد أن تتخلص من هذا التفوق الامريكي بتدمير القنابل المخزونة حاليا لدى أمريكا قبل الشروع في أي مباحثات دولية . بينما دول الغرب ، التي سبقت الى انتاج القنبلة وسبقت الى تجربتها في الحرب البرية وفي البحار ، والتي جربت أمريكا وحدها ٤٢ تجربة لتفجيرها .. ترى الاتفاق أولا على الاشراف الذري ، وبعد ذلك يستغنى عن القنابل المخزونة بالتدمير.

وبقى هذا الخلاف قائما ، يتكرر في كل دورة من دورات الجمعية العمومية للامم المتحدة ، وفي كل اجتماع من اجتماعات مجلس الامن عندما يتطرق النقاش الى موضوع الذرة

حتى خرج الرئيس داويت ايزنهاور – عقيب انتهاء مؤتمر برمودا الثلاثي الاخير – برأى أعلنه في الامم المتحدة دعا فيه الى انشاء بنك أو وكالة دولية للطاقة الذرية تسخر هذه الطاقة في خدمة السلم لا في أغراض الحرب . ورحب ايزنهاور بانضمام الاتحاد السوفيتي الى هذه المؤسسة الجديدة شأنه شأن غيره من الدول ولاسيما الدول التي منحتها الطبيعة مقادير من ركاز اليورانيوم الذي تستخرج الطاقة الذرية من أثقل أنواعه وزنا

واقترح ايزنهاور أن تتبرع الدول صاحبة اليورانيوم الى هذه المؤسسة بمقادير مطردة الزيادة ، فيبقى هذا المعدن في حرز ويجند الخبراء لتوجيه الطاقة الذرية الى خدمة الزراعة والطب وأوجه الحياة المدنية الاخرى ، ونشر الكهرباء في البلدان التي لاتزال في عوز اليها

وأعد الرئيس ايزنهاور برنامجا من أربع نقط ، بعث به الى الكنغرس

يحث على استخدام الطاقة الذرية في مآرب السلم ، ومن هذا البرنامج أن يحقق مايلي :

أولا — يحض على البحث — في نطاق عالمي عام — عن خير السبل لاستخدام المواد الذرية في أهداف السلم ، من أنه قد توفرت لهذه الدول جميع المواد اللازمة لاجراء التجارب الضرورية

ثانيا — العمل على تقليل المخاطر الشديدة المترتبة على اختزان دول العالم للعناصر الذرية

ثالثا — افهام دول العالم أن حكومات الشرق والغرب التي تمسك بزمام القيادة في العالم ، راغبة في عصر المدنية والعرفان الحالي ، في أن تعطي أولى اهتمامها وعنايتها لتحقيق آمال الانسانية ، لا لتكديس أسلحة الدمار والخراب

رابعا — فتح مجال جديدة للتفاهم السلمي ، وتهيئة اتجاه جديد لتسوية جميع المنازعات المستعصية التي لا معدى عن حلها عن طريق المحادثات الخاصة والعامة اذا أريد للعالم أن ينعم بحرية من الخوف وأن يسعى حثيثا لادراك فجر السلام .

ومع أن الرئيس ايزنهاور لم يحدد بالاسم الدول التي يرتقب انضمامها الى هذه المؤسسة افتراضا أن الباب مفتوح أمام جميع الامم المحبة للسلم، الا أن هذه الدعوة الجديدة التي جاءت في أعقاب مؤتمر برمودا انما قصد بها روسيا في المقام الاول ، ودول الغرب في المقام الثاني ، ثم الدول المنتجة لليورانيوم مثل كندا وبلجيكا — فاليورانيوم يستخرج من الكنغو البلجيكي — واستراليا وجنوب افريقيا

والمأمول أن يخرج اقتراح ايزنهاور من نطاق الكنغرس المحلي الى نطاق الامم المتحدة العالمي ، حيث يصبح بحثه على مستوى عال فيبدي مندوبو الدول المختلفة آراءهم في هذا البرنامج الانشائي الهام

والواقع أن أمنية دول العالم أجمع هي أن ترفل بحبوحة من السلام ، وأن تسخر جميع قواها الطبيعية والبشرية لخدمة الانسانية لا لتعذيبها، ولكن الحرب الباردة التي كانت شر خلف للحرب العالمية الضروس الثانية جعلت بلدان العالم في رعب مقيم ، كل واحدة ترتقب اعتداء في كل لحظة ، وتتأهب لدفعه بما تعد له العدة من وسائل فانكفأت دول العالم على السلاح تستزيد منه وتنفق عليه مقادير مطردة من أموال الخزانة العامة، واضطرت بالتالي الى تعطيل كثير من برامج التعمير المدنية حتى لا يعوق برامج التسلح عائق ، غير أن حكومة الجمهوريين في الولايات المتحدة أخذت نفسها بسياسة الاقتصاد في منح المعاونات الحربية والاقتصادية للدول الاجنبية ولا سيما دول أوربا ، بعدما ناء اقتصاد أمريكا تحت ضغط اعباء السلاح ، سواء لتمويل الحرب العالمية الثانية ، أو حرب كوريا أو بلدان أوربا والشرق الاوسط

ولكن انتاج الاسلحة الذرية يختلف من حيث نفقاته ومداه اختلافا جوهريا عن انتاج سائر الاسلحة الاخرى ، فضلا عن أن المخاطر التي ينطوي عليها احتفاظ الدول بمخزون ذرى عاطل لا يمكن التقليل من شأنها ، وحيث أن أمريكا تجهل الخطى التي خطتها روسيا في ميدان الانتاج الذرى، والعكس كذلك صحيح ، فان كلا من الدولتين تعكف الآن على خوض حلبة سباق لا نهاية له ، يستنفد موارد طبيعية وموارد بشرية وموارد مالية ذات أرقام فلكية ، وماهذا في مصلحة الانسانية ، ولا هو يخدم الاقتصاد المحلي أو الاقتصاد العالمي

ومن ثم ارتأى الرئيس ايزنهاور في مستهل سني رياسته ، أن يطالع العالم بهذا المشروع السلمي عساه يفلح في ما أخفق فيه من قبل سلفه الرئيس ترومان

وأيا كان مصير هذا المشروع ، فالذي لاريب فيه **أن معدن اليورانيوم الثقيل يوجد في بقاع العالم بمقادير محدودة جدا** ، وقبل اجراء اعمال مسح جيولوجية وجيوفيزيقية واسعة في صحارى العالم ، لن يعرف على وجه التحديد الرصيد الثابت منه

والذي لاريب فيه كذلك ، **أن الطاقة التي تنتج عن انفلاق نواة الذرة هي طاقة لا تقاس بالمقاييس المألوفة لانها تجاوزت كل ظن ، فاستخدامها اذن في أدوات الانتاج المدنية يهييء للانسانية فرصة ذهبية لتظفر بثمار النهضة العلمية ، وخاصة لان الطاقة الذرية تستطيع أن تدفع بعجلة الرقي دفعا سريعا قويا في البلاد التي لا تزال تعيش على الفطرة أو نكصت عن اللحاق بموكب الحضارة الحديثة**

فاقتناص الطاقة الذرية لخدمة الاقتصاد المحلي والاقتصاد العالمي خير من اقتناصها لاشاعة آيات الخراب والدمار حيث ينتشر الآن العمران ، وعسى أن يكون مشروع ايزنهاور نواة طيبة ، بل نقطة تحول في تاريخ الذرة، فتنصرف الى أغراض السلام وتصدف عن أغراض الحرب ، وماهذا بأمل خاب اذا صدقت النيات

وديع فلسطين

الأرباح الصافية الخاضعة للضريبة

ليس المقصود بالضريبة على الارباح التجارية والصناعية قصر سريانها على ماتنتجه التجارة أو الصناعة من أرباح بمعناها المعروف ، اذ أن القانون أعم من ذلك بكثير . فالضريبة تتناول أرباح منشئات أخرى كثيرة ليست تجارية أو صناعية بحتة .

ونورد فيما يلي بعض أمثلة للمنشئات الخاضعة لهذه الضريبة علاوة على المنشئات التجاريه والصناعية الخالصة :

١ ـ الارباح الناتجة من استغلال المناجم والمحاجر التى تمنح عنها الحكومة عقود امتياز ، رغم أن كثيرا منها تكون منشئات مدنية فى عرف القانون العام .

٢ ـ أرباح شركات المساهمة بأنواعها ، سواء كانت تقوم بنشاط تجارى أو زراعى أو غير ذلك .

٣ ـ الجمعيات التعاونية التى التى تتعامل مع أعضائها ومع غيرهم ولاتستخدم الربح الناتج من عملياتها مع غير اعضائها فى ترقية شئون المنطقة ، لانها بذلك تخرج عن حدود الاعفاء المقرر بالمادة ٤٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والمادة ٤٣ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٤ الخاص بجمعيات التعاون . تستوى فى ذلك جمعيات التعاون للانتاج أو الشراء والبيع والاقراض والاقتراض والتأمين واستغلال الاراضى واعمال الرى والصرف وبناء المساكن .. الخ

٤ ـ المعاهد التعليمة المملوكة للافراد أو غير التابعة لهيئات او جماعات لاترمى الى الكسب ، وذلك بعد تعديل الفقرة ٣ من المادة ٤٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بمقتضى القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٤١ ، حيث كانت جميع معاهد التعليم معفاة قبله .

٥ ـ أرباح المهن غير التجارية التى لم يذكرها القانون فى المادة ٧٢ منه أو القرارات الوزارية الصادرة بناء عليه اذ أن ماورد بالقانون وبالقرارات الوزارية المذكورة هو على سبيل الحصر .

٦ ـ أرباح المهن التجارية أو الصناعية وأى مهنة أخرى لاتسرى عليها ضريبة خاصة بها كأرباح الحلاق وغيره .

٧ ـ أرباح الشركات والافراد الذين يقومون بأعمال الوساطة لشراء وبيع العقارات أو المحال التجارية أو الذين يشترون عادة لحسابهم العمارات او المحال التجارية بقصد بيعها

٨ ـ أرباح السماسرة عموما وسماسرة الاوراق المالية والوكلاء بالعمولة وبصفة عامة كل شخص او شركة أو وكالة أو مكتب يشتغل بأعمال الوساطة لشراء أو بيع أى نوع من البضائع أو المواد الغذائية أو القيم المنقولة على اختلاف أنواعها ، حتى ولو كانت هذه الارباح عن عمل عارض لا يتصل بمباشرة المهنة

٩ ـ الاشخاص والشركات الذين يجرون تقسيم أراضى البناء المملوكة ويبيعونها بعد القيام بما يقتضيه ذلك من أعمال التمهيد

١٠ ـ أرباح الشركات والاشخاص الذين يؤجرون منشئات تجارية أو صناعية مع أثاثها والادوات اللازمة لتشغيلها سواء أكان الايجار يشمل أم لايشمل كل أو بعض العناصر المعنوية المتعلقة بالمتجر أو المصنع

الارباح الاصلية

والارباح الفرعية أو العرضية

جرت العادة فى المحاسبة على تصوير الحسابات الختامية وهى حسابات المتاجرة أو التشغيل والارباح والخسائر والتوزيع بحيث تظهر نتيجة عمليات المتاجرة أو التشغيل العادية والتى تنتج عادة من عمليات شراء الخامات أو البضائع وصنعها وبيعها الا أن هناك أنواع أخرى من الارباح أو الخسائر الشاذة الغير متكررة والتى لاتنتج من عمليات المتاجرة العادية ، وهى التى تسمى فى عرف المحاسبة بالارباح أو الخسائر أو المصاريف الرأسمالية ، كما أن هناك أرباحا أخرى عارضة كأرباح اليانصيب أو الهبات .

ويمكن أن تسمى الارباح أو الخسائر الناتجة من عمليات المتاجرة العادية بالارباح أو الخسائر الاصلية ، وما عداها بالارباح أو الخسائر الفرعية أو العرضية . والارباح العادية أو الاصلية لاتحتاج منا هنا الى شرح كثير اكتفاء بما سنورده من تفاصيل بعض عناصر الارباح والخسائر فيما بعد ، الا أننا سنتكلم بشىء من التفصيل عن الارباح والخسائر الرأسمالية أو العرضية والمميزات التى تتميز بها عن الارباح والخسائر الايرادية أو العادية .

وتطلق كلمة الدخل الرأسمالى فى الدخل الرأسمالى والدخل الايرادى غالب الاحوال على المقبوضات الاضافية الواردة للمنشأة ، سواء قبضتها من المساهمين فى شركات المساهمة أو من الشركاء فى شركات الاشخاص أو من صاحب المنشأة فى المنشئات الفردية ، أو نتيجة لبيع أى أصل ثابت تملكه المنشأة بقيمة تزيد عن قيمته عليها .

أما الربح الرأسمالى فهو كل ربح لاتحصل عليه المنشأة من عملية المتاجرة العادية أولا يتوقع أن تحصل عليه المنشأة بصفة منتظمة ومن أمثلته :

١ ـ بيع أصل ثابت تملكه المنشأة بقيمة تزيد على قيمته عليها ، ويلاحظ أن الربح فى هذه الحالة لايتحقق الا بالبيع الفعلى دون اعادة التقدير .

٢ ـ علاوة اصدار الاسهم والسندات . وطبقا للقانون المصرى يجب ترحيل علاوة اصدار الاسهم الى الاحتياطى وعدم توزيعها . أما علاوة اصدار السندات فلم يشر اليها القانون المصرى . ولهذا فلا يوجد مايمنع من توزيعها ولو أن ذلك غير مستحب ، ومن المستحسن ترحيلها الى حساب احتياطى رأسمالى لان هذا الاحتياطى بطبيعته غير قابل للتوزيع الا بشروط معينة .

٣ ـ تحصيل دين كان قد أعدم فى سنين سابقة

٤ — تصحيح اخطاء حدثت بالنقص فى مدد سابقة .

والدخل الايرادى يشمل اغلب المقبوضات الاخرى فيما عدا بعض الاستثناءات القليلة ، ومن أمثلة أرباح المبيعات العادية ، وفوائد الاوراق المالية والاستثمارات الاخرى، والعمولة او الخصم المكتسب وفوائد تجديد أوراق القبض ، وفوائد الحسابات الجارية ، وفائدة حساب الايداع بالبنك وايجار العقار .. الخ

المصروفات أو الخسائر الرأسمالية والايرادية

ككلمة أولى نقرر بان المصروف او الخسارة الايرادية تكون من عناصر حساب الارباح والخسائر فى حين ان المصروف أو الخسارة الرأسمالية تظهر فى جانب الاصول وتكون كعنصر من عناصر الميزانية

صعوبة التفرقة بين النوعين

ان وضع حد فاصل قاطع بين المصروفات الايرادية والرأسمالية امر غير سهل ، اذ أن وجهات النظر — سواء من الناحية العلمية او العملية — تختلف فى هذا الموضوع . ويرجع السبب فى ذلك الى عدة اسباب من أهمها :

١ — بعض المصروفات التى تكون ايرادية بطبيعتها بالنسبة لبعض المنشئات قد تكون رأسمالية بالنسبة للبعض الآخر

٢ — بعض المصروفات يكون جزء منها رأسماليا والجزء الآخر ايراديا، ولهذا فعلوم المحاسبة تقضى بأنه فى حالة الشك فى كون المصروف ايراديا أو رأسماليا ، يفضل أن يعتبر ايراديا لان اضافة مصروف ايرادى الى المصروفات الرأسمالية يؤدى الى نتائج غير مستحبة بالنسبة للمنشأة لانه سيفضى الى اظهار الارباح بأكثر من حقيقتها مع مايستتبع ذلك من دافع ضرائب اعلى علاوة على الخطورة التى قد تنجم من توزيع هذه الارباح الزائدة الامر الذى يعنى فى الحقيقة توزيع جزء من رأس المال

أما اذا أخطأ وجعل المصروف الرأسمالى كمصروف ايرادى ، فان النتيجة التى تترتب على ذلك هى اظهار الارباح بأقل من حقيقتها وليس فى ذلك من ضرر سوى احتمال ضياع جزء من الضرائب المستحقة ، الامر الذى يستطيع مأمور الضرائب او الخبير — الذى يكون من واجب كليهما ما يراعياه — أن يتبينه بخبرته وأن يعمل على تصحيحه للحصول على حق الدولة كاملا دون أن يعرض المنشأة للخطر الآخر وهو تصرف أصحابها فى باقى الارباح التى تنشأ من تحويل المصروفات الايرادية الى مصروفات رأسمالية . ولهذا فان الخلط بين هذين النوعين من المصروفات يؤدى الى أن تكون نتيجة أعمال المنشأة كما يظهرها حساب الارباح والخسائر غير حقيقية ولا تمثل الواقع كما يؤدى الى أن يكون المركز المالى للمنشأة كما تظهره الميزانية العمومية غير صحيح . ولا يمكن الوصول الى كون حساب الارباح والخسائر والميزانية يمثلان حقيقة نتائج اعمال المنشأة ومركزها المالى الا بعد تحميل المدة المالية بكل مايخصها من المصاريف الايرادية دون غيرها .

الا أنه فى الحياة العملية قد توجد بعض المصروفات الرأسمالية بطبيعتها ومع ذلك تضطر بعض المنشآت الى ادراجها ضمن المصروفات الايرادية لصعوبة تبينها ومعرفة قدرها بالضبط الا بأجراء عمليات طويلة معقدة تستغرق من وقت المنشأة ماهى فى حاجة اليه لمباشرة أعمالها العادية ، ومن أمثلة هذه الانواع مصاريف فتح الاعتماد المستندى وعمولة البنك عنه والمصاريف الجمركية والنقل والتأمين وأجور العمال وثمن مواد التركيب ومرتب المهندس الفنى وذلك كله عند شراء آلات جديدة من الخارج مثلا ، وبالمثل اذا كانت المنشأة قد استعملت وسائلها الخاصة بالنقل فى نقل بعض من هذه الاصول الجديدة كما ان المصروفات الرأسمالية قد تكون من الضآلة بحيث تعاملها المنشآت معاملة المصروفات الايرادية نظرا لما تستلزمه معاملتها بصفتها الاصلية من جهد يمكن الاستغناء عنه مع بعض التجاوز اذا لم يكن الغرض من ذلك هو التهرب من الضرائب .

(يتبع)

ت . أ

معهد لدراسة أعمال البنوك فى مصر

كانت فكرة طيبة موفقة حقا تلك التى ارتآها رجال البنك الاهلى ، وبعثوا بها الى وزارة المالية والاقتصاد لانشاء معهد لدراسة اعمال البنوك، وذلك رغبة فى رفع مستوى الكفاية والثقافة المصرية ، وتشجيع البحوث المتصلة باعمال البنوك سواء فى مصر، وفى الدول العربية والشرقية .

ونحن فى مصر أحوج ماتكون الى التخصص فى فروع الحياة ، والمجال الاقتصادى بوجه خاص . فلقد نادينا — من قبل — فى اعداد سابقة ، الى ضرورة انشاء « معهد للقطن » تدرس فيه كل علوم تتعلق بهذا المحصول النقدى القومى للبلاد . وها نحن نرى بواكير التخصص تدب فى شرايين الكيان التعليمى التطبيقى .. فهذا معهد « للتأمين » ملحق بكلية التجارة وهذا معهد « للعلوم السياسية » ، وهذا معهد « لعلوم الاحصاء » ، وهذا معهد « للمالية والتشريع المالى .. »

غير أن الامر ليس مسألة انشاء معاهد نظرية فحسب ، بل لابد من أن يجتاز خريجوها مراحل عملية تطبيقية ، بمعنى أنه لكى يحصل الخريج على « الدبلوم » أو المؤهل العلمى ، لابد وأن يكون قد قضى فترة تمرين عملى فيما درسه فى احدى المؤسسات ، أو المصالح ، أو الهيئات

وأعرف احدى شركات التأمين الكبرى، التحق بعض موظفيها بمعهد من معاهد (التأمين) فى الخارج ، فنظمت لهم دراسة بعد ساعات العمل .. يقوم رؤساء الاقسام فيها بالتدريس فى الذى يرأسه . وهكذا ينهل الطلبة الموظفون الجزء النظرى مما جاء فى الكتب ، تحت اشراف رؤساء الاقسام .. وهم رجال التطبيق العملى ..

فياحبذا لو أخذ كل معهد من هذه المعاهد بهذا اللون من التعليم .

وأخشى ما نخشاه ، هو ألا يجد خريجو هذه المعاهد الاماكن التى تستفيد مما درسوه .. بمعنى أن يستمر مديرو الشركات فى توظيف (ذوى الشهادات العامة) .. تاركين الذين تخصصوا فى فروع أعمالهم يتخبطون هنا وهناك .

السياسة الاقتصادية للحكومة العراقية

استعرض خطاب العرش الذى القاه ملك العراق بمناسبة افتتاح مجلس الامة فى أول ديسمبر الماضى السياسة الاقتصادية التى تنتهجها الحكومة العراقية ، ووضع الاسس التى تقوم علها والتى تتعهد الحكومة بأن تكون نصب اعينها فى مشاريعها المختلفة .

وترتكز سياسة الحكومة على دعامتين :

أولاها سياسة الانهاض الاقتصادى التى تهدف الى استثمار امكانيات العراق المادية والبشرية الى ابعد مدى مما يؤدى الى زيادة الانتاج والدخل القومى . ويقوم بهذه المهمة الانشائية مجلس الاعمار والمؤسسات المختصة الاخرى .

والدعامة الثانية هى التوزيع العادل لثمرات سياسة التنمية. وقد حددت الحكومة الوسائل التى تحقق بها عدالة التوزيع هذه فى نشر الملكيات الزراعية الصغيرة ، التوسع فى الخدمات الاجتماعية للدولة ، تعديل قوانين الضرائب ليتوزع عبء ايرادات الدولة على الاهالى بما يتناسب مع دخولهم، زيادة نصيب الايدى العاملة من الدخل القومى بدعم النقابات وتحديد مستويات دنيا للأجور فى حالات خاصة ، وأخيرا معالجة مستوى مرتبات موظفى الدولة .

وتعتقد الحكومة العراقية بأن فى اقامة هاتين الدعامتين معاضمانا لرفاهية العراق واستقراره .

. وتثق الحكومة فى أن الاجراءات التى اتخذتها تحقيقا لسياستها المرسومة انما ترمى الى زيادة الدخل الحقيقى للاهالى عن طريق رفع مستويات الاجور وخفض نفقات المعيشة فى الوقت ذاته .

وقد عمدت الحكومة الى تحديد الايجارات وتوسعت فى مشروع الخبز الذى بدأت به الوزارة السابقة ، وأعدت مشروعات قانون الاعالة وقانون الضمان الاجتماعى وقانون العمل . كما شرعت الحكومة فى بناء نحو ألفى مسكن لصغار الموظفين والعمال . هذا بجانب قرار الحكومة بالعمل على تعميم مياه الشرب فى أنحاء البلاد وبالاسراع فى توزيع الاراضى الحكومية على المستحقين .

وقد عملت الحكومة على تخفيف الضيق الاقتصادى الذى استحوذ على السوق نتيجة تدهور اسعار الحاصلات الزراعية . . فعمدت الى سد الثغرة التى خلفتها الحركة الانكماشية بالتوسع فى الاعمال العمرانية والمشروعات العامة فى أنحاء البلاد المختلفة . كما قامت بتشجيع الائتمان الزراعى بواسطة البنك الزراعى ، كما تستمر الحكومة ، فى شراء فائض القمح الذى يعرض عليها وسوف تقوم بتسهيل التسليف المصرفى على الحبوب .

هذا ويسير مجلس الاعمار فى تنفيذ مشروعاته الرئيسية. وقد بدىء بالفعل فى تنفيذ عدد منها مثل مشروع وادى الثرثار وسد الرمادى والمسيب الكبير وجسرى بغداد .. كما عرض المجلس عدة مشروعات للمناقصة العامة من بينها طريق بغداد ـ كركوك ومعمل « القير » فى الموصل وسد دوكان الكبير . ولا تزال الدراسات الفنية مستمرة لمشروع دربندىخان واسكى موصل الكبيرين. كما اعلنت مناقصة مصنع المنسوجات القطنية الذى تزمع اقامته فى الموصل ، وستعلن قريبا ايضا مناقصات مصنع الاسمنت الحكومى فى الموصل وكركوك ومصنع السكر

ولا زالت هناك مشروعات عديدة اخرى للرى والصناعة والطرق وغير ذلك فى طور الاعداد والدراسة . ويقوم المجلس فى الوقت الحاضر بوضع برنامج عام جديد للانهاض الاقتصادى يستند الى خطة اقتصادية علمية شاملة متوازنة .

ويرمى البرنامج الحالى لمجلس الاعمار الى انفاق ١٥٥ مليون دينار خلال السنوات المالية الست التى تنتهى عام ١٩٥٦ . وينتظر بعد اعادة النظر فى البرنامج زيادة تقديرات الانفاق بحيث يمكن انفاق ٢٠٠ مليون دينار على الانهاض الاقتصادى خلال الاعوام السبع القادمة .

وجاء فى خطاب العرش ان الحكومة تولى عنايتها عقد اتفاقات تجارية مع مختلف الدول لتصريف منتجات العراق .

التجارة الخارجية

	الواردات: استهلاك محلى	الواردات: شركات النفط	الواردات: المجموع	الصادرات: منتجات محلية	الصادرات: اعادة الصادرات	الصادرات: المجموع
١٩٥٠	٢٩ر٢	٨ر٤	٣٧ر٦	٢٠ر٢	١ر٦	٢١ر٨
١٩٥١	٤٢ر٢	٨ر٨	٥١ر٠	٢٧ر٣	١ر٩	٢٩ر٢
١٩٥٢	٤٧ر٤	١٤ر٤	٦١ر٨	١٨ر٨	١ر٢	٢٠ر٠
يناير/مارس ١٩٥٣	١٢ر٥	٤ر٧	١٧ر٢	٤ر٤	٠ر٢	٤ر٧

الاسعار

ديسمبر ١٩٣٨/ اغسطس ١٩٣٩ = ١٠٠

	أسعار الجملة	نفقات معيشة العمال غير المهرة فى بغداد
آخر ديسمبر ١٩٥٠	٥٠٣ر٣	٥٠٦ر٦
آخر ديسمبر ١٩٥١	٥٦٦ر٤	٥٦٦ر٦
آخر ديسمبر ١٩٥٢	٤٩٨ر٢	٥٤٦ر١
آخر يونية ١٩٥٣	٤٣٨ر٥	٤٩١ر٤

النقود

بملايين الدينارات

	صافى المتداول من البنكنوت	المجموع	الارصدة الاجنبية للبنك الوطنى والبنوك التجارية بعملات غير الاسترلينى
آخر ديسمبر ١٩٥٠	٣٣ر٤	٥٠ر١	٠ر٧
آخر ديسمبر ١٩٥١	٣١ر٠	٥٠ر٥	١ر٧
آخر ديسمبر ١٩٥٢	٢٨ر٩	٦١ر٥	٢ر٢
آخر يونيه ١٩٥٣	٣١ر٩	٧٤ر٣	٢ر١

المجلس الاقتصادى العربى

اختتم المجلس الاقتصادى لجامعة الدول العربية جلساته فى منتصف شهر ديسمبر بالقاهرة ، واتخذ القرارات التالية :

١ ـ انشاء مؤسسة مالية عربية مشتركة .

٢ ـ انشاء صندوق للدفاع المشترك .

٣ ـ انشاء شركة ملاحة عربية .

٤ ـ استغلال ملاحات البحر الميت .

٥ ـ اعادة النظر فى مسائل المواصلات الداخلية بين الدول العربية

٦ ـ استثمار موارد الدول العربية المتعاقدة الطبيعية والزراعية والصناعية وتنسيقها للصالح العربى المشترك .

٧ ـ السعى لتمويل مشروعات مصانع التجميع فى البلاد العربية .

٨ ـ تعزيز الادارة الاقتصادية فى الامانة العامة وتزويدها بالخبراء المختصين ..

وقد اعتبرت هذه الدورة من المجلس قائمة واحيلت الموضوعات التى أشير اليها فى القرارات السابقة الى خمس لجان خاصة لدراستها ووضع مشروعات لها فى موعد لا يتجاوز منتصف شهر يناير ١٩٥٤ عندما يعود المجلس الى الاجتماع لدراستها واقرارها ..

البترول فى المنطقة المحايدة

بين امارة الكويت والبلاد العربية السعودية حدود لم تستقر معالمها اذ تتوه فى منطقة صحراوية غير مسكونة . ولم يمكن الوصول الى اتفاق لتعيين هذه الحدود ، وكان لتوقع وجود البترول فى هذه المنطقة المحايدة أثره فى رغبة كل من البلدين المتجاورين فى ضم أكبر جزء من المنطقة الى ادارته السياسية .

وقد أمكن الوصول الى شبه اتفاق باقتسام ناتج المنطقة بأجمعها بين البلدين دون تحديد وبذلك أمكن لشركات البترول أن تقوم بأعمال البحث والتنقيب فيها .

وتقوم شركة أميريكان اندبندنت اويل (امينيول) بأعمال البحث هذه وقد تم حفر أربع آبار للبترول بلغ انتاجها اليومى ١٢٥٠٠ برميل ، ولا يزال العمل جاريا فى حفر آبار جديدة ..

كما تقوم شركة (امينيول) بمد خط انابيب من منطقة البترول الجديدة الى ميناء عبدالله على الخليج الفارسى بالكويت ويبلغ طول الخط نحو ٣٠ ميلا .

وقد منح حاكم الكويت شركة (امينيول) امتياز استغلال النصف غير المنفصل التابع له بينما منحت البلاد السعودية شركة باسيفيك وسترن اويل امتياز استغلال النصف الخاص بها . وتشرف شركة امينيول على العمل فى استغلال بترول المنطقة بالاصالة عن نفسها وبالنيابة عن شركة باسيفيك وسترن .

ويمتلك حاكم الكويت ١٥ ٪ من رأسمال شركة أمينيول كما تدفع له الشركة عوائد بواقع ٣٤ سنتا امريكيا عن البرميل . بينما يمتلك ملك البلاد العربية السعودية ٢٥ ٪ من شركة باسيفيك وسترن التى ستدفع له عوائد بواقع ٥٥ سنتا عن البرميل

تجارة اثيوبيا الخارجية

تظهر الارقام التى توافرت اخيرا عن تجارة أثيوبيا الخارجية فى فى النصف الاول من عام ١٩٥٣ ان قيمة كل من الصادرات ، الواردات قد استمرت فى الارتفاع الذى لوحظ خلال السنوات الاخيرة ، وتبلغ قيمة الصادرات خلال الشهور الستة ٩٣٫٤ مليون ريال اثيوبى اى بزيادة نحو ٤٢ ٪ على القيمة المقابلة للشهور الستة الاولى من عام ١٩٥٢ وتدل التقارير الحديثة على أن حركة الصادرات قد استمرت نشطة فى الشهور التالية لشهر يونية الماضى بما يفوق المستوى المقابل فى شهور عام ١٩٥٢

وارتفعت أيضا قيمة واردات السلع ولو ان الزيادة تقل عن الزيادة فى الصادرات ، وبلغت الواردات ٦٩٫٣ مليون ريال أثيوبى اى بزيادة ١٥ ٪ على الفترة المقابلة من عام ١٩٥٢ .

ويجب عند الحكم على الزيادة الحقيقية فى تجارة أثيوبيا الخارجية ان ندخل فى الحسبان أن هذه الارقام تتضمن ارقام تجارة اريتريا التى ضمت الى أثيوبيا فى سبتمبر ١٩٥٢ وتبلغ قيمة الصادرات الناجمة عن اريتريا خلال الشهور الست الاولى من عام ١٩٥٣ نحو ١٢٫٥ مليون ريال اثيوبى . الا انه يصعب الوصول الى قيمة حقيقية للزيادة فى الطلب العام على الواردات نتيجة لطلب سكان اريتريا ، ولو انه يبدو ان القيمة توازى تقريبا قيمة الصادرات .

وكانت أسعار السلع المصدرة ، وكذلك السلع المستوردة تقل على وجه العموم فى عام ١٩٥٣ عن الفترة المقابلة من عام ١٩٥٢ ، مما يبعث على الاعتقاد بأن الزيادة فى حجم التجارة كانت تربو على الزيادة فى قيمتها .

على أن الارقام الرسمية التى تضع الفائض فى الميزان التجارى بما لا يتجاوز ٢٤٫١ مليون ريال اثيوبى أنما تبخس من قيمته ، اذ أن الكثير من القيم المقيدة تحتاج الى تعديل بعمل حساب لنفقات النقل الداخلى حتى توضع بيانات الصادرات والواردات على أساس عام من القيمة عند الحدود الأثيوبية . واذا ماعملت هذه التعديلات يرتفع الفائض فى الميزان التجارى الى نحو ٣٦٫٩ مليون ريال اثيوبى .

وينعكس الفائض فى الميزان التجارى فى الزيادة الكبيرة فى ارصدة اثيوبيا الخارجية خلال الفترة ذاتها . فقد ارتفعت ارصدة اثيوبيا الرسمية القصيرة والطويلة الاجل فى ٣٠ يونية سنة ١٩٥٣ نحو ٣٧٫٨ مليون ريال اثيوبى عما كانت عليه فى آخر ديسمبر سنة ١٩٥٢ . وبلغ الفائض فى ميزان المدفوعات خلال الفترة ذاتها ٣٩٫٢ مليون ريال اثيوبى ، وهى نتيجة كبيرة بالمقارنة مع فائض لم يتجاوز ٥ مليون ريال فى العام الماضى وفائض ١٥٫٣ مليون ريال عام ١٩٥١

ولا ينتظر ، بالنسبة للسنة بأكملها ، ان تحقق مدفوعات أثيوبيا الخارجية فائضا بهذا القدر ، اذأن العوامل الموسمية خلال النصف الثانى من العام ستحد من الصادرات بأكثر من تحديدها للواردات . وبالاضافة الى ذلك ينتظر أن تحفز الزيادة الكبيرة فى الصادرات خلال النصف الاول من العام مزيدا من الطلب على الواردات .

ويجىء البن فى مقدمة صادرات اثيوبيا وهو محصولها الرئيسى . وتبلغ حصة البن فى الصادرات الكلية ٥٧٫٥ ٪ فى النصف الاول من عام ١٩٥٣ مقابل ٤٧٫٢ ٪ عام ١٩٥٢

و ٣٨ر٥ ٪ متوسط سنوات مابعد الحرب . وقد زادت صادرات البن فى النصف الاول من عام ١٩٥٣ على صادراته خلال عام ١٩٥٢ بأكمله سواء من ناحيتى القيمة والحجم . وقد صدر نحو ٢٤ ألف طن من البن خلال الشهور الستة .

ونظرا للتوسع فى زراعة البن فى أثيوبيا يقدر أن يزيد الانتاج سنويا بنحو خمسة آلاف طن . ويقدر الانتاج فى الوقت الحاضر بنحو ٧٥ الف طن ينتظر أن يتم تصدير ٣٥ الف طن منها عام ١٩٥٣ . واذا استمرت اسعار البن العالمية فى المستويات العالية الحالية فان ذلك يوحى باستمرار الظروف الاقتصادية الحسنة التى تنعم بها أثيوبيا فى الوقت الحاضر .

ميزان المدفوعات الليبية

جاء فى بيان رسمى لوزير المالية الليبية أن ميزان مدفوعات ليبيا خلال عام ١٩٥٢ قد اسفر عن فائض قدره نصف مليون من الجنيهات الليبية .

ومن الملاحظ أن هذا الفائض لم يمكن الوصول اليه الا بعد ادخال المساعدات المالية المقدمة من انجلترا وفرنسا والتى بلغت ٦ر٩ مليون جنيه ليبى فى الحساب . واذا أبعدت هذه المساعدات أسفر الميزان عن عجز ٤ر٦ مليون جنيه ليبى .

وقد بلغت المدفوعات للواردات المنظورة وغير المنظورة خلال العام ١٠ر٩ مليون جنيه ليبى ، بينما لم تتجاوز الايرادات من الصادرات ٤ر٥ مليون جنيه ليبى .

تعديل قانون المناجم فى سوريا

ظهر بعد اصدار الدستور السورى الجديد أن قانون المعادن الصادر فى ١٢ مارس سنة ١٩٥٠ يتضمن أحكاما لاتتفق مع الدستور، بالاضافة الى أوجه النقص التى ظهرت خلال المدة التى مضت على صدور القانون .

وعلى ذلك أعدت الحكومة السورية مشروع قانون جديد للمناجم يتضمن المميزات التالية : —

١ — لايحق للدولة القيام بأعمال البحث والتنقيب واستثمار المعادن مباشرة أو بالمساهمة مع الغير .

٢ — قصر الامتياز الممنوح على مادة منجمية واحده بعد ان كان يمنح لمجموعة من المواد

٣ — لايحق منح امتيازات التنقيب الا للشركات المؤسسة فى سوريا والتى يكون مركزها الرئيسى فيها .

٤ — اخضاع أعمال التنقيب لرقابة جدية من الحكومة

٥ — تأليف مجلس للمناجم لدراسة المشروعات المؤدية للنهوض بأعمال البحث والتنقيب والاستثمار

صناعة الصوف فى الباكستان

ورثت الباكستان من بين ماورثته عن تقسيم شبه القارة الهندية اقتصادا زراعيا لايمكنها الاعتماد عليه وذلك لافتقاره الى نظم صالحة للرى والى التصنيع ولاعتماده على أسعار الاسواق العالمية المتذبذبة .

ولهذا فقد دأبت حكومة الباكستان منذ البدء على معالجة هذا الوضع بتحسين حالة الصناعات الاساسية حتى تبلغ مرحلة الاكتفاء الذاتى ، ولا شك فى أن لمثل هذه السياسة فائدتين اولاهما استقرار أسعار المواد الخام فى الباكستان وثانيتهما الاحتفاظ بالمدخرات القومية . وعلى ضوء هذه السياسة راحت حكومة البلاد تولى التقدم الصناعى عنايتها الاولى ، ودليلنا على ذلك انشاؤها اتحاد التقدم الصناعى للباكستان والاتحاد المالى الصناعى لبث الثقة بين صفوف رجال الصناعة وتزعم حركة انشاء الصناعات الهامة فى البلاد .

ومن أهم الصناعات التى لايزال العمل جاريا على انشائها صناعة الصوف ، اذ يجرى فى الوقت الحاضر انشاء مصنعين للصوف احدهما فى بنو (اقليم الحدود) والثانى فى هرناى (بلوجستان) وسيحوى كل من هذين المصنعين ٢٤٠٠ مغزل و ٢٤ نولا .

وأكثر أقاليم الباكستان انتاجا للصوف بلوجستان واقليم الحدود اذ يبلغ عدد الاغنام والماعز فى الاقليم الاول ضعف عدد السكان . وتكاد تربية الماشية تكون أهم حرفة منتشرة فى هذين الاقليمين . كما ان الصوف هو أهم انتاج فيهما ، ومع ذلك فلا تكاد توجد فيهما صناعة واحدة للاستفادة منه ولذا فان هذا الصوف يصدر كله الى الخارج مكبدا المنتجين خسائر جسيمة . أما مصانع هرناى التى يجرى انشاؤها فى هذه المناطق فستقوم بتشغيل الايدى العاملة وارساء قواعد سوق ثابتة لهذه المواد الخام وتزويد صناعة النسيج اليدوية بما تحتاجه من خيوط الغزل .

وتبلغ الثروة الحيوانية فى بلوجستان مليونى رأس من الغنم والماعز تقدم سنويا ٥٠ ألف موند من الصوف (الموند يعادل ٨٧ر٥ رطل مصرى) أما اقليم الحدود فيبلغ انتاجه السنوى ٤٠ ألف موند واما مجموع انتاج الصوف فى الباكستان كلها فيبلغ ٣٤٠ ألف موند . وأكبر نسبة من هذا الصوف تستخدم فى صناعة السجاد . والسبب فى ذلك هو عدم اعداد هذا الصوف الخام اعدادا قائما على أسس علمية قبل تصديره . ولقد شعرت الباكستان بأنها لن تكتسب شهرة فى الاسواق العالمية الا اذا صنفت أصوافها المعدة للتصدير ولهذا فقد وضعت ادارة التعاون والتسويق التابعة لوزارة الزراعة بحكومة الباكستان مشروعا أطلق عليه اسم « مشروع بكمارك لتصنيف الصوف » وهو مشروع يقضى بسد حاجات الصوف الخام وتصنيف الصوف على أسس علمية كما أنه سيجرى تحسينات على الطريقة الناقصة التى يعد بها الصوف الباكستانى للتصدير . وقد تم حتى الآن تدريب الموظفين الذين سيقومون بهذه العملية كما أن آلات اختبار الصوف قد وصلت من الخارج ، وينتظر أن يبدأ العمل بهذا المشروع فى خلال اسابيع .

اذاعت مصلحة الضرائب الكتاب الدورى التالى :

استنادا الى ما أفتى به قسم الرأى المجتمع لمجلس الدولة يخضع قسط التأمين المنصوص عليه فى المادة الثامنة من المرسوم بقانون رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٢ الخاص بانشاء صندوق للتأمين وآخر للادخار والمعاشات لموظفى الحكومة المدنيين — لضريبة المرتبات وما فى حكمها المقررة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

لذلك توجه المصلحة النظر الى تنفيذ تلك الفتوى وتحصيل فروق الضرائب التى تترتب على خضوع اقساط التأمين المذكورة للضريبة وذلك اعتبارا من تاريخ العمل بالمرسوم بقانون سالف الذكر علما بأنه يسرى ابتداء من أول فبراير سنة ١٩٥٣ .

ويلغى مايخالف ذلك من تعليمات سابقة .

عودة إلى الجمرك ونظام "المنه فيه"

مازال الجمرك يصر على تفسيره الخاطيء عند تطبيق هذا النظام ، وهو اخذ بضاعة من التاجر بنسبة الرسم المقرر بالرغم مما اوردنا له من ادلة تثبت هذا الخطأ ، وبالرغم من انه لمس خطورة الموقف اذا مابلغ الرسم ١٠٠ في المائة واضطر الى تجريد التاجر من بضاعته باكملها .

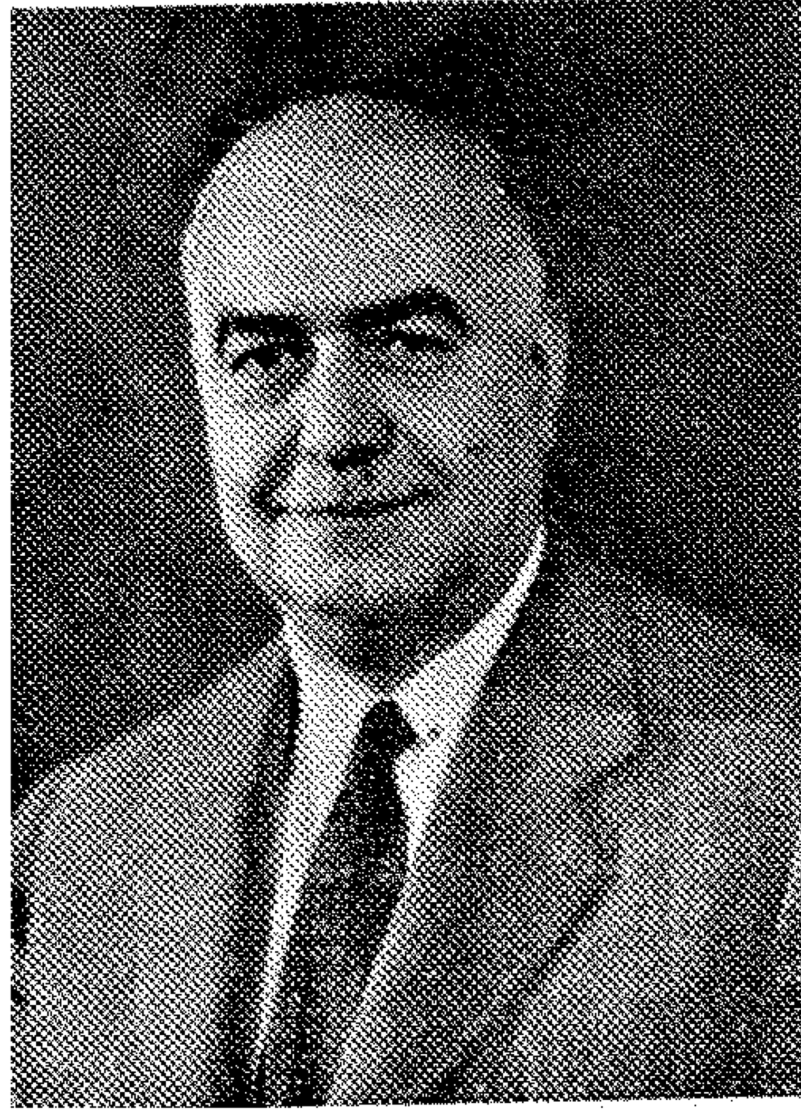
وكان املنا عظيما في ان يعدل الجمرك عن هذا التفسير الخاطيء ويتبع التفسير السليم ، وهو أن يحتسب الجمرك نسبة الرسم المقرر على أساس مايتبقى لدى التاجر ، فمثلا عندما يكون الرسم المقرر ١٠٠ في المائة وكان عدد الوحدات ٢٠٠ وحدة ، يأخذالجمرك ١٠٠ وحدة ويترك للتاجر ١٠٠ ، واذا كان عدد الوحدات جميعها ١٠٠ يأخذ الجمرك ٥٠ وحدة ويترك للتاجر ٥٠ وحدة لا أن يأخذ المائة وحدة بأكملها ، وبعد أن يأخذ الجمرك وحداته الخمسين يضم الى قيمتها الرسم المقرر ١٠٠ في المائة فتأتي له هذه العملية بحصيلة كاملة غير منقوصة . وهذا الرسم الاخير يقضي العرف أن يتحمله مشترى البضاعة لا أن يتحمله التاجر وتؤخذ منه بضاعةمرة أخرىباسم رسم الرسم، الامر الذي يتنافى مع العدالة والمنطق ، والذي كان سببا في انهيار هذا النظام .

نعم ، كان املنا عظيما ان يعدل الجمرك عن هذا التفسير الخاطيء ، ولكن للاسف جاء رده مخيبا لأملنا مشيرا الى أن اللائحة هي التي قضت بهذا التفسير ، ولكن حاشى أن تشير اللائحة بمثل ذلك وهي التي وضعت لتحمي التاجر ولتكون له سندا وعونا اذا ماقسا الجمرك عليه وغالى في تقدير بضاعته .

وهذا نص الكتاب الذي ورد للغرفة عن طريق مصلحة التجارة ردا على المذكرة التي تقدمنا بها ، ونص المادة التي وردت في اللائحة الجمركية عن هذا النظام ، ليتبين القاريء حقيقة الامر

نص الكتاب الذي بعثت به ادارة التعريفات بالجمارك الى مصلحة التجارة :

بالاشارة الى كتابكم رقم ٨/٢/٤٧٠ جزء ٣ في ٢٦ /١٩٥٢/٥ بشأن المذكرةالمقدمةمن أحد حضرات أعضاء الغرفة التجارية المصرية لمحافظة القاهرة بشأن نظام« منه فيه» أتشرف بالافادة أنه بدراسة الاقتراح المذكور اتضح انه مبنى على أساس خاطيء مع رجاء العلم بأن اجراءات تحصيل الرسوم عينا (نظام المنه فيه) في حالة الاختلاف على تثمين البضائع منصوص عليها باللائحة الجمركية الصادرة بالامر العالي المؤرخ ١٨٨٤/٤/١ **وبمقتضاه يحصل الرسم عينا من البضاعة ذاتها بنسبة الرسم المقرر عليها** . وتقوم مصلحة الجمارك ببيع البضاعة حسب تثمينها ، فاذا ما استورد أحد التجار مائة وحدة ثمنها مائة جنيه وكان رسم الجمرك المقرر عليها هو بواقع ٢٠ في المائة من القيمة مثلا ، وقرر الجمرك اضافة ١٠٠ في المائة على الثمن الموضح في الفاتورة ، ورفض هذه الاضافة ، فان الجمرك يستولى على ٢٠ في المائة من عدد الوحدات ويبيع الوحدة بسعر أساسي قدره جنيهان ، بينما ثمنها على المستورد حسب الفاتورة التي قدمها ـ جنيه واحد مضافا اليه



للسيد
عبد الحميد كازروني

٢٠٠ مليم رسوم ، أى ٢٠٠ ر ١ ج ٠ م٠
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام
مدير عام الجمارك

نص المادة التي تشير الى « نظام المنه فيه » في اللائحة الجمركية :

مادة ٢٠٤ ـ البضائع المدفوع رسومها عينا

(١) انتخاب البضائع ـ في حالة اختيار صاحب الشأن دفع الرسوم عينا تطبيقا للمادة ١٩٠ .

(ب) تقدم الشهادة الى المثمن المختص ليختار البضائع المقتضى أخذها بموافقة رأى مراقب القسم ، وبالاشتراك مع صاحب الشأن اذا أجاز له القانون ذلك . **وتكون قيمة البضاعة التي تؤخذ مساوية بوجه التقريب للرسوم المستحقة الدفع .**

هذا ما جاء في نص المادة بخصوص تطبيق الجمرك بنسبة معينة كما ذكر الجمرك في كتابه، الجمرك . فقد نصت المادة بصريح العبارة « أن **تكون قيمة البضائع التي تؤخذ مساوية بوجه التقريب للرسوم المستحقة الدفع** » . وليس كما ذكره الجمرك « أن تؤخذ البضاعة بنسبة الرسم المقرر » .

المادة لم تحدد كمية البضاعة التي يأخذها الجمرك بنسبة معينة كما ذكر الجمرك في كتابه، انما كل مانصت عليه أن تكون قيمة هذه البضاعة مماثلة للرسوم المستحقة أو لحصيلة الجمرك ، والمفروض أن قيمة هذه البضاعة هي عبارة عن قيمتها الاصلية زائدا رسومها الجمركية ، وأن هذه الرسوم يصير تحصيلها من المشتري ، وليس من التاجر بعكس مايفعله الجمرك الآن، حيث يحمل التاجر الرسم ورسم الرسم بضاعة ولا يحمل مشترى البضاعة أى رسم ، وهذه هي نقطة الخلاف بيننا وبين الجمرك . وكنا ننتظر أن يبين لنا الجمرك الحكمة في تشبثه بتفسيره أو يشرح لنا ولو قليلا السبب في عدم رغبته اتباع تفسيرنا ، ولكن للأسف جاء رده خاليا من كل اشارة الى هذا الموضوع مكتفيا بالتلويح الى اللائحة ، طارقا موضوعا آخر وهو موضوع الضم ، وأسهب في شرحه ليفهمنا انه يحمل عبء هذا الضم ولا يتحمله التاجر مستورد البضاعة ، فاذا كان هذا ما يريد أن يشير اليه الجمرك . فقد أخطأ مرة ثانية ، لان هذا الضم ليس زيادة في السعر وانما تصحيح للوضع ، فاذا اعتبره الجمرك عبئا عند مبيع بضاعته فيعد هذا اعترافا منه بأنه قسا على التاجر وبالغ في تقدير بضاعته .

فاذا أصر الجمرك وتشبث بتفسيره الخاطيء بعد كل هذه الادلة ، وبعد أن لمس الخطر الذي يدنو منه اذا مابلغ الرسم المقرر ١٠٠ في المائة فمعنى هذا أنه كأنما يتعمد أن يلحق بالتاجر الاضرار الآتية :

أولا ـ أن يحمل التاجر هذا الرسم غير الشرعي ، وهو رسم الرسم وأن يحصل منه على كمية زائدة من البضاعة تغنيه عن اضافة الرسم الجمركي ليضمن لنفسه منافسة التاجر واقبال الجمهور على مشترى بضاعته.

ثانيا ـ أن يجرد التاجر من بضاعته ويصادر أمواله ، الامر الذي يتنافى مع أحكام الدستور **العامة ولا يجوز الا بنص قانوني صريح .**

ثالثا ـ القضاء على هذا النظام والحكم عليه بالزوال لانه لايوجد تاجر يرضى به بعد أن **تبين له أن في الالتجاء اليه ضياعا لأمواله .**

وانى على يقين من أن الجمرك بعيد كل البعد عن أن يفكر في الحاق مثل هذا الضرر بالتاجر، وكل مافي الامر أن هذا التفسير الخاطيء ليس من مقررات اليوم ، انما يرجع الى عهد قديم عندما كان الرسم المقرر ٨ في المائة ، ففسر الجمرك اللائحة في ذلك الوقت بطريقة يسهل تنفيذها وهو أخذ بضاعة من التاجر بنسبة الرسم المقرر **ولم يعبأ احد بخطأ التفسير سواء الجمرك أو** التاجر ، وذلك لضآلة الزيادة التي كان يأخذها **الجمرك من التاجر حيث كانت لاتتعدى نصفا في** المائة . أما الآن فقد أصبحت هذه الزيادة ١٦ وثلث في المائة اذا ماكان الرسم ٥٠ في المائة و ٥٠ في المائة اذا ماوصل الرسم الى ١٠٠ في المائة ، أى أن يأخذ الجمرك كل **ما عند التاجر من بضاعة (٥٠ في المائة رسوم** جمركية و٥٠ في المائة زيادة وهي رسم الرسم)

لهذا فاني اهيب بالجمرك أن يبادر بعلاج هذه الحالة الخطيرة وأن يعدل عن هذا التفسير الخاطيء الذي سبب انهيار هذا النظام ويتبع التفسير السليم الذي توخاه المشرع عند وضعه وهو أن يحتسب الرسم على أساس مايتبقى لدى التاجر لا على أساس البضاعة بأكملها ، أو بمعنى آخر لايؤخذ رسم الرسم من التاجر بل يؤخذ من المشتري ، وبهذا التفسير السليم يعود الى هذا النظام مكانته ويصبح عونا للتاجر بدل أن يكون نقمة عليه .

عبد الحميد كازروني
عضو الغرفة التجارية بالقاهرة



الذهب الروسى فى الاسواق الحرة

بالرغم من كبر انتاج الذهب فى الاتحاد السوفيتى ، اذ أنه يلى اتحاد جنوب أفريقيا مباشرة على رأس قائمة البلاد المنتجة ، فان روسيا لم تعرض شيئا من انتاجها فى الاسواق الخارجية منذ عام ١٩٣٦ .

الا أن التغير الذى طرأ على اتجاهات السياسة الاقتصادية الروسية كما أعلنها مالنكوف والذى يهدف الى زيادة المعروض من السلع الاستهلاكية للشعب الروسى ، تطلب تغيرا فى وسائل تمويل هذه السياسة

ويبدو أن الاتحاد السوفيتى قد اعتزم انقاص صادرات القمح والاخشاب حتى يزيد المعروض منها فى السوق المحلية ، على أن يقوم ببيع جانب من مخزونه من المعادن الثمينة للحصول على العملات الاجنبية اللازمة لشراء السلع الاستهلاكية والانتاجية التى يحتاجها السوفيت من الخارج .

وقد بدأت الروسيا ببيع كميات ضخمة من الفضة فى الاسواق العالمية فى الشهور القليلة الماضية ، ثم شرعت فى طرح جانب من مخزونها من الذهب فى هذه الاسواق .

وذهبت أولى كميات الذهب المباعة الى لندن حيث بيع فى أوائل شهر ديسمبر ماقيمته ٧٠ مليون دولار .

ويبدو أن روسيا وجدت نفسها تواجه عجزا كبيرا فى أرصدتها الاسترلينية بالاشتراك مع دول الكتلة الشرقية الاخرى .

الا أن التقارير الاخيرة تدل على أن الذهب الروسى لن يقتصر تصديره على سوق لندن فقط ، بل فى عدة أسواق أوربية أخرى تعانى الكتلة الشرقية نقصا فى أرصدتها من عملاتها .

وقد تمت عملية لندن على أساس السعر الرسمى ، ويبدو أن ضآلة الفرق بين السعر فى السوق الحرة والسعر الرسمى جعل السوفيت يفضلون التعامل الرسمى ، ولو أن هناك من يقول بأن بريطانيا قدمنحت الروس عدة امتيازات فى اتجاهات أخرى لضمان حصول بريطانيا على الذهب الروسى بالسعر الرسمى .

وكان لظهور الذهب الروسى فى الاسواق العالمية وما ينتظر ظهوره من كميات أخرى ، بجانب العوامل الاخرى ، اثره فى انخفاض أسعار الذهب فى الاسواق الحرة حتى كادت تعادل السعر الرسمى .

سوق القطن العالمية

تقدر اللجنة الاستشارية الدولية للقطن أن محصول القطن العالمى سيزيد فى موسم ١٩٥٣ — ١٩٥٤ على مثيله فى العام الماضى الذى بلغ ٢٨ر٥ مليون بالة . ويرجع الفضل فى هذه الزيادة الى انتاج الولايات المتحدة حيث أن انتاج المناطق الاخرى قد انخفض نحو نصف مليون بالة .

وبينما انخفض محصول القطن المصرى والباكستانى حوالى مليون بالة ، ينتظر أن يسجل محصول الهند وأوغندة زيادة ظاهرة .

وتتوقع اللجنة أن تشابه كمية المصدر من القطن الخام واتجاهات التصدير هذا الموسم ماكانت عليه فى الموسم السابق فيما عدا الولايات المتحدة التى ينتظر أن تعانى نقصا قليلا فى صادراتها .

ويبدو أن صناعة المنسوجات القطنية العالمية قد بدأت تفيق من الركود الشديد الذى أصابها فى الموسم السابق مما ينتظر معه أن يزيد الاستهلاك العالمى هذا العام عما كان عليه فى العام السابق .

الا أنه يبدو أن الزيادة فى محصول هذا العام تفوق الزيادة المنتظرة فى الاستهلاك العالمى ، مما يتوقع معه أن تزيد الفضلة فى آخر موسم ١٩٥٣ — ١٩٥٤ عما كانت عليه فى الموسم السابق بحوالى مليونين الى ثلاثة ملايين بالة يتركز معظمها فى الولايات المتحدة .

وتدل احصاءات صناعة المنسوجات القطنية العالمية فى الربع الثالث من عام ١٩٥٣ ، أن الكميات التى دخلت التجارة الدولية لاتزيد الا حوالى ١ فى المائة عما كانت عليه فى الربع الثانى . الا أن اليابان أمكنها زيادة صادراتها من ٢٠٦ مليون ياردة مربعة فى الربع الثانى الى ٢٤٢ مليون ياردة فى الربع الثالث ١٩٥٣ مقابل ١٤٣ مليون ياردة فى الربع الثالث ١٩٥٢

ويرجع نجاح اليابان فى زيادة صادراتها القطنية الى أسباب عدة منها الاتفاق التجارى مع أندونيسيا وتخفيف القيود على الاستيراد الى دول المنطقة الاسترلينية ، وكذلك الى اتفاقات المقايضة التى عقدت مع دول الشرق الاوسط .

هذا وقد سبقت الهند المملكة المتحدة فى مضمار تصدير المنسوجات القطنية ، بينما تدهورت الولايات المتحدة الى المركز الرابع .

توزيع الدخل العالمى والسكان على القارات المختلفة

	عدد السكان فى المئة	الدخل الكلى فى المئة
أفريقيا	٨ر٥	٢ر٦
أمريكا الشمالية	٩ر٠	٤٣ر٦
أمريكا الجنوبية	٤ر٣	٣ر٥
آسيا	٥٣ر٠	١٠ر٥
أوربا	١٦ر٦	٢٧ر٣
الاتحاد السوفييتى	٨ر١	١١ر٠
استراليا	٠ر٥	١ر٥
	١٠٠	١٠٠

البنك الدولى للتعمير والانشاء

البرازيل : أعلن البنك الدولى أخيرا منح البرازيل قرضين مجموعهما ٢٢ر٥ مليون دولار . الاول يبلغ ١٢ر٥ مليون دولار لدفع ثمن معدات الخطوط الحديدية التابعة للشركة البريطانية ، ويتكلف المشروع بأكمله بما فى ذلك اصلاح الخطوط حوالى ٣٤ مليون دولار ، منها ١٣ر٦ مليونا تصرف بالعملة المحلية التى تكفلها السلطات البرازيلية ، والباقى وقدره ٢٠ر٤ مليون دولار يغطى قرض البنك الدولى ١٢ر٥ مليونا ويمول الرصيد باعتماد تقدمه الشركة البريطانية المشار اليها . ويستهلك القرض فى ١٥ عاما بفائدة ٤ ٧/٨ ٪ سنويا .

اما القرض الثاني فيبلغ ١٠ مليون دولار لسداد قيمة المعدات المستوردة لمشروع توليد الكهرباء على نهر بارانا نابيما فى سان باولو ويستهلك القرض فى ٢٠ عاما بفائدة قدرها ٥ ٪

اليابان : قدمت البعثة التي اوفدها البنك الدولى الى اليابان أخيرا مذكرة عن نتائج أبحاثها وجهت فيها تحذيرا قويا الى الحكومة اليابانية من نتائج السياسة التضخمية التى تتبعها ، والتى هى سبب ارتفاع اسعار الصادرات اليابانية مما يقف عائقا فى سبيل النهوض الاقتصادى للبلاد

وذكرت البعثة أن اليابان تستورد كميات كبيرة من الواردات لاتتناسب مع صادراتها ، وأن معظم هذه الواردات من السلع الاستهلاكية بعد أن تخلت اليابان عن البرنامج التقشفى الذى ساد أيام الاحتلال .

وضمنت مذكرتها نقاطا عدة اعتبرتها ضرورية للنهوض بالاقتصاد اليابانى تتلخص فيما يأتى :

١ ــ العمل على تحقيق موازنة ميزانية الدولة دون اللجوء الى اصدار أذونات او السحب على الاحتياطى .

٢ ــ ضغط المصروفات والمحافظة على مستوى عال من الاستثمار زيادة انتاج المواد الغذائية .

٣ ــ تفضيل المشروعات الاستثمارية على غيرها من المشروعات .

٤ ــ تخفيض الضرائب على الشركات ورفع نسبة الضرائب على الملاهى .

٥ ــ رفع سعر الخصم المركزى واتباع سياسة مقيدة للائتمان ليمكن الحد من التوسع فى الاقراض بواسطة البنوك التجارية .

ومن المنتظر أن يظهر ميزان مدفوعات اليابان خلال العام الذى ينتهى فى مارس ١٩٥٤ ، عجزا قدره ١٩٠ مليون دولار ، يرجع بكامله الى العجز فى مدفوعات اليابان مع المنطقة الاسترلينية والذى يقدر بنحو ١٩٣ مليون دولار .

وكان ميزان المدفوعات اليابانى قد أظهر فائضا بلغ ٩٣ مليون دولار فى العام السابق وتوقع البعض فى بادىء العام الحالى أن يسفر الميزان عن فائض آخر يبلغ نحو ٨٠ مليون دولار ، الا أن الظروف المتغيرة لم تحقق هذه التوقعات .

الانهاض الاقتصادى لامريكا اللاتينية

تجتاز بلاد امريكا اللاتينية عامة فى الوقت الحاضر فترة يشتد فيها الوعى العام الى ضرورة واهمية المشروعات الخاصة بالانهاض الاقتصادى . وتهتم البلاد المختلفة بتوسيع قاعدة اقتصادياتها بتنويع إنتاجها وعدم الاقتصار على انواع قليلة من النشاط الاقتصادى .

وقد رأت هذه البلدان وعلى رأسها الارجنتين والبرازيل ان التصنيع هو الحل الوحيد للمشاكل التى تواجهها وانه هو السبيل لرفع مستوى معيشة السكان .

الا أن التصنيع يتطلب استثمارات كبيرة سواء من الحكومة أو من الافراد ، مما يجعل المشكلة فى الحقيقة تتجمع فى كيفية تمويل هذه المشروعات الصناعية الهامة . .

وتحاول بلاد امريكا اللاتينية جذب رءوس الاموال الاجنبية اليها وتقديم الضمانات الكافية لذلك بتغيير السياسات القديمة التى جعلت كثيرا من المستثمرين يحجمون عن دخول السوق الامريكية الجنوبية خشية التأميم والاستيراد والنظم الضرائبية والقيود الكثيرة ..

ولذلك عمدت كثير من دول أمريكا اللاتينية الى اصدار ما يلزم من قرارات وتشريعات لتهيئة الجو المناسب من الناحية الاقتصادية والسياسية والقانونية للعمل المنتج لرءوس الاموال الاجنبية .

ولم تغفل السلطات اهمية السوق الداخلية أيضا فتجرى محاولات كثير لتشجيع الادخار الذى لايزال هزيلا بالنسبة لما يمكن الحصول عليه .

الاستثمارات الامريكية فى الخارج

ظهرت أخيرا بعض التقديرات الخاصة بالاستثمارات الخارجية للولايات المتحدة الامريكية، وتطورها فى السنوات العشر الاخيرة حتى عام ١٩٥٢ . ويظهر من هذه التقديرات أن مجموع الاستثمارات الخارجية يكاد يكون قد تضاعف خلال المدة اذ بلغ نحو ١٤٠٠٠ مليون دولار عام ١٩٥٢ مقابل ٧٨٦٢ مليونا عام ١٩٤٣ .

وقد سهلت التعديلات فى القوانين الامريكية السبل للاستثمارات الاجنبية الا أنه ، كما يقول التقرير لا تزال هناك صعوبات ليست بالهينة تعترض سبيل الاستثمارات الامريكية وخاصة بالنسبة لقصور وسائل جذب هذه الاموال عن بلوغ الدرجة التى تصدر بها كميات كافية منها .

ويبدو ان معظم الاستثمارات الامريكية الجديدة فى الخارج يذهب وراء البترول بواسطة شركات الزيت وخاصة فى فنزويلا والخليج الفارسى وكندا ، وقد ارتفعت الاستثمارات الامريكية الخارجية فى الزيت من حوالى ١٤٠٠ مليون دولار عام ١٩٤٣ الى ٣٣٩٠ مليونا عام ١٩٥٠ ، ثم الى ٤٤٠٠ مليون عام ١٩٥٢

ونورد فى الجدول التالى توزيع الاستثمارات الامريكية على الصناعات المختلفة ، ولما كان كثير من تفصيلات الاستثمارات الامريكية عام ١٩٥٢ لايزال غير متوافر فتقتصر على ارقام سنتى ١٩٤٣ و ١٩٥٠

وترجع الزيادة الكبيرة فى الاستثمارات الامريكية فى الزيت الى العائد الكبير لهذه الصناعة ، اذ أن الربح الناتج من استثمارات الزيت يبلغ ٤٣ ٪ من مجموع ارباح الاستثمارات الاجنبية بينما ان ارباح الاستثمارات فى الصناعة وهى التى تمثل ٣٢ ٪ من الاستثمارات الكلية لم تتجاوز ٢٧ ٪ من مجموع الارباح

	١٩٤٣		١٩٥٠	
	مليون دولار	٪	مليون دولار	٪
الصناعة	٢٢٧٦	٢٩	٣٨٣١	٣٢
البترول	١٣٩٣	١٨	٣٣٩٠	٢٩
المواصلات والمنافع العامة	١٣٩٠	١٨	١٤٢٥	١٢
المناجم	٩٧٣	١٢	١١٢٩	١٠
متنوعة	١٨٣٠	٢٣	٢٠١٣	١٧
المجموع	**٧٨٦٢**	**١٠٠**	**١١٧٨٨**	**١٠٠**

نفقات التسليح فى دول حلف الاطلنطى

نورد فى الجدول التالى اجمالى مصروفات الدفاع فى دول حلف الاطلنطى منذ عام ١٩٤٩ الى ١٩٥٣ علما بأن أرقام السنة الاخيرة هى تقديرات الميزانيات :

بملايين الدولارات

	١٩٤٩	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥٣
لوكسمبرج	٢	٣	٥	٩	١١
البرتغال	٥٠	٥٣	٥٤	٥٨	٧٦
الدانمرك	٥٢	٥٢	٦٩	٩٨	١٥٦
النرويج	٥٢	٥٠	٨٠	١١٦	١٥٦
اليونان	١٠٩	١٣١	٢٢٢	١٦٤	٢٢١
تركيا	٢٥٨	٢٤٨	٢٧٣	٣٠٧	٣٨٦
هولندة	١٧٩	٢٣٧	٢٧٩	٣٣٠	٤١٧
ايطاليا	٤٨٢	٥٦٥	٧٣١	٨٤٢	٨٣٥
كنـدا	٣٣٨	٤٥٠	١١٥٩	١٩١٧	٢١٧١
فرنسـا	١٣٧٠	١٥٩٩	٢٥١٧	٣٧٠٦	٤٠٨٦
المملكة المتحدة	٢١٨١	٢٣٧٧	٣٢١٨	٤٣٧٧	٤٩٥٧
الولايات المتحدة	١٣٣٠٠	١٤٣٠٠	٣٣٢١٦	٤٧٦٧١	٥١٨٦٠
المجموع	**١٨٥٠٣**	**٢٠٢٠٨**	**٤٢٠٤١**	**٥٩٨١٢**	**٦٥٤٧٥**

الاحوال الاقتصادية فى سويسرة

بالرغم من ازدياد المنافسة ، وانخفاض الطلب بعض الشىء على المنتجات الصناعية ، فان الحالة الاقتصادية فى سويسره تمتاز بمستوى عال من الانتاج ، ويساعد على دعم النشاط الاقتصادى استمرار التوسع فى نشاط صناعة المبانى سواء بواسطة الحكومة أو الافراد . ومن المتوقع ان يبلغ النشاط الاقتصادى أوجه فى عام ١٩٥٤

وينظر الرأى العام السويسرى باهتمام الى تطور مركز سويسرة الدائن فى اتحاد المدفوعات الاوروبى الذى ارتفع الى ٧٨٤ر٣ مليونا من الفرنكات السويسرية وبذلك تكون سويسرة قد قاربت الحد الاعلى الذى صرح به البرلمان .

وقد عرضت اقتراحات عدة لخفض دائنية سويسرة لاتحاد المدفوعات الاوروبى او على الاقل لمنع زيادتها وقد اقترح أن تقوم سويسرة بالتوسع فى استثماراتها الخارجية عن طريق أتحاد المدفوعات ، الا أن هناك اعتراضات خطيرة تجابه هذا الاقتراح

فالملاحظ انهناك وفرة فى الاموال المعروضة فى السوق السويسرية . وترجع هذه الوفرة الى استمرار هجرة رأس المال من البلاد ذات العملات غير المستقرة الى سويسرة وكذلك الى استرداد رءوس الاموال السويسرية من الخارج واستمرار الفائض فى ميزان المدفوعات السويسرية

الا أنه قد يكون محتملا فى المستقبل القريب زيادة الاستثمارات السويسرية فى الخارج وبذلك تتوفر لدول الاتحاد الاموال التى تلزمها لسداد جانب من مديونيتها الكبيرة لسويسرة

اقتصاديات بلجيكا

تحول النشاط فى بلجيكا أخيرا من الصناعات القليلة الى الصناعات الخفيفة ومن الاهتمام بالفحم والصلب الى السلع التامة الصنع ، أو بمعنى آخر من السلع الانتاجية الى السلع الاستهلاكية .

وكان للانتعاش فى الصناعات الاستهلاكية أثره فى انتفاء المخاوف السابقة من نكسة عامة تصيب الاقتصاد البلجيكى . وقد انخفضت أسعار الفائدة وهناك من الدلائل ما يدل على زيادة اعتمادات المشروعات العامة فى ميزانية عام ١٩٥٤ . وهكذا فى الوقت الذى توجد فيه نسبة غير منخفضة من البطالة توجد بعض الموارد التى تبشر بمزيد من الاستثمارات الصناعية والتوظف فى المشروعات العامة . .

وما زالت أرقام التجارة الخارجية تظهر عجزا ولو أن العجز فى المدفوعات الجارية صغير بحيث يعتبر عاديا . ويزيد فى تحسن الصورة العامة اختفاء العجز فى المدفوعات الدولارية اختفاء تاما . .

ان أن تمويل صناعة الفحم مازالت من مشاكل الساعة فى بلجيكا وكان للهيئة المشرفة على الفحم والصلب فى أوروبا الغربية (مشروع شومان) أثر كبير فى محو الفروق بين أسعار الفحم فى بلجيكا وفى بلاد غرب أوربا.

وما زال الصلب يعانى نقصا فى الطلب العالمى عليه . الا أن التوسع فى التجارة بين الدول الاوروبية قد يكون منقذا للصلب البلجيكى ومن الجدير بالذكر ان بلجيكا تصدر حوالى ٦٠ ٪ من انتاجها من الحديد والصلب .

نفقات الانتاج فى السويد

قام المعهد السويدى للابحاث الاقتصادية ببحث عن مقدرة الصناعة السويدية على منافسة المنتجات الاجنبية . وظهر من هذا البحث ان نفقات الانتاج فى السويد قد زادت نحو ٣٨ ٪ فى الفترة بين ١٩٤٨ ، ١٩٥٢ . الا أنه يبدو ايضا أن الزيادة فى النفقات فى كندا وفرنسا والولايات المتحدة وبلجيكا كانت بدرجة أكبر من ذلك .

وقد بنيت المقارنة على أساس الزيادة فى الاجور الصناعية فى البلاد المختلفة والتغيرات التى تتبعها فى نفقات انتاج الوحدة ، ولم يعمل فى هذه المقارنة حساب لنفقات رأس المال والمواد الخام والادارة .

وفيما بين عامى ١٩٤٨ و ١٩٥٢ ارتفعت نفقات الانتاج فى كندا ٩٣٪ وفى الولايات المتحدة ٦٠٪ وفرنسا ٥٨ ٪ وبلجيكا ٤٠٪ وبريطانيا ١٩٪ وايطاليا ١٥ ٪ والمانيا الغربية ١ ٪ فقط بالمقارنة مع ٣٨ ٪ للسويد .

الاقتصاد الأوربي :

مجابهة أزمة المساكن في ألمانيا الغربية

عندما انتهت الحرب العالمية الثانية في عام ١٩٤٥ كان عدد المساكن التي دمرتها القنابل في الاراضي الخاصة بألمانيا الغربية ثلاثة ملايين مسكن لم تعد تصلح للسكنى ، فضلا عن أربعة ملايين أخرى تحتاج الى اصلاح جزئي لتغدو ملائمة للسكنى ، وقد أدى ذلك بلا ريب الى أزمة خانقة في اسكان الالمانيين ، وسرعان ماتفاقمت هذه الازمة بهجرة اللاجئين من ألمانيا الشرقية الى ألمانيا الغربية ، ولما كان هؤلاء اللاجئون في حالة العدم لايملكون من متاع الدنيا شيئا فقد كان من العبث التفكير في حل مشكلتهم بانشاء مساكن على أساس تجاري لتأجيرها لهم ، أضف الى ذلك أن تشتت شمل الاسر وتناقص عدد أفرادها جعل مهندسي المباني ينصحون ببناء وحدات صغيرة للسكنى مؤلفة من حجرتين أو ثلاث حجرات يتم بناؤها على عجل

وزاد مشكلة السكنى في ألمانيا الغربية أن الحكومة لم تكن ذات رصيد من المال يمكنها من الاقدام على بناء المساكن بنفسها ، فكان لامعدى عن ترك هذه التبعة للسكان المنكوبين يقومون هم بعلاجها بوسائلهم المحددة

فجعل السكان من أنفسهم بنائين ، وقاموا بأعمال البناء بهمة لاتفتر ليلا ولا نهارا ، متطوعين لحل هذه الضائقة فاستطاعوا في زمن قياسي قصير أن يعمروا الاحياء التي كانت القنابل قد محتها محوا تاما حتى لقد دهش زوار فرنكفورت بعد عام من انتهاء الحرب من الحركة العمرانية التي نشطت فيها أكبر نشاط

وبين عامي ١٩٤٥ و١٩٥٠ تمكنت ألمانيا الغربية من بناء مليون مسكن في هذه الفترة عينها ، وفي عام ١٩٥٠ فرغ من بناء ٣٥٥ ألف مسكن منها ١٤٦ ألف مسكن جديد والباقي من المنازل التي أعيد اصلاحها من معاطب الحرب ، وفي عام ١٩٥١ تم انشاء ٤٠٠ ألف مسكن ارتفع عددها في العام التالي (١٩٥٢) الى ٤٣٧ ألفا ٠

والواقع أن الاتجاه العام كان الى انشاء مساكن جديدة أكثر منه الى تعمير المساكن المدمرة والدليل على ذلك ان نسبة المساكن المستصلحة الى جملة المساكن التي تم انشاؤها في عام ١٩٥١ لم تزد على ٢١ر٧ في المئة انخفضت الى ١٩ر٦ في المئة في عام ١٩٥٢ ، أما المساكن الجديدة التي لم تكن نسبتها في عام ١٩٥٠ تزيد على ٤٠ في المئة فقد ارتفعت الى ٦٦ر٢ في المئة في عام ١٩٥١ والى ٧١ر٨ في المئة في عام ١٩٥٢

ومن خصائص المساكن الالمانية الحديثة أن أغلبها يحتوي على ما لايزيد على حجرتين أو ثلاث حجرات ، وقد بلغت نسبة هذا النوع من المنازل ثلثي جملة المنازل في ألمانيا في عام ١٩٥٢ بينما بلغت نسبة المنازل المؤلفة من حجرة أو اثنتين ١٦ في المئة والمؤلفة من خمس حجرات ٩ في المئة

ومن الظواهر الاخرى التي تستحق التسجيل عن حركة بناء المساكن في ألمانيا الغربية ان أغلب هذا النشاط قام به الافراد دون الحكومة ، سواء من حيث التطوع للقيام بأعمال البناء ، وبلغت نسبة المنازل المؤجرة في عام ١٩٥٠ نحو ٣٠ في المئة من جملة المنازل ، وقد ارتفعت هذه النسبة في عام ١٩٥٢ الى ٣٩ في المئة

أما فيما يتعلق بالمساحة التي تقام عليها هذه المساكن ، فقد تبين أنها تتفاوت بين ٣٢ مترا مربعا و٦٥ مترا مربعا ، وقد حددت حكومات الولايات في ألمانيا ايجار المتر المربع المأهول بما يتفاوت بين مارك واحد ومارك وعشرة في المئة ، وعلى هذا الاساس تقدر قيمة الايجار منعا للمغالاة في ارهاق السكان ٠

وقد قدرت وزارة التعمير والبناء الالمانية نفقات بناء منزل مؤلف من ثلاث حجرات بنحو ١٠ آلاف مارك ، وهو ثمن مرتفع نوعا ما بسبب ارتفاع أسعار مواد البناء ، ولالمانيا الغربية نظرية في بناء هذه المساكن ، فهي لاتريد مساكن تخلد مع الزمن ، بل تريد مساكن تكفي لسكنى جيلين اثنين ـ أي نحو خمسين عاما ، يستطاع بعدها هدمها وبناء مساكن تطابق حاجات السكان في ذلك الوقت ٠ ولهذا يبدو على معظم المساكن الالمانية طابع السرعة والبعد عن مظاهر الترف ، وهذا يخالف الحال في فرنسا التي بنت سياسة المساكن عندها على أساس مدة أطول من خمسين عاما ولهذا استخدمت في البناء موادأولية أعلى قيمة من تلك التي كانت ألمانيا الغربية تستخدمها

أما نفقات تمويل هذه المباني ، فمعظمها مستمد من القروض التي تمنحها بنوك الادخار وبنك التعمير الالماني ، وأقلها من المساعدات التي تلقتها ألمانيا عن طريق مشروع مارشال ، ومن ميزانية حكومة ألمانيا الاتحادية ، وبلغت جملة الاموال التي استثمرت في المباني في عام ١٩٥٠ في ألمانيا الغربية ٣٨٠٠ مليون مارك ارتفعت في عام ١٩٥١ الى مايزيد على ٤ مليارات مارك ووصلت عام ١٩٥٢ الى ٥ مليارات معظمها أموال أهلية أي غير حكومية

والواقع أن هدف ألمانيا الغربية الرئيسي في صدد انشاء المساكن ، كان ولا يزال مجابهة أزمة مستحكمة قائمة تحتاج الى علاج سريع بحيث يجد كل ألماني مأوى يأوي اليه ، حتى وان افتقر الى كثير من وسائل الترف والراحة ، وهذه الفلسفة التي وجدت استجابة طيبة من الشعب ، جعلت من الميسور التغلب على كوارث التدمير التي أصابت ألمانيا في اثناء الحرب ، كما هيأت مساكن لأولئك المشردين الذين لجأوا الى ألمانيا الغربية من ألمانيا الشرقية

ولا تزال حركة البناء مستمرة على قدم وساق بعدما اجتازت أقسى مراحلها بنجاح في خلال الاعوام الخمسة الماضية

م٠ك٠ بولاد

مشكلة الدولار الدولية

للأستاذ فؤاد محمد شبل

اذا ما استعرضنا حالة الاقتصاد الدولي ، ألفينا التجارة الدولية تتعثر في سيرها بسبب نظم الحصص وحظر تصدير سلع معينة أو استيرادها ، ونجد العملات الوطنية غير قابلة للتحويل الى عملات الدول الاخرى ، وتدفق الاستثمار الاجنبي مقيدا الى أبعد الحدود .

وما انفك الميزان في صالح أمريكا الى حد كبير ، ففي عامي ١٩٥١ و ١٩٥٢ أظهرت المعاملات الدولية الجارية للولايات المتحدة مع بقية أنحاء العالم ، ميزان مدفوعات راجحا بنحو ٥٢٠٠ مليون دولار وخمسة آلاف مليون دولار على التوالي ، وبالأحرى جاوزت صادرات الولايات المتحدة من السلع والخدمات وحصيلتها من استثماراتها الخارجية ، وارداتها مضافا اليها عائد الاموال المستثمرة في أراضيها . وهذا الفارق هو مايدعوه الاقتصاديون بثغرة الدولار التي غدت مشكلة تعاني معظم دول العالم آثارها ونتائجها . فاضطرت الى السعي للحد من وارداتها الامريكية سواء عن طريق فرض الحظر على استيراد بعض السلع أو تحديد حصة لها أو منع تحويل حصيلة الاستثمارات الامريكية في بلادها الى خارجها ، أو عن طريق فرض اشراف نقدي صارم على معاملاتها مع الولايات المتحدة .

ومن ثم أصبحت الصادرات الامريكية تحددها الدولارات المتوافرة لدى الدول ، لا الطلب عليها . فاضطرت الحكومة الامريكية الى بذل معونتها الاقتصادية التي تهدف الى سد الثغرة بين واردات الدول المنتفعة بالمعونة وصادراتها من والى الولايات المتحدة . وأمست تلك المعونة جوهرية لانعاش تلك الدول وتامين سلامتها . ومصداقا لذلك بلغت القروض والمنح التي بذلتها الحكومة الامريكية خلال عام ١٩٥١ ـ ٤٧٠٠ مليون دولار ، وفي عام ١٩٥٢ خمسة آلاف مليون دولار . ولقد بلغت قيمة المساعدات الخارجية من أول يولية سنة ١٩٤٥ حتى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٥٢ ماقيمته ٣٦ الف مليون دولار .

وهكذا أمكن أوربا ترميم الجانب الاعظم من مرافقها التي دمرتها الحرب وأن تستعيد اقتصادياتها سيرتها الاولى . وليس ادل على نهضة الاقتصاد الاوربي من أن نسبة الانتاج في نهاية عام ١٩٥١ بلغت ٦٤ في المائة زيادة عن انتاج عام ١٩٤٧ (أي قبل تنفيذ مشروع مارشال) وزاد الانتاج الصناعي ٩ في المائة عما قبل الحرب و ٢٤ في المائة عن انتاج سنة ١٩٤٧ ، وأمكنت أوربا استعادة انتاج ما قبل الحرب في الحبوب الغذائية وتجاوزته بالنسبة للبطاطس واللحوم واللبن والزيوت .

ولقد استطاعت دول أوربا ـ بفضل المساعدة الامريكية ـ استيراد كثير من السلع من غير أن تضطر الى اداء ثمنها نقدا ، فأمكنها ـ من ثم ـ استخدام مواردها من النقد الاجنبي في استيراد سلع تحتاجها من الدول الاخرى . كما أن استيرادها للمواد الغذائية ـ بفضل برنامج المساعدة المتبادلة أتاح لها تركيز مزيد من اهتمامها في انتاج المعدات الحربية التي تتطلبها حاجات الدفاع . ومن الناحية الاخرى فان تزويد أمريكا لدول أوربا بالسلاح والعتاد من شأنه اتاحة الفرصة لها لزيادة انتاجها المدني فيتحسن بالتبعية مستوى معيشتها . وهذا أمر من الاهمية بمكان عظيم .

وتقدر تكاليف برنامج تسليح الدول الاوربية المنطوية تحت لواء منظمة حلف الاطلسي (بما فيها المانيا الغربية) خلال عام ١٩٥٢ حوالي الخمسة عشر بليون دولار تعادل ١٢ في المائة من أجمالي الانتاج الاهلي لتلك الدول .

ولكن الحاصل حاليا أن تلك الدول تنفق مبلغا يتراوح بين ١١ و ١٢ بليون دولار تعادل نسبة ٧ الى ٨ في المائة من اجمالي انتاجها الاهلي وهذا يتيح لها بفضل المساعدة العسكرية الامريكية ـ أن تنفذ برنامج تسلحها وأن تحافظ في الوقت نفسه على مستوى معيشتها المألوف وأن تمضي قدما في بناء اقتصادها الدولي .

والواقع لولا المساعدة الامريكية لاضطرت تلك الدول الى الاعتماد على نفسها في انتاج أو شراء عتادها الحربي ومايستتبع هذا من خفض مستوى معيشة شعوبها بل وانقاص حجم استثماراتها في الانتاج المدني . الامر الذي يدعوها في النهاية اما الى تقرير حيادها في الصراع الدولي القائم واما الى تعريض اقتصادها القومي الى الانهيار وما يتلو ذلك من تفشي الشيوعية في ربوعها .

ومصداقا لذلك صدرت أوربا الغربية الى الولايات المتحدة في السنة ١٩٥١ ـ ١٩٥٢ ما قيمته ١ر٦ بليون دولار ، بينما استوردت منها قرابة الاربعة بلايين دولار . ولا يتضمن ذلك ما استوردته من الاسلحة والعتاد بمقتضى برنامج العون المتبادل . ومن ثم بلغ عجز ميزان مدفوعها مع الولايات المتحدة حوالي ال ٣ر٢ بليون دولار وتبدي الاحصاءات عجز هذا الميزان ، كذلك في علاقاتها الاقتصادية مع كثير من دول العالم الاخرى .

ويتطلب سد العجز في الميزان مع الولايات المتحدة وحدها زيادة صادراتها المنظورة وغير المنظورة بنسبة ثمانين في المائة فاذا أضيف الى ذلك عبء وارداتها من الاسلحة والعتاد لتعين عليها زيادة تلك الصادرات بنحو ٣١٠ في المائة وهذا لاقبل لاوربا الغربية به بأية حال من الاحوال . فضلا عن انه يقتضي أجراء تغيير جوهري حاسم في سياسة الولايات المتحدة الاقتصادية مبناه فتح أبوابها على مصاريعها للوارداتالاوربية ، الامر الذي يحيق الضرر البليغ بالمنتج الامريكي نفسه .

وانه وان كان في وسع الدول الاوربية أن تعالج قصورها الاقتصادي عن طريق الاقلال من وارداتها وتوجيه انتاجها نحو التصدير واتباع سياسة انكماشية في شئون المالية والنقد بيد أن هذا لن يتم الا على حساب مستوى معيشة الشعوب فتغدو أكثر استجابة للشيوعية . وبعبارة أوضح فان للعامل السياسي أثره في تقرير اعانة الدول الاوربية

وظاهر انه يتأتى انقاص حجم الاعانةالامريكية بأحد سبيلين . اما بهبوط الصادرات الامريكية أو بزيادة واردات الولايات المتحدة . ولقد بلغ المتوسط السنوي للصادرات الامريكية أخيرا ١٥ ألف مليون دولار تعادل مرتين ونصف المرة من حيث الكمية والضعف من حيث الثمن مابلغته قبل الحرب الاخيرة . ويبدو من الاحصائيات أن الدول المعانة هي في الغالب التي تعاني نقصا في الدولارات الامر الذي يضطرها الى الحد من الواردات الامريكية اليها . ولهذا الاجراء أصداء سيئة على اقتصادياتها وله نتائجه الضارة كذلك على الاقتصاد الامريكي ففي سنة ١٩٥١ صدرت الولايات المتحدة نصف انتاجها من القمح وثلث انتاجها من القطن وربعه من التبغ . وتعتمد صناعة السينما اعتمادا عظيما على الاسواق الخارجية . فاذا ما ولينا وجهنا شطر الحل الثاني ، أي زيادة واردات أمريكا من الخارج ، وجدنا في عام ١٩٥٢ انه بينما زاد الانتاج الصناعي الامريكي بنسبة ١٢٠ في المائة من انتاج قبل الحرب ، لم تزد الواردات الامريكية الا بنسبة خمسين في المائة ، وبالاحرى في حين ازدهر الانتاج الامريكي حطمت الحرب بنيان الانتاج الأوروبي وخسر خسرانا مبينا . يضاف الى هذا العامل ماتفرضه الولايات المتحدة من قيود صارمة على وارداتها من الرسوم الجمركية المرتفعة ، أو بفرض الحصص على طائفة من الواردات أو حظر استيرادها .

واذا كان الافتقار الى الدولار قد غدا مسألة حيوية لكل دولة في العالم فان ثمة تجارة عظيمة بين الدول الاخرى وبعضها البعض . ويبدو أنه كلما ازدهرت التجارة كلما زاد حظها فيموازنة ميزان مدفوعها . ولقد أصبح في العالم الآن منطقتان تجاريتان تسوى حسابات دولهما على أساس التجارة المتعددة الاطراف وهما منطقة الاسترليني والمنطقة التي تضم اتحاد المدفوعات الاوربي . وواضح أن ازدهار التجارة يتأتى اذا ما اشتريت السلع من دولة وبيعت لاخرى وسويت الحسابات عن طريق نظام مركزي للمقاصة .

وهنا تبدو الاهمية البالغة لمسألة قابلية العملات الى التحويل بعضها الى بعض ، فانه ان تم هذا لتيسر قيام التجارة المتعددة الاطراف وبالأحرى تزدهرالتجارة الى أبعد حد . بيد أن قابلية التحويل النقدي هذه تتطلب توافر ثلاثة عوامل .

أولا ـ توازن الميزان التجاري .

ثانيا ـ ايجاد احتياطي تغترف منه الدولة لسد العجز في ميزان المدفوعات ويبعث وجوده الثقة في نفوس المتعاملين معها .

ثالثا ـ ضمان التناسق بين السياسة الاقتصادية الوطنية والسياسات الاقتصادية للدول المختلفة .

فان تحقق هذا انتفت العوائق التي تنيخ بكلكلها على التجارة عن التجارة الدولية ، وتسوى المدفوعات على نطاق عالمي وهنا توزع موارد العالم وفقا لاحتياجات دوله الاقتصادية ويمضي العالم قدما في طريق التقدم المثمر .

وأيا ماكان الحال فان الامر يتطلب اما توسيع أعمال واختصاصات بنك التصدير والاستيراد أو انشاء منظمة دولية تتولى عملية تمويل المشروعات المضمونة النفع ، ولا شبهة أن قيام المنشأة المقترحة بوظائفها ، تقابله عقبات قوية في مقدمتها تعريف المشروعات النافعة سواء للدولة التي ينفذ فيها المشروع أم للاقتصاد الدولي أم للاستراتيجية الامريكية ، ثم تبويب المشروعات وفقا لقاعدة الأهم ، فالمهم وايجاد قاعدة لتفضيل الدول المحتاجة الى المعونة

٢ - جولة فى سوق البترول العالمية :

أضخم معامل تكرير البترول فى أوربا

مقدرة فرنسا والمانيا وايطاليا على الإنتاج أكثر من المطلوب فعلا

زيوت الوقود تهدد استهلاك الفحم .

شرحنا فى العدد الاسبق احوال البترول فى الشرق الاوسط ، وان هذا (الشرق الاوسط) يعتبر اخصب بئر للبترول فى العالم .

ولكن من ناحية اخرى تنقصه معامل التكرير الضخمة . وهذه المعامل توجد فى أوروبا وامريكا . ولقد وردت الاخبار أن أكبر معامل لتكرير البترول فى العالم يتم انشاؤها فى انجلترا

واذن فصناعة البترول فى الشرق الاوسط غير متكاملة . وأيضا فان . «التكرير» هو العملية الضخمة التى تتعلق بالبترول فى بلدان أوروبا وخاصة بلدان غربى أوروبا ، وبلدان «منظمة التعاون الاقتصادى الاوروبى»

الاقتصادية بعضها على بعض فى جميع الظروف والاحوال .

ويقتضى ادراك ذلك الهدف توافر بضعة عوامل أهمها :

١ - تحقيق قدر كبير من التناسق بين السياسات الاقتصادية للدول الخارجة عن نطاق الاتحاد السوفيتى عن طريق عقد مؤتمر تتقرر فيه السياسة التى تتبع .

٢ - ضرورة مساهمة الولايات المتحدة فى امداد المنشأة المقترحة بالدولارات الكافية لاستخدامها عند الاقتضاء فى موازنة موازين المدفوعات .

٣ - تشجيع التجارة الدولية عن طريق الحد من العوائق الجمركية وتبسيط الاجراءات الجمركية

٤ - اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتشجيع رءوس الاموال الخاصة على الانسياب الى البلاد التى تفتقر اليها .

٥ - تعديل السياسات النقدية تعديلا من شأنه تيسير تحويل عملة لاخرى .

وهنا يبدو دور أمريكا الحيوى فى اقالة الاقتصاد العالمى من عثاره . فلا مناص من تدفق رءوس الاموال الامريكية للاستثمار ما دامت تتمتع بميزان تجارى راجح وما دامت الدول الاخرى تعانى عجزا فى ميزان مدفوعاتها مع أمريكا بصفة خاصة . وهذا الدور تفرضه العوامل السياسية كما تلزمه الدوافع الاقتصادية . فلقد اعتاد العالم طوال الفترة التى سبقت الحرب العالمية الاولى تدفق الاموال والخدمات من الدول الدائنة (وكانت دول غرب أوربا فى ذلك الحين) للاستثمار فى عمليات أجزل فائدة . ففى سنة ١٩٥٢ مثلا بلغت رءوس الاموال الامريكية الخاصة التى استخدمت خارج الولايات المتحدة فى ذلك العام ٨٦٠ مليون دولار فى حين بلغ الفائض فى الدخل القومى ١٥٤٠ بليون دولار .

ومن ثم لا يتوقع تدفق رءوس الاموال الامريكية الخاصة على المناطق المحتاجة اليها فلا بد ان تتحمل الحكومة الامريكية القدر الاعظم من عبء انهاض الدول الديمقراطية وانعاشها اقتصاديا .

فؤاد محمد شبل

صناعة التكرير فى أوربا

يكفى لكى نعطى صورة لضخامة صناعة تكرير البترول الخام فى دول العالم الحر ماعدا الولايات المتحدة - أن نقول انه سيبلغ معدل ٦٫٣ مليون برميل يوميا (أى حوالى ٣١٥ مليون طن مترى كل عام) ، وذلك فى نهاية عام ١٩٥٥ ، وهذا يعنى زيادة قدرها ٤٠ ٠/٠ عن المعدل الذى كان فى عام ١٩٥١ .

وفى الواقع لقد بلغ توسع أعمال التكرير فى بلدان (منظمة التعاون الاقتصادى الاوروبى) درجة لم تعد فيها معامل ومنشآت التكرير قادرة على سد حاجات المنظمة من منتجات النفط فحسب ، بل يمكن لبعض بلدان هذه المنظمة أن يتولى عمليات تكرير بترول اخرى . فبينما كانت كل طاقة غرب أوروبا (ما عدا النمسا) قرب الحرب العالمية الاخيرة هى ١٣٫٥ مليون طن مترى ، أى ما يوازى ٥ ٠/٠ من طاقة العالم، اذ بها تصل الى أكثر من ٨٢ مليون طن فى العالم، فى نهاية السنة الماضية ، أى مايعادل ١٣ ٠/٠ من الطاقة العالمية للتكرير ، ولقد كان لمشروع مارشال الفضل الاكبر فى تضخم هذه الصناعة منذ عامى ١٩٤٨ و١٩٤٩ ، ثم بسبب الاشراف الواسع الذى باشرته (لجنة الزيت) فى هذه المنظمة الضخمة .

ولقد بدأت هذه العملية (تكرير البترول) تظهر بشكل جلى واضح ، بفضل المعامل الكبيرة التى أنشئت فى المملكة المتحدة وبلاد البنيلوكس (وهى بلجيكا وهولندا ولوكسمبورج) والمانيا وايطاليا ، وقد يصل معدل التكرير الى أكثر من ٥٦٠٠٠ طن فى اليوم (أى ما يوازى ١٩ مليون طن سنويا) ، وهو ما يعادل ١٨ ٠/٠ من طاقة التكرير .

ولعل الدافع الرئيسى الى محاولة زيادة طاقة عملية التكرير ، هو الرغبة فى التعويض الذى نشأ عن اغلاق معامل عبادان فى صيف عام ١٩٥١ . وبالرغم من أن هذه الزيادة لم تتم بطرق اقتصادية الا أن رغبة الحصول على انتاج أعلى، كانت هى الحافز ليس الا . بل ان نفس هذه المعامل لم تدر على أسس اقتصادية سليمة ، بمعنى أن الانتاج لم يستند الى مدى الاستهلاك، ولم تقارن احدى هذه الدول بين قدرتها على الانتاج ، ومقدرة آلات معامل التكرير ، وبين مدى استيعاب السوق لهذه الكميات المكررة

فى ايطاليا

وامامنا ايطاليا كمثال بارز على التوسع الزائد عن الحاجة فى أعمال التكرير . فقد قامت الحكومة الايطالية فى كثير من المرات بالموافقة على انشاء معامل جديدة للتكرير .أو زيادة طاقة المعامل الموجودة ، دون الاستئناس برأى (لجنة البترول بمنظمة التعاون الاقتصادى الاوروبى) . وبطبيعة الحال كانت النتيجة أن مجموع انتاج البلاد قد يزيد عن ١٨ مليون طن فى نهاية عام ١٩٥٤ .

ولو سارت الحال على هذا المنوال حتى عام ١٩٥٤ .فان ٢٢ وحدة من الاحدى والثلاثين وحدة فى ايطاليا ستصبح طاقتها السنوية أقل من ٥٠٠ ألف طن فى العام . هذا ولن تكون ظروف العمل مواتية لهذه الوحدات كما هى بالنسبة الى المؤسسات التسع الرئيسية الاخرى التى تبلغ طاقتها الانتاجية حوالى ١٤٫٣ مليون طن . ويدخل فى هذا الرقم (شركة سكونى فاكوم) فى نابولى - وهى أكبر مؤسسة فى ايطاليا - وتبلغ طاقتها الانتاجية ٣٫٣ مليون طن فى العام . أما معامل التكرير الصغيرة فليست لها أسواق ثابتة فى الخارج ولا تستطيع أن تتطلع الى « المقدرة الفائقة » فى منافسة السوق الداخلية ، لان هذه المعامل الصغيرة كان غرضها الرئيسى - حين انشائها - هو الحصول على ربح غير عادى ، فى ظروف استثنائية !!

ولقد رأت الحكومة الايطالية أن تأخذ بيد هذه المعامل خشية أن تموت وتندثر ، فاصدرت قانونا يحظر على أى معمل - صغيرا كان أو كبيرا - أن يبيع فى السوق المحلية أكثر من ٤٠٪ من طاقته فى التكرير . اما الباقى فيصدر للخارج . وهذا القانون من شأنه أن يجبر شركات الانتاج والبيع الكبيرة على أن تشترى من المعامل الصغيرة التى لا تملك تصريفا محليا لانتاجها .

وفى الواقع أن توسع ايطاليا فى طاقة التكرير ، انما هو تبديد للموارد ، واستغلال سيىء لرءوس الاموال المستثمرة فى بلاد لا تقوى على هذا الاسراف بأى حال من الاحوال .

... أما فى فرنسا وألمانيا

وليس أمر فرنسا والمانيا بأحسن من ايطاليا، فقد وسعت أيضا معامل التكرير فيهما توسيعا يزيد عن حاجة الاستهلاك المحلى ... على الاقل فى الوقت الحاضر . **فمن المتوقع أن تصل طاقة فرنسا السنوية فى التكرير فى نهاية عام ١٩٥٤ حوالى ٢٧ مليون طن ، مقابل استهلاك محلى اجمالى قدره ١٤٫٦ مليون طن ،** بما فى ذلك بترول السفن ويبلغ ١٫٧ مليون طن . ولكن الذى يشفع لفرنسا هو أنها ترى أن معامل تكريرها ستصبح قادرة على سد حاجات مستعمراتها فى ما وراء البحار . ولا شك أن

فرنسا أنفقت من رؤوس الاموال — فى هذا السبيل — ما كانت تستطيع أن تتفاداه .

اما فى المانيا ، فتقدر طاقتها فى نهاية عام ١٩٥٤ بحوالى ١١ مليون طن سنويا ، بينما ان الاستهلاك المحلى لايزيد عن ٧ر٧ مليون طن

مدى استهلاك البترول فى أوربا

لقد قامت معامل التكرير فى بلاد منظمة التعاون الاقتصادى الاوروبى بتكرير ٣ر٧٢مليون طن من الزيت الخام فى عام ١٩٥٢ ، ومن المنتظر أن تصل قدرتها الى ٨٥ مليون طن فى نهاية عام ١٩٥٣ ، وقد يرتفع هذا الرقم الى ٩٤مليون طن فى عام ١٩٥٤

أما عن الاستهلاك ، فقد بلغ مجموعه فى بلدان المنظمة فى عام ١٩٥٢ (بما فى ذلك استهلاك السفن) ٤ر٦٩ مليون طن . أى أن هناك فائضا بين التكرير والاستهلاك يبلغ٩ر٢ مليون طن ، ومن المأمول عدم زيادة هذا الاستهلاك الا بمقدار ٣ ٠/٠ أو ٤ ٠/٠ فى عام ١٩٥٣ والاعوام القليلة القادمة كما يقدره (تقرير منظمة التعاون الاقتصادى الاوروبى). وعلى هذا الاساس يقدر أن مجموع الطلب سيصل الى ٧ر٨٤ مليون طن فى عام ١٩٥٦ مقابل ١٠٦ مليون طن هى طاقة المنطقة فى التكرير ابتداء من عام ١٩٥٤

أما عن الصادرات

هذا فيما يتعلق بالانتاج والاستهلاك ، أما عن الصادرات ، فقد صدرت بلاد أوروبا ١ر١٢ مليون طن من منتجات النفط الى بلاد أخرى فى منظمة التعاون الاوروبى ، ٧ر٢ مليون طن الى دول تابعة لبلاد المنظمة ، ٦ر٤ مليون طن الى بلاد أجنبية خارج المنظمة . ويلاحظ أن هذه الصادرات زادت زيادة كبيرة عما كان متوقعا لها. ويرجع سبب ذلك الى حد كبير الى اغلاق معامل عبدان

ولم يقتصر الامر على ذلك فحسب ، بل لقد لوحظ بشكل واضح أن أوروبا صدرت للبلاد الواقعة شرقى قناة السويس كميات من منتجات البترول ، لكى تعوضها عما كان يأتيها من معامل عبدان . ونتج عن ذلك — ولا شك — زيادة فى حركة نقل البترول عبر قناة السويس ، اذ قد نقل من أوربا الى شرق قناة السويس — وعبر القناة فى العام المنصرم — مقدار ٤ مليون طن من المنتجات

هل تتبع أوربا سياسة الاستكفاء الذاتى ؟

لم ترسم (منظمة التعاون الاقتصادى الاوروبى) سياستها البترولية على اساس أن تكفى هذه البلدان نفسها بنفسها ، لانها تعلم ان ذلك أمر يصعب تحقيقه ، بل هو أمر قد يكون غير مرغوب فيه

ويلاحظ أنه صار من المحتمل أن تفى الطاقة الانتاجية فى معامل التكرير بكل ما تحتاجه المنظمة من بنزين السيارات ، وزيوت الوقود (بل ربما زاد الانتاج عن حاجة المنطقة زيادة كبيرة) . أما عن مجموعة الكيروسين وغاز الديزل وما بينهما من درجات ، فقد توجد بعض صعوبات فى تلبية جميع طلبات أوروبا منها . ولكن ربما أصبح انتاج زيت الديزل فى عام ١٩٥٤ كافيا فحسب لمواجهة الطلبات المحتملة . أما انتاج الكيروسين فقد يتعرض لبعض العجز . أما عن (بنزين الطائرات) فسوف تظل أوروبا معتمدة الى حد كبير على وارداتها منه من منطقة الدولار .

وفيما يتعلق بزيوت التشحيم ، ينتظر أن تصل الطاقة الانتاجية الى حوالى مليونين ونصف مليون طن فى العام بنهاية العام الحالى (١٩٥٤) ثم تصبح هذه الطاقة معادلة لحاجة الاستهلاك المحلى المقدر ، ويحتمل رغم هذا أن يظل من الضرورى أستيراد بعض درجات زيوت التشحيم، الا أن هذه الواردات من المنتظر موازنتها من ناحية الكمية بصادرات الدرجات الاخرى .

وفى الواقع سوف يكون فى القريب العاجل فى مقدور أوروبا انتاج كل ما تحتاج اليه من زيوت التشحيم بفضل استخدام المواد الكيماوية الاضافية لتحسين نوع زيوت التشحيم ومدى الانتفاع بها . ولقد قامت الولايات المتحدة الامريكية بدور كبير فى هذا المضمار .

أضخم أنبوب لنقل البترول فى أوربا

لم يعد أمر نقل منتجات تكرير النفط بين بلدان المنظمة أمرا سهلا الا اذا أنشىء أنبوب ضخم لتولى عملية هذا النقل . **ولقد أذاع المستر ل.ب. ويكر السكرتير العام المساعد للانتاج لمنظمة حلف شمالى الاطلنطى أن« انشاء أنبوب لنقل البترول المكرر فى دول أوروبا امر لازم، وحيوى . وسوف يمتد هذا الانبوب لمسافة ١ر٨٧٥ ميلا مخترقا تسعة دول منها : المانيا الغربية ، ايطاليا ، الدانمرك، النرويج، اليونان وتركيا . وسوف يكون فى مقدور هذا الانبوب نقل ١٦ر٥٠٠ طن مترى يوميا لاكثر من ١٢٥ مطارا حربيا ، ويمون الاربعة آلاف طائرة التى تكون أسطول منظمة بلدان شمال الاطلنطى**

وسوف تكون فتحة هذا الانبوب فى فرنسا وبلجيكا وهولندة والمانيا ١٠ بوصة ، اما فى البلاد الاخرى فسوف يصل هذا القطر الى أربع بوصات .

هذا وسوف يتكلف هذا المشروع ما يقرب من ١٠٠ر٠٠٠ر٠٠٠ دولار ، ويستوعب مالايقل عن ١٠٠ الف طن من أنابيب الصلب ، يدفن معظمها تحت الارض ، كما ستقدم البلدان المشتركة الارض لمد هذه الانابيب ، وكذلك التسهيلات الاخرى المكملة ، كما تتكلف بنصيبها فى أرضها . أما عن أعمال الانشاءات الاخرى، ومواد البناء فسوف تتحملها المنظمة كلها من حساب « برنامج الانشاء الاوروبى » موزعة على الاربعة عشر دولة بالتساوى

رأس المال المستثمر فى صناعة التكرير

فى احصاء نشرته لجنة الزيت التابعة للمنظمة الاقتصادية للتعاون الاوروبى ، أن مجموع رأس المال المستثمر فى توسيع معامل تكرير النفط الاوروبية فى الفترة ما بين ١٩٤٨ و١٩٥٤ سيقدر بـ ١٣٩١ مليون دولار ، مقابل ١٠١٨ مليون دولار فى الفترة السابقة . وسوف يخص عامى ١٩٥٣ و١٩٥٤ فقط مبلغ ٤١١ مليون من الدولارات ، منها ٣ر١٧٣ مليون دولارا قيمة أجهزة ومعدات التكرير ، أى مايعادل ١/٢ ١٢ ٠/٠ من مجموع النفقات ، وسوف تساهم أدارة التعاون الاقتصادى ووكالة الامن المتبادل بحوالى ٢ ٠/٠ من مجموع النفقات أى بمبلغ ٣٠ مليون دولار بشكل منح أو قروض

ومن الجدير بالذكر ، أن التوسع الكبير فى أعمال تكرير النفط ، أنشأ صناعات جديدة أخرى ، ما كانت لتقوم الابجوار صناعة التكرير مثل صناعة مستحضرات البترول الكيميائية ، وصناعة انتاج الكربون الاسود، والمواد اللازمة فى عمليات التحليل ، وصناعة أخرى تدخل فى عوامل القوى المحركة، ووسائل التدفئة ، مما يهدد استهلاك الفحم الى حد خطير !!

وقد أكد هذا المعنى (السير جون هاكنج) الرئيس المنتدب لمصلحة الكهرباء البريطانية فى الخطاب الذى ألقاه فى مؤتمر القوى البريطانية فى «توركواى» ، اذ قال : « ان المملكة المتحدة — مثلا — قد استهلكت فى عام ١٩٥١ ما يقرب من ٢٥٧ مليون طن من الفحم ، فضلا عن ستة عشر مليون وربع المليون من أطنان النفط ومنتجاته ، وفى عام ١٩٥٢ نقص استهلاك الفحم الى١٩٨ مليون طن، بينما ازداد استهلاك منتجات النفط لاغراض الوقود الى ٣٧ مليونا.

ولم يقتصر الامر على الوقود ووسائل التدفئة فى المنازل ، بل ان استهلاك الملاحة والطيران والسكك الحديدية قد ازداد من النفط أيضا ، أى حوالى « ٢٠ مليون طنا فقط من الفحم » !

ويلاحظ أن مسالة استثمار رؤوس الاموال فى صناعة التكرير ، ومسالة الاقتصاد فى العملات الاجنبية عن طريق تجنب المصروفات التى يمكن تجنبها ، هذه مسائل لاتزال ركنا جوهريا فى السياسات التجارية التى تواجه العالم بعد الحرب العالمية ، ومبدأ « تقييد التعامل » هو المبدأ الذى لايزال العامل الحاسم فى تقرير السياسات الاقتصادية القومية .

وبوجه أوضح ، كان « الدولار » هو العملة التى لها الاعتبار الاكبر من حيث الاستثمار حينما تقرر العمل فى برنامج التكرير باوربا. وقد واجهت الصناعة فى بدئها فقرا فى الدولار ولكن هذا العجز صار أقل شدة الآن . غير ان استثماره الآن أصبح ينطوى على أوجه خافية ، وأوضاع اقتصادية غير سليمة تماما . لذلك اضطرت (لجنة الزيت) التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادى الاوروبى الى ضرورة مراجعة التوسع فى أعمال التكرير ، ودراسة كل مشروع من هذا النوع قبل البدء فى تنفيذه. وهكذا أصبحت (لجنة الزيت) عبارة عن هيئة للتنسيق والارشاد .

(يتبع)

عبد القادر عبد الحميد
بكالوريوس فى العلوم

سياسة التوسع في المنشآت الصناعية

ناحية المحاسبة (١٩)

ختام البحث

بهذا المقال ننهي هذا البحث وفي العدد القادم بحث جديد هام ، نلفت اليه الانظار .

للأستاذ
موسى حمدى

الكشف رقم ٨

بيان مصروفات التشغيل الصناعية

مصروفات الصيانة والخدمة

وحدة القياس			حتى تاريخه			الشهر الجارى			مصروف الصيانة والخدمة
حتى تاريخه	الشهر الجارى	التكلفة المحددة	الفرق	المصروف الفعلى	التقدير	الفرق	المصروف الفعلى	التقدير	
									اقسام الصيانة والخدمة
		١ على أساس الحصان / ساعة							١. قوة محركة غاز . بخار . كهرباء
		٢ على اساس الكيلوات / ساعة							٢. انارة
		٣ على اساس الوحدة الحرارية							٣. تدفئة
		٤ على اساس الساعة							٤. تهوية وتكييف الهواء
		٥ .							٥. ترميمات
		أ على اساس كل ١٠٠٠ قدم مكعب							أ للمبانى
		ب على اساس نسبة مئوية من رأس المال المستثمر في الآلات							ب للآلات
		٦ على اساس نسبة التكلفة الفعلية لسعر السوق							٦ صنع الادوات الصغيرة
		٧ على اساس نسبة مئوية للأجور المباشرة							٧ قسم التفتيش
		٨ على اساس تكاليف اعداد الدراسة وما يلزمها							٨ قسم دراسة الاجور وتنظيم العمل
		٩ على اساس تكلفة نقل الطن							٩ النقل للداخل
		١٠ على اساس تكلفة رفع الطن							١٠ الآلات الرافعة
		١١ على اساس كل عملية تنظيم							١١ قسم تنظيم المصنع
		١٢ على اساس كل عملية اختبار							١٢ المعمل
		١٣ على اساس كل ١٠٠٠ قدم مكعب							١٣ النظافة العامة
		١٤ على اساس كل ١٠٠٠ طلب صرف مواد							١٤ المخازن
									أ .....
									ب .....
									حـ .....
		١٥ على اساس كل ١٠٠ طلب شراء منفذ							١٥ قسم المشتريات
		١٦ على اساس نسبة مئوية من دورات التشغيل							١٦ قسم الابحاث الفنية

ملاحظة - تقتصر ارقام هذا الكشف على المصروفات المباشرة الفعلية لكل خدمة

الكشف رقم ٩

بيان مصروفات التوزيع والبيع

للشهر المنتهى فى

وحدة القياس			حتى تاريخه			الشهر الجاري				
حتى تاريخه	الشهر الجاري	التكلفة المحددة	الفرق	المصروف الفعلي	التقدير	الفرق	المصروف الفعلي	التقدير		
			٣	٢	١	٣	٢	١		
التكلفة على أساس الطرد أو الربطة أو الطن لوحدة الإنتاج إن كان هناك وحدة ثابتة فى المصنع									أ	التخزين والشحن والتوصيل
										اجور التخزين والتوصيل
										مواد اللف والحزم .
										المجموع
على أساس تكلفة الطن فى الميل الواحد									ب	النقل والانتقالات
										سكة حديد
										بالطرق
										بالترع
										بالسيارات الخاصة المملوكة للمنشأة
										المجموع
									جـ	البيع
{ على أساس النسبة المئوية للبيع داخل القطر ونسبة التكلفة لوحدة الإنتاج										مرتبات ادارة البيع
										مرتبات ومصروفات الباعة المتجولين
										عمولات على البيع
على أساس النسبة المئوية لمبيعات الفرع										مصروفات الفروع
على أساس النسبة المئوية للمبيعات										قسم عرض المبيعات
										قسم الصيانة للعملاء - اى التصليحات
{ على أساس النسبة المئوية للمبيعات										العينات والهدايا
										مصروفات بيعية مختلفة
										المجموع
									د	التسويق
										مصروفات توسيع السوق - هدايا وزخرفة
{ على أساس النسبة المئوية للمبيعات										دعاية واعلان
										المجموع
									هـ	التصدير
										مرتبات ادارة التصدير
{ على أساس النسبة المئوية لقيمة المبيعات الصادرة										وكلاء - هدايا عمولة - ومصروفات
على أساس النسبة المئوية لقيمة المبيعات الكلية										المجموع النهائى لمصروفات التوزيع والبيع

الكشف رقم ١٠

بيان المصروفات الادارية

عن الشهر المنتهى فى

وحدة القياس				حتى تاريخه			الشهر الجارى			
	حتى تاريخه	الشهر الجارى	التكلفة المحددة	الفروق ٣	المصروف الفعلى ٢	التقدير ١	الفروق ٣	المصروف الفعلى ٢	التقدير ١	
										مرتبات الادارة
على اساس النسبة المئوية للمبيعات										المديرون
او مجمل الربح										الموظفون
										المجموع
										ب المصروفات العمومية
										ادوات كتابية ومطبوعات
										بريد
										تليفون وتلغراف
										انتقالات
										رخص
على اساس النسبة المئوية للمبيعات										مصروفات البنك
										فوائد
										مصروفات قضائية
										اتعاب مراجعي الحساب
										اشتراكات الغرف الصناعية
										مصروفات علامات الاختراع
										ديون معدومة
										خصم تعجيل الدفع
										متنوعة
التكلفة على اساس كل ١٠٠ موظف										البوفيه
على اساس النسبة المئوية للمبيعات او مجمل الربح										المجموع
										حـ مصروفات مكتبية
										قسم البيع
تكلفة كل ١٠٠ امر بيع										١ اصدار أوامر البيع
" " ١٠٠٠ فاتورة										ب إعداد الفواتير
" " ١٠٠٠ قيد بالدفتر										حـ دفتر الاستاذ
" " ١٠٠٠ امر										د متنوعة
" " ١٠٠٠ سطر										الآلة الكاتبة
" " ١٠٠٠ فاتورة										المشتريات
" " ١٠٠ طلب شراء او صرف مواد										المخازن
" ١٠٠ موظف										الأجور
" " ١٠٠٠ ايصال أو صرف										الصيارفة
" " ١٠٠٠ قيد بالدفتر										المحاسبون
" ١٠٠٠ " "										محاسبو التكاليف والاحصاء
" " ١٠٠ موظف										مكاتب المصنع
١٠٠٠ مظروف										السكرتارية لتصدير البريد
" " ١٠٠٠ مستند روجع										المراجعة
نسبة بند المتنوعة لمجموعة المصروفات المكتبية										متنوعة
النسبة المئوية لقيمة المبيعات او مجمل الربح										المجموع
النسبة المئوية لقيمة المبيعات أو مجمل الربح										المجموع النهائي للمصروفات الادارية

ملاحظة: مجمل الربح هو الفرق بين صافي قيمة ايرادات التشغيل وتكلفة البضاعة المباعة

ملاحظة : مجمل الربح هو الفرق بين صافى قيمة دوران التشغيل وتكلفة البضائع المباعة :

كلمة ختامية ـ وأخيرا أرجو أن أكون قد وفقت فى عرض هذا الموضوع وشرحت بوضوح الاتجاهات الحديثة التى يهدف اليها . ولعل الكشوف التى أوردتها فى ختامه ، والتى أخذتها كما هى دون تحريف تبين مدى الدقة فى تحليل المصروفات الى أصغر وحداتها او انسجنها الداخلية الخاصة حتى تسهل المقارنة ويسهل امر ادارة المنشآت الضخمة والمهم فى الموضوع هو ما يأتى :

١ ـ أن تقسيم بنود الحسابات والمصروفات يجب أن يتمشى وتوزيع اختصاصات كبار المسئولين عن ادارة المشروع ليسهل عليهم احكام الرقابة والادارة .

٢ ـ ان الحسابات المالية اصبحت أحسن قياس لكفاية الموظفين فى أداء وظائفهم .

٣ ـ ان النتائج المالية يجب ان تقارن بالارقام التقديرية لا بنتائج مدد سابقة

٤ ـ ان قياس كفاية رأس المال المستثمر فى المنشأة من الاهمية بمكان وشأنه شأن قياس كفاية اى بند من بنود المصروفات الاخرى سواء بسواء .

موسى حقى

انتهى البحث ماجستير فى المحاسبة

اتفاق التجارة والدفع بين مصر واليابان

اسفرت المباحثات التى دارت بين مندوبى الحكومتين المصرية واليابانية عن الاتفاق التجارى واتفاق الدفع ومرفقاتهما .

أولا ـ الاتفاق التجارى

ينص الاتفاق التجارى على ان تطبق كل من الحكومتين هذا الاتفاق بأكثر معاملة حرة ممكنة وعلى الاخص بمنح تراخيص التصدير والاستيراد للبضائع المعددة بالقوائم المرفقة بالاتفاق وذلك طبقا لقوانين ونظم التصدير والاستيراد السارية او التى ستسرى مستقبلا فى البلدين المتعاقدين ، وليست هذه البضائع على سبيل الحصر .

ولا يجوز عقد صفقات مقاصة تجارية الا بعد الحصول على موافقة مبدئية من الحكومتين المتعاقدتين كما لا يجوز اعادة تصدير السلع التى يستوردها كل من الآخر الى بلد ثالث الا بعد الحصول مقدما على موافقة الدولة الاصيلة المصدرة للسلعة .

واهم صادرات اليابان الى مصر : الشاى والاسماك واللحوم والفواكه المحفوظة وورق التبغ واخشاب النجارة والمنسوجات بأنواعها والمنتجات الكيماوية والاقرباذينية والمنتجات غير الحديدية والمنتجات الحديدية والاسياخ والالواح والمواسير والانابيب وقضبان السكك الحديدية .. الخ ، والآلات واجزاؤها وفلنكات السكك الحديدية والسيارات والجرارات والاجهزة الكهربائية وآلات الاحتراق الداخلى وآلات النسيج والاجهزة الطبية والدراجات وآلات التصوير وساعات اليد . . الخ ، والورق ومنتجاته والزجاج ومصنوعاته ، والاطارات والانابيب .. الخ .

وتتألف صادرات مصر الى اليابان من القطن الخام ونفايته والكتان والارز والصمغ العربى والملح والفوسفات الخام والمنجنيز الخام والكلس والرصاص الخام والزنك الخام وزيت بذرة القطن والجلود والصوف الخام والزيوت الطيارة .. الخ .

ثانيا ـ اتفاق الدفع

تتم تسوية جميع المدفوعات الخاصة بتبادل السلع والخدمات بين مصر واليابان عن طريق حساب يفتحه البنك الاهلى المصرى نيابة عن الحكومة المصرية باسم بنك اليابان بصفته نائبا عن الحكومة اليابانية بالدولارات الامريكية (اى مقوما بالدولارات) ولا تحتسب عليه فوائد ويسمى ((حساب اليابان)) ، وذلك وفقا لاشتراطات هذا الاتفاق وفى حدود القوانين والنظم السارية او التى قد تسرى فى الدولتين المتعاقدتين .

وفى حالة انتهاء العمل بالاتفاق يسوى الرصيد الصافى للحساب عن طريق تصدير بضائع اضافية فى غضون مدى ثلاثة شهور ، فاذا تبقى اى جزء من الرصيد بعد نهاية المدة المذكورة تتشاور الحكومتان بغية تسويته .

ثالثا ـ الكتب المتبادلة

تبادل الطرفان عدة كتب تيسيرا لتنفيذ اتفاقى التجارة والدفع قررت المبادىء التالية بصفة خاصة :

الاول ـ تفسير عبارة الخدمات المستعملة فى الاتفاقين ـ ويعنى البنود غير المنظورة .

الثانى ـ ان المدفوعات من اليابان الى مصر ستكون بالدولارات الامريكية ، وفى اى وقت تطلب فيه الحكومة المصرية ذلك ، وهذا فى حالة تجاوز الرصيد المدين خمسة ملايين دولار .

الثالث ـ الموافقة على ان تسدد الحكومة اليابانية الرصيد المدين المتبقى فى حساب اليابان بالدولارات الامريكية ، فاذا كان الرصيد دائنا سددته الحكومة المصرية اما ببضائع او بأية مدفوعات جارية اخرى .

الرابع ـ موافقة الحكومة المصرية على الغاء العمل بالمرسوم بقانون رقم ١٠٨ الصادر بتاريخ ١٩ سبتمبر سنة ١٩٣٥ المتعلق برسوم التعادل فى فروق النقد والتى تبلغ ٤٠ ٪ من قيم البضائع ، وبذلك اصبح لا يسرى على البضائع اليابانية الاصل .

الخامس ـ اتفاق الدولتين على منح التسهيلات اللازمة لتمكين السفن التى تحمل اعلام الدولتين من نقل البضائع المتبادلة بين كل من مصر واليابان .

السادس ـ امكان ان تسدد اليابان مشترواتها من القطن المصرى نقدا وبالدولار الامريكى ، اى خارج نطاق الحساب اليابانى السالف الذكر .

الاتفاق التجارى بين مصر واليابان

ان الحكومتين المصرية واليابانية بعد ان تباحثتا فى الوسائل التى يفيد تطبيقها فى انماء التبادل التجارى وابقائه الى اقصى حد مستطاع ـ قد اتفقتا على ما يلى :

المادة الاولى

أ) رغبة فى تنمية التبادل التجارى بين الدولتين ، تطبق كل من الحكومتين هذا الاتفاق بأكثر معاملة حرة ممكنة ، وعلى الاخص بمنح تراخيص التصدير والاستيراد للبضائع المعددة بالقوائم المرفقة بهذا الاتفاق ، وذلك طبقا لقوانين ونظم التصدير والاستيراد السارية اوالتى ستسرى مستقبلا بين البلدين المتعاقدين

والبضائع المدرجة بالقوائم المذكورة ليست على سبيل الحصر ، ولكنها تمثل البضائع التى يتوقع تبادلها بين الدولتين .

ب) تجرى تسوية جميع المدفوعات الخاصة بالبضائع والخدمات المتبادلة بين الدولتين طبقا لاحكام واشتراطات اتفاق الدفع المعقود مع هذا الاتفاق بين مصر واليابان

جـ) لا يجوز عقد صفقات مقاصة تجارية الا بعد الحصول على موافقة مبدئية من الحكومتين المتعاقدتين .

د) لا يجوز اعادة تصدير السلع التى يستوردها كل من الطرفين المتعاقدين من الآخر الى بلد ثالث الا بعد الحصول مقدما على موافقة الدولة الاصيلة المصدرة للسلعة .

هـ) اتفق على انشاء لجنة مختلفة من ممثلى الحكومتين تجتمع بناء على طلب اى منهما لغرض مراقبة وتسهيل تبادل السلع والخدمات وسداد المدفوعات بين الطرفين ، ولاى غرض آخر توافق عليه الحكومتان .

المادة الثانية

يسرى هذا الاتفاق لمدة سنة تبدأ من تاريخ دخوله فى دور التنفيذ ويجدد من تلقاء نفسه لمدد سنوية اخرى ما لم يخطر كتابة احد الطرفين المتعاقدين الطرف الآخر برغبته فى عدم تجديد هذا الاتفاق وذلك قبل تسعين يوما من تاريخ نهاية العمل به .

المادة الثالثة

يسرى هذا الاتفاق من تاريخ التوقيع عليه عمل فى القاهرة من نسختين باللغة الانجليزية

عن حكومة جمهورية مصر

عن الحكومة اليابانية

القائمة (أ)

صادرات اليابان الى مصر

منتجات زراعية ومائية :

شاى
سمك مملح – مجفف – مدخن او محفوظ لحوم وفواكه وخضروات محفوظة (تشمل المربيات)
بيرة وويسكى
ورق الطباق
اخشاب جافة واخشاب تجارة

منسوجات

غزل حرير طبيعى وغزل حرير لاشغال التطريز
غزل حرير صناعى
خيوط حرير طبيعى
اقمشة حريرية
اقمشة حرير صناعى
ملبوسات صوفية (صرفة او مخلوطة)
تل – دنتلة – اشغال مطرزة – اشرطة – قطيفة وانسجة قطيفية
ملبوسات مصنوعة من التيل ومنسوجات تيلية
ملبوسات داخلية (خردوات)
ملابس جاهزة او نصف مصنوعة مصنوعة)
اربطة العنق

منتجات كيماوية وأقرباذينية :

صودا كاوية
ادوية ومنتجات اقرباذينية خاصة
قاتل الحشرات
اصبغة
اكسيد الزنك
احبار وورنيش والوان .. الخ .
زيوت الاسماك وزيوت نباتية
سلفات الامونيا
سيوبر فسفات الجير

منتجات غير حديدية :

منتجات من النحاس الاصفر والاحمر
اسلاك كهربائية وكابلات
منتجات معدنية خفيفة ملفوفة

منتجات حديدية :

اسياخ واشكال مختلفة
ألواح وصفائح
اطواق
مواسير وانابيب
قضبان السكك الحديدية
صلب للبناء من اشكال مختلفة
اصناف اخرى

آلات وأجزاؤها :

فلنكات السكك الحديدية مدورة
اوتومبيلات وجرارات
آلات واجهزة كهربائية
آلات احتراق داخلية
آلات وادوات زراعية
آلات نسيج
آلات صناعية
اجهزة اتصال
اجهزة طبية والطب الاسنان
Bearing (حوامل)
قوالب ومنتجات مطروقة
بسكليتات وتريسيكل (بسكليتة بثلاث عجلات)
امتار من جميع الاصناف
آلات تصوير واجهزة بصرية اخرى
ساعات يد وحائط

بضائع مختلفة :

ورق ومنتجات ورقية
بضائع مكتبية
عوازل كهربائية وقرميد
مصنوعات خزفية
زجاج ومصنوعات زجاجية
مصنوعات حديدية مطلية بالميناء
مصنوعات للمائدة
بضائع من المطاط (تشمل الاطارات والانابيب)
بضائع للرياضة
لعب
بضائع من السيليلويد .

القائمة (ب)

صادرات مصر الى اليابان

قطن خام
نفاية القطن
كتان
ارز
صمغ عربى ومن انواع اخرى
ملح
فوسفات خام
منجنيز وحديد خام
كلس
منتجات اخرى (تشمل الرصاص الخام : الزنك الخام ، زيت بذرة القطن ، جلود ؛ صوف خام ، وزيوت طيارة .. الخ) .

اتفاق الدفع
بين مصر واليابان

رغبة فى تسهيل المدفوعات المتعلقة بتبادل السلع والخدمات بين الدولتين ، وافقت كل من حكومة جمهورية مصر وحكومة اليابان على ما يأتى :

المادة الاولى

يفتح البنك الاهلى المصرى – بصفته نائبا عن الحكومة المصرية – باسم بنك اليابان بصفته نائبا عن الحكومة اليابانية حسابا بالدولارات الامريكية ، اى مقوما بالدولارات ؛ ولا تحتسب عليه فوائد ويسمى « حساب اليابان » .

المادة الثانية

فيما عدا ما ووفق عليه من المسئولين فى الحكومتين ، تتم تسوية جميع المدفوعات الخاصة بتبادل السلع والخدمات بين مصر واليابان عن طريق الحساب المذكور ، وفقا لاشتراطات هذه الاتفاقية وفى حدود القوانين والنظم السارية او التى قد تسرى فى الدولتين المتعاقدتين .

المادة الثالثة

تدرج جميع المدفوعات من اليابان الى مصر فى الجانب المدين من الحساب ، وتدرج جميع المدفوعات من مصر الى اليابان فى الجانب الدائن من الحساب ، ويجوز ان يصبح الحساب مدينا ولكن الى الحد الذى لا يتعدى مبلغ خمسة ملايين من الدولارات .

المادة الرابعة

فى حالة انتهاء العمل بهذا الاتفاق يسرى الرصيد الصافى للحساب عن طريق تصدير بضائع اضافية فى غضون مدة ثلاثة شهور تبدأ من تاريخ انهاء العمل بهذا الاتفاق . فاذا تبقى اى جزء من الرصيد بعد نهاية المدة المذكورة ، تتشاور الحكومتان مع بعضهما بغية تسويته .

المادة الخامسة

يضع البنك الاهلى المصرى وبنك اليابان بالاتفاق بينهما الترتيبات الفنية اللازمة بشأن اعداد هذا الاتفاق .

المادة السادسة

تقوم الحكومتان – عند الاقتضاء – باعادة النظر فى احكام الاتفاق الحالى لغرض ادخال اية تعديلات قد تنتج عن ارتباطهما المشترك بالاتفاقات المالية الدولية .

المادة السابعة

يسرى هذا الاتفاق لمدة سنة تبدأ من تاريخ دخوله فى دور التنفيذ ، ويجدد من تلقاء نفسه لمدد سنوية اخرى ، ما لم يخطر احد الطرفين المتعاقدين الطرف الآخر كتابة برغبته فى عدم تجديد هذا الاتفاق وذلك قبل تسعين يوما من تاريخ نهاية العمل به .

المادة الثامنة

يسرى هذا الاتفاق من تاريخ التوقيع عليه .
حرر بالقاهرة من نسختين باللغة الانجليزية

عن حكومة جمهورية مصر

عن الحكومة اليابانية

خطاب رقم ٣

من مصر الى اليابان

صاحب السعادة وزير اليابان المفوض فى مصر .

السيد الوزير

أتشرف بافادة سعادتكم انه بعد انقضاء مدة الثلاثة اشهر المنوه عنها فى المادة الرابعة من اتفاق الدفع المعقود بين مصر واليابان فان الحكومة اليابانية توافق على سداد الرصيدالمدين المتبقى فى حساب اليابان بالدولارات الامريكية

فاذا أظهر حساب اليابان رصيدا دائنا بعد انقضاء مدة الثلاثة أشهر المذكورة فان الحكومة المصرية تسدد اما ببضائع أو بأية مدفوعات جارية أخرى مسموح بها .

ويسرنى أن أتلقى تأييد سعادتكم من أن هذا الخطاب يبين تماما ماتم عليه التفاهم بيننا فى هذا الخصوص .

وأنتهز هذه الفرصة لاعبر لسعادتكم عن خالص تحياتى .

وزير خارجية مصر

خطاب رقم ٣ – ب

من اليابان الى مصر

السيد الوزير

أتشرف بالافادة باستلام كتابكم بتاريخ اليوم والذى ورد فيه :

أتشرف بافادة سعادتكم انه بعد انقضاء مدة الثلاثة أشهر المنوه عنها فى المادة الرابعة من اتفاق الدفع المعقود بين مصر واليابان ، فان الحكومة اليابانية توافق على سداد الرصيد المدين المتبقى فى حساب اليابان بالدولارات الامريكية .



مصلحـــة الضرائب وفن التطبيق الضريبي

ان الكمال فى تطبيق التشريع انما يكون حيث يصل الى اجل النتائج من اقرب السبل واقل المجهودات ولا يتأتى هذا الكمال ارتجالا بل المسألة تحتاج الى أمرين :

١ ـ دراية عملية يفهم المرء على ضوئها طبائع الاشياء فى بيئة ما .

٢ ـ ملكة فنية توحى اليه تنسيق القواعد المناسبة لتنفيذ هذا التشريع فى تلك البيئة .

وكلما تعددت تجارب المرء كلما استطاع ان يصـــل الى نظام اقرب الى الكمال على ان المسألة نسبية قبل كل شيء . فان النظـام الذى يصلح لتنفيذ قانون ما فى بيئة وزمان معينين قد لا يصح مطلقا لتنفيذ هذا القانون ذاته فى بيئة اخرى ، وقد يصح ولكنه يحملنا متاعب لا داعى اليها لان ظروف البيئة يمكن ان يكفيها مجهود اقل من ذلك والذى يهدينا لهذا الحكم او ذلك انما هو التجارب العملية ولن تغنينا عنها الدراسة النظرية البحتة مهما كانت عميقة ومستفيضة

فلننظر على ضوء هذه المقاييس الى اى حد تقدمنا فى فن التطبيق لتشريعاتنا الضريبية

وتدلنا آخر احصائية رسمية قامت بعملها مصلحة الاحصاء والتعداد للدخل القومى وهى عن سنة ١٩٤٨ على ان صافى هذا الدخل هو ١٠١٧ مليون جنيه موزعة كالآتى :

نوع الدخل	فئة الدخل بملايين الجنيهات
محاصيل زراعية	٢٥٣
الانتاج الحيوانى	٢٥
البيض والدواجن	١٢
صيد الاسماك وخلايا النحل	٦
الصـــناعة	١٠٤
التجارة والنقل	٤٨٥
خدمات الحكومة نظير رسوم خاصة	١٣
خدمات المهن الحرة	١٨
خدمات تسلية الجماهير	٢
خدمات الاشخاص	٤١
خدمات اخرى	٦
ايجار المساكن	٣٢
صافى الدخل من الخارج	١٠
جملة الدخل الاهلى الصافى	**١٠١٧**

ومن هذه الاحصـائية يتضح ان مجموع الدخل القومى الصافى من الصناعة والتجارة والمهن الحرة وكسب العمـل يبلغ ٦٤٨ مليون جنيه فاذا فرضنا جدلا ان هذا الدخل كان هو

> **« من الحكم الغالية لدى علماء القانون ان العبرة فى التشريع لا تكون بكماله ذاته وانما بطريقة تطبيقه وتنفيذه . ومعنى ذلك ان تشريعاً ناقصاً قد يثمر فائدة اجل ـ اذا روعى فى تطبيقـه الطريق الامثل . من هذه التى تتأتى من تشريع مكتمل لا تحسن طريقة تنفيذه . »**

بعينه أو ما يقرب منه الى حد كبير ساريا على السنوات اللاحقة . بالرغم من ان الحقيقة تميل الى احتمال زيادته لان هذا هو المألوف دائما بالنسبة الى كسب العمل والمهن الحرة على الاقل .

ولكننا سنفترض الجمود قطعا للجدل ولا يفوتنا ان نشير الى ان ثبات الدخل بالنسبة لهذه العناصر عن سنة ١٩٤٨ وما بعدها الى سنة ٥٣ لا يقدح فيه التقلبات الخاصة بأسعار القطن لان القطن انما يندرج تحت بند الدخل الخاص بالمحاصيل الزراعيـة اما ما يتعلق منه بالتجارة او الصناعة فهو لا شك ظل ثابتا على الاقل الى حين نهاية الميزانية الخاصة بسنة ٥٠ ـ ١٩٥١

فاذا رجعنا من ناحية اخرى الى ميزانية الدولة التى حصرنا قيمتها بمبلغ ٦٤٨ مليون جنيه ـ بلغت ٢٣٫٧٠٠٫٠٠٠ جنيه بما فيها ضريبة الدخل العام . ومعنى ذلك ان نسـبة الضرائب المباشرة (وهى التى تتولى جبايتها مصلحة الضرائب) الى تلك الدخول المشار اليها ٣٫٥ ٪ تقريبا فى حين ان اسعار هذه الضرائب التى اهلت لتلك الحصـيلة تبلغ ١٦٫٥ ٪ (١)

هذه المقارنة تدل على مقدار التقصير الكبير الذى يلحق طريقة تنفيذنا وتطبيقنا لتشريعاتنا الضريبية .

***

سقنا هذا الذى سقناه على سبيل الاثبات والتدليل الملموس ماديا على انه لا بد وان هناك نقصا ما اورثنا هذه العاقبة .

ولقـد سبق ان اشرنا فى كتابنا (فقـه المرافعات الضريبية) الى ان الداء والمرض الذى يلم بمصلحة الضرائب انما يتملكها بادىء ذى بدء منذ هذا الاجراء الاول الذى ترتكز عليها كيانها الا وهو « الحصر » وقلنا ان الداء يتغلغل بعد ذلك من الاجراءات اللاحقة بناحيتيها الادارية والفنية : ـ

أما الادارية فأقصد ما يتصل بنظام الارشيف والحفظ .

واما الفنية فأقصد فن الفحص والمراجعة والتفتيش الفنى والفصل فى الطعون .

وبذلك ينقسم موضوع بحثنا الى المسائل الآتية : ـ

١ ـ الحصر :

٢ ـ الارشيف والحفظ

٣ ـ الفحص والمراجعة

٤ ـ التفتيش الفنى

٥ ـ الطعون والنظم الادارية لتنظيم طرق الفصل فيها أو رفعها او الدفاع عن وجهـة نظر المصلحة بشأنها .

ونتناول فى مقالنا هذا الموضوع الاول الا وهو الحصر ونعد بعرض الموضوعات الاخرى الى فرص قادمة .

١ ـ الحصر

لا أكون مبالغا اذا قلت أنه الاجراء الذى تولد عمليا بمقتضاه مصلحة الضرائب اذ من البديهى أنه ما لم يكن الممول معروفا لمصلحة الضرائب فلن توجد المصلحـة ولن تكون الا ضربا من خيـال ـ وبالرغم من أن هـذه بديهيـة فلم يتهيأ بعد لهــذه المصلحة فرصة تفهم بها أهمية الحصر فتحكم له نظاما يقيها العثرات والتخبط .

ولقد سبق أن قلت فى صـــدد هذا المقال ان الكمال فى تطبيق التشريع يحتاج الى أمرين الدراية العمليـــة بظروف البيئة من جانب الهيئة المسئولة عن تطبيق التشريع ومن جانب الاشخاص الذين يتولون توجيه هذه الهيئة ـ ثم الملكة الفنيـــة التى تستطيع أن تستنتج النسق المناسب من القواعـد لممارسة تطبيق التشريع وتنفيذه على هذه البيئة .

واننا لننحى باللائمة على المسئولين فى توجيه هذه المصلحـــة خصوصا فى عهدها الجديد عهد الثـــورة والاصـلاح أنهم لم يحاولوا الاستفادة بما للموظفين من التجارب والنصائح والشكاوى والملاحظات العمليـة التى كسبوها بخبرتهم العملية ـ بل تظل المصلحة الى اليوم يستأثر بتوجيهها بعض من المسئولين ـ هـذا التوجيه الذى نعتقـد عنه أنه يسير ارتجـالا بحيث لم يصحح للآن وضعا ما من الاوضاع

١ ـ انظر محاضرة الدكتور عبد الحكيم الرفاعى المنشـورة بكتاب المؤتمر الضريبى الاول لمايو سنة ١٩٥٠ ص ١٢ وقد نقلنا عنه النسبة الخاصة بمتوسط اسعار الضرائب المباشرة .

فاذا أظهر حساب اليابان رصيدا دائنا بعد انقضاء مدة الثلاثة أشهر المذكورة فان الحكومة المصرية تسدده اما ببضائع أو بأية مدفوعات جارية أخرى مسموح بها .

وانى ردا عليـه أتشرف بابلاغ سـعادتكم موافقتى على ماجاء فيه .

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق احترامى .

وزير اليابان المفوض فى مصر

صاحب السعادة الدكتور محمود فوزى وزير خارجية مصر

خطاب رقم ٤

من مصر الى اليابان

السيد الوزير

بالاشارة الى اتفاقى التجارة والدفع الموقعين اليوم بين مصر واليابان ،أتشرف بافادة سعادتكم أن المرسوم بقانون رقم ١٠٨ الصادر بتاريخ ١٩ سبتمبر سنة ١٩٣٥ المتعلق برسوم التعادل فى فروق النقد والتى تبلغ ٤٠ فى المـائة من قيم البضـائع لا يسرى عـلى البضائع اليابانيـة الاصل .

وانتهز هذه الفرصة لاعبر لسعادتكم عن خالص تحياتى .

وزير خارجية جمهورية مصر

خطاب رقم ٤ ـ ب

من اليابان الى مصر

السيد الوزير :

اتشرف بالافادة باسـتلام كتاب سعادتكم بتاريخ اليوم والذى ورد فيه :

« بالاشارة الى اتفاقى التجـارة والدفع الموقعين اليوم بين مصر واليابان ـ اتشرف بافادة سعادتكم ان المرسوم بقانون رقم ١٠٨ الصادر بتاريخ ١٩ سبتمبر سـنة ١٩٥٣ ، المتعلق برسوم التعادل فى فروق النقد والتى تبلغ ٤٠ ٪ من قيم البضـائع ، لا يسرى على البضائع اليابانية الاصل » .

واتشرف بابلاغ سـعادتكم موافقتى على ما جاء فى الكتاب المذكور .

وانتهز هذه الفرصة لاعبر لسعادتكم عن خالص تحياتى .

وزير اليابان المفوض فى مصر

الى صاحب السعادة
الدكتور محمود فوزى
وزير خارجية مصر

التى تسير عليها المصلحة منذ انشائها من سنة ١٩٢٩ ومنذ كان عدد ممولى كل مأمورية لايتجاوز الالف عدا ومن بينهم النصف أو زد عليه ـ لا تتجاوز أرباحهم حدود الاعفاء ٠ ذلك وضع لايغفر للمصلحة مطلقا وكان خليقا بها أن تتجه الى انشاء الوظائف الصغيرة التى تساعد على تنفيذ مكتمل للتشريع قبل أن تتجه الى رفع درجات أو انشاء مراكز ادارية كما انه ليس من طرق العلاج لدينا انشاء مأموريات جديدة وانما هو طريق لايوحى به الارتجال الذى يخيل للرائى أن الارتباك فى العمل ناشىء من ضغطه وكثرته وكذلك هو الارتجال الذى يخيل للرائى ان هذا الضغط للعمل سيذهب به تقسيمه بين مأموريتين مستقلتين مثلا ٠

هذا موضع من مواضع الالم والداء فى هذه المصلحة ٠ وسيتبين لنا فيما يلى أن هذا الارتجال بعينه هو الذى لازم هذه المصلحة عند ماحاولت أن تضع علاجا لمسألة الحصر

منذ حاول المشرع اخيرا ان يعالج هذا الامر باصدار القانون رقم ٧ لسنة ١٩٥٣منشئا به جرائم جديدة بالنسبة لبعض من الناس ورافعا بجرائم موجودة من درجة المخالفة الى درجة الجنحة بالنسبة لآخرين وهم طبقة الملاك ٠ وظن المشرع انه بذلك سد نقصا ٠ نعم هى خطورة محمودة ولا لوم على المشرع ولو لم يصدر ذلك القانون فالمسألة ليست مسألةتشريع فحسب بل العبرة بالتطبيق ذاته وطريقته أولا وآخرا ولن يلقى المرسوم بقانون رقم ٧ لسنة ١٩٥٣ من الجمهور الا هذه الرهبة التى يبعثها كل جديد ثم سوف لا يلبث أن ينساه الجمهور أو يتناساه شأن الذى فعله بالمادة ١ منالائحة التنفيذية للقانون ١٩٣٩/١٤

***

وقبل أن نعرض رأينا فى الطريقة التىيجب أن يكون عليها الحصر يجب ان نعرف ماهى الطريقة الحالية والمساوىء التى تشتمل عليها : ـ

الطريقة التى اتبعتها المصلحة حتى اليوم هى أنها تقوم كلما مرت فترة ما من الزمن باجراء حصر على الطبيعة وحصل ذلك منذ انشئت مصلحة الضرائب فى سنة ١٩٣٩ أربع مرات لم تخل احداها من المآخذ والعيوب ٠ كانت أولاها مستندة الى نص اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ منواقع الاقرارات التى قدمها ملاك المبانى ٠

وكانت الثانية بأيدى عمال بالمياومة غير مسئولين استخدموا لهذا الغرض خاصة فكان عملهم مليئا بالاخطاء ٠ وكانت الثالثة فى سنة ١٩٤٥ بمعرفة موظفى المصلحة الفنيين ٠ وكانت الرابعة فى سنة ١٩٥٢ وبمعرفة موظفىالمصلحة الفنيين ايضا ولم يكن اجراء الحصر فى المرة الاخيرة بمعرفة الفنيين من رجال المصلحة راجعا الى ثبوت نجاح هذه الطريقة من الحصر الذى تم فى سنة ١٩٤٥ بل كان مرجع ذلك ليس الا من قبيل «شىء خير من لاشىء» ومن قبيل الرغبة فى « تسكين الداء » باقرب الوسائل وارخصها ٠ حيث جدت خلال الحرب وبعدها كثير من المبانى الجديدة وانهدمت أخرى وتنقل الممولون بالتالى فوقع الارتباك فىسجلات الحصر التى كانت موجودة بالمصلحة منذ سنة ١٩٤٥ وقبلها ولم يكن الممولون أو الملاك من الوعى الضريبى بحيث يكونون أمناء على المصالح العام فيقوموا باخطار المصلحة دائما ومنتلقاء انفسهم بكل تغيير يحصل من مقر المنشآت تنفيذا لنص القانون ١٩٣٩/١٤ ولائحته

ولم تسفر هذهالطريقة التى اتبعتهاالمصلحة ـ طريقة تسكين الداء بتكليف الفنيين من رجالها ان يجوبوا الشوارع والمدن والقرى ذهابا وجيئة فى أشد أيام القيظ من عام ١٩٥٢ ـ نقول لم تسفر هذه الطريقة عن نتيجة ما وكانت هناك ثلاثة عوامل رئيسية ذهبت بالرجاء المنتظر من هذا المجهود ٠

أما العامل الاول والاساسى هو تكليف رجل فنى بما ليس من وظائف فنه الذى استخدمته من أجله مصلحة الضرائب ليجرى حصرا على الطبيعة ـ وكان تكليفا وجد جوابه من جانب هذا الموظف الفنى ـ ففى كثير من الحالات ولا نقول كلها ـ التقى هذا الموظف مع شيخ الحارة أو شيخ البلد من الريف واستعلم منه عمن فى شياخته من الممولين وواضح أن هذا العامل الادارى شيخ الحارة أو شيخ البلد لم يكن بذات الثقة التى وضعتها المصلحة فى موظفها عند ماكلفته بالقيام بهذا العملشخصيا

ولكن هى الامكانيات العملية قبل كل شىء ـ ولم تكن أعباء مأمور الضرائب فى أى وقت منذ ظهر اسم التقادم الى الوجود ـ لم تكن هذه الاعباء من السذاجة بحيثيحتملالقاء أخرىعليه

***

وأما العامل الثانى فانه يظهر لك مدى فساد طريقة اجراء الحصر علىالطبيعةبالشكل الذى سلكته مصلحة الضرائب وبهذه الصورة العلنية ولك ان تضحك اذا علمت ان الممولين عند ما احسوا بأن المصلحة تجرى حصرا على الطبيعة وعند ماكانوا يشعرون بأن مأمور الضرائب حل بمنطقتهم ـ كانوا يغلقون حوانيتهم دون أى اكتراث الى أجل تطمئنمنه نفوسهم بزوال هذا الخطر الداهم ولو تطلب ذلك غلق الحانوت طيلة اليوم واليوم الذى يليه

بل لقد بلغ الامربالناس حب المجاملة فىهذه الامور ـ وكيف لا ـ لقد كانوا اذا أحسوا عند مايسألهم مأمور الضرائب عن شخص ما ـ اذا أحسوا بأن هذا الذى يسائلهم ليس الا مأمور ضرائب ضللوه فى كل ما يستفهم عنه ان لم يتجاهلوا موضوع السؤال على الاقل ٠

ومن طريف ماحصل من جانب المصلحة فى هذه المناسبة ان كان من بين التكاليف الموجهة الى الفنيين فى هذا الشأن تكليفهم بحصر ممولى الدخل العام على الطبيعة وشاء الله ان يكون من بين الحاضرين من أعضاء اللجنة التى اجتمعت لبحث أمر قبول اصرار المصلحة للكتاب الدورى فى هذا الشأن ـ نقول شاءالله ان يكون من بين الحاضرين رجل رشيد (١) ـ اذ سألهم كيف يتم حصر ممولى الدخل العام على الطبيعة وألقى عليهم سؤالا عجيبا حين قال « آآتى برجل من الشارع وأقول له هذه العمارة ملكك ؟ » وعند ما احست المصلحة بسوء النتيجة التى انتهى اليها المجهود الذى بذل فى هذا الشأن استصدرت القانون رقم ٧ سنة ١٩٥٣ ذلك القانون الذى انشأ جرائم جديدة وجعل من جريمة المخالفة المنصوص عليها بالمادة ١ ل ٠ ت ق ـ ١٩٣٩/١٤ ـ جعل منها جريمة جنحة

ولا اعتقد ان القانون أيضا الا من قبيل المسكنات فان الممول الذى أهمل تنفيذ نص اللائحة هو بعينه الذى سوف يهمل تنفيذ نص القانون بعد مرور فترة من الوقت وستجد المصلحة نفسها أيضا ـ بعد مرور خمسة أو ست سنوات فى نفس الوضع الذى كانت تشكو منه فيما مضى

ومن العوامل الرئيسية الدالة على ضعف هذا الطريق الذى سلكه المشرع بانشاء جرائم مخالفات الحصر أن موظفى الضبطية القضائية من رجال مصلحة الضرائب هم الذين سيقدمون بطبيعة الحال بتحريرالمحاضر وهم لايكونون فيها الا كشهود اثبات وقد علمتهم التجارب ان تحرير المحاضر يعطل من اعمالهم عندما يجدالجد وتستدعيهم المحكمةلاداءشهادة الاثبات خصوصا اذا كان الواحد منهم وقت استدعائه لاداء الشهادة يعمل فى بلد غير البلد التى كان بها وقت تحرير المحضر ٠ وتقول أن تحرير المحاضر يعطل من اعمالهم لانالمصلحة لاتعترفللموظف من بين عناصر النشاط الذى يقدم به كشفا فى نهاية كل شهر ـ أن يكتب فيه أنه تغيبيومين حيث كان مسافرا لاداء شهادة الاثبات فى بلدة كذا ـ لاتعترف المصلحة بمثل هذا النشاط كجزء من عمله ٠

فمالم يحرر المأمور المحضر المثبت للجريمة والذى يحاكم بموجبه المقصر ليكون عبرة لغيره ـ فماذا تكون الفائدة المرجوة للقانون ١٩٥٣/٧ خصوصا وان الموظفين الفنيين بالمصلحة الآن صار الاتجاه العام عندهم الى عدم تحرير محاضر على قدر الامكان بل صار ذلك من النصائح التى تسدى الى كل موظف جديد يفد عليهم ٠

هذا عن مجهودات المصلحة الى اليوم فى تنظيم الحصر فلننظر ماذا يعنى هذا المجهود نحو مسائل اخرى لاتستند الا الى نتيجته ٠

ذلك انه يعد تمام الحصر بهذا الطريقالذى سترضاه ـ قامت كل مأمورية بادراجالاسماء فى سجلات ـ كل اسم فى شياخته والى هذا الحد انتهى الحصر بالمعنى الذى تفهمه مصلحة الضرائب الى اليوم ٠ فماذا تغنى هذه الصورة للحصر نحو مسائل تعتبر من امهات المسائل الضريبية وهى الآتية ٠ ـ

١ ـ اذا كان الممول الواحد له منشآت أو شريك فى منشآت بمأموريات مختلفة أو كان موظفا فى عدة منشآت أو كانت له عيادات أو مكاتب تابعة لمأموريات مختلفة وبالجملة تعدد نشاطه وكان فىتعدده غير مجتمعبصعيد واحد بدائرة اختصاص مأمورية واحدة ،فكيف يتسنى للمأمورية الواحدة أن تعلم حقيقة نشاطه ان لم يتطوعلايضاحه حتى تستطيع ان تعلم ما اذا كان يستحق ان يتمتع بمدد الاعفاء أم لا وحتى تستطيع ان تعلم مقدار الضرائب الاستثنائية الحقيقية المستحقة عليه أو حقيقة ضريبة كسب العمل أو ضريبةالايراد العام المستحقة عليه (لانهما ضريبتانتصاعديتان كالضريبة الاستثنائية) وحتى تستطيع كذلك ان تعلم مقدار المستحق عليه من نفقاتمكافحة الامية التى تجبى فى حدود ٣ ٪ من مجموع الضرائب التى تستحق على الممول للدولة ٠

٢ ـ فيما يتعلق بالموظفين الذينيمارسون نشاطا فى غير جهة واحدة سواء من موظفى الحكومة أو غيرها ٠ ولم ينظم القانون ٩٣٩/١٤ طريقا ما لحصر الموظفين اللهم الا ذلك التكليف الوارد بالمادة ٦٤ والمادة ٦٨ ق ١٩٣٩/١٤ والذى بموجبه تلتزم المنشآت بتقديم اقرارات عن موظفيها ويلتزم الموظف ضريبة فوق الايراد الوارد من جهات مختلفة وهو ما لا يعلم الا بتقديم الاقرار عن نفسه وعن ايراداتهالمختلفة ولكن أين النظام الذى وضع لمراقبة الوفاء بهذه الالتزامات ٠ هل متروك كشفها لمحضالصدفة!

٣ ـ يحصل كثيرا ان ترد الى المصلحة اخطارات من محكمة ما بأن فلانا سيجرى بيع أرض له بالمزاد الجبرى العلنى ـ لتقوم المصلحة باتخاذ الاجراءات اللازمة نحواستيفاء مايكون لها من ضرائب من ذات الثمن الذى سيدفع فى هذا المزاد ٠ ومن أساليبالارتجال المقوت الذى تتبعه المصلحة للتعرف على ان فلانا هذا يستحق عليه ضرائب أم لا : انها

(١) كان هو الاستاذ عماد الدين ناصر

تبعث بكتاب دورى الى كل المأموريات باسم هذا الممول وتطالبهم بالبحث عما اذا كان عليه ضرائب من عدمه . واخطار الادارة المحلية بذلك .

وقد يشمل الكشف أحيانا اسماء تربو على الثلاثين او الاربعين او المائة وهو نفس الطريق الذى نتبعه بشأن راغبى مغادرة القطر نهائيا

وحينئذ يستعرض موظف الارشيف هذه الاسماء ليرى ما اذا كان من بينهم أحد من ممولى مأموريته ام لا . واذا علمت من هو موظف الارشيف فى كل مأمورية علمت انه من المحال ان توضع فى يده مثل هذه المسئوليات هذا من ناحية — ومن ناحية اخرى فان البيانات التى تكون بهذه الكشوف خاصة بنشاط الممول او عنوانه انما هى بيانات مأخوذة من اقرار الممول ذاته راغب السفر او .. الخ وهكذا نجد أن موظف الارشيف قد يعجز عن القول بأن فلانا هذا ليس من ممولى المأمورية خصوصا وان تشابه الاسماء لايغنى عن الامر شيئا مادام نشاطه الموضح بالكشف وعنوانه كذلك ليس هو النشاط والعنوان التابعين بالمأمورية بل قد حصل فعلا ان تقدم ممول من راغبى السفر فقرر أنه موظف بمنشأة بجهة ما وقرر اسما لنفسه لم يكن هو الاسم الكامل كما يحمله وكما تعلمه المأمورية . وقرر عنوانا فى جهة أخرى غير الجهة التى كان يزاول نشاطه فيها واتضح من محض الصدفة انه لم يكن موظفا وانما كان ذا منشأة كبيرة لصناعة البللور وانه باعها تهربا من ضرائب عشر سنوات مستحقة عليه بلغت الاف الجنيهات ثم يريد ان يولى هاربا خارج الديار . فلو فرضنا ان الصدفة لم تهييء لى هذا الكشف فما هو النظام الدقيق للحصر الذى وضعته مصلحة الضرائب للمراقبة وسد تلك الثغرات؟ لاشيء !!

وبطبيعة الحال ليس هو المأمور الاول ولا المأمور او غيرهما من الفنيين هم الذين يستطاع تكليفهم بفرز الكشف المرسل من المحكمه أو من ادارة الجوازات لمعرفة أن هذه الاسماء من ممولى المأمورية . لان المأمور لا يعرف الا من فى شياخته أو منطقته ولان مثل هذا الكشف يعطل كثيرا لو قررنا فرزه بمعرفه المأمورين جميعا ولان سجلات الحصر لا تكون لدى المأمورين وانما هى دائما من لوازم موظف الارشيف فى عمله . وهكذا رأت المصلحة أن يتولى هذه العملية موظف الارشيف بالمأمورية وقد رأينا انها مسئولية كبيرة أجل من أن يستهتر بها الى هذه الدرجة وسنرى حالا بعد سرد العيوب الاخرى لهذا النظام طريق العلاج .

٤ — هذه الحقائق التى ذكرناها تتعلق بممولين مفروض وجودهم فى سجلات الحصر التى أعدتها المصلحة ولكن ماذا أعدت المصلحة من جهة أخرى لمراقبة تنفيذ الممول للالتزامات الواردة بالقانون ١٩٥٣/٧ من حيث قيامه بتقديم الاقرارات عن نفسه — لا شيء !!

نظام الحصر كما يجب أن يكون

نرى ما يأتى :

١ — مطالبة كل ممول من الممولين الواردة أسماؤهم فعلا بالسجلات الكائنة الآن بالمأموريات — مطالبتهم بصورتين شمسيتين وان كان الاسم من الاسماء الاجنبية عادة فيطالب صاحبه بأربع صور شمسية ولو كان متمتعا الآن بجنسية مصرية

كل ذلك سواء كان الممول تاجرا أو ذا مهنة حرة أو موظفا حكوميا أو غير حكومى أو من ممولى الضريبة العقارية أو من ممولى الدخل العام .

ويقدم هذا العدد من الصور عن كل محل تجارى يملكه الممول أو يعمل فيه كموظف أو أرض يملكها فى دائرة مأمورية معينة بحيث يتعدد هذا الطلب بعدد المأموريات التى يتبعها نشاط الممول أو ايراداته

٢ — تلصق كل صورة على بطاقة خاصة بمعرفة موظف مختص وبحضور الممول لتحقيق شخصيته ويكتب على البطاقة اسم الممول ونوع نشاطه والمأمورية التابع لها هذا النشاط .

٣ — اذا كان الممول أجنبيا فيقدم لكل مأمورية كما قلنا من المأموريات التى يتتبع لها — أربع صور ليكتب اسمه على كل بطاقة مرة مقروءا من اليمين وأخرى مقروءا من اليسار فمن كان اسمه مثلا :

خريستو ميشيل فيكتب هذا الاسم على بطاقتين بوضعه هذا ويكتب على بطاقتين أخريين بوضع : ميشيل خريستو .. ذلك لاننا وجدنا — عمليا — أن أسماء الاجانب ترد الى المأموريات مكتوبة أحيانا بأي من هذين الوضعين المشار اليهما .. ولذلك نرى منعا للبس أن الصورة الواحدة تكتب عليها أسماؤها المحتملة لها .

٤ — اذا كان للممول اسم شهرة فيقدم صورتين أخريين على بطاقتين أخريين تحمل كل منهما أسمه الحقيقى واسم الشهرة معا

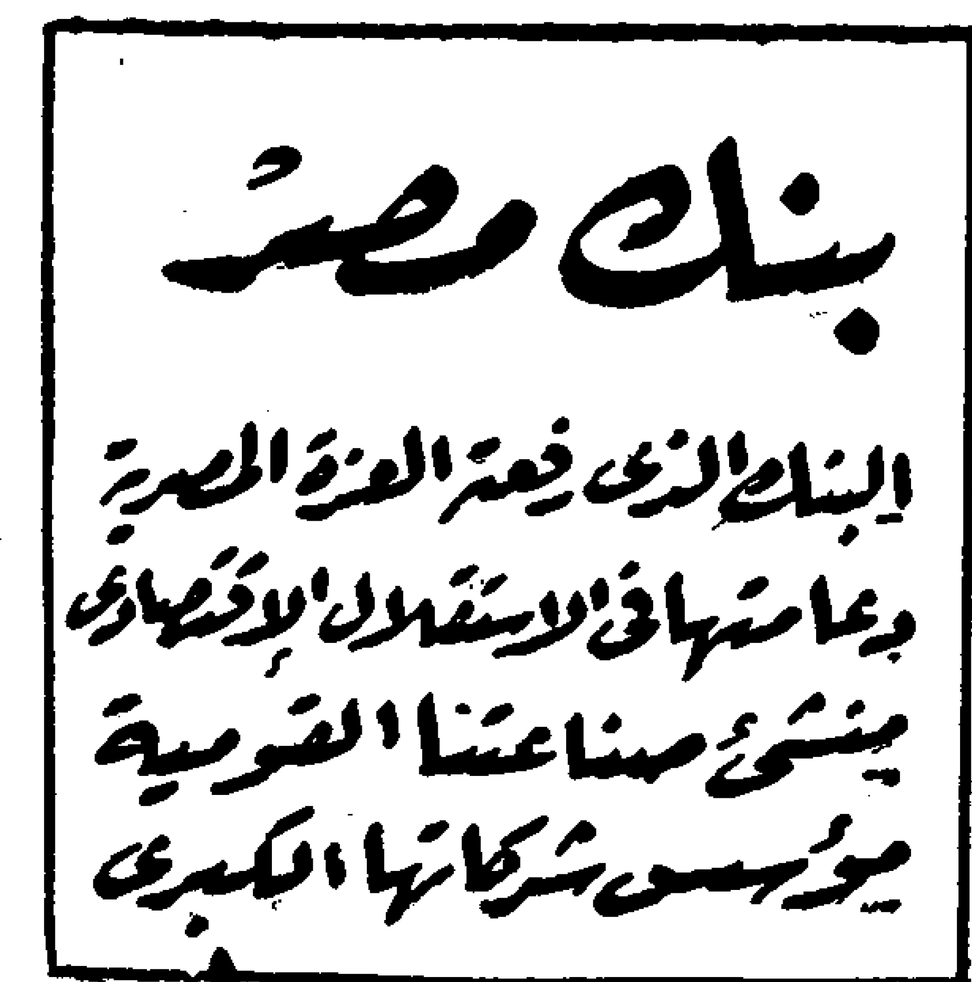
٥ — يكون لدى المأمورية حينئذ بطاقتان طبق الاصل لكل ممول من البيانات الواردة فيها وحينئذ ترسل المأمورية صورة كاملة من هذه البطاقة الى الادارة العامة للمصلحة وتحتفظ بالصورة الاخرى .

٦ — تقوم المأمورية بترتيب الصورة التى لديها ترتيبا ابجديا متتاليا كترتيب الاسماء الواردة بدليل التليفون تماما بحيث يسهل فى أى وقت استخراج أى بيان بمجرد معرفة الاسم

وواضح أن هذه الطريقة من الترتيب للبطاقات تؤدى الى اجتماع البطاقات الخاصة بالاسم الواحد فى صعيد واحد متتاليات . وواضح أيضا أن وجود الصورة الشمسية يساعد على التمييز بين الاسماء المتشابهة ومعرفة حقيقة مسمياتها .

٧ — تقوم الادارة العامة بتلقى جميع البطاقات التى ترسل اليها من المأموريات المختلفة وترتيبها جميعا فى مجموعة واحدة ترتيبا أبجديا على النمط الذى شرحناه بالبند السابق ، وحينئذ ستقع البطاقات الخاصة بالاسم جميعا متتاليات فى صيغة واحدة بحيث يمكن معرفة ماللممول من النشاط فى المأموريات المختلفة دون أدنى مجهود، وتمكن الصورة الشمسية من التمييز بين مسميات الاسماء المتشابهة .

٨ — توضع الاسماء المتعلقة بحرف أبجدى واحد فى مجموعة واحدة فى يد موظف بمفرده



ويكون على المأموريات أن ترسل نفس هذه البطاقات عن كل جديد لديها من الممولين

٩ — يمسك موظف كل مجموعة من مجموعات هذه الحروف الابجدية سجلا خاصا يثبت فيه بيانات هذه البطاقات ويضاف اليه كل جديد بحيث يكون هذا السجل بمثابة الدليل المادى على وجود بطاقة ما اذا تراءى لهذا الموظف أو لغيره العبث بها وتكون مهمة التفتيش دائما هى مراجعة البطاقات على السجل .

١٠ — ينشأ من هؤلاء الموظفين ادارة لها خطرها تسمى ادارة الحصر والتعداد ويكون كل موظف هو المسئول الاول مع زميله بالمأمورية لتحرير المحاضر المتعلقة بالحصر ويستصدر قانون خاص لمنحه هذه السلطة باعتباره من رجال الضبطية القضائية فى هذا الشأن

١١ — لابد أن تكون السجلات المعدة للحصر من واقع البطاقات منمرة الصفحات بطريقة مسلسلة ومختومة بخاتم الدولة بحيث تكون دفاتر لها صفة رسمية تماما ولا يرقى اليها تزوير .

١٢ — انشاء فرقة خاصة بالمصلحة من رجال البوليس الملكى صناعتها اجراء التحريات بشأن الممولين المتهربين والاخطار عن المنشآت الجديدة دائما والتفتيش عليها بشأن الموظفين الملحقين بها ومن يستجد منهم ولتكن هذه الفرقة هى ذات الفرقة السالفة بقسم مكافحة التهريب ولكن يجب تعزيزها — وليلاحظ بشأنهم عدم استقرارهم فى منطقة بعينها منعا للاتصال بالجمهور وقطعا لانشاء العلاقات وتخطر المأمورية دائما بنتيجة أعمالهم كما تخطر ادارة الحصر والتعداد بحيث اذا انتهى نشاط ممول أو توقف فيؤشر على البطاقة بذلك وبتاريخ التوقف وتظل البطاقة محفوظة فى مكانها للمستقبل

أما اذا توفى الممول فلا ترفع البطاقة الا بسداد جميع المستحقات عليه عن جميع أنواع الضرائب . فاذا تم ذلك رفعت البطاقة لتوضع فى مجموعة أخرى يطلق عليها مجموعة الوفيات ويصح ارسالها للحفظ فى دار المحفوظات كل فترة من السنين

اذا تم لنا ذلك كان لدينا دائما حصر مطابق للواقع فى كل لحظة ، ورفعنا عن كاهل المصلحة عبء اجراء حصر على الطبيعة كلما أفسدت الايام حصرا سابقا ، ورفعنا عن كاهل المأمور عبء تحرير المحاضر وتشتيت قواه .

وراقبنا عن قرب نشاط كل ممول بحيث لايفلت بطريقة ما من أى مبلغ من ضريبة ما وكانت لدينا الصور الشمسية منذ البداية لاى ممول تسول له نفسه التهرب وبذلك نقضى على وضع مقلوب — وذلك الوضع الذى تصوره مصلحة الضرائب عندما يتهرب الممول فتطلب الى المأمور بيانا عن أوصافه ولا تتورع فى طلبها هذا فى الوقت الذى تعلم فيه أن الممول متهرب ولم يكن لدى المأمور صورة شمسية تبين أوصافه له منذ البداية، بل ربما يكون المأمور لم يره أصلا فى حياته

ولعل مصلحة الضرائب تغتنم فرصة هذا الارشاد وهو ارشاد ليس على العلم بغريب فهاهى أمريكا تصطنع بطاقة تحقيق الشخصية الضريبية وتسلك سبيلا ان خالف ما أشرنا اليه من الجزئيات فهو يرمى الى نفس النتيجة التى ترجوها — ولا يكون الاختلاف الا بسبب اختلاف الهيئات

والى العدد القادم نتكلم فى الاجراءات الادارية والفنية معا ..

(يتبع)

عبد المؤمن الزهيرى
مأمور الضرائب

دردشة فى بعض الشئون الاقتصادية والمالية

للسيد جلال حسين

الفقر ! .. الفقر !

١ ـ مهما قيل عن آثار المرض والجهل فى القطر المصرى فان العلة الكبرى هى الفقر ، فهو أساس ماتعانيه البلاد من آلام جسام وهو سبب انتشار الامراض وتفشى الجهل ويبلغ مجموع الاراضى الزراعية طبقا لآخر احصاء ٧٥٠ر٣٦٠ر٦ فدانا يعيش عليها عشرون مليونا او يزيد (وصل عدد السكان طبقا لاحصاءات التموين ٢٤ مليونا !!)

ومع أن الوفيات تبلغ حوالى اربعمائة ألف فى كل عام فان عدد السكان يزداد بمعدل ثلث مليون نسمة سنويا وكلما تحسنت الحالة الصحية ازداد عدد السكان ، وتبلغ الزيادة فى سكان مصر فى النصف قرن الاخير نحو تسعون فى المائة فى حين لم تتجاوز زيادة الارض الزراعية ١٧٪ وبعد أن كان لكل مصرى فدان من الارض فى اوائل القرن الماضى أصبح أقصى نصيب للفرد فى الآونة الحاضرة لايتجاوز بضع قراريط .

ويقدر الدخل القومى فى مصر بحوالى ستمائة مليون جنيه فى السنة ويعتقد بعض المتفائلين انه قد يرتفع الى ثمانمائة مليون أى أن متوسط دخل الفرد من السكان فى هذا البلد الذى يتزعم الاقطار العربية الاسلامية لايتجاوز على أقصى تقدير اربعين جنيها فى السنة ١٢٠ جنيه بأسعار ماقبل الحرب وهذا هو أحط مستوى بين شعوب العالم المتمدين، وسيستمر انخفاض هذا المستوى مع الاسف الشديد عاما بعد عام لزيادة عدد السكان دون زيادة مقابلة فى الدخل القومى ، وهكذا يتبين بالارقام ان المشكلة الرئيسية لمصر هى معالجة الفقر .

شغل هذا الموضوع بال البلاد اعواما طويلة وتضمنت خطابات العرش فى كل عام عبارات ضخمة وتمتلىء الصحف والكتب بشتى الاقتراحات ولكننا لم نتقدم لمعالجة الحال باكثر من الاقوال .

ان هناك اجماعا على خطوط رئيسية يجب أن نبدأ بها فورا وبدون تردد وفى ملفات الوزارة دراسات مستفيضة لو رجعنا اليها لكفينا أنفسنا مؤونة البحث والدرس من جديد .

الصناعة

٣ ـ أما تصنيع البلاد فهو أمنية كبرى ، ولكن الامر فى هذه الناحية ليس سهلا فان نجاح الصناعة فى بلد ما يستلزم أن يتوفر لها عوامل النجاح ، ولا خير فى صناعات تنشأ على أساس حماية الحكومة وحدها وتعيش من دم الشعب الذى يطلب اليه أن يدفع الثمن غاليا لمجرد الرغبة فى خلق صناعات ليس لها من مقومات الحياة شيء والدراسة فى هذه الناحية مستوفاة كاملة لدى الحكومة واتحاد الصناعات المصرية .

فلنبدأ باعلان برنامج ينفذ على عدد معين من السنوات ولتكن سياسة الحكومية تقوية الافراد والجماعات ومعاونتهم فان تشجيع الافراد هو السياسة المثلى فى بلد لم يكتمل نموه الاقتصادى .

وهذا الحديد الخردة ـ الذى وقفنا دون تصديره ولم ينتفع به الا جزئيا وتركنا ألوف الاطنان فى الصحارى تأكلها الرياح والرمال وتقضى عليها عوامل الجو ، ألم يحن الوقت أن يكون عندنا من الشجاعة ما نعمل لمعى تصديره للحصول على عملات صعبة وما يمكن أن ينقص البلاد من شئون مالية وأن يبقى فى البلاد ما تحتاجه لمدة معقولة فان الخسارة التى تتحملها مصر من عدم تصدير الحديد لا تقدر بالفوائد التى يمكن أن تعود من استخدام كميات ضئيلة فى مصانع محدودة العدد والانتاج .

التجارة

٤ ـ وفى التجارة يجب أن تنشأ فورا المنطقة الجمركية الحرة ولتكن فى كل من الاسكندرية وبور سعيد السويس ـ ولنضع شروطا سخية مشجعة للافادة من التجارة فى تلك المناطق الحرة ولنعمل على اطلاق قيود التجارة فانه ليس كالحرية وسيلة للتشجيع والعمل المثمر المستمر ويجب أن تكون لنا سياسة ثابتة تتقيد بها الحكومات حتى لا تظل التجارة فى قلق مستمر لان القلق يقضى على التجارة قضاء تاما.

رؤوس الاموال الاجنبية

٥ ـ فى البلاد شعور قديم بعدم الارتياح الى الافادة من رؤوس الاموال الاجنبية ويرجع ذلك الى تلك الامتيازات التى كانت غلا فى عنق مصر والمصريين وتظهر آثار هذا الشعور جليا فى بعض الصحف وعلى لسان بعض الافراد بسبب الاثر العميق الاليم الذى تركه ذلك النظام البائد فى نفوس هذا الشعب الوادع .

والآن وقد أصبح الامر فى أيدينا وأصبح الاجانب يعاملون كالمصريين سواء بسواء يتقاضون أمام قاض واحد ويدفعون نفس الضرائب فاننا نتمسك بمثلنا القديم المشهور « أحرار فى بلادنا كرماء لضيوفنا » .

وقد وضح اتجاه القائمين بالامر نحو زيادة طمأنينة الاجانب ورغبتهم فى دعوة الاموال للاستغلال فى مصر ، ولا شك فى أن البيانات الرسمية المختلفة مشجعة .

ولكن الامر يجب أن يتعدى القول الى العمل ويتعين علينا أن نقوم بحملة دعاية منظمة فى الاسواق المالية الاجنبية لدعوة رؤوس الاموال للمشروعات الانتاجية فى مصر ويجب أن يسبق هذا وضع برنامج محدود لوسائل الترغيب والتشجيع لاصحاب رؤوس الاموال بما يؤدى الى اقبالهم على توظيف أموالهم فى البلاد .

ان الشروط السخية التى تعرضها بلاد كاستراليا وبعض حكومات أمريكا الجنوبية تدفع الالوف لاستغلال أموالهم فى تلك البلاد وليس فى هذا أى مساس بالاستقلال القومى .

الشركات

٧ ـ فى البلد شعور عدائى ضد الشركات والمصريين عذرهم فى ذلك بسبب ما قاسته مصر من شركات الاحتكار ولا سيما الاجنبية منها فقد كانت من آثار الحكم الاستعمارى البغيض الذى عم البلاد سبعين عاما ودفعت الناس الى كره الشركات وعدم ارتياح لها .

ولكن الحال قد تغير واصبحت الشركات مصرية ، وقد كانت أمنية مصر جميعها فى أن يقبل المصريون على تلك الاعمال ، وسجلت مضابط مجلس النواب فى السنوات الاولى صيحات شديدة تدعو المصريين الى الاقبال على الأعمال الحرة .

وسيكون قانون الاصلاح الزراعى الاخير دافعا جديدا للمصريين لاقتحام ميادين الاعمال الحرة بطريق الشركات

والشركات أسلم طريق لاستغلال الاموال الصغيرة بالنسبة للافراد ووسيلة للادخار القومى وتشجيعه لا سيما بين طبقات الشعب الفقيرة ، فان اربعة جنيهات مبلغ صغير يستطيع أن يدخره رجل أو امرأة ويمكن استغلاله لشراء سهم .

السياحة .. السياحة

ان هذه الناحية من النشاط القومى مصدر ايراد لا شك فيه ويجب وجوبا تاما أن نعمل على استغلالها الى أبعد الحدود .

والاقتراحات التفصيلية لا تنقص الدولة فملفاتها مليئة بالتقارير والآراء

سوق حرة النقد

٩ ــ هناك أمنية دعوت اليها منذ أعوام ونشرت عنها فى الصحف وأثرتها فى مجلس الشيوخ وهى انشاء سوق حرة للنقد فى مصر .

وان لبنان القطر الصغير وطنجة المدينة المحتلة وغيرهم وغيرهم أصبحت بفضل النقد الحر سوقا عالمية لخدمة رجال المال والاعمال وتجتذبهم اليها بفضل التسهيلات التى جعلت من تلك المناطق سوقا رائجة ورفعت مستوى الحياة وشئون المال فيها .

وهذه شهادة فان زيلند المالى البلجيكى عن لبنان أكبر دليل على مزايا نظام النقد الحر والرغبة الكامنة فى نفوسنا لارضاء بريطانيا بدعوة السعى لاستعادة أموالنا التى تجمعت لديها خلال الحرب هى العائق الوحيد الى الآن دون الاخذ بهذه السياسة .

فهل من سبيل لتحقيق هذا الحلم ؟

جلال حسين
من رجال الاعمال

أخبار وطرائف من العراق

مشروعات جديدة لمجلس الاعمار

اتخذ مجلس الاعمار القرارات الآتية :

١ ــ معمل النسيج القطنى فى الموصل :

قرر المجلس اعلان مناقصة انشاء معمل للنسيج فى الموصل يتسع له ٢٥٫٠٠٠ مغزل و٦٠٠ جومة لانتاج الغزول والاقمشة القطنية كالجيت والخام المقصور والمنسوجات القطنية المماثلة التى تستهلك فى البلاد بكميات كبيرة بموجب المواصفات التى وضعت من قبل شركة ايكن الاستشارية وقرر المجلس أن يلحق بهذا المعمل محطة لتوليد القوة الكهربائية ذات طاقة قدرها ٣٠٠٠ كيلو واط .

٢ ــ فتح طريق يؤدى الى جسر الموصل واعداد مقترب الجسر من الجانب الايسر قبل البدء بأعمال الجسر المذكور وتخويل بلدية الموصل سلطة القيام بالمعاملات الاستملاكية وتنفيذ الاعمال الترابية على نفقة المجلس .

٣ ــ استملاك أراض اضافية لانشاء مستشفى اربيل

وقرر المجلس الموافقة على استملاك أراض اضافية مجاورة للاراضى المستملكة سابقا لانشاء مستشفى اربيل تبلغ مساحتها ١٢٫٢٥٠ مترا مربعا لاجراء الاضافات المهمة على التصميم التمهيدى المنظم لهذا المستشفى .

٤ ــ تخصيص مبالغ لاعمال الرى

وقرر تخصيص مبلغ قدره ٣٨٠٠ دينار لحفر مقدم جنبية الشامية ومؤخرها الى نكارة بحيبح وتخصيص مبلغ قدره ١٧٠٠ دينار للقيام بانشاء سد دوار بحيبح والنخيشية والخمس وتخويل وزارة الزراعة صرف هذه المبالغ .

زيادة النسبة فى انتاج التبغ

بالنظر لوفرة انتاج التبغ فى هذا الموسم وحاجة الاستهلاك المحلى المتزايد فقد قرر (مجلس ادارة انحصار التبغ) زيادة نسبة انتاج الدونم الواحد من ٢٠٠ كيلو الى ٢٨٠ كيلو كحد أعلى لهذا الموسم فقط .

تصدير تمور عراقية

وصلت ميناء البصرة الباخرة المصرية (نجمة الاسكندرية) لشحن تمور من العراق الى موانىء عربية ومصرية وستنقل مقدار (٢٠٠٠) طن من تمور سايرة البصرة الى روسيا عن طريق الدردنيل ثم لموانىء البحر الاسود .

مزرعة نموذجية للاجئين الفلسطينين

رفع الخبير الزراعى الفلسطينى (السيد شاكر سماوة) الى الجهات المختصة تقريرا فنيا مرفقا بطلب تأسيس مزرعة نموذجية يعمل فيها اللاجئون الفلسطينيون على قطعة من الارض تبلغ مساحتها (٢٦٠٠٠) دونم وبرأس مال قدره (٢٠٠ ألف دينار) .

الحركه العمرانيه فى العاصمه

نشطت الحركه العمرانية فى العاصمة نشاطا منقطع النظير .وتدل الاحصائيات الاخيرة على أن (الاجازات الجديدة) بتشييد الابنية للسنة الماليه ٩٥٢ ــ ٩٥٣ قد بلغت ١٩٦٣ اجازة و ٥٥٩ اجازة للاضافات والتوسيع . يقابل ذلك (١٢١٨) اجازة للابنية الجديدة و٥٦٧ اجازة للاضافات والتوسيع فى خلال الستة أشهر الاولى من السنة المالية الحالية **وهذه الحركة المضطردة انما تدل على تطلع الشعب الى بناء الحياة الجديدة واستكمال جميع مرافقها الصحية كما سيكون لهذه الحركة الانشائية بالاضافة الى مرسوم مراقبة ايجار العقارات الذى سنته الوزارة مؤخرا أثر بارز فى القضاء على أزمة دور السكن . وفى الوقت الذى نتفاءل فيه بتقدم الحركة العمرانية لابد من الاشارة الى تقدم هذه الحركة فى جهات القطر الاخرى**

***

تأليف لجنة رسمية لتأميم الطب فى العراق

ألفت وزارة الصحة لجنة رسمية لدراسة مشروع تأميم الطب فى العراق والنظر فى امكان تنفيذه فى العراق والوسائل التى تكفل ذلك

شركة مصر للغزل والنسج

مركزها الرئيسى : القاهرة

مصانعها بالمحلة الكبرى

مؤسسة مصر الكبرى

تأسست فى سنة ١٩٢٧

تشغل مصانعها ومرافقها : مليونى متر مربع

تستهلك من القطن : نصف مليون قنطار سنويا

تنتج من المنسوجات القطنية : مائة مليون متر سنويا

وتنتج من خيوط الغزل : عشرين مليون كيلوجرام سنويا

يكفى انتاجها من الأقمشة القطنية : ٥٠ ٪ من سكان مصر

تغزل وتنسج وتبيض وتطبع : القطن المصرى

وتستخدم فى هذه العمليات : أحدث الآلات

التى جددت تجديداً كاملا بعد الحرب

يعمل فى مصانعها : ثمانية عشر ألف عامل

خصصت لسكناهم مدينة : نموذجية تكلفت نحو مليونى جنيه

وتقيم لهم الآن مرافق : صحية ورياضية وثقافية

تضم أستاد من أكبر الملاعب وحمامات للسباحة ونواد ومطاعم

ومبانى ثقافية تكلفت مليون ونصف مليون جنيه

حافظوا على :

أموالكم ومجوهراتكم ومستنداتكم



من

السرقة والحريق والضياع

في الليل والنهار

بايداعها خزائن أمينة تحميها من العبث بها
او فقدها ، وتصبح في أمان بفضل **خزائن**

بنك مصر

ادخل بنك مصر نظام الايداع الليلى فأنشأ « الخزائن الليلية »
لحفظ النفائس والمقتنيات الثمينة في غير أوقات العمل بدون تطرق المفاجأة

القاهرة : المركز الرئيسى : شارع محمد بك فريد
الاسكندرية : فرع بنك مصر : شارع طلعت حرب

نظام خاص للإيداع في الليل بعد قضاء السهرات ، أو لأى سبب مفاجئ

لكافة الاستعلامات : خابروا المركز الرئيسى بالقاهرة والاسكندرية



الاقتصاد والمحاسبة

العدد ٧٠
أول فبراير ١٩٥٤

صاحب الامتياز : عبد الله فكرى اباظة رئيس نادى التجارة
رئيس التحرير : أحمد عنان

الثمن
١٠ قروش

فاتحة عهد جديد

فى ميدان الاقتصاد والمال

كان لصدور قانون الشركات صداه فى تاريخ مصر الاقتصادى ، اذ وضع لاول مرة فى مصر حدودا واضحة المعالم لشركات المساهمة وهى قوام الاستغلال الجماعى وركن عظيم من أركان الاقتصاد الوطنى العام ــ كما يسر لها سبيل التأسيس واجراءاته وكفل للمساهمين حقوقهم فى رقابة أموالهم وعزز هذه الرقابة بما رتب لموظفى الحكومة المختصين من حقوق المراجعة والتفتيش وضبط المخالفات. ثم أدخل التشريع نوعا جديدا من الشركات ذات المسئولية المحدودة مما لم يسبق له وجود فى مصر وبذلك نظم لصغار المدخرين نوعا مناسبا من الانواع الملائمة لظروفهم من ناحية رأس المال أو اجراءات التأسيس أو المسئولية التى لا تتعدى حصصهم فى الشركة ــ كما وضع التشريع الجديد نظاما واضح المعالم لشركات التوصية بالاسهم بعد أن كانت غير محكومة بنظام واضح لحقوق المساهمين والمديرين وواجباتهم .

انها خطوة مباركة تلك التى خطتها الحكومة فى تعجيلها بهذا التشريع الجديد بعد أن تعثر مثل هذا التشريع عشرات السنين فى العهود الماضية اما تحت ضغط النفوذ الاجنبى أو النفوذ المصرى الذى كانت له مصلحة فى عدم لتقيد بما فرضه التشريع الجديد من أوضاع خاصة بالتمصير والحد من حريات كبار المموابين فى ادارة شئون الشركات العديدة التى تربعوا على عروش ادارتها دون رقابة ولا منافسة ، وكانت حقوق صغار المساهمين مهدرة دون حساب ولا عقاب .

ولا جدال فى أن التوفيق الذى لازم التشريع الجديد ونصوصه قد يرجع نصيب كبير فيه الى روح الشورى التى اتبعها وزير التجارة والصناعة ومن ورائه زملاءه المسئولون فى العهد الجديد وبذلك استطاعوا تعرف جميع المآخذ التى كانت فى المشروعات السابقة وعملوا على تلافيها فجاء القانون قريبا من الكمال والوفاء بالغرض .

والذى نرجوه مخلصين من صميم قلوبنا أن يصطحب هذا القانون المفيد بعهد استقرار يضفى على الاقتصاد المصرى انتعاشا وازدهارا وأن يكون باعثا على اجتذاب رؤوس الاموال المصرية والاجنبية لاستغلالها

كما نرجو مخلصين أن يؤيد التشريع الجديد بما يتناسب مع أهدافه من تشريعات لتنظيم العلاقات بين العمال وأصحاب الاعمال على أساس من التعاون والعدالة ومراعاة صوالح الانتاج ودعم الصناعة وبذلك تتضاعف النتائج الطيبة التى هدفت اليها الحكومة باصدار قانون الشركات

عبد الله فكرى اباظه



تبسيط النظام الضريبي

اجتاز النظام الضريبي المصرى تحولات كثيرة فى خلال العامين الاخيرين قامت كلها على استبقاء القواعد والتشريعات التى كانت موضوعه واستبقاء تعديلاتها والتعديلات التى أدخلت عليها ، وأضيفت اليها تشريعات وتعديلات جديدة زادت فى تعقيد النظام الضريبى • فضلا عن أن هذا النظام فرق بين الطوائف الخاضعة للضريبة وفرق بين سعرها ، فهناك فئة المهن التجارية وفئة المهن الحرة ، ولكل منهما سعر ولكل منهما نظم •

وليس المفروض فى كل دافع ضريبة أن يكون مشرعا من الطبقة الاولى ، ذا عقلية قانونية وحسابية بحيث يستطيع تفسير هذه القواعد والتشريعات الكثيرة وحصر قيمة الضريبة المستحقة عليها ، بل المفروض ان تبسط هذه التشريعات وتوحد بحيث يستطيع حتى الذين ليست لهم عقلية تشريعية أو حسابية ان يقدروا قيمة المستحق عليهم ويؤدوها فى مواقيتها ، ولهذا طالبنا من قبل ونردد هنا هذا المطلب ، وهو انه ينبغى اعادة النظر فى النظام الضريبى الحالى وتبسيطه لان ذلك يوفر على دافعى الضريبة وعلى رجال مصلحة الضرائب وعلى رجال القضاء التجارى كثيرا من الوقت الذى يضيع اليوم فى منازعات وخلافات لا نهاية لها •

وكلما سهلت الاجراءات وبسطت ، تيسر على الخزانة ان تتقاضى حقوقها فى مواعيدها وبغير حاجة الى الالتجاء الى النصوص الجزائية • فالذى لاريب فيه انه لا التاجر ولا المحامى ولا الطبيب ولا الصحفى يريد أن يمثل أمام القضاء متهما بالتهرب من دفع الضريبة أو بالتخلف عن دفعها • فهؤلاء جميعا يخافون على سمعتهم ويحرصون على عملهم فيحبون أداء ما عليهم بدون أدنى تأخير ومن واقع ما يحتفظون به من دفاتر ومستندات ولكنهم يحارون من تفسير قوانين الضرائب وفى جمع أطرافها ومراجعة تعديلاتها الاولى والثانية وربما الثالثة ، ومراجعة ما أدخل عليها من اضافات ••• وهلم جرا مما يصرفهم عن القيام بأعمالهم التى لا يستطيعون لها تأخيرا أو امهالا ، ومما يعرضهم للوقوع تحت طائلة القانون الذى لا يرحم •

رقابة الحكومة على الشركات

الرأى الفطن أن تترك للشركات حرية كافية للقيام بالرسالة التى تحددها لها نظمها الاساسية بغير تدخل من السلطات الادارية • فان رئى أن يكون هناك تدخل ، وجب أن يكون فى أضيق نطاق وأن يقتصر على الحالات التى تقتضى مثل هذا التدخل لحماية اموال المساهمين وصون الكيان المالى للمنشأة والحيلولة دون أن تصاب السوق المالية بمعاطب او بأضرار

واعضاء مجلس الادارة هم عادة الذين توكل اليهم الرقابة الفعلية والتنفيذية على نشاط الشركات ، وهم الذين يمنحهم المساهمون الثقة التى تخولهم حق التصرف فى موجودات الشركة • وهؤلاء الاعضاء معرضون لان يخطئوا ، فيصيب هذا الخطأ مصالح المساهمين ويضر بسمعة الشركة ويهوى بقيمة اسهمها ، وقد لايسألون عن هذا الخطأ •

مثال ذلك ان مجلس ادارة احدى الشركات قرر شراء مادة خام لازمة لمصانع الشركة بمبلغ خمسين الفا من الجنيهات ، فلما تمت الصفقة ودفع ثمنها ، تبين أن المادة الخام فاسدة ولم تصلح للانتاج واستغنى عنها واشتريت مقادير غيرها • وكانت النتيجة الطبيعية لهذا التصرف أن هوت أرباح الشركة ونزلت اسعار أسهمها وانخفضت أرباح الاسهم ، ويحاول المسؤولون تعليل هذه الحال بمعاذير شتى •

فى مثل هذه الحالات تصبح رقابة الحكومة أمرا مرغوبا فيه ، ويصبح التدخل الحكومى ضرورة لتعيين المسؤولية وحماية حقوق المساهمين

حلقات الدراسات الاجتماعية

جرت الجامعة العربية فى خلال الاعوام الاربعة الاخيرة على عقد حلقات للدراسات الاجتماعية يشهدها خبراء فى المسائل الاجتماعية يمثلون البلدان العربية كلها • وفى هذه الحلقات تناقش المشكلات الاجتماعية فى كل قطر عربى ، ثم توضع توصيات للنهوض بالاحوال فى كل بلد ، وترفع هذه التوصيات الى الحكومات ذات الشأن لتنفيذها •

ولكن لوحظ انه عند عقد الحلقة التالية فى السنة التالية ، يتضح أن الحكومات لم تتخذ شيئا فى سبيل تنفيذ التوصيات ، ومن ثم يتعين تكرار هذه التوصيات واعادة تنبيه الحكومات الى ضرورة تنفيذها •

ومعظم القرارات التى تتخذ تتعلق بأحوال العمال الزراعيين والصناعيين وأحوال الاسرة ، ومشكلة البطالة والتسليف التعاونى ، ومساكن الفلاحين والصناعات الريفية •• وهلم جرا ، وهى قرارات مطبوعة على الاغلب بطابع العلم متجهة فى جملتها صوب الاصلاح الاجتماعى ، معززة فى معظمها بوسائل تنفيذها تنفيذا ناجعا •

ولذلك يدهشنا ان تقف الحكومات العربية موقفا سلبيا تجاه هذه القرارات مبدية تحفظات فى شأن تنفيذها ، او معرضة عنها كل الاعراض ولعل السبب فى ذلك هو عجز الجامعة العربية عن أن تفرض على الحكومات احترام قراراتها ، وكثرة الاجراءات الشكلية والروتين مما يصرف نشاط الجامعة عن الاعمال الانشائية المفيدة نقول هذا ونحن مقبلون على عقد دورة جديدة لحلقة الدراسات الاجتماعية للدول العربية ، فقد بدأت الدول تعد المحاضرات والبحوث التى ستلقى ، كما اخذت تختار المندوبين واعضاء الوفود الذين سيشتركون فيها • وكل هذا جميل ، ولكن أجمل منه أن تولى الحكومات قرارات هذه الحلقات مزيدا من اهتمامها العملى فتنفذها بوسائلها الخاصة بعد أن تدرج لها الاعتمادات اللازمة فى ميزانياتها •

كذلك نهمس فى اذن الادارة الاجتماعية للجامعة العربية بان تسرع فى طبع بحوث حلقات الدراسات الاجتماعية وتوزيعها على ذوى الشأن من باحثين ومسؤولين • فتأخير طبعها علة من العلل التى يحسن ملافاتها •

صناعة سيور الآلات المحركة فى الهند

تستعمل السيور فى نقل القوة المحركة من المحرك وهومصدر الحركة الى عمود الحركة ثم منه الى الآلات والعدد المختلفة فى المصنع . ومع ان بعض الآلات من أنواع معينة تسير فى الوقت الحاضر بدافع من محركاتها مباشرة ، الا ان نقل القوة المحركة بطريق السيور لايزال فى اغلب الحالات الطريقة المفضلة نظرا لما لها من خصائص مطاطية مرنة . ولهذا فان كمية السيور التى تستخدم فى دولة من الدول تصلح دليلا على مقياس القوى الميكانيكية المستخدمة فيها .

وترجع صناعة السيور الأولى فى الهند الى عام ١٨٨٢ ولذلك فهى من أقدم الصناعات المحلية وقد أنشىء أول مصنع لعملها فى مدينة (سيرامبور) بالقرب من (كلكتا) . **ومما يجدر بالملاحظة ان مصانع السيور تكاد تكون كلها مكدسة حول (سيرامبور) فى دائرة لا يزيد نصف قطرها عن عشرة اميال** . والسبب فى ذلك يرجع الى ان صناعة السيور المحلية كانت فى بادىء الامر لازمة لصناعة الجوت فى بنغال فى تلك المنطقة .

فلما قامت الحرب أصبحت كمية السيور المستوردة غير كافية ونتجت عن ذلك ازمة حادة فى هذه السلعة . ولهذا وضع استيراد السيور وتوزيعها تحت اشراف الحكومة ، كما اتخذت جميع الوسائل التى من شأنها زيادة كمية الانتاج المحلى من هذه السيور ، فبنى مصنعان جديدان فى خلال الحرب ، كان من أثرهما زيادة الطاقة المقدرة للانتاج من ٧٥٠ طنا الى ١٦٠٠ طن فى العام وكانت جميع هذه المصانع تنتج سيورا متينة من نسيج القطن والشعر وبعضها من الخيش المجدول

ولم تكد الهند تنال استقلالها حتى أنشىء مصنعان آخران لانتاج السيور من القطن والشعر . وقد أصبحت الطاقة المقدرة للانتاج فى هذه المصانع الستة ٢٠٠ر٢ طن فى العام ، بعضها من القطن والشعر ، وبعضها من القطن المطلى بالقار ، وبعضها الآخر من القطن المخلوط بالمطاط ، والبعض من خيوط الخيش المجدولة . وقد أدت الحماية الجمركية التى فرضت فى الهند على الواردات الخارجية من السيور الى تثبيت قدم صناعة السيور المحلية فاصبحت قادرة على تصدير مايفيض عن حاجة الصناعات فى داخل الهند .

وقد بدىء أخيرا فى صناعة نوع جديد من السيور المصنوعة من خيوط المطاط ويعمل مصنعان فى الوقت الحاضر فى انتاج هذا النوع من السيور .

ولما كانت المصانع التى تستخدم السيور تتجه فى الوقت الحاضر الى استخدام النوع الجديد المصنوع من خيوط المطاط فان المشتغلين بأنتاج السيور يفكرون فى تحويل مصانعهم الى انتاج هذا النوع الجديد ، بل ان أحد مصانع السيور الكبرى فى الهند قد حصل فعلا على اذن من الحكومة بتحويل بعض اقسام مصنعه لانتاج السيور المصنوعة من خيوط المطاط. **وستصبح جملة الطاقة الانتاجية لهذه المصانع الثلاثة بعد استكمال نموها ٤٢٠ر١ طنا فى العام ، يضاف الى ذلك ٢٥٠ طنا أخرى من هذا النوع تنتجها بعض المصانع الصغيرة فى السنة .**

وفضلا عن السيور المصنوعة من خيوط المطاط فان بعض المصانع تزمع انتاج نوع من السيور المكسوة بالمطاط . وتقدر الحاجة الى هذا النوع بمائة طن فى العام .

وتعتمد صناعة السيور المحلية فى الهند فى الوقت الحاضر على بعض المواد الخام المستوردة من الخارج كخيوط الشعر ، والاقمشة الكتانية والكبريت ، وبعض المواد الكيماوية المتصلة بتجهيز المطاط . ويجرى البحث الآن للتعرف على مدى امكان الحصول على خيوط الشعر والاقمشة الكتانية من نوع ملائم من الهند نفسها . والنتائج الاولى لهذه الابحاث تبشر بنجاح هذه الجهود .

المصرف الصناعى العراقى

صرح المدير العام للمصرف الصناعى العراقى بأن المصرف قد منح منذ أول هذه السنة الى نهاية الشهر الحالى قروضا الى عدد من الصناعات بلغت ٤٠٧ر١٤٨ر١ دينار وامتلك حصصا بلغت قيمتها (٥٣٠ر١٤٦ر١) دينارا فى (١١) صناعة مهمة فى البلاد وقال ان سياسة المصرف الصناعى تقوم على أساس مساعدة وانشاء كافة أنواع الصناعات فى البلاد التى تستهدف زيادة الثروة القومية وتوفر الاعمال للايدى العاملة العاطلة وترمى الى زيادة الانتاج . وقال مدير المصرف الزراعى بأن الشعبة المختصة فى البصره ستقوم بتقديم المساعدات المالية الى كافة الذين يرغبون بتأسيس صناعات جديدة فى البلاد وذلك عن طريق اعداد الاجراءات الضرورية لهم كجمع المعلومات التى يحتاجون اليها وفتح الاعتمادات اللازمة وتقديم القروض المالية ، ومن بين الصناعات المهمة التى يساهم فيها المصرف فى الوقت الحاضر صناعة الاسمنت ، وصناعة الزيوت النباتية ، وشركة تجفيف الاراضى ، وشركة طحن الحبوب ، وشركة مخبز بغداد ، وشركة الجوت ، وشركة التأمين الوطنية .

واضاف مدير المصرف قائلا : «ان العمل يجرى لتوسيع أعمال المصرف سنة بعد سنة لتغذية الصناعات الانتاجية وانشاء صناعات جديدة» . وقال المدير : « ان المصرف يجرى فى الوقت الحاضر مفاوضات مع عدد من المؤسسات البريطانية والاوربية والامريكية الهندسية لانشاء معمل للفولاذ فى العراق . وقد قدرت تكاليف انشاء هذا المعمل بما يتفاوت بين ٠٠٠ر٢٥٠ و ٠٠٠ر٣٠٠ دينار يضمن ذلك كل الآلات والمكائن التى يحتاجها . ومن المتوقع أن يتخذ المصرف قراره النهائى بهذا الشأن فى المستقبل القريب . وقد علم أن المصرف الصناعى يعمل على تأسيس شركة تتولى مشروع صناعة الفولاذ فى العراق برأسمال أولى يتراوح بين نصف مليون ومليون دينار . »

الحاجة الى انشاء مؤسسة زراعية للبلدان العربية

لتنسيق السياسة الزراعية وتحسين الغلة وزيادة المحاصيل ومكافحة الآفات الزراعية وادخال مستحدثات الآلات الى الريف

من أعرق بقاع العالم فى اجادة فن الزراعة ، البلدان الواقعة شرق البحر المتوسط وجنوبه الشرقى ، وقد كانت تعرف فى التاريخ القديم باسم ((الهلال الخصيب)) فصارت تعرف اليوم بالبلدان العربية وتضم لبنان وسوريا والاردن والعراق ومصر وفلسطين قبل أن تقع فريسة الصهيونية . فهى بلاد يسجل لها التاريخ فى شتى عصوره تميزا فى الزراعة حتى صارت أهراء روما الدائمة قبل أن تنهار الامبراطورية الرومانية .

وليس هذا بمستغرب فى بلاد تضم أنهرا من أخصب أنهار العالم وأطولها ، كالنيل والفرات والدجلة والاردن ، فضلا عن أنهر أخرى وروافد مثل نهر الكلب ونهر الليطانى ونهر بردى التى تتفاوت غنى فى الماء وعمقا وطولا .

وليس هذا بمستغرب وقد ولدت المدنية فى مهد هذه الرقعة ، سواء مدنية المصريين القدماء ، أو مدنية الفينيقيين أو مدينة الرسالات الدينية الكبرى ، فتيقظت شعوب هذه الرقعة تصارع الطبيعة لاستثمار مواردها فى استنبات الغذاء واستحياء الزرع ومكافحة المجاعات فى أزمنة التحاريق والجدب ، واختزان ماء المطر فى خزانات قد نعدها اليوم بدائية ساذجة ، ولكنها يوم انشئت كانت تعد خطوة واسعة فى مضمار الارتقاء الهندسى والزراعى . وبقايا سد مأرب فى اليمن آية على فن المعمار الهندسى الزراعى فى وقت كان الناس يجهلون فيه كيف يختزنون ماء المطر ليرتووا منه ويرووا الارض لمطعمهم .

وكانت المملكة العربية السعودية ومثلها اليمن بلادا صحراوية ليس فيها الا واحات قليلة تروى بماء النبع أو بسحب المطر العابرة أو بالآبار التى قد يهتدى اليها بعد حفر جوف الارض الى أعماق بعيدة . ومع ذلك فقد عرف أولئك البدو كيف يعمرون بعض بقاع الصحراء ويحيلونها الى حقول مثمرة ، يزرعون فيها الخضر والحبوب الى جانب التمر الغنى بفيتاميناته الحلو المذاق .

ولكن فترة الخمول التى عرفها العالم العربى فى ظل الاستعباد الغربى بأشكاله وصوره ، جعلت هذه الرقعة الخصيبة من الارض تتخلف كثيرا عن الركب ، فسبقتها فى مضمار الزراعة دول أوربا وامريكا ، وسبقتها بوجه خاص فى استحداث الادوات الزراعية وضبط مجارى المياه النهرية ومكافحة آفات الزراعة .

ولكن الحال اليوم غيره بالامس ، فقد استردت هذه البلدان جميعا وعيها بالحياة ومطالبها بزوال آثار الاستعمار أو انحسارها ، وأصبحت تستشعر الحاجة الملحة الى اعادة النظر فى أمورها الزراعية فى ضوء العلم الحديث ووفق سياسة مرسومة بعيدة المدى متعددة الجوانب تستهدف كفاية حاجة السكان من المؤونة ، ورفع مستوى المعيشة وانماء الثروة القومية بحسن استغلال الموارد الطبيعية .

وليس ثمة ريب فى أن مصر كانت سباقة فى مضمار العناية بالزراعة تشهد بذلك مشروعات الرى التى أقامتها فى خلال ربع القرن الاخير مثل سد اسوان وسد اسيوط ، ومشروعات الرى الاخرى فى الملاكال والروصيرص فى السودان ، فكل هذه خطى خطتها مصر رغبة منها فى ادخار ماء النيل لتوسيع رقعة الارض الزراعية ومجابهة النمو المطرد فى عدد السكان .

وقد فطنت الى ضرورة وضع مشروعات زراعية مماثلة كل من العراق وسوريا والاردن والمملكة العربية السعودية ، فأخذت كل دولة منها تعد مشروعات يراد بها استغلال مياه الانهر مثل مشروع وادى الثرثار فى العراق ومشروع نهر الليطانى فى لبنان ومشروع اليرموك فى الاردن ، ومشروع نهر الاردن الذى تنتفع به سوريا والاردن

ولكن هذا النشاط الزراعى فى البلدان العربية موزع متفرق ، تستقل فيه كل دولة بأمور نفسها ولا تأنس فيه الى مشورة دولة عربية أخرى سواء كانت مجاورة جغرافيا أو متقاربة من حيث الاوضاع السائدة فيها . ويخشى اذا استمرت الجهود تبذل متفرقة أن تطبع بطابع البطء وقد لا تبرأ هذه الجهود من شوائب الوقوع فى الخطأ ، بينما أن الانتفاع بتجارب الغير يقى الدولة مثل هذا الزلل .

صحيح أن هيئة الطعام والزراعة التابعة للأمم المتحدة انشأت لها مكتبا اقليميا يشمل البلاد العربية جميعا ويتولى بحث أمورها الزراعية والتموينية على نطاق تعاونى . ولكن نشاط هذه الهيئة مرتهن بمشيئة الامم المتحدة متوقف عليها . فاذا ارتطمت هيئة الامم بصخور كتلك التى تحطمت عليها ((جامعة جنيف)) تداعت جميع المنظمات والوكالات المتخصصة التابعة لها وزال هذا المظهر من مظاهر التعاون الاقليمى فى شئون الطعام والزراعة .

ومن ثم نعتقد أنه يحسن بالبلدان العربية أن تنشىء لنفسها مؤسسة اقليمية زراعية يكون من أهدافها مايلى :

أولا — تنسيق السياسات الزراعية فى البلدان العربية .. فهناك محصولات كبيرة ينتجها اكثر من

قطر عربي واحد ، ولا ريب في ان التعاون في شؤون زراعتها ، كتبادل المعلومات والاختبارات والاستعانة بالخبراء مما يساعد على اكساب هذه المحصولات مزايا لم تكن لها من قبل فالقطن مثلا يزرع في مصر وسوريا والعراق . والقمح يزرع في مصر وسوريا والعراق والمملكة العربية السعودية . والبلح يزرع على نطاق واسع في العراق والمملكة العربية السعودية وعلى نطاق أقل في مصر وسوريا . والفاكهة تزرع بوفرة في لبنان والجزء العربي من فلسطين وفي مصر ، وهلم جرا . وحتى تنتفى عناصر المزاحمة وتكتمل عناصر التعاون يحسن بالمؤسسة المقترحة أن تقوم بتنسيق السياسات الزراعية تنسيقا يكفل المصلحة للدول جميعا .

ثانيا – تحسين الانتاج ، سواء باستيراد حبوب جديدة أطيب نوعا ، أو بتحسين التربة واستخدام المخصبات اللازمة للانماء ، وبديهي أن تحالف الجهود العربية على تحقيق هذا الغرض أبعث على التفاؤل بالنجاح ، من بذل جهود مشتتة لارابط بينها عرضة لان تعصف بها أي عاصفة

ثالثا – وحسن الانتاج يجب أن يقترن بوفرته وزيادة غلته . وهذا مستطاع في المناطق القليلة الماء متى هيىء لهـا نصيب منه . **وقد تبين من التجربتين الزراعيتين الكبيرتين اللتين نفذتا في منطقتي الخرج وخفس دغري بالقرب من الرياض في المملكة العربية السعودية أن في الطاقة خلق جنات في وسط الصحراء اذا كفل الماء ، والماء موفور في جوف الارض يحتاج الى من يستخرجه . وواحة الخرج تنبت الآن من الحبوب والخضر والفاكهة ماتجود أنواعه حتى على أنواع مايستنبت في بلدان تعتمد على ماء النهر . والمملكة العربية السعودية تعمل الآن على استيراد فسائل وحبوب من الخارج لاستنباتها في محطات التجارب التي أنشأتها حتى اذا مانجحت أمكن تعميمها .**

ولن تنجح هاته المؤسسة الزراعية الاقليمية المقترحة في أداء مهمتها حتى تكون تحت امرتها محطة كبيرة للتجارب الزراعية يساهم فيها خبراء في الزراعة من البلدان العربية كلها ، وليس ثمة مايحول دون الانتفاع بالامثلة التي ضربتها محطات التجارب الامريكية والاوربية في متابعة مباحث هذه المحطة العربية الاقليمية .

رابعا – مكافحة الآفات الزراعية ، ماكان منها خطرا على الرقعة كلها كالجراد مثلا الذي صارت له مواسم دائمة يغير فيها على منطقة الهلال الخصيب ، وما كان خطره مقتصرا على زراعة بعينها كدودة القطن وآفات الفاكهة وما اليها . ولو أجرى احصاء لتقدير قيمة الثروة التي تبدد سنويا بسبب هذه الآفات ، لتجاوزت الخسارة ملايين وملايين . وهذا يدعو الى التعجيل باخراج هذه المؤسسة الى حيز التنفيذ وتمكينها بما يهيأ لها من وسائل مجتمعة وبما يرصد لها من مال تكتتب به الدول من أعضائها ، أن تعلن حربا شعواء على الآفات الزراعية عساها توفق في انقاذ البلاد العربية من شرورها .

خامسا – العمل على حفظ الفاكهة والخضر وتعبئتها اما للاستهلاك المحلي المؤجل ، واما للاصدار الى الخارج . ومما يغبط له أن العراق والمملكة العربية السعودية يدأبان الآن في انتاج فاكهة التمر المحفوظة بعد تعقيمها وتنقيتها وحشوها باللوز والجوز واصدارها الى الخارج . وقد قطع العراق في التعبئة شوطا بعيدا حتى صار تمره يصدر الى بريطانيا والولايات المتحدة فيستهلك فيهما بوفرة . ويمكن للمؤسسة الزراعية المقترحة أن تساهم مساهمة مقدورة في نجاح هذه الصناعة .

سادسا – بحث حالة الاسواق الخارجية . فمثل هذا الامر يهون على مؤسسة اقليمية أكثر مما يهون على جهود متفرقة . فان معرفة حاجات السوق الخارجية تساعد على تقرير السياسة الزراعية للبلاد العربية التي تصدر الى الخارج بعض منتجاتها .

ويمكن كذلك تنظيم معارض عربية شبه دائمة في الخارج للدعاية للمنتجات الزراعية العربية ، وهذا أمر يمكن أن يعهد به الى المؤسسة الزراعية الاقليمية .

سابعا – متابعة المستحدثات في طرق الزراعة وأساليبها . فبوسع هذه المؤسسة أن ترقب عن كثب نشاط دول العالم في انتاج الآلات الزراعية والمعدات التي تستخدم في الحقل . فاذا تبينت بينها ما يصلح للريف العربي أوصت باستقدامه واتخذت الاجراءات الكفيلة باستيراده وتعميمه . فمشكلة الريف في البلاد العربية هي في الواقع مشكلة قصور عن الاستعانة بالادوات الحديثة اعتمادا على أن القوى البدنية والقوى الحيوانية تسد مسد الآلة . ولكن هذا التفكير البدائي لم يعد يستطيع أن يستقيم مع التفكير العصري ومع حاجات الزراعة الحديثة

ثامنا – انهاض الثروة الحيوانية حتى تكون موردا مأمونا مضمونا من موارد الثروة القومية العامة ، وموارد الحياة بالنسبة للفلاح .

فتحسن سلائل الماشية ، ويزداد ادرارها للبن ، وتكثر مزاياها الغذائية وتقل أمراضها وتطول أعمارها ويكثر نسلها . وما يقال عن الماشية يقال كذلك عن الدواجن .. **والحقل الحديث يجب أن يهيىء الحياة لاسرة الفلاح ولماشيته ولدواجنه ، أسوة بالحقل في البلاد الراقية زراعيا كالولايات المتحدة وبعض بلدان أوربا .**

هذه بعض المهام التي في الطاقة أن توكل الى المؤسسة الزراعية المقترحة للبلدان العربية . فهي مؤسسة تضم جماع الاختبارات والاستعدادات المتاحة للبلدان الزراعية فتنسقها وتوجهها خير توجيه مستعينة على ذلك بما تستكشفه من فنون سبقت اليها دول الغرب الحديثة .

وديع فلسطين

وسائل تمويل النهضة الاقتصادية فى مصر

إمكان رفع الضريبة لانخفاض فئاتها الحالية عما هو متبع فى الخارج

قبل أن نرسم سياسة تمويل النهضة الاقتصادية يجب أن ندرك أن هدفنا انما هو زيادة الرفاهية الاجتماعية ، لانه من الخطأ الظن أن زيادة الانتاج كافية وحدها للوصول بنا الى هذا الهدف . لان الرفاهية قد تزيد أو تقل تبعا لنوع المنتج وكيفية توزيعه ، كما أن الانتاج نفسه يتأثر كما ونوعا بدرجة كفاية عناصر الانتاج ومدى تعاونها وماهية الارتباط بين أجزاء الهيكل الاقتصادي والاجتماعي نفسه

واذا كانت انتاجية الفلاح والعامل بل والموظف منخفضة نسبيا عن مثيلتها فى العالم فلنحاول أن ندرك العلة فى القدرة المادية للعامل ونوع الادوات التى يستعملها ، وكذلك شكل التنظيم الذى يخضع له .. فالظروف النفسية القائم بالانتاج ، ودرجة ثقافته وتدريبه وتهيئته لا يمكن أن ينكر واحد منا أثرها فى كمية ما ينتج . كما انه من المهم أن ندرك أن الطريقة التلقينية البدائية الجامدة التى تسود مجتمعنا لا ينتظر منها أن تؤدى الى زيادة حجم الانتاج بأقل الجهود ، لانا لم تتطور تبعا لتطور الانتاج ، وتغير نوع الانتاج ومدى الاختلاف الذى أصاب عنصر الانتاج نفسه .. كذلك لا يمكننا ان نغفل الدور الذى يلعبه التنظيم فى تشكيل الانتاج وتحديد نوعه وكمه ولانقصد بالتنظيم مايقتصر منه على الناحية الفنية ، ولكن ايضا ما يرتبط منه بالوضع الاجتماعي والسياسى ، لان موافقة القائمين بالانتاج على شكل الحكم السائد بينهم يؤدى الى تقوية الوازع على العمل والتفانى من أجله

اذا وافقنا على ذلك نجد انه ليس من الضرورى أن تؤدى زيادة حجم عناصر الانتاج الى زيادة الانتاج نفسه ، لان الامر يتوقف أساسا على مدى الانسجام بين العناصر ، ولا يمكن القول بأنه يمكن القضاء على ضغط العمال عن طريق الاكثار من الآلات التى تحل محلهم لان وجود العمال نفسه يقتضى التزاما من المجتمع أن ينظر فى أمرهم ويوفر لهم سبل الحياة حتى لو تعطلوا . وتعطلهم هذا لن يكون معناه امتناعهم عن الاستهلاك بل سيزيد من عبئهم على الموارد الكلية ، هذا الى أن تعطلهم يجب أن ينظر اليه باعتباره اضاعة لطاقة انتاجية لايستفيد منها المجتمع

وعلى هذا لايمكن الموافقة تماما على قول البعض أن زيادة مياه الرى اطلاقا فى مصر ستزيد من صافى الانتاج وبالتالى الرفاهة العامة ، لانه حتى اذا فرضنا زيادة الانتاج نتيجة لتحويل الاراضى الى رى مستديم مثلا الا اننا فى نفس الوقت قد نلاحظ زيادة نسبة المرضى بالامراض الطفيلية المترتبة على ذلك ، وعلى هذا فان صافى الزيادة الفعلية يمكن قياسة بحجم الانتاج مطروحا منه المصروف اللازم للمحافظة على صحة الفلاحين ..

وقد صرح وزير الاشغال السابق لجريدة الاهرام بتاريخ ٣ فبراير الماضى قائلا بأنه كان من نتيجة الاسراف فى الرى نقص غلة الفدان من نتيجة الاسراف فى الرى نقص غلة الفدان من كافة المحاصيل بسبب رطوبة التربة وزيادة تعرض النبات للآفات والحيوان والفلاحين للامراض الطفيلية ، حتى قدر ماتخسره البلاد كنتيجة لتدهور انتاج الفلاح بمئات الملايين من الجنيهات سنويا .

للأستاذ

عبد الرازق محمد حسن

وهنا يذكر الوزير أيضا أن تغير وسيلة الرى والصرف ، وهى مسألة مرتبطة بالعلاقة بين عناصر الانتاج التى سبق الاشارة اليها قد تؤدى الى زيادة فى الانتاج القومى بما لايقل عن ٢٠٪ وهو مايعادل زيادة المساحة الصيفية الحالية بنحو مليون فدان ، أو بمعنى آخر ثلث المنتظر من تنفيذ مشروع السد العالى .

أضف الى ذلك أن عدم العناية بحفظ المواد المنتجة يؤدى بالتالى الى نقص الفائدة المرجوة منها ، فعدم تشوين المحاصيل بالطريقة العلمية يؤدى الى تلف نسبة كبيرة منها ، ويقرر البعض خسارتنا فى القمح وحده نتيجة عدم وجود صوامع لحفظه بحوالى ٣ مليون جنيه سنويا أو أكثر من ١٠٪ من القيمة السنوية للمحصول .

ليس معنى ذلك كله أننا نفرض ان عناصر الانتاج بوضعها القائم كافية لحصول المجتمع على مستوى الرفاهة التى يطمع فيها ، ولكنا فعلا فى حاجة تامة الى زيادة هذه العناصر على ألا تكون هذه الزيادة جزافية بدون توجيه ما . والوسائل التى فى أيدينا لزيادة تلك العناصر اما أن تأتى عن طريق الاقتراض الخارجى أو عن طريق تحويل جزء من الطاقة الاستهلاكية الداخلية أو الطاقة الساكنة الى طاقة انتاجية متحركة .

فلنبحث اذا عن امكانيات التمويل الداخلية ، وهذه الامكانيات ترتبط أساسا بحجم الدخل الاهلى وطريقة توزيعه على مصادر الدخل وعلى مجموعات الدخول المختلفة وكذلك طريقة انفاقه أو استعماله .

يقدر الدكتور محمود أنيس الدخل الاهلى عام ١٩٥٠ بمقدار ٨٦٠ مليون جنيه .موزعة كالآتى : ٢١٪ ايجار ، ٣٨٪ أرباح وفوائد ، ٣٨٪ مرتبات وأجور ، ٣٪ ايراد الحكومة . ويقدر الادخار الشخصى بمبلغ ١٧٥ مليون جنيه أو مايبلغ ٢٠٪ وقد يكون رقم الادخار فيه بعض المغالاة ، أو قد يكون سبب تضخمه ارتفاع أسعار القطن بنسبة كبيرة فى تلك السنة بدون أن يقابل ذلك ارتفاع يذكر فى أسعار مواد الاستهلاك . وعلى العموم اذا قدرنا الدخل الاهلى هذا العام بحوالى ٧٥٠ مليون جنيه مدخلين فى الاعتبار انخفاض أسعار القطن ووجود حالة انكماش ومعدل الادخار ١٥ ٪ وهو متوسط النسبة التى كانت تتجمع بها الارصدة الاسترلينية أى ان المدخرات هذا العام يمكن تقديرها بحوالى ١٠٢ر٥ مليون جنيه ، تزيد أو تقل فى الاعوام القادمة تبعا للتغيرات التى تطرأ على الدخل الاهلى . ليس معنى ذلك ان هذا المبلغ يمثل الجزء الذى يمكن امتصاصه بطريقة أو بأخرى لاعادة استثماره اذ الواقع أن جزءا من هذا المبلغ يستثمر فعلا فى المنشئات القروية الجديدة ، وجزءا يحتفظ به الافراد لمقابلة طلبات الطوارىء المستقبلة . والذى يهمنا هو أن نعمل أولا على امتصاص مايكتنزه الافراد ويمكن تعريفه بذلك الجزء الذى يفيض عن حاجات الفرد الضرورية المحتملة فى المستقبل وثانيا توجيه الاستثمار الفردى فلا يترك كما هو الآن متركزا فى انشاء العمارات وتهيئتها بوسائل متناهية فى الترف فى الوقت الذى تفتقر فيه البلاد للاستثمار الصناعى . ويقدر البعض الجزء الذى يكتنزه الافراد عادة فى البلاد التى تشبه مصر فى وضعها الاجتماعى والاقتصادى بنصف المدخر واذا أخذنا بتقديرنا السابق للادخار كان معنى ذلك ان الجزء المكتنز يبلغ حوالى ٥١ مليون جنيه ، واذا فرضنا انه يلزم الافراد لمقابلة أحوال الطوارىء ١٠٪ من هذا القدر يصبح المبلغ الممكن استثماره اضافيا ٤٦ مليون جنيه يمكن امتصاصه اما عن طريق الضريبة أو القرض . واذا أخذ عن طريق الضريبة فمعنى ذلك زيادة معدل الضرائب الحالية بحوالى ٣٢٪ وهى لاتزيد فى مجموعها عن ٦٪ من الدخل الاهلى القدر ويمكن أخذها بمعدل ٣٪ من المرتبات والاجور ، ٧٪ من الدخل الآتى من ريع الارض والارباح والفوائد . وهذه النسبة المقترحة أقل من نصف ما كان يقتطع من الدخل الاهلى لتمويل الحرب فى المدة من سنة ١٩٤٠ الى ١٩٤٥ فضلا عن أن هذا المبلغ المخصص للاستثمار انما يعود الى المجتمع فى صورة شراء للمواد

وتشغيل للايدى العاملة ، ولا يخرج عن أن يكون تضحية جزء من استهلاك الحاضرلزيادة الاستهلاك فى المستقبل ، وهذه النسبةمعتدلة الى حد كبير اذا قيست بنسبة ١٨٪ التى خصصتها الحكومة البريطانية لزيادة استثمارها الداخلى فى الفترة من سنة١٩٤٨ الى سنة ١٩٥٠.

وهناك من قد يعترض على زيادة الضرائب بدعوى أن الضرائب الحالية عالية فعلاولهذا يحبذون الاعتماد على الادخار الاجبارى او القروض بمختلف انواعها . فلنحاول أن نعطى فكرة عن الآثار الاقتصادية لكل من الاتجاهين السابقين .

والادخار الاجبارى يمكن أن يأخذ عدة صور أهمها فرض سعر اضافى على ضرائب الدخل الحالية على أن ترد قيمة هذه الضريبة فى صورة أقساط مستقبلة ، ولا تتحمل الدولة فائدة على مثل هذه القروض وقد اتبعتها بريطانيا فى أثناء الحرب الاخيرة ولايهمنا كون التسديد لم يبدأ الا بعد نهاية الحرب وفى حدود ضيقة فمرد ذلك للظروف الاقتصادية الخاصة التى تمر بهـا تلك البلاد .

وهناك وسيلة أخرى وهى تحويل جزء من الارصدة النقدية سواء فى حسابات الافراد أو الشركات والتى يتضح عدم وجود حاجة ملحة اليها مقابل صكوك تعطى للافراد بفائدة طفيفة أو بدونها ، ويمكن تنظيم استرداد قيمتها من الخزانة كلما كان الافراد فى حاجة اليها ، وعلى العموم فظاهرة وجود أرصدة عاطلة واضحة فى مجتمعنا الذى تضعف ثقته بالمستقبل وذلك ناشىء من التأخر الاقتصادى من ناحية ولعدم الاستقرار الاجتماعى والسياسى من ناحية أخرى . ووجود هذه الارصدة العاطلة يؤدى الى اضعاف درجة النشاط الاقتصادى للمجتمع . وهناك أيضا نوع من الارصدة العاطلة وهى الرصيد الذهبى للبنكنوت ورصيد العملات الاجنبية ، ومن الغريب حقا أننا فى الظروف التى نتكلم فيها عن الحاجة الملحة الى رأس مال أجنبى يحتفظ البنك الاهلى حسب آخر تقدير له بما قيمته ٦٠٫٦ مليون جنيه من الذهب(١) كما تحتفظ الحكومة بمقدار ٢٣٫٦ مليون جنيه من الدولارات والعملات الاخرى خلاف الاسترلينى ،

ولكن هناك من لايحبذ استعمال مثل هذه الارصدة لتمويل الاستثمار اما لان الرصيد الذهبى مهم لضمان استقرار قيمة العملة ، ولان هذه الارصدة ضرورية لمقابلة التغيرات الفجائية فى ميزان المدفوعات لاسيما وأننا كبلد زراعى نتأثر بالتقلبات بشكل أعنف من البلاد الصناعية . أما عن مسألة الغطاء فليس هو العامل المهم فى تحديد قيمة عملة البلد بالنسبة للعملات الاجنبية ، وتتوقف هذه القيمة أساسا على مدى التوازن فى ميزان المدفوعات مع الخارج أما بالنسبة للمسألة الثانية فيمكن التغلب عليها عن طريق الاشراف التام على حركة الصادرات والواردات ، وقد يؤدى وجود أرصدة الى اهمال هذا الاشراف الامر الذى كان يحصل فعلا فى الماضى وأدى الى تسرب الكثير من الاموال الى

---

١ ـ وافق مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٥٣/٢/١٨ على استعمال ١١٫٨ مليون جنيه قيمة فائض اعادة تقويم رصيد الذهب لتمويل بعض المشروعات الانتاجية ولكن يبدو ان ذلك لم ينفذ بعد بدليل ثبات رقم الرصيد الذهبى .

الخارج (١) . ويمكن على العموم ضغط هذه الارصدة وتحويل الجزء الاكبر منها الى آلات ومواد انتاجية أخرى تزيد من كفاية الاقتصاد الاهلى . واذا كنا قد استعملنا ما قيمته ٧ مليون جنيه من الارصدة السابقة فى المدة من ٥٢/١٢/٢٧ الى ٥٣/٨/٢٩ فاننا فى نفس الوقت قد زدنا رصيدنا من الاسترلينى بمقدار ٥٫٤ مليون جنيه

وبمناسبة الكلام عن الاسترلينى نرى أنه قد آن الوقت لتسوية مبلغ الـ ٨٠ مليون جنيه الذى لم يتفق عليه بعد ، وترك أمره معلقا ، اذ ليس هناك معنى من المناداة بحاجتنا الى رءوس أموال أجنبية فى نفس الوقت الذى تحرمنا أحد تلك الدول من حقوقنا فى أرصدتنا لديها (٢)

ليس لدينا اعتراض اذا فى امكان الاستفادة من الارصدة السائلة وتحويلها الى قروض اجبارية وفرض ضرائب بمثابة قرض على مجموعات الدخل التى تؤثر تأثيرا كبيرا فى مستواها العام

وهناك من يتساءل عن مدى امكانية طبع الدولة لأوراق بنكنوت تقوم عن طريقها بتمويل المشروعات الداخلية ، وهذه الوسيلة لا تختلف فى كثير عن وسيلة تمويل بريطانيا للحرب فى الشرق الاوسط عن طريق طبع البنك الاهلى لما تحتاجه من أوراق . وهذه الاوراق اذ تتداول تعطى لحاملها حقا فى موارد المجتمع ، فلو أصدر ٨٠ مليون جنيه مثلا وكان الدخل الاهلى فى تلك السنة ٨٠٠ مليون جنيه فمعنى ذلك أنه بهذه الطريقة يمكن امتصاص جزء من أحد عشر جزءا من موارد المجتمع وهى فى ذلك بمثابة ادخار اجبارى ولكن خطورة هذه المسألة هى فى أنها تجعل أسعار السلع فى البلد مرتفعة بحيث نجد صعوبة فى تصريفها فى الخارج ، وثانيا تؤدى هذه الوسيلة الى خفض قيمة المدخرات النقدية للافراد بنسبة ارتفاع الاسعار ، وثالثا تزيد من حدة الفروق بين طبقات الدخل المختلفة فيزداد الفقراء الذين لا يملكون غير عملهم فقرا على فقرهم ويزداد الاغنياء وملاك وسائل الانتاج غنى فوق غناهم ، لان ارتفاع الاسعار معناه انخفاض قيمة وحدة العمل وارتفاع قيمة وحدة رأس المال . فكأن الذى يتحمل عبء عملية التحويل بهذه الطريقة هم أصحاب الدخول الثابتة أو الذين لا تزيد دخولهم بنسبة زيادة الاسعار

ولا يمكن اتباع هذه الوسيلة فى بلد ديمقراطى وحتى فى البلاد الديكتاتورية نجدها تزيد من حدة الخلاف والصراع بين الطبقات ، فالتمويل بالتضخم يؤدى الى القضاء على الهدف الاساسى وهو زيادة الرفاهية العامة للمجتمع

وقد يكون الاقتراض اختياريا عن طريق طرح قروض فى السوق بفائدة لجذب مدخرات الافراد من ناحية ، أو لتشجيع الافراد على تحويل جزء من قدرتهم الاستهلاكية الى الدولة التى تحولها بدورها الى طاقة انتاجية . ووسيلة القرض تبدو سهلة لأول وهلة ، وقد مولنا بها الحرب فى فلسطين وعمليات شراء القطن ، ولكن يجب التنبه الى أن الجزء الاكبر من هذه القروض لم يكتتب فيه الافراد ولكن البنوك ، وطاقة البنوك على الاستمرار فى هذه العملية محدودة بما لديها من أرصدة ، وكذلك بسعر الفائدة ، هذا بالاضافة الى ظروف الاستقرار الاقتصادى والسياسى . وليس من السهل الاعتماد على الاقتراض الفردى لان المجتمع ما زال متأثرا بالكثير من العوامل الدينية التى لاتجيز الفائدة كما أن الكثير ممن لديهم أرصدة سائلة يفضلون اما الاحتفاظ بها كما هى أو اغراقها فى الاستثمار العقارى .

---

(١) بلغ صافى المنفق على السياحة ١٥ مليون جنيه سنة ١٩٥١ ، ١٠ مليون سنة ١٩٥٢

(٢) يبلغ رصيد الاسترلينى غير الحر فى ٥٣/٨/٢٩ ما قيمته ١٦٤ مليون جنيه

وهناك بعض المشاكل الاقتصادية التى قد يثيرها الاقتراض ألا وهى حرمان السوق الداخلية من الكثير من المبالغ التى كانت تتجه فعلا للاستثمار ، وثانيا تؤدى زيادة الطلب الى رفع سعر الفائدة ، وبالتالى تكاليف الانتاج فتعرقل الصناعة والتجارة من حيث أردنا لها النشاط ، وثالثا يخشى أن يؤدى ضغط المقرضين على الحكومة أن تقوم بانشاء المشروعات التى تزيد من القيمة الرأسمالية لما فى يدهم من أدوات انتاج أى تتحول القروض فى النهاية الى نفعهم أكثر من غيرهم .

وهناك مسألة مرتبطة بالمقرضين أنفسهم ، فقد يطلبون ميزة كتلك التى يتمتع بها حملة سندات الدولة الحاليين وهى الاعفاء من ضرائب الدخل حاليها ومستقبلها ، وفى هذا تضحية للمستقبل لحساب الحاضر ، أضف الى ذلك أن عملية الاقتراض تخلق طبقة من الكسالى الذين يعتمدون على ماتدره فائدة قروضهم . والفائدة نفسها لا تخرج عن كونها عملية تحويل موارد من مجموعة المنتجين فى المجتمع لحساب أصحاب القروض ، ويزيد هذا العبء اذا كان صافى الفائض المتحصل من المشروعات التى أنفقت فيها القروض أعلى من الفائدة السنوية المدفوعة

وفى الجملة تعتبر عملية الاقتراض اعطاء حق للمقرضين على الدولة أو المجتمع لايمكن الفرار منه الا بتضحية غالية ، هذا الى أن فكرة الاقتراض تضيع من قيمة مبدأ تماسك المجتمع وضرورة تضحية من لديه فضلة من دخله لمن هو فى حاجة اليها ، وهو ما يجب أن يكون نبراسا اذا كان الهدف تحقيق أكبر نفع عام بأقل مجهود وتضحية اجتماعية ممكنة

والنتيجة أننا لا نحبذ أيضا فكرة الاقتراض وبالتالى لا نرى مفرا فى النهاية من الالتجاء الى وعاء الضريبة ، ولكن هناك من يعترض على ذلك بدعوى أن الضرائب الحالية ـ وهى لا تزيد على ١٧ ٪ من الدخل الاهلى ـ تعتبر نسبتها عالية لا سيما وينتاب السوق حالة من الكساد(١)

وهو منطق ولا شك عجيب لان ما تحصل عليه الدولة فى صورة ضريبة انما سيتحول الى قوة شرائية من نوع آخر ، فاذا كانت تدفع من مدخرات كان معنى الضريبة تحول القوة الشرائية من حالة ساكنة الى حالة متحركة ، واذا كانت ستتجه الى الاستهلاك فانها ستتحول فى يد الدولة الى طلب على سلع الانتاج ، واذا كانت ستستثمر فيكون الفرق بين مدى القيمة الاجتماعية للاستثمار الفردى واستثمار الدولة ، ولادراك الفرق يجب أن نرجع الى دوافع الفرد ودوافع الدولة الى الاستثمار حتى تتبين أى منهما أقرب للصالح العام وأيهما يتجه للصالح الخاص

والدليل على أن مستوى الضرائب عندنا مازال منخفضا ، ليس فقط أن متوسط الضريبة بالنسبة للدخل الاهلى أقل من نصف ما هى عليه فى البلاد المتقدمة اقتصاديا ، ولكن مظاهر الانخفاض واضحة من مستوى البذخ والاسراف الذى نلمسه فى السيارات الفاخرة ، وانشاء العمارات التى لا يكفى دخل الطبقات العاملة والمتوسطة ـ التى يقوم على أكتافها عبء الانتاج ـ لسكناها . هذا وبالرغم من أننا بلد فقير فان متوسط الدخل فى الطبقات العليا اضعاف ذلك الموجود فى المجتمعات المتقدمة اقتصاديا ، ففى بريطانيا مثلا

---

(١) دكتور محمد فؤاد ابراهيم فى «عود الى السياسة الضريبة الرشيدة» العدد ٦٥ ، أرى اننى لست فى حاجة الى التعقيب على مقال الزميل ودعوته للاعتماد على القروض القصيرة الاجل ، فالدول التى اشار اليها والسنوات التى اخذت فيها بهذه السياسة لتوضح أن تلك البلاد لم تكن فى حالة أقل ما توصف به أنها طبيعية ، وكلها كانت مكرهة الى اتخاذ ما اتخذت وفى حدود ضيقة جدا

اقتصاديات الشرق الأوسط

الغرض الاول من هذا الباب هو تسجيل التطورات الاقتصادية الرئيسية فى بلاد الشرق الاوسط والتعليق عليها حتى يتعرف كل منها احوال الدول الشقيقة والمجاورة . ومن ثم تنمو اقتصاديات الشرق الاوسط على أساس واقعى سليم

مفارقات من ليبيا

تختلف اقتصاديات كل بلد عن غيره من البلاد ،من حيث التفاصيل ومن حيث الاسس التى تقوم عليها الحياة فيه • وهذه المميزات تؤثر على الحياة الاجتماعية وتطبعها • بما يلائمها مما يفسر تباين الشعوب عن بعضها البعض •

الأن المرء لطول تعوده على الظروف المحيطة به ، كثيرا ما يغفل أوجه التباين هذه ويلوح له أن ينطبق على الاحوال السائدة فى بلده ينطبق كذلك على الاحوال فى البلاد الاخرى أو المجاورة لها على الاقل •

ويجاور مصر بلد جديد يهمنا معرفة المزيد من أحواله • ونخشى أن نقع فى خطأ الحكم على أحوال ليبيا بتجاربنا المجردة فى الظروف المصرية الخالصه • وسنورد هنا بعض المفارقات التى تتميز بها الحياة فى ليبيا بالمقابلة مع الاحوال المصرية •

المياه ـ انعم الله على مصر بنهر النيل • والنيل لم يخلف عهده لنا طوال القرون مما يجعلنا فى مصر لا نفكر مطلقا فى « بديهية » كهذه والفلاحون عندنا يسقون حقولهم بالمياه الجارية فى القنوات دون مقابل ما وكل ما يتحملونه هو مشقة رفع الماء الى حقولهم • أما فى ليبيا فتنعدم الانهار وتقوم فيها زراعه بعلية تعتمد على الامطار القليلة مما يجعل للماء أهمية قصوى يحسبونها قبل كل شيء •

ولكن الامطار فى ليبيا غير منتظمة ولا تسقط على المناطق ذاتها عاما بعد الآخر ، مما يضطر معه السكان الى التنقل الى الاماكن التى يهطل فيها المطر ، تاركين أراضيهم القبيلية التقليدية • وقد ينزلون بذلك ضيوفا على القبائل الاخرى التى تكون الطبيعة حبت أراضيها بالامطار •

الملكية الزراعية ـ وعلى ذلك ومع استثناء المناطق التى تعتمد على الرى القريبة من المدن لا تعرف ليبيا نظاما للملكية الزراعية بالشكل القوى الذى نعرفه فى مصر والذى يدفع الفلاح المصرى الى الاستماتة فى الدفاع عن أرضه مهما قلت مساحتها فبالنسبة للعربى الليبى الارض ملك الله وللمزارع حق التصرف فى المحصول الذى يقوم بزراعته فقط • فمن لا يزرع لا يحصد والغنى رهن بالعمل والكد •

ومن الصعب والحال كذلك ان يفهم الاعرابى الضجة التى يثيرها فى مصر قانون تحديد الملكية الزراعية ولا الحكمة فى أن رجال الثورة قد اتخذوه أساسا للاصلاح الاقتصادى •

الضرائب الزراعية

ويتمشى نظام الضرائب الزراعية مع الاحوال السائدة فى ليبيا •ويسود نظام الضرائب جميع الاراضى بما فيها التى تعتمد على الرى • تربط الضرائب على أساس المحاصيل وتقدر بعشر المحصول بصرف النظر عن المساحة المزروعة وضريبة العشور ضريبة أسلامية قديمة ، ورغم ثقل عبئها على الاعراب ذوى مستوى المعيشة المنخفض الا أنها لا تلقى اعتراضا ما اذ تقضى بها التقاليد •

قلة الايدى العاملة

وبينما تشكو مصر من البطالة المقنعة فى زراعتها نجد ان ليبيا تشكو نقصا فى الايدى العاملة ، حتى ان مساحات كثيرة يمكن زراعتها تترك دون استغلال لعدم وجود من يفلحها •

الماشية

ويختلف الشعب الليبى أيضا عن شعب مصر فى مقاييس ثراء الافراد فمظهر ثروة الاعراب هو عدد رؤوس الماشية التى يمتلكونها • فأسبياس

يحصل الفرد على صافى دخل قدره ٨٥٠٠ جنيه يجب أن يكون دخله الخاضع للضريبة أكثر من ١٠٠٠٠٠ جنيه (حسب تقديرات ميزانية ٥٣/ ٥٤)

وميزة الضريبة أن الفرد حينما يدفعها يفقد حقه فيها الى الابد ، ولا يكون له أكثر من الحق الطبيعى فى أن يقترح على الحكومة أفضل طرق الصرف ، وتعتبر الضريبة صالحة اذا وزع عبئها فى المجتمع تبعا لدرجة قدرة كل فرد على تحملها وهذه المقدرة يمكن أن تقاس تبعا لحجم الدخل، وتبعا لمصدره ، وتبعا لحجم الثروة وشكلها ومصدرها ، ولا خوف من أثر الضريبة على مستوى الانتاج العام ، لان الدافع للربح ليس هو العامل الاساسى فى الانتاج ، ولكنه العيش أولا وضمان المستقبل للفرد وأبنائه ، وهذا ما يمكن ضمانه اذا استعمل دافعو الضريبة حقهم فى الرقابة على صرف الحكومة لضمان الاهداف السابقة ، ولا خوف من أن الاجانب سيعمدون الى تهريب أموالهم الى الخارج لانه اذا كان حافزهم الى الاستثمار هو الربح ، فإن من مصلحتهم البقاء طالما أن الفائض بعد الضريبة أعلى مما يمكنهم الحصول عليه فى بلادهم فى المدى الطويل ، وكذلك اذا كانت مصاريف تحويل رءوس الاموال الى أموال سائلة كبيرة نسبيا

قد يرى البعض أننا فى حاجة الى موارد خارجية بالاضافة الى موارد التمويل الداخلية ، ويمكن الحصول عليها اما بزيادة التصدير الى البلاد التى نجد فيها تلك الموارد أو عن طريق الاقتراض منها ، والرد على ذلك بسيط وهو أنه يمكن انتهاج سياسة التوجيه فى صادراتنا ووارداتنا ويكون أساسها تبادل المواد التى تنتجها بالمواد التى نحتاجها ، سواء بفرض نظام رخص التصدير والاستيراد على جميع المواد أو باتباع نظام المقايضة المباشرة •

وهكذا يمكننا أن نضمن تصنيع البلاد بدون احداث قلقلة فى الهيكل الاجتماعى والاقتصادى يمكن أن تترتب نتيجة للاقتراض الاجنبى

دكتور عبد الرازق محمد حسن
مدرس الاقتصاد ـ كلية التجارة
جامعة القاهرة

حياة الاعرابى التنقل المستمر والماشية نوع من الثروة المتنقلة تتناسب مع أساس هذه الحياة ٠

الا أن هناك مشكلة تواجه الماشية دائما هى مياه الشرب ومن اليسير نسبيا ايجاد المراعى المناسبة للغذاء بينما يتعذر فى أحيان كثيرة الحصول على الماء ٠ وقد قامت الدولة بحفر آبار فى مناطق نائية مناسبة تستقى منها الماشية دون مقابل ويقوم صاحب الماشية برفع الماء منها ٠ الا أن فى المناطق التى يتزاحم عليها أصحاب الماشية بشكل يجعل المجهود الفردى قاصرا عن رفع الكميات الكافية من المياه لاستقاء آلاف الرؤوس ، ركبت الحكومة مضخات رافعة للماء وفرضت ثمنا قدره قرش واحد على كل رأس فى الشهر ٠

المحراث البدائى

وقد عاب كثير من الخبراء على اعراب ليبيا استخدامهم أساليب بدائية فى زراعتهم ٠ وذكروا ان المحراث المستخدم والذى يجره الجمل لايحرث الارض لعمق يزيد على ١٠ سنتيمترات وهو مايعد كافيا لانتاج غلة محترمة ، وعلى ذلك ذهبوا الى القول بأنه اذا استبدل ذلك بمحراث عميق تعود على الاعرابى فوائد طيبة

وفعلا جرب استعمال المحراث العميق منذ بضع سنوات لزراعة الشعير زراعة بعلية ٠ وقد ارتفعت غلة الفدان الى الضعف تقريبا فى العام الاول ٠ وفى العام التالى انخفضت الغلة الى النصف تقريبا رغم الحراثة العميقة ، أن التربة الليبية الضعيفة أنهكتها زراعة العام السابق واستمر الهبوط فى الاعوام التالية ٠

وبعد تجربة استمرت بضع سنين وجد ان متوسط الغلة للطريقة القديمة يعادل متوسط غلة الطريقة الجديدة

وبمعنى آخر اثبتت التجارب أن الطريقة الجديدة لا تمتاز على الطريقة القديمة الا اذا كانت هناك قلة من الاراضى للزراعة وأذا استعمل السماد ، وفى ليبيا أراض واسعة بالنسبة لعدد السكان ومستوى المعيشة منخفض بحيث لا يسمح بشراء أسمدة من الخارج ٠

أشجار الزيتون

وهناك مثال آخر ٠٠٠ فى بداية استعمار الايطاليين لولاية طرابلس استوردوا أنواعا ممتازة من أشجار الزيتون من ايطاليا وقاموا بغرسها فى طرابلس ٠ وقد نمت الاشجار نموا طيبا ٠ فتوسعوا فى زراعتها ٠

وبعد خمس عشرة عاما من زراعتها (أشجار الزيتون تبدأ فى الانتاج بعد السنة الثامنة من زراعتها) ٠ اكتشف أن أنتاج هذه الاشجار ضعيف جدا بالرغم من أن المظهر الخارجي له لا يدل على ضعف ما ٠ والحقيقة أن التربة الليبية لا تحتوى قدرا من الرطوبة يكفى لانتاج غلة طيبة من هذه الاشجار ٠

المساعدات الامريكية للخارج

فى اليوم العشرين من شهر يناير سنة ١٩٤٩ ألقى الرئيس ترومان خطاب الافتتاح الذى وجهه الى الكونجرس الامريكى وخط فيه برنامجا للسلام لخصه فى اربع نقط أو تضمنت النقطة الرابعة منه ما يلى :

« على الولايات المتحدة الامريكية ان توفر للشعوب التى لم تستكمل بعد نهضتها ، فوائد ثروتنا الفنية من الناحية العلمية والناحية الصناعية ، حتى تساعد تلك الدول على تحقيق ماتصبو اليه من أمانى الحياة الطيبة الكريمة وعلينا ـ بالتعاون مع غيرنا من الامم ـ أن نشجع الاستثمار فى المناطق المحتاجة الى تنمية مواردها » ..

وفى ٢٥ مايو سنة ١٩٥٠ أقر الكونجرس الامريكى البرنامج الذى أعدته المصالح الامريكية المختلفة لتنفيذه بمقتضى ما احتوت عليه النقطة الرابعة من خطاب الرئيس ترومان ٠

وتشمل المساعدة الفنية التى تقدمها الولايات المتحدة الامريكية الى الدول ـ التى وصفت بأنها لم تستكمل نموها بعد ـ **بذل النصح والارشاد الفنى** ، وذلك بايفادها (أى الولايات المتحدة الامريكية) لتلك الدول طالبة العون ـ الخبراء الفنيين من قبلها أو بالقيام ـ فى الولايات المتحدة الامريكية ـ بتدريب الخبراء الموفدين من الدول المستفيدة أو تزويد تلك الدول بالمطبوعات والمعلومات الفنية والمهمات والادوات اللازمة لاى مشروع ترغب أية دولة النهوض به

كما اشتمل البرنامج على أن تتحمل الولايات المتحدة الامريكية مرتبات الخبراء ونفقات سفرهم وثمن المواد والمهمات اللازمة لشرح وتوضيح الوسائل الفنية المراد تطبيقها والمصانع النموذجية والمهمات التعليمية وخلافه، على ألا تدخل فى نطاق المساعدة الامريكية ، المهمات الرئيسية التى تستخدم فى أغراض التقدم والاستثمار الفعلى ٠

وطبقا للخطة التى وضعتها الولايات المتحدة الامريكية عن المعونة الفنية لدولة ما ، تطبيقا لهذا البرنامج ، **ينبغى على تلك الدولة ان تتقدم هى بطلب المعونة الفنية ، وتقوم بتحضير المشروع الذى ترغب النهوض به طبقا لبرنامج المساعدة الفنية ، ولن تمنح الولايات المتحدة الامريكية العون لذلك المشروع الا اذا قررت هى صلاحيته، فاذا ماتقرر هذا ، ارتبطت أمريكا مع الدولة الطالبة باتفاقية ثنائية ينص فيها على التزامات كل دولة ونصيبها فى النفقات ٠**

فمن ناحية الولايات المتحدة الامريكية ، التزام بتقديم المعونة الفنية لمشروعات أو أغراض معينة ، أما نصيب الدولة الطالبة فيختلف تبعا لمواردها المالية وطبيعة المشروع ٠

تلك هى الخطوط الرئيسية التي تضمنها برنامج المساعدات الامريكية الخارجية ، وهو ماأطلق عليه « **برنامج النقطة الرابعة** »

على أنه لم يغرب على بال الدول التى ترغب الافادة من هذا البرنامج ان تحيط نفسها ـ قبل الاقدام على طلب العون ـ بسياج من الضمانات ، بحيث لايكون أو لا يعتبر تقديم المعونة الفنية من أمريكا اليها وسيلة للتدخل فى شئون الدولة المطالبة ، سواء كان تدخلا سياسيا أو اقتصاديا ، لذا حرصت الدول المستفيدة على أن ينص، فى الاتفاقيات التى تعقد طبقا لهذا البرنامج صراحة وبغير لبس على أن يمتنع الخبراء الذين يفدون اليها عن القيام بأى نشاط سياسى أو تجارى أو أى نشاط خارج عن المهمة التى أوفدوا من أجلها

ومن ناحية الولايات المتحدة الامريكية ورغبة منها فى الدعاية لبرنامجها هذا ، طلبت الى الدولة المستفيدة القيام بنشر مايمكن اذاعته من بيانات متعلقة بنتائج تقديم المساعدة الفنية التى حصلت عليها ، حتى يمكن للدول الاخرى والهيئات الدولية الافادة منها ٠ **محمد على حسن**

اتجاهات حديثة فى المحاسبة

البحث الاول

مقدمة البحث

لا شك أنه قد مضى وانقضى — الى غير راجعة — ذلك اليوم الذى كانت المحاسبة فيه مجرد سرد أرقام صماء جوفاء ترص تحت بعضها البعض ، أو فى شكل موازنة رقمية شكل حرف T المعروف لنا جميعا ، بعد أن يكتب أعلاه لفظا « منه » ، « له » اللذان أصبحا — بمفردهما — علما يدل على علم المحاسبة : صنوان لا يفترقان . .

كما مضى وانقضى — أيضا — ذلك اليوم الذى كانت براعة المحاسب فيه تتجلى عندما يستطيع موازنة الميزانية التى يعمل فى اعدادها دون أن « تفرق » كما يقولون

وأصبحنا فى عهد جديد من علم المحاسبة

تطور المحاسبة

والحق أن الاعوام الاخيرة شهدت تطورات خطيرة فى علم المحاسبة هذا ، فقفز من علم فى المرتبة الثانية — أو الثالثة — من الاهمية الى علم فى المرتبة الاولى — أو الممتازة — دون شك أو ريب ، كما نقلت المشتغلين به من طبقة الكتبة المهضومى الحقوق ذوى الجهود التى لم تكن تذكر فتشكر الى مصاف العلماء حقا الذين تعتمد عليهم الامة كما تعتمد على غيرهم من علماء العلوم والمعارف الاخرى سواء بسواء ويقع عليهم نصيب كبير من الجهد اللازم لتحقيق التقدم المنشود والسير بالامة فى موكب الحضارة الى الامام على الدوام .. وهكذا أصبحت جهودهم الآن تذكر فتشكر .

مظاهر التطور

ويحق أن نتساءل الآن ما هى مظاهر هذا التطور ؟

١ — وأول مظاهر التطور أنه حدث تمييز واضح المعالم والحدود بين المحاسبة كعلم وبين ما يسمى امساك الدفاتر وهو فن لا علم .

ولشرح مدى هذا التمييز يصح لنا

« بهذا البحث الشيق ، نبدأ سلسلة جديدة من المقالات للاستاذ موسى حقى الذى أتحفنا بمعلوماته ، القيمة ،الحديثة، فى الاعداد السابقة .

وهذا البحث (اتجاهات حديثة فى المحاسبة) يطرق عدة موضوعات رئيسية للحياة الاقتصادية وخاصة مشكلة المحاسبة والتضخم . »

المحرر

للأستاذ
موسى حقى

أن نلجأ كتدبير أول الى تعريف علم المحاسبة كما هو الآن ، وتعريف فن امساك الدفاتر — هذا بالرغم من كراهيتنا التعاريف وخصوصا اذا ما وردت فى مستهل البحوث ذلك لاحتوائها على مدلولات فنية يحتاج كل منها لتعريف خاص به — وهكذا ندخل فى دائرة مفرغة لا نستطيع منها خروجا

ولكن يظهر أنه لابد مما ليس منه بد

فالمحاسبة هى ذلك العلم الذى يبحث فى تحديد قيم الاموال التى نستطيع تملكها أو التصرف فيها سواء كانت أموالا ثابتة أو كانت أموالا قابلة للتحويل والتداول ، أو كانت مجرد قيم اعتبارية ليس لها وجود حسى ، وهى ماتسمى بالاصول المعنوية . كما يبحث فى العلاقات المالية المتبادلة بين بعضنا البعض وتحديد مركز كل منا تجاه الآخر ، كما يبحث فى مصروفاتنا وخسارتنا وفى ايراداتنا وأرباحنا .

هذا تعريف — وهناك تعريف آخر من واضع (الاستاذين روريم وكريجان) فى مقدمة كتابهما «طريقة المحاسبة» وهو ان المحاسبة طريقة علمية تهدف الى أن تعبر عن ، وتختصر ، وترتب مظاهر النشاط الانسانى التى يمكن التعبير عنها وقياسها بقيم مالية . وهى طريقة يمكن استخدامها فى قياس نشاط الفرد أوشركات الاشخاص أوشركات الاموال وكذلك فى المعاملات الدولية وبالرغم من أن أغلب الامثلة التى توضع لتوضيح مبادئها ونظرياتها مستمدة من الانتاج الخاص وتداول السلع والخدمات الا أن هذه المبادىء نفسها تنطبق على المنشآت العامة التى تمتلكها الحكومات والمجالس المحلية والبلدية والقروية ومجالس المديريات، وكذلك الهيئات التى لا تهدف الى الربح كالجمعيات والنوادى مثلا .

ويرى الدكتور حسن أحمد الشريف أن علم المحاسبة يبحث فى معالجة القيم التى تثبت فى الدفاتر من الناحيتين القانونية والاقتصادية وما يترتب على ذلك من تقويم العناصر المكونة لحسابات النتيجة والاصول والخصوم المختلفة (أنظر المقال عن تقويم الاصول المعنوية المنشور بالعدد الاول من مجلة كلية التجارة — جامعة القاهرة)

هذه هى بعض تعريفات علم المحاسبة ، **أما فن امساك الدفاتر فيعرف بأنه مجرد طريقة ابتدعت لتطبيق قواعد علم المحاسبة الواسع العريض ، ونظرياته ومبادئه تطبيقا عمليا واثبات كل ذلك فى دفاتر فى أوضاع قد تعتبر محددة خطوطها الرئيسية وان اختلفت فى كل تفصيلاتها ودقائقها ، وذلك لان شخصية ماسك الدفتر تكون هى المتغلبة فى طريقة امساكه شأنها فى ذلك شأنها بباقى الفنون الاخرى كالموسيقى والرسم والكتابة وغيرها**

فلكل منا طريقته فى امساك الدفتر بطريقته الخاصة مادام متمشيا مع مبادىء علم المحاسبة وقواعده .

ويحق أن نستعمل فى ذلك دفاتر كبيرة وصغيرة ، بعضها مجلدة ممسوكة الاوراق لا تستطيع أى ورقة منها فكاكا ولا انفلاتا الا بانتزاعها قسرا ، وبعضها ذات أوراق سائبة غير ممسوكة سويا فنستطيع أن نغير ترتيبها بأن نقدم بعضها ونؤخر

الاقتصاد الأوربى :

سياسة تشجيع الاصدار فى فرنسا

تعانى صادرات فرنسا فى الوقت الحالى عناء شديدا فى الاسواق الخارجية بسبب ما تلقاه من مزاحمة من منتجات ألمانيا وبريطانيا • ولهذا تفكر الحكومة الفرنسية فى اتخاذ سلسلة من الاجراءات الكفيلة بتشجيع الاصدار لمصلحة الاقتصاد الوطنى •

ويتضح من مراجعة موقف فرنسا التجارى مع بلدان العالم أن ميزانها قد تحسن تحسنا ظاهرا منذ يناير ١٩٥٢ مع بلدان منطقة الدولار ، غير ان الميزان ظل يعانى من عجز يميل الى التفاقم مع بلدان منطقة الاسترلينى أما التعامل التجارى مع بلدان منظمة التعاون الاقتصادى فقد طرأ عليه تحسن ملموس •

وفى الاشهر الخمسة الاولى من عام ١٩٥٢ كان معدل العجز الشهرى فى التجارة مع بلدان منطقة الدولار يتجاوز ١١ مليار فرنك ، فانخفض فى شهر مايو ١٩٥٣ الى ٥ مليارات • **أما التجارة مع منطقة الاسترلينى فى الاشهر الخمسة الاولى من عام ١٩٥٢ فقد بلغ العجز فيها ١٣٢ مليار فرنك فانخفض فى المدة المماثلة من عام ١٩٥٣ الى ١١٥ مليار فرنك أى بمعدل شهرى قدره ٢٢ مليار فرنك •**

وفى ما يتعلق ببلدان منظمة التعاون الاقتصادى ـ ومنها بريطانيا ـ تحسن الموقف تحسنا ملموسا • ففى الاشهر الخمسة الاولى من عام ١٩٥٢ بلغت قيمة صادرات فرنسا الى تلك البلدان ١٦٣ مليار فرنك ، فتجاوزت قيمتها فى المدة المماثلة من عام ١٩٥٣ ما مقداره ١٩٢ مليار فرنك بينما انخفضت واردات فرنسا من هذه البلدان من ١٧٩ مليار فرنك فى الاشهر الخمسة الاولى من عام ١٩٥٢ الى ١٥٥ مليار فرنك فى المدة عينها من عام ١٩٥٣ • هذا وقد طرأ تحسن يسير على ميزان فرنسا التجارى مع البلدان الاخرى •

ولكن بالرغم من تفاوت نسب التحسن فى تجارة فرنسا الخارجية حسب المناطق التى تتعامل معها ، لا تزال الحاجة تدعو الى تنشيط الاصدار بتقديم مساعدات شتى له من جانب الحكومة ومنذ أوائل عام ١٩٥٣ قسمت الحكومة الفرنسية سلع الاصدار الى فئتين ، فئة تستمتع بمساعدات الاصدار وفئة أخرى محرومة منها • وقد تبين من سير الصادرات ان الفئة الاولى لقيت فى الاسواق الخارجية رواجا لم تلقه مثله الفئة الثانية ، مما حدا بالمسؤولين الى التفكير فى تعميم نظام اعانة الصادرات ، ولاسيما لان ألمانيا تعمد الى سياسة غمر الاسواق بسلع رخيصة فى بلدان أوربا وأمريكا الجنوبيه والشرق فيعترض ذلك سبيل التجارة الفرنسية •

أما وجهة نظر المصدرين فى فرنسا فتتفاوت تفاوتا كبيرا • فثمة فئة تقول انه ما لم ينتفع المحترفون من المصدرين من اعانة الاصدار ، فلن يجدوا حافزا يدفعهم الى التوسع فى سوق الصادرات • وتقول فئة ثانية ان الاعانة التى تقدمها الحكومة اليوم للصادرات لا يقصد منها سوى استمرار التبادل التجارى ، ولكنها تقصر عن تشجيع الصادرات وتنميتها أما الفئة الثالثة ـ وهى فئة واقعية ـ فترى ان السياسة الحالية لاعانة الاصدار أدت الى خفض أسعار السلع الفرنسية فى الخارج ، ولكنها لم تستطع القضاء على المزاحمات الاخرى فى الاسواق الاجنبية •

وأيا كان الامر ، فهناك اجماع على قصور نظام اعانة الاصدار الحالى فى فرنسا وعلى وجود ثغرات فيه تحتاج الى رأب • فهناك صناعات تقدم لها هذه الاعانة مع عدم حاجتها اليها بينما هناك صناعات تحتاج اليها فلا تقدم لها • ولهذا يرى المسؤولون ضرورة وضع نظام يتم بمقتضاه انتخاب السلع التى يصح تقديم اعانة اصدار لها فتنعش سوق فرنسا الخارجية وتجعلها تسترد مقامها التقليدى •

ويقضى نظام اعانه الاصدار الفرنسى فى الوقت الحالى بأن تقوم الحكومة عن المصدرين بدفع نفقات التبعات الاجتماعية (للعمال) وضرائب التمغة • وهناك اجراء آخر لاعانة الاصدار وان كان يطبق فى حيز محدود ، وهو ان تقوم شركات التأمين بضمان الاسعار للسلع التى تصدرها الشركات الفرنسية الى الخارج ، بحيث لا تتعرض هذه الاسعار لتقلبات مدمرة ، وبحيث

البقية على ص ١٥

البعض الآخر أو نضيف اليها أوراقا جديدة نضعها فى أى ترتيب نشاء ـ أما طرق حفظ هذه الاوراق السائبة فأكثر من أن يحصرها عدد . كما يستعمل بعضنا بطاقات أو كارتات الى آخر كل هذه الوسائل المعروفة لنا جميعا .

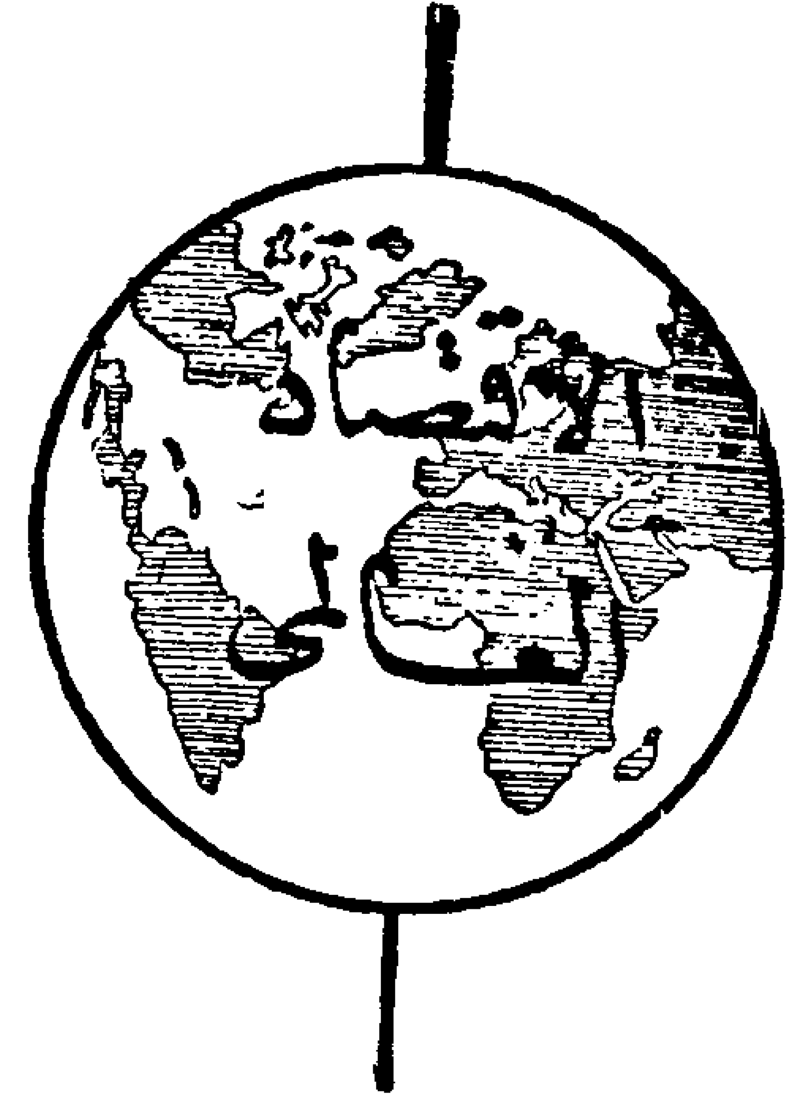
أما طرق الكتابة فى هذه الدفاتر فمتعددة ، فبعضنا يكتبها بخط اليد وبعضنا يكتبها بالآلة الكاتبة ، وبعضنا بآلات أخرى ابتدعت حديثا تهدف الى سرعة انجاز العمل مع تقليل الاخطاء فى الوقت نفسه . وان كانت كتابتها فى الاعم الاغلب ، أقرب الى الرموز منها الى الكتابة العادية .

ولكل منا طريقته الخاصة فى ترتيب الكتابة ذاتها ، أو فى ترتيب شكل الصفحات ، أو فى تنمير الصفحات ، أو فى كتابة عناوينها ، أو فى استعمال المدلولات ، أو فى طريقة الاحالة على الدفاتر الاخرى عند الترحيل ، ومن المحقق أنه لا يوجد تحت الشمس دفتران متشابهان تماما فى هذه المظاهر الخارجية لدى أى شخصين طبيعيين أو معنويين يعملان نفس العمل .. !

وعلى ضوء ما تقدم أعتقد أننا أصبحنا نحس تماما بالفرق بين علم المحاسبة وبين فن امساك الدفاتر .

(يتبع)

موسى حقى
ماجستير فى التجارة



العالم عام ١٩٥٣

قد يكون من الصعب الحكم على أحداث عام ١٩٥٣ فى هذا الوقت ، ولكننا لن نجانب الصواب كثيرا اذا ماوصفنا العام الماضى بأنه بدء الى العودة الى الاحوال العادية ، وانتهاء الموجات التضخمية التى توالت منذ قامت الحرب وفى الفترة التى تلتها حتى كاد العالم ينسى ما هى تلك الاحوال العادية • وقد يكون لهذه الذاكرة الضعيفة الفضل فى جميع المناقشات التى درات خلال العام والتى حفزها اولئك الذين ظنوا أن الاحوال التى سادت فى تلك الفترة الطويلة ستستمر دواما فصدمتهم حقائق الواقع وعلموا أن عهد الفترات الاستثنائية قد آن له أن يزول ، وأن على اقتصاديي العالم ان يحاربوا أجعل الانتقال الى الاحوال العادية لا تشوبه عقبات تعرض الاستقرار الاقتصادى الى الاخطار •

والحقيقة أن هذه العقبات سيكون مرجع الكثير منها الى أولئك الذين أخذتهم نشوة مضاربات الموجات التضخمية بحيث يعدون كل انحراف عنها الى الاستقرار الطبيعى انكماشا خطيرا من الفطنة أن يسبقوه قبل أن يجرفهم ، وبذلك يزيدون فى حدة النزول ويعجلون بالازمة التى يعمل الجميع على تفاديها •

وسنحاول فيما يلى ايراد عرض عام وموجز للاحوال الاقتصادية للدول الكبرى خلال العام الماضى •

الولايات المتحدة

تسيطر الولايات المتحدة على الاقتصاد العالمى بشكل واضح بحيث تنظر دول العالم الى تطورات الامور فيها كمؤشر لما سيحدث فى العالم بأكمله • وقد يكون الركود الذى أصاب بعض نواحى اقتصاديات الولايات المتحدة السبب الاكبر فى الحمى التشاؤمية التى شملت العالم وخاصة فى ربع السنة الاخير

ومجموع الطلب هو الذى يحكم النشاط الاقتصادى ، وينقسم هنا الى طلب خاص على الاستهلاك وعلى الاستثمار وطلب حكومى • وقد حصل بالفعل أن انخفض حجم الطلب الخاص على السلع الاستهلاكية وطويلة العمر وظهر ذلك فى أرقام مبيعات السيارات والادوات المنزلية والملابس

وكان الحال مشابها فى الانفاق على الاستثمارات بالنسبة للمصانع والمبانى كما شاهد النصف الاخير من عام ١٩٥٣ هبوطا طبيعيا فى الاستثمارات فى مخزون السلع المختلفة من المستوى العالى الذى بلغته فى النصف الاول من العام • ومن المرجح ، مالم يحدث شىء غير متوقع أن يستمر النزول فى حجم المنفق على الاستثمار خلال عام ١٩٥٤

وبالنسبة للانفاق الحكومى لم يشاهد عام ١٩٥٣ فى الحقيقة نقصا ذا بال اذ لم تظهر بعد الآثار الكاملة لسياسية التضييق التى نادى بها مستر همفرى وزير المالية فى حكومة الرئيس ايزنهاور ، وبذلك يمكن ارجاع النقص فى الدخل الاهلى فى الربع الثالث عام ١٩٥٣ الى الانفاق الخاص كلية وخاصة الانفاق على الاستثمار • وقد هبط الدخل الاهلى فى ذلك الربع الثالث الى معدل سنوى قدره ٣٦٩ بليون دولار من معدل سنوى ٣٧٢ر٥ بليون دولار فى الربع الثانى من العام • ويعد هذا الهبوط الاول من نوعه منذ الجمود الذى أصاب الاقتصاد الامريكى عام ١٩٤٩

وفى الوقت ذاته انخفض الانتاج الصناعى العام وأرقام اسعار الجملة القياسية • ونورد فى الجدول التالى بعض المؤشرات الاقتصادية للاحوال خلال عام ١٩٥٣ فى الولايات المتحدة:

	١٩٥٣	١٩٥٢
انتاج الصلب (ألف طن)	١٥٠٢	٢١٣٣
عربات السكك الحديدية المحملة (بالالف)	٦٥٢	٧٢١
انتاج الفحم (ألف طن)	٨٤٢٠	١٠١٢٥
الرقم القياسى للمبيعات	٢١٧	٢٢٣
متوسط اسعار الاوراق المالية	١٠٦ر٢	١٠٩ر٦
الرقم القياسى لاسعار التجزئة	٤١١ر٣	٤٠٥ر٤
الرقم القياسى لاسعار الجملة	١١٠ر١	١٠٩ر٣

الا أن الكثير يمكن قوله عن الموقف خلال عام ١٩٥٤ ، ولو أن الرأى الغالب أن الحكومة الامريكية التى تواجه انتخابات برلمانية فى نوفمبر ١٩٥٤ لايمكنها أن تترك انكماشا كبيرا يعم الاقتصاد الامريكى ، ومن ثم قد تجد نفسها مضطرة الى الدخول لتعويض النقص فى الانفاق الخاص أو اتخاذ بعض الاجراءات الاخرى لتشجيع الطلب الفردى

ويرى بعض المعلقين ان هناك بعض الفرج فى الخفض الذى تقرر فى الضرائب ابتداء من أول هذا العام والذى سيترك فى يد الافراد نحو ٢٠٠٠ مليون دولار جديدة يمكنهم التوسع فى الانفاق على الاستهلاك من حصيلتها ، ولو أنه من غير المعقول أن ننتظر ان يعوض ذلك النقص الذى حدث فعلا وخاصة اذا اضفنا اليه النقص المحتوم فى الانفاق الحكومى بانخفاض الايرادات العامة

المملكة المتحدة

يمكن القول بوجه عام ان الشعب البريطانى تمتع بمزيد من الرفاهية والمغانم خلال عام ١٩٥٣ ، وزاد الدخل الحقيقى بدرجة تفوق أى زيادة سجلت فى السنوات التى تلت الحرب فمن جهة استفادت بريطانيا كثيرا من انخفاض اسعار المواد الاولية وهى أهم وارداتها فى الوقت الذى لم تنخفض فيه اسعار الصادرات المصنوعة الا بدرجة قليلة • وبذلك تحسنت نسبة الاستبدال كثيرا فى صالح الشعب البريطانى

وقد يكون التلخيص التالى للمؤشرات الاقتصادية فى بريطانيا الذى أوردته « الفينانشيال تيمز » خير دليل على ماحققه الاقتصاد البريطانى خلال العام :

١ ــ ارتفعت ارصدة الذهب والدولارات خلال الشهور الاحد عشر

الاولى نحو ٧١٥ مليون دولار وبلغت ٢٥٦١ مليونا

٢ ـ بلغ انتاج الصلب حتى نوفمبر معدلا سنويا ١٧ر٦ مليون طن بزيادة ١ر٥ مليون طن على انتاج عام ١٩٥٢

٣ ـ تم بناء ٣١٠ آلاف منزل جديد خلال عام ١٩٥٣ مقابل ٢٣٩٩٠٠

٤ ـ هبطت أرباح الشركات الصناعية التى أعلنت ميزانياتها حتى آخر نوفمبر نحو ٧ر٨ ٪ فبلغت ١٣٤٧ مليون جنيه استرليني مقابل ١٤٧٦ مليونا فى المدة ذاتها عام ١٩٥٢

المانيا الغربية

تعتبر المانيا الغربية فى مقدمة الدول التى سجلت انتعاشا فى اقتصادياتها خلال عام ١٩٥٣ فاق توقعات أكثر المعلقين تفاؤلا . فقد زاد الانتاج خلال ١٩٥٣ زيادة لا بأس بها وقدر الناتج الاهلى الكلى بـ ١٣٢/١٣٣ مليار دويتشمارك بالمقارنة ب ١٢٦ مليار دويتشمارك فى عام ١٩٥٢ ، كما تحسنت القوة الشرائية الحقيقية بمقدار ٨ ٪ وهو مالم يحدث فى أية دولة أوربية أخرى . وكان هذا باعثا على التنبؤ بما سيكون عليه الحال فى عام ١٩٥٤ من توسع فى النشاط الاقتصادى كله . فقد وجد انه فى كثير من فروع الصناعة اذا ماتركت لها الحرية فى تحديد الاثمان فان هذه المنافسة تؤدى الى توسع كبير فى الانتاج وهذا لاشك يؤدى الى تحسن فى الاحوال الاقتصادية سيما من وجهة النظر الاجتماعية . وقد كان لتفاؤل المستهلكين خلال عام ١٩٥٣ أن زاد النشاط فى قطاع الصناعات الرأسمالية وقد صرحت السلطات المسئولة فى هذه البلاد بأنها ستعمل كل ما فى استطاعتها للمحافظة على مستوى الانتاج فى عام ١٩٥٤ ، كما ستعمل هذه السلطات على التوسع فى صادرات المانيا الغربية للمحافظة على سياسة التجارة الخارجية وكذا العمل على حفظ النشاط الاقتصادى فى مستواه العالى

هذا وقد بلغت الزيادة الحقيقية فى قطاع الاعمال أكثر من ٥ ٪ وقد قدر المنتج الاهلى الصافى مقدرا على أساس تكاليف الانتاج فى عام ١٩٥٣ ب ١٠٢ مليار دويشمارك بالمقارنة ب ٩٨ مليار دويتشمارك فى عام ١٩٥٢

وقد بلغ الدخل القومى فى النصف الاول من عام ١٩٥٣ ، ٤٨ر٥ ألف مليون دويشمارك بالمقارنة ب ٤٧ ألف مليون فى النصف الاول من عام ١٩٥٢

وارتفع الرقم القياسى للاستهلاك الفردى من ٥٤ر٢ فى النصف الاول من عام ١٩٥٢ الى ٥٥ر٤ فى النصف الاول من عام ١٩٥٣ .

السويد

كان الثبات والتقدم فى الاقتصاد السويدى خلال عام ١٩٥٣ ظاهرا ولم تكن هناك أية علامات تدل على رجوع حالة التضخم التى صادفت السويد عام ١٩٥١ ، فقد كان الطلب على النقود متوازنا مع عرضها مما أدى الى ثبات الأسعار . وبينما كان اتجاه الرقم القياسى لأسعار الجملة أكثر ميلا الى النزول الا أن هذا لم يكن له تأثير كبير على رقم نفقات المعيشة . كما كانت الاجور كذلك ثابتة ولا تدل الشواهد على أن هناك اتجاها لرفعها .

وقد ثبت الانتاج الصناعى عموما حتى اكتوبر على مثل ما كان عليه فى عام ١٩٥٢ الا أن هناك بعض الصناعات كصناعات الورق والاخشاب والبناء قد صادفت نجاحا كبيرا جدا . وأما الانتاج الزراعى فقد صادف عاما حسنا من حيث جودة المحاصيل وزيادة المساحة المزروعة عما كانت عليه فى عام ١٩٥٢

أما التجارة الخارجية فبالرغم من هبوط مجموعها الا أن الميزان التجارى السويدى قد تناقص عجزه عما كان عليه فى عام ١٩٥٢ وذلك لزيادة حجم الصادرات ونقصان الواردات . ويرجع هبوط مجموع التجارة للمنافسة التى تلاقيها البضائع السويدية فى الاسواق الخارجية . أما العمليات غير المنظورة فقد صادفت نجاحا فى نتائجها النهائية ، كما زادت حيازة السويد من الذهب والعملات الاجنبية

وتدل أرقام البطالة على أنها فى مستوى منخفض جدا

ولعبت السياسة النقدية فى السويد دورا كبيرا فى العمل على المحافظة على مستوى النشاط فى الاقتصاد القومى ولم تلجأ السلطات الى سعر الفائدة بل أبقته منخفضا بينما فرض البنك المركزى رقابة مباشرة على عمليات الائتمان لتفادى التوسع فيه

اتحاد البنلوكس

بدأت بلجيكا وهولندا ولوكسمبرج فى أواخر سنة ١٩٤٨ بتجربة من نوع الاتحاد الاقتصادى سمى «البنلوكس» فرفعت منذ تلك السنة الحواجز الجمركية وقيود الاستيراد بين تلك البلاد ولما كانت المنتجات الزراعية رخيصة نسبيا فى هولندا ـ وخاصة منتجات الالبان ـ عنها فى البلدين الآخرين لذلك وافقت هولندا على فرض رسوم للتصدير على تلك المنتجات الزراعية المصدرة الى بلجيكا ولوكسمبرج حتى لا يشعر المنتجون فى البلدين الآخرين بأن هناك منافسة غير مشروعة

وقد مضى الآن على « البنلوكس » أكثر من خمس سنوات فيمكن للباحث أن يحكم على التجربة على أساس النتائج التى أدت اليها . ولا شك أن مجموع التجارة بين البلاد الثلاثة قد زاد نتيجة للاتحاد زيادة كبيرة . وكل زيادة فى حجم التجارة تدل على أن المستهلك يحصل على ما يريد من سوق أرخص من السوق المحلية أو أنه يحصل على سلع غير متوافرة محليا . والجدول التالى يبين تطور واردات هولندا من بلجيكا ولوكسمبرج وصادراتها الى تلك البلاد :

بملايين الجيلدر

السنة	الواردات	الصادرات
١٩٣٦	١١٨ر٨	٨٥ر٦
١٩٣٨	١٦٢ر٦	١٢٥ر٩
١٩٤٨	٧٣٠ر٤	٤٢١ر٨
١٩٤٩	٧٥٩ر٩	٥٠٦ر٩
١٩٥٠	١٤٣٠ر٤	٧٢١ر٥
١٩٥١	١٧٦٧ر٢	١٠٧٩ر٠
١٩٥٢	١٤٤٦ر٦	١٢٤٠ر٢
١٩٥٣ (تقدير)	١٤٠٣ر٦	١٢٥٩ر٢

وبالرغم من الفوائد التى عادت على البلاد الثلاثة من حيث زيادة التجارة بينها الا أن المنتجين فيها يشكون مر الشكوى من وجود منافسة غير مشروعة ويحملون على حكوماتهم مطالبين بحمايتهم أولا ومتهمين اياها بأنها تضحى بهم فى سبيل فكرة الاقتصاد الحر الذى لا يتناسب مع الاحوال السائدة فى منتصف القرن العشرين . والسبب فى هذه الحملات يرجع الى أن اقتصاديات تلك البلاد غير متكاملة فى الواقع . ولذلك فمن الصعب جدا التوفيق بين المصالح المختلفة . وقد رضخت الحكومات فى الاسابيع القليلة الماضية فاتفقت على أنه يجوز لأى بلد من بلاد الاتحاد فرض رسوم جمركية على منتجات البلدين الآخرين فى حالة هبوط مستوى الانتاج الداخلى لأية سلعة بمقدار ١٥ ٪ بالنسبة الى متوسط الانتاج فى الستة شهور السابقة . وبذلك نجد أن الاتحاد الاقتصادى بين بلجيكا ولوكسمبرج وهولندا قد أصيب بنكسة

الجانب الاقتصادى لدولة اسرائيل

الحكومة تكره الأهلين على الاكتتاب فى قروضها

بعد قيام صناعات ثقيلة لانعدام موارد الحديد والفحم والزيت

وجاهة المضى فى سياسة الحصار الاقتصادى العربى

تبلغ مساحة اسرائيل فى الوقت الحاضر حوالى السبعة عشر الف كيلو متر مربع ، بزيادة قدرها ٢٥٠٠ كيلو متر مربع عن المساحة التى حددها لها مشروع التقسيم الذى أقرته هيئة الامم المتحدة عام ١٩٤٧ وتكون منطقة النقب (المثلث الجنوبى لفلسطين) نصف تلك المساحة ، وهى منطقة صحراوية أثبتت لدراسات قدرة المياه الجوفية فيها .. وعدم صلاحيتها للاستثمار الزراعى المنظم المجدى ، كما تبين أن أية اضافة جديدة للمساحة المنزرعة فى اسرائيل تتطلب انفاق مبالغ هائلة على أعمال الرى ..

ولقد فشلت اسرائيل فى أهم غرض تسعى اليه وهو الاستكفاء بمنتجاتها الزراعية عن الاستيراد من الخارج . فاستوردت من حبوب الخبز ٢٠٧ آلاف طن عام ١٩٥١ مقابل ١٧٣ ألفا عام ١٩٥٠ مقابل ٧٢ ألف طن المتوسط السنوى للفترة ١٩٣٤ / ١٩٣٨ . كما استوردت من الحبوب الغذائية الاخرى ٩٩ ألف طن عام ١٩٥١ و ٧٩ ألف طن عام ١٩٥٠ مقابل ١٩ ألف طن المتوسط السنوى للفترة ١٩٣٤ / ١٩٣٨ . فحاجتها الى الغلال فى ازدياد متصل وهى لا تسد بفضل انتاجها ولكن بالاستيراد الذى أصبح ثلاثة أمثال ما كان عليه قبل الحرب تقريبا ..

فلا بدع والحالة هذه أن تعلق آمال اسرائيل فى النهوض والتوسع على الصناعة .

٢ – الصناعة

تستوعب الصناعة فى اسرائيل ربع الطبقة العاملة مقابل العشر فى حالة الزراعة ، ويعيش فى المدن ثمانون فى المائة من تعداد السكان ، وتنتج الصناعة ربع الدخل القومى ولقد صعد رقم المنشآت الصناعية من ٥٤٠٠ فى عام ١٩٤٩ الى ٨٢٠٠ فى عام ١٩٥١ وزاد عدد العمال من ٨٠ ألف عامل الى ١١٩ ألف عامل ، وملكية تسعين فى المائة من المنشآت الصناعية ملكية خاصة ، وتنضوى النسبة الباقية تحت أشراف الاتحاد العام للعمل ..

واسرائيل فقيرة فى المواد الاولية ، ولعل المصدر الهام الوحيد لها هو البحر الميت ، وفيما يلى تقدير برواسب الاملاح فيه :

	بالمليون طن
كلوريد البوتاسيوم	٢٫٠٠٠
بروميد المغنسيوم	٩٨٠
كلوريد الصوديوم	١١٫٠٠٠
كلوريد المغنسيوم	٢٢٫٠٠٠
كلوريد الكلسيوم	٦٫٠٠٠

وللمعدنين الاولين فحسب قيمة تجارية ذات شأن ، اذ يدخل الاول فى صناعة الاسمدة . والثانى فى صناعة الفوتوغرافيا والطب ، فى حين أن المواد الثلاث الاخرى متوافرة جدا فى كثير من جهات العالم ، ولقد تراوح الانتاج السنوى للبوتاس خلال أعوام الحرب الماضية بين مائة ألف ومائة وخمسين ألف طن . وكان الانتاج يصدر بأجمعه تقريبا الى الامبراطورية البريطانية ، غير أنه توقف كلية بعد هدم مصنع البوتاس فى أريحا التى تقع فى نطاق فلسطين العربية فى الوقت الحاضر ، واذا كان أنشىء طريق يصل جنوب البحر الميت بموانىء اسرائيل للمساعدة على استغلال البوتاس ، الا أنه لايمكن اغفال الصعوبات التى تحول دون استغلال البوتاس على هذا النسق استغلالا تجاريا مثمرا ، وتتجلى فى بعد مراكز الانتاج عن مراكز التصدير وافتقار هذا المنطقة من البحر الميت لاسباب الحياة سواء الماء او الخضر أو المساكن الامر الذى يرفع من نفقات الانتاج كثيرا .

وفيما عدا البوتاس لم تستكشف اسرائيل بعد معادن يمكن أن تستغل استغلالا تجاريا ذا بال ، وبذلك تدهورت الصناعات الكيماوية .

وأهم صناعات اسرائيل فى الوقت الحاضر العدد والآلات وتشغيل المعادن ، ويتلوها الصناعات الغذائية وصناعة مواد البناء ، وتشغيل هذه الصناعات ٤٥ فى المائة من جملة الصناعات ، ولقد تقهقرت صناعة الماس

للأستاذ
فؤاد محمد شبل

لمزاحمة هولندا وبلجيكا ، والنسيج لعدم وجود المواد الاولية مع عجز اسرائيل عن مزاحمة الدول الاخرى فى التصدير ، ونشأت صناعات جديدة أهمها السيارات وأجهزة الراديو واللمبات الكهربائية .

وتسد الصناعة الاسرائيلية حاجة السوق المحلية فى ظل حماية جمركية هائلة ، اذ لايمكنها منافسة الدول الغربية فى ميادين التصدير ، فانها تستورد معظم مواردها الاولية والمعدنية من الخارج ، فضلا عن الوقود مثل الفحم والنفط . ويتبين من تقرير لاتحاد العمل الاسرائيلى أنه بينما يبلغ الاجر النقدى للعامل الاسرائيلى فى المتوسط مرتين ونصف مرة من أجر العامل فى بريطانيا و٦٥ فى المائة من أجر العامل الامريكى ، فأن الاجر الحقيقى (أى مقدار ما يحصل عليه من سلع وخدمات باستخدام النقد) للعامل الاسرائيلى يعادل الاجر الحقيقى للعامل البريطانى ، ولكن الطاقة الانتاجية للعامل الاسرائيلى تبلغ نصف الطاقة الانتاجية للعامل البريطانى وخمسها للعامل الاميركى ، ولا شك فى أن ارتفاع أجر العامل اليهودى عامل خطير فى الحد من قدرة الصناعة الاسرائيلية على المنافسة فى أسواق العالم ، ورغما عن ارتفاع أجره فان مستوى معيشته منحط لغلاء الاسعار كما أن حالة المسكن رديئة للغاية .

ولعل هذا مايصد رؤوس الاموال الاجنبية عن استثمار أموالها فى اسرائيل ، سيما وامكانيات تصريف منتجاتها فى العالم العربى – وهى السوق الوحيدة للمصنوعات الصهيونية – مغلقة ، كما أن سوق اسرائيل الداخلية ضعيفة لقلة عدد السكان . فلا بدع أن تعمل المصانع فى مستوى أقل من طاقتها الانتاجية الكاملة ، وأن يغدو أربعة عشر فى المائة من العمال الصناعيين متعطلين .

٣ – التجارة الخارجية

بلغت صادرات فلسطين السنوية فى متوسط الفترة ١٩٣٤ – ١٩٣٨ مقدار ثلاثمائة ألف طن من السلع المختلفة ولما استولى الصهيونيون على الجزء الاكبر منها – هبطت الصادرات الى ١٦٧ ألف طن عام ١٩٥٠ ثم الى ١٥٨٫٥ ألف طن عام ١٩٥١ .

وبلغت قيمة واردات اسرائيل عام ١٩٥١ ٣٤٣ مليون دولار وصادراتها ٤٧ مليون دولار مقابل ٢٨٧ مليون دولار و٣٧ مليون دولار عام ١٩٥٠ و٣٢١ مليون دولار و٤٠ مليون دولار عام ١٩٤٩ على التوالى .

وأهم واردات اسرائيل العدد والآلات وتبلغ قيمة نسبتها الى مجموع الواردات ١٥ فى المائة ثم الغلال والدقيق ٩ فى المائة ثم النفط ومنتجاته ٩ فى المائة ثم وسائط النقل ٥ فى المائة .

ورغما عن محاولة تصنيع اسرائيل وتنويع محصولاتها الزراعية ، فما زال عماد صادراتها الموالح – محصول فلسطين التقليدى – وتكون ٢٦ فى المائة وغزل الصوف ونسيجه ٧ فى المائة . ومن الحرى بالذكر أن صادرات اسرائيل من الموالح فى تناقص مستمر . فبينما صدرت فلسطين وقت الانتداب ١١٫٧٠٠٫٠٠٠ صندوق عام ١٩٣٨ صدرت اسرائيل عام ١٩٤٩ ٤٫٤٠٠٫٠٠٠ صندوق وفى عام ١٩٥١ – ٣٫٨٠٠٫٠٠٠ صندوق .

وعلى الرغم من تسعير الجنيه الاسرائيلى على أساس جنيه مقابل دولار (السعر الرسمى جنيه يعادل ٢٫٨٠ دولار) لمعظم واردات اسرائيل ، فأن هذا الاجراء لم يصد حركة الاستيراد لسد حاجة السكان بسبب ضعف انتاج البلاد وزيادة عدد السكان ، ومصداقا لذلك بلغت قيمة الواردات من مارس الى يولية ١٩٥٢ – ٥٧٫٧ مليون جنيه اسرائيلى مقابل ٤٥٫٢ مليون جنيه فى المدة المقابلة من عام ١٩٥١ كذلك لم ينتج عن هذا التسعير تنشيط بالتصدير بل هبطت قيمته .. ففى المدة السالفة الذكر بلغت قيمة الصادرات ٦٫٨ مليون جنيه مقابل ٧٫٧ مليون جنيه قيمة ما صدر فى هذه المدة من سنة ١٩٥١

وتستمد اسرائيل وارداتها من الولايات المتحدة واليها تتجه ربع صادراتها ويليها انجلترا التى تستوعب ثلث الصادرات الاسرائيلية وتمدها بعشر وارداتها ..

٤ – ميزان المدفوعات

السمة الاساسية فى الاقتصاد الاسرائيلى هى العجز الهائل فى ميزان مدفوعات البلاد عجزا مرده الى عجز الميزان التجارى بصفة خاصة الذى يرد بدوره الى زيادة الواردات زيادة

لا تقابلها زيادة مماثلة في الصادرات . وهو ينبيء بأجلى بيان عن فشل السياسة الاقتصادية الصهيونية فشلا ذريعا ، فلقد بلغ العجز في الميزان التجاري في الاعوام ١٩٤٩ و ١٩٥٠ و ١٩٥١ بالجنيه الاسرائيلي ٧٧٫١ مليون و ٨٩٫٤ مليون و ١٠٥٫٩ مليون على التوالي

ولم تستطع الاعانات ولا المنح والقروض سد ذلك العجز ، فترتب عليه عجز ميزان المدفوعات ، عجز بلغ ٢١ مليون جنيه و ٤٠٫٧ مليون و ٨ و ٤٠ مليون جنيه في السنوات ١٩٤٩ و ١٩٥٠ و ١٩٥١ على التوالي .

ولذلك اضطرت الحكومة الى اجبار السكان على الاكتتاب في قروضها ففرضت اخيرا قرضا قدره ٤٥ مليون جنيه على أصحاب الاملاك وخفضت اعتمادات الدفاع بنحو ثلاثة ملايين جنيه ، وطاف رئيس حكومتها بأنحاء الولايات المتحدة اجمع ما يمكن جمعه من التبرعات ولحث اليهود الامريكيين خاصة على الاكتتاب في سندات القروض الاسرائيلية ، والحصول على مزيد من اعانات الحكومة الامريكية وقروض بنك التصدير والاستيراد

ولقد اغتبطت اسرائيل كثيرا بحصولها على مبلغ ٨٢٠٫٤ مليون دولار من المانيا الغربية كتعويضات تقسط على اثنتى عشرة سنة وسيمول خمس واردات اسرائيل من هذا المبلغ ويرسم الآن برنامج لانفاق ٦١٥ مليون دولار على انشاء السكك الحديدية وتعبيد الطرق وتحسين وسائل الري والاتصال ، بيد انه يلاحظ أن الواردات الالمانية من شأنها تهديد طائفة كبيرة من الصناعات الاسرائيلية بالعطل

٥ — مستوى الاسعار

اذا اعتبرنا الرقم القياسي لمستوى المعيشة واسعار الجملة يعادل ١٠٠ عام ١٩٤٨ نجد ان الاسعار قد زادت في آخر عام ١٩٥٢ بنحو سبعين في المائة تقريبا منذ انشاء دولة اسرائيل ، ولقد عظم ارتفاع الاسعار على الرغم من تدفق الواردات الى اسرائيل ، وصيرورة الميزان التجاري في غير مصلحتها بنحو ١٠٦ مليون جنيه عام ١٩٥١ مقابل ٨٩ مليون جنيه عام ١٩٥٠ . بيد انه باستقراء الاحصاءات يتبين ان نصيب الفرد من السلع الاستهلاكية سواء الواردة او المنتجة محليا قد هبط في سنة ١٩٥١ بنحو ٢٠٪ عنه في سنة ١٩٤٧ . فلا بدع والحالة هذه أن يطبق نظام التوزيع بالبطاقات تطبيقا صارما .

وبلغ العجز في ميزانية اسرائيل ثمانية ملايين جنيه عام ١٩٤٩ قفز الى ٥١ مليون جنيه عام ١٩٥٠ والى ٥٨ مليون جنيه عام ١٩٥١ و ٧٧ مليون جنيه عام ١٩٥٢ و ٨١ مليون جنيه عام ١٩٥٣ أي يخص كل فرد من السكان ستون جنيها من عجز الميزانية وهذا لعمري درك لم تنحدر اليه دولة من العالم كله .

٦ — مستقبل اسرائيل الاقتصادي

يتجاوز عدد سكان اسرائيل في الوقت الحاضر المليون ونصف المليون نسمة محصورين في رقعة من الارض بين البحر والصحراء ، وتسعى اسرائيل سعيا حثيثا نحو زيادة رقعة الارض المنزرعة ونشر الصناعات في ربوعها بغية زيادة الطاقة الانتاجية زيادة تتيح لسكانها العيش في مستوى معيشة على النسق الاوربي واستيعاب مزيد من المهاجرين

ويتبين من التقديرات الرسمية أن استيعاب مائتي ألف مهاجر يتطلب انفاق مائتي مليوني جنيه سنويا (أي ألف جنيه للفرد) للانفاق منها على توفير السكن والعمل والخدمات الضرورية ، كما يتبين أن عددا ضئيلا من المهاجرين في مكنته الاندماج السريع في الحياة الاقتصادية للبلاد ، وتتطلب البقية الساحقة المرور بفترة طويلة من التدريب الخاص تؤهلهم للاشتغال بالزراعة أو الصناعة والمساهمة بالتالي في الانتاج القومي ، ولما كانت جلة المهاجرين من الفقراء يقتضى الحال تدفق ألف مليون جنيه (على شكل قروض وهبات واستثمارات) لاستيعاب المليون مهاجر الذين يرغب أقطاب اسرائيل في استيعابهم . وتظل بعد ذلك المشكلة الهائلة قائمة ، فمشكلة انشاء اقتصاد نقدي سلبي وهذا تكذبه الوقائع .

ويستحيل على اسرائيل اقامة صناعة ثقيلة لانعدام الحديد والفحم والنفط من أراضيها ومن ثم ينحصر نشاطها الصناعي في الصناعات الخفيفة والمتوسطة لانتاج السلع الاستهلاكية ، ويتوقف مستقبل اسرائيل الاقتصادي على عامل فرد لا سبيل الى غيره ، وهو فتح أسواق البلاد العربية أمام صناعاتها فهي المنصرف الطبيعي الوحيد لها ويتوقف هذا بدوره على عاملين : —

اولا — أن تنتج اسرائيل انتاجا يستطيع منافسة انتاج الدول المنافسة لها من حيث السعر والنوع .

ثانيا — الصلح مع البلاد العربية .

فلقد كانت الدول العربية في عام ١٩٤٦ تمد فلسطين بأكثر من ربع وارداتها بصفة عامة . من ذلك ثلث وارداتها من القمح والدقيق ونصف وارداتها من المواشي وأكثر من نصف وارداتها من علف الحيوان ، وجميع وارداتها من النفط ، وكان نشاط حيفا أعظم موانيها يقوم على تكرير النفط العراقي بها كما كانت الدول العربية تستوعب ربع صادرات فلسطين ، ولقد حلت طرابلس محل حيفا وأصبحت اسرائيل تستورد حاجاتها من النفط من امريكا اللاتينية .

ويقدر المستر دالاي ستيفنسون ربح اسرائيل من الصلح مع الدول العربية بمبلغ يتراوح بين خمسة عشر مليونا وسبعين مليون دولار سنويا ، فلو قدرناه بستين مليون دولار لكان معنى ذلك زيادة دخل كل فرد في اسرائيل بنحو الاربعين دولارا سنويا فضلا عن استطاعتها الحصول على المواد الغذائية والاولية رخيصة وتصريف مصنوعاتها الخفيفة واخيرا تدفق النفط على معامل حيفا .

واذا كانت اسرائيل ما تزال باقية على قيد الحياة ، فبفضل القروض والتسول الدولي

فلقد تلقت منذ نشأتها في منتصف ١٩٤٨ ٢٩٣ مليون دولار مساعدة رسمية من الولايات المتحدة و ١٨٦ مليون دولار تمثل الارصدة الاسترلينية التي افرج عنها لمصلحتها ، وبعض المساعدات من الدول الاخرى وهبات اليهود .

ولقد كان لازمة اسرائيل الاقتصادية والمالية صداها الطبيعي وأثرها الحاسم . اذ هبط عدد المهاجرين الى اسرائيل في عام ١٩٥٢ هبوطا ذريعا فوصل الى ٢٣٫٣٧٠ فحسب أي أقل من سبع المهاجرين اليها في عام ١٩٥١

ولا شبهة في ان احكام الحصار الاقتصادي العربي على اسرائيل من شأنه تقويض دعائم هذه "الدولة المصطنعة" ، فان للعوامل الاقتصادية آثارا لا تقبل الجدل . . .

فؤاد محمد شبل

الاقتصاد الاوربي

تابع المنشور على صفحة ١١

تقوى على مزاحمة السلع الاجنبية

والذي لا ريب فيه ان صادرات فرنسا الى بلدان شرق أوربا يجب أن تحظى بقسط كبير من اعانة الاصدار بسبب شدة مزاحمة السلع الالمانية والبريطانية في هذه البلدان .

وأكبر عجز في تجارة فرنسا الخارجية يبدو في معاملاتها مع منطقة الاسترليني . ولما كانت الباكستان والهند واندونيسيا تستورد من فرنسا القاطرات ومهمات سكة الحديد والآلات الثقيلة ، ولذلك يطالب خبراء التجارة بمنح اعانات للشركات المنتجة لهذه المهمات حتى يتسنى لها الاحتفاظ بعملائها في منطقة الاسترليني مع زيادة وارداتهم من المعدات الفرنسية . والاعانة في هذه الحال تكون اعانة انتاج لا اعانة اصدار .

وصفوة القول ان فرنسا في حاجة اليوم الى تنشيط صادراتها الى الخارج لتسد الثغرات البادية في موازين تجارتها ، **وهذا لن يتأتى الا اذا أعادت النظر في برنامج اعانة الاصدار الحالي ، بحيث يوسع نطاقه فيشمل طائفة من السلع يتجاوز عددها الطوائف الحالية المستمتعة بهذا النظام . كذلك لا معدى عن تقديم اعانات للمنتجين ولاسيما الذين يصدرون سلعهم الى بلدان منطقة الاسترليني وشرق أوربا لتفاقم عجز الميزان التجاري الفرنسي معها . ولابد كذلك من تنبيه المنتجين الى أن السياسة المثلى للقضاء على المزاحمات التي يصادفونها في الاسواق الخارجية من السلع الاجنبية تقضي عليهم بخفض نفقات الانتاج مع عدم خفض مستوى الانتاج . صحيح ان الحكومة تقوم عنهم بأداء النفقات الاجتماعية وضرائب التحفة ، ولكن عليهم ان يعيدوا بحث نفقاتهم ثم يخفضونها خفضا جوهريا تبدو آثاره في أسواق الخارج .**

تلك هي المسائل التي تشغل الآن بال الحكومة الفرنسية في مجال الاقتصاد **م . ك . بولاد**

مكتبة التاجر

كيف تنجح فى بيع بوالص التامين على الحياة

بقلم : هيو بل

يعتبر هذا الكتاب من الكتب المهمة للمشتغلين بالتامين عموما ، وللمشتغلين بالانتاج فى شركات التامين بصفة خاصة .

ومؤلف هـذا الكتاب من مديرى شركات التامين البارزين فى الولايات المتحدة . ولقد نجح فى تعليم هؤلاء المنتجين فى شركتـه ، حتى ان أقل مبلغ انتجـه كل منهم فى عام واحد بلغ ٤٠٠ر٠٠٠ دولارا ، حتى استحـق جائزة

اما عن الكتاب ، فعبارة عن عشرة فصول ، يتحدث كل فصل منها عن نقطة ، أو مشكلة معينة تواجه مندوب شركة التامين .

فالفصل الاول يشرح : كيف تبدأ فى عقـد التامين على الحياة ، وكيفية اختيار النوع الذى يرتاح اليه العميل ، وكيفية انتقاء الالفاظ التى يتحدث بها الى العملاء ، وآداب المقابلة .

والفصـل الثانى عن ضرورة دوام الاتصال بالعملاء ، وتحليل مصادر البيع . والفصل الثالث عن أفضل الطرق واساسها لاتمام عقد التامين ودقة اختيار الالفاظ والكلمات . اما الفصل الرابع فلعله اهم فصـل فى الكتاب ، فهو يتضمن كيفية الاجابة على الاعتراضات التى تواجه المنـدوب . ولقد ذكر المؤلف ٤٩ اعتراضا واشكالا ـ وهى الغالبة ـ ثم وضع حلولا لها ، وكيفية الاجابة عليها . وفى الفصل الخامس يشير المؤلف عن كيفية الظهور بالمظهر الحسن ، وتجنب الاخطاء ، واختيـار نغمات الصوت فى الحديث . اما عن الفصل السادس فيشتمل على أسئلة ونماذج الرد عليها ، وعن «فنية» التامين .

والفصل السابع يشمل اهمية تنظيم العمل الناجح . وما مدى مايحتاج ذلك من وقت . وقواعد تنظيم المواعيـد ، وتنظيمات العمل . وروتين العمل فى المكاتب وفى الخارج .

والفصل الثامن دراسة فى أهمية بقاء النظام واستمراره . وكيفيـة السير على الروتين . أما الفصـــل التاسع فلعله الفصل الممتع فى الكتاب . فهو يرشد مندوب شركة التامين الى الطريقة التى يمكنه بها انتزاع الابتسامة من العميل . ويضع لذلك خمس قواعد للنجاح اما الفصل العاشر والاخير ، فهو عن وضع أربع قواعد تجعلك ناجحا فى عملك كمندوب تامين

العراق من عام ١٩٠٠ الى ١٩٥٠

هذا بحث قام بنشره « المعهد الملكى للشئون الدولية » فى لندن ، وهـو من تاليف مستر (لندجريج) الذى خدم الحكومة العراقية منذ تاسيسها فى عام ١٩١٨ حتى عـام ١٩٣١ .. فهو اذن من الاشخاص الاكفاء الذين يمكنهم ان يرووا قصة العراق فى عصرنا الحديث .

وقد ذكر ناقد الكتب فى جريدة « جلاسجو هيرالد » : ان العراقيين الذين اتموا دراساتهم فى الخارج سـوف يمدون الشعب العراقى بكفاءات فنيـة جديدة تساعده على الرقى والنهوض . واستطرد النـاقد قائلا : (ان العراق شانه شان جيرانه ، يواجه كثيرا من العقبات والمشكلات ، غير ان هذه الصفحات التى يضمـها الكتاب تسجل كيف ذللت العراقيل ، وقهرت الصعوبات .. وهو نصر يبشر بالامل فى المستقبل)

روسيا تشترى مواد الاستهلاك وتبيع الذهب والفضة والبلاتين

بدأت روسـيا تدخل الاسواق العـالمية مشترية وبائعة فى نفس الوقت ، وذلك بنسب لم يسبق لها مثيل من قبل .

فقـد اشترى ممثلوها كميات كبيـرة من الصـوف الاسترالى والارجنتينى ، واشتروا المنسوجات الصوفية من انجلترا . وتوجهوا الى الدانمرك وهولندا ونيوزيلندا لشراء الزبد والجبن ، حتى اصبحت روسـيا تعد ثانى دولة فى العالم تستورد الزبد . كما ان ممثلوها ابتاعوا مقادير كبيرة من الشاى من الهند . واشـتروا السمك والجبن من بلاد اخـرى كالنرويج مثلا . وهم يحاولون الآن شراء مقادير كبيرة من المعادن والمصنوعات المعدنية . هذا وقد تلقت المصانع الانجليزية طلبات كبيرة من روسيا لمقادير من الاسلاك الكهربائية ، وعدد من سفن الصيد تقدر قيمتها ببضعة ملايين من الجنيهات .

وفى نفس الوقت باعت روسيا ، أو صدرت كميات كبيرة مما لديها من المعدن النفيس ، (البلاتين) لكى تتمكن من دفع ثمن ما تبتاعه من المنتجات .

هذا وقد سبق لروسيا ان باعت فى ديسمبر الماضى مقـدارا كبيرا من الذهب والفضـة والبلاتين ، كما باعت فى شهر اكتوبر سـنة ١٩٥٣ كمية كبيرة من الفضة يقدر ثمنها بمـا يوازى ٤ ـ ٥ ملايين من الجنيهات فى لندن وحـدها .

وقد كانت آخر صفقة من هذا القبيل علم امرها الآن بوضوح ، هى ما قيل من ان روسيا سلمت ما قيمته بنك انجلترا ١٥ مليون دولارا من الذهب . والبنك الذى ارسلت اليه هـذه الكمية من الذهب هو بنك (صموئيل مونتاجو) المختص بتداول المعادن النفيسة .

« الايكونومست »

احتياطى الذهب والدولارات فى بريطانيا

اذاعت وزارة المالية البريطانية ان احتياطى بريطانيا من الذهب والدولارات فى شهر ديسمبر الماضى قد نقص بمقدار ٤٣ مليون دولار فقط عما كان عليه فى شهر نوفمبر الماضى ، وذلك على الرغم من ان بريطانيا دفعت ليلة راس السـنة مبلغ ١٨١ مليون دولارا الى امريكا كقسط من ديون سنة ١٩٤٦ ويبلغ الاحتياطى الآن ٢٥١٨ مليون دولار ، اما فى (اتحاد الدفع الاوربى) فقد بلغ عجز بريطـانيا ٣ ملايين ومائة ألف دولار ، فى حين ان لبريطانيا فائض فى شهر نوفمبر بلغ ٣ ملايين ومائتى الف دولار

وكان شهر ديسمبر الماضى احسن الشهور بالنسبة لاحتياطى الذهب والدولار ، وذلك يرجع الى الذهب الذى شحنته روسـيا الى البنوك الانجليزية خلال هذا الشهر ، وعلى الرغم من عـدم الادلاء بالارقام الصحيحة عن هـذا الذهب ، فان الاوساط المـالية تقدره بحوالى ١١٤ مليون دولار .

وقد جاء من واشنطون ان هربرت همفرى ، عضو لجنة الشئون الخارجية بمجلس الشيوخ الامريـكى ، صرح بأن الذهب الروسى الذى ارسل لبريطانيا تبلغ قيمته ١٦٠ مليون دولار . وقال انا لروس يهـدفون بهذا الى شراء جنيهات استرلينية لاستعمالها فى المبادلات التجارية مع كتلة الاسترلينى ولاستغلالها فى حربها الاقتصادية وحرب الدعاية .

واستطرد الشيخ الامريكى فقال ان روسيا تملك ثانى احتياطى للذهب والدولار فى العالم ، وقال انه عقب ارسال الذهب الروسى ، دفعت لامريكا مبلغ ١٦٨ مليون دولار من ديون سنة ١٩٤٦

اما فى لندن فقد راجت شائعات تؤكد ان الحكومة ستتخلى عن سياسة قابلية تحويل الاسترلينى التى اقرها مؤتمر رؤساء وزراء دول الكومنولث ، وذلك لان امريكا ترفض ان تقدم ابة مساعدة لتحقيق مثل هذا المشروع وانها تعارضه كل المعارضة .

من الصحف

يحـــررها ويشرف عليهـــا :

شركات السجاير تحارب الدعايات

اثيرت فى الايام الاخيرة حملة كبيرة قام بها كبار رجال الطب والعلم ادلوا فيها بتصريحات قالوا فيها : « ان التدخين يصيب الانسان ، ويعمل على ازدياد الاصابة بسرطان الرئة » .

وهنا هبت شركات السجاير الكبرى للقيام بحملات مضادة تكلفها اكثر من ٥٠ مليون دولار تثبت فيها ان التدخين لا يضر بالمرء اطلاقا .

وقد بدأت الحملة بالفعل وظهرت اعلانات ضخمة فى الصحف الامريكية يستغرق الواحد منها اكثر من صفحة تحت عنوان « ايضاحات صريحة للمدخنين » .

ويتساءل الناس فى الولايات المتحدة عما اذا كانت هـذه « الايضاحات الصريحة » ـ التى تشير الشك فى قيمة الاحصاءات الرسمية بوجه عام ـ ستستمر على الظهور فى الصحف بالرغم من ان القانون الامريكى يمنع تكتل الشركات لغرض معين مشترك !

وعلاوة على ذلك قررت شركات السجاير تشكيل لجنة خاصة من بينها تكون مهمتها القيام بتحقيق واسع للتثبت من صحة آراء الاطباء والبحث عن علاقة التدخين بسرطان الرئة . وتضم هذه اللجنة ممثلين عن جميع شركات السجاير ، واعضاء اتحاد زراع التبغ

هذا وقد تعهدت جميع الشركات والهيئات الممثلة فى اللجنة « بتأييد كل ما تصل اليه اللجنـة من قرارات فى تأثير التـدخين على الصحة » ، كما تعهدت كذلك بتقديم المساعدات المالية التى ستضاف الى المبالغ التى تساهم بها الشركات بصفة خاصة للابحاث الطبية »

« فاينينشيال تايمز »

***

آخر الاحصاءات عن تجارة مصر مع بريطانيا

يؤخذ من آخر تقرير اصدرته وزارة التجارة البريطانية عن التجـارة الخارجية للمملكة المتحدة ان بريطانيا استوردت من مصر خلال الشـهور العشرة الاولى من العـام الماضى (١٩٥٣) سلعا قيمتها ١١ر٧١٨ر٠٠٠ جنيه استرلينى وصدرت اليها ما قيمته ١٦ر٥٢١ر٠٠٠ جنيه استرلينى .

كما بلغت قيمـة صادرات السـودان الى المملكة المتحدة فى المدة نفسها ١٦ر٧٢٧ر٠٠٠ جنيها بينما بلغت وارداته منها ١٤ر٢٥٠ر٠٠٠ جنيهـا .

وبلغت كمية مشتريات بريطانيا من القطن المصرى خلال شهر نوفمبر ٢٨٠٠ قنطـارا انجليزيا وبذلك صـار مجموع ما استوردته بريطانيا فى خـلال الاحد عشر شـهرا الاولى حوالى ٨٤٣ الف قنطارا انجليزيا تزيد قيمتها على مليون وربع مليون جنيه استرلينى .

وتدل الاحصاءات على ان مصر قد زادت مشترياتها من المحاريث الزراعية البريطانية فارتفعت قيمتها من ٦٩ الف جنيه فى العـام الماضى الى ١٢٠ الف جنيه خلال الاحد عشر شهرا الاولى من عام ١٩٥٣ .

***

منتجات الهند من البلاستيك

تستورد نحو ٢٥ دولة مصنوعات البلاستيك من الهند . ومن بين هذه الدول افغانستان ، وبرما ، وسـيلان ، وسنغافورة ، وكينيا ، والمملكة العربية السعودية . وقد بلغت قيمة ما صدرته الهند من مصنوعات البلاستيك فى الفترة ما بين يناير وسبتمبر من هذا العام ما يزيد على ١ر١ مليون روبية .

« نشرة السفارة الهندية بالقاهرة »

THE ACCOUNTANT

أخبار العالمية

محمد فـريد حسن

٧٠ الف نسمة كل يوم

اصدر (مكتب شئون سكان العالم) بيانا جاء فيه ان انتاج المصانع الكيميائية لمواد صناعية صالحة للاكل قد يساعد على حل ازمة نقص كميات الغذاء فى العالم . اذالملاحظ ان الزيادة فى سكان العالم لا تقابلها وتسايرها زيادة الغذاء لهؤلاء المتزايدين .

وقال التقرير ان نصف سكان العالم ينقصهم الغذاء والكساء والمسكن الصالح بينما يتزايد عدد السكان بحوالى ٧٠ الف شخص يوميا . واضاف التقرير قائلا انه تم فعلا انتاج كمية من الطعام الصناعى يبلغ وزنها بضع مئات من الارطال فى احد المصانع الكيميائية ، ولكن هل يسد هذا الانتاج . . تزايد السكان ؟

« نشرة الامم المتحدة »

***

السكك الحديدية فى الاردن

قامت ادارة السكك الحديدية فى الاردن بشراء ثلاث قاطرات من المانيا بمبلغ ٧٣ر٥٠٠ دينار ، وكانت قد ابتاعت خمسين مركبة جديدة قبل ذلك من بلجيكا ، وصلت منها ثلاثون مركبة الى (بيروت) ، ثم نقلت الى (دمشق) لتركيبها فى ورش السكك الحديدية السورية ، وستصل المركبات الباقية الى (بيروت) فى منتصف يناير الحالى .

وفضلا عن اهتمام الحكومة الاردنية بالنقل على الخطوط الحديدية ، فانها تهتم ايضا بشراء هذه المركبات لضمان نقل الفوسفات الذى ازداد لاقبال على شراءه من الخارج .

« النشرة الاقتصادية الاردنية »

***

٣٦ مليون طن
حمولة ناقلات الزيت فى العالم

تدل الاحصاءات التى نشرت فى بريطانيا على ان عدد ناقلات الزيت فى العالم قد زاد خلال العام الماضى اكثر من اى عام آخر ، اذ بلغت الزيادة فى حمولتها ثلاثة ملايين و ٦٥٠ الف طن ، وبهذا بلغ مجموع حمولتها ٣٦ مليون طن منذ اول يناير الماضى .

هذا وقد بلغ مجموع حمولة ناقلات الزيت فى بريطانيا وحدها حتى الآن سبعة ملايين و ٦٥٠ الف طن ، اى بزيادة قدرها ١٦٠ الف طن خلال عام ١٩٥٣ ، ماعدا الفين بيعت او استغنى عنها .

« بتروليم برس سرفيس »

***

احصاءات عن النقل بالطائرات فى عام ١٩٥٣

تدل الاحصاءات المؤقتة التى اذاعتها (شركة الخطوط الجوية البريطانية فيما وراء البحار) ان طائراتهـا حملت خلال عام ١٩٥٣ حوالى ٢٨٧ر١٠٠ راكبا بزيادة خمسة فى المائة عن عام ١٥٩٤ اذ كان عددهم ٢٧٢ر٩٧٢ راكبا . وقامت طائرات الشحن بنقل ٩٤٦٠ طنا بما فيها البريد طوال العام الماضى بينما نقلت ٩٣٧٩ طنا فى عام ١٩٥٢ . وزادت المسافة التى قطعتها الطائرات بنسبة ثلاثة فى المائة ، اذ بلغ طولها ٣٣ر٠٣٩ر٠٠٠ ميل ، مقابل ٣٢ر٠٦٩ر٩٥٠ فى عام ١٩٥٢ . وبلغت المسافة التى قطعتها طائرات الشحن ١٣٦ر٥٤١ر٠٠٠ ميل بزيادة ٤ر٧ فى المائة .

مؤتمر القطن العالمى يجتمع فى بريطانيا

قرر الاتحاد الدولى لصناعات غزل القطن ونسيجه عقد مؤتمر دولى بمناسبة يوبيله الذهبى فى بوكستون بانجلترا . وسيعقد هذا المؤتمر فى شهر مايو القادم ويستمر من ١٤ الى ٢٠ منه . وسيحضر ذلك المؤتمر خبراء من ١٥ دولة وسيكون موضوع البحث فيه « صناعة القطن اليوم وغدا » وستتناول المناقشات فيه المسائل الخاصة بالقطن ابتداء من زراعته الى ان تخرجه المصانع منتجات تامة الصنع .

***

انتاج السيارات فى بريطانيا

افتتح اخيرا فى جلاسجو معرض السيارات . وبهذه المناسبة صرح المستر و.د. بلاك — رئيس جمعية منتجى السيارات البريطانية — بقوله : « اننا نصدر الآن ماقيمته ١٨٠ الف جنيه استرلينى من السيارات فى كل يوم من أيام العمل .. وأننا قد صدرنا ٢٣ الف وحدة من السيارات الى الخارج ، وذلك خلال النصف الاول من عام ١٩٥٣ وهذا الرقم يزيد عن مجموع ماصدرته كل من فرنسا والمانيا وايطاليا مجتمعة .

هذا وقد عرض فى هذا المعرض سيارات تميزت بالتصميمات الجديدة الحديثة مع قلة نفقاتها بالنسبة لسائق السيارة وصاحبها ، ورخص الثمن .. وهو مايتجاوب مع حاجات الاسواق العالمية فى الوقت الحاضر.

***

الهند تنشىء أكبر مصنع للصلب

تم التصديق على عقد اتفاق بين حكومة الهند وأكبر شركتى صلب فى المانيا ، وهما (شركة كروب) و(شركة ديماج) . وسوف تكون طاقة المصنع الانتاجية ٥٠٠ر٠٠٠ طن ، تزداد بمعدل مليون طن سنويا . ومن ناحية أخرى سوف تتحمل ألمانيا نسبة ٢٠٪ من تكاليف انشاء هذا المصنع وتبلغ هذه النسبة ١٥٠ مليون دولار — فى نظير المساهمة بنسبة ٢٠ ٪ فى المصنع

واذن فالعقد من ثلاثة أطراف : الحكومة الهندية وتساهم بمبلغ ٥٠ مليون دولارا طلبت اقتراضهـا من البنك الدولى ، ورأس المال الخاص فى الهند ، والطرف الثالث هو مساهمة الالمان على شكل تقديم المهندسين ، والمشورة الفنية . هذا وسوف تطرح الآلات فى مناقصة دولية غير أنه من المفهوم أن الآلات الالمانية ستكون فى الاعتبار الاول .

فى ركاب العلم

جهاز لاذابة العظام فى خدمة الزراعة

وفقت المعامل الوطنية للأبحاث الطبيعية فى نيودلهى الى تصميم جهاز لاذابة العظام الحيوانية وذلك بقصد استخراج نوع من المخصبات الزراعية منها .

وقد كانت وزارة الاغذية والزراعة شديدة الاهتمام بهذه البحوث للانتهاء من صنع هذا الجهاز لاستخدامه فى القرى . وقد خصصت له مبلغا كبيرا . وقد قام أحد مصانع بومباى بانتاجه طبقا للتصميم الذى وضعه المعمل الوطنى للأبحاث الطبيعية ، ويجرى الآن اختبار هذا الجهاز .

ويعتبر هذا الجهاز — الذى يتسع لمائتين وأربعين رطلا من العظام — وحدة قائمة بذاتها وفى الامكان بعد اذابة العظام تحويلها الى مسحوق ناعم يسهل خلطه بالتربة ، أو اضافة بعض المحاليل اليه ليختلط بمياه الرى

ويستطيع هذا الجهاز الواحد أن ينتج الف طن فى اليوم الكامل . ومعنى ذلك ، ضرورة انتاج أجهزة كثيرة حتى تستطيع مواجهة حاجة الرى والزراعة . غير أن الموضوع الآن ينحصر فى مدى وجود العظام لتموين هذه الاجهزة . ويمتاز هذا الجهاز بقلة النفقات اللازمة لادارته فهو جهاز اقتصادى حقا بالنسبة للفلاح

ولا تزال الجهود مستمرة لاستكمال تحسين هذا الجهاز ، وهكذا تساهم الهند فى ركاب العلم

أقمشة من البلاستك

ابتدع أحد مصانع مانشستر من التى تخصصت فى صناعة الاردية الواقية من المطر نوعا جديدا من القماش صنع من البلاستيك . والمنتظر أن يطرح هذا القماش للبيع فى الاسواق خلال الشهور الاولى من هذا العام

وهذا القماش الجديد يمتاز بثقوب دقيقة تسمح بتخلل الهواء وتحول دون تسرب الماء . ولا يستطيع المرء رؤية هذه الثقوب الدقيقة اذا ما بسط القماش أمامه . ولكن يمكن رؤيتها فقط اذا عكس القماش على ضوء قوى

وأخيرا فان هذا القماش الجديد لا يختلف فى شىء عن أقمشة النسيج العادية

أبواب من المطاط فى مصانع السيارات

أذيع من لندن أن احدى المؤسسات البريطانية لصناعة السيارات تقوم فى الوقت الحاضر بتجربة لاستخدام أبواب من المطاط فى مصانعها ويعتبر الباب الذى تجرى تجربته فعلا أكبر باب من نوعه فى العالم اذ أن ارتفاعه يبلغ ١٢ قدما وعرضه ١٠ أقدام . والغرض من ذلك هو قيادة السيارة التى يتم صنعها حتى تلاصق الباب المطاط فتدفعه أمامها وتنفذ الى الناحية الاخرى من المصنع بينما يقفل الباب من تلقاء نفسه دون تعرض السيارة للاصابة بأى خدش فضلا عن توفير الوقت

سيجارة اقتصادية للمدخنين

تمكنت أخيرا احدى المؤسسات من صنع نوع جديد من سجاير التدخين ذات طول مناسب ينتهى طرف كل سيجارة منها بفيلتر (وهو الجزء الخاص بتنقية السيجارة) طوله نصف بوصة وبذلك يمكن تدخين السجاير عن آخرها دون حاجة الى رمى أعقابها . وقد أعلنت المؤسسة أن الفيلتر لن يؤثر بحال على طعم السيجارة كما أنها أعدت كميات ضخمة من هذا النوع من السجاير لتصديره

كتاب القطن في خمسين عاما

صدر اخيرا كتاب نفيس للدكتور يوسف نحاس العالم الاقتصادى الكبير عنوانه « القطن فى خمسين عاما » مشتملا على صفوة آرائه وتجاربه عن المحصول القومى الاول فى مصر ، فاغنى به المكتبة العربية وسد فراغا طالما استشعرناه بسبب افتقار اللغة العربية الى مبحث نفيس مكين عن القطن .

ولم يكد يصدر هذا الكتاب ، حتى تلقى مؤلفه الدكتور يوسف نحاس عشرات من رسائل التقدير والتكريم منها رسالة من الصاغ أركان حرب اسماعيل فريد السكرتير العسكرى لرئيس الجمهورية يبلغه فيها **تقدير الرئيس اللواء أركان حرب محمد نجيب وشكره على هذا الكتاب القيم**

وتلقى المؤلف من **البكباشى أركان حرب جمال عبد الناصر نائب رئيس مجلس قيادة الثورة** رسالة يقول فيها « ان ما حواه هذا الكتاب العظيم من بيانات هامة واقتراحات قيمة تفيد المهتمين بالشئون الاقتصادية يدعو الى الاعجاب والتقدير لمجهودكم الموفق »

واثنى على الكتاب كذلك **قائد الجناح عبد اللطيف البغدادى** وزير الحربية **وقائد الاسراب حسن ابراهيم** الذى قال « ان هذا المجهود القيم يعزز ما اعرفه عنكم فى نشراتكم المفيدة فى شئون القطن » **والبكباشى أركان حرب حسين الشافعى .**

وكتب البكباشى أنور السادات عضو مجلس قيادة الثورة يقول :

« وصلنى مؤلفكم القيم الرشيد ؛ ربما كدت اتصفح موضوعاته عبرا حتى تأكد عندى اننى امام كفاح عقلى جبار وانها ليست موضوعات ولكنها حملات كنت تثيرها فى بحوث تجىء تترى احيانا وآونة تجىء من خلاف فى الراى أو هجوم على رأى . وأشهد لك أن الصدق الذى التزمته فى كرك وفرك هو اكليل هذا الكتاب الخالد الذى ان اضفت اليه شيئا فلن تكون الا كلمة الشكر والتهنئة والتبريك ؛ ويخيل الى انك ما ترضى لنفسك ان تحد من جماح قلمك أو تخفف من غلواء نقدك الا اذا انتصرت الحقيقة الاقتصادية والعلمية ورفعت منارتها بين العالمين

« وان اخلد ما فى كتابك واصحه انك آثرت به القمم الشوامخ من اولى الامر ومن اليهم من رجال الراى والفكر والتوجيه ، فلم يرعك منهم سلطان ولم يكن لمركزهم عليك من تأثير اللهم الا تشديد هجومك عليهم وتبديد وهمهم وزعمهم فيما هم اليه يتجهون ويوجهون » .

وختم البكباشى السادات رسالته قائلا « انما اتحفت به المكتبة العربية هو وحيد من مؤلفاتك ليس له توأم . فاذا ما حمل التاريخ اشقاء له فى مقبل الايام ، لن يكون الفضل الا اليك ولن يكون الثناء الا عليك »

وقال **اللواء على نجيب** سفير مصر فى دمشق أن كتاب « القطن فى خمسين عاما » مجهود عظيم يبذل على الدوام لفائدة مصر واقتصاد مصر واهم ما تعتمد عليه مصر . فهذا الكتاب هدية عظيمة للامة المصرية بأجمعها التى يهمها دائما القطن »

وقال **الدكتور حلمى بهجت بدوى** وزير التجارة والصناعة « ان نشر مثل هذه المؤلفات يأتى بلا شك بجليل الفوائد واحسن الثمرات »

وارسل **الدكتور عبد الرزاق صدقى** وزير الزراعة كتابا الى المؤلف يثنى فيه على المجهود الذى بذله فى تحضير هذا السفر واعداده .

واعرب **السيد على الشمسى** رئيس مجلس ادارة البنك الاهلى عن سعادته بقراءة ما تضمنه هذا الكتاب من ابحاث وآراء قيمة تدل على مقدار الجهد الذى بذل فيها .

وكتب **الدكتور حافظ حبشى** الوزير الاسبق للتجارة والصناعة يقول « سررت كثيرا بكتابكم النفيس « القطن فى خمسين عاما » وقد كنت قد اطلعت على ما جاد به قلمكم فى الصحف وقت نشره لاول مرة ، غير أنه من دواعى فخرى أن تكون لدى النسخة المجمعة التى حوت تلك المقالات القيمة . ونرجو الا تحرم البلاد من آرائكم الاقتصادية الصائبة »

وتلقى **المؤلف من الدكتور سيد مرعى** العضو المنتدب للجنة العليا للاصلاح الزراعى رسالة يقول فيها « أنه يعبر عن خالص شكره وتقديره للمجهودات المتواصلة التى يبذلها المؤلف فى خدمة الاقتصاد القومى حتى ينتفع ابناء مصر بغزير علمه »

وكتب **الاستاذ فؤاد أباظة** يقول :

« لقد كنت ولا ازال من المعجبين بك وبكفاءتك الاقتصادية وغيرها من زمن طويل . ولقد خبرتك عن كثب فى الجمعية الزراعية والنقابة الزراعية العامة ولجنة القطن المصرى الدولية ومؤتمرات القطن وبعثات السودان وغير ذلك فكنت دائما الرجل القدير فى جميع ابحاثك . وكان كتابك « الفلاح » الذى اصدرته منذ نيف وخمسين عاما هو أول ثمرات قلمك اما كتاب « القطن فى خمسين عاما » فاسمح لى أن اعبر عن دهشتى كيف جمعت تلك المعلومات التى اصدرها تفكيرك الجبار مدى خمسين عاما » فاسمح لى ان اعبر عن دهشتى كيف جمعت تلك المعلومات التى اصدرها تفكيرك الجبار مدى خمسين عاما متمشية أولا بأول مع ما يهم جمهور الزراع بمصر عن أهم مصدر للدخل القومى ، ومعبرة عن حالة سوق القطن بما يعد تسجيلا للوقائع مسلسلة حسب تواريخ صدورها ومشفوعة بآرائك الصائبة التى طالما هديت بها المشتغلين بسوق القطن »

وقال **الاستاذ عثمان أباظة** ان كتاب القطن فى خمسين عاما سفر جليل ومرجع هام للقطن أساس الثروة المصرية ، وهو غزير المادة ينطق بمجهودكم خلال هذه المدة الطويلة فى رفع شأنه والذود عنه

وكتب **الاستاذ صادق حنين** مدير شركة مياه القاهرة يقول : « ان هذا السفر العظيم تجلت فى كل صحيفة من صحائفه الخمسمائة آيات كفاحك المتواصل فى سبيل ثروة مصر الزراعية فما من معركة للقطن الا خضت غمارها وكنت فى الصف الاول لتثير غبارها .

وما فترت همتك يوما فى هذا النضال ، ولا كل ذهنك الوقاد لحظة من كثرة اقامة الادلة العلمية واستنباط البراهين العملية تأييدا لآرائك الفياضة ومقترحاتك المتدفقة .

« الا ليت شعرى ما الذى يبعثه فى نفسك اليوم تقليب هذا السجل

مصلحة الضرائب وفن التطبيق الضريبي

٢ - نظام محاكمنا الضريبية

مما لا شك فيه ان الضريبة من مسائل السيادة للدولة فهي حق يقوم على قدم وساق كحق الدولة في عقاب المجرم تماما مع الفارق بطبيعة الحال بين صفة المواطن في الحالتين . ولكن الذي لا مراء فيه ان الحق في الحالتين يستند الى حق السيادة للدولة .

وقد اثبت التاريخ والمنطق والعلم فساد النظريات التي راجت ابان العصور الوسطى وفي عهد الثورة الفرنسية والتي كان مؤداها ان الضريبة سندها هو العقد الجماعي الذي تعهد الفرد بموجبه ان يتنازل عن قدر من حريته وماله وان تتولى الدولة بموجب ذلك اداء خدمات معينة له . هذا العقد الذي قال به منتسكيو وشيعته (١)

والنظرية العلمية الصحيحة لطبيعة الضريبة الآن هي انها من حقوق السيادة للدولة ، وبموجب ذلك فان الدولة قد تأخذ من الفرد اكثر مما تعطيه من الخدمة لان اساس فرضها ليس هو الخدمة التي يغنمها الشخص وانما اساسها السيادة . وحدودها اليسار بنسب نص عليها القانون

واذا كان الامر كذلك فالذي لا شك فيه ان النزاع الضريبي لا تكون طبيعته الا من طبيعة الدعوى العمومية التي يرفعها وكيل النائب ضد المتهم بجريمة . ويترتب على ذلك ان معالجة نظمنا الضريبية في كافة نواحيها يجب ان تترسم هذه النزعة العامة ولكن بطبيعة الحال يراعى التزام الفقه المالي وهو يختلف في اصوله عن الفقه الجنائي حيث الاول يسعى الى حماية الخزانة العامة بينما يسعى الثاني الى صيانة الامن .

فاذا كان موضوع الدعوى العمومية الجنائية هو توجيه اتهام الى مواطن معين بأنه ارتكب عملا يعاقب عليه القانون فان موضع الدعوى العمومية المالية (ونصطلح هذا الاسم ايثارا الوصف الحقيقي للنزاع الضريبي ..) هو توجيه ادعاء عمومي مالي الى مواطن معين بأنه يزاول نشاطا يخضع للضريبة وان ايراده منه هو ((كذا)) .

واذا كانت الدعوى الجنائية تنتهي باصدار حكم بتحديد عقوبة معينة على المتهم بما يناسب جرمه طبقا لنصوص القانون . فالدعوى العمومية المالية تنتهي باصدار ((ورد)) بتحديد مبلغ الضريبة على الممول بما يناسب ايراده طبقا لنصوص القانون ايضا .

ويبدأ رفع الدعوى العمومية المالية بمذكرة الادعاء العمومي المالي التي يرفعها المأمور الى المراجع او المأمور الاول - عندما يتناول المأمور اقرار الممول بتصحيح او تعديل او عندما يتناول حالته بالشرح والتقدير طبقا لما لمسه من الحقائق والظروف والقرائن التي تلابس حالة الممول - ومأمور الضرائب في هذا العمل انما يعمل ما يعمله وكيل النائب العام عندما يرفع مذكرة الادعاء العمومي الجنائي .

هذه حقيقة لا تنكر - ولا يستطيع احد ان ينكر ان النزاع الضريبي توأم للدعوى العمومية الجنائية وان وكيل النيابة اذا كان امينا على دعوى عمومية توصف بأنها جنائية فمأمور الضرائب امين كذلك على دعوى عمومية توصف بأنها مالية .

ولم يغب عن بال الشارع تلك الصفة للنزاع الضريبي بل هي في حسبانه تماما ولذلك نجده ينص بالمادة ٨٨ ق ١٩٣٩/١٤ بالآتي :

((عند ما تنظر المحكمة فيما يقدم اليها من الدعاوى الناشئة عند تطبيق القانون تكون النيابة العمومية ممثلة في الدعوى يعاونها في ذلك مندوب من مصلحة الضرائب)) .

ومن ذلك يتضح ان المشرع يعلم جيدا طبيعة الدعوى الضريبية ولكن لا تدرى لماذا اعطى القوس غير باريها وجعل مأمور الضرائب في المحل الثاني مع انه هو المدعى العمومي الاصلي في هذه الدعوى وليست النيابة العمومية ؟ وكان اولى به ان يجعل المكان الاول بل المكان الوحيد لتمثيل الصالح العام لمأمور الضرائب ولا بأس مطلقا من ذلك لتوفير المجهود الذي تبذله النيابة العمومية مادام مأمور الضرائب لا بد وان يكون مرجعا لها في النهاية وذلك بنص قول الشارع في المادة المذكورة عند قوله ((يعاونها مندوب من مصلحة الضرائب)) .

هذه الدعوى العمومية المالية طبقا للنصوص القائمة تمر بمرحلتين - مرحلة ادارية وهي من درجتين : مأمورية ولجنة . ومرحلة قضائية وهي من درجتين : ابتدائية واستئنافية .

وتتوزع الوظائف بمصلحة الضرائب طبقا للنصوص القائمة كالآتي :

١ - المأمور ومساعد المأمور .. ويمثلان المدعى العمومي المالي في الدعوى العمومية المالية .

٢ - المراجع - ٣ والمدير المحلي ويمثل الاول قاضي الدعوى الادارى المتعلقة بالادعاء الضريبي كما يمثل الثاني قاضي الدعوى الادارى المتعلقة بالربط .

٤ - اعضاء اللجان : ويمثلون قضاة الدرجة الادارية الثانية .

اما المراجع فلم تتواجد وظيفته الا منذ سنة ١٩٤٦ بموجب القرارات الوزارية لنظام تشكيل المأموريات وكان التقرير الذي يصدره المراجع لا يعدو ان يكون ورقة عادية لاتكتسب بها المصلحة حق تحديد الضريبة من دافعها - اي ((ربطها)) اصطلاحا - ان لم يوافق الممول صراحة . فكانت المأمورية بهذا الوضع كدائن عادي لابد وان يلجأ الى جهة الاختصاص لاستصدار سند تنفيذي بموجب الورقة المثبتة للدين . وكانت جهة الاختصاص بالنسبة للمأمورية هي اللجنة حيث كان قرارها يعطى المصلحة الحق في ربط الضريبة من واقعه بموجب نص المادة ٥٣ من القانون ١٩٣٩/١٤

وظل الامر كذلك حتى صدور القانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ الذي غير الموقف فجعل للمأمور حق ربط الضريبة من واقع التقرير الذي يصدره المراجع في حالات معينة منها عدم تقدم الممول باقرار اصلا ، ومنها عدم الرد على نموذج ١٨ ، ومنها عدم الرد على نموذج ١٩ وتفويت الميعاد بلا طعن .

فبعد ان كان المأمور ملزما في حالة سكوت الممول وعدم الرد اطلاقا ان يرفع الامر الى اللجنة - صار تقرير المأمور الآن له قوة تنفيذية فيما يفصل فيه . والحق الذي يقضي به هذا التقرير هو حق المأمور في ((تحديد الضريبة)) اي ربطها اصطلاحا من واقعه . وليس هذا سدادا الضريبة لان الاستداد لا يكون بموجب التقرير وانما بموجب الورد الذي يصدره المدير المحلي أو مدير ادارة الشركات المساهمة حسب الاحوال طبقا لنص م ٤٧ لدق ٣٩/١٤

اما بالنسبة اللجنة فقد جعل لها القانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ حق الفصل في كافة اوجه الخلاف بموجب م ٥٣ ق ١٩٣٠/١٤ المالية ولا يقتصر سلطانها الآن على الفصل في ذات رقم وعاء الضريبة وحده ، او على حد ماقال المرحوم الاستاذ حبيب المصري ((على وضع ميزانية صحيحة لمنشأة لم يضع لها صاحبها ميزانية اصلا او لم يضع لها الميزانية الصحيحة .))

وهكذا يبدو أن القانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ اعترف فيه الشارع أن المأموريات صارت درجة أولى للتفاخر الاداري في الضريبة وان اللجنة صارت درجة ثانية في هذه الناحية بعد أن كان الفصل في المرحلة الادارية لايتناول الا الناحية المحاسبية وكانت اللجنة هي الجهة ذات الولاية الاصلية وليس المأمور . وكان للشارع عذره حينئذ من حيث منح الخصم حق التقاضي بعد اللجنة أمام درجتين حتى يتمتع الخصم في المنازعات القانونية بدرجتين من التقاضي - وهو ما لا تملك اللجنة سلطة الفصل فيه - وهكذا كان منطقا معقولا . أما الآن فانه امام اعتراف الشارع بكفاءة الادارة المالية ومنح أوراقها هذه القوة التنفيذية وهذه السلطة في الفصل في النزاع . فلم يعد مطلقا هناك محل لان يتمطى النزاع أمام مرحلة قضائية من درجتين أيضا وان تكابد الدولة

(١) انظر بتوسع عبدالله العربي : موارد الدولة

وهو يعيد الى ذاكرتك ملابسات كل مقال كتبته وكل مجال واجهته والظروف المثبطة التي كانت كثيرا ما تواجهك وأنت مكب على الحث والاقناع والتعذير والانذار بالقلم وباللسان .

اني على يقين من أنك اذ توقظ هذه الذكريات فتمر على خاطرك الواحدة تلو الاخرى كالحسان يختلن في أروع أزياء الربيع ، لن تلبث رغم تواضعك أن تشعر بفيض من الغبطة والارتياح .

((ثق أن كتابك هذا سيتبوأ في كل مكتبة أعلى مكانة بين المراجع الدائمة ، ولقد يمتاز عنها بما فيه من الحياة النابضة في كل سطر من سطوره ، وفي ما بين سطوره)) .

فى ذلك من النفقـات ماتكابد فى الوقت الذى يعترف فيه الشارع بأن النزاع الضريبى يجب أن ينتهى الفصل فيه على وجه السرعة فينص فى م ٩٤ ق ١٩٣٩/١٤ بالآتى : ـ

« الدعاوى التى ترفع من الممول أو عليه تنظر فى جلسة سرية **ويكون الحكم فيها دائما على وجه السرعة** » .

وبحيث حـرم النزاع الضريبى من مرحلة التحضير بنص م ٩٨ق١٩٣٩/١٤ وبحيث حرم النزاع الضريبى أيضا من مرحلة المعارضة فى الاحـكام الغيابية بنص م٩٤ المذكورة وتطبيق نص م ٣٨٦ مرافعـات التى تقول « لاتجوز المعارضة فى الاحكام الصادرة فى المواد المستعجلة ولا فى المواد التى يوجب القانون الحـكم فيها على وجه السرعة . »

مادام الشارع يعترف بهذا الاعتراف بالنسبة للنزاع الضريبى وما دام قد سلم للمـأمورية (فى شخص المراجع) واللجنة بكفاءة جعلت من احكامهما أحكاما ذات قـوة تنفيذية ، فلماذا يدع النزاع الضريبى يتمطى أمام درجتـين آخريين فيصبح مجموع أدوار النزاع أربعة بعد ان كان قبل صدور القانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ لايزيد على درجتين فقط . ومع ان الوضـع الآن يقتضى الاقتصـــار عن ذى قبل بسبب نمو الوعى الضريبى عن ذى قبـــل ، لمـــاذا يتمطى النزاع بهذه الصـــفة حتى أصبحت الضريبة بعد ذلك غير حقيقيـة بسبب تضخم نفقـات جبايتهـا خصوصـــا **اذا علمنا أن الخصومة الضريبية أمام القضاء تكلف الدولة نفقات خمس جهات .**

١ ـ مصلحة الضرائب وهى الخصم الاصلى فى الدعوى وتخصص فى مأمورياتهـــا وادارتها موظفين منتظمين خصيصا لشئون القضايا

٢ ـ ادارة قضـــايا الحكومة التى تتولى الدفاع امام المحكمة بموجب التوجيهات التى تتلقاها من الموكل الاصلى وهو مصلحة الضرائب

٣ ـ المحاكم بدرجتيها الاولى والثانية

٤ ـ النيـــابة العمومية التى تمثل حق السيادة للدولة لتبرز بذلك الصفة الشكلية فى الضريبة تطبيقـــا لنص م ٨٨ق١٩٣٩/١٤ وتقول :

« عند ما تنظر المحكمة فيما يقدم اليها من الدعاوى الناشئة عن تطبيق هذا القانون تكون النيابة العمومية ممثلة فى الدعوى يعاونها مندوب من مصلحة الضرائب . »

٥ ـ ادارة الخبراء بوزارة العدل

وترى انه بعد أعتراف الشارع بالمأمورية كدرجة أولى للتقاضى واللجنة كدرجة ثانية أن يوفر على الدولة المرحلة القضائية فيوفر بذلك أيضا مجهـــــود ادارة قضايا الحكومة والنيابة العمومية وادارة الخبراء ويسبغ على المرحلة الادارية حينئذ الصفة القضائية الحقيقية

عن طريق منح المراجع وأعضاء اللجان الاستقلال عن المصلحة فى عملهم ويكون المأمور الفاحص وهو المدعى العمومى المـالى هـــو وحده الذى يتبع المصلحة فى عمله ويخضع لارادتها فيكون كوكيل النيـابة فى هـذه الناحيـة . ويصبح النزاع الضريبى مثل النزاع الجنائى من حيث اقتصار التقاضى فيه على درجتين فقط .

واذا كنا ندعو الى استقلال المراجع وعضو اللجان كشرط لالغاء المرحلة القضائية القائمة لتحل محلها المأمورية واللجان فانما ذلك لان المشاهد فعلا ان المأمور المراجع وعضو اللجنة ـ أمام النظام القائم ـ يصدر حكمه وهو يرجح كفة المصلحة دائما اذا أشكل عليه الامر واعوزه الدليل ليقضى بالعدالة التى اقتنع بوجهها وما ذلك الا تجاوبا مع غريزة حب البقاء ـ وهو من الاسباب الرئيسية التى يتضخم من أجلها عدد

المنازعات القضائية وتتراكم من أجلهـا بالتالى أعمال المصلحة حتى وجدت الحـكومة نفسـها فى النهاية فى اضطرار الى خرق قواعد العدالة واصدار القانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢

واذا كنا نقول بوجوب الغاء المرحلة القضائية الحالية وسبغ صفة القضاء على المأمور المراجع وعضو اللجان بمنحه الاستقـلال فى عمله فاننا نرى ان يكون الطعن بالنقض فى المسائل القانونية امام مجلس الدولة أو أمام محكمة النقض

وسنكسب من هذه الخطوة الجريئة كثيرا جدا لان تخمة المحاكم الحاضرة الآن من القضايا الضريبية ليس سببها الا عدم توفر الاستقلال لموظف الضرائب بالمصلحة مما يجعله يدفع عن نفسه المسئولية فيتميز دائما للمصلحة التى يتتبعها ـ ملءا كان الحق واضحا ـ وناهيك مايسمى بكشف النشاط وما يترتب عليه من تحكم فى أرواح العباد بمجرد الارقام الاحصائية

***

هذا الاستقـلال الذى ينكره الشـارع الآن لا يرجع انكاره الا الى أنه حـرم أولا مراجع المأمورية وعضو اللجنة من الحصانات المادية التى يتمتع بها رجل زميل يمارس الدعوى العمومية الجنائية ـ وكان حرمان موظف الضرائب من هذه الحصانات راجعا بدوره ـ فيما سلف من العهد ـ الى سوء التقدير أو تجاهل من الشارع لمسئولية مأمور الضرائب قبل أن يرجع الى الاسباب المالية ـ كما أن هذا الحرمان فى العهد الحاضر يرجع الى الحالة المالية العامة ـ فيما أعتقد ـ التى اقتضت التقشف والحرمان بصفة عامة تكريسا للمجهـود فى النواحى الانتاجية المنحلة وقضاء على التضخم النقدى .

***

على أنه وان كان الاصل أن الاستقلال يجب أن يتوفر جنبا الى جنب مع توفر الحصانة حتى تسير الامور على نمط يطمأن اليه وصراط مستقيم وأن نرى أن توفر الحصانة غير لازم اذا لم نتمكن من ايجاده بحيث يجب عدم تجاهل هذا الاستقلال لمجرد عدم امكان توفير الحصانة . لان الحصانة وحدها لا تردع ولا تغنى عن النفوس الضعيفة

شيئا . ولا يمنعها اذا شاءت الخطيئة من غشيان خطيئتها . فالمجرم يقـدم على الاجرام رغم أنه أحيانا يكون مثقفا ويعلم أنه واقع ولا شك فى شر أعماله ان عاجلا وان آجلا . ولا يمنعه من اجرامه اذآ كان لصا غناه وثراؤه . واذا كان متزوجا فلا يمنعه من الزنا وجود زوجته مهما

كان جمالها واخلاصها للزوجيـة . ولكن الذى يمنع الاجرام هو قوة النفس ، هو الاخـلاق ، هو يقظة الضمير ، هو التربية الصالحة المنشرة عن طريق توفير البيئة الصالحة فى المجتمع والخلطاء الصالحين . فما لم تكن النفس طاهرة فلا تغنى الوسائل شيئا ولن يغنى الموظف توفير حصانة ما قبل أن تتوفر طهارة نفسه واستعدادها

***

ومن أجل ذلك نرى أنه لا لزوم للربط مطلقا بين استقلال الموظف المسئول فى عمـله الجسيم وبين توفير الحصـانة المادية له وبالنسبة لمأمور الضرائب بالذات يجب أن يتوفر له الاستقـلال فى عمله الى أن تصبح الدولة بقدرة على منحه الحصانة المادية ولا داعى مطلقا لتأخير تلك حتى تتوفر هذه . بل أن تنفيذ هـذا الرأى بذاته سيوفر على الدولة مالا بقدر العمل الذى سيتوفر من المرحلة القضـــائية وحينئذ وبعد استتباب الامور يمكن استخدام هذا المال فى تحصين موظف الضرائب ماديا

***

ولقد كان لعـدم توفر الاستقـــلال للمراجع وعضو اللجنة أثر سيىء جدا على الدولة والخزانة

العامة . ولنضرب الامثلة لذلك فى صراحة تامة:

لنتصور أولا مصلحة الضرائب وهى فى بدء عهـدها فى سنة ١٩٣٩ ، سنة ١٩٤٠ لم تكن المصلحـة حينئذ تشـكو من تضخم ما ولم يكن زحف عليهـا التقـادم الى أن حلت سنة ١٩٤٥ والسنوات التالية لها حتى اليوم . وهكذا كان مأمور الضرائب فى تلك الايام من فجر حيـــاة

المصلحة . يعمـل فى هدوء وتؤدة ولا يلاحقه خطر ما من جراء تأخر الاعمــال لديه تأخرا لايرجع لاهماله . وازاء ذلك فهو مطمئن اطمئنانا يجعل فى استطاعته أن يبحث الامور فى أناة القاضى الذى يريد أن يتبين وجه العـدالة قبل أن يستعمل ما يريد أن يحكم به

فلما ظهر الى الوجود شبح التقـادم وخطره الداهم ولم يكن المشرع قد أعد لهذا الامر أهبته ولم يقابل تزايد النشاط التجارى ابان الحرب بمزيد مناسب فى الوقت المناسب من الموظفين والرجال حتى يجهز على التقـادم فى عقره ولم يكن مرتب مأمور الضرائب محـــل اغراء حتى يستجيب للمشرع ذى المؤهلات العلمية عندما نادى عليهم خلال السنوات ١٩٤٦ ، ١٩٤٧

وأخيرا لم تكن لدى المشرع الشجاعة الكافية ليصدر نصا يحد به من الخلاف حول ذات الاجراء القاطع للتقادم ، وكل هذا التقصير الذى قارفه الشـارع كانت له نتيجة خطيرة هى أن مأمور الضرائب سواء كان مراجعا أو عضو لجنة ـ وهو بصـدد حالة محاسبية لم تكن همته تتجه أولا الى اقرار العدالة فيما تحكم فيه ـ وانما اتجهت همته الى تخليص مسئوليته بانقـاذ اللص من

التقادم بأى وجه من الوجوه مهما كانت الاخطاء وليتحيز الى جانب الخزانة العـامة فيما لم يجد له فيه حلا سريعا أو ما وجده يحتاج الى اجراءات طويلة لتحقيق يتخطى به مواعيد التقادم ـ هذه حقيقة أكبر من أن ينكرها أحد من الزملاء وما

الخطيئة فى البـداية الا خطيئة الشـارع عندما تقاعد عن ملاحقة المصلحة بالاصلاحات فى حينها وما كان مأمور الضرائب آلة ميكانيكية تستطيع أن تعمل بقوة الحصان والانتاج الآلى عدد ساعات الليل والنهار

تلك صورة ايجابية تصـور لك كيف كانت تخمة المصلحة سببا فى ايجاد مشـاكل جديدة تزيد من الداء بالتالى بسبب اصــدار المأمور تقريره ويحدوه فيه الاستعجال وملاذه فيه التحيز لجانب المصلحة فيأمن بذلك شرا مترقبا وهكذا تتجدد المنازعات وتتخم اللجان والمحاكم بالعمل

واليك صورة سلبية تصورلك مأمور الضرائب عندما شعر بخطر التقادم المقبل عليه وهو بصدد دعاوى عمومية مالية مطلوب رفعهـا فورا وقطع التقادم فيها ولنضرب لذلك المثل فى صراحة تامة:

انك تجده كثيرا وهو بصـدد حالة ما تتفتح المناقشة والتحقيق الذى يمارسه مع الممول عند بدء محاسبته عن أن لهـذا الممول فى نشـاطه علاقات مع بعض الافراد يحتمل أن يكونوا غير محصورين بسجـلات مأمورية ما وغير معـلومين

للدولة ، فهم متهربون من الضريبة ، ولو أفسحنا المجال لواجب الامانة والضمير لاقتضى الامر منه اثبات أسماء هؤلاء الممولين الوارد ذكرهم على لسان الممول الذى أمامه وكان عليه البحث عنهم

وملاحظتهم ورفع الدعوى العمومية عليهم ومكابدة المستحيلات لقطع التقادم بشأنها معهم وذلك لان مأمـور الضرائب ليست له سـلطة الحرية فى رفع الدعوى العمومية المالية من عدمه . تلك الحرية الممنوحة لزميله وكيل النائب العـــام . اذ منحه القانون سلطة تقدير المصلحة العـامة وفقا لقواعد الفقه الجنائى . أما الدعوى العمومية

المالية فان وجه الصالح العام فيها لايمثل الخلاف أو التقـدير اذا نظرنا اليه نظرة الفقه المالى . فاذا كان مأمور الضرائب وهذه هى الحال مكلفا برفع

الدعوى العمومية المالية على كل من يصل الى علمه مطبقا لنص م ٨٠ ق ١٤ / ١٩٣٩ فقد وجب عليه أن يضيف الى عمله الاصلى عملا جديدا كلما ناقش مموّلا وتفتحت له أبواب المناقشة أو كان يمكن أن تفتح له لو أراد . أن يعلم مموّلين جددا . ووجب عليه أن يتولى محاسبتهم أيضا أو البحث عما تم بشأن محاسبتهم ولا كان مسئولا عن هذا التقصير باعتباره خطأ جسيما تثبته عليه ماديا تلك المناقشة الموقع عليها من سيادته

أما اذا جعلنا واجب الامانة والضمير محددا بحدود الموضوع الذى بيده والذى لم تكلفه المصلحة بشىء آخر سواه فيما تعلمه هى — لكان فى حل من اغفال كل شىء حتى لا يعرض نفسه لمؤاخذة زميل له بقسم التفتيش الفنى اذا قرأ محضر المناقشة الذى حرره فوجد به أسماء لم يتخذ بشأن رفع الدعوى نحوها أى اجراء ان لم تكن رفعت أمام جهات أو مأموريات أخرى .

وهكذا تفقد الدولة كثيرا ولا ملامة الا على الشارع .

تلك صورة سلبية الى جانب الصورة الايجابية السابق الاشارة اليها وكم فى الضرائب من صور .. !

***

تلك روح متفشية بالمصلحة وداء متغلغل فى نفس الموظف — وكل موظف جديد يدخلها لا يلبث بعد حين أن يشعر بثقل العبء ، فاذا لم يوفق فى البحث عن مقر يرتاح فيه بالمصلحة او خارجها تجده ينتحى نفس السبيل المشار اليه من تلقاء نفسه وبوحى التجربة وربما بارشاد موظف اقدم منه — ينفث فيه حكمته التى تتلخص فى قوله : « ماتفتحش فى الملف فتحة »

***

كل هذه المضاعفات اذا شئنا علاجها فى نظرنا **فمفتاح العلاج أولا هو اقرار مبدأ الاستقلال لمن ينصبه الشارع للقضاء فى دار المصلحة من مراجع أو عضو لجنة والغاء الدرجتين الاخيرتين من القضاء العادى والابقاء على قضاء النقض والحاقه بمحكمة القضاء الادارى فيما نرى أنه أوفق .** ذلك ما توحى به طبائع الاشياء ، وليس من داع فى التمادى فى انكار الحقائق على ذويها ما دمنا نرجو الصالح العام . ولا يهولنا ابدا الغاء درجتى التقاضى العاديتين الحاضرتين مادمنا قد وفرنا للمأمورية واللجنة استقلالهما ..

هذا ونرى أن **يستمر الفصل فى الدرجة الادارية الاولى — أى المأمورية — بطريقة الفصل فى غير جلسة على نمط الفصل بأمر جنائى** عندما يباشر القاضى أحيانا الفصل فى بعض الدعاوى الجنائية بهذا الطريق .

ومن جهة ثالثة يجب أن يكون بكل مأمورية **مأمور او اثنان من حماة ليسانس الحقوق يكونا بمثابة مرجع فى المسائل القانونية لزملائهم من حملة البكالوريوس وهم يباشرون الدعوى العمومية المالية ، ويكونا أيضا هما أحدهما ممثل المأمورية امام اللجنة وممثل الصالح العام فى الدعوى ويحل محل وكيل النائب العام فى المكان الذى أشارت اليه المادة** ٨٨ ق ١٤ / ١٩٣٩ بمعونة المدعى العمومى الاصلى فى الدعوى وهو المأمور الذى رفع الدعوى بالمأمورية .

ومن جهة رابعة ونحن نعلم أن اللجان بها كفاءات مختلفة من حملة البكالوريوس فلا يكون من داع الى اقحام ادارة الخبراء بوزارة العدل مادام عضو اللجنة قد توفر له الاستقلال فى عمله ..

وأخيرا وليس آخرا ، وازاء هذا الوضع الجديد يجب أن تكون الطعون المرفوعة أمام هذه اللجان **بموجب رسوم هى ذات الرسوم التى تحصل اليوم امام المحاكم ..**

وفى النهاية يجب الا يغفل مجهود المأمور فى الفحص بحيث لا يكون له أثر فى قطع **التقادم بل يجب اضافة نص مماثل لنص المادة ١٧ من قانون الاجراءات الجنائية التى تجعل اجراءات التحقيق وجمع الاستدلالات قاطعة لتقادم الدعوى العمومية لمدة لا تزيد على نصف المدة المقررة قانونا للتقادم فى الدعوى**

وأخيرا يجب — اذا جعلنا للمراجع استقلاله فى عمله — أن يكون للمأمور القانونى الذى هو المدعى العمومى المالى **الحق فى الطعن فى قرار المراجع شانه شأن الممول وشانه شأن زميله وكيل النائب العام ، وهو يمارس الدعوى العمومية الجنائية . لان النصوص القائمة لا تعطى المأمور الحق فى الطعن** فى حكم الدرجة الادارية الاولى الا فى دعوى الربط ذلك أن الدعوى العمومية المالية من جنسين : الاول هو دعوى الوعاء وتنتهى باصدار تقرير المأمورية أو قرار اللجنة أو حكم المحكمة تحديدا للوعاء . والثانى هو تحديد الضريبة و « الربط » اصطلاحا ويبدأ هذا الاجراء بتحرير مذكرة الادعاء المالى فيها (١) وهى استمارة التحويل التى ترفع الى المدير المحلى أو مدير ادارة الشركات المساهمة فتتولى اصدار السند التنفيذى فيها وهو الورد .. وعندما تكلمت المادة ٤٥ ق ١٤ / ١٩٣٩ عن حق الطعن تكلمت عن حق الممول فقط ، وعندما تكلمت المادة ٥٤ بالنسبة لقرار اللجنة تكلمت عن حق الممول والمأمور معا فصار المفهوم من ذلك أن الطعن فى تقرير المأمورية لا يكون الا للممول وحده .. ولكن النظام الذى نقترحه يقتضى اثبات هذا الحق للمأمور أيضا .

***

هذه هى جماع الاقتراحات التى نرى ادخالها على نظام محاكمنا الضريبية ونود أن نشير فى هذا المقام الى أمر طريف سلكه الشارع ذات مرة فى سنة ١٩٥٠ عندما أراد أن يعالج التخمة التى تنتفخ منها الدواوين الضريبية بالعمل ، ذلك أنه عندما أصدر القانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ كان به نص يجعل رئاسة اللجان لقضاة ينتدبون من وزارة العدل وكان الشارع يرجو من هذا النظام أن يجتمع قاضى المحكمة مع عضوى اليمين واليسار من رجال المصلحة ولعل هذا الاجتماع فى صعيد واحد وهم يصدرون أحكامهم فى الضرائب يميل بالنظريات والافكار الضريبية الى التوحيد والاستقرار وبتشبع كل من الفريقين بروح واحدة فلا تنحو المصلحة ناحية تنتهى بالهدم عندما تحل الدعوى بساحة المحكمة لان القاضى لا يتجاوب مع المصلحة فى اتجاهها . كان هذا كلاما جميلا ، ولكن أثبت العمل أن ضرره صار أكثر من نفعه وانه كان بذلك نظريا بحتا ، ذلك أن القضاة طبعوا على الاناة والصبر حتى يتبينوا وجه العدالة فيما يحكمون فيه وهم بحكم تمتعهم بالاستقلال لا معقب عليهم فى عملهم خصوصا وانهم فضلا عن ذلك لا يتبعون مصلحة الضرائب وانما هم منتدبون من وزارة العدل وترتب على طبع الاناة الذى يلازمهم أن تضخم عدد الدعاوى الضريبية التى لم يفصل فيه باللجان .. وما أن طلبت وزارة العدل الغاء هذا النظام لحاجتها الى قضاتها حتى سلمت مصلحة الضرائب لها بطلبها وأحلت مكان القضاة رجالا أخر من فنييها ..

---

(١) أنظر هذا الامر بند ٣ فى مؤلفنا : « فقه المرافعات الضريبية » .

ماذا سنكسب من هذا النظام ؟

١ — توفير نفقات الجباية حتى تصبح الضريبة ضريبة حقية — تلك النفقات التى تصرف على محاكم الدرجة الاولى والثانية أى الابتدائية والاستئناف من قضاة وكتاب وأعضاء النيابة الذين يحضرون لتمثيل حق السيادة للدولة فى الدعوى — وكذلك النفقات التى تصرف على خبراء وزارة العدل واخيرا النفقات التى تنفق على ادارة قضايا الحكومة

٢ — ستقبض الدولة الرسوم التى تدفع عن القضايا أمام المحاكم — ستقبضها هى بذاتها كرسوم عن الطعون أمام اللجان بدلا من كونها الآن بالمجان بموجب نص م ٤٥ ق ١٤ / ١٩٣٩

٣ — سيصبح عمل المصلحة عملا مثاليا نتيجة استقلال أعضاء اللجان ومراجع المأمورية

٤ — نستطيع كنتيجة للتوفيرات المشار اليها أن نوفر لرجال الضرائب الحصانة المادية الى جانب الاستقلال الذى منحناه اياهم من قبل حتى يرتفع مستوى شعورهم نحو العمل وتقضى على عوامل الهدم التى لا تهدم الا مقومات الخزانة العامة والصالح العام فنحذو حذو الدول الاخرى فى هذا الشأن ونقطع دابر قولهم

أحرام على بلابلة الدوح
حلال للطير من كل جنس

***

والى العدد القادم لنتكلم فى التفتيش الفنى والتفتيش الادارى وشئون الارشيف والحفظ فان حالها بمصلحة الضرائب تذكى لهيب الاسى ونشر الشجون ..!

(يتبع)

عبد المؤمن الزهيرى
مأمور الضرائب

قسط التأمين

اذاعت مصلحة الضرائب التفسير التالى للمادة ٦٢ / ٢ :

« قسط التأمين المنصوص عليه بالمادة ٨ من المرسوم بقانون رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٣ يخضع للضريبة على كسب العمل وبالتالى للضريبة العامة على الايراد اذ ليس بالقانون نص على اعفائه . وبهذا المعنى أفتى مجلس الدولة »

التجارة والاقتصاد ... والقضاء

هل الاكراميات تخضع لضريبة العمولة

نشر السيد الاستاذ احمد حمدى حافظ رئيس الدائرة المدنية والتجارية بمحكمة الزقازيق ، بالعدد رقم ٥٨ من المجلة الصادر فى ١/٨/٥٣ – أن أحد التجار ببور سعيد ممن يقومون بتوريد الاغذية للبواخر التى تمر بالميناء ، قدم الى مصلحة الضرائب اقرارا بارباحه عن سنة ١٩٤٢ ذكر فيه أن خسارته بلغت ٣٨ جنيها و٩٨ مليما ، واقرارا عن سنة ١٩٤٣ ذكر فيه أن أرباحه بلغت ١٣٧ر١٧٠٣ ج – ولم تأخذ المأمورية بهذين القرارين وقدرت أرباحه عن سنة ١٩٤٢ بمبلغ ٢١٥ر٩٣٤٨ ج ، وعن سنة ١٩٤٣ بمبلغ ٣٩١ر٢٠٢٦٥ ج فلم يقبل الممول تقديرها واحيل الخلاف الى لجنة التقدير ، فقدرت ارباحه عن سنة ٩٤٢ بمبلغ ١٠٧١٢ جنيه وعن سنة ٩٤٣ بمبلغ ٢٤٤٧٦ جنيه فعارض فى هذا التقدير وطلب من محكمة الزقازيق الابتدائية الوطنية اعتماد دفاتره وما ورد باقراراته – فحكمت المحكمة تمهيديا بندب خبير الضرائب الحكومى بمكتب خبراء الزقازيق لفحص الدفاتر والمستندات التى يقدمها الطرفان لتقدير الارباح موضوع النزاع وقدم الخبير تقريره مقدرا ارباح سنة ٩٤٢ بمبلغ ٢٣١ر٣٣٤١ ج وأرباح سنة ٤٣ بمبلغ ٤٤٥ر١١٣١٠ ج ، وذلك خلاف ما تستحقه الحكومة كضريبة عمولة على الاكراميات البالغ مقدارها فى سنة ١٩٤٢ ، ٠٧٨ر٨٢٦ ج ، وفى سنة ١٩٤٣ ، ٤١١٨ جنيه – وقد قضى ابتدائيا بالنتيجة التى ذهب اليها الخبير – فاستأنف الطرفان ..

وكان من بين الاسباب التى استند اليها الممول فى استئنافه ان الحكم المستأنف اخطأ اذ جارى الخبير فى وجوب دفع ضريبة عمولة عن مبالغ الاكراميات مع أن هذه الاكراميات تعتبر من التبرعات الضرورية ومن تكاليف المنشأة فحكمت محكمة استئناف المنصورة بندب مكتب خبراء وزارة العدل ببور سعيد لفحص نقط الخلاف ، فقمت بمباشرة المأمورية وقدمت تقريرا مفصلا عن رأينا فى وجوب استبعاد ضريبة العمولة على الاكراميات وعن تقدير ارباح سنة ١٩٤٢ بمبلغ ٠٢٦ر٧٣٠٢ ج وأرباح سنة ٩٩٤٣ بمبلغ ٤٥٢ر١٥٤٦١ ج وقد حكمت محكمة الاستئناف بما ذهبنا اليه فى تقريرنا من عدم خضوع الاكراميات لضريبة العمولة وبما قدرناه للممول كارباح فى كل من سنتى النزاع .

وقد رأت مصلحة الضرائب التقرير بالطعن فى هذا الحكم الاخير بطريق النقض لسبب واحد يتحصل فى أن الحكم اخطأ فى تطبيق القانون اذ قضى بعدم خضوع قيمة الاكراميات لضريبة العمولة .

وقد أوضح السيد الاستاذ احمد حمدى حافظ فيما نشره ، رأيه فى موضوع اخضاع الاكراميات لضريبة العمولة ، فكان مؤيدا لرأينا الذى أوضحناه فى تقريرنا بهذا الصدد ، وبالتالى مؤيدا لحكم محكمة الاستئناف الصادر فى هذا النزاع – ووقفنا جميعا ننتظر كلمة محكمة النقض .

واخيرا صدر حكم محكمة النقض بجلسة ٣/١٢/٥٣ برفض طعن مصلحة الضرائب على اساس ان هذا الطعن مردود بما جاء بالحكم المطعون فيه من أن المحكمة ترى الاخذ بوجهة نظر الخبير الاستئنافى فى عدم احتساب عمولة على الاكراميات لدخولها فى باب المصروفات الخاصة بترويج نشاط الممول ولا يجوز الاحتجاج بنص المادة ٣٢ مكررة من القانون رقم ١٤ لسنة ٣٩ التى تنص على سريان الضريبة على كل مبلغ يدفع على سبيل العمولة او السمسرة ولو كان دفعه عن عمل عارض لا يتصل بمباشرته مهنة الممول – ولا يجوز الاحتجاج بهذه المادة اذ أن المقصود من العمولة فى هذه الحالة هو العمومة التى يتقاضاها الممول لا العمولة التى يدفعها وهذا الذى قرره الحكم لا مخالفة فيه للقانون ذلك بأنه يبين من الصورة الرسمية المقدمة لتقرير الخبير المنتدب من محكمة الاستئناف ص ١٣ الذى أورد بيانا لهذه الاكراميات انها عبارة عن هدايا عينية للقباطنة وموظفى البواخر او نفقات احياء سهرات لهم مقابل استمالتهم الى جانب الممول او مبالغ دفعت للقباطنة مقابل تحرير فواتير توريد صورية او رشوة لموظفى الشركات والبواخر مقابل تسهيل عمل الممول واعتماد فواتيره وعطاءاته وغيرها وقرر الخبير أن هذه الاكراميات لازمة لتسهيل اعمال الممول وتوسيع دائرة نشاطه وانها لا يمكن اعتبارها عمولة لانها تدفع فى الخفاء ، ولما كانت مصلحة الضرائب تتقاضى الضريبة عن ارباح الممول الناتجة عن هذه العمليات وكانت مبالغ الاكراميات التى يدفعها الممول لازمة لتوسيع دائرة نشاطه ومتصلة اتصالا وثيقا بمباشرة مهنته ، فانه كان لزاما أن تعتبر من تكاليف المنشأة ما دامت لازمة للحصول على الربح وبالتالى يجب أن تخصم وفقا للمادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ضمن مصروفات المنشأة وبذلك اخذت الطاعنة نفسها فى كتابها الدورى رقم ٢٣١ المحرر فى ١٦/٦/٤٨ اذ أشارت بجواز قبول تحميل حساب الارباح والخسائر بالاكراميات اذا ما ثبتت انها كانت ضرورية لاعمال المنشأة وانه لا مغالاة فيها – وقد أثبت الحكم انها غير مبالغ فيها ، اما القول بسريان ضريبة العمولة على هذه المبالغ فمردود عليه بانها لا تماثل العمولة او السمسرة لاختلاف الخصائص التى تلازمها من خصائصهما .

مما تقدم يكون رأى القضاء قد استقر على عدم اخضاع الاكراميات لضريبة العمولة مؤيدا لما ذهبنا اليه الذى قدمناه الى محكمة استئناف المنصورة .

محمد عبد النبى وهدان
رئيس مكتب خبراء وزارة العدل ببورسعيد

الارباح الصافية الخاضعة للضريبة

الخطوط الرئيسية للتفرقة بين النوعين :-

وازاء تلك الصعوبة ، فان كل ما يمكننا هنا هو ان نرسم الخطوط الرئيسية التى بها نستطيع ان نفرق قدر الامكان بين المصروفات أو الخسائر الايرادية والمصروفات أو الخسائر الراسمالية فنقول :

(١) بأن كل مصروف ينفق بغرض رفع الارباح سواء مباشرة عن طريق زيادة المقدرة الانتاجية أو بوسيلة غيرمباشرة عن طريق خفض المصروفات الاخرى العادية ، يكون مصروفا راسماليا .

(٢) كل مصروف ينفق فى سبيل الحصول على أصل جديد يستعمل فى اغراض المنشأة الدائمة سواء أدى ذلك الى زيادة المقدرة الانتاجية أو عدم زيادتها، يعتبر مصروفا رأسماليا

ولهذا فالمصروف الرأسمالى يمكن تعريفه بأنه كل ما ينفق فى سبيل تكوين المنشأة او توسيع او اقتناء أصل من الاصول أو فى سبيل زيادة المقدرة لانتاجية للمنشأة .

والمصروف الارادى هو ماينفق فى سبيل المحافظة على المقدرة الانتاجية بما فى ذلك صيانة أوترميم أو تصليح الاصول الثابتة وحفظها فى قوتها وكفاءتها الانتاجية الكاملة ، ومايدخل عادة فى عناصر ثمن التكلفة الكلى الذى يراعى عند البيع . وبعبارة اخرى يكون المصروف الايرادى هو ما تتحمله المنشأة فى تسيير أعمالها العادية وأثناء عمليات الحصول على الدخل او الارباح العادية ، أو هو المصروف الضرورى للاحتفاظ للمنشأة بمقدرتها الاكتسابية للربح ، وهو يشمل لذلك مصاريف صيانة واستهلاك الاصول الثابتة وجعلها بحالة جيدة وفى كفاءة انتاجية تامة والمصاريف السائرة كالايجار والاجور والمهايا والتأمين والنقل والبريد والعوائد ومكافآت الادارة ومصاريف التوزيع والاعلان وعمولة ومهايا الوكلاء وغيرها ، أو هو المصروف الذى يصرف فى سبيل الحصول على أصل بغرض بيعه كشراء البضاعة مثلا .... الخ .

وبالايجاز يكون المصروف ايراديا اذا كان الغرض منه أن تحافظ المنشأة على دخلها وعلى سير تجارتها واعمالها العادية ، ويكون رأسماليا اذا كان الغرض منه انشائيا أو لتحسين حالة المؤسسة .

الغرض من الصرف هو أساس التفرقة :

مما سبق يتبين ان أساس التفرقة بين هذين النوعين من المصروفات ليس مجرد نوع المصروف بل الغرض الذى أنفق فى سبيله . فالمرتبات والمهايا والتأمين والنقل وغيرها من المصاريف التى تعتبر فى الاحوال العادية مصروفات ايرادية ، نجدها تنقلب الى مصروفات رأسمالية اذا انفقت فى سبيل تشييد مبان أو اقتناء أصل جديد .

المصروفات الايرادية المؤجلة :-

ذكرنا فى نهاية البند ٣٠٩ انه يجب تحميل حساب أرباح وخسائر المدة المالية بكل ما يخصها من المصاريف الايرادية، الا ان لهذه القاعدة استثناء اذ هناك نوع من هذه المصروفات الايرادية بطبيعتها ومع ذلك تعامل فى بعض الاحيان بعض المعاملة التى تلقاها المصروفات الرأسمالية ، ومن امثلتها التصليحات الكبيرة للعدد والآلات ، فقدتجد المنشأة أن حساب أرباح وخسائر السنة التى أنفقت خلالها لا تحتمل عبئها كله ، ولهذا تعمد الى ترحيل جزء منه الى المدة أو المدد المقبلة تحت اسم «مصروفات ايرادية مؤجلة » Deferred Revenue Expenditure وبحجة استفادة أكثر من مدة مالية واحدة بها او انها من المصروفات التى كان يجب صرفها فى مدد سابقة ولكنها تأجلت للاهمال أو بسبب ظروف غير عادية كظروف الحرب مثلا .

ولا يمنع هذا الاجراء من اعتبار هذه المصروفات كمصروفات ايرادية . لان المصروفات الرأسمالية تخضع فى معاملتها لما تعامل به الاصول الثابتة ذاتها من حيث ظهورها بالميزانية كأصل من الاصول ومن حيث خضوعها للقواعد المقررة للاستهلاك اذا كان الاصل الذى تتبعه قابلا له .

والمصروفات الايرادية المؤجلة تظهر طبعا بالميزانية ، ولهذا فقد سبق القول بأنها تعامل بعض معاملة المصروفات الراسمالية الاانها لاتخضع مثلها لقواعد استهلاك ثابتة .

ومن واجب مأمور الضرائب والخبير ان يراجعا دفاتر التكاليف وخاصة فى المنشآت الصناعية علاوة على مراجعتهما للدفاتر المالية لان ذلك يسهل عملية التفرقة ويجعلها قريبة من الصحة .

التفرقة بين الدخل والربح ومدى خضوعهما لضريبة الارباح التجارية والصناعية :-

بعد أن أوردنا تلك النبذة عن الارباح والخسائر الراسمالية ومنها يتبين أن المقصود فى عرف المحاسبة بالارباح أو الخسائر التجارية ، تلك الارباح أو الخسائر التى تكون نتيجة لعمليات المتاجرة العادية ، بالبيع بسعر أعلا أو أقل من أثمان التكلفة، أو من الاعمال الاخرى التى لهاعلاقة مباشرة بعمليات المتاجرة كالفوائد على اختلاف أنواعها والخصم والديون المعدومة ... الخ . وقد سبق أن اوضحنا أن هذه المصروفات التجارية العادية يطلق عليها فى عرف المحاسبة اسم « المصروفات الايرادية »

أما كلمة الدخل فهى أوسع فى مدلولها من كلمة الربح ، اذ ان الدخل فى عرف الاقتصاد الحديث يتميز بالميزات الآتية .

(١) انه لا يشمل الايراد النقدى وحده ، بل يدخل فى مدلوله كل المنافع والايرادات التى يمكن أن تقدر بالنقود . فالتاجر أو الصانع الذى يستهلك شخصيا جزءا من بضاعته أو انتاجه ، يحصل فى الواقع على دخل بقيمتها ، وكذلك الزارع الذى يستهلك جزءا من محاصيله يحصل على دخل .

(٢) لا يتطلب الدخل أن تتوافر فيه عناصر الانتظام والدورية ، فالايرادات غير العادية والعرضية كأرباح الرهان واليانصيب تعتبر

« البقية على صفحة ٣٠ »



• متى يغطى عقد التأمين الوفاة الناتجة عن حادث ؟
• النوم الذى أدى إلى الوفاة .
• قبول طلب التأمين .

كانت البوليصة تغطى الوفاة الناتجة عن تصادم أو وقوع حادثة كاصطدام عربة خاصة ، أو عربة نقل سواء يقودها المؤمن عليه ، أو يكون هو بداخلها على طريق عام . وقد استثنت الشركة من التزامها فى عقد التأمين الحادث الناتج للعربة او للراكب ، مالم يكن هناك تلف يصيب العربة أو يصيب عجلاتها .

وفى هذه القضية موضوع النزاع كان المؤمن عليه يركب سيارة كراكب عادى داخل سيارة على طريق زراعى ، وكانت العربة مستطيلة بدون غطاء (كابروليه) ، وكان المؤمن عليه يجلس على يمين السائق وفى نفس العربة كان يجلس طفل القرفصاء خلف السائق . وأراد الطفل أن يلهو فضرب السائق على رأسه ، فاستدار هذا ليرد (الهزار) للطفل ، وهنا أفلتت عجلة القيادة من زمام السائق ، فانحرفت جهة اليمين بشدة ، وألقى المؤمن عليه خارجها .. ثم دهمته !

وحاول السائق أن يستعيد زمام العربة ، ولكنه ظل مدة حتى تمكن من ذلك أخيرا .. وبعد أن سارت العربة نحو ١٥٠ قدما منحرفة عن الطريق حتى أصطدمت بجسم حطم مقدم العربة تحطيما عنيفا .

ورأت المحكمة ، أن وفاة المؤمن عليه ناتجة عن « حادث » العربة ، وانه كان بداخل العربة .. وكانت العربة تسير على طريق عام . وهذه الشروط تنطبق عليها البوليصة .. من أجل هذا حكمت باستحقاقه فى مبلغ التأمين .

***

٢ ــ النوم الذى أدى الى الوفاة

... كان يجلس على أحد مقاعد عربة المسافرين .. فسقط جثة هامدة ، فى ظروف مجهولة !! وهنا حضر البوليس وحضر مندوب شركة التأمين ، فوجدوه جثة لاحراك بها ، وأن أنفه وفمه مضغوطتان على المقعد الخلفى .. وقد ساعد هذا على اختناقه بينما كان نائما !!

وهنا طالب المستفيد فى البوليصة بضعف مبلغ التأمين كتعويض .. اذ الوفاة كانت نتيجة حادث ، وأوضح فى دعواه أن المؤمن مات بسبب حادث مفاجىء لم يعرف مصدره ، وهو موت غير عادى ، ولم يتوقع حدوثه ... فهو وفاة نتيجة فعل عنيف ، خارجى وبوسائل آلية ، كما تعرف « الحادث » .

ولكن شركة التأمين رفضت اعتبار الوفاة نتيجة حادث ، وان المستفيد لم يقم الدليل على صحة ادعاءاته . وانه لم يستطع اثبات أن الوفاة نتجت مباشرة ، وبصفة مستقلة عن جميع الأسباب الاخرى ، عن حادث بمعناه التأمينى : وهو فعل ميكانيكى عنيف ، خارجى ، عرضى .

ورفع الامر للقضاء ، فأشارت المحكمة الى أن المستفيد لم يبين فيما اذا كان المؤمن عليه سيء السلوك ، وفيما اذا كانت هذه الوفاة حقيقة تدخل فى نطاق (الوفاة بحادث) .

وأمام الاستئناف ، رأى القاضى أنه طالما لم يكن هناك دليل على أن المؤمن عليه كان يشتهر بسلوك معين ، يخرج الحادثة عن دائرة النوع الذى تغطيه البوليصة ، فان هذا الموت تغطيه البوليصة ، والعكس بالعكس

***

٣ ــ قبول طلب التأمين

فى ٣ مارس سنة ١٩٥١ طلب أحد الاشخاص عمل بوليصة تأمين حوادث بمبلغ ١٠٠٠ جنيه ، وعين زوجته مستفيدة . وطلبت الزوجة من الشركة عمل بوليصة على حياتها هى الاخرى . وقدم طلبا التأمين بالعربون ، واستلما ايصالا من الشركة يفيد بانه فى حالة عدم القبول ستقوم الشركة برد المبلغ المدفوع

وكان الزوج يشتغل سائقا . وفى ٣ يونيو سنة ١٩٥١ أصيب طالب التأمين فى حادث أدى الى وفاته . وطالبت المستفيدة (زوجة المؤمن) الشركة بمبلغ التأمين ، فعارضت الشركة فى دفع المبلغ باعتبار أنها رفضت قبول التأمين على حياته بسبب خطورة مهنته ، وذلك بتاريخ ١٩ مارس سنة ١٩٥١ ، وانها قد أرسلت مذكرة الى توكيلها الذى يقع المؤمن عليه فى دائرته تخبره بهذا القرار ليبلغه للمؤمن ويرد العربون

وتقدم أحد المندوبين وشهد بأنه منذ ستة أسابيع ، أبلغ الزوجة بقرار الشركة ، ورد اليها العربون ، ولكنها أنكرت علمها بهذا القرار الا بعد وفاة زوجها . وقالت بأنها عندما استلمت بوليصتها سألت المندوب الذى حضر اليها عما تم بخصوص بوليصة زوجها ، فأجابها المندوب بأنه لايعرف شيئا عنها ، وطلب منها أن تنتظر بضعة أيام ليستفهم لها عما تم بخصوصها . وأضافت بأن المندوب كان يحضر اليها كل خمسة أسابيع بانتظام ليحصل أقساط بوليصتها ، فلما سألته مرة ثانية عن مصير بوليصة زوجها ، أخبرها بأنه علم أن هناك بضع بوالص أصدرتها الشركة ، فربما تكون بوليصة زوجها احداها . فقالت للمندوب ان زوجها يريد أن يعمل بوليصة لدى شركة أخرى اذا كانت الشركة رفضت طلبه

وهنا أجابها المندوب بأنه سوف يأتيها بالخبر اليقين بعد بضعة أيام ، ولم تر المندوب بعد ذلك الا بعد وفاة زوجها ، وحينئذ أخبرها بقرار الشركة برفض طلب زوجها ورد اليها العربون .

ورأت المحكمة أن الامر لايعدو ان يكون مجرد تأخير غير معقول أو مقبول فى ابلاغ قرار الرفض لطالب التأمين الى زوجة طالب التأمين المتوفى . وقررت أنه « يجب أن يكون هناك مهلة معقولة لابلاغ قرار الشركة بالقبول او الرفض ، وبعدها تتحمل الشركة التغطية » .

وهذا يعنى أنها أصدرت قرارها لصالح المستفيدة .

● خطأ فى السن المتخذة أساسا لاحتساب الرسوم :

فى سنة ١٩٢٣ أصدرت شركة تأمين بوليصة بمبلغ ٢٥ ألف دولار على حياة سيدة ذكرت أنها من مواليد سنة ١٨٧٧ ، واحتسبت الرسوم باعتبار سنها ٤٦ سنة

وفى سنة ١٩٤٠ أى بعد مرور سبعة عشر عاما توفيت المؤمن عليها ودفعت الشركة المبلغ الى زوج المؤمن عليها اذ كانت عينته مستفيدا فى حالة الوفاة .

وفى سنة ١٩٤١ ثبت للشركة أن السيدة من مواليد سنة ١٨٦١ أى أن سنها وقت اصدار البوليصة كان ٦٢ سنة وحصلت الشركة على أوراق كثيرة بأمضاء المؤمن عليها ويتضح منها انها من مواليد سنة ١٨٦١ وطالبت الشركة برد مبلغ ١٠ آلاف دولار قيمة فرق الاقساط التى كان يجب دفعها على أساس السن الحقيقية .

ورفض المستفيد قبول هذا الوضع ورفع الامر الى القضاء ولم تأخذ محكمة نيويورك برأى المستفيد الذى يقول فيه : « ان حق الشركة **فى المنازعة قد بطل بدفعها المبلغ كاملا اذ كان يجب عليها أن تتحرى قبل دفعه ، وقضت بحق الشركة فى الرجوع على المستفيد بما دفعته بالزيادة .**

● متى تبدأ مسئولية شركة التأمين بالنسبة لطالب التأمين ؟

فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٩ تقدم شخص الى أحد المندوبين لعمل بوليصة تأمين على حياته وملأ الطلب الخاص بذلك ودفع قيمة القسط الاول كعربون .

وارسل الطلب الى المركز الرئيسى للشركة يوم ٢١ نوفمبر وصدر قرار الموظف المختص برفض هذا الطلب وكان ذلك يوم ٢٩ نوفمبر

وعرض الامر على نائب المدير العام الذى رأى امكان قبول هذا الطلب وصدر القرار النهائى الذى يقضى بالقبول وكان ذلك يوم أول ديسمبر

وأرسل الطلب الى قسم البوالص لاصدار البوليصة يوم الخميس ٢ دسمبر .

وتمت الاجراءات وأعدت البوليصة للارسال يوم ٥ ديسمبر وفى نفس ذلك اليوم علمت الشركة بنبأ وفاة طالب التأمين فحفظت البوليصة .

(الوفاة حدثت يوم ٣ ديسمبر)

وطالب الورثة بدفع المبلغ اليهم ولكن المحكمة قضت **بعدم مسئولية الشركة مادام طلب التأمين لم يتسلم البوليصة وهو على قيد الحياة .**

● حادث بعد تاريخ الاستحقاق :

كان المؤمن عليه يمتلك بوليصة تأمين مختلط مدتها خمسة عشر عاما واستحقت فى ٢٤ يناير سنة ١٩٤٤ ولم تدفع الشركة المبلغ فى هذا اليوم لعدم تقديم البوليصة كمستند لازم لصرف المبلغ كما هو متبع فى الاجراءات العادية ..

وفى هذه الفترة وقع حادث للمؤمن عليه أدى الى وفاته يوم ٨ فبراير .

وكانت البوليصة صادرة بالتأمين الاضافى ضد الحوادث التى تصيب المؤمن عليه وتؤدى الى وفاته على أن تحدث الوفاة خلال تسعين يوما من الحادث — وهذا التأمين الاضافى يقضى بدفع المبلغ مضاعفا .

ولكن الشركة لم تدفع الا المبلغ الاصلى فقط ورفضت دفع المبلغ مضاعفا بسبب الحادث .

ولكن المستفيدون أصروا على ضرورة الدفع ، ورفع الامر الى القضاء .

ورأت محكمة نيويورك العليا **« أن التعويض المضاعف يجب أن يدفع فقط طالما كان العقد سارى المفعول .**

وما دامت البوليصة قد استحقت يوم ٢٤ يناير ووقع الحادث المؤدى للوفاة فى الفترة التى لم يدفع خلالها مبلغ التأمين ، فلا تأثير لذلك مطلقا على انتهاء أجل العقد » .

أحمد زكى عبد الهادى
دبلوم معهد التأمين — القاهرة

قانون الشركات المساهمة والتوصية بالاسهم

وافق مجلس الوزراء يوم ١٣ يناير ١٩٥٤ على قانون خاص بشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة وفيما يلى نصه :

في تأسيس الشركات المساهمة

يجب ان يكون عقد انشاء شركة المساهمة ونظامها رسميا أو مصدقا على التوقيعات فيه ، وأن يشتمل على البيانات المذكورة فى قانون التجارة فضلا عن البيانات الآتية :

١ ـ بيان واف عن خصائص كل نوع من أنواع الاسهم والحقوق المتعلقة بها وذلك عند اختلاف فئات الاسهم

٢ ـ المعلومات الخاصة بكل حصة غير نقدية. وجميع الشروط الخاصة بتقديمها وأسم مقدمها

٣ ـ جميع عقود المعاوضة التى وردت على العقـارات المقدمة للشركة خـلال السنوات الخمس السابقة على تقديمها والشروط التىتمت على أساسها هذه العقود وماكانت تغله تلك العقارات من ريع فى هذه المدة

٤ ـ جميع حقوق الرهن والامتياز المترتبة على الحصص غير النقدية

٥ ـ الشروط التى يعلق عليها اسـتيفاء الحصص العينية نقدا عند التخيير فى **ذلك**

٦ ـ سبب المزايا الخاصـة التى تقرر للمؤسسين وبيان فحواها

٧ ـ بيان تقريبى على الاقل لمقدار المصروفات والنفقات والاجور والتكاليف التى تؤيدها أوالتى تلتزم بادائها بسبب تأسيسها أيا كانموضوع هذه المصروفات أو النفقات أو الاجـور أو التكاليف

الاعضاء المؤسسون

١ ـ لايجوز الترخيص فى انشـاء شركة مساهمة الا اذا كان عدد الشركاء المؤسسين سبعة على الاقل

٢ ـ ويجب أن ينشر عقد تأسيس الشركة ونظامه فى الجريدة الرسمية كملحق للمرسوم المرخص بتأسيسها على نفقة الشركة

٣ ـ ويجب على الادارة العامة للشركات نشرهما كذلك دون مقابل فى النشرة الخاصة التى تصدرها وزارة التجارة والصناعة

٤ ـ وتسرى الاعمال المتقدمة على كل تعديل فى نظام الشركة

شركات لاتطرح أسهمها فى الاكتتاب

١ ـ استثناء من احكام المادة ٤٠ من قانون التجارة ، يجوز تأسيس شركات المساهمة التى لاتطرح أسهمها لاكتتاب عام بمحرر رسـمى يصدر من جميع المؤسسين ويشتمل على عقدها ونظامها وعلى الاقرارات الآتية :

١ ـ ان أحكام العقد والنظام مطابقـان للانموذج المشار اليه فى المادة السابقة ولاحكام هذا القانون

ب ـ ان المؤسسين قد اكتتبوا فى جميـع الاسهم وأدوا القدر الذى يوجب القانون أداءه من قيمتها ووضعوا هذا القدر تحت تصرف الشركة فى بنك من البنوك

جـ ـ أن الحصص العينية قد قومت ، وأنه قد تم الوفاء بقيمتها كاملة

د ـ انهم عينوا الهيئات الادارية اللازمة للشركة

٢ ـ ولا يكون للشركة شخصية معنوية ولا يجوز لها أن تبدأ أعمالها الا بعد قيدها فى السجل التجارى ونشر المحرر الرسمى الصادر فى النشرة الخاصة التى تصدرها وزارةالتجارة والصناعة

٣ ـ ويصدر مرسوم بتعيين اجراءاتالتوثيق والقيد فى السجل التجارى وغيرها منالاجراءات اللازمة لتطبيق أحكام هذه المادة ٠

فى رأس المال وتداوله

١ ـ يجب أن يكون رأس مال الشركة كافيا لتحقيق غرضها وأن لايقل فى أى حال مايكون مدفوعا منه عند تأسيس الشركة عن عشرين ألف جنيه ، ولا تؤسس الشركة الا اذا كان رأس مالها مكتتبا فيه بالكامل وقام كل مكتتب باداء الربع على الاقل من القيمة الاسميةللاسهم النقدية التى اكتتب فيها ٠ ولا يسرى القيد المتعلق بالحد الادنى لرأس المال على الطلبات التى قدمت لوزارة التجارة والصناعة بالترخيص فى تأسيس شركات مساهمة قبل تاريخ العمل بهذا القانون ٠

٢ ـ ويودع المبلغ المدفوع لحساب الشركة تحت التأسيس فى أحد البنوك المرخص لها بتلقى الاكتتابات بقرار من وزير التجـارة والصناعة ، ولا يجوز سحبه بعد صدور المرسوم المرخص فى تأسيس الشركة الا بقرار منالجمعية العمومية

السهم لاتقل قيمته عن جنيهين

١ ـ يقسم رأس مال الشركة الى أسهم متساوية لا تقل القيمة الاسمية لكل منها عن جنيهين ٠ ويكون السهم غير قابل للتجزئة ولا يجوز اصداره بأقل من قيمته الاسمية ولايجوز اصداره بقيمة أعلى الا اذا قررت الجمعيـة العمومية ذلك وتضاف هذه الزيادة الىالاحتياطى القانونى للشركة ولو كان قد بلغ الخمس من رأس المال

٢ ـ وتظل الاسهم الاسمية الى أن يتم الوفاء بقيمتها كاملة ٠ ولا تسرى أحكام هذه الفقرة على أسهم الشركات القائمة التى حولتأسهمها الى أسهم لحامليها قبل تاريخ العمل بهـذا القانون

الحصص العينية عند التأسيس

اذا دخل فى تكوين رأس مال شركةالمساهمة حصص عينية عند التأسيس ، وجب عـلى المؤسسين أن يطلبوا الى رئيس المحكمةالابتدائية التى يقع فى دائرتها مركز الشركة تعيينخبيرين أو أكثر للتحقق مما اذا كانت هذه الحصص قد قدرت تقديرا صحيحا

حصص التأسيس وحصص الارباح

١ ـ لايجوز انشاء حصص تأسيس أوحصص أرباح الا مقابل التنازل عن التزام منحتـه الحكومة أو حق من الحقوق المعنوية

٢ ـ ويجب أن يتضمن نظام الشركة بيانا بمقابل تلك الحصص والحقوق المتعلقة بهـا وللجمعية العمومية للشركة الحق فى الغائهـا مقابل تعويض عادل

٣ ـ ولا يجوز أن يخصص لهذه الحصص مايزيد على ١٠ ٪ من الارباح الصافية بعدحجز الاحتياطى ووفاء ٥ ٪ على الاقل بصفة ربحلرأس المال

عرض ٤٩ ٪ من الاسهم فى الاكتتاب

١ ـ يجب عرض ٤٩ ٪ على الاقل من أسهم شركات المساهمة عند تأسيسها فى اكتتاب عام يقصر على المصريين من الاشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين لمدة شهر ان لم يكن قد تم بالفعل حصول المصريين على هذا القدر

٢ ـ واذا لم تستوف النسبة المنصوص عليها فى الفقرة السابقة يجب عرضها فى الاكتتاب العام جاز تأسيس الشركة دون استيفائهاكلها أو بعضها

٣ ـ ولا تسرى احكام الفقرة رقم ١ من هذه المادة على الشركات التى يكون رأس مالها كله أو أكثره من مال أجنبى وفقا لاحكام القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٣ الصادر فى شـأن استثمار المال الاجنبى فى مشروعات التنميـة الاقتصادية

فى زيادة رأس المال

فيما عدا الشركات التى يؤذن لها فى مرسوم تأسيسها بمقتضى نص خاص ، لاتجوز زيادة رأس مال الشركة الا بعد أداء رأس المالالاصلى بأسره ٠ وتسرى على هذه الزيادة أحكام المادة السابقة ، مالم تقرر الجمعية العمومية للشركة أن يكون للمساهمين القدامى خلال الفترةالمقررة للاكتتاب بحيث لا تقل عن شهر ، حق الاولوية فى الاكتتاب فى أسهم زيادة رأس المال ، كل منهم بنسبة مايملكه من أسهم

الزيادة وسعر اصدار الاسهم

١ ـ لايزاد رأس المال الا بقرار منالجمعية العمومية يبين مقدار الزيادة وسعر اصدار الاسهم ، ويعتبر باطلا بحكم القانون كل نص فى النظام يخول مجلس الادارة زيادة رأسالمال دون الحصول مقدما على مثل هذا القرار ، ولا تسرى احكام هذه الفقرة على القرارات التى صدرت صحيحة قبل العمل بأحكام هذا القانون

٢ ـ ويجب أن تتم زيادة رأس المال فعلا خلال السنوات الخمس التالية لقرار الجمعية العمومية المرخص بها والا كانت باطلة،وتحتسب هذه المدة بالنسبة الى كل زيادة تقررت أو تم الترخيص بها قبل تاريخ العمل بأحكام هذا القانون ابتداء من هذا التاريخ

الاحتياطى فى الشركات

١ ـ يجنب جزء من عشرين على الاقل من صافى أرباح الشركة المساهمة لتكوين احتياطى الى أن يبلغ هذا الاحتياطى الخمس من رأس المال ، وكل ذلك مالم يقض القانون بغيره

٢ ـ ويعمل بأحكام الفقرة المتقدمة كلما قل الاحتياطى عن خمس رأس المال

٣ ـ ولا تخل أحكام هذه المادة بمايشترطه النظام أو الجمعية العمومية من نسب أعلى أو أنواع أخرى من الاحتياطيات

٤ ـ وتتبع فى حساب مبلغ الربح الذى يقتطع منه الاحتاطى المنصوص عليه فى هذه المادة احكام النظام الخاصة بتعيين هذا المبلغ بالنسبة الى الشركات القائمة وقت العمل بهذا القانون

فى تداول الاسهم

١ ـ لايجوز تداول حصص التأسيس والاسهم التى تعطى مقابل الحصص العينية ، كما لايجوز تداول الاسهم التى يكتتب فيها مؤسسوالشركة قبل نشر الميزانية وحساب الارباح والخسائر وسائر الوثائق الملحقة بها عن سنتين ماليتين كاملتين من تاريخ صدور المرسوم المرخص فى تأسيس الشركة أو تاريخ قيدها فى السجل التجارى ان كان تأسيسها قد تم بمحرر رسمى

٢ ـ وتظل تلك الحصص والاسهم اسمية طوال هذه المدة ، ويحظر خلالها فصل قسائم الاسهم والحصص من كعوبها الاصلية ووضع عليها طابع يدل على نوعها وتاريخ صدورالمرسوم المرخص فى تأسيس الشركة أو تاريخ قيدها فى السجل التجارى ان كان تأسيسها قد تم بمحرر رسمى

٣ ـ ومع ذلك ، يجوز ـ استثناء منالاحكام المتقدمة ـ أن يتم بطريق الحوالة وقبل ملكية الاسهم التى يكتتب فيها مؤسسو الشركة من بعضهم لبعض أو منهم الى أحد أعضاء مجلس الادارة اذا احتاج الى الحصول عليها لتقديمها كضمان لاداراته أو من ورثتهم الى الغير فى حالة الوفاة

٤ – وتسرى احكام هذه المادة على مايكتتب فيه مؤسسو الشركة من بعضهم لبعض أو منهم الى أحد أعضاء مجلس الادارة اذا احتاج الى الحصول عليها لتقديمها كضمان لادارته او من ورثتهم الى الغير فى حالة الوفاة

٤ – وتسرى احكام هذه المادة على مايكتتب فيه مؤسسو الشركة فى كل زيادة فى رأس المال تتم قبل انقضاء الفترة المنصوص عليها فى الفقرة رقم ١

٥ – ويعتبر مؤسسا كل من وقع العقد الابتدائى للشركة

حظر تداول شهادات الاكتتاب

فى غير اخلال بأحكام المادة السابقة ، لايجوز تداول شهادات الاكتتاب ولا الاسهم بأزيد من قيمتها الاسمية مضافا اليها – عند الاقتضاء – مقابل نفقات الاصدار ، وذلك فى الفترةالسابقة على صدور مرسوم تأسيس الشركة أو قيدها فى السجل التجارى بالنسبة الى شهادات الاكتتاب أو فى الفترة التى تلى صدور مرسوم التأسيس أو القيد فى السجل التجارى الى نشر حساب الارباح والخسائر على سنةمالية كاملة بالنسبة الى الاسهم .

فى بورصات الاوراق المالية

١ – يجب أن تقدم اسهم شركات المساهمة وسنداتها التى تصدر بطريق الاكتتاب العام خلال سنة على الاكثر من تاريخ اصدارها الى جميع بورصات الاوراق المالية فى مصر لتقيدفى جداول اسعارها طبقا للشروط والاوضاع المنصوص عليها فى لوائح تلك البورصات

٢ – ويكون عضو مجلس الادارة المنتدب مسئولا عن تنفيذ أحكام هذه المادة وعن التعويض الذى يستحق بسبب مخالفتها عند الاقتضاء

فى اصدار السندات

لا يجوز اصدار السندات الا بقرار من الجمعية العمومية وبعد أداء رأس المال بأسره ، ولا يجوز اصدار سندات قابلة للتداول بقيمة تزيد على رأس المال المدفوع والموجود بحسب آخر ميزانية وافقت عليها الجمعية العمومية

واذا طرح جانب السندات التى تصدرها الشركة للاكتتاب العام ، فيجب أن يتم ذلك عن طريق احد البنوك المرخص لها فى الاكتتاب بقرار من وزير التجارة والصناعة

استثناء بعض الشركات

استثناء من أحكام المادة السابقة ، يجوز للشركات العقارية وشركات الائتمان العقارى والبنك الصناعى والشركات التى يؤذن لهابذلك فى مرسوم تأسيسها اصدار سندات قابلة للتداول قبل أداء رأس المال بأسره . ويجوز لها اصدارها بقيمة تجاوز رأس المال .

مجلس ادارة الشركة

يتولى ادارة الشركة مجلس يسمى « مجلس الادارة » . ويبين نظام الشركة طريقة تكوين هذا المجلس ، ولا يجوز أن يقل عدد أعضاء مجلس الادارة عن ثلاثة ولا يكون اجتماع المجلس صحيحا الا اذا حضره ثلث الاعضاء ، على ألا يقل عدد الحاضرين عن ثلاثة مالم ينص نظام الشركة على نسبة أو عدد أكبر

ويجب أن يجتمع مجلس الادارة أربع مرات على الاقل خلال السنة المالية الواحدة ، ولايجوز أن تنقضى أربعة أشهر كاملة دون عقد اجتماع للمجلس الا أن ينص نظام الشركة على عدد أكبر أو مدة أقصر

مكافأة أعضاء مجلس الادارة

١ – يبين نظام الشركة طريقة تحديد مكافأة أعضاء مجلس الادارة . ولا يجوز تقدير مكافأة مجلس الادارة بنسبة معينة فى الارباح بأكثر من ١٠ ٪ من الربح الصافى بعد استنزال الاستهلاكات والاحتياطى القانونى والنظامى وتوزيع ربح لايقل عن ٥ ٪ من رأس المال على المساهمين أو أية نسبة أعلى ينص عليها النظام ويكون باطلا كل تقدير يتم على خلاف هذه الاحكام وكل شرط يقضى بدفع المكافأة خالصة من كل ضريبة

٢ – وفيما عدا العضو المنتدب للادارة، لايجوز أن تزيد جملة المبالغ التى يحصل عليها عضو مجلس الادارة بصفته هذه باعتبارها راتبا مقطوعا يؤدى دون نظر الى أرباح الشركة أو خسائرها أو بدل حضوره عن الجلسات مبلغ ٦٠٠ جنيه سنويا

٣ – ولا تسرى احكام هذه المادة على الشركات القائمة اذا قررت ذلك أول جمعية عمومية تجتمع بعد صدور هذا القانون بأغلبية ثلثى رأس المال

المصريون فى مجلس الادارة

١ – يجب أن يكون ٤٠ فى المائة على الاقل من أعضاء مجلس ادارة أية شركة مساهمة من المصريين

٢ – واذا انخفضت – لاى سبب من الاسباب نسبة المصريين فى مجلس الادارة عما يلزم توافره بالتطبيق لهذه المادة وجب استكمال هذه النسبة خلال ثلاثة أشهر على الاكثر على أن تصادق الجمعية العمومية على ذلك فى أول اجتماع لها

الجمع بين عضوية الشركات

لا يجوز لاحد – بصفته الشخصية أو بصفته نائبا عن الغير – أن يجمع بين عضوية مجالس ادارة أكثر من ست شركات من شركات المساهمة التى يسرى عليها هذا القانون . ولا تدخل فى حساب هذا النصاب عضوية مجالس بادارة شركات المساهمة التى لم يمض على انشائها خمس سنوات

٢ – ومع ذلك يجوز – استثناء مما تقدم – الجمع بين عضوية مجالس ادارة شركات المساهمة التى يملك العضو ١٠ فى المائة على الاقل من أسهم رأس مال كل منها مهما بلغ عدد هذه الشركات مادامت عضويته مقصورة عليها .

العضو المنتدب بمجلس الادارة

١ – لايجوز لاحد ان يكون عضوا منتدبا بمجلس ادارة أكثر من شركتين

٢ – ويسرى هذا الحظر على رئيس مجلس الادارة متى كان يقوم بالادارة الفعلية ،ويعتبر فى حكم عضو مجلس الادارة المنتدب من يقوم بالادارة الفعلية للشركة ولو لم يكن من اعضاء مجلس الادارة

سن التقاعد لعضوية مجلس الادارة

كل عضو فى مجلس ادارة شركة مساهمة تبلغ سنه سبعين سنة ميلادية يعتبر متقاعدا فى نهاية السنة المالية التى يبلغ فيها هذه السن ويجب عليه أن يتنحى فى الجمعيةالعمومية لتلك السنة ، ومع ذلك يجوز للجمعية العمومية اعادة انتخابه بقرار خاص اذا اقتضت مصلحة العمل بقاؤه فى مجلس الادارة

على مجلس الادارة أن يعد عن كل سنة مالية فى موعد يعقد الجمعية العمومية للمساهمين خلال ستة أشهر على الاكثر من تاريخ انتهائها ميزانية الشركة وحساب الارباح والخسائر مشتملين على جميع البيانات التى يصدر بتعيينها قرار من وزير التجارة والصناعة .

تسرى على شركات التوصية بالاسهم سائر أحكام هذا القانون مع مراعاة القواعد المنصوص عليها فى هذا الفصل

ويعهد بادارة « شركة التوصية بالاسهم » الى شريك متضامن أو أكثر ويعين عقد تأسيس الشركة ونظامها أسماء من يعهد اليهم بالادارة وسلطاتهم فيها

ويكون حكم من يعهد اليهم بادارة شركة التوصية بالاسهم على الوجه المتقدم من حيث المسئولية حكم المؤسسين وأعضاء مجالس الادراة فى شركات المساهمة فى تطبيق احكام هذا القانون .

مجلس مراقبة ..

١ – يكون لكل شركة توصية بالاسهم مجلس مراقبة مكون من ثلاثة على الاقل من المساهمين أو من غيرهم . ولهذا المجلس أن يطلب الى المديرين باسم الشركة تقديم حساب ادارتهم وله فى سبيل تحقيق هذا الغرض أن يفحص دفاتر الشركة ووثائقها وان يقوم بجرد الصندوق والاوراق المالية والوثائق المثبتة لحقوق الشركة والبضائع الموجودة لديها .

٢ – ولا تسرى أحكام هذه المادة على الشركات القائمة الا بعد مضى ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون .

ولمجلس المراقبة أن يبدى الرأى فى المسائل التى يعرضها عليه مديرو الشركة وله أن يأذن باجراء التصرفات التى يتطلب نظام الشركة اذنه فيها .

ولا يجوز للجمعية العمومية للمساهمين أن تباشر او أن تقر الاعمال المتعلقة بصفة الشركة بالغير أو أن تعدل نظام الشركة الا بموافقة المديرين ما لم يقض نظام الشركة بغير ذلك .

وتنوب الجمعية العمومية عن المساهمين فى مواجهة المديرين .

يجب أن يذكر فى جميع عقود الشركة وفواتيرها وغيرها من المطبوعات « شركةتوصية بالاسهم » بجانب عنوانها قبل العنوان او بعده .

شركة تنتهى بموت الشريك

تنتهى الشركة بموت الشريك الذى يعهد اليه بالادارة الا أذا نص على غير ذلك ، واذا خلا النظام من نص على مايتبع فى هذه الحالة كان لمجلس المراقبة أن يعين مديرا مؤقتا للشركة يتولى أعمال الادارة العاجلة الى أن تعقد الجمعية العمومية ، ويقوم المدير المؤقت بدعوة الجمعية العمومية خلال خمسة عشر يوما من تعيينه وفقا للاجراءات التى يقررها النظام ، ولايكون المدير المؤقت مسئولا الاعن تنفيذ وكالته .

الشركة ذات المسئولية المحدودة هى شركة تجارية لايزيد عدد الشركاء فيها على خمسين شريكا ، لا يكون كل منهم مسئولا الا بقدر حصته ولا يجوز تأسيس الشركة أو زيادة رأس مالها أو الاقتراض لحسابها من طريق الاكتتاب العام ، ولا يجوز لها اصدار أسهم أو سندات قابلة للتداول . ويكون انتقال حصص الشركاء فيها خاضعا لاسترداد الشركاء وللشروط الخاصة التى يتضمنها عقد الشركة فضلا عن الشروط المقررة فى هذا القانون .

١ – لا يجوز أن يكون شريكا فى الشركة ذات المسئولية المحدودة سوى الاشخاص الطبيعيين .

٢ – ولا يجوز أن يقل عدد الشركاء عن اثنين ، فان كان بين الشركاء زوجان وجب أن يكون عدد الشركاء ثلاثة على الاقل .

واذا قل عدد الشركاء عن النصاب المعين فى الفقرة السابقة ، اعتبرت الشركة منحلة بحكم القانون ان لم تبادر خلال شهر على الاكثر الى استكمال هذا النصاب . ويكون من يبقى من الشركاء مسئولا فى جميع أمواله عن التزامات الشركة خلال هذه المدة ..

٢ – فى الحصص وانتقالها

١ – لايجوز ان يقل رأس مال الشركة ذات المسئولية المحدودة عن ألف جنيه ، ويقسم رأس المال الى حصص متساوية لاتقل قيمة كل منها عن عشرين جنيها . وتتقاسم الحصص الارباح وفائض التصفية سوية فيما بينها ما لم ينص فى عقد الشركة على غير ذلك .

٢ – وتكون الحصص غير قابلة للقسمة . فاذا تعدد الملاك لحصة وحدة جاز للشركة أن توقف استعمال الحقوق المتعلقة بها الى أن يختاروا من بينهم من يعتبر مالكا منفردا للحصة فى مواجهة الشركة ..

٣ – فى ادارة الشركة

١ – يدير الشركة مدير أو مديرون من بين الشركاء أو من غيرهم بأجر أو على سبيل التبرع

٢ – ويعين الشركاء المديرين لاجل معين أو دون تعيين أجل ..

٢ ــ ويعتبر المديرون المعينون فى عقد تأسيس من الشركاء أو من غيرهم دون بيان احل معلوم معينين لمدة بقاءالشركة مالم ينص عليه العقد أو يتفق الشركاء بالاجماع على غير ذلك .

ويكون لمديرىالشركة سلطة كاملة فىالنيابة عنها مالم يقض عقد تأسيس الشركة بغيرذلك

وكل قرار يصدر منالشركة بتقييدسلطات المديرين أو بتغييرهم بعد قيدها فى السجل التجارى لا يكون نافذا فى حق الغير الا بعد انقضاء خمسة أيام من تاريخ اثباته فى هذا السجل .

١ ــ يكون حكم المديرين منحيث المسئولية حكم أعضاء مجالس الادارة شركات المساهمة .

فى العقود والفواتير

١ ــ جميع العقود والفواتير والاسماء والعناوين التجارية والاعلانات وجميعالاوراق والمطبوعات الاخرى التى تصدر من الشركة يجب أن تحمل تسمية الشركة وان تسبقها أو تلحقها عبارة « شركة ذات مسئولية محدودة » مكتوبة بأحرف واضحة مقروءة ، مع بيان مركز الشركة وبيان رأس المال اذا لم يكن أقل من قيمته الثابتة فىآخر ميزانية.

٢ ــ وكل من تدخل باسم شركة ذات مسئولية محدودة فى أي تصرف لم تراع فيه احكام الفقرة السابقة ، يكون مسئولا فى ماله الخاص عن جميع الالتزامات الناشئة عن هذا التصرف .

.لايجوز تعديل عقد الشركة ولا زيادة رأس مالها أوتخفيضه الا بموافقة الاغلبية العددية للشركاء الحائزة لثلاثة أرباع رأس المال مالم يقض عقد الشركة بغير ذلك .

تطبيق الاحكام الخاصة باجراء الجرد والميزانية فىشركات المساهمة على الشركات ذات المسئولية المحدودة وتشتمل الميزانية على سبيل التخصيص على بيان ديونالشركة على الشركاء وديون الشركاء على الشركة

وتودع الميزانية بعدانقضاء خمسة عشريوما من اعدادها مكتب السجل التجارى ولكلذى شأن أن يطلب الاطلاع عليها ..

حل الشركة

١ ــ فىحالة خسارة نصف رأس مال الشركة تعين على المديرين أن يعرضوا على الجمعية العمومية أمر حل الشركة ويشترط لصدور قرار الحل توافر الاغلبية اللازمة لتعديلعقد الشركة .

٢ ــ واذا بلغت الخسارة ثلاثة أرباع رأس المال جاز ان يطلب الحل الشركاء الحائزون لربع رأس المال .

٣ ــ واذا ترتب علىالخسارة انخفاض رأس المال الى أقل منألف جنيه كان لكل ذىشأن ان يطلب حل الشركة .

وفيما عدا النصوص الواردة فىهذا القانون تطبق القواعد المقررة فى قانون التجارة .

فى الاحكام الخاصة بالعمال والمستخدمين

يجب ألايقل مجموع عدد المصريينالمشتغلين فى مصر من عمال شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة عن ٩٠ ٪ من مجموع عمالها وألا يقل مجموع ما يتقاضونه من أجور عن ٨٠ ٪ من مجموع أجور العمال التى تؤديها الشركة

يجب ألا يقل عدد المصريين المستخدمين فى مصر فىشركات المساهمة عن ٧٥ ٪ من مجموع مستخدميها وألا يقل مجموع مايتقاضونه من اجور ومرتبات عن ٦٥ ٪ من مجموع الاجور المرتبات التى تؤديها الشركة • ويسرىحكم هذه الفقرة على شركات التوصية بالاسهم والشركات ذاتالمسئولية المحدودة اذا زادرأس مالها على خمسين ألف جنيه .

ونقصد بكلمة «مستخدم» كلشخص يقوم بعمل ادارى أو فني أو كتابى أو حسابى ويتقاضى مرتبا او اجرا من الشركة عن عمله

استثناء من أحكام المادة السابقة ، يجوز لوزير التجارة والصناعة أن يأذن باستخدام فنيين منعمال أو مستخدمين اورؤساء للادارة أو مستشارين أخصائيين من الاجانب فىحالة تعذر وجود مصريين ، وذلكللمدة التىيحددها ولا يدخل هؤلاء الفنيون فى حساب النسب المقررة .

يجب على شركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة القائمة وقت العمل بهذا القانون استكمال النسب المقررة بالنسبة للموظفين المصريين والعمال فىمدى ثلاث سنوت تبدأ منأول فبراير سنة ١٩٥٤ بحيث تلتزم الشركة فى نهاية كل سنة باستيفاء ثلث الفرق على الاقل بين النسب الموجودة فى هذا التاريخ والنسب المقررة

تنظيم السياحة فى العراق

أصدر مدير السياحة العامنشورا جاء فيه :

« لما كانت الغاية التي من أجلها أسست هذه المديرية العامة تستهدف تعريف العالم الخارجي بحضارات العراق القديمة والحديثة وما أحرزه من التقدم السريع فى مضمارالحضارة والمدنية عن طريق النشر والتأليف ونظرا لحاجتنا العمة الى جميع مانشر من شؤونالعراق الجغرافيةوالتاريخية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية لذا نرجو التفضل بموافاتنا بكل مالديكم من نشرات وكراسات بمختلف اللغات التى تبحث فى المواضيعالآنفة الذكر لكى يتسنى لنا دراستها والاستفادة منها فى شؤون السياحة وانماء مرافقها فى العراق »

أرقام واحصاءات

أسعار الذهب

الجنيه صورة الملك	١٨ يناير	١٩ يناير	٢٠ يناير	٢١ يناير
القاهرة				
بيروت	٣٠٦٢ر٥	٣٠٦٢ر٥	٣٠٥٧ر٥	٣٠٤٧ر٥
ميلانو	٦١٧٥	٦١٥٠	٦١٢٥	٦١٧٥
بروكسل	٤٨١	٤٧٧	٤٧٤ر٥	٤٧٧

أسعار فروق رتب القطن

اعتمد وزير المالية والاقتصادية قرارا بأسعارفروق الرتب بالريال للبيع بمقتضاها على النحو التالى :

الرتبة	كرنك	منوفى	أشمونى	زاجوراه	جيزة ٣٠
فير	— ١٢	— ٢٠	— ١٤	— ١٤	— ٩
فير فولى فير	— ١٠	— ١٨	— ١٢	— ١٢	— ٧
فولى فير	— ٨	— ١٦	— ١٠	— ١٠	— ٥
فولى فير جود فير	— ٦	— ١٤	— ٨	— ٨	— ٢
جود فير	— ٤	— ١٢	— ٦	— ٦	معادلة
جود فير/فولىجود فير	— ٢	— ١٠	— ١٠	— ٤	+ ٢
فولى جود فير	معادلة	— ٧	معادلة	معادلة	+ ٥
فولى جود فير جود	+ ٣	— ٣	+ ٢	+ ٢	+ ٧
جود	+ ٥	معادلة	+ ٤	+ ٤	+ ١١
جود فولى جود	+ ١٠	+ ٣	+ ١٠	+ ١٠	+ ١٥
فولى جود	+ ١٥	+ ٧	+ ١٤	+ ١٤	+ ١٨
فولى جود اكسترا	+ ٢٠	+ ١١	+ ١٦	+ ١٦	+ ٢٠
أكسترا	+ ٢٥	+ ١٥	+ ١٨	+ ١٨	+ ٢٢

وقد نص القرار على ان تباع الاقطان جيزة ٣١ بزيادة ريال عن سعر بيع الاشمونى ·
وتباع لاقطان جيزة ٤٧ بزيادة ريالونصفعن سعر بيع الاشمونى

وتباع الاقطان جيزة ٤٥ بأسعار بيع الكرنك

وتباع الاقطان جيزة ٦٠ بزيادة ريالعنسعر بيع الاشمونى
وتباع الاقطان جيزة ٥٠و٥٤ بسعر بيع الاشمونى.

وتباع الاقطان جيزة ٧و٢٣ و٣٤و٥٨ بسعربيع جيزة ٣٠
وتباع الاقطان جيزة ٣٧و٥١ بسعر بيع المنوفى

وتباع الاقطان جيزة ٥٦ بريال أقل منسعر بيع الكرنك
وتسرى هذه الاسعار اعتبارا من يوم الاثنين ٢٥ يناير الحالى

سـوق الذهب العالمى : تميزت الاسواق الحرةللذهب فى الربع الاخير من عام ١٩٥٣ بما عرضته روسيا من كميات من الذهب لبيعها فى تلك الاسواق · ففى اوائل اكتوبر ١٩٥٣ كان السعرالحر٢٥ر٣٦ دولارالالاوقية من الذهب وتناقص الى ٢٥ر٣٥دولارا للاوقية فىاواخر ديسمبر سنة١٩٥٣ وقد انخفض عن ٣٥ دولارا للاوقيـة فى أوسط نوفمبر لاول مرة منـذ الحرب · وقد بدأ بيع روسيا للذهب منذ اكتوبر واستمر حتى منتصـف ديسمبر · وكان للانخفاض الكبيرفى سعر الذهب أن لجأ منتجو الذهبفى جنوب افريقيا واستراليا الى الاحتفاظ بانتاجهم الذى تعـودوا عرضـه فى هذه الاسواق ومن غير المحتمـل أن تزيد مبيعات روسيا فى السوق الحرة كثيرا عما كانت تعرضه البلاد المنتجة

هذا وقد كانت الحالة فى الشرق الاوسط هادئة فى اوائل هذه الفترة الا أن سوق بيروت نشطت قليلا فى نوفمبر وديسمبر على أثر تحسـن الاسعار فى بومباى · وكانت اسواق الشرق الاقصى هادئة عموما ·

وكان الاستهلاك فى اوربا اقل من المعتاد وربما يرجع هذا الى الضعف الذى أصـاب سـوق باريس حيث انخفضت السوق الداخلية من ٠٠٠ ٠٠٠ر٤٨٠ فرنكا للكيلو فى أوائـل سبتمبر الى ٠٠٠ر٤٣٥ فرنكا للكيلو فى اواخر ديسمبر من عام ١٩٥٣

المركز الاحصائى للقطن المصرى فى يناير ١٩٥٤

الصنف	المخزون فى ٥٣/٨/٣١	المحصول (التقدير الثانى)	المعروض	الصادر	المستهلك محليا	باقى المعروض
كرنك	٢ر١٣٩ر٠٠٠	١ر٩٤٨ر٠٠٠	٤ر٠٨٧ر٠٠٠	٩٧٧ر٤٥٥	٣ر٩٦٦	٣ر١٠٥ر٥٧٩
منوفى	٨٩ر٠٠٠	٨٠ر٠٠٠	١٦٩ر٠٠٠	٧١ر١٠٢	—	٩٧ر٩٨٩
جيزة ٣٠	١١٥ر٠٠٠	١ر٦٤١ر٠٠٠	١ر٧٥٦ر٠٠٠	٤٥٧ر٦٦٦	٢٩ر٧١٢	١ر٢٦٦ر٧٣٤
جيزة ٣١					١ر٨٨٨	
أشمونى	١ر٠٢٧ر٠٠٠	٣ر٣٠٢ر٠٠٠	٣ر٣٢٩ر٠٠٠	٩٣٣ر٨٣٤	٣٢٧ر٦١٠	٢ر٠٥١ر٢٤٦
زاجوراه					١٦ر٣١٠	
أصناف أخرى واسكارتو	٣٠ر٠٠٠	١٣١ر٠٠٠	١٦١ر٠٠٠	٣٥ر٤١٢	٥٤ر٨٧٠	٧٠ر٧١٨
المجموع	**٣ر٤٠٠ر٠٠٠**	**٦ر١٠٢ر٠٠٠**	**٩ر٥٠٢ر٠٠٠**	**٢ر٤٧٥ر٤٦٩**	**٤٣٤ر٣٥٦**	**٦ر٥٩٢ر١٧٥**

ارقام واحصاءات :

أسعار الجنيه المصرى

حسابات حق الاستيراد	١٩٥٤/١/٦	١/٩	١/١٢	١/١٤	١/١٥	١/١٨	١/٢٠
علاوة الجنيه الاسترلينى (٪)	٥ ١/٨	٥ ١/٤	٥ ٣/٨	٥ ١٧/٣٢	٥ ٧/١٦	٥ ١/٢	٣/٨
علاوة الدوشيتمارك (٪)	١١ ٣/٨	١٠ ٣/٤	١٠ ١/٢	١٠ ١/٤	١٠ ١/٤	١٠	٩ ٥/٨
سعر الدولار الامريكى بالقروش	٣٧ر٧	٣٧ر٧٧٥	٣٧ر٧٧٥	٣٧ر٧٧٥	٣٧ر٨٠٠	٣٧ر٨٠٠	٣٧ر٨٠٠
حساب (ب) في سويسرا بالفرنكات	١١ر٦٩	١١ر٦٧٥	٦٥ ر١١	٦٥ ر١١	١١ر٦٧٥	١١ر٦٧٥	١١ر٦٧٥

الارباح الصافية

« تابع المنشور صفحة ٢٣ »

دخلا رغم أنها غير دورية أو متكررة.

(٣) ان الدخل يشمل كل زيادة فى الثروة الاصلية سواء كانت هذه الزيادة نتيجة للانتفاع ـ بالاصول أو ناشئة من ربح بيع هذه الاصول، وذلك لانه من الممكن التصرف فى هذه الزيادة مع الاحتفاظ بقيمة الاصول السابقة .

ومن ذلك يتبين أن الدخل يختلف عن الربح التجارى المعروف فى المحاسبة ، فهو أوسع منه مدى . فهل الذى يخضع للضريبة على الارباح التجارية والصناعية هو الدخل أم الربح التجارى وحده بمعناه المعروف؟ أم أشياء بين هذا وذاك ؟

أخذ المشرع الانجليزى بفكرة الربح التجارى ، فأخضعه دون الدخل للضريبة على الارباح التجارية والصناعية .

وفى امريكا اتبع نفس الاساس الذى اتخذته انجلترا مع الاتجاه الى عدم الاخذ كلية بمبدأ الدورية وحده، والى اشراك الربح الناتج من بيع الاصول ايضا .

وفى فرنسا كان النص عند وضعه فى سنة ١٩١٧ يقضى بأن تفرض ضريبة الارباح التجارية ـ والصناعية على الارباح الصافية التى تنتج بعد خصم جميع التكاليف والاعباء التى تشمل القيمة الايجارية للعقارات المستخدمة فى أعمال المنشأة والاستهلاكات التى يقتضيها العرف فى كل صناعة او تجارة على حدة .

وعند التطبيق ثار جدل عنيف حول ادخال بعض الارباح او الخسائر الرأسمالية التى تنتج من بيع بعض الاصول او عدم ادخالها ، ذلك لان هذا النص قد قضى بفرض الضريبة على الارباح التجارية الصافية دون أى اشارة الى شىء من الارباح الرأسمالية ولهذا نادى غالبية الشراح هناك بعدم ادخال شىء من هذه الارباح الاخيرة ضمن الارباح التجارية الصافية الخاضعة للضريبة ، وبعد ذلك وجد المشرع الفرنسى أن من اللازم تعديل هذا النص بحيث يقضى على الجدل الذى قام نتيجة غموضه فى الموضوع الذى ذكرناه ، فعدل نص هذه المادة فى سنة ١٩٣٣ بأن فرض الضريبة على الارباح الصافية التى تنتج من مجموع العمليات على اختلاف أنواعها التى باشرتها المنشأة بما فى ذلك بيع أى أصل من الاصول. سواء أثناء حياة المنشأة أو عند انتهائها .

وفى بلجيكا ، لا يشترط الاخضاع الربح الرأسمالى أن يكون قد تحقق فعلا بقبض قيمته، بل يكفى لاحتسابه مجرد زيادة قيمة الاصل فى الدفاتر ولو لم يتم بيعه فعلا .

(ت. ا.)

طبعت بمطابع دار اخبار اليوم



الاقتصاد والمحاسبة

العدد ٧١ — صاحب الامتياز : عبد الله فكرى اباظه رئيس نادى التجارة — الثمن
١٥ فبراير ١٩٥٤ — رئيس التحرير : احمد عنان — ١٠ قروش

عهد انبعاث اقتصادى

لم تعرف مصر في تاريخها الطويل أياما أعمر بالبركات وأحفل باليمن من أيامها الحاضرة . ففى كل يوم تطالعنا الحكومة بمشروع اقتصادى جليل الاثر كبير الخطر يدعم جانبا من جوانب الاقتصاد فى البلاد وهى مشروعات تجىء بعد درس وبحث وتقص مستهدفة ارساء أسس الكيان المالى للبلاد وتهيئة أسباب العيش الرغيد فى القابل من الايام .

فلم تكد الحكومة توقع اتفاق البترول الجديد مع احدى الشركات الامريكية ، حتى وقعت اتفاقا خطيرا جديدا مع بعض البيوتات الالمانية لاستثمار حديد اسوان فى صنع الفولاذ محليا ، ثم اتجهت الحكومة كذلك الى صناعة السماد ترعاها وتكلأها لتخلص مصر من دوام الاعتماد على مستوردات الاسمدة الاجنبية . وما لبثت الحكومة ان رفعت الرسوم الجمركية على السجاير الاجنبية لتعزز دعائم صناعة السجاير المصرية ، وان سمحت باعادة اصدار الذهب بعد ان كان ذلك محظورا ، وعدلت الرسوم القيمية على بعض السلع تعديلا يطابق خير مصالح البلاد ، ووعدت بتسوية جميع منازعات مصلحة الضرائب مع الشركات تسوية سريعة عادلة ، وأصدرت تعليماتها الى رجال الضرائب بتوخى العدل وعدم الاسراف فى التقدير الجزافى .

هذه اصلاحات تتتابع يوما بعد يوم ، مبشرة بعهد انبعاث اقتصادى باتت مصر اليوم على أبوابه . فقد أدرك المسئولون ان انهاض الاقتصاد فى البلاد التى لم تنل قسطا من الصناعة وفيرا ، لابد أن يسبقه مايهيىء له الجو الحسن ، وذلك بتنظيم الاسباب المشجعة لقيام الصناعات الجديدة ، واعفائها من الضرائب زمنا ما ، واعفائها من قيود التوظف لتتمكن من الاسترشاد بآراء ذوى الخبرة مهما تكن جنسيتهم ، وتيسير دخول الاموال الاجنبية وحمايتها وتنظيم خروجها ، وتعديل القوانين القائمة تعديلا يتسع صدره أمام هذه النهضة المستحدثة . . .

كل هذه بوادر يمن تحمل على التفاؤل بغد اقتصادى مرموق . وقد تخلت مصر نهائيا عن تلك العزلة الاقتصادية التى كانت تملى عليها ان تعيش فى ((قوقعة)) بعيدا عن تيارات الصناعة والاقتصاد الدولية . أما اليوم ، فان مصر تمد يدها فى كل اتجاه ، وتستعين بالمال من كل زاوية ، وتستقدم الخبرة من كل ناحية ، وتستثمر الموارد من كل واد وسهل وتل ، وتستخرج كنوزا كانت مطمورة لاتنالها الايدى ، وتشغل أبناء الوادى فلا يعرفون بطالة .

افلا يغتبط لكل هذا رجال المال والاعمال ؟



تسوية منازعات الضرائب

أحسن وزير المالية والاقتصاد اذ استجاب الى ما ينادى به رجال الاعمال من ضرورة البدار بالفصل فى المنازعات القائمة بينهم وبين مصلحة الضرائب ، وهى منازعات تستنفد كثيرا من الجهد والمال وتسبب عناء غير قليل للذين يخوضون مضمار الانتاج القومى ، فضلا عن أنها تعطل استيفاء حقوق الخزانة ريثما يفصل فى المنازعات بالتقاضى ..

وأحسن الوزير كذلك بتوجيه نداء الى رجال الضرائب بان يتحروا جانب الاعتدال والحق فى تقديراتهم فلا يجنحون الى المغالاة فى التقدير ، ولا يحاولون اظهار اجتهاد يخرجهم من حدود التقدير المعقول الى حدود الاسراف فى هذا التقدير .

ولا تزال هناك مقترحات بشأن الضرائب نعتقد انه ينبغى أن يوجه اليها الدكتور عبد الجليل العمرى كثيرا من اهتمامه وعنايته منها :

أولا — تعدد أنواع الضرائب وكثرتها مع زيادة فئاتها مما أصبح عبئا شديدا على جمهور العاملين . فالتاجر مثلا يؤدى عشرات من ضرائب التمغة على الايصالات وعلى اللافتات وعلى أذون الاصدار والاستيراد وعلى الشيكات، وعلى الاعلانات وعلى أوراق القضايا، ويؤدى ضرائب عن صافى الربح ، ويؤدى ضرائب عن الايراد العام .. مما يجعل وعاء الضريبة فى حالة التاجر والمحامى والطبيب والمهندس يتسع حتى يستوعب أكثر من ٣٠ فى المائة من صافى الربح او صافى الايراد ، وهى بلا ريب نسبة عالية : حبذا العمل على خفضها . ولا سيما أن هؤلاء جميعا ينتمون الى هيئات يتعين عليهم أن يؤدوا لها اشتراكات أو رسوم تمغة كالغرف التجارية أو نقابات الاطباء والمهندسين والصيادلة والصحفيين ..

ثانيا — ان من الافضل المحاسبة على جملة الايراد العام بدلا من تقسيم الضرائب الى فئات وأنواع ودرجات شتى يحار فيها الممولون الذين يؤدون ضرائب عوائد وضرائب أطيان وضرائب على انتقال ملكية الاسهم والسندات وضرائب على الاعمال التجارية وضرائب على أرباح الاسهم وضرائب على الايرادات الثابتة .. فلو وحدت الضرائب وقررت على الايراد العام — حتى ولو صحب ذلك رفع فى نسبتها الحالية وخفض فى نسب الاعفاء — لكان ذلك أفضل وأيسر فى المحاسبة والربط .

ثالثا — أن يعاد النظر فى الجهاز الادارى الحالى لمصلحة الضرائب ، بحيث يتمشى فى تصرفاته وأعماله مع مقتضيات العدالة والسرعة . فمادام النظام المكتبى والنزعة البيروقراطية يتحكمان فى رجال الضرائب ، فسيصبح من العسير عليهم مسايرة الروح الجديدة التى دعا اليها وزير المالية .

ويهمنا فى هذا الصدد ان نوجه النظر الى سلسلة المقالات النفيسة التى ننشرها فى هذه المجلة للاستاذ عبد المؤمن الزهيرى مأمور الضرائب ، ففيها كثير من الآراء الصائبة الفطنة التى يمكن فى ضوئها معالجة الاداة الضرائبية معالجة ناجعة .

اتفاقية البترول

من أبرز أحداث هذا الشهر تعاقد الحكومة المصرية مع احدى الشركات الامريكية للبحث عن الزيت فى الصحراء الغربية ، ولعل هذا أول اتفاق من نوعه يعقد منذ ما صدر قانون المناجم والمحاجر فى العام الماضى ، ومنذ ما اتجهت النية الى ادخال تعديلات جوهرية عليه لمعالجة نواحى القصور الواضحة فيه .

ولهذا الاتفاق مزايا كثيرة يعنينا هنا أن نشيد بها :

فهو أولا فتح للابواب امام رؤوس اموال أجنبية ترد على مصر وتستثمر فيها . وحسنا تعمل الحكومة بتشجيع استيراد رؤوس الاموال من الخارج لتساهم فى بعث الاقتصاد القومى وكشف موارد الثروة المستترة.

وهو ثانيا يهيىء فرص البحث عن الزيت فى منطقة الصحراء الغربية لاول مرة فى تاريخ مصر . فحتى الآن لم تجر أعمال الكشف عن الزيت الا فى الصحراء الشرقية على ساحل البحر الاحمر وفى شبه جزيرة سيناء، فاذا كشف الزيت — ولو بمقادير قليلة — كان ذلك دليلا على وجود مكامن دفينة لهذا المعدن السائل فى صحراء الغرب .

وهو ثالثا يشغل أيديا مصرية فى أعمال الكشف على الزيت ، ثم يدرب الشبان المصريين فى الداخل وفى الخارج على هندسة الزيت ليكتسبوا خبرة تؤهلهم للعناية مستقبلا بهذا المرفق الهام من مرافق الحياة الاقتصادية .

وهو رابعا ينص على أن تتقاضى الحكومة حصيلة من الارباح تبدأ صغيرة ثم تتدرج كبرا . كما انه يهيىء للحكومة أن تظفر بما تحتاج اليه من الزيت الخام بثمن زهيد لتسد بهذا الوارد كفاية معامل التكرير الاميرية والاهلية .

وهو خامسا ينهض دليلا على الثقة التى يوليها الاجانب اقتصاد مصر ، وهى ثقة كفيلة أن تنمو على توالى الايام فتنشط صلات مصر الاقتصادية الخارجية

ولا ريب فى أن الدكتور حلمى بهجت بدوى وزير التجارة السابق قد عرف كيف يدير مفاوضات الزيت بنجاح دلت عليه هذه النتيجة ، فجمع بين الحرص على حقوق البلاد والعمل على استثمار مواردها فى روح من السماحة التى ترتضيها المعاملات الاقتصادية ، وفى جو من الحرية التعاونية فى مضمار الانتاج القومى.

ومعروف أن المال الاجنبى يسعى دائما وراء المغريات والضمانات . فان وجد فى بلد سوقا ذات اغراء ، وان وجد الى جانب ذلك ضمانا يقيه مغبة الضياع ، أسرع اليه راكضا وألقى عصا التسيار حيث يرتجى الغنم والتكاثر . اما اذا وجد المال اعراضا ووجد الى جانبه قلقا لاامان معه ، بادر الى الهرب مؤثرا القلة مع السلامة على الطمع فى الكثرة مع الارتياب الدائم .

وفى ضوء هذه المعانى أمضى وزير التجارة والصناعة اتفاق الزيت الجديد ، ولعله يكون بشيرا باتفاقات أخرى مماثلة تدفع بعجلة الكيان الاقتصادى قدما وتجلوها مما عراها من صدأ .

بمناسبة عقد الاتفاق التجاري بين مصر ورومانيا :

اقتصاد رومانيا في الربع الثالث من عام ١٩٥٣

اصدرت لجنة الاحصاء المركزية التابعة لمجلس وزراء رومانيا تقريرا عن نتائج تنفيذ برنامج الربع الثالث من عام ١٩٥٣ .

ان خطة الانتاج الاجمالي للصناعة في مجموعها للربع الثالث من عام ١٩٥٣ قد نفذت بنسبة ١٠٠ ٪

فقد ارتفع الانتاج الاجمالي للصناعة في مجموعها في الربع الثالث من عام ١٩٥٣ بمقدار ٥ر١٣ في المائة بالمقارنة للمدة المقابلة من العام الماضي ووصل انتاج الصناعة المحلية الى ٥ر١٤٦ في المائة والانتاج التعاوني الى ٥ر١٢٢ في المائة وذلك اذا قارناه بالمدة المماثلة في عام ١٩٥٢ .

وخلال هذه المدة انتجت نماذج من الآلات والتركيبات وادخلت طرق تكتيكية جديدة في العمل وارتفعت نسبة ادخال الوسائل الآلية في صناعة المناجم والحديد والصلب والتعدين والبناء فضلا عن سائر فروع الصناعة الاخرى

واستمرت عملية زيادة عدد الاصناف بشكل أوسع وعمليات تحسين نوع المنتجات أصبحت تحتل مكانها كشاغل رئيسي للعمال والفنيين في صناعة النسيج والجلود .

وأثناء هذا الربع الثالث من العام نفذت الخطة الموضوعة لانتاجية العمل في الصناعة كوحدة واحدة بنسبة ٤ر١٠١ في المائة ، فسجلت بذلك زيادة تبلغ ٥ر٧ في المائة عن المدة المقابلة في العام الماضي .

كما ارتفعت انتاجية العمل في فروع الصناعة الرئيسية كما يلي :

٦ر٧ في المائة في صناعة البترول ، و ١٩ في المائة في الصناعة الكهربائية الهندسية و ٤ر٣ في صناعة بناء الآلات و٢ر١١ في المائة في صناعة الخشب ، و ٧ر٣ في المائة في صناعة المنسوجات والملبوسات وأشغال التريكو

نفذت برامج نقل البضائع بالسكة الحديد في الربع الثالث من عام ١٩٥١ بنسبة ١ر١٠٥ في المائة **وخطة نقل الركاب** بنسبة ٧ر١٢٠ في المائة ، كما سجلت زيادة بالمقارنة الى الفترة المماثلة من العام الماضي .

ونفذ الرقم البياني لادخال الوسائل الآلية في الشحن والتفريغ وشحن السفن وتفريغها بنسبة ٢ر١٠٨ في المائة ، كما زيدت انتاجية العمل في النقل بالسكك الحديدية خلال هذه المدة بمقدار ٤ر١٣ في المائة عن نسبة الربع الثالث من عام ١٩٥٢

وحققت كذلك برامج النقل البري بالسيارات التي وضعتها موضع التنفيذ (الادارة العامة للنقل البري) بمقدار ٢ر١٠٥ في المائة ، وخطة نقل الركاب بمقدار ٥ر١١٥ في المائة فتحققت بذلك زيادة في مقابل المدة المماثلة من العام الماضي .

ونفذت برامج النقل المائي النهري والبحري بنسبة ٧ر١٠٨ في المائة ، وهذا يعني زيادة ٤ر١٩ في المائة عن المدة المشابهة من العام الماضي .

وكذلك حققت برامج النقل الجوي بنسبة ٥ر١٤١ في المائة بالنسبة لنقل البضائع ، و ٣ر١١٦ في المائة بالنسبة لنقل الركاب .

وفي الزراعة تم بنجاح حصد الحبوب في وقتها المناسب

وقد جنت مزارع الدولة والمزارع الجماعية وجمعيات الفلاحين للزراعة المشتركة ، ومزارع الفلاحين الفرديين التي استخدمت الجرارات وطبقت وسائل الفلاحة العملية، جنت محاصيل وفيرة .

وخلال الربع الثالث من عام ١٩٥٣ زودت محطات الآلات والجرارات ومزارع الدولة والمزارع الجماعية بـ ١٠٦٦ جرارا و١٠٣ آلات درس و ١٤٨ آلة للحصد والربط و ٢٩٨ آلة بذر فضلا عن غيرها من آلات الزراعة .

وأثناء حملة الصيف أدت محطات الآلات والجرارات مساعدة قيمة للمزارع الجماعية ، وجمعيات الزراعة المشتركة ولمزارع الفلاحين الفرديين وذلك لانها نفذت في الوقت المناسب وفي ظروف حسنة عمليات الحصاد والدرس وحرث الارض لتنقيتها . وهكذا نفذ العمل في ٧ر٤٤٧ر١٨٤ هكتارا من أراضي المزارع الجماعية و ٩٣٠٢٢ هكتارا من أراضي جمعيات الزراعة المشتركة و ٥٢٦٩٣٠ هكتارا في أراضي مختلف المؤسسات والفلاحين العاملين فتجاوز مجموع مساحة الارض بهذا مساحتها في المدة المماثلة من العام الماضي بمقدار ٥ر٤٦ في المائة .

وزادت كذلك الثروة الحيوانية في مزارع الدولة . فمثلا الخيول زادت بمقدار ٧ر١٧ في المائة ، والاغنام بمقدار ٩ر٥ في المائة

وفي ٣٠ سبتمبر زادت الثروة الحيوانية المملوكة ملكية جماعية زادت الثروة الحيوانية ما قورنت بمثل هذا التاريخ من العام الماضي بالنسبة التالية : الخيول ٢ر٤٨ في المائة ، الثيران ٥ر٥٣ في المائة ، الاغنام ٨ر٤٠ في المائة والخنازير ٩ر٦٩ في المئة .

وفي زراعة الغابات تحققت برامج العناية بالشجيرات بنسبة ٧ر١١٤ في المائة . فتحققت بذلك زيادة قدرها ١ر١٨ في المائة عن **المستوى الذي تحقق في الفترة المقابلة من العام الماضي ونفذت تصميمات خطة العمل في الغابات بنسبة ٩ر١١٨ في المائة .**

وقد أنجزت البرامج السنوية والرصيد الخشبي الذي يستعمل في عام ١٩٥٤ وانجزت حتى نهاية الربع الثالث من هذا العام بنسبة ٦ر٨١ في المائة .

ولقد توسع العمل من أجل استصلاح الاراضي التي تلفت وتعديل مجرى السيول ولقد اتخذ هذا العمل بشكل خاص صورة واسعة في أحواض المحطات المائية لتوليد الكهرباء .

رغم ان برامج التجارة بالقطاعي للربع الثالث من عام ١٩٥٣ لم تنفذ تماما الا ان حجم السلع التي وزعت على السكان خلال هذه المدة كان أكبر من الربع الثالث من عام ١٩٥٢ بمقدار ٦ر٢٢ ٪

ولقد ازداد بيع مختلف البضائع في المدن ومراكز العمال عن المدة المقابلة من العام الماضي كما يلي :

الخبز ٢٨ ٪ ، وسائر منتجات الدقيق ٢٣٪ وزيت الطعام ٣٧ ٪ ، والسكر ٧ ٪ ،والحلويات ٩ ٠/٠ ، والارز ٣٢ ٠/٠ ، والجبن ٦ ٪ ، والسمك ٥ ٪ ، والمنسوجات القطنية ٢٤ ٪ والمنسوجات الصوفية ٤٤ ٠/٠ ، والمنسوجات الحريرية ١٧ ٠/٠ ، والاحذية ٤ ٪

كما ازدادت مبيعات شبكة المحلات التعاونية في الريف خلال نفس المدة كما يلي :

المنسوجات القطنية ٢٤٪ ، والمنسوجات الحريرية ٩٢ ٪ ، والاحذية ١٢ ٠/٠، والقرميد ٧٥ ٠/٠ الخ ...

وبلغت الارصدة التي خصصتها وزارة التجارة الداخلية لتنمية شبكة التجارة وتحسين ظروف امداد السكان بالبضائع في هذا الربع الثالث من العام ٩ر١١٦ ٠/٠ بالنسبة لارصدة الفترة المقابلة من العام الماضي .

أخرجت المدارس العليا والمتوسطة والمهنية في الربع الثالث من عام ١٩٥٣ أكثر من ٨٢٠٠٠ كادر جديد لمكافحة فروع الاقتصاد القومي وميادين الثقافة والصحة العامة .

وفي العام الدراسي ١٩٥٣ ـ ١٩٥٤ ضمت المدارس من كافة الدرجات مايزيد على مليوني طالب . ونشر في الربع الثالث من هذا العام (١٩٥٣) من الكتب والكتيبات ما بلغ ٠٠٠ر٤٤٧ر١١ نسخة منها ٠٠٠ر١٨٥ر١ نسخة بلغات الاقليات القومية .

وزاد عدد اشتراكات الراديو الجديدة في هذه المدة بقدر ٠٠٠ر٥٠ اشتراك ومن بين هؤلاء المشتركين الجدد ٠٠٠ر٣٥ أشتركوا في الاذاعة المنقولة بشبكة مكبرات الصوت

ومن أجل تحسين ظروف نمو النشاط الثقافي في الريف تبنى وتصلح ما يزيد عن ٩٠٠ دار للثقافة .

وبلغ عدد المترددين على دور السينما والمسارح ودور الاوبرا خلال هذا الربع الثالث من العام ٠٠٠ر٥٠٧ر١٤ شخص أي أن عددهم قد زاد بنسبة ٧ر١٧ ٪ عن عددهم في الربع الثالث من عام ١٩٥٢ .

وفي هذا الربع الثالث من العام ابتدأت اعادة تنظيم المساعدة الطبية في الوحدات الصناعية وذلك بخلق وحدات طبية وصحية في كل مؤسسة ستتكفل عن طريقها المساعدة الطبية المتخصصة بجوار مكان العمل .

كما خلقت ايضا دور جديدة للولادة ومصحات للاطفال وخاصة في الريف من أجل رعاية الام

وبالمثل ضوعفت في الاوساط الريفية الحملة ضد الامراض المعدية وأنشئت مراكز جديدة لمقاومة الاوبئة .

وكانت مساعدات الضمان الاجتماعي النقدية التي قدمتها الدولة للعمال والموظفين في هذه المدة اكبر من مثيلتها في الربع الثالث من عام ١٩٥٢ بمقدار ٥ر٢٩ ٪

وخلال نفس المدة أرسل ٠٠٠ر٢٥٠ عامل وطفل الى أماكن الاستجمام الصحية ليقضوا فيها أجازاتهم

زاد حجم اعمال التشييد في الربع الثالث من عام ١٩٥٣ بمقدار ٥ر٢٢ ٪ اذا ما قورن بالربع الثالث من عام ١٩٥٢ .

لقد شهد ربع العام هذا ابتداء العمل في مصانع جديدة للخبز ومنتجات الالبان ومعدات الزراعة ومصانع انتاج (رمان البلي) ومعامل تكرير البترول والمحطات العائمة ، ومحولات كهربية تصل قوتها الى ٠٠٠ر٣٠ كيلو وات الخ

في السياسة الاقتصادية :

قضية الملاحة في شريان قنال السويس

الطعن في حق مجلس الامن في مناقشة مسائل السيادة القومية

عادت قضية الملاحة في شريان قنال السويس تحتل منزلة هامةبين القضايا السياسية بعدان عرضأمرها للمرة الثانيــــة أمام مجلس الامن ، ليتخذ قرارا في صددها ازاء امتناع مصر عن تنفيذ قرار سبق للمجلس أن اتخذه في صدد هــذه القضيــة نفسها .

والباعث في هـــذه المرة على اثارة قضية الملاحة ، هو نفس البـــاعث القديم . ذلك أن أسرائيل ضـاقت بالحصر البحرى المفروض عليها من جانب الدول العربية ، وضاقت من اجراءات منع السفن الناقلة للمواد الحربية وما من شأنه تشجيع المجهود الحربى لاسرائيل من الوصــول الى موانىء هاته الدويــلة ، فحـرضت بريطانيا والولايات المتحدة على اثارة هذه القضية من جديد على نطـاق دولى .

والقنال شريان يوصف أحيانا بأنه شريان دولى ، ولكنه في الحقيقة وواقع الامر جزء لايتجزأ من الارض المصرية تسرى عليه حقوق السيادة المصرية كما تسرى هذه الحقوق فى أى مديرية من مديريات القطر . ولا يغير من هذه الحقيقة أن الشركة التى تتولى ادارة الامور التجارية القنال شركـة أجنبية ، أو ان قوات اجنبية تحتل رقعة فى منطقة القنال كرها واغتصابا وهذا المبدأ عينه ــ مبدأ السيـادة القومية على القنال ــ قررته واحترمته ومارسته حكومة الولايات المتحدة فى صدد قناة بنـــاما ، التى وان تكن شريانا ملاحيا دوليا الا أنها خاضعة للسيادة الامريكية ، تلك السـيادة التى حرمت السفن السوفييتية من اجتياز هذا الشريان خشية ان تصاب مصالح الولايات المتحدة بأضرار من جراء فتحه

ولذلك ، لاسلطان لمجلس الامن على قنال السويس ، كما ان لا سلطان له عـلى مقاطعـــــة « كنت » او « ميدلسكس » فى بريطانيا او على ولاية « منيســـوتا » فى الولايات المتحدة . فالسلطان الاوحــد الذى يسرى فى هذه الاقاليم هو السلطان المحلى للدولة صاحبة السيادة التى تتصرف فى أمورها الداخليـــة وفق مصالحها الخاصة وحمـاية لنفسهـا من كل خطر مباشر او غير مباشر .

ومن ثم يمكن الطعن فى حق مجلس الامن فى مناقشة موضوع المـــلاحة البحرية فى القنال ، لانه اذ يجرؤ على هذا ، انما يجرؤ على حق السيادة المحلية ، وهو مايخالف نصا صريحا من نصوص ميثاق « الامم المتحدة »

الملاحة فى القنال
فى يناير ١٩٥٤ ويناير ١٩٥٣
اذاعت شركة قنال السويس من مركزها الرئيسى فى باريس انه فى خلال شهر يناير ١٩٥٤ بلغت ايرادات الشركة من الملاحة ٢٫٤٦٣٫٠٠٠ جنيه مصرى مقابل ٢٫٢٦٩٫١٠٠ جنيــه مصرى فى شهر يناير ١٩٥٣
وبلغ عدد السفن العابرة للقنال فى شهر ينـاير المـاضى ١٠٩٥ سفينة جملة حمولتها ٨٫٠٠١٫٠٠٠ طن مقابل ١٠٤٠ سـفينة جملة حمولتهـا ٧٫٢٨٦٫٠٠٠ طن فى يناير ١٩٥٣

اذن ، من حــق مصر ان تراقب الملاحة فى القنال ، وان تمنع السفن الناقلة للمؤن او للممنوعات الحربية من الوصول الى اسرائيــــل ، وان تفتش السفن وقاية لنفسها من هذه الدويلة المعادية ، وان تصادر ماتحمله هذه السفن من معدات حربيــة او مؤن اذا كان مقصدها دولة اسرائيل

وهذا الحق عينه ، مارسته الحكومة البريطانية بنفسها فى منطقة قنــال السويس بذاتها فى خــلال الحرب العالمية الثانية . فقد خشيت هــذه الدولة ان يستشرى خطر الغواصات الالمانية والايطالية عبر قنال السويس الى الشرق الاقصى ، فعمـــدت الى ايصاد ابواب القنال باحكام ، ومراقبة السفن العابرة فلا يسمح لسفينة معادية بأن تعبرها ، وبالتالى لايسمح الغواصات بأن تمرق كالسهم فى جوف هذا الشريان .

فاذا جاءت مصر اليوم تمــارس نفس هذا الحق ، وهى فى هذا تتصرف فى جزء من صلب ارضها ومائهـــا وسمائها ، اعترضت على ذلك بريطانيا وسايرتها فى هذا الاعتراض الولايات المتحدة ، وهو أمر عجب من دولتين تعملان بخلاف ماتناديان به .

ثم ان مجلس الامن الذى بدا من حماسته لبحث قضية الملاحـــة فى قنال السويس انه استشاط غضبا واشتعل حنقا على هذا « المروق » من جانب مصر لعدم امتثالها القرارات السابقات .. هذا المجلس نفســه بأعضائه الخمسة الكبار الدائمــين ، واعضائه الستة الصغار الذين يتناوبون العضوية ، قد قضى من قبل بقرارات كثيرة ما أطول قائمتها ، فى قضـايا دولية ومنازعات بين الدول ، فـلم تحترم قراراته أو تنفذ الا فى النادر القليل ، ومع ذلك لم يبد عليه شيء من الحنق أو امارة من امارات الغضب ومصداق هذا القول قضية فلسطين بأجزائها واشلائها .. فقــد قرر مجلس الامن بأغلبية أعضائه تدويل مدينة القدس فلم يسر هذا القرار الى يومنا . وقرر مجلس الامن قسمة فلسطين الى دولتين احداهما تخص العرب والاخرى تخص اليهود ، فوئد هذا القرار فى مهده الذى صار لحده وقرر مجلس الامن اعادة اللاجئين العرب الى ديارهم او تعويضهم عما اغتصب منهم من عقار وارض ومال فديس هذا القرار بالاقدام ولم تمتثل له دولة واحدة . **ومع ذلك ، فقد نسى مجلس الامن جميع قــراراته السابقة ، ولم يذكر منها الا قرارا واحدا عز عليه الا ينفذ وهو الخاص بحرية الملاحة فى قنال السـويس ، فعاد يبعثه ويحاول تأكيــده بقرار آخر يتخذه .**

واعجب ما في الامر ، ان الدولة الشاكية التي تتستر وراء بريطانيا والولايات المتحدة — أعني دولة اسرائيل — هي أكبر دولة رفعت راية العصيان على مجلس الامن ، بل على هيئة الامم المتحدة كلها فاغتالت وسيط الامم المتحدة الكونت فولك برنادوت ، وضربت بجميع قرارات الامم المتحدة عرض الحائط في تحد بادي الاستهتار والمجون . وهذه الحقيقة وحدها كفيلة — لو أقيم ميزان العدل — بأن تنقض دعوى المخالفة المرفوعة على مصر ، لان مصر ماكانت لتلجأ الى هذه الاجراءات جميعا لو سويت قضية فلسطين وفق قرارات الامم المتحدة ولو امتثلت دولة اسرائيل لسلطان الامم المتحدة

والذين يشتكون على مصر وينعون عليها تزمتها في منع السفن من المرور في قنال السويس ، يجهلون حقائق وبديهيات لاسبيل الى نكرانها ، منها :

اولا — ان شركة قنال السويس تعلن في كل شهر بيانا بحمولة السفن التي مرت في القنال في الاتجاهين وما ترتب على ذلك من رسوم جبيت لفائدة الشركة . وهي ارقام ناطقة بان حمولة السفن في ازدياد لا في تناقص ، وان اغلب هذه السفن تجاري لا حربي ، فكيف اذن تمنع مصر مرور السفن ، وتلك احصاءاتها تنطق بكذب هذا الادعاء .

ثانيا — ان الحكومة المصرية تتقاضى رسوما عن كل طن محمل من السفن يعبر القناة وعن كل طن فارغ ايضا ومعنى ذلك انه كلما تزايد عدد السفن العابرة في القنال ، تزايد دخل الحكومة من هذه الرسوم . فليس من مصلحة مصر اذن ان تعترض مرور اى سفينة مسالمة من القنال ، ولكن ضرورات الذود عن النفس تحتم طبعا منع كل سفينة معادية او ناقلة للزاد الى العدو من المرور بالقنال .

ثالثا — ان هيئة الامم المتحدة تعترف اعترافا ضمنيا وصريحا بأن « حالة الحرب » لا تزال قائمة بين مصر واسرائيل ، وهي حالة تقضي بأن تتخذ مصر من الاجراءات مايقيها كل شر قد تدبره لها هذه الدولة المعادية . وما لجان الهدنة المشتركة التي يشترك فيها ممثلو الامم المتحدة ومراقبوها الا اصدق دليل على اعتراف الهيئة بقيام «حالة الحرب»

رابعا — أن التفتيش الذي تعمد اليه السلطات المصرية محدود جدا ويكاد يقتصر على السفن التي ادرجت في « القائمة السوداء » وعلى البواخر التي يتضح من مراجعة أوراقها ومستنداتها انها قاصدة دولة اسرائيل

واذا كانت دولة اسرائيل تبيح لنفسها أن تصادر كل حمولة مقصدها البلدان العربية تحملها سفينة معرجة على موانئها ، فمن البدهي أن منطق « المعاملة بالمثل » يحتم على مصر أن تصادر كل سلعة مقصدها اسرائيل ومصر لاتفعل ذلك جزافا ، بل تعرض الامر على محاكم الغنائم وترجع الى « فتاوى الرأى » التي يصدرها رجال القانون .

خامسا — ان مصر لم تكن قط متعسفة مع السفن التي تعبر القنال

فقد أعلنت مصر على الملأ أنها ستلجأ الى اجراءات التفتيش والمصادرة مع كل سفينة تخالف التعليمات والشروط ، وقد وزعت هذه التعليمات والشروط على جميع وكالات الملاحة وأصحاب البواخر حتى يعرفوا حقوقهم وواجباتهم ، فاذا حدثت بعد ذلك مخالفة ، فلن يكون اللوم منصبا على مصر ، بل على السفينة التي ازدرت بهذه التعليمات وأرادت أن تتحداها اما عن مكابرة أو عن جهل ، وما ذلك بعذر يقبل ..

سادسا — ان مصر لم تلجأ الى هذه الاجراءات الا منذ قامت حرب فلسطين ، فهي اجراءات ارتبط منشؤها بنشوء هذه الحرب ، وسينتهي أمرها بانتهاء «حالة الحرب» ولم تحاول مصر قبل عام ١٩٤٨ أن تقيد الملاحة في القنال باى قيد ، بل سمحت لجميع السفن بأن تمر في الاتجاهين ، واحترمت ولا تزال تحترم اتفاقية القسطنطينية الخاصة بتنظيم الملاحة والتي أبرمت عام ١٨٨٨ !

ولو سويت مسالة فلسطين اليوم — لانتهت اليوم — لا غدا — اجراءات الملاحة التي شكت منها بريطانيا وامريكا بايعاز من اسرائيل .

ولنفرض جدلا ان مصر افتأتت على بعض السفن وصادرت ماتحمل من زاد لاسرائيل ، فهل هذه سابقة ليس لها مثيل ؟

ألم تعمد السلطات البريطانية في عدن الى احتجاز ناقلة الزيت الايطالية « روز ماري » ومصادرة الشحنة التي كانت تحملها من زيت ايران الخام بحجة أنها ملك لبريطانيا ؟ ؟ أفليس هذا التصرف شبيها من ناحية الشكل لا من ناحية الجوهر بما تقوم به مصر من تفتيش للسفن العابرة للقنال .. ؟ ولو ارادت مصر أن تستغل سلطتها على القنال الى اقصى الحدود ، لمنعت ناقلات الجند والعتاد من السفر الى الهند الصينية لاشعال نار الحرب على الوطنيين ، ولاعترضت سبيل السفن الحربية البريطانية التي تتجه كل يوم الى كينيا لانجاد قوات ارسكين ، التي تحارب الوطنيين من رجال «ماو ماو» ولمنعت سفن هولندا من اختراق القنال لتواصل قتالها في اندونيسيا قبل أن تنال استقلالها .. ولكن مصر لم تفعل شيئا من هذا — وليتها فعلت — حرصا منها على احترام حرية الملاحة في القنال ، اما وقد صار السهم مسددا الى صدرها ، وصار الخطر محيقا بها من جراء ما تتلقاه اسرائيل من مساعدات عسكرية ومدنية ، فقد حق عليها ان تشدد الحصر البحري في القنال ، وتشدد الحصر الاقتصادي مع سائر دول الجامعة العربية ، وتحول دون اختراق هذا النطاق بكل مايتاح لها من وسائل

والذي لا ريب فيه أنه مهما يكن القرار الذي يصدر عن مجلس الامن مجددا في قضية حرية الملاحة في القنال ، فان مصر عازمة على أن تتجاهله بموقفها الحالي في كل حزم واصرار ، لانها أعرف بحقوقها ومقتضيات سلامتها من دول العالم جميعا .

وديع فلسطين

احتياطي الذهب والدولار الامريكي

كانت نتيجة العمليات التجارية والمدفوعات في شهر يناير بالنسبة للمنطقة الاسترلينية ان حدث فائض قدره ٢٥ مليون دولار بالمقارنة بعجز قدره ٤٣ مليون دولار في ديسمبر ١٩٥٣ وفائض قدره ٣٤ مليون دولار ، ٤١ مليون في كل من أكتوبر ونوفمبر عام ١٩٥٣ على الترتيب . وقد أدى الفائض في يناير الى رفع احتياطي الذهب والدولار الى ٢٥٤٣ مليون دولار وقد كان أعلى رقم وصلت اليه هذه الاحتياطات الى ٢٥٦١ مليون دولار في آخر نوفمبر

نظريات التجـــارة الدوليـــة

تمهيــــد

سيطرت أفكار التجاريين على السياســات الاقتصادية والتجارية طوال القرنين السادس عشر والسابع عشر ومعظم القرن الثامن عشر • ولبابها توجيه السياسة الاقتصــادية لتحقيق عظمة الدولة التي يجب أن تكون الهدف الاسمى للامة ، ولما كان الذهب والفضة فى ذلك العصر أهم شكل للثروة وجماع التفوق الاقتصادى ، فقد هدفت السياسات الاقتصادية الى تجميع اعظم

لهذا الرأى بدت الاهمية القصوى لتحقيق ميزان قدر ممكن من هذين المعدنين النفيسين • ومصداقا من السلع بأغلى الاسعار ، وان ترنو السياسة تجارى موات للبلاد ، بتصدير أكبر كمية ممكنة مصنوعة للاستفادة من فارق السعر ، ثم استيراد الاقتصادية الى الاحتفاظ بالمواد الاولية لتصديرها الاولية ، والحيلولة دون استيراد سلع الترف أقل مايمكن استيراده وتفضيل استيراد المواد بصفة خاصة •

للأستاذ
فؤاد محمد شبل

واستخدمت الدولة فى عصر التجاريين عدة وسائل تنفيذا لسياستها • فى طليعتها فرض الرسوم الجمركية ، ومنــح الاعـــانات ، ومنـــع تصـــدير طائفة من السلع ، وتطبيق مختلف الاجراءات لابتزاز المستعمرات

ولقد ظفرت بريطانيا بعد الحروب النابليونية بمركز اقتصادى لاتدانيه دولة أخرى فى العالم لاستخدامها الآلات والبخار فى الصــناعة ،

فأتيح لها أن تتفوق صناعيا فى وقت عجزت فيه الدول الاخرى عن منافســتها ، بسبب الحروب التى أنهكت قواها وصدعت بنيانها • ومن ثم ظهرت الدعوة الى حرية التجارة ، وأخذ

الكتاب يهاجمون آراء التجاريين ، وفى طليعتهم « آدم ســميث » الذى نادى بنظرية جديدة قوامها زيادة ثروة الامم التى تتجر فى مابينها

عن طريق الافادة من تقسيم العمل • وتابعه عدة كتاب اشهرهم «دافيد ريكاردو» و «جون ستيوارت ميل » •

وبدت الحاجة ماسة لصياغة نظرية للتجارة الدولية للاسباب التالية :

أولا ــ تفسير الظروف التى تدفع الافراد الى الاتجار عبر حدود بلادهم مسيرين بعامل الربح وتحديدها •

فالتجار الافراد يستوردون ويصدرون لان فى مكنتهم شراء السلع رخيصة من بلد واقتناء أرباح من بيعها فى بلد آخر • ولكن كيف يتاتى أن تكون سلع فى بلد ارخص منها فى آخر ؟ ولم تصــدر مصر القطن ، والبرازيل البن ، وسيلان الشاى ، واستراليا الصوف ؟ ــ هذا ماتفسره نظرية التجارة الدولية

ثانيا ــ تفسير وسيلة تمويل التجارة الدولية وبحث عملية موازنة المدفوعات التى تنجم عن انتقال السلع والخدمات •

فان كل منتج يتوق الى الحصــول على ثمن مابـاعه فى اسرع وقت وبعملته الوطنية كما أن مستوردها ينتظر اداء الثمن بعملته هو ، وتلك عملية تتولاها البنوك

ثالثا ــ تحليل طريقة تقسيم ربح التجارة بين الدول المتجرة

وبالتالى دراسة تأثير العمليات التجارية التى يقوم بها التجار والافراد على أمتهم فى مجموعها وعلى سياسة دولتهم الاقتصادية وعلى علاقاتها الاقتصادية ببقية العالم •

نظرية التكاليف النسبية

قوام الفروض التى ساقها الاقتصــاديون الاقدامى ، أن التجارة تجرى بين قطرين وأن كلا منهما ينتج سلعتين فحسب • وأسقط من الحساب تكاليف النقل ، فارضــين أن السلع

تنتج بتكلفة ثابتة للوحدة ، وأن ليس ثمــة مزايا تجنى من خفض التكاليف وان زيد حجم الانتــاج (أو العكس ان ارتفعت التــكاليف بتخفيض حجم الانتاج) ، واتخذوا وقت العمل مقياسا لتكاليف الانتاج ، ويتفق هــذا المقياس

مع نظريتهم عن القيمــة ، اذ اعتبروا وقت العمل الذى يبذل فى الانتاج هو مبعث القيمة

ومقياسها • ويلاحظ ان التجارة ــ فى هــذا الفرض ــ تجرى بين جماعات غير متنافســة وأساسها حرية التجارة ، وأن السلع الاستهلاكية هى موضع التبادل التجارى أساسا ، وتنتجها مشروعات صغيرة الحجم نسبيا •

ولقد اختار ريكاردو النبيذ والقمح لتفسير فروضه ، وسلمت نظريته ، بفرض لبــابه أن الارض والعمل ورأس المــال (أى ماأســماه عوامل الانتاج) لايتيسر تحويلها من اقتصــاد دولة الى دولة أخرى ، بينمــا تســهل حرية انتقالها داخل حدود الاقتصاد الاهلى للدولة • ولقد ساق ريكاردو عدة أمثلة للنظرية ، نقتطف منها مايلى :

١ ــ تقوم يوركشير ولندن بصناعة القماش والجبن والحديد ويستخدم فى صناعتها فى كلا البلدين عدد من أيام العمل على النحو التالى :

	قماش	جبن	حديد
يوركشيــر	٦٠	٣٠	٦٠
لنـــدن	١٠٠	٩٠	٢٠

ومن ثم تتوطن صناعة الحديد فى لندن لانها تنتج بأيام عمل اقل منها فى يوركشير . كمــا تتوطن صناعتا الجبن والقماش فى يوركشير • ويتم التبادل على أساس نسبة واحدة من القماش بالاثنين للجبن وثلاث للحديد .

٢ ــ بيد أنه فى التجارة الدولية لايتحكم مبدأ قيمة العمل فى قيمة التبادل • وســاق ريكاردو المثل التــالى للتبــادل التجارى بين البرتغال وانجلترا •

	تكاليف العمل لانتاج النبيــذ	القماش
البرتغــال	٨٠	٩٠
انجلترا	١٢٠	١٠٠

وظاهر ان تكاليف انتاج كلا السلعتين اوطا فى البرتغال منهــا فى انجلترا ، لكنه انفــع للبرتغال التخصص فى انتاج النبيذ ومبادلته بالقماش الانجليزى ، اذ تحصل بتكاليف ٨٠ يوم عمل على ماتحصل عليه بتكاليف ٩٠ يوم عمل أن آنتجته فى بلادها ، كذلك تربح انجلترا من المبادلة فانها بتخصصها فى انتاج القماش ومبادلته بالنبيذ تحصل بتكاليف ١٠٠ يوم عمل على مايكلفها انتاجه ١٢٠ يوم عمل

ولذلك يتبع التوطين الصــناعى فى البلاد المختلفة مبدأ «التكاليف النسبية» اذ تنحو كل دولة الى التخصص فى انتاج السلع التى يبذل فى انتاجها تكاليف عمل أقل • وهذا المبدأ فى جوهرة امتداد لمبدأ تقسيم العمل

ولقد توسع ستيوارت ميل فى تحليل نظرية التجارة الدولية • فبحث مسألة القيم الدولية فعوضا عن دراسة انتاج كمية معينة من سلعة فى بلدين ــ على اختلاف فى تكاليف العمل ــ افترض مقدارا معينا من العمل فى كل بلد مع

اختلاف الانتاج ، والاخرى نظر الى الموضوع على أساس المنفعة بالنسبية أو التأثيرات النسبية للعمل ، على عكس فكرة ريكاردو عن التكاليف

النسبية للعمل ، ومن ثم اذا تماثلت كميــة العمل فى بلدين كانجلترا وألمانيــا فان ميل يفترض الانتاج على النحو التالى :

	جوخ	التيل
انجلترا	١٠	١٥
المانيــا	١٠	٢٠

ويتبين من استقراء المنفعة النسبية للتبادل تفوق ألمانيا فى انتاج التيل وتســاويهما فى انتاج الجوخ ، فاذا لم تجر التجارة بين الامتين فان ١٠ وحدات من الجوخ فى انجلترا تبــادل

بخمس عشرة وحدة من التيل ، ويتم تبــادل نفس وحدات الجوخ فى ألمانيا بعشرين وحــدة من التيل • وظاهر أن انجلترا تربح من مبادلة وحدات من انتاجها من الجوخ بوحدات من التيل

الالمانى ، اذ يتهيأ لها الظفر بمقدار أكثر من ١٠ وحدات ، كما تنتفع ألمانيا من عملية التبادل اذ تتمكن من الحصول على ١٠ وحدات من الجوخ بكمية أقل من ٢٠ وحدة تيل • وتتحدد عملية

المبادلة عند رقم يتراوح بين ١٥ و٢٠ ، ولقد افترضه ميل ١٧ وحدة جوخ لكل ١٠ وحدات تيل • فلو فرض وطلبت انجلترا ١٠٠٠ × ١٧ أى ١٧٠٠٠ وحدة من التيل لأمكنها مبادلتهــا

بـ ١٠٠٠ × ١٠ أى ١٠٠٠٠ وحدة من انتاجها من الجوخ • ولــكن لنفترض أن انجلترا على أساس ١٠ وحدات جوخ مقابل ١٧ وحدة تيل لم تطلب سوى ٨٠٠ × ١٧ وحدة ، فعندئذ تحصل ألمانيا سوى على ٨٠٠ × ١٠ وحدات

جوخ ، فان طلبت الـ ٢٠٠ وحدة الباقيــة من الجوخ ، أصبح لزاما عليها تعديل معدل التبادل بأن يصبح مثلا ١٨ تيل مقابل ١٠ جوخ ، وقد تشترى انجلترا بهذا السعر ٩٠٠ × ١٠ •

ومن الناحية الاخرى ، ان ضعف طلب ألمانيا على القمــاش الانجليزى ، لتعدلت النســبة فى مصلحتها وأصبحت ١٠ : ١٦

ولقد خلص ســتيوارت ميل من تحليله الى نتيجة مبناها أنه فى نطاق الحدود التى تقررها أوضاع التكاليف النسبية يستند المعــدل (الذى يتم على أساسه التبادل التجارى) على قوة أو مرونة طلب كل قطر على انتاج القطر الآخر •

تلك هى قواعد نظرية التجارة الدولية فى صورتها القديمة ، التى لبثت منذ ان شرحها ريكاردو وميل على حالها تقريبا حتى عام ١٩٣٠ وان قام بعض الاقتصاديين بزيادة شرح قواعدها وتفصيل ماأجمله هذان الاقتصاديان العظيمان• اذ أخذوا فى الاعتبار قابلية عوامل الانتاج للانتقال ، فأصبحت التجارة الدولية مظهرا لنظرية توطن الصناعة • وبدا للعيان أن ثمة اختلافات فى درجة انتقال عوامل الانتاج سواء داخل الدولة اوبين الامم وبعضها البعض سيما وأن بعض أشكال رأس المال أعظم قابلية للانتقال بين المناطق وبين الدول بعضها البعض، من معظم أنواع العمل •

ولقد صمدت النظرية لكثير من الانتقادات التى وجهت اليها ، وكان الشراح يجرون من آن لآخر التعديلات القمينة بتلافى تلك الانتقادات ولا جرم أن نظرية التكاليف النسبية لبثت حينا من الدهر أداة نافعة للذود عن حرية التجارة فى وجه غلاة الحماية •

على أن الاقتصار فى تقسيم عوامل الانتاج على الارض والعمل ورأس المال قاد الى مجافاة التحليل للحياة العملية الحديثة • فانه قد أغفل عوامل كالتوجيه والتنظيم والارشاد الفنى والادارة •• الخ ، وأدمجت جميعا فى نطاق عامل « رأس المال » • كذلك حلت بالعالم أحداث جسام منذ الحرب العالمية الاولى ، أثرت فى الاوضاع السياسية والاقتصادية تأثيرا بليغا فلم يعد الاقتصاديون المحدثون يكتفون بتحليل القديم ، ويؤمنون بتلك المعادلات ، التى دأب اقتصاديو القرن التاسع عشر على تطبيقها على مشكلات العالم الاقتصادية على النسق الثابت الدول الصناعية ذات النظام الاجتماعى الثابت والمركز الاقتصادى المرموق • فلقد جابهتهم معضلات الكساد العالمى الرهيب عام ١٩٣٠ وعلى رأسها التعطل الهائل واختلال التوازن الاقتصادى فى كل مكان • وتطلبت أحوال العالم اجراء حلول سريعة حاسمة لاتدرك بنظرية التوازن الاقتصادى الطويل الامد ، التى اعتنقها اقتصاديو القرن التاسع عشر ومن والاهم

فانه مادامت كل أمة تتمسك بسيادتها وتعض عليها بالنواجز ، فليس ثمة قيمة عملية من وراء القول بأن نظرية التجارة الدولية هى مجرد مظهر للنظرية التى تفسر توطن الصناعة واذا كان الاقتصاديون القدامى قد فسروا القوى التى تقود لى قيام الصناعة وتقدمها فى بعض المناطق وفى طليعتها عوامل المناخ وتكاليف النقل ووجود الطاقة المحركة وتوافر العمل ، الا أن هذا كله ليس الجانب الحاسم فى نظرية التجارة الدولية • الامر الذى دعا الاقتصاديين المحدثين الى معالجة نظرية التجارة الدولية على أساس أنها مجرد حالة خاصة معقدة للتجارة بين المناطق ، فى حين أن الاقتصاديين القدامى افترضوا ثلاثة فروض : (الاول) أن العمل ورأس المال يتحركان حرين من كل قيد داخل الدولة ، (الثانى) أنهما لايتحركان أبدا داخل الدول وبعضها بعضا ، (الثالث) أن عرض النقود يتكون من الذهب أو ما فى حكمه ويتفق آليا مع مطالب التجارة ، وأن سعر صرف عملة يتحدد بمقدار ماتحتويه من ذهب

ومن هذا يتبين أن نظرية التجارة الدولية على صورتها القديمة نظرية ثابتة static لا متحركة — dynamic تهتم بالظواهر والمشكلات الطويلة الاجل ولا تعنى بالقصيرة الامد • فالنظرية هى مجرد تفسير لسبب وكيفية قيام التجارة الدولية فى وقت معين ، أكثر منها لتفسير التقدم الصناعى لفترة من الزمن

كما أن افتراضهم أن النقود تكيف نفسها وفقا لمطالب التجارة ، يعنى أن ليس ثمة محل للسياسة النقدية الايجابية •

وأيا ماكان الحال فان نظرية « التكاليف النسبية » لم تستطع الصمود أمام نقد خطير • فانها تستند فى أساسها على نظرية قيمة تكلفة العمل التى أصبحت تتعارض مع نظرية الثمن أو القيمة التى غدت تطبق فى الاقتصاد الداخلى

وأخيرا نشر الاقتصادى السويدى برتيل أوهلين فى عام ١٩٣٣ نتائج محاولته تطبيق نظرية التوازن العام للقيمة على المسائل الدولية بأن تضم بين ظهرانيها التجارة الداخلية والدولية على السواء •

وهكذا انهارت عمد نظرية التكاليف النسبية وان يكون لها بمرور الايام الا قيمة تاريخية لطالب « تاريخ الآراء الاقتصادية »

نظرية التوازن العام للقيمة

١ العناصر الاساسية

تبدأ النظرية بفكرة منطقية لبابها أن قطرا يتخصص فى انتاج سلعة ما ، ذلك لانه ينتجها أرخص مما ينتج غيرها • وتستند التجارة الدولية على اختلافات الاسعار فى البلاد المختلفة ومن المسلم به أن سعر السلعة ينحو فى ظل المنافسة الى التعادل مع تكلفة انتاجها ، على أن تراعى التحفظات الآتية :

أولا — يتم هذا فى المدة الطويلة الاجل

ثانيا ينطبق المبدأ فحسب على الاسعار فى ظل المنافسة الكاملة ، ولا يتعداها الى المنافسة الناقصة •

ثالثا — أنه يفترض وجود قانون السعر الواحد وأنه فى السوق الواحد لسلعة معينة تؤدى المنافسة بين البائعين والمشترين الى تقرير سعر موحد تباع به جميع وحدات تلك السلعة

وتتباين تكاليف الانتاج من قطر لآخر لاختلاف تكاليف عوامل الانتاج من أجور العمال وفائدة رأس المال وريع الارض ، وتتضمن هذه ثمن المواد الاولية ونفقات الاضاءة والوقود وأقساط التأمين والضرائب •• الخ ، وهذه المدفوعات هى فى صميمها أثمان يحددها تفاعل العرض مع الطلب فى مختلف الاسواق •

ويتوافر الطلب على أى عامل من عوامل الانتاج ان وضحت فائدته فى ايجاد سلع أو خدمات قابلة للبيع ، بمعنى ان كان عامل الانتاج منتجا • وبالتالى فان هذا الطلب يعكس مساهمة هذا العامل فى قيمة الناتج وهذا يتوقف بدوره على شيئين : الاول المبدأ المشهور «الانتاجية المادية المتناقصة» والثانى «الهبوط فى قيمة وحدة الناتج كلما زاد المقدار المنتج للبيع » ويتبين من ذلك أنه كلما ازداد عرض أى عامل يرى استخدامه فى عملية الانتاج ، كلما هبط عائده •

وطبيعى أن يتباين عرض عوامل الانتاج من قطر الى آخر وفقا لظروفه الطبيعية • فعرض العمل فى الهند والصين مابرح غزيرا ، لكثرة عدد سكان هذين القطرين ، فى حين نجد الارض عزيزة المنال ، والعكس فى بلاد كاستراليا والارجنتين حيث الارض غزيرة ، والسكان قليلون ، فهناك العمل هو عامل الانتاج النادر ومن ثم فان غزارة العمالة فى الصين والهند تقود الى رخص العامل والى غلاء الارض كثيرا ، يقابل هذا ارتفاع أجر العامل فى استراليا والارجنتين ورخص سعر الارض • أما بالنسبة لرأس المال ، فانه يتوافر فى الاقطار الغنية توافرا يتيح فائضا فى الدخول يزيد عمايتطلبه سد الاحتياجات الاساسية للمعيشة ، فيهبط سعر فائدة أقراضه • وهذا هو الحاصل فى الولايات المتحدة وكان السائد فى بريطانيا والمانيا وفرنسا وسويسرا وهولاندا خلال القرن التاسع عشر • فعاد الى تمويل الصناعة داخل البلاد ، والى استثمار مقادير كبيرة من رؤوس الاموال خارجها •

ولا مناص من دوام الاختلافات الدولية فى أسعار عوامل الانتاج ، مادامت ثمة عوائق مفروضة على حركة انتقال العوامل من بلد الى آخر • فنجد مثلا البلاد المختلفة تفرض قيودا صارمة على هجرة العمال اليها ، وتفرض بعض البلاد قيودا على رؤوس الاموال الاجنبية التى تستثمر فيها ، أو ترغب فى الاستثمار ، الامر الذى يصدفها عن مغادرة مظانها الاصلية • أما بالنسبة لعامل الانتاج الثالث أى الارض ،فانه بطبيعته ثابت •

ويتطلب انتاج بعض السلع مقدارا من عامل الانتاج أعظم مما تتطلبه سلعة أخرى ، قد يتطلب انتاجها مقدارا أقل من هذا العامل • كما قد يقتضى انتاج سلعة اخرى امتزاجا آخر لعوامل الانتاج • مثال ذلك أن انتاج اللحوم يستلزم اراضى واسعة لرعى المواشى ومقدارا قليلا من العمل ورأس المال • كما تستلزم صناعة السيارات أو الآلات مقدارا عظيما من رؤوس الاموال ومقدارا أقل من العمل ومقدارا محدودا من الارض ، فى حين أن انتاج المخرمات (الدنتلا) الرفيع يقتضى — قبل اى شىء آخر — عمالا بلغوا مرتبة عظيمة فى الحذق والمهارة •

وبعبارة شاملة فان اختلاف أسعار عوامل الانتاج مع الاختلاف فى عرضها (أى توافرها)، يقود الى تخصص بلد فى انتاج سلعة أوأخرى ويعنى كذلك أن البلاد التى تغزر فيها الارض تستطيع انتاج سلع رخيصة نسبيا كالقمح والمواشى والاغنام والصوف • وبالتالى تتخصص فى انتاج السلع التى يتطلب انتاجها استخدام مزيد من الارض • وبالنسبة للبلاد التى يغزر فيها العمل الرخيص ، تهبط فيها تكاليف انتاج السلع التى تستلزم مقادير كبيرة من العمل • ومصداقا لهذا غدت الصين والهند الصينية وسيام وبورما واليابان أعظم منتجى الارز فى العالم • كما غدت اليابان والصين أعظم منتجى الحرير •• كذلك تتجه الصناعات التى تتطلب استخدام مزيد من رؤوس الاموال الى التوطن فى البلاد التى تنخفض فيها أسعار الفائدة ، وحيث يتاح العامل الحاذق ، وهذا هو الحاصل فى الولايات المتحدة والمانيا وبريطانيا •

وقصارى القول ، ان كل بلد يتجه الى **التخصص فى انتاج تلك السلع التى يتطلب انتاجها مقادير أعظم نسبيا من عوامل الانتاج المختلفة التى تتوافر فيه توافرا يصبح استخدامه لها مربحا. وبذلك يصدر مثل هذه السلع ويستورد تلك السلع التى تتفوق فى انتاجها البلاد الاخرى لتوافر عواملها الانتاجية ورخصها • ويجب ان لايغرب عن البال ان هذه الاختلافات الدولية فى عرض عوامل الانتاج نسبية بالقياس للطلب عليها •**

ومصداقا لذلك نجد انه بينما تستحوذ الهند على مساحات شاسعة من الاراضى الصالحة للزراعة ، الا أنها لاتتيح لسكانها مستوى معيشة لائقا ، أى تعتبر الارض هناك ـ نسبيا ـ عاملا نادرا ، وأندر منها عامل رأس المال • كما أن عامل الارض أصبح أقل غزارة فى قطر كالولايات المتحدة بالقياس الى بلاد كالارجنتين واتحاد جنوب افريقيا بسبب الزيادة السريعة فى عدد السكان • والى هذا الهبوط النسبى فى غزارة عامل الارض يعزى فقد الولايات المتحدة مكانتها الرفيعة فى انتاج الصوف واللحوم

وزيادة فى الايضـــاح نفترض ان السلعتين المنتجتين هما الصوف والارز ، تتطلب الاولى استخدام مزيد من من عامل الارض ، والثانية مزيد من عامل العمل . ولنفترض انه للحصول على ١٠٠ رطل من الصوف يقتضى الحال ١ وحدة من العمل و ١ وحدة من رأس المال ، و ١٠٠ وحدة من الارض بينما انه للحصول على نفس الكمية من الارز يستلزم الامر ٢٠ وحدة من العمل و ١ وحدة من رأس المال و ٥ وحدات من الارض . فان اخذنا فى الحسبان اسعار عوامل الانتاج فى ا و ب ، لبدت لنا التكاليف على النحو الموضح فى الجدول رقم (١)

ويتبين من هـــذا الجدول أنه نظرا لرخص سعر الارض فى أ ، يتأتى انتاج الصوف بسعر ١٫٠٥ دولار للرطل مقابل ٣٫٠٣ دولار سعره فى ب (نظرا لسعر الارض العـــالى) . ومن الناحيـة الاخرى فان رطل الارز فى ب ينتـج بسعر ٠٫٣٧ دولار مقابل ٠٫٦٧ دولار ســـعره فى أ ، على الرغم من أن ســعر الارض فى ب يبلغ ثلاثة أمثال ســـعرها فى أ . وذلك لان مقدار العمل فى ب (وهو رخيص فيه) أربعة أمثاله فى أ ، والعمل — كما نعلم — عامل يفوق فى أهميته أهمية عامل الارض لانتاج الارز ، وبذلك يغـدو أجدى على البلدين أن يتخصص أ فى انتاج الصوف وب فى انتاج الارز

ولقد افترضنا تساوى رأس المال فى البلدين بيد أنه فى مكنتهما استخدام وسائل فنيـــة تتيح زيادة الانتاج . ولنفترض أن ثمة طريقتين فنيتين لكل من الارز والصـــوف . فالارز مثلا تمكن زيادة انتاجه باستخدام الآلات والاقلال من العمل ، الامر الذى يتيح زراعته زراعة كثيفة ولنفترض أن الطريقة الجديدة تتطلب استخدام وحدة عمل و ٦ وحدات رأس مال و ٢٠ وحدة أرض ، وعلى هذا تصـبح تكاليف انتاج الارز كما هو موضح بالجدول (٢) مع بقاء أســـعار عوامل الانتاج كما تقدم بالجدول رقم (١)

ومن هذا يتبين انه بتطبيق الطرائق الآلية فى الزراعة والحصاد ، غدا انتاج الارز يستخدم رأس المال والارض عوضا عن اعتماده المطلق على العمل (كما هو مشاهد فى الشرق الاقصى) وبينما تكاد ان تتساوى التكاليف فى الحالتين فان الارز ينتج نسبيا فى أ و ب على السواء .

ب — انحرافات تكاليف الانتاج

١ — حالة التكاليف الثابتة :

اذا امكن الظفر بالزيادة فى الانتاج بمجرد اضافة مزيد من الآلات والعمال الى المستخدم فعلا فى عملية الانتاج ، وان ينظم استخدامها على النسق الحاصل فعلا ، وان تشترى مقادير اكبر من المواد الاولية بنفس السعر ، لو امكن ذلك ، فانه لن تنشأ زيادة فى التكاليف . فان العمال الجدد يتكافأون فى الحذق مع القدامى ، وتتماثل الآلات الجديدة مع الآلات التى تدار فعلا . وبالاحرى لن تحدث زيادة او خفض فى تكاليف انتاج الوحـــدة . ولو تيسر تثبيت التنظيم الداخلى للصناعة بحيث لا تحدث خسارة من جراء ازدياد التخصص ، فليس ثمة داع الى اجراء تغيير فى نســبة امتزاج العناصر ، وتظل التكاليف ثابتة بالتالى .

ومن الامثلة على هذه الحالة صناعة ملابس السيدات الجاهزة ، اذ يتيسر زيادة الانتاج بوساطة مزيد من ماكينات الخياطة واستئجار مكان افسح واستخدام عدد اضافى من العمال . وكذلك محلات تنظيف وصباغة الملابس ومصانع حفظ الفاكهة والخضروات وصناعة الاثاث .. الى غير ذلك من الصـــناعات التى تدار على نطاق ضيق ففيها يتسنى التوسع فى الانتاج دون ان تطرأ زيادة ذات بال على تكاليفه .

٢ — حالة التكاليف المتزايدة :

يشاهد فى عدد كبير من الصـــناعات ان الزيادة فى تكلفة الوحدة الانتاجية هى القاعدة ، وابرز مثـــال على ذلك الزراعة والتعـــدين والصناعات الاستخراجية الاخرى . وتعزى الزيادة فى تكاليف الوحدة كلما توسع الانتاج ، الى ان الارض — وهى اهم عوامل انتاج تلك السلع اهمية — عزيزة المنـــال وتتجاوب مع قانون الغلة المتناقصة . فان كان بلد يستخدم أخصب اراضـــيه فى انتاج محصـــول معين كالقمح ، فان الانتاج يمكن زيادته باحـــدى وسيلتين : اما بزراعة مساحات اضافة من الاراضى اقل خصوبة او باستخدام مزيد من العمل ورأس المال فى الاراضى المزروعة فعلا . بيد انه سيتأتى عن استخدام اى منهما نقص فى غلة الارض ، وبالتالى ارتفاع تكاليف الانتاج ، وثمة نتيجة اخرى مؤداها ان النســـبة التى على أساسها تمتزج عناصر الانتاج ستتغير ، فلو بدأنا بمزارع ذات مساحة معينة ويعمل فى كل منها عدد معين من العمال ، ويستخدم قدر معين من رأس المال ، فان زيادة العـائد فى ظل ظروف الغلة المتناقصـــة ، معناه انه باستخدام نفس القدر من الارز لكل مزرعة ، فان كميـــة العمل ورأس المال فى كل منها اصبحت الآن أعظم .

٣ — حالة التكاليف المتناقصة :

ثمة صناعات تهبط فيها التكاليف كلما زاد الانتـــاج ، ويتوقف هبوط التكاليف — الى حد ما — على اتساع السوق للصناعة كلها ، وينبنى عليه وفر تتقاسمه جميع مؤسسات الصناعة . وقد يتخذ شكل مزيد من التخصص بين المصانع .

واصدق مثال اتجـاه صناعة السيارات الناهضة الى التخصص ، فيقوم بعض المنتجين بصنع الشاسيهات وآخرون بصنع العجلات او صناعة اجهزة السيارة الاخرى . ومن شان التخصص تحسين التنظيم وترقيـة الوسائل الصناعية ، واستخدام عمال اعظم خبرة وحذقا الامر الذى يقود الى خفض تكاليف الانتاج ، وسعر السيارة فى النهاية . ولقد أتاح التوسع الصناعى العظيم بعد سنة ١٩٢٠ اتساع سوق العمل ، فتهيأ للصناعة الحصول على ما تشاء من مختلف انواع العمال فى اقرب وقت ، كما غدا العمال اقدر على انجاز العمليات الدقيقة التى تقتضيها صناعة السيارات .

ومن المشاهد ان الصناعات التى تتوسع فى انتاجها تنشىء معهدا للابحاث يزود القائمين عليها بأحدث الابتكارات فى الصناعة ، ويدرس طرائق خفض تكاليف الانتاج . ولا ريب ان الاستخدام الكامل لعوامل الانتاج هو السبب الرئيسى فى خفض تكاليف الانتاج فى الصناعات التى تنتج على نطاق واسع . وظاهر ان لخفض التكاليف تأثيرا عظيما على التجارة الدولية .

جدول رقم (١)

عامل الانتاج	أسعار عوامل الانتاج بالدولار: القطر أ	أسعار عوامل الانتاج بالدولار: القطر ب	الصـــوف: كمية عامل الانتاج	الصـــوف: التكلفة بالدولار: القطر أ	الصـــوف: التكلفة بالدولار: القطر ب	الارز: كمية عامل الانتاج	الارز: التكلفة بالدولار: القطر أ	الارز: التكلفة بالدولار: القطر ب
العمـــل	٣	١	١	٣	١	٢٠	٦٠	٢٠
رأس المـــال	٢	٢	١	٢	٢	١	٢	٢
الارض	١	٣	١٠٠	١٠٠	٣٠٠	٥	٥	١٥
تكاليف انتاج مائة رطل				١٠٥	٣٠٣		٦٧	٣٧
تكاليف انتاج رطل واحد				١٫٠٥	٣٫٠٣		٠٫٦٧	٠٫٢٧

الجدول رقم (٢)

عوامل الانتاج	اسعار عوامل الانتاج بالدولار: القطر ا	اسعار عوامل الانتاج بالدولار: القطر ب	كمية عامل الانتاج: الطريقة الاولى	كمية عامل الانتاج: الطريقة الثانية	التـكاليف: القطر ا: طريقة اولى	التـكاليف: القطر ب: طريقة ثانية
العمل	٣	١	١	٢٠	٣	٢٠
رأس المال	٢	٢	٦	١	١٢	١
الارض	١	٣	٢٠	٥	٤٠	١٥
تكاليف انتـاج ١٠٠ رطـل					٣٥	٣٦
تكاليف انتـاج الرطل الواحد					٠٫٣٥	٠٫٣٦

وله تأثيره على الاقتصاد الداخلى للبلاد ، لا سيما فى بلاد كالولايات المتحدة تستوعب سوقها الداخلية اعظم قدر من انتاجها الصناعى . ومن ثم يتاح لصناعاتها الكبيرة تصريف منتجاتها فى الداخل آمنة من المنافسة الخارجية ، فيتهيأ لها خفض تكاليف الانتاج – بفضل زيادته – يؤهلها للتفوق فى حلبة المنافسة الدولية . فلا بدع ان تتفوق الولايات المتحدة تفوقا حاسما فى انتاج صناعات كالسيارات والآلات الزراعية على اختلاف انواعها وآلات المصانع واطارات السيارات ، والقاطرات وانواع الصلب وبعض انواع البلاستيك والكيماويات . وان كان لا ينكر اثر وفرة رأس المال والعمال المدربين فى تفوق الولايات المتحدة الصناعى .

ولن يتيسر للامم الصغيرة اقامة صناعات تحقق خفضا واسع النطاق فى تكاليف الانتاج، الا بعد اجراء اتحاد جمركى بين بعضها بعضا، واذا قامت صناعات مشابهة – بفضل فرض رسوم جمركية هائلة على الواردات – لكنها لن تحظى بسوق كبيرة لتصريف منتجاتها . ولذلك يقتصر الانتاج على سد حاجة السوق المحلية . ولن يتهيأ لها بالتالى الخفض المنشود فى تكاليف الانتاج .

جـ – تكاليف النقل

تؤدى تكاليف النقل دورا هاما بالنسبة للتجارة والتوطن الصناعى .

١ – تأثير تكاليف النقل على التجارة :

واضح ان مجرد وجود تكاليف لنقل السلع من مكان الى آخر ، من شأنه تقلص حجم التبادل التجارى . فلو كانت منطقة أ تنتج الطوب بسعر ٢٥ دولارا للطن، وتنتجه منطقة ب بسعر ٣٠ دولاراً ، فان فرض ولم تتطلب التجارة نفقات للنقل ، فان أ تنتج طوبا لكفايتها ولكفاية ب كذلك، كما تنتجه للمنطقتين على السواء ان لم تتعد تكاليف نقل الطن ٥ دولار . ولكن اذا بلغت هذا الرقم او جاوزته، فان كلا المنطقتين تنتج طوبا لسد حاجتها ، وعندئذ تتوقف التجارة وينحسر التوطن الجغرافى على السواء .

وتتوقف تكاليف النقل على عاملين :
الاول – مسافة نقل السلع
الثانى – معدل اسعار النقل

وظاهر انه كلما طالت المسافة ارتفعت تكاليف النقل ، كما ان خفض اسعار النقل بين المناطق يشجع التبادل التجارى بينها واصدق مثال لذلك ان كشف وسائط رخيصة للنقل قد ضاعف حجم التجارة الدولية ، كما ان تيسير نقل السلع الموسمية – باستخدام الثلاجات مثلا – قد ضاعف حركتها كثيرا .

وتختلف فئات اسعار النقل باختلاف السلع ، فتؤدى السلع الثقيلة كالفحم والخشب والنفط الخام وخام الحديد اسعارا اقل نسبيا مما تؤديه الساعات والجواهر والسلع التامة الصنع بصفة عامة ، تطبيقا لمبدأ النقل المشهور « ما تستطيع الحركة التجارية احتماله » . فسلعة سعرها الف دولار تحتمل تكاليف نقل ١٠ دولارات ولن تتحملها سلعة قيمتها ١٠٠ دولار .

٢ – اثر النقل فى التوطن الصناعى

تؤثر تكاليف النقل على التخصص الجغرافى للصناعة، فلا شبهة أن تكاليف النقل تعرقل حركة التبادل التجارى وتنشىء اختلافا فى الاسعار بين الدول والمناطق بعضها البعض وتزدهر الصناعة اذا ماتهيأ لها النقل الرخيص

وعلى الصناعة اما أن تختار القرب من مصادر المواد الاولية او من اسواق التصريف وتنشأ المفاضلة بين انشاء الصناعة قرب تلك المصادر أو نقل تلك المواد حيث تقوم المصانع ولا شبهة ان الصناعة الاستخراجية تقوم حيث توجد المناجم ، وقطع الاخشاب حيث توجد الغابات ، أما تهيئة الانتاج للاستهلاك فهذا مكانه المدن حيث توجد أسواق التصريف ويتوافر عمال الصناعة . وبعبارة أوضح أن السلع التى تفقد الكثير من وزنها اثناء تهيئتها للاستهلاك – مثل الخشب والقمح – تقوم صناعتها قرب مصدرها ، أما السلع التى لا تفقد شيئا من وزنها أو يضيع القليل منه فان صناعتها تقوم قرب السوق ، كما تتوطن صناعة السلع السريعة التلف كالالبان والثلج والزهور قرب مواطن الاستهلاك .

ومصداقا لهذا الرأى شيدت المدن حول رواسب الفحم الغنية فى الروهر، وتجمع فيها العمال وانشئت افران الصهر لصناعة الصلب وغيره من الصناعات الحديدية ، وكانت تستمد حاجاتها من الحديد من اللورين ومن السويد ونشأت فى الولايات المتحدة فى مواقع سهلة النقل رخيصة ، مدن قامت فيها صناعات شتى ولا سيما صناعة الصلب .

وأيا ما كانت الحال فانه يتبين بجلاء أن تكاليف النقل عامل من الاهمية بمكان عظيم فى تقرير موطن الصناعة ، وأنها لا تقل اهمية فى ذلك عن اسعار عوامل الانتاج والاحوال الاجتماعية .

د – تعادل أسعار عوامل الانتاج

من النتائج الهامة للتجارة الدولية، الاتجاه الى تعادل أسعار عوامل الانتاج فى مختلف البلاد ، ويرد ذلك الى انه ما دامت التجارة الدولية حرة ولا تقيدها قيود ، يتركز طلب المشترين الاجانب على كل دولة تغزر فيها عوامل الانتاج ، بينما ينحسر الطلب عن البلد الذى تندر فيه عوامل الانتاج ، بل ويتحول الطلب المحلى فيها الى البلاد الاخرى . ومن نتائج اشتداد الطلب ، ارتفاع أسعار عوامل الانتاج ، بينما تهبط أسعارها فى البلد الذى قل الطلب عليه .

فاذا افترضنا قطرا تغزر فيه الارض ، ويندر فيه العمل ، وأسبغت الدولة حمايتها على صناعاته (وتتطلب فرض مقادير نسبية من العمل أعظم مما تتطلبه الزراعة) ، فان عمال الزراعة تحولون الى الصناعة . اذ يضمن لهم العمل بفضل حماية الدولة ويرتفع بالتبعية الانتاج الحدى لعامل الزراعة، مادام تشغيل الارض قد اصبح فى مستوى أقل قوة ويغدو هناك مزيد من الارض تمتزج بكل عامل فى عملية الانتاج . فاذا رغب رجال الصناعة فى الحصول على عمال ، فعليهم أن يعرضوا أجورا لا تقل عن الاجور التى يتقاضاها هؤلاء العمال من الزراعة . ويرتفع – من ثم – المستوى العام للاجور .

فان فرض ورفعت الحماية عن الصناعة فانه تتوافر مقادير كبيرة نسبيا من العمال. ولكن لما كانت الصناعة تستخدم مساحات ضيقة من الارض، فلن يضاف الى المساحات المزروعة فعلا الا مساحات قليلة ، وبالتالى يعظم عدد العمال الذين يولون وجوههم شطر الزراعة . وهنا يهبط الانتاج الحدى للعمل، ويتوافر للارض مزيد من العمال ، فيرتفع بالتالى انتاجها الحدى .

واذا كانت التجارة الدولية تتجه الى تعادل اسعار عامل الانتاج ، فتؤدى بذلك الدور الذى تؤديه عملية انتقال عوامل الانتاج نفسها

فالى أى مدى يسير هذا الاتجاه. وهل يتيسر تعادل أسعار عامل الانتاج تعادلا كاملا فى العالم كله ؟

لن يتأتى لاسعار عامل الانتاج أن يتعادل تعادلا كاملا الا فى ظل افتراضات عنيفة لايكن تحقيقها فى عالمنا الحاضر وفى طليعتها :

١) زوال تكاليف النقل من التجارة الدولية.

٢) توحيد الاحوال الاجتماعية للانتاج بما فى ذلك القدرة على تطبيق المعرفة الفنية .

٣) زوال الاختلافات المتصلة بالمواهب والتى تختلف فيها أمة عن أخرى اختلافا حادا .

فؤاد محمد شبل

بعثة البنك الدولى فى سورية

تزور سورية فى الوقت الحاضر بعثة من البنك الدولى للانشاء والتعمير تتألف من ١١ عضوا لدراسة مشروعات الحكومة السورية للنهوض الاقتصادى بالبلاد تمهيدا للتفاوض فيما يمكن للبنك الدولى تقديمه من قروض فى سبيل القيام بتلك المشروعات .

وقد ألفت الحكومة السورية من جانبها لجنة وزارية لمساعدة البعثة وتقديم كافة المعلومات التى تطلبها

بنك صناعى فى سورية

تدرس السلطات السورية المختصة فى الوقت الحاضر مشروعا بانشاء بنك صناعى برأسمال قدره ١٠ ملايين من الليرات السورية .

ويرمى المشروع الى مساعدة الصناعات الصغيرة بمنحها قروضا طويلة الاجل بشروط زهيدة

اقتصاديات الشرق الأوسط

> الغرض الاول من هـذا الباب هو تسجيل التطورات الاقتصـادية الرئيسية فى بلاد الشرق الاوسط والتعليق عليها حتى يتعرف كل منهـا احوال الدول الشقيقة والمجاورة ،ومن ثم تنمو اقتصـاديات الشرق الاوسط على أساس واقعى سليم

نحو اتفاق اقتصادى بين سوريا ولبنان

لا تزال المفاوضات مستمرة بين القطرين الشقيقين سورية ولبنان فى سبيل الوصول الى اتفاق لتنظيم العلاقات الاقتصادية بينهما بمايكفل مصالح الشعبين . وقد تعثرت المفاوضات أكثر من مرة ويبدو انها تجتاز فترة ليست بالمشجعة تماما فى الوقت الحاضر .

وكانت العلاقات الاقتصـادية بين البلدين حتى أوائل عام ١٩٥٠ تسير فى مجال من الوحدة أضـاف عاملا جديدا لتأكيد روابط الاخوة بينهمـا الا أنه فى ١٤ مارس عام ١٩٥٠ أعلن الانفصال الاقتصـادى بين البلدين ، وترتب على ذلك توتر فى العـلاقات الاقتصادية بينهما استمر أمدا طويلا وتأثرت منه مصالح القطـرين تأثرا بالغا ، حتى أمـكنهما الوصـول الى اتفاق مؤقت هو تمهيد للاتفاق العام المرتقب

ولكى نتفهم العقبات التى تقوم فى سبيل الاتفـاق يلزم ايراد فكرة عن السياسة العامة للبلدين . ففى سورية تحـاول الحـكومة النهوض بالانتاج بمختلف نواحيه وتتبع لذلك سياسة تحابى بها المنتجات المحلية وتحميها من المنافسة الأجنبية . اما لبنان فسياسته تقوم على الحرية وارباح ذوى النفوذ فيه تقوم على هذه السياسة التى تتطلب ان يكون لبنان نصيرا للتجارة الحرة ، وأن تـكف الحـكومة عن التـدخل الا بالقدر الضرورى جدا فى الشئون الاقتصادية

وتعرض سورية فى الوقت الحاضر على لبنان وحدة جمركيـة ونقـدية كاملة ويبدو ان لبنان على استعداد للتضـحية بـكثير من الاشـتراطات القديمة التى كان يرى صالحه فيهـا وخاصة فى شئون التجـارة والرقابة على النقد . وفى الحقيقة ان هنـاك جانبا كبـيرا من اللبـنانيين يرى أن صالح لبنان الحقيقى هو فى الاتجـاه الى زيادة الانتاج وعدم الاعتماد على التجارة الدولية . وزيادة الانتاج معناه تشـجيع الاستثمارات فى استـغلال المرافق المختلفة ممـا قد يتطلب من لبنان فرض قيود على تجارته ونقده ويطالب أنصار الانتاج القومى بمزيد من التـدخل الحكومى فى الشـئون الاقتصادية وتسييرها ويعارضهم فى ذلك طائفـة الوكلاء والتجـار الذين يقوم ربحهم على الحرية الاقتصادية الا أن هؤلاء الاخيرين ، وقد احترقوا بنار الضائقة الاقتصادية التى عاناها لبنان اخيرا ، قد ارتفع صوتهم ايضا طالبين تدخل الحكومة لانقاذهم من الورطة . وبذلك يـبدو أن اتجـاه الفريقين قد أصبح واحدا على الاقل فى هذه الآونة .

الا أن لبنان وهو يبين تضحياته فى سبيل الوحدة الاقتصادية مع سورية لا يريد ان يلقى الاتفـاق معارضـة هـدامـة من ذوى النفـوذ الذين سيخسرون كثيرا بالسياسة الجديدة فنجـده يحـاول أن يكفل لهم بعض الميزات التى فقـدوها عقب اتبـاع سورية سياسة الاستقلال الاقتصـادى

وعلى ذلك يطلب لبنان ثمنا لموافقته على الوحـدة الاقتصـادية أن تلغى سورية المرسوم التشريعى الذى ينظم الوكالات وتعاطى الشركات الاجنبـية أعمالها فى سورية .

وكان من الدوافع الهـامة على اصدار هذا المرسوم أن معظم واردات سـورية كانت تجيء قبلا عن طريق بيروت بواسطة وكلاء من سكان لبنان . وبعـد القطيعة الاقتصـادية وتوتر العلاقات بين البلدين حاولت سورية الاستغناء عن خدمات لبنان ووكلائه وتحويل التجـارة الى ميناء اللاذقية السورى وتشجيع قيام طائفـة من الوكلاء السـوريين يقومون بمهمـة استيراد ماتحتاجه بلادهم من بضائع اجنبية . ففرضت سـورية قيودا شـديدة على أعمال الاسـتيراد بل ومنعت استيراد البضـائع الاجنبية عن طريق لبنان . وأضافت رسوما جديدة قدرها ٢٠ ٪ على البضـائع الاجنبية التى تجيء الى سورية عبر لبنان .

وتتمسك سورية بالمرسوم الذى أصدرته والذى خلق طائفة قوية من ذوى المصالح تسنده وتمنع الغـاءه أو تعديله .

ونحن فى مصر نؤمن بوحدة سورية ولبنان الاقتصـادية ، ونعتقـد أن صالحهمـا المباشر يتطلب ان تنتظم علاقتهما بغاية السرعة ، هذه العلاقات التى تظهـر آثارها فى نواح متفرقة يهمنا جميعا ان يسودها روح الاخوة والمحبة والمصلحة المشتركة .

مصاعب المدفوعات التركية

كان اتحاد المدفوعات الاوروبى قد قرر انشـاء مكتب اتصال بينه وبين الحكومة التركية، وكذلك مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للانشاء والتعمير لكى يمكن رسم الاجراءات الضرورية لـدعم مـوقف تركيـا الاقتصادى مع الخارج ، ومحـاولة تصفية المتأخرات التجارية الكبيرة التى تستحق على تركيا .

ومن المعتقد ان مصاعب المدفوعات التى تواجههـا تركيـا انمـا هى اعراض أزمة سببتها الجهود المتبادلة للانهـاض بالبلاد . ففى السـنوات القليلة الماضية بدأت تركيا فى تنفيذ مشروعات ضخمـة عديدة للتنمـة الاقتصادية تطلبت واردات ضخمـة من السلع الانتاجية .

وفى الوقت ذاته وجهت الحكومة عنايتها الى التوسع الزراعى وارتفع الانتاج وخاصة القمح والقطن نتيجة لذلك الى مستويات عالية . واتبعت الحكومة التركيـة سيـاسـة شراء المحـاصيل الزراعية بأسعار تعلو الاسعار العالمية ، ممـا زاد من القوة

الشرائية فى ايدى السكان فزاد طلبهم بالتالى على الواردات .
ولما تعذر على الصادرات التركية مجاراة التطور الكبير فى الاستيراد فقد استمر المركز الخارجى لتركيا فى النزول .
ومن المنتظر ان يظهر فى الشهور المقبلة مايمكن عمله بمساعدة مكتب الاتصال الجديد فى سبيل الرجوع بالمدفوعات التركية الى التوازن .

بنك صناعى جديد

تدرس السلطات التركية مشروعا بانشاء بنك جديد على غرار بنك الانهاض الصناعى الحالى ، لمساعدة والمساهمة فى الاعمال الهامة للنهوض بالصناعة التركية والاقتصاد التركى بوجه عام . اذ يبدو ان التوسع الصناعى فى تركيا قد وصل الى حد يحتاج معه الى التوسع فى وسائل الائتمان التى تخدم الصناعة .

قانون تشجيع الاستثمارات الاجنبية

وافق المجلس الاهلى الكبير على القانون الخاص بتشجيع استثمار رؤس الاموال الاجنبية فى تركيا .
ويتضمن القانون السماح للشركات التى تتكون برؤوس اموال اجنبية بتحويل ارباحها الى الخارج كما يمكنها عندما ترغب فى تصفية اعمالها ، أن تحول اموالها وموجوداتها ايضا هذا الى جانب تبسيط الاجراءات اللازمة عند تكوين الشركات الجديدة .
ولم يوافق المجلس على اقتراح بعدم السماح لرؤوس الاموال الاجنبية الخاضعة للقانون بالاستثمار فى الزراعة والتجارة ، كما رفض جعل شرط الموافقة على تحويل موجودات وأموال الشركة أن يصير لها خمس سنوات فى تركيا .

الرقابة على البنوك الاجنبية فى ايران

شددت ايران القيود على البنوك الاجنبية التى تعمل فى اراضيها واخضعتها لرقابة قوية تكاد تشلها عن العمل .
فيلزم ان يحصل كل بنك اجنبى على مرسوم بالسماح له بالعمل فى ايران وعلى البنك الاجنبى أن يودع مع بنك مللى ايران (البنك المركزى) ١٠٠ مليون ريال ايرانى لكى يبدأ اعماله .
وعلى البنوك الاجنبية ان تودع بعد ذلك مالايقل عن ٣٠٪ من ودائعها لدى البنك المركزى اذا كان مجموع هذه الودائع لايصل الى رأسمالها بالاضافة الى احتياطياتها . وترتفع النسبة الى ٦٠٪ اذا كان مجموع الودائع يزيد على ذلك .
وقد عرفت العمليات المصرفية بشكل واسع باعتبار أنها عملية تجرى فى العملة المحلية او الاجنبية الكمبيالات التجارية ، المعادن الثمينة والائتمان . ويجب على كل شخص ينتوى القيام بمثل هذه العمليات ان يحصل على ترخيص سابق من هيئة رسمية تسمى مجلس البنك

تصريف البترول الايرانى

اجتمع مندوبو ثمانى شركات عالمية للبترول فى لندن لبحث الاجراءات اللازم اتخاذها فى حالة اعادة عرض البترول الايرانى فى الاسواق العالمية . وتشمل هذه الشركات خمس شركات امريكية هى ستاندارد اويل نيوجرسى ، ستاندارد اويل كاليفورنيا ، تكساس ، سوكونى فاكوم وجلف اويل . اما الشركات الثلاث الاخرى فهى شركة البترول الانجليزية الايرانية ، وشركة البترول الفرنسية وشركة شل .
وقد قررت الشركات الثمانى ايفاد عشرين خبيرا الى عبدان لتفقد معمل تكرير البترول والآبار وخطوط الانابيب ، وتقدير الوقت والنفقات اللازمة لكى يبدأ المعمل انتاجه الكامل .
ويبدو ان هناك مفاوضات دائرة فى طهران حول مشكلة تصريف البترول الايرانى وفى بعض الانباء ان ايران تميل الى ان يوكل الى الشركات الامريكية تسويق ٥٠٪ من الانتاج وتقوم شركة البترول الانجليزية الايرانية بتسويق ٤٥٪ والباقى وقدره ٥٪ تتكفل به ايران ذاتها .. ولعل اليوم الذى يغزو فيه البترول الايرانى الاسواق العالمية مرة اخرى ليس ببعيد .

نشاط البنك الصناعى العراقى

بلغ مجموع القروض التى منحها البنك الصناعى العراقى الى عدد من الصناعات خلال عام ١٩٥٣ مايزيد على مليون دينار . كما ساهم البنك فى ١١ صناعة هامة بما يزيد على مليون آخر من الدينارات . ومن بين الصناعات الهامة التى يساهم فيها البنك فى الوقت الحاضر صناعة الاسمنت والزيوت النباتية وطحن الحبوب والجوت وشركة تجفيف الاراضى وشركة مخبز بغداد وشركة التامين الوطنية
وبجانب المساعدات المالية يقوم البنك بتقديم مساعدات اخرى للصناعة عن طريق جمع المعلومات التى يحتاج اليها المقبلون على الاستثمار .
ويجرى البنك الصناعى فى الوقت الحاضر مفاوضات مع عدد من المؤسسات الاوروبية والامريكية لانشاء مصنع للفولاذ فى العراق .
وتقدر تكاليف الانشاء بما يتراوح بين ٢٥٠ و ٣٥٠ الف دينار . ويعمل البنك على تأسيس شركة تتولى مشروع الفولاذ هذا .

الحد الادنى للاجور

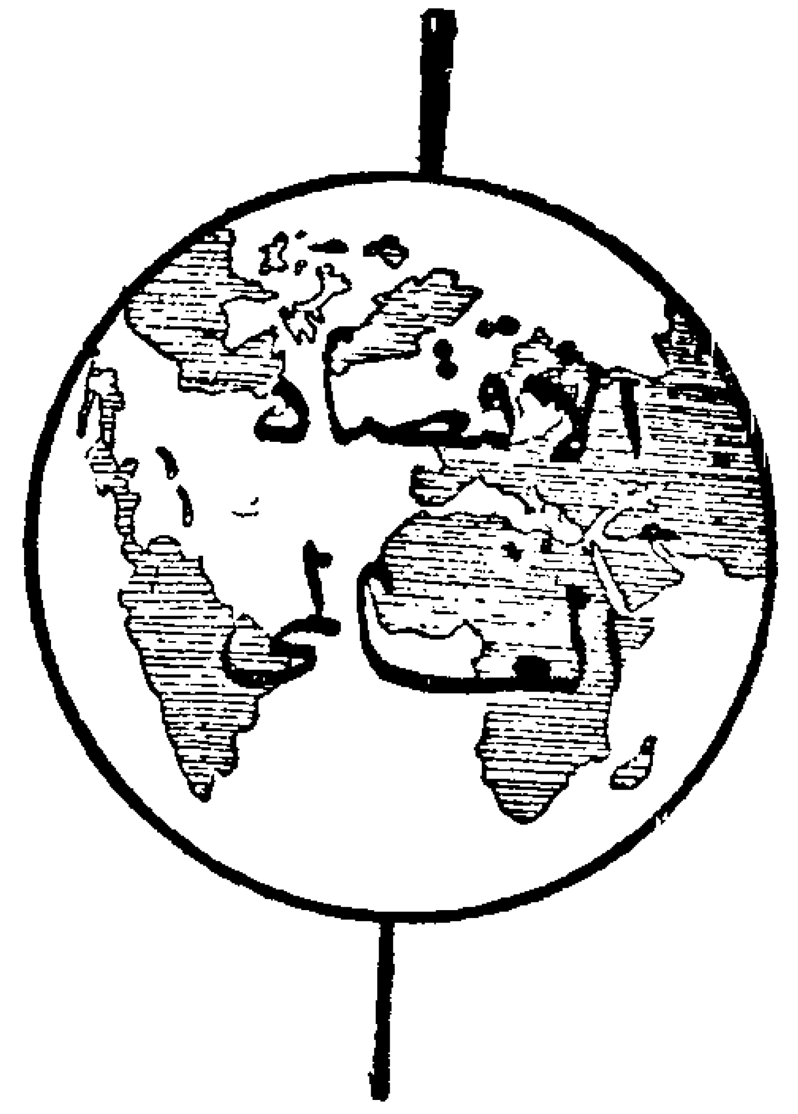
صدر أخيرا فى العراق نظام الحد الادنى لاجور العمال بما لايقل عن ٢٥٠ فلسا يوميا للعامل غير الماهر . وبالنسبة لعمال القطعة يحدد اجر القطعة بصورة تمكنهم من الحصول على اجر لايقل عن الحد الادنى للاجور ضمن ساعات العمل المقررة .

صوامع للغلال

تقرر انشاء ثلاث صوامع جديدة للغلال فى البصرة والموصل والحلة . كما تقرر ايضا توسيع صومعة الغلال المقامة حاليا فى بغداد لتسع ٧٥٠٠ طن بدلا من ٥٠٠٠ طن . ومن المنتظر أن تكون صومعة البصرة اكبر مثيلاتها فى العراق حيث تسع ٤٠ الف طن . وستستعمل مخزنا للحبوب المعدة للتصدير وتتكلف ٢ر٥ مليون دينار

انتاج القطن فى الهند : أوصت

لجنة القطن الهندية المركزية وهى هيئة شبه رسمية بزيادة انتاج القطن فى مشروع الخمس سنوات للتنمية الاقتصادية . وقد كان الهدف الذى حدد لانتاج موسم ١٩٥٤/٥٣ ٤ر٢ مليون بالة ومن المتوقع أن لا يقل كثيرا الانتاج الفعلى عن هذا الهدف . هذا وقد كان الانتاج فى ١٩٥٣/٥٢ ، ٣ر٦ مليون بالة وتعتقد هذه اللجنة أن انتاج ٤ر٢ مليون بالة فى موسم ١٩٥٦/٥٥ يجب أن يزاد الى ٥ر٤ مليون بالة وهى فى هذا آخذة فى الاعتبار ماعليه الآن درجة الانتاج الحالى للمنسوجات وزيادة الصادرات . ومن المتوقع أن تستهلك الصناعة الهندية للمنسوجات فى نصف السنة المنتهية فى فبراير ١٩٥٤ حوالى ٢ مليون بالة من القطن .



استعراض عام ١٩٥٣ (يتبع)

ايطاليا : تدل الاتجاهات الاقتصادية خلال العام المنصرم على تحسن وتقدم فى الاقتصاد الايطالى ، فقد سجل الانتاج الصناعى رقما قياسيا فى فترة ما بعد الحرب • فقد ارتفع انتاج القمح الى ٨ر٨ مليون طن أى بزيادة قدرها ١١ ٪ عما كان عليه فى عام ١٩٥٢ •

كما سجل الانتاج الصناعى أيضا زيادة كبيرة • وأكبر مظهر لذلك حدث فى المناجم والغاز الطبيعى وتكرير البترول والكيميائيات • كما زادت المبانى والانشاءات فبلغت الزيادة فى منتصف عام ١٩٥٣ ، ٢٠ ٪ عما كانت عليه منذ عام سابق ، الا أنه حدث بعض الانخفاض فى صناعة الاخشاب كما تدل البيانات عن صناعة الصلب على هبوط فى انتاجه • ويرجع هذا الهبوط فى انتاج الصلب خلال الربيع الماضى الى القلق وكذا فتح السوق الاوربية لهذه السلعة ومن جهة أخرى زاد النشاط فى صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة

أما فى ميدان الاستهلاك فقد توسع أيضا تمشيا مع ما حدث فى الانتاج فقد تراوحت نسبة التحسن فى الزيادة بين ٥ ، ١٠ ٪ عن مستوى عام ١٩٥٢ ، ولم يتأثر كثيرا الرقم القياسى لاسعار الجملة وبينما كان اتجاه الرقم القياسى لنفقة المعيشة اتجاها صعوديا فى أوائل عام ١٩٥٣ الا أنه اتجه اتجاها نزوليا بعد ذلك • ولقد قاربت أرقام البطالة أن تزيد عما كانت عليه عام ١٩٥٢ ، حيث كان المتوسط أكثر من ٢ مليون شخص عاطل • وعلى العموم فمستوى المعيشة استمر أقل مما كان عليه مستوى ما قبل الحرب

وقد كانت التجارة الخارجية مصدر مشاكل للاقتصاد الايطالى • فقد كانت صادراتها الى المنطقة الدولارية ربع ما كانت تستورده ايطاليا من هذه البلدان • ويرجع هذا الى المساعدات الدولارية وزيادة الطلب على الواردات الامريكية • الا أن اعادة بناء احتياطيات العملات الاجنبية وتشجيع السياحة ساعدا فى تعويض هذا النقص وقد ظهر فى آخر ديسمبر اتجاه نحو زيادة التجارة مع أوربا وانخفاضها مع المنطقة الدولارية وأدى هذا الى فائدة بريطانيا وألمانيا الغربية • الا أن هذا الوضع بالتالى قد أدى الى انهيار سريع فى حالة ايطاليا مع اتحاد المدفوعات الاوربى • فبعد سنتين من تجميع الذهب والعملات الاجنبية أصبحت ايطاليا تنوء بعجز تجاه اتحاد المدفوعات الأوربى منذ أبريل سنة ١٩٥٣

وقد بلغ العجز فى الميزان التجارى ٤٠٥ بليون ليرة (الجنيه المصرى = ٧٢ر١٧٩٤ ليرة ايطالية) وتقول التقارير أنه اذا ماغيرت ايطاليا حرية الاستيراد فان المتوقع أن تعانى الصناعة الايطالية كثيرا • ومن العوامل التى تعوق الصادرات ارتفاع أسعار البضائع الايطالية الجاهزة هذا من الوجهة الداخلية أما الوجهة الخارجية فان التسهيلات التى تمنح للمصدرين والتشجيعات المالية لهم فى البلدان الاخرى تعد من العوامل التى تقف فى سبيل الصادرات الايطالية

وأما من حيث مستقبل الحالة فى ايطاليا خلال عام ١٩٥٤ فلا يمكن أن تستشف من الحالة الراهنة ما يدل على انقشاع السحب التى تخيم على الجو الاقتصادى والسياسى وقد قام العمال الحكوميون ومستخدمو المصانع باضراب لمدة ٢٤ ساعة فى ديسمبر مما أثر تأثيرا كبيرا على مشروعات التسليح وتوقف الاعمال بعض الشىء

ولقد عزمت ايطاليا على اتخاذ سياسة تشجيع الصادرات بكل ما استطاعت من قوة حتى تتمكن من استيراد السلع الرأسمالية لسد احتياجات الصناعة ولقد كان تحسن المحاصيل هذا العام من العوامل التى أدت الى الحد من واردات المواد الغذائية

كندا : تميز الاقتصاد الكندى فى العام المنصرم **باتجاهات توسعية كبيرة** فى جميع مرافقه • ولقد كانت البشائر فى نهاية العام تدل على تفاؤل طيب واستقبال للعام الجديد الذى ذكرت التقارير عنه أنه سوف يتسم بالمنافسة المتزايدة • كما تدل الدلائل على استمرار ثبات الاسواق وتعتقد الدوائر المختصة أن الانفاق الفردى سوف يظل على ما هو عليه خلال عام ١٩٥٤

ولقد صرح مستر هاو وزير التجارة بأن عام ١٩٥٣ يعتبر **عاما ناجحا** فقد ازداد الانتاج الكلى الى أكثر من ٢٤ بليون دولار كندى أى بزيادة قدرها ٥ ٪ عما كان عليه فى عام ١٩٥٢ ، وتدل جميع المؤشرات الاقتصادية على أن الحالة كانت فى مستوى أعلى مما كانت عليه فى عام ١٩٥٢ وكذا الاستثمار فى الصناعة كما نشطت صناعة المبانى • وازداد الانتاج الصناعى زيادة قليلة عن عام ١٩٥٢

وتدل التنبؤات على أن صناعة ورق الطباعة (وتعتبر كندا من أكبر الدول المنتجة لهذه السلعة) تتمتع بمركز لا بأس به رغم ازدياد تكاليف الانتاج وعدم رغبة الدول الاجنبية دخول سوق لا يقبل الدفع الا بالدولار •

هذا من جهة ومن جهة أخرى هناك اتجاه يقول بأن الاقتصاد الكندى قد بلغ الذروة ومن المقدر أن يحدث هبوط حقيقى فى الدخل الزراعى • كما أن الانتاج الصناعى فى الشهور القليلة الماضية قد تراجع بعض الشىء • أما مستوى المخزون من السلع فمن المعتقد أن يبقى فى مستوى عال • وتتسم الحالة بعدم التأكد فيما يختص بمستقبل تجارة التجزئة فمبيعاتها تتأرجح لا تثبت على حال يؤدى الى اتجاه معين . كما أن المعتقد أن الائتمان الاستهلاكى الذى وصل الى مستويات عالية أثناء العام سوف يهبط فى الشهور القادمة

أما من جهة التجارة الخارجية فأرقامها تدل على وجود عجز فى الميزان التجارى الخاص بعام ١٩٥٣ اذ أن المعتقد أنه سيبلغ عجز ١٩٥١ الذى بلغ ٥١٧ مليون دولار كندى . هذا وقد تدفق رأس المال للاستثمار داخل البلاد بشكل كبير خلال عام ١٩٥٣ مما أدى الى المحافظة على الاحتياطيات الرسمية ، وسعر صرف الدولار الكندى وارتفاعه عن سعر التعادل

بينه وبين الدولار الامريكى

وعلى وجه العموم فان أهم ما يميز التجارة الخارجية الكندية هو زيادة حجم الواردات وربما يرجع ذلك الى المستوى الكبير الذى وصل اليه الاستثمار المحلى والدخول الفردية · وليس للاحتياجات الدفاعية أى أثر فى هذا الوضع اذ بالرغم من تغير طبيعتها الا أن قيمتها الكلية لم ترتفع الا ارتفاعا طفيفا

وما زالت مشكلة تخزين الفائض من الحبوب تجابه كندا فقد ازداد عرض القمح الكندى بمقدار ٣٨ ٪ فى نوفمبر عما كان عليه عام ١٩٥٢ وما زال الخوف يسيطر على مزارعى البرارى من المناقشات التى تدور حول تحديد سعر القمح فى الولايات المتحدة ولا يشاطر مستر هاو وزير التجارة الكندرية هؤلاء المزارعين خوفهم ووجلهم · فمن المتوقع أن تناقش اللجنة هذه المشكلة الشائكة مشكلة فائض أمريكا الشمالية من القمح · وقد وافقت كندا على تحديد شحناتها من السنبلة الى الولايات المتحدة ولقد فضلت كندا هذا الحل حتى لا تلجأ الولايات المتحدة الى فرض قيود على الواردات اليها · ولا يتوقع المزارعون أن تكون دخولهم فى المستوى المرتفع الذى كانت عليه خلال الثلاثة شهور الاخيرة من العام الماضى

البطالة فى الولايات المتحدة : أعلن مكتب الاحصاء الامريكى أن تعداد العمال العاطلين بلغ فى نهاية شهر ينساير ٢ر٣٦٠ر٠٠٠ عامل وتعتبر هذه أول مرة منذ ثلاث سنوات يزيد فيها عدد العمال العاطلين عن مليونين كما يعتبر أكثر بحوالى ٤٥٠ر٠٠٠ عامل مما كان عليه فى يناير ١٩٥٢ ويذكر المكتب أن الهبوط الكلى فى العمال لم يكن أكبر من المعتاد فى السنوات القليلة السابقة الا أنه كان ذا أثر على بعض الصناعات التى لا تتأثر بهذه الموجات الموسمية

اقتصاديات الدول الاسيوية : فى تقرير أخير أصدرته هيئة الامم المتحدة أن الدول الاسيوية قد نجحت خلال العام المنصرم فى العمل على تثبيت اقتصادياتها وزيادة انتاجيتها · ويذكر التقرير أن فترة الرواج والكساد الناتجة عن قيام الحرب الكورية قد محت كل منهما الاخرى وهناك ما يدل على أن حصيلة صادرات الدول الاسيوية هذه قد استقرت منذ النصف الثانى لعام ١٩٥٣ فى مستوى أعلى قليلا مما كانت عليه فى الفترة السابقة مباشرة لقيام الحرب الكورية مباشرة · وأما حالة المواد الغذائية فقد فاضت عن الحاجة فازداد محصول الارز عام ١٩٥٣/٥٢ بحوالى ٧٪ وبينما استمرت أسعار الصادرات حتى وقت قريب فى اتجاهها النزولى الا أن الاسعار المحلية اتخذت اتجاها مضادا · ويشير التقرير الى أن أسعار المواد الخام التى تنتجها هذه الدول قد صادفت هبوطا أكبر مما صادفت أسعار البضائع المستوردة

استهلاك القطن فى العالم ــ ذكرت لجنة القطن الاستشارية الدولية أن استهلاك القطن فى العالم الحر يسير فى مستوى كبير ، ولم تذكر بالضبط أية أرقام تدل على مدى هذا الاستهلاك الا انها ذكرت أن انتاج القطن من المتوقع أن يبلغ ٢٩ر٣ مليون بالة بالمقارنة ب ٢٨ر٨ مليون بالة فى ١٩٥٢ ــ ٥٣ ، وقد انخفض الاستهلاك فى الولايات المتحدة بحوالى ١٧٣٠٠٠ بالة خلال الاربعة شهور الاولى من الموسم وعلى هذا الاساس يكون الاستهلاك الكلى السنوى ٩ ملايين بالة أما استهلاك كندا ففى مستوى يقل حوالى ١٠٪ مما كان عليه فى الموسم السابق · وازداد استهلاك اليابان خلال الاربعة شهور الاولى من الموسم ٢٠٠ ألف بالة كما ازداد الانتاج زيادة كبيرة فى أوربا وخاصة فى ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة ومن المتوقع أن ينقص الاستهلاك فى ايطاليا بينما يظل فى مستوى موسم ١٩٥٣/١٩٥٢ فى الدول الاوربية الاخرى وكذا الهند ·

اليابان تعقد معاهدة دفع مع انجلترا : وقعت فى ٢٩ يناير الماضى اتفاقية مدفوعات استرلينية بين كل من انجلترا واليابان تنص على أن تقوم المنطقة الاسترلينية بتصدير بضائع بحوالى ٢١٠ مليون جنيه (كان ٢٤٠ مليون جنيه فى عام ١٩٥٣) وزيادة صادرات اليابان الى المنطقة الاسترلينية من ١٣٠ مليون جنيه استرلينى فى عام ١٩٥٣ الى ١٢٠ مليون فى عام ١٩٥٤ · ومن المعتقد ان الزيادة فى الصادرات اليابانية سوف تتخذ طريقها الى أسواق استراليا وجنوب افريقية · ورغبة فى مساعدة اليابان على تغطية ماتعانيه من عجز استرلينى فقد أوجدت الحكومة البريطانية حصصا لعدد من السلع التقليدية التى تصدرها اليابان الى بريطانيا وتوقفت منذ الحرب · وتشتمل هذه السلع على ثلاثة ملايين من المنسوجات لاجراء بعض العمليات الصناعية عليها فى بريطانيا وتصديرها وكذا القطن والمنسوجات الحريرية وربطات العنق والمعدات الكهربائية وقد أعلنت وزارة المالية البريطانية انها قد أحاطت حكومات المستعمرات علما بأن يستوردوا من اليابان خلال عام ١٩٥٤ ماهم محتاجون اليه لاستهلاكه

أما فيما يختص بالحكومة اليابانية فقد تعهدت بتخصيص عملة استرلينية لبعض الاصناف والخدمات بالاضافة الى المحافظة على كمية وارداتها · وهذه الاصناف تشمل كما أعلنت لجنة التجارة ماقيمته ٢ مليون جنيه من الصوف وغزله ومصنوعاته ، ٧٠ ألف جنيه للدراجات الميكانيكية خلال النصف الاول من عام ١٩٥٤ وكذا الزيت والافلام البريطانية

هذا وستعمل اليابان خلال الشهور القليلة الاولى من العام الحالى على الحصول على جنيهات استرلينية لمقابلة عجزها فى الميزان الحسابى بالطريقة التى كانت متبعة قبل ذلك وهى الحصول على قروض مؤقتة من البنوك البريطانية نظير دولارات وقد دفعت هذه القروض كما هو معروف بالعملة الاسترلينية التى قامت اليابان بشرائها من صندوق النقد الدولى ·

وستقوم اليابان بمفاوضة البلدان المستقلة والتابعة للكومنولث البريطانى للوصول الى اتفاق حتى لا تتعارض سياسة هذه البلدان مع هذه الاتفاقية وقد جاء فى الخطابات المتبادلة بين الدولتين المتعاقدتين أن كلا الدولتين ستعملان على موازنة التجارة بينهما مااستطاعتا الا ذلك سبيلا · ومما يلاحظ انه لولا عقد هذه الاتفاقية للجأت اليابان الى تخفيض وارداتها من المنطقة الاسترلينية حتى تتمشى صادراتها الى تلك المنطقة · وكما ذكرنا آنفا أن اليابان قد تعهدت بالمحافظة على قيمة وارداتها من المنطقة

الاسترلينية فمثلا خصص ثلاثة ملايين لشراء قطن ، ٢٠٠ ألف جنيه لشراء الملح من عدن كما ستقوم بشراء الصفيح والمطاط من الملايو . وقد بلغت واردات اليابان من المستعمرات البريطانية ٣٢ر٥ مليون جنيه خلال عام ١٩٥٣ ومن المملكة المتحدة ١٦ مليون جنيه . وتهدف هذه الاتفاقية الى المحافظة على جزء كبير من قيمة تجارة المنطقة الاسترلينية البالغ ٤٠٠ مليون جنيه علما بأن مجموع تجارتها هو ٦٠٠٠ مليون جنيه كما أن تنفيذ الاتفاقية وارساءها على أساس استرليني يعتبر تقوية لمركز الاسترليني كعملة دولية .

ومعروف ان اليابان لازالت تفتقر الى الاسترليني وهذا يبرر فى نظر حكومة المحافظين عقد الاتفاق الاخير مع اليابان

الا أن ابرام هذا الاتفاق قد ووجه من رجال الصناعة عموما فى بريطانيا بمعارضة شديدة جدا وخصوصا من صناعة القطن فى لانكشير . ولعل القراء يذكرون أن لانكشير كانت دائما تنادى بحرية التجارة حتى يتسع نطاق تبادل السلع فى العالم الا أنه يظهر ان سياسة الحرية تروق للانكشير عندما يكون الانجليز فقط المستفيدين منها !

وقد ساهم رجال حى المال فى معارضة الاتفاق وذكروا على سبيل المثال للتدليل على أن اليابان تسلك طرقا لا يستسيغها حى المال وبالتالى لاتساعدها بريطانيا فقالوا ان اليابان باعت ماقيمته ٦١ر٦ مليون دولار أمريكى الى صندوق النقد الدولى للحصول على استرلينى فى أواخر العام الماضى فى حين كان يجب عليها أن تبيع هذه الدولارات فى لندن فتزداد بذلك احتياطات المنطقة الاسترلينية . والواقع ان السبب الذى دعا اليابان لاتخاذ هذه الخطوة هو أن سعر الدولار فى لندن كان قريبا جدا من ٢٫٨٢ر٢ دولار للجنيه الاسترلينى فى حين ان السعر الرسمى الذى يبيع به صندوق النقد الدولى الاسترلينى هو ٢ر٨١ دولار للجنيه . ولذلك وجدت اليابان ان من مصلحتها سلوك طريق الصندوق بدلا من طريق حى المال .. ولكنها أغضبت لندن !

البعثة البريطانية الى موسكو :

فجأة وبعد تأجيل طويل قامت بعثة من رجال الاعمال والصناعة البريطانيين بزيارة روسيا . ولم يكن للسلطات الرسمية أو وكالاتها فى خارج البلاد أى يد فى تهيئة مقدمات هذه الرحلة بل ان هذا العمل صدر مبدئيا من مجموعة من رجال الصناعة والمال فى لندن وذلك لجس نبض روسيا من الوجهة التجارية والاقتصادية وهو ماسعى اليه كثيرا مستر تشرشل من الوجهة السياسية وتتكون هذه البعثة من ممثلين لـ ٣٠ شركة بريطانية منهم من له علاقات تجارية سابقة مع روسيا وقد سبق ان قامت بعثة أخرى من رجال اعمال بريطانيين سنة ١٩٥٢ على نطاق ضيق وحصلت على أذون بتوريد بضائع بمبلغ ١٠ ملايين جنيه الى روسيا يتمثل كلها فى السفن . ومن المتوقع ان يكون مجموع المعاملات الروسية البريطانية ٣٠ مليونا من الجنيهات . وهو أكبر بكثير مما كانت عليه الصادرات الروسية خلال السنوات الثلاث الاخيرة . وهناك من الدلائل الظاهرة على انتعاش الصادرات البريطانية الى روسيا بعد ما أصابها من هبوط كبير بعد عام ١٩٥٠ ، ومن المعروف أن الروسيا حاليا مشترية للزبد وبائعة للحديد والصلب وزيت البترول . ولا شك فى أن رجال البعثة البريطانيين سوف يأخذون فى اعتبارهم ان روسيا الآن تقبل على شراء السلع الاستهلاكية على نطاق واسع تنفيذا لسياسة مالنكوف التى تهدف الى رفع مستوى المعيشة فى المستقبل القريب .

تقرير لجنة راندل : صرح الرئيس ايزنهاور فى الاسبوع الاخير من يناير الماضى انه كله ثقة فى ان التقرير المقدم من لجنة راندل يعتبر وثيقة هامة من الممكن اتخاذها أساسا لوضع برنامج يساهم فى تقدم كبير تحرزه الولايات المتحدة والعالم الحر . والتقرير فى مجموعه يعطى بعض الامتيازات المحدودة للتجارة الحرة . ولو أن هناك من بين أعضاء هذه اللجنة التى وضعت التقرير أعضاء يحبذون الحماية لم يوافقوا على بعض ماجاء بالتقرير وقد كان لهذه المعارضات من هؤلاء الاعضاء ما أدى بمستر راندل المشرف على وضع التقرير الا يتمكن من تحقيق الهدف الذى ألفت هذه اللجنة من أجله . وقد كان الهدف من تأليف لجنة من المحايدين توافق على برنامج اقتصادى خارجى عملى لتحرير التجارة حتى اذا قدم للكونجرس أمكن الحصول على الموافقة عليه .

وقد جاء فى تقرير اللجنة انه عند الحاجة الى اجراء تعديل أو تغيير فيجب القيام به بكل حذر وحرص حتى لايختل نظام أمريكا الانتاجى .

ولقد أوصت اللجنة بانهاء برنامج العون الاجنبى على أنه منحة فى أقرب فرصة وحبذت برامج المساعدة الفنية كما عارضت اللجنة مبدأ الاتفاقيات الدولية الخاصة بالسلع الدولية كعلاج لمشاكل المواد الخام وتوزيعها وأثمانها وأوصت اللجنة بتشجيع الاستثمار الفردى الخارجى وعدم الاعتماد على الحكومة فى هذا المضمار اذ يكفى أن تضمن هذه الاستثمارات ضد أخطار الحرب والثورات ولم يوافق بعض الاعضاء على هذا الاقتراح .

وأهم ماجاء كذلك بالتقرير هو اقتراح تعديل القانون الامريكى بحيث يسمح بالتوسع فى الواردات واعادة مناقشة بنود الاتفاقية العامة للتجارة والمدفوعات لغرض جعلها هيئة استشارية فقط وكان رأى اللجنة فى مشكلة قابلية التحويل للعملات رأيا عائما ليس بمستقر على نقطة معينة ، وكذا عدم الاخلال بمعاملة المثل مع اعطاء السلطة لرئيس الجمهورية فى أن يتخذ مايراه صالحا للتجارة الامريكية وهو مالم يتمتع به الرئيس فى الوقت الحالى .

وقد علق المراسل المالى سدنى كامبل على هذا التقرير بقوله : ان المناطق غير الدولارية يمكنها تغطية عجزها من الدولارات بما تكسبه من هذه العملة بالطرق التجارية العادية ، وماتنفقه الولايات المتحدة فى الخارج تحقيقا لمصالحها الحيوية وعليه فان أمريكا كفت أن تكون دولة دائنة فلا معنى لمطالبتها بنهج سياسة الدولة الدائنة فى ميدان الاقتصاد ، وهو مافعلته لجنة راندل . كذلك لامعنى للقول بأن عدم اتباعها هذه السياسة يقف عثرة فى سبيل عودة العالم الى حرية تحويل النقد

فى الاقتصاد الاوربى :

الى أى مدى يعتمد اقتصاد اوربا على مساعدات أمريكا

أعلن الجنرال دوايت أيزنهاور ، رئيس الولايات المتحدة أخيرا سياسة بلاده الاقتصادية مستهديا فى ذلك بما استقر عليه رأى الحزب الجمهورى من ضرورة خفض النفقات ، ولاسيما نفقات أمريكا فى الخارج التى تقدم باسم العونة الاقتصادية والتى تكاد تشمل معظم بلدان اوروبا الغربية وبعض بلدان الشرق الاوسط وبعض بلدان آسيا ..

وقد أثار هذا سؤالا ، وهو الى أى مدى يستطيع الاقتصاد الاوروبى الاعتماد على المساعدات الامريكية ، وماذا يكون حال الاقتصاد فى كل دولة اوروبية اذا حرمت معونة أمريكا؟

الذى لا ريب فيه أن بلدان اوروبا صارت اليوم اقدر على الوقوف على قدميها من الناحية الاقتصادية منها عند انتهاء الحرب العالمية الثانية ، حين اصابها الدمار فى الصميم فأخل بكل مظهر من مظاهر الحياة الاقتصادية فيها ، صحيح أن هناك ثغرات فى الكيان الاقتصادى لكل منها تسد الآن بما تتلقاه الدول من عون امريكى ، ولكنها ثغرات غير ذات خطورة ..

والذى لاريب فيه كذلك ان انشاء الاتحادات الاقتصادية الاوروبية ساعد كثيرا على تذليل العقبات المشتركة التى كانت تجابه دول أوروبا ، فذللت مشكلات الدفع ، وقلل من مشكلات العجز فى الميزان التجارى ، وتم تنسيق التجارة على اساس تعاونى ، كما تم توحيد نظم الاشراف على انتاج وتوزيع واستهلاك موارد الفحم والفولاذ الاوروبية .. وبقدر ما تقوى بلدان اوروبا على حفظ هذا التماسك الاقتصادى ، بقدر ما تستطيع الخلاص من ربقة الاعتماد على المساعدات الامريكية ، لان تفرق الكلمة يوهن اقتصاديات بلدان غرب أوروبا ويجعلها عرضة للمزاحمة غير المتكافئة مع بلدان شرق أوروبا ، ويعرض العملات التى كادت تستقر لازمات قد لاتقوى على مغالبتها

والواقع أن خير ما تستطيع الولايات المتحدة اسداءه الى بلدان غرب اوروبا هو ان تفتح أبوابها أمام الاستيراد منها ، وتخفض الحواجز الحالية التى تعترض دخول السلع الاوروبية اوالتى تثبط همم المصدرين الاوروبيين .. فأسواق امريكا تعتمد فى المقام الاول على الانتاج المحلى ، وصعوبة الظفر بالدولارلدى الدول الاوروبية هى من المشكلات التى تحل بالاصدار الى امريكا منى توقفت معونة الدولار التى جرت امريكا منذ الحرب على اسدائها الى بلدان اوروبا . وقدجاء تقرير راندال الذى نشر أخيرا مؤكدا لهذا الاتجاه الجديد ، اذ طالب بوضع حد للمساعدات الامريكية التى تتخذطابع المنحة والهبة ، وتشجيع رؤوس الاموال الامريكية الفردية على أن تستثمر فى تلك البلدان . كما طلب راندال فى تقريره اعادة النظر فى أمر التعريفة الجمركية الحالية للولايات المتحدة حتى ينشط تعاملها التجارى مع بلدان أوروبا ، وحتى يقضى على ثنرة الدولار التى نشأت فى أعقاب الحرب ..

والواقع أن كثيرا من أزمات أوروبا الاقتصادية يزول كلما دنت بلدان العالم من الحالة الطبيعية المألوفة التى كانت سارية قبل الحرب . فصعوبة تحويل العملات واستحالتها فى بعض الحالات ، وتمييز العملات تمييزا يقوم على مدى قدرتها على التحويل فهذه عملة صعبة نادرة وتلك عملة سهلة موفورة جعل التجارة الدولية تأخذ اتجاهاواحدا لان الدول تستورد ولا تستطيع أن تصدر ، او لعلها تستورد اكثر مما تستطيع ان تصدره لافتقارها الى العملات الصعبة القابلة للتحويل .

ثم ان فى اوروبا غير مشكلة سياسية واحدة لاتزال معلقة ولها بلا ريب تاثير بليغ فى اقتصادها . فلا تزال مشكلة ((السار)) — المنطقة الصناعية المعروفة — معلقة يختلف عليها رأى ألمانيا وفرنسا وتميل البلدان الكبرى الى صبغها بالصبغة الدولية ، وهناك مشكلة تريستا السياسية — وتريستا ميناء بحرى هام بين يوغوسلافيا وايطاليا — وقد ازداد تعقيد هذه المشكلة على أثر البيان الذى أصدره الحلفاء منذ بضعة أشهر مظهرين فيه ميلا الى اعتبار تريستا جزءا من ايطاليا لامن تريستا ، حتى لقد هدد المرشال تيتو باعلان الحرب بسبب هذه القضية وحدثت حوادث فى المدينة سفك فيها دم غزير . ثم هناك مشكلة تقسيم ألمانيا الى شرق وغرب ، ووزراء الخارجية الاربعة يحاولون اليوم حلها فى مؤتمر برلين . وهناك مشكلة معاهدة الصلح النمسوية التى لاتزال موضوع أخذ ورد فى دوائر الغرب من ناحية والاتحاد السوفيتى من ناحية اخرى .

وترك هذه المشكلات معلقا او مفتقرا الى حل هو مما يزيد صعوبة المشكلات الاقتصادية الاوروبية ، فيجعلها ميالة الى الاحتفاظ بالعون الامريكى ..

أضف الى ذلك أنه طبقا لبرنامج ميثاق شمال الاطلنطى الذى جمع شمل معظم بلدان غرب أوروبا ، صار من المحتم على كل دولة أن تنفق قدرا من المال كبيرا على الاحتفاظ بعدد معين من الفرق العسكرية . وقد كانت دول اوروبا تتقاسم نفقات تعزيزاتها العسكرية مع الولايات المتحدة طبقا لمشروعات المساعدة العسكرية ، فاذا امتنعت عنها هذه المساعدات أصبح العبء عليها ثقيلا . وقد يكرهها على التخلى عن جانب من نفقاتها العسكرية لمجابهة النفقات المدنية والاجتماعية التى تفوقها الحاحا واستعجالا ..

((البقية على صفحة ٢٢))

مصلحة الضرائب وفن التطبيق الضريبي

٣ ـ التنظيم الشكلي والتنظيم الموضوعي

غطنا في سبات عميق قبل الثورة لاننا كنا مسلوبي الحرية ، وجاءت الثورة فنظر الجميع الى نور الاصلاح ، ولكن ان وضعت الثورة على راس مصلحة الضرائب احـد ثقاتها ، وعهدت اليه بالاصلاح وزودته بالحرية التامة وجعلنا نترقب النتيجة فلم تكن الا كالآتي :

راى كبار الموظفين ان النظام والتنظيم يكونان بتقسيم المصلحة الى ادارات جديدة وزيادة عدد المأموريات الحـالية وايجاد عـدد من الدرجات الكبيرة بالتبعية ليرشـح فيها من سينصب في الادارات والمأموريات الجديدة ، وكذلك ان تنظيم المأموريات يكون بجعل المأمور الاول للمأموريات الكبيرة من الدرجة الثالثة وللمأموريات الصغيرة من الدرجة الرابعة . ومن اخطأه الحظ في التربع على كرسي مأمورية كبيرة وصادفه الحظ في الحصول على الدرجة الثالثة ، قالوا نجعله رئيس مأموريات فيكون رئيسا على المأمورين الاوائل لعدد معين من المأموريات الصغيرة **فيكون بذلك اشبه بوزير بلا وزارة . وعلى هـذا الوضع كان معنى الاصلاح مقتصرا على الشكل المفوت في المراكز والمناصب وتركت الحقائق الموضوعية . وهذا خطأ في حق الخزانة العـامة بالدرجات التي خلقت لادارات لم يكن لها من داع والمأموريات التي ما كان لايجادها من مبرر ، فضلا عمـا خسرته الدولة من جراء اهمـال التنظيم الموضوعي للعمل الى الآن .**

ولم تجد المصلحة من يرشدها الى الحقيقة وفطن المدير العام من جانبه الى حقيقة واحدة هي انه وجد مصلحة الضرائب خالية من آلات احصائية فعمد الى شراء آلات حاسبة . واعتقد ان ضغط العمل بالمأمورية الواحدة او الادارة الواحـدة يذهب به تقسيمها الى اثنتين او اقتطاع جزء منها وآخر من اخرى وانشـاء مأمورية او ادارة جديدة على انقاضهـا . **والحقيقة ان اصل الداء ومصدره اولا واخيرا هو ان المصلحة بثت التخصيص في كل مكان ما عدا المأمورية ـ ماعدا الخلية الاولى وقاعدة الاسـاس . وتركت فيها جرثومة الفوضى وما لبثت ان انتشرت في ارجاء المصلحة من جديد .**

والامكنة التي يوجـد فيها التخصيص في العمل هي :

١ ـ المراجعة سواء بالمأمورية او بالادارات المحلية او الادارة العامة وعملها هو مراجعـة الاعمال المكتبية فقط .

٢ ـ قسم التركات وعمله فحص التـركة وتقدير قيمتها وتقدير الضريبة عليها ، على ان حصر التركة وتقدير قيمتها ، لا يقوم هذا القسم في ذلك من نشاط الا بتجميع البيانات عن قيمة عناصر التركة التي تقـدر بمعرفة الجهات المختصـة ، وبمعنى آخر لا يعاني القسم شيئا فيما يتعلق بحصر وعاء الضريبة وكل مهمته هو تقـدير الضريبة وتسـديدها بمجرد ان تقوم الجهات المختصة بارسـال بيانات وعائها . ومن هنا يظهر التخصص .

٣ ـ عضوية اللجان وعملها فني بحت وهو الفصل في طعون الوعاء وطعون الربط .

٤ ـ قسم الربط ويقتصر عمله على حساب الضريبة واصدار الاوراد بها

٥ ـ قسم التفتيش الفني وعمله مراجعة الاعمال الفنية بالمأموريات على بعض الملفـات بطريق « الششني »

اما عمـل المـأمورية ـ الخليـة الاولى والاسـاسية ـ فقد بقيت اعمـالها بدون تخصيص بحيث يقوم المـأمور الفاحص فيها وحـده بجميع الاعمال الفنيـة والكتابية ، وتخلفت عن ذلك تخمة في العمل اضرت به اشد ما يكون الضرر وكانت لها مضـاعفات وخيمة العاقبة لا تعالج حتى الآن الا بالمسكنات او العلاج السطحي ، لان العلاج في نظرنا ليس هو التكليف بالحضور يوميا بعـد الظهر ، وليس استصدار القانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ وليس تقسيم المـأمورية الى اثنتين وليس تقسيم الادارة الى ادارتين . وليس النظـام اختصاصات محلية من بعض الادارات وانشاء مأموريات جديدة على انقاضها وليس العلاج تقسيم الموظفين الى مجموعات داخل المأمورية ليشرف على كل مجموعة مراجع وليس العلاج جعل المأمور الاول من الدرجة الثالثة اوالرابعة او مدير الادارة من الدرجة الاولى او الثانية

هو تقسيم ذات العمل بما يتفق مع طبيعته وتخصيص أيد عاملة لكل قسم تخصيصا يخلق من التمرين كفاءة تسير بالعمل بسرعة الآلة ، تلك السرعة التي هي الضرورة الاولى للعمـل الضريبي ـ والضرورة الاولى لحماية الخزانة والتي لفت الشارع اليها الانظار في مقـدم ٩٤ ، ٩٨ من القانون ١٤/١٩٣٩ ونص المادة ٣٨٦/١ مرافعات

ولا يتأتى تحقيق مقصود السرعة الا بتقسيم العمل ـ كما قلنا ـ تقسيما يتفق مع طبيعته ـ بل تلك قاعدة أساسية من قواعد الاقتصاد والصناعة ـ ونرى ان هذا التقسيم ليس الا كالآتي :

ولكن النظـام والعلاج

ان العمل الضريبي الفني في المأمورية ليس الا قضاء ـ هو قضاء بين الدولة وبين الفرد حيث يباشر مأمور الضرائب دعوى عمومية ضد الممول الا انها دعوى مالية وليست جنائية كالتي يباشرها وكيل النائب العام ضد المتهم ، ولكن الذي لاشك فيه ان كلاهما دعوى عمومية لان كلاهما يستند الى السيادة للدولة) والذي لا شك فيه ان مأمور الضرائب يمارس ناحية من نواحي القضاء في الدولة . وقد عزز ذلك واوضح معناه القانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ عندما اعطى تقرير المأمورية صفة السند التنفيذي واعطى اللجنة سلطة الفصل في كل خلاف .

فاذا كان عمل مأمور الضرائب ليس الا عملا قضائيا فكلنا يعلم ان القضاء ينقسم الى قضاء مستعجل وقضاء عادي وتأخذ المحاكم فعـلا بهذا التقسيم فأنشـأت الدوائر المستعجلة والدوائر العادية ـ حتى لا يطغى المستعجل على العـادي بحيث اذا تكاثر الاول وكان موضوعا على كاهل من يختص بالقضاء العادي التهم منه الوقت واضر التأخير الناجم عن هذه الكثرة برجاء الاستعجال المطلوب كما ان هذه الكثرة ستؤدي الى تأخير الفصل العادي تأخيرا يضر به .

فاذا كان هذا هو حال القضاء بين الافراد وفي ديون الافراد فما بال القضاء في الضريبة وهي تتصف دائمـا بصفة الاستعجال وامر الشارع بالفصل فيها على وجه السرعة في م ٩٤ ق ١٤/١٩٣٩ وجعل التقادم فيها خمس سنوات بوجب م ٩٧ ق ١٤/١٩٣٩ بدلا من ١٥ سنة . **فما بالنا لا ناخذ بنظـام المحاكم وقد كفانا النظام الموضوع بها مؤونة البحث عن علاج لهذا الموضع من مواضع الداء والالم ـ بما وضعه امام اعيننا من فصل بين القضاء العادي وبين القضاء المستعجل وتخصيص هيئة مسئولة عن كل منهما ـ هل لم نفطن الى ان المأموريات ليست الا محاكم ـ هل غاب عن البال ان في العمل الضريبي حالات مستعجلة تثقل كاهل المأمور هي الآتية :**

١ ـ حالات التنـازل والتوقف (م٨ق ٥٩٢ ق ١٤/١٩٣٩)

٢ ـ حالات التهـرب (م ٤٧ مكررة ق ١٤/١٩٣٩)

٣ ـ حالات الحجوز التحفظية (م ٢٠ ق ١٤/١٩٣٩)

٤ ـ حالات مغادرة القطر

والذي لا شـك فيه ان هـذه الحالات المستعجلة التي توضع على كاهل المأمور في المأمورية الى جانب الحالات العادية وما تتطلبه صفة الاستعجال في الاولى من تقديمها في العمل على الثانية وهي والحمد لله **من الكثرة بما لم يدع للمأمور وقتا بحيث يتفرغ به للثانيـة حتى اطل شبح التقادم على الوجود وجعـل جميع الحالات العادية من الحالات المستعجلة**

فاذا سلمنا ان المأمورية ما هي الا محكمة تفصل في النزاع في غير جلسة على نمط الامر الجنائي الذي يصدره وكيل النيابة او القاضي في محكمة الجنح والمخالفات ، واذا كنا قد قمنا باقرار مبدأ التخصيص في عمل قاضي هـذه المحكمة وهو المراجع بحيث لم نجعله منوطا بأي امر او آخر الا المراجعة . فلماذا لا نبث التخصيص في عمل المأمور وهو المدعي العام امام هـذا القاضي ـ بحيث نجعل بالمـأمورية الواحـدة دائرتين ـ مستعجل وعادي ولكل منهما مراجعها الخاص (قاضي الدعوى الاداري) ولكل قسم منهما مأمورية المختصين .

هذا عن احدى نواحي التقسيم والتخصيص للعمـل من ناحية احدى صـفاته وهي الاستعجال .

ثم هناك ناحية اخرى للتقسيم والتخصيص من حيث اتصاف العمل بالفنيـة والكتابية . وقد كفانا القضاء الموجود بالمحاكم الآن مؤونة البحث عن العلاج الناجم من اهمال هذا التقسيم **فالشاهد ان الدولة تحسن استغلال مجهود القاضي ووكيل النائب العام** فلا تكلفه من الاعمال الا التحقيقات ووضع الاحكام (او وضع عرائض الدعاوى العمومية من جانب وكيل النائب العام) اما مجرد نسخ الصورة الاصلية من واقع مسودة الحكم او مسودة عريضة الاتهام العمومي فليس الامن اختصاص الكاتب . وبثت المحاكم في اعمالها المختلفة عددا من الكتاب يقدر عدد عملياتها بحيث صارت المحكمة الواحدة (الجزئية) او الدائرة الواحدة بالمحكمة الكلية لا تستدعي وجود اكثر من قاض واحد او وكيل نيابة واحد وباختصار هيئة ادعاء واحدة وهيئة فصل واحدة

فاذا اتجهنا الى المأمورية في مصلحة الضرائب ـ وهي محـكمة الدرجة الادارية الاولى في القضاء الضريبي ـ هي بيت « الشغالة » في حلبة الضرائب **وجدنا ان مأمور الضرائب لم تحسن استغلال مجهوده لانهـا لم تقسم العمل الضريبي على غرار المحاكم الى كتابي وفني وهو نفس الخطـأ الذي سبق لها ان اخطأته عندما لم تقسم العمل الى مستعجل وعادي . وبذلك تركت المأمور هو الذي يقوم الى جانب الاعمال الفنية وهي ١ ـ التحقيقات**

والفحص ، ٢ - وضع تقارير الادعاء بوعاء الضريبة وتقارير الادعاء المالى « بالربط » - استمارة التحويل

أقول الى جانب هذا العمل الفنى وهو ماليس سواه من أعمال المأمور الفاحص الفنية - يزاولها بالنسبة لعدد ضخم من الملفات الملقاة على مسئوليته فى منطقة معينة - فانه يقوم **ايضا بالأعمال الكتابية واعمال المحضرين وأعمال الفرازين وأعمال الارشيف وأعمال الاحصاء وأعمال التحرى ورجال البوليس وأعمال الحصر وهو مايستنفذ من وقته ٩٠ ٪ بمالا يدع له وقتا يمارس فيه أعمال القضاء العادى أى الفحص العادى غيرالمستعجل وهذا هو أصل الداء فى خلق مرض التقادم فى هذه المصلحة .**

ولو أن الدولة اتجهت الى الاكثارمن الكتابيين بالمصلحة على قدر الامكان وأحسنت التوزيع لافادت واستفادت وأراحت واستراحت .فهى تستطيع أن تعين بمرتب المأمور كاتبين على شريطة أن تحسن التوزيع فلا يكون بمأمورية المنصورة ٢٦ كاتبا يعملون على مجهود ١٥فنيا فى حين يكون باحدى مأموريات القاهرة أو غالبيتها ٢٥ فنيا ولا يعاونهم الا ١٥ اداريا موزعين بين كاتب تصدير وكاتب توريد ومحصل وكاتب حسابات وكاتب حجز ومحصلين وباشكاتب .. الخ ولا نجد أحدا يبقى للقيام بالاعمال الكتابية للفحص والقضاء الضريبى بالمأمورية . **بل المأمور هو الذى يقوم بنسخ عرائض الدعاوى ونسخ الرد عليها وبنسخ تقارير الخبراء ومحاضر جلساتها وبنسخ الاحكام وبنسخ مذكرات الراى فيها وتحرير أوامر الحجز ومذكرات التقسيط وتحرير المستخرجات الرسمية التى يطلبها المولون من واقع ملفاتهم ويحرر الاعلانات (نماذج ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٦٢ مكرر) ويقوم بتقلبة الملفات ويقوم باعلانها بنفسه لدى ارتدادها من البريد ويمسك السجلات ويحررها بنفسه ويشرف على ارشيفه وارفاقاته ويقوم بها بنفسه فى ضرائب الدخل العام والمهن غير التجارية وفوائد الديون وكسب العمل . ويعمل كاتب احصاء بين حين وآخر فيما تطلب المصلحة من الاحصائيات كما يعمل بين فترة وأخرى عاملا من عمال الحصر على الطبيعة بالشوارع .**

هذه هى أعمال المأمور التى حشرجت الروح فى حلقه فكان أن خنق حبل التقادم حلقوم المصلحة التى سيظل حبله معلقا فيها طالما أنها لم تتجه الى انشاء الدرجات الكتابية الصغيرة واتجهت الى انشاء الدرجات الكبيرة والفنية وحدها بل وأهملت مجرد الادوات الكتابية فى المأموريات فنجد الملفات موضوعة على الارض ولا نجد مجرد رفوف خشبية تحفظها من الضياع الذى رزئت به بعض المأموريات ولا شك أن تلك الادوات من الامكانيات المادية التى يعطل انعدامها سرعة سير العمل على الاقل

وكم كان جميلا لو أنفقنا ماأنفقناه حتى اليوم وما سننفقه فى الغد على المأموريات الجديدة من ايجار المساكن وأثاثات وموظفين جدد وسعاة - فى تزويد المأموريات القائمة الآن بمجرد رفوف خشبية نحفظ فيها ملفاتها وعدد يسير من الكتابيين يمكنونها من بث التخصيص فى أعمالها فيكفل لها النظام والسرعة والمثالية المطلوبة للعمل الضريبى على الوجه الآتى :

١ - الارشيف والسجلات :

فعملية الحفظ تتكون من عمليتين : - أ حفظ ذات الاوراق داخل ملفات وتعليقها بهذه الملفات وحفظ الملفات فى أماكن وبترتيب وبنظام يسهل معه استخراجها أو تتبع مكان وجودها اذا خرجت من مكانها - ب - حفظ بيانات الاوراق من حيث ذات البيانات فى سجلات بحيث تصبح الملفات ليست الا محفظة مستندات لايرجع اليها الا للتحقق من ذات السند والبيان الورد به ومطابقته لما دون بالسجل - وبحيث يصبح الحصول على أى بيان لايتطلب وقتا يزيد على مايستغرقه الاطلاع على السجل وتصبح أية احصائية تطلبها المصلحة عن حالة ما لاتحتاج الى المجهود العنيف الذى يسببه اضطراب السجلات الحاصل الآن

٢ - **قسم النسخ** - ويقوم بأعمال النسخ والاعمال الكتابية الخاصة بجميع العمل الفنى خلاف ماتخصص فيه الارشيف والسجلات مثل نسخ عرائض الدعاوى ومذكرات التقسيط وتحرير المستخرجات وعمل الاحصائيات التى تتطلبها الادارات والبيانات الاخرى من واقع السجلات .. الخ

٣ - **قسم التحريات والمحضرين** : -ويتكون من واحد أو اثنين تحت اشراف المأمور القانونى الذى أشرنا اليه فى مقالنا السابق والذى قلنا أنه يختص بابداء الآراء القانونية فيما يطلبه اليه زملاؤه من الفاحصين كما يقوم بتمثيل حق السيادة للدولة والمرافعة أمام اللجان . فكذلك يشرف هذا المأمور على هذا القسم الذى يتولى تحرير الاعلانات وجمع التحريات واعلان التقارير والاحكام اذا ارتدت من البريد تطبيقا لنص م ٩٦ ق ١٤ / ١٩٣٩

هذا هو النظام والتنظيم الذى يذهب بالارتباك وليس هو انشاء الادارات والمأموريات وتلك هى الوظائف الكتابية الصغيرة وليست الدرجات الكبيرة . **وذلك هو التخصيص المطلوب - تخصيص عامل للعمل - وليس تخصيص درجة على مركز أو تخصيص شخص لمركز لمجرد أنه حائز على درجة . فذلك تنظيم شكلى وتنظيم للصالح الخاص .** أما التنظيم الموضوعى وتنظيم الصالح العام فهو ماذكرناه

هذه الحقائق كلها تعلمها هيئات ثلاث هى:

١ - هيئة التفتيش الفنى بالمصلحة : -

وهى الهيئة المسئولة رسميا وبصفة أصلية عن اصلاح المصلحة والتطور بها وتنظيمها مع الزمن والعمل على اقالتها من العثرات قبل فوات الاوان . ولكنها هيئة لم تفهم واجبها الذى خلقت له . وكان الواجب الذى فهمته وأناطت نفسها به ضيق الافق الى أشد مايكون الضيق فما من مفتش مارس تفتيشه يوما بالمأمورية الا وكان همه الاول والاخير هو ملء عدد من الصفحات التى يعود بها الى كبيرالمفتشين لاتحوى شيئا أكثر من قوله أنه لاحظ فى ملف فلان كذا وفى ملف الآخر كذا وأن فلانا لم يربط عليه وأن السجل لم يكن مستوفيا . قضية يقولها فى كل ملف وفى كل مأمورية - قضية ليست الا مصدرا شاملا لجميع البيئة الضريبية بالمصلحة . فهل بحث قسم التفتيش يوما هذا القصور الشامل ودرس أسبابه ووسائل العلاج؟ لن نجد فى تاريخ التفتيش مرة واحدة عقد فيها اجتماع من هذا النوع حتى اليوم . مع أنه هو الهيئة الوحيدة بالمصلحة التى يمكن أن تكون على علم تام بكل شىء بحكم اتصالها وأثناء عملها بطبيعة انشغاله فى كل المأموريات فنستطيع أن نعرف بذلك أسباب المرض فى البيئات المختلفة وتستطيع بذلك أن تصل الى العلاج الحاسم فى كل زمان ومكان . ولكنك لن تجد تقرير مفتش يحوى من « فن التفتيش » الا تعداد المآخذ والعيوب التى يكررها فى كل تقرير حتى أصبحت كالسورة المحفوظة عن ظهر قلب - **ولن نجده يبحث مرة واحدة عن سبب هذه المآخذ والعيوب لان ذلك أبعد مايكون عن « فن التفتيش » الا ضعف الطالب والمطلوب .**

بل لقد حضر الى ذات يوم مفتش وصرح لى بأنه لم يسبق له العلم أو الاشتغال بهذا النوع من الضريبة الذى أعمل فيه وطلب اعطاءه فكرة عامة ودرسا ملخصا فى موضوعها لعلمته وأخلصت له التعليم وأبرزت له - من الناحية العملية - النقائص والثغرات فى نظام العمل الذى تفرضه المصلحة وكيف أننى ابتدعت النظام الذى يسد هذه الثغرات فما كان منه الا أن قال اننى كمفتش لا أعترف بهذا النظام ولو أننى أعترف فيما بينى وبينك بأنه مثالى ولن نظام المصلحة ليس له من رجاء ولكننا موظفون وتلك تعليمات الوظيفة وعلينا الطاعة فلما أجبته بأن مهمة التفتيش يجب أن تكون أسمى من ذلك قال لى ان الحكومة لايمكن أن ترقى الى المثالية التى ينشدها خيالك

٢ - **هيئة المأمورين الاوائل** - حيث يجتمعون بالمدير العام أو المدير المحلى مرة كل شهر وكان فى استطاعتهم بحكم علمهم بكل شىء واتصالهم الدائم بطبقة « الشغالة » بما يمكنهم من الدراسة العميقة ، نقول فى استطاعتهم الارشاد عن وسائل العلاج لو أنهم أخلصوا العمل لله والوطن ولكنك تجدهم يحضرون الاجتماعات لا لشىء الا ليتباروا أمام المدير العام بأنهم على أحسن مايرام ويتسترون على كل شىء رجاء الزلفى والسمعة الطيبة فى الكفاءة الادارية **ولم يكن الوطن بحاجة الى هذا النوع من الكفاءات ولكنه بحاجة الى الصراحة فى القول والاخلاص فى العمل**

٣ - هيئة رابطة موظفى الضرائب الفنيين :

تلك هى الهيئة التى تكونت فيها الثورة للدفاع عن المصالح الخاصة لموظفى المصلحة الفنيين ، وكانوا ينادون قبل الثورة بالكادر الخاص وكادر القضاء وكادر وكادر .. الخ

فلما قامت الثورة قعدوا عن كل شىء لان الوقت - **على حد قولهم - غير مناسب .. وما فهموا أن رسالتهم أخطر مما حصروها فيه ،مافهموا أن رسالتهم أجل من المطالب الخاصة وأنهم لو** نهضوا بهذه الرسالة لاعدوا لأنفسهم مكانا يحسدون عليه ، ولكنهم قعدوا تماما عن الاشتراك فى نهضة الاصلاح وهم أول الناس وأعلم الناس بالعلة والدواء **وما كانت الثورة تستطيع أن تحقق اصلاحا دون معونة الاخصائيين الا بعدا للرابطة كما بعدا للتفتيش .**

آمنوا بما أدعوكم اليه

نعم آمنوا بما أدعوكم اليه - ان العمل الضريبى قضاء وهو قضاء خطير - قضاء بين الخزانة العامة والفرد وبما فيه تصد للحماية وحمايته أمانة فى عنقكم أنتم ولا تكون حمايته الا بتنظيمه تنظيما يحقق الآتى : -

١ - وضع اليد على نشاط المول ومقره بتنظيم أداة سليمة للحصر على غرار احدث النظم وهو النظام الذى اقترحناه بالعدد الصادر فى ١٥ يناير من هذه المجلة وهو مايطابق بصفة عامة النظام الموجود فى أمريكا فنقضى على المساوىء والمتاعب والارتجال والاساليب الاولية التى نمارسها الآن

٢ - بث السرعة فى العمل الضريبى بالفصل بين العمل الفنى والعمل الكتابى فى الخلية الاولى وقاعدة الاساس وهى المأمورية - عن طريق الاكثار من الوظائف الكتابية الصغيرة بعدد العمليات الكتابية للتمكن من بث التخصيص فى العمل الكتابى المعقد - هذا التخصيص الذى يمكن بعد ذلك - بالمران - من السير بالعمل بسرعة الآلة .

وبذلك يتفرغ المأمور للاعمال الفنية البحتة التى تسير جنبا الى جنب مع الكتابيين المختصين بالاعمال الكتابية بما لايدع مجالا بعد ذلك

البقية على صفحة ٢٩

الأرباح الصافية الخاضعة للضريبة

تابع البحث

أما في مصر ، فلم يأخذ المشرع - كما أخذ المشرع الانجليزي - بنظرية الربح التجاري المعروف والذي ينتج من أرباح الاستغلال دون اضافة أي ربح رأسمالي ، كما لم يسلم بالاخذ بنظرية الدخل على اطلاقها ، بل هو ترسم طريق المشرع الفرنسي فقرر حلا وسطا بين الاثنين حيث نص في المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على : « يكون تحديد صافي الارباح الخاضعة للضريبة على أساس نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها التي باشرتها الشركة أو المنشأة ، ويدخل في ذلك ما ينتج من بيع أي شيء من الممتلكات سواء في أثناء قيام المنشأة أو عند انتهاء عملها ، وذلك بعد خصم جميع التكاليف وعلى الاخص: (١) قيمة ايجار العقارات التي تشغلها المنشأة سواء أكانت العقارات المذكورة مملوكة لها أم مستأجرة، وفي الحالة الاولى تكون العبرة بالايجار الذي أتخذ أساسا لربط عوائد المباني (٢) الاستهلاكات الحقيقية التي حصلت في دائرة ما يجرى عليه العمل عادة طبقا للعرف ولطبيعة كل صناعة أو تجارة أو عمل . (٣) الضرائب التي تدفعها المنشأة ما عدا ضريبة الارباح التي تؤديها طبقا لهذا القانون »

ولسنا ندرى ما الذي دعا بعض الشراح المصريين الى اجهاد أنفسهم في القول بأن المشرع المصري أخذ بنظرية الميزانية دون نظرية حساب الاستغلال ومحاولة تبرير ذلك . في حين أن حقيقة ما أخذ به المشرع هو حل وسط بين النظريتين - فهو قد أخذ بنظرية حساب الاستغلال مع اضافة ماقد ينتج من مباشرة المنشأة لبعض العمليات التي لا تدخل مباشرة في نطاق أعمالها العادية .

وهذا الذي نقول يضع الامور في موضعها المبسط السهل الذي لايثير كثيرا من الجدل حول مدى الارباح التي يجب أن تخضع للضريبة .

يقول الاستاذ محمد كامل الحاروني في كتابه « ضريبة الايرادات طبعة ١٩٤٣ صفحة ٦٣ » بأنه : « وقياسا على القانون البلجيكي الذي أخذ منه المشرع المصري هذا النص لايشترط لحساب الربح الرأسمالي حصول قبض قيمة الزيادة ، بل يكفي احتسابها في حساب الاصل في الدفاتر أو في الجرد .» وحقيقة الحال : -

أولا - أن المشرع المصري نقل نصه عن القانون الفرنسي وليس البلجيكي

ثانيا - أن القياس لايلجأ اليه الا اذا لم يكن النص واضحا أو صريحا والنص المصري صريح في عبارته من أن ما يخضع للضريبة هو صافي الربح الذي ينتج من العمليات التي باشرتها المنشأة بما في ذلك ما ينتج عن بيع أي شيء من الممتلكات . أي أن القانون المصري لايقول بأن مجرد اعادة تقدير أصل في الدفاتر يكفي لفرض الضريبة على الفرق ، بل هو يستلزم أن يتحقق هذا الربح بالبيع الفعلي

كما نشاهد في كتاب « ضرائب الدخل في مصر » للمرحوم حبيب المصري طبعة ١٩٤٥ في البند ٤٤٢ وما بعده يقول بأن نظرية الميزانية التي تقوم على أصول المحاسبة التجارية وقواعدها تكون على أساس تصور حالة منشأة أو شركة قد استقر الرأى على حلها وتصفيتها ، وبأن الميزانية السنوية التي تتخذ أساسا لتحديد الربح الخاضع للضريبة يجب أن توضع كما لو كان في النية تصفية المنشأة ... الخ ، ثم يعود فيقول في موضع آخر بأنه « ولكن ليس معنى هذا أن الزيادة في قيمة تلك الاصول تخضع حتما للضريبة في الحال بمجرد اعادة تقويمها عند وضع الميزانية السنوية بقيمة تزيد على قيمتها الاصلية على اعتبار أن الربح كما أنه ينشأ من بيع بعض ممتلكات المنشأة ، قد ينشأ كذلك من اعادة تقويمها . اذ المتفق عليه في فرنسا أن الزيادة الناتجة من مجرد اعادة تقويم الاصول لاتخضع للضريبة ... الخ »

والواقع أن تفسير ما يقول به المرحوم حبيب المصري لنظريته، لايتفق مع اصول المحاسبة التي تقضي بأنه عند وضع الميزانية لايهم اعادة تقويم الاصول الثابتة بقيمة أعلا أو أقل من قيمتها حسب الدفاتر تمشيا مع قيمتها حسب القيمة السوقية في تاريخ الميزانية ، الا اذا كان هذا التغيير مستمرا وثابتا لاينتظر تغيره في السنين القليلة المقبلة على الاقل . وبأن عرف المحاسبة جرى على ابقاء قيمة الاصول الثابتة كما هي مع انقاصها بقيمة الاستهلاكات الفعلية التي نشأت نتيجة للاستعمال ، أما الاصول المتداولة فلمعالجتها أسس وضحتها كتب المحاسبة ، ومن أهم هذه الاصول البضائع التي تتاجر فيها المنشأة ، وهذه يقضي المبدأ الاساسي في المحاسبة أن تقوم في الميزانية بسعر السوق أو التكاليف أيهما أقل فاذا كان السعر في السوق وقت وضع الميزانية مرتفعا عن سعر تكلفتها وجب ألا ينظر الى سعر السوق بل تقيد بالميزانية بسعر التكلفة .

والميزانيات في عرف المحاسبة ثلاثة أنواع - لا نوع واحد كما يبدو لبعض الشراح - وهي ميزانية الاستغلال التي تصور سنويا في حالة استمرار المنشأة في أعمالها وهي الميزانية المعروفة والتي تشاهد في أغلب الاحوال ، وميزانية التنازل أو البيع أو ميزانية القيمة الحالية وهي تصور في حالة الرغبة في بيع المنشأة أو التنازل عنها وتقوم فيها عناصر الميزانية بسعر اليوم الذي تصور فيه ويكون هذا السعر هو السعر البيعي . وميزانية التصفية وهي ميزانية افتراضية وتكون على أساس تقويم عناصرها لا بسعر التكلفة ولا بسعر اليوم الذي تصور فيه الميزانية بل بالسعر الذي يمكن به استخلاص هذه العناصر عند تصفيتها ..

ولهذا فالميزانية الواجبة في الظروف العادية هي النوع الاول من الميزانيات دون غيره ، بالاخص القانون لم يتكلم عن اعادة تقدير الاصول الثابتة بل أشار فقط الى الربح الناتج عن بيع بعض هذه الاصول الى الارباح الخاضعة للضريبة ، وعلاوة على أن

ما جرى عليه العمل فى مصلحة الضرائب المصرية منذ انشائها الى الآن هو اتباع هذا النوع من الميزانيات دون غيره ، وهو الوضع الصحيح ٠

كما أن الربح الذى يخضع للضريبة طبقا للقانون المصرى ، هو الذى ينتج من تعامل المنشأة مع الغير ٠ فكل ربح ينشأ عن طريق التقدير الذى ينتج من بعض التسويات الداخلية ولا صلة للغير به لا يخضع للضريبة ٠ وينبنى على ذلك أيضا أن الربح الذى قد يظهر نتيجة لتعامل المنشأة مع فروعها أو الفروع مع بعضها لايعتبر ربحا خاضعا للضريبة لان المنشأة وفروعها – بحكم القانون المصرى – تعتبر ممولا واحدا ، ولهذا فلا يعتبر تداول المعاملات بين المنشأة ونفسها أو بينها وبين فروعها تعاملا مع الغير ، وبالتالى لاتخضع الارباح التى تتحقق نتيجة لذلك للضريبة ٠

الاعباء والتكاليف :

نصت المادة ٣٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على أن تحديد الضريبة يكون على أساس الارباح الصافية ، كما أن المشرع قد تكفل فى المادة ٣٩ من القانون المذكور بتوضيح المقصود بعبارة الارباح الصافية بأن ذكر بأنها عبارة عن نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها التى باشرتها المنشأة مخصوما منها جميع التكاليف وعلى الاخص قيمة ايجار العقارات التى تشغلها المنشأة والاستهلاكات الحقيقية والضرائب التى تدفعها المنشأة خلاف ضريبة الارباح التى تؤديها طبقا لهذا القانون ، واستثنى هذا القانون من الاشياء التى جرى العرف التجارى على خصمها المبالغ التى تأخذها المنشآت من أرباحها لتغذية الاحتياطى على اختلاف أنواعه أو لتكوين مال احتياطى خاص معد لتغطية خسارة محتملة ، بأن قضى فى الفقرة الاخيرة من المادة ٣٩ منه بعدم جواز خصمها من الارباح التى تحسب عليها الضريبة

والمقصود بعبارة «نتيجة العمليات» هو مايسمى فى عرف المحاسبة بالارباح أو الخسائر الاجمالية التى تنتج من تصوير حساب المتاجرة فى المنشآت التجارية او حسابى التشغيل والمتاجرة فى المنشآت الصناعية ٠ وهذا الربح الاجمالى عبارة عن زيادة قيمة صافى المبيعات على ثمن تكلفتها ، كما أن الخسارة الاجمالية عبارة عن زيادة ثمن تكلفة المبيعات على صافى قيمتها ٠

فلو فرضنا أن بضاعة أول المدة كانت قيمتها ٢٠٠٠ ج

وأن صافى المشتريات بعد استنزال المردودات كانت قيمتها ٥٠٠٠ ج

وأن مصروفات الشراء من عمولة ونقل وتأمين ورسوم جمركية وغير ذلك كانت ٢٠٠ ج

وأن البضاعة الموجودة فى المخزن آخر المدة كانت ٢١٠٠ ج

وأن صافى المبيعات بعد استنزال المردودات كان ١٠٠٠٠ ج

فان مجمل الربح فى هذه الحالة يكون :

١٠٠٠٠ – (٢٠٠٠ + ٥٠٠٠ + ٢٠٠) – ٢١٠٠
= ٤٩٠٠

وفى المنشآت الصناعية يسبق حساب التشغيل حساب المتجرة ، والغرض منه هو اظهار ثمن التكلفة الصناعى للبضائع المصنوعة المنتجة خلال فترة المحاسبة ، ولهذا فيحمل هذا الحساب بكل مصاريف المصنع عن هذه الفترة ٠

أما بالنسبة للمنشآت التى تباشر أعمالا غير شراء السلع وبيعها أو صنعها كمنشآت السمسرة والوساطة وغيرها ، فهذه يتكون ربحها الاجمالى عن مجمل ايراداتها ٠

ويلاحظ أن حسابى التشغيل والمتاجرة فى المنشآت التجارية أو الصناعية لا يدخل ضمنه أى دخل أو ربح من عمليات أخرى خلاف عمليات التجارة أو الصناعة ٠ ولهذا فان اجمالى الربح الذى قصد اليه المشرع الضرائبى أوسع مدى مما تقضى به علوم المحاسبة ، فهو يشمل علاوة على اجمالى الربح العادى فى التجارة جميع الارباح التى يجنيها الممول من أى مصدر آخر ، وسواء كان هذا الربح ربحا رأسماليا أم ايراديا ، وسواء نتج من بيع أصول ملموسة كالمبانى والالات والاثاث والبضائع وغير ذلك أم نتج من أصول معنوية غير ملموسة كحق الاختراع أو الامتياز أو الاسم التجارى أو شهرة المحل

ولا يكفى لتحقيق الربح القول بأن أسعار السوق وقت الجرد تزيد عن أسعار التكلفة أو الاسعار الدفترية ، اذ أن مثل هذا الفرق لايجوز اعتباره ربحا خاضعا للضريبة علاوة على أن اعتباره ربحا دون أن يتحقق بالبيع الفعلى مخالف تماما لما تقضى به أصول المحاسبة والعرف التجارى ٠

أما المقصود بعبارة « الارباح الصافية » التى ذكرتها المادة ٣٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ فهو اجمالى الربح حسب ماذكرناه فيما سبق مطروحا أو مخصوما منه الاعباء والتكاليف كما سنذكرها فيما بعد ٠

ومن وجهة نظر المحاسبة البحتة يكون صافى الربح عبارة عن النتيجة التى تحصل عليها المنشأة من تصوير حساب الارباح والخسائر الذى يدرج بجانبه الدائن مجمل الربح ، كما يظهره حساب المتاجرة مضافا اليه الخصم المكتسب وأرباح الاوراق المالية ٠٠ الخ ٠ والذى يدرج بجانبه المدين مجمل الخسارة كما يظهرها حساب المتاجرة مضافا اليها المصاريف والاعباء الاخرى ، وعلى الاخص مصاريف التوزيع والمصاريف الادارية والمصاريف المالية ٠ فاذا كان مجموع المبالغ المدرجة فى جانب (له) يزيد عن مجموع ماأدرج بجانب (منه) كان الفرق عبارة عن صافى الربح ، واذا كان العكس كان الفرق عبارة عن مجموع الخسارة أو صافى الخسارة ٠

ويلاحظ أنه بالقياس الى اضافة الارباح الناتجة من بيع أى أصل من الاصول ضمن مجموع الارباح الخاضعة للضريبة ، فانه من الجائز أيضا أن يستنزل من هذه الارباح أو يضاف الى مجموع الخسائر مايصيب المنشأة من خسارة نتيجة لبيع مثل هذه الاصول بشرط أن تكون داخلة فى ممتلكاتها وسواء أتت هذه الخسارة أثناء قيام المنشأة أو عند انتهاء عملها ٠

أما المقصود بعبارة «جميع التكاليف» الواردة بالمادة ٣٩ من القانون السالف الذكر وما جاء بالبند السابق فهو ما سنتكلم عن بعض من أهم بنوده فيما يلى : **ت ٠ ١ ٠** (يتبع)

اتجاهات حديثة فى المحاسبة

(٢) تابع البحث الاول

تكلمنا فى العدد السابق فى موضوع علم المحاسبة والتطور الخطير الذى شهده فى السنوات الاخيرة وتكلمنا عن المظهر الاول من مظاهر التطور ألا وهو التفرقة الحادثة بين المحاسبة كعلم وامساك الدفاتر كفن . ونشرح فى هذا العدد المظهر الثانى والمظهر الثالث لهذا التطور .

٢ – وثانى مظاهر التطور أن المشتغلين بشئون المحاسبة وامساك الدفاتر أصبحوا ينقسمون الى طائفتين تتميز كل منهما عن الاخرى بعد أن كانوا طائفة واحدة . فهناك طائفة علماء المحاسبة والمنقطعين لابحاثها النظرية ووضع المبادىء والقواعد التى تتلاءم مع الحياة الاقتصادية والقانونية وتطوراتها ، **وهناك طائفة ماسكى الدفاتر** وهم من يقومون بتطبيق قواعد علم المحاسبة فى الحياة العملية باثبات القيم والمعاملات فى دفاتر .

وقد يبدو الفرق بين هاتين الطائفتين ضعيفا غير قوى ، وانى أقر بهذا . فنحن مازلنا فى أوائل التطور الحادث فى مبادىء المحاسبة ونظرياتها – ومازال علماؤها المشتغلون بأبحاثها معنيين بطرق تطبيقها – كما لايزال ماسكو الدفاتر يسعون الى الوقوف على مبادىء العلم ونظرياته

ومع هذا فاظن أن الفرق واضح وكبير بين أستاذ جامعى فى علم المحاسبة وبين كاتب بمحل تجارى صغير يقبع وراء دفتره الضخم ويقيد عمليات المحل التجارية بخط لا يكاد يقرأ ، وفى دفتر يسمى دفتر اليومية وهو لا يدرى مما يقيده فيه شيئا فلماذا قيد هذا بكذا من الجنيهات أو القروش أو المليم ولماذا يقيد ذلك بكيت منها بل ولماذا قيد هذا القيد بالدفتر أصلا !

وعلى كل حال فان مرور الوقت كفيل بزيادة هذه الفروق زيادة كبيرة كأن ينصرف علماء المحاسبة الى البحث العلمى الصرف فى فقه المادة وفلسفتها ومبادئها ونظرياتها وانقطاعهم شيئا فشيئا عن امساك الدفاتر ذاتها . كما ينصرف ماسكو الدفاتر الى تحسين شئونهم وظروف عملهم ومجال ذلك فى رأيى هو زيادة استخدام الآلات الحاسبة التى أخذ الاقبال يشتد عليها فى الايام الاخيرة مما يبشر بحدوث تغييرات شاملة فى هذا الفن أيضا .

ولمجرد الاستطراد فى الحديث أذكر أن الحياة العملية الحديثة متمثلة فى نواحيها الاقتصادية والصناعية والتجارية ، وتشابكها ، والمنافسة الشديدة بين المنشآت ذات النشاط

للأستاذ
موسى مهنى

المتشابه ، والرغبة فى التوسع والنماء كل ذلك يعمل على زيادة الحاجة لاستعمال الآلات على نطاق واسع والا تعطلت الاعمال عطلا كبيرا .

وأورد فى هذه المناسبة حالة جديرة بالذكر لغرابتها ، وهى حالة بنك ايرفنج تراست كومبانى بالولايات المتحدة . وهو بنك من أكبر بنوك العالم وله ٢٥٠٠ فرع فى أنحاء العالم عبر المحيطات والانهار والجبال ، هذا المصرف يقفل حساباته فى تاريخ معين .. وبعد نشرة مطبوعة بحساباته الختامية مزودة برسوم بيانية واحصائيات وبيانات كثيرة .

وأذكر أننى تسلمت احدى هذه النشرات قبل مرور شهر على تاريخ اقفال الميزانية . هذه الفترة القصيرة كفت للاعمال الآتية :

- استخراج الحسابات الختامية للمركز الرئيسى
- ادماجها فى حسابات المركز
- اعداد الحسابات الختامية للمجموعة
- مراجعتها بمعرفة مراقبى الحسابات
- أعتماد الحسابات الختامية من المساهمين
- اعداد النشرة
- طبعها
- وصولها الينا بالقاهرة

فأى معجزة تلك التى جعلت البنك المذكور قادرا على هذا ؟ ان المعجزة هى الآلات الحاسبة . فلولاها لاستغرقت هذه الاعمال عدة شهور لاتمامها .

٣ – وثالث مظاهر التطور أن علم المحاسبة أصبح من العلوم التى تدرس فى الجامعات وأصبح لاساتذته كراسى مرموقة .. بعد أن كان تدريسه قاصرا على المدارس الفنية الثانوية والهيئات الفنية الخاصة

وان تاريخ هذه الناحية من التطور لجدير بالسرد .

فهذا العلم كان فى المرتبة الثالثة من الاهمية كما ذكرنا . فلم تكن الجامعات لتقبل تدريسه بمعاهدها وكلياتها فاقتصر تدريسه على المدارس المتوسطة . ولم ترض هذه الحال كثيرا من المشتغلين به . والذين احسوا قصورا من هذه الدراسة المتوسطة عن امكان التمشى مع مقتضيات الصناعة والتجارة . ولم تكن المحاسبة تحسن قياس قيم الاشياء . بل شاهدوا تناقضا بين نتائج المحاسبة ونتائج التطبيق العملى للتجارة وللصناعة . فأسرع هؤلاء الى تكوين جمعيات خاصة لتهتم بشئون المادة والفن معا فتكونت تلك المجامع الشهيرة بانجلترا كمجمع المحاسبين القانونيين بانجلترا وويلز واهتمت هذه المجامع والجمعيات بقواعد العلم وسرت فيها حركة طيبة فى البحث العلمى بالمعنى المعروف ، فتقدم العلم تقدما عظيما ووضعت مبادؤه ونظرياته واصبح أكبر علماء المحاسبة هم أعضاء هذه الجمعيات والمجامع والمنتسبون اليها .

ويرجع الى هذه الجمعيات والمجامع بالذات الفضل الاول فى ترقية المستوى العلمى لمادة المحاسبة .

كما بذلت له أجل الخدمات عن طريق غير مباشر ذلك أن بعض الجامعات قد تنبهت الى أهمية مادة المحاسبة فى حياتنا الاقتصادية على

←

التجارة والاقتصاد ... والقضاء

حول تملك الاجانب الاراضي بالشفعة

للقاضي
أحمد حمدي حافظ

أرادت احدى السيدات الاجنبيات أن تطالب بأخذ بعض الاطيان الزراعية بالشفعة .. ولكن البائعين ومعهم مشترية هذه الاطيان عارضوها فى ذلك .. فرفعت هذه السيدة دعوى كلية تطالب فيها بحقها المشار اليه فدفع خصومها بعدم أحقيتها للاخذ بالشفعة استنادا الى صدور قانون منع تملك الاجانب للاطيان الزراعية فى مصر وهو القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥١

قال هؤلاء أن القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥١ الخاص بمنع غير المصريين من تملك الاراضي الزراعية فى مصر والمعمول به منذ نشره فى الجريدة الرسمية بتاريخ ١٧ من مارس سنة ١٩٥١ قد نص فى مادته الاولى على انه (مع عدم الاخلال بأحكام المادتين الاولى والثانية من الامر رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٠ الذى استمر العمل به بمقتضى المرسوم بقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٤٥ بشأن تملك العقارات فى أقسام الحدود — يحظر على غير المصريين سواء أكانوا أشخاصا طبيعيين أو اعتباريين اكتساب ملكية الاراضي الزراعية والاراضي القابلة للزراعة والاراضي الصحراوية بالدولة .. ويشمل هذا الحظر الملكية التامة كما يشمل ملكية الرقبة وحق الانتفاع) .. كما تنص المادة الثالثة بالبطلان المطلق عند مخالفة نص المادة الاولى .. وعلى ذلك فقد أصبح من المحرم على مثل المدعية أن تملك الاطيان موضوع دعواها بالشفعة لانها يونانية الجنس ..

واضافوا بانه قد ترى المدعية انها رفعت دعواها قبل صدور القانون الذى يمنعها من ذلك — والحق انها رفعتها قبل صدور القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥١ — ولكن الراى السائد المستقر عليه بين جمهرة الفقهاء — وعلى رأسهم الاستاذ محمد كامل مرسي — وفى دوائر القضاء هو ان ملكية الشفيع لاتنتقل الا من وقت الحكم .

فقد جاء فى كتاب الحقوق العينيه الاصلية للاستاذ محمد كامل مرسى (الجزء الثالث طبعة سنة ١٩٤٩ نبذة رقم ٤٨٣) : الراى الذى نقول به هو ماأخذ به الفريق الاخير من المحاكم فالشفيع لايصبح مالكا للعقار المشفوع الا من وقت التراضي او من وقت الحكم بالشفعة قضاء .. وهذا يوافق حكم الشريعة الاسلامية الذى يقضى بأن تملك العقار قضاء كان او رضاء يعتبر شراء جديدا فى حق الشفيع . ويؤيد هذا الراى الذى نقول به ماجاء فى المادة ٩٣٨ من أن العين الجائز أخذها بالشفعة اذاباعها مشتريها قبل ان تعلن اية رغبة فى الاخذ بالشفعة أو قبل أن يتم تسجيل هذه الرغبة فلا تقام دعوى اخذها بالشفعة الا على المشترى الثانى بالشروط التى اشترى بها .. فالقانون اعتبر المشترى قبل طلب الشفعة مالكا للعين التى اشتراها فاذا تصرف فيها سقط حق الشفيع فى طلبها بالشفعة .. كما ان نص المادة ٩٤٤ من القانون المدنى قد جاء فيه أن الحكم الذى يصدر نهائيا بالشفعة يعتبر سندا لملكية الشفيع وهو تأكيد من الشارع الى أن ملكية الشفيع انما تنتقل من وقت الحكم .

وقد أخذت محكمة النقض والابرام بالمبدأ القائل بتملك الشفيع من وقت الحكم فى حكمها الصادر فى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٤٦ والصادر فى الطعن رقم ٨٥ سنة ١٥ قضائية .. وقد اوردت المحكمة فى الحكم المذكور حجج القائلين بغير هذا الرأى وفندتها ثم أخذت بالرأى السالف الذكر .

وفى الدعوى التى رفعتها المدعية الاجنبية يعتبر القضاء بالشفعة لها تمليك لاجنبى لاطيان زراعية فى مصر الامر المخالف لنص القانون والذى يلقى على المحكمة من تلقاء نفسها عبء القضاء بالبطلان لكل تصرف يخالف احكام المادة الثالثة المذكورة فالمدعية وهى غير مصرية ليس لها اذن أن تسعى لاكتساب ملكية مثل هذه الاطيان عن طريق الشفعة لان سعيها يعد باطلا .

هذا ماقال به المدعى عليهم ودفعوا به .. أما المدعية فقد اجابت قائلة .. ان القانون الخاص بمنع تملك

الخصوص فبدات فى تدريسها بكلياتها وتعاونت المجامع مع الجامعات تعاونا وثيقا ، بأن خفضت المجامع مدة التمرين اللازمة للسماح للراغبين فى الانتساب اليها فجعلتها ثلاث سنوات فقط لخريجى الجامعات وحاملى درجاتها العلمية وابقتها لغيرهم خمس سنوات كاملة . فضلا عن وضع امتحاناتها النهائية فى مواد عالية يصعب على غير الجامعيين هضمها فكان حافزا للراغبين فى الانتساب اليها فى الحصول على درجات جامعية أولا .

وهكذا تم خلق طبقة عالية من المحاسبين الاكفاء الذين يوثق فى رأيهم واضطلعوا بمهام التدريس فى الجامعات وفى المجامع كما اضطلعوا بمهام البحث العلمي الدقيق حتى ارتفع مستوى العلم وتوطدت أقدامه

ولم يقف الامر عند هذا الحد بل ان الجامعات اطمأنت للمستوى العالى المنشود فأنشأت الدراسات العليا فى مادة المحاسبة ، منحت خريجيها درجات الماجستير والدكتوراه فى الفلسفة وعما قريب سيأتى دور درجة الدكتوراه فى العلوم فى مادة المحاسبة .

يتبع

موسى حقى
ماجستير فى التجارة

الاجانب للاراضى الزراعية قد عمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية فى ١٧ مارس سنة ١٩٥١ ولكن دعوى الشفعة رفعت قبل العمل به .. وليس للقانون أثر رجعى فلا انطباق له على الدعوى الحالية ..

أما مايقول به خصوم المدعية من أن الشفيع لايملك المشفوع فيه الامن يوم الحكم استنادا الى نص المادة ٤٩٩ من القانون المدنى فان هذه المادة لاتعتبر الحكم سببا للتمليك بل تعتبره سندا له .. والسند شيء آخر غير السبب الذى يترتب عليه الملك .. كما أن هذه المادة انما وضعت لتنظيم العلاقة بين الشفيع والغير .. ولذلك جاء فى نصها أن الحكم يعتبر سببا .. ولم تحدد المادة الوقت الذى تنتقل فيه الملكية للشفيع .

والفصل فى الامر يتطلب معرفة الوقت الذى تنتقل فيه الملكية للشفيع فى مواجهة البائع والمشترى .. واقتصادا فى الوقت ولضيق المقام.. نشير الى ان المدعية انتبهت الى بيان ما أورده الدكتور محمد على عرفة بكتابه (التقنين المدنى الجديد ـ بهامش المادة ٤٩٧ بالصحيفة ٦٤٧) .. وهذا نصه :

(ملاحظات ـ توافق النصوص الثلاثة المتقدمة نظائرها فى قانون الشفعة وأحكامها واضحة لاتحتاج الى بيان .. ولكنا نقف عند عبارة وردت بالمذكرة الايضاحية لمشروع التنقيح فيما يتعلق باستحقاق غلة العقار المشفوع فيه ، فقد جاء فيها أن المشترى « منذ يعلن بالرغبة فى الاخذ بالشفعة لايملك العقار » .. وتكون للشفيع اذ هو المالك .. وللمشترى أن يطلب الفوائد من الوقت الذى لايتملك فيه العقار .

ويهمنا أن نلفت النظر الى أن هذا الرأى يتعارض مع ماقررته محكمة النقض فى حكم من أحدث أحكامها ، وهو الحكم الصادر سنة ١٩٤٦ وسبقت الاشارة اليه ، من أن العين المشفوعة لاتصير الى ملك الشفيع فى غير حال التراضى الا بالحكم النهائى القاضى بالشفعة .. لتكون دعوى الشفيع بريع هذه العين عن المدة السابقة على هذا الحكم لاسند لها من القانون .. ولا بغير من هذا النظر أن يكون الشفيع قد عرض الثمن على المشترى عرضا حقيقيا وأن يكون قد أودعه خزانة المحكمة اثر رفضه لانه ماكان ليصبح مدينا بالثمن للمشترى بمجرد طلب الشفعة ولا كان ملزما قانونا بعرضه ولا بأيداعه .. فان كان قد ألزم نفسه بما لم يلزمه به القاضى فهو وشأنه .. على أنه ليس له أن يتوسل بفعله الى حرمان المشترى من حقه ..

هذا ماقررته محكمة النقض .. والرأى عندنا أن ماذهبت اليه المحكمة العليا أصبح محلا للنظر بعد أن أصبح طالب الشفعة ملزما قانونا بأيداع كل الثمن الحقيقى والا سقط حقه فى الشفعة م ٩٤٢ ف ٢ القانون المدنى

وقد انتهت المدعية الى القول بان الرأى قد استقر على أن الشفيع يملك من يوم طلب الشفعة فلا يقبل القول بأنه ممنوع من التملك بموجب القانون المعمول به منذ ١٧ مارس سنة ١٩٥١ بعد ان أصبح وفقا للقانون العام مالكا من يوم اعلان رغبة الشفعة الحاصلة فى سنة ١٩٥٠ .

أما ما أصدره القضاء من حكم فى هذا الموضوع فسوف نتعرض له فى العدد المقبل بأذن الله .. لانه يمس ناحية الاقتصاد القومى من طريق تملك الاجانب للاراضى الزراعية من عدمه .

حمدى حافظ
قاض

فى الاقتصاد الاوروبى

تابع المنشور على ص ١٥

ويقول رجال الاقتصاد الاربيون ان المساعدات الامريكية لاوروبا ، حتى ما قدم منها على سبيل الهبة لا على سبيل القرض ، انما كان القصد الاول منها نفع الاقتصاد الامريكى . لانه متى عادت الى اوروبا عافيتها الاقتصادية وأمنت خطر الشيوعية بتهيئة اسباب الحياة الكريمة للسكان بات فى امكانها أن تغدو عميلا للاسواق الامريكية . ولذلك ينصح أولئك الاقتصاديون حكومة الرئيس ايزنهاور بألا تأخذ بما ورد فى تقرير راندال من حيث قطع المعونة ، مؤكدين وجهة نظرهم بأن أسواق أوروبا باتت اليوم فى غمرة من منتجات أمريكا وسنمها **مالم يكن له مثيل قبل الحرب .**

وأيا كان الامر ، فهناك اعتباران او روعيا ، لأمكن التقليل من آثار قطع المعونة الامريكية عن اوروبا الى أقصى حد ، وهما :

أولا ـ حل المنازعات السياسية الاوروبية التى تترتب عليها اعباء ومشكلات اقتصادية ، لتنصرف كل دولة الى شئون التعمير والتنمية بدلا من انشغالها بمنازعات سياسية لا طائل من ورائها ..

ثانيا ـ العود الى نظام تحويل العملات بعدما اشتد ساعد معظم عملات البلدان الاوروبية وزال عنها ماكان عليها من مسحة التضخم وعدم الاستقرار . وهذا امر مستطاع

فاذا روعى هذان الاعتباران ، جاز لاوروبا أن تستغنى عن عون أمريكا الاقتصادى م . ك . بولاد

عرض لانتاج البترول فى العالم خلال عام ١٩٥٣

أكبر انتـــاج للبترول فى الشرق الاوســـط

الولايات المتحدة وكندا تحققان ٣ر٣٩ زيادة عن عام ١٩٥٢

تكلمنا فى الاعداد السابقة عن سوق البترول فى الشرق الاوسط وانه اكبر مستودع للبترول فى العالم . ثم شرحنا سوق البترول فى بلدان اوربا ـ ماعدا دول شرق اوربا ـ وقلنـا ان أكبر معامل التكرير توجد فى اوربا .

وفى هذا العدد نلقى نظرة على انتاج البترول العالمى خـلال عام ١٩٥٣

ارتفع رقم الانتـاج العـالمى من البترول خلال عام ١٩٥٣ بمقدار ٣٠ مليون طن مترى ، وهى تقريبا نفس الزيادة التى حدثت خلال عام ١٩٥٢ ومعنى هذا أن رقم الانتاج العالمى خلال عام ١٩٥٣ بلغ ٦٥٤ مليون طن مترى . وفى الواقع كانت أكبر زيادة من نصيب الشرق الاوسط ، اذ خصه من هذه الزيادة مامقداره ١٦ مليون طن ، أما بقية دول العالم فقد كانت على الترتيب التالى : الولايات المتحدة زاد انتاجها بمقدار ٨ مليون طن ، وكندا بمقدار ٣ مليون طن والاتحاد السوفييتى ورومانيا بمقـدار ٥ر٥ مليون طن . أما فى فنزويلا فقد هبط انتاجها عن عام ١٩٥٢ بمقدار مليونين ونصف مليون طن .

وعلى أية حال فمن المتـوقع أن يرتفـع انتـــاج عام ١٩٥٤ ، وذلك بفضل التوسع فى الاستكشــافات ، وأعمـال البحث والتنقيب عن آبار جديدة فى البلدان المنتجة للبترول ، فضـلا عن احتمال الزيادة فى المقدرة والطاقة الانتاجية

تفصيلات أوفى ..

ولزيادة الايضاح لهـذا البيـــان الموجز ، نقول أن الزيادة التى طرأت على انتاج عام ١٩٥٣ عن انتـاج عام ١٩٥٢ وقدرها ٣٣ مليون طن مترى ، تمثل نسبة قدرها ٥٪ عن معدل عام ١٩٥٢ . كما أن رقم انتاج عام ١٩٥٣ وهو ٦٥٤ مليون طن مترى ، كان بمعدل ٣٢٠ طن فى النصف الاول من العام ، ثم ٣٣٤ مليون طن خلال النصف الثانى من عام ١٩٥٣

والواقع حدثت كل هـذه الزيادة بفضل الانتاج الضخم فى بلدان الشرق الاوسط وقد بلغ ١٦ر١ مليون طن عن انتـاج عام ١٩٥٢ (أى بزيادة قدرها ٢و١٥٪) . أما فى دول أمريكا اللاتينية ، فقـد انخفض الانتـاج

ان نقطة من البترول ، تساوى نقطة من الدم « كلمينصو »

بمقدار ١ر٢ مليون طن اى بنسـبة ٧ر١٪ مما ادى الى هبوط الصادرات فى اسواق فنزويلا والمكسيك . أما فى الشرق الاقصى ، فلم يحـدث ـ تقريبا ـ أى تغيير فى الانتاج .. اللهم الا زيادة رقم انتاج أندونيسيا بمقدار مليون ونصف مليون طـن . أما فى دول غربى أوربا فقد بلغ الانتـــاج بأجمعه ٨٦ر٣ مليون طن ، أى بزيادة قدرها ٦٠٠ الف طن وذلك بفضـل انتاج المانيـا الغربيــة حيث ارتفع انتاجها بمعدل ٢٥٪ . أما الانتـاج فى الاتحاد السوفييتى فقد زاد بمقدار ٥ مليون طن أى بنسبة قدرها ١٠٪ عن انتاج عام ١٩٥٢ . أما رقم انتاج رومانيا فقد وصل خلال عام ١٩٥٣ الى ٩ مليون طن ، بينما كان خـلال عام ١٩٥٢ ، ٦ر٨ مليون طن ، وذلك حسب المعلومات والبيانات الرسمية التى قدمت .

ويتوقع المطلعون على بواطن الامور ان يكون انتاج عام ١٩٥٤ انتاجا عاليا لم يصل اليه خلال العامين السابقين ، اذ أن امريكا وكنـــدا والمكسـيك وفنزويلا ، بالاضـــافة الى الدول المنتجة فى الشرق الاوسط سـوف تبلغ طاقتها ارفع رقم سواء فى الانتاج او فى عمليات التكرير . اماعن روسيا والدول الضالعة معها فسوف يرتفع انتاجها بنسبة كبيرة خلال العـام الحالى ، اذ لديها آبار ومخازن وفيرة فى باطن الارض حول البحر الاسود

والجدول المرافق يبين مقـدار الانتاج العالمى من البترول خلال اعوام ١٩٥٠ و ١٩٥٢ و ١٩٥٣ ونسـبة الزيادة لعام ١٩٥٣ عن عام ١٩٥٢

جدول يبين الانتاج العالمى من البترول بآلاف الاطنان

البلد والمنطقة	١٩٥٠	١٩٥٢	١٩٥٣	عام ١٩٥٣ الزيادة فى المائة عن عام ١٩٥٢	الزيادة فى المائة عن الانتاج العالمى
امريكا الشمالية					
كاليفورنيـا	٤٤ر٩٩٢	٤٨ر٤٤٧	٤٩ر٠٠٠		
شرق كاليفونيا	٢٢٦ر٠٨٩	٢٦٠ر٥٣١	٢٦٨ر٠٠٠		
	٢٧١ر٠٨١	٣٠٨ر٩٧٨	٣١٧ر٠٠٠	٢ر٦	٤٨ر٥
كنـدا	٣ر٧٣٨	٨ر٢٦٥	١١ر٣٠٠	٣٦ر٧	١ر٧
	٢٧٤ر٨١٩	٣١٧ر٢٤٣	٣٢٨ر٣٠٠	٣ر٥	٥٠ر٢
امريكا اللاتينية					
منطقة البحر الكاريبى					
فنزويلا	٧٨ر٢٤٠	٩٤ر٦٢٦	٩٢ر٠٠٠		
كولومبيا	٤ر٧٨٤	٥ر٤٣٢	٥ر٥٠٠		
ترينداد	٣ر٠٠٠	٣ر٠٧٦	٣ر٢٠٠		
	٨٦ر٠٢٤	١٠٣ر١٣٤	١٠٠ر٧٠٠	٢ر٤	١٥ر٤

بلدان اخرى بامريكا					
المكسيك	١٠ر٢٩٦	١٠ر٩٠٠	١٠ر٧٠٠		
الارجنتين	٣ر٤٩٢	٣ر٥٧٠	٤ر١٥٠		
بيرو	١ر٩٩٢	٢ر١٧٦	٢ر١٠٠		
اكوادور	٣٣٧	٣٧٥	٤٠٠		
شيلى	٨٠	١١٦	١٤٠		
بوليفيا والبرازيل وكوبا	١٤٠	١٧٧	٢٠٠		
	١٦ر٣٣٧	١٧ر٣١٤	١٧ر٦٤٠	١ر٩	٢ر٧
بلاد الشرق الاوسط					
الكويت	١٧ر٢٩١	٢٧ر٦٣٧	٤٣ر٠٠٠		
المملكة السعودية	٢٦ر١٩٧	٤٠ر٥٠٩	٤١ر٠٠٠		
العراق	٦ر٤٨٠	١٨ر٨٤٣	٢٨ر٢٠٠		
قطر	١ر٦٣٢	٣ر٢٩٧	٤ر٢٠٠		
مصر	٢ر٣٤٠	٢ر٣٥٠	٢ر٥٠٠		
البحرين	١ر٥١٢	١ر٥١٠	١ر٥٠٠		
ايران	٣٢ر٢٥٨	١ر٣٤٨	١ر٢٠٠		
تركيا	١٧	٢٢	٢٥		
	٨٧ر٧٢٧	١٠٥ر٥١٦	١٢١ر٦٢٥	١٥ر٢	١٨ر٦
بلاد الشرق الاقصى					
اندونيسيا	٦ر٤١٥	٨ر٥٢٤	١٠ر٠٥٠		
بورنيو	٤ر٣٤٦	٥ر١٣٠	٥ر١٠٠		
اليابان	٣١٠	٣١٠	٣٠٠		
الهند	٢٥٢	٢٥٨	٢٧٠		
غيانا الجديدة	٢٥٠	٢٤٠	٢٥٠		
باكستان	١٦٨	١٧٩	١٨٥		
بورما	٦٧	١٣٠	١٥٥		
	١١ر٨٠٨	١٤ر٧٧١	١٦ر٢٦٠	١ر٠١	٢ر٥
بلاد أوربا					
ألمانيا	١ر١١٠	١ر٧٥٥	٢ر٢٠٠		
هولندا	٧١٠	٧١٥	٨٠٠		
فرنسا	٣٠٠	٣٥٠	٣٧٠		
الجزائر ومراكش	٤٠	١٤٧	١٨٥		
يوغوسلافيا	١١١	١٥٢	١٦٩		
ايطاليا	٩	٦٣	٩٠		
انجلترا	٤٦	٥٥	٥٥		
	٢ر٣٢٦	٣ر٣٢٧	٣ر٨٦٠	١٩ر٩	٦ر٠
مجموع بلدان العالم الحر	٤٧٩ر٠٤١	٥٦١ر٢١٥	٥٥٨ر٣٨٥	٤ر٨	٩٠ر٠
دول أوربا الشرقية والصين					
الاتحاد السوفييتى	٣٧ر٩٠٠	٤٧ر٥٠٠	٥٢ر٥٠٠		
رومانيا	٥ر٤٠٠	٨ر٦٠٠	٩ر١٠٠		
النمسا	١ر٥٠٠	٢ر٨٠٠	٣ر٠٠٠		
هنغاريا	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠		
بولنده	١٧٨	٢٣٥	٢٥٠		
البانيا	١٥٠	٢٠٠	٢٠٠		
تشيكوسلوفاكيا	٦٣	١١٠	١٢٠		
الصين	١٠٠	١٢٠	١٦٠		
	٤٥ر٧٩١	٦٠ر٠٦٥ -	٦٥ر٨٣٠	٩ر٥	١٠ر٠
المجموع العالى	٥٢٤ر٨٣٢	٦٢١ر٢٨٠	٦٥٤ر٢١٥	٥ر٣	١٠٠ر٠

المنافسة بين البترول والفحم والكهرباء

تشير هذه الاحصائية الى مدى التقدم السريع فى انتاج البترول . والشيء الجدير بالملاحظة ، انه رغم انقطاع البترول الايرانى وقيام الحرب الكورية حيث كان مجموع الانتاج العالمى ٥٢٥ مليون طن ، الا أن انقطاع البترول الايرانى لم يقلل رقم الانتاج بل عملت الدول كلها متكاتفة لتعويض هذا النقص فى هذه المادة الحيوية ، ونتج عن هذا التكاتف زيادة فى الانتاج **العالمي أبلغته الى ٩٥٠ مليون طن** عام ١٩٥١ ، وهذه الزيادة (٦٥ مليون طن) تعتبر حدثا كبيرا فى عالم البترول .

وبالمثل يحدث فى انتاج الفحم وتوليد الكهرباء ، فقد امكن التغلب على نقصهما .. ولكن معدل الزيادة كان بطيئا للغاية . وان المجال الذى يحل فيه البترول محل عناصر الوقود الاخرى يتضاءل رويدا رويدا بسبب تخصص الآلات ، هذا بينما الطلب على المنتجات البترولية يزداد مع الزمن بدرجة كبيرة وخاصة فى البلدان المتخلفة ، بل وفى كل مكان تجد السيارة لها ميدانا واسعا للعمل والنشاط .

* *

هذا عرض سريع للانتاج العالمى خلال عام ١٩٥٣

عبد القادر عبد الحميد
بكالوريوس فى العلوم

الاردن يعقد اتفاقا تجاريا مع يوغوسلافيا

وافقت الحكومة الاردنية على الاتفاق التجارى الجديد الذى عقد مع يوغوسلافيا .

ويقضى الاتفاق بتبادل السلع من منتجات البلدين بما لاتقل قيمته عن ١٠٠ ألف جنيه استرليني . وتشمل قائمة السلع الملحقة بالاتفاق من منتجات الاردن الفوسفات وزيت الزيتون ، ومن منتجات يوغوسلافيا الغلال والمواد الاولية

العجز فى تجارة اسرائيل الخارجية

لايزال الميزان التجارى لاسرائيل يسفر عن عجز كبير تعمل السلطات الاسرائيلية على التضييق منه .وقد بذلت محاولات للتقليل من الواردات وأمكن انقاصها فى الشهور الاحدعشرة الاولى من عام ١٩٥٣ الى ماقيمته ٩٢ مليونا من الجنيهات الاسرائيلية مقابل ١١٧ر٥ مليونا فى المدة ذاتها من عام ١٩٥٢

ولا تزال الصادرات قليلة للغاية ولو انه أمكن ولو انه أمكن زيادتها الى ١٩ مليون جنيه اسرائيلى فى الشهور من يناير الى نوفمبر ١٩٥٣ مقابل ١٤ر٦ مليونا عام ١٩٥٢ ، ومن ثم لاتزال اسرائيل تعتمد كثيرا على المساعدات الاجنبية وخاصة التى تجمعها وتقدمها اليها الولايات المتحدة فى سد العجز الكبير فى مدفوعاتها .

عدد سكان سورية

اعلنت وزارة الاقتصاد القومى السورية أن عدد سكان الجمهورية السورية ارتفع فى آخر عام ١٩٥٣ الى ٣ر٢٤٨ر٠٠٠ نسمة .

ضريبة سنوية على العقارات

اذيع قانون جديد وافق عليه مجلس الوزراء بفرض ضريبة سنوية على العقارات المبنية وفيما يلي نصه بعد الديباجة :

الباب الاول
العقارات التى تتناولها الضريبة

مادة ١ – تفرض ضريبة سنوية على العقارات المبنية ايا كانت مادة بنائها وأيا كان الغرض الذى تستخدم فيه دائمة أو غير دائمة ، مقامة على الارض أو تحتها أو على الماء ، مشغولة بعوض أو بغير عوض ، وفى تطبيق أحكام هذا القانون يعتبر فى حكم العقارات المبنية الاراضى الفضاء المستغلة – أو المستعملة سواء أكانت ملحقة بالمبانى ام مستقلة عنها ، مسورة أو غير مسورة مالم تكن هذه الاراضى مجاورة لمساكن العزب ومستعملة أجرانا خاصة لاهالى القرية

كما تعتبر فى حكم العقارات المبنية التركيبات التى تقام على أسطح أو واجهات العقارات اذا كانت مؤجرة أو كان التركيب مقابل نفع أو أجر

مادة ٢ – تسرى أحكام هـذه الضريبة على المدن والبلاد التى صدرت بها أوامر عالية أو مراسيم بربط الضريبة عليها بالتطبيق للامر العالى الصادر فى ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ ولوزير المالية والاقتصاد بقرار منه ان يضيف الى الجدول المرافق مدنا جديدة وذلك بعد أخذ رأى المجالس البلدية والقروية فى البلاد التى بها مجالس وبعد موافقة وزير الشئون البلدية والقروية بالنسبة الى البلاد التى ليس بها مجالس

الباب الثانى
حصر العقارات

مادة ٣ – تحصر العقارات المنصوص عليها فى المادة الأولى حصرا عاما كل ثمانى سنوات ومع ذلك فيحصر فى كل سنة مايأتى : –

أ – العقارات المستجدة . ب – الاجزاء التى أضيفت الى عقارات سبق حصرها – ج – العقارات التى حدثت فى أجزائها او فى بعضها تعديلات غيرت من معالمها أو من كيفية استعمالها بحيث تؤثر على قيمتها الايجارية تأثيرا محسوسا

د – العقارات والاراضى الفضاء المستقلة عنها التى زال عنها سبب الاعفاء المنصوص عليه فى المادة ٢١ . مادة ٤ – يقوم بحصر العقارات فى كل مديرية أو محافظة الموظفون الذين يندبون لذلك مادة ٥ – يجرى الحصر العام خلال السنتين الاخيرتين لكل فترة

الباب الثالث
الاقرارات

مادة ٦ – على كل مالك أو منتفع بعقار مما تنطبق عليه أحكام المادة ١ ان يقدم الى القسم المالى بالمحافظة أو المديرية الواقع فى دائرتها العقار اقرارا كتابيا فى المواعيد الآتية :

أ – فى حالة الحصر السنوى المنصوص عليها فى المادة ٣ يقدم الاقرار قبل نهاية شهر أكتوبر من كل سنة عن كل ماحدث خلال السنة لغاية شهر اكتوبر اما مايستجد فى شهرى نوفمبر وديسمبر من كل سنة فيجب تقديم اقرار عنه قبل نهاية شهر ديسمبر من السنة ذاتها

ويقع عبء تقديم الاقرار عن العقارات المملوكة لناقص الاهلية أو لغائب أو لشخص اعتبارى على من يمثله قانونا وعلى ناظر الوقف عن العقارات الموقوفة .

مادة ٧ – يجب أن يكون الاقرار مشتملا على اسم المدينة أو البلدة والقسم أو المركز والشارع ورقم العقار وعدد الادوار وعدد المساكن فى كل دور ومحتويات كل مسكن واسم المستأجر والايجار الفعلى له ونوع استغلاله كما يجب أن يتضمن الاقرار عنوان مقدمه

ولا يعفى من تقديم الاقرار أصحاب العقارات أو أصحاب حق الانتفاع عليها اذا سبق لموظفى الحصر والتقدير أن قاموا باثبات تلك العقارات بدفاترهم أو كانت معفاة من الضريبة طبقا للمادة ٢١ .

فاذا تضمن الاقرار بيانات غير صحيحة الزم مقدمه بأداء غرامة تعادل مثل الضريبة المقررة أو المعفى منها عن سنة كاملة كما يلزم أيضا بمثل هذه الغرامة اذا لم يقدم الاقرار فى الميعاد

مادة ٨ – للمالك أو المنتفع المكلف بأداء الغرامة المقررة طبقا للمادة ٧ أن يتظلم الى مدير عام مصلحة الاموال المقررة خلال تسعين يوما من تاريخ تكليفه بالاداء ويكون قرار المدير العام فى التظلم نهائيا .

الباب الرابع
وعاء الضريبة وسعرها

مادة ٩ تفرض الضريبة على أساس القيمة الايجارية السنوية للعقارات التى تقدرها لجان التقدير المنصوص عليها فى المادة ١٣

ويراعى فى تقدير القيمة الايجارية للعقار جميع العوامل التى تؤدى الى تحديدها وعلى وجه الخصوص الاجرة المتفق عليها اذا كان العقد خاليا من شبهة الصورية أو المجاملة

مادة ١٠ – تقدر القيمة الايجارية للمصانع والمعامل على أساس الاجرة السنوية المتفق عليها للاراضى والمبانى اذا كان العقد شاملا لارض ومبانى المصنع أو المعمل كله وخاليا من شبهة الصورية أو المجاملة والا قدر الايجار السنوى على أساس ٨ ٠/٠ من قيمة ثمنه أرضا ومبانى

مادة ١١ – وتقدر القيمة الايجارية السنوية للعقارات المبنية المنصوص عليها فى الفقرة الاولى من المادة ٣ تقديرا عاما كل ثمانى سنوات ويعاد التقدير خلال السنتين الاخيرتين لكل فترة

كما تقدر القيمة الايجارية السنوية للعقارات المبنية ولاجزائها المنصوص عليهـا فى الفقرة الثانية من المادة ٣ فى الثلاثة الاشهر الاخيرة من سنة حدوثها ويعمل بهذا التقدير من أول السنة التالية الى نهاية مدة الثمانى سنوات المقررة للتقدير العام

مادة ١٢ – يكون سعر الضريبة عشرة فى المائة من القيمة الايجارية السنوية بعد استبعاد ٢٠ ٠/٠ « عشرون فى المائة » من هذه القيمة مقابل جميع المصروفات التى يتكبدها المالك بما فيها مصاريف الصيانة

الباب الخامس
تقدير القيمة الايجارية

مادة ١٣ – يتولى تقدير القيمة الايجارية فى كل مدينة أو محافظة لجان مكونة من أربعة أعضاء اثنين منهم من موظفى الحكومة وتكون الرياسة لاحدهما واثنين من مالكى العقارات المبنية بالمدينة أو القسم أو البلد التى يتم فيها التقدير يعينهما سنويا وزير المالية والاقتصاد أو من ينيبه عنه فى ذلك من بين الملاك الذين يؤدون ضريبة مبان لاتقل عن ثلاثة جنيهات فى العام .

واذا امتنع أحد العضوين المعينين من الملاك عن الحضور ثلاث مرات متوالية من غير عذر تقبله اللجنة اعتبر مستقيلا

وعند خلو مركز أحد الاعضاء من الملاك المعينين لاى سبب عين فيه وزير المالية والاقتصاد أو من ينيبه عنه وذلك للمدة الباقية أحد الملاك ممن تتوافر فيه الشروط .

ويشترط لصحة انعقاد اللجنة حضور ثلاثة من أعضائها وتصدر قراراتها بالاغلبية المطلقة وعند التساوى يرجح الرأى الذى يؤيده الرئيس

مادة ١٤ – يعلن وزير المالية والاقتصاد أو من ينيبه عنه فى ذلك عن اتمام التقديرات فى الجريدة الرسمية وتعلق صورة من الاعلان على أبواب أقسام البوليس والمراكز ومأموريات المالية الكائن بدائرتها العقارات وتكون الضريبة واجبة الاداء بمجرد حصول النشر كما يخطر كل ممول بعنوانه الموضح بالاقرار المنصوص عليه فى المادة ٧ بمقدار الضريبة التى ربطت عليه وتاريخ النشر فى الجريدة الرسمية وذلك بالطريقة والاوضاع التى تعينها اللائحة التنفيذية ويصدر بها قرار من وزير المالية والاقتصاد

مادة ١٥ – للممولين والحكومة أن يتظلموا أمام مجلس المراجعة المنصوص عليه فى المادة التالية من قرارات لجان التقدير خلال ستة أشهر من تاريخ نشر اتمام التقديرات فى الجريدة الرسمية مع تقديم أسباب التظلم

فاذا كان التظلم مقدما من الممول وجب أن يكون مرافقا له القسيمة الدالة على أداء آخر قسط مستحق وتأمين قدره ٥ ٠/٠ من الضريبة المقدم فى شأنها المعارضة مع جبر كسر نصف الجنيه بالزيادة على ألا يقل التأمين عن ٥٠ قرشا والا سقط الحق فى طلب المعارضة ولا يرد التأمين فى حالة عدم خفض مجلس المراجعة للقيمة الايجارية المقررة وعلى أن يخطر المتظلم بميعاد تحقيق الشكوى قبل حلوله بأسبوع

مادة ١٦ – يشكل فى كل مديرية أو محافظة مجلس مراجعة يؤلف من ثلاثة من موظفى الحكومة يعينهم وزير المالية والاقتصاد أو من ينيبه عنه فى ذلك ومن ثلاثة من كبار ملاك المبانى بالمدينة أو البلد الذى ينظر المجلس التظلمات الخاصة به ممن يدفعون ضريبة مبان لاتقل عن ثلاثة جنيهات فى السنة يعينهم وزير

المالية والاقتصاد او من ينيبه عنه لمدة سنتين. وتكون الرياسة لعضو من الموظفين لاتقل درجة وظيفته عن الدرجة الثالثة .

واذا امتنع أحد الاعضاء المعينين من الملاك عن الحضور ثلاث مرات متوالية من غير عذر يقبله المجلس اعتبر مستقيلا

وعند خلو مركز أحد الاعضاء من الملاك المعينين لاى سبب عين فيه وزير الماليةوالاقتصاد أو من ينيبه عنه وذلك للمدة الباقية أحد الملاك ممن تتوافر فيه الشروط المنصوص عليها فى الفقرة الاولى .

ولا يجوز الجمع بين عضوية لجنة التقرير ومجلس المراجعة .

مادة ١٧ ـ يكون مقر المجلس فى المحافظة أو عاصمة المديرية ما لم يقرر رئيسه عقده فى مقر المركز الكائنة فى دائرته العقارات المطلوب الفصل فى التظلمات المقدمة فى شأنها

مادة ١٨ ـ يشترط لصحة انعقاد المجلس حضور أربعة من أعضائه وتصدر قراراته بالاغلبية المطلقة وعند التساوى يرجح الرأى الذى يؤيده الرئيس .

مادة ١٩ ـ اذا لم يصدر قرار مجلس المراجعة فى مدة ستة أشهر من تاريخ تقديم المعارضة جاز للمعارض أن يؤدى الضريبة المقررة قبل التعديل الى أن يصدر القرار

مادة ٢٠ ـ تكون قرارات مجلس المراجعة نهائية .

الباب السادس
الاعفاءات

وتناول هذا الباب الاعفاء من الضريبة وتعفى منها الاملاك الحكومية والمساجد والكنائس وأملاك مجالس المديريات والبلديات والمستشفيات والملاجىء ودور السفارات والعقارات المخصصة لمنفعة الاراضى الزراعية ومبانى العزب العامة فى الاراضى الزراعية التى يسكنها مزارعو وعمال مالكى الارض بلا أجر .

وكذلك يعفى من الضريبة العقارات التى لايزيد صافى قيمتها الايجارية عن ١٨ جنيها فى السنة

الباب السابع
رفع الضريبة

مادة ٢٢ ـ ترفع الضريبة فى الاحوال الآتية

أ ـ اذا أصبح العقار معافى طبقا للمادة السابقة

ب ـ اذا خلا العقار كله او جزء منه من السكن ومما يحتويه مدة ستة أشهر متعاقبة على الاقل ولم ينتفع به فى هذه المدة باى وجه من أوجه الانتفاع .

جـ ـ اذا هدم العقار أو تخرب كليا اوجزئيا الى درجة حالت دون الانتفاع بالعقار كله او جزء منه .

د ـ اذا أصبحت الارض الفضاء المستقلة عن العقارات المبنية غير مستقلة أو منتفع بها . ويكون رفع الضريبة عن العقار او الجزء الذى ينطبق عليه أحد البنود السابقة

مادة ٢٣ ـ لاترفع الضريبة فى الاحوال المنصوص عليها فى المادة السابقة الابناء على طلب صاحب الشأن وذلك من تاريخ تقديم الطلب لغاية التاريخ الذى تزول فيه الاسباب الموجبة للرفع .

ولا يقبل طلب الرفع الا اذا كان مصحوبا بقسيمة دالة على أداء آخر قسط مستحق عن الضريبة وقت تقديم الطلب .

ولا يترتب على طلب الرفع وقف أداء الاقساط المستحقة مالم يمض على الطلب ستة اشهر دون الفصل فيه..

مادة ٢٤ ـ ترفع الضريبة بمقدار مايدخل من العقار فى المنفعة العامة اعتبارا من تاريخ الاستيلاء الفعلى بواسطة الجهة طالبة نزع الملكية

الباب الثامن
التحصيل

أما الباب الثامن فقد تضمن أن الضريبة تؤدى مقدما على قسطين متساويين خلال ١٥ يوما الاولى من يناير ويوليو ويكون المستأجرون متضامنين مع أصحاب العقار فى أداء الضريبة بقدر الاجر المستحق عليهم بغير اجراءات قضائية

الباب التاسع
احكام وقتية وختامية

مادة ٢٨ يستمر العمل بالضريبة المربوطة وقت صدور هذا القانون وما يربط منها بعد ذلك وفقا للتقدير السنوى فى حدود احكام هذا القانون الى نهاية سنة ١٩٥٧

نص اتفاق التجـــارة والدفع بين مصر ورومانيا

أسفرت المباحثات التى جرت بين مندوبى الحكومتين المصرية والرومانيـــة عن اتفاق للتجارة وآخر للدفع وفيما يلى أهم المبادىء التى تضمنها الاتفاقان

الاتفاق التجارى

١ - تمنح الحكومتان كل منهما الاخرى معاملة الدولة الاولى بالرعاية فيما يتصل بالرسوم الجمركية وجميع الرسوم الاضافية مثل رسوم الانتاج وعوائد الرصيف .. الخ

٢ - يمنح الطرفان المتعاقدان التراخيص اللازمة للتصدير والاستيراد للبضائع المدرجة ضمن قوائم التصدير والاستيراد

٣ - العمليات التجـــارية التى تتم عن طريق المقايضه لاتنفذ الا بعد موافقة سابقـــة من السلطات المختصة ولايجوز اعادة تصدير البضائع المستوردة من أحد الطرفين المتعاقدين الا بعد موافقه سابقة منه .

٤ أهم السلع التى تصـــدرها مصر الى رومانيا القطن وغزله و منســـوجاته والكتان والاقمشة والقطن الطبى والفوســـفات والمواد الاقربازينية والزجاج والاسفنج والبصـــل والحصراوات والمنجنيز الخام .. الخ

وأهم السلع التى تســـتوردها مصر من رومانيا الحيوانات الحية واللحوم المحفوظه والمواد الغذائية المختلفة والالات والزجـــاج ومصنوعاته والمواد الكيماوية وبعض المـــواد المعدنيـــــة .

اتفاق الدفع :

١ - يفتح البنـــك الاهلى المصرى بصفته نائبا عن الحكومة المصرية حسابا بالجنيهات المصرية باسم بنك الدولة لجمهورية رومانيا الشعبية بصفته نائبا عن الحكومة الرومانية ويسمى هذا الحساب بالحســـاب الرومانى

ويقيد فى الجانب الدائن منه جميع المدفوعات بين البلدين التى يقوم بها أشخاص مقيمون فى مصر لصالح أشخاص مقيمين فى رومانيـــا ويقيد فى الجانب المدين جميع المدفوعات بين البلدين التى يقوم بها أشخاص مقيمون فى رومانيا لصالح أشخاص مقيمين فى مصر

٢ - ورصيد الحســـاب الرومانى لاينتج فوائد ولايجوز أن يتعدى رصـــيده المدين نصف مليون جنيه وعند انتهاء العمل بالاتفاق تستخدم الدولة الدائنة رصيد الحســـاب لشراء بضائع من الدولة المدينة أو لســـداد المدفوعات السالفة الذكر

اتفاق تجارى

بين جمهورية مصر وجمهورية رومانيا الشعبية

ان الحكومتين المصرية والرومانية مسيرتين بالرغبة فى انماء مبادلاتهما التجـــارية قد اتفقتا على ماياتى :

المادة الاولى - يتم التبادل التجارى بين جمهورية مصر وجمهورية رومانيـــا الشعبية طبقا للنظم العامة للاستيراد والتصدير المعمول بها فى كل من البلدين

المادة الثانية - تمنح الحكومتان المصرية والرومانية كل منهما الاخرى معاملة الدولة الاولى بالرعاية فيما يتصل بالرسوم الجمركية وجميع الرسوم الاضافية مثل رسوم الانتاج وعوائد الرصيف وطريقة تحصيل هذه الرسوم بالمثل كذلك عمليات القواعد والاجراءات التى تخضع لها عمليات سحب البضائع

المادة الثالثة - تسوى المدفوعات الخاصة بالتبادل التجارى التى ستتم وفقا لشروط الاتفاق الحالى حسب الاشـــتراطات التى وردت فى اتفاق الدفع الموقع بتاريخ اليـــوم وطبقا لقوائم السلع ا و ب الملحقة بالاتفاق الحالى والتى تعتبر جزءا لايتجزأ من الاتفاق

قائمة ا - السلع المصـــدرة من مصر الى رومانيـــا .

قائمة ب - السلع المستوردة من رومانيا الى مصر .

فاذا لم تكن مدرجـــة فى كشوف السلع المتفق عليهـــا فى الاتفاق يتعهـــد الطرفان المتعاقدان فى حدود امكانياتهما الاقتصـادية بتصريح التبادل التجارى بين البلدين بالنسبة للسلع التى لم يأت ذكرها فى تلك القوائم حيث انه اورد به هو على سبيل المثال

المادة الرابعة - يتعهد الطرفان المتعاقدان أن يمنحـــا التراخيص اللازمة للتصـــدير والاستيراد للبضائع المدرجة ضمن قوائم ا و ب مادام يتحتم الحصول عليهـــا طبقا لقوانين البلدين وذلك طوال سريان هذا الاتفاق وهذه التراخيص يجب اعطاؤها فى أقصر مدة ممكنة للاستيراد والتصدير للبضائع المدرجة ضمن القوائم الملحقة .

المادة الخامسة - العمليات التجارية التى تتم عن طريق المقايضة لاتنفذ الا بعد موافقة سابقة من السلطات المختصة ولا يجوز اعادة تصدير البضائع المستوردة من أحد الطرفين المتعاقدين الى بلد ثالث الا بعـــد موافقة سابقة من الطرف الثالث

المادة السادسة - تجرى تسوية العمليات التجارية التى وافقت السلطات المختصة فى البلدين على اجرائها فى غضون سريان الاتفاق الحالى والتى تتم تسويتها عند نهاية اجـل العمل به تسوى وفقا لاحكام هذا الاتفاق

المادة السابعة - اتفق الطرفان المتعاقدان على قيام لجنة مختلطة تجتمع بناء على طلب أيهما لملاحظة حسن ســـير العمل بالاتفاق وتذليل العقبات التى تعترض سريان اتفاقى التجارة والدفع

المادة الثامنة - يسرى الاتفاق الحالى لفترة سنة ابتداء من تاريخ توقيعه ويجدد من تلقاء ذاته سنويا الا اذا أبدى أحد الطرفين غـــير ذلك قبل ثلاثة شهور على الاقل من نهايته

اتفاق دفع

بين جمهورية مصر وجمهورية رومانيـــا

رغبة فى تنظيم المدفوعات بالنسبة للبضائع والمدفوعات الجارية (المذكورة فى القـــائمة المرفقة) بين جمهورية مصر وجمهورية رومانيا الشعبية ، اتفقت الحكومة المصرية والحكومة الرومانية على ماياتى :

المادة الاولى - يفتح البنك الاهلى المصرى بصفته نائبا عن الحكومة المصرية حســـابا بالجنيهات المصرية باسم بنك الدولة لجمهورية رومانيا الشعبية بصفته نائبا عن الجمهورية الرومانية ويسمى هذا الحساب « الحســـاب الرومانى »

يقيد فى الجانب الدائن من هذا الحساب جميع المدفوعات بين البلدين والتى يقوم بها أشخاص طبيعيون أو معنويون مقيمون فى مصر لصالح أشخاص طبيعيين أو معنويين مقيمين فى جمهورية رومانيا الشعبية

ويطلب بنك الدولة لجمهورية رومانيـــا الشعبية من البنك الاهلى المصرى أن يقيد فى الجانب المدين من « الحساب الرومانى » جميع المدفوعات بين البلدين والتى يقـــوم بها أشخاص طبيعيون أو معنويون مقيمون فى رومانيا لصالح أشخاص طبيعيين أو معنويين مقيمين فى مصر

المادة الثانية - رصيد «الحساب الرومانى» لاينتج فوائد ، ولايمكن أن يتعـــدى رصيده المدين مبلغ ٥٠٠٠٠٠ جنيه مصرى

المادة الثالثة - فى حالة تعديل سعر صرف الجنيه المصرى بالنســـبة للذهب ، والذى هو حاليا ٢ر٥٥١٨٧ جراما لكل جنيه مصرى فان الحكومة المصرية تسوى رصيد «الحساب الرومانى» فى تاريخ التعديل وبالنسبة التى حصل فيها التغيير

المادة الرابعة - عند انتهاء العمل بهـــذا الاتفاق يستخدم رصيد «الحساب الرومانى» فى تاريخ التعـــديل وبالنسبة التى حصل فيها التغيير .

المادة الرابعة - عند انتهـــاء العمل بهذا الاتفاق يستخدم رصيد الحســـاب الرومانى بواسطة الدولة الدائنـــة لشراء بضائع من الدولة المدينة أو لســـداد المدفوعات المنوه عنها فى المادة الاولى وفى القائمـــة المرفقـــة وذلك حتى يتم سداد الرصيد بأكمله

المادة الخامسة - جميع المدفوعات التى تدخل نطاق الاتفاق الحالى تتم فى حـــدود نظم رقابة النقد الســـارية فى كل من مصر وجمهورية رومانيا الشعبية

المادة السادسة - يقرر البنـــك الاهلى المصرى بالاتفاق مع بنـــك الدولة لجمهورية رومانيا الشعبية جميع الاوضاع الفنية اللازمة حتى يؤدى « الحســـاب الرومانى » الغرض المقصود منه

المادة السابعة - يعيد الطرفان المتعاقدان النظر فى نصوص الاتفاق الحالى اذا اقتضى الامر وذلك بغية جعله متناسقا مع التعديلات التى قد يتطلبها انضمام الطرفين الى اتفاقات مالية ودولية .

المادة الثامنة - يسرى هـــذا الاتفاق لمدة سنة تبدأ من تاريخ التوقيع عليه ، ويجدد من تلقاء نفسه لمدد سنوية أخرى اذا لم يطلب أحد الطرفين من الطرف الاخر انهاء العمل به قبل نهايته بثلاثة أشهر

قائمة المدفوعات الجارية

١ – قيمة البضائع وتشمل المصاريف الاضافية .

٢ – الخدمات والمساعدات ومصاريف السياحة

٣ – المدفوعات الخاصة بتسديدات منتظمة ناشئة عن الاستغلال أو عن حقوق الاختراع أو الامتيازأو العلامات المسجلةأو حقوق التأليف

٤ – الضرائب والاتعاب والمصاريف القضائية والمعاشات .

٥ – التأمينات واعادة التأمينات (الاقساط والتعويضات)

٦ – أجور النقل واعادة الشحن ورسوم الموانى ومخازن الاستيداع

٧ – أجور النقل البحرى والجوى الخاص بالشركات المصرية والرومانية

٨ – مصاريف ومرتبات هيئة التمثيل السياسى والقنصلى

٩ – المتحصلات القنصلية

١٠ – السمسرة والعمولة ومصاريف الوكالة

١١ – الاقساط واشتراكات الجرائد والمجلات والكتب الادبية والعلمية

١٢ – خصومات حساب البريد والتلغراف والتليفونات والسكك الحديدية

١٣ – جميع المدفوعات الاخرى المشابهة التى توافق عليها السلطات المختصة فى كل من البلدين

القائمة ((ا))

صادرات من مصر الى رومانيا

قطن خام وغزل قطن ومنسوجات قطنية وصوف خام وغزل صوف وسجاجيد وأكلمة وقطن طبى وفوسفات الجير الطبيعى وأزرار للملابس مصنوعة محليا وعطور مختلفة مصنوعة محلياومنتجات اقوباذينية مصنوعة محليا وحناء وأوان زجاجية واسفنج وصمغ عربى وحبال ودوباره من السيسال ومواد من البلاستيك مصنوعة محليا وغزل حرير صناعى ومنجنيز خام وكلورات الصوديوم وبصل مجفف وفول سودانى وموز وبلح وخضروات ومتنوعات .

القائمة ((ب))

قائمة المنتجات الرومانية

لحوم محفوظة (جامبون – سجق لحم بقرى بالصلصة – سلامة الخ) ومواش وفواكه محفوظه وطماطم مركز وفلفل احمر (بابريكا) ونبيذ فى زجاجات وعصير العنب المركز ونبيذ مقطر ومياه معدنية ونبكير وشربات طبيعى (فراولة – فرامبواز الخ) وجبنة ومواد غذائية مركزة (مخللات) وحبوب (قمح – أذرة – سن) وأغذية للمواشى وبذرة القرع(قرع العسل)ودقيق وعجائن غذائية وبسكويت وخشب للبناء (صينى – هيتر – ريزينو) وكونتربلاك (من خشب الهيتر)وألواح خشب وخشب أبلاكاج (من الهيتر والصينى) وخشب أرضية صينى وكراسى مقوسة الظهرومنازل جاهزة الصنع وموبيليات ونشارة خشب وفحم خشب وورق كارتون مقطرن وورق مصنفر ورخام وحجر اردواز ومازوت وزيت الفازلين وغاز سائل ومصنوعات زجاجية وزجاج للنوافذ ومواد من البرسولين(صينى) ومصابيح ضد الهواء وابوورات بدون صوت وفرش من شعر الحيوانات ومنتجات فنية وملابس جاهزة من اقمشة صوفية للرجال والسيدات ومنسوجات من غزل الصوف واقمشة قطنية وعدد تليفونية ومكاو كهربائية وسست للموبيليات وكحول وتلك وطينة مرسبه وطينه ملونة ومواد جيرية بودره وهيدروسلفات وأسفلت وميناء وغراء ومنتجات كيماوية (اسيتات الصودا – بيكربونات الصودا – سليسات الصودا – نترات الفضة سلفات الحديد – حمض الاسياتيك المجمد هيكلمين فوسفات الصودا – كربونات الجيرالخ) ومواد متفرعة من المنتجات الكيماوية ومياه معدنية واعشاب طبية ومواد تجميل وألوان مختلفة ومتنوعات .

الرسائل المتبادلة

حضرة القائم بأعمال رومانيا

فى خلال المحادثات التى جرت بشأن عقد الاتفاق التجارى واتفاق الدفع بين مصر ورومانيا تم الاتفاق على الآتى :

« ان النص الخاص بشرط الدولة الاكثر رعاية والمنصوص عليه فى الاتفاق التجارى بين البلدين سيطبق على أساس المعاملة بالمثل التامة باستثناء المعاملة الخاصة الممنوحة أو التى ستمنحها الحكومة المصرية للدول العربية الاتى بيانها :

المملكة العربية السعودية – سوريا – لبنان المملكة الهاشمية الاردنية – العراق – اليمن وليبيا .

(امضاء وزير الخارجية)

السيد وزير الخارجية

أتشرف باحاطتكم علما باستلام الكتاب الذى تفضلتم بتوجيهه الى بتاريخ اليوم والمتضمن الاتى :

« ان النص الخاص بشرط الدولة الاكثر رعاية والمنصوص عليه فى الاتفاق التجارى بين البلدين سيطبق على اساس المعاملة الخاصة الممنوحة او التى ستمنحها الحكومة المصرية للدول العربية الآتى بيانها :

المملكة العربية السعودية – سوريا – لبنان – المملكة الهاشمية الاردنية – العراق – اليمن وليبيا » .

أتشرف بابلاغكم موافقة الحكومة الرومانية على مضمون الكتاب المذكور بعاليه .

امضاء (القائم بالاعمال)

حضرة القائم بأعمال رومانيا

فى أثناء المفاوضات التى جرت لعقد اتفاق تجارى بتبادل السلع ولعقد اتفاق دفع بين مصر ورومانيا ، تم الاتفاق على أن يقوم الطرفان المتعاقدان بمنح كل التسهيلات الممكنة لتمكين السفن من حمل اكبر نسبة من البضائع المصدرة والمستوردة فى اتجاه البلد التى تتبعها وذلك فى حدود الاتفاق المشار اليه .

امضاء (وزير الخارجية)

السيد وزير الخارجية

أتشرف بالافادة باستلام كتابكم بتاريخ اليوم والذى ورد فيه :

« فى أثناء المفاوضات التى جرت لعقد اتفاق تجارى بتبادل السلع ولعقد اتفاق دفع بين مصر ورومانيا تم الاتفاق على ان يقوم الطرفان المتعاقدان بمنح كل التسهيلات الممكنة لتمكين السفن من حمل اكبر نسبة من البضائع المصدرة والمستوردة فى اتجاه البلد التى تتبعها وذلك فى حدود الاتفاق المشار اليه . »

وانى ردا عليه أتشرف باخطار حضرتكم بموافقة الحكومة الرومانية بذلك .

امضاء (القائم بأعمال رومانيا)

السيد وزير الخارجية

بالرجوع الى اتفاقى التجارة والدفع الموقع عليهما بتاريخ اليوم بين الجمهوريه الرومانية وجمهورية مصر – اتشرف بان اوجه نظر سيادتكم الى ان احكام الفقرتين ١ و٢ من اتفاق الدفع لاتنطبق على العمليات التى تمت حتى اليوم – وبيانها فى القائمة المرفقه – وهى التى تم استخراج تراخيص الاستيراد الخاصة بها أو قدمت طلبات استيراد بشأنها ، ويسرى ذلك ايضا على عمليات التصدير من مصر الى رومانيا التى ابرمت قبل سريان الاتفاق الحالى .

واما التراخيص الخاصة بهذه العمليات التى لم يتم تسليمها للآن فيؤشر عليها بان يكون الدفع بالعملة المتفق عليها عند ابرام العملية .

امضاء (القائم بأعمال رومانيا)

حضرة القائم بأعمال رومانيا

أتشرف بالافادة باستلام لتابكم بتاريخ اليوم والذى ورد فيه :

« بالرجوع الى اتفاقى التجارة والدفع الموقع عليهما بتاريخ اليوم بين الجمهوريه الرومانية وجمهورية مصر – اتشرف بان أوجه نظر سيادتكم الى أن أحكام الفقرتين ١ و٢ من اتفاق الدفع لاتنطبق على العمليات التى تمت حتى اليوم – وبيانها فى القائمة المرفقة – وهى التى تم استخراج تراخيص الاستيراد الخاصة بها او قدمت طلبات استيراد بشأنها ، ويسرى ذلك أيضا على عمليات التصدير من مصر الى رومانيا التى أبرمت قبل سريان الاتفاق الحالى .

وأما التراخيص الخاصة بهذه العمليات التى لم يتم تسليمها للآن فيؤشر عليها بأن يكون الدفع بالعملة المتفق عليها عند ابرام العملية . »

وانى أتشرف بأن أؤكد اتفاق الحكومة المصرية على ما جاء فى هذا الشأن .

(امضاء وزير الخارجية)

السيد القائم بأعمال رومانيا

أتشرف بالافادة أنه اتفق أثناء مفاوضات اتفاق التبادل التجارى واتفاق الدفع المعقودين بتاريخ اليوم على أن يعطى المسئولون الرومانيون الافضلية للمصريين عند تعيين وكلاء للبيوت التجارية الرومانية .

امضاء (وزير الخارجية)

السيد وزير الخارجية

أتشرف بالافادة باستلامى خطابكم بتاريخ اليوم والذى نصه كالآتى :

«أتشرف بالافادة انه اتفق أثناء مفاوضات اتفاق التبادل التجارى واتفاق الدفع الموقعين بتاريخ اليوم على أن يعطى المسئولون الرومانيون الافضلية للمصريين عند تعيين وكلاء للبيوت التجارية الرومانية » .

وردا عليه – أتشرف بالافادة بموافقتى على ما جاء فى الخطاب المذكور بعاليه .

القائم بأعمال رومانيا

السيد وزير الخارجية

بالاشارة الى الفقرة الثانية من المادة الثالثة من الاتفاق التجارى الموقع بتاريخ اليوم وبالاشارة الى جداول السلع الملحقة بالاتفاقية المذكورة والتى تعتبر جزءا لايتجزأ منها – أتشرف بالافادة أن حكومتى قد فوضتنى بأن أضيف الى الجداول المذكورة بعد عبارة « مازوت ، زيت الفازلين ، الغاز المكثف » عبارة المنتجات البترولية .

امضاء (القائم بأعمال رومانيا)

مصلحة الضرائب

تابع المنشور على صفحة ١٧

للابطاء أو التأخير أو وجود مايسمى «بالتقادم» يوما ..

ودعوتنا الى هذا الامر نراعى فيها ألا تكلف **خزانة الدولة ارهاقا فما يدفع مرتبا للمامور يمكن دفعه مرتبالكاتبين وما ستزود بهالماموريات الجديدة يمكن أن تزود به الماموريات القائمة .**

ومما تتطلبه ضرورة السرعة فى العمل الضريبى ـ وجوب الفصل ـ بين العملالمستعجل وبين العمل العادى بانشاء دوائر مستعجلة بالماموريات ودوائر عادية على ماسبقت الاشارة اليه فى هذا العدد من تلك المجلة

٣ ـ **الغاء اختصاص المحاكم العادية فى شئون الضرائب** ـ على ماسبقت الاشارة اليه بالعدد الصادر بتاريخ أول فبراير سنة ١٩٥٤ من هذه المجلة ـ **وقصر اختصاص المحاكم على طعون النقض ـ لان وجود الاختصاصالابتدائى والاستئنافى لايزيد العمل الا تضخيما وتعقيدا** ولا يورث ـ من ناحية أخرى ـ الا تضخما آخر فى نفقات جباية الضريبة بلا مبرر

فمن حيث تضخم العمل فلأن العمل الذى باشرته المامورية أمام نفسها أو أمام اللجنة بالامس ـ فضلا عن أنه هو بعينه الذى تباشره أمام المحكمة فى الغد ـ فان العمل الواحديتكرر أمام خمس هيئات ، ولا تقع وطأة هذا التكرار الا على المامورية فيتضخم به عملها الى جانب عملها الاصلى ـ تلك الهيئات الخمس هى الهيئات التى تمر بها مذكرات المامورية عن الدعوى حتى تصل الى المحكمة وهى الادارة المحلية والادارة العامة بالمصلحة . ثم ادارة قضايا الحكومة ثم هيئتان أخريان يشركهما القانون والقضاء فى النزاع وهما ادارة الخبراء بوزارة العدل والنيابة العمومية

وأما من حيث تضخم النفقات فانه منالواضح أن هذه الهيئات جميعا تفترض مرتباتها من الضريبة التى تفصل فى استحقاقها وغالبا مايؤول الامر فى النهاية الى تأييد تصرف المصلحة الصادر من جانب المامورية أو اللجنة

ولا يقع تضخم الهيئات على الخزانة العامة بل يقع أيضا على الممول بطبيعة الحال بسبب **تخطى النزاع فى اربع مراحل بادىء ذى بدىء من المامورية الى اللجنة الى المحكمة الابتدائية الى محكمة الاستئناف ولا تنهض الفائدة التى يحصل عليها الممول من تكرار الفحص امام هذه الجهات جميعا مبررا للنفقات التى ينفقها بقدر ماتكون الفائدة التى تعود عليه من توفير نفقاته عندما نصلح القضاء الضريبى بالمامورية واللجنة بمنح المراجع وعضو اللجنة استقلالهما عن المصلحة ليصدرا قضاء نزيها عن التتبع الادارى الذى هو علة العلل فى المنازعات الضريبية** ـ وبذلك يصبح قضاء المامورية واللجنة قضاء حقيقيا له استقلاله الذى لايكون معه مبرر لابقاء اختصاص القضاء العادى فى الضريبة وضرورة عدم السرعة من ألزم لوازمها

٤ ـ **وأخيرا ـ يجب مراعاة الاستقرار للموظف الفنى** : ـ لان مامور الضرائب كلما استقر فى مكان ، كلما تمكن من الدراسة الوافية العميقة لمموليه بحيث لايكون كل نشاط جديد من جانبه الا للحصول على معلومات تفيد الخزانة العامة . أما كثرة التنقلات فهى أضر **مايكون بالعمل الضريبى** ـ ونناقش هناالمبررات التى يقول بها أنصار الرأى العكس ـ **فاما من حيث الخوف من انشاء العلاقات بينه وبين الجمهور نتيجة للاستقرار فذلك اولا لامحل له مادمنا لم نتورع عن انشاء ماأسميناه قسم مكافحة التهرب من الضريبة ـ وهو القسمالذى لم ير الشارع انشاء مثيله فى النيابة والقضاء محافظة على هيئة النيابة والقضاء ـ فكان لامفر للشارع من اقرار مبدأ عدم الاستقرار لاعضاء النيابة والقضاء .**

أما بالنسبة للعمل الضريبى فمن الخير له ايجاد قسم لمكافحة التهرب وتعزيزه بكل الامكانيات وفى الوقت نفسه اقرار مبدأ الاستقرار بالنسبة للمامور وذلك للاسباب الآتية ـ

١ ـ ان الشخص كلما طال استقراره فى منطقة ـ فانه اذ كان غير نزيه تفوح رائحته حتما أكثر من هذا الذى لايكاد يتواجد بمكان حتى لايلاحقه امر النقل الى مكان آخر .

ومن جهة أخرى فان الدنىء لايمنعه من التدنس شيئا ما من نقل أو غيره بل ان فى سرعة نقله مايساعد على اخفاء الجريمة بانقطاع الحديث بين الناس بشأنه وبشأن سيرته بمجرد غيبته عن المكان ..

ومن جهة ثالثة ان المفروض ان الذى يراقب سير القضاء وعدالته فى القضاء العادى هو المدعى والمدعى عليه ـ وهو المجنى عليه فى الدعوى العمومية النيابية ـ اما فى الدعوى الضريبية فان المجنى عليه يكون دائما هوالدولة فما هى عين الدولة الساهرة الرقيبة ان لمتكن عين مامور الضرائبوكيف تكون ساهرة وتتمكن من المراقبة ان لم تتمكن من الاستقرار يمكنها من هذه المراقبة ويهيىء لها على مدى الايامجميع التحريات التى تكشف الحقيقة للمامور عن كل ممول بالمنطقة .

هذا رأينا ، ولاحد كبار الموظفين بالمصلحة رأى عكسى مؤداه عدم الاستقرار لموظفى الضرائب فى مكان ـ اشفاقا عليه من احتمال انشاء العلاقات بينه وبين الجمهور وما قديؤدى اليه ذلك من العواقب الوخيمة من فصلأوغيره

ولكننى أرى أن فى هذا الرأى تفضيلا للصالحالخاص على الصالح العام لان التنقلات كما قلنا تضر بالخزانة العامة وصالح العمل أعظم الضرر .

ومن الوقائع المثيرة للعجب فى هذا الشأن أن « رابطة موظفى الضرائب الفنيين » ذهبت الى حد اعدادها لائحة وتطالب باقرارها ومن بين نصوصها أن الموظف الضريبى لايصح أن يستمر فى اقليم أكثر من مدة معينة بحيث يكون النقل بعد انقضائها واجبا الى القاهرة من حرموا « نعمة العيش » فيها من قبل .

وكان حريا بالرابطة أن تكون أبعد نظرا ومراعاة للصالح العام وأن تدعها من هذا الافق الضيق .

٥ ـ **وفى النهاية** : ـ يجب ألا نتجاهل مجهود المامور الفاحص من حيث التقادم ويجب احترام هذا المجهود شأنه شأن زميله المدعى العام فى الشئون الجنائية ، فيدخل نص جديد **فى القانون الضريبى مماثل لنص م ١٧ من قانون الاجراءات الجنائية .**

هذه خلاصة البحوث التى شرحنا تفاصيلها فى هذه الحلقة والحلقتين السابقتين من هذا البحث ولنا الرجاء الحار لدى المسئولين فى دراستها .

عبد المؤمن الزهيرى
مامور الضرائب

اليابان تواجه ازمة : تنبأ كثير من

الاقتصاديين المتتبعين لاحوال اليابان الاقتصادية بأن أزمة حادة سوف تجتاح اليابان ان لم تسارع الحكومة باتخاذ خطوات حاسمة للحد من الاتجاه السائد فى البلاد .

وتقول جميع الدوائر المختصة ان الاقتصاد اليابانى فى ١٩٥٤سوف يكون تحت رحمة الاقدار مما لن يسمح لبرنامج التسليح اليابانى أن يأخذ مجراه الطبيعى كما تريده الولايات المتحدة .

وهناك من الدلائل الكثيرة ما يستند عليه هؤلاء الاقتصاديون منها ان التضخم قد أدى الى انخفاضقيمة الين اليابانى بحوالى ١٠٪ خلال الثمانية شهور الماضية ومـا زالت الموجة التضخمية تزحف بكل قوتها وبالرغم من ذلك فقد زادت الحكومة الاجور ومنحت مستخدميها علاوات آخر العام الماضى مما كان مثلا لبقية المؤسسات أن تسير فى نفس الاتجاه

كما كان للعواصف والفيضانات اثر كبير فى محصول الارز والخسارة الكبيرة التى حاقت به مما أدى الى ارتفاع الاسعار جميعها . وقد وعدت الحكومه بميزانية متوازنة فى العام القادم الذى يبدأ من اول أبريلالقادم وذلك لمواجهة الضغط التضخمى وكذلك الحد من الاقراض المصرفى كما تدور الان محادثات حول تخفيض الضرائب .

وتواجه البضائع اليابانية منافسة حادة فى الاسواق الخارجية من جراء ارتفاع الاسعار فى الداخل وعدمقيام السلطات المسئولة بتوجيه رأسالمال نحو تنمية الانتاج الصناعى . فقد اتجه الاقراض المصرفى نحو بناء الفنادق والمطاعم وغيرها من ميادين الاستثمار الكمالية .

كما كان للهدنة الكورية اثر كبير فى انخفاض مصروفاتالحربالامريكية مما سيؤدى الى عدم كفاية ما تحوزه اليابان من العملات الاجنبيه ويتنبأ بنك اليابان بعجز قدره ، ٢٠٠ الف مليون دولار فى العملات الاجنبية .

اضف الى هذا أن صادرات اليابان لن تكون فى توسعها كافية لدفع ثمن الواردات التى ينتظر ان تصل فىعام ١٩٥٤ الى مستوى عال لم تبلغه من قبل وذلك بسبب اضطرار اليابانالى استيراد كميات كبيرة من الحبوب تبلغ حوالى ٥ر١ مليون طن

نظـــام مدفوعات سورية

تظهـــر أرقام ميزان مدفوعات سورية عام ١٩٥٢ تحسنا كبيرا اذ ارتفع الفائض الى حوالى ٤١ مليون ليرة سورية .

بملايين الليرات السورية

	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢
المدفوعات :			
الواردات	٣٣٨	٤١٨	٤٤٤
المدفوعات غير المنظورة	٥	٢٤	٣٦
المجموع	٣٤٣	٤٤٢	٤٨١
الايرادات :			
الصادرات	٢٧٠	٢٩٢	٣٣٧
رسوم عبور البترول	٤٥	٥٤	٥٠
ايرادات اخرى غير منظورة	٤٥	٩٦	٥٢
المجموع	٣٦٠	٤٤٢	٤٣٩
الفائض	١٧	٠٠٠	٤١

وكان لتحسن حصيلة الصادرات عام ١٩٥٢ أكبر الاثر فى ظهور الفائض فى الميزان الحسابى

هذا ولم تنشر بعد أية احصاءات عن ميزان المدفوعات لسنة ١٩٥٣

مصلحة الضرائب

قسم الضريبة العامة على الايراد

كتاب دورى رقم ٢٢ ضريبة عامة

المسطر ادناه صورة القرار الوزارى رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٣ بتعديل بعض احكام القرار الوزارى رقم ٤١ لسنة ١٩٥٢ الصادر باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ ، رجاء الاحاطة والتنفيذ .

وقد نشر بالجريدة الرسمية بالعدد رقم ٦٨ الصادر فى ٢٤ اغسطس سنة ١٩٥٣ ، كما نشر تصحيح بعض الاخطاء المطبعية بالقرار المذكور بالعدد رقم ٧٤ الصادر فى ١٤ سبتمبر سنة ١٩٥٣ .

وزارة المالية والاقتصاد

مصلحة الضرائب

قسم الضريبة العامة على الايراد

نموذج رقم ٦ مكرر (ضريبة عامة على الايراد)

ادارة ضرائب رقم الملف

مأمورية ضرائب

تحريرا فى

الضريبة العامة على الايراد

اخطار بربط الضريبة

السيد

نتشرف باحاطتكم علما بانه نظراً :

× ١ ــ لانكم لم توافقوا على التصحيحات التى اجرتها المأمورية على اقراركم عن سنة ١٩ والتى اخطرتكم بها على النموذج رقم ٥ ضريبة عامة على الايراد المرسل لكم بتاريخ سنة ١٩ .

× ٢ لان المأمورية لم تقتنع بملاحظاتكم الواردة اليها بتاريخ سنة ١٩ على التصحيحات التى اجرتها المأمورية على اقراركم عن سنة ١٩

قد ربطنا الضريبة عليكم عن السنة المذكورة طبقا لنص المادة ٢٠ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بمبلغ

وفيما يلى عناصر الربط :

نوع الايراد مليم جنيه

اطيان زراعية

عقارات مبينة

قيم منقولة

فوائد ديون وودائع وتامينات الخ

ارباح تجارية وصناعية

مرتبات واجور فى حكمها

ارباح المهن الحرة وغيرها من المهن غير التجارية

الايرادات المحصلة من الخارج

جملة الايراد

الخصم مليم جنيه

أ ــ طبقا للمادة ٧

فوائد القروض الخ

اقساط الايرادات والمعاشات والنفقات

الضرائب المباشرة

الخسارة فى حالة بيع المنشاة او وقف عملها

التبرعات والاعانات

الجملة

ب ــ الاعباء العائلية

جملة الخصم

مليم جنيه

وعلى ذلك يكون صافى الايراد الخاضع للضريبة مبلغ

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

شركة مصر للغزل والنسج

مركزها الرئيسي : القاهرة

مصانعها بالمحلة الكبرى

مؤسسة مصر الكبرى

تأسست في سنة ١٩٢٧

تشغل مصانعها ومرافقها : مليوني متر مربع

تستهلك من القطن : نصف مليون قنطار سنويا

تنتج من المنسوجات القطنية : مائة مليون متر سنويًا

وتنتج من خيوط الغزل : عشرين مليون كيلوجرام سنويا

يكفي انتاجها من الأقمشة القطنية : ٥٠ ٪ من سكان مصر

تغزل وتنسج وتبيّض وتطبع : القطن المصري

وتستخدم في هذه العمليات : أحدث الآلات

التي جددت تجديدًا كاملا بعد الحرب

يعمل في مصانعها : ثمانية عشر ألف عامل

خصصت لسكناهم مدينة : نموذجية تكلفت نحو مليوني جنيه

وتقيم لهم الآن مرافق : صحية ورياضية وثقافية

تضم أستادًا من أكبر الملاعب وحمامات للسباحة ونواد ومطاعم

ومباني ثقافية تكلفت مليون ونصف مليون جنيه

طبعت بمطابع « دار اخبار اليوم »



الاقتصاد والمحاسبة

العـدد ٧٢ — أول مارس ١٩٥٤

صاحب الامتياز : عبد الله فكرى أباظه رئيس نادى التجارة
رئيس التحرير : أحمد عنان

الثمن ١٠ قروش

فى هذا العدد

سفينة الاقتصاد وربانها الماهر

لاول مرة فى تاريخ مصر ينشأ منصب فى الدولة « لنائب رئيس الوزراء » يختص بشئون الاقتصاد والانتاج ، وهذا دليل مجدد على شدة وعى الحكومة بأهمية المسائل الاقتصادية وضرورة رفعها الى منسوب يكاد يستوى مع منسوب المسائل السياسية الاخرى ، بل قد يعلو عليه

ومن محاسن الاتفاق أن الرجل الذى عهد اليه فى تولى هذا المنصب الجديد هو الدكتور عبد الجليل العمرى الذى استطاع فى عام وبعض عام ان يعيد مصر من حالة الكساد الى حالة الرخاء ، فعمر الخزانة ، وأصلح من أبواب صرف الميزانية ، وراقب المال الخارج والداخل مراقبة حققت توازن الميزانين التجارى والحسابى ، وزاد من رصيد مصر من العملات الاجنبية ، وأدار دولاب الاقتصاد على قاعدة من الثقة المتبادلة وارسى دعائم سياسة مالية قويمة لشعب يجتاز مرحلة الانتقال الى مرحلة الاستقرار والبعث .

وكان آخر عمل انجزه الدكتور العمرى بوصفه وزيرا للمالية والاقتصاد اذاعته سياسته بشأن القطن ، واعلانه ان الحكومة قررت مشاطرة ارباح القطن بينها وبين الزراع ، وتأكيده أن الطلب المستمر على المحصول الاول المصرى قد استنفد المخزون منه ، واستبشاره بنجاح سياسة رفع أسعار القطن للاصدار ازاء تحسن احوال السوق الاجنبية ..

وقد اغتبط الجميع بهذه السياسة التى جاءت فى اثر « تقشف قطنى » عهدته مصر فى خلال العامين الاخيرين وهى سياسة تدعو الى الثقة بالمستقبل وتؤكد أن الحكومة قد أصابت كبد الحق حين قررت ان تستأثر بأمور القطن وتغلق بورصة العقود وتباشر بنفسها أعمال الاصدار بما يطابق السياسة الحكيمة الموضوعة .

وازاء هذا النجاح المؤزر الذى أحرزه الدكتور عبد الجليل العمرى فى تسيير دفة المال والاقتصاد فى البلاد ، وازاء الثقة الغالية التى اودعت فيه بتعيينه نائبا لرئيس الوزراء لشئون الاقتصاد والانتاج ، لايسعنا الا أن نبدى استبشارنا بالخطى التى تقدم عليها مصر ، وأن نزكى هذا الاختيار الذى وضع الرجل الصالح فى المكان الصالح . ولاريب فى أن الربان الماهر الذى أدار زورق الاقتصاد فى وسط الانواء والاعاصير والمياه المضطربة ، قادر على أن يصل بالسفينة الى مرفا السلامة والنجاة .



البطء فى التقاضى

ليس ثمة ريب فى أن بطء الاجراءات الخاصة بالتقاضى يلحق ضررا كبيرا بدور المال والاعمال يتعين توجيه نظر المسئولين اليه . ذلك لان الاعمال التجارية عموما مطبوعة بطابع السرعة ، لا يستطيع دولابها أن يكف عن الدوران ، ولا يستطيع القائمون عليها أن يوقفوا نشاطهم ريثما يفصل فى القضايا التى تكون المنشأة طرفا فيها ، ولا سيما اذا كان هناك حجز تحفظى موقع على المنشأة استيفاء لمال أميرى أو غير أميرى .

وفى هذا الصدد نروى حادثا يعرفه المشتغلون بسوق المال .

فقد شجر خلاف بين مصلحة الضرائب واحدى الشركات الزراعية على تقدير الضرائب المستحقة عليها . واستخدمت الادارة حقها فى توقيع حجز تحفظى على موجودات الشركة وأموالها ، واستوفت منها مبلغ ٥٠ الف جنيه على ذمة الضرائب ريثما يفصل القضاء فى الامر . فلما وصلت القضية الى محكمة الاستئناف قضت برفض الحكم الابتدائى الذى وقع على الشركة ضرائب تزيد على مائة الف جنيه ، ودفعت بعدم الاختصاص فى ما يتعلق بالغاء الحجوزات التحفظية المفروضة وباسترداد الاموال التى نالتها مصلحة الضرائب سلفا .

ومعنى ذلك انه لابد للشركة بعد أن ضيعت أربع سنين فى قضيتها هذه — أن تعود الى رفع قضية جديدة أمام الدائرة المختصة لتستصدر حكما بالغاء الحجز واسترداد المبالغ المدفوعة لمصلحة الضرائب استنادا الى نص حكم الاستئناف. وهذا الامر قد يستغرق بدوره سنين أربعا أو أكثر ، مما يعطل جهاز العمل فى الشركة أكثر مما تعطل فعلا ، ومما يحملها خسائر مادية لا سبيل الى تعويضها ، فضلا عن تعرضها لازمات مالية قد تكون خانقة .

والامثلة التى تضرب على بطء اجراءات التقاضى بين الحكومة والشركات أمثلة كثيرة ، سواء كان الخلاف متعلقا بالضرائب ، أو بتقدير ملكية أراض نزعت ، أو بتفصيلات خاصة بالعطاءات ، أو غير ذلك . والغرم فى معظم هذه القضايا واقع على الهيئات التجارية لا على الحكومة. لان الحكومة تعرف كيف تستخدم سلطتها المطلقة فى تحصيل ما تزعمه من حقوقها ، أما الافراد فلا يملكون سوى سلطة اللجوء الى القضاء ، وعلة القضاء البطء .

ولهذا يحسن ازجاء النصيحة الى المسئولين بضرورة النظر الى القضاء فى المسائل التجارية بسرعة وحسم ، لان اطالة القضايا اجهاد للافراد وللشركات ، حتى وان انصفهم القضاء بالحكم لمصلحتهم

المعارض الدورية

عرفت مصر فى خلال بضعة الاشهر الاخيرة طائفة من المعارض الصناعية والعملية أثارت اهتمام المشتغلين بالمسائل الاقتصادية والتجارية والصناعية ، لانها عرضت كثيرا من مستحدثات ما بعد الحرب مما انتج فى بلدان شرق أوربا وغربها على السواء .

فقد أقيم معرض تشكوسلوفاكى وآخر مجرى وثالث أسبانى ، وعن قريب يقام معرض المانى ، فضلا عن معرض التليفزيون والمعرض الدائم للصناعات الباكستانية ....

ولكن اذا أردنا أن نحقق أقصى منفعة من هذه المعارض ، وجب ألا نقتصر على فتح أبواب مصر لاستقبال هذه المعروضات المختلفة ، بل علينا كذلك أن نفتح أبواب مصر لنعرض فى البلدان الاجنبية ألوانا شتى من منتجاتنا مثل الاقمشة الشعبية والفاخرة والزجاج والخزف والصناعات اليدوية المختلفة والقيشانى والسجاد والاكلمة والصناعات الجلدية وغير ذلك مما تتفتح أمامه مجالات البيع فى الخارج لو عرف الناس أمره . وخير طريقة لتحقيق هذا الغرض ، هى اقامة معارض دائمة تلحق بالسفارات المصرية فى عواصم العالم وكذلك فى المدن التجارية الهامة التى لمصر فيها تمثيل تجارى أو قنصلى . فمثل هذه المعارض الدائمة تؤدى من الخدمات لمصر ما قد يعجز عن ادائه الملحقون التجاريون أو حتى البعثات الاقتصادية .

ولكن اذا تعذر لسبب ما ، اعداد هذه المعارض الدائمة ، فليس ثمة مايحول دون التفكير فى تنظيم معارض دورية أو موسمية فى البلدان التى أكرمت مصر وفادة معارضها . **واذا خيف أن تتضخم نفقات مثل هذه المعارض ، أمكن التفكير فى تنظيمها على أساس اقليمى ، فتشترك بلدان المجموعة العربية كلها فى تنظيم معارض عربية فى عواصم العالم مع مراعاة الفترات التى ينشط فيها السياح لزيارة كل بلد .** ففى أشهر الصيف يقبل السياح على النمسا وسويسرا وشواطىء فرنسا ، فيمكن اقامة المعارض فى أوربا فى فصل الصيف . بينما يقبل السائحون على اسبانيا فى فصل الشتاء لدفء جوها نسبيا فيمكن نقل المعارض العربية اليها فى أشهر الشتاء .

ومن ناحية أخرى ينبغى لمصر أن تتابع عن كثب أنباء المعارض الدولية التى تقام فى مدن العالم المختلفة حتى تشترك فيها الهيئات التجارية والصناعية بمعروضاتها ومنتجاتها . فعما قريب يقام معرض عالمى فى دمشق ، وفى أواخر ابريل يقام معرض فى لياج ببلجيكا ، وهلم جرا. وهذه فرص تنتهز لترقية أحوال الاقتصاد المصرى وتنشيط التعاون بين دوائر الاعمال والتجارة فى مصر والخارج .

وحبذا لو تألفت لجنة حكومية أهلية تتولى وضع برنامج سنوى لتنظيم المعارض وتقرير كيفية اشتراك مصر فيها . بحيث يشترك فى هذه اللجنة ممثلو نواحى الانتاج المختلفة ، وكذلك ممثلو الادارات الحكومية الخاصة بالاصدار والاستيراد والعملة والجمارك والصناعات الريفية ومتى وضعت خطة منسقة مبوبة بعيدة النظر ، أمكن التعاون على تنفيذها لخير الاقتصاد المصرى .

أما وقد نجحت بعثات الاقتصاد المصرية التى اشترك فيها ممثلون للحكومة ولدور الاعمال نجاحا بدأت ثماره تنجلى للعيان ، فالمأمول كذلك أن تنجح مثل هذه اللجان المشتركة فى وضع سياسة دائمة للمعارض الصناعية .

مشروعات الرى والكهرباء فى البلاد العربية

استصلاح ٨٦٥ ألف دونم فى سوريا والاردن ولبنان

حديث للدكتور محمد أحمد سليم سكرتير مجلس التنمية

تحدث الدكتور محمد احمد سليم السكرتير الدائم لمجلس تنمية الانتاج القومى الى مندوب « مجلة الاقتصاد والمحاسبة » عن المشروعات الزراعية التى تبحث الجامعة العربية فى تنفيذها فى البلدان العربية لاستصلاح الاراضى البور وتوليد الكهرباء والعمل على استيطان اللاجئين من عرب فلسطين ورفع مستوى معيشة السكان فى سوريا ولبنان والاردن .

فقال الدكتور سليم ان المشروع الذى أعده المستر اريك جونستن ، المبعوث الخاص للرئيس أيزنهاور ، مشروع كثير الثغرات قليل الفائدة فيه محاباة ظاهرة لاسرائيل . ولكن فكرة المشروع فى حد ذاتها فكرة طيبة يمكن للعرب القيام بها بعد تنسيقها وتعديلها وفقا لمصالحهم الخاصة .

وقد عهدت الجامعة العربية الى لجنة فنية من الخبراء فى السفر الى سوريا ولبنان والاردن لبحث امكانيات الزراعة والرى والكهرباء على الطبيعة ومعرفة نقط الضعف فى مشروع جونستن التى يمكن تلافيها ..

فتبين للجنة ، فى منطقة نهر الحاصبانى فى لبنان أن هناك ٣٥ ألف دونم من الارض صالحة للزراعة ، وأن من الميسور تزويدها من ماء النهر بخمسة وثلاثين مليون متر مكعب سنويا ، ومن الممكن انشاء محطة لتوليد الكهرباء عند قرية « الغجر » عند النهر ، فتولد طاقة موسمية قدرها ١٥ ألف كيلوات ، وتغنى عن الحاجة الى انشاء محطة فى اسرائيل كما اقترح جونستن فى مشروعه . ولما كان انتاج هذه المحطة موسميا ، فمن الممكن وصلها بمشروع الشبكة الكهربائية التى يفكر لبنان فى اقامتها على نهر الليطانى .

أما فى سوريا ، فهناك ٢٠ الف دونم من الاراضى القابلة للزراعة ، يمكن ريها من نهر بانياس ، وقد شرعت الحكومة السورية فعلا فى شق الترع الخاصة بالمشروع والتمهيد لتوليد الكهرباء فى نطاق ضيق .

وتبين منطقة البطيحة الواقعة على بحيرة طبرية ان هناك ١٥ الف دونم تزرع الآن وتروى من نهر الاردن ؛ وفى الوسع زيادة هذه المساحة الى ٤٠ الف دونم . كما ان فى منطقة اليرموك بسوريا ٦٨ ألف دونم يمكن ريها من ينابيع « المزاريب » وسهول حوران . يلاحظ هنا أن مشروع جونستن كان يقرر زراعة ٣٠ ألف دونم منها ٢٢ ألفا تزرع فعلا أى ان المساحة التى تضاف الى الارض الزراعية هى ٨ آلاف دونم فقط .

واستطرد الدكتور سليم فقال : ان الغرض من هذه المشروعات جميعا هو انهاض أحوال سوريا ولبنان والاردن اقتصاديا مع تهيئة الوسائل الكفيلة باستيطان اللاجئين من عرب فلسطين ..

وقد لاحظت اللجنة الفنية ان بين الاردن والولايات المتحدة اتفاقا على استغلال مياه اليرموك فى رى الاراضى ولكن تبين بعد الدرس والفحص أن هذا المشروع يفتقر الى الجدية ومن نقائصه كذلك افتقار الاردن الى المهندسين اللازمين . وقد انتهزت اللجنة فرصة اجتماعها بالمهندسين الامريكيين الذين أوفدهم المستر اريك جونستن فوجهت اليهم ملاحظاتها على هذا المشروع .

وطالبت اللجنة بضرورة استكمال هذه الدراسات نظرا لان المهندسين الامريكيين يطالبون بتخزين الماء لا على نهر اليرموك نفسه ، بل فى بحيرة طبرية قائلين ان التخزين على النهر أكثر نفقة منه فى البحيرة . **ولكن يعاب على هذا الاقتراح مايلى :**

أولا — ان بحيرة طبرية واقعة كلها فى أراضى اسرائيل ، والتخزين فيها يعطى اسرائيل فرصة طيبة للحصول على الماء ..

ثانيا — ان ما يضيع من ماء بحيرة طبرية بالبخر والتسرب يبلغ نحو ٣٠٠ مليون متر مكعب فى السنة ، بينما كل مايستطاع تخزينه هو ٨٥٨ مليونا . هذا فى حين أن نسبة البخر على نهر اليرموك عند خزان ((المقارن)) او خزان ((وادى خالد)) لا تزيد على ١٥ مليون متر مكعب .

ثالثا — ان ملوحة الماء فى بحيرة طبرية تعادل الآن ٣٠٠ جزء فى المليون بينما ملوحة اليرموك ٨٨ جزءا فى المليون . وحيث أن استغلال الماء فى استصلاح أراض كثيرة الملوحة يكون عديم الجدوى اذا كان شديد الملوحة ، بينما تكون فائدته طيبة اذا كان قليل الملوحة ليمكنه غسلها لذلك لايعد التخزين فى بحيرة طبرية اقتراحا عمليا صالحا ..

ولهذه الاسباب جميعا اشارت اللجنة الفنية بضرورة التخزين على نهر اليرموك حتى يمكن على الاقل رى الغور الشرقى فى الاردن ، وحتى يمكن توليد الكهرباء لمنفعة كل من الاردن وسوريا .

اما مايتعلق بالغور الغربى ، فلابد له من ضمان التصرفات المارة خلف طبرية الى نهر الاردن .

ومضى الدكتور محمد احمد سليم فقال : ان اللجنة الفنية لاحظت أن مشروع جونستن يعطى اسرائيل الحق فى نقل الماء الى الجليل عن طريق قناة طولها ١٢٠ كيلو مترا . فاذا كان القصد من وراء ذلك رى اراضى الجليل وحدها ، وهى حوالى ١٨٢ ألف دونم — كانت نفقات شق هذه القناة غير اقتصادية . أما اذا كان القصد هو نقل الماء الى منخفض « الباطوف » وضح اذن أن معنى هذا المشروع تنفيذ المشروعات الاسرائيلية

———★

مصر بين المصالح العربية والمصالح الافريقية

فكرة «الزعامة» لاوجود لها في العرف السياسي الحديث

المصالح العاجلة لمصر تشدها الى مجموعة البلاد العربية

نزعتان في السياسة لكل منهما نصراء ومؤيدون : نزعة تقول بأن تربط مصر عجلتها بالمجموعة العربية – وأغلبها دول أسيوية – فثمة مصالح كثيرة مشتركة مترابطة بين مصر والبلدان التي تتألف منها هذه المجموعة . ونزعة تقول بأن تنيط مصر مركبتها بالمجموعة الافريقية لان مصر جزء لايتجزأ من هذه المجموعة ولان المصالح الناشئة عن امتداد مجرى النيل من أواسط افريقيا الى سواحل البحر المتوسط كفيلة بأن تعزز الوشائج بين مصر والدول التي تحف بالنيل .

وفي اعتقادنا أنه لاداعي للمفاضلة بين هذه النزعة وتلك ، لان في وسع مصر أن تقيم أسس سياستها واقتصادها على النظر في هذين الاتجاهين : اتجاه الجماعة العربية واتجاه الجماعة الافريقية بغير أن يكون هناك تضارب بين المنحيين .

أما الاتجاه نحو البلدان العربية فقد بدأ فكرة على الورق استوحيت من العناصر الثقافية المختلفة التي تجمع شمل الناطقين بالضاد، وسرعان مادخل عنصر السياسة تحت الحاح قضية فلسطين فادى الى ولادة الجامعة العربية ولادة يغلب عليها طابع الارتجال أو الابتسار . وظلت « **السياسة** » شغل المجموعة العربية بعد أن كانت « **الثقافة** » تستأثر بعنايتها ، الى أن فطنت الجامعة أخيرا الى أهمية عنصر « **المصلحة الاقتصادية** » فادخلته الى حيز الوجود بطريقة عملية تمثلت في اتفاق التجارة والدفع الذي عقدته البلدان العربية مجتمعة ، وفي المؤسسات المالية والعمرانية المشتركة التي تبحث الآن بين الدول المنضوية تحت لواء الجامعة .

وأما الاتجاه نحو البلدان الافريقية فهو لايزال في أول مراحله لم يتخذ شكلا متبلورا يظهره أمام الملأ كما هو شأن الجامعة العربية . ويبدو أن عنصر « **الكفاح السياسي** » هو العنصر الغلاب في انشاء هذا الحلف الجديد، لان جميع بلدان افريقيا تشترك في صفة الكفاح تجاه الحكم الاجنبي بشتى صوره . **والدول المستقلة الوحيدة بين بلدان القارة الافريقية هي أثيوبيا التي استعادت استقلالها بعيد الحرب العالمية الثانية مباشرة ، ومصر التي لاتزال تجاهد في سبيل تحرير منطقة القنال من الحامية البريطانية التي تحتلها ، وليبيا التي اجتمعت فيها قواعد بريطانية وفرنسية وأمريكية تجعل استقلالها صوريا أقرب منه واقعيا ، والسودان بوضعه الجديد . وما عدا هذه الدول الاربع في القارة الافريقية ، مستعمرات بريطانية وفرنسية وبلجيكية واسبانية وبرتغالية ، وكانت هناك مستعمرات ايطالية صفيت عقب الحرب العالمية الاخيرة .**

ومصر من حيث موقعها الجغرافي دولة افريقية ، ولكنها أقرب من حيث مصالحها الاقتصادية الى البلدان العربية منها الى البلدان الافريقية . بل ان تعزيز العلاقات المصرية الهندية والمصرية الباكستانية عقب استقلال الدولتين الاخيرتين ، والعلاقات المصرية الاندونيسية ، قد جعل لمصر مصالح مشتركة مع هذه البلدان الاسيوية، ربما تزيد على مصالحها الافريقية .

وفكرة « **الزعامة** » على فرض التسليم بها من جانب الدول التي تؤلف مصر معها كتلا ومجموعات ،

المعروفة باسم ((لودرميلك)) و((هايز)) علما بأن أراضي الجليل تمتاز بوفرة الآبار وعدم حاجتها الى ماء الري .

ولاحظت اللجنة الفنية كذلك ان مشروع جونستن يكيل بكيلين .

فهو يهاجم التخزين على اليرموك بحجة زيادة تكاليفه .

وهو يهمل مناقشة التكاليف الباهظة لنقل الماء الى منطقة الجليل التي تبلغ ٢٠ مليون دولار للقناة – حسب تقدير جونستن – مع ان الخبراء يقولون ان شق القناة يكلف أكثر من هذا المبلغ .

وصفوة القول ان الاراضي التي ستروى طبقا للمشروعات التي أعدتها الجامعة العربية هي كما يلي :

٣٥ ألف دونم في لبنان مع انشاء محطة كهرباء .

و٦٨ ألف دونم في اليرموك و٤٠ ألف دونم في البطيحة و٢٠ ألف دونم في بانياس أي ما مجموعه ١٢٨ ألف دونم في سوريا فضلا عن انشاء محطة لتوليد الكهرباء في منطقة المقارى .

و ٥٥٠ ألف دونم في الغورين الشرقي والغربي في الاردن .

و ٢١٢ الف دونم في أراض غير عربية لا يمكن منع الري عنها ..

بينما مشروع جونستن الامريكي يدعو الى استصلاح الاراضي التالية :

٣٠ ألف دونم في سوريا ولا شيء في لبنان و ٤٩٠ الف دونم في الاردن و ٣٩٤ ألف دونم في اسرائيل .

وختم الدكتور سليم حديثة قائلا ان نهر الاردن ينبع في أراض عربية ويمر بأراضي اسرائيل ، وبحيراته كلها واقعة في اسرائيل ، فلا بد اذن من تأليف لجنة دولية للاشراف على توزيع الماء لاستحالة تغيير الحدود

فكرة لاتستقيم مع منطق الحياة السياسية والاقتصادية الحديثة،ذلك لان الدول حين تدخل فى كتل او مجموعات انما تدخل على قاعدة المساواة فى الحقوق والواجبات حتى وان اختلفت نسب الحصص التى تساهم بها كل دولة فى نفقات المجموعة . فالقول اذن بأن مصر تستطيع أن تتزعم أفريقيا بلا منازع بينما ينازعها على زعامة البلدان العربية الاخرى دول من أعضاء الجامعة عزيزةالجانب ، قول لاوجاهة له فى العرف السياسى الحديث ، ولا يصح أن يستند اليه فى تقرير اتجاه مصر الى هذه الجماعة أو تلك .

ولكن الذى لاريب فيه أن عضوية مصر فى الجامعة العربية قد صارت حقيقة واقعة مقررة ارتضتها مصر ورحبت بها وساهمت بقدرماأسعفتها وسائلها على ازالة ماعرا الجامعة من عيوب الارتجال ، وان كانت مرتبة الكمال لاتزال بعيدة عن أن تبلغ .. بينما الجامعة الافريقية المقترحة لاتزال فكرة يطوح بها الخيال فى كل منحى ، وحتى الآن لم تتخذ خطوة عملية لابراز هذه الفكرة من حيز الخيال الى حيز الواقع الا فى مؤتمر نيروبى الذى عقد قبل بضعة أشهر والذى سمع فيه صوت مصر متلوا لامتناع السلطات البريطانية عن السماح لمندوب مصر بشهود المؤتمر ويبدو من الخطب التى القيت فى مؤتمر نيروبى أن السياسة شغلت اهتمام المؤتمرين فصرفتهم عن الاحتفال بأمور الاقتصاد والاجتماع والثقافة وجميعها أمور مابرحت فى مراحلها البدائية .

ولا مشاحة فى أن انسياب نهر النيل من منابعه فى كينيا وأوغندا وتنجانيقا واثيوبيا عبر السودان يخلق مصالح مشتركة بين مصر وتلك البلدان لان كل نقطة ماء تنزل فى بحيرة فكتوريا أو فى بحيرة تانا لا بد أن تصل الى أراضى مصر مالم تبدد فى مجرى النيل أو تستخدم فى أغراض الرى على جانبى هذا المجرى .أضف الى ذلك أن المشروعات الخاصة بالسدود والخزانات والقنوات التى يمكن تنفيذها على النيل من منبعه حتى قرب مصبه ، انما تتوقف الى حد كبير على مايستقر عليه رأى الدول التى تحف بمجرى النهر ، وهو النهر الذى وصفه اميل لودفيغ بأنه ((الفحل)) فى كتابه ((النيل)) الذى ترجمه الكاتب الكبير الاستاذ عادل زعيتر الى اللغة العربية .

وقد جرت محاولات من جانب مصر للاتفاق مع الحكومة الاثيوبية على انشاء خزان على بحيرة تانا ولكن اصرار الحكومة الاثيوبية على اقحام الجانب البريطانى فى هذه المحادثات ادى الى عدم بلوغ نتيجة عملية تكفل اختزان ماء النيل زمن الفيضان فى بحيرة النبع . وبعض مشروعات النيل الحالية مقام فى اراضى السودان وقد ثبت من التجارب أن هذه المشروعات نفعت كلا من مصر والسودان نفعا جزيلا ، ولم يحدث قط ان حدث افتئات من هذه او من تلك . بل ان زمنة الفيضان العالى مع ما انطوت عليه من تهديد بغمر الاراضى الزراعية على جانبى مجرى النيل ، قد أمكن التحكم فيها بالتعاون بين مصر والسودان .

واذا استثنينا العلاقات الاقتصادية الطبيعية القائمة بين مصر والسودان والعلاقات التجارية التى يرجى أن تعزز بين مصر وليبيا ، لاتكاد تكون هناك مصالح اقتصادية بين دول القارة الافريقية وبعضها البعض . اذ ان الحكومات الاجنبية التى تستعمر أراضى القارة الافريقية تستثمر الموارد الاولية لمصالحها الذاتية ، وتجعل من هذه الاقاليم سوقا لمنتجاتها المحلية . ولهذا فان عماد الاقاليم الافريقية هو على الاقتصاد الاوربى لا على الاقتصاد الافريقى نفسه .

وأيا كان الامر فان التفكير فى انشاء كتلة افريقية امل دونه صعاب لايصح اغفالها . منها أن وجود حكومات أجنبية على رأس الاقاليم الافريقية يجعل من المتعذر انضمام هذه الاقاليم الى الكتلة المقترحة . ومنها أن وسائل الكفاح السياسى تختلف فى بلد افريقى عنها فى بلد آخر . ففى الوقت الذى لاتجد فيه دولة كأثيوبيا مصلحة خاصة فى الكفاح السياسى ، نجد أن ليبيا قد ارتضت نوعا من الاحتلال المثلث لاسبيل معه الى اندماج حكومتها فى الكتلة المقترحة . وبديهى أن أساليب الكفاح السياسى التى تزاولها مراكش وتونس والجزائر تختلف عن تلك التى تدبر لها مصر تدبيرها ، وعن تلك التى تزاولها الآن جماعات ماوماو فى كينيا وعن أساليب الاقليات الهندية فى جنوب أفريقيا .

وقبل أن تغدو فكرة الجماعة الافريقية أمرا واقعا ، لابد من التمهيد لها بين شعوب البلدان الافريقية ، ولا بد كذلك من تهيئة الوسائل والمصالح الاقتصادية التى توحد شمل هذه المجموعة . والامران يحتاجان الى وقت ، كما أن تفكك القارة الافريقية وافتقارها الى وسائل المواصلات وترامى الصحارى فى جوانبها والغابات فى أواسطها والجبال فى جميع نواحيها ، هى مما يزيد فى عوامل التباعد .

ومع عدم التقليل من الآمال التى يمكن عقدها على تأليف الكتلة الافريقية ، نعتقد أن المصالح الاقتصادية والسياسية العاجلة لمصر تشدها الى البلدان العربية أكثر مما تشدها الى القارة التى هى جزء من يابستها . ولا ننسى هنا أن السودان يكاد يكون مستثنى من القارة الافريقية بسبب صلاته الطبيعية العريقة بمصر ، وأن ليبيا وان تكن دولة أفريقية الا أنها عضو فى مجموعة البلاد العربية ، وأن بلدان تونس ومراكش والجزائر تنتسب الى الجامعة العربية انتسابا وان تكن من صميم القارة الافريقية

أضف الى ذلك أن البلدان العربية المتحالفة مع مصر هى أكثر وعيا بالسياسة العالمية والتيارات المختلفة التى تتنازعها من بلدان القارة الافريقية . ناهيك بأن الموارد الطبيعية المستثمرة والقابلة للاستثمار فى البلاد العربية تنفع مصر وسائر زميلاتها اكثر مما تنفعها الموارد الطبيعية المستثمرة أو التى لم تستثمر بعد فى أفريقيا .

والواقع أن تجربة الجامعة العربية فى حد ذاتها ، كانت فى حالات كثيرة مخيبة للآمال على الرغم من العناصر الكثيرة المشتركة بين أعضائها . ثم ان الجامعة لم تسلم من التيارات السياسية الخارجية على الرغم من أن أعضاءها يشترط فيهم بحكم الميثاق أن يكونوا مستمتعين بالاستقلال التام . وعلى الرغم من أن على رأس جميع أعضاء الجامعة العربية حكومات وطنية محلية لاحكومات أجنبية كما هو الحال فى غالبية اقاليم أفريقيا

ومثل هذه التجربة المريرة ، لابد من أن تعتبر بها مصر حين تفكر

النشاط المصرفى فى الشرق الأوسط عن عام ١٩٥٣

المصدرون الالمانيون يزاحمون البريطانيين فى كسب الاسواق

وفرة ايرادات الزيت والاستقرار السياسى هما سبيل الرخاء

نشرت جريدة ((التيمس)) اللندنية أخيرا مقالا هاما عن نشاط البنوك البريطانية فى رقعة الشرق الاوسط فى خلال عام ١٩٥٣ ، فرأينا أن نترجمه بالنص فى ما يلى :

فى خلال عام ١٩٥٣ ، استخدمت البنوك البريطانية المنشأة فى الشرق الاوسط جميع مواردها الخاصة استخداما كاملا ، شأنها فى أى وقت سلف . والارقام المتاحة لنا تبين بجلاء استمرار التوسع فى الاعمال التى شاركت البنوك اما فى تمويلها أو فى تشجيعها . ومع أن سوق المزاحمة اشتدت وحميت فى بلدان الشرق الاوسط ، الا أن نسب الخصم المقررة لانواع الائتمان المختلفة التى تزاولها البنوك بقيت مستقرة نوعا ما ، فترتب على ذلك انخفاض فى الايرادات مع ارتفاع مطرد فى النفقات الادارية للبنوك ، وما كان يمكن مجابهة هذه الحال لولا اتساع نطاق الاعمال المصرفية التى بوشرت.

ولا يقتصر مظهر هذه المزاحمة على النسبة المنخفضة لسعر الخصم المقررة على القروض ، ولا على أسعار الفائدة للأعمال الحيوية اليومية للحسابات الجارية ، بل يشمل كذلك الايداعات المحدودة المنخفضة التى تقتضيها حسابات الاستيراد . واذا كان الشرق الاوسط على وجه عام يتجه اتجاها صعوديا صوب الرخاء ، فليس من المحتمل أن يجد بنك متمتع بحسن السمعة والادارة مجالا طيبا للعمل ، لا سيما وأن هناك مستوى معينا لا يستطيع أى بنك أن يزاول نشاطه دونه . وأى نكسة كبيرة تنتاب اقتصاديات البلدان التى ليس لها مورد موفور من حصيلة الزيت ، قد تكون وخيمة العاقبة على الصناعة المصرفية المحلية .

وان ارتفاع جملة الودائع فى بنوك الشرق لا يخلو من طابع التضخم ، ولكن جزءا من هذه الحال يعود الى زيادة حجم الودائع الحكومية ، كما يعكس اطراد زيادة ثروة الرقعة . وقد اشتد الطلب بوجه خاص على الظفر بضمانات للعطاءات التى تعاقدت الحكومات عليها لتنفيذ بعض مشروعاتها الانشائية .

ولم تكن الحالة فى الاسواق باعثة على الرضا فى كل ناحية ، غير أن البنوك قد تداولت فى خلال العام المنقضى قدرا مرتفعا ليس له مثيل من أعمال الائتمان والتحصيل المتعلق بالاستيراد . والنتيجة المنطقية للعودة الى سوق المبيعات ، هى أن استيراد السلع يجرى فى أغلبه على قاعدة الائتمان ، مما يؤدى الى شدة الاقبال على ما تسديه البنوك من معلومات وخبرة . وهناك دلائل واضحة جلية على أن التجار يجدون من العسير عليهم أن يبيعوا سلعهم ، ومن ثم ازداد الطلب على الظفر بقروض لآجال طويلة فى معظم البلدان والدويلات . والموردون لا يؤدون من ثمن المبيعات بالنقد الا شطرا قليلا ، أما الجزء الاكبر من الثمن فانه يغطى عادة بالصكوك التجارية التى تخصم لدى البنوك . **والسبب الرئيسى فى المصاعب التى تجابه المصدرين البريطانيين فى سعيهم للاحتفاظ بأسواقهم فى الشرق الاوسط ، هو تلك المزاحمة التى بدت من جانب البلدان الاوربية عامة والمانيا بوجه خاص . فالمصدرون الالمانيون قادرون على أن يعرضوا على عملائهم فى الشرق الاوسط ائتمانا لآجال أطول من تلك التى يعرضها زملاؤهم البريطانيون ، وقد بذلوا أخيرا محاولات شديدة للاستيلاء على أسواق الشرق .**

وتطرأ على الشرق الاوسط بين حين وآخر أزمات اقتصادية . فقد حدث من بضعة أشهر مضت أن واجه لبنان أزمة حادة فى الدفع نقدا ، أمكن لحسن الحظ التغلب عليها لانها كانت أزمة مؤقتة . صحيح أن الموقف الآن ليس بالمتانة التى كان عليها قبلا ، غير أن الحال الآن أدنى الى التفاؤل مما ظن فى وقت مضى . وقد عرا العملة اللبنانية نقص يسير بالنسبة للعملات الاجنبية الرئيسية فى السوق الحرة ، وفى هذا أيضا امارة تدعو الى التفاؤل والبشر .

سوريا والعراق

اتسمت الاسواق السورية بطابع الركود ، واتخذت الاعمال التجارية مجراها المألوف . وعكفت سوريا ، شأنها شأن الاردن ، على تنفيذ مشروعات اصلاحية للتعمير . ومع أنه ليس فى ميزانية هاتين الدولتين مجال للمناورة ، بسبب اعتماد اقتصادياتهما على الزراعة فى المقام الاول ، فقد خطت الدولتان خطوات طيبة فى مجال الزراعة .

وفى خلال السنة الماضية لم يطرأ الا تغيير يسير على التجارة فى العراق ، ومن ثم على الاعمال المصرفية . وقد تبين حتى الآن أن أعمال مجلس الاعمار ـ الذى يتولى انفاق نحو

تفكيرا جديا فى اتخاذ سياسة افريقية الى جانب سياستها العربية بدون أن تتخلى عن سياستها كدولة منضمة الى هيئة الامم المتحدة وبغير أن تغفل صلاتها الوثيقة بباكستان والهند وأندونيسيا .

وخير لمصر أن ترجىء تحقيق الجامعة الافريقية وقتا ما ، ريثما تتهيأ لها الظروف المواتية ، من أن تسرع فى هذا الاتجاه لتتبين ما يكتنفه من عقبات ومصاعب ليس من الهين مغالبتها . وليكن همها الاول فى القارة الافريقية أن تطمئن الى سلامة موارد الماء وأن تتجنب كل ارتجال مما تبينت آثاره فى الجامعة العربية .

وديع فلسطين

١٥٠ مليون جنيه استرليني على مشروعات التعمير في خلال السنين السبع المقبلة – قد كانت حافزا للتجارة العادية ، ولكن لا معدى عن أن تتخذ السلطات العراقية خطوات حازمة لمكافحة خطر التضخم

مشيخات الخليج الفارسي

وما برحت ايرادات الزيت تتدفق بوفرة على خزائن المشيخات العربية على الخليج الفارسي ولا سيما الكويت التي أعد شيخها الحكيم برنامجا للتنمية هدفه زيادة القدرة الشرائية عند السكان المحليين . وقد ترتب على هذه الحال زيادة الطلب على سلع الاستهلاك والترف بجميع أنواعها . ولكن هذا الطلب يتضاءل أمام القدر الكبير من مواد البناء والآلات التي استوردتها الحكومة وكذلك الافراد . ولا ريب في أن البنكين اللذين يزاولان عملهما في الكويت – وأحدهما بريطاني والآخر محلي – قد شهدا اقبالا شديدا على القروض التجارية . وقد كانت الكويت مركزا تجاريا هاما حتى قبل اكتشاف الزيت في ينبوع « البرقان » الذي يعترف جميع خبراء الزيت ومنهم الامريكيون بأنه أغنى ينبوع زيت فريد في العالم . وتجارة الاستيداع في الكويت تنمو عاما بعد عام . صحيح أن الكويت خاضعة لقيود العملة المفروضة اسميا على المناطق المرتبطة بالاسترليني ، غير أن هذه القيود تطبق بكثير من التهاون والتساهل . **والغاية التي يسعى اليها مجلس التنمية الكويتي الذي ألفه حاكم الكويت ، هي استثمار الاموال الكافية لضمان تحقيق المشروعات التعميرية اللازمة في المستقبل** . ويسترشد هذا المجلس بآراء طائفة من خبراء المال البريطانيين البارزين .

وقد استثمرت موارد الزيت في شمال الخليج الفارسي وجنوبه ، كما عثر على موارد جديدة أخرى ، آخرها ذلك الينبوع الذي عثرت عليه شركة الزيت الامريكية المستقلة في المنطقة المحايدة جنوب الكويت ، وهو بدوره يبشر بوفرة غلته . وآية ذلك أن أول شحنة من زيت هذا الينبوع الخام قد شحنت أخيرا ولما يمض على كشف الزيت عام واحد . وازاء هذه الاحوال الطيبة ، أخذت المصارف البريطانية التي تمرست بالخبرة في منطقة الخليج الفارسي تسدي خدمات مصرفية حديثة في بقاع لم يكن أحد ليسمع بها قبل اكتشاف الزيت . وقد جرى العرف في امارات الخليج الفارسي – بغير تشريع موضوع – على استخدام الروبية الهندية في هذه المناطق ، وحتى الآن لم يؤخذ بالفكرة المستحدثة الداعية الى انشاء عملة خاصة لمنطقة الخليج لاسباب شتى . وفي خلال العام المنقضي أبدى بنك « الريزرف » الهندي ترددا في بيع الاسترليني مقابل الروبيات الهندية ، مع أنه كان يمارس هذه العملية قبلا بلا تردد . ولا يقدم البنك اليوم على بيع الاسترليني لبلدان الخليج الا تغطية للمبيعات التجارية المقررة من هذه العملة .

المملكة العربية السعودية

لا تزال الاحوال المصرفية في المملكة العربية عسيرة الا فيما يتعلق بالبنوك المحلية . فمن المحتم على البنوك والمنشآت الاجنبية عامة ان تخضع لقيود مشددة تشمل جوانب كثيرة للنشاط التجاري . ومن المشكلات المستعصية في هذا الشأن مشكلتان هما : **أولا** – استقاء معلومات وثيقة عن العملاء المزمعين التعامل مع البنوك ، **وثانيا** – استخدام موظفين أكفاء وتدريبهم على الاعمال المصرفية تجاه جميع المغريات التي تعرضها أعمال الزيت .

وقد استطاعت مؤسسة النقد العربية السعودية التي يديرها خبير أمريكي أن تحقق نجاحا مقطوعا به في عملها . ولعل أهم ما أقدمت عليه من مشروعات هو نجاحها في ابتداع نظام « ايصالات الحجاج » وهي تشبه أوراق البنكنوت المطبوعة وتهدف الى تيسير حاجات الحجاج . ولعل هذا النظام يكون مقدمة لوضع نظام للعملات الورقية في المملكة العربية السعودية . وقد عمرت خزائن البنوك بأرصدة العملات الفضية ، بحيث ان النجاح في ابتداع نظام للبنكنوت سيكون من شأنه أن يسهل مهمة المشتغلين بالامور المصرفية . وفي خلال العام الماضي نشأت صعوبات أمام تداول الجنيهات السعودية الذهب بسبب تقويم هذه الجنيهات بالنسبة للريال السعودي تقويما خلق تفاوتا قدره عشرون في المئة . وقد أغرى ذلك بعض الاجانب النفعيين على تزييف الجنيه الذهب انتهازا للفرصة .

الحالة في عدن

بدأت شركة الزيت الانجلوايرانية في عام ١٩٥٣ بناء معمل لتكرير الزيت في عدن ، وقد أخذ العمل يطرد فيه سريعا . والطاقة السنوية المقدرة لهذا المعمل هي تكرير خمسة ملايين طن من الزيت الخام ، وهذه ظاهرة يرحب بها اقتصاد عدن ، لا سيما وأن عدن تفتقر الى جميع أنواع الصناعة ولا يقوم اقتصادها الا على تجارة الاستيداع وخدمات السفن .

والعملاء في أي بقعة من بقاع الشرق الاوسط ، ينالون خدمات تماثل تماما تلك التي تسديها البنوك الخمسة في بريطانيا نفسها . وأهم عنصر في هذا النشاط هو الاتقان ، فجميع فروع البنوك تخضع باستمرار لرقابة دقيقة ، ويقوم خبراء من موظفي المراكز الرئيسية للبنوك بالسفر الى تلك المناطق وتفقد البنوك وأعمالها على الطبيعة . وقد جهزت فروع البنوك في المناطق المزودة بالكهرباء ، بالآلات الحاسبة كلما سمحت بذلك حالة العمل . صحيح أن النظام الآلي الحديث لا ينطوي آخر الامر على اقتصاد في النفقات التي تدفع لانجاز الاعمال الحسابية وفق النظام القديم ، غير أنه يؤكد اتقان العمل مع سرعة انجازه . ومع أن استخدام الآلات الجديدة أمر معروف مشهور ، فان جميع البنوك لم تقدم على استخدام آلات حاسبة جديدة قبل أن توازن بكل دقة بين النفقات الباهظة التي تتكبدها والمزايا التي يمكن أن تجنيها من ورائها ، وقد جرى العرف على اختيار عدد من الموظفين النابهين من الفروع المحلية للبنوك لتدريبهم تدريبا خاصا ، ومثل هذا العمل ينبغي أن يثمر ثمرته من حيث الاتقان والكفاية ومن حيث توسيع معلومات المدربين لتشمل الصورة المصرفية الكاملة .

وينبغي الحذر من اعتبار نتائج النشاط الذي قامت به المصارف البريطانية في خلال العام المنقضي مخيبا للآمال ، ذلك لان البنوك قد حققت أمورا كثيرة .

فمثلا ، ازدادت البنوك استمتاعا بالثقة ، وذاع أمر سمعتها الطيبة في

←

الغرض الاول من هذا الباب هو تسجيل التطورات الاقتصادية الرئيسيــة فى بلاد الشرق الاوسط والتعليق عليها حتى يتعرف كل منها أحوال الدول الشقيقة والمجاورة ، ومن ثم تنمــو اقتصـــاديات الشرق الاوسط على أســـاس واقعى سليم .

تجارة مصر مع الشرق الاوسط عام ١٩٥٣

تأثرت تجارة مصر مع بلاد الشرق الاوسط عام ١٩٥٣ بالانخفاض الذى أصاب تجارتها الخارجيــة عامة من جــراء القيــود التى فرضت على الاستيراد للحد من استنزاف أرصدتنا من العملات الاجنبية ، كمــا تأثرت الصادرات أيضا بالركود الذى أصاب السوق العالمية والذى عانت منــــه الصناعة القطنية على وجه الخصوص

وقد انخفضت قيمة وارداتنا من المنطقة من ١٣ر٨ مليون جنيه عام ١٩٥٢ الى ١٠ر٦ مليونا عام ١٩٥٣، وانخفضت قيمة الصادرات من أقل قليلا من ٥ مليون جنيــه الى ٤ر١ مليونا ، ولو أن الزيادة فى قيمــة البضائع المعاد تصــديرها عوضت الجزء الكبير من النقص فى صادرات البضائع المصرية وبذلك بلغت قيمة الصادرات بنوعيهـــا ٤ر٦ مليونا من الجنيهـــات مقابل ٥ر١ مليونا عام ١٩٥٢

وحافظت منطقة الشرق الاوسط بذلك على مركزها النسبى فى تجارتنا الخارجية الكلية فلا تزال وارداتنا من المنطقة تمثل ٦٪ من وارداتنا الكلية والصـــادرات تمثـــل ٣٪ . ويدل ضعف المركز النسبى لهذه المنطقـــة الحيوية فى تجارتنا الخارجية على مدى الحاجة لمضاعفة الجهود لتنشيـــط حركة التبادل التجـــارى بين مصر وبلاد الشرق الاوسط .

ومن المأمول أن تنشـــط حركة التبادل بين الدول العربية عقب توقيع الاتفاق التجارى الذى يمنح معاملة خاصة لمنتجاتها فى أسواق بعضهـــا البعض . كما أن الاتفــــاقات التى عقدتها مصر فى العام الماضى مع تركيا والباكستان لم تظهر آثارها بعد فى الارقام التى نحن بصددها ، ولو أن هناك عقبات ــ يسهل تذليلها ــ فى سبيل نمو تجارتنا معها .

ولا يزال الميزان التجارى فى غير صالح مصر بشكل واضــح ولو أن العجز قد نقص قليلا عام ١٩٥٣ الى حوالى ٦ مليون جنيه مقـــابل ٨ر٧ مليونا عام ١٩٥٢

ونورد فى الجدول التـــالى الارقام الاجمالية لتجارتنا مع بلاد الشرق الاوسط عام ١٩٥٣ بالمقارنة مع ارقام عام ١٩٥٢

ويجىء البترول ومنتجـــاته على رأس قائمة وارداتنا من المنطقة ويبدو أن النقص فى الوارد منه من العراق قد عوضته زيادة فى الاســتيراد من البلاد الســـعودية . ويلى البترول الأطعمة على اختلافها ثم التبغ .

وتصدر مصر الى المنطقـــة بعض المنتجات الغذائية ومنها الارز ، كمـــا أن صادرات غزل القطن والمنسوجات قد أصبحت ذات أهمية خاصـــة فى السنوات الاخيرة وبالمثل صـــادرات الاسمنت وســـلع أخرى متفرقة من منتجات الصناعة المصرية

وسنحاول فيما يلى أن نستعرض بشىء من الايجاز تجارتنا مع كل من بلاد الشرق الاوسط :

تجارتنا مع قبرص

انخفضت وارداتنا من قبرص الى النصف تقريبا عام ١٩٥٢ بينما حافظت

المعاملات ودقتهـــا فى الادارة وحسن مراسها فى الاعمال التجارية والماليـــة .... كل هذه أرصدة غنمتها البنوك بلا ريب ، ولكنها أرصدة لا ســـبيل الى ظهورها فى ميزانية أى من هذه البنوك . ولمعظم هذه المصارف خبرة طويلة بأمور المناطق التى تعمل فيها ، كما أن خدماتها تلقى على العمـــوم اعترافا بأهميتها فى البـــلدان ذات الشأن . **والمستقبل يدعو الى البشر اذا كفلت قاعدتان للرخاء المستمر ، همــا : ايرادات الزيت واســـتقرار الاحوال السياسية .**

تجارة مصر مع الشرق الاوسط
بآلاف الجنيهات

	الواردات		الصادرات الكلية	
	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٢	١٩٥٣
قبرص	٦٣٥	٣٢٣	١٠٧	١٠٢
ليبيـــا	٤٤٥	٤٢٢	٤٣٠	٤٩٢
فلسطين	١٦٨	١٦٠	٨٢٧	٧٣٣
الاردن	٢٥	٢٢	١٤٠	٨٨
سوريا	٤٨٠	٦١٦	١٨٢	١٦٤
لبنان	١ر٤٥١	٧٧١	٧٣٣	٦٩٧
تركيا	٢ر٩٣٢	١ر٩٦٥	١٨٧	٧٣
العراق	٣ر٢٢٨	٧٣٥	٩٢	١٠٩
ايران	٣٧٧	٧٢	٦	٥
البلاد السعودية	٣ر٤٥٢	٤ر٩٦٧	٩٣٣	١ر٤٧٣
اليمن	٦٤	٢٨	١	٢٢
عـــدن	٣٣٨	١٩٩	٢٨	١٦٣
باكستان	١٧٠	٢٦١	١ر٨٢٨	٤٥٢
المجموع	١٣ر٧٦٥	١٠ر٥٥٩	٥ر٠٥٤	٤ر٥٧٣

الصادرات على مستواها مما أنتج تحسنا ملموسا فى العجز فى الميزان التجارى .

وتجىء الاتربة والخامات المعدنية فى مقدمة وارداتنا من قبرص اذ بلغت قيمة ماورد منها عام ١٩٥٣ نحو ١٢٢ ألف جنيه مقابل ٢٤٥الفا عام ١٩٥٢

ويلى ذلك واردات الجبنة القشقوال بما قيمته ٦٨ ألف جنيه (٨٦ الفا عام ١٩٥٢) ثم الخروب ٣٦ ألفا (٩٣ ألفا) والكمون ٢٩ ألف جنيه (٥٦ ألفا) وأفلام السينما٢٢ ألف جنيه (٢٥ ألفا)

وفى جانب الصادرات تجىءالجلود المدبوغة والمدهونة فى المقدمة بما قيمته ٥٠ ألف جنيه مقابل ٦١ الفا عام ١٩٥٢ ، ثم القار والاسفلت ١٧ ألف جنيه مقابل ٤ آلاف جنيهفقط عام ١٩٥٢

تجارتنا مع ليبيا

يظهر ميزاننا التجارى مع ليبيا فائضا صغيرا بلغ ٧٠ ألف جنيه عام ١٩٥٣ مقابل عجز ضئيل لم يتجاوز ١٥ ألف جنيه عام ١٩٥٢ ، وقد هبطت قيمة وارداتنا من ليبيا قليلا

ولا تزال الحيوانات الحية فى المقدمة فبلغت قيمة الخراف والنعاج ١٩٢ ألف جنيه (١١٦ الفا عام ١٩٥٢) والجمال ١٠٨ آلاف جنيه (١٦٦ الفا) ، وبلغت قيمةمشترواتنا من الاصواف الخام المغسولة ٤٠الفا من الجنيهات ومن أفلام السينما الناطقة الواردة عن طريق ليبيا ٢٤ ألف جنيه . وانخفضت مشترواتنا من زيت الزيتون الى أقل من ألف جنيه مقابل ١٦ الفا من الجنيهاتعام ١٩٥٢ . وزيت الزيتون كما هو معروف من المنتجات الوطنية فى ليبيا .

وفى جانب الصادرات تجىء الاقمشة القطنية فى المقدمة بما يزيد على ١٨٢ مليون جنيه أى بنقص حوالى ٤٥ ألف جنيه عن عام ١٩٥٢ وارتفعت صادراتنا من الاحذية الى ليبيا قليلا الى مايزيد على ٥٣ ألف جنيه (٤٨ ألفا) ومن الجلودالمدبوغة والمدهونة ٣٠ ألفا (١٨ ألفا) والكتب المطبوعة ٢٦ ألفا (١٤) والفول السودانى ٢٠ ألف جنيه مقابل ٩ آلاف فقط عام ١٩٥٢

تجارتنا مع فلسطين

هنا أيضا يظهر ميزاننا التجارى فائضا محسوسا ويرجع ذلكلضعف المركز الاقتصادى لمنطقةغزةواعتمادها على المنتجات المصرية فى الحصولعلى الكثير من المنتجات التى تحتاج اليها وكذلك الاغذية وخاصة دقيق القمح الذى بلغت قيمة ماصدرناه منه ٢١٤ ألف جنيه مقابل ٣٢٧ ألفا عام ١٩٥٢ ، وتلى ذلك صادرات غزل القطن وبلغت ١١٨ ألف جنيه (١٣٩ ألفا) والاسمنت ٧٩ ألفا (٢٧ ألفا) والبنزين ٣٦ ألف جنيه

وتكاد وارداتنا من القطاع تقتصر على الفواكه وأهمها البرتقال وبلغت قيمته ١٠٩ آلاف جنيه مقابل ٧٩ألفا عام ١٩٥٢ ، والكريز ٣٣ ألف جنيه كما وردت أيضامن هناك سبائك ذهبية قيمتها حوالى ٤ آلاف جنيه

تجارتنا مع الاردن

انخفضت قيمة تجارتنا مع الاردن فى الجانبين ، الا أن انخفاض قيمة الصادرات فاق انخفاض الواردات ، فهبط الفائض فى الميزان التجارىالى ٦٦ ألف جنيه

وقد اقتصرت وارداتنا من الاردن على الافلام السينمائية وقيمتها ١٥ ألف جنيه ثم ماقيمته ٦ آلاف من الجنيهات من البضائع المصريةالاصل المرتجعة .

وتصدر مصر الى الاردن القار والاسفلت بما قيمته ١٨ ألف جنيه مقابل ١٥ ألف جنيه عام ١٩٥٢ ، ثم الافلام السينمائية ١٣ ألفا (١٦ ألفا) وغزل القطن ٩ آلاف جنيه ، والجلود المدهونة ٧ آلاف (١١ ألفا) والصحف والكتب ١١ ألفا

وكانت مصر تصدر كميات لابأس بها من الارز الى الاردن بلغت قيمتها ٥٧ ألف جنيه عام ١٩٥٢ ، الا أن نقص المحصول فى مصر لم يسمح بالتصدير خلال عام ١٩٥٣

تجارتنا مع سوريا

تجىء سوريا ضمن البلاد التى سجلت وارداتنامنها ارتفاعامحسوسا فى الوقت الذى انخفضت فيه قيمة صادراتنا اليها بعض الشىء فزاد العجز فى الميزان التجارى معها .

ومعظم وارداتنا من سوريا من المواد الغذائية « التقليدية » مثلقمر الدين ١٥٢ ألفا من الجنيهات (٢٧٤ ألفا) والعرقسوس ٧٠ ألفا (٣٣ ألفا) بخلاف وارداتالمشمشوالجوز والزبيب . وهناك أيضا الشعير ٧٠ الفا من الجنيهات والعدس بما قيمته ٨٠ ألف جنيه . وزيت بذرة القطن ٦١ ألف جنيه . وبخلاف ذلك استوردنا عن طريق سوريا انوالا حديدة لشغل السنارة بما قيمته ٦٩ ألف جنيه

وفى جانب الصادرات يجىء القار والاسفلت فى المقدمة بما قيمته ١٦ الف جنيه مقابل ٢٩ الفا عام ١٩٥٢ والقطن الخام ١٣ الف جنيه . ثم الصحف والدوريات وغزل القطن وأفلام السينما وما الى ذلك من منتجات صناعية . ويظهر ضمن صادرات البضائع الاجنبية ما قيمته ٣٩ ألف جنيه من مخلفات الجيوش

تجارتنا مع لبنان

هبطت وارداتنا من لبنان الى النصف تقريبا عام ١٩٥٣ فى الوقت الذى لم تهبط فيه قيمة صادراتناالا قليلا وبذلك انخفض العجز فىالميزان التجارى الى ٧٤ الف جنيه مقابل ٧١٨ ألف جنيه عام ١٩٥٢

وتجىء الفواكه فى مقدمة مايبيعه لبنان لنا وقد أصابها معظم النقص فى القيمة العامة للواردات فانخفضت واردات التفاح الغض الى ٣٠٨ آلاف جنيه مقابل ٥٦٥ ألفا والعجوة الى ١٩ الف جنيه مقابل ٢٧٧ ألفا وقمر الدين الى ألفين من الجنيهات فقط مقابل ٦٨ الفا عام ١٩٥٢ . ومن ناحية أخرى هبطت وارداتنا منزيت بذرة القطن اللبنانى الى ٥٧ ألفجنيه بعد أن بلغت ١٢٥ ألفا . وبلغت وارداتنا من أوراق التبغ العادى ٤٩ الف جنيه مقابل ٤٢ ألفا عام ١٩٥٢ ويرد لنا منلبنان أو عن طريقه بعض أصناف غزل الحرير الطبيعى والاصواف الخام . ثم ماقيمته ٣٣ الف جنيه من الآلات الكاتبة .

وفى جانب الصادرات يجىءالقطن فى مقدمة مايشتريه لبنان منا بل ويمثل نحو ٧٠٪ منمجموعصادراتنا الى لبنان بما قيمته حوالى ٤٧٠الف جنيه مقابل ٤٥٠ ألفا عام ١٩٥٢ . ويلى القطن الصحف والدوريات بما قيمته ٤٢ ألف جنيه أى ذاتالقيمة لعام ١٩٥٢ والكتب ١٦ ألف جنيه وصدرت مصر الى لبنان أفلاما سينمائية بما قيمته ٢٥ ألف جنيه ؛

البقية على صفحة ١٤

كيف تكون اقتصاديات الثورة :

القومية الصحيحة هي أساس استقلالنا الاقتصادى

لو أن مصطفى كامل كان يعيش بين ظهرانينا حتى اليوم وهو يردد لنا بين الحين والآخر نداء الاعتزاز بقوميته منددا بالاستعمار البريطانى ، ومخاطبا أبناء وطنه ليبث فيهم روح القومية الصحيحة لنشأ هذا الجيل معتزا بقوميته وبكرامته المصرية اعتزازا شديدا ولأصبحنا نعيش فى حياة هانئة منذ أمد بعيد ..

ولو أن مصطفى كامل كان بيننا اليوم ينادى فينا بقوميتنا لاستطاعت مصر أن ترفع رأسها عاليا بين دول العالم اجمع منذ امد بعيد .. ولكن مصر فقدت مصطفى كامل وفقدت معه من يذكرها ويذكر أبناءها بقوميتها وقوميتهم فترة طويلة من الزمن الى أن جاء يوم البعث من جديد ..

ولو أنه كان يعيش بيننا لما تفاعلت عوامل الفساد على خلق جيل فاسد من الحكام والملوك الذين تولوا قيادة هذا البلد فترة مابين الثورتين .. ثورة ١٩١٩ وثورة عام ١٩٥٢ ولكنها ارادة الله ومشيئته التى لايستطيع أحد منا أن يغيرها أو يعدل لها خطوطها هى تلك التى أخذت منا مصطفى كامل وتركتنا نعيش لنرى حكاما يعيشون بوطنهم وبمواطنيهم ويرسلونهم الى الهلاك المدمر بغير ذنب ولا جريرة .. كما تركتنا نعيش لنرى يوم البعث الجديد الذى جاء ليعيد لنا قوميتنا تلك التى فقدناها الى حين من الزمان رحنا فيه نحارب الانجليز ونضربهم ونحن صفر اليدين .. وراحت فيه مصر تناوىء الانجليز وتطالبهم بالجلاء .. ولكن دون جدوى .. فلا يمكن لشعب تفككت أواصره وضاعت قوميته مهما أوتى من قوة أن ينال استقلاله من المستعمر الغاصب الا اذا كانت له قومية حقة ..

ونحن اليوم نحاول من جديد وبروح قومية جديدة وجديرة بالعهد الجديد أن نعبىء الشعور الوطنى لمحاربة المستعمر ، فأنشأنا لذلك فرقا للحرس الوطنى وفرقا أخرى لمنظمات الشباب استعدادا ليوم المعركة الحاسمة .. وكم كان جميلا حقا ذلك الاستعراض العسكرى الفذ الذى أقيم فى صباح يوم ٢٣ يناير ١٩٥٤ — وهو ان دل على شىء — فانما يدل على روح قومية جديدة بعثت فى شباب مصر من جديد لنناضل من أجل استقلالنا السياسى الذى سلبتنا اياه الامبراطورية الشمطاء ولن نقول شيئا عن معركة الاستقلال السياسى أكثر من أنه يجب ان تسبقها محاولة حقيقية فعالة لنيل الاستقلال الاقتصادى للبلاد .. ذلك أن سلاح المال والاقتصاد أضحى اليوم على جانب كبير من الخطورة والاهمية ... والنضال فى سبيل الحرية لايمكن ان يقوم الا اذا كانت اقتصاديات البلاد تساعده على ذلك وتؤازره وتقف الى جانبه تنفث فيه نفثات الحرية والاستقلال ، فنستطيع حينئذ أن نضرب العدو ضربة قاضية ..

والاستقلال الاقتصادى معناه أن نعيش فى مصر أحرارا مستقلين بأنفسنا لاننتظر عونا أقتصاديا من هذه الدولة أو من تلك .... ومعناه أننا نعيش مكتفين بما تنتجه مصانعنا وما تدره علينا أرضنا الطيبة اكتفاء ذاتيا وأننا نستطيع أن نعيش مقاطعين المملكة المتحدة ومستعمراتها وحلفاءها استيرادا

> **... لو لم أكن مصريا لوددت أن أكون مصريا**
>
> **« مصطفى كامل »**
>
> **... أن القوة كل القوة فى العمل الفردى وأنصحكم اذا أردتم أن تتقدموا ان يقوم كل منكم بواجبه من أجل نفسه ... ومن اجل بلاده ...**
>
> **« هيلمار شاخت »**

وتصديرا ... فانى لاأستطيع ان اتصور مصر وهى تحارب الانجليز وتقاتلهم بل تقاطعهم اقتصاديا وسياسيا وهى مرتبطة بعجلة الاسترلينى ...

.... ولا استطيع أن أتصور مصر وهى تضرب الانجليز فى بلادها ثم هى تعتمد عليهم فى تصريف بعض قطنها ..

.... ولا أستطيع أن أتصور مصر وهى تحارب الانجليز بينما تعتمد عليهم فى استيراد الاغذية والمأكولات والملابس اللازمة لابناء وطنها ..

وأرقام الاحصائيات الخاصة بتجارة مصر تنطق بالحقيقة التى يجب ألا تخفى على كل مفكر يريد لبلاده خيرا وحرية واستقلالا .. ومن هذا الجدول نستطيع أن نحتكم الى العقل لنعرف الى أى مدى نحن فى حاجة الى نيل الاستقلال الاقتصادى قبل أن نخوض معركة السلاح ..

تجارة مصر الخارجية مع بريطانيا وحليفاتها من يناير الى يوليو ١٩٥٣ بآلاف الجنيهات المصرية

الدولة	الواردات	الصادرات	الحجز أو الفائض
المملكة المتحدة	٨ر٨٤٩	٧ر٠٢١	—١ر٨٢٨
الولايات المتحدة	١٣ر٧٢٧	٣ر٨٢٠	—٩ر٩٠٧
فرنسا	٨ر٣٦٢	١١ر٤٥٣	+ ٣٠٩١
المانيا الغربية	١٠ر٣١٥	٤ر٥٩٤	—٥ر٧٢١
المجموع	٤١ر٢٥٣	٢٦ر٨٨٨	—١٤ر٣٦٥

فاذا عرفنا أن العجز فى الميزان التجارى مع بريطانيا وحليفاتها (ويلاحظ هنا أننا أضفنا اليها المانيا الغربية باعتبارها محتلة بواسطة الحلفاء) وجدناه وحده قد بلغ مقدار ١٤ر٣٦٥ر٠٠٠ من الجنيهات المصرية فى المدة من يناير الى يوليو ١٩٥٣ بينما أن العجز الكلى فى الميزان التجارى المصرى فى المدة عينها هو مبلغ ٩ر٩ مليون جنيه فقط ، ومعنى ذلك أن هناك فائضا كبيرا فى تجارتنا الخارجية مع الدول الاخرى ، وأن هذا الفائض يذهب الى الانجليز وحلفائهم بدلا من أن يأتينا .. ويدخل الى بلادنا .. ولو عرفنا كذلك أن مجمل قيمة الواردات المصرية من دول العالم أجمع قد بلغ فى الفترة المشار اليها آنفا ٩٤ر٤ مليون جنيه وان وارداتنا من بريطانيا وحليفاتها وحدها قد بلغت ٤١ر٢٥٣ر٠٠٠ جنيه لعرفنا مدى اعتمادنا فى الاستيراد على الانجليز وحلفائهم فى حين أننا لو عرفنا أن مجمل صادراتنا بلغ فى المدة عينها ٨٤ر٥ مليون جنيه بينما أن صادراتنا للدول الحليفة بلغت ٢٦ر٨٨٨ر٠٠٠ جنيه فقط من هذا يتضح مدى الخسارة الاقتصادية التى تحيق ببلادنا اذ نعتمد فى الاستيراد على الدول الحليفة بينما نحن لانعتمد عليها فى التصدير

فالاستقلال الاقتصادى اذن هو الذى نريد أن نناله أولا ..

والتحرر الاقتصادى هو ذلك الذى نبحث عنه يمنة ويسرة ..

والاكتفاء الذاتى عن دول الحلفاء التى سنقاطعها يوم نتقدم بصفوف القتال لنطردها من بلادنا ، هو الذى نريد ان نحققه لبلادنا أولا وقبل كل شىء ..

والقومية الاقتصادية هى التى نريد أن نثبتها لدول العالم أجمع وأن نبثها فى بلادنا .

***

والقومية فى بلادنا شىء نريد أن نخلقه خلقا جديدا ، فمن أيام كنت مع صديق نتجول بين المحلات التجارية ونطوف بالسوق نستعرض حالها ، واتفق أن دخلنا محلا لبيع الاقمشة ، وفى غمرة من النقاش ومماكسة المشترين تهادى الى أذنى صوت يقول « اننى أريد أقمشة انجليزية .. لانها .. كذا .. وكذا ... »

وكم حزت هذه الكلمات فى نفسى .. وكم تألمت عندما سمعتها ، فقد تصورت على الفور مصانعنا المصرية الجديدة وهى تشق طريقها الى الوجود فى صعوبة ، ثم هى تخرج لنا سلعا تنزل بها الى الاسواق المصرية لتلقى منافسة من المصنوعات الاجنبية فى بلادنا ، ولتلقى أعراض جمهور مستهلكينا الذين يريدون استقلالا لبلادهم وحرية لوطنهم ..!!

وكم تألمت عندما تصورت مواطنينا وهم مازالوا يعرضون عن منتجات بلادهم مفضلين منتجات الانجليز ، والامريكان دعاة الاستعمار ومبغضى الحرية .. وهم فى ذلك ينسون ويتناسون قوميتهم التى هى أساس حياتهم ومدنيتهم الجديدة ...

وكم تألمت فى نفسى حينما تذكرت قول مصطفى كامل المأثور « .. لو لم أكن مصريا لوددت أن أكون مصريا .. » وكم تمنيت أن يبعث مصطفى كامل

... ولو رجعنا الى تاريخ الدول الحديثة لعرفنا أن النجاح الذى تصيبه كل دولة من هذه الدول انما مرجعه الى الاعتزاز بقوميتها والى الايمان الراسخ لدى أفرادها

ولسمت فى حاجة الى التدليل على القومية فى البلاد الناجحة ، فان الامثلة على ذلك كثيرة ومتعددة ، بل سأذكر مواطنى بقصة « دليلة » تلك المرأة التى انتقمت من رجل أحبته وأحبها او تظاهرت هى بحبه وتزوجته لتنصر قومها ، وترفع رأس قوميتها عاليا.. سأذكرهم بقصة هذه المرأة التى خانت رجلا عاشت بين أحضانه كزوجة مخلصة ، وتسببت فى تعذيبه والاطاحة ببصره والتنكيل به من أجل قوميتها التى أهدرها هذا الرجل بقوته وجبروته وصوته المتعالى الذى جاء ينادى بالحق ...

ثأرت هذه المرأة أذن من أجل قوميتها ، وينبغى ان نثور من اجل قوميتنا وننصرها حتى نستطيع أن نحقق أمانى بلادنا القومية.

ان مصر من زمن ترزح فيه تحت استعمار اقتصادى عجيب .. وليست الجنود البريطانية هى أس المشكل .. وليس جلاؤها عن أرض القنال بلسما لجرحنا واستقلالا لبلادنا .. ولكن الاستقلال الصحيح هو ذلك الاستقلال الاقتصادى الذى تتمتع فيه مصر بحرية اقتصادية لاحد لها .. وهو ذلك الاستقلال الذى نستطيع فى ظله أن نستورد ونصدر ما نشاء حسبما اتفق لنا ولاحوالنا الانتاجية والمعيشية .. وهو ذلك الاستقلال الذى نستطيع فى ظله أن نعيش لانفسنا ولانفسنا فقط ...

والقومية المصرية التى ينبغى أن تسيطر علينا وعلى عقولنا لتبدل حياتنا وتحيلها الى حياة هانئة رغيدة يجب أن تأخذ عدة أشكال يهمنا منها ذلك اللون الاقتصادى بصفة عامة والقومية الصناعية بصفة خاصة ..

ونحن اليوم اذ نرسم لانفسنا نهضة صناعية جديدة لننهض بمرافق الحياة المصرية يجب علينا أن ننظر الى القومية الصناعية نظرة حقة ، وأن نهتم بها اهتماما بالغا ، حتى نستطيع أن نترسم خطى الصناعة الحديثة.. فليست المسألة مسألة تشريعات تسن ، وقوانين تصدر ، وليست المسألة مسألة رؤوس أموال تجمع .. وهى ليست بعد ذلك كله وبمعنى آخر مسألة آلات تدور وماكينات تعمل وتجلب لنا الضجة والضوضاء كدليل حى على عملها ، وانما التصنيع هو رسالة قومية يجب علينا أن نؤمن بها ونثق فيها ونؤمن بقوميتها .. والحق أن الكلام على القومية الصناعية والثقة بالصناعة ان أهم الشروط الداعية لنجاح الصناعة فى العصر الحديث ، فقد أضحت الصناعة تعتمد على الثقة والشهرة أكثر من اعتمادها على أى شىء آخر .. واذا فقدت صناعة من الصناعات ثقة الجمهور فيها لاى سبب من الاسباب ، راحت فى خبر كان ..

والسينما اليوم كصناعة يصح أن يعتمد عليها الاقتصاد القومى فى البلاد المتقدمة اعتمادا كبيرا ، ولكنها فى بلادنا تعانى الامرين من فقدانها هذه الثقة فى السنوات الماضية وهى اليوم تحاول جاهدة أن تستعيد ما فاتها وأن تكتسب هذه الثقة من جديد ، ولكن يبدو أنها لن تستطيع أن تتمكن من ذلك قبل مضى سنوات عديدة ، اذ أن السينما الغربية رغم تفوقها فى الانتاج وقوتها التى لا يستطيع أحد أن ينكرها ، تلجأ اليوم الى استخدام المبتكرات الفنية الجديدة كالسينما سكوب والافلام المجسمة الملونة وغير ذلك من طرق الاغراء الفنية .. أما نحن فاننا مازلنا نقف بأفلامنا فى بداية الطريق ، لا نحاول أن نتطور مع تطور الزمن ، وحتى الفيلم الملون لم ندخله فى ميدان نشاطنا بصورة ناجحة ..

وهكذا فان الصناعة الناجحة هى التى تستطيع بسهولة أن تكتسب ثقة الجمهور فيها ولا تعتمد فى تصريف منتجاتها الا على هذا الجمهور .. أما نحن فلا نؤمن بذلك .. والسبب اننا كنا قد فقدنا قوميتنا منذ أمد بعيد ولم نحاول استرجاعها الا بمولد الحركة الجديدة ..

.. فقد كان الصانع لا يهتم بانتاجه ما دامت فائدة تجويده لا تعود عليه

.. وصاحب رأس المال لا يهتم بصناعته قدر اهتمامه بما يدخل جيبه ..

.. والمواطن لا يهتم بقوميته طالما أن مواطنيه لا يهتمون به ولا يعطونه حقه فى كل شىء .. ولا يقدرون أهميته كمواطن له حقوق ..

.. انه فقدان ثقة متبادل بين الجميع.. كان يسود بلادنا الى حين من الزمان .. ولم نتخلص منه بعد .. ولعل سبب ذلك عقلية الاقطاع التى كانت تسيطر على حياتنا وعلى بلادنا ..

ولكننا أذ نبدأ اليوم مرحلة جديدة فى حياتنا هى مرحلة التحرر والتحرير من كل ذل وعبودية.. هى معركة التحرير من نير الظلم والاستعباد .. فان الواجب على كل منا أن يعمل من أجل نفسه ووطنه .. ولقد صدق الدكتور هيلمار شاخت خبير المال والاقتصاد الالمانى حين وجه نداءه الى أبناء مصر حينما زارهم فى عام ١٩٥٢ اذ قال لهم فى معرض حديثه « .. ان القوة كل القوة فى العمل الفردى ، وانصحكم اذا أردتم أن تتقدموا أن يقوم كل منكم بواجبه من أجل نفسه.. ومن أجل بلاده.. »

التشريع الجديد لتنظيم المرور فى القطر

فرغت اللجنة المشكلة بوزارة الداخلية برياسة اللواء محمد الباجورى وكيل الوزارة لشئون الامن العام من مراجعة التشريع الخاص بتنظيم المرور والاشراف على السيارات فى جميع بلاد الجمهورية المصرية بما يتفق والتطورات الحديثة فى جميع مرافق النقل

وتتضمن مواد هذا القانون الجديد كيفية تقديم طلبات الرخص للسيارات والجهات التى تتولى فحص هذه الطلبات ، وقد نص على عدم اعطاء رخصة لمن سبق الحكم عليه بالسجن او الغرامة فى جريمة مخلة بالشرف قبل مضى ثلاث سنوات على الحكم على أن تضاعف هذه المدة اذا عاد اليها فى خلال ثلاثة شهور وحدد رسم السيارات الملكى وسيارات نقل التلاميذ والسيارات التى تعد لاغراض سياحية بمبلغ ١٢ جنيها فى السنة ، كما جعل رسم طلب السواقة ٥٠٠ مليم و٢٥٠ مليما عند التجديد وحدد مبلغ ٢٧ مليما للكيلو جرام فى سيارات النقل فى السنة على الا يقل مجموع الرسم عن ٢٠ جنيها للسيارة الواحدة سنويا كذلك حدد القانون الجديد مبلغ ٥٢٥ قرشا عن كل راكب فى سيارات الاتوبيس بالدرجة الاولى و٢٢٥ قرشا عن كل راكب بالدرجة الثانية سنويا

كما نص على أن تسحب الرخصة فى حالة التاخير عن دفع الرسوم المقررة ١٥ يوما عن الموعد المحدد

وقيام كل منا بواجبه فيه اعتزاز بقوميتنا وفيه رفعة لشأن الفرد ورفعة لشأن المجتمع المصرى بأسره .. فان المجتمع ما هو الا صورة صادقة لمجموعة الافراد الذين يعيشون بداخله .. وقيام الفرد بواجبه فيه شعور بالمسؤولية تجاه المواطنين الآخرين الذين يعيشون من حوله ..

لابد لنا اذن من العمل .. وأن نجد فى هذا العمل حتى نحقق نجاحا لحياتنا الجديدة، ولقد نجحت الثورة عندما جعلت لنفسها شعارا هو العمل فى ظل الاتحاد والنظام ..

* *

والقومية الصناعية التى هى جانب كبير من جوانب العمل.. والايمان القوى بصناعاتنا وتصنيع بلادنا لهى من الشروط الاساسية اللازمة للنهوض بحركة التصنيع المرتقبة.. على أن القومية الصناعية لا يمكن تحقيقها من جانب واحد ، بل ان جوانبها المتعددة لابد أن تشترك كلها معا فى بناء مجد الصناعة والتصنيع .. فعلى الصانع أن يرعى قوميته هو الآخر كما يرعاها كل مواطن ، فيجهد نفسه ويشحذ همته فى تجويد السلع التى ينتجها حتى تحوز قبول المستهلك ورضاه.. ولكن لن يستطيع الصانع أن يفعل ذلك مادام صاحب العمل يضن عليه بحقه وما دام لا يشترك فى أرباح صناعته التى يعمل فيها، ولعل فى سياسة الجمع بين قوة العمل وملكية رأس المال الخير كل الخير لتشجيع الصانع على التجويد فى سلع الانتاج ..

وصاحب العمل عليه هو الآخر أن يرعى قوميته فينفق على سلعه فى سخاء ويرعى حقوق مواطنيه فلا يقدم لهم الا السلع الجيدة التى تجتذب الجمهور اليها بدلا من اعراضهم عنها .. كل ذلك بروح وطنية قومية صحيحة وعليه أيضا ألا يغالى فى تقدير أثمان منتجاته هذه ..

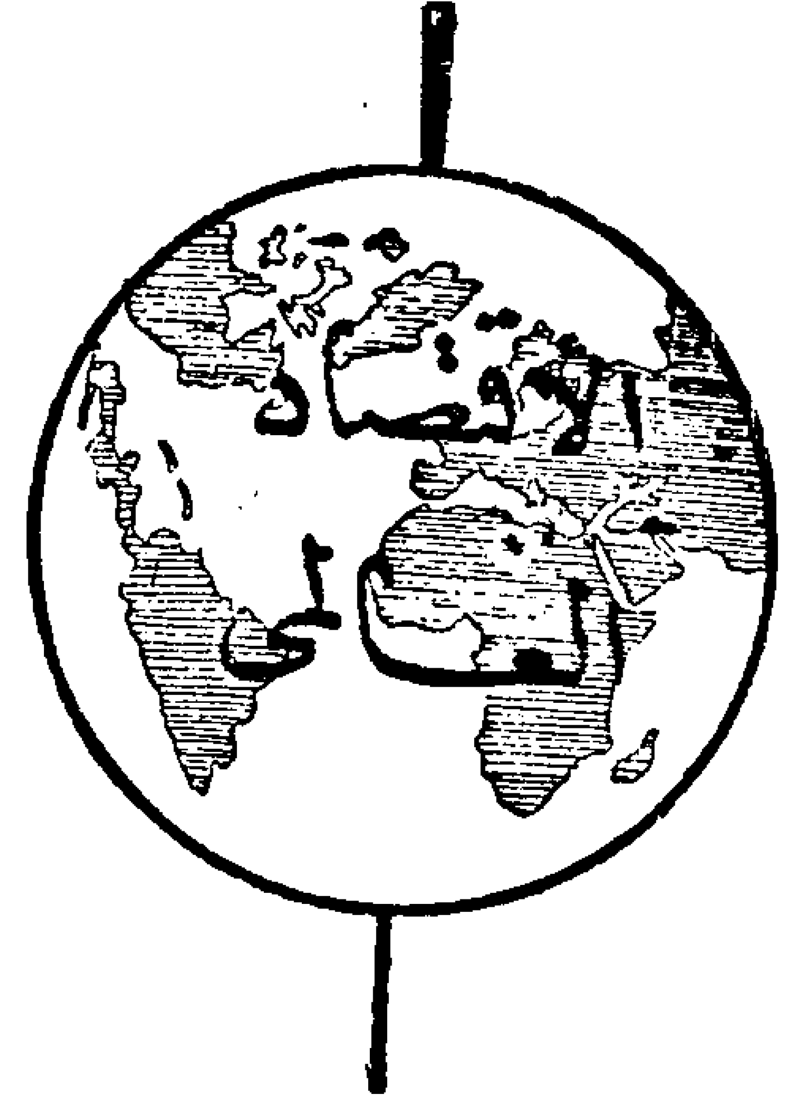
والدولة هى الاخرى عليها أن تشجع الافراد على الانتاج وعلى البحث والاختراع وألا تضن عليهم بمال أو بجهود حتى تعمل على رفع مستوى الانتاج فى البلاد .. وعلى الدولة أيضا أن ترعى حقوق مواطنيها فتهيىء الفرصة أمام كل راغب فى العمل وتضع كل شخص فى مكانه المناسب له ولمؤهلاته ، فالحق أن عدم وضع كل شخص فى مكانه المناسب لهو من الاسباب الرئيسية لعجز الاداة الحكومية ..

كل ذلك بقصد رفع الروح القومية فى بلادنا لان القومية هى أس النجاح فى العصر الحديث .. ولاننا لن نستطيع أن نحقق لبلادنا استقلالا الا اذا عملنا على تشجيع الروح القومية فى كل مناحى الحياة ..

القومية اذن ضرورة من ضروريات الاقتصاد الثورى حتى نستطيع أن نعمل جديا على نيل استقلالنا الاقتصادى .. والقومية الصناعية وهى كما عرفناها الايمان القوى الراسخ فى أذهاننا وفى قلوبنا بصناعتنا ومصنوعاتنا ، تعد بدورها ضرورة قصوى لنيل هذا الاستقلال السياسى الذى تسعى اليه البلاد جديا فى الوقت الحاضر

واذا كان حكامنا اليوم يعملون بكل همة على رفع الروح القومية لدى مواطنينا استعدادا ليوم المعركة الحاسمة فاننا نضع أمام أعيننا ضرورة العمل على تقوية روح القومية الاقتصادية وروح القومية الصناعية استعدادا لمعركة الاستقلال الاقتصادى ..

جورج يعقوب



اتحاد المدفوعات الاوروبي

اختلفت الآراء أخيرا في المحادثات الاولية الخاصة بمد مدة اتحاد المدفوعات الاوربي لسنة أخرى تنتهي في ٣٠ يونية ١٩٥٥ ويبدو الخلاف حول أمور سياسية وليس هناك الآن ما يدل على بوادر الوصول الى اتفاق ، وتقضى التعليمات التي أصدرها مجلس وزراء دول هيئة التعاون والاقتصاد الاوربي فى اكتوبر الماضى الى مجلس ادارة الاتحاد بضرورة تقديم مقترحات التجديد فى أوائل مارس الحالى • واذا لم يمكن الوصول الى اتفاق في هذا الصدد فعلى مجلس الادارة أن يبين في تقريره أوجه الخلاف • وفى هذه الحالة يترك لمجلس الوزراء اتخاذ ما يراه فى هذا السبيل عند اجتماعه فى ابريل القادم •

وعلى أية حال فمن المعتقد انه لا بد من الوصول الى اتفاق اذ أن كل الحكومات تحبذ تجديد مدة اتحاد المدفوعات •

هذا ويرجع الاختلاف فى الآراء الى نقطتين جوهريتين نتيجة لطلب الدول الدائنة الرئيسية فى الاتحاد : **أولا :** انه يجب ان تستهلك الارصدة الدائنة والمدينة لدى الاتحاد والتى مضى عليها أكثر من ثمانية عشر شهرا في خلال ثلاث سنوات ، ثانيا : ان تعدل تعليمات وقواعد الاتحاد بحيث تصبح أكثر أحكاما وبالاخص فيما يتعلق بضرورة تسديد ما يزيد من **فائض** الارصدة عن ١٥٠٪ من حصة البلد المدين على النحو الآتى : ٧٠٪ ذهبا، ٣٠٪ اعتمادات بدلا من النسبة السائدة الآن وهى ٥٠٪ لكل منهما •

ويرى المعقبون الاقتصاديون انه فى حالة الموافقة على الاقتراح الاول فان بريطانيا ستضطر لدفع ما يتراوح بين ١٤ مليون ، ١٥ مليون دولار ذهبا كل شهر مما سيؤدى الى ضغط الاستنزاف على احتياطيات المنطقة الاسترلينية وعلى الاخص اذا ما عرف ان المنطقة الاسترلينية بلغ عجزها التجارى مع الاتحاد فى يناير ١٩٥٤ ٥ر٢٢ مليون دولار فى حين أن جملة فائض ميزانها الحسابى لم تتعد ٢٥ مليون دولار ومن الواضح ان مجرد وجود عبء جديد كهذا فى حالة قبول الحكومة البريطانية له سوف يعرقل الاتجاه نحو تحرير التجارة •

والمعروف انه فى الاجتماع الاخير لمجلس وزراء دول منظمة التعاون الاقتصادى الاوروبى أعلن المندوب البريطانى أن تحرير التجارة مع بلاد الهيئة مقبول على شريطة الا تتحمل بريطانيا عبئا جديدا • وهكذا أصبحت المشكلة – كما يرى أحد المعقبين – تتلخص فى المفاضلة بين تجارة أكثر حرية وبين أحكام ووسائل الائتمان ، والدول التى تقف فى صف التشديد فى أحكام قواعد الاتحاد وتعليماته هى ألمانيا وبلجيكا وهولندة وكذلك سويسرا (بدرجة أقل) وفرنسا ولو انها بلد مدين للاتحاد •

كما يدرس مجلس ادارة الاتحاد بتكليف وزارى كذلك بعض المشاكل التى ربما تنشأ من عودة عملة أو عدة عملات من عملات البلاد أعضاء الاتحاد الى قابلية التحويل •

وقد دلت الدراسات المبدئية فى هذا المضمار ان عودة عملة أو عملتين لقابلية التحويل لا يعنى الا حل الاتحاد • وحينئذ تنشأ مشكلة أخرى هى كيفية تسهيل الائتمان للدول التى لن تعود عملتها الى قابلية التحويل وقد أبدى البعض رأيا يقول بان أرصدة الاتحاد يمكن أن تستعمل فى هذا الغرض بعد موافقة الدول الاخرى وعلى الاخص الولايات المتحدة الضامنة لهذه الارصدة •

حالة القمح الدولية :

تدل التقارير الاخيرة على تباطؤ الدول المستوردة المشتركة فى اتفاقية القمح الدولية في استهلاك حصصها فقد بلغت جملة المبيعات حتى الثانى من شهر فبراير الماضى ١٤٢ مليون بوشل مقابل ٣٣٠ مليون بوشل • وقد باعت أمريكا فى المدة من أول أغسطس ٥٣ حتى ٢ فبراير سنة ١٩٥٤ ، ٧١ مليون بوشل فقط من حصتها البالغة ٢١٠ ملايين بوشل وباعت كندا ٥٦ مليون بوشل من حصتها البالغة ١٦٣ مليون بوشل كما بلغت مبيعات استراليا ٨ر١٤ مليون بوشل حصة مقدارها ٤٨ مليون بوشل وعلى العموم ففى ستة شهور من الموسم بلغت مبيعات الدول المصدرة طبقا للاتفاقية الجديدة ثلث مجموع حصص التصدير الكلية التى قلت كثيرا بانسحاب بريطانيا •

هذا ولم تشتر كل من النمسا والبرازيل والدانمارك وايطاليا والاردن وكوريا والسويد أية كمية طبقا للاتفاقية الجديدة بينما اشترت كل من ايرلندة والمكسيك وبيرو كميات قليلة • وتعتبر الهند من الدول المستوردة الهامة التى لم تشتر الا ٣٤٥٠٠٠ بوشل فقط من حصتها التى تربو على ذلك بكثير • وليست الدول المستوردة مجبرة على أن تستهلك حصتها كلها الا فى حالة وصول الاسعار الى الحد الادنى وهو ١٥٥ سنتا للبوشل وترى صحيفة انباء تجارة القمح ان بعض الدول مضطرة بحكم ظروفها الى استيراد حصتها كاملة بغض النظر عن الاسعار ومثل هذه الدول ستعانى كثيرا بطبيعة الحال اذا لم تهبط الاسعار الى حدها الادنى

أما الدول المصدرة الداخلة فى الاتفاقية فانها بمحاولتها الاحتفاظ بالاسعار عند حدها الاقصى انما تعطى بذلك فرصة للدول المصدرة الاخرى التى ليست منضمة الى الاتفاقية للتوسع فى تصدير قمحها

هذا وقد نجحت كل من الارجنتين وتركيا وفرنسا والسويد والروسيا ودول حوض الدانوب كثيرا فى تصدير فائضها من القمح وتخشى دول الاتفاقية ان يهبط سعر القمح الى مادون الحد الادنى

بريطانيا وحاجاتها من المواد الغذائية :

جاء فى التقرير الذى أصدرته اللجنة الاقتصادية لبلاد الكومنولث ان بريطانيا سوف تستطيع الحصول هذا العام على مزيد من اللحوم والزبد أما الجبن فسيظل كما كان عليه فى العام الماضى ويذكر التقرير كذلك أن الزيادة فى استهلاك بريتانيا من اللحوم ومنتجات الالبان عام ١٩٥٣ ترجع الى زيادة الانتاج المحلى والى زيادة حجم وارداتها من هذه الاصناف • فقد أدت زيادة انتاج اللبن الى زيادة انتاج الجبن الى ٨٨ ألف طن أى بزيادة نحو ٣٠ ألف طن عما كان عليه هذا الانتاج منذ سنوات عدة • كذلك بلغت واردات بريتانيا من الجبن ١٤٦ ألف طن منها ١١٥٠٠٠ طن من بلاد الكومنولث •

هذا وقد بلغ ما حصلت عليه من اللحوم ١ر٨٧٥٠٠٠ طن منها ٥١٣ر٠٠٠ طن مستوردة من بلاد الكومنولث والباقى وقدره ١ر١١٧ر٠٠٠ طن فقد أنتج محليا وبذلك سجلت زيادة فى كل من الانتاج المحلى والمستورد كذلك الا انه كان أقل مما كان عليه فى عام ١٩٣٨ وقد بلغ استهلاك الفرد من لحم العجول والبقر فى السنة ٨٠ رطلا أى بزيادة حوالى ١١١/٢ رطلا عن عام ١٩٥٢ الا أن المستوى الاستهلاكى الفردى لا زال أقل مما كان عليه فيما قبل الحرب بحوالى ١٨ رطلا •

أما الاستهلاك الفردى من لحم الخنزير فقد ازداد الى ٢٦ رطلا مقابل ٢٣ رطلا فى عام ١٩٥٢ ، ٢٨ رطلا فيما قبل الحرب • كما بلغ الاستهلاك الفردى ٩١/٢ أرطال من الجبن أى بزيادة رطلين عن عام ١٩٥٢، والزبد ١٣١/٢ رطلا أى بزيادة رطلين ونصف عن عام ١٩٥٢ • ومما يلاحظ أن هبوط استهلاك الفرد من الزبد بحوالى ١١١/٢ أرطال قد عوضه استهلاك المسلى الصناعى (فقد بلغ ١٨ رطلا للفرد فى عام ١٩٥٣ بزيادة ٩ أرطال عن متوسط ما قبل الحرب) •

وتدور مفاوضات الآن بين وزارة الاغذية البريطانية والدوائر التجارية المختصة لكى تبيع الوزارة بعضا من مخزونها من اللحوم المحفوظة ، هذا وقد تحسنت حالة بعض أنواع الاغذية الاخرى مما أدى الى تركها لطرق التجارة العادية • وفيما يلى الاغذية فى بريتانيا أثناء عام ١٩٥٣ جدول يبين مقدار المعروض من مقارنا بأرقام عامى ١٩٥٢ ، ١٩٣٨

	جملة المعروض بآلاف الاطنان			النسبة المئوية للمنتج المحلى		
الاصناف	١٩٣٨	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٣٨	١٩٥٢	١٩٥٣
الزبد	٤٩٦	٢٦٦	٢٩٧	٤	٣	٥
الجبن	١٨٩	١٩٢	٢٣٤	٢٣	٢٩	٣٨
لحوم العجول	١١٩٤	٧٢٨	٩٢٠	٥١	٨٢	٦٦
لحوم الضأن	٥٥٦	٥١٥	٥٢١	٣٨	٣٢	٣٢
لحوم الخنزير	٢٣٩	١٧٩	٢٧٨	٧٤	٩٢	٨٤
أوفال	١٧٣	١٥٥	١٥٩	٦٤	٧١	٦٩
البيكون	٥٩٢	٥٣٧	٥٧٠	٣٦	٥٣	٤٥
البيض مليون دستة	٨٣٣	٧٨٣	٨٠٦	٦٧	٨٤	٨٣

هل تجتاح الازمة الولايات المتحدة:

صرح الرئيس ايزنهاور فى منتصف شهر فبراير الماضى ان شهر مارس الحالى سوف يكون الشهر الحاسم فى تقرير ماإذا كانت الازمة ستجتاح الولايات المتحدة ، وقد سبق ان صرح وزير التجارة الامريكية ان مجموع العمال العاطلين فى أمريكا بلغ ٣ر٠٨٧ر٠٠٠ شخص خلال الاسبوع الاول من شهر يناير الماضى وهو أعلى رقم بلغته البطالة منذ يولية ١٩٥٠ ويعتبر شهر مارس الشهر الذى تهبط فيه البطالة الى أدنى حد فاذا لم يحدث هذا فان على الولايات المتحدة أن تعتبر هذا انذارا نهائيا يجب معه اتخاذ الاجراءات الكفيلة لدرء الخطر وعمل مايلزم لتسيير الامور فى اتجاه أحسن • هذا وقد أضاف ايزنهاور انه فى خلال الاسابيع القليلة الماضية شغل الرأى العام بحالة البطالة وحاول الكثيرون التأكد من ان الولايات المتحدة تجتاحها موجة من هبوط وتراجع مستوى النشاط الاقتصادى • وعلى أية حال فاذا ظهرت هذه الموجة وعلا ارتفاعها فلن يكون هناك تردد ما فى اتخاذ جميع الاجراءات الممكنة لمنع هذه الكارثة • وتقول الانباء ان عدد العمال العاطلين الذى اعلنه وزير التجارة يزيد بحوالى ٧٢٨٠٠٠ عامل فقط عما سجلته احصاءات البطالة قبل ذلك • وهذا يرجع الى أن وزارة التجارة بدأت فى محاولة طريقة جديدة لقياس القوة العاملة بأمريكا • وطبقا للطريقة القديمة التى كانت مستعملة من قبل فى قياس القوة العاملة يعتبر الاحصاء الاخير أقل بـ ٢٥٠٠٠ شخص مما سجلته الاحصاءات قبل ذلك

صناعة السفن الالمانية :

سجلت صناعة السفن الالمانية مستوى عاليا من الانتاج لم تصله قبل ذلك • وقد بلغ انتاج شهر يناير ماحمولته ٧٥٠٠ طن كما بلغت حمولة ماأنتج فى عام ١٩٥٣ ، ٧٠٠٠٠٠ طن مما أدى الى أن تحتل المانيا المرتبة الثانية بين دول العالم فى صناعة بناء السفن وتدل الشواهد على أنها ستظل محتفظة بهذا المستوى خلال عام ١٩٥٤ ولكن على الرغم من أن أحواض بناء السفن الالمانية محجوزة لمدة سنتين مقدما الا أن صناعة بناء السفن الالمانية تواجه مشاكل التمويل طويل الاجل • وفيما يلى جدول يبين حمولة ما انتج فى الاعوام من ١٩٥٠-١٩٥٣

عام	الحمولة بالاطنان
١٩٥٣	٦٩٨٩٣٢
١٩٥٢	٥١١٥١٠
١٩٥١	٢٥٥٩١٠
١٩٥٠	١٣٧٤٢٨

محصول القطن الهندى : أذيع أخيرا

التقدير الرسمى لمحصول القطن الهندى لموسم ٥٣-٥٤ وقد بلغ ٣ر٢٦٦ر٠٠٠ بالة (وزن البالة ٣٩٢ رطلا) من مساحة قدرها ١٥ر٠٥٣ر٠٠٠ فدان ، وذلك مقابل ٢ر٨٧ر٠٠٠ ٤ بالة من مساحة قدرها ١٣ر٦٧٢ر٠٠٠ فدان فى موسم ١٩٥٢-٥٣ ، ومما يلاحظ ان التقدير لايغطى جميع الاراضى المزروعة قطنا ، وان التجارب الماضية دلت على أن الفرق بين التقدير والمحصول النهائى بلغ ٥ر٨ ٪ هذا وقد قدرت لجنة القطن المركزية الاستشارية الهندية محصول هذا العام بـ ٥ر٤ مليون بالة مقابل ٣ر٥ مليون بالة فى عام ١٩٥٢-٥٣

اقتصاديات الشرق الاوسط

تابع المنشور على صفحة ٩

بخلاف كميات من البصل والثوم وعسل السكر ، والجلود والاثاثات والاقمشة القطنية .

تجارتنا مع تركيا

بالرغم من الانكماش الكبير الذى بلغ حوالى مليون من الجنيهات فى وارداتنا من تركيا فان العجز فى الميزان التجارى معها لايزال كبيرا نظرا لضآلة صادرات مصر الى تركيا. وكان من أهم أغراض الاتفاق التجارى الذى عقد مع تركيا العمل على التقليل من حدة الفجوة بين الواردات والصادرات ويبدو أن أرقام عام ١٩٥٣ لم تتأثر بالاتفاق الجديد .

ويجيء التبغ واوراقه فى مقدمة وارداتنا من تركيا بما قيمته ٤ر١ مليون جنيه من الورق العادى و ٤٠ ألف جنيه من ورق حسن كيف . وتلى ذلك واردات فلنكات السكك الحديدية وقد انخفضت كثيرا عام ١٩٥٣ الى ١٩٦ ألف جنيه مقابل ٨٣٢ ألف جنيه عام ١٩٥٢ . ومن أهم السلع التركية التى ترد الينا أيضا مواد الاغذية « التقليدية » من تين بما قيمته ٨٦ الف جنيه وزبيب وبندق وفستق . وهناك أيضا مواد الصباغة (قالونيا) بما قيمته ٩١ ألف جنيه مقابل ٦٨ ألفا عام ١٩٥٢ والاخشاب حوالى ٦٠ الف جنيه .

أما صادراتنا الى تركيا فلا تظهر الاحصاءات الا الاسمنت بما قيمته ٤٣ ألف جنيه وغزل القطن ٢٠ ألف جنيه مقابل ١٧١ ألفا عام ١٩٥٢ ثم الكتب ٥ آلاف جنيه والحناء ألفان من الجنيهات .

وكانت مصر قد وجدت أن تركيا تستورد مقادير كبيرة من الاسمنت من اسرائيل وعلى ذلك اتفقت مع تركيا على العمل على احلال الاسمنت المصرى محل الاسمنت الاسرائيلى ، وبذلك ترتفع قيمة الصادرات المصرية الى تركيا . والامل كبير فى أن يقوم الاتراك بتنفيذ تعهداتهم فى هذا السبيل خلال العام الحالى

تجارتنا مع العراق

يعتبر العراق مثلا آخرا للبلاد التى تكاد تقتصر العلاقات التجارية معها على جانب الاستيراد . وقد انخفضت قيمة وارداتنا منه بشكل حاد عام ١٩٥٣ اذ لم تتجاوز ٧٥٣ ألف جنيه مقابل ٢ر٣ مليون جنيه عام ١٩٥٢ . ويرجع النقص الكبير الى الاعتماد على البترول السعودى ومشتقاته بدلا من وارداتنا منها من العراق .

وبذلك كادت وارداتنا من العراق تنحصر فى العجوة بما قيمته ٣٤٩ ألف جنيه والشعير ٣٥٠ ألف جنيه ثم الفول الناشف ٣٤ ألف جنيه والسجاجيد الصوفية ١١ ألف جنيه

وفى جانب الصادرات تجيء الكتب فى المقدمة بما قيمته ٣٢ ألف جنيه والصحف والدوريات ١٦ ألف جنيه والافلام السينمائية ٢١ ألف جنيه وحروف وكليشهات الطباعة ٦ آلاف جنيه

تجارتنا مع ايران

هذا بلد ثالث تقتصر معاملاتنا معه على الاستيراد تقريبا وقد انخفضت وارداتنا منه كثيرا هذا العام لعدم استيراد كميات كبيرة من البترول ومشتقاته . وقد أصبحت السجاجيد الصوفية اهم ماوردته ايران لنا بما قيمته ٣٦ ألف جنيه ، مقابل ٧٧ ألفا ثم الفول الناشف ٢٣ ألف جنيه

وفى جانب الصادرات ليس ثمة شيء ذى بال الا الافلام السينمائية بما قيمته ألفان من الجنيهات

تجارتنا مع البلاد السعودية

يبدو من نمو التبادل التجارى بين مصر والبلاد السعودية ان الاتفاق التجارى بينهما يسير دون صعوبات لتحقيق أهدافه . وقد سجلت كلا من الواردات والصادرات ارتفاعا عام ١٩٥٣ بالمقارنة مع ١٩٥٢ ولو أن الزيادة فى الواردات لتحول مشترواتنا من البترول الى هذه البلاد قد فاقت الزيادة فى صادراتنا اليها ، ومن ثم زادت حدة العجز فى الميزان التجارى فأصبح حوالى ٥ر٣ مليون جنيه مقابل ٥ر٢ مليون عام ١٩٥٢ ، واذا أخذنا فى الحسبان ان الحج الى الحجاز يتضمن مصروفات مصرية كبيرة أخرى نجد ان ميزان المدفوعات الجارية يسير فى غير صالح مصر بشكل كبير

وتجيء واردات البترول ومشتقاته فى المقدمة فبلغت قيمة الكيروسين ٢ر١ مليون جنيه بزيادة طفيفة على العام السابق والمازوت ٣ر١ مليون جنيه (٦٤٧ ألفا) وزيت الديزل ٥١٨ ألفا (٣٤٩ ألفا) والسولار ٨٢١ ألفا (٣٢٧ ألفا) والبنزين ٥٤٤ ألفا (٣٦٦ ألفا) وزيوت بترول خام للتكرير ٢٤٩ ألفا مقابل ٤٩٦ ألفا عام ١٩٥٢ وهناك أيضا فحم الحطب بما قيمته ١١٨ ألف جنيه

ويجيء الاسمنت فى مقدمة صادراتنا الى البلاد السعودية بما قيمته ٤٤٥ ألف جنيه أى بزيادة ضخمة عن عام ١٩٥٢ حين لم تتجاوز مبلغ ٣٣ ألف ألف جنيه . ومن صادراتنا الهامة أيضا الملابس الجاهزة الصوفية والقطنية والاحذية والاثاثات والمصنوعات الخشبية ثم السجاير والتبغ المصنوع . وتصدر مصر الى البلاد السعودية أيضا بعض المنتجات الزراعية والغذائية مثل البصل والبطاطس والاطعمة المحفوظة والجبن والحلوى ، كما تصدر بعض الادوية والعقاقير والمواد العطرية بخلاف منتجات الصناعات المصرية الاخرى من زجاج وحلى ومواسير ومصنوعات حديدية وسليلويد

تجارتنا مع اليمن

تجيء اليمن فى مؤخرة بلاد الشرق الاوسط من حيث مجموع تجارتها معنا فى الاتجاهين وقد هبطت وارداتنا منها كثيرا عام ١٩٥٣ بينما ارتفعت صادراتنا اليها بما قيمته ألف من الجنيهات عام ١٩٥٢ الى ٢٢ ألفا عام ١٩٥٣.

والبن غير المحمص هو أهم مانستورده من اليمن وقد هبطت وارداتنا منه الى ١٥ ألف جنيه مقابل ٤٠ ألفا عام ١٩٥٢ ، وتلى ذلك أصناف عطارة بما قيمته ٧ آلاف جنيه مقابل ١٥ ألفا عام ١٩٥٢ ثم الذرة العويجة بما قيمته ٦ آلاف جنيه

وكان غزل القطن أهم صادراتنا لليمن بما قيمته ١٤ ألف جنيه ثم الاسمنت ٦ آلاف من الجنيهات

تجارتنا مع عدن

وتنافس عدن اليمن فى الاصناف التى تصدرها الينا مثل البن الذى استوردنا منه ماقيمته ٦٢ ألف جنيه مقابل ١٧٧ ألفا عام ١٩٥٢ وأصناف العطارة ٥٦ ألفا (٦١ ألفا) ، ثم هناك أوراق التمباك بما قيمته ٦٤ ألف جنيه

وكان البصل أهم صادراتنا الى عدن بما قيمته ١٤ ألف جنيه (٤ آلاف) ثم أفلام السينما ١١ ألفا (٧ آلاف) والكتب المطبوعة ٤ آلاف (٩ آلاف) والقار والاسفلت ٤ آلاف

وارتفعت قيمة البضائع المعاد تصديرها الى عدن عام ١٩٥٣ اذ تضمنت ماقيمته ١٠١ ألف جنيه من الكراكات والقاطرات لسحب السفن

فى الاقتصاد الاوربى :

توسع بريطانيا فى التأمين على الحياة عام ١٩٥٣

تدل الارقام التمهيدية التى عرفت عن نشاط التأمين على الحيـاة فى بريطانيا فى عام ١٩٥٣ على أن أرقاما قياسية جديدة قد سجلت فى العام المنقضى . فمثلا ، تبين من البيانات التى أذاعها ٦٢ بيتا من بيوت التأمين على الحياة أن المبالغ التى أمن عليها فى خلال ذلك العام سواء بناء على عقود فردية أو جماعية قد بلغت جملتهـا ٧٣٦ مليـون جنيـه اسـترلينى مقابل ٦٩٥ مليون جنيه استرلينى فى عام ١٩٥٢

وفى ما يتعلق بمجـال التأمين فى أبواب الصناعة ، تبـين من الارقام التى عرفت حتى الآن أن المبالغ التى أمن بها فى عام ١٩٥٣ بلغت جملتهـا ٢٢٢ مليون جنيه استرلينى مقابل ٢١٧ مليون جنيه استرلينى فى عام ١٩٥٢ . وان تكـن هـذه الارقام تمهيدية ناقصة ، الا أنها تعطى فكرة قريبة من الصواب عن الاتجاه العـام للنشاط فى مجال التأمين فى عام ١٩٥٣ بالمقارنة بعام ١٩٥٢ ، وهو اتجـاه صعودى يدعـو الى التفاؤل بعـد ما استقرت نسبيا قيمة النقد .

وان زيادة حجم التأمين العـادى على الحياة فى عام ١٩٥٣ بمقدار ٦ فى المئة نقط عنه فى عام ١٩٥٢ ليـدل على انحسار موجة الاقبال الشـديد على هذا الضرب من ضروب التـأمين عقب انتهاء الحرب مباشرة ، ولكنـه من ناحية أخرى يدل على أن النمـو فى نشاط التأمين مطـرد فى اتئـاد وهوادة .

والواقع أن أغلب التوسع فى التأمين على الحياة فى السنين الاخـيرة فى بريطانيا انما يرجع الى التـأمين الجمـاعى الخاص بحـالات الوفاة والعجز لعمال المصانع والشركات . وقد ترتب على ذلك أن صار فى أيدى شركات التأمين قدر كبير من طاقـة البلاد الاستثمارية مما جعـل بعض دوائر المال فى بريطانيا يخشى تناقص المدخرات التى تسـتخدم كرؤوس أموال فى المغامرات التجارية . ولكن الرد على هذه الخشية ميسور ، لان الشركات الخاصة بالتأمين فى بريطانيا تسـتثمر أموالها اما بصفة مباشرة أو عن طريق مؤسسات الاقراض فى تمويل الصناعة البريطانية

وحيث انه لم يتسن الحصـول على الارقام الخاصة بعـامى ١٩٥٢ و١٩٥٣ ، فقد اتضح بالرجـوع الى أرقام عام ١٩٥١ أن ٣٠ فى المئة من جملة الامـوال المستثمرة فى شركات التأمين لحساب المعاشات وحـدها يستغل فى أسهم الشركات الصناعية على تفـاوت أنواعها . ولمـا كانت منشآت التأمين مسئولة أمام عملائها الذين يحق لهم تقاضى معاشات متى آن الاوان ، فان من مصلحة المنشآت نفسها أن تتلمس خـير الوسـائل لاستثمار حصيلتهـا من أقسـاط التأمين لتتمكن من الوفاء بالتزاماتها للعمال .

وعقود التأمين الخاصة بالمعاشات عقود ذات آجال طويلة بحكم الضرورة والاقساط التى تدفع اليوم انما يراد بها شراء منافع بعـد وقت طويل . ولهذا تحتسب قيمة الاقساط عـلى أساس عوامل بعيدة كل البعـد عن اليقين الثابت ، مما يحتاج الى تدقيق شديد حتى يراعى فى تقدير قيمـة هـذه الاقساط وفاؤها بالتزامات شركات التأمين ، وعدالتها بالنسـبة للعمال وأصحاب العمل . ورغبة فى تحقيق هذا الهدف ، نشأ فى بريطانيا أخيرا اتجاه الى اعداد بوالص تأمين للمعاشـات تستمتع بنسبة أرباح معينة ، وذلك كى تستطيع شركات التأمين رفع قيمة الاقساط المقـررة على المؤمن عليهم مقابل انتفاعهم من أرباح الشركة .

واذا كان نشاط التأمين الجمـاعى الخـاص بالمعاشـات واضحـا ملموسا فى عام ١٩٥٣ ، فقد نشـط كذلك التأمين الفردى على الحيـاة . والقصد الاول من هـذا النوع من التأمين هو مجابهـة احتمالات الوفاة المبكرة لذوى العائلات . وهناك طرق شتى لمنح بوالص التأمين التى تهدف الى هذا القصد وتجابه جميع المطالب أضف الى ذلك ان التأمين على الحياة ضرب من ضروب الادخار يشجعه أن الحكومة تعفى أقساط التـأمين من ضرائب الدخـل ، وأن التزام المؤمن عليهم بضرورة أداء أقساط التأمـين فى مواقيتهـا يجعلهـم ازاء ادخار اجبارى . ولمـا كان كثير من أرباب العـائلات فى بريطانيا مفتقرين الى التعـود على الادخار ، فان طواف مندوبى شركات التأمين بدورهم لجمع الاقساط حين يحل موعدها يعلمهم نزعة الادخار .

وفى الوقت عينه اتسع نشـاط شركات التأمين البريطانيه فى ما وراء البحار ، حتى لقد بلغت جملة المبالغ الجديدة التى أمن بها فى عام ١٩٥٢ من بلدان ما وراء البحـار أكثر من ١٠٠ مليون جنيـه استرلينى ، ولم يتسن بعد معـرفة أرقام عام ١٩٥٣ ولكن من غير المشكوك فيه أنها تزيد على العـام السابق . ولا ريب فى أن هـذا النشاط يساعد عـلى زيادة ايرادات بريطانيا من الخارج فضـلا عن أنه يشير الى الثقة بالعقود التى تحررها بيوتات التأمين فى بريطانيا .

ويقول خبراء التأمين فى بريطانيا ، اذ يتكهنون بما تصير عليـه الحال فى عام ١٩٥٤ الحالى ، أن المنافسة بين الشركات السبعين التى تباشر مهمـة التأمين على الحياة ستشتد وتقوى ، وأن الاقبال على التـأمين بوجه عام سيستمر محتفظا باتجاهه الصعودى سـواء كان تأمينا جماعيا خاصـا بالمعاشات ، أو تأمينا فرديا خاصـا بالحياة .

وقد أذيع أخيرا تقرير لجنة «ميلرد تاكر» التى بحثت موضوع الضرائب ومدى مساسه بالمعاشات التى تدفع للمؤمنين على حياتهم . وقـد نبهت هذه اللجنة الحكومة الى بعض أسباب النقص فى التشريعات القائمة حـتى تعمل على ملافاتها حرصا على مصلحـة المتقدمين فى السن والذين يعجـزون عن العمل . ويبدو أن الحكومة تميل الى اعادة النظر فى هذه التشريعـات بما يمكن تحقيق الغاية التى قصدتها بغير الاضرار بمصـلحة فئة تكدح من الشعب .

م . ك . بولاد

نظرة فى تقرير اتحاد الصناعات المصرية ١٩٥٢ - ١٩٥٣

أصدر اتحاد الصناعات المصرية كعادته الطيبة كل عام كتابه السنوى الاخير فجاء كعادتنا به شاملا جامعا موضحا للمركز الصناعى والتجارى والزراعى لمصر توضيحا يستشف منه كل خاف وكل مقترح للاصلاح ويهمنا أن نسرد باختصار أهم ماجاء بذلك التقرير وملاحظتنا عليه .

يسرد التقرير المراكز المختلفة للصناعة والزراعة والتجارة عام ١٩٥٢ فاذا راجعنا التاريخ الذى يصدر فيه عادة تبينا أن هناك فترة طويلة تمر بين انتهاء العام واصدار التقرير مما يقلل من الفائدة المرجوة منه وانا لنأمل أن يصدر التقرير مستقبلا فى فترة قريبة من انتهاء العام حتى يستكمل عناصر التأثير والتوجيه .

ثم يبدأ التقرير بسرد الظروف الشاقة التى عاصرت سنة ١٩٥٢ ثم يوضح أن الاسس التى قام عليها العهد الجديد انما ترتكز على رفع شأن الصناعة ثم يعود الى عبارته التقليدية فيقول « ان وجوه الضعف فى الصناعة المصرية ليست فى تكوين المصانع ووسائلها ونظمها بقدر ماهى فى الجو التشريعى والادارى الذى تتنفس فيه وفيما يجب عمله لتنقيته وتقويته بقدر ماتوجد فى التعليم الفنى وكيف يجب أن يتم والادخار وكيف يجب أن يشجع والاستثمار ومايجب أن يحاط به من رعاية ، والائتمان والملاءمة بينه وبين ظروفنا الاقتصادية الجديدة والضرائب وكيف يجب أن توضح وتقدر وتجبى » ونحن وان كنا نوافق التقرير على كل ما جاء بالشق الثانى من تلك العبارة فاننا لن نخلى الصناعة نفسها بنظمها وأساليبها وادارتها من المسئولية الاولى . فبحث مقارن بين كثير من المصانع المصرية وما يقابلها من المصانع المشابهة التى تقوم على نفس الاسس يرينا فرقا كبيرا فى تكلفة الانتاج لا لنقص فى مستويات الاجور هناك عن هنا وانما لنقص فى التنظيم والادارة وعدم اكتمال الضمير الانتاجى وقد سبق أن قدمنا على صفحات هذه المجلة بحثا مقارنا لاحدى الصناعات هنا وتكاليف الانتاج فيها مع قرينتها فى بعض الدول الخارجية وخرجنا من ذلك البحث بنتيجة مؤسفة هى أن هناك فارقا كبيرا قد يصل الى ٢٥ فى المائة من تكاليف الانتاج هنا زيادة عن هناك لامبرر أصلا لوجوده.

وبعد ذلك يسرد التقرير تفاصيل الصناعات المختلفة فيبدأ الحديث من وجهة عامة موضحا اتجاه الاعمال الى الركود مفسرا ماجاء فى مقدمة التقرير التى أوردنا نصها من أسباب طوراً فى التشريعات الاجتماعية السابقة لاوانها والتشريعات الضرائبية المعقدة وتوجيه الاستثمارات وجهة ليست بالمثلى ومركز رأس المال فى الاقتصاد المصرى ثم يفصل أهم صناعات مصر وهى :

١ ـ صناعة الغزل والنسج وأول مراتبها الحليج : ينظر التقرير اثر الاضطراب والحالة الشاذة التى عاصرت عام ١٩٥٢ وأدت الى شل حركة التعامل فى القطن نتيجة رفع اسعاره بصورة مفتعلة وبالتالى أخرت حلجه وأوجدت اضطرابا فى أعمال المحالج وقد قدر انتاج القطن عام ١٩٥٢ ــ ١٩٥٣ بحوالى ٩ر٢١٣ر٠٠٠ قنطار محلوج كما قدر متوسط انتاج الفدان بـ ٤ر٦٧ قنطار مقابل ٣ر٩٦ فى موسم ١٩٥١ ــ ١٩٥٢ وان كان لايقارن بمعدل سنة ١٩٤٨ (٦ر٠٦) قنطار وقد وجه التقرير نظر وزارة الزراعة الى هبوط مستوى الاقطان المصرية وخصوصا الاشمونى بسبب السياسة المتبعة فى البذرة والتقاوى وقد أقترحت الغرفة الغاء الرسم الذى تفرضه وزارة الزراعة على البذرة وقد تم ذلك . كما اقترحت الغرفة قصر تجارة البذرة على المحالج والبنوك والتجار المعروفين حتى لايكون هناك تلاعب فيها .

أما **غزل القطن ونسجه** : فيوضح التقرير أن استهلاك المصانع المصرية سنة ١٩٥٢ بلغ ١ر٣٧٤ر٢٨٦ قنطارا مقابل ١ر٤٧١ر٢٠٤ قناطير عام ١٩٥١ هذا بينما زاد انتاج الغزل ٥٥ر٦٩٣ طنا مقابل ٥٣ر٣٦٩ طنا وهو أكبر رقم وصلت اليه مصانع الغزل المصرية الى الآن .

أما عن سوق الغزل والمنسوجات فقد كان عام ١٩٥٢ بالنسبة لها عام كساد ففى أوله ارتباك عام وفى آخره اجراءات تموينية عنيفة من تحديد أرباح لاخراج موزعى الجملة وقد كان الطلب على الاقمشة الشتوية أكثر منه على الاقمشة الصيفية بعكس العام السابق .

وقد هبطت صادرات مصر من المنسوجات القطنية نتيجة للازمة التى واجهت صناعة الغزل فى العالم على اثر انهيار أسعار الخامات عقب نهاية سنة ١٩٥١ وتمهل المستهلكين فى الشراء (الاستهلاك العالمى يتراوح بين ٣٤ ألف مليون ياردة و ٤٠ ألف مليون ياردة) ويلاحظ أن صادراتنا من المنسوجات الى لبيبا قد زادت زيادة كبيرة حتى بلغت ٣٣٩٢٥٨ كيلوجراما قيمتها ٢٢٧ر٧٧٦ جنيها مصريا اما مع الباكستان فقد انخفضت القيمة نتيجة لقيود النقد هناك وقد دعا التقرير الحكومة للالتفات للبلاد العربية التى لاتنتج الا قدرا يسيرا من حاجاتها وكذا لتشجيع التصدير خصوصا وان الحرب الاخيرة قد أخلت من مراكز توزيع وانتاج المنسوجات فهبط مركز بعض الدول المنتجة كانجلترا وارتفع غيرها كمصر

أما المنسوجات الحريرية : فقد عانت صعوبات أول العام لم تتغلب عليها الا فى شهر يونية سنة ١٩٥٢ حين زيدت الرسوم الجمركية على الاقمشة الحريرية كما توجهت المصانع لانتاج انواع جديدة وقد يسرت الحكومة فى ١١ ديسمبر سنة ١٩٥٣ على المصانع حين اباحة الدروباك والادخال المؤقت .

ويعتبر السودان أهم عملاء المصانع المصرية للحرير غير أن رقم مبيعاتنا اليه لم يزد بينما تضاعف استيراده من هذه الاصناف من تشيكوسلوفاكيا (٨ أضعاف) وايطاليا وغيرها . ثم يأتى غزل الصوف ونسجه فيسجل عام ١٩٥٢ ارتفاعا فى الانتاج وبالتالى هبوطا فى الواردات الاجنبية ويظهر ذلك بوضوح عقب رفع الرسوم الجمركية فى يونية من ذلك العام .

وأما صناعة الطرابيش : فقد هبطت الى الثلثين تقريبا للاتجاهات الحديثة .

وأما صناعة البطاطين : فقد اتسعت حتى أصبحت تغطى كل الاستهلاك المحلى تقريبا وتطرق باب التصدير وقد بلغت قدرة المصانع المحلية مليونى قطعة تزن اربعة ملايين

كيلو بينما يقدر الاستهلاك المحلى بالنصف واصبحت تلك الصناعة تستهلك كل خام الصوف المحلى .

ثم تأتى **صناعة الالياف النباتية :** وأهمها الكتان الذى زاد تصريفه بعد فتح أسواق المانيا وهنغاريا وفنلندا وازدياد اقبال ايطاليا وبلجيكا على شرائه وتعد اسكتلندا اكبر عميل لنا فى هذا الصنف .

أما المنتجات التى تعتمد على الكتان وأهمها الدوبارة والغزل فانها تلاقى منافسة شديدة من المنتجات الايطالية رغم تحسين الانتاج المحلى اماعصير بذر الكتان من الزيوت فانه يلقى منافسة قتالة من الانتاج الخارجى بعد أن أصبحت الرسوم الجمركية لا شيء تقريبا ولا بد من اعادة النظر فى الرسوم الجمركية لحماية تلك الصناعة .

أما صناعة الجوت فقد كانت على وشك الانهيار بسبب وفرة المخزون منه وما عمدت اليه الهند من الغاء نظام الحصص وتخفيض ضريبة الصادر تخفيضا جسيما . وقد ساعدت الحكومة صناعة الجوت باعانتها بالمبالغ اللازمة على أن تسدد فى بحر ١٠ سنوات فى حالة زيادة الارباح عن ١٠ فى المائة من رأس المال .

وتبلغ القدرة الانتاجية الكاملة لشركة الجوت ثلاثة آلاف طن سنويا أى حوالى ١٠ فى المائة من مجموع الاستهلاك .

أما السينرال فقد توقف المصنع الذى ينتجه خلال العام وتقدر الطاقة الانتاجية لذلك المصنع وهو الوحيد فى الشرق الاوسط بـ ٦ أطنان يوميا اما الاستهلاك المحلى فـ ١/٪ الانتاج

أما صناعة شغل السنارة فهى مازالت فى سبيل تثبيت مركزها بما يقلل تدريجيا من المستورد من الخارج .

٢ ــ ثم تأتى الصناعات الغذائية وأولها فى مصر صناعة الارز التى تعانى من قلة المحصول بينما تتزايد القوة الانتاجية للمضارب وعلى ذلك فالواجب التوسع فى زراعة الارز وعدم التصريح باقامة مضارب جديدة ووضع سياسة ثابتة لزراعة وصناعة وتجارة الارز ويكفى ان انتاج الارز **قد هبط** من ٨٩٩٫٠٠٠ طن سنة ١٩٤٨ الى ٣٥٠٫٠٠٠ طن فى سنة ١٩٥٢

ثم تأتى **صناعة الالبان** واتجاهاتها تبعث على التفاؤل فكمية البرسيم المزروع فى ازدياد وكذا الفول وقد زاد عدد رؤوس الماشية التى تقدر بحوالى مليونى رأس بالقطر المصرى. وقد تم فى خلال فترة صيف سنة ١٩٥٢ انشاء معمل كبير بمدينة الاسكندرية ويقدر انتاجه بحوالى ١٨٫٠٠٠ لتر لبن يوميا حاليا يزيد فى المستقبل الى ٨٠٫٠٠٠ لتر ، غير ان التفاؤل لايجب أن يزيد عن حده فما زلنا فى حاجة لاستيراد كميات كبيرة من الخارج ولا بد من وضع سياسة ثابتة فى هذا السبيل ترمى الى تسهيل سبل نقل اللبن والتخفيف من الاعمال الملقاة على عاتق الحيوانات المدرة للبن والعناية بصحتها وتغذيتها وابداء النصح الى الفلاحين للعناية بمواشيهم وقد صدر فى عام ١٩٥٢ تشريع ينظم عملية انتاج الالبان كما سعر اللبن .

أما صناعة المحفوظات الغذائية (الخضر والطماطم والفاكهة المحفوظة) فقد أخذت الحكومة أخيرا فى تخفيف الصعوبات التى تلاقيها تلك الصناعة فسمحت بأصدار كميات متفاوتة من منتجاتها فاتجه المنتجون الى زيادة انتاجهم بعد اطمئنانهم الى امكان تصريفه ويقدر رأس المال المستثمر فى تلك الصناعة بمبلغ ٦٠٠ ألف جنيه والعمال المشتغلين بها حوالى ١٠٠٠ عامل وتطالب تلك الصناعة الحكومة بعدة تسهيلات منها التوسع فى زراعة الخضر والغاء الرسوم على الصفيح المستخدم وتوفير العملات لمشترى خامات تلك الصناعة من الخارج واعفاء السكر المستخدم فى تلك الصناعة من رسم الانتاج وتفضيل منتجاتها فى تموين المدارس والجيش وتشجيع التصدير ورفع التدريب المهنى عن طريق وزارة الزراعة .

أما صناعة البصل المجفف فان صادراتها لم تتجاوز منذ عام ١٩٤٢ ٥ فى المائة (٩٥٨٠ طنا) من محصول البصل الذى بلغ الصادر منه ٣٦ فى المائة بينما أن مقدرة مصانع البصل المجفف تصل الى ٦٥٫٠٠٠ طن من البصل الغض فى العام . وقد أصبح البصل فى المرتبة الثانية من الاهمية بعد القطن وتطلب تلك الصناعة من الحكومة منع تصدير البصل الغض النقضة والغاء حصص التصدير وادخال البصل ضمن الاتفاقيات التجارية وتدخل الحكومة لتخفيف القيود الموضوعة على هذا الصنف فى الدول الاجنبية وخصوصا الولايات المتحدة .

أما صناعة اللحوم المحفوظة فما زالت راكدة ولا يبدو أمامها مستقبل يشر .

وأما صناعة الاعجنة الغذائية فان أمكانياتها أكبر من انتاجها حيث تمنعها قيود التصدير .

أما صناعة السكر فقد صادفت هبوطا فى الاسعار مرده زيادة الانتاج العالمى الى ٣٧ مليون طن بزيادة ٧ ملايين طن بينما لم يساير الاستهلاك الزيادة فى الانتاج للقيود التى تضعها الدول على استهلاك هذا الصنف وقد بلغ الانتاج المصرى ١٨٨ الف طن سنة ١٩٥٢ وهو مستوى منخفض اذ يبلغ استهلاك القطر المصرى ٣٠٠٫٠٠٠ طن سنويا

أما صناعة الحلاوى التى تبلغ رؤوس الاموال المستثمرة فيها ٨٥٠٫٠٠٠ر٤ فقد زاد نشاطها الا ان زيادة سعر السكر خلال عام ١٩٥١ قد أدى الى اضعاف مركز منتجاتها فى الاسواق الشرقية

أما صناعة الحلاوة الطحينية فقد بلغت سنة ١٩٥٢ ــ ٣١٫٠٦٨ طنا بما يزيد عن العام السابق ويدخل فى صناعتها السمسم بنسبة النصف

٣ ــ ثم يأتى القسم الثالث من الصناعات وهو الصناعات الاستخراجية والمعدنية والميكانيكية والبترولية ويبتدؤها التقرير بـ :

المناجم والمحاجر والبترول وقد سجل أنتاج صناعة التعدين زيادة كبيرة فى المنجنيز والرصاص ونقصا ملموسا فى الملح وقد انتعشت صادرات المناجم فيما عدا الملح رغم صعوبة الحصول على المفرقعات اللازمة وارتفاع اسعارها وقد لبت الحكومة بعض طلبات صناعة التعدين بأصدار القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٢

أما **البترول** فانتاجه فى ثبات (٢٫٣٧٧٫٣٠٠) متر مكعب سنة ١٩٥٢ وهذا لايكفى القطر وعلى ذلك يستورد من الخارج ماقيمته حوالى ١٣ (ثلاثة عشر مليونا من الجنيهات)

وأما الفوسفات فانخفض نتاجه من ٤٥٠٫٠٠٠ طن سنة ١٩٥١ **الى**

البقية على صفحة ٢٧

تحسين أحوال العمال المستخدمين فى صناعة الزيت

أذاعت الحكومة العربية السعودية بيانا على اثر زيارة جلالة الملك سعود لمناطق الزيت فى الظهران ، قالت فيه ان جلالته رأس الاجتماعات التى عقدها رجال الحكومة والهيئة الملكية رغبة فى الوصول مع شركة الزيت العربية الامريكية الى تسوية عادلة تضمن للعمال حقوقهم ومصالحهم وتعود عليهم بالخير العميم .

فأمر الملك سعود بتنفيذ ما تحقق من انه سيعود بالنفع الجزيل على العمال وعلى المصلحة العامة وفقا لما يلى :

أولا ـ رفع الاجور وتحسين حالة المعيشة

ا ـ تزداد أجور جميع الموظفين السعوديين بنسبة ٢٠ ٪ لكل من يتقاضى أجرا قدره عشرة ريالات سعودية يوميا أو أقل ، و١٥ ٪ لكل من يتقاضى أجرا يزيد على عشرة ريالات حتى عشرين ريالا يوميا و١٢ ٪ لكل من يتقاضى أجرا يزيد على عشرين ريالا فى اليوم . وتطبق هذه الزيادة على جميع الموظفين السعوديين الذين يتقاضون أجورهم يوميا أو شهريا من جميع الدرجات ، وعلى الدرجات ذات الاجر الثابت والدرجات ذات الحدين الادنى والاعلى . ويسرى هذا القرار من أول يناير ١٩٥٤

ب ـ تقوم شركة الزيت بتقديم وجبة فطور صباحية كافية للموظفين يوميا مقابل ربع ريال سعودى وذلك علاوة على وجبة الغذاء التى تقدم لهم بنفس القيمة .

ج ـ تبيع الشركة كساء مؤلفا من قميص وبنطلون لكل عامل مرة كل ستة أشهر بنصف القيمة التى يباع بها عادة فى حوانيت الشركة .

ثانيا ـ وسائل النقل

تقوم الشركة بنقل جميع الموظفين الذين يقطنون خارج الاحياء الصناعية الى محل العمل وبالعكس وتذلل جميع مصاعب الانتقال الحالية . ويسرى القرار على جميع الموظفين على اختلاف جنسياتهم .

ثالثا ـ الاجازات

تمنح الشركة جميع الموظفين السعوديين اجازات مماثلة لاجازات الموظفين الاجانب الذين يجلبون من المناطق الواقعة شرق المحيط الاطلنطى .

وتقدم الشركة وسائل النقل فى مدة الاجازات لموظفيها السعوديين اذا كان هذا النظام معمولا به فى شركات الزيت المجاورة أو فى الولايات المتحدة .

رابعا ـ المستشفيات والعناية الطبية

يعالج جميع موظفى الشركة على اختلاف جنسياتهم فى المبنى الصحى الجديد ابتداء من ١٨ فبراير الماضى ويقدم العلاج الطبى بالمجان الى عمال الزيت وعائلاتهم على أجمل وجه وأطيبه وفى الحالات الاضطرارية التى تبلغ الى الجهات الصحية ، تتخذ الشركة وسائل نقل المرضى لمسافات معقولة وتقوم الشركة بالحاق أبنية اضافية الى المبنى الصحى الجديد يستوعب ١٠٧ أسرة فى خلال العام الحالى .

وتنشىء الشركة فى عام ١٩٥٥ مرافق صحية ثابتة فى منطقة «بقيق» كما تدرس اللغة العربية لموظفيها الاجانب فى المستشفيات لتسهيل التفاهم مع الموظفين السعوديين . وتستمر الشركة فى تدريب ممرضين سعوديين ليحلوا محل الممرضين الاجانب . كما تقوم الشركة بنقل العمال المرضى والمصابين من أماكن عملهم وسكناهم فى الاحياء الصناعية الى المستشفيات وبالعكس ، وستعد مراكز اسعاف طبية فى أحياء السكنى الصناعية

خامسا ـ المدارس والتعليم

تقوم الشركة ببناء مراكز للتدريب الصناعى فى الظهران وبقيق خلال العام الحالى ، وستكون هذه المبانى مجهزة بآلات تكييف الهواء وبآلات تبريد الماء وبجميع ما تحتاج اليه من مرافق على أحدث طراز . كما تبنى مدارس لتعليم أبناء العمال حسب الخرائط والتصميمات التى تم الاتفاق عليها مع الحكومة فى مناطق الدمام والخبر والثقبة وراجحة ورحيمة وصفوة والقطيف والهفوف .

سادسا ـ نظام الترقيات والدرجات

تعمل الشركة على تبسيط وظائف المراقبين حتى تتيح فرصة أكبر للعمال السعوديين فى الوصول الى الوظائف الرئيسيه ، بحيث لاتكون اللغة الانجليزية عقبة فى سبيل ترقية أى عامل الا بقدر ما يتطلبه العامل لاداء عمله . ويعد نظام بمقتضاه يستطيع العامل أن يرفع شكواه الى الرؤساء الكبار فى الشركة اذا كانت له شكوى من رئيسه المباشر ، على أن يكون له الحق فى الاطلاع على التقارير غير المرضية التى كتبت عنه وأن يناقشها ويرد عليها مع ضرورة عرضها عليه لتوقيعها اذا أمكن .

وتبذل الشركة غاية جهدها لتزويد مكتب العمل وفروعه بجميع البيانات والمسائل التى تتعلق بالعمال بما فى ذلك تقديم التقارير الاحصائية الخاصة بشئون العمال ، وتعمل الشركة على أن تيسر للعامل الاطلاع على اجراءات الشركة وأنظمتها فيما يتعلق بشئونهم .

وعندما يتساوى الموظف السعودى مع الموظف الاجنبى فى المقدرة على أداء الوظيفة ، تعطى الاولوية للموظف السعودى ، على أن يتقاضى نفس المرتب الذى يدفع لمن يماثله من الموظفين الذين يجلبون من المناطق الواقعة شرق الاطلنطى

سابعا ـ المساكن

فيما يتعلق بالعمال العزاب ، تقدم لهم الشركة الماء الكافى فى أحياء سكنى العمال العموميين وتستمر فى تقديم الماء الساخن ، كما تقدم لهم الاثاث اللازم حسب القوائم المعمول بها فى ادارة المساكن حاليا ، وتعنى باصلاحه وصونه ليبقى دائما فى حالة جيدة . وتؤلف هيئة مؤقتة من الحكومة والشركة لتهيئة أحسن السبل لمنع غير العمال من السكنى فى أحيائهم وللمحافظة على نظافة هذه الاحياء ووضع أسوار لها على أساس ماتقضى به النظم السارية . ويلاحظ أن تكون حوانيت الشركة مزودة بالطعام الجيد الكافى لسد حاجة العمال ، كما تحرص الشركة على عدم الزام أحد من العمال

باخلاء مسكنه اثناء غيابه فى اجازته

أما فيما يتعلق بالمساكن الخاصة بالموظفين ذوى العائلات ، فأن الشركة تستمر فى منح هؤلاء الموظفين قروضا لبناء مساكن لهم طبقا للنظام المعمول به الآن مع ملاحظة أنه قد أدخلت عليه تعديلات منها أن تتحمل الشركة ٢٠٪ من تكاليف المسكن الذى يبنيه أو يشتريه العامل بمقتضى نظام القرض المعمول به بالشركة ، وتسرى هذه القاعدة على العمال الذين سبق لهم أن بنوا أو أشتروا منازل بمقتضى نظام القرض • ومنها تمكين كل عامل اشترى أو بنى منزلا طبقا لنظام القرض ويريد أن يتخلى عن منزله من أن يسترد من الشركة ما دفعه من نقود بعد خصم ما يوازى ١٥٪ من مجموع مرتبه وعلاوة السكن كأجر للمنزل عن المدة التي ظل خلالها حائزا للمنزل • وتتخذ الحكومة السعودية من ناحيتها الاجراءات الكفيلة بتنفيذ ذلك •

ويكون للعامل الرأى الاخير فى اختيار الخريطة والمقاول وغير ذلك مما يتعلق بالمنازل التى تبنى طبقا لنظام القرض • وتعهدت الحكومة بدراسة المقترحات الخاصة بمساعدة العمال على الحصول على الاراضى اللازمة لبناء مساكن عليها ، وايجاد أماكن صالحة لانشاء مدن جديدة •

ثامنا ـ تحسينات أخرى

تهيىء الشركة للعمال المياه الباردة فى أماكن العمل وكذلك الحمامات الكافية • وتمتنع الشركة عن نقل عامل من عمله الى عمل من نوع آخر الا بناء على طلبه أو موافقته أو اذا اقتضت ذلك مصلحة العمل •

معاملة عدل وانصاف

وجاء فى مذكرة الملك سعود ان الشركة قد قررت أن غايتها المثلى هى أن تعامل جميع الموظفين السعوديين معاملة عدل وانصاف بما يحفظ لهم حقوقهم ويصون لهم كرامتهم

كما أكد جلالته أن رعاية شعبه هى أولى المسائل التى يحرص عليها جلالته رغبة فى أن يرقى بمواطنيه الى المكانة اللائقة بهم كشعب حى كريم

هذا وقد أمر الملك سعود بتأليف لجنة دائمة يكون مركزها الظهران تتألف من أهل الخبرة والكفاءة ، ويكون عملها مراعاة تطبيق القواعد التى سبق ايرادها وتتبع كل دعوى وكل شكوى من العمال فى دوائرها المختصة سواء لدى المصالح الحكومية أو لدى الشركة أو لدى مكتب العمل والعمال • ودراسة كل ما يتعلق بأحوال العمال ووسائل ترقيتهم والترفيه عنهم ورفع مستوى معيشتهم أسوة بالعمال الآخرين فى جميع أنحاء العالم •

كما أمر جلالته بأن يكون لمكتب العمل والعمال فروع فى جميع مراكز منطقة الزيت لتسهيل تلقى الشكاوى وسرعة البت فيها بما يحفظ لهم حقوقهم قبل الشركة وبما يوفر عليهم المشقة فى تقديم قضاياهم وتعقبها •

ميزانية أمريكا كما قدمها الرئيس الى الكنجرس

تقدم الرئيس الامريـــكى دوايت ايزنهاور الى الكونجرس الامريكى فى الاسبوع الاخــير من ينـاير الماضى بمشروع ميزانية السنة المالية التى تنتهى فى ٣٠ يونية سنة ١٩٥٥ وقد خفضت مصروفات برامج الامن الوطنى بحوالى ٩٠٠ر٣ مليــون دولار الى ٩٠٠ر٤٤ مليون دولار وهو مايعادل ٦٨ ٪ من مجموع الميزانية وهذا أهم خفض فى باب المصروفات اذ يبلـغ الخفض الاجمالى ٣٠٠ر٥ مليون دولار عما كانت عليه تقديرات مصروفات عام ١٩٥١ـ١٩٥٤ البالغة ٧٠٩٠٠ مليون دولار ويبين الجـدول المرافق تطورات الميزانيـــة الامريكيـــة فى السنين المذكورة

(بملايين الدولارات الامريكية)

السنة	الايرادات	المصروفات	العجز أو الناقص (+) (−)
١٩١٧	١١٢٤	١٩٧٧	− ٨٥٣
١٩١٩	٥١٥٢	١٨٥١٥	− ١٣٣٦٣
١٩٢٥	٣٧٨٠	٣٠٦٣	+ ٧١٧
١٩٣٠	٤١٧٧	٣٤٤٠	+ ٧٣٧
١٩٣٥	٣٧٢٩	٦٥٢٠	− ٢٧٩١
١٩٤٠	٥٢٦٤	٩١٨٢	− ٣٩١٨
١٩٤٥	٤٤٧٦٢	٩٨٧٠٣	− ٥٣٩٤١
١٩٥٠	٣٧٠٤٥	٤٠١٥٦	− ٣١١١
١٩٥١	٤٨١٤٣	٤٤٦٣٣	+ ٣٥١٠
١٩٥٢	٦١٣٩٣	٦٥٤١٠	− ٤٠١٧
١٩٥٣	٦٤٥٩٣	٧٣٩٨٢	− ٩٣٨٩
١٩٥٤	٦٧٦٢٨	٧٠٩٠٢	− ٣٢٧٤
١٩٥٥	٦٢٦٤٢	٦٥٥٧٠	− ٢٩٢٨

ولقد اقترح الرئيس مشروعا لمدة ثلاث سنوات تستعمل فيها ماقيمتـه ١٠٠٠ مليون دولار من فائض الانتاج الزراعى للولايا ت المتحدة لتقـــوية اقتصاديات البلاد الصديقة .

ويقترح ايزنهاور خفض الضرائب بحيث لايؤدى خفضهـــا الى عوامـل تضخمية وكذا زيادة الحد القانونى للدين العام اذ انه بلغ الآن ٢٧٥٠٠٠ مليون دولار وهو نهـاية الحـد . وبالرغم من انخفاض مخصصـــات البنود الرئيسية للمصروفات بحوالى ١٥ ٪ عن الميزانية السابقة الا انها أكبر بكثير من مثيلاتها فى عام ١٩٥١ وأبرز مافيها هـو تخصيص ٢٤٢٥ مليون دولار للنشاط الذرى أى بزيادة قدرها ٢٢٥ مليون دولار ، وقد طالب ايزنهاور بتعديل قانون النشاط الذرى الحالى ليســمح بزيادة اشــتراك الصناعات المختلفـــة ، والمشروعات الخاصة فى أمريكا فى تنمية وتشجيع استعمال الطاقة الذرية لاغراض السلم أما مصروفات التخزين فسوف تقل كثيرا عما كانت عليه فى العام السابق وذلك لسببين هما أولا ان الولايات المتحدة قد أمكنها الوصول فى هذا المضمار الى هدفها الذى كانت تصبو اليه وثانيا نظرا لهبوط الاسعار العالمية للمـواد التى تحتاج اليها أمريكا . وستتناقص هذه المصروفات من ٩١٩ مليون دولار فى ١٩٥٣ الى ٧٧٠ مليون دولار فى ١٩٥٤ ، ٥٨٥ فى عام ١٩٥٥ ومن المنتظر ان يتم تخزين ماقيمته ٥٥٠٠ مليون دولار من السلع فى آخر يونية ١٩٥٥ من قيمة المواد المراد تخزينها وهى ٧٢٠٠ مليون دولار كما طالب ايزنهاور بتعـديل القانون السارى الخاص بسياســة دعم المحاصيـل الزراعية ليس فقط لصالح المزارعين بل أيضا لانه يعود على الدولة بمنافع كبيرة وتقدر احتياجات نشاط هيئة الائتمان السلعى خــلال العام المالى ١٩٥٥ بـ ٣٠٠٠ مليون دولار

وقد أضاف الى ذلك انه يجب المحافظة على الكيان الحربى للولايات المتحدة قويا متينا فى الداخل والخارج وذلك بتشجيع تنمية الابحاث الفنية وزيادة القوة الجوية وقد أبدى الرئيس رأيه فى الهبوط الذى حدث فى النشاط الاقتصادى خـلال عام ١٩٥٣ وقال بأن يسترجع نفسه بنفسه مشيرا الى ان تقلبات الاقتصاد الامريكى منـذ انتهاء الحرب لم تكن خطيرة حتى تؤدى الى مثل ماحدث فى عام ١٩٣١، كما أن التعديلات التى طرأت عـلى المخزون من السلع وكذا تنبؤات نقصان الطلب يعتبران من العوامل التى أدت الى انخفاض الانتاج فى منتصف عام ١٩٥٣ ، ويعتبر ايزنهاور ان تخفيض الضرائب اجراء مشجع ، وبالرغم من أن الثقة فى المستقبل كبيرة تؤكدها اتجاهات وول ستريت الا أن البعض يرى عدم الاسراف فى التفاؤل وأخيرا فان ايزنهاور صرح بأن حكومته لن تتوانى عن اتخاذ الاجراءات اللازمة من تعديل فى الهيكل الضرائبى أو اتباع سياسة المشروعات العامة على نطاق واسع واتباع مايلزم من سياســة نقدية وائتمانية لتطـابق الاحوال السائدة وذلك فى الاحوال التى يبدو فيها خطر هبوط النشاط الاقتصادى وتراجعه .

سـياسة البرازيل الاقتصاديه

نظرا لما يسود البرازيل من تضخم يخشى أن يستفحل أمره اقترح وزير ماليتها مستر فارجاس عدة اجراءات لمحاربته والحد من استفحاله منهـا تأجيل القروض الجديدة التى يمنحها بنك البرازيل الى الولايات ومجلس البلديات لمدة سنة ، وعدم اعتـراف الحـكومة بأى عقـد يبرم لتقـديم خدمات أو القيام بأى عمل للمنشآت العامة أو المصالح الحكومية كمـا أنه لايمكن الحصول على اذن اسـتيراد أو فتح اعتماد بالعملة الاجنبية الا بعد الرجوع الى مراقب العملة والائتمان أما بالنسبة لنقص البضائع المستوردة فليس أمام البرازيل الا أن تزيد من صادراتها وان تستورد فى حدود قيمة صادراتهـا ، وقد وافقت الحـكومة اخيرا على برنامج يؤدى الى التوسع فى تكـرير البتـرول

سوق المطـــاط فى العـــالم

يلوح أن صنـاعة المطاط الطبيعي ستتخذ فى خلال هذا العـام اتجاها يختلف عن اتجاهها فى الاعوام الماضية ذلك لان أمريكا قد أشرفت على استكمال جميع حاجاتهـا من المطاط لأغراضها الاستراتيجيـة ، والمعروف أن أمريكا هى أكبر دولة مستهلكة للفائض من المطاط فى الاسواق ٠

ثم جاء تقرير لجنة راندل الاقتصادية التى ألفها الرئيس ايزنهاور فاعترضت اعتراضا شديدا على الاتفاقات الخاصة بشراء السلع ممـا قضى على كل أمل فى حفظ أسعـار المطاط مستقرة فى أنحاء العالم

غير أن النظرة الى أسـواق المطاط يمكن أن تكون مشبعة بالتفـاؤل فى خلال عام ١٩٥٤ ، ومن أسباب ذلك أنه ليس هناك ما يثقل انتـاج العالم الحالى من فائض تخلف عن المـاضى ٠ قدر أول الامر بنحو ٢٠٠ ألف طن ، ثم عدل فى اكتوبر الى ١٦٩ ألف طن والتقديرات الأولية تدل على أن انتاج المطاط الطبيعى فى العـالم انخفض انخفاضا يسيـرا بنحو ٦٨٫٠٠٠ طن فى عام ١٩٥٣ فأصبحت جملة الانتاج ١٫٧١٧٫٠٠٠ طن ، بينمـا ارتفـع الاستهـلاك الى ١٫٥٦٥٫٠٠٠ طن ، وترتب على ذلك أن الفضـلة المتخلفة لا تـكاد تزيد على ١٥٠ ألف طن وما هى بعبء ثقيل ، وخاصة اذا عرفنـا أن أمريكا قد اشترت منهـا نحو ٧٠ ألف طن للأغراض الاستراتيجيـة واشترت بريطانيا نحو ٢٠ ألف طن ٠ وما يتبـقى وقـدره ٦٠ ألف طن قد بولغ فى تقـديره لان المختزن عنـد المستهلكين من المطاط الطبيعى فى عام ١٩٥٣ قد قدر باثنين وأربعـين ألف طن فقط ٠

ولم تتبين هذه الموازنة غير المتوقعة بين العرض والطلب الا متأخرة ، ولهذا لم تفلح فى وقف تناقص أسعار المطاط فى خلال العام المنقضى

وقد بدأ انهيـار الاسعـار عندما أعلنت الحكومة الامريكيـة فى أواخر عام ١٩٥٢ اعتزامهـا اعادة تشغيـل مصانع المطاط الصناعى الكثيرة النفقات ثم تداعت الاسعـار على اثر ما عرف من وجود فضلة وهميـة فى انتـاج المطاط الطبيعى ٠ فبين ديسمبر ١٩٥٢ واكتوبر ١٩٥٣ انخفض سعر البضاعة الحاضرة للمطاط من ٢٨ ١/٢ بنس الى ١٦ بنسا للرطل ٠ ومنذ اكتوبر أخذ السعر يتقلب فى جو من الارتياب بين ١٦ بنسا و١٨ بنسـا للرطل ٠ فلما حدث هذا النقص فى السعر ، أغرى الولايات المتحدة على شراء نسبة كبيرة من الفائض وبالتالى زاد استهلاكها من المطاط الطبيعى بالنسبة لجملة استهلاكها من المطاط ٠ وفى النصف الاول من عام ١٩٥٣ كانت نسبة المطاط الطبيعى الى الاستـهلاك الاجمـالى للمطاط فى الولايات المتحدة ٣٩٫٦ فى المئة ٠ وفى نهـاية ديسمبر ارتفعت هذه النسبة بالتدريج حتى صـارت ٤٦ فى المئة على الرغم من أن جملة الاستهلاك قد انخفضت فى النصف الثانى من ذلك العام ٠

وفى عام ١٩٥٣ كله ، ارتفع استهلاك الولايات المتحـدة من المطاط الطبيعى بنحـو ١٠٠ ألف طن فبلغ ٥٥٣ ألف طن ، أى ما يعـادل زيادة الاستهلاك فى العالم كله

والتقديرات التى أعدت عن الطلب والعـرض للمطاط الطبيـعى فى عام ١٩٥٤ تدل على أن الميـزان بينهمـا سيكون متوازنا ٠ ويتوقع مستصنعو المطاط الامريكيون انخفاضا يسيرا فى جملة استهلاكهم منه ، أى أن الاستهلاك ينتظر أن ينخفض من ١٫٣٣٤٫٠٠٠ طن فى عام ١٩٥٣ الى نحو ١٫٣٠٠٫٠٠٠ طن فى عام ١٩٥٤ ، وحتى لو وصل الحذر بنا الى حد تقدير الاستهلاك لعام ١٩٥٤ فى أمريكا بنحو ١٫٢٦٠٫٠٠٠ طن ، فلن يترتب على ذلك أى اضرار بالمطاط الطبيعى فى العالم ٠

وفى خلال بضعة الأشهر المقبلة ، ينتظر زيادة استهلاك أمريكا من المطاط الطبيعى بنحو ٥٠ فى المئة ثم يستقر عند هذا الرقم ، وفى هـذا ما يوحى بأن استهلاك أمريكا من المطاط الطبيعى فى عام ١٩٥٤ قد يرتفع الى نحو ٦٠٠ ألف طن ٠ وكان الاسـتهلاك فى عام ١٩٥٣ فى خارج الولايات المتحـدة ١٫٠١٢٫٠٠٠ طن ، ولا ينتظر أن يطرأ عليه تعديل كبير فى خلال عام ١٩٥٤ مما يحتمل معه أن ترتفع جملة الاستهلاك فى العـالم من المطاط الطبيعى بمقدار ٣٥ ألف طن فتصبـح ١٫٦٠٠٫٠٠٠ طن ٠ فاذا قدر أن الانتاج سينكمش الى ١٫٦٨٠٫٠٠٠ طن فلن تزيد الفضلة فى ختـام ١٩٥٤ على ٨٠ ألف طن ٠ واذا طرأ انخفاض فى الانتاج فى بضعة الاشهر المقبلة ، فقد لا تتخلف فضلة

ناقلات عربية للزيت

أذاعت وكالات الانبـاء أن المستر سـقراط أوناسيس اليـونانى المولد الارجنتينى الجنسية الذى يدير أسطولا خاصا من أكبر ناقلات الزيت فى العالم قد عرض على حكومة الملك سعود أن ينشىء شركة اسمها « شركة ناقلات الزيت السـعودية » تتولى تشغيـل أسطول من الناقلات ينقل الفـائض من الزيت السعودى مما لا تنقله ناقلات شركة الزيت العربية الامريكية ومما لا ينقل بواسطة أنبوب التابلين الممتد من الظهران الى ساحل البحر المتوسط

وقد عرف أن الحكومة السعودية درست هذا العرض خشية أن ينطوى على تعارض مع اتفاق الامتياز الممنوح للشركة العربية الامريكية ، فلم تجد فيه تعارضا ، ومن ثم مالت الى اقراره وقد يتم امضاؤه قريبا

والمفهوم أن الزيت العربى سينقل أولا بالوسائل الخاصة بالشركة العربية الامريكية صاحبة الامتياز (أى بأنابيب الزيت وأسطول الناقلات الخاصـة) وما يفيض من زيت ، ينقـل بهـذا الاسطول السعودى الذى سيحمل راية المملكة العربيـة السـعودية الى عرض البحر وفى أكبر الموانى الاوربية

ويذكر القراء أننا نادينـا غير مرة فى الفصول التى نشرناها فى هـذه المجلة بضرورة انشـاء شركة عربية لناقلات الزيت لتتولى القيـام بنقـل زيت العراق والكويت والمملكة العربية السـعودية وقطر والبحرين ، ولذلك نغتبط اذ نسمع أن حكومة الملك سعود قد استجابت لهذا الرأى وقبلت عرض المستر أوناسيس

هذا وقد عرض المستر أوناسيس كذلك انشـاء كليـة بحرية لتخريج الضباط والمهندسين البحريين فى جدة بمعدل ٥٠ ضـابطا ومهندسا فى كل عام ، ليتولوا ادارة الاسطول العربى الجديد الذى يقال انه يتألف من ٣٠ الى ٤٠ ناقلة زيت حديثة ضخمة تفوق حتى الناقلات التى تستخدم الآن فى نقل الزيت العربى

بترولیات

معمل لتكرير الزيت في أستراليا

شرعت شركة تكرير الزيت الاسترالية في انشاء معمل لتكرير الزيت في منطقة كورنل بالقرب من مدينة سدنى طاقته الانتاجية ٢٢ ألف برميل في اليوم ٠

وأخذت الشركة تشترى مايعوزها من مواد ومعدات من أستراليا وانجلترا وهولندا والولايات المتحدة وغيرهامما يكلف نحو ١٥ مليون دولار

وفي الوقت عينه أخذ المهندسون البريطانيون يعكفون على وضع التصميمات اللازمة لانشاء المعمل بعد أن اختيرت البقعة التي سينشأ عليها وهذا العمل يستغرق ٣٠٠ ألف ساعة / رجل ، أو بعبارة أخرى يحتاج الى أن يعكف عليه ١٥٠ رجلا يعملون باستمرار عاما كاملا

أما انشاء المعامل فسيحتاج الى ٥ ملايين ساعة / رجل يضاف اليها ما يتفاوت بين طاقة ١٥٠٠ و ٢٠٠٠ عامل يعملون في كورنل ٠

ويحتاج انشاء الرصيف البحرى التابع للمعمل الى ٢٠٠٠ طن من الفولاذ و ٣ آلاف طن من الاسمنت ، كمايحتاج الى كراكات تستخرج نحو مليوني ياردة مكعبة من الرمل والطين الساحليين تمهيدا لأعمال البناء

وتقدر النفقات الاجمالية لانشاء هذا المعمل ــ وهو الأول من نوعه في أستراليا ــ بخمسة وعشرين مليون جنيه أسترالي ٠ **ومن حسن الاتفاق أن الشروع في هذا العمل قد جاء في وقت كشف فيه الزيت في أستراليا بمقادير تجارية كبيرة على الساحل الشمالي الغربي ، ومن ثم سيكون من الميسور تكرير الزيت المحلي بدلا من استيراد الزيت من ينابيع الشرق الاوسط كما كان الظن قبلا ٠**

وعند الفراغ من انشاء المرفأ أو الرصيف البحرى الممتد على شاطيء البحر ، سيكون في امكان أضخم ناقلات الزيت في العالم أن ترسو عنده ، حتى وان كان الجزء المغطى من سطحها ذا عمق يبلغ ٣٤ قدما ٠ فالمرفأ عميق الغور ولا خطر من غوص الناقلات فيه

وسيكون المعمل نفسه مؤلفا من وحدتين للتكرير احداهما وحدة كربونية والاخرى وحدة لتكسير الزيت ٠ وهناك الى جانب ذلك مولد كهربائي ضخم لادارة هاتين الوحدتين وسيعهد في ادارة الاعمال الفنية في المعامل بعد انشائها الى عدد من الاستراليين يتفاوت بين ٣٠٠ و٣٥٠ وقد شرع فعلا في تدريب الاستراليين على هذا الضرب من العمل في معامل التكرير في البحرين

أكبر ناقلة زيت في العالم

تقوم مصانع «فيكرز ـ أرمسترونج» البريطانية بانشاء أكبر ناقلتين للزيت في العالم ، أولاهما اسمها « ويرلد جلورى » وتفريغها ١٠٠ر٤٥ طن والاخرى اسمها « ويرلد هارمونى » وتفريغها ٣٣ ألف طن ٠ وقد تم فعلا انزال الأولى الى اليم أما الثانية فقد أشرف العمل فيها على التمام

هذا وتمضي المصانع قدما في انشاء سفينتين أخريين من ناقلات الزيت أضخم من هاتين وتقوم مصانعها في « بارو » بانشائها الآن لحساب أحد رجال السفن الامريكيين الذى يعتزم استخدامهما في نقل الزيت من شمال اليابان ٠

ومن كبار عملاء هذه المصانع كل من المستر نياركوس والمستر أوناسيس والثاني هو الذى أذيع عنه أخيرا أنه اتفق مع حكومة الملك سعود آل سعود على نقل الزيت العربي بأسطوله بدلا من نقله بسفن أجنبية ٠ ويملك المستر أوناسيس أسطولا من أكبر أساطيل الزيت في العالم

تسويق زيت ايران

عقدت في لندن أخيرا اجتماعات بين ممثلي ثماني شركات عالمية للزيت لبحث التدابير التي تتخذ اذا ما عاد زيت ايران الى الاسواق من جديد ٠

والشركات هي : ستاندرد أويل أوف نيوجيرزى وستاندرد أويل أوف كليفورنيا ، وتكساس ، وسوكوني فاكوم ، وجلف أويل (وجميعها شركات أمريكية) وشركة الزيت الانجلوايرانية والشركة الفرنسية للبترول ، وشركة شل الهولندية الملكية ٠

ومما يذكر أن في الولايات المتحدة قانونا يحظر على الشركات أن تؤلف في مابينها احتكارا لسلعة ما ، ولهذا كان على الشركات الامريكية الخمس أن تطلب من وزارة الدفاع اذنا قبل الاشتراك في هذه المفاوضات

هذا وقد أذاعت شركة الزيت الانجلوايرانية بيانا قالت فيه انها ازاء بدء المفاوضات مع الحكومة الايرانية لتسوية نزاع الزيت ، وازاء العقبات الدولية التي تعترض سبيل عودة زيت ايران الى أسواق العالم ، قد استأنفت محادثاتها مع شركات الزيت الاخرى رغبة في حل هذه المشكلة

ومثل هذا البيان يلمح من بعيد الى احتمال انشاء اتحاد دولي يتولى تسويق زيت ايران تشترك فيه الشركات الثماني ٠ ويبدو أن المفاوضات التي تجرى الآن في طهران لتسوية نزاع الزيت ، تدور حول امكان تأليف هذا الاتحاد الدولي ٠

والمفهوم أن محادثات لندن يغلب عليها الطابع العملي لان الشركات المشتركة فيها تعنى ببحث المشكلات الفنية في الاسواق والمقترحات التي تساعد على حلها

واذا كانت محادثات لندن تعالج مسائل التسويق ، فان محادثات طهران تعالج مسائل ادارة معامل التكرير واستئناف انتاج الزيت ٠ ولا معدى قبل الاتفاق على هذه المسائل من معرفة نصيب شركة الزيت الانجلوايرانية من الانتاج ٠ ويقال ان الشركة قد وافقت على تولى ٥٠ في المئة من جميع أعمال الزيت ، على الرغم من أنها قادرة على الاضطلاع بأكثر من هذا القدر ٠ ولكن الانباء الواردة من طهران تشير الى أن يكون التوزيع كالآتي : ٥٠ في المئة من الانتاج تتولاها الشركات الامريكية و٤٥ في المئة تتولاها شركة الزيت الانجلوايرانية و ٥ في المئة تتولاها ايران نفسها ٠

وأيا كان الامر ، فلا يزال دون الاتفاق على الزيت مصاعب جمة قد تستغرق وقتا طويلا

صوامع حديثة للقمح في باكستان

تعكف حكومة باكستان على انشاء صوامع حديثة لتخزين نصف مليون طن من القمح في سائر أنحاء البلاد بحيث يتم انشاؤها قبل شهر مايو المقبل وهو موعد حلول موسم الحصاد وهي تكلف ٥٠ مليون روبية

أخبار اقتصادية

المساعدات العسكرية الامريكية

بعد ما قررت حكومة الولايات المتحدة تقديم عون عسكري الى باكستان **أصبح عدد الحكومات التي تتلقى عونا عسكريا من أمريكا ٢٨ هي :**

في أوربا : بلجيكا ولكسمبرج والدانمرك وفرنسا واليونان وهولندا والنرويج والبرتغال وأسبانيا والمملكة المتحدة ويوغوسلافيا

في الشرق الادنى : ايران وتركيا وأثيوبيا وباكستان

في الشرق الاقصى : جمهورية كوريا والصين (فرموزه) والفيلبين وتايلند والهند الصينية

في أمريكا اللاتينية : البرازيل وشيلي وكولمبيا وكوبا وجمهورية دومينكا واكوادور وبيرو وأورغواي

وستنفق الولايات المتحدة على المساعدة العسكرية في خلال السنة المالية الحالية التي تنتهي في يوم ٣٠ يونيو مبلغ ١٨٠ر٣ مليون دولار

معرض لياج الصناعي

يقام في مدينة لياج البلجيكية معرض لمنتجات المناجم والمعادن والميكانيكا والكهرباء الصناعية بين يومي ٢٤ ابريل و٩ مايو من العام الحالي باشراف المسيو كامبس رئيس جامعة لياج ورئيس اللجنة العلمية والفنية لهذا المعرض الدولي ٠

وسيتاح للذين يزورون هذا المعرض أن يشتركوا في الرحلات الثقافية التي تنظم لزيارة مرافق الصناعة المختلفة في بلجيكا

مصنع للفولاذ في الهند

أذاع المستر ريدي وزير الانتاج الهندي أن الحكومة قد قررت انشاء مصنع للفولاذ في منطقة « روركيلا » بولاية « أوريسا » ٠ ويكلف هذا المشروع ٧١٠ ملايين روبية ٠ وستكون طاقة الانتاج عند بدء اشتغال المصنع نصف مليون طن سنويا ترتفع تدريجيا حتى تبلغ مليون طن سنويا

وقال المستر ريدي ان الخبراء الفنيين الذين أوفدتهم شركتا « كروب » و «ديماج» الالمانيتان قد زاروا ولايات بيهار وبنغال الغربية وماديا براوش وأوريسا ، ودرسوا التقارير الفنية والمذكرات التي قدمتها حكومات تلك الولايات ، كما قاموا بجمع بيانات ومعلومات اضافية وتفقدوا الأماكن المختلفة التي اقترحت لتكون مقرا لهذا المصنع ٠ وبعد اجراء مباحثات بينهم وبين حكومات تلك الولايات والحكومة المركزية وبعد أن رجعوا الى رؤسائهم في ألمانيا استقر رأيهم نهائيا على التوصية بانشاء مصنع الفولاذ في ولاية أوريسا

التعاون الاقتصادي بين أندونيسيا وباكستان

زارت باكستان أخيرا بعثة ودية أندونيسية لدرس وسائل تعزيز العلاقات بين البلدين وامكانيات توسيع نطاق العلاقات التجارية بينهما

تكثيف الماء من الهواء المشبع بالندى

يعاني بعض البلدان ، كالكويت مثلا ، أزمة شديدة بسبب قلة موارد الماء مع شدة الحاجة اليه سواء للشرب أو لاستخدامه في الاعمال الصناعية الخاصة بتكرير الزيت ٠ وقد فكرت الكويت أخيرا في مجابهة هذه الازمة بمشروعين أحدهما يقضي بشق قناة للماء العذب بين شط العرب في العراق والكويت ، والآخر يقضي بانشاء معمل ضخم على شاطىء الخليج الفارسي يقوم بتكثيف الماء المستخرج من الخليج بوساطة عملية التقطير المعروفة وهي عملية كثيرة النفقة اذا عرف أن الماء المطلوب كبير المقدار وأن الطلب عليه سيشتد كلما توسعت الكويت في مشروعاتها الصناعية وكلما زاد عدد سكانها ٠

وقد اطلعنا أخيرا على مشروع قليل النفقة كثير الفائدة أعده هاو مصري وبمقتضاه يمكن تكثيف الماء من الهواء ولا سيما في المناطق التي يكون جوها مشبعا بالماء

ويقول صاحب المشروع ان ارتفاع درجة الحرارة يصحبه عادة ارتفاع في كمية البخر في مياه الأنهر والبحيرات والبحار ، فيصبح الجو في هذه المناطق مشبعا بالماء الى درجة عالية ٠ ومثل هذا الماء تذروه الرياح في حالات كثيرة فيتساقط مطرا في مناطق نائية ، أو قد يظل معلقا في الهواء فترة تطول أو تقصر ثم يسقط كالندى حين تنخفض درجة الحرارة ٠

والمشروع يقضي ببناء برج بالقرب من الشواطىء التي يراد تكثيف الماء من جوها المشبع بالماء ، وهذا البرج مهيأ بطريقة سهلة لا تحتاج الى كثير من الصيانة أو من الآلات ٠ والآلة الوحيدة التي تستخدم في تكثيف الماء العالق بالجو ، هي آلة تفريغ للهواء يحتاج اليها التصميم الهندسي للبرج ٠

ومن مزايا هذا المشروع ما يلي :

أولا ــ أنه قليل النفقة عند انشائه وقليل النفقة عند صيانته ولا يحتاج الا الى عدد قليل من الرجال الفنيين لادارته ٠

ثانيا ــ أنه يكثف الماء العذب النقي مباشرة ، فلا حاجة الى عزل الماء عن الملح كما هو الشأن في عملية التقطير المعروفة ٠ ومن ثم لن تكون هناك رواسب ملحية يتعين طردها ٠

ثالثا ــ أن المشروع يقوم على الاستعانة بجهاز واحد لا غير ٠

رابعا ــ أن المشروع ينتفع بالطاقة الحرارية المنبعثة من الشمس في تقطير ماء البحر ، فلا يحتم انشاء مواقد أو أفران لتقوم بغلي الماء كما هو الحال في معامل التقطير الضخمة ٠

ويقول صاحب هذا المشروع أنه يصلح للتنفيذ لا في المناطق المشرفة على مياه المحيطات وحدها ، بل في الفلوات والاحراش والى جانب البحيرات مادام الجو يكون في تلك المناطق مشبعا بالماء ٠

ولا ريب في أن مثل هذا المشروع جدير بأن يلقى عناية المسئولين ، لانه ان تعذر خفض نسبة البخر في البحيرات ومجاري الأنهر ، فمن الميسور بمقتضى هذا المشروع اقتناص الماء المتبخر من الجو والانتفاع به في أغراض الري أو الشرب أو الصناعة أو غير ذلك من الاغراض ٠

سياسة الحكومة القطنية

عقد الدكتور عبد الجليل العمرى وزير المالية السابق مؤتمرا صحفيا ليعلن فيه ما اتخذه المؤتمر المشترك من قرارات تتعلق بسياسة مصر فيما يتعلق بالقطن . وكان أبرز ماجاء في بيانه قوله أن الحكومة قررت مشاطرة أرباح القطن مع المزارعين وانها قررت كذلك رفع أسعار القطن المصرى الذى يصدر الى الخارج نظرا لاسترداده ثقة العالم مع اقبال العملاء على شرائه . وأكد الوزير أن بورصة العقود ستظل موصدة الابواب وأن الحكومة ستستمر فى سياسة احتكار اصدار القطن .

وفيما يلى تفصيل ماقاله الدكتور العمرى فى مؤتمره الصحفى، والمذكرات الاربع الخاصة بالقطن :

بشرى عظيمة

وقد استهل سيادته المؤتمر ببشرى طيبة لمنتجى القطن وتجاره ، وأصحاب المغازل المحلية . ووصفها سيادته بانها «بشرى عظيمة حقيقة»

أربع مذكرات

واذاع اربع مذكرات حملها الاستاذ ابراهيم حلمى عبد الرحمن سكرتير المؤتمر المشترك والسكرتير العام لمجلس الوزراء الى الدكتور عبد الجليل العمرى عند بدء مؤتمره الصحفى

وهذه المذكرات هى :

١ — مذكرة عن تحديد أسعار شراء لجنة القطن المصرية لمحصول ١٩٥٤ — ١٩٥٥

٢ — مذكرة عن تعديل سعر الاساس لبيع القطن لموسم ١٩٥٤ — ١٩٥٥

٣ — مذكرة عن توزيع أرباح القطن عن موسم ١٩٥٣ — ١٩٥٤

٤ — مذكرة بشأن ميعاد تسليم الاقطان الاشمونى والزاجوراه الى لجنة القطن المصرية

وقد نشرنا هذه المذكرات فيما بعد

وعقب الدكتور العمرى على ما تضمنته هذه المذكرات بايضاحات استهلها بالاشارة الى الحالة التى كانت عليها السوق القطنية من قلق واضطراب من جراء التلاعب مما أدى الى اقفال البورصة

ثم مضى فقال : ان حكومة العهد الحاضر عندما تولت الحكم ، اهتمت اهتماما كبيرا بالمسألة القطنية ، فلما وجدت الأسعار مثار شكوى جميع المنتجين ، لم تجد مندوحة من أن تحدد السعر على أساس تكاليف الانتاج ، مع علمها أنه قد يترتب على هذا الاساس خسارة للخزانة ، ولكن كان من الضرورى عمل ذلك . بالرغم من هذه التضحية ، لا لشىء سوى الحيلولة دون انهيار فى الاقتصاد العام ، وقد حددت السعر بستين ريالا .

نظام جديد للبيع

ثم قال : ورأت الحكومة — بجانب ذلك — ان تضع نظاما جديدا للبيع ، وقد استقر رأيها فى هذا الشأن على اتباع الاسعار العالية ، ورأت اكتساب ثقة المشترين فى السوق القطنية — وكانت هذه الثقة قد فقدت تماما — أن تضحى ببعض الشىء فى سبيل ارضاء هؤلاء المشترين تمهيدا لاعادة ثقتهم المفقودة فى السوق القطنية، فحددت علاوة القطن الاشمونى — فوق القطن الامريكى — بنسبة ١٠٪ للاشمونى و ٣٠٪ للكرنك

تخفيض نسبة العلاوة

واستطرد سيادته فقال : لكن الطلب على القطن لم يكن كما توقعت الحكومة عند جعل علاوة الاشمونى ١٠٪ ، ولهذا رأت أنه من الضرورى تخفيض نسبة هذه العلاوة الى ٥٪ وقد حدث هذا التخفيض بعد مضى أكثر من شهرين على تحديد العلاوة الاولى

زيادة صادرات القطن

ثم قال : وقد استمر العمل بهذا النظام وترتب عليه أن تمكنت البلاد من أن تصدر فى عام ١٩٥٢ — ١٩٥٣ سبعة ملايين وربع مليون قنطار ويزيد هذا القدار كثيرا جدا على صادراتنا فى الموسمين السابقين لذلك أى فى موسمى (١٩٥٠ — ١٩٥١) و (١٩٥١ — ١٩٥٢) . وكان من نتيجة اتباع هذه السياسة القطنية أن تمكنت البلاد هذا العام من أن تصدر ، ومن أن تتعاقد للتصدير بكميات تزيد على محصول (١٩٥٣ — ١٩٥٤) . فأخذ المخزون من القطن فى الاعوام السابقة فى النقصان

توقع نفاد كل المخزون

وصرح سيادته بأن من المرجح كثيرا أنه لن ينقضى هذا العام الا وتكون الكميات المخزونة كلها قد نفدت وتقدر هذه الكميات بنحو ثلاثة ملايين قنطار

تضحية لصالح المزارعين

ومضى فقال : انه كان من نتيجة تحديد سعر الشراء بستين ريالا فى عام (١٩٥٢ — ١٩٥٣) فى حين أن أسعار البيع كانت تقل عن هذا الثمن أن تحملت خزانة الدولة بالفعل خسارة تربو على ستة ملايين من الجنيهات ، ولم تكن هذه الخسارة الكبيرة الا تضحية غالية تحملتها الحكومة برضاء تام لصالح المزارعين

نظام توزيع الارباح

وقد تسبب عن هذه التضحية الكبيرة أن اضطرت الحكومة فى بدء الموسم الحالى ، وعند تحديدها السعر لشراء المحصول الحالى ، أن نزلت الى ٥٠ ريالا للاشمونى ، وأوردت فى المذكرة الخاصة بذلك أنه اذا أنتجت عمليه البيع ربحا فان ثلاثة أرباع هذا الربح ستكون للمزارعين ، وأما الربع الأخير فيكون لصندوق موازنة الاسعار

٣ ريالات عن كل قنطار

وقال الوزير بعد ذلك بلهجة التفاؤل : « ان جميع التقديرات تدل على أن عملية البيع هذا العام ستأتى بربح يساعد على توزيع ثلاثة ريالات عن كل قنطار بيع الى التجار وسلم بالفعل الى اللجنة »

شهادات بيع الاقطان

ثم قال : ان وزارة المالية والاقتصاد ستعلن عن النظام الذى يكفل وصول هذه الريالات الثلاثة الى المزارعين الذين تكون معهم الشهادات التى تثبت بيعهم للاقطان فى الفترة الواقعة بين موسمى القمح والقطن ، مع العلم أن المزارعين باعوا أقطانهم بعلاوات تتراوح بين خمسة ريالات وعشرة ريالات ، فوق سعر الحكومة ومعنى هذا أن المزارع قد باع قطن هذا الموسم فى حدود ٦٠ ريالا تقريبا

زيادة الاسعار للموسم القادم

واستطرد الوزير فقال « كان للتوفيق الذى لازم هذه السياسة القطنية ـ وحتى تطمئن الحكومة الى أن المزارع يحصل على ما يستحقه محصوله من ثمن ـ أن رأت الحكومة عند تحديد السعر للموسم القادم ١٩٥٤ ـ ١٩٥٥ أن يضمنه احتمال الربح ، ولهذا فانه تقررت زيادة سعر الاصناف المتوسطة وسعر المنوفى ثلاثة ريالات ، وسعر الكرنك أربعة ريالات ، وبذلك تعيد الاسعار لرتبة الاساس ـ وهى رتبة الجود ـ ٥٣ ريالا للاشمونى و ٥٦ ريالا للقطن جيزة ٣٠ و٥٨ ريالا للمنوفى و٦٢ ريالا للكرنك »

المغازل المحلية

وتحدث الوزير أخيرا عن المذكرة الرابعة الخاصة بالمغازل المحلية فقال : ان المتبقى من القطن الاشمونى عبارة عن مليون و١٤١ ألف قنطار ، وتحتاج المغازل المحلية منه الى حوالى ٧٠٠ ألف قنطار ، ولما كانت علاوات الرتب التى تستعملها هذه المغازل تزداد زيادة مطردة فى بورصة مينا البصل ، فقد رئى ـ رغبة فى توفير الاقطان اللازمة لها ـ اصدار تشريع يحتم تسليم هذه الرتب التى لا تكون قد بيعت قبل ٢٠ يونيو القادم الى اللجنة ، بأسعار شراء اللجنة ، مع العلم أن معظم هذه الاصناف ممنوع تصديره

القطن السودانى

وسئل الوزير عند نهاية المؤتمر الصحفى عن علاقة المصدرين المصريين بالقطن السودانى

فقال : ان هذه العلاقة ترجع الى زمن قديم ، وهؤلاء المصدرون المصريون يشترون القطن السودانى لتصديره الى الخارج

المذكرة الاولى

كان للتوفيق الذى حالف الحكومة فى سياستها القطنية خلال الموسم الماضى ، والذى ظهر أثره واضحا سواء من حيث استعادة ثقة عملائنا فى الخارج وبث روح الطمأنينة بينهم اكبر حافز لها على أن تنهج فى الموسم الحالى نفس السبيل الذى اختطته من قبل ، فقررت الاستمرار فى تعطيل بورصة العقود بالاسكندرية بعد ما ثبت انها فى حالة لا تسمح لها بان تؤدى مهمتها على الوجه الاكمل ، كما فوضت لجنة القطن المصرية فى شراء ما يعرض عليها من أقطان بأسعار محددة مقدما فى أول الموسم على الا يصدر قطن للخارج أو يسلم للمغازل المحلية الاستهلاك الا اذا كان مباعا من اللجنة ، وأن يكون أساس سعر بيعه هو سعر القطن الامريكى ببورصة عقود القطن بنيويورك مضافا اليه علاوة معينة

ورغبة فى ايجاد وسيلة عملية لموازنة أسعار القطن بين موسم وآخر ، وأن يؤول الى زراع القطن أنفسهم نصيب من سعر البيع ، فقد صدر القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٣ متضمنا انشاء صندوق ذى ذمة مالية مستقلة يسمى « صندوق موازنة أسعار القطن » يرحل اليه ٢٥٪ من الربح الذى قد ينتج من عملية شراء محصول ١٩٥٣/١٩٥٤ والمواسم المقبلة لمواجهة الخسائر التى قد تنتج مستقبلا . أما الـ ٧٥٪ من صافى الارباح فترد الى منتجى القطن أنفسهم وتنفيذا لذلك فقد صدر القرار الوزارى رقم ١١٦ لسنة ١٩٥٣ بتاريخ ١١ أغسطس سنة ١٩٥٣ مخولا لكل مزارع قطن باع محصوله الحق فى الحصول على شهادة رسمية تثبت الكمية التى باعها وصنفها حتى اذا ما حان وقت توزيع ربح أمكن توزيعه على مزارعى القطن دون سواهم .

كما قامت الوزارة باعداد نظام يكفل لزراع القطن استعمال هذا الحق بأن طبعت الشهادات المشار اليها ووزعتها فى الوقت المناسب على صيارفة الاقاليم تمهيدا لتوزيعها على من يطلبها من زراع القطن ، الا أن الظواهر تدل على ضآلة عدد زراع القطن الذين استجابوا لندائها بالحصول على هذه الشهادات رغما عن الدعاية القوية لها فى الصحف والمجلات والاذاعة ، وقد يكون مرد ذلك ماجرت عليه غالبية الزراع فى العهود الماضية من الشك فى وعود الحكومة

غير ان الحكومة مازالت عند وعدها به منه من حيث توزيع الربح الناتج على المزارعين وتتضمن مذكرة أخرى ماتقرر بالنسبة لهذا الربح

وقد رأت الحكومة ـ تلافيا لما حدث فى هذا الموسم من عدم اهتمام المزارعين فى الحصول على الشهادات التى تثبت حقهم فى الارباح ـ أن تعدل طريقة التصرف فى ربح عمليات شراء القطن وبيعه وذلك بأن تضمن السعر الذى تشترى به القطن من المنتجين مقدار الربح الذى تنوى توزيعه عليهم على أن يخصص الباقى لصندوق الموازنه واذا زاد مال الموازنة عن حد معين انفق الفائض فى مشروعات عامة يفيد منها غالبية المزارعين

وعلى الاساس السابق تعلن الحكومة ان اسعار شراء لجنة القطن المصرية لمحصول ١٩٥٤ ـ ١٩٥٥ تكون كما يلى لرتبة الجود :

اشمونى	**٥٣**	**ريالا**
جيزة ٣٠	**٥٦**	»
منوفى	**٥٨**	»
كرنك	**٦٢**	»

المذكرة الثانية

ليس ببعيد عن الاذهان الظروف والعوامل التى حدت بالحكومة الى تعطيل بورصة عقود القطن بالاسكندرية فى ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٥٢ وما استتبعه من استحداث نظام جديد لتسويق القطن قوامه الاستقرار والتبسيط ما أمكن ، ففيما يختص بالشراء عهدت الحكومة الى لجنة القطن المصرية بشراء ما يعرض عليها من أقطان بسعر محدد مقدما ، أما فيما يختص بسعر البيع فقد جعلت أساسه مرتبطا بأسعار سوق البضاعة الحاضرة بنيويورك مضافا اليها ١٠ ٪ للاقطان متوسطة التيلة و٣٠ ٪ للاقطان طويلة التيلة ، تنفيذا لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٥٢ غير انه لما لاحظته الحكومة من تثاقل الطلب على الاقطان متوسطة التيلة فقد وافق مجلس الوزراء فى ٧ نوفمبر سنة ١٩٥٣ على تعديل اساس سعر بيع اقطان الحكومة بأن جعل سعر اقفال القطن الامريكى فى بورصة العقود بنيويورك فى اليوم السابق على البيع بدلا من سعر سوق البضاعة الحاضرة كماكان قبلا ، مع تخفيض علاوة الاقطان متوسطة التيلة الى ٥ ٪ بدلا من ١٠ ٪ والابقاء على علاوة الاقطان طويلة التيلة

وقد لاقت هذه السياسة ترحيبا كبيرا من جانب المشتغلين بالقطن اذ ترتب عليها استقرار الاسعار وعودة الثقة الى السوق ونشاط حركة الصادر . ومنذ ذلك الحين والوزارة ماضية فى احتساب اساس سعر البيع وفقا لما اشرنا اليه آنفا .

ورغبة فى اعادة الثقة الى السوق المصرية فقد روعى عندئذ ان تكون العلاوة المقررة فوق الامريكى منخفضة نوعا ما . وكانت الحكومة تعيد النظر

من آن لآخر كلما دعت الحاجة الى تعديل فروق رتب البضاعة الحاضرة تبعا لتقلبات الطلب فى سوق القطن ·

غير ان فروق الرتب زادت على سعر الاساس زيادة كبيرة ، وفتح استمرار زيادتها وتقلبها مجالا لبعض المضاربات مما ادى الى تذمر المشتغلين فى سوق القطن ، ورغبة من الحكومة فى تلافى ذلك ما أمكن تقترح وزارة المالية والاقتصاد بالنسبة للموسم المقبل - تعديل العلاوة التى تضاف على الامريكى لحساب سعر اساس سعر البيع للقطن المصرى بجعلها ١٢ ١/٢ ٪ للاقطان متوسطة التيلة و٤٠ ٪ للاقطان طويلة التيلة اقرارا للواقع وللعودة بالعلاقة بين القطن المصرى والامريكى الى المستوى الطبيعى

هذا وتسمح متانة المركز الاحصائى للقطن المصرى بمثل هذا التعديل

المذكرة الثالثة

١ - ان اشتداد الطلب الحالى على الاقطان لن يترك فضلة فى نهاية هذا الموسم · وفيما يلى بيان بالمخزون لدى لجنة القطن المصرى فى أول سبتمبر سنة ١٩٥٣

كرنك	**٢ ٠٠٠ ٠٠٠**	**قنطار**
منوفى	**٧٥ ٠٠٠**	**»**
جيزة ٣٠	**٢٠ ٠٠٠**	**»**
أشمونى، زاجورا	**٨٣٠ ٠٠٠**	**»**
	٢ ٩٢٥ ٠٠٠	

وقد بيعت اغلبية هذه الكمية ، وكاد رصيد اللجنة ان ينضب ·

٢ - فى العام الماضى صدر القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٣ متضمنا انشاء صندوق ذى ذمة مالية مستقلة يسمى «صندوق موزانة اسعار القطن» يرحل اليه ٢٥ ٪ من الربح الذى قد ينتج من عملية شراء محصول ٥٣-٥٤ والمواسم المقبلة ، لمواجهة الخسائر التى قد تنتج فى السنوات المقبلة أما الـ ٧٥٪ فترد الى منتجى القطن أنفسهم · وتنفيذا لذلك قد صدر القرار الوزارى رقم ١١٦ لسنة ١٩٥٣ متضمنا طريقة اثبات حق المزارع فى الربح

ويقتضى توزيع الربح على النحو السابق على تسوية الحسابات النهائية لعمليات شراء القطن وبيعه · غير انه لما كانت هذه العملية تستغرق عدة شهور بعد نهاية الموسم فقد رأت الحكومة ان تقدر الربح وتوزعه دون انتظار التسوية النهائية للحسابات بحيث يصل الى ايدى المزارعين فى الشهور التى يحتاجون فيها الى نقد وهى التى تقع بين موسمى القمح والقطن

٣ - واذا استمرت الاسعار على المستوى الحالى يقدر الربح المقتضى توزيعه على المزارعين هذا العام حسب سياسة الحكومة المعلنة حوالى ٦٠ قرشا فى القنطار · وستقوم الوزارة بتوزيع هذه الزيادة على المزارعين لقاء تقديم الشهادات وفقا للنظام الذى سيعلن قريبا

المذكرة الرابعة

اشتد الطلب على الاقطان المصرية هذا الموسم سواء أكان هذا للتصدير أو لصناعة الغزل والنسيج المحلية ، وكان من نتائج تهافت السوق على شراء الاقطان للتصدير ان خشيت الوزارة ان يقل المعروض من القطن الذى تحتاجه مصانع وزارة المالية لاتخاذ تدابير معينة بين الوقت والآخر بقصد توفير الاقطان اللازمة لهذه الصناعة من الاشمونى والزاجوراه والجيزة ٣٠ الا اذا كان قد سبق التعاقد عليها ، وكان آخر قرار لوزارة المالية فى هذا الصدد منع تصدير الاقطان الاشمونى والزاجوراه من رتبة جود + ١/٤ فأقل الا فيما سبق التعاقد عليه ·

ورغم ما اتخذته الوزارة من التدابير فى هذا الشأن فقد تبين ان المصانع المحلية مازالت تلاقى بعض الصعوبات فى سبيل الحصول على حاجتها من هذه الاقطان ، فأعادت بحث احتياجاتها، على ضوء المركز الاحصائى للقطن الاشمونى والزاجوراه فى الوقت الحاضر الذى يتبين فيما يلى :

قنطار	
١ ٠٨٩ ٠٠٠	المخزون فى أول الموسم (أشمونى وزاجوراه)
٢ ٠٩١ ٠٠٠	المحلوج لغاية ١٩/٢/١٩٥٤ اشمونى وزاجوراه
٣ ٥٦٠ ٠٠٠	المخزون بالداخل لغاية ١٦/٢/١٩٥٤ أشمونى وزاجوراه
١ ٦١٩ ٠٠٠	مبيعات للتصدير لغاية ١٩/٢/١٩٥٤
٨٠٠ ٠٠٠	استهلاك المغازل المحلية لغاية ١٩/٢/١٩٥٤
٢ ٤١٩ ٠٠٠	
١ ١٤١ ٠٠٠	المتبقى

ولما كان المقدر لاستهلاك المصانع المحلية الاشمونى والزاجوراه فى الفترة من أول سبتمبر سنة ١٩٥٣ الى نهاية شهر اكتوبر القادم اى لحين توافر الرتب اللازمة من اقطان الموسم المقبل يقدر بنحو ١ر٥٠٠ر٠٠٠ قنطار فانه مازال امام هذه المصانع تدبير نحو ٧٠٠ر٠٠٠ قنطار أخرى من هذه الاقطان

ويتبين من المركز الاحصائى ان الاقطان اللازمة للصناعة المحلية متوفرة الا انه قد يخشى من تناقل ورودها الى الاسواق فى المواعيد المناسبة

لذلك ترى وزارة المالية والاقتصاد استصدار تشريع بوجوب تسليم الاقطان الاشمونى والزاجوراه من رتب جود + ١/٤ فأقل الى لجنة القطن المصرية فى ميعاد غايته ٣٠ يونية سنة ١٩٥٤

تقرير اتحاد الصياعات
تابع المنشور على صفحة ١٧

٤٣٠٠٠ر٠٠٠ طن سنة ١٩٥٢ وتصدر غالبيته الى اليابان وايطاليا وبلجيكا والمانيا والهند وجنوب افريقيا واهم صعوبة تلاقيها تلك الصناعة هى صعوبة النقل .

اما التلك فقد انخفض صادره للاجراءات الحكومية ومنافسة التلك الاسبانى

واما المنجنيز فبلغ انتاجه ٢٠٩ر١٦٤ طناسنة ١٩٥٢ مقابل ١٥٥ر٣٦٤ سنة ١٩٥١ صدر أغلبها الى الولايات المتحدة الامريكية واليابان وهولندا والمانيا وبلاد اخرى ويبلغ الطلب المحلى ١٠٠٠ طن فقط.

اما خام الرصاص والزنك فقد تضاعف انتاجه وان كان مازال أقل من الطلبات الخارجية بكثير .

اما مواد المحاجر فقد هبط انتاجها

أما الصناعة المعدنية : فقدسجلت أسواقها هبوطا تدريجيا عام ١٩٥٢ بينما زادت الكمية المنتجة من اغلب المنتجات المعدنية فزاد انتاج الحديد فى العالم الى ٢٢٥ مليون طن والنحاس ٢ر٥مليون طن أما القصدير فظل كما هو وأما الزنك فزاد انتاجه عن استهلاكه غير ان النيكل والكوبالت والتنجستين والموليبدنم وباقى المعادن اللازمة المخاليط الحديدية فقد كانت أسوأ حظا من سابقاتها .

اما فى مصر فقد زاد انتاجنا من الصلب الخام والحديد فقد وصل انتاج الحديد المبروم الى ٥٠ الف طن بينما هبط السعر . وقد اصبحت البلاد تنتج انواعا من الحديد القضبان (مقاس ٣/٨ الى ١/٤) يضارع المستورد كما ان مشروع الاستفادة من ركاز الحديد بمنطقة أسوان على وشك التنفيذ .

أما الزهر ومصنوعاته فهى فى سبيل أن تطغى على المستورد حيث الصناعة المصرية قد تساوت مع الخارجية وقد ازدهرت صناعة الادوات المنزلية كما نشطت صناعة شفرات الحلاقة .

واما الانشاءات المعدنية فقدهبطت تبعا لركود السوق وحركة البناء

وتقدمت صناعة السيارات والماكينات والطلمبات كصناعة تجميعية واما صناعة وبناء الوحدات الميكانيكية من سفن وصنادل وخلافه فقدهبط نشاطها ولا بد لمساعدتها من تسهيل حصولها على لوازمها من المنطقة الحرة بدون رسوم جمركية .

أما صناعة البناء فقد صادفها الكساد وحتى الاسمنت هبط انتاجه ١٨ فى المائة ولن يرفع من شأنه الا التوسع فى التصدير .

أما الزجاج فقد ارتفع انتاجه وخصوصا بعد زيادة الرسوم على الوارد منه فى ٢١ يناير سنة ١٩٥٢ بينما خفضت الرسوم على خاماته ولا بد لمعالجة أزمة البناء من الاسراع بالمشروعات الحكومية فهى التى تستطيع أن تستجيب فى الظروف الاقتصادية المعاصرة التى تغيرت فيها طبقة المستثمرين .

٤ ـ الصناعات الكيماوية ـ

صناعة الزيوت زاد المستورد عام ١٩٥٢ الى ٥٤٢٧١ طن مقابل ٢٥٨١٤ عام ١٩٥١ بينما عانت المعاصر من تراكم الزيت والبذرة لديها والسبب الرئيسى لهذا الوضع هو اساءة تقدير محصول بذرة القطن ومن ثم وضع قواعد خاطئة لاستيراد الزيوت وقد حدث نفس الارتباك فى تصريف الكسب لتصميم وزارة التموين على تنظيم توزيعه بالبطاقات وستعانى مصانع الزيوت صعوبة نتيجة تخفيض مساحة القطن فى السنوات الثلاث القادمة .

صناعة الصابون وقد أثر النظام الذى وضعته وزارة التموين على التناسق فى الانتاج وأدى الى توافر المخزون من الزيوت بأسعار مرتفعة بينما هبطت الاسعار العالمية .

أما الزيوت العطرية فقد زيدت تدريجيا خلال عام ١٩٥٢ وقد كان عام ١٩٥٢ على وجه العموم عاما سيئا بالنسبة لصناعة الصابون

صناعة الاسمدة ـ زاد الانتاج العالمى على وجه العموم كما زاد فى مصر من ٨٣ الف طن سنة ١٩٥١ الى ١٠٠ الف طن سنة ١٩٥٢ وتبلغ الطاقة الانتاجية لمصنع السويس ٢٥٠ الف طن فى السنة وينتظر أن تستكمل الطاقة حين اتمام التوسيع فى معمل تكرير البترول الاميرى وتقدر حاجة مصر حاليا من سماد النترات بـ ٧٥٠ الف طن وعلى العموم يرى التقرير ان صناعة السماد أمامها مستقبل عظيم

صناعة المبيدات الحشرية ـ أهم ماحدث بالنسبة لهذه الصناعة ، ما اتفقت عليه الحكومة المصرية مع الهيئة الصحية العالمية لانشاء مصنع قدرته ٧٠٠ طن للـ د.د.ت بكفر الزيات .

صناعة المستحضرات الصيدلية ـ سجلت هذه الصناعة تقدما محسوسا فارتفع الانتاج ورأس المال المستثمر

أما صناعة مستحضرات التجميل والعطريات فلا توجد احصاءات دقيقة عنها فى الوقت الحاضر .

صناعة الكبريت ـ انخفض الانتاج بنسبة ٧ فى المائة وبقيت الاسعار كما هى رغما عن زيادة بعض الخامات نتيجة لزيادة الرسوم .

الصناعات الجلدية ـ عانت تلك الصناعة كسادا نتيجة لانخفاض الاستهلاك محليا وضعف التصدير وصعوبة استيراد المواد الاولية وقد استمرت المدابغ فى عملها مما ألزمها بتخزين كميات من منتجاتها ومن أهم المقترحات لتحسين تلك الصناعة تحسين سلخ الجلود وانشاء سوق لتجارة الجلود الخام .

صناعة الورق والكرتون ـ وقفت تلك الصناعة عند حدود العامين الماضيين رغم قلة الاستهلاك لركود الاعمال سنة ١٩٥٢ اما اسعارها فقد مالت للهبوط التدريجى عام ١٩٥٢

صناعة السينما ـ بينما زاد الانتاج فى هذا النوع قلت الايرادات فقد بلغ الانتاج ٧١ فيلما فيها فيلمان يونانيان مقابل ٥٣ فيلما فى العام السابق . وقد استوردت مصر ٣٨٦ فيلما مقابل ٤١٤ سنة ١٩٥١ ولم يتجاوز ايراد أكثر الافلام نجاحا فى مدينة القاهرة ٨٠٠٠ جنيه مقابل ١٢٠٠٠ فى العام الماضى و ١٨٠٠٠ فى العام الذى يسبقه .

صناعة الدخان والسجاير ـ انخفض الاستهلاك نتيجة لرفع الرسوم الجمركية رغم تحذير غرفة صناعة هذا الصنف .

صناعة الازرار الصدف ـ وتستهلك الف طن من الصدف وتبلغ قوة انتاجها مليون قروصة فى العام والاستهلاك المحلى بلغ نصف مليون قروصة فى العام وأهم البلاد التى تستورد الزراير المصرية السويد وهولندا والنرويج وأمريكا ومن الممكن أن يرتفع الانتاج اذا توافرت المواد الاولية وتعد أهم البلاد المنافسة للصناعة المحلية اليابان وهونج كونج وقبرص .

هذه نظرة سريعة على التقرير وانا لنأمل كما يأمل تقرير اتحاد الصناعات المصرية أن يكون تقرير عام ١٩٥٣ ـ ١٩٥٤ أدعى الى الارتياح والتفاؤل

محمد صديق لهيطه

اليابان كدولة اقتصادية بين الغرب والشرق

أمضيت معاهدة الصلح اليابانية في سان فرنسيسكو قبل عامين مضيا ، ومنذ ذلك الوقت واليابانيون يتساءلون في كثير من الارتياب : هل تحسن بلدان أوربا عامة وبريطانيا بوجه خاص تقدير القيمة الحقيقية لليابان ؟ وقد زادت هذه الريب زيادة ظاهرة عندما جرى نقاش برلماني عنيف في مجلس النواب البريطاني عند عقد الاتفاق التجارى بين بريطانيا واليابان .

ورجل الشارع في اليابان يعتقد ان طوكيو ينبغي ان تحصى اليوم مع وشنطن ولندن وموسكو باعتبارها العواصم الكبرى في العالم . وماذلك لان اليابان سوق رحيبة (وان كان ذلك وحده عاملا كبير الشأن في اقتصاد دول الغرب لان اليابان استوردت في الاحد عشر شهرا الاولى من عام ١٩٥٣ سلعا من منطقة الاسترليني تعادل في قيمتها ضعفي ماصدرته الى هذه المنطقة) وما ذلك لان اليابان تستطيع بتعديل موقفها الدولى ان تقلب ميزان القوى بين العالمين المتزاحمين في الشرق الاقصى فتمهد بذلك السبيل لجعل الشرق الاقصى كله شيوعيا ، (والواقع ان اليابان لا تستطيع ان تغير موقفها الدولى بمثل هذه السهولة واليسر كما يظن البعض . فلو فعلت ذلك كان معناه ان تلين امام روسيا التى تعد العدو التقليدى لليابان الذى ينازعها حقها الصراح في زعامة الدول الكبرى في آسيا)

فالمنزلة العالمية الهامة لليابان تستند ، في عرف رجل الشارع الياباني الى دعائم سليمة من الاستراتيجية والعسكرية والعوامل النفسية ، وهذه دعائم يبدو ان الغرب لا يقدرها تمام التقدير . فمن الناحيتين الاستراتيجية والعسكرية والعوامل اليابان على طول الخط على الصين الشيوعية باعتبارها دولة عسكرية . ذلك ان الدولة الشرقية الوحيدة التي تدين لها الطاقة البشرية والآلة والدراية الفنية اللازمة لصون ميزان القوى بين شرق آسيا الشيوعي وغير الشيوعي ، هي اليابان

ويعتقد اليابانيون ان الدور الذى يتعين على بلادهم ان تضطلع به ازاء اليقظة التى عرفتها آسيا ، هو دور تقرره لا المخاوف الناشئة من البلدان المجاورة ، بل حقائق التاريخ ودرجة الحذق والطاقة والمقدرة المدخرة في اليابان التى تؤهلها للزعامة في العالم خاصة وان عدد سكانها يجعلها في المرتبة الخامسة من دول العالم المكتظة بالسكان

واليابان اليوم اهم للغرب من وجهة النظر النفسية منها في أى وقت مضى لانها تمثل في الواقع « موطىء قدم » للفلسفة السياسية للغرب في منطقة الشرق الاقصى . فاذا تعذر صون الحريات الانسانية في اليابان ، واذا لم يتسن تحقيق النمو البرلماني والاحترام الشعبي للقانون في هذه البلاد ، فمحال ان تجد هذه المبادىء والمثل منبتا لها في الشرق الاقصى . **فاليابان في هذا المقام تمثل الدولة الرائدة في القرن العشرين ، تحمل راية التقدم لنصف الكرة الشرقي .**

ويرى اليابانيون من وجهة نظرهم الخاصة ان آسيا كلها قد صارت اليوم شديدة الحساسية تجاه «تدخل» الغرب في شؤونها ، ولا يسع اليابان الا أن تفكر باعتبارها دولة اسيوية ذات ثقافة اسيوية ودين اسيوى ولغة اسيوية وأسس تنتمي الى هذه القارة فاليابان اذن ، بحكم ارتقائها ومواردها وتاريخها وأحوالها ، تعد خير دولة تقوم مقام الجسر الممتد بين الشرق والغرب . وحيث ان الجنس الاصفر الياباني قد استطاع دائما ان يصون استقلاله حتى في عصر الاستعمار ، فان اليابانيين يعتقدون ان الوقت لابد آت قريبا حين تصغى القارة الاوربية كلها الى صوت طوكيو عندما تتكلم .

وهناك أمر آخر يستخلص من موقف اليابان الحالى ، وهو أن أى تدهور صارخ في الاحوال الاقتصادية لليابان قد ينشىء على الفور مشكلة قد تكون في خطورتها معادلة لانحراف اليابان من نقيض الى نقيض في سياستها الخارجية . وفي هذا المقام أذاع المستر جون فوستر دلز وزير خارجية أمريكا الحقائق الاساسية حين **قال : ان اليابان دولة تعتمد في حياتها على التجارة الخارجية ، فلاذا أريد لها أن تبقى في جانب الغرب، وجب أن تتاح لها فرصة تبيع فيها منتجاتها لدول الغرب . والواقع ان الحالة الاقتصادية في اليابان اليوم تعتمد في صميمها على تلك الاموال التى ينفقها الجيش الامريكي المحتل ، ولايمكن الاعتماد الى الابد على مثل هذا المورد**

ومن ثم يتعين اتخاذ أحد أمرين :

فاما أن تمكن اليابان من انتهاز فرص للتجارة مع الدول الغربية

واما ان تضطر آجلا أو عاجلا الى سد الثغرة في تجارتها الخارجية باستئناف نشاطها التجارى مع البلدان الشيوعية

ويبدو ان الدول الغربية لم تفطن تماما الى هذه الحقيقة ، وهى محيرة امام هذا وذاك ، واذا حدث في الغد أن عرض الشيوعيون على اليابان عروضا تجارية مغرية بدلا من عبارات الدعاية الجوفاء ، فلا يستبعد أن تجد مثل هذه العروض استجابة طيبة من جانب كبير من الصناعات اليابانية على الرغم من القيود المفروضة على التعامل مع الصين الشيوعية

وثمة شعور يزداد نموا في اليابان وهو أنه ينبغي على هذه الامة أن تقلل الى أبعد مدى اعتمادها على المساعدات التى تتلقاها من الولايات المتحدة فاليابان شعب أبي يرى من الهوان أن يضحي بشيء من استقلاله لدولة أخرى .

ولكن الدوائر الامريكية بوجه خاص تقول ان أهمية اليابان للغرب أظهر من أن تحتاج الى بيان وأجلى من أن يعوزها برهان . واذا كانت اليابان ضرورية لحفظ التوازن تجاه الصين الشيوعية ، فلا معدى عن تحصينها بدرع المساعدات العسكرية الامريكية لتكون حليفا منيعا تجاه كل توسع شيوعي في آسيا . فاذا تعذر على اليابان أن تجد سوقا في بلدان الغرب ، فلن تستطيع ان توازن حسابات تجارتها الدولية بدون التعامل مع الشيوعيين . واذا أريد لليابان أن تستأنف الاضطلاع بدورها في آسيا ، ذلك الدور الذى يؤهلها له مالديها من حذق واتحاد وطاقة عرفت عن الجنس الاصفر الياباني ، وجب أن تعامل

←

أرقام واحصاءات

أسعار الذهب

الجنيه صور الملك	١/٢١	٢/١٢	٢/٢٣
القاهرة	٣٨٥	٣٨٥	٣٨٥
بيروت	٣٠٤٧ر٥	٣٠٨٧ر٥	٣٠٩٢ر٥
ميلانو	٦١٧٥	٦٢٠٠	٦٢٢٥
بروكسل	٤٧٧	٤٧٥	٤٧٤

أسعار الجنيه المصرى

حسابات حق الاستيراد	١/٢٠	٢/١٨	٢/٢٠	٢/٢٤
علاوة الجنيه الاسترلينى (٠/٠)	٥ ٣/٨	٥ ١٥/٣٢	٥ ٣/٨	٥ ٣/٨
علاوة الدوتشمارك (٠/٠)	٩ ٥/٨	٨ ٣/٨	٨ ١/٤	٧ ١/٢
سعر الدولار بالقرش	٣٧ر٨٠٠	٣٧ر٦٧٥	٣٧ر٥٧٥	٣٧ر٦٥

كحليف للعالم الحـر ، ووجب ان تستمتع بالكرامة التى تصاحب هذه المنزلة الرفيعة

وان محاولة انكار فضل الغرب على اليابان لتعد محاولة عجيبة وخطيرة، فى آن • فمنذ ماأخذت اليابان على عاتقها مهمة النهوض بثورتها الصناعية فى وقت قصير وجيز ، لم يكن لها من مستقبل الا باستغلال موقفها كدولة تجارية ذات علاقات ودية وثيقة مع بلدان تجارية أخرى • ولكن لما قررت اليابان ان تستقل بأمرها وتسير فى طريق منفرد ، كان مآلها التعرض لانهيار قومى عام •

ومن ثم يتعين على اليابان اليوم أن تعترف بأن حياتها الاقتصادية انما تعتمد على البلدان الاخرى وعلى التعاون مع هذه البلدان ومراعاة وجهة نظرها، واذا أغفلت اليابان هذه الحقيقة ، فقد تمهد السبيل أمام كارثة مجددة تصيبها

هذا من ناحية

ومن ناحية أخرى ينبغى على دول الغرب ان تدرك أن عبء اليابان ثقيل بسبب كثرة عدد سكانها (٨٨مليون نسمة) وهى لذلك فى حاجة دائمة الى العون والتجارة ، كما ان مقياس السلامة والاطمئنان فى اليابان هو مدى قدرتها على مقاومة كل اغراء أو وعيد من جانب الشيوعيين •

فاذا عرف الغرب هذه الحقيقة ، تعين عليه ان يقرنها بأن اليابان لاتجد من بريطانيا ولا من دول الغرب من الاهتمام والعناية والتقدير ماهى أهل له •

انتاج الزيت السعودى في يناير ١٩٥٤

بلغ انتاج الزيت الخام السعودى فى شهر يناير المـاضى ١١٢ر٩٧٤ر٢٨ برميلا بمعدل ٩٣٤ر٦٤٩ برميـلا فى اليوم •

وبلغ انتـاج الزيت الذى كرر فى معامل رأس تنورة فى الشهر نفسـه ٠٨٠ر٦٢٤ر٧ برميـلا بمعـدل ٩٣٨ر٢٤٥ برميلا فى اليوم

انتاج الذهب الروسى : من المعروف أن روسيا باعت فى ديسمبر الماضى كميات كبيرة من الذهب فى لندن وقد أثار هذا الامر مسألة انتاج الذهب فى روسيا وقد قدر مكتب الولايات المتحدة لشئون المناجم انتاج الذهب الروسى فى عام ١٩٤٨ ، ١٩٤٩ بـ ٧ مليون أوقية مقابل ٨ مليون أوقية فى عام ١٩٥٠ ، ٩ر٥ مليون أوقية فى عام ١٩٥١ وكذلك فى عام ١٩٥٢ ، وهذا بالمقارنة بانتاج يتراوح بين ٢٣ مليون و٢٥ مليون أوقية للعالم بخلاف الاتحاد السوفيتى منها ١١ مليـون أوقية تنتجها جنوب افريقيا

ولكن بنك التسويات الدولية فى تقريره السنوى لعام ١٩٤٩ـ٥٠ يهبط بتقدير انتاج الذهب فى روسيا الى ٤ ملايين أوقية فقط • فاذا صح تقدير مكتب الولايات المتحدة لشئون المناجم كان معنى ذلك ان انتاج روسيا من الذهب سيظل ثابتا حول تسعة ملايين أوقية وهو مايزيد عن ربع انتاج العالم

ومن الجدير بالذكر ان روسيا لم تنشر أية احصاءات رسمية عن انتاجها من الذهب طوال ربع القرن الاخير

تجارة مصر وباكستان

كان من المأمول أن ينجح الاتفـاق التجارى الذى عقد بين مصر والباكستان فى توثيق عرى التبادل التجارى بين البلدين ولكن يبدو أن عقبات كثيرة قامت فى هذا السبيل خلال عام ١٩٥٣ ولكننا نرجو ان يكون الحال أحسن كثيرا عام ١٩٥٤ • ويبدو أن محاولة التضييق من العجز فى الميزان التجارى جاءت عن طـريق خفض كبير فى الاسـتيراد من مصر وبذلك هبطت التجارة بين مصر والباكسـتان الى مستوى منخفض لم يكن هو المقصود على الاطلاق

وكان زيت بذرة القطن أهم وارداتنا من الباكستان بما قيمته ١٢٩ ألف جنيه يليه الجـوت الخام ١٠٥ آلاف جنيه (١٢٥ ألفا) ثم المشمش المجفف ١٧ ألفا (١١ ألفا) وأدوات الالعاب الرياضية ٥ آلاف جنيه

أما فى ناحيـة الصـادرات فقد انخفضت مشتروات الباكسـتان من غزل القطن المصرى بشكل ذريع اذ بعد أن بلغت ٦ر١ مليون جنيه عام ١٩٥٢ لم تتجاوز ١٨٢ ألفا عام ١٩٥٣،

وارتفعت مشتروات الباكستان من القطن الخام قليلا الى ٢٤١ ألف جنيه مقابل ١٨٥ ألف جنيـه وانخفضت مشترواتها من البصل المجفف الى ٧ آلاف جنيه مقابل ١٣ ألفا

ويرجى أن يكون لتنفيذ توسيع مصنع الجوت المصرى بالاشتراك مع بعض رجال الاعمال الباكستانيين أثره فى زيادة مشتروات مصر من الجـوت الباكستانى وأن يقابل ذلك نشاط من جانب باكسـتان فى شرائها من مصر •

تحديد الاسعار فى فرنسا : قرر مجلس الوزراء الفرنسى تحديد حد أعلى للاسعار فأصبح بذلك ارتفاعهـا عما كانت عليه فى ٨ فبراير الماضى عملا غير مشروع وقد اتخذ هـذا القرار لمنع أى ارتفاع قد يؤدى اليه ماحدث من رفع أجور بعض فئـات العمال وكانت السلطات تخشى بالذات اتجاه ارتفاع الاسعار فى المنسوجات والصناعات الاخرى التى تتحمل فيهـا المصانع اعباء كبيرة من جراء رفع أجور بعض فئات العمال

طبعت بمطابع اخبار اليوم